

خَوَاشِي الشَّرْحِ وَالْعَبَّادِي

عَلَى

تُحْفَةِ الْمُجْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

تَأَلَّفَ

السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ السَّرْدِ فِي السَّنَةِ ١٣٠١ هـ
السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ السَّرْدِ فِي السَّنَةِ ٩٩٢ هـ

شَرَحَ كِتَابَ الْمُنْهَاجِ

الإِمَامِ شَهَابِ الدِّينِ بْنِ حُجْرٍ الْهَيْثَمِيِّ
٩٧٣ هـ

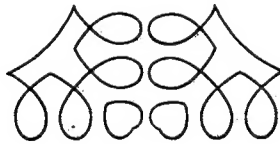
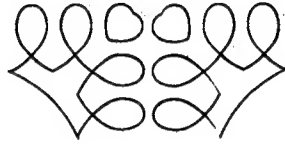
اِعْتَنَى بِهِ وَرَافَقَهُ

الدُّكْتُورُ أَنَسُ الشَّامِي
كَلِيبَةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ

المجلد الحادي عشر



القاهرة



حَوَاشِي الشَّرْحِ وَالْعِبَارَاتِ

عَلَى

تَحْقِيقِ الْمَحْتَاجِ بِشَرْحِ الْمَهْجِ

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

اسم الكتاب : **تَجَرُّبُ السَّيَّاحِ فِي الْعِلْمِ الْإِسْلَامِيِّ**
 ١٢
 تَجَمُّدُ الْمَتَّحِجِ بِمَنْحِ الْمَتَّحِجِ
 اسم المؤلف : **السَّيَّاحُ جَمِيلُ الدِّينِ الْكَلْبُكِيُّ**
 السَّيَّاحُ الْكَلْبُكِيُّ وَابْنُ الْبَرَاءِ
 اسم المحقق : **الدُّكْتُورُ أَسْنُ الشَّامِي**
 القطع : **١٧ × ٢٤ سم**
 عدد الصفحات : **٧٠٠ صفحة**
 عدد المجلدات : **١٢ مجلد - المجلد الحادي عشر**
 سنة الطبع : **١٤٢٧هـ - ٢٠١٦م**

سنة الطبع : ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

رقم الايداع : ٥٠٦١ / ٢٠١٦
التقييم الدولي : ٩٧٨-٩٧٧-٣٠٠-٥٢-٩٠
الباركود الدولي : ٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢

الباركود الدولي : ٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ قَطْعِ [السَّرِقَةِ]

قِيلَ لَوْ حَذَفَهُ كَمَا حَذَفَ حَدٌّ مِنْ كِتَابِ الزُّنَا لَكَانَ أَعْمٌ وَأَخْصَرَ لِنَاوِلِهِ أَحْكَامَ نَفْسِ السَّرِقَةِ
انْتَهَى وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْقَطْعَ هُنَا وَاحِدٌ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْفَاعِلِ فَكَانَ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ وَمَا
عَدَاهُ بِطَرِيقِ التَّبَعِ لَهُ.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ قَطْعِ السَّرِقَةِ)

□ فَوَدَّ: (قِيلَ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتَ فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَنَّ الْقَطْعَ إِلَى هُوَ الْمَقْصُودُ. □ فَوَدَّ: (لَوْ حَذَفَهُ) إِلَى
قَوْلِهِ انْتَهَى فِي الْمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (أَعْمٌ وَأَخْصَرَ) الْأَوَّلَى لِيَتَّصِلَ الْعِلَّةُ بِمَعْلُولِهَا قَلْبَ الْعُطْفِ. □ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ
إِلَى الْخ) حَاصِلُهُ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ قَوْلِهِ فَكَانَ إِلَى فَذَكَرَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْقَطْعُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ السَّارِقِينَ لَا يَتَفَاوَتُونَ فِيهِ
بِخِلَافِ الْحَدِّ فَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ بِاعْتِبَارِ كَوْنِ الزَّانِي بَكْرًا أَوْ مُخَصَّنًا وَبَيْنَ كَوْنِهِ حُرًّا أَوْ رَقِيْقًا لَاحِظَ ذَلِكَ، فَلَمَّ
يَذْكُرُ الْحَدَّ فِي الزُّنَا لَا خِلَافَ فِيهِ بِاخْتِلَافِ الزُّنَاةِ وَذَكَرَ الْقَطْعَ فِي السَّرِقَةِ لِعَدَمِ اخْتِلَافِهِ. هـ. ع. ش.
□ فَوَدَّ: (فَكَانَ الْخ) هَذَا التَّرْتِيبُ يَحْتَاجُ لِبَيَانِ هـ. س. □ فَوَدَّ: (فَكَانَ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ) لَعَلَّ وَجْهَهُ
أَنَّ السَّرِقَةَ تُشَارِكُهَا فِي الْأَحْكَامِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَيْهَا غَيْرِ الْقَطْعِ أَبْوَابٌ كَثِيرَةٌ كَالِاخْتِلَاسِ وَالْإِنْتِهَابِ وَالْجُنْحِ
فَإِنَّهَا كُلُّهَا مُشْتَرَكَةٌ فِي الْحُزْمَةِ وَضَمَانِ الْمَالِ إِنْ تَلَفَ وَأَرَشَ نَقْصِهِ إِنْ نَقَصَ وَأَجْرَةٌ مِثْلُهُ لِمُدَّةِ الْإِسْتِيلَاءِ
عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّتِ السَّرِقَةُ بِالْقَطْعِ فَكَانَ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ فِي هَذَا الْبَابِ بِخِلَافِ الزُّنَا فَإِنَّهُ لَمْ
يُشَارِكْهُ فِي الْأَحْكَامِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَيْهِ غَيْرُهُ كَعَدَمِ ثُبُوتِ التَّسْبِيهِ بِهِ وَعَدَمِ الْمُصَاهَرَةِ وَاسْتِزْقَاقِ الْوَلَدِ الْحَاصِلِ
بِهِ لِعَدَمِ نِسْبَتِهِ لِلوَاطِئِ وَتَرْتُّبِ الْحَدِّ عَلَيْهِ كَتَرْتُّبِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ فَلَمَّ يَكُنْ مَقْصُودًا بِالذَّاتِ بَلِ الْأَحْكَامُ كُلُّهَا
مُشْتَرَكَةٌ. هـ. ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَمَا عَدَاهُ بِطَرِيقِ التَّبَعِ) أَيِ: ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ هُنَا أَصَالَةٌ فِي الْحُدُودِ وَمِنْ ثَمَّ عَبَّرَ
بَعْضُهُمْ بَعْدَ بَابِ الرَّدِّ بِكِتَابِ الْحُدُودِ وَجَعَلَهُ أَبْوَابًا مِنْهَا بَابُ السَّرِقَةِ فَانْدَقَعَ قَوْلُ ابْنِ قَاسِمٍ لَا تُسَلِّمُ أَنَّ
بَيَانَ أَحْكَامِ الْقَطْعِ مَقْصُودَةٌ بِالذَّاتِ وَبَيَانَ أَحْكَامِ نَفْسِ السَّرِقَةِ مَقْصُودَةٌ بِالتَّبَعِ انْتَهَى، وَمِمَّا يَذْفَعُهُ أَنَّ ابْنَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ قَطْعِ السَّرِقَةِ)

□ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْقَطْعَ الْخ) يُرَدُّ عَلَى هَذَا الرَّدِّ أَنَّ الْمَقْصُودَ فِي الْأَبْوَابِ بَيَانُ الْأَحْكَامِ وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّ بَيَانَ
أَحْكَامِ الْقَطْعِ مَقْصُودَةٌ بِالذَّاتِ وَبَيَانَ أَحْكَامِ نَفْسِ السَّرِقَةِ مَقْصُودَةٌ بِالتَّبَعِ وَمَا أَشَارَ إِلَى الْإِسْتِدْلَالِ بِهِ مِنْ
عَدَمِ اخْتِلَافِ الْقَطْعِ مَمْنُوعٍ إِذْ عَدَمُ هَذَا الْاخْتِلَافِ لَا يَقْتَضِي اخْتِصَاصَ الْقَطْعِ بِالْمَقْصُودِيَةِ بِالذَّاتِ.
□ فَوَدَّ: (فَكَانَ هُوَ الْمَقْصُودُ الْخ) هَذَا التَّرْتِيبُ يَحْتَاجُ لِبَيَانِ ثَمَّ إِنَّ هَذَا التَّوْجِيهَ مَعَ احْتِيَاجِهِ لِلْبَيَانِ لَا يَذْفَعُ

فذكر لذلك، والحدُّ ثمُّ متعدّدٌ بتعدّدِ فاعيله ومختلفٌ في بعض أجزائه وهو التّغريبُ فحذفَ
 لِقْلًا يَتَوَهَّمُ التّخصيصُ ببعضها فهما صنيعانٍ لِكُلِّ مَلْحَظٍ، فَإِنْ قُلْتَ قال الزّر كشي عُبِّرَ في
 التّنبية بحدِّ السّرقة وهو أحسنُ لأنَّ الحدَّ لا يَنْحَصِرُ في القطع قُلْتَ إِنَّمَا يَصِحُّ هذا بناءً على
 الضّعيفِ أَنَّ الحسَمَ من تَتَمَّةِ الحدِّ أو على أَنَّ مِنْ سَرَقَ خَامِسَةً أو لا أَرَبَعَ له أو لا تَكْلِفُ
 يكونُ تعزيره الذي ذكره حدًّا، له والوجه خلافه لأنَّ الحدَّ مُقَدَّرٌ شرعًا والتعزير بخلافه وما
 هنا غيرُ مُقَدَّرٍ فعُدَّ كونه حدًّا، ونصَّ الإمام على أَنَّ تعزير الصّبيّ أي الممّير والقاضي على أَنَّ
 تعزير المجنون الذي له نَوْعٌ تمييز حدِّ له فيه تجوّز ظاهرٌ كما هو واضح (السّرقة) هي بفتح
 فكسر أو بفتح أو كسر فسكون لُغَةً أَخَذَ الشَّيْءَ خُفِيَةً، وشرعًا أَخَذَ مَالٍ خُفِيَةً من جِزْرِ مثله
 بشروطه الآتية والأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع.....

حَجَرَ والشارح لم يَجْعَلْ أَحْكَامَ السّرقة تابعَةً في حدِّ ذاتها وإنما جَعَلَهَا تابعَةً هنا في هذا الموطنِ
 المقصودُ منه بيانُ الحدودِ كما تَقَرَّرَ اه. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (فَذَكَرَ) أَي: لَفْظُ قَطْعٍ لِدَلَالَتِهِ عَلَى لِكُونِهِ هُوَ
 المقصودُ بالذات. قَوْلُهُ: (والحدُّ) بالتصْبِ عَطْفًا عَلَى القَطْعِ ثُمَّ أَي: فِي الزُّنَا. قَوْلُهُ: (فَحَذَفَ) أَي لَفْظُ
 حَدٍّ. قَوْلُهُ: (لِقْلًا يَتَوَهَّمُ التّخصيصُ إلخ) قد يُقَالُ ذَكَرَهُ مَعَ تَوَهَّمِ التّخصيصِ ببعضها أَهْوَنُ مِنْ حَذْفِهِ
 الموهِمِ عَدَمَ إِرَادَتِهِ رَأْسًا والموهِمِ إِرَادَةَ بعضها إِذِ الحذفُ لا يَمْنَعُ الإيهامَ اه. سَم. قَوْلُهُ: (ببعضها)
 أَي: الْخُدُودِ فِي الزُّنَا اه. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (فَهْمَا إلخ) أَي: ذَكَرَ القَطْعَ هُنَا وَحَذَفَ الحدَّ فِي الزُّنَا.
 قَوْلُهُ: (وهو) أَي تَعْبِيرُ التّنبية. قَوْلُهُ: (قُلْتَ: إِنَّمَا يَصِحُّ هذا بناءً عَلَى الضّعيفِ إلخ) قد يُقَالُ المُرَادُ
 بالحدِّ فِي عِبَارَةِ التّنبية مَعْنَى الْعُقُوبَةِ فَلَا يَرُدُّ شَيْءٌ مِمَّا أوردَهُ فِي هذا الجوابِ عَلَى أَنَّ الْعِبَارَةَ الشّامِلَةَ
 لِسَائِرِ الْأَقْوَالِ أَحْسَنُ مِنَ الْمُخْتَصِصَةِ ببعضها اه. سَم. قَوْلُهُ: (خَامِسَةً) أَي: مَرَّةً خَامِسَةً. قَوْلُهُ: (أو ولا
 أَرَبَعَ إلخ) أَي: أَطْرَافَ أَرَبَعَ عَطْفٌ عَلَى خَامِسَةٍ. قَوْلُهُ: (يَكُونُ إلخ) خَبَرٌ أَنَّ. قَوْلُهُ: (والقاضي) عَطْفٌ
 عَلَى الْأَمِّ. قَوْلُهُ: (حَوْلُهُ) خَبَرٌ أَنَّ وَقَوْلُهُ فِيهِ تَجَوُّزٌ إلخ خَبَرٌ وَنَصُّ الْأَمِّ. قَوْلُهُ: (هي بفتح) إِلَى قَوْلِهِ وَلَمَّا
 شَكَّكَ فِي النّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ فِي الْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ كَذَا وَقَعَ إِلَى وَسَارِقِي. قَوْلُهُ: (أَخَذَ الشَّيْءَ
 خُفِيَةً) أَي سَوَاءٌ كَانَ مَالًا أَوْ لَا وَسَوَاءٌ كَانَ مِنْ جِزْرِ مِثْلِهِ أَوْ لَا اه. بُجَيْرِي. قَوْلُهُ: (أَخَذَ مَالٍ خُفِيَةً) زَادَ
 الْمُغْنِي ظُلْمًا اه. وَكَانَ احْتِرَازَهُ عَنْ بَعْضِ صَوَرِ الظُّلْمِ سَيِّدُ عَمَرٍ. قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَي: فِي القَطْعِ بِهَا نِهَايَةً
 وَمُغْنِي.

الِاغْتِرَاضِ كَمَا لَا يَخْفَى. قَوْلُهُ: (فَحَذَفَ لِقْلًا يَتَوَهَّمُ التّخصيصُ إلخ) قد يُقَالُ ذَكَرَهُ مَعَ تَوَهَّمِ
 التّخصيصِ ببعضها أَهْوَنُ مِنْ حَذْفِهِ الموهِمِ عَدَمَ إِرَادَتِهِ رَأْسًا والموهِمِ إِرَادَةَ بعضها إِذِ الحذفُ لا يَمْنَعُ
 الإيهامَ. قَوْلُهُ: (قُلْتَ إِنَّمَا يَصِحُّ هذا بناءً عَلَى الضّعيفِ أَنَّ الحسَمَ من تَتَمَّةِ الحدِّ أو عَلَى أَنَّ إلخ) قد يُقَالُ
 المُرَادُ بالحدِّ فِي عِبَارَةِ التّنبية مَعْنَى الْعُقُوبَةِ فَلَا يَرُدُّ شَيْءٌ مِمَّا أوردَهُ فِي هذا الجوابِ عَلَى أَنَّ الْعِبَارَةَ
 الشّامِلَةَ لِسَائِرِ الْأَقْوَالِ أَحْسَنُ مِنَ الْمُخْتَصِصَةِ ببعضها.

وَلَمَّا شَكَكَ الْمُلْحَدُ الْمَعْرِيَّ بِقَوْلِهِ: يَدٌ بِخَمْسٍ مِثِينَ عَسَجِدُ وَدَيْتُ مَا بَالُهَا قُطِعَتْ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ؟ أَجَابَهُ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ الْمَالِكِيُّ بِجَوَابٍ بَدِيعٍ مُخْتَصَرٍ وَهُوَ قَوْلُهُ: وَقَايَةُ النَّفْسِ أَغْلَاهَا وَأَرْخَصَهَا وَقَايَةُ الْمَالِ فَافْتَهُم حِكْمَةَ الْبَارِي، أَيْ لَوْ وَدَيْتُ بِالْقَلِيلِ لَكَثُرَتْ الْجَنَايَاتُ عَلَى الْأَطْرَافِ الْمُؤَذِّيَةِ لِإِزْهَاقِ النَّفْسِ لِسَهُولَةِ الْغُرْمِ فِي مُقَابَلَتِهَا وَلَوْ لَمْ يُقْطَعْ إِلَّا فِي الْكَثِيرِ لَكَثُرَتْ الْجَنَايَاتُ عَلَى الْأَمْوَالِ، وَأَجَابَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ بِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ أَمِينَةً كَانَتْ ثَمِينَةً فَلَمَّا خَانَتْ هَانَتْ. وَأَركَانُ السَّرِقَةِ الْمَوْجِبَةُ لِلْقَطْعِ سَرِقَةٌ، كَذَا وَقَعَ فِي عِبَارَاتِهِمْ وَهُوَ صَحِيحٌ إِذِ الْمُرَادُ بِالسَّرِقَةِ الثَّانِيَةِ مُطْلَقُ الْأَخِذِ خُفْيَةً وَبِالْأُولَى الْأَخِذُ خُفْيَةً مِنْ جِزْزٍ، وَسَارِقٌ وَمَسْرُوقٌ وَلَطُولُ الْكَلَامِ فِيهِ بَدَأَ بِهِ فَقَالَ (يُشْتَرَطُ لَوْجُوبِهِ فِي الْمَسْرُوقِ) أُمُورٌ (كَوْنُهُ رُبْعٌ دِينَارٍ) أَيْ مِثْقَالٌ ذَهَبًا مَضْرُوبًا كَمَا فِي الْخَبَرِ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ وَشَذَّ مَنْ قَطَعَ بِأَقْلٍ مِنْهُ وَخَبِرَ «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ أَوْ الْحَبْلَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ» إِمَّا أَرِيدَ بِالْبَيْضَةِ فِيهِ بَيْضَةُ الْحَدِيدِ وَبِالْحَبْلِ مَا يُسَاوِي رُبْعًا أَوْ الْجَنَسُ أَوْ أَنَّ مِنْ شَأْنِ السَّرِقَةِ أَنَّ صَاحِبَهَا يَتَدَرَّجُ مِنَ الْقَلِيلِ إِلَى الْكَثِيرِ حَتَّى تُقَطَّعَ يَدُهُ (خَالِصًا) وَإِنْ تَحَصَّلَ مِنْ مَغْشُوشٍ بِخِلَافِ الرُّبْعِ الْمَغْشُوشِ لِأَنَّهُ لَيْسَ رُبْعٌ دِينَارٍ حَقِيقَةً (أَوْ) كَوْنُهُ فِضَّةً كَانَ أَوْ غَيْرَهَا يُسَاوِي (قِيمَتَهُ) بِالذَّهَبِ الْمَضْرُوبِ الْخَالِصِ.....

□ فَوَدَّ: (وَلَمَّا شَكَكَ الْخ) أَيْ: عَلَى الشَّرِيعَةِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الدِّيَةِ وَالْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ اهـ. مُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (وَأَركَانُ السَّرِقَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (فِي عِبَارَاتِهِمْ) أَيْ: كَشَّرَحِ الْمُنْهَج. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ صَحِيحٌ) أَيْ: مَا وَقَعَ فِي عِبَارَاتِهِمْ. □ فَوَدَّ: (إِذَا الْمُرَادُ الْخ) حَاصِلُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّرِقَةِ الْأُولَى الشَّرْعِيَّةَ وَبِالثَّانِيَةِ اللَّغَوِيَّةَ فَلَا تَهَاوُنَ اهـ. بُجَيْرِمِي. □ فَوَدَّ: (الْأَخِذُ خُفْيَةً مِنْ جِزْزٍ) أَيْ: إِلَى آخِرِهِ اهـ. سَم.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (رُبْعٌ دِينَارٍ) وَرُبْعُ الدِّينَارِ يَبْلُغُ الْآنَ نَحْوَ ثَمَانِيَةِ وَعِشْرِينَ نِصْفَ فِضَّةٍ اهـ. ع ش.

□ فَوَدَّ: (كَمَا فِي الْخَبَرِ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ لِحَبْرِ مُسْلِمٍ «لَا تُقَطَّعُ يَدُ سَارِقٍ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا» اهـ. □ فَوَدَّ: (وَشَذَّ مَنْ قَطَعَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقَالَ ابْنُ بَنِي الشَّافِعِيِّ يُقَطَّعُ بِسَرِقَةِ الْقَلِيلِ وَلَا يُشْتَرَطُ النَّصَابُ لِعُمُومِ الْآيَةِ وَلِلصَّحِيحِ لَعَنَ اللَّهُ الْخَ وَأُجِيبَ عَنِ الْآيَةِ بِأَنَّهَا مَخْصُوصَةٌ بِالْحَدِيثِ وَعَمَّا فِي الصَّحِيحِ بِأَجْوِبَةٍ أَحَدُهَا مَا قَالَ الْأَعْمَشُ كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهَا بَيْضَةُ الْحَدِيدِ وَالْحَبْلُ الَّذِي يُسَاوِي دَرَاهِمَ كَحَبْلِ السَّفِينَةِ زَوَاهِ الْبُخَارِيِّ عَنْهُ وَالثَّانِي حَمَلُهُ عَلَى جِنْسِ الْبَيْضِ وَالْحَبَالِ وَالثَّلَاثُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ سَبَبًا وَتَدْرِيجًا مِنْ هَذَا إِلَى مَا تُقَطَّعُ فِيهِ يَدُهُ اهـ. □ فَوَدَّ: (إِمَّا أَرِيدَ الْخ) خَبِرُ قَوْلِهِ وَخَبِرَ لَعَنَ اللَّهُ الْخ. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الرُّبْعِ الْمَغْشُوشِ الْخ) يَتَّبِعِي فِي مَغْشُوشٍ لَا يَبْلُغُ خَالِصُهُ نِصَابًا لَكِنْ إِذَا قَوْمٌ غَشَّهَ وَضَمَّ إِلَى الْخَالِصِ بَلَغَ الْمَجْمُوعُ نِصَابًا أَنْ يُقَطَّعَ بِهِ سَم اهـ. ع ش وَقَلْبُوبِي.

□ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الرُّبْعِ الْمَغْشُوشِ الْخ) يَتَّبِعِي فِي مَغْشُوشٍ لَا يَبْلُغُ خَالِصُهُ نِصَابًا لَكِنْ إِذَا قَوْمٌ غَشَّهَ وَضَمَّ إِلَى الْخَالِصِ بَلَغَ الْمَجْمُوعُ نِصَابًا أَنْ يُقَطَّعَ بِهِ.

حَالُ الإِخْرَاجِ مِنَ الْحِزْزِ فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ قِيَمَتَهُ بِالْذَّنَانِيرِ قَوْمٌ بِالْدَرَاهِمِ ثُمَّ هِيَ بِالْذَّنَانِيرِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِمَحَلِّ السَّرِقَةِ ذَنَانِيرٌ انْتَقَلَ لِأَقْرَبِ مَحَلٍّ إِلَيْهَا فِيهِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ قِيَاسُ نَظَائِرِهِ، وَلَوْ اخْتَلَفَتْ قِيَمَةُ نَقْدَيْنِ خَالِصَيْنِ اغْتَبِرَ أَذْنَاهُمَا كَمَا قَالَه الدَّارِمِيُّ لِوُجُودِ الْإِسْمِ أَيْ وَمَعَهُ لَا نَظَرٌ لِدَرْجَةِ الْحَدِّ بِالشُّبْهَةِ لِأَنَّ شَرْطَهَا أَنْ تَكُونَ قَوِيَّةً وَلَا قُوَّةَ لَهَا مَعَ صِدْقِ الْإِسْمِ بِأَنَّهُ أَخَذَ مَا يُسَاوِي نِصَابًا وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِأَنَّهُ نِصَابٌ وَأُخْرَى بِأَنَّهُ دُونَهُ فَلَا قَطْعَ بِأَنَّ هُنَا تَعَارُضًا أَوْجَبَ إلْغَاءَهُمَا فِي الزَّائِدِ عَلَى الْأَقْلُ فَلَمْ يُوجَدْ الْإِسْمُ، بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَتِنَا وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِيمَا لَوْ نَقَصَ نِصَابُ الزَّكَاءِ فِي بَعْضِ الْمَوَازِينِ الظَّاهِرِ جَرَيَانَهُ هُنَا أَيْضًا بِأَنَّ الْوِزْنَ أَمْرٌ حِسِّيٌّ وَالتَّقْوِيمُ أَمْرٌ اجْتِهَادِيٌّ وَاختِلَافُ الْحِسِّيِّ أَقْوَى فَاتَّزَعُ دُونَ اخْتِلَافِ الْجَاهِدِيِّ وَأَمَّا قَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ إِنْ كَانَ ثُمَّ أَغْلَبَ اغْتَبِرَ وَلَا فَوْجِهَانِ فَيُزَادُ وَإِنْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّهُ الْأَحْسَنُ،.....

• قَوْلُهُ: (حَالُ الإِخْرَاجِ إلِخ) أَي: فَلَوْ نَقَصَتْ قِيَمَتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَسْقُطِ الْقَطْعُ أَه. مُعْنَى عِبَارَةِ الزِّيَادَةِ وَتُعْتَبَرُ مُسَاوَاتُهُ لِلرُّبْعِ عِنْدَ الإِخْرَاجِ مِنَ الْحِزْزِ فَلَا تَقْطَعُ بِمَا نَقَصَ عِنْدَ الإِخْرَاجِ وَإِنْ زَادَ بَعْدَ بِخِلَافِ عَكْسِهِ أَه. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِمَحَلِّ السَّرِقَةِ إلِخ) يَعْنِي بِأَنَّ كَانُوا لَا يَتَعَارَفُونَ التَّعَامُلَ بِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَه. رَشِيدِيٍّ. • قَوْلُهُ: (إِلَيْهَا) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ كَمَا فِي الْمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (فِيهِ ذَلِكَ) أَي: فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبِ الذَّنَانِيرُ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ اخْتَلَفَتْ قِيَمَةُ نَقْدَيْنِ إلِخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَبُرَاعَى فِي الْقِيَمَةِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ لِاخْتِلَافِهَا بِهِمَا وَلَوْ كَانَ فِي الْبَلَدِ نَقْدَانِ خَالِصَانِ مِنَ الذَّهَبِ وَتَفَاوُتَا قِيَمَةَ اغْتَبِرَتْ الْقِيَمَةُ بِالْأَغْلَبِ مِنْهُمَا فِي زَمَانِ السَّرِقَةِ فَإِنْ اسْتَوَيَا اسْتَعْمَلَا قِيَامَهُمَا يُقَدَّمُ وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا بِالْأَذْنَى اغْتِبَارًا بِعُمُومِ الظَّاهِرِ وَالثَّانِي بِالْأَعْلَى فِي الْمَالِ دُونَ الْقَطْعِ لِلشُّبْهَةِ نَقَلَ ذَلِكَ الزَّرْكَشِيُّ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ وَاسْتَحْسَنَهُ وَأَطْلَقَ الدَّارِمِيُّ أَنَّ الْإِغْتِبَارَ بِالْأَذْنَى أَه. • قَوْلُهُ: (قِيَمَةُ نَقْدَيْنِ) أَي: مِنَ التَّقْوِدِ الَّتِي يَقْتَضِي الْحَالُ التَّقْوِيمَ بِهَا أَه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (اغْتَبِرَ أَذْنَاهُمَا إلِخ) لَكِنَّ الْأَوْجَةَ تَقْوِيمُهُ بِالْأَعْلَى دَرَجَةً لِلْقَطْعِ وَعَلَيْهِ فَلَا قَطْعَ نِهَايَةً أَه. سَمَ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُعْنَى مَا يَمِيلُ إِلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (لِوُجُودِ الْإِسْمِ) أَيِ اسْمِ الرُّبْعِ أَه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَمَعَهُ) أَي: مَعَ وُجُودِ الْإِسْمِ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ شَرْطَهَا) أَي: الشُّبْهَةُ الَّتِي يَذَرُّ بِهَا الْحَدُّ وَلَوْ ذَكَرَ الضَّمِيرَ لَكَانَ أَوَّلَى. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ إلِخ) مُتَعَلِّقٌ بِصِدْقِ الْإِسْمِ وَلَعَلَّ الْبَاءَ سَبَبِيَّةٌ وَلَوْ قَالَ مَعَ صِدْقِ اسْمِ أَنَّهُ أَخَذَ إلِخ كَانَ أَخْصَرَ وَأَوْضَحَ. • قَوْلُهُ: (وَيُفَرِّقُ إلِخ) وَقَدْ يُقَالُ إِنَّهُ لَا يُحْتَاجُ إِلَى الْفَرْقِ هُنَا إِذَا الْمُعْتَبَرُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا الْأَقْلُ. • قَوْلُهُ: (بَيِّنَةٌ) أَي: يَبَيِّنُ الْقَطْعَ بِالْأَذْنَى هُنَا. • قَوْلُهُ: (وَبَيِّنٌ مَا لَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ إلِخ) أَي: الْآتِي فِي آخَرِ السَّوَادَةِ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ) أَي: الْإِسْمِ. • قَوْلُهُ: (وَبَيِّنَةٌ) أَي: اغْتِبَارُ أَذْنَى التَّقْدِيرِ هُنَا. • قَوْلُهُ: (فَاتَّزَعُ) أَي: فَلَمْ تَجِبْ فِيهِ الزَّكَاءُ أَه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (اغْتَبِرَ) أَي: أَغْلَبَ التَّقْدِيرِ فِي الْقَطْعِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ الْأَحْسَنُ) أَي: قَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ.

• قَوْلُهُ: (اغْتَبِرَ أَذْنَاهُمَا كَمَا قَالَه الدَّارِمِيُّ) لَكِنَّ الْأَوْجَةَ تَقْوِيمُهُ بِالْأَعْلَى دَرَجَةً لِلْقَطْعِ م. ر. ش.

بأن الغلبة لا دخل لها هنا مع النظر إلى ما مر من صدق الاسم وبأنه مع الاستواء لم يرجح شيئا فتعين ما أطلقه الدارمي ولا بد من قطع المقوم بأن يقول قيمته كذا قطعاً وإن كان مستنداً شهادته الظن، وبه فارق شاهدي القتل فإن مستند شهادتهما المعاينة فلم يحتج للقطع منهما وإن استوى البابان في أن الشهادة في كل إنما تفيده الظن لا القطع فاندفع ما للبلقيني هنا وهل وجوب ذكر القطع بالقيمة يختص بما هنا رعاية للحد الواجب الاحتياط له أو يغم كل شهادة بقيمة لما تقرّر من الفرق كل محتمل والثاني أقرب لتصريح الشيخين نقلاً عن الإمام بأن التقويم تارة ينشأ عن الاجتهاد وتارة ينشأ عن القطع أي فإذا قال قيمته كذا احتمل أنه عن الاجتهاد وهو لا يكفي فوجب التصريح بما يدفع هذا الاحتمال.....

فؤد: (بأن الغلبة لا دخل لها الخ) دغوى بلا دليل بل الدليل عليها هو قياس النظائر اه. سم.
 فؤد: (وبأنه لم يرجح الخ) أي: الماوردى ولا يخفى ما في دغوى حصول الردّ به. فؤد: (مع الاستواء) أي: استواء التقدين استعمالاً. فؤد: (فتعين الخ) هذا التفرع لا وجه له اه. سم. فؤد: (ما أطلقه الخ) أي: من اعتبار أدنى التقدين الشامل لكل من صورتَي الغلبة والاستواء. فؤد: (ولا بد) إلى قوله وبه فارق في المعنى إلا قوله بأن يقول قيمته كذا قطعاً وإلى المتن في النهاية إلا قوله بأن يقول قيمته كذا قطعاً وقوله وهل إلى وأن لا يتعارضاً. فؤد: (ولا بد من قطع المقوم) أي: مع أن الشهادة لا تقبل إلا به مغني وأسنى. فؤد: (بأن يقول قيمته كذا قطعاً الخ) في شرح الرّوض ما يشعر بأن الشرط أن لا يصرّحوا بالاستناد إلى الظن بأن يقولوا نطق لا أنه يشترط ذكر لفظ القطع اه. سيد عمّر. فؤد: (مستند شهادته) أي التقويم. فؤد: (وبه فارق الخ) الأولى حذف به؛ لأن الضمير فيها راجع لقطع المقوم وهذا هو نفس الحكم المحتاج للفرق، والفرق إنما حصل بقوله فإن مستند شهادتهما المعاينة الخ اه. ع ش أقول والظاهر أن مرجع الضمير العموم الذي أفاده قوله وإن كان الخ فلا إشكال. فؤد: (فارق) أي شاهد التقويم. فؤد: (شاهدي القتل) أي: حيث اكتفى منهما بقوليهما قتله ولم يكتف بهما بقوليهما سرق ما قيمته كذا بل لا بد من قوليهما قيمته كذا قطعاً أو يقيناً مثلاً اه. ع ش. فؤد: (لما تقرّر من الفرق) وهو قوله وبه فارق الخ اه. كزدي. فؤد: (بأن التقويم) أي: مطلق التقويم الشامل لما هنا وغيره. فؤد: (احتمل أنه عن الاجتهاد الخ) قضيته أنه لو علم أنه عن الاجتهاد لم يكف وهو خلاف ظاهر قوله السابق والتقويم أمر اجتهادي وقوله وإن كان مستند شهادته الظن اه. سم أقول عبارة الرّوض مع شرحه وغير ذلك من العروض والدراهم يقوم بذهب أي دينار تقوم قطع من المقومين لا

فؤد: (بأن الغلبة لا دخل لها الخ) دغوى بلا دليل بل الدليل عليها هو قياس النظائر. فؤد: (فتعين ما أطلقه الدارمي) هذا التفرع لا وجه له. فؤد: (احتمل أنه عن الاجتهاد) قضيته أنه لو علم أنه عن الاجتهاد لم يكف وهو خلاف ظاهر قوله السابق والتقويم أمر اجتهادي وقوله وإن كان مستند شهادته الظن.

وَأَنْ لَا يَتَعَارَضَ بَيْنَتَانِ وَإِلَّا أُخِذَ بِالْأَقْلِ وَذَلِكَ «لَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ» وَكَانَ الدِّينَارُ إِذْ ذَاكَ اثْنِي عَشَرَ دِرْهَمًا.

(وَلَوْ سَرَقَ رُبُعًا) ذَهَبًا (سَبِيكَةً) فَاذْدَفَعَ اعْتِرَاضُهُ بِأَنْ سَبِيكَةً مُؤَنَّثٌ فَلَا يَصِحُّ كَوْنُهُ نَعْتًا لِرُبُعٍ (لَا يُسَاوِي رُبُعًا مَضْرُوبًا فَلَا قَطَعَ) بِهِ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الدِّينَارَ الْمَذْكُورَ فِي الْخَبَرِ اسْمٌ لِلْمَضْرُوبِ أَوْ خَاتَمًا ذَهَبًا تَبْلُغُ قِيمَتُهُ الرُّبْعَ لَا وَزْنَهُ فَكَذَلِكَ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ، وَزَعَمَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ غَلَطَ فَاجِشٌ هُوَ الْغَلَطُ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ لِأَنَّ الْوِزْنَ لَا بُدَّ مِنْهُ وَهَلْ يُعْتَبَرُ مَعَهُ فِي غَيْرِ الْمَضْرُوبِ كَالْقِرَاضَةِ وَالتَّبْرِ وَالْحُلِيِّ أَنْ تَبْلُغَ قِيمَتُهُ رُبْعَ دِينَارٍ مَضْرُوبٍ الْأَصَحُّ، نَعَمْ، خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ كَلَامٌ غَيْرِ وَاحِدٍ كَالسَّبِيكَةِ، وَتَقْوِيمُ الذَّهَبِ السَّبِيكَةِ بِالذَّهَبِ الْمَضْرُوبِ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ الْمُتَنُّ لَا مَحْذُورَ

تَقْوِيمَ اجْتِنَاهِدٍ مِنْهُمْ لِلْحَدِّ أَيِّ لِأَجْلِهِ فَلَا بُدَّ لِأَجْلِهِ مِنَ الْقَطْعِ بِذَلِكَ اهـ. صَرِيحَةٌ فِي تِلْكَ الْقَضِيَّةِ.

• فَوُدَّ: (وَأَنْ لَا يَتَعَارَضَ بَيْنَتَانِ وَإِلَّا أُخِذَ بِالْأَقْلِ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ قَطَعَ الْمُقَوِّمُ الْخ. • فَوُدَّ: (وَلَا الْخ) أَيِ: وَإِنْ تَعَارَضَتَا أُخِذَ بِالْأَقْلِ فَلَا قَطَعَ وَإِنْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا أَكْثَرُ أَكْثَرَ عَدَدًا؛ لِأَنَّ الْحَدَّ يَذَرُّ بِالشُّبْهِهَةِ اهـ. ع ش. • فَوُدَّ: (أُخِذَ بِالْأَقْلِ) أَيِ: بِالْأَقْلِ مِنَ الْقِيمَتَيْنِ فَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ بِأَنَّهُ نَصَابٌ وَآخَرَانِ بِدُونِهِ فَلَا قَطَعَ اهـ. كُرْدِي. • فَوُدَّ: (وَذَلِكَ الْخ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ أَوْ قِيمَتِهِ. • فَوُدَّ: (فِي مِجَنٍّ) أَيِ: تُرْسٍ أَوْ دَرَقَةٍ اهـ. ع ش. • فَوُدَّ: (فَاذْدَفَعَ) إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ فِي النِّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَزَعَمَ إِلَى لَأَنَّ الْوِزْنَ.

• فَوُدَّ: (فَاذْدَفَعَ اعْتِرَاضَهُ الْخ) أَقُولُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولُ سَرَقَ سَبِيكَةً وَرُبُعًا حَالًا مُقَدِّمَةً أَيِ: حَالِ كَوْنِهَا مُقَدَّرَةً بِالرُّبُعِ سَمِ اهـ. ع ش وَأَجَابَ الْمُغْنِي بِأَنْ سَبِيكَةً صِفَةٌ رُبُعًا عَلَى تَأْوِيلِهِ بِمَسْبُوكٍ اهـ.

• فَوُدَّ: (فَلَا يَصِحُّ كَوْنُهُ نَعْتًا الْخ) أَيِ: وَصَحَّ كَوْنُهُ نَعْتًا لِدَهَبًا؛ لِأَنَّ الذَّهَبَ رُبْعًا يُؤَنَّثُ كَمَا فِي الْمُخْتَارِ اهـ. ع ش. • فَوُدَّ: (لَأَنَّ الدِّينَارَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُوجِّهُ فِي الْمُغْنِي لِأَنَّ قَوْلَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَى الْمُتَنِّ. • فَوُدَّ: (أَوْ) خَاتَمًا عُطِفَ عَلَى رُبُعًا فِي الْمُتَنِّ. • فَوُدَّ: (تَبْلُغُ قِيمَتُهُ الْخ) أَيِ: بِالصَّنْعَةِ. • فَوُدَّ: (فَكَذَلِكَ) وَالْحَاصِلُ أَنَّ الذَّهَبَ يُعْتَبَرُ فِيهِ أَمْرَانِ الْوِزْنُ وَبِلُغُ قِيمَتِهِ رُبْعَ دِينَارٍ مَضْرُوبٍ، وَغَيْرُهُ يُعْتَبَرُ فِيهِ الْقِيَمَةُ فَقَطْ اهـ. نِهَايَةٌ. • فَوُدَّ: (كَمَا فِي الرُّوْضَةِ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ. مُغْنِي. • فَوُدَّ: (هُوَ الْغَلَطُ) خَبَرٌ قَوْلُهُ وَزَعَمَ الْخ.

• فَوُدَّ: (كَالسَّبِيكَةِ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ الْأَصَحُّ، نَعَمْ عِبَارَةُ الْمُغْنِي بَعْدَ كَلَامِ نَصُّهُ: وَبِذَلِكَ عَلِمَ كَمَا قَالَ

• فَوُدَّ: (فَاذْدَفَعَ اعْتِرَاضَهُ بِأَنْ سَبِيكَةً الْخ) قَدْ يُقَالُ يَرُدُّ الْإِعْتِرَاضَ حَيْثُ بَدَأَ كَيْفَ يَصِحُّ كَوْنُهُ نَعْتًا لِدَهَبًا فَإِنَّ صَرْفَهُ عَنِ التَّنْعِيَةِ كَانَ يَجُوزُ كَوْنُهُ نَعْتًا لِرُبُعًا مَعَ ذَلِكَ الصَّرْفِ. • فَوُدَّ: (أَيْضًا فَاذْدَفَعَ اعْتِرَاضَهُ الْخ) أَقُولُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولُ سَرَقَ سَبِيكَةً وَرُبُعًا حَالًا مُقَدِّمَةً أَيِ حَالِ كَوْنِهَا مُقَدَّرَةً بِالرُّبُعِ.

• فَوُدَّ: (فَكَذَلِكَ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ) وَالْحَاصِلُ أَنَّ الذَّهَبَ يُعْتَبَرُ فِيهِ أَمْرَانِ الْوِزْنُ وَبِلُغُ قِيمَتِهِ رُبْعَ دِينَارٍ مَضْرُوبًا، وَغَيْرُهُ يُعْتَبَرُ فِيهِ الْقِيَمَةُ فَقَطْ وَقَوْلُ الشَّارِحِ وَالتَّقْوِيمُ يُعْتَبَرُ بِالْمَضْرُوبِ فَلَوْ سَرَقَ شَيْءٌ يُسَاوِي رُبْعَ مِثْقَالٍ مِنْ غَيْرِ الْمَضْرُوبِ كَالسَّبِيكَةِ وَالْحُلِيِّ وَلَا يَبْلُغُ رُبْعًا مَضْرُوبًا فَلَا قَطَعَ بِهِ لَا يُخَالِفُهُ لِمَا قَرَّرْنَاهُ نَعَمْ قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ الْمَضْرُوبِ مُتَعَلِّقٌ بِسَاوِيهِ م ر ش.

فيه خلافاً لما زعمه فأوجب تقويمها بالدراهم ثم هي بالمضروب.
 (ولو سرقَ دنانيرَ ظَنُّها فُلوساً) مثلاً (لا تُساوي رُبْعاً قُطِعَ) لوجود سرقة الرُّبْع مع قَصْدِ أَصْلِ السَّرِقَةِ
 ولا عبرة بالظنِّ ومن ثمَّ لو سرقَ فُلوساً لا تُساوي رُبْعاً لم يُقَطَّعْ وإنَّ ظَنُّها دنانيرٌ وكذا ما ظنَّه له
 لأنَّه لم يقصِدْ أَصْلَ السَّرِقَةِ (وكذا ثَوْبٌ رَثٌّ) بالمثلثة (في جِيبِهِ تَمَامُ رُبْعٍ جَهِلَهُ فِي الْأَصَحِّ) لما مرَّ
 وكونه هنا جَهِلَ جِنْسِ الْمَسْرُوقِ لا يُؤَثِّرُ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ قَصَدَ أَصْلَ السَّرِقَةِ فلم يَفْتَرِقِ الْحَالُ بَيْنَ
 الْجَهْلِ بِالْجِنْسِ هُنَا وَبِالْصِّفَةِ (ولو أَخْرَجَ نِصَاباً مِنْ جِزَي مَرَّتَيْنِ) بَأَن تَمَمَّهُ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ (فَإِنْ
 تَحَلَّلَ) بَيْنَهُمَا (عِلْمُ الْمَالِكِ) بِذَلِكَ (وإِعَادَةُ الْجِزَي) بِنَحْوِ إِصْلَاحِ نَقَبٍ وَعَلَقِي بَابٍ مِنَ الْمَالِكِ أَوْ
 نَائِيهِ دُونَ غَيْرِهِمَا كَمَا اقْتَضَتْهُ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَالأَوَّلِ حَيْثُ وُجِدَ الْإِحْرَازُ كَمَا هُوَ
 ظَاهِرٌ (فَالْإِخْرَاجُ الثَّانِي سَرِقَةٌ أُخْرَى) لاسْتِقْلَالِ كُلِّ حَيْثِيٍّ فَلَا قَطْعَ بِهِ كَالأَوَّلِ (وَالَا) يَتَحَلَّلُ عِلْمُ
 الْمَالِكِ.....

شَيْخُنَا أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ مِنْ اغْتِيَابِ الْوِزْنِ وَالْقِيَمَةِ اهـ. فَوَدَّ: (لِمَنْ زَعَمَهُ) وَهُوَ الدَّارِمِيُّ اهـ.
 مُغْنِي. فَوَدَّ: (ثُمَّ هِيَ) أَي: الدَّرَاهِمُ بِالْمَضْرُوبِ أَي: تَقْوَمُ بِالدِّينَارِ الْمَضْرُوبِ اهـ. مُغْنِي.
 فَوَدَّ: (مَثَلًا) إِلَى قَوْلِهِ وَيُوجَّهُ فِي النِّهَايَةِ.

فَوَدَّ (سَنِي): (لَا تُسَاوِي) صِفَةُ فُلُوسًا اهـ. سَم. فَوَدَّ: (مَعَ قَصْدِ أَصْلِ السَّرِقَةِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ تَعَلَّقَ
 بِشَيْبَاهِ رُبْعَ دِينَارٍ مِنْ غَيْرِ شُعُورٍ لَهُ بِهِ وَلَا قَصْدٍ عَدَمَ قَطْعِهِ بِذَلِكَ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَيُصَدِّقُ فِي ذَلِكَ اهـ. ع ش.
 فَوَدَّ: (وَلَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ) أَي: الْبَيِّنِ خَطْؤُهُ. فَوَدَّ: (لأنَّه لَمْ يَقْصِدْ أَصْلَ السَّرِقَةِ) وَيُصَدِّقُ فِي ذَلِكَ اهـ.
 ع ش.

فَوَدَّ (سَنِي): (ثَوْبٌ رَثٌّ) أَي: قِيَمَتُهُ دُونَ رُبْعٍ اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (بِالْمُثَلَّثَةِ) أَي فِيهِمَا اهـ. مُغْنِي.
 فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَي: آتِياً. فَوَدَّ: (وَكُونُهُ إِنْخ) رَدُّ لِدَلِيلِ الْمُقَابِلِ. فَوَدَّ: (وَبِالْصِّفَةِ) أَي: فِي مَسْأَلَةِ
 الْفُلُوسِ.

فَوَدَّ (سَنِي): (مَرَّتَيْنِ) أَي: مَثَلًا كُلُّ مِنْهُمَا دُونَ نِصَابٍ اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (بِأَن تَمَمَّهُ إِنْخ) أَي: بَأَن
 أَخْرَجَ مَرَّةً بَعْضَ النِّصَابِ وَمَرَّةً ثَانِيَةً بَاقِيَهُ.

فَوَدَّ (سَنِي): (وإِعَادَةُ الْجِزَي) هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ حَصَلَ مِنَ السَّارِقِ هَتَكٌ لِلْجِزَي أَمَا لَوْ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ ذَلِكَ
 كَانَ كَسَوْرَ الْجِدَارِ وَتَدَلَّى إِلَى الدَّارِ فَسَرَقَ مِنْ غَيْرِ كَسْرِ بَابٍ وَلَا نَقَبٍ جِدَارٍ فَيَحْتَمِلُ الْإِكْتِفَاءُ بِعِلْمِ
 الْمَالِكِ إِذْ لَا هَتَكٌ لِلْجِزَي حَتَّى يُضْلِحَهُ اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (أَوْ نَائِيهِ) أَي: بَأَن يَعْلَمَ بِهِ وَيَسْتَنْبِ فِي
 إِصْلَاحِهِ اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (دُونَ غَيْرِهِمَا إِنْخ) عِبَارَةٌ سَمَ عَلَى مَنَهِجٍ بَعْدَ مِثْلِ مَا ذَكَرْنَا قَلْبًا عَنْ مَرَّمَا نَصَّهُ
 ثُمَّ قَالَ مَرَّمَا إِعَادَةَ غَيْرِهِمَا كَمَا عَادَتِيهِمَا كَمَا أَفَادَتْهُ عِبَارَةُ الْمَنَهَاجِ بِإِطْلَاقِهَا اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ
 يَكُنْ) أَي الْجِزَي الْمُعَادَ . فَوَدَّ: (وَلَا يَتَحَلَّلُ عِلْمُ الْمَالِكِ وَلَا إِعَادَتُهُ) أَي: بَأَن انْتَفِيََا مَعًا.

ولا إعادته الجزر أو تَحْلَلْ أحدهما فقط خلافاً للبلقيني ومن تبعه في هذه (قُطِعَ في الأصح) اشتهر هنك الجزر أم لا لبقاء الجزر بالنسبة إليه لهشكه له، فانبى فعله على فعله ويوجه ذكر هذه هنا بأن فيها بياناً لأن النصاب الذي الكلام فيه تارة يكون إخراجاً على مرتين أو أكثر كإخراج مئة وتارة لا، فاندفع اعتراض الرافعي الوجيز في ذكرها هنا مع اتباعه له في المحرر بأنه لا تعلق لها بالنصاب وسيأتي لهذه ما يشابهها مع الفرق بينهما.

قوله: (ولا إعادته الخ) بهاء الضمير المائدة على المالك يخالف عبارة المنهاج إذ هي تقضي أن الجزر لو أعيد ولو من غير المالك كان سرقة أخرى اه. كزدي. قوله: (أو تَحْلَلْ أحدهما فقط) صادق بإعادة الجزر مع عدم علم المالك بالسرقة، ويصور بما إذا أعاده المالك ظاناً أنه جدار غيره أو أنه جداره ولم يعلم بأنه سرق منه بأن ظن أن السارق لم يأخذ منه شيئاً ويصور أيضاً بما إذا وجد الباب غير مغلق فظن أنه فتحه بعض أهله فأغلقه فقد أعاد الجزر بإغلاقه وصوره ع ش. بما إذا أعاد نائيه في أموره العامة مع عدم علم المالك اه. واستشكل ما إذا أعيد الجزر بدون العلم بالسرقة بأنه صار جزراً للسارق ولغيره فمقتضاه أن لا يضم الأول للثاني في إكمال النصاب بل يكون الثاني سرقة مستقلة إن بلغ نصاباً قطع وإلا فلا، وأجاب سم بأنه أعيد الجزر مع عدم علم المالك بالسرقة كان كعدم إعادته فبيننا الثانية على الأولى اه. بجزمي. قوله: (خلافاً للبلقيني الخ) عبارة النهاية والمغني لكن اعتمد البلقيني فيما إذا تَحْلَلْ أحدهما فقط عدم القطع ورأى الإمام والغزالي في الصورة الثانية القطع بعدم القطع اه. قال ع ش والرشيد في قوله في الصورة الثانية هي ما لو تَحْلَلْ علم المالك ولو بعده اه. قوله: (لبقاء الجزر بالنسبة إليه) أي الآخذ وهذا ليس له معنى فيما إذا تَحْلَلَّت الإعادة دون العلم؛ لأنه جزر بالنسبة له ولغيره، وأيضاً فكيف يقطع والفرض أن المخرج ثانياً دون نصاب ويمكن دفع هذا بأن القطع بمجموع المخرج ثانياً والمخرج أولاً؛ لانهما سرقة واحدة ويمكن دفع الأول أيضاً فليتاكمل سم أي: بأنه لما أعاده من غير علم جعل فعله بالنسبة للسارق لغواً تغليظاً عليه اه. ع ش. قوله: (ذكر هذه) أي: مسألة الإخراج مرتين. قوله: (بأنه لا تعلق لها بالنصاب) أي فإن النظر فيها إلى كيفية الإخراج فلا يرادها في غير هذا الموضع أليق اه. مغني. قوله: (وسيأتي) أي: في أوائل الفصل الآتي في قول المصنف ولو نقب

قوله: (لبقاء الجزر بالنسبة إليه) كتب عليه شيخنا الشهاب البرلسي بهامش شرح المنهاج ما نصه قوله إبقاء للجزر بالنسبة إليه هذا ليس له معنى فيما إذا تَحْلَلَّت الإعادة دون العلم لأنه جزر بالنسبة له ولغيره وأيضاً فكيف يقطع والفرض أن المخرج ثانياً دون نصاب ففي كلامه مؤاخذه من وجهين بل من ثالث أيضاً وذلك لأن إطلاقه يوهم تصور إعادة المالك من غير علم وهو محال اه. والمؤاخذات الثلاث واردة على الشارح كما لا يخفى نعم يمكن منع محالية الثالث لجواز أن يشتبه جزر المالك بجزر غيره فيصلحه على ظن أنه لغيره من غير أن يعلم السرقة، ودفع قوله وأيضاً الخ بأن القطع إنما هو بمجموع المخرج ثانياً والمخرج أولاً لانهما سرقة واحدة ويمكن دفع الأول أيضاً فليتاكمل.

(ولو قُتِبَ وعاءٌ حِنْطِيٌّ ونحوها) كَجَبِيبٍ أو كُتْمٍ أو أَسْفَلَ غُرْفَةٍ (فَانصَبَّ) منه (نِصَابٌ) أي مُقَوِّمٌ به على التَّذْرِيجِ (قُطِعَ) به (في الأصح) لَأَنَّهُ هَتَكَ الْحِزْرَ وَقَوَّتَ الْمَالَ فَعُدَّ سَارِقًا، وَزَعَمَ ضَعْفُ السَّبَبِ يُعْطِلُهُ إِنْصَابُهُ بِالْمُبَاشَرَةِ فِي الْقَوْدِ وَغَيْرِهِ كَمَا مَرَّ أَمَّا لَوْ انصَبَ دُفْعَةً فَيُقْطَعُ قَطْعًا.
(ولو اشتركا) أي اثنانِ (في إخراجِ نِصَابَيْنِ) من حِزْرٍ (قُطِعَا) لَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا سَرَقَ نِصَابًا تَوْزِيْعًا لِلْمَسْرُوقِ عَلَيْهِمَا بِالسِّيَوِيَّةِ وَبَحَثَ الْقَمُولِيُّ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ أَطَاقَ كُلُّ حِمْلٍ مُسَاوِي نِصَابٍ وَإِلَّا قُطِعَ مُطَبِّقٌ حِمْلٍ مُسَاوِيهِ فَقَطْ وَأَشَارَ الزَّرْكَشِيُّ إِلَى اعْتِمَادِهِ وَنَظَرَ فِيهِ غَيْرُهُ بِصَدَقِ الْإِشْتِرَاكِ مَعَ ذَلِكَ وَهُوَ الْأَلَيُّ بِإِطْلَاقِهِمْ وَعِلَّتُهُمُ السَّابِقَةُ (وَالْأَلَى) يَبْلُغُ نِصَابَيْنِ (فَلَا) قَطَعَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَوْزِيْعًا لِلْمَسْرُوقِ كَذَلِكَ، وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ أَنَّ مَحَلَّهُ فِيْمَا إِذَا بَلَغَ نِصَابًا إِذَا اسْتَقَلَّ كُلٌّ وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا غَيْرَ مُكَلَّفٍ فَهُوَ آلَةٌ لَهُ فَيُقْطَعُ الْمُكَلَّفُ فَقَطْ وَيُؤْخَذُ مِنْ كَوْنِهِ آلَةٌ لَهُ

وعادَ في لَيْلَةٍ أُخْرَى إلخ وقوله مع الفرقِ أي: من الشارح. □ قوله: (كَجَبِيبٍ) إلى قول المتن ولو سَرَقَ في النِّهَايَةِ والمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَزَعَمَ إِلَى أَمَّا لَوْ انصَبَّ. □ قوله: (فَانصَبَّ مِنْهُ نِصَابٌ) وَلَوْ أَخَذَهُ مَالُكَ بَعْدَ انصِبَابِهِ قَبْلَ الدَّعْوَى بِهِ هَلْ يَسْقُطُ الْقَطْعُ؛ لَأَنَّ شَرْطَهُ الدَّعْوَى وَقَدْ تَعَدَّرَتْ، فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ سَمِ الْإِقْرَبُ سَقُوطُ الْقَطْعِ لِمَا سَيَأْتِي أَنَّ السَّارِقَ لَوْ مَلَكَ مَا سَرَقَهُ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ مِنَ الْحِزْرِ وَقَبْلَ الرَّفْعِ لِلْقَاضِي لَمْ يُقْطَعْ لِانْتِفَاءِ إِثْبَاتِهِ عَلَيْهِ اه. ع ش. □ قوله: (على التَّذْرِيجِ) تَقْيِيدٌ لِمَحَلِّ الْخِلَافِ كَمَا يَأْتِي.
□ قولُ (السنن): (قُطِعَ فِي الْأَصَحِّ) وَيُلَغَزُ بِذَلِكَ وَيُقَالُ لَنَا شَخْصٌ قُطِعَ بِسَرِقَةٍ وَلَمْ يَدْخُلْ حِزْرًا وَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ مَا لَا اه. مُعْنَى. □ قوله: (وَزَعَمَ ضَعْفُ الْإِلْخِ) رَدٌّ لِلدَّلِيلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ.

□ قولُ (السنن): (وَلَوْ اشْتَرَا الْإِلْخِ) خَرَجَ بِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْإِخْرَاجِ مَا لَوْ تَمَيَّزَا فِيهِ فَيُقْطَعُ مَنْ مَسْرُوقُهُ نِصَابٌ دُونَ مَنْ مَسْرُوقُهُ أَقْلٌ اه. مُعْنَى. □ قوله: (وَبَحَثَ الْقَمُولِيُّ الْإِلْخِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَتَقْيِيدُ الْقَمُولِيِّ الْإِلْخِ مُخَالَفَةٌ لِظَاهِرِ كَلَامِهِمْ اه. □ قوله: (وَالْأَلَى) أَي: بَأَنَّ كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يُطَبِّقُ ذَلِكَ وَالْآخَرُ يُطَبِّقُ حِمْلًا مَا فَوْقَهُ نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ قوله: (وَأَشَارَ الزَّرْكَشِيُّ) إِلَى الْمَتْنِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالظَّاهِرُ الْقَطْعُ كَمَا أَطْلَقَهُ الْأَصْحَابُ لِمُشَارَكَتِهِ لَهُ فِي إِخْرَاجِ نِصَابَيْنِ فَلَا نَظَرَ إِلَى ضَعْفِهِ اه. □ قوله: (وَهُوَ الْأَلَيُّ) أَي: التَّنْظِيرُ. □ قوله: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ الْإِلْخِ) اعْتَمَدَهُ النِّهَايَةُ وَالْمُعْنَى. □ قوله: (إِنْ مَحَلَّهُ) أَي: مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ. □ قوله: (فِيْمَا الْإِلْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِضَمِيرِ مَحَلِّهِ. □ قوله: (إِذَا بَلَغَ) أَي: الْمُخْرَجُ بِالْإِشْتِرَاكِ وَالظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحَلِّهِ وَقَوْلُهُ إِذَا اسْتَقَلَّ الْإِلْخُ خَبَرٌ إِنَّ. □ قوله: (فَإِنْ الْإِلْخِ) الْأَوَّلَى بَأَنَّ الْإِلْخَ بِالْبَاءِ. □ قوله: (غَيْرَ مُكَلَّفٍ) بَأَنَّ كَانَ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا لَا يُمَيَّزُ مُعْنَى وَنِهَايَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ لَا يُمَيَّزُ قَيْدٌ فِي كُلِّ مِنَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ اه.

□ قوله: (فَانصَبَّ مِنْهُ نِصَابٌ) لَوْ أَخَذَهُ مَالُكَ بَعْدَ انصِبَابِهِ قَبْلَ الدَّعْوَى بِهِ هَلْ يَسْقُطُ الْقَطْعُ لَأَنَّ شَرْطَهُ الدَّعْوَى وَقَدْ تَعَدَّرَتْ، فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ. □ قوله: (وَالْأَلَى) فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا غَيْرَ مُكَلَّفٍ الْإِلْخِ) فَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا لَا يُمَيَّزُ فَيُقْطَعُ الْمُكَلَّفُ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُخْرَجُ نِصَابَيْنِ إِذَا كَانَ قَدْ أَمَرَهُ بِهِ أَوْ أَكْرَهُهُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ كَالْآلَةِ م ر ش.

أَنَّهُ أَمَرَهُ أَوْ أَذِنَ لَهُ. (وَلَوْ سَرَقَ) مُسْلِمٌ أَوْ غَيْرُهُ (خَمْرًا) وَلَوْ مُخْتَرَمَةً (وَخِنْزِيرًا وَكَلْبًا) وَلَوْ مَقْتَنَى (وَجِلْدَ مَيْتَةٍ بِلَا دُبْعٍ فَلَا قَطْعَ) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ وَإِطْلَاقُ السَّرِقَةِ عَلَيْهِ لُغَةٌ صَحِيحَةٌ كَمَا مَرَّ بِخِلَافٍ مَا إِذَا دُبِعَ أَوْ تَخَلَّلَتْ الْخَمْرُ وَلَوْ بِفَعْلِهِ فِي الْحِزْرِ (فَلَا يَبْلُغُ إِثْمُ الْخَمْرِ نَصَابًا) وَلَمْ يَقْصِدْ بِإِخْرَاجِهِ إِزَاقَتَهَا وَقَدْ دَخَلَ بِقَصْدِ سَرِقَتِهِ (قَطْعَ) بِهِ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ حِزْرِهِ وَلَا شُبْهَةَ كِلَانِئِ بَوَلٍ وَحَكَى جَمْعَ الْقَطْعِ فِيهِ بِالْقَطْعِ وَكَانَ الْفَرْقُ أَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْأَوَّلِ لِلْكَسْرِ إِزَالَةً لِلْمُنْكَرِ بِشَرْطِهِ السَّابِقِ فِي الْغَضَبِ صَبْرُهُ غَيْرُ مُعْتَدٍ بِهِ بِخِلَافِ الثَّانِي، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْخَمْرَ لَوْ كَانَتْ مُخْتَرَمَةً أَوْ أَرِيقَتْ فِي الْحِزْرِ قُطِعَ قِطْعًا أَمَّا لَوْ قَصِدَ بِإِخْرَاجِهِ تَيْسُرُ إِفْسَادِهَا وَإِنْ دَخَلَ بِقَصْدِ سَرِقَتِهِ أَوْ دَخَلَ بِقَصْدِ إِفْسَادِهَا وَإِنْ أَخْرَجَهَا بِقَصْدِ سَرِقَتِهِ فَلَا قَطْعَ.

(وَلَا قَطْعَ فِي) سَرِقَةِ (طَنْبُورٍ وَنَحْوِهِ) مِنْ آلَاتِ اللَّهْوِ وَكُلِّ آلَةٍ مَعْصِيَةٍ كَصَلِيبٍ وَكِتَابٍ لَا يَحِلُّ الْإِتِّفَاعُ بِهِ كَالْخَمْرِ (وَقِيلَ إِنْ بَلَغَ مُكْسَرُهُ) أَوْ نَحْوُ جِلْدِهِ (نَصَابًا) وَلَمْ يَقْصِدْ بِدُخُولِهِ أَوْ بِإِخْرَاجِهِ تَيْسُرُ إِفْسَادِهِ (قَطْعَ قُلْتُ الثَّانِي أَصَحُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِسَرِقَتِهِ نَصَابًا مِنْ حِزْرِهِ وَلَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ وَلَوْ كَانَتْ لِذِمَّتِي قُطْعَ قِطْعًا.

قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيُّ: الْمُكَلَّفُ. قَوْلُهُ: (أَمَرَهُ أَوْ أَذِنَ لَهُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ مُمَيِّزًا لَا يَعْتَقِدُ طَاعَتَهُ الْآمِرُ أَوْ الْآذِنُ وَفِي كَوْنِهِ حَيْثُ أَلَّ وَفَقَّ هـ. سَمَّ وَيُؤَيِّدُهَا مَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِيِّ وَالثَّاهِيَةِ آفًا. قَوْلُهُ: (مُسْلِمٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَحَكَى فِي الثَّاهِيَةِ إِلَى قَوْلِهِ وَكَانَ الْفَرْقُ فِي الْمُغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مُخْتَرَمَةً) أَيُّ: بِأَنَّ كَانَتْ لِذِمَّتِي أَوْ لِمُسْلِمٍ عَصَرَهَا بِقَصْدِ الْخَلِيَّةِ أَوْ بِلَا قَصْدٍ هـ. ع ش. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ: فِي أَوَّلِ الْبَابِ.

قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ جِلْدِ دُبْعٍ) أَيُّ: فَإِنَّهُ يَقْطَعُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَهُ قِيَمَةٌ وَقَدْ إِخْرَاجَ هـ. ع ش. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِفَعْلِهِ فِي الْحِزْرِ) أَيُّ: وَلَوْ كَانَ الدُّبْعُ وَالتَّخَلُّلُ بِفَعْلِ السَّارِقِ فِي الْحِزْرِ ثُمَّ أَخْرَجَهُ هـ. سَيِّدُ عُمَرَ.

قَوْلُهُ: (الْقَطْعُ فِيهِ) أَيُّ: الْإِتِّفَاعُ فِي إِثْمِ الْبَوَلِ. قَوْلُهُ: (لِإِنْ اسْتِحْقَاقِ الْأَوَّلِ) أَيُّ: إِثْمُ الْخَمْرِ.

قَوْلُهُ: (صَبْرُهُ الْخَمْرَ) خَبَرُ إِنْ وَصَمِيرُ النَّصَبِ لِلأَوَّلِ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الثَّانِي) أَيُّ: إِثْمُ الْبَوَلِ.

قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيُّ: الْفَرْقُ. قَوْلُهُ: (أَمَّا لَوْ قَصِدَ الْخَمْرَ) وَيُصَدِّقُ فِي ذَلِكَ هـ. ع ش. قَوْلُهُ: (تَيْسُرُ إِفْسَادِهَا) أَيُّ: الْخَمْرُ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ دَخَلَ بِقَصْدِ سَرِقَتِهِ) وَلَوْ دَخَلَ بِقَصْدِ سَرِقَتِهِ وَإِفْسَادِهَا فَلَا يَبْعُدُ عَدَمُ الْقَطْعِ لِلشُّبْهَةِ سَمَّ هـ. ع ش. قَوْلُهُ: (أَوْ دَخَلَ الْخَمْرَ) عُطِفَ عَلَى قَصْدِ الْخَمْرِ. قَوْلُهُ: (بِقَصْدِ إِفْسَادِهَا) أَيُّ: الْخَمْرُ فَلَا تَنْسَبُ التَّائِيَةُ. قَوْلُهُ: (فِي طَنْبُورٍ) بِضَمِّ الطَّاءِ وَيُقَالُ فِيهِ أَيْضًا طَنْبَارٌ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ هـ.

مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَكُلُّ آلَةٍ الْخَمْرِ) عُطِفَ عَلَى آلَاتِ اللَّهْوِ. قَوْلُهُ: (كَالْخَمْرِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا قَطْعَ الْخَمْرِ هـ. ع ش. قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَتْ الْخَمْرُ) أَيُّ: الطَنْبُورُ وَنَحْوُهُ وَالْفَرْصُ أَنَّ مُكْسَرَهُ يَبْلُغُ نَصَابًا هـ. ع ش.

قَوْلُهُ: (أَنَّهُ أَمَرَهُ أَوْ أَذِنَ لَهُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ مُمَيِّزًا لَا يَعْتَقِدُ طَاعَةَ الْآمِرِ أَوْ الْآذِنِ وَفِي كَوْنِهِ حَيْثُ أَلَّ وَفَقَّ هـ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ دَخَلَ بِقَصْدِ سَرِقَتِهِ أَوْ دَخَلَ بِقَصْدِ إِفْسَادِهَا) لَوْ دَخَلَ بِقَصْدِ سَرِقَتِهِ وَإِفْسَادِهَا فَلَا يَبْعُدُ عَدَمُ الْقَطْعِ لِلشُّبْهَةِ.

الشرط (الثاني كونه) أي المسروق الذي هو نصاب (ملكاً لغيره) أي السارق فلا قطع بما له فيه ملك وإن تعلق به نحو رهن واستحقاق ولو على قول ضعيف أي ما لم يعارضه ما هو أقوى منه إما يأتي في مسألة الوصية وذلك كمبيع بزمن خيار سرقة بائع أو مشتري وموقوف وموهوب قبل قبض سرقة موقوف عليه أو مُتَّهَب (فلو ملكه بإرث أو غيره) كهبية وإن لم يقبضه (قبل إخراجها من الحوز) أو بعده وقبل الرفع للحاكم فلا يُفِيد بعده ولو قبل الثبوت كما اقتضاه كلامهم لأن القطع إنما يتوقف على الدعوى وقد وُجِدَتْ، ثم رأيت صاحب البيان صرح بذلك (أو نقص فيه عن نصاب باكل وغيره) كإحراق (لم يُقَطَّع) المخبرج لملكه له المانع من الدعوى بالمسروق المُتَوَقَّف عليها القطع، ولخبر أبي داود «أنه ﷺ لما أمر بقطع سارق رداء صفوان قال أنا أبيعُه وأهبه ثمنه فقال ﷺ هَلَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ» ولتقصيه، ووجه ذكر

قوله: (أي: المسروق) إلى قوله ولخبر أبي داود في النهاية والمغني إلا قوله واستحقاق إلى قوله وذلك وإلا مسألة الوقف وقوله كهبية وإن لم يقبضه. قوله: (نحو رهن) أي كإجارة اه. مغني.
قوله: (واستحقاق) عطف على قوله ملك والواو بمعنى أو. قوله: (ولو على قول إلخ) غاية في قوله بما له فيه ملك إلخ. قوله: (ما هو أقوى منه إلخ) وهو في مسألة الوصية نقصيره بعدم القبول اه. رشدي. قوله: (وذلك) أي: ما له فيه ملك إلخ. قوله: (بزمن خيار) أي: ولو للبائع اه. ع ش عبارة سم ظاهره وإن كان الملك لغير السارق ويدل عليه قوله ولو على ضعيف إن رجع لقوله بما له فيه ملك أيضاً اه. قوله: (أو مشتري) أي: ولو قبل تسليم الثمن ولو سرق مع ما اشتراه مالا آخر بعد تسليم الثمن لم يُقَطَّع كما في الروضة ولو سرق الموصى له به قبل موت الموصي أو بعده وقبل القبول قطع في الصورتين مغني ونهاية قال ع ش قوله بعد تسليم الثمن مفهومه أنه لو لم يسلم الثمن قطع وهو مُشْكِل بأن المال المسروق معه غير مُخَرَّز عنه لتسلطه على ملكه إلا أن يقال لما كان ممنوعاً من أخذه ما اشتراه قبل تسليم ثمنه كان المحل جزأ لا متنازع دُخوله عليه اه. قوله: (وموقوف إلخ) أي: ومؤجر ومزهدون اه. مغني. قوله: (وموهوب إلخ) أي وإن أفهم منطوقه قطعه فيه نهاية ومغني أي: لأنه يصدق عليه أنه ملك لغيره.

قوله (لغيره) (فلو ملكه) أي المسروق أو بعضه اه. مغني. قوله: (فلا يفيد) أي: ملكه بعده أي: الرفع. قوله: (لملكه له إلخ) هذا تعليل للمسألة الأولى وقوله ولتقصيه تعليل للمسألة الثانية رشدي ومغني. قوله: (ولخبر أبي داود إلخ) تعليل لقول الشارح أو بعده وقبل الرفع إلخ. قوله: (قال إلخ) أي: صفوان. قوله: (ووجه ذكر) إلى قوله كذا قيل في المغني.

قوله: (بزمن خيار إلخ) ظاهره وإن كان الملك فيه لغير السارق ويدل عليه قوله ولو على قول ضعيف إن رجع، لقوله بما له فيه ملك أيضاً. قوله: (وموقوف وموهوب إلخ) بخلاف موصى له به قبل الموت أو قبل القبول كما سيأتي. قوله: (وإن لم يقبضه) هذا لا يصدق عليه ملكه.

هذه هنا مع أنها أنشِبَ بالشرط الأول مُشارَ كُتْها لما قبلها في النَّظَرِ لِحالَةِ الإخراجِ كذا قيل وأحسنُ منه أنه أشارَ بذلك إلى أن سَبَبَ النَّقْصِ قد يكونُ مُملَكًا كالإزديادِ أخذًا مِنَّا مَرَّ في غاصِبٍ بُرٍّ وَلَحْمٍ جعلَهما هَرِيسَةً. (وكذا) لا قطعَ (لو ادَّعى) السَّارِقُ (ملكه) للمسروقِ قبل الإخراجِ أو بعده أو للمسروقِ منه المجهولِ أو للجوزِ أو ملكٍ من له في ماله شُبْهَةٌ كأبيه أو سيِّده أو أقرَّ المسروقِ منه بأنَّه ملكه وإن كَذَبَهُ (على النَّصِّ) لاحتماله وإن قامت بَيِّنَةٌ بل أو حُجَّةٌ قطعيةٌ بكذبه على ما اقتضاه إطلاقُهم لكن يُعارِضُه تقييدُهم بالمجهولِ فيما مَرَّ الصَّريحُ في أنه لا نَظَرٌ لدعواه ملكٍ معروفٍ الحُرِّيَّةِ فكذا هنا إلا أن يُفَرَّقَ بإمكانِ طُرُوْ ملكه لذلك ولو

فَوَدَّ: (هذه) أي: المسألة الثانية. فَوَدَّ: (هنا) أي في الشرط الثاني. فَوَدَّ: (بالشرط الأول) أي: كَوْنِ المسروقِ رُبْعَ دينارٍ أو قيمته. فَوَدَّ: (أشارَ بذلك) إلى قوله ولا يُقَطَّعُ بِسَرِقَةٍ في النهايةِ إلا قوله خلافًا لما نَقَلاهُ إلى ولو أنكَرَ. فَوَدَّ: (وكذا لا قطعَ) إلى قوله على ما اقتضاه في المُغْنِي. فَوَدَّ: (لو ادَّعى السَّارِقُ ملكه) أي وإن لم يكن لا يُقْبَلُ به وكان ملكُ المسروقِ منه ثابتًا بَيِّنَةً أو غيرها وهي من الحِيلِ المُحرَّمةِ بخلافِ دَعْوَى الزَّوْجِيَّةِ فهي من الحِيلِ المُباحةِ، نَقَلَهُ ش عن الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ ثم بَيَّنَّ الفَرْقَ بَيِّنَتُهُمَا. فَوَدَّ: (لِلْمَسْرُوقِ) قَضِيَّتُهُ إِزْجَاعُ ضَمِيرٍ مِلْكِهِ لِلْسَّارِقِ وَالظَّاهِرُ رُجُوعُهُ لِلْمَسْرُوقِ كما جَرَى عليه المُغْنِي فقال أي المسروقُ أو مَلَكٌ بعضُه اه. فَوَدَّ: (قَبْلَ الإخراجِ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِمِلْكِهِ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَلَمْ يُسَيِّدِ الْمَلِكُ إلى ما بَعْدَ السَّرِقَةِ وَبَعْدَ الرَّفْعِ إلى الْحَاكِمِ وَتَبَيَّنَتِ السَّرِقَةُ بِالْبَيِّنَةِ اه. فَوَدَّ: (أو لِلْمَسْرُوقِ مِنْهُ) أي: ادَّعى مِلْكَهُ لِلشَّخْصِ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ اه. ع ش. فَوَدَّ: (المجهولِ) أي حُرِّيَّتُهُ. فَوَدَّ: (أو لِلْجُوزِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَيَجْرِي الْخِلَافُ فِي دَعْوَى مِلْكِ الْجُوزِ أو أنه أَخَذَ بِإِذْنِ الْمَالِكِ أو أنه أَخَذَهُ وهو دونَ نِصَابٍ أو كان الْجُوزُ مَفْتُوحًا أو كان صاحِبُهُ مُعْرِضًا عَنِ الْمُلَاحَظَةِ أو كان نَائِمًا هذا كُلُّهُ بِالنِّسْبَةِ إلى الْقَطْعِ أَمَّا الْمَالُ فلا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيهِ بَل لا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ أو يَمِينٍ مَزْدُودَةٍ فَإِنْ نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ لَمْ يَجِبِ الْقَطْعُ اه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (أو مِلْكٍ مِنْ إلخ) أي: لِلْمَسْرُوقِ أو الْمَسْرُوقِ مِنْهُ أو الْجُوزِ. فَوَدَّ: (أو أقرَّ إلخ) عَطَفَ على ادَّعى. فَوَدَّ: (بأنَّه ملكه إلخ) أي: أَنَّ الْمَالَ الْمَسْرُوقَ مِلْكُ السَّارِقِ وإن كَذَبَهُ السَّارِقُ ولو أقرَّ بِسَرِقَةِ مَالِ رَجُلٍ فَأَنكَرَ الْمُقَرَّلَ وَلَمْ يَدَّعِهِ لَمْ يُقَطَّعْ؛ لِأَنَّ مَا أَقَرَّ بِهِ يُنْزَكُ فِي يَدِهِ كَمَا مَرَّ فِي الْإِثْرَارِ اه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (لِاحْتِمَالِهِ) أي لِاحْتِمَالِ صِدْقِهِ فَصَارَ شُبْهَةٌ دَارِئَةً لِلْقَطْعِ وَيُزَوَّى عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ سَمَاءَ السَّارِقِ الظَّرِيفُ أي: الْفَقِيهَ اه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (لِاحْتِمَالِهِ) هو جَزِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ اه. رَشِيدِي. فَوَدَّ: (بل أو حُجَّةٌ قطعيةٌ) هَلْ يُجَامِعُ هَذَا قَوْلَهُ لِاحْتِمَالِهِ اه. سَم. فَوَدَّ: (فيما مَرَّ) أي: أَنفًا. فَوَدَّ: (هنا) أي: فِي دَعْوَى نَحْوِ مِلْكِهِ لِلْمَسْرُوقِ. فَوَدَّ: (طُرُوْ مِلْكِهِ) أي السَّارِقِ أو نَحْوِ بَعْضِهِ لِذَلِكَ أي: لِتَحْوِ الْمَالِ الْمَسْرُوقِ.

فَوَدَّ: (بل أو حُجَّةٌ قطعيةٌ) هَلْ يُجَامِعُ هَذَا قَوْلَهُ لِاحْتِمَالِهِ. فَوَدَّ: (الصَّريحُ) فِي أَنَّهُ لَا نَظَرَ لِدَعْوَاهُ مِلْكُ مَعْرُوفٍ إلخ) قِيَاسٌ عَدَمُ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى دَعْوَاهُ مِلْكُ مَعْرُوفٍ الْحُرِّيَّةِ عَدَمُ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى دَعْوَى الزَّانِي

في لحظة بخلاف معروف الحرّية فكان شبهة دارئة للقطع كدعواه زوجية أو ملك المزنّي بها خلافا لما نقله عن الإمام بل نقل الماوردّي اتفاقهم على سقوط الحدّ بذلك وعلى الضعيف فوّق بجريان التخفيف في الأموال دون الألبضاع، ولو أنكر السرقة الثابتة بالبيّنة قطع لأنّه مكذّب للبيّنة صريحا بخلاف دعوى الملك.

(ولو سرقا) شيئا يتلّع نصّابين (وإدعاه أحدهما له) أو لصاحبه وأنّه أذن له (أو لهما وكذّبه الآخر لم يقطع المدّعي) لاحتمال صدّقه (وقطع الآخر في الأصح) لأنّه مقيّر بسرقة نصاب لا شبهة له فيه أمّا إذا صدّقه فلا يقطع كالمدّعي وكذا إن لم يصدّقه ولا كذّبه أو قال لا أذري لاحتمال ما يقوله صاحبه (وإن سرق من جزر شريكه مشتركا) بينهما (فلا يقطع) عليه (في الأظهر وإن قلّ نصيبه) لأنّ له في كلّ جزء حقا شائعا فأشبه وطء أمة مشتركة وخرج بمشتركا سرقة ما يخصّ الشريك فيقطع به على ما جزم به القفال والأوجه جزم الماوردّي بأنّه إن اتّحد جزؤهما لم يقطع أي ما لم يدخل بقصد سرقة غير المشترك أخذًا ممّا يأتي قبيل قول المتن أو أجنبي المغصوب وإلا قطع ولا يقطع بسرقة ما قبل هبته ولم يقبضه كما مرّ بخلاف ما أوصى له به بعد الموت وقبل القبول لأنّ العقد لم يتمّ فصغفت الشبهة واعتراض جمع وأطالوا في أنّه لا فرق بينهما بل الثاني أولى لأنّ الخلاف في ملكه بالموت من غير قبول أقوى منه في الأول

□ فوّد: (كّدعواه زوجية إلخ) أي: ولو كانت المزنّي بها معروفة بتزوّجها من غيره اه. ع ش.

□ فوّد: (بذلك) أي: دعوى زوجية أو ملك المزنّي بها. □ فوّد: (وعلى الضعيف) أي: الذي نقله عن

الإمام. □ فوّد: (بخلاف دعوى الملك) أي: في مقابلة البيّنة فإنّه ليس فيها تكذيب البيّنة اه. مغني.

□ فوّد: (شيئا) إلى قوله أي ما لم يدخل في المغني. □ فوّد: (وأنّه أذن له) انظر ما الحاجة إليه مع أنّهما

سرقا معًا وحاصل دعواه حينئذ أنّه أخرج المسروق بحضور مالكه معاونا له فيه وإن لم يأذن له في ذلك

وقوله: لأنّه مقيّر إلخ أي فيما لو ثبت أصل السرقة بإقرارهما لا بالبيّنة وبذلك صور في شرح المنهج

اه. رشدي. □ فوّد: (فأشبه وطء أمة إلخ) أي: فلا يحّد به اه. ع ش. □ فوّد: (فيقطع به على ما جزم به

القفال) هذا محمول على ما إذا اختلف جزؤهما اه. مغني. □ فوّد: (جزؤهما) أي: المشترك

والمختصّ بالشريك. □ فوّد: (أي: ما لم يدخل بقصد سرقة إلخ) ويرجع في ذلك لقوله، وقياس ما

تقدّم فيما لو اشترى شيئا ولم يدفع ثمنه من أنّه إذا دخل وسرق مال البائع المختصّ به قطع أنّه يقطع هنا

مطلقا قاله ع ش وفيه أنّ الفرق بينهما ظاهر. □ فوّد: (قبيل قول المتن) أي: في الفضل الآتي.

□ فوّد: (بخلاف ما أوصى إلخ) أي: سرقة ما لو إلخ على حذف المضاف وقوله بعد الموت إلخ

متعلّق بهذا المحذوف. □ فوّد: (بينهما) أي: مسألة الهبة ومسألة الوصية. □ فوّد: (بل الثاني) أي:

زوجية المزنّي بها المعروفة الزوجية لغيره فليراجع.

وقد يُجاب بأنَّ الهبة بعد العقد الصحيح لا تتوقَّف إلا على القبض بخلاف الوصية بعد الإيجاب الصحيح والموت تتوقَّف على القبول وعدم وجود دين يُبطلها فضعف سبب الملك هنا جدًا فإنه معرض للإبطال ولو بحدوث دين بخلافه ثم والخلاف الأقوى إنما هو عند تحقُّق عدم الدين فتأمل لتعلم به اتِّجاه ما لمحوه ممَّا خفي على مَنْ شئَّ عليهم الشرط (الثالث عدم الشبهة) له (فيه) للخبر الصحيح «اذرؤوا الحدود بالشبهات» وفي رواية صحيحة «عن المسلمين - أي وذكرهم ليس بقييد كما مرَّت نظائره - ما استطعتم» (فلا قطع بسرقة مال أصلي) للسارق وإن علا.

(وفرع) له وإن سفلَ لشبهة استحقاق التَّفقه في الجملة وبحث البلقيني أنَّه لو نذر إعتاق قنَّه غير المُمَيَّز فسرقه أصله أو فرعه قطع لانتفاء شبهة استحقاق التَّفقه عنه بامتناع تصرُّف التَّاذير فيه مطلقًا وبه فازق المستولدة وولدها لأنَّ له إيجازهما قيل وفيه نظر اهـ. ولا وجه للنظر مع علم السارق بالتَّذير وأنَّه يمتنع به عليه التصرُّف فيه. (و) لا قطع بسرقة مَنْ فيه رق ولو مُبعضًا ومُكاتبًا مال (سيِّد) أو أصله أو فرعه أو نحوهما.....

الموصى له المذكور أولى أي: بعدم القطع من المتهب المذكور. قُود: (بأنَّ الهبة) أي: حصول الملك بها. قُود: (فضعف سبب الملك إلخ) أي: مع أنَّ الموصى له مُقصر بعدم القبول قبل أخذه نهايةً ومُعني. قُود: (للخبر الصحيح) إلى قول المتن والأظهر في النهاية وكذا في المعني إلَّا قوله أي إلى ما استطعتم وقوله وبحث إلى ولا قطع وقوله ولو ادَّعى إلى كما لو ظنَّ. قُود: (اذرؤوا) أي: اذفعوا وقوله وفي رواية صحيحة عن المسلمين أي: مضمومة إلى قوله بالشبهات اهـ. ع ش. قُود: (أي: وذكرهم) إلى قوله ما استطعتم كان الأولى تأخيرَه عنه وإبدال قوله أي: وذكرهم بقوله والإسلام إلخ. قُود: (فلا قطع بسرقة مال أصلي السارق وإن علا وفرع له إلخ) أي: وإن اختلف دينهما كما بحثه بعض المتأخرين مُعني وع ش عن سم على المنهج وسواء كان السارق منهما حرًّا أو عبدًا كما صرح به الزركشي نهايةً ومُعني. قُود: (وبحث البلقيني إلخ) مُعتمد اهـ. ع ش. قُود: (عنه) أي: العبد وهو مُتعلِّق بانتفاء اهـ. رَشيدِي. قُود: (مطلقًا) أي: في عيِّنه وفي منفعته. قُود: (وبه) أي: بالامتناع المذكور. قُود: (فازق) أي القنَّ المندور عتقه. قُود: (قيل وفيه نظر انتهى إلخ) عبارة النهاية وما نظَّر به فيه يردُّ بأنَّه لا وجه له مع علم السارق إلخ. قُود: (مع علم السارق إلخ) أي: أما إذا لم يعلم فللنظر فيه وجه كما هو واضح اهـ. رَشيدِي. قُود: (به) أي التَّذير عليه أي: التَّاذير. قُود: (ولا قطع بسرقة مَنْ فيه رق إلخ مال سيِّد إلخ) ولا فرق كما بحثه الزركشي بين اتِّفاق دينهما واختلافه اهـ. نهايةً.

قُود: (فضعف سبب الملك هنا جدًا إلخ) وأيضًا فالموصى له مُقصر بعدم القبول قبل أخذه.

قُود: (فلا قطع بسرقة مال أصلي للسارق وإن علا) سواء أكان السارق حرًّا أو عبدًا م ر ش.

من كل من لا يقطع السيد بسرقة ماله إجماعاً ولشبهة استحقاق الثقة ولأن يده كيد سيده ولو ادعى القين أو القريب أن المسروق أو جزؤه ملك أحد ممن ذكر لم يقطع وإن كذبه كما لو ظن أنه ملك لمن ذكر أو سرق سيده ما ملكه ببعضه الحر كذلك للشبهة.

(والأظهر قطع أحد الزوجين بالآخر) أي بسرقة ماله المخز عن عموم الأدلة وشبهة استحقاقها الثقة والكسوة في ماله لا أثر لها لأنها مقدرة محدودة وبه فارقت المبتعض والقين وأيضاً فالفرض أنه ليس لها عنده شيء منها ومن ثم لو كان لها عنده شيء منها حين السرقة فأخذته بقصد الاستيفاء لم تقطع كدائين سرق مال مدينه بقصد ذلك سواء جنس دينه وغيره

□ فوه: (من كل من لا يقطع السيد إلخ) أي: كمكاتب السيد أو أضله أو فرعه ومن ملك بعضه نهايةً ومغني. □ فوه: (ولو ادعى القين إلخ) يغني عنه ما قدمه في شرح وكذا لو ادعى ملكه. □ فوه: (أو سرق إلخ) عطف على ادعى. □ فوه: (فكذلك) أي: لا قطع اه. ع ش. □ فوه: (لشبهة) أي: لأن ما ملكه بالحرية في الحقيقة لجميع بدنه مغني وع ش. □ فوه: (أي بسرقة ماله) إلى قوله: لأنه في المغني وكذا في النهاية إلا قوله سواء جنس دينه وغيره. □ فوه: (المخز عنه) بأن يكون في بيت آخر غير الذي هما فيه أما لو كانا في بيت واحد فلا قطع ولو كان المال في صندوق مففل مثلاً سلطان وفي ع ش أنه لو كان في صندوق مففل يكون مخزراً وإن كان الموضع واحداً اه. بجزمي أقول قول المغني أما لو كان المال في مسكنيهما بلا إضرار فلا قطع قطعاً اه. قد يوافق الثاني ولكن الأول هو الأقرب الموافق لتقييد الشارح والنهاية قول المصنف الآتي وعرضه دار وصفتها إلخ بقوليهما لغير نحو السكبان. □ فوه: (وشبهة استحقاقها) أي الزوجة وهو ردّ لدليل مقابل الأظهر. □ فوه: (لأنها مقدرة إلخ) أي مؤنتها ولو نثى كان أولى. □ فوه: (فارقت المبتعض) كذا في النهاية بالميم وكتب عليها الرشيدي ما نصه هكذا في النسخ بميم قبل الموحدة ولعل الميم زائدة وإن كانت صحيحة أيضاً ثم رأيت نسخة كذلك اه. □ فوه: (وأيضاً إلخ) عبارة المغني ومحل الخلاف في الزوجة إذا لم تستحق على الزوج شيئاً حين السرقة إلخ. □ فوه: (منهما) أي: الثقة والكسوة. □ فوه: (فأخذته بقصد الاستيفاء) ظاهر سياقه عدم اعتبار هذا القيد في الرقيق والأصل والفرع والفرق ممكن سم وأقره ع ش ثم بين الفرق راجعه. □ فوه: (كدائين سرق مال مدينه إلخ) ولا يقطع بزائد على قدر حقه أخذه معه وإن بلغ الزائد نصاباً أو هو مستقيل؛ لأنه إذا تمكن من الدخول والأخذ لم يبق المال مخزراً مغني وروض مع شرحه. □ فوه: (بقصد ذلك) أي: الاستيفاء.

□ فوه: (بقصد الاستيفاء) ظاهر سياقه عدم اعتبار هذا القيد في الرقيق والأصل والفرع والفرق ممكن. □ فوه: (كدائين سرق مال مدينه إلخ) في الروض وشرحه فإن سرق مال غريمه الجاحد للدين الحال أو الماطل وأخذه بقصد الاستيفاء لم يقطع لأنه حيثئذ مأذون له في أخذه شرعاً ولا قطع وغير جنس حقه كهو أي كجنس حقه في ذلك، ولا يقطع بزائد على قدر حقه معه وإن بلغ الزائد نصاباً اه.

إِنْ حَلَّ وَجَحَدَ الْغَرِيمُ أَوْ مَاطَلَ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مَأْذُونٌ لَهُ فِي أَخْذِهِ شَرْعًا وَبِهِ يُغْلَمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ شُرُوطِ الظَّفَرِ وَلَوْ قِيلَ قَصْدُ الاستِيفاءِ وَحَدَهُ كَافٍ لَمْ يَنْعُدْ لِأَنَّهُ يُعَدُّ شُبْهَةً وَإِنْ لَمْ يُبَيَّحْ الْأَخْذُ نَظِيرُ شُبْهِ كَثِيرَةٍ ذَكَرُوهَا وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ شُرُوطُ الظَّفَرِ كَمَا اقْتِضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَلَا يُقْطَعُ بِسَرِقَةِ طَعَامٍ فِي زَمَنِ قَحْطٍ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ وَلَوْ بِثَمَنِ غَالٍ.

(وَمَنْ سَرَقَ مَالَ بَيْتِ الْمَالِ) وَهُوَ مُسْلِمٌ (إِنْ أَفْرَزَ لِطَائِفَةٍ لَيْسَ هُوَ مِنْهُمْ قُطِعَ) إِذْ لَا شُبْهَةَ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ أَفْرَزَ لَهُمْ وَأَنْ لَا وَالَّذِي يَنْتَهِجُهُ أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَعْلَمْ الْإِفْرَازَ وَكَانَ لَهُ فِيهِ حَقٌّ لَا يُقْطَعُ لِأَنَّ لَهُ فِيهِ حِينَئِذٍ شُبْهَةً بِاعتِبَارِ ظَنِّهِ (وَالَا) يُفَرِّزُ (فَالْأَصْحَحُّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ فِي الْمَسْرُوقِ كَمَالِ مَصَالِحٍ) وَلَوْ غَنِيًّا (وَكَصْدَقَةٍ) أَيْ زَكَاةً أَفْرَزَتْ (وَهُوَ فَقِيرٌ) أَيْ مُسْتَحَقٌّ لَهَا بِوَضْفِ فَقِيرٍ أَوْ غَيْرِهِ وَآثَرَ الْأَوَّلِ لِغَلْبَتِهِ عَلَى مُسْتَحَقِّهَا (فَلَا) يُقْطَعُ.....

قوله: (إِنْ حَلَّ وَجَحَدَ الْغَرِيمُ الْخ) وَقَضِيَّتُهُ الْقَطْعُ بِسَرِقَةِ مَالِ غَرِيمِهِ الْجَاوِدِ لِلدَّيْنِ الْمُؤَجَّلِ سَمِ أَيَّ وَكَذَا سَرِقَةُ مَالِ غَرِيمِهِ الْغَيْرِ الْمُطَاعِلِ اهـ. ع ش. قوله: (وَبِهِ يُغْلَمُ الْخ) أَيَّ بِالْتَّعْلِيلِ. قوله: (وَلَوْ قِيلَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمَحَلُّهُ كَمَا مَرَّ أَنْ يَكُونَ جَائِدًا أَوْ مُطَاعِلًا وَقَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا إِذَا الْكَلَامُ فِي السَّرِقَةِ، وَالْأَخْذُ بِقَصْدِ الاستِيفاءِ لَيْسَ بِسَرِقَةٍ اهـ. قوله: (لَمْ يَنْعُدْ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي كَمَا مَرَّ أَيْفًا وَبِإِعْضِ نُسْخِ الثَّهَابَةِ عِبَارَتُهُ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الرَّشِيدِيُّ كَدَائِنِ سَرَقَ مَالٍ مَدِينَةٍ بِقَصْدِ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ شُرُوطُ الظَّفَرِ كَمَا اقْتِضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ اهـ. قوله: (وَلَا يُقْطَعُ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الثَّهَابَةِ وَالْمُغْنِي. قوله: (وَلَا يُقْطَعُ بِسَرِقَةِ طَعَامِ الْخ) وَكَذَا مَنْ أُذِنَ لَهُ فِي الدُّخُولِ إِلَى دَارٍ أَوْ حَانُوتٍ لِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ فَسَرَقَ، وَيُقْطَعُ بِسَرِقَةِ حَطَبٍ وَخَشِيشٍ وَنَحْوِهِمَا كَصَيْدٍ لِعُمُومِ الْأَدْلَةِ وَلَا أَثَرَ لِكَوْنِهَا مُبَاحَةً الْأَصْلِ وَيُقْطَعُ بِسَرِقَةِ مُعَرَّضٍ لِلتَّلَافِ كَهَرِيسَةٍ وَقَوَاكِيَةٍ وَيُقُولُ لِذَلِكَ، وَبِمَاءٍ وَثَرَابٍ وَمُضْخَفٍ وَكُتُبٍ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَكُتُبٍ شَعْرٍ نَافِعٍ مُبَاحٍ لِمَا مَرَّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُبَاحًا نَافِعًا قَوْمَ الْوَرَقِ وَالْجِلْدِ فَإِنْ بَلَّغَا نِصَابًا قُطِعَ وَإِلَّا فَلَا، وَلَوْ قُطِعَ بِسَرِقَةِ عَيْنٍ ثُمَّ سَرَقَهَا ثَانِيًا مِنْ مَالِكِهَا الْأَوَّلِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ قُطِعَ أَيْضًا كَمَا لَوْ رَزَى بِامْرَأَةٍ فَحَدَّ ثُمَّ رَزَى بِهَا ثَانِيًا مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. قوله: (لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ وَلَوْ بِثَمَنِ الْخ) أَيَّ: بَأَنَّ وَجَدَ الثَّمَنَ وَلَمْ يَسْمَحْ بِهِ مَالِكُهُ أَوْ عَجَزَ عَنِ الثَّمَنِ اهـ. رَشِيدِيُّ.

قوله (سني): (إِنْ أَفْرَزَ) الْأَوَّلَى فَإِنَّ الْخَ بِالْفَاءِ. قوله (سني): (لِطَائِفَةٍ) أَيَّ كَدَّوِي الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينِ اهـ. مُغْنِي. قوله: (وَلَوْ غَنِيًّا) إِلَى قَوْلِهِ وَمَا وَقَعَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ بِوَضْفِ فَقِيرٍ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَجْزُ إِلَى الْمُتَنِّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَزَّضَ فِي الثَّهَابَةِ. قوله: (أَفْرَزَتْ) أَيَّ: عَنْ غَيْرِهَا فَلَا يُخَالِفُ مَوْضُوعَ الْمَسْأَلَةِ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ أَفْرَزَتْ أَنْظُرَ مَا الدَّاعِي لَهُ وَكَانَتْ لِيَبَيِّنَ الْوَاقِعَ اهـ.

قوله (سني): (وَهُوَ فَقِيرٌ) أَيَّ أَوْ غَارِمٌ لِذَاتِ الْبَيْنِ أَوْ غَارٍ اهـ. مُغْنِي. قوله: (الْأَوَّلُ) أَيَّ: الْفَقِيرَ. قوله: (فَلَا يُقْطَعُ) أَيَّ: وَإِنْ أَخَذَ زِيَادَةً عَلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ عَنِ الرِّوَضِ وَشَرْحِهِ اهـ. ع ش.

لِلشُّبْهَةِ وَإِنْ لَمْ يَجْرَ فِيهَا ظَفَرٌ كَمَا يَأْتِي (وَالَا) يَكُنْ لَهُ فِيهِ حَقٌّ كَغَنِيِّ أَحَدَ مَالِ صَدَقَةٍ وَلَيْسَ غَارِمًا لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ وَلَا غَازِيًا (قُطِعَ) لانتفاء الشُّبْهَةِ بِخِلَافِ أَخْذِهِ مَالِ الْمَصَالِحِ لِأَنَّهَا قَدْ تُصَرَّفُ لِمَا يُنْتَفَعُ بِهِ كَعِمَارَةِ الْمَسَاجِدِ وَمِنْ ثَمَّ يُقْطَعُ الذَّمُّ بِمَالِ بَيْتِ الْمَالِ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ إِلَّا تَبَعًا لَنَا وَالْإِنْفَاقُ عَلَيْهِ مِنْهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ، وَمَا وَقَعَ فِي اللَّقِيطِ مِنْ عَدَمِ ضَمَانِهِ حِمْلٌ عَلَى صَغِيرٍ لَا مَالَ لَهُ وَاعْتَرَضَ هَذَا التَّفْصِيلُ بِأَنَّ الْمَعْتَمِدَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ وَكَلَامُ غَيْرِهِمَا أَنَّهُ لَا قُطْعَ بِسَرَقَةِ مُسْلِمٍ مَالِ بَيْتِ الْمَالِ مُطْلَقًا لِأَنَّ لَهُ فِيهِ حَقًّا فِي الْجُمْلَةِ إِلَّا إِنْ أَفْرَزَ لِمَنْ لَيْسَ هُوَ مِنْهُمْ وَيُمْكِنُ حَمْلُ الْمَتْنِ عَلَيْهِ بِجَعْلِ قَوْلِهِ إِنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ فِي الْمُسْلِمِ وَقَوْلُهُ وَإِلَّا فِي الذَّمِّ وَقَوْلُهُ وَهُوَ فَقِيرٌ لِلْغَالِبِ فَلَا مَفْهُومَ لَهُ وَقَوْلُ شَارِحِ أَنَّ الذَّمَّ يُقْطَعُ بِلا خِلَافٍ يَزِدُّهُ حِكَايَةُ غَيْرِهِ لِلخِلَافِ فِيهِ وَلَوْ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ وَحِينَئِذٍ فَيُفِيدُ الْمَتْنَ أَنَّ الْمُسْلِمَ مَعَ عَدَمِ الْإِفْرَازِ لَا يُقْطَعُ.....

قوله: (لِلشُّبْهَةِ) عبارة الْمُغْنِي فلا يُقْطَعُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ أَمَّا فِي الْأُولَى فَلَا لَهُ حَقٌّ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا كَمَا مَرَّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يُصَرَّفُ فِي عِمَارَةِ الْمَسَاجِدِ إلخ، وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ فَلِاسْتِحْقَاقِهِ بِخِلَافِ الْغَنِيِّ فَإِنَّهُ يُقْطَعُ لِعَدَمِ اسْتِحْقَاقِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ غَازِيًا أَوْ غَارِمًا لِذَاتِ الْبَيْنِ فَلَا يُقْطَعُ اهـ. قوله: (وَلَا) لَمْ يَجْرَ فِيهَا ظَفَرٌ) أَي وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فِيهَا مَا يُحَرِّزُ الْأَخْذَ بِالظَّفَرِ اهـ. ع ش. قوله: (وَلَيْسَ إلخ) أَي وَالْحَالُ لَيْسَ ذَلِكَ الْغَنِيُّ. قوله: (بِخِلَافِ أَخْذِهِ) أَي الْغَنِيُّ.

(تَنْبِيْهٌ): مَنْ لَا يُقْطَعُ بِسَرَقَةِ مَالِ بَيْتِ الْمَالِ لَا يُقْطَعُ أَضْلُهُ أَوْ فَرْعُهُ أَوْ رَقِيقُهُ بِسَرَقَتِهِ مِنْهُ وَخَرَجَ بِمَالِ بَيْتِ الْمَالِ مَا لَوْ سَرَقَ مُسْتَحِقُّ الزَّكَاةِ مِنْ مَالٍ وَجَبَتْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَسْرُوقُ مِنْ غَيْرِ جِنْسٍ مَا وَجَبَ قُطْعُ وَإِنْ كَانَ مِنْهُ وَكَانَ مُتَعَبِّيًا لِلصَّرْفِ وَقُلْنَا بِالْأَصَحِّ أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ تَعَلُّقَ الشَّرِكَةِ فَلَا قُطْعَ كَالْمَالِ الْمُشْتَرَكِ قَالَهُ الْبَغَوِيُّ وَصَاحِبُ الْكَافِي اهـ. مُغْنِي. قوله: (لِأَنَّهَا إلخ) الْأُولَى التَّذْكِيرُ. قوله: (كَعِمَارَةِ الْمَسَاجِدِ) أَي وَالْقَنَاطِرِ وَالرِّبَاطَاتِ فَيَنْتَفِعُ بِهَا الْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِهِمْ اهـ. مُغْنِي.

قوله: (مُطْلَقًا) أَي: غَنِيًّا كَانَ أَوْ فَقِيرًا مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ كَانَ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ. قوله: (لِأَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ إِلَّا تَبَعًا إلخ) عبارة الْمُغْنِي وَانْتِفَاعُهُ بِالْقَنَاطِرِ وَالرِّبَاطَاتِ بِالتَّبَعِيَّةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قَاطِنٌ بَدَارِ الْإِسْلَامِ لَا لِاخْتِصَاصِهِ بِحَقٍّ فِيهَا اهـ. قوله: (هَذَا التَّفْصِيلُ) أَي: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَإِلَّا فَالْأَصَحُّ إلخ. قوله: (أَنَّهُ لَا قُطْعَ بِسَرَقَةِ مُسْلِمٍ إلخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ بِقَدْرِ رُبْعِ دِينَارٍ كَمَا فِي الْمَالِ الْمُشْتَرَكِ سَمِ اهـ. بُجَيْرِمِي. قوله: (مُطْلَقًا) أَي: غَنِيًّا كَانَ أَوْ فَقِيرًا حَيْثُ أَخَذَ مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَخَذَ مِنْ مَالِ الزَّكَاةِ عَلَى مَا مَرَّ اهـ. ع ش وَفِي الْمُغْنِي وَشَرْحِي الرُّوضِ وَالْمَنْهَجِ مَا يَوْافِقُهُ. قوله: (لِلْغَالِبِ إلخ) لَوْ أَرَادَ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ مُطْلَقُ الْمُسْتَحِقِّ فَهُوَ مُكْرَّرٌ مَعَ مَا مَرَّ مِنْهُ أَوْ مُطْلَقُ الْمُسْلِمِ وَهُوَ ظَاهِرٌ سِيَاقِهِ بَلْ صَرِيحُهُ فَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِي وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَع ش. قوله: (يُقْطَعُ بِلا خِلَافٍ) أَي: فَلَا يَصِحُّ جَعْلُ وَلَا فِي الذَّمِّ لِذِكْرِ الْمُصَنِّفِ الْخِلَافَ فِيهِ. قوله: (وَلَوْ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ) لَعَلَّهُ حَالَ حَاجَتِهِ إِلَى التَّقَةِ. قوله: (وَحِينَئِذٍ) أَي: حِينَ حَمَلَ الْمَتْنِ عَلَى مَا ذَكَرَ. قوله: (فَيُفِيدُ الْمَتْنَ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ

مُطْلَقًا، وإيهامه تخصيص ذلك ببعض أموال بيت المال غير مُراد كما أنَّ إيهامه أنَّ مال الصَّدقة بسائر أنواعها من أموال بيت المال غير مُراد أيضًا وإنَّ لم يُنبَّه عليه أحدٌ من الشُّراح فيما عِلِمْتُ، وقد تُؤوَّلُ عبارته بجعله من بابِ ذِكْرِ التَّظْيِيرِ وإنَّ لم يَصُدَّقْ عليه المُقَسَّمُ فَيَرْتَفِعُ هذا الإيهامُ من أصله. (والمذهب قطعُه بِبابِ مَسْجِدٍ وَجِدْعِهِ) ونحوِ مَنْبَرِهِ وَسَقْفِهِ وَسَوَارِيهِ وَقَنَادِيلِهِ الَّتِي لِلزَّيْنَةِ وَتَأْزِيرِهِ أَيِ الَّتِي لِلزَّيْنَةِ أَوْ التَّحْصِينِ لِأَنَّ ذَلِكَ مُعَدٌّ لِتَحْصِينِهِ وَعِمَارَتِهِ وَأُبْهَتِهِ لَا لَانْتِفَاعِ النَّاسِ بِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ مَنْبَرِ الْخَطِيبِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِتَحْصِينِ الْمَسْجِدِ وَلَا لَزِينَتِهِ بَلْ لَانْتِفَاعِ النَّاسِ بِسَمَاعِهِمُ الْخَطِيبَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُمْ يَنْتَفِعُونَ بِهِ حِينَئِذٍ مَا لَمْ يَنْتَفِعُوا بِهِ لَوْ خَطَبَ عَلَى الْأَرْضِ وَيُقَطَّعُ بِسَرِقَةٍ سَتَرِ الْكُفْبَةِ إِنْ أُخْرِزَ بِالْخِيَاطَةِ عَلَيْهَا (لَا) بِنَحْوِ (حُضْرِهِ)

إِلَّا قَوْلَهُ كَمَا أَنَّ إِلَى وَقَدْ تُؤوَّلُ. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) تَذَكَّرْ مَا مَرَّ فِيهِ عَنْ ع ش وَغَيْرِهِ. □ قَوْلُهُ: (بِبَعْضِ أَمْوَالِ بَيْتِ الْمَالِ) أَيِ بِمَالِ الْمَصَالِحِ. □ قَوْلُهُ: (وَأَنَّ لَمْ يَصُدَّقْ عَلَيْهِ) أَيِ: مَالِ الصَّدَقَةِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا. □ قَوْلُهُ: (الْمُقَسَّمُ) أَيِ: مَالِ بَيْتِ الْمَالِ.

□ قَوْلُ (سَنِي): (وَجِدْعِهِ) نَحْوِ الْأَخْشَابِ الَّتِي يُسَقَفُ عَلَيْهَا ع ش اه. بَجَيْرِمِي. □ قَوْلُهُ: (وَسَقْفِهِ) إِلَى قَوْلِهِ أَيِ: الَّتِي فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (سَقْفِهِ) أَيِ: لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُقْصَدُ بَوَضْعُهُ صَيَانَتُهُ لَا انْتِفَاعُ النَّاسِ، فَلَوْ جُعِلَ فِيهِ نَحْوُ سَقْفَةٍ يُقْصَدُ بِهِ وَقَايَةُ النَّاسِ نَحْوِ الْحَرِّ فَلَا قَطْعَ بِهَا وَمِنْ ذَلِكَ مَا يُعْطَى فِيهِ نَحْوُ فَتْحَةٍ فِي سَقْفِهِ لِدَفْعِ نَحْوِ الْبَرْدِ الْحَاصِلِ مِنْهَا عَنْ النَّاسِ م ر اه. سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ اه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَتَأْزِيرِهِ) وَمِثْلُهَا الشَّبَابِيكُ اه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (لِتَحْصِينِهِ) رَاجِعٌ لِلْبَابِ وَتَأْزِيرِ التَّحْصِينِ وَقَوْلُهُ وَعِمَارَتِهِ رَاجِعٌ لِجِدْعِهِ وَنَحْوِ مَنْبَرِهِ وَسَقْفِهِ وَسَوَارِيهِ وَقَوْلُهُ وَأُبْهَتِهِ رَاجِعٌ لِقَنَادِيلِ وَتَأْزِيرِ الزَّيْنَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ: مِنْ التَّعْلِيلِ. □ قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ مَنْبَرِ الْخَطِيبِ إِنْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ مَنْبَرٌ غَيْرُ مَنْبَرِ الْخَطِيبِ وَلَعَلَّهُ مُجَرَّدُ فَرْصٍ وَلَا فَلَا وَجُودَهُ فِيْمَا رَأَيْنَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ. □ قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ مَنْبَرِ الْخَطِيبِ) أَيِ: وَدَكَّةُ الْمُؤَدِّينَ وَكُرْسِيُّ الْوَاعِظِ فَلَا يُقَطَّعُ بِهَا وَإِنْ كَانَ السَّارِقُ لَهَا غَيْرُ خَطِيبٍ وَلَا مُؤَدِّينَ وَلَا وَاعِظٍ نِهَآيَةً وَمُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُمْ يَنْتَفِعُونَ بِهِ حِينَئِذٍ مَا لَمْ يَنْتَفِعُوا إِنْخ) الْوَجْهَ عَدَمُ الْقَطْعِ وَإِنْ خَطَبَ بِالْأَرْضِ لَاسْتِحْقَاقِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ لَوْ خَطَبَ عَلَيْهِ لِإِعْدَادِهِ لِذَلِكَ اه. سَمِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُقَطَّعُ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (بِسَرِقَةٍ سَتَرِ الْكُفْبَةِ إِنْخ) وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي سَتَرِ الْأَوْلِيَاءِ اه. ع ش.

□ قَوْلُ (سَنِي): (لَا حُضْرَهُ) أَيِ: الْمُعَدَّةُ لِلِاسْتِعْمَالِ وَخَرَجَ بِهَا حُضْرُ الزَّيْنَةِ فَيُقَطَّعُ بِهَا كَمَا قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ سَتَرُ الْمِنْبَرِ كَذَلِكَ أَيِ: خِيطٌ عَلَيْهِ وَأَنْ يَكُونَ بِلَاطُ الْمَسْجِدِ كَحُضْرِهِ الْمُعَدَّةُ لِلِاسْتِعْمَالِ اه. مُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ حُضْرِهِ) أَيِ كَسَائِرِ مَا يُفْرَشُ فِيهِ نِهَآيَةً وَمُغْنَى أَيِ وَلَوْ كَانَ ثَمِينًا

□ قَوْلُهُ: (مَنْبَرِ الْخَطِيبِ) مِثْلُهُ دَكَّةُ الْمُؤَدِّينَ وَكُرْسِيُّ الْوَاعِظِ م ر ش. □ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَنْتَفِعُوا بِهِ إِنْخ) الْوَجْهَ عَدَمُ الْقَطْعِ وَإِنْ خَطَبَ بِالْأَرْضِ لَاسْتِحْقَاقِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ لِسَمَاعِ الْخَطِيبِ لَوْ خَطَبَ عَلَيْهِ لِإِعْدَادِهِ لِذَلِكَ وَأَمَّا تَرْكُهُ إِيَّاهُ وَخُطْبَتُهُ عَلَى الْأَرْضِ فَلَا يُنَافِي ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وقناديل تُسرج) فيه لأنه مُعدَّد لانتفاع المسلمين به فكان كمال بيت المال ومن ثم قُطِع بها الذمِّي مطلقًا وكذا مَنْ لم يُوقَف عليه بأن خَصَّه بطائفة ليس هو منهم، وجواز دخول غيرهم الذي أفتى به ابن الصلاح إنما هو بطريق التَّبعية مع عدم شمول لفظ الواقف لهم وتردَّد الزركشي في سرقة مُصحف موقوف للقراءة فيه في المسجد والأوجه عدم القطع ولو غير قاري لشبهة الانتفاع به بالاستماع للقارئ فيه كقناديل الإسراج (والأصح قطعه بموقوف) على غيره ممن ليس نحو أصله ولا فرع ولا مُشاركة له في صفة من صفاته المعتمدة في الوقف إذ لا شبهة له فيه حينئذٍ ومن ثم لا قطع بسرقة موقوف على جهة عامَّة كبكرة بقر مُسبَّلة لِمَنْ ينتفع بها وإن سرقه ذمِّي على ما قاله الروياني وعَلَّله بأنَّه تبع لنا ويُنافيه ما مرَّ في مال بيت المال إلا أن يُفرَّق بأنَّ شمول لفظ الواقف له هنا صيَّره من أحد الموقوف عليهم وإن سلَّمنا أنه بطريق التَّبعية فكانت الشبهة هنا قويَّة جدًا.....

كسائط نفيس ويتبعي أن يلحق بذلك أبواب الأخلية؛ لأنها تتخذ للسَّير بها عن أغني النَّاس ع ش.
 قول (سنن): (وقناديل تُسرج) أي وإن لم تكن في حالة الأخذ تُسرج اه. نهاية. قول: (لأنه مُعدَّد) إلى قوله ويُنافيه في المُغني إلا قوله وجواز دخولهم إلى وتردَّد الزركشي. قول: (قُطِع بها الذمِّي) أي بسرقتها من المسجد أما سرقتها من كنائسهم فينبغي أن يجري فيه تفصيل المُسلم في سرقة من المسجد المذكور في قول المُصنِّف والمذهب قطعه بباب المسجد إلخ اه. ع ش. قول: (مطلقًا) أي سواء كانت للزينة أو للإستعمال. قول: (وكذا مَنْ) إلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية إلا قوله وجواز دخولهم إلى والأوجه وقوله لِمَنْ ينتفع بها. قول: (وكذا مَنْ لم يوقف) عبارة النهاية والمُغني ومحل ذلك في مسجد عامٍّ أما ما اختصَّ بطائفة فيتَّجه جريان هذا التفصيل في تلك الطائفة فغيرها يُقطع مطلقًا اه. قول: (إنما هو بطريق التَّبعية) أي: فأشبه الذمِّي إذا سرق من مال بيت المال؛ لأن ذلك تبع للمُسلمين اه. ع ش. قول: (بالاستماع إلخ) أي: وبالتعلُّم منه اه. مُغني.

قول (سنن): (والأصح قطعه بموقوف) أي: سواء قلنا: الملك فيه لله تعالى أم للموقوف عليه نهاية وأسنى زاد المُغني أم للواقف اه. قول: (إذ لا شبهة حينئذٍ) أما إذا كان فيه استحقاق أو شبهة استحقاق كمن سرق مما وقف على جماعة هو منهم أو سرق منه أبو الموقوف عليه أو ابنه أو وقف على الفقراء وهو فقير فلا قطع قطعًا اه. مُغني. قول: (على جهة عامَّة) أي: أو على وجه الخير اه. مُغني.

قول: (مُسبَّلة) أي: للشرب اه. ع ش. قول: (لِمَنْ ينتفع بها) شاملٌ للإنتفاع بغير الشرب.
 قول: (على ما قاله إلخ) عبارة النهاية كما قاله الروياني؛ لأن له فيها حقًا ولا يُنافيه ما مرَّ إلخ؛ لأنَّ شمول لفظ الواقف إلخ. قول: (وعَلَّله بأنَّه إلخ) عبارة المُغني قال صاحب البحر وعندي أنَّ الذمِّي لا يُقطع بسرقتها أيضًا؛ لأنَّ له فيه حقًا اه. وهذا هو الظاهر اه.

قول: (إلا أن يُفرَّق) كتب عليه م ر.

أما غلة الموقوف المذكور فيقطع بها قطعاً لأنها ملك الموقوف عليه اتفاقاً بخلاف الموقوف وظاهر كلامهم قطع البطن الثانية في وقف الترتيب لأنهم حال السرقة ليسوا من الموقوف عليهم باعتبار الاستحقاق ويحتمل خلافه لشبهة صحة صدق أنهم من الموقوف عليهم. (وأم ولد سرقتها) من جزز حال كونها معذورة كأن كانت (نائمة أو مجنونة) أو مكروهة أو أعجمية تعتقد وجوب الطاعة أو عمية لأنها مضمونة بالقيمة كالقن بخلاف عاقلة متيقظة مختارة بصيرة لقدرتها على الامتناع ويجري خلافها في ولدها الصغير التابع لها ونحو منذور عتقه لا في نحو قن صغير أو نحو نائم بل يقطع به قطعاً إذا كان مخزراً ولا قطع بسرقة مكاتب ومبعض قطعاً لما فيه من مظنة الحرية وقد يستشكل بأن الولد بل الحرية فيها أقوى منها في المكاتب لعوده في الرق بأذن سبب بخلافها، ويجاب بأن استقلاله بالتصرف صير فيه شبهة بالحرية أقوى مما فيها لأنه مستقبل مترقب وقد لا يقع. (الزايغ كونه مخزراً) إجماعاً وإنما يتحقق الإحراز (بملاحظة) للمسروق من قوي متيقظ.....

فؤد: (أما غلة الموقوف المذكور فيقطع إلخ) كذا في المغني. فؤد: (بخلاف الموقوف) أي: فإن فيه الخلاف اهـ. رشيدى. فؤد: (من جزز) إلى قوله وقد يستشكل في المغني وإلى قول المتن الرابع في النهاية إلا قوله ويجري إلى ولا قطع. فؤد: (أو أعجمية إلخ) أي: أو مغمى عليها أو سكرانه اهـ. نهاية. فؤد: (التابع لها) أي: في الرقبة. فؤد: (ونحو منذور إلخ) عطف على ولدها الصغير عبارة المغني ومثل أم الولد فيما ذكر ولدها الصغير من زوج أو زنا وكذا العبد المنذور إعتاقه والموصى بعتقه اهـ. فؤد: (لا في نحو قن صغير إلخ) عبارة النهاية وكأم ولد في ذلك غيرها أي: من بقية الأرقاء كما فهم بالأولى أي: والتشديد بأن الولد إنما هو للخلاف فيها ع ش وعبارة المغني ولو سرق عبداً صغيراً أو مجنوناً أو بالغا أعجمياً لا يميز سيده عن غيره قطعاً إذا كان مخزراً اهـ. فؤد: (بسرقة مكاتب) أي كتابة صحيحة أخذاً من قوله بأن استقلاله إلخ اهـ. ع ش. فؤد: (لما فيه) أي: في كل من المكاتب والمبعض. فؤد: (وقد يستشكل) أي: المكاتب. فؤد: (بل الحرية إلخ) عبارة النهاية ويقال الحرية إلخ. فؤد: (لعوده) تعليل للإشكال والضمير راجع للمكاتب اهـ. ع ش ويجوز كونه تعليلاً لقوله بل الحرية إلخ. فؤد: (لأنه) أي: ما فيها ولو آتت الضامير بإزجاءها إلى الحرية لكان أولى. فؤد: (وقد لا يقع) أي: بأن تموت قبل السيد اهـ. ع ش. فؤد: (إجماعاً) إلى قوله وبحت في النهاية وكذا في المغني إلا قوله وخذا إلى لأن الشرع وقوله وما هو جزز إلى المتن. فؤد: (من قوي متيقظ) سيأتي في بعض الأفراد الإكتفاء بالضعيف القادر على الاستغاثة مع مقابلته بالقوي فاعل مراده بالقوي هنا ما يشمل الضعيف المذكور اهـ. رشيدى.

فؤد: (كأن كانت نائمة إلخ) أو مغمى عليها أو سكرانه م ر ش. فؤد: (لقدرتها على الامتناع) وكأم الولد في ذلك غيرها كما فهم بالأولى م ر ش.

(أو حصانة موضعه) وحدها أو مع ما قبلها كما يُعلم ممَّا يأتي فأو مانعةُ تخلو فقط لأنَّ الشرع أطلقَ الجززَ ولم يبيِّنْه ولا ضَبَطْه اللغةُ فرُجِعَ فيه إلى العُرفِ وهو يختلف باختلاف الأموال والأحوال والأوقات واشتُرِطَ لأنَّ غيرَ المُحرَزِ مُضَيِّعٌ فمالِكُه هو المُقَصِّرُ، قيلَ الثوبُ بنُومِه عليه مُحرَزٌ مع انتفائيهما ويُردُّ بأنَّ التَّوَمَ عليه المانعُ غالبًا لأخذه مُنزَلٌ منزلةُ مُلاحظته وما هو جززٌ لِنُوعِ جززٍ لِمَا دونَه من ذلك النَّوعِ أو تابعه كما يُعلم ممَّا يأتي في الإصطَبَلِ (فإن كان بصُخراء أو مسجد) أو شارع أو سِكةٌ مُشَدَّدةٌ أو نحوها.....

قوله (سنن): (أو حصانة موضعه) بفتح الحاء المهملة من التخصيص وهو المنع اه. قوله: (وحدها) وفاقاً للمنهج عبارته مع شرحه وكونه مُحرَزاً بلحاظ دائم أو حصانة لموضعه مع لحاظ له في بعض من أفرادها اه. وإخلاقاً للمعنى عبارته تغييره بأو يقتضي الاكتفاء بالحصانة من غير مُلاحظة وليس مُراداً فإنَّه سيُصرَّحُ بخلافه في قوله وإن كان بحصن كفى لحاظ مُعتادٌ قدَّلاً على أنَّ اغتِيَارَ اللَّحْظِ لا بُدَّ منه إلَّا أنَّه يحتاج في غير الحصن إلى دوايه ويكتفى في الحصن بالمُعْتَادِ اه. قوله: (أو مع ما قبلها) أي المُلاحظة فَعَلِمَ أنَّه قد تكفي الحصانة وحدها وقد تكفي المُلاحظة وحدها سم أي: وقد يجتمعان اه. ع ش. قوله: (لأنَّ الشرع إلخ) علة لقوله وإنَّما يتحقَّقُ الإخراؤُ إلخ المُفيد أنَّ المدار في الجزز على العُرفِ عبارةٌ للمعنى والزَّوْضِ والمُحَكَّمِ في الجزز العُرفُ فإنَّه لم يُحدِّد في الشرع ولا اللغة فرُجِعَ إلخ. قوله: (والأوقات) فقد يكون الشيءُ جززاً في وقتٍ دونَ وقتٍ بحسبِ صلاح أحوال الناس وفسادها وقوَّةِ السُّلْطَانِ وضعفه وضبطه الغزالي بما لا يُعدُّ صاحبه مُضَيِّعاً وقال الماورديُّ الإخراؤُ يختلفُ من خمسة أوجوه باختلاف نفاسة المال وخسسته وباختلاف سعة البلد وكثرة دُعَاوِهِ وَعَكْسِهِ وباختلاف الوقتِ أمناً وعكسه وباختلاف السُّلْطَانِ عدلاً وغلظةً على المُفْسِدِينَ وَعَكْسِهِ وباختلاف اللَّيْلِ والنَّهَارِ وإخراؤُ اللَّيْلِ أغلظُ اه. مُعْنَى. قوله: (مُضَيِّعٌ) بفتح الباء المُشَدَّدة. قوله: (مع انتفائيهما) أي المُلاحظة والحصانة. قوله: (مُنزَلٌ منزلةُ مُلاحظته) يجوزُ أيضاً أن يُنزَلَ منزلةُ حصانة موضعه بل يُمكنُ أن يدَّعي حصانة موضعه حقيقةً سم أي: بأن يُقال المُرادُ بالموضع ما أخذَ المسروقُ منه وهو هنا حصنٌ بالتَّوَمَ على الثوب اه. ع ش. قوله: (أو تابعه) عطفَ على ذلك النَّوعِ.

قوله (سنن): (فإن كان بصُخراء) إلى قوله كفى لحاظٌ مُعتادٌ ما قد يفهمه هذا الصنيع في نفسه من اغتِيَارِ اللَّحْظِ في الجُمْلَةِ في سائرِ الصُّوَرِ غيرِ مُرادٍ بدليلِ قوله بمُلاحظة أو حصانة إلخ الدالُّ على أنَّه قد يُكتفى بمُجرَّدِ الحصانة فلا ينافي عَدَمُ اغتِيَارِ اللَّحْظِ في بعضِ مسائلٍ نحو الإصطَبَلِ والدَّارِ الآتية وقوله

قوله: (وحدها أو مع ما قبلها) فَعَلِمَ أنَّه قد تكفي الحصانة وحدها وقد تكفي المُلاحظة وحدها.

قوله: (مُنزَلٌ منزلةُ مُلاحظته) يجوزُ أيضاً أن يُنزَلَ منزلةُ حصانة موضعه بل يُمكنُ أن يدَّعي حصانة موضعه حقيقةً. قوله: (فإن كان بصُخراء أو مسجد) إلى قوله كفى لحاظٌ مُعتادٌ ما قد يفهمه هذا الصنيع في نفسه من اغتِيَارِ اللَّحْظِ في الجُمْلَةِ في سائرِ الصُّوَرِ غيرِ مُرادٍ بدليلِ قوله بمُلاحظة أو حصانة الدالُّ

وكل منها لا حصانة له (اشترط) في الإحراز (دوام لحاظ) بكسر اللام إلا في الفترات العارضة عادة فلو تغفله وأخذ فيها قطع وبحث البلقيني اشتراط رؤية السارق للملاحظ لأنه لا يمتنع من غير تغفله إلا حينئذ (وإن كان بعض كفى لحاظ معتاد) ولا يشترط دوامه عملاً بالعرف وظاهر صنيعهم اختلاف اللحاظ هنا وثم خلافاً لمن ظن اتحادهما أخذاً مما مر في استثناء الفترات وذلك لاشتراط الدوام ثم إلا في تلك الفترات القليلة جداً التي لا يخلو عنها أحد عادة لا هنا بل يكفي لحاظه في بعض الأزمنة دون بعض وإن لم يكن دواماً عرفاً.....

الآتي كفى لحاظ معتاد أي: حيث يُعْتَبَرُ اللَّحَاطُ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَيُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ الشَّارِحِ قَبْلَ قَاوِ مَا نَعْنِي خُلُوَ الْإِخْرَازِ. ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَكُلُُّ مِنْهَا الْإِخْرَازُ) أَفْهَمَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِأَحَدِهَا حَصَانَةٌ كَانَ جِزْأً قَلِيلاً جَافِعٌ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْوَاقِعُ فِيهِ لِلِاسْتِثْنَاءِ بَيِّنٌ بِهِ حَالُ كُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ. اه. ع ش. وَإِلَى الْأَوَّلِ يَمِيلُ الْقَلْبُ كَمَا هُوَ أَيْ: الْإِخْرَازُ هُوَ الْمُشَاهَدَةُ فِي مَسَاجِدِ إِسْلَامِيَّةٍ وَلِلذَلِكَ يَجْعَلُ أَهْلُهُ تَقْوَدَهُمْ وَجَوَاهِرَهُمْ فِي مَسَاجِدِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ٥. قَوْلُهُ: (بِكُسْرِ اللَّامِ) وَهُوَ الثَّرَاعَةُ مُضْدَرٌّ لِحَظِّهِ، وَأَمَّا بَفَتْحِ اللَّامِ فَهُوَ كَمَا فِي الصُّحُوحِ مُؤَخَّرُ الْعَيْنِ مِنْ جَانِبِ الْأَدْنَى بِخِلَافِ الَّذِي مِنْ جَانِبِ الْأَنْفِ فَيُسَمَّى مَوْقِعًا يُقَالُ لِحَظِّهِ إِذَا نَظَرَ إِلَيْهِ بِمُؤَخَّرِ عَيْنِهِ. اه. مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (إِلَّا الْفَتْرَاتُ الْإِخْرَازُ) أَيْ: الْفَقْلَاتُ فَلَوْ وَقَعَ اخْتِلَافٌ فِي ذَلِكَ هَلْ كَانَ ثُمَّ مَلَا حَظَّةً مِنَ الْمَالِكِ أَوْ لَا فَيَنْبَغِي تَضَدُّقُ السَّارِقِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمٌ وَجُوبُ الْقَطْعِ. اه. ع ش. وَمَرَّ عَنِ الْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَأَخَذَ فِيهَا) أَيْ: فِي تِلْكَ الْفَتْرَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْبَلْقِينِي الْإِخْرَازَ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِيُّ وَكَذَا النَّهَايَةُ فِيمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ وَثُوبٍ وَمَتَاعٍ وَضَعَهُ الْإِخْرَازُ وَخَالَفَهُ هُنَا فَقَالَ مَا نَصَّهُ وَمَا بَحَثَهُ الْبَلْقِينِي مِنْ اشْتِرَاطِ رُؤْيَةِ السَّارِقِ الْإِخْرَازَ مُخَالَفٌ لِكَلَامِهِمْ. اه. وَعِبَارَةٌ سَمَ اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى عَدَمَ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ) أَيْ السَّارِقُ مِنَ السَّرِقَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (إِلَّا حِينَئِذٍ) أَيْ: حِينَ الرُّؤْيَةِ. ٥. قَوْلُهُ (بِحُضْنِ) أَيْ: كَخَانٍ وَبَيْتٍ وَحَانُوتٍ. اه. مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ (كَفَى لِحَاطٍ مُعْتَادًا) أَيْ: حَيْثُ يُشْتَرَطُ اللَّحَاطُ وَإِلَّا فَقَدْ لَا يُشْتَرَطُ اللَّحَاطُ مُطْلَقًا كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ الْآتِي فِي الْمَاشِيَةِ. اه. سَم. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَا يُشْتَرَطُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فَمُخَرَّزٌ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ خِلَافًا لِمَنْ ظَنَّ إِلَى لَاشْتِرَاطِ الدَّوَامِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَا يُشْتَرَطُ دَوَامُهُ عَمَلًا بِالْعُرْفِ) كَذَا فِي الْمُغْنِيِّ. ٥. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيْ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَشْرُوقُ بِحُضْنٍ وَقَوْلُهُ وَثَمَّ أَيْ: فِيمَا إِذَا كَانَ بِصُخْرَاءٍ أَوْ مَسْجِدٍ الْإِخْرَازُ. ٥. قَوْلُهُ: (أَخَذًا الْإِخْرَازَ) عِلَّةٌ لِلظَّنِّ الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ وَذَلِكَ أَيْ: الْإِخْتِلَافُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْإِخْرَازُ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُرْفًا. اه. ٥. قَوْلُهُ: (دَوَامًا) أَيْ: دَائِمًا.

عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَكْتَفَى بِمُجَرَّدِ الْحَصَانَةِ فَلَا يُنَافِي عَدَمَ اعْتِبَارِ اللَّحَاطِ فِي بَعْضِ مَسَائِلِ نَحْوِ الْإِضْطَبَالِ وَالذَّارِ الْآتِيَةِ وَقَوْلُهُ الْآتِي كَفَى لِحَاطٍ مُعْتَادًا أَيْ حَيْثُ يُعْتَبَرُ اللَّحَاطُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْبَلْقِينِي اشْتِرَاطَ رُؤْيَةِ السَّارِقِ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَدَمَ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ م ر ش. ٥. قَوْلُهُ (إِلَّا حِينَئِذٍ): (كَفَى لِحَاطٍ مُعْتَادًا) أَيْ حَيْثُ يُشْتَرَطُ اللَّحَاطُ وَإِلَّا فَقَدْ لَا يُشْتَرَطُ اللَّحَاطُ مُطْلَقًا.

(وَاصْطَبِلَ حِزْرُ دَوَابٍّ) وَلَوْ نَفِيسَةً إِنْ اتَّصَلَ بِالْعِمْرَانِ وَأُغْلِقَ وَإِلَّا فَمَعَ اللَّحَاطِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ الْآتِي فِي الْمَاشِيَةِ (لَا آتِيَّةٌ وَثِيَابٌ) وَلَوْ خَسِيسَةً عَمَلًا بِالْغُرُفِ وَلَأَنَّ إِخْرَاجَ الدَّوَابِّ مِمَّا يَظْهَرُ وَيَتَعَدُّ الاجْتِرَاءُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ نَحْوِ الثِّيَابِ وَاسْتَنْتَى الْبُلْقِينِي مَا اعْتَدَى وَضَعَهُ بِهِ نَحْوَ السَّطَلِ وَأَلَاتِ الدَّوَابِّ كَسُرُجٍ وَبَزْدَعَةٍ وَرَحْلِ وَرَاوِيَةٍ وَثِيَابٍ غَلَامٍ عَمَلًا بِالْغُرُفِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ تَقْيِيدُ ذَلِكَ بِالْخَسِيسَةِ (وَعَرَضَةٌ) نَحْوِ خَانٍ وَ (دَارٍ وَصَفَتْهَا) لِغَيْرِ نَحْوِ السُّكَّانِ (حِزْرُ آتِيَّةٌ) خَسِيسَةٌ (وَثِيَابٌ بِذَلِكَ لَا) آتِيَّةٌ أَوْ ثِيَابٌ نَفِيسَةٌ وَنَحْوُ (خَلِيٍّ وَنَقْدٍ) بَلْ حِزْرُهَا الْبُيُوتُ الْمُحَصَّنَةُ وَلَوْ مِنْ نَحْوِ خَانٍ وَسُوقٍ عَمَلًا بِالْغُرُفِ فِيهِمَا (وَلَوْ نَامَ بِصَخْرَاءٍ) أَيِ مَوَاتٍ.....

❑ قول (سني): (وَاصْطَبِلَ) بِكَسْرِ الهمزة وهي همزة قطع أصلية وكذا بقية حروفه يثبت الخيل ونحوها
 اهـ. مُعْنَى. ❑ قوله: (ولو نفيسة) إلى قوله ومنه يؤخذ في المعنى إلا قوله وأغلق وقوله كما يعلم إلى
 المثني. ❑ قوله: (ولو نفيسة) أي: وكثير الثمن اهـ. مُعْنَى. ❑ قوله: (فمع اللحاط) أي الدائم اهـ. مُعْنَى.
 ❑ قوله: (كما يعلم من كلامه الآتي في الماشية) قضية الأخذ مما يأتي في الماشية إلحاقها بها وقضيته
 اعتبار اللحاط له على ما سيأتي التنبيه له في هامش ما هناك اهـ. سم. ❑ قوله: (بخلاف نحو الثياب) أي:
 مما يخف ويسهل حمله اهـ. مُعْنَى. ❑ قوله: (واستثنى البلقيني إلخ) اعتمده النهاية والمعنى وشيخ
 الإسلام. ❑ قوله: (ورأوية) وقربة السقاء. (تنبيه): المثبت حزر الثب إذا كان متصلاً بالدور كما مر في
 الإصطبل مُعْنَى وَأَسْتَى. ❑ قوله: (ومنه يؤخذ) أي: من قوله ما اعتدى اهـ. رشيد. ❑ قوله: (تقييد ذلك
 بالخسيسة) أي: بخلاف المفصلة من السرج واللجم فلا تكون محرزة فيه اهـ. نهاية قياسه أن ثياب
 الغلام لو كانت نفيسة لا يعتاد وضع مثلها في الإصطبل لم يكن حزرًا لها اهـ. ع ش. ❑ قوله: (وعرضة
 نحو خان) أي صحته اهـ. مُعْنَى.

❑ قول (سني): (وعرضة دار إلخ) الغرض منه بيان تفاوت أجزاء الدار في الجزئية بالنسبة لأنواع المحرر
 مع قطع النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الجزئية وعدم اعتبارها وسيعلم اعتبار ذلك وعدم
 اعتباره من قوله الآتي ودار مفصلة إلخ اهـ. سم. ❑ قوله: (لغير نحو السكان) أي: فليست حزرًا عن
 السكان اهـ. سم. ❑ قوله: (خسيسة) إلى قوله أي: بأن يكون في المعنى.
 ❑ قول (سني): (وثياب بذلة) أي مهنه ونحوها كالبسوط اهـ. مُعْنَى. ❑ قوله: (وسوق) فإذا سرق المتاع من
 الدكاكين وهناك حارس بالليل قطع.

❑ قوله: (كما يعلم من كلامه الآتي في الماشية) قضية الأخذ مما يأتي في الماشية إلحاقها بها وقضيته
 اعتبار اللحاط لها على ما سيأتي التنبيه عليه في هامش ما هناك.

❑ قوله (ي) (لنفسه): (وعرضة دار إلخ) الغرض منه بيان تفاوت أجزاء الدار في الجزئية بالنسبة لأنواع
 المحرر مع قطع النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الجزئية وعدم اعتبارها وسيعلم اعتبار ذلك
 وعدم اعتباره من قوله الآتي ودار مفصلة إلخ. ❑ قوله: (لغير نحو السكان) فليست حزرًا عن السكان.

أو مملوك غير مغضوب (أو مسجد) أو شارع (على ثوب أو توسد متاعاً) يُعدّ التوسد له مُحَرَّرًا له لا ما فيه نحو نَقْدٍ إلا إن شُدَّ بوسطه كما يأتي وبحث تقييده بشده تحت الثياب أي بأن

(فروع): لو ضَمَّ العطار أو البقال أو نحوهما الأمتعة وربطها بحبل على باب الحانوت أو أرخى عليها شبكة أو خالف لوحين على باب حانوته كانت مُحَرَّرَةً بذلك في النهار ولو نام فيه أو غاب عنه؛ لأن الجيران والمارة ينظرونها وفيما فعل ما يُنبههم لو قصدها السارق فإن لم يفعل شيئاً من ذلك فليست مُحَرَّرَةً، وأما في الليل فمُحَرَّرَةٌ بذلك لكن مع حارس، والبقل ونحوه كالفضج إن ضَمَّ بعضه إلى بعض وترك على باب الحانوت وطرح عليه حصير أو نحوهُ فهو مُحَرَّرٌ بحارس وإن رقد ساعة ودار على ما يخرسه أخرى، والأمتعة النفيسة التي تترك على الحوانيت في ليالي الأعياد ونحوها لتزيين الحوانيت وتُسْتَرْ بِنَظْع ونحوه مُحَرَّرَةٌ بحارس؛ لأن أهل السوق يغتادون ذلك فيَقْوِي بعضهم ببعض بخلاف سائر الليالي والثياب الموضوعة على باب حانوت القصار ونحوه كأمتعة العطار الموضوعة على باب حانوته فيما مر، والقُدُور التي يُطَبِّخُ فيها في الحوانيت مُحَرَّرَةٌ بسدِّ تَنْصَبُ على باب الحانوت لِلْمَشَقَّةِ في نقلها إلى بناء وإغلاق باب عليها والحانوت المُغْلَقُ بلا حارس جزأ لِمَتَاعِ الْبَقَالِ في زَمَنِ الْأَمْنِ ولو ليلاً لا لِمَتَاعِ الْبَرَازِ بخلاف الحانوت المفتوح والمُغْلَقِ زَمَنِ الْخَوْفِ وحانوت الْبَرَازِ ليلاً، والأرضُ جزأ لِلْبَذْرِ والزَّرعِ لِلْعَادَةِ وقيل لَيْسَتْ جزأ إلا بحارس قال الْأَذْرَعِيُّ وقد يَخْتَلِفُ ذلك باختلاف عُرْفِ التواحي فيكون مُحَرَّرًا في ناحية بحارس وفي غيرها مُطْلَقًا انتهى. وهذا أوجه والتخويط بلا حارس لا يُحَرِّرُ الثَّمارَ على الأشجار إلا إن اتَّصَلَتْ بجيران يراقبونها عادة، وأشجار أُنْفِية الدَّورِ مُحَرَّرَةٌ بلا حارس بخلافها في البرية والتلج في المثلجة والجمد في المجمدة والتبن في المتبن والحنطة في المطامير كُلُّ منها في الصَّخراء غير مُحَرَّرٍ إلا بحارس، وأبواب الدَّورِ والبيوت التي فيها والحوانيت بما عليها من مغاليق وحلج ومسامير مُحَرَّرَةٌ بتركيبها ولو مفتوحة أو لم يكن في الدَّورِ أو الحوانيت أحدٌ ومثلها كما قال الزَّركشي وغيره سقوف الدَّورِ والحوانيت ورُخامها والآجرُ مُحَرَّرٌ بالبناء والحطب، وطعام البياعين مُحَرَّرٌ بشد بعض كُلِّ منها إلى بعض بحيث لا يُمكن أخذ شيء منه إلا بحل الرِّباط أو بفتح بعض الغرائر حيث اعتيد ذلك بخلاف ما إذا لم يُعتد فإنه يُشترط أن يكون عليه باب مُغْلَقٌ مُغْنِي وَرَوْضٌ مع شرحه. هـ قوله: (أو مملوك غير مغضوب) مفهومه أنه لو نام في مكان مغضوب لا يكون ما معه مُحَرَّرًا به ويوجَّه بأن المسروق منه مُتَعَدُّ بدخوله المكان المذكور فلا يكون المكان جزأ له وسيأتي التَّصريحُ به في كلام المُصَنِّفِ في الفصل الآتي اهـ. ع ش.

هـ قوله (لنسي): (أو توسد متاعاً) أي: وضعه تحت رأسه أو اتكأ عليه اهـ. مُغْنِي. هـ قوله: (مُحَرَّرًا) بفتح الزاء أي: إخراجاً. هـ قوله: (لا ما فيه) عُطِفَ على متاعاً عبارةً التَّهْيِيةِ بخلاف ما فيه اهـ. وعبارة المُغْنِي واستثنى الماوردی والرويانى فيما لو توسد شيئاً لا يُعدّ التوسد جزأ له كما لو توسد كيساً فيه نقد أو جوهراً حتى يشده بوسطه قال الْأَذْرَعِيُّ أي تحت الثياب اهـ. هـ قوله: (وبحث تقييده بشده) عبارة التَّهْيِيةِ ويُنَبِّهني كما قاله الشَّيْخُ تَقْيِيدُهُ بشده إلخ اهـ.

يكون الخيط المشدود به تحتها بخلافه فوقها لسهولة قطعه حينئذ (فمُخَرَزٌ) إِنْ حُفِظَ به لو كان مُتَبَقِّظًا لِلْعُزْفِ وكذا إِذَا أُخِذَ عِمَامَتُهُ أَوْ خَاتَمُهُ أَوْ مَدَاسُهُ مِنْ رَأْسِهِ أَوْ إصْبَعِهِ الْغَيْرِ الْمُتَخَلِّخِلِ فِيهِ وَكَانَ فِي غَيْرِ الْأَثْمَلَةِ الْعُلْيَا أَوْ رِجْلِهِ أَوْ كَيْسِ نَقْدِ شِدَّةِ بَوَسْطِهِ وَنَزَاعِ الْبُلْقَيْنِي فِي التَّقْيِيدِ بِشَدِّ الْوَسْطِ فِي الْآخِرِ فَقَطْ بِأَنَّ الْمَذْرُوكَ انْتَبَاهَ النَّائِمَ بِالْأَخْذِ وَهُوَ مُسْتَوْفِي الْكُلِّ وَبِأَنَّ إِطْلَاقَهُمُ الْخَاتَمَ يَشْمَلُ مَا فِيهِ فَصٌّ ثَمِينٌ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْعُزْفَ يَعُدُّ النَّائِمَ عَلَى كَيْسِ نَحْوِ نَقْدِ مُقَرَّطًا دُونَ النَّائِمِ وَفِي إصْبَعِهِ خَاتَمٌ بِفَصٍّ ثَمِينٍ، وَأَيْضًا فَلَا انْتَبَاهَ بِأَخْذِ الْخَاتَمِ أَسْرَعُ مِنْهُ بِأَخْذِ مَا تَحْتَ الرَّأْسِ وَظَاهِرٌ فِي نَحْوِ سِوَارِ الْمَرْأَةِ أَوْ خِلْخَالِهَا أَنَّهُ لَا يُخَرَزُ بِجَعْلِهِ فِي يَدِهَا أَوْ رِجْلِهَا إِلَّا إِنْ عَسِرَ إِخْرَاجُهُ بَحِيثٌ يُوقِظُ النَّائِمَ غَالِبًا أَخْذًا مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي الْخَاتَمِ فِي الْإِصْبَعِ (فَلَوْ انْقَلَبَ) بِنَفْسِهِ أَوْ بِفَعْلِ السَّارِقِ (فَرَأَى عَنْهُ) ثُمَّ أَخَذَهُ (فَلَا) قَطَعَ عَلَيْهِ لِزَوَالِ الْجِزْرِ قَبْلَ أَخْذِهِ وَفَارَقَ قَلْبَ السَّارِقِ نَحْوَ نَقْبِ الْجِزْرِ بِأَنَّهُ هُنَا رَفَعَهُ بِإِزَالَتِهِ مِنْ أَصْلِهِ بِخَلْفِهِ ثُمَّ، وَأَمَّا قَوْلُ الْجَوْنِيِّ وَابْنِ الْقَطَّانِ لَوْ وَجَدَ جَمَلًا صَاحِبَهُ نَائِمًا عَلَيْهِ فَأَلْفَاهُ عَنْهُ وَهُوَ نَائِمٌ وَأَخَذَ الْجَمَلَ قُطِعَ فَقَدْ خَالَفَهُمَا

قَوْلُ (سَيِّ): (فَمُخَرَزٌ) فَيَقْطَعُ السَّارِقُ بِدَلِيلِ الْأَمْرِ يَقْطَعُ سَارِقٌ رِدَاءً صَفْوَانٌ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَرِدَاؤُهُ كَانَ مُخَرَزًا بِاضْطِجَاعِهِ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا يَقْطَعُ بِتَغْيِيهِ عَنْهُ وَلَوْ بَدَفَنَهُ إِذَا أُخْرِزَ مِثْلُهُ بِالْمُعَانِيَةِ فَإِذَا غَيَّبَهُ عَنْ عَيْنِ الْحَارِثِ بَحِيثٌ لَوْ تَبَّهَ لَهُ لَمْ يَرَهُ كَأَنَّهُ دَفَنَهُ فِي ثَرَابٍ أَوْ وَاوَاهُ تَحْتَ ثَوْبِهِ أَوْ حَالَ بَيْنَهُمَا جِدَارٌ فَقَدْ أَخْرَجَهُ مِنْ جِزْرِهِ مُغْنِي وَرَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ. قَوْلُهُ: (إِنْ حُفِظَ به لَوْ كَانَ مُتَبَقِّظًا) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى اغْتِيَابٍ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَشَرَطُ الْمُلَاحِظَةِ الْخِ سَمٍ عَلَى حَجٍّ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (إِنْ حُفِظَ) إِلَى قَوْلِ الْمُشْنِ وَمُتَّصِلَةٌ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَفَارَقَ إِلَى، وَأَمَّا قَوْلُ الْجَوْنِيِّ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا) إِلَى قَوْلِهِ وَنَزَاعَ فِي الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَكَذَا) أَي: يَقْطَعُ. قَوْلُهُ: (إِذَا أَخَذَ عِمَامَتَهُ الْخِ) أَي: فِيمَا لَوْ نَامَ بِنَحْوِ صَحْرَاءَ لَا بِسَا عِمَامَتِهِ أَوْ غَيْرَهَا كَمَدَاسِهِ وَخَاتَمِهِ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ الْأَثْمَلَةِ الْعُلْيَا) أَي: مِنْ جَمِيعِ الْأَصَابِعِ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (أَوْ كَيْسِ نَقْدِ) عُطِفَ عَلَى عِمَامَتِهِ. قَوْلُهُ: (وَنَزَاعَ الْبُلْقَيْنِي الْخِ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَنَزَاعُ الْبُلْقَيْنِي الْخِ مَزْدُودٌ بِأَنَّ الْعُزْفَ الْخِ. قَوْلُهُ: (فِي الْآخِرِ الْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّقْيِيدِ. قَوْلُهُ: (يَشْمَلُ مَا فِيهِ فَصٌّ الْخِ) أَي: فَهُوَ مِثْلُ النَّقْدِ فَلَمَّ صَارَ الْخَاتَمُ مُخَرَزًا مُطْلَقًا وَكَيْسُ النَّقْدِ بِشَرَطِ الشَّدِّ فِي الْوَسْطِ. قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْعُزْفَ الْخِ) نَشْرًا لَا عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ. قَوْلُهُ: (يَجْعَلُهُ فِي يَدِهَا الْخِ) أَي: وَإِنْ كَانَتْ نَائِمَةً فِي بَيْنِهَا فَلَا يُعَدُّ نَفْسُ الْبَيْتِ جِزْرًا لَهُ أَه. ع. ش.

قَوْلُ (سَيِّ): (فَلَوْ انْقَلَبَ) أَي: فِي تَوْبِهِ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بِنَفْسِهِ) إِلَى قَوْلِهِ لِمَا تَقَرَّرَ فِي الْمُغْنِي. قَوْلُ (سَيِّ): (عَنْهُ) أَي: التَّوْبِ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (نَحْوُ نَقْبِ الْجِزْرِ) أَي: مَا لَوْ نَقَّبَ الْحَائِطُ أَوْ كَسَرَ الْبَابَ أَوْ فَتَحَهُ وَأَخَذَ النَّصَابَ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ بِاتِّفَاقٍ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَي: فِي قَلْبِ السَّارِقِ رَفَعَهُ أَي: الْجِزْرَ وَقَوْلُهُ بِخَلْفِهِ ثُمَّ أَي: فِي النَّقْبِ. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا قَوْلُ الْجَوْنِيِّ وَابْنِ الْقَطَّانِ الْخِ) أَي: الْمُقْتَضَى

قَوْلُهُ: (إِنْ حُفِظَ به لَوْ كَانَ مُتَبَقِّظًا) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى اغْتِيَابٍ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَشَرَطُ الْمُلَاحِظَةِ الْخِ.

الْبَغْوِي فَقَالَ لَا قَطْعَ لِأَنَّهُ رَفَعَ الْحِزْرَ وَلَمْ يَهْتِكْهُ وَمَا قَالَهُ أَوْجَهَ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ فِرْقِهِمْ بَيْنَ هَتِكِ الْحِزْرِ وَرَفْعِهِ مِنْ أَصْلِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَسْكَرَهُ فَغَابَ فَأَخَذَ مَا مَعَهُ لَمْ يُقَطَّعْ لِأَنَّهُ لَا حِزْرَ حِينَئِذٍ.

(وَتَوْبَ وَمَتَاعَ وَضَعَهُ بِقُرْبِهِ) بَحِثْ يَرَاهُ السَّارِقُ وَيَمْتَنِعُ إِلَّا بِتَغْفُلِهِ (بَصَحْرَاءَ) أَوْ مَسْجِدٍ أَوْ شَارِعٍ (إِنْ لَا حِظَّهُ) لِحَاطًا دَائِمًا كَمَا مَرَّ (مُحَوَّرًا) بِخِلَافٍ وَضَعَهُ بَعِيدًا عَنْهُ بَحِثْ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ مُضَيِّعٌ لَهُ وَمَعَ قُرْبِهِ مِنْهُ لَا بُدَّ مِنْ انْتِفَاءِ اِزْدِحَامِ الطَّارِقِينَ وَإِلَّا اشْتَرَطَ كَثْرَةُ الْمُلاحِظِينَ بَحِثْ يُعَادِلُونَهُمْ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي زَحْمَةٍ عَلَى دُكَّانٍ نَحْوِ خَبَّازٍ (وَالَا) يَلَا حِظَّهُ كَأَنَّ نَامَ أَوْ وَلَاهُ ظَهْرَهُ أَوْ ذَهَلَ عَنْهُ (فَلَا) إِحْرَازَ لِأَنَّهُ يُعَدُّ مُضَيِّعًا حِينَئِذٍ وَلَوْ أُذِنَ لِلنَّاسِ فِي دُخُولِ نَحْوِ دَارِهِ لِشِرَاءٍ قُطِعَ

الْقَطْعُ فِي مَسْأَلَةِ قَلْبِ السَّارِقِ. قَوْلُهُ: (فَقَالَ لَا قَطْعَ) أَي: فِي مَسْأَلَةِ الْجَمَلِ. قَوْلُهُ: (وَمَا قَالَهُ) أَي: الْبَغْوِي مِنْ عَدَمِ الْقَطْعِ. قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ الْخ) وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ رَفَعَ الْحِزْرَ مِنْ أَصْلِهِ هُنَاكَ بِأَنْ هَدَمَ جَمِيعَ جُدْرَانِ الْبَيْتِ لَمْ يَقَطَّعْ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَتِ اللَّبَنَاتُ الَّتِي أَخْرَجَهَا مِنَ الْجِدَارِ يَهْدِمُهَا لَا تُسَاوِي نِصَابًا وَلَا قُطْعًا. ه. ع. ش. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَوْ أَسْكَرَهُ الْخ) وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ ثَقِيلَ التَّوَمِ بَحِثْ لَا يَتَّبَعُ بِالتَّحْرِيكِ الشَّدِيدِ وَنَحْوِهِ لَمْ يَقَطَّعْ سَارِقُ مَا مَعَهُ وَعَلَيْهِ سَمَ عَلَى حَجِّ ه. ع. ش.

قَوْلُهُ (وَضَعَهُ) أَي: كُلًّا مِنْهُمَا. ه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بَحِثْ يَرَاهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ أُذِنَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَيَجْرِي إِلَى الْمُتَنِ. قَوْلُهُ: (بَحِثْ يَرَاهُ الْخ) لَعَلَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى بَحْثِ الْبُلْقِينِي السَّابِقِ وَكَذَا قَوْلُهُ الْآتِي يَرَاهُ وَيَتَزَجَّرُ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ه. سَمَ أَقُولُ قَدْ نَقَلَهُ الْمُغْنِي هُنَا عَنِ الْبُلْقِينِي عِبَارَتَهُ وَيُشْتَرَطُ مَعَ الْمُلاحِظَةِ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا الْخِ وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ الْمُلاحِظُ فِي مَوْضِعٍ قَرِيبٍ مِنْ بَحِثْ يَرَاهُ السَّارِقُ حَتَّى يَمْتَنِعَ مِنَ السَّرْقَةِ إِلَّا بِتَغْفُلِهِ فَإِنْ كَانَ بِمَوْضِعٍ لَا يَرَاهُ فَلَا قَطْعَ إِذْ لَا حِزْرَ يَظْهَرُ لِلْسَّارِقِ حَتَّى يَمْتَنِعَ مِنَ السَّرْقَةِ قَالَهُ الْبُلْقِينِي. ه. قَوْلُهُ: (بَحِثْ يَرَاهُ السَّارِقُ الْخ) الْمُنَاسِبُ لِلْمَفْهُومِ الْآتِي أَنْ يَقُولَ بَحِثْ يُنْسَبُ إِلَيْهِ. ه. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيْضًا فِي الْمُتَنِ. قَوْلُهُ: (بَحِثْ يُعَادِلُونَهُمْ) أَيِ السَّارِقِ. ه. ع. ش. وَالْأُولَى أَي: الطَّارِقِينَ كَمَا فِي الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (لَوْ أُذِنَ لِلنَّاسِ) هَلْ يُشْتَرَطُ الْإِذْنُ لَفْظًا أَوْ يَكْتَفِي بِالْأَعْمَ كَقَرِينَةِ الْحَالِ لَا يَتَعَدَّى الثَّانِي. ه. سَيِّدُ عَمَرُ عِبَارَةٌ ع. ش. وَلَا فَرْقَ فِي الْإِذْنِ بَيْنَ كَوْنِهِ صَرِيحًا أَوْ حُكْمًا كَمَنْ فَتَحَ دَارَهُ وَجَلَسَ لِلْبَيْعِ فِيهَا وَلَمْ يَمْنَعْ مَنْ دَخَلَ لِلشِّرَاءِ مِنْهُ. ه. وَقَدْ يُصَرِّحُ بِالْعُمُومِ قَوْلُ النُّهَيْيَةِ وَلَوْ فَتَحَ دَارَهُ أَوْ حَانُوتَهُ لِيَبْعَ مَتَاعًا فَدَخَلَ شَخْصٌ الْخ. ه. قَوْلُهُ: (فِي دُخُولِ نَحْوِ دَارِهِ الْخ) مِنْهُ الْحَمَامُ فَمَنْ دَخَلَ لِلْعُغْسِلِ

قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَسْكَرَهُ فَغَابَ فَأَخَذَ مَا مَعَهُ الْخ) وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ ثَقِيلَ التَّوَمِ بَحِثْ لَا يَتَّبَعُ بِالتَّحْرِيكِ الشَّدِيدِ وَنَحْوِهِ لَمْ يَقَطَّعْ سَارِقُ مَا مَعَهُ وَمَا عَلَيْهِ. ه. قَوْلُهُ: (أَيْضًا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْخ) وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ رَفَعَ الْحِزْرَ مِنْ أَصْلِهِ هُنَاكَ بِأَنْ هَدَمَ جَمِيعَ جُدْرَانِ الْبَيْتِ لَمْ يَقَطَّعْ فَلْيَتَأَمَّلْ. ه. قَوْلُهُ: (بَحِثْ يَرَاهُ) لَعَلَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى بَحْثِ الْبُلْقِينِي السَّابِقِ وَكَذَا قَوْلُهُ الْآتِي بَحِثْ يَرَاهُ وَيَتَزَجَّرُ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

مَنْ دَخَلَ سَارِقًا لَا مُشْتَرِيًا وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ قُطِعَ كُلُّ دَاخِلٍ وَهَذَا أُبَيِّنُ مِمَّا ذَكَرَهُ أَوَّلًا بِقَوْلِهِ فَإِنْ كَانَ بَصْخَرَاءَ الْخُفِّ فَمِنْ ثَمَّ صَرَحَ بِهِ إِضَاحًا.

(وَشَرَطُ الْمُلَاحِظِ قُدْرَتَهُ عَلَى مَنَعِ سَارِقٍ بِقُوَّةٍ أَوْ اسْتِعَانَةٍ) فَإِنْ ضَعُفَ بَحِيثٌ لَا يُبَالِي السَّارِقَ بِهِ وَبَعُدَ مَحَلُّهُ عَنِ الْغَوْثِ فَلَا إِحْرَازَ بِخِلَافٍ مَا إِذَا بَالَى بِهِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ لَاحَظَ مَتَاعَهُ وَلَا غَوْثَ فَإِنْ تَنَقَّلَهُ أَضْعَفُ مِنْهُ وَأَخَذَهُ قُطِعَ أَوْ أَقْوَى فَلَا (وَدَارِ) حَصِينَةٍ كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ حَصَانَةٍ مُوَضِّعِهِ لَكِنَّهُ لَا يَتَأْتَى اشْتِرَاؤُهُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ مَعَ وَجُودِ قَوِيٍّ مُتَنَقِّطٍ (مُنْفَصِلَةٍ عَنِ الْعِمَارَةِ إِنْ كَانَ بِهَا قَوِيٌّ يَقْضَانُ حِزْرًا مَعَ فَتْحِ الْبَابِ وَإِغْلَاقِهِ) لَا اقْتِضَاءَ الْغَرْفِ ذَلِكَ (وَالَا) يَكُنْ بِهَا أَحَدٌ أَوْ كَانَ بِهَا ضَعِيفٌ وَبَعْدَتْ عَنِ الْغَوْثِ أَوْ قَوِيٌّ لَكِنَّهُ نَائِمٌ (فَلَا) حِزْرَ وَلَوْ مَعَ إِغْلَاقِ الْبَابِ هَذَا مَا جَرَّيَا عَلَيْهِ هُنَا وَالْمَعْتَمِدُ مَا جَرَّيَا عَلَيْهِ فِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا وَعَتَمَدُوهُ وَحَاصِلُهُ مَعَ زِيَادَةِ عَلَيْهِ أَنَّهَا حِزْرٌ

فَسَرَقَ مِنْهُ لَمْ يَقْطَعْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ مُلَاحِظٌ وَيَخْتَلِفُ الْإِكْتِفَاءُ فِيهِ بِالْوَاحِدِ وَالْأَكْثَرِ بِالنَّظَرِ إِلَى كَثَرَةِ الزَّحْمَةِ وَقِلَّتِهَا وَمِنْهُ أَيْضًا مَا جَرَّتِ الْعَادَةُ بِهِ مِنَ الْأَسْمِطَةِ الَّتِي تُعْمَلُ لِلْأَفْرَاحِ وَنَحْوِهَا إِذَا دَخَلَهَا مِنْ أَيْدِيهِ لَهْ فَإِنْ كَانَ بِقَصْدِ السَّرِقَةِ قُطِعَ وَالْأَفْرَاحُ أَمَّا غَيْرُ الْمَادُونِ لَهُ فَيُقْطَعُ مُطْلَقًا، وَكَوْنُ الدُّخُولِ بِقَصْدِ السَّرِقَةِ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهُ فَلَوْ ادَّعَى دُخُولَهُ لِغَيْرِ السَّرِقَةِ لَمْ يَقْطَعْ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَهَذَا أُبَيِّنُ الْخُفِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عُلِمَتْ مِنْ قَوْلِهِ سَابِقًا فَإِنْ كَانَ بَصْخَرَاءَ الْخُفِّ لَكِنْ زَادَ هُنَا قَيْدَ الْقُرْبِ لِيُخْرِجَ مَا لَوْ وَضَعَهُ بَعِيدًا بَحِيثٌ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ فَإِنْ هَذَا تَضْيِيعٌ لَا إِحْرَازَ أَه. قَوْلُهُ (لَش): (عَلَى مَنَعِ سَارِقٍ) أَي: مِنْ الْأَخْذِ لَوْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (فَإِنْ ضَعُفَ) إِلَى الْمَثَرِ فِي الْمُغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (وَبَعُدَ مَحَلُّهُ عَنِ الْغَوْثِ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ فِي حُكْمِ الْقَوِيِّ الضَّعِيفِ الْقَرِيبِ مِنَ الْغَوْثِ سَمَ عَلَى حَجٍّ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (أَوْ أَقْوَى) بَقِيَ الْمُسَاوِي سَمَ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ كَالْأَقْوَى أَه. ع. ش. زَادَ السَّيِّدُ عَمَرُ: لِأَنَّ الْمُسَاوِي يُبَالَى بِمُسَاوِيهِ أَه. قَوْلُهُ: (كَمَا عَلِمَ) أَي: التَّقْيِيدُ بِالْحَصِينَةِ. قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ لَا يَتَأْتَى اشْتِرَاؤُهُ الْخُفِّ) وَحَيْثُ قَسَرَطِيَّتُهُ إِنَّمَا هِيَ فِي قَوْلِهِ وَمُتَّصِلَةٌ أَه. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أَي: فِي شَرْحٍ أَوْ حَصَانَةٍ مُوَضِّعِهِ. قَوْلُهُ: (مَعَ قَوِيٍّ الْخُفِّ) مُتَّعَلِّقَةٌ بِاشْتِرَاؤِهِ.

قَوْلُهُ (لَش): (مُنْفَصِلَةٍ عَنِ الْعِمَارَةِ) أَي: كَكَوْنِهَا بِأَطْرَافِ الْخُرَابِ وَالْبَسَاتِينِ وَقَوْلُهُ حِزْرٌ أَي: لِمَا فِيهَا لَيْلًا وَنَهَارًا أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لَا اقْتِضَاءَ الْغَرْفِ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ فِيهِ وَلَوْ مَعَ فَتْحِهِ فِي الْمُغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (أَوْ كَانَ بِهَا ضَعِيفٌ) أَي: لَا يُبَالَى بِهِ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَبَعْدَتْ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الضَّعِيفَ الْقَرِيبَ مِنَ الْغَوْثِ فِي حُكْمِ الْقَوِيِّ سَمَ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَعَ إِغْلَاقِ الْبَابِ) غَايَةٌ فِي الصُّورَةِ الْأَخِيرَةِ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (هَذَا) أَي: التَّعْمِيمُ بِقَوْلِهِ وَلَوْ مَعَ الْخُفِّ. قَوْلُهُ: (جَرَّيَا عَلَيْهِ هُنَا) عِبَارَةُ التَّهْلَاكِ فِي الْكِتَابِ كَالْمُحَرَّرِ أَه.

قَوْلُهُ: (أَوْ أَقْوَى) بَقِيَ الْمُسَاوَةُ. قَوْلُهُ: (وَبَعْدَتْ عَنِ الْغَوْثِ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ فِي حُكْمِ الْقَوِيِّ الضَّعِيفِ الْقَرِيبِ مِنَ الْغَوْثِ.

بملاحظ قوِّي بها يقظان مع فتحه وإغلاقه ونائم مع إغلاقه، أو رَدّه ونَوْمه خَلْفَه بحيث يُصِيبُه وينتبه به لو فُتِح أو أُمَامَه بحيث ينتبه بصريّ فتحه أو فيه ولو مع فتحه بحيث يُعَدُّ مُحَرِّزًا به ويظهر فيمن بدار كبيرة مُشْتَمِلَةٌ على مُحَالٍ لا يَسْمَعُ مَنْ بِأَحَدِهَا مَنْ يَدْخُلُ الْآخِرَ أَنَّهُ لَا يَحُوزُ به إِلَّا مَا هُوَ فِيهِ وَأَنَّ مَنْ يَبَايَهَا لَا يَحُوزُ به ظَهْرَهَا إِلَّا إِنْ كَانَ يَشْعُرُ بِمَنْ يَضَعُدُّ إِلَيْهَا مِنْهُ بِحَيْثُ يَرَاهُ وَيَنْزَجِرُ به (و) دار (مُتَّصِلَةٌ) بِالْعِمَارَةِ أَيْ بِدَوْرِ مَسْكُونَةٍ وَإِنْ لَمْ تُحْطِ الْعِمَارَةُ بِجَوَانِبِهَا كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي فِي الْمَاشِيَةِ بِأَنَّ الْغَالِبَ فِي دَوْرِ الْبَلَدِ كَثَرَةُ الطُّرُوقِ وَالْمُلاحِظَةُ لَهَا بِخِلَافِ أُنْبِيَةِ الْمَاشِيَةِ (حِزْرٌ مَعَ إِغْلَاقِهِ وَحَافِظٌ) بِهَا (وَلَوْ) هُوَ (نَائِمٌ) ضَعِيفٌ وَلَوْ لَيْلًا وَلَوْ زَمَنَ خَوْفٍ وَرَجَحَ الْأَذْرَعِي فِي الضَّعِيفِ أَنَّهُ كَالْعَدَمِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْإِحْرَازَ الْأَعْظَمَ وَجَدَ بَعْلَقِي الْبَابِ وَاشْتِرَاطِ النَّائِمِ إِنَّمَا هُوَ لَيْسَتْغِيثٌ بِالْجِيرَانِ فَكَفَى الضَّعِيفُ لِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْبَلْقِينِي أَطَالَ فِي عَدَمِ اشْتِرَاطِ شَيْءٍ مَعَ الْغَلَقِ نَعَمْ، يَنْبَغِي تَقْيِيدُ الْخَوْفِ بِمَا إِذَا كَانَ السَّارِقُ يَنْدَفِعُ حِينَئِذٍ بِاسْتِغَاثَةِ الْجِيرَانِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ فِي شَرْطِ الْمُلَاحِظِ (وَمَعَ فَتْحِهِ) أَيِ الْبَابِ

□ قُودُ: (وَنَائِمٌ الْخ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ لَيْلًا زَمَنَ خَوْفٍ اه. سم. □ قُودُ: (بَصْرِيّ فَتْحِهِ) أَيِ صَوْرَتِهِ اه. ع ش.
□ قُودُ: (أَوْ فِيهِ) أَيِ: الْبَابِ أَيِ: فَتْحَتِهِ اه. ع ش. □ قُودُ: (وَلَوْ مَعَ فَتْحِهِ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذِهِ الْغَايَةِ.
□ قُودُ: (أَنَّهُ) أَيِ مَنْ بَدَارِ الْخ. □ قُودُ: (مَنْهُ) أَيِ: الظَّهْرُ وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِضَعْدُ. □ قُودُ: (بَحَيْثُ يَرَاهُ الْخ) الْأَسْبَكُ وَكَانَ بِحَيْثُ الْخ. □ قُودُ: (بِالْعِمَارَةِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَخَيْمَةٍ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ عَلَى أَنَّ الْبَلْقِينِي إِلَى نَعَمْ. □ قُودُ: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ) أَيِ: بَيَّنَّ مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ مِنْ عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْإِحَاطَةِ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ هُنَا. □ قُودُ: (وَيَبَيِّنُ مَا يَأْتِي فِي الْمَاشِيَةِ) أَيِ: قَوْلُهُ هَذَا إِنْ أَحَاطَتْ بِهَا الْعِمَارَةُ مِنْ جَوَانِبِهَا كُلِّهَا وَإِلَّا فَكَمَا الْخ اه. رَشِيدِيّ وَعِبَارَةٌ سَمَّ كَأَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ مَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ الْآتِي وَإِلَّا فَكَمَا فِي قَوْلِهِ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِي الْخ مِنْ اغْتِيَارِ الْحَافِظِ نَهَارًا زَمَنَ الْأَمْنِ وَالْإِغْلَاقِ حَيْثُ لَا إِحَاطَةَ بِجَوَانِبِهَا ثُمَّ وَعَدَمُ اغْتِيَارِهِ كَذَلِكَ هُنَا كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ فَإِنْ خَلَّتْ الْخ فَلَيْتَأَمَّلْ اه.

□ قُودُ (لَسِي): (حِزْرٌ) أَيِ: لِمَا فِيهَا لَيْلًا وَنَهَارًا اه. مُغْنِي. □ قُودُ: (وَيُرَدُّ الْخ) وَيُمْكِنُ حَمْلُ كَلَامِ الْأَذْرَعِي عَلَى الضَّعِيفِ الْعَاجِزِ عَنِ الْإِسْتِغَاثَةِ فَيَكُونُ ظَاهِرًا. اه. مُغْنِي. □ قُودُ: (وَاشْتِرَاطُ النَّائِمِ) أَيِ الْحَافِظِ النَّائِمِ. □ قُودُ: (لِذَلِكَ) أَيِ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْإِسْتِغَاثَةِ بِالْجِيرَانِ. □ قُودُ: (أَيِ: الْبَابِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَخَيْمَةٍ فِي الْمَغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ أَخَذًا إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ كَمَا لَوْ كَانَ إِلَى أَمَّا بِالنَّسْبَةِ وَقَوْلُهُ أَيِ: كَثُرَتْهُ إِلَى الْمُتَنِّ.

□ قُودُ: (وَنَائِمٌ الْخ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ لَيْلًا زَمَنَ خَوْفٍ. □ قُودُ: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي فِي الْمَاشِيَةِ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ بِمَا يَأْتِي فِي الْمَاشِيَةِ مَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ الْآتِي وَإِلَّا فَكَمَا فِي قَوْلِهِ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِي الْخ مِنْ اغْتِيَارِ الْحَافِظِ نَهَارًا زَمَنَ الْأَمْنِ وَالْإِغْلَاقِ حَيْثُ لَا إِحَاطَةَ بِجَوَانِبِهَا وَعَدَمُ اغْتِيَارِهِ كَذَلِكَ كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ فَإِنْ خَلَّتْ الْخ فَلَيْتَأَمَّلْ. □ قُودُ: (وَنَوْمِهِ) أَيِ الْحَافِظِ فِي الْمُتَفَصِّلَةِ.

(وَنَوْمِهِ) أَيِ الْحَافِظِ هِيَ بِالنِّسْبَةِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْأَمْتَعَةِ (غَيْرُ حِزْزٍ لَيْلًا) لِأَنَّهُ ضَائِعٌ مَا لَمْ يَكُنِ النَّائِمُ بِالْبَابِ أَوْ بِقُرْبِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ أَنْفًا بِالْأُولَى (وَكَذَا نَهَارًا فِي الْأَصَحِّ) لِذَلِكَ وَنَظَرُ الْجِيرَانِ وَالطَّارِقِينَ لَا يُفِيدُ بِمُقَرَّدِهِ فِي هَذَا بِخِلَافِهِ فِي أَمْتَعَةٍ بِأَطْرَافِ الدَّكَاكِينِ لَوْ قَوَّعَ نَظَرُهُمْ عَلَيْهَا بِخِلَافِ أَمْتَعَةِ الدَّارِ وَزَمَنِ الْخَوْفِ هِيَ غَيْرُ حِزْزٍ قِطْعًا كَمَا لَوْ كَانَ الْبَابُ بِمُنْعَطَفٍ لَا يَمُرُّ بِهِ الْجِيرَانُ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لَهَا نَفْسِهَا وَأَبْوَابُهَا الْمَنْصُوبَةِ وَحِلْقِهَا الْمُسَمَّرَةِ وَنَحْوِ سَقْفِهَا وَرُخَامِهَا فَهِيَ حِزْزٌ مُطْلَقًا (وَكَذَا) تَكُونُ غَيْرُ حِزْزٍ أَيْضًا (إِذَا كَانَ بِهَا يَقْطَانٌ) لَكِنْ (تَغْفَلُهُ سَارِقٌ فِي الْأَصَحِّ) لِذَلِكَ لِتَقْصِيرِهِ بَعْدَ الْمُرَاقَبَةِ مَعَ الْفَتْحِ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ بَالَعَ فِي الْمُلَاحَظَةِ فَانْتَهَزَ السَّارِقُ الْفُرْصَةَ وَأَخَذَ قِطْعًا قِطْعًا (فَإِنْ خَلَّتِ الدَّارُ) الْمُتَّصِلَةُ عَنْ حَافِظِ بِهَا (فَالْمَذْهَبُ أَنَّهَا حِزْزٌ نَهَارًا) وَأَلْحَقَ بِهِ مَا بَعْدَ الْغُرُوبِ إِلَى انْقِطَاعِ الطَّارِقِ أَيْ كَثَرَتِ عَادَةُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (زَمَنٌ أَمِنَ وَإِعْلَاقُهُ) أَيْ مَعَهُ مَا لَمْ يُوضَعْ مِفْتَاحُهُ بِشِقِّ قَرِيبٍ مِنْهُ لِأَنَّهُ مُضْطَبِّعٌ لَهُ (فَإِنْ فَقِدَ شَرْطَ) مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ بِأَنْ فَتَحَ أَوْ الزَّمَنَ نَهَبَ أَوْ لَيْلٍ وَأَلْحَقَ بِهِ مَا بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَى الْإِسْفَارِ (فَلَا) يَكُونُ حِزْزًا. (وَخِيْمَةٌ بِضَخْرَاءَ إِنْ لَمْ تُشَدَّ أَطْنَابُهَا وَتُرْخَى) بِالرَّفْعِ.....

قوله: (هي) أي: الدار المتصلة. قوله: (لأنه) أي: ما فيها من الأمتعة. قوله: (لذلك) أي: لأنه ضائع. ع. ش. قوله: (ونظر الجيران إلخ) ردّ لدليل مقابل الأصح. قوله: (في هذا) أي: أمتعة الدار. قوله: (بخلاف أمتعة الدار) أي: فلا يقع نظرهم عليها. قوله: (وزمن الخوف) إما حال من قوله هي المبتدأ أو ظرف لقوله غير حيزز ويقتصر في الظروف ما لا يقتصر في غيرها عبارة النهاية أما زمن الخوف فغير حيزز. ع. وعبارة المغني.

(تنبيه): محل الخلاف زمن الأمن من النهب وغيره وإلا فالأيام كاليالي. ع. وهما أحسن.

قوله: (أما بالنسبة إلخ) مختار قوله بالنسبة لما فيها إلخ. قوله: (لها) أي: للدار. قوله: (وأبوابها المنصوبة إلخ) وكذلك فيما ذكر المساجد فسقوفها وجدرانها مخزونة في أنفسها فلا يتوقف القطع بسرقة شيء منها على ملاحظه. ع. ش. قوله: (ورخامها) أي: المثبت بها سواء كان مفروشًا بأرضها أو كان ملصقًا بجدرانها. ع. ش. قوله: (فهي حيزز مطلقًا) أي: متصلة كانت أو منفصلة. ع. ش. ولو ليلًا وزمن خوف. قوله: (لذلك) لعله متعلق بقوله غير حيزز وإلا فالتعليل مذکور بعده ولم يعطفه عليه. ع. رشيد ويظهر أنه علة وقوله لتقصيره إلخ علة العلة. قوله: (بشق قريب) مفهومه أنه إذا كان بمحل بعيد وقُتِلَ عليه السارق وأخذ قطع ويبغي أن في حكم البعيد ما لو كان المفتاح مع المالك مخزّنًا بجيبه مثلاً فسرقته زوجته مثلاً وتوصلت به إلى السرقة فتقطع. ع. ش. قوله: (أو الزمن زمن نهب) أي: أو كان الزمن إلخ فقوله أو ليل كان الأولى نصبه. قوله: (وألحق به) أي: بالليل. قوله: (فلا يكون) الأولى التانيث كما في النهاية والمغني.

قوله (سن): (وخيمة) ومن ذلك بيوت العرب المعروفة المتخذة من الشعر. ع. ش.

قوله (سن): (أطناها) أي: حبلها. قوله: (بالرفع) إلى قوله قالوا في النهاية.

عَطَفَ لِجُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ فِي حَيْزِ التَّنْفِي وَنَظِيرُهُ قِرَاءَةُ قُنْبُلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ مَن يَتَّقِ﴾ (يوسف: ٩٠) بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ ﴿وَيَصِيرُ﴾ بِالْجَزْمِ قَالُوا مَنْ مَوْصُولَةٌ وَتَسْكِينُ يَصِيرُ لِلْعَطْفِ عَلَى الْمَعْنَى لِأَنَّ مَنْ الْمَوْصُولَةُ بِمَعْنَى مِنَ الشَّرْطِيَّةِ فِي الْعُمُومِ وَالْإِبْهَامِ وَلِذَا دَخَلَتْ الْفَاءُ فِي حَيْزِهَا فَكَذَا هُنَا لَمْ بِمَعْنَى لَا فِي التَّنْفِي فَكَانَ تُرْخَى عَطْفًا عَلَى الْمَعْنَى لَا عَلَى اللَّفْظِ وَيَصِحُّ تَخْرِيجُهُ عَلَى مَا فِي قَوْلِ قَيْسِ بْنِ زُهَيْرٍ الْعَبْسِيِّ أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنَمِّي مِنْ أَنَّ حَرْفَ الْعِلَّةِ حَذَفَ لِلْجَازِمِ ثُمَّ أَشْبَعَتْ الْحَرَكَةُ فَتَوَلَّدَ حَرْفُ الْعِلَّةِ، لَا يُقَالُ يُتَغَفَّرُ فِي الشَّعْرِ مَا لَا يُتَغَفَّرُ فِي غَيْرِهِ لِأَنَّا نَقُولُ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِمَّا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا هَذَا مُقَابِلًا لِلْقَوْلِ بِأَنَّ ذَلِكَ ضَرُورَةٌ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ بَلْ يُصَرِّحُ بِهِ تَصْرِيحُهُمْ بِأَنَّهُ يَجُوزُ فِي يَتَّقِي إِثْبَاتُ الْيَاءِ وَإِنْ قُلْنَا مَنْ شَرْطِيَّةٌ لِأَنَّ الْجَازِمَ حَذَفَ الْيَاءَ وَهَذِهِ الْمَوْجُودَةُ إِشْبَاعٌ فَقَطْ وَإِذَا خُرِجَتْ الْآيَةُ عَلَى هَذَا فَأَوْلَى الْمَتْنِ. وَقِيلَ أَثْبَتَ حَرْفَ الْعِلَّةِ رُجُوعًا إِلَى الْأَصْلِ مِنَ الْجَزْمِ بِالشُّكُونِ وَيَصِحُّ تَخْرِيجُ الْمَتْنِ عَلَى هَذَا أَيْضًا (أَذْيَالُهَا) بِأَنَّ انْتِفَاءً مَعًا (فَهِىَ وَمَا فِيهَا كَمَتَاعٍ) مَوْضُوعٌ (بَصْخَرَاءَ) فَيُشْتَرَطُ فِي إِحْرَازِهَا دَوَامُ لِحَاطِ مِنْ قَوِيٍّ.....

❦ قَوْلُهُ: (عَطَفَ لِجُمْلَةٍ عَلَى الْخ) كَذَا أَفَادَهُ الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ وَظَاهِرُ هَذَا التَّعْبِيرِ أَنَّهُ عَطَفَ مَجْمُوعَ تُرْخَى مَعَ مَرْفُوعِهِ عَلَى مَجْمُوعٍ تُشَدُّ مَعَ مَرْفُوعِهِ وَحِينَئِذٍ لَا يَظْهَرُ قَوْلُهُ وَنَظِيرُهُ الْخ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ نَظِيرُهُ فِي أَصْلِ اسْتِشْكَالِهِ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ وَإِنْ اخْتَلَفَ التَّوْجِيهِ الْمُزِيلُ لِلْإِشْكَالِ فَهُوَ نَظِيرٌ فِي الْجُمْلَةِ وَنَقَلَ الْفَاضِلُ الْمُحَشِّي سَمَ عَنْ دُرِّ التَّاجِ لِلْسِّيُوطِيِّ تَوْجِيهَ الْمَتْنِ بِقَوْلِهِ قُلْتُ أَوْ يَكُونُ عَلَى لُغَةٍ إِثْبَاتِ حُرُوفِ الْعِلَّةِ مَعَ الْجَازِمِ وَهِيَ فَصِيحَةٌ مَشْهُورَةٌ قُرِئَ بِهَا فِي السَّبْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنَّهُمْ مَن يَتَّقِ وَيَصِيرُ﴾ (يوسف: ٩٠) بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ وَهُوَ عَيْنٌ مَا سَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ وَقِيلَ أَثْبَتَ الْخَ هـ. سَيَذْكُرُ عِبَارَةَ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ نَظِيرُهُ قِرَاءَةُ قُنْبُلِ الْخَ هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ عَطَفِ فِعْلٍ عَلَى فِعْلٍ لَا جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِلْجَزْمِ وَجْهٌ وَالَّذِي فِي الْآيَةِ مُخَرَّجٌ عَلَى لُغَةٍ مَن يُثْبِتُ حَرْفَ الْعِلَّةِ مَعَ الْجَازِمِ كَمَا قَالَ السِّيُوطِيُّ فِي دُرِّ التَّاجِ فِي إِغْرَابِ الْمَنَاجِ وَنَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ قَاسِمٍ هـ. قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ) أَي: عَدَمَ الْإِخْتِصَاصِ بِالشَّعْرِ. ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى هَذَا) أَي: مَا فِي قَوْلِ قَيْسِ بْنِ زُهَيْرٍ هـ. قَوْلُهُ: (فَأَوْلَى الْمَتْنِ) إِنَّمَا تَأْتِي الْأَوَّلِيَّةُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ قِيَاسًا وَإِلَّا فَلَا أَوَّلِيَّةَ بَلْ وَلَا مُسَاوَاةَ بَلْ يَمْتَنِعُ هـ. سَمَ هـ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ انْتِفَاءً) إِلَى قَوْلِهِ وَرُؤْيَا السَّارِقِ فِي النَّهَايَةِ إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ أَضَوِّبُ فِي الْمُغْنِي.

❦ قَوْلُهُ: (لَأَنَّا نَقُولُ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِمَّا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ الْخ) فَإِنَّ السِّيُوطِيَّ فِي دُرِّ التَّاجِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّهُ أَجَابَ الشَّارِحَ الْمُحَقِّقَ بِأَنَّهُ مِنْ عَطَفِ الْجُمْلِ لَا مِنْ عَطَفِ الْمُفْرَدَاتِ مَا نَصَّهُ قُلْتُ أَوْ يَكُونُ عَلَى إِثْبَاتِ حُرُوفِ الْعِلَّةِ مَعَ الْجَازِمِ لُغَةً وَهِيَ فَصِيحَةٌ مَشْهُورَةٌ وَقُرِئَ بِهَا فِي السَّبْعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ مَن يَتَّقِ وَيَصِيرُ﴾ (يوسف: ٩٠) بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ وَجَزْمِ الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ هـ. قَوْلُهُ: (فَأَوْلَى الْمَتْنِ) إِنَّمَا تَأْتِي الْأَوَّلِيَّةُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ قِيَاسًا وَإِلَّا فَلَا أَوَّلِيَّةَ بَلْ وَلَا مُسَاوَاةَ بَلْ يَمْتَنِعُ.

أو بين العِمَارَات فهي كَمَتَاع بِشَوَقٍ فَيُشْتَرَطُ لِحَاطِ مُعْتَادٍ (وإلا) بَأَن وُجِدَا مَعَا (فَحُزْنَ) بِالنِّسْبَةِ لِمَا فِيهَا (بِشَرَطِ حَافِظٍ قَوِيٍّ فِيهَا) أَوْ بِقُرْبِهَا (وَلَوْ) هُوَ (نَائِمٌ) نَعَمْ، الْيَقْظَانُ لَا يُشْتَرَطُ قُرْبُهُ بَلْ مُلَاحَظَتُهُ وَرُؤْيَا السَّارِقِ لَهُ بِحَيْثُ يَنْزَجِرُ بِهِ قَالَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَهُوَ أَصَوَّبٌ مِمَّا وَقَعَ لِلزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ فِي فَهْمِ عِبَارَةِ الرُّوضَةِ وَإِذَا نَامَ بِالْبَابِ أَوْ بِقُرْبِهِ بِحَيْثُ يَنْتَبِهُ بِالْذُّخُولِ مِنْهُ لَمْ يُشْتَرَطْ إِسْبَالُهُ لِلْعُرْفِ فَإِنَّ ضَعْفَ مَنْ فِيهَا اشْتَرَطَ أَنْ يَلْحَقَهُ غَوْثٌ مَنْ يَتَقَوَّى بِهِ وَلَوْ نَحَاهُ السَّارِقُ عَنْهَا فَكَمَا مَرَّ فِيمَا لَوْ نَحَاهُ عَمَّا نَامَ عَلَيْهِ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِنَفْسِهَا فَيَكْفِي مَعَ اللَّحَاطِ وَإِنْ نَامَ وَلَوْ بِقُرْبِهَا شَدُّ أَطْنَابِهَا وَإِنْ لَمْ تُؤَخَّ أَدْبَالُهَا، قِيلَ وَمَا اقْتَضَاهُ الْمُتَنُّ أَنَّ فَقْدَ أَحَدٍ هَذَيْنِ يَجْعَلُهَا كَالْمَتَاعِ بِالصَّخْرَاءِ غَيْرِ مُرَادٍ أَهـ. وَرُدُّ بَأَنَّهُ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ نَعَمْ، قَوْلُهُ وَإِلَّا يَشْمَلُ وَجُودَ أَحَدِهِمَا، وَلَا يَرُدُّ أَيْضًا لِأَنَّ فِيهِ تَفْصِيلًا هُوَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْإِرْحَاءُ وَحْدَهُ لَمْ يَكْفِ مُطْلَقًا أَيَّ إِلَّا مَعَ دَوَامِ لِحَاطِ الْحَارِسِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ أَوِ الشَّدُّ كَفَى مَعَ الْحَارِسِ وَإِنْ نَامَ بِالنِّسْبَةِ لَهَا فَقَطْ كَمَا تَقَرَّرَ، وَالْمَفْهُومُ الَّذِي فِيهِ تَفْصِيلٌ لَا يَرُدُّ (وَمَا شِئْتُ) نَعَمْ أَوْ غَيْرَهَا (بِأَبْنِيَّةٍ) وَلَوْ مِنْ نَحْوِ خَشْيَشٍ

قوله: (أَوْ بَيْنَ الْعِمَارَاتِ) لَعَلَّهُ عَطَفَ عَلَى صَخْرَاءٍ فِي قَوْلِ الْمُتَنِ وَخِيَمَةٍ بِصَخْرَاءِ أَهـ. سَمِ أَقُولُ وَقَوْلُ الْمُغْنِيِّ فَلَوْ كَانَتْ مَضْرُوبَةً بَيْنَ الْعِمَارَاتِ فِيهِ كَمَتَاعٍ بَيْنَ يَدَيْهِ فِي السَّوْقِ أَهـ. صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ الْعَطْفِ.
قوله (سَيِّدُ) (قَوِيٌّ) أَي: أَوْ ضَعِيفٌ يُبَالَى بِهِ وَقَوْلُهُ وَلَوْ نَائِمٌ أَي: فِيهَا أَوْ بِقُرْبِهَا أَهـ. مُغْنِي.
قوله: (وَرُؤْيَا السَّارِقِ لَهُ الْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَوِفَاقًا لِلْمُغْنِيِّ. قوله: (وَإِذَا نَامَ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى الْمُتَنِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنْ نَامَ وَلَوْ بِقُرْبِهَا. قوله: (فَإِنَّ ضَعْفَ الْخ) مُخْتَرَزٌ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ قَوِيٌّ. قوله: (أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِنَفْسِهَا الْخ) مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا فِيهَا. قوله: (شَدُّ أَطْنَابِهَا) فَاعِلٌ يَكْفِي أَهـ.
ع ش. قوله: (غَيْرُ مُرَادٍ) فَإِنَّهُ إِذَا وَجِدَ الشَّدَّ فَقَطْ كَفَى اللَّحَاطُ الْمُعْتَادُ أَهـ. سَمِ. قوله: (وَالْمَفْهُومُ الَّذِي فِيهِ تَفْصِيلٌ لَا يَرُدُّ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ وَجُودَ أَحَدِهِمَا وَكَوْنُهُ جِزْرًا حَيْثُ يُدْخَلُ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ مَنْطُوقٌ لِدُخُولِ ذَلِكَ تَحْتَ وَإِلَّا وَقَدْ اعْتَرَفَ بِذَلِكَ بِقَوْلِهِ يَشْمَلُ وَجُودَ أَحَدِهِمَا لَا مَفْهُومَ حَتَّى يَعْتَدِلَ بِمَا ذَكَرَهُ فَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَهُوَ كَمَا قَالَ أَهـ. سَيِّدُ عُمَرَ ش. قوله: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَغَيْرُ مَقْطُوعَةٍ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ نَهَارًا إِلَى ذَلِكَ وَقَوْلُهُ وَالْحَقُّ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ بَأَن لَا يَطُولُ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ فَيُشْتَرَطُ فِي إِخْرَازِهِمَا مَا مَرَّ وَإِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ إِذَا الْوَجْهَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ بَأَن لَا يَطُولُ إِلَى الْمُتَنِ.

قوله: (أَوْ بَيْنَ الْعِمَارَاتِ) لَعَلَّهُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِ بِصَخْرَاءٍ فِي قَوْلِهِ وَخِيَمَةٍ بِصَخْرَاءِ الْخ.
قوله: (غَيْرُ مُرَادٍ) فَإِنَّهُ إِذَا وَجِدَ الشَّرْطَ فَقَطْ كَفَى اللَّحَاطُ الْمُعْتَادُ. قوله: (لَمْ يَكْفِ مُطْلَقًا) أَي مَعَ دَوَامِ اللَّحَاطِ أَمَّا مَعَهُ فِيهِ جِزْرٌ كَمَا بَيَّنَّه أَوَّلًا بِقَوْلِهِ فِيهِ وَمَا فِيهَا كَمَتَاعٌ بِصَخْرَاءٍ فَيُشْتَرَطُ فِي إِخْرَازِهِمَا دَوَامُ لِحَاطِ. قوله: (وَالْمَفْهُومُ الَّذِي فِيهِ تَفْصِيلٌ لَا يَرُدُّ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّ وَجُودَ أَحَدِهِمَا وَكَوْنُهُ جِزْرًا حَيْثُ يُدْخَلُ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ مَنْطُوقٌ لِدُخُولِ ذَلِكَ تَحْتَ وَإِلَّا وَقَدْ اعْتَرَفَ بِذَلِكَ بِقَوْلِهِ يَشْمَلُ وَجُودَ أَحَدِهِمَا لَا

بحسب العادة (مغلقة) أبوابها (متصلة بالعمارة مخززة بلا حافظ) نهاراً زمن أمن أخذاً مما مر في دار متصلة بالعمارة وإن فُرق بأنه يُتسامح في الماشية أكثر من غيرها وذلك للخرق هذا إن أحاطت بها العمارة من جوانبها كلها ولا فكما في قوله كما بحثه الزركشي كالأذرعِي (و) بأبنية مغلقة (ببرية يُشترط) في إحرازها (حافظ ولو) هو (نائم) وخرج بالمغلقة فيهما المفتوحة فيشترط حافظ يقط قوي أو يلحقه الغوث نعم، يكفي نومه بالباب نظير ما مر ونحو الإبل بالمراح المعقولة مخززة بنائم عندها لأن في حل عقلها ما يوقظه فإن لم ثقّل اشترطت يقطته أو ما يوقظه عند أخذها من نحو كلب أو جرس (وإبل) وغيرها من الماشية (بصخراء) ترى فيها مثلاً وألحق بها المحال المتسعة بين الغمران (مخززة بحافظ يراها) جميعها وإن لم يبلغها صوته على ما في الشرح الصغير ونقله ابن الرفعة عن الأكثرين اكتفاء بالنظر لإمكان العدو إليها أما ما لم يره منها فغير مخزز كما إذا تشاغل عنها بنوم أو غيره ولم تكن مقيّدة أو معقولة

قوله: (نهاراً إلخ) لم يذكر مخترز ذلك ويؤخذ من إلحاقها بالدار المتصلة بالعمارة كما اقتضاه قوله أخذاً مما مر إلخ أنه لا بُد من حافظ ولو نائم في الليل وزمن الخوف سم على حجاج اه. ع ش واغتمد المُعني إطلاق المتن ولم يقيده بالنهار وزمن الأمن وفُرق بين ما هنا وما مر بما يأتي. قوله: (مما مر) أي: من قوله فإن خلّت فالمذهب أنها جزز نهاراً زمن أمن وإغلاقه انتهى اه. سم. قوله: (وذلك) راجع للمتن وكذا قوله هذا. قوله: (بها) أي بأبنية الماشية المذكورة. قوله: (ولاً) أي: بأن اتصلت بالعمارة ولها جانب من جهة البرية مُعني ونهاية. قوله: (فكما في قوله إلخ) أي: فيلحق ذلك الجانب بالبرية فيشترط لكونها جززاً لحاظ معتاد في ذلك الجانب اه. ع ش. قوله: (في قوله) أي: المصنف. قوله (لست): (يشترط حافظ) ظاهره ولو نهاراً زمن الأمن مع الإغلاق سم على حجاج اه. ع ش. قوله (لست): (حافظ) أي: قوي أو ضعيف يُبالي به فإن كان ضعيفاً لا يُبالي به السارق ولا يلحقه غوث فكالعدم كما مر اه. مُعني. قوله: (يقط) بضم القاف وكسرها انتهى مختار ع ش بمعنى مستيقظ لا نائم رشيد. قوله: (المعقولة) أراد به ما يشمل المقيّدة. قوله: (وغيرها) أي من الخيل والبغال والحمير وغيرها اه. مُعني. قوله: (على ما إلخ) عبارة النهاية كما إلخ. قوله: (على ما في الشرح الصغير إلخ) وهو الظاهر اه. مُعني. قوله: (فغير مخزز) أي: ما لم يره منها فقط وقوله كما إذا تشاغل عنها أي: عن جميعها.

مفهوم، حتى يعتد بما ذكره فتأمل. قوله: (بلا حافظ نهاراً) لم يذكر مخترز ذلك ويؤخذ من إلحاقها بالدار المتصلة بالعمارة كما اقتضاه قوله أخذاً مما مر في دار متصلة بالعمارة أنه لا بُد من حافظ ولو نائماً في الليل والخوف، كما ذكره هناك بقوله جزز مع إغلاقه وحافظ ولو نائم ضعيف ولو ليلاً ولو زمن خوف اه. قوله: (أخذاً مما مر) أي من قوله فإن خلّت فالمذهب أنها جزز نهاراً زمن أمن وإغلاق اه. قوله: (يشترط حافظ) ظاهره ولو نهاراً زمن الأمن مع الإغلاق.

نعم، يكفي طروق المازة للمزعى (ومقطورة) وغير مقطورة تُساق في العُمران يُشترط في إحرازها رؤية سائقها أو راكب آخرها لجميعها وثقاده (يُشترط الثقات قائدها) أو راكب أولها (إليها كل ساعة) بأن لا يطول زمن غزفاً بين رؤيتين فيما يظهر (بحيث يراها) جميعها وإلا فما يراه فقط ويكفي عن التفاته مروزه بالناس في نحو سوق ولو ركب غير الأول والآخر فهو سائق لما أمامه قائده لما خلفه (و) يُشترط مع ذلك في إبل وبغال أن تكون مقطورة لأنها لا تسير إلا كذلك غالباً و (أن لا يزيد قطان) منهما (على تسعة) للغزف.....

قوله: (نعم يكفي طروق الناس إلخ) أي: فيحصل الإحراز بنظرهم أسمى ومغني.

قوله: (طروق الناس) أي: المعتاد اه. ع ش. قوله: (وغير مقطورة) أي: بالنسبة لغير الإبل والبغال بقرينة ما يأتي ثم هو فيما إذا كان هناك ملاحظ يُفارق قول المُصنّف الآتي وغير مقطورة ليست مُحَرَّزَةً كما نبّه عليه سم اه. رشيدى عبارة سم قوله وغير مقطورة يُفارق قول المُصنّف الآتي وغير مقطورة إلخ بتصوير هذا بالملاحظ وذلك بغيره اه. قوله: (يُشترط إلخ) وفي اشتراط بلوغ الصوت لها ما سبق قريباً اه. مغني. قوله: (وثقاده) ويصور القود في غير المقطورة مع تعدده بأن يمشي أمامها فتتبعه أو يتودّ واحدًا منها فتتبعه الباقي أو يأخذ زمام كل واحد لكن تفاوتت الأزمنة طولاً وقصرًا فحصل فيها امتداد خلفه لتأخر بعضها عن بعض بحسب اختلاف الأزمنة سم على حجّ اه. ع ش. قوله: (وإلا فما يراه إلخ) أي: فالمحرّز ما يراه فقط والباقي غير مُحَرَّز. قوله: (مروزه بالناس إلخ) ظاهره وإن جرت العادة بأن الناس لا يتنّهون السارق لتحوّ خوف منه ويُمكن توجيّهه بأن وجود الناس مع كثرتهم يوجب عادة هيتهم والخوف منهم فاكتمى بذلك اه. ع ش أقول ويتبني تقيده بما إذا لم تجر العادة بسرقه هؤلاء المروور بهم وإعانة بعضهم لبعضهم فيها كما في نحو سوق الجديدة في طريق الحجّ. قوله: (مع ذلك) أي: الشرط وقوله في إبل وبغال أخرج الخيل سم اه. ع ش.

قوله (سني): (قطار) هو بكسر القاف ما كان بعضه أثر بعض اه. مغني. قوله: (منهما) أي الإبل

قوله: (نعم يكفي طروق المازة للمزعى) عبارة شرح الرّوض بعد قول الرّوض فإن نام أو غفل أو استتر بعضها فمضيع ما نصّه فإن لم يخل المزعى عن المارين حصل الإحراز بنظرهم نبّه عليه الرافعي أخذًا من كلام الغزالي اه. قوله: (وغير مقطورة إلخ) يفارقه قول المُصنّف الآتي وغير مقطورة إلخ بتصوير هذا بالملاحظة وذلك بغيره. قوله: (وثقاده) هذا مع عطفه على تساق الموصوف به غير مقطورة أيضًا ومع قوله الآتي ويُشترط مع ذلك في إبل وبغال أن تكون مقطورة صريح في شمول القود لغير المقطورة من غير الإبل والبغال فليُنظر ما معنى تردّد غير المقطورة مع تعدده حتى يتأتى التفصيل بين رؤية جميعها أو بعضها إلا أن يصور بأن يمشي أمامها فتتبعه أو يتودّ واحدًا منها فتتبعه الباقي أو يأخذ زمام كل واحد لكن تفاوتت الأزمنة طولاً وقصرًا فحصل فيها امتداد خلف لتأخر بعضها من بعض بحسب اختلاف الأزمنة. قوله: (ويشترط مع ذلك) أي الشرط، وقوله في إبل وبغال أخرج الخيل.

فما زاد كغير المقطورة في إحرازهما ما مرَّ وزَعَمَ ابنُ الصَّلَاحِ أَنَّ الصَّوَابَ سَبْعَةٌ
بتقديم السَّيْنِ وَأَنَّ الأوَّلَ تصحيْفٌ رَدَّه الأذْرَعِيُّ بِأَنَّ ذاك هو المنقولُ لكن استَحْسَنَ الرَّافِعِيُّ
وَصَحَّحَ الْمُصَنِّفُ قولَ السَّرْحَسِيِّ لَا يُتَّقَيَّدُ فِي الصَّخْرَاءِ بَعْدَهُ فِي العُمُرَانِ يَتَّقَيَّدُ بِالْعُزْفِ وَهُوَ
من سبعة إلى عَشْرَةٍ وقال جمعٌ مُتَأَخَّرُونَ الْأَشْبَهُ الرُّجُوعُ فِي كُلِّ مَكَانٍ إِلَى عُرْفِهِ (وغيرُ
مقطورة) منها تُسَاقُ أَوْ تُقَادُ (ليست مُحْرَزَةٌ).....

والبِغَالِ. □ قَوْلُهُ: (فَمَا زَادَ كغَيْرِ المَقْطُورَةِ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ فَلَوْ زَادَ عَلَى تِسْعَةٍ جَارَ أَيِ وَكَانَ الزَّائِدُ
مُحْرَزًا فِي الصَّخْرَاءِ لَا فِي العُمُرَانِ وَقِيلَ غَيْرُ مُحْرَزٍ مُطْلَقًا وَهُوَ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ المَنْهَاجِ كَأَصْلِهِ وَعَلَيْهِ
اقتَصَرَ الشَّرْحُ الصَّغِيرُ انْتَهَى اهـ. سم. □ قَوْلُهُ: (فِي إِحْرَازِهَا) الْمُنَاسِبُ تَذْكِيرُ الضَّمِيرِ اهـ. رَشِيدِي.
□ قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) انْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِهِ فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِهِ الْحَافِظُ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ بِحَافِظٍ يَرَاهَا فَالسَّابِقُ وَالْقَائِدُ كُلُّ
مِنْهُمَا حَافِظٌ يَرَاهَا وَإِنْ أَرَادَ بِهِ التِّفَافُ الْقَائِدُ أَوْ الرَّائِبُ فَقَدْ اسْتَوَى التَّسْعَةُ مِنَ الْقِطَارِ وَمَا زَادَ عَلَيْهَا مِنْهُ
فِي الشَّرْطِ فَلَا مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ عَدَمِ زِيَادَةِ الْقِطَارِ عَلَى تِسْعَةٍ أَوْ شَيْئًا آخَرَ فَلَمْ يَظْهَرْ مُرُورُهُ سَمَ عَلَى حَجٍّ
اهـ. ع ش وَيُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الأوَّلُ وَيُدْفَعُ قَوْلُهُ فَالسَّابِقُ وَالْقَائِدُ إلخ بِأَنَّ قولَ الشَّارِحِ السَّابِقِ وَغَيْرُ
مَقْطُورَةِ إلخ مَفْرُوضٌ فِي غَيْرِ الإِبِلِ وَالبِغَالِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ صَنَعَ الْمُغْنِي وَقَدَّمْنَاهُ عَنْ صَرِيحِ الرَّشِيدِي
وَالكَلَامُ هُنَا فِيهِمَا فَقَطْ لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي عَنِ الرَّشِيدِي فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (تَضْحِيفٌ) أَيِ: تَحْرِيفٌ مِنْ
سَبْعَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ ذَاكَ) أَيِ: تِسْعَةٌ بِلَتَاءِ الْمُتَنَاءِ أَوَّلُهُ. □ قَوْلُهُ: (لَكِنْ اسْتَحْسَنَ الرَّافِعِيُّ إلخ) (وَصَحَّحَ
الْمُصَنِّفُ قولَ السَّرْحَسِيِّ إلخ) وَجَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقْرِي فِي رَوِّهِ وَهُوَ الظَّاهِرُ اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (إِلَى
عَشْرَةٍ) هَلِ الْغَايَةُ دَاخِلَةٌ أَوْ خَارِجَةٌ لَا يَتَعَدُّ الدُّخُولُ سَمَ عَلَى حَجٍّ اهـ. ع ش.
□ قَوْلُهُ (لَسَنِي): (وغيرُ مَقْطُورَةٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِبِلٌ غَيْرُ مَقْطُورَةٍ كَأَنَّ كَانَتْ تُسَاقُ لَيْسَتْ مُحْرَزَةٌ فِي
الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّ الإِبِلَ لَا تَسِيرُ كَذَلِكَ غَالِبًا كَذَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ وَالخَيْلُ وَالبِغَالُ وَالحَمِيرُ وَالْغَنَمُ السَّائِرَةُ
كَالْإِبِلِ السَّائِرَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَقْطُورَةً وَلَمْ يَشْتَرِطُوا الْقَطْرَ فِيهَا لِكَيْتَهُ مُعْتَادٌ فِي الْبِغَالِ وَيَخْتَلِفُ عَدَدُ الْغَنَمِ
الْمُحْرَزَةِ بِحَارِسٍ وَاحِدٍ بِالْبَلَدِ وَالصَّخْرَاءِ اهـ. وَالَّذِي عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقْرِي أَنَّ الْبِغَالَ كَالْإِبِلِ تَقْطِيرًا وَعَدَمَهُ
وَأَنَّ غَيْرَهُمَا مِنَ الْمَاشِيَةِ مَعَ التَّقْطِيرِ وَعَدَمَهُ مِثْلُهُمَا مَعَ التَّقْطِيرِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (مِنْهَا) الْمُنَاسِبُ
لِمَا قَبْلَهُ التَّنْبِيهُ.

□ قَوْلُهُ: (فَمَا زَادَ كغَيْرِ المَقْطُورَةِ إلخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ فَلَوْ زَادَ عَلَى تِسْعَةٍ جَارَ أَيِ كَانَ الزَّائِدُ
مُحْرَزًا فِي الصَّخْرَاءِ لَا فِي العُمُرَانِ وَقِيلَ غَيْرُ مُحْرَزٍ مُطْلَقًا وَهُوَ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ المَنْهَاجِ كَأَصْلِهِ وَعَلَيْهِ
اقتَصَرَ الشَّرْحُ الصَّغِيرُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) انْظُرْ مَا الْمُرَادُ فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِهِ الْحَافِظُ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ بِحَافِظٍ
يَرَاهَا فَالسَّابِقُ وَالْقَائِدُ كُلُّ مِنْهُمَا حَافِظٌ يَرَاهَا أَوْ شَيْئًا آخَرَ فَلَمْ يَظْهَرْ مُرُورُهُ فَإِنْ أَرَادَ بِهِ التِّفَافُ الْقَائِدُ أَوْ
رَائِبٌ فَقَدْ اسْتَوَى التَّسْعَةُ مِنَ الْقِطَارِ وَمَا زَادَ عَلَيْهَا مِنْهُ فِي الشَّرْطِ فَلَا مَعْنَى حِينَئِذٍ لِاشْتِرَاطِ عَدَمِ زِيَادَةِ
الْقِطَارِ عَلَى تِسْعَةٍ. □ قَوْلُهُ: (إِلَى عَشْرَةٍ) هَلِ الْغَايَةُ دَاخِلَةٌ أَوْ خَارِجَةٌ لَا يَتَعَدُّ الدُّخُولُ.

بغير ملاحظ (في الأصح) لأنها لا تسيّر كذلك غالباً ومن ثم اشترط في إحراز غير الإبل والبغال نظرها.

(تنبيه) للبيها ونحو صوفها أو متاع عليها حكمها في الإحراز أو عدمه كما في الروضة وغيرها وظاهره بل صريحه أن الضرع وحده ليس جزواً للبين وإنما جزؤه جزؤها وبه يعلم ضعف الوجه القائل بأنه لو حلب من اثنين فأكثر حتى بلغ نصاباً لم يقطع لأنها سرقات من أحراز لأن كل ضرع جزو للبين ومحل الأول إن كانت كلها لواحد أو مشتركة وإلا لم يقطع إلا بنصاب لِمَالِكٍ واحد إذ الوجه أن من سرق من جزو واحد عيّن كل لِمَالِكٍ ومجموعهما نصاب لا يقطع لأن دعوى كل بدون نصاب، ويؤيده ما يأتي في القاطع أن شرط النصاب لجمع اشتراكهم فيه واتحاد الجزر.

(وكفّن) من مال الميت أو غيره ولو بيث المال ولو غير مشروع في قبر بيت مخزّن ذلك البيت بما مرّ فيه وعيّن الزركشي كسر الرّاء ويُمكن توجيهه بأنه لا يلزم من كون البيت مخزّراً بالنسبة لنفسه كونه مخزّراً بالنسبة لِمَا فيه لِمَا مرّ من اختلافهما ففتحها يؤهّم أنه بإحرازه في نفسه يكون مخزّراً بالنسبة لِمَا فيه بخلاف كسرها فإنه لا يؤهّم ذلك.....

☐ قوله: (بغير ملاحظ) هذا إنما يأتي إن جعل قول المصنّف وغير مقطورة في مطلق الماشية وإن كان خلاف فرض كلامه إذ هو في خصوص الإبل والبغال كما هو فرض المسألة وهي محل الخلاف وحيث قد فسّخت منه الإبل والبغال كما مرّ أما بالنظر لموضوع المتن فلا يصحّ قوله بغير ملاحظ إذ قضيت أنها مع الملاحظ مخزّرة وليس كذلك كما عليم ممّا مرّ ثم انظر ما معنى قوله بعد ومن ثم اشترط إلخ هذا كله إن كان الضمير في منها بغير تنبيه كما في نسخ فإن كان متّى كما في نسخ أخرى ومزجه الإبل والبغال فيجب حذف هذا القيد كما لا يخفى اهـ. رشيدّي ويُمكن الجواب بحمل الملاحظة المثبتة على الملاحظة الدائمة والخلاف إنما هو في كفاية الملاحظة المعتادة. ☐ قوله: (نظرها) أي: الغير والثانيّ نظراً للمعنى.

☐ قوله: (تنبيه) إلى قوله إذ الوجه في المعنى. ☐ قوله: (للبيها) أي: الماشية. ☐ قوله: (وظاهره) أي: كلام الروضة وغيرها. ☐ قوله: (ومحل الأول) وهو القطع فيما لو حلب من اثنين فأكثر ما يبلغ نصاباً عبارة المعنى والتهاية ومحل الخلاف إلخ. ☐ قوله: (لم يقطع) أي جزماً كما قاله شيخنا معني ونهاية.

☐ قوله: (من أحراز) بفتح الهمزة. ☐ قوله: (ويؤيده) أي: الوجه المذكور. ☐ قوله: (من مال الميت) إلى المتن في التهاية والمعنى. قول المتن: (مخزّر) بالجرّ صفة بيت اهـ. معني. ☐ قوله: (وعيّن الزركشي إلخ) عبارة التهاية ولا يتعيّن كسر الرّاء خلافاً للزركشي اهـ. ☐ قوله: (من كون البيت مخزّراً) بفتح الرّاء.

☐ قوله: (لِمَا مرّ) أي: في الدار المتصلة بالعمارة. ☐ قوله: (من اختلافهما) أي البيت وما فيه بالنسبة للجزر. ☐ قوله: (ففتحها) أي: الرّاء.

(مُخْرَزٌ) ذَلِكَ الْكَفَنُ فَيَقْطَعُ سَارِقُهُ سِوَاءَ أَجْرَدَ الْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ أَمْ خَارِجَهُ لِخَيْرِ الْبَيْهَقِيِّ «مَنْ نَبَشَ قَطَعْنَاهُ» وَفِي تَارِيخِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَطَعَ نَبَاشًا (وَكَذَا) إِنْ كَانَ وَهُوَ مَشْرُوعٌ فِي قَبْرِ أَوْ بَوْجَهُ الْأَرْضَ وَجُعِلَ عَلَيْهِ أَحْجَازٌ لِيَتَعَذَّرَ الْحَفِرُ لَا مُطْلَقًا (بِمَقْبَرَةٍ بِطَرْفِ الْعِمَارَةِ) فَيَكُونُ مُخْرَزًا (فِي الْأَصَحِّ) بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَشْرُوعِ كَأَنَّ زَادَ عَلَى خَمْسَةِ أَوْ كُفِّنَ بِهِ حَرْبِيٌّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (لَا) إِنْ كَانَ (بِمَضْضِيْعَةٍ) وَلَا مُلَاحِظَ فَلَا يَكُونُ مُخْرَزًا (فِي الْأَصَحِّ) لِلْعُرْفِ فِيهِمَا مَعَ انْقِطَاعِ الشَّرِكَةِ فِيهِ إِذَا كَانَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ يَصْرِفُهُ لِلْمَيِّتِ، فَإِنْ حُقِفَتْ بِالْعِمَارَةِ وَنَدَّرَ تَخَلَّفَ

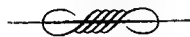
﴿قَوْلُ (النَّسِ): (مُخْرَزٌ) بِالرَّفْعِ خَيْرٌ كَفَّنَ أَه. مُغْنِي وَآلِيهِ أَشَارَ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ الْكَفَنُ. ﴿قَوْلُ: (ذَلِكَ الْكَفَنُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي تَارِيخِ الْبُخَارِيِّ فِي النَّهَايَةِ. ﴿قَوْلُ: (فَيَقْطَعُ سَارِقُهُ) وَإِنَّمَا يَقْطَعُ بِإِخْرَاجِهِ مِنْ جَمِيعِ الْقَبْرِ إِلَى خَارِجِهِ لَا مِنْ اللَّحْدِ إِلَى فُضَاءِ الْقَبْرِ وَتَرْكِهِ ثُمَّ لَخَوْفٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ مِنْ تَمَامِ جِزْئِهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ﴿قَوْلُ: (أَمْ خَارِجَةً) خِلَافًا لِلْمُغْنِي. ﴿قَوْلُ: (لِخَيْرِ الْبَيْهَقِيِّ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ فِي الْمُغْنِي. ﴿قَوْلُ: (إِنْ كَانَ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَشْرُوعِ إِلَى الْمَثْنِ. ﴿قَوْلُ: (إِنْ كَانَ) أَيِ: الْكَفَنُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَكَذَا كَفَّنَ بِقَبْرِ بِمَقْبَرَةٍ كَانَتْ بِطَرْفِ الْعِمَارَةِ فَإِنَّهُ مُخْرَزٌ يَقْطَعُ سَارِقُهُ حَيْثُ لَا حَارِسَ هُنَاكَ؛ لِأَنَّ الْقَبْرَ فِي الْمَقَابِرِ جِزْرٌ فِي الْعَادَةِ. أَه. ﴿قَوْلُ: (لِيَتَعَذَّرَ الْحَفِرُ) الظَّاهِرُ أَنَّ مِنْ تَعَذُّرِ الْحَفْرِ صَلَابَةُ الْأَرْضِ لِيَكُونَ الْبِنَاءُ عَلَى جَبَلٍ وَيَتَّبَعِي أَنْ يُلْحَقَ بِذَلِكَ مَا لَوْ كَانَتْ الْأَرْضُ خَوَارَةً سَرِيعَةً الْإِنْهَارِ أَوْ يَخْصُلُ بِهَا مَاءٌ لِقُرْبِهَا مِنَ الْبَحْرِ وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَاءُ مُوجُودًا حَالَ الدَّفْنِ لَكِنْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِوُجُودِهِ بَعْدُ؛ لِأَنَّ فِي وُصُولِ الْمَاءِ إِلَيْهِ هَتَكَ لِحُرْمَةِ الْمَيِّتِ وَقَدْ يَكُونُ الْمَاءُ سَبَبًا لِهَذَا الْقَبْرِ أَه. ع ش. ﴿قَوْلُ: (لَا مُطْلَقًا) أَيِ: تَعَذَّرَ الْحَفِرُ أَوْ لَا عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَتَعَذَّرَ الْحَفِرُ وَلَا بَدَأَ أَيْضًا كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ الْقَبْرُ مُحْتَرَمًا لِيُخْرِجَ قَبْرٌ فِي أَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ أَه. ﴿قَوْلُ: (بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَشْرُوعِ (إِلَخ) وَالطَّيِّبُ الْمُسْنُونُ كَالْكَفَنِ وَالْمُضَرَّةُ وَالْوَسَادَةُ وَغَيْرُهُمَا وَالطَّيِّبُ الزَّائِدُ عَلَى الْمُسْتَحَبِّ كَالْكَفَنِ الزَّائِدِ وَالتَّابُوتُ الَّذِي يُدْفَنُ فِيهِ كَالزَّائِدِ حَيْثُ كُرِّهَ وَلَا قُطِعَ بِهِ أَه. نِهَايَةً أَيِ: بِأَنْ كَانَ بِأَرْضٍ غَيْرِ نَدِيَّةٍ وَغَيْرِ خَوَارَةٍ ع ش. ﴿قَوْلُ: (كَأَنَّ زَادَ عَلَى خَمْسَةِ) يُفِيدُ أَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثَةِ فِي الذِّكْرِ مِنَ الرَّابِعِ وَالْخَامِسِ مَشْرُوعٌ وَمُخْرَزٌ يَقْطَعُ بِسَرِقَتِهِ. ﴿قَوْلُ: (كَأَنَّ زَادَ عَلَى خَمْسَةِ) فَلَيْسَ الزَّائِدُ مُخْرَزًا بِالْقَبْرِ كَمَا لَوْ وُضِعَ مَعَ الْكَفَنِ غَيْرُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَبْرُ بَيِّنٌ مُخْرَزٌ فَإِنَّهُ مُخْرَزٌ بِهِ مُغْنِي وَأَسَى. ﴿قَوْلُ (النَّسِ): (لَا بِمَضْضِيْعَةٍ) أَيِ: بِقَعَةٍ ضَائِعَةٍ وَهِيَ بِضَايَةُ مُعْجَمَةٍ مَكْسُورَةٌ بِوَزْنِ مَعِيشَةٍ أَوْ سَاكِنَةٍ بِوَزْنِ مَسْبِغَةٍ أَه. مُغْنِي. ﴿قَوْلُ: (مَعَ انْقِطَاعِ الشَّرِكَةِ) أَيِ: بَيْنَ صَاحِبِ الْكَفَنِ وَالسَّارِقِ أَه. ع ش. ﴿قَوْلُ: (يَصْرِفُهُ (إِلَخ) مُتَعَلِّقٌ بِانْقِطَاعِ الشَّرِكَةِ. ﴿قَوْلُ: (فَإِنْ حُقِفَتْ) أَيِ الْمَقْبَرَةِ.

﴿قَوْلُ: (بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَشْرُوعِ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ التَّابُوتَ إِذَا دُفِنَ فِيهِ الْمَيِّتُ إِنْ شُرِعَ فَمُخْرَزٌ وَإِلَّا فَلَا وَأَنْ نَحْوِ الطَّيِّبِ حَيْثُ شُرِعَ وَلَمْ يُغَالِ فِيهِ مُخْرَزٌ وَإِلَّا فَلَا م ر. ﴿قَوْلُ: (كَأَنَّ زَادَ عَلَى خَمْسَةِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَلَيْسَ الزَّائِدُ بِمُخْرَزٍ أَه.

الطَّارِقِينَ عَنْهَا فِي زَمَنِ يَتَأْتِي فِيهِ التَّبَشُّ أَوْ كَانَ بِهَا جَرَسٌ كَانَتْ جِزْأً وَلَوْ لِغَيْرِ مَشْرُوعٍ جِزْأً
 وَلَوْ سَرَقَهُ حَافِظُ الْبَيْتِ أَوْ الْمَقْبَرَةِ أَوْ بَعْضُ الْوَرِثَةِ أَوْ نَحْوُ فِرْعَ أَحَدِهِمْ لَمْ يُقَطَّعْ، وَبَحَثَ أَنَّهُ لَوْ
 بَلَّيَ الْمَيْتَ كَانَ الْمَلِكُ فِيهِ لِلَّهِ تَعَالَى فَيَكُونُ سِرْقَتُهُ كَسِرْقَةِ مَالِ بَيْتِ الْمَالِ وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ كُفِّنَ
 مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَإِلَّا فَهُوَ مَلِكٌ لِمَالِكِهِ أَوَّلًا مِنْ وَارِثٍ أَوْ أَجَنَّبِيٍّ، وَلَوْ غُولِيٍّ فِيهِ بِحَيْثُ لَمْ يَخْلُ
 مِثْلُهُ بِلَا حَارِسٍ لَمْ يَكُنْ مُخْرَزًا إِلَّا بِحَارِسٍ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ مَا بِالْفَسَاقِيِّ أَيْ الَّتِي بِالْمَقَابِرِ
 غَيْرُ مُخْرَزٍ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ اللَّصَّ لَا يَلْقَى عَنَاءً فِي نَبْشِهَا بِخِلَافِ الْقَبْرِ الْمُخَكَّمِ عَلَى الْعَادَةِ وَإِنَّمَا
 يُخْتَلَجُ لِهَذَا إِنْ قُلْنَا بِإِجْرَاءِ الدَّفْنِ فِيهَا أَمَّا إِذَا قُلْنَا بِمَا مَرَّ عَنِ الشُّبْكِيِّ أَنَّهُ لَا يُجْزَى فَلَاحِقٌ بَيْنَ
 أَنْ يَلْقَى ذَلِكَ وَأَنْ لَا، عَلَى أَنَّ مِنْهَا مَا يُخَكَّمُ أَكْثَرَ مِنَ الْقَبْرِ.

قوله: (عنها) أي عن المقبرة والجار متعلق بتخلف اه. رشيدى. قوله: (ولو سرقه حافظ البيت إلخ)
 ومثله حافظ الحمام إذا كان هو السارق لعدم حفظ الأمتعة عنه اه. ع ش. قوله: (أو نحو فرع أحدهم)
 أي: الورثة.

(فروع): لو كُفِّنَ الْمَيْتَ مِنَ التَّرِكَةِ فَنَبَشَ قَبْرَهُ وَأَخَذَ مِنْهُ طَالِبٌ بِهِ الْوَرِثَةُ مَنْ أَخَذَهُ وَلَوْ أَكَلَ الْمَيْتَ سَبْعَ
 أَوْ ذَهَبَ بِهِ سَيْلٌ وَبَقِيَ الْكَفَنُ افْتَسَمَوْهُ وَلَوْ كَفَّنَهُ أَجَنَّبِيٌّ أَوْ سَيِّدٌ مِنْ مَالِهِ أَوْ كُفِّنَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ كَانَ
 كَالْعَارِيَةِ لِلْمَيْتِ فَيُقَطَّعُ بِهِ غَيْرُ الْمُكْفَنِينَ وَالْخَصْمُ فِيهِ الْمَالِكُ فِي الْأَوَّلِينَ وَالْإِمَامُ فِي الثَّالِثَةِ وَلَوْ سُرِقَ
 الْكَفَنُ وَضَاعٌ وَلَمْ يُقَسِّمِ التَّرِكَةَ وَجَبَ إِنْدَالُهُ مِنَ التَّرِكَةِ وَإِنْ كَانَ الْكَفَنُ مِنْ غَيْرِ مَالِهِ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرِكَةً
 فَكَمَنْ مَاتَ وَلَا تَرِكَةَ لَهُ وَإِنْ قُسِّمَتْ ثُمَّ سُرِقَ اسْتَحِبَّ لَهُمْ إِنْدَالُهُ هَذَا إِذَا كُفِّنَ أَوَّلًا فِي الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ
 حَقٌّ لَهُ فَإِنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ التَّكْفِينُ بِهَا عَلَى رِضَا الْوَرِثَةِ أَمَّا لَوْ كُفِّنَ مِنْهَا بَوَاحِدٍ فَيَنْبَغِي كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنْ
 يَلْزَمَهُمْ تَكْفِينُهُ مِنْ تَرِكَتِهِ بِنَائِي وَثَالِثٍ وَابْتِغَاءً لِنَيْسِ جِزْأٍ لِكَفَنِ الْمَيْتِ الْمَطْرُوحِ فِيهِ فَلَا يُقَطَّعُ أَحَدُهُ؛ لِأَنَّهُ
 ظَاهِرٌ فَهُوَ كَمَا لَوْ وُضِعَ الْمَيْتُ عَلَى شَفِيرِ الْقَبْرِ فَأَخَذَ كَفَنَهُ فَإِنْ غَاصَ فِي الْمَاءِ فَلَا قَطْعَ عَلَى أَخْذِهِ أَيْضًا؛
 لِأَنَّ طَرَحَهُ فِي الْمَاءِ لَا يُعَدُّ إِخْرَازًا كَمَا لَوْ تَرَكَهُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ وَغَيَّبَهُ الرِّيحُ بِالثَّرَابِ اه. مُعْنَى وَزَادَ
 الْأَسْنَى وَالْخُمْسَةُ لِلْمَرْأَةِ كَالثَّلَاثَةِ لِلرَّجُلِ اه. وكذا في النهاية إلا مسائل البحر. قوله: (ولو غولي) إلى
 قوله وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا يَخْتَلَجُ فِي الْمُعْنَى. قوله: (لَمْ يَكُنْ مُخْرَزًا إلخ) أي:
 فِي غَيْرِ الْبَيْتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اه. رشيدى. قوله: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ إلخ) عبارة النهاية ولو سرق الكفن
 مِنْ مَدْفُونٍ بِفَسْقِيَّةٍ وَجُوزْنَا الدَّفْنَ بِهَا وَكَانَ يَلْحَقُ السَّارِقُ بِنَبْشِهَا عَنَاءٌ كَالْقَبْرِ قُطِعَ وَإِلَّا فَلَا حَيْثُ لَا
 حَارِسَ اه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَجُوزْنَا الدَّفْنَ إلخ هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ حَيْثُ مَنَعَتِ الرَّائِحَةُ وَالسَّبْعُ وَدُفِنَ بِهَا
 عَلَى انْفِرَادِهِ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ عِنْدَ ضَيْقِ الْأَرْضِ عَنِ الْحَفْرِ لِكُلِّ عَلَى حَدِيثِهِ اه.



قوله: (بِأَنَّ اللَّصَّ لَا يَلْقَى عَنَاءً) فَإِنْ لَقِيَهِ فَمُخْرَزٌ م ر.

فصل في فروع تتعلّق بالسّرقة

من حيث بيان حقيقتها بذكر ضدها وبالسارق من جهة منعتها لقطعها وعدمه والجزء من جهة اختلافه باختلاف الأشخاص والأحوال.

(يُقطع مُؤَجَّرُ الْحِزْنِ) المالك له أو المُستحقّ لمنفعته بسرّقه منه مال المُستأجر إذا لا شبهة لانتقال المنافع التي منها الإحراز للمُستأجر إذا الغرض صحّة الإجارة وبه فارق عدم حذّه بوطء أمته المُزوّجة لِدوام قيام الشبهة في المحلّ وأفهمّ التعليل أنّ محلّ ذلك إنّ استحقّ الإحراز به وإلا كأن استعمله فيما تُهي عنه أو في أضرّ ممّا استأجر له كأن استأجر أرضاً للزّراعة فأوى فيها مواشيه أي بخلاف إدخال مواشي نحو الحرث على الأوجه لتوقّف الزّراعة عليها فكانت كالمأذون فيها لم يُقطع، ويُقطع بسرّقه منه في مُدّة الإجارة وإن ثبت له الفسخ وبعد مُدّتها كما يُصرّح به تشبيه ابن الرّفعة بقطع المُعير قاله شيخنا وفيه كما قال الأذرعى

(فصل): في فروع تتعلّق بالسّرقة

□ فوّد: (في فروع) إلى قوله قال شيخنا في النّهاية إلّا قوله أو المُستحقّ لمنفعته وقوله وإلّا إلى لم يُقطع. □ فوّد: (بذكر ضدها) أي السّرقة وكذا ضمير منعتها. □ فوّد: (لقطعها) متعلّق بمنعها وقوله وعدمه أي عدم المنع. □ فوّد: (والحزّن) عطف على السّارق. □ فوّد: (والأحوال) كما لو أخرج من بيت دار إلى صحنها حيث يفرّق فيه بين كَوْن البائِن مفتوحين أو مُغلّقين أو غير ذلك على ما يأتي اه. ع ش.

□ فوّد (سن): (يُقطع مُؤَجَّرُ الْحِزْنِ) أي: إجارة صحيحة بخلاف ما لو كانت فاسدة فلا قطع مُغني وع ش. □ فوّد: (بسرّقه) إلى قوله أي بخلاف في المُعني إلّا قوله فيما تُهي عنه. □ فوّد: (للمُستأجر) متعلّق بانّقال إلخ. □ فوّد: (وبه فارق إلخ) أي: بقوله إذا لا شبهة إلخ. □ فوّد: (إن محلّ ذلك) أي: قطع المُؤَجَّر. □ فوّد: (إن استحقّ) أي: المُستأجر. □ فوّد: (لَم يقطع) الظاهر أنّ مثله أي: المُؤَجَّر في عدم القطع الأجنبيّ فليُراجع اه. رشيدى. □ فوّد: (وإن ثبت له الفسخ) أي: خيار فسخ الإجارة بإفلاس المُستأجر نهاية ومُغني. □ فوّد: (وبعد مُدّتها إلخ) عبارة المُعني ويؤخذ من هذا أي: من قولهم أنّ محلّ ذلك إنّ استحقّ الإحراز به إلخ أنّه لو سرّق منه بعد فراغ مُدّة الإجارة لم يُقطع وهو كذلك وإن كان قضيّة كلام ابن الرّفعة أنّه يُقطع اه. □ فوّد: (به) أي بالقطع بالسّرقة بعد مُدّة الإجارة. □ فوّد: (قال شيخنا وفيه إلخ) عبارة النّهاية وتظهير الأذرعى فيه يُحمّل على ما لو علِم المُستأجر بانقضاءها واستعمله تعدّيًا اه. أي بأن وضع فيه متاعاً بعد العلم بانقضاء الإجارة أو امتنع من التّخلية مع إمكانها بعد أن طلبها المالك

(فصل): في فروع تتعلّق بالسّرقة

(يُقطع مُؤَجَّرُ الْحِزْنِ إلخ)، قوله: (يُحمّل على ما لو علِم المُستأجر إلخ) أي أواخر التّخلية مع إمكانها بعد طلب المالك كما هو ظاهر.

وغيره نظراً هـ. والحق أنّ المُعِيرَ فيه تفصيل يأتي ومنه أنّه يُقَطَّعُ بعدَ الرجوعِ فقط قولُ المُحَشِّي قولُهُ يُحْمَلُ إلخ ليس في نُسْخِ الشرحِ وكذا قولُهُ أو رجع يُفِيدُهُ الآتي ا هـ. من هامشٍ وهذا مثله إلا أن يُفَرَّقَ بأنَّ المُعِيرَ مُقَصِّرٌ بعدمِ إعلامه بالرجوعِ ولذا لم يضمنِ المُسْتَعِيرُ المنافعَ حينئذٍ بخلافِ المُؤَجَّرِ بعدَ المُدَّةِ (وكذا مُعِيرُهُ) يُقَطَّعُ إذا سَرَقَ منه مالُ المُسْتَعِيرِ المُسْتَعْمِلِ لِلْجِزْرِ فيما أُذِنَ له فيه وإن دخل بِنِيَّةِ الرجوعِ (في الأصح) إذ لا شُبْهَةٌ أَيْضًا لاستحقاقِهِ منفَعَتَهُ

بخلافِ ما لو استدامَ وضعُ الأمتعةِ ولم يوجَدْ من المالكِ طَلَبُ التَّخْلِيَةِ الْمُمكنَةِ سم على حَجِّ ا هـ. ع ش. قُود: (فَقَطُّ) أي: بدونِ إعلامِهِ بالرجوعِ. قُود: (وهذا) أي: المُؤَجَّرُ.

قُود (السني): (وكذا مُعِيرُهُ) أي الجِزْرِ إعارَةً صَحِيحَةً بخلافِ ما لو كانت فاسِدةً فلا قَطْعَ فيها مُعْنَى وع ش. قُود: (يُقَطَّعُ إذا) إلى قولِهِ وتعليلُهُ في النِّهَايَةِ وكذا في المُعْنَى إلّا قولُهُ لو رَجَعَ إلى امْتَنَعَ.

قُود: (فيما أُذِنَ له فيه) خَرَجَ به ما لو استعارَ لِلزَّرَاعَةِ فَعَرَسَ ودَخَلَ المُسْتَعِيرُ فَسَرَقَ مِنَ الْغِرَاسِ لم يُقَطَّعْ على قياسِ ما مرَّ في صورةِ الإجارةِ السَّابِقَةِ.

(تنبيه): ومثلُ إعارَةِ الجِزْرِ ما لو أعارَ رَقِيقًا لِحِفْظِ مالٍ أو رَغِي غَنَمٍ ثم سَرَقَ ما يَحْفَظُهُ رَقِيقُهُ مُعْنَى وأَسْنَى ونِهَايَةُ. قُود: (وإن دَخَلَ بِنِيَّةِ الرجوعِ) وإنَّما يَجُوزُ له الدُّخُولُ إذا رَجَعَ نِهَايَةً وَأَسْنَى فَمَجْرَدُ النِّيَّةِ لا يَكُونُ رُجُوعًا بل لا بُدَّ مِنْ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَبْلَ الدُّخُولِ كَرَجَعْتُ في العاريةِ أو فَسَخْتُها ثم قولُهُ وإنَّما يَجُوزُ إلخ صَرِيحٌ في حُرْمَةِ الدُّخُولِ قَبْلَ الرجوعِ وإن لم يَكُنْ على المُسْتَعِيرِ ضَرَرٌ بِدُخُولِهِ كما اِزْتَضَى بهذا الإِطْلَاقِ م ر حين بَحَثْتُ معه فيه سم على حَجِّ ا هـ. ع ش. قُود: (إذ لا شُبْهَةٌ أَيْضًا) عِبَارَةُ المُعْنَى؛ لِأَنَّهُ سَرَقَ النَّصَابَ مِنْ جِزْرِ مُخْتَرَمٍ وإنَّما يَجُوزُ له الدُّخُولُ إذا رَجَعَ والثَّانِي لا يُقَطَّعُ؛ لِأَنَّ الإِعَارَةَ لا تَلْزَمُ وَلَهُ الرُّجُوعُ متى شاءَ ويؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ فِي الْعَارِيَةِ الْجَائِزَةِ أَمَّا الإِعَارَةُ اللَّازِمَةُ فَيُقَطَّعُ فِيهَا قَطْعًا كَالْمُؤَجَّرِ ا هـ. قُود: (لِاسْتِحْقَاقِهِ مَنْفَعَتَهُ) فِيهِ شَيْءٌ سَمِىَ: أَنَّ المُسْتَعِيرَ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ الْإِنْتِفَاعَ دُونَ الْمَنْفَعَةِ وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ بِاسْتِحْقَاقِ الْمَنْفَعَةِ اسْتِحْقَاقُ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا فَلَا مَحْذُورَ ا هـ. سَيِّدُ عَمْرٍ.

قُود (السني): (وكذا مُعِيرُهُ إلخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ وكذا يُقَطَّعُ بِسَرَقَتِهِ مِنْ دَارِهِ فيما لو أعارَهَا لِغَيْرِهِ ما لِلْمُسْتَعِيرِ وَضَعُهُ وإنَّما يَجُوزُ له الدُّخُولُ إذا رَجَعَ ا هـ. وَلَمْ يَذْكُرْ قولُ الشَّارِحِ وَإِنْ دَخَلَ بِنِيَّةِ الرُّجُوعِ إلخ ولا مُنَافَاةً بَيْنَهُمَا لِأَنَّ نِيَّةَ الرُّجُوعِ لَيْسَتْ رُجُوعًا فَمَجْرَدُ النِّيَّةِ لا يَكُونُ رُجُوعًا بل لا بُدَّ مِنْ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَبْلَ الدُّخُولِ كَرَجَعْتُ في العاريةِ أو فَسَخْتُها، وقولُهُ وإنَّما يَجُوزُ الدُّخُولُ إذا رَجَعَ صَرِيحٌ في حُرْمَةِ الدُّخُولِ قَبْلَ الرجوعِ وهو مُشْكِلٌ لِبَقَاءِ الْعَيْنِ وَمَنْفَعَتَيْهَا عَلَى مِلْكِهِ وَعَدَمِ مِلْكِ المُسْتَعِيرِ الْمَنْفَعَةِ وإنَّما يَمْلِكُ أَنْ يَنْتَفِعَ نَعَمْ إِنْ كَانَ عَلَى المُسْتَعِيرِ ضَرَرٌ بِدُخُولِهِ أَنَّنَّه تَوَقَّفَ جَوَازُ الدُّخُولِ عَلَى الرُّجُوعِ ثم بَحَثْتُ م ر فِي ذَلِكَ فَأَخَذَ بِإِطْلَاقِ شَرْحِ الرُّوْضِ ما لم يَعْلَمْ رِضا المُسْتَعِيرِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قُود: (أو رَجَعَ بِقَيْدِهِ الْآتِي) فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ سَيَأْتِي أَنَّهُ لَا قَطْعَ عِنْدَ الرُّجُوعِ بِالْقَيْدِ الْآتِي إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْقَيْدِ بَعْضُ مَا يَأْتِي وَهُوَ الْعِلْمُ دُونَ الْإِسْتِعْمَالِ تَعْدِيًا، أو أَرَادَ بِالْآتِي مَا يُفْهَمُ مِنْهُ فَيَكُونُ الْقَيْدُ هُنَا عَدَمُ مَا يَأْتِي فَلْيَتَأَمَّلْ. قُود: (لِاسْتِحْقَاقِهِ مَنْفَعَتَهُ) فِيهِ شَيْءٌ.

وإن جازَ للمُعِيرِ الرُّجُوعُ ومن ثَمَّ لو رجع وعلم المُسْتَعِيرُ بِرُجُوعِهِ واستعمله أو امتنع من الرَّدِّ تعدياً لم يُقَطَّعْ، وطُرَّةٌ لِحَبِيبٍ قَمِيصٍ أعاره وأخذ ما فيه يُقَطَّعُ به قطعاً إذ لا شبهة هنا بوجبه والحق به الأذرعِي نَقَبَ الجِدَارِ. (ولو غَصَبَ حِرْزاً لم يُقَطَّعْ مَالِكُهُ) بِسْرِقة ما أحرزَه الغاصِبُ فيه لِخَبَرِ «ليس لِعِرْقِي ظَالِمٌ حقٌّ» وكالغاصِبِ هنا مَنْ وَضَعَ ماله بِحِرْزٍ غيره من غيرِ علمه ورضاه على الأوجه خلافاً لِلْحَنَاطِي وتعليقه بأنَّ الحِرْزَ يرجعُ إلى صونِ المتاع وهو موجودٌ هنا ممنوعٌ بل لا بُدَّ في ذلك الصون أن يكون بحقِّ كما يُصَرِّحُ به كلامُهم (وكذا) لا يُقَطَّعُ (أَجْنَبِي) بِسْرِقة مَالٍ الغاصِبِ منه (في الأصح) لأنَّ الإحرازَ من المنافع والغاصِبُ لا يستحقُّها (ولو غَصَبَ) أو سَرَقَ اختصاصاً كما هو ظاهرٌ أو (مالاً) ولو فلساً وإن نازع فيه البلقيني (وأحرزَه) بِحِرْزِهِ فسَرَقَ المالكُ منه مَالُ الغاصِبِ) أو السَّارِقِ.....

قوله: (لو رجع) أي: المُعِيرُ في العارية بالقول مُعْنِي وَسَمَّ. قوله: (واستعمله أو امتنع من الرَّدِّ تعدياً) قال سم كآته إشارة إلى ما لو أخذت شُغلاً جديداً بأنَّ أخذتَ وضعَ أمتعةٍ بخلاف ما إذا استصحب ما كان ففي هذا إشارة إلى جوازِ بقاءِ الأمتعةِ بَعْدَ المُدَّةِ اهـ. ومحلُّه إنَّ لم يطالب المالكُ بالتفريغ كما نبَّه عليه هو في قوله أخرى اهـ. رشيدي قوله تعدياً عبارةٌ مُعْنِي بَعْدَ التَّمَكُّنِ اهـ. قوله: (وطُرَّة) أي: قَطَّعَ المُعِيرُ اهـ. ع ش. قوله: (به) أي: بالوطرِ المذكورِ. قوله: (نَقَبَ الجِدَارِ) أي: نَقَبَ المُعِيرُ الجِدَارَ وأخذ ما في داخله. قوله: (لِعِرْقِي ظَالِمٍ) يُرَوَى بالإضافة وتزكيها ووجه الإضافة ظاهرٌ ولعلَّ وجه التثوين أنَّه من المجازِ العقلي والأصل لِعِرْقِي ظَالِمٍ صاحبه فحوَّلَ الإسنادَ عن المضافِ إلى المُضَافِ إِلَيْهِ فاستترَ الضميرُ كما في عيشة راضية اهـ. ع ش. قوله: (من غيرِ علمه ورضاه) ضَرَبَ على الواوِ في أصلِ الشرحِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُحَرَّرْ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ أي: ومُفَادُ ثُبُوتِ الواوِ أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ القَطْعُ إِلَّا إِذَا عَلِمَ المالكُ الوَضْعَ وَرَضِيَ به ومُفَادُ سُقُوطِهَا أَنَّهُ يَكْفِي في سُقُوطِ القَطْعِ عِلْمُ الواضِعِ رِضا المالكِ بالوضع لو عَلِمَهُ وإنَّ لم يَعْلَمْ بالفعلِ وَلَعَلَّ هذا هو الأقربُ. قوله: (من غيرِ علمه ورضاه) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا وَضَعَهُ بِعِلْمِ المُسْتَحِقِّ وَرِضاه قُطِعَ مَالِكُ الحِرْزِ إِذَا سَرَقَ منه وقد يُشَكَّلُ بأنَّ المُؤَجَّرَ إِجَارَةٌ فائِدَةٌ لَا يُقَطَّعُ إِذَا سَرَقَ مِنْ مَالِ المُسْتَأْجِرِ مع أَنَّ المُسْتَأْجِرَ إِنَّمَا وَضَعَ بِرِضا المالكِ حَيْثُ سَلَّطَهُ عَلَيْهِ بِإِجَارَتِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ المُسْتَأْجِرَ اسْتَنَدَ في الإِنْتِفَاعِ بِالمُؤَجَّرِ إِلَى عَقْدٍ فائِدٍ وهو لِفَسَادِهِ لَا اِغْتِيَاذَ بِهِ فَالْعَنِي مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الرِّضَا بِخِلَافِ ما لو وَضَعَهُ بِرِضاه فَإِنَّهُ يُشَبِّهُ العاريةَ وهي مُقْتَضِيَةٌ لِلْقَطْعِ اهـ. ع ش وَيَأْتِي في شَرْحِ أو أَجْنَبِي المَغْضُوبِ إلخ ما قد يُخَالِفُهُ. قوله: (وكذا لا يُقَطَّعُ) إلى قوله ولا يُنَافِي في المُعْنِي إِلَّا مَسْأَلَةُ الإِخْتِصَاصِ وقوله ولو فلساً إلى المثنى وإلى قوله وقد يُؤْخَذُ منه في التَّهْيَاةِ.

قوله (لَسِي): (فَسَرَقَ المالكُ) والمرادُ بِالمالكِ ما يَشْمَلُ صَاحِبَ الإِخْتِصَاصِ على طَرِيقِ التَّغْلِيْبِ.

قوله: (واستعمله أو امتنع من الرَّدِّ تعدياً) كآته إشارة إلى ما لو أخذت شُغلاً جديداً بأنَّ أخذتَ وضعَ أمتعةٍ بخلاف ما إذا استصحب ما كان بقي وهذا إشارة إلى ما لو أخذت جوازِ إبقاءِ الأمتعةِ بَعْدَ المُدَّةِ.

فلا قطع عليه في الأصح لأن له دخول الجزر وهتكه لأخذ ماله أو اختصاصه فلم يكن جزراً بالنسبة إليه ولم يفترق الحال بين المتميز عن ماله والمخلوط به ولا ينافي هذا قطع دائن سرق مال مدينه لا بقصد الاستيفاء بشرطه لأنه مُحَرَّرٌ بِحَقِّ والدَّائِنُ مُقَصِّرٌ بعدم مطالبته أو نيته الأخذ للاستيفاء على ما مرَّ ومن ثمَّ قُطِعَ رَاهِنٌ وَمُؤَجَّزٌ وَمُعَيَّرٌ وَمُودَعٌ وَمَالِكٌ مَالٌ قَرَضٍ بِسَرْقَتِهِ مع مال نفسه نصائباً آخر دخل بقصد سرقة أي أو اختلف جزؤهما أخذاً مِمَّا مرَّ في مسألة الشريك فقولهم لا يُقَطَّعُ مشتري وقَرَّ الثَمَنُ بأخذ نصابٍ مع المبيع محله إن دخل لا لسرقته وقد اتَّخَذَ جزؤهما (أو) سرق (أجنبي) منه المال (المغصوب) أو المسروق (فلا قطع) عليه (في الأصح) وإن أخذه لا بنية الرد على المالك لأن المالك لم يرَضَ بإحرازه فيه فكأنه غير مُحَرَّرٌ وقد يُؤْخَذُ منه أن كل ما تعدى بوضع اليد عليه كالمبيع فائداً ليس كالمغصوب من حيث إن مالك هذا لا يقال أنه لم يرَضَ بإحرازه وإن كان مثله في الضمان. (و) الركن الثاني السرقة ومرَّ أنها أخذ المال خفية من جزر مثله فحينئذٍ (لا يُقَطَّعُ) مختلسٌ ومُنْتَهَبٌ وجاحدٌ ودعيه) أو عارية مثلاً ليخبر الترمذي بذلك والأولان يأخذان المال عياناً وأولهما يتعمد الهرب وثانيهما

قوله: (فلا قطع عليه إلخ) يتبني أن يكون محله إن لم يدخل بقصد السرقة أخذاً من التعليل فليراجع قاله الرشدي وقصية قول الشارح والنهاية: (ولا ينافي هذا إلخ) أنه لا يُقَطَّعُ هنا مطلقاً وقد يفيد أيضاً قولهما: فلم يكن جزراً بالنسبة إليه اهـ. قوله: (لأن له دخول الجزر وهتكه إلخ) أي وإن لم يتوق له أخذه اهـ. ع ش. قوله: (ولا ينافي هذا) أي: عدم قطع صاحب المال بسرقة مال الغاصب اهـ. ع ش. قوله: (بشرطه) لم يجعل له شرطاً فيما مرَّ اهـ. رشدي ويجاب بأن شرطه مفهوم قوله: فيما مرَّ إن حلَّ وجحد الغريم أو ما طلَّ اهـ. قوله: (أو نية الأخذ) عطف على مطالبته. قوله: (للاستيفاء) أي: بشرطه أخذاً من قوله: قيل بشرطه سم اهـ. ع ش. قوله: (ومن ثم) أي: لأجل الفرق بين المحرز بحق وغيره. قوله: (أخذاً إلخ) راجع لقوله: (أي أو اختلف إلخ). قوله: (مِمَّا مرَّ في مسألة الشريك) أي: من أنه لو دخل جزراً فيه مال مشترك بينه وبين صاحب الجزر وسرق مالا يختص بشريكه قطع إن دخل بقصد السرقة اهـ. ع ش.

قوله (س): (أو أجنبي المغصوب) احتراز به عما لو سرق الأجنبي غير المغصوب فإنه يُقَطَّعُ قطعاً اهـ. مُعْنِي. قوله: (لا بنية الرد إلخ) أي بل بنية السرقة اهـ. مُعْنِي. قوله: (وقد يؤخذ منه إلخ) قد ينافيه ما مرَّ في أول الفصل من اغتبار الصحة في الإجارة والإعارة. قوله: (والركن الثاني) انظر ما المغطوف عليه عبارة المُعْنِي واعلم أن السرقة أخذ المال إلخ وهو ظاهر. قوله: (ومرَّ أنها) إلى قوله: (وأما حديث المخزومية) في المُعْنِي إلا قوله: (مثلاً) وإلى قول المتن: (ولو تعاوننا) في النهاية إلا قوله: (فتأمله) إلى المتن وقوله: (ومعنى قولهم) إلى (أو كان). قوله: (يتعمد الهرب) أي: من غير غلبة اهـ. مُعْنِي.

قوله: (أو نيته الأخذ للاستيفاء) أي بشرطه أخذاً من قوله قبل بشرطه.

القوة فيسهل دفعهما بنحو السلطان بخلاف السارق لا يتأتى منه فقطع زجرًا له، وأما حديث «المخزومية التي كانت تستعير المتاع وتجحدُه فقطعها النبي ﷺ» فالقطع فيه ليس للجحد وإنما ذكر لأنها عرفت به، بل لسرقة كما بيته أكثر الروايات بل في الصحيحين التصريح به وهو أن قرئنا أنهم شأنها لما سرقت قيل تفسير المُنْتَهَب يشمل قاطع الطريق فلا بُدَّ من لفظ يُخْرِجُه ويُجَابُ بأن قاطع الطريق له شروطٌ يتميز بها كما يأتي فلم يشمل هذا الإطلاق (ولو نَقَبَ) في ليلة (وعادَ في) ليلة (أخرى فسرق) من ذلك النَّقَبِ (قُطِعَ في الأصح) كما لو نَقَبَ أول الليل وسرق آخره إبقاءً للجرز بالنسبة إليه أما إذا أُعيدَ الجرزُ أو سرق عَقِبَ النَّقَبِ فَيُقَطَّعُ قطعاً (قُلْتُ هذا إذا لم يعلم المالك النَّقَبَ ولم يظهزَّ للطارقين والّا).....

• فَوَدَّ: (فَقَطَّعَ زَجْرًا لَهُ) كذا قال الرَّافِعِيُّ وغيره وَلَعَلَّ هذا حُكْمٌ عَلَى الْأَغْلَبِ وَإِلَّا فَالْجَاوِزُ لَا يَقْصِدُ الْأَخْذَ عِنْدَ جُحُودِهِ عِيَانًا فَلَا يُمَكِّنُ مِنْهُ بِسُلْطَانٍ وَلَا غَيْرِهِ اهـ. مُغْنِي. وقد يُقَالُ الْجَاوِزُ يُمَكِّنُ الْمَالِكَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ عِنْدَ الدَّفْعِ فَإِذَا جَحَدَ تَخَلَّصَ مِنْهُ بِنَحْوِ السُّلْطَانِ فَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ فَهُوَ مُقَصَّرٌ بِخِلَافِ السَّارِقِ فَإِنَّهُ لَا حِيلَةَ فِيهِ اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا ذَكَرَ) أَي: جَحَدَ الْمَتَاعَ اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (يَشْمَلُ قَاطِعَ الطَّرِيقِ) أَي: مَعَ أَنَّهُ يَقْطَعُ اهـ. سَم. • فَوَدَّ: (وَيُجَابُ بِأَنْ قَاطِعَ الطَّرِيقِ الْخ) وَيُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنْ هَذَا الْإِطْلَاقُ مُقَيَّدٌ بِمَا سَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي قَاطِعِ الطَّرِيقِ وَلَا يَضُرُّ الْإِطْلَاقُ هُنَا؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ تَمَيُّزُهُ عَنِ مَضْحُوبِيهِ وَهُوَ حَاصِلٌ بِذَلِكَ وَقَوْلُهُ فَلَمْ يَشْمَلْ هَذَا الْإِطْلَاقُ فِيهِ بَحْثٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ تَمَيُّزَهُ بِتِلْكَ الشُّرُوطِ لَا يَمْنَعُ الشُّمُولَ إِذْ غَايَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ أَخْصَصُ مِنْهُ وَالْأَخْصَصُ مَشْمُولٌ الْأَعْمَ قَطْعًا أَلَا تَرَى أَنَّ لِلْإِنْسَانِ شُرُوطًا يَتَمَيَّزُ بِهَا عَنِ مُطْلَقِ الْجِسْمِ مَعَ شُمُولِ تَفْسِيرِ مُطْلَقِ الْجِسْمِ لَهُ قَطْعًا فَلْيَتَأَمَّلْ فَالْأَوَّلَى جَوَابُنَا سَم وَلَكَ أَنْ تَقُولَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ الشَّارِحِ عَيْنَ جَوَابِ الْمُحَشِّي الَّذِي صَرَّحَ بِهِ فَحَاصِلُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُنْتَهَبِ مَنْ يَأْخُذُ عِيَانًا وَيَعْتَمِدُ الْهَرَبَ وَلَا يَكُونُ قَاطِعًا لِلطَّرِيقِ بِقَرِينَةٍ مَا يَأْتِي فِي قَاطِعِ الطَّرِيقِ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ فَلَمْ يَشْمَلْ الْخ فَإِنَّهُ قَرِينَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى هَذِهِ الْإِرَادَةِ وَإِنْ كَانَ فِي الْعِبَارَةِ إِجْمَالٌ اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (فِي لَيْلَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ مُسْتَقَلَّةً فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ الَّذِي هَتَكَ إِلَى هُنَا وَقَوْلُهُ وَقِيلَ فِيهِ خِلَافٌ.

• قَوْلُ (سَنِي): (وَعَادَ الْخ) أَي: قَبْلَ إِعَادَةِ الْجَرَزِ اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا أُعِيدَ الْخ) أَي: مِنَ الْمَالِكِ أَوْ نَائِبِهِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِيمَا لَوْ أَخْرَجَ نَصَابًا مَرَّتَيْنِ فِي لَيْلَةٍ اهـ. ع ش. • قَوْلُ (سَنِي): (قُلْتُ) أَي: كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ وَقَوْلُهُ هَذَا أَيِ الْقَطْعِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُثْنِ اهـ. مُغْنِي.

• فَوَدَّ: (قِيلَ تَفْسِيرُ الْمُنْتَهَبِ يَشْمَلُ قَاطِعَ الطَّرِيقِ) أَي مَعَ أَنَّهُ يَقْطَعُ. • فَوَدَّ: (فَلَمْ يَشْمَلْ هَذَا الْإِطْلَاقُ) يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنْ هَذَا الْإِطْلَاقُ مُقَيَّدٌ بِمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَيَأْتِي فِي قَاطِعِ الطَّرِيقِ وَلَا يَضُرُّ الْإِطْلَاقُ هُنَا لِأَنَّ الْفَرَضَ تَمَيُّزُهُ عَنِ مَضْحُوبِيهِ وَهُوَ حَاصِلٌ بِذَلِكَ أَيْضًا. • فَوَدَّ: (فَلَمْ يَشْمَلْ هَذَا الْإِطْلَاقُ) فِيهِ بَحْثٌ ظَاهِرٌ لِأَنَّ تَمَيُّزَهُ بِتِلْكَ الشُّرُوطِ لَا يَمْنَعُ الشُّمُولَ إِذْ غَايَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ أَخْصَصُ مِنْهُ وَالْأَخْصَصُ مَشْمُولٌ لِلْأَعْمَ قَطْعًا أَلَا

بأن علم أو ظهر لهم (فلا يقطع قطعا) وقيل فيه خلاف (والله أعلم) لانتهاك الجزر فصار كما لو نَقَبَ وأخرج غيره وفارق إخراج نصاب من جزر دُفَعَتَيْنِ بأنه ثُمَّ مُتَمَّمٌ لأخذه الأول الذي هَتَكَ به الجزر فوق الأخذ الثاني تابعا فلم يقطع عن متبوعه إلا قاطع قوي وهو العلم والإعادة السابقان دون أحدهما ودون مُجَرَّدِ الظهور لأنه يُؤَكِّدُ الهتك الواقع فلا يصلح قاطعا له وهنا مبتدئ سرقه مُسْتَقِلَّةٌ لم يسبقها هتك الجزر بأخذ شيء منه لَكِنَّهَا مُتَرَتِّبَةٌ عَلَى فعله المُرَكَّبِ من جزأين مقصودين لا تَبَعِيَّةٌ بينهما، نَقَبَ سابق وإخراج لاحق وإنما يتركب منهما إن لم يقع بينهما فاصل أجنبي عنهما وإن ضَعُفَ فكفى تَحْلُلُ علم المالك أو الظهور فتأمله فإن الفرق بِمُجَرَّدِ أَنَّهُ ثُمَّ مُتَمَّمٌ وهنا مبتدئ فرق صوري لولا ما انطوى عليه من المعنى الظاهر الذي قَوِّزَتْهُ وفي بعض النسخ وإلا فيقطع قطعا وهو غلط.

(ولو نَقَبَ واحد وأخرج غيره) ولو بأمره ما لم يكن غير مُمَيِّزٍ أو أعجميًا يعتقد وجوب الطاعة بخلاف نحو قِرْدٍ مُعَلِّمٍ لأن له اختيارا وإذراكا وإنما ضَمِنَ إنسانا.....

• قوله: (بأن علم) أي: المالك النقب وقوله أو ظهر أي: النقب لهم أي: للطارقين. • قوله: (وفارق) أي: ما هنا حيث اكتفى فيه بأحد الأمرين. • قوله: (لأنه) أي الظهور. • قوله: (فلا يصلح) أي: كل واحد من الثلاثة. • قوله: (وهنا) عطف على ثُمَّ. • قوله: (لكنها مترتبة إلخ) فيه ترتب الشيء على نفسه إذ الجزء الثاني من المركب المرتب عليه بالفتح هو عين المترتب بالكسر. • قوله: (نقب سابق وإخراج إلخ) بالجر على اتئهما بدل من جزأين أو بالرفع على اتئهما خبر مبتدأ محذوف. • قوله: (فإن الفرق بمجرّد أنه إلخ) اقتصر على هذا الفرق المغني كما تبيننا عليه. • قوله: (وهو غلط) أي: والصواب إثبات حرف النقي وهو موجود في خط المصنف قاله الأذرعى اه. مغني.

• قول (سنن): (وأخرج غيره) أي: أخرج المال من النقب ولو في الحال اه. مغني. • قوله: (ولو بأمره) إلى قول المتن ولو تعاوننا في المغني. • قوله: (ما لم يكن غير مُمَيِّزٍ إلخ) عبارة المغني هذا إذا كان المُخْرِجُ مُمَيِّزًا أما لو نَقَبَ ثم أَمَرَ صَبِيًّا غير مُمَيِّزٍ أو نَحَوَهُ بالإخراج فأخرج قطع الأمر وإن أَمَرَ مُمَيِّزًا أو قَرَدًا فلا؛ لأنه ليس آلة له ولأن للحَيَوَانَ اختيَارًا فَإِنْ قِيلَ: هَلَا كَانَ غير المُمَيِّزِ كالقرد هنا أجب بأن اختيار القرد أقوى فإن قيل لو عَلِمَهُ القتل ثم أرسله على إنسان فقتله فإنه يَضْمَنُهُ فَهَلَا وَجَبَ عليه الحد هنا أجب بأن الحد إنما يجب بالمباشرة دون السبب بخلاف الضمان وهل القرد مثال فيقاس عليه كل حيوان مُعَلِّمٍ أو لا يظهر الأول ولو عَزَمَ على عَفْرِيتٍ فأخرج نصابا هل يقطع أو لا يظهر الثاني كما لو أكره بالعلم مُمَيِّزًا على الإخراج فإنه لا قطع على واحد منهما اه. • قوله: (بخلاف نحو قرد إلخ) أي: من سائر الحيوانات المُعَلِّمَةِ كما لو عَلَّمَ عُصْفُورًا أَخَذَ شيء فأخذه فلا قطع على ما نفيد هذه العبارة ومثل

تَرَى أَنَّ لِلْإِنْسَانِ شُرُوطًا يَتَمَيَّزُ بِهَا عَنْ مُطْلَقِ الْجِسْمِ مع شمول تفسير مُطْلَقِ الْجِسْمِ له قطعًا فليتأمل، فالأولى جوابنا يتأمل.

أرسله عليه لأنَّ الضَّمانَ يجبُ بالسَّبَبِ بخلافِ القطع (فلا قطع) على واحدٍ منهما لأنَّ الأوَّلَ لم يسرقِ والثاني أخذَ من غيرِ حِرْزٍ نعم، إنَّ ساوَى ما أخرجه بالتَّقْبِ من آلاتِ الجِدارِ نِصابًا قُطِعَ التَّاقِبُ كما نصُّ عليه وإنَّ لم يقصِدْ سرقةَ الآلةِ لأنَّ الجِدارَ حِرْزٌ لآلةِ البناءِ، ومعنى قولهم أوَّلًا لم يسرقِ أي شيئًا من داخلِ الحِرْزِ أو كان يلزأءِ التَّقْبِ ملاحِظًا يقظانًا فتَعَقَّلَهُ المَخْرِجُ قُطِعَ أيضًا (ولو تعاونا في التَّقْبِ) ولو بأنَّ أخرجَ هذا لَبَنَاتٍ وهذا لَبَنَاتٍ (وانفردَ أحدهما بالإخراجِ أو وضعه نَاقِبٌ بقُربِ التَّقْبِ وأخرجه آخرُ) نَاقِبٌ أيضًا إذ المَقْسَمُ أَنَّهُما تعاونا في التَّقْبِ فلا اعتراضُ عليه لا سِيَّما مع قوله قبله وأخرجَ غيره فلا قطعَ ثم رأيتُ البُلْقِينِي صرحَ بنحوِ ذلك وقال سبَّبَ تَوَهُمُ الاعتراضِ تَحْوِيلَهُ الكلامَ من أحدهما إلى التَّاقِبِ لِكِنَّ الفاضِلَ لا يخفى عليه ذلك (قُطِعَ المَخْرِجُ) فيهما لأنَّه الشَّارِقُ (ولو) تعاونا في التَّقْبِ ثم أخذَهُ أحدهما (ووضعه بوسَطِ نَقْبِهِ) أو ثُلْثَهُ مثلاً (فأخذه خارجًا).....

ذلك ما لو عَزَمَ على عَفْرِيَةٍ كما ذَكَرَ الخطيبُ اهـ. ع ش. ة فَوَدَّ: (أرسلَهُ) أي: نَحَوَ الْفِرْدَ الْمُعَلَّم.

ة فَوَدَّ: (على واحدٍ منهما) لكن يَجِبُ على الأوَّلِ ضَمَانُ الجِدارِ وعلى الثاني ضَمَانُ المَأخُودِ اهـ. مُعْنِي. ة فَوَدَّ: (وَمَعْنَى قولهم إلخ) الأوَّلَى فَمَعْنَى إلخ بالفاءِ بَدَلُ الواوِ اهـ. رَشِيدِي. ة فَوَدَّ: (أَوَّلًا) لَعَلَّهُ مِنْ تَحْرِيفِ التَّاسِيخِ والأَصْلُ؛ لأنَّ الأوَّلَ عِبَارَةٌ الْمُعْنِي فَيَكُونُ الثَّرَادُ حَيِّثُ يَقُولُهُمْ؛ لأنَّ الأوَّلَ لم يَسْرِقِ أَنَّهُ لم يَسْرِقِ ما في الحِرْزِ اهـ. ة فَوَدَّ: (أو كان إلخ) عُطِفَ على قوله ساوَى إلخ. ة فَوَدَّ: (ملاحِظٌ يَقْظَانٌ) أي: وإنَّ كان الحَافِظُ نَائِمًا فلا قُطْعَ مُعْنِي وَأَسْتَى. ة فَوَدَّ: (ولو بأنَّ أخرجَ) إلى قوله فلا اغْتِرَاضَ فِي الْمُعْنِي.

ة فَوَدَّ (لَسِي): (بِالإِخْرَاجِ) أي: لِنِصَابِ فَأَكْثَرَ وقوله فَأَخْرَجَهُ آخِرُ أي: مع مُشَارَكَتِهِ له فِي التَّقْبِ وساوَى ما أَخْرَجَهُ نِصَابًا فَأَكْثَرَ اهـ. مُعْنِي. ة فَوَدَّ: (إِذِ الْمُقْسَمُ إلخ) عِبَارَةٌ الثَّاهِيَةِ وقوله أو وضعه عُطِفَ على وانفردَ فَيُقَيِّدُ أَنَّ الْمُخْرِجَ شَرِيكَ فِي التَّقْبِ اهـ. ة فَوَدَّ: (تَحْوِيلُهُ) أي: الْمُصَنَّفِ وقوله مِنْ أَحَدِهِمَا إِلَى التَّاقِبِ أي: مِنْ الإِسْنَادِ إِلَى أَحَدِهِمَا ضَمِيرًا أو ظَاهِرًا إِلَى الإِسْنَادِ إِلَى لَفْظِ نَاقِبٍ. ة فَوَدَّ: (فِيهِمَا) أي: فِي صَوَرَتِي المَتْنِ.

ة فَوَدَّ (لَسِي): (بِوَسَطِ نَقْبِهِ) بِفَتْحِ السِّينِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ أُريدَ بِهِ مَوْضِعُ التَّقْبِ اهـ. مُعْنِي وعلى هذا لا يَخْتِاجُ إِلَى قولِ الشَّارِحِ أو ثُلْثَهُ مثلاً وإِنَّمَا زَادَهُ أي: الشَّارِحُ لِحَمْلِهِ على سُكُونِ السِّينِ.

ة فَوَدَّ: (ولو تعاونا في التَّقْبِ ثم أَخَذَهُ أَحَدُهُمَا إلخ) كان التَّصْوِيرُ بِذلِكَ لِلِإِخْتِلَافِ فِي قُطْعِهِمَا إِذَا بَلَغَ المَالُ فِي الخَارِجِ المَذْكُورِ بَيْنَ التَّاقِبِ الآخَرِ وَغَيْرِهِ لِكِنَّ مُقَابِلَ الأَظْهَرِ إِنَّمَا يَجْرِي فِي الآخِرِ كما هو ظَاهِرٌ. ة فَوَدَّ: (وَأَخْرَجَهُ آخِرُ) صِفَةُ مَحْذُوفٍ أي نَاقِبٍ. ة فَوَدَّ: (إِذِ الْمُقْسَمُ أَنَّهُمَا تعاونا فِي التَّقْبِ) فَقَوْلُهُ وَضَعَهُ عُطِفَ على انْفِرَادِ لا على تَعَاوُنِهِمَا ر.

وهو يساوي نصابين) أو أكثر (لم يقطعاً في الأظهر) لأنّ كلّاً منهما لم يُخرجه من تمام الجزر وكذا لو ناوله الدّاخل للخارج فيه بخلاف ما لو وضعه أو ناوله له خارجه فإنّ الدّاخل يُقطع لأنّه الذي أخرجه من تمام الجزر. (ولو رماه إلى خارج جزر) من ثقب أو باب أو فوق جدار ولو إلى جزر آخر لغير المالك أو إلى نحو نار فأحرقتة علم بها أم لا على الأوجه (أو وضعه بماء جارٍ) إلى جهة مخرجه فأخرجه منه أو راكداً وجارٍ إلى غير جهة مخرجه وحركه حتى أخرجه منه وإن كان المُحرّك خارج الجزر كما هو ظاهر بخلاف ما إذا لم يُحرّكه وإنما طرأ عليه نحو سيل أو حركه غيره فإنّ الغير هو الذي يُقطع، وما إذا رمى حجراً لنحو ثمر فسقط في ماء وخرج لأنّه لم يستول عليه.....

قوله (سني): (وهو يساوي نصابين) خرّج به ما إذا كان يساوي دون النصابين فإنّه لا قطع عليهما جزماً اهـ. مُعني أي: فالتصوير بذلك لتعيين محلّ الخلاف. قوله: (فيه) متعلّق بناوله والضمير لوسط الثقب خرّج به ما إذا خرّج يده إلى خارج الجزر وناوله اهـ. رشيديّ. قوله: (بخلاف ما لو وضعه أو ناوله) أي: الدّاخل له أي: للخارج والمتعلّق بناوله فالأوّل مُحرّز ما في المثنى والثاني مُحرّز ما في الشّارح وقوله خارجه تنازع فيه الفعلان. قوله: (فإنّ الدّاخل يُقطع) ولو ربط المال لشريكه الخارج فجّره قطع الخارج دون الدّاخل وعليهما الضمان، ويُقطع الأغني بسرقه ما دلّه عليه الزّمن وإن حمّله ودخل به الجزر ليذلّ على المال وخرّج به؛ لأنّه السارق ويُقطع الزّمن بما أخرجه والأغني حامل للزّمن لذلك وكالزّمن غيره، وفتح الباب والفعل بكسر أو غيره وتسرّو الحائط كلّ منها كالثقب فيما مرّ مُعني وروض مع شرحه.

قوله (سني): (ولو رماه إلخ) أي: المال المُحرّز أو أخذه في يده وأخرجه به من الجزر ثم أعادها له اهـ. مُعني. قوله: (من ثقب) إلى قوله وما إذا في النّهاية إلّا قوله أو جارٍ إلى غير جهة مخرجه وقوله وإن كان إلى بخلاف إلخ وإلى قول المثنى أو ظهر دابة في المُعني إلّا ما ذكر. قوله: (ولو إلى الجزر إلخ) وسواء أخذه بعد الرمي أم لا أخذه غيره أم لا تليف بالرمي أم لا مُعني ونهاية. قوله: (إلى جهة مخرجه) أي: مخرج الجزر. قوله: (نحو سيل) عبارة المُعني انفجار أو سيل أو نحوه اهـ. قوله: (فإنّ الغير هو الذي يُقطع) أي إن كان تحريكه لأجل إخراجهِ للسرقه كما هو ظاهر فليراجع اهـ. رشيديّ. قوله: (لأنّه لم يستول عليه) قد يشكّل عدَم القطع هنا لذلك بالقطع فيما لو ثقب وعاء حنطة فأنصبّ منه نصاب؛ لأنّه أيضاً لم يستول عليه إلّا أن يُجاب بأنّه هناك أخذت فعلاً في الجزر نشأ عنه خروج المال فعُدّ

قوله: (على الأوجه) هو الأصحّ م ر. قوله: (لأنّه لم يستول عليه) قد يستشكّل عدَم القطع هنا لذلك بالقطع فيما لو ثقب وعاء حنطة فأنصبّ منه نصاب لأنّه أيضاً لم يستول عليه إلّا أن يُجاب بأنّ هناك أخذت فعلاً في الجزر نشأ عنه خروج المال يُعدّ به مستولياً عليه وقضيّة هذا أنّه يضمن المال هنا وإن لم نضع يده عليه حقيقة فراجع.

(أو) وَضَعَهُ عَلَى (ظَهَرِ دَابَّةٍ سَائِرَةٍ) إِلَى جِهَةِ مَخْرَجِهِ أَوْ سَيْرِهَا حَتَّى أَخْرَجْتَهُ مِنْهُ وَحَدَفَ هَذِهِ مِنْ أَصْلِهِ لِفَهْمِهَا مِمَّا ذَكَرَهُ بِالْأَوَّلَى (أَوْ عَرَضَهُ لِرِيحِ هَائِلَةٍ) حَالَةَ التَّعْرِيطِ فَلَا أَثَرَ لِهُبُوبِهَا بَعْدَهُ (فَأَخْرَجْتَهُ) مِنْهُ (قُطِعَ) وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ أَوْ أَخَذَهُ آخَرُ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ لِأَنَّ الْإِخْرَاجَ فِي الْجَمِيعِ بِفِعْلِهِ وَمَنْشُوبٌ إِلَيْهِ، قِيلَ تَنْكِيرُهُ الْجِزْرَ مُخَالِفًا لِأَصْلِهِ غَيْرُ جَيِّدٍ لِإِيْهَامِهِ أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ نَقْدًا مِنْ صُنْدُوقِهِ لِلْبَيْتِ فَتَلَفَ أَوْ أَخَذَهُ غَيْرُهُ أَنَّهُ يُقْطَعُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ أَهـ وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ لِأَنَّ الْبَيْتَ إِنْ كَانَ جِزْرًا لِلنَّقْدِ فَهُوَ لَمْ يُخْرِجْهُ إِلَى خَارِجِ جِزْرٍ وَلَا الْجِزْرَ، أَوْ غَيْرُ جِزْرٍ صَدَقَ أَنَّهُ أَخْرَجَهُ إِلَى خَارِجِ جِزْرٍ أَوْ الْجِزْرَ، فَلَمْ يَفْتَرِقِ الْحَالُ بَيْنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ فَإِنْ قُلْتَ التَّنْكِيرُ يُفِيدُ

مُسْتَوَلِيًا عَلَيْهِ وَقَضِيَّتُهُ هَذَا أَنَّهُ يَضْمَنُ الْمَالَ هُنَاكَ وَإِنْ لَمْ يَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهِ حَقِيقَةً فَلْيُرْاجَعْ أَهـ. سَمِ أَقُولُ كَلَامُ بَعْضِهِمْ هُنَاكَ صَرِيحٌ فِي تِلْكَ الْقَضِيَّةِ.

قَوْلُ (سَمِ): (أَوْ ظَهَرَ دَابَّةٌ سَائِرَةٌ الْخ) وَلَوْ رَبَطَ لَوْلُؤُهُ مَثَلًا بِجَنَاحِ طَائِرٍ ثُمَّ طَيَّرَهُ قُطِعَ كَمَا لَوْ وَضَعَهُ عَلَى ظَهَرِ دَابَّةٍ ثُمَّ سَيَّرَهَا أَهـ. مُعْنَى: قَوْلُهُ: (أَوْ سَيَّرَهَا) إِلَى قَوْلِ الْمَثَنِ فَأَخْرَجْتَهُ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِ الْمَثَنِ وَلَا يَضْمَنُ حُرْفُ فِي النِّهَايَةِ.

قَوْلُ (سَمِ): (فَأَخْرَجْتَهُ قُطِعَ) عُمُومُهُ شَامِلٌ لِمَا لَوْ أَخَذَهُ الْمَالِكُ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْجِزْرِ وَقَبْلَ الرَّفْعِ لِلْقَاضِي وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ شَرْطَ الْقَطْعِ طَلَبُ الْمَالِكِ لِمَالِهِ وَتَعَدُّ أَخْذَهُ لَيْسَ لَهُ مَا يُطَالِبُ بِهِ فَتَنَبَّهَ لَهُ أَهـ. ع ش وَتَقَدَّمَ فِي الشُّرُوحِ الثَّالِثَةِ مَا يُفِيدُهُ. قَوْلُهُ: (بِفِعْلِهِ وَمَنْشُوبٌ الْخ) الْأَوَّلَى الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْمَغْطُوفِ كَمَا فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (قِيلَ تَنْكِيرُهُ الْخ) وَاقَّهَ الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (لَوْ أَخْرَجَ نَقْدًا الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى لَوْ فَتَحَ الصُّنْدُوقَ وَأَخَذَ مِنْهُ التَّقْدِرَ وَرَمَاهُ فِي أَرْضِ الْبَيْتِ فَتَلَفَ الْخ. قَوْلُهُ: (فَتَلَفَ أَوْ أَخَذَهُ غَيْرُهُ) لَا دَخَلَ لِهَذَا فِي الْإِشْكَالِ كَمَا لَا يَخْفَى بَلْ حَذَفَهُ أَبْلَغُ فِي الْإِشْكَالِ أَهـ. رَشِيدِيٌّ وَفِيهِ وَقْفَةٌ.

قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ كَذَلِكَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَفِيهِ تَفْصِيلٌ يَأْتِي أَهـ. قَوْلُهُ: (فَهُوَ لَمْ يُخْرِجْهُ إِلَى خَارِجِ جِزْرٍ) فِيهِ بَحْثٌ بَلْ أَخْرَجَهُ إِلَى خَارِجِ جِزْرٍ أَهـ. سَمِ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ قُلْتَ الْخ) أَقُولُ قَدْ يُعَيَّرُ الْإِعْتِرَاضُ بِحَيْثُ لَا يَدْفَعُهُ الْجَوَابُ الْمَذْكُورُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّكْرَرَ فِي الْإِثْبَاتِ لَا عُمُومَ لَهَا فَقَوْلُهُ خَارِجُ جِزْرٍ صَادِقٌ بِخَارِجِ الصُّنْدُوقِ فَقَطُّ وَالمُفْرَدُ الْمُحَلَّى بِاللَّامِ لِلْعُمُومِ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَهْدٌ كَمَا فِي جَمْعِ الْجَوَابِ فَقَوْلُهُ خَارِجُ الْجِزْرِ مَعْنَاهُ كُلُّ جِزْرٍ إِذْ لَمْ يَتَحَقَّقْ هُنَا عَهْدٌ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ أَهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (التَّنْكِيرُ يُفِيدُ أَنَّهُ لَا بُدَّ الْخ) هَذَا حَاصِلُ جَوَابِ الْإِعْتِرَاضِ الْأَوَّلِ وَإِنَّمَا يَتَأْتَى إِنْ كَانَ لَفْظُ جِزْرٍ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ لِلْعُمُومِ مَعَ أَنَّهُ لَا مُسَوِّغَ لَهُ أَهـ. رَشِيدِيٌّ.

قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْبَيْتَ إِنْ كَانَ جِزْرًا لِلنَّقْدِ فَهُوَ لَمْ يُخْرِجْهُ إِلَى خَارِجِ جِزْرٍ) فِيهِ بَحْثٌ بَلْ أَخْرَجَهُ إِلَى خَارِجِ جِزْرٍ وَهُوَ الصُّنْدُوقُ لِأَنَّ لَفْظَ جِزْرٍ تَكْرَرًا فِي الْإِثْبَاتِ فَلَا عُمُومَ لَهُ أَيْ وَأَخْرَجَهُ إِلَى خَارِجِ الْجِزْرِ أَيْ الْمَغْهُودِ وَهُوَ مَا كَانَ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ قُلْتَ التَّنْكِيرُ الْخ) أَقُولُ قَدْ يُعَيَّرُ الْإِعْتِرَاضُ بِحَيْثُ لَا يَدْفَعُهُ الْجَوَابُ الْمَذْكُورُ وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّكْرَرَ فِي الْإِثْبَاتِ لَا عُمُومَ لَهَا فَقَوْلُهُ خَارِجُ جِزْرٍ صَادِقٌ بِخَارِجِ الصُّنْدُوقِ

أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِخْرَاجِهِ إِلَى مَضْيَعَةٍ لَيْسَتْ حِزْرًا لِشَيْءٍ بِخِلَافِ التَّعْرِيفِ قُلْتُ مَمْنُوعٌ لِأَنَّهُ أَلٌ فِي الْحِزْرِ لِلْعَهْدِ الشَّرْعِيِّ فَتَسَاوَا، وَمَرَّ أَنَّهُ لَوْ أُتْلِفَ نِصَابًا فَأَكْثَرَ فِي الْحِزْرِ لَمْ يُقْطَعْ مَا لَمْ يَتَحَصَّلْ مِمَّا عَلَى بَدَنِهِ مِنْ نَحْوِ طَيْبٍ نِصَابٍ عَلَى مَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِيُّ مُخَالِفًا فِيهِ الشَّيْخَيْنِ أَوْ يَتَلَعَّ جَوْهَرَةً فِيهِ فَيَخْرُجُ مِنْهُ خَارِجُهُ وَيَبْلُغَتْ قِيَمَتُهَا حَالَةَ الْإِخْرَاجِ رُبْعُ دِينَارٍ (أَوْ) وَضَعَهُ بظَهْرٍ دَابَّةٍ (وَاقِفَةً) فَمَشَتْ بِوَضْعِهِ) وَمِثْلُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا لَوْ مَشَتْ لِإِشَارَتِهِ بِنَحْوِ حَشِيشٍ (فَلَا) قُطِعَ (فِي الْأَصْح) لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَسْقُهَا مَشَتْ بِاخْتِيَارِهَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَسْتَوِلْ عَلَيْهَا وَالْبَابُ مَفْتُوحٌ فَإِنْ اسْتَوَلَى عَلَيْهَا وَهُوَ مُغْلَقٌ فَفَتَحَهَا لَهَا قُطِعَ لِأَنَّهَا لَمَّا خَرَجَتْ بِحَمْلِهِ وَقَدْ اسْتَوَلَى عَلَيْهَا فَفَتَحَهَا يَنْسِبُ الْإِخْرَاجَ إِلَيْهِ قَالَ.....

قُودُ: (قُلْتُ مَمْنُوعٌ لِأَنَّهُ أَلٌ الْخ) حَاصِلُ هَذَا الْجَوَابِ كَمَا لَا يَخْفَى تَسْلِيمُ مَا قَالَهُ الْمُغْتَرِضُ فِي التَّكْثِيرِ الَّذِي هُوَ حَاصِلُ جَوَابِ الْإِغْتِرَاضِ الْأَوَّلِ وَادِّعَاءُ أَنَّ التَّعْرِيفَ مِثْلُهُ بِجَعْلِ أَلٍ لِلْعَهْدِ الشَّرْعِيِّ لَكِنَّهُ إِنَّمَا يَتِمُّ إِنْ كَانَ مَعْنَى الْعَهْدِ الشَّرْعِيِّ هُنَا مَا جَعَلَهُ الشَّارِعُ حِزْرًا فِي الْجُمْلَةِ وَلَوْ لِغَيْرِ هَذَا أَمَّا إِنْ كَانَ مَعْنَاهُ مَا جَعَلَهُ الشَّارِعُ حِزْرًا لِهَذَا كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ فَلَا مُسَاوَاةَ. اهـ. رَشِيدِي. قُودُ: (وَمَرَّ أَنَّهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ فُرُوعٌ لَوْ ابْتَلَعَ جَوْهَرَةً مِثْلًا فِي الْحِزْرِ وَخَرَجَ مِنْهُ قُطْعٌ إِنْ خَرَجَتْ مِنْهُ بَعْدَ لِقَائِهَا بِحَالِهَا فَأَنْشَبَهُ مَا لَوْ أَخْرَجَهَا فِيهِ أَوْ عَاءٍ فَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ مِنْهُ فَلَا قُطْعٌ لَاسْتِهْلَاكِهَا فِي الْحِزْرِ كَمَا لَوْ أَكَلَ الْمَسْرُوقُ فِي الْحِزْرِ وَكَذَا لَوْ خَرَجَتْ مِنْهُ لَكِنْ نَقَصَتْ قِيَمَتُهَا حَالَ الْخُرُوجِ عَنْ رُبْعِ دِينَارٍ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الْبَارِزِيُّ وَلَوْ تَصَمَّخَ بِطَيْبٍ فِي الْحِزْرِ وَخَرَجَ مِنْهُ لَمْ يُقْطَعْ وَلَوْ جُمِعَ مِنْ جِسْمِهِ نِصَابٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتِغْمَالُهُ يُعَدُّ اتِّلَافًا كَالطَّعَامِ. اهـ. قُودُ: (مَا لَمْ يَتَحَصَّلْ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَإِنْ اجْتَمَعَ بَعْدَ ذَلِكَ مِمَّا عَلَى بَدَنِهِ مِنْ نَحْوِ طَيْبٍ مَا يَتَلَعَّ نِصَابًا خِلَافًا لِلْبُلْقِينِيِّ. اهـ. وَقَدْ مَرَّ أَيْفًا عَنِ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مِثْلُهَا. قُودُ: (مَا لَمْ يَتَحَصَّلْ) إِلَى الْمَثْنِ لَمْ يَتَقَدَّمْ فِي كَلَامِهِ خِلَافًا لِمَا يَقْتَضِيهِ صَنِيعُهُ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَزِيدَ كَلِمَةً أَيْ. قُودُ: (أَوْ يَتَلَعَّ الْخ) عُطِفَ عَلَى يَتَحَصَّلْ. قُودُ: (حَالَةَ الْإِخْرَاجِ) يَغْنِي حَالَةَ الْخُرُوجِ مِنْ جَوْفِهِ. اهـ. رَشِيدِي.

قُودُ (لَسِي): (بِوَضْعِهِ) أَيْ: بِسَبَبِ وَضْعِهِ فَالْبَاءُ سَبَبِيَّةٌ. اهـ. ع. ش. قُودُ: (لَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَسْقُهَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّهُ لَهَا اخْتِيَارًا فِي السَّبَبِ فَإِذَا لَمْ يَسْقُهَا فَقَدْ سَارَتْ بِاخْتِيَارِهَا. اهـ. قُودُ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَقَوْلُ الْبُلْقِينِيِّ وَمَحَلُّهُ الْخ مَرْدُودٌ بِأَنَّ الضَّمَانَ الْخ. قُودُ: (وَالْبَابُ مَفْتُوحٌ) الْمُنَاسِبُ لِمَا سَيَأْتِي أَوْ الْبَابُ بِأَلْفٍ قَبْلَ الْوَاوِ. اهـ. رَشِيدِي. قُودُ: (يَنْسَبُ) الْأَوَّلَى الْمُضْي. قُودُ: (قَالَ) أَيْ:

فَقَطُّ وَالْمُفْرَدُ الْمُحَلَّى بِاللَّامِ لِلْعُمُومِ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَهْدٌ كَمَا فِي جَمْعِ الْجَوَامِيعِ فَقَوْلُهُ خَارِجُ الْحِزْرِ مَعْنَاهُ كُلُّ حِزْرٍ إِذْ لَمْ يَتَحَقَّقْ هُنَا عَهْدٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. قُودُ: (مَا لَمْ يَتَحَصَّلْ مِمَّا عَلَى بَدَنِهِ مِنْ نَحْوِ طَيْبٍ نِصَابٌ عَلَى مَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِيُّ مُخَالِفًا فِيهِ الشَّيْخَيْنِ أَوْ تَبْلُغْ جَوْهَرَةً فِيهِ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْخ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَإِنْ ابْتَلَعَ جَوْهَرَةً وَخَرَجَ قُطْعٌ إِنْ خَرَجَتْ مِنْهُ وَإِنْ تَصَمَّخَ بِطَيْبٍ وَخَرَجَ لَمْ يُقْطَعْ وَلَوْ جُمِعَ مِنْ جِسْمِهِ نِصَابٌ. اهـ.

وقضية هذا أنها لو كانت تحبَّ يده بحق فخرجَتْ وهو معها أنه يُقَطَّعُ لأنَّ فعلها منشوبٌ إليه ولذا ضَمِنَ مُثْلُهَا اهـ وَيُرَدُّه ما مرَّ أنَّ الضَّمانَ يكفي فيه مُجَرَّدُ السَّبَبِ بخلافِ القطعِ فتوقَّفَ على تَسْيِيرِها حقيقة لا حكماً.

(ولا يضمنُ حرٌّ) ومُكَاتَبٌ كِتَابَةٌ صَحِيحَةٌ وَمُبْعُضٌ (بيد ولا يُقَطَّعُ سارقَه) وإنَّ صَغَرَ وخَبِرُ «قطعه ﷺ لِمَنْ يَسْرِقُ الصَّبِيَّانَ وَيَبِيعُهُم» ضَعِيفٌ أو مَحْمُولٌ على الأَرْقَاءِ وحُكْمُهُمْ أَنَّ مَنْ أَخَذَ غَيْرَ مُمَيِّزٍ مِنْ جِزْزِهِ كِفَاءً دَارِ سَيِّدِهِ الَّذِي لَيْسَ بِمَطْرُوقٍ يُقَطَّعُ وَإِنْ تَبِعَهُ ثُمَّ أَخَذَهُ خَارِجَ الْحِزْرِ لَمْ يُقَطَّعْ إِلَّا إِنْ دَعَاهُ كِبَاهِمَةً تُسَاقُ أو تُقَادُ وقضيته أَنَّ الإِشَارَةَ إِلَيْهِ بِمَا كُوِلَ لَيْسَتْ كَدُعَائِهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْبَهِيمَةِ، وَيَحْتَمِلُ الْفَرْقُ بَاطْنًا أَقْوَى إِذْ رَأَى مِنْهُ لَتَنَاوُلَهَا مُصْلِحِهَا وَكَفَّهَا عَنْ ضَارِّهَا بخلافه، وَمُمَيِّزٌ بِهِ نَحْوُ نَوْمٍ أو أَكْرَهَهُ حَتَّى تَبِعَهُ كَغَيْرِ الْمُمَيِّزِ فَإِنْ خَدَعَهُ فَتَبِعَهُ مَخْتَارًا لَمْ يُقَطَّعْ كَمَا لَوْ حَمَلَهُ وَهُوَ قَوِيٌّ قَادِرٌ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ.

(ولو سَرَقَ) حُرًّا وَلَوْ (صَغِيرًا) أو مَجْنُونًا أو نَائِمًا (بِقِلَادَةٍ) أو حُلِيِّ يَلِيْقُ بِهِ وَيَتَلَعَّ نَصَابًا.....

البُلْقِينِي. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةٌ هَذَا) أَي: قَوْلُهُ فَإِنْ اسْتَوَلَى عَلَيْهَا الْخ. □ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّه) أَي: مَا قَالَهُ الْبُلْقِينِي بِصَوَرَتِهِ.

□ قَوْلُ (لَمْ يَضْمَنْ حُرٌّ بِيَدٍ) أَي: بَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ أَجَرَ الْوَلِيُّ الصَّبِيَّ لِأَحَدٍ فَهَرَبَ مِنْ عِنْدِهِ فَلَا يَضْمَنُهُ وَمِثْلُهُ الزَّوْجَةُ الصَّغِيرَةُ إِذَا هَرَبَتْ مِنْ عِنْدِ زَوْجِهَا فَلَا يُطَالَبُ بِهَا الزَّوْجُ اهـ. بُجَيْرِيٌّ عَنْ شَيْخِهِ الْعَشْمَاوِيِّ. □ فَوَدَّ: (وَمُكَاتَبٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنَّى وَلَوْ سَرَقَ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَقَضِيَّتُهُ إِلَى وَمُمَيِّزٍ. □ فَوَدَّ: (وَلَا صَغَرَ) أَي: الْحُرُّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ مُغْنِيٍّ وَشَرَحَ الْمُتَهَجُّ وَقَضِيَّةٌ صَنَعَ الشَّارِحُ أَنَّ الْمَرْجِعَ كُلِّ مِنَ الْحُرِّ وَالْمُكَاتَبِ وَالْمُبْعُضِ. □ فَوَدَّ: (وَيَبِيعُهُمْ) أَي: ثُمَّ يَخْرُجُ بِهِمْ فَيَبِيعُهُمْ فِي أَرْضٍ أُخْرَى اهـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَحُكْمُهُمْ) أَيِ الْأَرْقَاءِ اهـ. ع. ش. □ فَوَدَّ: (غَيْرُ مُمَيِّزٍ) أَي: قَتْلًا غَيْرَ مُمَيِّزٍ لِصَغَرِ أَوْ عَجْمَةٍ أَوْ جُنُونٍ نَهْيَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (الَّذِي لَيْسَ بِمَطْرُوقٍ) أَي: كَأَنَّ كَانَ مُنْعَطِفًا عَنِ الطَّرِيقِ كَذَا ظَهَرَ فَلْيُرَاجَعْ اهـ. رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (وَلَا تَبِعَهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَسَوَاءٌ أَحْمَلَهُ السَّارِقُ أَوْ دَعَاهُ فَاجَابَهُ؛ لِأَنَّهُ كَالْبَهِيمَةِ تُسَاقُ أَوْ تُقَادُ اهـ. وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ الْخ. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَي: الْإِسْتِثْنَاءُ الْمُفِيدُ لِلْحَضَرِ. □ فَوَدَّ: (إِلَيْهِ) أَي: الْقَرْنُ الْغَيْرُ الْمُمَيِّزِ. □ فَوَدَّ: (لَيْسَتْ كَدُعَائِهِ) أَي: فَلَا قَطْعَ فَقَوْلُهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ الْخ رَاجِعٌ لِلتَّقْيِ. □ فَوَدَّ: (وَمُمَيِّزٌ بِهِ نَحْوُ نَوْمٍ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَلَوْ حَمَلَ عَبْدًا مُمَيِّزًا قَوِيًّا عَلَى الْإِمْتِنَاعِ نَائِمًا أَوْ سَكْرَانًا قُطِعَ اهـ. زَادَ النَّهْيَةُ أَوْ مَضْبُوطًا اهـ. أَي: مَرْبُوطًا ع. ش. □ فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ حَمَلَهُ) أَي: مُتَقَيِّظًا نَهْيَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (حُرًّا) إِلَى قَوْلِهِ إِلَّا إِنْ كَانَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَذَا قَالُوهُ وَقَوْلُهُ إِنْ لَاقَتْ بِهِ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ صَغِيرًا) قَضِيَّةٌ هَذِهِ الْغَايَةُ أَنَّ الْكَبِيرَ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ اهـ. رَشِيدِي أَقُولُ قَضِيَّةٌ قَوْلِ الْمُغْنَى وَلَوْ سَرَقَ حُرًّا صَغِيرًا لَا يُمَيِّزُ أَوْ مَجْنُونًا أَوْ أَعْجَمِيًّا أَوْ أَعْمَى مِنْ مَوْضِعٍ لَا يُنْسَبُ لِتَضْيِيعٍ بِقِلَادَةٍ الْخ أَمَا إِذَا سَرَقَهُ مِنْ مَوْضِعٍ يُنْسَبُ لِتَضْيِيعٍ فَلَا يُقَطَّعُ بِلَا خِلَافٍ اهـ. أَنَّ

أو معه مال آخر (فكذا) لا يُقَطَّع سارقُه وإن أخذه من جزير (في الأصح) لأنَّ للحرِّ يدًا على ما معه فهو مُحَرَّرٌ ولهذا لا يضمَّن سارقُه ما عليه ويُحكَّم على ما بيده أنه ملكه كذا قالوه وقضيته أنه لو نزع منه المال قُطِعَ لإخراجه من جزيره، ومَحَلُّه كما صرَّح به الماورديُّ والرويانِي إن نزعها منه خُفِيَّةٌ أو مُجَاهَرَةٌ ولم يُمكنه منعه من النزع، وقول الأذرعي عن الزبيلي محلُّ الخلاف إن نزعها منه أي والأصح منه لا قطع وإلا فلا قطع قطعاً يُحمَلُ على ما إذا نزعها منه مُجَاهَرَةٌ وأمكنه منعه.....

الكبير الكامل والأخذ من غير جزيره كُلُّ منهما لَيْسَ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ صَنِيعُ الشَّارِحِ وَالنَّهَائِيَّةِ. □ فَوُدَّ: (أو معه مال آخر) أي: يَلِيقُ بِهِ أَيْضًا كَمَا هُوَ صَرِيحُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ كَغَيْرِهِ اه. رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَوْ مَالٌ غَيْرُهَا مِمَّا يَلِيقُ بِهِ مِنْ حُلِيِّهِ وَمَلَابِسِهِ وَذَلِكَ نِصَابٌ اه. □ فَوُدَّ: (وإن أخذه إلخ) قد مرَّ مَا فِي هَذِهِ الْعَايَةِ. □ فَوُدَّ: (فهو) أي: مَا مَعَ الْحُرِّ اللَّائِقِ بِهِ مُحَرَّرٌ أَيْ بِالْحُرِّ اه. أَسْنَى. □ فَوُدَّ: (ولهذا لا يضمَّن سارقُه إلخ) بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي ضَمَانِهِ لَوْ تَلَفَ مَثَلًا بِغَيْرِ السَّرِقَةِ اه. رَشِيدِيَّ. □ فَوُدَّ: (وقضيته) أي: قَوْلُهُمْ فَهُوَ مُحَرَّرٌ. □ فَوُدَّ: (من جزيره) وَهُوَ الْحُرُّ اه. بُجَيْرِمِي. □ فَوُدَّ: (ومَحَلُّه إلخ) أي: ذَلِكَ الْمُفْتَضِي عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَالْأَوْجَهُ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ وَأَقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ وَصَرَّحَ بِهِ الْمَاوَرِدِيُّ أَنَّهُ إِنْ نَزَعَهَا مِنْهُ خُفِيَّةٌ أَوْ مُجَاهَرَةٌ وَلَمْ يُمكنْهُ مِنْهُ مِنَ النَّزْعِ قُطِعَ وَإِلَّا فَلَا اه. □ فَوُدَّ: (أو مُجَاهَرَةٌ) لَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ أَخَذَهُ وَالصَّبِيَّ مَثَلًا يَنْظُرُ لِكَيْتَهُ فِي مَحَلٍّ خَفِيٍّ حَتَّى يَصُدَّقَ حَدُّ السَّرِقَةِ عَلَيْهِ فَلْيُرَاجَعِ اه. رَشِيدِيَّ. □ فَوُدَّ: (وقول الأذرعي عن الزبيلي إلخ) قَالَ الزُّرْكَشِيُّ وَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ مَا إِذَا نَزَعَهَا بَعْدَ الْإِخْرَاجِ مِنَ الْجِزْرِ اه. نِهَائِيَّةٌ هَذَا تَقْيِيدٌ ثَانٍ لِكَلَامِ الزُّبَيْلِيِّ أَيْ: أَمَّا إِذَا نَزَعَهَا مِنْهُ قَبْلَ الْإِخْرَاجِ مِنَ الْجِزْرِ أَيْ: الْجِزْرِ لَهَا فَيُقَطَّعُ؛ لِأَنَّهُ سَرَقَ مَالًا مِنْ جِزْرِ مِثْلِهِ رَشِيدِيَّ. □ فَوُدَّ: (عن الزبيلي) قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ فِي طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الزُّبَيْلِيُّ بَفَتْحِ الزَّايِ قِبَاءٌ مَوْحَدَةٌ مَكْسُورَةٌ قَالَ الشُّبْكِيُّ إِنَّهُ الَّذِي اسْتَشْهَرَ عَلَى الْأَلْسِنَةِ وَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ هَكَذَا يُنْطَقُ بِهِ الَّذِينَ أَدْرَكْنَاهُمْ وَلَا أَذْرِي هَلْ لَهُ أَصْلٌ أَمْ هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى ذَبِيلٍ بِدَالٍ مُهْمَلَةٍ مَفْتُوحَةٍ قِبَاءٌ مَوْحَدَةٌ مَكْسُورَةٌ قِبَاءٌ مُتَنَاءٌ سَاكِنَةٌ فَلَامٌ وَهُوَ الظَّاهِرُ قَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ إِنَّهُ قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى الشَّامِ فِيمَا أَظُنُّ وَرَأَيْتُ بِخَطِّ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّ الصَّوَابَ أَنَّهُ ذَبِيلِيٌّ وَمَنْ قَالَ الزُّبَيْلِيُّ فَقَدْ صَحَّفَ اه. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي لُبِّ الْأَلْبَابِ فِي بَابِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ مَا نَصَّهُ الذَّبِيلِيُّ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ نِسْبَةً إِلَى ذَبِيلٍ قَرْيَةٍ بِالرَّمْلَةِ اه. ع. ش. □ فَوُدَّ: (والأصح منه) أي: مِنَ النَّزَاعِ وَقَوْلُهُ وَإِلَّا أَيْ إِنْ لَمْ يَنْزَعْهَا مِنْهُ.

□ فَوُدَّ: (وقضيته أنه لو نزع منه المال قُطِعَ) ظَاهِرُهُ وَخُصُوصًا بَعْدَ قَوْلِهِ وَإِنْ أَخَذَهُ مِنْ غَيْرِ جِزْرِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَإِنْ كَانَ فِي جِزْرِ اكْتِفَاءً بِكَوْنِهِ جِزْرًا لِمَا عَلَيْهِ، وَانْظُرْ مَعَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُهُ الْآتِي وَأَمَّا إِذَا سَرَقَ مَا عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَتْ هِيَ هَذِهِ فَلَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِي هَذِهِ الْأَخْذِ مِنْ جِزْرِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ وَاشْتَرِطَ فِي ذَلِكَ الْأَخْذِ مِنْهُ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَهَا فَلْيُحَرَّرِ التَّمْيِيزُ بَيْنَهُمَا. □ فَوُدَّ: (وقول الأذرعي إلى وأمكنه منعه) قَالَ الزُّرْكَشِيُّ وَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ مَا إِذَا نَزَعَهَا بَعْدَ الْإِخْرَاجِ مِنَ الْجِزْرِ م ر.

أما إذا لم يَلْقَ به ومثله ما لو كانت ملكاً لِغَيْرِ الصَّبِيِّ فَإِنْ أَخَذَهُ مِنْ حِزْرِ مِثْلِهَا قُطِعَ قِطْعاً أَوْ مِنْ حِزْرِ يَلِيقُ بِالصَّبِيِّ دُونَهَا فَلَا قِطْعاً، وَأَمَّا إِذَا سَرَقَ مَا عَلَيْهِ أَوْ مَا عَلَى قَرْنٍ دُونَهُ فَإِنْ كَانَ بِحِزْرِهِ كِفْنَاءُ الدَّارِ قُطِعَ وَإِلَّا فَلَا، وَقِلَادَةُ كَلْبٍ بِحِزْرِ دَوَابٍّ يُقْطَعُ بِهَا إِنْ لَاقَتْ بِهِ أَخَذَهَا وَحَدَّهَا أَوْ مَعَ كَلْبٍ. (وَلَوْ نَامَ عَبْدٌ) وَلَوْ صَغِيرًا فِيمَا يَظْهَرُ خِلَافًا لِمَنْ قَيْدَهُ بِالْبَالِغِ الْعَاقِلِ أَوْ بِالْمُمَيَّزِ وَإِنْ أَمَكْنَ تَوَجُّهُهُ بِأَنَّ الْبَعِيرَ لَا يُحْزَرُ بِهِ مَعَ التَّوْمِ إِلَّا إِنْ كَانَ فِيهِ قُوَّةٌ عَلَى الْإِحْرَازِ لَوْ اسْتَيْقَظَ، وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ مَعَ الْبِقِظَةِ وَأَمَّا مَعَ التَّوْمِ فَلَا فَرْقَ وَإِنَّمَا سَبَبُ الْإِحْرَازِ وَجُودُهُمَا بَيْنَ أَهْلِ الْقَافِلَةِ كَمَتَاعٍ بَيْنَ شُوقَةٍ يُلَاجِظُونَهُ فَاسْتَوَى الصَّغِيرُ وَغَيْرُهُ وَمَنْ ثَمَّ جَعَلُوا النَّائِمَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَسْرُوقِ (عَلَى بَعِيٍّ) عَلَيْهِ أَمْتَعَةٌ أَوْ لَا (فَقَادَهُ وَأَخْرَجَهُ عَنِ الْقَافِلَةِ) إِلَى مَضْيَعَةٍ (قُطِعَ) فِي الْأَصَحِّ لِأَنَّهُ أَخْرَجَهُمَا مِنْ حِزْرِهِمَا بِخِلَافٍ مَا لَوْ أَخْرَجَهُ إِلَى قَافِلَةٍ أَوْ بَلَدٍ كَذَا أَطْلَقُوهُ، وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى قَافِلَةٍ أَوْ بَلَدٍ مُتَّصِلَةٍ بِالْأُولَى بِخِلَافٍ مَا لَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَضْيَعَةٌ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ بِهَا إِلَيْهَا أَخْرَجَهُ

قوله: (أما إذا لم يَلْقَ به) إلى المثنى في الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ إِنْ لَاقَتْ بِهِ. قوله: (فَإِنْ أَخَذَهُ) أي: الحرَّ الصَّغِيرَ أَوْ الْمَجْنُونِ إلخ. قوله: (وأما إذا سَرَقَ ما عليه إلخ) هل هذا غيرُ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ نَزَعَ مِنْهُ الْمَالُ إلخ فَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ فَلْيُحْزَرْ وَإِنْ كَانَ هُوَ فَلَيْمَ ذَكَرَهُمَا وَاعْتَبَرَ الْحِزْرَ هُنَا لَا ثَمَّ سَمَ عَلَى حَجِّ عِشْرٍ وَرَشِيدِيٍّ أَقُولُ صَنِيعُ الْمُغْنِي وَكَذَا صَنِيعُ النَّهْيَةِ آخِرًا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُمَا غَيْرَانِ يَتَعَبَّرُ فِيهِمَا الْحِزْرُ بِالتَّفْصِيلِ الْآتِي فَالْأَوَّلُ مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا سَرَقَ طِفْلاً بِقِلَادَةٍ مِثْلًا مِنْ حِزْرِهِ وَأَخْرَجَهُ مِنَ الْحِزْرِ ثُمَّ نَزَعَهَا مِنْهُ فَلَا يُقْطَعُ عَلَى الْأَصَحِّ أَمَّا لَوْ سَرَقَهُ مِنْ غَيْرِ حِزْرِهِ فَلَا يُقْطَعُ بِلَا خِلَافٍ كَمَا قَدَّمْنَاهُ عَنِ الْمُغْنِي أَوْ نَزَعَهَا مِنْهُ قَبْلَ الْإِخْرَاجِ مِنَ الْحِزْرِ فَيُقْطَعُ كَمَا قَدَّمْنَاهُ عَنِ الرَّشِيدِيٍّ وَالثَّانِي مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا سَرَقَ قِلَادَتَهُ دُونَهُ فَإِنْ كَانَ إلخ. قوله: (فَإِنْ كَانَ بِحِزْرِهِ) أي: الصَّغِيرَ حُرًّا أَوْ قَبْلاً. مُغْنِي. قوله: (قُطِعَ) هل يُقَيَّدُ بِمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ وَمَحَلُّهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ إلخ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ سَرَقَةٍ مَا عَلَيْهِ وَبَيْنَ نَزْعِ الْمَالِ مِنْهُ فَتَأَمَّلْ سَمَ أَقُولُ الظَّاهِرُ التَّقْيِيدُ. ع. ش. قوله: (ولو صَغِيرًا) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَظَاهِرُ الْمُغْنِي وَقَوْلُهُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا أَي: التَّوَجُّعُ الْمَذْكُورُ. قوله: (وَجُودُهُمَا) أي: الصَّغِيرِ وَغَيْرِهِ. قوله: (وَمَنْ ثَمَّ جَعَلُوا النَّائِمَ إلخ) يُقَيَّدُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتِمَّ النَّصَابُ إِلَّا بِهِ كَفَى. سَمَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْعَبْدُ فِي نَفْسِهِ مَسْرُوقٌ وَتَثَبُّتٌ عَلَيْهِ الْيَدُ وَيَتَعَلَّقُ بِهِ الْقِطْعُ. ه. قوله: (عليه أَمْتَعَةٌ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ فَلَا فِي النَّهْيَةِ.

قوله (سَمَ): (قُطِعَ) سواءً أُنْزِلَ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْهُ أَمْ لَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي التَّهْذِيبِ. ه. مُغْنِي.

قوله: (بِالْأُولَى) أي: الْقَافِلَةِ الْأُولَى.

قوله: (وأما إذا سَرَقَ ما عليه إلخ) هل هذا غيرُ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ نَزَعَ مِنْهُ الْمَالُ إلخ فَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ فَلْيُحْزَرْ وَإِنْ كَانَ هُوَ فَلَيْمَ ذَكَرَهُمَا وَلَمْ يَعْتَبَرَ الْحِزْرَ هُنَا لَا ثَمَّ. قوله: (قُطِعَ) هل يُقَيَّدُ بِمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ وَمَحَلُّهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ إلخ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ سَرَقَةٍ مَا عَلَيْهِ وَبَيْنَ نَزْعِ الْمَالِ مِنْهُ فَتَأَمَّلْ. قوله: (مَنْ ثَمَّ جَعَلُوا النَّائِمَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَسْرُوقِ) يُقَيَّدُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتِمَّ النَّصَابُ إِلَّا بِهِ كَفَى.

من تمام جزوه فلا يفيدُه إحرارُه بعدُ (أو) نام (حرُّ) أو مكاتبٌ كتابةٌ صحيحةٌ أو مُبْعَضٌ على بعيرٍ فقادهُ وأخرجه عن القافلة سواءً أكان الحرُّ مُمَيِّزًا أو بالغا أو غيرهما خلافاً لِمَنْ قَيَّدَ بذلك هنا أيضاً لِمَا مرَّ أنَّ له يَدًا على ما معه (فلا) قطعَ (في الأصح) لأنَّه بيده وخرج بنام ما لو كان العبدُ مُسْتَيْقِظًا وهو قَادِرٌ على الامتناع فلا قطعَ لأنَّه بمنزلة الحرِّ حينئذٍ.

(ولو نقله من بيتٍ مُغْلَقٍ إلى صُخْنٍ دارٍ) مُشْتَمِلَةً على ذلك البيت (بأنها مفتوح) بفتح غيره (فقطع) لأنَّه أخرجه من جزوه إلى محلِّ الضياع بخلاف ما لو كان هو الفاتح لأنَّه كالمُغْلَقِ في حقِّه فلم يُخْرِجْهُ من تمام الجزو كما في قوله (والا) بأن كان الأول مفتوحاً والثاني مُغْلَقًا أو كانا مفتوحين ولا ملاحظَ أو مُغْلَقَيْنِ فَفَتَحَهُمَا (فلا) يُقْطَعُ لانتفاء الجزو في الثانية أو تمامه في الأولى والثالثة كما لو رماه من دار المالك إلى أخرى له ويقولهم أو تمامه يُعْلَمُ أنَّ ما هنا لا يُخَالِفُ ما مرَّ أنَّ الصُخْنَ ليس جزواً لنحو نَقْدٍ ولحلي.....

☐ فَوَدُ: (سواءً أكان الحرُّ مُمَيِّزًا إلخ) انظر ما وجه التثبيد بالحرِّ وهَلَا عَمَّ إذ مكاتبَةُ الصَّغِيرِ مُتَّصِرَةٌ تَبَعًا وما المانعُ من هذا التعميم في المُبْعَضِ اهـ. رَشِيدِيٌّ وقد يُقالُ وجْهُهُ اقْتِصَارُ المَثْنِ عليه فالْعُمُومُ في المُكَاتِبِ والمُبْعَضِ مُسْتَفَادٌ مِنْ جَعْلِهِمَا في الشَّارِحِ في حُكْمِ الحرِّ. ☐ فَوَدُ: (وَخَرَجَ بنام) إلى قوله؛ لأنَّه في المُغْنِي إلَّا قولُه العبدُ. ☐ فَوَدُ: (وَخَرَجَ بنام ما لو كان العبدُ) الأولى تَقْدِيمُهُ على قولِ المَثْنِ أو حرِّ إلخ.

☐ فَوَدُ (سنن): (ولو نقله) أي: المال من بيتٍ مُغْلَقٍ إلخ بخلاف ما لو نقله من بعض زوايا البيت لبعض آخر منه فلا يُقْطَعُ اهـ. مُغْنِي. ☐ فَوَدُ: (بأن كان) إلى قوله كما لو رماه في المُغْنِي وكذا في النِّهَايَةِ إلَّا قولُه ولا مُلاَحَظَ. ☐ فَوَدُ: (الأول) أي: بابُ البيت وقوله والثاني أي: بابُ الدَّارِ. ☐ فَوَدُ: (مُغْلَقًا) أي والعرضَةُ جزوٌ لِلْمُخْرَجِ أَسْنَى ومُغْنِي. ☐ فَوَدُ: (ولا مُلاَحَظَ) قَيَّدَ لِلْمَغْطُوفِ فَقَطُ. ☐ فَوَدُ: (أو مُغْلَقَيْنِ إلخ) أي والعرضَةُ جزوٌ لِلْمُخْرَجِ اهـ. مُغْنِي. ☐ فَوَدُ: (فلا يُقْطَعُ) نَعَمْ إِنْ كَانَ السَّارِقُ في صورة غَلَقٍ البائِتِ أَحَدَ السُّكَّانِ الْمُتَفَرِّدِ كُلِّ مِنْهُم بَيْتٍ قُطِعَ اهـ. نِهَايَةُ. ☐ فَوَدُ: (أو تمامه إلخ) عُطِفَ على الجزو والمغنى ولعدم إخراجِه من تمام الجزو في الأولى والثانية وَعَلَّلَ المُغْنِي والأسنى عَدَمَ القُطْعِ فِيهِمَا بآتِه لم يُخْرِجْهُ مِنْ تَمَامِ الْجَزْوِ. ☐ فَوَدُ: (كما لو رماه إلخ).

(فَرُغَ): قال سم على المنهج لو فَتَحَ شَخْصٌ الْجَزْوَ ودَخَلَ الدَّارَ فَحَدَّثَ فِيهَا مَالًا وهو فيها فَأَخَذَهُ وَخَرَجَ بِهِ فلا قُطْعَ لِأَخْذِهِ مِنْ جِزْوٍ مَهْتَوِكٍ انْتَهَى واعْتَمَدَهُ م ر اهـ. ع ش. ☐ فَوَدُ: (لا يُخَالِفُ ما مرَّ إلخ) كان وجْهُهُ حَمْلُ ما هنا على ما إذا كان المَنْقُولُ مِمَّا يَكُونُ الصُّخْنُ جِزْواً له اهـ. سم وقد قَدَّمْنَا عَنْ المُغْنِي والأسنى التَّثْبِيْدَ بِذَلِكَ ومع ذلك فالذي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ مُرَادًا لِلشَّارِحِ بَلْ مُرَادُهُ كَمَا يُفِيدُهُ سِيَاقُهُ أَنَّ

☐ فَوَدُ: (إلى أخرى له) لَعَلَّ الْمُرَادَ مُتَّصِلَةً بِالْأَوَّلَى بِخِلَافِ ما لو كان بَيْنَهُمَا مَضِيعَةٌ. ☐ فَوَدُ: (لا يُخَالِفُ) كَأَنَّ وَجْهَهُ حَمْلُ ما هنا على ما إذا كان المَنْقُولُ مِمَّا يَكُونُ الصُّخْنُ جِزْواً لَهُ.

ومن ثم قالوا لو أخرج نفذا من صندوق مُغلق إلى بيت مُغلق لم يُقطع كما مرَّ مع أنَّ البيت ليس جزراً للتفد بإطلاقه (وقيل إن كانا مُغلَقين قُطِع) لأنَّه أخرجه من جزرٍ ويُردُّ بمنع ما علَّل به (وبيت) نحو (خان) ورباط ومدرسة من كلِّ ما تعدَّد ساكنو بيوته (وصحنيه كبيت) وصحن (دار) لواحد (في الأصح فيقطع) في الحال الأول دون الأحوال الثلاثة بعده والفرق بأنَّ صحن الخان ليس جزراً لصاحب البيت بل هو مشترك بين السُكَّان فكان كسيكة مشتركة بين أهلها بخلاف صحن الدار فيقطع بكلِّ حال يُردُّ - وإن أخذ بقضيته كثيرون واعتمده جمع متأخرون - بأنَّ اعتياد سُكَّان نحو الخان وضع حقير الأمتعة بصحنه يُلحقه بصحن الدار لا السكة كما هو واضح، نعم، لو سرق أحد السُكَّان ما في الصحن لم يُقطع لأنَّه ليس مُحزراً عنه وإن كان له بواب أو ما في حجرة مُغلقة قطع لإحرازه عنه وكما مرَّ فيما لو نقله من بيت مُغلق إلى صحن دارٍ بابها مفتوح.

المغني فيما مرَّ كون الصحن بنفسه جزراً تاماً لنحو التفد والمثبت هنا كون الصحن ميم الجزر لنحو التفد فلا منافاة بينهما. □ فود: (ومن ثم) يُحتمل أن الإشارة إلى عدم المخالفة ويُحتمل أنها إلى قوله أو تمامه الخ وهو الأقرب. □ فود: (لم يُقطع) أي: لأنَّه لم يُخرجه من تمام الجزر. □ فود: (مع أن البيت الخ) ظرَّف لقوله قالوا الخ. □ فود: (ليس جزراً) أي: تاماً مُستقلاً. □ فود: (ورباط) إلى قوله وكما مرَّ في النهاية لا قوله وإن أخذ إلى بأنَّ اعتياد. □ فود: (والفرق) ردُّ لدليل مُقابل الأصحَّ قوله نعم إلى قوله وكما مرَّ في المغني لا قوله وإن كان له بواب. □ فود: (نعم لو سرق الخ) راجع لكلِّ من الدار ونحو الخان ومثله الدار المتعدَّد ساكنو بيوته كما هو صريح المغني وقدَّمنا عن النهاية ما يوافقُه. □ فود: (أحد السُكَّان) أي: في الجزر المُشترك كالخان اه. أسنى. □ فود: (وإن كان له) أي: لنحو الخان. □ فود: (في حجرة الخ) أي أو بيت مُغلق اه. مغني. □ فود: (قطع لإحرازه الخ) ومنه صندوق أحد الزوجين بالنسبة لِآخر فيقطع بسرَّقه منه اه. ع ش. □ فود: (فيما لو نقله الخ).

(فروع): لو سرق الضيف من مكانٍ مُضيفه أو الجار من حانوت جاره أو المُغتسل من الحمام وإن دَخَلَ ليسرق أو المُشتري من الدكان المطروق للناس ما ليس مُحزراً عنه لم يُقطع على القاعدة في سرقة ذلك وإن دَخَلَ الحمام ليسرق قال ابن الرُّفعة أو ليغتسل أو لم يغتسل فتعقل حمامياً أو غيره استَحِفَّظ متاعاً فَحَفِظَه وأخرج المتاع من الحمام قطع بخلاف ما لو لم يستَحِفَّظَه أو استَحِفَّظَ فلم يحفظ لنوم أو إغراض أو غيره أو لم يكن حافظاً اه. روض مع شَرَحه زاد المغني ولو نزع شخص ثيابه في الحمام والحمامي أو الحارس جالس ولم يُسلمها إليه ولا استَحِفَّظَه بل دَخَلَ على العادة فسُرقت فلا قطع ولا ضَمَانٌ على الحمامي ولا على الحارس ولو سرق السُّفْن من الشطِّ وهو جانب التَّهْرِ والوادي وجمعه شُطوط وهي مشدودة قطع؛ لأنها مُحزرةٌ بذلك فإن لم تكن مشدودة فلا قطع؛ لأنها غير مُحزرة في العادة اه.

فصل في شروط الركن الثالث وهو السارق الذي يقطع

وهي التَّكْلِيفُ وعِلْمُ التحريم وعدمُ الشُّبْهَةِ والإِذْنُ والتزامُ الأحكامِ والاختيارُ وفيما يُثْبِتُ السرقةَ ويقطَعُ بها وما يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ.

(لا يَقْطَعُ صَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ) وجاهِلٌ بحرمةِ السرقةِ وقد عُدِرَ بل أو لم يُعْذَرِ حيثُ أَمَكْنَ جَهْلُهُ على احتمالٍ لأنَّ الحدَّ يُدْرَأُ بالشُّبْهَةِ الممكِنَةِ (وَمُكْرَرَةٌ) لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُمْ، وَحَرْبِيٌّ وَمَنْ أَذِنَ لَهُ المَالِكُ وَذُو شُبْهَةٍ مِمَّا مَرَّ لِغُدْرِهِمْ، نَعَمْ، يُعْزَرُ الْمُتَمَيِّزُ وَالْحَقُّ بِهِ كُلُّ مَنْ سَقَطَ عَنْهُ الْقَطْعُ لِشُبْهَةٍ، وَلَا يَقْطَعُ مُكْرَرٌ بِالْكَسْرِ أَيْضًا لِمَا مَرَّ أَنَّ التَّسَبُّبَ لَا يَقْتَضِي حَدًّا، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ الْمُكْرَرُ بِالْفَتْحِ غَيْرُ مُتَمَيِّزٍ أَوْ أَعْجَمِيًّا يَعْتَقِدُ الطَّاعَةُ كَانَ آلَةً لِلْمُكْرَرِ فَيُقْطَعُ فَقَطْ.

(وَيُقْطَعُ مُسْلِمٌ وَذِمِّيٌّ) وَلَوْ سَكْرَانٌ (بِمَالٍ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ) إِجْمَاعًا فِي مُسْلِمٍ بِمُسْلِمٍ وَلِعِضْمَةِ الذَّمِّ والتزامه الأحكام وإن لم يرضَ بحكمنا.....

(فَصْلٌ: فِي شُرُوطِ الرُّكْنِ الثَّالِثِ وَهُوَ السَّارِقُ)

□ قَوْلُهُ: (فِي شُرُوطِ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَيُقْطَعُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ الرُّكْنُ الثَّالِثُ وَهُوَ وَقَوْلُهُ بَلْ أَوْ لَمْ يُعْذَرِ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ لِمُذَرِّهِمْ إِلَى وَلَا يَقْطَعُ. □ قَوْلُهُ: (فِي شُرُوطِ الرُّكْنِ الْخ) أَي: فِي بَعْضِهَا فَقَوْلُهُ وَهِيَ التَّكْلِيفُ بَيَانٌ لِلشُّرُوطِ مِنْ حَيْثُ هِيَ لَا الَّتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي هَذَا الْفَصْلِ اه. رَشِيدِيٌّ وَلَكَّ أَنَّ تَحْمِيلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ بِجَعْلِ الْمَثْنِ وَالشَّرْحِ لَا مُتَزَاجِهِمَا كَأَنَّهُمَا كَلَامُ شَخْصٍ وَاحِدٍ. □ قَوْلُهُ: (وَهِيَ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ فِي الْمَعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَعِلْمُ التَّحْرِيمِ) أَي: تَحْرِيمُ السَّرِقَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَفِيمَا يُثْبِتُ الْخ) مِنْ الْإِبْطَابِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُقْطَعُ بِهَا) أَي: وَفِيمَا يَقْطَعُ بِالسَّرِقَةِ وَهُوَ أَطْرَافُهُ عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي اه. رَشِيدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (وَجَاهِلٌ الْخ) وَأَعْجَمِيٌّ أَمْرٌ بِسَّرِقَةٍ وَهُوَ يَعْتَقِدُ إِبَاحَتَهَا اه. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَقَدْ عُدِرَ) أَي: بِقُرْبِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ أَوْ بُعْدِهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ مُعْنَى وَع ش. □ قَوْلُهُ: (عَلَى احْتِمَالٍ) يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ هَذَا هُوَ الْأَوَجُّهُ بَلْ لَوْ قِيلَ بِهِ بِالْإِطْلَاقِ فِي الْحُدُودِ وَغَيْرِهَا لَكَانَ وَجِيهًا لَا يَتَّقَى بِمَحَاسِنِ الشَّرِيعَةِ اه. سَيِّدُ عُمَرَ وَهُوَ كَلَامٌ حَسَنٌ. □ قَوْلُهُ: (لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُمْ) وَقَطْعُ السَّكْرَانِ مِنْ قَبِيلِ رَبِطِ الْحُكْمِ بِسَبَبِهِ اه. مُعْنَى.

□ قَوْلُهُ: (وَحَرْبِيٌّ) لِعَدَمِ التَّزَايَةِ اه. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لِغُدْرِهِمْ) يُتَأَمَّلُ فِي الْحَرْبِيِّ اه. سَمَ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّهُ مَعْدُورٌ بِعَدَمِ التَّزَايَةِ الْأَحْكَامِ. □ قَوْلُهُ: (الْمُمَيِّزُ) أَي: مِنَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَقْطَعُ مُكْرَرٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا فِي الزَّنَا فِي الْمَعْنَى. □ قَوْلُهُ: (فَيُقْطَعُ فَقَطْ) أَي: كَمَا لَوْ أَمَرَهُ بِلا إِكْرَاهٍ اه. نِهَايَةٌ.

□ قَوْلُهُ: (إِجْمَاعًا) إِلَى قَوْلِهِ وَتُرْقَى فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَلِعِضْمَةِ الذَّمِّ وَالتَّزَايَةِ الْأَحْكَامِ) عِبَارَةٌ الْمَعْنَى، وَأَمَّا قَطْعُهُ بِمَالِ الذَّمِّ فَعَلَى الْمَشْهُورِ؛ لِأَنَّهُ مَعْصُومٌ بِذِمَّتِهِ، وَأَمَّا قَطْعُ الذَّمِّ بِمَالِ الْمُسْلِمِ أَوْ الذَّمِّ

(فَصْلٌ: لَا يَقْطَعُ صَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ الْخ)

□ قَوْلُهُ: (وَيُقْطَعُ بِهَا) الْمَعْنَى وَفِيمَا يَقْطَعُ بِالسَّرِقَةِ وَهُوَ يَدُهُ الْيُمْنَى الْخ. □ قَوْلُهُ: (لِغُدْرِهِمْ) يُتَأَمَّلُ فِي الْحَرْبِيِّ.

وكذا في الزنا ويُفَرَّقُ بين هذا وعدم قتل المسلم به بأن مَلَحَظَ القَوْدِ المُمَثِّلَةُ ولم تُوجَدْ ومَلَحَظَ السَّرْقَةِ الأخذُ خُفْيَةً بِشُرُوطِهِ وقد وُجِدَ (وفي مُعَاهِدٍ) ومُسْتَأْمَنٌ (أَقْوَالٌ أَحْسَنُهَا إِنْ شَرِطَ قَطْعُهُ بِسَرِقَةٍ قُطِعَ) لالتزامه (والا) يَشْرُطُ ذَلِكَ (فلا) يُقْطَعُ لِعَدَمِ التَّزَامِهِ (قُلْتُ الْأَظْهَرُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لَا قَطْعَ) بِسَرِقَتِهِ مَالِ مُسْلِمٍ أَوْ غَيْرِهِ مُطْلَقًا كَمَا لَا يُحَدُّ إِنْ زَنَى (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمِ الْأَحْكَامَ فَأَشْبَهَ الْحَرْبِيَّ نَعَمْ، يُطَالَبُ قَطْعًا بِرَدِّ مَا سَرَقَهُ أَوْ بَدْلَهُ وَلَا يُقْطَعُ أَيْضًا مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ بِسَرِقَتَيْهِمَا مَالَهُ لاسْتِحَالَةِ قَطْعِهِمَا بِمَالِهِ دُونَ قَطْعِهِ بِمَالِهِمَا.

(وَتَبَيَّنَتِ السَّرِقَةُ بِبَيِّنِ الْمُدَّعِي الْمَزْدُودَةِ) فَيُقْطَعُ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهَا كَالِإِقْرَارِ وَالْمَنْقُولِ الْمُعْتَمَدِ لَا قَطْعَ كَمَا لَا يَبْتُثُّ بِهَا حَدُّ الزَّنا وَحُمِلَ شَارِحُ الْمُتَيْنِ عَلَى ثُبُوتِهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَالِ وَهُمُ لَأَنَّ ثُبُوتَهُ لَا خِلَافَ فِيهِ (وَبِإِقْرَارِ السَّارِقِ) بَعْدَ الدَّعْوَى عَلَيْهِ إِنْ فَضَّلَهُ بِمَا يَأْتِي فِي الشَّهَادَةِ بِهَا.....

فَلِإِلْتِزَامِهِ الْأَحْكَامَ اهـ. فَوَدَّ: (وَكَذَا) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا اهـ. فَوَدَّ: (بَيِّنَ هَذَا) أَي: قَطَعَ الْمُسْلِمَ بِمَالِ الذِّمِّيِّ. فَوَدَّ: (بِهِ) أَي: بِالذِّمِّيِّ. فَوَدَّ: (وَمَلَحَظَ السَّرِقَةَ إلخ) يَتَأَمَّلُ اهـ. سَم.

فَوَدَّ (سَنِي): (وَفِي مُعَاهِدٍ) يَفْتَحُ الْهَاءَ بِخَطِّهِ وَيَجُوزُ كَسْرُهَا اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَمُسْتَأْمَنٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا يُقْطَعُ أَيْضًا إِلَى الْمُتَيْنِ وَإِلَى قَوْلِهِ فَعَلِمَ فِي النِّهَايَةِ.

فَوَدَّ (سَنِي): (إِنْ شَرِطَ) أَي: عَلَيْهِ فِي عَهْدِهِ اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (لِإِلْتِزَامِهِ) أَي: كُلُّ مِنَ الْمُعَاهِدِ وَالْمُسْتَأْمَنِ. فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرُهُ) مِنَ الذِّمِّيِّ وَالْمُعَاهِدِ. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: شَرِطَ قَطْعُهُ بِسَرِقَةٍ أَوْ لَا.

فَوَدَّ: (نَعَمْ يُطَالَبُ قَطْعًا إلخ) فِي هَذَا الصَّنِيعِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْحَرْبِيَّ لَا يُطَالَبُ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ تَلَفَ مَا سَرَقَهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ بَاقِيًا وَأَمَكَّنَ نَزْعُهُ مِنْهُ نَزْعٌ فَلْيَتَأَمَّلُ سَم عَلَى حَجِّ اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (بِرَدِّ مَا سَرَقَهُ) أَي: إِنْ بَقِيَ أَوْ بَدَّلَهُ أَي: إِنْ تَلَفَ اهـ. مُغْنِي.

فَوَدَّ (سَنِي): (وَتَبَيَّنَتِ السَّرِقَةُ إلخ) ضَعِيفٌ اهـ. ع ش. فَوَدَّ (سَنِي): (بَيِّنِ الْمُدَّعِي الْمَزْدُودَةِ) كَانَ يَدَّعِي عَلَى شَخْصٍ سَرِقَةً نِصَابَ فَيُنْكَلُ عَنِ الْيَمِينِ فَنَزَعُ عَلَى الْمُدَّعِي وَيُخْلَفُ اهـ. مُغْنِي.

فَوَدَّ: (وَالْمَنْقُولُ الْمُعْتَمَدُ لَا قَطْعَ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. فَوَدَّ: (لَأَنَّ ثُبُوتَهُ) أَي: الْمَالِ بِالْيَمِينِ الْمَزْدُودَةِ ع ش وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (إِنْ فَضَّلَهُ) أَي: السَّارِقُ الْإِقْرَارَ بِمَا يَأْتِي فِي الشَّهَادَةِ بِهَا فَيَبَيِّنُ السَّرِقَةَ وَالْمَسْرُوقَ مِنْهُ وَقَدَرِ الْمَسْرُوقِ وَالْحِزْرَ يَتَغَيَّنُ أَوْ وَضِفَ بِخِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يُبَيِّنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَظُنُّ غَيْرَ السَّرِقَةِ الْمَوْجِبَةَ لِلْقَطْعِ سَرِقَةً مُوجِبَةً لَهُ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يَبْتُثُّ الْقَطْعُ بِعِلْمِ الْقَاضِي وَهُوَ كَذَلِكَ بِخِلَافِ السَّيِّدِ فَإِنَّهُ يَقْضِي بِعِلْمِهِ فِي رَقِيْقِهِ كَمَا مَرَّ فِي حَدِّ الزَّنا اهـ. مُغْنِي.

فَوَدَّ: (وَمَلَحَظَ السَّرِقَةَ إلخ) يَتَأَمَّلُ ع. فَوَدَّ: (نَعَمْ يُطَالَبُ قَطْعًا إلخ) فِي هَذَا الصَّنِيعِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْحَرْبِيَّ لَا يُطَالَبُ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ تَلَفَ مَا سَرَقَهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ بَاقِيًا وَأَمَكَّنَ نَزْعُهُ مِنْهُ نَزْعٌ فَلْيَتَأَمَّلُ. فَوَدَّ: (وَالْمَنْقُولُ الْمُعْتَمَدُ لَا قَطْعَ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

وإن لم يتركز كسائر الحقوق، وبحث الأذرع قبول المطلق من فقيه موافق للقاضي في مذهبه ويُرد بأن كثيراً من مسائل الشبهة والحزب وقع فيه خلاف بين أئمة المذهب الواحد فالوجه اشتراط التفصيل مطلقاً نظير ما قدمته في الزنا أما إقراره قبل الدعوى عليه فلا يقطع به حتى يدعي المالك ويثبت المال أخذاً من قولهم لو شهدا بسرقة مال غائب أو حاضر حسبة قبلاً لكن لا قطع حتى يدعي المالك بماله ثم تعاد الشهادة لثبوت المال لأنه لا يثبت بشهادة الحسبة لا للقطع لأنه يثبت بها وإنما انتظر لتوقع ظهور مسقط ولم يظهر فعلم أن شرط القطع دعوى المالك أو وليه أو وكيله بالمال ثم ثبوت السرقة بشروطها ومرة عن صاحب البيان قبيل الثالث ما له تعلق بذلك.....

فرد: (وإن لم يتركز كسائر الحقوق) عبارة المغني مؤاخذه له بقوله ولا يشترط تكرار الإقرار كما في سائر الحقوق اهـ. فرد: (مطلقاً) أي: فقيهاً أو غيره اهـ. ع ش. فرد: (أما إقراره إلخ) لعله مفروض في مالك حاضر حتى يعاير مسألة المتن الآتية ومع ذلك فتأخيره إلى هناك وذكره معها أنسب اهـ. سيد عمر. فرد: (أخذاً من قولهم إلخ) قد يشكل هذا الأخذ بأن قضية المأخوذ منه عدم الاحتياج لثبوت المال؛ لأنه إنما احتيج إليه في المأخوذ منه؛ لأنه لا يثبت بشهادة الحسبة بخلافه في المأخوذ فإن فيه إقراراً والمال يثبت به فليتمل سم على حجج ع ش ورشيدتي ويوافق الإشكال المذكور قول المغني فإن أقر قبلها لم يثبت القطع في الحال بل يوقف على حضور المالك وطلبه كما سيأتي اهـ. حيث لم يذكر قوله ويثبت المال ورفع البجيزمي ذلك الإشكال بما نصه وقولهما ويثبت عطف على قولهما فلا يقطع وصراحاً بذلك إلتاً يتوهم من نفي القطع عدم ثبوت المال وليس مغطوفاً على يدعي المالك ويكون يثبت حينئذ بضم الباء وكسر الباء؛ لأنه ثابت بالإقرار فلا معنى لإثباته اهـ. فرد: (لا للقطع؛ لأنه يثبت إلخ) قد يقال قضية هذا الصنيع أن السرقة تثبت قبل الدعوى فقد يشكل على الترتيب في قوله الآتي ثم ثبوت السرقة بشروطها فليتمل وقد يجاب بأن هذا مخصص للترتيب المذكور أو بأنه يتضمن ثبوت السرقة أيضاً فليتمل سم على حجج لكن قد يقال إن الجواب الثاني لا يتأتى مع قوله دعوى المالك أو وليه أو وكيله اهـ. رشيدتي ولم يظهر لي وجه عدم الثاني إذ الضمير في قول سم أو بأنه إلخ راجع لثبوت المال بإعادة الشهادة المسبوقة بدعوى المالك بماله فالترتيب موجود هناك ضمناً. فرد: (بها) أي: بشهادة الحسبة. فرد: (قبيل الثالث) أي من شروط المسروق في شرح قلو ملكه بإزيت أو غيره قبل إخراجه من الحزب.

فرد: (أخذاً من قولهم) قد يشكل هذا الأخذ بأن قضية المأخوذ منه عدم الاحتياج لثبوت المال لأنه إنما احتيج إليه في المأخوذ منه لأنه لا يثبت بشهادة الحسبة بخلافه في المأخوذ فإن فيه إقراراً والمال يثبت به فليتمل. فرد: (لا للقطع لأنه يثبت بها) قد يقال قضية هذا الصنيع أن السرقة تثبت قبل الدعوى فقد يشكل على الترتيب في قوله الآتي ثم ثبوت السرقة بشروطها فليتمل وقد يجاب بأن هذا مخصص

(والمذهب قبول رجوعه) عن الإقرار بالسرقة كالزنا لكن بالنسبة للقطع فقط. (ومن أقر بعقوبة لله تعالى) أي بموجبها كزنا وسرقة وشرب مسكر ولو بعد دعوى (فالصحيح أن للقاضي) أي يجوز له كما في الروضة وأصلها لكن أشار في شرح مسلم إلى نقل الإجماع على نذبه وحكاه في البحر عن الأصحاب وقضية تخصيصهم القاضي بالجواز حرمة على غيره وهو مُحْتَمِلٌ ويَحْتَمِلُ أن غير القاضي أولى منه بالجواز لامتناع التلقين عليه (أن يعرض له) إن كان جاهلاً بوجوب الحد وقد عُذِرَ على ما في العزيز ولكن تَوَقَّفَ فيه الأذرعِي وَيُؤَيِّدُ تَوَقُّفَهُ أَنَّ له التعريض لِمَنْ علم أَنَّ له الرجوع فكذا لِمَنْ علم أَنَّ عليه الحد (بالرجوع) عن الإقرار وإن علم جوازَه فيقول لَعَلَّكَ قَبَلْتَ فأخذت أخذت من غير جِزْ غَصَبْتَ انتَهَبْتَ لم تعلم أَنَّ ما سَرَبْتَهُ مُسَكَّرٌ «لأنه ﷺ عَرَضَ به لِمَاعِيزٍ وقال لِمَنْ أقرَّ عنده بالسرقة ما أخالك سَرَقْتَ قال بلى فأعاد

قوله (سنن): (والمذهب قبول رجوعه إلخ).

(قرعان): لو أقر بالسرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه قال الدارمي لا يقطع ولو أقر بها ثم أقيمت عليه البينة ثم رجع قال القاضي سَقَطَ عنه القطع على الصحيح؛ لأن الثبوت كان بالإقرار وتقدّم نظيره في الزنا عن الماوردي كذا في شرح الرّوض سم على حَجٍّ لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ فِيهِمَا خِلَافُهُ عِنْدَ م ر أي والخطيب وفيما تقدّم اه. ع ش. ه. فوه: (عن الإقرار) إلى قوله وقضية تخصيصهم في المُعْنَى وإلى قوله رواه أبو داود في النهاية. ه. فوه: (لكن بالنسبة للقطع إلخ) ولو في اثنايه؛ لأنّه حَقٌّ اللهُ تعالى قَسَمْتُ كَحَدِّ الزَّنا ولو بقي من القطع بعد الرجوع ما يضرُّ بقاءه قَطَعَ هو لِنَفْسِهِ ولا يَجِبُ على الإمام قَطْعُهُ، وأما العزم فلا؛ لأنّه حَقٌّ آمَنِي مُعْنَى وَرَوْضٌ مع شرحه. ه. فوه: (فقط) أي: دون المال اه. نهاية. ه. فوه: (لكن أشار في شرح مسلم إلخ) والمُعْتَمَدُ الأوّلُ نهايةً ومُعْنَى أي الجواز سم وع ش. ه. فوه: (القاضي بالجواز) عبارةً النّهايةَ الجوازُ بالقاضي اه. ه. فوه: (ويَحْتَمِلُ أن غير القاضي أولى منه) وهو الأوجه اه. نهاية. ه. فوه: (لامتناع التلقين عليه) أي: على الحاكم دون غيره اه. نهايةً أي: فهو أولى بالجواز رشدي. ه. فوه: (على ما في العزيز إلخ) ولَعَلَّه جَرَى على الغالب إذ العالم قد تَطَرَّأَ له دَهْشَةٌ فلا فَرْقَ كما قاله البلقيني اه. نهايةً أي: بين العالم والجاهل ع ش. ه. فوه: (عرَضَ به) أي بالرجوع بقوله لَعَلَّكَ قَبَلْتَ فأخذت. ه. فوه: (ما أخالك) بكسر الهمزة على الأفصح وبفتحها على القياس حلبي أي ما أظنك

لِلتَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ أَوْ بآثِهِ يَتَضَمَّنُ ثُبُوتَ السَّرِقَةِ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ. ه. فوه: (والمذهب قبول رجوعه عن الإقرار بالسرقة إلخ) (قرعان): لو أقر بالسرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه قال الدارمي لا يقطع ولو أقر بها ثم أقيمت عليه البينة ثم رجع قال القاضي سَقَطَ عنه القطع على الصحيح لأن الثبوت كان بالإقرار وتقدّم نظيره في الزنا عن الماوردي كذا في شرح الرّوض. ه. فوه: (لكن أشار في شرح مسلم إلى نقل الإجماع على نذبه) والمُعْتَمَدُ الأوّلُ م ر. ه. فوه: (ويَحْتَمِلُ أن غير القاضي أولى) وهو الأوجه م ر. ه. فوه: (فكذا لِمَنْ عَلِمَ أن عليه الحد) كَتَبَ عليه م ر.

عليه مَرَّتَيْنِ أو ثلاثاً فأمر به فُقِطِعَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يُنْدَبُ تَكْرِيرُ التَّعْرِيزِ
ثَلَاثًا بِنَاءً عَلَى نَذْبِهِ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ بِالرُّجُوعِ أَنَّهُ لَا يُعْرَضُ لَهُ بِالْإِنْكَارِ لِأَنَّهُ فِيهِ حَمَلًا عَلَى الْكِذْبِ
كَذَا قِيلَ وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا مَرَّ فِي الرُّبَا أَنَّ إِنْكَارَهُ بَعْدَ الْإِقْرَارِ كَالرُّجُوعِ عَنْهُ ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ صَرَحُوا بِأَنَّهُ لَهُ
التَّعْرِيزُ بِالْإِنْكَارِ وَبِالرُّجُوعِ وَيُجَابُ عَمَّا عَلَّلَ بِهِ بِأَنَّهُ تَشَوُّفُ الشَّارِعِ إِلَى دَرْءِ الْخُدُودِ أَلْفَى
التَّطَرُّعَ إِلَى تَضَمُّنِ الْإِنْكَارِ لِلْكَذِبِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ صَرِيحًا فِيهِ فَخَفَّ أَمْرُهُ، وَقَوْلُهُ أَقَرَّ أَنْ لَهُ قَبْلَ
الْإِقْرَارِ وَلَا يَبْنَى حَمَلُهُ بِالتَّعْرِيزِ عَلَى الْإِنْكَارِ أَيْ مَا لَمْ يَخْشَ أَنَّ ذَلِكَ يَحْمِلُهُ عَلَى إِنْكَارِ الْمَالِ
أَيْضًا عَلَى الْأَوْجَهِ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّعْرِيزُ إِذْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ وَقَوْلُهُ لِلَّهِ أَنَّ حَقَّ الْآدَمِيِّ لَا يَجُوزُ
التَّعْرِيزُ بِالرُّجُوعِ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يُفِذْ الرُّجُوعُ فِيهِ شَيْقًا وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ فِيهِ حَمَلًا عَلَى مُحَرِّمٍ إِذْ هُوَ
كَتَعَاطِي الْعَقْدِ الْفَاسِدِ (وَقَطَعُوا بِأَنَّهُ لَا يَقُولُ) لَهُ (ارْجِعْ) عَنْهُ أَوْ اجْعَلْهُ فَيَأْتِمُّ بِهِ لِأَنَّهُ أَمَرَ
بِالْكَذِبِ وَلَهُ أَنْ يُعْرَضَ لِلشُّهُودِ بِالتَّوَقُّفِ فِي حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى.....

اهـ. بُجِّرِمِي. فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيْ: مِنَ الْخَبَرِ. فَوَدَّ: (وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ) أَيْ: الْمُصَنِّفُ. فَوَدَّ: (لَا
يُعْرَضُ لَهُ) أَيْ: بَعْدَ الْإِقْرَارِ. فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُوجَّهُ فِي الْمُنْعِي لِأَنَّ قَوْلَهُ أَيْ: مَا لَمْ يَخْشَ إِلَى
وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَإِلَى الْمُنْعِي فِي النَّهَايَةِ. فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ أَقَرَّ) أَيْ: وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ أَقَرَّ. فَوَدَّ: (أَيْ: مَا لَمْ يَخْشَ
إِلْخ) وَلَعَلَّ صُورَةَ إِنْكَارِ السَّرِقَةِ دُونَ الْمَالِ أَنْ يُقَرَّ بِهِ وَيَدَّعِي أَنَّهُ أَخَذَهُ بِشُبْهَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ اهـ. رَشِيدِي.
فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّ لَهُ إِلْخ. فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ لِلَّهِ) أَيْ: وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ لِلَّهِ.
فَوَدَّ: (وَقَطَعُوا إِلْخ) عِبَارَةُ الْمُنْعِي وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ يَقْتَضِي أَنَّ قَوْلَهُ وَلَا يَقُولُ ارْجِعْ مِنْ تَيَمَّةٍ مَا قَالَ أَنَّهُ
الصَّحِيحُ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ هُوَ مُجْزُومٌ بِهِ فِي كَلَامِ الرَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ اهـ. فَوَدَّ: (عَنهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ يُعْلَمُ فِي
الْمُنْعِي وَإِلَى الْمُنْعِي فِي النَّهَايَةِ. فَوَدَّ: (فَيَأْتِمُّ بِهِ) وَمِثْلُ الْقَاضِي غَيْرُهُ اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ أَمَرَ
بِالْكَذِبِ) إِنَّ رَجَعَ لِلْمُنْعِي أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ذَلِكَ عَلَى تَضَمُّنِ الرُّجُوعِ الْكَذِبِ فَيُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْفَرْقِ
بَيْنَ التَّعْرِيزِ بِالرُّجُوعِ وَالتَّعْرِيزِ بِالْإِنْكَارِ وَأَنَّ فِي الثَّانِي حَمَلًا عَلَى الْكَذِبِ وَتَسْلِيمَ ذَلِكَ فِي الْجَوَابِ
مَعَ الْإِعْتِدَارِ عَنْهُ إِلَّا أَنَّ يُجَابُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْحَمْلِ عَلَى الْكَذِبِ وَالْأَمْرِ بِهِ فَلْيُحَرِّزْ سَمَ عَلَى حَجِّ اهـ. ع
ش. فَوَدَّ: (وَلَهُ أَنْ يُعْرَضَ إِلْخ)، وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ فِي الْحَدِّ فَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ أَجْمَعَ الْعَمَاءُ
عَلَى تَحْرِيمِهَا بَعْدَ بُلُوغِهِ الْإِمَامَ وَأَنَّهُ يَحْرُمُ تَشْفِيعُهُ فِيهِ، وَأَمَّا قَبْلَ بُلُوغِ الْإِمَامِ فَأَجَازَهَا أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ إِنَّ لَمْ
يَكُنْ الْمَشْفُوعُ فِيهِ صَاحِبَ شَرٍّ وَأَذَى لِلنَّاسِ فَإِنَّ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَشْفَعْ وَسَيَأْتِي الشَّفَاعَةُ فِي التَّعْزِيرِ فِي بَابِهِ
اهـ. مُغْنِي.

فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ أَقَرَّ إِلْخ) وَعَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْإِنْكَارَ كَالرُّجُوعِ يَكُونُ التَّقْيِيدُ بِإِقْرَارِ غَيْرِهِ بِالْأَوَّلَى.
فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ أَمَرَ إِلْخ) إِنَّ رَجَعَ لِلْمُنْعِي أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ذَلِكَ عَلَى تَضَمُّنِ الرُّجُوعِ الْكَذِبِ فَيُخَالِفُ مَا
تَقَدَّمَ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّعْرِيزِ بِالرُّجُوعِ وَالتَّعْرِيزِ بِالْإِنْكَارِ وَأَنَّ فِي الثَّانِي حَمَلًا عَلَى الْكَذِبِ، وَتَسْلِيمَ
ذَلِكَ فِي الْجَوَابِ مَعَ الْإِعْتِدَارِ عَنْهُ إِلَّا أَنَّ يُجَابُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْحَمْلِ عَلَى الْكَذِبِ وَالْأَمْرِ بِهِ فَلْيُحَرِّزْ.

إِنْ رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي السَّرِّ وَالْأَفْلَا بِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّعْرِضُ وَلَا لَهُمُ التَّوَقُّفُ إِنْ تَرْتَّبَ عَلَى ذَلِكَ ضَيَاغُ الْمَسْرُوقِ أَوْ حَدُّ الْغَيْرِ.

(و) يُشْتَرِطُ لِلْقَطْعِ أَيْضًا كَمَا مَرَّ طَلَبُ مِنَ الْمَالِكِ أَوْ وَكَيْلِهِ لِلْمَالِ فَعَلِيهِ (لَوْ أَقْرَبَ لَا دَعْوَى) أَوْ بَعْدَ دَعْوَى وَكَيْلِ الْغَائِبِ الشَّامِلَةِ وَكَأَنَّهُ لِهَذِهِ مِنْ غَيْرِ شُعُورٍ لِلْمَالِكِ بِهَا أَوْ شَهِدَ بِهَا حِسْبَةً (أَنَّهُ سَرَقَ مَالَ زَيْدٍ الْغَائِبِ) أَوْ مَالَ غَيْرِ مُكَلَّفٍ وَالْحَقُّ بِهِ السَّفِيهِ (لَمْ يَقْطَعْ فِي الْحَالِ بَلْ) يُخْبَسُ (وَيُنْتَظَرُ حُضُورُهُ) وَكَمَالُهُ وَمُطَابَقَتُهُ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ زُيِّمًا يُقَرُّ لَهُ بِالْإِبَاحَةِ وَالْمَلِكِ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ

قوله: (وَالْأَفْلَا) شَامِلٌ لِمَا إِذَا لَمْ يَرِ مَصْلَحَةٌ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأُسْتَى. قوله: (ضَيَاغُ الْمَسْرُوقِ الْإِخ) وَمِثْلُهُ بِالْأَوَّلَى مَا لَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ اهـ. ع ش. قوله: (أَوْ حَدُّ الْغَيْرِ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ فِي الزَّنَا ثُمَّ مَحَلُّ اسْتِخْبَابِ تَرْكِهَا أَي: الشَّهَادَةُ إِذَا لَمْ يَتَّعَلَّقْ بِتَرْكِهَا إِيْجَابٌ حَدُّ عَلَى الْغَيْرِ فَإِنْ تَعَلَّقَ بِهِ ذَلِكَ كَانَ شَهِدَ ثَلَاثَةَ ثَلَاثَةِ قِيَّاتٍ الرَّابِعُ وَيَلْزَمُهُ الْأَدَاءُ انْتَهَى اهـ. سم. قوله: (لِلْقَطْعِ) أَي: بِالْإِفْرَارِ أَيْضًا أَي: كَعَدَمِ الرُّجُوعِ عَنِ الْإِفْرَارِ. قوله: (كَمَا مَرَّ) حَقُّهُ أَنْ يُؤَخَّرَ عَنْ قَوْلِهِ لِلْمَالِ. قوله: (أَوْ وَكَيْلِهِ) أَي: أَوْ وَلِيِّهِ. قوله: (فَعَلِيهِ) أَي: عَلَى اسْتِثْرَاطِ الطَّلَبِ. قوله: (أَوْ بَعْدَ دَعْوَى) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ اخْتَلَفَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا يَأْتِي إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ وَوَقَعَ إِلَى وَكُونِهَا. قوله: (الشَّامِلُ) وَكَأَنَّهُ لِهَذِهِ أَي: الدَّعْوَى كَانَ وَكَلَّهُ فِيمَا يَتَّعَلَّقُ بِالْإِفْرَارِ اهـ. ع ش وَيَجُوزُ إِزْجَاعُ الْإِشَارَةِ لِلْسَّرِقَةِ. قوله: (بِهَا) أَي: بِالسَّرِقَةِ وَالْجَارِ مُتَّعَلِّقٌ بِالشُّعُورِ. قوله: (أَوْ شَهِدَ الْإِخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَقْرَبَ لَا دَعْوَى وَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يُؤَخَّرَ عَنْ قَوْلِهِ وَالْحَقُّ بِهِ السَّفِيهِ وَيَزِيدُ لَهُ قَوْلُهُ أَوْ دَعْوَى وَلِيِّ الْمَالِكِ. قوله: (أَوْ مَالَ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا مَرَّ فِي الْمُغْنِي. قوله: (أَوْ مَالَ غَيْرِ مُكَلَّفٍ) أَي: مَالَ صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ.

قوله (السن): (حُضُورُهُ) أَي: الْغَائِبِ وَفِي مَعْنَى حُضُورِهِ حُضُورُ وَكَيْلِهِ فِي ذَلِكَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ اهـ. أَسْنَى. قوله: (وَكَمَالُهُ) أَي: أَي غَيْرِ الْمُكَلَّفِ وَالْمُلْحَقِ بِهِ بِالْبُلُوغِ وَالْإِفَاقَةِ وَالرُّشْدِ. قوله: (وَمُطَابَقَتُهُ) أَي: الْمُقَرُّ لَهُ بَعْدَ الْحُضُورِ وَالْكَمَالِ. قوله: (بِالْإِبَاحَةِ) أَي: بَأَنَّهُ كَانَ أَبَاحَ لَهُ الْمَالِ. (فَرَعَ): لَوْ أَقْرَبَ عَبْدٌ بِسَّرِقَةٍ دُونَ النَّصَابِ لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا إِنْ صَدَقَهُ سَيِّدُهُ أَوْ نَصَابٌ قُطِعَ كإِفْرَارِهِ بِجَنَائِيَةٍ تَوْجِبُ قِصَاصًا وَلَا يُثَبِّتُ الْمَالَ وَإِنْ كَانَ بِيَدِهِ كَمَا عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْإِفْرَارِ مُغْنِي وَأَسْنَى مَعَ الرُّوْضِ. قوله: (وَالْمَلِكِ) هَذَا التَّغْلِيلُ لَا يَأْتِي فِي الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّفِيهِ لَكِنْ سَيَأْتِي أَنَّهُ قَدْ يَبْلُغُ الْإِخَ قِيَّاتِي

قوله: (إِنْ رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي السَّرِّ وَالْأَفْلَا بِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّعْرِضُ وَلَا لَهُمُ التَّوَقُّفُ الْإِخ) فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ فِي الزَّنَا وَكَذَا الشَّاهِدُ يُسْتَحَبُّ لَهُ سِرُّهَا بِأَنْ يَتْرَكَ الشَّهَادَةَ بِهَا إِنْ رَأَاهُ مَصْلَحَةً، وَإِنْ رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي الشَّهَادَةِ بِهَا شَهِدَ كَذَا فِي الرُّوْضَةِ فَكَلَامُهُمَا فِيمَا إِذَا لَمْ يَرِ مَصْلَحَةً مُتَدَافِعٌ، وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ يَفْتَضِي أَنَّهُ يَشْهَدُ وَالْأَقْرَبُ خِلَافُهُ وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ إِطْلَاقُهُمْ فِي بَابِ الشَّهَادَاتِ وَغَيْرِهِ اسْتِخْبَابُ تَرْكِ الشَّهَادَةِ، ثُمَّ مَحَلُّ اسْتِخْبَابِ تَرْكِهَا إِنْ لَمْ يَتَّعَلَّقْ بِتَرْكِهَا إِيْجَابٌ حَدُّ عَلَى الْغَيْرِ فَإِنْ

القطع وإن كذبه كما مر، أما بعد دعوى عن موكل علم ذلك فلا انتظار لعدم احتمال الإباحة هنا، ونحو الضبي يمكن أن يملكه عقب البلوغ والرشد وقبل الرفع للقاضي فيسقط القطع أيضًا ولا يشكّل حبه هنا بعده فيما لو أقر بمالٍ لغائب لأن له المطالبة بالقطع في الجملة لا بمال الغائب، ومن ثم لو مات عن نحو طفلٍ حيس؛ لأن له بل عليه المطالبة به حينئذٍ كما يأتي قبيل القسمة ووجوب قبضه عين الغائب إنما هو فيما إذا عرضها عليه من هي تحت يده كما يأتي ثم.

(أو) أقر (أنه أكره أمة غائب على زنا) أو زنى بها (خذ في الحال في الأصح)؛ لأنه لا يتوقف على طلب ولا يباح بالإباحة ومن ثم توقف المهر على حضوره؛ لأنه يسقط بالإسقاط واحتمال كونها وقفت عليه لا يؤثر لضعف الشبهة فيه، ومن ثم جريا في موضع على الحد بوطء الموقوفة عليه. نعم، يُحتمل أنه نذر له بها وكأنهم لم يرأغوه لنذوره.

(ويثبت) القطع (بشهادة رجلين) كسائر العقوبات.....

نظيره في المجنون والسفيه اه. ع ش وكان ينبغي أن يكتبه على قول الشارح أو الإباحة أو الإقرار بالملك يتأتى من الكل كما هو صريح الأسنى والمغني. قو: (وإن كذبه) أي: كذب المقر بالسرقة المالك المقر بملك السارق. قو: (أما بعد دعوى عن موكل علم ذلك إلخ) عبارة النهاية أما بعد دعوى الموكل فلا انتظار اه. أي: بأن ادعى مثلا ثم سافر وأقر المدعى عليه بعد سفر المدعي ع ش.

قو: (لعدم احتمال الإباحة هنا) أي: والملك ولعل وجه أن توكله في دعوى السرقة بعد علمه بها يُبعد سبق الإباحة والملك. قو: (ونحو الضبي) أي: من المجنون والسفيه. قو: (أن يملكه إلخ) أي: وأن يقر له بأنه مالك لما سرقه كالغائب مغني وأسنى. قو: (لأن له) أي: للحاكم ع ش ومغني. قو: (وبن ثم لو مات) أي: الغائب اه. رشيدى عبارة المغني لو مات الغائب عن مالٍ وخلفه طفلٌ ونحوه فله أن يطالب المقر به ويحسبه اه. قو: (حيس) أي: المقر ع ش ومغني.

قو: (لأن له إلخ) أي: الحاكم ع ش ومغني. قو: (ووجوب قبضه إلخ) جواب سؤال منشؤه قوله لا بمال الغائب. قو: (ثم) أي قبيل القسمة. قو: (أو أقر) إلى قوله نعم في المغني. قو: (أو زنى بها) أشار به إلى أن الإكراه ليس بقيد. قو: (لأنه) أي: حد الزنا. قو: (ولا يباح) أي: البضع.

قو: (واحتمال كونها إلخ) ردٌ لدليل مقابل الأصح. قو: (فيه) أي: الوقف. قو: (في موضع) أي: في باب الوقف مغني ونهاية. قو: (لنذوره) أفاد أنه إذا وطئ الأمة المنذورة بها وهي بيد الناذر لا يُحد وهو ظاهر؛ لأنه ملكها بالنذر اه. ع ش. قو: (ويثبت القطع) كذا في النهاية بتذكير الفعل والذي في المغني والمحلى وثبت السرقة الموجبة للقطع اه. بتأنيث الفعل. قو: (القطع) إلى قول

تعلق به ذلك كأن شهد ثلاثة بالزنا فيه فيأثم الرابع بالتوقف ويلزمه الأداء اه. وينبغي أن يقال أيضًا إن محل جواز تركها فيما إذا كانت المصلحة فيها ما ذكر إلخ فليتامل.

غير الزنا (فلو) ادعى المالك أو وكيله ثم (شهد رجل وامرأتان) أو رجل وحلف معه (ثبت المال ولا قطع) كما يثبت بذلك الغصب المعلق به طلاق أو عتق دونهما إن كان التعليق قبل ثبوت الغصب وإلا وقعا بخلاف ما لو شهدوا قبل الدعوى فإنه لا يثبت شيء لعدم قبول شهادة الحسبة في المال كما مر. (ويشترط) للقطع (ذكر الشاهد) هو للجنس أي كل من شاهديه (شروط السرقة) السابقة إذ قد يظن أن ما ليس بسرقة سرقة فيبينان المسروق منه والمسروق وإن لم يذكر أنه نصاب لأن التظن فيه وفي قيمته للحاكم بهما أو بغيرهما، ولا أنه ملك لغير السارق بل للمالك إثباته بغيرهما، ووقع في هذه والتي قبلها لبعضهم ما يخالف ذلك فاحذره وكونها من جواز تعيينه أو وصفه ويقولان لا نعلم له فيه شبهة وغير ذلك كاتفاق الشاهدين ويشيران للسارق إن حضر وإلا ذكر اسمته ونسبه واستشكل بأن البيئنة لا تسمع على غائب في حد الله تعالى ويجاب بتصويره بغائب متعذر أو متوار بعد الدعوى عليه. (ولو اختلف شاهدان) فيما بينهما (كقوله) أي أحدهما (سرق) هذه العين.....

المن يشترط في المغي. فو: (غير الزنا) فإنه خص بمزيد العدد اه. مغي. فو: (ادعى المالك إلخ) أي: (كما يثبت بذلك الغصب إلخ) عبارة المغي كما لو علق الطلاق أو العتق على غصب أو سرقة فشهد رجل وامرأتان على الغصب أو السرقة ثبت المال دون الطلاق والعتق اه. فو: (بخلاف ما لو شهدوا إلخ) عبارة المغي تنبيه محل ثبوت المال ما إذا شهدوا بعد دعوى المالك أو وكيله فلو شهدوا حسبة لم يثبت بشهادتهم المال أيضا؛ لأن شهادتهم منصبة إلى المال وشهادة الحسبة بالنسبة إلى المال غير مقبولة اه. فو: (كما مر) أي قبيل قول المصنف والمذهب. فو: (إذ قد يظن أن) إلى قوله ويجاب في المغي إلا قوله ووقع إلى وكونها. فو: (وإن لم يذكر أنه نصاب) أي: لا يشترط أن يذكره الشاهدان بل يكفي تعيين المسروق ثم الحاكم يظن فيه فإذا ظهر له أنه نصاب عمل بمقتضاه اه. مغي. فو: (فيه) أي: في كون المسروق نصابا. فو: (بهما) أي: الشاهدين وقوله أو بغيرهما شامل للقاضي نفسه. فو: (ولا أنه ملك إلخ) عطف على أنه نصاب أي: ولا يشترط أن يذكر كون المسروق ملكا لغير السارق بل يكفي أن يقول سرق هذا ثم المالك يقول هذا ملكي والسارق يوافقه أو يثبت المالك بغيرهما كذا في المغي. فو: (يقولان لا نعلم إلخ) من جملة الشروط المعتبر ذكرها اه. ع ش. فو: (وغير ذلك كاتفاق الشاهدين) عطف على قول المصنف ذكر الشاهد وكان الأولى تأخيرها إلى قبيل المتن عبارة المغي ويشترط اتفاقهما في شهادتهما وحيث لو اختلف شاهدان في وقت الشهادة كقوله إلخ وهي أسبك. فو: (ذكر اسمته ونسبه) أي بحيث يحصل التمييز اه. مغي. فو: (واستشكل) أي: قولهم ويشيران إلخ ومحط الإشكال قولهم وإلا ذكرنا إلخ. فو: (ويجاب إلخ) عبارة المغي وقد يجاب بأنها إنما تسمع تغليا لجانب المال ولهذا لا قطع على السارق حتى يحضر المالك ويدعي بماله كما مر اه. فو: (بتصويره) أي: السماع اه. رشيد.

أَوْ تَوْبًا أَيْضًا أَوْ (بُكْرَةً) أَوْ قَوْلُ (الْآخِرِ) سَرَقَ هَذِهِ مُشِيرًا لِأُخْرَى أَوْ تَوْبًا أَسْوَدَ أَوْ (عَشِيَّةً فَبَاطِلَةً) لِلتَّنَاقُضِ فَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا قَطْعٌ. نَعَمْ، لِلْمَسْرُوقِ مِنْهُ أَنْ يَحْلِفَ مَعَ أَحَدِهِمَا فِي الْأَوَّلَى وَمَعَ كُلِّ مَنِهْمَا فِي الثَّانِيَةِ إِنْ وَاظَمَتْ شَهَادَةُ كُلِّ دَعْوَاهُ وَالْحَقُّ فِي رَغْمِهِ وَيَأْخُذُ الْمَالَ، وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِكَيْسٍ وَآخَرُ بِكَيْسَيْنِ ثَبَتَ وَاحِدٌ وَقُطِعَ إِنْ بَلَغَ نِصَابًا وَلَهُ الْحَلِفُ مَعَ الَّذِي زَادَ وَيَأْخُذُهُ، أَوْ إِثْنَانِ أَنَّهُ سَرَقَ هَذِهِ بُكْرَةً وَآخِرَانِ أَنَّهُ سَرَقَهَا عَشِيَّةً تَعَارَضَتَا وَلَمْ يُحْكَمْ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فَإِنْ لَمْ يَتَوَارَدَا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ثَبَتَا وَقُطِعَ إِذْ لَا تَعَارُضَ. (وَعَلَى السَّارِقِ رَدُّ مَا سَرَقَ) وَإِنْ قُطِعَ لِلْخَبَرِ الْحَسَنِ «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ» وَلَئِنْ الْقَطْعَ لِلَّهِ تَعَالَى وَالْعَزْمَ لِلْأَدَمِيِّ فَلَمْ يُسْقِطْ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يُسْقِطِ الضَّمَانُ وَالْقَطْعُ عَنْهُ بَرَدَهُ الْمَالَ لِلْحِزْرِ (فَإِنْ تَلَفَ ضَمْنَهُ)

قَوْلُهُ: (لِلتَّنَاقُضِ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا نَقَلَهُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ فِي الْأَوَّلَى وَقَوْلَهُ فِي الثَّانِيَةِ. قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى) ثُمَّ قَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه. سَمِ وَالْمُرَادُ بِالْأَوَّلَى الْإِخْتِلَافُ فِي تَشْخِصِ الْعَيْنِ وَبِالثَّانِيَةِ الْإِخْتِلَافُ فِي تَشْخِصِ اللَّوْنِ. قَوْلُهُ: (وَمَعَ كُلِّ مَنِهْمَا فِي الثَّانِيَةِ) تَوَقَّفَ ابْنُ سَمٍ فِي هَذَا وَنَقَلَ عَلَيْهِ عِبَارَةَ الرُّوضِ وَنَصَّهَا وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِتَوْبٍ أَيْضًا وَآخَرُ بِأَسْوَدَ فَلَهُ أَنْ يَحْلِفَ مَعَ أَحَدِهِمَا وَلَهُ أَنْ يَدَّعِيَ الْآخَرَ وَيَحْلِفَ مَعَ شَاهِدِهِ وَاسْتَحَقَّهُمَا انْتَهَى أَه. رَشِيدِيٌّ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ.

(تَنْبِيْهُ): قَوْلُهُ قَبَاطِلَةٌ أَي: بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقَطْعِ أَمَّا الْمَالَ فَإِنْ حَلَفَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ مَعَ الشَّاهِدِ أَخَذَ الْعُزْمَ مِنْهُ وَإِلَّا فَلَا كَذَا قَالَاهُ فَالْمُرَادُ حَلَفَ مَعَ مَنْ وَاظَمَتْ شَهَادَتُهُ دَعْوَاهُ أَوْ الْحَقُّ فِي رَغْمِهِ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي الْكِفَايَةِ ثُمَّ ذَكَرَ تَطْيِيرَ مَا مَرَّ عَنِ الرُّوضِ. قَوْلُهُ: (إِنْ وَاظَمَتْ شَهَادَةُ كُلِّ الْخ) كَانَ ادَّعَى بَعَيْنٍ فَشَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ سَرَقَهَا بِكْرَةً وَالْآخَرَ عَشِيَّةً فَيَحْلِفُ مَعَ كُلِّ مَنِهْمَا بِمَعْنَى أَنَّهُ إِنْ شَاءَ حَلَفَ أَنَّهُ سَرَقَهَا بِكْرَةً وَإِنْ شَاءَ حَلَفَ أَنَّهُ سَرَقَهَا عَشِيَّةً فَإِنْ وَاظَمَتْ دَعْوَاهُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ كَانَ ادَّعَى أَنَّهُ سَرَقَ تَوْبًا أَيْضًا فَشَهِدَ أَحَدُهُمَا بِذَلِكَ وَالْآخَرُ بِأَنَّهُ سَرَقَ تَوْبًا أَسْوَدَ فَيَحْلِفُ مَعَ الْأَوَّلِ لِمَوَافَقَةِ شَهَادَتِهِ دَعْوَاهُ أَه. ع. ش.

قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ) بِالتَّضْبِ عَطْفًا عَلَى دَعْوَاهُ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ شَهِدَ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ فَإِنْ تَلَفَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَهُ الْحَلِفُ إِلَى أَوْ إِثْنَانٍ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُحْكَمْ بِوَاحِدَةٍ الْخ) أَي: وَإِنْ كَثُرَ عَدَدُ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ الْكثْرَةَ لَيْسَتْ مُرْجِّحَةً أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (ثَبَتَا) أَيِ الْعَيْنَانِ.

قَوْلُهُ (سَمِ): (وَعَلَى السَّارِقِ رَدُّ مَا سَرَقَ) وَلَوْ كَانَ لِلْمَسْرُوقِ مَنَفَعَةٌ اسْتَوْفَاهَا السَّارِقُ أَوْ عَطَّلَهَا وَجَبَتْ أَجْرُهَا كَالْمَقْصُوبِ أَه. مُغْنِيٌّ زَادَ سَمٍ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي كَمَنَافِعِهِ أَه. قَوْلُهُ: (بَرَدَهُ الْمَالَ لِلْحِزْرِ) أَي: وَلَوْ لَمْ تَثْبُتِ السَّرِقَةُ إِلَّا بَعْدَ الرَّدِّ وَقَدْ يَخْرُجُ بِقَوْلِهِ بَرَدَهُ الْخ مَا لَوْ أَخَذَهُ الْمَالِكُ قَبْلَ الرِّفْعِ لِلْقَاضِي

قَوْلُهُ: (أَوْ تَوْبًا أَيْضًا الْخ) فِي الرُّوضِ وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِتَوْبٍ أَيْضًا وَآخَرُ بِأَسْوَدَ فَلَهُ أَنْ يَحْلِفَ مَعَ أَحَدِهِمَا وَلَهُ أَنْ يَدَّعِيَ الْآخَرَ وَيَحْلِفَ مَعَ شَاهِدِهِ وَاسْتَحَقَّهُمَا انْتَهَى. قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى)، ثُمَّ قَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ م. ر. قَوْلُهُ: (وَعَلَى السَّارِقِ رَدُّ مَا سَرَقَ) وَأَجْرَتُهُ مُدَّةٌ وَضَعِ يَدَهُ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي كَمَنَافِعِهِ.

كَمَنَافِعِهِ بِمِثْلِهِ فِي الْمِثْلِيِّ وَأَقْصَى قِيَمَةٍ فِي الْمُتَقَوِّمِ. (وَتُقَطَّعُ يَمِينُهُ) أَيِ السَّارِقِ الَّذِي لَهُ أَرْبَعُ إِذْ هُوَ الَّذِي يَتَأْتَى فِيهِ التَّرْتِيبُ الْآتِي إِجْمَاعًا وَلَوْ شَلَاءُ إِنْ أَمِنَ نَزَفَ الدَّمُ وَلَأَنَّ الْبَطْشَ بِهَا أَقْوَى فَكَانَ الْبِدَاءُ بِهَا أَرْذَعُ، وَإِنَّمَا لَمْ يُقَطَّعْ ذِكْرُ الرَّائِي؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مِثْلُهُ وَبِهِ يَفُوتُ التَّسْلُّ الْمَطْلُوبُ بَقَاؤُهُ، وَقَاطِعُهَا فِي غَيْرِ الْقِنِّ هُوَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ فَلَوْ فَوَّضَهُ السَّارِقُ لَمْ يَقَعْ الْمَوْقِعُ كَذَا نَقْلَهُ شَارِحٌ عَنِ الرَّافِعِيِّ وَهُوَ مُشْكِلٌ بِمَا يَأْتِي مِنْ سُقُوطِهَا بِنَحْوِ آفَةِ الْمُصْرَحِ بِوُقُوعِ فِعْلِهِ الْمَوْقِعِ

كَأَنَّ رَمَاهُ السَّارِقُ خَارِجَ الْحِزْرِ فَأَخَذَهُ الْمَالِكُ فَلَا ضَمَانَ وَلَا قَطْعَ لَتَعْدَرِ طَلَبِ الْمَالِ وَالْفَرْقُ أَنَّهُ لَا يَبْرَأُ بِرَدِّهِ لِلْحِزْرِ قَبْلَ وَضْعِ الْمَالِكِ يَدِهِ عَلَيْهِ اهـ. ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (إِجْمَاعًا) إِلَى قَوْلِهِ وَقَاطِعُهَا فِي الْمُغْنِيِّ.

٥. قَوْلُهُ: (إِنْ أَمِنَ نَزَفَ الدَّمُ) أَيِ: فَإِنْ لَمْ يُؤْمَنْ نَزَفَ الدَّمُ قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى بِخِلَافِ مَا سَيَأْتِي آخِرَ الْبَابِ أَنَّهُ لَوْ شُلَّتْ بَعْدَ السَّرِقَةِ وَلَمْ يُؤْمَنْ نَزَفَ الدَّمُ فَإِنَّ الْقَطْعَ يَسْقُطُ؛ لِأَنَّهُ بِالسَّرِقَةِ تَعَلَّقَ الْقَطْعُ بِعَيْنِهَا فَإِذَا تَعَدَّرَ قَطْعُهَا سَقَطَ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّ الشَّلْلَ مَوْجُودٌ ابْتِدَاءً فَإِذَا تَعَدَّرَ قَطْعُهَا لَمْ يَتَعَلَّقَ الْقَطْعُ بِهَا بَلْ بِمَا بَعْدَهَا م ر سَمَ عَلَى حَجِّ اهـ. ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَأَنَّ الْبَطْشَ الْخ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ إِجْمَاعًا. ٥. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مِثْلُهُ) أَيِ: وَالسَّارِقُ لَهُ مِثْلُ الْيَدِ غَالِبًا فَلَمْ تَفُتْ عَلَيْهِ الْمُنْفَعَةُ بِالْكُلِّيَّةِ اهـ. مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَبِهِ يَفُوتُ الْخ) أَيِ: غَالِبًا اهـ. مُغْنِي وَهُوَ عِلَّةٌ مُسْتَقِيلَةٌ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْمُغْنِيِّ. ٥. قَوْلُهُ: (وَقَاطِعُهَا فِي غَيْرِ الْقِنِّ) أَيِ: مِنْ خُرٍّ وَمُبْعَضٍ وَمُكَاتِبٍ أَمَّا الْقِنُّ فَقَاطِعُهَا السَّيِّدُ وَالْإِمَامُ اهـ. ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (فَلَوْ فَوَّضَهُ) أَيِ: الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ وَقَوْلُهُ لِلْسَّارِقِ خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ فَوَّضَهُ لِلْمَسْرُوقِ مِنْهُ فَيَقَعُ الْمَوْقِعُ وَإِنْ امْتَنَعَ التَّقْرِضُ لَهُ مَخَافَةَ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ الْآلَةُ فَيُؤَدِّيَ إِلَى إِهْلَاكِهِ وَخَرَجَ بِفَوْضٍ إِلَيْهِ مَا لَوْ فَعَلَهُ بَلَا إِذْنٍ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ فَلَا يَقَعُ حَدًّا وَإِنْ امْتَنَعَ الْقَطْعُ لِقَوَاتِ الْمَحَلِّ اهـ. ع ش وَقَوْلُهُ وَخَرَجَ بِفَوْضٍ إِلَيْهِ الْخ فِيهِ أَنَّ الْحُكْمَ فِي التَّقْرِضِ كَذَلِكَ فَمَا مَعْنَى الْخُرُوجِ حِينَئِذٍ عَلَى أَنَّهُ يُخَالِفُ قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِي فَأَجْزَأُ سُقُوطِهَا الْخ.

٥. قَوْلُهُ: (كَذَا نَقْلَهُ شَارِحٌ عَنِ الرَّافِعِيِّ) وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ النَّهَايَةُ وَكَتَبَ عَلَيْهِ ع ش مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ لَا يَقَعُ الْمَوْقِعُ أَيِ: وَيَكُونُ كَالسُّقُوطِ بِآفَةٍ وَسَيَأْتِي مَا فِيهِ وَمِنْهُ سُقُوطُ الْقَطْعِ وَعَلَيْهِ فَيُشْكِلُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَوْلِ بِوُقُوعِ الْمَوْقِعِ وَالْقَوْلِ بِعَدَمِهِ بَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَسْقُطُ الْقَطْعُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِذَا قُلْنَا بِوُقُوعِ الْمَوْقِعِ كَانَ قَطْعُهَا حَدًّا جَائِزًا لِلْسَّرِقَةِ مِنْ حَيْثُ حَقَّ اللَّهُ تَعَالَى وَحَيْثُ قُلْنَا لَا يَقَعُ الْمَوْقِعُ لَمْ يَكُنْ سُقُوطُهَا حَدًّا لِكَيْتِه تَعَدَّرَ الْحَدُّ

٥. قَوْلُهُ: (إِنْ أَمِنَ نَزَفَ الدَّمُ) أَيِ فَإِنْ لَمْ يَأْمَنْ نَزَفَ الدَّمُ قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى بِخِلَافِ مَا سَيَأْتِي آخِرَ الْبَابِ أَنَّهُ لَوْ شُلَّتْ بَعْدَ السَّرِقَةِ وَلَمْ يَأْمَنْ نَزَفَ الدَّمُ فَإِنَّ الْقَطْعَ يَسْقُطُ لِأَنَّهُ بِالسَّرِقَةِ تَعَلَّقَ بِعَيْنِهَا فَإِذَا تَعَدَّرَ قَطْعُهَا سَقَطَ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّ الشَّلْلَ مَوْجُودٌ ابْتِدَاءً فَإِذَا تَعَدَّرَ قَطْعُهَا لَمْ يَتَعَلَّقَ الْقَطْعُ بِهَا بَلْ بِمَا بَعْدَهَا م ر.

٥. قَوْلُهُ: (فَلَوْ فَوَّضَهُ لِلْسَّارِقِ لَمْ يَقَعْ الْمَوْقِعُ) فِي الرُّوْضِ فِي بَابِ اسْتِفَاءِ الْقِصَاصِ قُبَيْلَ الطَّرَفِ الثَّانِي مَا نَصَّهُ: وَلَوْ إِذْنُ الْإِمَامِ لِسَارِقٍ أَيِ فِي قَطْعِ يَدِهِ فَقَطَّعَ يَدَهُ جَازٌ وَيُجْزِئُ اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ وَمَا ذَكَرَهُ كَأَصْلِهِ مِنَ الْجَوَازِ نَصَّهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ الثَّانِي مِنْ أَبْوَابِ الْوَكَالَةِ اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (كَذَا نَقْلَهُ شَارِحٌ عَنِ الرَّافِعِيِّ) وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ م ر ش.

وإن لم يُقَوِّضْهُ إليه الإمام ثم رأيت كلامَ الرَّافِعِيِّ ليس نصًّا في ذلك وإنما هو عمومٌ فقط وهو أنَّ التوكيدَ في استيفاءِ الحدِّ مُتَتَّبِعٌ ولا يقعُ الموقِعُ فليُحْمَلَ على غيرِ هذا إما صرحوا به فيما يأتي أنَّ القطعَ تعلَّقَ بعَيْنِ اليمينِ فأجزأ سقوطُها على أيِّ وجهٍ كان (فإن سرقَ ثانيًا بعدَ قطعِها) واندملَ القطعُ الأوَّلُ وفارقَ تواليَ قطعِهما في الجِرابَةِ؛ لأنَّهما ثمَّ حدٌّ واحدٌ (فِرْجَلُهُ الْيُسْرَى) هي التي تُقَطَّعُ (و) إن سرقَ (ثالثًا) قُطِعَتْ (يَدُهُ الْيُسْرَى) وإن سرقَ (رابعًا) قُطِعَتْ (رِجْلُهُ الْيُمْنَى) ليخبرَ الشافعيُّ بذلك وله شواهدٌ وصحَّ ما ذُكِرَ في الثالثةِ عن أبي بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهما من غيرِ مُخَالَفٍ وحِكْمَةُ قطعِ اليدِ والرَّجْلِ أنَّهما آلهُ السَّرِقَةِ بالأخذِ والتَّغْلِيلِ، وقطعُ ما ذُكِرَ في الثانيةِ والرَّابِعَةِ أنَّ السَّرِقَةَ مَرَّتَيْنِ تعدِّلُ الجِرابَةَ شرعًا وهما يُقَطَّعانِ في مَرَّةٍ منها كما يأتي، أمَّا

لِقَوَاتٍ مَحَلَّهُ فلا يَكُونُ سُقُوطُها جابرًا لِلسَّرِقَةِ وإن اشترَكَتِ الصُّورَتَانِ في عَدَمِ لزومِ شَيْءٍ لِلسَّارِقِ بَعْدُ اهـ. ويوافقه قولُ السَّيِّدِ عَمَرٍ ما نصَّه قوله وهو مُشْكِلٌ بما يأتي إلخ قد يُقالُ سُقُوطُ القطعِ لِقَوَاتٍ مَحَلَّهُ لا يُنافي عَدَمَ وَقُوعِهِ الموقِعِ أي: عَنِ الحدِّ كَالسَّاقِطِ بَاقِيَةً فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ عَنِ الحدِّ وَيَسْقُطُ بِهِ الحدُّ اهـ.

فَوَدَّ: (على أي: وجهٍ كان) فيه أنَّ من تلك الوجوه قَطْعُها بالتَّوَكُّيلِ في الاستيفاءِ اهـ. سم.

فَوَدَّ (سَيِّ): (ثانيًا بعدَ قطعِها) الأوَّلَى لِيَحْسُنَ عَطْفُ ما بَعْدَهُ عليه بَعْدَ القطعِ ثانيًا. فَوَدَّ: (واندملَ) إلى قوله كما يأتي في الْمُغْنَى إلَّا قوله وله شواهدٌ إلى وحُكْمُهُ وإلى قوله هذا كُلُّهُ في النِّهَايَةِ. فَوَدَّ: (واندملَ) القطعَ إلخ) عَطِفَ على جُمْلَةِ سَرَقٍ ثانيًا ولو أُخْرَجَ عن قولِ الْمُصَنِّفِ فِرْجَلُهُ الْيُسْرَى لَكَانَ أوَّلَى وَيَنْدَفِعُ تَوَهُُّمُ الحَالِيَةِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ واندملَ القطعَ إلخ قال الرَّشِيدِيُّ قوله واندملَ القطعَ كان يَتَّبِعِي التَّعْبِيرُ بغيرِ هذا؛ لِأَنَّهُ يَوْهَمُ أَنَّهُ لَا تُقَطَّعُ رِجْلُهُ الْيُسْرَى إلَّا إِنْ سَرَقَ بَعْدَ قَطْعِ الْيُمْنَى واندملَها بِخِلَافِ ما لو سَرَقَ بَعْدَ القطعِ وَقَبْلَ الانْدِمَالِ اهـ. وعِبَارَةُ الْمُغْنَى فَإِنْ سَرَقَ ثانيًا بَعْدَ قَطْعِهَا أي: يَدِهِ الْيُمْنَى فِرْجَلُهُ الْيُسْرَى إِنْ بَرِئَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى وَإِلَّا أُخْرِتِ لِلْبَرَاءَةِ اهـ. وهي أَحْسَنُ. فَوَدَّ: (واندملَ القطعَ الأوَّلَ) فلو وإلى بَيْنَهُمَا فَمَاتَ الْمُقْطُوعُ بِسَبَبِ ذَلِكَ فلا ضَمَانَ أَخْذًا وَمِمَّا تَقَدَّمَ فِي الحُدُودِ اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (وفارقَ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَإِنَّمَا لَمْ يَقْطَعْ الرَّجُلُ إلَّا بَعْدَ انْدِمَالِ الْيَدِ لِثَلَاثِ تَفْضِي المَوَالِءِ إِلَى الهَلَاكِ وَخَالَفَ مَوَالِيَهُمَا فِي الجِرابَةِ؛ لِأَنَّ قَطْعَهُمَا فِيهَا حَدٌّ وَاحِدٌ اهـ. فَوَدَّ: (ليخبرَ الشافعيُّ إلخ) أي: لِمَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي السَّارِقِ: «إِنْ سَرَقَ فاقْطَعُوا يَدَهُ ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فاقْطَعُوا رِجْلَهُ ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فاقْطَعُوا يَدَهُ ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فاقْطَعُوا رِجْلَهُ» اهـ. فَوَدَّ: (بالأخذِ) أي: بِالْيَدِ وَالتَّغْلِيلِ أي: بِالرَّجْلِ. فَوَدَّ: (وقطعَ ما ذُكِرَ فِي الثَّالِثَةِ) لَعَلَّهُ فِي الثَّانِيَةِ فَتَأَمَّلْ اهـ. رَشِيدِيُّ وَيُؤَيِّدُهُ قولُ الْمُغْنَى وَإِنَّمَا قُطِعَ مِنْ خِلَافِ لَثَلَا يَفُوتُ جَنْسُ الْمُتَّفَعَةِ عَلَيْهِ فَتَضَعُفُ حَرَكَتُهُ كَمَا فِي قَطْعِ الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّ السَّرِقَةَ مَرَّتَيْنِ تَعْدِلُ الجِرابَةَ شَرْعًا وَالمُحَارَبُ يُقَطَّعُ أَوَّلًا يَدَهُ الْيُمْنَى وَرِجْلَهُ الْيُسْرَى وَفِي الثَّانِيَةِ يَدَهُ الْيُسْرَى وَرِجْلَهُ الْيُمْنَى اهـ.

فَوَدَّ: (على أي وجهٍ كان) فيه أنَّ من تلك الوجوه قَطْعُها بالتَّوَكُّيلِ في الاستيفاءِ.

قَبْلَ قَطْعِهَا فَنَسِيَاتِي هَذَا كُلُّهُ حَيْثُ لَا زَائِدَةَ وَشَبَّهَهَا عَلَى مِغْصَمِهِ وَإِلَّا قُطِعَتْ أَصْلِيَّةٌ إِنْ تَمَيَّزَتْ
وَأَمَكْنَ اسْتِيفَاؤُهَا بِدُونِ الزَّائِدَةِ وَإِلَّا قُطِعَتْ، كَذَا أَطْلَقَهُ شَيْخُنَا هُنَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ لِكُنْهَ قَدَّمَ
فِيهِ فِي الْوُضُوءِ فِي أَصْلِيَّةٍ وَزَائِدَةٍ لَمْ تَتَمَيَّزْ أَنَّهُ تُقَطَّعُ إِحْدَاهُمَا وَهُوَ الْأَوْجَهُ وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ لَا
تَخَالَفَ بَيْنَ عِبَارَتَيْهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ هُنَا وَإِلَّا، مَعْنَاهُ وَإِلَّا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤُهَا بِدُونِ الزَّائِدَةِ وَحِينَئِذٍ فَمَتَى
أَمَكْنَ اسْتِيفَاءَ الْأَصْلِيَّةِ وَحَدَّهَا أَوْ إِحْدَاهُمَا إِنْ لَمْ تَتَمَيَّزْ الْأَصْلِيَّةُ قُطِعَتْ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا فِي
الْوُضُوءِ وَإِلَّا قُطِعَتْ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا هُنَا فَلَا نَظَرَ لَتَمَيَّزَ وَعَدِمَهُ بَلْ لِإِمْكَانِ قَطْعِ وَاحِدَةٍ وَعَدِمَهُ،
نَعَمْ، فِي قَوْلِهِ كَغَيْرِهِ ثُمَّ، فَإِنْ لَمْ تَتَمَيَّزْ الزَّائِدَةُ عَنِ الْأَصْلِيَّةِ بِأَنَّ كَانَتَا أَصْلِيَّتَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا وَلَمْ
تَتَمَيَّزْ غُمُوضٌ إِذْ كَيْفَ يُعْلَمُ مَعَ عَدَمِ التَّمَيَّزِ أَنَّهُمَا أَصْلِيَّتَانِ تَارَةً أَوْ إِحْدَاهُمَا فَقَطْ تَارَةً أُخْرَى؟
وَقَدْ يُجَابُ بِتَصَوُّرِ ذَلِكَ بِأَنْ يُخْلَقَا مَعًا أَوْ مُرْتَبًا وَيَسْتَوِيَا فَيُخْخَمُ عَلَى كُلِّ مِنَ الْأَوَّلَيْنِ بِالْأَصَالَةِ

﴿قَوْلُهُ: (وَشَبَّهَهَا) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ مَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ أَوْ مُرْتَبًا إِنْخ. قَوْلُهُ: (كَذَا أَطْلَقَهُ شَيْخُنَا هُنَا إِنْخ) اِغْتَمَدَ
الْتَّهْيَاةُ أَيِ: وَالْمُغْنِي أَنَّهُ لَا تُقَطَّعُ يَدَانِ مُطْلَقًا بِسَرِقَةٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ قَطْعُ إِحْدَاهُمَا بِدُونِ
الْأُخْرَى انْتَقَلَ لِمَا بَعْدَهُمَا اه. سم. قَوْلُهُ: (مَعْنَاهُ وَإِلَّا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤُهَا بِدُونِ الزَّائِدَةِ) أَقُولُ كَوْنُ مَعْنَاهُ
ذَلِكَ مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ وَلَا تُحْتَمَلُ عِبَارَتُهُ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ عَقَّبَ قَوْلَهُ فَيَقْطَعَانِ بِقَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ تَتَمَيَّزْ قُطِعَتْ
إِحْدَاهُمَا وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ سَقَمُ النُّسخَةِ الْوَاقِعَةِ لِلشَّارِحِ وَيَبْقَى مَا إِذَا لَمْ تَتَمَيَّزْ وَلَمْ يُمَكِّنْ اسْتِيفَاءَ إِحْدَاهُمَا
بِدُونِ الْأُخْرَى وَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ وَإِلَّا قُطِعَتْ اه. سم عبارة شَرْحِ الرُّوضِ.

(فَرَعَ): لَوْ كَانَ لَهُ كَقَانٍ عَلَى مِغْصَمِهِ قُطِعَتْ الْأَصْلِيَّةُ مِنْهُمَا إِنْ تَمَيَّزَتْ اه. زَادَ الْمُغْنِي هَذَا مَا اخْتَارَهُ
الْإِمَامُ بَعْدَ أَنْ نُقِلَ عَنِ الْأَصْحَابِ قَطْعُهُمَا مُطْلَقًا وَالَّذِي فِي التَّهْدِيدِ أَنَّهُ إِنْ تَمَيَّزَتْ الْأَصْلِيَّةُ قُطِعَتْ وَإِلَّا
فَإِحْدَاهُمَا فَقَطْ وَلَا تُقَطَّعَانِ بِسَرِقَةٍ وَاحِدَةٍ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَهَذَا أَحْسَنُ وَقَالَ الْمُصَنِّفُ إِنَّهُ الصَّحِيحُ
الْمُنْصَوِّصُ وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّحْقِيقِ وَصَوَّبَهُ فِي شَرْحِ الْمُتَهَذِّبِ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَعَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ
الْمُصَنِّفُ لَوْ لَمْ يُمَكِّنْ قَطْعُ الْأَصْلِيَّةِ إِلَّا بِالزَّائِدَةِ أَوْ لَمْ يُمَكِّنْ قَطْعُ إِحْدَاهُمَا عِنْدَ الْإِشْتِيَاءِ فَإِنَّهُ يَعْدِلُ إِلَى
الرَّجُلِ اه. قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيِ: فِي بَابِ الْوُضُوءِ. قَوْلُهُ: (بِأَنْ يُخْلَقَا مَعًا أَوْ
مُرْتَبًا وَيَسْتَوِيَا فَيُخْخَمُ إِنْخ) أَقُولُ إِنْ عَدَمَ تَمَيَّزِ الزَّائِدَةِ مِنَ الْأَصْلِيَّةِ صَادِقٌ بَعْدَمُ الزِّيَادَةِ أَوْ بِيَزَادَةِ

﴿قَوْلُهُ: (كَذَا أَطْلَقَهُ شَيْخُنَا هُنَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ لِكُنْهَ قَدَّمَ فِيهِ فِي الْوُضُوءِ إِنْخ) اِغْتَمَدَ م ر أَنَّهُ لَا تُقَطَّعُ
يَدَانِ مُطْلَقًا بِسَرِقَةٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ قَطْعُ إِحْدَاهُمَا بِدُونِ الْأُخْرَى انْتَقَلَ لِمَا بَعْدَهُمَا.

﴿قَوْلُهُ: (مَعْنَاهُ وَإِلَّا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤُهَا بِدُونِ الزَّائِدَةِ) أَقُولُ كَوْنُ مَعْنَاهُ ذَلِكَ مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ وَلَا تُحْتَمَلُ
عِبَارَتُهُ خِلَافَهُ لِأَنَّهُ عَقَّبَ قَوْلَهُ وَإِلَّا فَيَقْطَعَانِ لِقَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَمَيَّزْ قُطِعَتْ إِحْدَاهُمَا فَقَطْ انْتَهَى وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ
سَقَمُ النُّسخَةِ الْوَاقِعَةِ لِلشَّارِحِ وَيَبْقَى مَا إِذَا لَمْ تَتَمَيَّزْ وَلَمْ يُمَكِّنْ اسْتِيفَاءَ إِحْدَاهُمَا بِدُونِ الْأُخْرَى وَهُوَ
دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ وَإِلَّا قُطِعَتْ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَابُ بِتَصَوُّرِ ذَلِكَ بِأَنْ يُخْلَقَا مَعًا أَوْ مُرْتَبًا وَيَسْتَوِيَا
فَيُخْخَمُ عَلَى كُلِّ مِنَ الْأَوَّلَيْنِ بِالْأَصَالَةِ وَعَلَى إِخْدَى الْأُخْرَيْنِ بِالْأَصَالَةِ فَقَطْ إِنْخ) أَقُولُ إِنْ كَانَ عَدَمُ تَمَيَّزِ

وعلى إحدَى الأخرَينِ بالأصالة فقط، وليس مُجَرَّدُ التَّقَدُّمِ مقتضياً للأصالة فإن لم يكن له إلا زائدة قُطِعَتْ وإن قُفِدَتْ أصابعُها، وتُقَطَّعُ إحدَى أصليَّتين في سرقة والأخرى في أخرى كزائدة صارت بعد قطع الأصلية أصليَّة بأن صارت عاملةً فتُقَطَّعُ في سرقة أخرى وتُعرف الزيادة بنحو فُحِشٍ قَصَرٍ ونَقْصٍ أَصْبِعٍ وَضَعْفٍ بَطْشٍ (وبعد ذلك) أي قطع الأربع إذا سرق أو سرق أولاً ولا أربع له (يُعرِّزُ) لأنه لم يَرِدْ فيه شيءٌ وخبر قتلُه مُنكَرٌ، ولو صَحَّ لكان منشوخاً أو محمولاً على أنه قتله بزناً أو استخلال كما قاله الأئمة أما إذا لم يكن له الأربع فيقطع في الأولى ما يؤخذ في الثانية بل الرابعة بأن لم يكن له إلا رجلٌ يُعْنَى؛ لأنه لما لم يوجد ما قبلها تعلَّقَ الحقُّ بها.

(ويُغمَسُ) نَذْباً (محلُّ قطعه بزيت) حُصَّ كآته لكونه أبلَغَ (أو دهن) آخر (مغلى) بضم الميم لصحة الأمر به ولأنه يشدُّ أفواء الغرور فينحسب الدَّمُ واقتصر جمع على الحسم بالنار وخبر

إحداهما؛ لأنَّ السَّلْبَ يَصْدُقُ بِنَفْيِ الموضوع فلا غموض ولا إشكال؛ لأنَّ العِلْمَ بأصالة الاثنين أو إحداهما أمرٌ سهلٌ وإنما يثبت الغموض لو كان المراد أنَّ إحداهما زائدة ولم تميَّز من الأصلية وحيثيَّ لا يتأتَّى التَّصْوِيرُ الأوَّلُ الذي ذَكَرَهُ فتأمل اه. سم. ه. فَوَدَّ: (فإن لم يكن) إلى قوله كما قاله الأئمة في النهاية إلا قوله وتُقَطَّعُ إلى وتُعرف. ه. فَوَدَّ: (وتُقَطَّعُ إحدَى أصليَّتين في سرقة والأخرى في أخرى كزائدة إلخ) أي: ولا يَعدِلُ إلى الرُّجُلِ وأوردَ بعضهم هاتين المسألتين على قول المصنِّف فإن سرق ثانياً فَرَجَلُهُ اليُسْرَى وأجيب عنه بأنه إنما تكلَّم على الخلقة المعتادة الغالبة اه. مُعْنَى.

ه. فَوَدَّ (سني): (وبعد ذلك يُعرِّزُ) وفي العباب يُعرِّزُ ويُحبَسُ حتى يموت وظاهر المتن أنه لا يُحبَسُ اه. ع ش. ه. فَوَدَّ: (إذا سرق) كان الأولى تقديره بين الواو ومذخولها حتى يَظْهَرَ عَطْفُ ما بعده عليه فتأمل. ه. فَوَدَّ: (أو سرق أولاً) إلى قوله أما إذا لم يكن في المُعْنَى. ه. فَوَدَّ: (ولا أربع له) أي ولا واحدة له من الأطراف الأربع. ه. فَوَدَّ: (لأنه لم يَرِدْ فيه شيء) أي والسرقة معصية فتعين التعزير اه. مُعْنَى.

ه. فَوَدَّ: (أما إذا لم يكن) إلى قول المتن وتُقَطَّعُ في النهاية إلا قوله واقتصر إلى واعتبر. ه. فَوَدَّ: (ما قبلها) أي: الرُّجُلِ اليُسْرَى ويَحْتَمِلُ أَنْ مَرَجَعَ الضمير الموجودة. ه. فَوَدَّ: (حُصَّ إلخ) لعلَّه في الحديث.

ه. فَوَدَّ: (بضم الميم) أي وفتح اللام اسمُ مفعولٍ من أغلى أما فتح الميم مع كسر اللام وتشديد الباء على زنة مفعولٍ فليحَن كما قاله ابن قاسم اه. مُعْنَى. ه. فَوَدَّ: (واقتصر إلخ) عبارة المُعْنَى قضية كلاميه امتناعه بغير الزيت والذهن واقتصر الشافعي في الأم على الحسم بالنار وفصل الماورد في الحاوي فجعل الزيت للحضري والنار للبذوي؛ لأنها عادتُهم وهو تفصيل حسن اه.

الزائدة من الأصلية صادقاً بعدم الزيادة أو بزيادة إحداهما لأنَّ السَّلْبَ يَصْدُقُ بِنَفْيِ الموضوع فلا غموض ولا إشكال لأنَّ العِلْمَ بأصالة الاثنين أو إحداهما أمرٌ سهلٌ، وإنما يثبت الغموض لو كان المراد أنَّ إحداهما زائدة ولم تميَّز من الأصلية وحيثيَّ لا يتأتَّى التَّصْوِيرُ الأوَّلُ الذي ذَكَرَهُ فتأمل.

الشاشي بينهما واعتبر الماوزدي عادة المقطوع الغالبة فللحضرى نحو الزيت وللبدوي الحسم بالنار ثم (قيل هو) أي الحسم (تممة للحد) فيلزم الإمام فعله هنا لا في القود لأن فيه مزيد إلام يحمل المقطوع على تركه (والأصح أنه حق المقطوع)؛ لأنه تداو يدفع الهلاك بنزف الدّم ومن ثم لم يُجبر على فعله (فمؤنته عليه) هنا وكذا على الأول ما لم يجعله الإمام من بيت المال كأجرة الجلاد (وللإمام إهماله) ما لم يؤدّ تركه لتلفه لتعذر فعله من المقطوع بنحو إغماء كما بحثه البلقيني وجزم به الزركشي وهو ظاهر وعليه إن تركه الإمام لزم كل من علم به وقدر عليه أن يفعله به كما هو ظاهر.

(وتقطع اليد من كوع) لإلتباع رواه الدارقطني وقال به أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وفعله علي كرم الله وجهه ولأن الاعتماد على الكف ومن ثم وجبت الدية فيه (و) تقطع (الرجل من مفصل القدم) وهو الكعب كما فعله عمر رضي الله عنه.

(ومن سرق مِرارًا بلا قطع) لم يلزمه إلا حد واحد على المعتمد وإنما (كفت يمينه) عن الكل لأتّحاد السبب فتداخلت لوجود الحكمة وهي الرجز وكما لو زنى بكراً أو شرب مِرارًا، وإنما تعددت فدية نحو لبس المحرم؛ لأن فيها حقاً لآدمي باعتبار غالب مضرّتها ولا كذلك هنا

قوله: (واعتبر الماوزدي إلخ) حسنه المغني كما مرّ وضعفه ع ش بغير عزو. قوله: (ثم) لا تظهر فائدته. قوله: (أي الحسم) عبارة المغني أي: الغمس المسمى بالحسم اه. قوله: (لأن فيه) أي: الحسم. قوله: (على تركه) أي السرقة والتذكير نظراً للمعنى (قوله؛ لأنه تداو) إلى قوله وجزم به في المغني. قوله: (ومن ثم لم يُجبر إلخ) بل يُستحب له ويتدب للإمام الأمر به عقب القطع ولا يفعله إلا بإذن المقطوع اه. مغني. قوله: (هنا) الأولى على هذا. قوله: (وعليه إن تركه الإمام لزم كل من علم إلخ) أي فإن لم يفعل أثم ولا ضمان عليه ولا على الإمام أيضاً اه. ع ش. قوله: (ولأن الإغماء) عبارة المغني والمعنى فيه أن البطش في الكف وما زاد من الدراع تابع ولهذا يجب في قطع الكف الدية وفيما زاد عليها الحكومة اه.

قوله (السنى): (من مفصل القدم) بفتح الميم وكسر الصاد.

(تنبيه): يتدب خلع العضو المقطوع قبل قطعه تسهيلاً للقطع ويتدب أن يقطع بحديدة ماضية دفعة واحدة وأن يكون المقطوع جالسا وأن يضبط لئلا يتحرك وأن يعلق العضو المقطوع في عنقه ساعة للرجز والتكبير مغني ورؤض مع شرحه. قوله: (وهو الكعب) إلى قوله وإنما سقط في النهاية وإلى الباب في المغني إلا قوله وفارق إلى المتن. قوله: (لم يلزمه إلا حد واحد إلخ) أي: وإن علمت السرقة الأولى والثانية ولم يقطع اه. ع ش. قوله: (وإنما كفت) لا تظهر فائدة إنما. قوله: (وإنما تعددت إلخ) أي كأن لبس أولاً ثم بعد نزاع الثوب أو العمامة أعاد اللبس ثانياً اه. ع ش. قوله: (فدية نحو لبس المحرم) أي: وتطليه في مجالس مغني وأسنى. قوله: (باعتبار غالب مضرّتها)؛ لأن مضرّ الكفارة

ولو سرقَ بعدَ قطعِ اليُمْنَى مِرَارًا كَفَى قَطْعُ الرَّجُلِ عَنِ الْكُلِّ وَهَكَذَا عَلَى قِيَاسِ مَا ذُكِرَ، وَيَكْفِي قَطْعُ الْيَمِينِ أَوْ غَيْرِهَا مِمَّا يَجِبُ قَطْعُهُ (وَإِنْ نَقَصَتْ أَرْبَعُ أَصَابِعَ قُلْتُ وَكَذَا) تُجْزَى (وَلَوْ ذَهَبَتْ الْخُمْسُ) الْأَصَابِعُ مِنْهَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِإِطْلَاقِ اسْمِ الْيَدِ عَلَيْهَا حِينَئِذٍ مَعَ وَجُودِ الزَّجْرِ بِمَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الْإِيلَامِ وَالتَّنْكِيلِ وَمِنْ ثَمَّ أَجْزَأَتْ وَإِنْ سَقَطَ بَعْضُ كَفِّهَا أَيْضًا (وَتُقَطَّعُ يَدٌ) أَوْ رِجْلٌ (زَائِدَةٌ أَضْبَعًا) فَأَكْثَرُ (فِي الْأَصَحِّ) لِشُمُولِ اسْمِ الْيَدِ لَهَا وَفَارَقَ الْقَوْدَ بِأَنَّ مَقْصُودَهُ الْمُسَاوَاةَ. (وَلَوْ سَرَقَ فَسَقَطَتْ يَمِينُهُ بِأَفَةِ) أَوْ ظُلْمًا أَوْ قَوْدًا أَوْ شُلْتُ وَخَشِي مِنْ قَطْعِهَا نَزْفَ الدَّمِ (سَقَطَ الْقَطْعُ) وَلَمْ تُقَطَّعْ رِجْلُهُ لِتَعَلُّقِ الْحَقِّ بِعَيْنِهَا فَسَقَطَ بِقَوَاتِهَا (أَوْ سَقَطَتْ) (يَسَارُهُ) بِذَلِكَ مَعَ بَقَاءِ الْيَمِينِ (فَلَا) يَسْقُطُ الْقَطْعُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِتَبْقَاءِ مَحَلِّ الْقَطْعِ وَإِنَّمَا سَقَطَ بِقَطْعِ الْجَلَادِ لَهَا غَلَطًا لِيُوجِدَ الْقَطْعُ وَالْإِيلَامُ بَعْلَةَ السَّرِقَةِ.

باب قاطع الطريق

سُمِّيَ بِذَلِكَ لِإِمْنَعِهِ الْمُرُورَ فِيهَا بِبُرُوزِهِ لِأَخِذِ مَالٍ أَوْ قَتْلِ أَوْ إِزْهَابِ مُكَابَرَةٍ اعْتِمَادًا عَلَى الْقُوَّةِ مَعَ عَدَمِ الْغَوْثِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ

لِئِهِ أَه. مُعْنَى. قُودَ: (وَيَكْفِي الْخ) دُخُولُ فِي الْمَتْنِ.

قُودَ (لِسِي): (وَإِنْ نَقَصَتْ) أَيِ يَمِينِهِ أَه. مُعْنَى أَوْ غَيْرَهَا. قُودَ: (بِذَلِكَ) أَيِ: بِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ.

قُودَ: (فَلَا يَسْقُطُ الْقَطْعُ) أَيِ: قَطْعُ الْيَمِينِ وَحُكْمُ الرَّجُلِ حُكْمُ الْيَدِ فِيمَا ذُكِرَ أَه. مُعْنَى. قُودَ: (وَإِنَّمَا يَسْقُطُ بِقَطْعِ الْجَلَادِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَوْ أَخْرَجَ السَّارِقُ لِلْجَلَادِ يَسَارَهُ فَقَطَّعَهَا فَإِنْ قَالَ الْمُخْرَجُ ظَنَنْتُهَا الْيَمِينِ أَوْ أَنَّهَا تُجْزَى أَجْزَأَتْ وَلَا فَلَا؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْأَدَاءِ بِقَصْدِ الدَّافِعِ وَهَذِهِ طَرِيقَةُ يَوْمِي إِلَى تَرْجِيحِهَا كَلَامُ الرُّوضَةِ وَصَحَّحَهَا الرَّافِعِيُّ فِي آخِرِ بَابِ اسْتِفَاءِ الْقِصَاصِ وَالْمُصَنَّفُ فِي تَصْحِيحِهِ وَصَحَّحَهَا الْإِسْنَوِيُّ وَإِنْ حُكِيَ فِي الرُّوضَةِ طَرِيقَةُ أُخْرَى أَنَّهُ يُسَالُ الْجَلَادُ فَإِنْ قَالَ ظَنَنْتُهَا الْيَمِينِ أَوْ أَنَّهَا تُجْزَى عَنْهَا وَخَلَفَ لَزِمَتَهُ الدِّيَةُ وَأَجْزَأَتْ أَوْ عَلِمْتُهَا الْيَسَارَ وَأَنَّهَا لَا تُجْزَى لَزِمَهُ الْقِصَاصُ إِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْمُخْرَجُ بَدْلَهَا أَيِ: عَنِ الْيَمِينِ أَوْ إِبَاحَتَهَا وَلَمْ تُجْزَ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقْرِي أَه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ فَإِنْ قَالَ الْمُخْرَجُ ظَنَنْتُهَا الْيُمْنَى الْخ مُعْتَمَدٌ أَيِ: وَلَا شَيْءَ عَلَى الْجَلَادِ فِي الْحَالِئِنِ أَه. وَقَالَ الْمُعْنَى بَعْدَ ذِكْرِ الطَّرِيقَتَيْنِ مُقَدِّمًا لِلثَّانِيَةِ مَعَ زِيَادَةِ بَسْطِ مَا نَصَّهُ وَهِيَ أَيِ الْأُولَى فِي كَلَامِهِ الصَّحِيحَةِ وَإِنْ صَحَّحَ الْإِسْنَوِيُّ الثَّانِيَةَ أَه. وَكَلَامُ الشَّارِحِ يَوْمِي إِلَى تَرْجِيحِهَا خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ.

باب قاطع الطريق

قُودَ: (سُمِّيَ بِذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا ذِمَّةً فِي الْمُعْنَى. قُودَ: (بِبُرُوزِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا ذِمَّةً فِي النَّهَايَةِ.

قُودَ: (بِبُرُوزِهِ) مَتَعَلِّقٌ بِمَعْنَاهُ. قُودَ: (لَاخِذَ مَالٍ الْخ) أَيِ: أَوْ امْرَأَةً أَوْ امْرُؤًا لِلتَّمَتُّعِ كَمَا يَأْتِي. قُودَ: (أَوْ إِزْهَابِ) أَيِ: إِخَافَةٍ. قُودَ: (مُكَابَرَةٍ) أَيِ: مُجَاهَرَةٍ وَنَضْبُهُ عَلَى الْحَالِ أَه. بُجَيْرِمِي. قُودَ: (مَعَ عَدَمِ الْغَوْثِ) أَيِ مَعَ الْبُعْدِ عَنِ الْغَوْثِ نِهَايَةً وَمُعْنَى أَيِ وَلَوْ حُكْمًا كَمَا لَوْ دَخَلُوا دَارًا وَمَتَعُوا أَهْلَهَا مِنْ

وَرَسُولُهُ ﴿[المائدة: ٣٣]﴾ الْآيَةُ إِذِ الْفُقَهَاءُ وَجُمُهُورُ الْمُفَسِّرِينَ وَغَيْرُهُمْ عَلَى أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِ بِدَلِيلٍ ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ ﴿[البقرة: ١٦٠]﴾ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ لَا يَتَقَيَّدُ بِقُدْرَةٍ وَبِدَفْعِ الْقَتْلِ وَغَيْرِهِ (هُوَ مُسْلِمٌ) لَا حَرْبِيٌّ وَهُوَ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُلْتَزِمٍ لِأَحْكَامِنَا فَلَا يَضْمَنُ نَفْسًا وَلَا مَالًا وَمِثْلُهُ فِي عَدَمِ كَوْنِهِ قَاطِعًا لِلْمُعَاهَدَةِ وَالْمُسْتَأْمَنِ، وَلَا ذِمِّيٍّ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ وَابْنِ الرَّفْعَةِ عَمَلًا بِمَقْتَضَى سَبَبِ نَزُولِ الْآيَةِ لَكِنْ أَطَالَ الْمُتَأَخَّرُونَ فِي رَدِّهِ وَأَنَّ الْمَنْصُوصَ الْمَعْتَمَدَ أَنَّهُ كَالْمُسْلِمِ فِيمَا يَأْتِي وَمِثْلُهُ الْمُزْتَدُّ، وَقَدْ يُوْجِّهُ الْأَوَّلُ بِأَنَّ لِهَذَيْنِ أَحْكَامًا أَشَدَّ مِنْ أَحْكَامِ الْقُطَاعِ كَانْتِقَاضِ عَهْدِ الْأَوَّلِ عَلَى مَا يَأْتِي الْمَقْتَضَى لِاسْتِبَاحَةِ مَالِهِ وَدَمِهِ وَكَقْتْلِ الثَّانِي وَيَصِيرُ مَالُهُ فَيْقًا لَنَا، وَضْمَانُهُ لِلنَّفْسِ وَالْمَالِ (مُكَلَّفٌ) أَوْ سَكْرَانٌ مُخْتَارٌ، وَلَوْ قَتَلْنَا وَامْرَأَةً فَلَا عُقُوبَةَ عَلَى صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَمُكْرِهِ وَإِنْ ضَمِنُوا النَّفْسَ وَالْمَالَ (لَهُ شَوْكَةٌ) أَيُ قُوَّةٌ وَقُدْرَةٌ وَلَوْ وَاحِدًا يَغْلِبُ جَمْعًا أَوْ يُسَاوِيهِمْ، وَقَدْ تَعَرَّضَ لِلنَّفْسِ أَوْ الْبُضْعِ أَوْ الْمَالِ مُجَاهِرًا.....

الِاسْتِغَاثَةِ اهـ. ع ش. ٥. فَوُدَّ: (إِذِ الْفُقَهَاءُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَائِيَّةِ قَالَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ نَزَلَتْ فِي قَاطِعِ الطَّرِيقِ لَا فِي الْكُفَّارِ وَاحْتَجَّوا لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ﴾ ﴿[المائدة: ٣٤]﴾ الْآيَةُ إِذِ الْمُرَادُ التَّوْبَةُ عَنْ قَطْعِ الطَّرِيقِ وَلَوْ كَانَ الْكُفَّارُ لَكَانَتْ تَوْبَتُهُمْ بِالْإِسْلَامِ وَهُوَ دَافِعٌ لِلْعُقُوبَةِ قَبْلَ الْقُدْرَةِ وَبَعْدَهَا اهـ. ٥. فَوُدَّ: (بِدَلِيلٍ) ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ (أَيُ: الْآيَةُ. ٥. فَوُدَّ: (وَبِدَفْعِ الْخ) عُطِفَ عَلَى يَتَقَيَّدُ بِقُدْرَةٍ وَلَوْ عَكْسَ كَانَ أَوَّلَى. ٥. فَوُدَّ: (فَلَا يَضْمَنُ نَفْسًا وَلَا مَالًا) أَيُ: أَتْلَفَهُ أَوْ تَلَفَ بِيَدِهِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَا أَخَذَهُ بَاقِيًا وَأَمَكَّنَ نَزْعَهُ مِنْهُ نَزَعَ كَمَا مَرَّ عَنْ سَم. ٥. فَوُدَّ: (وَلَا ذِمِّيٍّ الْخ) عُطِفَ عَلَى لَا حَرْبِيٍّ. ٥. فَوُدَّ: (وَلِإِنَّ الْمَنْصُوصَ الْمَعْتَمَدَ الْخ) وَفَاقًا لِلنَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي. ٥. فَوُدَّ: (وَقَدْ يُوْجِّهُ الْأَوَّلُ بِأَنَّ لِهَذَيْنِ أَحْكَامًا الْخ) هَذَا لَا يَقْتَضِي خُرُوجَهُمَا اهـ. سَم. ٥. فَوُدَّ: (وَضْمَانُهُ الْخ) عُطِفَ عَلَى قَتْلِ الثَّانِي. ٥. فَوُدَّ: (أَوْ سَكْرَانٌ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا أَطْلَقُوهُ فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ يُسَاوِيهِمْ وَفِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ الْبُضْعِ. ٥. فَوُدَّ: (أَوْ سَكْرَانٌ) أَيُ مُتَعَدِّ. ٥. فَوُدَّ: (وَقُدْرَةٌ) عُطِفَ تَفْسِيرُ اهـ. ع ش. ٥. فَوُدَّ: (وَلَوْ وَاحِدًا) وَلَوْ أَتَى يَغْلِبُ جَمْعًا أَيُ: إِذَا كَانَ لَهُ فَضْلُ قُوَّةٍ يَغْلِبُ بِهَا الْجَمَاعَةَ وَكَذَا الْخَارِجُ بِغَيْرِ سِلَاحٍ إِنْ كَانَ لَهُ قُوَّةٌ يَغْلِبُ بِهَا الْجَمَاعَةَ وَلَوْ بِاللَّكْزِ وَالضَّرْبِ بِجَمْعِ الْكَفِّ وَقِيلَ لَا بُدَّ مِنْ أَلْفٍ مُغْنِي وَأَسْتَى. ٥. فَوُدَّ: (وَقَدْ تَعَرَّضَ الْخ) أَيُ مَعَ الْبُعْدِ عَنِ الْغَوِّثِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ بَعْدُ وَقَدْ الْغَوِّثُ الْخ اهـ. مُغْنِي. ٥. فَوُدَّ: (لِلنَّفْسِ أَوْ الْبُضْعِ الْخ) هَلَّا قَالَ أَوْ لِلْإِزْهَابِ اهـ. رَشِيدِي. ٥. فَوُدَّ: (أَوْ الْبُضْعِ) لَمْ يَجْعَلُوا فِيمَا يَأْتِي لِلْمُتَعَرِّضِ لِلْبُضْعِ حُكْمًا يَخْتَصُّ بِهِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ قَاطِعُ طَرِيقٍ وَعَلَيْهِ فَحْكُمُهُ كَغَيْرِ قَاطِعِ الطَّرِيقِ اهـ. ع ش. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ وَانْظُرِ الْمُتَعَرِّضَ لِلْبُضْعِ فَقَطْ هَلْ لَهُ حُكْمٌ يَخُصُّهُ أَوْ هُوَ دَاخِلٌ فِي التَّعَرُّضِ لِلنَّفْسِ فَإِنْ كَانَ دَاخِلًا فِيهِ فَلَيْمَ نَصَّ عَلَيْهِ اهـ.

بَابُ قَاطِعِ الطَّرِيقِ

٥. فَوُدَّ: (وَقَدْ يُوْجِّهُ الْأَوَّلُ بِأَنَّ لِهَذَيْنِ أَحْكَامًا الْخ) هَذَا لَا يَقْتَضِي خُرُوجَهُمَا.

(لا مختلسون يتعرّضون لآخر قافلة) مثلاً (يعتمدون الهرب) لانتفاء الشوكية فحكمهم قوداً وضماناً كغيرهم والفرق أن ذا الشوكية يعزّز دفعه بغير السلطان فعُلِّطت عقوبته ردعاً له بخلاف نحو المختلس.

(والذين يغلبون شزيمة بقوتهم قطاع في حقهم) لاعتمادهم على الشوكية بالنسبة إليهم (لا لقافلة عظيمة) إذ لا قوة لهم بالنسبة إليهم فالشوكية أمر نسبي فلو وجدت بالنسبة لجمع يقاومونهم لكن استسلموا لهم حتى أخذوهم لم يكونوا قطاعاً؛ لأنهم مضطرون فلم يضدروا ما فعله أولئك عن شوكتهم بل عن تفریط الآخرين كذا أطلقوه لكن بحث فيه الشيخان بأن مجرد العدد والعدة لا تحصل الشوكية بل لا بدّ معه من اتفاق الكلمة ومطاع وعزم على القتال وهذا شأن القطاع لا القوافل غالباً فليسوا مضطرين ولا ينبغي أن يخرج قاصدوهم عن كونهم قطاعاً انتهى واعتمده جمع وعليه.....

❏ قول (سن): (لا مختلسون إلخ) عبارة المغني وخرج بالشوكية ما تضمنته قوله لا مختلسون قليلون يتعرّضون لآخر قافلة عظيمة يعتمدون الهرب بركض الخيل أو نحوها أو العدو على الأقدام أو نحو ذلك فليسوا قطاعاً.

(تنبيه): قوله لآخر قافلة جرى على الغالب وليس بقيد بل حكم التعرض لأولها وجوابها كذلك فلو قهرهم ولو مع كونهم قليلين فقطاع لاعتمادهم على الشوكية فلا تعدّ أهل القافلة مقصرين؛ لأن القافلة لا تجتمع كلمتهم ولا يضبطهم مطاع ولا عزم لهم على القتال اهـ.

❏ قول (سن): (شزيمة) بذال معجمة طائفة من الناس اهـ. مغني. ❏ قول (سن): (قطاع في حقهم) أي: وإن هربوا منهم وتركوا الأموال ليعلمهم بعجز أنفسهم عن مقاومتهم.

(تنبيه): لو ساقهم اللصوص مع الأموال إلى ديارهم كانوا قطاعاً في حقهم أيضاً كما قاله إبراهيم المرزوي اهـ. مغني (قولهم إليهم) أي: الجماعة اليسيرة اهـ. مغني.

❏ قول (سن): (لا لقافلة عظيمة) أي: لا قطاع في حقهم اهـ. مغني. ❏ قوله: (قلو وجدت إلخ) عبارة النهاية قلو فقدت إلخ وهي المناسبة للتعليل الآتي. ❏ قوله: (يقاومونهم) أي: يقادرون على دفعهم اهـ. مغني. ❏ قوله: (حتى أخذوهم إلخ) عبارة المغني حتى قتلوا وأخذت أموالهم فمستهبون لا قطاع وإن كانوا ضامين لما أخذوه اهـ. ❏ قوله: (كذا أطلقوه لكن بحث إلخ) يمكن حمل الإطلاق على ما إذا تمكّنوا من الدفع لتوفر أسباب ذلك من اجتماع الكلمة وغيره لكنهم أهملوا تلك الأسباب وأعرضوا عن مقتضاها فلا ينافي بحث الشيخين اهـ. سم. ❏ قوله: (واعتمدته) أي: البحث.

❏ قوله: (كذا أطلقوه لكن بحث فيه الشيخان إلخ) يمكن حمل الإطلاق على ما إذا تمكّنوا من الدفع لتوفر أسباب ذلك من اجتماع الكلمة وغيره لكنهم أهملوا تلك الأسباب، وأعرضوا عن مقتضاها فلا ينافي بحث الشيخين.

فالشُّوكَةُ يكفي فيها فرضُ المُقاوِمَةِ بتقدير اجتماع الكلمة وما مرَّ معه ثم رأيت البلقيني صرح به فإنه اعترض قولهما عن تصحيح الإمام وجزم الغزالي لو نالت كل من الأخرى قُطْعًا، بأن الذي ظهر له من كلام الشافعي وأصحابه أنه متى كان احتمالُ غلبة القطع غير نادر في حقهم كفى في إثبات عُقوبة القاطع في حقهم غلبوا أم غلبوا ليُحصل إخافة السبيل بهم (وحيث يُلحق غوث) يمنع شوكتهم لو استغاثوا (ليشوا) وفي نسخة ليس فالضمير للمذكور وهو ذو الشُّوكَةِ وليكونه في معنى الجمع راعاه في قوله (بقطع) بل مُنتهبون (وفقد الغوث يكون للبعد) عن العمران أو السلطان (أو ليضعف) بأهل العمران أو بالسلطان أو بغيرهما كأن دخل جمع دارًا وشهروا السلاح ومنعوا أهلها من الاستغاثة فهم قطع في حقهم وإن كانوا بحضرة السلطان وقوته (وقد يغلبون والحالة هذه) أي وقد ضعف السلطان أو بعد هو أو أعوانه (في بلد) لعدم من يُقاومهم من أهلها (فهم قطع) كالذين بالصخراء وأولى يعظم جراتهم.

قوله: (فالشُّوكَةُ يكفي فيها إلخ) قال في شرح الإرشاد وتوهم بعضهم من كلام الشيخين أن شرط القطع اتفاق الكلمة ومتبوع مطاع والعزم على القتال وليس كما زعم بل الشرط القوة والغلبة وإن كانت لا تحصل غالبًا إلا بما ذكر انتهى اه. سم. قوله: (وما مرَّ معه) أي: من المطاع والعزم.

قوله: (قولهما) أي: الشيخين أي: مفهومه. قوله: (لو نالت كل من الأخرى قطعًا) مقول القول.

قوله: (بأن الذي إلخ) متعلق باعتراض. قوله: (بل منتهبون) إلى قول المتن وإذا في النهاية والمغني.

قوله: (أو السلطان) قال ابن قاسم الوجه هنا وفي نظيره الآتي التغير بالواو أي: كما في المغني أو أن المراد أن الموجود أحد الأمرين رشدي وع ش. قوله: (ومنعوا أهلها إلخ) ومن ذلك هؤلاء الذين يأتون للسرقة المسمون بالمنسبر في زماننا فهم قطع طريق والمنسبر كمنسجد ومفود خيل من المائة إلى المائتين اه. ع ش وقال الرشدي قوله ومنعوا هذا قد يخرج اللصوص المسمين بالمنسبر إذا جاهرُوا ولم يمنعوا الاستغاثة اه. وعبارة السيد عمر هل يُعتبر المنع بالفعل أو يكفي أن يعلم من حالهم أنهم لو استغاثوا لأوقعوا بهم نحو قتل محل تأمل اه. أقول أخذنا مما قدمنا عن المغني في حاشية قول المتن قطع في حقهم أن الثاني هو الظاهر.

قوله: (وقد يغلبون) أي: ذو الشُّوكَةِ اه. مغني. قوله: (كالذين بالصخراء إلخ) عبارة المغني لوجود الشرط فيهم ولأنهم إذا وجب عليهم هذا الحد في الصخراء وهي موضع الخوف فلأن يجب في البلد وهي موضع الأمن أولى يعظم جراتهم.

(تنبيه): أشعر كلامه بأنه لو تساوت الفرقتان لم يكن لهم حكم قطع الطريق لكن الأصح في الروضة وأصلها خلافه اه.

قوله: (بتقدير اجتماع الكلمة إلخ) قال في شرح الإرشاد وتوهم بعضهم من كلام الشيخين أن شرط القطع اتفاق الكلمة ومتبوع مطاع والعزم على القتال وليس كما زعم اه. قوله: (أو السلطان) لعل الوجه التغير بالواو، وكذا قوله الآتي أو السلطان، وتصحیح أو أن المراد وجود أحد الأمرين فقط.

(ولو علم الإمام قومًا يخيفون الطريق) أو واحدًا (ولم يأخذوا مالا) نصابًا (ولا) قتلوا (نفسًا عززهم) وجوبًا ما لم ير المصلحة في تركه كما يؤخذ مما يأتي في التعزير (بجنس وغيره) ردعًا لهم عن هذه الورطة العظيمة وبالجنس فسر التنفي في الآية ومن ثم كان أولى من غيره فلا يتعين وله جمع غيره معه كما اقتضاه المتن ويؤجج في قدره وقدر غيره وجنسه لرأي الإمام والأولى أن يستدبمه إلى أن تظهر توبته وأن يكون بغير بلده وأفهم قوله علم أن له الحكم بعلمه هنا إما فيه من حقّ الآدمي (وإذا أخذ القاطع نصاب السرقة) ولو لجمع اشتركوا فيه واتحد جزؤه وتغتبر

فوق (سنن): (قوماً إلخ) أي: ولو كانوا غير مكلّفين اه. ع ش. فوّ: (واحدًا) عطف على قوماً.
 فوّ: (مالاً نصاباً) أي: وإن أخذوا دونه ويتبني أن يقال أو أخذوا نصاباً مع فقد بقية شروط السرقة اه. سم. فوّ: (ما لم ير المصلحة في تركه) بل قد يجب أي: التزك كان علم أنه إن عزّره زاد في الطغيان وأدى من قدر على إيدائه اه. ع ش. فوّ: (ومن ثم) أي: من أجل التفسير بذلك. فوّ: (فلا يتعين إلخ) تفريع على الأولوية. فوّ: (جمع غيره) أي: غير الجنس. فوّ: (في قدره) أي: الجنس. فوّ: (لرأي الإمام إلخ) فلا يقدر الجنس بمدة بل يستدام حتى تظهر توبته وقيل يقدر بسنة أشهر ينقص منها شيئاً لئلا يزيد على تغريب العبد في الزنا وقيل يقدر بسنة ينقص منها شيئاً لئلا يزيد على تغريب الحر في الزنا اه. معني. فوّ: (وأن يكون بغير بلده) أي: وفوقاً مع ظاهر الآية اه. رشيدى ولأنه أخوط وأبلغ في الزجر كما نبّه عليه المعني. فوّ: (أن له الحكم إلخ) أي: الحكم عليهم بأنهم قطاع كما هو ظاهر من إفهام كلام المصنّف أمّا الحكم عليهم بالقتل أو القطع فظاهر أنه لا بدّ فيه من إثبات قلير أجمع اه. رشيدى. فوّ: (هنا) أي: وإن قلنا بأن الأصح أن القاضي لا يقطع بعلمه في حدود الله تعالى اه. معني.

فوق (سنن): (وإذا أخذ القاطع) أي: واحدًا أو أكثر اه. معني. فوّ: (ولو لجمع) إلى قوله على أنهم صرحوا في النهاية إلا قوله أي بعد الإنديمال كما هو ظاهر مما مرّ. فوّ: (اشتركوا فيه) هل المراد شركة الشيوع أو الأعم حتى لو أخذ من كل شيئاً وكان المجموع يبلغ نصاباً قطع الأخذ؟ فيه نظر ولا يبعد الثاني تغليظاً عليهم لكن قياس ما مرّ في السرقة الأولى ويؤيده أنهم علّلوا القطع بالمشتراك بأن لكل واحد من الشركاء أن يدعي بجميع المال وفي المجاورة ليس لواحد منهم أن يدعي بغير ما يخصه ومعلوم مما مرّ في السرقة أن القاطعين لو اشتركوا في الأخذ اشترط أن يخص كل واحد منهم قدر نصاب من المأخوذ لو وزّع على عددهم وإلا فلا اه. ع ش. فوّ: (واتحد جزؤه) مغطوف على قول المصنّف أخذ القاطع اه. رشيدى ولعلّ الصواب على قول الشارح اشتركوا فيه. فوّ: (وتغتبر) إلى قوله على أنهم صرحوا في المعني إلا قوله فإن قلت إلى من غير شبهة وقوله أي: بعد الإنديمال كما هو

فوّ: (نصاباً) وإن أخذوا دونه. فوّ: (نصاباً) زائد على ما في شرح الرّوض والعباب وغيرهما وهو قيد ظاهر بل ينبغي أن يقال: أو أخذوا نصاباً مع فقد بقية شروط السرقة فليتامل.

قيمة محل الأخذ بفرض أن لا قُطَاعَ ثُمَّ إِنْ كَانَ مَحَلُّ بَيْعٍ وَإِلَّا فَأَقْرَبُ مَحَلِّ بَيْعٍ إِلَيْهِ مِنْ حِزْزِهِ كَأَنْ يَكُونَ مَعَهُ أَوْ بَقَرِهِ مُلَاحِظٌ بِشَرْطِهِ السَّابِقِ مِنْ قُوَّتِهِ أَوْ قُدْرَتِهِ عَلَى الِاسْتِغَاثَةِ فَإِنْ قُلْتُ الْقُوَّةُ وَالْقُدْرَةُ تَمْنَعُ قَطْعَ الطَّرِيقِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ حَيْثُ لَحِقَ غَوْتُ لَوْ اسْتُغِيثَ لَمْ يَكُونُوا قُطَاعًا قُلْتُ مَمْنُوعٌ؛ لَأَنَا لَا نَعْتَبِرُهُمَا فِي الْحَالَةِ الرَّاهِنَةِ بَلْ بِتَقْدِيرِ كَوْنِهِ سَارِقًا وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِهِمَا بِهَذَا التَّقْدِيرِ مَنَعُهُمَا لِوَضْفِ قَطْعِهِ لِلطَّرِيقِ؛ لِأَنَّ أَذْنَى قُوَّةً أَوْ اسْتِغَاثَةً تَمْنَعُ وَضْفَ السَّرْقَةِ وَلَا يَمْنَعُ هُنَا وَضْفُ قَطْعِ الطَّرِيقِ إِلَّا قُوَّةً أَوْ اسْتِغَاثَةً تُقَاوِمُ شَوْكَتَهُ مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ مَعَ بَقِيَّةِ شُرُوطِهَا السَّابِقَةِ، وَيُثْبِتُ ذَلِكَ بَرَجْلَيْنِ لَا بَغِيرَهُمَا إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَالِ وَطَلَبِ الْمَالِكِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي السَّرْقَةِ.....

ظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ. هـ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيِ: فِي مَحَلِّ الْأَخْذِ. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْ حِزْزِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَخَذَ وَكَذَا قَوْلُهُ: مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ مُتَعَلِّقٌ بِهِ. اهـ. رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْمَنْهَجِ مَعَ شَرْحِهِ أَوْ بِأَخْذِ نِصَابٍ بِقَيِّدَيْنِ زِدْتُهُمَا بِقَوْلِي بَلَا شُبْهَةٍ مِنْ حِزْزِ الْخ. هـ. قَوْلُهُ: (كَأَنَّ يَكُونُ مَعَهُ الْخ) قُلُوْ كَانَ الْمَالُ يَسِيرُ بِهِ الدَّوَابُّ بَلَا حَافِظٍ أَوْ كَانَتْ الْجِمَالُ مَقْطُورَةً وَلَمْ تَتَّعِزْ كَمَا شَرِطَ فِي السَّرْقَةِ لَمْ يَجِبِ الْقَطْعُ. اهـ. مُعْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (لَأَنَا لَا نَعْتَبِرُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ إِذِ الْقُوَّةُ وَالْقُدْرَةُ بِالنِّسْبَةِ لِلْحِزْزِ غَيْرُهُمَا بِالنِّسْبَةِ لِقَطْعِ الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ خُصُوصِ الشَّوْكَةِ وَنَحْوِهَا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ بِخِلَافِ الْحِزْزِ يَكْفِي فِيهِ مُبَالَاةُ السَّارِقِ بِهِ عُرْفًا وَإِنْ لَمْ يُقَاوِمِ السَّارِقُ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ أَذْنَى قُوَّةً أَوْ اسْتِغَاثَةً) أَيِ صَرَفَهَا فِي الْخَارِجِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ سَمِ قَوْلُهُ تَمْنَعُ وَضْفَ السَّرْقَةِ الْخ لَعَلَّ الْوَجْهَ أَنْ يُقَالَ يَكْفِي فِي السَّرْقَةِ وَلَا يَكْفِي فِي قَطْعِ الطَّرِيقِ. اهـ. الْمَبْنِي عَلَى إِرَادَةِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا بِدُونِ صَرَفِهَا وَإِجْرَائِهَا فِي الْخَارِجِ. هـ. قَوْلُهُ: (تَمْنَعُ) أَيِ كُلِّ مِنْهُمَا. اهـ. ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ مَعَ بَقِيَّةِ شُرُوطِهَا الْخ) أَيِ السَّرْقَةِ عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُعْنِي قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَسَكَنُوا هُنَا عَنْ تَوَقُّفِ الْقَطْعِ عَلَى الْمُطَالَبَةِ بِالْمَالِ وَعَلَى عَدَمِ دَعْوَى الْمَلِكِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْمُسْقِطَاتِ وَيَتَبَنَّى أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا مَرَّ فِي السَّرْقَةِ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَيُثْبِتُ ذَلِكَ) أَيِ قَطْعِ الطَّرِيقِ. اهـ. ع. ش. وَالْأَوَّلَى أَخَذُ الْقَاطِعِ لِلنِّصَابِ.

هـ. قَوْلُهُ: (بَرَجْلَيْنِ) وَيُفَرِّدُهُ كَمَا يَأْتِي عَنِ الْمُعْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَطَلَبَ الْمَالِكِ) هُوَ بِصِيغَةِ الْفِعْلِ عُطِفَ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَخَذَ. اهـ. رَشِيدِيَّ. هـ. قَوْلُهُ: (نَظِيرَ مَا مَرَّ الْخ) أَيِ: فَتَرَكُ الْمُصَنِّفُ لَهُ إِحَالَةً عَلَى مَا مَرَّ فِي السَّرْقَةِ. اهـ. ع. ش.

هـ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ أَذْنَى قُوَّةً أَوْ اسْتِغَاثَةً تَمْنَعُ وَضْفَ السَّرْقَةِ الْخ) هَذَا الْكَلَامُ قَدْ يُفِيدُ أَنَّ الْمُلَاحِظَ لَوْ قَدَّرَ عَلَى اسْتِغَاثَةِ يُبَالِي بِهَا السَّارِقُ فِي حَدِّ ذَاتِهِ وَلَا يُبَالِي بِهَا فِي تِلْكَ الْحَالَةِ لِقُوَّةِ مَا مَعَهُ مِنَ الْأَعْوَانِ الَّذِينَ يَصُدُّرُ مُعَاوَنَتُهُمْ ثَبَّتَ السَّرْقَةَ الْمَوْجِبَةَ لِلْقَطْعِ فَلْيُرَاجَعْ. هـ. قَوْلُهُ: (تَمْنَعُ وَضْفَ السَّرْقَةِ) لَعَلَّ الْوَجْهَ أَنْ يُقَالَ بَدَلُ هَذَا تَوَجُّدُ مَعَهُ السَّرْقَةِ أَوْ تَحَقُّقُ مَعَهُ الْحِزْزِيَّةُ الْمُتَحَقِّقُ مَعَهَا السَّرْقَةُ وَإِلَّا فَالْأَذْنَى الْمَذْكُورُ لَا يَمْنَعُ تَحَقُّقَ السَّرْقَةِ كَيْفَ وَهُوَ مُحَقَّقٌ لِشَرْطِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. قَوْلُهُ: (لَيْفَ: تَمْنَعُ وَضْفَ الْخ) لَعَلَّ الْوَجْهَ أَنْ يُقَالَ يَكْفِي فِي السَّرْقَةِ وَلَا يَكْفِي فِي قَطْعِ الطَّرِيقِ م. ر.

(قَطَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى) لِلْمَالِ كَالسَّرِقَةِ (وَرَجَلَهُ الْيُسْرَى) لِلْمُحَارَبَةِ وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ حَدٌّ وَاحِدٌ وَخَوْلِفَ بَيْنَهُمَا لِقَلَّا تَفَوَّتَ الْمَنْفَعَةُ كُلُّهَا مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ وَلَوْ فَقَدْتَ إِحْدَاهُمَا وَلَوْ قَبْلَ أَخْذِ الْمَالِ وَلَوْ لِسَلْبِهَا وَعَدَمَ أَمْنِ نَزْفِ الدَّمِ اكْتَفَى بِالْأُخْرَى وَلَوْ عَكَسَ ذَلِكَ بِأَنْ قَطَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى وَرَجَلَهُ الْيُمْنَى أَسَاءَ وَاعْتَدَّ بِهِ لِصِدْقِ الْآيَةِ بِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَطَعَ مَعَ يُمْنَاهُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى فَيَلْزِمُهُ قَوْدُهَا بِشَرْطِهِ وَإِلَّا فِدَيْتُهَا، فَتُقَطَّعُ رِجْلُهُ الْيُسْرَى أَيْ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنْ قَضِيَّةَ ذَلِكَ إِجْزَاءُ قَطْعِ الْيَدِ الْيُسْرَى أَوَّلَ سَرِقَةٍ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ الْيُمْنَى عَلَيْهَا بِالْاجْتِهَادِ وَلَا قَائِلَ بِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا فَيُرَدُّ بِأَنْ فِي هَذِهِ نَصًّا عَلَى الْيُمْنَى وَهُوَ الْقِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ السَّابِقُ أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ عَلَى أَنَّهُمْ صَرَحُوا بِوُقُوعِ الْيُسْرَى حَدُّ الدُّهْشَةِ أَوْ نَحْوِهَا.....

قَوْلُ (يُسْرَى)؛ (قَطَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى وَرَجَلَهُ الْيُسْرَى) دَفْعَةٌ أَوْ عَلَى الْوَلَاءِ اه. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَلَوْ لِسَلْبِهَا الْخ) أَيْ: فَالْمُرَادُ بِالْفَقْدِ مَا يَشْمَلُ الْحُكْمِيَّ. قَوْلُهُ: (هُوَ حَدٌّ وَاحِدٌ) أَيْ: قَطْعُهُمَا وَيُخَسَّمُ مَوْضِعُ الْقَطْعِ كَمَا فِي السَّارِقِ وَيَجُوزُ أَنْ تُخَسَّمُ الْيَدُ ثُمَّ تُقَطَّعَ الرَّجْلُ وَأَنْ تُقَطَّعَا مَعًا ثُمَّ يُخَسَّمَا نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَأَنْ تُقَطَّعَا الْخ ظَاهِرُهُ وَإِنْ خِيفَ هَلَكَهُ وَيَوَجَّهَ بِآتِهِ حَدٌّ وَاحِدٌ فَلَا يَجِبُ تَقْرِيقُهُ اه. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ قَطَعَ الْخ) وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الضَّمَانِ مَا لَوْ قَطَعَ يَدَيْهِ مَعًا أَوْ رِجْلَيْهِ مَعًا؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ فَيُضْمَنُ الْيَدُ الْيُسْرَى وَالرَّجْلُ الْيُمْنَى اه. ع ش. قَوْلُهُ: (بِشَرْطِهِ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى إِنْ تَعَمَّدَهُ اه. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنْ قَضِيَّةَ ذَلِكَ الْخ) أَيْ: قَوْلُهُ وَلَوْ عَكَسَ ذَلِكَ الْخ عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى وَالْفَرْقُ أَنَّ قَطْعَهُمَا مِنْ خِلَافِ نَصٍّ يَوْجِبُ خِلَافَهُ الضَّمَانَ وَتَقْدِيمَ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى اجْتِهَادٌ يَسْقُطُ بِمُحَالَفَتِهِ الضَّمَانَ ذَكَرَهُ الْمَاوَرَدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ قَالَ الزُّرْكَشِيُّ وَقَضِيَّةُ الْفَرْقِ أَنَّهُ لَوْ قَطَعَ فِي السَّرِقَةِ يَدَهُ الْيُسْرَى فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى عَامِدًا أَجْزَاءً؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ الْيُمْنَى عَلَيْهَا الْخ وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ مِنَ الْإِيجَازِ. قَوْلُهُ: (فَيُرَدُّ الْخ) تَغْيِيرُهُ بِالْمُضَارِعِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ عِنْدِيَّاتِهِ مَعَ أَنَّهُ جَوَابُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَلَعَلَّ هَذَا مِنْ بَابِ تَوَارِدِ الْخَاطِرِ اه. سم. قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْقِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ) أَيْ: فَاقْطَعُوا إِيْمَانَهُمَا نِهَآيَةً وَمُعْنَى.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ فَقَدْتَ إِحْدَاهُمَا الْخ) عِبَارَةُ الْإِزْشَادِ وَيُقَطَّعُ بِرُبْعِ دِينَارٍ وَلَوْ لِيَجْمَعَ وَيُرَدُّهُ كَالسَّرِقَةِ. قَوْلُهُ: (يَدَهُ الْيُمْنَى وَرَجَلَهُ الْيُسْرَى) أَوْ مَا بَقِيَ وَالْأُخْرَيَانِ إِنْ فَقَدْتَا أَوْ عَادَ اه. قَوْلُهُ: (فَيُرَدُّ بِأَنْ الْخ) تَغْيِيرُهُ بِالْمُضَارِعِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ عِنْدِيَّاتِهِ مَعَ أَنَّهُ جَوَابُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَلَعَلَّ هَذَا مِنْ بَابِ تَوَارِدِ الْمَنَاطِرِ. قَوْلُهُ: (أَيْضًا فَيُرَدُّ بِأَنْ فِي هَذِهِ نَصًّا عَلَى الْيُمْنَى وَهُوَ الْقِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ الْخ) أَقُولُ يُرَدُّ عَلَى هَذَا الرَّدُّ أَنَّ الْقِرَاءَتَيْنِ فِي حُكْمِ نَصِّينِ، وَالْقِرَاءَةُ الْمَشْهُورَةُ عَامَّةٌ لِلْيَمِينِ وَالْيُسَارِ وَالْقِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ خَاصَّةٌ بِالْيَمِينِ فَهِيَ مِنْ قَبِيلِ إِفْرَادِ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ بِحُكْمِهِ وَذَلِكَ لَا يُخَصَّصُ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِمَنْعِ أَنَّ الْقِرَاءَتَيْنِ مِنْ بَابِ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ حَتَّى يَكُونَ الشَّاذَّةُ مِنَ الْقَبِيلِ الْمَذْكُورِ بَلْ هُمَا مِنْ بَابِ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ فَلْيَتَأَمَّلْ جِدًّا.

(فَإِنْ قُتِلَ قَبْلَ الْأَخْذِ أَوْ (عَادَ) ثَانِيًا بَعْدَ قَطْعِهِمَا إِلَى أَخْذِ الْمَالِ (فَيَسْرَاهُ وَيُمْنَاهُ) يُقْطَعَانِ لِلْآيَةِ. (وَإِنْ قُتِلَ) قَتْلًا يُوجِبُ الْقَوْدَ وَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ بِجُرْحٍ مَاتَ مِنْهُ بَعْدَ أَيَّامٍ قَبْلَ الظُّفْرِ بِهِ وَالتَّوْبَةُ (قُتِلَ) حَتْمًا؛ لِأَنَّ الْمُحَارَبَةَ تُفِيدُ زِيَادَةً وَلَا زِيَادَةَ هُنَا إِلَّا التَّحْتُمُ فَلَا يَسْقُطُ بِعَفْوٍ مُسْتَحِقُّ الْقَوْدِ وَيَسْتَوْفِيهِ الْإِمَامُ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى، قَالَ الْبَنْدَنِي جِي وَإِنَّمَا يَتَحْتَمُّ إِنْ قُتِلَ لِأَخْذِ الْمَالِ وَاعْتَمَدَهُ الْبَلْقِينِي وَعِنْدِي فِيهِ وَقْفَةٌ (وَإِنْ قُتِلَ) قَتْلًا يُوجِبُ الْقَوْدَ (وَأَخْذَ مَالًا) نِصَابًا كَمَا قَالَاهُ وَإِنْ نَارَعَ فِيهِ الْبَلْقِينِي (قُتِلَ) بِلَا قَطْعٍ (ثُمَّ) غُسِّلَ ثُمَّ كُفِّنَ ثُمَّ ضُلِّيَ عَلَيْهِ ثُمَّ (ضُلِبَ) مُكَفَّنًا مُعْتَرِضًا عَلَى نَحْوِ خَشْبَةٍ وَلَا يُقَدَّمُ الصَّلْبُ عَلَى الْقَتْلِ؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ تَعْذِيبٍ وَقِيَاسُ اشْتِرَاطِ النَّصَابِ هُنَا فِي الصَّلْبِ اشْتِرَاطُ بَقِيَّةِ شُرُوطِ السَّرِقَةِ وَاعْتِمَادُ الزَّرْكَشِيِّ قَطْعَ الْمَاوَزْدِيِّ بِأَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ هُنَا الْجَوُزُ رَدًّا بِأَنَّ الْمَاوَزْدِيَّ لَا يَشْتَرِطُ هُنَا النَّصَابَ فَأَوَّلَى الْجَوُزُ (ثَلَاثًا) مِنَ الْأَيَّامِ بَلِيَالِيهَا وَجَوَابًا لِيَشْتَهَرَ الْحَالُ وَيَسَمَّ التَّكَالُ وَحَذَفُ النَّاءِ لِحَذْفِ الْمَعْدُودِ سَائِعٌ (ثُمَّ يُنْزَلُ).....

قوله: (فَإِنْ قُتِلَ) إِلَى قَوْلِهِ وَقِيَاسٌ فِي النَّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ وَعِنْدِي فِيهِ وَقْفَةٌ. قوله: (قَبْلَ الْأَخْذِ) أَي: أَمَّا لَوْ قُتِلَ بَعْدَهُ فَلَا قَطْعَ لِلْآخِرِينَ كَمَا تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِيمَا لَوْ سَرَقَ فَسَقَطَ يَدُهُ وَفِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ أَوْ بَعْدَهُ سَقَطَ الْقَطْعُ كَمَا فِي السَّرِقَةِ اه. وَقَدْ يُشْعِرُ بِذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ السَّابِقِ وَلَوْ قَبْلَ أَخْذِ الْمَالِ اه. ع ش. قوله: (بِقُطْعَانِ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ. قوله: (الْمَتْنِ وَإِنْ قُتِلَ) أَي: وَلَمْ يَأْخُذْ مَالًا اه. مُعْنَى. قوله: (فَلَا يُوجِبُ الْقَوْدَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى مَعْصُومًا مُكَافَأًا لَهُ عَمْدًا كَمَا يُعْلَمُ وَمِمَّا يَأْتِي أَمَّا إِذَا قُتِلَ غَيْرَ مَعْصُومٍ أَوْ غَيْرَ مُكَافِيٍّ لَهُ أَوْ قُتِلَ خَطَأً أَوْ شَبَهَ عَمْدٍ فَلَا يُقْتَلُ اه. قوله: (وَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ) إِلَى قَوْلِهِ وَاعْتِمَادُ الزَّرْكَشِيِّ فِي الْمُعْنَى لِأَقْوَلِهِ وَعِنْدِي فِيهِ وَقْفَةٌ وَقَوْلُهُ مُعْتَرِضًا. قوله: (بَعْدَ أَيَّامٍ الْخ) ظَرْفَانِ لِمَاتَ. قوله: (بِعَفْوٍ مُسْتَحِقُّ الْقَوْدِ) وَلَا يَغْفُو السُّلْطَانُ عَمَّنْ لَا وَاِرَتْ لَهُ اه. مُعْنَى. قوله: (لِأَخْذِ الْمَالِ) أَي: وَلَمْ يَأْخُذْ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ لَوْ قُتِلَ وَأَخْذَ الْمَالِ ضَلِبَ مَعَ الْقَتْلِ وَيُعْرَفُ كَوْنُ قَتْلِهِ لِأَخْذِ الْمَالِ بِقَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ اه. ع ش. قوله: (نِصَابًا الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ يُقْطَعُ بِهِ فِي السَّرِقَةِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كِلَاهُمَا اه. قوله: (لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ تَعْذِيبٍ) أَي: وَقَدْ نَهَى عَنْ تَعْذِيبِ الْحَيَوَانِ قَالَ ﷺ: «إِذَا قُتِلْتُمْ فَأَخْسِنُوا الْقِتْلَةَ» اه. مُعْنَى. قوله: (وَقِيَاسُ اشْتِرَاطِ النَّصَابِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَقِيَاسُ مَا سَبَقَ اغْتِيَارُ الْجَوُزِ وَعَدَمُ الشُّبْهَةِ اه. قوله: (اشْتِرَاطُ بَقِيَّةِ شُرُوطِ السَّرِقَةِ) فَيَتَحَصَّلُ أَنَّ الشُّرُوطَ مُعْتَبَرَةً فِي قَطْعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ وَفِي ضَمِّ الصَّلْبِ إِلَى الْقَتْلِ دُونَ تَحْتِمِ الْقَتْلِ وَخَدَمَهُ م ر اه. سم. قوله: (مِنَ الْأَيَّامِ) إِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَرَضَ فِي الْمُعْنَى لِأَقْوَلِهِ وَيُظْهِرُ إِلَى الْمَتْنِ وَإِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَمَنْ أَعَانَهُمْ فِي النَّهَايَةِ. قوله: (وَحَذَفُ النَّاءِ) أَي: مِنْ ثَلَاثًا وَقَوْلُهُ لِحَذْفِ الْمَعْدُودِ أَي: الْمَذْكُورِ وَهُوَ الْأَيَّامُ. قوله: (سَائِعٌ) أَي: كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ

قوله: (فَإِنْ قُتِلَ قَبْلَ الْأَخْذِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَوْ بَعْدَهُ سَقَطَ الْقَطْعُ كَمَا فِي السَّرِقَةِ اه. قوله: (إِنْ) قُتِلَ لِأَخْذِ الْمَالِ) وَظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْ. قوله: (اشْتِرَاطُ بَقِيَّةِ شُرُوطِ السَّرِقَةِ) فَيَتَحَصَّلُ أَنَّ الشُّرُوطَ مُعْتَبَرَةً فِي قَطْعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ وَفِي ضَمِّ الصَّلْبِ إِلَى الْقَتْلِ دُونَ تَحْتِمِ الْقَتْلِ وَخَدَمَهُ م ر.

إِنْ لَمْ يُخَفِّ تَغْيِيرُهُ قَبْلُهَا وَإِلَّا أَنْزَلَ حِينَئِذٍ (وَقِيلَ يَبْقَى) وَجُوبًا (حَتَّى) يَتَهَيَّأَ وَ (يَسِيلَ صَدِيدُهُ) تَغْلِيظًا عَلَيْهِ وَمَحَلُّ قَتْلِهِ وَصَلْبُهُ مَحَلُّ مُحَارَبَتِهِ إِلَّا أَنْ لَا يَمُوتَ بِهِ مَنْ يَنْزِجُهُ بِهِ فَأَقْرَبُ مَحَلٍّ إِلَيْهِ وَيُظْهِرُ أَنَّ هَذَا مَذْدُوبٌ لَا وَاجِبٌ (وَفِي قَوْلِ يَضْلُبُ) حَيًّا (قَلِيلًا ثُمَّ يُنْزَلُ فَيُقْتَلُ)؛ لِأَنَّ الصَّلْبَ عُقُوبَةٌ فَيَفْعَلُ بِهِ حَيًّا وَاعْتَرَضَ قَوْلُهُ قَلِيلًا بِأَنَّهُ زِيَادَةٌ لَمْ تُحَكَّ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ كَانَ أَحَدُ أَوْجِهٍ ثَلَاثَةُ مُفْرَعَةٍ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَا أَنَّهُ مِنْ جُمْلَتِهِ وَيُجَابُ بِأَنَّ مَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ فَإِذَا حَفِظَ أَنَّ قَلِيلًا مِنْ جُمْلَةِ هَذَا الْقَوْلِ قُدِّمًا، ثُمَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَذْنَى زَمَنٍ يَنْزِجُهُ بِهِ غَوْفًا غَيْرُهُ، وَأَفْهَمُ تَرْتِيبُهُ الصَّلْبَ عَلَى الْقَتْلِ أَنَّهُ يَسْقُطُ بِمَوْتِهِ خَفَفَ أَنْفُهُ وَبَقِيَ لَيْغِيرُ هَذِهِ الْجَهَةِ كَقَوْدٍ فِي غَيْرِ الْمُحَارَبَةِ لِشَقُوطِ التَّابِعِ بِسُقُوطِ مَتَبُوعِهِ وَبِمَا تَقَرَّرَ فَسَّرَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْآيَةَ فَإِنَّهُ جَعَلَ أَوْ فِيهَا لِلتَّنَوُّعِ دُونَ التَّخْيِيرِ حَيْثُ قَالَ الْمَعْنَى أَنْ يُقْتَلُوا إِنْ قَتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا مَعَ ذَلِكَ إِنْ قَتَلُوا وَأَخَذُوا الْمَالَ أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافِ إِنْ أَخَذُوهُ فَقَطَّ أَوْ يُنْفَوْا إِنْ أَرْعَبُوا وَلَمْ يَأْخُذُوهُ وَهَذَا مِنْهُ إِمَّا تَوْقِيفٌ وَهُوَ الْأَقْرَبُ أَوْ لُغَةٌ وَكِلَاهُمَا مِنْ مِثْلِهِ حُجَّةٌ لَا سِيَّما وَهُوَ تَرْجُمَانُ الْقُرْآنِ. (وَمَنْ أَعَانَهُمْ وَكَثُرَ جَمْعُهُمْ) وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ (عُزِّرَ بِحَبْسٍ وَتَغْرِيبٍ وَغَيْرِهِمَا) كَسَائِرِ الْمَعَاصِي وَعَبَّرَ أَصْلُهُ بِأَوْ وَلَا خِلَافَ بَلِ الْمَدَارُ عَلَى رَأْيِ الْإِمَامِ نَظِيرُ مَا مَرَّ

ثُمَّ اتَّبَعَهُ سِتًّا مِنْ سُؤَالٍ اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يُخَفِّ تَغْيِيرُهُ) أَي: قَبْلَ الثَّلَاثِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَكَانَ الْمُرَادُ بِالتَّغْيِيرِ هُنَا الْإِنْفِجَارُ وَنَحْوُهُ وَإِلَّا قَمَتِي حُسِبَتْ جِيفَةُ الْمَيْتِ ثَلَاثًا حَصَلَ التَّنَوُّعُ وَالتَّغْيِيرُ غَالِيًا اهـ. نِهَآيَةُ. قَوْلُهُ: (وَالَا) أَي: بِأَنَّ خِيفَةَ قَبْلَ الثَّلَاثِ. قَوْلُهُ: (أَنْزَلَ حِينَئِذٍ) وَحُمِلَ النَّصُّ فِي الثَّلَاثِ عَلَى زَمَنِ الْبَرْدِ وَالْإِعْتِدَالِ اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَجُوبًا) وَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا اهـ. نِهَآيَةُ. قَوْلُ (سَنِي): (صَدِيدُهُ) وَهُوَ مَاءٌ رَقِيقٌ يَخْرُجُ مُخْتَلِطًا بِدَمٍ اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (إِنْ هَذَا) أَي: قَوْلُهُمْ وَمَحَلُّ قَتْلِهِ الْخ. قَوْلُهُ: (فَإِذَا حَفِظَ) أَي: الشَّيْخَانِ. قَوْلُهُ: (خَفَفَ أَنْفُهُ) أَي: بِلَا سَبَبٍ اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَبِمَا تَقَرَّرَ) أَي: فِي الْمَثْنِ مِنَ الْقَطْعِ فِي الْأَخْذِ وَتَحْتُمُ الْقَتْلَ فِي الْقَتْلِ وَتَحْتُمُ الْقَتْلَ وَالصَّلْبَ فِيهِمَا. قَوْلُهُ: (مَعَ ذَلِكَ) أَي: الْقَتْلَ. قَوْلُهُ: (تَوْقِيفٌ) أَي: تَغْلِيمٌ مِنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَوْلُهُ: (أَوْ لُغَةٌ) قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ لَا يَخْفَى أَنَّ كَوْنَهُ أَوْ لِلتَّنَوُّعِ مِمَّا لَا شُبْهَةَ وَلَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى كَوْنِهِ مِنْ مِثْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ حُجَّةً وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي إِرَادَتِهِ فِي الْآيَةِ وَلَا طَرِيقَ لِذَلِكَ إِلَّا التَّوْقِيفُ اهـ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ كَابِنِ حَجَرٍ أَنَّ هَذَا الْمُرَادَ فَهَمَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ مِنَ الْآيَةِ بِاغْتِبَارِ اللَّغَةِ؛ لِأَنَّهُ يَقْهَمُ مِنْ أَسْرَارِهَا مَا لَا يَقْهَمُهُ غَيْرُهُ اهـ. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (مِنْ مِثْلِهِ) أَي: ابْنِ عَبَّاسٍ اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَزِدْ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ لَوْ مَاتَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ الْمُتَحَتِّمْ وَقَوْلُهُ الْأَصَحُّ تَلَزُّمُهُ الْكُفَّارَةَ إِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ وَنَازَعَ فِي النِّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ الْأَصَحُّ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ) أَي: بِأَنَّ لَمْ يَأْخُذْ مَا لَا نِصَابًا وَلَا قَتْلَ نَفْسًا اهـ. مُعْنَى.

قَوْلُهُ: (أَوْ لُغَةٌ) لَا يَخْفَى أَنَّ كَوْنَهُ أَوْ تَرَدُّ لُغَةٍ لِلتَّنَوُّعِ مِمَّا لَا شُبْهَةَ فِيهِ وَلَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى كَوْنِهِ مِنْ مِثْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ حُجَّةً وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي إِرَادَتِهِ فِي الْآيَةِ وَلَا طَرِيقَ لِذَلِكَ إِلَّا التَّوْقِيفُ.

وَلَا يُقْتَلُ بَوْلَدِهِ وَذِمَّتِي) وَقَدْ لِلْأَصَالَةِ أَوْ لِعَدَمِ الْكِفَاءَةِ بَلْ تَلَزُمُ الدِّيَةُ أَوْ الْقِيَمَةُ (و) عَلَى الْأَوَّلِ
أَيْضًا (لَوْ مَاتَ) الْقَاتِلُ بِلَا قَتْلِ (فَدِيَّةٍ).....

❶ قوله: (وَقِيلَ يَتَعَيَّنُ التَّغْرِيبُ) هذا قَرِينَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَرِدُ عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّ التَّغْرِيبَ يَجْمَعُ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ. ❷ قوله: (وَقَتْلُ الْقَاطِعِ الْمُتَحْتَمِّ) خَرَجَ قَتْلُهُ لِغَوْدٍ لَا يَتَعَلَّقُ بِقَطْعِ الطَّرِيقِ وَقَتْلُهُ لِغَوْدٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ مَعَ انْتِفَاءِ الشَّرْطِ السَّابِقِ عَنِ الْبُذْنِيحِيِّ. ❸ قوله: (وَيَسْتَقِلُّ الْإِمَامُ بِاسْتِيفَائِهِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرَّوْضُ وَيَسْتَوْفِيهِ الْإِمَامُ بِدُونِ طَلَبِ الْوَلِيِّ أَه. قَالَ فِي الْعُبَابِ يَقْتُلُهُ الْإِمَامُ وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَحِقُّونَ صِغَارًا وَقِيَاسُ هَذَا عَدَمُ تَوَقُّفِ الْقَطْعِ عَلَى طَلَبِ صَاحِبِ الْمَالِ بِخِلَافِ السَّرِقَةِ، وَعَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ تَوَقُّفُهُ فِيهِ وَفَقَهُ أَه. وَتَقَدَّمَ قَوْلُ الشَّارِحِ وَطَلَبُ الْمَالِكُ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي السَّرِقَةِ. ❹ قوله: (وَقَوْلُ) أَيِ إِنْ كَانَ هُوَ حُرًّا وَإِلَّا فَهُوَ قَدْ يَكُونُ قَتْلًا كَمَا قَالَ الشَّارِحُ فِي تَعْرِيفِهِ أَوَّلَ الْبَابِ وَلَوْ قَتْلًا وَقَدْ يَقْتُلُ قَتْلًا. ❺ قوله: (وَلَوْ مَاتَ الْقَاتِلُ بِلَا قَتْلِ) أَيِ اقْتِصَاصًا وَإِلَّا فَلَوْ قَتْلُهُ أَحَدٌ تَعْدِيًا وَجَبَ دِيَةُ الْمَقْتُولِ فِي مَالِهِ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيَجِبُ دِيَّتُهُ هُوَ لِيُورَثَ عَلَى قَاتِلِهِ كَمَا قَالَ فِي الرَّوْضِ وَشَرَحَهُ وَإِذَا قَتَلَهُ أَحَدٌ بِلَا إِذْنٍ مِنَ الْإِمَامِ فَلْيُورَثِ الدِّيَةُ عَلَى قَاتِلِهِ

للمقتول في ماله إن كان حُرًّا وإلا فقيمتُهُ (و) عليه أيضًا (لو قتل جمعًا) مِمَّا (قُتِلَ بواحدٍ وللباقيين ديات) فَإِنْ قَتَلَهُمْ مُرْتَبًا قُتِلَ بِالْأَوَّلِ (و) عليه أيضًا (لو عفا وليُّه بمالٍ وجب وسقطَ القصاصُ ويُقتلُ حدًّا) كما لو وجب قودٌ على مُرتدٍّ فعفا عنه وليُّه، ونازع فيه البلقيني بأنَّ المنصوصَ وعليه الجمهورُ أَنَّهُ لا يصحُّ عَفْوُهُ على القولين بمالٍ ولا بغيره وأطالَ فيه (و) عليه أيضًا لو تابَ قبلَ القُدرةِ عليه لم يسقطَ القتلُ (ولو قتلَ بمُثْقِلٍ أو بقطعِ عُضْوٍ.....

عِبارةُ الْمُغْنِي القاطعُ من غيرِ قَتْلِهِ قِصاصًا اهـ. وعِبارةُ التَّهَائِيهِ القاطعُ بلا قَطْعٍ قال الرَّشِيدِيُّ قولُهُ القاطعُ بلا قَطْعٍ صَوَابُهُ الْقَاتِلُ بلا قَتْلِ أَي: قِصاصًا اهـ. عِبارةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قولُهُ الْقَاتِلُ بلا قَطْعٍ كذا في المَوجودِ مِنْ نُسْخِ التُّحْفَةِ حَتَّى نُسْخَةِ الْمُصَنِّفِ وكان الظَّاهِرُ بلا قَتْلِ وكاتِه وَقَعَ كَذَلِكَ في نُسْخَةِ الْمُحَسِّي سَمَ وعِبَارَتُهُ قولُهُ بلا قَتْلِ أَي: اقْتِصاصًا وإلا فلو قَتَلَهُ أَحَدٌ تَعْدِيًا وَجَبَ دِيَةُ الْمَقْتُولِ في ماله أيضًا كما هو ظاهِرٌ وَتَجِبَ دِيَتُهُ لَوَرَثَتِهِ على قَاتِلِهِ اهـ. فَوُدَّ: (لِلْمَقْتُولِ) إلى قولِهِ ولو ادَّعى في الْمُغْنِي إلَّا قولُهُ يَخْتَصُّ إلى المِثْنِ وقولُهُ وإنْ لم يَصْلُحْ عَمَلُهُ وقولُهُ وإنْ صُلِحَ عَمَلُهُ وقولُهُ ولا نَظَرَ إلى نَعَمَ. فَوُدَّ: (إِنْ كان حُرًّا) أَيِ الْمَقْتُولِ وهذا إنْ كان الْقَاتِلُ الْقاطِعُ حُرًّا وإلا لم يَتَأَتَّ قولُهُ في ماله بل تَسْقُطُ الدِّيَةُ اهـ. سَمَ. فَوُدَّ: (وإلا فقيمتُهُ) أَيِ مُطْلَقًا اهـ. شَرْحُ الْمُنْهَجِ أَي: سِوَا ماتِ الْقَاتِلُ الْحُرُّ بِقَتْلِ أو غَيْرِهِ أو لم يَمُتْ حَلَبِي.

فَوُدَّ (سَمَ): (قَتَلَ بواحدٍ) أَيِ مِنْهُمْ بِالْقُرْعَةِ اهـ. مُغْنِي. فَوُدَّ: (فَإِنْ قَتَلَهُمْ مُرْتَبًا إلخ) المِثْنُ صَادِقٌ لِهَذِهِ أيضًا مُحَسِّي سَمَ وعليه فَكانَ تَرْكُ التَّعَرُّضِ لِلتَّعْطِينِ فِيهِ لَوْضُوحُهُ وكانَ الْحامِلُ لِلتَّخْصِيصِ الَّذِي سَلَكَه الشَّارِحُ تَبَعًا لِلشَّارِحِ الْمُحَقِّقِ السَّلَامَةَ مِنَ الْإِيْهَامِ اللَّازِمِ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُحَسِّي وإنْ كانَ مُنْذِفِعًا بِالْوَضُوحِ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. فَوُدَّ: (قُتِلَ بِالْأَوَّلِ) أَي: حَتْمًا وإنْ أَوْهَمَ كَلَامُ الْمِثْنِ خِلَافَهُ حَتَّى لو عفا وَلِيُّه لم يَسْقُطْ لِحَتْمَتِهِ اهـ. مُغْنِي.

فَوُدَّ (سَمَ): (ولو عفا وليُّه) أَي: الْمَقْتُولِ عَنِ الْقِصاصِ بِمالٍ أَي: عَلَيْهِ صَحَّ وَوَجَبَ أَي: الْمَالُ اهـ. مُغْنِي. فَوُدَّ (سَمَ): (وَيُقْتَلُ حدًّا) ظاهِرٌ تَخْصِيصِ الْقَتْلِ حدًّا بِصُورَةِ الْعَفْوِ أَنَّهُ لا يُقْتَلُ فِيمَا لو قَتَلَ وَلَدَهُ أو ذِمِّيًّا أو قَتْنًا حدًّا كما لا يُقْتَلُ قِصاصًا اهـ. ع ش أقولُ وَيُقَيِّدُهُ أيضًا تَقْيِيدُهُمْ قولُ الْمُصَنِّفِ المَارِ وإنْ قَتَلَ إلخ بِقولِهِمْ قَتْلًا يوجبُ الْقودَ. فَوُدَّ: (وَنَازَعَ فِيهِ الْبُلْقِينِي إلخ) عِبارةُ الْمُغْنِي وعلى الثَّانِي فالْعَفْوُ لَعَوُ كما قالاه وإنْ قالَ الْبُلْقِينِي أَنَّهُ لَعَوُ على الْقَوْلَيْنِ؛ لأنَّ الْقاطِعَ لم يَسْتَفِذْ بِالْعَفْوِ شَيْئًا لِحَتْمِهِ قَطْعِهِ بِالْمُحَارَبَةِ اهـ.

فَوُدَّ (سَمَ): (ولو قَتَلَ) أَي: الْقاطِعُ شَخْصًا بِمُثْقِلٍ أو بقطعِ عُضْوٍ أو بغيرِ ذَلِكَ اهـ. مُغْنِي.

ولا قِصاصَ لأنَّ قَتْلَهُ مُتَحَتِّمٌ ولو لم يُرَاعَ فِيهِ الْقِصاصُ لم تَلْزَمْهُ الدِّيَةُ بل مُجَرَّدُ التَّعْزِيرِ لِأَفْتِيائِهِ على الإمامِ اهـ. فَوُدَّ: (إِنْ كانَ حُرًّا) أَيِ الْمَقْتُولِ وهذا إنْ كانَ الْقَاتِلُ الْقاطِعُ حُرًّا وإلا لم يَتَأَتَّ قولُهُ في ماله بل تَسْقُطُ الدِّيَةُ. فَوُدَّ: (فَإِنْ قَتَلَهُمْ مُرْتَبًا إلخ) المِثْنُ صَالِحٌ لِهَذِهِ أيضًا.

فُعِلَ به مثله) ونازع فيه البلقيني بأن الذي يقتضيه النص أنه يُقْتَل بالسيف عليهما (و) يختصّ التحتم بالقتل والصلب دون غيرهما فحينئذ (لو جرح) مجزأ فيه قودٌ كقطع يد (فاندمل) أو قتل عقبه (لم يتحتم قصاص) فيه في ذلك الجرح (في الأظهر) بل يتخيّر المجروح بين القود والعفو على مالٍ أو غيره؛ لأنّ التحتم تغليبٌ لحقّ الله تعالى فاختصّ بالنفس كالكفارة أما إذا سرى إلى النفس فيتحتم القتل كما مرّ.

(وتسقط عقوبات تخصّ القاطع) من تحتم قتل وصلب وقطع رجل وكذا يد وعبارته تشملها؛ لأنّ المختصّ به القاطع اجتماع قطعها فها عقوبة واحدة وهي إذا سقط بعضها سقط كلها (بتوبة) عن قطع الطريق (قبل القدرة عليه) وإن لم يصلح عمله للآية بخلاف ما لا يخصه كالقود وضمان المال (لا بعدها) وإن صلح عمله (على المذهب) لمفهوم الآية وإلا لم يكن

قول (سن): (فُعِلَ به مثله) أي: تغليباً للقصاص مُعني ونهاية. قول: (ونازع) إلى التثنية في النهاية إلا قوله وإن لم يصلح عمله وقوله ولا نظّر إلى نعم. قول: (ونازع إلخ) عبارة النهاية والمُعني وأن إلخ بزيادة أن الوضعية. قول: (عليهما) أي: القولين نهايةً ومُعني. قول: (دون غيرهما) أي: كقتله بمثل ما قتل به. قول: (جرحاً فيه قود) أي: أما غيره كجائفة فواجبه المال اه. مُعني. قول: (أو قتل عقبه) عبارة المُعني قوله فاندمل يؤهم أنّ الإندمال قيدٌ لمحلّ الخلاف وليس مراداً قلو قطع يده ثم قتله قبل الإندمال جرى القولان أيضاً في تحتم قصاص اليد اه. قول: (فيه) يُعني ما بعده عنه ولذا أسقطه المُعني. قول: (كالكفارة) أي: كفارة القتل فإنها مُختصة بقتل النفس دون القطع اه. بُجيري.

قول: (أما إذا سرى إلخ) مُحترزٌ فاندمل. قول: (كما مرّ) أي: في شرح فإن قتل قُتل حتماً.

قول (سن): (وتسقط إلخ) ولو ثبت قطع الطريق والقتل بإقراره ثم رجّع قبل رجوعه كما ذكره في التثنية في أوائل الإقرار اه. مُعني. قول: (من تحتم القتل) أي: دون أصل القتل فلا يسقط بتويته بل يُقتل قصاصاً لا حداً إلا إن عفا عنه مستحقّ القصاص فيسقط قتله حينئذ وقوله وصلب إن عطف على قتل كان المعنى وتحتم صلبه مع أنّ الصلب يسقط من أضله فالمُناسب عطفه على تحتم؛ لأنّ الصلب من حيث هو عقوبة تخصه وقوله وقطع رجل إلخ فيسقط قطع رجله ويده معاً اه. شيخنا.

قول: (وعبارته إلخ) جوابٌ عما يقال إنّ كلام المصنّف يؤهم خلافه فإنّ الرجل هي المُختصة بالقاطع واليد تُشاركه فيها السرقة اه. شيخنا. قول: (لأنّ المختصّ به) الباء داخلّة على المقصور وقوله القاطع نائب فاعل المختص. قول: (فهما) أي: الرجل واليد اه. ع ش. قول: (بعضها) وهو هنا قطع الرجل للمحاربة وقوله كلها لعلّ الأولى الباقي وهو هنا قطع اليد. قول: (للآية) أي: لقوله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٣٤] والآية والمراد بما قبل القدرة أن لا تمتدّ إليهم يد الإمام ليهرب أو استخفاف أو امتناع اه. نهاية عبارة البُجيري المراد بالقدرة أن يكونوا في قبضة الإمام وقيل المراد بها أن يأخذ الإمام في أسبابها كإرسال الجيوش لإمساكهم اه.

لِقَبْلِ فِيهَا فَاِئِدَّةٌ، وَالْفَرْقُ أَنَّهَا قَبْلُهَا لَا تُثَمِّمَةٌ فِيهَا وَبَعْدَهَا فِيهَا تُثَمِّمَةٌ دَفْعُ الْحَدِّ وَلَوْ ادَّعَى بَعْدَ الظَّنِّ بِهِ سَبَقَ تَوْبَةُ قَبْلَهُ وَظَهَرَتْ أَمَارَةُ صِدْقِهِ فُوجِهَانِ وَالَّذِي يُتَّجَعُ مِنْهُمَا عَدَمُ تَصْدِيقِهِ لِلتُّهْمَةِ وَلَا نَظَرٌ لِأَمَارَةٍ يُكَذِّبُهَا فَعَلُهُ نَعَمْ، إِنْ أَقَامَ بِهَا بَيِّنَةٌ قَبْلَ (تَنْبِيْهِ) وَقَعَ لِلْبَيضَاوِيِّ فِي تَفْسِيرِهِ أَنَّ الْقَتْلَ قِصَاصًا يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ وَجُوبُهُ لَا جَوَازَهُ وَهُوَ عَجِيبٌ

قوله: (فيها) أي: في الآية اه. ع ش. قوله: (أنها) أي التوبة قبلها أي: القدرة. قوله: (لا تهممة فيها) عبارة المغني بعيدة عن التهمة قرية من الحقيقة اه. قوله: (وظهرت أماره صدقه) أي: وإن لم تظهر لم يصدق قطعاً اه. مغني. قوله: (لأماره) أي: أماره صدق. قوله: (نعم إن أقام بها بينة إلخ) قد يشكّل إقامة البينة بعدم اطلاعها على التّم والعزم من أركانها ونطقه بذلك قد يكون من غير مواطاة القلب إلّا أن يقال تستدلّ بالقرائن ولولا ذلك لم يتأت قولهم تسقط بتوبته قبل القدرة اه. سم. قوله: (وهو عجيب) أقول لا عجب؛ لأن المراد بالوجوب التّحمّ فالمعنى يسقط بالتوبة تحتمه فيسقط بعفو الولي لا جواز له فللولي استيفاؤه وهذا معنى صحيح لا غبار عليه والحاصل أن القتل قصاصاً في حدّ نفسه يوصف بالجواز بمعنى عدم امتناع تعاطيه وبالوجوب أي: التّحمّ بمعنى امتناع سقوطه فإذا حصلت التوبة سقط الوصف الثاني وبقي الوصف الأوّل وليس في كلام البيضاوي أن الوصفين ثابتان له من حيث كونه قصاصاً بل يجوز أن يريد أنّهما ثابتان له في نفسه بمعنى أنّ ذات هذا القتل الذي يسمّى قصاصاً لها هذان الوصفان ولا ينافي ذلك قوله إنّ القتل قصاصاً؛ لأنّ ذكر القصاص فيه على وجه العنوان وقد تقرر أنّ العنوان لا يجب أن يكون منشأ الحكم المذكور فتأمل ذلك لتعلم اندفاع ما أطال به

قوله: (نعم إن أقام بها بينة قبل) قد يستشكّل البينة بعدم اطلاعها على التّم، والعزم من أركانها، ونطقه بذلك قد يكون من غير مواطاة القلب إلّا أن يقال يستدلّ بالقرائن ولولا ذلك لم يتأت قولهم تسقط بتوبته قبل القدرة. قوله: (وهو عجيب) أقول لا عجب لأن المراد بالوجوب التّحمّ فالمعنى يسقط بالتوبة تحتمه فيسقط بعفو الولي لا جواز له فللولي استيفاؤه وهذا معنى صحيح لا غبار عليه، ولفظ البيضاوي أمّا القتل قصاصاً فالأولى إسقاط بالتوبة وجوبه لا جواز اه. والحاصل أن القتل قصاصاً في حدّ نفسه يوصف بالجواز بمعنى عدم امتناع تعاطيه وبالوجوب أي التّحمّ بمعنى امتناع سقوطه فإن حصلت التوبة سقط الوصف الثاني وبقي الأوّل، وليس في كلام البيضاوي أنّ الوصفين ثابتان من حيث كونه قصاصاً ولا يفيد كونه قصاصاً بل بجواز أن يريد أنّهما ثابتان له في نفسه بمعنى أنّ ذات هذا القتل الذي يسمّى قصاصاً له هذان الوصفان فلا ينافي ذلك قوله، أمّا القتل قصاصاً لأنّ ذلك القصاص فيه على وجه العنوان وقد تقرر أنّ العنوان لا يجب أن يكون منشأ الحكم المذكور، فتأمل ذلك لتعلم اندفاع ما أطال به الشارح وآته لا عجب فيما قاله ولا في سكوت محشيه وآته لا حاجة به إلى تأويل لا يوافق مذهبه وإمّا العجب من الاستطالة على البيضاوي ومحشيه بما لا منشأ له إلّا إهمال التأمّل وعدم مراعاة القواعد، والله أعلم سم.

وأعجب منه سُكُوتُ شيخنا عليه في حاشيته مع ظُهورِ فسادِه لأنَّ التوبةَ كما تَقَرَّر لا دَخَلَ لها في القِصاصِ أصلاً إذ لا يَتَصَوَّرُ له بَقِيْدُ كونهِ قِصاصاً حالناً وجوبٍ وجوازٍ لأنَّنا إِن نَظَرنا إلى الوليِّ فَطَلَبَهُ جائِزٌ له لا واجبٌ مُطْلَقاً أو للإمامِ فَإِنْ طَلَبَهُ منه الوليُّ وجبٌ وإلا لم يجب من حيث كونه قِصاصاً وإن جازَ أو وجب من حيث كونه حَدّاً، فتَأَمَّلْهُ وأَوَّلْهُ بعضُهم بما لا يُوَافِقُ قواعدَ مذهبِ البيضاويِّ فاحذَرْهُ فَإِنَّ السَّبْرَ قاضٍ بأنَّه لا يَجْزِمُ بِحكمٍ على غيرِ مذهبه من غيرِ عَزْوِهِ لِقَائِلِهِ.

(ولا تسقطُ سائرُ الحدودِ) المَخْتَصَّةُ باللهِ تعالى كَحَدِّ زَنّا وسَرِقَةٍ وشُرْبِ مُسْكِرٍ (بها) أي بالتوبة قبل الرِّفْعِ وبعده ولو في قاطِعِ الطَّرِيقِ (في الأظهر) لأنَّه ﷺ «حَدُّ مَنْ ظَهَرَ تَوْبَتُهُ».....

الشارحُ وآتاه لا عَجَبَ فيما قاله ولا في سُكُوتِ مُحَسِّنِهِ اهـ. سم وقد يُجَابُ عن طَرَفِ الشارحِ بأنَّ القَتْلَ هنا وظيفَةُ الإمامِ فَقَطْ دونَ الوليِّ وقولُ الشارحِ إِن نَظَرنا إلى الوليِّ إلخ لمُجَرِّدُ تَوْسِيعِ الدَّائِرَةِ وَلَيْسَ للإمامِ بَعْدَ طَلَبِ الوليِّ إلّا وَضَفَ الوجوبِ كما يُفِيدُهُ قولُ المُصَنِّفِ المارِّ ويُقْتَلُ حَدّاً، وأما قولُ السَّارِقِ وإن جازَ أو وجب إلخ فأو فيه بِمَعْنَى بل. □ فَوَدَّ: (وَأَعْجَبَ مِنْهُ إلخ) في التَّعْبِيرِ بأَعْجَبَ دَلالةٌ على ما لا يَلِيقُ نِسْبَتُهُ لِمِثْلِ البيضاويِّ اهـ. سم. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقاً) أي: سِوَاءَ غَلَبَ في قَتْلِ القاطِعِ مَعْنَى القِصاصِ أو مَعْنَى الحَدِّ. □ فَوَدَّ: (فَإِنَّ السَّبْرَ) أي تَتَبَعَ كَلامَ البيضاويِّ.

□ فَوَدَّ (سني): (سائرُ الحدودِ) أي: باقِياها اهـ. مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (المُخْتَصَّةُ) إلى قوله بل على الإضرارِ في المُعْنَى إلّا قوله قَبْلَ الرِّفْعِ وبعده وقوله بل مَنْ أَخْبَرَ إلى نَعْمَ وإلى الفضلِ في النِّهايةِ إلّا قوله وكذا ذِمِّي زَنَى ثم أَسْلَمَ. □ فَوَدَّ: (المُخْتَصَّةُ) صِفَةً لِلْحُدُودِ. □ فَوَدَّ: (قَبْلَ الرِّفْعِ) أي: إلى الحَاكِمِ. □ فَوَدَّ: (ولو في قاطِعِ الطَّرِيقِ) عِبارةٌ المُعْنَى في قاطِعِ الطَّرِيقِ وغيره اهـ. وَعبارةٌ سم قوله ولو في قاطِعِ الطَّرِيقِ إشارةٌ

□ فَوَدَّ: (وَأَعْجَبَ مِنْهُ إلخ) في التَّعْبِيرِ بأَعْجَبَ دَلالةٌ على ما لا يَلِيقُ نِسْبَتُهُ لِمِثْلِ البيضاويِّ. □ فَوَدَّ: (مع ظُهورِ فسادِه إلخ) أقولُ دَعَوَى فسادِه فَضْلاً عن دَعَوَى ظُهورِه فاسِدةً فساداً واضِحاً. □ فَوَدَّ: (لأنَّ التَّوْبَةَ لا دَخَلَ لها في القِصاصِ إلخ) قُلْنَا لم يَدْعِي البيضاويُّ أَنَّ لها دَخَلَ في القِصاصِ بل ادَّعَى أَنَّ لها دَخَلَ في صِفَةِ القَتْلِ قِصاصاً وهي وَجوبُهُ أي تَحْتَمُّهُ، وقوله إذ لا يَتَصَوَّرُ له بَقِيْدُ كونهِ قِصاصاً إلخ قُلْتُ لم يَدْعُ أَنَّ له حَالَتَيْنِ جَوازٍ وجوبٍ بهذا القَيْدِ بل ادَّعَى أَنَّهُ في نَفْسِهِ له الحَالَتَانِ وهو صَحِيحٌ على أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنَّ يَدْعِي أَنَّ له الحَالَتَيْنِ بذلك القَيْدِ لكن باغْتِيَارَيْنِ باغْتِيَارِ الوليِّ وباغْتِيَارِ الإمامِ إذا طَلِبَ منه، فَقَوْلُهُ لأنَّنا إِن نَظَرنا إلخ كَلَامٌ ساقِطٌ لأنَّه نَقَى النَّظَرَ إِلَيْهِمَا جَمِيعاً ولا شَكَّ أَنَّ النَّظَرَ إِلَيْهِمَا جَمِيعاً يَفْتَضِي ثُبُوتَ الحَالَتَيْنِ له بَقِيْدُ كونهِ قِصاصاً، وقوله فتَأَمَّلْهُ قُلْنَا تَأَمَّلْناهُ فَوَجَدْناهُ لم يَنْشَأْ إلّا عن عَدَمِ التَّأَمُّلِ الصَّحِيحِ فَأَعْجَبَ مع ذلك مِنَ المُسَارَعَةِ إلى دَعَوَى ظُهورِ الفسادِ والتَّعَجُّبِ مِنَ البيضاويِّ وَمُحَسِّنِهِ والتَّثَبُّتِ على ذلك بما لا مَنشَأَ له إلّا العَفْلَةُ الفَاحِشَةُ ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلّا باللهِ سم. □ فَوَدَّ: (ولو في قاطِعِ الطَّرِيقِ) إشارةٌ إلى أَنَّ هذا الحُكْمَ في أَعَمِّ مِنَ قاطِعِ الطَّرِيقِ.

بل مَنْ أُخْبِرَ عنها بها بعدَ قتلها وأطالَ جمعٌ في الانتصارِ لمُقابِلِهِ بالآياتِ والأحاديثِ الدَّالَّةِ على أنَّ التوبةَ ترفعُ الذُّنُوبَ من أصلِها، نعم، تاركُ الصَّلَاةِ يَسْقُطُ حَدُّهُ بها عليهما وكذا ذِمِّيٌّ زَنَى ثُمَّ أَسْلَمَ والخلافُ في الظَّاهِرِ، أمَّا فيما بينه وبين الله تعالى فحيثُ صَحَّحْتُ توبتهُ سَقَطَ بها سائرُ الحدودِ قطعًا ومَنْ حُدَّ في الدُّنْيَا لم يُعاقب في الآخرةِ على ذلك الذَّنْبِ بل على الإصرارِ عليه إنْ لم يَتُبْ.

فصل في اجتماع عقوباتٍ على شخصٍ واحدٍ

(مَنْ لَزِمَهُ قِصَاصٌ) فِي النَّفْسِ (وَقُطِعَ) لِيُطْرَفَ قِصَاصًا (وَحُدَّ قَذْفٌ) وَتَعْرِيزٌ لِأَرْبَعَةٍ (وَطَالَبُوهُ) غُزِرَ وَإِنْ تَأَخَّرَ ثُمَّ (جُلِدَ) لِلْقَذْفِ (ثُمَّ قُطِعَ ثُمَّ قُتِلَ) تَقْدِيمًا لِلْأَخْفِ فَالْأَخْفُ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى اسْتِيفَاءِ الْكُلِّ (وَيُأَيِّدُ بِقِتْلِهِ بَعْدَ قِطْعِهِ) بَلَا مُهْلَةٍ بَيْنَهُمَا فَجَبَتْ الْمُوَالَاةُ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ أَنَّ الْمُسْتَحَقَّ مُطَالَبَ النَّفْسِ مُسْتَوْفَاةً (لَا قِطْعُهُ بَعْدَ جُلْدِهِ) فَلَا تَجُوزُ الْمُبَادَرَةُ بِهِ (إِنْ غَابَ مُسْتَحَقُّ قِتْلِهِ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَهْلِكُ بِالْمُوَالَاةِ فَيَفُوتَ قَوْدُ النَّفْسِ (وَكَذَا إِنْ خَضَرَ وَقَالَ عَجَلُوا الْقِطْعَ) وَأَنَا أَبَادِرُ بَعْدَهُ بِالْقِتْلِ وَخِيفَ مَوْتُهُ بِالْمُوَالَاةِ بَيْنَ الْجُلْدِ وَالْقِطْعِ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ قَدْ يَهْلِكُ بِالْمُوَالَاةِ فَيَفُوتَ الْقِتْلُ

إِلَى أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ فِي أَعَمِّ مِنْ قَاطِعِ الطَّرِيقِ اهـ. قَوْلُهُ: (بَلْ مَنْ لَزِمَهُ) أَي: بَلْ حَدَّ امْرَأَةً أُخْبِرَ أَي: ﷺ هَذَا لَا يُؤَيِّدُ الْأَظْهَرَ فَمَا فَائِدَةُ ذِكْرِهِ فِي مَقَامِ الْاسْتِدْلَالِ لَهُ. قَوْلُهُ: (عَنْهَا بِهَا بَعْدَ قَتْلِهَا) كُلُّ مَنْ هَذِهِ الظُّرُوفِ الثَّلَاثَةُ مُتَعَلِّقٌ بِأَخْبَرِ وَالضَّمِيرُ الْأَوَّلُ وَالثَّالِثُ لِمَنْ وَالثَّانِي لِلتَّوْبَةِ. قَوْلُهُ: (لِمُقَابِلِهِ) أَي: مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ الْقَائِلِ بِالسَّقُوطِ بِهَا قِيَاسًا عَلَى حَدِّ قَاطِعِ الطَّرِيقِ اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِمَا) أَي: الْأَظْهَرِ وَمُقَابِلِهِ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا ذِمِّيٌّ إِنْخَ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِيِّ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَلَا يَسْقُطُ بِهَا عَنْ ذِمَّتِي بِإِسْلَامِهِ كَمَا مَرَّ اهـ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا ذِمِّيٌّ إِنْخَ) الْمُعْتَمَدُ خِلَافُ هَذَا كَمَا قَالَه شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (وَمَنْ حُدَّ فِي الدُّنْيَا إِنْخَ) انْظُرْ هَلْ هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْحُدُودَ جَوَائِزُ لَا زَوَاجِرُ أَوْ مَبْنِيٌّ عَلَيْهِمَا اهـ. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (بَلْ عَلَى الْإِصْرَارِ إِنْخَ) أَوْ عَلَى الْإِقْدَامِ عَلَى مَوْجِبِهِ اهـ. نِهَآيَةٌ.

(فُضِّلَ: فِي اجْتِمَاعِ عُقُوبَاتٍ عَلَى شَخْصٍ)

قَوْلُهُ: (فِي اجْتِمَاعِ عُقُوبَاتٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُشْنِ فِي الْأَصَحِّ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا تَجُوزُ الْمُبَادَرَةُ بِهِ وَقَوْلُهُ وَخِيفَ إِلَى الْمُشْنِ وَإِلَى الْكِتَابِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا يَجُوزُ الْمُبَادَرَةُ بِهِ وَقَوْلُهُ فَإِنْ أَبَى إِلَى الْمُشْنِ وَقَوْلُهُ ثُمَّ رَأَيْتَ إِلَى وَلَوْ اجْتَمَعَ وَقَوْلُهُ وَلَوْ اجْتَمَعَهُمَا إِلَى الْمُشْنِ. قَوْلُهُ: (فِي اجْتِمَاعِ عُقُوبَاتٍ) أَي: فِي غَيْرِ قَاطِعِ الطَّرِيقِ وَهِيَ إِمَّا لِأَدَمِيٍّ أَوْ لِلَّهِ تَعَالَى أَوْ لِهَآمَا وَقَدْ بَدَأَ بِالْقِسْمِ الْأَوَّلِ اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ (سَمِي: مَنْ لَزِمَهُ) لِأَدَمِيٍّ مُحَلًى وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِأَرْبَعَةٍ) كَانَ الْأَوَّلَى ذِكْرُهُ عَقَبَ مَنْ لَزِمَهُ قَالَ الْبُجَيْرِيُّ قُلُو كَانَتْ لِرَاحِدٍ لَمْ يَجِبِ التَّرْتِيبُ شَرْعًا بَلْ بِإِرَادَتِهِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَأَخَّرَ) أَي مَوْجِبِهِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ هُوَ غَايَةٌ فِيمَا بَعْدَهُ أَيْضًا اهـ. قَوْلُهُ: (وَخِيفَ مَوْتُهُ) سَيَذْكُرُ مُخْتَرَزَةً.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا ذِمِّيٌّ إِنْخَ) الْمُعْتَمَدُ خِلَافُ هَذَا كَمَا قَالَه شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ.

قودًا مع أنَّ له مصلحة هي سقوط العقاب عنه به في الآخرة، وأيضًا فربما عفا مُستحقُّ القتل فتكون الموالاة سببًا لِقَوَاتِ النَّفْسِ فَاتَّجَعَتْ عَدَمُ نَظَرِهِمْ لِرِضَاهِ بِالتَّقْدِيمِ، أَمَّا لَوْ لَمْ يَخَفْ مَوْتَهُ بِالمُوالاةِ فَيُعَجِّلُ بجزء ما وأما لو كان به مَرَضٌ مَخُوفٌ يَخْشَى مِنْهُ مَوْتَهُ بِالْجُلْدِ إِنْ لَمْ يُبَادِرْ بِالْقَطْعِ فَيُبَادِرُ بِهِ وَجُوبًا، وَخَرَجَ بِطَالِبِهِ مَا لَوْ طَالَبَهُ بَعْضُهُمْ فَلَهُ أَحْوَالٌ فَحِينَئِذٍ (إِذَا أُخِرَ مُسْتَحِقُّ النَّفْسِ حَقَّهُ) وَطَالَبَ الْآخَرَانِ (جُلْدًا إِذَا بَرَأَ) بفتح الرَّاءِ وَكسرها (فُطِعَ) وَلَا يُؤَالِي بَيْنَهُمَا خَوْفُ الْمَوْتِ فَيَفُوتُ قَوْذُ النَّفْسِ (وَلَوْ أُخِرَ مُسْتَحِقُّ طَرْفٍ) وَطَالَبَ الْآخَرَانِ (جُلْدًا وَعَلَى مُسْتَحِقِّ النَّفْسِ الصَّبْرُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الطَّرْفُ) لِئَلَّا يَفُوتَ حَقُّهُ وَاحْتِمَالُ تَأْخِيرِ مُسْتَحِقِّ الطَّرْفِ لَا إِلَى غَايَةٍ فَيَفُوتَ الْقَتْلُ لَا نَظَرَ إِلَيْهِ لِأَنَّ مَبْنَى الْقَوْدِ عَلَى الدَّرَجَةِ وَالْإِسْقَاطِ مَا أَمَكْنَ فَانْدَفَعَ اسْتِخْسَانُ جَبْرِهِ عَلَى الْقَوْدِ وَالْعَفْوِ وَالْإِذْنِ لِمُسْتَحِقِّ النَّفْسِ بِالتَّقْدِيمِ فَإِنْ أَبِي مَكَّنَ الْحَاكِمُ مُسْتَحِقَّ النَّفْسِ (فَإِنْ بَادَرَ) مُسْتَحِقُّ النَّفْسِ (فَقَتْلُ) فَقَدْ اسْتَوْفَى حَقَّهُ وَلَكِنَّهُ يُعَزَّزُ لِتَعْدِيهِ وَحِينَئِذٍ (فَلِمُسْتَحِقِّ الطَّرْفِ دِيَّةٌ) فِي تَرْكِهِ الْمَقْتُولِ لِقَوَاتِ مَحَلِّ الِاسْتِيفَاءِ (وَلَوْ أُخِرَ مُسْتَحِقُّ الْجُلْدِ) حَقُّهُ وَطَالَبَ الْآخَرَانِ (فَالْقِيَاسُ صَبْرُ الْآخَرَيْنِ) وَجُوبًا حَتَّى يَسْتَوْفِيَ حَقُّهُ وَإِنْ تَقَدَّمَ اسْتِخْقَاقُهُمَا لِئَلَّا يَفُوتَ حَقُّهُ بِاسْتِيفَائِهِمَا أَوْ اسْتِيفَاءِ أَحَدِهِمَا وَلَوْ قُطِعَ نَحْوُ أُنْمُلَةٍ لِأَنَّ الْجُرْحَ عَظِيمَ الْخَطَرِ وَرُبَّمَا أَدَّى إِلَى الرَّهْوَاقِ فَانْدَفَعَ مَا لِلْبَلْقَيْنِي هُنَا.

- قود: (لِرِضَاهُ) أَي: مُسْتَحِقُّ قَتْلِهِ بِالتَّقْدِيمِ أَي: فِي الزَّمَنِ بِمَعْنَى الْمُوالاةِ اهـ. رَشِيدِي.
- قود: (فَيُعَجِّلُ) أَي: يَجُوزُ تَعَجُّلُهُ اهـ. رَشِيدِي. □ قود: (وَأَمَّا لَوْ كَانَ بِهِ مَرَضٌ الْخ) دَلَّ عَلَى عَدَمِ تَأْخِيرِ الْجُلْدِ لِلْمَرَضِ سَمِ وَع ش. □ قود: (فَيُبَادِرُ بِهِ) أَي بِالْقَطْعِ.
- قول (لَسِي): (إِذَا أُخِرَ مُسْتَحِقُّ النَّفْسِ حَقَّهُ جُلْدُ الْخ) فَإِنْ قِيلَ كَانَ الْمُصَنَّفُ غَيًّا عَنْ هَذَا بِمَا ذَكَرَهُ فِيمَا إِذَا غَابَ مُسْتَحِقُّ الْقَتْلِ أُجِيبَ بِأَنَّهُ إِذَا أَعَادَهُ لِضَرُورَةِ التَّقْسِيمِ اهـ. مُغْنِي. □ قود: (وَطَالَبَ الْآخَرَانِ) إِلَى قَوْلِهِ بِاسْتِيفَائِهِمَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَكِنَّهُ يُعَزَّزُ إِلَى الْمَثْنِ.
- قول (لَسِي): (وَعَلَى مُسْتَحِقِّ النَّفْسِ الصَّبْرُ الْخ) سَوَاءٌ تَقَدَّمَ اسْتِخْقَاقُ النَّفْسِ أَمْ تَأَخَّرَ اهـ. مُغْنِي.
- قود: (لَا نَظَرَ إِلَيْهِ) خَبَرُ قَوْلِهِ وَاحْتِمَالُ الْخ. □ قود: (اسْتِخْسَانُ جَبْرِهِ الْخ) هَذَا لُغَةٌ قَلِيلَةٌ وَالْكَثِيرَةُ إِجْبَارُهُ كَمَا فِي الْمِصْبَاحِ اهـ. ع ش. □ قود: (فَإِنْ أَبِي) أَي: مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ. □ قود: (مَكَّنَ الْحَاكِمُ الْخ) أَي: مِنَ الْقَتْلِ وَهَذَا مِنْ تَيَمُّةِ الْاسْتِخْسَانِ.
- قول (لَسِي): (فَالْقِيَاسُ) أَي: لِمَا سَبَقَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ اهـ. مُغْنِي.
- قود: (وَلَوْ قُطِعَ الْخ) غَايَةُ فِي الْمَغْطُوفِ. □ قود: (نَحْوُ أُنْمُلَةٍ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ بَعْضُ أُنْمُلَةٍ اهـ.

(فَضْلٌ مَنْ لَزِمَهُ قِصَاصٌ وَقُطِعَ وَحْدُ قَذْفٍ وَطَالَبَهُ جُلْدٌ ثُمَّ قُطِعَ الْخ)

- قود: (وَأَمَّا لَوْ كَانَ بِهِ مَرَضٌ مَخُوفٌ الْخ) دَلَّ عَلَى عَدَمِ تَأْخِيرِ الْجُلْدِ لِلْمَرَضِ. □ قود: (فَيُبَادِرُ بِهِ وَجُوبًا) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ م ر.

(ولو اجتمع حدودُ الله تعالى) كأن زنى بكراً وسرقَ وشربَ وارْتَدَّ (قُدِّمَ) وجوباً (الأخفُّ) منها (فالأخفُّ) حِفْظاً لِمَحَلِّ القتلِ كَحَدِّ الشُّرْبِ ثم بعد بُرْئِهِ منه الجَلْدُ ثم بعد بُرْئِهِ القَطْعُ فالقتلُ وتَوَقَّفَ ابنُ الرُّفْعَةِ في تقديمِ قطعِ السَّرِقَةِ على التَّغْرِيبِ وَيُتَّجِهُ تَقْدِيمُ التَّغْرِيبِ؛ لَأَنَّهُ الْأَخْفُ وَلَا يُخَسِّسُ مِنْهُ هَلَاكٌ ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحاً رَجَعَ عَكْسَهُ واعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ وَلَوْ اجْتَمَعَ قَطْعُ سَرِقَةٍ وَقَطْعُ مُحَارَبَةٍ قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى لِهَما ثُمَّ رَجَلُهُ لِلْمُحَارَبَةِ أَوْ قَتَلَ زَنًا وَقَتَلَ رِدَّةً قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ وَالزُّوْيَانِيُّ رُجِمَ لَأَنَّهُ أَكْثَرُ نَكَالًا وَقَالَ الْقَاضِي يُقْتَلُ لِلرِّدَّةِ إِذَا فَسَادُهَا أَشَدُّ وَجَمِيعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْإِمَامَ يَفْعَلُ مَا يَرَاهُ مَضْلِحَةً وَلَوْ اجْتَمَعَا هُمَا وَقَتَلَ قَطْعَ الطَّرِيقِ قُدِّمَ وَإِنْ قُلْنَا أَنَّهُ حَدٌّ؛ لَأَنَّهُ حَقٌّ آدَمِيٌّ.

☐ فَوُدَّ: (كَأَنَّ زَنَى) إِلَى قَوْلِهِ وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ ثُمَّ رَأَيْتُ إِلَى وَلَوْ اجْتَمَعَ وَقَوْلُهُ قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ إِلَى الْقَاضِي.

☐ فَوُدَّ (سَمِيَ): (قُدِّمَ الْأَخْفُ) عَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ اجْتَمَعَ مَعَ الْحُدُودِ تَغْزِيرٌ فَهُوَ الْمُقَدَّمُ بِهِ صَرَّحَ الْمَاوَرَدِيُّ

اه. مُغْنِي. ☐ فَوُدَّ: (ثُمَّ بَعْدُ بُرْئِهِ مِنْهُ الْجَلْدُ) أَيِ: وَالتَّغْرِيبُ أَيْضًا عَلَى الْأَوَجِّهِ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي.

☐ فَوُدَّ: (فَالْقَتْلُ) أَيِ: بِغَيْرِ مُهْلَةٍ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ مُسْتَوْفَاةً اه. مُغْنِي. ☐ فَوُدَّ: (وَيُتَّجِهُ تَقْدِيمُ التَّغْرِيبِ) أَيِ: عَلَى قَطْعِ السَّرِقَةِ وَمَرَّ عَنِ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي أَنفًا اغْتِمَادُهُ. ☐ فَوُدَّ: (رَجَعَ عَكْسَهُ) أَيِ: تَقْدِيمُ قَطْعِ السَّرِقَةِ عَلَى التَّغْرِيبِ وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ قَبْلَ قَطْعِ السَّرِقَةِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ قُدِّمَ الْأَخْفُ اه. شَوَبَرِيُّ. ☐ فَوُدَّ: (وَلَوْ اجْتَمَعَ قَطْعُ سَرِقَةٍ إِنْج) وَلَوْ اجْتَمَعَ قَتْلُ قِصَاصٍ فِي غَيْرِ مُحَارَبَةٍ وَقَتْلُ مُحَارَبَةٍ قُدِّمَ السَّابِقُ مِنْهُمَا وَرَجَعَ الْآخَرُ إِلَى الدِّيَةِ وَفِي إندِرَاجِ قَطْعِ السَّرِقَةِ فِي قَتْلِ الْمُحَارَبَةِ فِيمَا لَوْ سَرَقَ وَقَتَلَ فِي الْمُحَارَبَةِ وَجِهَانِ أَوْجُهِمَا كَمَا قَالَ شَيْخُنَا نَعَمْ اه. مُغْنِي وَوَافَقَهُ النَّهَائِيَّةُ فِي الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ فَقَالَ أَوْجُهِمَا لَا يَقْتَضِيَنَّ لِلْسَّرِقَةِ ثُمَّ يُقْتَلُ وَيُصَلَّبُ لِلْمُحَارَبَةِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ فِي ذَلِكَ أَنَّ حَقَّ الْآدَمِيِّ لَا يَفُوتُ بِتَقْدِيمِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَإِلَيْهِ مَالُ سَمِ اه. ☐ فَوُدَّ: (لَهُمَا) أَيِ: لِلْسَّرِقَةِ وَالْمُحَارَبَةِ اه. ع. ش. ☐ فَوُدَّ: (قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ إِنْج) اغْتِمَادَهُ النَّهَائِيَّةَ عِبَارَتُهُ رُجِمَ؛ لَأَنَّهُ أَكْثَرُ إِنْجٍ كَمَا قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ وَالزُّوْيَانِيُّ وَذَهَبَ الْقَاضِي إِنْج. ☐ فَوُدَّ: (رُجِمَ إِنْج) وَيَدْخُلُ فِيهِ قَتْلُ الرِّدَّةِ رَجَّحَهُ الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ اه. شَوَبَرِيُّ. ☐ فَوُدَّ: (وَقَالَ الْقَاضِي إِنْج) اغْتِمَادَهُ الْمُغْنِي. ☐ فَوُدَّ: (وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا إِنْج) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا إِنْج. ☐ فَوُدَّ: (يَفْعَلُ مَا يَرَاهُ مَضْلِحَةً) أَيِ: فَإِنْ رَأَى الْمَضْلِحَةَ فِي قَتْلِهِ بِالرِّدَّةِ قَتَلَهُ بِالسَّيْفِ أَوْ فِي قَتْلِهِ بِالزَّنَا رَجَمَهُ اه. ع. ش.

☐ فَوُدَّ: (وَلَوْ اجْتَمَعَا هُمَا) أَيِ: قَتَلَ زَنًا وَقَتَلَ رِدَّةً. ☐ فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ حَقٌّ آدَمِيٌّ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ حَدَّ الزَّنَا لَيْسَ حَقٌّ آدَمِيٌّ مَعَ أَنَّ فِي الزَّنَا مَعَ إِكْرَاهِ الْمُزْنِيِّ بِهِ الْجِنَايَةَ عَلَى الْأَعْرَاضِ اه. سَم.

☐ فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ حَقٌّ آدَمِيٌّ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ حَدَّ الزَّنَا لَيْسَ حَقٌّ آدَمِيٌّ مَعَ أَنَّ فِي الزَّنَا مَعَ إِكْرَاهِ الْمُزْنِيِّ بِهِ الْجِنَايَةَ عَلَى الْأَعْرَاضِ.

(أو اجتمع عقوبات) لله تعالى أو للآدمي واستوت خفة أو غلظاً قُدِّمَ الأُسْبُقُ فالأُسْبُقُ وإلا فبالقرعة أو عقوبات (لله تعالى وللآدميين) كأن كان مع هذه حدٌ قذف وكأن شرب وزنى وقذف وقطع وقتل (قُدِّمَ) حقُّ الآدمي إن لم يُفَوِّثْ حقُّ الله تعالى أو كانا قتلاً فيُقَدِّمُ (حدُّ قذف) وقطع (على) حدُّ (زنا) لأنَّ حقَّ الآدمي مبني على المضايقة ومن ثمَّ قُدِّمَ ولو أغلظ كما قال (والأصحُّ تقديمه) أي حدُّ القذف وكذا القطع (على حدِّ الشرب) (أنَّ القصاص قتلاً وقطعاً يُقَدِّمُ على) حدِّ (الزنا) إن كان رجماً بالنسبة للقتل لا القطع كما تقرّر تقديمًا لحقِّ الآدمي بخلاف جلد الزنا وتغريمه وحيد الشرب فإنهما يُقَدِّمان على القتل لِقَلَّ يُفَوِّتا وفي تحرير محلِّ الخلاف هنا تنافٍ وقع بين الزركشي وغيره لا حاجة بنا إليه ولو اجتمع مع الحدود استعزُّ قُدِّمَ عليها كلها كما علِمَ ممَّا مرَّ؛ لأنَّه أخفُّ وحقُّ آدمي.

□ فُود: (أو اجتمع عقوبات لله) ما صورة الاستواء في حقوقه تعالى وقوله أو للآدمي واستوت كقذف اثنتين سم على حجج اه. ع ش. □ فُود: (مع هذه) أي: حدُّ الزنا والسرقة والشرب والازدياد. □ فُود: (وكان شرب إلخ) عُطِفَ على كأن كان إلخ. □ فُود: (أو كانا) عُطِفَ على قوله لم يفوت إلخ والضمير لحقِّ الله وحقِّ الآدمي وقوله قتلاً بصيغة المصدر خبر كانا. □ فُود (سني): (والأصحُّ تقديمه على حدِّ الشرب) ولا يوالي بين حدِّ الشرب وحدِّ القذف بل يُمهِّلُ لثلاث يَهْلِكُ بالتوالي اه. مُغْنِي. □ فُود: (لا القطع) أي: بل يُقَدِّمُ القطع على حدِّ الزنا مُطْلَقًا سم ومُغْنِي أي: رَجَمًا كان أو جلدًا. □ فُود: (كما تقرّر) أي: في قوله وقطع على حدِّ زنا سم على حجج اه. ع ش. □ فُود: (وحقُّ آدمي) انظره مع أنَّ التَّعْزِيرَ قد يكون لله تعالى سم على حجج إلا أنه وإن كان حقًّا لله تعالى هو أخفُّ فيُقَدِّمُ على غيره اه. ع ش.



□ فُود: (أو عقوبات لله تعالى إلخ) ما صورة الاستواء، وقوله أو للآدمي واستوت كقذف اثنتين. □ فُود: (إن لم يفوت حقُّ الله تعالى) في الرِّضِ وسَرْجِه وفي اندراج قطع السرقة في قتل المُحَارَبَةِ فيما لو سرق وقتل في المُحَارَبَةِ وجهان أحدهما وهو الأوجه نَعَمَ تَغْلِييًا لحقِّ الآدمي وثانيهما لا بل يُقَطِّعُ للسرقة ثم يُقَتَّلُ ويضَلَبُ للمُحَارَبَةِ لأنَّ الظاهر في ذلك أنَّ حقَّ الآدمي لا يفوت بتقديم حقِّ الله تعالى إلا أنَّ يقال لم يفت بل اندرج في القتل وفيه ما فيه. □ فُود: (لا القطع) أي بل يُقَدِّمُ القطع على حدِّ الزنا مُطْلَقًا. □ فُود: (تقرّر) أي في قوله وقطع على حدِّ زنا. □ فُود: (وحقُّ آدمي) انظره إذ التَّعْزِيرُ يكون حقًّا لله.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ

جَمْعُ شَرَابٍ بِمَعْنَى مَشْرُوبٍ وَفِيهِ ذِكْرُ التَّعَاذِيرِ تَبَعًا وَجَمْعُ الْأَشْرِبَةِ لِاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا وَإِنْ اتَّخَذَ حَكْمُهَا وَلَمْ يَقُلْ حَدُّ الْأَشْرِبَةِ كَمَا قَالَ قَطْعُ السَّرِقَةِ؛ لِأَنَّ الْقَضْدَ ثُمَّ لَيْسَ إِلَّا بَيَانُ الْقَطْعِ وَمُتَعَلِّقَاتُهُ وَأَمَّا التَّحْرِيمُ فَمَعْلُومٌ ضَرُورَةً وَأَمَّا هُنَا فَالْقَضْدُ بَيَانُ التَّحْرِيمِ أَيْضًا لِخَفَائِهِ بِالنِّسْبَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ فَلَمْ يَقُلْ حَدُّ لِيُقَدَّرَ حَكْمُ الشَّامِلِ لِلْحَرَمَةِ وَالْحَدُّ وَغَيْرُهُمَا كَالْوُجُوبِ عِنْدَ الْغَضِّ. شُرْبُ الْخَمْرِ حَرَامٌ إِجْمَاعًا مِنَ الْكِبَائِرِ وَشَرِبَهَا الْمُسْلِمُونَ أَوَّلَ الْإِسْلَامِ قِيلَ اسْتَضْحَايًا لِمَا كَانَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَالْأَصَحُّ.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ

□ قَوْلُهُ: (جَمْعُ شَرَابٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمَنْ قَالَ بِالتَّكْفِيرِ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَيْضًا) وَقَوْلُهُ: (فَلَمْ يَقُلْ) إِلَى: (شُرْبِ الْخَمْرِ) وَقَوْلُهُ: (حَرَامٌ إِجْمَاعًا) وَقَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) إِلَى: (وَحَقِيقَةُ الْخَمْرِ) وَقَوْلُهُ: (قِيَاسِي) إِلَى: (مَنْصُوصٍ). □ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ) أَي: فِي هَذَا الْكِتَابِ. □ قَوْلُهُ: (ذِكْرُ التَّعَاذِيرِ تَبَعًا) أَي: فَلَا يُقَالُ لِمَ أَخْلَاهَا فِي التَّرْجِمَةِ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْقَضْدَ ثُمَّ لَيْسَ إِلَّا بَيَانُ الْقَطْعِ الْخ) يُتَأَمَّلُ اهـ. س م. □ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا هُنَا فَالْقَضْدُ بَيَانُ التَّحْرِيمِ الْخ) فِيهِ مَنْعٌ ظَاهِرٌ يُعْلَمُ مِمَّا قَدَّمْنَاهُ أَوَّلَ السَّرِقَةِ اهـ. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَي: كِبَيَانُ الْحَدِّ بِالْأَشْرِبَةِ. □ قَوْلُهُ: (بِالنِّسْبَةِ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (فِي كَثِيرٍ الْخ) أَي: لِكَثِيرٍ. □ قَوْلُهُ: (فَلَمْ يَقُلْ حَدُّ) أَي: لَمْ يَذْكُرْ لَفْظَ حَدٍّ. □ قَوْلُهُ: (لِيُقَدَّرَ حَكْمُ) أَي: لِيَتَأْتِيَ تَقْدِيرُ لَفْظِ حُكْمٍ. □ قَوْلُهُ: (وَالْحَدُّ) أَي: بِالْأَشْرِبَةِ. □ قَوْلُهُ: (شُرْبُ الْخَمْرِ) إِلَى قَوْلِهِ أَي: مِنْ حَيْثُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ ثُمَّ قِيلَ إِلَى وَحَقِيقَةُ الْخَمْرِ. □ قَوْلُهُ: (شُرْبُ الْخَمْرِ الْخ) الْأَوَّلَى وَشُرْبُ الْخَمْرِ بَوَاوِ الْأِسْتِنَافِ كَمَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمَغْنِيِّ. □ قَوْلُهُ: (إِجْمَاعًا) وَلَا الْبَيَانَ إِلَى قَوْلِ مَنْ حُكِيَ عَنْهُ إِبَاحَتُهَا اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (مِنَ الْكِبَائِرِ) وَإِنْ مَرَجَّهَا بِجُفْلِهَا مِنَ الْمَاءِ اهـ. نِهَايَةُ أَي: خِلَافًا لِلْحَلِيمِيِّ فِي قَوْلِهِ إِنَّهَا حَبِيطٌ مِنَ الصَّغَائِرِ رَشِيدِي عِبَارَةٌ ع ش أَي: بِخِلَافِ مَا لَوْ مَرَجَّتْ بِكَثَرِ مِنْهَا كَمَا يَأْتِي أَنَّهُ لَا حَدَّ فِي تَنَاوُلِهِ فَلَا يَكُونُ كَبِيرَةً اهـ. □ قَوْلُهُ: (مِنَ الْكِبَائِرِ) بَلْ هِيَ أُمُّ الْكِبَائِرِ كَمَا قَالَهُ عُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَالْأَصَحُّ الْخ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَكَانَ شُرْبُهَا جَائِزًا أَوَّلَ الْإِسْلَامِ بُوْحَيٍّ وَلَوْ إِلَى حَدِّ يُزِيلُ الْعَقْلَ عَلَى الْأَصَحِّ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ أَنَّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ)

□ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْقَضْدَ ثُمَّ لَيْسَ إِلَّا بَيَانُ الْقَطْعِ) يُتَأَمَّلُ.

أَنَّهُ بَوْخِي ثُمَّ قِيلَ الْمُبَاحُ الشُّرْبُ لَا غَيْبَةُ الْعَقْلِ لِأَنَّهُ حَرَامٌ فِي كُلِّ مِلَّةٍ وَزَيْفَةُ الْمُصَنَّفِ وَعَلَيْهِ
فَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ بِحَرْمَةِ ذَلِكَ فِي كُلِّ مِلَّةٍ أَنَّهُ بِاعْتِبَارِ مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ أَمْرٌ مِلَّتُنَا وَحَقِيقَةُ الْخَمْرِ عِنْدَ
أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا الْمُسْكِرُ مِنْ عَصِيرِ الْعِنَبِ وَإِنْ لَمْ يَقْذِفْ بِالزَّيْدِ فَتَحْرِيمُ غَيْرِهَا قِيَاسِيٌّ أَيْ بِفَرْضِ
عَدَمِ وُرُودِ مَا يَأْتِي وَلَا فَيُغْلَمُ مِنْهُ أَنَّ تَحْرِيمَ الْكُلِّ مَنْصُوصٌ وَعِنْدَ أَقْلِهِمْ كُلُّ مُسْكِرٍ وَلَكِنْ لَا
يَكْفُرُ مُسْتَحِلُّ الْمُسْكِرِ مِنْ عَصِيرِ غَيْرِ الْعِنَبِ لِلْخِلَافِ فِيهِ أَيْ مِنْ حَيْثُ الْجِنْسُ لِجَلِّ قَلِيلِهِ
عَلَى قَوْلِ جَمَاعَةٍ، أَمَّا الْمُسْكِرُ بِالْفِعْلِ فَهُوَ حَرَامٌ إجماعاً كما حكاه الْحَنْفِيُّ فَضْلاً عَنْ غَيْرِهِمْ

الْكَلِّيَّاتِ الْخَمْسِ لَمْ تُبَيَّنْ فِي مِلَّةٍ مِنَ الْمِلَّةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَجْمُوعِ وَقِيلَ أَنَّهُ بِاعْتِبَارِ مَا اسْتَقَرَّ إِلَيْهِ
قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ الْكَلِّيَّاتِ الْخَمْسِ أَيْ النَّفْسِ وَالْعَقْلِ وَالتَّسْبِ وَالْمَالِ وَالْعَرَضِ اهـ. وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ
الْخَمْسِ قَدْ نَظَّمَهَا شَيْخُنَا اللَّقَائِي فِي عَقِيدَتِهِ وَزَادَ سَادِسًا فِي قَوْلِهِ:

وَحَفِظْتُ نَفْسٍ ثُمَّ دِينَ مَالٍ نَسَبٍ وَمِثْلُهَا عَقْلٌ وَعَرَضٌ قَدْ وَجِبَ

اهـ. □ فَوُدَّ: (أَنَّهُ بَوْخِي) وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ ﷺ اهـ. ع ش. □ فَوُدَّ: (وَزَيْفَةُ الْمُصَنَّفِ) أَيْ: فِي شَرْحِ
مُسْلِمٍ وَقَالَ وَهُوَ أَيْ: الْقَوْلُ بِأَنَّهُ شُرْبُهُ إِلَى حَدِّ يُزِيلُ الْعَقْلَ حَرَامٌ فِي كُلِّ مِلَّةٍ لَا أَصْلَ لَهُ اهـ. مُعْنَى.

□ فَوُدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيْ: تَزْيِيفُ الْمُصَنَّفِ ذَلِكَ الْقَوْلَ. □ فَوُدَّ: (أَنَّهُ بِاعْتِبَارِ مَا اسْتَقَرَّ إِلَيْهِ) فَمَعْنَى أَنَّهَا لَمْ تُبَيَّنْ
فِي مِلَّةٍ أَيْ: لَمْ يَسْتَقَرَّ بِإِبَاحَتِهَا فِي مِلَّةٍ وَإِنْ أُبِيحَتْ فِي بَعْضِهَا فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ اهـ. رَشِيدِيٌّ.

□ فَوُدَّ: (عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي وَقُوعِ اسْمِ الْخَمْرِ عَلَى الْإِثْبَةِ
حَقِيقَةً فَقَالَ الْمُزَنِّي وَجَمَاعَةٌ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِشْتِرَاكَ فِي الصِّفَةِ يَقْتَضِي الْإِشْتِرَاكَ فِي الْإِسْمِ وَهُوَ قِيَاسٌ فِي
اللُّغَةِ وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ وَهُوَ ظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ وَنَسَبَ الرَّافِعِيُّ إِلَى الْأَكْثَرِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا إِلَّا مَجَازًا
أَمَّا فِي التَّحْرِيمِ وَالْحَدِّ فَهِيَ كَالْخَمْرِ لَكِنْ لَا يَكْفُرُ مُسْتَحِلُّهَا بِخِلَافِ الْخَمْرِ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى تَحْرِيمِهَا دُونَ
تِلْكَ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَحْرِيمِهَا اهـ. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَقْذِفْ بِالزَّيْدِ) وَاشْتَرَطَ أَبُو حَنِيفَةَ أَنْ يَقْذِفَهُ
فَحَيْثُ يَكُونُ مُجْمَعًا عَلَيْهِ اهـ. مُعْنَى. □ فَوُدَّ: (فَتَحْرِيمُ غَيْرِهَا) أَيْ غَيْرِ الْخَمْرِ الْمُفَسَّرَةِ بِمَا ذَكَرَ.

□ فَوُدَّ: (قِيَاسِيٌّ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ بِتُصَوِّصٍ دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ اهـ. □ فَوُدَّ: (أَيْ: بِفَرْضِ إِلَيْهِ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ
بِنَاءً عَلَى جَوَازِ الْقِيَاسِ مَعَ وُجُودِ النَّصِّ اهـ. س م. □ فَوُدَّ: (وَلَكِنْ لَا يَكْفُرُ مُسْتَحِلُّ الْمُسْكِرِ إِلَيْهِ) كَذَا أَطْلَقَ
الْمُعْنَى كَمَا مَرَّ وَفَيْدَهُ النِّهَايَةُ فَقَالَ وَلَكِنْ لَا يَكْفُرُ مُسْتَحِلُّ قَدَرٍ لَا يُسْكِرُ إِلَيْهِ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ أَيْ: بِخِلَافِ
مُسْتَحِلِّ الْكَثِيرِ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ خِلَافًا لِابْنِ حَجَرٍ اهـ. □ فَوُدَّ: (أَمَّا الْمُسْكِرُ بِالْفِعْلِ إِلَيْهِ) كَانَ مُقْتَضَى مُقَابَلَتِهِ
لِقَوْلِهِ قَبْلَ وَلَكِنْ لَا يَكْفُرُ إِلَيْهِ أَنْ يَقُولَ أَمَّا الْمُسْكِرُ بِالْفِعْلِ فَيَكْفُرُ مُسْتَحِلُّهُ فَإِنَّ الْحُرْمَةَ لَا تَتَّقَدُّ بِالْقَدْرِ
الْمُسْكِرِ هَذَا وَيَبْقَى النَّظَرُ فِي أَنَّهُ هَلْ يَكْفُرُ كَمَا اقْتَضَاهُ صَدْرُ عِبَارَتِهِ أَوْ لَا وَهَلْ هُوَ كَبِيرَةٌ كَالْخَمْرِ أَوْ لَا فِيهِ
نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَكْفُرُ وَأَنَّهُ كَبِيرَةٌ بَلْ كَوْنُهُ كَبِيرَةٌ هُوَ مَفْهُومُ قَوْلِ الزَّيْدِيِّ وَشُرْبُ مَا لَا يُسْكِرُ مِنْ غَيْرِهَا
لِقَوْلِهِ صَغِيرَةٌ اهـ. وَقَضِيَّةُ صَنِيعِ الشَّارِحِ عَدَمُ الْكُفْرِ كَمَا مَرَّ وَصَنِيعُ الْمُعْنَى كَالصَّرِيحِ فِيهِ كَمَا مَرَّ.

□ فَوُدَّ: (أَيْ بِفَرْضِ إِلَيْهِ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ الْقِيَاسِ مَعَ وُجُودِ النَّصِّ.

بخلاف مُسْتَحِلِّهِ من عَصِيرِ الْعِنَبِ الصَّرْفِ الذي لم يُطْبَخْ ولو قطرة؛ لأنه مُجْمَعٌ عليه بل ضروريٌّ ومَنْ قال بالتكفير لكونه مُجْمَعًا عليه اغْتَرَضَ بَأَنَّا لا نُكْفِرُ مَنْ يُنْكِرُ أَصْلَ الإجماعِ ورُدُّ بَأَنَ الكلامِ فيمن اعترف بكونه مُجْمَعًا عليه وأنكره؛ لأنَّ فيه حينئذٍ تَكْذِيبُ جميعِ حَمَلَةِ الشرعِ فهو تَكْذِيبٌ لِلشَّرْعِ والجوابُ بَأَنَّا لم نُكْفِرْهُ لِإِنْكَارِ المُجْمَعِ عليه بل لكونه ضروريًّا لا يتأتَّى إلا على المعتمدِ أَنَّهُ لا بُدَّ في التَّكْفِيرِ من كونه ضروريًّا أمَّا مَنْ لا يَشْتَرِطُ ذلك فلا جوابُ إلا ما مرَّ فتأملْهُ. (كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ كَثِيرُهُ) من خمرٍ أو غيرها ومنه المُتَّخِذُ من لَبَنِ الزَّمَكَةِ فَإِنَّهُ مُسْكِرٌ مائعٌ كما مرَّ يَبَيِّنُهُ في التَّجَاسُاتِ (حَرَمٌ قَلِيلُهُ) وكثيرُهُ لِخَبَرِ الصَّحِيحِينَ «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ» وصَحَّ خَبَرُ «أَنَّهُا كُمْ عن قليلٍ ما أَسْكَرَ كَثِيرُهُ» وخَبَرُ «ما أَسْكَرَ كَثِيرُهُ قَلِيلُهُ حَرَامٌ» وخَبَرُ «الخَمْرُ من هَاتَيْنِ الْعِنْبَةِ وَالتَّخْلَةِ» وَرَوَى مُسْلِمٌ «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ» وفي أَحَادِيثٍ ضَعِيفَةٍ ما يُخَالِفُ ذلك فلا يُعَوَّلُ عليه كَتَأْوِيلِ بعضِ تلكِ الأحاديثِ بما ينْبُو عنه ظاهرها من غيرِ دليلٍ (وَحَدَّثَ شَارِبُهُ) وإن لم يسكِرْ.....

☐ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مُسْتَحِلِّهِ) أَي: فَيُكْفَرُ بِهِ وَقَوْلُهُ الَّذِي لَمْ يُطْبَخْ أَي بِخِلَافِ مَا لَوْ طُبَخَ عَلَى صِفَةِ يَقُولُ بِجَلِّهَا بِتِلْكَ الصِّفَةِ بَعْضُ الْمَذَاهِبِ اه. ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (اغْتَرَضَ بَأَنَّا لا نُكْفِرُ الْإِنْسَانَ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُعْنِي وَلَمْ يَسْتَحْسِنِ الْإِمَامُ إِطْلَاقَ الْقَوْلِ بِتَكْفِيرِ مُسْتَحِلِّ الْخَمْرِ قَالَ وَكَيْفَ نُكْفِرُ مَنْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ وَنَحْنُ لا نُكْفِرُ مَنْ يَرُدُّ أَصْلَهُ وَإِنَّمَا يُبَدِّعُهُ وَأَوَّلُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ عَلَى مَا إِذَا صَدَّقَ الْمُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ تَخْرِيمَ الْخَمْرِ ثَبَتَ شَرْعًا ثُمَّ حَلَّلَهُ فَإِنَّهُ رَدٌّ لِلشَّرْعِ حَكَاهُ عَنْهُ الرَّافِعِيُّ اه. وَبِهَا يَنْدَفِعُ قَوْلُ السَّيِّدِ عُمَرَ.

☐ قَوْلُهُ: (لَأنَّ فِيهِ حِينَئِذٍ تَكْذِيبُ الْإِنْسَانِ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذْ مُخَالَفَةُ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ وَإِنْ حُرِّمَتْ لَيْسَ فِيهَا تَكْذِيبُ أَهْلِهَا بَلْ تَخَطُّطُهُمْ فِي اجْتِهَادِهِمْ وَلَوْ سَلَّمَ أَنَّهُ تَكْذِيبٌ لَهُمْ لَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ تَكْذِيبُ الشَّرْعِ فَلْيَتَأَمَّلْ حَقًّا تَأَمُّلًا

اه. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْجَوَابُ) أَي: عَنِ الْإِغْتِرَاضِ الْمَارِّ. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ كَوْنِهِ) أَي: تَخْرِيمِ مَا اسْتَحَلَّهُ مَثَلًا.

☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا مَا مَرَّ) أَي: فِي قَوْلِهِ وَرُدُّ بَأَنَ الْكَلَامِ الْإِنْسَانِ. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ خَمْرٍ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا مَرَّ فِي النَّهَايَةِ.

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرَهَا) مِنْ نَقِيعِ النَّثْرِ وَالزَّبِيبِ وَغَيْرِهِمَا اه. مُعْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَي مِنْ الْغَيْرِ. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ لَبَنِ الزَّمَكَةِ) أَي الْفَرَسِ فِي أَوَّلِ نِتَاجِهَا اه. ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَكَثِيرُهُ) إِلَى قَوْلِهِ كَتَأْوِيلِ فِي الْمُعْنِي إِلَّا الْحَدِيثَ الرَّابِعَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَرَوَى مُسْلِمٌ «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ» الْإِنْسَانِ) هَذَا قِيَاسٌ مَنْطِقِيٌّ إِذَا حَذَفَ مِنْهُ الْحَدُّ الْأَوْسَطُ وَهُوَ الْمُكَرَّرُ الَّذِي هُوَ الْخَمْرُ الْوَاقِعُ مَحْمُولًا لِلصُّغْرَى وَمَوْضوعًا لِلْكُبْرَى أَنْتَجَ كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ اه. رَشِيدِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَفِي أَحَادِيثِ الْإِنْسَانِ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَخَالَفَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْقَدْرِ الَّذِي لَا يُسْكِرُ مِنْ نَقِيعِ النَّثْرِ وَالزَّبِيبِ وَغَيْرِهِ وَاسْتَدَّ بِأَحَادِيثٍ مَغْلُولَةٍ بَيْنَ الْحِفَاطِ وَأَيْضًا أَحَادِيثَ التَّحْرِيمِ مُتَأَخِّرَةً فَوَجَبَ الْعَمَلُ بِهَا اه. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يُسْكِرْ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَأنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ لِمَا يَأْتِي إِلَى وَإِنْ اعْتَقَدَ إِلَى قَوْلِهِ وَمِمَّا تَتَأَكَّدُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لِمَا يَأْتِي إِلَى وَإِنْ اعْتَقَدَ وَقَوْلُهُ وَإِنْ حُرِّمَتْ إِلَى بَلِ التَّغْيِيرِ وَقَوْلُهُ وَحُدُوثُهَا إِلَى وَلَا حَدَّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يُسْكِرْ) أَي: حَسْمًا لِمَادَةِ الْفَسَادِ كَمَا حَرَّمَ تَقْيِيلُ الْأَجْنَبِيَّةِ وَالْخُلُوةُ بِهَا لِإِفْضَائِهِ إِلَى الْوَطْءِ الْمُحَرَّمِ وَلِحَدِيثِ رَوَاهُ الْحَاكِمُ «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ» وَقَيْسُ بِهِ شَرْبُ التَّبِيدِ

أي مُتَعَاطِيهِ لِمَا يَأْتِي أَنَّ الْحَدَّ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الشُّرْبِ وَإِنْ اعْتَقَدَ إِبَاحَتَهُ لِضَعْفِ أَدْلَتِهِ وَلَأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْحُدُودِ بِمَذْهَبِ الْقَاضِي لَا الْمُتَدَاعِيَيْنِ وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ فَيَمْنُ لَا يَسْكُرُ بِشُرْبِ الْخَمْرِ أَنَّ الْحَرَمَةَ مِنْ حَيْثُ التَّجَاسَةِ لَا الْإِسْكَارِ فِي الْحَدِّ عَلَيْهِ نَظَرٌ لَانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ وَهِيَ الْإِسْكَارُ عَجِيبٌ وَغَفْلَةٌ عَنْ وَجوبِ الْحَدِّ فِي الْقَلِيلِ الَّذِي لَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ إِسْكَارٌ فَمَعْنَى كَوْنِهِ عِلَّةً أَنَّهُ مَظْنَّةٌ لَهُ وَخَرَجَ بِالشَّرَابِ مَا حُرِّمَ مِنَ الْجَامِدَاتِ فَلَا حَدَّ فِيهَا وَإِنْ حُرِّمَتْ وَأُسْكِرَتْ عَلَى مَا مَرَّ أَوَّلَ التَّجَاسَةِ بَلِ التَّعْزِيزُ لَانْتِفَاءِ الشَّدَّةِ الْمُطْرِبَةِ عَنْهَا ككَثِيرِ الْبَتَحِ وَالزَّغْفَرَانِ وَالْعَنْبَرِ وَالْجَوْزَةِ وَالْحَشِيشَةِ الْمَعْرُوفَةِ، وَحُدُوثُهَا كَانَ أَوَائِلُ الْمِائَةِ السَّابِعَةِ حِينَ ظَهَرَتْ ذَوْلَةُ التَّنَارِ الَّتِي لَمْ تَقْعَ

أه. مُعْنَى. ة. قَوْلُهُ: (لَمْ يَسْكُرْ) بِنَاءِ الْفَاعِلِ مِنَ الشُّكْرِ. ة. قَوْلُهُ: (أَي: مُتَعَاطِيهِ) تَفْسِيرٌ لِشَارِبِهِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْمُرَادُ بِالشَّارِبِ الْمُتَعَاطِي شُرْبًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ وَسَوَاءٌ فِيهِ الْمُتَقَيُّ عَلَى تَحْرِيمِهِ وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ وَسَوَاءٌ جَائِدُهُ وَمَائِعُهُ مَطْبُوحُهُ وَنَيْثُهُ وَسَوَاءٌ تَنَاوَلَهُ مُعْتَقِدًا تَحْرِيمَهُ أَمْ إِبَاحَتَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ أَه. ة. قَوْلُهُ: (لِمَا يَأْتِي الْإِنْخ) أَي: بِقَوْلِهِ الْآتِي أَنفَاءً بِخِلَافِ جَائِدِ الْخَمْرِ وَبِقَوْلِهِ الْآتِي فِي شَرْحِ وَحْدٍ بِذُرْدِي الْإِنْخ وَكَذَا بِشَخِينِهَا إِذَا أَكَلَهُ. ة. قَوْلُهُ: (وَإِنْ افْتَقَدَ الْإِنْخ) عَطَفَ عَلَى وَإِنْ لَمْ يَسْكُرْ. ة. قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَوْ فَرَضَ شَخْصٌ لَا يُسْكِرُهُ شُرْبُ الْخَمْرِ حَرَمَ شُرْبَهُ لِلتَّجَاسَةِ لَا لِلْإِسْكَارِ وَوَحْدٌ أَيْضًا كَمَا قَالَ الدِّمِيرِيُّ وَغَيْرُهُ حَسْمًا لِلْبَابِ أَه. ة. قَوْلُهُ: (عَجِيبٌ الْإِنْخ) قَدْ يَقُولُ الزَّرْكَشِيُّ الْإِسْكَارُ وَلَوْ بِإِغْيَارِ الْمِظَنَّةِ مُتَقَيٌّ عَنْ هَذَا وَقَدْ يُوَرَّدُ عَلَيْهِ حَيْثُذ أَنَّهُ يَكْفِي فِي الْمِظَنَّةِ مُلَاحَظَةُ جِنْسِ الشَّارِبِ أَوْ الْمَشْرُوبِ سَمٍ عَلَى حَجِّ أَه. ع ش. ة. قَوْلُهُ: (وَوَخَّرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِمَّا تَنَاقَذَ فِي الْمُعْنَى. ة. قَوْلُهُ: (وَوَخَّرَجَ بِالشَّرَابِ مَا حُرِّمَ الْإِنْخ) أَي: وَبِإِسْكَارِ غَيْرِ الْمُسْكِرِ وَلَكِنْ يُكْرَهُ مِنْ غَيْرِ الْمُسْكِرِ الْمُتَنَصِّفِ وَهُوَ مَا يُعْمَلُ مِنْ تَمْرِ وَرَطَبٍ وَالْخَلِيطُ وَهُوَ مَا يُعْمَلُ مِنْ بُسْرِ وَرَطَبٍ؛ لِأَنَّ الْإِسْكَارَ يُسْرِعُ إِلَى ذَلِكَ بِسَبَبِ الْخَلِيطِ قَبْلَ أَنْ يَتَغَيَّرَ طَعْمُهُ فَيُظَنُّ الشَّارِبُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْكِرٍ وَيَكُونُ مُسْكِرًا مُعْنَى وَأَسْنَى. ة. قَوْلُهُ: (كَكَثِيرِ الْبَنْجِ الْإِنْخ) الْمُرَادُ بِالْكَثِيرِ مِنْهَا مَا يُغَيَّبُ الْعَقْلَ بِالنَّظَرِ لِغَالِبِ النَّاسِ وَإِنْ لَمْ يُؤْثَرْ فِي الْمُتَنَاوِلِ لَهُ لِاعْتِيَادِ تَنَاوُلِهِ أَه. ع ش. ة. قَوْلُهُ: (وَالْحَشِيشَةُ الْإِنْخ) وَلَا تَبْطُلُ بِحَمْلِهَا الصَّلَاةُ أَه. مُعْنَى. ة. قَوْلُهُ: (أَوَائِلُ الْمِائَةِ السَّابِعَةِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ إِنَّ الْحَشِيشَةَ أَوَّلُ مَا ظَهَرَتْ آخِرَ الْمِائَةِ السَّادِسَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ أَه.

ة. قَوْلُهُ: (وَإِنْ افْتَقَدَ إِبَاحَتَهُ) قَدْ يُشْكَلُ بَعْدَ حَدِّ الْجَاهِلِ بِالْحُرْمَةِ الْآتِي بِجَامِعِ أَنَّ هَذَا مَعْدُورٌ بِإِغْتِقَادِهِ الْحِلُّ تَقْلِيدًا لِمَنْ يَجُوزُ تَقْلِيدُهُ كَمَا أَنَّ ذَلِكَ مَعْدُورٌ بِجَهْلِهِ وَضَعْفِ أَدْلَتِهِ هَذَا لَا يَقْصُرُ عَنْ انْتِفَاءِ أَدْلَتِهِ ذَلِكَ رَأْسًا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْجَاهِلَ غَافِلٌ عَنِ الْمَعَارِضِ لِإِغْتِقَادِهِ وَهُوَ الْقَوْلُ بِالتَّحْرِيمِ وَأَدْلَتُهُ فَهُوَ أَبْعَدُ عَنِ الْمُخَالَفَةِ وَصُورَةِ الْمُعَانَدَةِ. ة. قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ فَيَمْنُ لَا يَسْكُرُ بِشُرْبِ الْخَمْرِ أَنَّ الْحُرْمَةَ مِنْ حَيْثُ التَّجَاسَةِ لَا الْإِسْكَارُ فِي الْحَدِّ عَلَيْهِ نَظَرٌ لَانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ وَهِيَ الْإِسْكَارُ عَجِيبٌ وَغَفْلَةٌ الْإِنْخ) قَدْ يَقُولُ الزَّرْكَشِيُّ الْإِسْكَارُ وَلَوْ بِإِغْيَارِ الْمِظَنَّةِ مُتَقَيٌّ عَنْ هَذَا وَقَدْ يُوَرَّدُ عَلَيْهِ حَيْثُذ أَنَّهُ يَكْفِي فِي الْمِظَنَّةِ مُلَاحَظَةُ جِنْسِ الشَّارِبِ أَوْ الْمَشْرُوبِ.

في العالمِ فتنةً أفظحَ ولا أذهبَ لِلنَّفُوسِ منها، ولا حَدَّ بِمُذَابِهَا الذي ليس فيه شِدَّةٌ مُطْرَبَةٌ بخلافِ جامِدِ الخمرِ نظراً لأَصْلِهِمَا بل التعزيرُ الرَّاجِزُ له عن هذه المعصية الدَّنيَّةِ ومِمَّا يَتَأَكَّدُ المُبَالَعَةُ في الرَّجْرِ عنه وإذاعةُ أَنَّهُ من الكِبَائِرِ بل من أَقْبَحِهَا ما حَدَّثَ الْآنَ من استعمالِ كثيرٍ من الشَّفَهَاءِ له من نَبْتٍ يُسَمَّى الْقَبِيسِيَّ يُوجَدُ بِنَحْوِ جِبَالِ مَكَّةَ فَإِنَّهُ أَسْوَأُ الْمُخْذَرَاتِ؛ لِأَنَّ قَلِيلَهُ يُؤَدِّي إِلَى مَسْخِ الْبَدَنِ وَالْعَقْلِ وَزَوَالِهِ عن جميعِ اعتدالاته وكثيره قَاتِلٌ فَوْزاً فهو أَبْلَغُ من الْأَثْيُونِ فِي السَّمِّيَّةِ، وَقَبْلَ الْآنَ من مُرْكَبٍ يُسَمَّى الْبُزْشِ ونحوه وهو أَيْضاً مَا يَسْخُ لِلْبَدَنِ وَالْعَقْلِ ولا حُجَّةٌ لِمُسْتَعْمِلِي ذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ إِنَّ تَرْكَنَا لَهُ يُؤَدِّي لِلْقَتْلِ فَصَارَ وَاجِباً عَلَيْنَا؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمُ التَّدْرِجُ فِي تَقْيِصِهِ شَيْئاً فَشَيْئاً؛ لِأَنَّهُ مُذْهَبٌ لِشَغَفِ الْكِبِدِ بِهِ شَيْئاً فَشَيْئاً إِلَى أَنْ لَا يَضُرَّهُ فَقَدْهُ كَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ مَنْ رَأَيْنَاهُمْ من أَفَاضِلِ الْأَطِبَّاءِ فَمَتَى لَمْ يَسْعَوْا فِي ذَلِكَ التَّدْرِجِ فَهَمُ فَسَقَةٌ أَثْمُونٌ لَا غُدْرَ لَهُمْ وَلَا لِأَحَدٍ فِي إِطْعَامِهِمْ إِلَّا قَدَرٌ مَا يُخَيِّي نَفْسَهُمْ لو فُرِضَ فَوْتُهَا بِفَقْدِهِ وَحِينَئِذٍ يَجِبُ عَلَى مَنْ رَأَى فَاقْدَهُ وَخَشِيَ عَلَيْهِ ذَلِكَ إِطْعَامَهُ مَا يَحْيَا بِهِ لَا غَيْرَ كإِسَاغَةِ اللَّقْمَةِ بِالْخَمْرِ الْآتِيَةِ وَيَحْرُمُ شُرْبُ مَا ذُكِرَ وَيُحَدُّ شَارِبُهُ (إِلَّا صَبِيّاً وَمَجْنُوناً) لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُمَا لَكِنْ يَنْبَغِي تَعْزِيرُ الْمُتَمَيِّزِ.....

قوله: (وَلَا حَدَّ بِمُذَابِهَا) أي: المذكوراتِ محلّه ما لم تَشْتَدَّ بِحَيْثُ تَقْدِيفُ بِالزَّيْدِ وَتُطْرَبُ وَإِلَّا صَارَتْ كَالْخَمْرِ فِي التَّجَاسَةِ وَالْحَدُّ كَالْحُبْزِ إِذَا أَذِيبَ وَصَارَ كَذَلِكَ بل أَوْلَى أَيْ: الْحُبْزُ وَفَاقاً لِلطَّبْلَاوِيِّ وَلِلرَّمْلِيِّ ثَانِيًا سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ اهـ. ع ش. قوله: (لَأَصْلِهِمَا) أي: جامِدِ الخمرِ وَمُذَابِ المذكوراتِ. قوله: (بَلِ التَّعْزِيرِ) أي: بل فِيهَا التَّعْزِيرُ ما لم يَصِرْ إِلَى حَالَةٍ تُلْجِئُهُ إِلَى اسْتِعْمَالِ ذَلِكَ بِحَيْثُ لو تَرَكَه أَصَابَهُ مَا يُبِيحُ التَّيِّمُ، نَعَمْ يَجِبُ عَلَيْهِ السَّغْيُ فِي إِزَالَةِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ إِمَّا بِاسْتِعْمَالِ ضِدِّهِ أَوْ تَقْلِيلِهِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ لَا يَضُرُّهُ تَرَكَهُ اهـ. ع ش. قوله: (وَإِذَاعَةُ الْخ) عَطَفَ عَلَى الْمُبَالَعَةِ. قوله: (الْآنَ) الْأَسْبَكُ ذِكْرُهُ قُبِيلَ مِنْهُ نَبَتْ الْخ وَقَوْلُهُ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْخ مِنْ فِيهِ زَائِدَةٌ وَاسْتِعْمَالُ فَاعِلٌ حَدَّثَ. قوله: (وَزَوَالِهِ) عَطَفَ تَفْسِيرَ عَلَى مَسْخِ وَالضَّمِيرُ لِكُلِّ مِنَ الْبَدَنِ وَالْعَقْلِ. قوله: (وَكثيره قَاتِلٌ) عَطَفَ عَلَى اسْمِ إِنَّ وَخَبَرَهُ. قوله: (وَنَحْوُهُ) عَطَفَ عَلَى مُرْكَبٍ. قوله: (وهو) أي المُرْكَبُ الْمُسَمَّى بِالْبُزْشِ. قوله: (لِمُسْتَعْمِلِي ذَلِكَ) رَاجِعٌ لِكَثِيرِ الْبَنِيخِ وَالزَّغْفَرَانِ الْخ أَيْضاً. قوله: (تَرْكَنَا) اسْمُ إِنَّ. قوله: (فَصَارَ) أي: اسْتِعْمَالُ ذَلِكَ. قوله: (لَأَنَّهُ يَجِبُ الْخ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْحُجَّةِ. قوله: (لَأَنَّهُ مُذْهَبٌ الْخ) أي: التَّدْرِجُ فِي ذَلِكَ. قوله: (كَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ) أي: إِذْهَابُ التَّدْرِجِ لِكذلك. قوله: (وَلَا لِأَحَدٍ الْخ) عَطَفَ عَلَى لَهُمْ. قوله: (لَا قَدَرٌ مَا يُخَيِّي الْخ) أي: مِنْ الْمَخْذُورَاتِ الْمَذْكُورَةِ. قوله: (ذَلِكَ) أي قُوَّتُ نَفْسِهِ. قوله: (إِطْعَامُهُ) فَاعِلٌ يَجِبُ.

قوله: (وَيَحْرُمُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَمَنْ غَصَّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لَكِنْ يَنْبَغِي إِلَى الْمُتَنِّ. قوله: (وَيَحْرُمُ شُرْبُ الْخ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ إِلَّا صَبِيّاً الْخ مُسْتَشْنَى مِنَ التَّحْرِيمِ وَوُجُوبِ الْحَدِّ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَظَاهِرُ قَوْلِهِ إِلَّا صَبِيّاً الْخ أَنَّهُ مُسْتَشْنَى مِنَ التَّحْرِيمِ وَوُجُوبِ الْحَدِّ لَكِنْ الْأَضْحَابُ إِنَّمَا ذَكَرُوهُ فِي الْحَدِّ اهـ.

على قياس ما مرَّ (وحريّاً) أو مُعَاهِداً لِعَدَمِ التَّرَاهِيهِ (وَذِمِّيّاً)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمَ بِالذِّمَّةِ مِمَّا لَا يَعْتَقِدُهُ إِلَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَدْمِيِّينَ (وَمَوْجِزاً) مُسَكِّراً مُقَهَّراً إِذْ لَا صُنْعَ لَهُ (وَكَذَا مُكَرَّةٌ عَلَى شَرْيْهَا عَلَى الْمَذْهَبِ) لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُ وَلِزِمَهُ كَكُلِّ أَكَلٍ أَوْ شَارِبٍ حَرَامٍ تَقْيُّوهُ إِنْ أَطَاقَهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ وَلَا نَظَرَ إِلَى عُذْرِهِ وَإِنْ لَزِمَهُ التَّنَاوُلُ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَتَهُ فِي الْبَاطِنِ انْتِفَاعٌ بِهِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ وَإِنْ حَلَّ ابْتِدَآؤُهُ وَلِزَوَالِ سَبَبِهِ فَانْدَفَعَ اسْتِيعَاذُ الْأَذْرَعِيِّ لِذَلِكَ وَأَخَذَ غَيْرَهُ بِمَقْتَضَى اسْتِيعَاذِهِ، وَعَلَى نَحْوِ السُّكْرَانِ إِذَا شَرِبَ مُسَكِّراً حَدٌّ وَاحِدٌ مَا لَمْ يُحَدِّ قَبْلَ شُرْبِهِ فَيُحَدُّ ثَانِيًا.

(وَمَنْ جَهِلَ كَوْنُهَا خَمْرًا) فَشَرِبَهَا ظَانًّا بِإِبَاحَتِهَا (لَمْ يُحَدِّ) لِغُذْرِهِ وَفِي الْبَحْرِ يُصَدَّقُ بَعْدَ صَحْوِهِ يَبْمِينِهِ إِذَا ادَّعَى هَذَا أَوْ الْإِكْرَاهَ.....

□ قَوْلُهُ: (عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ) أَيِ فِي السَّارِقِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مُعَاهِداً) أَيِ: أَوْ مُؤَمَّنًا كَمَا قُهِمَ بِالْأَوَّلَى اه. ع
ش. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا يَلْتَزِمُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ كَكُلِّ أَكَلٍ أَوْ شَارِبٍ حَرَامٍ.
□ قَوْلُهُ: (مُسَكِّراً مُقَهَّراً) عِبَارَةٌ الْمَغْنِيِّ أَيِ: مَضْبُوبًا فِي حَلْقِهِ قَهْرًا اه.
□ قَوْلُهُ (سَنِي): (عَلَى شَرْيْهَا) وَفِي الْتَّهْيَةِ وَالْمَغْنِيِّ عَلَى شَرْيْهَا اه. أَيِ: الْمُسَكِّرِ. □ قَوْلُهُ: (وَلِزِمَهُ) أَيِ:
الْمُكَرَّهَ كُلُّ أَكَلٍ بِلَا تَنْوِينٍ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا نَظَرَ إِلَى عُذْرِهِ) الْأَسْبَكُ تَأْخِيرُهُ عَنِ الْغَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَزِمَهُ
التَّنَاوُلُ) أَيِ: كَالْمُضْطَرِّ اه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَيِ: لُزُومِ التَّقْيُّوهِ. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَى نَحْوِ السُّكْرَانِ الْإِنِّخِ)
عِبَارَةٌ الْمَغْنِيِّ وَمَنْ حَدَّثَ شَرِبَ الْمُسَكِّرَ حَالَ سُكْرِهِ فِي الشَّرْبِ الْأَوَّلِ حَدٌّ ثَانِيًا اه. □ قَوْلُهُ: (فَيُحَدُّ ثَانِيًا)
أَيِ: حَالَ صَحْوِهِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي أَنَّهُ لَا يُحَدُّ حَالَ سُكْرِهِ اه. بُحَيْرِمِيٌّ عَنْ ع ش.
□ قَوْلُهُ (سَنِي): (وَمَنْ جَهِلَ كَوْنُهَا) أَيِ: الْخَمْرِ اه. مُغْنِي وَمِثْلُهَا غَيْرُهَا مِنَ الْمُسَكِّرَاتِ فَشَرِبَهَا إِلَى قَوْلِهِ
وَيُؤْخَذُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ أَيِ: وَبَيَّنَّ إِلَى الْمُتَنِّ. □ قَوْلُهُ: (إِبَاحَتِهَا) أَيِ: كَوْنُهَا شَرَابًا لَا يُسَكِّرُ اه.
مُغْنِي.

□ قَوْلُهُ (سَنِي): (لَمْ يُحَدِّ) أَيِ: وَيَجِبُ عَلَيْهِ التَّقْيُّوُّ اه. ع ش أَيِ: إِنْ أَطَاقَهُ. □ قَوْلُهُ: (لِغُذْرِهِ) وَلَا يَلْزِمُهُ
قَضَاءُ الصَّلَوَاتِ الْفَائِتَةِ مَدَّةَ السُّكْرِ كَالْمَغْنِيِّ عَلَيْهِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْجِهِ وَه. ش. □ قَوْلُهُ: (وَفِي الْبَحْرِ
يُصَدَّقُ الْإِنِّخِ) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَنْ قَالَ ظَنَّتْهَا حَشِيشَةً مُذَابَةً أَوْ غَيْرَهَا مِمَّا يَحْرُمُ وَلَا حَدٌّ فِيهِ وَمُقْتَضَى قَوْلِ
الْمُصَنِّفِ وَمَنْ جَهِلَ كَوْنُهَا الْإِنِّخِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ فَشَرِبَهَا الْإِنِّخِ أَنَّهُ يُحَدُّ وَيُؤْيَدُهُ مَا يَأْتِي فِيمَنْ عَلِمَ الْحُرْمَةَ
وَجَهِلَ الْحَدَّ قَيْتَآمَلْ اه. سَيِّدُ عُمَرَ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا ادَّعَى هَذَا) أَيِ: الْجَهْلُ وَقَالَ لَمْ أَعْلَمْ أَنَّ الَّذِي شَرِبْتَهُ
مُسَكِّراً اه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَالْإِكْرَاهُ الْإِنِّخِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَتَّبِثْ ذَلِكَ وَلَا وُجِدَتْ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ اه. ع ش
عِبَارَةٌ السَّيِّدِ عُمَرَ ظَاهِرُهُ أَنَّ مُدَّعِيَ الْجَهْلِ يُصَدَّقُ وَإِنْ كَذَّبَهُ ظَاهِرُ حَالِهِ كَكَوْنِهِ مَعْرُوفًا بِكَفْرَةِ شَرْيْهَا أَوْ
بَاضْطِنَاعِهَا وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمَلٍ وَأَنَّ مُدَّعِيَ الْإِكْرَاهِ يُصَدَّقُ أَيْضًا وَإِنْ كَذَّبَهُ ظَاهِرُ حَالِهِ كَكَوْنِهِ ذَا شَوْكَةٍ بِحَيْثُ
يُقَطَّعُ بَعْدَ تَصَوُّرِ إِكْرَاهِهِ بِتِلْكَ الْبَلَدِ وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمَلٍ أَيْضًا وَإِنْ أَمَكَّنْ تَأْيِيدَ الظَّاهِرِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ بِكَوْنِ
الْحُدُودِ تَدْرَأَ بِالشُّبُهَاتِ وَيُؤْيَدُ التَّقْيِيدَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ بِحُثِّ الْأَذْرَعِيِّ الْآتِي فِيمَنْ جَهِلَ التَّحْرِيمَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
اه.

أَي وَيَنْ مَعْنَى الْإِكْرَاهِ إِنْ لَمْ يُعْلَمَ مِنْهُ أَنَّهُ يَعْرِفُهُ (وَلَوْ قُرْبَ إِسْلَامِهِ فَقَالَ جَهَلْتُ تَحْرِيمَهَا لَمْ يُحَدِّ)؛
لأنَّه قد يخفى عليه ذلك والحدُّ يُدْرَأُ بِالشُّبْهَةِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ نَشَأَ بَيْنَ أَظْهَرِنَا بِحَيْثُ تَقْضِي
قَرِينَةُ حَالِهِ بِأَنَّ تَحْرِيمَهَا لَا يَخْفَى عَلَيْهِ حُدُّ وَعَتَمَدَهُ الْأَذْرَعِي وَغَيْرُهُ (أَوْ) قَالَ عَلِمْتُ التَّحْرِيمَ
(وَجَهَلْتُ الْحَدَّ) إِذْ كَانَ عَلَيْهِ إِذْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ أَنْ يَتَجَنَّبَهَا.

(وَيُحَدُّ بِذُرْدِيٍّ خَمِيرٍ) أَوْ مُسْكِرٍ آخَرَ وَهُوَ مَا يَبْقَى آخِرُ إِنَائِهَا لِأَنَّهُ مِنْهَا وَكَذَا بِشَخِينِهَا إِذَا أَكَلَهُ (لَا
بُخْبَزٍ عُجْنٍ دَقِيقُهُ بِهَا)؛ لِأَنَّ عَجْنَهَا اضْمَحَلَّتْ بِالتَّارِ وَلَمْ يَنْقُ إِلَّا أَثَرُهَا وَهُوَ التَّجَاسُةُ (وَمَعْجُونٍ هِيَ
فِيهِ) وَمَاءٍ فِيهِ بَعْضُهَا وَالْمَاءُ غَالِبٌ بِصِفَاتِهِ لَا سَهْلًا كَيْهَا (وَكَذَا حُقْفَةُ وَسَعُوطُ) بِفَتْحِ السَّيْنِ لَا
يُحَدُّ بِهِمَا (فِي الْأَصْح) وَإِنْ حَصَلَ مِنْهُمَا إِسْكَارٌ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ لِلزُّجْرِ وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ هُنَا إِذْ لَا
تَدْعُو إِلَيْهِ التَّنْفُسُ وَبِهِ فَارَقَ إِفْطَارُ الصَّائِمِ بِهِمَا؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ عَلَى وَصُولِ عَيْنٍ لِلْجَوْفِ (وَمَنْ
غَضَّ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ الْمُفْعَجِمِ كَمَا يَخْطُهُ وَيَجُوزُ ضَمُّهُ (بَلْقَمَةٍ) وَخَافَ الْهَلَاكَ مِنْهَا إِنْ لَمْ تَنْزِلْ إِلَى

قوله: (أَي: وَيَنْ مَعْنَى الْإِكْرَاهِ الْخ).

(فَرْغَ): لَوْ بَيَّنَّ الْإِكْرَاهَ بِمَا لَيْسَ بِإِكْرَاهٍ لَكِنَّهُ لِيَجْهَلَهُ ظَنُّ أَنَّ مِثْلَهُ إِكْرَاهٌ مُبِيحٌ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا حَدَّ عَلَيْهِ أَه.
سم. قوله: (إِنْ لَمْ يُعْلَمَ مِنْهُ أَنَّهُ يَعْرِفُهُ) أَي: الْإِكْرَاهُ أَي: فَإِنْ عَلِمَ مِنْهُ مَعْرِفَتَهُ فَلَا حَاجَةَ لِبَيَانِهِ أَه.
رَشِيدِي.

قوله (السن): (وَلَوْ قُرْبَ إِسْلَامِهِ) أَي: أَوْ نَشَأَ بَعِيدًا عَنِ الْعُلَمَاءِ أَه. أَسْتَى. قوله: (وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِي)
عِبَارَةُ النَّهْيَةِ كَمَا اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِي وَعَقَّبَ الْمُغْنِي كَلَامَ الْأَذْرَعِي بِمَا نَصَّهُ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ
الْإِطْلَاقُ وَهُوَ الظَّاهِرُ أَه. قوله: (أَوْ قَالَ عَلِمْتُ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ فَارَقَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَإِنْ حَصَلَ
مِنْهُمَا إِسْكَارٌ.

قوله (السن): (لَا بُخْبَزَ عُجْنٍ الْخ) وَلَا بِأَكْلِ لَحْمٍ طَبَخَ بِهَا بِخِلَافِ مَرَقَةٍ إِذَا شَرِبَهُ أَوْ غَمَسَ فِيهِ أَوْ تَرَدَّ بِهِ
فَلَمَّا يُحَدُّ لِبَقَاءِ عَجْنِهَا مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. قوله: (وَمَاءٍ فِيهِ بَعْضُهَا) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَاءَ مِثَالُ فَمِثْلُهُ سَائِرُ
الْمَائِعَاتِ أَه. ع ش. قوله: (وَالْمَاءُ غَالِبٌ بِصِفَاتِهِ) أَي: بِأَنَّ لَا يَنْقُ لِلْمُسْكِرِ طَعْمٌ وَلَا لَوْنٌ وَلَا رِيحٌ
أَه. حَلَبِي.

قوله (السن): (وَكَذَا حُقْفَةُ) أَي: بِأَنَّ أَدْخَلَها دُبْرَهُ وَسَعُوطُ أَي بِأَنَّ أَدْخَلَها أَنْفَهُ أَه. مُغْنِي. قوله: (بِفَتْحِ
السَّيْنِ) قِيَاسُهُ الضَّمُّ كَالْقُعُودِ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْمَضْدَرُّ أَه. بُجَيْرِي. قوله: (وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ) أَي الزُّجْرُ هُنَا
أَي: فِي الْحُقْفَةِ وَالسَّعُوطِ وَقَوْلُهُ إِذْ لَا تَدْعُو إِلَيْهِ أَي: الْمَذْكُورِ مِنَ الْحُقْفَةِ وَالسَّعُوطِ. قوله: (وَبِهِ فَارَقَ
الْخ) أَي بِالْتَّعْلِيلِ الْمَذْكُورِ. قوله: (بِفَتْحِ أَوَّلِهِ) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُؤْخَذُ فِي النَّهْيَةِ. قوله: (وَيَجُوزُ
ضَمُّهُ) أَي: وَهَذَا وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ لَا زِمًا لَكِنَّهُ لَمَّا عُذِّي بِحَرْفِ الْجَرِّ جَارَ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ وَفِي الْمِضْبَاحِ

قوله: (أَي وَيَنْ مَعْنَى الْإِكْرَاهِ الْخ).

(فَرْغَ): لَوْ بَيَّنَّ الْإِكْرَاهَ بِمَا لَيْسَ بِإِكْرَاهٍ لَكِنَّهُ لِيَجْهَلَهُ ظَنُّ أَنَّ مِثْلَهُ إِكْرَاهٌ مُبِيحٌ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا حَدَّ عَلَيْهِ.

الجوف ولم يُمكنه إخراجها كما هو ظاهر وظاهر أيضا أن خصوص الهلاك شرط للجوب
الآتي لا لمجرد الإباحة أخذًا من حصول الإكراه المبيح لها بنحو ضرب شديد على أنه قد
يؤخذ مما يأتي في المضطر من إلحاق نحو الهلاك به في الجوب ثم إلحاقه به فيه هنا
(أساغها) وجوبًا (بضمير إن لم يجز غيرها) إنقاذًا للنفس من الهلاك ولا حدًا، وللقطع بالسلامة
بالإساعة فازقت عدم وجوب التداوي (والأصح تخريمها) صراحةً (للدواء) لمكلف أو صبي أو
مجنون ليخبر مسلم أنه ﷺ «قال لمن سأله أنه يصنعها للدواء أنه ليس بدواء ولكنه داء» وصح
خير «إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها» وما دل عليه القرآن أن فيها منافع إنما هو
قبل تخريمها، أما مستهلكة مع دواء آخر.....

عَصَصْتُ بِالطَّعَامِ غَصَصًا مِنْ بَابِ تَعَبَ وَمِنْ بَابِ قَتَلَ لُغَةً، وَالْغَصَّةُ بِالضَّمِّ مَا عَصَّ بِهِ الْإِنْسَانُ مِنْ طَعَامٍ
أه. وهو صريح في أن الماضي غَصَّ بالفتح لا غير وأن في المضارع لَعَتَيْنِ أه. ع ش عبارة الْمُغْنِي
وَحُكِّيَ ضَمُّهَا وَالْفَتْحُ أَجُودُ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَالْمُصَنِّفُ فِي تَهْذِيبِهِ أه. وقوله وهو صريح في أن
الماضي إلخ فيه نظر ظاهر فإن تَعَبَ مِنَ الْبَابِ الرَّابِعِ فَكَلَامُ الْمَضِيحِ يُفِيدُ أَنَّ فِي مَاضِيهِ لَعَتَيْنِ أَيْضًا.
□ قوله: (إن خصوص الهلاك شرط للجوب) قَضِيَّةُ هَذَا عَدَمُ الْوُجُوبِ إِذَا خَافَ تَلَفَ عُضْوٍ أَوْ مَنَفْعَةٍ
عُضْوٍ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ الْعِلَاوَةَ الْمَذْكُورَةَ أه. سم. □ قوله: (مما يأتي في المضطر) أي: في كتاب
الْأَطْعِمَةِ. □ قوله: (به) أي بالهلاك. □ قوله: (ثم) أي في المضطر. □ قوله: (إلحاقه به فيه هنا) أي: إلحاق
نحو الهلاك بالهلاك في الوجوب في الغصص باللقمة. □ قوله: (وجوبًا) إلى قوله ولا حد في النهاية
وإلى قوله وللزكشي في الْمُغْنِي إلّا قوله أو صبي أو مجنون وقوله ويظهر إلى ولو احتيج وقوله لمن
ذَكَرَ وَخَافَ الْهَلَاكَ مِنْهَا. □ قوله: (إنقاذًا للنفس إلخ) وعلى هذا لو مات بشره مات شهيدًا لِحَوَازِ تَنَاوُلِهِ
له بل وجوبه بخلاف ما لو شربه تعديًا وغَصَّ منه ومات فإنه يموت عاصيًا لِعَدْيِهِ بِشْرِهِ أه. ع ش.
□ قوله: (فازقت) أي: الإساعة أي: وجوبها. □ قوله: (صراحةً) أي: أما غير الصّرف ففيه تفصيل ستأتي
الإشارة إليه أه. رَشِيدِي. □ قوله: (أنه) أي: المصنوع وهو الخمر. □ قوله: (ليس بدواء إلخ) والمغنى
أن الله تعالى سَلَبَ الْخَمْرَ مَنَافِعَهَا عِنْدَمَا حَرَّمَهَا وَيَدُلُّ لِهَذَا قَوْلُهُ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَ أَمْتِي إِلْخَ وَهُوَ
مَحْمُولٌ عَلَى الْخَمْرِ أه. مُغْنِي. □ قوله: (إنما هو قبل تخريمها) وإن سَلِمَ بَقَاءُ الْمَنَفْعَةِ فَتَخْرِيمُهَا مَقْطُوعٌ
بِهِ وَحُصُولُ الشِّفَاءِ بِهَا مَظْنُونٌ فَلَا يَقْوَى عَلَى إِزَالَةِ الْمَقْطُوعِ أه. مُغْنِي. □ قوله: (إنما هو إلخ) قد يقال
هَذَا يُنَافِيهِ ظَاهِرُ آيَةِ حَيْثُ قَرَنْتِ الْمَنَافِعَ فِيهَا بِالْإِثْمِ الَّذِي هُوَ ثَمَرَةُ التَّخْرِيمِ أه. رَشِيدِي. □ قوله: (أما
مستهلكة) إلى قوله وإن قيل في النهاية إلّا قوله ويظهر إلى ولو احتيج وقوله لمن ذَكَرَ.

□ قوله: (إن خصوص الهلاك شرط للجوب) قَضِيَّةُ هَذَا عَدَمُ الْوُجُوبِ إِذَا خَافَ تَلَفَ عُضْوٍ أَوْ مَنَفْعَةٍ
عُضْوٍ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ الْعِلَاوَةَ الْمَذْكُورَةَ. □ قوله: (إن لم يجز غيرها) يَتَّبِعِي أَنَّ لَا حَدَّ وَإِنْ وَجَدَ غَيْرَهَا
كَمَا لَا يَحْدُ بِشْرُهَا لِلتَّداوِي وَإِنْ وَجَدَ غَيْرَهَا كَمَا سَيَأْتِي بَلْ أَوَّلَى.

فَيَجُوزُ التَّدَاوِي بِهَا كَصَرْفِ بَقِيَّةِ التَّجَاسَاتِ إِنْ عَرَفَ أَوْ أَخْبَرَهُ عَذْلُ طَبِّ بِنَفْعِهَا وَتَعْيِينُهَا بِأَنْ لَا يُغْنِي عَنْهَا طَاهِرٌ وَيُظْهِرُ فِي مُتَنَجِّسٍ بِخَمْرِ وَنَجِسٍ غَيْرُهُ أَنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ هَذَا وَلَوْ اخْتِيجَ فِي نَحْوِ قَطْعِ يَدٍ مُتَاكِلَةٍ إِلَى زَوَالِ عَقْلِهِ جَازَ بِغَيْرِ مُسَكِّرٍ مَائِعٍ (و) جُوعٍ (و) عَطَشٍ لِمَنْ ذُكِرَ وَلَوْ لِيَهِيْمَةٍ؛ لِأَنَّهَا لَا تَزِيلُهُ بَلْ تَزِيدُهُ حَرًّا لِحَرَارَتِهَا وَيُبْوِسَتُهَا وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ امْتِنَاعُهَا لِلْعَطَشِ وَإِنْ

قوله: (فَيَجُوزُ التَّدَاوِي بِهَا) وَإِذَا سَكَّرَ مِمَّا شَرِبَهُ لِتَدَاوِي أَوْ عَطَشٍ أَوْ إِسَاغَةِ لُقْمَةٍ قَضَى مَا فَاتَهُ مِنَ الصَّلَوَاتِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْإِزْشَادُ وَلِأَنَّهُ تَعَمَّدَ الشَّرْبَ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ بِخِلَافِ الْجَاهِلِ كَوْنُهَا خَمْرًا فَلَا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ الصَّلَوَاتِ الْفَائِتَةِ مُدَّةَ السُّكْرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّوْضُ.

(فَرُغَ): شَمَّ صَغِيرٌ رَائِحَةَ الْخَمْرِ وَخِيفَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يُسَقِّ مِنْهَا هَلْ يَجُوزُ سَقْيُهُ مَا يَدْفَعُ عَنْهُ الضَّرَرَ قَالَ م إِنْ خِيفَ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ أَوْ مَرَضٌ يُقْضَى إِلَى الْهَلَاكِ جَازَ وَإِلَّا لَمْ يَجُزْ وَإِنْ خِيفَ مَرَضٌ لَا يُقْضَى إِلَى الْهَلَاكِ أَه. سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ، أَقُولُ لَوْ قِيلَ يَكْفِي مُجَرَّدُ مَرَضٍ تَحْصُلُ مَعَهُ مَشَقَّةٌ وَلَا سِيَّما إِنْ غَلَبَ امْتِدَادُ بِالطُّفْلِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا أَه. ع ش. قوله: (كَصَرْفِ بَقِيَّةِ التَّجَاسَاتِ) كَلَحْمِ حَيَّةٍ وَبَوْلٍ وَلَوْ كَانَ التَّدَاوِي بِذَلِكَ لِتَعْجِيلِ شِفَاءٍ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. قوله: (إِنْ عَرَفَ) أَيِ بِالطَّبِّ وَلَوْ فَاسِقًا أَه. ع ش عبارة الْمُغْنِي وَالرَّوْضُ بِشَرْطِ إِخْبَارِ طَبِيبٍ مُسْلِمٍ عَذْلٍ بِذَلِكَ أَوْ مَعْرِفَتِهِ لِلتَّدَاوِي بِهِ أَه. وَالشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ رَاجِعَةٌ لِكُلِّ مِنَ الْمُشَبَّهِ وَالْمُشَبَّهِ بِهِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ الرَّوْضِ وَالْمُغْنِي. قوله: (وَتَعْيِينُهَا) عَطَفَ عَلَى نَفْعِهَا. قوله: (تَقْدِيمُ هَذَا) أَيِ التَّنَجِّسِ الْآخِرِ. قوله: (فِي نَحْوِ قَطْعِ يَدٍ مُتَاكِلَةٍ إلخ) عِبَارَةٌ الثَّاهِيَةَ لِقَطْعِ نَحْوِ سِلْعَةٍ وَيَدٍ مُتَاكِلَةٍ إلخ قَالَ ع ش وَهَلْ مِنْ ذَلِكَ مَا يَقَعُ لِمَنْ أَخَذَ بِكَرٍّ وَتَعَدَّرَ عَلَيْهِ ائْتِصَافُهَا إِلَّا بِأَطْعَامِهَا مَا يُغَيِّبُ عَقْلَهَا مِنْ نَحْوِ بَنَجٍ أَوْ حَشِيشٍ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ أَنَّهُ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَى تَمَكُّنِ الزَّوْجِ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى حَقِّهِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَحَلَّ جَوَازِ وَطْئِهَا مَا لَمْ يَخْصُلْ بِهِ لَهَا أَدَى لَا يُخْتَمَلُ مِثْلُهُ فِي إِزَالَةِ الْبَكَارَةِ أَه. قوله: (بِغَيْرِ مُسَكِّرٍ إلخ) انْظُرْ لَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا الْمُسَكِّرَ الْمَائِعَ سَمَ عَلَى حَجِّ وَالظَّاهِرُ عَدَمُ جَوَازِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ تَعَيَّنَتِ الْخُمْرُ الصَّرْفُ لِلتَّدَاوِي بِهَا أَه. ع ش عبارة السَّيِّدِ عَمَرَ قَالَ الْمُغْنِي وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ أَوْ لَمْ يَزَلْ عَقْلُهُ إِلَّا بِهِ جَوَازُهُ وَيُقَدَّمُ التَّبَيُّدُ عَلَى الْخَمْرِ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِي حُرْمَتِهِ أَه. وَقَوْلُهُ وَيَتَّبِعِي إلخ إِنْ كَانَ بِإِطْلَاقِهِ يُشْكِلُ بِمَنْعِ التَّدَاوِي بِهَا وَإِنْ كَانَ مَحَلَّهُ إِذَا أَشْرَفَ عَلَى الْهَلَاكِ لَوْ لَمْ يَقْطَعْ الْمَتَاكِلَةُ فَلَيْسَ بِبَعِيدٍ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ الْعَطَشِ وَيُمْكِنُ إِنْقَاؤُهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَيُفَرَّقُ بِتَحَقُّقِ التَّنَجِّسِ هُنَا وَهُوَ زَوَالُ الْعَقْلِ بِخِلَافِ التَّدَاوِي أَه. قوله: (لِمَنْ ذُكِرَ) أَيِ الْمُكَلَّفِ وَالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ. قوله: (بَلْ تَزِيدُهُ حَرًّا إلخ) وَلِهَذَا يَحْرُسُ شَارِبُهَا عَلَى الْمَاءِ الْبَارِدِ قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ سَأَلَتْ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ بِهَا فَقَالَ تَزْوِي فِي الْحَالِ ثُمَّ تُثِيرُ عَطَشًا شَدِيدًا أَه. مُغْنِي. قوله: (وَالظَّاهِرُ كَلَامُهُمْ إلخ) عِبَارَةٌ الثَّاهِيَةَ وَلَوْ أَشْرَفَ عَلَى الْهَلَاكِ مِنْ عَطَشٍ جَازَ لَهُ شَرْبُهَا كَمَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ إلخ وَعِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَمَحَلُّهُ فِي شَارِبِهَا لِلْعَطَشِ إِذَا لَمْ يَنْتَه الْأَمْرُ بِهِ إِلَى الْهَلَاكِ وَإِنْ انْتَهَى بِهِ إِلَى ذَلِكَ وَجِبَ عَلَيْهِ

قوله: (جَازَ بِغَيْرِ مُسَكِّرٍ) انْظُرْ لَوْ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا الْمُسَكِّرَ الْمَائِعَ.

أشرف على التَّلف وهو بعيد ولا ينعُد جوازها حينئذٍ لِلضَّرورة ثم رأيت الزُّركشي نقله عن الإمام عن إجماع الأصحاب ومع تحريمها لِلدَّواءِ والعطش لا حدَّ بها وإن وجد غيرها على المعتمد لِلشُّبهة وإن قيل الأصحُّ مذهبنا الحدُّ.

(تنبيه) جَزَمَ صاحبُ الاستقصاء بِحلِّ إسقائها لِلبُهائمِ وَلِلزُّركشي احتمالُ أَنَّها كالآدمي في امتناع إسقائها إِيَّاهَا لِلْعَطشِ قال لِأَنَّها تُثِيرُهُ فِيهِلِكُها فهو من قبيل إِتلافِ المالِ انتهى و الأولى تعليله بأنَّ فيه إضرارًا لها وإضرارُ الحيوانِ حرامٌ وإنَّ لم يثَلَفْ قال والمُتَّجِه مَنعُ إسقائها لها لا لِعَطشٍ؛ لأنَّه من قبيل التمثيل بِالحيوانِ وهو مُمْتَنِعٌ وفي وجهٍ غريبٍ حلُّ إسقائها لِلخيلِ لِتَزْدَادَ حُمُومًا أي شِدَّةً في جربِها قال والقياسُ حلُّ إطعامِها نحوَ حشيشٍ وَيَتَّحُجُّ لِلجوعِ وإنَّ تَخَدَّرَتْ، ويظهرُ جوازُها لِآدميٍّ جاعٍ ولم يَجِدْ غيرَ ذلك وإنَّ تَخَدَّرَ؛ لِأَنَّ المُخَدَّرَ لا يَزِيدُ في الجوعِ انتهى مُلَخَّصًا.

(وَعَدُ الْحَوَارِثِ) لِخَبِيرٍ مُسْلِمٍ أَنَّ عُثْمَانَ أَمَرَ عَلِيًّا بِجَلْدِ الْوَلِيدِ فَأَمَرَ الْحَسَنَ فامتنع فَأَمَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عليه السلام فَجَلَدَهُ وَعَلِيٌّ نَعُدُّ حَتَّى بَلَغَ أَرْبَعِينَ فَقَالَ أَيُّ عَلِيٍّ أَمْسِكُ.....

تَنَاولُهَا كَتَنَاولِ الْمَيْتَةِ لِلْمُضْطَرِّ كَمَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ الْخ في سَمِ عَنْ الشَّارِحِ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ مِثْلُهَا.

□ قَوْلُهُ: (وَلَا يَنْعَدُ جَوَازُهَا الْخ) ظَاهِرٌ صَنِيعُهُمْ أَنَّ الْجَوْعَ كَالْعَطَشِ فِي الْجَوَازِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ: قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ مَا نُصِّه يَتَّبِعِي أَنَّهُ لَوْ أَشْرَفَ عَلَى التَّلفِ لِجوعٍ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهَا أَنْ تَجُوزَ أَيْضًا بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ نَفْعَهَا فِي دَفْعِ الْجوعِ وَالتَّغْذِيَةِ لَا يَنْكُرُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (لِلدَّواءِ وَالْعَطَشِ) أَيُّ: وَالْجوعِ.

□ قَوْلُهُ: (لِلشُّبْهَةِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى لِشُّبْهَةِ قُضْدِ الدَّوَايِ وَمِثْلُهُ شُرْبُهَا لِلْعَطَشِ اهـ. أَيُّ: أَوِ الْجوعِ.

□ قَوْلُهُ: (جَزَمَ صَاحِبُ الْإِسْتِصْقَاءِ الْخ) قَدْ يُقَالُ الْمُتَّجِهَ مَا قَالَه صَاحِبُ الْإِسْتِصْقَاءِ نَعَمْ يَتَّجِهُ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَلْزَمْهَا فِيهِ ضَرَرٌ فَإِنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ إِضْرَارَهَا بِهِ لَمْ يَنْعَدِ التَّحْرِيمُ اهـ. سَيِّدُ عُمَرُ. □ قَوْلُهُ: (بِحَلِّ إِسْقَائِهَا لِلْبُهَائِمِ) وَإِطْفَاءِ الْحَرِيقِ بِهَا اهـ. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (قَالَ) أَيُّ: الزُّركشي. □ قَوْلُهُ: (حَلُّ إِطْعَامِهَا) أَيُّ: الْبُهَائِمِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمُخَدَّرَ الْخ) لَعَلَّهُ فِي بَعْضِ الْمُخَدَّرَاتِ، وَأَمَّا فِي بَعْضِهَا فَالَّذِي تَقْتَضِي بِهِ الْقَوَاعِدُ الطَّبِيبَةُ أَنَّهُ يَزِيدُ فِي الْجوعِ فَلْيُحَرَّرْ اهـ. سَيِّدُ عُمَرُ. □ قَوْلُهُ: (لِخَبَرِ مُسْلِمٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالزِّيَادَةِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَبِهِ يُرَدُّ إِلَى وَاسْتَشْكَلَ وَقَوْلُهُ وَنَقَلَ غَيْرُ وَاحِدٍ إِلَى وَأَمَّا النَّصُّ وَقَوْلُهُ لِمَا مَرَّ عَنْ عَلِيٍّ إِلَى الْأَكْثَرِ مِنْ أَحْوَالِهِ. □ قَوْلُهُ: (فَأَمَرَ) أَيُّ: عَلِيٍّ اهـ. ع ش.

□ قَوْلُهُ: (وَلَا يَنْعَدُ جَوَازُهَا حَيْثُ) هُوَ الْوَجْهَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الصَّغِيرَ لَوْ شَمَّ رَأَيْتَهَا وَخِيفَ عَلَيْهِ مِنْهَا إِنْ لَمْ يُسَقَّ مِنْهَا كَانَ أَخْبَرَ طَبِيبٍ مُسْلِمٍ عَدَلَ بِذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُسَقَّى مِنْهَا مَا يَدْفَعُ عَنْهُ الضَّرَرُ م ر.

□ قَوْلُهُ: (أَيْضًا وَلَا يَنْعَدُ جَوَازُهَا حَيْثُ لِلضَّرورة) عِبَارَتُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ مَا لَمْ يَنْتَه الْأَمْرُ إِلَى الْهَلَاكِ وَلَا وَجِبَ، نَقَلَهُ الْإِمَامُ عَنْ إجماعِ الْأَصْحَابِ.

ثُمَّ قَالَ «جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ» وَأَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ وَعُمَرُ ثَمَانِينَ أَيُّ بِإِشَارَةِ ابْنِ عَوْفٍ لَمَّا اسْتَشَارَ عُمَرُ النَّاسَ فِي ذَلِكَ، وَكُلُّ سُنَّةٍ وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ وَبِهِ يُرَدُّ زَعْمُ بَعْضِهِمْ لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى الثَّمَانِينَ، وَاسْتَشْكِلَ ذِكْرُ الْأَرْبَعِينَ بِمَا فِي الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ جَلَدَهُ ثَمَانِينَ وَجُمِعَ بِأَنَّ السُّوْطَ لَهُ رَأْسَانِ وَالْقَصْبَةُ وَاحِدَةٌ، وَقَوْلُهُ وَكُلُّ سُنَّةٍ بِمَا صَحَّ عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْنَهُ وَلِهَذَا كَانَ فِي نَفْسِهِ مِنَ الثَّمَانِينَ شَيْءٌ وَقَالَ: «لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ» وَكَانَ يَحُدُّ فِي إِمَارَتِهِ أَرْبَعِينَ، وَيُجَابُ بِحَمْلِ التَّقْيِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَتْلُغْ أَوَّلًا وَالْإِثْبَاتُ عَلَى أَنَّهُ بَلَغَهُ ثَانِيًا.....

□ فَوُدَّ: (ثُمَّ قَالَ جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ إلخ) فَإِنْ قُلْتُ إِذَا قُلْنَا بِالرَّاجِحِ فِي الصَّحَابَةِ مِنْ عَدَالَةِ جَمِيعِهِمْ أَشْكَلَ شُرْبُهُمِ الْخَمْرَ فَإِنَّهُ يُنَافِي الْعَدَالَهَ وَيُوجِبُ الْفُسْقَ قُلْتُ: يُمَكِّنُ أَنَّ مَنْ شَرِبَ مِنْهُمْ عَرَضَتْ لَهُ شُبُهَةٌ تَصَوَّرَهَا فِي نَفْسِهِ تَقْتَضِي جَوَازَهُ فَشَرِبَ تَعْوِيلًا عَلَيْهَا وَلَيْسَتْ هِيَ كَذَلِكَ عِنْدَ مَنْ رَفَعَ لَهُ فَحَدَّهُ عَلَى مُقْتَضَى اعْتِقَادِهِ وَذَلِكَ شَرِبَ عَلَى مُقْتَضَى اعْتِقَادِهِ وَالْعِبْرَةُ بِعَقِيدَةِ الْحَاكِمِ فَلَا اغْتِرَاضَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَاحْفَظْهُ إِنَّهُ دَقِيقٌ، عَلَى أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْمُرَادَ بَعْدَ النَّيِّمِ أَنَّ مَنْ شَهِدَ مِنْهُمْ أَوْ رَوَى حَدِيثًا لَا يَتَّحَتُّ عَنْ عَدَالَتِهِ فَتَقَبَّلْ رَوَايَتَهُ وَشَهَادَتَهُ، أَوْ رَوَى شَخْصٌ عَنْ مُبْتَدِعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ فَقَالَ حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ كَذَا قُبِلَ مِنْهُ وَمَنْ اِزْتَكَبَ شَيْئًا يُوْجِبُ رُتْبَ عَلَيْهِ مُقْتَضَاهُ مِنْ حَدِّ أَوْ تَغْزِيرٍ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَفْسُقُ بِإِزْكَابِ مَا يَفْسُقُ بِهِ غَيْرُهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُحَلِّيُّ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ هـ ع ش وَقَوْلُهُ أَيُّ: بِإِشَارَةِ إلخ بَيَانُ فَائِدَةٍ ذَكَرَهَا فِي خِلَالِ كَلَامِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ هـ. رَشِيدِي.

□ فَوُدَّ: (وَكُلُّ سُنَّةٍ إلخ) بَقِيَّةُ كَلَامِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. □ فَوُدَّ: (سُنَّةٌ) أَيُّ: طَرِيقَةٌ. □ فَوُدَّ: (وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ) أَيُّ: الْأَرْبَعُونَ صَرَّحَ بِهِ الْكَمَالُ الْمُقَدِّسِيُّ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ كَذَا بِهَامِشِ شَرْحِ الْبَهْجَةِ بِخَطِّ شَيْخِنَا الشُّهَابِ الْبُرُّلُوسِيِّ سَمِعَ عَلَى حَجِّ هـ. ع ش عِبَارَةُ الْبُخَيْرِيِّ أَيُّ الْأَرْبَعُونَ كَمَا فِي ع ش وَالْحَلَبِيِّ وَقَالَ الشُّوْبَرِيُّ أَيُّ: الثَّمَانُونَ وَهُوَ الظَّاهِرُ هـ. أَقُولُ وَهَذَا أَيُّ: الثَّمَانُونَ صَرِيحُ صَنِيعِ الْمُغْنِي فِي الْإِسْتِذْلَالِ عَلَى الثَّمَانِينَ الْآتِي حَيْثُ جَعَلَ مَا هُنَا وَمَا يَأْتِي حَدِيثًا وَاحِدًا فَقَالَ عَقِبَ هَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا شَرِبَ مُسْكِرًا إلخ. □ فَوُدَّ: (وَبِهِ يُرَدُّ) أَيُّ بِقَوْلِهِ ثُمَّ قَالَ جَلَدَ النَّبِيُّ إلخ. □ فَوُدَّ: (زَعَمَ بَعْضُهُمْ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ إلخ) قَالَ الْحَلَبِيُّ وَأَجِيبَ عَنْهُ أَيُّ: بَعْدَ تَسْلِيمِ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ بِأَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى جَوَازِ الزِّيَادَةِ لَا عَلَى تَغْيِينِهَا هـ. □ فَوُدَّ: (وَاسْتَشْكِلَ ذِكْرُ الْأَرْبَعِينَ) أَيُّ: فِي الرِّوَايَةِ الْمَذْكُورَةِ. □ فَوُدَّ: (أَنَّهُ جَلَدَ) أَيُّ: ﷺ. □ فَوُدَّ: (لَهُ رَأْسَانِ) أَيُّ: كَانَ لَهُ رَأْسَانِ. □ فَوُدَّ: (وَقَوْلُهُ إلخ) أَيُّ وَاسْتَشْكِلَ قَوْلُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَكَذَا ضَمَائِرُ عَنْهُ وَنَفْسُهُ وَقَالَ وَكَانَ يَحُدُّ فِي إِمَارَتِهِ. □ فَوُدَّ: (وَيُجَابُ بِحَمْلِ التَّقْيِ إلخ) أَيُّ: لَمْ يَسْنَهُ وَيَمْنَعُ هَذَا الْحَمْلُ كَوْنُ رُجُوعِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنِ الثَّمَانِينَ إِلَى الْأَرْبَعِينَ فِي خِلَافَتِهِ. □ فَوُدَّ: (وَالْإِثْبَاتُ) أَيُّ: وَكُلُّ سُنَّةٍ. □ فَوُدَّ: (عَلَى أَنَّهُ) أَيُّ: جَلَدَهُ ﷺ الثَّمَانِينَ وَقَوْلُهُ لَمْ يَتْلُغْهُ

□ فَوُدَّ: (وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ) أَيُّ الْأَرْبَعُونَ صَرَّحَ بِهِ الْكَمَالُ الْمُقَدِّسِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلْإِزْشَادِ مَعَ حِكَايَةِ الْقِصَّةِ بِأَبْسَطِ مِمَّا هُنَا عَنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ كَذَا بِهَامِشِ شَرْحِ الْبَهْجَةِ بِخَطِّ شَيْخِنَا الشُّهَابِ الْبُرُّلُوسِيِّ.

أَوْ لَمْ يَسْتَهْ بِلَفْظِ عَامٍّ يَشْمَلُ كُلَّ قَضِيَّةٍ بَلْ فَعَلَهُ فِي وَقَائِعٍ عَيْنِيَّةٍ وَهِيَ لَا عَمُومَ لَهَا ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يُؤَيِّدُ هَذَا وَهُوَ مَا فِي جَامِعِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ ثَمَانِينَ» (وَرَقِيقٍ) أَيِ مَنْ فِيهِ رِقٌّ وَإِنْ قُلْ (عَشْرُونَ)؛ لِأَنَّهُ عَلَى التَّصَدُّقِ مِنَ الْحَرْ وَبُجِّلَدَ مَا ذَكَرَ الْقَوِيُّ السَّلِيمُ (بَسُوطٍ أَوْ أُيْدٍ أَوْ نَعَالٍ أَوْ أَطْرَافِ ثِيَابٍ) لِلِاتِّبَاعِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ وَلَا بُدَّ فِي طَرَفِ الثُّوبِ مِنْ قَتْلِهِ وَشَدِّهِ حَتَّى يُؤْلَمَ (وَقِيلَ يَتَعَيَّنُ سَوَاطِئُ)؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ لَا يَحْضُلُ بِهِ الرَّجُزُ وَصَحَّحَهُ كَثِيرُونَ وَنَقَلَ غَيْرُ وَاحِدٍ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ لِكُنْهٍ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ حَكَى الْإِجْمَاعَ عَلَى الْأَوَّلِ وَجَعَلَ الثَّانِي غَلَطًا فَاجِشًا لِمُخَالَفَتِهِ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَنَظَرَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ أَمَّا التَّضْوُّوُ أَمَّا التَّضْوُّوُ وَلَوْ خَلَقَهُ فَيُجْلَدُ بِنَحْوِ عَشْكَالٍ وَلَا يَجُوزُ بَسُوطُ (وَلَوْ رَأَى الْإِمَامُ بُلُوغَهُ) أَيِ حَدِّ الْحَرْ (ثَمَانِينَ) جَلْدُهُ.....

أَيِ: عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. □ فَوَدَّ: (أَوْ لَمْ يَسْتَه الْخ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ لَمْ يَتْلُغْهُ الْخ. □ فَوَدَّ: (مَا يُؤَيِّدُ بِهِ) أَيِ: أَنَّهُ لَمْ يَسْتَهْ بِلَفْظِ عَامٍّ يَشْمَلُ كُلَّ قَضِيَّةٍ بَلْ فَعَلَهُ الْخ. □ فَوَدَّ: (مَا فِي جَامِعِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الْخ) هَذَا قَدْ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ أَيْضًا فَتَأَمَّلْهُ أَه. سَمِ أَيِ: أَنَّهُ بَلَغَهُ ثَانِيًا وَيُظْهَرُ أَنَّ مَا فِي جَامِعِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ مَحْمُولٌ أَيْضًا عَلَى سَوَاطِئِ لَهُ زَأْسَانٍ وَالْقَصْبَةُ وَاحِدَةٌ.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (وَرَقِيقٌ عَشْرُونَ).

(تَنْبِيْهُ): لَوْ تَعَدَّدَ الشَّرْبُ كَفَى مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَحَدِيثُ الْأَمْرِ بِقَتْلِ الشَّارِبِ فِي الرَّابِعَةِ مَنسُوخٌ بِالْإِجْمَاعِ وَيُرْوَى أَنَّ أَبَا مَحْجَنٍ الثَّقَفِيَّ الْقَائِلَ:

إِذَا مِتَّ فَادْفَنْتَنِي إِلَى أَضَلِّ كَرَمَةٍ تَزْوِي عِظَامِي بَعْدَ مَوْتِي عُروْقَهَا
وَلَا تَدْفِنَنِي فِي الْفَلَاةِ فَآتَنِي أَخَافُ إِذَا مَا مِتَّ أَنْ لَا أَذَوْقَهَا

جَلَدَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِرَارًا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ ثُمَّ تَابَ وَحَسَنَتْ تَوْبَتُهُ وَذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ بَنَتْ عَلَيْهِ ثَلَاثُ أَصُولٍ كَرَمٍ وَقَدْ طَالَتْ وَانْتَشَرَتْ وَهِيَ مُعَرَّشَةٌ عَلَى قَبْرِهِ بَنَوَاحِي جُرْجَانٍ أَه. مُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (وَبُجِّلَدَ مَا ذَكَرَ الْقَوِيُّ الْخ) فَعِلَ فَمَفْعُولُهُ الْمُطْلَقُ الْمَجَازِيُّ ثُمَّ نَائِبٌ فَاعِلُهُ.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (بَسُوطٍ) هُوَ كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ الْمُتَّخِذُ مِنْ جُلُودِ سُيُورٍ يُلَوَّى وَيَلْفُ سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُسَوِّطُ اللَّحْمَ بِالْدَّمِ أَيِ يَخْلُطُهُ أَه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِلِاتِّبَاعِ) إِلَى الْمَشْنِ فِي الْمَغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَلَا بُدَّ فِي طَرَفِ الثُّوبِ الْخ) أَيِ: وَجُوبَاعِ ش.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (وَقِيلَ يَتَعَيَّنُ السَّوْطُ) أَيِ لِلْسَّلِيمِ الْقَوِيِّ كَحَدِّ الزُّنَا وَالْقَذْفِ أَه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَنَظَرَ فِيهِ) أَيِ: مَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ. □ فَوَدَّ: (أَمَّا التَّضْوُّوُ) إِلَى الْمَشْنِ فِي الْمَغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَجُوزُ بَسُوطُ) وَلَوْ خَالَفَ وَجَلَدَ بِهِ فَمَاتَ الْمَجْلُودُ فَالَّذِي يَظْهَرُ عَدَمُ الضَّمَانِ كَمَا لَوْ جُلِدَ فِي حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ وَمَاتَ بِهِ أَه. ع. ش.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (وَلَوْ رَأَى الْإِمَامُ الْخ) قَالَ الْقَاضِي لَا بُدَّ فِي الْحَدِّ مِنَ التِّيَّةِ وَخَالَفَهُ شَيْخُهُ الْقَقَالُ فَلَمْ

□ فَوَدَّ: (رَأَيْتُ مَا يُؤَيِّدُ هَذَا) قَدْ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ أَيْضًا فَتَأَمَّلْهُ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ رَأَى الْإِمَامُ بُلُوغَهُ ثَمَانِينَ جَارَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَمَّا الْعَبْدُ فَلَوْ رَأَى الْإِمَامَ تَبْلِيغَهُ أَرْبَعِينَ جَارَ فَلَا يُزَادُ عَلَيْهَا أَه.

(جَارَ فِي الْأَصْح) لِمَا مَرَّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ لَكِنَّ الْأَوَّلَى أَرْبَعُونَ كَمَا بَحْثَهُ الزُّرْكَشِيُّ لِمَا مَرَّ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَسْنَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ سَنَهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْأَكْثَرُ مِنْ أَحْوَالِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْأَرْبَعُونَ وَجَاءَ أَنَّ عَلِيًّا أَشَارَ عَلَى عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِذَلِكَ أَيْضًا وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ إِذَا شَرِبَ سَكِرَ وَإِذَا سَكِرَ هَذَى وَإِذَا هَذَى افْتَرَى وَحَدُّ الْاِفْتِرَاءِ ثَمَانُونَ (وَالزِّيَادَةُ) عَلَى الْأَرْبَعِينَ (تَعْزِيرَاتٍ) إِذْ لَوْ كَانَتْ حَدًّا لَمْ يَجُزْ تَرْكُهَا لَكِنْ لَوْ كَانَتْ تَعْزِيرَاتٍ جَازَتْ زِيَادَتُهَا؛ لِأَنَّ كُلَّ تَعْزِيرٍ يَجُوزُ كَوْنُهُ تِسْعًا وَثَلَاثِينَ فَالْوَجْهَ أَنَّ فِيهَا شَائِبَةً مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الرَّافِعِيُّ اخْتَصَّ حَدُّ الشُّرْبِ بِتَحْتِمِ بَعْضِهِ وَرُجُوعِ بَاقِيهِ لِرَأْيِ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ (وَقِيلَ حَدٌّ) أَيَّ وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ مَاتَ بِهَا ضَمِنَ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ، وَيُوجِبُهُ بَأَنَّا وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهَا حَدٌّ، هِيَ تَشْبِيهِ التَّعْزِيرِ مِنْ حَيْثُ جَوَازِ تَرْكِهَا فَانْدَفَعَ مَا لِلْبُلْقِينِيِّ هُنَا.

يَشْتَرِطُهَا قَالَ حَتَّى لَوْ ظَنَّ الْإِمَامُ أَنَّ عَلَيْهِ حَدَّ شُرْبٍ فَجَلَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَضْرِبَهُ أَجْزَأُ وَكَذَا لَوْ ضَرَبَهُ قَبْلَ أَنْ عَلَيْهِ حَدًّا أَهْ. وَقَدْ يُتَوَقَّفُ فِي قَوْلِهِ وَكَذَا الْإِنْخ؛ لِأَنَّ ضَرْبَهُ ظُلْمًا قَصْدٌ بِهِ غَيْرُ الْحَدِّ فَهُوَ صَارِفٌ عَنْ وَقُوعِهِ عَنْهُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ ضَرَبَهُ بِلَا قَصْدٍ أَنَّهُ عَنِ الْحَدِّ فَيَتَّبِعِي الْإِجْزَاءَ حَمَلًا لِلْمُطْلَقِ عَلَى مَا وَجَبَ عَلَيْهِ لِغَدَمِ وَجُودِ الصَّارِفِ عَنْهُ سَمٍ عَلَى الْمُنْهَجِ أَه. ع ش.

❦ قَوْلُ (سَنَى): (جَارَ فِي الْأَصْح) وَيَجْرِي الْخِلَافُ فِي بُلُوغِهِ فِي الرَّقِيقِ أَرْبَعِينَ أَه. مُعْنَى عِبَارَةِ سَمٍ عَنْ الْأُسْنَى أَمَّا الْعَبْدُ فَلَوْ رَأَى الْإِمَامُ تَبْلِيغَهُ أَرْبَعِينَ جَارَ وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهَا أَه. ❦ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى لِمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ (جَلَدَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرْبَعِينَ) وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ وَعُمَرُ ثَمَانِينَ وَكُلُّ سُنَّةٍ وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ لِأَنَّهُ إِذَا شَرِبَ سَكِرَ الْإِنْخ. ❦ قَوْلُهُ: (عَنْ عُمَرَ) أَي: فَعَلَهُ. ❦ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَي: فِي تَغْلِيلِ الزُّرْكَشِيِّ لِمَا مَرَّ أَي: عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. ❦ قَوْلُهُ: (وَجَاءَ أَنَّ عَلِيًّا أَشَارَ عَلَى عُمَرَ الْإِنْخ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ وَهَذَا أَحَبُّ الْإِنْخ رَاجِعٌ لِلثَّمَانِينَ أَه. حَلَبِي. ❦ قَوْلُهُ: (أَشَارَ عَلَى عُمَرَ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطٌ عَلَى كَمَا فَعَلَهُ النَّهْيَةُ. ❦ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَي: الثَّمَانِينَ ع ش وَرَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَعَلَّلَهُ) أَي: عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الثَّمَانِينَ. ❦ قَوْلُهُ: (وَإِذَا سَكِرَ هَذَى الْإِنْخ) كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ السُّكْرَ مِظَنَّةُ ذَلِكَ أَه. سَم. ❦ قَوْلُهُ: (وَحَدُّ الْاِفْتِرَاءِ الْإِنْخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْاِفْتِرَاءِ الْقَذْفُ أَه. سَيِّدُ عُمَرَ. ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَرْبَعِينَ) أَي: فِي الْحُرِّ وَعَلَى الْعِشْرِينَ فِي غَيْرِهِ أَه. مُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (جَاوَزَتْ زِيَادَتُهَا) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالثَّمَانِيَةُ فَلْتَجُزْ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّمَانِينَ وَقَدْ مَتَعَوْهَا أَه. ❦ قَوْلُهُ: (فَالْوَجْهَ أَنَّ فِيهَا الْإِنْخ) وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهَا تَعْزِيرَاتٌ وَإِنَّمَا لَمْ تَجُزْ الزِّيَادَةُ اقْتِصَارًا عَلَى مَا وَرَدَ أَه. مُعْنَى، عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَجَوَابُهُ أَنَّ الْإِجْمَاعَ قَامَ عَلَى غَدَمِ الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا فَهِيَ تَعْزِيرَاتٌ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ أَه. وَهُوَ غَدَمُ الزِّيَادَةِ عَلَى الثَّمَانِينَ وَجَوَازُهُ مَعَ غَدَمِ تَحَقُّقِ الْجِنَايَةِ ع ش.

❦ قَوْلُ (سَنَى): (وَقِيلَ حَدٌّ)؛ لِأَنَّ التَّعْزِيرَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى جِنَايَةٍ مُحَقَّقَةٍ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَي: كَوْنِهَا حَدًّا وَقَوْلُهُ ضَمِنَ خَالَفَهُ النَّهْيَةُ فَقَالَ وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ مَاتَ بِهَا لَمْ يَضْمَنْ أَه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَمَعَ

(وَيُحَدِّثُ بِإِقْرَارِهِ أَوْ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ) أَوْ عِلْمِ السَّيِّدِ دُونَ غَيْرِهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الشَّرْقَةِ (لَا بَرِيحَ خَمْرٍ وَهَيْئَةٍ (سُكْرٍ وَفِيءٍ) لَاحْتِمَالِ أَنَّهُ احْتَقَنَ أَوْ اسْتَعَطَّ بِهَا أَوْ أَنَّهُ شَرِبَهَا مَعَ غُذْرٍ لِعَلَّطٍ أَوْ إِكْرَاهٍ وَحَدَّثَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْقِيءِ اجْتِهَادًا لَهُ (وَيَكْفِي فِي إِقْرَارٍ وَشَهَادَةِ شَرِبِ خَمْرًا) أَوْ شَرِبَتْ أَوْ شَرِبَ مِمَّا شَرِبَ مِنْهُ فَلَا فَنَاسَكَ وَسَاغَ لَهُ ذَلِكَ فِي شُرْبِ التَّبْيِذِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُسَمَّى خَمْرًا شَرَعًا وَكَوْنُهُ قَدْ يَكُونُ حَقًّا فَلَا يَفْشَقُ بِهِ بِخِلَافِ الْخَمْرِ أَمْرٌ خَارِجٌ عَمَّا هُوَ الْمَقْصُودُ الَّذِي هُوَ الْحَدُّ فَلَمْ يُؤْثَرِ فِي تَعْبِيرِ الشَّاهِدِ عَنْهُ بِالْخَمْرِ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ مَخْتَارًا عَالِمًا.....

ذلك أي: ومع كَوْنِ الزِّيَادَةِ تَغْزِيرَاتٍ وَقَوْلُهُ لَا يَضْمَنُ الْخَ هَذَا يُخَالِفُ مَا يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي كِتَابِ الصِّيَالِ وَالزَّائِدِ فِي حَدٍّ يَضْمَنُ بِقِسْطِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هَذَا تَفْرِيعٌ عَلَى كَوْنِ الزَّائِدِ حَدًّا لَا تَغْزِيرًا وَذَلِكَ مُفْرَعٌ عَلَى أَنَّهُ تَغْزِيرٌ إِلَّا أَنَّهُ يُبْعَدُ قَوْلُهُ وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ كَانَ الظَّاهِرُ حَيْثُ يُذَكَّرُ أَنْ يَقُولَ عَلَيْهِ أَوْ نَحْوَهُ وَيُنَافِيهِ تَضْرِيحُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ فِيمَا يَأْتِي بِضَمَانِ عَاقِلَةِ الْإِمَامِ فِيمَا إِذَا ضَرَبَ فِي حَدِّ الشُّرْبِ ثَمَانِينَ قِمَاتٍ هـ. ع ش.

❑ قول (السنن): (وَيُحَدِّثُ بِإِقْرَارِهِ) أي: الْحَقِيقِيُّ هـ. زِيَادَتِي وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْيَمِينِ الْمُرْدُودَةِ وَلَعَلَّ صَوَرَتَهَا أَنْ يَرْمِيَ غَيْرَهُ بِشُرْبِ الْخَمْرِ فَيَدَّعِي عَلَيْهِ أَنَّهُ رَمَاهُ بِذَلِكَ وَيُرِيدُ تَغْزِيرَهُ فَيَطْلُبُ السَّابَّ الْيَمِينَ مِمَّنْ يَنْسِبُ إِلَيْهِ شُرْبَهَا فَيَمْتَنِعُ وَيُرُدُّهَا عَلَيْهِ فَيَسْقُطُ عَنْهُ التَّغْزِيرُ وَلَا يَجِبُ الْحَدُّ عَلَى الرَّادِّ لِلْيَمِينِ هـ. ع ش.

❑ قوله: (أَوْ عِلْمِ السَّيِّدِ) إِلَى قَوْلِهِ وَسَاغَ فِي النَّهْيَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِذَا قَوْلُهُ هَيْئَةٍ وَقَوْلُهُ وَحَدَّثَ عُثْمَانَ إِلَى الْمُتْنِ. ❑ قوله: (دُونَ غَيْرِهِ) أي: غَيْرَ مَا ذُكِرَ مِنْ شَهَادَةِ رَجُلٍ وَأَمْرَاتَيْنِ وَالْيَمِينِ الْمُرْدُودَةِ وَعِلْمِ الْقَاضِي فَلَا يَسْتَوْفِيهِ بِعِلْمِهِ عَلَى الصَّحِيحِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْضِي بِعِلْمِهِ فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى هـ. مُغْنِي.

❑ قوله: (وَهَيْئَةُ سُكْرٍ) تَقْدِيرُ هَيْئَةِ الظَّاهِرِ أَنَّهُ غَيْرُ ضَرُورِيٍّ سَمَ عَلَى حَجٍّ أَي: لِأَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْ عَدَمِ الْحَدِّ بِالسُّكْرِ عَدَمُهُ بِهَيْئَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ بِالْأَوَّلَى هـ. ع ش. ❑ قوله: (لِعَلَّطٍ) الْأَوَّلَى مِنْ غَلَطٍ كَمَا فِي النَّهْيَةِ. ❑ قوله: (وَحَدَّثَ عُثْمَانَ الْخَ) جَوَابُ سُؤَالٍ غَنِيٍّ عَنِ الْبَيَانِ.

❑ قول (السنن): (وَيَكْفِي فِي إِقْرَارٍ وَشَهَادَةِ الْخَ) أَي: لَا يُشْتَرَطُ فِي الْإِقْرَارِ وَالشَّهَادَةِ التَّفْصِيلُ بَلْ يَكْفِي فِيهِمَا الْإِطْلَاقُ مُغْنِي وَع ش. ❑ قول (السنن): (شَرِبَ خَمْرًا) أَي: حَيْثُ عَرَفَ الشَّاهِدُ مُسَمَّى الْخَمْرِ هـ. ع ش. ❑ قوله: (فَسَكَرَ) أَيِ الْفُلَانُ هـ. رَشِيدِي. ❑ قوله: (وَسَاغَ لَهُ) أَيِ لِلشَّاهِدِ ذَلِكَ أَي: التَّعْبِيرُ بِالْخَمْرِ وَلَعَلَّهُ أَخَذَ مِمَّا بَعْدَهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْقَاضِي حَقًّا. ❑ قوله: (قَدْ يُسَمَّى خَمْرًا) أَي: مَجَازًا عِنْدَ الْكَثِيرِ وَحَقِيقَةً

عِنْدَ الْقَلِيلِ كَمَا مَرَّ. ❑ قوله: (وَكَوْنُهُ) أَي: الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ. ❑ قوله: (عَنْهُ) أَي: التَّبْيِذِ. ❑ قوله: (وَإِنْ لَمْ يَقُلْ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ فِي الْمُغْنِي إِذَا قَوْلُهُ كَمَا فِيهِمَا فِي نَحْوِ بَيْعٍ وَطَلَاقٍ وَقَوْلُهُ لَاحْتِمَالٍ إِلَى وَاخْتَارَهُ وَإِلَى قَوْلِهِ وَقَالَ الرَّزْكَشِيُّ فِي النَّهْيَةِ إِذَا قَوْلُهُ فِيهِمَا وَقَوْلُهُ وَاخْتَارَهُ الْأُذْرَعِيُّ وَقَوْلُهُ وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى وَقَدْ يُفْرَقُ.

❑ قوله: (وَإِنْ لَمْ يَقُلْ الْخَ) أَي: كُلٌّ مِنَ الْمُقَرَّرِ وَالشَّاهِدِ وَهُوَ غَايَةُ فِي الْمُتْنِ.

❑ قوله: (وَهَيْئَةُ سُكْرٍ) تَقْدِيرُ هَيْئَةِ الظَّاهِرِ أَنَّهُ غَيْرُ ضَرُورِيٍّ.

كما فيهما في نحو بيع وطلاق؛ لأن الأصل عدم الإكراه والغالب من حال الشارب علمه بما يشربه.

(وقيل يُشترط) في كل من المقر والشاهد أن يقول شربها (وهو عالم) به (مختار) لاحتمال ما مر كالشهادة بالزنا واختاره الأذرعى لأنه أتى يعاقب بيقين، وفُرق الأول بأن الزنا قد يُطلق على مُقدّماته كما في الحديث وفيه نظر فإنه مر أن السرقة لا بُدّ فيها من التفصيل وكما أنها تُطلق على ما لم يُوجد فيه الشروط كذلك الشرب يُطلق على ما لم يُوجد فيه الشروط فلا فرق بينهما وقد يُفرق بأنهم سامحوا في الخمر بسهولة حدّها ما لم يُسامحوا في غيرها، وأيضاً فالابتلاء بكثرة شربها يقتضي التوسع في سبب الزجر عنها فوسع فيه ما لم يُوسع في غيره، وعلى الثاني لا بُدّ أن يُريد من غير ضرورة احترازاً من الإساءة والشرب لنحو تداو قال الزركشي ومحل الخلاف حيث لم يُرتّب الحاكم في الشهود إلا وجب الاستفصال جزئاً وقياسه أنه إذا ارتاب في عقل الشارب لزمه ذلك أيضاً. (ولا يُحدّ حال سُكره) فيحرم ذلك

قوله: (كما فيهما إلخ) أي: كما يكفي إطلاق الإقرار والشهادة في نحو بيع إلخ. قوله: (لأن الأصل إلخ) الأولى ولأن إلخ عطفًا على قوله كما فيهما إلخ. قوله: (لأن الأصل عدم الإكراه والغالب إلخ) أي: فينزل الإقرار والشهادة عليه اه. مُعني. قوله: (في كل من المقر إلخ) عبارة المُعني يُشترط التفصيل بأن يزداد على ما ذكر في كل منهما كقول المقر وأنا عالم مُختار وكقول الشاهد وهو عالم إلخ. قوله: (لاحتمال ما مر) أي: من أنه شربه لِعُدْرٍ من غَلَطٍ أو إكراه. قوله: (كالشهادة إلخ) المُناسب كالإقرار والشهادة بالزنا. قوله: (واختاره) أي: اشتراط ذكر العلم والاختيار. قوله: (وفرق الأول) يتأمل وجه هذا الفرق فإن ذكر العلم والاختيار لا ينفي احتمال المُقدّمات سم أقول والجواب أن قولهم شرب خمرًا لا يُطلق عادةً على مُقدّمات الشرب بخلاف الزنا فإنه يُطلق على مُقدّماته ومنه زنا العينين بالنظر فيقال زنى إذا قبل أو نظر فاحتيج للتفصيل فيه دون الشرب اه. ع ش ولك أن تقول أن هذا الجواب وإن نفع في ذكر العلم لا يسلم نفعه في ذكر الاختيار. قوله: (كما في الحديث) أي: حديث العنان يزنيان.

(تنبيه): سكّت المُصنّف هنا عن حُكم رجوع المقر بشرب خمر وهو على ما سبق في حدّ الزنا فإن كل ما ليس من حق آدمي يقبل الرجوع فيه اه. مُعني وسيأتي في شرح ولا يُحدّ حال سُكره الإشارة إلى ذلك. قوله: (وعلى الثاني) أي: اشتراط ذكر العلم والاختيار. قوله: (أن يزداد) أي: كل من المقر والشاهد. قوله: (لنحو تداو) أي: كالعطش والجوع. قوله: (في عقل الشارب) أي: المقر بالشرب. قوله: (لزمه ذلك) أي: الاستفصال. قوله: (فيحرم ذلك) إلى قوله لخبير البخاري في النهاية وكذا في المُعني إلا قوله ولم يصِر إلى اعتدّ.

قوله: (وفرق الأول إلخ) يتأمل وجه هذا الفرق فإن ذكر العلم والاختيار لا ينفي احتمال المُقدّمات.

لِقَوَاتٍ مَقْصُودِهِ مِنَ الزَّجْرِ مَعَ فَوَاتٍ رُجُوعِهِ إِنْ كَانَ أَقَرَّ فَإِنْ خُذَ وَلَمْ يَصِرْ مُلْقَى لَا حَرَكَهَ فِيهِ
اعْتَدَ بِهِ كَمَا صَحَّحَهُ جَمْعُ لُخْبَرِ الْبُخَارِيِّ الظَّاهِرُ فِيهِ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ بَعْضُ الْأَيْمَّةِ لَا خِلَافَ فِيهِ
وَكَانَ قَضِيَّةُ الْحَدِيثِ عَدَمَ الْحَرَمَةِ وَكَانَتْهُمْ نَظَرُوا إِلَى إِمْكَانِ تَأْوِيلِهِ فَاحْتَاطُوا فِيهَا لِحَقِّ اللَّهِ
نَظَرًا لِقَوَاتٍ مَا ذُكِرَ وَفِي الْإِعْتِدَادِ لِحَقِّ الْآدَمِيِّ، وَكَذَا يُجْزَى فِي الْمَسْجِدِ وَإِنْ كُرِهَ فِيهِ وَإِنَّمَا
لَمْ يَحْرَمْ خِلَافًا لِلْبُتْدَانِيِّ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ بِهِ فِيهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِغْنَاءٍ فِيهِ لَهُ.

(وَسَوِّطُ الْخُدُودِ) وَالتَّعَاذِيرُ يَكُونُ (بَيْنَ قَضِيْبٍ) أَيْ غُضْبَيْنِ رَقِيْقِي جَدًّا (وَعَصَا) غَيْرِ مُعْتَدِلَةٍ (و) بَيْنَ
(زَنْبٍ وَبَابِ) بِأَنْ يَعْتَدِلَ عُرْفًا جُزْأَهُ وَرُطُوبَتُهُ لِيَحْصُلَ بِهِ الزَّجْرُ مَعَ عَدَمِ خَشْيَةِ نَحْوِ الْهَلَاكِ
فَيَمْتَنِعُ كَوْنُهُ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ إِمَّا يُخْشَى مِنْهُ الصَّرَرُ الشَّدِيدُ أَوْ لَا يُؤْلَمُ وَفِي السَّوِّطِ مُوسَلًّا
«أَنَّهُ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَجْلِدَ رَجُلًا فَأَتَى بِسَوِّطٍ خَلَقَ فَقَالَ فَوْقَ ذَلِكَ فَأَتَى بِسَوِّطٍ جَدِيدٍ فَقَالَ بَيْنَ
هَذَيْنِ» وَهَذَا وَإِنْ كَانَ فِي زَانٍ حُجَّةٌ هُنَا بِتَقْدِيرِ اعْتِضَادِهِ أَوْ صَحَّةِ وَضَلِهِ كَمَا قِيلَ إِذْ لَا فَارِقَ
قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَالسَّوِّطُ هُوَ الْمُتَّخَذُ مِنْ سُيُورٍ تَلَوَّى وَتَلَفَ (وَيُفْرَقُ).....

□ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَصِرْ مُلْقَى الْخ) أَي: فَإِنْ صَارَ كَذَلِكَ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْحَدِّ الزَّجْرُ وَمَنْ
وَصَلَ لِهَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَتَأَثَّرُ فَكَيْفَ يَتَزَجَّرُ أَه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (الظَّاهِرُ فِيهِ) أَي: فِي الْإِعْتِدَادِ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ
ثَمَّ) أَي: الظُّهُورِ. □ قَوْلُهُ: (لَا خِلَافَ فِيهِ) أَي: الْإِعْتِدَادِ. □ قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَي: الْحُرْمَةِ. □ قَوْلُهُ: (لِقَوَاتٍ مَا
ذُكِرَ) أَي: الزَّجْرِ. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى الْمُتْنِ فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كُرِهَ فِيهِ)
عِبَارَةُ النَّهَايَةِ مَعَ الْكِرَاهَةِ حَيْثُ لَا تَلَوِيثَ أَه، قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَع. ش. قَوْلُهُ حَيْثُ لَا تَلَوِيثَ قَيْدٌ لِلْكَرَاهَةِ
أَي: وَالْأَحْرَمُ أَمَّا الْإِجْزَاءُ فَهُوَ حَاصِلٌ فِي الْمَسْجِدِ مُطْلَقًا أَه. □ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَي: فِي الْحَدِّ فِي الْمَسْجِدِ لَهُ
أَي: لِلْمَسْجِدِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْتَّعَاذِيرُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُلْقَى عَلَى وَجْهِهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا قِيلَ وَقَوْلُهُ لَا مَرِ
عَلَيَّ إِلَى فَإِنْ جَلَدَهُ وَقَوْلُهُ وَأَطَالَ جَمْعٌ فِي الْإِتِّصَارِ لَهُ. □ قَوْلُهُ: (نَحْوِ الْهَلَاكِ) كَتَلَفَ غُضْبٍ أَوْ مَنْفَعَتِهِ.

□ قَوْلُهُ: (فَيَمْتَنِعُ كَوْنُهُ لَيْسَ كَذَلِكَ) أَي: فَيَجِبُ كَوْنُهُ مُعْتَدِلَ الْجُرْمِ وَالرُّطُوبَةِ كَمَا قَالَه الرَّزْكَانِيُّ أَه. مُغْنِي
قَالَ ع. ش. فَلَوْ فَعَلَ خِلَافَ ذَلِكَ فَلَا قُرْبَ الْإِعْتِدَادِ بِهِ فِي الثَّقِيلِ دُونَ الْخَفِيفِ الَّذِي لَا يُؤْلَمُ أَضْلًا أَه.

□ قَوْلُهُ: (بَسَوِّطٍ خَلَقَ) بِفَتْحِ اللَّامِ أَي: بِأَلِ أَه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَي: الْخَبَرُ الْمَذْكُورُ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ
كَانَ فِي زَانٍ) أَي: وَرَدَ فِيهِ. □ قَوْلُهُ: (حُجَّةٌ هُنَا) خَبَرٌ وَهَذَا. □ قَوْلُهُ: (بِتَقْدِيرِ اعْتِضَادِهِ) أَي: الْمُرْسَلِ
الْمَذْكُورِ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا قِيلَ) أَي: بِوَضْلِهِ إِلَيْهِ ﷺ. □ قَوْلُهُ: (ابْنُ الصَّلَاحِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ
أَه. □ قَوْلُهُ: (وَالسَّوِّطُ هُوَ الْمُتَّخَذُ الْخ) كَانَ هَذَا حَقِيقَتَهُ وَإِلَّا فَالْمُرَادُ بِسَوِّطِ الْعُقُوبَةِ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ هَذَا كَمَا
هُوَ ظَاهِرٌ وَأَشَارَ إِلَيْهِ سَمَ الرَّشِيدِيُّ وَع. ش.

□ قَوْلُهُ: (قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَالسَّوِّطُ هُوَ الْمُتَّخَذُ مِنْ سُيُورٍ تَلَوَّى وَتَلَفَ) فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَقِيَاسِ السَّوِّطِ
غَيْرُهُ وَفِي هَامِشِهِ بِخَطِّ شَيْخِنَا الشَّهَابِ قَوْلُهُ وَقِيَاسُ السَّوِّطِ غَيْرُهُ أَرَادَ الْمُتَّخَذُ مِنْ جُلُودِ سُيُورٍ بِخِلَافِ
قَوْلِهِ سَابِقًا وَسَوِّطُ الْعُقُوبَةِ الْخ فَإِنَّهُ أَرَادَ بِالسَّوِّطِ فِيهِ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ هَذَا أَنْتَهَى.

أَي السَّوْطَ مِنْ حَيْثُ الْعَدِيدِ (عَلَى الْأَعْضَاءِ) وَجُوبًا كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لِقَلَّا يَعْظُمُ أَلْمُهُ بِالمُؤَالَاةِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ وَمِنْ ثَمَّ لَا يَرْفَعُ عَضُدَهُ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطِهِ كَمَا لَا يَضَعُهُ وَضْعًا لَا يُؤْلَمُ (إِلَّا) الْمَقَاتِلَ) كَثُفَرَةٌ تَحَرَّ وَفَرَجَ لِأَنَّ الْقَضْدَ رَجَرُهُ لَا إِهْلَاكُهُ (وَالْوَجْهَ) فِيحُومُ ضَرْبُهُمَا كَمَا بَحَثَهُ أَيْضًا لِأَمْرِ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ بِالْأَوَّلِ وَنَهَيْهِ عَنِ الْأَخِيرِينَ وَالرَّأْسَ فَإِنْ جَلَدَهُ عَلَى مَقْتَلٍ فَمَاتَ فِيهِ ضَمَانُهُ وَجِهَانٍ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الدَّارِمِيِّ نَفْيُ الضَّمَانِ كَالْجَلْدِ فِي حَرْوٍ أَوْ بَرْدٍ مُفْرَطَيْنِ (قِيلَ: وَالرَّأْسَ) لِشَرْفِهِ وَأُطَالَ جَمْعٌ فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مَقْتَلٌ وَيُخَافُ مِنْهُ الْعَمَى وَالْأَصْحُ الْمَنْعُ لِأَنَّهُ مَسْتُورٌ بِالشَّعْرِ غَالِبًا فَلَا يُخَافُ تَشْوِيَهُهُ بِضَرْبِهِ بِخِلَافِ الْوَجْهِ، وَلَأَمْرِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْجَلَادِ بِضَرْبِهِ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ الشَّيْطَانَ فِيهِ لَكِنْ اغْتَرَضَ بِأَنَّهُ ضَعِيفٌ وَمُعَارَضَ بِمَا مَرَّ عَنْ عَلِيٍّ، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِنْ لَمْ يَقُلْ طَبِيبٌ عَدْلٌ رِوَايَةً بِإِضْرَارِهِ ضَرْزًا يُبَيِّحُ التَّيْمُمَ وَإِلَّا حَرُمَ جَزْمًا؛ لِأَنَّ الْحَدَّ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ (وَلَا تَشْدِيدُهُ).....

□ فَوَدَّ: (أَي: السَّوْطَ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ قِيلَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَالرَّأْسَ □ فَوَدَّ: (مِنْ حَيْثُ الْعَدْدُ) أَي: لَا الزَّمَنَ □ فَوَدَّ: (كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْإِنِّ) رَاجِعٌ لِلْجُوبِ □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ الْمَنْعِ مِنْ عَظْمِ الْأَلَمِ □ فَوَدَّ: (لَا يَرْفَعُ عَضُدَهُ الْإِنِّ) أَي: فَلَوْ رَفَعَهُ أَثِمَ وَأَجْزَأُ أَمَّا إِذَا ضَرَبَ بِهِ عَلَى وَجْهِهِ لَا يُؤْلَمُ لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ أَه. ع ش عبارة الْمُغْنِيِّ. (تَنْبِيْهُ): لَا يَجُوزُ لِلْجَلَادِ رَفْعُ يَدِهِ بَحْثٌ يَتَدَوَّى بِبَيَاضِ إِبْطِهِ وَلَا يَخْفِضُهَا خَفْضًا شَدِيدًا بَلْ يَتَوَسَّطُ بَيْنَ خَفْضٍ وَرَفْعٍ فَيَرْفَعُ ذِرَاعَهُ وَلَا يُبَالِي بِكَوْنِ الْمَجْلُودِ رَقِيقَ الْجِلْدِ يُذْمِبُهُ الضَّرْبُ الْخَفِيفُ أَه. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْقَضْدَ الْإِنِّ) فِيهِ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي لِأَمْرِ عَلِيٍّ الْإِنِّ بِلَا عَطْفٍ رِكَتًا، وَالْأَسْبَكُ مَا صَنَعَهُ الْمُغْنِيُّ مِنْ جَعَلِهِ عِلَّةً لِحُرْمَةِ ضَرْبِ الْمَقَاتِلِ، عِبَارَتُهُ فَلَا يُضْرِبُهُ عَلَيْهَا لِمَا مَرَّ مِنْ قَوْلِ عَلِيٍّ وَاتَّقِ الْوَجْهَ وَالْمَذَاكِرَ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ الْقَضْدَ رَجَرُهُ لَا إِهْلَاكُهُ وَإِلَّا الْوَجْهَ فَلَا يُضْرِبُهُ عَلَيْهِ وَجُوبًا لِيَحْبَرَ مُسْلِمٌ -إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَّقِ الْوَجْهَ- وَلِأَنَّهُ مَجْمَعُ الْمَحَاسِنِ فَيَعْظُمُ أَثَرُ شَيْنِهِ أَه. □ فَوَدَّ: (كَمَا بَحَثَهُ) أَيِ الْأَذْرَعِيُّ التَّخْرِيمَ □ فَوَدَّ: (لَأَمْرِ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ بِالْأَوَّلِ) أَي: التَّفْرِيقِ حَيْثُ قَالَ لِلْجَلَادِ وَأَعْطِ كُلَّ عَضْوٍ حَقَّهُ وَنَهَيْهِ عَنِ الْأَخِيرِينَ أَي: الْمَقَاتِلِ وَالْوَجْهَ أَيِ ضَرْبِهِمَا حَيْثُ قَالَ عَقِبَ مَا مَرَّ عَنْهُ وَاتَّقِ الْوَجْهَ وَالْمَذَاكِرَ أَه. مُغْنِي □ فَوَدَّ: (وَالرَّأْسَ) عَطْفٌ عَلَى الْأَخِيرِينَ □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الدَّارِمِيِّ الْإِنِّ) مُعْتَمَدٌ ش. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ مَسْتُورٌ بِالشَّعْرِ غَالِبًا الْإِنِّ) مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَعْرٌ لَقَرَعَ أَوْ حَلَقَ رَأْسَ اجْتَنَبَهُ قَطْعًا أَه. نِهَآيَةُ □ فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ الْإِنِّ) أَي: خَبَرَ أَمْرَ أَبِي بَكْرٍ بِذَلِكَ □ فَوَدَّ: (بِإِضْرَارِهِ) أَي: ضَرْبِ الرَّأْسِ □ فَوَدَّ: (وَلَا حَرَمَ جَزْمًا) أَي: وَأَجْزَأُ وَإِذَا مَاتَ مِنْهُ لَا ضَمَانَ أَه. ع ش.

□ قَوْلُ (سَنِي): (وَلَا تَشْدِيدُهُ) ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ حُرْمَةُ ذَلِكَ أَي: إِنْ تَأَذَّى بِهِ وَلَا كَرِهَ أَه. حَلَبِي.

□ فَوَدَّ: (وَالْأَصْحُ الْمَنْعُ) وَمَحَلُّ الْخِلَافِ حَيْثُ لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ مَعْدُورٌ تَيَمُّمٌ بِقَوْلِ طَبِيبٍ ثِقَةٍ وَإِلَّا حَرَمَ جَزْمًا لِعَدَمِ تَوَقُّفِ الْحَدِّ عَلَيْهِ م ر.

بل تترك ليتقي بها إن شاء وليضرب غير ما وضعها عليه؛ لأن وضعها بمحل يدل على شدّة تألمه بضربه، ولا يلقي على وجهه أي يحرم ذلك فيما يظهر أخذًا مما مر من حرمة كب الميّت على وجهه وإن أمكن الفرق ولا يمدّ أي يكره ذلك ولا يحرم كما هو ظاهر بل يجلد الرجل قائمًا والمرأة جالسة (ولا تجزئ ثيابه) التي لا تمنع ألم الضرب أي يكره ذلك أيضًا فيما يظهر بخلاف نحو جبة محشوة بل ينبغي وجوب تجريدها إن منعّت وصول الألم المقصود وتؤمّر أي وجوبًا فيما يظهر أيضًا امرأة أو محرّم بشدّ ثياب المرأة عليها كلّما تكشّفت ولا يتولّى الجلد إلا رجل واستحسن المازدي ما أحدثه ولأه العراق من ضربها في نحو غرارة من سحر زيادة في سترها وأن المتهافّ على المعاصي يضرب في الملاء وذا الهيئة يضرب في الخلاء والخنثى كالمرأة لكن لا يتولّى نحو شدّ ثيابها إلا محرّم على الأوجه (ويوالى الضرب) عليه (بحيث يحصل) له (زجر وتكيل) بأن يضرب في كل مرة ما يؤلمه ألمًا له وقع ثم يضرب الثانية.....

☐ قوله: (بل تترك) إلى الفضل في المغني إلا قوله أي يحرم إلى ولا يمدّ وقوله أي: يكره إلى بل يجلد وقوله أي: يكره إلى بخلاف وقوله بل ينبغي إلى أن منعّت وقوله أي وجوبًا فيما يظهر وقوله ما أحدثه إلى وأن المتهافّ ☐ قوله: (وليضرب إلخ) أي وجوبًا اه. ع ش. ☐ قوله: (ولا يلقي على وجهه) ولا يربط اه. مغني. ☐ قوله: (أي يحرم ذلك) أي: إن تأذى به ولا كره نهاية. ☐ قوله: (التي لا تمنع) إلى الفصل في النهاية. ☐ قوله: (أي: يكره ذلك إلخ) ينبغي حرّمته إن كان على وجه مزر كعظيم أريد الإقتصار من ثيابه على ما يزي به كقميص لا يليق به أو إزار فقط سم على حجّ اه. ع ش.

☐ قوله: (وتؤمّر إلخ) عبارة المغني ويترك على المرأة ما يسترها ويشدّ عليها ثيابها ويتولّى ذلك منها امرأة أو محرّم ويكون بقرّبها وإن تكشّفت سترها اه. ☐ قوله: (أي: وجوبًا إلخ) أي: حيث ترتّب نظر محرّم على التّكشّف فيما يظهر سم على حجّ اه. ع ش. ☐ قوله: (بشدّ ثياب المرأة عليها) ويتّجه وجوبه نهاية أي: وجوب الشّد ع ش. ☐ قوله: (كلّما تكشّفت) عبارة النهاية كني لا تنكشف اه. ☐ قوله: (ولا يتولّى الجلد إلا رجل) ينبغي أن ذلك سته اه. ع ش. ☐ قوله: (وأن المتهافّ إلخ) غطف على ما أحدثه إلخ. ☐ قوله: (إلا محرّم) أي: ونحوه مغني وأسنى قال ع ش فإن لم يوجد المحرّم تولّاه كلٌّ من الفريقين كما في غسّله إذا مات ولا محرّم له وعلى هذا التّفصيل يحمل كلام الشارح. ☐ قوله: (بأن يضرب في كلّ مرة إلخ) أي: فيكفي هذا في الموالاة وليس المراد أن هذا حقيقة الموالاة الواجبة حتى يمتنع خلافه كما لا يخفى اه. رشيد. ☐ قوله: (ثم يضرب الثانية) ولو جلد للزنا خمسين ولأه وفي غده كذلك أجزأ

☐ قوله: (أي يكره ذلك) ينبغي حرّمته إن كان على وجه مزر كعظيم أريد الإقتصار من ثيابه على ما يزي به كقميص لا يليق به أو إزار فقط. ☐ قوله: (وتؤمّر أي وجوبًا فيما يظهر) أي حيث ترتّب نظر محرّم على التّكشّف فيما يظهر.

وقد بقي ألم الأول فإن فات شرط من ذلك لم يُغتد به وحرم كما هو ظاهر.

فصل في التعزير

وهو لغة من أسماء الأضداد؛ لأنه يُطلق على التّفخيم والتّعظيم وعلى التأديب وعلى أشدّ الضرب وعلى ضرب دون الحدّ كذا في القاموس والظاهر أنّ هذا الأخير غلط لأنّ هذا وضع شرعي لا لغوي؛ لأنه لم يُعرف إلا من جهة الشرع فكيف يُنسب لأهل اللغة الجاهلين بذلك من أصله والذي في الصحاح بعد تفسيره بالضرب ومنه سمي ضرب ما دون الحدّ تعزيرًا فأشار إلى أنّ هذه الحقيقة الشرعية منقولة عن الحقيقة اللغوية بزيادة قيد هو كون ذلك الضرب دون الحدّ الشرعي فهو كلفظ الصلاة والزكاة ونحوهما المنقولة لوجود المعنى

مُغني وروض. قوله: (قَبْلَ انْقِطَاعِ أَلَمِ الْأُولَى) ظاهره سواء رَضِيَ به المخدود أو لا، وَجَّهَ الزِّيَادَةُ بآته إذا جازَ للإمام الزيادة على الأربعين تعزيرًا فهذا أولى اه. ع ش. قوله: (فَإِنْ فَاتَ شَرْطُ مِنْ ذَلِكَ) أي من الإيلاء ومن كونه له وقع ومن الموالاة اه. رَشِيدِي.

(فصل: في التعزير)

قوله: (في التعزير) إلى قوله قيل في النهاية إلّا قوله وهذه دقيقة إلى وأصله وقوله والنكاح إلى وما قلنا وقوله المشهور إلى أقبلوا. قوله: (مِنْ أَسْمَاءِ الْأَضْدَادِ) أي: في الجملة وإلّا فالضرب الآتي ليس تمام ضدّ التّفخيم والتّعظيم وإنما حقيقة ضدّ ذلك الإهانة أعمّ من أن تكون بضرب أو غيره اه. رَشِيدِي.

قوله: (لأنّه يُطلق) أي: لغة وقوله والتّعظيم عطف تفسير اه. ع ش. قوله: (وَعَلَى التَّأْدِيبِ) اقتصر عليه المُغني كما تأتي عبارته. قوله: (وَعَلَى أَشَدِّ الضَّرْبِ) فضيّه أنّه لا يُطلق لغة على أصل الضرب ولكن سيأتي عن الصحاح ما يفيد أنّه يُطلق على ذلك اه. ع ش. قوله: (أَنَّ هَذَا الْأَخِيرَ) أي قوله وعلى ضرب دون الحدّ. قوله: (لأنّ هذا وضع شرعي إلخ) قد يقال سبّر صنيع القاموس قاضٍ بآته يدرج فيه المُصطلحات الخاصة الشرعية وغيرها وإن كان أصل وضع كتابه لِمَوْضوعاتِ اللغة، كما أنّه عرّف من سبّره أيضًا أنّه لا يميّز بين الحقيقة اللغوية والمجاز اللغوي وكلا الأمرين واقع عن قصيد وكان الداعي له الرغبة في مزيد الاختصار وإلّا فالتمييز في كلا الأمرين مهمّ اه. سيّد عُمَر، عبارة ع ش ويُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ الْإِشْكَالِ بَأَنَّ الْقَامُوسَ كَثِيرًا مَا يَذْكُرُ الْمَجَازَاتِ اللَّغَوِيَّةَ وَإِنْ كَانَتْ مُسْتَعْمَلَةً بِوَضْعِ شَرْعِيٍّ وَالْمَجَازُ لَا يُشْتَرَطُ سَمَاعُ شَخْصٍ بَلْ يَكْفِي سَمَاعُ تَوَعُّهٍ اه. أقول وقد يدفع كلاً من جواب السيّد عُمَر وجواب ع ش قول صاحب القاموس هنا وهو لغة إلخ إلّا أن يُحمل قوله؛ لأنه إلخ على الإستخدام ويراد بقوله يُطلق إلخ مُطلق الإطلاق الشامل للمجازي. قوله: (ضَرْبٌ مَا دُونَ الْحَدِّ) ما زائدة.

(فصل يُعزّز في كلّ معصية لا حدّ فيها ولا كفارة إلخ)

قوله: (فكيف يُنسب لأهل اللغة الجاهلين بذلك) لا يقال هذا لا يأتي على أنّ الواضع هو الله تعالى لأنّا نقول هو تعالى إنّما وضع اللغة باختيار ما يتعارفه الناس مع قطع النظر عن الشرع.

اللُّغَوِيُّ فِيهَا بزيادةٍ وهذه دَقِيقَةُ مُهِمَّةٍ تَقْطُنْ لَهَا صَاحِبُ الصُّحَا حَ وَعَقَلَ عَنْهَا صَاحِبُ الْقَامُوسِ
وقد وَقَعَ لَهُ نَظِيرُ ذَلِكَ كَثِيرًا وَكُلُّهُ غَلَطٌ يَتَعَيَّنُ التَّفَقُّطُ لَهُ وَأَصْلُهُ الْعَزْرُ بِفَتْحٍ فَشُكُوْنٌ وَهُوَ الْمَنْعُ
والتَّكَاحُ وَالْإِجْبَارُ عَلَى الْأَمْرِ وَالتَّوْقِيفُ عَلَى الْحَقِّ وَغَيْرُ ذَلِكَ وَمَا قُلْنَا إِنَّهُ شَرْعِيٌّ هُوَ مَا تَضَمَّنَتْهُ
قَوْلُهُ (يُعَزَّرُ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ) لِلَّهِ أَوْ لِأَدَمِيٍّ (لَا حَدَّ فِيهَا) أَرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْقَوْدَ لِيَدْخُلَ نَحْوُ قَطْعِ
طَرَفٍ (وَلَا كَفَّارَةٍ) سِوَاءٍ مُقَدَّمَةٍ مَا فِيهِ حَدٌّ وَغَيْرُهَا إجماعًا ولأمره تعالى الأزواج بالضرب عند
النُّشُوزِ وَلِمَا صَحَّ مِنْ فَعْلِهِ ﷺ وَلِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ وَالتَّسَائِيٍّ «أَنَّهُ ﷺ قَالَ فِي سَرِقَةِ تَمْرِ دُونَ
نِصَابٍ غُزْمٌ مِثْلُهُ وَجَلَدَاتُ نِكَالٍ» وَأَفْتَى بِهِ عَلِيٌّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ فَيَمْنُ قَالَ لِأَخْرَجَ يَا فَاسِقُ يَا
خَبِيثُ، وَمَا ذَكَرَهُ هُوَ الْأَصْلُ وَقَدْ يَنْتَفِي بِمَعْنَى اتِّفَاقِهِمَا كَذَوِي الْهَيْئَاتِ لِلْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ مِنْ
طُرُقٍ رُبَّمَا يَبْلُغُ بِهَا دَرَجَةُ الْحَسَنِ بَلْ صَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانٍ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ «أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ

قود: (وَأَصْلُهُ الْعَزْرُ الْخ) أَي: مُشْتَقٌّ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّعْزِيرَ مُصَدَّرٌ مَزِيدٌ وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمُجَرَّدِ اهـ.
ع ش. قود: (وَهُوَ الْمَنْعُ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُغْنِي. قود: (وَالنِّكَاحُ) أَي الْجَمَاعُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ عِبَارَتُهُ
وَهُوَ لُغَةُ التَّأْدِيبِ وَأَصْلُهُ مِنَ الْعَزْرِ وَهُوَ الْمَنْعُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَتُعَزَّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩] أَي: تَذَفُّعُوا الْعَدُوَّ
عَنْهُ وَتَمْنَعُوهُ، وَيُخَالِفُ الْحَدَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ أَحَدُهَا اخْتِلَافُهُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ فَتَعْزِيرُ ذَوِي الْهَيْئَاتِ أَخَفُّ
وَيُسَوِّوْنَ فِي الْحُدُودِ، الثَّانِي تَجَوُّزُ الشَّفَاعَةِ فِيهِ وَالْعَفْوُ بِلِ يُسْتَحْيَانِ، الثَّالِثُ التَّالِفُ بِهِ مَضمُونٌ خِلَافًا
لِأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَشَرْعًا تَأْدِيبٌ عَلَى ذَنْبٍ لَا حَدَّ فِيهِ وَلَا كَفَّارَةَ اهـ. قود: (وَمَا قُلْنَا أَنَّهُ شَرْعِيٌّ) وَهُوَ
الْأَخِيرُ فِي كَلَامِ الْقَامُوسِ. قود: (لِلَّهِ أَوْ لِأَدَمِيٍّ) إِلَى قَوْلِهِ الْمَشْهُورِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلِمَا صَحَّ إِلَى
وَلِخَبَرِ. قود: (سِوَاءِ الْخ) كَانَ الْأَنْسَبُ ذِكْرُهُ عَقِبَ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَوْ لِأَدَمِيٍّ عَطْفًا كَمَا فِي الْمُغْنِي.
قود: (مُقَدَّمَةٌ مَا فِيهِ حَدٌّ) كَمُبَاشَرَةِ أَجَنَبِيَّةٍ فِي غَيْرِ الْفَرْجِ وَسَرِقَةٍ مَا لَا قَطْعَ فِيهِ وَالسَّبُّ بِمَا لَيْسَ بِقَذْفٍ
مُغْنِي وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ. قود: (وَوَغَيْرُهَا) كَالْتَّزْوِيرِ وَشَهَادَةِ الزَّوْرِ وَالضَّرْبِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنُشُوزِ الْمَرْأَةِ وَمَنْعِ
الزَّوْجِ حَقِّهَا مَعَ الْقُدْرَةِ اهـ. مُغْنِي. قود: (قَالَ فِي سَرِقَةِ تَمْرِ دُونَ نِصَابٍ الْخ) انْظُرْ هَلْ مَقُولُ الْقَوْلِ
جَمِيعٌ فِي سَرِقَةِ تَمْرِ الْخ أَوْ خُصُوصٌ غُزْمٌ مِثْلُهُ الْخ فَيَكُونُ قَوْلُهُ فِي سَرِقَةِ الْخ بَيَانًا لِمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي
شَأْنِهِ ذَلِكَ اهـ. رَشِيدِيٍّ وَجَزَمَ ع ش بِالثَّانِي. قود: (وَأَفْتَى بِهِ) أَي: بِالتَّعْزِيرِ اهـ. ع ش. قود: (وَمَا
ذَكَرَهُ) أَي الْمَصْنُفُ هُوَ الْأَصْلُ أَي: الْغَالِبُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي.

(تَنْبِيْهٌ): اقْتَضَى كَلَامُ الْمُصَنِّفِ ثَلَاثَةَ أُمُورٍ الْأَوَّلُ تَعْزِيرُ ذِي الْمَعْصِيَةِ الَّتِي لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا كَفَّارَةَ
وَيُسْتَنْتَى مِنْهُ مَسَائِلُ، الْأَوَّلَى إِذَا صَدَرَ مِنْ وَلِيِّ اللَّهِ تَعَالَى صَغِيرَةٌ فَإِنَّهُ لَا يُعَزَّرُ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ
إِلْخ، الثَّانِي أَنَّهُ مَتَى كَانَ فِي الْمَعْصِيَةِ حَدٌّ كَالزَّنَا أَوْ كَفَّارَةٌ كَالْتَّمَتُعِ بَطِيبٍ فِي الْإِحْرَامِ يَنْتَهِي التَّعْزِيرُ، لَا
يُجَابُ الْأَوَّلُ الْحَدُّ وَالثَّانِي الْكَفَّارَةُ وَيُسْتَنْتَى مِنْهُ مَسَائِلُ الْأَوَّلَى إِلْخ، الثَّالِثُ أَنَّهُ لَا يُعَزَّرُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ
وَيُسْتَنْتَى مِنْهُ مَسَائِلُ الْأَوَّلَى إِلْخ. قود: (وَقَدْ يَنْتَفِي بِمَعْنَى اتِّفَاقِهِمَا) أَي: بِأَنَّهُ يَفْعَلُ مَعْصِيَةً لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا
كَفَّارَةَ وَلَا يُعَزَّرُ عَلَيْهَا اهـ. ع ش. قود: (رُبَّمَا يَبْلُغُ) أَي الْحَدِيثُ بِهَا أَي: الطَّرِيقُ. قود: (بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ)
أَي لِلْحُدُودِ. قود: (أَقِيلُوا الْخ) بَدَلٌ مِنَ الْحَدِيثِ. قود: (أَقِيلُوا) أَي: وَجُوبًا مَا لَمْ يَرِ الْمُضْلَحَةُ فِي

عَثَرَاتِهِمْ إِلَّا الْخُدُودَ» وفي رواية «زَلَّاتِهِمْ» وَفَسَّرَهُمُ الشَّافِعِيُّ بِمَنْ لَمْ يُعْرِفْ بِالشَّرِّ قَبْلَ
أَرَادَ أَصْحَابَ الصَّغَائِرِ وَقِيلَ مَنْ يَنْدَمُ عَلَى الذَّنْبِ وَيُثَوِّبُ مِنْهُ، وَفِي عَثَرَاتِهِمْ وَجْهَانِ صَغِيرَةٌ لَا
حَدَّ فِيهَا أَوْ أَوَّلُ زَلَّةٍ أَوْ لَوْ كَبِيرَةٌ صَدَّرَتْ مِنْ مُطِيعٍ، وَكَلَامُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ صَرِيحٌ فِي تَرْجِيحِ
الْأَوَّلِ مِنْهُمَا فَإِنَّهُ عَبَّرَ بِالْأَوْلِيَاءِ وَبِالصَّغَائِرِ فَقَالَ لَا يَجُوزُ تَعْزِيرُ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى الصَّغَائِرِ وَزَعَمُ
سُقُوطِ الْوِلَايَةِ بِهَا جَهْلٌ، وَنَازَعَهُ الْأُذْرَعِيُّ فِي عَدَمِ الْجَوَازِ بِأَنَّهُ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ سُنُّ الْعَفْوِ
عَنْهُمْ وَبِأَنَّ عَمَرَ عَزَرَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ مَشَاهِيرِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنه وَهُمْ رُؤُوسُ الْأَوْلِيَاءِ وَسَادَاتُ الْأُمَمِ
وَلَمْ يُنْكَرْ أَحَدٌ عَلَيْهِ وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بِأَنَّ قَوْلَ الْأُمِّ فِي مَوْضِعٍ لَمْ يُعْزَرْ ظَاهِرٌ فِي الْحَرَمَةِ وَفَعَلَ عَمَرُ
اجْتِهَادًا مِنْهُ وَالْمُجْتَهِدُ لَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ فِي الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ وَكَمَنْ رَأَى زَانِيًا بِأَهْلِهِ وَهُوَ مُخَصَّنٌ
فَقَتَلَهُ لِغُدْرِهِ بِالْحِمِيَّةِ وَالْغَيْظِ هَذَا إِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ وَالْأَحْلُ لَهُ قَتْلُهُ بِاطْنًا وَأَقِيدَ بِهِ ظَاهِرًا كَمَا فِي
الْأُمِّ وَكَقَطْعِ الشَّخْصِ أَطْرَافَ نَفْسِهِ وَكَدُخُولِ قَوِيٍّ مَا حَمَاهُ الْإِمَامُ لِلضَّعْفَةِ فَرَعَاهُ فَلَا يُعْزَرُ وَلَا

عَدَمُ الْإِقَالَةِ اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (وَفَسَّرَهُمْ) أَي: ذَوِي الْهَيْئَاتِ. قَوْلُهُ: (قِيلَ أَرَادَ) أَي: الشَّافِعِيُّ بِقَوْلِهِ مَنْ
لَمْ يُعْرِفْ بِالشَّرِّ. قَوْلُهُ: (وَفِي عَثَرَاتِهِمْ) أَي: فِي الثَّرَادِ بِهَا اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (أَوْ أَوَّلُ زَلَّةٍ إلخ) الْأَوَّلَى
الْوَأْوَدُ بَدَلٌ أَوْ. قَوْلُهُ: (وَكَلَامُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ إلخ) اعْتَمَدَ النُّهَائِيَّ وَالْمُعْنِيَّ. قَوْلُهُ: (مِنْهُمَا) أَي: مِنْ
الْوَجْهَيْنِ وَيُحْتَمَلُ مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي تَفْسِيرِ مَنْ لَمْ يُعْرِفْ بِالشَّرِّ وَالْإِخْتِلَافُ فِي تَفْسِيرِ الْعَثَرَاتِ.
قَوْلُهُ: (فَقَالَ لَا يَجُوزُ تَعْزِيرُ الْأَوْلِيَاءِ إلخ) مُعْتَمَدٌ اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (وَزَعَمُ سُقُوطِ الْوِلَايَةِ بِهَا) أَي:
الصَّغِيرَةِ جَهْلٌ مِنْ مَقُولِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ. قَوْلُهُ: (وَنَازَعَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفَهُمْ انْتِفَاءً فِي النُّهَائِيَّ إِلَّا قَوْلَهُ
وَكُدُخُولِ إِلَى وَقَدْ فِيهِ. قَوْلُهُ: (وَبِأَنَّ عَمَرَ إلخ) إِبْرَادُ هَذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى أَنَّ الْمُعْزَرَ عَلَيْهِ صَغِيرَةٌ أَوْ أَوَّلُ زَلَّةٍ
وَهِيَ وَاقِعَةٌ حَالٍ فِعْلِيَّةٌ سَمَ عَلَى حَبْجِ ع ش وَرَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْمُعْنِيَّ أُجِيبَ عَنْهُ أَيَّ عَمَّا فَعَلَهُ عُمَرُ بِأَنَّ ذَلِكَ
تَكَرَّرَ مِنْهُمْ وَكَالْكَلامِ هُنَا فِي أَوَّلِ زَلَّةٍ مِنْ مُطِيعٍ اهـ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ) أَي: فِي نِزَاعِ الْأُذْرَعِيِّ بِشِقِيهِ.
قَوْلُهُ: (وَفَعَلَ عُمَرُ إلخ) أَي: وَبِأَنَّ فَعَلَ عُمَرَ إلخ. قَوْلُهُ: (وَكَمَنْ رَأَى) إِلَى قَوْلِهِ وَأَقْرَاهُ فِي الْمُعْنِيَّ إِلَّا
قَوْلَهُ هَذَا إِنْ ثَبَتَ إِلَى وَكَقَطْعِ الشَّخْصِ. قَوْلُهُ: (لِغُدْرِهِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِيَّ فَقَتَلَهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ فَلَا تَعْزِيرَ
عَلَيْهِ وَإِنْ افْتَاتَ عَلَى الْإِمَامِ لِأَجْلِ الْحِمِيَّةِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَالْأَحْلُ لَهُ قَتْلُهُ إلخ) أَي: بِخِلَافِ مَا إِذَا ثَبَتَ عَلَيْهِ
فَإِنَّهُ يَصِيرُ مِنَ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْإِمَامِ فَقَتْلُهُ حَبِيبٌ فِيهِ أَفْتِيَاءٌ عَلَى الْإِمَامِ فَحَرَمَ فَمَا ذَكَرَهُ الشُّهَابُ
ابْنُ قَاسِمٍ هُنَا غَيْرُ ظَاهِرٍ اهـ. رَشِيدِيَّ. قَوْلُهُ: (وَأَقِيدَ بِهِ) مِنْ الْإِقَادَةِ يُقَالُ أَقَادَ الْقَاتِلَ بِالْقَتِيلِ إِذَا قَتَلَهُ بِهِ كَذَا
فِي الْقَامُوسِ.

قَوْلُهُ: (وَبِأَنَّ عَمَرَ إلخ) إِبْرَادُ هَذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى أَنَّ الْمُعْزَرَ عَلَيْهِ صَغِيرَةٌ أَوْ أَوَّلُ زَلَّةٍ وَهُوَ وَاقِعَةٌ حَالٍ
فِعْلِيَّةٌ. قَوْلُهُ: (وَكَمَنْ رَأَى زَانِيًا بِأَهْلِهِ وَهُوَ مُخَصَّنٌ إلخ) قَضِيَّةُ السِّيَاقِ حُرْمَةُ الْقَتْلِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِأَنَّ
الْكَلَامَ فِيمَا انْتَهَى فِيهِ التَّعْزِيرُ مَعَ انْتِفَاءِ الْحَدِّ وَالْكَفَّارَةِ عَنْهُ لَكِنْ قَضِيَّةُ قَوْلِهِ عَقِبَهُ وَالْأَحْلُ لَهُ قَتْلُهُ إلخ عَدَمُ
حُرْمَتِهِ فَلْيُرَاجَعْ.

يُعَزَّمُ وَإِنْ أُنِمْ لَكِنْ يُنْتَعَمُ مِنَ الرَّغْبِ نَقْلَهُ فِي الرُّوضَةِ وَأَقْرَبَهُ وَنَظَرَ فِيهِ الْأَذْرَعِي وَيُؤَيِّدُهُ تَعْزِيرُ مُخَالَفِ تَسْعِيرِ الْإِمَامِ وَإِنْ حُرِّمَ عَلَى الْإِمَامِ التَّسْعِيرُ فَهَذَا أَوْلَى وَبِهَذَا يُضَعَّفُ قَوْلُ الْبُلْقِينِي لَمْ يَعْصِ وَإِنَّمَا ارْتَكَبَ مَكْرُوهًا، وَمَنْعُ الْإِمَامِ لِمَصْلَحَةِ الضُّعْفَاءِ لَا لِتَحْرِيمِهِ عَلَى غَيْرِهِمْ وَبِفَرْضِهِ فإِخْرَاجُ دَوَائِهِ تَعْزِيرٌ يَكْفِي فِي نَحْوِ هَذَا وَمِثْلُهُ مَا لَوْ حَتَمَى أَحَدُ الرِّعَايَةِ حَتَمَى وَرَعَاهُ فَلَا يُعَزَّمُ وَلَا يُعَزَّرُ لِأَنَّهُ أَحَدُ الْمُسْتَحَقِّينَ قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَكَمْ قَالِ لِمُخَاصِمِهِ ابْتِدَاءَ ظَالِمٍ فَاجِرٌ أَوْ نَحْوُهُ كَمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَبِهِ إِنْ صَحَّ يَتَقَيَّدُ قَوْلُ غَيْرِهِ يُعَزَّرُ فِي سَبِّ لَا حَدَّ فِيهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَكَأَنَّ وَجْهَ اسْتِثْنَاءِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ أَنَّ أَحَدًا لَا يَخْلُو عَنْهَا نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي بَابِ حَدِّ الْقَذْفِ وَكَرْدَةِ وَقَذْفِهِ لِمَنْ لَا عَنْهَا وَتَكْلِيفُهُ قِتْنُهُ مَا لَا يُطِيقُ وَضَرْبُهُ تَعْدِيًا خَلِيلَتَهُ وَوُطِئَهَا فِي ذُبْرِهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ.....

قوله: (لَكِنْ يُنْتَعَمُ مِنَ الرَّغْبِ) أَي: بِإِخْرَاجِ دَوَائِهِ مِنْهُ. قوله: (وَنَظَرَ فِيهِ الْأَذْرَعِي) وَقَالَ وَإِطْلَاقُ كَثِيرِينَ أَوْ الْأَكْثَرِينَ يَنْقُضِي أَنَّهُ يُعَزَّرُ أَه. أَسْنَى. قوله: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَي: تَنْظِيرَ الْأَذْرَعِي. قوله: (فَهَذَا أَوْلَى)؛ لِأَنَّهُ لَا حُزْمَةَ عَلَى الْإِمَامِ فِي الْحِمَى أَه. سَم. قوله: (وَبِهَذَا) أَي: بِتَعْزِيرِ مُخَالَفِ تَسْعِيرِ الْإِمَامِ. قوله: (لَمْ يَعْصِ) أَي: الدَّاخِلُ الْمَذْكُورُ. قوله: (وَمَنْعُ الْإِمَامِ لِمَصْلَحَةِ الضَّعِيفِ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ. قوله: (وَبِفَرْضِهِ) أَي: اعْتِمَادُ بَحْثِ الْأَذْرَعِي لَكِنْ هَلْ يُنَاسِبُ هَذَا الصَّنِيعُ تَأْيِيدَهُ، وَقَدْ يُقَالُ نَعَمَ إِذَا لَا يُلْزَمُ مِنْ تَأْيِيدِهِ مِنْ حَيْثُ الْمَذْكُورُ اعْتِمَادُهُ لِمُخَالَفَتِهِ لِلْمَقُولِ أَه. سَيِّدُ عُمَرَ وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ الشَّارِحِ وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ صَنِيعِ الشَّارِحِ بَلْ سِيَأْهُهُ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ مِنْ مَقُولِ الْبُلْقِينِي وَلَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَّا بِنَقْلِ، فَضَمِيرُ وَبِفَرْضِهِ حَيْثُ لِلْعُضَيَّانِ أَوْ التَّحْرِيمِ فَلَا إِشْكَالَ وَلَا جَوَابَ. قوله: (وَمِثْلُهُ) أَي: الدُّخُولِ الْمَذْكُورِ. قوله: (قَالَهُ) أَي: قَوْلُهُ وَمِثْلُهُ إلخ. قوله: (وَبِهِ) أَي: بِمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ.

قوله: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) يَعْنِي مَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَكَانَ الْأَوَّلَى حَذْفُهُ. قوله: (هَذِهِ الْأَلْفَافِ) أَي: نَحْوُ ظَالِمٍ. قوله: (أَنْ أَحَدًا) أَي: مِنَ الْأُمَّةِ. قوله: (لَا يَخْلُو عَنْهَا) كَوْنُ ذَلِكَ مُسْقِطًا لِلتَّعْزِيرِ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْإِبْدَاءِ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ، وَأَمَّا جَوَازُ التَّقَاصُّ فِيهِ الْمَارُّ فِي بَابِ الْقَذْفِ فَوَجْهُهُ وَاضِحٌ أَه. سَيِّدُ عُمَرَ أَي: بِأَنْ يُرَدَّ الْمُسَبُّوبُ عَلَى سَابِغِهِ بِقَدْرِ سَبِّهِ وَمَا لَا كَذِبَ فِيهِ وَلَا قَذْفَ كَيَّا ظَالِمٍ وَيَا أَحْمَقُ، وَقَوْلُهُ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ أَي: كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ إِنْ صَحَّ وَقَوْلُهُ، وَأَمَّا جَوَازُ التَّقَاصُّ إلخ. قوله: (وَكِرْدَةِ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ اغْتَرَضْتُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَقَذْفِهِ لِمَنْ لَا عَنْهَا. قوله: (قِتْنُهُ) أَي: أَوْ دَابَّتُهُ أَه. ع. ش. قوله: (وَوُطِئَهَا فِي ذُبْرِهَا) قِيلَ هَذَا بِالنِّسْبَةِ لَهُ أَمَّا هِيَ فَتُعَزَّرُ وَهُوَ مَمْنُوعٌ إِلَّا بِنَقْلِ م ر سَم وَع. ش. قوله: (أَوَّلَ مَرَّةٍ) الْمُرَادُ بِهِ قَبْلَ نَهْيِ الْحَاكِمِ لَهُ وَلَوْ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ م ر أَه. سَم وَقَوْلُهُ الْمُرَادُ إلخ يُوهِمُ جَرَيَانَهُ فِي الْكُلِّ أَغْنَى قَوْلُهُ كِرْدَةِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهَا مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِوُطْءِ الْمَرْأَةِ فِي الذُّبْرِ فَإِنَّهُ الَّذِي تَقَدَّمَ مُخَالَفَتُهُ صَاحِبٌ

قوله: (فَهَذَا أَوْلَى) لِأَنَّهُ لَا حُزْمَةَ عَلَى الْإِمَامِ فِي الْحِمَى. قوله: (وَكِرْدَةِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْحَدَّ لَا يَشْمَلُ الْقَتْلَ مُطْلَقًا لِكَيْتَه قَدْ مَرَّ فِي قَوْلِهِ لَا حَدَّ فِيهَا أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْقَوْدَ. قوله: (وَوُطِئَهَا فِي ذُبْرِهَا) إلخ) قِيلَ هَذَا بِالنِّسْبَةِ لَهُ أَمَّا هِيَ فَلَا تُعَزَّرُ وَهُوَ مَمْنُوعٌ إِلَّا بِنَقْلِ م ر. قوله: (أَوَّلَ مَرَّةٍ) الْمُرَادُ قَبْلَ نَهْيِ الْحَاكِمِ لَهُ وَلَوْ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ م ر.

في الكل لكن اغترضت الأخيرة بوطء الحائض ويُرد بأن هذا أفحش للإجماع على تخريمه وكفرٍ مُستحله على أن العلة أن وطء الدُّبُرِ رذيلةٌ ينبغي عدمُ إذاعتها، وكالأصلِ لِحقِّ فرعهِ ما عدا قذفه كما مرَّ وكتأخيرِ قاذِرِ نفقةٍ زوجةٍ طلبتها أولَ التَّهَارِ فإنه لا يُحْبَسُ ولا يُؤكَّلُ به وإن أئِمَّ قاله الإمام وفهم انتفاء التعزير منه الموجِبُ للاستثناء فيه نظرٌ إذ مرَّ أنه لا يُحْبَسُ لكونها دَيْناً فإنه لا يتحقَّقُ إلا بمُضِيِّ التَّهَارِ إذ لو نَشَرَتْ مثلاً أثناءه سَقَطَتْ نفقتها، وكتعريضِ أهلِ البغي بسبِّ الإمام، وقد يُقال انتفاء تعزيرهم لأن التعريضَ عندنا ليس كالتضريح فليسوا بمِثْلِ نحن فيه، لكنَّ قضية قول البحرِ زُماً هيَجْهَم التعزيرُ للقتالِ فيتركُ إن تركه ليس لكونِ سبِّه غيرِ معصية،

التهاية فيه اه. سيّد عَمَر. ة. فوَد: (في الكل) أي: في الرِّدَّة وما عَطِفَ عليها اه. سيّد عَمَر وقال ع ش الظاهرُ رُجوعه لما مرَّ من قوله كَذَوِي الهِثَاتِ إلى هنا ومعلومٌ أن التَّقْيِيدَ لا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ الزَّانِي وَيَدْخُلُ فِيهِ حَيْثُ مَنْ قَطَعَ أَطْرَافَهُ مَرَّاتٍ اه. أقول والأوَّلُ هو ظاهرُ سياقِ الشَّارِحِ وَصَرِيحُ صَنِيعِ الْمُغْنِي. ة. فوَد: (لكن اغترضت الأخيرة بوطء الحائض) أي فإنه يُعزَّرُ به م ر اه. سم. ة. فوَد: (بأن هذا) أي وطء الحائض. ة. فوَد: (لِلإجماع على تخريمه إلخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ وطء الحليلة في دُبُرِها غيرُ مُجْمَعٍ عَلَى تَخْرِيْمِهِ وَعَدَمُ كُفْرِ مُسْتَحْلِهِ اه. ع ش أي كما صَرَّحَ به القسطلاني وغيره وقوله وَعَدَمُ كُفْرِ مُسْتَحْلِهِ صَوَابُهُ إِسْقَاطُ عَدَمٍ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ مَحْرَفٌ مِنْ عَلَى. ة. فوَد: (وَكُفْرُ مُسْتَحْلِهِ) عَطِفَ عَلَى قَوْلِهِ تَخْرِيْمِهِ.

ة. فوَد: (لِحَقِّ فَرْعِهِ) أي: فلا يُعزَّرُ فيه وقوله ما عدا قذفه أي: فَيُعزَّرُ فيه اه. ع ش. ة. فوَد: (وكتأخيرِ قاذِرِ) إلى قوله وقد يُقال في الْمُغْنِي إلَّا قَوْلُهُ قَالَه الإمامُ إلى وَكَتَعْرِضُ إلخ. ة. فوَد: (قاله الإمام) عبارةُ التَّهَايَةِ كما قال الإمام. ة. فوَد: (وَفَهْمُ انْتِفَاءِ إلخ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ فِيهِ نَظَرٌ. ة. فوَد: (وكتعريضِ أهلِ البغي) إلى قوله ونوزع في التَّهَايَةِ إلَّا قَوْلُهُ وَإِنْ أَطَالَ الْبُلْقِيْنِي فِي رَدِّهِ. ة. فوَد: (لأنَّ التَّعْرِضَ عندنا إلخ) قال ابنُ قَاسِمٍ لَا يَخْفَى أَنَّ تَعْرِضَ الْغَيْرِ بِمَا يَكْرَهُهُ مِنْ أَفْرَادِ الْغَيْبَةِ فَهُوَ مَعْصِيَةٌ لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا كَفَّارَةٌ اه. رَشِيدِي وَع ش. ة. فوَد: (لَيْسَ كَالْتَضْرِيحِ) فِيهِ نَظَرٌ نَعَمْ هُوَ لَيْسَ كَالْتَضْرِيحِ فِي حُكْمِ الْقَذْفِ وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِ اه. سم أي: بل في المَعْصِيَةِ. ة. فوَد: (لَيْسَ لِكُونِ سَبِّهِ غَيْرِ مَعْصِيَةٍ) أي: فَهُوَ مَعْصِيَةٌ وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ التَّعْرِضَ بِسَبِّ غَيْرِ الْإِمَامِ مِنْ غَيْرِ الْبُعَاةِ أَيْضًا مَعْصِيَةٌ وَقَضِيَّةُ تَوْجِيهِ الْبَحْرِ ثُبُوتُ التَّعْزِيرِ لِعَدَمِ الْمَعْنَى الَّتِي انْتَهَى بِسَبِّهِ تَعْزِيرُهُمْ عَلَى سَبِّ الْإِمَامِ وَكَذَا قَضِيَّةُ ثُبُوتِ تَعْزِيرِ غَيْرِهِمْ بِسَبِّ الْإِمَامِ لِذَلِكَ

ة. فوَد: (لكن اغترضت الأخيرة بوطء الحائض) فإنه يُعزَّرُ به م ر. ة. فوَد: (لَيْسَ كَالْتَضْرِيحِ) لَا يَخْفَى أَنَّ التَّعْرِضَ بِالْغَيْرِ بِمَا يَكْرَهُهُ مِنْ أَفْرَادِ الْغَيْبَةِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ فِي مَبْحَثِ خُطْبَةِ النِّكَاحِ فِي حَدِّ الْغَيْبَةِ وَلَوْ بِإِشَارَةٍ أَوْ إِيْمَاءٍ بَلْ وَبِالْقَلْبِ إِنْ أَصَرَ عَلَى اسْتِحْضَارِهِ اه. فَهُوَ مَعْصِيَةٌ لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا كَفَّارَةٌ، فَعَدَمُ التَّعْزِيرِ عَلَيْهِ هُنَا إِذَا اغْتَرَفَ بِقَضِيَّةِ الْمَعْرِضِ بِهِ يَوْجِبُ الْإِسْتِثْنَاءَ فَقَوْلُهُ لَيْسَ كَالْتَضْرِيحِ فِيهِ نَظَرٌ نَعَمْ هُوَ لَيْسَ كَالْتَضْرِيحِ فِي حُكْمِ الْقَذْفِ وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ة. فوَد: (لَيْسَ لِكُونِ سَبِّهِ غَيْرِ مَعْصِيَةٍ) أي فَهُوَ مَعْصِيَةٌ وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ التَّعْرِضَ بِسَبِّ غَيْرِ الْإِمَامِ مِنْ غَيْرِ الْبُعَاةِ مَعْصِيَةٌ وَقَضِيَّةُ تَوْجِيهِ الْبَحْرِ ثُبُوتِ

وَكَمَنْ لَا يُفِيدُ فِيهِ إِلَّا الصَّرْبُ الْمُبْرَحُ فَلَا يُضْرَبُ أَصْلًا نَقْلَهُ الْإِمَامُ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ وَبَحَثَ فِيهِ الرَّافِعِيُّ بِأَنَّهُ يَنْبَغِي ضَرْبُهُ غَيْرَ مُبْرَحٍ إِقَامَةً لِصُورَةِ الْوَاجِبِ وَعَاتَمَدَهُ النَّاجِ السُّبْكِيُّ وَقَدْ يُجَامِعُ التَّعْزِيرُ الْكُفَّارَةَ كَمُجَامِعِ خَلِيلَتِهِ نَهَارَ رَمَضَانَ وَإِنْ أَطَالَ الْبُلْقَيْنِي فِي رَدِّهِ وَكَالْمُظَاهِرُ وَحَالِفُ يَمِينِ غَمُوسٍ وَكَفْتَلٍ مَنْ لَا يُقَادُّ بِهِ وَتَوَزَّعَ فِيهَا بِاخْتِلَافِ الْجِهَةِ وَبَيَّنَّهُ الْإِسْنَوِيُّ فِي الْأَخِيرَةِ ثُمَّ قَالَ وَقَضَيْتُهُ إِيْجَابَ التَّعْزِيرِ فِي مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ إِنْ كَانَتْ إِتْلَافًا كَالْحَلْقِ وَالصَّيْدِ لَا اسْتِمْنَاعَ كَاللُّبْسِ وَالتَّطْيِيبِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْكُلُّ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، وَمِنْ اخْتِلَافِهَا مَا لَوْ شَهِدَ بَرْنًا ثُمَّ رَجَعَ فَيُحَدُّ لِلْقَذْفِ وَيُعَزَّرُ لِشَهَادَةِ الزُّورِ، وَقَدْ يُجَامِعُ الْحَدُّ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ الْكُفَّارَةِ كَتَعْلِيْقِي يَدِ السَّارِقِ فِي عُثْقِهِ سَاعَةً زِيَادَةً فِي نِكَالِهِ وَكَالزِّيَادَةِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ فِي حَدِّ الشُّرُوبِ وَكَمَنْ رَزَى بِأَمِّهِ فِي الْكُفَّةِ صَائِمًا رَمَضَانَ مُعْتَكِفًا مُخْرَمًا فَيَلْزِمُهُ الْحَدُّ وَالْعَتَقُ وَالْبَدْنَةُ وَيُعَزَّرُ لِقَطْعِ رَجِيمِهِ وَانْتِهَاكِ حَرَمَةِ الْكُفَّةِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ قِيلَ.....

سَمِ عَلَى حَجِّ أَه. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَكَمَنْ لَا يُفِيدُ الْإِنْخ) سَيَاتِي فِي شَرْحِ بَحْسِ أَوْ ضَرْبٍ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ.
 ٥. قَوْلُهُ: (نَقْلَهُ الْإِمَامُ الْإِنْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ كَمَا نَقْلَهُ الْإِمَامُ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَإِنْ بَحَثَ الْإِنْخ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ اعْتِمَادُهُ أَيْضًا. ٥. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ فِيهِ الرَّافِعِيُّ بِأَنَّهُ الْإِنْخ) قَالَ فِي الْمُهْمَاتِ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَه.
 مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (النَّاجِ السُّبْكِيُّ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ جَمْعُ أَه. ٥. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَامِعُ التَّعْزِيرُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ ثُمَّ قَالَ إِلَى وَقَدْ يُجَامِعُ الْحَدُّ وَقَوْلُهُ قِيلَ إِلَى وَكَمَنْ يَكْتَسِبُ. ٥. قَوْلُهُ: (خَلِيلَتُهُ) أَي: زَوْجَتَهُ أَوْ أُمَّتَهُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَحَالِفُ يَمِينِ غَمُوسٍ) أَي: كَاذِبُهُ وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا اعْتَرَفَ بِحَلْفِهِ كَاذِبًا عَامِدًا عَالِمًا، وَأَمَّا إِذَا حَلَفَ وَأَقِيمَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ فَلَا تَعْزِيرَ لِاحْتِمَالِ كَذِبِهَا ع. ش. وَحَلْفِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَكَفْتَلٍ مَنْ لَا يُقَادُّ بِهِ) كَوَلَدِهِ وَعَبْدِهِ أَه. مُغْنِي عِبَارَةُ ع. ش. هَذَا يَشْمَلُ قَتْلَ الْوَالِدِ وَلَدَهُ وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ سَمِ عَلَى حَجِّ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِعُمُومِ قَوْلِهِ السَّابِقِ مَا عَدَا قَذْفَهُ فَتَضَمُّ هَذِهِ الصُّورَةُ إِلَى الْقَذْفِ أَه. ٥. قَوْلُهُ: (وَتَوَزَّعَ فِيهَا) أَي: فِي الصُّورِ الْأَرْبَعِ الْمُسْتَثْنَاةِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَبَيَّنَّهُ الْإِسْنَوِيُّ الْإِنْخ) أَي: بِأَنَّ إِيْجَابَ الْكُفَّارَةِ لَيْسَ لِلْمَغْصِيَةِ بَلْ لِإِعْدَامِ النَّفْسِ بِدَلِيلٍ إِيْجَابِهَا بِقَتْلِ الْخَطَا فَلَئِمَّا بَقِيَ التَّعَمُّدُ خَالِيًا عَنِ الزَّجْرِ أَوْ جَبْنًا فِيهِ التَّعْزِيرُ أَسْنَى وَمُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَقَضَيْتُهُ) أَي: الْبَيَانِ. ٥. قَوْلُهُ: (لَا الْإِسْتِمْنَاعُ) الْأَنْسَبُ تَنْكِيرُهُ. ٥. قَوْلُهُ: (بَلِ الْكُلُّ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ) أَي: فِي عَدَمِ التَّعْزِيرِ فِيهَا. ٥. قَوْلُهُ: (وَمِنْ اخْتِلَافِهَا) أَي: الْجِهَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَامِعُ الْحَدُّ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ يُحَدُّ. ٥. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَامِعُ) أَي: التَّعْزِيرُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَكَالزِّيَادَةِ) الْأَوَّلَى حَذْفُ الْكَافِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَكَمَنْ رَزَى الْإِنْخ) مِثَالُ اجْتِمَاعِ الثَّلَاثِ وَمَا قَبْلَهُ مِثَالُ اجْتِمَاعِ الْاِثْنَيْنِ.

التَّعْزِيرُ لِعَدَمِ الْمَعْنَى الَّذِي انْتَفَى بِسَبَبِهِ تَعْزِيرُهُمْ عَلَى سَبَبِ الْإِمَامِ وَكَذَا ثُبُوتُ تَعْزِيرِ غَيْرِهِمْ بِسَبَبِ الْإِمَامِ لِذَلِكَ. ٥. قَوْلُهُ: (نَقْلَهُ الْإِمَامُ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ) وَهُوَ الْأَصَحُّ م. ر. ٥. قَوْلُهُ: (وَكَفْتَلٍ مَنْ لَا يُقَادُّ بِهِ) يَشْمَلُ قَتْلَ الْوَالِدِ وَلَدَهُ وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي قَوْلِهِ فَقَتَلَهُ مَنْ لَا يُقَادُّ بِهِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ كَوَلَدِهِ وَعَبْدِهِ.

ومن صور اجتماعه مع الحد ما لو تكرر ردُّه انتهى وفيه نظر لأنه إن عُرِّزَ ثم قُتِلَ فقتله للإصرار وهو معصية أخرى وإن أسلم عُرِّزَ ولا حدَّ فلم يجتمعاً، وقد يوجد حيث لا معصية كغير مكلف فعل ما يُعزَّرُ به المكلف أو يُحدُّ وكمَنْ يكتسب باللَّهو المباح فيُعزَّرُ المُختسب الآخذ والمُعطي كما اقتضاه كلام الماوردي للمصلحة، وكنفي المُختنث للمصلحة وإن لم يرتكب معصية ثم التعزير يكون (بحبس أو ضرب) غير مُبرَّح فإن علم أنه لا يزجره إلا المُبرَّح لم يحلَّ المُبرَّح ولا غيره على المعتمد وعليه فينبغي أنه ينتقل به إلى نوع آخر أعلى فإن فرض أن جميع أنواع التعزير لا تُفيد فيه كان نادرًا فيفعل به أعلاها من غير نظير لذلك وعلى هذا يُحمَلُ ما مرَّ عن الرَّافعي فليعلم أن قولهم لم يحلَّ المُبرَّح ولا غيره إنما هو في نوع الضرب فقط وأما غيره من بَقِيَّةِ أنواع التعزير فلا يتصوَّرُ فيها فرق بين مُبرَّح وغيره فإذا علم أنه لا يؤثِّرُ فيه ضرب مُبرَّح ولا غير مُبرَّح انتقل لغيره من بقيتها كما ذكرته هكذا أفهم ثم رأيت ما يأتي قريباً عن ابن عبد السلام وهو صريح فيما ذكرته (أو صفع) وهو الضرب بجمع الكف أو بسطها (أو توبيخ) باللسان أو تغريب أو كشف رأس أو قيام من المجلس أو تسويد وجه، قال الماوردي

قوله: (ومن صور اجتماعه) أي التعزير. قوله: (وقد يوجد) أي: (وكمَنْ يكتسب باللَّهو إلخ) أي أما مَنْ يكتسب بالحرام فالتعزير عليه داخل في الحرام؛ لأنه من المعصية التي لا حدَّ فيها ولا كفارة ومن ذلك ما جرَّت العادة به في مضربنا من اتَّخَذَ مَنْ يَذْكُرُ حكايات مُضحكة وأكثرها أكاذيب فيُعزَّرُ على ذلك الفعل ولا يستحق ما يأخذ عليه ويجب رده إلى دافعه وإن وقعت صورة استتجار؛ لأن الاستتجار على ذلك الوجه فاسد اه. ع ش وقوله في الحرام لعله مُحَرَّفٌ من في الحد بمعنى التعزير. قوله: (المباح) كاللعب بالطَّارِ والغناء في القهوي مثلاً وليس من ذلك المسمَّى بالمزاح اه. ع ش. قوله: (وكنفي المختنث) وهو المُتَّسِبُ للنساء وقوله للمصلحة منها دفع مَنْ ينظر إليه حين التَّسَبُّه أو مَنْ يريد التَّسَبُّه بالنساء بأن يفعل مثل فعله اه. ع ش. قوله: (ثم التعزير إلخ) أشار به إلى أن قول المصنِّف بحبس إلخ متعلِّق بقوله المارَّ يُعزَّرُ إلخ. قوله: (وعليه) أي: المُعْتَمَدُ المذكور.

قوله: (به) أي: من الضرب فالباء بمعنى من. قوله: (أعلى) أي: من الضرب. قوله: (لذلك) أي: لعدم الإفادة. قوله: (وعلى هذا) أي: فعل الأعلى عند عدم إفادة الجميع يُحمَلُ ما مرَّ عن الرَّافعي لا يخفى بعد هذا الحمل. قوله: (ما يأتي قريباً) أي: في شرح وقيل إن تعلَّقَ بآدمي إلخ. قوله: (وهو الضرب) إلى قوله انتهى في النهاية وكذا في المغني إلَّا قوله أو بسطها. قوله: (أو تغريب) سيأتي بيان مدَّته. قوله: (أو قيام) الأولى أو إقامة كما في الأسنى. قوله: (أو تسويد وجه) أي أو الإغراض عنه اه. مُغْنِي.

قوله: (للإصرار) يتأمل. قوله: (يُحمَلُ ما مرَّ عن الرَّافعي) كيف يتأتَّى ذلك وقد فرض أنه يفعل أعلاها من غير الضرر والرَّافعي قال ينبغي ضربه غير مُبرَّح.

وَحَلَقَ رَأْسَ لَا لِخِيَةِ انْتَهَى وَظَاهِرُهُ حَرْمَةُ حَلْقِهَا وَهُوَ إِنَّمَا يَجِيءُ عَلَى حَرَمَتِهِ الَّتِي عَلَيْهَا أَكْثَرُ الْمُتَأَخَّرِينَ أَمَّا عَلَى كَرَاهَتِهِ الَّتِي عَلَيْهَا الشَّيْخَانِ وَآخَرُونَ فَلَا وَجَهَ لِلْمَنْعِ إِذَا رَأَاهُ الْإِمَامُ لِخُصُوصِ الْمُعَزَّرِ أَوْ الْمُعَزَّرِ عَلَيْهِ، فَإِنْ قُلْتَ فِيهِ تَمَثِيلٌ وَقَدْ نُهِينَا عَنِ الْمُثَلَّةِ قُلْتَ مَمْنُوعٌ لِإِمْكَانِ مُلَازِمَتِهِ لِيَبْتَهَ حَتَّى تَعُودَ فَعَائِثُهُ أَنَّهُ كَحَبْسٍ دُونَ سَنَةٍ مَعَ ضَرْبٍ دُونَ الْحَدِّ وَمَعَ تَسْوِيدِ الْوَجْهِ إِذَا لِلْإِمَامِ الْجَمْعُ بَيْنَ أَنْوَاعٍ مِنْهُ كَمَا يَأْتِي وَإِرْكَابَهُ الْجِمَارَ مَثُكُوسًا وَالْدُّورَانَ بِهِ كَذَلِكَ بَيْنَ النَّاسِ وَتَهْدِيدِهِ بِأَنْوَاعِ الْعُقُوبَاتِ قَالَ الْمَاوُزْدِيُّ أَوْ صَلَبُهُ حَيًّا لِخَبَرِهِ فِيهِ وَلَا يُجَاوِزُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَا يُمْنَعُ طَعَامًا وَشَرَابًا وَوَضُوءًا وَيُصَلِّي بِالْإِيمَاءِ وَاعْتَرِضَ تَجْوِيزُهُ بِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الصَّلَاةِ بِالْإِيمَاءِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ إِلَيْهِ أَيْ بِالتَّسْبِيَةِ لِلْإِمَامِ فَلَمْ يَجْزُ لَهُ التَّسَبُّبُ فِيهِ، فَإِنْ قُلْتَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ أَوْ صَرِيحُهُ أَنَّ لَهُ حَبْسَهُ حَتَّى عَنِ الْجُمُعَةِ فَقْيَاسُهُ هَذَا قُلْتَ قَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْإِيمَاءَ أَضْيَقُ عُذْرًا مِنْهَا فَشُومِخَ فِيهَا بِمَا لَمْ يُسَامَحْ فِيهِ، وَبَأَنَّ الْخَيْرَ الَّذِي ذَكَرَهُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ، وَيَتَعَيَّنُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَفْعَلَ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ فِي حَقِّ كُلِّ مُعَزَّرٍ مَا يَرَاهُ لَا يُقَافَا بِهِ وَبِجَنَابَتِهِ وَأَنْ يُرَاعِيَ فِي التَّرْتِيبِ وَالتَّذْرِيجِ مَا يُرَاعِيهِ فِي دَفْعِ الصَّائِلِ فَلَا يَرْقَى لِوُثْقَةٍ وَهُوَ يَرَى مَا دُونَهَا كَافِيًا فَأَوْ هُنَا لِلتَّنَوُّعِ وَيَصَحُّ كَوْنُهَا لِمُطْلَقِي

قوله: (وَحَلَقَ رَأْسَ) أي: لِمَنْ يَكْرَهُهُ فِي زَمَانِنَا هـ. نهاية. قوله: (لَا لِخِيَةِ) أي: لَا يَجُوزُ التَّغْزِيرُ بِحَلْقِهَا وَإِنْ أَجْزَأَ لَوْ فَعَلَهُ الْإِمَامُ هـ. ع ش وَحَلَبِيٍّ وَسَمَّ عَلَى الْمَنْهَجِ. قوله: (عَلَى كَرَاهَتِهِ الَّتِي عَلَيْهَا الشَّيْخَانِ) وَآخَرُونَ وَهِيَ الْأَصْحَ هـ. نهاية أي: إِذَا فَعَلَهُ بِنَفْسِهِ ع ش. قوله: (فَلَا وَجَهَ لِلْمَنْعِ الْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي وَشَرَحِي الْمَنْهَجَ وَالرَّوَضَ. قوله: (أَوْ الْمُعَزَّرِ عَلَيْهِ) أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ. قوله: (فِيهِ) أي: حَلَقَ اللَّخِيَةَ. قوله: (تَمَثِيلٌ) أَيْ تَغْيِيرٌ لِلْخَلْقَةِ. قوله: (عَنِ الْمُثَلَّةِ) بِضَمِّ فُسْكُونٍ وَبِضْمَتَيْنِ. قوله: (وَمَعَ تَسْوِيدِ الْوَجْهِ) لَعَلَّ الْوَاوِ بِمَعْنَى أَوْ؛ لِأَنَّ فِي الْحَلْقِ مَعَ مُلَازِمَةِ الْبَيْتِ أَمْرَيْنِ لَا ثَلَاثَةَ. قوله: (إِذَا لِلْإِمَامِ الْخ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى وَالْإِمَامُ الْخ. قوله: (وَإِرْكَابِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُصَلِّي فِي النَّهْيَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتَ فِي الْمُغْنِي. قوله: (الْجِمَارَ) أي: مَثَلًا هـ. ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي الدَّابَّةُ هـ. قوله: (وَيُصَلِّي بِالْإِيمَاءِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَيُصَلِّي لَا مَوْمِيًا خِلَافًا لَهُ أَيْ: الْمَاوُزْدِيُّ عَلَى أَنَّ الْخَيْرَ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ غَيْرُ مَعْرُوفٍ هـ. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيُصَلِّي مَوْمِيًا وَيُعْبَدُ إِذَا أُرْسِلَ قَالَهُ الْمَاوُزْدِيُّ وَاعْتَرِضَ مَنْعُهُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُمْنَعُ مِنْهَا هـ. قوله: (فَقْيَاسُهُ) أي: جَوَازُ الْحَبْسِ عَنِ الْجُمُعَةِ هَذَا أَيْ: جَوَازُ الصَّلْبِ الْمُؤَدِّي إِلَى الصَّلَاةِ بِالْإِيمَاءِ. قوله: (وَبَيَانَ الْخَيْرِ الْخ) الْأَوَّلَى عَلَى أَنَّ الْخَيْرَ الْخ. قوله: (ذِكْرُهُ) أي: الْمَاوُزْدِيُّ. قوله: (وَيَتَعَيَّنُ) إِلَى قَوْلِهِ فَأَوْ لِلتَّنَوُّعِ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ فِي النَّهْيَةِ. قوله: (وَأَنْ يُرَاعِيَ فِي التَّرْتِيبِ الْخ) وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي زَمَانِنَا مِنْ تَحْمِيلِ بَابِ لِلْمُعَزَّرِ وَتَقْبِ أَتْفِهِ أَوْ أُذْنِهِ وَيُعَلَّقُ فِيهِ رَغِيفٌ أَوْ يُسَمَّرُ فِي حَيْطٍ فَيَجُوزُ قَالَ سَمَّ عَلَى الْمَنْهَجِ عَنْ شَيْخِهِ الْبُرْلُوسِيِّ وَلَا يَجُوزُ عَلَى الْجَدِيدِ بِأَخْذِ الْمَالِ انْتَهَى هـ. ع ش. قوله: (فَأَوْ الْخ) أي: فِي الْمَثَرِ هـ. مُغْنِي.

قوله: (لَا يُقَافَا بِهِ) فَلَا يَجُوزُ تَغْزِيرُ أَحَدٍ بِمَا لَا يَلِيقُ بِهِ م ر.

الجمع إذ للإمام الجمع بين نوعين أو أكثر منها بحسب ما يراه، وقول ابن الرُّفعة إذا جمع بين الحبس والضرب ينبغي نقضه نقضاً إذا عدل معه الحبس بضربات لا تبلغ ذلك أدنى الحدود نظر فيه الأذرعى بأنه لو نظر لتعديل مدة حبسه بالجلدات لما جاز حبسه قريب سنة وبأن الجلد والتعزير حد واحد وإن اختلف جنسه. (ويجتهد الإمام في جنسه وقدره) كما تقرر لأنه غير مُقدّر شرعاً فوكل إلى رأيه واجتهاده لاختلافه باختلاف مراتب الناس والمعاصي، وأفهم لكلامه أنه ليس لغير الإمام استيفاءه نعم، للأب والجد تأديب ولديه الصغير والمجنون والسفيه للتعلم وسوء الأدب، وقول جمع الأصح أنه ليس لهما ضرب البالغ ولو سفيهاً يُحمل على السفيه المُمهل الذي ينفذ تصرفه ومثلهما الأم ومن نحو الصبي في كفالته كما بحثه الرافعي وغيره وللسيد تأديب قبه ولو لحق الله تعالى وللمعلم تأديب المتعلم منه.....

قوله: (ينبغي نقضه) أي الضرب. قوله: (إذا عدل معه الحبس إلخ) أي: إذا جعل مجموع الضرب والحبس عدلاً بضربات (لا يبلغ ذلك) أي: مجموع الضرب والحبس. قوله: (بالجلدات) متعلق بالتعديل. قوله: (حد واحد) يعني لو سلمنا اختيار التعديل فليعدل بمجموعهما لا بالجلد فقط وقد يجاب بأن مجموع الجلد والتعزير ليس في الحدود. قوله: (جنسه) أي: جنس جزئيه.

قوله: (كما تقرر) أي: في قوله ويتعين على الإمام إلخ. قوله: (لأنه غير مُقدّر) إلى قوله ومن ثم في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله وقول جمع إلى ومثلهما وقوله ومن إلى وللسيد. قوله: (أنه ليس لغير الإمام استيفاءه) أي: ولو فعله لم يقع الموقع ويعزّر على تعذيبه على المجني عليه اه. ع ش.

قوله: (وسوء الأدب) ظاهره ولو غير معصية اه. حلي. قوله: (على السفيه المُمهل) عبارة النهاية على من طرأ تغزيره ولم يمد عليه الحجر اه. قال الرشيدى قضيته أنه لو أعيد عليه الحجر يكون لهما ضربه وفيه وقفة؛ لأن وليه حيثئذ إنما هو الحاكم لا هما اه. زادع ش إلا أن يقال إنه لا يلزم من عدم تصرف غير الحاكم من الأب والجد في أمواله منعهما من التأديب؛ لأن الحاكم قد لا يتفرغ لتأديبه في كل قضية لكن لو أريد هذا لم يتقيد بما إذا أعيد الحجر عليه اه. قوله: (ومثلهما الأم) ظاهره وإن لم تكن وصيته وكان الأب والجد موجودين ولعل وجهه أن هذا لكونه ليس تصرفاً في المال بل لمصلحة تعود على المخجور عليه سويح فيه ما لم يسامح في غيره وتقدم في فضل إنما تجب الصلاة إلخ ما يدل عليه اه. ع ش. قوله: (وللمعلم إلخ) من ذلك الشيخ مع الطلبة فله تأديب من حصل منه ما يقتضي تأديبه فيما يتعلق بالتعلم وليس منه ما جرث به العادة من أن المتعلم إذا توجه عليه حق لغيره يأتي صاحب الحق للشيخ ويطلب منه أن يخلصه من المتعلم منه فإذا طلبه الشيخ منه ولم يوفه فليس له ضربه ولا تأديبه على الإمتناع من توفية الحق وليس منه أيضاً هؤلاء المسمون بمشايع الفقراء من أنه إذا حصل من أحد منهم تعد على غيره أو امتناع من توفية حق عليه أو نحو ذلك عزّره الشيخ بالضرب وغيره فيحرم عليه ذلك؛ لأنه لا ولاية له عليهم اه. ع ش. قوله: (تأديب المتعلم إلخ) شامل للبالغ

قوله: (وللمعلم تأديب المتعلم منه) شامل للبالغ وفيه أنه لا يزيد على الأب.

لكن بإذن ولي المحجور وللزوج تعزيز زوجته لحقه كالشور لا لحق الله تعالى أي الذي لا يُبطل أو يُنقص شيئاً من حقوقه كما هو ظاهر ومن ثم بحث بعضهم أن له تأديب صغيرة للتعلم أو اعتياد الصلاة واجتناب المساوي وبحث ابن البرقي بكسر الموحدة أنه يلزمه أمر زوجته بالصلاة في أوقاتها وضربها عليها وهو مُتَّجَة حتى في وجوب ضرب المُكَلَّفة لكن لا مُطْلَقاً بل إن تَوَقَّف الفعل عليه ولم يخش أن يترتب عليه مُشَوُّش للعشرة يعسر تداركه (وقيل إن تعلق بآدمي لم يكف توبيخ) لتأكيد حقه، ومنع ابن دقيق العيد ضرب المستور بالدرة الآن؛ لأنه صار عازاً في الدرّة وهو حسن لكن لا يساعده الثقل قاله الأذرعّي وأفتى ابن عبد السلام

وفيه أنه لا يزيد على الأب والأب لا يؤدّب البالغ غير السفیه سم على حَجّ وقد يُقال هو من حيث تعلّمه واحتياجه للمُعَلِّم أشبه المحجور عليه بالسفّه وهو لولّيه تأديبه اه. ع ش ويؤدّب ما قاله سم تقيّد المُعْنِي المُتَعَلِّم في باب الصّبال بالصغير. ه. فوه: (كالشور) ويصدّق فيما فيه شور بالنسبة لتعزيرها لا لسقوط نفقتها اه. ع ش. ه. فوه: (شيئاً من حقوقه) أي الزوج كأن شربت الزوجة خمراً فحصل نفور منه بسبب ذلك أو نقص تمتعه بها بسبب رائحة الخمر فله ضربها على ذلك إن أفاد وإلا فلا اه. بخيرمي عن سم عن م ر. ه. فوه: (ومن ثم إلخ) لم يظهر لي وجه هذا التفرع. ه. فوه: (أن له) أي: للزوج. ه. فوه: (أنه يلزمه أمر زوجته إلخ) في الوجوب نظر اه. أسنى عبارة الأجداد والحاصل أن كلامهم هنا يقتضي حرمة ضرب الزوجة على ترك الصلاة مُطْلَقاً وفي الأمر بالمعروف يقتضي وجوبه حيث كانت مُكَلَّفة والذي يتّجه الجواز؛ لأنه يحصل له بذلك مزيد إقبال عليها لمزيد نظافتها التائبي عن الصلوات في أوقاتها دون الوجوب لما يترتب عليه من شدة المنافرة وانفناء الألفة المطلوبة اه. ه. فوه: (وهو مُتَّجَة إلخ) والمُعْتَمَد عدم جواز ضربها على ترك الصلاة اه. بخيرمي عن م ر عبارة المُعْنِي وللزوج ضرب زوجته لشورها ولما يعلّق به من حقوقه عليها وليس له ذلك لحق الله تعالى؛ لأنه لا يعلّق به وقضيته أنه ليس له ضربها على ترك الصلاة وإن أفتى ابن البرقي بأنه يجب على الزوج أمر زوجته بالصلاة في أوقاتها ويجب عليه ضربها على ذلك، وأما أمرها بالصلاة فمُسَلَّم اه. ه. فوه: (لتأكيد حقه) إلى قوله وقيل لا يزداد في النهاية إلا قوله الحبس. ه. فوه: (ومنع ابن دقيق العيد إلخ) يعني منع نوابه من فعل ذلك في زمن ولايته القضاء اه. رشيدّي. ه. فوه: (لأنه صار) أي: يصير. ه. فوه: (وهو حسن) مُعْتَمَد اه. ع ش. ه. فوه: (لكن لا يساعده الثقل) قد يُقال يساعده ما تقدّم أنه يختلف باختلاف مراتب الناس اه. سم. ه. فوه: (قاله) أي: قوله وهو حسن إلخ اه. رشيدّي. ه. فوه: (وأفتى ابن عبد السلام إلخ) أي:

ه. فوه: (لكن بإذن ولي المحجور) هذا الاستدراك مع ما قبله يشعر بأن له ضرب الكامل وهو ممنوع لأنه لا يزيد على الأب الذي يمتنع عليه ضرب الكامل م ر. ه. فوه: (لكن لا يساعده الثقل) قد يُقال يساعده ما تقدّم أنه مُخْتَلَف وقد يُقال هو مع الاختلاف يفيّد التسخّ لإزيادة سائر مراتب الاختلاف على العشر إلا أن يكون بعض المراتب لم يجاوز العشر بل لو فرض هذا أفاده أيضاً إذ يكفي وجود الزيادة

بإدامة حبس من يُكثِّر الجناية على النَّاسِ ولم يَنْفَع فيه التعزيرُ حتى يَمُوتَ (فإنَّ جُلْدَ وَجِبَ أَنْ يَنْقُصَ) عن أَقَلِّ حدودِ الْمُعْزَرِ فَيَنْقُصَ (في عَبدٍ عن عِشرين جُلْدَةً) ونَصِفَ سَنَةً في الحَبْسِ والتَّغْرِيبِ (وَحُرٌّ عن أَرْبَعِينَ) جُلْدَةً وَسَنَةً فِيهِمَا (وَقِيلَ) يَجِبُ التَّقْصُصُ فِيهِمَا (عن عِشرين) لِخَبَرِ «مَنْ بَلَغَ حَدًّا فِي غَيْرِ حَدٍّ فَهُوَ مِنَ الْمُعْتَدِينَ» لِكِنَّهُ مُرْسَلٌ وَقِيلَ لَا يُزَادَانِ عَلَى عَشْرِ لِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى» وَاخْتَارَهُ كَثِيرُونَ قَالُوا وَلَوْ بَلَغَ الشَّافِعِيُّ لَقَالَ بِهِ لَكِنْ نَقَلَ الرَّافِعِيُّ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ مَنْشُوخٌ وَاحْتِجٌّ لَهُ بِعَمَلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ بِخِلَافِهِ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ انْتَهَى وَفِيهِ نَظَرٌ إِذِ الْمَرْوِيُّ عَنْ الصَّحَابَةِ مَخْتَلَفٌ وَهُوَ لَا يَتَّبِثُ بِهِ النَّسَخُ ثُمَّ رَأَيْتِ الْقَوْنَوِيَّ قَالَ حَمَلَهُ عَلَى الْأَوَّلِيَّةِ بَعْدَ ثُبُوتِ الْعَمَلِ بِخِلَافِهِ أَهْوَنُ مِنْ حَمَلِهِ عَلَى النَّسَخِ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ (وَيَسْتَوِي فِي هَذَا) أَيِ التَّقْصِصِ عَمَّا ذَكَرَ فِي كُلِّ قَوْلٍ (جَمِيعِ الْمَعَاصِي فِي الْأَصَحِّ) وَقِيلَ ثَقَاسٌ كُلُّ مَعْصِيَةٍ بِمَا يُنَاسِبُهَا مِمَّا فِيهِ حَدٌّ فَيَنْقُصُ تَعْزِيرُ مُقَدِّمَةِ الزَّنا عَنْ حَدِّهِ وَإِنْ زَادَ عَلَى حَدِّ الْقَذْفِ وَتَعْزِيرُ السَّبِّ عَنْ حَدِّ الْقَذْفِ وَإِنْ زَادَ عَلَى حَدِّ الشُّرْبِ.

(وَلَوْ عَفَا مُسْتَحَقُّ حَدٍّ فَلَا تَعْزِيرَ) يَجُوزُ (لِلْإِمَامِ فِي الْأَصَحِّ) إِذْ لَا نَظَرَ لَهُ فِيهِ (أَوْ) مُسْتَحَقُّ (تَعْزِيرَ)

وَيَنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا يَفِي بِتَقَاتِهِ ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ فَيَنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْ مِيَاسِيرِ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ كَانُوا بِغَيْرِ بَلَدِهِ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ كَالْجَسَدِ الْوَاحِدِ إِذَا تَأَلَّمَ بَعْضُهُ تَبَعَهُ بَاقِيهِ بِالْحَمَةِ وَالسَّهْرِ اه. ع. ش. قوله: (مَنْ يُكثِّرُ الْجِنَايَةَ عَلَى النَّاسِ) أَيِ سَبِّ أَوْ أَخْذِ شَيْءٍ وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ مَنْ يُصِيبُ بِالْعَيْنِ حَيْثُ عُرِفَ مِنْهُ وَكَثُرَ اه. ع. ش.

قَوْلُ (سَنِي): (وَجِبَ أَنْ يَنْقُصَ إلخ) مَحَلُّهُ إِذَا كَانَ التَّعْزِيرُ فِي حُقُوقِ اللَّهِ أَوْ فِي حُقُوقِ الْعِبَادِ مِنْ غَيْرِ الْمَالِ أَمَّا التَّعْزِيرُ لِرِوَاءِ الْحَقِّ الْمَالِيِّ فَإِنَّهُ يُحْبَسُ إِلَى أَنْ يَتَّبِثَ إِعْسَارُهُ وَإِذَا امْتَنَعَ مِنَ الْوَفَاءِ مَعَ الْقُدْرَةِ ضُرِبَ إِلَى أَنْ يُؤَدِّيَهُ أَوْ يَمُوتَ كَالصَّائِلِ وَكَذَا لَوْ غَضِبَ مَا لَا وَامْتَنَعَ مِنْ رَدِّهِ فَإِنَّهُ يُضْرَبُ إِلَى أَنْ يُؤَدِّيَهُ وَهُوَ مُسْتَتْنِي مِنَ الضَّمَانِ بِالتَّعْزِيرِ لِرُجُودِ جِهَةِ أُخْرَى اه. بُجَيْرِمِي عَنِ الشُّوَبَرِيِّ عَنْ م. ر. قوله: (فِيهِمَا) أَيِ: الْحَبْسِ وَالتَّغْرِيبِ. قوله: (لِخَبَرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْفَرْقُ فِي الْمُغْنِي. قوله: (لَكِنَّهُ مُرْسَلٌ) وَهُوَ يُخْتَجُّ بِهِ إِذَا اغْتَضِذَ وَلَمْ يُبَيَّنْ مَا يُسَوِّغُ الْإِسْتِدْلَالَ بِهِ وَمِنَ الْمُسَوِّغَاتِ عَدَمُ وُجُودِ غَيْرِهِ فِي الْبَابِ اه. ع. ش. عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ عَطْفًا عَلَى لِحْظِ مَنْ إلخ وَكَمَا يَجِبُ نَقْصُ الْحُكُومَةِ عَنِ الدِّيَةِ وَالرِّضْخِ عَنِ السَّهْمِ اه. قوله: (لَا يُزَادَانِ عَلَى عَشْرِ) أَيِ: لَا يُزَادُ فِي تَعْزِيرِهِمَا عَلَى عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ اه. مُغْنِي. قوله: (قَالُوا) أَيِ: الْكَثِيرُونَ. قوله: (وَلَوْ بَلَغَ) أَيِ: الْخَبَرُ الْمَذْكُورُ آتِفًا.

قَوْلُ (سَنِي): (جَمِيعِ الْمَعَاصِي) السَّابِقَةِ أَيِ مَعْصِيَةِ الشُّرْبِ وَغَيْرِهِ فِي الْأَصَحِّ أَيِ: فَلْيُلْحَقْ مَا هُوَ مِنْ مُقَدِّمَاتِ الْحُدُودِ بِمَا لَيْسَ مِنْهَا إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى التَّفَرُّقَةِ اه. مُغْنِي. قوله: (إِذْ لَا نَظَرَ لَهُ) إِلَى الْبَابِ فِي

فله) أي الإمام التعزير (في الأصح) لِعَتْلُقِهِ بِنَظَرِهِ وَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَوْفِيهِ إِلَّا بَعْدَ طَلَبِ مُسْتَحَقِّهِ وَالْفَرْقُ أَنَّهُ بِالْعَفْوِ يَسْقُطُ فَيَبْقَى حَقُّ الْإِصْلَاحِ لِيُنْكَفَ عَنْ نَظِيرِ ذَلِكَ وَقَبْلَ الطَّلَبِ الْإِصْلَاحُ مُنْتَظَرٌ فَلَوْ أَقِيمَ لَفَاتَ عَلَى الْمُسْتَحِقِّ حَقُّ الطَّلَبِ وَحُصُولُ التَّشْفِي، وَرُبَّمَا يُفْهِمُ الْمَتْنُ أَنَّهُ لَوْ طَلَبَ لَا يَلْزَمُ الْإِمَامَ إِجَابَتُهُ وَلَهُ الْعَفْوُ وَهُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ رَجَحَهُ ابْنُ الْمُقَرِّي لَكِنَّ الَّذِي رَجَحَهُ الْحَاوِي الصَّغِيرُ وَمَخْتَصِرُهُ وَغَيْرُهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْعَفْوُ، أَمَّا الْعَفْوُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فَيَجُوزُ لَهُ إِنْ رَأَاهُ مُصْلَحَةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

النهاية. □ قوله: (وَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَوْفِيهِ) أي: بدون عفو اه. مُغْنِي. □ قوله: (وَالْفَرْقُ) أي: بَيْنَ الْعَفْوِ فَلِلْإِمَامِ التَّعْزِيرُ بَعْدَهُ وَعَدَمُهُ فَلَا تَعْزِيرَ لَهُ إِلَّا بِطَلَبِ مُسْتَحَقِّهِ. □ قوله: (أَنَّهُ الْإِخ) أي: حَقُّ الْمُسْتَحِقِّ. □ قوله: (فَيَبْقَى حَقُّ الْإِصْلَاحِ الْإِخ) أي: الَّذِي هُوَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى. □ قوله: (لَوْ طَلَبَ) أي: الْمُسْتَحِقُّ. □ قوله: (وَهُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ) إِلَى الْبَابِ فِي الْمَغْنِي. □ قوله: (أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْعَفْوُ) أي: عِنْدَ طَلَبِ مُسْتَحَقِّهِ كَالْقِصَاصِ. □ قوله: (إِنْ رَأَاهُ مُصْلَحَةً) وَيَتَّبِعِي أَنَّ مِنَ الْمَصْلُحَةِ تَرْكُ التَّعْزِيرِ عَلَى وَجْهِ يَتَرْتَّبُ عَلَى فِعْلِهِ تَسْلُطُ أَعْوَانِ الْوِلَادَةِ عَلَى الْمُعْزَرِّ فَيَجِبُ عَلَى الْمُعْزَرِّ اجْتِنَابُ مَا يُؤَدِّي إِلَى ذَلِكَ وَيُعْزَرُ بِغَيْرِهِ بَلْ إِنْ رَأَى الْمَصْلُحَةَ فِي تَرْكِهِ مُطْلَقًا تَرَكَهُ وَجُوبًا اه. ع ش.

(خَاتِمَةٌ): يُعْزَرُ مَنْ وَاَفَقَ الْكُفَّارَ فِي أَغْيَادِهِمْ وَمَنْ يُمْسِكُ الْحَيَّةَ وَمَنْ يَدْخُلُ النَّارَ وَمَنْ قَالَ لِذِمِّي يَا حَاجُّ وَمَنْ هَتَأَ بَعِيدَهُ وَمَنْ يُسَمِّي زَائِرَ قُبُورِ الصَّالِحِينَ حَاجًّا وَالسَّاعِي بِالْتِمِيمَةِ لِكَثْرَةِ إِفْسَادِهَا بَيْنَ النَّاسِ قَالَ يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ يُفْسِدُ التَّمَامُ فِي سَاعَةٍ مَا لَا يُفْسِدُهُ السَّاجِرُ فِي سَنَةٍ، وَلَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ الْعَفْوُ عَنِ الْحَدِّ وَلَا تَجُوزُ الشَّفَاعَةُ فِيهِ وَيُسَنُّ الشَّفَاعَةُ الْحَسَنَةُ إِلَى وُلاَةِ الْأُمُورِ مِنْ أَصْحَابِ الْحُقُوقِ مَا لَمْ يَكُنْ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ أَمْرٍ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ كَالشَّفَاعَةِ إِلَى نَاطِرٍ يَتِيمٍ أَوْ وَقَفٍ فِي تَرْكِ بَعْضِ الْحُقُوقِ الَّتِي فِي وَلايَتِهِ فَهَذِهِ شَفَاعَةُ سُوءٍ مُحَرَّمَةٌ اه. مُغْنِي.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصِّيَالِ

هو الاستطالة والوثوب على الغير (وَضَمَانُ الْوَلَاةِ)، ومن مُتَعَلِّقِهِمْ ذَكَرُ الْخِتَانِ وَضَمَانُ الدَّائِيَّةِ؛ إِذِ الْوَلِيُّ يَخْتِنُ وَمَنْ مَعَ الدَّائِيَّةِ وَلِيٌّ عَلَيْهَا، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] وَذَكَرَ اعْتَدُوا لِلْمُقَابَلَةِ وَإِشَارَةً إِلَى أَفْضَلِيَّةِ الْإِسْتِطْلَامِ الْآتِيَةِ، وَالْمِثْلِيَّةِ مِنْ حَيْثُ الْجَنْسُ دُونَ الْأَفْرَادِ؛ لِمَا يَأْتِي وَلِلخَبَرِ الصَّحِيحِ: «انصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا»، وَقَسَّرَ نَصْرَ الظَّالِمِ بِكُفِّهِ عَنْ ظُلْمِهِ وَلَوْ بِدَفْعِهِ عَنْهُ. (لَهُ) أَيِ الشَّخْصِ الْمَعْصُومِ وَكَذَا غَيْرُهُ بِالتَّسْبِيَةِ لِلدَّفْعِ عَنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَكَذَا عَنْ نَفْسِهِ إِنْ كَانَ الصَّائِلُ غَيْرَ مَعْصُومٍ أَيْضًا فِيمَا يَظْهَرُ أَيْضًا أَحَدًا مِمَّا مَرَّ أَوَائِلَ الْجِرَاحِ: أَنَّ غَيْرَ الْمَعْصُومِ مَعْصُومٌ عَلَى مِثْلِهِ،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصِّيَالِ

□ قَوْلُهُ: (هُوَ الْإِسْطِلَالَةُ) إِلَى قَوْلِهِ: كَحَبَّةٍ بُرٍّ فِي الثَّهَابِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَوْ بِدَفْعِهِ عَنْهُ وَقَوْلُهُ: الْمَعْصُومُ وَكَذَا إِلَى الْمَثْنِ. □ قَوْلُهُ: (هُوَ) أَيِ: لُغَةً، وَقَوْلُهُ: وَالْوُثُوبُ أَيِ: الْهُجُومُ عَطْفُ تَفْسِيرٍ، وَقَوْلُهُ: وَمِنْ مُتَعَلِّقِهِمْ أَيِ: الْوَلَاةِ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَضَمَانُ الدَّائِيَّةِ) عَطْفُ عَلَى الْخِتَانِ، عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَإِتْلَافُ الْبَهَائِمِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا الْوَلِيُّ يَخْتِنُ) أَيِ: مَوْلِيَّتُهُ. □ قَوْلُهُ: (لِلْمُقَابَلَةِ) أَيِ: الْمُشَاكَلَةِ نِهَابَةً. □ قَوْلُهُ: (وَإِشَارَةً إِلَى) وَجْهِ الْإِشَارَةِ أَنَّ فِي تَسْمِيَّتِهِ اغْتِدَاءً إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يَتَّبِعِي تَرْكُهُ، وَتَرْكُهُ اسْتِئْثْلَامٌ سَمٍ عَلَى حَجِّ ع ش وَرُشْدِي. □ قَوْلُهُ: (الْآتِيَةِ) أَيِ: فِي شَرْحٍ لَا مُسْلِمٍ فِي الْأَظْهَرِ. □ قَوْلُهُ: (لِمَا يَأْتِي) أَنَّ الصَّائِلَ يُدْفَعُ بِالْأَخْفِ فَالْأَخْفُ أَيِ: وَلَوْ كَانَ صَائِلًا عَلَى نَفْسٍ. □ قَوْلُهُ: (وَلِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ) (إِلَخ) كَانَ يَتَّبِعِي حَذْفُ الْجَارِ كَمَا فَعَلَهُ غَيْرُهُ لِيُظْهَرَ عَطْفُهُ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى (إِلَخ). □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِدَفْعِهِ عَنْهُ) أَيِ: دَفْعِ الظَّالِمِ عَنْ ظُلْمِهِ وَانْظُرْ مَا فَائِدَةُ هَذِهِ الْغَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا عَنْ نَفْسِهِ) (إِلَخ) هَلَا قَالَ: وَكَذَا إِنْ صَالَ عَلَى حَزْبِي لِيَسْلَخَ جِلْدَهُ أَوْ لِيَقْطَعَهُ قَطْعًا اهـ. سَمٍ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الصِّيَالِ)

□ قَوْلُهُ: (وَإِشَارَةً) وَجْهِ الْإِشَارَةِ أَنَّ فِي تَسْمِيَّتِهِ اغْتِدَاءً إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يَتَّبِعِي تَرْكُهُ، وَتَرْكُهُ اسْتِئْثْلَامٌ. □ قَوْلُهُ: (لَهُ أَيِ: الشَّخْصِ) هَلْ يُشْتَرَطُ لِلْجَوَازِ مَا يُشْتَرَطُ لِلْوُجُوبِ الْآتِي بِقَوْلِهِ: إِنْ لَمْ يَخْفَ (إِلَخ)؟ وَيَتَّبِعِي عَدَمَ الْإِشْتِرَاطِ حَيْثُ جَازَ الْإِسْتِئْثْلَامُ لِلصَّائِلِ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ الصَّائِلُ غَيْرَ مَعْصُومٍ) هَلَا قَالَ: وَكَذَا إِنْ كَانَ مَعْصُومًا إِذَا كَانَ الصِّيَالُ بِمَا لَا يَسُوعُ، كَأَنْ صَالَ عَلَى حَزْبِي لِيَسْلَخَ جِلْدَهُ أَوْ لِيَقْطَعَهُ

(دَفْعُ كُلِّ صَائِلٍ) مُكَلَّفٌ وَغَيْرُهُ عِنْدَ غَلْبَةِ ظَنِّ صَيَالِهِ (عَلَى) مَعْصُومٍ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ مِنْ (نَفْسٍ أَوْ طَرَفٍ) أَوْ مَنْفَعَةٍ (أَوْ بَضْعٍ) أَوْ نَحْوِ قُبْلَةِ مُحَرَّمَةٍ . (أَوْ مَالٍ) وَإِنْ لَمْ يَتَمَوَّلْ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ كَحَبْثَةِ بُرٍّ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْإِخْتِصَاصَ هُنَا كَالْمَالِ مَعَ قَوْلِهِمْ: قَلِيلُ الْمَالِ خَيْرٌ مِنْ كَثِيرِ الْإِخْتِصَاصِ، وَيُحْتَمَلُ تَقْيِيدُ نَحْوِ الضَّرْبِ بِالْمَتَمَوَّلِ عَلَى أَنَّهُ اسْتَشْكَلَ عَدَمَ تَقْدِيرِ الْمَالِ هُنَا مَعَ أَدَاءِ الدَّفْعِ إِلَى الْقَتْلِ.....

قَوْلُ (السِّي): (لَهُ دَفْعُ الْخ) هَلْ يُشْتَرَطُ لِلْجَوَازِ مَا يُشْتَرَطُ لِلْوُجُوبِ الْآتِي بِقَوْلِهِ إِنْ لَمْ يَخَفِ الْخ؟ أَقُولُ قَضِيَّةُ صَنِيعِهِمْ فِي شَرْحِ كَهْوٍ عَنْ نَفْسِهِ عَدَمُ الْإِشْتِرَاطِ مُطْلَقًا كَمَا سَنُنَبِّهُ عَلَيْهِ هُنَاكَ وَيَتَّبِعِي عَدَمُ الْإِشْتِرَاطِ حَيْثُ جَازَ الْإِسْتِسْلَامُ لِلصَّائِلِ سَمٍ عَلَى حَجِّ أَه. ع ش. قَوْلُهُ: (مُكَلَّفٌ وَغَيْرُهُ)، عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا عَاقِلًا أَوْ مُجَنُونًا بِالْعَا أَوْ صَغِيرًا قَرِيبًا أَوْ أَجْنَبِيًّا أَدَمِيًّا أَوْ غَيْرِهِ أَه. قَوْلُهُ: (عِنْدَ غَلْبَةِ ظَنِّ صَيَالِهِ) أَي: فَلَا يُشْتَرَطُ لِجَوَازِ الدَّفْعِ تَلَيُّسُ الصَّائِلِ بِصَيَالِهِ حَقِيقَةً وَلَا يَكْفِي لِجَوَازِ دَفْعِهِ تَوَهُُّمُهُ وَلَا الشَّكُّ فِيهِ أَوْ ظَنُّهُ ظَنًّا ضَعِيفًا عَلَى مَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ: غَلْبَةُ ظَنُّهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا الظَّنُّ الْقَوِيُّ أَه. ع ش. قَوْلُهُ: (أَوْ مَنْفَعَةٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُشْنِ أَوْ مَالٍ فِي الْمُغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (أَوْ مَنْفَعَةٍ) قَدْ يُقَالُ: الصَّائِلُ عَلَى الطَّرَفِ - شَامِلٌ لِإِثْلَافِهِ نَفْسَهُ وَإِثْلَافِ مَنْفَعَتِهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى زِيَادَةِ أَوْ مَنْفَعَةٍ وَجَعَلَهُ خَارِجًا عَنِ الْمُشْنِ زَائِدًا عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه. سَم.

قَوْلُ (السِّي): (أَوْ مَالٍ) وَيُسْتَنْتَى مِنْ جَوَازِ الدَّفْعِ عَنِ الْمَالِ مَا لَوْ صَالَ مُكْرَهًا عَلَى إِثْلَافِ مَالٍ غَيْرِهِ لَمْ يَجُزْ دَفْعُهُ بَلْ يَلْزَمُ الْمَالِكُ أَنْ يَبْقِيَ رَوْحَهُ بِمَالِهِ كَمَا يَتَنَاوَلُ الْمُضْطَرُّ طَعَامَهُ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا دَفْعُ الْمُكْرَهِ وَلَهُ دَفْعُ مُسْلِمٍ عَنْ ذِمَّتِي وَوَالِدٍ عَنْ وَلَدِهِ وَسَيِّدٍ عَنْ عَبْدِهِ؛ لِأَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ، وَقَوْلُهُ: مَا وَيُسْتَنْتَى إِلَى قَوْلِهِمَا بَلْ يَلْزَمُ يَأْتِي فِي الشَّارِحِ مِثْلُهُ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَتَمَوَّلْ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ: وَمَالٍ وَإِنْ قَلَّ وَاخْتِصَاصٌ كَجَلْدِ مَيْتَةٍ أَه. أَقُولُ وَوُظِيفَ بِيَدِهِ بِوَجْهِ صَحِيحٍ فَلَهُ دَفْعُ مَنْ يَسْعَى عَلَى أَخْذِهَا مِنْهُ بِغَيْرِ وَجْهِ صَحِيحٍ، وَإِنْ أَدَّى إِلَى قَتْلِهِ كَمَا هُوَ قِيَاسُ الْبَابِ ثُمَّ بَلَّغَنِي أَنَّ الشَّهَابَ حَجَّ أَفْتَى بِذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ سَمٍ عَلَى حَجِّ أَه. ع ش. قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَي: الْعُمُومُ الْمَذْكُورُ بِالْغَايَةِ. قَوْلُهُ: (أَنَّ الْإِخْتِصَاصَ) كَالْكَلْبِ الْمُقْتَتَى وَالسَّرْجِينِ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (كَالْمَالِ) يُقَيَّدُ جَوَازُ دَفْعِ الصَّائِلِ عَلَى جُلُودِ الْمَيْتَةِ وَالسَّرْجِينِ وَلَوْ بِقَتْلِهِ أَه. بُجَيْرِمِيٍّ عَنْ سَمٍ عَلَى الْمَنْهَجِ. قَوْلُهُ: (نَحْوُ الضَّرْبِ) أَي: جَوَازُ الدَّفْعِ بِهِ، وَقَوْلُهُ: بِالْمَتَمَوَّلِ أَي: بِكَوْنِ الصَّيَالِ عَلَى الْمُتَمَوَّلِ. قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ) لَا يَظْهَرُ لَهُ مَوْقِعٌ هُنَا فَالْأَسْبَحُ

قَطْعًا. قَوْلُهُ: (أَوْ مَنْفَعَةٍ) قَدْ يُقَالُ: الصَّيَالُ عَلَى الطَّرَفِ شَامِلٌ لِإِثْلَافِهِ نَفْسَهُ وَإِثْلَافِ مَنْفَعَتِهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى زِيَادَةِ أَوْ مَنْفَعَةٍ وَجَعَلَهُ خَارِجًا عَنِ الْمُشْنِ زَائِدًا عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. قَوْلُهُ: (أَوْ مَالٍ إِنْ لَمْ يَتَمَوَّلْ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ: وَمَالٍ وَإِنْ قَلَّ وَاخْتِصَاصٌ كَجَلْدِ مَيْتَةٍ أَه. أَقُولُ: وَوُظِيفَ بِيَدِهِ بِوَجْهِ صَحِيحٍ فَلَهُ دَفْعُ مَنْ يَسْعَى عَلَى أَخْذِهَا مِنْهُ بِغَيْرِ وَجْهِ صَحِيحٍ وَإِنْ أَدَّى إِلَى قَتْلِهِ كَمَا هُوَ قِيَاسُ الْبَابِ، ثُمَّ بَلَّغَنِي أَنَّ الشَّهَابَ ابْنَ حَجَرٍ أَفْتَى بِذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ.

بتقديره في القطع بالسرقة وقطع الطريق مع أنه قد لا يؤذي إليه، وجوابه أن ذنك قد حدهما
فقدّر مقابله، وهذا لم يُقدّر حده فلم يُقدّر مقابله، وكان حكمه عدم التقدير هنا أنه لا ضابط
للصّيال بخلاف ذنك، وذلك لما في الحديث الصحيح أن من قُتل دون دمه أو ماله أو أهله
فهو شهيد، ويلزم منه أن له القتل والقتال وإذا صيل على الكل قُدّم النفس أي: وما يسري إليها
كالجرح بالبضع فالمال الخطير فالحقير إلا أن يكون لذي الخطير غيره أو على صبي بلواط
وامرأة برّنا، قيل: يُقدّم الأول إذ لا يتصور إباحته، وقيل: الثاني للإجماع على وجوب الحد
فيه، وهذا هو الذي يميل إليه كلامهم، ولو قيل: إن كانت المرأة في مظنة الحمل قُدّم الدفع
عنها؛ لأن خشية اختلاط الأنساب أغلظ في نظر الشارع من غيرها وإلا قُدّم الدفع عنه لم
يُقدّم. (إن قتله) بالدفع على التدرّج الآتي (فلا ضمان).....

الأخصر واستشكل الخ. فوّ: (بتقديره الخ) متعلّق باستشكل مع أنه الخ أي: كلاً من القطعتين.
فوّ: (إليه) أي: القتل. فوّ: (وجوابه الخ) وأجيب أيضاً بأن قطع الطرف مُحقق فاعْتَبِر فيه ذلك
بخلاف هلاك النفس اه. مُعْنِي. فوّ: (بخلاف ذنك) استشكله سم. فوّ: (وذلك) إلى قوله: إلا أن
يكون في المُعْنِي وإلى قوله: ولو قيل في النهاية. فوّ: (وذلك الخ) راجع إلى المتن. فوّ: (دون دمه
الخ) أي: في المنع عن الوصول إلى دمه الخ اه. ع ش. فوّ: (ويلزم منه الخ) وجه اللزوم أنه لما
جعل شهيداً دلّ على أن له القتل والقتال كما أن من قتله أهل الحزب لما كان شهيداً كان له القتل والقتال
مُعْنِي وزیادی. فوّ: (وإذا صيل على الكل) أي: ولم يُمكن الدفع عن الكل. اه. سم عبارة المُعْنِي
ولو صال قوم على النفس والبضع والمال قُدّم الدفع على النفس على الدفع عن البضع والمال والدفع
عن البضع على المال والمال الكثير على القليل، ولو صال اثنان على مُتساويين من نفسين أو بضعين أو
مالين ولم يَتَسَرَّ دفعهما معاً دفع أيّهما شاء اه. فوّ: (قُدّم النفس) أي: وجوباً اه. ع ش. فوّ: (قُدّم
النفس) أي: نفس غيره أو نفسه حيث لم يُندب الاستسلام كما هو ظاهر اه. رَشِيدِي. فوّ: (قيل
يُقدّم) إلى المتن، عبارة النهاية قُدّم الدفع أي: وجوباً عنها أي: المرأة كما هو وجه احتمالين واقتضاء
كلامهم؛ لأن حد الزنا مُجمَع عليه ولما يُخشى من اختلاط الأنساب أي: ولذلك كان الزنا أشدّ حُرمة
من اللواط اه. بزيادة من ع ش. فوّ: (وهذا هو الذي الخ) اعتمدته النهاية كما مرّ آنفاً لا المُعْنِي عبارته
وقال بعضهم: يَبْدَأُ بأيّهما شاء وهو وجه لِعَدَمِ الأولوية اه. فوّ: (بالدفع) إلى قوله: وقيدت في
النهاية إلا قوله: وتوقّف الأذرعِي إلى المتن وكذا في المُعْنِي إلا قوله أي: غالباً إلى نعم، وقوله: من

فوّ: (بخلاف ذنك) فيه نظر، إن أراد أن السرقة وقطع الطريق لا يكونان إلا على الوجه
المخصوص فهو ممنوع أو أن أحدهما لا يثبت إلا لما كان على الوجه المخصوص فهذا هو المسئول
عنه بآته لم يُقَيّد الحكم بالوجه المخصوص فيما دون الصيال. فوّ: (وإذا صيل على الكل) لم يُمكن
الدفع عن الكل دفعة. فوّ: (وهذا هو الذي يميل إليه كلامهم) كَتَبَ عليه م ر.

بشيء وإن كان صائلاً على نحو مال الغير خلافاً لأبي حامد؛ لأنه مأثور بدفعه، وذلك لا يُجامع الضمان أي: غالباً لما يأتي في الجزء، نعم، يحزم دفع المضطرّ لماء أو طعام ويلزم صاحب المال تمكينه والمكره على إتلاف مال الغير، بل يلزم مالكة أن يقي روحه أي: مثلاً بماله وتوقف الأذرع في مال الغير إذا كان حيواناً، ويُجاب بأن حرمة الأدمي أعظم منه، وحق الغير ثابت في البدل في الذمة، نعم، لو قيل: إن عدّ المكره به حقيراً مُحتملاً غرقاً في جنب قتل الحيوان لم يجز قتله حينئذ لم يعمد (ولا يجب الدفع عن مال) غير ذي روح لنفسه من حيث كونه مالاً؛ لأنه يُباح بالإباحة، نعم، يجب الدفع عن مال نفسه إذا تعلق به حق للغير كرهين وإجارة،

حيث كونه إلى نعم. فو: (بشيء) أي: لا بقصاص ولا دية ولا كفارة نهاية زاد المغني ولا قيمة ولا ثم حتى لو صال العبد المصوب أو المستعار على مالكة فقتله دفعاً لم يبرأ الغاصب ولا المستعير. (تنبيه): دخل في كلامهم ما لو صالت حاملة على إنسان فدفعها فألقت جنينها ميتاً، فالأصح لا يضمه. وقوله: تنبيه الخ في ع ش عن سم على المنهج عن م ر مثله. فو: (لأنه الخ) علة لكلام المتن. ع ش. فو: (وذلك) أي: الأمر بالدفع. فو: (نعم يحزم دفع المضطرّ الخ) أي: ما لم يضطر له مالكة أيضاً ويكفي في حرمة الدفع وجود علامة قوية على الإضرار. ع ش. فو: (ويلزم صاحب المال الخ) فإذا قتله دفعاً فعليه القود. مغني. فو: (تمكينه) أي: بعبء حيث كان غنياً. ع ش. فو: (والمكره) بفتح الزاء مغطوف على المضطرّ. فو: (بل يلزم مالكة الخ) وكل من المكره والمكره طريق في الضمان وقراه على المكره بالكسر. ع ش. فو: (أي: مثلاً) يشمل جرحاً أو ضرباً يسيراً لا يشق احتماله مشقة عظيمة ومالاً قليلاً وفي لزوم وقاية ذلك إذا كان المكره على قتله حيواناً خطيراً نظراً ظاهر، وهذا ما أشار إليه في قوله الآتي نعم الخ. سم. فو: (في مال الغير الخ) أي: في الإكراه عليه. فو: (في الذمة) أي: ذمة المكره. فو: (حقيراً الخ) أي: كضرب أو مال يسير. فو: (لم يجز قتله الخ) استظهره سم كما مرّ آنفاً. فو: (لنفسه) وسيأتي الكلام على مال غيره سم. ع ش. فو: (يجب الدفع الخ) أي: ما لم يخش على نحو نفسه أخذاً مما يأتي، وكذا الأمر في قوله الآتي: فيجب دفع مالكة الخ. فو: (كرهين) هو في رهن التبرع ظاهر إذا كان في يد المالك وكان قد لزم بأن قبضه المُرتهن ثم رده إليه سم على حج، وقضية قوله ثم رده الخ أنه لو جنى

فو: (أي: مثلاً) يشمل جرحاً أو ضرباً يسيراً لا يشق احتماله مشقة عظيمة ومالاً قليلاً وفي لزوم رواية ذلك إن كان المكره على قتله حيواناً خطيراً نظراً ظاهر، وهذا ما أشار إليه في قوله: الآتي نعم الخ ففي إطلاق زيادته قوله: أي: مثلاً ثم الاستدراك عليها ما فيه. فو: (لنفسه) وسيأتي الكلام على مال غيره. فو: (كرهين) هو في رهن التبرع ظاهر إذا كان في يد المالك وكان قد لزم بأن كان قبضه المُرتهن ثم رده إليه.

وأما ذو الروح فيجب دفع مالِكه وغيره عن نحو إتلافه لتأكّد حَقّه، وبحث الأذرعِي أنّ الإمام وتوابعه يلزمهم الدفع عن أموال رعاياهم، وقِيذَتْ بتلك الحيثيّة ردّاً لما توهّم من منافاة هذا لما يأتي أنّ إنكار المُنكر واجب، وبَيّأته أنّ نفْي الوجوب هنا من حيث المال، وإثباته ثمّ من حيث إنكار المُنكر، وكلام الغزاليّ صريح في ذلك

(ويجب) إنّ لم يَخَف على نحو نفسه أو غُضُوه أو منفعة الدفع (عن بضع) ولو لأجنبيّة مُهدّرة؛ إذ لا سبيل لإباحته وهل يجب عن نحو القليلة؟ فيه نظر، ولا يَبْعُد وجوبه؛ لأنّه لا يُباح بالإباحة ثمّ رأيت التّصريح بذلك ومَرَّ أنّ الرّنا لا يُباح بالإكراه فيحرم عليها الاستسلام لمن

المُزْهون في يد المُرْتَهِن لا يَجِب على المالك دفع الجاني ويتبغى خلافه، إذ غايته أنّه كمال الغير، وهو يَجِب الدفع عنه اه. ع ش. فوّ: (وأما ذو الروح إلخ) يَشْمَل الرقيق المُسلم ويَحْتَمَل استيْناؤه لِعَرْض الشهادة سم على حجّ أقول: والأقرب الأوّل اه. ع ش أقول: ويَصْرُح بالشمول ما يأتي من قول الشارح كالتّهاية وكأنّهم إنّما إلخ. فوّ: (فَيَجِب دفع مالِكه إلخ) من إضافة المضدّر إلى مفعوله عبارة المُعْنَى أما ما فيه روح فَيَجِب الدفع عنه إذا قَصِدَ إتلافه ما لم يَخْش على نفسه أو بضعه لِحُرْمَةِ الروح حتى لو رأى أجنبيّ شَخْصاً يَتَلَف حَيَوان نفسه وجب عليه دفعه على الأصحّ في أصل الرّوضة اه.

فوّ: (لتأكّد حَقّه) أي: ذي الروح. فوّ: (وبَحَث الأذرعِي) عبارة التّهاية والأوجه كما بَحَثه الأذرعِي إلخ. فوّ: (يلزمهم الدفع إلخ) وسيأتي وجوب دفعهم عن نفس رعاياهم آخر الصّفحة سم وع ش. فوّ: (وقِيذَتْ) بضمّ التاء أي: المثن بتلك الحيثيّة أي: حَيثيّة كونه مالا. فوّ: (لما توهّم من منافاة هذا لما يأتي إلخ) لا يَخْفَى على مُتأمل مُنْصِف ظُهورُ المُنافاة وقوتها وضَعْفُ الجواب وبَيّده اه. سم. فوّ: (وبَيّأته) أي: عَدَم المُنافاة. فوّ: (وإثباته) أي: الوجوب. فوّ: (في ذلك) يَظْهَر أنّ المُشار إليّه مجموعُ المَظْطوف والمَظْطوف عليه. فوّ: (إن لم يَخَف) إلى قوله: ثمّ رأيت في المُعْنَى والتّهاية. فوّ: (إن لم يَخَف على نحو نفسه إلخ) محلّه في الصيال على بضع الغير بقرينة قوله الآتي: فَيَحْرُمُ عليها الاستسلام إلخ اه. رَشِيدِي.

فوّ (سن): (عن بضع) أي: ولو بضع بهيمة كما أفاده المُؤَلِّف م ر اه. ع ش. فوّ: (ولو لأجنبيّة إلخ) الأولى حَذَف هذه الغاية؛ لأنّها ستأتي في قول المُصنّف والدفع عن غيره كَهِ عن نفسه اه. رَشِيدِي. فوّ: (وهل يَجِب إلخ) عبارة المُعْنَى، ومثّل البضع مُقَدِّماتُه اه. عبارة التّهاية، ويَتَّبِعُه وجوبه أيضاً عن مُقَدِّماتِ الوطء كَقَبْلَةٍ اه. فوّ: (ومَرَّ أنّ الرّنا) إلى قول المتن: وقيل: يَجِب في

فوّ: (أما ذو الروح) يَشْمَل الرقيق المُسلم ويَحْتَمَل استيْناؤه لِعَرْض الشهادة له. فوّ: (يلزمهم الدفع عن أموال رعاياهم) وسيأتي وجوب دفعهم عن أنفس رعاياهم آخر الصّفحة. فوّ: (لما توهّم من منافاة إلخ) لا يَخْفَى على مُتأمل مُنْصِف ظُهورُ المُنافاة وقوتها وضَعْفُ الجواب المذكور عنها وبُعْدُه، وإنّ وَضَف المُنافاة بالتّوهّم تحامُل ليس في محلّه. فوّ: (فَيَحْرُمُ عليها الاستسلام) كذا سَرُح م ر.

صَالَ عَلَيْهَا لِيزْنِي بِهَا مَثَلًا وَإِنْ خَافَتْ عَلَى نَفْسِهَا. (وَكَذَا نَفْسَ قَصْدَهَا كَافِرٌ) مُخْتَرَمٌ أَوْ مُهَذَّرٌ
فِيحِبُّ الدَّفْعَ عَنْهَا؛ لِأَنَّ الِاسْتِسْلَامَ لَهُ ذُلٌّ دِينِيٌّ وَقَضِيَّتُهُ اشْتِرَاطُ إِسْلَامِ الْمَصُولِ عَلَيْهِ، وَوَجُوبُ
الدَّفْعِ عَنِ الذَّمِّيِّ إِنَّمَا يُخَاطَبُ بِهِ الْإِمَامُ لَا الْآحَادُ.....

الْهَآيَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (مَثَلًا) أَي: أَوْ لِيُقَبَّلَهَا.

٥. قَوْلُ (لِنَفْسِ الْإِنْسَانِ): (وَكَذَا نَفْسَ قَصْدَهَا كَافِرٌ) لِلشَّخْصِ، وَظَاهِرٌ أَنَّ غُضُوهُ وَمَنْفَعَتَهُ كَتَفْسِهِ أَه. مُغْنِي.

٥. قَوْلُهُ: (مُخْتَرَمٌ) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَانَتْهُمْ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَوَجُوبُ الدَّفْعِ إِلَى الْمُتَن. ٥. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ
الِاسْتِسْلَامَ لَهُ ذُلٌّ دِينِيٌّ).

(تَنْبِيْهُ): مَحَلُّ مَنَعِ جَوَازِ اسْتِسْلَامِ الْمُسْلِمِ لِلْكَافِرِ إِذَا لَمْ يُجَوِّزِ الْأَسْرَ فَإِنْ جَوَّزَهُ لَمْ يُعْرَمْ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ
شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي السِّيَرِ مُغْنِي وَسَم.

٥. قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ الْإِنْسَانِ) عِبَارَةٌ الْمَغْنَى، وَمُقْتَضَى هَذِهِ الْعِلَّةِ جَوَازُ اسْتِسْلَامِ الْكَافِرِ لِلْكَافِرِ وَبَحْثُهُ الزَّرْكَشِيُّ
أَه. عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَنْ سَمٍ عَلَى الْمُنْهَجِ، وَقَضِيَّتُهُ هَذَا الْكَلَامُ أَي: كَلَامُ الْمُتَن أَنَّهُ يَجِبُ دَفْعُ الذَّمِّيِّ عَنِ
الذَّمِّيِّ لَا الْمُسْلِمِ عَنِ الذَّمِّيِّ فَلْيُحَرِّزْ، وَلَكِنْ وَافَقَ م ر عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ دَفْعُ كُلِّ مِنَ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ عَنِ
الذَّمِّيِّ وَيُفَارِقُ الْمُسْلِمَ حَيْثُ لَا يَجِبُ دَفْعُ الْمُسْلِمِ عَنْهُ لِمَا قَدْ مَنَاهُ مِنْ حُصُولِ الشَّهَادَةِ لَهُ دُونَ الذَّمِّيِّ أَه.
أَقُولُ: وَقَدْ يُفِيدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ كَالْهَآيَةِ وَوَجُوبُ الدَّفْعِ الْخ.

٥. قَوْلُهُ: (اشْتِرَاطُ إِسْلَامِ الْمَصُولِ عَلَيْهِ) مُعْتَمَدٌ أَه. ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَاشْتِرَاطُ الْإِنْسَانِ) أَي: وَالْحَالُ مَا ذُكِرَ
مِنْ أَنَّ الصَّائِلَ كَافِرٌ أَه. سَم. ٥. قَوْلُهُ: (وَوَجُوبُ الدَّفْعِ عَنِ الذَّمِّيِّ إِنَّمَا يُخَاطَبُ الْإِنْسَانُ) اسْتِثْنَاءٌ بَيَانِيٌّ.

٥. قَوْلُهُ: (وَإِنْ خَافَتْ عَلَى نَفْسِهَا) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ قَبْلَهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَى نَحْوِ نَفْسِهِ الْخ يَقْتَضِي الْفَرْقَ بَيْنَ
الْمُزْنِيِّ بِهَا وَغَيْرِهَا، وَإِنْ خَوَّفَهَا لَا يَمْنَعُ وَجُوبُ الدَّفْعِ عَلَيْهَا بِخِلَافِ خَوْفِ غَيْرِهَا يَمْنَعُ وَجُوبُ الدَّفْعِ
عَلَيْهِ فَلْيُرَاجَعْ. ٥. قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ اشْتِرَاطُ إِسْلَامِ الْمَصُولِ عَلَيْهِ) حَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ كُلُّ مِنَ الصَّائِلِ
وَالْمَصُولِ عَلَيْهِ كَافِرًا لَمْ يَجِبِ الدَّفْعُ عَلَى الْمَصُولِ عَلَيْهِ وَسَيَأْتِي عَدَمُ وَجُوبِهِ عَلَى غَيْرِهِ الْمُسْلِمِ أَيْضًا فِي
قَوْلِهِ: نَعَمْ لَوْ صَالَ كَافِرٌ عَلَى كَافِرٍ الْخ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ دَفْعُ الْكَافِرِ عَنِ الْكَافِرِ لَا عَلَى الْمَصُولِ
عَلَيْهِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ، وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ دَفْعُ الْمُسْلِمِ عَنِ الْكَافِرِ أَيْضًا مُطْلَقًا، فَإِذَا لَمْ يَجِبِ دَفْعُ
الْكَافِرِ عَنْهُ لَمْ يَجِبِ دَفْعُ الْمُسْلِمِ ثُمَّ لِيُرَاجَعْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ بَعِيدٌ، وَقَدْ لَا يُوَافِقُ مَا يَأْتِي فِي الْجَزِيَةِ أَنَّهُ يَلْزُمُنَا
الْكُفُّ عَنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ وَجُوبُ الدَّفْعِ عَنْهُمْ وَفِيهِ مَا فِيهِ، أَوْ يُقَالَ: وَجُوبُ الدَّفْعِ عَنْهُمْ
خَاصٌّ بِالْإِمَامِ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ. ٥. قَوْلُهُ: (أَي: الْمُصْنَفِ وَكَذَا نَفْسَ قَصْدَهَا كَافِرٌ) سَيَأْتِي فِي الْجِهَادِ فِيمَا
إِذَا دَخَلَ الْكَافِرُ بِلَادَنَا. قَوْلُهُ: فَمَنْ قَصِدَ دَفْعَ عَنْ نَفْسِهِ بِالْمُمْكِنِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ أُخِذَ قَتِلَ، وَإِنْ جَوَّزَ
الْأَسْرَ فَلَهُ أَنْ يَسْتَسْلِمَ. أَه. فَلَمْ يَوْجِبْ دَفْعُ الْكَافِرِ فِي صُورَةِ تَجْوِيزِ الْأَسْرِ فَلَعَلَّ هَذَا مُسْتَثْنَى مِمَّا هُنَا.

٥. قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ اشْتِرَاطُ الْإِنْسَانِ) كَذَا شَرْحُ م ر. ٥. قَوْلُهُ: (أَيْضًا وَقَضِيَّتُهُ اشْتِرَاطُ إِسْلَامِ الْمَصُولِ عَلَيْهِ) أَي:
وَالْحَالُ مَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّ الصَّائِلَ كَافِرٌ. ٥. قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يُخَاطَبُ) كَذَا شَرْحُ م ر.

لا احترامه، ويؤجّه بأنّ الكافر ممنوع من قتل المسلم المهدّر (أو بهيمة)؛ لأنها تُذبح لاستيفاء المهجة فكيف يستسلم لها ؟ (لا مسلم) مُحترَم ولو غير مُكلّف فلا يجب دفعه (في الأظهر)، بل يُسنّ الاستسلام له للخبر الصحيح: «كُنْ خَيْرَ ابْنِي آدَمَ»، ومن ثمّ استسلم عُثمان رضي الله عنه بقوله لأرقائه وكانوا أربعمائة: مَنْ ألقى سلاحه فهو حرٌّ وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، محله في غير قتل يؤدّي إلى شهادة من غير ذلّ ديني كما هنا. وكأنهم إنّما لم يعتبروا الاستسلام في القرن بناءً على شمول ما مرّ من وجوب الدفع.....

□ فؤد: (لاحترامه) عطف على قوله: إسلام المصول عليه وفي أكثر النسخ لاحترامه فاللأم الجرّ، ولعله من تحريف التاسخ. □ فؤد: (لا احترامه ويؤجّه إلخ) تبعه م ر في شرحه لكن في شرح الرّوض خلافه حيث قال: وكذا يجب الدفع عن نفسه وغيره المحترمين إن قصده كافر إلخ فقيّد وجوب الدفع عن نفسه وغيره بالمحترمين اه. سم. □ فؤد: (ويؤجّه) أي: عدم اشتراط احترام المسلم المصول عليه. □ فؤد: (محترّم) سيذكر مُحترَمة. □ فؤد: (ولو غير مُكلّف) عبارة المغني والرّوض مع شرحه، ولو مجنوناً ومراهقاً أو أمكن دفعه بغير قتله اه. □ فؤد: (فلا يجب دفعه) ويستثنى منه ما لو كان المصول عليه عالماً توخّد في عضره أو ملكاً نفرد بحيث يترتب على قتله ضررٌ عظيم لعدم من يقوم مقامه فيجب الدفع كما أفتى به شيخنا الشهاب الرّملي اه. سم وفي البجيرمي عن م ر والزيادي مثله ويُفیده قول الشارح الآتي: وبحت الأذرعِي إلخ. □ فؤد: (خير ابني آدم) يغني قابيل وهابيل اه. مُغني.

□ فؤد: (استسلم عُثمان رضي الله تعالى عنه بقوله إلخ) واشتهر ذلك في الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولم يتركز عليه أحد اه. مُغني. □ فؤد: (وقوله تعالى إلخ) ردّ لدليل مقابل الأظهر. □ فؤد: (كما هنا) راجع للمنفى والمشار إليه مسألة المثنى. □ فؤد: (وكانهم) إلى قوله: أمّا غير المحترّم ليس في أصل الشارح رحمه الله تعالى فليحرّر اه. سيّد عمر. □ فؤد: (على شمول ما مرّ إلخ) أي: في قوله، وأمّا ذو

□ فؤد: (لاحترامه ويؤجّه إلخ) تبعه م ر في شرحه، لكن في شرح الرّوض خلافه حيث قال: وكذا يجب الدفع عن نفسه وغيره المحترمين إن قصده كافر إلخ فقيّد وجوب الدفع عن نفسه وغيره بالمحترمين. □ فؤد: (فلا يجب دفعه) يستثنى ما لو كان المصول عليه عالماً توخّد في عضره أو ملكاً انفرد بحيث يترتب على قتله ضررٌ عظيم؛ لعدم من يقوم مقامه فيجب الدفع كما أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرّملي رحمه الله تعالى. □ فؤد: (أيضاً فلا يجب دفعه) هل يستثنى الرقيق فيمتنع عليه الاستسلام لأجل حقّ السيّد. □ فؤد: (يؤدّي إلى شهادة) قضيته وجوب دفع المسلم عن الذمّي؛ إذ لا تحصل له الشهادة، لكن قضية قول الشارح السابق وقضيته إلخ خلافه في غير الإمام. □ فؤد: (أيضاً محله في غير قتل يؤدّي إلى شهادة من غير ذلّ ديني كما هنا) إذ لا شهادة، وقضيته وجوب دفع المسلم عن الذمّي إذ لا شهادة له، لكن قول الشارح السابق لا الأحاد قد يقتضي خلافه إلا أن يخصّ بالصائِل الكافر على أنّه قد يمنع عدم وجوب دفع الكافر عن الذمّي وإن صرح به الشارح أيضاً فيما يأتي.

له تغليباً لإشائية المال المقتضية لإلغاء النظر للاستسلام؛ إذ هو إنما يكون من مُستَقِلٍّ، أما غير المُخْتَرَمِ كزاني مُحْصَنٍ وتاركِ صلاةٍ وقاطِعٍ تَحْتَمُّ قَتْلُهُ فَكَالْكَافِرِ. وبحث الأذرعِي وجوب الدفع عن الغَضُوِّ عِنْدَ ظَنِّ السَّلَامَةِ وعن نفسٍ ظَنُّ بِقَتْلِهَا مَفَايِدَ فِي الْحَرِيمِ وَالْمَالِ.

(وَالدَّفْعُ عَنْ غَيْرِهِ) مِمَّا مَرَّ بِأَنَوَاعِهِ (كَهُوَ عَنْ نَفْسِهِ) جَوَازًا وَوَجُوبًا مَا لَمْ يَخْشَ عَلَى نَفْسِهِ، نَعَمْ، لَوْ صَالَ كَافِرٌ عَلَى كَافِرٍ لَمْ يَلْزَمْ الْمُسْلِمَ دَفْعُهُ عَنْهُ وَإِنْ لَزِمَهُ دَفْعُهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَوْ صِيلَ عَلَى مَا

الرَّوْحُ فَيَجِبُ دَفْعُ مَا إِلَيْهِ الْخ. □ فَوُدَّ: (لَهُ) مُتَعَلِّقٌ بِشُمُولِهِ اه. ع ش أي: وَالضَّمِيرُ لِلْفَنِّ.

□ فَوُدَّ: (وَتَارِكِ الصَّلَاةِ) أي: بَعْدَ أَمْرِ الْإِمَامِ اه. ع ش. □ فَوُدَّ: (فَكَالْكَافِرِ) أي: فَيَجِبُ دَفْعُهُ عَنْ الْمُسْلِمِ وَلَا يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْهُ سَمٍ عَلَى حَجٍّ اه. ع ش. □ فَوُدَّ: (وَيَحْتَ الْأَذْرَعِي الْخ) وَهُوَ بَحْثٌ حَسَنٌ اه. □ فَوُدَّ: (وَجُوبُ الدَّفْعِ عَنِ الْغَضُوِّ الْخ) أي: لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَا شَهَادَةٌ يَجُوزُ لَهَا الْإِسْتِسْلَامُ رَشِيدِيٍّ وَمُعْنِيٍّ عِبَارَةً سَمِ إِنْ كَانَ هَذَا مَفْرُوضًا فِيمَا إِذَا كَانَ الصَّائِلُ مُسْلِمًا فَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْوُجُوبُ إِذَا كَانَ كَافِرًا أَوْ بَهِيمَةً بِالْأَوَّلَى اه. □ فَوُدَّ: (وَعَنْ نَفْسِ الْخ) إِذَا امْتَكَنَ اه. مُعْنِي. □ فَوُدَّ: (ظَنُّ بِقَتْلِهَا مَفَايِدَ الْخ) وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَقَعُ فِي قُرَى مُضَرٍّ مِنْ تَعَلُّبِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ فَيَجِبُ عَلَى مَنْ قَصَدَ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ وَحَرَمِهِ حَيْثُ امْتَكَنَ الدَّفْعُ اه. ع ش. □ فَوُدَّ: (وَالْمَالِ) عِبَارَةً الْمُعْنِي وَالْأَطْفَالِ اه. □ فَوُدَّ: (عَنْ غَيْرِهِ مِمَّا مَرَّ الْخ) عِبَارَةً الْمُعْنِي عَنْ نَفْسِ غَيْرِهِ إِذَا كَانَ آدَمِيًّا مُحْتَرَمًا، وَلَوْ رَقِيقًا اه.

□ فَوُدَّ (سَمِ): (كَهُوَ عَنْ نَفْسِهِ) قَدْ يَفْتَضِي أَنَّهُ يَجِبُ الدَّفْعُ عَنِ مَالِ الْغَيْرِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا أَوْ مُؤَجَّرًا كَمَا فِي مَالِ نَفْسِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْوُجُوبِ سَمٍ عَلَى حَجٍّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ مَرْهُونٌ عِنْدَ غَيْرِ الدَّافِعِ أَمَّا إِنْ كَانَ مَرْهُونًا تَحْتَ يَدِ الدَّافِعِ فَقَدْ يَقَالُ: بِوُجُوبِ الدَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ التَّزَمَ حِفْظَهُ بِقَبْضِهِ فَأَشْبَهَ الْوَدِيعَةَ الْآتِيَةَ اه. ع ش. □ فَوُدَّ: (جَوَازًا) إِلَى قَوْلِهِ: وَظَاهِرٌ فِي الْمُعْنِي لِأَقْوَلِهِ: وَيُجَابُ إِلَى الْمُتَنِّ.

□ فَوُدَّ: (مَا لَمْ يَخْشَ الْخ) قَيَّدَ فِي الْوُجُوبِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ اه. رَشِيدِيٍّ عِبَارَةً الْمُعْنِي فَيَجِبُ حَيْثُ يَجِبُ وَيَتَّقِي حَيْثُ يَتَّقِي، وَمَحَلُّ الْوُجُوبِ إِذَا أَمِنَ مِنَ الْهَلَاكِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ اه. وَقَضِيَّةُ هَذَا أَنَّ جَوَازَ الدَّفْعِ لَا يُشْتَرَطُ بِذَلِكَ مُطْلَقًا جَازَ الْإِسْتِسْلَامِ أَمْ لَا. □ فَوُدَّ: (نَعَمْ لَوْ صَالَ الْخ) عِبَارَةً النِّهَايَةِ لَوْ صَالَ حَزْبِيٍّ عَلَى حَزْبِيٍّ الْخ، وَهُوَ أَوْجَهٌ؛ لِأَنَّ الْأَوْجَهَ وَجُوبَ دَفْعِ الْكَافِرِ عَنِ الدِّمِيِّ خُصُوصًا

□ فَوُدَّ: (أَمَّا غَيْرُ الْمُخْتَرَمِ) كَذَا م ر ش. □ فَوُدَّ: (فَكَالْكَافِرِ) أي: فَيَجِبُ دَفْعُهُ عَنِ الْمُسْلِمِ. □ فَوُدَّ: (وَيَحْتَ الْأَذْرَعِي وَجُوبَ الدَّفْعِ عَنِ الْغَضُوِّ عِنْدَ ظَنِّ السَّلَامَةِ) إِنْ كَانَ هَذَا مَفْرُوضًا إِذَا كَانَ الصَّائِلُ مُسْلِمًا فَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْوُجُوبُ إِذَا كَانَ كَافِرًا أَوْ بَهِيمَةً بِالْأَوَّلَى. □ فَوُدَّ: (كَهُوَ عَنْ نَفْسِهِ) قَدْ يَفْتَضِي أَنَّهُ يَجِبُ الدَّفْعُ عَنِ مَالِ الْغَيْرِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا أَوْ مُؤَجَّرًا كَمَا فِي مَالِ نَفْسِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِمَالِكِهِ مَالُ الْغَيْرِ وَبِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْتَهِنِ لَا يَزِيدُ عَلَى مِلْكِهِ الَّذِي لَا يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْهُ، وَالْمَالِكُ وَجِبَ الدَّفْعُ عَنِ مَالِ نَفْسِهِ الْمَرْهُونِ أَوْ الْمُؤَجَّرِ لِتَوَجُّهِ حَقِّ الْغَيْرِ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَمْ يَتَوَجَّهْ الْحَقُّ عَلَيْهِ بَلْ عَلَى مَالِكِ ذَلِكَ الْمَالِ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوُدَّ: (نَعَمْ لَوْ صَالَ كَافِرٌ عَلَى كَافِرٍ) عِبَارَةً م ر لَوْ صَالَ حَزْبِيٍّ عَلَى حَزْبِيٍّ الْخ

بِيَدِهِ كَوْدِيعةٌ لَزِمَهُ الدَفْعُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ التَّرَمَّ حِفْظُهُ، بَلْ جَزَمَ الْغَزَالِيُّ بِوُجُوبِهِ عَنْ مَالِ الْغَيْرِ مُطْلَقًا إِنْ أَمَكَّنَهُ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ بَدَنٍ أَوْ خُسْرَانٍ مَالٍ أَوْ نَقْصٍ جَاءَ، قَالَ وَهُوَ أَوْلَى مِنْ وَجُوبِ رَدِّ السَّلَامِ وَوُجُوبِ آدَاءِ شَهَادَةٍ يَعْلَمُهَا وَلَوْ تَرَكَهَا ضَاعَ الْمَالُ الْمَشْهُودُ بِهِ، وَيُجَابُ بِمَنْعِ الْأُولَوِيَّةِ إِذْ تَرَكَ الرَّدَّ وَالْآدَاءَ يُورِثُ عَادَةً ضَعَائِنَ مَعَ عَدَمِ الْمَشَقَّةِ فِيهِمَا بِوُجُوبِهِ بِخِلَافِ مَا هُنَا، (وَقِيلَ: يَجِبُ) الدَفْعُ عَنِ الْغَيْرِ إِذَا كَانَ آدَمِيًّا مُحْتَزَمًا وَلَمْ يَخْشَ عَلَى نَفْسِ (قَطْعًا)؛ لِأَنَّ لَهُ الْإِثَارَ بِحَقِّ نَفْسِهِ دُونَ حَقِّ غَيْرِهِ، وَاخْتَارَهُ جَمْعٌ لِخَبَرِ أَحْمَدَ: «مَنْ أَذِلَّ عِنْدَهُ مُسْلِمٌ فَلَمْ يَنْصُرْهُ وَهُوَ يَقْدِرُ أَنْ يَنْصُرَهُ أَذَلَّهُ اللَّهُ عَلَى رُغُوسِ الْخِلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ النَّبِيِّ فَيَجِبُ الدَفْعُ عَنْهُ قَطْعًا وَفِي غَيْرِ الْإِمَامِ وَتَوَابِهِ؛ لِوُجُوبِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ قَطْعًا. وَبَحْثُ الْبُلْقِينِيِّ عَدَمَ سُقُوطِ الْوُجُوبِ.....

إِذَا أَرَادَ قَتْلَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنْ جِمَارٍ، وَالْجِمَارُ يَجِبُ دَفْعُ مَنْ يُرِيدُ قَتْلَهُ حَتَّى مَالِكُهُ م ر سَمَ عَلَى حَجٍّ، وَهَذَا مُخَالِفٌ لِمَا مَرَّ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ: وَوُجُوبُ الدَّفْعِ عَنِ الذَّمِّيِّ الْإِنْحَاءُ أَنْ يُحْمَلَ مَا هُنَا عَلَى مَا مَرَّ اه. ع ش. قَوْلُهُ: (كَافِرٌ عَلَى كَافِرٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ شَخْصٌ عَلَى غَيْرِ مُحْتَزَمٍ حَزْبِيٍّ اه. وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لِعِبَارَةِ النَّهَايَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ بَلْ أَحْسَنُ مِنْهَا. قَوْلُهُ: (كَوْدِيعةٌ الْإِنْحَاءُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ قَالَ الْغَزَالِيُّ: وَإِنْ كَانَ أَيُّ الْمَالِ الَّذِي لَا رُوحَ فِيهِ مَالٌ مَخْجُورٌ عَلَيْهِ أَوْ وَقِفٌ أَوْ مَالٌ مُودَعٌ وَجِبَ عَلَى مَنْ هُوَ بِيَدِهِ الدَّفْعُ عَنْهُ اه. وَكَذَا فِي الرَّشِيدِيِّ لِكَيْتَهُ نَقَلَ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ لَا الْغَزَالِيَّ. قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ الدَّفْعُ الْإِنْحَاءُ) أَيُّ: إِذَا أَمِنَ عَلَى نَحْوِ نَفْسِهِ اه. رَشِيدِيٍّ. قَوْلُهُ: (بَلْ جَزَمَ الْغَزَالِيُّ الْإِنْحَاءُ) ضَعِيفٌ اه. ع ش. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: سِوَاءَ كَانَ بِيَدِهِ كَوْدِيعةٌ أَمْ لَا. قَوْلُهُ: (وَلَوْ تَرَكَهَا الْإِنْحَاءُ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ. قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ بِمَنْعِ الْأُولَوِيَّةِ) مُعْتَمَدٌ اه. ع ش. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا هُنَا) هَذَا تَحَكُّمٌ بَلْ مُكَابَرَةٌ وَاضِحَةٌ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْمَالِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ غَيْرَهُ قَدَرَ عَلَى دَفْعِ آخِذِهِ بِلا مَشَقَّةٍ بِوَجْهِ يَتَأَلَّمُ بِذَلِكَ أَشَدَّ مِنْ تَأَلُّمِهِ بَعْدَ رَدِّ السَّلَامِ عَنْهُ وَمِنْ عَدَمِ آدَاءِ الشَّهَادَةِ لَهُ؛ لِإِمْكَانِ الرُّصُولِ إِلَى حَقِّهِ بِدُونِ آدَائِهِ بِاحْتِمَالِ أَنَّ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ يَقْرَأُ عِنْدَ غَرْضِ الْيَمِينِ عَلَيْهِ مَثَلًا اه. ع ش، عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ فِيهِ أَنَّ فَرْضَ كَلَامِ الْغَزَالِيِّ أَنَّ لَا مَشَقَّةَ، وَأَمَّا عَدَمُ الضَّغَائِنِ فَمَمْنُوعٌ اه. قَوْلُهُ: (الدَّفْعُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَاخْتَارَهُ إِلَى وَمَحَلُّ الْخِلَافِ. قَوْلُهُ: (مَنْ أَذِلَّ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ. قَوْلُهُ: (فَيَجِبُ الدَّفْعُ عَنْهُ) أَيُّ: وَلَوْ مِثْنًا فَيَمْتَنِعُ مَنْ يَتَعَرَّضُ لَهُ بِالسَّبِّ اه. ع ش. قَوْلُهُ: (لِوُجُوبِ ذَلِكَ) أَيُّ: الدَّفْعُ عَنِ الْغَيْرِ عَلَيْهِمْ أَيُّ: الْإِمَامُ وَتَوَابِهِ.

قَوْلُهُ: (وَيَبْحَثُ) إِلَى قَوْلِهِ: قَالَ الْإِمَامُ: كَانَ الْأَوَّلَى ذِكْرَهُ قَبِيلُ قَوْلِهِ: نَعَمْ لَوْ صَالَ الْإِنْحَاءُ كَمَا فِي الْمُغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (وَيَبْحَثُ الْبُلْقِينِيُّ عَدَمَ سُقُوطِ الْوُجُوبِ الْإِنْحَاءُ) ضَعِيفٌ اه. ع ش عِبَارَةٌ، وَهَذَا الْبَحْثُ

وَهُوَ أَوْجَهُ؛ لِأَنَّ الْأَوْجَهَ وَجُوبُ دَفْعِ الْكَافِرِ عَنِ الذَّمِّيِّ خُصُوصًا إِذَا أَرَادَ قَتْلَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنْ جِمَارٍ، وَالْجِمَارُ يَجِبُ دَفْعُ مَنْ يُرِيدُ قَتْلَهُ حَتَّى مَالِكُهُ م ر. قَوْلُهُ: (بَلْ جَزَمَ الْغَزَالِيُّ بِوُجُوبِهِ) كَذَا شَرَحَ م ر. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا هُنَا) هَذَا تَحَكُّمٌ بَلْ مُكَابَرَةٌ وَاضِحَةٌ.

بالخوف على نفسه في قتال الحربيين والمؤتدين، قال الإمام: ولا يختص الخلاف بالصائل، بل من أقدم على مُحَرَّم فهل للأحد منعه حتى بالقتل؟ قال الأصوليون: لا. وقال الفقهاء: نعم. قال الرافعي: وهو المنقول حتى قالوا لمن علم شرب خمر أو ضرب طنبور في بيت شخص: أن يهجم عليه ويزيل ذلك فإن أبوا قاتلهم، فإن قتلهم فلا ضمان عليه ويثاب على ذلك. وظاهر أن محل ذلك ما لم يخش فتنة من وال جائر؛ لأن التفرير بالنفس والتعرض لغفوية ولاية الجور ممنوع

(ولو سقطت جرة) مثلاً من علو على إنسان (ولم تندفع عنه إلا بكسرها) هذا قيد للخلاف فكسرها (ضمنها في الأصح)، وإن كان كسرها واجباً عليه لو لم تندفع عنه إلا به؛ إذ لا اختيار لها يحال عليه بخلاف البهيمه فصار كمضطر لطعام يأكله ويضمنه؛ لأنه لمصلحة نفسه، وبحث البلقيني ومن تبعه أن صاحبها لو وضعها بمحل يضمن كروشن أو مائلة أو على وجه يغلب على الظن سقوطها لم يضمنها كاسرها قطعاً؛ لأن واضعها هو الذي أثلفها،.....

ظاهر إذا كان في الصف، وكانوا مثليه فأقل، والآ فلا ولا يلزم العبد الدفع عن سيده عند الخوف على روحه، بل السيد في ذلك كالأجنبي حكاه الرافعي عن الإمام ويؤخذ منه كما قال الزركشي: إنه لا يلزم الإين الدفع عن أبيه أيضاً ولم يتعرضوا له أي: لوضوحه اهـ. مغني. قو: (بالخوف على نفسه) أي: نفس الدافع اهـ. ع ش. قو: (فهل للأحد منعه إلخ؟) عبارة النهاية للأحد منعه خلافاً للأصوليين حتى لو علم شرب خمر إلخ، وعبارة المغني، بل من أقدم على مُحَرَّم من شرب خمر أو غيره فليعض الأحاد منعه، ولو أتى على النفس كما قال الرافعي إنه الموجود في كتب المذهب حتى قالوا إلخ والغزالي ومن تبعه عبروا هنا بالوجوب ولا ينافيه تغيير الأصحاب بالجواز إذ ليس مرادهم أنه مخير فيه بل أنه جائز بعد امتناعه قبل ارتكابه ذلك، وهو صادق بالوجوب اهـ. قو: (أن يهجم عليه إلخ) أي: على متعاطيه لإزالته نهياً عن المنكر اهـ. مغني. قو: (إن محل ذلك) أي: قولهم لمن علم شرب الخمر إلخ. قو: (لأن التفرير بالنفس) أي: تغريضها للهلكة اهـ. قاموس. قو: (والتعرض إلخ) عطف تفسير اهـ. ع ش.

قو: (سني: جرة) وهي بفتح الجيم إناء من فخار اهـ. مغني. قو: (مثلاً) إلى قول المتن ويدفع في المغني إلا قوله: هذا قيد للخلاف وإلى قول المتن: وأمكن هرب في النهاية إلا قوله: نعم إلى، ولو لم يجد. قو: (من علو) بوزن قفل. قو: (إذ لا اختيار إلخ) علة للضمان. قو: (يحال عليه) أي: على اختياره عبارة المغني حتى يحال عليها اهـ. أي: يحال السقوط على الجرة. قو: (بخلاف البهيمه) أي: فإن لها نوع اختيار اهـ. مغني. قو: (فصار) أي: كاسر الجرة. قو: (كروشن) المراد به الخارج إلى الشارع فإنه يضمن مثله فكذا ما وضع عليه اهـ. بجيرمي. قو: (لم يضمنها كاسرها إلخ) أي: ويضمن واضعها ما تلف بها؛ لتقصيره بوضعها على ذلك الوضع، ولو اختلفا في التقصير وعدمه صدق الغارم؛ لأن الأصل براءة الذمة وأخذاً من قول الشارح الآتي، ولو تنازعا في أنه أمكنه

ولو حالت بهيمة بينه وبين طعامه لم تكن صائلة عليه؛ لأنها لم تقصده فلا يلزمه دفعها ويضمئها، وفارق ما مرّ فيما لو عمّ الجراد الطريق لا يضمئه المخرج؛ لأنه حق لله تعالى فشروع فيه. (ويُدفع الصائل) المعصوم على شيء مما مرّ، ومنه أن يدخل دار غيره بغير إذنه ولا ظنّ رضاه، (بالأخف) فالأخف باعتبار غلبة ظنّ المصول عليه، ويجوز هنا العض ويظهر أنه بعد الضرب وقبل قطع العضو، وعليه يُحمّل قولهم: يجوز العض إن تعيّن للدفع، (فإن أمكن) الدفع (بكلام) يزجره به (أو استغاثه) بمُعجّمة ومثلثة (حزم الضرب). وظاهره استواء الزجر والاستغاثه وهو مُتّجه إن لم يترتب على الاستغاثه إلحاق ضرر به أقوى من الزجر كإمساك

إلخ اه. ع ش. قود: (ولو حالت بهيمة بينه إلخ) أي: لم تمكن جائعاً من وصوله إلى طعامه إلا بقتلها اه. مُعني. قود: (فلا يلزمه دفعها) الأولى فلا يجوز له دفعها أي: حيث كانت واقفة في محل لا يختص بصاحب الطعام فإن وقعت في ملكه أي: ما يستحق منفعة فصائلة عليه فيخرجها بالأخف أخذاً مما يأتي قاله ع ش وأشار الرشدي إلى ردّه بقوله: انظر هل يجوز له دفعها وإن أدى لتحريق قتلها؟ وفي كلام سم إشارة إلى الجواز وأعلم أنّ صورة المسألة أنه مضطر إلى الطعام اه. أقول: وكذا يُشير إلى الجواز توجيه المُعني الضمان هنا بقوله؛ لأنها لم تقصده وقتله لها لدفع الهلاك عن نفسه بالجوع فكان كأكّل المضطر طعام غيره فإنه موجب للضمان اه. قود: (ويضمئها) أي: إن دفعها؛ لأن الصورة أنها لم تقصده ولم تقصد ماله اه. ع ش. قود: (وفارق) أي: عدم ضمان البهيمه هنا. قود: (لأنه حق لله إلخ) أي: وما هنا حق الآدمي. قود: (المعصوم) صفة الصائل وسيذكر مُخترزه بقوله: أما المُهدّر إلخ، وقوله: على شيء إلخ متعلّق بالصائل. قود: (ومنه) إلى قوله: ويظهر في المُعني. قود: (ومنه) أي: الصيال.

قود (سني): (بالأخف) ويتبعني أن يعلم أنه يجوز دفع الصائل بالدعاء عليه بكف شره عن المصول عليه وإن كان بهلاكه حيث غلب على الظن أنه لا يندفع إلا بالهلاك، وأنه لا يجوز دفعه بالسحر؛ لأن السحر حرام لذاته اه. ع ش. قود: (باعتبار غلبة ظنّ المصول إلخ) لعله جرى على الغالب، والمراد اغتياز غلبة ظنّ الدافع اه. رشدي. قود: (وعليه إلخ) أي: على ما بعد الضرب. قود: (بمُعجّمة ومثلثة) احتراز عن الاستعانة بمُهملّة وموحدة. قود: (إن لم يترتب على الاستغاثه إلخ) ظاهر السياق

قود: (ولو حالت بهيمة إلخ) كذا في الرّوض كغيره أيضاً، وقال قبل ذلك: يجوز دفع كل صائل عن آدمي وبهيمه عن كل معصوم من نفس وطرف ويضع ومقدماته ومال وإن قلّ اه. وبه يتضح الفرق بين مسألة خيلولة البهيمه ومسألة صياله على المال، وأنها في الأول لم يوجّد منها صيال على الطعام بل مُجرّد الخيلولة والمنع من الوصول إليه، وأنها لو صالت عليه كان من قبيل الصيال على المال فله دفعها وإن أدى إلى إثلافها، ولا ضمان على أن قوله: فلا يلزمه دفعها لا يُنافي جواز الدفع نعم يختلف الحال بالضمان وعدمه.

حَاكِمٍ جَائِرٍ لَهُ، وَلَا وَجِبَ التَّرْتِيبُ بَيْنَهُمَا وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ إِطْلَاقُ مَنْ أَوْجَبَهُ وَوَاضِحٌ أَنَا وَإِنْ أَوْجَبْتَنَاهُ فَهُوَ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الضَّمَانِ لِمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ بِمِثْلِ ذَلِكَ كَالِإِمْسَاكِ لِلْقَاتِلِ، (أَوْ يَضْرِبُ بِيَدِهِ حَرَمَ سَوْطٍ أَوْ بِسَوْطٍ حَرَمَ عَصَا أَوْ بِقَطْعِ غُضُو حَرَمَ قَتْلِ)؛ لِأَنَّهُ جَوَزٌ لِلضَّرُورَةِ وَلَا ضَرُورَةَ لِلْأَغْلَظِ مَعَ إِمْكَانِ الْأَسْهَلِ، وَمَتَى انْتَقَلَ لِمَرْتَبَةٍ مَعَ الْاِكْتِفَاءِ بِدُونِهَا ضَمِنَ، نَعَمْ، لِمَنْ رَأَى مُوَلِّجًا فِي أَجَنْبِيَّةٍ قَتَلَهُ وَإِنْ ائْتَدَعَ بِدُونِهِ عَلَى مَا قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ؛ لِأَنَّهُ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ مُوَاقِعٌ.....

أَنَّ الْإِسْتِغَاثَةَ وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهَا مَا ذُكِرَ مُقَدِّمَةً عَلَى الضَّرْبِ، وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ أَه. رَشِيدِي. ة. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ الْإِخ) أَي: عَلَى تَرْتِّبٍ مَا ذُكِرَ عَلَى الْإِسْتِغَاثَةِ. ة. قَوْلُهُ: (مَنْ أَوْجَبَهُ) أَي: التَّرْتِيبُ بَيْنَهُمَا. ة. قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أَي: إِيْجَابُ التَّرْتِيبِ. ة. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ جَوَزٌ) إِلَى الْمَنْفَى فِي الْمُغْنَى لِأَنَّ قَوْلَهُ: نَعَمْ إِلَى، وَلَوْ لَمْ يَجِدْ، وَقَوْلُهُ: وَلِلذَلِكَ إِلَى، وَلَوْ التَّحَمُّ. ة. قَوْلُهُ: (وَلَا ضَرُورَةَ لِلْأَغْلَظِ الْإِخ) وَلَوْ ائْتَدَعَ شَرُّهُ كَانَ وَقَعَ فِي مَاءٍ أَوْ نَارٍ أَوْ ائْتَكَسَرَتْ رِجْلُهُ أَوْ حَالَ بَيْنَهُمَا جِدَارٌ أَوْ خُنْدَقٌ لَمْ يَضْرِبْهُ كَمَا فِي الرُّوضَةِ نِهَآةً وَمُغْنَى. ة. قَوْلُهُ: (وَمَتَى انْتَقَلَ لِمَرْتَبَةٍ الْإِخ) وَلَوْ اخْتَلَفَا صُدَّقَ الدَّافِعُ كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ: وَلَيْتَكُنَّ الْحُكْمُ كَذَلِكَ فِي كُلِّ صَائِلٍ أَه. ع. ش. ة. قَوْلُهُ: (وَإِنْ ائْتَدَعَ بِدُونِهِ الْإِخ) كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مُصَرِّحٌ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَلِهَذَا قَالَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ: إِنَّ الْمُعْتَمَدَ خِلَافُ مَا قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ وَأَنَّهُ يَجِبُ التَّرْتِيبُ حَتَّى فِي الْفَاحِشَةِ ائْتَهَى أَه. سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَهُوَ أَي: مَا قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ مَزْدُودٌ لِقَوْلِ الشَّيْخَيْنِ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا: إِذَا وَجَدَ رَجُلًا يَزْنِي بِامْرَأَةٍ أَوْ غَيْرِهَا لَزِمَهُ مَنَعُهُ وَدَفْعُهُ فَإِنْ هَلَكَ فِي الدَّفْعِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ ائْتَدَعَ بِضَرْبٍ وَغَيْرِهِ ثُمَّ قَتَلَهُ لَزِمَهُ الْقِصَاصُ إِنْ لَمْ يَكُنْ الزَّانِي مُخَصَّنًا فَإِنْ كَانَ مُخَصَّنًا فَلَا قِصَاصَ عَلَى الصَّحِيحِ أَه. فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى اشْتِرَاطِ التَّرْتِيبِ أَه. وَكَذَا اِغْتَمَدَ النَّهَآةُ وَجُوبَ التَّرْتِيبِ فِي الْفَاحِشَةِ وَقَالَ ع. ش. هُوَ مُعْتَمَدٌ أَه. ة. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ الْإِخ) هَذَا التَّغْلِيلُ مِنْ كَلَامِ الْمَاوَزْدِيِّ وَالرُّوْيَانِيِّ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْمُغْنَى خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ صَنِيعُ الشَّارِحِ.

ة. قَوْلُهُ: (أَوْ بِسَوْطٍ حَرَمَ عَصَا) أَي: أَوْ بِعَصَا حَرَمَ سَيْفٍ. ة. قَوْلُهُ: (وَإِنْ ائْتَدَعَ بِدُونِهِ) كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مُصَرِّحٌ بِخِلَافِ هَذَا، وَعِبَارَةُ الشُّبَابِ كَالرُّوضِ وَأَصْلُهُ: فَإِنْ ائْتَدَعَ بِغَيْرِ الْقَتْلِ فَقَتَلَهُ فَالْقَوْدُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُخَصَّنًا ائْتَهَى. وَلِهَذَا قَالَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ: الْمُعْتَمَدُ خِلَافُ مَا قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ وَأَنَّهُ يَجِبُ التَّرْتِيبُ حَتَّى فِي الْفَاحِشَةِ. أَه. لَكِنْ يُوَافِقُ مَا قَالَهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُخَصَّنِ مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ مِمَّا نَصَّهُ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: وَمَحَلُّهُ أَي: رِعَايَةُ التَّرْتِيبِ فِي الْمَعْصُومِ أَمَّا غَيْرُهُ كَالْحَرْبِيِّ وَالْمُرْتَدِّ فَلَهُ الْعُدُولُ إِلَى قَتْلِهِ لِعَدَمِ حُرْمَتِهِ. أَه. إِلَّا أَنْ يُسْتَثْنَى مِنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ الزَّانِي الْمُخَصَّنِ حَالُ زِنَاهُ فَيَخْتِاجُ لِلْفَرْقِ وَلَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ ائْتِدَاءُ الزَّانِي الْمُخَصَّنِ بِالْقَتْلِ مَعَ عَدَمِ تَلَبُّسِهِ بِالزَّانِي حَالُ صِيَالِهِ فَمَعَ تَلَبُّسِهِ بِهِ أَوَّلَى، نَعَمْ يُمَكِّنُ مُنَازَعَةَ الْبُلْقِينِيِّ فِيمَا قَالَهُ بِكَلَامِ الشَّيْخَيْنِ لِنُصْمَتِهِ وَجُوبَ التَّرْتِيبِ فِي الزَّانِي الْمُخَصَّنِ مَعَ عَدَمِ عِصْمَتِهِ فَإِنْ قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَعْصُومِ وَغَيْرِهِ فِي وَجُوبِ التَّرْتِيبِ فَلْيَتَأَمَّلْ، لَكِنْ هَذَا غَيْرُ ظَاهِرٍ فِي الْحَرْبِيِّ لِحَوَازِ قَتْلِهِ ائْتِدَاءً وَلَوْ فِي غَيْرِ صِيَالٍ.

لا يَسْتَدْرِكُ بِالْأَنَاءِ، وفي قتله هذا وجهان: أحدهما قيل دُفِعَ فيختصُّ بالرجل ولو بكرًا، والثاني
 حُدَّ فَيُقْتَلُ الْمُخَصَّنُ منهما ويُجْلَدُ غَيْرُهُ والأظهرُ قُتِلَ الرَّجُلُ مُطْلَقًا انتهى. والذي في الأُمِّ يُقْتَلُ
 الْمُخَصَّنُ منهما باطنًا كما مرَّ أَوَّلَ التعزير، وأما غيره فالذي يُنَجِّه فيه أنه لا يقتله إلا إن أدَّى
 الدفعَ بغيره إلى مُضَيِّ زَمَنٍ وهو مُتَلَبِّسٌ بالفاحشة، ولو لم يَجِدْ المصُولُ عليه إلا سيفًا جازَ له
 الدفعُ به وإن كان يندفعُ بالعصا؛ إذ لا تقصيرُ منه في عدم استصحابها ولذلك مَنْ أَحَسَّنَ
 الدفعَ بِطَرَفِ السَّيْفِ من غير مجزح يضمنُ به بخلاف مَنْ لا يُخَيِّسُ ولو التَّحَمَّ القتالُ بينهما
 خرج الأمرُ عن الضَّبْطِ سَيِّما لو كان الصائلون جماعةً، إذ رِعايةُ التَّرتيبِ حينئذٍ تُؤدِّي إلى
 إهلاكه، أما المُهْدَرُ كزاني مُخَصَّنٍ وتاركِ صلاةٍ بشرطه، فلا تجبُ مُراعاةُ هذا التَّرتيبِ فيه
 (فإنَّ) صالَ مُخْتَرَمٌ على نفسه و (أمكنه) هـ (هَرَبَ) أو تَحَصَّنَ منه بشيءٍ وظنَّ النجاةَ به وإن لم
 يَتَيَقَّنْها (فالمذهبُ وجوبُهُ وتخريمُ قتالِهِ)؛ لأنَّه مأثورٌ بتخليصِ نفسه بالأهونِ فالأهونِ، فإن لم
 يَهْرُبْ وقُتِلَ.....

• قوله: (لا يَسْتَدْرِكُ بِالْأَنَاءِ) أي: لا يُدْرِكُ مَنَعٌ مِنَ الْوَقَاعِ بِالتَّائِي، فَالسَّيْنُ وَالتَّاءُ زَائِدَتَانِ، وَالضَّمِيرُ
 لِلْمَوْلِجِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، وَالْأَنَاءُ بوزنِ قَنَاءِ التَّائِي وَالتَّرَاخِي، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ اسْمٌ مُصَدَّرٌ لِتَائِي أَهـ.
 • قوله: (فَيُخَصَّنُ بِالرَّجُلِ) أي: ولا يَقْتُلُ الْمَرْأَةَ مُطْلَقًا. • قوله: (مُطْلَقًا) أي: مُخَصَّنًا أَوْ لَا.
 • قوله: (انْتَهَى) أي: قَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ وَالرَّوْيَانِيِّ. • قوله: (بِغَيْرِهِ) أي: غَيْرِ الْقَتْلِ. • قوله: (ولو لم يَجِدْ
 إلخ) راجعٌ إلى المَثْنِ. • قوله: (وَلِذَلِكَ) اسْمُ الْإِشَارَةِ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ إِذْ لَا تَقْصِيرُ مِنْهُ أَهـ. ع ش.
 • قوله: (بِطَرَفِ السَّيْفِ) أي: ظَهْرِهِ. • قوله: (يُضْمَنُ بِهِ) أي: بِالْدَفْعِ بِالسَّيْفِ أي: بِحَدِّهِ. • قوله: (وَلَوْ
 التَّحَمَّ إلخ) عبارةٌ الْمُعْنَى وَيُسْتَنْتَى مِنْ مُرَاعَاةِ التَّرتيبِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: لَوْ التَّحَمَّ الْقِتَالُ بَيْنَهُمَا وَاشْتَدَّ
 الْأَمْرُ عَنِ الضَّبْطِ سَقَطَ مُرَاعَاةُ التَّرتيبِ كما ذَكَرَهُ الْإِمَامُ فِي قِتَالِ الْبُغَاةِ أَهـ. زَادَ النِّهَايَةُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ
 فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَوْ رَاعَيْنَا الْأَخْفَ أَفْضَى إِلَى هَلَاكِهِ أَهـ. • قوله: (فَلَا تَجِبُ مُرَاعَاةُ هَذَا التَّرتيبِ إلخ) أي:
 مَا لَمْ يَكُنْ مِثْلَهُ أَهـ. ع ش. • قوله: (صَالٌ مُخْتَرَمٌ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَمَنْ نَظَرَ فِي النِّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ: وَقَضِيَّةُ
 الْمَثْنِ إِلَى الْمَثْنِ، وَقَوْلُهُ: فَعَضَّ، وَقَوْلُهُ: الْمَغْصُومُ أَوِ الْحَرْبِيُّ، وَقَوْلُهُ: أَمَّا غَيْرُ الْمَغْصُومِ إِلَى قِيلَ.
 • قوله: (أَوْ تَحَصَّنَ) إِلَى قَوْلِهِ: كَذَا قِيلَ فِي الْمُعْنَى. • قوله: (أَوْ تَحَصَّنَ إلخ) عَطَفَ عَلَى هَرَبَ.
 • قوله: (مُخْتَرَمٌ عَلَى نَفْسِهِ) أي: نَفْسُ الْمَصُولِ عَلَيْهِ، وَلَوْ قَلَبَ فَقَالَ: عَلَى نَفْسِهِ مُخْتَرَمٌ كَانَ أَوْضَحَ
 أَهـ. ع ش. • قوله: (بِشَيْءٍ) أي: كَحِصْنٍ وَجَمَاعَةٍ أَهـ. مُعْنَى. • قوله: (وَلَوْ ظَنَّ إلخ) عَطَفَ عَلَى جُمْلَةٍ
 أَمَكَّنَهُ هَرَبَ. • قوله: (فَإِنْ لَمْ يَهْرُبْ) أي: مَعَ إِمْكَانِهِ. • قوله: (وَقَتْلُهُ) أي: بِالْدَفْعِ.

• قوله: (كَزَانٍ مُخَصَّنٍ) قَضِيَّتُهُ اسْتِثْنَاؤُهُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِيمَا لَوْ رَأَى مَوْلَجًا فِي أَجْنَبِيَّةٍ عَلَى مَا أَفَادَهُ كَلَامُ
 الشَّيْخَيْنِ مِنْ وَجوبِ مُرَاعَاةِ التَّرتيبِ لِكُنْهَ غَيْرِ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَجَبَ التَّرتيبُ مَعَ التَّلَبُّسِ بِالْفَاحِشَةِ فَمَعَ
 غَيْرُهَا أَوَّلَى.

لَزِمَهُ الْقَوْدُ عَلَى الْأَوْجِهِ خِلَافًا لِلْبَغَوِيِّ، وَلَوْ صِيلَ عَلَى مَالِهِ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ الْهَرَبُ بِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ كَمَا بَحْثُهُ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ يَهْرُبُ وَيَدْعُهُ لَهُ أَوْ عَلَى بُضْعِهِ ثَبَّتَ إِنْ آمَنَ عَلَى نَفْسِهِ بِنَاءً عَلَى وَجوبِ الدَّفْعِ عَنْهُ، كَذَا قِيلَ وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ وَجوبُ الْهَرَبِ هُنَا، إِنْ أُمِكنَ أَيْضًا. وَمَحَلُّ قَوْلِهِمْ: يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْهُ إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا بِأَنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ هَرَبٌ وَنَحْوُهُ، وَلَوْ صَالَ عَلَيْهِ مُرْتَدًّا أَوْ حَرْبِيٍّ لَمْ يَجِبْ هَرَبٌ بَلْ لَا يَجُوزُ حَيْثُ حُرْمُ الْفِرَارِ، وَقَضِيَّةُ الْمُتَنِّ أَنَّهُ لَوْ أُمِكنَهُ الْهَرَبُ لَمْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ الزَّجْرُ بِالْكَلَامِ وَهُوَ مُتَّجَةٌ إِنْ كَانَ غَيْرَ شَتْمٍ وَلَا وَجِبَ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ شَيْخِنَا فِي مَنْهَجِهِ كَهَرَبٍ فَرَجَرٍ. (وَلَوْ غَضَّتْ يَدَهُ) مَثَلًا (خَلَصَهَا) بِفَكٍّ لَخِيَ فَضْرَبَ فَمِ.....

□ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهِ) مَحَلُّهُ كَمَا هُوَ الْفَرَضُ حَيْثُ ظَنَّ أَنَّ الْهَرَبَ يُتَّبَعُهُ فَلَوْ ظَنَّ أَنَّهُ إِنْ هَرَبَ يَطْمَعُ فِيهِ وَيَتَّبَعُهُ وَيَقْتُلُهُ لَمْ يَجِبِ الْهَرَبُ إِذْ لَا مَعْنَى لَهُ حَيْثُ بَلَّ لَهُ قِتَالُهُ أَيْتِدَاءً وَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ إِنْ قَتَلَهُ أَه. ع ش بِأَذْنَى تَصْرُفٍ. □ قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِلْبَغَوِيِّ) فَإِنَّهُ قَالَ: تَلْزَمُهُ الدِّيَةُ أَه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَالِهِ) يَعْنِي عَلَيْهِ لِأَجْلِ مَالِهِ كَمَا هِيَ عِبَارَةُ الرَّافِعِيِّ أَه. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (بِهِ) أَي: مَعَ الْمَالِ. □ قَوْلُهُ: (وَيَدْعُهُ لَهُ) أَي: يَتْرُكُ الْمَالَ لِلصَّائِلِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى بُضْعِهِ ثَبَّتَ الْخ) الظَّاهِرُ أَنَّ الشَّارِحَ هُنَا خَلَطَ مَسْأَلَةً بِمَسْأَلَةٍ أُخْرَى وَيُعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ عِبَارَةِ الْقَوْتِ وَنَصِّهَا، وَأَمَّا لَوْ كَانَ الصِّيَالُ عَلَى حَرَمِهِ فَقَضِيَّةُ الْبِنَاءِ عَلَى وَجوبِ الدَّفْعِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْهَرَبُ وَيَدْعُهُمْ، بَلْ يَلْزَمُهُ الثَّبَاتُ إِذَا آمَنَ عَلَى نَفْسِهِ وَإِنْ أُمِكنَهُ الْهَرَبُ بِهِمْ فَكَالْهَرَبِ وَالتَّحَصُّنِ بِنَفْسِهِ وَأَوَّلَى الْوُجوبِ انْتَهَتْ، فَهَمَا مَسْأَلَتَانِ: الْأُولَى: مَا إِذَا أُمِكنَهُ الْهَرَبُ بِنَفْسِهِ دُونَ الْبُضْعِ: وَالثَّانِيَةُ مَا إِذَا أُمِكنَهُ الْهَرَبُ بِهِ وَمَا نَسَبَهُ لِبَعْضِهِمْ مِنْ مُتَعَلِّقِي الْأُولَى وَمَا اسْتَقَرَّ بِهِ مِنْ مُتَعَلِّقِي الثَّانِيَةِ وَلَمْ يَتَوَارَدْ طَرَفًا الْخِلَافُ عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ فَتَأَمَّلْ أَه. رَشِيدِي أَقُولُ: وَصَنِيعُ الشَّارِحِ كَالنَّهْيَةِ ظَاهِرٌ فِي إِرَادَةِ بَضْعِ الْمَصُولِ نَفْسِهِ لَا حَرَمِهِ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُمَا الْآتِي وَمَحَلُّ قَوْلِهِمْ الْخ وَجَزَمَ بِذَلِكَ ع ش كَمَا يَأْتِي آتِفًا.

□ قَوْلُهُ: (بِنَاءً عَلَى وَجوبِ الدَّفْعِ) مُعْتَمَدٌ، وَقَوْلُهُ: عَنْهُ أَي: الْبُضْعِ، وَقَوْلُهُ: وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ وَجوبُ الْهَرَبِ هُنَا أَي: فَيَجِبُ عَلَى الْمُرَاةِ الْهَرَبُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ وَجوبُ الْهَرَبِ عَلَى مَنْ يَدْفَعُ عَنْهَا أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ: وَمَحَلُّ قَوْلِهِمْ الْخ أَه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (إِنْ تَعَيَّنَ الْخ) خَبَرٌ وَمَحَلُّ قَوْلِهِمْ الْخ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ صَالَ عَلَيْهِ مُرْتَدًّا الْخ) مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ: مُخْتَرَمٌ. □ قَوْلُهُ: (حَيْثُ حُرْمُ الْفِرَارِ) أَي: بِأَنْ كَانَ فِي صَفِّ الْقِتَالِ وَلَمْ يَزِدِ الْمُرْتَدُّ أَوْ الْحَرْبِيُّ عَلَى مِثْلَيْهِ ع ش وَمُغْنِي وَعِبَارَةُ سَمِ سَيَاتِي أَنَّ حُرْمَةَ الْفِرَارِ مَخْصُوصَةٌ بِالصَّفِّ أَه.

□ قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ الْمُتَنِّ الْخ) أَي: حَيْثُ اقْتَصَرَ عَلَى تَحْرِيمِ الْقِتَالِ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ) أَي: الزَّجْرُ.

□ قَوْلُهُ: (وَجِبَ) أَي: الْهَرَبُ وَكَانَ الْوَاضِحُ حُرْمُ أَي: الزَّجْرُ. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ الْخ) أَي: عَلَى الزَّجْرِ بِالشَّتْمِ. □ قَوْلُهُ: (مَثَلًا) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا غَيْرُ الْمَغْصُومِ فِي الْمُغْنِي لِأَنَّ قَوْلَهُ: كَمَا اقْتَضَاهُ إِلَى فَبَادَرِ، وَقَوْلُهُ: الْمَغْصُومُ أَوْ الْحَرْبِيُّ. □ قَوْلُهُ: (مَثَلًا) يَتَّبَعِي أَنْ نَحْوُ تَوْبِهِ كَالْيَدِ أَه. سَم. □ قَوْلُهُ: (فَضْرَبَ فَمِ) أَي: حَيْثُ

□ قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ الْقَوْدُ عَلَى الْأَوْجِهِ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ ش م ر. □ قَوْلُهُ: (حَيْثُ حُرْمُ الْفِرَارِ) سَيَاتِي فِي السَّيْرِ أَنَّ حُرْمَةَ الْفِرَارِ مَخْصُوصَةٌ بِالصَّفِّ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ غَضَّتْ يَدَهُ مَثَلًا) يَتَّبَعِي أَنْ نَحْوُ تَوْبِهِ كَذَلِكَ.

فَسَلَّ يَدَ فَعَضَّ فَفَقَّ عَيْنٍ فَقَلَعَ لَحْيٍ فَعَضِرَ خُصْيِيَةً فَشَقَّ بَطْنٍ وَمَتَى انْتَقَلَ لِمَرْتَبَةٍ مَعَ إِمْكَانٍ أَخْفَ مِنْهَا ضَمِينَ نَظِيرَ مَا مَرَّ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا التَّرْتِيبِ بِقَوْلِهِ (بِالْأَسْهَلِ مِنْ فَكِّ لَحْيَيْهِ) أَيِ: رَفَعَ أَحَدَهُمَا عَنِ الْآخِرِ مِنْ غَيْرِ جُرْجٍ وَلَا كَسْرِ (وَضَرَبَ شِدْقِيهِ) وَلَا يَلْزُمُهُ تَقْدِيمُ الْإِنْذَارِ بِالْقَوْلِ. (فَإِنْ عَجَزَ) عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، بَلْ أَوْ لَمْ يَعِجْزْ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّافِعِيِّ وَكَثِيرِينَ، قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالْوَجْهَ الْجَزْمُ بِهِ إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ لَوْ رَتَّبَ أَفْسَدَهَا الْعَاضُ قَبْلَ تَخْلِيصِهَا مِنْ فِيهِ فَبَادَرَ (فَسَلَّهَا) الْمَعْصُومَ أَوْ الْحَرِيئِي (فَتَدَرَّتْ) بِالثُّونِ (أَسْنَانُهُ) أَيِ سَقَطَتْ (فَهَذَنْ)؛ لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ «أَنَّهُ ﷺ قَضَى فِي ذَلِكَ بَعْدَ الدِّيَةِ» وَالْعَاضُ الْمَظْلُومُ كَالظَّالِمِ؛ لِأَنَّ الْعَضَّ لَا يَجُوزُ بِحَالٍ، أَمَّا

لَمْ يَكُنِ الضَّرْبُ أَسْهَلَ مِنْ فَكِّ اللَّحْيِ، وَإِلَّا قُدِّمَ الضَّرْبُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الْمُتَنِّ: (بِالْأَسْهَلِ الْخ) اه. ع ش. قُودُ: (فَسَلَّ يَدَ) أَيِ: حَيْثُ تَرَتَّبَ عَلَيْهِ تَنَاقُضُ أَسْنَانِهِ، وَإِلَّا فَقَدْ يَكُونُ السَّلُّ أَسْهَلَ مِنْ ضَرْبِ الْفَمِ، بَلْ وَمِنْ فَكِّ اللَّحْيِ اه. ع ش. قُودُ: (أَيِ: رَفَعَ أَحَدَهُمَا الْخ) فِيهِ أَنَّ اللَّحْيَيْنِ هُمَا الْعِظْمَانِ اللَّذَانِ عَلَيْهِمَا الْأَسْنَانُ السُّفْلَى فَلَا يَظْهَرُ هَذَا التَّفْسِيرُ فَلَعَلَّهُ أُرِيدَ بِاللَّحْيَيْنِ هُنَا الْعِظْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَسْنَانُ السُّفْلَى، وَالَّذِي فِيهِ الْأَسْنَانُ الْعُلْيَا مَجَازًا اه. ع ش زَادَ الرَّشِيدِيُّ وَكَانَ يُمَكِّنُ إِقْنَاءَ الْمُتَنِّ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَالْمَعْنَى فَكُّ اللَّحْيَيْنِ اللَّذَيْنِ هُمَا الْفَكُّ الْأَسْفَلُ عَنِ الْفَكِّ الْأَعْلَى أَيِ: رَفَعَهُمَا عَنْهُ اه.

قُودُ (سَنِي): (وَضَرَبَ شِدْقِيهِ) بِكَسْرِ الشَّيْنِ وَهُمَا جَانِبَا الْفَمِ اه. مُغْنِي. قُودُ: (وَلَا يَلْزُمُهُ تَقْدِيمُ الْإِنْذَارِ الْخ) أَيِ: حَيْثُ يُعْلَمُ عَدَمُ إِفَادَتِهِ نِهَآيَةً وَسَمَّ. قُودُ: (عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) الْمُنَاسِبُ لِأَوَّلِ كَلَامِهِ أَنْ يَقُولَ: عَنْ كُلِّ مِنْهُمَا فَتَأَمَّلْ. قُودُ: (الْجَزْمُ بِهِ) أَيِ: بِقَوْلِهِ أَوْ لَمْ يَعِجْزْ اه. ع ش. قُودُ: (إِذَا ظَنَّ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالْجَزْمِ بِهِ. قُودُ: (أَفْسَدَهَا) أَيِ: الْيَدَ مَثَلًا. قُودُ: (فَبَادَرَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (عَجَزَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) اه. ع ش أَقُولُ: بَلْ عَلَى قَوْلِهِ: (لَمْ يَعِجْزْ). قُودُ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ: فِي سَقُوطِ الْأَسْنَانِ بِالسَّلِّ. قُودُ: (وَالْعَاضُ الْمَظْلُومُ) أَيِ: كَأَنَّ أَكْرَهَ عَلَيْهِ أَوْ تَعَدَّى عَلَيْهِ آخَرُ فَدَقَعَهُ بِالْعَضِّ وَكَانَ أَمْكَنَ دَفْعُهُ بِغَيْرِهِ ع ش وَرَشِيدِي. قُودُ: (كَالظَّالِمِ) أَيِ: فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْعَضُّ مَا لَمْ يَتَّعَيْنَ طَرِيقًا كَمَا مَرَّ قَالَهُ ع ش وَالْأَوَّلَى فَلَا تُضْمَنُ أَسْنَانُهُ السَّاقِطَةُ بِالسَّلِّ. قُودُ: (أَمَّا غَيْرُ الْمَعْصُومِ الْمُتَلَتِّزِمِ) كَالْمُرْتَدِّ اه. سَم أَيِ: وَالزَّانِي الْمُخْصَنِ وَتَارِكِ الصَّلَاةِ بِشَرْطِهِ وَقَاطِعِ الطَّرِيقِ الْمُتَحَتِّمِ قَتْلُهُ. قُودُ: (مَعَ ذَلِكَ) أَيِ: عَدَمُ عِصْمَةِ الْمَعْصُومِ. قُودُ: (أَنَّ الْعَضَّ لَا يَجُوزُ بِحَالٍ) أَيِ: فِي غَيْرِ الدَّفْعِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ اه. رَشِيدِي عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَشَرْحُ الرُّوضِ وَالْمُنْهَجِ إِلَّا إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ التَّخْلُصُ إِلَّا بِهِ اه.

قُودُ: (فَقَلَعَ لَحْيٍ فَعَضِرَ خُصْيِيَةً) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي إِطْلَاقِ تَقْدِيمِ قَلَعَ اللَّحْيِ عَلَى عَضْرِ الْخُصْيِيَةِ. قُودُ: (وَلَا يَلْزُمُهُ تَقْدِيمُ الْإِنْذَارِ بِالْقَوْلِ) قِيَاسٌ وَجُوبُ الدَّفْعِ بِالْأَخْفِ لِلزُّومِ حَيْثُ أَفَادَ. قُودُ: (أَيْضًا وَلَا يَلْزُمُهُ تَقْدِيمُ الْإِنْذَارِ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمَاوَرِدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ. اه. قُودُ: (أَيْضًا وَلَا يَلْزُمُهُ تَقْدِيمُ الْإِنْذَارِ بِالْقَوْلِ) حَيْثُ يُعْلَمُ عَدَمُ إِفَادَتِهِ م ر. قُودُ: (أَمَّا غَيْرُ الْمَعْصُومِ الْمُتَلَتِّزِمِ) كَالْمُرْتَدِّ. قُودُ: (أَنَّ الْعَضَّ لَا يَجُوزُ بِحَالٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ: قَالَ ابْنُ أَبِي عَصْرُونٍ: إِلَّا

غير المعصوم الملتزم فيضمن على ما قاله البلقيني وغيره وهو بعيد؛ لأن العاص مع ذلك مُقَصِّرٌ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْعَصَّ لَا يَجُوزُ بِحَالٍ إِلَّا فِيمَا مَرَّ، فَإِنْ قُلْتُ يُؤَيِّدُهُ مَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُهْدَرِ دَفْعُ الصَّائِلِ عَلَيْهِ الْمَقْتَضِي أَنَّهُ يَضُمُّهُ قُلْتُ: مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ ذَاكَ يَجُوزُ قَتْلُهُ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ، وَحَرَمَتُهُ إِنَّمَا هِيَ لِنَحْوِ الْإِفْتِيَاءِ عَلَى الْإِمَامِ بِخِلَافِ الْعَصِّ غَيْرِ الْمُتَعَيِّنِ لِلدَّفْعِ لَا يُتَصَوَّرُ إِبَاحَتُهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ شُرَاحِ الْإِرْشَادِ ذَكَرَ نَحْوَ ذَلِكَ. قِيلَ: قَضِيَّةُ الْمَتَنِ التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْفُلْكِ وَالضَّرْبِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الْفُلْكُ مُقَدَّمٌ؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ انْتَهَى، وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَيَّرْ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، بَلِ أَوْجِبَ الْأَسْهَلَ مِنْهُمَا وَهُوَ الْفُلْكُ كَمَا تَقَرَّرَ، وَلَوْ تَنَازَعَا فِي أَنَّهُ أَمَكَنَهُ الدَّفْعُ بِشَيْءٍ فَعَدَلُ لَا غِلَظَ مِنْهُ صُدِّقَ الْمَعْصُومُ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْبَحْرِ. قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَلَيْكِنَ الْحَكْمُ كَذَلِكَ فِي كُلِّ صَائِلٍ انْتَهَى. نَعَمْ، إِنْ اخْتَلَفَا فِي أَصْلِ الصَّيَالِ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُ نَحْوِ الْقَاتِلِ إِلَّا بَيِّنَةٌ.....

□ قَوْلُهُ: (إِلَّا فِيمَا مَرَّ) أَي: فِي شَرْحٍ: وَيُدْفَعُ الصَّائِلُ بِالْأَخْفِ وَفِي شَرْحٍ: وَلَوْ عُصَّتْ يَدُهُ خَلَصَهَا.
□ قَوْلُهُ: (يُؤَيِّدُهُ) أَي: قَوْلُ الْبُلْقِينِيِّ وَغَيْرِهِ. □ قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أَي: كَأَنَّهُ يُرِيدُ قَوْلَهُ أَوَّلُ الْبَابِ فِي شَرْحِهِ لَهُ دَفْعُ كُلِّ صَائِلٍ مَا نَصَّهُ، وَكَذَا عَنْ نَفْسِهِ إِنْ كَانَ الصَّائِلُ غَيْرَ مَعْصُومٍ أَه. فَإِنَّهُ يُفِيدُ مَنَعَ دَفْعِهِ إِنْ كَانَ مَعْصُومًا أَه. سَم. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ ذَاكَ) أَي: الْمُهْدَر. □ قَوْلُهُ: (وَحُزْمَتُهُ) أَي: قَتْلُ الْمُهْدَر. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ تَنَازَعَا) إِلَى قَوْلِهِ: فَإِنْ قُلْتُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَوْ إِمَاءٌ، وَقَوْلُهُ: وَاخْتِيرَ، وَقَوْلُهُ: لَا مُمَيِّزًا، وَقَوْلُهُ: إِلَيْهِ حَالَةٌ تَجَرُّدِهِ. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ اخْتَلَفَا إِلَخ) وَلَوْ قَتَلَ شَخْصٌ آخَرَ فِي دَارِهِ، وَقَالَ: إِنَّمَا قَتَلْتُهُ دَفْعًا عَنْ نَفْسِي أَوْ مَالِي، وَاتَّكَرَ الْوَلِيُّ فَعَلِيهِ الْبَيِّنَةُ بِأَنَّهُ قَتَلَهُ دَفْعًا وَيَكْفِي قَوْلُهَا: دَخَلَ دَارَهُ شَاهِدًا بِسِلَاحِهِ وَلَا يَكْفِي قَوْلُهَا: دَخَلَ بِسِلَاحٍ مِنْ غَيْرِ شَهْرٍ إِلَّا إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِالْفَسَادِ أَوْ كَانَ بَيِّنَةً وَبَيِّنَ الْقَتِيلَ عِدَاوَةً فَيَكْفِي ذَلِكَ لِلْقَرِينَةِ كَمَا قَالَ الزَّكَشِيُّ وَلَا يَتَعَيَّنُ ضَرْبُ رَجُلَيْهِ وَإِنْ كَانَ الدُّخُولُ بِهِمَا؛ لِأَنَّهُ السَّيِّدُ دَخَلَ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ فَلَا يَتَعَيَّنُ قَضْدُ غَضْبٍ بَعَيْنِهِ وَلَوْ أَخَذَ الْمَتَاعَ وَخَرَجَ فَلَهُ أَنْ يُتَّبَعَهُ وَيُعَاتِلَهُ إِلَى أَنْ يَطْرَحَهُ وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ بَيْتِ شَخْصٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ مَا لَكَأَنَّ كَانَ أَوْ مُسْتَأْجِرًا أَوْ مُسْتَعِيرًا، فَإِنْ كَانَ أَجَنَبِيًّا أَوْ قَرِيبًا غَيْرَ مَحْرَمٍ فَلَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ صَرِيحٍ، سِوَاكَ كَانَ الْبَابُ مُغْلَقًا أَمْ لَا وَإِنْ كَانَ مَحْرَمًا فَإِنْ كَانَ سَاكِئًا مَعَ صَاحِبِهِ فِيهِ لَمْ يَلْزَمَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ، وَلَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يُشِيرَهُ بِدُخُولِهِ فِيهِ بِتَخَنُّعٍ أَوْ شِدَّةٍ وَطُءٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ لَيْسَتِ الْغُرْيَانُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَاكِئًا مَعَهُ فَإِنْ كَانَ الْبَابُ مُغْلَقًا لَمْ يَدْخُلْ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَإِنْ كَانَ مَفْتُوحًا فَوَجْهَانِ، وَالْأَوَّلُ الْإِسْتِثْنَاءُ

إِذَا لَمْ يَكُنِ التَّخْلُصُ إِلَّا بِهِ. أَه. فَإِنْ أُرِيدَ لَمْ يُمَكِّنِ التَّخْلُصُ إِلَّا بِهِ بِالنَّسْبَةِ لِمَا دُونَهُ لَا لِمَا قَوْلَهُ لَمْ يُشْكَلْ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّ الْعَصَّ لَا يَجُوزُ بِحَالٍ. قَوْلُهُ السَّابِقُ: فَعَصَّ فَلْيَتَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الشَّارِحِ: إِلَّا فِيمَا مَرَّ، كَأَنَّهُ يُرِيدُ نَحْوَ قَوْلِهِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوَّلُ الْبَابِ: لَهُ دَفْعُ كُلِّ صَائِلٍ مَا نَصَّهُ وَكَذَا عَنْ نَفْسِهِ إِنْ كَانَ الصَّائِلُ غَيْرَ مَعْصُومٍ فَإِنَّهُ يُفِيدُ مَنَعَ دَفْعِهِ إِنْ كَانَ. □ قَوْلُهُ: (بَلِ أَوْجِبَ الْأَسْهَلَ مِنْهُمَا وَهُوَ الْفُلْكُ) لَا يَخْفَى أَنَّ ظَاهِرَ الْمَتَنِ أَنَّ الْأَسْهَلَ قَدْ يَكُونُ ضَرْبٌ شَدِيدٌ وَيُوجِّهُ بَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بِلَحْيَتِهِ عِلَّةٌ لَا يُؤْمَنُ مَعَهَا مِنَ الْفُلْكِ أَنْ يَخْصُلَ نَحْوُ جُرْحٍ وَيَتَأْتِيَ التَّخْلِيصُ بِضَرْبٍ دُونَ ذَلِكَ فِي الضَّرَرِ.

أو قرينة ظاهرة كدخوله عليه بالسيف مسلولا وإشرافه على حرمة (ومن نُظِرَ بِضَمِّ أَوَّلِهِ إِلَى) واحدة من (حُرْمِهِ) بِضَمِّ فَتَحِ ثَمَ هَاءِ أَيِ زَوْجَاتِهِ وَإِمَائِهِ وَمَحَارِمِهِ وَلَوْ إِمَاءً، وَكَذَا وَلَدُهُ الْأَمْرُدُ الْحَسَنُ وَلَوْ غَيْرَ مُتَجَرِّدٍ، وَكَذَا إِلَيْهِ فِي حَالِ كَشْفِ عَوْرَتِهِ، وَقِيلَ مُطْلَقًا وَاخْتِيارًا، وَمِثْلُهُ خُتْنِي مُشْكِلٌ أَوْ مُحَرَّمٌ لِلنَّاظِرِ مَكْشُوفُهَا (فِي دَارِهِ) الْجَائِزُ لَهُ الْإِتِّفَاعُ بِهَا وَلَوْ بِنَحْوِ إِعَارَةِ وَإِنْ كَانَ النَّاظِرُ الْمُعِيرُ كَمَا رَجَحَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ، وَكَدَارِهِ بَيْتُهُ مِنْ نَحْوِ خَانٍ أَوْ رِبَاطٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ دُونَ نَحْوِ مَسْجِدٍ وَشَارِعٍ وَمَغْصُوبٍ (مِنْ كَوَّةٍ أَوْ ثَقَبٍ) بِفَتْحِ الْمُثَلَّثَةِ صَغِيرٌ كُلُّ مَنِهَا (عَمْدًا)، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاظِرِ شُبْهَةٌ فِي النَّظَرِ، وَلَوْ امْرَأَةً أَيْ: لِرَجُلٍ مُطْلَقًا أَوْ امْرَأَةً أَيْ: لِرَجُلٍ مُطْلَقًا أَوْ امْرَأَةً مُتَجَرِّدَةً أَخَذًا مِمَّا تَقَرَّرَ فِي الرَّجُلِ أَوِ الْمَحْرَمِ الْمُنْظُورِ إِلَيْهِ وَمُزَاجًا إِلَّا مُمَيِّزًا وَلَمْ يَكُنِ النَّاظِرُ إِلَيْهِ حَالَةً تَجَرُّدُهُ أَحَدَ أَصُولِهِ كَمَا لَا يُحَدُّ بِقَذْفِهِ وَلَا يُقْتَلُ بِقَتْلِهِ. فَإِنْ قُلْتَ: تِلْكَ مَعْصِيَةٌ انْقَضَتْ

أهـ. مُعْنَى وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. ة فَوَدَ: (أَوْ قَرِينَةً الْخ) ظَاهِرُ صَنِيعِهِ أَنَّ الْقَرِينَةَ كَافِيَةٌ، وَلَوْ بِدُونِ بَيِّنَةٍ وَقَدْ مَرَّ اتِّفَاعُ الْمُعْنَى وَالرَّوْضُ مَا يُخَالِفُهُ. ة فَوَدَ: (بِضَمِّ أَوَّلِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَدَارِهِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَقِيلَ مُطْلَقًا وَاخْتِيارًا. ة فَوَدَ: (بِضَمِّ فَتَحِ) جَمْعُ حُرْمَةٍ بِضَمِّ فَسْكَوْنِ. ة فَوَدَ: (وَكَذَا وَلَدُهُ الْأَمْرُدُ الْخ) أَيِ: بِنَاءً عَلَى حُرْمَةِ النَّظَرِ إِلَيْهِ كَمَا فِي شَرْحِ الرَّوْضِ، وَمِثْلُ وَلَدِهِ هُوَ نَفْسُهُ لَوْ كَانَ أَمْرُدَ حَسَنًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَنَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ قَاسِمٍ أَهـ. رَشِيدِي. ة فَوَدَ: (وَكَذَا إِلَيْهِ الْخ) أَيِ: لِرَجُلٍ صَاحِبِ الدَّارِ، وَكَذَا ضَمِيرٌ مِثْلِهِ. ة فَوَدَ: (مَكْشُوفُهَا) أَيِ: حَالِ كَوْنِ كُلِّ مِنَ الْخُتْنِ الْمُشْكِلِ وَالْمَحْرَمِ مَكْشُوفِ الْعَوْرَةِ. ة فَوَدَ (سَنِي): (فِي دَارِهِ) الضَّمِيرُ فِيهِ رَاجِعٌ لِمَنْ لَهُ الْحَرَمُ أَمَّا النَّظَرُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَطَّلِعُ مِنْهُ مِلْكُهُ أَوْ شَارِعًا أَوْ غَيْرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ الْإِطْلَاعُ أَهـ. مُعْنَى. ة فَوَدَ: (وَكَدَارِهِ بَيْتُهُ) وَالْخِيَمَةُ فِي الصَّحَرَاءِ كَالْبَيْتِ فِي الْبَنِيَانِ مُعْنَى.

ة فَوَدَ (سَنِي): (مِنْ كَوَّةٍ) هِيَ بِفَتْحِ الْكَافِ وَحُكِّيَ ضَمُّهَا الطَّاقَةُ أَهـ. مُعْنَى. ة فَوَدَ: (وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاظِرِ) إِلَى قَوْلِهِ: فَإِنْ قُلْتَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: لَا مُمَيِّزًا، وَقَوْلُهُ: إِلَيْهِ حَالَةُ تَجَرُّدِهِ. ة فَوَدَ: (وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاظِرِ الْخ) كَقَوْلِهِ الْآتِي: وَلَمْ يَكُنْ النَّاظِرُ الْخ عَطَفَهُ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَمَنْ نَظَرَ الْخ. ة فَوَدَ: (شُبْهَةٌ) فَإِنْ نَظَرَ لِخَطْبِيَّةٍ أَوْ شِرَاءٍ أَمَةٍ حَيْثُ يُبَاحُ لَهُ النَّظَرُ لَمْ يَجُزْ رَمِيهِ أَهـ. نِهَايَةً. ة فَوَدَ: (وَلَوْ امْرَأَةً) أَيِ: وَخُتْنِي مُشْكِلًا أَهـ. مُعْنَى. ة فَوَدَ: (مُطْلَقًا) أَيِ: مُتَجَرِّدًا أَوْ لَا. ة فَوَدَ: (وَمُزَاجًا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: امْرَأَةً وَكَانَ الْأَنْسَبُ أَوْ بَدَلَ الْوَائِ مُعْنَى. ة فَوَدَ: (وَلَمْ يَكُنْ النَّاظِرُ إِلَيْهِ الْخ) أَخْرَجَ النَّاظِرَ إِلَى حَرَمِهِ فَلْيُرَاجِعْ. أَهـ. سَمِ أَقُولُ: قَضِيَّةٌ صَنِيعُ الْمُعْنَى وَالنَّهْيَةِ حَيْثُ أَسْقَطَا قَوْلَهُ: إِلَيْهِ حَالَةُ تَجَرُّدِهِ، وَكَذَا قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ الشُّمُولِ لِلنَّاظِرِ إِلَى حَرَمِهِ أَيْضًا بَعْضُ نَسْخِ النَّهْيَةِ الْمَزِيدِ فِيهِ وَإِنْ حَرَّمَ نَظَرُهَا صَرِيحٌ فِيهِ. ة فَوَدَ: (تِلْكَ) أَيِ: كُلِّ مِنَ مَعْصِيَةِ الْقَذْفِ وَالْقَتْلِ.

ة فَوَدَ: (وَكَذَا إِلَيْهِ فِي حَالِ كَشْفِ عَوْرَتِهِ) قَدْ يَكُونُ هُوَ أَمْرُدَ حَسَنٍ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَّقِيَدَ بِحَالِ كَشْفِ عَوْرَتِهِ. ة فَوَدَ: (وَلَمْ يَكُنْ النَّاظِرُ إِلَيْهِ) أَخْرَجَ النَّاظِرَ إِلَى حَرَمِهِ فَلْيُرَاجِعْ.

فاقتضت حرمة الأصل أن لا يؤخذ منه حذوها، وهنا معصية النظر باقية فلم لم يرم دفعاً له عنها، قلت: الدفع بهذا التقدير من باب الأمر بالمعروف ولا نزاع في جوازه أو وجوبه على الفرع، وإنما الكلام هنا في الرمي المخصوص، وقياس ما ذكر أن الفرع لا يفعله؛ لأن الشارع جعله كالحذ بالتسبب لهذه المعصية الخاصة، وقد صرحوا بأن الأجنب هنا لا يرمي بخلافه في الأمر بالمعروف (فرماه) أي: ذو الحرم، ولو غير صاحب الدار، أو رمت المنظور إليها كما بحث الأول البلقيني والثاني غيره في حال نظره لا إن ولي (بخفيف كخصاصة) أو ثقل لم يجد غيره (فأغماه أو أصاب قرب عينه) مما يخطئ إليه منه غالباً ولم يقصد الرمي لذلك المحل ابتداءً (فجره فمات فهتق)، وإن أمكن زجره بالكلام لخبر الصحيحين: «من أطلع في بيت قوم بغير إذنيهم فقد حل لهم أن يفتقوا عينه». وفي رواية صحيحه: «ففتقوا عينه فلا دية له ولا قصاص»، وصح خبر: «لو أن امرأاً أطلع عليك بغير إذنيك ففتقات عينه ما كان عليك من حرج»، ولا نظر لكون المراهق غير مكلف؛ لأن الرمي لدفع مفسدة النظر، وهي حاصلة به لما أمر الله في النظر كالبالغ؛ ومن ثم من يرى أنه ليس مثله فيه لا يجوز رثيته هنا وفارق من له نحو محرم بأن هذا شبهته في المحل المنظور، والمراهق لا شبهة له في ذلك على أن هذا من خطاب الوضع، ومن ثم دفع صبي صال لكونه هنا لا يتقيد بالمراهق كما هو ظاهر، وإنما

□ قوله: (دفعاً له عنها) أي: للأصل عن معصية النظر. □ قوله: (وإنما الكلام هنا في الرمي المخصوص الخ) أي: مع إمكان المنع منه بنحو حرمة الحرم. □ قوله: (وقياس ما ذكر) أي: من القذف والقتل. □ قوله: (بخلافه في الأمر بالمعروف) أي: فإنه لا يمتنع على الأجنب اه. ع ش. □ قوله: (أي: ذو الحرم) إلى قوله: ويكفي على الوجه في النهاية إلا قوله: وإن أمكن زجره بالكلام. □ قوله: (أي: ذو الحرم الخ) زاد النهاية بخلاف الأجنب الناظر من ملكه أو من شارع اه. قال الرشدي: قوله: الناظر بالتصبي بيان التضمير المنسوب في المتن كما أن قوله: ذو الحرم بيان للتضمير المرفوع، وقوله: من ملكه أو من شارع أي: أو غيرهما اه. □ قوله: (ولو غير صاحب الدار) أي: وهو ذو الحرم كما علم من كلامه كآبي الزوجة وأخيها اه. رشدي أقول: ويغني عن الغاية المذكورة ما ذكره في شرح في داره إلا أن يريد بها ذا الحرم الغير الساكن في الدار حين النظر، وقد يؤيده قوله: الآتي كما بحث الأول البلقيني إذ الساكن في الدار بإذن صاحبها داخل فيما قدمه هناك فلا معنى لبحث البلقيني له فليراجع اه. □ قوله: (في حال نظره) إلى قوله: ومن ثم في المغني إلا قوله: وإن أمكن زجره بالكلام. □ قوله: (في حال نظره) متعلق برماه خرج به ما عطفه عليه بقوله لا إن ولي اه. رشدي. □ قوله: (منه) الأولى الثاني. □ قوله: (وإن أمكن زجره بالكلام) هذا التعميم لمجرد حل المتن، وإلا ففيه تفصيل يأتي في شرح: قيل وإنذار قبل رمية. □ قوله: (ولا نظر لكون المراهق الخ) هذا دفع لا يرد على قوله السابق: ومراهقاً اه. ع ش. □ قوله: (وفارق) أي: المراهق. □ قوله: (على أن هذا) أي: الرمي. □ قوله: (لكنه) أي: الصبي هنا أي: في الصيال.

يَجُوزُ لَهُ رَمِيهِ (بشرط عدم) حَلِّ النَّظَرِ بخلافه لِنَحْوِ خِطْبَةِ بِشْرَطِهِ وَعَدَمِ شُبْهَةِ كَمَا مَرَّ، بَأَنَّ لَا يَكُونُ ثُمَّ نَحْوُ مَتَاعٍ أَوْ (زَوْجِيَّةٍ) أَوْ أُمِّيَّةٍ وَلَوْ مُجَرَّدَتَيْنِ. (وَمَحْرُومٍ) مُسْتَوْرٍ مَا بَيْنَ سُرَّتْهَا وَرُكْبَتَيْهَا وَالْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ (لِلنَّاطِلِ)، وَإِلَّا لَمْ يُخْزَرْ رَمِيهِ لِعُدْرِهِ حِينَئِذٍ، وَيَكْفِي عَلَى الْأَوْجِهَةِ كَوْنُ الْمَحَلِّ مَسْكَنٍ أَحَدٍ مَنْ ذَكَرَ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ فِيهِ حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشُّبْهَةَ مَوْجُودَةٌ حِينَئِذٍ. (قِيلَ وَ) بِشْرَطِ عَدَمِ (اسْتِثْنَاءِ الْحَرَمِ)، وَإِلَّا بَأَنَّ اسْتِثْنَاءَ أَوْ كُنَّ فِي مُنْعَطَفٍ لَا يَرَاهُنَّ النَّاطِلُ لَمْ يُجْزَرْ رَمِيهِ، وَالْأَصَحُّ لَا فَرْقَ لِعَمُومِ الْأَخْبَارِ وَحَسْمًا لِمَادَّةِ النَّظَرِ، وَمَرَّ أَنَّ نَحْوَ الرَّجُلِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُتَجَرِّدًا وَحِينَئِذٍ فَهَلْ تَجَرَّدُ فِي مُنْعَطَفٍ لَا يَرَاهُ مِنْهُ النَّاطِلُ يُبَيِّحُ رَمِيَهُ اكْتِفَاءً بِالنَّظَرِ بِالْقُوَّةِ كَمَا فِي الْمَرْأَةِ أَوْ يُفَرِّقُ؟ مَحَلُّ نَظَرٍ وَعَدَمُ الْفَرْقِ أَقْرَبُ إِلَى كَلَامِهِمْ (قِيلَ وَ) بِشْرَطِ (إِنْذَارٍ قَبْلَ رَمِيهِ) تَقْدِيمًا لِلْأَخْفِ كَمَا مَرَّ وَالْأَصَحُّ عَدَمُ وَجُوبِهِ لِلْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ، نَعَمْ، بَحْثُ الْإِمَامِ أَنَّ مَا يُوثَّقُ

قوله: (حَلِّ النَّظَرِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيَكْفِي فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: بِشْرَطِهِ، وَقَوْلُهُ: وَلَوْ مُجَرَّدَتَيْنِ.
 قوله: (بِخِلَافِهِ) أَي: النَّظَرِ. قوله: (وَالْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ) الصَّوَابُ أَنَّهَا بِحَالِهَا كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ سَمِ أَي: لِأَنَّ الْقَصْدَ عَدَمَ الْجَمِيعِ، وَلَيْسَ الْقَصْدُ عَدَمَ أَحَدِهِمَا، وَإِنْ وَجَدَ الْآخَرَ لِفَسَادِهِ أَه. رَشِيدِي. قوله: (كَوْنُ الْمَحَلِّ مَسْكَنٍ الْخ) وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَسْكَنَهُ لَكُنْهَ كَانَ هُنَاكَ بِإِذْنِ مُسْتَحِقِّ الْمُنْفَعَةِ لِحَاجَةٍ فَلَا يَتَّعَدُّ أَنَّهُ كَذَلِكَ أَه. سَمِ وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ: إِنَّهُ دَاخِلٌ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ إِذَا الْمُرَادُ بِالْمَسْكَنِ مَا يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، وَلَوْ بِنَحْوِ الْعَارِيَةِ كَمَا مَرَّ فِي الشَّارِحِ فِي دَارِهِ. قوله: (مَنْ ذَكَرَ) الْأَوَّلَى مَا ذَكَرَ لِيَشْمَلَ الْمَتَاعَ. قوله: (ذَلِكَ) أَي: عَدَمُ كَوْنِهِ مَنْ ذَكَرَ فِي الْمَسْكَنِ. قوله: (وَالْأَصَحُّ لَا فَرْقَ الْخ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمَغْنَى. قوله: (وَحَسْمًا لِمَادَّةِ النَّظَرِ) أَي: فَقَدْ يُرِيدُ سَتَرَ حَرَمِهِ عَنِ النَّاسِ، وَإِنْ كُنَّ مُسْتِثْنَاتٍ مُغْنَى وَأَسْتَى. قوله: (تَقْدِيمًا لِلْأَخْفِ) إِلَى قَوْلِهِ: حَيْثُ لَمْ يَخْفَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: لِلْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ: وَيُفَرِّقُ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: حَيْثُ لَمْ يَخْفَ مُبَادَرَةُ الصَّائِلِ. قوله: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي الصِّيَالِ. قوله: (وَالْأَصَحُّ عَدَمُ وَجُوبِهِ) وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى إِنْذَارٍ لَا يُفِيدُ، وَإِلَّا وَجَبَ تَقْدِيمُهُ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ وَهُوَ مُرَادُهُمْ بِدَلِيلٍ مَا ذَكَرُوهُ فِي دَفْعِ الصَّائِلِ مِنْ تَعْيِينِ الْأَخْفِ فَالْأَخْفُ أَه. نِهَايَةً قَالَ ع ش: قَوْلُهُ: وَإِلَّا وَجَبَ تَقْدِيمُهُ ظَاهِرُهُ وَإِنْ تَكَرَّرَ مِنْ ذَلِكَ أَه. قوله: (لِلْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ) إِذْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهَا الْإِنْذَارَ أَه. مُغْنَى. قوله: (نَعَمْ بَحْثُ الْإِمَامِ الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنَى وَقَالَ الْإِمَامُ: وَمَجَالُ التَّرْدُدِ فِي الْكَلَامِ الَّذِي هُوَ مَوْعِظَةٌ وَتَحْجِيلٌ قَدْ يُفِيدُ، وَقَدْ لَا يُفِيدُ الْخ قَائِمًا مَا يُوثَّقُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي وَجُوبِ الْبُدَاءَةِ بِهِ خِلَافٌ قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَهَذَا أَحْسَنُ أَه. وَهُوَ ظَاهِرٌ أَه.

قوله: (بِمَعْنَى أَوْ) فِيهِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى، بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهَا بِحَالِهَا. قوله: (مَسْكَنٌ أَحَدٌ مَنْ ذَكَرَ) لَوْ لَمْ يَكُنْ مَسْكَنَهُ لَكُنْهَ كَانَ هُنَاكَ بِإِذْنِ مُسْتَحِقِّ الْمُنْفَعَةِ لِحَاجَةٍ فَلَا يَتَّعَدُّ أَنَّهُ كَذَلِكَ. قوله: (وَالْأَصَحُّ عَدَمُ وَجُوبِهِ) وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى إِنْذَارٍ لَا يُفِيدُ وَإِلَّا وَجَبَ تَقْدِيمُهُ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ، وَهُوَ مُرَادُهُمْ بِدَلِيلٍ مَا ذَكَرُوهُ فِي دَفْعِ الصَّائِلِ مِنْ تَعْيِينِ الْأَخْفِ فَالْأَخْفُ م ر ش.

بكونه دافعاً كتخوييف أو زعقة مزعجة لا خلاف في وجوبه، واستحسنه حيث لم يخف مبادرة الصائل ولا ينافي ما هنا قولهم: لا يجوز له دفع من دخل داره تعدياً قبل إنذاره؛ لأن ما هنا منصوص عليه وذلك مجتهد فيه فأجري على القياس، ويفرق أيضاً بأن النظر هنا يخفى ويؤدي إلى مفايد فأباح الشارع تعطيل آلة النظر منه أو ما قرب منها مبالغة في زجره لعظم حرمة، وقضية هذه الإباحة لا تتوقف على إنذار، وأما الدخول فليس فيه ذلك، فكان صائلاً فأعطي حكمه، وخرج بنظر الأعمى ونحوه ومسترق السمع فلا يجوز رميها لقوات الاطلاع على العورات الذي يعظم ضرره وبالكوة وما معها النظر من باب مفتوح ولو بفعل الناظر إن تمكن رب الدار من إغلاقه كما هو ظاهر أو كوة أو ثقب بأن ينسب صاحبهما التفريط؛ لأن تفريطه بذلك صيره غير محتزم فلم يجر له الرمي.....

قوله: (أو زعقة) أي: صياح. قوله: (حيث لم يخف مبادرة الصائل) الأولى تركه إذ الكلام في دفع الناظر بخصوصه لا في مطلق الدفع الشامل لدفع الصائل. قوله: (ولا ينافي ما هنا) أي: من توضيح عدم وجوب البداءة بالإنذار. أه. معني. قوله: (داره) أي: أو خيمته. أه. معني. قوله: (تعدياً) أي: بغير إذنه. أه. معني. قوله: (لأن ما هنا) أي: رمي المتطلع. أه. معني. قوله: (منصوص عليه) أي: كقطع اليد في السرقة. أه. معني. قوله: (وذلك) أي: دفع الداخل. أه. معني. قوله: (منه) أي: انظر. قوله: (أو ما قرب منها) عطف على آلة النظر، وكذا الضمير راجع إليها. قوله: (أن لا يتوقف) أي: تعطيل ما ذكر. قوله: (وأما الدخول فليس فيه ذلك) قد يقال في الدخول مفايد النظر وزيادة إلا أن يكون الفرض أنه لم ينظر. أه. سم (وخرج بنظر) إلى قوله: وفي كلام الإمام في النهاية إلا قوله: ولو بفعل الناظر إلى أو كوة، وقوله: قال الشيخان وإلى قوله: وقضية المشي في المعني إلا قوله: ونحوه، وقوله: كما دل إلى وبالخفيف. قوله: (وخرج بنظر الأعمى) أي: وإن جهل عماه شرخ روض، وكذا بصير في ظلمة الليل؛ لأنه لم يطالع على العورات بنظره. أه. ع ش. قوله: (ونحوه) أي: كضعيف البصر. أه. ع ش. قوله: (لقوات الاطلاع إلخ) عبارة المعني والأسنى إذ ليس السمع كالبصر في الاطلاع على العورات. أه. قوله: (وبالكوة إلخ) قال في المعني أي: والأسنى أما الكوة الكبيرة فكالباب المفتوح وفي معناها الشباك الواسع العين لتقصير صاحب الدار إلا أن يئذره فيزيمه كما صرح به الحاوي الصغير وغيره ويؤخذ من التعليل أنه لو كان الفاتح لباب هو الناظر ولم يتمكن رب الدار من إغلاقه جاز الرمي، وهو ظاهر. أه. وقد يؤخذ مما تقرر أنه لو كان الشباك الواسع العين أو الكوة الكبيرة في جدار مختص بالناظر جاز رميّه إذ لا تقصير حيث يئذ من رب الدار، ويكون النظر منها كالنظر من السطح. أه. سيد عمر. قوله: (أو ثقب) ومنه الطاقات المعروفة الآن والشبايك. أه. ع ش.

قوله: (وأما الدخول فليس فيه ذلك) قد يقال في الدخول مفايد النظر وزيادة إلا أن يكون الفرض أنه لم ينظر.

قبل الإنذار، نعم، النَّظَرُ من نحو سطحٍ ولو لِلنَّاطِرِ أو منارةٍ كهو من كَوَّةٍ صَبِيغَةٍ؛ إذ لا تفريط من ذي الدَّارِ حينئذٍ ويعتمدُ النَّظَرُ خطأً أو اتِّفَاقاً فلا يَجُوزُ رَمِيهِ إنَّ علم الرَّمِي ذلك، نعم، يُصَدَّقُ في أنَّ النَّاطِرَ نَعَمْدُ؛ لأنَّ الاطِّلاعَ حَصَلَ، والقصدُ أمرٌ باطِنٌ قال الشيخان وهذا ذهابٌ إلى جوازِ الرَّمِي من غيرِ تَحَقُّقِ القصدِ وفي كلام الإمام ما يَدُلُّ على المنعِ حتى يُتَبَيَّنَ الحالُ وهو حَسَنٌ انتهى. والذي يَتَّبِعُه الأولُ حيثُ ظَنُّ منه التَّعَمُّدُ كما دَلَّ عليه الخبرُ، وكلامُهم تَحَكُّمًا لِقَرِينَةِ الاطِّلاعِ؛ لأنَّ القصدُ أمرٌ باطِنٌ لا يَطْلُعُ عليه، فلو تَوَقَّفَ الرَّمِي على علمه لم يرمِ أحدٌ وعظمتِ المفسدةُ باطِّلاعِ الفُشَاقِ على العوراتِ وبالخفيفِ الثقيلِ الذي وُجِدَ غيره كحَجَرٍ ونَشَابٍ فيضمنُ حتى بالقوِّدِ، وقضيةُ المتنِ تخييره بين رَمِي العينِ وقربها، لكن قال الأذرعِي وغيره: المنقولُ أَنَّهُ لا يقصِدُ غيرها إذا أمكنه إصابتُها، وأَنَّهُ إذا أصابَ غيرها البعيدَ بحيثُ لا يُخْطِئُ منها إليه ضَمِنَ وإلا فلا، وهو كذلكُ خلافاً لِلْبَغَوِيِّ نعم، إنَّ لم يُمكن قَصْدُها ولا ما قُربَ منها أو لم يندفع به جازَ رَمِي غُضُوٍّ آخرَ على أَحَدِ وجهين رُجِّحَ، ولو لم يندفع بالخفيفِ استغاثَ عليه، فإنَّ قُفْدَ مُغِيثٍ سُنُّ أَنْ يَنْشُدَهُ بِاللَّهِ تعالى فإنَّ أبى دَفَعَهُ ولو بالسَّلاحِ وإنَّ قَتَلَهُ (ولو عَزَّرَ).....

قوله: (قَبْلَ الإِنْذَارِ) انْظُرْ مَفْهُومَهُ اهـ. رَشِيدِي أقول: مَفْهُومُهُ جَوَازُ الرَّمِي بَعْدَهُ إنَّ لم يَنْدَفِعْ به كما مرَّ عَنِ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى. قوله: (النَّظَرُ خَطَأً إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي ما إذا لم يَقْصِدِ الاطِّلاعَ كَأَنَّ كَانَ مَعْجُونًا أو كَانَ مُخْطِئًا إلخ. قوله: (إِنَّ عِلْمَ الرَّمِي إلخ) أي: ظَنُّهُ بِقَرِينَةٍ اهـ. ع ش. قوله: (نَعَمْ يُصَدَّقُ إلخ) مُعْتَمَدٌ اهـ. ع ش. قوله: (والذي يَتَّبِعُه إلخ) اعْتَمَدَ النُّهْيَةَ كما مرَّ آتِفاً، وكذا الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ، وظاهرُ كما قال شَيْخُنَا: أَنَّ ما ذُكِرَ لَيْسَ ذَهَابًا لِذَلِكَ إذ لا يَمْتَنِعُ ذلك تَحَقُّقُ الأمرِ بِقَرَائِنٍ يَعْرِفُ بها الرَّمِي قَصْدَ النَّاطِرِ ولا يَجُوزُ رَمِي مَنْ انْصَرَفَ مِنَ النَّظَرِ كَالصَّائِلِ إذا رَجَعَ مِنْ صِيَالِهِ اهـ. قوله: (وَكَلَامُهُمْ) عَطْفٌ على الْخَبَرِ. قوله: (وَبِالْخَفِيفِ) إلى قولهِ: وَكَانَ فِي النُّهْيَةِ. قوله: (وَنَشَابٍ) هو على وَزْنِ رُتَانِ التَّبَلِ. قوله: (وهو كَذَلِكَ) اعْتَمَدَ الْمُغْنِي. قوله: (أو لم يَنْدَفِعْ بِهِ) أي: بِرَمِي الْعَيْنِ قَماً قُرْبَ مِنْهَا. قوله: (على أَحَدِ وَجْهَيْنِ) رَجَّحَ عِبَارَةَ النُّهْيَةِ فِي أَوْجِهَ الْوَجْهَيْنِ اهـ. قوله: (أو لم يَنْدَفِعْ) إلى الْمُشْنِ فِي الْمُغْنِي. قوله: (سُنُّ أَنْ يَنْشُدَهُ إلخ) قَضِيَّةُ السُّنَّةِ جَوَازُ دَفْعِهِ بِالسَّلاحِ وإنَّ أَفَادَ الْإِنْشَادُ فَلْيُرَاجَعْ. سَم

قوله: (إِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ إلخ) الذي فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّعْلِيلِ أي: بِتَقْصِيرِ صَاحِبِ الدَّارِ أَنَّهُ لو كَانَ الْفَاتِحُ لِلْبَابِ هُوَ النَّاطِرُ وَلَمْ يَتِمَّ كُنْ رَبُّ الدَّارِ مِنْ إِغْلَاقِهِ جَازَ الرَّمِي وهو ظَاهِرٌ. اهـ. وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفَاتِحُ النَّاطِرُ فَإِنَّ تَمَكَّنَ رَبُّ الدَّارِ مِنْ إِغْلَاقِهِ امْتَنَعَ الرَّمِي وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ الرَّمِي جَازَ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَوَافِقَ لِذَلِكَ أَنَّ يَقُولُ الشَّارِحُ: إِنْ تَمَكَّنَ رَبُّ الدَّارِ مِنْ إِغْلَاقِهِ بَدَلَ قَوْلِهِ: إِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ إلخ؛ لِأَنَّهُ فِي بَيَانِ مَا يُمْتَنَعُ الرَّمِي فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي نُسْخَةٍ إِصْلَاحًا يُوَافِقُ شَرْحَ الرُّوضِ. قوله: (على أَحَدِ وَجْهَيْنِ) على أَوْجِهَ الْوَجْهَيْنِ م ر. قوله: (سُنُّ أَنْ يَنْشُدَهُ بِاللَّهِ إلخ) قَضِيَّةُ السُّنَّةِ جَوَازُ دَفْعِهِ بِالسَّلاحِ وإنَّ

من غير إسراف (ولي) محجوره وألحق بوليّه كما مرّ في حلّ الضرب وما يترتب عليه ممّا يأتي كإفله كأثمه (ووال) من رفّع إليه ولم يعانده، (وزوج) زوجته الحرّة لنحو نُسوز، (ومُعَلِّم) المُتَعَلِّم منه الحرّ بماله دخل في الهلاك وإن تَدَرَّ (فَمَضْمُون) تعزيرهم ضماناً شبه العميد على العاقلة إن أدّى إلى هلاك أو نحوه؛ لِتَبَيُّنِ مُجَاوِزَتِهِ لِلْحَدِّ الْمَشْرُوعِ بخلاف ضَرْبٍ دَائِبَةٍ مِنْ مُسْتَأْجِرِهَا أَوْ رَائِيِهَا إِذَا اغْتَيْدَ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَسْتَعْنِيَانِ عَنْهُ، وَالْأَدْمِيُّ يُغْنِي عَنْهُ فِيهِ الْقَوْلُ، أَمَّا مَا لَا دَخَلَ لَهُ فِي ذَلِكَ كَصَفْعَةٍ خَفِيفَةٍ وَحَبْسٍ أَوْ نَفْيٍ فَلَا ضَمَانَ بِهِ، وَأَمَّا قَوْلُ أَذْنٍ سَيِّدُهُ لِمُعَلِّمِهِ أَوْ لِرَؤُوسِهَا فِي ضَرْبِهَا فَلَا يَضْمَنُ بِهِ كَمَا إِذَا أَقْرَأَ كَامِلٌ بِمُوجِبِ تَعْزِيرٍ وَطَلَبِهِ بِنَفْسِهِ مِنَ الْوَالِي، قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَقَيْدَهُ غَيْرُهُ.....

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ، بَلْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ إِفَادَتُهُ وَجِبَ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا قَدَّمَهُ عَنِ الْإِمَامِ مِنْ وَجُوبِ الْإِنْدَارِ حَيْثُ أَفَادَ اهـ. ع ش. قُودَ: (مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّزَهُ. قُودَ: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي أَوَاخِرِ فَضْلِ التَّعْزِيرِ. قُودَ: (فِي حِلِّ الضَّرْبِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْحَقِّ، وَقَوْلُهُ: وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ عَطْفٌ عَلَى حِلِّ الضَّرْبِ، وَالضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ لِلضَّرْبِ. قُودَ: (كَإِفْلِهِ الْإِنِّ) نَائِبُ فَاعِلِ الْحَقِّ. قُودَ: (وَلَمْ يُعَانِدْ) أَي: مَنْ رَفَعَ إِلَى الْوَالِي وَسَيَذْكُرُ مُحْتَزَّزَهُ. قُودَ: (لِنَحْوِ نُسُوزٍ) مِنْهُ الْبُدَاءَةُ عَلَى نَحْوِ الْجِيرَانِ وَالطَّلْ مِنْ نَحْوِ طَاقَةِ اهـ. ع ش.

قُودَ (السِّي): (وَمُعَلِّمٌ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ حَيْثُ تَعَيَّنَ لِلتَّعْلِيمِ أَوْ كَانَ أَصْلَحَ مِنْ غَيْرِهِ لِلتَّعْلِيمِ اهـ. ع ش. قُودَ: (الْمُتَعَلِّمُ مِنْهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي صَغِيرًا يُتَعَلَّمُ مِنْهُ، وَلَوْ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ اهـ. وَعِبَارَةُ ع ش. وَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلْمُعَلِّمِ التَّعْزِيرُ لِلْمُتَعَلِّمِ مِنْهُ إِذَا كَانَ بِإِذْنٍ مِنْ وَلِيِّهِ كَمَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ آخِرَ فَضْلِ التَّعْزِيرِ اهـ. قُودَ: (الْحَرُّ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّزَ قَيْدِ الْحُرِّيَةِ هُنَا وَفِيمَا قَبْلَهُ. قُودَ: (بِمَالِهِ دَخَلَ الْإِنِّ) مُتَعَلِّقٌ بِعَزَّرَ فِي الْمَتْنِ وَسَيَذْكُرُ مُحْتَزَّزَهُ. قُودَ: (تَعْزِيرُهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَأَنَّهُ فِي الْمُغْنِي. قُودَ: (لِلْحَدِّ الْإِنِّ) أَي: الْقَدْرِ. قُودَ: (إِذَا اغْتَيْدَ) أَي: الضَّرْبُ فَهَلَكْتَ بِهِ فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ اهـ. مُغْنِي. قُودَ: (عَنهُ) أَي: الضَّرْبِ. قُودَ: (وَالْأَدْمِيُّ يُغْنِي عَنْهُ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقَدْ يَسْتَعْنِي عَنْ ضَرْبِ الْأَدْمِيِّ بِالْقَوْلِ اهـ. قُودَ: (فِي ذَلِكَ) أَي: الْهَلَاكِ. قُودَ: (أَوْ لِرَؤُوسِهَا) أَي: الْأَمَةِ. قُودَ: (فِي ضَرْبِهَا) الْأَوَّلَى تَثْنِيَةُ الضَّمِيرِ أَوْ تَذْكِيرُهُ. قُودَ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ الْإِنِّ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ لَكِنْ قَيْدَهُ غَيْرُهُ الْإِنِّ، وَالضَّمِيرُ فِي قَالِهِ رَاجِعٌ لِلْمُشَبَّهِ بِهِ فَقَطْ. قُودَ: (وَقَيْدَهُ غَيْرُهُ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ ابْنُ

أَفَادَ الْإِنْشَادَ قَلِيلًا رَاجِعٌ. قُودَ: (وَأَمَّا قَوْلُ أَذْنٍ سَيِّدُهُ لِمُعَلِّمِهِ أَوْ لِرَؤُوسِهَا فِي ضَرْبِهَا فَلَا يَضْمَنُ الْإِنِّ) فِي الرُّؤُوسِ وَشَرْحِهِ فِي بَابِ الرَّهْنِ مَا نَصَّه: فَرَعَ لَوْ قَالَ الْمُرْتَهِنُ لِلرَّاهِنِ: أَضْرِبْهُ أَي: الْمَرْهُونَ فَضْرَبَهُ فَمَاتَ لَمْ يَضْمَنْ لِتَوَلِّدِهِ مِنْ مَادُونٍ فِيهِ، كَمَا لَوْ أَذْنُ فِي الْوَطْءِ قَوِطَى فَأَحْبَلَ بِخِلَافِ قَوْلِهِ لَهُ: أَذْبَهُ، فَإِنَّهُ إِذَا ضَرَبَهُ فَمَاتَ يَضْمَنُ؛ لِأَنَّ الْمَادُونَ فِيهِ هُنَا لَيْسَ مُطْلَقَ الضَّرْبِ، بَلْ ضَرْبُ تَأْدِيبٍ، وَمِثْلُهُ مَا إِذَا ضَرَبَ الزَّوْجَ زَوْجَتَهُ أَوْ الْإِمَامُ إِنْسَانًا تَعْزِيرًا كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ ضَمَانِ الْمُتَلَفَاتِ. اهـ. وَؤُخَذَ مِنْهُ

بما إذا عَيَّنَ له نَوْعُهُ وقدره، وكأنه أَخَذَهُ من تنظير الإمام فيما ذُكِرَ في إِذْنِ السَّيِّدِ بَأَنَّ الإِذْنَ في الضَّرْبِ ليس كهُوَ في القتل ومن قول ابن الصَّبَّاحِ واستَحْسَنَهُ الأَذْرَعِيُّ، عندي أَنَّهُ إِنْ أُذِنَ في تَأْذِيهِ أو تَضَمَّنَتْ إِذْنُهُ اشْتَرَطَتْ السَّلَامَةُ كما تُشْتَرَطُ في الضَّرْبِ الشرعي أَي: فإذا حُمِلَ الإِذْنُ الشرعي على ما يقتضي السَّلَامَةَ فكذا إِذْنُ السَّيِّدِ الْمُطْلَقُ بخلاف ما إذا عَيَّنَ فَإِنَّهُ لا تقصير بوجهٍ حينئذٍ. أمَّا مُعَانِدُ بَأَنَّ تَوَجُّهَهُ عَلَيْهِ حَقٌّ وامتنع من أدائه مع القُدْرَةِ عليه ولا طريقَ لِلتَّوَصُّلِ لِمَالِهِ إِلَّا عِقَابُهُ فَيُعَاقَبُ حَتَّى يُؤْذِيَ أو يَمُوتَ على ما قاله الشُّبْكِيُّ وأطالَ فيه.

شُهْبَةٌ: أَنْ يُقَيَّدَ بما إذا عَيَّنَ إلخ. □ فَوُدَّ: (بما إذا عَيَّنَ له إلخ) مُعْتَمَدٌ اه. ع ش. □ فَوُدَّ: (وَكَاثَنَةُ) أَي: الْغَيْرُ أَخَذَهُ أَي: التَّقْيِيدُ بِذَلِكَ. □ فَوُدَّ: (عندي أَنَّهُ إلخ) مَقُولُ ابنِ الصَّبَّاحِ. □ فَوُدَّ: (إِنْ أُذِنَ إلخ) أَي: السَّيِّدُ. □ فَوُدَّ: (أو تَضَمَّنَتْ) أَي: الإِذْنُ في التَّأْذِيَةِ إِذْنُهُ أَي: إِذْنُ السَّيِّدِ في التَّعْلِيمِ. □ فَوُدَّ: (فَإِذَا حُمِلَ الإِذْنُ الشَّرْعِيُّ إلخ) مُرَادُهُ بِذَلِكَ وَإِنْ كَانَ فِي عِبَارَتِهِ قُصُورٌ إِنْ أُذِنَ السَّيِّدُ فِي ضَرْبِ عَبْدِهِ كَأُذْنِ الْحُرِّ فِي ضَرْبِ نَفْسِهِ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ مَا شُرِطَ فِيهِ مِنَ التَّقْيِيدِ الْمَذْكُورِ فَمَحَلُّ عَدَمِ الضَّمَانِ فِيهِ إِذَا عَيَّنَ له التَّوَجُّهُ والقُدْرَةُ كما صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ بَلِ التَّقْيِيدُ الْمَذْكُورُ فِي الْحُرِّ إِنَّمَا هُوَ مَاخُودٌ مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي الْعَبْدِ اه. رَشِيدِي.

□ فَوُدَّ: (فَكَذَا إِذْنُ السَّيِّدِ الْمُطْلَقِ) اعْتَمَدَهُ النَّهْيَةُ أَيْضًا وَفِي سَمِ مَا نَصَّهُ فِي الرُّوضِ وَشَرَحَهُ فَرَّخٌ لَوْ قَالَ الثُّرَثُثُ لِلرَّاهِنِ: اضْرِبْهُ أَي: الْمَرْهُونَ فَضْرَبَهُ فَمَاتَ لَمْ يَضْمَنْ؛ لِتَوَلُّدِهِ مِنْ مَآذُونٍ فِيهِ كَمَا لَوْ أُذِنَ فِي الْوَطءِ قَوَاطِي فَأَحْبَلَ بِخِلَافِ قَوْلِهِ لَهُ: أَذْبَهُ فَإِنَّهُ إِذَا ضَرَبَهُ فَمَاتَ يَضْمَنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَآذُونَ فِيهِ هُنَا لَيْسَ مُطْلَقَ الضَّرْبِ بَلِ ضَرْبِ تَأْذِيَةٍ، وَمِثْلُهُ مَا إِذَا ضَرَبَ الزَّوْجَ زَوْجَتَهُ أو الإِمَامُ إِنْسَانًا تَغْيِيرًا كَمَا سَيَأْتِي اه.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَوَجُّهُهُ الْإِطْلَاقِ وَعَدَمُ التَّقْيِيدِ فِيهِ نَحْنُ فِيهِ اه. □ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا عَيَّنَ إلخ) أَي: الْكَلَامُ الْمَذْكُورُ وَيُحْتَمَلُ أَنْ مَرَّجَعَ الضَّمِيرَ كُلُّهُ مِنَ السَّيِّدِ وَالْكَامِلِ الْمَذْكُورِ. □ فَوُدَّ: (أَمَّا مُعَانِدُ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَطَالَ فِي النَّهْيَةِ وَهَكَذَا فِي نُسْخِ التَّخْفَةِ وَكَانَ الظَّاهِرُ وَأَمَّا اه. سَيِّدُ عَمَرُ وَعِبَارَةُ الْمُعْنِي وَاسْتَنْتَى الزَّرْكَشِيُّ مِنَ الضَّمَانِ الْحَاكِمِ إِذَا عَزَّزَ الْمُتَمَتِّعَ مِنَ الْحَقِّ الْمُتَعَيَّنَ عَلَيْهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى أدَائِهِ اه. □ فَوُدَّ: (لِلتَّوَصُّلِ لِمَالِهِ إلخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ لِيُوصَلَ الْمُسْتَحَقُّ لِحَقِّهِ فَيَجُوزُ عِقَابُهُ حَتَّى يُؤْذِيَ أو يَمُوتَ كَمَا قَالَ الشُّبْكِيُّ اه.

□ فَوُدَّ: (فَيُعَاقَبُ) أَي: بِأَنْوَاعِ الْعِقَابِ لَكِنْ مَعَ رِعَايَةِ الْأَخْفِ فَالْأَخْفُ وَلَا يَجُوزُ الْعِقَابُ بِالنَّارِ مَا لَمْ يَتَعَيَّنَ طَرِيقًا لِخَلَاصِ الْحَقِّ اه. ع ش. □ فَوُدَّ: (حَتَّى يُؤْذِيَ أو يَمُوتَ إلخ) ذَكَرَ الشَّارِحُ فِي كِتَابِ التَّقْلِيلِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَوْ كَانَتِ الدِّيُونُ بِقَدْرِ الْمَالِ إلخ مَا نَصَّهُ فَإِنْ أَبَى تَوَلَّى بَيْعَ مَالِهِ أو أَكْرَهَهُ بِالضَّرْبِ وَالْحَبْسِ إِلَى أَنْ يَبِيعَهُ وَيُكَرِّرَ ضَرْبَهُ لَكِنْ يُنْهَلُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ حَتَّى يَبْرَأَ مِنَ أَلَمِ الْأَوَّلَى لِثَلَاثٍ

تَوَجُّهُهُ الْإِطْلَاقِ وَعَدَمُ التَّقْيِيدِ فِيهِ نَحْنُ فِيهِ. □ فَوُدَّ: (أَمَّا مُعَانِدُ بَأَنَّ تَوَجُّهَهُ عَلَيْهِ حَقٌّ وامتنعَ مِنْ أدَائِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَلَا طَرِيقَ لِلتَّوَصُّلِ لِمَالِهِ إِلَّا عِقَابُهُ فَيُعَاقَبُ حَتَّى يُؤْذِيَ أو يَمُوتَ عَلَى مَا قَالَه الشُّبْكِيُّ إلخ)، ذَكَرَ الشَّارِحُ فِي كِتَابِ التَّقْلِيلِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَلَوْ كَانَتِ الدِّيُونُ بِقَدْرِ الْمَالِ إلخ مَا نَصَّهُ: فَإِنْ أَبَى تَوَلَّى بَيْعَ مَالِهِ أو أَكْرَهَهُ بِالضَّرْبِ وَالْحَبْسِ إِلَى أَنْ يَبِيعَهُ وَيُكَرِّرَ ضَرْبَهُ، لَكِنْ يُنْهَلُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ حَتَّى

وأما إذا أسرفَ وظهر منه القتلُ فإنه يلزمه القودُ إن لم يكن والدًا أو الديةُ المغلظةُ في ماله، وتسميةُ كلِّ ذلك تعزيرًا هو الأشهرُ، وقيل ما عدا فعلَ الإمامِ يُسمى تأديبًا (ولو خُدَّ) أي: الإمامُ أو نائبه ويصحُّ بناؤه للمفعولِ وهما المرادانِ أيضًا ولو في نحوِ مَرَضٍ أو شديدِ حَرٍّْ ويزيدُ كما مرَّ، (مُقَدَّرًا) لا مفهومٌ له إذ الحدُّ لا يكونُ إلا كذلك ويصحُّ أن يُحْتَرَزَ به عن حدِّ الشُّربِ، فإنَّ تخييرَ الإمامِ فيه بين الأربعينِ والثمانينِ صَيَّرَهُ غيرَ مُقَدَّرٍ بالنسبةِ لإرادته وإن كان مُقَدَّرًا؛ لأنَّ كلاً من الأربعينِ والثمانينِ منصوصٌ عليه كما مرَّ (فمات فلا ضمان) إجماعًا؛ ولأنَّ الحقَّ قتله (ولو شُرِبَ شاربٌ) للخمرِ الحدُّ (ينعالي وثياب) فمات (فلا ضمانَ على الصحيح) بناءً على جوازِ ذلك، وهو الأصحُّ كما مرَّ (وكذا أربعون سوطًا) ضربها فمات لا يضمنُ (على المشهور) لصحةِ الخبرِ، كما مرَّ بتقديره بذلك، وأجمعت الصحابةُ عليه ومحلُّ الخلافِ إن مَنَعْنَاهُ بالسَّياطِ، وإلا وهو الأصحُّ لم يضمنْ قطعًا، وذكرَ هذا مع دخوله في قوله: ولو خُدَّ مُقَدَّرًا لبيانِ الخلافِ فيه، ويظهرُ جريانُ هذا الخلافِ في حدِّ القذفِ وجلدِ الرِّثاءِ بجامعِ أنَّ الآلةَ

يُؤَدِّي إلى قتله خلافًا لما أطلَّ به السُّبُكِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ اهـ. فقد خالفَ هناك السُّبُكِيُّ وقد يُشعرُ بذلك قوله: على ما قاله السُّبُكِيُّ فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا الْعِبَارَةِ فِي عُرْفِهِمْ تُشْعِرُ بِالتَّبَرِّي مِنْهُ اهـ. سم. □ قوله: (وأما إذا أسرفَ) أي: مَنْ ذَكَرَ مِنَ الْوَلِيِّ وَالْوَالِي وَالزَّوْجِ وَالْمُعَلِّمِ. □ قوله: (وَوَظَّهَرَ مِنْهُ) أي: مِنَ الْإِسْرَافِ فِي التَّعْزِيرِ. □ قوله: (أو الدِّيةُ الْمُغْلَظَةُ) أي: إِنْ كَانَ وَالِدًا؛ لِأَنَّهُ عَمْدٌ. □ قوله: (وَتَسْمِيَةُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي. □ قوله: (وَتَسْمِيَةُ كُلِّ ذَلِكَ) أي: مِنْ ضَرْبِ الْوَلِيِّ وَالزَّوْجِ وَالْمُعَلِّمِ تَعْزِيرٌ اهـ. والأشهرُ أي: أَشْهُرُ الْإِصْطِلَاحَيْنِ اهـ. مُغْنِي. □ قوله: (مَا عَدَا فِعْلَ الْإِمَامِ يُسَمَّى تَأْدِيبًا) أي: لَا تَعْزِيرًا فَيُخْتَصُّ لَفْظُ التَّعْزِيرِ بِالْإِمَامِ وَنَائِبِهِ اهـ. مُغْنِي. □ قوله: (أي: الْإِمَامُ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَلِمُسْتَقِلٍّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِلَى الْمَثْنِ، وَقَوْلُهُ: وَبِهَذَا إِلَى الْمَثْنِ. □ قوله: (وَهُمَا) أي: الْإِمَامُ وَنَائِبُهُ. □ قوله: (الْمُرَادُ أَنَّ أَيْضًا) أي: عَلَى هَذَا اهـ. سم. □ قوله: (وَلَوْ فِي نَحْوِ مَرَضٍ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَلِمُسْتَقِلٍّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَذَكَرَ هَذَا إِلَى الْمَثْنِ، وَقَوْلُهُ: وَبِهَذَا إِلَى الْمَثْنِ، وَقَوْلُهُ: وَبِأَنَّ الضَّعْفَ إِلَى الْمَثْنِ. □ قوله: (وَلَوْ فِي نَحْوِ مَرَضٍ) غَايَةٌ فِي الْمَثْنِ. □ قوله: (الْحَدُّ) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِضَرْبٍ وَكَانَ الْأَوَّلَى لِلْحَدِّ.

□ قوله: (بِتَقْدِيرِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِصِحَّةِ الْخَبَرِ. □ قوله: (وَأَجْمَعَتِ الصَّحَابَةُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَإِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ اهـ. □ قوله: (إِنْ مَنَعْنَاهُ) أي: حَدَّ شَارِبِ الْخَمْرِ. □ قوله: (وَالْإِلَّا) أي: وَإِنْ جَوَّزْنَاهُ بِالسَّيَاطِ وَبِغَيْرِهِ اهـ. مُغْنِي. □ قوله: (وَذَكَرْ هَذَا) أي: قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَكَذَا أَرْبَعُونَ إلخ. □ قوله: (وَيُظْهِرُ جَرِيَانُ الْخِلَافِ إلخ) وَعَلَى هَذَا يَصِيرُ الْخِلَافُ فِي الْجَمِيعِ فَحَيْثُ هَلْ يُعَارِضُ ذَلِكَ قَوْلُهُ السَّابِقُ فَلَا ضَمَانَ إجماعًا؟ اهـ.

يَبْرَأُ مِنَ أَلَمِ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى قَتْلِهِ خِلَافًا لِمَا أَطْلَعَ بِهِ السُّبُكِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ. اهـ. فقد خالفَ هناك السُّبُكِيُّ فَإِنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي عُرْفِهِمْ تُشْعِرُ بِالتَّبَرِّي مِنْهُ. □ قوله: (وَهُمَا الْمُرَادَانِ أَيْضًا) أي: عَلَى هَذَا. □ قوله: (وَيُظْهِرُ جَرِيَانُ هَذَا الْخِلَافِ إلخ) عَلَى هَذَا يَصِيرُ الْخِلَافُ فِي الْجَمِيعِ فَحَيْثُ هَلْ يُعَارِضُ

المحدود بها لم يُجمِعُوا على تقديرها بشيء مُعَيَّن في الكل. (أو) حُدَّ شَرِبَتْ (أَكْثَر) من أربعين بنحو نَغَلٍ أو سَوَطٍ، (وَجَبَ قِسْطُهُ بِالْعَدَدِ)، ففي أحدٍ وأربعين جزءًا من أحدٍ وأربعين جزءًا من الدية، وفي ثمانين نصفها، وتسعين خمسة أُنْسَاعِهَا؛ لَوُقُوعِ الضَّرْبِ بظَاهِرِ الْبَدَنِ، فيَقْرُبُ تَمَائُلُهُ فيَسْقُطُ الْعَدْدُ عَلَيْهِ، وبهذا يَنْدَفِعُ مَا يَأْتِي فِي تَوْجِيهِ قَوْلِهِ: (وَفِي قَوْلِ نَصْفِ دِيَةِ لِمَوْتِهِ مِنْ مَضْمُونٍ وَغَيْرِهِ، وَبِحَثِّ الْبَلْقِينِي أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِنْ ضَرَبَهُ الزَّائِدُ وَبَقِيَ أَلَمُ الْأَوَّلِ وَالْأَخِيرِ ضَمِنَ دِيَتَهُ كُلَّهَا قِطْعًا، قِيلَ: الْجُزْءُ الْحَادِي وَالْأَرْبَعُونَ مَا طَرَأَ إِلَّا بَعْدَ ضَعْفِ الْبَدَنِ، فَكَيْفَ يُسَاوِي الْأَوَّلَ وَهُوَ قَدْ صَادَفَ بَدَنًا صَحِيحًا؟ وَيُجَابُ بِأَنَّ هَذَا تَفَاوُتٌ سَهْلٌ فَتَسَامَحُوا فِيهِ وَبِأَنَّ الضَّعْفَ نَشَأَ مِنْ مُسْتَحَقٍّ فَلَمْ يُنْظَرُ إِلَيْهِ. (وَيَجْرِيَانِ) أَي: الْقَوْلَانِ (فِي قَادِيفٍ جَلْدًا أَحَدًا وَثَمَانِينَ) سَوَطًا فَمَاتَ فِيهِ الْأَطْهَرُ يَجِبُ جُزْءٌ مِنْ أَحَدٍ وَثَمَانِينَ جُزْءًا، وَفِي قَوْلِ نَصْفِ دِيَةِ وَكَذَا فِي بَكْرِ زَنَى جَلْدًا مِائَةً وَعَشْرًا. (وَاسْتَقْلَ) وَهُوَ الْخُرُ وَالْمُكَاتِبُ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ وَلَوْ سَفِيهَا

سم أقول: وكذا استدلَّ مُقَابِلُ الْمَشْهُورِ الْقَائِلِ بِالضَّمَانِ بِأَنَّ التَّقْدِيرَ بِالْأَرْبَعِينَ اجْتِهَادِي كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنِي قَدْ يَفْتَضِي عَدَمَ الْجَرِيَانِ.

■ قَوْلُ (سَمِ): (قِسْطُهُ بِالْعَدَدِ) أَي: قَسَطَ الْأَكْثَرُ بَعْدَ الْجِلْدَاتِ نَظَرًا لِلزَّائِدِ فَقَطُّ وَسَقَطَ الْبَاقِي أَه. مُعْنِي. ■ قَوْلُهُ: (تَمَائُلُهُ) أَي: الضَّرْبُ، وَكَذَا ضَمِيرُ عَلَيْهِ. ■ قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا الْخ) أَي: بِالْتَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ. ■ قَوْلُهُ: (أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ) أَي: الْقَوْلَيْنِ أَه. ع ش. ■ قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلُ) أَي: بِأَنَّ ضَرْبَهُ بَعْدَ انْقِطَاعِ أَلَمِ الْأَوَّلِ أَه. سَم. ■ قَوْلُهُ: (ضَمِنَ دِيَتَهُ كُلَّهَا الْخ) أَي: لِأَنَّهُ حَيْثُ كَانَ الزَّائِدُ بَعْدَ زَوَالِ أَلَمِ الْأَوَّلِ كَانَ ذَلِكَ قَرِينَةً عَلَى إِحَالَةِ الْهَلَاكِ عَلَى الزَّائِدِ فَقَطُّ أَه. ع ش. ■ قَوْلُهُ: (قِيلَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَاسْتَشْكَلَ بَعْضُهُمُ الْأَوَّلَ بِأَنَّ حِصَّةَ السَّوْطِ الْحَادِي وَالْأَرْبَعِينَ مَثَلًا لَا تُسَاوِي حِصَّةَ السَّوْطِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ صَادَفَ بَدَنًا صَحِيحًا قَبْلَ أَنْ يُؤْتَرَ فِيهِ الضَّرْبُ بِخِلَافِ الْآخِرِ فَإِنَّهُ صَادَفَ بَدَنًا قَدْ ضَعُفَ بِأَرْبَعِينَ، وَلَكِنْ الْأَصْحَابُ قَطَعُوا النَّظَرَ عَنْ ذَلِكَ أَه. ■ قَوْلُهُ: (جَلْدًا مِائَةً) الْأَوَّلَى الْعُطْفُ. ■ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْخُرُ) إِلَى قَوْلِهِ أَي: عَذْلُ رِوَايَةٍ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَالْمُكَاتِبُ، وَقَوْلُهُ: بَلْ فِي قَطْعِهَا إِلَى الْمَتْنِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَى؛ لِأَنَّ فِيهِ وَإِلَى قَوْلِهِ: وَبِحَثِّ الزَّرْكَشِيِّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَوْ احْتِمَالًا فِيمَا يَظْهَرُ، وَقَوْلُهُ: وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الْبَلْقِينِي، وَقَوْلُهُ: جَهْلَ حَالِ التَّرْكِ فِيمَا يَظْهَرُ. ■ قَوْلُهُ: (الْبَالِغُ الْخ) أَي: كُلُّ مَنَّهُمَا. ■ قَوْلُهُ: (وَلَوْ سَفِيهَا) وَمَوْصِي بِإِعْتَاقِهِ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْصِي وَقَبْلَ إِعْتَاقِهِ نِهَايَةً وَيَتَّبِعِي أَنَّ مِثْلَهُ الْمَنْذُورُ عِتْقُهُ وَمَنْ اشْتَرَاهُ بِشَرْطِ إِعْتَاقِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمٍ عَلَى الْمَنْهَجِ تَفْلًا عَنِ التَّائِيهِ خِلَافَهُ فِي الْمَنْذُورِ إِعْتَاقَهُ قَالَ: لِأَنَّ كَسْبَهُ لِسَيِّدِهِ وَقِيَاسُهُ أَنَّ الْمَشْرُوطَ إِعْتَاقَهُ فِي الْبَيْعِ مِثْلَهُ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ، وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بِأَنَّ السَّيِّدَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعِتْقُ قَوْرًا فَلَا نَظَرَ؛ لِاحْتِمَالِ تَقْوِيَةِ الْكَسْبِ عَلَيْهِ بِهَلَاكِهِ بِالْقَطْعِ، نَعَمْ يَظْهَرُ مَا قَالَهُ سَمٍ فِي الْمَنْذُورِ إِعْتَاقَهُ

ذَلِكَ قَوْلُهُ السَّابِقُ: فَلَا ضَمَانٌ إِجْمَاعًا. ■ قَوْلُهُ: (وَالْأَخِيرُ الْخ) أَي: بِأَنَّ ضَرْبَهُ بَعْدَ انْقِطَاعِ أَلَمِ الْأَوَّلِ. ■ قَوْلُهُ: (فِيهِ) صِفَةُ سِلْعَةٍ أَيْ كَائِنَةٍ فِيهِ.

(قَطْعُ سِلْعَةٍ) بِكَسْرِ السَّيْنِ مَا يَخْرُجُ بَيْنَ الْجِلْدِ وَاللَّحْمِ مِنَ الْجِمْصَةِ إِلَى الْبَطِيخَةِ فِيهِ بِنَفْسِهِ أَوْ مَأْذُونِهِ إِزَالَةُ لِشَيْئِهَا مِنْ غَيْرِ ضَرْزَرٍ كَالْفَصْدِ، وَمِثْلُهَا فِي جَمِيعِ مَا يَأْتِي الْغُضُو الْمُتَاكُلُ (إِلَّا مَخُوفَةً) مِنْ حَيْثُ قَطَعُهَا (لَا خَطَرَ فِي تَرْكِهَا) أَصْلًا، بَلْ فِي قَطْعِهَا وَلَوْ احْتِمَالًا فِيمَا يَظْهَرُ، (أَوْ) فِي كُلِّ مَنْ قَطَعُهَا وَتَرَكَهَا خَطَرًا، لَكِنْ (الْخَطَرُ فِي قَطْعِهَا أَكْثَرُ) مِنْهُ فِي تَرْكِهَا؛ فَيَمْتَنِعُ الْقَطْعُ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْهَلَاكِ بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَوَيَا، وَإِنْ نَارَعَ فِيهِ الْبَلْقِينِي، أَوْ كَانَ التَّرْكُ أَخْطَرَ، أَوْ الْخَطَرُ فِيهِ فَقَطْ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَطْعِ خَطَرٌ وَجْهَلُ حَالِ التَّرْكِ فِيمَا يَظْهَرُ أَوْ لَا خَطَرَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَيَجُوزُ قَطْعُهَا؛ لِأَنَّ فِيهِ غَرَضًا مِنْ غَيْرِ أَدَائِهِ إِلَى الْهَلَاكِ وَبَحْثُ الْبَلْقِينِي وَجُوبَهُ إِذَا قَالَ الْأَطْبَاءُ: إِنَّ عَدَمَهُ يُؤَدِّي إِلَى الْهَلَاكِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَيَظْهَرُ الْاِكْتِفَاءُ بِوَاحِدٍ أَيْ عَذْلُ رِوَايَةٍ، وَأَنَّهُ يَكْفِي عِلْمَ الْوَلِيِّ فِيمَا يَأْتِي أَيْ: وَعِلْمُ صَاحِبِ السِّلْعَةِ إِنْ كَانَ فِيهِمَا أَهْلِيَّةٌ

بَعْدَ سَنَةٍ مَثَلًا، وَيَتَّبَعِي مِثْلَهُ فِي الْمَوْصَى بِإِعْتِاقِهِ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ بِسَنَةِ ش. هـ. قَوْلُهُ: (بِكَسْرِ السَّيْنِ) وَحُكِّي فَتَحُهَا مَعَ سُكُونِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا هـ. مُغْنِي فِيهَا أَرْبَعُ لُغَاتٍ. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْ الْجِمْصَةِ) بِكَسْرِ الْحَاءِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ لِكِتَابَتِهَا مَكْسُورَةً عِنْدَ الْبَضْرِيِّينَ وَمَفْتُوحَةً عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ هـ. ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (فِيهِ) صِفَةُ سِلْعَةٍ أَيْ: كَائِنَةٍ فِيهِ سَمٌ، وَقَوْلُهُ: بِنَفْسِهِ مُتَعَلِّقٌ بِقَطْعِ ع. ش. أَيْ: وَالضَّمِيرُ الْإِنِّ لِلْمُسْتَقِيلِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا) الْإِنْخِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَمِثْلُ السِّلْعَةِ فِيمَا ذُكِرَ وَفِيمَا يَأْتِي الْغُضُو الْمُتَاكِلُ قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَيَجُوزُ الْكَيْ وَقَطْعُ الْعُرُوقِ لِلْحَاجَةِ وَبُيُوتُ تَرْكِهِ وَيَخْرُمُ عَلَى الْمُتَأَلِّمِ تَعَجُّيلُ الْمَوْتِ وَإِنْ عَظَّمَ أَلَمَهُ وَلَمْ يُطْفِئْهُ؛ لِأَنَّ بُزَاهَ مَرَجُوًّا قَلَوُ النَّفْسِ مِنْ مَخْرَقٍ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَنْجُو مِنْهُ إِلَى مَا نَعِيَ مُعْرِقٍ وَرَأَاهُ أَهْوَنَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّبْرِ عَلَى لَفْحَاتِ الْمُخْرِقِ جَارًا؛ لِأَنَّهُ أَهْوَنُ، وَقَضِيَّةُ التَّعْلِيلِ أَنَّ لَهُ قَتْلَ نَفْسِهِ بِغَيْرِ إِغْرَاقٍ وَبِهِ صَرَخَ الْإِمَامُ فِي النِّهَايَةِ عَنِ الْوَلَدِ وَتَبِعَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ هـ. وَقَوْلُهُ: وَيَخْرُمُ الْإِنْخِ كَذَا فِي الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يُؤَدِّي الْإِنْخِ) أَيْ: شَأْنُهُ هَذَا. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَطْعِ خَطَرٌ وَجْهَلُ حَالِ التَّرْكِ الْإِنْخِ) لَكَ أَنْ تَقُولَ: لَا وَجْهَ لِذِكْرِ هَذَا الْقِسْمِ وَلَا لِلتَّوَقُّفِ فِيهِ؛ لِأَنَّ التَّرْكَ الْمَجْهُولَ حَالُهُ إِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ خَطَرٌ فَيَدْخُلُ فِيمَا يَأْتِي، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ خَطَرٌ فَيَدْخُلُ فِيمَا تَقَدَّمَ فَتَأَمَّلْهُ سَمٌ وَع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (بَحْثُ الْبَلْقِينِي وَجُوبَهُ الْإِنْخِ) وَمِثْلُهُ يَجْرِي فِي مَسْأَلَةِ الْوَلِيِّ الْآتِيَةِ هـ. أَسْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (وَجُوبُهُ إِذَا قَالَ الْإِنْخِ) وَالْأَوَجَهُ اسْتِحْبَابُهُ هـ. مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ يَكْفِي عِلْمَ الْوَلِيِّ) أَيْ: بِالطَّبِّ هـ. ع. ش. وَالْأَوَّلَى بِأَنَّ عَدَمَ قَطْعِهَا يُؤَدِّي إِلَى

هـ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَوَيَا وَإِنْ نَارَعَ فِيهِ الْبَلْقِينِي أَوْ كَانَ التَّرْكُ أَخْطَرَ أَوْ الْخَطَرُ فِيهِ فَقَطْ أَوْ لَمْ يَكُنْ الْإِنْخِ) قَالَ فِي الرُّوضِ: فَإِنْ قَطَعَهُمَا أَيْ: الْغُدَّةَ وَالْيَدَ الْمُتَاكِلَةَ مِنَ الْمُسْتَقِيلِ أَجَنَّبِي بَلَا إِذْنٍ فَمَاتَ لِرِمِّهِ الْقِصَاصُ، وَكَذَا الْإِمَامُ أَيْ يَلْزِمُهُ الْقِصَاصُ بِقَطْعِهَا بَلَا إِذْنٍ. هـ. ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ السَّلَامَةُ، وَقَدْ يُقَالُ: إِذَا غَلَبَتْ لَمْ يَقْصِدْهُ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَطْعِ خَطَرٌ وَجْهَلُ حَالِ التَّرْكِ فِيمَا يَظْهَرُ) لَكَ أَنْ تَقُولَ: لَا وَجْهَ لِذِكْرِ هَذَا الْقِسْمِ وَلَا لِلتَّوَقُّفِ فِيهِ؛ لِأَنَّ التَّرْكَ الْمَجْهُولَ حَالُهُ إِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ خَطَرٌ فَيَدْخُلُ فِيمَا يَأْتِي، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ خَطَرٌ فَيَدْخُلُ فِيمَا تَقَدَّمَ فَتَأَمَّلْهُ.

ذلك، (ولأب وجد) لأب وإن علا، وألحق بهما السيّد في قته والأُم إذا كانت قيمة ولم تقيّد بذلك في التعزير؛ لأنه أسهل (قطعها من صبي ومجنون مع الخطر) في كل، لكن (إن زاد خطر الترك) على القطع لصونيهما ماله فبدنه أولى، بخلاف ما إذا انحصر الخطر في القطع أو زاد خطره اتفاقاً أو استوى، وفارقا المستقل بأنه يُغتفر للإنسان فيما يتعلق بنفسه ما لا يُغتفر له فيما يتعلق بغيره، (لا) قطعها مع خطر فيه (للسلطان) ونؤابه ووصي، فلا يجوز إذ ليس لهم شفقة الأب والجد (وله) أي: الأصل الأب والجد (وللسلطان) ونؤابه والوصي (قطعها) إذا كان (بلا خطري) فيه أصلاً، وإن لم يكن في الترك خطر لعدم الضرر، وليس للأجنبي وأب لا ولاية له ذلك بحال، فإن فعله فسرى للنفس اقتصر من الأجنبي، وبحث الزركشي في الأب والجد اشتراط عدم العداوة الظاهرة نظير ما مرّ في ولاية التكاح، وفيه نظر، إمّا أولاً فإنما يتوهم ذلك

الهلاك. □ قوله: (وإن علا) إلى قوله: وبحث الزركشي في المغني لإقوله: السيّد في قته، وقوله: ولم يقيّد إلى المتن. □ قوله: (إذا كانت قيمة) أي: من جهة القاضي أو أقامها الأب وصية، وقوله: ولم يقيّد أي: حكم الأم بكونها قيمة ع ش. □ قوله: (في كل) أي: من القطع والترك. □ قوله: (أو استوى) أي: على الصحيح اه. مغني. □ قوله: (وفارقا) أي: الأب والجد في حالة الاستواء اه. ع ش. □ قوله: (إذ ليس لهم إلخ) قضية هذا التعليل أنه لو كانت الأم وصية جاز لها ذلك، وهو كما قال شيخنا ظاهر اه. مغني ويقيّد ذلك قول الشارح المتقدم: والأُم إذا كانت قيمة. □ قوله: (أي: الأصل الأب والجد) هذا يصدّق بالأب والجد إذا لم تكن لهما ولاية، وليس بمراد فالأولى أي: للولي الأب أو الجد فسّر به الشارح الجلال والنهاية اه. رشيدتي أقول: أفاده الشارح بقوله: الآتي وأب لا ولاية له. □ قوله: (وأب لا ولاية له) أي: بأن كان فاسقاً اه. ع ش أي: أوزيقاً أو سفيهاً كما يأتي عن المغني والأستى.

□ قوله: (فإن فعله) أي: الأجنبي أو الأب الذي لا ولاية له. □ قوله: (لنفس) أي: أو نحوها. □ قوله: (اقتصر من الأجنبي) أي: وعلى الأب الدية المخلطة لا عن هذا اه. ع ش. □ قوله: (وبحث الزركشي إلخ) القلب إلى تقييد الزركشي أميل ثم رأيت المحسّي سم قال: قوله: اقتصر من الأجنبي فيه أن الكلام مفروض مع انتفاء الخطر في القطع فقد يشكّل بأن القطع حينئذ لا يقتل غالباً كما في قطع أنملة مع السراية، وكذا يقال فيما مرّ عن الرّوض من الإقتصاص من الأجنبي والسلطان إذا قطعاً من المستقل بلا إذن ولم يكن في القطع خطر كما هو ظاهر ويبقى ما لو لم يكن في القطع خطر ومات فوراً هل تتحقّق السراية في هذه الحالة؟ اه. سم.

□ قوله: (فإن فعله) فسرى للنفس اقتصر من الأجنبي صريح في الإقتصاص منه مع أن الكلام مفروض أيضاً مع انتفاء الخطر في القطع فقد يشكّل بأن القطع حينئذ لا يقتل غالباً كما في قطع أنملة مع السراية، وكذا يقال فيما في الهامش عن الرّوض من الإقتصاص من الأجنبي والسلطان إذا قطعاً من المستقل بلا إذن ولم يكن في القطع خطر كما هو ظاهر، ويبقى ما لو لم يكن في القطع خطر ومات فوراً فهل تتحقّق

حيث اعتمد معرفة نفسه أما إذا شهد به خبيران فلا وجه للتشديد بذلك، وأما ثانياً فالفرق واضح؛ لأن الأب لعداوته قد يتساهل في الكف ولا كذلك فيما يؤذي للتلف، فالوجه ما أطلقوه هنا، (و) لمن ذكر (فصد وحجامة) ونحوهما من كل علاج سليم عادة، أشار به طبيب لنفعه له (فلومات) المولى (بجائز من هذا) الذي هو قطع السلعة أو الفصد أو الحجامة، ومثلها ما في معناها (فلا ضمان) بديهة ولا كفارة (في الأصح)؛ لئلا يمتنع من ذلك فيتضرر المولى، نعم، صرح الغزالي وغيره بحرمة تثقيب أذن الصبي أو الصبية؛ لأنه إيلا لم تدع إليه حاجة، قال الغزالي إلا أن يثبت فيه من جهة الثقل رخصة ولم تبلغنا. وكأنه أشار بذلك إلى رد ما قيل مما جرى عليه قاضي خان من الحنفية في فتاويه أنه لا بأس به؛ لأنهم كانوا يفعلونه جاهلية ولم يتركز عليهم ﷺ وفي الرعاية للحنابلة يجوز في الصبية لغرض الرينة ويكره في الصبي وأما ما في الحديث الصحيح «أن النساء أخذن ما في آذانهن وألقين في جحر بلال، والنبي ﷺ يراهن» فليس فيه دليل للجواز؛ لأن التثقيب سبق قبل ذلك فلم يلزم من سكوته عليه حله، وزعم أن تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع لا يجدي هنا؛ لأنه ليس فيه تأخير ذلك إلا لو سئل عن حكم التثقيب أو رأى من يفعله أو بلغه ذلك فهذا هو وقت الحاجة، وأما شيء وقع

□ قوله: (أما إذا شهد به خبيران إلخ) قد يجاب بأن العدو قد يتساهل في البحث عن الخير انتهى اه.
 سيد عمر. □ قوله: (وأما ثانياً إلخ) لك أن تقول: العداوة تحمل في كل محل على ما يليق به فالرغبة من العداوة التي تقتضي التساهل في الكف لا تقتضي الإقدام على التلف لكنه قد يترقى عنها إلى رتبة الإقدام على التلف وتتوفر القرائن على ذلك، ولعل هذا هو مراد الرزكشي إذ يبعد منه أن يقتفى بالرغبة الأولى فليأمل. اه. سيد عمر. □ قوله: (ولمن ذكر) أي: من الأب والجد والسلطان ونوابه والوصي بخلاف الأجنبي؛ لأنه لا ولاية له ويؤخذ من ذلك أن الأب الرقيق والسفيه كالأجنبي كما بحثه الأذرعني مغني وأسنى. □ قوله: (ونحوهما) إلى قول المتن فلا ضمان في المغني إلا قوله: من كل علاج سليم عادة وإلى قول الشارح: والرعاية من حيث إلخ في النهاية. □ قوله: (سليم) صفة علاج.
 □ قوله: (أشار به طبيب) أي: أو عرفه من نفسه بالطب كما تقدم اه. ع ش. □ قوله: (المولى) أي: الصبي والمجنون اه. مغني.

□ قوله (سني): (بجائز من هذا) دخل فيه ما جاز للسلطان اه. سم. □ قوله: (نعم صرح الغزالي إلخ) نقل المغني في العميقة كلام الغزالي وأقره اه. سيد عمر. □ قوله: (وكانه) أي: الغزالي. □ قوله: (وفي الرعاية) اسم كتاب اه. ع ش. □ قوله: (من سكوته عليه) أي: على التثقيب السابق. □ قوله: (جله) أبي التثقيب. □ قوله: (أو رأى من يفعله إلخ) أقول: قد يقضي شيوع فعل ذلك في عصره ﷺ بأنه قد بلغه

السراية في هذا الحال. □ قوله: (أما إذا شهد به خبيران إلخ) قد يجاب بأن العدو، وقد يتساهل في البحث عن الخبرة. □ قوله: (فلومات بجائز إلخ) دخل فيه ما جاز للسلطان.

وانقضى ولم يعلم هل فعل بعد أو لا فلا حاجة ماسة لبيان، نعم، خبر الطبراني بسند رجاله ثقات عن ابن عباس: أنه عد من السنة في الصبي يوم السابع أن تثقب آذانه. صريح في الجواز في الصبي، فالصبيّة أولى؛ لأن قول الصحابي من السنة كذا في حكم المزفوع وبهذا يتأكد ما ذكر عن قاضي خان والرعاية من حيث مطلق الجل، ثم رأيت الزركشي استدلل للجواز بما في حديث أم زرع في الصحيح، وهو «قوله ﷺ لعائشة: كنت لك كأبي زرع لأم زرع» مع قولها: أناس أي: ملأ من خلبي أذني انتهى. وفيه نظر يتلقى مما ذكرناه في حديث النساء؛ إذ يفرض دلالة الحديث على أن أذنيها كانتا مخروقتين وأنه ﷺ ملأهما خلجا هو مُحْتَمَلٌ إذ لم يُذكر من خرقهما، وقد تقرر أن وجود الخلبي فيهما لا يدل على جل ذلك التخريق السابق، ويظهر في خرق الأنف بحلقة تُعمل فيه من فضة أو ذهب أنه حرام مطلقاً؛ لأنه لا زينة في ذلك يُغتفر لأجلها إلا عند فزقة قليلة ولا عبرة بها مع العرف العام بخلاف ما في الآذان فإنه زينة للنساء في كل محل والحاصل أن الذي يتعمش على القواعد حرمة ذلك في الصبي مطلقاً؛ لأنه لا حاجة فيه يُغتفر لأجلها ذلك التعديب، ولا نظر لما يتوهم أنه زينة في حقه ما دام صغيراً؛ لأن الحق أنه لا زينة فيه بالنسبة إليه ويفرضه هو عرف خاص، وهو لا

ذلك، بل رأى من فعل بها من البنات الصغيرة المتولدة بعد بعثته ﷺ. قوله: (ولم يعلم الخ) قد يمنع بأن أطراد العادة بذلك حتى في عصره ﷺ يفيد العلم بأنه يفعل بعد لو لم يثب عنه. قوله: (فعل) لعل الأولى يفعل. قوله: (أنه عد الخ) أي: ابن عباس رضي الله تعالى عنهما. قوله: (فالصبيّة أولى) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بالحُرْمَةِ في الصبيّة أيضاً وكتب بهامش الرّوض أنه يجوز على الرَّاجِحِ خلافًا للفرالي اه. سم. قوله: (في حكم المزفوع) خبر لأن. قوله: (وبهذا يتأكد ما ذكر الخ) فالأوجه الجواز نهاية أي: في الصبي والصبيّة ع ش. قوله: (من حيث مطلق الجل) أخرج به التّفصيل السابق عن الرعاية. قوله: (مع قولها) أي: أم زرع، وقوله: أناس أي: أبو زرع. قوله: (من خلبي) بفتح فسكون. قوله: (أذني) بشد الياء مفعول أناس. قوله: (أن أذنيها) أي: عائشة رضي الله تعالى عنها. قوله: (إذ لم يذكر الخ)، وقد يقال: ظهور أن الخارق أحد والذني بنفسه أو مآذونه، وسكوته ﷺ يدل على جلّه. قوله: (أنه حرام مطلقاً الخ) أي: مع ذلك فلا يحرم على من فعل به ذلك وضع الخزام للزينة ولا النظر إليه اه. ع ش. قوله: (حُرْمَةُ ذلك) أي: تثقيب الأذن. قوله: (مطلقاً) أي: سواء كان من أهل ناحية يُعدونه في الصبي زينة أم لا.

قوله: (نعم، خبر الطبراني بسند رجاله ثقات عن ابن عباس: أنه عد من السنة في الصبي يوم السابع أن تثقب آذانه صريح في الجواز في الصبي فالصبيّة أولى) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بالحُرْمَةِ في الصبيّة أيضاً وكتب بهامش الرّوض أنه يجوز على الرَّاجِحِ خلافًا للفرالي. اه. قوله: (وبهذا يتأكد ما ذكر عن قاضي خان) فالأوجه الجواز م ر.

يُغْتَدُّ بِهِ لَا فِي الصَّبِيَّةِ لِمَا عُرِفَ أَنَّهُ زِينَةٌ مَطْلُوبَةٌ فِي حَقِّهِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَقَدْ جَوَّزَ اللَّهُ لِلَّيْبِ لَهَا لِلْمُضْلَحَةِ، فَكَذَا هَذَا، وَأَيْضًا جَوَّزَ الْأَيْمَةُ لَوَلِيَّهَا صَرْفَ مَالِهَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِزِينَتِهَا لُبْسًا وَغَيْرَهُ مِمَّا يَدْعُو الْأَزْوَاجَ إِلَى خِطْبَتِهَا وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ فَوَاقُ مَالٍ لَا فِي مُقَابِلِ تَقْدِيمِ الْمُضْلَحَتِهَا الْمَذْكُورَةِ، فَكَذَا هُنَا يَنْبَغِي أَنْ يُغْتَفَرَ هَذَا التَّعْذِيبُ؛ لِأَجْلِ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ تَعْذِيبٌ سَهْلٌ مُحْتَمَلٌ وَتَبَرُّأٌ مِنْهُ سَرِيعًا، فَلَمْ يَكُنْ فِي تَجْوِيزِهِ لِتِلْكَ الْمُضْلَحَةِ مَفْسَدَةٌ بِوَجْهِ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ. (وَلَوْ فَعَلَ سُلْطَانٌ إِمَامًا أَوْ نَائِبَهُ أَوْ غَيْرَهُمَا وَلَوْ أَبَا (بَصِيٍّ) أَوْ مَجْتُونٍ (مَا مُنِعَ) مِنْهُ فَمَاتَ (فَدِيَةٌ مُقَاطَظَةٌ فِي مَالِهِ)؛ لِتَعْذِيبِهِ لَا قَوْدَ لِشَبْهَةِ الْإِصْلَاحِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَوْفُ فِي الْقَطْعِ أَكْثَرَ، وَالْقَاطِعُ غَيْرُ أَبِي عَلَى مَا قَطَعَ بِهِ الْمَاوَرْدِيُّ (وَمَا وَجِبَ بِخَطَأِ إِمَامٍ) أَوْ نُؤَابِهِ.....

□ قَوْلُهُ: (لَا فِي الصَّبِيَّةِ) عَطَفَ عَلَى فِي الصَّبِيِّ مُطْلَقًا. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيُّ: التَّقْبِ أَيُّ: مَا فِيهِ مِنَ الْحُلِيِّ. □ قَوْلُهُ: (فَكَذَا هُنَا) أَيُّ: فِي تَقْبِيبِ أُذُنِ الصَّبِيَّةِ. □ قَوْلُهُ: (إِمَامًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيَجِبُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَالْقَاطِعُ غَيْرُ أَبِي، وَقَوْلُهُ: وَذَكَرَ ابْنُ سُرَيْجٍ إِلَى الْمُتَنِّ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرَهُمَا) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ لِكَيْتِهِ مَعَ إِصْلَاحِ اللَّهِ أَعْلَمَ بِفَاعِلِهِ، وَالظَّاهِرُ أَوْ غَيْرُهُ وَبِهِ عِبَرٌ فِي النِّهَايَةِ اه. سَمِ عِبَارَةُ ع ش وَبِينَ الْغَيْرِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ أَنَّ الشَّخْصَ قَدْ يُرِيدُ خَتَنَ وَلَدِهِ فَيَأْخُذُ أَوْلَادَ غَيْرِهِ مِنَ الْفُقَرَاءِ فَيَخْتَنُهُمْ مَعَ ابْنِهِ قَاصِدًا الرِّفْقَ بِهِمْ فَلَا يَكْفِي ذَلِكَ فِي دَفْعِ الضَّمَانِ، بَلْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ ضَمِنَهُ الْخَاتِنُ إِنْ عَلِمَ تَعْدِي مَنْ أَخْضَرَهُ لَهُ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ؛ لِأَنَّ الْمُبَاشَرَةَ مُقَدَّمَةً عَلَى السَّبَبِ اه. وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّسَاهُلِ، إِذِ الْكَلَامُ هُنَا فِي خُصُوصٍ مَا يَفْعَلُهُ الْأَوْلِيَاءُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَرْحُ الْمُنْهَجِ وَسَمِ، وَيُفِيدُهُ سِيَاقُ الْمُتَنِّ، قَوْلُ الشَّارِحِ لَا قَوْدَ يَنْبَغِي حَمْلُ الضَّمَانِ فِيهِ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْقَوْدَ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَبَا) إِلَى قَوْلِهِ: إِلَّا إِذَا كَانَ فِي الْمَغْنِيِّ. □ قَوْلُهُ: (لَا قَوْدَ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَى مَا يَأْتِي مِنَ الْقَوْدِ عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِ إِذْ خَتَنَهُ فِي سِنِّ لَا يَحْتَمِلُهُ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْخَطَرَ هُنَا فِي التَّرَكُّ أَيْضًا مَوْجُودٌ فِي بَعْضِ صَوَرِ الْإِمْتِنَاعِ بِخِلَافِهِ هُنَا، إِذِ الْأَخَوْفُ عَلَى الْبَدَنِ مِنْ تَرَكَ خِتَانِهِ اه. سَمِ وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى هُنَاكَ عَنِ الْمَغْنِيِّ وَالْأَسْنَى فَرَّقَ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا. □ قَوْلُهُ: (لِشَبْهَةِ الْإِصْلَاحِ) أَيُّ: وَلِلْبَعْضِيَّةِ فِي الْأَبِ وَالْجَدِّ اه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا إِذَا كَانَ الْإِنِّ) خِلَافًا لِلْمَغْنِيِّ، عِبَارَتُهُ وَدَخَلَ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ مَا لَوْ كَانَ الْخَوْفُ فِي الْقَطْعِ أَكْثَرَ مِنَ التَّرَكُّ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِنْ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ فِي هَذِهِ بَوُجُوبِ الْقِصَاصِ اه. □ قَوْلُهُ: (حَيْثُ إِذَا كَانَ الْخَوْفُ فِي الْقَطْعِ أَكْثَرَ) وَيَأْوِلُ إِذَا اخْتَصَّ الْخَوْفُ بِهِ اه. سَمِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا قَطَعَ الْإِنِّ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا قَطَعَ الْإِنِّ.

□ قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرَهُمَا) أَيُّ: مِنَ الْأَوْلِيَاءِ بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُقْتَصُّ مِنْهُ. □ قَوْلُهُ: (لَا قَوْدَ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَى مَا يَأْتِي مِنَ الْقَوْدِ عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِ إِذَا خَتَنَهُ فِي سِنِّ لَا يَحْتَمِلُهُ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْخَطَرَ هُنَا فِي التَّرَكُّ أَيْضًا مَوْجُودٌ فِي بَعْضِ صَوَرِ الْإِمْتِنَاعِ بِخِلَافِهِ هُنَاكَ وَيَأْتِي مِنْ شَأْنِ السَّلْعَةِ الْخَوْفُ مِنْهَا عَلَى الْبَدَنِ، وَلَا كَذَلِكَ تَرَكَ الْخِتَانِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَوْفُ فِي الْقَطْعِ أَكْثَرَ) وَيَأْوِلُ إِذَا اخْتَصَّ الْخَوْفُ بِهِ.

(في حدّ) أو تعزير (وحكم) في نفس أو نحوها (فعلى عاقلته) كغيره، (وفي قول في بيت المال) إن لم يظهر منه تقصير؛ لأنّ خطؤه يكثر لكثرة الوقائع بخلاف غيره، والكفارة في ماله قطعاً وكذا خطؤه في المال (ولو حدّه بشاهدين) فمات منه (فبانا) غير مقبولي الشهادة، كأنّ بانا (عبدین أو ذمّیین أو مراهقین) أو فاسقین أو امرأتین أو بانّ أحدهما كذلك (فلان قصر في اختبارهما) بأنّ تركه بالكليّة كما قاله الإمام (فالضمان عليه) قوّد أو غيره إن تعمّد وإلا فعلى عاقلته وبتفسير الإمام هذا يندفع نظير الأذرع في القوّد بأنّه يُذرأ بالشبهة إذ مالِك وغيره يقبلهما، ثم رأيت البلقيني.....

قول (سني): (في حدّ) كأنّ ضرب في حدّ الشرب ثمانين اه. شرح المنهج. قوّد: (أو تعزير) إلى قوله: وبتفسير الإمام في المغني إلا قوله: أو امرأتين إلى المتن. قوّد: (أو تعزير) لعلّه مغطوف على خطاً، وإلا فالضمان بالتعزير لا يتوقّف على الخطأ كما مرّ لكن يُعكّر على هذا تقدّمه على الحكم الذي هو من مَدْخُولِ الخطأ اه. رشيد، وقد يُجاب بأنّ المقصود من ذكر التعزير هنا بيان الخلاف بقوله: فعلى عاقلته إلخ، وأما إذا كان بطريق التّعدي فهو كآحاد الناس كما يأتي عن المغني أيضًا.

قوّد: (وحكم في نفس) كأنّ حكم بالقوّد في شبه العمْد لظنه عمداً اه. بجزيم. قوّد: (إن لم يظهر منه إلخ) عبارة المغني، ومحلّ الخلاف إذا لم يظهر منه تقصير فإنّه ظهر منه كما لو أقام الحدّ على الحامل، وهو عالم به فألقت جنيناً فالثرة على عاقلته قطعاً، واحتراز بخطئه عمّا يتعدّى فيه فهو فيه كآحاد الناس وبقوله: في حدّ أو حكم من خطئه فيما لا يتعلّق بذلك فإنّه فيه كآحاد الناس أيضاً كما إذا رمى صيندا فأصاب آدمياً فيجب الدية على عاقلته بالإجماع اه. قوّد: (لأنّ خطؤه يكثر إلخ) أي: فيصرّ ذلك بالعاقل اه. مغني. قوّد: (بخلاف غيره) أي: غير الإمام. قوّد: (وكذا خطؤه إلخ) أي: في ماله على المرجّح من قولين والثاني في بيت المال مغني وسُلطان.

قول (سني): (ولو حدّه) أي: الإمام شخصاً.

قول (سني): (عبدین) أي: أو عدوين للمشهد عليه أو أضلاه أو فرعاه اه. مغني وفي قوله: أو أضلاه إلخ نظرٌ قلّيراجع. قوّد: (قوّد) أي: إن كان مكافئاً له، وقوله: أو غيره أي: إن لم يكن مكافئاً أو عفا على ماله اه. بجزيم عن العزيزي. قوّد: (إن تعمّد) أي: ووُجدت شروط العمْد بأنّ كان التّعذيب بما يقتل غالباً اه. سيّد عمر. قوّد: (وإلا فعلى عاقلته) أي: وإن لم يتعمّد اه. سم قال الرشيد: انظر ما صورة العمْد وغيره، والذي في كلام غيره إنّما هو التردّد فيما ذكر هل يوجب القوّد أو الدية اه. قوّد: (هذا) أي قوله: بأنّ تركه بالكليّة. قوّد: (يندفع إلخ) هذا يتوقّف على أنّ مالِكاً وغيره إنّما يقولون: بالقبول عند البحث في الجملة وآنه لو ترك البحث أضلاً لا تقبل شهادته، وهو خلاف المفهوم من كلام الأذرع اه. ع ش. قوّد: (إذ مالِك وغيره يقبلهما) يعني العبدین إذ هذا هو

قوّد: (وإلا فعلى عاقلته) أي: ولا يتعمّد.

صرح به فقال: ليس صورة البيئة التي لم يَبْحَثْ عنها شبهة (والا) يُقَصِّرُ في اختبارِهما، بل بحث عنه (فالقولان)، أظهرهما: أنَّ الضَّمانَ على عاقِلته، والثاني في بيت المال (فإنَّ ضَمِنَا عاقِلَةً أو بيتَ مالٍ فلا رُجوعَ) لأحدهما (على العبدَيْنِ والذَّمِّيَّينِ في الأصحَّ)؛ لِزَعْمِهِمَا الصَّدَقَ. والمتعدي هو الإمام بعدم بَحْثِهِ عنهما. وكذا المراهقانِ والفاسقانِ غيرَ المُتَجَاهِرَيْنِ بخلافِهما فيرجعُ عليهما على المنقولِ المعتمد؛ لأنَّ الحكمَ بشهادتهما يُشعِرُ بتدليسٍ وتغْيِيرٍ منهما حتى قبلا؛ لأنَّ الفرضَ أنَّه لم يُقَصِّرْ في البحثِ عنهما، (ومنَ) عالجَ كأنَّ (حُجْمَ) أو قَصْدَ (بإذنٍ) مُعْتَبَرٍ مِنَّ جازَ له تَوَلَّى ذلكَ فَحَصَلَ تَلَفٌ (لم يضمن)، وإلا لَمَا تَوَلَّى أحدُ ذلكَ، وذكر ابنُ سُرَيْجٍ

الذي في كلام الأذعريَّ اه. رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (يَقْبَلُهُمَا) كان الظاهرُ الشَّبهةَ أو الجَمْعَ. □ فَوَدَّ: (صَرَحَ بِهِ) أي: بما تَضَمَّنَهُ الجوابُ المذكورُ من عَدَمِ الشَّبهةِ هنا. □ فَوَدَّ: (بل بَحَثَ إلخ) عبارةٌ مُغْنِي والأَسْنَى بل بَحَثَ وَبَدَّلَ وَسَعَهُ اه. □ فَوَدَّ: (هَنَ) كان الظاهرُ عنهما كما عَبَّرَ به فيما يَأْتِي.

□ فَوَدَّ (سَنَى): (فإنَّ ضَمِنَا عاقِلَةً) أي: على الأظهرِ أو يَتَّ بيتَ المالِ أي: على مُقَابِلِهِ مُغْنِي وع ش. □ فَوَدَّ: (بَعْدَ بَحْثِهِ عنهما) كان المرادُ بَعْدَ كمالِ بَحْثِهِ عنهما لِقولِهِ: السَّابِقِ بل بَحَثَ عنه اه. سم قال الرَّشِيدِيَّ وعبارةُ الرَّزَكَسِيِّ وقد يُنسَبُ القاضي إلى تَقْصِيرٍ في البحثِ اه. □ فَوَدَّ: (وكذا المراهقانِ) إلى قولِهِ: وَذَكَرَ ابنُ سُرَيْجٍ في المُغْنِي إلَّا قولَهُ: لأنَّ الفرضَ إلى المثني. □ فَوَدَّ: (وكذا المراهقانِ) أي: والعدوانِ اه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (والفاسقانِ إلخ) أي: والمرأتانِ اه. أَسْنَى. □ فَوَدَّ: (بِخلافِهما إلخ) أي: المُتَجَاهِرَيْنِ بالفِسْقِ ولا يُقالُ: إنَّ الذَّمِّيَّ كالمُتَجَاهِرِ؛ لأنَّ عَقِيدَتَهُ لا تُخَالِفُ ذلكَ.

(تَنْبِيهٌ): أَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى الْمُزَكَّيْنِ وَهُوَ مَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ عَنِ الْعِرَاقِيِّينَ قُبِيلَ الدَّعَاوِي لَكِنْ فِي أَصْلِهَا فِي الْقِصَاصِ أَنَّ الْمُزَكِّيَّ الرَّاجِعَ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْقِصَاصُ وَالضَّمَانُ فِي الْأَصَحِّ، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ اه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (مُعْتَبَرٌ) صِفَةٌ إِذْنٍ لَكِنْ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: وَمَنْ جازَ إلخ.

□ فَوَدَّ (سَنَى): (لَمْ يَضْمَنْ) أي: ما تَوَلَّدَ مِنْهُ إِنْ لَمْ يُخْطِئْ فَإِنْ أَخْطَأَ ضَمِنَ، وَتَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي الْخَاتِرِ قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ: وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الطَّيِّبَ إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ لَمْ يَضْمَنْ اه. مُغْنِي أي: إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِّقِ اه. سُلْطَانُ عِبَارَةِ النَّهَائِيَّةِ، وَلَوْ أَخْطَأَ الطَّيِّبُ فِي الْمُعَالَجَةِ وَحَصَلَ مِنْهُ التَّلَفُ وَجَبَتْ الدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَكَذَا مَنْ تَطَبَّبَ بِغَيْرِ عِلْمٍ كَمَا قَالَ فِي الْأَثْوَارِ اه. وَعبارةُ ع ش قولَهُ: لَمْ يَضْمَنْ أَي: إِذَا كَانَ عَارِفًا، وَظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ كَافِرًا؛ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ بِالْمُعَالَجَةِ وَلَا يُلْزَمُ مِنْ جَوَازِ مُعَالَجَتِهِ وَعَدَمِ ضَمَانِهِ قَبُولُ خَبَرِهِ وَيُعْلَمُ كَوْنُهُ عَارِفًا بِالطَّبِّ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ عَالِمِينَ بِالطَّبِّ بِمَعْرِفَتِهِ،

□ فَوَدَّ: (بَعْدَ بَحْثِهِ) كان المرادُ بَعْدَ كمالِ بَحْثِهِ لِقولِهِ السَّابِقِ، بل بَحَثَ عَنْهُ. □ فَوَدَّ: (على المنقولِ المُعْتَمَدِ) عَلَيْهِ م ر. □ فَوَدَّ: (لأنَّ الفرضَ إلخ) قَضَيْتُهُ عَدَمَ الرُّجُوعِ عَلَيْهِمَا فِي الشَّقِّ الْأَوَّلِ، وَهُوَ مَا إِذَا قَصَرَ فِي اخْتِيَارِهَا بِأَنْ تَرَكَهَ وَلَمْ يَتَعَمَّدْ.

أَنَّهُ لو سَرى من فعل الطَّبِيبِ هَلَاكٌ وهو من أَهلِ الحَذَقِ في صَنَعَتِهِ لم يَضْمَنْ إِجماعاً وإلا ضَمِنَ قَوْلُهُ أو غَيْرُهُ لِتَغْيِيرِهِ قاله الزَّرْكَشِيُّ وغيرُهُ، وفي هذا رَدٌّ لِإِفْتَاءِ ابْنِ الصَّلَاحِ بأنَّ شَرْطَ عَدَمِ ضَمَانِهِ أَنْ يُعَيَّنَ لَهُ المَرِيضُ الدَّوَاءَ، وإلا لم يَتَنَاوَلْ إِذْنُهُ ما يَكُونُ سَبِيلاً لِلإِتِّلافِ؛ لأنَّ مُطْلَقَ الإِذْنِ تُقَيِّدُهُ القَرِينَةُ بِغَيْرِ المُتَّخِذِ، ويُجَابُ بِحَمَلِ كَلَامِهِ على غَيْرِ الحاذِقِ ويظهرُ أَنَّهُ الذي اتَّفَقَ أَهْلُ فَنِّهِ على إِحاطَتِهِ بِهِ بحيثُ يَكُونُ خَطْوُهُ فِيهِ نادرًا جَدًّا، وكالطَّبِيبِ فيما ذُكِرَ الجَرائِحِ، بل هو من أَقْرَاهِ كَالكُحَّالِ (وَقَتْلُ جَلَادٍ وَضَرْبُهُ بِأَمْرِ الإِمَامِ كُباشِرَةٌ للإِمَامِ إِنْ جَهِلَ ظُلْمَهُ) كَأَنَّ اعتَقَدَ الإِمَامُ تَحْرِيمَهُ والجَلَادُ جَلَهُ (وخطأه) فيضْمَنُ الإِمَامُ لا الجَلَادُ؛ لأنَّهُ اللَّهُ وَلَقَدْ يَرْعَبُ النَّاسُ عَنْهُ، نعم، يُسَنُّ لَهُ أَنْ يُكْفَرَ فِي القَتْلِ، وتَقَلَّ الأَذْرَعِيُّ عن صَاحِبِ الوَافِي وأَقْرَهُ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ ما لو اعتَقَدَ وجوبَ طاعةِ الإِمَامِ في المَعْصِيَةِ؛ لأنَّهُ مِمَّا يَخْفَى انْتَهَى، وَيُسْلِمِيهِ فهو إِثْمًا يَكُونُ شُبْهَةً فِي دَفْعِ القَوَدِ لا المَالِ، وَحِينَئِذٍ فالَّذِي يُتَّبَعُهُ وجوبُهُ عَلَيْهِ وليس على الإِمَامِ شَيْءٌ إِلا إِنْ أَكْرَهَهُ، كما في قَوْلِهِ: (وإلا) بأنَّ عِلْمَ ظُلْمِهِ أو خطأه كَأَنَّ اعتَقَدًا حَرَمَتَهُ

وَيَتَّبَعِي الإِكْتِفَاءَ بِاشْتِهَارِهِ بِالْمَعْرِفَةِ بِذَلِكَ؛ لِكثْرَةِ الشَّفَاءِ بِمُعَالَجَتِهِ، وَقَوْلُهُ: وكذا أَي: تَجِبُ الدِّيَةُ على عَاقِلَتِهِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ بِحَمَلِ كَلَامِهِ إلخ) والحَاصِلُ على هذا أَنَّهُ إِنْ عَيَّنَ لَهُ المَرِيضُ الدَّوَاءَ فلا ضَمَانَ مُطْلَقًا، وإلا فَإِنْ كان حَازِقًا فلا ضَمَانَ أو غَيْرَ حَازِقٍ فَعَلِيهِ الضَّمَانُ اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (بِحَمَلِ كَلَامِهِ) أَي: ابْنِ الصَّلَاحِ. قَوْلُهُ: (فَيَضْمَنُ الإِمَامُ) إلى قَوْلِهِ: وَيُسْلِمِيهِ فِي المَعْنَى. قَوْلُهُ: (فَيَضْمَنُ الإِمَامُ) قَوْلًا وَمالًا اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَي: نَحْوِ الجَلْدِ. قَوْلُهُ: (لَيْسَ لَهُ) أَي: لِلجَلَادِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَأَقْرَهُ إلخ) اعْتَمَدَهُ المَعْنَى والأَسْنَى والزِّيَادِيُّ. قَوْلُهُ: (إِنْ مِثْلَ ذَلِكَ) أَي: فِي ضَمَانِ الإِمَامِ دُونَ الجَلَادِ اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَيُسْلِمِيهِ إلخ) يَتَّبَعِي فَرَضَ الكَلَامِ فِي غَيْرِ الأَعْجَمِيِّ الَّذِي يَغْتَقِدُ وَجوبَ طاعةِ الأَمِيرِ، أَمَّا هُوَ فَالضَّمَانُ على أَمْرِهِ إِمَامًا كان أو غَيْرَهُ اهـ. ع. ش.

قَوْلُهُ: (وَجُوبُهُ) أَي: المَالِ عَلَيْهِ أَي: الجَلَادِ اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ عِلْمَ ظُلْمِهِ أو خَطَأَهُ) أشارَ بِهِ إلى أَنَّ الوَاقِعَ فِي قَوْلِ المُصَنِّفِ: وَخَطَأَهُ بِمَعْنَى أو. قَوْلُهُ: (كَأَنَّ اعتَقَدًا حُزْمَتَهُ إلخ) عِبارةُ المَعْنَى قُبِيلَ قولِ المُصَنِّفِ: وَيَجِبُ نَصُّهَا تَنْبِيهُ مَحَلٍّ ما ذُكِرَ فِي الخَطَأِ فِي نَفْسِ الأَمْرِ فَإِنْ كان فِي مَحَلِّ الإِجْتِهَادِ كَقَتْلِ مُسْلِمٍ بِكَافِرٍ وَحُرِّ بَعِيدٍ فَإِنْ اعتَقَدَ أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ أو اعتَقَدَ الإِمَامُ جَوَازَهُ دُونَ الجَلَادِ فَإِنْ كان هُنَاكَ إِجْرَاءً، فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا، وإلا فَعَلَى الجَلَادِ فِي الأَصَحِّ وَإِنْ اعتَقَدَ الجَوَازَ فلا ضَمَانَ على أَحَدٍ وَإِنْ اعتَقَدَ الإِمَامُ المَنْعَ والجَلَادُ الجَوَازَ فَعَلَى بِنَائِهِ على

قَوْلُهُ: (وإلا) لم يَتَنَاوَلْ إِذْنُهُ ما يَكُونُ سَبَبًا لِلإِتِّلافِ إلخ) فِي الأَنوارِ ما نَصَّهُ: وَلَوْ أَخْطَأَ الطَّبِيبُ فِي المُعَالَجَةِ وَحَصَلَ مِنْهُ التَّلَفُ وَجَبَتْ الدِّيَةُ على عَاقِلَتِهِ، وكذا مَنْ تَعَطَّبَ بِغَيْرِ عِلْمٍ اهـ. قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ إلخ) فَالحَاصِلُ على هذا أَنَّهُ إِنْ عَيَّنَ لَهُ المَرِيضُ الدَّوَاءَ فلا ضَمَانَ مُطْلَقًا وإلا فَإِنْ كان حَازِقًا فلا ضَمَانَ، أو غَيْرَ حَازِقٍ فَعَلِيهِ الضَّمَانُ.

أَوْ اعْتَقَدَهَا الْجَلَادُ وَحَدَهُ وَقَتْلَهُ امْتِنَالًا لِأَمْرِ الْإِمَامِ (فَالْقِصَاصُ وَالضَّمَانُ عَلَى الْجَلَادِ) وَحَدَهُ، (إِنْ لَمْ يَكُنْ إِكْرَاهًا) مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ لِتَعْدِيهِ، فَإِنْ أَكْرَهَهُ ضَمِنَا الْمَالَ وَقَتْلًا (وَيَجِبُ) قَطْعُ سُرَّةِ الْمَوْلُودِ بَعْدَ وَلَادَتِهِ بَعْدَ نَحْوِ رِبْطِهَا لِتَوْقُفِ إِمْسَاكِ الطَّعَامِ عَلَيْهِ، وَالْمُخَاطَبِ هُنَا الْوَلِيِّ أَيْ إِنْ حَضَرَ وَإِلَّا فَمَنْ عَلِمَ بِهِ عَيْنًا تَارَةً وَكِفَايَةً أُخْرَى كِإِرْضَاعِهِ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ فَوْرِيٌّ لَا يَقْبَلُ التَّأْخِيرَ، فَإِنْ فَرُطَ فَلَمْ يُحْكَمْ الْقَطْعُ أَوْ نَحْوَ الرِّبْطِ ضَمِنَ، وَكَذَا الْوَلِيُّ وَهَذَا كُلُّهُ ظَاهِرٌ وَإِنْ لَمْ أَرَهُ وَيَجِبُ أَيْضًا (خِتَانُ) الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ حَيْثُ لَمْ يُوَلَّدَا مَخْتُونَيْنِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَنْ آتِيْعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ

الْوَجْهَيْنِ فِي عَكْسِهِ وَضَعَهُ الْإِمَامُ؛ لِأَنَّ الْجَلَادَ مُخْتَارٌ عَالِمٌ بِالْحَالِ فَهُوَ كَالْمُسْتَقِلِّ كَذَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا وَمَا ضَعَفَهُ جَزَمَ بِهِ جَمْعُ أَهْلِ. وَكَذَا فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ إِلَّا قَوْلُهُ: فَقِيلَ بِنَائِهِ إِنْ خُفِيَ فَعِبَارَتُهُمَا بِذَلِكَ فَقَتْلُهُ الْجَلَادَ عَمَلًا بِإِعْتِقَادِهِ فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ، بَلْ عَلَى الْإِمَامِ أَه. قَوْلُهُ: (أَوْ اعْتَقَدَهَا الْجَلَادُ إِنْ خُفِيَ) أَيْ: وَلَمْ يَعْتَقِدْ وَجُوبَ طَاعَةِ الْإِمَامِ فِي الْمَغْصِيَةِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (لِتَعْدِيهِ) أَيْ: الْجَلَادُ إِذَا كَانَ مِنْ حَقِّهِ لَمَّا عَلِمَ الْحَالَ أَنْ يَمْتَنِعَ مُغْنِي وَأَسْنَى. قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَكْرَهَهُ إِنْ خُفِيَ) هَذَا مُشْكِلٌ فِي ضَمَانِ الْإِمَامِ وَقَتْلِهِ فِيمَا إِذَا اغْتَقَدَ الْحُرْمَةَ الْجَلَادُ وَحَدَهُ إِذْ كَيْفَ يَضْمَنُ الْإِمَامُ وَيُقْتَلُ بِسَبَبِ الْإِكْرَاهِ عَلَى فِعْلٍ يَعْتَقِدُ حِلَّهُ؟ كَأَنَّ كَانَ الْإِمَامُ يَرَى قَتْلَ الْحُرِّ بِالْعَبْدِ أَوْ الْمُسْلِمِ بِالذِّمِّيِّ فَأَكْرَهَهُ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ لَوْ بَاشَرَهُ بِنَفْسِهِ لَمْ يَضْمَنْ وَلَمْ يُقْتَلْ فَلْيَتَأَمَّلْ. أَه. سَمِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ ضَمَانَهُ وَقَتْلَهُ لِنَسْبِهِ بِإِكْرَاهِ الْجَلَادِ فِي ضَمَانِهِ وَقَتْلَهُ لَا لِنَسْبِهِ بِذَلِكَ فِي قَتْلِ مَقْتُولِ الْجَلَادِ. قَوْلُهُ: (قَطْعُ سُرَّةِ الْمَوْلُودِ) إِلَى قَوْلِهِ: لِيُخْبَرَ أَبِي دَاوُدَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَهَذَا كُلُّهُ إِلَى وَيَجِبُ، وَقَوْلُهُ: وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ إِلَى الْمُتَنِ. قَوْلُهُ: (قَطْعُ سُرَّةِ الْمَوْلُودِ) الْأَوَّلَى سُرَّةُ الْمَوْلُودِ عِبَارَةُ الْمُخْتَارِ وَالسُّرَّةُ بِالضَّمِّ مَا تَقَطَّعَتْ الْقَابِلَةُ مِنْ سُرَّةِ الصَّبِيِّ، وَالسُّرَّةُ لَا تَقَطَّعُ، وَإِنَّمَا هِيَ الْمَوْضِعُ الَّذِي قَطَّعَ مِنْهُ السُّرَّةُ انْتَهَتْ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (هُنَا) الْأَوَّلَى بِذَلِكَ أَيْ: بِقَطْعِ السُّرَّةِ بَعْدَ نَحْوِ رِبْطِهَا. قَوْلُهُ: (فَمَنْ عَلِمَ بِهِ) وَمِنِ الْقَابِلَةِ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (فَإِنْ فَرُطَ) أَيْ: مَنْ عَلِمَ بِهِ. قَوْلُهُ: (فَلَمْ يُحْكَمْ الْقَطْعُ إِنْ خُفِيَ) فَلَوْ مَاتَ الصَّبِيُّ، وَاخْتَلَفَ الْوَارِثُ وَالْقَابِلَةُ مَثَلًا فِي أَنَّهُ هَلْ مَاتَ لِعَدَمِ الرِّبْطِ أَوْ إِحْكَامِهِ أَوْ بَغَيْرِ ذَلِكَ؟ صُدِّقَ مُدَّعِي الرِّبْطِ أَوْ إِحْكَامِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الضَّمَانِ، وَقَوْلُهُ: ضَمِنَ أَيْ: بِالذِّمَّةِ عَلَى عَاقِلِيَّتِهِ، وَقَوْلُهُ: وَكَذَا الْوَلِيُّ أَيْ: فِيمَا لَوْ أَهْمَلَهُ فَلَمْ يَحْضُرْ لَهُ مَنْ يَقْعُلُ بِهِ ذَلِكَ أَه. ع. ش. أَيْ: وَيَا الْأَوَّلَى فِيمَا لَوْ حَضَرَ بِنَفْسِهِ فَلَمْ يُحْكَمْ الْقَطْعُ إِنْ خُفِيَ. قَوْلُهُ: (الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَبِهِ يُعْلَمُ

قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَكْرَهَهُ ضَمِنَا الْمَالَ وَقَتْلًا) هَذَا مُشْكِلٌ فِي ضَمَانِ الْإِمَامِ وَقَتْلِهِ فِيمَا إِذَا اغْتَقَدَ الْحُرْمَةَ الْجَلَادُ وَحَدَهُ؛ إِذْ كَيْفَ يَضْمَنُ الْإِمَامُ وَيُقْتَلُ بِسَبَبِ الْإِكْرَاهِ عَلَى فِعْلٍ يَعْتَقِدُ حِلَّهُ، كَأَنَّ كَانَ الْإِمَامُ يَرَى قَتْلَ الْحُرِّ بِالْعَبْدِ أَوْ الْمُسْلِمِ بِالذِّمِّيِّ فَأَكْرَهَهُ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ لَوْ بَاشَرَهُ بِنَفْسِهِ لَمْ يَضْمَنْ وَلَمْ يُقْتَلْ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ قَطْعُ سُرَّةِ الْمَوْلُودِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: إِلَّا أَنَّ وَجُوبَهُ عَلَى الْغَيْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْعُلُ إِلَّا فِي الصَّغَرِ كَذَا قَالَ الزَّزْكَشِيُّ. أَه. وَفِي قَوْلِهِ: كَذَا إِشَارَةٌ إِلَى التَّبَرِّيِّ مِنْهُ، وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ أَنَّهُ قَدْ يَتْرَكَ إِلَى الْبُلُوغِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ كَالْخِتَانِ.

حَنِيفًا ﴿النحل: ١٢٣﴾. ومنها الْخِتَانُ: اخْتَنَنَ وهو ابْنُ ثمانين سنةً. وَصَحَّ مِائَةً وَعِشْرُونَ لَكِنْ الْأَوَّلُ أَصَحُّ. وقد يُجْمَعُ بَأَنَّ الْأَوَّلَ حُسِبَ من حينِ الثَّبُوءِ، والثاني من حينِ الْوِلَادَةِ. بالقدم اسمُ موضعٍ وقيل: آلَةٌ لِلتَّجَارِ، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ «أَلْقَى عَنْكَ شَعْرَ الْكَفْرِ وَاخْتَنَنَ»، خرج الأولُ لِدَلِيلِ فَتَقَيَّيَ الثَّانِي عَلَى حَقِيقَتِهِ وَدَلَالَةِ الْاِقْتِرَانِ ضَعِيفَةٍ كَمَا حَقَّقَ فِي الْأَصُولِ، وَقِيلَ: وَاجِبٌ عَلَى الرِّجَالِ سُنَّةٌ لِلنِّسَاءِ، وَقِيلَ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ: ثُمَّ كَيْفِيَّتُهُ فِي (المرأةُ بِجُزْءٍ) أَي: بِقَطْعِ جُزْءٍ يَقَعُ عَلَيْهِ الْاسْمُ (من اللَّخْمَةِ) الْمَوْجُودَةِ (بِأَعْلَى الْفَرْجِ)، فَوْقَ ثُقْبَةِ الْبُؤْلِ تُشَبِّهُ غُرْفَ الدَّيْكِ وَيُسَمَّى الْبُظْرُ بِمَوْحِدَةٍ مَفْتُوحَةٍ فَمُعْجَمَةٍ سَاكِئَةٍ قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَتَقْلِيلُهُ أَفْضَلُ لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِلْخَاتِنَةِ: «أَشِمْي وَلَا تُنْهَكِي فَإِنَّهُ أَحْطَى لِلْمَرْأَةِ وَأَحَبُّ لِلْبَغْلِ» أَي: لِرِيَازَتِهِ فِي لَذَّةِ الْجَمَاعِ. وَفِي رِوَايَةٍ: «أَسْرَى لِلْوَجْهِ» أَي أَكْثَرَ لِمَائِهِ وَدَمِهِ (و) فِي (الرَّجُلِ بِقَطْعِ) جَمِيعِ (مَا يُغَطِّي حَشَفَتَهُ)؛ حَتَّى تَنْكَشِفَ كُلُّهَا وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ غُرْلَتَهُ لَوْ تَقَلَّصَتْ حَتَّى انْكَشَفَ جَمِيعُ

فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَقَدْ يُجْمَعُ إِلَى وَرَوَى، وَقَوْلُهُ: وَدَلَالَةُ الْاِقْتِرَانِ إِلَى وَقِيلَ، وَقَوْلُهُ: وَفِي رِوَايَةٍ أَسْرَى لِلْوَجْهِ، وَقَوْلُهُ: وَتُسَمَّى إِلَى قَالَ الْمُصَنِّفُ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْهَا) أَي: مِنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ. □ فَوَدَّ: (الْخِتَانُ) أَي: وَجُوبُهُ كَمَا فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ قَدَلَّ عَلَى الْمُدَّعِي أَه. بُجَيْرِمِي. □ فَوَدَّ: (اخْتَنَنَ الْخ) أَي: إِبْرَاهِيمَ أَه. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَصَحَّ مِائَةً وَعِشْرُونَ) أَي: صَحَّ أَنَّهُ اخْتَنَنَ وَغُمْرُهُ مِائَةُ الْخ. □ فَوَدَّ: (حُسِبَ) يَغْنِي مَبْنِيٍّ عَلَى حُسْبَانِ غُمْرِهِ. □ فَوَدَّ: (بِالْقُدُومِ) بِتَخْفِيفِ الدَّالِ وَقَدْ تُشَدُّ أَه. قَامُوسٌ. □ فَوَدَّ: (آلَةٌ لِلتَّجَارِ) يَنْحُتُ بِهَا، وَهِيَ مُخَفَّفَةٌ قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: وَلَا تَقُلْ قَدُومٌ بِالتَّشْدِيدِ، وَالْجَمْعُ قَدَمٌ ائْتَمَّتْ مُخْتَارًا أَه. ع ش. □ فَوَدَّ: (أَلْقَى عَنْكَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِالْخِتَانِ رَجُلًا أَسْلَمَ فَقَالَ لَهُ أَلْقَى الْخ، وَالْأَمْرُ لِلْجُوبِ خَرَجَ الْخ. □ فَوَدَّ: (خَرَجَ الْأَوَّلُ) أَي: الْأَمْرُ بِالْقَاءِ الشَّعْرِ عَنْ حَقِيقَتِهِ. □ فَوَدَّ: (الثَّانِي) أَي: الْأَمْرُ بِالْاِخْتِنَانِ. □ فَوَدَّ: (عَلَى حَقِيقَتِهِ) مِنْ الْوُجُوبِ أَه. سَم. □ فَوَدَّ: (وَقِيلَ وَاجِبُ الْخ) وَقِيلَ هُوَ سُنَّةٌ لِقَوْلِ الْحَسَنِ قَدْ أَسْلَمَ النَّاسُ وَلَمْ يَخْتَنُوا أَه. مُغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَقِيلَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى قَالَ الْمُجَبِّ الطَّبْرِيُّ: وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَه. □ فَوَدَّ: (تُشَبِّهُ الْخ) فَإِذَا قُطِعَتْ بَقِيَّ أَضْلُهَا كَالنَّوَاةِ مُغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَقَتْلِيلُهُ) أَي: الْمَقْطُوعِ أَه. ع ش. □ فَوَدَّ: (أَشِمْي) مِنْ الْإِشْمَامِ أَي: خُذِي مِنَ الْبُظْرِ قَلِيلًا. □ فَوَدَّ: (وَلَا تُنْهَكِي) أَي: لَا تُبَالِغِي. □ فَوَدَّ: (وَفِي رِوَايَةٍ) أَي: بِدَلِّ أَحْطَى لِلْمَرْأَةِ. □ فَوَدَّ: (أَي: أَكْثَرَ الْخ) تَفْسِيرٌ لِكُلِّ مِنْ رِوَايَتِي (أَحْطَى لِلْمَرْأَةِ وَأَسْرَى لِلْوَجْهِ). □ فَوَدَّ: (لِمَائِهِ) أَي: مَاءِ وَجْهِهَا أَه. مُغْنَى. □ فَوَدَّ: (جَمِيعِ) إِلَى قَوْلِهِ وَسَكَنُوا عَلَيْهِ فِي النَّهَائِيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَقِيلَ: يُخْتَنُ إِلَى وَمَنْ لَهُ ذَكَرَانِ، وَقَوْلُهُ: وَيُفَرَّقُ إِلَى الْمَثَنِ.

□ فَوَدَّ (سَنِ): (مَا يُغَطِّي حَشَفَتَهُ) وَيَتَّبِعِي أَنَّهَا إِذَا نَبَتْ بَعْدَ ذَلِكَ لَا تَجِبُ إِزَالَتُهَا لِحُصُولِ الْغَرَضِ بِمَا فَعَلَ أَوَّلًا أَه. ع ش. □ فَوَدَّ: (حَتَّى تَنْكَشِفَ كُلُّهَا) فَلَا يَكْفِي قَطْعُ بَعْضِهَا وَيُقَالُ: لِنَتِكَ الْجِلْدَةُ الْقُلْفَةُ

الحشفة فإن أمكن قطع شيء مما يجب قطعه في الختان منها دون غيرها وجب ولا نظير لذلك التقلص؛ لأنه قد يزول فتستز الحشفة ولا سقط الوجوب كما لو وُلِدَ مخثوناً. وقد كثر اختلاف الرواة والحفاظ وأهل السير في ولادته ﷺ مخثوناً؛ لأنه جاء أنه وُلِدَ مخثوناً كثلثة عشر نبياً، وأن جبريل ختنه حين طهر قلبه، وأن عبد المطلب ختنه يوم سابعه، لكن لم يصح في ذلك شيء على ما قاله غير واحد من الحفاظ، ولم ينظروا لقول الحاكم أن الذي تواترت به الرواية «أنه وُلِدَ مخثوناً»، ويمتن أطال في رده الذهبي ولا لتصحيح الضياء حديث ولادته مخثوناً؛ لأنه ثبت عندهم ضعفه، والأوجه في ذلك الجمع بأنه يُحتمل أنه كان هناك نوع تقلص في الحشفة فنظر بعض الرواة للصورة فسماه ختانا وبعضهم للحقيقة فسماه غير ختان، وقد قال بعض المحققين من الحفاظ: الأشبه بالصواب أنه لم يولد مخثوناً، وإنما يجب الختان في حي (بعد البلوغ) والعقل؛ إذ لا تكليف قبلهما.....

أُسْنَى وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (منها) أي: الغزلة. □ فَوَدَّ: (وَجَبَ) أي: قَطَعَ ذلك الشيء. □ فَوَدَّ: (وَالَا) أي: وإن لم يُمكن قَطَعَ شيء إلخ. □ فَوَدَّ: (وقد كثر اختلاف الرواة إلخ) عبارةً للمُعْنَى.

(فائدة): أول من ختن من الرجال إبراهيم ﷺ ومن الإنان هاجر رضي الله تعالى عنها.

(تنبيه): خلق آدم مخثوناً وولد من الأنبياء مخثوناً ثلاثة عشر شيت ونوح وهود وصالح ولوط وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا وعيسى وحظلة بن صفوان ونبينا ﷺ ثم ذكر روايتي ختن جبريل وختن عبد المطلب. □ فَوَدَّ: (كثلاثة عشر نبياً) وقد نظمتهم الشيخ علي السعودي فقال:

فَادَمَ شَيْتٌ ثُمَّ نُوْحٌ نَبِيٌّ	شُعَيْبٌ لِلُّوْطِ فِي الْحَقِيقَةِ قَدْ ثَلَا
وَمُوسَى وَهُودٌ ثُمَّ صَالِحٌ بَعْدَهُ	وَيُوسُفُ زَكَرِيَّا فافهم لثَفَضَا
وَحُظْلَةُ يَحْيَى سُلَيْمَانُ مُكَمَّلًا	لِعِدَّتِهِمِ وَالْخَلْفُ جَاءَ لِمَنْ ثَلَا
خِتَامًا لَجَمْعِ الْأَنْبِيَاءِ مُحَمَّدٌ	عَلَيْهِمْ سَلَامُ اللَّهِ وَسَكَا وَمِنْ دَلَا

وَمِنْ دَلَا اسْمُ لِعَوْدِ الْبُخُورِ اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَأَن جبريل إلخ) أي: وجاء أن إلخ. □ فَوَدَّ: (في ذلك) أي: في شأن ولادته ﷺ مخثوناً. □ فَوَدَّ: (غير واحد) عبارةً للنهاية جمع اه. □ فَوَدَّ: (ولم ينظروا) أي: الحفاظ القائِلون بذلك. □ فَوَدَّ: (في رده) أي: الحاكم. □ فَوَدَّ: (ولا لتصحيح الضياء إلخ) عطف على لقول الحاكم. □ فَوَدَّ: (عندهم) أي: الحفاظ المذكورين. □ فَوَدَّ: (والأوجه في ذلك الجمع) عبارةً للنهاية ويُمكن الجمع اه. □ فَوَدَّ: (بأنه يُحتمل أنه كان إلخ) هذا إنما يفيد الجمع بين رواية ولادته مخثوناً وغير مخثون لا بين روايتي ختن جبريل وختن جد عبد المطلب اه. رشيد. □ فَوَدَّ: (وقد قال بعض المحققين إلخ) مُعْتَمَد اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (وإنما يجب) إلى قوله: كذا نقله في المعنى إلّا قوله: ويؤخذ إلى ومن له ذكران، وقوله: ويُفرّق إلى المتن، وقوله: وبه يرد إلى ويكره، وقوله: وفي وجه إلى ولا يُحسب. □ فَوَدَّ: (في حي) فمن مات بغير ختان لم يُختن في الأصح وقيل يُختن في الكبير دون الصغير اه. مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (والعقل) أي: واحتمال الختان مُعْنَى وأُسْنَى.

فَيَجِبُ بَعْدَهُمَا فَوْزًا إِلَّا إِنْ خِيفَ عَلَيْهِ مِنْهُ فَيُؤَخَّرُ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ سَلَامَتُهُ مِنْهُ، وَيَأْمُرُهُ بِهِ حِينَئِذٍ الْإِمَامُ، فَإِنْ امْتَنَعَ أَجْبَرَهُ وَلَا يَضْمَنُهُ إِنْ مَاتَ إِلَّا أَنْ يَفْعَلَهُ بِهِ فِي شِدَّةِ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ فَيَلْزِمُهُ نِصْفُ ضَمَانِهِ، وَلَوْ بَلَغَ مَجْنُونًا لَمْ يَجِبْ خِتَانُهُ، وَأَفْهَمَ ذِكْرُهُ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ خِتَانُ الْخُنْثَى الْمُشْكِلِ، بَلْ لَا يَجُوزُ لِمَتَنَاعِ الْجُورِ مَعَ الْإِشْكَالِ، وَقِيلَ: يُخْتَنُ فَرَجَاهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَرَجَحَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ، فَعَلِيهِ يَتَوَلَّاهُ هُوَ إِنْ أَحْسَنَهُ، أَوْ يَشْتَرِي أُمَةً تُحْسِنُهُ، فَإِنْ عَجَزَ تَوَلَّاهُ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ لِلضَّرُورَةِ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْبَالِغَ لَا يَجُوزُ لِغَيْرِ حَلِيلَتِهِ خِتَانُهُ إِلَّا إِنْ عَجَزَ عَنْ زَوْجَةٍ أَوْ شَرَاءِ

قوله: (فَيَجِبُ بَعْدَهُمَا فَوْزًا إِلَّا إِنْ خِيفَ الْخ) عبارة الرّوض مع شرحه ولا يجوز ختان ضعيف خلقه يخاف عليه منه فيترك حتى يغلب على الظن سلامته، فإن لم يخف عليه منه استحج تأخيرها حتى يحتملها اهـ. زاد المغني قال البلقيني: وهذا شرط لأداء الواجب لا أنه شرط للوجوب اهـ. قوله: (إِنْ خِيفَ عَلَيْهِ الْخ) أي: البالغ العاقل. قوله: (ويأمره به الخ) عبارة المغني والرّوض مع شرحه تنمّة يعجز الإمام البالغ العاقل إذا احتملها وامتنع منه ولا يضمنه حينئذ إن مات بالختان؛ لأنه مات من واجب قلو أجبره الإمام فختن أو ختنه أب أو جد في حر أو برد شديد فمات وجب على الإمام دون الأب والجد نصف الضمان؛ لأن أصل الختان واجب، والهلاك حصل من مستحق وغيره ويفارق الحد بأن استيفاءه إلى الإمام فلا يؤاخذ بما يفضي إلى الهلاك، والختان يتولاه المختون أو والده غالبا فإذا تولاه شرط فيه سلامة العاقبة، وبذلك علم الفرق بينه وبين الولد في الختان اهـ. قوله: (ويأمره) أي: وجوبا اهـ. ع ش. قوله: (حينئذ) أي: حين غلبه ظن سلامته منه. قوله: (ولا يضمنه) أي: بالإيجاب.

قوله: (إن مات) أي: بالختان. قوله: (إلا أن يفعله به) أي: يفعل الممتنع الختان بإيجاب الإمام.

قوله: (فيلزمه) أي: الإمام وقوله: (نصف ضمانه) أي: والنصف الثاني هدر اهـ. ع ش. قوله: (ولو بلغ مجنوناً الخ) مختار قوله: والعقل، ولو قال: أما المجنون الخ كان أولى اهـ. ع ش. قوله: (فعليه) أي: ما رجحه ابن الرّفة. قوله: (يتولاه هو) أي: الخنثى المشكل. قوله: (أو يشتري الخ) عبارة غيره، ولا يشتري الخ. قوله: (فإن عجز) أي: عن الفعل بنفسه وتخصيل الأمة. قوله: (تولاه امرأة أو رجل الخ) أي: كالطبيب أسنى ومغني. قوله: (إن البالغ الخ) انظر التقييد به مع أن غيره كهو في حزمة النظر إلى فرجه اهـ. سم. قوله: (عن زوجة) أي: تزوجها.

قوله: (فإن امتنع أجبر ولا يضمنه إن مات إلا أن يفعله به في شدة حر أو برد الخ)، عبارة الرّوض: قلو أجبره الإمام أو ختنه الأب أو الجد في حر أو برد شديدين فمات وجب على الإمام فقط أي: دون الأب والجد نصف الضمان، ومن ختن من لا يحتمل فمات اقتصر منه، فإن كان أباً أو جدا ضمن المال، أو من يحتمل وهو ولي فلا ضمان أو أجنبي فالقصاص اهـ. انظر قوله: أولاً فقط وثانياً ضمن المال وكان الأول مخصوصاً بالبالغ والثاني بغيره. قوله: (أن البالغ) انظر التقييد به مع أن غيره كهو في حزمة النظر إلى فرجه.

أمية تُحْسِنُهُ، وقياسه أنه لو كان ثم أمة تُحْسِنُ مُدَاوَاةَ عِلَّةٍ بفرجه لم يَجْزُ له توليته لغيرها إلا إن عَجَزَ عن شرائها ومن له ذكران عامِلان يُخْتَنانِ فَإِنْ تَمَيَّزَ الْأَصْلِيَّ مِنْهُمَا فهو فقط فَإِنْ شَكَّ فَكَالْخُنْثَى، ويُفَرَّقُ بينه وبين ما مرَّ آخِرَ السَّرِقَةِ بِأنَّه لا تَعْدِي هُنا، فلم يُناسِبَهُ التَّغْلِيظُ بخلافه ثُمَّ (وَيُنْذَبُ تَعَجُّلُهُ فِي سَابِعِهِ) أَي سَابِعِ يَوْمِ وَلادته للخبر الصحيح: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَتَنَ الْحَسَنَيْنِ ﷺ يَوْمَ سَابِعِهِمَا». وبه يُرَدُّ قولُ جمع: لا يَجُوزُ فِيهِ؛ لأنَّه لا يُطِيقُهُ وَيُكْرَهُ قَبْلَ السَّابِعِ فَإِنْ أَخَّرَ عَنْهُ فِي الْأَرْبَعِينَ وَالْأَفْئِدَةُ فِي السَّنَةِ السَّابِعَةِ؛ لِأَنَّهَا وَقْتُ أَمْرِهِ بِالصَّلَاةِ، وَفِي وَجْهِ حَرَمَتِهِ قَبْلَ عَشْرِ سِنِينَ، وَرُدُّ بِخُرْقَةِ الْإِجْمَاعِ وَلَا يُحْسَبُ مِنَ السَّبْعِ يَوْمِ وَلادته؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَا أَخَّرَ كَانَ أَحَقَّ إِيْلَامًا، وَبِهِ فَارَقَ الْعَقِيقَةَ؛ لِأَنَّهَا بِرُفْدٍ الْإِسْرَاعُ بِهِ قَالَ ابْنُ الْحَاجِّ الْمَالِكِيُّ: وَيُسْنُ إِظْهَارُ خِتَانِ الذَّكَورِ وَإِخْفَاءُ خِتَانِ الْإِنَاثِ، كَذَا نَقَلَهُ جَمْعٌ مِنَّا عَنْهُ وَسَكَنُوا عَلَيْهِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا إِنَّمَا يَثْبُتُ بِدَلِيلٍ وَرَدَّ عَنْهُ ﷺ فَإِنْ أُريدَ أَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ اسْتَحْسَنَانِي لَمْ يُناسِبَهُ الْجَزْمُ بِسُنَّتِهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي الْوَلَايِمِ أَنَّ الْإِظْهَارَ سُنَّةٌ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ يُقال: لا يَلْزَمُ مِنْ نَذْبٍ وَلِيْمَةٍ الْخِتَانِ إِظْهَارُهُ فِي الْمَرْأَةِ (فَإِنْ ضَعُفَ عَنْ أَحْتِمَالِهِ) فِي السَّابِعِ (أُخْرَى).....

• فَوُدَّ: (عَامِلانِ) قَالَ فِي الرُّوضِ: وَهَلْ يُعْرَفُ أَي: الْعَمَلُ بِالْجَمَاعِ أَوِ الْبُؤْلُ وَجِهَانِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: جَزَمَ كَالرُّوضَةِ فِي بَابِ الْغُسْلِ بِالثَّانِي وَرَجَّحَهُ فِي التَّحْقِيقِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَمَا رَجَّحَهُ فِي التَّحْقِيقِ مُعْتَمَدٌ أَه. ع. ش. • فَوُدَّ: (فَهُوَ فَقَطُّ) أَي: فَالْأَصْلِيُّ يَجِبُ خَتْنُهُ فَقَطُّ. • فَوُدَّ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ الْخ) قَدْ يُتَقَضُّ هَذَا الْفَرْقُ بِخِتَانِ الْأَصْلِيِّينَ جَمِيعًا وَعَدَمَ قَطْعِهِمَا فِي سَرِقَةٍ وَاحِدَةٍ أَه. سَم. • فَوُدَّ: (وَبِهِ) أَي: بِذَلِكَ الْخَبَرِ. • فَوُدَّ: (وَيُكْرَهُ الْخ) أَي: عَلَى الْأَوَّلِ أَه. مُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَالْأَفْئِدَةُ فِي السَّنَةِ السَّابِعَةِ) أَي: وَيَعْدُهَا يَتَّبِعِي وَجُوبُهُ عَلَى الْوَلِيِّ إِنْ تَوَقَّضَتْ صِحَّةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ أَه. ع. ش. • فَوُدَّ: (بِالصَّلَاةِ) أَي: وَالطَّهَارَةِ أَه. مُغْنِي. • فَوُدَّ: (مِنْ السَّبْعِ) الْأَوَّلَى مِنَ السَّبْعَةِ. • فَوُدَّ: (فَارَقَ الْعَقِيقَةَ) وَحَلَقَ الرَّأْسَ وَتَسْمِيَةَ الْوَلَدِ أَه. مُغْنِي أَي: حَيْثُ يُحْسَبُ فِيهَا يَوْمُ الْوِلَادَةِ مِنَ السَّبْعَةِ ع. ش. • فَوُدَّ: (بِهِ) أَي: بِالْعَقِيقَةِ وَالتَّذْكِيرِ بِتَأْوِيلِ الْبِرِّ. • فَوُدَّ: (قَالَ ابْنُ الْحَاجِّ الْمَالِكِيِّ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَيُسْنُ الْخَ كَمَا نَقَلَهُ جَمْعٌ عَنْ ابْنِ الْحَاجِّ الْمَالِكِيِّ أَه. • فَوُدَّ: (وَالْإِخْفَاءُ خِتَانِ الْإِنَاثِ) أَي: عَنْ الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ أَه. ع. ش. • فَوُدَّ: (مِنَّا) أَي: مَعَاشِرَ الشَّافِعِيَّةِ. • فَوُدَّ: (أَنَّ ذَلِكَ) أَي: الْإِخْفَاءُ. • فَوُدَّ: (لَا يَلْزَمُ مِنْ نَذْبٍ وَلِيْمَةٍ الْخِتَانِ إِظْهَارُهُ الْخ) الْمُتَبَادِرُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ أَنَّ الْمُرَادَ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِظْهَارِ نَذْبٍ وَلِيْمَةٍ الْخِتَانِ الشَّامِلِ لِخِتَانِ الْمَرْأَةِ إِظْهَارُ خِتَانِهَا عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَلَا يَخْفَى بَعْدَ ذَلِكَ التَّفْهِي. • فَوُدَّ (لَسِي): (فَإِنْ ضَعُفَ) أَي: الطُّفْلُ أَه. مُغْنِي. • فَوُدَّ: (فِي السَّابِعِ) لِي قَوْلُهُ: كَمَا مَرَّ فِي النِّهَايَةِ مَا

• فَوُدَّ: (عَامِلانِ) قَالَ فِي الرُّوضِ: وَهَلْ يُعْرَفُ أَي: الْعَمَلُ بِالْجَمَاعِ أَوِ الْبُؤْلُ؟ وَجِهَانِ، قَالَ فِي شَرْحِهِ: جَزَمَ كَالرُّوضَةِ فِي بَابِ الْغُسْلِ بِالثَّانِي وَرَجَّحَهُ فِي التَّحْقِيقِ. أَه. • فَوُدَّ: (بِأَنَّهُ لَا تَعْدِي الْخ) قَدْ يُتَقَضُّ هَذَا الْفَرْقُ بِخِتَانِ الْأَصْلِيِّينَ جَمِيعًا وَعَدَمَ قَطْعِهِمَا فِي سَرِقَةٍ وَاحِدَةٍ.

وجوباً إلى أن يَحْتَمِلَهُ (وَمَنْ حَتَّتَهُ فِي سِنٍّ) أَي: حَالٌ يَحْتَمِلُهُ وَهُوَ وَلِيُّ لَوْ قِيمًا فَلَا ضَمَانَ، أَوْ
هُوَ أَجَنْبِيٌّ قُتِلَ لِتَعَدِّيهِ، وَإِنْ قَصَدَ إِقَامَةَ الشُّعَارِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَهُوَ مُتَّبَعَةٌ خِلَافًا
لِلزُّكْشِيِّ؛ لِأَنَّ ظَنَّنَ ذَلِكَ لَا يُبَيِّحُ لَهُ الْإِقْدَامَ بِوَجْهِ فَلَا شُبْهَةً، وَلَيْسَ كَقَطْعِ يَدِ سَارِقٍ بِغَيْرِ إِذْنِ
الْإِمَامِ؛ لِإِهْدَارِهَا بِالنِّسْبَةِ لِكُلِّ أَحَدٍ مَعَ تَعَدِّي السَّارِقِ بِخِلَافِهِ هُنَا، نَعَمْ، إِنَّ ظَنَّنَ الْجَوَازَ وَغَيْرَ
بِجَهْلِهِ، فَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا قَوْدَ عَلَيْهِ، وَكَذَا خَاتِنٌ بِإِذْنِ أَجَنْبِيٍّ ظَنَّهُ وَلِيًّا فِيمَا يَظْهَرُ فِيهِمَا أَوْ فِي حَالِ
(لَا يَحْتَمِلُهُ) لِنَحْوِ ضَعْفٍ أَوْ شِدَّةٍ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ فَمَاتَ (لَزِمَهُ الْقِصَاصُ)؛ لِتَعَدِّيهِ بِالْجُرْحِ الْمُهِلِكَ.
نَعَمْ، إِنَّ ظَنَّنَ أَنَّهُ يَحْتَمِلُهُ لَمْ يَلْزِمَهُ قِصَاصٌ عَلَى الْأَوْجَهِ لِعَدَمِ تَعَدِّيهِ. (إِلَّا وَالِدًا) وَإِنْ عَلَا لِمَا مَرَّ
أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ بَوْلَدِهِ، نَعَمْ، عَلَيْهِ الدِّيَةُ مُعْلَظَةً فِي مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ عَمْدٌ مُحَضٌّ وَكَذَا مُسْلِمٌ فِي كَافِرٍ وَخُرٌّ

يُؤَافِقُهُ إِلَّا أَنَّهُ اسْقَطَ قَوْلَ الشَّارِحِ أَي: حَالٌ إِلَى وَإِنْ قَصَدَ، وَقَوْلُهُ: أَوْ فِي حَالٍ وَذَكَرَ قَوْلَهُ: وَلَمْ يَنْ قَصَدَ
عَقِبَ قَوْلُهُ الْآتِي: بِخِلَافِ الْأَجَنْبِيِّ؛ لِتَعَدِّيهِ وَهُوَ حَسَنٌ. □ قَوْلُهُ: (وُجُوبًا لِلْخ) كَذَا فِي الْمُغْنِيِّ.

□ قَوْلُهُ: (أَي: حَالٌ يَحْتَمِلُهُ الْخ) إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ قَوْلُ الْمُتَنِ الْآتِي: فَإِنْ احْتَمَلَهُ وَحَتَّتَهُ وَلِيٌّ الْخ فَلِمَ قَدَّمَهُ
هُنَا؟ وَلِمَ لَمْ يَحْلُ فِيهِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْمُتَنِ بِأَن يَقُولَ: كَمَا يَأْتِي وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ؟ فَلْيُبَيِّنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ غَيْرُ
مُسْلَمٍ أَه. سَمِ أَقُولُ صَنِيعُ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهْيَةُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ هَذَا ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَكْتُبَا بَيْنَ قَوْلِ الْمُتَنِ وَمَنْ
حَتَّتَهُ فِي سِنٍّ، وَقَوْلُهُ: لَا يَحْتَمِلُهُ شَيْئًا أَصْلًا ثُمَّ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ مَسْأَلَةِ الْأَجَنْبِيِّ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا فِي شَرْحِ
قَوْلِ الْمُتَنِ الْآتِي فَإِنْ احْتَمَلَهُ وَحَتَّتَهُ الْخ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُتَّبَعَةٌ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَخِلَافًا لِلْأَسْنَى وَالْمُغْنِيِّ.

□ قَوْلُهُ: (وَكَذَا خَاتِنٌ لِلْخ) أَي: لَا قَوْدَ عَلَيْهِ وَيَضْمَنُ بِدِيَةِ شِبْهِ الْعَمْدِ فِي الصُّورَتَيْنِ أَه. ع ش.
□ قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَي: فِيمَا قَبْلَ كَذَا وَمَا بَعْدَهُ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ فِي حَالٍ لِلْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ حَالٌ يَحْتَمِلُهُ
الْخ.

□ قَوْلُ (سَنِي): (لَزِمَهُ قِصَاصٌ) أَي: وَلِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُهُ أَه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ
يَحْتَمِلُهُ) كَانَ قَالَ لَهُ أَهْلُ الْخَبَرَةِ: يَحْتَمِلُهُ أَه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَلْزِمَهُ قِصَاصٌ لِلْخ) وَيَجِبُ عَلَيْهِ دِيَةٌ
شِبْهُ الْعَمْدِ كَمَا بَحَثَهُ الزُّكْشِيُّ مُغْنِي وَأَسْنَى.

□ قَوْلُ (سَنِي): (إِلَّا وَالِدًا) أَي: حَتَّتَهُ فِي سِنٍّ لَا يَحْتَمِلُهُ أَه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَلَا) إِلَى الْفَضْلِ فِي
الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: وَخُرٌّ لِقَيْنٍ، وَقَوْلُهُ: كَمَا مَرَّ إِلَى الْمُتَنِ. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ عَلَيْهِ الدِّيَةُ مُعْلَظَةً لِلْخ) نَعَمْ تَقَدَّمَ
بِأَعْلَى الْهَامِشِ فِي الْبَالِغِ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي تَطْيِيرِ ذَلِكَ فَيَكُونُ هَذَا فِي غَيْرِ الْبَالِغِ فَلْيَتَأَمَّلْ. سَمِ عَلَى
حَجِّ أَه. ع ش.

□ قَوْلُهُ: (أَي: حَالٌ يَحْتَمِلُهُ الْخ) إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ قَوْلُ الْمُتَنِ الْآتِي، فَإِنْ احْتَمَلَهُ وَحَتَّتَهُ وَلِيٌّ الْخ فَلِمَ قَدَّمَهُ
هُنَا؟ وَلِمَ لَمْ يَحْلُ فِيهِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْمُتَنِ بِأَن يَقُولَ كَمَا يَأْتِي وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ فَلْيُبَيِّنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ غَيْرُ
مُسْلَمٍ؟ □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُتَّبَعَةٌ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر صَحَّ. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ عَلَيْهِ الدِّيَةُ مُعْلَظَةً) تَقَدَّمَ بِأَعْلَى الْهَامِشِ فِي
الْبَالِغِ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي تَطْيِيرِ ذَلِكَ فَيَكُونُ هَذَا فِي غَيْرِ الْبَالِغِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

لِقِنْ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِهِ أَيْضًا (فَإِنْ احْتَمَلَهُ وَخَتَنَهُ وَلِيٌّ) وَلَوْ وَصِيًّا أَوْ قَيْمًا (فَلَا ضَمَانَ فِي الْأَصَحِّ) لِإِحْسَانِهِ بِتَقْدِيمِهِ؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ عَلَيْهِ مَا دَامَ صَغِيرًا بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ لِتَعْدِيهِ كَمَا مَرَّ، فَإِنْ قُلْتُ: قَوْلُهُمْ هُنَا؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ يُنَافِي مَا مَرَّ أَيْفَا أَنَّهُ كُلُّمَا أَخَّرَ كَانَ أَخْفَ إِيْلَامًا.
قُلْتُ: لَا مُنَافَاةَ؛ لِأَنَّ الْمُفَضَّلَ عَلَيْهِ هُنَا بَعْدَ الْبُلُوغِ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ قَبْلَهُ أَسْهَلُ مِنْهُ بَعْدَهُ، وَثُمَّ حُسْبَانُ يَوْمِ الْوِلَادَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مَعَ عَدَمِهِ أَخْفَ مِنْهُ مَعَ حُسْبَانِهِ. (وَأُجْرَتُهُ) وَبَقِيَّةُ مُؤْنَةٍ (فِي مَالِ الْمَخْتُونِ) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ مُؤْنَتُهُ كَالسَّيِّدِ.

فصل في حكم إتلاف الدواب

(مَنْ كَانَ مَعَ) غَيْرِ طَيْرٍ؛ إِذْ لَا ضَمَانَ بِإِتْلَافِهِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ أَيُّ: مَا لَمْ يُرْسَلِ الْمُعْلَمُ عَلَى مَا صَارَ إِتْلَافُهُ لَهُ طَبْعًا فِيمَا يَظْهَرُ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ: يَضْمَنُ بِتَسْيِيبٍ مَا عُلِمَتْ ضَرَاوَتُهُ لَيْلًا وَنَهَارًا، وَأَفْتَى الْبَلْقِينِيُّ فِي تَحْلِيلِ قَتْلِ جَمَلًا بِأَنَّهُ هَذَرٌ لِتَقْصِيرِ صَاحِبِهِ دُونَ صَاحِبِ

□ قَوْلُ (السِّي): (فَلَا ضَمَانَ الْخ) وَبِالْبَالِغِ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ بَسْفُو مُلْحَقٌ بِالصَّغِيرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ الْوَاقِفِ، وَالْمُسْتَقِيلُ إِذَا خَتَنَهُ بِأَذْنِهِ أَجْنَبِيٌّ فَمَاتَ فَلَا ضَمَانَ، وَكَذَا السَّيِّدُ فِي خِتَانِ رَقِيقِهِ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ أَه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ) فَعَلِيهِ الْقِصَاصُ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَمِنْهُ مَا يَقَعُ كَثِيرًا وَمَنْ يُرِيدُ خِتَانَهُ وَلَدَهُ فَيَخْتِنُ مَعَهُ أَيْتَامًا قَاصِدًا بِذَلِكَ إِصْلَاحَ شَأْنِهِمْ وَإِرَادَةَ الثَّوَابِ، وَيَتَّبِعِي أَنْ الضَّمَانَ عَلَى الْمُزَيْنِ كَمَا عُلِمَ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ: وَكَذَا خَاتِنُ الْخِ وَمَنْ أَرَادَ الْخِلَاصَ مِنْ ذَلِكَ فَلْيُرَاجِعِ الْقَاضِي قَبْلَ الْخِتَنِ وَحَيْثُ ضَمَّنَاهُ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَضْمَنَ بِدِيَةِ شَبِيهِ وَلَا قِصَاصَ لِلشُّبْهَةِ عَلَى مَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ: نَعَمْ إِنْ ظَنَّ الْجَوَارِزَ الْخِ أَه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَبَقِيَّةُ مُؤْنَةٍ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (فَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ الْخ) وَمِنْهُ بَيِّنَةُ الْمَالِ ثُمَّ مَيَاسِيرُ الْمُسْلِمِينَ حَيْثُ لَا وَلِيَّ لَهُ خَاصٌّ أَه. ع ش. (قَوْلًا كَالسَّيِّدِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي أَمَّا الرَّقِيقُ فَأُجْرَتُهُ عَلَى سَيِّدِهِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ مِنَ الْكَسْبِ لَهَا أَه.

فصل في حكم إتلاف الدواب

□ قَوْلُهُ: (فِي حُكْمِ إِتْلَافِ الدَّوَابِّ) أَيُّ: وَمَا يَتَّبِعُهُ كَمَنْ حَمَلَ حَطَبًا عَلَى ظَهْرِهِ وَدَخَلَ بِهِ سَوْقًا وَإِنْ أُرِيدَ بِالذَّابَّةِ مَا يَشْمَلُ الْأَدْمَى دَخَلَ هَذِهِ، لَكِنْ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْمُسَامَحَةِ فِي قَوْلِهِ: مَعَ دَابَّةٍ؛ لِأَنَّ مَنْ حَمَلَ هُوَ الذَّابَّةُ لَا أَنَّهُ مَعَهَا أَه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (غَيْرِ طَيْرٍ) إِلَى قَوْلِهِ: فَإِنْ قُلْتُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: فِيمَا يَظْهَرُ إِلَى قَوْلِهِ وَأَفْتَى. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: لَيْلًا أَوْ نَهَارًا أَه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (أَيُّ: مَا لَمْ يُرْسَلِ الْخ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: إِذْ لَا ضَمَانَ بِإِتْلَافِهِ مُطْلَقًا، وَقَوْلُهُ: الْمُعْلَمُ بَفَتْحِ اللَّامِ الْمُشَدَّدَةِ بِالتَّضْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ أَوْ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ نَائِبٌ فَاعِلٌ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا صَارَ إِتْلَافُهُ الْخ) أَيُّ: فَيَضْمَنُ أَه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (لَهُ) مُتَعَلِّقٌ بِإِتْلَافِهِ، وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِمَا، وَقَوْلُهُ: طَبْعًا أَيُّ: لِلْمُعْلَمِ خَبَرٌ صَارَ. □ قَوْلُهُ: (جَمَلًا) أَيُّ: مَثَلًا، وَقَوْلُهُ: بِأَنَّهُ أَيُّ: الْجَمَلُ، وَقَوْلُهُ: لِتَقْصِيرِهِ أَيُّ: حَيْثُ لَمْ يَضَعْهُ فِي بَيْتٍ مُسَقَّفٍ أَوْ لَمْ يَضَعْ عَلَيْهِ مَا يَمْنَعُ وَصُولَ

□ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ) فَعَلِيهِ الْقِصَاصُ.

التَّحْلِيلُ، إِذْ لَا يُفَكِّهُ ضَبْطُهُ فَإِنْ قُلْتَ شُرْبُ التَّحْلِيلِ لِلْعَسَلِ طَبْعٌ لَهُ، فَهَلْ قِيَاسٌ مَا تَقَرَّرَ ضَمَانُهُ بِإِرْسَالِهِ عَلَيْهِ فَشَرِبَهُ؟ قُلْتَ الظَّاهِرُ هُنَا عَدَمُ الضَّمَانِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ التَّحْلِيلِ أَنْ لَا يَهْتَدِيَ لِلْإِرْسَالِ عَلَى شَيْءٍ وَلَا يَقْدِرَ عَلَى ضَبْطِهِ وَلَا تَنْظَرُ لِإِرْسَالِهِ؛ لِأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ لِأَجْلِ الرَّغْبِ، وَحِينَئِذٍ لَوْ شَرِبَ عَسَلُ الْغَيْرِ ثُمَّ مَجَّ عَسَلًا فَهَلْ هُوَ لِصَاحِبِ الْعَسَلِ؟ يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ لَا أَخَذًا مِنْ جَعْلِهِمْ شُرْبَهُ لِلْعَسَلِ الْمُتَنَجِّسِ حِيلَةً مُطَهَّرَةً لَهُ؛ إِذْ هُوَ صَرِيحٌ فِي اسْتِحَالَةِ مَا شَرِبَهُ وَإِنْ نَزَلَ مِنْ فَوْزًا وَيَلْزَمُ مِنْ اسْتِحَالَتِهِ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مَا شَرِبَهُ فَكَانَ لِمَالِكِهِ لَا لِمَالِكِ هَذَا، وَأَيْضًا فَقَدْ مَرَّ زَوَالُ مَلِكِ الْمَغْضُوبِ مِنْهُ بِاخْتِلَاطِهِ بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ عَنْهُ، وَهَذَا مَوْجُودٌ هُنَا فَوَالُ بِهِ الْمَلِكُ وَلَا بَدَلَ هُنَا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ غَيْرُ مَضْمُونٍ، وَأَنْ يُقَالَ: نَعَمْ، وَالْإِسْتِحَالَةُ إِنَّمَا تُوجِبُ تَغْيِيرَ الْوُضْعِ دُونَ تَغْيِيرِ الذَّاتِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي التَّجَاسَةِ. وَالْخَلْطُ إِنَّمَا يَزُولُ بِهِ الْمَلِكُ إِنْ كَانَ مِمَّنْ يُضْمَنُ حَتَّى يَنْتَقِلَ الْبَدَلُ لِدَمَّتِهِ، وَهُنَا لَا ضَمَانَ فَلَا مُزِيلَ لِلْمَلِكِ عَلَى أَنَّا لَمْ نَتَيَقَّنْ هُنَا خَلْطًا لِاحْتِمَالِ أَنْ لَا عَسَلَ فِي جَوْفِ التَّحْلِيلِ غَيْرِ هَذَا، بَلْ هُوَ الْأَصْلُ، وَأَنْ يُقَالَ: إِنْ قَصَرَ الزَّمَنُ بَحِثْ تَحْيِلَ الْعَادَةِ أَنَّ التَّارِيزَ مِنْهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ فَهُوَ لِمَالِكِهِ وَلَا فَهُوَ لِمَالِكِهَا؛ لِأَنَّ نَزُولَهُ مِنْهَا سَبَبٌ ظَاهِرٌ فِي مَلِكِ مَالِكِهَا، وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ. (دَائِمَةٌ أَوْ دَوَابٌّ) فِي الطَّرِيقِ مَثَلًا مَقْطُورَةً أَوْ غَيْرَهَا سَائِقًا أَوْ قَائِدًا

التَّحْلِيلُ إِلَيْهِ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ كَوْنِ الْجَمَلِ فِي مِلْكِهِ أَوْ غَيْرِهِ اهـ. ع ش. قُودُ: (فَهَلْ قِيَاسٌ مَا تَقَرَّرَ؟) أَي: بِقَوْلِهِ أَي: مَا لَمْ يُرْسَلِ إِلَيْهِ. قُودُ: (أَنْ لَا يَهْتَدِيَ) بَيْنَاءُ الْفَاعِلِ، وَقَوْلُهُ: وَلَا يُقَدَّرُ الْخُ بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ عَطْفُ تَفْسِيرٍ لَهُ. قُودُ: (وَحِينَئِذٍ) أَي: حِينَ عَدَمِ الضَّمَانِ. قُودُ: (إِذْ هُوَ) أَي: ذَلِكَ الْجَعْلُ. قُودُ: (وَيَلْزَمُ مِنْ اسْتِحَالَتِهِ الْخُ) سَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ مِنْهُ. قُودُ: (لِمَالِكِهِ) أَي: التَّحْلِيلُ. قُودُ: (وَأَيْضًا الْخُ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: أَخَذًا إِلَيْهِ. قُودُ: (وَهَذَا مَوْجُودٌ هُنَا فَوَالُ بِهِ الْمَلِكُ) سَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ مِنْهُ. قُودُ: (لِمَا تَقَرَّرَ الْخُ) أَي: بِقَوْلِهِ قُلْتَ: الظَّاهِرُ هُنَا عَدَمُ الضَّمَانِ إِلَيْهِ. قُودُ: (إِنَّهُ غَيْرُ مَضْمُونٍ) فِيهِ أَنَّ عَدَمَ الْمَضْمُونِيَّةِ إِنَّمَا يَتَّبَعُهُ مَعَ تَلْفِ الْعَيْنِ لَا مَعَ بَقَائِهَا اهـ. سم. قُودُ: (إِنْ كَانَ) أَي: الْخَلْطُ. قُودُ: (لِمَالِكِهِ) أَي: الْعَسَلُ. قُودُ: (لِمَالِكِهَا) أَي: التَّحْلِيلُ. قُودُ: (وَلَعَلَّ هَذَا) أَي: الْإِحْتِمَالُ الْآخِرُ. قُودُ: (فِي الطَّرِيقِ) إِلَى قَوْلِهِ: كَمَا يُعْلَمُ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: نَظِيرٌ مَا مَرَّ فِي النَّهَايَةِ إِلَى قَوْلِهِ: كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي مَرْكَبِهِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ عَلَيْهَا رَاكِبَانِ، وَقَوْلُهُ: وَلَوْ رَمَوْحًا بِطَبْعِهَا عَلَى الْأَوْجِ، وَقَوْلُهُ: كَذَا إِلَى وَمَا لَوْ غَلَبَتْهُ، وَقَوْلُهُ: كَمَا ذُكِرَ، وَقَوْلُهُ: وَمِنْ ثَمَّ إِلَى لَكِنْ. قُودُ: (مَثَلًا) أَي: أَوْ فِي سَوِيٍّ.

(فَضْلٌ) مَنْ كَانَ مَعَ دَائِمَةٍ أَوْ دَوَابٍّ ضَمِنَ إِتْلَافَهَا نَفْسًا وَمَالًا لَيْلًا وَنَهَارًا الْخُ

قُودُ: (وَيَلْزَمُ مِنْ اسْتِحَالَتِهِ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مَا شَرِبَهُ) قَدْ يُقَالُ: إِنْ اللَّازِمُ كَوْنُهُ غَيْرَ صِفَةٍ لَا ذَاتًا، وَذَلِكَ لَا يَنْتَضِي خُرُوجَهُ عَنْ مِلْكِهِ كَمَا لَوْ تَفَرَّخَ الْبَيْضُ الْمَغْضُوبُ أَوْ تَخَلَّلَ الْعَصِيرُ ثُمَّ رَأَيْتَ مَا يَأْتِي فَنَفِي الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي. قُودُ: (أَنَّهُ غَيْرُ مَضْمُونٍ) فِيهِ أَنَّ عَدَمَ الْمَضْمُونِيَّةِ إِنَّمَا يَتَّبَعُهُ مَعَ تَلْفِ الْعَيْنِ لَا مَعَ بَقَائِهَا.

أَوْ رَاكِبًا مَثَلًا، سَوَاءٌ أَكَانَتْ يَدُهُ عَلَيْهَا بِحَقٍّ أَمْ غَيْرِهِ وَلَوْ غَيْرَ مُكَلَّفٍ، كَمَا يُغْلَمُ مِمَّا لَا يَأْتِي فِي مَرْكَبِهِ وَقَدْ أَذِنَ سَيِّدُهُ أَمْ لَا، كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُهُ فَيَتَعَلَّقُ مُثْلُفُهَا بِرَقَبَتِهِ فَقَطْ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَلَقَطْعَةِ أَقْرَاهَا بِيَدِهِ فَتَلِفَتْ فَإِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ، وَبَقِيَّةُ أَمْوَالِ السَّيِّدِ بَأَنَّهُ مُقَصَّرٌ ثُمَّ يَثْرُكُهَا بِيَدِهِ الْمُتَنَزِّلَةِ مَنْزِلَةً يَدِ الْمَالِكِ بَعْدَ عَلَيْهِ بِهَا، وَلَا كَذَلِكَ هُنَا لَا يُقَالُ: الْقَيْنُ لَا يَدُّ لَهُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْيَدِ هُنَا الَّتِي تَقْتَضِي مَلَكًا بَلِ الَّتِي تَقْتَضِي ضَمَانًا، وَهُوَ بِهَذَا الْمَعْنَى لَهُ يَدٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، (ضَمِنَ إِتْلَافُهَا) بِجُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهَا (نَفْسًا) عَلَى الْعَاقِلَةِ (وَمَالًا) فِي مَالِهِ (لَيْلًا وَنَهَارًا)؛ لِأَنَّ فَعْلَهَا مَنْشُوبٌ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ حِفْظُهَا وَتَعَهُدُهَا فَإِنْ كَانَ مَعَهَا سَائِقٌ وَقَائِدٌ.....

قوله: (سواء أكانت إلخ) عبارة المُنْغْنِي سواء أكان مالِكًا أَمْ مُسْتَأْجِرًا أَمْ مَوْدِعًا أَمْ مُسْتَعِيرًا أَمْ غَاصِبًا
 اهـ. قوله: (أَمْ غَيْرُهُ) الأولى أَمْ غَيْرِهِ كَمَا فِي التَّهَابَةِ قَالَ ع ش: قوله: أَمْ غَيْرِهِ شَمِلَ الْمُكْرَهَ بِفَتْحِ الرَّاءِ فَيُضْمَنُ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْمُكْرَهِ بِكَسْرِ الرَّاءِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَكْرَهَهُ عَلَى رُكُوبِ الدَّابَّةِ لَا عَلَى إِتْلَافِ الْمَالِ لَكِنْ يُقَالُ عَنْ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ أَنَّ قَرَارَ الضَّمَانِ عَلَى الْمُكْرَهِ بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَالْمُكْرَهَ طَرِيقٌ فِي الضَّمَانِ، وَعَلَيْهِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِكْرَاهِ عَلَى الْإِتْلَافِ وَالْإِكْرَاهِ عَلَى الرُّكُوبِ اهـ. ع ش. قوله: (ولو غير مُكَلَّفٍ) وَمِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا أَكْرَاهُ مِنْ وَلِيهِ إِنْسَانٌ لَيْسَ قَدْ دَابَّتْهُ أَوْ يَقُودُهَا أَوْ يَرْعَاهَا وَاقْتَضَتْ الْمَصْلَحَةُ إِيجَارَهُ لِذَلِكَ، فَقَضِيَّتُهُ ذَلِكَ أَنَّ الضَّمَانَ عَلَى الصَّبِيِّ كَزَكَايِهِ لِمَصْلَحَتِهِ فَإِنْ اسْتَعْمَلَهُ صَاحِبُ الدَّابَّةِ فِي سَوْفِهَا أَوْ قُودِهَا أَوْ رَعَاهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَمَا لَوْ أَرْكَبَهُ أَجْنَبِيٌّ اهـ. بُجَيْرِمِيٌّ عَنْ سَم. قوله: (فِي مَرْكَبِهِ) اسْمُ فَاعِلٍ. قوله: (وَلَا كَذَلِكَ هُنَا) قَدْ يُقَالُ: قَدْ يَوْجَدُ هُنَا إِفْرَارُ السَّيِّدِ بَعْدَ عَلَيْهِ سَم عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يُقَالُ: الَّلُقْطَةُ أَمَانَةٌ فِي يَدِ وَاجِدِهَا، وَالْعَبْدُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ عَلَيْهَا فَتَرْكُ السَّيِّدِ لَهَا فِي يَدِهِ تَقْصِيرٌ مِنْهُ وَلَا كَذَلِكَ الْبَهِيمَةُ اهـ. ع ش، وَقَدْ يُقَالُ: أَيْضًا إِنَّ اللَّقْطَةَ قَدْ تَصِيرُ مَلَكًا لِلْسَّيِّدِ بِخِلَافِ الْبَهِيمَةِ.
 قوله: (ضَمِنَ إِتْلَافُهَا) كَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِهِ: لَهُ يَدٌ.
 قوله: (سَمِنَ) (ضَمِنَ إِتْلَافُهَا).

(فَرْغَ): لَوْ كَانَ رَاكِبًا جِمَارَةً مَثَلًا وَوَرَاءَهَا جَحْشٌ فَاتَّلَفَ شَيْئًا ضَمِنَهُ كَذَا فِي فَتَاوَى الْقَقَالِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اهـ. ع ش. قوله: (بِجُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهَا) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا يَأْتِي مِنْ عَدَمِ الضَّمَانِ بِتَحْوِيلِهَا عَلَى مَا يَأْتِي فِيهِ اهـ. رَشِيدِيٌّ. قوله: (عَلَى الْعَاقِلَةِ) عِبَارَةُ الْمُنْغْنِي تَنْبِيهُ حَيْثُ أُطْلِقُوا ضَمَانَ النَّفْسِ فِي هَذَا الْبَابِ فَهُوَ عَلَى الْعَاقِلَةِ اهـ. قوله: (فِي مَالِهِ) الْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَاقِلَةِ، بَلْ بِذِمَّتِهِ يُؤَدِّيهِ مِنْ مَالِهِ فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِكَوْنِهِ فِي مَالِهِ أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ كَتَعَلَّقِ الدِّينَ بِالْمَرْهُونِ اهـ. ع ش.
 قوله: (لَأَنَّ فَعْلَهَا) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ رَمَوْحًا فِي الْمُنْغْنِي.

قوله: (وَلَا كَذَلِكَ هُنَا) قَدْ يُقَالُ قَدْ يَوْجَدُ هُنَا إِفْرَارُ السَّيِّدِ بَعْدَ عَلَيْهِ. قوله: (فَإِنْ كَانَ مَعَهَا سَائِقٌ وَقَائِدٌ) (إِلْخ) سَيْلٌ بَعْضُ الْمَشَايِخِ عَنْ أَعْمَى رَكِبَ دَابَّةً وَقَادَهُ بِصِيرٍ فَاتَّلَفَتْ الدَّابَّةُ شَيْئًا فَالضَّمَانُ عَلَى آيِهِمَا؟ فَاجَابَ بِمَا نَصَّهُ: الضَّمَانُ عَلَى الرَّاكِبِ أَعْمَى أَوْ غَيْرِهِ وَعَلَى الْمُتَقَدِّمِ مِنَ الْإِثْنَيْنِ الرَّاكِبَيْنِ مَثَلًا. اهـ.

أو عليها راكبان ضَمِنَا نصفَيْن أو هما أو أحدهما، وراكِبٌ ضَمِنَ وحده؛ لأنَّ اليدَ له، وخرج بقوله مع دَابَّةٍ ما لو انفَلَتَتْ بعدَ إحكامِ نحوِ رَظِيْهَا وأثَلَّتْ شَيْئًا، فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ كما سَيَذْكُرُهُ، وَيُسْتَتْنَى من إطلاقِهِ ما لو نَحَسَّهَا غَيْرُ مَنْ مَعَهَا، فَضْمَانُ إتلافِهَا على النَّاحِسِ ولو رَمُوْحَا بَطَيْعِهَا على الأَوْجِه ما لم يَأْذَنْ له مَنْ مَعَهَا، فعليه ولو كانت ذَاهِبَةً فَرَدَّهَا آخِرُ تَعَلُّقِ ضِمَانٍ ما

• فَوَدَّ: (أو عليها راكبان ضَمِنَا إلخ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ أَوْ رَكِبَهَا اثْنَانِ فَعَلَى الْمُقَدَّمِ دُونَ الرَّدِيفِ كما أَفْتَى به الْوَالِدُ كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ فَعْلَهَا مَسْنُوبٌ إِلَيْهِ اهـ. وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ الْعِلَّةِ أَنَّ الْمُقَدَّمِ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ دَخْلٌ فِي تَسْيِيرِهَا كَمَرِيضٍ وَصَغِيرٍ اخْتَصَّ الضَّمَانُ بِالرَّدِيفِ سَمِ عَ ش وَرُشْدِيْدِي. (أَقُولُ): وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهَا أَيْضًا أَنَّهُمَا لَوْ تَشَارَكَا فِي التَّسْيِيرِ، فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا نِصْفَيْنِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجْمَعَ بِهَذَا بَيِّنَ كَلَامِ الشَّارِحِ وَالْمُعْنَى وَكَلَامِ النَّهْيَةِ. • فَوَدَّ: (أو هما) أَي: السَّائِقُ وَالْقَائِدُ. • فَوَدَّ: (وَرَاكِبٌ) سُئِلَ بَعْضُ الْمَشَايِخِ عَنْ أَعْمَى رَاكِبٍ دَابَّةً وَقَادَهُ بَصِيرٌ فَاتَّلَفَتْ الدَّابَّةُ شَيْئًا فَالضَّمَانُ عَلَى أَيُّهُمَا فَاجَابَ بِأَنَّ الضَّمَانَ عَلَى الرَّاكِبِ أَعْمَى أَوْ غَيْرِهِ اهـ. سَمِ. • فَوَدَّ: (وَرَاكِبٌ) ظَاهِرُهُ، وَلَوْ أَعْمَى وَنَقَلَهُ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنِ الطَّبْلَاوِيِّ ثُمَّ قَالَ.

(فَرَعُ): لَوْ رَكِبَ اثْنَانِ فِي جَنْبَيْهَا فِي كَفَيْ مَحَارَتَيْنِ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا فَلَوْ رَكِبَ ثَالِثٌ بَيْنَهُمَا فِي الظَّهْرِ فَقَالَ م ر: الضَّمَانُ عَلَيْهِ وَحْدَهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ أَنْ يَكُونَ الضَّمَانُ عَلَيْهِمْ أَثْلَاثًا وَفَاقًا لِلطَّبْلَاوِيِّ انْتَهَى، وَظَاهِرُهُ، وَلَوْ كَانَ الزَّامُ بِإِدِّ أَحَدِهِمْ اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (ضَمِنَ وَحْدَهُ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا تَضْمِينُ الرَّاكِبَةِ مَعَ الْمُكَارِي الْقَائِدِ دُونَهُ الْأَعْلَى قَوْلِ ابْنِ يُونُسَ لَعَلَّ تَضْمِينَ الرَّاكِبِ إِذَا كَانَ الزَّامُ بِيَدِهِ فَلَا تَضْمَنُ إِلَّا إِذَا كَانَ الزَّامُ بِيَدِهَا سَمِ عَلَى حَجٍّ وَعِبَارَتُهُ عَلَى الْمُنْهَجِ يُعْلَمُ بِذَلِكَ أَنَّ الضَّمَانَ عَلَى الْمَرَاةِ الَّتِي تَرَكَّبَ الْآنَ مَعَ الْمُكَارِي دُونَ الْمُكَارِي م ر انْتَهَى، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (مَا لَوْ) انْفَلَتَتْ (إِلخ) وَيَنْبَغِي عَدَمَ تَصْدِيقِهِ فِي ذَلِكَ إِلَّا بَيِّنَةً اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (على النَّاحِسِ) أَي: وَلَوْ صَغِيرًا مُمَيِّزًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُمَيِّزٍ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ مِنْ خِطَابِ الْوَضْعِ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ الْحَالُ بَيْنَ الْمُمَيِّزِ وَغَيْرِهِ اهـ. ع ش.

وَكَانَ وَجْهَ تَخْصِيصِ الْمُقَدَّمِ مِنَ الرَّاكِبَيْنِ أَنْ سَيَّرَهَا مَسْنُوبٌ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي يَدَيْهِمَا بَحِثٌ لَوْ تَنَازَعَا كَانَتْ بَيْنَهُمَا، وَقَدْ يَقْتَضِي هَذَا أَنَّهُ لَوْ نُسِبَ سَيَرُهَا لِلْمُؤَخَّرِ فَقَطُّ كَمَا لَوْ كَانَ الْمُقَدَّمُ نَحْوَ مَرِيضٍ لَا حَرَكَةَ لَهُ مَحْضُونٌ لِلْمُؤَخَّرِ اخْتَصَّ الضَّمَانُ بِالْمُؤَخَّرِ، ثُمَّ قَضِيَةُ مَا أَفْتَى بِهِ فِي الْأَعْمَى أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِي تَخْصِيصِ الرَّاكِبِ بِالضَّمَانِ كَوْنُ الزَّامِ بِيَدِهِ بِخِلَافِ قَوْلِ ابْنِ يُونُسَ: لَعَلَّ تَضْمِينَ الرَّاكِبِ إِذَا كَانَ الزَّامُ بِيَدِهِ فَلَيْتَأَمَّلُ، إِلَّا أَنْ يَقَيَّدَ تَضْمِينُ الْأَعْمَى بِمَا إِذَا كَانَ الزَّامُ بِيَدِهِ. • فَوَدَّ: (ضَمِنَا) هُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ فِي الرَّاكِبَيْنِ وَالْآخَرُ تَضْمِينُ الْمُقَدَّمِ فَقَطُّ وَبِهِ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَإِنْ كَانَ لَوْ تَنَازَعَا جُعِلَتْ لِهَما. اهـ. • فَوَدَّ: (ضَمِنَ وَحْدَهُ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا تَضْمِينُ الرَّاكِبَةِ مَعَ الْمُكَارِي الْقَائِدِ دُونَهُ الْأَعْلَى قَوْلِ ابْنِ يُونُسَ: لَعَلَّ تَضْمِينَ الرَّاكِبِ إِذَا كَانَ الزَّامُ بِيَدِهِ فَلَا تَضْمَنُ إِلَّا إِذَا كَانَ الزَّامُ بِيَدِهَا.

أَتَلَفْتَهُ بَعْدَ الرَّدِّ بِهِ، كَذَا أَطْلَقَهُ بَعْضُهُمْ، وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا كَانَ رَدُّهُ بِنَحْوِ ضَرْبِهَا نَظِيرَ التَّخْسِ فِيْمَا ذُكِرَ. أَمَّا إِذَا أَشَارَ إِلَيْهَا فَارْتَدَّتْ فَيَحْتَمَلُ أَنْ لَا ضَمَانَ إِذْ لَا لِحْجَاءَ حِينَئِذٍ، وَمَا لَوْ غَلِبَتْهُ فَاسْتَقْبَلَهَا آخَرُ فَرَدَّهَا كَمَا ذُكِرَ، فَإِنَّ الرَّادَّ يَضْمَنُ مَا أَتَلَفْتَهُ فِي انْصِرَافِهَا وَمَا لَوْ سَقَطَ هُوَ أَوْ مَرْكُوبُهُ مِثْلًا عَلَى شَيْءٍ فَأَتَلَفَهُ فَلَا يَضْمَنُهُ، كَمَا لَوْ انْتَفَخَ مِثْثٌ فَانْكَسَرَ بِهِ قَارُورَةٌ بِخِلَافِ طِفْلِ سَقَطَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ لَهُ فِعْلًا، وَالْحَقُّ الزَّرْكَشِيُّ بِسُقُوطِهِ بِالمَوْتِ شُقُوطُهُ بِنَحْوِ مَرَضٍ أَوْ رِيحٍ شَدِيدٍ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالفَرْقُ ظَاهِرٌ وَمَا لَوْ كَانَ رَاكِبُهَا يَقْدِرُ عَلَى ضَبْطِهَا فَاتَّفَقَ أَنَّهَا غَلِبَتْهُ لِنَحْوِ قَطْعِ عَنَانٍ وَثَبِتِ وَأَتَلَفْتَ شَيْئًا فَلَا يَضْمَنُهُ عَلَى مَا أَخَذَ مِنْ كَلَامِهِمْ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَتْ لِعِغْرِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ ضَمِنْ، لَكِنَّ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ وَاعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ الضَّمَانُ

□ فَوُدَّ: (بَعْدَ الرَّدِّ بِهِ) أَي: بِالرَّادِّ مَا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ مَنْ مَعَهَا أَخَذًا مِمَّا قَدَّمَهُ فِي التَّخْسِ اه. ع ش عبارة الرِّشِيدِي أَنْظَرُ إِلَى مَتَى يَسْتَمِرُّ ضَمَانُهُ، وَلَعَلَّهُ مَا دَامَ مُسِيرُهَا مَنَسُوبًا لِذَلِكَ الرَّادِّ فَلْيُرَاجَعْ. اه.
□ فَوُدَّ: (كَذَا أَطْلَقَهُ بَعْضُهُمْ)، وَكَذَا أَطْلَقَهُ النَّهَائِيُّ كَمَا مَرَّ. □ فَوُدَّ: (أَمَّا إِذَا أَشَارَ إِلَيْهَا لِنَحْوِ)، وَقَدْ يَنْبَغِي الضَّمَانُ إِذَا أَثَرَتِ الْإِشَارَةُ عَادَةً اِزْتِدَادَهَا اه. سم. □ فَوُدَّ: (وَمَا لَوْ غَلِبَتْهُ) إِلَى قَوْلِهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ فِي الْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (كَمَا ذُكِرَ) أَي: بِنَحْوِ ضَرْبِهَا. □ فَوُدَّ: (فَأَتَلَفَهُ) أَي: السَّاقُطُ، وَقَوْلُهُ: بِخِلَافِ طِفْلِ سَقَطَ عَلَيْهَا أَي: الْقَارُورَةُ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ اه. ع ش. □ فَوُدَّ: (وَالْحَقُّ الزَّرْكَشِيُّ لِنَحْوِ) أَقْرَأَ الْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَمَا لَوْ كَانَ رَاكِبُهَا يَقْدِرُ لِنَحْوِ) يَنْبَغِي أَنْ يَتَأَمَّلَ. هَذَا الْمَقَامُ غَايَةُ التَّأَمُّلِ، فَإِنَّ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ مِنَ الضَّمَانِ وَاعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِيُّ مُصَوَّرٌ بِكَوْنِ الرَّاكِبِ لَا يَقْدِرُ عَلَى ضَبْطِهَا كَمَا نَقَلَهُ صَاحِبُ الْمُغْنِي وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْعَزِيزِ وَغَيْرِهِ، وَمَنْ تَأَمَّلَ تَصَوُّيرَهُمْ وَتَعْلِيلَهُ لَا يَرْتَابُ فِي أَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي هَذِهِ عَدَمُ الضَّمَانِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْقَائِلُ أَخَذًا مِنْ كَلَامِهِمْ، فَهُوَ أَخَذَ سَدِيدٌ فَلْيَتَأَمَّلْ حَقًّا تَأَمُّلِهِ. اه. سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي خَاصُّهَا: أَي: الْمُسْتَنْثِيَّاتُ لَوْ كَانَ الرَّاكِبُ لَا يَقْدِرُ عَلَى ضَبْطِهَا فَقَصَصَتِ اللَّجَامَ وَرَكِبَتْ رَأْسَهَا فَهَلْ يَضْمَنُ مَا أَتَلَفَهُ؟ قَوْلَانِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ أَصْلِ الرُّوضَةِ فِي مَسْأَلَةِ اضْطِدَامِ الرَّاكِبَيْنِ تَرْجِيحُ الضَّمَانِ نَبَّهَ عَلَيْهِ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ اه. □ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ كَانَتْ لِعِغْرِهِ لِنَحْوِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأُسْنَى، وَلَوْ رَكِبَ صَبِيٌّ أَوْ بَالِغٌ دَابَّةَ إِنْسَانٍ بَلَا إِذِنْ فَعَلَبَتْهُ فَأَتَلَفْتَ شَيْئًا ضَمِنَهُ اه. □ فَوُدَّ: (لَكِنَّ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ لِنَحْوِ) اعْتَمَدَهُ النَّهَائِيُّ وَالشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ.

□ فَوُدَّ: (أَمَّا إِذَا أَشَارَ إِلَيْهَا فَارْتَدَّتْ فَيَحْتَمَلُ أَنْ لَا ضَمَانَ)، وَقَدْ يَنْبَغِي الضَّمَانُ إِذَا أَثَرَتِ الْإِشَارَةُ عَادَةً اِزْتِدَادَهَا. □ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ كَانَتْ لِعِغْرِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ ضَمِنْ) شَرْحُ الرُّوضِ وَلَوْ رَكِبَ صَبِيٌّ أَوْ بَالِغٌ دَابَّةَ رَجُلٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَعَلَبَتْهُ الدَّابَّةُ وَأَتَلَفْتَ شَيْئًا فَعَلَى الرَّاكِبِ الضَّمَانُ بِخِلَافِ مَا لَوْ رَكِبَ الْمَالِكُ فَعَلَبَتْهُ حَيْثُ لَا يَضْمَنُ فِي قَوْلٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدٍّ صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ. □ فَوُدَّ: (لَكِنَّ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ وَاعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِيُّ لِنَحْوِ) عِبَارَةُ الرُّوضِ: وَإِنْ غَلَبَ الْمَرْكُوبُ مُسِيرَهُ وَانْفَلَتَ وَأَتَلَفْتَ لَمْ يَضْمَنُ أَي: لِخُرُوجِهِ مِنْ يَدِهِ، وَإِنْ كَانَتْ يَدُهُ عَلَيْهَا وَأَمْسَكَ لِجَامَهَا فَرَكِبَتْ رَأْسًا فَهَلْ يَضْمَنُ مَا أَتَلَفْتَ قَوْلَانِ، قَالَ فِي شَرْحِهِ:

نظير ما مرَّ في الاصطدام، بخلاف ما مرَّ في غلبة السفينتين إراكبهما؛ لأنَّ ضَبْطَ الدَّائِيَّةِ ممكنٌ باللَّجَامِ وعلى الأوَّلِ فيُفَرَّقُ بأنَّ ما هنا أخفُّ لاحتياج النَّاسِ إليه غالبًا بخلافِ خُصُوصِ الاصطدام لِثَدْرَتِهِ وإنبائه غالبًا عن عدم إحسانِ الرُّكُوبِ، وما لو أركبَ أَجْنَبِيٌّ بغيرِ إِذْنِ الْوَلِيِّ صَبِيًّا أو مَجْنُونًا دَابَّةً لَا يَضْبِطُهَا مِثْلُهُمَا، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ مِثْلَهَا، وما لو كان مع دَوَابٍّ رَاعٍ فَتَفَرَّقَتْ لِخَوْفِ هَيْجَانِ رِيحٍ وَظُلْمَةٍ لَا لِخَوْفِ نَوْمٍ وَأَفْسَدَتْ زَرْعًا فَلَا يَضْمَنُهُ، كما لو نَدَّ بَعِيرُهُ أو انْفَلَتَتْ دَابَّتُهُ مِنْ يَدِهِ وَأَفْسَدَتْ شَيْئًا، لكنَّ هَذَا يَخْرُجُ بِقَوْلِهِ مَعَ دَابَّةٍ فَلَا يَصِحُّ إِيْرَادُهُ عَلَيْهِ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ وَمَا لَوْ رَبَطَهَا بِطَرِيقٍ مُتَّسِعٍ بِإِذْنِ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ كَمَا لَوْ خَفَرَ فِيهِ لِمَصْلَحَةٍ نَفْسِهِ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا فِي الطَّرِيقِ مِثْلًا مَنْ دَخَلَ دَارًا بِهَا كَلْبٌ عَقُورٌ فَعَقَرَهُ أَوْ دَابَّةٌ فَرَفَسَتْهُ فَلَا يَضْمَنُهُ صَاحِبُهَا إِنْ عَلِمَ بِهِمَا، وَإِنْ أَدْنَى لَهُ فِي دُخُولِهَا بِخِلَافٍ مَا إِذَا جَهِلَ فَإِنْ أَدْنَى لَهُ فِي الدُّخُولِ ضَمَنَهُ وَإِلَّا

قوله: (وعلى الأول) أي: عدم الضمان. قوله: (بأن ما هنا أخف) الأولى بأنه خفف هنا. قوله: (وما لو أركب) إلى قوله: لكن هذا في المغني إلا قوله: لا ضبطها مثلها، وقوله: لكن هذا إلى وما ربطها وإلى قوله: وأفتى ابن عجيل في النهاية إلا قوله: كما مر في العصب بقيد، وقوله: ومحلّه إلى وخرج به. قوله: (أجنبي إلخ) قال في العباب: وإن أركبها الولي الصبي لمصلحته وكان ممن يضبطها ضمن الصبي، وإلا ضمن الولي اه. يُجِيرُمِي عن سم وفي الرشيدي عن الزركشي ما يوافق. قوله: (لا يضبطها مثلها) ليس بقيد، فالضمان على الأجنبي مطلقًا ع ش ورشيدي. قوله: (لا لئحو نوم) أي: فإنه يضمن ع ش مغني. قوله: (فلا يصح إيراد) قد يقال: ليس في كلام المصنف المعية حال الإتلاف سم على حج أي: لئحه هو المتبادر منه، وهو كاف في دفع الإغتراض اه. ع ش. قوله: (وما لو ربطها بطريق متسع إلخ) أي: فلا يضمن وظاهره لا نهارًا ولا ليلاً سم على حج اه. ع ش. قوله: (بإذن الإمام أو نائبه) أي: بخلاف ما إذا كان بدون إثنين قَلَزَمَهُ الضمان مطلقًا اه. مغني. قوله: (فلا يضمنه) ظاهره وإن كان غير مميز، وقد يتوقف فيما لو دخل غير المميز بإذن صاحب الدار فإنه عَرَضَهُ لإتلاف الكلب ونحوه وقد يؤخذ ضمانه مما يأتي فيما لو قال: لصغير خذ من هذا الثبني إلخ اه. ع ش. قوله: (إن علم) أي: الداخل.

قضية كلامه كاضله في مسألة اصطدام الرّاكبتين ترجيح الضمان بته عليه البلقيني وغيره. اه. قوله: (واقتّمده البلقيني) وأفتى به شيخنا الشهاب الزملي. قوله: (أو انفلتت دابته من يده وأفسدت شيئًا) فلا ضمان وهذا مع قوله السابق فيما لو غلبته لئحو قطع عنان وثيق، لكن الذي اقتضاه كلام الشيخين إلخ يتحصل منهما الفرق بين غلبتها على الرّاكب وبين انفلاتها وخروجها من يد غير الرّاكب، وكان وجه الفرق وجود اليد في الأول عليها وعدم وجودها مع العذر في الثاني تأمل. قوله: (لكم هذا يخرج بقوله مع دابة فلا يصح إيراد إلخ) قد يقال ليس في كلام المصنف اعتبار المعية حال الإتلاف. قوله: (وما لو ربطها بطريق متسع إلخ) أي: فلا يضمن، وظاهره لا نهارًا ولا ليلاً.

فلا، وبخلاف الخارج منهما عن لدار ولو بجانب بابها؛ لأنه ظاهر يُمكن الاحتراز عنه، ومحلّه كما يُعلم ممّا يأتي فيما ليس تحت يده أو تحتها ولم يُعرف بالضراوة أو ربطه وخرج به أيضاً ربطها بموايت أو ملكه فلا يضمن به مثلثها اتفاقاً ولو أجزره داراً إلا بيتاً مُعيّناً فأدخل دابته فيه وتركه مفتوحاً فخرجت وأثقلت مالا للمكثري لم يضمنه، كما مرّ في الغصب بقيدته قيل يرد على قوله: نفساً ومالا صيد الحرم وشجره وصيد الإحرام فإنه يضمنهما،.....

قوله: (يُمكن الاحتراز عنه) أي: ولو لم يكن له طريق إلا عليه وكان أغمى اه. ع ش.
قوله: (ومحلّه) أي: محلّ عدم الضمان بالخارج. قوله: (أو تحتها إلخ) قد يُشكل هذا، وقوله: السابق فإن أذن له في الدخول ضمينه بأن الفوايق التي منها الكلب العقور لا تثبت عليها اليد إلا أن يقال: إلا بالنسبة للضمان اه. سم. قوله: (ولم يُعرف بالضراوة) يتبني أن يجري فيه قوله: الآتي أيضاً لكن ظاهر إطلاقهم إلخ اه. سم. قوله: (أو ربطه) أي: ربطاً يكفّ ضراوته كما هو ظاهر فلو ربطه بحبل في رأسه فأتلف شيئاً برمحه فكما لو لم يربطه كما هو ظاهر اه. سم. قوله: (أو ملكه) انظره مع قوله قبله من دخل داراً بها كلب عقور أو دابة إلخ، ولعل الدابة فيما مرّ شأنها الضراوة اه. رشيدى، ويظهر أن قوله أو ملكه داخل في قوله السابق: ولذا اقتصر المغني على السابق. قوله: (فأدخل) أي: المؤجر. قوله: (لم يضمنه) لعله لنسبة المكثري للتقصير اه. ع ش عبارة سم يتبني إلا أن يكون معها كما هو ظاهر، ثم قضيته أنه لا فرق في عدم الضمان بين الليل والنهار، والتقصير بتركه مفتوحاً لعلبة خروجها وإتلافها وعدم التقصير، ثم هل الدار كالبيت؟ فإذا أدخل دابته في داره وترك الباب مفتوحاً فخرجت فأتلفت شيئاً فلا ضمان أو لا فما الفرق؟ وكل ذلك مُشكل فليحرر اه. سم أقول إن القيد المارّ في الغصب كالصريح في عدم الفرق وإن ما يأتي في شرح أو ليلاً ضمين من قوله: أما لو أرسلها في البلد إلخ كالصريح في الضمان فيما لو أدخل دابته في داره إلخ، والله أعلم. قوله: (بقيدته) عبارة: هناك لم يضمن ما أثقلته على المستأجر إلا إن غاب وظن أن البيت مغلق اه. قوله: (قيل يرد) إلى قوله: وأفتى في المغني. قوله: (فإنه يضمنهما) أي: الصيد والشجرة ولا يشملهما نفساً ومالا اه. سم.

قوله: (أو تحتها) هذا وقوله السابق فإن أذن له في الدخول ضمينه بأن الفوايق التي منها الكلب العقور لا تثبت عليها اليد إلا أن يقال: إلا بالنسبة للضمان، وقوله: (ولم يُعرف بالضراوة) ويتبني أن يجري فيه ما ذكره بقوله الآتي أول الصّفحة، لكن ظاهر إطلاقهم ثم إلخ. قوله: (أو ربطه) أي ربطاً يكفّ ضراوته كما هو ظاهر، فلو ربطه بحبل في رأسه فأتلف شيئاً برمحه فكما لو لم يربطه كما هو ظاهر. قوله: (لم يضمنه) يتبني إلا أن يكون معها كما هو ظاهر، ثم قضيته أنه لا فرق في عدم الضمان بين الليل والنهار والتقصير بتركه مفتوحاً لعلبة خروجها وإتلافها وعدم التقصير، ثم هل الدار كالبيت؟ فإذا أدخل دابته في داره وترك الباب مفتوحاً فخرجت فأتلفت شيئاً فلا ضمان أو لا؟ فما الفرق؟ وكل ذلك يُشكل فليحرر. قوله: (فإنه يضمنهما) أي: ولا يشملهما نفساً ومالا.

وَيُرَدُّ بَاتْنَهُمَا لَا يَخْرُجَانِ عَنْهُمَا. وَأَفْتَى ابْنُ عُجَيْلٍ فِي دَائِبَةِ تَطْعَمَتْ أُخْرَى بِالضَّمَانِ إِنْ كَانَ التَّطْعُحُ طَبْعَهَا وَعَرَفَهُ صَاحِبُهَا أَيْ: وَقَدْ أَرْسَلَهَا أَوْ قَصَرَ فِي رِبْطِهَا أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الضَّارِيَةِ، لَكِنْ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ ثُمَّ إِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَعْلَمَ وَاضِعُ الْيَدِ عَلَيْهَا ضَرَاوَتَهَا أَوْ لَا، نَعَمْ، تَعْلِيلُهُمْ لَهُ بِقَوْلِهِمْ إِذَا مِثْلُ هَذِهِ إِلَى آخِرٍ مَا يَأْتِي يُرْشِدُ إِلَى تَقْيِيدِهِ، وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِ مَا بَيْنَهُ وَإِلَّا ضَمِنَ مُطْلَقًا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ، وَصَرَحَ الْعُبَادِيُّ فِيمَنْ رَبَطَ دَائِبَةً بِشَارِعٍ فَرَبَطَ أُخْرَى بِجَانِبِهَا فَعَضَّتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِأَنَّ الْعَاضَّ إِنْ كَانَ هُوَ الثَّانِيَةَ ضَمِنَ صَاحِبُهَا أَوِ الْأُولَى فَلَا إِلَّا أَنْ يَحْضُرَ صَاحِبُهَا فَقَطْ، وَلَمْ يَمْنَعْهَا مَعَ قُدْرَتِهِ فَيَضْمُنُهَا وَلَوْ اكْتَرَى مَنْ يَنْقُلُ مَتَاعَهُ عَلَى دَائِبَتِهِ، وَعَادَتْهَا الضَّرَاوَةُ بِشَيْءٍ مِنْ أَعْضَائِهَا وَلَمْ يُغْلِمْهُ بِهَا فَاتَّلَفَتْ شَيْقًا مَعَ الْأَجِيرِ فَالِدَعَوَى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا بَيْنَهُ، لَكِنَّ الْمَالِكَ عَرَّهَ بِعَدَمِ إِعْلَامِهِ بِهَا فَيَرْجِعُ بِمَا ضَمِنَهُ عَلَيْهِ فَإِنْ أَنْكَرَ الْأَجِيرُ إِتْلَافَهَا حَلَفَ عَلَى الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الدَّائِبَةِ مَثْبُوتٌ لِمَنْ هِيَ بَيْنَهُ، وَلَوْ رَبَطَ فَرْسَهُ فِي خَانٍ فَقَالَ لِصَغِيرٍ: خُذْ مِنْ هَذَا الثَّنِينَ وَاعْلِفْهَا فَفَعَلَ فَرْسَتَهُ فَمَاتَ وَهُوَ حَاضِرٌ وَلَمْ يُحَذِّرْهُ مِنْهَا وَكَانَتْ رَمُوحًا ضَمِنَهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ.....

□ قَوْلُهُ: (بَاتْنَهُمَا لَا يَخْرُجَانِ عَنْهُمَا) أَيْ: عَنِ النَّفْسِ وَالْمَالِ، وَهُوَ لَمْ يَقُلْ لِأَدَمِيٍّ أَه. مُغْنِي.
 □ قَوْلُهُ: (أَيْ: وَقَدْ أَرْسَلَهَا) ظَاهِرُهُ، وَلَوْ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يُعْتَادُ الْإِزْسَالُ فِيهِ أَه. سَم. □ قَوْلُهُ: (أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الضَّارِيَةِ) أَيْ: بَلْ هَذِهِ مِنْ أَفْرَادِهَا؛ لِأَنَّهَا ضَارِيَةٌ بِالنَّسْبَةِ لِلتَّطْعَمِ أَه. سَم. □ قَوْلُهُ: (لَهُ) أَيْ: لِلضَّمَانِ بِالضَّارِيَةِ. □ قَوْلُهُ: (إِلَى تَقْيِيدِهِ) أَيْ: بِعِلْمٍ وَاضِعِ الْيَدِ الضَّرَاوَةَ. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ: عَنِ الْقِيُودِ الْمَذْكُورَةِ بِقَوْلِهِ: إِنْ كَانَ التَّطْعُحُ طَبْعَهَا إلخ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ) أَيْ: مِنْ قَوْلِهِ: وَمَحَلَّهُ إلخ.
 □ قَوْلُهُ: (فَقَطْ) مَفْهُومُهُ اخْتِلَافُ الْحُكْمِ إِذَا حَضَرَ صَاحِبُ الْأُخْرَى أَيْضًا أَه. سَم. □ قَوْلُهُ: (فَيَضْمُنُهَا) أَيْ: يَضْمَنُ مُتْلِفُهَا عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى دَائِبَتِهِ) أَيْ: الْمُكْتَرَى. □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُغْلِمْهُ) أَيْ: الْمُسْتَأْجِرُ الْأَجِيرِ. □ قَوْلُهُ: (لَوْ رَبَطَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَالْمَثْبُوتُ فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (فَرْسَهُ فِي خَانٍ) أَيْ: مَثَلًا. □ قَوْلُهُ: (فَقَالَ إلخ) الْفَاءُ لِمُطْلَقِ التَّرْتِيبِ أَه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (فَفَعَلَ) أَيْ: الصَّغِيرُ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْفَاءَ هُنَا لِلتَّغْيِيبِ الْعَرَفِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ حَاضِرٌ إلخ) أَنْظُرْ هَلْ هُوَ قَيْدٌ؟ وَمَا وَجْهُ التَّقْيِيدِ بِهِ؟ أَه. رَشِيدِيٌّ عِبَارَةٌ عَ شَيْءٍ مَفْهُومُهُ عَدَمُ الضَّمَانِ إِذَا كَانَ غَائِبًا وَلَمْ يُحَذِّرْهُ، وَهِيَ رَمُوحٌ سَمَ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بِأَنَّهُ تَسَبَّبَ فِي إِتْلَافِهِ أَه. □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُحَذِّرْهُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ التَّحْذِيرُ حَالَ الرُّمْحِ بِأَنَّهُ رَأَاهُ تَرْمَحُهُ فَلَمْ يُحَذِّرْهُ فَلْيَرْاجِعْ أَه. رَشِيدِيٌّ وَلَا يُخْفَى بُعْدُهُ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى عَاقِلَتِهِ) أَيْ: الْآمِرِ أَه. ع. ش.

□ قَوْلُهُ: (وَقَدْ أَرْسَلَهَا) ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي وَقْتٍ يَعْتَادُ الْإِزْسَالُ فِيهِ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِ الضَّارِيَةِ حَيْثُ لَا ضَمَانٌ فِي إِزْسَالِهَا فِي وَقْتِ الْإِزْسَالِ. □ قَوْلُهُ: (أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الضَّارِيَةِ)، بَلْ هَذِهِ مِنْ أَقْوَاهَا؛ لِأَنَّهَا ضَارِيَةٌ بِالنَّسْبَةِ لِلتَّطْعَمِ. □ قَوْلُهُ: (فَقَطْ) مَفْهُومُهُ اخْتِلَافُ الْحُكْمِ إِذَا حَضَرَ صَاحِبُ الْأُخْرَى أَيْضًا.
 □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ حَاضِرٌ) مَفْهُومُهُ عَدَمُ الضَّمَانِ إِذَا كَانَ غَائِبًا وَلَمْ يُحَذِّرْهُ وَهِيَ رَمُوحٌ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(ولو بآلث أو رائث بطريق فتلف به نفس أو مال فلا ضمان)، وإلا لامتنع الناس من المرور ولا سبيل إليه هذا ما مشيا عليه هنا، وهو احتمال للإمام، والمنقول عن نص الأئم والأصحاب ما جريا عليه في غير هذا الباب، وجزم به في المجموع من الضمان حيث لم يتعمد المار المشي عليه؛ لأن الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة، قال الأزرعي: وما هنا لا يُنكر اتجاؤه، لكن المذهب يُقِلّ انتهى، ويُؤيد الاتجاه قاعدة أن ما بالباب مُقَدَّم على غيره؛ لأن الاعتناء بتحرير ما فيه أكثر ومن المقرر أنهما لا يُغْتَرَضُ عليهما بمخالفتيهما لما عليه الأكثرون لما أشرت إليه في شرح الخطبة.

(ويحترز المار بطريقي (عما لا يُغتاد) فيها (كرخص شديد في وخلي) أو في مجمع الناس، (فإن) خالف ضمن ما تولد منه)؛ لاعتدائه.....

□ قول (سني): (ولو بالث إلخ) أي: ولو واقفة اه. مُعْنِي. □ قول (سني): (فتلف به نفس إلخ) أي: ولو بالزلّي فيه بعد ذهابها ع ش. □ قوله: (وإلا لامتنع) إلى قوله: (ويؤيد الاتجاه في المعني إلا قوله: وجزم به في المجموع. □ قوله: (ولا سبيل إليه) أي: إلى المنع. □ قوله: (هذا) أي: ما جزم به من عدم الضمان اه. مُعْنِي. □ قوله: (ما مشيا عليه) أي: في الشرح والروضة اه. مُعْنِي. □ قوله: (وهو احتمال للإمام) وهو المُعْتَمَد وإن زعم كثير أن نص الأئم والأصحاب الضمان نهاية اه. سم وظاهر قول الشارح الآتي ويؤيد الاتجاه إلخ اعتماده أيضا واعتمد المنهج والمُعْنِي ما نص عليه الأئم والأصحاب من الضمان.

□ قوله: (في غير هذا الباب) أي: في باب الحج. □ قوله: (وجزم به) أي: بما جريا عليه في غير هذا الباب. □ قوله: (من الضمان) بيان لما جريا عليه إلخ. □ قوله: (حيث لم يتعمد المار المشي عليه) فلو مشى قصدا على موضع الزوث أو البول فتلف به فلا ضمان كما ذكره الرافعي أيضا هناك اه. مُعْنِي، وقوله: فلا ضمان أي: قطعاً كما في ع ش، وقوله: هناك أي: في باب الحج. □ قوله: (لأن الاتفاق إلخ) تغليل للضمان المنقول عن النص والأصحاب. □ قوله: (وما هنا) أي: من عدم الضمان.

□ قوله: (ومن المقرر) إلى قوله: كذا قاله في النهاية. □ قوله: (ومن المقرر أنهما لا يُغْتَرَضُ إلخ) لكن يُشْكِلُ بمخالفته النص سم على حج وقد يقال: المخالف يؤول النص ويمسك على ما ادّعاء بنص آخر مثلاً اه. ع ش. □ قوله: (لما أشرت إليه في شرح الخطبة) عبارته هناك في شرح وقد التزم مصنفه رحمه الله تعالى أن ينص على ما صححه معظم الأصحاب، نصها وهذا حيث لا دليل يُعْضَدُ ما عليه الأقلون ولا اتبعوا ومن ثم وقع لهما أغني الشيخين ترجيح ما عليه الأقل ولو واجدا في مقابلة الأصحاب اه. □ قوله: (المار بطريقي) إلى قوله: ومثله البلقيني في المعني إلا قوله: وهو معها إلى المتن.

□ قوله: (وهو احتمال للإمام) وهو المُعْتَمَد م ر ش. □ قوله: (ومن المقرر أنهما لا يُغْتَرَضُ عليهما بمخالفتيهما لما عليه الأكثرون) لكن يُشْكِلُ بمخالفته النص.

كما لو ساق الإبلَ غيرَ مقطورةٍ أو البقرَ والغنمَ في الشوقِ أو رَكِبَ فيه ما لا يُركَبُ مثلهُ إلا في صحراءَ، وإن لم يكن رَكَضَ، أما الرَكَضُ المعتادُ فلا يضمنُ ما تَوَلَّدَ منه كذا قاله كالإمام، وقَرَعَهُ الأذْرَعِي على ما مرَّ عنه في المتنِ فعلى مُقَابِلِهِ المنقولِ يضمنُ به أيضًا (وَمَنْ حَمَلَ حَطْبًا على ظَهْرِهِ أو بهيمةً) وهو معها، وسيأتي حكمُ ما لو أرسلها (فَحَكَّ بناءً فَسَقَطَ ضِمْنَهُ) ليلاً ونهاراً؛ لوجودِ التَّلَفِ بفعله أو فعلِ دابَّته المنسوبِ إليه، نعم، إن كان المُسْتَحَقُّ الهذُمَ ولم يَتَلَفْ من الآلةِ شيءٌ فلا ضَمَانٌ، ومثلهُ البُلْقِينِي بِنَاءِ بُنَيٍّ مائلاً، أو ثَمَّ مَالٍ وأَصْرَ بالمارةِ فيهما ومَرَّ في الجنائياتِ ما يَرُدُّ الثاني. (وإن دخل) حامِلُ الحَطْبِ (شوقاً فتَلَفَ به نفسٌ أو مالٌ) مُسْتَقْبِلاً كان أو مُسْتَدْبِراً (ضَمْنَهُ) (إن كان زحاماً) أو لم يَجِدْ مُنْعَطِفاً لِضَيْقٍ كما اقتضاه كلامُ

فَوَدَّ: (كما لو ساق الإبلَ إلخ) قد عَلِمَ مِمَّا مَرَّ ضَمَانٌ مَعَ الإبلِ سائِقًا أو غيره، ولو مَقْطُورَةً سم على حَجِّ اه. ع ش. فَوَدَّ: (أو البقرَ أو الغنمَ إلخ) أي: ولو واحدةً اه. ع ش. فَوَدَّ: (إلا في الصحراءِ) كالدَّوَابِّ الشَّرِيسَةِ اه. ع ش. فَوَدَّ: (فلا يضمنُ ما تَوَلَّدَ منه) فلو رَكَضَهَا كالعَادَةِ رَكَضًا وَمَحَلًّا وطَارَتْ حَصَاةٌ لِعَيْنِ إنسانٍ لم يضمنَ اه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (المنقولِ) أي: عن نَصِّ الأُمِّ والأَصْحَابِ.

فَوَدَّ (السنِّي): (أو بهيمةً) أي: عليها اه. مُغْنِي. فَوَدَّ (السنِّي): (فَسَقَطَ ضِمْنَهُ) قال الزَّرْكَشِيُّ: وقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بما إذا سَقَطَ في الْحَالِ فُلُو وَقَفَ سَاعَةً ثُمَّ سَقَطَ فَكَمَنْ أَسْنَدَ خَشْبَةً إِلَى جِدَارِ الْغَيْرِ فلا يضمنُ اه. وهو ظاهرٌ إذا لم يُنسَبِ السَّقُوطُ إِلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ اه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (بُنَيٍّ مَائلاً) أي: إِلَى شَارِعٍ أو مِلْكِ غيره اه. نِهَايَةٌ. فَوَدَّ: (أو ثَمَّ مَالٍ إلخ) عبارةٌ النَّهَايَةُ لا إن كان مُسْتَوِيًّا ثَمَّ مَالٍ خِلَافًا لِلْبُلْقِينِي اه. فَوَدَّ: (حامِلُ الحَطْبِ) أي: على ظَهْرِهِ أو على بهيمةٍ.

فَوَدَّ (السنِّي): (سوقاً) أي: مثلاً اه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (مُسْتَقْبِلاً) إِلَى قَوْلِهِ: وبِهِ يُعْلَمُ فِي النَّهَايَةِ والمُغْنِي إلاً قَوْلُهُ: إذا كان لَيْسَ مُسْتَقْبِلاً الْبَهِيمَةِ، وقَوْلُهُ: ولو مَعَ زِحَامٍ. فَوَدَّ: (مُسْتَقْبِلاً كان إلخ) أي: ما تَلَفَ بِذَلِكَ مِنَ التَّفْسِ وَالْمَالِ.

فَوَدَّ (السنِّي): (ضَمْنُ إن كان زحاماً) ومن ذلك ما يَقَعُ كَثِيرًا بِأَرْقَةٍ وَمَضَرٍ مِنْ دُخُولِ الْجَمَالِ مَثَلًا بِالْأَحْمَالِ ثُمَّ إِنَّهُمْ يَضْطَرُّونَ الْمُسَاةَ أو غَيْرَهُمْ فَيَقَعُ الْمُضْطَرُّ عَلَى غَيْرِهِ فَيَتَلَفُ مَتَاعَهُ، فَالضَّمَانُ عَلَى سَائِقِ الْجَمَلِ وَإِنْ كَثُرُوا؛ لِأَنَّهُمْ مَنَسُوبُونَ إِلَيْهِ، وَأَمَّا لَوْ دَفَعَ الْجَمَلُ بِحَمْلِهِ مَثَلًا عَلَى غَيْرِهِ فَاتَّلَفَ شَيْئًا، فَالضَّمَانُ عَلَى الدَّافِعِ لا عَلَى مَنْ مَعَ الدَّابَّةِ اه. ع ش. فَوَدَّ: (مُنْعَطِفاً لِضَيْقٍ) عبارةٌ غَيْرُهُ مُنْحَرِفاً لِضَيْقٍ وَعَدَمَ عَطْفِهِ

فَوَدَّ: (كما لو ساق الإبلَ غيرَ مَقْطُورَةٍ) قد عَلِمَ مِمَّا مَرَّ ضَمَانُهُ مَعَ الإبلِ سائِقًا أو غيره ولو مَقْطُورَةً. فَوَدَّ: (ومَرَّ فِي الْجَنَائِيَّاتِ ما يَرُدُّ الثَّانِي) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّمَثِيلُ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ. فَوَدَّ: (أو لم يَجِدْ مُنْعَطِفاً لِضَيْقٍ كما اقتضاه كَلَامُ الْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ إلخ) عبارةٌ شَرَحَ الزُّوْضُ، وَقَيَّدَ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُمَا الْبَصِيرَ الْمُقْبِلَ بما إذا وَجَدَهُ مُنْحَرِفاً، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْهُ لِضَيْقٍ وَعَدَمَ عَطْفَةٍ يضمنُ؛ لِأَنَّهُ

الإمام والغزالي واعتمده الزركشي لتقصيره بفعل ما لا يُغتاد، (وإن لم يكن) زحاماً أو حَدَث وقد تَوَسَّطَ السُّوقَ كما بُحِثَ (وَتَمَزَّقَ) به (قُوبٌ) مثلاً (فلا) يضمُّه إذا كان لايسه مُستَقْبِلُ البهيمة؛ لأنَّ عليه الاحترازَ منها (إلا قُوبٌ) أو متاع أو بَدَنَ (أَعْمَى) أو معصوب العين (ومُسْتَذِيرُ البهيمة فيجب تنبيهه) أي: مَنْ ذَكَرَ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ضَمِنَ الكُلَّ، إلا إذا كان من صاحبِ القُوبِ أو المتاع فعل كَأَنَّ واطيء هو أو بهيمته قُوبَه أو مداسه فجذبته صاحبه ولو مع زحامٍ فالتصّف؛ لأنّه بفعليهما وبه يُعْلَمُ أنّه لا ضمانَ على الواطئ إلا فيما عِلِمَ أَنْ يَفْعَلَهُ تَأْثِيراً فيه مع فعل اللّابس، فَإِنْ تَمَحَّضَ فعلٌ أحدهما فالحكم له وحده، ولو علم تأثير أحدهما وشك في تأثير الآخر اغْتَبِرَ الأوّل فقط فيما يظهر، ويَحْتَمَلُ تَحْكِيمُ القرينة القويّة في ذلك، وقد يَدُلُّ له كلاهما؛ وإنَّ نَبَهَهُ فلم يتنبّه فلا وكعدم التنبيه الأصم. وإن لم يعلم أنّه أصم؛ لأنَّ الضمان لا يختلف بالعلم

اه. قال ع ش: قوله: وَعَدَمَ عَطْفِهِ أي: قَرِيبَةً فَلَا يَكُلِّفُ العودَ لِغَيْرِهَا اه. ة. قوله: (لتقصيره إلخ) عِلَّةٌ لِلْمَتْنِ. ة. قوله: (أو حَدَثٌ وَقَدْ تَوَسَّطَ السُّوقَ) عبارةٌ غَيْرُهُ أَوْ دَخَلَ السُّوقَ فِي غَيْرِ وَقْتِ الزَّحَامِ فَحَدَّثَ زِحَامٌ اه. ة. قوله: (إذا كان لايسه مُستَقْبِلُ البهيمة) الأوّلَى حَدْفُهُ فَيُظْهِرُ الإِسْتِثْنَاءَ الْآتِي.

ة. قوله (لنسي): (إلا قُوبٌ أَعْمَى) أي: وَلَوْ مُقْبِلاً مُغْنِي، وَالْأَشْبَهُ أَنَّ مُسْتَقْبِلَ الحَطَبِ مِمَّنْ لَا يُمَيِّزُ لِصَغَرِ أَوْ جُنُونِ كَالْأَعْمَى قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ، وَلَوْ كَانَ عَاقِلاً أَوْ مُلْتَفِتاً أَوْ مُطَرِّقاً مُفَكِّراً ضَمَّنَهُ صَاحِبُ الحَطَبِ إِذْ لَا تَقْصِيرَ حِينَئِذٍ نِهَآيَةً أَي: وَلَوْ مُفَكِّراً فِي أُمُورِ الدُّنْيَا ع ش. ة. قوله: (أو مَعْصُوبُ الْعَيْنِ) أي: لِرَمْدٍ وَنَحْوِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ة. قوله: (مَنْ ذَكَرَ) أي: الْأَعْمَى وَمَعْصُوبُ الْعَيْنِ وَمُسْتَذِيرُ البهيمة. ة. قوله: (فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ) أي: لَمْ يُنَبِّهْ ضَمِنَ الكُلَّ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي التَّنْبِيهِ وَعَدَمِهِ، فَالظَّاهِرُ تَضَدُّقُ صَاحِبِ القُوبِ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ مَا حَصَلَ بِهِ التَّلَفُ الْمُفْتَضِي لِلضَّمَانِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّنْبِيهِ اه. ع ش. ة. قوله: (كَأَنَّ وَاطِئَ إلخ) أي: الْمَارُّ فِي السُّوقِ. ة. قوله: (فَالْتَضَفَ) أي: فَعَلَى مَنْ وَاطِئٌ هُوَ أَوْ بِهِيمَتُهُ نَضَفَ الضَّمَانِ، وَقَوْلُهُ: فِي الرُّوضَةِ يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ: إِنْ انْقَطَعَ مُؤَخَّرُ السَّابِقِ فَالضَّمَانُ عَلَى اللَّاحِقِ أَوْ مُقَدِّمُ مَدَاسِ اللَّاحِقِ فَلَا ضَمَانٌ عَلَى السَّابِقِ يَرُدُّ بَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَسَاوِيهِمَا فِي قُوَّةِ الْإِعْتِمَادِ وَضَعْفِهِ؛ لِعَدَمِ انْضِبَاطِهِمَا فَسَقَطَ اغْتِيَابُهُمَا وَوَجَبَ إِحَالَةُ ذَلِكَ عَلَى السَّبَبَيْنِ جَمِيعاً كَمَا فِي الْمُصْطَلَحَيْنِ فَإِنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِقُوَّةِ مَشْيِ أَحَدِهِمَا وَقِلَّةِ حَرَكَةِ الْآخَرِ اه. نِهَآيَةً. ة. قوله: (لأنّه بفعليهما) أي: فَعَلِ صَاحِبِ القُوبِ مَثَلًا وَفَعَلَ الْوَاطِئُ. ة. قوله: (وَأَنَّ نَبَهَهُ فَلَمْ يَتَّبِعْ) عبارةٌ شَرَحَ الرُّوضُ أَوْ مُدَبِّرًا أَوْ أَعْمَى وَنَبَهَهُمَا فَلَمْ يَحْتَرِزَا انْتَهَتْ، فَمَرَادُ الشَّارِحِ بَلَمْ يَتَّبِعْ لَمْ يَحْتَرِزْ لَا عَدَمَ الشُّعُورِ بِالتَّنْبِيهِ اه. سم. ة. قوله: (وَكَعْدِمُ التَّنْبِيهِ) إِلَى قَوْلِهِ: كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقَيْنِي فِي النِّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَوْ بِغَيْرِ طَرِيقٍ، وَقَوْلُهُ: عَلَى الْأَصَحِّ إِلَى الْمَتْنِ. ة. قوله: (وَكَعْدِمُ التَّنْبِيهِ الْأَصَمُّ) عبارةٌ النِّهَآيَةِ

فِي مَعْنَى الزَّحَامِ نَبَهَ عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ اه. ة. قوله: (إذا كان) أي: لَا يَسُهُ. ة. قوله: (فَلَمْ يَتَّبِعْ) عبارةٌ شَرَحَ الرُّوضُ أَوْ مُدَبِّرًا أَوْ أَعْمَى وَنَبَهَهُمَا فَلَمْ يَحْتَرِزَا اه. فَمَرَادُ الشَّارِحِ لَمْ يَتَّبِعْ لَمْ يُحْتَرِزْ لَا عَدَمَ الْإِمْتِنَالِ وَالشُّعُورِ بِالتَّنْبِيهِ.

وعدمه. (وإنما يضمنه) أي: ما دُكِرَ الحامِلُ أو مَنْ مع البهيمة، (إذا لم يَقْصُرْ صاحبُ المال، فإن قَصُرَ بأنْ وَضَعَهُ بِطَرِيقٍ) ولو وَايَسَعًا وَإِنْ أَذِنَ الإمامُ كما اقتضاه إطلاقهم؛ لأنَّ المَلْحَظَ هنا تعريضه مَتَاعَهُ لِلضَّيَاعِ وهو موجودٌ، (أو عَرَضَهُ لِلدَّائِبَةِ) ولو بغيرِ طَرِيقٍ (فلا) يضمنه؛ لأنَّه الْمُضَيِّعُ لِمَالِهِ. وَافْتَى الْقَفَالُ بأنَّ مثله ما لو مرَّ إنسانٌ بِجَمَارِ الحَطَبِ يُريدُ التَّقَدُّمَ عليه فَمَزَّقَ ثَوْبَهُ فلا يضمنه سَائِقُهُ؛ لأنَّه الْمُقْصِرُ بِمُرُورِهِ عليه، قال: وكذا لو وُضِعَ حَطَبٌ بِطَرِيقٍ واسعٍ فَمَزَّ به إنسانٌ فَمَزَّقَ به ثَوْبُهُ. (وإنْ كانت الدَّائِبَةُ وحدها) وقد أُرْسِلَتْها في الصَّخْرَاءِ على الأصَحِّ في الروضة، وقال الرَّافِعِيُّ إنَّه الوجه، (فَأَتَلَفَتْ زَرْعًا أو غَيْرَهُ نَهَارًا لم يضمن صاحبها) أي: مَنْ يَدُهُ عليها بِحَقِّ كَوْدِيعٍ أو أَجِيرٍ أو غَيْرِهِ كَقَصَبٍ، وإنْ نازَعَ الْبُلْقَيْنِيَّ في نحوِ الْوَدِيعِ بأنَّ عليه أنْ لا يُرْسِلَهَا إِلَّا بِحَافِظٍ، وَيُرَدُّ بأنَّ هذا عليه من جِهَةِ حِفْظِهَا لا من جِهَةِ إِتْلَافِهَا، بل العادة مُحْكَمَةٌ فيه كَالْمَالِكِ، (أو لِيَلَّا ضَمِنَ) لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ بِذَلِكَ الْمُوَافِقِ لِلْعَادَةِ الْغَالِبَةِ فِي حِفْظِ نَحْوِ الزَّرْعِ نَهَارًا وَالدَّائِبَةِ لَيْلًا، ومن ثَمَّ لو جَرَتْ عَادَةٌ بَلَدٍ بِعَكْسِ ذَلِكَ انْعَكَسَ الْحُكْمُ أو بِحِفْظِهَا فِيهِمَا ضَمِنَ فِيهِمَا كما بحثه الْبُلْقَيْنِيَّ، وقياسه أَنَّهَا لو جَرَتْ بَعْدَهُ فِيهِمَا لم يضمن فِيهِمَا، أمَّا لو أُرْسِلَتْها فِي الْبَلَدِ فَيُضْمَنُ مُطْلَقًا خِلَافًا لِمَا اقْتَضَاهُ كِلَاهُمَا فِي الدَّعَاوَى لِخِلَافَتِهِ الْعَادَةِ،

وَالْمُغْنَى وَالْحَقَّ الْبَقَوِيَّ وَغَيْرُهُ بِمَا إِذَا لم يُنَبِّهْهُ مَا لو كان أَصَمَّ اهـ.

❏ قول (سني): (وإنما يضمنه) أي: صاحبُ البهيمة ما أَتَلَفَتْ بِهِيمَتُهُ اهـ. مُغْنَى.

❏ قول (سني): (بأنْ وَضَعَهُ بِطَرِيقٍ) على بابِهِ أو غَيْرِهِ اهـ. مُغْنَى. ❏ قوله: (وإنْ أَذِنَ له الإمامُ إلخ) ومنه ما جَرَتْ به الْعَادَةُ الْآنَ مِنْ إِخْدَاتِ مَسَاطِبِ أَمَامِ الْحَوَانِيتِ بِالشَّوَارِعِ وَوَضَعَ أَصْحَابُهَا عَلَيْهَا لِلْبَيْعِ كَالْخُضْرِيَّةِ مَثَلًا فلا ضَمَانٌ عَلَى مَنْ أَتَلَفَتْ دَابَّتُهُ شَيْئًا مِنْهَا بِأَكْلٍ أو غَيْرِهِ لِتَقْصِيرِ صَاحِبِ الْبِضَاعَةِ اهـ. ع ش. ❏ قوله: (وَافْتَى) إِلَى قَوْلِهِ: وكذا لو وَضَعَ فِي الْمُغْنَى. ❏ قوله: (بأنْ مِثْلُهُ) أي: التَّعْرِيسُ لِلدَّائِبَةِ. ❏ قوله: (فَمَزَّقَ) أي: الحَطَبُ.

❏ قول (سني): (وإنْ كانت الدَّائِبَةُ وحدها إلخ) هذا قِسْمُ قَوْلِهِ: سَابِقًا مَنْ كان مع دَابَّةٍ إلخ اهـ. مُغْنَى.

❏ قوله: (أي: مَنْ يَدُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: وقياسه فِي الْمُغْنَى. ❏ قوله: (أو غَيْرُهُ) الْأَوَّلَى أو غَيْرِهِ. ❏ قوله: (فِي نَحْوِ الْوَدِيعِ) أي: كَالْأَجِيرِ. ❏ قوله: (وَيُرَدُّ) أي: يَزَاعُ الْبُلْقَيْنِيَّ بأنْ هذا أي: أَنْ لا يُرْسِلَهَا إِلَّا بِحَافِظٍ عَلَيْهِ أي: نَحْوِ الْوَدِيعِ. ❏ قوله: (بل الْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ فِيهِ إلخ) أي: فِي نَحْوِ الْوَدِيعِ اهـ. ع ش فَلَهُ أَنْ يُرْسِلَهَا بِلَا حَافِظٍ عَلَى الْعَادَةِ اهـ. رَشِيدِي. ❏ قوله: (بِعَكْسِ ذَلِكَ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالْأَسْنَى بِإِرْسَالِ الْبَهَائِمِ أو حِفْظِ الزَّرْعِ لَيْلًا دُونَ النَّهَارِ اهـ. ❏ قوله: (انْعَكَسَ الْحُكْمُ) أي: فَيُضْمَنُ مُرْسِلُهَا مَا أَتَلَفَتْ نَهَارًا دُونَ اللَّيْلِ اتِّبَاعًا لِمَعْنَى الْخَبَرِ وَلِلْعَادَةِ مُغْنَى وَأَسْنَى. ❏ قوله: (ضَمِنَ) أي: إِتْلَافَ الدَّائِبَةِ. ❏ قوله: (كما بَحَثَهُ إلخ) رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطْ كما هو صَرِيحُ الْمُغْنَى وَالْأَسْنَى. ❏ قوله: (أَمَّا لو أُرْسِلَتْها) إِلَى قَوْلِهِ: وَقَضِيَّتُهُ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُغْنَى لَا قَوْلَهُ: خِلَافًا إِلَى لِمُخَالَفَتِهِ. ❏ قوله: (مُطْلَقًا) أي: لَيْلًا وَنَهَارًا.

وقضيته أن العادة لو أطردت به أدير الحكم عليها أيضًا كالصّخراء إلا أن يُفَرَّقَ بغلبة صَرِّ
المُرْسَلَةِ بالبلد فلم تقوَ فيها العادة على عدم الضمان، ويُؤَيِّدُه قولُ الرَّافِعِيِّ: إِنَّ الدَّابَّةَ فِي الْبَلَدِ
تُرَاقِبُ وَلَا تُرْسَلُ وَحَدَّهَا، وَحِينَئِذٍ فَيُحْمَلُ تَعْلِيلُهُمْ بِهَا عَلَى أَنَّ الْغَالِبَ فِي سَائِرِ الْبِلَادِ عَدَمُ
إِرْسَالِهَا بِالْبَلَدِ، فَلَمْ يُنْظَرْ لِعَادَةِ مُخَالَفَةِ لَهَا بِخِلَافِ الصَّخْرَاءِ، فَإِنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَسْتَقِرَّ فِيهَا بِشَيْءٍ
عَلَى الْعُمُومِ، فَأَنَاطُوا الْحُكْمَ فِي كُلِّ مَحَلٍّ بِعَادَةِ أَهْلِهِ، وَاسْتَشْنَى مِنْ عَدَمِ الضَّمَانِ نَهَارًا
الْمَذْكُورِ فِي الْمَتْنِ مَا إِذَا تَوَسَّطَتْ الْمَرَاعِي الْمَزَارِيعَ فَأَرْسَلَهَا بِلَا رَاعٍ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ مَا أَفْسَدَتْهُ لَيْلًا
أَوْ نَهَارًا؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ حِينَئِذٍ أَنَّهَا لَا تُرْسَلُ بِلَا رَاعٍ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ اُعْتِيدَ إِرْسَالُهَا بِدُونِهِ فَلَا ضَمَانَ
كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَحِينَئِذٍ فَلَا اسْتِثْنَاءَ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ فِي كُلِّ عَلَى مَا اُعْتِيدَ فِيهِ، وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا
قَدَّمَته فِي الْبَلَدِ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ مُخْتَلِفَةٌ غَالِبًا هُنَا لَا ثَمَّ، وَمَا لَوْ تَكَاثَرَتْ فَعَجَزَ أَصْحَابُ الزُّرُوعِ عَنْ
رَدِّهَا فَيَضْمَنُ أَصْحَابُهَا كَمَا رَجَحَ الْبُلْقَيْنِيُّ لِمُخَالَفَتِهِ لِلْعَادَةِ، وَمَا لَوْ رَبَطَ دَابَّةً بِطَرِيقٍ فَيَضْمَنُ
مُثْلَفَهَا نَهَارًا، وَإِنْ اتَّسَعَ الطَّرِيقُ مَا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ الْإِمَامُ فِي الْوَاسِعِ وَمَا لَوْ أَرْسَلَهَا فِي مَوْضِعٍ

□ فَوُدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَي: التَّحْلِيلُ بِمُخَالَفَةِ الْعَادَةِ. □ فَوُدَّ: (إِنَّ الْعَادَةَ الْخ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ نَعَمْ إِنْ اُعْتِيدَ
إِرْسَالُهَا فِيهِ أَي: فِي الْبَلَدِ بِلَا مُرَاقِبٍ أَتَّجَهَ عَدَمُ الضَّمَانِ انْتَهَتْ أَه. سَمِ وَاسْتَظْهَرَهُ ع ش. □ فَوُدَّ: (بِهِ)
أَي: بِإِرْسَالِهَا فِي الْبَلَدِ وَخَدَّهَا أَه. ع ش. □ فَوُدَّ: (كَالصَّخْرَاءِ) لَعَلَّهُ بَدَلٌ مِنْهُ أَيْضًا. □ فَوُدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ)
أَي: الْفَرْقُ. □ فَوُدَّ: (قَوْلُ الرَّافِعِيِّ أَنَّ الدَّابَّةَ الْخ) قَدْ يَمْنَعُ التَّأْيِيدُ بِهَذَا؛ لِأَنَّ مُرَادَ الرَّافِعِيِّ أَنَّ الْعَادَةَ ذَلِكَ،
وَالْكَلَامُ فِيمَا إِذَا انْعَكَسَتِ الْعَادَةُ أَه. سَمِ. □ فَوُدَّ: (بِهَا) أَي: بِمُخَالَفَةِ الْعَادَةِ. □ فَوُدَّ: (فِي سَائِرِ الْبِلَادِ)
أَي: جَمِيعِهَا. □ فَوُدَّ: (وَاسْتَشْنَى) إِلَى قَوْلِهِ: وَإِذَا أُخْرِجَهَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: كَمَا صَرَّحُوا إِلَى وَمَا لَوْ
تَكَاثَرَتْ وَإِلَى قَوْلِهِ: وَيُحْتَمَلُ عَدَمُهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَا يُنَافِيهِ إِلَى وَمَا لَوْ تَكَاثَرَتْ، وَقَوْلُهُ: وَمَا لَوْ
رَبَطَ إِلَى وَمَا لَوْ أَرْسَلَهَا، وَقَوْلُهُ: أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الْقَاضِي. □ فَوُدَّ: (وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا قَدَّمْتُهُ الْخ) وَالْمُنَافَاةُ
ظَاهِرَةٌ، وَانْدِفَاعُهَا بِمَا ذَكَرَهُ بَعِيدٌ فِي الْغَايَةِ. □ فَوُدَّ: (فِي الْبَلَدِ) أَي: فِي الْمُرْسَلَةِ فِي الْبَلَدِ وَخَدَّهَا.
□ فَوُدَّ: (هُنَا) أَي: فِي الْمَرَاعِي الْمُتَوَسَّطَةِ بَيْنَ الْمَزَارِيعِ لَا ثَمَّ أَي: فِي إِرْسَالِهَا فِي الْبَلَدِ. □ فَوُدَّ: (وَمَا لَوْ
تَكَاثَرَتْ) أَي: الْمَوَاشِي فِي النَّهَارِ أَه. مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَمَا لَوْ رَبَطَ الْخ) هَذَا مُكْرَّرٌ مَعَ مَا قَدَّمْتُهُ فِي شَرْحِ
بِأَنَّ وَضَعَهُ بِطَرِيقٍ، وَلِذَا اقْتَصَرَ النَّهَايَةُ عَلَى مَا هُنَاكَ وَالْمَغْنِيِّ عَلَى مَا هُنَا. □ فَوُدَّ: (بِطَرِيقٍ) عَلَى بَابِهِ أَوْ
غَيْرِهِ أَه. مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (مَا لَمْ يَأْذَنْ الْخ) أَي: كَمَا تَقَدَّمَ أَه. سَمِ.

□ فَوُدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْعَادَةَ الْخ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ: نَعَمْ إِنْ اُعْتِيدَ إِرْسَالُهَا فِيهِ أَي: فِي الْبَلَدِ بِلَا مُرَاقِبٍ أَتَّجَهَ
عَدَمُ الضَّمَانِ. أَه. □ فَوُدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الرَّافِعِيِّ: إِنَّ الدَّابَّةَ فِي الْبَلَدِ تُرَاقِبُ وَلَا تُرْسَلُ وَخَدَّهَا) قَدْ يَمْنَعُ
التَّأْيِيدُ بِهَذَا؛ لِأَنَّ مُرَادَ الرَّافِعِيِّ أَنَّ الْعَادَةَ ذَلِكَ وَالْكَلَامُ فِيمَا إِذَا انْعَكَسَتِ الْعَادَةُ. □ فَوُدَّ: (مَا لَمْ يَأْذَنْ الْخ)
أَي: كَمَا تَقَدَّمَ. □ فَوُدَّ: (أَيْضًا مَا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ الْإِمَامُ فِي الْوَاسِعِ) فَلَا ضَمَانَ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: قَالَ
الْقَاضِي وَالْبَغَوِيُّ. أَه. وَالَّذِي فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِلْفَرْقِ بَيْنَ رَبِّطِهِ بِأَذْنِ الْإِمَامِ أَوْ دُونَ

مغصوب فانتشرت منه لغيره وأفسدته فيضمته مرسئها ولو نهأرا كما بحثه البلقيني أخذاً من كلام القاضي. وإذا أخرجها عن ملكه فضاغت أو رمى عنها متاعاً حمل عليها تعدياً لا في نحو مفازة فلا ضمان عليه على الأوجه إن خشي من بقائها بملكه إتلافها لشيء وإن قل بخلاف ما إذا لم يخش ذلك ولم يسيبها مالكها به.....

قوله: (من كلام القاضي) من أنه إذا أرسلها في ملك الغير، سواء كان ليلاً أو نهأراً فهو مضمون؛ لأنه متعد في إرسالها أه. معني. قوله: (وإذا أخرجها إلخ) كلام مستأنف. قوله: (عن ملكه إلخ) عبارة المعني وإن نقر شخص دابة مسيبة عن زرع فوق قدر الحاجة دخلت في ضمانه كما لو ألقت الریح قوباً في حجريه أو جر السيل حباً فألقاه في ملكه لا يجوز إخراجها وتضييعه، بل يدفعه لملكه، ولو لئانه فإن لم يجد فالحاكم فينبغي إذا نقرها أن لا يبالغ في إعادها، بل يقتصر على قدر الحاجة، وهو القدر الذي يعلم أنها لا تعود منه إلى زرع، ولو دخلت دابة الغير ملكه وجب عليه ردّها لملكها فإن لم يجد فإلى الحاكم، إلا أن كان المالك هو الذي سبها فليحمل قولهم: أخرجها من زرع إن لم يكن زرع مخفوقاً بزرع غيره على ما إذا سبها المالك أما إذا لم يسيبها فيضمنها مخرجها إذ حقه أن يسلمها لملكها فإن لم يجد فإلى الحاكم، ويدفع صاحب الزرع الدابة عن زرع دفع الصائل فإن نتحت عنه لم يجز إخراجها عن ملكه؛ لأن شغلها مكانه وإن كان فيه ضرر عليه لا يبيح إضاعة مال غيره، ولو دخلت دابة ملكه فرمخته فمات فكأنلافها زرع في الضمان وعدمه، فيفرق بين الليل والنهار أه. بأدنى تصرف قال سم بعد ذكر مثلها عن الروض وشرحه ما نصه ويتحصل من هذا أن ما سبها مالكها يخرجها بقدر الحاجة فقط ولا يضمنها بعد ذلك بتركها فإن زاد على قدر الحاجة وإن لم تفصل عن ملكه ضمنها وأن ما لم يسيبها مالكها يضمنها مطلقاً إن أهملها بل يجب ردّها لملكها أو الحاكم وليراجع ثم انظر هذا كله مع كلام الشارح هنا، وقوله: بخلاف ما إذا لم يخش ذلك ولم يسيبها المالك إلخ، وظاهر ما ذكر في تنسيق المالك أنه لا فرق بين التنسيق في وقت اعتد التنسيق فيه والتنسيق في غيره ثم رأيت الشارح تنبّه بعد لعدم موافقة ما ذكره لما في الروضة وغيرها فزاد قوله: الآتي ثم رأيت في الروضة وغيرها إلخ ومع ذلك هو لا يفيد جميع التفصيل الذي تبين في هذه الحاشية أه. قوله: (لا في نحو مفازة إلخ) أما في نحو مفازة فوجهان في الروض وقال في شرحه: الوجه الضمان سم وع ش

إذنه. أه. قوله: (لا في نحو مفازة) أما في نحو مفازة فوجهان في الروض وفي شرحه: أن الأوجه الضمان، وعبارة الروض: وإن حمل متاعه في مفازة على دابة رجل بلا إذن وغاب فألقاه الرجل عنها، أو أدخل دابته زرع غيره بلا إذن فأخرجها من زرع أي: فوق قدر الحاجة كما في شرحه ففي الضمان وجهان. أه. قال في شرحه: أحدهما لا لتعدي المالك، والثاني وهو الوجه نعم لتعدي الفاعل بالتضييع. أه. قوله: (بخلاف ما إذا لم يخش ذلك ولم يسيبها مالكها) في الروض وشرحه ما نصه: وإن نقر شخص دابة مسيبة عن زرع فوق قدر الحاجة ضمنها أي دخلت في ضمانه كما لو ألقت الریح

فَيَحْتَمَلُ حِينَئِذٍ الضَّمَانُ؛ لَأَنَّهَا حِينَئِذٍ كَثُوبٌ طَيَّرَتْهُ الرِّيحُ إِلَى دَارِهِ فَيَلْزِمُهُ حِفْظُهَا وَإِعْلَامُهُ بِهَا فَوْزًا، وَيَحْتَمَلُ عَدَمُهُ، وَالْفَرْقُ أَنَّ لِلدَّائِيَةِ اخْتِيَارًا بِخِلَافِ الثُّوبِ، وَكَلَامُهُمْ فِي الْأَمَانَةِ الشَّرْعِيَّةِ أَقْرَبُ إِلَى الْأَوَّلِ وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى الثَّانِي وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ، فَإِنْ قُلْتُمْ: يُفَرِّقُ أَيْضًا بَأَنَّ لَهُ هُنَا غَرَضًا صَحِيحًا فِي تَفْرِيعِ مَلِكِهِ، قُلْتُمْ: يَنْجِبُ ذَلِكَ بَأَنَّ عَلَى مَالِكِهَا أَجْرَةَ مَحَلِّهَا كَمَا مَرَّ فِي الْوَدِيعَةِ أَنَّ وَجوبَ قَبُولِهَا لَا يَمْنَعُ أَخْذَ أَجْرَةِ حِزْزِهِ وَنَحْوِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا أَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ.....

وَرُشِيدِي وَخَالَفَهُ الْمُغْنِي فَقَالَ الْأَوْجَهُ: عَدَمُ الضَّمَانِ؛ لِتَعَدِّي الْمَالِكِ وَإِنْ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ: الْأَوْجَهُ الضَّمَانُ لِتَعَدِّي الْفَاعِلِ بِالْتَضْيِيعِ اهـ. فَوَدَّ: (فَيَحْتَمَلُ حِينَئِذٍ الضَّمَانُ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ فَإِنَّ الْأَوْجَهُ فِيهِ الضَّمَانُ؛ لَأَنَّهَا حِينَئِذٍ كَثُوبٌ الْخ. فَوَدَّ: (كَثُوبٌ طَيَّرَتْهُ الرِّيحُ الْخ) وَلَوْ سَقَطَ شَيْءٌ مِنْ سَطْحِ غَيْرِهِ يُرِيدُ أَنْ يَقَعَ فِي مَلِكِهِ فَدَفَعَهُ فِي الْهَوَاءِ حَتَّى وَقَعَ خَارِجَ مَلِكِهِ لَمْ يَضْمَنْ كَمَا قَالَه الْبَغَوِيُّ فِي فِتَاوِيهِ مُغْنِي وَأَسْنَى وَفِي الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ تَنَحَّيْتُ فِي مَمَرٍ حَمَامٌ فَزَلَّتْ بِهَا أَيْ: بِثُخَامَتِهِ رَجُلٌ فَتَلَفَ ضِمْنَهُ اهـ. فَوَدَّ: (عَدَمُهُ) أَيْ: عَدَمُ الضَّمَانِ. فَوَدَّ: (إِلَى الْأَوَّلِ) أَيْ: الضَّمَانِ، وَقَوْلُهُ: إِلَى الثَّانِي أَيْ: عَدَمُ الضَّمَانِ. فَوَدَّ: (يُفَرِّقُ) أَيْ: بَيْنَ الدَّائِيَةِ وَالثُّوبِ، وَقَوْلُهُ: هُنَا أَيْ: فِي الدَّائِيَةِ. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ فِي الْوَدِيعَةِ الْخ) أَيْ: لِمَا مَرَّ. فَوَدَّ: (إِلَى الْأَوَّلِ) أَيْ: الضَّمَانِ.

ثَوْبًا فِي حِجْرِهِ أَوْ جَرَّ السِّنْلَ حَبًّا قَالَفَاهُ فِي مَلِكِهِ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهُ وَتَضْيِيعُهُ، فَيُتَّبَعِي إِذَا نَفَرَهَا أَنْ لَا يُبَالِغَ بَلْ يَقْتَصِرَ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ وَهُوَ الْقَدْرُ الَّذِي يَعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَعُودُ مِنْهُ إِلَى زَرْعِهِ. اهـ. ثُمَّ قَالَ: وَكَذَا يَجِبُ عَلَى الشَّخْصِ رَدُّ دَابَّةٍ دَخَلَتْ مَلِكَهُ إِلَى مَالِكِهَا فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ فَالْيَ الْحَاكِمِ إِلَّا إِنْ كَانَ الْمَالِكُ هُوَ الَّذِي سَيِّبَهَا فَلْيَحْتَمِلْ قَوْلَهُمْ فِيمَا مَرَّ أَخْرَجَهَا مِنْ زَرْعِهِ مَخْضُوقًا بِزَرْعِ غَيْرِهِ عَلَى مَا إِذَا سَيِّبَهَا الْمَالِكُ وَإِلَّا بَأَنَّ لَمْ يُسَيِّبَهَا فَيَضْمَنْهَا الْمُخْرِجُ لَهَا؛ إِذْ حَقُّهُ أَنْ يُسَلِّمَهَا لِمَالِكِهَا فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ فَالْيَ الْحَاكِمِ. اهـ. وَقَوْلُهُ: فِيمَا مَرَّ إشارَةً إِلَى الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ وَيَتَحَصَّلُ مِنَ الْمَوْضِعَيْنِ أَنَّ مَا سَيِّبَهَا مَالِكُهَا يُخْرِجُهَا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ فَقَطْ وَلَا يَضْمَنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ بِتَرْكِهَا فَإِنْ زَادَ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ ضَمْنَهَا وَإِنْ لَمْ يُسَيِّبَهَا مَالِكُهَا يَضْمَنْهَا مُطْلَقًا إِنْ أَهْمَلَهَا، بَلْ يَجِبُ رَدُّهَا لِمَالِكِهَا أَوْ الْحَاكِمِ، قَالَا: وَيَدْفَعُهَا صَاحِبُ الزَّرْعِ عَنِ الزَّرْعِ دَفْعَ الصَّائِلِ فَإِنْ تَنَحَّيْتُ عَنْهُ لَمْ يَجُزْ إِخْرَاجُهَا عَنْ مَلِكِهِ؛ لِأَنَّ شُغْلَهَا مَكَانَهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَيْهِ لَا يُبِيحُ إِضَاعَةَ مَالٍ غَيْرِهِ. اهـ. وَظَاهِرُ هَذَا امْتِنَاعُ إِخْرَاجِهَا عَنْ مَلِكِهِ وَإِنْ سَيِّبَهَا الْمَالِكُ وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَيْضًا، وَعَلَى هَذَا فَمِنْ قَوَائِدِ هَذَا الْمَوْضِعِ الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ بَيَانُ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ فِي تَنْفِيرِهَا وَإِنْ لَمْ تَنْفَصِلْ عَنْ مَلِكِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ، ثُمَّ انْظُرْ هَذَا كُلَّهُ مَعَ كَلَامِ الشَّارِحِ هُنَا، وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَخْشَ ذَلِكَ وَلَمْ يُسَيِّبَهَا الْمَالِكُ الْخ، وَظَاهِرُ مَا ذَكَرَ فِي تَسْيِيبِ الْمَالِكِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ التَّسْيِيبِ فِيهِ وَالتَّسْيِيبِ فِي غَيْرِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ تَبَّهَ بَعْدَ لِعَدَمِ مَوَافَقَةِ مَا ذَكَرَهُ فِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا فَرَادَ قَوْلَهُ: الْآتِي ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا الْخ، وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ تَصْدِيقٌ لَا يُفِيدُ جَمِيعَ التَّفْصِيلِ الَّذِي تَبَيَّنَ فِي هَذِهِ الْحَاشِيَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

بتقييد إخراجها عن ملكه بما إذا أُلِّفَتْ شيئاً اهـ. وظاهر أن خَشْيَةَ الإِتْلَافِ مع العَجْزِ عن حفظها كالإِتْلَافِ. ثم رأيت في الروضة وغيرها أن المالك حيث سبَّها لم يضمن بإخراجها وإلا ضمنت؛ لأنَّ المالك لما لم يَقْصُرْ لِرَمِّ رَدِّهَا إِلَيْهِ إِنْ وُجِدَ وإلا فالحاكم، وظاهر تقييد هذا بما قدَّمته أنَّ الفرض أنَّه لم يخشَ من بقائها بملكه إتلافها لشيء، (إلا أن لا يُقَرَّطَ في رِبْطِهَا) بأنَّ أحكمه وأغلق الباب واحتاط على العادة فخرجت ليلاً لنحو حلِّها أو فتح لَصِّ للباب لعدم تقصيره. وكذا لو خلَّاهَا بِمَحَلٍّ بَعِيدٍ لم يعتدَّ رَدُّهَا مِنْهُ لِلْمَنْزِلِ كما نَقَلَهُ الْبُلْقَيْنِيُّ واعتمده، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ: لو بَعَدَ الْمَرْعَى عَنِ الْمَزَارِعِ وَفُرِضَ انْتِشَارُ الْبِهَائِمِ إِلَى أَطْرَافِهَا فَلَا ضِمَانَ عَلَى مُرْسِلِهَا إِلَيْهِ لِمَا أُلِّفَتْهُ مُطْلَقًا لَانْتِفَاءِ تَقْصِيرِهِ، (أو فَرَطَ مَالِكٌ مَا أُلِّفَتْهُ كَأَن عَرَضَهُ أَوْ وَضَعَهُ بِطَرِيقِهَا أَوْ حَضَرَ صَاحِبُ الزَّرْعِ) مثلاً (وتَهَاوَنَ فِي دَفْعِهَا) عَنْهُ لِتَفْرِيطِهِ، نعم، إِنْ خَفَّ مَحَلُّهُ

□ قَوْلُهُ: (بِتَقْيِيدِ إِخْرَاجِهَا مِنْ مِلْكِهِ الْإِخ) أَي: فَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا مِنْ مِلْكِهِ إِذَا لَمْ تُثَلِّفْ شَيْئًا قَبْلَ ضَمْنِهَا مُخْرِجُهَا حَيْثُ يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ: (وَوَظَاهِرُ الْإِخ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ: إِنْ مَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ الْإِتْلَافُ بِالْفِعْلِ لَا الْخَشْيَةُ مِنْهُ الَّتِي هِيَ الْمُدَّعَى. □ قَوْلُهُ: (كَالْإِتْلَافِ) أَي: فَلَا يَكُونُ إِخْرَاجُهَا لَهَا عِنْدَ خَشْيَتِهِ الْإِتْلَافَ مُضْمَّنًا اهـ. ع ش أَي: مَعَ الْعَجْزِ عَنْ حِفْظِهَا. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَضْمَنْ بِإِخْرَاجِهَا) أَي: بِقَدْرِ الْحَاجَةِ كَمَا مَرَّ عَنِ الرُّوضِ وَالْمُغْنِيِّ وَسَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْإِخ) أَي: وَإِنْ لَمْ يُسَيِّبْهَا مَالُهَا. □ قَوْلُهُ: (تَقْيِيدُ هَذَا) أَي: قَوْلِ الرُّوضَةِ وَالْأَضْمِثِ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ الْفَرْضُ الْإِخ) بَيَانٌ لِمَا.

□ قَوْلُهُ (لَسِي): (إِلَّا أَنْ يُقَرَّطَ الْإِخ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: أَوْ لَيْلًا ضَمِنْ. □ قَوْلُهُ: (بِأَن أَحْكَمَهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: وَكَذَا إِنْ كَانَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَيُؤَيِّدُهُ إِلَى الْمُتَنِّ. □ قَوْلُهُ: (بِأَن أَحْكَمَهُ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ بِأَن أَحْكَمَهُ فَانْحَلَّ أَوْ أَغْلَقَ الْبَابَ عَلَيْهَا فَفَتَحَهُ لَصِّ أَوْ انْهَدَمَ الْجِدَارُ فَخَرَجَتْ لَيْلًا فَاتَّلَفَتْ زَرْعَ الْغَيْرِ فَلَا ضِمَانَ؛ لِعَدَمِ التَّقْصِيرِ مِنْهُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ) فَلَوْ اخْتَلَفَ الْمَالِكُ وَصَاحِبُ الزَّرْعِ فِي ذَلِكَ فَيَحْتَمِلُ تَضَدِّيقُ الْمَالِكِ فِي أَنَّهُ احْتِطَا وَأَحْكَمَ الرِّبْطَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الضَّمَانِ وَيَحْتَمِلُ وَهُوَ الظَّاهِرُ تَضَدِّيقُ صَاحِبِ الزَّرْعِ؛ لِأَنَّ الْإِتْلَافَ مِنَ الذَّابَّةِ وَجَدَّ، وَاقْتِضَاؤُهُ هُوَ الْأَصْلُ حَتَّى يَغْلَمَ مَا يُخَالِفُهُ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا) إِلَى قَوْلِهِ: وَيُؤَيِّدُهُ فِي الْمُغْنِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ خَلَّاهَا) أَي: لَا يَضْمَنْ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يُعْتَدَّ رَدُّهَا) أَي: لَمْ تَخْرِ الْعَادَةُ بِرَدِّهَا اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ الْإِخ) فِيهِ تَوَقُّفٌ.

□ قَوْلُهُ: (وَفَرَضَ انْتِشَارَ الْبِهَائِمِ الْإِخ) يَظْهَرُ أَنَّهُ بِصِغَةِ الْمَصْدَرِ عَطْفٌ عَلَى الْمَرْعَى أَي: وَبَعْدَ احْتِمَالِ انْتِشَارِ الْبِهَائِمِ الْإِخ. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: لَيْلًا وَنَهَارًا. □ قَوْلُهُ: (كَأَن عَرَضَهُ أَوْ وَضَعَهُ بِطَرِيقِهَا) هَذَا مُكَرَّرٌ مَعَ قَوْلِ الْمُتَنِّ سَابِقًا: فَإِنْ قَصَرَ بِأَن وَضَعَهُ بِطَرِيقِ الْإِخ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَوْ قَرَّطَ فِي رِبْطِهَا لَكِنْ حَضَرَ الْإِخ وَهِيَ أَحْسَنُ.

□ قَوْلُهُ (لَسِي): (وَتَهَاوَنَ فِي دَفْعِهَا) أَي: حَتَّى أَثْلَفَتْهُ فَلَا يَضْمَنْ عَلَى الصَّحِيحِ وَإِنْ أَشْعَرَ كَلَامُهُ الْجَزْمَ بِهِ اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (عَنْهُ؛ لِتَفْرِيطِهِ) إِلَى قَوْلِهِ أَي: قَبْلَ تَمَكُّنِهِ فِي الْمُغْنِيِّ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ خَفَّ مَحَلُّهُ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ إِنْ كَانَ زَرْعُهُ مَحْفُوفًا بِمَزَارِعِ النَّاسِ وَلَمْ يُمْكِنْ إِخْرَاجُهَا إِلَّا بِإِذْخَالِهَا مَزْرَعَةً غَيْرَهُ لَمْ يَجُزْ

بالمزارع وَلَزِمَ من إخراجها منه دخولها لها لَزِمَهُ إبقاؤها بِمَحَلِّه، ويضمنُ صاحبها ما أثقلتْه أي قبلَ تَمَكُّنِهِ من نحوِ رِبْطٍ فيها فيما يظهر، وإلا فهو المثلثُ لِمَالِهِ ولو كان الذي بجانيه زَرْعُ مالِكها، فهل له إخراجها إليه ؟ فيه تَرَدُّدٌ وَيُتَّجَعُ أَنَّهُ لا يُخْرِجُهَا إِلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ لا ضَرَرَ عَلَيْهِ في إبقائها بِمَحَلِّه لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ مالِكها يضمنُ مُثْلَفَها، وأفهمَ قوله: وَتَهَاوَنَ أَنَّ له تنفيرها عن زَرْعِهِ بقدرِ الحاجةِ بحيثُ يأمنُ من عَوْدِها، فَإِنَّ زاد ولو داخلَ ملكه ضَمِنَ ما لم يكن مالِكها سَيِّبها كما مرَّ (وكذا إن كان الزَرْعُ في محوطٍ له بآبٍ تَرَكَه مفتوحاً في الأصح)؛ لَأَنَّهُ مُقَصِّرٌ بعدمِ غَلْقِهِ.

أَنْ يَبْقَى مَالٌ نَفْسِهِ بِمَالٍ غَيْرِهِ بَلْ يَضْبُرُ وَيُعَرِّمُ صَاحِبُهَا اهـ. □ قوله: (دُخُولُهَا) أي: الدَّابَّةُ لَهَا أي: لِلْمَزَارِعِ وإن كان ما في المزارع دونَ قِيَمَةِ الذي هي فيه كَقَصَبٍ وغيره اهـ. ع ش. □ قوله: (أي: قَبْلَ تَمَكُّنِهِ) أي: على وجهٍ لا مَشَقَّةَ عَلَيْهِ فيه في العادة اهـ. ع ش. □ قوله: (مِنْ نَحْوِ رِبْطٍ فِيهَا) أي: رِبْطًا لا يُؤَدِّي إِلَى إِتْلَافِ الدَّابَّةِ فَإِنَّ فَعْلَ بها ما يُؤَدِّي إِلَى ذَلِكَ ضَمِنَهَا، وإذا اِخْتَلَفَ المَالِكُ والدَّافِعُ فِي ذَلِكَ، فالْمُصَدِّقُ الدَّافِعُ؛ لَأَنَّهُ الغَارِمُ اهـ. ع ش. □ قوله: (وَيُتَّجَعُ أَنَّهُ لا يُخْرِجُهَا إِلَيْهِ) زادَ التَّهَابُ عِنْدَ تَسَاوِيهِمَا اهـ. أي: تَسَاوِيِ الزَّرْعَيْنِ فِي القِيَمَةِ ع ش وقال السَّيِّدُ عَمَرَ: بَعْدَ ذِكْرِ قَوْلِ التَّهَابِ المَذْكُورِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. أي: فَإِنَّهُ يُفْهَمُ جَوَازَ الإِخْرَاجِ عِنْدَ تَقْصَانِ زَرْعِ مالِكها قِيَمَةً عَنِ الزَّرْعِ الذي هي فيه. □ قوله: (إِنَّ له تَنْفِيرَها عَنْ زَرْعِهِ بِقَدْرِ الحاجةِ إلخ) الذي في الرُّوضِ كَأَصْلِهِ خِلَافُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ قال ما نَصَّه: فَإِنَّ نَقَرَ مُسَيِّبَةً عَنْ زَرْعِهِ فَوَقَّ الحاجةِ ضَمِنَهَا انْتَهَى ثم قال: وكذا يَجِبُ رَدُّ دَابَّةٍ دَخَلَتْ مِلْكَهُ أَي: إِلَى مالِكها فَإِنَّ لَمْ يَجِدْهُ فَلِأَى الحَاكِمِ إِلَّا إِنْ كَانَ المَالِكُ سَيِّبًا فَلْيُحْمَلْ قَوْلُهُمْ أَخْرَجَهَا مِنْ زَرْعِهِ عَلَى ما سَيِّبها المَالِكُ وَإِلَّا فَيُضْمَنُ اهـ. قال في شَرْحِهِ إِذْ حَقُّهُ أَنْ يُسَلِّمَهَا لِمَالِكها فَإِنَّ لَمْ يَجِدْهُ فَلِأَى الحَاكِمِ انْتَهَى وعِبَارَةُ الرُّوضَةِ أَوْضَحُ فِي هَذَا مِنْ عِبَارَةِ الرُّوضِ فَانْظُرْها وانْظُرْ إِذَا شَكَّ هَلْ سَيِّبها المَالِكُ أَوْ لَا؟ هَلْ يُحْمَلُ عَلَى المُسَيِّبَةِ أَوْ لَا؟ وَكَيْفَ الحُكْمُ؟ اهـ. سَمِ أَقُولُ: وَلَا يَنْبَغُ أَنْ يُقالَ: الْأَصْلُ عَدَمُ التَّنْسِيبِ فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ ثُمَّ إِذَا بَيَّنَّ خِلَافَهُ فَيُؤْتَى حُكْمُهُ، وَإِنْ اِخْتَلَفَا فالْمُصَدِّقُ صَاحِبُ الزَّرْعِ كما مرَّ عَنْ ع ش. □ قوله: (كما مرَّ) انْظُرْ فِي أَيِّ مَحَلٍّ مَرَّ سَمِ أَقُولُ: لَعَلَّهُ أَرَادَ ما قَدَّمَ فِي شَرْحِ أَوْ لَيْلًا ضَمِنَ مِنْ قَوْلِهِ: فَإِذَا أَخْرَجَهَا مِنْ مِلْكِهِ إِلَى المَثْنِ. □ قوله: (لَأَنَّهُ مُقَصِّرٌ) إِلَى قَوْلِهِ: وَشَيْخُنَا فِي الْمُغْنِي.

□ قوله: (ما لم يكن مالِكها سَيِّبًا كما مرَّ) انْظُرْ فِي أَيِّ مَحَلٍّ مَرَّ هَذَا، ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الذي في الرُّوضِ كَأَصْلِهِ خِلَافُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ قال ما نَصَّه: فَإِنَّ نَقَرَ مُسَيِّبَةً عَنْ زَرْعِهِ فَوَقَّ الحاجةِ ضَمِنَهَا اهـ. ثُمَّ قال: وكذا يَجِبُ رَدُّ دَابَّةٍ دَخَلَتْ مِلْكَهُ أَي: إِلَى مالِكها، فَإِنَّ لَمْ يَجِدْهُ فَلِأَى الحَاكِمِ إِلَّا إِنْ كَانَ لِمَالِكِ سَيِّبًا فَيُحْمَلُ قَوْلُهُمْ أَخْرَجَهَا مِنْ زَرْعِهِ عَلَى ما سَيِّبها المَالِكُ وَإِلَّا تُضْمَنُ. اهـ. قال في شَرْحِهِ: إِذْ حَقُّهُ أَنَّهُ يُسَلِّمَهَا لِمَالِكها فَإِنَّ لَمْ يَجِدْهُ فَلِأَى الحَاكِمِ. اهـ. وعِبَارَةُ الرُّوضَةِ أَوْضَحُ فِي هَذَا مِنْ عِبَارَةِ الرُّوضِ فَانْظُرْها وانْظُرْ إِذَا شَكَّ هَلْ سَيِّبها المَالِكُ أَوْ لَا هَلْ تُحْمَلُ عَلَى المُسَيِّبَةِ أَوْ لَا؟ أَوْ كَيْفَ الحُكْمُ؟.

(وهرة تُثْلِفُ طَيْرًا أو طَعَامًا إنْ عَهِدَ ذَلِكَ مِنْهَا) مَرَّتَيْنِ أو ثَلَاثًا على الخِلاَفِ الآتِي فِي تَعَلُّمِ الجَارِحَةِ فِيمَا يَظْهَرُ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا اعْتَمَدَ وشيخنا اعتمد الاكتفاءَ بِمَرَّةٍ، وَقَالَ: إِنَّهُ قَضِيَّةٌ كَلَامُهُمَا، وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنَ الْعَادَةِ فِي الْحَيْضِ وَمَا قَسَتْ عَلَيْهِ أَنْسَبُ بِمَا هُنَا كَمَا لَا يَخْفَى. (ضَمَّنَ مَالِكُهَا) يَعْنِي مَنْ يُؤْوِيهَا مَا دَامَ مُكَنَّ لَمْ يَمْلِكْهَا مُؤْوِيًا لَهَا أَيْ قَاصِدًا إِيوَاءَهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا أَعْرَضَ عَنْهَا فِيمَا يَظْهَرُ (فِي الْأَصَحِّ لَيْلًا وَنَهَارًا) إِنْ أَرْسَلَهَا أَوْ قَصَّرَ فِي رَبْطِهَا؛ إِذْ مِثْلُ هَذِهِ يَنْبَغِي أَنْ يُرَبِّطَ وَيُكَفَّ شَرُّهُ لَيْلًا وَنَهَارًا، فَعَدَمُ إِحْكَامِ رَبْطِهِ تَقْصِيرٌ وَمَنْ ثُمَّ كَانَ مِثْلُهَا فِي ذَلِكَ كُلِّ حَيَوَانٍ عُرِفَ بِالْإِضْرَارِ، وَإِنْ لَمْ يُثْمَلِكْ فَيُضْمَنُ ذُو جَمَلٍ أَوْ كَلْبٍ عَقُورٍ مَا يُثْلِفُهُ إِنْ أَرْسَلَهُ

□ قَوْلُ (النَّسَبِ): (أَوْ طَعَامًا) أَيْ: أَوْ غَيْرَهُمَا إِنْ عَهِدَ ذَلِكَ مِنْهَا أَيْ: عَهِدَ الْمَالِكُ وَنَحْوَهُ ذَلِكَ مِنْهَا أ. ه. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَشَيْخُنَا اعْتَمَدَ الْإِكْتِفَاءَ بِمَرَّةٍ) وَافَقَهُ النَّهَائِيُّ وَقَالَ ع ش: هُوَ الْمُعْتَمَدُ أ. ه. □ قَوْلُهُ: (وَمَا قَسَتْ عَلَيْهِ) أَيْ: مِنْ تَعَلُّمِ الْجَارِحَةِ. □ قَوْلُهُ: (يَعْنِي مَنْ يَأْوِيهَا) أَيْ: فَلَيْسَ يَمْلِكُهَا قَيْدًا حَتَّى لَوْ كَانَتْ مَمْلُوكَةً لِلْغَيْرِ وَأَوَاهَا غَيْرُهُ تَعَلَّقَ الضَّمَانُ بِهِ، وَإِلَّا فَالْهَرَّةُ تُثْمَلُكَ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْمُبَاحَاتِ تُثْمَلُكَ بَوَضْعِ الْيَدِ عَلَيْهَا هَكَذَا ظَهَرَ مِنْ تَفْسِيرِ الشَّارِحِ فَانْظُرْ هَلِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ؟ أ. ه. رَشِيدِيٍّ أَقُولُ: وَيُصَرِّحُ بِمَا قَالَهُ قَوْلُ شَرْحِ الرُّوضِ، وَقَوْلُهُ: مَالِكُهَا مِثَالًا، وَالْمُرَادُ مَنْ يَأْوِيهَا أ. ه. ثُمَّ قَالَ الرُّوضُ: وَالْفَوَاسِقُ الْخَمْسُ لَا تُعَصَّمُ وَلَا تُثْمَلُ وَلَا أَثَرُ لِلْيَدِ فِيهَا بِاخْتِصَاصِ أ. ه. وَقَالَ شَارِحُهُ: وَالْحَقُّ بِهَا الْإِمَامُ الْمُؤَذِّنَاتِ بِطَبَاعِهَا كَالْأَسَدِ وَالذَّنْبِ أ. ه. □ قَوْلُهُ: (مَنْ يُؤْوِيهَا) الْأَنْسَبُ لِمَا بَعْدَهُ مَنْ يَأْوِيهَا مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ النَّهَائِيُّ. □ قَوْلُهُ: (أَيْ: قَاصِدًا إِيوَاءَهَا) أَيْ: بِحَيْثُ لَوْ غَابَتْ تَقَقَّدَهَا وَقَتَّسَ عَلَيْهَا أ. ه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (إِنْ أَرْسَلَهَا الْخ) نَعَمْ لَوْ رَبَطَهَا فَاثْلَثَتْ بِغَيْرِ تَقْصِيرٍ مِنْهُ فَلَا ضَمَانَ نَهَائِيَّةٌ أَيْ: وَيَصْدُقُ فِي ذَلِكَ ع ش. □ قَوْلُهُ: (إِذْ مِثْلُ هَذِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَإِنَّمَا لَمْ يَضْمَنْ فِي النَّهَائِيَّةِ، وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ. □ قَوْلُهُ: (كَانَ مِثْلُهَا كُلِّ حَيَوَانٍ الْخ) أَيْ: فَيُضْمَنُ ذُو الْيَدِ مَا أَثْلَفَ ذَلِكَ الْحَيَوَانُ وَإِنْ سَلَّمَهُ لِصَغِيرٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَنَعِهِ مِنَ الْإِضْرَارِ بِخِلَافِ مَا إِذَا سَلَّمَهُ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى حِفْظِهِ فَاتَّلَفَ شَيْئًا، فَالضَّمَانُ عَلَى مَنْ هُوَ بَيِّدُهُ كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ مَنْ كَانَ مَعَ دَابَّةٍ الْخ أ. ه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (عُرِفَ بِالْإِضْرَارِ) كَالْجَمَلِ وَالْحِمَارِ اللَّذَيْنِ عُرِفَا بِعَقْرِ الدَّوَابِّ وَإِتْلَافِهَا أ. ه. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (فَيُضْمَنُ ذُو جَمَلٍ) أَيْ: عُرِفَ بِالْإِضْرَارِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ السِّيَاقِ أَلَا تَرَى إِلَى تَفْرِيعِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ، فَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعْرِفْ بِالْإِضْرَارِ لَا يُضْمَنُ بِإِزْسَالِهَا فَقَدْ يُخَالِفُ قَوْلُهُ السَّابِقُ: أَمَّا لَوْ أَرْسَلَهَا فِي

□ قَوْلُهُ: (فَيُضْمَنُ ذُو جَمَلٍ) أَيْ: عُرِفَ بِالْإِضْرَارِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ السِّيَاقِ أَلَا تَرَى إِلَى تَفْرِيعِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ؟ فَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعْرِفْ بِالْإِضْرَارِ وَلَا يُضْمَنُ بِإِزْسَالِهِ فَقَدْ يُخَالِفُ قَوْلُهُ: السَّابِقُ أَمَّا لَوْ أَرْسَلَهَا فِي الْبَلَدِ فَيُضْمَنُ مُطْلَقًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا هُنَا عِنْدَ اغْتِيَادِ الْإِزْسَالِ فِي الْبَلَدِ بِنَاءً عَلَى اغْتِيَارِ الْعَادَةِ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ أَوْ مَفْرُوضًا فِي إِزْسَالِهِ فِي الصَّخْرَاءِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مَا نَحْنُ فِيهِ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْإِزْسَالِ بِالْبَلَدِ وَالصَّخْرَاءِ فَلَيْتَأَمَّلُ.

أَوْ قَصَّرَ فِي رِبْطِهِ، وَلَئِنَّمَا لَمْ يَضْمَنْ مَنْ دَعَاهُ لِإِدَارِهِ وَبِبَابِهَا نَحْوُ كَلْبٍ عَقُورٍ مَرْبُوطٍ لَمْ يُغْلَمْهُ بِهِ
فَافْتَرَسَهُ لِتَقْصِيرِ الْمَدْعُوِّ بَعْدَ دَفْعِهِ بِنَحْوِ غَصَا مَعَ ظُهُورِهِ وَعَدَمِ تَقْصِيرِ ذِي الْيَدِ بِرِبْطِهِ بِخِلَافِ
مَدْعُوِّ لِإِدَارِ بِهَا بِفَرْ مَعْطَاةٍ أَوْ مَحْلُهَا مُظْلِمٌ أَوْ الْمَدْعُوُّ بِهِ نَحْوُ عَمَى؛ لِأَنَّ الدَّاعِيَ حِينَئِذٍ هُوَ
الْمُقْصِرُ بَعْدَ إِعْلَامِ الْمَدْعُوِّ بِهَا؛ إِذْ لَا حِيلَةَ لَهُ حِينَئِذٍ فِي الْخِلَاصِ مِنْهَا، (وَالَا) يُعْهَدُ ذَلِكَ مِنْهَا
(فَلَا) يَضْمَنْ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ حِفْظُ الطَّعَامِ عَنْهَا لَا رِبْطُهَا، وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ التِّي عُهِدَ
مِنْهَا ذَلِكَ إِلَّا حَالَةً عُذُّوْهَا فَقَطْ أَيْ: إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ دَفْعُهَا بِدُونِ الْقَتْلِ كَالصَّائِلِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ
كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ، وَجَوَّزَهُ الْقَاضِي مُطْلَقًا كَالْفَوَاسِقِ الْخَمْسِ، وَرَدَّوْهُ بِأَنَّ ضَرَاوَتَهَا عَارِضَةٌ.
وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ الْحَامِلِ؛ إِذْ لَا جَنَايَةَ مِنْ حَمْلِهَا كَذَا قِيلَ وَفِيهِ نَظَرٌ، وَيَلْزَمُ قَائِلُهُ أَنَّ
الدَّابَّةَ الْحَامِلَ لَوْ صَالَتْ عَلَى إِنْسَانٍ لَا يَدْفَعُهَا وَهُوَ بَعِيدٌ جِدًّا، فَالْوَجْهَ جَوَّازُ الدَّفْعِ، بَلْ وَجُوبُهُ،
وَلَا نَظَرٌ لِلْحَمْلِ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ يَعْلَمُ؛ لَأَنَّا لَمْ نَتَيَقَّنْ حَيَاتَهُ وَتَيَقُّنًا إِضْرَارَهَا لَوْ لَمْ يَدْفَعُهَا فَرُوعِي.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْبَلَدِ فَيَضْمَنْ مُطْلَقًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا هُنَا عِنْدَ اعْتِيَادِ الْإِرْسَالِ فِي الْبَلَدِ بِنَاءً عَلَى اعْتِيَادِ الْعَادَةِ فِي ذَلِكَ عَلَى
مَا تَقَدَّمَ أَوْ مَفْرُوضًا فِي إِرْسَالِهِ فِي الصَّخْرَاءِ اهـ. سَمِ عِبَارَةً عَمِيرَةً عَلَى الْمَنْهَجِ قَوْلُهُ: بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ
يَكُنْ عَادِيًّا أَيْ: فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُعْتَادُ رِبْطُهُ كَالْهَرَّةِ لَمْ يَضْمَنْ مُطْلَقًا، وَإِلَّا ضَمِنَ نَهَارًا لَا لَيْلًا كَمَا فِيهِمْ
بِالْأَوَّلَى اهـ. قَوْلُهُ: (بِهَا) أَيْ: بِالذَّارِ أَيْ: فِي دَاخِلِهَا اهـ. قَوْلُهُ: (بِهِ نَحْوُ عَمَى) الْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمَدْعُوِّ.
قَوْلُهُ: (يُعْهَدُ ذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ: كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى اهـ. قَوْلُهُ: (أَيْ: إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ الْخ) عِبَارَةُ
النِّهَايَةِ حَيْثُ تَعَيَّنَ قَتْلُهَا طَرِيقًا لِدَفْعِهَا، وَإِلَّا دَفَعَهَا كَالصَّائِلِ وَشَمِلَ ذَلِكَ مَا لَوْ خَرَجَتْ أَذْيَتُهَا عَنْ عَادَةِ
الْقَطِطِ وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهَا اهـ. قَالَ ع ش أَيْ: أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَّعَيَّنْ بِأَنَّ أَمَكَّنْ دَفْعُهَا بِضَرْبٍ أَوْ زَجْرٍ فَلَا يَجُوزُ
قَتْلُهَا، بَلْ يَدْفَعُهَا بِالْأَخْفِ فَلَا أَخْفَ كَدَفْعِ الصَّائِلِ، وَمَنْ مَا لَوْ كَانَتِ الْهَرَّةُ صَغِيرَةً لَا يُعِيدُ مَعَهَا الدَّفْعُ
بِالضَّرْبِ الْخَفِيفِ، وَلَكِنْ يُمَكِّنْ دَفْعُهَا بِأَنَّ يُخْرِجَهَا مِنَ الْبَيْتِ وَيُغْلِقَهُ دُونَهَا أَوْ بِأَنَّ يُكَرِّرَ دَفْعَهَا عَنْهُ مَرَّةً
بَعْدَ أُخْرَى فَلَا يَجُوزُ قَتْلُهَا وَلَا ضَرْبُهَا ضَرْبًا شَدِيدًا اهـ. قَوْلُهُ: (وَجَوَّزَهُ الْقَاضِي) أَيْ: الْقَتْلُ مُطْلَقًا أَيْ:
فِي حَالَةِ عَذُّوْهَا وَغَيْرِهَا أَمَكَّنْ دَفْعُهَا بِدُونِ الْقَتْلِ أَمْ لَا قَالَ الشَّارِحُ فِي الْإِمْدَادِ: وَكَانَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ
اعْتَمَدَهُ حَيْثُ أَفْتَى بِقَتْلِ الْهَرَّةِ إِذَا خَرَجَ أَذَاهُ عَنِ الْعَادَةِ وَتَكَرَّرَ مِنْهُ وَاخْتَارَهُ الْأَذْرَعِيُّ فِي هِرٍّ مُهْمَلٍ لَا مَالِكَ
لَهُ إِلَّا حَقًّا بِالْكَلْبِ الْعَقُورِ وَرَجَّحَهُ فِي الْمَمْلُوكِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا تَبَقَى لَهُ قِيَمَةٌ مَعَ ظُهُورِ إِفْسَادِهِ اهـ.
قَوْلُهُ: (فَالْوَجْهَ جَوَّازُ الدَّفْعِ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ عِبَارَتُهَا وَشَمِلَ مَا تَقَرَّرَ مَا لَوْ كَانَتْ حَامِلًا فَتَدْفَعُ أَيْ: وَإِنْ
سَقَطَ حَمْلُهَا كَمَا لَوْ صَالَتْ وَهِيَ حَامِلٌ وَسُئِلَ الْبُلْقِينِيُّ عَمَّا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ وَلَادَةِ هَرَّةٍ فِي مَحَلٍّ
وَتَأَلَّفَ ذَلِكَ الْمَحَلَّ بِحَيْثُ تَذْهَبُ وَتَعُودُ إِلَيْهِ لِلْإِيوَاءِ فَهَلْ يَضْمَنْ مَالِكُ الْمَحَلِّ مُثْلِفَهَا وَاجَابَ بِعَدَمِهِ
حَيْثُ لَمْ تَكُنْ فِي يَدِ أَحَدٍ، وَإِلَّا ضَمِنَ ذُو الْيَدِ اهـ.
(خَاتِمَةٌ): لَوْ دَخَلَتْ بَقَرَةٌ مَثَلًا مُسَيَّئَةً مَلِكَ شَخْصٍ فَأَخْرَجَهَا مِنْ مَوْضِعٍ يَعْسُرُ عَلَيْهَا الْخُرُوجُ مِنْهُ
فَقَتَلَتْ ضَمِنَهَا، وَلَوْ ضَرَبَ شَجَرَةً فِي مَلِكِهِ لِيَقْطَعَهَا، وَعَلِمَ أَنَّهَا إِذَا سَقَطَتْ عَلَى غَافِلٍ عَنْ ذَلِكَ وَلَمْ

يُعْلِمُهُ الْقَاطِعُ بِهِ فَسَقَطَتْ عَلَيْهِ فَأَتَلَفَتْهُ ضَمِنَتْهُ ، وَإِنْ دَخَلَ مِلْكُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْقَاطِعُ بِذَلِكَ أَوْ عَلِمَ بِهِ ذَلِكَ الْإِنْسَانُ أَيْضًا أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ لَكِنْ أَعْلَمَهُ الْقَاطِعُ بِهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ إِذْ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ ، وَلَوْ حَلَّ قَيْدَ دَابَّةٍ غَيْرِهِ لَمْ يَضْمَنْ مَا تُثْلِفُهُ كَمَا لَوْ نَقَبَ الْحِزْرُ وَأَخَذَ الْمَالَ غَيْرَهُ ، وَلَوْ أَتَلَفَتْ الدَّابَّةُ الْمُسْتَعَارَةُ أَوْ المِيعَةُ قَبْلَ قَبْضِهَا زَرْعًا مَثَلًا لِمالِكِهَا ضَمِنَتْهُ الْمُسْتَعِيرُ وَالْبَائِعُ ؛ لِأَنَّهَا فِي يَدَيْهِمَا أَوْ أَتَلَفَتْ مِلْكًا غَيْرَهُمَا فَإِنْ كَانَ الزَّرْعُ لِلْبَائِعِ لَمْ يَضْمَنْهُ وَإِنْ كَانَ ثَمَنًا لِلدَّابَّةِ ؛ لِأَنَّهَا أَتَلَفَتْ مِلْكَهُ وَيَصِيرُ قَابِضًا لِلثَّامِنِ بِذَلِكَ كَمَا مَرَّ فِي مَحَلِّهِ وَسُئِلَ الْقَقَالُ عَنْ حَبْسِ الطُّيُورِ فِي أَقْفَاصٍ لِسَمَاعِ أَصْوَاتِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ فَأَجَابَ بِالْجَوَازِ إِذَا تَعَهَّدَهَا مَالِكُهَا بِمَا تَخْتَاجُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا كَالْبَهِيمَةِ تُزْبَطُ أَهْ . مُغْنِي ، وَكَذَا فِي الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ إِلَّا قَوْلَهُ : وَسُئِلَ الْقَقَالُ إلخ .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ السَّيْرِ

جمعُ سيرة وهي الطريقة، والمقصودُ منها هنا أصالةُ الجهاد، وإن جَزَمَ الزَّرْكَشِيُّ بَأَنَّ وجوبَهُ وجوبَ الوسائل لا المقاصد؛ إذ المقصودُ منه الهداية، ومن ثَمَّ لو أُمِكنَتْ بإقامة الدليل كانت أولى منه، وقوله: الهداية لا يَرُدُّ عليه أَنَّهُم لو بَدَّلُوا الجِزْيَةَ لَزِمَ قبولُها؛ لأنَّ هذا خاصٌّ بِمَنْ يُقْبَلُ منه على أَنَّ هدايتهم لا سِيَّما على العموم بمُجرَّد إقامة الدليل نادرةٌ جدًّا، بل مُحالٌ عادةً فلم ينظروا إليها وكأنَّ الجهادَ مقصودٌ لا وسيلةً، كما هو ظاهرُ كلامهم وترجمته بذلك لاشتماله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ السَّيْرِ

يَكْسِرُ السِّينَ وَفَتَحَ الْمُثَنَّى التَّخْتِيَةَ اه. مُعْنِي. قَوْلُهُ: (جَمْعُ سِيرَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ: وَإِنْ جَزَمَ فِي النَّهْيَةِ. قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَي: لُغَةً اه. ع ش. قَوْلُهُ: (وَالْمَقْصُودُ الْإِنْحِ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَعَرَضَهُ مِنَ التَّرْجِمَةِ ذِكْرُ الْجِهَادِ وَأَحْكَامِهِ اه. قَوْلُهُ: (وَإِنْ جَزَمَ الزَّرْكَشِيُّ بَأَنَّ الْإِنْحِ) وَاقَّهَ الْمُعْنِي. قَوْلُهُ: (إِذِ الْمَقْصُودُ مِنَ الْهَدَايَةِ) أَي: وَمَا يَتَّبِعُهَا مِنَ الشَّهَادَةِ أَمَّا قَتْلُ الْكُفَّارِ فَلَيْسَ بِمَقْصُودٍ اه. مُعْنِي. قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ) أَي: الزَّرْكَشِيُّ. قَوْلُهُ: (قَبُولُهَا) أَي: الْجِزْيَةِ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ هَذَا) أَي: لِرُومِ الْقَبُولِ. قَوْلُهُ: (بِمَنْ تُقْبَلُ مِنْهُ) أَحْزَارًا عَنْ عَابِدِ نَحْوِ وَثْنٍ وَأَصْحَابِ الطَّبَائِعِ وَغَيْرِهِمْ مِمَّا يَأْتِي فِي الْجِزْيَةِ. قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ هِدَايَتَهُمْ) أَي: الْكُفَّارِ. قَوْلُهُ: (نَادِرَةٌ جِدًّا الْإِنْحِ) هَذَا لَا يُنَافِي قَوْلَ الزَّرْكَشِيِّ لَوْ أُمِكنَتْ كَمَا لَا يَخْفَى اه. سَمِ أَي: لِأَنَّ الشَّرْطِيَّةَ لَا تَقْتَضِي وُجُودَ الْمُقَدَّمِ، بَلْ فِي تَعْيِيرِهِ بَلُو إِشَارَةً إِلَى امْتِنَاعِهِ. قَوْلُهُ: (فَلَمَّ يَنْظُرُوا إِلَيْهَا) إِنْ أَرَادَ مُطْلَقًا فَمَمْنُوعٌ أَوْ بِاِغْتِيَابِ الدَّلِيلِ لَمْ يَضُرَّ. قَوْلُهُ: (وَكَانَ الْجِهَادُ مَقْصُودًا الْإِنْحِ) هَذَا لَا يَتَقَرَّعُ عَلَى الْعِلَالَةِ الْمَذْكُورَةِ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ اسْتِحَالَةِ الْهَدَايَةِ عَلَى الْعُمُومِ بِالْأَدْلِيلِ كَوْنُهَا مَقْصُودَةً مِنَ الْجِهَادِ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَاعْلَمْ أَنَّ كَوْنَ الْمَقْصُودِ مِنْهَا هُنَا الْجِهَادَ لَا يُنَافِي وَجُوبَهُ وَجُوبَ الْوَسَائِلِ كَمَا لَا يَخْفَى اه. سَمِ، وَقَوْلُهُ: كَوْنُهَا مَقْصُودَةً الْإِنْحِ لَعَلَّ أَصْلَهُ عَدَمُ كَوْنِهَا الْإِنْحِ ثُمَّ سَقَطَ لَفْظُهُ عَدَمٌ مِنْ قَلَمِ النَّاسِخِ. قَوْلُهُ: (وَتَرْجَمَهُ بِذَلِكَ الْإِنْحِ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ السَّيْرِ)

قَوْلُهُ: (نَادِرَةٌ جِدًّا الْإِنْحِ) هَذَا لَا يُنَافِي قَوْلَ الزَّرْكَشِيِّ لَوْ أُمِكنَتْ كَمَا لَا يَخْفَى، وَقَوْلُهُ: فَلَمَّ يَنْظُرُوا إِلَيْهَا إِنْ أَرَادَهُ مُطْلَقًا فَمَمْنُوعٌ أَوْ بِاِغْتِيَابِ الدَّلِيلِ لَمْ يَضُرَّ. قَوْلُهُ: (وَكَانَ الْجِهَادُ مَقْصُودًا الْإِنْحِ) هَذَا لَا يَتَقَرَّعُ عَلَى الْعَادَةِ الْمَذْكُورَةِ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ اسْتِحَالَةِ الْهَدَايَةِ عَلَى الْعُمُومِ بِالْأَدْلِيلِ كَوْنُهَا مَقْصُودَةً فِي الْجِهَادِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَاعْلَمْ أَنَّ كَوْنَ الْمَقْصُودِ مِنْهَا هُنَا الْجِهَادَ لَا يُنَافِي وَجُوبَهُ وَجُوبَ الْوَسَائِلِ كَمَا لَا يَخْفَى.

على الجهاد، وما يتعلق به المُلتقى تفصيلُ أحكامه من سيرته ﷺ في غزواته. وهي سبع وعشرون غزوة قاتل في ثمان منها بنفسه: بدر وأحُد والمُرُسيع والخندق وقُرَيْظَة وخيبر وحنين والطائف، وبعث ﷺ سبعا وأربعين سرية، وهي: من مائة إلى خمسمائة فما زاد منسَرُ بثون فسين مُهملة إلى ثمانمائة، فما زاد جيش إلى أربعة آلاف، فما زاد جحفل، والخميس الجيش العظيم وفِرقة السرية سُمي بغنا، والكتيبة ما اجتمع ولم ينتشر وكان أولُ بُعْثه ﷺ على رأس سبعة أشهر في رَمَضان، وقيل: في شهر ربيع الأول سنة ثنتين من الهجرة. والأصل فيه الآيات الكثيرة والأحاديث الصحيحة الشهيرة، وأخذ منها ابنُ أبي عَصْرٍ أَنَّهُ أَفْضَلُ

أي: تَرَجَّمَ الْمُصَنَّفُ هَذَا الْبَابَ بِالسِّيَرِ لَا بِالْجِهَادِ أَوْ بِقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ كَمَا تَرَجَّمَ بِهِ بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّ الْجِهَادَ مُتَلَقًى مِنْ سِيَرِهِ ﷺ فِي غَزَوَاتِهِ اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (تَفْصِيلُ أَحْكَامِهِ) أَي: الْجِهَادِ. قَوْلُهُ: (مِنْ سِيَرَتِهِ الْإِلَهِ) الْأَوَّلَى سِيَرِهِ بِالْجَمْعِ أَي: مِنْ أَحْوَالِهِ كَمَا وَقَعَ لَهُ ﷺ فِي بَدْرِ فَإِنَّهُ قَتَلَ وَقْدَى وَمِنْ ضَرْبِ الرِّقِّ عَلَى الْبَغْضِ اهـ. بُجَيْرِيٍّ مِنَ الْعَزِيزِيِّ. قَوْلُهُ: (قَاتَلَ فِي ثَمَانٍ مِنْهَا الْإِلَهِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فِي تِسْعٍ بِنَفْسِهِ كَمَا حَكَاهُ الْمَوْرِدِيُّ اهـ. وَكَذَا فِي ع ش عَنْ شَرْحِ مُسْلِمٍ بِزِيَادَةِ الْفَتْحِ عَلَى أَنَّ مَكَّةَ فُتِحَتْ عَنْوَةً فِي الْبُحَيْرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الشَّارِحِ مَا نَصَّهُ فِيهِ نَظَرٌ لِمَا فِي شَرْحِ الْمَوَاهِبِ عَنْ ابْنِ تَيْمِيَّةَ لَا يُعْلَمُ أَنَّهُ قَاتَلَ فِي غَزْوَةٍ إِلَّا فِي أَحَدٍ وَلَمْ يَقْتُلْ أَحَدًا إِلَّا أَبِي بَنٍ خَلَفَ فِيهَا اهـ. إِلَّا أَنَّ يُرَادُ أَنَّ أَصْحَابَهُ قَاتَلُوا بِحُضُورِهِ فَتَسَبَّبَ إِلَيْهِ الْقِتَالُ بِخِلَافِ غَيْرِهَا فَلَمْ يَقَعْ فِيهِ قِتَالٌ مِنْهَا وَلَا مِنْهُمْ اهـ. قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَي: السَّرِيَّةُ مِنْ مِائَةٍ إِلَى خَمْسِمِائَةٍ عِبَارَةُ الْقَامُوسِ مِنْ خَمْسَةِ أَنْفُسٍ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ أَوْ أَرْبَعِمِائَةٍ اهـ. وَسَيَأْتِي فِي السِّيَرِ عَنْ الْمُعْنَى وَالرَّشِيدِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (فَمَا زَادَ مِنْسَرُ الْإِلَهِ) عِبَارَةُ الْقَامُوسِ وَالْمِنْسَرُ كَمَجْلِسٍ وَمِنْبَرٍ مِنَ الْخَيْلِ مَا يَبْنَى الثَّلَاثِينَ إِلَى الْأَرْبَعِينَ أَوْ مِنَ الْأَرْبَعِينَ إِلَى الْخَمْسِينَ أَوْ إِلَى السِّتِينَ أَوْ مِنَ الْمِائَةِ إِلَى الْمِائَتَيْنِ وَقِطْعَةً مِنَ الْجَيْشِ تَمُرُّ قُدَّامَ الْجَيْشِ الْكَثِيرِ اهـ. قَوْلُهُ: (جَحْفَلٌ) كَجَفَعَرٍ. قَوْلُهُ: (الْجَيْشُ الْعَظِيمُ) لِأَنَّهُ خَمْسُ فِرَقٍ الْمُقَدَّمَةُ وَالْقَلْبُ وَالْمِئَنَةُ وَالْمِنْسَرَةُ اهـ. قَامُوسٌ. قَوْلُهُ: (عَلَى رَأْسِ سَبْعَةِ أَشْهُرٍ) أَي: مِنْ الْهَجْرَةِ فَيَكُونُ فِي السَّنَةِ الْأَوَّلَى مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ وَلَعْلَهُ أَطْلَعَ عَلَى ثَقَلٍ وَرَوَايَةٍ وَلَا أَظَاهُرُ السِّيَاقِ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ سَنَةَ ثَنَيْنِ الْإِلَهِ رَاجِعٌ إِلَيْهِ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (وَالْأَصْلُ فِيهِ الْإِلَهِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ آيَاتُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦] ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦] ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [النساء: ٨٩] وَأَخْبَارُ كَخَبَرِ الصَّحِيحِينَ «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَخَبَرُ مُسْلِمٍ «لَعَذْوَةُ أَوْ رَوْحَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» وَقَدْ جَرَتْ عَادَةُ الْأَصْحَابِ تَبَعًا لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنْ يَذْكُرُوا مُقَدِّمَةً فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ فَلْتَذْكُرْ بُنْدَةً مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ التَّبَرُّكِ فَقَوْلُ: بُعِثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْإِنْتِينِ فِي رَمَضانَ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِينَ سَنَةً وَأَمْنَتْ بِهِ خَدِيجَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا ثُمَّ بَعْدَهَا قِيلَ: عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَهُوَ ابْنُ تِسْعٍ وَقِيلَ: ابْنُ عَشْرٍ وَقِيلَ: أَبُو بَكْرٍ وَقِيلَ: زَيْدٌ بَنُ حَارِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا ثُمَّ أَمَرَ بِتَبْلِيغِ قَوْمِهِ بَعْدَ ثَلَاثِ سِنِينَ مِنْ مَبْعَثِهِ، وَأَوَّلُ مَا قَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بَعْدَ الْإِنْذَارِ وَالِدُعَاءِ إِلَى

الأعمال بعد الإيمان، واختاره الأذرعِي وذكر أحاديث صحيحة مُصَرَّحَةً بذلك أولها الأكثرون بحملها على خُصوص السَّائِلِ أو المُخاطَبِ أو الزَّمنِ. (كان الجهادُ في عهدِ رسولِ الله ﷺ) قبلَ الهجرة مُتَّعِيًا؛ لأنَّ الذي أَمَرَ به ﷺ أوَّل الأمرِ هو التبليغُ والإنذارُ والصَّبْرُ على أذى الكُفَّارِ تألُّفًا لهم، ثمَّ بعدها أذنَ اللهُ تعالى للمسلمين في القتالِ بعد أن نَهَى عنه في نَيْفٍ وسَبْعِينَ آيةً إذا ابتَدَأَهُم الكُفَّارُ به فقال: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقْتُلُونَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٠] وصَحَّ عن الزُّهريِّ أوَّل آيةٍ نزلت في الإذنِ فيه: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتُلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا﴾ [الحج: ٣٩] أي: أذنَ لهم في القتالِ بدليل يُقَاتِلُونَ، ثمَّ أباحَ الابتداءَ به في غيرِ الأشهرِ الحُرُمِ بقوله: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ﴾ [التوبة: ٥] الآية. ثمَّ في السَّنةِ الثَّامِنَةِ بعدَ الفتحِ أَمَرَ به على الإطلاقِ بقوله: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١] ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، وهذه هي آيةُ السَّيْفِ، وقيل: التي قبلها، وقيل: هما إذا تَقَرَّرَ ذلك فهو من حينِ الهجرة كان (فرضَ كفاية)، لكن على التَّفصِيلِ المذكورِ إجماعًا بالتَّسْبِيَةِ لِفَرْضِيَّتِهِ؛ ولأنَّه تعالى فَاضَلَ بين

التَّوْحِيدِ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ مَا ذَكَرَ فِي أوَّلِ سورةِ الْمُزَّمِّلِ ثمَّ نُسِخَ بما في آخِرِهَا ثمَّ نُسِخَ بِالصَّلَوَاتِ الخَمْسِ إِلَى بَيْتِ الْمُقَدَّسِ لَيْلَةَ الإِسْرَاءِ بِمَكَّةَ بَعْدَ النَّبُوَّةِ بِعَشْرِ سِنِينَ وَثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ لَيْلَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ وَقِيلَ: بَعْدَ النَّبُوَّةِ بِخَمْسِ أَوْ سِتٍّ وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ ثُمَّ أَمَرَ بِاسْتِثْبَالِ الكُفَّةِ ثُمَّ فُرِضَ الصَّوْمُ بَعْدَ الهجرةِ بِسِتِّينَ تَقْرِيًّا، وَفُرِضَتِ الزَّكَاةُ بَعْدَ الصَّوْمِ وَقِيلَ: قَبْلَهُ وَقِيلَ: فِي السَّنةِ الثَّانِيَةِ قِيلَ: فِي نِصْفِ شَعْبَانَ وَقِيلَ: فِي رَجَبٍ مِنَ الهجرةِ حَوَّلَتِ الْقِبْلَةُ وَفِيهَا فُرِضَتْ صَدَقَةُ الْفِطْرِ وَفِيهَا ابْتَدَأَ ﷺ صَلَاةَ عِيدِ الْفِطْرِ ثُمَّ عِيدِ الْأَضْحَى ثُمَّ فُرِضَ الْحَجُّ سَنَةً سِتًّا (وَلَمْ يَحْجَّ ﷺ بَعْدَ الهجرةِ إِلَّا حَجَّةَ الْوَدَاعِ سَنَةَ عَشْرِ وَاعْتَمَرَ أَرْبَعًا) اهـ. وكذا في الرُّوضِ مع شَرْحِهِ إِلَّا قَوْلَهُ: قَدْ جَرَتْ إِلَى بَعْثِ إِبْنِ، وَقَوْلُهُ: وَفِي السَّنةِ الثَّانِيَةِ إِلَى ثُمَّ فُرِضَ إِبْنِ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ الهجرةِ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَقِيلَ: إِلَى الْمَثْنِ، وكذا في الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: بَعْدَ أَنْ نَهَى عَنْهُ فِي نَيْفٍ وَسَبْعِينَ آيَةً إِبْنِ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ بَعْدَهَا أذنَ اللهُ تعالى إِبْنِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي ثُمَّ هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ عَشْرَةِ سَنَةٍ مِنْ مَبْعَثِهِ فِي يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ الثَّانِي وَالْعِشْرِينَ مِنْ رَجَبِ الْوَلَدِ فَأَقَامَ بِهَا عَشْرًا بِالْإِجْمَاعِ ثُمَّ أَمَرَ بِهِ إِذَا ابْتَدَأَ بِهِ إِبْنِ. قَوْلُهُ: (فِي نَيْفٍ وَسَبْعِينَ إِبْنِ) مُتَعَلِّقٌ بِنَهْيِ أَهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (فِي غيرِ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ) الْمُرَادُ بِهَا الْمَعْرُوفَةُ الْآنَ لِكَيْتَمَّ أَبْدَلُوا رَجَبًا بِشَوَّالٍ وَكَانُوا تَعَاهَدُوا عَلَى عَدَمِ الْقِتَالِ فِيهَا كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِ الْبَيْضاوِيِّ أَهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (عَلَى الْإِطْلَاقِ) أَي: مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدِ بِشَرْطٍ وَلَا زَمَانٍ مُغْنِي وَأَسْتَى. قَوْلُهُ: (وَهَذِهِ) أَي: آيَةُ ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٣٦] إِبْنِ، وَقَوْلُهُ: وَقِيلَ الَّتِي قَبْلَهَا وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١] ع ش. قَوْلُهُ: (عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ) أَي: بِقَوْلِهِ السَّابِقِ ثُمَّ بَعْدَهَا أذنَ اللهُ تَعَالَى لِلْمُسْلِمِينَ إِبْنِ سَمِ وَرُشَيْدِيٍّ أَي: مِنَ الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ. قَوْلُهُ: (إِجْمَاعًا إِبْنِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَمَّا كَوْنُهُ فَرُضًا فَبِالْإِجْمَاعِ وَأَمَّا كَوْنُهُ عَلَى الْكِفَايَةِ فَبِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا

قَوْلُهُ: (لَكِنْ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ) أَي: بِقَوْلِهِ السَّابِقِ ثُمَّ بَعْدَهَا أذنَ اللهُ تَعَالَى لِلْمُسْلِمِينَ إِبْنِ.

المُجاهدين والقاعدين، ووعد كلاً الحُسنى بقوله: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاتِلُونَ﴾ [النساء: ٩٥] الآية، والعاصي لا يُوعَدُ بها ولا يُفَاضَلُ بين مأجورٍ ومأزورٍ.

(تنبيه) ما حُمِلَتْ عليه إطلاقه هو الوجه الذي ذُلَّ عليه التقلُّ، وأما ما اقتضاه صَنِيعُ شَيْخِنَا فِي شرحِ مَنَهْجِهِ أَنَّهُ من حينِ الهجرة كان يجبُ كُلُّ سنةٍ فَبَعِيدُ مُخَالَفٍ لِكَلَامِهِمْ، (وقيل: فرضُ عَيْنٍ) لقوله تعالى ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [التوبة: ٣٩] ، والقاعِدُونَ فِي الْآيَةِ كَانُوا حُرَّاسًا، وَرَدُّوهُ بِأَنَّ ذَلِكَ الْوَعِيدَ لِمَنْ عَيْنُهُ ﷺ لِتَعْيِينِ الْإِجَابَةِ حِينَئِذٍ أَوْ عِنْدَ قِلَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَبِأَنَّهُ لَوْ تَعَيَّنَ مُطْلَقًا لَتَعَطَّلَ الْمَعَاشُ (وَأَمَّا بَعْدُهُ فَلِلْكَفَالِ) الْحَرَبِيِّينَ (حَالَانِ أَحَدُهُمَا يَكُونُونَ) أَيِ كَوْنُهُمْ (بِلَادِهِمْ) مُسْتَقَرِّينَ فِيهَا غَيْرَ قَاصِدِينَ شَيْئًا (ف) الْجِهَادُ حِينَئِذٍ (فَرْضُ كِفَايَةٍ) إِجْمَاعًا، كَمَا نَقَلَهُ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ وَيَحْصُلُ إِمَّا بِتَشْحِينِ الثُّغُورِ، وَهِيَ مُحَالٌ الْخَوْفِ الَّتِي تَلِي بِلَادَهُمْ بِمُكَافَيْتِهِنَّ لَهُمْ، لَوْ قَصَدُواهَا مَعَ إِحْكَامِ الْحُصُونِ وَالْخَنَادِقِ، وَتَقْلِيدُ ذَلِكَ لِلْأُمَرَاءِ الْمُؤْتَمَنِينَ الْمَشْهُورِينَ بِالشَّجَاعَةِ وَالتُّضْحِ لِلْمُسْلِمِينَ، وَإِمَّا بِأَنَّهُ يَدْخُلُ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ بِشَرْطِهِ دَارَهُمْ بِالْجُيُوشِ لِيَقْتَالَهُمْ. وَظَاهِرُ أَنَّهُ إِنْ أَمَكُنَ بَغْثُهَا فِي جَمِيعِ نَوَاحِي بِلَادِهِمْ

يَسْتَوِي الْقَاتِلُونَ﴾ [النساء: ٩٥] إلخ. ٥. قَوْلُهُ: (مَا حُمِلَتْ عَلَيْهِ) أَيِ: مِنْ التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا مَا اقْتَضَاهُ صَنِيعُ شَيْخِنَا) (إِلخ) صَدَرَ فِي شَرْحِ الْمَنَهْجِ بِالْإِطْلَاقِ ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْآخِرِ التَّفْصِيلَ فَيَنْزُلُ ذَلِكَ الْإِطْلَاقُ عَلَيْهِ بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ وَيَسْقُطُ اغْتِرَاضُهُ اه. سَيِّدُ عَمَرَ. ٥. قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى) إِلَى قَوْلِهِ: هَذَا مَا صَرَّحَ فِي النَّهَايَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَالْقَاعِدُونَ) (إِلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقَائِلُهُ قَالَ: كَانَ الْقَاعِدُونَ حُرَّاسًا لِلْمَدِينَةِ وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْجِهَادِ اه. ٥. قَوْلُهُ: (وَرَدُّوهُ بِأَنَّ ذَلِكَ الْوَعِيدَ لِمَنْ عَيْنُهُ) (إِلخ) وَقَالَ السَّهِيلِيُّ: كَانَ قَرَضَ عَيْنٍ عَلَى الْأَنْصَارِ دُونَ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ بَايَعُوا عَلَيْهِ قَالَ شَاعِرُهُمْ:

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقِينَا أَبَدًا
وَقَدْ يَكُونُ الْجِهَادُ فِي عَهْدِهِ ﷺ فَرْضَ عَيْنٍ بِأَنَّهُ أَحَاطَ عَدُوًّا بِالْمُسْلِمِينَ كَالْأَحْزَابِ مِنَ الْكُفَّارِ الَّذِينَ تَحَزَّبُوا حَوْلَ الْمَدِينَةِ فَإِنَّهُ مُقْتَضٍ لِتَعْيِينِ جِهَادِ الْمُسْلِمِينَ لَهُمْ فَصَارَ لَهُمْ حَالَانِ خِلَافٌ مَا يَوْهَمُهُ قَوْلُهُ: أَيِ: الْمُصَنَّفِ وَأَمَّا بَعْدُ (إِلخ) اه. مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (مُسْتَقَرِّينَ) إِلَى قَوْلِهِ: هَذَا مَا صَرَّحَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: الْمُؤْتَمَنِينَ إِلَى وَأَمَّا بِأَنَّ، وَقَوْلُهُ: بِشَرْطِهِ، وَقَوْلُهُ: وَظَاهِرُهُ إِلَى، وَأَقْلَهُ ثُمَّ قَالَ وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنَّفُ مَحَلَّهُ فِي الْغَزْوِ أَمَّا حِرَاسَةُ حُصُونِ الْمُسْلِمِينَ فَمُتَعَيِّنَةٌ قَوْرًا اه. ٥. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا بِأَنَّهُ يَدْخُلُ الْإِمَامُ) (إِلخ) ظَاهِرُهُ سَقُوطُ الْفَرْضِ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ تَشْحِينِ الثُّغُورِ وَدُخُولِ الْإِمَامِ (إِلخ) قَالَ م ر: وَهُوَ الْمَذْهَبُ لَكِنَّ الشَّهَابَ الْبُرْهَانِيَّ رَدَّ ذَلِكَ، وَلَهُ فِيهِ تَصْنِيفٌ أَقَامَ فِيهِ الْبَرَاهِينَ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ اجْتِمَاعِ الْأَمْرَيْنِ وَعَرْضَهُ عَلَى جَمْعٍ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ مِنْ مَشَايِخِهِ وَغَيْرِهِمْ فَوَافَقُوا عَلَى ذَلِكَ ع ش وَرُشَيْدِي وَسَيَّاتِي عَنْ سَمِ مَثْلُهُ. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ نَائِبُهُ بِشَرْطِهِ) لَعَلَّهُ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ آتِفًا: وَتَقْلِيدُ ذَلِكَ لِلْأُمَرَاءِ الْمُؤْتَمَنِينَ (إِلخ) اه. ع ش وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: الْآتِي فِي آخِرِ السَّوَادَةِ وَشَرْطُهُ (إِلخ) فَيَكُونُ رَاجِعًا إِلَى الْإِمَامِ أَيْضًا.

وَجَبَّ، وَأَقْلَهُ مَرَّةً فِي كُلِّ سَنَةٍ فَإِذَا زَادَ فَهُوَ أَفْضَلُ، هَذَا مَا صَرَّحَ بِهِ كَثِيرُونَ وَلَا يُنَافِيهِ كَلَامُ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ مُحْمُولٌ عَلَيْهِ وَصَرِيحُهُ الْاِكْتِفَاءُ بِالْأَوَّلِ وَحْدَهُ، وَنُوزِعَ فِيهِ بِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى عَدَمِ وَجوبِ قِتَالِهِمْ عَلَى الدَّوَامِ وَهُوَ بَاطِلٌ إِجْمَاعًا، وَيُزَادُ بِأَنَّ الثُّغُورَ إِذَا شُحِنَتْ كَمَا ذُكِرَ كَانَ فِي ذَلِكَ إِخْمَادٌ لِمَشَايِخِهِمْ وَإِظْهَارٌ لِقَهْرِهِمْ بِعَجْزِهِمْ عَنِ الظَّفَرِ بِشَيْءٍ مِنَّا، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مَا ذُكِرَ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ إِذَا اخْتِيجَ إِلَى قِتَالِهِمْ أَكْثَرُ مِنْ مَرَّةٍ وَجَبَّ، فَكُنَّا إِذَا اِكْتَفَيْنَا هُنَا بِتَخْصِيصِ الثُّغُورِ وَاحْتِيجَ لِقِتَالِهِمْ وَجَبَّ، وَأَمَّا ادِّعَاءُ إِبْجَابِ الْجِهَادِ كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً مَعَ تَخْصِيصِ الثُّغُورِ فَهُوَ وَإِنْ أَفْهَمْتَهُ عِبَارَاتٌ لَكِنَّهُ لِنَّمَا يُتَّخَذُ حَيْثُ لَا عُذْرٌ فِي تَرْكِهِ مَرَّةً فِي السَّنَةِ، ثُمَّ رَأَيْتُ عِبَارَةً شَرَحَ الْمُتَهَذِّبُ وَعِبَارَةً الْأَذْرَعِيُّ فِي بَابِ الْإِحْصَارِ صَرِيحَتَيْنِ فِي الْوَجوبِ كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً مُطْلَقًا، زَادَ الْأَوَّلُ إِلَّا أَنْ تَدْعُو حَاجَةً إِلَى التَّأْخِيرِ أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ، وَالثَّانِي أَنَّ ذَلِكَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَصُولِيِّينَ الْجِهَادُ دَعْوَةٌ قَهْرِيَّةٌ فَتَجِبُ إِقَامَتُهُ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ حَتَّى لَا يَبْقَى إِلَّا مُسْلِمٌ أَوْ مُسَالِمٌ، وَلَا يَخْتَصُّ بِمَرَّةٍ فِي السَّنَةِ وَلَا يُعْطَلُ إِذَا امْكُنْتُ الزِّيَادَةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنْ اخْتَارَهُ الْإِمَامُ ثُمَّ وَجَّهَ الْأَوَّلَ بِأَنَّهُ تَجْهِيْزُ الْجُيُوشِ لَا يَتَأْتِي غَالِبًا فِي السَّنَةِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا لَمْ تَدْعُ الْحَاجَةَ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ مَرَّةٍ وَلَا وَجَبَّ، وَشَرْطُهُ كَالْمَرَّةِ أَنْ لَا يَكُونَ بِنَا ضَعْفٌ أَوْ

﴿قوله: (هذا) أي: قوله: وَيَحْصُلُ إِمَّا بِتَشْحِينِ الثُّغُورِ إلخ. ﴿قوله: (وَصَرِيحُهُ) أي: هذا أو ما صَرَّحَ إلخ والمآل واحد. ﴿قوله: (بِالْأَوَّلِ) أي: بِتَشْحِينِ الثُّغُورِ. ﴿قوله: (لَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ) أي: عَلَى الْاِكْتِفَاءِ بِالْأَوَّلِ مَا ذُكِرَ أَي: عَدَمُ وَجوبِ الْقِتَالِ عَلَى الدَّوَامِ. ﴿قوله: (وَإِنْ أَفْهَمْتَهُ عِبَارَاتُ إلخ) هذا الذي أَفْهَمْتَهُ عِبَارَاتُ هُوَ صَرِيحُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا عَنِ الْأَصْحَابِ كَمَا بَيَّنَّتُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ عَلَى وَجْهِ لَا يَبْقَى لِعَاقِلٍ عُذْرًا فِي تَرْكِ اغْتِقَادِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ فِي مُؤَلَّفِ حَافِلٍ عَرَضَهُ عَلَى عُلَمَاءِ عَصْرِهِ مِنْ مَشَايِخِهِ وَغَيْرِهِمْ فَوَافَقُوهُ عَلَيْهِ وَصَرَّحُوا بِأَنَّهُ مَا فِيهِ هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَمْتَرِي فِيهِ عَاقِلٌ أَه. سَم. ﴿قوله: (مُطْلَقًا) أَي: وَإِنْ حَصَّنَ الثُّغُورَ. ﴿قوله: (زَادَ الْأَوَّلُ) أَي: شَرَحَ الْمُتَهَذِّبُ، وَقَوْلُهُ: وَالثَّانِي أَي: وَزَادَ الْأَذْرَعِيُّ. ﴿قوله: (إِنْ ذَلِكَ) أَي: الْوَجوبُ كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً مُطْلَقًا. ﴿قوله: (وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ) أَي: الْإِدِّعَاءُ الْمَذْكُورُ. ﴿قوله: (وَهُوَ ضَعِيفٌ) أَي: قَوْلُ الْأَصُولِيِّينَ بِوَجوبِ الزِّيَادَةِ فِي سَنَةٍ عَلَى مَرَّةٍ عِنْدَ الْإِمْكَانِ. ﴿قوله: (ثُمَّ وَجَّهَ) أَي: الْإِمَامُ الْأَوَّلَ أَي: الْوَجوبُ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً مَعَ التَّخْصِيصِ. ﴿قوله: (وَمَحَلُّ الْخِلَافِ) إِلَى الْمُتَنَبِّهِ فِي التَّهْلُوكَةِ. ﴿قوله: (وَمَحَلُّ الْخِلَافِ) أَي: فِي قَدْرِ الْوَاجِبِ فِي كُلِّ سَنَةٍ.

﴿قوله: (وَإِنْ أَفْهَمْتَهُ عِبَارَاتُ إلخ) هذا الذي أَفْهَمْتَهُ عِبَارَاتُ هُوَ صَرِيحُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ الْأَصْحَابِ كَمَا بَيَّنَّتُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ عَلَى وَجْهِ لَا يَبْقَى لِعَاقِلٍ عُذْرًا فِي تَرْكِ اغْتِقَادِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ فِي مُؤَلَّفِ حَافِلٍ عَرَضَهُ عَلَى عُلَمَاءِ عَصْرِهِ مِنْ مَشَايِخِهِ وَغَيْرِهِمْ فَوَافَقُوهُ عَلَيْهِ وَصَرَّحُوا بِأَنَّهُ مَا فِيهِ هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَمْتَرِي فِيهِ عَاقِلٌ.

نحوه كرجاء إسلامهم، وإلا أخر حينئذ، ويُسن أن يُبدَأَ بِقِتَالِ مَنْ يَلُونَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْخَوْفُ مِنْ غَيْرِهِمْ أَكْثَرَ فَتَجِبُ الْبِدَاءَةُ بِهِمْ، وَأَنْ يُكْثِرَهُ مَا اسْتَطَاعَ وَيُنَابِئَ عَلَى الْكُلِّ ثَوَابَ فَرْضِ الْكِفَايَةِ، وَحُكْمُ فَرْضِ الْكِفَايَةِ الَّذِي هُوَ مُهِمُّ يُقْصَدُ حُصُولُهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ بِالذَّاتِ لِفَاعِلِهِ، أَنَّهُ (إِذَا فَعَلَهُ مَنْ فِيهِمْ كِفَايَةً) وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ فَرْضِهِ كَذَوِي صَبَا أَوْ جُنُودٍ أَوْ أُتُوثة إِلَّا فِي مَسَائِلَ كَصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى مَا مَرَّ فِيهَا، (سَقَطَ الْحَرْجُ) عَنْهُ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهِ وَ (عَنِ الْبَاقِينَ) رُخْصَةً وَتَخْفِيفًا عَلَيْهِمْ؛ وَمَنْ تَمَّ كَانَ الْقَائِمُ بِهِ أَفْضَلُ مِنَ الْقَائِمِ بِفَرْضِ الْعَيْنِ كَمَا نَقَلَهُ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ وَأَقَرَّ فِي الرُّوضَةِ الْإِمَامُ عَلَيْهِ، وَأَفْهَمَ السُّقُوطُ أَنَّهُ يُخَاطَبُ بِهِ الْكُلُّ وَهُوَ الْأَصَحُّ، وَأَنَّهُ إِذَا تَرَكَه الْكُلُّ أَتَمَّ أَهْلُ فَرْضِهِ كُلَّهُمْ، وَإِنْ جَهِلُوا أَوْ قَدَّصَرُوا فِي جَهْلِهِمْ بِهِ أَحَدًا مِنْ قَوْلِهِمْ: لِيَقْصِرَهُمْ كَمَا لَوْ تَأَخَّرَ تَجْهِيْزُ مَيْتٍ بِقَرِيَّةٍ أَوْ: مِثْنُ تَقْضِي الْعَادَةِ بِتَعْهْدِهِ، فَإِنَّهُ يَأْتُمُّ وَإِنْ جَهِلَ مَوْتَهُ لِيَقْصِرَهُمْ بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْهُ وَلَمَّا كَانَ شَأْنُ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ مُهِمًّا

قوله: (وَالَا أَخْرَ) أي: وجوباً اهـ. ع ش. قوله: (وَحُكْمُ فَرْضِ الْكِفَايَةِ) إلى قوله: (وَمِنْ تَمَّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: إِلَّا فِي مَسَائِلَ إِلَى الْمُتَنِ. قوله: (الَّذِي الْخ) صِفَةٌ كَاشِفَةٌ لِمَاهِيَةِ فَرْضِ الْكِفَايَةِ. قوله: (بِقْصِدِ حُصُولِهِ الْخ) أي: بِقْصِدِ حُصُولِهِ فِي الْجُمْلَةِ فَلَا يُنْظَرُ إِلَى فَاعِلِهِ إِلَّا بِالتَّبَعِ لِلْفِعْلِ ضَرُورَةٌ أَنَّهُ لَا يَخْصُلُ بِدُونِ فَاعِلٍ فَخَرَجَ فَرْضُ الْعَيْنِ فَإِنَّهُ مَنْظُورٌ بِالذَّاتِ إِلَى فَاعِلِهِ حَيْثُ قَصَدَ حُصُولُهُ مِنْ كُلِّ عَيْنٍ أَوْ مِنْ عَيْنٍ مَخْصُوصَةٍ كَالنَّبِيِّ ﷺ فِيمَا فَرَضَ عَلَيْهِ دُونَ أُمَّتِهِ وَلَمْ يَقْصِدْ قَصْدَ الْحُصُولِ بِالْجَزْمِ احْتِرَازًا عَنْ سُنَّةِ الْكِفَايَةِ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ تَمَيِّزُ فَرْضِ الْكِفَايَةِ عَنْ فَرْضِ الْعَيْنِ، وَذَلِكَ حَاصِلٌ بِمَا ذَكَرَ شَرْحُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ لِلْمَحَلِّيِّ. قوله: (وَأَنْ لَمْ يَكُونُوا) إِلَى قَوْلِهِ: إِلَّا فِي مَسَائِلَ فِي الْمُغْنِي. قوله: (مِنْ أَهْلِ فَرْضِهِ) الْأَوَّلَى مِنْ أَهْلِهِ. قوله: (وَمِنْ تَمَّ كَانَ الْقَائِمُ بِهِ أَفْضَلُ الْخ) وَفَاقًا لِلْأَسْنَى وَخِلَافًا لِلْمَحَلِّيِّ وَالْمُغْنِي وَالنِّهَايَةِ عِبَارَتُهُ نَعَمْ الْقَائِمُ بِفَرْضِ الْعَيْنِ أَفْضَلُ مِنَ الْقَائِمِ بِفَرْضِ الْكِفَايَةِ خِلَافًا لِمَا نَقَلَ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ وَإِنْ أَقَرَّهُ الْمُصَنِّفُ فِي الرُّوضَةِ اهـ. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ فَرْضَ الْعَيْنِ أَفْضَلُ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ اهـ. قوله: (وَأَفْهَمَ السُّقُوطُ) إِلَى قَوْلِهِ: أَخَذًا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي.

قوله: (السُّقُوطُ) أي: عَنِ الْبَاقِينَ. قوله: (يُخَاطَبُ بِهِ الْكُلُّ) أي: كُلُّ مِنْ أَهْلِ الْفَرْضِ. قوله: (إِذَا تَرَكَه الْكُلُّ) أي: كُلُّ مِنْ أَهْلِ الْفَرْضِ وَغَيْرِهِمْ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ أَيْضًا. قوله: (أَتَمَّ أَهْلُ فَرْضِهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَتَمَّ كُلُّ مَنْ لَا عَذْرَ لَهُ مِنَ الْأَعْذَارِ الْآتِي بَيَانُهَا اهـ. قوله: (كَمَا لَوْ تَأَخَّرَ الْخ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: وَأَنَّهُ إِذَا تَرَكَه الْكُلُّ أَتَمَّ أَهْلُ فَرْضِهِ كُلَّهُمْ الْخ، وَيُحْتَمَلُ إِلَى خُصُوصِ قَوْلِهِ أَوْ: وَقَدَّصَرُوا الْخ.

قوله: (وَلَمَّا كَانَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَأَمَّا مَنْ اسْتَرَابَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَا يَخْصُلُ إِلَى قَالَ الْإِمَامُ: وَإِلَى قَوْلِهِ: وَعَلَيْهِ حُمِلَ الْخَبَرُ الْحَسَنُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَرُبَّمَا إِلَى قَاتِمَا، وَقَوْلُهُ: وَأَمَّا إِلَى قَقَالَ: وَقَوْلُهُ:

قوله: (وَمِنْ تَمَّ كَانَ الْقَائِمُ بِهِ أَفْضَلُ مِنَ الْقَائِمِ بِفَرْضِ الْعَيْنِ الْخ) نَعَمْ الْقَائِمُ بِفَرْضِ الْعَيْنِ أَفْضَلُ مِنَ الْقَائِمِ بِفَرْضِ الْكِفَايَةِ خِلَافًا لِمَا نَقَلَهُ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ، وَإِنْ أَقَرَّهُ الْمُصَنِّفُ فِي الرُّوضَةِ م ر.

لِكَثْرَتِهَا وَخَفَائِهَا ذَكَرَ مِنْهَا جُمْلَةً فِي أَبْوَابِهَا ثُمَّ اسْتَطَرَدَ هُنَا جُمْلَةً أُخْرَى مِنْهُ فَقَالَ: (وَمِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ الْقِيَامُ بِإِقَامَةِ الْحُجَّجِ) الْعَلَمِيَّةِ وَالْبَرَاهِينِ الْقَاطِعَةِ فِي الدِّينِ عَلَى إِثْبَاتِ الصَّنَائِعِ سُبْحَانَهُ، وَمَا يَجِبُ لَهُ مِنَ الصُّفَاتِ وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ مِنْهَا وَالثَّبُوتَاتِ وَصِدْقِ الرُّسُلِ وَمَا أُرْسِلُوا بِهِ مِنَ الْأُمُورِ الضَّرُورِيَّةِ وَالتَّنْظِيرِيَّةِ. (وَحُلُّ الْمَشْكَلَاتِ فِي الدِّينِ) لِتَنْدِفِغِ الشُّبُهَاتِ وَتَصْفُوِ الْعِقَادَاتِ عَنْ تَمَوِيَهَاتِ الْمُبْتَدِعِينَ وَمُغْضِلَاتِ الْمُلْجِدِينَ وَلَا يَحْصُلُ كَمَالُ ذَلِكَ إِلَّا بِاتِّقَانِ قَوَاعِدِ عِلْمِ الْكَلَامِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى الْحَكَمِيَّاتِ وَالْإِلَهِيَّاتِ؛ وَمَنْ ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ لَوْ بَقِيَ النَّاسُ عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي صَفْوَةِ الْإِسْلَامِ لَمَا أَوْجَعْنَا التَّشَاغُلَ بِهِ، وَرُبَّمَا نَهَيْنَا عَنْهُ أَيْ: كَمَا جَاءَ عَنِ الْأُئِمَّةِ كَالشَّافِعِيِّ، بَلْ جَعَلَهُ أَقْبَحَ مِمَّا عَدَا الشُّرْكَ، فَأَمَّا الْآنَ وَقَدْ ثَارَتْ الْبِدْعُ وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَرْكِهَا تَلْتَطِمُ فَلَا بُدَّ مِنْ إِعْدَادِ مَا يُدْعَى بِهِ إِلَى الْمَلِكِ الْحَقِّ وَتَحِلُّ بِهِ الشُّبُهَةُ، فَصَارَ الْإِسْتِغَالُ بِأَدِلَّةِ

خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ كَلَامُ شَارِحٍ، وَقَوْلُهُ: وَلَا تَأْتِهَا إِلَى قَوْلِهِ: وَبَحَثَ. هـ. قَوْلُهُ: (جُمْلَةً فِي أَبْوَابِهَا) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي فِي الْجَنَائِزِ غُسْلُ الْمَيِّتِ وَتَكْفِينُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ وَفِي اللَّقِيطِ الْبِقَاطُ الْمُنْبُوذُ وَذَكَرَ هُنَا الْجِهَادَ ثُمَّ اسْتَطَرَدَ إِلَى ذِكْرِ غَيْرِهِ فَقَالَ اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْ الْأُمُورِ الضَّرُورِيَّةِ) فِيهِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الضَّرُورِيُّ قَدْ يُقَامُ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ سَمٍ وَهُوَ كَذَلِكَ فَقَدْ يَكُونُ الضَّرُورِيُّ بِالنَّسْبَةِ لِبَعْضٍ غَيْرِ ضَرُورِيِّ بِالنَّسْبَةِ لِآخَرَ وَقَدْ يُقَامُ عَلَى الضَّرُورِيِّ مُتَّبَهُهُ لِإِزَالَةِ خَفَاءِ فِيهِ، وَالْمُتَّبَهُ بِصُورَةِ الدَّلِيلِ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ دَلِيلًا حَقِيقَةً وَلَا يَصْرُ عَدَمُ تَسْمِيَّتِهِ دَلِيلًا حَقِيقَةً بِالنَّسْبَةِ لِمَا نَحْنُ فِيهِ إِذَا الْقِيَامُ بِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ.

هـ. قَوْلُهُ (وَحُلُّ الْمَشْكَلَاتِ) يَظْهَرُ أَنَّ الْمَشْكَلَ الْأَمْرَ الَّذِي يَخْفَى إِذْرَاكُهُ لِدَفْقِهِ، وَالشُّبُهَةُ الْأَمْرُ الْبَاطِلُ الَّذِي يَشْتَبِهُ بِالْحَقِّ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَجِّ غَيْرُ حَلِّ الْمَشْكَلَاتِ، وَقَدْ يَقْدِرُ عَلَى الْأَوَّلِ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الثَّانِي سَمٍ عَلَى الْمَنْهَجِ اهـ. ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَتَضْفُو) أَيْ: تَخْلُصُ، وَقَوْلُهُ: وَمُغْضِلَاتُ الْخِ أَيْ: مُشْكَلَاتُ اهـ. ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (كَمَا ذَلِكَ) أَيْ: الْقِيَامُ بِإِقَامَةِ الْحُجَّجِ وَحُلِّ الْمَشْكَلَاتِ.

هـ. قَوْلُهُ: (وَالْإِلَهِيَّاتِ) مِنْ عَطْفِ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ. هـ. قَوْلُهُ: (قَالَ الْإِمَامُ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَأَمَّا الْعِلْمُ الْمُتَرَجِّحُ بِعِلْمِ الْكَلَامِ فَلَيْسَ بِفَرْضٍ عَيْنٍ وَمَا كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ يَشْتَغِلُونَ بِهِ قَالَ الْإِمَامُ الْخ. هـ. قَوْلُهُ: (فِي صَفْوَةِ الْإِسْلَامِ) أَيْ: فِي التَّوَرَاتِ الْوَحْيِ الَّتِي كَانَتْ حَاصِلَةً فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ قَبْلَ الْإِسْتِغَالِ بِمَا يُفْسِدُ قُلُوبَهُمْ وَأَخْوَالَهُمْ اهـ. ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيْ: بِعِلْمِ الْكَلَامِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَيْ: كَمَا جَاءَ عَنِ الْأُئِمَّةِ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالرُّوضُ مَعَ شَرْحِهِ وَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ مِنْ تَحْرِيمِ الْإِسْتِغَالِ بِعِلْمِ الْكَلَامِ مَحْمُولٌ عَلَى التَّوَعُّلِ فِيهِ، وَأَمَّا تَعْلُمُ عِلْمِ الْفَلَسَفَةِ وَالشَّعْبِذَةِ وَالتَّنْجِيمِ وَالرَّمَلِ وَعِلْمِ الطَّبَائِعِيِّينَ وَالسَّحَرِ فَحَرَامٌ وَتَعْلُمُ الشَّعْرِ مُبَاحٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ سُخْفٌ أَوْ حَتٌّ عَلَى شَرٍّ وَإِنْ حَتٌّ عَلَى التَّغَزُّلِ وَالبَطَالَةِ كَرِهَ اهـ.

هـ. قَوْلُهُ: (بَلْ جَعَلَهُ) أَيْ: جَعَلَ الشَّافِعِيُّ الْإِسْتِغَالَ بِعِلْمِ الْكَلَامِ اهـ. مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (تَلْتَطِمُ) حَالٌ مِنْ

هـ. قَوْلُهُ: (الضَّرُورِيَّةِ) فِيهِ شَيْءٌ مَعَ كَوْنِ الْكَلَامِ فِي إِقَامَةِ الْحُجَّجِ وَالْبَرَاهِينِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الضَّرُورِيُّ قَدْ يُقَامُ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ.

المعقول وحل الشبهة من فروض الكيفيات، وأما من استراب في أصل من أصول الاعتقاد فيلزمه السغي في إزالته حتى تستقيم عقيدته اهـ. وأقره في الروضة وتبعه الغزالي فقال: الحق أنه لا يطلّق ذمّه ولا مدّحه ففيه منفعة ومضرة، فباعتبار منفعته وقت الانتفاع خلّال أو مندوب أو واجب، وباعتبار مضرته وقت الإضرار حرام. ويجب على من لم يوزق قلباً سليماً أن يتعلّم أدوية أمراض القلب من كثير وعجب ورياء ونحوها، كما يجب لكن كفاية تعلّم علم الطب. (و) القيام (بعلوم الشرع كتفسير وحديث والفروع) الفقهية زائداً على ما لا بد منه، (بحيث يصلح للقضاء) والإفتاء بأن يكون مجتهداً مطلقاً وما يتوقّف عليه ذلك من علوم العربية وأصول الفقه وعلم الحساب المضطّر إليه في الموارث والإقارات والوصايا وغير ذلك ممّا يأتي في باب القضاء، فتجب الإحاطة بذلك كلّه ليشدّة الحاجة إلى ذلك، وبما تقرّر علّم أنّ بحيث إلخ متعلّق بعلوم خلافاً لما يوهّمه كلام شارح، وتعريف الفروع للتقنين؛ أو لأنها لم تُشتهر مراداً بها

ضمير تزكيتها وفي القاموس التظمت الأمواج ضرب بعضها بعضاً اهـ. قوله: (انتهى) أي: كلام الإمام. قوله: (وتبعه) أي: الإمام. قوله: (ذمه إلخ) أي: علم الكلام اهـ. ع ش. قوله: (خلال) أي: مباح. قوله: (ويجب) إلى قوله: وبما تقرّر في المعنى إلّا قوله: بأن يكون مجتهداً مطلقاً. قوله: (أن يتعلّم أدوية أمراض القلب إلخ) وقد بيّنتها رحمه الله تعالى في إحياء علوم الدين بما لا مزيد عليه فليراجع من أراد، وقوله: من كثير إلخ بيان لأمراض القلب اهـ. ع ش. قوله: (زائد إلخ) سيذكر مختارته بقوله: أما ما يحتاج إليه إلخ. قوله: (بأن يكون مجتهداً إلخ) ويأتي أن الاجتهاد المطلق انقطع من نحو ثلثمائة سنة فلا يشترط في هذه الأزمنة. قوله: (وما يتوقّف إلخ) عطف على علوم الشرع، وقوله: ذلك أي ما ذكر من التفسير والحديث والفروع. قوله: (من علوم العربية) بيان لما الموصولة. قوله: (وغير ذلك إلخ) عبارة المعنى وشرح الرّوض ومن فروض الكفاية علم الطب المحتاج إليه لمعالجة الأبدان والحساب المحتاج إليه لقسمة الموارث والوصايا والمعاملات وأصول الفقه والتخو واللغة والتّصريف وأسماء الزّواة والجرح والتّعديل واختلاف العلماء واتّفاقهم اهـ. قوله: (بللك كلّه إلخ) أي: بما يتوقّف عليه ذلك اهـ. رشيد. قوله: (وبما تقرّر) أي: من قوله: وما يتوقّف عليه إلخ. قوله: (خلافاً لما يوهّمه كلام شارح) وهو الجلال المحلّي جعله متعلّقاً بالفروع خاصّة وصوّبه سم وأطال في توجيهه بما يُعرّف بمراجعتّه اهـ. رشيد. وأقرّه المعنى عبارته قال الشارح: وعرف أي: المصنّف الفروع أي: بالآلف واللام دون ما قبله لما ذكره بعده، وهو قوله: بحيث يصلح للقضاء؛ لئلا يتوهّم عوده لما قبله أيضاً اهـ.

قوله: (خلافاً لما يوهّمه كلام شارح وتعريف الفروع للتقنين إلخ) قال المحقّق المحلّي وعرف الفروع دون ما قبله لما ذكر بعده اهـ. وعبارة الرّوضة كأصلها مصرحة بما قاله حيث عبّر بقوله: وأما فرض الكفاية فالقيام بعلوم الشرع فرض كفاية ويدخل في ذلك التفسير والحديث على ما سبق في الوصية

الْفَهْمَاتُ لَا مَعَ التَّعْرِيفِ دُونَ سَابِقِيهَا. وَبِحَثِّ الْفَخْرِ الرَّازِيِّ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ فَرْضُ الْكِفَايَةِ فِي
اللُّغَةِ وَالتَّخْوِيلِ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ جَمْعٍ يَتَلَوْنَ حَدَّ التَّوَاتُرِ، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مُتَوَاتَرٌ وَمَعْرِفَتُهُ مُتَوَقَّفَةٌ عَلَى
مَعْرِفَةِ اللُّغَةِ فَلَا بُدَّ أَنْ تَنْتَبِثَ بِالتَّوَاتُرِ حَتَّى يَحْصُلَ الْوُثُوقُ بِقَوْلِهِمْ فِيمَا سَبِيلُهُ الْقَطْعُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ
كُتُبَهَا مُتَوَاتِرَةٌ وَتَوَاتُرُ الْكُتُبِ مُعْتَدٌّ بِهِ كَمَا صَرَحُوا بِهِ فَيَنْبَغِي حُصُولُ فَرْضِهِمَا بِمَعْرِفَةِ الْآحَادِ
كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ لِتَمَكُّنِهِمْ مِنْ إِثْبَاتِ مَا تُوزَعُ فِيهِ مِنْ تِلْكَ الْأَصُولِ بِالْقَطْعِ الْمُسْتَبِدِّ لِمَا فِي
كُتُبِ ذَلِكَ الْفَرْقِ، وَلَا يَكْفِي فِي إِقْلِيمٍ مُفْتٍ وَقَاضٍ وَاحِدٍ لِيُفَسِّرَ مُرَاجَعَتَهُ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَعَدُّدِهِمَا

قوله: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ كُتُبَهَا مُتَوَاتِرَةٌ إلخ) نَظَرَ فِيهِ سَمِ رَاجِعُهُ. قوله: (وَلَا يَكْفِي فِي إِقْلِيمٍ) إِلَى قَوْلِهِ: وَعَلَيْهِ

وَمِنْهَا أَنْ يَنْتَهِيَ فِي مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ إِلَى حَيْثُ يَصْلُحُ لِلْفَتْوَى وَالْقَضَاءِ. اهـ. وَهُوَ قَرِينَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى
إِرَادَةِ تَوْجِيهِ الْمُحَقِّقِ لِلتَّعْرِيفِ، وَلَهُ أَنْ يُؤَيِّدَ هَذَا التَّوْجِيهَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى بِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْعُلُومِ الثَّلَاثَةِ
فَرْضُ كِفَايَةٍ فِي نَفْسِهِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ تَوَقُّفٍ غَيْرِهِ مِنْهَا عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَتِهِمْ حَتَّى إِنْ مَعْنَى
قَوْلِهِ: الْقِيَامُ بِعُلُومِ الشَّرْعِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي نَفْسِهِ، وَحَيْثُ لَا يَسُوعُ تَعَلُّقُ الْحَيْثِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ بِالْجَمْعِ؛
لَا الْقَدْرَ الْمُؤَدِّيَ لِلْفَرْضِ مِنْ كُلِّ مِنَ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ لَيْسَ مَضْبُوطًا بِهَا، بَلْ لَا يَتَأَتَّى ضَبْطُهَا؛ لِأَنَّ
كُلًّا مِنْهُمَا فِي نَفْسِهِ لَا يَكْفِي فِي حُصُولِ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةِ كَمَا لَا يَخْفَى، وَالْقَدْرُ الَّذِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ تِلْكَ
الْحَيْثِيَّةُ مِنْهَا لَيْسَ هُوَ الْقَدْرَ الْمُؤَدِّيَ لِفَرْضِهِمَا؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي فِي حُصُولِهَا أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مِنَ الْأَصُولِ
الصَّحِيحَةِ الْجَامِعَةِ مِنْ كُتُبِ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ أَصْلٌ فَكَثُرُ وَأَنْ يَعْرِفَ آيَاتِ الْأَحْكَامِ فَقَطْ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ
مُجَرَّدَ وُجُودِ أَصْلٍ فَكَثُرَ عِنْدَهُ مِنْ ذَلِكَ لَا يَكْفِي فِي الْقِيَامِ بِفَرْضِ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ
اتَّضَحَ لَكَ مَا قَالَهُ الْمُحَقِّقُ الْمَحَلِّيُّ وَعَلِمْتَ مَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ فَتَأَمَّلْهُ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْقَدْرَ الَّذِي
يَحْصُلُ بِهِ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْقَدْرِ الْمُحْصَلِ بِفَرْضِ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ، وَالْقَدْرُ الْمُحْصَلُ لَهُمَا
لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تِلْكَ الْحَيْثِيَّةِ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ لِتَعْلَمَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِمَعْرِزٍ بَعِيدٍ عَنِ الصَّوَابِ. وَأَنْ مَا ذَكَرَهُ
الْمُحَقِّقُ الْمَحَلِّيُّ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ خِلَافَهُ عِنْدَ أُولَى الْأَلْبَابِ. قوله: (إِلَّا بِمَعْرِفَةِ جَمْعٍ يَتَلَوْنَ حَدَّ التَّوَاتُرِ) قَدْ
يُقَالُ: بُلُوعُ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ حَدَّ التَّوَاتُرِ لَا يُفِيدُ الْقَطْعَ إِلَّا إِذَا اسْتَنْدَتْ مَعْرِفَتُهُ إِلَى التَّوَاتُرِ عَنْ جَمْعٍ مِنَ
الْعَرَبِ يَتَلَوْنَ ذَلِكَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ فِي جَمِيعِ مَسَائِلِ اللُّغَةِ وَالتَّخْوِيلِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (وَيُرَدُّ
بِأَنَّ كُتُبَهَا مُتَوَاتِرَةٌ إلخ) قَدْ يُقَالُ: إِنْ أُريدَ تَوَاتُرُ كُتُبِهَا مِنْ مُصَنِّفِيهَا إِلَيْنَا لَمْ يُفَيْدْ أَوْ تَوَاتُرَ مَا فِيهَا عَنِ الْعَرَبِ
بِأَنَّ كَانَ مَا فِيهَا نَقْلَهُ جَمْعٌ مِنَ الثَّحَاةِ مَثَلًا بَلَغَ حَدَّ التَّوَاتُرِ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الْعَرَبِ كَذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا هُوَ الْمُفِيدُ
لِلْقَطْعِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ كَلِّيًّا لِيُظْهِرَ أَنَّهُ فِي كَثِيرٍ مِنْهَا لَيْسَ كَذَلِكَ، فَهَذَا الرَّدُّ كَمَا تَرَى ثُمَّ إِنْ أُجِيبَ عَنِ الْبَحْثِ
بِأَنَّ تَوَاتُرَ الْقُرْآنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُغْنٍ عَنِ اللُّغَةِ لِلْقَطْعِ بِصِحَّةِ مَا تَوَاتَرَ عَنْهُ وَعِصْمَتِهِ عَنِ الْخَلَلِ فِيهِ فَإِنْ
فَرْضَ عَدَمَ تَوَاتُرِ بَعْضِ كَيْفِيَّاتِهِ لَمْ يَحْتَجْ فِيهَا لِتَوَاتُرِ اللُّغَةِ، وَرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ تَوَاتُرَ الْقُرْآنِ إِنَّمَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا
خَلَلَ فِيهِ، وَأَمَّا تَمْيِيزُ الْفَاعِلِ مِنَ الْمَفْعُولِ وَالْمُبْتَدَأِ مِنْ غَيْرِهِ، وَهَكَذَا مَعَ تَوَقُّفِ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ التَّمْيِيزِ
فَلَا يُعْلَمُ مِنْ تَوَاتُرِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْمَعْنَى ظَنِّي فَيَكْفِي مَعْرِفَتُهُ بِالْآحَادِ.

بحيث لا يزيد ما بين كل مُفتتين على مسافة القصر وقاضيين على مسافة العدو لِكثرة الخصومات، أما ما يُحتاج إليه في فرض عيني أو في فعل آخر أراد مباشرته ولو بوكيله، فتعلم ظواهر أحكامه غير التادرة فرض عيني، وعليه حُمل الخبر الحسن: «التفقه في الدين حق على كل مسلم»، ونقل ابن الصلاح عن الفراوي أنه تحرم الإقامة ببلد لا مُفتي به وفيه نظر وقضيته ما مر من اعتبار مسافة القصر بين كل مُفتتين أن الحرمة خاصة ببلد بينه وبين المُفتي أكثر من مسافة القصر ويتسليم عموميه ينبغي زوال الحرمة بأن يكون بالبلد من يعرف الأحكام الظاهرة غير التادرة؛ لما تقرر أنها التي يُحب تعلمها عينا بفرض الاحتياج إليها، ويُجبر الحاكم وجوبا أهل كل بلد تركوا تعلم ذلك عليه، قال الماوردي وغيره: وإنما يتوجه فرض الكفاية في العلم على كل مُكلف حر ذكر غير بليد مكفي ولو فاسقا، لكن لا يسقط به؛ إذ لا تقبل فتواه ويسقط بالعبد والمرأة على أحد وجهين وإن لم يدخلها هـ. ووقع في الروضة عنه ما يقتضي

حُمل في المُغني إلا قوله: ولو بوكيله هـ. قوله: (لا يزيد ما بين كل مُفتتين على مسافة القصر) أي: لئلا يُحتاج إلى قطعها هـ. مُغني هـ. قوله: (لِكثرة الخصومات) أي: وتكررها في اليوم الواحد من كثيرين هـ. مُغني هـ. قوله: (أما ما يُحتاج إليه إلخ) عبارة المُغني والروض مع شرحه ويتعين من ظواهر العلوم لا دقائقها ما يُحتاج إليه لإقامة فرائض الدين كآركان الصلاة والصيام وشروطهما، وإنما يجب تعلمه بعد الوجوب، وكذا قبله إذا لم يتمكن من تعلمه بعد دخول الوقت مع الفعل وكآركان الحج وشروطه وتعلمها على التراخي كالحج والزكاة إن ملك مالا، ولو كان هناك ساع وأحكام البيع والقراض إن أراد أن يبيع ويتاجر فيتعين على من يريد بيع الخبر أن يعلم أنه لا يجوز بيع خبر البر بالبر ولا بدقيه وعلى من يريد الصرف أن يعلم أنه لا يجوز بيع دزهم بدزهمين ونحو ذلك، وأما أصول العقائد، فالاحتقاد المُستقيم مع التصحيح على ما ورد به الكتاب والسنة ففرض عيني هـ. قوله: (ولو بوكيله) ينبغي الإكتفاء بمعرفة الوكيل المباشر لذلك الفعل سم هـ. قوله: (ينبغي زوال الحرمة إلخ) ولو لم يُفت المُفتي، وهناك من يفتي وهو عدل لم يَأثم فلا يلزمه الإفتاء قال في الروضة: وينبغي أن يكون المُعلم كذلك هـ. مُغني هـ. قوله: (اتها) أي: الأحكام الظاهرة إلخ هـ. قوله: (عليه) أي: التعليم والجار مُعلق بيجبر هـ. قوله: (ولأنما يتوجه) إلى قوله: ويقول في المُغني إلا قوله: ووقع إلى، وأوجههما وإلى قوله: فحينئذ في النهاية إلا قوله: ووقع إلى وأوجههما وقوله: ما قدمناه في الخطبة هـ. قوله: (مكفي) أي: قادر على الإنقطاع بأن يكون له كفاية هـ. مُغني هـ. قوله: (لا يسقط) أي: فرض الفتوى به أي: بالفاسق هـ. قوله: (ويسقط بالعبد والمرأة إلخ) لأنهما أهل للفتوى دون القضاء هـ. مُغني هـ. قوله: (وإن لم يدخلها) أي في الفرض هـ. سم هـ. قوله: (عنه) أي الماوردي.

هـ. قوله: (ولو بوكيله) ينبغي الإكتفاء بمعرفة الوكيل المباشر لذلك الفعل هـ. قوله: (وإن لم يدخلها) أي: في الفرض.

خلاف ما ذكر في مسألة الوجهين وأوجههما ما ذكر من الشقوق وبقره: غير بليد مع قول المصنف كابن الصلاح: أن الاجتهاد المطلق انقطع من نحو ثلثمائة سنة، يُعلم أنه لا إثم على الناس اليوم بتعطيل هذا الفرض، وهو بلوغ درجة الاجتهاد المطلق؛ لأن الناس كلهم صاروا بلداء بالنسبة إليها قبل الفروع إن عطف على تفسير اقتضى بقاء شيء من علوم الشرع لم يذكره أو على علوم اقتضى أنه من غير علوم الشرع وكلاهما فاسدًا هـ. ويؤيده ما قدمناه في الخطبة أن علوم الشرع قد يُراد بها تلك الثلاثة فقط، وهي عرفهم في باب الوصية ونحوها، وقد يُراد بها هي وآثارها وهي عرفهم في مواضع آخر منها هذا؛ لما صرحوا به أن الكل فرض كفاية، فحينئذ هو معطوف على تفسير، ولا فساد فيه خلافًا لمن وهم فيه، ثم رأيت شارحًا أشار لشيء من ذلك (و) منها إجماعًا على قدير أمر على نفسه وعرضه وماله وإن قل كما شمله كلامهم، بل وعرضه أخذًا من جعلهم إياه عُذرًا في الجمعة مع كونها فرض عين إلا أن يُفرق بأن لها شبه بدل وهو الظهور، وإن كانت صلاة مستقلة على حيالها، ثم رأيت بعضهم جزم بأن العرض كالمال وعلى غيره بأن لم يخف مفسدة عليه أكثر من مفسدة المنكر الواقع،

قوله: (وأوجههما إلخ) كذا في النهاية والمغني كما مرّ التثنية إليه هـ. قوله: (بالنسبة إليها) أي إلى درجة الاجتهاد المطلق وإن كانوا مجتهدين في المذهب والفتوى بل هذان أيضًا عزاء بل عمدًا من زمن طويل هـ. إمداد هـ. قوله: (ويؤيده إلخ) عبارة النهاية ويوجب عنه بصحة ذلك على كل منهما أما: الأول فتكون الكاف استقصائية أي أو باختيار الأفراد الذاتية وأما: الثاني؛ فلأنه من عطف الخاص على العام اهتيمًا بشأنه وقد يقال علوم الشرع قد يُراد بها إلخ هـ. قوله: (على قدير) إلى قوله كما في الروضة في النهاية إلا قوله أخذًا إلى وعلى غيره وقوله: بأن لم يغلب على ظنه شيء من ذلك هـ. قوله: (وعلى قدير إلخ) ولا يختص بالولاية بل يجب على كل مكلف قدير من رجل وامرأة حر وعبد وللصبي ذلك ويثبت عليه إلا أنه لا يجب عليه هـ. مغني هـ. قوله: (وإن قل) أي كبرهم هـ. ع ش هـ. قوله: (إثاء) أي الخوف على العرض هـ. قوله: (وإن كانت) أي الجمعة هـ. قوله: (وعلى غيره) إلى قوله ويخرم كذا في المغني والروض وشرح المنهج هـ. قوله: (وعلى غيره) عطف على قوله على نفسه إلخ أي ومن على نفس وعرض ومال وعرض غيره هـ. قوله: (عليه) أي الغير هـ. قوله: (أكثر من مفسدة المنكر إلخ) يشمل أربع صور الأقل بالنسبة إليه أي المرتكب وإلى غيره والمساوي بالنسبة إليهما وهو واضح بالنسبة للأولى في الجملة ومحل تأمل بالنسبة إلى الثلاث الباقية أما: بالنسبة إلى المساوي في المرتكب فأي فائدة له وهل هو إلا ترجيح غير مرجح؟ وأما في الأخيرين فكيف يسوغ دفع ضرر يؤدي إلى إضرار بآخر ولو كانت

قوله: (فحينئذ هو معطوف على تفسير ولا فساد إلخ) يُجاب بأن الكاف استقصائية أو باختيار الأفراد الذاتية، وبأنه معطوف على علوم ولا فساد؛ لأن غايته أنه من عطف الخاص على العام لئلا يظهر مزيتها والإهتمام بشدة الحاجة إليها ومثل ذلك في غاية الحسن.

ويحرمُ مع الخوفِ على الغيرِ ويُسنُّ مع الخوفِ على النفسِ، والتَّهْيِي عن الإلقاءِ باليدِ إلى التَّهْلُكَةِ مخصوصٌ بغيرِ الجهادِ ونحوِه كُـمُكْرِه على فعلِ حرامٍ غيرِ زَنًا وقَتْلٍ ولو فعلَ مُكْفِرٌ وأَمِنَ أيضًا أَنَّ المُنْكَرَ عليه لا يقطعُ نفقته وهو مُحتاجٌ إليها، ولا يَزِيدُ عِنَادًا ولا يَنْتَقِلُ لِمَا هو أَفْحَشُ منه بَأَنَّ لم يَغْلِبْ على ظَنِّه شيءٌ من ذلك، وإنْ ظَنَّ أَنَّهُ لا يَمْتَثِلُ كما في الروضَةِ وإنْ

مَفْسَدَتُهُ أَقْلٌ وَمِنْ جُمْلَةِ الْمُقَرَّرِ أَنَّ الضَّرَرَ لا يُزَالُ بِالضَّرَرِ لا سِيَّما إِذَا كانَ المُزَالُ مَتَمَحِّصًا لِحَقِّ اللَّهِ تعالى فَكَيْفَ يَسْعَى فِي إِزَالَتِهِ بِحُصُولِ ضَرَرٍ فِيهِ حَقٌّ لِلْعَبِيدِ وَحَقٌّ لِلَّهِ أيضًا فَإِنَّهُ لَا زِمَ لَهُ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرَ وقد يُقالُ فَرْقٌ بَيْنَ المُحَقِّقِ والمُتَرَقِّبِ . ة فَوَدُ: (وَيَحْرُمُ مع الخوفِ على الغيرِ) أي مع خَوْفِ المَفْسَدَةِ المذكورةِ وقياسُ هذا أَنَّ مَنْ طَلَبَ الشَّهَادَةَ وَعَلِمَ أَنَّهُ يَتَرَتَّبُ على شَهادَتِهِ أَغْطَمٌ مِمَّا يَسْتَحِقُّ بِسَبَبِ المَعْصِيَةِ حَرَمٌ عليه الشَّهَادَةُ . اهـ . ع ش أقولُ بل ما ذَكَرَهُ مِنَ الأَفْرادِ لِمَا مَرَّ عَنِ السَّيِّدِ عَمَرَ أَنَّ المُرادَ بالغيرِ ما يَشْمَلُ المُرتَكِبَ . ة فَوَدُ: (وَيُسَنُّ مع الخوفِ على النفسِ) مَفْهُومُهُ إِخْرَاجُ المَالِ فَلْيُراجِعْ قال ع ش وأقولُ المَالُ مَعْلُومٌ مِنَ النَّفْسِ بالأوَّلَى بَلِ المُرادُ بالنَّفْسِ هُنا ما يَشْمَلُ العَضْوَ والمَالُ والعَرَضُ .

ة فَوَدُ: (والتَّهْيِي إلخ) جَوَابُ سُؤالٍ نَشَأَ عَمَّا قُبِيلَهُ . ة فَوَدُ: (كُـمُكْرِه إلخ) مِثَالُ لغيرِ الجِهادِ إلخ . ة فَوَدُ: (لا يقطعُ نَفْقَتَهُ) أي كَلًّا أو بَعْضًا وقولُهُ: وهو مُحتاجٌ إِلَيْها أي وإنْ لم يَصِلْ إلى حَدِّ الضَّرورةِ . اهـ . ع ش . ة فَوَدُ: (ولا يَزِيدُ) إلى المَثَنِ في المُعْنَى إلَّا قولُهُ كما في الرُّوضَةِ إلى وإنْ اِزْتَكَبَ .

ة فَوَدُ: (ولا يَزِيدُ إلخ) أي المُرتَكِبُ المُنْكَرَ عليه فيما هو فِيهِ عِنَادًا . اهـ . مُعْنَى . ة فَوَدُ: (لِما هو أَفْحَشُ إلخ) خَرَجَ الدَّوْنُ والمُساوِي لَكن لا يَبْعُدُ عَدَمُ الوُجوبِ فِي المُساوِي إِذ لا فَائِدَةُ سَمِ وقد يُقالُ فَرْقٌ بَيْنَ المُحَقِّقِ والمُتَنَظِّرِ كما مَرَّ . ة فَوَدُ: (بِأَنَّ لم يَغْلِبْ إلخ) راجِعُ قولُهُ وأَحْسَنُهُ أيضًا إلخ . ة فَوَدُ: (مِنْ ذلك) أي قَطَعَ التَّفَقُّعَ وَزِيادَةَ العِنادِ والإِنْتِقالَ لِلأَفْحَشِ . ة فَوَدُ: (وإنْ ظَنَّ إلخ) غَايَةُ فِي قولِهِ على قَادِرِ إلخ عِبارَةُ المُعْنَى ولا يَشْتَرِطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَسْمُوعَ القَوْلِ بل على المُكَلِّفِ أَنْ يَأْمُرَ وَيَنْهَى وإنْ عَلِمَ بِالْعادَةِ أَنَّهُ لا يُقِيدُ ﴿فَإِنَّ الذِّكْرَيْنِ تُنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الدَّارِي: ٥٥] . اهـ . ة فَوَدُ: (وإنْ ظَنَّ إلخ) خِلَافًا لِلْعَقَائِدِ العَصْديَّةِ عِبارَتُهُ مع شَرْحِهِ لِلْمُحَقِّقِ الدَّوائِي والأَمْرُ بالمَعروفِ تَبِعَ لِمَا يُؤْمَرُ بِهِ فَإِنَّ كانَ ما يُؤْمَرُ بِهِ واجِبًا فَوَاجِبُ الأَمْرِ بِهِ

ة فَوَدُ: (وَيُسَنُّ مع الخوفِ على النفسِ) لَمَّا تَكَلَّمَ المُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فِي بابِ الأَمْرِ بالمَعروفِ والتَّهْيِي عَنِ المُنْكَرِ على ما رَواه مُسْلِمٌ: أَنَّ أَوَّلَ مَنْ بَدَأَ بِالخُطْبَةِ يَوْمَ العِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَرْوَانُ؛ فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: الصَّلَاةُ قَبْلَ الخُطْبَةِ، فَقَالَ: قد تَرَكَ ما هُنالِكَ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ قَضَى ما عَلَيْهِ إلخ، وقد يُقالُ: كَيْفَ تَأَخَّرَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ إنْكارِ هذا المُنْكَرِ حَتَّى سَبَقَهُ إِلَيْهِ هَذَا الرَّجُلُ ثُمَّ ذَكَرَ احْتِمالاتٍ فِي الجَوابِ مِنْها قولُهُ: وَيَحْتَمَلُ أَنَّ أبا سَعِيدٍ كانَ حاضِرًا مِنَ الأَوَّلِ، لَكن خافَ على نَفْسِهِ أو غَيْرِهِ حُصُولَ فِتْنَةٍ بِسَبَبِ إنْكارِهِ فَسَقَطَ الإنْكارُ عَنْهُ، وَلَمْ يَخَفْ ذَلِكَ الرَّجُلُ شَيْئًا لِاعْتِضادِهِ بظُهُورِ عَشِيرَتِهِ أو غيرِ ذلك، أو أَنَّهُ خافَهُ وخاطَرَ بِنَفْسِهِ وَذلك جائِزٌ فِي مِثْلِ هَذَا، بل مُسْتَحَبٌّ اهـ .

ة فَوَدُ: (لِما هو أَفْحَشُ) خَرَجَ الدَّوْنُ والمُساوِي، لَكن لا يَبْعُدُ عَدَمُ الوُجوبِ فِي المُساوِي إِذ لا فَائِدَةُ فَلْيَتَأَمَّلْ .

تُوزَعُ بِتَقْلِ الإِجْمَاعِ عَلَى خِلَافِهِ وَإِنْ ارْتَكَبَ مِثْلَ مَا ارْتَكَبَ أَوْ أَقْبَحَ مِنْهُ (الْأَمْرُ) بِالْيَدِ فَاللِّسَانِ
فَالْقَلْبُ، سِوَاءِ الْفَاسِقِ وَغَيْرِهِ (بِالْمَعْرُوفِ) أَي: الْوَاجِبِ.....

وإن كان ما يُؤْمَرُ به مَدُونًا فَمَدُونُ الْأَمْرِ به والمُنْكَرُ إن كان حَرَامًا وَجِبَ التَّهْيُ عنه وإن كان مَكْرُوهًا
كان التَّهْيُ عنه مَدُونًا وَشَرْطُهُ أَي شَرْطُ وَجُوبِهِ وَنَدْبِهِ أَنْ لَا يُؤَدِّيَ إِلَى الْفِتْنَةِ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَيْهَا لَمْ
يَجِبْ وَلَمْ يَنْدُبْ بَلْ رُبَّمَا كَانَ حَرَامًا بَلْ يَلْزُمُهُ أَنْ لَا يَحْضُرَ الْمُنْكَرَ وَيَعْتَرِلَ فِي بَيْنِهِ لِنَلَا يَرَاهُ وَلَا يَخْرُجَ إِلَّا
لِضَرُورَةٍ وَلَا يَلْزُمُهُ مَفَارَقَةُ تِلْكَ الْبَلَدَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ عُرْضَةً لِلْفَسَادِ وَأَنْ يَظُنَّ قَبُولَهُ فَإِنْ لَمْ يَظُنَّ قَبُولَهُ لَمْ
يَجِبْ سِوَاءِ ظَنِّ عَدَمِ الْقَبُولِ أَوْ شَكِّ فِي الْقَبُولِ، وَفِي الْأَخِيرِ تَأَمُّلٌ، وَإِذَا لَمْ يَجِبْ بَعْدَ ظَنِّ الْقَبُولِ لَمْ
يَخَفِ الْفِتْنَةُ فَيَسْتَحَبُّ إِظْهَارًا لِشِعَارِ الْإِسْلَامِ. اهـ. فَوْه: (وإن ارْتَكَبَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَا يُشْتَرَطُ
فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ الْعَدَالَةُ بَلْ قَالَ الْإِمَامُ وَعَلَى مُتَعَاظِي الْكَاسِ أَنْ يُنْكَرَ عَلَى الْجَلَّاسِ وَقَالَ الْغَزَالِيُّ
يَجِبُ عَلَى مَنْ غَضِبَ امْرَأَةً عَلَى الزَّنا أَمْرُهَا بِسِتْرٍ وَجْهَهَا عَنْهُ. اهـ. فَوْه: (بِالْيَدِ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ ابْنُ
الْقَشِيرِيِّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ فَلَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ رَعَمَهُ وَقَوْلُهُ: وَيَهْدَى إِلَى وَلَيْسَ.

فَوْه: (بِالْيَدِ فَاللِّسَانِ الْخ) هَذَا إِنَّمَا ذَكَرُوهُ فِي التَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَانْظُرْ مَا مَعْنَى الْأَمْرِ بِالْيَدِ أَوِ الْقَلْبِ
وَبَعْدَ تَسْلِيمِ تَصَوُّرِهِ فَالْزَّتِيْبُ الْمَذْكُورُ فِيهِ مُشْكِلٌ. ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ قَاسِمٍ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ. اهـ. رَشِيدِي
عِبَارَةُ سَمِ أَنْظُرْ مَا مَعْنَى الْأَمْرِ بِالْيَدِ وَالْقَلْبِ ثُمَّ وَجُوبُ تَقْدِيمِ الْيَدِ مَعَ كِفَايَةِ اللِّسَانِ الْأَخْفَ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي
التَّنْبِيهِ الْآتِي مَعْنَى الْأَمْرِ بِالْقَلْبِ ثُمَّ رَأَيْتُ الرُّوضَ إِنَّمَا ذَكَرَ الْيَدَ فِي التَّهْيِ وَشَرَحَهُ مُشْعِرٌ بِكِفَايَةِ اللِّسَانِ فِيهِ
إِذَا حَصَلَ بِهِ زَوَالُ الْمُنْكَرِ وَإِنَّمَا الْمُؤَخَّرُ عَنِ الْيَدِ مُجَرَّدُ الْوَعْظِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَقَدْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ إِنَّ أَمَكْنَ
حُصُولَ الْمَقْصُودِ بِكُلِّ مِنَ الْيَدِ وَاللِّسَانِ بَلَا مَفْسَدَةٍ فِي أَحَدِهِمَا تَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا وَإِنْ لَحِقَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ
مَفْسَدَةٌ اقْتَصَرَ عَلَى الْآخَرِ وَإِنْ لَحِقَ كِلَاهُمَا مَفْسَدَةٌ أَعْلَى بَلْ أَوْ مُسَاوِيَةٌ أَوْ لَمْ يَفِدْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا اقْتَصَرَ عَلَى
الْقَلْبِ. اهـ. فَوْه: (فَاللِّسَانِ) قِيَاسُ دَفْعِ الصَّائِلِ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْيَدِ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. ع ش وَلَعَلَّهُ أَظْهَرَ مِنْ
التَّخْيِيرِ الْمَارِّ عَنْ سَمِ..

فَوْه: (الْأَمْرُ بِالْيَدِ) انْظُرْ مَعْنَى الْأَمْرِ بِالْيَدِ وَالْقَلْبِ ثُمَّ وَجُوبُ تَقْدِيمِ الْيَدِ مَعَ كِفَايَةِ اللِّسَانِ الْأَخْفَ، ثُمَّ
رَأَيْتُ فِي التَّنْبِيهِ الْآتِي مَعْنَى الْأَمْرِ بِالْقَلْبِ ثُمَّ رَأَيْتُ الرُّوضَ إِنَّمَا ذَكَرَ الْيَدَ فِي التَّهْيِ، وَشَرَحَهُ مُشْعِرٌ
بِكِفَايَةِ اللِّسَانِ فِيهِ إِذَا حَصَلَ بِهِ زَوَالُ الْمُنْكَرِ، وَإِنَّمَا الْمُؤَخَّرُ عَنِ الْيَدِ مُجَرَّدُ الْوَعْظِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي
كَلَامِ نَقْلِهِ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ عَنِ الْقَاضِي عِيَاضٍ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ مَا صَوَّرْتُهُ: فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ
تَغْيِيرَهُ بِيَدِهِ يُسَبِّبُ مَنَكْرًا أَشَدَّ مِنْ قَتْلِهِ أَوْ قَتْلِ غَيْرِهِ بِسَبَبِهِ كَفَّ يَدَهُ وَاقْتَصَرَ عَلَى الْقَوْلِ بِاللِّسَانِ وَالْوَعْظِ
والتَّخْوِيفِ، فَإِنْ خَافَ أَنْ يُسَبِّبَ قَوْلُهُ مِثْلَ ذَلِكَ غَيْرَ بَقْلِهِ وَكَانَ فِي سَعَةٍ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِالْحَدِيثِ إِنْ
شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ. وَالْكَلَامُ قَدْ يَقْتَضِي وَجُوبَ الْوَعْظِ وَالتَّخْوِيفِ وَإِنْ لَمْ يَزَلْ الْمُنْكَرُ بِهِ وَهُوَ مُشْكِلٌ،
وَحَيْثُ فَقَدْ يُقَالُ: إِنْ أَفَادَ ذَلِكَ زَوَالُ الْمُنْكَرِ فَيَنْبَغِي تَقْدِيمُهُ عَلَى الْيَدِ وَلَا فَيَنْبَغِي عَدَمُ وَجُوبِهِ مُطْلَقًا،
لَكِنْ قَضِيَّةُ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ خِلَافَهُ. فَوْه: (بِالْيَدِ فَاللِّسَانِ الْخ) قَدْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِنْ
أَمَكْنَ حُصُولَ الْمَقْصُودِ بِكُلِّ مِنَ الْيَدِ وَاللِّسَانِ بَلَا مَفْسَدَةٍ فِي أَحَدِهِمَا يُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ لَحِقَ أَحَدُهُمَا

(والتهني عن المنكر) أي: المحرم، لكن محله في واجب أو حرام مُجمَع عليه أو في اعتقادِ الفاعِلِ بالنسبة لِغيرِ الزوجِ إذْ له شافِعِيًا مَنْعُ زوجته الحَنَفِيَّةِ من شُرْبِ التَّبِيدِ مُطْلَقًا والقاضي؛ إذِ العبرةُ باعتقاده كما يأتي، ومُقْلَدٌ مَنْ لا يَجُوزُ تَقْلِيدُهُ لِكَونه مِمَّا يُنْقَضُ فِيهِ قِضَاءُ الْقَاضِي. ويجبُ الإنكارُ على مُعْتَقِدِ التَّحْرِيمِ وإنْ اعتقدَ المُنْكَرُ إِبَاحَتَهُ؛ لأنَّه يَعْتَقِدُ أَنَّه حَرَامٌ بِالنَّسْبَةِ لِفَاعِلِهِ بِاعتبارِ عَقِيدَتِهِ فلا إشْكَالَ فِي ذلك، خِلافًا لِمَنْ زَعَمَهُ، وليس لِعامِّي يَجْهَلُ حَكَمَ مَا رَأاه أَنْ يُنْكَرَهُ حَتَّى يُخْبِرَهُ عَالِمٌ بِأنَّه مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أو فِي اعتقادِ الفاعِلِ، ولا لِعَالِمٍ أَنْ يُنْكَرَ مُخْتَلَفًا فِيهِ حَتَّى يَعْلَمَ مِنَ الْفَاعِلِ أَنَّهُ حَالٌ ارْتِكَابُهُ مُعْتَقَدٌ لِتَحْرِيمِهِ كما هو ظاهِرٌ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ حِينَئِذٍ قَلَّدَ مَنْ يَرَى جِلَّةً أَوْ جَهْلًا حُرْمَتَهُ، أَمَّا مَنْ ارْتَكَبَ مَا يَرَى إِبَاحَتَهُ بِتَقْلِيدِ صَاحِبٍ فَلَا يَجُوزُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ، لَكِنْ لَوْ نُدِبَ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ بِرَفْقٍ.....

□ فَوَدَّ: (بِالنَّسْبَةِ لِغَيْرِ الزَّوْجِ الْخ) ظَاهِرُ هَذَا السِّيَاقِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْكَارُ عَلَى زَوْجَتِهِ ذَلِكَ مُطْلَقًا لَكِنْ قَوْلُهُ إِذْ لَهُ الْخَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ وَهُوَ الَّذِي يَتَّبِعِي إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ لِحَقِّهِ. اه. رَشِيدِي.
 □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ مُسْكِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ. اه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَالْقَاضِي) وَقَوْلُهُ: مُقْلَدٌ الْخَ مَعْطُوفَانِ عَلَى الزَّوْجِ. اه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ آتِفًا. □ فَوَدَّ: (وَمُقْلَدٌ مَنْ لَا يَجُوزُ الْخ) أَيِ فَاغْتِقَاذِهِ الْجَلَّ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِ. اه. ع. ش. عِبَارَةٌ سَمِىَ أَيِ فَإِذَا ارْتَكَبَ مَا يَعْتَقِدُ إِبَاحَتَهُ بِتَقْلِيدِ مُمْتَنِعٍ فَيُنْكَرُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ الَّذِي ارْتَكَبَهُ مُحَرَّمًا عِنْدَ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ تَقْلِيدُهُ. اه. □ فَوَدَّ: (أَوْ فِي اعْتِقَادِ الْفَاعِلِ) أَيِ مُحَرَّمٌ فِي اعْتِقَادِهِ. اه. نِهَاطٌ. □ فَوَدَّ: (وَلَا لِعَالِمِ الْخ) الْمُنَاسِبُ وَلَا عَلَى عَالِمِ الْخ. اه. رَشِيدِي.
 □ فَوَدَّ: (أَوْ جَهْلٌ حُرْمَتُهُ) صَرِيحٌ أَنَّ جَهْلَ التَّحْرِيمِ مِنَ الْفَاعِلِ مَانِعٌ مِنَ الْإِنْكَارِ وَهُوَ مُشْكِلٌ إِلَّا أَنْ يَخْصَّ بِإِنْكَارٍ تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَذْيَةٌ فَلْيُرَاجَعْ. اه. رَشِيدِي عِبَارَةٌ ع. ش. أَيِ لِكَيْتِه يُرْشِدُهُ بِأَنْ يُبَيِّنَ لَهُ الْحُكْمَ وَيَطْلُبَ فِعْلَهُ مِنْهُ بِلُطْفٍ. اه. وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَيَرْفُوقُ فِي التَّغْيِيرِ بِمَنْ يَخَافُ شَرَّهُ وَبِالْجَاهِلِ فَإِنَّ ذَلِكَ أَدْعَى إِلَى قَبُولِهِ وَإِزَالَةِ الْمُنْكَرِ. اه. □ فَوَدَّ: (أَمَّا مَنْ ارْتَكَبَ الْخ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ وَمُقْلَدٌ مَنْ لَا يَجُوزُ الْخ.
 □ فَوَدَّ: (وَلَكِنْ لَوْ نُدِبَ الْخ) الْمُرَادُ بِالتَّنْذِيرِ هُنَا الطَّلَبُ وَالِدُّعَاءُ عَلَى وَجْهِ التَّصْحِيحِ لَا التَّنْذِيرُ الَّذِي هُوَ أَحَدُ الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ رَشِيدِي وَع. ش. □ فَوَدَّ: (لِلْخُرُوجِ الْخ) أَيِ اللَّامُ بِمَعْنَى إِلَى وَقَوْلُهُ:

فَقَطُّ مَفْسَدَةٌ اقْتَصَرَ عَلَى الْآخِرِ وَإِنْ لَحِقَ كُلًّا مَفْسَدَةٌ أَغْلَى، بَلْ أَوْ مُسَاوِيَةٌ أَوْ لَمْ يُقَدَّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا اقْتَصَرَ عَلَى الْقَلْبِ. □ فَوَدَّ: (وَالْتَهْنِي عَنِ الْمُنْكَرِ) قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: وَمَا يَتَسَاهَلُ أَكْثَرُ النَّاسِ فِيهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ مَا إِذَا رَأَى إِنْسَانًا يَبِيعُ مَتَاعًا مَعِيًّا أَوْ نَحْوَهُ فَإِنَّهُمْ لَا يُنْكَرُونَ ذَلِكَ، وَلَا يُعْرِفُونَ الْمُشْتَرِيَّ بِعَيْنِهِ وَهَذَا خَطَأٌ ظَاهِرٌ، وَقَدْ نَصَّ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ عَلِمَ ذَلِكَ أَنْ يُنْكَرَ عَلَى الْبَائِعِ وَأَنْ يُعْلِمَ الْمُشْتَرِيَّ بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اه. □ فَوَدَّ: (وَمُقْلَدٌ مَنْ لَا يَجُوزُ تَقْلِيدُهُ) عَلَامُ الْعُطْفِ. □ فَوَدَّ: (أَيْضًا وَمُقْلَدٌ مَنْ لَا يَجُوزُ تَقْلِيدُهُ لِكَونه مِمَّا يُنْقَضُ فِيهِ قِضَاءُ الْقَاضِي) أَيِ: فَإِذَا ارْتَكَبَ مَا يَعْتَقِدُ إِبَاحَتَهُ بِتَقْلِيدِ مُمْتَنِعٍ فَيُنْكَرُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ الَّذِي ارْتَكَبَهُ مُحَرَّمًا عِنْدَ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ تَقْلِيدُهُ.

فلا بأس، وإنما حذ الشافعي حَتْفِيًّا شَرِبَ نَبِيذًا يَرَى إِبَاحَتَهُ لِضَعْفِ أدِلَّتِهِ؛ ولأن العبرة بعد الرُفْعِ للقاضي باعتقاده فقط، ولم يُراعِ ذلك في دُفْعِي رُفْعٍ إِلَيْهِ لِمَصْلَحَةِ تَأْلِفِهِ لِقَبُولِ الْجُزْئِيَّةِ، والكلامُ في غيرِ الْمُخْتَسِبِ، أما هو فَيُنْكَرُ وجوبًا على مَنْ أُخِلَّ بشيءٍ من الشَّعَائِرِ الظَّاهِرَةِ ولو سُنَّةً

بِرَفْعِي مُتَعَلِّقٍ بِدُبِّ. هـ. قُود: (فَلا بَأْسَ) عبارة الرُّوضِ مع شَرْحِهِ فَحَسَنَ إِنْ لَمْ يَفْعَ فِي خِلَافٍ آخَرَ أَوْ فِي تَرْكِ سُنَّةٍ ثَابِتَةٍ لِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ حَيْثُذ. هـ. قُود: (وَأَمَّا حَذُّ الشَّافِعِيِّ الْإِخ) جَوَابٌ عَمَّا نَشَأَ مِنْ قَوْلِهِ أَمَّا مَنْ اِزْتَكَبَ الْإِخ. هـ. قُود: (وَلَا نَ الْغِبْرَةَ بَعْدَ الرُّفْعِ لِلْقَاضِي بِاِغْتِقَادِهِ فَقَطُّ) الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْإِطْلَاقَ غَيْرُ مُرَادٍ إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ رَفَعَ لِقَاضٍ شَافِعِيٍّ مُخَالَفٍ صَلَّى مَعَ عَدَمِ تَسْبِيحٍ مَا أَصَابَهُ مِنْ نَحْوِ كَلْبٍ أَوْ مَعَ الطُّهْرِ بِمُسْتَعْمَلٍ أَوْ فَعَلَ مَا يَجُوزُ فِي اِغْتِقَادِهِ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ بَتَّغِيرِهِ وَلَا نَحْوِهِ كَمَنْعِهِ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي بَابِ كَوْنِ التَّهْيِ عَنِ الْمُتَّكِرِ مِنَ الْإِيمَانِ مَا لَفَّظَهُ وَلِذَلِكَ قَالُوا لَيْسَ لِلْمُفْتِي وَلَا لِلْقَاضِي أَنْ يَغْتَرِضَ عَلَى مَنْ يُخَالِفُهُ إِذَا لَمْ يُخَالِفْ نَصًّا أَوْ إِجْمَاعًا أَوْ قِيَاسًا جَلِيًّا. هـ. سَمَ وَيَأْتِي عَنِ الرُّوضِ وَالْمُعْنِي مَا يُوَافِقُهُ. هـ. قُود: (وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِ الْمُخْتَسِبِ الْإِخ).

(تَنْبِيْهٌ): يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَنْصِبَ مُخْتَسِبًا يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُتَّكِرِ وَإِنْ كَانَ لَا يَخْتَصَّصَانِ بِالْمُخْتَسِبِ فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْأَمْرُ بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ إِذَا اجْتَمَعَتْ شُرُوطُهَا وَكَذَا بِصَلَاةِ الْعِيدِ وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهَا سُنَّةٌ وَلَا يَأْمُرُ الْمُخَالَفِينَ لَهُ فِي الْمَذْهَبِ بِمَا لَا يُجَوِّزُونَهُ وَلَا يَنْهَاهُمْ عَمَّا يَرَوْنَهُ فَرُضًا عَلَيْهِمْ أَوْ سُنَّةً لَهُمْ وَيَأْمُرُ بِمَا يَنْهَى تَفْعُهُ كَعِمَارَةِ سَوْرِ الْبَلَدِ وَمَشْرِيبِهِ وَمَعُونَةِ الْمُخْتَاجِينَ مِنْ أَبْنَاءِ السَّبِيلِ وَغَيْرِهِمْ وَيَجِبُ ذَلِكَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِنْ كَانَ فِيهِ مَالٌ وَلَا فَعَلَى مَنْ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى ذَلِكَ وَيَنْهَى الْمُوَسِّرَ عَنْ مَطْلِ الْغَرِيمِ إِنْ اسْتَعْدَاهُ الْغَرِيمُ عَلَيْهِ وَيَنْهَى الرَّجُلَ عَنِ الْوُقُوفِ مَعَ الْمَرْأَةِ فِي طَرِيقِ خَالٍ؛ لِأَنَّهُ مُؤْضِعٌ رِيَّةً بِخِلَافٍ مَا لَوْ وَجَدَهُ مَعَهَا فِي طَرِيقٍ يَطْرُقُهُ النَّاسُ وَيَأْمُرُ النِّسَاءَ بِإِيْفَاءِ الْعِدَّةِ وَالْأَوْلِيَاءَ بِنِكَاحِ الْأَفْكَاءِ وَالسَّادَةَ بِالرُّفْقِ بِالْمَالِيكِ وَأَصْحَابَ الْبِهَائِمِ بِتَعَهُدِهَا وَأَنْ لَا يَسْتَعْمِلُوهَا فِي مَا لَا تُطِيقُ، وَيُنْكَرُ عَلَى مَنْ تَصَدَّى لِلتَّنْذِيرِ وَالْفَتْوَى وَالْوَعْظِ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِهِ وَيُشْهَرُ أَمْرُهُ لِقَلَّ يُغْتَرَّبُ بِهِ. وَيُنْكَرُ عَلَى مَنْ أَسْرَ فِي صَلَاةٍ جَهْرِيَّةٍ أَوْ زَادَ فِي الْأَذَانِ وَعَكْسَهُمَا أَيْ وَمَنْ جَهَرَ فِي سَرِيَّةٍ أَوْ نَقَصَ مِنَ الْأَذَانِ وَلَا يُنْكَرُ فِي حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ قَبْلَ الْإِسْتِعْدَاءِ مِنْ ذِي الْحَقِّ عَلَيْهِ وَلَا يَخْسُ وَلَا يَضْرِبُ لِلدِّينِ وَيُنْكَرُ عَلَى الْقَضَاةِ إِنْ احْتَجَبُوا عَنِ الْخُصُومِ أَوْ قَصَرُوا فِي التَّنْظَرِ فِي الْخُصُومَاتِ وَعَلَى أَيْمَةِ الْمَسَاجِدِ الْمَطْرُوقَةِ إِنْ طَوَّلُوا الصَّلَاةَ وَيَمْنَعُ الْخَوْنَةَ مِنْ مُعَامَلَةِ النِّسَاءِ لِمَا يُخْشَى فِيهَا مِنَ الْفَسَادِ وَلَيْسَ لَهُ حَمْلُ النَّاسِ عَلَى مَذْهَبِهِ مُعْنِي رَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ زَادَ شَرْحُ

هـ. قُود: (وَلَا نَ الْغِبْرَةَ بَعْدَ الرُّفْعِ لِلْقَاضِي بِاِغْتِقَادِهِ فَقَطُّ) الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْإِطْلَاقَ غَيْرُ مُرَادٍ؛ إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ رَفَعَ لِقَاضٍ شَافِعِيٍّ مُخَالَفٍ صَلَّى مَعَ عَدَمِ تَسْبِيحٍ مَا أَصَابَهُ مِنْ نَحْوِ كَلْبٍ أَوْ مَعَ الطُّهْرِ بِمُسْتَعْمَلٍ، أَوْ فَعَلَ مَا يَجُوزُ فِي اِغْتِقَادِهِمْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ بَتَّغِيرِهِ وَلَا نَحْوِهِ كَمَنْعِهِ مِنْ ذَلِكَ فَلْيَحَرِّزْ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي بَابِ كَوْنِ التَّهْيِ عَنِ الْمُتَّكِرِ مِنَ الْإِيمَانِ مَا لَفَّظَهُ: وَكَذَلِكَ قَالُوا: لَيْسَ لِلْمُفْتِي وَلَا لِلْقَاضِي أَنْ يَغْتَرِضَ عَلَى مَنْ يُخَالِفُهُ إِذَا لَمْ يُخَالِفْ نَصًّا أَوْ إِجْمَاعًا أَوْ قِيَاسًا جَلِيًّا. هـ. وَهُوَ بَظَاهِرِهِ شَامِلٌ لِمَا نَحْنُ فِيهِ.

كصلاة العيد والأذان، ويلزمه الأمر بهما، ولكن لو احتيج إنكار ذلك لِقِتَالٍ لم يَفْعَلْهُ إلا على أنه فرض كفاية، وبهذا يُجْمَعُ بين مُتَفَرِّقاتِ كَلِمَاتِهِمْ وليس لأحد البحث والتجسس واقتحام الدور بالظنون، نعم، إن غلب على ظنه وقوع معصية، ولو بقرينة ظاهرة كإخبار ثقة جاز له، بل وجب عليه التجسس إن فات تداركها كالقتل والزنا.....

الروض؛ لأنه لم يزل الخلاف بين الصحابة والتابعين في الفروع ولا ينكر أحد على غيره مُجْتَهِداً فيه وإنما ينكرون ما خالف نصاً أو إجماعاً أو قياساً جلياً. اهـ. قو: (وليس لأحد البحث إلخ) عبارة شرح مسلم وقال أقضى القضاة المازدي وليس للمُخْتَسِبِ أَنْ يَبْحَثَ عَمَّا لم يَظْهَرْ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ فَإِنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ اسْتِسْرَارُ قَوْمٍ بِهَا لِأَمَارَةٍ وَأَثَارٍ ظَهَرَتْ فَذَلِكَ ضَرْبَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ فِي أَنْتِهَائِكَ حُرْمَةٌ يَقُوتُ اسْتِدْرَاكُهَا مِثْلُ أَنْ يُخْبِرَهُ مَنْ يَثِقُ بِصِدْقِهِ أَنَّ رَجُلًا خَلَا بِرَجُلٍ لِيَقْتُلَهُ أَوْ بِأَمْرَةٍ لِيَزْنِيَ بِهَا فَيَجُوزُ لَهُ فِي مِثْلِ هَذَا الْحَالِ أَنْ يَتَجَسَّسَ وَيَقْدُمَ عَلَى الْبَحْثِ وَالْكَشْفِ حَدَرًا مِنْ قَوَاتٍ مَا لَا يَسْتَذَرُّ. وكذا لو عَرَفَ غَيْرَ الْمُخْتَسِبِ مِنَ الْمُتَطَوِّعَةِ جازَ لَهُمُ الْإِقْدَامُ عَلَى الْكَشْفِ وَالْإِنْكَارِ وَالضَّرْبِ. الثاني ما قَصَرَ عَنْ هَذِهِ الرَّتْبَةِ فَلَا يَجُوزُ التَّجَسُّسُ عَلَيْهِ وَلَا كَشْفُ الْأَسْتَارِ عَنْهُ فَإِنْ سَمِعَ أَصْوَاتَ الْمَلَاهِي الْمُتَنَكِّرَةِ مِنْ دَارِ أَنْكَرَهَا خَارِجَ الدَّارِ وَلَمْ يَهْجُمْ عَلَيْهَا بِالْدُّخُولِ؛ لِأَنَّ الْمُتَنَكِّرَ لَيْسَ ظَاهِرًا وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَكْشِفَ عَنِ الْبَاطِنِ. اهـ. سم. قو: (وليس لأحد) أي من الأمير والتأهي. اهـ. أسنى. قو: (واقتحام الدور) أي الدُّخُولُ فِيهَا لِلْبَحْثِ عَمَّا فِيهَا. اهـ. ع. ش. قو: (ولو بقرينة ظاهرة) انظر هذه الغاية وعبارة الأنوار فَإِنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ اسْتِسْرَارُ قَوْمٍ بِالْمُنْكَرِ بِأَثَارٍ وَأَمَارَةٍ فَإِنْ كَانَ مِمَّا يَقُوتُ تَدَارُكُهُ إلخ. اهـ. رشيدي.

قو: (ولكن لو احتيج إنكار ذلك لِقِتَالٍ لم يَفْعَلْهُ إلخ) في شرح مسلم قال إمام الحرمين: وسوغ لإحدى الرعية أن يصدُّ مُرْتَكِبَ الكبيرة إن لم يندفع عنها بقوله ما لم ينته الأمر إلى نصب قتالٍ وشهر سلاح، فإن انتهى الأمر إلى ذلك ربط الأمر بالسُّلْطَانِ. اهـ. وذكر قبله عن القاضي عياض مثله.

قو: (وليس لأحد البحث والتجسس إلخ) عبارة شرح مسلم قال أي إمام الحرمين: وليس للأمير بالمعروف البحث والتتقيق والتجسس واقتحام الدور بالظنون، بل إن عثر على مُنْكَرٍ غَيْرِهِ جَهْدَهُ، هذا كلامُ إمام الحرمين، وقال: أقضى القضاة المازدي: وليس للمُخْتَسِبِ أَنْ يَبْحَثَ عَمَّا لم يَظْهَرْ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ فَإِنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ اسْتِسْرَارُ قَوْمٍ بِهَا لِأَمَارَةٍ وَأَثَارٍ ظَهَرَتْ فَذَلِكَ ضَرْبَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ فِي أَنْتِهَائِكَ حُرْمَةٌ يَقُوتُ اسْتِدْرَاكُهَا مِثْلُ: أَنْ يُخْبِرَهُ مَنْ يَثِقُ بِصِدْقِهِ أَنَّ رَجُلًا خَلَا بِرَجُلٍ لِيَقْتُلَهُ أَوْ بِأَمْرَةٍ لِيَزْنِيَ بِهَا؛ فَيَجُوزُ لَهُ فِي مِثْلِ هَذَا الْحَالِ أَنْ يَتَجَسَّسَ وَيَقْدُمَ عَلَى الْبَحْثِ وَالْكَشْفِ حَدَرًا مِنْ قَوَاتٍ مَا لَا يَسْتَذَرُّ، وكذا لو عَرَفَ ذَلِكَ غَيْرُ الْمُخْتَسِبِ مِنَ الْمُتَطَوِّعَةِ جازَ لَهُمُ الْإِقْدَامُ عَلَى الْكَشْفِ وَالْإِنْكَارِ، الضَّرْبُ الثَّانِي: ما قَصَرَ عَنْ هَذِهِ الرَّتْبَةِ فَلَا يَجُوزُ التَّجَسُّسُ عَلَيْهِ وَلَا كَشْفُ الْأَسْتَارِ عَنْهُ، فَإِنْ سَمِعَ أَصْوَاتَ الْمَلَاهِي الْمُتَنَكِّرَةِ مِنْ دَارِ أَنْكَرَهَا خَارِجَ الدَّارِ وَلَمْ يَهْجُمْ عَلَيْهَا بِالْدُّخُولِ؛ لِأَنَّ الْمُتَنَكِّرَ لَيْسَ ظَاهِرًا وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَكْشِفَ عَنِ الْبَاطِنِ اهـ.

ولا فلا، ولو تَوَقَّفَ الإنكارُ على الرِّفْعِ لِلسُّلْطَانِ لم يجبَ لِمَا فيه من هتِكٍ وتَغْرِيمِ المَالِ قاله ابنُ القُشَيْرِيِّ وله احتمالٌ بوجوبه إذا لم ينزَجِرْ إلّا به وهو الأوجه، ثم رأيت كلامَ الروضةِ وغيرِها صريحًا فيه.

(تنبيه) ظاهرُ كلامِهِم أَنَّ الأمرَ والتَّهْيِ بِالْقَلْبِ من فُرُوضِ الكِفَايَةِ وفيه نَظَرٌ ظاهرٌ، بل الوجه أَنَّهُ فرضٌ عَيْنٍ؛ لأنَّ المرادَ منهما به الكراهَةُ والإنكارُ.....

قوله: (ولا إلخ) أي وإن لم يَنْتَهِ تَدَارُكُهَا فلا يَجُوزُ التَّجَسُّسُ. قوله: (ولو تَوَقَّفَ إلخ) عبارةُ الْمُعْنَى والزَّوْجِ مع شَرْحِهِ وَالْإِنْكَارُ لِلْمُنْكَرِ يَكُونُ بِالْيَدِ فَإِنْ عَجَزَ قِبَالَلسَّانِ وَيَزْفُقُ بَمَنْ يَخَافُ شَرَّهُ وَيَسْتَعِينُ عَلَيْهِ بِغَيْرِهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ فَتَنَةً فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ رَفَعَ ذَلِكَ إِلَى الْوَالِي فَإِنْ عَجَزَ أَتَكَرَّ بِقَلْبِهِ. اهـ. قوله: (من هتِكٍ) أي لِمَرْضِيهِ. اهـ. نهاية. قوله: (قاله ابنُ القُشَيْرِيِّ إلخ) نَعَمْ لو لم يَنْزَجِرْ إلّا به أي الرِّفْعِ لِلسُّلْطَانِ جازًا. اهـ. نهاية قال الرِّشِيدِيُّ الْمُنَاسِبُ وَجَبَ كَمَا فِي التَّخْفَةِ. اهـ. قوله: (وله احتمالٌ بوجوبه) ظاهرُهُ ولو مع الهتِكِ وتَغْرِيمِ المَالِ وَلْيَنْظُرْ هَلِ الْمُرَادُ تَغْرِيمُ الرَّافِعِ أَوِ الْمَرْفُوعِ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَلَعَلَّهُ إِذَا احْتَمَلَ ذَلِكَ الْمَالُ عَادَةً سَمِ فِيهِ تَأْمُلٌ أَمَّا أَوَّلًا فَلَأَنَّ الْمُتَبَادَّرَ إِلَى الْفَهْمِ أَنَّ الْمُرَادَ تَغْرِيمُ الْمَرْفُوعِ كَمَا هُوَ شَأْنُ وَلَاةِ الْجَوْرِ وَأَمَّا ثَانِيًا فَفَضِيحَةُ صَنِيعِ الْمُحْشَى أَنَّهُ لَا يَنْظُرُ لِتَغْرِيمِ الْمَرْفُوعِ وَلَوْ عَظُمَ وَهُوَ مُشْكِلٌ بَلِ الَّذِي يَنْتَبِهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَفْسَدَةِ ذَلِكَ الْمُنْكَرِ وَمَفْسَدَةِ أَخْذِ الْمَالِ وَيَقِيدُ إِطْلَاقَهُمْ. إِذْ فِي إِطْلَاقِ الْأَخْذِ بِهِ مَا يُؤَدِّي إِلَى مَفَاسِدَ لَا تَلِيْقُ بِمَحَاسِنِ الشَّرِيعَةِ الْغَرَاءِ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ فَاعِلُ ذَلِكَ وَيَبْذُلُ جَهْدَهُ فِي النَّظَرِ إِلَى أَخْفِ الْمَفْسَدَتَيْنِ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. قوله: (بل الوجه أَنَّهُ فرضٌ عَيْنٍ) أقولُ الوجهُ الْمُتَعَيَّنُ أَنَّ مُرَادَهُمْ بِقَوْلِهِم السَّابِقِ فَالْقَلْبُ أَنَّهُ إِذَا تَعَدَّرَ الْمَرْبِتَانِ الْأَوَّلَيَانِ اكْتَفَى بِالْقَلْبِ وَهَذَا لَا يُنَافِي تَعَيَّنَ الْإِنْكَارِ بِهِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ مُطْلَقًا وَلَوْ حَالَ الْإِنْكَارِ بِغَيْرِهِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِنْكَارَ بِالْقَلْبِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ فَرَضٌ عَيْنٍ مُطْلَقًا ثُمَّ إِنْ أَمْكَنَتِ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ بِنَحْوِ الْيَدِ وَجَبَتْ عَلَى الْكِفَايَةِ وَإِلَّا فَلَا فَتَأْمَلُهُ. اهـ. سم. وعبارةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ: بل الوجه إلخ محلُّ تَأْمُلٍ إِذْ مُسْتَنَدُهُمْ فِي التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ الْحَدِيثُ وَهُوَ «مَنْ رَأَى مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ» فَمَعْنَى فَبِقَلْبِهِ عَلَى مَا يُعْطِيهِ السِّيَاقُ فَلْيُغَيِّرْهُ بِقَلْبِهِ بَأَنَّهُ يَتَوَجَّهَ بِهِمَّتِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي إِزَالَتِهِ وَهَذَا لَا يَلْزَمُ تَحَقُّقُهُ فِي عُمُومِ النَّاسِ فَحَسَنَ عَدُّ رُتْبَةِ الْأَمْرِ بِالْقَلْبِ

قوله: (وله احتمالٌ بوجوبه) ظاهرُهُ ولو مع الهتِكِ وتَغْرِيمِ المَالِ وَلْيَنْظُرْ هَلِ الْمُرَادُ تَغْرِيمُ الرَّافِعِ أَوِ الْمَرْفُوعِ؟ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَلَعَلَّهُ إِذَا احْتَمَلَ ذَلِكَ الْمَالُ عَادَةً. قوله: (تنبيه ظاهرُ كلامِهِم أَنَّ الأمرَ والتَّهْيِ بِالْقَلْبِ من فُرُوضِ الكِفَايَةِ، وفيه نَظَرٌ ظاهرٌ، بل الوجه أَنَّهُ فرضٌ إلخ) أقولُ: الوجهُ الْمُتَعَيَّنُ أَنَّ مُرَادَهُمْ بِقَوْلِهِم السَّابِقِ فَالْقَلْبُ أَنَّهُ إِذَا تَعَدَّرَ الْمَرْبِتَانِ الْأَوَّلَتَانِ اكْتَفَى بِالْقَلْبِ، وَهَذَا لَا يُنَافِي تَعَيَّنَ الْإِنْكَارِ بِهِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ مُطْلَقًا وَلَوْ حَالَ الْإِنْكَارِ بِغَيْرِهِ فَتَأْمَلُهُ؛ فَإِنَّهُ بِهِذَا يَزُولُ إِشْكَالُ كَلَامِهِمْ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ فَلَيْسَ دَافِعًا لِإِشْكَالِهِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِنْكَارَ بِالْقَلْبِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ فَرَضٌ عَيْنٍ مُطْلَقًا، ثُمَّ إِنْ أَمْكَنَتِ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ بِنَحْوِ الْيَدِ وَجَبَتْ عَلَى الْكِفَايَةِ وَإِلَّا فَلَا فَتَأْمَلُهُ سم.

به، وهذا لا يَتَصَوَّرُ فيه أن يكون إلا فرض عَيْنٍ فتأملْه فإنه مُهِمٌّ نَفِيسٌ.
(وإحياء الكعبة كل سنة بالزيارة) بالحج والعمرة لا يُغْنِي أحدهما عن الآخر، ولا الصلاة والاعتكاف والطواف عن أحدهما؛ لأنهما القصد الأعظم من بناء البيت وفي الأول إحياء تلك المشاعر.

(تنبيه) ما ذَكَرَ من تعيينهما هو ما جرى عليه جمع متأخرون، وصريح عبارة الروضة تعيُنُ الحج وأنه لا يكفي غيره ولو العمرة وحدها، وصريح عبارة أصلها الاكتفاء بها، بل وينحو الصلاة فنقل شارح عن الروضة وأصلها تعيُنُ الحج والعمرة، وغيره عن أصلها تعيُنُهما غير مطابق لما فيهما إلا بتأويل فتأملْه، ويتصوّر وقوع التشكك غير فرض كفاية.....

المُرَاد لِطَبَاقِ الحديث التَّبَوُّيِّ فتأملْه إن كُنْتَ مِنْ أهله وبِغَضِّ تَحَقُّقه في عموم الناس وأن الفرض التَّوَجُّه سواء صَدَرَ مِنْ جَرَتْ عادة الله تعالى بأن لا يُجِيب تَوَجُّهه أم من غيره فظاهر أنه يَكْتَفِي بِتَوَجُّه البغض ولا يُشْتَرَطُ تَوَجُّه الجميع بخلاف الكراهية؛ لأن انتفاءها في فرد يُنافي الإيمان والعباد بالله تعالى. اه. أقول تَوَجُّهه الأخير بَعْدَ ظاهره وتَوَجُّهه الأول الجاري على مَشْرَبِ الصَّوْفِي وجهه في ذاته لكن يُبْعِدهُ عموم «مَنْ رَأَى مُنْكَرًا» فَلْيَتَأَمَّلْ.

□ فَوَدَّ: (به) أي القلب والجوار مُتَعَلِّقٌ بِضَمِيرِ الْمُتَى الرَّاجِعِ لِلْأَمْرِ وَالتَّهْيِ.

□ فَوَدَّ (لِلسِي): (وإحياء الكعبة) أي والمواقف التي هناك رَوْضٌ وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ (لِلسِي): (كل سنة).

(فائدة): الحُجَّاجُ في كُلِّ عام سَبْعُونَ أَلْفًا فَإِنْ نَقَصُوا كُتِلُوا مِنَ الْمَلَائِكَةِ كَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ فَرَأَجَعَهُ بِجَيْرِمْ عَنِ الْقَلِيبِيِّ. □ فَوَدَّ: (بالحج) إلى التَّهْيِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بالحج والعمرة) أي ولو بالقرآن. اه. سم. □ فَوَدَّ: (وفي الأول) اه. قوله: بالحج والعمرة. اه. ع ش والصواب أنه هو الحج. □ فَوَدَّ: (فنقل شارح الخ) مِنْ نَقَلَ ذَلِكَ الْمَحَلِّيَّ وَهُوَ مُشْكِلٌ كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَةِ الرُّوضَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِأَنْ فِي عِبَارَتِهِ بِمَعْنَى كَانَ فَانْظُرْهَا. اه. سم عبارة المحلِّي عَقِبَ الْمَثْنِ بِأَنْ يَأْتِيَ بِالحج والإغْتِمَارِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا بَدَلُ الزِّيَارَةِ الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ. اه. □ فَوَدَّ: (وغيره) أي ونَقَلَ غير ذلك الشارح.

□ فَوَدَّ: (غير مطابق الخ) خَيْرٌ فَنَقَلَ شارح الخ. □ فَوَدَّ: (إلا بتأويل) مَرَّ أَيْفًا عَنْ سَم. □ فَوَدَّ: (ويتصوّر) إلى قوله والأوجه عبارة المُغْنِي فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ الْجَمْعُ بَيْنَ هَذَا أَيْ كَوْنِ إِحْيَاءِ الْكَعْبَةِ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ وَبَيْنَ التَّطَوُّعِ بِالحج؛ لأن مَنْ كَانَ عَلَيْهِ فَرَضُ الْإِسْلَامِ حَصَلَ بِمَا أَتَى بِهِ سَقُوطُ فَرَضِهِ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فَرَضُ الْإِسْلَامِ كَانَ قَائِمًا بِفَرْضِ كِفَايَةِ فَلَا يَتَصَوَّرُ حُجَّ التَّطَوُّعِ أُجِيبَ بِأَنْ هُنَا جِهَتَيْنِ مِنْ حَيْنَتَيْنِ جِهَةُ التَّطَوُّعِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فَرَضُ الْإِسْلَامِ، وَجِهَةُ فَرْضِ الْكِفَايَةِ مِنْ حَيْثُ الْأَمْرُ بِإِحْيَاءِ الْكَعْبَةِ وَبِأَنْ

□ فَوَدَّ: (بالحج والعمرة) ولو بالقرآن م ر. □ فَوَدَّ: (فنقل شارح عن الروضة وأصلها تعيُنُ الحج والعمرة) مِنْ فَعَلَ ذَلِكَ الْمَحَلِّيَّ، وَهُوَ مُشْكِلٌ كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَةِ الرُّوضَةِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِأَنْ فِي عِبَارَتِهِ بِمَعْنَى كَانَ فَانْظُرْهَا.

مِمَّنْ لَا يُخَاطَبُ بِهِ كَالْأَرْقَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالْمَجَانِينِ، لَكِنَّ الْأَوْجَهَ أَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يَسْقُطُ بِهِ كَمَا مَرَّ
فَرَضَ الْكِفَايَةِ، كَمَا تَسْقُطُ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ عَنِ الْمُكَلَّفِينَ بِفِعْلِ الصَّبِيِّ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدَمِ
سُقُوطِ فَرَضِ السَّلَامِ عَنِ الْمُكَلَّفِينَ بِرَدِّ غَيْرِهِمْ بِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ التَّامِينِ وَلَيْسَ الصَّبِيُّ مِنْ أَهْلِهِ،
وَهَذَا الْقَصْدُ ظُهُورُ الشَّعَارِ وَهُوَ حَاصِلٌ؛ وَلِأَنَّ الْوَاجِبَ الْمُتَعَيَّنَ قَدْ يَسْقُطُ بِالْمُنْدُوبِ كَالْجُلُوسِ
بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ بِجُلُوسِ الْإِسْتِرَاحَةِ، وَالْأَوْجَهَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْقَائِمِينَ بِذَلِكَ مِنْ عَدَدٍ يَحْضُلُ بِهِمْ
الشَّعَارُ غُرْفًا وَإِنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَجْزَاءٍ وَاحِدَةٍ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ بِأَنَّ
الْقَصْدَ ثَمَّ الدُّعَاءُ وَالشَّفَاعَةُ، وَهَذَا حَاصِلَانِ بِهِ وَهَذَا الْإِحْيَاءُ وَظَاهَرُ ذَلِكَ الشَّعَارُ الْأَعْظَمُ،
فَاشْتَرَطَ فِيهِ عَدَدٌ يَظْهَرُ بِهِ ذَلِكَ (وَدَفَعَ ضَرَرِ) الْمَعْصُومِ مِنَ (الْمُسْلِمِينَ) وَأَهْلِ الذِّمَّةِ وَالْأَمَانِ عَلَى
الْقَادِرِينَ، وَهُمْ مَنْ عِنْدَهُ زِيَادَةٌ عَلَى كِفَايَةِ سَنَةِ لَهُمْ وَلِمَمُؤَنِهِمْ كَمَا فِي الرُّوضَةِ، وَإِنْ قَالَ
الْبُلْقِينِيُّ:.....

وُجُوبُ الْإِحْيَاءِ لَا يَسْتَلْزِمُ كَوْنَ الْعِبَادَةِ فَرَضًا كَاللُّمْعَةِ الْمُغْفَلَةِ فِي الْوُضُوءِ تُغْسَلُ فِي الثَّانِيَةِ أَوِ الثَّلَاثَةِ
وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ بِجُلُوسِ الْإِسْتِرَاحَةِ وَإِذَا سَقَطَ الْوَاجِبُ الْمُعَيَّنُ بِفِعْلِ الْمُنْدُوبِ فَقَرَضُ الْكِفَايَةِ
أَوَّلَى وَلِهَذَا تَسْقُطُ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ عَنِ الْمُكَلَّفِينَ بِفِعْلِ الصَّبِيِّ وَلَوْ قِيلَ يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي الْعِيْدِ وَالصَّبِيَّانِ
وَالْمَجَانِينِ لِأَنَّ قَرَضَ الْكِفَايَةِ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِمْ لَكَانَ جَوَابًا. اهـ. فَوَدَّ: (مِمَّنْ لَا يُخَاطَبُ الْإِنْسَانُ) مُتَعَلِّقٌ
بِیْتَصَوَّرُ وَلَوْ قَالَ فَيَمْنُ الْإِنْسَانُ كَانَ أَوْضَحَ. فَوَدَّ: (كَالْأَرْقَاءِ الْإِنْسَانُ) لَعَلَّ الْكَافَ اسْتِغْنَاءً.

فَوَدَّ: (وَالْمَجَانِينِ) أَيُّ بَانَ يُحْرِمُ الْوَلِيَّ عَنِ الْمَجَانِينِ وَكَذَا عَنِ الصَّبِيَّانِ أَوْ يَأْذَنُ الْمُتَمَيِّزِينَ مِنْهُمْ فِي
الْإِحْرَامِ. اهـ. سم. فَوَدَّ: (إِنَّهُ) أَيُّ تُسَكُّ مَن ذَكَرَ مَعَ ذَلِكَ أَيُّ كَوْنُهُ غَيْرَ قَرَضٍ. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي
الْجِهَادِ. فَوَدَّ: (بَيِّنَةٌ) أَيُّ سُقُوطِ إِحْيَاءِ الْكُفَّةِ بِفِعْلِ غَيْرِ الْمُكَلَّفِينَ. فَوَدَّ: (فَرَضُ السَّلَامِ) أَيُّ قَرَضٍ
جَوَابِهِ. فَوَدَّ: (وَلِأَنَّ الْوَاجِبَ الْإِنْسَانُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ كَمَا تَسْقُطُ الْإِنْسَانُ. فَوَدَّ: (قَدْ يَسْقُطُ بِالْمُنْدُوبِ الْإِنْسَانُ)
أَيُّ قَرَضُ الْكِفَايَةِ أَوَّلَى. اهـ. مُعْنَى. فَوَدَّ: (وَالْأَوْجَهَ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتَ فِي النَّهَايَةِ.

فَوَدَّ: (الْمَعْصُومُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ مَا يَسْتَرْ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: لَعَدَمَ إِلَى
وَنَذَرَ. فَوَدَّ: (عَلَى كِفَايَةِ سَنَةِ الْإِنْسَانِ) أَيُّ وَعَلَى وَفَاءِ دُيُونِهِ وَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْفَقِيهَ مِنَ الْكُتُبِ وَالْمُخْتَرَفِ مِنَ
الْآلَاتِ. اهـ. ع. ش. فَوَدَّ: (وَلِمَمُؤَنِهِمْ) وَيَتَّبَعِي أَنْ لَا يُشْتَرَطَ فِي الْغَنِيِّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مَالٌ يَكْفِيهِ لِنَفْسِهِ
وَلِمَمُؤَنِهِ جَمِيعَ السَّنَةِ بَلْ يَكْفِي فِي وَجُوبِ الْمَوَاسَاةِ أَنْ يَكُونَ لَهُ نَحْوُ وَظَائِفَ يَتَحَصَّلُ مِنْهَا مَا يَكْفِيهِ عَادَةً
جَمِيعَ السَّنَةِ وَيَتَحَصَّلُ عِنْدَهُ زِيَادَةٌ عَلَى ذَلِكَ مَا يُمَكِّنُ الْمَوَاسَاةَ بِهِ. اهـ. ع. ش. فَوَدَّ: (كَمَا فِي الرُّوضَةِ
وَإِنْ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ الْإِنْسَانُ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى وَظَاهِرُ كَلَامِهِ وَجُوبُ دَفْعِ الضَّرَرِ وَإِنْ لَمْ يَتَّقِ لِنَفْسِهِ شَيْءٌ لَكِنَّ
الْأَصَحَّ مَا فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ عَنِ الْإِمَامِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمَوَاسَاةِ بِمَا زَادَ عَلَى كِفَايَةِ سَنَةٍ وَمُقْتَضَاهُ

فَوَدَّ: (وَالْمَجَانِينِ) أَيُّ: بَانَ يُحْرِمُ الْوَلِيَّ عَنِ الْمَجَانِينِ وَكَذَا عَنِ الصَّبِيَّانِ أَوْ يَأْذَنُ لِلْمُمَيِّزِينَ مِنْهُمْ فِي
الْإِحْرَامِ.

لا يقوله أحد؛ لأنَّ الفرض في المحتاج لا في المضطرَّ كما يُعلم من قول الروضة وغيرها في الأطعمة يجب على غير مضطرَّ إطعام مضطرَّ حالاً وإنَّ كان المالك يحتاجه بعد (ككسوة عار) ما يستتر عورته أو بقي بدنه من مضرَّ كما هو ظاهر، (وإطعام جائع إذا لم يندفع) ذلك الضرر (بزكاة)، سهم المصالح من (بيت مال) لعدم شيء فيه أو لمنع متوَّليه ولو ظلماً ونذر وكفارة ووقف ووصية صيانة للنفوس، ومنه يؤخذ أنه لو سئل قاذر في دفع ضرر لم يجز له الامتناع وإنَّ كان هناك قاذر آخر، وهو متَّجِّه لقلَّ يؤدِّي إلى التواكل بخلاف المفتي له الامتناع إذا كان ثمَّ غيره، ويُفرَّق بأنَّ النفوس مجبولة على محبة العلم وإفادته، فالتواكل فيه بعيد جدًّا بخلاف المال، فإنَّ قلت: ففرقوا بين هذا ونظيره في أولياء الكاح والشهود بأنَّ لزوم هنا فيه خرج ومشقة لكثرة الوقائع بخلافه ثمَّ، وهذا يُفهم خلاف ما تقرَّر في الإطعام. قلت: الفرق صحيح ولا يُفهم ذلك؛ لأنَّ المسائل العلمية تقتضي مزيد تفحص وتطلب ومن شأنه المشقة، بخلاف إعطاء المحتاج لا مشقة فيه إلا بالنسبة لشحِّ النفوس المجبول عليه

أنَّه لا يتوجَّه فرض الكفاية بمواساة المحتاج على من ليس معه زيادة على كفاية سنة وهو كذلك وإنَّ قال البلقيني هذا لا يقوله أحد ولا ينافيه ما في الأطعمة من وجوب إطعام المضطرَّ وإنَّ كان يحتاجه في ثاني الحال فإنَّ هذا في المحتاج غير المضطرَّ وذاك في المضطرَّ. اهـ. قوله: (لا يقوله) أي أنَّ المراد بالقادر هنا ما ذكر المقتضي عدم وجوب مواساة المحتاج على من ليس عنده زيادة على كفاية سنة له ولمؤنِّيه. قوله: (لأنَّ الفرض إلخ) علة لكون المراد بالقادر هنا ما ذكر عن الروضة لكن في استلزامه له تأمل. قوله: (أو بقي بدنه من مضرَّ إلخ) وتغيير الروضة بسير العورة مثلاً. اهـ. نهاية عبارة المعني ظاهر كلام المصنِّف أنَّ المراد بالكسوة ستر ما يحتاج إليه البدن قال في المهمات وهو كذلك بلا شك فيختلف الحال بين الشتاء والصيف، وتغيير الروضة بسير العورة معترض. اهـ. قوله: (لعدم شيء إلخ) ثمَّ يُحتمل أنَّ يكون حبيذ قرصاً على بيت المال إذا استأذن الإمام وبه صرح الإمام برؤسي. اهـ. سم. قوله: (ووقف) أي عام. اهـ. معني. قوله: (ومنه) أي التعليم. سم. قوله: (بخلاف المفتي) قال في شرح الرُّوض قال في الروضة ويتبني أن يكون المعلم كذلك. اهـ. سم. قوله: (غيره) أي وهو عدل. اهـ. معني. قوله: (بين هذا) أي الإفتاء. اهـ. سم وكذا قوله: هنا. قوله: (بخلافه ثمَّ) أي في التظير. قوله: (وهذا) أي الفرق المذكور.

قوله: (ما يستتر عورته) عبارة الرُّوض ويستتر العاري قال في شرحه: وتغيير المصنِّف بالعاري أولى من تغيير أضله بالعورة؛ لأنَّ الحكم لا يختصُّ بها. اهـ. قوله: (لعدم إلخ) ثمَّ يُحتمل أنَّ يكون حبيذ قرصاً على بيت المال إن استأذن الإمام، وبه صرح الإمام برؤسي. قوله: (بخلاف المفتي إلخ) قال في شرح الرُّوض: قال في الروضة ويتبني أن يكون المعلم كذلك. اهـ. قوله: (فإنَّ قلت فرقوا بين هذا) أي: الإفتاء.

أكثرها، وذلك غير منطوّر إليه، وإلا لم يُوجِبوا عليه شيئاً أصلاً، وقضية تعبيره بالضرر أنّ الواجب مدّ الضرورة دون الزيادة التي تلزم القريب وهو كذلك، كما اقتضاه تخرجهما ذلك على مضطرّ وجد مئنة. وأما اعتراض اقتصار الروضة على ستر العورة بأنّ الوجه اعتبار ستر البدن بما يليق بالشتاء والصيف فيجانب عنه بأنّ المدار هنا على الضرورة، وثمّ على المصاحبة بالمعروف، فلم يجب هنا إلا ما يحصل بتركه تضرر يُخشى منه مبيح يئثم للقاعدة المقررة: أنّ ما وجب للضرورة يتقدّر بقدرها، ويلحق بالطعام والكسوة ما في معناهما كأجرة طبيب وثمان أذوية وخادم منقطع، كما هو ظاهر.

(تنبيه) سيأتي أنّ المالك لا يلزمه بذل طعامه للمضطرّ إلا ببذله، وحينئذ قد يُشكل بما هنا فليُحتمل ذاك على غير غنيّ تلزمه الموساة حتى يُجامع كلامهم هذا أو يُفروق بأنّ غرض إحياء

فؤد: (وذلك الخ) أي الشئ. فؤد: (عليه) أي على شخص. فؤد: (وهو كذلك) خالفه النهاية والمغني فقالا وهل المراد بدفع ضرر من ذكر ما يسدّ الرّمق أم الكفاية؟ قولان أصحهما ثانيهما فيجب في الكسوة ما يستر كلّ البدن على حسب ما يليق بالحال من شتاء وصيف اه. قال ع ش قوله فيجب في الكسوة الخ أي يرجع فيما لا يعلم إلا منه كالشيع إليه وقوه من شتاء وصيف أي لا من كونه فقياً أو غيره اه. فؤد: (ذلك) أي دفع الضرر. فؤد: (بأنّ الوجه الخ) أي قياساً على مؤنة القريب.

فؤد: (هنا) أي في دفع الضرر وقوله ثمّ أي في نفقة القريب. فؤد: (ويلحق) إلى المشي في النهاية إلّا قوله وقد يُفرّق إلى ومما يتدفع وقوله خلافاً إلى ولو تعدّر. فؤد: (كأجرة طبيب الخ) هل يجب ثمن ماء الطهارة فيه نظراً ولعله لا يجب. اه. سم. فؤد: (سيأتي) أي في الأطعمة. فؤد: (على غير غنيّ تلزمه الموساة) أي على مالك فقير أو غنيّ بكفاية سنة فقط. فؤد: (على غير غنيّ الخ). (أقول) أو على ما إذا كان المضطرّ غنياً فإنّ الغنى لا ينافي الإضطرار إذ قد لا يتمكّن من ماله في الحال وقد يقال الحمل على أحد هذين الأمرين أوجه من الفرق الذي ذكره؛ لأنه إذا وجبت الموساة مجاناً بلا اضطرار فمع الإضطرار أولى. اه. سم فالحاصل أنّه يجب هنا بشرط الغنى وهناك مطلقاً البذل ببذل مع غنى

فؤد: (وأما اعتراض اقتصار الروضة على ستر العورة الخ)، وتغيير الروضة بستر العورة مثال م ر. فؤد: (وأما اعتراض اقتصار الروضة على ستر العورة الخ) في شرح الإرشاد ولا يتقيّد الحكم بستر العورة خلافاً لما توهمه عبارة الروضة الخ. فؤد: (بأنّ الوجه) كتب عليه م ر. فؤد: (كأجرة طبيب وثمان أذوية وخادم منقطع كما هو ظاهر) هل يجب ثمن ماء الطهارة؟ فيه نظراً ولعله لا يجب.

فؤد: (فليُحتمل الخ) كتب عليه م ر. فؤد: (على غير غنيّ الخ) أقول أو على ما إذا كان المضطرّ غنياً، فإنّ الغنى لا ينافي الإضطرار إذ قد لا يتمكّن من ماله الحال، وقد يقال: الحمل على أحد هذين الأمرين أوجه من الفرق الذي ذكره؛ لأنه إذا وجبت الموساة مجاناً بلا اضطرار فمع الإضطرار أولى، وأما الفرق المذكور فلا يقوى تلك القوة فليُراجع.

الثُّفُوسِ ثُمَّ أَوْجِبَ حَمْلَ النَّاسِ عَلَى الْبَذْلِ، بِأَنْ لَا يُكَلِّفُوهُ مَجَانًا مُطْلَقًا، بَلْ مَعَ التَّرَامِ الْعِوَضِ
وَالَا لَا مَتَنَعُوا مِنَ الْبَذْلِ وَإِنْ غَصَّوْا، فَيُؤَدِّي إِلَى أَعْظَمِ الْمَفْسَدَتَيْنِ زَهْنًا لَا فَوَاتَ لِلنَّفْسِ فَلَا
مُوجِبَ لِمُسَامَحَتِهِمْ فِي تَرْكِ الْمَوَاسِقَةِ، وَهَذَا هُوَ الْوَجْهَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَجِبُ
الْبَذْلُ هُنَا بَلَا بَدَلٍ لَا مُطْلَقًا، بَلْ مِمَّا زَادَ عَلَى كِفَايَةِ السَّنَةِ، وَثُمَّ يَجِبُ الْبَذْلُ مِمَّا لَمْ يَحْتَجْهُ
حَالًا وَلَوْ عَلَى فَقِيرٍ، لَكِنْ بِالْبَذْلِ، وَمِمَّا يَنْدَفِعُ بِهِ ضَرَرُ الْمُسْلِمِينَ وَالذَّمُّ يَبِينُ فَكُ اسْرَائِهِمْ
بِتَفْصِيلِهِ الْآتِي فِي الْهُدْنَةِ وَعِمَارَةِ نَحْوِ سُورِ الْبَلَدِ، وَكِفَايَةُ الْقَائِمِينَ بِحِفْظِهَا فَمُؤْنَةُ ذَلِكَ عَلَى
بَيْتِ الْمَالِ ثُمَّ عَلَى الْقَادِرِينَ الْمَذْكُورِينَ خِلَافًا لِمَنْ حُدِّثَ بِأَنَّهُمْ مَنْ يَجِدُونَ بَعْدًا عَلَى كُلِّ
مِمَّا خَصَّصَهُ بِالتَّوْزِيعِ عَلَى عَدِيدِهِمْ مَا يَبْقَى مَعَهُ يَسَارُهُمْ وَلَوْ تَعَدَّرَ اسْتِيعَابُهُمْ خَصَّصَ بِهِ الْوَالِي مَنْ
شَاءَ مِنْهُمْ.

(وَتَحْمَلُ الشَّهَادَةَ) عَلَى أَهْلِ لَهُ خَصَرَ إِلَيْهِ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ أَوْ طَلَبَهُ إِنْ عُذِرَ بِنَحْوِ قَضَاءٍ أَوْ عُذْرِ
جُمُعَةٍ أَيْ: وَلَمْ يُعَذَّرِ الْمَطْلُوبُ، وَلَوْ بِنَحْوِ عُذْرِ جُمُعَةٍ أَيْضًا فِيمَا يَظْهَرُ، (وَأَدَاؤُهَا) عَلَى مَنْ
تَحَمَّلَهَا إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ نِصَابٍ وَلَا فَهوَ فَرَضٌ عَيْنٍ عَلَى مَا يَأْتِي (وَالْجَرَفُ وَالصَّنَائِعُ)
كَالتَّجَارَةِ وَالْحِجَامَةِ لِتَوْقُفِ قِيَامِ الدِّينِ عَلَى قِيَامِ الدُّنْيَا وَقِيَامِهَا عَلَى دِينِكَ، وَتَغَايُزُهُمَا الَّذِي
اِقْتَضَاهُ الْعَطْفُ عَلَى خِلَافٍ مَا فِي الصُّحَاكِ يَكْفِي فِيهِ أَنَّ الْجِرْفَةَ أَعْمُ غُرْفًا؛ لِأَنَّهَا تَشْمَلُ مَا

الْمَبْدُولُ إِلَيْهِ وَيُدُونَهُ مَعَ قَفَرِهِ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيْ فِي الْمَضْطَرِّ. □ فَوَدَّ: (بِأَنْ لَا يُكَلِّفُوهُ) مُتَعَلِّقٌ بِالْحَمْلِ
وَالضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ لِلنَّاسِ وَالْمَنْصُوبُ لِلْبَذْلِ. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ غَنِيًّا كَانَ الْبَاذِلُ أَوْ لَا. □ فَوَدَّ: (وَهُنَا) أَيْ
فِي الْمَحْتَاجِ. □ فَوَدَّ: (لِمُسَامَحَتِهِمْ فِي تَرْكِ الْمَوَاسِقَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِمُوجِبٍ يَغْنِي لِتَرْغِيبِ النَّاسِ فِي
الْمَوَاسِقَةِ؛ لِأَنَّ نَفْيَ التَّنْفِي إِثْبَاتٌ. □ فَوَدَّ: (وَمِمَّا يَنْدَفِعُ) إِلَى قَوْلِهِ فَمُؤْنَةُ ذَلِكَ فِي الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَكَفَايَةُ
الْقَائِمِينَ بِحِفْظِهَا) أَيْ الْبَلَدِ وَمَنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ مَا تَأْخُذُهُ الْجُنْدُ الْآنَ مِنَ الْجَوَارِمِكَ يَسْتَحِقُّونَهُ وَلَوْ زَائِدًا عَلَى
قَدْرِ الْكِفَايَةِ حَيْثُ احْتِجَّ إِلَيْهِ فِي إِظْهَارِ شَوْكَتِهِمْ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا تَأْخُذُهُ أَمْرَاؤُهُمْ مِنَ الْخِيُولِ وَالْمَمَالِكِ
الَّتِي لَا يَتِمُّ نِظَامُهُمْ وَشَوْكَتُهُمْ إِلَّا بِهَا لِقِيَامِهِمْ بِحِفْظِ حَوَادِثِ الْمُسْلِمِينَ. اه. ع. ش.

□ فَوَدَّ: (الْمَذْكُورِينَ) أَيْ فِي شَرْحٍ وَدَفْعِ ضَرَرِ الْمُسْلِمِينَ. □ فَوَدَّ: (حُدِّثَ) أَيْ قَسَرَ الْقَادِرِينَ. □ فَوَدَّ: (مَا
يَبْقَى الْخ) مَفْعُولٌ يَجِدُونَ. □ فَوَدَّ: (اسْتِيعَابُهُمْ) أَيْ الْقَادِرِينَ الْمَذْكُورِينَ. □ فَوَدَّ: (خَصَّصَ بِهِ) أَيْ بِمَا ذَكَرَ
مِنْ فَكِّ الْأَشْرَى وَمَا بَعْدَهُ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلتَّوْزِيعِ.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (وَتَحْمَلُ الشَّهَادَةَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمِنْ قُرُوضِ الْكِفَايَةِ إِعَانَةُ الْقَضَاةِ عَلَى اسْتِيفَاءِ الْحُقُوقِ
لِلْحَاجَةِ إِلَيْهَا وَتَحْمَلُ الْخ. □ فَوَدَّ: (عَلَى أَهْلِ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَيْ وَلَمْ يُعَذَّرْ إِلَى الْمَثَرِ وَكَذَا
فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ عَلَى أَهْلِ لَهُ. □ فَوَدَّ: (عَلَى أَهْلِ الْخ) أَيْ عَذَلِ. اه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ) أَيْ مَنْ
تَحَمَّلَ الشَّهَادَةَ. □ فَوَدَّ: (مِنْ نِصَابٍ) وَهُوَ اثْنَانِ اه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَالَا) أَيْ بِأَنْ تَحَمَّلَ اثْنَانِ فِي
الْأَمْوَالِ. اه. مُغْنِي

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (وَالْجَرَفُ وَالصَّنَائِعُ) اِغْلَمَ أَتَى لَمْ أَرْ مَنْ ذَكَرَ مَا يَخْصُلُ بِهِ فَرَضُ الْكِفَايَةِ فِي الْجَرَفِ هَلْ

يَسْتَدْعِي عَمَلًا وَغَيْرَهُ كَأَن يَتَّخِذَ صُنَاعًا يَعْمَلُونَ عِنْدَهُ، وَالصَّنْعَةُ تَخْتَصُّ بِالْأَوَّلِ.

(تنبيه) صرحوا بكراهة فعل بعض الحزف كالحجامة مع تصريحهم هنا بفرضيتها وهو مُشْكِلٌ، وَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْحَيْثِيَّةَ مُخْتَلِفَةً، وَمَعَ ذَلِكَ فِيهِ مَا فِيهِ؛ لَأَنَّا إِذَا نَهَيْتِ النَّاسَ عَنْ فِعْلِ الْحِجَامَةِ مِثْلًا مِنْ أَيِّ حَيْثِيَّةٍ كَانَ يَلِزُ تَرْكُهُمْ لَهَا فَلَا مَخْلَصَ إِلَّا اعْتِمَادُ أَنَّ الْمَكْرُوهَ أَكْلُ كَسْبِهَا لِلْحَرْفِ لَا فَعْلُهَا فَتَأْتِلُهُ. (وَمَا يَتِمُّ بِهِ الْمَعَاشُ) عَطَفَ مُرَادِفٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ ذِيكَ (تنبيه) لَا يُخْتِاجُ فِي هَذِهِ لِأَمْرِ النَّاسِ بِهَا؛ لِأَنَّ فَطَرَهُمْ مَجْبُولَةٌ عَلَيْهَا، لَكِنْ لَوْ تَمَالَّقُوا عَلَى تَرْكِ وَاحِدَةٍ مِنْهَا أَثْمَنُوا وَقَتَلُوا كَمَا هُوَ قِيَاسُ بَقِيَّةِ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ.

(جواب سلام) مَسْنُونٌ وَإِنْ كُرِهَتْ صِبْغَتُهُ وَلَوْ مَعَ رُسُولٍ أَوْ فِي كِتَابٍ، لَكِنْ هُنَا يَكْفِي جَوَابُهُ كِتَابَةً، وَيَجِبُ فِيهَا إِنْ لَمْ يُرَدْ لَفْظًا الْفَوْرُ فِيمَا يَظْهَرُ، وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ. وَيُسَنُّ الرَّدُّ عَلَى الْمُبْلَغِ وَالْبِدَاءُ بِهِ، يَقُولُ: وَعَلَيْكَ وَالسَّلَامُ لِلْخَبَرِ الْمَشْهُورِ فِيهِ مِنْ مُسْلِمٍ مُتَمَيِّزٍ غَيْرِ مُتَحَلِّلٍ بِهِ مِنَ الصَّلَاةِ (عَلَى جَمَاعَةٍ) أَيِ: اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ مُكَلَّفِينَ أَوْ شَكَارَى لَهُمْ نَوْعٌ تَمَيِّيزٌ سَمِعُوهُ، أَمَّا وَجُوبُهُ

يُشْتَرَطُ وَجُودُ جَمِيعِهَا أَوْ الْمُخْتِاجُ إِلَيْهِ بِتِلْكَ التَّاحِيَةِ وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي كُلِّ مَحَلٍّ أَوْ يَتَقَيَّدُ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ أَوْ بِمَسَافَةِ الْعُدْوَى أَوْ يُفْضَلُ فِيهَا بَيْنَ مَا تَشْتَدُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ وَمَا تَعُمُّ وَمَا تَنْدُرُ؟ اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. قَوْلُهُ: (كَأَن يَتَّخِذَ الْخَبَرَ) مِثَالٌ لِلْغَيْرِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُشْكِلٌ) أَيِ لَا سِتْرَ لِهَيْبِهِ كَوْنُ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ مَطْلُوبًا وَمَنْهِيًّا عَنْهُ. قَوْلُهُ: (أَكْلُ كَسْبِهَا) أَيِ الْحِجَامَةِ.

قَوْلُهُ (سَنِي): (وَمَا يَتِمُّ بِهِ الْمَعَاشُ) أَيِ الَّتِي بِهَا قَوَامُ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْجِرَائَةِ وَالْخِيَاطَةِ وَفِي الْحَدِيثِ «اخْتِلَافٌ أَمْتِي رَحْمَةً» وَقَسَرَهُ الْحَلِيمِيُّ بِاخْتِلَافِ الْهَمِّ وَالْحَرْفِ. اهـ. مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (عَطَفَ مُرَادِفٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْفَرْقُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا هُوَ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: لَكِنْ هُنَا إِلَى وَيُسَنُّ وَقَوْلُهُ: لِلْخَبَرِ الْمَشْهُورِ فِيهِ وَقَوْلُهُ وَفِي الْأَذْكَارِ إِلَى أَمَّا كَوْنُهُ وَقَوْلُهُ: وَلَمْ يُضَعِّفْهُ. قَوْلُهُ: (عَنْ ذِيكَ) أَيِ الْحَرْفِ وَالصَّنَائِعِ. قَوْلُهُ: (لَا يَخْتِاجُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا هُوَ قِيَاسُ الْخَبَرِ فِي الْمَغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ كُرِهَتْ صِبْغَتُهُ) كَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ كَمَا يَأْتِي. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (لَكِنْ هُنَا) إِلَى قَوْلِهِ وَيُسَنُّ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَيَجِبُ الرَّدُّ قَوْرًا. اهـ. وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَيَجِبُ عَلَى الْغَائِبِ الرَّدُّ قَوْرًا بِاللَّفْظِ فِي الرُّسُولِ وَبِهِ أَوْ بِالْكِتَابَةِ فِي الْكِتَابِ. اهـ. وَهِيَ مُصَرَّحَةٌ بِقَوْرِيَّةِ الرَّدِّ بِالْكِتَابَةِ أَيْضًا. اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (لَكِنْ هُنَا) أَيِ فِيمَا مَعَ رُسُولٍ أَوْ فِي كِتَابٍ. قَوْلُهُ: (وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ) لَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُؤَخَّرَهُ عَنِ الْوَقْتِ الَّذِي يَتَوَقَّعُ فِيهِ وَصُولُ الْجَوَابِ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. قَوْلُهُ: (مِنْ مُسْلِمٍ الْخَبَرَ) مُتَعَلِّقٌ بِسَّلَامٍ أَوْ صِفَةٍ لَهُ. اهـ. ع. ش. أَيِ قَقُولِ الْمُثْنِ عَلَى جَمَاعَةٍ. قَوْلُهُ: (أَوْ شَكَارَى الْخَبَرَ) خِلَافًا لِلْمَغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (سَمِعُوهُ) صِفَةُ لَجَمَاعَةٍ

قَوْلُهُ: (لَكِنْ هُنَا يَكْفِي جَوَابُهُ كِتَابَةً) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ: وَيَجِبُ عَلَى الْغَائِبِ الرَّدُّ قَوْرًا بِاللَّفْظِ فِي الرُّسُولِ وَبِهِ أَوْ بِالْكِتَابَةِ فِي الْكِتَابِ. اهـ. وَهِيَ مُصَرَّحَةٌ بِقَوْرِيَّةِ الرَّدِّ بِالْكِتَابَةِ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (مِنْ مُسْلِمٍ مُتَمَيِّزٍ) وَلَوْ صَبِيًّا. قَوْلُهُ: (لَهُمْ نَوْعٌ تَمَيِّيزٌ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ، وَإِنْ تَعَدَّوْا

فإجماع ولا يؤثر فيه إسقاط المسلم لحقه؛ لأن الحق لله تعالى وفي الأذكار: يُسن أن يحلله بنحو أبرأته من حقي فإنه يسقط به حق الآدمي، وأما كونه على الكفاية فلخبر أبي داود ولم يضعفه: «يُجزئ عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم، ويُجزئ عن الجلوس أن يزد أحدهم» فيه يسقط الفرض عن الباقيين ويختص بالثواب فإن ردوا كلهم ولو مرتباً أثبوا ثواب الفرض كالمصلين على الجنابة. ولو ردت امرأة عن رجلٍ أجزاً إن شرع السلام عليها، وإلا فلا، أو صبي أو من لم يسمع منهم لم يسقط بخلاف نظيره في الجنابة؛ لأن القصد ثم الدعاء وهو منه أقرب للإجابة، وهنا إلا من وهو ليس من أهله، وقضيته أنه يُجزئ تسميته الصبي عن جمع؛ لأن القصد التبرك والدعاء كصلاة الجنابة. ولو سلم جمعٌ مُترتبون على واحد فرد مرة قاصداً جميعهم وكذا لو أطلق على الأوجه أجزاء ما لم يحصل فصل ضار. ودخل في قولي: مسنون سلام امرأة على امرأة أو نحو محرم أو سيّد أو زوج، وكذا على أجنبي وهي عجز لا

ويُحتمل لمُكلفين أو سكارى إلخ. □ فود: (ولا يؤثر) إلى قوله ومثله في المُغني إلا قوله وفي الأذكار إلى وأما كونه وقوله ولم يضعفه. □ فود: (فيه) أي في فرض الرد. □ فود: (إسقاط المُسلم) بشد اللام عبارة المُغني فرغ لو سلم على إنسانٍ ورَضِيَ أن لا يزد عليه لم يسقط عنه فرض الرد كما قاله المُتولي؛ لأنه حق الله تعالى ويأثم بتعطيل فرض الكفاية كل من علم بتعطيله وقدر على القيام به وإن بعد عن المحل، وكذا يأثم قريب منه لم يعلم به لتقصيره في البحث عنه ويختلف هذا بغير البلد وصغره كما قاله الإمام. اه. □ فود: (حق الآدمي) أي لا حق الله تعالى. □ فود: (عن الجلوس) جمع جالس. □ فود: (فيه إلخ) من عند الشارح. □ فود: (ويختص) أي الرأ منهم. □ فود: (ولو ردت امرأة إلخ) أي فيما لو سلم على جماعة فيهم امرأة. اه. مُغني. □ فود: (عن رجل) أي وعن نفسها كما هو ظاهر. اه. رشيد. □ فود: (إن شرع السلام عليها) أي بأن كانت نحو محرم له أو غير مُشبهة. اه. ع ش. □ فود: (أو صبي) منه يُعلم أن عموم قوله السابق: وإن لم يكونوا من أهل فرضه كذوي صبا إلخ غير مُراد. اه. ع ش. □ فود: (منهم) أي من جماعة سلم عليهم وهو راجع إلى قوله: (أو صبي) أيضاً وفرض المسألة أن فيهم مُكلفاً أيضاً كما هو ظاهر. □ فود: (وقضيته) أي الفرق. □ فود: (عن جمع) أي مُكلفين هو فيهم. □ فود: (مُترتبون) عبارة النهاية دفعة أو مرتباً. اه. □ فود: (لم يحصل فصل ضار) عبارة النهاية لم يطل الفصل بين الأول والجواب. اه. □ فود: (ضار) كذا كان في أصله رحمه الله ثم ألحقت فاء بالراء صارَ فصلاً فلينأمل سيّد عمر. □ فود: (أو نحو محرم) أي كعبيها مُغني ونهاية.

بالسُكر، ثم رأيت ما يأتي أول الصفحة الآتية. □ فود: (ودخل في قولي: مسنون سلام امرأة على امرأة إلخ) في شرجه للإرشاد: ولا يتعد أن الأمر كالشابة فيما ذكر إلا أن يفرق بأن صوت المرأة جرى خلاف في كونه عورة بخلاف صوت الأمر، وأيضاً بين المرأة والرجل من شدة الحياء الزائد بمحادثتها له فيفتح بذلك باب الفتن ما ليس بين الأمر والرجل اه. والفرق هو الموافق لقوله الآتي

تُشْتَهَى، ويلزمها في هذه الصُّور رُدُّ سلام الرَّجُل، أَمَا مُشْتَهَاةٌ لَيْسَ مَعَهَا امْرَأَةٌ أُخْرَى فَيَحْرُمُ عَلَيْهَا رُدُّ سَلَامِ أَجْنَبِيٍّ وَمِثْلُهُ ابْتِدَاؤُهُ، وَيُكْرَهُ لَهُ رُدُّ سَلَامِهَا وَمِثْلُهُ ابْتِدَاؤُهُ أَيْضًا، وَالْفَرْقُ أَنَّ رَدَّهَا وَابْتِدَاءَهَا يُطْمِعُهُ فِيهَا أَكْثَرَ بِخِلَافِ ابْتِدَائِهِ وَرَدُّهُ، وَالْخُتْنَى مَعَ الرَّجُلِ كَامْرَأَةٍ وَمَعَ الْمَرْأَةِ كَرَجُلٍ فِي النَّظَرِ، فَكَذَا هُنَا. وَلَوْ سَلَّمَ عَلَى جَمْعِ نِسْوَةٍ وَجَبَ رَدُّ إِحْدَاهُنَّ، إِذْ لَا يُخْشَى فِتْنَةٌ حِينَئِذٍ، وَمِنْ ثَمَّ حَلَّتِ الْخُلُوةُ بِامْرَأَتَيْنِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَمْرَدَ هُنَا كَالرَّجُلِ ابْتِدَاءً وَرَدًّا. وَسَلَامُ ذِمِّيٍّ.....

□ فَوَدَّ: (فِي هَذِهِ الصُّورِ) يَغْنِي فِيمَا لَوْ سَلَّمَ عَلَيْهَا نَحْوُ مَخْرَمٍ أَوْ سَيِّدٍ أَوْ زَوْجٍ وَكَذَا أَجْنَبِيٍّ وَهِيَ عَجُوزٌ لَا تُشْتَهَى. □ فَوَدَّ: (لَيْسَ مَعَهَا امْرَأَةٌ الْخ) صَادِقٌ بِمَا إِذَا كَانَ مَعَهَا رَجُلٌ فَأَكْثَرُ وَقَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي أَيْقَانًا عَنِ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى عَدَمُ الْحُرْمَةِ حِينَئِذٍ. □ فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ لَهُ) أَيِ لِلْأَجْنَبِيِّ. اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ ابْتِدَاؤُهُ أَيْضًا) نَعَمْ لَا يُكْرَهُ سَلَامُ جَمْعٍ كَثِيرٍ مِنَ الرِّجَالِ عَلَيْهَا حَيْثُ لَمْ تَخَفْ فِتْنَةَ نَهَايَةٍ وَفِي سَمِ بَعْدَ نَقْلِ مِثْلِهِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ وَقِيَاسَهُ رَدُّهُمْ عَلَيْهَا وَهَلْ كَذَلِكَ رَدُّهَا سَلَامَهُمْ وَابْتِدَاءُ السَّلَامِ عَلَيْهِمْ حَتَّى لَا يَحْرُمَ فِيهِ نَظَرٌ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ. □ فَوَدَّ: (وَالْخُتْنَى) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (مَعَ الرَّجُلِ الْخ) وَمَعَ الْخُتْنَى كَالرَّجُلِ مَعَ الْمَرْأَةِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ سَلَّمَ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَلَا يُكْرَهُ عَلَى جَمْعِ نِسْوَةٍ أَوْ عَجُوزٍ لِانْتِفَاءِ خَوْفِ الْفِتْنَةِ بَلْ يُنْدَبُ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ مِنْهُنَّ عَلَى غَيْرِهِنَّ وَعَكْسُهُ وَيَجِبُ الرَّدُّ كَذَلِكَ. اه. □ فَوَدَّ: (عَلَى جَمْعِ نِسْوَةٍ) الْمُرَادُ بِالْجَمْعِ هُنَا مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ. اه. ع ش أَيِ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ وَمِنْ ثَمَّ حَلَّتِ الْخُلُوةُ بِامْرَأَتَيْنِ. □ فَوَدَّ: (ابْتِدَاءً وَرَدًّا) أَيِ فَيُسْنُ لِكُلِّ مَنِهَا سَلَامٌ عَلَى الْآخَرِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الرَّدُّ. □ فَوَدَّ: (وَسَلَامُ ذِمِّيٍّ) عُطِفَ عَلَى سَلَامِ امْرَأَةٍ. اه. س م.

هنا، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَمْرَدَ الْخ. □ فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ لَهُ رَدُّ سَلَامِهَا الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: نَعَمْ لَا يُكْرَهُ مِنَ الْجَمْعِ الْكَثِيرِ مِنَ الرِّجَالِ السَّلَامَ عَلَيْهَا إِنْ لَمْ يَخَفْ فِتْنَةَ ذَكَرَهُ فِي الْأَذْكَارِ. اه. وَقِيَاسُهُ رَدُّهُمْ عَلَيْهَا وَهَلْ كَذَلِكَ رَدُّهَا سَلَامَهُمْ وَابْتِدَاءُ السَّلَامِ عَلَيْهِمْ حَتَّى لَا يَحْرُمَ فِيهِ نَظَرٌ. □ فَوَدَّ: (وَالْخُتْنَى مَعَ الرَّجُلِ كَامْرَأَةٍ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ شَابٍّ فَلَهُ حُكْمُ الْعَجُوزِ مَعَ الرَّجُلِ حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ رَدُّ سَلَامِ الرَّجُلِ كَمَا يَجِبُ عَلَى الْعَجُوزِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ شَابًّا حَرَّمَ عَلَيْهِ ابْتِدَاءُ السَّلَامِ عَلَى الرَّجُلِ وَرَدُّهُ عَلَيْهِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ لَا تَحْرُمُ بِالسَّكِّ وَبِالْجَابِ بَأَنَّا لَوْ نَظَرْنَا لِذَلِكَ لَمْ يَحْرُمِ النَّظَرُ مَعَ أَنَّ الْمُقَرَّرَ حُرْمَتُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ سَلَّمَ عَلَى جَمْعِ نِسْوَةٍ) لَمْ يُفْصَحْ يُسْنُ السَّلَامُ مِنْهُنَّ عَلَيْهِ وَلَا مِنْهُ عَلَيْهِنَّ وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ بَعْدَ قَوْلِهِ: لَا عَلَى جَمْعِ نِسْوَةٍ أَوْ عَجُوزٍ أَيِ: لَا يُكْرَهُ ابْتِدَاءً وَلَا رَدًّا عَلَيْهِنَّ مَا نَصَّهُ: بَلْ يُنْدَبُ الْإِبْتِدَاءُ مِنْهُنَّ عَلَى غَيْرِهِنَّ وَعَكْسُهُ وَيَجِبُ الرَّدُّ كَذَلِكَ. اه. □ فَوَدَّ: (وَسَلَامُ ذِمِّيٍّ) عُطِفَ عَلَى سَلَامِ امْرَأَةٍ فِي قَوْلِهِ: وَدَخَلَ فِي قَوْلِي الْخ وَقَضِيَّتُهُ اسْتِخْبَابُ سَلَامِ الذِّمِّيِّ عَلَى الْمُسْلِمِ وَلَمْ أَرَهُ فَرَاغَهُ.

(فَائِدَةٌ): فِي فِتَاوَى السُّيُوطِيِّ فِي الْبَابِ الْجَامِعِ آخِرُهَا مَا نَصَّهُ: مَسْأَلُهُ رَجُلٍ سَلَّمَ عَلَى جَمَاعَةٍ مُسْلِمِينَ وَفِيهِمْ نَضْرَانِيٌّ فَأَنْكَرَ عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَ: مَا قَصَدْتَ إِلَّا الْمُسْلِمِينَ فَقِيلَ لَهُ مِنْ حَقِّكَ أَنْ تَقُولَ: السَّلَامُ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى فَهَلْ يُجْزَى اللَّفْظُ الْأَوَّلُ أَوْ يَتَعَيَّنُ الثَّانِي؟

فيجب رده بعليك كما اقتضاه كلام الروضة، لكن قال البلقيني والأذرعي والزركشي: إنه يُسن ولا يجب، وسلام صبي أو مجنون مُمَيِّز فيجب رده أيضاً، وكذا سكران مُمَيِّز لم يعص بشكره. وقول المجموع: لا يجب رد سلام مجنون أو سكران يُحْمَلُ على غير المُمَيِّز، وزعم أن الجنون والشكر يُنافيان التمييز عَقْلُهُ عَمَّا صرحوا به من عدم التنافي، أما المُتَعَدِّي ففاسق، وأما غير المُمَيِّز فليس فيه أهلية للخِطَاب كالمجنون، والمُلْحَق بالمُكَلِّف إنَّما هو المُتَعَدِّي، فإن قلت: قضية هذا وجوب الرد عليه، وإن لم يُمَيِّز كالصلاة، قلت: فائدة الوجوب في نحو الصلاة من انعقاد السبب في حقه حتى يلزمه القضاء مُتَنَفِّيةً هنا؛ لأن الرد لا يُقْضَى كما صرحوا به فاندفع ما للشارح هنا، نعم، لو قيل: فائدته الإثم وإن لم يسمع تغليظاً عليه لم يَتَعَدَّ وَلَعَلَّه مُرَادُ ذَلِكَ الشَّارِحُ،.....

□ فَوَدَّ: (فَيَجِبُ الْإِخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (بِعَلَيْكَ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى بِوَعَلَيْكَ بِزِيَادَةِ الْوَاوِ ثُمَّ تَبَّهَ الْمُعْنَى عَلَى جَوَازِ اسْقَاطِهَا أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (وَسَلَامُ صَبِي الْإِخ) عُطِفَ عَلَى سَلَامِ امْرَأَةٍ. □ فَوَدَّ: (أَوْ) مَجْنُونٍ مُمَيِّزٍ خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَلِظَاهِرِ الْمُعْنَى وَقَوْلُهُ: مُمَيِّزٌ رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَغْطُوفِ وَالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ وَكَذَا سَكْرَانٍ مُمَيِّزٍ خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (أَمَّا الْمُتَعَدِّي) أَيِ بِشُكْرِهِ. □ فَوَدَّ: (فَقَاسِقُ) أَيِ وَسَيَّاتِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ رَدُّ سَلَامِهِ. □ فَوَدَّ: (وَأَمَّا غَيْرُ الْمُمَيِّزِ) أَيِ السَّكْرَانِ غَيْرِ الْمُمَيِّزِ. □ فَوَدَّ: (كَالْمَجْنُونِ) أَيِ غَيْرِ الْمُمَيِّزِ. □ فَوَدَّ: (قَضِيَّةُ هَذَا) أَيِ الْإِلْحَاقِ. □ فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَيِ السَّكْرَانِ الْمُتَعَدِّيِ وَالْجَارِ مُتَعَلِّقٌ بِوُجُوبِ. □ فَوَدَّ: (فِي حَقِّهِ) أَيِ الْمُتَعَدِّيِ. □ فَوَدَّ: (وَأِنْ لَمْ يَسْمَعْ) أَيِ لِسُكْرِهِ.

(الجواب): لَا يُجْزِئُ فِي السَّلَامِ إِلَّا اللَّفْظُ الْأَوَّلُ وَلَا يَسْتَحِقُّ الرَّدُّ إِلَّا بِهِ، وَيَجُوزُ السَّلَامُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَفِيهِمْ نَضْرَانِي إِذَا قَصَدَ الْمُسْلِمِينَ فَقَطَّ، وَأَمَّا السَّلَامُ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى فَلَمَّا شَرَعَ فِي صُدُورِ الْكُتُبِ إِذَا كُتِبَ لِلْكَافِرِ كَمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ.

(مَسْأَلَةٌ): إِذَا قَالَ مَنْ يُشْمَتُ الْعَاطِسُ: يَرْحَمُ اللَّهُ سَيِّدِي، أَوْ قَالَ مَنْ يَتَدَيُّ: السَّلَامُ عَلَى سَيِّدِي، أَوْ الرَّأْدُ: وَعَلَى سَيِّدِي السَّلَامُ. هَلْ يَتَأَدَّى بِذَلِكَ السُّنَّةُ أَوْ الْفَرَضُ؟

(الجواب): قَالَ ابْنُ صَوْرَةَ فِي كِتَابِ الْمُزَيِّدِ: وَلْيَكُنِ التَّشْمِيتُ بِلَفْظِ الْخِطَابِ؛ لِأَنَّهُ الْوَارِدُ، قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي شَرْحِ الْإِنْمَاءِ: وَهَؤُلَاءِ الْمُتَأَخَّرُونَ إِذَا خَاطَبُوا مَنْ يُعْظَمُونَهُ قَالُوا: يَرْحَمُ اللَّهُ سَيِّدَنَا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ خِطَابٍ، وَهُوَ خِلَافُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِي الْحَدِيثِ، قَالَ: وَبَلَّغَنِي عَنْ بَعْضِ عُلَمَاءِ زَمَانِنَا أَنَّهُ قِيلَ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: قُلْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ يَا سَيِّدَنَا، قَالَ: وَكَأَنَّهُ قَصَدَ الْجَمْعَ بَيْنَ لَفْظِ الْخِطَابِ وَبَيْنَ مَا اعْتَادَهُ مِنَ التَّعْظِيمِ. اهـ. وَيُقَاسُ بِذَلِكَ مَسَائِلُ السَّلَامِ.

(مَسْأَلَةٌ): رَجُلٌ قَالَ: اللَّهُمَّ اجْمَعْنا فِي مُسْتَقَرِّ رَحْمَتِكَ فَأَتَكَرَّ عَلَيْهِ شَخْصٌ فَمَنْ الْمُصِيبُ؟

(الجواب): هَذَا الْكَلَامُ أَتَكَرَّهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَرَدَّ عَلَيْهِ الْأَيْمَةُ مِنْهُمْ التَّوَوُّيُّ وَقَالَ: الصَّوَابُ جَوَازُ ذَلِكَ وَمُسْتَقَرُّ الرَّحْمَةِ هُوَ الْجَنَّةُ. اهـ.

وخرج به السلام على قاضي الحاجة ومن معه، فلا يجب رده كما يأتي، وإنما يجزئ الرد إن اتصل بالسلام كاتصال قبول البيع بإيجابه، وخرج بغير متحلل إلخ سلام التحلل من الصلاة، إذا نوى الحاضر عنده فلا يلزمه رده على الأوجه، ويُفرق بينه وبين سلام التلاقي بأن القصد به الأمن وهو لا يحصل إلا بالرد، وهنا التحلل من الصلاة مع قصد الحاضر به ليعود عليه بركته، وذلك حاصل وإن لم يرد، وإنما حث به الحالف على ترك الكلام والسلام؛ لأن المدار فيهما على صدق الاسم لا غير، ولا رد سلام فاسق أو مبتدع زجراً له أو لغيره، وإن شرع سلامه، وخرج بجماعة الواحد فالرد فرض عين عليه. ولا بُد في الابتداء والرد من رفع الصوت بقدر ما يحصل به السماع بالفعل ولو في ثقل السمع، نعم، إن مر عليه سريعاً بحيث لم يثقله صوته فالذي يظهر أنه يلزمه الرفع وسعه دون العذو خلفه، وظاهر أنه لا بُد من سماع جميع الصيغة ابتداءً ورداً، والفرق بينه وبين إجابة مؤذن سماع بعضه ظاهر، ومرة أنه.....

قوله: (وخرج به) أي بقوله: مسنون. قوله: (ومن معه) أي عطفاً عليه. قوله: (وإنما يجزئ الرد إلى قوله: (وخرج) في النهاية والمغني. قوله: (إن اتصل إلخ) قضيته أنه يضرب الفضل بلفظ أجنبي ويؤيده قوله الآتي: لأن الفضل ليس بأجنبي. اه. سم. قوله: (به) أي بالسلام وكذا ضمير بركته.

قوله: (وذلك) أي عود البركة للحاضر. قوله: (وإنما حث به) أي بقصد الحاضر بسلام التحلل.

قوله: (والسلام) الواو بمعنى أو المتنوعة. قوله: (ولا رد سلام) إلى قوله: (ولا بُد) في المغني لا قوله: (وإن شرع سلامه). قوله: (ولا رد سلام) ظاهره أنه عطف على قوله: (رده) من قوله: (فلا يلزمه رده إلخ) ولا يخفى ما فيه من إيهام تفريعه على ما قبله فكان الأولى وكذا لا يلزمه رد سلام إلخ.

قوله: (زجراً إلخ) عبارة المغني إذا كان في تركه زجر إلخ اه. قوله: (أو لغيره إلخ) الأولى الثانية لما مر عن سم أن المخطوف بأو المتنوعة كالمخطوف بالواو. قوله: (فرض عين عليه) أي إلا إن كان المسلم أو المسلم عليه مشتتة والآخر رجلاً ولا نحو مخزمية بينهما فلا يجب الرد. اه. مغني.

قوله: (من رفع الصوت إلخ) فإن شك أي الرد في سماعه أي المسلم زاد في الرفع فإن كان عنده نيام خفف صوته. اه. نهاية أي ندباً مع الإسماع للمسلم وإن أدى إلى إيقاف التائمين ع ش. قوله: (نعم إن مر) أي المسلم عليه أي الرد. (والفرق بينة) أي بين الرد. قوله: (سميع بعضه) الجملة صفة مؤذن والضمير المنجورول للأذان المفهوم من المقام. قوله: (ظاهر) خبر والفرق. قوله: (ومرة أنه) إلى قوله: (ويجب إلخ) حقه أن يكتب قبيل قوله: (وخرج بغير متحلل).

قوله: (إن اتصل بالسلام كاتصال قبول البيع بإيجابه) قضيته أنه يضرب الفضل بلفظ أجنبي ويؤيده قوله الآتي: لأن الفضل ليس بأجنبي م ر. قوله: (فلا يلزمه رده على الأوجه) هل يسن. قوله: (بالفعل ولو في ثقل السمع) مع قوله الآتي: (ويجب في الرد على الأصم إلخ) يعرف به الفرق بين ثقل السمع والأصم.

لو بَلَّغَهُ رَسُولُ سَلامِ الْغَيْرِ، قال: وَعَلَيْكَ وَعَلَيْهِ السَّلامُ؛ لِأَنَّ الْفَصْلَ لَيْسَ بِأَجَنَبِيٍّ وَحَيْثُ زَالَتْ الْفَوْرِيَّةُ فَلَا قَضَاءَ، خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ كَلَامُ الرُّوِيَانِيِّ، وَيَجِبُ فِي الرَّدِّ عَلَى الْأَصَمِّ الْجَمْعُ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْإِشَارَةِ بِنَحْوِ الْيَدِ، وَلَا يَلْزُمُهُ الرَّدُّ إِلَّا إِنْ جُمِعَ لَهُ الْمُسْلَمُ عَلَيْهِ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْإِشَارَةِ، وَيُغْنِي عَنِ الْإِشَارَةِ فِي الْأَوَّلِ كَمَا بَحِثْهُ الْأَذْرَعِيُّ الْعَلَمُ بِأَنَّ الْأَخْرَسَ فَهَمَّ بِقَرِينَةِ الْحَالِ، وَالنَّظَرُ إِلَى فِيهِ الرَّدُّ عَلَيْهِ، وَتَكْفِي إِشَارَةُ الْأَخْرَسِ ابْتِدَاءً وَرَدًّا، وَصِغَتُهُ ابْتِدَاءً وَجَوَابًا: عَلَيْكَ السَّلامُ وَعَكْسُهُ، وَيَجُوزُ تَنْكِيرُ لَفْظِهِ وَإِنْ حَذَفَ التَّنْوِينَ فِيمَا يَظْهَرُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزُ فِي سَلامِ الصَّلَاةِ حَتَّى عِنْدَ الرَّافِعِيِّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْوَارِدِ بُوْجُوهٍ، وَجَزَمَ غَيْرُ وَاحِدٍ بِأَنَّهُ يُجْزَى سَلامًا عَلَيْكُمْ، وَكَذَا سَلامُ اللَّهِ، قِيلَ: لَا سَلامِي وَفِيهِ نَظَرٌ، بَلِ الْأَوْجَهُ إِجْزَاءٌ عَلَيْكَ وَعَكْسُهُ كَمَا بَحِثُ. وَالْأَفْضَلُ فِي الرَّدِّ.....

☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْفَصْلَ الْخ) أَيُّ وَهُوَ لَا يُنَافِي اشْتِرَاطَ الْإِتِّصَالِ لِأَنَّ الْخ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ فِي الرَّدِّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنْ حَذَفَ التَّنْوِينَ) فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَصَمِّ) مُتَعَلِّقٌ بِالرَّدِّ. ☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ جُمِعَ لَهُ الْخ) فَلَا يَحْصُلُ سُنَّةُ السَّلامِ عَلَيْهِ إِلَّا بِذَلِكَ الْجَمْعِ. ☐ قَوْلُهُ: (الْمُسْلَمُ) بِكَسْرِ اللَّامِ عَلَيْهِ أَيُّ الْأَصَمِّ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلِ) أَيُّ لِسُقُوطِ الْإِثْمِ وَكَذَا فِي الثَّانِي لِحُصُولِ السُّقُوعِ ش وَسَمِّ. ☐ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْأَخْرَسَ) الظَّاهِرُ الْأَصَمُّ سَبْدٌ عَمَرَ سَمَ عِبَارَةً غَيْرَهُ أَنَّهُ أَيُّ الْأَصَمِّ فَلَعَلَّ الْأَخْرَسَ هُنَا تَخْرِيفٌ. اه. ☐ قَوْلُهُ: (وَتَكْفِي إِشَارَةُ الْأَخْرَسِ الْخ) أَيُّ إِنْ فُهِمَ كُلُّ أَحَدٍ وَإِلَّا كَانَتْ كِنَايَةً فَتُغْتَبَرُ مَعَهَا التَّيَّةُ لِوُجُوبِ الرَّدِّ وَلِحُصُولِ السُّنَّةِ مِنْهُ. اه. ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَيْكَ السَّلامُ) لِكَيْتَهُ مَكْرُوهَةٌ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَيَجِبُ فِيهِ الرَّدُّ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى وَأَسْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ تَنْكِيرُ لَفْظِهِ) لِكِنْ التَّعْرِيفُ فِيهِمَا أَفْضَلُ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى أَيُّ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالرَّدِّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزُ) أَيُّ حَذَفَ التَّنْوِينَ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي سَلامِ الصَّلَاةِ) أَيُّ سَلامِ التَّحَلُّلِ مِنْهَا. ☐ قَوْلُهُ: (سَلامًا) بِالتَّنْوِينَ. ☐ قَوْلُهُ: (لَا سَلامِي) بِالْإِضَافَةِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَعَكْسُهُ) أَيُّ عَلَيْكَ سَلامُ اللَّهِ وَعَلَيْكَ سَلامِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْأَفْضَلُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يَجِبُ) فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَا

☐ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ أَنَّهُ لَوْ بَلَّغَهُ رَسُولُ سَلامِ الْغَيْرِ قال: وَعَلَيْكَ وَعَلَيْهِ السَّلامُ). وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ: فَيَقُولُ عَلَيْهِ وَعَلَيْكَ السَّلامُ. اه. ☐ قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ زَالَتْ الْفَوْرِيَّةُ فَلَا قَضَاءَ خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ كَلَامُ الرُّوِيَانِيِّ) يُؤَيِّدُ عَدَمَ الْقَضَاءِ أَوْ يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ الْأَذْكَارِ مَا نَصَّه: فَضَّلَ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَاضِي حُسَيْنٌ وَالْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الْوَاحِدِيُّ وَغَيْرُهُمَا: وَيُسْتَرْطَقُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ عَلَى الْفَوْرِ فَإِنْ أَخْرَجَهُ ثُمَّ رَدَّ لَمْ يُعَدَّ جَوَابًا وَكَانَ أَيْمًا بِتَرْكِ الرَّدِّ. اه. فَقَوْلُهُ لَمْ يُعَدَّ جَوَابًا، وَكَذَا قَوْلُهُ: وَكَانَ أَيْمًا بِتَرْكِ الرَّدِّ يَقْتَضِي ذَلِكَ إِذْ لَوْ كَانَ يَقْضِي لَمْ يَقُلْ بِتَرْكِ الرَّدِّ كَأَنْ يَقُولَ بِتَأْخِيرِ الرَّدِّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُغْنِي عَنِ الْإِشَارَةِ فِي الْأَوَّلِ) هَلَا كَانَ الثَّانِي كَذَلِكَ وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ شَامِلَةً لَهُ. ☐ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْأَخْرَسَ فَهَمَّ بِقَرِينَةِ الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ أَيُّ: الْأَصَمِّ فَلَعَلَّ الْأَخْرَسَ هُنَا تَخْرِيفٌ. ☐ قَوْلُهُ: (وَعَكْسُهُ) قَالَ فِي الرُّوضِ: فَإِنْ قَالَ عَلَيْكُمْ السَّلامُ جَازَ وَكَرِهَ. اه. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْأَفْضَلُ) مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ وَאוْخَبَرُ.

واَوْ قَبْلَهُ، وَتَضَرُّ فِي الْإِبْتِدَاءِ كَالِاقْتِصَارِ فِي أَحَدِهِمَا عَلَى أَحَدٍ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ إِلَّا وَعَلَيْكَ رَدُّ السَّلَامِ الذَّمُّ، وَإِنْ نَوَى إِضْمَارَ الْآخِرِ خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ كَلَامُ الْجَوَاهِرِ وَيُسْنُ عَلَيْكُمْ فِي الْوَاحِدِ نَظَرًا لِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَزِيَادَةُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ وَمَغْفِرَتُهُ، وَلَا تَجِبُ وَإِنْ أَتَى الْمُسْلِمُ بِهَا، وَيُظْهِرُ إِجْزَاءَ سَلَّمْتَ عَلَيْكَ وَأَنَا مُسَلِّمٌ عَلَيْكَ وَنَحْوُ ذَلِكَ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ يُجْزِئُ فِي صَلَاةِ التَّشَهُّدِ: صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَنَحْوُهَا (وَيُسْنُ) عَيْنًا لِلوَاحِدِ وَكَفَايَةً لِلْجَمَاعَةِ كَالْتَسْمِيَةِ لِلْأَكْلِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ وَجَوَابِهِ (إِبْتِدَاؤُهُ) بِهِ

يُوهِمُهُ كَلَامُ الْجَوَاهِرِ) وَقَوْلُهُ وَمَغْفِرَتُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَوْ قَبْلَهُ) خَبَرُ قَوْلِهِ: وَالْأَفْضَلُ سَم. هـ. قَوْلُهُ: (وَتَضَرُّ فِي الْإِبْتِدَاءِ) فَلَوْ قَالَ: وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ فَلَا يَكُونُ سَلَامًا، وَلَمْ يَجِبْ رَدُّهُ وَالْإِشَارَةُ بِيَدٍ أَوْ نَحْوِهَا مِنْ غَيْرِ لَفِظِ خِلَافِ الْأَوَّلَى، وَلَا يَجِبُ لَهَا رَدُّ وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَبَيِّنَ اللَّفْظُ أَفْضَلَ وَلَوْ سَلَّمَ بِالْعَجْمِيَّةِ جَازًا وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْعَرَبِيَّةِ حَيْثُ فَهَمَّهَا الْمُخَاطَبُ وَوَجِبَ الرَّدُّ نِهَايَةً وَمُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (كَالِاقْتِصَارِ إلخ) فَلَوْ قَالَ وَعَلَيْكُمْ وَسَكَتَ عَنِ السَّلَامِ لَمْ يَكْفِ مُغْنِي وَنِهَايَةً وَمِثْلُهُ سَلَامٌ مَوْلَانَا. اهـ. ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَوَى إلخ).

(فَائِدَةٌ): فِي فِتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةٌ: إِذَا قَالَ: مَنْ يُشْمِتُ الْعَاطِسَ يَرْحَمُ اللَّهُ سَيِّدِي أَوْ قَالَ مَنْ يَتَّبِعُنِي السَّلَامُ عَلَى سَيِّدِي أَوْ الرَّدُّ وَعَلَى سَيِّدِي السَّلَامُ هَلْ يَتَأَدَّى بِذَلِكَ السُّنَّةُ وَالْفَرَضُ الْجَوَابُ قَالَ ابْنُ صَوْدَةَ فِي الْمُرْشِدِ: وَلَيْكُنِ التَّشْمِيتُ بِلَفْظِ الْخُطَابِ؛ لِأَنَّهُ الْوَارِدُ وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي شَرْحِ الْإِمَامِ: وَهَؤُلَاءِ الْمُتَأَخَّرُونَ يَقُولُونَ يَرْحَمُ اللَّهُ سَيِّدَنَا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ خُطَابٍ وَهُوَ خِلَافٌ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِي الْحَدِيثِ. اهـ. وَبَلَّغْنِي عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ قُلْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ يَا سَيِّدِي وَكَأَنَّهُ قَصَدَ الْجَمْعَ بَيْنَ لَفْظِ الْخُطَابِ وَبَيِّنَ مَا اغْتَادُوهُ مِنَ التَّعْظِيمِ وَيُقَاسُ بِذَلِكَ مَسَائِلُ السَّلَامِ. اهـ. سَم.

هـ. قَوْلُهُ: (وَيُسْنُ إلخ) أَيِ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالرَّدِّ نِهَايَةً وَمُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (فِي الْوَاحِدِ إلخ) وَيَكْفِي الْإِفْرَادُ فِيهِ وَيَكُونُ آتِيًا بِأَصْلِ السُّنَّةِ دُونَ الْجُمُعَةِ مُغْنِي وَنِهَايَةً فَلَا يَكْفِي لِأَدَاءِ السُّنَّةِ وَلَا يَجِبُ الرَّدُّ حَيْثُ لَمْ يُعَيَّنْ وَاحِدًا مِنْهُمْ، وَكَذَا لَوْ سَلَّمَ عَلَيْهِ جَمْعٌ لَا يَكْفِيهِ أَنْ يَقُولَ فِي الرَّدِّ وَعَلَيْكَ السَّلَامُ ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَزِيَادَةُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ إلخ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ: عَلَيْكُمْ إلخ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَزِيَادَةُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَى السَّلَامِ إِبْتِدَاءً وَرَدًّا أَكْمَلَ مِنْ تَرْكِهَا وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ يَكْفِي وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ، وَإِنْ أَتَى الْمُسْلِمُ بِلَفْظِ الرَّحْمَةِ وَالْبَرَكَةِ قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ: وَفِيهِ نَظَرٌ أَيِ: لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِنَحِيَّةٍ﴾ [النساء: ٨٦] الْآيَةُ اهـ.

هـ. قَوْلُهُ: (عَيْنًا) إِلَى قَوْلِهِ: (نَعَمْ) فِي الْمُغْنِي لِأَقَوْلِهِ: (وَجَوَابِهِ) وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَكَذَا إِنْ سَكَتَ) فِي النَّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ إِلَّا فِيمَا سَأَلْتَهُ عَلَيْهِ. هـ. قَوْلُهُ: (كَالْتَسْمِيَةِ لِلْأَكْلِ) أَيِ: وَلِلْجَمَاعِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ) وَالْأُصْحَحُ فِي حَقِّ أَهْلِ الْبَيْتِ وَالْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ. اهـ. مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَجَوَابِهِ) انْظُرْ مَا مَعْنَى كَوْنِهِ سُنَّةً كَفَايَةً مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ الْآتِي أَنَّ جَوَابَ التَّشْمِيتِ إِنَّمَا يُسْنُ لِلْعَاطِسِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ مَا هُنَا عَلَى تَعَدُّدِ الْعَاطِسِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فَلْيُرَاجَعْ. هـ. قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيِ: بِالسَّلَامِ وَتَقْدِيرُهُ لَفْظَةً (بِهِ) مَبْنِيٌّ عَلَى إِزْجَاعِ ضَمِيرِ

عند إقباله أو انصرافه على مُسلم للخبر الحسن: «إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِاللَّهِ مَنْ بَدَأَهُمُ السَّلَامُ». وفارق الردَّ بأن الإحاش والإحافة في ترك الردَّ أعظمُ منهما في ترك الابتداء. وأفتى القاضي بأن الابتداء أفضلُ كإبراء المُعسرِ أفضلُ من إنظاره، ويُؤخذُ من قوله: ابتداءه أنه لو أتى به بعدَ تكلم لم يُغتدَّ به، نعم، يُحتملُ في تكلم سهواً أو جهلاً وعُذر به أنه لا يفوتُ الابتداء به فيجبُ جوابه، أما الذمُّ فيحرمُ ابتداءه بالسَّلام، ولو أرسلَ سلامه لِغائبٍ يُشرعُ له السَّلام عليه.....

ابتداءه لِلشَّخص، والظاهرُ رجوعه لِلسَّلام كما جرى عليه المُعني واستغنى عن التَّقديرِ عبارته أي: السَّلام على كُلِّ مُسلم حتى على الصَّبيِّ اه. ٥ قوله: (عند إقباله إلخ) أي: من ذكِر الواحِد والجماعة. ٥ قوله: (على مُسلم) متعلِّقٌ بضمير (به) ويُحتملُ تعلُّقه بِالْإِقْبَالِ والانصرافِ على التَّنازعِ وإعمالِ الأوَّل. ٥ قوله: (وفارق) أي: ابتداء السَّلام حيثُ كان سُنَّة. ٥ قوله: (بأنَّ الابتداء) أي: مع كونه سُنَّةً أفضلُ أي: من الردَّ الفرضِ وقوله: (إنه) أي: المُسلم. ٥ قوله: (بعدَ تكلم إلخ) ظاهره ولو يسيراً ومنه صَبَاحُ الخَيْرِ ثم مفهومة أنه إذا أتى به تكلم لا يُبطلُ الاعتدادُ به فيجبُ الردُّ لَكِنْ قَضِيَّةُ قوله سابقاً، وإنَّما يُجزئُ الردُّ إن اتَّصلَ بالسَّلام إلخ بطلانه بالتكلم وإن قلَّ، ويُمكنُ تخصيصُ ما مرَّ بِالْإِحْتِزَازِ عَمَّا إذا طالَ الفضلُ بينهما وما هنا بما إذا قلَّ الفاصلُ ويُفرِّقُ بينه وبينَ البيعِ بآته بالكلام بعدَ مُعرِّضٍ عَنِ الْبَيْعِ والمقصودُ هنا الأمانُ، وقد وُجِدَ بِمُجَرَّدِ الصَّيْغَةِ فلا يضرُّ الكلامُ به مِنَ الْمُبْتَدِئِ، ويُشترطُ الفورُ مِنَ المُسلمِ عليه بحيثُ لا يَشْتَغِلَ بِكلامٍ أَجَنَبِيٍّ مُطْلَقاً ولا بِسُكُوتٍ طَوِيلٍ؛ لآته بذلك لا يُعدُّ قابلاً لِلْأَمَانِ بل مُعرِّضاً عَنْهُ فَكَأَنَّهُ رَدَّهُ اه. ع ش. ٥ قوله: (إنه لا يفوتُ الابتداء) ومثله الردُّ اه. ع ش. ٥ قوله: (أما الذمُّ إلخ) مُحْتَرَزُ قوله: على مُسلم. ٥ قوله: (فيحرمُ ابتداءه بالسَّلام) فَإِنَّ بَانَ مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ ذِمَّةً فَلْيُقِلَّ لَهُ نَذْبًا اسْتَرْجَعْتَ سَلَامِي أَوْ رَدُّ سَلَامِي تَحْقِيرًا لَهُ وَيَسْتَنِيهِ وَجُوبًا وَلَوْ بَقِيَ إِنْ كَانَ بَيْنَ مُسْلِمَيْنِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ وَلَا يَنْدَوُهُ بِتَحِيَّةٍ غَيْرِ السَّلامِ أَيْضًا كَأَنَّمَا اللَّهُ صَبَاحَكَ وَأَصْبَحْتَ بِالْخَيْرِ إِلَّا لِعُذْرٍ وَإِنْ كَتَبَ إِلَى كَافِرٍ كَتَبَ نَذْبًا بِالسَّلامِ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى وَلَوْ قَامَ عَلَى جَلِيسٍ فَسَلَّمَ وَجَبَ الردُّ عَلَيْهِ وَمَنْ دَخَلَ دَارًا نُدِبَ أَنْ يُسَلَّمَ عَلَى أَهْلِهَا، وَإِنْ دَخَلَ مَوْضِعًا خَالِيًا نُدِبَ أَنْ يَقُولَ السَّلامَ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، وَنُدِبَ أَنْ يُسَمِّيَ قَبْلَ دُخُولِهِ وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ، ثُمَّ يُسَلِّمُ بَعْدَ دُخُولِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةَ رَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ. ٥ قوله: (لِغَائِبٍ إلخ) يَتَّبِعِي وَلَوْ فَاسِقًا قِيلَ زَمُّهُ تَبْلِيغُهُ لآته تَحْمَلُ الْأَمَانَةَ، وَإِنْ جَارَ تَرَكَ رَدُّ سَلَامِ الْفَاسِقِ رَجْرَامٍ اه. سم اه. ع ش. ٥ قوله: (يُشرعُ له السَّلام إلخ) خَرَجَ الْكَافِرُ وَالْمَرْأَةُ الشَّابَّةُ اه. سم.

٥ قوله: (ويؤخذُ من قوله: ابتداءه أنه لو أتى به بعدَ تكلم لم يُغتدَّ به) فِي الرَّوَضِ عَطْفًا عَلَى الْمُسْتَحَبِّ وَأَنَّهُ يَنْدَأُ بِهِ قَبْلَ الْكَلَامِ اه. وَلَمْ يَزِدْ شَرْحُهُ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ لَهُ. ٥ قوله: (لِغَائِبٍ) يَتَّبِعِي وَلَوْ فَاسِقًا قِيلَ زَمُّهُ تَبْلِيغُهُ؛ لآته تَحْمَلُ الْأَمَانَةَ وَإِنْ جَارَ تَرَكَ رَدُّ سَلَامِ الْفَاسِقِ رَجْرَامٍ ر. ٥ قوله: (يُشرعُ له السَّلام) خَرَجَ الْكَافِرُ وَالْمَرْأَةُ الشَّابَّةُ.

بصيغة مِمَّا مَرَّ، كَقُلْ لَهُ: فَلَانٌ يَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكَ لَا بَنَحُو سَلَمَ لِي عَلَيْهِ عَلَى مَا قِيلَ، وَالَّذِي فِي الْأَذْكَارِ خِلَافُهُ وَعِبَارَتُهُ: أَوْ أُرْسِلَ رَشُولًا، وَقَالَ: سَلَمَ لِي عَلَى فَلَانٍ، لَزِمَ الرِّشْوَلُ أَنْ يُبْلَغَهُ بَنَحُو: فَلَانٌ يُسَلِّمُ عَلَيْكَ كَمَا فِي الْأَذْكَارِ أَيْضًا. فَإِنَّهُ أَمَانَةٌ وَيَجِبُ أَدَاؤُهَا وَمَنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ مَحَلَّهُ مَا إِذَا رَضِيَ بِتَحْمُلِ تِلْكَ الْأَمَانَةِ، أَمَا لَوْ رَدَّهَا فَلَا، وَكَذَا إِنْ سَكَتَ أَحَدًا مِنْ قَوْلِهِمْ: لَا يُنْسَبُ لِسَاكِبٍ قَوْلٌ وَكَمَا لَوْ جُعِلَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَدِيعَةٌ فَسَكَتَ، وَيُحْتَمَلُ التَّفْصِيلُ بَيْنَ أَنْ تَظْهَرَ مِنْهُ

فَوَدَّ: (بِصِيغَةِ الْإِخ) حَالٌ مِنْ سَلَامِهِ. فَوَدَّ: (لَا بَنَحُو سَلَمَ لِي عَلَيْهِ) أَي: إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ الرِّشْوَلُ بِصِيغَةِ مُعْتَبَرَةٍ كَأَنْ يَقُولَ لَهُ: فَلَانٌ يَقُولُ: لَكَ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَوْ السَّلَامُ عَلَيْكَ مِنْ فَلَانٍ كَمَا أَنَّهُ فِيمَا إِذَا قَالَ قُلْ لَهُ فَلَانٌ يَقُولُ لَكَ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَكْفِي قَوْلَ الرِّشْوَلِ فَلَانٌ يُسَلِّمُ عَلَيْكَ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ وُجُودُ الصِّيغَةِ الْمُعْتَبَرَةِ مِنَ الْمُرْسِلِ أَوْ الرِّشْوَلِ م ر اسم وَسَيَاتِي مَا فِيهِ عَنِ الرَّشِيدِيِّ. فَوَدَّ: (لَزِمَ الرِّشْوَلُ الْإِخ) جَوَابٌ وَلَوْ أُرْسِلَ الْإِخ زَادَ الْمُغْنِي وَيَجِبُ الرَّدُّ كَمَا مَرَّ اه. فَوَدَّ: (أَنْ يُبْلَغَهُ) أَي: وَلَوْ بَعْدَ مَدَّةٍ طَوِيلَةٍ بِأَنْ نَسِيَ ذَلِكَ ثُمَّ تَذَكَّرَهُ اه. ع ش. فَوَدَّ: (بَنَحُو: فَلَانٌ يُسَلِّمُ الْإِخ) ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ وُجُودُ صِيغَةِ مُعْتَبَرَةٍ مِمَّا مَرَّ مِنَ الْمُرْسِلِ وَلَا مِنَ الرِّشْوَلِ وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: فَإِنْ أَتَى الْمُرْسِلُ بِصِيغَةِ الْإِخ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ وُجُودُ الصِّيغَةِ الْمُعْتَبَرَةِ مِنَ الْمُرْسِلِ أَوْ الرِّشْوَلِ خِلَافًا لِابْنِ حَجَرٍ، وَحَاوَلِ الشَّهَابِ ابْنَ قَاسِمٍ رَدَّ كَلَامَهُ إِلَى كَلَامِ الشَّارِحِ بِمَا لَا يَقْبَلُهُ كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَتِهِ اه. فَوَدَّ: (كَمَا فِي الْأَذْكَارِ أَيْضًا) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ بَنَحُو فَلَانٍ الْإِخ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَرِيدَ هُنَاكَ لَفْظَةً أَي. فَوَدَّ: (وَمِنْهُ الْإِخ) أَي: التَّغْلِيلُ. فَوَدَّ: (إِنْ مَحَلَّهُ) أَي: وَجُوبُ التَّبْلِيغِ. فَوَدَّ: (إِذَا رَضِيَ) أَي: الرِّشْوَلُ. فَوَدَّ: (أَمَا لَوْ رَدَّهَا الْإِخ) هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا رَدَّهَا بِحَضْرَةِ الْمُسَلِّمِ الْمُرْسِلِ أَمَا لَوْ رَدَّهَا بَعْدَ مُفَارَقَتِهِ كَأَثْنَاءِ الطَّرِيقِ فَهَلْ يَصِحُّ هَذَا الرَّدُّ حَتَّى لَا يَلْزَمَهُ التَّبْلِيغُ أَوْ لَا يَصِحُّ كَمَا لَوْ رَدَّ الْوَدِيعَةَ بَعْدَ غَيْبَةِ الْمَالِكِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ هَذَا الرَّدُّ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الثَّانِي اه. سَمِ عِبَارَةُ ع ش. قَالَ م ر. أَي: بِحَضْرَةِ الْمُرْسِلِ وَلَا يَصِحُّ رَدُّهُ فِي غَيْبَتِهِ لِأَنَّهُ لَا يُعْقَلُ الرَّدُّ فِي غَيْبَتِهِ اه. فَلْيَتَأَمَّلْ هَذَا هَلْ هُوَ مَنْقُولٌ وَعَلَى تَسْلِيمِهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ جَاءَهُ كِتَابٌ وَفِيهِ سَلَمٌ لِي عَلَى فَلَانٍ فَلَهُ رَدُّهُ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ تَحْمُلٌ وَإِنَّمَا طَلَبَ مِنْهُ تَحْمُلُ هَذِهِ الْأَمَانَةِ عِنْدَ وَصُولِ الْكِتَابِ إِلَيْهِ فَلَهُ أَنْ لَا يَتَحَمَّلَهَا بِأَنْ يَرُدَّهَا فِي الْحَالِ فَلْيَتَأَمَّلْ اه. سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ. اه. فَوَدَّ: (بَيْنَ أَنْ تَظْهَرَ مِنْهُ الْإِخ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى بَيِّنُ أَنْ يَقْصِدَ التَّبْلِيغَ بِحَضْرَةِ الْمُرْسِلِ قَصْدًا جَارِمًا وَعَدَمِهِ.

فَوَدَّ: (لَا بَنَحُو سَلَمَ لِي عَلَيْهِ) أَي: إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ الرِّشْوَلُ بِصِيغَةِ مُعْتَبَرَةٍ كَأَنْ يَقُولَ لَهُ: فَلَانٌ يَقُولُ لَكَ السَّلَامُ عَلَيْكَ فَيَكْفِي قَوْلَ الرِّشْوَلِ: فَلَانٌ يُسَلِّمُ عَلَيْكَ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ وُجُودُ الصِّيغَةِ الْمُعْتَبَرَةِ مِنَ الْمُرْسِلِ أَوْ الرِّشْوَلِ م ر. فَوَدَّ: (أَمَا لَوْ رَدَّهَا) هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا رَدَّهَا بِحَضْرَةِ الْمُسَلِّمِ الْمُرْسِلِ أَمَا لَوْ رَدَّهَا بَعْدَ مُفَارَقَتِهِ كَأَثْنَاءِ الطَّرِيقِ فَهَلْ يَصِحُّ هَذَا الرَّدُّ حَتَّى لَا يَلْزَمَهُ التَّبْلِيغُ أَوْ لَا يَصِحُّ؟ كَمَا لَوْ رَدَّ الْوَدِيعَةَ بغير غَيْبَةِ الْمَالِكِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ هَذَا الرَّدُّ، فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الثَّانِي م ر.

قرينة تدل على الرضا وعدمه، ثم رأيت بعضهم قال: قالوا يجب على الموصى به تبليغه ومحلّه إن قيل الوصية بلفظ يدل على التحمل لتعليقهم بأنه أمانة؛ إذ تكليفه الوجوب بمجرّد الوصية بعيد، وإذا قلنا بالوجوب فالظاهر أنّه لا يلزمه قصده، بل إذا اجتمع به وذكر بلّغه انتهى. وما ذكره آخرًا فيه نظر، بل الذي يُتّجه أنّه يلزمه قصد محلّه حيث لا مشقة شديدة غرّفًا عليه؛ لأنّ أداء الأمانة ما أمكن واجب، فإن قلت: الواجب في الوديعة التخلية لا الرد. قلت: محلّه إذا علم المالك بها، وإلا وجب إعلامه بقصده إلى محلّه أو إرسال خبرها له مع من يثق به فكذا هنا؛ ومن ثم قالوا في الأمانة الشرعية كثوب طيّره الرّيح إلى داره يلزمه فوزًا إن عرّف مالكه إعلامه به، (إلا على) نحو (قاضي حاجة) بؤل أو غائط أو جماع للنهي عنه في سنن ابن ماجه؛ ولأنّ مكالمته بعيدة عن الأدب، (و) شارب و (أكلي) في فيه اللقمة لشغله عن الرد، (و) كائني في (حمام) لا اشتغاله بالاغتسال؛ ولأنّه مأوى الشياطين. وقضية الأولى نذبه على غير المشتغل بشيء ولو داخله، والثانية عدم نذبه على من فيه ولو بمسليخة وهو قضية كراهة الصلاة فيه إلا أن يفرق، ثم رأيت الزركشي وغيره رجحوا أنّه يُسلم على من بمسليخة ويؤجّه بأن كونه محل الشياطين لا يقتضي ترك السلام عليه ألا ترى أنّ الشوق محلهم، ويُسنّ السلام على من فيه ويلزمهم الرد.....

☐ فوّ: (على الموصى به) أي: بالسلام. ☐ فوّ: (وما ذكره آخرًا) وهو قوله: (فالظاهر أنّه لا يلزمه قصده). ☐ فوّ: (قلت محلّه إلخ) قضيته أنّه إذا علّم المرسل إليه إرسال السلام إليه لم يجب قصده وإن لم يشقّ فليحرّر سم، وفيه نظر إذ الظاهر أنّ وجوب الرد وتبليّ ثوابه متوقّف على التبليغ، ولا يكفي في ذلك مجرّد العلم. ☐ فوّ: (بؤل) إلى قوله: (ولأنّه) في النهاية إلّا قوله: (للتبليغ) إلى المتن، وإلى قوله: (وقضيته الأولى) في المغني. ☐ فوّ: (نذبه على من فيه إلخ) عبارة النهاية نذبه في المسليخة وهو كذلك اه. وقضيته أيضًا أنّه إن لم يكن مشغولاً في الحمام بغسل ونحوه سنّ ابتدأه بالسلام ووجب الردع ش ورشيد. ☐ فوّ: (رجحوا أنّه يُسلم إلخ) اعتمد المغني وكذا النهاية كما مرّ. ☐ فوّ: (على من بمسليخة) أي: ويجب عليه الرد اه. مغني. ☐ فوّ: (ويُسنّ) إلى قوله: (ويُتّجه) في المغني إلّا قوله: (بل يُسنّ) إلى (ومبتليغ) وقوله: (إلا لعذر أو خوف مفسدة) وقوله: (بأن شقّ) إلى المتن، وقوله: (أي إن قرب) إلى (ورجّح). ☐ فوّ: (ويُسنّ السلام إلخ) جملة حالية أو عطف على محلهم. ☐ فوّ: (على من فيه) أي: السوق. ☐ فوّ: (ويلزمهم) أي: المسلم عليهم في السوق.

☐ فوّ: (قلت محلّه إذا علّم المالك إلخ) قضيته أنّه إذا علّم المرسل إليه إرسال السلام إليه لم يجب قصده وإن لم يشقّ فليحرّر. ☐ فوّ: (ثم رأيت الزركشي وغيره رجحوا أنّه يُسلم على من بمسليخة) كتب عليه م ر.

وإلا على فاسق؛ بل يُسنُّ تركه على مُجاهر بفسقه ومُرتكب ذنب عظيم لم يُثب منه ومبتدع إلا لِعُدِّهِ أو خوف مفسدة، وإلا على مُصلِّ وساجِد ومُلبِّ ومُؤدِّن ومُقيم وناعِس وخطيبٍ ومُستمِعِه ومُستغْرِقِ القلبِ بدُعاءٍ إن شقَّ عليه الرَّدُّ أكثر من مَشَقَّةِ الْإِكْلِ كما يقتضيه كلام

☐ فَوَدَّ: (وَالْأَعْلَى فَاسِقٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُ قَوْلِهِمْ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بَأَنْ شَقَّ إِلَى وَمُتَخَصِّمِينَ وَقَوْلُهُ وَيَحْرُمُ إِلَى وَرَجَّحَ وَقَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ إِلَى وَيُسْنُ. ☐ فَوَدَّ: (وَالْأَعْلَى فَاسِقٌ بَلْ يُسْنُ تَرْكُهُ إِنْخ) مُفَادُهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مُحَقِّقًا لَا يُسْنُ ابْتِدَاؤُهُ بِالسَّلَامِ بَلْ يُبَاحُ وَإِنْ كَانَ مُجَاهِرًا يُسْنُ تَرْكُ السَّلَامِ عَلَيْهِ وَابْتِدَاؤُهُ بِهِ خِلَافُ الْأَوَّلَى اه. ع ش. ☐ فَوَدَّ: (وَمُؤْتَكِبٌ إِنْخ) مَعْطُوفٌ عَلَى مُجَاهِرٍ اه. رَشِيدِي، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَقَوْلِهِ وَمُبْتَدَعٌ عُطِفَ عَلَى فَاسِقٍ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ النَّهَايَةِ فِي الثَّانِي وَع ش فِي الْأَوَّلِ حَيْثُ قَالَ كَالزُّنَا، وَهُوَ عَطْفٌ أَخْصَصَ عَلَى أَعَمِّ اه. ☐ فَوَدَّ: (ذَنْبٌ عَظِيمٌ) كَانَ الْمُرَادُ بِهِ بَعْضُ الصَّغَائِرِ الشَّنِيعَةِ الَّتِي لَمْ تَصِلْ بِشَاعَتِهَا إِلَى رُتْبَةِ الْكَبِيرَةِ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ وَلَعَلَّ هَذَا أَحْسَنُ مِمَّا مَرَّ عَنْ ع ش. ☐ فَوَدَّ: (وَمُبْتَدَعٌ) أَي: لَمْ يَفْسُقْ بِبَدْعِهِ اه. ع ش. ☐ فَوَدَّ: (إِلَّا لِعُدِّهِ إِنْخ) يَتَّبِعِي رُجُوعَهُ لِلْجَمِيعِ وَمِنْهُ خَوْفُهُ أَنْ يَقْطَعَ نَفَقَتَهُ اه. ع ش. ☐ فَوَدَّ: (أَوْ خَوْفٍ مَفْسَدَةٍ) قَدْ يُقَالُ الْوَاوُ أَوْلَى لِأَنَّهُ عَطَفَهُ عَلَى الْعُدِّهِ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِ الْوَاوِ اه. سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ بَلِ الْأَوَّلَى كَخَوْفِ إِنْخ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْأَسَنَى. ☐ فَوَدَّ: (وَالْأَعْلَى عَلَى مُصَلِّ إِنْخ) فِي فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ سُئِلَ هَلْ يُشْرَعُ السَّلَامُ عَلَى الْمُشْتَغِلِ بِالْوُضُوءِ أَوْ لَا فَاجَابَ بِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ يُشْرَعُ السَّلَامُ عَلَيْهِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الرَّدُّ اه. سم. ☐ فَوَدَّ: (وَمُلبِّ) أَي: فِي التُّسْكِ اه. مُعْنِي. ☐ فَوَدَّ: (وَمُؤدِّن إِنْخ) وَالضَّابِطُ كَمَا قَالَه الْإِمَامُ أَنْ يَكُونَ الشَّخْصُ عَلَى حَالَةٍ لَا يَجُوزُ أَوْ لَا يَلِيقُ بِالْمُرُوءَةِ الْقُرْبُ مِنْهُ فِيهَا مُعْنِي وَأَسْنَى. ☐ فَوَدَّ: (وَمُستمِعِه) هَلْ يُشْتَرَطُ الْإِسْتِمَاعُ بِالْفِعْلِ أَوْ يَكْفِي وَلَوْ بِالْقُوَّةِ سَيِّدُ عَمَرَ، وَقَدْ يَرْجَحُ الثَّانِي تَغْيِيرُ الْمُعْنِي بِحَاضِرِ الْخَطِيبِ اه. ☐ فَوَدَّ: (وَمُستغْرِقِ الْقَلْبِ إِنْخ) الْأَذْكَارُ الْمَطْلُوبَةُ عَقِبَ الصَّلَاةِ قَبْلَ التَّكْلَمِ هَلْ يُسْنُ السَّلَامُ وَيَجِبُ الرَّدُّ عَلَى الْمُشْتَغِلِ بِهَا أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَالثَّانِي غَيْرُ بَعِيدٍ إِذْ يَشُقُّ عَلَيْهِ الرَّدُّ مَشَقَّةً شَدِيدَةً لِتَقْوِيَةِ الثَّوَابِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَيْهَا سَمَ عَلَى حَجِّ اه. ع ش. ☐ فَوَدَّ: (بِدُعاءٍ إِنْخ) أَي: أَوْ مُرَاقِبَةِ الصَّوْفِيِّينَ. ☐ فَوَدَّ: (أَكْثَرُ مِنْ مَشَقَّةِ الْإِكْلِ) أَي: مِنْ مَشَقَّةِ الرَّدِّ

☐ فَوَدَّ: (وَالْأَعْلَى مُصَلِّ وَسَاجِدٍ إِنْخ) فِي فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي بَابِ الْوُضُوءِ: أَنَّهُ سُئِلَ هَلْ يُشْرَعُ السَّلَامُ عَلَى الْمُشْتَغِلِ بِالْوُضُوءِ وَيُسْنُ لَهُ الرَّدُّ أَوْ لَا؟ فَاجَابَ بِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ يُشْرَعُ السَّلَامُ عَلَيْهِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الرَّدُّ. اه. وَيُفَارِقُ ذَلِكَ مَا مَرَّ فِي الْمُغْتَسِلِ بِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ مُتَجَرِّدًا كُلاً أَوْ بَعْضًا فَيَشُقُّ عَلَيْهِ مَكَالَمَتُهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ. ☐ فَوَدَّ: (وَمُستغْرِقِ الْقَلْبِ بِدُعاءٍ إِنْخ) الْأَذْكَارُ الْمَطْلُوبَةُ عَقِبَ الصَّلَاةِ قَبْلَ التَّكْلَمِ هَلْ يُسْنُ السَّلَامُ وَيَجِبُ الرَّدُّ عَلَى الْمُشْتَغِلِ بِهَا أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَالثَّانِي غَيْرُ بَعِيدٍ إِذْ يَشُقُّ عَلَيْهِ الرَّدُّ مَشَقَّةً شَدِيدَةً لِتَقْوِيَةِ الثَّوَابِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَيْهَا، وَاحْتِمَالُ أَنْ لَا يَقُوتَ بُعْذَرُهُ بِالرَّدِّ يُعَارِضُهُ الْإِحْتِيَاطُ فِي تَحْصِيلِ ذَلِكَ الثَّوَابِ لِاحْتِمَالِ أَنْ لَا يَكُونَ مَعْذُورًا بِالرَّدِّ فِي الْوَاقِعِ فَلْيَتَأَمَّلْ، نَعَمْ إِنْ قَيَّدَ الْكَلَامُ فِي الْأَخْبَارِ بِمَا لَيْسَ خَبَرًا اتَّجَهَ أَنَّهُ لَمْ يَضُرَّ فَلَا كَلَامَ فِي نَذْبِ السَّلَامِ مَعَهَا وَوُجُوبِ الرَّدِّ.

الأذكار، ومُتَخَصِّصِينَ بَيْنَ يَدَيَّ قَاضٍ (وَلَا جَوَابَ) يَجِبُ (عَلَيْهِمْ)، إِلَّا مُسْتَمِعَ الْخَطِيبِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ وَذَلِكَ لِوَضْعِهِ السَّلَامَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، بَلْ يُكْرَهُ لِقَاضِي حَاجَةٍ وَنَحْوِهِ كَالْمُجَامِعِ وَيُسْنُ لِلْأَكْلِ، نَعَمْ، يُسْنُ السَّلَامُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْبَلْعِ وَقَبْلَ وَضْعِ اللَّقْمَةِ بِالْفَمِ وَيَلْزُمُهُ الرَّدُّ، وَلَمَنْ بِالْحَمَامِ وَمُلَّبٌ وَنَحْوُهُمَا بِاللَّفْظِ وَلِلْمُصَلِّ وَمُؤَذِّنٍ بِالْإِشَارَةِ، وَإِلَّا فَبَعْدَ الْفَرَاغِ أَيْ إِنْ قَرُبَ الْفَصْلُ، وَيَحْزُمُ عَلَى مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ نَحْوُ حَرْبِيٍّ أَوْ مُرْتَدٍّ، وَرَجَحَ الْمُصَنِّفُ نَذْبَهُ عَلَى الْقَارِيٍّ وَإِنْ اسْتَعْلَ بِالتَّدْبِيرِ وَوَجُوبِ الرَّدِّ عَلَيْهِ، وَيُتَّجِهْ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي الدُّعَاءِ أَنَّ الْكَلَامَ فِي مُتَدَبِّرٍ لَمْ يَسْتَعْرِقِ التَّدْبِيرُ قَلْبَهُ، وَإِلَّا وَقَدْ شَقَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَمْ يُسْنُ ابْتِدَاءَ وَلَا جَوَابَ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمُتَدَبِّرِ، بَلْ يَنْبَغِي فِيهِ اسْتَعْرِقَهُ هَمَّ كَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ حَكْمُهُ ذَلِكَ. وَيُسْنُ عِنْدَ التَّلَاقِي سَلَامَ صَغِيرٍ عَلَى كَبِيرٍ،.....

على الأكَلِ، وَقَدْ يُقَالُ لِمَنْ لَا يَكْتَفِي بِالسَّوَادَةِ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ.

(أَقُولُ): وَقَدْ يُفِيدُهُ صَنِيعُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي حَيْثُ أَسْقَطَا ذَلِكَ التَّصْوِيرَ. □ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيْ: عَدَمُ وَجُوبِ الْجَوَابِ عَلَيْهِمْ. □ قَوْلُهُ: (بَلْ يُكْرَهُ) أَيْ: الْجَوَابُ. □ قَوْلُهُ: (وَيُسْنُ لِلْأَكْلِ) أَيْ: بِاللَّفْظِ اهـ. أَسْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَلَمَنْ بِالْحَمَامِ) أَيْ: يُسْنُ الْجَوَابُ لِمَنْ بِالْحَمَامِ غَيْرِ الْمَشْغُولِ بِالْإِعْتِسَالِ وَنَحْوِهِ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَلِلْمُصَلِّ الْإِنِّ) أَيْ: وَسَاجِدٍ لِيَتَلَاوَهَ اهـ. أَسْنَى. □ قَوْلُهُ: (بِالْإِشَارَةِ) أَيْ: الْمُفْهِمَةِ لِرَدِّ السَّلَامِ بِرَأْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَالْإِ) أَيْ: إِنْ لَمْ يَرُدَّ بِالْإِشَارَةِ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ قَرُبَ الْفَصْلُ) أَيْ: عُرْفًا بِأَنْ لَا يَقْطَعَ الْقَبُولَ عَنِ الْإِجَابِ فِي الْبَيْعِ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (نَحْوُ حَرْبِيٍّ) لَعَلَّهُ أَرَادَ بَنَحْوِهِ الْمُعَاهَدَ وَالْمُؤَمَّنَ فَلْيُرَاجَعْ. □ قَوْلُهُ: (نَذْبَهُ) أَيْ: السَّلَامَ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْقَارِيٍّ) وَمِثْلُهُ الْمُدْرَسُ وَالطَّلَبَةُ فَيُنْدَبُ السَّلَامُ عَلَيْهِمْ وَيَجِبُ الرَّدُّ اهـ. ع ش أَيْ: بِشَرْطِ عَدَمِ الْإِسْتِعْرَاقِ الْآتِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَا جَوَابَ) أَيْ: وَاجِبٌ عَلَيْهِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَلَا يَجِبُ رَدُّ اهـ. وَهِيَ صَرِيحَةٌ فِي الْمَقْصُودِ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ.

□ قَوْلُهُ: (اسْتَعْرِقَهُ هَمَّ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ دُنْيَوِيًّا. □ قَوْلُهُ: (حَكْمُهُ ذَلِكَ) أَيْ: لَا يُسْنُ ابْتِدَاؤُهُ بِالسَّلَامِ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الرَّدُّ. □ قَوْلُهُ: (عِنْدَ التَّلَاقِي) وَيُكْرَهُ تَخْصِيصُ الْبَغْضِ مِنَ الْجَمْعِ بِالسَّلَامِ ابْتِدَاءً وَرَدًّا وَيُنْدَبُ أَنْ يَبْدَأَ بِالسَّلَامِ قَبْلَ الْكَلَامِ وَإِنْ كَانَ مَارًا فِي سَوِيٍّ أَوْ جَمْعٍ لَا يَنْتَشِرُ فِيهِمُ السَّلَامُ الْوَاحِدُ سَلَّمَ عَلَى مَنْ يَلِيهِ أَوَّلَ مُلَاقَاتِهِ فَإِنْ جَلَسَ إِلَى مَنْ سَمِعَهُ سَقَطَ عَنْهُ سُنَّةُ السَّلَامِ أَوْ إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ سَلَّمَ ثَانِيًا وَلَا يَتْرُكُ السَّلَامَ لِخَوْفِ عَدَمِ الرَّدِّ عَلَيْهِ لِتَكْبِيرِ أَوْ غَيْرِهِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. □ قَوْلُهُ: (سَلَامَ صَغِيرٍ الْإِنِّ) فَإِنْ عَكَسَ أَيْ: بِأَنْ سَلَّمَ كَبِيرٌ عَلَى صَغِيرٍ، وَوَاقِفٌ أَوْ مُضْطَجِعٌ عَلَى مَاشٍ، وَغَيْرُ رَاكِبٍ عَلَى رَاكِبٍ، وَكَثِيرُونَ عَلَى قَلِيلِينَ لَمْ يُكْرَهُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَرَوْضٌ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى كَبِيرٍ) وَلَوْ عَلِمَ نَحْوُ الْكَبِيرِ وَالْمَاشِي أَنَّ الصَّغِيرَ وَالرَّكِبَ لَا يَسَلِّمُ عَلَيْهِمَا فَهَلْ يُنْدَبُ لَهُ السَّلَامُ أَوْ لَا؟ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَالْتَّرَدُّ الْمَحْكِيُّ فِي الشَّارِحِ بِقَوْلِهِ: وَظَاهِرُ قَوْلِهِمُ الْإِنِّ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ مَنْ ذَكَرَ كَمَنْ ظَنَّ عِنْدَ الْمُلَاقَاةِ أَنَّ مُلَاقِيَهُ يَفْعَلُ بِالسُّنَّةِ أَوْ شَكَّ فِيهِ

□ قَوْلُهُ: (صَغِيرٍ عَلَى كَبِيرٍ الْإِنِّ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَإِنْ عَكَسَ لَمْ يُكْرَهُ. اهـ.

وماش على واقف أو مضطجع، وراكب عليهم، وقليلين على كثيرين؛ لأن نحو الماشي يخاف من نحو الراكب؛ ولزيادة مرتبة نحو الكبير على نحو الصغير، وظاهر قولهم حيث لم يسن الابتداء لا يجب الرد إلا ما استثنى أنه لا يجب الرد هنا في ابتداء من لم يندب له، ويحتمل وجوبه؛ لأن عدم السنية هنا لأمر خارج هو مخالفة نوع من الأدب، وخرج بالتلاقي الجالس والواقف والمضطجع فكل من ورد على أحدهم يسلم عليه مطلقاً، ولو سلم كل على الآخر فإن ترتباً كان الثاني جواباً أي ما لم يقصد به الابتداء وحده على ما بحثه بعضهم، وإلا لزم كلا الرد.

وأته في هذين الحالتين لا يشرع له السلام بلا شك اهـ. سيد عمر. قو: (وماش على واقف أو مضطجع) كذا في الروض والنهاية والمغني، وظاهر أنه مندرج في قولهم الآتي وخرج بالتلاقي الجالس والواقف والمضطجع إلخ ففيه تكرار. قو: (وقليلين على كثيرين) ولو تلاقى قليل ماش وكثير راكب تعارضاً نهايةً وأسنى أي: فلا أولوية لأحدهما على الآخر ع ش. قو: (لأن نحو الماشي) أي: كالصغير والواقف والمضطجع وقوله: من نحو الراكب أي: كالكبير وكثيرين. قو: (ولزيادة إلخ) يتأمل وجه انطباقه على مذلوله؛ لأن الأقل مرتبة يخاف من ضده فكان ينبغي للضد أن يسلم حتى يؤمن: كالراكب مع الماشي اهـ. سيد عمر، وقد يجاب بأن المراد بالمرتبة الأخرى لا ما يشمل الذبوبة فقوله: لأن الأقل مرتبة يخاف إلخ ممنوع هنا. قو: (نحو الكبير) أي: كالكثيرين وقوله: على نحو الصغير أي: كالقليل اهـ. سم. قو: (إلا ما استثنى) وهو مستمع الخطيب. قو: (أنه لا يجب إلخ) خبر قوله وظاهر قولهم. قو: (هنا) إشارة إلى ما في قوله ويسن عند التلاقي إلخ، وقوله ويحتمل وجوبه لعله أظهر اهـ. سم. قو: (من لم يندب إلخ) كنحو الصغير. قو: (هنا) أي: في سلام نحو الكبير على نحو الصغير. قو: (وخرج) إلى قوله لخبر البخاري في المغني إلا قوله وحده إلى وإلا، وقوله وقال: إلى وأفتى وقوله للحديث إلى ويئذب، وقوله لأن إلى ويسن وقوله قال ابن عبد السلام إلى ويحرم وقوله للحديث الحسن إلى واستمراؤه، وقوله أو طلباً إلى أنا من أحبه. قو: (مطلقاً) أي: سواء كان الوارد صغيراً أم لا قليلاً أم لا اهـ. مغني. قو: (ولو سلم كل) أي: من اثنين تلاقياً مغني ونهاية. قو: (أي: ما لم يقصد به إلخ) عبارة النهاية نعم إن قصد به الابتداء صرفه عن الجواب أو قصد به الابتداء والرد فكذا ذلك فيجب رد السلام على من سلم أولاً اهـ. قو: (ولاً) أي: بأن كانا معاً.

قو: (وقليلين على كثيرين) قال في شرح الروض فلو تلاقى قليل ماش وكثير راكب تعارضاً اهـ. قو: (ولزيادة مرتبة نحو الكبير) أي: كالكثير، وقوله على نحو الصغير أي: كالقليل. قو: (هنا) إشارة إلى ما في قوله: ويسن عند التلاقي عنه إلخ وقوله: ويحتمل وجوبه ولعله أظهر. قو: (فكل من ورد) ولو كثيراً وقليلًا.

(تَمَّة) لَا يَسْتَحِقُّ مُبْتَدِئُ بِنَحْوِ صَبْحِكَ اللَّهُ بِالْخَيْرِ أَوْ قَوْلِكَ اللَّهُ جَوَابًا، وَدُعَاؤُهُ لَهُ فِي نَظِيرِهِ حَسَنٌ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِإِهْمَالِهِ تَأْدِيبَهُ؛ لِتَرْكِه سُنَّةَ السَّلَامِ وَخُتْبِي الظَّهْرِ مَكْرُوهٌ، وَقَالَ كَثِيرُونَ: حَرَامٌ؛ لِلْحَدِيثِ الْحَسَنِ أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْهُ وَعَنِ التَّزَامِ الْغَيْرِ وَتَقْبِيلِهِ، وَأَمَرَ بِمُصَافَحَتِهِ. وَأُفْتِيَ الْمُصَنِّفُ بِكَرَاهَةِ الْإِنْجِنَاءِ بِالرَّأْسِ وَتَقْبِيلِ نَحْوِ رَأْسٍ أَوْ يَدٍ أَوْ رِجْلِ لَا سِيَّمَا لِنَحْوِ غَنِيٍّ؛ لِحَدِيثٍ: «مَنْ تَوَاضَعَ لِعَنِي ذَهَبَ ثَلَاثًا دِينَهُ» وَيُنْدَبُ ذَلِكَ لِنَحْوِ صَلَاحٍ أَوْ عِلْمٍ أَوْ شَرَفٍ؛ لِأَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ قَبْلَ يَدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَيُسَنُّ الْقِيَامُ لِمَنْ فِيهِ فَضِيلَةٌ ظَاهِرَةٌ مِنْ نَحْوِ صَلَاحٍ أَوْ عِلْمٍ أَوْ وَلَادَةٍ أَوْ نَسَبٍ أَوْ وِلَايَةٍ مَضْحُوبَةٍ بِصِيَانَةٍ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: أَوْ لِمَنْ يُزَجِّحِي خَيْرُهُ أَوْ يُخَشِي مِنْ شَرِّهِ وَلَوْ كَافَرًا خَشِيَ مِنْهُ ضَرَرًا عَظِيمًا أَيْ لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً، فِيمَا يَظْهَرُ وَيَكُونُ عَلَى جِهَةِ الْبِرِّ وَالْإِكْرَامِ لَا الرِّيَاءِ وَالْإِعْظَامِ، وَيَحْرُمُ عَلَى الدَّاخِلِ أَنْ يُجِبَّ قِيَامَهُمْ لَهُ؛ لِلْحَدِيثِ الْحَسَنِ: «مَنْ

قَوْلُهُ: (لَا يَسْتَحِقُّ مُبْتَدِئُ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلُهُ: إِنْ لَمْ يُشْمَتْ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَقَالَ إِلَى وَأُفْتِيَ، وَقَوْلُهُ لَا سِيَّمَا إِلَى وَيُنْدَبُ، وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ إِلَى وَيُسَنُّ، وَقَوْلُهُ لِيَخْبِرَ الْبُخَارِيُّ إِلَى وَيُسَنُّ وَقَوْلُهُ: لِلِابْتِغَاءِ إِلَى وَيَحْرُمُ وَقَوْلُهُ: بِمُهْمَلَةٍ إِلَى إِذَا حَمِدَ، وَقَوْلُهُ: لِلْحَدِيثِ الْحَسَنِ إِلَى وَاجَابَةُ مُشْمَتِهِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَسْتَحِقُّهُ مُبْتَدِئُ بِنَحْوِ صَبْحِكَ اللَّهُ الْخ) وَأَمَّا التَّحِيَّةُ بِالطَّلْبَةِ وَهِيَ أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَكَ فَقِيلَ: بِكَرَاهَتِهَا، وَالْأَوْجَهُ أَنْ يُقَالَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ أَوْ الْعِلْمِ، أَوْ مِنْ وَلَاةِ الْعَدْلِ فَالدُّعَاءُ بِذَلِكَ قُرْبَةٌ وَإِلَّا فَمَكْرُوهٌ أَوْ مُغْنِي زَادَ الْأَسْنَى بِلِ حَرَامٌ أَوْ قَوْلُهُ: (جَوَابًا) أَيْ: بِحَسَبِ أَضْلِ الشَّرْعِ حَتَّى لَا يُنَافِيَ مَا لَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ وَقُوْعُ ضَرَرٍ إِنْ لَمْ يُجِبْهُ فَإِنَّهُ لَا يَتَعَدَّى وَجُوبَ الْجَوَابِ حِينَئِذٍ لِكَيْتَ لِعَارِضٍ أَوْ سَيِّدٍ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِإِهْمَالِهِ الْخ) أَيْ: فَتَرَكَ الدُّعَاءَ لَهُ أَحْسَنَ أَسْنَى وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَخُتْبِي الظَّهْرِ مَكْرُوهٌ) وَلَا يُغْتَرُّ بِكَثْرَةِ مَنْ يَفْعَلُهُ مِمَّنْ يُنْسَبُ إِلَى عِلْمٍ أَوْ صَلَاحٍ أَوْ غَيْرِهِمَا أَسْنَى وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (لَا سِيَّمَا لِنَحْوِ غَنِيٍّ) كَشَوَازٍ وَوَجَاهَةٌ فَشَدِيدُ الْكَرَاهَةِ أَوْ قَوْلُهُ: مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَيُنْدَبُ ذَلِكَ) دَخَلَ فِيهِ تَقْبِيلُ الرَّجُلِ وَهُوَ كَذَلِكَ أَوْ سَم. قَوْلُهُ: (لِنَحْوِ صَلَاحٍ) أَيْ: مِنَ الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ كَكَبِيرِ سِنَّ وَرُفْدٍ أَوْ مُغْنِي عِبَارَةً عَنْ شَيْءٍ مِنَ النَّحْوِ الْمُعْلَمِ الْمُسْلِمِ أَوْ قَوْلُهُ أَوْ وِلَايَةٍ أَيْ: وَِلَايَةِ حُكْمٍ كَالْقَاضِي رَشِيدٍ وَع ش. قَوْلُهُ: (مَضْحُوبَةٍ الْخ) صِفَةُ وَِلَايَةٍ. قَوْلُهُ: (بِصِيَانَةٍ) أَيْ: عَنْ خِلَافِ الشَّرْعِ وَيَظْهَرُ أَنَّ صِيَانَةَ كُلِّ زَمَانٍ بِحَسَبِهِ. قَوْلُهُ: (قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخ) عِبَارَةً الْأَسْنَى قَالَ الْأَذْرَعِيُّ بَلْ يَظْهَرُ وَجُوبُهُ فِي هَذَا الزَّمَانِ دَفْعًا لِلْعَدَاوَةِ وَالتَّقَاطُعِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فَيَكُونُ مِنْ بَابِ دَفْعِ الْمَفَاسِدِ أَوْ قَوْلُهُ: (أَوْ لِمَنْ يُزَجِّحِي خَيْرُهُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ الْخَيْرَ الْأَخْرَوِيَّ كَالْمُعْلَمِ حَتَّى لَا يُنَافِيَ الْحَدِيثُ الْمَارَّ سَيِّدُ عَمَرَ، وَيَتَّبِعِي أَنَّ مِنَ الْخَيْرِ الْأَخْرَوِيِّ نَحْوُ الْإِنْفَاقِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْمُحْتَاجِ. قَوْلُهُ: (وَيَكُونُ) أَيْ: هَذَا الْقِيَامُ أَوْ قَوْلُهُ: (وَيَكُونُ عَلَى جِهَةِ الْبِرِّ الْخ) أَيْ: وَجُوبًا أَوْ ع ش. قَوْلُهُ: (وَالْإِعْظَامُ) أَنْظَرَ مَا الْمُرَادُ بِهِ رَشِيدِي.

قَوْلُهُ: (وَيُنْدَبُ ذَلِكَ) دَخَلَ فِيهِ تَقْبِيلُ الرَّجُلِ وَهُوَ كَذَلِكَ.

أَحَبُّ أَنْ يَتَمَثَّلَ النَّاسُ لَهُ قِيَامًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» ذَكَرَهُ فِي الرُّوضَةِ وَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى مَا إِذَا أَحَبَّ قِيَامَهُمْ وَاسْتِمْرَارَهُ وَهُوَ جَالِسٌ أَوْ طَلَبًا لِلتَّكْبِيرِ عَلَى غَيْرِهِ، وَهَذَا أَخْفُ تَحْرِيمًا مِنَ الْأَوَّلِ إِذْ هُوَ التَّمَثُّلُ فِي الْخَبَرِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْبَيْهَقِيُّ، أَمَّا مَنْ أَحَبَّهُ جُودًا مِنْهُمْ عَلَيْهِ لِمَا أَنَّهُ صَارَ شِعَارًا لِلْمَوَدَّةِ فَلَا حَرَمَةَ فِيهِ. وَلَا بَأْسَ بِتَقْبِيلِ وَجْهِ طِفْلِ رَحْمَةً وَمَوَدَّةً؛ لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبَّلَ ابْنَهُ إِبْرَاهِيمَ وَقَدْ قَبَّلَ الْحَسَنَ» وَقَالَ لِمَنْ قَالَ لِي عَشْرَةٌ مِنَ الْأَوْلَادِ مَا قَبَّلْتُهُمْ: مَنْ لَا يَرْحُمُ لَا يُزَحِّمُ» وَمَحَرَّمٌ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَبَّلَ خَدَّ عَائِشَةَ لِحُمَّى أَصَابَتْهَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَيُسْنُ تَقْبِيلُ قَادِمٍ مِنْ سَفَرٍ وَمُعَانَقَتُهُ لِلاتِّبَاعِ الصَّحِيحُ فِي جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمَّا قَدِمَ مِنَ الْحَبَشَةِ،

• قَوْلُهُ: (ذَكَرَهُ) أَي: قَوْلُهُ وَيَحَرِّمُ وَكَذَا ضَمِيرُ حَمَلِهِ. • قَوْلُهُ: (وَحَمَلَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: أَمَّا مَنْ أَحَبَّهُ عِبَارَةُ الْأُسْتَى، وَالْمُرَادُ بِتَمَثُّلِهِمْ لَهُ قِيَامًا أَنْ يَقْعُدَ وَيَسْتَمِرَّوا قِيَامًا كَعَادَةِ الْجَبَابِرَةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْبَيْهَقِيُّ، وَمَثَلُهُ حُبُّ الْقِيَامِ لَهُ تَفَاخُرًا وَتَطَاوُلًا عَلَى الْأَقْرَانِ اه. • قَوْلُهُ: (وَاسْتِمْرَارُهُ) أَي: قِيَامِهِمْ. • قَوْلُهُ: (أَوْ طَلَبًا) لَعَلَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ وَاسْتِمْرَارَهُ وَهُوَ جَالِسٌ بَاغْتِيَارِ الْمَعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَي: قَوْلُهُ: أَوْ طَلَبًا لِخِ قَوْلِهِ: مِنَ الْأَوَّلِ أَي: قَوْلُهُ: وَاسْتِمْرَارُهُ لَخ. • قَوْلُهُ: (إِذْ هُوَ) أَي: الْأَوَّلُ. • قَوْلُهُ: (لَا بَأْسَ لَخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ أَي: وَالْمُعْنَى وَتَقْبِيلُ خَدِّ طِفْلِ لَا يُشْتَهَى وَلَوْ لِغَيْرِهِ، وَأَطْرَافُ شَفَتَيْهِ مُسْتَحَبَّةٌ اه. سم. • قَوْلُهُ: (وَجْهِ طِفْلِ) بَلْ أَيُّ مَحَلٍّ فِيهِ وَلَوْ فِي الْفَمِ وَقَوْلُهُ طِفْلٌ أَي: لَا يُشْتَهَى ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى اه. ع ش. • قَوْلُهُ: (وَمُحَرِّمٌ لَخ) عُطِفَ عَلَى طِفْلِ. • قَوْلُهُ: (وَيُسْنُ تَقْبِيلُ لَخ) وَتُنْدَبُ الْمُصَافِحَةُ مَعَ بَشَاشَةِ الْوَجْهِ وَالِدُّعَاءِ بِالْمَغْفِرَةِ وَغَيْرِهَا لِلتَّلَاقِي، وَلَا أَضَلَّ لِلْمُصَافِحَةِ بَعْدَ صَلَاتِي الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ وَلَكِنْ لَا بَأْسَ بِهَا فَإِنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْمُصَافِحَةِ، وَقَدْ حَثَّ الشَّارِعُ عَلَيْهَا وَإِنْ قَصَدَ أَبَا لُغَيْرِهِ مُغْلَقًا يَنْدَبُ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَى أَهْلِهِ ثُمَّ يَسْتَأْذِنَ، فَإِنْ لَمْ يُجِبْ أَعَادَهُ إِلَى ثَلَاثِ مَرَّاتٍ فَإِنْ أُجِيبَ فَذَاكَ وَالْأَرْجَحُ، فَإِنْ قِيلَ لَهُ بَعْدَ اسْتِثْنَائِهِ: مَنْ أَنْتَ تُدْبِ أَنْ يَقُولَ: فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ، أَوْ نَحْوَهُ مِمَّا يَحْضُلُ بِهِ التَّعْرِيفُ النَّامُ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يُكَنِّي نَفْسَهُ أَوْ يَقُولَ: الْقَاضِي فَلَانُ أَوْ الشَّيْخُ فَلَانُ أَوْ نَحْوَهُ إِذَا لَمْ يَعْرِفْهُ الْمُخَاطَبُ إِلَّا بِهِ، وَيُكْرَهُ اقْتِصَارُهُ عَلَى قَوْلِهِ أَنَا أَوْ الْخَادِمُ، وَتُنْدَبُ زِيَارَةُ الصَّالِحِينَ وَالْجِيرَانِ غَيْرِ الْأَشْرَارِ وَالْإِخْوَانِ وَالْأَقَارِبِ وَإِكْرَامُهُمْ بِحَيْثُ لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِمْ فَتَخْتَلِفُ زِيَارَتُهُمْ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِهِمْ وَمَرَاتِبِهِمْ وَقَرَابَتِهِمْ، وَيُسْنُ أَنْ يَطْلُبَهُ مِنْهُمْ أَنْ يَزُورُوهُ وَأَنْ يُكْثِرُوا زِيَارَتَهُ بِحَيْثُ لَا يَشُقُّ، وَتُنْدَبُ عِبَادَةُ الْمَرْضَى مُعْنَى رَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ.

• قَوْلُهُ: (تَقْبِيلُ قَادِمٍ) أَي: وَجْهَهُ صَالِحًا أَمْ لَا اه. أَسْتَى. • قَوْلُهُ: (مِنْ سَفَرٍ) أَي: أَوْ نَحْوِهِ اه. أَسْتَى. • قَوْلُهُ: (وَمُعَانَقَتُهُ) وَيُكْرَهُ ذَلِكَ أَي: التَّقْبِيلُ وَالْمُعَانَقَةُ لِغَيْرِ الْقَادِمِ مِنْ سَفَرٍ أَوْ نَحْوِهِ، وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمُقْبِلُ وَالْمُقْبَلُ صَالِحَيْنِ أَمْ فَاسِقَيْنِ أَمْ أَحَدُهُمَا صَالِحًا وَالْآخَرُ فَاسِقًا ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْأَذْكَارِ اه. رَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ.

• قَوْلُهُ: (وَلَا بَأْسَ بِتَقْبِيلِ وَجْهِ طِفْلِ رَحْمَةً لَخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَتَقْبِيلُ خَدِّ طِفْلِ وَلَوْ لِغَيْرِهِ لَا يُشْتَهَى وَأَطْرَافُ شَفَتَيْهِ مُسْتَحَبَّةٌ.

ويحرم نحو تقبيل الأُمرد الحسن غير نحو المحرم ومس شيء من بدنه بلا حائل كما مر.
ويُسَنُّ تَشْمِيتُ العاطِسِ بِمُهْمَلَةٍ وَمُعْجَمَةٍ؛ لِأَنَّ الْعُطَاسَ حَرَكَةُ مُزْعِجَةٍ زُبْمًا تَوَلَّدَ عَنْهُ نَحْوُ لَقْوَةٍ
فَنَاسَبَ أَنْ يُدْعَى لَهُ بِالرَّحْمَةِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِبَقَائِهِ عَلَى سَمْتِهِ وَخِلْقَتِهِ وَالْمَانِعَةِ مِنْ شِمَاتِهِ عَدُوَّهُ بِهِ
إِذَا حَمَدَ بِرَحْمَتِكَ اللَّهُ أَوْ رَبُّكَ. وَإِنَّمَا سُنُّ فِي السَّلَامِ رَدًّا وَجَوَابًا ضَمِيرُ الْجَمْعِ وَلَوْ لِلوَاحِدِ
لَأَجَلَ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ مَعَهُ كَمَا مَرَّ، وَلِصَغِيرِ بِنَحْوِ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، أَوْ بَارَكَ فِيكَ، وَيُكْرَهُ قَبْلَ
الْحَمْدِ، فَإِنْ شُكَّ قَالَ: يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ حَمَدَهُ أَوْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ إِنْ حَمَدْتَهُ، وَيُسَنُّ تَذْكِيرُهُ الْحَمْدَ
لِلخَبَرِ الْمَشْهُورِ «مَنْ سَبَقَ الْعَاطِسُ بِالْحَمْدِ آمَنَ مِنَ الْغُصَصِ» أَي: وَجَعَ الضَّرْسِ وَاللُّوْصِ أَي:

قوله: (غير نحو المحرم) كالمليك أي: من غير شهوة كما هو ظاهره. ع. ش. قوله: (ويُسَنُّ) إلى قوله، وإِنَّمَا سُنُّ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ بِمُهْمَلَةٍ إِلَى إِذَا حَمَدَ. قوله: (ويُسَنُّ تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ الْخ) وَيُنْدَبُ رَدُّ التَّائِبِ مَا اسْتَطَاعَ فَإِنْ غَلَبَهُ سَتَرُ قَمَةٍ بِيَدِهِ أَوْ غَيْرَهَا وَأَنْ يُرَحَّبَ بِالْقَائِمِ الْمُسْلِمِ بَأَنْ يَقُولَ لَهُ: مَرْحَبًا وَأَنْ يَلْتَمِيَ الْمُسْلِمُ الْمُنَادِي لَهُ بَأَنْ يَقُولَ: لَهُ لَيْتِكَ وَسَعْدَيْكَ أَوْ لَيْتِكَ فَقَطْ، أَمَّا الْكَافِرُ فَلَا. قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَالَّذِي يَظْهَرُ تَحْرِيمُ تَلْبِيَةِ الْكَافِرِ وَالتَّرْحِيبُ بِهِ، وَبَعِيدُ اسْتِحْبَابِ تَلْبِيَةِ الْفَاسِقِ وَالتَّرْحِيبُ بِهِ أَيْضًا، وَأَنْ يُخْبِرَ أَخَاهُ بِحُبِّهِ لَهُ فِي اللَّهِ وَأَنْ يَدْعُو لِمَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ بَأَنْ يَقُولَ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا أَوْ حَفِظَكَ اللَّهُ أَوْ نَحْوَهُمَا، وَلَا بَأْسَ بِقَوْلِهِ لِلرَّجُلِ الْجَلِيلِ فِي عِلْمِهِ أَوْ صِلَاحِهِ أَوْ نَحْوِهِمَا: جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ أَوْ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي، وَدَلَائِلُ مَا ذُكِرَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ. اه. رَوَضٌ مَعَ شَرْحِهِ وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَى وَأَنْ يُخْبِرَ. قوله: (بِمُهْمَلَةٍ الْخ) أَي: فِي التَّشْمِيتِ. اه. شَرْحُ الْقَامُوسِ. قوله: (نَحْوُ لَقْوَةٍ) اللَّقْوَةُ دَاءٌ فِي الْوَجْهِ. اه. قَامُوسٌ. قوله: (وَالْمَانِعَةُ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ الْمُتَضَمِّنَةُ. قوله: (إِذَا حَمَدَ) مُتَعَلِّقٌ بِسُنُّ، وَقَوْلُهُ: يَبْرَحُمُكَ اللَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ، عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ: وَالتَّشْمِيتُ لِلْمُسْلِمِ بِبِرَحْمَتِكَ اللَّهُ أَوْ رَبُّكَ وَيُرَدُّ بِبَهْدِكَ اللَّهُ أَوْ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ، وَتَشْمِيتُ الْكَافِرِ بِبَهْدِكَ اللَّهُ وَنَحْوِهِ لَا يَبْرَحُمُكَ اللَّهُ. اه. قوله: (رَدًّا) الْأَصُوبُ ابْتِدَاءً.
قوله: (لَأَجَلَ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ مَعَهُ) فِيهِ تَوَقُّفٌ إِذْ مَعَ الْعَاطِسِ مَلَائِكَةٌ أَيْضًا وَيُنَاقِشُهُ أَيْضًا قَوْلُهُ: الْآتِي بِنَحْوِ يَهْدِيكُمْ اللَّهُ بِضَمِيرِ الْجَمْعِ. قوله: (وَلِصَغِيرِ) أَي: وَمَا تَقَدَّمَ لِكَبِيرِ وَيُسَمَّى لِصَغِيرِ الْخ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ غَيْرَ مُمَيِّزٍ فَلْيُرَاجِعْ. قوله: (بِنَحْوِ أَصْلَحَكَ اللَّهُ الْخ) كَأَنَّهُ شَاكَ اللَّهُ إِنْشَاءً صَالِحًا. ع. ش.
قوله: (وَيُكْرَهُ الْخ) أَي: التَّشْمِيتُ ظَاهِرُهُ وَلَوْ لِصَغِيرٍ وَعَلَى تَسْلِيمِهِ يَتَبَنَّى اخْتِصَاصُهُ بِالْمُمَيِّزِ فَلْيُرَاجِعْ. قوله: (قَبْلَ الْحَمْدِ) أَي: فَلَا يُعْتَدُّ بِهِ وَيَأْتِي بِهِ ثَانِيًا بَعْدَ الْحَمْدِ. ع. ش. قوله: (قَالَ) يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ حَمَدَهُ الْخ) أَي: وَتَخْصُلُ بِهَا سُنَّةُ التَّشْمِيتِ. اه. ع. ش. قوله: (ويُسَنُّ تَذْكِيرُهُ الْحَمْدَ) أَي: إِنْ تَرَكَه. اه. مُغْنَى.

اه. قوله: (ويُسَنُّ تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: وَإِذَا قَالَ الْعَاطِسُ لَفْظًا آخَرَ غَيْرَ الْحَمْدِ لَمْ يُسَمَّ إِلَى أَنْ قَالَ صَرَخَ بِذَلِكَ فِي الرُّوضَةِ.

وَجَعِ الْأُذُنَ وَالْعُلُوْصَ وَهُوَ وَجَعُ الْبَطْنِ، وَتَكَرَّرُ التَّشْمِيْتُ إِلَى ثَلَاثٍ ثُمَّ بَعْدَهَا يَدْعُو لَهُ بِالشَّفَاءِ، وَقِيْدَهُ بَعْضُهُمْ بِمَا إِذَا عَلِمَهُ مَرْكُومًا؛ وَحَذَفُوهُ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الثَّلَاثِ مَعَ تَتَابُعِهَا غُرْفًا مَظْنَةُ الزُّكَامِ وَنَحْوِهِ، يَظْهَرُ أَنَّهَا لَوْ لَمْ تُتَابَعَ كَذَلِكَ يُسَنُّ التَّشْمِيْتُ بِتَكَرُّرِهَا مُطْلَقًا وَيُسَنُّ لِلْعَاطِسِ وَضْعُ شَيْءٍ عَلَى وَجْهِهِ وَخَفْضُ صَوْتِهِ مَا أَمَكْنَهُ؛ لِلْحَدِيثِ الْحَسَنِ: « الْعَطْسَةُ الشَّدِيدَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ »، وَإِجَابَةُ مُشْمَتِهِ بِنَحْوِ: يَهْدِيكُمُ اللَّهُ، وَلَمْ يَجِبْ لِأَنَّهُ لَا إِخَافَةَ بِتَرْكِهِ بِخِلَافِ رَدِّ السَّلَامِ، وَقَوْلُهُ: إِنْ لَمْ يُشْمَتْ يَرْحَمْنِي اللَّهُ، وَمَرَّ أَنْ الْمُصَلِّيَ يَحْمَدُ سِرًّا وَنَحْوُ قَاضِي الْحَاجَةِ يَحْمَدُ فِي نَفْسِهِ بِلَا لَفْظٍ (وَلَا جِهَادَ عَلَى صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ)؛ لِإِعْدَمِ تَكْلِيفِهِمَا، (وَأَمْرًا) لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ: « جِهَادُكُنَّ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ »؛ وَلِأَنَّهَا مُجِبِلَتْ عَلَى الضَّعْفِ، وَمِثْلُهَا الْخُنْفَى، (وَمَرِيضٍ) مَرَضًا يَمْنَعُهُ الرُّكُوبُ أَوِ الْقِتَالُ بِأَنْ يَحْصُلَ لَهُ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً، وَإِنْ لَمْ

قوله: (والعلوص) كاستور اه. قاموس. قوله: (وتكرر التشميت) إلى قوله وقيدته في المعنى.

قوله: (يدعو له بالشفاء) كما فاك الله أو شفاك الله اه. ع ش. قوله: (وقيدته) أي: الدعاء بالشفاء.

قوله: (وحذفوه) أي: حذف غير ذلك القيد. قوله: (ويظهر) عبارة النهاية والأوجه اه.

قوله: (إنها) أي: العطاس الزائدة. قوله: (كذلك) أي: غرفا اه. ع ش. قوله: (بتكرورها) الأولى

التذكير. قوله: (مطلقا) أي: زاد على الثلاث أم لا. قوله: (ويسن) إلى قوله ولم يجب في المعنى إلا

قوله للحديث إلى وإجابة. قوله: (وضع شيء) يده أو ثوبه أو نحوه اه. معني. قوله: (وخفض صوته

إلخ) وأن يحمد الله عقب عطاسه اه. معني زاد الأسنى بأن يقول: الحمد لله قال في الأذكار فلو قال:

الحمد لله رب العالمين كان أحسن، ولو قال الحمد لله على كل حال كان أفضل اه. قوله: (ينحو

يهديكُم الله) أي: كغفر الله لكم ولو زاد عليه ويصلح بالكم كان حسنا اه. ع ش عبارة المعنى ويرد

بيهديكُم الله، أو يغفر الله لكم وابتدأه وردّه سنّة عين إن تعين وإلا فكفاية اه. قوله: (ولم يجب)

أي: ردّ التشميت. قوله: (وقوله إلخ) أي: ويسن قول العطاس. قوله: (إن لم يشمت) بالبناء

للمفعول. قوله: (أن المصلي) إلى المتن في المعنى.

قوله (سن): (ولا جهاد) أي: واجب إلا على مسلم أو مرتد كما قاله الزركشي بالغ عاقل ذكر مستطيع

له حر ولو سكران واجدا هبة القتال اه. معني. قوله: (لعدم تكليفهما) إلى قول المتن والذين في

النهاية إلا قوله: للآية في الثلاثة، وقوله: كذا أطلقوه وقوله إن عم في الموضعين. قوله: (ومثلها

الخنفي) كذا في المعنى. قوله: (مرضا يمنعه إلخ) عبارة المعنى يتعدّد قتاله أو تعظم مشقته فلا عبرة

بصداع ووجع خرس اه.

قوله: (ويظهر أنها لو لم تتابع كذلك يسن التشميت بتكرورها إلخ) عبارة شرح الروض فإن تكرّر منه

العطاس متواليًا سنّ تشميتة لكل مرة إلى ثلاث إلخ فتشيد به بقوله متواليًا يفهم ما ذكره الشارح بقوله

ويظهر إلخ.

تُبَيْعَ التَّيْمَمِ فيما يظهر، ومثله بالأولى الأعمى وكالمريض مَنْ له مريض لا مُتَعَهِّدَ له غيره، وكالأعمى ذو رَمَدٍ وضعيفٌ بَصَرٍ لا يُمَكِّنُهُ معه اتِّقَاءُ السَّلَاحِ. (وذي عَرَجٍ بَيْنَ) ولو في رجلٍ وإن قَدَرَ على الرُّكُوبِ لِلآيَةِ فِي الثَّلَاثَةِ، وخرج بَيِّنَةً يَسِيرَةِ الَّذِي لَا يَمْنَعُ الْعَدُوَّ (وَأَقْطَعَ وَأَشْلَ) ولو لِمُعْظَمِ أَصَابِعِ يَدٍ وَاحِدَةٍ؛ إِذْ لَا بَطْشَ لَهَا وَلَا نِكَايَةَ، ومثلُهما فَاقِدُ الْأُنَامِلِ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ اعْتِبَارِ مُعْظَمِ الْأَصَابِعِ هُنَا لَا فِي الْعَتَقِ عَنِ الْكُفَّارَةِ كَمَا مَرَّ بِأَنَّ هَذَا يَقَعُ فِي نَادِرٍ مِنَ الْأَزْمِنَةِ، فَيَسْهُلُ تَحْمُلُهُ مَعَ قَطْعِ أَقْلُهَا، وَذَلِكَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ إِطَاقُهُ لِلْعَمَلِ الَّذِي يَكْفِيهِ غَالِبًا عَلَى الدَّوَامِ وَهُوَ لَا يَتَأَتَّى مَعَ قَطْعِ بَعْضِ الْأَصَابِعِ، وَبِحِثِّ عَدَمِ تَأْثِيرِ قَطْعِ أَصَابِعِ الرُّجُلَيْنِ إِذَا أَمَكَّنَ مَعَهُ الْمَشْيُ مِنْ غَيْرِ عَرَجٍ بَيْنَ. (وَعَبْدٍ) وَلَوْ مُبْعَضًا وَمُكَاتِبًا لِنَقْصِهِ، وَإِنْ أَمَرَهُ سَيِّدُهُ، وَالْقِيَاسُ أَنَّ مُسْتَأْجَرَ الْعَيْنِ كَذَلِكَ، وَذِمِّيٌّ؛ لِأَنَّهُ بَذَلَ الْجِزْيَةَ لِيَذُبَّ عَنْهُ لَا لِيَذُبَّ عَنَّْا، نَعَمْ، يَجِبُ عَلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ لِعِقَابِ الْآخِرَةِ كَمَا مَرَّ، (وَعَادِمِ أَهْبَةِ قِتَالٍ) كَسِلَاحٍ وَمُؤْنَةٍ نَفْسِهِ أَوْ مُؤْنَةٍ.....

قوله: (وَمِثْلُهُ) أَي: المريض إلى قوله وَيُفَرِّقُ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ بِالْأُولَى، وَقَوْلُهُ: وَكَالْمَرِيضِ إِلَى وَكَالْأَعْمَى، وَقَوْلُهُ: ذُو رَمَدٍ. قوله: (لَا يُمَكِّنُهُ مَعَهُ الْخ) قَيْدٌ فِي كُلِّ مَنْ ذِي رَمَدٍ وَضَعِيفُ بَصَرٍ أَه. ع ش. قوله: (وَلَوْ فِي رَجُلٍ) أَي: وَاحِدَةٍ. قوله: (لِلآيَةِ فِي الثَّلَاثَةِ) عِبَارَةٌ الْمَغْنَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [النَّح: ١٧] أَه. قوله: (وَلَوْ لِمُعْظَمِ الْخ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ الْأَقْطَعَ وَالْأَشْلَ. قوله: (وَلَوْ لِمُعْظَمِ الْخ) أَمَّا فَاقِدُ أَصْبُعَيْنِ كَخَنْصَرٍ وَبَصِيرٍ فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَه. ع ش. قوله: (وَمِثْلُهُمَا) أَي: الْأَقْطَعَ وَالْأَشْلَ. قوله: (فَاقِدُ الْأُنَامِلِ) أَي: أَكْثَرُهَا أَه. ع ش عَنْ سَمٍ عَلَى الْمَنْهَجِ عَنِ الْعُبَابِ. قوله: (بِأَنَّ هَذَا) أَي: الْجِهَادَ وَقَوْلُهُ وَذَلِكَ أَي: الْعَتَقُ فِي الْكُفَّارَةِ. قوله: (وَهُوَ) أَي: الْعَمَلُ الْمَذْكُورُ أَوْ الْإِطَاقَةُ لَهُ وَالتَّذَكِيرُ لِتَأْوِيلِ الْمَضَرِّ بِأَنَّ مَعَ الْفِعْلِ. قوله: (وَبَحَثَ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْأَوَجَهُ أَه. قوله: (عَدَمَ تَأْثِيرِ قَطْعِ أَصَابِعِ الرُّجُلَيْنِ الْخ) جَزَمَ بِهِ الْمَغْنَى. قوله: (وَلَوْ مُبْعَضًا) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ يَوْرَثُ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَالْقِيَاسُ إِلَى وَذِمِّيٌّ، وَقَوْلُهُ: نَعَمْ إِلَى الْمَثْنِ. قوله: (وَلَوْ مُبْعَضًا الْخ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَيُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ [الْبَقَرَة: ١٩١] وَلَا مَالٌ لِلْعَبْدِ وَلَا نَفْسٌ يَمْلِكُهَا فَلَمْ يَشْمَلْهُ الْخِطَابُ أَه. مُغْنَى. قوله: (وَإِنْ أَمَرَهُ سَيِّدُهُ) أَي: لِأَنَّهُ لَيْسَ الْقِتَالُ مِنَ الْإِسْتِخْدَامِ الْمُسْتَحَقِّ لِلْسَيِّدِ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ لَا يَقْتَضِي التَّعَرُّضَ لِلْهَلَاكِ أَه. مُغْنَى. قوله: (كَذَلِكَ) أَي: كَالْعَبْدِ أَي: مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْغَايَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ رَشِيدِيٌّ. قوله: (وَذِمِّيٌّ) مَقْهُومُهُ وَجُوبُ الْجِهَادِ عَلَى الْمُعَاهِدِ وَالْمُؤْمِنِ وَالْحَزْبِيِّ، وَهُوَ أَيْضًا مُقْتَضَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ بَذَلَ الْجِزْيَةَ الْخ وَعِبَارَةٌ شَرْحُ الْمَنْهَجِ: وَلَا عَلَى كَافِرٍ أَه. وَهِيَ شَامِلَةٌ لِلذِّمِّيِّ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّمَا عَبَّرَ بِالذِّمِّيِّ لِكُونِهِ مُلْتَزِمًا لِأَحْكَامِنَا لِلْإِحْتِرَازِ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ أَه. ع ش، عِبَارَةٌ الْمَغْنَى فَلَا يَجِبُ عَلَى كَافِرٍ وَلَوْ ذِمِّيًّا أَه.

قوله: (سَنِيٍّ) (وَعَادِمِ أَهْبَةِ قِتَالٍ) وَلَوْ كَانَ الْقِتَالُ عَلَى بَابِ دَارِهِ أَوْ حَوْلَهُ سَقَطَ اعْتِبَارُ الْمُؤْنِ كَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ أَه. مُغْنَى. قوله: (وَمُؤْنَةٍ نَفْسِهِ) عُطِفَ عَلَى سِلَاحٍ. قوله: (أَوْ مُؤْنَةٍ) وَكَذَا مُؤْنَتُهُمَا كَمَا فِيهِمْ بِالْأُولَى أَه. ع ش وَعِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ: أَوْ مُؤْنَةٍ ذَهَابًا أَوْ إِيَابًا أَي: فَقَدْ إِحْدَى الْمُؤْنَتَيْنِ فِي

ذَهَابًا أَوْ إِيَابًا، وَكَذَا مَرْكُوبٌ. وَالْمَقْصِدُ مَسَافَةٌ قَصِيرٌ مُطْلَقًا أَوْ دُونَهُ وَلَا يُطَبِّقُ الْمَشْيُ قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ فِي الْحَجِّ، وَيَلْزَمُهُ قَبُولُ بَذْلِهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ دُونَ غَيْرِهِ، وَلَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ فَقْدُ ذَلِكَ جَازَ لَهُ الرَّجُوعُ، وَلَوْ مِنَ الصَّفِّ مَا لَمْ يَفْقِدِ السَّلَاحَ وَيُمْكِنَهُ الرَّمْيُ بِحَجَرٍ مَثَلًا، أَوْ يُورِثُ انْصِرَافَهُ فَشَلًّا فِي الْمُسْلِمِينَ وَالْأَحْرَمَ كَذَا أَطْلَقُوهُ، وَيُتَّجَهُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ لَمْ يَظُنَّ الْمَوْتَ جَوْعًا أَوْ نَحْوَهُ لَوْ لَمْ يَنْصَرِفْ (وَكُلُّ عَذْرِ مَنَعَ وَجُوبَ حَجٍّ مَنَعَ الْجِهَادَ) أَيِ وَجُوبِهِ، (لَا خَوْفَ طَرِيقٍ مِنْ كُفَّارٍ) فَإِنَّهُ وَإِنْ مَنَعَ وَجُوبَ الْحَجِّ إِنْ عَمَّ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الْجِهَادِ، إِنْ أَمَكَنْتَ مُقَاوَمَتَهُمْ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَخَافِ، (وَكَذَا) خَوْفُهَا (مِنْ لُصُوصِ مُسْلِمِينَ) يَمْنَعُ وَجُوبَ الْحَجِّ إِنْ عَمَّ وَلَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الْجِهَادِ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِذَلِكَ. (وَالَّذَيْنِ الْحَالُ) وَلَوْ لِدِمِّي وَإِنْ كَانَ بِهِ رَهْنٌ وَثِيقٌ أَوْ كَفِيلٌ مُوسِرٌ، (يَحْرُمُ) عَلَى مَنْ هُوَ فِي ذِمَّتِهِ وَلَوْ وَالِدًا.....

الذَّهَابُ أَوْ فِي الْإِيَابِ كَافٍ فِي سَقُوطِ الْجِهَادِ اهـ. □ فَوَدَّ: (ذَهَابًا أَوْ إِيَابًا) وَكَذَا إِقَامَةً وَيَكْفِي فِي تَقْدِيرِهَا غَلْبَةُ الظَّنِّ بِحَسَبِ اجْتِهَادِهِ قُلْتُهُ بَخْتًا وَهُوَ ظَاهِرٌ اهـ. عَمِيرَةٌ اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ: أَطَاقَ الْمَشْيَ أَمْ لَا. □ فَوَدَّ: (أَوْ دُونَهُ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ فَقْدُ ذَلِكَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَلَوْ مَرَضَ بَعْدَ مَا خَرَجَ أَوْ فَنِيَ زَادَهُ أَوْ هَلَكَتْ دَابَّتُهُ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَيُمْكِنُهُ الْخُ) وَقَوْلُهُ أَوْ يُورِثُ الْخُ كُلُّ مِنْهُمَا بِالْجُزْمِ عَطْفًا عَلَى مَدْخُولٍ لَمْ فِي قَوْلِهِ مَا لَمْ يَفْقِدِ الْخُ. □ فَوَدَّ: (فَشَلًّا) أَيِ: ضَعْفًا اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَالْأَحْرَمَ) ظَاهِرُهُ حُرْمَةُ ذَلِكَ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَأَنَّهُ يَخْصُلُ لَهُ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً لَكِنْ لَا يَظُنُّ مَعَهَا الْمَوْتَ وَإِنْ خَشِيَ مُبِيحَ تَيْسُمِ اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (إِنْ مَحَلَّهُ) أَيِ: حُرْمَةُ الْإِنْصِرَافِ اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَظُنَّ الْمَوْتَ جَوْعًا الْخُ) أَيِ: وَلَا جَازَ لَهُ الْإِنْصِرَافُ.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (وَكُلُّ عَذْرِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ ثُمَّ أَشَارَ لِضَابِطٍ يَعُمُّ مَا سَبَقَ وَغَيْرَهُ بِقَوْلِهِ: وَكُلُّ عَذْرِ الْخُ. □ فَوَدَّ (سَنِي): (مَنَعَ وَجُوبَ حَجٍّ) وَمِنْهُ احْتِجَاجُ الْفَقِيهِ لِكُتْبِهِ وَالْمُخْتَرِفِ لِأَلْيَتِهِ اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (أَيِ: وَجُوبِهِ) إِلَى قَوْلِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَقَوْلُهُ إِنْ عَمَّ فِي الْمَحَلِّينِ. □ فَوَدَّ: (إِنْ أَمَكَنْتَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ تَنْبِيهِ مَحَلِّ الْوُجُوبِ فِي الصَّوَرَتَيْنِ إِذَا كَانَ لَهُ قُوَّةٌ تُقَاوِمُهُمْ وَلَا فَهْوٌ مَعْدُورٌ اهـ. □ فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) أَيِ: لِأَنَّ الْجِهَادَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَخَافِ.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (وَالَّذَيْنِ الْحَالُ) أَيِ: وَإِنْ قَلَّ كَفَّلَسِ اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ لِدِمِّي) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِي وَيَحْرُمُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ قِيلَ إِلَى وَالْحَقُّ، وَقَوْلُهُ: وَمِنْ تَمَّ إِلَى الْمُتَنِي، وَقَوْلُهُ وَظَاهِرٌ إِلَى وَلَا إِنْ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ لِدِمِّي) هَذَا يُخْرِجُ الْمُعَاهِدَ وَالْمُؤَمَّنَ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنَّهُمَا كَالدِّمِيِّ وَيَشْمَلُهُمَا قَوْلُ الْمُنْهَجِ مُسْلِمًا كَانَ أَيِ: رَبِّ الدِّينِ أَوْ كَافِرًا بَلْ يَشْمَلُ مَا لَوْ كَانَ الدِّينُ لِحَرْبِي لَزِمَ الْمُسْلِمَ بِعَقْدِ اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ لِدِمِّي) مُسْلِمًا كَانَ أَوْ دِمِّيًّا، وَقَوْلُ الْمُغْنِيِّ: عَلَى مُوسِرٍ لِمُسْلِمٍ أَوْ دِمِّيٍّ مُوَافِقَانِ لِتَغْيِيرِ الشَّرْحِ كَالنِّهَايَةِ بِالذِّمِّيِّ فَيَنْبَغِي حَمْلُ تَغْيِيرِ الْمُنْهَجِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ نَقْلٌ بِخِلَافِهِ فَلْيُرْاجَعْ. □ فَوَدَّ (سَنِي): (يَحْرُمُ) بِكُسْرِ الرَّاءِ الْمُشَدَّدَةِ اهـ. مُغْنِي.

وهو مؤسّر بأن كان عنده أزيد مما يبقى للمفلس فيما يظهر، قيل: وكذا المُعْسيرُ وتُقِلُّ عن الأصحابِ وأُلْحِقَ بالمدينِ وليّه، (سَفَرُ جِهَادٍ وَغَيْرِهِ) بالجرِّ وإن قَصَرَ رِعايَةَ لِحَقِّ الْغَيْرِ؛ ومن ثَمَّ جاءَ في مسلم «القتلُ في سبيلِ الله يُكْفِرُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الدِّينَ».

(تنبيه) يظهرُ ضَبْطُ الْقَصِيرِ هنا بما ضَبَطُوهُ به في التَّنْقِيلِ على الدَّائِيَةِ وهو مِثْلُ أو نحوهُ، وحينئذٍ فَلْيَتَنَبَّهْ لِدَلَالَةِ فَإِنَّ التَّسَاهُلَ يَقَعُ فِيهِ كَثِيرًا، (إِلَّا بِإِذْنِ غَرِيمِهِ) أو ظَنُّ رِضاهِ وهو من أَهْلِ الْإِذْنِ وَالرِّضَا لِرِضاهِ بِإِسْقَاطِ حَقِّهِ، نعم، قال الماوردِيّ والرَّوْيَانِي: لَا يَتَعَرَّضُ لِلشَّهَادَةِ، بَلْ يَقِفُ وَسَطَ الصَّفِّ أو حَاشِيَتِهِ حِفْظًا لِلدِّينِ انْتَهَى. وظاهرُ أَنَّ هَذَا مَنْدُوبٌ لَا وَاجِبٌ، وَإِلَّا لَأَنَّ اسْتِنَابَ مَنْ يَقْضِيهِ مِنْ مَالٍ حَاضِرٍ،

• فَوَدَّ: (وهو مؤسّر) قال في شَرْحِ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ بِخِلَافِ الْمُعْسيرِ انْتَهَى اه. سم عبارة المُعْني. وأما الْمُعْسيرُ فَلَيْسَ لِرَغِيمِهِ مَنَعُهُ عَلَى الصَّحِيحِ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ إِذْ لَا مُطَالَبَةَ فِي الْحَالِ اه. • فَوَدَّ: (وَأُلْحِقَ) بِالْمَدِينِ وَلِيَّهُ) عبارة المُعْني وكالمدْيُونِ وَلِيَّهُ كما بَحَثَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ؛ لِأَنَّ الْمُطَالِبَ اه.

• فَوَدَّ (سَنِي): (سَفَرُ جِهَادٍ وَغَيْرِهِ) أَي: وَلَوْ كَانَ رَبُّ الدِّينِ مُسَافِرًا مَعَهُ أَوْ فِي الْبَلَدِ الَّذِي قَصَدَهَا مَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ لِأَنَّهُ قَدْ يَزْجَعُ قَبْلَ وُصُولِهِ إِلَيْهَا أَوْ يَمُوتُ أَحَدُهُمَا عَشْرًا وَسَمًّا. • فَوَدَّ: (بِالْجَرِّ) أَي: عَطَفًا عَلَى جِهَادٍ. • فَوَدَّ: (تَنْبِيهُ يَظْهَرُ لِمَنْ) عبارة التَّهْيِيةِ وَالْأَوَّجِ ضَبْطُ الْقَصِيرِ هُنَا بِالْعَرَفِ لَا بِمَا ضَبَطَ بِهِ فِي التَّنْقِيلِ إِنْخ. • فَوَدَّ: (ضَبْطُ الْقَصِيرِ) لَعَلَّ الرُّوحَ ضَبَطَ السَّفَرَ وَإِلَّا فَالْقَصِيرُ وَالطَّوِيلُ سَوَاءٌ هُنَا كَمَا لَا يُخْفَى اه.

رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (قال الماوردِيّ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِثْلُهُ فِي الْمُعْني إِلَّا قَوْلَهُ وَظَاهِرُهُ إِلَى وَإِلَّا أَنَّ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَتَعَرَّضُ لِمَنْ) أَي: حَيْثُ جَاهَدَ بِالْإِذْنِ وَقَوْلُهُ حِفْظًا لِلدِّينِ أَي: بِحِفْظِ نَفْسِهِ اه. مُعْني. • فَوَدَّ: (وَظَاهِرُ أَنَّ هَذَا مَنْدُوبٌ) وَهُوَ ظَاهِرُ التَّهْيِيةِ وَصَرَّحَ بِالِاسْتِخْبَابِ فِي الْمُتَنَقَّى تَفْلًا عَنِ الْبُنْدَنِجِيِّ لِكَيْتَهُ إِنَّمَا ذَكَرَ عَدَمَ التَّعَرُّضِ فِي الْمُؤَجَّلِ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ الْمَنَعِ مِنْهُ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَالِ عِنْدَ الْإِذْنِ اه. سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (وَإِلَّا إِنْ اسْتِنَابَ إِنْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ إِلَّا بِإِذْنِ غَرِيمِهِ أَي: فَلَا تَحْرِيمَ لَوْصُولِ الدَّائِنِ إِلَى حَقِّهِ فِي الْحَالِ وَيُعْلَمُ مِنْ هَذِهِ الْعِلَّةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ عِلْمِ الدَّائِنِ بِالْوَكِيلِ وَمِنْ ثُبُوتِ الْوَكَالَةِ ابْنُ حَجَّ اه. سم عَلَى الْمُنْهَجِ، بَقِيَ مَا لَوْ امْتَنَعَ الْوَكِيلُ مِنَ الدَّفْعِ أَوْ عَزَلَ نَفْسَهُ هَلْ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ وَيُجَبَّرُ عَلَى التَّوْفِيقِ حَيْثُ قَبْلَ الْوَكَالَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ جَوَازُ ذَلِكَ وَعَدَمُ إِجْبَارِهِ عَلَى الدَّفْعِ وَالدَّائِنُ مُتَمَكِّنٌ مِنْ اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ بِالْقَاضِي اه. ع ش. • فَوَدَّ: (مِنْ مَالٍ حَاضِرٍ) أَي: بِخِلَافِ مَالِهِ الْغَائِبِ

• فَوَدَّ: (وهو مؤسّر) قال في شَرْحِ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ بِخِلَافِ الْمُعْسيرِ اه. وَانْظُرْ لَوْ كَانَ مَالُهُ غَائِبًا بَعِيدًا وَأَرَادَ السَّفَرَ لِمَا دُونَ مَسَافَتِهِ أَوْ مِثْلِهَا، وَقَدْ يُقَالُ: إِذَا حَلَّ لَهُ أَخَذَ الزَّكَاةَ لِعَيْنِيَّةٍ مَالِهِ كَانَ كَالْمُعْسيرِ وَقَدْ يُفْرَقُ. • فَوَدَّ: (إِلَّا بِإِذْنِ غَرِيمِهِ) ظَاهِرُهُ امْتِنَاعُ السَّفَرِ بِغَيْرِ إِذْنِ غَرِيمِهِ وَإِنْ كَانَ الْغَرِيمُ غَائِبًا، وَظَاهِرُهُ أَيْضًا وَإِنْ كَانَتْ عَيْنَتُهُ فِي الْمَحَلِّ الَّذِي يُرِيدُ الْمَدِينُ السَّفَرَ إِلَيْهِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ، وَقَدْ يُوَجِّهُ بَأَنَّهُ رَبَّمَا حَضَرَ بَعْدَ سَفَرِهِ فَتَقَرَّرَتْ عَلَيْهِ مُطَالَبَتُهُ وَلِمَا فِي السَّفَرِ مِنَ الْخَطَرِ الَّذِي قَدْ يَقُوتُ الْمُطَالَبَةُ لِنَحْوِ تَلَفِ الْمَدِينِ أَوْ مَالِهِ،

ومثله كما هو قياس نظائره دين ثابت على مليء، وظاهر كلامهم أنه لا أثر لإذن ولي الدائن وهو مُتَّجَعٌ؛ إذ لا مصلحة له في ذلك. (والمؤجل لا) يمنع سفرًا مطلقًا وإن قُرب حلوله بشرط وصوله لما يحل له فيه القصر، وهو مؤجل إذ لا مطالبة لمستحقه الآن، نعم، له الخروج معه ليطالبه به عند حلوله. (وقيل يُمنع سفرًا مخوفًا) كالجهاد وركوب البحر صيانة لحق الغير (ويحرم) على حرٍّ ومُبْعَضٍ ذكر وأنثى (جهادًا) ولو مع عدم سفر، (إلا بإذن أبويه) وإن عليا من سائر الجهات ولو مع وجود الأقرب وإن كانا قَتِينَيْنِ؛ لأنَّ بَرَّهما فرض عين؛ ولقوله ﷺ لِمَنْ اسْتَأْذَنَهُ وَقَدْ أَخْبَرَهُ أَنَّهُمَا لَهُ: «ففيهما فجاهد» مُتَّفَقٌ عليه. وَصَحَّ: «ألك والدة؟» قال: نعم، قال: «انطلق فأكرمها فإن الجنة تحت رجليها» هذا (إن كانا مسلمين) وإلا لم يجب استئذان الكافر؛ لانتهامه بمنعه له حمية لدينه وإن كان عدوًا للمقاتلين. ويلزم المُبْعَضُ استئذان سيده أيضًا، والقُرْبُ يحتاج لإذن سيده لا أبويه، ويحرم عليه أيضًا بلا إذن سفر مع الخوف وإن قصر.....

فإنه قد لا يصل مُغْنِي وع ش. قُود: (ومثله) أي: مثل المال الحاضر اه. رَشِيدِي. قُود: (دين ثابت) أي: لمريد السفر اه. ع ش. قُود: (على مليء) أي: وأذن لمن يُستوفى منه ويدفعه لرب الدين ولا يخفي الإذن لمن عليه الدين في الدفع للدائن لما تقدّم من أنّ الشخص لا يكون وكيلًا عن غيره في إزالة ملكه، وطريقه في ذلك أن يُحيل رب الدين بماله على المدين اه. ع ش. قُود: (وظاهر كلامهم) إلى قول المتن ويحرم في المغني إلا قوله بشرط إلى إذ لا مطالبة. قُود: (لا أثر إلخ) أي: في السفر اه. ع ش. قُود: (مطلقًا) أي: مخوفًا أو غيره اه. ع ش. قُود: (لما يحل له فيه القصر) أي: كخارج العمران اه. رَشِيدِي. قُود: (على حرٍّ) إلى قوله ولقوله في النهاية وإلى قوله ويحرم في المغني. قُود: (سنن: (إلا بإذن أبويه) ولو كان الحي أحدهما لم يجز إلا بإذنه اه. مُغْنِي. قُود: (وإن عليا) قياسه علوا ثم رأيت أنه جاء بالواو والياء فيقال في مضارعه يعلو ويعلو وعليه فما هنا على إحدى اللغتين اه. ع ش. وقوله لمن استأذنه أي: في الجهاد وقد أخبره أنهما له حال ممن استأذنه. قُود: (ففيهما فجاهد) مقول القول. قُود: (وصح) عبارة المغني وفي رواية اه. قُود: (هذا) أي: تحريم الجهاد بدون إذن أبويه. قُود: (لم يجب استئذان الكافر) أي منهما وكذا المنافع اه. مُغْنِي. قُود: (حمية لدينه) هذا لا يظهر فيما لو كان الأصل يهوديًا والمقاتلون نصارى أو عكسه للقطع بانتفاء الحمية بين اليهود والنصارى اه. رَشِيدِي أقول وقد يمتنع دعوى القطع بأن الكفر ملة واحدة. قُود: (ويلزم المُبْعَضُ) أي: إذا أراد الجهاد وإلا فهو غير واجب عليه وكذا الأمر في قوله والقُرْبُ يحتاج إلخ اه. ع ش. قُود: (أيضًا) أي: كأبويه. قُود: (ويحرم عليه) أي: على المُكَلَّف اه. ع ش. قُود: (وإن قصر إلخ) وفاقًا لِلنَّهْيَةِ وخلافًا لِلْمُغْنِي عبارته في شرح وكذا كفاية في الأصح.

فيه ولو سافر معه ولم يصرَّح له بإذن ولا منع فهل يجوز؟ فيه نظر، وقضية إطلاق العبارة عدم الجواز، وقد يستدل عليه بعدم جواز سفر الزوجة مع الزوج بغير إذنه وإن لم تسقط نفقتها فليأمل.

مُطْلَقًا وَطَوِيلٌ وَلَوْ مَعَ الْأَمْنِ. إِلَّا لِعُذِرَ، كَمَا قَالَ: (لَا سَفَرَ تَعْلَمُ فَرَضَ عَيْنٍ)، وَمِثْلُهُ كُلُّ وَاجِبٍ عَيْنِي وَإِنْ اتَّسَعَ وَقْتُهُ، لَكِنْ الظَّاهِرُ أَنَّ لِهَما مَنَعَهُ مِنَ الْخُرُوجِ لِحَاجَةِ الْإِسْلَامِ قَبْلَ خُرُوجِ قَافِلَةٍ أَهْلٍ بَلَدِهِ أَي: وَقْتُهُ فِي الْعَادَةِ أَوْ أَرَادُوهُ؛ لِأَنَّهُ إِلَى الْآنَ لَمْ يُخَاطَبْ بِالْوَجوبِ؛ وَمِنْ ثَمَّ بَحَثُ أَنَّ لِهَما مَنَعَ مَنْ أَرَادَ حَاجَةَ الْإِسْلَامِ وَلَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَقَضِيَّتُهُ مَا مَرَّ مِنْ جَوَازِ فَعْلِهَا عَمَّنْ لَمْ يُخَاطَبْ بِهَا فِي حَيَاتِهِ تَنْزِيلًا لَهَا مَنْزِلَةَ الْوَاجِبِ رِعَايَةً لِعَظِيمِ فَضْلِهَا جَوَازَهُ هُنَا بَلْ أُولَى؛ لِأَنَّهُ يُسْقِطُهَا عَنْ ذِمَّتِهِ لَوْ اسْتَطَاعَ بَعْدُ. (وَكَذَا كِفَايَةً) مِنْ عِلْمِ شَرْعِيٍّ أَوْ آلِيٍّ لَهُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِذْنِ الْأَصْلِ (فِي الْأَصْحَحِ)، إِنْ كَانَ السَّفَرُ أَمْنًا أَوْ قَلَّ خَطَرُهُ، وَإِلَّا كَخَوْفِ أَسْقَاطِ وَجوبِ الْحَجِّ اخْتِيجَ لِإِذْنِهِ حِينَئِذٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ لِسُقُوطِ الْفَرَضِ.....

(تَنْبِيْهٌ): سَكَتَ الْمُصَنِّفُ عَنْ حُكْمِ السَّفَرِ الْمُبَاحِ كَالْتِّجَارَةِ وَحُكْمِهِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ قَصِيرًا فَلَا مَنَعَ مِنْهُ بِحَالٍ وَإِنْ كَانَ طَوِيلًا فَإِنْ غَلَبَ الْخَوْفُ فَكَالْجِهَادِ وَالْإِجَازَ عَلَى الصَّحِيحِ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ وَالْوَالِدَ الْكَافِرُ فِي هَذِهِ الْأَسْفَارِ كَالْمُسْلِمِ مَا عَدَا الْجِهَادَ اهـ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: لِعُذْرِ وَبِدُونِهِ. قَوْلُهُ: (وَطَوِيلٌ وَلَوْ مَعَ الْأَمْنِ) (إِلَخ) هَذَا يُفِيدُ مَا يَغْفُلُ عَنْهُ وَهُوَ تَخْرِيمُ السَّفَرِ الطَّوِيلِ مَعَ الْأَمْنِ بِلَا عُذْرِ اهـ. سَمِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَعَ الْأَمْنِ) يَشْمَلُ الْخَوْفَ وَقَبْدًا بِالْأَمْنِ فِي قَوْلِهِ الْآتِي: (وَكَذَا كِفَايَةً) فِي الْأَصْحَحِ وَقَدْ يُجْعَلُ الْوَاوُ هُنَا لِلْحَالِ فَيَكُونُ قَيْدًا اهـ. سَمِ، وَيُؤَيِّدُهُ لُزُومُ التَّكْرَارِ مَعَ مَا قَبْلَهُ لَوْ جَعَلَ الْوَاوُ لِلْعَطْفِ. قَوْلُهُ: (إِلَّا لِعُذْرِ) وَمِنْهُ السَّفَرُ لِيَبِيعَ أَوْ شِرَاءٍ لِمَا لَا يَتَيَسَّرُ بَيْعُهُ أَوْ شِرَاؤُهُ فِي بَلَدِهِ أَوْ يَتَيَسَّرُ لَكِنْ يَتَوَقَّعُ زِيَادَةٌ فِي ثَمَنِهِ فِي الْبَلَدِ الَّذِي يُسَافِرُ إِلَيْهِ كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ: كَمَا يَكْتَفِي فِي سَفَرِهِ الْأَمْنِ لِتِجَارَةِ الْإِلَخ اهـ. ع ش قَالَ سَمِ هَلْ مِنْ الْعُذْرِ التَّنْزَهُ اهـ. (أَقُولُ): الظَّاهِرُ نَعَمْ. قَوْلُهُ: (كَمَا قَالَ الْإِلَخ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: (إِلَّا لِعُذْرِ).

قَوْلُهُ (سَمِ): (لَا سَفَرَ تَعْلَمُ فَرَضَ عَيْنٍ) أَي: حَيْثُ لَمْ يَجِدْ مَنْ يُعَلِّمُهُ أَوْ تَوَقَّعَ زِيَادَةَ فَرَاغٍ أَوْ إِزْشَادٍ فَإِنَّهُ جَائِزٌ بَغَيْرِ إِذْنِهِمْ اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْ ثَمَّ) فِي النَّهَايَةِ قَوْلُهُ: وَمِثْلُهُ أَي: مِثْلُ تَعَلُّمِهِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ اتَّسَعَ وَقْتُهُ) كَتَعْلَمُ أَحْكَامَ الصَّوْمِ فِي أَوَّلِ السَّنَةِ مَثَلًا اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (قَبْلَ خُرُوجِ قَافِلَةٍ أَهْلٍ بَلَدِهِ الْإِلَخ) لَوْ تَكَرَّرَ خُرُوجُ قَوَافِلِ أَهْلِ بَلَدِهِ فَهَلْ لِهَما مَنَعُهُ مِنَ الْخُرُوجِ مَعَ غَيْرِ آخِرِ قَافِلَةٍ اهـ. سَمِ. قَوْلُهُ: (جَوَازُهُ) أَي: جَوَازُ خُرُوجِهِ لِحَاجَةِ الْإِسْلَامِ. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَي: وَمَنْ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (مِنْ عِلْمٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ السَّفَرُ أَمْنًا الْإِلَخ) لَمْ يَذْكُرْ هَذَا فِيمَا قَبْلَهُ اهـ. سَمِ أَي: عَلَى الْإِحْتِمَالِ الظَّاهِرِ كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (لِإِذْنِهِ) أَي: الْأَصْلِ. قَوْلُهُ: (لِسُقُوطِ الْغَرَضِ) أَي: وَلَوْ عَيْنًا.

قَوْلُهُ: (وَطَوِيلٌ وَلَوْ مَعَ الْأَمْنِ الْإِلَخ) هَذَا يُفِيدُ مَا يَغْفُلُ عَنْهُ وَهُوَ تَخْرِيمُ السَّفَرِ الطَّوِيلِ مَعَ الْأَمْنِ بِلَا عُذْرِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَعَ الْأَمْنِ) شَمَلُ الْخَوْفِ وَقَبْدًا بِالْأَمْنِ فِي قَوْلِهِ الْآتِي: (وَكَذَا كِفَايَةً) فِي الْأَصْحَحِ، وَقَدْ تُجْعَلُ الْوَاوُ هُنَا لِلْحَالِ فَتَكُونُ قَيْدًا. قَوْلُهُ: (إِلَّا لِعُذْرِ) هَلْ مِنْ الْعُذْرِ التَّنْزَهُ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ خُرُوجِ قَافِلَةٍ أَهْلِ بَلَدِهِ الْإِلَخ) لَوْ تَكَرَّرَ خُرُوجُ قَوَافِلِ أَهْلِ بَلَدِهِ فَهَلْ لِهَما مَنَعُهُ مِنَ الْخُرُوجِ مَعَ غَيْرِ آخِرِ قَافِلَةٍ؟. قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ السَّفَرُ أَمْنًا الْإِلَخ) لَمْ يَذْكُرْ هَذَا فِيمَا قَبْلَهُ.

عنه حينئذٍ، ولم يجِدْ ببَلَدِهِ مَنْ يَصْلُحُ لِكَمَالِ مَا يُرِيدُهُ أَوْ رُجِي بِقَرِينَةِ زِيَادَةِ فَرَاغٍ أَوْ إِرْشَادٍ أَسْتَاذٍ كَمَا يَكْتَفِي فِي سَفَرِهِ الْأَمْنُ لِتِجَارَةِ بَتَوْعٍ زِيَادَةٍ أَوْ زَوَاجٍ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْأَصْلُ، وَسَوَاءٌ أَخْرَجَ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ كَانَ بِبَلَدِهِ مُتَعَدِّدُونَ يَصْلَحُونَ لِلْإِفْتَاءِ أَمْ لَا، وَفَارَقَ الْجِهَادَ لِخَطَرِهِ، نَعَمْ، يَنْبَغِي أَنْ يَتَوَقَّعَ فِيهِ بُلُوعٌ مَا قَصَدَهُ، وَإِلَّا كَبَلِيدٌ لَا يَتَأْتِي مِنْهُ ذَلِكَ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ لَهُ السَّفَرُ لِأَجْلِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَالْعَبَثِ. وَيُشْتَرَطُ لِخُرُوجِهِ وَلَوْ لِلْفَرْضِ رُشْدُهُ، وَأَنْ لَا يَكُونَ أَمْرَدٌ جَمِيلًا إِلَّا إِنْ كَانَ مَعَهُ نَحْوٌ مُحَرَّمٌ يَأْمُرُ بِهِ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَوْ لَزِمَتْهُ نَفَقَةُ الْأَصْلِ احتِجَاجُ لِإِذْنِهِ أَوْ إِنْابَةِ مَنْ يُمَوِّنُهُ مِنْ مَالٍ حَاضِرٍ، وَأَخَذَ مِنْهُ الْبَلْقِينِي أَنَّ الْفَرَعَ لَوْ لَزِمَتْ الْأَصْلُ نَفَقَتُهُ امْتَنَعَ سَفَرُهُ إِلَّا بِإِذْنِ الْفَرَعِ الْأَهْلِ أَوْ إِنْابَةِ كَذَلِكَ، ثُمَّ بَحَثَ أَنَّهُ لَوْ أَدَّى نَفَقَةً يَوْمَ حَلٍّ لَهُ السَّفَرُ فِيهِ كَالَّذِينَ الْمُؤَجَّلُ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

قوله: (عنه) أي: الفرع. قوله: (وَلَمْ يَجِدْ لِلْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ كَانَ السَّفَرُ أَمْنًا وَهَذَا الْقَيْدُ مُعْتَبَرٌ فِي قَرْضِ الْعَيْنِ أَيْضًا فَكَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمَهُ وَذَكَرَهُ هُنَاكَ كَمَا فَعَلَهُ الْمُغْنِي. قوله: (الْأَمْنُ) بِصِغَةِ الْفَاعِلِ صِفَةُ سَفَرِهِ. قوله: (وَسَوَاءٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى وَيُشْتَرَطُ. قوله: (وَفَارَقَ الْخ) رَدٌّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ مِنْ قِيَاسِ قَرْضِ الْكِفَايَةِ عَلَى الْجِهَادِ. قوله: (الْجِهَادُ) أي: حَيْثُ تَوَقَّفَ عَلَى إِذْنِ الْأَبَوَيْنِ إِلَّا إِذَا دَخَلُوا بِلَدَهُ لَنَا. ع ش. قوله: (فِيهِ) أي: فِيمَنْ يُسَافِرُ لِيَتَعَلَّمَ قَرْضَ الْكِفَايَةِ. قوله: (وَلَوْ لِلْفَرْضِ) شَامِلٌ لِقَرْضِ الْعَيْنِ وَعِبَارَةُ النَّهَايَةِ لِقَرْضِ الْكِفَايَةِ فَلْيُرَاجِعْ. قوله: (رُشْدُهُ) أي: أَمَّا غَيْرُ الرَّشِيدِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ السَّفَرُ وَيَنْبَغِي أَنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَنْ يَتَعَهَّدُهُ فِي السَّفَرِ وَإِلَّا جَازَ الْخُرُوجُ وَعَلَى وَلِيِّهِ أَنْ يَأْذَنْ لِمَنْ يَتَعَهَّدُهُ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ لَهُ وَلايَةٌ. ع ش، وَقَوْلُهُ وَيَنْبَغِي أَنْ مَحَلَّهُ الْخ يَقْيِدُهُ قَوْلُ الْمُغْنِي وَقَيْدُ الرَّافِعِيِّ الْخَارِجَ وَخَدَهُ بِالرَّشِيدِ. قوله: (أَمْرَدٌ جَمِيلًا) أي: يُخْشَى عَلَيْهِ. ه. مُغْنِي.

قوله: (احتِجَاجُ لِإِذْنِهِ) أي: إِذْنِ الْأَصْلِ وَلَوْ كَانَ كَافِرًا. ه. مُغْنِي. قوله: (أَوْ إِنْابَةِ مِنَ الْخ) عَطَفَ عَلَى إِذْنِهِ. قوله: (مِنْ مَالٍ حَاضِرٍ) وَمِثْلُهُ كَمَا تَقَدَّمَ آتِفًا ذَيْنَ ثَابِتٍ عَلَى مَلْيء. قوله: (وَأَخَذَ مِنْهُ) أي: مِنْ قَوْلِهِمْ وَلَوْ لَزِمَتْهُ الْخ. قوله: (امْتَنَعَ سَفَرُهُ) أي: الْأَصْلُ. قوله: (إِلَّا بِإِذْنِ الْفَرَعِ الْأَهْلِ) أي: لِلْإِذْنِ وَهَذَا يُلْعَزُ بِهِ فَيُقَالُ وَالِدٌ لَا يُسَافِرُ إِلَّا بِإِذْنِ وَلَدِهِ. ه. مُغْنِي. قوله: (ثُمَّ بَحَثَ) أي: الْبَلْقِينِي أَقَرَّهُ الْمُغْنِي وَاعْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ وَرَدَّ فَرَقَ الشَّارِحِ الْآتِي بِمَا يَأْتِي عَنْهُ. قوله: (لَوْ أَدَّى) أي: لِلْأَصْلِ أَوْ الْفَرَعِ.

قوله: (حَلٌّ لَهُ السَّفَرُ فِيهِ) أي: فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ أي: بِقَيَّتِهِ. قوله: (وَفِيهِ نَظَرُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَهُوَ مُتَّجَةٌ وَنَظَرٌ فِيهِ بَعْضُهُمْ وَفَرَّقَ بَأَنَّ الْمُؤَجَّلَ التَّقْصِيرُ الْخ وَيُرَدُّ الْفَرْقُ الْمَذْكُورُ بِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ مَا تَعَلَّقَتْ أَي: اشْتَعَلَتْ بِهِ الدِّمَّةُ وَهُوَ الَّذِي الْمُؤَجَّلُ فَلَا أَنْ لَا يَمْتَنِعْ مَا لَمْ تَعَلَّقْ بِهِ وَهُوَ نَفَقَةُ الْغَدِ فِي حَقِّ الْأَصْلِ أَوْ الْفَرَعِ أَوْ الزَّوْجَةِ بِالْأَوَّلَى. ه. بَزِيَادَةِ تَفْسِيرِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَهُوَ مُتَّجَةٌ هَذَا يُخَالِفُ مَا ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ الْحَجِّ مِنْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِجَوَازِ سَفَرِهِ أَنْ يَتْرَكَ لِمَمُونِهِ نَفَقَةَ الذَّهَابِ وَالْإِيَابِ. ه.

وَيُفَرَّقُ بَأَنَّ الْمُؤَجَّلَ التَّقْصِيرُ فِيهِ مِنَ الْمُسْتَحَقِّ لِرِضَاهُ بِذِمَّتِهِ مَعَ أَنَّهُ خَصْلَةٌ وَاحِدَةٌ لَا يَتَجَدَّدُ الضَّرَرُ بِهِ وَلَا كَذَلِكَ، فَفِي الْأَصْلِ أَوْ الْفَرْعِ فَلَا وَجْهَ مَنَعِهِ فِيهِمَا، وَكَذَا فِي الزَّوْجَةِ إِلَّا بِإِذْنٍ أَوْ إِنْابَةٍ كَمَا أُطْلِقُوهُ، وَلَا فَرْقَ فِي الْمَنْعِ مِنَ السَّفَرِ الْمُخَوِّفِ كَبَخِيرِ أَيٍّ: وَإِنْ غَلِبَتْ فِيهِ السَّلَامَةُ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ، ثُمَّ رَأَيْتَ الْإِمَامَ وَغَيْرَهُ صَرَحُوا بِذَلِكَ وَكَشَلُوكَ بِأَدِيَةِ مُخْطَرَةٍ وَلَوْ لَعَلِمَ أَوْ تِجَارَةٍ، وَمِنْهَا السَّفَرُ لِحُجَّةٍ اسْتَوْجَرَ عَلَيْهَا ذِمَّةً أَوْ عَيْتًا بَيْنَ الْأَصْلِ الْمُسْلِمِ وَغَيْرِهِ؛ إِذْ لَا تَهْمَةً (فَإِنْ أَذِنَ أَبَوَاهُ) أَوْ سَيِّدُهُ (وَالْغَرِيمُ) فِي الْجِهَادِ (ثُمَّ) بَعْدَ خُرُوجِهِ (رَجَعُوا)، أَوْ كَانَ الْأَصْلُ كَافِرًا ثُمَّ أَسْلَمَ وَصَرَّحَ بِالْمَنْعِ، (وَجَبَّ) عَلَيْهِ إِنْ عَلِمَ وَلَمْ يَخْشَ خَوْفًا وَلَا انْكِسَارَ قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ بِرُجُوعِهِ وَلَمْ يَكُنْ خَرَجَ بِجُعْلٍ (الرُّجُوعُ) كَمَا لَوْ خَرَجَ بِلا إِذْنٍ (إِنْ لَمْ يَحْضُرِ الصَّفُّ) وَلَا حُرْمَ إِلَّا عَلَى الْعَبْدِ، بَلْ يُسْتَحَبُّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ طُرُقَ الْمَانِعِ كَابْتِدَائِهِ، فَإِنْ لَمْ يُفَكِّكْهُ الرُّجُوعُ لِنَحْوِ

قوله: (مَنَعَهُ) أي: السَّفَرُ. قوله: (فِيهِمَا) أي: الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ. قوله: (أَوْ تِجَارَةٌ الْخ) عبارة الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَا يُشْتَرَطُ إِذْنُهُمْ لِلْخُرُوجِ لِسَفَرِ التَّجَارَةِ وَلَوْ بَعْدَ كَيْ لَا يَنْقَطِعُ مَعَاشُهُ وَيَضْطَرِّبُ أَمْرُهُ إِلَّا لِلْخُرُوجِ لِرُكُوبِ بَحْرٍ وَبَادِيَةٍ خَطِرَةٍ قُيِّسَتْ ذَلِكَ أَه. قوله: (بَيْنَ الْأَصْلِ الْخ) ظَرْفٌ لِقَوْلِهِ وَلَا فَرْقَ الْخ. قوله: (أَوْ سَيِّدُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَنْ يُؤْخَذُ فِي النَّهْيَةِ. قوله: (فِي الْجِهَادِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ حَدَّثَ فِي الْمُنْعِيِّ. قوله: (وَصَرَّحَ) أي: الْأَصْلُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ. قوله: (بِرُجُوعِهِ) رَاجِعٌ لِلْخَوْفِ أَيْضًا. قوله: (وَالْأَحْرَمُ) يُعْنِي عَنْهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي فَإِنَّ شَرَعَ الْخ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَرْكُهُ وَذَكَرَ قَوْلَهُ إِلَّا عَلَى الْعَبْدِ بَلْ يُسْتَحَبُّ هُنَاكَ كَمَا فَعَلَهُ الْمُعْنِي. قوله: (إِلَّا عَلَى الْعَبْدِ) انْظُرْ لَوْ لَزِمَ مِنْ رُجُوعِهِ نَحْوُ الْهَزِيمَةِ أَوْ انْكِسَارِ الْقَلْبِ أَه. سَمِ عِبَارَةُ الْمُعْنِي.

(فُرُوعُ): لَوْ خَرَجَ بِلا إِذْنٍ وَشَرَعَ فِي الْقِتَالِ حَرَّمَ الْإِنْصِرَافَ أَيْضًا لِمَا مَرَّ وَرُجُوعُ الْعَبْدِ إِنْ خَرَجَ بِلا إِذْنٍ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْقِتَالِ وَاجِبٌ وَبَعْدَهُ مَنُودٌ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الثَّبَاتُ بَعْدَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ وَلَوْ مَرَضَ مَنْ خَرَجَ لِلْجِهَادِ أَوْ عَرَجَ عَرَجًا يَبِيتًا أَوْ تَلَفَ زَاوَهُ أَوْ دَابَّتْهُ فَلَهُ الْإِنْصِرَافُ وَلَوْ مِنَ الْوَقْعَةِ إِنْ لَمْ يَوْرَثْ فَشَلًّا فِي الْمُسْلِمِينَ وَلَا أَحْرَمَ عَلَيْهِ انْصِرَافُهُ مِنْهَا وَلَا يَتَوَيَّ الْمُتَصَرِّفُ مِنَ الْوَقْعَةِ لِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ فِرَارًا فَإِنْ انْصَرَفَ ثُمَّ زَالَ الْعُدُوُّ قَبْلَ مُفَارَقَةِ دَارِ الْحَرْبِ لَا بَعْدَهُ لَزِمَهُ الرُّجُوعُ لِلْجِهَادِ، وَمَنْ شَرَعَ فِي صَلَاةٍ جَنَازَةٍ لَزِمَهُ الْإِتِمَامُ بِخِلَافِ مَنْ شَرَعَ فِي تَعْلَمَ عِلْمًا لَا يَلْزِمُهُ إِتِمَامُهُ وَإِنْ آتَسَ مِنْ نَفْسِهِ الرُّشْدَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الشُّرُوعَ لَا يَغَيِّرُ حُكْمَ الْمَشْرُوعِ فِيهِ غَالِيًا أَه. قوله: (بَلْ يُسْتَحَبُّ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ حَصَلَ بِانْصِرَافِهِ كَسْرُ قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ هَذَا وَلَوْ قِيلَ بِوُجُوبِ الْإِنْصِرَافِ عَلَى الْعَبْدِ حَيْثُ رَجَعَ سَيِّدُهُ لَمْ يَتَّعِدْ أَه. ع ش.

قوله: (وَيُفَرَّقُ بَأَنَّ الْمُؤَجَّلَ الْخ) قِيلَ وَيَرِدُ الْفَرْقُ الْمَذْكُورُ بَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَمْنَعْ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ الذِّمَّةُ فَلَا يَنْمَنَعُ مَا لَوْ تَعَلَّقَتْ بِهِ الْأَوَّلَى أَه. قوله: (أَوْ تِجَارَةٌ وَمِنْهَا السَّفَرُ لِحُجَّةٍ الْخ) وَلَا أَيٍّ: وَلَا يُشْتَرَطُ إِذْنُهُمْ لِلْخُرُوجِ لِسَفَرِ التَّجَارَةِ وَلَوْ بَعْدَ إِلَّا لِرُكُوبِ بَحْرٍ وَبَادِيَةٍ مُخْطَرَةٍ رَوْضٌ. قوله: (إِلَّا عَلَى الْعَبْدِ) انْظُرْ لَوْ لَزِمَ مِنْ رُجُوعِهِ نَحْوُ الْهَزِيمَةِ وَانْكِسَارِ الْقُلُوبِ.

خوفٍ على معصوم وأمكنه أن يسافر لِمَأْمَنٍ أو يُقِيمَ به حتى يرجع مع الجيش أو غيرهم لَزِمَهُ، ولو حَدَّثَ عليه ذَنْبٌ في السَّفَرِ لم يمنع استمراره فيه إلا إن صَرَحَ الدَّائِنُ بِمَنْعِهِ، وفَارَقَ ما مَرَّ في الابتداءِ بآثِهِ يُعْتَفَرُ في الدَّوَامِ ما لا يُعْتَفَرُ فيه، ومنه يُؤْخَذُ أَنَّ حُلُولَ الْمُؤَجَّلِ في الإلغاءِ كذلك، فلا يحرمُ عليه استمرارُ السَّفَرِ إلا إن صَرَحَ له بالمنع، فإن قُلْتُ: قضيةُ قولهم لا مَنَعَ لِدِي الْمُؤَجَّلِ المُسْتَعْرِقِ أَجَلَهُ السَّفَرِ وغيره؛ لأنَّه مُضَيِّعٌ لِمَالِهِ أَنَّ له السَّفَرَ، وإن صَرَحَ له بالمنع، ويؤيِّدُهُ أيضًا قولهم: لو تأجَّلَ نحو المهرِ لم يُحْبَسَ لِقَبْضِهِ وإن حَلَّ؛ لأنَّها رَضِيَتْ بِذِمَّتِهِ قُلْتُ: أمَّا كلامهم الأوَّلُ فَإِنَّمَا هو في المنع ابتداءً، وأمَّا الثاني فيُفَرِّقُ بينه وبين ما هنا بأن مقتضى التأجيلِ ثَمَّ الرُّضَا بِتَسْلِيمِ البُضْعِ قَبْلَ إقْبَاضِهِ مُقَابِلَهُ فَعَوِمْ لَهُ، وأمَّا هنا فليس قضيةُ التأجيلِ مَنَعَ الْمُطَالَبَةِ وطلب الحبسِ بعدَ الحُلُولِ فَمَكْنَاهُ من ذلك، وبهذا يُعْلَمُ أَنَّ الذي دَلَّ عليه كلامهم إمَّا الامتناعُ بالمنع أو عديمه وإمَّا جَزْمُ بعضهم بآثِهِ بِمُجَرَّدِ الحُلُولِ تَلْزُمُهُ الإقَامَةُ، ويحرمُ عليه استمرارُ السَّفَرِ بلا إِذْنٍ كابتداءِ السَّفَرِ مع الحُلُولِ فبَعِيدٌ، بل ليس في مَحَلِّهِ. (فإن) التَّقَى الصَّفَانِ أو (شَرَعَ في القِتَالِ) ثَمَّ طَرَأَ ذلك وعلمه (حَزَمَ الانْصِرَافَ في الظَّهِيرِ) لِعُمُومِ الأَمْرِ

قوله: (لَزِمَهُ)، وإن لم يُمكنه الإقَامَةُ ولا الرجوعُ فَلَهُ المُضَيُّ مع الجيشِ لكن يَتَوَقَّى مَطَانَّ القَتْلِ كما نَصَّ عليه في الأُمِّ اه. مُعْنَى. قوله: (إلا إن صَرَحَ الدَّائِنُ بِمَنْعِهِ) أي: والحالُ أَنَّهُ مَوْسِرٌ كما هو معلوم اه. ع ش. قوله: (ما مَرَّ في الابتداءِ) أي: في الدَّيْنِ الحال. قوله: (ومنهُ يُؤْخَذُ) أي: مِن قولهِ وفَارَقَ إلخ. قوله: (المُسْتَعْرِقِ) بِكسْرِ الرَّاءِ وقولُهُ أَجَلَهُ فاعِلُهُ وقولُهُ السَّفَرَ مَفْعُولُهُ وقولُهُ وغيره بِالْجَرِّ عُطِفَ على المُسْتَعْرِقِ والضَّمِيرُ لَهُ. قوله: (لأنَّه) أي: صَاحِبَ الدَّيْنِ الْمُؤَجَّلِ. قوله: (أَنَّ له إلخ) خَبَرُ قَضِيَّةِ إلخ والضَّمِيرُ لِلْمَدِينِ. قوله: (قُلْتُ أمَّا كلامهم الأوَّلُ فَإِنَّمَا هو في المنع ابتداءً) أي: قُلُو حَلَّ غير المُسْتَعْرِقِ كان له المنعُ كما تَقَدَّمَ في شَرْحِ، والمُؤَجَّلُ لا بقوله نَعَمْ له الخُروجُ إلخ اه. سم. قوله: (وَأَمَّا الثاني) أي: قولهم لو تأجَّلَ إلخ. قوله: (بِتَسْلِيمِهِ) أي: الزَّوْجِ. قوله: (فَمَكْنَاهُ) أي: الدَّائِنِ. قوله: (مِن ذلك) أي: طَلَبِ الحبسِ. قوله: (أَمَّا الإِمْتِنَاعُ بالمنع) وهو الذي دَلَّ عليه القياسُ على الدَّيْنِ الحَادِثِ في السَّفَرِ وعلى هذا يُحْمَلُ قولهم لا مَنَعَ لِذِي الْمُؤَجَّلِ على الإِنْتِدَاءِ كما أَشَارَ إِلَيْهِ (وقولُهُ أو عَدَمُهُ) أي: عَدَمُ الإِمْتِنَاعِ مُطْلَقًا وإن مَنَعَهُ وعلى هذا يُحْمَلُ قولهم لا مَنَعَ لِذِي الْمُؤَجَّلِ إلخ على إطلاقه فيشْمَلُ الحُلُولَ اه. سَيِّدُ عَمَرَ. قوله: (بِمُجَرَّدِ الحُلُولِ) أي: وإن لم يُصَرِّحِ الدَّائِنُ بالمنع. قوله: (التَّقَى الصَّفَانِ) إلى قولهِ كما أَفْهَمَهُ في التَّهَايَةِ والمُعْنَى إلَّا قولُهُ وَيَتَّبِعِي حَمْلَهُ على ما مَرَّ. قوله: (ثُمَّ طَرَأَ ذلك) أي: رُجُوعُ مَنْ ذُكِرَ وإِسْلَامُ الأَضْلِ وتَضَرُّعُهُ بالمنع وعِلْمُهُ أي: عِلْمُ مَنْ حَضَرَ الصَّفَّ ذلك.

قوله: (قُلْتُ أمَّا كلامهم الأوَّلُ فَإِنَّمَا هو في المنع ابتداءً) أي: قُلُو حَلَّ غير المُسْتَعْرِقِ كان له المنعُ كما تَقَدَّمَ في رَأْسِ الصَّفْحَةِ في قولهِ: نَعَمْ له الخُروجُ إلخ.

بالثبات ولا نكسار القلوب بانصرافه، نعم، يكون وقوفه آخر الصف ليحرس وينبغي حمله على ما مرّ.

(الثاني) من حالي الكفار (يدخلون) أي: دخولهم عمران الإسلام أو خرابته أو جباله كما أفهمه التقسيم، ثم في ذلك يُفصل بين القريب ممّا دخلوه والبعيد منه. فإن دخلوا (بلدة لنا) أو صار بينهم وبينها دون مسافة القصر كان خطبًا عظيمًا؛ (فيلزم أهلها) عيتنا (الدفع) لهم (بالممكن) من أي شيء أطاقوه، ثم في ذلك تفصيل: (فإن أمكن تأهب لقتال) بأن لم يهجموا بغتة (وجب الممكن) في دفعهم على كل منهم، (حتى على) من لا يلزمه الجهاد نحو: (فقي) بما يقدر عليه (ووليد ومدين وعبد) وامرأة فيها قوة، (بلا إذن) ممن مرّ، ويغتفر ذلك بهذا الخطر العظيم الذي لا سبيل لإهماله. (وقيل: إن حصلت مقاومة أحرار) منّا لهم (اشترط إذن سيده) أي العبد للغنيّة عنه، والأصح لا يتقوى القلوب، (والا) يُمكن تأهب لهجومهم بغتة (فمن قصد) منّا (دفع عن نفسه بالممكن) وجوبًا، (إن علم أنه إن أخذ قتل)، وإن كان ممن لا جهاد عليه؛

- قوله: (على ما مرّ) أي: في شرح الآيات غريبه من أنه مندوب لا واجب.
- قول (سن): (يدخلون إلخ) عبارة المغني ما تضمنه قوله يدخلون إلخ. □ قوله: (أي: دخولهم إلخ) يوجه بأن رفع يدخلون بعد حذف أن المضدرية الداخلة عليه كما في تسمع بالمعدي وحيث يدخلون أول بالمضدر سم ويحتمل أن يكون قول الشارح أي: دخولهم بيانًا لحاصل المعنى أي: الثاني مضمون يدخلون إلخ ولا حاجة إلى اعتبار تقدير أن اه. سيد عمر أي: كما جرى عليه المغني.
- قوله: (أو خرابته أو جباله) أي: ولو بعيدًا عن البلد مغني وأسنى. □ قوله: (كما أفهمه) أي: العموم المذكور. □ قوله: (أو صار) إلى قول المتن أن يستسلم في النهاية إلا قوله عيتنا وإلى التثنية في المغني.
- قوله: (كان خطبًا إلخ) جواب فإن دخلوا. □ قوله: (عيتنا) أي: فيكون الجهاد قرص عيتنا اه. مغني.
- قول (سن): (فإن أمكن) أي: لأهلها تأهب أي: استعداد اه. مغني. □ قوله: (بأن لم يهجموها) بابه دخل انتهى مختار ع ش. □ قوله: (بما يقدر إلخ) متعلق بالدفع بواسطة حتى أي: حتى يجب الدفع على من ذكر بما يقدر عليه وقدره المغني عقب الممكن أيضًا فقال أي: الدفع للكفار بحسب القدرة حتى على فقير بما يقدر عليه اه. □ قوله: (وامرأة إلخ) قال الرافعي ويجوز أن لا تحتاج المرأة إلى إذن الزوج. □ قوله: (فيها قوة) ولا فلا تحضر اه. مغني. □ قوله: (ممن مرّ) من أبوين ورب دين ومن سيد اه. مغني. □ قوله: (ويغتفر ذلك) أي: عدم الإذن اه. ع ش.
- قول (سن): (فمن قصد) أي: من المكلفين ولو عبدًا أو امرأة أو مريضًا أو نحوه اه. مغني.
- قول (سن): (إن علم) أي: ظن كما يأتي. □ قول (سن): (إن أخذ قتل) بضم أولهما اه. مغني.

□ قوله: (أي: دخولهم) يوجه ذلك بأن رفع يدخلون بعد حذف أن المضدرية الداخلة عليه كما في: تسمع بالمعدي. وحيث يدخلون مؤول بالمضدر.

لامتناع الاستسلام لِكافِرٍ. (وإن جَوَزَ الأسْرُ والقتلُ فله) أن يدفع (أن ويستسلم) إن ظنَّ أنه إن امتنع منه قُتل؛ لأنَّ ترك الاستسلام حينئذٍ تعجيلٌ للقتل. (تنبيه) ما ذُكر في المتن من قِسْمَي التَّمَكُّنِ وعَدَمِهِ بَقِيْدِهِ، وهو إن ظنَّ إلخ هو ما في الروضة وعبارتها يَتَعَيَّنُ على أهلها الدفع بما أمكنهم. وللدفع مَرَّتَانِ: إحداهما: أن يَحْتَمِلَ الحال اجتماعهم أو تَأْهُبَهُم للحزب فعل كل ذلك بما يقدر عليه. ثانيتهما: أن يَغْشَاهُم الكُفَّارُ ولا يَتَمَكَّنُوا من اجتماع وتأهب، فَمَنْ وَقَفَ عليه كَافِرٌ أو كُفَّارٌ وعلم أنه يُقْتَلُ إن أُخِذَ فعليه أن يدفع عن نفسه بما أمكن، ثم قال: وإن كان يجوز أن يُقْتَلَ وأن يُؤَسَّرَ، ولو امتنع من الاستسلام لَيُقْتَلَ جاز أن يستسلم، فإنَّ المُكَافَحةَ والحالَةَ هذه استعجالٌ للقتل. والأسرُ يَحْتَمِلُ الخلاصَ انتهت مُلْخَصَةً. ويُستفاد منها في الحالة الثانية أنَّ مَنْ علم أي: ظنَّ كما هو ظاهر أنَّ مَنْ أُخِذَ قُتِلَ عَيْنًا امتنع عليه الاستسلام، وكذا إن جَوَزَ الأسْرَ والقتل ولم يُعلم أنه يُقْتَلُ إن امتنع عن الاستسلام؛ لأنه حينئذٍ ذُلٌّ دينيٌّ من غير خوفٍ على النَّفْسِ بخلاف ما إذا علم ذلك لِعِلَّةِ الروضة المذكورة. وَعَجِبْتُ من شيخنا مع جريانه على حاصِلِ ما ذُكِرَ في شرح منتهجه وإن لم يخلُ عن إيهام أنه لم يُنَبِّه في شرح الروضِ على ما أُخِلَّ به من عبارة الروضة المذكورة،

□ فَوَدَّ: (لِامْتِنَاعِ الاسْتِسْلَامِ لِكَافِرٍ) أي: في القتلِ فلا يُنَافِي ما يَأْتِي في المتن اه. رَشِيدِي.
□ فَوَلَّ (لَسِي: (وإن جَوَزَ) أي: المُكَلَّفُ المذكورُ اه. مُعْنِي. □ فَوَدَّ: (إن امتنع منه) أي: من الاستسلام. □ فَوَدَّ: (مِنْ قِسْمَي التَّمَكُّنِ) أي: مِنْ التَّأْهُبِ وقوله وَعَدَمُهُ أي: عَدَمُ التَّمَكُّنِ مِنَ التَّأْهُبِ، والإضافة لِلْيَبَانِ والمُقَسَّمُ دُخُولُ الكُفَّارِ فِي دَارِنَا. □ فَوَدَّ: (وَعَدَمُهُ بَقِيْدِهِ وهو إلخ) انظر هذا مع أنَّ في قِسْمَي العَدَمِ يَتَعَيَّنُ لِكُلِّ قَيْدٍ، والذي ذَكَرَهُ هنا قَيْدُ أَحَدِهِمَا الذي زَادَهُ فِي الشَّارِحِ اه. سَم، وقد يُقال إِنَّمَا خَصَّهُ بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّهُ الْمُقْصُودُ بَيَانُهُ لِسُكُوتِ الْمُتَنِ عَنْهُ بِخِلَافِ قَيْدِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وهو إن عَلِمَ إلخ فَمَوْجُودٌ فِي الْمُتَنِ. □ فَوَدَّ: (ذلك) أي: التَّأْهُبُ. □ فَوَدَّ: (ثَانِيَهُمَا) الْمُنَاسِبُ التَّائِيْتُ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ قَالَ) أي: صَاحِبُ الرُّوضَةِ. □ فَوَدَّ: (وإن كان) أي: مَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ الْكَافِرُ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ امْتَنَعَ إلخ) حالٌ مِنْ فَاعِلٍ يَجُوزُ يَعْني: إن ظنَّ أنه لو امْتَنَعَ إلخ فَإِنَّ الْمُكَافَحةَ أي: الْمُقَابَلَةَ. □ فَوَدَّ: (وَالْأَسْرُ يَحْتَمِلُ إلخ) عَطِيفٌ عَلَى اسْمِ إِنْ وَخَبَرِهِ. □ فَوَدَّ: (مِنْهَا) أي: عِبَارَةُ الرُّوضَةِ. □ فَوَدَّ: (فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ) أي: الْمُرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ. □ فَوَدَّ: (كَمَا هُوَ إلخ) أي: التَّفْسِيرُ الْمَذْكُورُ. □ فَوَدَّ: (عَيْنًا) أي: قَتْلًا مُتَعَيَّنًا بِلَا تَجْوِيزِ أَسْرٍ.

□ فَوَدَّ: (وَكَذَا إِنْ جَوَزَ إلخ) هَذَا مَفْهُومُ الْقَيْدِ الذي زَادَهُ الشَّارِحُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الرُّوضَةِ، وَلَوْ امْتَنَعَ مِنْ الاسْتِسْلَامِ إلخ. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ) أي: أَنَّهُ يُقْتَلُ إِنْ امْتَنَعَ مِنَ الاسْتِسْلَامِ أي: فَيَجُوزُ لَهُ الاسْتِسْلَامُ لِعِلَّةِ الرُّوضَةِ الْمَذْكُورَةِ وَهِيَ قَوْلُهَا: فَإِنَّ الْمُكَافَحةَ إلخ. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا أُخِلَّ) أي: الرُّوضُ

□ فَوَدَّ: (مِنْ قِسْمَي التَّمَكُّنِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ مِنْ قِسْمَي التَّأْهُبِ. □ فَوَدَّ: (وَعَدَمُهُ بَقِيْدِهِ وهو إلخ) انظر هذا مع أَنَّهُ فِي قِسْمِ الْعَدَمِ يَتَعَيَّنُ كُلُّ قَيْدٍ، والذي ذَكَرَهُ هنا قَيْدُ أَحَدِهِمَا الذي ذَكَرَهُ فِي الشَّرْحِ.

كما يُعْلَمُ بالوقوفِ عليهما. ويلزِمُ الدفعُ امرأةً علمتْ وقوعَ فاجِشَةٍ بها الآنَ بما أمكنها وإنْ أدَّى إلى قتلها؛ لأنَّها لا تُباحُ بخوفِ القتلِ، قالوا: فإنْ أمنتْ ذلكَ حالاً لا بعدَ الأسْرِ احتِجَلْ جوازُ استسلامِها، ثمَّ تَدْفَعُ إذا أريدَ منها ذلكَ. (ومَنْ هو دونَ مَسافةِ القُصْرِ من البلَدِ) وإنْ لم يكنْ من أهلِ الجِهادِ (كأهلِها) في تعيُّنِ وجوبِ القتالِ وخروجهِ بلا إذْنٍ مَنْ مَرَّ، وإنْ وجدَ زاداً أو يلزِمُه مَشْيُ أطاقه وإنْ كانَ في أهلِها كِفايةً؛ لأنَّهم في حَكيمهم. (ومَنْ هم) (على المَسافة) المذكورةُ فما فوقَها (يلزِمُهم) وإنْ وجدوا زاداً وسلاحاً ومزكوتاً وإنْ أطاقوا المَشْيَ (المُوافقة) لأهلِ ذلكَ المَحَلِّ في الدفعِ (بقدرِ الكِفايةِ) إنْ لم يَكْفِ أهلُها ومَنْ يَليهمْ) دَفْعاً عنهم وإنقاذاً لهمْ، وأقْبَرُ قولُه: بقدرِ الكِفايةِ. أنَّه لا يلزِمُ الكلَّ الخُرُوجَ، بل يكفي في شقْطِ الحَرَجِ عنهم خُرُوجُ قَوْمٍ منهم فيهم كِفايةً.

(قيلَ) تجبُ المُوافقةُ على مَنْ بِمَسافةِ القُصْرِ فما فوقَها (وإنْ كَفُوا) أي: أهلُ البلَدِ ومَنْ يَليهمْ في الدفعِ لِمُعْظَمِ الخطْبِ ورُدُّوه، بأنَّه يُؤدِّي إلى الإيجابِ على جميعِ الأُمَّةِ، وفيه أشدُّ الحَرَجِ من غيرِ حاجةٍ، لكن قيلَ: هذا الوجهُ لا يُوجِبُ ذلكَ، بل يُوجِبُ المُوافقةَ على الأقربِ فالأقربِ بلا ضَبْطٍ حتى يَصِلَ الخَيْرُ بأنَّهم قد كَفُوا.

(ولو أسروا مسلماً فالأصحُّ وجوبُ التَّهْوِضِ إليهم) فوزاً على كُلِّ قَادِرٍ ولو نحوَقِّنْ بغيرِ إذْنٍ نظيرُ

به إلخ ولَعَلَّ قولُها فَمَنْ وَقَفَ إلى قولِه ثم قال وقولُها: وَلَوْ امْتَنَعَ مِنَ الاسْتِسْلَامِ لِقَتْلٍ. □ قوله: (عليهما) أي: الرُّوضَةُ والرُّوضُ. □ قوله: (وَيَلْزَمُ) إلى قولِه قال في النِّهايةِ وإلى قولِ: المَثْنِ ولو أسروا في المَغْنَى إلَّا قولُه وسلاحاً وقولُه قيلَ. □ قوله: (وَيَلْزَمُ الدَّفْعُ امْرَأَةً إلخ) ومثْلُه الأمرُ كما بَحَثَه بعضُ المتأخِّرينَ اهـ. نِهايةً. □ قوله: (احْتَمَلْ جَوَازُ اسْتِسْلَامِهَا إلخ) جَزَمَ به ع ش أخذاً من صَنِيعِ النِّهايةِ. □ قوله: (ثُمَّ تَدْفَعُ إلخ) أي: وإنْ أدَّى إلى قَتْلِها اهـ. ع ش. □ قوله: (وإنْ لَمْ يَكُنْ) إلى المَثْنِ في النِّهايةِ إلَّا قولُه: وخروجهُ إلى وإنْ كانَ، وقولُه: لِلْإِمَامِ إلى عِنْدَ المعْجِزِ.

□ قولُ (سَيِّ) (كأهلِها) وَلَيْسَ لأهلِ البلَدِ ثم الأقربينَ فالأقربينَ إذا قَدَرُوا على القتالِ أَنْ يَلْبَثُوا إلى لُحُوقِ الآخرِينَ.

(تَبَيَّنَ): لا تَتَسَارَعُ الآحَادُ والطَّوائِفُ مِنَّا إلى دَفْعِ مَلِكٍ مِنْهُمْ عَظِيمِ شَوْكَتِهِ دَخَلَ أَطْرَافَ بِلَادِنَا لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الْخَطَرِ مَغْنَى وَرَوْضٌ مع شَرْحِهِ. □ قوله: (بِلا إذْنٍ مَنْ مَرَّ) أي: مِنَ الْأَصْلِ والدَّائِنِ والسَّيِّدِ والزَّوْجِ. □ قوله: (هذا الوجهُ لا يوجِبُ ذلكَ إلخ) جَزَمَ به المَغْنَى ثم قال فَكَانَ يَتَبَعِي أَنْ يَقُولَ: وَمَنْ عَلَى الْمَسَافَةِ قِيلَ: يَلْزَمُهُمُ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ، وَالْأَصَحُّ إِنْ كَفَى أَهْلُهَا لَمْ يَلْزَمُهُمْ اهـ. □ قوله: (ولو نُحَوِّقْ) كالوَلَدِ والْمَرْأَةِ اهـ. ع ش. □ قوله: (خِلَافاً لِبَعْضِهِمْ) عِبَارَةُ النِّهايةِ كما اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ اهـ.

□ قولُ (سَيِّ) (فَالْأَصَحُّ وَجُوبُ التَّهْوِضِ إِلَيْهِمْ) أي: وإنْ لَمْ يَدْخُلُوا دَارَنَا وقولُه إِنْ تَوَقَّعْنَاهُ أي: بِأَنْ

□ قوله: (بأنَّهم قد كَفُوا) انْظُرْهُ مع: وإنْ كَفُوا.

ما مَرَّ خَلَاقًا لِبَعْضِهِمْ؛ (لِخَلَاصِهِ إِنْ تَوَقَّعْنَاهُ) ولو على نُدُورٍ فِيمَا يَظْهَرُ وَجُوبَ عَيْنٍ كَدُخُولِهِمْ دَارَنَا، بَلْ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْمُسْلِمِ أَعْظَمَ، وَيُسْتَقَرُّ لِلْإِمَامِ، بَلْ وَكُلُّ مُوسِرٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيَأْتِي فِي الْهُدْنَةِ مَزِيدٌ لِذَلِكَ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ خَلَاصِهِ مُفَادَاتِهِ بِالْمَالِ، فَمَنْ قَالَ لِكَافِرٍ: أَطْلِقْ أَسِيرَكَ وَعَلَيَّ كَذَا فَاطْلُقْهُ لِرِمَّتِهِ. وَلَا يَرْجِعْ بِهِ عَلَى الْأَسِيرِ إِلَّا إِنْ أَذِنَ لَهُ فِي مُفَادَاتِهِ فَيَرْجِعْ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَشْرِطْ لَهُ الرُّجُوعَ عَلَى مَا مَرَّ قُبَيْلَ الشَّرِكَةِ.

(فَضْلٌ فِي مَكْرُوهَاتٍ وَمَحْرَمَاتٍ وَمَنْدُوبَاتٍ فِي الْغَزْوِ وَمَا يَتَّبَعُهَا)

(يُكْرَهُ غَزْوٌ) وَهُوَ لُغَةٌ: الطَّلَبُ؛ لِأَنَّ الْغَازِيَّ يَطْلُبُ إِعْلَاءَ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى. (بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ)؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا أَعْرَفُ مِنْهُ بِالْحَاجَةِ الدَّاعِيَةِ لِلْقِتَالِ وَلَمْ يَحْزَمْ لِحُلِّ التَّغْيِيرِ بِالنَّفْسِ فِي الْجِهَادِ وَبَحْثِ الزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ كَالْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ لِمُرْتَرِقٍ اسْتِقْلَالٌ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ أَجِيرٍ يُعْرَضُ مِنْهُمْ يُرْسَلُ إِلَيْهِ وَالبُلْقِينِيُّ أَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ إِنْ فُوتَ الْاسْتِثْنَاءُ الْمَقْصُودُ أَوْ عَطَّلَ الْإِمَامُ الْغَزْوُ

يَكُونُوا قَرَبِيِّينَ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ تَخْلِيصُهُ بَأَنْ لَمْ تَرْجُوهُ فَلَا يَتَعَيَّنُ جِهَادُهُمْ بَلْ يُتَنَظَّرُ لِلضَّرُورَةِ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَعْظَمَ) أَي: مِنْ حُرْمَةِ الدَّارِ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (مَزِيدٌ لِذَلِكَ) وَمِنْهُ أَنَّ مَحَلَّ التَّدْبِ عِنْدَ عَدَمِ تَغْلِيظِ الْأَسْرَى وَإِلَّا وَجَبَتْ أَه. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (مُفَادَاتُهُ بِالْمَالِ) يَتَّبَعِي بِغَيْرِ آلَةٍ الْحَرْبُ لِمَا مَرَّ مِنْ حُرْمَةِ بَيْعِهَا لَهُمْ وَلَوْ كَانَ قُوَّتًا يَأْكُلُونَهُ، وَنَحْوُ حَدِيدٍ يُمَكِّنُ اتِّخَاذَهُ سِلَاحًا، وَلَوْ قِيلَ هُنَا بِجَوَازِ دَفْعِ السِّلَاحِ لَهُمْ إِنْ ظَهَرَتْ فِيهِ مَضْلَحَةٌ تَامَّةٌ لَمْ يَتَّبَعْ أَخْذًا وَمَا يَأْتِي فِي رَدِّ سِلَاحِهِمْ لَهُمْ فِي تَخْلِيصِ أَسْرَانَا مِنْهُمْ أَه. ع ش وما ذَكَرَهُ آخِرًا هُوَ الظَّاهِرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ: (فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ الْخ) يَتَّبَعِي إِذَا لَمْ يَشْرِطْ نَحْوُ عَدَمِ الرُّجُوعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا مَرَّ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا عَلِمَ مِنْ آخِرِ الضَّمَانِ أَه.

(فَضْلٌ فِي مَكْرُوهَاتٍ وَمَحْرَمَاتٍ وَمَنْدُوبَاتٍ فِي الْغَزْوِ)

قَوْلُهُ: (فِي مَكْرُوهَاتٍ) إِلَى قَوْلِهِ، وَلِخَبَرِ مُسْلِمٍ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: كَمَا صَحَّ إِلَى وَيُسْنُ، وَقَوْلُهُ: وَذَكَرْتُ إِلَى الْمُثْنِ. قَوْلُهُ: (وَمَا يَتَّبَعُهَا) أَي: وَمَا يَجُوزُ قِتَالُهُمْ بِهِ. أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْغَازِيَّ الْخ) أَي: وَسُمِّيَ الْمُقَاتِلُ غَازِيًا لِأَنَّ الْخ. أَه. ع ش. قَوْلُهُ: (يَطْلُبُ إِعْلَاءَ كَلِمَةِ اللَّهِ) أَي: الْمَطْلُوبُ مِنْهُ ذَلِكَ. أَه. ع ش.

قَوْلُهُ (أَوْ نَائِبِهِ) أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ. أَه. سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ أَحَدَهُمَا) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَإِذَا بُعِثَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ أَي وَلَمْ يَخْشَ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ مَا لَمْ يَخْشَ فَنْتَهُ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ أَحَدَهُمَا) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا. أَه. وَهِيَ أَحْسَنُ. قَوْلُهُ: (مِنْهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ مِنْ غَيْرِهِ. أَه. قَوْلُهُ: (وَبَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَيَتَّبَعِي كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ تَخْصِيصُ ذَلِكَ بِالْمُتَطَوِّعَةِ وَأَمَّا الْمُرْتَرِقَةُ فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ مُرْصَدُونَ لِمُهْمَاتٍ تَعْرَضُ لِلْإِسْلَامِ يَضُرُّهُمْ فِيهَا الْإِمَامُ فَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْأَمْرَاءِ. أَه.

قَوْلُهُ: (إِنَّهُ لَيْسَ الْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُعْطَلَ الْإِمَامُ الْغَزْوُ وَأَنْ لَا وَعَلَيْهِ فَيَخْتَصُّ مَا يَأْتِي مِنْ عَدَمِ كِرَاهَةِ الْغَزْوِ بِغَيْرِ إِذْنٍ بِالْمُتَطَوِّعِينَ بِالْغَزْوِ. أَه. ع ش. قَوْلُهُ: (لِمُرْتَرِقٍ) هُوَ مَنْ أَثْبِتَ اسْمُهُ فِي الدِّيَّانِ وَجُعِلَ لَهُ رِزْقٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ. أَه. ع ش. قَوْلُهُ: (وَالْبُلْقِينِيُّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ تَنْبِيْهُ اسْتَنْتَى

أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يَأْذُنُ لَهُ أَيُّ وَلَمْ يَخْشَ مِنْهُ فَتَنَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.
(وَيُسَنُّ) لِلْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ مَنَعُ مُحْذَلٍ وَمُرْجِفٍ مِنَ الْخُرُوجِ وَحُضُورِ الصَّفِّ وَإِخْرَاجِهِ مِنْهُ مَا لَمْ
يَخْشَ فَتَنَةً وَيُظْهِرُ وَجُوبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ فَيَمْنُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ وَأَنْ وَجُودَهُ مُضِرٌّ لِبَغِيهِ. (وَإِذَا بَعَثَ
سَرِيَّةً) وَمَرَّ بِبَيَّانِهَا أَوَّلَ الْبَابِ وَذَكَرَهَا مِثَالًا. (أَنْ يُؤَمَّرَ عَلَيْهِمْ) مَنْ يُوثِقُ بَدِينَهُ وَخَبْرَتَهُ وَيَأْمُرُهُمْ

الْبُغْيَانِي مِنَ الْكِرَاهَةِ صَوْرًا أَحَدُهَا أَنْ يَقُوتَهُ الْمَقْصُودُ بِذِمَّتِهِ لِلِاسْتِثْنَاءِ ثَانِيهَا إِذَا عَطَّلَ الْإِمَامُ الْغَزَا
وَأَقْبَلَ هُوَ وَجُنُودُهُ عَلَى أُمُورِ الدُّنْيَا كَمَا يُشَاهَدُ ثَالِثُهَا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ إِذَا اسْتَأْذَنَهُ لَا يَأْذُنُهُ. اهـ.

قوله: (أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يَأْذُنُ) أَيُّ: وَإِنْ كَانَ الْمَضْلُحَةُ فِي الْإِذْنِ أَمَّا لَوْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يَأْذُنُ؛ لَأَنَّهُ رَأَى
الْمَضْلُحَةَ فِي عَدَمِهِ فَيَنْبَغِي بَقَاءُ الْكِرَاهَةِ سَمٍ وَسَيْدٌ عُمَرُ. قوله: (مَنَعُ مُحْذَلٍ) مِنَ التَّخْذِيلِ عِبَارَةٌ
الْمُغْنِي، وَشَرْحُ الرُّوضِ وَيُرَدُّ الْمَخْذُولُ، وَهُوَ مَنْ يُخَوِّفُ النَّاسَ كَأَنْ يَقُولَ عَدُوْنَا كَثِيرٌ، وَجُنُودُنَا
ضَعِيفَةٌ، وَلَا طَاقَةَ لَنَا بِهِمْ وَيُرَدُّ الْمُرْجِفُ وَهُوَ مَنْ يُكْثِرُ الْأَرَاغِيفَ كَأَنْ يَقُولَ قُتِلَتْ سَرِيَّةُ كَذَا، أَوْ لَحِقَ
مَدَدُ الْعَدُوِّ مِنْ جِهَةٍ كَذَا، أَوْ لَهُمْ كَمِيْنٌ فِي مَوْضِعٍ كَذَا وَيُرَدُّ أَيْضًا الْخَائِنُ وَهُوَ مَنْ يَتَجَسَّسُ لَهُمْ وَيُطْلِعُهُمْ
عَلَى الْعُورَاتِ بِالْمُكَاتَبَةِ وَالْمُرَاسِلَةِ وَيُمْنَعُ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ مِنْ أَخْذِ شَيْءٍ مِنَ الْغَنِيْمَةِ حَتَّى سَلَبَ قَتِيلُهُمْ.
اهـ. قوله: (وَجُوبَ ذَلِكَ) أَيُّ: الْمَنَعُ وَالْإِخْرَاجُ. اهـ. رَشِيدِي. قوله: (عَلِمَ مِنْهُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا
يَشْمَلُ الظَّنَّ الْغَالِبَ. قوله: (فَيَمْنُ عَلَيْهِ) أَيُّ: الْإِمَامُ، أَوْ نَائِبُهُ عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ حَيْثُ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ
حُصُولُ ذَلِكَ مِنْهُ. اهـ. قوله: (وَمَرَّ بِبَيَّانِهَا) أَيُّ: إِنَّهَا مِنْ مِائَةٍ إِلَى خَمْسِمِائَةٍ. اهـ. سَمٍ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَهِيَ
طَائِفَةٌ مِنَ الْجَيْشِ يَتْلُغُ أَقْصَاهَا أَرْبَعِمِائَةٍ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُا تُسْرِي فِي اللَّيْلِ وَقِيلَ؛ لِأَنَّهُا خُلَاصَةُ
الْعُسْكَرِ وَخِيَارُهُ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الْأَصْحَابِ أَرْبَعَةٌ وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعِمِائَةٌ وَخَيْرُ
الْجَيْشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ وَلَنْ تُغْلِبَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنَ الْقِلَّةِ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ زَادَ أَبُو يَعْلَى الْمُوصِلِيُّ إِذَا
صَبَرُوا، أَوْ صَدَقُوا. اهـ. وَفِي الرَّشِيدِيِّ مَا يُوَافِقُهُ فِي الْمَقْدَارِ وَوَجْهِي التَّسْمِيَةِ لِكَيْتَهُ مَالَ إِلَى تَرْجِيحِ
الثَّانِي حَيْثُ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ الْمَقْدَارِ الْمَذْكُورِ: وَالْوَجْهَ الْأَوَّلُ عَنْ تَخْرِيرِ الْمُصْطَفِ مَا نَصَّهُ وَضَعَفَ ابْنُ
الْأَثِيرِ مَا ذَكَرَهُ الْمُصْطَفِ وَقَالَ: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ خُلَاصَةُ الْعُسْكَرِ وَخِيَارُهُ مِنَ الشَّيْءِ السَّرِيِّ التَّفَيسِ.
اهـ. قوله: (وَذَكَرَهَا مِثَالًا) أَوْ أَرَادَ بِهَا أَعَمَّ مِنْ مَعْنَاهَا السَّابِقِ. اهـ. سَمٍ.

قوله (سَمٍ): (أَنْ يُؤَمَّرَ عَلَيْهِمْ) يَنْبَغِي وَفَاقًا لِلطَّبْلَاوِيِّ الْوُجُوبُ إِذَا أَدَّى تَرْكُهُ إِلَى التَّغْيِيرِ الظَّاهِرِ الْمُؤَدِّي
إِلَى الضَّرَرِ سَمٍ عَلَى الْمُنْهَجِ. اهـ. ع ش وَيَأْتِي عَنْ سَمٍ عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي وَمِنْ ثَمَّ، أَوْجَبَ جَمْعُ
إِلْخَ مَا يُوَافِقُهُ. قوله: (مَنْ يُوَثِّقُ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ وَعِبَارَةٌ غَيْرُهُ يَتَّقُ. قوله: (وَخَبْرَتُهُ) قَالَ الشَّافِعِيُّ

(فَصْلٌ: يُكْرَهُ غَزْوُ بَغِيٍّ إِذْنِ الْإِمَامِ الْإِلْخَ)

قوله: (أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يَأْذُنُ) أَيُّ: وَإِنْ كَانَتْ الْمَضْلُحَةُ فِي الْإِذْنِ، أَمَّا لَوْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يَأْذُنُ؛ لَأَنَّهُ رَأَى
الْمَضْلُحَةَ فِي عَدَمِهِ فَيَنْبَغِي بَقَاءُ الْكِرَاهَةِ وَلَا فَلَا فَائِدَةُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ. قوله: (وَمَرَّ بِبَيَّانِهَا) وَأَنَّهَا مِنْ مِائَةٍ
إِلَى خَمْسِمِائَةٍ. قوله: (وَذَكَرَهَا مِثَالًا) أَوْ أَرَادَ بِهَا أَعَمَّ مِنْ مَعْنَاهَا السَّابِقِ.

بطاعة الله، ثم الأمير. ويوصيه بهم فإن أمر نحو فاسق حرم فيما يظهر أخذًا من تخريمهم عليه توليته نحو الأذان. (ويأخذ البيعة) عليهم وهي بفتح المؤخدة اليمين بالله تعالى. (بالثبات) على الجهاد وعدم الفرار للإتباع فيهما كما صنع عنه ﷺ ومن ثم أوجب جمع التأمير؛ لأنه استمر عليه عمله ﷺ وعمل الخلفاء بعده ويسن التأشير لجمع قصدوا سفروا وتجب طاعة الأمير فيما يتعلق بما هم فيه وذكر له أحكامًا آخر في حاشية الإيضاح.

(وله) أي الإمام أو نائبه. (الاستعانة بكفار) ولو حريين وخبر مسلم «إنا لا نستعين بمشرك» لا يقتضي المنع بل أن الأولى أن لا يفعل كقوله «ليس منا من استنجد من الرّيح» على أنه ﷺ لما قال ذلك لطالب إعانة به تفرد فيه الرغبة في الإسلام فردّه فصدق ظنه.

رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي الْأَمْرِ: وَلَا يَتَّبِعِي أَنْ يُولِيَ الْإِمَامُ الْغَزْوَ لِأَثَقَةِ فِي دِينِهِ شُجَاعًا فِي بَدَنِهِ حَسَنَ الْإِنَابَةِ عَارِفًا بِالْحَرْبِ يَنْبُتُ عِنْدَ الْهَرَبِ وَيَتَقَدَّمُ عِنْدَ الطَّلَبِ وَأَنْ يَكُونَ ذَا رَأْيٍ فِي السِّيَاسَةِ وَالتَّذْيِيرِ لِيَسُوسَ الْجَيْشَ عَلَى اتِّفَاقِ الْكَلِمَةِ فِي الطَّاعَةِ وَتَذْيِيرِ الْحَرْبِ فِي انْتِهَازِ الْفُرْصَةِ وَأَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْإِجْتِهَادِ فِي أَحْكَامِ الْجِهَادِ وَأَمَّا فِي الْأَحْكَامِ الدِّينِيَّةِ فَفِيهِ وَجْهَانِ وَالظَّاهِرُ عَدَمُ اشْتِرَاطِهِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْرُجَ بِهِمْ يَوْمَ الْخَمِيسِ أَوَّلَ النَّهَارِ وَأَنْ يَبْعَثَ الطَّلَاعَ وَيَتَجَسَّسَ أَخْبَارَ الْكُفَّارِ وَيَعْقِدَ الرَّايَاتِ وَيَجْعَلَ لِكُلِّ قَرِيْقٍ رَايَةً وَشِعَارًا وَأَنْ يُحَرِّضَهُمْ عَلَى الْقِتَالِ وَأَنْ يَدْخُلَ دَارَ الْحَرْبِ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ أَخُو طُ وَارْهَبُ وَأَنْ يَدْعُو عِنْدَ الْبِقَاءِ الصَّغِيرِ وَيَسْتَنْصِرَ بِالضَّعْفَاءِ وَيُكَبِّرَ بِلَا إِسْرَافٍ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ وَكُلُّ ذَلِكَ مَشْهُورٌ فِي سِيرِ النَّبِيِّ ﷺ وَمُعْنَى رَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ. قُود: (فَإِنْ أَمَرَ نَحْوُ فَاسِقٍ) أَي: وَتَجِبَ طَاعَتُهُ لِثَلَا يَخْتَلُّ أَمْرُ الْجَيْشِ. اه. ع. ش. قُود: (حَرَمَ الْخ) يَتَّبِعِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَاهِرَ الْمَزِيَّةِ فِي التَّنْفِعِ فِي أَمْرِ الْحَرْبِ وَالْجُنْدِ سَم. اه. ع. ش. قُود: (عَلَيْهِ) أَي: الْإِمَامُ. قُود: (تَوَلَّيْتَهُ) أَي: الْفَاسِقُ. قُود: (نَحْوُ الْأَذَانِ) كَالْإِمَامَةِ. قُود: (لِلْإِتِّبَاعِ فِيهِمَا) أَي: التَّأْمِيرِ وَأَخَذًا لِبَيْعَةِ. قُود: (وَمِنْ ثَمَّ، أَوْجَبَ جَمْعُ الْخ) لَا يَتَّعَدُ الْقَوْلُ بِالْوُجُوبِ إِنْ خِيفَ مِنْ تَرْكِ التَّأْمِيرِ الضَّرَرُ، أَوْ نِكَايَةُ الْكُفَّارِ فِي السَّرِيَّةِ. اه. سَم. قُود: (لِجَمْعِ الْخ) بِأَنْ يُؤْمَرُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ عَلَيْهِمْ. اه. ع. ش. قُود: (قَصَدُوا سَفَرًا) أَي: وَلَوْ قَصِيرًا. اه. ع. ش. قُود: (وَذَكَرْتُ لَهُ) أَي: لِلْأَمِيرِ.

قُود: (سَم): (الاستعانة) أَي: عَلَى الْكُفَّارِ مُعْنَى. قُود: (وَلَوْ حَزِينِينَ) كَذَا فِي الْمُعْنَى. قُود: (وَحَبْرٌ مُسْلِمٍ الْخ) جَوَابُ سُؤَالٍ. قُود: (لَا يَقْتَضِي الْمَنْعَ) خَبْرٌ وَخَبْرٌ مُسْلِمٍ. قُود: (بَلْ إِنْ الْأَوَّلَى الْخ) أَي: بَلْ الْمُرَادُ أَنَّ الْأَوَّلَى الْخ. قُود: (لِطَالِبٍ) أَي: مِنَ الْمُشْرِكِينَ. قُود: (تَفَرَّسَ فِيهِ الْخ) صِفَةُ طَالِبٍ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرَرُّ لَهُ ﷺ. قُود: (فَصَدَّقَ) مِنَ التَّصْدِيقِ.

قُود: (فَإِنْ أَمَرَ نَحْوُ فَاسِقٍ حَرَمَ) يَتَّبِعِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَاهِرَ الْمَزِيَّةِ فِي التَّنْفِعِ فِي أَمْرِ الْحَرْبِ وَالْجُنْدِ. قُود: (وَمِنْ ثَمَّ أَوْجَبَ جَمْعُ التَّأْمِيرِ الْخ) لَا يَتَّعَدُ الْقَوْلُ بِالْوُجُوبِ إِنْ خِيفَ مِنْ تَرْكِ التَّأْمِيرِ الضَّرَرُ أَوْ نِكَايَةُ الْكُفَّارِ فِي السَّرِيَّةِ بِلَا فَائِدَةٍ.

(تَوْمَنُ خِيَانَتِهِمْ) كَانَ يَعْرِفَ حُسْنَ رَأْيِهِمْ فِينَا وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُخَالِفُوا الْعَدُوَّ فِي مُعْتَقِدِهِمْ. (وَيَكُونُونَ حَيْثُ لَوْ انْضَمَّتْ فِرْقَتَا الْكُفْرِ قَاوِمْنَاهُمْ) لَا مِنْ ضَرَرِهِمْ حِينَئِذٍ وَيُشْتَرَطُ فِي جَوَازِ الْإِعَانَةِ بِهِمُ الْاِحْتِيَاجُ إِلَيْهِمْ وَلَوْ لِنَحْوِ خِدْمَةٍ أَوْ قِتَالٍ لِقِلَّتِنَا وَلَا يُنَافِي هَذَا اشْتِرَاطُ مُقَاوَمَتِنَا لِلْفِرْقَتَيْنِ قَالَ الْمُصَنِّفُ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ قِلَّةَ الْمُسْتَعَانَ بِهِمْ حَتَّى لَا تَظْهَرَ كَثَرَةُ الْعَدُوِّ بِهِمْ وَأَجَابَ الْبُلْقِينِيُّ بِأَنَّ الْعَدُوَّ إِذَا كَانَ مِائَتَيْنِ وَنَحْنُ مِائَةً وَخَمِشُونَ فَفِينَا قِلَّةٌ بِالنِّسْبَةِ لَاسْتَوَاءِ الْعَدَدَيْنِ إِذَا اسْتَعْنَا بِخَمْسِينَ فَقَدْ اسْتَوَى الْعَدَدَانِ وَلَوْ انْحَازَ الْخَمِشُونَ إِلَيْهِمْ أَمْكَنَّا مُقَاوَمَتَهُمْ لِعَدَمِ زِيَادَتِهِمْ عَلَى الضَّعْفِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الضَّايِطَ أَنْ يَكُونُوا بِحَيْثُ لَوْ انْضَمُّوا إِلَيْهِمْ لَمْ يَزِيدُوا عَلَى ضِعْفِنَا وَنَفْعَلُ بِالْمُسْتَعَانَ بِهِمُ الْأَصْلَحَ مِنْ أَفْرَادِهِمْ وَتَفْرِيقَهُمْ فِي الْجَيْشِ. (وَيُعْبِدُ بِإِذْنِ السَّادَةِ)

□ قول (س): (تَوْمَنُ خِيَانَتِهِمْ إلخ) عبارة المُغْنِي وَإِنَّمَا نُجَوِّزُ الْإِسْتِعَانَةَ بِهِمْ بِشَرْطَيْنِ أَحَدُهُمَا مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ تَوْمَنُ خِيَانَتِهِمْ قَالَ فِي الرُّوضَةِ: وَأَنْ يُعْرِفَ حُسْنَ رَأْيِهِمْ فِي الْمُسْلِمِينَ وَالرَّافِعِيُّ جَعَلَ مَعْرِفَةَ حُسْنِ رَأْيِهِمْ مَعَ أَمْنِ الْخِيَانَةِ شَرْطًا وَاحِدًا وَثَانِيَهُمَا مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ وَيَكُونُونَ إلخ. اهـ. □ قوله: (بِهِ يُعْلَمُ إلخ) فِيهِ تَوْقُفٌ. اهـ. سم. □ قوله: (أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُخَالِفُوا الْعَدُوَّ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَعِبَارَتُهُ وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يُخَالِفُوا مُعْتَقَدَ الْعَدُوِّ كَالْيَهُودِ مَعَ التَّصَارِي كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: إِنَّ كَلَامَ الشَّافِعِيِّ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ اغْتِيَارِ خِلَافًا لِلْمَأْزُودِيِّ. اهـ. □ قوله: (لَا مِنْ ضَرَرِهِمْ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَا مَخْنُونٍ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ) إِلَى (وَيُفْعَلُ) وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَالْمَوْصَى بِمَنْفَعَتِهِ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَمَدِينٍ) إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) إِلَى (وَلِكُونٍ مَا هُنَا). □ قوله: (فِي جَوَازِ الْإِعَانَةِ) الْأَوَّلَى الْإِسْتِعَانَةُ. □ قوله: (وَلَا يُنَافِي هَذَا) أَي: قَوْلُهُ: (أَوْ قِتَالٍ لِقِلَّتِنَا) وَمَنْشَأُ تَوْهَمِ الْمُنَافَاةِ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ إِذَا قَلُّوا حَتَّى احْتَاجُوا لِمُقَاوَمَةِ فِرْقَةٍ إِلَى الْإِسْتِعَانَةِ بِالْأُخْرَى كَيْفَ يَقْدِرُونَ عَلَى مُقَاوَمَتِهَا مَعًا. اهـ. مُغْنِي. □ قوله: (قَالَ الْمُصَنِّفُ) أَي: فِي تَوْجِيهِ عَدَمِ الْمُنَافَاةِ. □ قوله: (كَثَرَةُ الْعَدُوِّ بِهِمْ إلخ) أَي: لَوْ انْضَمُّوا إِلَيْهِمْ. □ قوله: (وَأَجَابَ الْبُلْقِينِيُّ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: وَفِيهِ أَيُّ تَوْجِيهِ الْمُصَنِّفِ لِيْنٍ، ثُمَّ أَجَابَ بِأَنَّ إلخ قَالَ: وَأَيْضًا فَقِي كُتِبَ جَمْعُ مَعَ الْعِرَاقِيِّينَ اغْتِيَارُ الْحَاجَةِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْقِلَّةِ وَالْحَاجَةُ قَدْ تَكُونُ لِلْخِدْمَةِ فَلَا يَتَنَافَى الشَّرْطَانِ. اهـ. □ قوله: (بِأَنَّ الْعَدُوَّ إِذَا كَانَ إلخ) لَكِنْ فِي تَوْقُفِ الْجَوَازِ عَلَى ذَلِكَ حَيْثُ نَظَرُ ظَاهِرٌ سَمِ عَلَى حَجٍّ. اهـ. ع ش. □ قوله: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَي: مِنْ جَوَابِ الْبُلْقِينِيِّ مِنْ قَوْلِهِ: لِعَدَمِ زِيَادَتِهِمْ عَلَى الضَّعْفِ. □ قوله: (أَنْ يَكُونُوا) أَي: الْمُسْتَعَانَ بِهِمْ. □ قوله: (وَيُفْعَلُ إلخ) أَي: وَجُوبًا. اهـ. ع ش. □ قوله: (الْأَصْلَحُ) أَي: مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ مَضْلَحَةً. اهـ. مُغْنِي. □ قوله: (مِنْ أَفْرَادِهِمْ) أَي: بِجَانِبِ الْجَيْشِ (وَتَفْرِيقَهُمْ) أَي: بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَسْتَاجِرَهُمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَخَفَرُ لَهُمْ. اهـ. مُغْنِي.

□ قوله: (وَبِهِ يُعْلَمُ إلخ) فِيهِ تَأَمُّلٌ. □ قوله: (وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُخَالِفُوا الْعَدُوَّ إلخ) لَا يُشْتَرَطُ خِلَافًا لِلْمَأْزُودِيِّ م ر. □ قوله: (وَأَجَابَ الْبُلْقِينِيُّ بِأَنَّ الْعَدُوَّ إِذَا كَانَ مِائَتَيْنِ إلخ) لَكِنْ فِي تَوْقُفِ الْجَوَازِ عَلَى ذَلِكَ حَيْثُ نَظَرُ ظَاهِرٌ.

وَنِسَاءِ يَأْذِنُ الْأَزْوَاجَ وَمَذِينٍ وَفَرَعٍ يَأْذِنُ دَائِنٍ وَأَصْلٍ. (وَمُراهِقِينَ أَقْوِيَاءَ) يَأْذِنُ الْأَوْلِيَاءَ وَالْأَصُولِ وَلَوْ نِسَاءً أَهْلَ الدَّمَةِ وَصِبْيَانَهُمْ؛ لِأَنَّ لَهُمْ نَفْعًا وَلَوْ بِسَقْيِ الْمَاءِ وَحِرَاسَةِ الْأَمْتَعَةِ وَمِنْ ثَمَّ جَازَ بِمُمَيِّزٍ وَلَوْ غَيْرَ قَوِيٍّ لَا مَجْثُونٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَهْتَدِي لِنَفْعٍ وَلِكُونِ مَا هُنَا فِيهِ تَمَرِينٌ عَلَى الشَّجَاعَةِ وَالْعِبَادَةِ فَارَقَ امْتِنَاعَ السَّفَرِ بِالصَّبِيِّ فِي الْبَحْرِ عَلَى مَا مَرَّ وَالْمَوْصَى بِمَنْفَعَتِهِ لِبَيْتِ الْمَالِ وَالْمُكَاتِبِ كِتَابَةً صَحِيحَةً لَا يُخْتَلَجُ لِإِذْنِ سَيِّدِهِمَا عَلَى مَا قَالَهُ الْبُلْقِينِي؛ لِأَنَّ لَهُمَا السَّفَرَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بِأَنَّ هَذَا سَفَرٌ مَخُوفٌ وَهُوَ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِذْنِ فِيهِمَا، ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا تَوَقَّفَ فِي الْمُكَاتِبِ وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ التَّوَقُّفُ فِي الْآخِرِ لِمَا ذَكَرْتَهُ (وَلَهُ) أَيِ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ. (بَذَلَ الْأَهْبَةَ وَالسَّلَاحَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَمِنْ مَالِهِ) لِيَتَنَالَ ثَوَابَ الْإِعَانَةِ وَكَذَا لِلْآحَادِ ذَلِكَ نَعَمْ، إِنْ بَذَلَ لِيَكُونَ الْغَزْوُ لِلْبَازِلِ لَمْ يَجْزُ وَمَعْنَى الْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فَقَدْ غَرَا» أَيِ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ ثَوَابِ الْمَغَازِي. (وَلَا يَصِحُّ) مِنْ إِمَامٍ أَوْ غَيْرِهِ. (اسْتَجَارَ مُسْلِمًا).....

□ فَوَدَّ: (يَأْذِنُ الْأَزْوَاجَ) أَيِ: وَالْأَوْلِيَاءِ وَلَوْ فِي الرِّشِيدَةِ كَمَا يَشْمَلُهُ قَوْلُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ يَأْذِنُ مَالِكٍ أَمْرِهِنَّ. اه. ع ش عبارة الْمُغْنِي تَنْبِيهُ الْخَنَائِي وَالنِّسَاءِ وَإِنْ كَانُوا أَحْرَارًا فَكَالْمُراهِقِينَ فِي اسْتِثْنَائِهِ الْأَوْلِيَاءِ، أَوْ أَرْقَاءَ فَكَالْعَبِيدِ فِي اسْتِثْنَائِهِ السَّادَةِ. اه.

□ قَوْلُ (النَّسِي): (وَمُراهِقِينَ أَقْوِيَاءَ) أَيِ فِي قِتَالٍ وَغَيْرِهِ. اه. مُغْنِي عبارة سَمِ تَقْيِيدُهُ بِالْأَقْوِيَاءِ؛ لِأَنَّ سِيَاقَهُ فِي الْإِسْتِعَانَةِ فِي نَفْسِ الْقِتَالِ وَلَا يَنْفَعُ فِيهِ إِلَّا الْأَقْوِيَاءُ. اه. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ غَيْرَ قَوِيٍّ) أَيِ: لِيُمِثِلَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَيِ: مِنْ نَحْوِ السَّقْيِ بِخِلَافِهِ لِقِتَالٍ فَلَا بُدَّ فِيهِ مَعَ الْمُرَاقَةِ مِنَ الْقُوَّةِ اه. نِهَاجُهُ. □ فَوَدَّ: (لَا مَجْثُونٍ) أَيِ: غَيْرِ مُمَيِّزٍ أَخَذًا مِنَ التَّغْلِيلِ. □ فَوَدَّ: (وَلِيَكُونَ مَا هُنَا الْخ) جَوَابُ سُؤَالٍ. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ) أَيِ فِي بَابِ الْحَجْرِ. اه. سَم. □ فَوَدَّ: (فِيهِمَا) أَيِ: فِي الْمَوْصَى بِمَنْفَعَتِهِ وَالْمُكَاتِبِ. □ فَوَدَّ: (وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ التَّوَقُّفُ فِي الْآخِرِ) فَلَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ السَّيِّدِ خِلَافًا لِلْبُلْقِينِي نِهَاجُهُ وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِيَتَنَالَ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَعْنَى الْخَبَرِ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيَصِحُّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ مُكَلِّفٌ وَقَوْلُهُ فِيهِ نَظَرٌ وَقَوْلُهُ لِيَعْتَبَهُ إِلَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَقَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى صَرَّحُوا. □ فَوَدَّ: (وَكَذَا لِلْآحَادِ ذَلِكَ) أَيِ: بَذَلَ مَا دُكِرَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَلَهُمْ ثَوَابٌ إِعَانَتِهِمْ وَمَحَلُّهُ فِي الْمُسْلِمِ أَمَّا الْكَافِرُ فَلَا بَلَّ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ لاحتِجَاجِهِ إِلَى اجْتِهَادِهِ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ قَدْ يَخُونُ مُغْنِي وَأَسْنَى قَالَ ع ش: وَلَا تَسْلُطُ لَهُمْ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ. اه. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ بَذَلَ) أَيِ كُلِّ مِنَ الْإِمَامِ وَالْآحَادِ ع ش وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِيَكُونَ الْغَزْوُ) سَوَاءً شَرَطَ أَنْ ثَوَابَهُ لَهُ، أَوْ أَنْ مَا يَحْصُلُ لَهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ لِلْبَازِلِ. اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَجْزُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَرْجَعُ لِفَسَادِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ. اه. ع ش.

□ فَوَدَّ: (وَمُراهِقِينَ أَقْوِيَاءَ) تَقْيِيدُهُ بِالْأَقْوِيَاءِ؛ لِأَنَّ سِيَاقَهُ فِي الْإِسْتِعَانَةِ فِي نَفْسِ الْقِتَالِ وَلَا يَنْفَعُ فِيهِ إِلَّا الْأَقْوِيَاءُ. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ) أَيِ فِي بَابِ الْحَجْرِ. □ فَوَدَّ: (لَا يَخْتَلَجُ لِإِذْنِ) الْمُعْتَمِدُ الْإِحْتِيَاجُ فِيهِمَا م ر. □ فَوَدَّ: (وَكَذَا لِلْآحَادِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: وَمَحَلُّهُ فِي الْمُسْلِمِ، أَمَّا الْكَافِرُ فَلَا بَلَّ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ لاحتِجَاجِهِ إِلَى اجْتِهَادِهِ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ قَدْ يَخُونُ اه.

مُكَلَّفٍ وَلَوْ قِتًّا وَمَعْذُورًا بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهُ لَوْ دَخَلَ الْكُفَّارُ بِلَدْنَا تَعَيَّنَ عَلَيْهِمَا عَيْنًا أَوْ ذِمَّةً وَبَحَثَ أَنَّ غَيْرَ الْمُكَلَّفِ كَذَلِكَ وَفِيهِ نَظَرٌ. (لِجِهَادٍ) كَمَا قَدَّمَهُ فِي الْإِجَارَةِ لِتَعَيُّنِهِ عَلَيْهِ فِيمَا مَرَّ قُبَيْلَ الْفَصْلِ؛ وَلَآئِهِ لَا يَصِحُّ التَّزَامُ فِي الذِّمَّةِ وَإِنَّمَا صَحَّ التَّزَامُ مَنْ لَمْ يَخُجَّ الْحَجَّ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ وَقُوعَهُ عَنِ الْغَيْرِ وَالتَّزَامُ حَائِضٌ لِخِدْمَةِ مَسْجِدٍ فِي ذِمَّتِهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُهِمَّةِ الْعَامَّةِ التَّنَفُّعُ الَّتِي يُخَاطَبُ بِهَا كُلُّ أَحَدٍ بِخِلَافِ الْجِهَادِ فَوْقَ مِنَ الْمُبَاشِيرِ عَنِ نَفْسِهِ دُونَ غَيْرِهِ وَمَا يَأْخُذُهُ الْمُزْتَرِّقُ مِنَ الْفِيءِ وَالْمَتَطَوُّعُ مِنَ الزَّكَاةِ إِعَانَةً لَا أَجْرَةٌ يُوقِعُ غَزْوَهُمْ لَهُمْ وَمَنْ أَكْرَهَ عَلَى الْغَزْوِ لَا أَجْرَةَ لَهُ إِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا اسْتَحَقَّهَا مِنْ خُرُوجِهِ إِلَى خُضُورِهِ الْوَقْعَةَ نَعَمْ، الْمُكْرَهَ الْغَيْرُ الْمُكَلَّفِ يَنْبَغِي اسْتِحْقَاقُهُ الْأَجْرَةَ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ وَإِنْ حَضَرَ، ثُمَّ رَأَيْتَهُمْ صَرَحُوا فِي الْقِنِّ الْمُكْرَهَ بَأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ هُنَا الْأَجْرَةَ مُطْلَقًا وَإِنْ قُلْنَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ إِذَا دَخَلُوا بِلَادَنَا وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ وَنَحْوُ الذِّمِّيِّ الْمُكْرَهَ أَوْ الْمُسْتَأْجِرَ بِمَجْهُولٍ إِذَا قَاتَلَ اسْتَحَقَّ أَجْرَةَ الْمِثْلِ وَإِلَّا

فُود: (مُكَلَّفٍ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَلَوْ صَبِيًّا كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ. اه. فُود: (عَلَيْهِمَا) أَيِ الْقِنِّ وَالْمَعْذُورِ.
 فُود: (عَيْنًا، أَوْ ذِمَّةً) رَاجِعٌ إِلَى الْمُتَنِ. فُود: (وَبَحَثَ الْإِنْخ) اِغْتَمَدَهُ النَّهْيَةُ كَمَا مَرَّ. فُود: (كَمَا قَدَّمَهُ فِي الْإِجَارَةِ) وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ هُنَا تَوَطُّعًا لِقَوْلِهِ وَيَصِحُّ اسْتِجَارُ ذِمِّيِّ الْإِنْخ. اه. مُغْنِي. فُود: (فَمَا مَرَّ الْإِنْخ) أَيِ: فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ لِلْكَفَّارِ. فُود: (وَإِنَّمَا صَحَّ التَّزَامُ مَنْ لَمْ يَخُجَّ الْإِنْخ) أَيِ: بَأَنَّهُ أَجَرَ نَفْسَهُ لِلْغَيْرِ لَكِنْ إِنَّمَا يَأْتِي بِهِ بَعْدَ الْحَجِّ عَنْ نَفْسِهِ إِذَا لَمْ يَسْتَأْجِرْهُ لِلْحَجِّ عَنْهُ فِي السَّنَةِ الْأُولَى مِنْ وَقْتِ الْإِجَارَةِ. اه. ع ش.
 فُود: (لَآئِهِ يُمَكِّنُ الْإِنْخ) قَدْ يُقَالُ لِمَ أُمَكِّنَ هَذَا هُنَاكَ دُونَ هُنَا. فُود: (وَالْتَّزَامُ الْإِنْخ) عَطَفَ عَلَى التَّزَامِ مَنْ الْإِنْخ. فُود: (لَآئِهِ الْإِنْخ) أَيِ خِدْمَةِ الْمَسْجِدِ وَالتَّذَكُّيرُ بِتَأْوِيلِ أَنْ تَخْدُمَ. فُود: (وَمَا يَأْخُذُهُ الْمُزْتَرِّقُ الْإِنْخ) جَوَابُ سَوَالٍ. فُود: (إِعَانَةً) أَيِ: وَمُرَّتَّبُهُمْ. اه. مُغْنِي. فُود: (وَمَنْ أَكْرَهَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنِيِّ. فُود: (إِنْ تَعَيَّنَ) أَيِ: فِيمَا إِذَا دَخَلَ الْكُفَّارُ بِلَدْنَا. فُود: (وَإِلَّا اسْتَحَقَّهَا) أَيِ: عَلَى الْمُكْرَهِ بِكَسْرِ الرَّاءِ. اه. ع ش. فُود: (الْمُكْرَهَ الْغَيْرُ الْمُكَلَّفِ) أَيِ: الصَّبِيُّ وَلَوْ كَانَ الْمُكْرَهَ الْإِمَامَ. اه. ع ش. فُود: (مُطْلَقًا) أَيِ: لِلْمُدَّةِ كُلِّهَا. فُود: (هُنَا) أَيِ: فِي الْجِهَادِ. فُود: (مُطْلَقًا) أَيِ: حَضَرَ الْوَقْعَةَ أَمْ لَا. اه. ع ش وَالْأُولَى لِلْمُدَّةِ كُلِّهَا. فُود: (وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا قُلْتُمْ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَقِيَاسُهُ فِي الصَّبِيِّ كَذَلِكَ. اه. أَيِ: يَسْتَحِقُّ مُطْلَقًا ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَيِ: فِي أَصْلِ اسْتِحْقَاقِ الْأَجْرَةِ. اه.
 فُود: (وَنَحْوُ الذِّمِّيِّ) إِلَى قَوْلِهِ وَلِمَنْ عَيَّنَهُ فِي الْمُغْنِيِّ. فُود: (وَنَحْوُ الذِّمِّيِّ) كَالْمُعَاهِدِ وَالْمُسْتَأْمِنِ. اه. مُغْنِي. فُود: (الْمُكْرَهَ) بِالْجَرِّ صِفَةُ الذِّمِّيِّ وَقَوْلُهُ، أَوْ الْمُسْتَأْجِرَ عَطَفَ عَلَيْهِ أَيِ: الْمُكْرَهَ ع ش.
 فُود: (بِمَجْهُولٍ) كَانَ يَقُولُ الْإِمَامُ لَهُ أَرْضِيكَ، أَوْ أُعْطِيكَ مَا تَسْتَعِينُ بِهِ. اه. مُغْنِي. فُود: (اسْتَحَقَّ الْإِنْخَ) حَبِيرٌ وَنَحْوُ الذِّمِّيِّ. اه. ع ش. فُود: (أَجْرَةَ الْمِثْلِ) أَيِ: لِلْمُدَّةِ كُلِّهَا. اه. ع ش. فُود: (وَإِلَّا)

فُود: (وَبَحَثَ أَنَّ غَيْرَ الْمُكَلَّفِ كَذَلِكَ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. فُود: (كَذَلِكَ) وَجَّهَ أَنَّهُ مِنْ جِنْسٍ مَنْ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ أَوْ نَقُولُ مِنْ شَأْنِ الْمُسْلِمِ التَّعَيُّنُ. فُود: (بِمَجْهُولٍ) كَانَ قَالَ أَرْضِيكَ.

فَلِلَّذَهَابِ فَقَطْ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ وَلِمَنْ عَيْنُهُ إِمَامٌ أَوْ نَائِيهِ إِجْبَارًا لِتَجْهِيْزِ مِيَّتِ أَجْرَةٍ فِي التَّرَكَةِ، ثُمَّ فِي بَيْتِ الْمَالِ، ثُمَّ تَسْقُطُ (وَيَصْحُ اسْتِجَارَ ذِمِّي) وَمُعَاهِدٌ وَمُسْتَأْمِنٌ بِلِ وَحَرْبِيٍّ لِجِهَادٍ. (لِلْإِمَامِ) حَيْثُ تَجَوُّزُ الْإِسْتِعَانَةَ بِهِ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ دُونَ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ عَنْهُ وَاعْتَفِرَتْ جِهَالَةُ الْعَمَلِ لِلضَّرُورَةِ؛ وَ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ فِي مُعَاقِدَةِ الْكُفَّارِ مَا لَا يُحْتَمَلُ فِي مُعَاقِدَةِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَلَوْ لِنَحْوِ ضُلْحٍ فُسِّخَتْ وَاسْتُرِدَّ مِنْهُ مَا أَخَذَهُ وَإِنْ خَرَجَ وَدَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ.....

أَي: وَإِنْ لَمْ يَقَاتِلْ. قَوْلُهُ: (فَقَطْ) أَي: وَإِنْ تَعَطَّلَتْ مَنَافِعُهُمْ فِي الرُّجُوعِ؛ لِأَنَّهُمْ يَنْصَرِفُونَ حَيْثُ شَاءُوا وَلَا حَبْسَ وَلَا اسْتِجَارَ وَإِنْ رَضُوا بِالْخُرُوجِ وَلَمْ يَعِزَّهُمُ الْإِمَامُ بِشَيْءٍ رَضَخَ لَهُمْ مِنْ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِ الْغَنِيْمَةِ كَمَا مَرَّ فِي بَابِهَا أَمَّا إِذَا خَرَجُوا بِلَا إِذْنٍ مِنَ الْإِمَامِ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ سِوَا أَنَّهُمْ عَنِ الْخُرُوجِ أَمْ لَا بَلْ لَهُ تَغْزِيرُهُمْ فِيمَا نَهَاهُمْ عَنْهُ إِنْ رَأَاهُ. اهـ. مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. قَوْلُهُ: (مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ) أَي: لَا مِنْ أَصْلِ الْغَنِيْمَةِ وَلَا مِنْ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِهَا. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ نَائِيهِ) أَمَّا لَوْ كَانَ الْمُكْرَهُ غَيْرَهُمَا فَلَا أَجْرَةَ عَلَى الْمُكْرَهُ حَيْثُ لَا تَرَكَةَ ع. ش. قَوْلُهُ: (ثُمَّ تَسْقُطُ) هَلَّا قَدَّمَ عَلَى السَّقُوطِ مِيَاسِيرَ الْمُسْلِمِينَ وَلَعَلَّ سَبَبَ ذَلِكَ كَوْنُ الْفَاعِلِ مِنْ جُمْلَةِ الْمُكَلَّفِينَ وَفِيهِ نَظَرٌ سَمِ عَلَى حَيْج. اهـ. ع. ش.

قَوْلُ (سَي): (اسْتِجَارَ ذِمِّي) أَي: وَلَوْ بِأَكْثَرِ مِنْ سَهْمٍ لِإِرَاجِلٍ، أَوْ فَارِسٍ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. قَوْلُهُ: (وَمُعَاهِدٍ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ فِي الْمَغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: بِلِ وَحَرْبِيٍّ وَإِلَى قَوْلِهِ كَمَا اسْتَمَرَ عَلَيْهِ فِي الْهُيَاةِ إِلَّا قَوْلُهُ، أَوْ الْإِسْلَامَ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ بِلِ لَوْ قِيلَ إِلَى وَمَحَلُّ قَتْلِهِمْ وَقَوْلُهُ لِلتَّنْهِيِ الصَّحِيحُ فِي الصَّبِيِّ وَالْمَرْأَةِ. قَوْلُهُ: (حَيْثُ تَجَوُّزُ الْإِسْتِعَانَةَ بِهِ) أَي: بِأَنِ احْتَجْنَا لَهُمْ وَأَمَّا خِيَانَتُهُمْ وَكَانُوا بِحَيْثُ لَوْ انْضَمَّتْ فِرْقَتَا الْكُفْرِ قَاوَمْنَاَهُمْ كَمَا تَقَدَّمَ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (دُونَ غَيْرِهِ) أَي: مِنْ أَصْلِ الْغَنِيْمَةِ وَأَرْبَعَةِ أَخْمَاسِهَا. اهـ. سَمِ عِبَارَةُ الْمَغْنِي قَضِيَّةً كَلَامَهُ صِحَّةُ اسْتِجَارِ الذِّمِّيِّ وَنَحْوِهِ بِأَيِّ مَالٍ كَانَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ وَمِنْ أَمْوَالِ بَيْتِ الْمَالِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ إِنَّمَا يُعْطَى مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ سِوَا مَا كَانَ مُسَمًّى أَمْ أَجْرَةً مِثْلَ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ غَنِيْمَةٍ قِتَالِهِ لَا مِنْ أَصْلِ الْغَنِيْمَةِ وَلَا مِنْ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِهَا؛ لِأَنَّهُ يَخْضَرُ لِلْمَصْلَحَةِ لَا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ. اهـ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ الْإِنِ) عِلَّةٌ لِلْمَتَنِ. قَوْلُهُ: (لَا يَقَعُ عَنْهُ) أَي: عَنِ الذِّمِّيِّ فَاشْبَهَ اسْتِجَارَ الدَّوَابِّ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِلضَّرُورَةِ) فَإِنَّ الْمَقْصُودَ الْقِتَالَ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (فُسِّخَتْ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْإِجَارَةَ لَا تَنْفَسِخُ بِنَفْسِهَا حَيْثُ لَا بَلْ مِنْ اللَّفْظِ فَلْيُرَاجَعْ. قَوْلُهُ: (وَاسْتُرِدَّ مِنْهُ الْإِنِ) أَي: فَلَوْ كَانَ صَرَفَهُ فِي آلَاتِ السَّفَرِ، أَوْ نَحْوِهَا غَرِمَ بِذَلِكَ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَإِنْ خَرَجَ وَدَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ الْإِنِ) بَقِيَ مَا إِذَا خَرَجَ

قَوْلُهُ: (ثُمَّ تَسْقُطُ) هَلَّا قَدَّمَ عَلَى السَّقُوطِ مِيَاسِيرَ الْمُسْلِمِينَ وَلَعَلَّ سَبَبَ ذَلِكَ كَوْنُ الْفَاعِلِ مِنْ جُمْلَةِ الْمُكَلَّفِينَ وَفِيهِ نَظَرٌ. قَوْلُهُ: (دُونَ غَيْرِهِ) مِنْ أَصْلِ الْغَنِيْمَةِ وَأَرْبَعَةِ أَخْمَاسِهَا. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَا يَقَعُ عَنْهُ) هَلَّا وَقَعَ عَنْهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَ مُكَلَّفُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ فَإِنَّهُ شَامِلٌ لِذَلِكَ كَمَا هُوَ قَضِيَّتُهُ لِإِطْلَاقِهِمْ وَإِنْ قَالَ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْإِسْنَوِيُّ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ الَّتِي لَا اسْتَحْضَرُهَا الْآنَ أَنَّهُمْ مُكَلَّفُونَ بِمَا عَدَا الْجِهَادِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ خَرَجَ وَدَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ) بَقِيَ مَا إِذَا خَرَجَ وَرَجَعَ قَبْلَ دُخُولِ دَارِ الْحَرْبِ بِاخْتِيَارٍ أَوْ بَدُونِهِ

وكان تَرَكَ الْقِتَالِ بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ فَلَا وَلَوْ اسْتَوْجِرَتْ عَيْنٌ كَافِرٍ فَأَسْلَمَ فَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُمْ لَوْ اسْتَوْجِرَتْ طَاهِرٌ لِيُخْدِمَةَ مَسْجِدٍ فَحَاضَتْ أَنْفَسَخَتْ الْإِجَارَةَ الْإِنْفِسَاخُ هُنَا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الطَّارِئَ ثُمَّ يَمْنَعُ مُبَاشَرَةَ الْعَمَلِ فَتَعَذَّرَ وَيَلْزَمُ مِنْ تَعَذُّرِهِ الْإِنْفِسَاخُ وَالطَّارِئُ هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى الْحُكْمِ بِالْإِنْفِسَاخِ. (قِيلَ وَلِغَيْرِهِ) مِنَ الْمُسْلِمِينَ اسْتِجَارُ الذِّمِّيِّ كَالْأَذَانِ وَالْأَصْحُ لَا لِحَاجَتِهِ إِلَى الْجِهَادِ إِلَى مَزِيدٍ نَظِيرٍ وَاجْتِهَادٍ؛ وَلَأنَّ الْأَجِيرَ هُنَا كَافِرٌ قَدْ يَغْدِرُ وَبَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّ الْإِمَامَ لَوْ أُذِنَ لَهُ فِيهِ جَازٌ قَطْعًا (وَيُكْرَهُ) تَنْزِيهَا. (لِغَايَةِ قَتْلِ قَرِيبٍ)؛ لِأَنَّ فِيهِ نَوْعًا مِنْ قَطْعِ الرَّجِيمِ. (و) قَتْلُ قَرِيبٍ. (مَحْرَمٌ أَشَدُّ) كَرَاهَةً؛ لِأَنَّهُ ﷺ مَنَعَ أَبَا بَكْرٍ مِنْ قَتْلِ ابْنِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَوْمَ أُحُدٍ. (قُلْتُ إِلَّا أَنْ يَسْمَعَهُ) يَعْنِي يَعْلَمُهُ وَلَوْ بِغَيْرِ سَمَاعٍ. (يَسْمَعُ) أَيِ يَذْكُرُ بِشَوْءٍ. (اللَّهُ تَعَالَى) أَوْ نَبِيًّا مِنْ الْأَنْبِيَاءِ. (أَوْ رَسُولَهُ) مُحَمَّدًا ﷺ أَوْ الْإِسْلَامَ أَوْ الْمُسْلِمِينَ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي. (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) فَلَا كَرَاهَةَ حِينَئِذٍ تَقْدِيمًا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَلِحَقِّ أَنْبِيَائِهِ (وَيَحْرُمُ قَتْلُ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَامْرَأَةٍ).....

وَرَجَعَ قَبْلَ دُخُولِ دَارِ الْحَرْبِ بِاخْتِيَارٍ، أَوْ بَدُونِهِ، أَوْ بَعْدَ دُخُولِهَا وَتَرَكَ الْقِتَالَ بِاخْتِيَارٍ سَمِ عَلَى حَجٍّ. (أَقُولُ) وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُسْتَرَدُّ مِنْهُ مَا أَخَذَهُ. اه. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (وَكَانَ تَرَكَ الْقِتَالَ بِلا اخْتِيَارٍ) أَيِ: مِنْ الذِّمِّيِّ وَلَوْ بِمَوْتِهِ فَيُفْضَلُ فِيهِ بَيِّنٌ كَوْنُهُ بَعْدَ دُخُولِ دَارِ الْحَرْبِ فَلَا يُسْتَرَدُّ مِنْهُ مَا أَخَذَهُ وَكَوْنُهُ قَبْلَ دُخُولِهَا فَيُسْتَرَدُّ مِنْهُ وَقَوْلُهُ فَلَا أَيِ فَلَا يُسْتَرَدُّ. اه. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (وَلَوْ اسْتَوْجِرَتْ) أَيِ: لِإِجَارَةِ عَيْنٍ. اه. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (الْإِنْفِسَاخُ هُنَا) مُعْتَمَدٌ عَ شِ وَمُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (بِأَنَّ الطَّارِئَ الْإِنْفِ) أَيِ: الْحَيْضَ وَقَوْلُهُ وَالطَّارِئُ هُنَا أَيِ: الْإِسْلَامُ. ٥. فَوَدَّ: (مِنَ الْمُسْلِمِينَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِي وَيَحْرُمُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ، أَوْ الْإِسْلَامَ إِلَى الْمُتَنِي وَقَوْلُهُ وَبَحْثُ إِلَى الْمُتَنِي. ٥. فَوَدَّ: (اسْتِجَارُ الذِّمِّيِّ) أَيِ: وَنَحْوِهِ. ٥. فَوَدَّ: (هُنَا كَافِرٌ) أَيِ وَفِي الْأَذَانِ مُسْلِمٌ. اه. مُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (لَوْ أُذِنَ لَهُ) أَيِ: لِلْغَيْرِ. اه. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (جَازٌ قَطْعًا) وَلَوْ اخْتَلَفَ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ فِي الْإِذْنِ وَعَدَمِهِ صَدَقَ الْإِمَامُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِذْنِ. اه. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (وَقَتْلُ قَرِيبٍ مَحْرَمٌ) الْإِنْفِ خَرَجَ غَيْرُ قَرِيبٍ فَلَا يُكْرَهُ قَتْلُهُ سَمِ عَلَى حَجٍّ أَيِ: بِأَنَّ كَانَ مَحْرَمًا لَا قَرَابَةَ لَهُ كَمَحْرَمِ الرِّضَاعِ وَالْمُصَاهَرَةِ. اه. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (مِنَ قَتْلِ ابْنِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْإِنْفِ) ثُمَّ أَسْلَمَ بَعْدَ ذَلِكَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. اه. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (وَلَوْ بِغَيْرِ سَمَاعٍ) أَيِ: بِطَرِيقٍ يَجُوزُ لَهُ اعْتِمَادُهُ. اه. مُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (نَبِيًّا مِنْ الْأَنْبِيَاءِ) أَيِ: وَإِنْ اخْتَلَفَ فِي ثُبُوتِهِ كَلَفْمَانَ الْحَكِيمِ وَمَرْيَمَ بِنْتِ عِمْرَانَ. اه. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (مِمَّا يَأْتِي) أَيِ: آيِنًا. ٥. فَوَدَّ: (فَلَا كَرَاهَةَ حِينَئِذٍ) بَلْ يَتَّبِعِي الْإِسْتِحْبَابَ وَكَذَا لَا كَرَاهَةَ إِذَا قَصَدَ هُوَ قَتْلَهُ فَقَتَلَهُ دَفْعًا عَنْهُ. اه. مُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (وَيَحْرُمُ قَتْلُ صَبِيٍّ) وَيُقْتَلُ مُرَاهِقٌ نَبَتِ الشَّعْرُ الْخَشِيشُ عَلَى عَاتِيهِ؛ لِأَنَّ نَبَاتَهُ دَلِيلُ بُلُوغِهِ لَا إِنْ أَدْعَى اسْتِعْجَالَهُ بِدَوَاءٍ وَحَلَفَ أَنَّهُ اسْتَعَجَلَهُ بِذَلِكَ فَلَا يُقْتَلُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْإِنْبَاتَ لَيْسَ بُلُوغًا بَلْ دَلِيلُهُ وَحَلْفُهُ عَلَى ذَلِكَ وَاجِبٌ وَإِنْ تَضَمَّنَ حَلْفَ مَنْ يَدْعِي الصَّبَا لِيُظْهِرَ أَمَارَةَ الْبُلُوغِ فَلَا يَتْرَكَ بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُ مُغْنِي وَرَوَّضٌ مَعَ شَرْحِهِ.

أَوْ بَعْدَ دُخُولِهَا وَتَرَكَ الْقِتَالَ بِاخْتِيَارٍ. ٥. فَوَدَّ: (وَقَتْلُ قَرِيبٍ مَحْرَمٌ أَشَدُّ) خَرَجَ غَيْرُ قَرِيبٍ فَلَا يُكْرَهُ قَتْلُهُ.

وإن لم يكن لها كتاب على الأوجه خلافاً لمن قيدها بذلك. (وخنثى مُشكِلي) ومن به رِقٌّ إلا إذا قاتلوا كما بأصله أو سبوا من مرَّ كذا أطلقوه وينبغي تخصيصه بالمُمَيِّز بل لو قيل بالمُكَلَّف كالتساء لم ينعُد، ثم رأيت شارحاً فرض ذلك في المرأة وغيره ألحق بها الخنثى وهو ظاهر ومحل قتلهم إن لم ينهزموا وإلا لم نَتَّبِعْهم أو نَتَرَسَّ بهم الكُفَّار وإن أمكن دفعهم بغير القتل للنهي الصحيح في المرأة والصبي نعم، للمُضْطَرِّ قتل هؤلاء لا كلهم (ومحل قتل) ذكر (راهب) وهو عابد التصاري وسوقة. (وأجير)؛ لأنَّ فيهم.....

قوله: (وإن لم يكن لها كتاب) كالذهريَّة وعبدُ الأوثان. قوله: (على الأوجه) وفاقاً للنهاية وخلافاً للمُعْني. قوله: (ومن به رِقٌّ) إلى قول المتن قُيَسَّرَقُونَ في المُعْني إلا قوله بالمُمَيِّز بل لو قيل وقوله ومحل قتلهم إلى أو تَرَسَّ. قوله: (إلا إن قاتلوا) قال في العباب: فَيُقْتَلُونَ مُقْبِلِينَ وإن تدافعوا بغيره لا مُدْبِرِينَ. اه. سم ويأتي مثله في الشارح وعبارة الرُّوض مع شَرْحه إلا إن قاتلوا فيَجُوزُ قَتْلُهُمْ وإن أمكن دفعهم بغيره. اه. قوله: (من مرَّ) عبارة المُعْني والأسنَى الإسلام والمُسلِمِينَ. اه. قوله: (كذا أطلقوه) أي: استثناء من يَسُبُّ من مرَّ. قوله: (تخصيصه) أي: إطلاق الاستثناء المذكور. قوله: (وغيره ألحق بها الخنثى) عبارة المُعْني والأسنَى الخامسة أي: من المسائل المُستثناة عن حرمة القتل إذا سبَّ الخنثى، أو المرأة الإسلام، أو المُسلِمِينَ. اه. قوله: (الخنثى) يَتَّبِعِي والرقيق البالغ وهو داخل في قوله سابقاً بالمُكَلَّف. اه. سيّد عمر. قوله: (ومحل قتلهم) أي: إذا قاتلوا سم على حَجَّ اه. ع ش عبارة السيّد عمر أي: إذا قاتلوا، أو سبوا. اه. قوله: (وإلا لم نَتَّبِعْهم) ظاهره وإن خيف اجتماعهم ورجوعهم للقتال ويتبني خلافه سيما إذا خيف انضمامهم لجيش الكفار ومعاونتهم. اه. ع ش. قوله: (أو يتَرَسَّ إلخ) عطف على قاتلوا. قوله: (وإن أمكن دفعهم إلخ) راجع إلى قوله إن لم ينهزموا أيضاً سم على حَجَّ. اه. ع ش هذا مبني على أن قول الشارح، أو يتَرَسَّ إلخ مَقْطُوفٌ على لم ينهزموا وأما إذا عطف على قاتلوا كما هو صريح صنيع المُعْني ومُتَعَيِّنٌ بالتأمل فمُخْتَصَّصٌ بقوله، أو يتَرَسَّ إلخ. قوله: (في المرأة والصبي) وألحق المجنون بالصبي والخنثى بالمرأة لاحتِمَالِ أُنُوَيْتِهِ مُعْني وأسنَى. قوله: (وهو عابد التصاري) شيخاً، أو شاباً. اه. أسنَى زاد المُعْني ذَكَراً، أو أنثى. اه. قوله: (وسوقة) بضَمِّ السَّيْنِ وشكون الواو. اه. أسنَى وفي قاموس السوقة بالضم الرعية للواحد والجمع والمذكر والمؤنث. اه.

قوله (استي): (وأجير) أي: منهم بأن استأجروه لِمَا يَتَّفَعُونَ به. اه. ع ش ر. قوله: (لأنَّ فيهم) أي:

قوله: (إلا إذا قاتلوا) قال في العباب فَيُقْتَلُونَ مُقْبِلِينَ وإن اندفعوا بغيره لا مُدْبِرِينَ. اه. قوله: (ثم رأيت شارحاً فرض ذلك في المرأة إلخ) لَمَّا قال في الرُّوض: وَيَحْرُمُ قَتْلُ امْرَأَةٍ وَخُنْثَى وَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ إِلَّا إِنْ قَاتَلُوا. قال في شَرْحه: وفي معنى القتال سبُّ المرأة والخنثى للمُسلِمِينَ. اه. قوله: (ومحل قتلهم) إذا قاتلوا. قوله: (وإن أمكن دفعهم إلخ) راجع لقوله إن لم ينهزموا أيضاً.

رَأْيًا وَقِتَالًا. (وَشَيْخٌ وَأَعْمَى وَزَمَنٌ لَا قِتَالَ فِيهِمْ وَلَا رَأْيَ فِي الْأَظْهَرِ) لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَدِيمِ الَّذِي هُوَ لَكُمْ وَاللَّهِ يَكْفِيهِمْ أَعْمَى﴾ [النوبة: ٥] نَعَمْ، الرُّسُلُ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُمْ كَمَا اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ عَمَلُهُ ﷺ وَعَمَلُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، أَمَّا ذُو قِتَالٍ أَوْ رَأْيٍ مِنَ الشَّيْخِ وَمَنْ بَعْدَهُ فَيُقْتَلُ قَطْعًا وَإِذَا جَازَ قَتْلُ هَؤُلَاءِ. (فَيُسْتَرْقُونَ) أَيُ يَضْرِبُ الْإِمَامُ عَلَيْهِمُ الرُّقَّ إِنْ شَاءَ لِمَا سَيَذْكُرُهُ أَنَّ الْكَامِلَ يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ الْأَرْبَعَةِ الْآتِيَةِ، وَأَمَّا قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ يَتَعَيَّنُ اسْتَرْقَاؤُهُمْ فَبَعِيدٌ جِدًّا بِخِلَافِ مَا إِذَا قُلْنَا بَعْدَ حِلِّ قَتْلِهِمْ فَإِنَّهُمْ يَرْقُونَ بِنَفْسِ الْأَسْرِ. (وَتُسَبَّى نِسَاؤُهُمْ) وَصَبِيَّائُهُمْ. (وَتُغَنَّمُ. (أَمْوَالُهُمْ) لِإِهْدَارِهِمْ (وَيَجُوزُ حِصَارُ الْكُفَّارِ فِي الْبِلَادِ وَالْقِلَاعِ) وَغَيْرِهَا (وَأَرْسَالُ الْمَاءِ عَلَيْهِمْ) وَقَطْعُهُ عَنْهُمْ. (وَرَفْيُهُمْ بِنَارٍ وَمَنْجَنِيْقٍ) وَغَيْرِهَا وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ نِسَاءٌ وَصَبِيَّاءٌ وَلَوْ قَدَرْنَا عَلَيْهِمْ بِدُونِ ذَلِكَ كَمَا قَالَه الْبَنْدَنِيْجِيُّ وَإِنْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ الظَّاهِرُ خِلَافُهُ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَحُدُودُهُمْ وَأَخْصَرُوهُمْ﴾ [النوبة: ٥]؛ وَلَئِنَّهُ ﷺ خَصَرَ أَهْلَ الطَّائِفِ وَزَمَاهُمْ بِالْمَنْجَنِيْقِ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ نَعَمْ، لَوْ تَخَصَّرَ حَرِيْثُونَ بِمَحَلٍّ مِنْ حَرَمِ مَكَّةَ لَمْ يَجْزِ حِصَارُهُمْ وَلَا قِتَالُهُمْ بِمَا يَغْنَمُ تَعْظِيمًا لِلْحَرَمِ، وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يُضْطَرَّ لِذَلِكَ. (وَتُسَبِّحُهُمْ) أَيُ الْإِغَارَةُ عَلَيْهِمْ لَيْلًا. (فِي غَفْلَةٍ) لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَقَالَ عَنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيَّتِهِمْ لَمَّا.....

الرَّاهِبِ وَالسُّوقَةِ وَالْأَجِيرِ. □ فَوَدَّ: (رَأْيًا وَقِتَالًا) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ قَوْلَ الْمُتَنِ لَا قِتَالَ الْخِ رَاجِعٌ لِلشَّيْخِ وَمَنْ بَعْدَهُ فَقَطَّ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ الْآتِي أَمَّا ذُو قِتَالٍ الْخِ. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ الرُّسُلُ) أَيُ مِنْهُمْ. اه. ع. ش.
□ فَوَدَّ: (لَا يَجُوزُ قَتْلُهُمْ) أَيُ: حَيْثُ دَخَلُوا الْمَجْرَدَ تَبْلِيغِ الْخَبَرِ فَإِنْ حَصَلَ مِنْهُمْ تَجَسُّسٌ، أَوْ خِيَانَةٌ، أَوْ سَبٌّ لِلْمُسْلِمِينَ جَازَ قَتْلُهُمْ. اه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرٌ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: الظَّاهِرُ خِلَافُهُ. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا الْخِ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَإِذَا جَازَ الْخِ.
□ فَوَدَّ: (وَصَبِيَّائِهِمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَسَبَّى تَابِعِيهِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقَالَ إِلَى وَيَحَثُّ. □ فَوَدَّ: (وَصَبِيَّائِهِمْ) أَيُ: وَمَجَانِيْنِهِمْ أَسْنَى وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَعَبْدُهُمَا) مِنْ هَذَمِ يُبَوِّتُهُمْ وَإِقَاءِ حَيَاتٍ، أَوْ عَقَارِبَ عَلَيْهِمْ. اه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (كَمَا قَالَه الْبَنْدَنِيْجِيُّ وَإِنْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: الظَّاهِرُ خِلَافُهُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ جَوَازُ إِتْلَافِهِمْ بِمَا ذُكِرَ وَإِنْ قَدَرْنَا عَلَيْهِمْ بِدُونِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ إِنَّ الظَّاهِرَ خِلَافُهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا اقْتَضَتْهُ أَيُ خِلَافُهُ مَصْلَحَةُ الْمُسْلِمِينَ. اه. □ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ إِلَى الْمُتَنِ. □ فَوَدَّ: (وَزَمَاهُمْ بِالْمَنْجَنِيْقِ) أَيُ: وَقَيْسَ بِهِ مَا فِي مَعْنَاهُ مِمَّا يَغْنَمُ الْإِهْلَاكَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بِمَحَلٍّ مِنْ حَرَمِ مَكَّةَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ بِمَكَّةَ، أَوْ بِمَوْضِعٍ مِنْ حَرَمِهَا. اه. □ فَوَدَّ: (إِنْ مَحَلَّهُ) أَيُ: الْإِسْتِدْرَاكِ الْمَذْكُورِ.
□ فَوَدَّ: (وَلِذَلِكَ) أَيُ: الْحِصَارِ وَمَا بَعْدَهُ. □ فَوَدَّ: (لِلاتِّبَاعِ) إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا فِي الْمُغْنِيِّ.

□ فَوَدَّ: (وَأَرْسَالُ الْمَاءِ عَلَيْهِمْ الْخِ) وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ يَجُوزُ إِتْلَافُهُمْ بِمَا ذُكِرَ وَإِنْ قَدَرْنَا عَلَيْهِمْ بِدُونِهِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَبِهِ صَرَّحَ الْبَنْدَنِيْجِيُّ لَكِنَّ الظَّاهِرَ خِلَافُهُ اه. شَرْحُ الرُّوْضِ وَقَوْلُهُ: وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ الْخِ هُوَ كَذَلِكَ وَقَوْلُهُ: لَكِنَّ الظَّاهِرَ خِلَافُهُ يُحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا اقْتَضَتْ مَصْلَحَةُ الْمُسْلِمِينَ خِلَافَهُ م. ر.

سُئِلَ عَنْهُمْ هُوَ مِنْهُمْ وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ كِبَارَهُتَهُ حَيْثُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ مَنْ قَتَلَ مُسْلِمًا يَظُنُّ أَنَّهُ كَافِرٌ وَلَا يُقَاتَلُ مَنْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ بِهَذَا وَلَا بغيرِهِ حَتَّى يَعْزِضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ وَالْأَضْمِينَ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّ عَرْضَهُ عَلَيْهِ مُسْتَحَبٌّ، أَمَّا مَنْ بَلَغَتْهُ فَلَهُ قَتْلُهُ وَلَوْ بِمَا يُعْمُ وَنَبِيِّ تَابِعِيهِ إِلَى أَنْ يُسَلِّمَ وَيَلْتَزِمَ الْجِزْيَةَ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا. (وَأِنْ كَانَ فِيهِمْ مُسْلِمٌ) وَاحِدٌ فَأَكْثَرُ. (أَسِيرٌ أَوْ تَاجِرٌ جَازٌ ذَلِكَ) أَيْ إِحْصَاؤُهُمْ وَقَتْلُهُمْ بِمَا يُعْمُ وَتَبْيِثُهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَأَنْ عَلِمَ قَتْلُ الْمُسْلِمِ بِذَلِكَ لَكِنْ يَجِبُ تَوْقِيهِ مَا أَمَكْنَ. (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِقَلَّا يُعْطَلُوا الْجِهَادَ عَلَيْنَا بِخَبَسِ مُسْلِمٍ عِنْدَهُمْ نَعَمْ، يُكْرَهُ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ كَأَنَّ لَمْ يَحْصُلِ الْفَتْحُ إِلَّا بِهِ تَحَرُّزًا مِنْ إِيْذَاءِ الْمُسْلِمِ مَا أَمَكْنَ مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ الدَّمِيِّ وَلَا ضَمَانَ هُنَا فِي قَتْلِهِ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ لَمْ تُعْلَمَ عَيْتُهُ. (وَلَوْ التَّخَمُّ حَرْبٌ فَتَقَرَّشُوا بَيْنَهُمَا) وَخَنَائِي. (وَصِيبَانِ) وَمَجَانِينِ وَعَبِيدُ مِنْهُمْ. (جَازٌ رَمِيهِمْ) إِذَا اضْطَرَرْنَا إِلَيْهِ لِلضَّرُورَةِ. (وَأَنْ دَفَعُوا بِهِمْ عَنْ أَنْفُسِهِمْ) التَّخَمُّ حَرْبٌ أَوْ لَا. (وَلَمْ تَدْعُ ضَرُورَةً إِلَى رَمِيهِمْ فَلَا ظَهَرَ تَرَكُهُمْ) وَجَوَابًا لِقَلَّا يُؤَدِّي إِلَى قَتْلِهِمْ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ لَكِنَّ الْمَعْتَمَدَ مَا فِي الرُّوضَةِ مِنَ الْجَوَازِ أَيْ مَعَ الْكِرَاهَةِ وَهُوَ قِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي قَتْلِهِمْ بِمَا يُعْمُ قَالَ فِي الْبَحْرِ:

□ فَوَدَّ: (سُئِلَ) أَيْ: التَّبَيُّ ۞ فَوَدَّ: (هَمَّ مِنْهُمْ) مَقُولُ الْقَوْلِ. □ فَوَدَّ: (وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ الْإِخ) هَلْ هُوَ رَاجِعٌ أَيْضًا لِمَا قَبْلَ التَّبْيِثِ عَلَى قِيَاسٍ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ الْآتِي: (نَعَمْ يُكْرَهُ الْإِخ). □ اه. □ سَم. □ أَقُولُ: تَقْدِيمُ الْمُغْنِي هَذَا الْبَحْثَ عَلَى التَّبْيِثِ صَرِيحٌ فِي الرَّجُوعِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُقَاتَلُ الْإِخ) أَيْ: لَا يَجُوزُ قِتَالُهُمْ مُغْنِي وَأَسْنَى. □ فَوَدَّ: (بِهَذَا) أَيْ: الْحِصَارِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا) أَيْ: إِنْ قُتِلَ مِنْهُمْ أَحَدٌ قَبْلَ عَرْضِ الْإِسْلَامِ. □ اه. □ مُغْنِي: (ضَمِينَ) أَيْ: بِأَخْسَ الدِّيَّاتِ. □ اه. □ ع. □ ش. □ فَوَدَّ: (فَلَهُ) أَيْ: لِلْإِمَامِ بَلِّ لِلْمُسْلِمِ مُطْلَقًا. □ فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا) احْتِرَازٌ عَنْ نَحْوِ عَابِدٍ وَثْنٍ. □ فَوَدَّ: (وَاحِدٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَيَحْرُمُ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوْ الْوُجُوبُ) وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ) إِلَى (وَمَعَ الْجَوَازِ). □ فَوَدَّ: (فَأَكْثَرُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَكَالْمُسْلِمِ الطَّائِفَةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ، وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ الْجَوَازِ إِذَا كَانَ فِي الْمُسْلِمِينَ كَثْرَةٌ وَهُوَ كَذَلِكَ. □ اه. □ فَوَدَّ: (تَوْقِيهِ) أَيْ: الْمُسْلِمِ. □ فَوَدَّ: (يُكْرَهُ ذَلِكَ) أَيْ: حِصَارُهُمْ الْإِخ. □ اه. □ ع. □ ش. □ فَوَدَّ: (حَيْثُ لَمْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ الْإِخ) وَإِلَّا فَلَا يُكْرَهُ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُصِيبُ مُسْلِمًا. □ اه. □ أَسْنَى. □ فَوَدَّ: (كَأَنَّ لَمْ يَحْصُلِ الْفَتْحُ الْإِخ) وَكَخَوْفِ ضَرَرِنَا بِهِمْ مُغْنِي وَأَسْنَى.

□ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ) أَيْ: الْمُسْلِمِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا ضَمَانَ هُنَا) أَيْ: لَا دِيَّةَ. □ اه. □ أَسْنَى. □ فَوَدَّ: (فِي قَتْلِهِ) أَيْ: الْمُسْلِمِ، أَوْ الدَّمِيِّ. □ اه. □ ع. □ ش. □ فَوَدَّ: (لَمْ تُعْلَمَ عَيْتُهُ) فَإِنْ عَلِمَ عَيْتُهُ ضَمِنَتْهُ. □ اه. □ ع. □ ش. □ فَوَدَّ: (أَسْنَى) (جَازٌ رَمِيَهُمْ) وَيَتَوَقَّى مَنْ ذَكَرَ. □ اه. □ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (مِنْ الْجَوَازِ) أَيْ: جَوَازِ رَمِيهِمْ كَمَا

□ فَوَدَّ: (وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ كِبَارَهُتَهُ الْإِخ) هَلْ هُوَ رَاجِعٌ أَيْضًا لِمَا قَبْلَ التَّبْيِثِ عَلَى قِيَاسٍ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ الْآتِي: نَعَمْ يُكْرَهُ ذَلِكَ الْإِخ.

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَقْصِدَ بِذَلِكَ التَّوَصُّلَ إِلَى رِجَالِهِمْ. (وَأِنْ تَنَزَّسُوا بِمُسْلِمِينَ) أَوْ ذِمِّيَّينَ. (فَإِنْ لَمْ تَذْغْ ضَرُورَةً إِلَى رَفِيهِمْ تَرَكْنَاهُمْ) وَجُوبًا صِيَانَةً لَهُمْ وَلِكُونَ حَرَمَتَهُمْ لِأَجْلِ حَرَمَةِ الدِّينِ وَالْعَهْدِ فَارْقُوا نَحْوَ الذِّمِّيَّةِ عَلَى الْمَعْتَمِدِ؛ لِأَنَّ حَرَمَتَهُمْ لِيَحْفَظَ حَقَّ الْغَانِمِينَ لَا غَيْرَ. (وَالَا) بِأَنْ تَنَزَّسُوا بِهِمْ فِي حَالِ التَّحَامِ الْحَرْبِ وَاضْطَرَرْنَا لِرَفِيهِمْ بِأَنْ كُنَّا لَوْ انْكَفَفْنَا عَنْهُمْ ظَفَرُوا بِنَا أَوْ عَظُمَتْ نِكَايَتُهُمْ فِينَا. (جَازَ رَفِيهِمْ فِي الْأَصَحِّ) وَيَتَوَقَّوْنَ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ؛ لِأَنَّ مَفْسَدَةَ الْكَفِّ عَنْهُمْ أَعْظَمُ وَيُحْتَمَلُ هَلَاكُ طَائِفَةٍ لِلدَّفْعِ عَنْ بَيْضَةِ الْإِسْلَامِ، وَقَضِيَّةُ التَّعْلِيلِ وَجُوبُ الرَّمْيِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْجَوَازَ لَمَّا وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهِ وَكَانَ لِلْمُقَابِلِ قُوَّةٌ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنْ نَخَافَ عَلَى أَنْفُسِنَا وَدَمِّ الْمُسْلِمِ لَا يُبَاحُ بِالْخَوْفِ بِدَلِيلِ صُورَةِ الْإِكْرَاهِ رَاعَيْنَاهُ فَقُلْنَا بِالْجَوَازِ فَقَطْ وَمَعَ الْجَوَازِ أَوْ الْوَجُوبِ يُضْمَنُ الْمُسْلِمُ وَنَحْوُ الذِّمِّيِّ بِالذِّمَّةِ أَوْ الْقِيَمَةِ وَالْكَفَّارَةِ.....

يَجُوزُ نَضْبُ الْمُنْجَنِقِ عَلَى الْقَلْعَةِ وَإِنْ كَانَ يُصِيبُهُمْ وَلِتَلَّا يَتَّخِذُوا ذَلِكَ ذَرِيعَةً إِلَى تَغْطِيلِ الْجِهَادِ، أَوْ حِيلَةً إِلَى اسْتِنْقَاءِ الْقِلَاعِ لَهُمْ مُغْنِيً. وَأَسْنَى. □ فَوَدَّ: (وَيُشْتَرَطُ) أَيِ: فِي جَوَازِ الرَّمْيِ. اه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَيِ: رَمَى نَحْوَ النَّسَاءِ. □ فَوَدَّ: (بِمُسْلِمِينَ، أَوْ ذِمِّيَّينَ) أَوْ بَوَاحِدٍ مِنْهُمَا مُغْنِي وَرَوْضَ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ حَرَمَتَهُمْ) أَيِ: الذِّمِّيَّةَ وَنَحْوَهَا. □ فَوَدَّ (أَسْنَى): (جَازَ رَفِيَهُمْ) عَلَى قَصْدِ قِتَالِ الْمُشْرِكِينَ نِهَآةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَيَتَوَقَّوْنَ) بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ وَالضَّمِيرُ لِلْمُسْلِمِينَ وَالذِّمِّيَّينَ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَتَتَوَقَّى الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلَ الذِّمَّةِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ. اه. لِأَنَّ مَفْسَدَةَ الْكَفِّ أَيِ: الْإِعْرَاضِ. □ فَوَدَّ: (عَنْهُمْ) أَيِ: الْمُسْلِمِينَ وَالذِّمِّيَّينَ الْمُتَرَسِّينَ بِهِمْ. □ فَوَدَّ: (أَعْظَمُ) أَيِ: مِنْ مَفْسَدَةِ الْإِفْدَامِ. اه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (عَنْ بَيْضَةِ الْإِسْلَامِ) أَيِ: جَمَاعَةِ الْإِسْلَامِ. اه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةُ التَّعْلِيلِ الْخ) عِبَارَةٌ النَّهَآةِ وَإِنَّمَا لَمْ تُقَلَّ بِوُجُوبِهِ لَوْ قُوعِ الْخِلَافِ فِي الْجَوَازِ. □ فَوَدَّ: (وَكَانَ لِلْمُقَابِلِ الْخ) كَذَا فِي النَّهَآةِ أَيْضًا بِالْمُتَنَآةِ الْفَوْقِيَّةِ وَلَعَلَّهُ مِنْ تَحْرِيفِ النَّاسِخِ وَأَصْلُهُ لِلْمُقَابِلِ بِالْمَوْحِدَةِ التَّحْتِيَّةِ أَيِ: الْقَائِلِ بَعْدَ الْجَوَازِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ غَايَتَهُ الْخ) عِلَّةُ لِقَاةِ الْمُقَابِلِ وَالضَّمِيرُ لِلْإِضْطِرَارِ. □ فَوَدَّ: (أَنْ نَخَافَ) أَيِ: مِنَ الْإِنْكَفَافِ عَنِ الْمُتَرَسِّينَ بِهِمْ. □ فَوَدَّ: (وَدَمِّ الْمُسْلِمِ) أَيِ: الْأَصَحِّ، أَوْ الْوَجُوبِ أَيِ: الَّذِي يَقْتَضِيهِ التَّعْلِيلُ. □ فَوَدَّ: (يُضْمَنُ الْمُسْلِمُ الْخ) وَإِنْ تَنَزَّسَ كَافِرٌ يُتَرَسِّسُ مُسْلِمٌ، أَوْ رَكِبَ فَرَسَهُ فَرَمَاهُ مُسْلِمٌ فَاتَّلَفَهُ ضَمِنَهُ إِلَّا إِنْ اضْطَرَّ بِأَنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ فِي الْإِلْتِحَامِ الدَّفْعَ إِلَّا بِأَصَابَتِهِ فَلَا يَضْمَنُهُ فِي أَحَدٍ وَجْهَيْنِ يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ. اه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَنَحْوُ الذِّمِّيِّ) عِبَارَةٌ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَكَالذِّمِّيِّ الْمُسْتَأْمَنَ وَالْعَبْدَ لَكِنْ حَيْثُ تَجِبُ فِي الْحُرِّ دِيَّةٌ تَجِبُ فِي الْعَبْدِ قِيَمَتُهُ. اه. □ فَوَدَّ: (وَالْكَفَّارَةُ إِنْ عَلِمَ الْخ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْكَفَّارَةَ إِنَّمَا تَجِبُ بِالْقَيْدَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَصَرِيحُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ خِلَافَهُ رَشِيدِي

□ فَوَدَّ: (وَمَعَ الْجَوَازِ أَوْ الْوَجُوبِ يُضْمَنُ الْمُسْلِمُ وَنَحْوُ الذِّمِّيِّ بِالذِّمَّةِ أَوْ الْقِيَمَةِ وَالْكَفَّارَةُ إِنْ عَلِمَ وَأَمَكَّنَ تَوْقِيهِ) وَعِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ فَإِنْ قُتِلَ مُسْلِمٌ وَجِبَتْ الْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ مَعْصُومًا وَكَذَا الذِّمَّةُ إِنْ عَلِمَهُ

إِنْ عَلِمَ وَأَمَكَنَ تَوَقُّيَهُ (ويَحْزُمُ الانْصِرَافُ) عَلَى مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ فِرَاضِ الْجِهَادِ الْآنَ لَا غَيْرَهُ مِمَّنْ مَرَّ. (عَنِ الصَّفِّ) بَعْدَ التَّلَاقِي وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ قُتِلَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلَا تُولُّوهُمْ﴾ **الْأَذْبَارُ** [الأنفال: ١٥] وَصَحَّ أَنَّهُ ﷺ عَدَّ الْفِرَارَ مِنَ الرَّخْفِ مِنَ السَّبْعِ الْمَوْبِقَاتِ وَخَرَجَ بِالصَّفِّ مَا لَوْ لَقِيَ مُسْلِمٌ كَافِرِينَ فَطَلَبَهُمَا أَوْ طَلَبَاهُ فَلَا يَحْزُمُ عَلَيْهِ الْفِرَارُ؛ لِأَنَّ فِرَاضَ الثَّبَاتِ، إِنَّمَا هُوَ فِي الْجَمَاعَةِ وَقَضِيَّتُهُ: أَنَّ لِمُسْلِمَيْنِ لَقِيَا أَرْبَعَةَ الْفِرَارِ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ لَيْسَا جَمَاعَةً وَيُخْتَمَلُ أَنَّ مُرَادَهُم بِالْجَمَاعَةِ هُنَا مَا مَرَّ فِي صَلَاتِهَا فَيَدْخُلُ الْمُسْلِمَانِ فِيهَا ذِكْرٌ وَلِأَهْلِ بَلَدٍ قَصَدُوا التَّحَصُّصَ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ الْإِثْمَ إِنَّمَا هُوَ فِيمَنْ فَرَّ بَعْدَ اللَّقَاءِ وَلَوْ ذَهَبَ سِلَاحُهُ وَأَمَكَنَهُ الرِّمِيُّ بِالْحِجَارَةِ لَمْ يَجْزُ لَهُ الْانْصِرَافُ عَلَى تَنَاقُضٍ فِيهِ وَكَذَا مَنْ مَاتَ فَرَسُهُ وَأَمَكَنَهُ الْقِتَالُ رَاجِلًا

وَسَمَّ عِبَارَةَ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِذَا رَمَى شَخْصٌ إِلَيْهِمْ فَأَصَابَ مُسْلِمًا لَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ مَعْصُومًا وَكَذَا الدِّيَّةُ إِنْ عَلِمَهُ الْقَاتِلُ مُسْلِمًا وَكَانَ يُمَكِّنُهُ تَوَقُّيَهُ وَالرِّمِيُّ إِلَى غَيْرِهِ وَلَا قِصَاصَ؛ لِأَنَّهُ مَعَ تَجْوِيزِ الرِّمِيِّ لَا يَجْتَمِعَانِ. اهـ. □ فَوُدَّ: (إِنْ عَلِمَ) أَي: عَلَى التَّعْيِينِ. اهـ. ع ش. □ فَوُدَّ: (عَلَى مَنْ هُوَ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّتُهُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَجَزَمَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ الْآنَ لَا غَيْرَهُ مِمَّنْ مَرَّ وَقَوْلُهُ عَلَى تَنَاقُضٍ فِيهِ الْآنَ أَي: حِينَ الْانْصِرَافِ. □ فَوُدَّ: (لَا غَيْرَهُ مِمَّنْ مَرَّ) كَمَرِيضٍ وَامْرَأَةٍ مُغْنِي وَشَرْحُ مَنْهَجٍ. □ فَوُدَّ: (بَعْدَ التَّلَاقِي) أَي تَلَاقِي صَفِّ الْمُسْلِمِينَ وَصَفِّ الْكُفَّارِ. اهـ. مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ غَلَبَ الْخ) إِلَّا فِيمَا يَأْتِي قَرِيبًا عَنْ بَعْضِهِمْ. اهـ. سَمَّ عِبَارَةً ع ش أَي: لَا إِنْ قَطَعَ بِهِ غُبَابٌ انْتَهَى سَمَّ عَلَى الْمَنْهَجِ أَي: فَلَا يَحْزُمُ الْانْصِرَافُ. اهـ. وَيُظْهَرُ أَنَّ مُرَادَ الْغُبَابِ بِالْقَطْعِ الظَّنُّ الْغَالِبُ الَّذِي عَبَّرَ بِهِ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ هُنَا فَمُرَادُ الشَّارِحِ بِالْبُغْضِ الْآتِي هُوَ الْغُبَابُ. □ فَوُدَّ: (الْمَوْبِقَاتِ) أَي: الْمُهْلِكَاتِ. اهـ. ع ش. □ فَوُدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَي: التَّحْلِيلُ. □ فَوُدَّ: (أَنَّ الْمُسْلِمِينَ لَقِيَا أَرْبَعَةَ الْفِرَارِ) مُعْتَمَدٌ. اهـ. ع ش. □ فَوُدَّ: (وَلِأَهْلِ بَلَدٍ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَثُرَ وَاع ش. □ فَوُدَّ: (قَصَدُوا) أَي: قَصَدَهُمُ الْكُفَّارُ. اهـ. نِهَايَةٌ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ ذَهَبَ) إِلَى قَوْلِهِ وَجَزَمَ فِي الْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَأَمَكَنَهُ الرِّمِيُّ الْخ) أَي: بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ فَيَجُوزُ لَهُ الْانْصِرَافُ. □ فَوُدَّ: (وَأَمَكَنَهُ الْقِتَالُ الْخ) أَي: بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ فَيَجُوزُ لَهُ الْانْصِرَافُ. اهـ. مُغْنِي.

الْقَاتِلُ مُسْلِمًا إِنْ كَانَ يُمَكِّنُهُ تَوَقُّيَهُ وَالرِّمِيُّ إِلَى غَيْرِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْهُ مُسْلِمًا وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ فِيهِمْ مُسْلِمًا لِشِدَّةِ الضَّرُورَةِ لَا الْقِصَاصِ وَإِنْ تَرَسَّ كَانَ تَرَسَّ بِمُسْلِمٍ أَوْ رَكِبَ فَرَسَهُ فَرَمَاهُ مُسْلِمٌ فَأَثْلَفَهُ ضَمَنَهُ إِلَّا إِنْ اضْطُرَّ بِأَنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ فِي الْإِلْتِحَامِ الدَّفْعِ إِلَّا بِأَصَابَتِهِ فَلَا يَضْمَنُهُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ وَقَطَعَ الْمُتَوَلَّى بِأَنَّهُ يَضْمَنُهُ كَمَا لَوْ أَثْلَفَ مَالٌ غَيْرُهُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ. اهـ. فَهَمَا مَسْأَلَتَانِ الْأُولَى إِذَا تَرَسَّوَا بِمُسْلِمَيْنِ وَالثَّانِي إِذَا تَرَسَّ كَافِرٌ بِمُسْلِمٍ وَقَالَ فِي الرَّوْضِ قَبْلَ ذَلِكَ: فَإِنْ أَصَابَ أَيُّ الْمُسْلِمِ بِمَا يَعْمُ أَوْ بِغَيْرِهِ وَقَدْ عَلِمَهُ فِيهِمْ وَجَبَتْ دِيَّةٌ وَكُفَّارَةٌ وَلَا فَكْكَارَةٌ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَهَكَذَا حَكَاهُ الْأَصْلُ عَنِ الرِّوَايَاتِ وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ وَجُوبِ الدِّيَّةِ كَمَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فِي الْجَنَائِيَّاتِ. اهـ. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ الْخ) إِلَّا فِيمَا يَأْتِي قَرِيبًا عَنْ بَعْضِهِمْ.

وجزم بعضهم بأنه إذا غلب ظنُّ الهلاك بالثبات من غير نكايه فيهم وجب الفرار وقد يؤيده ما يأتي. (إذا لم يزد عدد الكفار على مثلينا) للآية وهو أمرٌ بلفظ الخبر، وإلا وقع الخلف في خبره تعالى وحكمه وجوب مصابرة الضعيف أن المسلم يُقاتل على إحدى الحسينين الشهادة أو الفوز بالغنيمة مع الأجر والكاثر يُقاتل على الفوز بالدنيا فقط أما إذا زادوا على المثليين فيجوز الانصراف مطلقاً وحرم جمع مجتهدون الانصراف مطلقاً إذا بلغ المسلمون اثني عشر ألفاً للخبر «لَنْ يُغْلَبَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قَلَّةٍ» وبه خصت الآية ويُجاب بأن المراد من الحديث أن الغالب على هذا العدد الظفر فلا تعرض فيه لحرمة فرار ولا لعدمها كما هو واضح. (إلا متحرراً لِقِتَالِ) [الأنفال: ١٦] أي مُتَقِلًّا عن محلِّه ليُكْمَنَ أو لأرفع منه أو أصون عن نحو شمس أو ريح أو عطش. (أو متحرراً) [الأنفال: ١٦] أي ذاهباً. (إلى فتح) [الأنفال: ١٦] من المسلمين وإن قلت. (يستجذ بها) على العدو وهي قريبة بأن يكون بحيث يُدرك.....

قوله: (ويؤيده ما يأتي) فيه نظر؛ لأن الكلام هنا فيما إذا لم يزد عدد الكفار على مثلينا وما يأتي أي: قبيل قول المصنف وتجوز المبادرة من قول الشارح وإذا جاز الانصراف إلخ فيما إذا زاد على ذلك. اهـ. سم وقد يُجاب بأن ما ذكره إنما يرد لو كان الشارح ادعى نحو الإفادة لا التأييد. قوله: (للآية) إلى قوله أما إذا في المغني وإلى قول المتن ولا يشارك في النهاية إلا قوله بحيث إلى المتن. قوله: (للآية) يعني لقوله تعالى «إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ يَأْتِي صَارَةً يَغْلِبُوا بِأَثْنَيْنِ» [الأنفال: ١٦]. اهـ. مغني وشيخ الإسلام. قوله: (وهو) أي: الآية والتذكير بتأويل قوله تعالى، أو لِرعاية الخبر. قوله: (أمر بلفظ الخبر) أي: لتصير مائة لِمَا تَتَيْنِ شيخ الإسلام ومغني. قوله: (فيجوز الانصراف) أي: لقوله تعالى «أَلَنْ خَفَّ اللَّهُ عَنْكُمْ» [الأنفال: ١٦]. اهـ. رشيد. قوله: (مطلقاً) أي: ولو بلغ المسلمون اثني عشر ألفاً. اهـ. رشيد وقال ع ش: أي سواء كان المسلم في صف القتال أم لا. اهـ. والأول أظهر بل متعين. قوله: (وحرم جمع إلخ) عبارة النهاية وسمل ذلك ما لو بلغوا اثني عشر ألفاً وأما خبر «لَنْ يُغْلَبَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قَلَّةٍ» فالمراد أن الغالب إلخ. قوله: (الانصراف مطلقاً) أي: زادوا على المثليين أم لا. قوله: (وبه) أي: بذلك الخبر. قوله: (خصت الآية) أي: مفهومها. قوله: (أي: مُتَقِلًّا) إلى قوله وأما جعله في المغني. قوله: (ليكمن) أي: يختفي في موضع فيهجم. اهـ. أسنى وبابه دخل ع ش. قوله: (أو ريح) أي: تسيبُ التراب على وجهه. اهـ. ومغني. قوله: (أو عطش) أي بأن كان في موضع معطش فانتقل إلى موضع فيه ماء. اهـ. مغني.

قوله (لَمْ يَكُنْ): (يستجذ بها) أي يستنصر بهذه الفئة. اهـ. بجبرمي. قوله: (بأن تكون) أي: الفئة

قوله: (قد يؤيده ما يأتي) فيه نظر؛ لأن الكلام هنا فيما إذا لم يزد عدد الكفار على مثلينا وما يأتي فيما إذا زاد على ذلك. قوله: (أيضا وقد يؤيده ما يأتي) أي قبيل قوله الآتي وتجوز المبادرة وإلا جاز الانصراف إلخ.

عَوْنُهَا الْمُتَحَيِّزُ عَنْهُمَا عِنْدَ الاسْتِغَاثَةِ لِلآيَةِ وَلَا يَلْزَمُ تَحْقِيقُ قَصْدِهِ بِالرُّجُوعِ لِلْقِتَالِ؛ لِأَنَّ الْجِهَادَ لَا يَجِبُ قِضَاؤُهُ وَالْكَلَامُ فِيمَنْ تَحَرَّفَ أَوْ تَحَيَّزَ بِقَصْدٍ ذَلِكَ، ثُمَّ طَرَأَ لَهُ عَدَمُ الْعُودِ، أَمَا جَعَلُهُ وَسِيلَةً لِذَلِكَ فَشَدِيدُ الْإِثْمِ إِذْ لَا تُمَكِّنُ مُخَادَعَةُ اللَّهِ فِي الْعِزَائِمِ. (وَيَجُوزُ التَّحَيُّزُ. إِلَى فِتْنَةٍ بَعِيدَةٍ) حَيْثُ لَا أَقْرَبَ مِنْهُمْ أَيْ تُطِيعُهُ فِي ظَنِّهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. (فِي الْأَصَحِّ) لِإِطْلَاقِ الْآيَةِ وَإِنْ انْقَضَى الْقِتَالُ قَبْلَ عَوْدِهِ أَوْ مَجِيئِهِمْ اكْتِفَاءً بِاجْتِمَاعِهِمْ فِي دَارِ الْحَرْبِ.....

الْمُتَحَيِّزُ إِلَيْهَا. اهـ. رَشِيدِي. ء قَوْلُهُ: (عَوْنُهَا) مَفْعُولٌ يُدْرِكُ. ء قَوْلُهُ: (الْمُتَحَيِّزُ عَنْهَا) هُوَ بَفَتْحِ التَّحْتِيَةِ أَيْ: الْفِتْنَةِ الَّتِي تَحَيَّزَ هُوَ عَنْهَا. هـ. رَشِيدِي. ء قَوْلُهُ: (لِلآيَةِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ أَيْ: طَائِفَةٍ قَرِيبَةٍ تَلِيهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَسْتَنْجِدُ بِهَا لِلْقِتَالِ يُنْضَمُ إِلَيْهَا وَيَرْجِعُ مَعَهَا مُحَارِبًا فَيَجُوزُ انْصِرَافُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ﴾ [الأنفال: ١٦] وَالتَّحَيُّزُ أَصْلُهُ الْحُصُولُ فِي حَيِّزٍ وَهُوَ النَّاحِيَةُ وَالْمَكَانُ الَّذِي يَجُوزُهُ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الذَّهَابُ بِنِيَّةِ الْإِنْضِمَامِ إِلَى طَائِفَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لِيَرْجِعَ مَعَهُمْ مُحَارِبًا وَلَا يَلْزَمُهُ الْعُودُ لِلْقِتَالِ مَعَ الْفِتْنَةِ الْمُتَحَيِّزِ إِلَيْهَا عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّ عَزْمَهُ الْعُودَ لِذَلِكَ رَخَّصَ لَهُ الْإِنْصِرَافَ فَلَا حَاجَرَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَالْجِهَادُ لَا يَجِبُ قِضَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ بِالتَّنْذِيرِ الصَّرِيحِ كَمَا لَا يَجِبُ بِهِ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ فِي الْعِزْمِ، أَوَّلَى. اهـ. ء قَوْلُهُ: (فَشَدِيدُ الْإِثْمِ) وَلَا يُشْكِلُ هَذَا بَأَنَّ الْحِيلَةَ الْمُخْلَصَةَ مِنَ الرَّبَا وَمِنَ الشُّفْعَةِ وَالزَّكَاةِ وَنَحْوِهَا مَكْرُوهَةٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ ثُمَّ مَفْرُوضٌ فِي حِيلَةٍ نَشَأَتْ مِنْ عَقْدٍ صَحِيحٍ أَضْمَرَ مَعَهُ عَلَى أَنْ يَفْعَلَهُ لِلتَّخَلُّصِ مِنَ الْإِثْمِ وَمَا هُنَا مَفْرُوضٌ فِي قَصْدِ تَرْكِ الْقِتَالِ لَا غَيْرُ وَإِنْ أَخْبَرَ ظَاهِرًا بِخِلَافِهِ فَهُوَ كَذِبٌ لِمُخَالَفَتِهِ مَا فِي نَفْسِهِ. هـ. ا. ع ش. ء قَوْلُهُ: (فِي الْعِزَائِمِ) أَيْ: فِيمَا يَغْزُمُ عَلَى فِعْلِهِ وَيُرِيدُهُ. هـ. ا. ع ش.

ء قَوْلُ (سَيِّ): (إِلَى فِتْنَةٍ بَعِيدَةٍ) وَالْأَوْجَهُ ضَبْطُ الْبَعِيدَةِ بِأَنْ تَكُونَ فِي حَدِّ الْقُرْبِ الْمَارِّ فِي التَّيْمَمِ أَخْذًا مِنْ ضَبْطِ الْقَرِيبَةِ بِحَدِّ الْغُوثِ. اهـ. نِهَايَةُ وَسَيَّاتِي مَا فِيهِ. ء قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَا أَقْرَبَ مِنْهُمْ الْخ) وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ جَوَازُ انْصِرَافِ الْجَيْشِ، أَوْ أَكْثَرُهُ مِنْ وَجْهِ الْعَدُوِّ بَعْدَ الرَّخْفِ بِلا سَبَبٍ إِلَى فِتْنَةٍ بَعِيدَةٍ وَهُوَ بَعِيدٌ وَالْأَفْقُ مَنَعُهُ إِلَّا لِعُدْرِ كَخَوْفِ اسْتِثْصَالِ الْبَعِيدَةِ وَنَحْوِهِ كَثُرَ. اهـ. سم. ء قَوْلُهُ: (لِلْإِطْلَاقِ الْآيَةِ) وَلِقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَا فِتْنَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ وَكَانَ بِالْمَدِينَةِ وَجُنُودُهُ بِالشَّامِ وَالْعِرَاقِ كَذَا فِي الْمُغْنِي كَالْعَزِيزِ وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي ضَبْطِ صَاحِبِ النَّهَايَةِ لِلْبَعِيدَةِ بِحَدِّ الْقُرْبِ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَقْصُودُ صَاحِبِ النَّهَايَةِ بَيَانُ ابْتِدَاءِ الْبَعِيدَةِ. هـ. ا. سَيِّدُ عُمَرَ. ء قَوْلُهُ: (وَإِنْ انْقَضَى الْقِتَالُ الْخ) أَيْ فِي ظَنِّهِ وَسَكَتَ عَنْ هَذِهِ الْغَايَةِ الْمُغْنِي وَالرَّوْضُ وَشَرْحُهُ وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ فَلْيُرَاجَعْ. ء قَوْلُهُ: (أَوْ مَجِيئِهِمْ) أَيْ: الْمُتَحَيِّزِ إِلَيْهِمْ قَالَ

ء قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ التَّحَيُّزُ إِلَى فِتْنَةٍ بَعِيدَةٍ) قِيلَ: وَالْأَوْجَهُ ضَبْطُ الْبَعِيدَةِ بِأَنْ يَكُونَ فِي حَدِّ الْقُرْبِ الْمَارِّ فِي التَّيْمَمِ أَخْذًا مِنْ ضَبْطِ الْقَرِيبِ بِحَدِّ الْغُوثِ م ر ش. ء قَوْلُهُ (لَيْسَ): (وَيَجُوزُ التَّحَيُّزُ إِلَى فِتْنَةٍ بَعِيدَةٍ الْخ) وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ جَوَازُ انْصِرَافِ الْجَيْشِ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ وَجْهِ الْعَدُوِّ وَبَعْدَ الرَّخْفِ بِلا سَبَبٍ إِلَى فِتْنَةٍ بَعِيدَةٍ وَهُوَ بَعِيدٌ وَالْأَفْقُ مَنَعُهُ إِلَّا لِعُدْرِ كَخَوْفِ اسْتِثْصَالِ الْبَعِيدَةِ وَنَحْوِهِ كَثُرَ.

ولو حَصَلَ بِتَحْيِيْرِهِ كَسْرُ قُلُوْبِ الْجَيْشِ امْتَنَعَ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ وَلَا يُشْتَرَطُ لِجَلِّهِ اسْتَشْعَارُهُ عَجْزًا مُخَوِّجًا إِلَى الْاسْتِنْجَادِ وَقَالَ جَمْعٌ: يُشْتَرَطُ واعْتَمَدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ. (وَلَا يُشَارِكُ) مُتَحَرِّفٌ لِمَحَلِّ بَعِيدٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَمَنْ أَطْلَقَ أَنَّهُ يُشَارِكُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي مَضْلَحَتِنَا وَخَاطَرِ بِنَفْسِهِ أَكْثَرُ مِنَ الثَّبَاتِ فِي الصَّفِّ يُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَى الْقَرِيبِ الَّذِي لَمْ يَغِبْ عَنِ الصَّفِّ غَيْبَةً لَا يُضْطَرُّ إِلَيْهَا لِأَجْلِ التَّحَرُّفِ؛ لِأَنَّ مَا ذُكِرَ مِنَ التَّعْلِيلِ إِنَّمَا يَتَأْتِي فِيهِ فَقَطْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَا. (مُتَحَيِّرٌ إِلَى) فِقَةٍ. (بَعِيدَةُ الْجَيْشِ فِيمَا غَنِمَ بَعْدَ مُفَارَقَتِهِ وَيُشَارِكُ مُتَحَيِّرٌ إِلَى) فِقَةٍ. (قَرِيبَةٌ فِي الْأَصْح) لِبِقَاءِ نُصْرَتِهِ وَيُصَدِّقُ بِيَمِينِهِ أَنَّهُ قَصَدَ التَّحَرُّفَ أَوِ التَّحْيِيْرَ وَإِنْ لَمْ يُعْذِرْ إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْقِتَالِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَمَنْ أَرْسَلَ جَاسُوسًا شَارَكَ فِيمَا غَنِمَ فِي غَيْبَتِهِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ فِي مَضْلَحَتِهِمْ خَاطَرَ بِنَفْسِهِ أَكْثَرَ مِنْ بَقَائِهِ. (فَلِإِنْ زَادُوا عَلَى مَثَلِنَا جَاَزَ الْإِنْصِرَافُ) مُطْلَقًا لِلآيَةِ. (إِلَّا أَنَّهُ يَحْزَمُ

الرَّشِيدِيُّ: انْظُرْ هَلْ هُوَ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ، أَوْ مَفْعُولِهِ. اه. أَقُولُ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي. فَوَدَّ: (وَلَوْ حَصَلَ بِتَحْيِيْرِهِ الْخ) يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ مُطْلَقًا أَيْ: وَلَوْ إِلَى فِتْنَةٍ قَرِيبَةٍ. فَوَدَّ: (امْتَنَعَ الْخ) مُعْتَمَدٌ. اه. ع. ش. فَوَدَّ: (وَلَا يُشْتَرَطُ الْخ) وَيُنْدَبُ لِمَنْ فِي الْعَجْزِ، أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا ذُكِرَ قَصْدُ التَّحْيِيْرِ، أَوِ التَّحَرُّفِ لِيُخْرَجَ عَنِ صُورَةِ الْفِرَارِ الْمُحَرَّمِ. اه. رَوَضٌ مَعَ شَرْحِهِ زَادَ الْمُغْنِي وَإِذَا عَصَى بِالْفِرَارِ هَلْ يُشْتَرَطُ فِي تَوْبَتِهِ أَنْ يَعُودَ إِلَى الْقِتَالِ، أَوْ يَكْفِيهِ أَنَّهُ مَتَى عَادَ لَا يَنْهَازُ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ وَجْهَانِ فِي الْحَاوِي وَالظَّاهِرُ الثَّانِي. اه. فَوَدَّ: (لِجَلِّهِ) أَيْ: التَّحْيِيْرِ. اه. ع. ش. فَوَدَّ: (وَقَالَ جَمْعُ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَإِنْ ذَهَبَ جَمْعُ الْخ بِصِغَةِ الْغَايَةِ. فَوَدَّ: (وَلَا يُشَارِكُ مُتَحَرِّفٌ الْخ) أَيْ: الْجَيْشِ فِيمَا غَنِمَ بَعْدَ مُفَارَقَتِهِ وَيُشَارِكُهُ فِيمَا غَنِمَ قَبْلَهَا. اه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (مُتَحَرِّفٌ) إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ مَا ذُكِرَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ إِلَى يَحِلُّ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَتَجَوُّزُ فِي النِّهَايَةِ. فَوَدَّ: (مُتَحَرِّفٌ) أَيْ: الْمُتَنَقِّلُ عَنْ مَحَلِّهِ لِيَكْمُنَ أَوْ لَا رَفْعَ مِنْهُ الْخ. اه. ع. ش.

فَوَدَّ (السِّي): (الْجَيْشِ) مَفْعُولٌ يُشَارِكُ. فَوَدَّ (السِّي): (فِيمَا غَنِمَ بَعْدَ مُفَارَقَتِهِ) أَمَّا مَا غَنِمَهُ قَبْلَ مُفَارَقَتِهِ فَيُشَارِكُهُ فِيهِ مُغْنِي وَنِهَايَةٌ. فَوَدَّ (السِّي): (وَيُشَارِكُ مُتَحَيِّرٌ الْخ) أَيْ: الْجَيْشِ فِيمَا غَنِمَ بَعْدَ مُفَارَقَتِهِ نِهَايَةٌ وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (وَيُصَدِّقُ) أَيْ: الْمُتَنَصِّرُفُ عَنِ الصَّفِّ. فَوَدَّ: (وَلِإِنْ لَمْ يُعْذِرْ الْخ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي فِي الْمُتَحَرِّفِ حَيْثُ قَالَ فِيهِ: صَدَّقَ بِيَمِينِهِ إِنْ عَادَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْقِتَالِ وَيَسْتَحِقُّ مِنَ الْجَمْعِ إِنْ حَلَفَ وَلَا أَفْنِي الْمَحْزُورَ بَعْدَ عَوْدِهِ فَقَطْ. اه. فَوَدَّ: (وَمَنْ أَرْسَلَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَتَحَوُّزُ فِي الْمُغْنِي. فَوَدَّ: (وَمَنْ أَرْسَلَ جَاسُوسًا) أَيْ: أَرْسَلَهُ الْإِمَامُ لِيَنْظُرَ عَدَدَ الْمُشْرِكِينَ وَيَنْقُلَ أَخْبَارَهُمْ إِلَيْنَا. اه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ: قَرُبَ، أَوْ بَعْدَ. اه. ع. ش. أَيْ: عَادَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْقِتَالِ، أَوْ بَعْدَهُ. فَوَدَّ: (فِي مَضْلَحَتِهِمْ) أَيْ: جَيْشِ الْمُسْلِمِينَ. فَوَدَّ: (مِنْ بَقَائِهِ) أَيْ: فِي الْجَيْشِ وَثَبَاتِهِ فِي الصَّفِّ.

فَوَدَّ (السِّي): (فَلِإِنْ زَادُوا) أَيْ: الْكُفَّارُ (عَلَى مِثْلَيْنِ) أَيْ: مِنَّا (جَاَزَ الْإِنْصِرَافُ) وَلَوْ رُجِيَ الظُّفْرُ حَيْثُ بَانَ ظَنَّتَاهُ إِنْ ثَبَّتْنَا اسْتَحَبَّ لَنَا الثَّبَاتُ مُغْنِي وَرَوَضٌ مَعَ شَرْحِهِ. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ: سَوَاءٌ كَانَ فِينَا قُوَّةٌ

انصراف مائة بطل عن مائتين وواحد ضعفاء) ويجوز انصراف مائة ضعفاء عن مائة وتسعة وتسعين أبطالا. (في الأصح) اعتبارا بالمعنى لجواز استنباط معنى من النص يُخصّصه؛ لأنهم يُقاومونهم لو ثبتوا لهم، وإنما يُراعى العدد عند تقارب الأوصاف ومن ثم لم يختص الخلاف بزيادة الواحد ونقصه ولا براكب وماش بل الضابط كما قاله الزركشي كالبُلقيني أن يكون في المسلمين من القوة ما يغلب على الظن أنهم يُقاومون الزائد على مثلهم ويرجون الظفر بهم أو من الضعيف ما لا يُقاومونهم وإذا جاز الانصراف فإن غلب الهلاك بلا نكايه وجب أو بها استحج (وتجوز) أي ثباخ (المبارزة) كما وقعت ببذر وغيرها وبحث البُلقيني امتناعها على مدين وذو أصل.....

المقاومة لهم أم لا وإنما ذكر هذا الإطلاق ليظهر الاستثناء الآتي.

قول (سن): (مائة بطل) أي: مائة وقوله عن مائتي إلخ أي من الكفار. اه. ع ش. ٥. قوله: (مائة ضعفاء) أي مائة وقوله عن مائة وتسعة إلخ أي: من الكفار. ٥. قوله: (لجواز إلخ) علة لصحة اعتبار المعنى عبارة النهاية والمعنى بناء على أنه يجوز أن يستنبط من النص معنى يُخصّصه. اه. ٥. قوله: (لجواز استنباط معنى من النص إلخ) أي: على الأصح كما خصص عموم لقوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] بغير المحارم والمعنى الذي شرع القتال لأجله وهو الغلبة يدور مع القوة والضعف لا مع العدد فيعلق الحكم به. اه. ٥. مغني. ٥. قوله: (لأنهم يُقاومونهم) علة لوجود المعنى المذكور هنا المفيد لحزمة الانصراف. ٥. قوله: (بل الضابط إلخ) وهذا الضابط يصدق على ما لو زاد الكفار على الضعيف بنحو عشرين، أو أكثر. اه. ع ش. ٥. قوله: (ما لا يُقاومونهم) أي: ما يغلب على الظن أنهم لا يُقاومون الكفار وإن نقصوا عن الضعيف. ٥. قوله: (فإن غلب) أي: على ظننا أسنى ومغني. ٥. قوله: (بلا نكايه) أي: في الكفار ع ش ومغني. ٥. قوله: (وجب) أي: الانصراف علينا لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] مغني وأسنى. ٥. قوله: (أو بها) أي: بنكايه في الكفار استحج أي: لنا الانصراف.

قول (سن): (المبارزة) هي ظهور اثنين من الصّفين للقتال من البروز وهو الظهور مغني. ٥. قوله: (كما وقعت ببذر) لأن (عبد الله بن زواحة وابني عفره رضي الله عنهم بارزوا فيها ولم يتركز عليهم رسول الله ﷺ). اه. ٥. مغني. ٥. قوله: (وبحث البُلقيني إلخ) عبارة النهاية وتمتّع على ما بحثه بعض المتأخرين على مدين وفرع ماذون لهما في الجهاد من غير تصريح بالإذن في المبارزة وقن لم يؤذن له في خصوصها لكن ذهب البُلقيني وغيره إلى كراهتها. اه. ٥. وهي مخالفة لما حكاه الشارح عن البُلقيني

٥. قوله: (وبحث البُلقيني امتناعها على مدين وذو أصل رجعا عن إذنيهما وقن لم يؤذن له في خصوصها) في شرحي الروض والبهجة قال البُلقيني وغيره: وأن لا يكون عبدا ولا قرعا ماذونا لهما في الجهاد من غير تصريح بالإذن في البراز ولا فتكره لهما ابتداء وإجابة ومثلهما فيما يظهر المدين. اه. ٥. ففيه تصريح عن البُلقيني بكراهتها فقط لقن لم يؤذن له في خصوصها فليراجع.

رَجَعَا عَنْ إِذْنِهِمَا وَقَدْ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي خُصُوصِهَا. (فَإِنْ طَلَبَهَا كَافِرٌ اسْتَحْبَبَ الْخُرُوجُ إِلَيْهِ) لِمَا فِي تَرْكِهَا حِينَئِذٍ مِنْ اسْتِهْتَارِهِمْ بِنَا. (وَأَمَّا تَعْشُنُ) أَي تُبَاحُ أَوْ تُسَسُّ الْمُبَارَزَةُ. (مِمَّنْ جَرَّبَ نَفْسَهُ) فَعَرَفَ قُوَّتَهُ وَجِرَاءَتَهُ. (وَالْإِذْنُ الْإِمَامُ) أَوْ أَمِيرُ الْجَيْشِ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ بِالْمُضْلَحَةِ مِنْ غَيْرِهِ فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ كُرِهَتْ ابْتِدَاءُ وَاجَابَةُ وَجَارَتْ بِلَا إِذْنِهِ لِحُجُوزِ التَّغْيِيرِ بِالنَّفْسِ فِي الْجِهَادِ وَحَرَمَتِهَا الْمَاوَزْدِيُّ عَلَى مَنْ يُؤْذِي قَتْلَهُ لِهَزِيمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَاعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِيُّ، ثُمَّ أَبْدَى احْتِمَالًا بِكَرَاهَتِهَا مَعَ ذَلِكَ وَالْأَرْجَحُ مُذَرِّكًا الْأَوَّلَ هَذَا أَعْنِي مَا نُقِلَ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ مَا ذَكَرَهُ شَارِحُ وَالَّذِي فِي شَرْحِ الرُّوضِ لِشَيْخِنَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَيُعْتَبَرُ فِي الاسْتِحْبَابِ أَنْ لَا يَدْخُلَ بِقَتْلِهِ ضَرَرٌ عَلَيْنَا كَهَزِيمَةٍ تَحْصُلُ لَنَا لِكُونِهِ كَبِيرًا أَهْ وَفِيهِ أَيْضًا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ: وَأَنْ لَا يَكُونَ عَبْدًا وَلَا فِرْعًا مَأْذُونًا لِهَمَا فِي الْجِهَادِ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِالْإِذْنِ فِي الْمُبَادَرَةِ وَلَا فَتْكُزَهُ لِهَمَا ابْتِدَاءً وَاجَابَةً مِثْلَهُمَا فِيمَا يَظْهَرُ الْمَدِينُ. أَهْ. وَهَذَا لَا يُخَالِفُ مَا مَرَّ أَيْقًا عَنِ الْبُلْقِينِيِّ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ.....

فِي الْقِنْ وَسَيَاتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْتَى مَا يُوَافِقُهَا. قَوْلُهُ: (رَجَعَا) أَي: الدَّائِنُ وَالْأَصْلُ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ: وَيُعْتَبَرُ فِي اسْتِحْبَابِ الْمُبَارَزَةِ أَنْ لَا يَكُونَ عَبْدًا وَلَا فِرْعًا وَلَا مَذْيُونًا مَأْذُونًا لِهَمَا فِي الْجِهَادِ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِالْإِذْنِ فِي الْبِرَازِ وَلَا فَيْكُزُهُ. أَهْ. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ فِيهِ تَصْرِيحٌ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ بِكَرَاهَتِهَا فَقَطُّ لِقِنْ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي خُصُوصِهَا. أَهْ. أَي: خِلَافًا لِمَا حَكَاهُ الشَّارِحُ عَنْهُ فِيهِ مِنَ الْإِمْتِنَاعِ وَالْحُرْمَةِ. قَوْلُهُ: (لِمَا فِي تَرْكِهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِيُّ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ تُبَاحُ وَقَوْلُهُ وَجَارَتْ إِلَى وَحَرَمَتِهَا وَإِلَى قَوْلِهِ هَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَي: تُبَاحُ إِلَى الْمُتَنِّ. قَوْلُهُ: (مِنْ اسْتِهْتَارِهِمْ بِنَا) أَي: مِنْ اسْتِضْعَافِهِمْ وَعَدَمِ مَبَالِيهِمْ بِنَا. قَوْلُهُ: (أَي: تُبَاحُ) أَي: عِنْدَ عَدَمِ طَلَبِ الْكَافِرِ (وَقَوْلُهُ، أَوْ تُسَسُّ) أَي عِنْدَ طَلَبِهِ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطُ الْخ) قَدْ يُنَافِيهِ مَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِيِّ إِذْ مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ كَانَ بِلَا طَلَبٍ وَلَمْ يُتَكْرَهْ ﷺ فَيَصِيرُ مُبَاحًا، أَوْ مَدْنِيًا. قَوْلُهُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَي مِنَ التَّجَرِبَةِ وَالْإِذْنِ. قَوْلُهُ: (كُرِهَتْ الْخ) وَيُكْرَهُ تَقْلُ رُءُوسِ الْكُفَّارِ وَنَحْوُهَا مِنْ بِلَادِهِمْ إِلَى بِلَادِنَا لِمَا رَوَى الْبَيْهَقِيُّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَتَكَرَّرَ عَلَى فَاعِلِهِ وَقَالَ: لَمْ يُفْعَلْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَا رَوَى مِنْ حَمَلٍ رَأْسَ أَبِي جَهْلٍ فَقَدْ تَكَلَّمُوا فِي ثُبُوتِهِ وَبِتَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ إِنَّمَا حُمِلَ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ لَا مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ وَكَأَنَّهُمْ فَعَلُوهُ لِيَنْظُرَ النَّاسُ إِلَيْهِ فَيَتَحَقَّقُوا مَوْتَهُ نَعَمْ إِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ نِكَايَةٌ لِلْكَفَّارِ لَمْ يُتَكْرَهْ كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالْغَزَالِيُّ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) أَي: الْحُرْمَةُ. أَهْ. ع. ش.

قَوْلُهُ: (قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ الْخ) خَبَرٌ وَالَّذِي. قَوْلُهُ: (وَفِيهِ) أَي: فِي شَرْحِ الرُّوضِ. قَوْلُهُ: (وَهَذَا لَا يُخَالِفُ مَا مَرَّ الْخ) مَمْنُوعٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَبْدِ كَمَا مَرَّ عَنْ سَمِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ مِنَ الْإِمْتِنَاعِ فِيمَا مَرَّ مَا يَشْمَلُ الْكَرَاهَةَ. قَوْلُهُ: (أَيْقًا) أَي: فِي شَرْحِ وَتَجُوزُ الْمُبَارَزَةُ.

قَوْلُهُ: (وَاعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِيُّ) لَا يَتَّبِعِي التَّرَدُّدُ فِيهِ حَيْثُ غَلَبَ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ.

(وَيَجُوزُ إِتْلَافُ بَنَائِهِمْ وَشَجَرِهِمْ لِحَاجَةِ الْقِتَالِ وَالظَّفَرِ بِهِمْ) لِلْإِتْبَاعِ فِي نَحْلِ بَنِي التَّضْيِيرِ النَّازِلِ فِيهِ أَوَّلُ الْحَشْرِ لَمَّا زَعَمُوهُ فِسَادًا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَفِي كُرُومِ أَهْلِ الطَّائِفِ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَأَوْجَبَ جَمْعُ ذَلِكَ إِذَا تَوَقَّفَ الظَّفَرُ عَلَيْهِ. (وَكَذَا) يَجُوزُ إِتْلَافُهَا. (إِنْ لَمْ يُزَجَّ حُصُولُهَا لَنَا) إِغَاظَةً وَإِضْعَافًا لَهُمْ. (فَإِنْ رُجِيَ) أَيُّ ظَنٍّ حُصُولُهَا لَنَا. (نُدْبُ التَّرْكِ) وَكُرَّةُ الْفَعْلِ حِفْظًا لِحَقِّ الْغَانِمِينَ. (وَيَحْرُمُ إِتْلَافُ الْحَيَوَانِ) الْمُخْتَرَمِ بِغَيْرِ ذَبْحٍ يَجُوزُ أَكْلُهُ رِعَايَةً لِحَرَمَةِ رُوحِهِ وَمِنْ ثَمِّ مُنْعِ مَالِكِهِ مِنْ إِجَاعَتِهِ وَتَعْطِيشِهِ بِخِلَافِ نَحْوِ الشَّجَرِ. (إِلَّا مَا يُقَاتِلُونَ عَلَيْهِ) فَيَجُوزُ إِتْلَافُهُ. (لِدَفْعِهِمْ أَوْ ظَفَرِهِمْ) قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ فِي ذَرَارِيِّهِمْ بَلْ أُولَى. (أَوْ غَنِمْنَاهُ وَخِفْنَا رُجُوعَهُ إِلَيْهِمْ وَضَرَرَهُ) فَيَجُوزُ إِتْلَافُهُ أَيْضًا دَفْعًا لَهُدَّةِ الْمَفْسَدَةِ، أَمَّا خَوْفُ رُجُوعِهِ فَقَطْ فَلَا يَجُوزُ إِتْلَافُهُ بَلْ يُذَبِّحُ لِلْأَكْلِ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمُخْتَرَمِ كَخَنْزِيرٍ فَيَجُوزُ بَلْ يُسْنُ إِتْلَافُهُ.....

❑ قَوْلُ (سَنِي): (إِتْلَافُ بَنَائِهِمْ) بِالتَّخْرِيبِ (وَشَجَرِهِمْ) بِالْقَطْعِ وَغَيْرِهِ وَكَذَا كُلُّ مَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ. هـ. ا. مُعْنَى. ❑ قَوْلُ (سَنِي): (لِحَاجَةِ الْقِتَالِ الْخ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: وَكَذَا إِنْ لَمْ يُزَجَّ الْخ. ❑ قَوْلُهُ: (لِلْإِتْبَاعِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٥] وَسَبَبُ نَزُولِهَا (أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِقَطْعِ نَحْلِ بَنِي التَّضْيِيرِ فَقَالَ: وَاحِدٌ مِنَ الْحَضَنِ: إِنْ هَذَا لَفَسَادٌ يَا مُحَمَّدُ وَإِنَّكَ تَنْهَى عَنِ الْفِسَادِ فَتَرَلْتُ). هـ. ا. ❑ قَوْلُهُ: (لَمَّا زَعَمُوهُ الْخ) ظَرَفٌ لِلنَّازِلِ. ❑ قَوْلُهُ: (وَأَوْجَبَ جَمْعُ ذَلِكَ الْخ) جَزَمَ بِهِ الْمُعْنَى.

❑ قَوْلُ (سَنِي): (فَإِنْ رُجِيَ نُدْبُ التَّرْكِ) أَمَّا إِذَا غَنِمْنَاهَا بِأَنْ فَتَحْنَا دَارَهُمْ فَهَرَا، أَوْ صَلَحْنَا عَلَى أَنْ تَكُونَ لَنَا، أَوْ لَهُمْ، أَوْ غَنِمْنَا أَمْوَالَهُمْ وَانْصَرَفْنَا فَيَحْرُمُ إِتْلَافُهَا مُعْنَى وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. ❑ قَوْلُهُ: (يَجُوزُ أَكْلُهُ) مِنَ التَّجْوِيزِ. ❑ قَوْلُ (سَنِي): (إِلَّا مَا يُقَاتِلُونَ عَلَيْهِ) أَيُّ: أَوْ خِفْنَا أَنْ يَرْكَبُوهُ رَوْضٌ وَمُعْنَى. ❑ قَوْلُهُ: (فِي ذَرَارِيِّهِمْ) أَيُّ: فِي التَّرُّسِ بِهِمْ. هـ. ا. مُعْنَى.

❑ قَوْلُ (سَنِي): (أَوْ غَنِمْنَاهُ وَخِفْنَا رُجُوعَهُ الْخ) وَإِنْ خِفْنَا اسْتِزْدَادَ نِسَائِهِمْ وَصِيبَانِهِمْ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا لَمْ يُقْتَلُوا لِتَأْكِيدِ احْتِرَامِهِمْ.

(تَيْمَنَةٌ): مَا أَمَكَّنَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مِنْ كُتُبِهِمُ الْكُفْرِيَّةِ وَالْمُبَدَّلَةِ وَالْهَجَوِيَّةِ وَالْفُحْشِيَّةِ لَا التَّوَارِيخِ وَنَحْوِهَا مِمَّا يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ كَكُتُبِ الشُّعْرِ وَالطَّبِّ وَاللُّغَةِ تُمَحَّى بِالْغَسْلِ إِنْ أَمَكَّنَ مَعَ بَقَايِ الْمَكْتُوبِ فِيهِ وَالْأَمْرُقُ وَإِنَّمَا نَقَرُهُ بِأَيْدِي أَهْلِ الذِّمَّةِ لِاعْتِقَادِهِمْ كَمَا فِي الْخَمْرِ وَنُدْخِلُ الْمَغْسُولَ وَالْمُمَرَّقَ فِي الْغَنِيمَةِ وَخَرَجَ بِتَمْزِيْقِهِ تَحْرِيقُهُ فَحَرَامٌ لِمَا فِيهِ مِنْ تَضْيِيعِ الْمَالِ؛ لِأَنَّ لِلْمُمَرَّقِ قِيَمَةً وَإِنْ قَلَّتْ فَإِنَّ قِلَّ قَدْ جَمَعَ عُمْمَانُ ﷺ مَا بِأَيْدِي النَّاسِ وَأَحْرَقَهُ، أَوْ أَمَرَ بِأَخْرَاقِهِ لَمَّا جَمَعَ الْفُرَّانَ وَلَمْ يُخَالِفْهُ غَيْرُهُ أُجِيبَ بِأَنَّ الْفِتْنَةَ الَّتِي تَحْصُلُ بِالْإِنْتِشَارِ هُنَاكَ أَشَدُّ مِنْهَا هُنَا مُعْنَى وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. ❑ قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ إِتْلَافُهُ) مِنَ الْجَوَازِ. ❑ قَوْلُهُ: (كَخَنْزِيرٍ) وَكُلِّبَ عَقُورٍ. هـ. ا. نِهَائِيَّةٌ. ❑ قَوْلُهُ: (فَيَجُوزُ) وَكَذَا يَجُوزُ إِتْلَافُ الْخُمُورِ لَا أَوَانِيَهَا الثَّمِينَةِ فَلَا يَجُوزُ إِتْلَافُهَا بَلْ تُحْمَلُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ ثَمِينَةً بِأَنْ لَمْ تَزِدْ قِيَمَتَهَا عَلَى مُؤَنَةِ حَمْلِهَا أَتْلَفْتُ هَذَا إِذَا لَمْ يَرْغَبْ أَحَدٌ مِنَ الْغَانِمِينَ فِيهَا وَلَا يَقْبَلُغِي أَنْ تُدْفَعَ إِلَيْهِ وَلَا تُتْلَفُ مُعْنَى وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ.

مُطْلَقًا إِلَّا إِنْ كَانَ فِيهِ عَذْرٌ فَيَجِبُ.

فصل في حكم الأسر وأموال الحربيين

(نِسَاءُ الْكُفَّارِ) غَيْرِ الْمُزْنَدَاتِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ كِتَابٌ فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ خِلَافًا لِلْمَاوِزِدِيِّ أَوْ كُنَّ حَامِلَاتٍ بِمُسْلِمٍ وَمِثْلُهُنَّ الْخَنَائِي. (وَصِبْيَانُهُمْ) وَمَجَانِيئُهُمْ حَالَةَ الْأَسْرِ وَإِنْ تَقَطَّعَ جُنُودُهُمْ. (إِذَا أُسِرُوا رُقُوا) بِنَفْسِ الْأَسْرِ فَخُمُسُهُمْ لِأَهْلِ الْخُمُسِ وَبَاقِيَهُمْ لِلْغَنَامِ. (وَكَذَا الْعَبِيدُ) وَلَوْ مُسْلِمِينَ يُرَقُّونَ بِالْأَسْرِ أَيْ يُدَامُ عَلَيْهِمْ حُكْمُ الرِّقِّ الْمُتَقَلِّبِ إِلَيْنَا فَيُخَمَّشُونَ أَيْضًا

قوله: (مُطْلَقًا) أي: سواء كان فيه عذو، أو لا. قوله: (إِلَّا إِنْ كَانَ فِيهِ عَذْرٌ) وَإِلَّا فَوَجْهَانِ قَالَ فِي الْمَجْمُوع: ظَاهِرُ نَصِّ الشَّافِعِيِّ أَنْ يُتَخَيَّرَ قَالَ الزَّزَكَشِيُّ: بِلِ ظَاهِرِهِ الْوُجُوبُ وَبِهِ صَرَّحَ الْمَاوِزِدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ وَهُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ الْخَمْرَ تُرَاقُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا عَذْرٌ. اهـ. مُغْنِي وَكَذَا فِي الْأَسْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَهُوَ الظَّاهِرُ. قوله: (فَيَجِبُ) ظَاهِرُهُ أَنَّ مُجَرَّدَ اتِّصَافِهِ بِالْعَدْوِ مُوجِبٌ لِقَتْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي وَقْتِ الْعَدْوِ وَتَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَيْعِ مَا يُخَالِفُهُ. اهـ. ع ش

(فَضْلٌ: فِي حُكْمِ الْأَسْرِ وَأَمْوَالِ الْحَرْبِيِّينَ)

قوله (النِّسَاءُ الْكُفَّارِ) أي: الْكَافِرَاتِ. اهـ. مُغْنِي. قوله: (غَيْرِ الْمُزْنَدَاتِ) إِلَى قَوْلِهِ قَيْسَرِي لِكُلِّهِ فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بِنَاءً إِلَى قَوْلِهِ مَا قَرَّرْتَهُ. قوله: (غَيْرِ الْمُزْنَدَاتِ) أي: أَمَّا هُنَّ فَلَا يُضْرَبُ عَلَيْهِمُ الرِّقُّ وَسَكَتَ عَنِ الْمُتَقَلِّبَةِ مِنْ دِينٍ إِلَى آخَرَ وَظَاهِرُ اسْتِثْنَائِهِ الْمُزْنَدَاتِ فَقَطُّ أَنَّ الْمُتَقَلِّبَةَ يُضْرَبُ عَلَيْهَا الرِّقُّ. اهـ. ع ش وَقَوْلُهُ فَلَا يُضْرَبُ عَلَيْهِنَّ الرِّقُّ أَيْ: بِلِ يُطَالِبُهُنَّ الْإِمَامُ بِالْإِسْلَامِ وَإِنْ اِمْتَنَعْنَ فَالسَّيْفُ أَخَذًا وَمَا يَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ. قوله: (وَمِثْلُهُنَّ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا أَطْلَقُوهُ فِي الْمُغْنِيِّ. قوله: (الْخَنَائِي) أي: الْبَالِغُونَ وَأَمَّا الصِّغَارُ فَدَاخِلُونَ فِي الصِّبْيَانِ بِجُزْئِهِ. قوله: (وَمَجَانِيئُهُمْ حَالَةَ الْأَسْرِ إلخ) أي: مَنْ اتَّصَفُوا بِالْجُنُونِ الْحَقِيقِيِّ حَالَةَ الْأَسْرِ وَإِنْ كَانَ جُنُونُهُمْ مُتَقَطِّعًا فِي حَدِّ ذَاتِهِ. اهـ. رَشِيدِيّ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ. (تَنْبِيْهٌ): مَنْ تَقَطَّعَ جُنُونُهُ الْعَبْرَةُ فِيهِ بِحَالَةِ الْأَسْرِ كَمَا بَحَثَهُ الْإِمَامُ وَصَحَّحَهُ الْغَزَالِيُّ. اهـ.

قوله (النِّسَاءُ) (رُقُوا) بِفَتْحِ الرَّاءِ. اهـ. مُغْنِي.

قوله (النِّسَاءُ) (وَكَذَا الْعَبِيدُ) أي: وَلَوْ كَانُوا مُزْنَدِينَ. اهـ. مُغْنِي. قوله: (وَلَوْ مُسْلِمِينَ) أي: بِأَنْ أُسْلِمُوا عَنْدَهُمْ رَشِيدِيّ وَع ش. قوله: (أَيْ: يُدَامُ عَلَيْهِمُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ. (تَنْبِيْهٌ): عَطَفُ الْعَبِيدِ هُنَا مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ الرَّقِيقَ لَا يُرَقُّ فَالْمُرَادُ اسْتِمْرَارُهُ لَا تَجَدُّدُهُ. اهـ. قوله: (حُكْمُ الرِّقِّ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْإِضَافَةَ لِلْبَيَانِ.

(فَضْلٌ) نِسَاءُ الْكُفَّارِ وَصِبْيَانُهُمْ إِذَا أُسِرُوا رُقُوا وَكَذَا الْعَبِيدُ إلخ

قوله: (نِسَاءُ الْكُفَّارِ إلخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ: وَلَا يُقْتَلُونَ أَيْ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ وَالْعَبِيدُ فَإِنْ قَتَلَهُمُ الْإِمَامُ ضَمِينَ لِلْغَنَامِ. اهـ.

وكالعبد فيما دُكِرَ الْمُبْعَضُ تَغْلِيًا لِحَقِّنِ الدَّمْ كذا أطلقوه وظاهرُ أَنَّ مَحَلَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِبَعْضِهِ الْقِتْلَ، وَأَمَّا بَعْضُهُ الْخُرُوفُ فَيُظْهِرُ أَنَّهُ يُتَخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ الرِّقِّ وَالْمَنْ وَالْفِدَاءِ وَقَدْ أَطْلَقُوا أَنَّهُ يَجُوزُ رِقَاقُ بَعْضِ شَخْصٍ فَيَأْتِي فِي بَاقِيهِ بِنَاءٌ عَلَى عَدَمِ السَّرَايَةِ إِلَيْهِ مَا قَوَّزَتْهُ مِنْ مَنْ وَفِدَاءٍ وَإِلَامٍ قَتْلُ امْرَأَةٍ وَقِتْلُ قَتْلًا مُسْلِمًا كَذَا ذَكَرَهُ شَارِحٌ وَفِيهِ وَقْفَةٌ؛ لِأَنَّ الْحَرْبِيَّ لَا قَوْدَ عَلَيْهِ مَعَ مَا فِيهِ مِنْ تَفْوِيتِهِمْ عَلَى الْغَانِمِينَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمَضْلَحَةَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْخَاصَّةِ قَدْ تَظْهَرُ لِلْإِمَامِ فِي قَتْلِهِمَا تَنْفِيرًا لَهُمْ عَنْ قَتْلِ الْمُسْلِمِ مَا أَمَكْنَ وَحِينَئِذٍ فَقَتْلُهُمْ لَيْسَ قَوْدًا. (وَيَجْتَهِدُ الْإِمَامُ) أَوْ أَمِيرُ الْجَيْشِ. (فِي) الذُّكُورِ. (الْأَحْرَارِ الْكَامِلِينَ) أَيِ الْمُكَلَّفِينَ إِذَا أُسِرُوا. (وَيَفْعَلُ) وَجُوبًا. (الْأَخْطَ لِلْمُسْلِمِينَ) بِاجْتِهَادِهِ لَا بِشَهَائِهِ. (مَنْ قَتَلَ) بِضَرْبِ الْعُنُقِ لَا غَيْرَ لِلِاتِّبَاعِ. (وَمَنْ) عَلَيْهِمْ بِتَخْلِيَةِ سَبِيلِهِمْ مِنْ غَيْرِ مُقَابِلِ. (وَفِدَاءٍ بِأَسْرَى) مِنْهُ أَوْ مِنَ الذَّمِّيِّ عَلَى الْأَوْجِهِ وَلَوْ وَاحِدًا فِي مُقَابَلَةٍ جَمَعَ مِنْهُ أَوْ مِنْهُمْ. (أَوْ مَالٍ) فَيُخَمَّسُ وَجُوبًا أَوْ يَنْحَوِي سِلَاحُنَا وَيُفَادِي سِلَاحَهُمْ بِأَسْرَانَا عَلَى الْأَوْجِهِ لَا بِمَالٍ

قوله: (أَنَّهُ يَجُوزُ) أَيِ: لِلْإِمَامِ إِزْقَاقُ بَعْضِ شَخْصٍ أَيِ: مِنَ الْأَحْرَارِ الْكَامِلِينَ.

قوله: (بِنَاءٌ عَلَى عَدَمِ السَّرَايَةِ إِلَيْهِ) وَسَيَأْتِي مَا فِيهِ قَرِيبًا. اه. سم. قوله: (مِنْ مَنْ وَفِدَاءٍ) أَيِ: لَا الْقَتْلُ؛ لِأَنَّهُ يَسْقُطُ بِضَرْبِ الرِّقِّ عَلَى بَعْضِهِ. اه. ع. ش. قوله: (وَالْإِمَامُ) إِلَى الْمُتَنِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَوْ قَتَلَ قِتْلًا، أَوْ أَتَى مُسْلِمًا وَرَأَى الْإِمَامَ قَتْلَهُمَا مَضْلَحَةً تَنْفِيرًا عَنْ قَتْلِ الْمُسْلِمِ جَازَ كَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ فَلَا يُعَارِضُهُ قَوْلُهُمْ لَا قَوْدَ عَلَى الْحَرْبِيِّ. اه. قوله: (قَتْلُ امْرَأَةٍ) وَمِثْلُهَا الْخُنْثَى وَقِتْلُ الْخِ وَلَعَلَّ هَذَا مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَا مُكَلَّفَيْنِ فَلْيُرَاجَعْ. قوله: (وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمَضْلَحَةَ الْخِ) هَذَا كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ الضَّمَانِ خِلَافًا لظَاهِرِ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ عِبَارَتُهُمَا وَلَا يَقْتُلُ مَنْ دُكِرَ أَيِ: النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانَ وَالْمَجَانِينَ وَالْخُنْثَى لِلتَّنْهِيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالْبَاقِي فِي مَعْنَاهُمَا فَإِنَّ قَتْلَهُمُ الْإِمَامُ وَلَوْ لَشَرَّهُمْ وَقَوَّزَهُمْ ضَمِنَ قِيَمَتَهُمُ لِلْغَانِمِينَ كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ. اه.

قوله (سَي): (وَيَجْتَهِدُ الْإِمَامُ الْخِ) هَذَا فِي الْكُفَّارِ الْأَصْلِيِّينَ وَأَمَّا الْمُزْتَدُونَ فَيُطَالِيهِمُ الْإِمَامُ بِالْإِسْلَامِ وَإِنْ امْتَنَعُوا فَالْسَيْفُ. اه. مُغْنِي. قوله: (أَوْ أَمِيرُ الْجَيْشِ) إِلَى قَوْلِهِ أَيِ: إِلَّا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ وَاحِدًا إِلَى الْمُتَنِ. قوله: (لَا غَيْرَ) أَيِ: لَا يَتَغَرَّقُ وَيُخْرِقُ مُغْنِي وَأَسْنَى وَلَا تَمْثِيلُ رَوْضٍ وَع. ش.

قوله (سَي): (فِدَاءٍ) بِكَسْرِ الْفَاءِ مَعَ الْمَدِّ وَيَفْتَحُهَا مَعَ الْقَصْرِ. اه. مُغْنِي.

قوله (سَي): (بِأَسْرَى) أَيِ: رِجَالٍ، أَوْ نِسَاءً، أَوْ خُنْثَى ع. ش. وَمُغْنِي. قوله: (عَلَى الْأَوْجِهِ) رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطْ. قوله: (مِنْهُمْ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَاحِدٌ قَطْ دُونَ قَوْلِهِ جَمْعٌ وَأَمَّا عَكْسُ ذَلِكَ الْمُتَبَادَرِ فَلَا يَظْهَرُ عَلَيْهِ فَائِدَةُ لِلْغَايَةِ عِبَارَةُ الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ قَالُوا عَنْهُمْ كَانَ فَدَى مُشْرِكِينَ بِمُسْلِمٍ. اه. وَهِيَ أَحْسَنُ. قوله: (أَوْ مِنْهُمْ) أَيِ الذَّمِّيِّينَ. اه. ع. ش.

قوله (سَي): (أَوْ مَالٍ) أَيِ: يُؤْخَذُ مِنْهُمْ سِوَا مَا لِيَهُمْ، أَوْ مِنْ مَالِنَا فِي أَيْدِيهِمْ. اه. مُغْنِي.

قوله: (بِنَاءٌ عَلَى عَدَمِ السَّرَايَةِ) وَسَيَأْتِي مَا فِيهِ قَرِيبًا.

إلا إن ظهرت فيه المصلحة ظُهوراً تاماً من غير ريبة فيما يظهر ويُفَرَّقُ بينه وبين مَنْع بيع السلاح لهم مطلقاً بأن ذلك فيه إعاتتهم ابتداءً من الأحاد فلم يُنظر فيه لمصلحة وهذا أمر في الدوام يتعلق بالإمام فجاز أن يُنظر فيه إلى المصلحة. (واستزقاق) ولو لنحو وثني وعربي وبعض شخص فيسري لِكَلِّهِ على ما بحثه الزركشي أخذاً من السراية في أحزمت بنصف حجة وأوقعت نصف طَلقة وفيه نَظَرٌ ظاهرٌ بحثاً وأخذاً لوضوح الفرق بإمكان التبعض هنا فلا ضرورة للسراية بخلافه ثُمَّ فَتَحَ مَنْ رِقَابَهُمْ أَيْضاً. (فإن خفي) عليه. (الأخط) حالاً. (حبسهم) وجوباً. (حتى يظهر له) الصواب فيفعله. (وقيل لا يُسترق وثني) كما لا يُقرُّ بِجَزِيَّةٍ ويُردُّ بوضوح الفرق. (وكذا عربي في قول) ليخبر فيه لِكِنَّهُ ضَعِيفٌ بل وإيه بل روى البخاري «أنه ﷺ سبي قبائل من العرب كهوازن وبني المضطلي وضرب عليهم الرق» ومن قتل أسيراً غير كامل لزمته قيمته أو كاملاً قبل التخيير فيه غرر فقط. (تنبيه) لم يتعرضوا فيما علمت إلى أن الإمام لو اختار خصلة له الرجوع عنها أو لا.....

□ قوله: (مطلقاً) أي: ظهرت فيه مصلحة أم لا. اه. ع. ش. □ قوله: (وفيه نظر إلخ) عبارة الروض ويصح استزقاق بعض شخص قال في شرحه قال الزافعي بناءً على تبعض الحرية في ولد الشريك المغير بقدر حصته انتهت. اه. سم زاد المغني عليهما وإذا منعنا استزقاق بعضه فخالف رِقُّ كُله وعلى هذا يقال لنا صورة يسري فيها الرق. اه. □ قوله: (هنا) أي: في الاستزقاق. □ قوله: (فلا ضرورة للسراية إلخ) وفقاً للأسنى والمغني والنهاية ونقل البجيرمي عن الزيادي والشويزي اعتماد السراية وفقاً للبغوي فليراجع. □ قوله: (فتخمس) إلى التنبيه في النهاية لإا قوله بل روي إلى ومن قتل. □ قوله: (حتى يظهر له الصواب) أي: بأمارات تُعين له ما فيه المصلحة ولو بالسؤال من الغير. اه. ع. ش. □ قوله: (بوضوح الفرق) أي: بأن في الاستزقاق استيلاء منا عليهم بحيث يصير من أموالنا كالبيهة بخلاف ضرب الجزية فإن فيه تمكيناً له من التصرف الذي قد يتقوى به على محاربتنا. اه. ع. ش. □ قوله: (ليخبر) إلى التنبيه في المغني. □ قوله: (أسيراً غير كامل) وهو المرأة والخثى والصبي والمجنون والعبد. □ قوله: (لزمته قيمته) أي: إلا الإمام فيما مر. □ قوله: (أو كاملاً إلخ) عبارة المغني والأسنى. (فرغ): من استبد بقتل أسير إن كان بعد حكم الإمام بقتله فلا شيء عليه سوى التغير لافتياته على الإمام وإن أرقه الإمام ضمنه القاتل بقيمته وتكون غنيمته وإن من عليه فإن قتله قبل وصوله في مأمته ضمن ديتة لورثته، أو بعده هدير دمه وإن قده فإن قتله قبل قبض الإمام فدها ضمن ديتة للغنيمه، أو بعد قبضه وإطلاقه إلى مأمته فلا ضمان عليه لعوده إلى ما كان عليه قبل أسرِه وقضية هذا التعليل أن محل ذلك إذا وصل إلى مأمته وإلا فيضمن ديتة لورثته وهو ظاهر. اه. □ قوله: (له الرجوع إلخ) أي: هل له

□ قوله: (وفيه نظر ظاهر بحثاً وأخذاً إلخ) عبارة الروض ويصح استزقاق بعض شخص قال في شرحه قال الزافعي بناءً على تبعض الحرية في ولد الشريك المغير بقدر حصته. اه.

ولا إلى أن اختياره هل يتوقف على لفظ أو لا والذي يظهر لي في ذلك تفصيل لا بُد منه، أما الأول فهو أنه لو اختار خصلة ظهر له بالاجتهاد أنها الأخط، ثم ظهر له به أن الأخط غيره فإن كانت رقاً لم يُجز له الرجوع عنها مطلقاً؛ لأن الغانمين وأهل الخمس ملكوا بمجرّد ضربه الرق فلم يملك إبطاله عليه أو قتلاً جازاً له الرجوع عنه تغليباً لحقن الدماء ما أمكن وإذا جاز رجوع مقرّ الزنا بمجرّد تشبهه وسقط عنه القتل بذلك فهاهنا أولى؛ لأن هذا محض حق الله تعالى وذلك فيه شائبة حق آدمي أو فداء أو مئاً لم يُعمل بالثاني لاستلزامه نقض الاجتهاد بالاجتهاد من غير موجب وكما لو اجتهد الحاكم وحكم لا يُنقض حكمه باجتهاد ثانٍ نعم، إن كان اختياره أحدهما لسبب، ثم زال ذلك السبب وتغيّت المصلحة في الثاني عُمل بقضيته وليس هذا نقض اجتهاد باجتهاد بل بما يُشبه النص لزوال موجب الأول بالكليّة، وأما الثاني فهو أن الاستزاق لا بُد فيه من لفظ يدل عليه ولا يكفي فيه مُجرّد الفعل كالاستخدام؛ لأنه لا يستلزمه وكذا الفداء نعم، يكفي فيه لفظ مُلتزم البدل مع قبض الإمام له من غير لفظ بخلاف الخصلتين الأخرتين لحصولهما بمجرّد الفعل (ولو أسلم أسير) كامل أو بدّل الجزية قبل أن يختار الإمام فيه.....

ذلك. فوّ: (ولا إلى أن اختياره) أي: الإمام لخصلة. فوّ: (أما الأول) أي: الرجوع عما اختاره وقوله فهو أي: التفصيل فيه. فوّ: (به) أي: بالاجتهاد. فوّ: (مطلقاً) أي: لسبب زال أم لا. فوّ: (بنحو الزنا) أي: كالسرقة وقطع الطريق. فوّ: (بالثاني) أي: من الاجتهادين. فوّ: (عُمل بقضيته) ظاهر هذا الإطلاق أنه لا فرق في العمل بالثاني بين أن يكون على الفور، أو في المجلس وأن لا ولو بعد سنين ولا بين أن يتكرّر تغيير الاجتهاد وأن لا وكل ذلك لا يخلو عن نظير. اه. سم. فوّ: (وأما الثاني) أي: التوقف على اللفظ. فوّ: (بخلاف الخصلتين إلخ) فيه شيء في المن إذ مُجرّد حلّ قيده مثلاً لا يدل على المن عليه. اه. سم وقد يقال: يدل عليه بقرينة كالتصريح لمن حلّ قيده قبيله بالمن والإشارة بنحو اليد بالذهاب إلى وطنه وإصاليه إلى مآمنه بلا لفظ. فوّ: (كامل) إلى قوله: (ولم يُذكر) في المُعني وإلى قوله: (والأصل) في النهاية. فوّ: (كامل) عبارة المُعني مكلف. اه. وعبارة الرّوض مع شرحه حُرّ مكلف. اه. فوّ: (أو بدّل الجزية إلخ) لعل المراد مطلق الكامل لا بقيد كونه أسيراً مع أنه لا حاجة إلى ذكره هنا؛ لأنه سيأتي في باب الجزية وأيضاً لا يتأتى فيه قول المُصنّف الآتي: (وبقي الخيار في الباقي) قاله الرشيد، ويُرّده قول المُعني في شرح حبسهم حتى يظهر ما نصّه:

فوّ: (نعم إن كان اختياره أحدهما لسبب ثم زال ذلك السبب وتغيّت المصلحة في الثاني عُمل بقضيته) ظاهر هذا الإطلاق أنه لا فرق في العمل بالثاني بين أن يكون على الفور أو في المجلس وأن لا ولو بعد سنين ولا بين أن يكون بغير الاجتهاد وأن لا وكل ذلك لا يخلو عن نظير فليُحرّر. فوّ: (بخلاف الخصلتين الأخرتين) فيه شيء إذ مُجرّد حلّ قيده مثلاً لا يدل على المن عليه.

شَيْقًا (عَصَمَ دَمَهُ) لِلْحَدِيثِ الْآتِي وَلَمْ يَذْكُوهَا وَمَالُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعِصِمُهُ إِذَا اخْتَارَ الْإِمَامُ رَقَّهُ وَلَا صِغَارَ وَلَدِهِ لِلْعِلْمِ بِإِسْلَامِهِمْ تَبَعًا لَهُ وَإِنْ كَانُوا بِدَارِ الْحَرْبِ أَوْ أَرْقَاءَ وَالْأَصْلُ الْمُسْلِمُ قِتْنَا مِنْ كَلَامِهِ الْآتِي إِذِ التَّقْيِيدُ فِيهِ يَقْبَلُ بِالظَّفَرِ لِإِفَادَةِ عُمومِ الْعِصْمَةِ،.....

وَلَوْ بَدَّلَ الْأَسِيرُ الْجِزْيَةَ فَفِي قَبُولِهَا وَجِهَانٍ قَالَ صَاحِبُ الْبَيَانِ: الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْمَذَاهِبُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ قَبُولِ ذَلِكَ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْوُجُوبِ قَالَ فِي الشَّامِلِ: وَإِذَا بَدَّلَ الْجِزْيَةَ حَرَّمَ قَتْلَهُ وَيُخَيَّرُ الْإِمَامُ فِيمَا عَدَا الْقَتْلَ كَمَا لَوْ أَسْلَمَ كَمَا صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ فِي بَابِ الْجِزْيَةِ. اهـ. فَوُدَّ: (شَيْقًا) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ مَتَا وَلَا فِدَاءَ أَمَّا إِذَا اخْتَارَ الْإِمَامُ قَبْلَ إِسْلَامِهِ الْمَنَ، أَوْ الْفِدَاءَ اهـ. التَّخْيِيرُ وَعَيَّنَ مَا اخْتَارَهُ الْإِمَامُ. اهـ.

فَوُدَّ (سَنِ): (عَصَمَ) أَي: الْإِسْلَامُ دَمَهُ فَيَحْرُمُ قَتْلَهُ. اهـ. مُغْنِي. فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ لَا يَعْصِمُهُ) وَقَوْلُهُ ﷺ وَأَمْوَالُهُمْ مَخْمُولٌ عَلَى مَا قَبِلَ الْأَسِيرُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: (لَا بِحَقِّهَا) وَمِنْ حَقِّهَا أَنَّ مَالَهُ الْمَقْدُورَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْأَسْرِ غَنِيمَةٌ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. فَوُدَّ: (إِذَا اخْتَارَ الْإِمَامُ) قَضِيَّةُ هَذَا الْقَيْدِ أَنَّهُ إِذَا اخْتَارَ غَيْرَ الرِّقِّ يَعْصِمُ مَالَهُ وَأَنْظَرَهُ مَعَ قَوْلِهِ: (وَمِنْ حَقِّهَا أَنَّ مَالَهُ الْإِمَامُ) وَلَمْ أَرِ هَذَا الْقَيْدَ فِي غَيْرِ كَلَامِهِ وَكَلَامِ التُّخْفَةِ. اهـ. رَشِيدِي (أَقُولُ) ذَكَرَهُمْ هَذَا الْقَيْدَ وَمَقْهُومُهُ فِي انْفِسَاخِ نِكَاحِ الْأَسِيرِ كَمَا يَأْتِي كَالصَّرِيحِ فِي اعْتِبَارِهِ هُنَا. فَوُدَّ: (إِذَا اخْتَارَ الْإِمَامُ رَقَّهُ) مَقْهُومُهُ أَنَّهُ يَعْصِمُهُ إِذَا اخْتَارَ فِدَاءَهُ، أَوْ الْمَنَ عَلَيْهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. سَمِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكَلَامَ فِي مَالٍ لَمْ يُغْنَمَ قَبْلَ إِسْلَامِهِ وَلَا فَلَا كَلَامَ فِي أَنَّهُ لَا يَعْصِمُهُ؛ لِأَنَّ الْغَانِمِينَ مَلَكُوهُ، أَوْ عُلِّقَ حَقُّهُمْ بَعَيْنِهِ فَكَانَ أَقْوَى كَمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَيْضَى مِنْ مَالِهِ الْإِمَامُ. فَوُدَّ: (وَلَا صِغَارَ وَلَدِهِ الْإِمَامُ) أَي: وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ هُنَا وَصِغَارَ وَلَدِهِ لِلْعِلْمِ بِالْإِمَامِ أَنَّهُ كَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يُزِيدُوا بَيْنَ لَا وَمَدْخُولِهَا. فَوُدَّ: (بِإِسْلَامِهِمْ) أَي: صِغَارَ وَلَدِهِ. فَوُدَّ: (وَالْأَصْلُ الْمُسْلِمُ قِتْنَا) عَطَفَ عَلَى اسْمِ كَانَ وَخَبَرِهِ. فَوُدَّ: (وَالْأَصْلُ الْمُسْلِمُ قِتْنَا) أَنْظَرَهُ مَعَ تَقْيِيدِهِ الْأَسِيرَ بِالْكَامِلِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْبَالِغُ الْعَاقِلَ وَإِنْ كَانَ رَقِيقًا وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ: السَّابِقُ وَلَمْ يَذْكُرْ هُنَا وَمَالُهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ بَانَ كَانَ حُرًّا، وَلَا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَبَقِيَ الْخِيَارُ فِي الْبَاقِي؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بَقَاءَ الْخِيَارِ فِي الْبَاقِي حَيْثُ أَمُكَّنَ بَانَ كَانَ حُرًّا نَعَمْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: عَصَمَ دَمَهُ؛ لِأَنَّ الرَّقِيقَ يَمْتَنِعُ قَتْلُهُ مُطْلَقًا لِحَقِّ الْغَانِمِينَ إِلَّا أَنْ يُرَادَ وَإِنْ كَانَ حُرًّا. اهـ. سَمِ وَتَقَدَّمَ تَعْيِيرُ الرِّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ بِحُرِّ مُكَلَّفٍ. اهـ. وَهُوَ صَرِيحٌ فِي خِلَافِ مَا جَرَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ. فَوُدَّ: (مِنْ كَلَامِهِ الْإِمَامُ) مُتَعَلِّقٌ بِالْعِلْمِ. فَوُدَّ: (إِذَا التَّقْيِيدُ الْإِمَامُ) جَوَابُ سَوَالٍ. فَوُدَّ: (فِيهِ) أَي: فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي.

فَوُدَّ: (إِذَا اخْتَارَ الْإِمَامُ رَقَّهُ) مَقْهُومُهُ أَنَّهُ يَعْصِمُهُ إِذَا اخْتَارَ فِدَاءَهُ أَوْ الْمَنَ عَلَيْهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ. فَوُدَّ: (وَالْأَصْلُ الْمُسْلِمُ قِتْنَا) أَنْظَرَهُ مَعَ تَقْيِيدِهِ الْأَسِيرَ بِالْكَامِلِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْبَالِغُ الْعَاقِلَ وَإِنْ كَانَ رَقِيقًا وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ: وَلَمْ يَذْكُرْ هُنَا وَمَالُهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ بَانَ كَانَ حُرًّا لَكِنْ يُنَافِيهِ قَوْلُهُ الْآتِي وَبَقِيَ الْخِيَارُ فِي الْبَاقِي إِذَا الْخِيَارُ الْآتِي إِنَّمَا يَتَأْتِي فِي الْحُرِّ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِمَنْعِ الْمُنَافَاةِ لِأَنَّ الْمُرَادَ بَقِيَ الْخِيَارُ فِي الْبَاقِي حَيْثُ أَمُكَّنَ نَعَمْ الْمُسْكِلُ أَنَّ الرَّقِيقَ الْأَسِيرَ يَمْتَنِعُ قَتْلُهُ لِحَقِّ الْغَانِمِينَ فَلَا يَصْدُقُ فِيهِ قَوْلُهُ: عَصَمَ دَمَهُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ وَإِنْ كَانَ حُرًّا.

ثُمَّ بِخِلَافِهَا هُنَا لِمَا ذُكِرَ فِي الْمَالِ وَأَمَّا صِغَارُ أَوْلَادِهِ فَالْمُلْحَظُ فِي الصُّورَتَيْنِ وَاحِدٌ كَمَا يُعْلَمُ
أَيْضًا مِنْ كَلَامِهِ السَّابِقِ فِي اللَّقِيطِ وَزَعَمَ الْمُخَالَفَةُ بَيْنَ مَا هُنَا وَثُمَّ وَإِنْ عُمُومَ ذَلِكَ مُقَيَّدٌ بِهَذَا
فَلَا يَتَّبِعُونَهُ فِي إِسْلَامِهِمْ بَعْدَ الظَّفَرِ وَلَا يُغَضِّمُونَ بِهِ عَنِ الرُّقِّ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ لِتَصَرُّحِهِمْ
بِتَّبَعِيَّتِهِمْ لَهُ قَبْلَ الظَّفَرِ فَبَعْدَهُ كَذَلِكَ إِذْ لَا دَخَلَ لِلظَّفَرِ بَلْ وَضُرِبَ الرُّقُّ عَلَيْهِ فِي مَنَعِ التَّبَعِيَّةِ
بُوجِهِ وَقَدْ صَرَحُوا فِي مَبْنَحِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْأُمَةِ وَوَلَدِهَا بِأَنَّ الصَّغِيرَ وَأَصْلَهُ الْفَتْنَيْنِ إِذَا أَسْلَمَ
الْأَصْلُ تَبِعَهُ الصَّغِيرُ فَأُولَى إِذَا كَانَ الْأَصْلُ هُوَ الْقَرْنُ وَحْدَهُ وَصَرَحُوا أَيْضًا بِأَنَّ مَنْ أَسْلَمَ بَعْدَمَا
اسْتَرْقَتْ زَوْجَتُهُ الْحَامِلُ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِ الْحَمْلِ وَلَمْ يَبْطُلْ رِقُّهُ وَبِأَنَّ اخْتِلَافَ الدَّارِ لَا يَمْنَعُ
الْحُكْمَ بِالتَّبَعِيَّةِ فِي الْإِسْلَامِ فَكُونُهُ فِي قَبْضَةِ الْإِمَامِ أُولَى وَبِأَنَّ الْإِسْلَامَ لَا يُوقَفُ وَيُلْزَمُ مَنْ قَالَ
بِعَدَمِ التَّبَعِيَّةِ عِنْدَ الرُّقِّ وَقَفُّهُ قَبْلَ الْاِخْتِيَارِ فَإِنْ اخْتَارَ الرُّقُّ فَلَا تَبَعِيَّةَ أَوْ غَيْرَهُ تَبِعَ وَفِي الرُّوْضَةِ لَوْ
أَسْرَأُمَهُ أَوْ بَنَتَهُ الْبَالِغَةُ رُقَّتْ بِنَفْسِ الْأَسْرِ، ثُمَّ قَالَ: وَالْحَقُّ ابْنُ الْحَدَّادِ الْوَلَدَ الصَّغِيرَ بِالْأَمِّ وَهُوَ
هَفْوَةٌ عِنْدَ الْأَصْحَابِ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ يَتَّبِعُهُ وَلَدُهُ الصَّغِيرُ فِي الْإِسْلَامِ فَلَا يَتَصَوَّرُ سَبِيَّهُ. اهـ. فلم
يُفَرِّقْ فِي تَبَعِيَّةِ الْمُسْلِمِ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْقَرْنِ وَلِذَا لَمْ يَعْتَرِضُوا هَذَا الْإِطْلَاقَ مَعَ اعْتِرَاضِهِمْ لِنَفْسِهِ

قوله: (بخلافها هنا) أي: في الإسلام قبل الاختيار فلا عموم فيها. قوله: (وأما صغار أولاده) أي:
عصمتهم. قوله: (في صورتين) أي: في الإسلام قبل الظفر والإسلام قبل الاختيار. قوله: (أيضًا)
أي: كالعلم من كلامه الآتي. قوله: (وزعم المخالفة إلخ) الأولى التفرع. قوله: (وتم) أي: كلام
المصنف الآتي. قوله: (وإن عموم ذلك إلخ) عطف تفسير للمخالفة والمشار إليه كلام المصنف الآتي
وقوله مقيد بهذا أي: بالنسبة إلى هذا أي: ما هنا. قوله: (ولا يغضمون به إلخ) من عطف المسبب على
سببه فكان الأولى التفرع. قوله: (ليس في محله) خبر فزعم إلخ. قوله: (بتبعيتهم له) أي: في
الإسلام. قوله: (عليه) أي الأصل المسلم بعد الظفر. قوله: (فالولى إذا كان إلخ) هل وجه الأولوية أن
ملك الولد بما يمنعه تبعيته. اهـ. سم. قوله: (استرقت إلخ) فتعق عليه. قوله: (رقه) أي: رق الحمل
تبعًا لرق أمه. قوله: (فكونه) أي الأصل المسلم. قوله: (وبأن الإسلام) أي: إسلام الولد الصغير.
قوله: (عند الرق) أي: رقية الأصل. قوله: (وقفه) أي: وقف إسلام ولد صغير لأسير أسلم قبل
اختيار الإمام فيه شيئًا. قوله: (وفي الروضة لو أسر إلخ) بأن دخل مسلم منقردًا دار الحرب وأسر أمه
إلخ. اهـ. سم. قوله: (رقت إلخ) أي: فتعق عليه. قوله: (ثم قال) أي: صاحب الروضة.
قوله: (والحق ابن الحداد إلخ) أي: في الرقية بالأسير. قوله: (وهو) أي: الإلحاق. قوله: (فلا
يتصور سببه) أي: مطلقًا لا منه ولا من غيره. قوله: (اهـ) أي: ما في الروضة. قوله: (فلم يفرقوا إلخ)
أي: الأصحاب حيث أطلقوا قولهم أن المسلم يتبعه إلخ. قوله: (لتفقيه) أي: لِقَوْلِ الرُّوْضَةِ فَلَا
قوله: (فالولى) هل وجه الأولوية أن ملك الولد ربما يمنعه تبعيته. قوله: (وفي الروضة لو أسر أمه إلخ)
بأن دخل مسلم منقردًا دار الحرب وأسر أمه إلخ.

تَصَوَّرَ سَبِيَهُ بِصَوْرٍ يُتَصَوَّرُ فِيهَا سَبِيَهُ، وَأَمَّا قَوْلُ الْحَلِيمِيِّ لَوْ سَبَاهُ ذِمِّيٌّ وَلَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ، ثُمَّ شَبَّ أَبَوَاهُ، ثُمَّ أَسْلَمَا لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ فَضَعِيفٌ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَعَلَى قِيَاسِهِ لَوْ لَمْ يُسَبَّ، ثُمَّ أَسْلَمَا بَدَارِ الْحَرْبِ أَوْ خَرَجَا مِنْهَا بَأَنْفُسِهِمَا، ثُمَّ أَسْلَمَا لَمْ يَصِرْ مُسْلِمًا بِإِسْلَامِهِمَا لِانْفِرَادِهِ عَنْهُمَا قَبْلَ ذَلِكَ وَمَا أَظُنُّ الْأَصْحَابَ يُوَافِقُونَهُ عَلَى ذَلِكَ. اهـ. قَالَ غَيْرُهُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ. اهـ. أَيْ بَلْ خَالَفُوهُ صَرِيحًا فِيمَا قَاسَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَلَى كَلَامِهِ لِقَوْلِهِمُ الْآتِي فِي الْمَتَنِ وَإِسْلَامُ كَافِرٍ قَبْلَ ظَفَرٍ بِهِ الْخُ وَإِذَا تَبَعُوهُ فِي الْإِسْلَامِ وَهُمْ أَحْرَارٌ لَمْ يُرَقُّوا لِامْتِنَاعِ طُرُوقِ الرِّقِّ عَلَى مَنْ قَارَنَ إِسْلَامَهُ حُرِّيَّتَهُ وَمَنْ ثُمَّ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْحُرَّ الْمُسْلِمَ لَا يُسَبَّى وَلَا يُسْتَرْقُّ أَوْ أَرْقَاءَ لَمْ يُنْقَضْ رِقَّتُهُ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ مَلَكَ حَرْبِيٌّ صَغِيرًا، ثُمَّ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ تَبَعًا لِأَصْلِهِ جَازَ سَبِيَهُ وَاسْتَرْقَاةً. (وَبَقِيَ الْخِيَارُ فِي الْبَاقِي) أَيْ بَاقِي الْخِصَالِ السَّابِقَةِ.....

يُتَصَوَّرُ سَبِيَهُ. □ قَوْلُهُ: (تَصَوَّرَ الْخُ) مِنْهَا مَا سَيَذْكُرُهُ فِي آخِرِ السَّوَادَةِ. □ قَوْلُهُ: (لَوْ سَبَاهُ) أَيْ: حَرْبِيًّا. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَى قِيَاسِهِ) أَيْ: قَوْلِ الْحَلِيمِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَيُوَافِقُونَهُ) أَيْ: الْحَلِيمِيِّ فِي ذَلِكَ أَيْ: فِي عَدَمِ إِسْلَامِ الْوَلَدِ بِإِسْلَامِ أَبَوَيْهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ، أَوْ بَعْدَ خُرُوجِهِمَا مِنْهَا. □ قَوْلُهُ: (اهـ) أَيْ: كَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ. □ قَوْلُهُ: (قَالَ غَيْرُهُ) أَيْ: غَيْرُ الْأَذْرَعِيِّ وَهُوَ أَيْ: الْأَمْرُ كَمَا قَالَ أَيْ: الْأَذْرَعِيُّ: أَنَّ الْأَصْحَابَ لَا يُوَافِقُونَ الْحَلِيمِيَّ عَلَى عَدَمِ الْإِسْلَامِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى كَلَامِهِ) أَيْ: الْحَلِيمِيِّ. □ قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِمْ) أَيْ: الْأَصْحَابِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِسْلَامُ كَافِرٍ الْخُ) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِمْ. □ قَوْلُهُ: (وَإِذَا تَبَعُوهُ الْخُ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى التَّفْرِيعُ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَنْ قَارَنَ إِسْلَامَهُ حُرِّيَّتَهُ) أَيْ: قَبْلَ الْأَسْرِ وَالْأَقْدَقُ تَقَارَنًا فِي الْأَسْرِ لَكِنْ بَعْدَ الْأَسْرِ قَالَهُ سَمَ وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ طُرُوقُ الرِّقِّ عَلَى الْأَسِيرِ بَعْدَ التَّقَارُنِ أَيْضًا. □ قَوْلُهُ: (أَوْ أَرْقَاءَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَحْرَارٍ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يُنْقَضْ رِقَّتُهُمْ) يَتَّبَعِي أَنْ يُنْظَرَ إِلَى مَالِكِهِمْ فَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا، أَوْ ذِمِّيًّا لَمْ يُنْقَضْ الْمِلْكُ عَنْهُ، أَوْ حَرْبِيًّا جَازَ سَبِيَهُ فَيَنْتَقِلُ الْمِلْكُ عَنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَمَ وَقَوْلُهُ جَازَ سَبِيَهُ أَيْ: وَلَوْ مِنْ أَصْلِهِ فَيَعْتَقُ عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (وَاسْتَرْقَاةً) الْأَوَّلَى وَيُرَقُّ. □ قَوْلُهُ: (أَيْ: بَاقِي الْخِصَالِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ وَكَذَا عَتِيقُهُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَبِهِ رَدُّوهُ إِلَى الْمَتَنِ وَإِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ عَلَى الْمَذْهَبِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَفَرَّقَ إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ وَيُرَدُّ إِلَى الْمَتَنِ. □ قَوْلُهُ: (أَيْ: بَاقِي الْخِصَالِ) وَمِنْهُ الرِّقُّ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَفِي قَوْلِ الْخُ سَمَ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى وَهُوَ الْمَنْ وَالْإِزْقَاقُ وَالْفِدَاءُ؛ لِأَنَّ الْمُخَيَّرَ بَيْنَ أَشْيَاءَ إِذَا سَقَطَ بَعْضُهَا لِعَدَّتِهِ لَا يَسْقُطُ الْخِيَارُ فِي الْبَاقِي كَالْمُعْزِ عَنْ الْعِتْقِ فِي الْكُفَّارَةِ اهـ.

□ قَوْلُهُ: (وَإِذَا تَبَعُوهُ فِي الْإِسْلَامِ الْخُ) وَظَاهِرُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي أَوْلَادِهِ لَمْ يُسَبَّوْا قَبْلَ إِسْلَامِهِ وَإِلَّا فَلَا كَلَامَ فِي اسْتَرْقَاقِهِمْ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يُرَقُّوا) فَيَمْتَنِعُ إِزْقَاقُهُمْ بِخِلَافِهِ هُوَ لِيَتَقَدَّمَ سَبِيَهُ عَلَى إِسْلَامِهِ فَلَمْ يُقَارَنَ إِسْلَامُهُ حُرِّيَّتَهُ قَبْلَ الْأَسْرِ. □ قَوْلُهُ: (لَا يَمْتَنِعُ طُرُوقُ الرِّقِّ عَلَى مَنْ قَارَنَ إِسْلَامَهُ حُرِّيَّتَهُ) قَبْلَ الْأَسْرِ، وَإِلَّا فَقَدْ تَقَارَنَا فِي هَذَا الْأَسْرِ لَكِنْ بَعْدَ الْأَسْرِ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يُنْقَضْ رِقَّتُهُمْ) يَتَّبَعِي أَنْ يُنْظَرَ إِلَى مَالِكِهِمْ فَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا لَمْ يُنْقَضْ الْمِلْكُ عَنْهُ أَوْ حَرْبِيًّا جَازَ سَبِيَهُ فَيَنْتَقِلُ الْمِلْكُ عَنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (أَيْ: بَاقِي الْخِصَالِ) وَمِنْهُ

أو بعد أن اختار المن أو الفداء أو الرقّ تعيّن ومحلّ جواز المفاداة مع إرادة الإقامة في دار الكفر إن كان له ثمّ عشيرة يأتمن معها على نفسه ودينه. (وفي قول يعيّن الرقّ) بنفس الإسلام كالذريّة بجامع حرمة القتل وفرق الأول بأنّه لم يُخبر في الذريّة في الأصل بخلافه (وإسلام كافر مكلف قبل ظفر به) أي قبل وضع أيدينا عليه. (يغصم دمه) أي نفسه عن كل ما مرّ. (وماله) جميعه.....

قوله: (أو بعد أن اختار إلخ) عطف على قوله قبل أن اختار الإمام فيه شيئاً. هـ. ا. سم. قوله: (أو الرقّ) بقي القتل وكأنّه تركه لظهور امتناعه. اهـ. سم. قوله: (تعين) أي: ما اختاره الإمام جزم به العباب أي وشرح المنهج فقد ينافي هذا ما قدّمه في التثبيّه من أنّهم لم يتعرّضوا لجواز الرجوع، أو عدمه فإنّ التعيّن يستلزم امتناع الرجوع وعدمه عليه بما في العباب أي: وشرح المنهج بعيداً إلا أن يجعل ذلك مخصوصاً بمن لم يسلم. اهـ. سم. قوله: (ومحلّ جواز المفاداة إلخ) يتّبعني أن مثلها المن بالاولى ع ش وسم. قوله: (إن كان له إلخ) أي: وإلا فلا يجوز للإمام فداؤه لحرمة الإقامة بدار الحزب على من ليس له ما ذكر. اهـ. ع ش. قوله: (إن كان له ثمّ عشيرة إلخ)، أو كان عزيزاً في قومه ولا يخشى فتنة في دينه ولا نفسه روض ومغني. قوله: (بخلافه) أي الأسير الكامل.

قوله (وإسلام كافر) رجلاً كان، أو امرأة في دار حزب، أو إسلام. اهـ. مغني. قوله: (مكلف) قيّد به ليتأتى قوله: دمه وصغار ولده كما هو ظاهر إذ غير المكلف لا يقتل مطلقاً ولا، أولاد له إذا كان صغيراً. اهـ. سم. قوله: (أي: نفسه عن كل ما مرّ) دخل فيه القتل والرقّ وقد علّم امتناع الرقّ من قوله السابق لامتناع طرو الرقّ إلخ ثمّ بقوله هذا مع ما قرّره في قول المصنّف السابق ولو أسلم أسير عصم دمه إلخ يعلم أن الدّم هنا أريد به غير ما أريد به هناك. اهـ. سم.

الرقّ كما يصرّح به قوله: وفي قوله إلخ. قوله: (أو بعد أن اختار المن) عطف على قوله السابق قبل أن يختار الإمام فيه شيئاً ثمّ هلّ حكمه بالتعنيّ مبني على ما بحثه في التثبيّه السابق أو ذلك مخصوص بمن لم يسلم فإنّ التعيّن هنا مجزوم به في العباب فقد ينافي قولهم أنّهم لم يتعرّضوا لجواز الرجوع أو عدمه فإنّ التعيّن يستلزم امتناع الرجوع وعدمه عليه بما في العباب بعيداً فليتأمل. قوله: (أو الرقّ) بقي ما لو كان بعد أن اختار القتل وكأنّه تركه لظهور امتناعه. قوله: (ومحلّ جواز المفاداة مع إرادة الإقامة في دار الكفر إلخ) إن كان سبب هذا التقييد أنّه يخشى من المفاداة رجوعه إلى دار الكفر والمن عليه يخشى منه ذلك فهلاً قيّده أيضاً ثمّ كان يمكن إطلاق جواز المفاداة ومنعه من الرجوع إلى دار الكفر إلا بالشرط المذكور فليتأمل. قوله: (مكلف) قيّد به ليتأتى قوله: دمه وصغار ولده كما هو ظاهر إذ غير المكلف لا يقتل مطلقاً ولا أولاد له إذا كان صغيراً وقوله: عن كل ما مرّ ويدخل فيه الرقّ وقد علّم امتناعه من قول الشارح السابق لامتناع طرو الرقّ إلخ. قوله: (أي نفسه عن كل ما مرّ) بهذا مع ما قرّره في قوله السابق ولو أسلم أسير عصم دمه وبقي الخيار في الباقي يعلم أن الدّم هذا أريد به غير ما أريد به هناك. قوله: (عن كل ما مرّ) يدخل فيه القتل والرقّ ودارهم ويفارق عدم دخول ما بدراهم في الأمانة على ما

بدارنا ودارهم لما مر في الخبر المُتَّفَق عليه «فإذا قالوها أي الشهادة عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ» وبه رَدُّوا قولَ القاضي لا بُدَّ أَنْ يَنْضَمَّ لِقَوْلِهَا الْإِقْرَارُ بِأَحْكَامِهَا وَإِلَّا لَمْ يَرْتَفَعْ الشَّيْءُ. (وَصِغَانُ) وَمَجَانِينُ. (وَلَدِهِ) الْأَحْرَارُ وَإِنْ سَفَلُوا وَلَوْ كَانَ الْأَقْرَبُ حَيًّا كَافِرًا عَنِ الْإِسْتِزْقَاقِ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَّبِعُونَهُ فِي الْإِسْلَامِ وَمَنْ ثُمَّ كَانَ الْحَمْلُ كَمُنْفَصِلٍ وَالْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْحُرُّ كَمُسْتَقِيلٍ. (لَا) زَوْجَتَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ) وَلَوْ حَامِلًا مِنْهُ فَلَا يَعْصِمُهَا عَنِ الْإِسْتِزْقَاقِ لِاسْتِقْلَالِهَا وَإِنَّمَا عَصَمَ عَتِيقَهُ عَنِ الْإِرْقَاقِ وَامْتَنَعَ إِزْقَاقُ كَافِرٍ أَعْتَقَهُ مُسْلِمٌ وَالتَّحَقُّقُ بِدَارِ الْحَرْبِ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ بَعْدَ ثَبُوتِهِ وَاسْتِقْرَارِهِ لَا يُمَكِّنُ رَفْعَهُ بِحَالٍ بِخِلَافِ التَّكَاحِ. (فَإِذَا اسْتَرْقِئَتْ) أَيِ حُكْمِ بِرُقُوعِهَا بِأَنْ أُسِيرَتْ إِذْ

قوله: (بدارنا ودارهم) وَيُوجِّهُ مَعَ عَدَمِ دُخُولِ مَا فِي دَارِ الْحَرْبِ فِي الْأَمَانِ كَمَا سَيَأْتِي أَنَّ الْإِسْلَامَ أَقْوَى مِنَ الْأَمَانِ وَفَاقًا لِمَا مَرَّ إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ ثَقُلٌ بِخِلَافِهِ سَمِيعٌ ش. قوله: (لما مر) انظر في أي محل وقد قال في شرح عَصَمَ دَمَهُ لِلْحَدِيثِ الْآتِي فَلَعَلَّ مَا هُنَا عَلَى تَوْهُمِ أَنَّهُ سَأَلَ الْحَدِيثَ هُنَاكَ بِتَمَامِهِ.

قوله: (لقولها) أي: الشهادة. قوله: (الإقرار) فاعِلٌ يَنْضَمُّ. قوله: (والإلخ) أي: وإن لم يَنْضَمَّ ذَلِكَ الْإِقْرَارُ بِالشَّهَادَةِ. قوله: (الأخوار) خَرَجَ بِهِ الْأَرْقَاءُ؛ لِأَنَّهُمْ مَمْلُوكُونَ لِغَيْرِهِ فَأَمْرُهُمْ تَابِعٌ لِأَمْرِهِ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ جُمْلَةِ أَمْوَالِهِ فَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا فَهُمْ مَغْصُومُونَ، أَوْ كَافِرًا ذِمِّيًّا فَكَذَلِكَ، أَوْ حَرْبِيًّا فَحُكْمُهُمْ حُكْمُ أَمْوَالِ الْحَرْبِيِّ. اه. سم أي فَيَجُوزُ سَبْيُهُمْ وَيَنْتَقِلُ الْمَلِكُ عَنْهُمْ كَمَا مَرَّ. قوله: (عن الاستزقاق) مُتَعَلِّقٌ بِتَعْصِمِ الْمُقَدَّرِ بِالْعَطْفِ. قوله: (لأنهم يتبعونه في الإسلام) قال في التَّكْمِيلَةِ: وَمِنْ هَذِهِ الْعِلَّةِ تُؤْخَذُ عَصَمَتُهُ بِإِسْلَامِ الْإِمَامِ سَمٍ عَلَى الْمُنْهَجِ. اه. ع ش وقد قَدَّمْنَا عَنْ الْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ آيَةً. قوله: (كان الحمل كمنفصل) أي: فَيُعْصَمُ تَبَعًا لَهُ إِلَّا إِنْ اسْتَرْقِئَتْ أَمَّهُ قَبْلَ إِسْلَامِ الْأَبِ فَلَا يَبْطُلُ إِسْلَامُهُ رِقَّةً كَالْمُنْفَصِلِ مُغْنِي، أَوْ رَوْضٍ. قوله: (والبالغ العاقل الحر كمنفصل) الظَّاهِرُ عَطْفُهُ عَلَى اسْمِ كَانَ وَخَبَرِهِ، ثُمَّ فِي التَّشْبِيهِ هُنَا مَا لَا يَخْفَى عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَمَّا الْبَالِغُ الْعَاقِلُ فَلَا يَعْصِمُهُ إِسْلَامُ الْأَبِ لِاسْتِقْلَالِهِ بِالْإِسْلَامِ. اه.

قوله: (سبي) (لا زوجته) وَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى حُكْمُ زَوْجَةِ أُسِيرٍ أَسْلَمَ. اه. سم وفي ع ش عنه عَلَى الْمُنْهَجِ وَحِينَئِذٍ يُقَالُ لَنَا امْرَأَةٌ فِي دَارِ الْحَرْبِ يَجُوزُ سَبْيُهَا دُونَ حَمْلِهَا. اه. قوله: (عن الإزقاق) أَخْرَجَ غَيْرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى حُرِّ أَصْلِي قَرِيبٍ لِمُسْلِمٍ. اه. سم. قوله: (أعْتَقَهُ مُسْلِمٌ) أَيِ وَلَوْ قَبْلَ إِسْلَامِهِ كَمَا يَأْتِي. قوله: (لأن الولاء بعد ثبوته واستقراره إلخ) هَذَا مَخْصُوصٌ بِوَلَاءِ الْمُسْلِمِ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُ

يَأْتِي فِيهِ بِأَنَّ الْإِسْلَامَ أَقْوَى مِنَ الْأَمَانِ. قوله: (الأخوار) خَرَجَ الْأَرْقَاءُ لِأَنَّهُمْ مَمْلُوكُونَ لِغَيْرِهِ فَأَمْرُهُمْ تَابِعٌ لِأَمْرِهِ لِأَنَّهُمْ مِنْ جُمْلَةِ أَمْوَالِهِ فَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا فَهُمْ مَغْصُومُونَ أَوْ كَافِرًا ذِمِّيًّا فَكَذَلِكَ أَوْ حَرْبِيًّا فَحُكْمُهُمْ حُكْمُ أَمْوَالِ الْحَرْبِيِّ. قوله: (لا زوجته) يُؤْخَذُ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى حُكْمُ زَوْجَةِ أُسِيرٍ أَسْلَمَ.

قوله: (عن الإزقاق) أَخْرَجَ غَيْرَهُ كَالْقَتْلِ لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى حُرِّ أَصْلِي قَرِيبٍ لِمُسْلِمٍ. قوله: (وامتنع إزقاق كافر أعْتَقَهُ مُسْلِمٌ وَالتَّحَقُّقُ بِدَارِ الْحَرْبِ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ بَعْدَ ثَبُوتِهِ وَاسْتِقْرَارِهِ لَا يُمَكِّنُ رَفْعَهُ بِحَالٍ) فِي شَرْحِ الْفُصُولِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي مَبْحَثِ الْوَلَاءِ فَلَوْ أَعْتَقَ الْكَافِرُ كَافِرًا فَالتَّحَقُّقُ بِدَارِ الْحَرْبِ فَاسْتَرْقِئَتْ ثُمَّ

هي تُرَقُّ بنفسِ الأسير. (انْقَطَعَ نِكَاحُهُ فِي الْحَالِ) وَلَوْ بَعْدَ وَطْءٍ لَزَوَّالٍ مَلَكَهَا عَنْ نَفْسِهَا فَمَلَكَ الزَّوْجُ عَنْهَا أُولَى وَلِحَرَمَةِ ابْتِدَاءٍ وَدَوَامِ نِكَاحِ الْأُمَّةِ الْكَافِرَةِ عَلَى الْمُسْلِمِ. (وَقِيلَ إِنْ كَانَ) أَسْرُهَا. (بَعْدَ دُخُولِ انْتِظَارِ الْعِدَّةِ فَلَعَلَّهَا تَغْتَقُّ فِيهَا) فَيَدُومُ النِّكَاحُ كَالزَّوْجَةِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الرِّقَّ نَقَضَ ذَاتِي يُنَافِي النِّكَاحَ فَأَشْبَهَ الرِّضَاعَ (وَيَجُوزُ إِزْقَاقُ زَوْجَةٍ ذِمِّيٍّ) بِمَعْنَى أَنَّهَا تُرَقُّ بِنَفْسِ الْأَسِيرِ وَيَنْقَطِعُ نِكَاحُهُ إِذَا كَانَتْ حُرِّيَّةً حَادِثَةً بَعْدَ عَقْدِ الذِّمَّةِ أَوْ خَارِجَةً عَنْ طَاعَتِنَا حِينَ عَقْدِهَا. (وَكَذَا عَتِيقُهُ) الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ وَالْعَاقِلُ وَالْمَجْنُونُ. (فِي الْأَصَحِّ) إِذَا لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ يَجُوزُ اسْتِزْقَاقُهُ لِجَوَازِهِ فِي سَيِّدِهِ لَوْ لَحِقَ بِهَا فَهُوَ أُولَى. (لَا عَتِيقٌ مُسْلِمٌ) حَالِ الْأَسِيرِ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا قَبْلَهُ فَلَا يَجُوزُ إِزْقَاقُهُ إِذَا

الإسلام في شَرْحِ الْفُصُولِ. اهـ. سَمِ أَي: وَيُقِيدُهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَكَذَا عَتِيقُهُ فِي الْأَصَحِّ لَا عَتِيقٌ مُسْلِمٌ.

قَوْلُ (سَنِي): (فِي الْحَالِ) أَي: حَالِ السَّنِيِّ. اهـ. ١. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَعْدَ وَطْءٍ الْخ) أَي: وَلَوْ كَانَ الْأَسِيرُ بَعْدَ الْخ. قَوْلُهُ: (فَمَلَكَ الزَّوْجُ عَنْهَا) أَي: عَنِ الْإِثْنِاعِ بِهَا. قَوْلُهُ: (إِذَا كَانَتْ حُرِّيَّةً الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِجُوزِ الْخ وَجَوَابٌ لِإِشْكَالِ أَوْرَدَ هُنَا عِبَارَةَ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى فَإِنْ قِيلَ هَذَا يُخَالِفُ قَوْلَهُمْ أَنَّ الْحَرْبِيَّ إِذَا بَدَّلَ الْجِزْيَةَ عَصَمَ نَفْسَهُ وَزَوْجَتَهُ مِنَ الْإِسْتِزْقَاقِ أَجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ هُنَاكَ الزَّوْجَةُ الْمَوْجُودَةُ حِينَ الْعَقْدِ فَيَتَنَاوَلُهَا الْعَقْدُ عَلَى جِهَةِ التَّبَعِيَّةِ وَالْمُرَادُ هُنَا الزَّوْجَةُ الْمُتَجَدِّدَةُ بَعْدَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ لَمْ يَتَنَاوَلْهَا، أَوْ يُحْمَلُ مَا هُنَاكَ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ زَوْجَتُهُ دَاخِلَةً تَحْتَ الْقُدْرَةِ حِينَ الْعَقْدِ وَمَا هُنَا عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ. اهـ. قَوْلُهُ: (إِذَا لَحِقَ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْحَقُّ بِهِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَالْمُعْتَمِدُ إِلَى الْمُثْنِ. قَوْلُهُ: (اسْتِزْقَاقُهُ) الْأَنْسَبُ إِزْقَاقُهُ. قَوْلُهُ: (فِي سَيِّدِهِ) أَي: فِي الذِّمِّيِّ وَقَوْلُهُ فَهُوَ أَي: عَتِيقُهُ.

قَوْلُ (سَنِي): (لَا عَتِيقٌ مُسْلِمٌ) أَي: لَا إِزْقَاقٌ عَتِيقٍ الْخ فَهُوَ بِالْجَرِّ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (حَالِ الْأَسِيرِ) أَي: لِلْعَتِيقِ ظَرْفٌ لِمُسْلِمٍ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ) أَي: الْمُعْتَقُ كَافِرًا قَبْلَهُ أَي: الْأَسِيرُ عِبَارَةُ الْمُعْنَى سَوَاءً أَكَانَ

أَعْتَقَهُ السَّيِّدُ الثَّانِي فَقِيلَ وَلَاؤُهُ لِلْسَّيِّدِ الْأَوَّلِ لَا اسْتِقْرَارَهُ لَهُ أَوَّلًا وَقِيلَ لِلثَّانِي؛ لِأَنَّ عِتْقَهُ أَقْرَبَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُوَ الرَّاجِعُ فَقَدْ قَالَ ابْنُ اللَّبَّانِ إِنَّهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَقِيلَ بَيْنَهُمَا. اهـ. فَانْظُرْ هَذَا مَعَ تَغْلِيلِ الشَّارِحِ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ بَعْدَ ثُبُوتِهِ وَاسْتِقْرَارِهِ الْخ إِذْ يُخَصُّ ذَلِكَ بِوَلَاءِ الْمُسْلِمِ. قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ إِزْقَاقُ زَوْجَةٍ ذِمِّيٍّ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: وَاسْتَشْكَلَ مَا ذَكَرَ بِمَا قَالُوهُ مِنْ أَنَّ الْحَرْبِيَّ إِذَا عَقِدَتْ لَهُ الْحُرِّيَّةُ عَصَمَ نَفْسَهُ وَزَوْجَتَهُ مِنَ الْإِسْتِزْقَاقِ وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ نِهَا الزَّوْجَةُ الْمَوْجُودَةُ حِينَ الْعَقْدِ لَتَنَاوَلِ الْعَقْدُ لَهَا عَلَى وَجْهِ التَّبَعِيَّةِ وَهِيَ الزَّوْجَةُ الْمُتَجَدِّدَةُ بَعْدَ عَقْدِ الذِّمَّةِ لِعَدَمِ تَنَاوُلِهِ أَوْ يُحْمَلُ مَا هُنَاكَ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ زَوْجَتُهُ دَاخِلَةً تَحْتَ الْقُدْرَةِ حِينَ الْعَقْدِ وَمَا هُنَا عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ. اهـ. فَقَوْلُ الشَّارِحِ حَادِثَةً بَعْدَ عَقْدِ الذِّمَّةِ الْخ إِشَارَةٌ إِلَى هَذَا الْجَوَابِ. قَوْلُهُ: (أَوْ خَارِجَةً عَنْ طَاعَتِنَا حِينَ عَقْدِهَا) بِخِلَافِ مَنْ كَانَتْ تَحْتَ الطَّاعَةِ حَيِّئِذٍ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا عَتِيقُهُ) انْظُرْ هَلْ يَرُدُّ عَلَى التَّغْلِيلِ بِأَنَّ الْوَلَاءَ بَعْدَ ثُبُوتِهِ وَاسْتِقْرَارِهِ لَا يُمَكِّنُ رَفْعَهُ بِحَالٍ أَنْ يُخَصَّ ذَلِكَ بِعَتِيقِ الْمُسْلِمِ. قَوْلُهُ: (حَالِ الْأَسِيرِ الْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ قَوْلَهُ لَا زَوْجَتَهُ مَعْنَاهُ لَا

حَارَبَ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْوَلَاءَ بَعْدَ ثُبُوتِهِ لَا يَرْتَفِعُ. (و) لَا. (زَوْجَتُهُ) الْحَرِيَّةُ فَلَا يَجُوزُ إِزْقَاقُهَا أَيْضًا. (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَالْمُعْتَمَدُ فِيهَا الْجَوَازُ كَزَوْجَةِ حَرَبِيٍّ، أَسْلَمَ (وَإِذَا سُبِيَ زَوْجَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا انْفَسَخَ التَّكَاحُ) بَيْنَهُمَا. (إِنْ كَانَا حُرَّيْنِ) وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ مُسْلِمًا.....

الْمُعْتَقُ مُسْلِمًا حَالَ الْإِعْتِقَاقِ أَمْ كَافِرًا، ثُمَّ أَسْلَمَ قَبْلَ اسْرِ الْعَتِيقِ. اهـ. قُودُ: (لِمَا مَرَّ) أَي: آتِفًا. قُودُ: (أَنَّ الْوَلَاءَ) أَي: لِمُسْلِمٍ كَمَا مَرَّ.

قُودُ (سَبِيٍّ): (وَلَا زَوْجَتِهِ) أَي: الْمُسْلِمِ هَلِ الْمُرَادُ الْمُسْلِمُ الْأَصْلِيُّ حَتَّى لَا يُخَالِفَ قَوْلَهُ السَّابِقَ فَيَمْنُ أَسْلَمَ قَبْلَ ظَفَرٍ بِهِ لَا زَوْجَتِهِ. اهـ. سَم.

(أَقُولُ): سَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ مَا يُصَرِّحُ بِكَوْنِ الْمُرَادِ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ) إِلَى (لِمَا فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ) بَلْ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي: وَفِيهِ فِي الْأَسْنَى كَزَوْجَةِ حَرَبِيٍّ أَسْلَمَ كَالصَّرِيحِ فِي إِرَادَةِ ذَلِكَ.

قُودُ (سَبِيٍّ): (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِمُقْتَضَى كَلَامِ الرُّوضَةِ. اهـ. نِهَايَةُ عِبَارَةِ الْمُغْنِيِّ وَهَذَا مَا صَحَّحَهُ فِي الْمُحَرَّرِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ كَانَ مُقْتَضَى كَلَامِ الرُّوضَةِ وَالشَّرْحَيْنِ الْجَوَازَ فَإِنَّهُمَا سَوِيَا فِي جَرَيَانِ الْخِلَافِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ زَوْجَةِ الْحَرَبِيِّ إِذَا أَسْلَمَ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ الْأَصْلِيَّ أَقْوَى مِنَ الْإِسْلَامِ الطَّارِئِ قَالَ ابْنُ كَيْجٍ: وَلَوْ تَزَوَّجَ بِلَيْمَةٍ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ التَّحَقَّقَ بِدَارِ الْحَرْبِ فَلَا تُسْتَرْقُ قَوْلًا وَاحِدًا. اهـ.

قُودُ: (وَالْمُعْتَمَدُ فِيهَا الْجَوَازُ) وَفَاقًا لِلرُّوضِ وَالْمَنْهَجِ وَخِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ كَمَا مَرَّ آتِفًا.

قُودُ (سَبِيٍّ): (وَإِذَا سُبِيَ زَوْجَانِ) أَي: مَعًا. اهـ. مُغْنِي.

قُودُ (سَبِيٍّ): (أَوْ أَحَدُهُمَا) أَي: وَرَقَّ بِأَنَّ كَانَ الزَّوْجَةُ، أَوْ الزَّوْجَ غَيْرَ كَامِلٍ، أَوْ كَامِلًا وَأَرْقَّ. اهـ.

سَم.

قُودُ (سَبِيٍّ): (انْفَسَخَ التَّكَاحُ) أَي: سَوَاءٌ أَكَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الدُّخُولِ أَمْ بَعْدَهُ. اهـ. مُغْنِي. قُودُ: (وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ) إِلَى قَوْلِهِ: (تَعَمَّنْ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (بِنَاءً عَلَى الْمُعْتَمَدِ السَّابِقِ) وَقَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهَ عَدَمُ الْفَرْقِ).

قُودُ: (وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ مُسْلِمًا) غَايَةُ أَي: بِأَنَّ أَسْلَمَ بَعْدَ الْأَسْرِ، أَوْ قَبْلَهُ. اهـ. ع ش هَذَا عَلَى مُعْتَمَدٍ

زَوْجَةُ مُسْلِمٍ حَالَةَ الْأَسْرِ فَيَشْمَلُ زَوْجَةَ كَافِرٍ أَسْلَمَ وَيُنَافِي قَوْلَهُ السَّابِقَ لَا زَوْجَتُهُ الْخ. قُودُ (لَيْمَةٍ): (حَالَ الْأَسْرِ الْخ) هَذَا يُدْخِلُ عَتِيقَ الْأَسِيرِ الَّذِي أَسْلَمَ لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ حَالَ اسْرِ الْعَتِيقِ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَعِبَارَةُ الرُّوضِ وَكَذَا أَيِ تُسْتَرْقُ زَوْجَةُ الْمُسْلِمِ لَا عَتِيقَهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ: كَمَا فِي زَوْجَةٍ مَنِ أَسْلَمَ وَعَتِيقَهُ. اهـ.

قُودُ (لَيْمَةٍ): (حَالَ الْأَسْرِ) أَي: لِلْعَتِيقِ. قُودُ: (وَلَا زَوْجَتُهُ) أَي: الْمُسْلِمِ هَلِ الْمُرَادُ الْمُسْلِمُ الْأَصْلِيُّ حَتَّى لَا يُخَالِفَ قَوْلَهُ السَّابِقَ فَيَمْنُ أَسْلَمَ قَبْلَ ظَفَرٍ بِهِ لَا زَوْجَتُهُ. قُودُ: (وَالْمُعْتَمَدُ فِيهَا الْجَوَازُ كَزَوْجَةِ حَرَبِيٍّ) أَسْلَمَ عِبَارَةُ الْمَنْهَجِ فَإِنْ رُقَّتْ انْقَطَعَ نِكَاحُهُ كَسَبِيٍّ زَوْجَةٍ حُرَّةً أَوْ زَوْجَ حُرٍّ وَرَقَّ قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَبِذَلِكَ عَلِمَ أَنَّ نِكَاحَهَا يَنْقَطِعُ فِيمَا لَوْ سُبِيََا وَكَانَا حُرَّيْنِ وَفِيمَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا حُرًّا وَالْآخَرُ رَقِيقًا وَرَقَّ الزَّوْجُ بِمَا مَرَّ أَيِ بِسَبْيِهِ أَوْ إِزْقَاقِهِ سَوَاءً سُبِيََا أَمْ أَحَدُهُمَا وَكَانَ الْمُسَبَّبُ حُرًّا وَإِنْ أَوْهَمَ كَلَامُ الْأَصْلِ خِلَافَهُ. اهـ. لَكِنْ فِي التَّقْيِيدِ بِقَوْلِهِ وَرَقَّ الزَّوْجُ نَظَرًا بِأَنَّ رَقَّ الزَّوْجَةُ بِأَنَّ كَانَتْ حُرَّةً وَسُبْيَتْ وَخَذَهَا أَوْ مَعَهُ كَذَلِكَ.

بناءً على المعتمد السابق لما في خبر مسلم أنهم لما امتنعوا يوم أوطاس من وطء المسبيات المتزوجات نزل ﴿وَالْمُعْصَنَاتُ﴾ [النساء: ٢٤] أي والمتزوجات من النساء ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فحرّم الله تعالى المتزوجات إلا المسبيات ومحلّه في سبي زوج صغير أو مجنون أو مكلف اختار الإمام رقه فإن من عليه أو فاذى به استمر نكاحه وخرج بخيرين ما لو كان أحدهما حرّاً فقط وقد شبيها أو الحرّ وحده وأرقه الإمام فيهما إذا كان زوجاً كاملاً فينفسخ النكاح لحدوث الرق بخلاف ما لو سبي الرقيق وحده لعدم حدوده كما لو كانا رقيقين. (قيل أو رقيقين) فينفسخ أيضاً؛ لأنه حدث سبي يوجب الاستزقاق فكان كحدث الرق والأصح المنع سواء أسبيا أم أحدهما وسواء أسلماً أو أحدهما أم لا؛ لأن الرق موجود وإنما انتقل من شخص إلى آخر وهو لا يؤثر كالبيع (وإذا أرق) الحرّبي (وعليه ذين) لمسلم أو ذمي أو معاهد أو مستأمن. (لم يسقط)؛ لأن له ذمة.....

النهاية والمغني وأما على معتمد الشارح والروض وشيخ الإسلام فيتبني أن يقال: ولو كان إسلامه أصلياً. □ قوله: (بناءً على المعتمد السابق) عبارة المغني ومحلّ الإنفساخ في سبي الزوجة إذا كان الزوج كافراً فإن كان مسلماً بُني على الخلاف المتقدم هل تُسبى، أو لا. اهـ. □ قوله: (أنهم) أي أصحابه ﷺ الغانمين. □ قوله: (فحرّم الله تعالى المتزوجات إلا المسبيات) قدّل على ارتفاع النكاح وإلا لما حللن. اهـ. □ مغني. □ قوله: (ومحلّه في سبي زوج إلخ) أي: وحده مبتدأ وخبر ولا يخفى ركة عبارة المغني ومحلّ الإنفساخ في سبي الزوج إذا كان صغيراً، أو مجنوناً، أو كاملاً واختار الإمام إلخ. □ قوله: (أو مكلف) الأولى كامل ليخرج الرقيق. □ قوله: (وخرج بخيرين إلخ) لا يخفى ما في التعبير بالخروج الْمُقْضِي لِلْمُخَالَفَةِ في الحكم وليس كذلك عبارة المغني ثانيهما أي: التّشبيهُنِ التّشْيِيدُ بكونيهما حرّين يفتضي عدم الإنفساخ فيما إذا كان أحدهما حرّاً والآخر رقيقاً وليس مراداً فلو كانت حرة وهو رقيق سبّت وحدها، أو معه انفسخ أيضاً والحكم في عكسه كذلك وإن كان الزوج غير مكلف، أو مكلفاً وأرقه الإمام. اهـ. □ قوله: (وأرقه الإمام إلخ) هلاً قال ورقّ أي: بأن كان غير مكلف، أو أرقه الإمام إذا كان إلخ وحاصل المسألة أنه حيث حدث رق أحدهما انفسخ النكاح. اهـ. سم. □ قوله: (فيهما) أي سبيهما وسبي الحرّ وحده. □ قوله: (بخلاف ما لو سبي إلخ) أي: ففي المفهوم تفصيل. اهـ. سم. □ قوله: (الرقيق وحده) أي: أو الحرّ الكامل وحده ولم يرقه الإمام. اهـ. سم. □ قول (ليني): (وإذا أرق) كذا في نسخ الشرح باللف واحد بعد الدال وفي النهاية والمغني بعدها ألفان.

□ قوله: (أو أحدهما) أي ورقّ بأن كان الزوجة أو الزوج غير كامل أو كاملاً وأرق. □ قوله: (وأرقه إلخ) هلاً قال ورقّ أي بأن كان غير مكلف أو أرقه الإمام إلخ وحاصل المسألة أنه حيث حدث رق أحدهما انفسخ النكاح. □ قوله: (بخلاف ما لو سبي إلخ) أي ففي المفهوم تفصيل بهذه العناية. □ قوله: (أيضاً بخلاف ما لو سبي الرقيق وحده) أو الحرّ وحده ولم يرقه الإمام. □ قوله: (لمسلم أو ذمي) كذا في

أو لحربي سَقَطَ كما لو رُقَّ وله دَيْنٌ على حربيٍّ وألْحَقَ به هنا المُعَاهِدُ والمُسْتَأْمَنُ والفرقُ أَنَّهُ وإن كان غيرَ مُلتَزِمٍ للأحكامِ كما مرَّ في السَّرِيقَةِ لِكِنَّ تَأْمِينَهُ اقْتَضَى أَنَّهُ يُطَالَبُ بِحَقِّهِ مُطْلَقًا ولا يُطَالَبُ بما عليه لحربيٍّ وفيه نَظَرٌ والوجه عدمُ الفرقِ بخلافه على ذِمِّيٍّ أو مسلمٍ بل يبقى بِذِمَّةِ المدينِ فيطالِبُهُ به سيِّدُهُ ما لم يُعْتَقَ على ما بُحِثَ قِياسًا على ودائِعِهِ وفيه نَظَرٌ لظُهُورِ الفرقِ بين العَيْنِ بفرضِ تَسْلِيمِ ما دُكِرَ فيها وما في الذِّمَّةِ على أَنَّا إِن قُلْنَا بِمِلْكِ السَّيِّدِ لِلدَّيْنِ فلا وَجْهَ لِلتَّقْيِيدِ بِالْعِتْقِ أو بَعْدَمِ مِلْكِهِ له فلا وَجْهَ لِلْمُطَالَبَةِ والذي يُتَّجَهُ في أَعْيَانِ مَالِهِ أَنَّ السَّيِّدَ لا يَمْلِكُهَا ولا يُطَالَبُ بِهَا؛ لأنَّ ملكه لِرَقَبَتِهِ لا يَسْتَلْزِمُ ملكه لِمَالِهِ بل القِيَّاسُ أَنَّهَا ملكٌ لِبَيْتِ المَالِ كَالْمَالِ الصَّائِغِ وَأَمَّا دَيْنُهُ فَقَضِيَّةٌ تَنْزِيلُهُمْ ما في الذِّمَّةِ مِنْزِلَةَ أَعْيَانِ الْأَمْوَالِ فِي نَحْوِ الرِّكَائَةِ

قَوْدُ: (أو لِحَرْبِيٍّ سَقَطَ) لِعَدَمِ احْتِرَامِهِ مُغْنِيَّ وَأَسْنَى. قَوْدُ: (كما لو رُقَّ إلخ) أي: فَإِنَّهُ يَسْقُطُ. اه. ع. ش. قَوْدُ: (وَأَلْحَقَ بِهِ إلخ) أي: بِالْحَرْبِيِّ فِي السَّقُوطِ. اه. ع. ش. قَوْدُ: (المُعَاهِدُ إلخ) إلْحَاقُ الْمُعَاهِدِ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. اه. سَم. قَوْدُ: (والفرق) أي: بَيَّنَّ مَا هُنَا حَيْثُ أَلْحَقَ فِيهِ الْمُعَاهِدُ وَالْمُسْتَأْمَنُ بِالْحَرْبِيِّ وَمَا هُنَاكَ حَيْثُ أَلْحَقَ فِيهِ بِالذِّمِّيِّ. قَوْدُ: (إِنَّهُ وَإِنْ كَانَ) أي: الْمُعَاهِدُ، أو الْمُسْتَأْمَنُ سَم وَع ش وَقَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ: قَوْلُهُ إِنَّهُ يَتَّبَعِي أَتَاهُمَا. اه. قَوْدُ: (تَأْمِينُهُ) أي: الْمُعَاهِدِ، أو الْمُسْتَأْمَنِ وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ إِنَّهُ يُطَالَبُ إلخ. قَوْدُ: (يُطَالَبُ) بِنَاءِ الْفَاعِلِ. قَوْدُ: (مُطْلَقًا) أي: عَلَى حَرْبِيٍّ، أو غَيْرِهِ. قَوْدُ: (وَلَا يُطَالَبُ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. قَوْدُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أي: فِي الْإِلْحَاقِ، أو الْفَرْقِ. قَوْدُ: (وَالْوَجْهَ عَدَمُ الْفَرْقِ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَوِفَاقًا لِلْمُغْنِيَّ وَالْأَسْنَى عِبَارَتُهُمَا وَلَوْ كَانَ الدَّيْنُ لِحَرْبِيٍّ عَلَى غَيْرِ حَرْبِيٍّ وَرُقَّ مَنْ لَهُ الدَّيْنُ لَمْ يَسْقُطْ بَلْ يَوْقُفُ فَإِنْ عَتَقَ فَلَهُ وَإِنْ مَاتَ رَقِيقًا نَفِيَّةً. اه.

قَوْدُ: (بِخِلَافِهِ عَلَى ذِمِّيٍّ إلخ) أي: فَلَا يَسْقُطُ. اه. ع. ش. قَوْدُ: (عَلَى ذِمِّيٍّ) أي: وَمُعَاهِدٍ وَمُسْتَأْمَنٍ لِمَا مَرَّ آتِفًا. قَوْدُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ إلخ) وَوِفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِيَّ عِبَارَةُ الْأَوَّلِ وَفِي كُلِّ مِنَ الْمَقِيسِ وَالْمَقِيسِ عَلَيْهِ نَظَرٌ لظُهُورِ الْفَرْقِ إلخ. قَوْدُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ إلخ) الظَّاهِرُ أَنَّ التَّنْظِيرَ فِي مُطَالَبَةِ السَّيِّدِ وَأَمَّا الْبَقَاءُ فِي الذِّمَّةِ كَالْوَدَائِعِ فَمَجْزُومٌ بِهِ حَتَّى فِي الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ. اه. سَم. قَوْدُ: (لِظُهُورِ الْفَرْقِ إلخ) وَهُوَ أَنَّ مَا فِي الذِّمَّةِ لَيْسَ مُتَعَيِّنًا فِي شَيْءٍ يُطَالَبُ بِهِ السَّيِّدُ فَهُوَ مُعَرَّضٌ لِلْسَّقُوطِ بِخِلَافِ الْوَدِيعَةِ. اه. ع. ش. قَوْدُ: (فِيهَا) أي: الْعَيْنِ. قَوْدُ: (لِلتَّقْيِيدِ بِالْعِتْقِ) كَانَ الْمُرَادُ بَعْدَمِ الْعِتْقِ. اه. سَم. قَوْدُ: (أو بَعْدَمِ إلخ) عَطَفَ عَلَى بِمِلْكِ السَّيِّدِ إلخ. قَوْدُ: (فِي أَعْيَانِ مَالِهِ) أي: كَوَدَائِعِهِ. اه. مُغْنِي.

الرُّوْضِ وَقَوْلُهُ: أو مُعَاهِدٍ زَادَهُ فِي شَرْحِهِ. قَوْدُ: (وَأَلْحَقَ بِهِ هُنَا الْمُعَاهِدُ إلخ) إلْحَاقُ الْمُعَاهِدِ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. قَوْدُ: (والفرقُ أَنَّهُ) كَانَ الْهَاءُ لِلْمُعَاهِدِ أو الْمُسْتَأْمَنِ فَلَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ حَيْثُ كَانَ الدَّائِنُ مُخْتَرَمًا بِخِلَافِ ثُبُوتِهِ لَهُ فَغَيْرُ مَعْهُودٍ فَفَضْلُ قُوَّةِ مَحَلِّهِ بَيَّنَّ فِيهِ وَضَعُهُ. قَوْدُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ إلخ) الظَّاهِرُ أَنَّ التَّنْظِيرَ فِي مُطَالَبَةِ السَّيِّدِ وَأَمَّا الْبَقَاءُ فِي الذِّمَّةِ كَالْوَدَائِعِ فَمَجْزُومٌ بِهِ حَتَّى فِي الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ. قَوْدُ: (لِلتَّقْيِيدِ بِالْعِتْقِ) كَانَ الْمُرَادُ بَعْدَمِ الْعِتْقِ.

والحج وغيرهما أنه مثلها هنا أيضًا نعم، يتردّد النظر فيما إذا أعتق ولم يأخذهما الإمام هل يكون أحقّ بهما؛ لأنّ الزوال إنّما كان لأصل دوام الرّق وقد بانّ خلافه أو لا حقّ له فيهما؛ لأنّ الرّق بمنزلة الموت في بعض الأحكام فينتقل به لبيت المال مستقرًا كلّ مُحْتَمَل، ثم رأيتهم صرحوا في الإقرار بأنّه لو أقرّ بعين أو ذنّ لحربيّ، ثم استرقّ لم يكن المقرّ به لسيّده وهو صريح فيما ذكرته أولاً وذكّرت ثمّ عقّب ذلك أنّه يوقّف فإنّ عتق فله وإن مات قتلاً فهو فيء فإن قلت كيف يتصوّر مطالبة السيّد على القول بها وهو لا يملك جميعه؛ لأنّه غنيمة مُحْمَسَةٌ قلت يتصوّر ملكه لِكُلِّه بأن يسببه ذمّي كما يأتي، ولو كان الذنّ للسايي سقط بناءً على أنّ من ملك قنّ غيره وله عليه ذنّ سقط وفيه تنافض للشيخين ومحلّ السقوط فيما يختصّ بالسايي دون ما يقابل الخمس؛ لأنّه ملك لغيره.....

□ فوّده: (إنّه) أي: الذنّ. □ فوّده: (مثلها) أي مثل أغنيان الأموال أي: فلا يملكه السيّد ولا يطالب به.

□ فوّده: (هنا) أي: فيما لو رّق وله ذنّ على ذمّي إلخ. □ فوّده: (أيضاً) أي كما في نحو الزكاة إلخ.

□ فوّده: (هل يكون أحقّ بهما إلخ) اعتمدّه الثّاية والمغني. □ فوّده: (لأصل دوام إلخ) الإضافة للبيان.

□ فوّده: (في بعض الأحكام) كقطع النكاح. □ فوّده: (ثم استرقّ) أي: الحربيّ. □ فوّده: (فيما ذكرته أولاً) كأنّه

أراد بما ذكره عدم ملك السيّد وعدم مطالبيته وكأنّه احتزّز بأولاً عمّا بحثه من أنّها ملك لبيت المال وما قرّعه

على ذلك من التردّد فيما إذا عتق قبل أخذ الإمام فليتامل. اه. سم. □ فوّده: (وذكّرت ثم) أي: في باب

الإقرار. □ فوّده: (عقب ذلك) أي: ما صرحوا به من أنّه لو أقرّ بعين إلخ أي عقب ذكره. □ فوّده: (إنّه يوقّف

إلخ) هذا الذي ذكره، ثم عقب ذلك ذكره شيخ الإسلام هنا وهو صريح في عدم ملك السيّد ومطالبيته. اه.

سم وذكّره المغني هنا أيضًا وهو صريح في عدم مطالبيته بيت المال وإنّه لو أخذهما الإمام، ثم عتق

يستردهما منه. □ فوّده: (على القول إلخ) أي: المرجوح. □ فوّده: (بها) أي: بمطالبة السيّد. □ فوّده: (لأنّه)

أي: الرقيق. اه. سم. □ فوّده: (ولو كان الذنّ) إلى قوله: (ولم يمتنع منه) في المغني وإلى قوله: (ولو

استأجر) في الثّاية إلّا قوله: (ولم يمتنع) إلى المثن. □ فوّده: (فيما يختصّ بالسايي) وهو ما يقابل الأربعة

الأخماس. □ فوّده: (لأنّه ملك لغيره) فلو كان السايي ذميّاً سقط الجميع؛ لأنّه يملك جميعه. اه. سم.

□ فوّده: (فيما ذكرته أولاً) كان المراد بما ذكره أولاً عدم ملك السيّد وعدم مطالبيته وكأنّه احتزّز بأولاً

عمّا بحثه من أنّها ملك لبيت المال وما قرّعه على ذلك من التردّد فيما إذا عتق قبل أخذ الإمام فليتامل.

□ فوّده: (وذكّرت ثمّ عقب ذلك إلخ) هذا الذي ذكره ثمّ عقب ذلك ذكره شيخ الإسلام هنا فإنّه عقب

قول الرّوض فإن استرقّ وله ذنّ على مسلم أو ذمّي لم يسقط كوديّته قال ما نصّه فيوقّف فإنّ عتق فله

وإن مات رقيقاً ففيه اه. وهو صريح في عدم ملك السيّد ومطالبيته. □ فوّده: (لأنّه) أي الرقيق.

□ فوّده: (ولو كان الذنّ للسايي سقط) كما رجّحه في الرّوض من زيادته. □ فوّده: (بناءً على أنّ من ملك

قنّ غيره إلخ) ويُمكن الفرق فليتامل. □ فوّده: (لأنّه ملك لغيره) فلو كان السايي ذميّاً سقط الجميع لأنّه

وَإِذَا لَمْ يَسْقُطْ (فَيَقْضَى مِنْ مَالِهِ إِنْ غَنِمَ بَعْدَ إِزْقَاقِهِ) تَقْدِيمًا لَهُ عَلَى الْغَنِيمَةِ كَالْوَصِيَّةِ وَإِنْ حُكِمَ بِزَوَالِ مَلِكِهِ بِالرَّقِّ كَمَا يَقْضَى ذَيْنَ الْمُؤْتَدِّ إِنْ حُكِمَ بِزَوَالِ مَلِكِهِ بِالرَّذَّةِ أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَيَبْقَى فِي ذِمَّتِهِ إِلَى عَتَقِهِ، وَأَمَا إِذَا غَنِمَ قَبْلَ إِزْقَاقِهِ أَوْ مَعَهُ فَلَا يَقْضَى مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْغَانِمِينَ مَلَكَوهُ أَوْ تَعَلَّقَ حَقُّهُمْ بَعَيْنَهُ فَكَانَ أَقْوَى (وَلَوْ اقْتَرَضَ حَرْبِيٌّ مِنْ حَرْبِيٍّ) أَوْ غَيْرِهِ. (أَوْ اشْتَرَى مِنْهُ) شَيْئًا أَوْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ ذَيْنَ مُعَاوَضَةٍ غَيْرِ ذَلِكَ. (ثُمَّ أَسْلَمَا) أَوْ أَحَدُهُمَا. (أَوْ قَبِلَا) أَوْ أَحَدُهُمَا. (جَزِيَّةً) أَوْ أَمَانًا مَعًا أَوْ مُرْتَبًا وَلَمْ يَمْتَنِعْ مِنْهُ.....

□ قَوْلُهُ: (وَإِذَا لَمْ يَسْقُطْ) أَي: ذَيْنُ غَيْرِ الْحَرْبِيِّ وَهَلْ يَجِلُّ الذَيْنُ الْمُؤَجَّلُ بِالرَّقِّ فِيهِ وَجِهَانِ أَصْحُمَا آتَهُ يَجِلُّ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الْمَوْتَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُزِيلُ الْمَلِكَ وَيَقْطَعُ النِّكَاحَ. اهـ. مُغْنِي.
 □ قَوْلُهُ (سَيِّ): (مِنْ مَالِهِ) هَلِ الْمُرَادُ بِمَالِهِ مَا يَشْمَلُ ذَيْنَهُ حَيْثُ لَمْ يَسْقُطْ. اهـ. سَمِ وَالظَّاهِرُ نَعَمْ.
 □ قَوْلُهُ: (تَقْدِيمًا لَهُ) أَي: لِلذَّيْنِ. □ قَوْلُهُ: (كَالْوَصِيَّةِ) أَي: كَمَا يُقَدَّمُ الذَيْنُ عَلَى الْوَصِيَّةِ. اهـ. مُغْنِي.
 □ قَوْلُهُ: (إِلَى عَتَقِهِ) أَي: وَيَسَارِهِ. اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَأَمَا إِذَا غَنِمَ) أَي: مَالُهُ وَقَوْلُهُ قَبْلَ إِزْقَاقِهِ، أَوْ مَعَهُ أَي: يَقِينًا فَلَوْ اخْتَلَفَ الذَّائِنُ، أَوِ الْمَدِينُ وَأَهْلُ الْغَنِيمَةِ فِي ذَلِكَ فَتَبْغِي تَصْدِيقَ الذَّائِنِ، أَوِ الْمَدِينِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْإِزْقَاقِ هُوَ الْأَصْلُ. اهـ. ع ش □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْغَانِمِينَ مَلَكَوهُ) أَي: إِنْ قُلْنَا تُمْلِكُ الْغَنِيمَةُ بِالْحِيَازَةِ وَقَوْلُهُ، أَوْ تَعَلَّقَ أَي: بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهَا إِنَّمَا تُمْلِكُ بِالْقِسْمَةِ وَهُوَ الرَّاجِحُ قَالَهُ ع ش وَكَلَامُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْأَوَّلَ فِي الْقَلْبِيَّةِ وَالثَّانِي فِي الْمَعْيَةِ وَهُوَ الظَّاهِرُ. □ قَوْلُهُ: (بِعَيْنِهِ) أَي: بِعَيْنِ الْمَالِ وَحَقٌّ صَاحِبِ الذَّيْنِ كَانَ فِي الذِّمَّةِ. اهـ. مُغْنِي.
 □ قَوْلُهُ (سَيِّ): (وَلَوْ اقْتَرَضَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ وَلَوْ كَانَ لِحَرْبِيٍّ عَلَى مِثْلِهِ ذَيْنَ مُعَاوَضَةٍ، ثُمَّ عُصِمَ أَحَدُهُمَا بِإِسْلَامٍ، أَوْ أَمَانٍ مَعَ الْآخَرِ، أَوْ دُونَهُ لَمْ يَسْقُطْ وَخَرَجَ بِالْمُعَاوَضَةِ ذَيْنُ الْإِثْلَافِ وَنَحْوُهُ كَالْغَضَبِ فَيَسْقُطُ وَكَالْحَرْبِيِّ مَعَ مِثْلِهِ إِذَا عُصِمَ أَحَدُهُمَا الْحَرْبِيُّ مَعَ الْمَغْصُومِ إِذَا عُصِمَ الْحَرْبِيُّ فِي حُكْمِي الْمُعَاوَضَةِ وَالْإِثْلَافِ. اهـ. سَمِ أَي: فَيَسْقُطُ فِي الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرِهِ) مِنْ مُسْلِمٍ، أَوْ ذِمِّيٍّ، أَوْ مُعَاهِدٍ، أَوْ مُسْتَأْمِنٍ. □ قَوْلُهُ: (شَيْئًا) أَي: مَالًا. اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (ذَيْنَ مُعَاوَضَةٍ غَيْرِ ذَلِكَ) كَعَقْدِ صَدَاقٍ. هـ. ١. نِهَآيَةً. □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَمْتَنِعْ مِنْهُ) أَي: الْمَذْيُونُ مِنَ الذَّيْنِ وَأَدَائِهِ.

يَمْلِكُ جَمِيعُهُ. □ قَوْلُهُ: (فَيَقْضَى مِنْ مَالِهِ) هَلِ الْمُرَادُ بِمَالِهِ مَا يَشْمَلُ ذَيْنَهُ حَيْثُ لَمْ يَسْقُطْ؟ □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ اقْتَرَضَ حَرْبِيٌّ مِنْ حَرْبِيٍّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ وَلَوْ كَانَ لِحَرْبِيٍّ عَلَى مِثْلِهِ ذَيْنَ مُعَاوَضَةٍ ثُمَّ عُصِمَ أَحَدُهُمَا أَي: بِإِسْلَامٍ أَوْ أَمَانٍ مَعَ الْآخَرِ أَوْ دُونَهُ لَمْ يَسْقُطْ. اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَكَالْحَرْبِيِّ مَعَ مِثْلِهِ إِذَا عُصِمَ أَحَدُهُمَا الْحَرْبِيُّ مَعَ الْمَغْصُومِ إِذَا عُصِمَ الْحَرْبِيُّ فِي حُكْمِي الْمُعَاوَضَةِ وَالْإِثْلَافِ انْتَهَى. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَسْلَمَا أَوْ أَحَدُهُمَا) قَالَ فِي الْكَثَرِ: وَلَوْ لَمْ يُسْلِمِ أَحَدُهُمَا وَتَحَاكَمُوا إِلَيْنَا جَاءَ خِلَافُ الْحُكْمِ بَيْنَهُمَا عِنْدَ التَّرَافُعِ إِلَيْنَا وَلَا فَلَا تَتَعَرَّضُ لَهُمْ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ قَبِلَا جَزِيَّةً) أَي: أَوْ أَمَانًا كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ عِبَارَةِ الْمُنْهَجِ بِالْهَامِشِ.

وهما حربيانِ قاصِدًا الاستيلاءَ عليه. (دامَ الحقُّ) الذي يصحُّ طلبُهُ لالتزامه بعقدٍ صحيحٍ بخلافِ نحوِ خمرٍ وخنزيرٍ. (ولو أثلَّفَ) حربِي. (عليه) أي الحربِي شَيْئًا أو غَصَبَهُ منه في حالِ الحِرابَةِ. (فأسلَمًا) أو أسلَمَ المُثْلِفُ. (فلا ضَمَانٌ في الأصَحِّ)؛ لأنَّه لم يَلْتَزِمَ شَيْئًا بعقدٍ حتى يُسْتَدَامَ حكمُهُ؛ ولأنَّ الحربِي لو أثلَّفَ مالَ مسلمٍ أو ذِمِّيٍّ لم يضمنه فأولى مالُ الحربِي ولو استأجَرَ مسلمٌ مالَ حربِيٍّ أو نفسه لم تبطلُ برِّقُهُ أو قَهَرُ حربِيٍّ دائِنه أو سيِّده أو عتيقُهُ أو زوجهُ مَلَكُهُ.....

❏ فَوَدَّ: (وهما حربيانِ) خَرَجَ ما لو كان أحدهما غيرَ حربِيٍّ وفيه نَظَرٌ إذا كان ذلك الغيرُ هو المُتَمَتِّعُ قاصِدًا الاستيلاءَ عليه إلَّا أن يُقالَ: غيرُ الحربِي لا يُسَلَّمُ له الجميعُ كالغنيمةِ. اهـ. سم وقولُهُ غيرُ الحربِي أي: المُسلمُ بخلافِ الذِمِّيِّ ونَحْوِهِ فَيُسَلَّمُ له الجميعُ. ❏ فَوَدَّ: (قاصِدًا إلخ) حالٌ مِن فاعِلٍ يَمْتَنِعُ. ❏ فَوَدَّ: (الذي يَصِحُّ) إلى قولهِ، أو قَهَرُ حربِيٍّ في المُعْنَى. ❏ فَوَدَّ: (لِلتَّزَامِهِ إلخ) أَفْهَمَ أَنَّ ما اقْتَرَضَهُ المُسلمُ، أو الذِمِّيُّ مِنَ الحربِي يَسْتَحِقُّ المُطالَبَةَ بِهِ وإن لم يُسَلِّمْ لالتزامه بعقدٍ. اهـ. ع ش أي ما لم يَمْتَنِعِ المُسلمُ، أو الذِمِّيُّ منه قاصِدًا الاستيلاءَ عليه كما مرَّ عن سَمِ آيَفًا. ❏ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ خَمْرٍ وَخِنْزِيرٍ) أي: ونَحْوِهِمَا مِمَّا لَا يَصِحُّ طَلَبُهُ. اهـ. مُعْنَى.

❏ فَوَدَّ (سَمِي): (ولو أثلَّفَ عليه إلخ) قال في الكَنْزِ: يَغْنِي كان عليه ذَيْنِ إِتْلَافٍ وَنَحْوِهِ كَالْغَضَبِ. اهـ. سم وقد مرَّ مثله عَنِ الْمُنْهَجِ. ❏ فَوَدَّ: (حَرْبِيٍّ) أي، أو غَيْرُهُ كما مرَّ عَنِ الْمُنْهَجِ.

❏ فَوَدَّ (سَمِي): (فأسلَمًا)، أو قَبِلَا الْجِزْيَةَ. اهـ. مُعْنَى، أو قَبِلَهَا الْمُثْلِفُ، أو حَصَلَ لَهَا، أو لِلْمُثْلِفِ أَمَانٌ كما مرَّ عَنِ الْمُنْهَجِ. ❏ فَوَدَّ: (أو أسلَمَ الْمُثْلِفُ إلخ) في شَرْحِ الرُّوضِ أي: والمُنْهَجِ كإِسْلَامِهِمَا إِسْلَامًا أَحَدُهُمَا وَتَقْيِيدُ الْأَصْلِ بِإِسْلَامِ الْمُثْلِفِ لِيَبَانَ مَحَلُّ الْخِلَافِ. اهـ. سم. ❏ فَوَدَّ: (الْمُثْلِفُ) أي: أو الْغَاصِبُ. اهـ. مُعْنَى. ❏ فَوَدَّ: (مُسْلِمًا)، أو ذِمِّيٍّ. اهـ. مُعْنَى أي: أو مُعَاهَدًا، أو مُسْتَأْمَنًا. ❏ فَوَدَّ: (مَالُ حَرْبِيٍّ) أي: كَدَارِهِ. ❏ فَوَدَّ: (لَمْ تَبْطُلْ) أي: الإِجَارَةُ فَكَانَ لَهُ اسْتِيفَاءُ مُدَّتِهَا؛ لِأَنَّ مَنَافِعَ الْأَمْوَالِ مَمْلُوكَةٌ مِلْكًا تَامًا مَضْمُونَةٌ بِالْيَدِ كَأَعْيَانِ الْأَمْوَالِ. اهـ. مُعْنَى. ❏ فَوَدَّ: (بِرِّقُهُ) أي: أو بَغْثُمَ مَالِهِ. اهـ. مُعْنَى.

❏ فَوَدَّ: (مَلَكُهُ) قال في شَرْحِ الرُّوضِ: وإن كان المَقْهُورُ كَامِلًا قال الإمامُ وَلَمْ يَغْتَبِرُوا فِي الْقَهْرِ قَضَدًا

❏ فَوَدَّ: (وهما حربيانِ) خَرَجَ ما لو كان أحدهما غيرَ حربِيٍّ وفيه نَظَرٌ إذا كان هو المُتَمَتِّعُ قاصِدًا الاستيلاءَ عليه إلَّا أن يُقالَ غيرُ الحربِي لا يُسَلَّمُ له الجميعُ كالغنيمةِ. ❏ فَوَدَّ: (ولو أثلَّفَ عليه) قال الأُسْتَاذُ في الكَنْزِ: يَغْنِي: كان عليه ذَيْنِ إِتْلَافٍ وَنَحْوِهِ كَالْغَضَبِ. اهـ. ❏ فَوَدَّ: (فأسلَمًا أو أسلَمَ الْمُثْلِفُ إلخ) في شَرْحِ الرُّوضِ وكإِسْلَامِهِمَا إِسْلَامًا أَحَدُهُمَا وَتَقْيِيدُ الْأَصْلِ بِإِسْلَامِ الْمُثْلِفِ لِيَبَانَ مَحَلُّ الْخِلَافِ. اهـ.

❏ فَوَدَّ: (أو قَهَرُ حَرْبِيٍّ دائِنه أو سيِّده أو عتيقُهُ أو رُزُوجَةُ مَلَكُهُ) قال في شَرْحِ الرُّوضِ: وإن كان المَقْهُورُ كَامِلًا ثم قال قال الإمامُ وَلَمْ يَغْتَبِرُوا فِي الْقَهْرِ قَضَدَ الْمِلْكِ وعندي لا بُدَّ مِنْهُ فَقَدْ يَكُونُ الْقَهْرُ لِلِاسْتِخْدَامِ أو غَيْرِهِ اهـ.

وكذا بعضه فيعتق عليه (والمال) أو الاختصاص (المأخوذ) أي الذي أخذه مسلمون (من أهل الحرب) وليس لمسلم وإلا لم يزل ملكه بأخذهم له قهراً منه فعلى من وصل إليه ولو بشراء رده إليه. (قهرًا) لهم حتى سلّموه أو جلّوا عنه (غنيمة) كما مرّ مبشوطاً في بابها وأعادها هنا توطئة لقوله. (وكذا ما أخذه واحد) مسلم (أو جمع) مسلمون. (من دار الحرب) أو من أهله ولو ببلادنا حيث لا أمان لهم. (سرقة) أو اختلاساً أو سؤماً. (أو وجد كهينة اللقطة) مما يظن أنه لكافر فأخذ فالكل غنيمة مُحْكَمَةٌ أيضاً. (في الأصح) لأنّ تعزيره بنفسه قائم مقام القتال ومن ثمّ لمّا

لملك وعندي لا بدّ منه فقد يكون القهر للاستخدام، أو غيره ولا مميّز. اه. سم وفي الرّوض مع شرحه أيضاً وبطل الذين في الأولى والرّق في الثانية والنكاح في الثالثة. اه. قود: (وكذا بعضه) أي: من أضله وفرّعه. قود: (أو الاختصاص) إلى قوله خلافاً لما رجّحه في النهاية إلا قوله ومن ثمّ إلى فإن كان وقوله ثمّ إلى ويظهر. قود: (أي: الذي أخذه المسلمون) سيذكر مختزّاه. قود: (وليس لمسلم) يتبغى ولا لذيّمي. اه. سم بل يتبغى أن المراد بالمسلم غير الحربي فيشمل المعاهد والمستأمن أيضاً. قود: (ولاً) أي: بأن كان لمسلم لم يزل ملكه أي: ملك المسلم عنه. اه. ع ش. قود: (رده إليه) ومن هذا ما وقع السؤال عنه من أن جماعة من أهل الحرب استولوا على مركب من المسلمين وتوجّهوا بها إلى بلادهم فاشترواها منهم نصراني ودخل بها إلى بلاد الإسلام فعرّفها من أخذت منه وأثبتها بيّنة فتؤخذ ممن هي بيده وتسلم لصاحبها الأصلي ولا مطالبة للحربي على ما ليها بشيء لبقائها في ملكه أمّا لو تلفت بيد الحربي فلا ضمان عليه. اه. ع ش. قود: (توطئة الخ) عبارة المعنى لضرورة التقسيم الدال عليه قوله وكذا الخ. قود: (سني: (وكذا ما أخذه واحد، أو جمع من دار الحرب الخ) أي: ولم يدخلها بأمان معني وروض. قود: (أو اختلاساً) كان في أضلّ الثخفة عقيقه، أو سؤماً وتابعه في النهاية وكتب عليه المحشي بأنه مخالف للروضة والروض. اه. وكأنه لم يقف على ما وقع في الثخفة من الإضلاح. اه. سيّد عمر.

قود: (سني: (أو وجد كهينة اللقطة) أي: أو لم يؤخذ سرقة بل كان هناك أي في دار الحرب مال ضائع وجد كهينة اللقطة فأخذه شخص بغد عليه أنه لكافر فإنه غنيمة على الأصح المنصوص وأما المزهون الذي للحربي عند مسلم، أو ذيّمي والمؤجر الذي له عند أحدهما إذا انفك الرهن وانقضت مدّة الإجارة فهل هو قبيح، أو غنيمة وجهان أشبههما كما قال الزركشي الثاني. اه. معني. قود: (مما يظن أنه لكافر) أي: وإن توهم أنه لمسلم كما هو قضية الظن فانظره مع قول المصنّف الآتي فإن أمكن كونه لمسلم وعبارة الجلال أي: والمعني مما يعلم أنه لكافر. اه. رشيد. قود: (في الأصح) والثاني هو لمن أخذه خاصة وأدعى الإمام الإتفاق عليه.

قود: (وليس لمسلم) يتبغى ولا لذيّمي. قود: (أو سؤماً) قال في الرّوض وشرّحه كالروضة وإن أخذه على وجه السوم ثم حجزه أو هرب فهو له ولا يَحْمَسُ. اه. فليتمل ما قاله الشارح.

أَخَذَهُ سَوْماً، ثُمَّ هَرَبَ أَوْ جَحَدَهُ اخْتَصَّ بِهِ وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَعْزِيرٌ لَمْ يَكُنْ فِي مَعْنَى الْغَنِيمَةِ فَإِنْ كَانَ الْمَأْخُودُ ذَكَراً كَامِلاً تَخَيَّرَ الْإِمَامُ فِيهِ، أَمَّا مَا أَخَذَهُ ذِمِّيٌّ أَوْ ذِمِّيُّونَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ مَمْلُوكٌ كُلُّهُ لِأَخِيذِهِ. (فَإِنْ أَمَكَّنَ كَوْنُهُ) أَيِ الْمُتَلَقِّطِ. (لِلْمُسْلِمِ) ثُمَّ تَاجِرٍ أَوْ مُقَاتِلٍ مِثْلًا وَيُظْهَرُ أَنَّ إِمْكَانَ كَوْنِهِ لِذِمِّيٍّ كَذَلِكَ. (وَجِبَ تَعْرِيفُهُ).....

(تَنْبِيْهُ): يُسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا كَانَ سَبَبُ الْوُصُولِ إِلَى اللَّقْطَةِ فِي دَارِ الْحَرْبِ هُرُوبَهُمْ مَتَا خَوْفًا مِنْ غَيْرِ قِتَالٍ فَإِنَّهَا فَيَّةٌ قَطْعًا وَأَمَّا إِذَا كَانَ بِقِتَالِنَا لَهُمْ فَهُوَ غَنِيمَةٌ قَطْعًا. اهـ. مُغْنِي. ٥ فَوَدُ: (اخْتَصَّ بِهِ) وَلَا يُحْمَسُ. هـ. ١. أَسْنَى. ٥ فَوَدُ: (وَيُوجَّهُ إِلَيْهِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ لُقْطَةً دَارِنَا إِذَا عَلِمَ أَخِيذُهَا أَنَّهَا لِحَرْبِيٍّ دَخَلَ دَارِنَا بِلَا أَمَانٍ مَتَا يَخْتَصُّ بِهَا فَلَا تُحْمَسُ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرُّوضُ مَعَ شَرْحِهِ: وَلَوْ دَخَلَ صَبِيٌّ، أَوْ امْرَأَةٌ، أَوْ مَجْنُونٌ، أَوْ خُشِّيْ مِنْهُمْ بِلَادِنَا فَأَخَذَ مُسْلِمٌ، أَوْ أَخَذَ ضَالَّةَ الْحَرْبِيِّ مِنْ بِلَادِنَا كَانَ الْمَأْخُودُ فَيَّةً؛ لِأَنَّهُ مَأْخُودٌ بِلَا قِتَالٍ وَمُؤْنَةٌ. اهـ. وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ تِلْكَ اللَّقْطَةُ فَيَّةٌ. ٥ فَوَدُ: (فَإِنْ كَانَ الْمَأْخُودُ إِلَيْهِ) رَاجِعٌ إِلَى مَا بَعْدَ وَكَذَا مَتَنَا وَشَرْحًا. ٥ فَوَدُ: (تَخَيَّرَ الْإِمَامُ فِيهِ) هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يَرُقُّ بِمُجَرَّدِ أَخِيذِهِ وَقَهْرِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَهَرَهُ حَرْبِيٌّ كَمَا تَقَدَّمَ سَمِ عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ، أَوْ دَخَلَهَا أَيِ: بِلَادِنَا رَجُلٌ حَرْبِيٌّ فَأَخَذَهُ مُسْلِمٌ فَغَنِيمَةٌ؛ لِأَنَّ لِأَخِيذِهِ مُؤْنَةً يُخَيَّرُ الْإِمَامُ فِيهِ فَإِنْ اسْتَرْقَه كَانَ الْخُمْسُ لِأَهْلِهِ وَالْبَاقِي لِمَنْ أَخَذَهُ بِخِلَافِ الضَّالَّةِ لِمَا مَرَّ. اهـ. ٥ فَوَدُ: (أَمَّا مَا أَخَذَهُ ذِمِّيٌّ إِلَيْهِ) أَيِ: سَوَاءٌ كَانَ مَعْنَا، أَوْ وَخَذَهُ دَخَلَ بِلَادَهُمْ بِأَمَانٍ، أَوْ غَيْرِهِ عَشْرٌ وَفِي التَّعْمِيمِ الثَّانِي تَوَقَّفْتُ فَلْيُرَاجَعْ.

٥ فَوَدُ: (كَذَلِكَ) دَخَلَ فِيهِ السَّرِقَةُ لِكَيْتَ ذَكَرَ فِي بَابِ اللَّقِيطِ مَا قَدْ يُخَالِفُ ذَلِكَ فِيهَا فَإِنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ الْمَنَاجِ وَلَوْ سَبَاهُ ذِمِّيٌّ إِلَيْهِ: وَخَرَجَ بِسَبَاهِ فِي جَيْشِنَا نَحْوُ سَرِقَتِهِ لَهُ فَإِنْ قُلْنَا يَمْلِكُهُ كُلُّهُ فَكَذَلِكَ، أَوْ غَنِيمَةٌ وَهُوَ الْأَصَحُّ فَهُوَ مُسْلِمٌ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُ لِلْمُسْلِمِينَ. اهـ. إِلَّا أَنَّ يُفَرَّقُ بَيْنَ مَا هُوَ مَالٌ فِي الْحَالِ وَمَا لَا يَصِيرُ مَالًا إِلَّا بِالْأَخِيذِ فَلْيَحَرِّزْ وَلْيُرَاجَعْ. اهـ. سَمِ وَعِبَارَتُهُ هُنَاكَ بَعْدَ كَلَامٍ وَقَدْ، أَوْرَدَتْ عَلَى مَا رَلِمَ كَانَ سَبِيٍّ الذِّمِّيِّ مَمْلُوكًا لَهُ وَمَسْرُوقَهُ غَنِيمَةٌ كَمَا أَفَادَهُ مَا سَمِعْتُهُ مَعَ أَنَّ كُلًّا اسْتِيْلَاءُ قَهْرِيٍّ فَأَجَابَ بِمَا لَمْ يَتَضَيَّحْ. اهـ. ٥ فَوَدُ: (فَإِنَّهُ مَمْلُوكٌ إِلَيْهِ) لَوْ كَانَ الْمَأْخُودُ ذَكَراً كَامِلاً هَلْ يَرُقُّ. اهـ. سَمِ.

(أَقُولُ): ظَاهِرُهُ نَعَمْ (قَوْلُهُ ثُمَّ) أَيِ فِي دَارِ الْحَرْبِ. ٥ فَوَدُ: (وَيُظْهَرُ أَنَّ إِمْكَانَ كَوْنِهِ لِذِمِّيٍّ إِلَيْهِ) هَلْ وَإِنْ

٥ فَوَدُ: (تَخَيَّرَ الْإِمَامُ فِيهِ) صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يَرُقُّ بِمُجَرَّدِ أَخِيذِهِ وَقَهْرِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَهَرَهُ حَرْبِيٌّ كَمَا تَقَدَّمَ. ٥ فَوَدُ: (أَمَّا مَا أَخَذَهُ ذِمِّيٌّ أَوْ ذِمِّيُّونَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ مَمْلُوكٌ كُلُّهُ لِأَخِيذِهِ) دَخَلَ فِي قَوْلِهِ كَذَلِكَ السَّرِقَةُ لَكِنْ ذَكَرَ فِي بَابِ اللَّقِيطِ مَا قَدْ يُخَالِفُ ذَلِكَ فِيهَا فَإِنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ الْمَنَاجِ وَلَوْ سَبَاهُ ذِمِّيٌّ لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ فِي الْأَصَحِّ وَخَرَجَ بِسَبَاهِ فِي جَيْشِنَا نَحْوُ سَرِقَةٍ لَهُ فَإِنْ قُلْنَا: يَمْلِكُهُ كُلُّهُ فَكَذَلِكَ أَوْ غَنِيمَةٌ وَهُوَ الْأَصَحُّ فَهُوَ مُسْلِمٌ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُ لِلْمُسْلِمِينَ. اهـ. إِلَّا أَنَّ يُفَرَّقُ بَيْنَ مَا هُوَ مَالٌ فِي الْحَالِ وَمَا لَا يَصِيرُ مَالًا إِلَّا بِالْأَخِيذِ فَلْيَحَرِّزْ وَلْيُرَاجَعْ. ٥ فَوَدُ: (فَإِنَّهُ مَمْلُوكٌ إِلَيْهِ) لَوْ كَانَ الْمَأْخُودُ ذَكَراً كَامِلاً هَلْ يَرُقُّ.

٥ فَوَدُ: (وَيُظْهَرُ أَنَّ إِمْكَانَ كَوْنِهِ لِذِمِّيٍّ كَذَلِكَ) هَلْ وَإِنْ كَانَ قَاطِنًا ثُمَّ بَانَ عَقِدَتْ لَهُ الذِّمَّةُ بِدَارِ الْحَرْبِ.

سنة ما لم يكن حقيقاً فدونها كلقطة دار الإسلام خلافاً لما رجحه البلقيني أنه يكفي بلوغ التعريف إلى من ثم من المسلمين وبعد التعريف يكون غنيمة.

(فرغ) كثر اختلاف الناس وتأليفهم في السراري والأرقاء المجلوبين وحاصل معتد مذهبا فيهم أن من لم يعلم كونه من غنيمة لم تحس يحل شراؤه وسائر التصرفات فيه لاحتمال أن أسره البائع له أولاً حربياً أو ذمياً فإنه لا يحس عليه وهذا كثير لا نادر فإن تحقق أن أخذه مسلماً بنحو سرقة أو اختلاس لم يجز شراؤه إلا على الضعيف أنه لا يحس عليه فقول جمع متقدمين تظاهر الكتاب والسنة والإجماع على منع وطء السراري المجلوبية من الزوم والهندي والثوك إلا أن ينصب من يقسم الغنائم ولا حيف يتعين حملها على ما علم أن الغانم له المسلمون وأنه لم يسبق من أميرهم قبل الاغتنام من أخذ شيئاً فهو له لجوازه عند الأئمة الثلاثة وفي قول للشافعي بل زعم التاج الفزاري أنه لا يلزم الإمام قسمة الغنائم ولا تخميشها وله أن يحرم بعض الغانمين لكن رده المصنف وغيره بأنه مخالف للإجماع وطريق من وقع بيده غنيمة لم تحس ردها لمستحق علم وإلا فللقاضي كالمال الضائع أي الذي لم يقع اليأس من صاحبه.....

كان قاطناً ثم بأن عقدت له الذمة بدار الحزب . اهـ . سم .

(أقول) : ظاهر إطلاقه نعم . فؤد : (سنة) إلى الفرع في المعنى . فؤد : (فدونها) أي فإن كان حقيقاً عرقه بحسب ما يليق به . اهـ . نهاية . فؤد : (خلافاً لما رجحه البلقيني إلخ) عبارة المعنى واعتمد البلقيني ما قاله الإمام ونقله عن نص الأم في سير الواقدي وقال : إنه خارج عن قاعدة اللقطة فتستثنى هذه من إطلاق تعريف اللقطة سنة في غير الحقيق وقال الأذرعى : الظاهر عدم الفرق بين هذه وبين لقطة دار الإسلام في التعريف . اهـ . وهذا هو الظاهر . اهـ . فؤد : (كثر اختلاف الناس) إلى المتن في النهاية إلا قوله لجوازه عند الأئمة إلى نعم . فؤد : (إن من لم يعلم إلخ) ببناء الفاعل ، أو المفعول وظاهره وإن ظن كونه منها . فؤد : (البائع له) أي مثلاً . فؤد : (فإنه) أي من أسره حربياً ، أو ذمياً . فؤد : (وهذا كثير إلخ) أي : كونه أسره البائع له ، أو لا حربياً ، أو ذمياً . فؤد : (بنحو سرقة إلخ) أي مما فيه تغزير بنفسه كأخذ لقيطهم . فؤد : (إلا على الضعيف إلخ) أي : مقابل الأصح في المتن . فؤد : (يتعين حملها) أي : قول ذلك الجمع . فؤد : (على ما علم) الأولى من (قوله من أخذ شيئاً فهو له) مراد اللفظ فاعل لم يسبق . فؤد : (لجوازه) أي : القول المذكور واختصاص كل بما أخذه بذلك القول عند الأئمة إلخ . اهـ . رشيدى . فؤد : (وله) أي : الإمام . فؤد : (من وقع بيده غنيمة إلخ) أي : بهدية ، أو شراء ، أو غيرهما . فؤد : (لم تحس) أي : يعلم أنها لم تحس أخذاً من أول كلامه . فؤد : (لمستحق علم) أي : إن علم من بيده الغنيمة استحقاقه بها . فؤد : (ولاً إلخ) أي : وإن لم يعلم من بيده الغنيمة مستحقها فبردها للقاضي العدل . فؤد : (الذي إلخ) تقييد للمال الضائع .

وإلا كان ملك بيت المال فليمن له فيه حق الظفر به على المعتمد ومن ثم كان المعتمد كما مر أن من وصل له شيء يستحقه حل له أخذه وإن ظلم الباقر نعم، الورع لمريد التسري أن يشتري ثانيا من وكيل بيت المال؛ لأن الغالب عدم التخميس والبأس من معرفة ماليتها فتكون ملكا لبيت المال (وللغائبين) ولو أغنياء وبغير إذن الإمام سواء من له سهم أو رضى إلا الذمي كما اعتمده البلقيني. (التبسط) أي التوسع. (في الغنيمة) قبل القسمة واختيار التملك على سبيل الإباحة لا الملك فهو مقصور على انتفاعه كالضيف لا يتصرف فيما قدم إليه إلا بالأكل نعم، له أن يضيف به من له التبسط وإقراضه بمثله منه بل ويبيع المطغوم بمثله ولا ربا فيه؛ لأنه ليس بيعا حقيقيا وإنما هو كتناول الضيفان لقمة بلقمتين فأكثر ومطالبته بذلك من المغنم فقط ما لم يدخل دار الإسلام ويؤخذ منه أنه بعد الطلب يجبر على الدفع إليه من المغنم وفائدته: أنه يصير أحق به ولا يقبل منه ملكه؛ لأن غير المملوك لا يقابل بمملوك. (بأخذ) ما يحتاجه لا

قوله: (والأ) أي: وإن أيس من معرفة صاحب المال الضائع. قوله: (إن من وصل له شيء) أي: من بيت المال بأي طريق كان. قوله: (وإن ظلم الباقر) أي: من المستحقين. قوله: (نعم الخ) استدراك على قوله وحاصل معتد مذهبا الخ. قوله: (الورع لمريد التسري) ظاهره ولو كان من المستحقين لما في بيت المال. قوله: (أن يشتري ثانيا) أي: بمن ثانيا غير الذي اشتري به أولا ويشتري أن يكون ثمن مثلهما. اه. ع ش. قوله: (فتكون ملكا لبيت المال) أي: ككل ما أيس من معرفة ماليتها. اه. رشيد. قوله: (ولو أغنياء) إلى قوله ونارع البلقيني في النهاية إلا قوله إلا الذمي إلى المتن وقوله رواه البخاري. قوله: (ولو أغنياء) أخذه من قول المصنف الآتي والصحيح أنه لا يختص الجواز الخ. اه. ع ش. قوله: (وبغير إذن الإمام) إلى قول المتن وعلف في المغني إلا قوله إلا الذمي إلى المتن. قوله: (سواء من له سهم، أو رضى) هذا التعميم قصد به التقييد فخرج به من لا سهم له ولا رضى كالذمي المستأجر للجهاد والمسلم المستأجر لما يتعلق به كخدمة الدواب فليس لهم التبسط. اه. ع ش. قوله: (إلا الذمي الخ) خلافا للنهية والمغني. قوله: (فهو مقصور على انتفاعه) هل من انتفاعه إطعام خدمه المحتاج إليهم لنحو أبهة المنصب الذين حضروا بعد الواقعة. اه. رشيد. أقول وقول المصنف الآتي وأن لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة شامل لهم فليس ذلك منه. قوله: (نعم له) أي: للغائب. قوله: (منه) أي: من المغنم. قوله: (وإنما هو) أي: ذلك البيع. قوله: (كتناول الضيفان لقمة الخ) أي: وهو جائز. اه. ع ش. قوله: (بلقمتين) أي: بدلهما. قوله: (ومطالبته) أي: الدائن من المقرض والبايع المذيون من المقرض والمشتري. قوله: (بذلك) أي: العوض. قوله: (من المغنم) أي: الغنيمة. قوله: (ما لم يدخل دار الإسلام) أي: فإن دخلها سقطت المطالبة. اه. ع ش. زاد المغني وكذا لو قرع الطعام سقطت المطالبة. قوله: (ويؤخذ منه) أي: من قولهم ما لم يدخل الخ. قوله: (إنه) أي: المذيون. قوله: (وفائدته) أي: الدفع (أنه) أي: الدائن. قوله: (أحق به) أي: بالمدفوع لحصوله في يده. اه. مغني. قوله: (ولا يقبل منه ملكه) الضمير

أَكْثَرُ مِنْهُ وَلَا أَثِمَ وَضَمِنَهُ كَمَا لَوْ أَكَلَ فَوْقَ الشَّيْبِ سِوَاهُ أَخَذَ. (الْقَوْتُ وَمَا يُضْلَعُ بِهِ) كَزَيْبٍ وَسَمْنٍ. (وَلَحْمٍ وَشَحْمٍ) لِنَفْسِهِ لَا لِنَحْوِ طَيْرِهِ. (و) كُلُّ. (طَعَامٌ يُغْتَادُ أَكْلَهُ عَمُومًا) أَيِ عَلَى الْعُمُومِ كَمَا بِأَصْلِهِ لِفِعْلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لِذَلِكَ زَوَاهُ الْبُخَارِيُّ؛ وَلَآنَ دَارَ الْحَرْبِ مَظْنَّةٌ لِعِزَّةِ الطَّعَامِ فِيهَا وَخَرَجَ بِالْقَوْتُ وَمَا بَعْدَ غَيْرِهِ كَمَزْكُوبٍ وَمَلْبُوسٍ نَعَمْ، إِنْ اضْطُرَّ لِسِلَاحٍ يُقَاتَلُ بِهِ أَوْ نَحْوِ فَرَسٍ يُقَاتَلُ عَلَيْهَا أَخَذَهُ بِلَا أَجْرَةٍ، ثُمَّ رَدَّهُ وَبِعَمُومٍ مَا يَنْدُرُ الْإِحْتِيَاجُ إِلَيْهِ كَشُكْرِ وَفَانِدٍ وَدَوَاءٍ فَلَا يَأْخُذُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَإِنْ احتاجه فَبِالْقِيَمَةِ أَوْ يَحْبِسُهُ مِنْ سَهْمِهِ. (وَعَلَفَ) ضَبَطَهُ شَارِخٌ بِفَتْحِ اللَّامِ وَشَارِخٌ بِشُكُونِهَا فَعَلَى الْأَوَّلِ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْقَوْتُ وَتَبْنَا وَمَا بَعْدَهُ أَحْوَالٌ مِنْهُ

الْأَوَّلُ لِلْبَائِعِ وَمَا بَعْدَهُ لِلْمُشْتَرِي الْمَفْهُومَيْنِ مِنَ الْكَلَامِ. اهـ. رَشِيدِي وَعِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ: وَلَا يَقْبَلُ أَيِ: الْمُفْرَضُ أَيِ: لَا يَجُوزُ وَقَوْلُهُ مِنْهُ أَيِ: الْمُفْتَرَضُ. اهـ. وَالْأَوَّلَى إِزْجَاعُ الضَّمِيرِ الْأَوَّلِ لِلدَّائِنِ الشَّامِلِ لِلْبَائِعِ وَالْمُفْرَضُ وَمَا بَعْدَهُ لِلْمَدِينِ الشَّامِلِ لِلْمُشْتَرِي وَالْمُفْتَرَضُ. قَوْلُهُ: (وَالْأَثِمُ الْإِخ) قَالَ الزُّرْكَشِيُّ: وَيَتَّبَعِي أَنْ يُقَالَ بِهِ فِي عَلَفِ الدَّوَابِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ مُغْنِي وَأَسْتَى. قَوْلُهُ: (وَضَمِنَهُ) أَيِ: الزَّائِدَ عَلَى حَاجَتِهِ. قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ أَكَلَ) أَيِ: مَنْ لَهُ التَّبَسُّطُ فَوْقَ الشَّيْبِ أَيِ: لَزِمَهُ بَدَلُهُ. اهـ. مُغْنِي وَالْمُصَدَّقُ فِي الْقَدْرِ هُوَ الْآخِذُ وَالْأَكِيلُ مَا لَمْ تَذَلَّ الْقَرَائِنُ عَلَى خِلَافِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الضَّمَانِ. اهـ. ع ش.

قَوْلُ (سَنِي): (وَمَا يُضْلَعُ) بِنَاءُ الْمَفْعُولِ. قَوْلُهُ: (كَزَيْبٍ وَسَمْنٍ وَعَسَلٍ وَمِلْحٍ وَلَحْمٍ الْإِخ) وَلَوْ قَالَ: كَلَحْمٍ لَيَكُونُ ذَلِكَ مِثَالًا لِمَا يُضْلَعُ بِهِ لَكَانَ، أَوَّلَى. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لَا لِنَحْوِ طَيْرِهِ) مِنَ التَّخَوُّ الدَّوَابِّ الْغَيْرُ الْمُحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي الْحَرْبِ عَلَى مَا يَأْتِي. اهـ. ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَحْمٍ لَا لِكِلَابٍ وَبِازَاتٍ وَشَحْمٍ لَا لِدَهْنِ الدَّوَابِّ وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِلْأَكْلِ. اهـ.

قَوْلُ (سَنِي): (وَكُلُّ طَعَامٍ يُغْتَادُ) أَيِ لِلْأَدَمِيِّ مُغْنِي وَمَنْهَجٌ. قَوْلُهُ: (أَيِ: عَلَى الْعُمُومِ الْإِخ) يُمَكِّنُ أَنْ يُرْجَّحَ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ عُمُومًا بِأَنَّهُ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ تَمَيِّزٌ وَهُوَ فَاسِدٌ سِوَاهُ كَانَ تَمَيِّزٌ مُفْرَدٌ، أَوْ نِسْبَةٌ فَتَأَمَّلْهُ. اهـ. سَمِ عِبَارَةُ ع ش أَيِ: فَهُوَ مَتَصُوبٌ بِنَزْعِ الْخَافِضِ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَلَآنَ دَارَ الْحَرْبِ الْإِخ) قَالَ الْإِمَامُ: وَلَوْ وَجَدَ فِي دَارِهِمْ سِوَاكَ وَتَمَكَّنَ الشَّرَاءُ جَازَ التَّبَسُّطُ أَيْضًا لِلْحَاقِ لِدَرَاهِمِ فِيهِ بِالسَّفَرِ فِي الرُّخْصِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّا لَوْ جَاهَدْنَاهُمْ فِي دَارِنَا امْتَنَعَ التَّبَسُّطُ وَيَجِبُ حَمْلُهُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا عَلَى مَحَلٍّ: لَا يَبْعُزُ فِيهِ الطَّعَامُ. اهـ. مُغْنِي وَفِي النَّهْيَةِ مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ اضْطُرَّ لِسِلَاحٍ الْإِخ) وَإِنْ احتَاجَ إِلَى الْمَلْبُوسِ لِيَزِيدَ، أَوْ حَرَّ أَلْبَسَهُ الْإِمَامُ لَهُ إِمَّا بِالْأَجْرَةِ مُدَّةَ الْحَاجَةِ، ثُمَّ يَرُدُّهُ إِلَى الْمُغْنَمِ، أَوْ يَحْبِسُهُ عَلَيْهِ مِنْ سَهْمِهِ مُغْنِي وَرَوُضٌ مَعَ شَرْحِهِ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَدَّهُ) فَإِنْ تَلَفَ فَلَا اقْرَبُ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُهُ إِنْ كَانَ التَّلَفُ لِمَصْلَحَةٍ الْقِتَالِ. اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (أَوْ يَحْبِسُهُ) بِأَنَّهُ نَصَرَ كَمَا فِي الْمُخْتَارِ. اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (فَعَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ: فَتَحِ اللَّامَ.

قَوْلُهُ: (أَيِ عَلَى الْعُمُومِ) يُمَكِّنُ أَنَّهُ يُرْجَّحُ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ عُمُومًا بِأَنَّهُ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ تَمَيِّزٌ وَهُوَ فَاسِدٌ سِوَاهُ كَانَ تَمَيِّزٌ مُفْرَدٌ أَوْ نِسْبَةٌ فَتَأَمَّلْهُ وَقَدْ أَوْضَحْنَا بِهِامِشِ الْمَثْنِ.

بتقدير الوصفية وعلى الثاني معطوف على أخذ وتبنا وما بعده معموؤه. (الدواب) التي يحتاجها للحرب أو الحمل وإن تعددت دون الزينة ونحوها. (تبنا وشعيرا ونحوهما) كفول؛ لأن الحاجة تمس إليه كمؤنة نفسه. (وذبح) حيوان. (ماكول للخم) أي لأكل ما يُقصد أكله منه ولو غير لحم ككرش وشحم وجلد وإن تيسر بسوق الحاجة إليه أيضا نعم، ينبغي في خيل لحرب المختار إليها منع ذبحها بدون اضطرار؛ لأن من شأنه إضعافنا ونازع البلقيني في ذبح المأكول بأن قضية خبر البخاري منعه وهو «أصاب الناس الجوع فأصبنا إبلًا وغنمًا وكان ﷺ في أخريات الناس فعجلوا وذبحوا ونصبوا القدور فأمر ﷺ بالقدور فأكففت، ثم قسم فعدل عشرا من الغنم بيعير» ويرد بأن هذه واقعة فعلية محتمة أنهم ذبحوا زائدا على الحاجة فأنبهم ﷺ بذلك ويدل له قول الراوي عجلوا وذبحوا وحينئذ فلا دليل فيها ويجب رد جلده الذي لا يؤكل معه عادة إلى المغنم وكذا ما اتخذه منه كسقاء وجذاء وإن زادت قيمته بالصناعة لوقوعها هدرا بل إن نقص بها أو استعمله لزمه التقص أو الأجرة أما إذا ذبحه لأجل جلده

□ قوله: (بتقدير الوصفية) كان مقصوده أنها جوامد فتؤول بالمشتقات كأن يجعل التقدير مسمى بين إلخ. اه. سم عبارة ع ش أي بناء على أنه متى وقع الحال جامدا أول بمشتق قال الأشمونى: وفيه تكلف وإلا فهذا ونحوه لا يحتاج إلى تأويل. اه. وعبارة كافية ابن الحاجب مع شرحه للفاضل الجامي وكل ما دل على هيئة أي: صفة سواء كان الدال مشتقا، أو جامدا صح أن يقع حالا من غير أن يؤول الجامد بالمشتق؛ لأن المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على الجمهور حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق. اه. □ قوله: (وعلى الثاني) أي: إلى قوله نعم في المغني بسكون اللام. □ قوله: (التي يحتاجها للحرب) أي: كالفرس. □ قوله: (أو الحمل) أي حمل سلاحه ونحوه. □ قوله: (ونحوها) أي: التفرج كفهود ونمور فليس له علفها من مال الغنمة قطعا. اه. مغني. □ قوله: (وإن تيسر بسوق) هذه الغاية معتبرة في غير ذبح الحيوان أيضا. □ قوله: (في خيل الحرب) أي: خيل مسمى الغنمة للحرب بخلاف ما لا تصلح له كالكسير. اه. ع ش. □ قوله: (منع ذبحها إلخ) وإن ذبحها بدون اضطرار قلل الأقرب عدم الضمان وليراجع. □ قوله: (وهو) أي: خبر البخاري. □ قوله: (ويرد) أي: نزاع البلقيني. □ قوله: (بأن هذه) أي: ما تضمنته خبر البخاري. □ قوله: (فأنبهم) من التائب أي: لا مهم بذلك أي بالأمر بإكفاء القدور. □ قوله: (ويدل له قول الراوي عجلوا) في دلالته نظر. اه. سم. □ قوله: (فيها) أي: في تلك الواقعة. □ قوله: (ويجب) إلى قوله كما قاله في المغني وإلى قول المتن في الأصح في النهاية إلا قوله أي: الذي إلى والعنب وقوله وعلى الأول إلى المتن.

□ قوله: (بتقدير الوصفية) كان مقصوده أنها جوامد فتؤول بالمشتقات كأن يجعل التقدير مسمى بين إلخ فليتأمل. □ قوله: (ويدل له قول الراوي عجلوا) في دلالته نظر.

الذي لا يؤكل فلا يجوز وإن احتاجه لنحو خُفٍّ ومداس. (والصحيح جواز الفاكهة) رطبها ويايسها والحلوى كما قاله صاحب المهذب وظاهره أنه لا فرق بين ما من الشكر وغيره لكن يُنافيه ما مر في الفانيد إذ هو غسل الشكر المسمى بالمرسل كما مر في الربا إلا أن يُفروق بأن تناول الحلوى غالب والفانيد نادر كما هو الواقع وذلك؛ لأن ذلك قد يحتاج إليه لاشتهائه طبعًا وقد صَحَّ أن الصحابة كانوا يأخذون العسل أي الذي من التخلل إذ هو المراد منه حيث أُطيق والعنب. (و) الصحيح أنه. (لا تجب قيمة المذبح) لأجل نحو لخميه كما لا تجب قيمة الطعام. (و) الصحيح. (أنه لا يختص الجواز بمحتاج إلى طعام وعلف) بفتح اللام بل يجوز أخذ ما يحتاج إليه منهما إلى وصول دار الإسلام وإن كانا معه لورود الرخصة بذلك من غير تفصيل نعم، إن قل الطعام وأزادحوا عليه أثر الإمام به ذوي الحاجات وله التزوّد لمسافة بين يديه كذا عبروا به وظاهره أنه لا يتزوّد لما خلفه في رجوعه منه إلى دارنا والذي يُشجّه أن له ذلك أيضًا وأن التعبير بذلك مُجرّد تصوير أو للغالب. (و) الصحيح. (أنه لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة)؛ لأنه أجنبي عنهم كغير الضيف مع الضيف وقضية عبارته كأصله والروضة جوازه لمن لحق بعد الحرب وقبل الحيازة أو معها وقضية العزيز وتبعه الحاوي أنه لا يستحق وعلى الأول يُفروق بينه وبين عدم استحقاقه للقيمة بأن التبسط أمر تافه فسويح فيه ما لم يُسامح فيها، ثم رأيت شيخنا فُوق بذلك. (و) الصحيح. (أن من رجع إلى دار

فؤد: (فلا يجوز) أي: ويضمن قيمة المذبح حيًا. اه. ع. ش. فؤد: (في الفانيد) ملا زاد والشكر.
 فؤد: (بأن تناول الحلوى غالب) أي: فجاء تناولها ولو كانت من الفانيد وهو كذلك كما يقتضيه أن الملحظ في الجواز كثرة التناول وفي المنع ندوره فليتنامل سيّد عمر. فؤد: (وذلك) توجية لقول المصنف: (والصحيح إلخ). فؤد: (لأن ذلك إلخ) أي: ما ذكر من الفاكهة ونحوها ع. ش. ورشيدتي. فؤد: (والعنب) عطف على العسل. فؤد: (لأجل) إلى قوله: (كذا عبروا به) في المغني.
 فؤد: (لأجل نحو لخميه) وخرّج به ما لو دبحه للاحتياج لإجله فتجب قيمته. اه. ع. ش. أي: كما مر.
 فؤد: (أثر الإمام) أي: وجوبًا. اه. ع. ش. فؤد: (ذوي الحاجات) وعليه فلو أخذ غير ذوي الحاجة فلا أقرب أنه لا يضمنه برد بدله. اه. ع. ش. فؤد: (لمسافة بين يديه إلخ) قد يقال: ما بين يديه ما يقطع في المستقبل فيشمل ما خلفه سم وهو كذلك سيّد عمر ورشيدتي. فؤد: (في رجوعه منه) أي: من سفره.
 فؤد: (سن: ذلك) أي: التبسط المذكور. اه. مغني. فؤد: (لأنه أجنبي) إلى قوله: (وعلى الأول) في المغني. فؤد: (وقضية العزيز وتبعه الحاوي إلخ) وهو المعتمد نهايةً ومغني. فؤد: (وعلى الأول) أي: الجواز. فؤد: (بينه) أي: بين استحقاقه للتبسط. فؤد: (فيها) أي: القيمة.

فؤد: (وله التزوّد لمسافة بين يديه إلخ) قد يقال: ما بين يديه ما يقطع في المستقبل فيشمل ما خلفه.
 فؤد: (وقضية العزيز إلخ) هو المعتمد م. ر.

الإسلام) وَوَجَدَ حَاجَتَهُ بِلَا عِزَّةٍ وَهِيَ مَا فِي قَبْضَتِنَا وَإِنْ سَكَنَهَا أَهْلُ ذِمَّةٍ أَوْ عَهْدٍ. (وَمَعَهُ بَقِيَّةُ لَزِمِهِ رَدُّهَا إِلَى الْمُغْنَمِ) أَيِ مَحَلِّ اجْتِمَاعِ الْغَنَائِمِ قَبْلَ قِسْمَتِهَا وَفِي الصُّحَاكِ أَنَّ الْمُغْنَمَ يَأْتِي بِمَعْنَى الْغَنِيمَةِ وَتَصِيحُ إِرَادَتُهُ هُنَا؛ لِأَنَّهَا الْمَالُ الْمَغْنُومُ فَاتَّصَحَ صَنِيعُ مَنْ فَسَّرَهُ بِالْمَحَلِّ وَمَنْ فَسَّرَهُ بِالْمَالِ وَذَلِكَ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْجَمِيعِ بِهِ وَقَدْ زَالَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، أَمَّا بَعْدَ قِسْمَتِهَا فَيُرَدُّ لِلْإِمَامِ لِيَقْسِمَهُ إِنْ أَمَكَنَ وَلَا رَدَّهَ لِلْمَصَالِحِ. (وَمَوْضِعُ التَّبْسِطِ دَارُهُمْ) أَيِ الْحَرَبِيِّينَ؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الْعِزَّةِ أَيِ مَنْ شَأْنُهَا ذَلِكَ فَلَا يُنَافِي جِلَّةَ وَلَوْ مَعَ وَجُودِهِ، ثُمَّ لِلْبَيْعِ إِذَا رَجَعُوا لِدَارِنَا وَتَمَكَّنُوا مِنَ الشُّرَاءِ أَمْسَكُوا وَخَرَجَ بَدَارِهِمْ دَارِنَا لَكِنْ اعْتَمَدَ الْبُلْقِينِيُّ قَوْلَ الْقَاضِي لَوْ كَانَ الْجِهَادُ بِدَارِنَا وَلَمْ يَتَيَسَّرْ شُرَاءُ طَعَامٍ جَارَ التَّبْسِطِ. (وَكَذَا) فِي غَيْرِ دَارِهِمْ كَخَرَابِ دَارِنَا. (مَا لَمْ يَصِلْ غُمْرَانُ الْإِسْلَامِ) وَهُوَ مَا يَجِدُونَ فِيهِ الطَّعَامَ وَالْعَلْفَ لَا مُطْلَقَ غُمْرَانِهِ. (فِي الْأَصْحِ) لِبَقَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَالْوُصُولِ لِنَحْوِ أَهْلِ هَذِهِ فِي دَارِهِمْ وَلَمْ يَمْتَنِعُوا مِنْ مُبَايَعَةِ مَنْ مَرَّ بِهِمْ كَهَوِ لِعُمْرَانَا. (تَنْبِيْهٌ) قَوْلُهُ: وَمَوْضِعُ التَّبْسِطِ إِلَخْ مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ وَأَنْ مَنْ رَجَعَ إِلَخْ فَالتَّصْرِيحُ بِهِ إِضْبَاحٌ وَقَدْ

قوله: (وَوَجَدَ حَاجَتَهُ إِلَخْ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْهَا لَمْ يَلْزَمْهُ الرَّدُّ. اه. سم. قوله: (وَهِيَ) إِلَى الْمَثَنِ فِي الْمُغْنَمِ.

قوله (لَسِي): (لَزِمَهُ رَدُّهَا إِلَخْ) أَيِ: مَا لَمْ تَكُنْ تَافِهَةً. اه. ع. ش. قوله: (قَبْلَ قِسْمَتِهَا) مُتَعَلِّقٌ بِلَزِمِهِ إِلَخْ وَسَيَذْكَرُ مُحْتَزَّزَةً. قوله: (إِرَادَتُهُ) أَيِ: مَعْنَى الْغَنِيمَةِ. اه. ع. ش. قوله: (وَذَلِكَ) أَيِ: لُرُومُ الرَّدِّ.

قوله: (بِهِ) أَيِ: بِالْبَاقِي مِمَّا تَبَسَّطَ بِهِ. قوله: (فَيُرَدُّ) أَيِ: الْبَاقِي. قوله: (إِنْ أَمَكَنَ) أَيِ: قِسْمَتُهُ بِأَنْ كَانَ كَثِيرًا. اه. مُغْنِي. قوله: (وَلَا رَدَّهَ لِلْمَصَالِحِ) أَيِ: جَعَلَهُ الْإِمَامُ فِي سَهْمِ الْمَصَالِحِ قَالَ الْإِمَامُ: وَلَا رَيْبَ أَنَّ إِخْرَاجَ الْخُمْسِ مِنْهُ مُمَكِّنٌ وَإِنَّمَا هَذَا فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ. اه. مُغْنِي. قوله: (أَيِ: الْحَرَبِيِّينَ) إِلَى التَّنْبِيْهِ فِي الْمُغْنَمِ. قوله: (جِلَّةٌ) أَيِ: التَّبْسِطِ. قوله: (وَلَوْ مَعَ وَجُودِهِ) أَيِ: الطَّعَامِ، ثُمَّ أَيِ: فِي دَارِ الْحَرَبِيِّينَ. قوله: (وَتَمَكَّنُوا مِنَ الشُّرَاءِ) أَيِ: بِلَا عِزَّةٍ أَخَذُوا مِمَّا مَرَّ فَلْيُرَاجَعِ. اه. رَشِيدِي. قوله: (جَارَ التَّبْسِطِ) أَيِ: بِحَسَبِ الْحَاجَةِ. اه. مُغْنِي. قوله: (فِي غَيْرِ دَارِهِمْ كَخَرَابِ دَارِنَا) لَعَلَّ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ لَفْظَةٍ فِي عِبَارَةِ الْمُغْنَمِ مَحَلُّ الرُّجُوعِ. اه. قوله: (وَهُوَ مَا يَجِدُونَ فِيهِ الطَّعَامَ إِلَخْ) فَلَوْ لَمْ يَجِدُوا فِيهَا ذَلِكَ فَلَا أَثَرُ لَهُ فِي مَنَعَ التَّبْسِطِ فِي الْأَصْحِ لِبَقَاءِ الْمَعْنَى. اه. مُغْنِي.

قوله: (وَالْوُصُولُ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ: كَهَوِ إِلَخْ لِنَحْوِ أَهْلِ هَذِهِ فِي دَارِهِمْ الْأَخْصَرُ لِدَارِ نَحْوِ أَهْلِ هَذِهِ عِبَارَةُ الْمُغْنَمِ وَكَدَارِ الْإِسْلَامِ بَلَدُ أَهْلِ ذِمَّةٍ، أَوْ عَهْدٍ لَا يَمْتَنِعُونَ مِنْ مُعَامَلَتِنَا. اه. قوله: (وَلَمْ يَمْتَنِعُوا إِلَخْ) الْجُمْلَةُ حَالٌ مِنْ نَحْوِ أَهْلِ هَذِهِ. قوله: (كَهَوِ) أَيِ: كَالْوُصُولِ.

قوله: (وَوَجَدَ حَاجَتَهُ إِلَخْ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْهَا لَا يَلْزَمُ الرَّدُّ. قوله: (مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ إِلَخْ) فَإِنْ قُلْتَ فِي دَعْوَى عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ الْمَذْكُورِ بَحْثٌ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مِمَّا أَفَادَهُ مَا هُنَا أَنَّ مَوْضِعَ التَّبْسِطِ غَيْرُ دَارِهِمْ أَيْضًا إِلَى غُمْرَانِ الْإِسْلَامِ وَلَا يُفِيدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: الْمَذْكُورُ لِصِدْقِهِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ الْغَنِيمَةُ مِنْ مَوْضِعِ

يُقَالُ ليس معلوماً منه من كل وجه بل يُسْتَفَادُ من هذا ما لم يُسْتَفَدَ من ذاك؛ لَأَن مَفَادَ ذَاكَ أَنَّ الوُصُولَ لِدارِ الإسلامِ مُوجِبٌ لِرَدِّ ما بَقِيَ ومن هذا أَنَّ وُصُولَهُمْ لِدارِ الإسلامِ مانِعٌ من الأَخِذِ أي إِنْ تَمَكَّنُوا مِنَ الشَّرَاءِ وَلَمْ يَكُنِ الْجِهَادُ بِهَا فَهَما حَكَمَانِ مُخْتَلِفَانِ فَوَجِبَ التَّضَرُّعُ بِهِما لِذَلِكَ (وَلِغَايِمِ حُرِّ رَشِيدٍ وَلَوْ) هُوَ. (مَحْجُورٌ عَلَيْهِ بِفَلَسِ الإِعْرَاضِ عَنِ الْغَنِيمَةِ) بِقَوْلِهِ أَسْقَطْتُ حَقِّي مِنْهَا لَا وَهَبْتُ مُرِيدًا بِهِ التَّمْلِيكَ. (قَبْلَ الْقِسْمَةِ) وَاخْتِيَارُ التَّمْلِكِ؛ لِأَنَّهُ بِهِ يَحَقُّقُ الإِخْلَاصَ الْمَقْصُودَ مِنَ الْجِهَادِ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَالْمُفْلِسُ لَا يَلْزُمُهُ الْاِكْتِسَابُ بِاخْتِيَارِ التَّمْلِكِ وَخَرَجَ بِحُرِّ.....

☐ قَوْلُهُ: (لَأَن مَفَادَ ذَاكَ أَنَّ الوُصُولَ لِدارِ الإسلامِ مُوجِبٌ لِرَدِّ ما بَقِيَ إلخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ مَا يُفِيدُ إِيْجَابَ الرَّدِّ يُفِيدُ مَنَعَ الأَخِذِ قَطْعًا إِذْ يَلْزَمُ قَطْعًا مِنْ إِيْجَابِ الرَّدِّ مَنَعَ الأَخِذِ وَلَا يُتَصَوَّرُ مَعَ إِيْجَابِ الرَّدِّ جَوَازُ الأَخِذِ. اهـ. سم. ☐ قَوْلُهُ: (حُرِّ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ رَشِيدًا فِي الْمُغْنِيَّ وَالْإِلَى قَوْلِهِ كَذَا عَبَّرَ بِهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ، أَوْ مُكَاتَبًا وَقَوْلَهُ وَإِنْ نَظَرَ إِلَى قَوْلِهِ وَبِرَشِيدٍ وَقَوْلَهُ وَتَبِعَهُمْ شَيْخُنَا فِي مَنَهِجِهِ وَقَوْلَهُ لِمَا مَرَّ إِلَى وَيُضَرَّفُ.

☐ قَوْلُهُ (لَسِي): (وَلَوْ مَخْجُورًا عَلَيْهِ بِفَلَسِ) أَيِ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ سَكَرَانٍ مُتَعَدِّ بِسُكْرِهِ وَقَوْلَهُ عَنِ الْغَنِيمَةِ أَيِ: حَقُّهُ مِنْهَا سَهْمًا كَانَ، أَوْ رَضَخًا. اهـ. مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (بِقَوْلِهِ أَسْقَطْتُ حَقِّي مِنْهَا) أَيِ: فَلَا بُدَّ لِصِحَّةِ الإِعْرَاضِ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ، أَوْ نَحْوِهِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ فَلَا يَسْقُطُ حَقُّهُ بِتَرْكِ الطَّلَبِ وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ. اهـ. ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْهَا) أَيِ: الْغَنِيمَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَا وَهَبْتُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيَّ فَإِنْ قَالَ: وَهَبْتُ نَصِيْبِي مِنْهَا لِلْغَنَائِمِ وَقَصَدَ الإِسْقَاطَ فَكَذَلِكَ، أَوْ تَمْلِيكَهُمْ فَلَا؛ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ بِهِ يَحَقُّقُ الإِخْلَاصَ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيَّ وَالْأَسْتَى؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ الْأَعْظَمَ مِنَ الْجِهَادِ إِعْلَاءُ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَالذَّبُّ عَنِ الْمِلَّةِ وَالْغَنَائِمُ تَابِعَةٌ فَمَنْ أَعْرَضَ عَنْهَا فَقَدْ جَرَّدَ قَضْدَهُ لِلْغَرَضِ الْأَعْظَمِ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (الْمَقْصُودُ) صِفَةُ الإِخْلَاصِ وَقَوْلُهُ مِنَ الْجِهَادِ إلخ بَيَانٌ لِلْإِخْلَاصِ الْمَقْصُودِ وَقَوْلُهُ لِتَكُونَ إلخ مُتَعَلِّقٌ بِالْجِهَادِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَالْمُفْلِسُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيَّ وَإِنَّمَا كَانَ الْمُفْلِسُ كَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الإِعْرَاضَ يُمَحِّضُ جِهَادَهُ لِلْآخِرَةِ فَلَا يُمْنَعُ مِنْهُ وَلِأَنَّ اخْتِيَارَ التَّمْلِكِ كَاِبْتِدَاءِ الْاِكْتِسَابِ وَالْمُفْلِسُ لَا يَلْزُمُهُ ذَلِكَ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (لَا يَلْزُمُهُ الْاِكْتِسَابُ) أَيِ: مَا لَمْ يَعْصِ بِالذِّينِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَمَعَ ذَلِكَ فَيَتَّبِعِي صِحَّةَ إِعْرَاضِهِ وَإِنْ أَيْمَ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ تَرَكَ التَّكْسِبَ وَتَرَكَّهُ لَه لَا يَوْجِبُ شَيْئًا عَلَى مَنْ أَخَذَ مَا كَانَ يَكْسِبُهُ لَوْ أَرَادَ الْكَسْبَ. اهـ. ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِحُرِّ) أَيِ: الَّذِي قَدَّرَهُ الشَّارِحُ.

التَّبَسُّطُ لَكِنْ تَعَدَّى بِاسْتِصْحَابِ تِلْكَ الْبَقِيَّةِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ قُلْتُ يَتَعَدَّى صِدْقُهُ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ التَّقْيِيدُ بِدَارِ الْإِسْلَامِ نَعَمْ مَا هُنَا يُفِيدُ مَحَلَّ الْقَطْعِ وَمَحَلَّ الْخِلَافِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَأَن مَفَادَ ذَلِكَ أَنَّ الوُصُولَ لِدارِ الإسلامِ مُوجِبٌ لِرَدِّ ما بَقِيَ إلخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ مَا يُفِيدُ إِيْجَابَ الرَّدِّ يُفِيدُ مَنَعَ الأَخِذِ قَطْعًا إِذْ يَلْزَمُ قَطْعًا مِنْ إِيْجَابِ الرَّدِّ مَنَعَ الأَخِذِ وَلَا يُتَصَوَّرُ مَعَ إِيْجَابِ الرَّدِّ جَوَازُ الأَخِذِ.

الْقِرْنُ فلا يصح إعراضه وإن كان رشيذاً أو مكاتباً بل لا بُدَّ من إذن سيِّده على الأوجه نعم، يصح إعراض مُبْعَضٍ وَقَعَ في نَوْبَتِهِ وإلا ففيما يَخْصُ حُرَّتُهُ فقط وليس لسيِّد إعراض عن مكاتبه وقته المأذون إذا أحاطت به الدُّيُونُ كما بحثه الأذرعِي وإن نَظَرَ غيره في الثانية ويُفَرِّقُ بينه وبين المُفْلِسِ بأنَّ تَصَرُّفَهُ عن نفسه فَصَحَّ إعراضه بخلاف المأذون وبرشيد صبيٍّ ومجنونٍ وسفية كسكرانٍ لم يَتَعَدَّ فلا يصح إعراضهم نعم، يَجُوزُ مِمَّنْ كَمُلَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ، وأما صَحَّ عَفْوُ السَّفِيهِ عن القَوْدِ؛ لأنَّه الواجب عَيْتاً فلا مالَ بوجهٍ وهنا ثَبَتَ له اختيارُ التَّمَلُّكِ وهو حقٌّ ماليٌّ فامتنع منه إسقاطه؛ لأنَّه لا أهليَّةَ فيه لذلك فاندفع اعتماؤه جمع متأخرين وتبعهم شيخنا

□ قَوْلُهُ: (الْقِرْنُ) شَمِلَ المأذونَ له في التَّجَارَةِ سِوَا أحاطت به الدُّيُونُ، أو لا وسيأتي التَّفْصِيلُ في سيِّده.
 اه. سم. □ قَوْلُهُ: (فَلا يَصِحُّ إعراضُه إلخ)؛ لأنَّ الحقَّ فيما عَنِه لسيِّده فالإعراضُ له نِهَايَةٌ ومُغْنِي.
 □ قَوْلُهُ: (أو مكاتباً إلخ) جَزَمَ المَنَهِجُ بإطلاقِ صِحَّةِ إعراضِهِ. اه. سم. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ يَصِحُّ إلخ) عبارةُ النِّهَايَةِ وأما المُبْعَضُ فَإِنْ كان يَتَنَزَّهُ بَيْنَ سيِّده مُهَابِئَةً فالإِعتِبَارُ بِمَنْ وَقَعَ الإِسْتِحْقَاقُ في نَوْبَتِهِ وإلَّا فَيَصِحُّ إعراضُه عَنْهُ. اه. □ قَوْلُهُ: (وَقَعَ) أَي: الإِسْتِحْقَاقُ ولو قال عَمَّا وَقَعَ كان أَوْضَحَ. □ قَوْلُهُ: (وإلا ففيما يَخْصُ إلخ) دَخَلَ في قَوْلِهِ ولا ما وَقَعَ في نَوْبَةِ سيِّده فَقَطْ وما وَقَعَ لا في نَوْبَةٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بأنَّ لم تُكُنْ مُهَابِئَةً فَقَضِيَّتْهُ صِحَّةُ إعراضِهِ فيما يَخْصُ حُرَّتُهُ في الصُّورَتَيْنِ وفيه نَظَرٌ في الأوَّلَى بَلَّ القِيَّاسُ عَدَمَ صِحَّةِ إعراضِهِ فيها مُطْلَقاً؛ لأنَّه في نَوْبَةِ سيِّده كَمُتَمَحِّضِ الرِّقِّ وَيَدُلُّ على ذلك قولُ شَرْحِ المَنَهِجِ وَخَرَجَ بِزِيَادَتِي الحُرِّ المُبْعَضِ فيما وَقَعَ في نَوْبَةِ سيِّده إِنْ كانت مُهَابِئَةً وفيما يُقَابِلُ رِقَّهُ إِنْ لم تُكُنْ. اه. سم. وكذا يَدُلُّ على ذلك عبارةُ النِّهَايَةِ المَارَّةِ آنفاً ولكن يُمَكِّنُ أَنْ يُنَمَّعَ الدُّخُولُ بأنَّ يُقَسَّرَ قولُ الشَّارِحِ وإلَّا بأنَّ لا يَكُونُ بَيْنَهُمَا مُنَاوَبَةٌ فَيُوافِقُ ما في النِّهَايَةِ وَشَرْحِ المَنَهِجِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لسيِّدٍ) إلى قولِهِ كذا عَبَّرَ في المُغْنِي إلَّا قولَهُ وتَبِعَهُمْ شَيْخُنَا في مَنَهِجِهِ. □ قَوْلُهُ: (وإنَّ نَظَرَ غيره) أَي: شَيْخُ الإِسْلَامِ في الأُسْتَى. اه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (بَيِّنَةٌ) أَي: السَّيِّدُ في حَقِّ قِئِهُ المأذونِ إذا أَحاطتْ به الدُّيُونُ وقولُهُ بخلافِ المأذونِ يَغْنِي سَيِّدَ المأذونِ فَإِنْ تَصَرَّفَهُ عن غيره. □ قَوْلُهُ: (وَبَرَشِيدٍ إلخ) عَطَفَ على قولِهِ بحرُّ.
 □ قَوْلُهُ: (فَلا يَصِحُّ إعراضُهُمْ)؛ لأنَّ عِبَارَتَهُمْ مُلْغَاةٌ ولا إعراضٌ وَلِيَّ الأوَّلَيْنِ لِعَدَمِ الحِظِّ في إعراضِهِ لِلْمَوْلَى عَلَيْهِ. اه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (مِمَّنْ كَمُلَ إلخ) أَي بالْبُلُوغِ، أو الإِفَاقَةِ مِنَ الجُنُونِ، أو السُّكْرِ وَبِفُكِّ الحَجَرِ.

□ قَوْلُهُ: (الْقِرْنُ) شَمِلَ المأذونَ له في التَّجَارَةِ سِوَا أحاطتْ به الدُّيُونُ أو لا وسيأتي التَّفْصِيلُ في سيِّده.
 □ قَوْلُهُ: (فَلا يَصِحُّ إعراضُه وإن كان رشيذاً أو مكاتباً بل لا بُدَّ من إذن سيِّده على الأوجه) جَزَمَ في المَنَهِجِ بإطلاقِ صِحَّةِ إعراضِ المُكَاتَبِ. □ قَوْلُهُ: (وإلا ففيما يَخْصُ حُرَّتُهُ فَقَطْ) دَخَلَ في قَوْلِهِ وإلَّا ما وَقَعَ في نَوْبَةِ سيِّده فَقَطْ وما وَقَعَ لا في نَوْبَةٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بأنَّ لم تُكُنْ مُهَابِئَةً فَقَضِيَّتْهُ صِحَّةُ إعراضِهِ فيما يَخْصُ حُرَّتُهُ في الصُّورَتَيْنِ وفيه نَظَرٌ في الأوَّلَى بَلَّ القِيَّاسُ عَدَمَ صِحَّةِ إعراضِهِ فيها مُطْلَقاً؛ لأنَّه في نَوْبَةِ

في مَنَهجِه في صَحَّةِ إِعْرَاضِهِ زَاعِمِينَ أَنَّ مَا ذَكَرَاهُ مَبْنِيٌّ عَلَى ضَعِيفٍ أَمَّا بَعْدَ الْقِسْمَةِ وَقَبُولِهَا فَيُفْتَنُغَ لاسْتِقْرَارِ الْمَلِكِ وَكَذَا بَعْدَ اخْتِيَارِ التَّمَلُّكِ. (وَالْأَصَحُّ جَوَازُهُ) أَيِ الْإِعْرَاضِ لِمَنْ ذُكِرَ. (بَعْدَ فَرِزِ الْخُمْسِ) وَقَبْلَ قِسْمَةِ الْأَخْمَاسِ الْأَرْبَعَةِ؛ لِأَنَّ إِفْرَازَهُ لَا يَتَعَيَّنُّ بِهِ حَقُّ كُلِّ مِنْهُمْ. (و) الْأَصَحُّ. (جَوَازُهُ لِجَمِيعِهِمْ) لِمَا مَرَّ فِي جَوَازِ إِعْرَاضِ بَعْضِهِمْ وَيُضَرَفُ مَضْرَفُ الْخُمْسِ. (و) الْأَصَحُّ. (يُظَلَّانَهُ مِنْ ذَوِي الْقُرْبَى) وَإِنْ انْحَصَرُوا فِي وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَسْتَحِقُّونَهُ بِعَمَلٍ فَهُوَ كَالْإِرْثِ وَخَصَّهُمْ؛ لِأَنَّ بَقِيَّةَ مُسْتَحَقِّي الْخُمْسِ جِهَاتٌ عَامَّةٌ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهَا إِعْرَاضٌ. (و) مِنْ. (سَالِبٍ)؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ السَّلْبَ قَهْرًا. (وَالْمُغْرَضُ) عَنْ حَقِّهِ. (كَمَنْ لَمْ يَحْضُرْ) فَيُضْمُّ نَصِيبَهُ لِلْغَنِيمَةِ وَيُقَسَّمُ بَيْنَ الْبَاقِينَ وَأَهْلِ الْخُمْسِ كَذَا عَجَزَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ وَهُوَ مُوَهِّمٌ وَالْمُرَادُ أَنَّ إِعْرَاضَهُ إِنْ كَانَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ بِالْكُلِّيَّةِ أَخَذَ أَهْلُ الْخُمْسِ خُمْسَهُمْ وَقُسِمَتِ الْأَخْمَاسُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى الْبَاقِينَ فَفَائِدَةُ الْإِعْرَاضِ عَادَتْ إِلَيْهِمْ فَقَطْ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْخُمْسِ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ خُمْسُهُمْ بِإِعْرَاضِ بَعْضِ الْغَانِمِينَ وَلَا بَعْدِيهِ وَإِنَّمَا الْمَخْتَلِفُ الْأَرْبَعَةُ فَإِنَّهَا كَانَتْ تُقَسَّمُ عَلَى خَمْسَةِ مَثَلًا فَصَارَتْ إِذَا كَانَ الْمُغْرَضُ وَاحِدًا تُقَسَّمُ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَوْ بَعْدَهَا فَإِنْ أَخَذَ كُلُّ حِصَّتِهِ وَأُفْرِزَتْ

فَوُدَّ: (صَحَّةُ إِعْرَاضِهِ) أَيِ: السَّفِيهِ. فَوُدَّ: (أَنَّ مَا ذَكَرَاهُ) أَيِ: الشَّيْخَانِ مِنْ عَدَمِ صَحَّةِ إِعْرَاضِ السَّفِيهِ. فَوُدَّ: (مَبْنِيٌّ عَلَى ضَعِيفٍ) أَيِ: مِنْ أَنَّ السَّفِيَةَ يَمْلِكُ بِمُجَرَّدِ الْإِغْتِنَامِ قِيلَزُمُ حَقِّهِ وَلَا يَنْشَقُّ بِالْإِعْرَاضِ. اه. مُغْنِي. فَوُدَّ: (أَمَّا بَعْدَ الْقِسْمَةِ الْخ) مُخْتَرَزٌ قَبْلَ الْقِسْمَةِ فِي الْمَتْنِ. فَوُدَّ: (وَقَبُولُهَا) أَيِ: الْقِسْمَةِ لَفْظًا كَمَا يَأْتِي. فَوُدَّ: (لِمَنْ ذُكِرَ) أَيِ الْحُرِّ الرَّشِيدِ. اه. مُغْنِي. فَوُدَّ: (حَقُّ كُلِّ مِنْهُمْ) أَيِ: الْغَانِمِينَ.

فَوُدَّ (لِسَيِّ): (لِجَمِيعِهِمْ) أَيِ: الْغَانِمِينَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. فَوُدَّ: (لِمَا مَرَّ فِي جَوَازِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمَصْحُوحَ لِلْإِعْرَاضِ يَشْمَلُ الْوَاحِدَ وَالْجَمِيعَ. اه. فَوُدَّ: (وَيُضَرَفُ) أَيِ: حَقُّهُمْ. اه. مُغْنِي. فَوُدَّ (لِسَيِّ): (وَيُظَلَّانَهُ مِنْ ذَوِي الْقُرْبَى) وَالْمُرَادُ الْجِنْسُ فَيَتَنَاوَلُ إِعْرَاضَ بَعْضِهِمْ. اه. مُغْنِي. فَوُدَّ: (لِأَنَّ بَقِيَّةَ مُسْتَحَقِّي الْخُمْسِ جِهَاتٌ عَامَّةٌ الْخ) انْظُرْ لَوْ فُرِضَ انْحِصَارُهَا. اه. سَم. (أَقُولُ): حُكْمُهُ مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَإِنْ انْحَصَرُوا لِأَنَّهُمْ الْخ. فَوُدَّ: (وَهُوَ مُوَهِّمٌ) أَيِ: لِتَقْسِيمِ حَقِّ الْمُغْرَضِ بَيْنَ مَنْ ذُكِرَ وَلَوْ كَانَ الْإِعْرَاضُ بَعْدَ قِسْمَةِ الْغَنِيمَةِ. فَوُدَّ: (قَبْلَ الْقِسْمَةِ بِالْكُلِّيَّةِ) أَيِ قَبْلَ فَرِزِ الْخُمْسِ. فَوُدَّ: (عَلَى الْبَاقِينَ) أَيِ: مِنَ الْغَانِمِينَ. فَوُدَّ: (الْأَرْبَعَةُ) أَيِ: الْأَخْمَاسُ الْأَرْبَعَةُ حَقُّ الْغَانِمِينَ. فَوُدَّ: (فَإِنَّهَا كَانَتْ الْخ) أَيِ: بِدُونِ إِعْرَاضِ أَحَدٍ. فَوُدَّ: (أَوْ بَعْدَهَا) أَيِ: الْقِسْمَةِ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ.

سَيِّدِهِ كَمُتَمَحِّضِ الرِّقِّ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ شَرْحِ الْمَنَهْجِ وَخَرَجَ بِزِيَادَتِي التَّقْيِيدِ بِالْحُرِّ وَالْمُكَاتِبِ الرَّقِيقِ غَيْرِ الْمُكَاتِبِ وَالْمُبْعُضُ فِيمَا وَقَعَ فِي نَوْبَةِ سَيِّدِهِ إِنْ كَانَتْ مُهَابَاةً وَفِيمَا يُقَابِلُ رَقَّهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ. اه. فَوُدَّ: (لِأَنَّ بَقِيَّةَ مُسْتَحَقِّي الْخُمْسِ جِهَاتٌ عَامَّةٌ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهَا إِعْرَاضٌ) انْظُرْ لَوْ فُرِضَ انْحِصَارُهَا.

حِصَّةُ آخَرَ لَهُ فَأَعْرَضَ عَنْهَا رُدَّتْ عَلَى أَهْلِ الْأَحْمَاسِ الْأَرْبَعَةِ لَا غَيْرَ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ أَهْلَ الْخُمْسِ أَخَذُوا خُمْسَ الْكُلِّ الْغَيْرِ الْمُخْتَلِفِ بِالْإِعْرَاضِ وَعَدِمِهِ فَإِنْ قُلْتَ لَوْ أَعْرَضَ الْكُلُّ فَازَ أَهْلُ الْخُمْسِ بِهِ فَلِمَ لَمْ يُقَسِّمَ حَقُّ الْمُعْرِضِ أَحْمَاسًا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْغَانِمِينَ تَنْزِيلًا لَهُ مَنْزِلَةَ غَنِيمَةٍ أُخْرَى؟ قُلْتَ يُوجِبُهُ ذَلِكَ بَأَنَّهُ مَا بَقِيَ مِنَ الْغَانِمِينَ أَحَدٌ فَهُوَ الْأَحَقُّ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْجَنَسِ بِخِلَافِ مَا إِذَا فُقِدَ الْكُلُّ؛ لِأَنَّهُ لِلضَّرُورَةِ حِينَئِذٍ وَنَظِيرُهُ فَقَدْ بَعْضُ أَصْنَافِ الزَّكَاةِ تُنْقَلُ حِصَّتُهُ إِلَى صِنْفِهِ أَوْ بَعْضُهُ إِنْ وَجَدَ وَإِلَّا فَلْيَصْنِفْ آخَرَ فَتَأْتَلُهُ وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّشْبِيهِ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِرُجُوعِهِ عَنِ الْإِعْرَاضِ

قوله: (آخَرَ) الأولى التَّائِيثُ. قوله: (لَهُ) أي: لِمُرِيدِ الْإِعْرَاضِ. قوله: (رُدَّتْ) أي: وَلَوْ بَعْدَ اسْتِيلَاءِ ذَلِكَ الْآخَرِ عَلَيْهَا أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي بِاللَّفْظِ. اه. سم. قوله: (فَازَ أَهْلُ الْخُمْسِ بِهِ) أي: بِجَمِيعِ الْمَالِ. اه. سم. قوله: (يُوجِبُهُ ذَلِكَ) أي: مَا صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ الْمُرَادُ بِهِ مَا ذَكَرَ. قوله: (بِخِلَافِ مَا إِذَا فُقِدَ الْكُلُّ) أي: كُلُّ مِنَ الْغَانِمِينَ وَلَوْ يَأْغُرُضُهُمْ فَيَفُوزُ أَهْلُ الْخُمْسِ بِجَمِيعِ الْغَنِيمَةِ. قوله: (وَنَظِيرُهُ فَقَدْ بَعْضُ أَصْنَافِ الزَّكَاةِ الْإِلَخ) عِبَارَتُهُ مَعَ الْمُتَنِ فِي بَابِ قَسَمِ الصَّدَقَاتِ، أَوْ عَدَمِ بَعْضِهِمْ أَيْ: الْأَصْنَافِ مِنْ بَلَدِ الْمَالِ وَوُجِدَ بغيره، أَوْ فَضَّلَ عَنْ شَيْءٍ بَأَنَ وَجِدُوا كُلَّهُمْ وَفَضَّلَ عَنْ كِفَايَةِ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ وَجَوَزْنَا التَّقْلُ مَعَ وُجُودِهِمْ وَجَبَ التَّقْلُ لِذَلِكَ الصَّنْفِ بِأَقْرَبِ بَلَدٍ إِلَيْهِ وَإِلَّا تُجَوِّزُهُ كَمَا هُوَ الْأَصَحُّ فَيَرُدُّ نَصِيبُ الْمَفْقُودِ مِنَ الْبَعْضِ، أَوْ الْفَاضِلِ عَنْهُ، أَوْ عَنْ بَعْضِهِ عَلَى الْبَاقِينَ إِنْ تَقَصَّ نَصِيبُهُمْ عَنْ كِفَايَتِهِمْ وَلَا يُنْقَلُ إِلَى غَيْرِهِمْ فَإِنْ لَمْ يَنْقُصْ نَقَلَهُ لِذَلِكَ الصَّنْفِ بِأَقْرَبِ بَلَدٍ إِلَيْهِمْ انْتَهَتْ فَلْيَتَأَمَّلْ مَعَ مَا نَظَرَ بِهِ هُنَا. اه. سم. (أقول): وَلَا مُخَالَفَةَ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ هُنَاكَ فِي الْفَقْدِ بِبَلَدِ الْمَالِ وَمَا نَظَرَ بِهِ هُنَا فِي الْفَقْدِ بِغَيْرِ بَلَدِ الْمَالِ. قوله: (فُقِدَ بَعْضُ أَصْنَافِ الزَّكَاةِ) أي: مَعَ كِفَايَةِ نَصِيبِ الْبَاقِينَ لَهُمْ. قوله: (إِلَى صِنْفِهِ) أي: إِذَا أَمَكَّنَ قِسْمَةُ نَصِيبِ الْمَفْقُودِ بَيْنَ أَفْرَادِهِ الْمَوْجُودَةِ فِي غَيْرِ بَلَدِ الْمَالِ وَقَوْلُهُ، أَوْ بَعْضُهُ أَيْ: بَعْضُ صِنْفِهِ إِذَا لَمْ تُمَكِّنْ قِسْمَتُهُ لِقَلْبِهِ وَقَوْلُهُ إِنْ وَجَدَ أَيْ: صِنْفُهُ فِي غَيْرِ بَلَدِ الْمَالِ وَقَوْلُهُ فَلْيَصْنِفْ آخَرَ أَيْ: فِي غَيْرِ بَلَدِ الْمَالِ. قوله: (وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّشْبِيهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَالصَّحِيحُ فِي النَّهْيَةِ. قوله: (مِنَ التَّشْبِيهِ) أَيْ: فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ كَمَنْ لَمْ يَحْضُرْ. قوله: (لَا أَثَرَ لِرُجُوعِهِ عَنِ الْإِعْرَاضِ) أَيْ: لَا يَعُودُ حَقُّهُ بِالرُّجُوعِ عَنْهُ.

قوله: (رُدَّتْ) أي: وَلَوْ بَعْدَ اسْتِيلَاءِ ذَلِكَ الْآخَرِ عَلَيْهَا أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي بِاللَّفْظِ. قوله: (فَازَ أَهْلُ الْخُمْسِ بِهِ) أي: بِجَمِيعِ الْمَالِ وَفِي الزُّوْصِ وَشَرْحِهِ مَا نَصَّهُ: فَلَوْ أَعْرَضُوا جَمِيعًا جَارَ وَصُرِفَ الْجَمِيعُ مَصْرُفَ الْخُمْسِ. اه. وقوله فَلَوْ لَمْ يُقَسِّمَ حَقُّ الْمُعْرِضِ أَحْمَاسًا الْإِلَخ لَا يَخْفَى أَنَّهُ لَوْ قُسِمَ كَذَلِكَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْحَاصِلُ لِبَقِيَّةِ الْغَانِمِينَ مِمَّا عَدَاهُ دُونَ أَرْبَعَةِ الْأَحْمَاسِ وَالْأَصْحَابِ الْخُمْسِ مِمَّا عَدَاهُ أَزِيدَ مِنَ الْخُمْسِ وَذَلِكَ لَا يَسُوعُ فَهَلَّا أَجَابَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (وَنَظِيرُهُ فَقَدْ بَعْضُ أَصْنَافِ الزَّكَاةِ يُنْقَلُ حِصَّتُهُ إِلَى صِنْفِهِ أَوْ بَعْضُهُ الْإِلَخ) عِبَارَتُهُ مَعَ الْمُتَنِ فِي بَابِ قَسَمِ الصَّدَقَاتِ أَوْ عَدَمِ بَعْضِهِمْ أَيْ: الْأَصْنَافِ مِنْ بَلَدِ الْمَالِ وَوُجِدَ بغيره أَوْ فَضَّلَ عَنْ شَيْءٍ بَأَنَ وَجِدُوا كُلَّهُمْ وَفَضَّلَ عَنْ كِفَايَةِ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ وَجَوَزْنَا التَّقْلُ مَعَ وُجُودِهِمْ وَجَبَ التَّقْلُ لِذَلِكَ الصَّنْفِ بِأَقْرَبِ بَلَدٍ إِلَيْهِ وَإِلَّا كَمَا هُوَ الْأَصَحُّ فَيَرُدُّ نَصِيبُ

مُطْلَقًا وهو مُتَّجَةٌ كُموَصَّى له رَدُّ الوَصِيَّةِ بعدَ الموت وقَبْلَ القَبولِ فليس له الرُّجوعُ فيها كما مرَّ، وأما بَحْثُ شارِحِ عَوْدِ حَقِّهِ بِرُجوعِهِ قَبْلَ القِسْمَةِ لا بعَدها تنزيلاً لإِعراضِهِ منزلةَ الهِبَةِ ولِلْقِسْمَةِ منزلةَ القَبضِ وكما لو أَعْرَضَ مالِكُ كِسرةً عنها له العَوْدُ لأخِذَها فَبَعِيدٌ وَقِيَّاسُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لأنَّ الإِعْرَاضَ هنا ليس هِبَةً ولا مُنْزَلاً مِنْزَلَتِهَا؛ لأنَّ المُعْرَضَ عنه هنا حَقٌّ تَمَلُّكٌ لا عَيْنٌ وَمَنْ تَمَّ جَازٌ مِنْ نَحْوِ مُفْلِسٍ كما مرَّ؛ ولأنَّ الإِعْرَاضَ عَنِ الكِسرةِ يُصَيِّرُهَا مُباحَةً لا مملوكةً ولا مُسْتَحَقَّةً لِلغَيْرِ فَجَازٌ لِلْمُعْرَضِ أَخِذَها والإِعْرَاضُ عنها يَنْقُلُ الحَقَّ لِلغَيْرِ فلم يَجْزُ له الرُّجوعُ فِيهِ (وَمَنْ مات) مِنَ الغانِمِينَ ولم يُعْرِضْ (فَحَقُّهُ لِوَارِثِهِ) كَسائِرِ الحَقُوقِ فَله طَلَبُهُ والإِعْرَاضُ عنه.

(ولا تُمَلِّكُ) الغنِيمَةُ. (إلا بِقِسْمَةٍ) مع الرِّضا بها بِاللَّفْظِ لا بِالاستِيلاءِ وإلا لامتنع الإِعْرَاضُ وتخصيصُ كُلِّ طائِفَةٍ بَنوعٍ منها. (ولَهُمْ) أي الغانِمِينَ. (التَّمَلُّكُ قَبْلُها) بِاللَّفْظِ بأن يَقولَ كُلُّ بَعْدَ الحِيارَةِ وقَبْلَ القِسْمَةِ: أَخترتُ مَلِكاً نَصِيبِي فَيَمَلِّكُ بِذلك أَيْضاً. (وقِيلَ يَمَلِّكونَ).....

فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أي: قَبْلَ القِسْمَةِ، أو بَعْدَها. اه. ع. ش. فَوُدَّ: (رَدُّ الوَصِيَّةِ) أي: فَإِنْ لِلْمَوْصَى له رَدُّ الوَصِيَّةِ. فَوُدَّ: (بَعْدَ الموتِ وقَبْلَ القَبولِ) ظَرَفٌ لِلرَّدِّ أي: بِخِلَافِ الرَّدِّ قَبْلَ الموتِ، أو بَعْدَهُ وَبَعْدَ القَبولِ فَلَه الرُّجوعُ فِي الوَصِيَّةِ بِالقَبولِ بَعْدَ الموتِ فِي الأوَّلِ وَيَدُونُهُ فِي الثَّانِي. فَوُدَّ: (وَلَيْسَ له الرُّجوعُ إلِخ) كان الأَظْهَرُ الفاءُ بَدَلُ الواوِ وَلَعَلَّها لِلحَالِ. اه. رَشِيدِي (أقولُ) بَل الواوُ وَهي الظَّاهِرَةُ وَإِنْ كان بَعْضُ النُّسخِ بِالفاءِ. فَوُدَّ: (وكما لو أَعْرَضَ إلِخ) عَطَفَ على قولِهِ تَنزِيلاً لإِعراضِهِ إلِخ. فَوُدَّ: (لَه) العَوْدُ إلِخ) جَوَابٌ لو. فَوُدَّ: (فَبَعِيدٌ) جَوَابٌ أَمَّا. فَوُدَّ: (ولأنَّ الإِعْرَاضَ إلِخ) عَطَفَ على قولِهِ؛ لأنَّ الإِعْرَاضَ هنا إلِخ. فَوُدَّ: (والإِعْرَاضُ هنا) أي: فِي الغنِيمَةِ. اه. ع. ش. فَوُدَّ: (مِنَ الغانِمِينَ) إلى قولِ المَثَنِ وَلَهُمْ فِي المُغْنِي إلَّا قولُهُ بِاللَّفْظِ.

فَوُدَّ (سَنِي): (إلا بِقِسْمَةٍ) أي: أو باخْتِيارِ التَّمَلِّكِ كما فِي الرِّوَضَةِ كَأَصْلِها. اه. مُغْنِي وَيُفِيدُهُ قولُ المُصَنِّفِ الآتِي وَلَهُمُ التَّمَلُّكُ. فَوُدَّ: (مع الرِّضا بها) أي: القِسْمَةِ. اه. ع. ش. فَوُدَّ: (ولَا إلِخ) عِبارةُ المُغْنِي؛ لأنَّهُمْ لو مَلَكُوها بِالاستِيلاءِ كَالإِضْطِياذِ والتَّحْطَبِ لم يَصِحَّ إِعْرَاضُهُمْ ولأنَّ لِلإمامِ أَنْ يَخْصُصَ كُلَّ طائِفَةٍ بَنوعٍ مِنَ المالِ ولو مَلَكُوا لم يَصِحَّ إِبْطالُ حَقِّهِمْ مِنْ نَوعٍ بغيرِ رِضاهُمْ. اه. فَوُدَّ: (لا مَتَنَ) الإِعْرَاضَ إلِخ) أي: مَع أَنَّ كُلَّاهُمَا جائِزٌ ع. ش. فَوُدَّ: (وتَخْصِصُ كُلِّ طائِفَةٍ إلِخ) أي: وَإِنْ رَغِبَ غَيْرُ تلكِ الطَّائِفَةِ فِيمَا خَصَّ بِهِ تلكِ الطَّائِفَةُ. اه. ع. ش. فَوُدَّ: (مِنها) أي: الغنِيمَةِ. فَوُدَّ: (قَبْلُها) أي: القِسْمَةِ. فَوُدَّ: (كُلُّ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ. فَوُدَّ: (فَيَمَلِّكُ بِذلك) أي: وَيَمَلِّكُ كُلَّ نَصِيبِهِ شائِعاً فَيورَثُ عَنْه ولا يَصِحُّ رُجوعُهُ عَنْه. اه. ع. ش. فَوُدَّ: (أَيْضاً) أي: كما تُمَلِّكُ بِالْقِسْمَةِ مع الرِّضا بها.

المفقود من البعض أو الفاضل عنه أو عن بعضه على الباقي إن نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل إلى غيرهم فإن لم ينقص نقله لذلك الصنف بأقرب بلد إليهم اه. فليتنامل مع ما نظر به هنا.

بمَجْرَدِ الحِيارَةِ لِزَوَالِ مَلِكِ الْكُفَّارِ بِالْاَسْتِيلاءِ. (وقيلَ) الْمَلِكُ مَوْقُوفٌ فَحِينَئِذٍ. (إِنْ سُلِّمَتْ) الْغَنِيْمَةُ. (إِلَى الْقِسْمَةِ بِأَنْ مَلِكُهُمْ) عَلَى الْإِشَاعَةِ (وَالَا) بِأَنْ تَلَفَتْ أَوْ أَعْرَضُوا عَنْهَا. (فَلَا)؛ لِأَنَّ الْاَسْتِيلاءَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالْقِسْمَةِ. (وَيُفْلَكُ الْعَقَارُ بِالْاَسْتِيلاءِ) مَعَ الْقِسْمَةِ وَقَبُولِهَا أَوْ اخْتِيَارِ التَّمْلِكِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ. (كَالْمَنْقُولِ)؛ لِأَنَّ الَّذِي قَدَّمَهُ فِيهِ هُوَ مَا ذَكَرَ أَوْ أَرَادَ بِمِلْكِهِ يُخْتَصُّ أَيِ يَخْتَصُّونَ بِهِ بِمَجْرَدِ الْاَسْتِيلاءِ كَمَا يَخْتَصُّونَ بِالْمَنْقُولِ. (وَلَوْ كَانَ فِيهَا كَلْبٌ أَوْ كِلَابٌ تَنْفَعُ) لَصَيْدٍ أَوْ جِرَاسَةٍ. (وَأَرَادَهُ بَعْضُهُمْ) أَيِ الْغَانِمِينَ أَوْ أَهْلَ الْخُمْسِ. (وَلَمْ يُنَازَعْ) فِيهِ. (أُعْطِيَهُ) إِذْ لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى غَيْرِهِ. (وَالَا) بِأَنْ تُوزَعَ فِيهِ. (فُسِّمَتْ) عَدَدًا. (إِنْ أَمَكْنَ) (وَالَا) يُمَكِّنُ قِسْمُهَا عَدَدًا. (أَقْرَعَ) بَيْنَهُمْ قَطْعًا لِلتَّزَاعِ أَمَّا مَا لَا نَفْعَ فِيهِ فَلَا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ وَاسْتَشْكَلُ الرَّافِعِيُّ قَوْلَهُمْ هُنَا عَدَدًا فَقَالَ: مَرَّ فِي الْوَصِيَّةِ أَنَّهُ تَقْتَبَرُ قِيَمَتُهَا عِنْدَ مَنْ يَرَى لَهَا قِيَمَةً وَيَنْظُرُ إِلَى مَنَافِعِهَا فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ بِمِثْلِهِ هُنَا. اهـ. وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنْ حَقَّ الْمُشَارِكِينَ ثُمَّ مِنَ الْوَرِثَةِ أَوْ بَقِيَّةِ الْوَصِيِّ لَهُمْ أَكْثَرُ مِنْ حَقِّ بَقِيَّةِ الْغَانِمِينَ هُنَا فَسَوِيحٌ هُنَا بِمَا لَمْ يُسَامَحْ بِهِ ثُمَّ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا فَرَّقَ بِمَا يَقُولُ لِذَلِكَ (وَالصَّحِيحُ أَنَّ سَوَادَ الْعِرَاقِ) مِنْ إِضَافَةِ الْجَنَسِ إِلَى بَعْضِهِ إِذِ السَّوَادُ أَزِيدُ مِنَ الْعِرَاقِ بِخَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ فَرَسَخًا؛ لِأَنَّ مِسَاحَةَ الْعِرَاقِ مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ فَرَسَخًا فِي عَرْضِ ثَمَانِينَ وَالسَّوَادُ مِائَةٌ وَسِتُّونَ فِي ذَلِكَ الْعَرْضِ وَجُمْلَةُ سَوَادِ الْعِرَاقِ بِالتَّكْسِيرِ عَشْرَةُ آلَافِ فَرَسَخٍ قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ كَذَا ذَكَرَهُ شَارِحٌ وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ إِذْ حَاصِلُ ضَرْبِ طُولِ الْعِرَاقِ فِي عَرْضِهِ عَشْرَةُ آلَافٍ وَطُولِ السَّوَادِ فِي عَرْضِهِ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا وَثَمَانِيَّةً فَالْتَقَاوُثُ بَيْنَهُمَا أَلْفَانِ وَثَمَانِيَّةً وَهُوَ حَاصِلُ ضَرْبِ الْخَمْسَةِ وَالثَّلَاثِينَ لِزَائِدَةٍ فِي طُولِ السَّوَادِ فِي ثَمَانِينَ الَّتِي هِيَ الْعَرْضُ وَحِينَئِذٍ فَصَوَّبَ الْعِبَارَةَ وَجُمْلَةَ الْعِرَاقِ سُمِّيَ سَوَادًا لِكَثْرَةِ زَرْعِهِ وَشَجَرَةٍ.....

قوله: (بِمَجْرَدِ الحِيارَةِ) أَيِ مَلِكًا ضَعِيفًا يَسْقُطُ بِالْإِعْرَاضِ. اهـ. مُعْنَى. قوله: (أَوْ اخْتِيَارِ التَّمْلِكِ) عَطَفْتُ عَلَى الْقِسْمَةِ. قوله: (لِصَيْدٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَشْكَلُ فِي الْمَعْنَى. قوله: (مِنْ إِضَافَةِ الْجَنَسِ) إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ مِسَاحَةَ الْعِرَاقِ فِي الْمَعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ فِي النِّهَايَةِ. قوله: (مِنْ إِضَافَةِ الْجَنَسِ) لَعَلَّ الْأَوْضَحَ مِنْ إِضَافَةِ الْكُلِّ وَالْمَعْنَى السَّوَادُ الَّذِي الْعِرَاقُ بَعْضُهُ سَمِيعٌ وَرَشِيدِيٌّ. (أَقُولُ): مُرَّاهُ بِالْجَنَسِ الْكُلُّ بِقَرْنَةٍ قَوْلُهُ إِذِ السَّوَادُ إلخ. قوله: (وَالسَّوَادُ) أَيِ: مِسَاحَةُ السَّوَادِ. قوله: (وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ إلخ) وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْإِضَافَةَ هُنَا لِلْيَبَانِ عَلَى خِلَافِ مَا فِي الْمُتَنِ وَالْمُرَادُ بِالسَّوَادِ هُنَا مُطْلَقٌ أَرْضٌ ذَاتُ زُرُوعٍ وَأَشْجَارٍ. قوله: (فِي ثَمَانِينَ) الْأَوَّلَى تَعْرِيفُهُ لِيُطَابِقَ نَعْتَهُ. قوله: (وَجُمْلَةُ الْعِرَاقِ) أَيِ: بِإِسْقَاطِ لَفْظَةِ سَوَادٍ. قوله: (سُمِّيَ) إِلَى قَوْلِهِ وَعِرَاقًا فِي الْمَعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ لَمْ يَقِفْ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقِيلَ عَشْرَةُ وَقَوْلُهُ وَقِيلَ لِثَلَاثًا إِلَى الْمُتَنِ. قوله: (سُمِّيَ) أَيِ: مُسَمًى سَوَادِ الْعِرَاقِ وَكَانَ الْأَوَّلَى

قوله: (مِنْ إِضَافَةِ الْجَنَسِ) لَعَلَّ الْأَوْضَحَ الْكُلُّ وَالْمَعْنَى السَّوَادُ الَّذِي الْعِرَاقُ بَعْضُهُ.

والخُضْرَةُ تُرى من البَغْدِ سَوَادًا وَعِرَاقًا فَالاستِواءُ أَرْضُهُ وَخُلُوهَا عَنِ الْجِبَالِ وَالْأودية إِذْ أَصْلُ
العِرَاقِ الاستِواءُ. (فُتِحَ) فِي زَمَنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. (عَنُوةٌ) بَفَتْحِ أَوَّلِهِ أَيِ قَهْرًا لِمَا صَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ قَسَمَهُ
فِي جُمْلَةِ الْغَنَائِمِ وَلَوْ كَانَ ضُلْحًا لَمْ يَقْسِمَهُ. (وَقَسَمَ) بَيْنَهُمْ كَمَا تَقَرَّرَ. (ثُمَّ) بَعْدَ مُلْكِهِمْ لَهُ
بِالْقِسْمَةِ وَاسْتِمَالَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قُلُوبَهُمْ. (بَذَلُوهُ) لَهُ أَيِ الْغَانِمُونَ وَذَوُوا الْقُرْبَى، وَأَمَّا أَهْلُ أَحْمَاسِ
الْحُمْسِ الْأَرْبَعَةِ فَإِلَامًا لَا يَحْتَاجُ فِي وَقْفِ حَقِّهِمْ إِلَى بَذْلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَعْمَلْ فِي ذَلِكَ بِمَا فِيهِ
الْمُضْلَحَةُ لِأَهْلِهِ. (وَوَقَفَ) مَا عَدَا مَسَاكِنَهُ وَأَبْنِيَّتَهُ أَيِ وَقَفَهُ عُمَرُ. (عَلَى الْمُسْلِمِينَ) وَأَجْرَهُ لِأَهْلِهِ
إِجَارَةً مُؤَبَّدَةً لِلْمُضْلَحَةِ الْكَلِيَّةِ بِخَرَجٍ مَعْلُومٍ يُؤَدُّونَهُ كُلَّ سَنَةٍ فَجَرِيْبُ الشَّعِيرِ دِزْهَمَانِ وَالْبُرِّ
أَرْبَعَةٌ وَالشَّجَرِ وَقَصَبِ الشُّكْرِ سِتَّةٌ وَالتَّخْلِ ثَمَانِيَةٌ وَقِيلَ عَشْرَةٌ وَالْعَنْبِ عَشْرَةٌ وَالزَّيْتُونِ اثْنَا عَشَرَ
وَجُمْلَةُ مِسَاحَةِ الْجَرِيْبِ ثَلَاثَةُ آلَافٍ وَسِتِّمِائَةٍ ذِرَاعٍ وَالبَاعِثُ لَهُ عَلَى وَقْفِهِ خَوْفُ اسْتِغَالِ
الْغَانِمِينَ بِفِلَاحَتِهِ عَنِ الْجِهَادِ وَقِيلَ: لِقَلَّا يَخْتَصُّوهُمْ وَذَرَّيْنَهُمْ بِهِ عَنِ بَقِيَّةِ الْمُسْلِمِينَ. (وَوَحَرَا) هُ
زَرْعًا أَوْ غَرْسًا. (أَجْرَةٌ) مُنْجَمَةٌ. (تُؤَدَّى كُلُّ سَنَةٍ) مَثَلًا (لِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ) يُقَدِّمُ الْأَهَمُّ فَالْأَهَمُّ
فَعَلَى هَذَا.....

وَسُمِّيَ بِوَاوِ الْإِسْتِثْنَاءِ. □ فَوَدُ: (وَالْخُضْرَةُ الْخ) وَأَيْضًا أَنَّ بَيْنَ اللَّوْنَيْنِ تَقَارُبًا فَيُطْلَقُ اسْمُ أَحَدِهِمَا عَلَى
الْآخَرِ أَسْنَى وَمُعْنَى. □ فَوَدُ: (وَعِرَاقًا) عَطَفَ عَلَى سَوَادًا. □ فَوَدُ: (إِذَا أَصْلُ الْعِرَاقِ الْخ) أَيِ: لُغَةً. اه. ع
ش. □ فَوَدُ: (بَيْنَهُمْ) أَيِ: الْغَانِمِينَ. اه. مُعْنَى. □ فَوَدُ: (بَذَلُوهُ لَهُ) أَيِ: أَعْطَوْهُ لِعُمَرَ بَعْوَضَ وَبِغْيَرِهِ مُعْنَى
وَأَسْنَى. □ فَوَدُ: (أَيِ: الْغَانِمُونَ) إِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ لَمْ يَقِفْهُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ مَسَاكِنَهُ وَقَوْلُهُ وَقِيلَ عَشْرَةٌ
وَقَوْلُهُ قِيلَ. □ فَوَدُ: (وَذَوُوا الْقُرْبَى) أَيِ: الْمَخْصُورُونَ فِي زَمَنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - .
□ فَوَدُ: (بِمَا فِيهِ الْمُضْلَحَةُ لِأَهْلِهِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْحَقَّ فِي وَقْفِ حَصَّتِهِمْ لَهُمْ فَلَا حَقَّ لِغَيْرِهِمْ فِيهَا. اه.
سم. □ فَوَدُ: (وَأَبْنِيَّتِهِ) عَطَفَ تَفْسِيرَ لِمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَمَحَلَّهُ فِي الْبِنَاءِ الْخ. اه. ع ش. □ فَوَدُ: (لِلْمُضْلَحَةِ
الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى عَلَى خِلَافِ سَائِرِ الْإِجَارَاتِ وَجَوَزَتْ كَذَلِكَ لِلْمُضْلَحَةِ الْكَلِيَّةِ فِي أَمْوَالِهِمْ
مَا لَا يَجُوزُ فِي أَمْوَالِنَا. اه. □ فَوَدُ: (فَجَرِيْبُ الشَّعِيرِ الْخ) وَالْجَرِيْبُ عَشْرُ قَصَبَاتٍ كُلُّ قَصْبَةٍ سِتَّةُ أَذْرُعٍ
بِالْهَاشِمِيِّ كُلُّ ذِرَاعٍ سِتُّ قَبْصَاتٍ كُلُّ قَبْضَةٍ أَرْبَعُ أَصَابِعٍ فَالْجَرِيْبُ مِسَاحَةٌ مُرَبَّعَةٌ مِنَ الْأَرْضِ بَيْنَ كُلِّ
جَانِبَيْنِ مِنْهَا سِتُّونَ ذِرَاعًا هَاشِمِيًّا وَقَالَ فِي الْأَنْوَارِ: الْجَرِيْبُ ثَلَاثَةُ آلَافٍ وَسِتِّمِائَةٍ ذِرَاعٍ. اه. أَسْنَى
وَمُعْنَى عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ الْجَرِيْبُ هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي قُرَى مِصْرَ بِالْفَدَّانِ وَهُوَ عَشْرُ قَصَبَاتٍ الْخ.
□ فَوَدُ: (وَالشَّجَرُ) أَيِ: مَا عَدَا التَّخْلَ وَالْعَنْبَ وَالزَّيْتُونَ وَانْظُرْ حِكْمَةَ عَدَمِ تَعَرُّضِهِ لِبَقِيَّةِ الْحُجُوبِ وَلَعَلَّهَا
لَمْ تَكُنْ تُقْصَدُ لِلزَّرَاعَةِ عَلَى حِدَةٍ. اه. ع ش. □ فَوَدُ: (وَالْبَاعِثُ لَهُ) أَيِ: لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.
□ فَوَدُ: (خَوْفُ اسْتِغَالِ الْغَانِمِينَ الْخ) أَيِ: لَوْ تَرَكَهَ بِأَيْدِيهِمْ. □ فَوَدُ: (بِهِ) أَيِ: بِسَوَادِ الْعِرَاقِ.

□ فَوَدُ: (لَأَنَّ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ فِي ذَلِكَ بِمَا فِيهِ الْمُضْلَحَةُ لِأَهْلِهِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْحَقَّ فِي وَقْفِ حَصَّتِهِمْ لَهُمْ فَلَا
حَقَّ لِغَيْرِهِمْ فِيهَا.

يَمْتَنِعُ بَيْعُ شَيْءٍ مِمَّا عَدَا أَبْنِيَتَهُ وَمَسَاكِنَهُ وَقِيلَ لَمْ يَقِفْهُ بَلْ بَاعَهُ لِأَهْلِهِ بِثَمَنِ مُتَجَمٍّ عَلَى مَمَرٍ الزَّمَانِ لِلْمَصْلَحَةِ أَيْضًا وَهُوَ الْخَرَجُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَزَالُوا يَبِيعُونَهُ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ وَرُدُّوهُ بِأَنْ عَمَرَ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ اشْتَرَى شَيْئًا مِنْهُ وَأَبْطَلَ شِرَاءَهُ وَنَازَعَ فِي ذَلِكَ الْبُلْقَيْنِي بِأَنَّهُ لَمْ يَصْحَ عَنْهُ إِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ، وَإِنَّمَا أَقْرَاهَا فِي أَيْدِي أَهْلِهَا بِخَرَجٍ ضَرَبَهُ عَلَيْهِمْ وَابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّ الْحُكْمَ بِالْوَقْفِ عَلَى ذِي الْيَدِ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ وَلَا إِقْرَارٍ لَا يُوَافِقُ قَوَاعِدَنَا إِذْ الْيَدُ لَا تُزَالُ شَرْعًا بِمُجَرَّدِ خَيْرٍ صَحِيحٍ وَيُرَدُّ الْأَوَّلُ بِأَنَّ إِبْقَاءَهَا بِأَيْدِيهِمْ بِالْخَرَجِ فِي مَعْنَى الْإِجَارَةِ بَلْ هُوَ إِجَارَةٌ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ الْمُعَاطَاةِ وَالثَّانِي بِأَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ فِي يَدٍ لَمْ يُعْلَمْ أَصْلُ وَضْعِهَا فَهَذِهِ هِيَ الَّتِي لَا تُتْرَكُ بِخَيْرٍ صَحِيحٍ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ وَلَا إِقْرَارٍ أَمَّا مَا عَلِمَ أَصْلُ وَضْعِ الْيَدِ عَلَيْهِ وَأَنَّهَا غَيْرُ يَدٍ مَلَكَ لِكُونِهِ لَا يُمْلِكُ فَيَفْعَلُ بِذَلِكَ مِنْ سَائِرِ الْأَيْدِي بَعْدَهَا أَلَا تَرَى أَنَّ الْخِلَافَ فِي مَلَكَ مَكَّةَ لِأَهْلِهَا وَعَدَمِهِ اسْتِنَادَ لِغَيْرِ بَيِّنَةٍ وَلَا إِقْرَارٍ مِنْ ذِي الْيَدِ وَلَيْسَ مَلْحَظُهُ إِلَّا مَا قَرَّرْتُهُ مِنَ الْعِلْمِ بِأَصْلِ الْوَضْعِ عِنْدَ كُلِّ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ بِمَا ظَهَرَ لَهُ مِنَ الدَّلِيلِ بَلْ مِمَّا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ.....

❏ قَوْلُهُ: (يَمْتَنِعُ) أَي: لِأَهْلِ السَّوَادِ يَبِيعُ شَيْءٌ وَرَهْنُهُ وَهَبُهُ لِكُونِهِ صَارَ وَفَقًا وَلَهُمْ إِجَارَتُهُ مُدَّةً مَعْلُومَةً لَا مُؤَبَّدَةً كَسَائِرِ الْإِجَارَاتِ وَلَا يَجُوزُ لِغَيْرِ سَاكِنِيهِ إِزْعَاجُهُمْ عَنْهُ وَيَقُولُ أَنَا اسْتَقْبَلْتُهُ وَأَعْطَيْتُهُ الْخَرَجَ؛ لِأَنَّهُمْ مَلَكَوا بِالْإِزْثِ الْمُتَّفَعَةَ بِعَقْدِ بَعْضِ آبَائِهِمْ مَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَالْإِجَارَةُ لَزِمَتْ لَا تَنْفَسِخُ بِالمَوْتِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. ❏ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَي: الثَّمَنُ الْمُتَجَمُّ. ❏ قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَي: فِي كُلِّ مِنْ قَوْلِهِ الْوَقْفُ وَالْبَيْعُ. ❏ قَوْلُهُ: (لَمْ يَصْحَ عَنْهُ) أَي: عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. ❏ قَوْلُهُ: (أَقْرَاهَا) أَي: أَرْضَ السَّوَادِ. ❏ قَوْلُهُ: (وَابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ) عَقَفَ عَلَى الْبُلْقَيْنِي. ❏ قَوْلُهُ: (عَلَى ذِي الْيَدِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْحُكْمِ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ أَي: مِنْ غَيْرِ ذِي الْيَدِ وَلَا إِقْرَارٍ أَي: مِنْ ذِي الْيَدِ. ❏ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ الْأَوَّلُ) أَي: نِزَاعُ الْبُلْقَيْنِي وَقَوْلُهُ وَالثَّانِي أَي: نِزَاعُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ. ❏ قَوْلُهُ: (أَمَّا مَا عَلِمَ أَصْلُ وَضْعِ الْيَدِ الْخ) لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ الْيَدُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ لَمْ يُعْلَمْ أَصْلُ وَضْعِهَا إِلَّا مِنَ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ وَقَدْ سُلِّمَ أَنَّ الْيَدَ لَا تَرْتَفِعُ بِالْخَبَرِ الصَّحِيحِ فَهَذَا الرَّدُّ غَيْرُ وَاضِحٍ فَتَأَمَّلْهُ وَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يُجَابَ بِمَنْعِ امْتِنَاعِ رَفْعِ الْيَدِ بِالْخَبَرِ الصَّحِيحِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سم.

❏ قَوْلُهُ: (لِكُونِهِ لَا يَمْلِكُ) يَتَأَمَّلْ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ لَا يَمْلِكُ فَرَعُ ثُبُوتٍ وَفِيهِ وَهُوَ مَحَلُّ النِّزَاعِ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. ❏ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَي: بِخَيْرٍ صَحِيحٍ. ❏ قَوْلُهُ: (فِي سَائِرِ الْأَيْدِي الْخ) لَعَلَّهُ عَلَى حَذْفِ الْعَاطِفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَالْأَصْلُ فِي تِلْكَ الْيَدِ الْمَوْضُوعَةُ عَلَيْهِ وَفِي سَائِرِ الْأَيْدِي الْخ. ❏ قَوْلُهُ: (مِمَّا يُتَعَجَّبُ لِخ) قَدْ يُقَالُ لَا عَجَبَ؛ لِأَنَّ اسْتِشْكَالَ الْمَنْقُولِ لَا يُخْرِجُهُ عَنِ الْإِعْتِمَادِ وَالصَّلَاحَةِ لِلْإِفْتَاءِ وَبِفَرْضِ أَنَّهُ اعْتَمَدَ مَا ذُكِرَ وَصَحَّحَهُ مُخَالِفًا لِلْأَصْحَابِ فَيَحْتَمِلُ تَغَايُرَ الزَّمَنَيْنِ وَاخْتِلَافَ التَّنْظِيرَيْنِ وَلَا عَجَبَ حَيْثُ ذُكِرَ

❏ قَوْلُهُ: (أَمَّا مَا عَلِمَ أَصْلُ وَضْعِ الْيَدِ عَلَيْهِ الْخ) لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: الْيَدُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ لَمْ يُعْلَمْ أَصْلُ وَضْعِهَا إِلَّا مِنَ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ وَقَدْ سُلِّمَ أَنَّ الْيَدَ لَا تَرْتَفِعُ بِالْخَبَرِ الصَّحِيحِ فَهَذَا الرَّدُّ غَيْرُ وَاضِحٍ فَتَأَمَّلْهُ وَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يُجَابَ بِمَنْعِ امْتِنَاعِ رَفْعِ الْيَدِ بِالْخَبَرِ الصَّحِيحِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

أَنَّهُ أَفْتَى بِهِدْمَ مَا بِالْقِرَافَةِ مِنَ الْأَبْنِيَةِ مُسْتَنْدًا فِي ذَلِكَ لِمَا وَرَدَ أَنَّ عَمَرَ وَقَفَهَا عَلَى مَوْتِ الْمُسْلِمِينَ. (وَهُوَ أَيْ السَّوَادُ. (مِنْ) أَوَّلِ. (عَبَادَانَ) بِتَشْدِيدِ الْمُوَحَّدَةِ. (إِلَى) آخِرِ. (حَدِيثُهُ الْمَوْصِلِ) بِفَتْحِ أَوَّلِيهِمَا. (طُولًا وَمِنْ) أَوَّلِ (الْقَادِسِيَّةِ) وَمِنْ غُذْيِيهَا وَهُوَ بَضْمٌ أَوَّلُهُ وَفَتْحُ ثَانِيهِ الْمُعْجَمِ قَرِيبٌ مِنَ الْكُوفَةِ (إِلَى) آخِرِ (حُلْوَانَ) بَضْمٌ الْمُهْمَلَةِ (عَرْضًا) بِإِجْمَاعِ الْمُؤَرِّخِينَ. (قُلْتُ الصَّحِيحُ أَنَّ الْبُضْرَةَ) بِتَثْنِيَةِ أَوَّلِهِ وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ وَتُسَمَّى قُبَّةُ الْإِسْلَامِ وَخِزَانَةُ الْعَرَبِ (وَإِنْ كَانَتْ دَاخِلَةً فِي حَدِّ السَّوَادِ فَلَيْسَ لَهَا حُكْمُهَا)؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ سَبِيحَةً أَحْيَاهَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ

أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَغْيِيرِ الْإِجْتِهَادِ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. هـ. قَوْلُهُ: (إِنَّهُ أَفْتَى) أَيِ: ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَيِ: السَّوَادِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ اهـ. فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَمِنْ غُذْيِيهَا إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلَهُ وَعَكْسُ ذَلِكَ إِلَى الْمَثْنِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَيِ: السَّوَادِ) أَيِ: سَوَادِ الْعِرَاقِ.

هـ. قَوْلُ (السِّي: (مِنْ عَبَادَانَ) مَكَانٌ بِقَرْبِ الْبُضْرَةِ. اهـ. مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (بِفَتْحِ أَوَّلِيهِمَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ بِحَاءِ مُهْمَلَةٍ وَمِيمٍ مَفْتُوحَتَيْنِ وَقِيَّدَتِ الْحَدِيثَ بِالْمَوْصِلِ لِإِخْرَاجِ حَدِيثِهِ أُخْرَى عِنْدَ بَغْدَادَ سُمِّيَتِ الْمَوْصِلُ؛ لِأَنَّ نَوْحًا وَمَنْ كَانَ مَعَهُ فِي السَّفِينَةِ لَمَّا نَزَلُوا عَلَى الْجُودِيِّ أَرَادُوا أَنْ يَغْرِفُوا قَدَرَ الْمَاءِ الْمُتَبَقِّي عَلَى الْأَرْضِ أَخَذُوا حَبْلًا وَجَعَلُوا فِيهِ حَجَرًا، ثُمَّ ذَلُّوهُ فِي الْمَاءِ فَلَمْ يَزَالُوا كَذَلِكَ حَتَّى بَلَغُوا مَدِينَةَ الْمَوْصِلِ فَلَمَّا وَصَلَ الْحَجَرُ سُمِّيَتِ الْمَوْصِلُ. اهـ.

هـ. قَوْلُ (السِّي: (وَمِنْ الْقَادِسِيَّةِ) اسْمُ مَكَانٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكُوفَةِ نَحْوُ مَرَحَلَتَيْنِ وَيَبْنَ بَغْدَادَ نَحْوُ خَمْسِ مَرَاجِلَ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَوْمًا مِنْ قَادِسٍ نَزَلُوهَا. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (بِضْمِ الْمُهْمَلَةِ) بَلَدٌ مَعْرُوفٌ. اهـ. مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (بِإِجْمَاعِ الْمُؤَرِّخِينَ) رَاجِعٌ إِلَى تَحْدِيدِ السَّوَادِ طُولًا وَعَرْضًا بِمَا ذَكَرَ. هـ. قَوْلُهُ: (وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ) أَيِ: فِي غَيْرِ النَّسْبَةِ وَأَمَّا فِيهَا فَإِنَّهُ مُتَعَيَّنٌ. اهـ. ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَتُسَمَّى قُبَّةُ الْإِسْلَامِ) وَلَمْ يُعْبَدْ بِهَا صَنَمٌ قَطُّ مُغْنِي وَسَمٌ.

هـ. قَوْلُ (السِّي: (فِي حَدِّ السَّوَادِ) أَيِ: سَوَادِ الْعِرَاقِ. هـ. قَوْلُ (السِّي: (فَلَيْسَ لَهَا حُكْمُهَا) أَيِ: فِي الْوَقْفِيَّةِ وَالْإِجَارَةِ وَالْخَرَاجِ الْمَضْرُوبِ؛ لِأَنَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَمْ يَدْخُلْهَا فِي ذَلِكَ وَإِنْ شَمِلَهَا الْفَتْحُ هَذَا مَا يَقْتَضِيهِ سِيَاقُ الْمُصَنَّفِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا لَابَنُ قَاسِمٍ هُنَا. اهـ. رَشِيدِيٌّ أَيِ: مِنْ قَوْلِهِ يَتَأَمَّلُ هَذَا الدَّلِيلُ أَيِ: قَوْلُ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ سَبِيحَةً إِنْ فَقَدْ يُقَالُ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ مَحَلَّهَا كَانَ مَوَاتًا لَكِنْ شَوِّمِلَهَا الْفَتْحُ فَكَيْفَ انْقَطَعَ حُكْمُهَا عَنْه بِالْبِنَاءِ فِيهِ وَإِحْيَائِهِ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (سَبِيحَةً) بِكَسْرِ الْبَاءِ أَرْضٌ ذَاتُ سَبَاحٍ أَيْ مَلِيحٍ.

هـ. قَوْلُهُ: (إِنَّ الْبُضْرَةَ الْإِخ) قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: وَيُقَالُ لَهَا الْبُصَيْرَةُ بِالتَّضْغِيرِ قَالَ صَاحِبُ الْمَطَالِيعِ: وَيُقَالُ لَهَا تَذْمُرٌ وَيُقَالُ لَهَا الْمُؤْتَفِكَةُ؛ لِأَنَّهَا انْتَفَكَّتْ بِأَهْلِهَا فِي أَوَّلِ الدَّهْرِ قَالَ السَّمْعَانِيُّ: يُقَالُ الْبُضْرَةُ قُبَّةُ الْإِسْلَامِ وَخِزَانَةُ الْعَرَبِ بَنَاهَا عُثْمَانُ بْنُ عَزْرَوَانَ فِي خِلَافِهِ عَمَرَ سَنَةَ سَبْعٍ عَشْرَةٍ مِنَ الْهَجْرَةِ وَسَكَنَهَا النَّاسُ سَنَةَ ثَمَانٍ عَشْرَةٍ وَلَمْ يُعْبَدِ الصَّنَمُ قَطُّ عَلَى أَرْضِهَا هَكَذَا كَانَ يَقُولُ أَبُو الْفَضْلِ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ الرَّاعِظُ بِالْبُضْرَةِ. اهـ. الْمَقْصُودُ نَقْلُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا كَانَتْ سَبِيحَةً أَحْيَاهَا عُثْمَانُ الْإِخ) يَتَأَمَّلُ هَذَا

وَعُتِبَتْ بَنُو عَزْرَوَانَ فِي زَمَنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ سَبْعَةِ عَشَرَ بَعْدَ فَتْحِ الْعِرَاقِ. (إِلَّا فِي مَوْضِعِ غَزْبِي دَجَلْتَهَا) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكَسْرِهَا وَيُسَمَّى نَهْرُ الصَّرَاةِ. (وَمَوْضِعُ شَرْقِيَّهَا) أَيِ الدَّجْلَةِ وَيُسَمَّى الْفُرَاتَ وَعَكْسُ ذَلِكَ شَارِحَانِ وَالْأَشْهُرُ بِلِ الْمَعْرُوفِ مَا قَوَّزَنَاهُ. (وَالصَّحِيحُ. أَنَّ مَا فِي السَّوَادِ مِنَ الدُّورِ وَالْمَسَاكِينِ يَجُوزُ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي وَفْقِهِ كَمَا مَرَّ. (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَمَحَلُّهُ فِي الْبِنَاءِ دُونَ الْأَرْضِ لِشُمُولِ الْوَقْفِ لَهَا وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ كَالْأَذْرَعِيِّ يُشَبِّهُ أَنَّ مَحَلَّ جَوَازِ بَيْعِ الْبِنَاءِ مَا إِذَا كَانَتِ الْآلَةُ مِنْ غَيْرِ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ الْمَوْقُوفَةِ وَإِلَّا امْتَنَعَ وَعَلَيْهِ حُجْلٌ مَا نَقَلَهُ الْبُلْقَيْنِيُّ عَنِ النَّصِّ مِنْ أَنَّ الْمَوْجُودَ مِنْهَا حَالَ الْفَتْحِ وَقَفَّ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ أَه. وَهُوَ بَعِيدٌ وَالَّذِي يُنَجِّحُ حَمْلَهُ عَلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ عُمَرَ وَقَفَّ حَتَّى الْأَبْنِيَّةَ وَلَيْسَ لِمَنْ بِيَدِهِ أَرْضٌ مِنَ السَّوَادِ تَقَاوُلُ ثَمَرِ أَشْجَارِهَا لِمَا مَرَّ أَنَّهَا فِي أَيْدِيهِمْ بِالْإِجَارَةِ فَيَضْرِبُهُ أَوْ ثَقْنَهُ الْإِمَامُ لِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ.

أه. ع. ش. ٥٠. قَوْلُهُ: (نَهْرُ الصَّرَاةِ) بِفَتْحِ الصَّادِ.

٥. قَوْلُ (لَسْتِي): (وَمَوْضِعُ شَرْقِيَّهَا) وَمَا سَوَى هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ مِنْهَا كَانَ مَوَاتًا أَخِيَاهُ الْمُسْلِمُونَ. أه. مُعْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (شَارِحَانِ) مِنْهُمَا الْمَحَلِّي. أه. ع. ش. ٥٠. قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ: جَوَازِ الْبَيْعِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَهُوَ بَعِيدٌ) قَدْ يُقَالُ بَلْ لَا يُمَكِّنُ مِنْ تَسْلِيمِ أَنَّ الْمَوْقُوفَ الْأَرْضَ دُونَ الْبِنَاءِ وَظُهُورُ أَنَّ الْأَبْنِيَّةَ الْمَوْجُودَةَ حَالَ الْفَتْحِ أَخَذَتْ أَلَتْهَا مِنَ الْأَرْضِ قَبْلَ وَقْفِهَا ضَرُورَةً أَخَذَهَا قَبْلَ الْفَتْحِ وَتَأَخَّرَ الْوَقْفُ عَنِ الْفَتْحِ. أه. سَم. ٥. قَوْلُهُ: (حَمَلَهُ) أَيِ: مَا نَقَلَهُ الْبُلْقَيْنِيُّ عَنِ النَّصِّ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لِمَنْ) إِلَى الْمُتْنِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. ٥. قَوْلُهُ: (تَقَاوُلُ ثَمَرِ أَشْجَارِهَا إلخ) أَيِ: الَّتِي كَانَتْ مَوْجُودَةً قَبْلَ إِجَارَةِ الْأَرْضِ إِذَا الْحَادِثُ بَعْدَ ذَلِكَ مِلْكٌ لِمُخْذِرِهِ وَالْإِجَارَةُ شَامِلَةٌ لِذَلِكَ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ أَجْرٌ جَرِيبِ التَّخْلِ وَالْعِنَبِ وَالزَّيْتُونِ. أه. ع. ش. عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرَ هَذَا وَاضِحٌ فِي الشَّجَرِ الْقَدِيمِ وَمَا تَفَرَّعَ مِنْهُ أَمَا لَوْ أَتَى بِغُرَاسٍ مِنْ مَحَلٍّ آخَرَ وَعَرَسَهُ بِالسَّوَادِ الْمَذْكُورِ قَوَاضٍ أَنَّهُ مِلْكٌ صَاحِبِهِ وَثَمَرُهُ كَذَلِكَ. أه. وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: لِمَا مَرَّ أَنَّهَا أَيِ: أَرْضِ السَّوَادِ وَهَذَا فِي الْأَشْجَارِ الْمَوْجُودَةِ عِنْدَ الْإِجَارَةِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَتُصَرِّحُ بِهِ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ. أه. أَقُولُ وَمَعَ هَذَا الْإِشْكَالِ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ إِذَا ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ مَا اسْتَنْتَنِي مِنْ وَقْفَةِ السَّوَادِ وَإِجَارَتِهِ إِلَّا الْأَبْنِيَّةَ وَإِنَّ هَذِهِ خَارِجَةٌ عَنْ قَوَاعِدِ الْإِجَارَةِ فَتَكُونُ الْأَشْجَارُ الْقَدِيمَةُ دَاخِلَةً فِي إِجَارَتِهِ بَلْ قَوْلُهُمُ السَّابِقُ وَأَجْرُ جَرِيبِ الشَّجَرِ وَالتَّخْلِ وَالْعِنَبِ وَالزَّيْتُونِ صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ ثَمَرَةَ الْقَدِيمَةِ مِلْكٌ لِأَهْلِ السَّوَادِ أَيْضًا فَلْيُحَرِّزْ. ٥. قَوْلُهُ: (فَيَضْرِبُهُ، أَوْ ثَقْنَهُ الْإِمَامُ إلخ).

الدَّلِيلُ فَقَدْ يُقَالُ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ مَحَلَّهَا كَانَ مَوَاتًا لَكِنْ شَمِلَهُ الْفَتْحُ فَكَيْفَ انْقَطَعَ حُكْمُهُ عَنْهُ بِالْبِنَاءِ فِيهِ وَإِخْيَانُهُ وَكَوْنُهُ كَانَ سَبِيحَةً لَا يَقْتَضِي انْقِطَاعَ حُكْمِ الْفَتْحِ عَنْهُ لِأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ مَالٌ يُنْتَفَعُ بِهِ لَا يُقَالُ الْكَلَامُ فِي أَبْنِيَّتِهَا لِمَا سَيَأْتِي؛ لِأَنَّا نَقُولُ: فَلَا خُصُوصِيَّةَ لَهَا بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا مُقْتَضَى الْكَلَامِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَبْنِيَّتِهَا وَغَيْرِهَا. ٥. قَوْلُهُ: (وَهُوَ بَعِيدٌ) قَدْ يُقَالُ بَلْ لَا يُمَكِّنُ مَعَ تَسْلِيمِ أَنَّ الْمَوْقُوفَ الْأَرْضَ دُونَ الْبِنَاءِ وَظُهُورُ أَنَّ الْأَبْنِيَّةَ الْمَوْجُودَةَ حَالَ الْفَتْحِ أَخَذَتْ أَلَتْهَا مِنَ الْأَرْضِ قَبْلَ وَقْفِهَا ضَرُورَةً أَخَذَهَا قَبْلَ الْفَتْحِ وَتَأَخَّرَ الْوَقْفُ

﴿وَفُتِحَتْ مَكَّةُ صَلْحًا﴾ كما دَلَّ عليه قوله تعالى ﴿وَلَوْ فَتَحْنَاكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الفتح: ٢٢] أي أهل مَكَّةَ ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ﴾ [الفتح: ٢٤] ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ [الحج: ٤٠] أي المشاهجرين من مَكَّةَ فأضاف الدَّورَ إليهم والخبرُ الصَّحيحُ «مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ أَلْقَى سِلَاحَهُ فَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ» واستثناء أفرادٍ أَمَرَ بِقَتْلِهِمْ يَدُلُّ عَلَى عُمُومِ الْأَمَانِ لِلْبَاقِي وَلَمْ يَسْلُبْ ﷺ أَحَدًا وَلَا قَسَمَ عَقَارًا وَلَا مَنْقُولًا وَلَوْ فَتِحَتْ عَنْوَةٌ لَكَانَ الْأَمْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا دَخَلَهَا ﷺ مُتَاهِبًا لِلْقِتَالِ خَوْفًا مِنْ غَدَرِهِمْ وَتَقْضِيهِمْ لِلصُّلْحِ الَّذِي وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ دُخُولِهَا وَفِي الْبَرِيطِيِّ أَنَّ أَسْفَلَهَا فَتَحَهُ خَالِدٌ عَنْوَةً وَأَعْلَاهَا فَتَحَهُ الرَّبِيعُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَدَخَلَ ﷺ مِنْ جِهَتِهِ فَصَارَ الْحُكْمُ لَهُ وَبِهَذَا تَجْتَمِعُ الْأَخْبَارُ الَّتِي ظَاهَرُهَا التَّعَارُضُ وَأَمَّا مَا فِي فَتْحِ الْبَارِي أَنَّهُ صَحَّ مِنْهُ ﷺ الْأَمْرُ بِالْقِتَالِ حَيْثُ قَالَ: «أَتَرَوْنَ إِلَى أَوْبَاشٍ قُرَيْشٍ وَأَتْبَاعِهِمْ اخْضَعُوا لَهُمْ خَضَعًا حَتَّى تُؤَافِقُونِي بِالصِّفَا فَجَاءَهُ أَبُو سُفْيَانَ فَقَالَ: أَبِيعْتُ خَضْرَاءَ قُرَيْشٍ فَقَالَ: ﷺ مَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ» وَأَنَّ هَذَا حُجَّةُ الْأَكْثَرِينَ الْقَائِلِينَ بِالْعَنْوَةِ كَوُقُوعِ الْقِتَالِ مِنْ خَالِدٍ وَكَتَصْرِيجِهِ ﷺ بِأَنَّهَا أَجِلْتُ لَهُ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ وَنَهْيِهِ عَنِ التَّأَسُّيِ بِهِ فِي ذَلِكَ وَإِنَّ تَرْكَهَ الْقِسْمَةَ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ الْعَنْوَةِ فَقَدْ يُمْنُ عَلَيْهِمْ بِدَوْرِهِمْ بَعْدَ الْفَتْحِ عَنْوَةً وَإِنَّ قَوْلَهُ: ﷺ «مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَهُوَ آمِنٌ» إِنْ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ صَلْحًا إِلَّا إِذَا كَفُّوا عَنِ الْقِتَالِ وَظَاهَرُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ أَنَّ قُرَيْشًا لَمْ يَلْتَزِمُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ اسْتَعَدُّوا لِلْحَرْبِ فَيَجَابُ عَنْهُ وَإِنْ سَكَتَ عَلَيْهِ تَلَامِذُهُ وَغَيْرُهُمْ، أَمَّا عَنِ الْأَوَّلِ.....

(تنبيه): لَوْ رَأَى الْإِمَامُ الْيَوْمَ أَنَّ يَقِفَ أَرْضَ الْغَنِيمَةِ كَمَا فَعَلَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَوْ عَقَارَاتِهَا، أَوْ مَنْقُولَاتِهَا جَازًا إِنْ رَضِيَ الْغَانِمُونَ بِذَلِكَ كَتَنظِيرِهِ فِيمَا مَرَّ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَا قَهْرًا عَلَيْهِمْ وَإِنْ خَشِيَ أَنَّهُ تَشْغَلُهُمْ عَنِ الْجِهَادِ؛ لِأَنَّهُا وَلِكُفَّهِمْ لَكِنْ يَفْهَرُهُمْ عَلَى الْخُرُوجِ إِلَى الْجِهَادِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ وَلَا يُرَدُّ شَيْءٌ مِنَ الْغَنِيمَةِ إِلَى الْكُفَّارِ إِلَّا بِرِضَا الْغَانِمِينَ؛ لِأَنَّهُمْ مَلَكَوْا أَنْ يَتَمَلَّكُوهَا مُغْنِي وَرَوْضَ مَعَ شَرْحِهِ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَمَّا مَا فِي فَتْحِ الْبَارِي فِي النَّهْيَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الَّذِي إِنْ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ صَلْحًا إِلَّا إِذَا كَفُّوا عَنِ الْقِتَالِ وَظَاهَرُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ أَنَّ قُرَيْشًا لَمْ يَلْتَزِمُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ اسْتَعَدُّوا لِلْحَرْبِ فَيَجَابُ عَنْهُ وَإِنْ سَكَتَ عَلَيْهِ تَلَامِذُهُ وَغَيْرُهُمْ، أَمَّا عَنِ الْأَوَّلِ.....

□ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَسْلُبْ) بَيْنَاءُ الْفَاعِلِ مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ أَي: لَمْ يُعْطِ السَّلْبَ.

□ قَوْلُهُ: (إِلَى، أَوْبَاشٍ قُرَيْشٍ) الْأَوْبَاشُ الْأَخْلَاطُ وَالسَّفَلَةُ. اهـ. قَامُوسٌ. □ قَوْلُهُ: (بِالصِّفَا) جَبَلٌ مَعْرُوفٌ فِي مَكَّةَ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنَّ هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ صَلْحًا إِلَّا إِذَا كَفُّوا عَنِ الْقِتَالِ وَظَاهَرُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ أَنَّ قُرَيْشًا لَمْ يَلْتَزِمُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ اسْتَعَدُّوا لِلْحَرْبِ فَيَجَابُ عَنْهُ وَإِنْ سَكَتَ عَلَيْهِ تَلَامِذُهُ وَغَيْرُهُمْ، أَمَّا عَنِ الْأَوَّلِ.....

□ قَوْلُهُ: (لَمْ يَلْتَزِمُوا ذَلِكَ) أَي: الْإِنْكَفَافَ. □ قَوْلُهُ: (فَيَجَابُ) جَوَابٌ أَمَّا وَقَوْلُهُ عَنْهُ أَي: عَمَّا فِي الْفَتْحِ. □ قَوْلُهُ: (أَمَّا عَنِ الْأَوَّلِ) وَهُوَ قَوْلُهُ: إِنَّهُ صَحَّ عَنْهُ ﷺ الْأَمْرُ بِالْقِتَالِ.

فَبَانَ صَرِيحُ قَوْلِهِ حَتَّى تُؤَاوُنِي بِالصَّفَا أَنْ أَمَرَهُ إِنَّمَا كَانَ لِخَالِدٍ وَمَنْ مَعَهُ الدَّاحِلِينَ مِنْ أَسْفَلِهَا وَقَدْ بَيَّنَّ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ أَمَرَهُمْ أَنْ لَا يُقَاتِلُوا إِلَّا مَنْ قَاتَلَهُمْ فَأَلَامَهُمُ بِالْقَتْلِ فِيمَا ذَكَرَ مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ أَيْ اخْضُدُوهُمْ إِنْ قَاتَلُوكُمْ وَلَا مَانِعَ أَنَّهُ كَوَّرَ قَوْلَهُ مَنْ أَعْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ، وَأَمَّا عَنِ الثَّانِي فَهُوَ أَنَّ وَقُوعَ الْقِتَالِ مِنْ خَالِدٍ إِنَّمَا كَانَ لِمَنْ قَاتَلَهُ كَمَا أَمَرَ ﷺ وَبِهِ صَرَحَ أَئِمَّةُ السَّيْرِ وَبَعَرَضَ أَنَّهُ بِاجْتِهَادٍ مِنْهُ فَلَا عِبْرَةَ بِهِ مَعَ رَأْيِهِ ﷺ وَأَمَّا عَنِ الثَّالِثِ فَبَانَ جَلُّهَا لَهُ لَا يَسْتَلْزِمُ وَقُوعَ الْقِتَالِ مِنْهُ لِمَنْ لَمْ يُقَاتِلْهُ وَكَمْ أَجَلُ لَهُ ﷺ أَشْيَاءُ لَمْ يَقْعُلْهَا كَمَا يُعْرِفُ ذَلِكَ بِسَيْرِ خَصَائِصِهِ ﷺ، وَأَمَّا عَنِ الرَّابِعِ فَهُوَ أَنَّا لَمْ نَجْعَلْ عَدَمَ الْقِسْمَةِ دَلِيلًا مُسْتَقِيلًا بَلْ مُقَوِّيًا عَلَى أَنَّ لَكَ أَنْ تَجْعَلَهُ مُسْتَقِيلًا بِأَنْ تَقُولَ الْأَصْلُ فِي عَدَمِ الْقِسْمَةِ أَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى الصُّلْحِ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى خِلَافِهِ فَعَدَمُهَا ظَاهِرٌ فِي الصُّلْحِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَلْزِمْهُ وَمَا نَحْنُ فِيهِ يُكْتَفَى فِيهِ بِالظَّاهِرِ، وَأَمَّا عَنِ الْخَامِسِ فَهُوَ أَنَّ أَكَابِرَهُمْ كَفُّوا عَنِ الْقِتَالِ وَلَمْ يَقْعُ إِلَّا مِنْ أَخْلَاطِهِمْ فِي غَيْرِ الْجِهَةِ الَّتِي دَخَلَ مِنْهَا ﷺ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِهَا وَلَا يَمْنُ بِهَا؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا أَخْلَاطًا لَا يُغْبَأُ بِهِمْ كَمَا أَطْبَقَ عَلَيْهِ أَئِمَّةُ السَّيْرِ وَبِفَرْضِ تَأْهِبِ قُرَيْشٍ لِلْقِتَالِ فَهُوَ لَا يَقْتَضِي رَدَّ الصُّلْحِ؛ لِأَنَّهُ لِيُخَوِّفَ بِإِدْرَةِ تَفْعُ مِنْ شَوَازِ ذَلِكَ الْجَيْشِ الْحَافِلِ لَا سِيَّمَا وَقَدْ سَمِعُوا قَوْلَ سَعْدِ بْنِ خُزْرَجٍ وَحَامِلِ رَايَتِهِمْ بِمَرِّ الظُّهْرَانِ لِأَبِي سُفْيَانَ الْيَوْمَ يَوْمَ الْمَلْحَمَةِ أَيْ الْقَتْلِ وَإِنْ كَانَ ﷺ قَالَ: «كَذَبَ سَعْدٌ» وَأَخَذَ الرَّايَةَ مِنْهُ وَأَعْطَاهَا لِوَلَدِهِ قَيْسٍ أَوْ لِعَلِيِّ أَوْ لِلزُّبَيْرِ ﷺ فَإِنْ قُلْتَ يُؤَيِّدُ الْعِنُودَةَ قَوْلُهُ: ﷺ ثَانِي يَوْمِ الْفَتْحِ فِي خُطْبَتِهِ لِأَهْلِ مَكَّةَ: «اذْهَبُوا فَأَنْتُمْ الطُّلُقَاءُ» قُلْتَ لَا يُؤَيِّدُهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ فَأَنْتُمْ الَّذِينَ أَطْلَقَهُمُ اللَّهُ بِوَاسِطَةِ تَرْكِهِمُ لِلْقِتَالِ مِنْ أَنْ يُضْرَبَ عَلَيْهِمْ أَسْرٌ أَوْ اسْتَرْقَاقٌ وَحِينَئِذٍ فَهُوَ دَلِيلٌ لِلصُّلْحِ لَا لِلْعِنُودَةِ. (فَدُورُهَا وَأَرْضُهَا الْمُحْيَاةُ مَلِكٌ ثُبَاغٌ) كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَخْبَارُ وَلَمْ يَزَلِ النَّاسُ

□ قَوْلُهُ: (فَبَانَ صَرِيحُ قَوْلِهِ إلخ) مِنْ أَيْنَ. اه. سم. □ قَوْلُهُ: (فِيمَا ذَكَرَهُ) أَي: فِي الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْفَتْحِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا مَانِعَ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ إِنَّ الْقَوْلَ الْمَذْكُورَ قَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ فِي جُمْلَةٍ أَحَادِيثَ تَقْتَضِي عُمُومَ الْخِطَابِ بِهِ وَهُوَ يُنَافِي مَا ادَّعَاهُ مِنْ أَنَّ أَمْرَهُ بِذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ لِخَالِدٍ وَمَنْ مَعَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا عَنِ الثَّانِي) وَهُوَ قَوْلُهُ: كَوُوعِ الْقِتَالِ إلخ. □ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا عَنِ الثَّالِثِ) وَهُوَ قَوْلُهُ: وَكَتَضْرِيحِهِ إلخ. □ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا عَنِ الرَّابِعِ) وَهُوَ قَوْلُهُ: وَإِنْ تَرَكَ الْقِسْمَةَ إلخ. □ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا عَنِ الْخَامِسِ) وَهُوَ قَوْلُهُ: وَإِنْ قَوْلُهُ ﷺ إلخ. □ قَوْلُهُ: (لَا عِبْرَةَ بِهَا) أَي: بِجِهَةٍ غَيْرِ جِهَةِ دُخُولِهِ ﷺ. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَي: النَّاتِبُ. □ قَوْلُهُ: (لِيُخَوِّفَ بِإِدْرَةِ) الْبَادِرَةُ عَلَى وَزْنِ نَادِرَةٍ مَا يَتَدَّرُّ مِنْ حَدِيثِكَ فِي الْغَضَبِ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ فِعْلٍ. اه. قَامُوسٌ. □ قَوْلُهُ: (وَحَامِلِ رَايَتِهِمْ) عَطَفَ عَلَى سَيِّدِ الْخُزْرَجِ. □ قَوْلُهُ: (بِمَرِّ الظُّهْرَانِ) اسْمٌ مُوَضَّعٌ بِقُرْبِ مَكَّةَ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ إلخ) غَايَةٌ. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ مَعْنَاهُ إلخ) هَذَا خِلَافُ الْمُتَبَادِرِ فَلَا يَدْفَعُ التَّائِيدَ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ أَنْ يُضْرَبَ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِأُطْلُقَ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا دَلَّتْ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَمَّا خَبَرٌ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا مَا أَتَبَهُ

عَنِ الْفَتْحِ. □ قَوْلُهُ: (فَبَانَ صَرِيحُ قَوْلِهِ إلخ) مِنْ أَيْنَ.

يتبايعونها نعم، الأولى عدم بيعها وإجارتها خروجا من خلاف من منعها في الأرض، أما البناء فلا خلاف في حل بيعه وإجارتها، وأما خبر: «مكة لا تباع رباؤها ولا تؤجر دورها» فضعيف خلافا للحاكم قيل: قوله فدورها إلخ يقتضي ترتب كونها ملكا على الصلح وليس كذلك؛ لأن قضيتها أنها وقف؛ لأنها فيء وهو وقف، إما بنفس حصوله أو بإيقافه وكونها غير ملك على العنوة وليس كذلك أيضا؛ لأن المفتوح عنوة غنيمة مُحَمَّسَةٌ والصواب أنه ﷺ أقر الدور بيد أهلها على الملك الذي كانوا عليه ولا نظر في ذلك إلى أنها فتحت صلحا أو عنوة. اهـ. ويُردُّ بما يأتي أن من أنواع الصلح أن يقع على أن كل البلد لهم وهذا هو الواقع كما يُشير إليه قول المعترض والصواب إلخ فيترتب على هذا الصلح أن أرضها ودورها ملك لأهلها يتصرفون فيه كيف شاءوا ولا يترتب ذلك على العنوة؛ لأنها إذا كانت غنيمة يكون خُصُصَ خُصُصَها للمصالح وثلاثة أخماس خُصُصَها لإجهاث عامة فلا يتمكّن البقية من التصرف فيها كذلك فصَحَّ التفرُّغ في كلامه على الصلح لا على العنوة وبأن أنه لا اعتراض عليه ومضّر فتحت عنوة وقيل صلحا وهو مقتضى نص الأم في الوصية.....

عليه وإلى قوله قيل في النهاية. □ قوله: (نعم الأولى عدم بيعها إلخ) مقتضاه أن يبيعه وإجارتها خلاف الأولى كما في المجموع ومال المغني إلى ما قاله الزركشي من كراهتهما. □ قوله: (من خلاف من منعها) وممن منع بيعها أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه. □ قوله: (فلا خلاف في حل بيعه إلخ) أي: إذا لم يكن البناء من أجزاء أرض مكة كما يؤخذ مما مر في بناء سواد العراق. اهـ. مُغْنِي.

□ قوله: (رباعها) أي: منازلها. اهـ. ع ش. □ قوله: (قيل إلخ) وممن قال به المغني. □ قوله: (لأن قضيتها) أي: الصلح. □ قوله: (ما بنفس الحصول) أي: على المزجوح من أن الفيء يصير وقفا بنفس حصوله أو إيقافه أي: على المذهب من أن الإمام مخير بين أن يجعله وقفا على نفسه على المُرْتَقَةِ وأن يبيعه ويقسم ثمنه بينهم. □ قوله: (وكونها إلخ) عطف على قوله كونها ملكا إلخ. □ قوله: (فيه) الأولى الثاني. □ قوله: (وثلاثة أخماس خُصُصَها إلخ) لم لم يقل وأربعة أخماس خُصُصَها ولم ترك أربعة أخماس الغانمين مع أنها تمنع ملك أهلها. اهـ. سم. □ قوله: (كذلك) أي: كيف شاؤا. □ قوله: (وبأن إلخ) أي: ظهر. □ قوله: (ومضّر فتحت عنوة) كذا في النهاية والمغني وشرح المنهج وقال الرشيد أي: ولم يصح أنها وقفت كما في فتاوى والده وعليه فلا خراج في أرضها؛ لأنها ملك الغانمين وموروثة عنهم لكن في حواشيه على شرح الرّوض عن ابن الرّفعة نقلًا عن جماعة من العلماء أنها فتحت عنوة وأن عمر رضي الله تعالى عنه وضع على أراضيهم الخراج فلنحرز ولننظر وضع الخراج فيها على قواعد مذهنا، ثم رأيت في حواشي ابن قاسم في الباب الآتي ما هو صريح في أن المراد بمضّر المفتوحة عنوة خصوص البلد لا جميع أراضيها وبه ينتفي الإشكال. اهـ. عبارة ع ش قوله: وفتحت مضّر عنوة

□ قوله: (وثلاثة أخماس خُصُصَها) ولم ترك أربعة أخماس الغانمين مع أنها تمنع ملك أهلها.

وحمله الأولون على أنّ المفتوح صلحا هي نفسها لا غير، وإنما بقيت الكنائس بها لقوة القول بأنها وجميع إقليبيها فتحت صلحا قِيلَ ولاحتمال أنها كانت خارجة عنها، ثم اتّصلت فيه نظراً؛ لأنّ الكنائس موجودة بها وإقليبيها فلا يُتصوّر حينئذٍ إلا القول بأنّ الكل صلح إلا أنّ يجاب بأنهم راعوا في إبقائهم قوة الخلاف كما تقرر ودمشق عنوة عند الشبكي ومنقول الزافعي عن الزوياني أنّ مدّن الشام صلح وأرضها عنوة وبسطت الكلام على ذلك كأكثر بلاد الإسلام بما لا يُستغنى عن مراجعته في إفتاء فيه أبلغ الرد على ظالم أراد إبطال أوقاف مضر مُحتجاً بأنها فتحت عنوة.

فصل في أمان الكفار

الذي هو قسيم الجزية والهدنة وقسم من مطلق الأمن لهم المُتخصر في هذه الثلاثة؛ لأنه إن تعلّق بمحصور فالأول أو بغيره لا إلى غاية.....

أي: وقرأها ونحوها ممّا في إقليبيها فتحت صلحا انتهى سم على المنهج نقلاً عن فتاوى شيخ الإسلام. اه. قوله: (وحمله الأولون إلخ) عبارة المُعني تيمّة الصحيح أنّ مضر فتحت عنوة وممن نصّ عليه مالك في المدونة وأبو عبيد والطحاوي وغيرهم وإنّ عمر رضي الله تعالى عنه وضع على أراضيهم الخراج وفي وصية الشافعي في الأمّ ما يقتضي أنها فتحت صلحا وكان الليث يحدث عن زيد بن حبيب أنها فتحت صلحا، ثم نكثوا ففتحها عمر رضي الله تعالى عنه ثانياً عنوة ويُمكن حمل الخلاف على هذا فمن قال فتحت صلحا نظراً لأوّل الأمر ومن قال عنوة نظراً لآخر الأمر.

قوله: (وهي نفسها) والمراد بها مضر العتيقة والذي اعتمده شيخنا الحفني أنّ مضر وقرأها فتحت عنوة بدليل إطلاق الشارح هنا وتفصيله في الشام وعلى هذا يكون أرضها غير مملوكة لأهلها بل ملكاً للغنمين فلذا أخذ عليها الخراج إلا أن يقال: يُمكن أن تكون وصلت لأهلها بطريق من الطرق، أو أنهم ورثه الغنمين وأيا ما كان فضرب الخراج لا يُنافي الملك كما إذا فتحت البلد صلحا وشرط كونه لهم ويؤدّون خراجهم كما يأتي في آخر الجزية. اه. بـجـريـمي على شرح المنهج. قوله: (إن مدّن الشام) أي: فتحها. اه. ع ش

(فصل: في أمان الكفار)

قوله: (في أمان الكفار) إلى قول المتن ويجب في النهاية إلّا قوله ونارَعَ فيه البلقيني وقوله وأطال إلى المتن. قوله: (في أمان الكفار) أي وما يتبع ذلك. اه. ع ش أي: من قوله والمسلم بدار كُفر إلخ. قوله: (المُتخصر) أي: مُطلق الأمان. اه. ع ش. قوله: (لأنه) إلى قوله وعلى المُعني في المتن. قوله: (إن تعلّق بمحصور إلخ) قضيته أنّ تأمين الإمام غير مَخصورين لا يُسمّى أماناً وليس مراداً حليّ وزيادي وقد يقال هو كذلك؛ لأنه حينئذٍ هُدنة وإن عَقِدَ بلفظ الأمان. اه. بـجـريـمي. قوله: (فالأول) أي: أمان الكفار. اه. ع ش. قوله: (أو بغيره لا إلى غاية إلخ) قضيته أنّ الجزية لا

فالثاني أو إليها فالثالث وأصله قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ١٦] الآية وقوله ﷺ «ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أذناهم فمن أخفر مسلماً أي نقض عهده فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» رواه الشيخان والذمة العهد والأمان والحرمة والحق وكل صحيح هنا وقد تطلق على الذات والنفس اللتين هما محلها في نحو في ذمته كذا وبرئت ذمته منه وعلى المعنى الذي يصلح للإلزام والالتزام كما مر.

(يصح من كل مسلم مكلف) وسكران. (مختار) ولو أمة لكافر وسفهاً وفايقاً وهرباً لقوله في الخبر «يسعى أذناهم»؛ ولأن عمر رضي الله عنه أجاز أمان عبده على جميع الجيش لا كافراً لأتباعه

يجوز في مَنصُورين وليس مراداً انتهى شيخنا زيادي أي وإنما المراد أن الجزية لا يُشترط كونها لمَنصُورين. اه. ع ش أي: فالقيد خرج مخرج الغالب بـجبرمي وقوله: وإنما المراد أن الجزية إلخ أي: والهدنة. ق. ق. ق. (فالثاني) أي: الجزية. ق. ق. ق. (فالثالث) أي: الهدنة. اه. ع ش. ق. ق. (وأصله) أي: الأصل في مطلق الأمان. ق. ق. ق. (يسعى بها) أي: يتحملها ويقبضها مع الكفار. اه. بـجبرمي.

ق. ق. (أذناهم) أي: كالزينة المسلمة لكافر. اه. ع ش. ق. ق. (فمن أخفر) هو بالخاء المعجمة والفاء قال في المختار: الخفير المجير وأخفره نقض عهده وعذره ومثله في المضباح. اه. ع ش عبارة الرشدي والهمزة فيه للإزالة أي: من أزال خفارتَه بأن قطع ذمته. اه. ق. ق. (والحرمة) أي: الإحترام. اه. ع ش. ق. ق. (هنا) أي: في الحديث. ق. ق. (وقد تطلق) أي: الذمة شرعاً. اه. ع ش. ق. ق. (اللّتين هما محلها) أي: فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم الحال على المحل كما صرح به الزيادي وأنظر إطلاق الذمة على الذات والنفس بأي معنى من المعاني الأربعة المذكورة وفي كل منها بُعد لا يخفى فليتأمل. اه. رشدي وقوله: (وانظر إلخ) لم يظهر وجهه بعد تسليم التجوز وظهور أن كلاً من المعاني الأربعة حال الذات والنفس محله. ق. ق. (محله) أي: الذمة. اه. ع ش.

ق. ق. (في نحو في ذمته كذا إلخ) وفي جعل هذا مثلاً لا يمتنع الذات والنفس وقفة والأظهر التمثيل به للمعنى الآتي فتأمل. اه. رشدي. ق. ق. (كما مر) أي: في البيع. اه. مغني.

ق. ق. (سني) (يصح إلخ) أي: ولا يجب. اه. مغني. ق. ق. (وسكران) أي: مُتَعَدُّ بسُكروه. اه. مغني. ق. ق. (ولو أمة) إلى قوله: (نعم) في المغني إلا قوله: (وهو ما) إلى (لا كافراً). ق. ق. (ولو أمة) أي: مسلمة. اه. ع ش. ق. ق. (ولو أمة لكافر) ظاهره ولو لسيدها وأنظر ما الفرق بينها وبين الأسير بل يقال إنها من أفراد. اه. رشدي. ق. ق. (على جميع الجيش) أي: وكانوا مَنصُورين فلا يُنافي ما يأتي من أن شرط الأمان أن يكون في عدد مَنصُور. اه. ع ش. ق. ق. (لا كافراً إلخ) ظاهره عطف على أمة ولا يخفى ما فيه وكان ينبغي جره عطفًا على قول المصنف: (كل مسلم إلخ) وقد

(فصل: في أمان الكفار)

(يصح من كل مسلم مكلف مختار أمان حربي إلخ).

وصبيًا ومجنونًا ومكرها كسائر العقود نعم، من جهل فساد أمان أولئك يعرف ليتلغ مأمته.
(أمان حربي) ولو قنا وامرأة لا أسيرًا إلا من أسيره ما بقي بيده ومن الإمام. (وعدد محصور) من
الحربيين كالجائية. (فقط) أي دون غير المحصور كأهل بليد كبير؛ لأن هذه هذنة وهي لا
تجوز لغير الإمام ولو آمن مائة ألف من مائة ألف منهم وظهر بذلك سد باب الجهاد أو بعضه
بطل الكل إن وقع ذلك معًا، وإلا فما ظهر الخلل به فقط. (ولا يصح أمان أسير لمن هو معهم)
ولا لغيرهم. (في الأصح)؛ لأنه مقهور معهم فهو كالمكره؛ ولأنه غير أمين منهم.....

يتكلف بأنه منصوب على نزع الخافض عبارة النهاية فلا يصح من كافر. اه. فؤد: (يعرف الخ) أي:
وجوبًا. اه. ع ش أي: يعرف الحربي المذكور بفساد أمانه. فؤد: (ليتلف مأمته) انظر لم لم يقل بلغ
مأمته كما يقتضيه ما يأتي في شرح إن لم يخف خيانه، ثم رأيت أن الروض عر بذلك عبارة مع شرحه
فإن أشار مسلم لكافر فظنه أمته بإشارته فجاءنا وأنكر المسلم أنه أمته، أو أمته صبي ونحوه ممن لا
يصح أمانه وظن صحته أي: الأمان بلغناه مأمته ولا نقتاله لعدوه فإن قال في الأولى: علمت أنه لم يرد
الأمان وفي الثانية علمت أنه لا يصح أمانه لم يبلغ المأمن بل يجوز اغتياله إذ لا أمان له فإن مات المشير
قبل أن يتبين فلا أمان ولا اغتيال فيبلغ المأمن. فؤد: (ولو قنا الخ) أي: ولو كان الحربي قنا الخ. اه.
ع ش. فؤد: (لا أسيرًا) إلى قول المتن: (ورسالة) في المغني إلا قوله: (بمن معهم) إلى قوله:
(المقيّد) وقوله: (ورد الإسئوي) إلى قوله: (وعليه قال).

فؤد: (لا أسيرًا) أي: فلا يصح أمانه. اه. ع ش. فؤد: (كالجائية) أي: أو أكثر ما لم يتسد به باب
الجهاد ولا ينافيه قول المصنف فقط؛ لأنه صفة لقوله: محصور. اه. ع ش. فؤد: (لأن هذه) أي:
تأمين غير المحصور. اه. ع ش أي: والثاني ليرعاية الخبر. فؤد: (ولو آمن) هو بالمد والتخفيف
أصله آمن بهمزتين أبدلت الثانية إلفا كما في المختار. اه. ع ش وقال البجيرمي: بالمد على الأصح
ويجوز قصره مع التشديد. اه. فؤد: (وظهر بذلك سد باب الجهاد الخ) قضية هذا أن ضابط الجواز
أن لا يتسد باب الجهاد وهو كذلك لكنه قد يخالف قول المتن: (وعدد محصور فقط) إلا أن يريد
بالمحصور هنا ما لا يتسد بتأمينه باب الجهاد سم. اه. ع ش وعبارة البجيرمي وعلم من ذلك أنه لو
أدى أمان الأحاد لمحصور إلى انسداد باب الجهاد امتنع وهو كذلك وفاء بالضابط شيخنا الشورتري
فالمراد بالمحصور هنا ما لا يلزم عليه سد باب الجهاد وبغير المحصور ما يلزم عليه سده كما نقله سم
عن شرح الإرشاد. اه. فؤد: (إن وقع ذلك) أي: التأمين لمائة ألف. فؤد: (ولاً) أي بأن وقع
مرببًا. فؤد: (فما ظهر الخلل به) عبارة المغني وشرح المنهج فينبغي صحتة الأول فالأول إلى ظهور
الخلل. اه. فؤد: (ولأنه غير أمين الخ) عبارة المغني تنبيه محل الخلاف في الأسير المقيّد والمحبوس

فؤد: (ولو آمن مائة ألف من مائة ألف منهم وظهر بذلك سد باب الجهاد أو بعضه بطل الكل الخ)
قضية هذا أن ضابط الجواز أن لا يتسد باب الجهاد وهو كذلك لكنه قد يخالف قول المتن وعدد
محصور فقط إلا أن يريد بالمحصور هنا ما لا يتسد بتأمينه باب الجهاد.

والمُرَاد بِمَنْ مَعَهُمْ كَمَا فِي التَّنْبِيهِ وَغَيْرِهِ الْمُقَيَّدُ أَوْ الْمَحْبُوسُ فَلَوْ أُطْلِقَ أَمْنُوهُ عَلَى أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ دَارِهِمْ صَحَّ أَمَانُهُ كَالتَّاجِرِ، وَرَدَّ الْإِسْنَوِيُّ لَهُ بِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ مَزْدُودٌ بِأَنَّ الْأَصَحَّ هُوَ الْفَرْقُ وَعَلَيْهِ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ إِنَّمَا يَكُونُ مُؤَمَّنَةً آمِنًا بِدَارِهِمْ لَا غَيْرُ إِلَّا أَنْ يُصْرَحَ بِالْأَمَانِ فِي غَيْرِهَا (وَيَصِحُّ) الْأَمَانُ (بِكُلِّ لَفْظٍ يُفِيدُ مَقْصُودَهُ) صَرِيحٌ كَأَجْرُوتِكَ أَوْ أَمْنَتِكَ أَوْ لَا بَأْسَ أَوْ لَا خَوْفَ أَوْ لَا فَرْعَ عَلَيْكَ أَوْ كِنَايَةً بِنَيَّْةٍ كَكُنْ كَيْفَ يَثْبُتُ أَوْ أَنْتَ عَلَى مَا تُحِبُّ. (وَبِكِتَابَةٍ) مَعَ النَّيَّةِ؛ لِأَنَّهَا كِنَايَةٌ. (وَرِسَالَةٍ) بِلَفْظٍ صَرِيحٍ أَوْ كِنَايَةٍ مَعَ النَّيَّةِ وَلَوْ مَعَ كَافِرٍ وَصَبِيٍّ مَوْثُوقٍ بِخَبْرِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ تَوْسِيعَةً فِي حَقِّ الدَّمِ. (وَيُشْتَرَطُ) لِصَحَّةِ الْأَمَانِ. (عِلْمُ الْكَافِرِ بِالْأَمَانِ) كَسَائِرِ الْعُقُودِ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ جَازَتْ الْمُبَادَرَةُ بِقَتْلِهِ وَلَوْ مِنْ مُؤَمِّنَةٍ وَنَازَعَ فِيهِ الْبُلْغَيْنِي. (فَلِإِنْ رَدَّهُ) كَقَوْلِهِ مَا قَبِلْتُ أَمَانَكَ أَوْ لَا أَمْنَتَكَ. (بَطَلَ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقْبَلْ) بِأَنْ سَكَتَ. (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ كَالْهَبَةِ.....

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ مُكْرَهًا؛ لِأَنَّهُ مَقْهُورٌ بِالْإِخْلِ وَالْأَنْ وَضَعَ الْأَمَانُ أَنْ يَأْمَنَ الْمُؤَمَّنُ وَلَيْسَ الْأَسِيرُ آمِنًا أَمَّا أَسِيرُ الدَّارِ وَهُوَ الْمُطْلَقُ بِدَارِ الْكُفْرِ الْمَمْنُوعُ مِنَ الْخُرُوجِ مِنْهَا فَيَصِحُّ أَمَانُهُ كَمَا فِي التَّنْبِيهِ وَغَيْرِهِ.

قوله: (وَالْمُرَادُ بِمَنْ مَعَهُمُ الْإِخْلُ) أَي: الْمُرَادُ بِهَذَا اللَّفْظِ هَذَا الْمَعْنَى الْمَذْكُورُ بَعْدَ وَلَيْسَ الْمُرَادُ ظَاهِرُهُ كَمَا يُصْرَحُ بِهِ صَنِيعُ الشَّارِحِ حَيْثُ قَالَ: وَالْمُرَادُ بِمَنْ مَعَهُمْ وَلَمْ يَقُلْ وَالْمُرَادُ الْمُقَيَّدُ، أَوْ الْمَحْبُوسُ فَكَانَ الْمُصَنِّفُ قَالَ: وَلَا يَصِحُّ أَمَانُ أَسِيرٍ مُقَيَّدٍ، أَوْ مَحْبُوسٍ وَحَيْثُيذِ فَلَا يَتَأْتِي قَوْلُ الشَّارِحِ فِيمَا مَرَّ وَلَا لِغَيْرِهِمْ إِلَّا إِنْ أَبْقَيْنَا الْمَثْنَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ فَالْإِثْقَ حَذْفُهُ فِيمَا مَرَّ فَتَأْمَلْ. اهـ.

رَشِيدِي أَي: وَأَنْ يَقُولَ وَالْمُرَادُ بِلِمَنْ هُوَ مَعَهُمْ بِإِعَادَةِ اللَّامِ. قوله: (عَلَى أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ دَارِهِمُ الْإِخْلُ) وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِالْشَّرْطِ الْمَذْكُورِ فَيَخْرُجُ مِنْ دَارِهِمْ حَيْثُ أَمَكَّنَهُ الْخُرُوجُ كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ شَرَطُوا الْإِخْلُ. اهـ. ع. ش. قوله: (كَالتَّاجِرِ) أَي: مِثْلًا بِدَارِهِمْ. قوله: (وَعَلَيْهِ) أَيِ الْفَرْقِ وَصَحَّةِ أَمَانِ الْأَسِيرِ الْمُطْلَقِ بِدَارِ الْكُفْرِ.

قوله: (سَنِي) (وَيَصِحُّ الْأَمَانُ بِكُلِّ لَفْظٍ الْإِخْلُ) يَخْرُجُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا أَمَانَ لِمَالِهِمُ الْمَذْفُوعِ لِمُسْلِمٍ عَلَى سَبِيلِ الْقِرَاضِ، أَوْ التَّوَكُّلِ حَيْثُ لَمْ يَقْتَرِنَ بِهِ مَا يُشْعِرُ بِمَا ذُكِرَ وَيَتَّبَعِي أَنْ يُقَالَ فِيهِ أَخَذًا وَمِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْأَخْذِ مِنْهُمْ عَلَى سَبِيلِ السُّؤْمِ أَنَّهُ إِنْ قَصَدَ الْإِسْتِيْلَاءَ عَلَيْهِ اخْتَصَّ بِهِ فَلَا يُخَمَّسُ وَلَا أَفْعَنِيْمَةٌ فَيُخَمَّسُ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ وَقَوْلُهُ وَلَا أَفْعَنِيْمَةٌ الْإِخْلُ لَمْ يَظْهَرْ وَجْهُهُ فَلْيُرَاجِعْ وَلْيُحَرِّزْ. قوله: (صَرِيحُ الْإِخْلُ) وَلَا فَرْقَ فِي اللَّفْظِ الْمَذْكُورِ بَيْنَ الْعَرَبِيِّ كَالْأَمَثِلَةِ الْمَذْكُورَةِ وَالْعَجَمِيِّ كَمُتْرَسٍ أَي: لَا تَخَفْ مُغْنِي وَرَوْضُ. قوله: (بِلَفْظٍ) إِلَى قَوْلِ الْمَثَنِ فَإِنْ رَدَّهُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَصَبِيٍّ مَوْثُوقٍ بِخَبْرِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ. قوله: (مَعَ النَّيَّةِ) رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطْ. قوله: (وَلَوْ مَعَ كَافِرٍ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي سَوَاءٌ كَانَ الرَّسُولُ مُسْلِمًا أَمْ كَافِرًا. اهـ.

قوله: (عَلَى الْأَوْجَهِ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَخِلَافًا لِلْمَغْنِيِّ حَيْثُ قَالَ: لَا بَدَّ مِنْ تَكْلِيفِهِ كَالْمُؤْمِنِ. اهـ.

قوله: (أَوْ لَا أَمْنَتَكَ) عِبَارَةٌ الرَّوْضِ فَإِنْ قَبِلَ وَقَالَ: لَا أَوْمْنَتَكَ فَهُوَ رَدُّ انْتَهَتْ أَي: لِأَنَّ الْأَمَانَ لَا يَخْتَصُّ

قوله: (أَوْ كِنَايَةً) انْظُرْ فَإِنَّهُ مَعَ وَبِكِتَابَةٍ وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا فِي الْقَبُولِ وَذَلِكَ فِي الْإِيجَابِ.

وأطالَ البلقيني وغيره في ترجيح المُقابل. (وتُكفي) كتابةً أو. (إشارةً) أو أمارَةً كتركه القتالَ أو طلبه الإجارة. (مفهِمةٌ للقبول) أو الإيجاب، ثم هي كنايةٌ من ناطقٍ مُطلقاً وكذا أخرسٌ إن اختصَّ بفهمها فطنون وذلك لبناءِ البابِ على التوسعةِ ومن ثمَّ جازَ تعليقه بالغريرِ كأنَّ جاءَ زيدٌ فأنْتَ آمِنٌ، أمَّا غيرُ المُفهِمةِ فلغوّ.

(ويجبُ أن لا تزيدَ مدُّته) في الذِّكرِ المُحقَّق. (على أربعةِ أشهرٍ) سواءً أكانَ المؤمنُ الإمامَ أم غيرهَ للآية. (وفي قولٍ يجوزُ ما لم تبلغِ) المدة. (سنةً) فإنَّ بَلَغَها امتنع قطعاً لئلا تتركُ الجزيةَ

بطرف. ١. هـ. رَشِيدِي. قُود: (وأطالَ البلقيني إلخ) مَالٌ إِلَيْهِ الْمُغْنِي. قُود: (في ترجيح المُقابل) وهو الإكتفاء بالسُّكوتِ لكن يُشترطُ السُّكوتُ مع ما يُشعرُ بالقبول وهو الكفُّ من القتالِ كما صرَّحَ به الماوردي (أقول): وعليه فالخلافُ لفظي لما يأتي من قول السَّارح، أو أمارَةً كتركه القتالَ مُغْنِي.

قُود: (كتابةً) أنظرَ فائدته مع قولِ المُصنِّفِ وكتابةٍ والجوابُ أنَّ هذا في القبولِ وذلك في الإيجابِ سم على حَجٍّ وإشارةٍ الناطقِ لغوّ في سائرِ الأبوابِ إلّا هنا وألحقَ بذلك الإشارةَ بجوابِ السائلِ مِنَ الْمُغْنِي وبالإذنِ في دخولِ الدَّارِ لِلضُّيُوفِ فِي الْأَكْلِ مِمَّا قُدِّمَ لَهُمْ. اه. ع. ش. قُود: (الإجارة) أي: الأمان. قُود: (أو الإيجاب) لَعَلَّ الْأَوَّلَى حَذَفَهُ هُنَا وَإِنْ أَفَادَ فَائِدَةً زَائِدَةً عَلَى مَا مَرَّ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ هُنَا بِقَوْلِهِ كِتَابَةً مُكَرَّرًا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ وَأَنْ يَكُونَ مُجَرَّدَ تَرْكِ الْقِتَالِ تَأْمِينًا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ فَلْيُرَاجَعْ. اه. رَشِيدِي عبارةُ المُغْنِي تَنْبِيهَانِ أَحَدُهُمَا قَدْ يَوْهَمُ كَلَامُهُ أَنَّ الْإِشَارَةَ لَا تُكْفِي فِي إِيْجَابِ الْأَمَانِ وَالْمَذْهَبُ الْإِكْتِفَاءُ بِهَا كَمَا مَرَّ الثَّانِي أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ فِي اغْتِيَارِ الْقَبُولِ إِذَا لَمْ يَسْبِقْ مِنْهُ اسْتِجَارٌ فَإِنْ سَبَقَ لَمْ يَحْتَاجْ لِلْقَبُولِ جَزْماً اه. قُود: (ثم هي) أي: الإشارة. قُود: (مطلقاً) أي سواءً اختصَّ بفهمها فطنون أم لا رَشِيدِي وع. ش. قُود: (وكذا أخرس) الأنسبُ مِنْ أَخْرَسَ. قُود: (إن اختصَّ بفهمها فطنون) فَإِنَّ فَهْمَهَا كُلُّ أَحَدٍ فَصْرِيحَةٌ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. قُود: (وذلك لبناءِ البابِ إلخ) عِلَّةٌ لِلْإِكْتِفَاءِ بِإِشَارَةِ النَّاطِقِ هُنَا دُونَ سَائِرِ الْأَبْوَابِ كَمَا لَا يَخْفَى لَا لِكُونِ الْإِشَارَةِ مِنَ النَّاطِقِ كِنَايَةً مُطْلَقاً وَإِنْ، أَوْهَمَهُ السِّيَاقُ. اه. رَشِيدِي وَصَرَّحَ بِهِ أَيْضاً صَنِيعُ الْمُغْنِي فَكَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمَهُ عَلَى قَوْلِهِ وَكَذَا أَخْرَسُ كَمَا فِي الثَّهَابَةِ. قُود: (فلغوّ).

(فرغ): ما مَرَّ مِنْ اغْتِيَارِ صِغَةِ الْأَمَانِ هُوَ فِيمَا إِذَا دَخَلَ الْكَافِرُ بِلَادَنَا بِلَا سَبَبٍ أَمَّا مَنْ دَخَلَ إِلَيْهَا رَسُولاً، أَوْ لِسَمَاعِ الْقُرْآنِ، أَوْ نَحْوِهِ وَمِمَّا يَتَّقَاذُ بِهِ لِلْحَقِّ إِذَا ظَهَرَ لَهُ فَهُوَ آمِنٌ لَا مَنْ دَخَلَ لِتِجَارَةٍ فَلَوْ أَخْبَرَهُ مُسْلِمٌ أَنَّ الدُّخُولَ لِلتِّجَارَةِ أَمَانٌ فَإِنَّ صِدْقَهُ بُلَغَ الْمَأْمَنِ وَلَا اغْتِيلَ وَلِلْإِمَامِ لَا لِلْأَحَادِ جَعَلَ الدُّخُولَ لِلتِّجَارَةِ أَمَانًا إِنْ رَأَى فِي الدُّخُولِ لَهَا مَصْلَحَةٌ. اه. رَوَضٌ مَعَ شَرْحِهِ زَادَ الْمُغْنِي وَلَا يَجِبُ إِجَابَةُ مَنْ طَلَبَ الْأَمَانَ إِلَّا إِذَا طَلَبَهُ لِسَمَاعِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى فَتَجِبَ قَطْعًا وَلَا يُمَهَّلُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ بَلْ قَدَرُ مَا يَتِمُّ بِهِ الْبَيَانُ. اه. وقوله الْبَيَانُ لَعَلَّ صَوَابَهُ السَّمَاعُ. قُود: (في الذِّكرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي الرَّوْضَةِ فِي الثَّهَابَةِ إِلَّا قَوْلَهُ خِلَافًا لِلْقَاضِي وَإِنْ تَبِعَهُ الْبَلْقِينِي وَقَوْلُهُ وَيُظْهَرُ وَقَوْلُهُ: ثُمَّ رَأَيْتَهُمْ صَرَّحُوا بِهِ. قُود: (للآية) هي قوله تَعَالَى ﴿فَيَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [النوبة: ٢٤]. اه. ع. ش. قُود: (فإن بَلَغَها) إِلَى قَوْلِ الْمُشَنِ

ومن ثم جاز في المرأة والخثى من غير تقييد فإن زاد على الجائز بطل في الزائد فقط تفرقاً للصفقة هذا إن لم يكن بنا ضعف وإلا كان الزائد للضعف المئوط بنظر الإمام كهو في الهدنة ولو أطلق الأمان حيل على الأربعة الأشهر وبلغ بعدها المأمن بخلاف الهدنة؛ لأن بابها أضيئ. (ولا يجوز) ولا ينقذ ولو من إمام. (أمان يضرب) بفتح أوله. (المسلمين كجاسوس) وطلبة كفار لخبر «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام» ولا يستحق تبليغ المأمن؛ لأن دخول مثله خيانة، أما ما لا يضرب فيجوز وإن لم تظهر فيه مصلحة خلافاً للقاضي وإن تبعه البلقيني، ثم قال: هذا في أمان الآحاد، أما أمان الإمام فشرطه المصلحة.

(وليس للإمام فضلاً عن غيره. (تبذ الأمان) الصادر منه أو من غيره كما هو ظاهر. (إن لم يخف خيانة)؛ لأنه لازم من جهتنا أما مع خوفها فينبذه الإمام والمؤمن بكسر الميم، أما المؤمن بفتحها فله تبذ متى شاء ويظهر أنه حيث بطل أمائه وجب تبليغه المأمن، ثم رأيتهم صرحوا به. (ولا يدخل في الأمان ماله وأهله) أي فرعه.....

وليس في المغني. قود: (ومن ثم جاز) أي: الأمان في المرأة والخثى فإنهما ليستا من أهل الجزية. اه. مغني. قود: (من غير تقييد) أي: بمدة. قود: (فإن زاد) أي الأمان على الجائز أي: الأربعة الأشهر. قود: (هذا) أي: قول المصنف ويجب أن لا تزيد مدته إلخ. قود: (كهو في الهدنة) قضية التشبيه بالهدنة جواز الزيادة على الأربعة الأشهر إلى عشر سنين حيث رأى المصلحة ولا تجوز الزيادة على العشر. اه. ع ش. قود: (الأمان) نائب فاعل أطلق. قود: (بخلاف الهدنة) فإنه يبطل عقدها عند الإطلاق سم ومغني. قود: (لأن بابها أضيئ) بدليل عدم صحتها من الآحاد بخلاف الأمان. اه. مغني.

قود (سني): (ولا يجوز أمان يضرب المسلمين) فلو آمنت آحاداً على طرق الغزاة واحتجنا إلى حمل الزاد والعلف ولولا الأمان لأخذنا أطعمة الكفار لم يصح الأمان للضرر أسنى ومغني.

قود (سني): (كجاسوس) وفي معنى الجاسوس من تحمل سلاحاً ونحوه مما يعينهم إلى دار الحرب. اه. مغني. قود: (لخبر لا ضرر ولا ضرار) أي: لا يضرب نفسه ولا يضرب غيره فالمعنى لا ضرر تدخلونه على أنفسكم ولا ضرار لغيركم. اه. ع ش. قود: (ثم قال) أي: البلقيني. اه. مغني. قود: (هذا) أي: الخلاف. قود: (أما أمان الإمام فشرطه إلخ) هذا ظاهر. اه. مغني.

قود: (فينبذ الإمام إلخ) وجوباً فلو لم ينبذ هل يبطل بنفسه حيث مضت مدة بعد علمه يمكن فيها التبدل، أو لا فيه نظر والأقرب الأول لوجود الخلل المنافي لايتدايه وكل ما ين من الصحة إذا قارن لو طرأ أفسد إلا ما نصوا على خلافه. اه. ع ش. قود: (والمؤمن) الواو بمعنى، أو. قود: (حيث بطل أمائه) أي: مئا، أو منه. اه. ع ش. قود: (أي: فرعه) إلى التشبيه في المغني.

قود: (بخلاف الهدنة) فإن الإطلاق يبطلها.

غَيْرِ الْمُكَلَّفِ وَزَوْجَتَهُ الْمَوْجُودَانِ. (بِدَارِ الْحَرْبِ)؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ تَأْمِينُ ذَاتِهِ مِنْ قَتْلِ وَرَقٍ دُونَ غَيْرِهِ فَيُعْزَمُ مَالُهُ وَتُسَبِّى ذَرَارِيُّهُ ثُمَّ نَعَمْ، إِنْ شَرَطَ دُخُولَ مَالِهِ وَأَهْلِهِ ثُمَّ عَلَى الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ دَخَلُوا. (وَكَذَا مَا مَعَهُ) بِدَارِ الْإِسْلَامِ. (وَمِنْهُمَا) وَمِثْلُهَا مَا مَعَهُ لِغَيْرِهِ فَلَا يَدْخُلُ ذَلِكَ كُلُّهُ. (فِي الْأَصْحَحِ) لِمَا ذَكَرَ. (إِلَّا بِشَرِطٍ) نَعَمْ، ثِيَابُهُ وَمَزْكُوبُهُ وَأَلَّةُ اسْتِعْمَالِهِ وَنَفَقَةُ مُدَّةِ أَمَانَةِ الضَّرُورِيَّاتِ لَا تَحْتَاجُ لِشَرِطٍ وَفِي الرُّوضَةِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ دُخُولُ مَا مَعَهُ بِلَا شَرِطٍ وَهُوَ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَجَمْعٌ بِحَمَلِ هَذَا عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمُؤْمِنُ الْإِمَامَ أَوْ نَائِبَهُ وَالْأَوَّلُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمُؤْمِنُ غَيْرَهُمَا وَيُفَرَّقُ بِأَنَّ مَا يَكُونُ مِنْهُمَا فِي الدَّارِ الَّتِي فِيهَا ذَاتُهُ تَكُونُ التَّبَعِيَّةُ فِيهِ أَقْوَى مِمَّا لَيْسَ بِتِلْكَ الدَّارِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ انْعَكَسَ مَا تَقَرَّرَ بِأَنَّ أَمِينَ وَهُوَ بِدَارِهِمْ دَخَلَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ بِهَا وَلَوْ بِلَا شَرِطٍ إِنْ أَمَنَهُ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ وَإِلَّا لَمْ يَدْخُلْ أَهْلُهُ وَمَا لَا يَحْتَاجُهُ مِنْ مَالِهِ إِلَّا بِشَرِطٍ فَإِنْ كَانَ بِدَارِنَا دَخَلَ إِنْ شَرَطَ الْإِمَامُ لَا غَيْرُهُ. (نَبِيَّةٌ) يَبْقَى أَمَانُ مَالِهِ وَأَهْلِهِ عِنْدَنَا وَإِنْ نَقَضَ.....

قَوْلُهُ: (غَيْرِ الْمُكَلَّفِ) أَيِ: الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَزَوْجَتَهُ) قَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ: الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا تَدْخُلُ إِلَّا بِالتَّصْصِيصِ عَلَيْهَا وَمِثْلُهُ فِي سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ تَقْلًا عَنِ الشَّارِحِ. اهـ. ع ش وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تُكْتَبَ هَذِهِ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي نَعَمْ إِنْ شَرَطَ الْإِمَامُ ثُمَّ مَا نَقَلَهُ عَنِ الزِّيَادِيِّ خِلَافَ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ التَّخْفَةُ وَالنَّهْيَةُ وَالْمُغْنِي وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ لَا يُعْمَلُ بِهِ فِي الْإِفْتَاءِ وَالْقَضَاءِ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيِ: فِي دَارِ الْحَرْبِ. قَوْلُهُ: (عَلَى الْإِمَامِ، أَوْ نَائِبِهِ) أَيِ: بِخِلَافِ مَا إِذَا شَرِطَ عَلَى غَيْرِهِمَا فَلَا يَدْخُلَانِ حَيْثُ نَهْيَةُ وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (دَخَلُوا) الْأَنْسَبُ الثَّنِيَّةُ. قَوْلُهُ: (بِدَارِ الْإِسْلَامِ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي حَيَازَتِهِ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِمَا ذَكَرَ) أَيِ: مِنْ أَنَّ الْقَصْدَ تَأْمِينُ ذَاتِهِ الْخ.

قَوْلُهُ (إِلَّا بِشَرِطٍ) أَيِ: إِذَا أَمَنَهُ غَيْرُ الْإِمَامِ فَإِنَّ أَمَنَةَ الْإِمَامِ دَخَلَ مَا مَعَهُ وَلَوْ لِغَيْرِهِ بِلَا شَرِطٍ مُغْنِي وَنَهْيَةُ. قَوْلُهُ: (وَأَلَّةُ اسْتِعْمَالِهِ) أَيِ: فِي حِرْفَتِهِ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لَا تَحْتَاجُ لِشَرِطٍ) أَيِ: أَمَنَةُ الْإِمَامِ، أَوْ نَائِبِهِ، أَوْ غَيْرُهُمَا. قَوْلُهُ: (وَجَمْعٌ) إِلَى الثَّنِيَّةِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَيُفَرَّقُ إِلَى لَوْ انْعَكَسَ.

قَوْلُهُ: (وَجَمْعٌ الْخ) وَحَاصِلُ ذَلِكَ دُخُولُ مَا مَعَهُ فِي الْأَمَانِ مِمَّا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ غَالِيًا كَثِيرًا وَنَفَقَةُ مُدَّتِهِ مُطْلَقًا وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ يَدْخُلُ أَيْضًا إِنْ كَانَ الْمُؤْمِنُ الْإِمَامَ وَإِلَّا لَمْ يَدْخُلْ إِلَّا بِشَرِطٍ وَمَا خَلَفَهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ يَدْخُلُ إِنْ أَمَنَهُ الْإِمَامَ وَشَرَطَ دُخُولَهُ وَإِلَّا فَلَا. اهـ. نَهْيَةُ. قَوْلُهُ: (بِحَمَلِ هَذَا) أَيِ: مَا فِي مَوْضِعِ آخَرٍ مِنَ الرُّوضَةِ وَقَوْلُهُ وَالْأَوَّلُ أَيِ: مَا هُنَا مِنْ عَدَمِ الدُّخُولِ إِلَّا بِشَرِطٍ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ أَمِينَ) أَيِ: الْحَرْبِيَّ. قَوْلُهُ: (بِهَا) أَيِ: الْمَوْجُودِ أَيِ بِدَارِ الْحَرْبِ. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَيِ: بِأَنَّ أَمَنَةَ غَيْرِهِمَا. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَمَا لَا يَحْتَاجُهُ الْخ) أَيِ بِخِلَافِ مَا يَحْتَاجُهُ فَيَدْخُلُ مِنْ غَيْرِ شَرِطٍ. اهـ. مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ) أَيِ أَهْلُهُ وَمَالُهُ. قَوْلُهُ: (إِنْ شَرَطَهُ الْإِمَامُ) أَيِ: أَوْ نَائِبُهُ. قَوْلُهُ: (عِنْدَنَا) أَيِ: الْمَوْجُودِينَ فِي دَارِنَا. قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَقَضَ) غَايَةُ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرِيرُ لِلْأَمَانِ وَفِي الْأَسْنَى وَمِنْ أَسْبَابِ

ما بقي حيًّا وله دخول دارنا لأخذه ولو مُتَكَرِّرًا لكن إن لم يتمكَّن من أخذ الكل دُفْعَةً وإلا جاز قتله وأسرّه (والمسلم بدار كُفْرٍ) أي حرب ويطهّر أن دار الإسلام التي استولوا عليها كذلك. (إن أمكنه إظهار دينه) لشرِّفه أو شرف قومه وأمن فتنة في دينه ولم يرج ظهور الإسلام هناك بمقامه. (استحب له الهجرة) إلى دار الإسلام لئلا يكثر سوادهم وربما كادوه ولم تجب لِقْدَرته على إظهار دينه ولم تحرم؛ لأن من شأن المسلم بينهم القهر والعجز ومن ثم لو رجا ظهور الإسلام بمقامه ثم كان مقامه أفضل أو قدر على الامتناع والاعتزال ثم ولم يرج نُصْرَةَ المسلمين بالهجرة كان مقامه واجبًا؛ لأن محلّه دار إسلام فلو هاجر لصار دار حرب، ثم إن قدر على قتالهم ودعائهم للإسلام لزمه وإلا فلا.

(تنبيه) يؤخذ من قولهم؛ لأن محلّه دار إسلام أن كل محل قدر أهله فيه على الامتناع من الحربيين صار دار إسلام وحينئذ الظاهر أنه يتعدّد عودّه دار كُفْرٍ وإن استولوا عليه كما صرح به الخبر الصحيح «الإسلام يعلو ولا يُغلى عليه».....

التقص أن يعود ليتوطن ثم. اه. قوله: (ما بقي حيًّا) وإن مات فولدّه الذي عندنا إذا بلغ وقيل الجزية ترك وإلا بلغ المأمّن وأما ماله الذي عندنا فهو لوارثه الذمي فقط دون الحربي فإن فقد وارثه الذمي فقي. اه. روض مع شرحه. قوله: (ولاً) أي: وإن تمكَّن من ذلك وأخذ شيئاً منه، ثم عاد ليأخذ الباقي. اه. أسنى. قوله: (أي: حرب) إلى قوله ولا أظن في النهاية. قوله: (كذلك) أي كدار الحرب في التفصيل الآتي. قوله: (لشرِّفه) إلى التنبيه في المعنى إلا قوله ولم تحرم إلى لو رجا ظهور الإسلام. قوله: (ولم يزع الخ) ولم يقلد على الامتناع والاعتزال ثم ولم يرج نُصْرَةَ الإسلام بهجرته أخذًا مما يأتي. اه. ع. ش. قوله: (بمقامه) بدل من هناك.

قوله (سني): (استحب له الهجرة) ويتبعني تفسيده بما إذا لم يكن في إقامته مصلحة للمسلمين ولو بحصول التقوى بها للضعفاء عاجزين عن الهجرة أخذًا مما يأتي في شرح وإلا وجبت إن أطاها.

قوله: (لئلا يكثر الخ) بناءً الفاعل من التكثر. قوله: (وربما كادوه) أي: أو يعمل إليهم أسنى ومثني. قوله: (ولم تجب) أي: الهجرة. اه. ع. ش. قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) لعل المشار إليه قوله: لأن من شأن المسلم الخ. قوله: (والاعتزال) المراد به أنحيازه عنهم في مكان من دارهم بجبرمي.

قوله: (بالهجرة) أي: بمجيئه إليهم. اه. ع. ش. قوله: (كما صرح به الخبر الصحيح الإسلام يعلو الخ) دعوى صراحة الحديث فيما أفاده محل تأمل إذ المتبادر منه أن المراد يعلوه انتشاره واشتياؤه وإخماد الكُفْرِ إلى أن يأتي الوقت الموعود به قرب الساعة وهذا لا يُنافي صيرورة بعض داره دار حرب

قوله: (أو قدر على الامتناع الخ) قد يقتضي وجوب المقام على الإمام أو نائبه مع مَنْ معه من المسلمين إذا دخلوا دار الحرب وقدرُوا على الامتناع كما هو الغالب ولم يختل أمر دار الإسلام بمقامهم هناك ولا يخلو عن البعد فليُتأمل.

فَقُولُهُمْ لَصَارَ دَارُ حَرْبٍ الْمُرَادُ بِهِ صَيْرُورَتُهُ كَذَلِكَ صُورَةٌ لَا حَكْمًا وَلَا لَزِمَ أَنَّ مَا اسْتَوْلُوا عَلَيْهِ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ يَصِيرُ دَارَ حَرْبٍ وَلَا أَظُنُّ أَصْحَابَنَا يَسْمَحُونَ بِذَلِكَ بَلْ يَلْزِمُ عَلَيْهِ فَسَادٌ وَهُوَ أَنَّهُمْ لَوْ اسْتَوْلُوا عَلَى دَارِ إِسْلَامٍ فِي مَلِكٍ أَهْلِهِ، ثُمَّ فَتَخْنَاهَا عَنُودَ مَلِكْنَاهَا عَلَى مَلَائِكِهَا وَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ، ثُمَّ رَأَيْتُ الرَّافِعِيَّ وَغَيْرَهُ ذَكَرُوا نَقْلًا عَنْ الْأَصْحَابِ أَنَّ دَارَ الْإِسْلَامِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ يَسْكُنُهُ الْمُسْلِمُونَ، وَقِسْمٌ فَتَحَوْهُ وَأَقْرَبُوا أَهْلَهُ عَلَيْهِ بِجِزْيَةِ مَلِكُوهُ أَوْ لَا، وَقِسْمٌ كَانُوا يَسْكُنُونَهُ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَيْهِ الْكُفَّارُ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَعَدُّهُمْ الْقِسْمَ الثَّانِي يُبَيِّنُ أَنَّهُ يَكْفِي فِي كَوْنِهَا دَارَ إِسْلَامٍ كَوْنُهَا تَحْتَ اسْتِيلَاءِ الْإِمَامِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا مُسْلِمٌ قَالَ: وَأَمَّا عَدُّهُمْ الثَّلَاثَ فَقَدْ يُوجَدُ فِي كَلَامِهِمْ مَا يُشْعِرُ بِأَنَّ اسْتِيلَاءَ الْقَدِيمِ يَكْفِي لاسْتِمْرَارِ الْحُكْمِ وَرَأَيْتُ لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَمْنَعُوا الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا وَلَا فَهِيَ دَارُ كُفْرٍ انْتَهَى وَمَا ذَكَرَهُ عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ بَعِيدٌ نَقْلًا وَمُذَرَّكَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَحِينَئِذٍ فَكَلَامُهُمْ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ أَنَّ مَا لِحُكْمٍ بِأَنَّهُ دَارُ إِسْلَامٍ لَا يَصِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ دَارُ كُفْرٍ مُطْلَقًا.

(وَالَا يُمَكِّنُهُ إِظْهَارُ دِينِهِ أَوْ خَافَ فِتْنَةً فِي دِينِهِ.....)

كَمَا لَا يُنَافِي غَلَبَةُ الْكُفَّارِ لِأَهْلِهِ وَتَضَرُّعُهُمْ عَلَيْهِمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْوَقَائِعِ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ . قَوْلُهُ : (فَقُولُهُمْ الْخ) هَذَا التَّأْوِيلُ خِلَافُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ إِذِ الْمُتَبَادُرُ كَوْنُهُ كَذَلِكَ حَقِيقَةٌ وَحُكْمًا لَا صُورَةٌ فَقَطْ وَبَعِيدٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى إِذِ صَيْرُورَتُهُ كَذَلِكَ صُورَةٌ فَقَطْ لَا مَحْدُورٌ كُلِّيًّا فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الشَّارِحَ عَلَّلَ التَّأْوِيلَ الْمَذْكُورَ بِقَوْلِهِ وَلَا لَزِمَ الْخ فَمَنْعُهُ دُونَ عِلَّتِهِ مُكَابَرَةٌ فِي عِلْمِ الْمُنَاطَرَةِ .

قَوْلُهُ : (بِذَلِكَ) أَي : بِعَوْدِ دَارِ إِسْلَامٍ دَارَ حَرْبٍ وَكَذَا ضَمِيرُ عَلَيْهِ . قَوْلُهُ : (عَلَى مَلَائِكِهَا) أَي مُسْتَعْلِيَا عَلَيْهِمْ . قَوْلُهُ : (وَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ) بَلْ مُخَالِفٌ لِمَا صَرَّحُوا بِهِ أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَزُولُ مِلْكُهُ بِأَخِذِ أَهْلِ الْحَرْبِ لَهُ مِنْهُ قَهْرًا فَعَلَى مَنْ وَصَلَ إِلَيْهِ وَلَوْ بِشِرَاءٍ رَدَّهُ إِلَيْهِ كَمَا مَرَّ فِي الْفَضْلِ السَّابِقِ . قَوْلُهُ : (يَسْكُنُهُ الْمُسْلِمُونَ) أَي فِي الْحَالِ . قَوْلُهُ : (أَوْ لَا) بِسُكُونِ الْوَاوِ . قَوْلُهُ : (وَعَدُّهُمْ الْقِسْمَ الثَّانِي) أَي : مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ . قَوْلُهُ : (قَالَ) أَي : ثُمَّ قَالَ الرَّافِعِيُّ . قَوْلُهُ : (إِنْ مَحَلَّهُ) أَي : كِفَايَةِ اسْتِيلَاءِ الْقَدِيمِ .

قَوْلُهُ : (وَحِينَئِذٍ فَكَلَامُهُمْ صَرِيحٌ الْخ) يَتَأَمَّلُ هَذِهِ الصَّرَاحَةَ أَيْنَ مَأْخَذُهَا وَمِمَّا سَبَقَ فِي كَلَامِهِ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ مَأْخَذُهَا رِوَايَةُ الرَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُمْ عَدُّوا الْقِسْمَ الثَّلَاثَ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ وَبِهِ يَتَدَفَّعُ أَيْضًا مَا فِي سَمِ الْمَبْنِيِّ عَلَى أَنَّ مَأْخَذَهَا قَوْلُ الرَّافِعِيِّ فَقَدْ يُوْجَدُ فِي كَلَامِهِمْ مَا يُشْعِرُ الْخ .

قَوْلُهُ : (مُطْلَقًا) أَي : غَلَبَ عَلَيْهِ الْكُفَّارُ بَعْدَ أَنْ لَا مَنَعُوا الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا أَمْ لَا . قَوْلُهُ : (يُمَكِّنُهُ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ إِنْ أَمِنْتُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَأَيْمٌ بِالْإِقَامَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَشْنَى فِي النَّهَايَةِ .

قَوْلُهُ : (وَحِينَئِذٍ فَكَلَامُهُمْ صَرِيحٌ الْخ) فِي الصَّرَاحَةِ نَظَرٌ خُصُوصًا مَعَ احْتِمَالِ أَنْ يُرَادَ بِالْإِسْتِيلَاءِ الْقَدِيمِ الْإِسْتِيلَاءُ الْأَصْلِيُّ وَهُوَ مَا كَانَ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مِنْ لَزِمِ اسْتِيلَاءِ الْمُسْلِمِينَ الطُّرُقُ لِسَبْقِ الْكُفْرِ وَعُرُوضِ الْإِسْلَامِ .

(وَجَبَتْ) الْهِجْرَةُ. (إِنْ أَطَاقَهَا) وَأَتَمَّ بِالْإِقَامَةِ وَلَوْ امْرَأَةً وَإِنْ لَمْ تَجِدْ مُحَرَّمًا لَكِنْ إِنْ أَمِنَتْ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ كَانَ خَوْفُ الطَّرِيقِ دُونَ خَوْفِ الْإِقَامَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَإِنْ لَمْ يُطِيقْهَا فَمَعْدُورٌ، وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَوْفَتْهُمْ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٧] الْآيَةَ وَلِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «لَا تَنْقَطِعُ الْهِجْرَةُ مَا قُوتِلَ الْكُفَّارُ» وَخَبَرٌ «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ» أَيِّ مِنْ مَكَّةَ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ دَارَ إِسْلَامٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَاسْتُثْنِيَ مَنْ فِي إِقَامَتِهِ مَضْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ أَخَذًا مِمَّا جَاءَ أَنَّ الْعَبَّاسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَسْلَمَ قَبْلَ بَذْرِ وَاسْتَمَرَّ مَخْفِيًا إِسْلَامَهُ إِلَى فَتْحِ مَكَّةَ يَكْتُمُ بِأَخْبَارِهِمْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ يُحِبُّ الْقُدُومَ عَلَيْهِ فَيَكْتُمُ لَهُ إِنْ مُقَامَكَ بِمَكَّةَ خَيْرٌ وَالِاسْتِدْلَالُ بِذَلِكَ يَتَوَقَّفُ عَلَى ثُبُوتِ إِسْلَامِهِ قَبْلَ الْهِجْرَةِ وَأَنَّهُ ﷺ كَتَبَ إِلَيْهِ ذَلِكَ وَلَمْ يَبْثُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْكِتَابَةَ الْمَذْكُورَةَ لَا يُلْزَمُ مِنْهَا إِسْلَامٌ وَلَا عَدَمُهُ وَبِفَرْضِ ذَلِكَ كُلُّهُ فَهُوَ كَانَ أَمِنًا غَيْرَ خَائِفٍ مِنْ فِتْنَةٍ وَمَنْ هُوَ كَذَلِكَ لَا تَلْزَمُهُ الْهِجْرَةُ فَلَا ذَلِيلَ فِي ذَلِكَ أَصْلًا، ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ الْحَافِظَ.....

□ فَوُدَّ: (وَجَبَتْ الْهِجْرَةُ) وَسَمِيَتْ هِجْرَةً؛ لِأَنَّهُمْ هَجَرُوا دِيَارَهُمْ وَلَمْ يَقِيدُوا ذَلِكَ بِأَمْنِ الطَّرِيقِ وَلَا بِوُجُودِ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ وَيَتَّبَعِي عَدَمَ الْوُجُوبِ إِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ خَوْفِ الطَّرِيقِ، أَوْ مِنْ تَرْكِ الزَّادِ، أَوْ مِنْ عَدَمِ الرَّاحِلَةِ. اهـ. مُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوُدَّ: (وَأَتَمَّ بِالْإِقَامَةِ) مِنْ عَطْفٍ لَزِمَ. □ فَوُدَّ: (عَلَى نَفْسِهَا) أَيِ: أَوْ بَضْعِهَا. □ فَوُدَّ: (فَمَعْدُورٌ) أَيِ: إِلَى أَنْ يُطِيقَهَا فَإِنْ فُتِحَ الْبَلَدُ قَبْلَ أَنْ يُهَاجَرَ سَقَطَ عَنْهُ الْهِجْرَةُ أَسْنَى وَمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَالْخَبَرُ الصَّحِيحُ الْخ) فِي الْإِسْتِدْلَالِ بِهِ تَوَقَّفَ عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَخَبَرُ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يَقِيمُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ». اهـ. □ فَوُدَّ: (وَخَيْرٌ لَا هِجْرَةَ الْخ) اسْتِثْنَاءُ بَيَانِي. □ فَوُدَّ: (أَيِ: مِنْ مَكَّةَ) خَيْرٌ وَخَيْرٌ لَا هِجْرَةَ الْخ. □ فَوُدَّ: (وَاسْتُثْنِيَ) إِلَى قَوْلِهِ أَخَذًا فِي الْأَسْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَالِاسْتِدْلَالُ فِي الْمُغْنِي عِبَارَةُ الْأَوَّلِ وَاسْتُثْنِيَ الْبَلْقِينِي مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا كَانَ فِي إِقَامَتِهِ مَضْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ فَتَجُوزُ لَهُ الْإِقَامَةُ. اهـ. وَعِبَارَةُ الثَّانِي وَيُسْتُثْنَى مِنَ الْوُجُوبِ مَنْ فِي إِقَامَتِهِ مَضْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ فَقَدْ حَكَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ أَنَّ إِسْلَامَ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَانَ قَبْلَ بَذْرِ وَكَانَ يَكْتُمُهُ وَيَكْتُمُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِأَخْبَارِ الْمُشْرِكِينَ وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يَتَّقَوْنَ بِهِ وَكَانَ يُحِبُّ الْخ. □ فَوُدَّ: (إِلَى فَتْحِ مَكَّةَ) أَيِ: إِلَى قُرْبِهِ فَلَا يُخَالِفُ مَا يَأْتِي عَنْ الْإِصَابَةِ. □ فَوُدَّ: (وَبِذَلِكَ) أَيِ: بِقِصَّةِ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. □ فَوُدَّ: (قَبْلَ الْهِجْرَةِ) أَيِ: هِجْرَةَ الْعَبَّاسِ. □ فَوُدَّ: (وَأَنَّهُ الْخ) أَيِ: وَثُبُوتُ أَنَّهُ الْخ. □ فَوُدَّ: (وَلَمْ يَبْثُ ذَلِكَ) أَيِ: كُلُّ مِنْهُمَا وَلَعَلَّ مُرَادَهُ لَمْ يَبْثُ بِخَيْرٍ صَحِيحٍ إِلَّا فَمُطْلَقٌ وَرُودُ الْخَبَرِ بِذَلِكَ لَا يَتَكَرَّرُ كَمَا مَرَّ. □ فَوُدَّ: (عَلَى أَنَّ الْكِتَابَةَ الْخ) لِمَا وَرَدَ عَلَيْهِ أَنَّ الْمُثْبِتَ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّافِي احتَاجَ إِلَى هَذَا الْجَوَابِ الْعُلُويِّ. □ فَوُدَّ: (وَبِفَرْضِ ذَلِكَ الْخ) أَيِ: مِنْ ثُبُوتِ الْأَمْرَيْنِ وَاسْتِزَامِ الْكِتَابَةِ الْمَذْكُورَةِ لِلْإِسْلَامِ. □ فَوُدَّ: (وَمَنْ هُوَ كَذَلِكَ لَا تَلْزَمُهُ الْهِجْرَةُ الْخ) وَلَا بُدَّ فِي عَدَمِ الزُّرُومِ مِنْ بَيَانِ أَنَّهُ كَانَ

□ فَوُدَّ: (وَمَنْ هُوَ كَذَلِكَ لَا تَلْزَمُهُ الْهِجْرَةُ الْخ) لَا بُدَّ فِي عَدَمِ الزُّرُومِ مِنْ بَيَانِ أَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُهُ إِظْهَارُ دِينِهِ أَيْضًا وَلَمْ يَبَيِّنْ ذَلِكَ.

في الإصابة قال في ترجمته: حَضَرَ بَيْعَةَ الْعَقَبَةِ مع الْأَنْصَارِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ وَشَهِدَ بَذْرًا مع الْمُشْرِكِينَ مُكْرَمًا فَافْتَدَى نَفْسَهُ وَعَقِيلًا وَرَجَعَ إِلَى مَكَّةَ فَيُقَالُ: إِنَّهُ أَسْلَمَ وَكَتَمَ قَوْمَهُ ذَلِكَ فَكَانَ يَكْتُمُ الْأَخْبَارَ إِلَيْهِ ﷺ، ثُمَّ هَاجَرَ قَبْلَ الْفَتْحِ بِقَلِيلٍ انْتَهَى وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ. وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُعْتَمَدِ أَنَّ الْهِجْرَةَ كَمَا تَجِبُ هُنَا تَجِبُ مِنْ بَلَدِ إِسْلَامٍ أَظْهَرَ بِهَا حَقًّا أَيْ وَاجِبًا وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ وَلَا قَدَرًا عَلَى إظهاره وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ الْبَغَوِيِّ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ كَانَ بِبَلَدٍ تُعْمَلُ فِيهِ الْمَعَاصِي وَلَا يُمَكِّنُهُ تَغْيِيرُهَا الْهِجْرَةَ إِلَى حَيْثُ تَنْتَهِي أَلِ الْعِبَادَةُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلَا تَقْعُدُوا بَعْدَ الذِّكْرِ مَعَ الْقَوْرِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨] نَقَلَ ذَلِكَ جَمْعٌ مِنَ الشُّرَاحِ وَغَيْرِهِمْ مِنْهُمْ الْأَذْرَعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ وَأَقْرَوهُ وَيُنَازِعُ فِيهِ مَا مَرَّ فِي الْوَلِيمَةِ أَنَّ مَنْ يَجْوَِرُهُ آلاَثُ لَهْوٍ لَا يَلْزُمُهُ الْإِنْتِقَالُ وَعَلَّلَهُ الشُّبْكِيُّ بِأَنَّ فِي مُفَارَقَةِ دَارِهِ ضَرَرًا عَلَيْهِ وَلَا فَعْلَ مِنْهُ فَإِنْ قُلْتَ ذَاكَ مع الثَّقَلَةُ يَضْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ فِي بَلَدِ الْمَعْصِيَةِ فَلَمْ يَلْزُمُهُ بِخِلَافِ هَذَا فَإِنَّهُ بِالثَّقَلَةِ يُفَارِقُ بِلَدَ الْمَعْصِيَةِ بِالْكَائِيَةِ قُلْتَ: قَضِيَّتُهُ هَذَا بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّ ذَاكَ يَلْزُمُهُ الْإِنْتِقَالُ مِنَ الْبَلَدِ وَهَذَا لَمْ يَلْزُمُوهُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تَلْزُمَهُ مِنَ الْجَوَارِ.....

يُمَكِّنُهُ إِظْهَارُ دِينِهِ أَيْضًا وَلَمْ يَبَيِّنْ ذَلِكَ . اهـ . سم . قُودُ: (فِي الْإِصَابَةِ) فِي أَشْمَاءِ الصَّحَابَةِ وَالْجَارِ مُتَعَلِّقٌ بِقَالَ وَقَوْلُهُ فِي تَرْجَمَتِهِ أَيْ: الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَدَلُ مَنْهُ . قُودُ: (فَافْتَدَى نَفْسَهُ وَعَقِيلًا) أَيْ: بَعْدَ أُسْرِهِمَا . قُودُ: (وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ) يَعْنِي فِي عَدَمِ ثُبُوتِ إِسْلَامِ الْعَبَّاسِ قَبْلَ الْهِجْرَةِ وَعَدَمِ ثُبُوتِ كِتَابَتِهِ ﷺ إِلَيْهِ بِأَنَّ مُقَامَكَ بِمَكَّةَ خَيْرٌ أَقُولُ وَفِي كَوْنِهِ صَرِيحًا فِي الْأَمْرَيْنِ نَظَرٌ لَا سِيَّما فِي الثَّانِي إِذِ الْإِصَابَةُ سَاكِتٌ عَنْهُ وَالسَّائِكُ عَنْ شَيْءٍ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ ذَلِكَ الشَّيْءُ . قُودُ: (وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُعْتَمَدِ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَقْرَدَهُ فِي الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَيْ وَاجِبًا . قُودُ: (هُنَا) لَعَلَّ كَلِمَةً مِنْ سَقَطَتْ مِنْ قَلَمِ النَّاسِخِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى مِنْ دَارِ الْكُفْرِ . اهـ . قُودُ: (تَجِبُ مِنْ بَلَدِ إِسْلَامٍ الْخ) وَفِي الْفُرُوعِ لِابْنِ مُفْلِحٍ الْمُقْدِسِيِّ الْحَبْلِيُّ مَا نَصَّهُ وَلَا تَجِبُ الْهِجْرَةُ مِنْ بَيْنِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّ أَرْضِي وَبِيعَةٌ﴾ [العنكبوت: ٥٦] الْخ أَنَّ الْمُعْنَى إِذَا عَمِلَ بِالْمَعَاصِي فِي أَرْضٍ فَأَخْرَجُوا مِنْهَا وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ وَهَذَا خِلَافُ ظَاهِرِ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُخَبِّرْهُ الْحَدِيثَ وَعَلَى هَذَا الْعَمَلُ انْتَهَى . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ . قُودُ: (وَيُؤَافِقُهُ) أَيْ: مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُعْتَمَدِ . قُودُ: (إِلَى حَيْثُ تَنْتَهِي أَلِ الْعِبَادَةُ الْخ) فَإِنْ اسْتَوَتْ جَمِيعُ الْبِلَادِ فِي عَدَمِ إِظْهَارِ ذَلِكَ أَيْ الْحَقُّ كَمَا فِي زَمَانِنَا فَلَا وَجُوبَ بِلَا خِلَافٍ . اهـ . مُعْنَى . قُودُ: (نَقَلَ ذَلِكَ) أَيْ: مَا فِي الْمُعْتَمَدِ . قُودُ: (وَأَقْرَوهُ) وَمِمَّنْ أَقْرَاهُ الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى . قُودُ: (وَيُنَازِعُ فِيهِ) أَيْ: فِيمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُعْتَمَدِ . قُودُ: (آلاَثُ لَهْوٍ) أَيْ: اسْتِعْمَالُهَا .

قُودُ: (لَا يَلْزُمُهُ الْإِنْتِقَالُ) أَيْ: مِنْ جِيرَتِهَا . قُودُ: (وَلَا فَعْلَ مِنْهُ) جُمْلَةٌ خَالِيَةٌ . قُودُ: (ذَاكَ) أَيْ: مَنْ فِي جَوَارِهِ . قُودُ: (مع الثَّقَلَةِ) أَيْ: إِلَى دَارِ بَعِيدَةٍ . قُودُ: (فَلَمْ يَلْزُمَهُ) أَيْ: التَّحَوُّلُ . قُودُ: (بِخِلَافِ هَذَا) أَيْ: مَنْ عَجَزَ عَنْ إِظْهَارِ الْحَقِّ . قُودُ: (قَضِيَّتُهُ هَذَا) أَيْ: الْفَرْقُ . قُودُ: (إِنْ ذَاكَ) أَيْ: مَنْ فِي جَوَارِهِ آلاَثُ اللَّهْوِ وَكَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ وَهَذَا الْخ . قُودُ: (إِذَا لَمْ يَلْزُمَهُ) أَيْ: الْإِنْتِقَالُ .

فأولى البلد على أن قضية كلام الشبكي المذكور: أنه لا نظر ليلد ولا لجوار بل للمشفقة وهي في التحول من البلد أشق وبفرض اعتماد ذلك فيجب تقييده بما إذا لم تكن في إقامته مصلحة للمسلمين أخذًا من نظيره في الهجرة من دار الكفر بالأولى، ثم رأيت البلقيني صرح به، وبأن شرط ذلك أيضًا أن يقدر على الانتقال ليلد سائمة من ذلك وأن تكون عنده المؤن المعتبرة في الحج، والحاصل: أن الذي يتعين اعتماده في ذلك أن شرط وجوب الانتقال بهذه الشروط المذكورة أن تظهر المعاصي المجمع عليها في ذلك المحل بحيث لا يستحي أهله كلهم من ذلك لتركهم إزالتها مع القدرة؛ لأن الإقامة حينئذ معهم تعدد إعانة وتقديرًا لهم على المعاصي (ولو قدر أسير على هرب لزمه) وإن أمكنه إظهار دينه كما صححه الإمام واقتضى كلام الزركشي اعتماده تخلصًا لنفسه من رق الأسير لكن الذي جزم به القمولي ومن تبعه وقال الزركشي إنه قياس ما مر في الهجرة أنه إنما يلزمه ذلك إن لم يمكنه إظهار دينه ولك أن تقول إن أطلقوه من الأسير بأن أباحوا له ما شاء من مكث عندهم وعدمه تعين الثاني ولا تعين الأول كما هو ظاهر من تعليقه المذكور. (ولو أطلقوه بلا شرط فله اغتيالهم) قتلاً وسبياً وأخذاً

قوله: (فأولى البلد) الأولى من البلد. قوله: (على أن قضية الخ) ولما كان قوله: لأنه إذا لم يلزمه الخ قابلاً للمنع بما مر في قوله فإن قلت الخ احتاج إلى هذا الجواب العلوي. قوله: (وبفرض اعتماد ذلك) أي: ما ذكره صاحب المعتقد. قوله: (به) أي: بذلك القيد. قوله: (وبأن شرط الخ) أي: وصرح بأن الخ. قوله: (أن يقدر على الانتقال ليلد سائمة من ذلك) فإن استوت جميع البلاد في عدم إظهار ذلك كما في زماننا فلا وجوب بلا خلاف. اه. مغني. قوله: (والحاصل أن الذي يتعين الخ) محل تأمل والذي يظهر وجوب الانتقال عند توفر الشروط المذكورة من غير توقف على ما ذكره من الزيادة هذا ويدخل في قولهم حيث يتهيأ له العبادة أن تُجزئه الهجرة إلى أدنى محل يأمن فيه على نفسه وما يتعلق بها بحيث لا يعدد مقيماً معهم ودخوله إلى البلد في بعض الأحيان لقضاء حاجة ضرورية لا يعدد به مقيماً ولا ينافي هجرته. اه. سيد عمر. قوله: (المعاصي الخ) لعل أل للجنس لا الاستغراق.

قوله (سني): (ولو قدر أسير) أي: في أيدي الكفار. اه. مغني. قوله: (وإن أمكنه) إلى قوله لكن الذي في النهاية والمغني. قوله: (واقتضى كلام الزركشي اعتماداً) وهو الأصح. اه. نهاية.

قوله: (لكن الذي جزم به القمولي الخ) عبارة المغني وإن جزم القمولي وغيره بتقييده بعدم الإمكان. اه. قوله: (إن لم يمكنه إظهار دينه) أي: ولا يقس. قوله: (والثاني) أي: عدم اللزوم وقوله الأول أي: اللزوم. قوله: (من تغليله) أي: الإمام وهو قوله: تخلصاً لنفسه الخ. قوله: (قتلاً) إلى قوله إن حاربوه في المغني لا قوله أي: ولا أمان يجب لنا عليك وإلى قوله على المعتد في النهاية لكن بزيادة

للمال؛ لأنهم لم يستأمنوه وليس المراد هنا حقيقة الغيلة وهي أن يخدعه فيذهب به لمحل خال، ثم يقتله. (أو أطلقوه. (على أنهم في أمانه) أو عكسه. (خوّم) عليه اغتيالهم؛ لأن الأمان من أحد الجانبين متعذر نعم، إن قالوا أمثالك ولا أمان لنا عليك أي ولا أمان يجب لنا عليك جاز له اغتيالهم. (فإن تبعه قوم) أو واحد منهم بعد خروجه. (فليدفعهم) وجوباً إن حاربوه وكانوا مثليه فأقل ولا فتدباً كذا قيل ويؤده ما مر أن الثبات للضعف إنما يجب في الصف. (ولو يقتلهم) ابتداءً ولا يراعى فيهم ترتيب الصائل لا انتقاض أمانهم بذلك على المعتمد كذا قيل أيضاً وهو واضح إن سليم انتقاض أمانهم بذلك سواء أرادوا مجرد رده أم نحو قتله وفي عموميه نظراً ومن ثم صرح جمع بأنه يراعى فيهم ترتيب الصائل وهو مبني على عدم انتقاض أمانهم ذلك وهو مثبته إن لم يريدوا نحو قتله فليحمل هذا على إرادة مجرد الرد والاول على إرادة نحو القتل؛ لأن الذم إذا انتقض عهده بقتالنا فالمؤمن أولى. (ولو شرطوا) عليه. (أن لا يخرج من دارهم لم يخرج له. (الوفاء) بهذا الشرط بل يلزمه الخروج حيث أمكنه فرازا بدينه من

قيد يأتي. □ فؤد: (وهي) أي: حقيقة الغيلة. □ فؤد: (أو أطلقوه على أنهم في أمانه) أي: وإن لم يؤمنوه كما نص عليه في الأم. اه. معني. □ فؤد: (أو عكسه) أي: أوجد عكسه. اه. ع ش ويجوز جره عطفاً على مذخول على عبارة المغني وكذا لو أطلقوه على أنه في أمانهم. اه. □ فؤد: (لأن الأمان إلخ) عبارة المغني وفاء بما التزمه ولاتهم إذا آمنوه وجب أن يكونوا في أمان منه. اه. □ فؤد: (جاز له اغتيالهم) أي: لفساد الأمان لما مر من تعذر من أحد الجانبين. اه. رشيد.

□ فؤد (سني): (فإن تبعه قوم) راجع للمسألتين. اه. بجبرمي ولكن قضية تفصيل رعاية ترتيب الصائل رجوعه للمسألة الثانية فقط إذ لا يراعى الترتيب في المسألة الأولى مطلقاً كما في شرح الروض عن الروضة. □ فؤد: (ويؤده ما مر إلخ) أي: فيكون المعتمد التذب مطلقاً. اه. ع ش. □ فؤد: (ولا يراعى فيهم ترتيب الصائل لا انتقاض أمانهم) أي: حيث قصدوا نحو قتله وإلا لم ينتقض قيدهم كالصائل. اه. نهاية. □ فؤد: (ومن ثم) أي: للنظر في عموميه. □ فؤد: (صرح جمع إلخ) ومنهم المغني.

□ فؤد: (وهو مبني إلخ) أي: ما صرح به الجمع. □ فؤد: (وهو مثبته) أي: عدم الانتقاض. □ فؤد: (فليحمل) إلى المتن في النهاية ما يوافقه. □ فؤد: (هذا) أي: ما صرح به الجمع من وجوب رعاية الترتيب. □ فؤد: (والاول) أي: ما قيل من عدم الرعاية. □ فؤد: (فالمؤمن) بفتح الميم.

□ فؤد: (بهذا الشرط) إلى قوله بل هنا في النهاية وكذا في المغني إلا قوله على ما مر. □ فؤد: (بل يلزمه الخروج) وله عند خروجه أخذ مال مسلم وجده عندهم ليؤده عليه ولو آمنهم عليه ولا يضمه؛ لأنه لم يكن مضموناً على الحربي الذي كان بيده بخلاف المغصوب إذا أخذه شخص من الغاصب ليؤده إلى مالكه فإنه يضمه؛ لأنه كان مضموناً على الغاصب فأديم حكمة.

(فروع): لو التزم لهم قبل خروجه مالا فداءً وهو مختار، أو أن يعود إليهم بعد خروجه إلى دار الإسلام حرّم عليه العود إليهم وسن له الوفاء بالمال الذي التزمه ليتعمدوا الشرط في إطلاق الأسراء

الْفِتْنِ وَبِنَفْسِهِ مِنَ الدُّلِّ مَا لَمْ يُمَكِّنْهُ إِظْهَارُ دِينِهِ فَلَا يَلْزُمُهُ الْخُرُوجُ عَلَى مَا مَرَّ بِلِ يُسْنٍ وَلَوْ حَلَّفُوهُ عَلَى ذَلِكَ بِطُلَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ مُكْرَهًا عَلَى الْحَلْفِ فَيَمِينُهُ لَعَفُو وَإِنْ كَانَ حِينَ الْحَلْفِ مَحْبُوسًا وَمِنَ الْإِكْرَاهِ أَنْ يَقُولُوا لَهُ لَا تَنْتَرُكَ حَتَّى تَخْلِفَ أَنَّكَ لَا تَخْرُجُ بَلْ هُنَا إِكْرَاهٌ ثَانٍ شَرْعِيٌّ عَلَى الْخُرُوجِ لِوُجُوبِهِ كَمَا تَقَرَّرَ (وَلَوْ عَاقَدَ الْإِمَامُ عِلْجًا) هُوَ الْكَافِرُ الْغَلِيظُ الشَّدِيدُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِذَفْعِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَمِنَ الْعِلَاجِ لِذَفْعِهِ الدَّاءَ. (يَذُلُّهُ عَلَى) نَحْوِ بَلَدٍ أَوْ. (قَلْعَةٍ).....

وَأَمَّا لَمْ يَجِبْ؛ لِأَنَّهُ التَّزَامُ بغيرِ حَقٍّ فَالْمَالُ الْمُبْعُوثُ إِلَيْهِمْ فِدَاءٌ لَا يَمْلِكُونَهُ كَمَا قَالَه الرَّوْيَانِيُّ وَغَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ مَاخُودٌ بِغيرِ حَقٍّ وَلَوْ اشْتَرَى مِنْهُمْ شَيْئًا لَيَنْعَتْ إِلَيْهِمْ ثَمَنَهُ، أَوْ اقْتَرَضَ فَإِنْ كَانَ مُخْتَارًا لَزِمَهُ الْوَفَاءُ، أَوْ مُكْرَهًا فَالْمَذْمُوبُ أَنَّ الْعَقْدَ بَاطِلٌ وَيَجِبُ رَدُّ الْعَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَجْرِ لَفْظُ بَيْعٍ بَلْ قَالُوا خُذْ هَذَا وَابْعَثْ إِلَيْنَا كَذَا مِنَ الْمَالِ فَقَالَ: نَعَمْ فَهُوَ كَالشَّرَاءِ مُكْرَهًا وَلَوْ وَكَّلُوهُ بِبَيْعِ شَيْءٍ لَهُمْ بِدَارِنَا بَاعَهُ وَرَدَّ ثَمَنَهُ إِلَيْهِمْ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. □ فَوُدَّ: (مَا لَمْ يُمَكِّنْهُ الْإِنْسَانُ) ظَلَفَ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ لَمْ يَجُزْ الْوَفَاءُ. □ فَوُدَّ: (فَلَا يَلْزُمُهُ الْخُرُوجُ) تَفْرِيعٌ عَلَى الْمَفْهُومِ، أَوْ هُنَا سَقَطَةُ مِنْ قَلَمِ النَّاسِخِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْأَفْلَاحُ يَلْزُمُهُ الْإِنْسَانُ وَبِإِعَارَةِ الْمُغْنِي وَإِنْ أَمَكَّنَهُ لَمْ يَخْرُجْ الْوَفَاءُ؛ لِأَنَّ الْهَجْرَةَ حَيْثُ تِلْكَ مُسْتَحَبَّةٌ. اهـ. وَكُلٌّ مِنْهُمَا ظَاهِرٌ. □ فَوُدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ) أَيِ: مِنَ الْقَمُولِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا مَرَّ. اهـ. □ فَوُدَّ: (فَيَمِينُهُ لَعَفُو) أَيِ: وَلَا يَحْتَسِبُ بِالْخُرُوجِ. اهـ. مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَالْأَفْلَاحُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ حَلَفَ لَهُمْ تَرْغِيًا لَهُمْ لِيَقْبُوه وَلَا يَتَّهِمُوهُ بِالْخُرُوجِ وَلَوْ قَبْلَ الْإِطْلَاقِ حَيْثُ بِخُرُوجِهِ. اهـ. □ فَوُدَّ: (وَالْأَفْلَاحُ) هَذَا يُفِيدُ أَنَّ الْخُرُوجَ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْ تَرْكِهِ يَوْجِبُ الْحَيْثُ وَإِنْ كَانَ الْخُرُوجُ وَاجِبًا سَمَّ عَلَى حَاجٍ أَيِ: وَالْقِيَاسُ عَدَمُ الْحَيْثُ. اهـ. ع. ش. □ فَوُدَّ: (وَمِنَ الْإِكْرَاهِ أَنْ يَقُولُوا الْإِنْسَانُ) أَيِ: فَلَوْ حَلَفَ حَيْثُ قَاطَلَقُوهُ فَخَرَجَ لَمْ يَحْتَسِبْ أَيْضًا كَمَا لَوْ أَخَذَ اللَّصُوصُ رَجُلًا وَقَالُوا لَا تَنْتَرُكَ حَتَّى تَخْلِفَ أَنَّكَ لَا تُخْبِرُ بِمَكَانِنَا فَحَلَفَ، ثُمَّ أَخْبَرَ بِمَكَانِهِمْ لَمْ يَحْتَسِبْ؛ لِأَنَّهُ يَمِينُ إِكْرَاهٍ أَسْنَى وَمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (بَلْ هُنَا إِكْرَاهٌ ثَانٍ الْإِنْسَانُ) قَدْ يُقَالُ إِنَّ أَثَرَ هَذَا الْإِكْرَاهِ الثَّانِي مَعَ الْحَيْثُ عَارِضٌ قَوْلُهُ السَّابِقُ وَالْأَفْلَاحُ وَلَا أَثَرَ لِذِكْرِهِ هُنَا. اهـ. سَمَّ أَيِ: فَكَانَ يَتَّبِعِي حَذْفُهُ كَمَا قَعَلَهُ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مُقَوِّ لِلْإِكْرَاهِ الْأَوَّلِ لَا مُؤَثَّرٌ مُسْتَقِلٌّ وَفِي ع. ش. هُنَا جَوَابٌ لَا يُلَاقِي السُّؤَالَ.

□ فَوُدَّ (سَمَّ): (وَلَوْ عَاقَدَ الْإِمَامُ) أَيِ: أَوْ نَائِيَهُ. اهـ. مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (هُوَ الْكَافِرُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ إِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ وَإِنْ تَعَلَّقَ إِلَى ذَلِكَ وَقَوْلُهُ وَصَوَّبَ إِلَى الْمُتَنِّ وَإِلَى قَوْلِهِ إِذْ إِسْلَامُ الْجَوَارِي فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَصَوَّبَ إِلَى الْمُتَنِّ وَمَا سَأَبَّهُ عَلَيْهِ. □ فَوُدَّ: (هُوَ الْكَافِرُ الْغَلِيظُ الْإِنْسَانُ) وَيُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى الْمُسْلِمِ الْمُتَّصِفِ بِذَلِكَ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ. اهـ. رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْقَامُوسِ الْعِلْجُ

□ فَوُدَّ: (وَالْأَفْلَاحُ) هَذَا يُفِيدُ أَنَّ الْخُرُوجَ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْ تَرْكِهِ يَوْجِبُ الْحَيْثُ وَإِنْ كَانَ الْخُرُوجُ وَاجِبًا. □ فَوُدَّ: (بَلْ هُنَا إِكْرَاهٌ ثَانٍ الْإِنْسَانُ) قَدْ يُقَالُ إِنَّ أَثَرَ هَذَا الْإِكْرَاهِ الثَّانِي مَعَ الْحَيْثُ عَارِضٌ قَوْلُهُ السَّابِقُ وَالْأَفْلَاحُ وَلَا أَثَرَ لِذِكْرِهِ هُنَا.

بإسكان اللام وفتحها مُعَيَّة أو مُبْهَمَة من قِلاع محصورة على الأوجه أي على أصل طريقها أو أسهل أو أرفق طريقها. (وله منها جارية) مثلاً ولو حُرَّة مُبْهَمَة وَيُعَيَّنُهَا الإمام. (جَارٌ) وإن كان الجُعْلُ مجهولاً غير مملوك للحاجة مع أَنَّ الحُرَّة تُرْقُ بِالْأَسْرِ وَيُسْتَحَقُّ بِالدَّلَالَةِ ولو من غير كلفة كأن يكون تحتها فيقول له هي هذه للحاجة أيضاً وبه فارق ما مرَّ في الإجارة والجمالة، أما المسلم فقال جمع: لا تجوز هذه المُعَاقَدَةُ معه؛ لأنَّ فيها أنواعاً من الغرر واحتملت مع الكافر؛ لأنَّه أعرفُ بِقِلَاعِهِمْ وطُرُقِهِمْ وقال آخرون: لا فرق ورجحه الأذرعِي والْبُلْقِينِي وغيرهما وقضية كلام الشيخين في الغنيمَة اعتماده وعليه فيعطأها إن وُجِدَتْ حَيَّةً وإن أسلمت فلو ماتت بعد الظفر فله قيمتها وخرج بقوله منها قوله ممَّا عندي فلا يصح.....

بالكسر الرَّجُلُ مِنْ كُفَّارِ الْعَجَمِ وَرَجُلٌ عَلِيٌّ كَكَيْفٍ وَضُرْدٍ وَخُلُوٌ شَدِيدٌ صَرِيحٌ مُعَالِجٌ لِلْأُمُورِ. اهـ.

قوله: (بإسكان اللام) أي: وفتح القاف وقوله مَحْصُورَةٌ أي: وإلا فلا يصح. اهـ. مُغْنِي.

قوله: (على الأوجه) راجع إلى قوله، أو مُبْهَمَة من قِلاع إلخ. قوله: (أي: على أصل طريقها إلخ) عبارة المُغْنِي إمَّا؛ لأنَّه خَفِيَ عَلَيْنَا طَرِيقُهَا، أو لِيَدُلَّنَا عَلَى طَرِيقِ خَالٍ مِنَ الْكُفَّارِ، أو سَهْلٍ، أو كثير الماء، أو الكلأ، أو نحو ذلك. اهـ. قوله: (وَيُعَيَّنُهَا الإمام) وَيُجَبِّرُ الْعِلْجُ عَلَى الْقَبُولِ؛ لأنَّ الْمَشْرُوطَ جَارِيَةً وهذه جارية أَسْنَى وَمُغْنِي. قوله: (بِالدَّلَالَةِ) أي: الْمَوْصِلَةَ إِلَى الْفَتْحِ كما يأتي. قوله: (ولو من غير كلفة إلخ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَالرَّوَضِ وَخِلَافًا لِلنَّهْأِيَةِ حَيْثُ عَقَّبَ قَوْلَ الشَّارِحِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ كُلْفَةٍ إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا الْمُسْلِمُ بِمَا نَصَّه كَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ وَالْأَوَجُّ حَمْلُ مَا هُنَا عَلَى مَا إِذَا كَانَ فِيهِ كُلْفَةٌ لِيُؤْفَقَ مَا مَرَّ ثُمَّ. اهـ. قوله: (كَأَنَّ يَكُونُ تَحْتَهَا إلخ) عبارة المُغْنِي حَتَّى لَوْ كَانَ الْإِمَامُ نَازِلًا تَحْتَ قَلْعَةٍ لَا يَعْرِفُهَا فَقَالَ: مَنْ دَلَّنِي عَلَى قَلْعَةٍ كَذَا فَلَهُ مِنْهَا جَارِيَةٌ فَقَالَ الْعِلْجُ: هِيَ هَذِهِ اسْتَحَقَّ الْجَارِيَةَ كَمَا فِي الرِّوَضَةِ وَأَصْلُهَا وَلَمْ يَنْتَبِرُوا التَّعَبَ هُنَا وَلِهَذَا لَوْ قَالَ الْعِلْجُ: الْقَلْعَةُ بِمَكَانٍ كَذَا وَلَمْ يَمْسِ وَلَمْ يَتَّعَبْ اسْتَحَقَّ الْجَارِيَةَ فَكَذَلِكَ هُنَا وَقَدْ اسْتَنْتَوْنَا مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ الْإِسْتِجَارِ عَلَى كَلِمَةٍ لَا تَتَّعَبُ مَسْأَلَةَ الْعِلْجِ لِلْحَاجَةِ. اهـ. قوله: (وبه فارق) أي: بقوله لِلْحَاجَةِ. قوله: (لأنَّ فيها إلخ) وَلَأنَّ الْمُسْلِمَ يَتَّعِيْنُ عَلَيْهِ فَرَضَ الْجِهَادِ وَالدَّلَالَةُ نَوْعٌ مِنْهُ فَلَا يَجُوزُ اخْتِذُ الْعَوَاضِ عَلَيْهِ أَسْنَى وَمُغْنِي. قوله: (وقال آخرون: لا فرق إلخ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نَهْأِيَةً وَمُغْنِي. قوله: (وعليه) أي: عَلَى عَدَمِ الْفَرْقِ. قوله: (فَيُعْطَاهَا) أي: الْمُسْلِمَ. اهـ. ع. ش.

قوله: (وإن أسلمت) غايَةٌ. اهـ. ع. ش. قوله: (فلو ماتت إلخ) هَذَا يَجْرِي فِي الْكَافِرِ أَيْضًا كَمَا يَأْتِي وَإِذَا تَأَمَّلْتَ كَلَامَهُ وَجَدْتَ حُكْمَ مُعَاقَدَةِ الْمُسْلِمِ كَحُكْمِ مُعَاقَدَةِ الْكَافِرِ وَلَا مُخَالَفَةَ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِاعْتِبَارِ الْغَايَةِ الْمَذْكُورَةِ. اهـ. بُجَيْرِيٌّ أَيْ: وَإِنْ أَسْلَمَتْ. قوله: (فله قيمتها) أَيْ: لِلْمُسْلِمِ. قوله: (وخرج بقوله إلخ) عبارة المُغْنِي وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ وَلَهُ مِنْهَا جَارِيَةٌ عَمَّا إِذَا قَالَ الْإِمَامُ وَلَهُ جَارِيَةٌ مِمَّا عِنْدِي مَثَلًا فَإِنَّهُ

قوله: (وبه فارق ما مرَّ في الإجارة) وَالْأَوَجُّ حَمْلُ مَا هُنَا عَلَى مَا فِيهِ كُلْفَةٌ لِيُؤْفَقَ مَا مَرَّ م.

قوله: (وقال آخرون لا فرق) كَتَبَ عَلَيْهِ م.

للجَهْل بالجَهْل بلا حاجة. (فإن فُتِحَتْ) عنوة. (بدلالاته) وفتحها مُعَايِدُهُ ولو في مَرَّةٍ أُخْرَى وفيها الأُمَّةُ الْمُعَيَّنَةُ أو المُبْهَمَةُ ولم تُسَلِّمْ أصلاً أو أَسَلَمَتْ معه أو بعده لا عكسه كما يأتي. (أُعْطِيهَا) وإن لم يُوجَدْ سِوَاهَا وإن تَعَلَّقَ بِهَا حَقٌّ لَزِمَ من مُعَامَلَتِهِمْ مع بعضهم كما هو ظاهر إذ لا اعتدَادَ بِمُعَامَلَتِهِمْ في مثل ذلك وذلك؛ لأنَّهُ اسْتَحَقَّهَا بِالْشَرْطِ قَبْلَ الظَّفَرِ. (أو) فَتَحَهَا مُعَايِدُهُ. (بغيرها) أي دَلَالَتُهُ أو غَيْرُ مُعَايِدِهِ ولو بِدَلَالَتِهِ. (فلا) شيء له. (في الأصح) لِفَقْدِ الشَّرْطِ وهو دَلَالَتُهُ وَصَوَّبَ الْبُلْقِينِي اسْتِحْقَاقَ وَيُتَّجِهَ اعْتِمَادُهُ إِنْ كَانَ الْفَاتِحُ بِدَلَالَتِهِ نَائِبًا عَنْ دَلَّتِهِ. (وإن لم تُفْتَحْ فلا شيء) له لِيَتَعَلَّقَ بِجَعَالَتِهِ بِدَلَالَتِهِ مع فَتْحِهَا فَالْجَهْلُ مُقَيَّدٌ بِهِ حَقِيقَةً وَإِنْ لَمْ يَجْرِ لَفْظُهُ. (وقيل: إن لم يُعَلَّقْ الْجَهْلُ بِالْفَتْحِ فَلَهُ أَجْرُهُ الْمَثَلِ) لَوْجُودِ الدَّلَالَةِ وَيَزُوْدُهُ مَا تَقَرَّرَ هَذَا إِذَا كَانَ الْجَهْلُ فِيهَا، وَإِلَّا لَمْ يُشْتَرَطْ فِي اسْتِحْقَاقِهِ فَتَحَهَا اتِّفَاقًا عَلَى مَا قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ. (فإن) فَتَحَهَا مُعَايِدُهُ بِدَلَالَتِهِ. و (لم يكن فيها جارية) أصلاً أو بِالْوَضْعِ الْمَشْرُوطِ.

لَا يَصِحُّ لِلْجَهْلِ بِالْجَهْلِ كَسَائِرِ الْجَعَالَاتِ وَتَغْيِيرُهُ بِالْجَارِيَةِ مِثَالُ وَلَوْ قَالَ جَعَلَ كَمَا فِي التَّنْبِيهِ لَكَانَ أَشْمَلًا. اه. ة. فَوَدَّ: (لِلْجَهْلِ بِالْجَهْلِ بِلا حَاجَةٍ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُنْهَجَ وَالْمُعْنَى عَلَى الْأَصْلِ فِي الْمُعَايِدَةِ عَلَى مَجْهُولٍ. اه. وهي أَحْسَنُ. ة. فَوَدَّ: (وَفَاتِحُهَا مُعَايِدُهُ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ لَكِنْ فِيهِ جَعْلُ الصَّفَةِ مُبْتَدَأٌ بِلا اعْتِمَادٍ عَلَى ثَنِي، أَوْ اسْتِفْهَامٍ عَلَى مَا جَوَّزَهُ الْأَخْفَشُ. ة. فَوَدَّ: (ولو في مَرَّةٍ أُخْرَى) كَأَن تَرَكْنَاهَا بَعْدَ دَلَالَتِهِ، ثُمَّ عُدْنَا إِلَيْهَا أَسَنَى وَمُعْنَى. ة. فَوَدَّ: (معه) أي: الْعَلَجُ. اه. ا. رَشِيدِي. ة. فَوَدَّ: (لا عَكْسُهُ) أي: بِأَن أَسَلَمْتُ قَبْلَهُ. اه. ع ش عِبَارَةٌ سَمِ آي: بِأَن أَسَلَمَ هُوَ بَعْدَهَا لِانْتِقَالِ الْحَقِّ مِنْهَا إِلَى قِيَمَتِهَا. اه. ة. فَوَدَّ: (كما يأتي) أي: فِي قَوْلِهِ هَذَا كُلُّهُ لَمْ يُسَلِّمْ وَلَا أُعْطِيَهَا إلخ. ة. فَوَدَّ: (أُعْطِيَهَا) أي: أُعْطِيَ الْعَلَجُ الْجَارِيَةَ الَّتِي وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَيْهَا مِنَ الْمُعَيَّنَةِ، أَوْ الْمُبْهَمَةِ الَّتِي عَيَّنَهَا الْإِمَامُ. اه. ع ش. ة. فَوَدَّ: (وَأَنْ تَعَلَّقَ إلخ) غَايَةٌ ثَانِيَةٌ. ة. فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ إِلَى مَا فِي الْمَثَرِ. ة. فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرِ مُعَايِدِهِ) عَطَفَ عَلَى مُعَايِدِهِ. ة. فَوَدَّ: (لِفَقْدِ الشَّرْطِ) هَذِهِ عَلَّةُ الصُّورَةِ الْأُولَى فَقَطْ قَالَ الْمُعْنَى: وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ فَلِانْتِزَاعِ مُعَايِدَتِهِ مَعَ مَنْ فَتَحَهَا. اه. ة. فَوَدَّ: (وَصَوَّبَ الْبُلْقِينِي إلخ) أي: فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ أَخَذًا مِنْ آخِرِ كَلَامِهِ. ة. فَوَدَّ: (عَمَّنْ دَلَّتْ) لَعَلَّ صَوَابَهُ عَنْ مُعَايِدَةٍ. ة. فَوَدَّ: (بِدَلَالَتِهِ مَعَ فَتْحِهَا) فَالْإِسْتِحْقَاقُ مُقَيَّدٌ بِشَيْئَيْنِ الدَّلَالَةِ وَالْفَتْحِ. اه. مُعْنَى. ة. فَوَدَّ: (مُقَيَّدٌ بِهِ) أي: بِالْفَتْحِ. ة. فَوَدَّ: (مَا تَقَرَّرَ) أي: فِي قَوْلِهِ فَالْجَهْلُ مُقَيَّدٌ بِهِ. اه. ع ش. ة. فَوَدَّ: (هَذَا) أي: الْخِلَافُ. ة. فَوَدَّ: (فِيهَا) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى مِنَ الْقَلْعَةِ. اه. فَنِي بِمَعْنَى مِنْ. ة. فَوَدَّ: (اتِّفَاقًا إلخ) لَعَلَّ صَوْرَتَهُ أَنَّهُ عَوَقَدَ بِجَعْلِ مُعَيَّنٍ مِنْ مَالِ الْإِمَامِ، أَوْ بَيْتِ الْمَالِ وَلَا قَدْرَ مَرَّ أَنَّهُ لَوْ عَاقَدَهُ بِجَارِيَةٍ مِنْ غَيْرِ الْقَلْعَةِ لَمْ يَصِحَّ لِلْجَهْلِ بِالْجَهْلِ بِلا حَاجَةٍ. اه. ع ش وَقَدْ يُقَالُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الصَّحَةِ عَدَمُ اسْتِحْقَاقِ أَجْرَةِ الْمَثَلِ.

ة. فَوَدَّ: (لا عَكْسُهُ) لِانْتِقَالِ الْحَقِّ مِنْهَا إِلَى قِيَمَتِهَا. ة. فَوَدَّ: (أَيْضًا لَا عَكْسُهُ) بِأَن أَسَلَمَ هُوَ بَعْدَهَا.

(أو ماتت قبل العقد فلا شيء له) لِفَقْدِ المشروط. (أو ماتت. (بعد الظفر وقبل التسليم) إليه. (وجِبَ بَدَلٌ؛ لأنها حَصَلَتْ في قبضة الإمام فَالتَلَفُ من ضمانه. (أو ماتت. (قبل ظفر فلا شيء له. (في الأظهر) كما لو لم تكن فيها إذ الميئة ومثلها الهاربة غير مقدور عليها. (وإن أسلمت) الْمُعَيَّنَةُ الحُرَّةُ كذا قِيَدَ به شارح، والثاني غير قِيَد بل لا فرق وزعم أَنَّ الحُرَّةَ إذا أسلمت قبل الظفر لا يُعْطَى قِيَمَتُهَا مَزْدُودٌ وكذا الأولُ إذ إسلام الجوّاري كُلُّهُنَّ في المُبْهَمَةِ كذلك فيما يظهر سواء أكان إسلامها قبل العقد أم بعده قبل الظفر وبعده هذا كله إن لم يُسَلِّمْ وإلا أُعْطِيها ما لم يكن إسلامه بعدها لانتقال حَقِّهِ لِبَدْلِهَا قاله الإمام والماوردي وغيرهما بناءً على مَنْعِ تَمَلُّكِ الكافر للمسلم وإن نازع فيه البلقيني. (فالمذهب وجوب بدل)؛.....

□ قول (نسي): (أو ماتت قبل العقد) جَعَلَ في شَرْحِ المنهَج من الصّور التي لا شيء فيها ما لو أسلمت قبل إسلامه وقبل العقد وإن أسلم بعدها. اه. سم وسَيَاتِي عَنِ الْمُعْنَى والأَسْنَى ما يُفِيدُهُ.
□ قوله: (والثاني) أي: الحُرَّةُ. □ قوله: (بل لا فرق) هذا قد يُنَافِيهِ قوله: الآتي؛ لأنَّ إسلامها يَمْنَعُ رِقَّهَا إلّا إن يُقال بالتوزيع الآتي في كلام سم. اه. ع ش. □ قوله: (وكذا الأول) أي: وكذا التَّعْيِينَ لَيْسَ بِقِيَدٍ. □ قوله: (إذ إسلام الجوّاري) أي: الموجودة في القلعة. □ قوله: (كذلك) أي: كإسلام المُعَيَّنَةِ.
□ قوله: (سواء أكان إسلامها قبل العقد إلخ) عبارة المُعْنَى مع المتن وإن أسلمت دون العِلْجِ بَعْدَ العقد وقبل ظفر بها، أو بعده فالمذهب إلخ أما ما لو أسلمت قبل العقد فلا شيء له إن عِلِمَ بذلك وبأنها قاتنه كما قاله البلقيني وكلام غيره يَفْتَضِيهِ وإن كان ظاهر عبارة المُصَنِّفِ اسْتِحْقَاقَهُ؛ لآتِهِ عَمِلَ مُتَبَرِّعًا. اه.
وفي سم بعد ذكر مثل قوله أما لو أسلمت إلخ عَنِ الْأَسْنَى ما نُصِّهِ وقوله إن عِلِمَ بذلك إلخ هل يَجْزِي فيما إذا ماتت قبل العقد. اه. أقول الفرق بين الموت والإسلام ظاهر. □ قوله: (وبَعْدَهُ) الأولى أم بدل الواو. □ قوله: (إن لم يُسَلِّمْ) أي: العِلْجِ. □ قوله: (ما لم يَكُنْ إسلامه بعدها) أي: بأن أسلم معها، أو قبلها. □ قوله: (لانتقال إلخ) أي: وإن كان إسلامه بعد إسلامها فلا يُعْطَاها لانتقال إلخ. □ قوله: (وإن نازع فيه البلقيني) أي: بأنه استَحَقَّها بالظفر وقد كانت إذ ذاك كافرة فلا يَزْتَفِعُ ذلك بإسلامها كما لو مَلَكَها،

□ قوله: (سواء أكان إسلامها قبل العقد أم بعده إلخ) في شَرْحِ الرُّوضِ، أما لو أسلمت قبل العقد فلا شيء له إن عِلِمَ بذلك وبأنها قد قاتنه؛ لآتِهِ عَمِلَ مُتَبَرِّعًا ذَكَرَهُ البلقيني وكلام غيره يَفْتَضِيهِ اه. وقوله: إن عِلِمَ بذلك إلخ هل يَجْزِي فيما إذا ماتت قبل العقد. □ قوله: (أيضاً سواء أكان إسلامها قبل العقد أم بعده قبل الظفر وبعده هذا كله إن لم يُسَلِّمْ إلخ) جَعَلَ في شَرْحِ المنهَج من الصّور التي لا شيء له فيها ما لو أسلمت قبل إسلامه وقبل العقد وإن أسلم بعدها اه. □ قوله: (وإلا أُعْطِيها) يُتَأَمَّلُ هذا ما قَدَّمَهُ في شَرْحِ ولو أسلم أسيرٌ عَصِمَ دَمُهُ إلخ من قوله لا مَنَاجَا طَرُو الرُّقُّ على مَنْ قَارَنَ إسلامه حُرَّتَهُ فَإِنَّ إسلام هذا قَارَنَ حُرَّتَهُ إذ لا تُرْقَى إلّا بالأخذ. □ قوله: (وإن نازع فيه البلقيني) بأنه استَحَقَّها بالظفر وقد كانت إذ ذاك كافرة فلا يَزْتَفِعُ ذلك بإسلامها كما لو مَلَكَها ثم أسلمت لكن لا تُسَلِّمُ إِلَيْهِ بل يُؤَمِّرُ بِإِزَالَةِ مَلَكَهَ عنها

لأنَّ إسلامها يمنَعُ رَقَّها واستيلاءه عليها فيُعْطِي البَدَلَ من أخماس الغنيمة الأربعة فإن لم تكن غَنِيمةً فالذي يظهرُ وجوبه من بيت المال. (وهو) أي البَدَل. (أَجْرُهُ مِثْلُ وَقِيلَ قِيَمَتُهَا) وهو المعتمدُ كما في الروضة وأصلها عن الجمهورِ قالا ومَحَلُّ الخِلافِ الْمُعَيَّنَةُ، أما المُبْهَمَةُ إذا مات كُلُّ مَنْ فيها وأَوْجَبْنَا البَدَلَ فيَجُوزُ أَنْ يُقالَ يَرْجِعُ بِأَجْرَةِ المِثْلِ قطعاً لِتَعْدُرِ تقويم المجْهُولِ وَيَجُوزُ أَنْ يُقالَ يُسَلِّمُ إِلَيْهِ قِيَمَةُ مَنْ تُسَلِّمُ إِلَيْهِ قَبْلَ الموتِ انتهى والأَوْجَهِ الأولُ وَرَجَحَ بَعْضُهُم الثاني قال: فَيُعَيَّنُ لَهُ وَاحِدَةٌ وَيُعْطِيهِ قِيَمَتُهَا كما يُعَيَّنُهَا لَهُ لو كُنَّ أَحْيَاءَ وَخَرَجَ بَعْنُوهُ ما لو فَتَحَتْ صُلْحًا بِدَلالَتِهِ ودخلت في الأمانِ فَإِنْ امتنع من قبولِ بَدْلِهَا وَهَمَّ من تَسْلِيمِهَا بُدِّ الصُّلْحُ وَتُلْفُوا المَأْمَنُ.....

ثم أسلمت لكن لا تسلم إليه بل يؤمَرُ بِإزالةِ ملكه عنها إلى آخرِ ما أطالَ به ممَّا حكاها في شرح الرُّوضِ .
 اه. سم وقال المُغْنِي: وقد يُفَرَّقُ بَيْنَ ما هنا وَبَيْنَ البَيْعِ بَأَنَّ البَيْعَ عَقْدٌ لا زَمَ وما هنا جَعَالَةٌ جَائِزَةٌ مع المُسَامَحَةِ فيها ما لا يَتَسَامَحُ فِي غَيْرِهَا فلا تُلْحَقُ بِغَيْرِهَا . اه. فَوَدَّ: (لأنَّ إسلامها) إلى قوله: (قالا) في النِّهايةِ والمُغْنِي. فَوَدَّ: (يَمْنَعُ رَقَّها واستيلاءه عليها) كَأَنَّهُ على التَّوْزِيعِ أي يَمْنَعُ رَقَّها إذا كانت حُرَّةً وَأُسْلِمَتْ قَبْلَ الأسْرِ والاستيلاءِ عليها إذا أُسْلِمَتْ الحُرَّةُ بَعْدَ الأسْرِ، أو أُسْلِمَتْ الرِّقِيقَةُ فَلْيَتَأَمَّلْ سم على حَجِّ . اه. ع ش. ورشيدِي. فَوَدَّ: (من الأخماس الأربعة) أي: لا مِنْ أَصْلِ الغَنِيمةِ ولا مِنْ سَهْمِ المِصْالِحِ . اه. مُغْنِي عِبَارَةُ النِّهايةِ فِي حَيْثُ يَكُونُ الرِّضْخُ كما هو، أَوْجَهُ احْتِمَالَيْنِ . اه. فَوَدَّ: (أي: البَدَلُ) أي: حَيْثُ وَجَبَ . اه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (كُلُّ مَنْ فِيهَا) أي: فِي القَلْعَةِ مِنَ الجَواري .
 فَوَدَّ: (والأَوْجَهُ الأولُ) أي: أَجْرَةُ المِثْلِ خِلافًا لِلنِّهايةِ والمُغْنِي. فَوَدَّ: (وَرَجَحَ بَعْضُهُم الثاني) أي: قِيَمَةُ مَنْ تُسَلِّمُ إِلَيْهِ اغْتَمَدَهُ النِّهايةُ والمُغْنِي. فَوَدَّ: (فَيُعَيَّنُ) أي: الإِمَامُ . اه. ع ش. فَوَدَّ: (وَوَخَّرَجَ) إلى الكِتَابِ فِي النِّهايةِ والمُغْنِي. فَوَدَّ: (وَدَخَلَتْ فِي الأمانِ) وَإِنْ كانت خَارِجَةً عَنِ الأمانِ بَأَنَّ كان الصُّلْحُ على أمانٍ صَاحِبِ القَلْعَةِ وأَهْلِهِ وَلَمْ تَكُنْ الجاريةُ مِنْهُمْ سَلِمَتْ إلى العِلْجِ . اه. مُغْنِي .
 فَوَدَّ: (فَإِنْ امْتَنَعَ) أي: العِلْجُ. فَوَدَّ: (وَهَمَّ مِنْ تَسْلِيمِهَا إلَيْهِ) عِبَارَةُ المُغْنِي وَالرُّوضُ مع شَرْحِهِ وَلَمْ يَرْضَ أَصْحَابُ القَلْعَةِ بِتَسْلِيمِهَا إِلَيْهِ وَأَصْرُوا على ذَلِكَ نَقْضًا الصُّلْحِ وَتُلْفُوا المَأْمَنُ بَأَنَّ يُرَدُّوا إلى القَلْعَةِ، ثم يُسْتَأْنَفَ القِتالُ وَإِنْ رَضِيَ أَصْحَابُ القَلْعَةِ بِتَسْلِيمِهَا إلى العِلْجِ بِقِيَمَتِهَا دَفَعْنَا لَهُمُ القِيَمَةَ . اه. فَوَدَّ: (بُدِّ الصُّلْحُ)؛ لِأَنَّهُ صُلْحٌ مَعَ الوَفاءِ بما شَرَطْنَا قَبْلَهُ . اه. أَسْنَى .

إلخ ما أطالَ به ممَّا حكاها في شرح الرُّوضِ . فَوَدَّ: (يَمْنَعُ رَقَّها واستيلاءه عليها) كَأَنَّهُ على التَّوْزِيعِ أي يَمْنَعُ رَقَّها إذا كانت حُرَّةً وَأُسْلِمَتْ قَبْلَ الأسْرِ والاستيلاءِ عليها إذا أُسْلِمَتْ الحُرَّةُ بَعْدَ الأسْرِ أو أُسْلِمَتْ الرِّقِيقَةُ فَلْيَتَأَمَّلْ . فَوَدَّ: (وَدَخَلَتْ فِي الأمانِ إلخ) لا يَخْفَى أَنَّ دُخُولَها فِي الأمانِ يَمْنَعُ اسْتِزْقَاقَها فَكَيْفَ الصُّلْحُ بِبَدْلِهَا إذا رَضُوا وَكان الرِّضَا بِالتَّسْلِيمِ مع تَسْلِيمِها فِي مَعْنَى رَفْعِ الأمانِ عنها واسْتِزْقَاقِها أو يُفْرَضُ ذَلِكَ فِيمَا إذا كانت رَقِيقَةً .

فَإِنْ رَضُوا بِتَسْلِيمِهَا بَيَدِهَا أَعْطَوْهُ مِنْ مَحَلِّ الرِّضْخِ.

¶ قَوْلُهُ: (فَإِنْ رَضُوا بِتَسْلِيمِهَا إلَخ) لَا يَخْفَى أَنَّ دُخُولَهَا فِي الْأَمَانِ مَنَعَ اسْتِزْقَاقَهَا فَكَيْفَ تُسَلِّمُ لِلْعَلَجِ بَيَدِهَا إِذَا رَضُوا وَكَانَ الرِّضَا بِالتَّسْلِيمِ مَعَ تَسْلِيمِهَا فِي مَعْنَى رَفْعِ الْأَمَانِ عَنْهَا وَاسْتِزْقَاقِهَا، أَوْ يُفَرِّضُ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَتْ رَقِيقَةً. اهـ. سم. ¶ قَوْلُهُ: (مِنْ مَحَلِّ الرِّضْخِ) أَي: مِنَ الْأَخْمَاسِ الْأَرْبَعَةِ لَا مِنْ أَضَلِّ الْغَنِيمَةِ وَلَا مِنْ سَنَنِ الْمَصَالِحِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْجِزْيَةِ

تُطْلَقُ عَلَى الْعَقْدِ وَعَلَى الْمَالِ الْمُتَنَزِّمِ بِهِ وَعَقَبُهَا لِلْقِتَالِ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَبَرٌ بِهَا فِي الْآيَةِ الَّتِي هِيَ كَأَخِيهِ ﷺ إِيَّاهَا مِنْ أَهْلِ نَجْرَانَ وَغَيْرِهِمْ الْأَصْلُ فِيهَا قَبْلَ الْإِجْمَاعِ مِنَ الْمُجَازَاةِ؛ لِأَنَّهَا جَزَاءُ عِصْمَتِهِمْ مِنَّا وَسُكْنَاهُمْ فِي دَارِنَا فَهِيَ إِذْلالٌ لَهُمْ لِتَحْثُلِهِمْ عَلَى الْإِسْلَامِ لَا سِيَّما إِذَا خَالَطُوا أَهْلَهُ وَعَرَفُوا مُحَاسِنَهُ لَا فِي مُقَابَلَةِ تَقْرِيرِهِمْ عَلَى كُفْرِهِمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَعَزَّ الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ عَنْ ذَلِكَ وَتَنْقَطِعُ مَشْرُوعِيَّتُهَا بِنُزُولِ عِيسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى لَهُمْ حِينَئِذٍ شُبْهَةٌ بِوَجْهِهِ فَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامُ وَهَذَا مِنْ شَرَعِنَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْزِلُ حَاكِمًا بِهِ مُتَلَقِّيًا لَهُ عَنْهُ ﷺ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ أَوْ عَنْ اجْتِهَادِهِ مُسْتَمِدًّا مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَذَاهِبَ فِي زَمَانِهِ لَا يُعْمَلُ مِنْهَا إِلَّا بِمَا يُوَافِقُ مَا يَرَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا مَجَالَ لِلْاجْتِهَادِ مَعَ وَجُودِ النَّصِّ أَوْ اجْتِهَادِ النَّبِيِّ ﷺ؛

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْجِزْيَةِ

قَوْلُهُ: (تُطْلَقُ) إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعَزَّ الْإِسْلَامَ فِي الْمُغْنَى لِأَقْوَلِهِ وَسُكْنَاهُمْ فِي دَارِنَا وَإِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ اشْتَرَطَ فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (تُطْلَقُ) أَي: شَرَحًا. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (عَلَى الْعَقْدِ) وَهُوَ الْمُرَادُ فِي التَّرْجُمَةِ. قَوْلُهُ: (وَعَقَبُهَا لِلْقِتَالِ) الْأَوَّلَى وَعَقَبَ الْقِتَالُ بِهَا. قَوْلُهُ: (فِي الْآيَةِ الَّتِي الْإِنخ) وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [التوبة: ٢٩] إِلَى قَوْلِهِ ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩] مُغْنَى.

قَوْلُهُ: (إِيَّاهَا) أَي: الْجِزْيَةِ. قَوْلُهُ: (مِنْ أَهْلِ نَجْرَانَ) وَهُمْ نَصَارَى وَأَوَّلُ مَنْ بَدَّلَ الْجِزْيَةَ بُجَيْرِمْيً.

قَوْلُهُ: (وَبِغَيْرِهِمْ) كَمَجُوسِ هَجَرَ وَأَهْلِ أَيْلَةِ مُغْنَى وَأَسْنَى. قَوْلُهُ: (كَأَخِيهِ الْإِنخ) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ هِيَ وَقَوْلُهُ الْأَصْلُ خَبَرُهُ. اه. ع. ش. أَي: وَالْجُمْلَةُ صِلَةُ الَّتِي. قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَي: الْجِزْيَةِ. قَوْلُهُ: (مِنْ الْمُجَازَاةِ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَهِيَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْمُجَازَاةِ. اه. قَوْلُهُ: (وَسُكْنَاهُمْ فِي دَارِنَا) لَيْسَ بِقَيِّدٍ كَمَا يَأْتِي. قَوْلُهُ: (فَهِيَ الْإِنخ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى الْوَاوُ بَدَلُ الْفَاءِ. قَوْلُهُ: (لَا فِي مُقَابَلَةِ تَقْرِيرِهِمْ الْإِنخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِذْلالٌ لَهُمْ. قَوْلُهُ: (عَنْ ذَلِكَ) أَي: جَزَاءُ تَقْرِيرِهِمْ عَلَى الْكُفْرِ. قَوْلُهُ: (فَلَمْ يُقْبَلِ) الْأَوَّلَى فَلَا يُقْبَلُ. قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَي: انْقِطَاعُ مَشْرُوعِيَّتِهَا بِنُزُولِ عِيسَى. قَوْلُهُ: (حَاكِمًا لَهُ) أَي: بِشَرَعِنَا.

قَوْلُهُ: (مِنْ الْقُرْآنِ الْإِنخ) لَعَلَّهُ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ عَنْهُ وَالْمُرَادُ أَنَّهُ ﷺ يَبَيِّنُ لِسَيِّدِنَا عِيسَى حُكْمَ كُلِّ مَا يُرِيدُهُ بِذِكْرِهِ ﷺ لَهُ دَلِيلُهُ الْمُصَرِّحُ بِهِ مِنَ الْقُرْآنِ، أَوِ السُّنَّةِ، أَوِ الْإِجْمَاعِ وَقَوْلُهُ، أَوْ عَنْ اجْتِهَادِهِ الْإِنخ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَنْهُ الْإِنخ وَالضَّمِيرُ لِعِيسَى وَالْمُعَايَرَةُ بَيْنَ الْمَعْطُوفَيْنِ ظَاهِرَةٌ إِذِ التَّلَقِّي عَلَى الْأَوَّلِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ وَعَلَى الثَّانِي بِوَاسِطَةِ الْاجْتِهَادِ. قَوْلُهُ: (أَوْ اجْتِهَادِ النَّبِيِّ الْإِنخ) لَعَلَّ مُرَادَهُ مُطْلَقُ النَّبِيِّ الشَّامِلُ لِسَيِّدِنَا عِيسَى، أَوْ

لأنه لا يُخطئ كما هو الصواب المقرّر في محله وأركانها عاقد ومعقود له ومكان ومال وصيغة ولأهمّيّتها بدأ بها فقال: (صورة عقدها) مع الذكور أن يقول لهم الإمام أو نائبه. (أقروكم) أو أقرزكم كما بأصله ورجح لاحتمال الأولى الوعد ومن ثم اشترط أن يقصد به الحال مع الاستقبال حتى ينسلخ عن الوعد واعتراضه بأن المضارع عند التجرد عن القرائن يكون للحال وبأن المضارع يأتي للإنشاء كأشهد يرد بأن هذا لا يمنع احتماله الوعد على أن فيه خلافاً قوياً أنه للاستقبال حقيقة وقد مرّ في الضمان أو أؤدي المال أو أخضر الشخص ليس ضماناً ولا كفالة وفي الإقرار إن أقرّ بكذا لغو؛ لأنه وعد وبه يتأبّد ما تقرر إلا أن يوجّه إطلاق المتن بأن شدة نظرهم في هذا الباب لحقن الدم اقتضى عدم النظر لاحتماله للوعد عملاً

خصوص سيّدنا عيسى وإلا فلا يطابق المدعى. فوه: (لأنه لا يُخطئ) أي: فهو كالتصّ رشدي. فوه: (وأركانها) إلى قوله ورجح في المعنى إلا قوله مع الذكور. فوه: (مع الذكور) وسبّاتي مع غيرهم اه. سم. فوه: (ورجح) قد يرجح صنيع المصنّف بأشتماله على إفادة صحة العقد بهذه الصيغة التي يتوهم عدم صحة العقد بها مع فهم ما بالمحرّر بالأولى بخلاف ما فيه فإنه لا يفهم منه هذا مطلقاً فليتنامل سم على حج. اه. ع ش و رشدي. فوه: (لاحتمال الأولى) أي: ما في المتن بصيغة المضارع. فوه: (اشترط إلخ) خلافاً للنهاية والمعنى والمشرط لذلك البلقيني كما في المعنى. فوه: (واعتراضه) أي اشترط قصد الحال مع الاستقبال بالأولى ووافق المعتراض النهاية والمعنى. فوه: (يكون للحال) أي: كالاستقبال. اه. رشدي وفيه نظر. فوه: (يرد بأن هذا لا يمنع احتماله إلخ) هذا الاحتمال لا يمنع أن يقصد به الإنشاء وأن يُحمل عليه بالقرائن. اه. سم. فوه: (على أن فيه) أي: في المضارع. فوه: (ما تقرر) أي: اشترط أن يقصد بالأولى الحال مع الاستقبال، أو قوله: ورجح لاحتمال الأولى الوعد إلخ. فوه: (إلا أن يوجّه إطلاق المتن إلخ) اعتمدته النهاية والمعنى كما مرّ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب الجزية)

فوه: (مع الذكور) وسبّاتي مع غيرهم. فوه: (ورجح لاحتمال الأولى إلخ) قد يرجح صنيع المصنّف بأشتماله على إفادة صحة العقد بهذه الصيغة التي يتوهم عدم صحة العقد بها مع فهم ما بالمحرّر بالأولى بخلاف ما فيه فإنه لا يفهم منه هذا مطلقاً فليتنامل. فوه: (يرد بأن هذا لا يمنع احتماله الوعد) يرد عليه أن احتماله الوعد لا يمنع أن يقصد به الإنشاء وأن يُحمل عليه بالقرائن كما لم يمنع أن يقصد به الحال مع الاستقبال ففي هذا الرد ما فيه. فوه: (أيضاً لا يمنع احتماله الوعد) هذا الاحتمال لا يمنع أن يقصد به الإنشاء وأن يُحمل عليه بالقرائن.

بالمشهور أنه للحال أو لهما ومَرَّ ثُمَّ أعني في الضَّمانِ ما يُؤَيِّدُ ذلك ويُوضِّحُه فراجعُه. (بدار الإسلام) غيرَ الحِجَازِ كذا قاله شارِحُ وظاهرُه أَنَّهُ لا بُدَّ من ذِكْرِ ذلك في العَقْدِ والظَّاهِرُ أَنَّهُ غيرُ شرطٍ اكتفاءً باستثنائه شرعاً وإنَّ بجِهله العاقِدانِ فيما يظهرُ على أَنَّ هذا من أَصلِه قد لا يُشترَطُ، فقد نُقِرَهم بها في دارِ الحربِ وحينئذِ فصيفةٌ عقده فيما يظهرُ أَقْرَهُم في دارِكم على أَنَّ تبدَّلوا جِزِيَّةً وتأمَّنوا مِمَّا وتَأَمَّنَ منكم. (أو أَذِنْتَ في إقامتكم بها) أو نحو ذلك. (على أَنَّ تبدَّلوا) أي تُعْطُوا. (جِزِيَّةً) في كُلِّ حَوْلِ قال الجُزْجانيُّ ويقولُ: أَوَّلَ الحَوْلِ أو آخِرَه ويظهرُ أَنَّهُ غيرُ شرط. (وتنقادوا لحكم الإسلام) أي لِكُلِّ حُكْمٍ من أَحكامِه غيرِ نحوِ العباداتِ مِمَّا لا يَرَوْنَه كَالزَّنا والسَّرِقة لا كَشُرْبِ المُسْكِرِ ونكاحِ المَجْوسِ للمَحارِمِ ومن عَدَمِ التَّظَاهِرِ بما يُبيحونه.....

□ فَوَدَّ: (ذلك) أي: التَّوجِيهَ المذكورُ. □ فَوَدَّ: (مِنْ ذِكْرِ ذلك) أي: مِنَ التَّصْرِيحِ باستِثْناءِ الحِجَازِ.
 □ فَوَدَّ: (والظَّاهِرُ) إلى قولِه وَحِينَئِذٍ فِي النِّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (على أَنَّ) إلى قولِه وَحِينَئِذٍ فِي الْمُغْنِي.
 □ فَوَدَّ: (على أَنَّ هذا) أي: قولُه بدارِ الإسلامِ. اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (قد لا يُشترَطُ) ولا يَرُدُّ على المُصَنِّفِ؛ لأنَّ ما ذَكَرَه مِثَالٌ. اه. سم. □ فَوَدَّ: (فَقَدْ نُقِرَهم) الفاءُ تَغْلِيلِيَّةٌ. □ فَوَدَّ: (بها) أي: الجِزِيَّةُ.
 اه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَحِينَئِذٍ) أي: حِينَ نُقِرَهم بِالْجِزِيَّةِ فِي دارِهِمْ. □ فَوَدَّ: (أو نَحْوِ ذلك) إلى قولِ المَثْنِ ولو وَجَدَ فِي النِّهَايَةِ إِلا قولَه، أو ما أَقْرَهُم اللهُ.
 □ فَوَدَّ (لَسِي): (أَنَّ تَبَدَّلُوا) بِأَنَّهُ نَصَرَ. اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (أي: تُعْطُوا) بِمَعْنَى تَلْتَزَمُوا. اه. مُغْنِي.
 □ فَوَدَّ (لَسِي): (جِزِيَّةً) أي: هِيَ كَذَا. اه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فِي كُلِّ حَوْلٍ) إلى قولِه وَيُظْهَرُ فِي الْمُغْنِي.
 □ فَوَدَّ: (إِنَّ) أي: ذِكْرُ كَوْنِهِ أَوَّلَ الحَوْلِ، أو آخِرَه. □ فَوَدَّ: (غَيْرُ شَرَطٍ) أي: فَيَحْتَمِلُ ما قاله الجُزْجانيُّ على الاكْتِمَالِ. اه. نِهَايَةُ. □ فَوَدَّ: (أي: لِكُلِّ حُكْمٍ إلخ) قد يَقَالُ لَعَلَّ نَكْتَةً عُدُولِ المُصَنِّفِ إِلَى الإِفْرَادِ الإِشَارَةَ إِلَى حُكْمِ الإِسْلَامِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ لا بِالنِّسْبَةِ لِلْمُسْلِمِينَ وَحُكْمِ الإِسْلَامِ فِيهِمْ هُوَ وَجُوبُ الإِنْقِيَادِ لِبَعْضِ الأَحْكَامِ الإِسْلَامِيَّةِ دُونَ بَعْضٍ وَهُوَ لا تَعَدُّ فِيهِ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ مُتَعَلِّقَاتُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ.
 □ فَوَدَّ: (أي لِكُلِّ حُكْمٍ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فِي غَيْرِ العِبَادَاتِ مِنْ حُقُوقِ الأَدَمِيِّينَ فِي المُعَامَلَاتِ وَغَرَامَةِ المُتَعَلِّقَاتِ وَكَذَا ما يَمْتَقِدُونَ تَحْرِيمَه كَالزَّنا والسَّرِقة دُونَ ما لا يَمْتَقِدُونَه كَشُرْبِ الخَمْرِ وَنِكَاحِ المَجْوسِ لِلْمَحَارِمِ. اه. □ فَوَدَّ: (لا يَرَوْنَه) أي: لا يُبيحونه ولا يَمْتَقِدُونَ جِلَّه وَبِهَ يُعْلَمُ ما فِي قولِ سَمِ وَالرَّشِيدِي. □ فَوَدَّ: (كَالزَّنا والسَّرِقة) أي: تَرْكِهَا. اه. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ عَدَمِ تَظَاهِرِهِمْ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ

□ فَوَدَّ: (اِكْتِفَاءً إلخ) قد يَقَالُ هُوَ أَيْضاً مُسْتَفَادٌ مِنْ قولِه الآتِي وَتَنَقَّادُوا إلخ إِذْ مِنْ حُكْمِ الإِسْلَامِ امْتِناعُ إقامَتِهِم بِالْحِجَازِ عَلَى ما يَأْتِي. □ فَوَدَّ: (على أَنَّ هذا مِنْ أَصلِه قد لا يُشترَطُ) ولا يَرُدُّ على المُصَنِّفِ؛ لأنَّ ما ذَكَرَه مِثَالٌ. □ فَوَدَّ: (كَالزَّنا) أي كَتَرِكَ الزَّنا. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ عَدَمِ التَّظَاهِرِ) لَعَلَّه عَطَفَ عَلَى مِنْ أَحْكامِه بِجَعْلٍ مِنْ فِيهِ بَيَانِيَّةٌ لا تَبْغِضِيَّةٌ لَتَعَدُّهَا هُنَا أو تَبْغِضِيَّةٌ بِجَعْلِ المُبْعَضِ مِنْهُ مَجْمُوعُ أَحْكامِه وَعَدَمُ التَّظَاهِرِ.

وبهذا الالتزام فسروا الصغار في الآية ووجب التعرض لهذا مع كونه من مقتضيات العقد؛ لأنه مع الجزية عوض عن تقريرهم فكان كالثمن في البيع والأجرة في الإجارة. قال الماوردي وأن لا يجتمعوا على قتالنا كما أمنا مئاً ويُرَدُّ وإن نقله الإمام عن الأئمة بأن هذا داخل في الانقياد ولا يرَدُّ عليه صحة قول الكافر أقررتني بكذا إلخ فقال الإمام أقررتك؛ لأنه إنما أراد صورة عقدها الأصلي من الموجب، أما النساء فيكفي فيهن الانقياد لحكم الإسلام إذ لا جزية عليهن وظاهر كلامهم أن ما ذكر صريح وأنه لا كناية هنا لفظاً ولو قيل: إن كينايات الأمان إذا دكر معها على أن تبدلوا إلخ تكون كناية هنا لم ينعُد (والأصح اشتراط ذكر قدرها) أي الجزية كالثمن والأجرة وسيأتي أقلها. (لا كف اللسان) منهم. (عن الله تعالى ورسوله ﷺ ودينه) بسوء فلا يشترط ذكره؛ لأنه داخل في الانقياد (ولا يصح العقد للجزية معلقاً ولا. مؤلفاً على المذهب)؛ لأنه بدّل عن الإسلام في العصمة وهو لا يؤقت فلا يكفي «أؤركم ما شاء الله أو ما

على مما لا يروونه إذ هو من جملة الأخكام كما لا يخفى فهو، أولى من جعل الشهاب ابن قاسم له معطوفاً على من أحكامه. اه. رشيدى. قود: (وبهذا الالتزام) إلى قوله وظاهر كلامهم في المغني إلا قوله قال إلى ولا يرَدُّ. قود: (وبهذا الالتزام) أي: التزام أحكامنا. اه. مغني. قود: (فسروا إلخ) وقالوا وأشد الصغار على المرء أن يخكم عليه بما لا يعتقده ويضطر إلى احتماله أسنى ومغني. قود: (ووجب التعرض) أي: في الإيجاب. اه. مغني. قود: (لهذا) أي: التزام أحكامنا. قود: (قال الماوردي إلخ) أي: عطفاً على أن تبدلوا إلخ فحيث كان المناسِب في قوله يجتمعوا وقوله آمنوا الخطاب. قود: (ولا يرَدُّ عليه) أي: المصنف حيث اقتصر على الصورة المذكورة. قود: (لأنه) أي: المصنف. قود: (أما النساء) أي: المستحلات. اه. رشيدى وهو مختَرُ قوله السابق مع الذكور. قود: (فيكفي) بل يتعين. قود: (فيهن) أي: في العقد معهن. قود: (الانقياد إلخ) أي: ذكره والإقتصار عليه. قود: (إن ما دكر) أي: في المثنى. قود: (هنا) أي: في الإيجاب بدليل ما سيأتي في القبول. اه. رشيدى. قود: (لفظاً) أي: بخلافها فعلاً فإنها موجودة كالكتابة وإشارة الأخرس إذا فهمها الفطن دون غيره. اه. ع. ش. قود: (على أن تبدلوا إلخ) نائب فاعل دكر. قود: (تكون إلخ) خبر إن وقوله لم ينعُد جواب لو. قود: (أقلها) وهو دينار. اه. ع. ش. قود: (عن الله إلخ) أي: عن ذكره على حذف المضاف وقول الشارح الآتي بسوء متعلق به. قود: (ذكره) أي: الكف. قود: (معلقاً) وتقدّم صحة تعليق الأمان. اه. سم. قود: (لأنه بدّل) إلى قوله وأفهم في المغني إلا قوله والتوافق فيهما. قود: (لأنه) أي: العقد وقوله وهو أي: الإسلام. قود: (فلا يكفي إلخ) عبارة المغني ومحل الخلاف في التاقيت بمعلوم كسنة أما المجهول

قود: (لأنه إنما أراد صورة عقدها) قد يجاب أيضاً بأن من صور الأصلي على الإطلاق تقدّم الإيجاب. قود: (معلقاً) وتقدّم صحة تعليق الأمان.

أَقْرُكُمُ اللَّهَ» وَإِنَّمَا قَالَ ﷺ لانتظاره الوحي وهو مُتَعَدِّزٌ الْآنَ أَوْ مَا شِئْتَ أَوْ مَا شَاءَ فَلَانَ بِخِلَافٍ مَا شِئْتُمْ؛ لِأَنَّهَا لَزِمَتْهُ مِنْ جِهَتِنَا جَائِزَةٌ مِنْ جِهَتِهِمْ بِخِلَافِ الْهُدْنَةِ (وَيُشْتَرَطُ لَفْظُ قَبُولٍ) مِنْ كُلِّ مَنْهُمْ لِمَا أَوْجَبَهُ الْعَاقِدُ وَلَوْ بِنَحْوِ رَضِيئَةٍ وَبِإِشَارَةِ أُخْرَى مُفْهِمَةٍ وَبِكِنَايَةٍ وَمِنْهَا الْكِتَابَةُ وَكَذَا يُشْتَرَطُ هُنَا سَائِرُ مَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ مِنْ نَحْوِ اتِّصَالِ الْقَبُولِ بِالْإِجَابِ وَالتَّوَافُقِ فِيهِمَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَأَفْهَمَ اشْتِرَاؤُ الْقَبُولِ أَنَّهُ لَوْ دَخَلَ حَرْبِي دَارَنَا، ثُمَّ عَلِمْنَاهُ لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ بِخِلَافٍ مَنْ سَكَنَ دَارًا مُدَّةً غَضَبًا؛ لِأَنَّ عِمَادَ الْجَزِيَةِ الْقَبُولُ وَلَوْ فَسَدَ عَقْدُهَا مِنَ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ لَزِمَ لِكُلِّ سَنَةِ دِينَارٍ؛ لِأَنَّهُ أَقْلُهُا بِخِلَافٍ مَا لَوْ بَطُلَ كَأَن صَدَرَ مِنَ الْآحَادِ فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُ شَيْءٌ وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ

كَأَقْرُكُمُ مَا شِئْنَا، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهَ، أَوْ زُنَيْدٌ، أَوْ مَا أَقْرُكُمُ اللَّهَ فَالْمَذْهَبُ الْقَطْعُ بِالْمَنْعِ وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﷺ «أَقْرُكُمُ مَا أَقْرُكُمُ اللَّهَ» فَإِنَّمَا جَرَى فِي الْمُهَادَنَةِ حِينَ، أَوْدَعَ يَهُودَ خَيْبَرَ لَا فِي عَقْدِ الدِّمَةِ وَلَوْ قَالَ ذَلِكَ غَيْرُهُ مِنَ الْأَيْمَةِ لَمْ يَصِحْ؛ لِأَنَّهُ ﷺ يَعْلَمُ مَا عِنْدَ اللَّهَ بِالْوَحْيِ بِخِلَافٍ غَيْرِهِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ التَّأْيِيدِ بَلْ يَجُوزُ الْإِطْلَاقُ وَهُوَ يَقْتَضِي التَّأْيِيدَ. اهـ. فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا قَالَهُ) أَي: أَقْرُكُمُ اللَّهَ نِهَايَةً وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (أَوْ مَا شِئْتَ الْخ) بِضَمِّ التَّاءِ. فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا الْخ) الْأُولَى التَّذْكِيرُ. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْهُدْنَةِ) لَا تَصِحُّ بِهَذَا اللَّفْظِ أَي: مَا شِئْتُمْ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ عَقْدَهَا عَنْ مَوْضُوعِهِ مِنْ كَوْنِهِ مُؤَقَّتًا إِلَى مَا يَحْتَمِلُ تَأْيِيدَهُ الْمُنَافِي لِمُقْتَضَاهُ أَسْنَى وَمُغْنِي.

فَوَدَّ (سَنَ): (وَيُشْتَرَطُ) أَي: فِي صِحَّةِ الْعَقْدِ مِنْ نَاطِقٍ. اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (مِنْ كُلِّ مَنْهُمْ) يَتَّبِعِي، أَوْ مِنْ وَكَيْلِهِمْ سَمَ عَلَى حَجِّ اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (وَبِإِشَارَةِ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي عَطْفِهِ عَلَى غَايَةِ اللَّفْظِ قَبُولِ عِبَارَةِ الْمُغْنِي أَمَّا الْأُخْرَى فَيَكْفِي فِيهِ الْإِشَارَةُ الْمَفْهُمَةُ وَتَكْفِي الْكِتَابَةُ مَعَ التَّيَّةِ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ كَالْبَيْعِ بَلْ، أُولَى وَكَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْأَمَانِ. اهـ. فَوَدَّ: (وَبِكِنَايَةٍ) الْجَزْمُ بِإِطْلَاقِهِ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَأَنَّهُ لَا كِنَايَةَ هُنَا لَفْظًا فِيهِ شَيْءٌ إِذْ لَا وَجْهَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ فِي ذَلِكَ. اهـ. سَمَ وَتَقَدَّمَ عَنْ ع ش مَا يُوَافِقُهُ. فَوَدَّ: (وَالْتَوَافُقُ فِيهِمَا) قَدْ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: سَابِقًا لَمَّا، أَوْجَبَهُ الْعَاقِدُ. فَوَدَّ: (لَمْ يَلْزِمُهُ شَيْءٌ) وَجَارَ لَنَا قَتْلُهُ غِيلَةً وَاسْتِرْقَاقُهُ وَأَخْذُ مَالِهِ وَيَكُونُ قَيْثًا وَالْمَنْ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ. اهـ. رَوَضَ مَعَ شَرْحِهِ. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَنْ سَكَنَ الْخ) أَي: مِنَ الْمُتَلَتِّزِينَ لِلْأَحْكَامِ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ الْأُجْرَةُ اهـ. أَسْنَى.

فَوَدَّ: (لِأَنَّ عِمَادَ الْجَزِيَةِ الْخ) أَي: وَهَذَا الْحَرْبِيُّ لَمْ يَلْزِمَ شَيْئًا بِخِلَافِ الْغَاصِبِ. اهـ. أَسْنَى. فَوَدَّ: (لَزِمَ لِكُلِّ سَنَةِ دِينَارٍ) أَي: وَيَسْقُطُ الْمُسَمَّى لِفَسَادِ الْعَقْدِ. اهـ. رَوَضَ مَعَ شَرْحِهِ. فَوَدَّ: (أَقْلُهُا) أَي: الْجَزِيَةِ. فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُ شَيْءٌ) أَي: عَلَى الْمَعْقُودِ لَهُ وَإِنْ أَقَامَ سَنَةً وَيَبْلُغُ الْمَأْمَنَ. اهـ. أَسْنَى.

فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْهُدْنَةِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: لَا تَصِحُّ لِهَذَا اللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ عَقْدَهَا عَنْ مَوْضِعِهِ مِنْ كَوْنِهِ مُؤَقَّتًا إِلَى مَا يَحْتَمِلُ تَأْيِيدَهُ الْمُنَافِي لِمُقْتَضَاهُ. اهـ. فَوَدَّ: (مِنْ كُلِّ مَنْهُمْ) يَتَّبِعِي أَوْ مِنْ وَكَيْلِهِمْ فِيهِ. فَوَدَّ: (وَبِكِنَايَةٍ) الْجَزْمُ بِإِطْلَاقِهِ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَأَنَّهُ لَا كِنَايَةَ هُنَا لَفْظًا فِيهِ شَيْءٌ إِذْ لَا وَجْهَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ فِي ذَلِكَ.

لَنَا مَا يُفَرِّقُ فِيهِ بَيْنَ الْبَاطِلِ وَالْفَالِصِ غَيْرُ الْأَرْبَعَةِ الْمَشْهُورَةِ. (وَلَوْ وَجَدَ كَافِرٌ بَدَارِنَا فَقَالَ: دَخَلْتَ لِسَمَاعِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى) أَوْ لِأَسْلِمٍ أَوْ لِأَبْدَلٍ جَزِيَّةً. (أَوْ) دَخَلْتَ. (رَسُولًا) وَلَوْ بِمَا فِيهِ مَضْرُوءَةٌ لَنَا. (أَوْ) دَخَلْتَ. (بَأَمَانٍ مُسْلِمٍ) يَصِحُّ أَمَانُهُ. (صُدِّقَ) وَخَلَفَ نَذْرًا إِنَّ أَتَاهُمْ تَغْلِيْبًا لِحَقِّقِ الدِّمَ نَعَمْ، إِنَّ أَسِيرَ لَمْ يُصَدِّقْ فِي ذَلِكَ إِلَّا بَيِّنَةٌ وَفِي الْأَوَّلَى يُمَكِّنُ مِنَ الْإِقَامَةِ وَحُضُورِ مَجَالِسِ الْعِلْمِ قَدْرًا تَقْضِي الْعَادَةَ بِإِزَالَةِ الشُّبْهَةِ فِيهِ وَلَا يُزَادُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ (وَفِي دَعْوَى الْأَمَانِ وَجْهٌ) أَنَّهُ لَا يُصَدِّقُ إِلَّا بَيِّنَةٌ لِسَهُولَتِهَا وَرَدُّهُ بِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ الْحَرْبِيِّ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ إِلَّا بِهِ أَوْ بِنَحْوِهِ. (وَيُشْتَرَطُ لِعَقْدِهَا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ) الْعَامُّ أَوْ فِي عَقْدِهَا؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْمَصَالِحِ الْعِظَامِ فَاحْتَضَتْ بِمَنْ لَهُ التَّظَرُّ الْعَامُّ. (وَعَلَيْهِ) أَيِ أَحَدِهِمَا. (الْإِجَابَةُ إِذَا طَلِبُوا) هَا لِلْأَمْرِ بِهِ فِي خَبَرٍ مُسْلِمٍ وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يُشْتَرَطْ هُنَا

قَوْلُهُ: (غَيْرُ الْأَرْبَعَةِ الْمَشْهُورَةِ) وَهِيَ الْحُجُّ وَالْعُمْرَةُ وَالْخُلْعُ وَالْكِتَابَةُ وَيُضَمُّ إِلَيْهَا مَا هُنَا فَتَصِيرُ خَمْسَةً. اهـ. ع ش أقول بل يزيد عليها كما يعلم بسبب كلامهم. قَوْلُهُ: (أَوْ لِأَسْلِمٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَانَهُمْ أَكْتَفَوْا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ بِنَحْوِهِ إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالْآخَرِ وَثْنِي فِي النِّهَايَةِ الْأَقُولَةَ بِهِ حَكَمْتُ إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَا فِيهِ مَضْرُوءَةٌ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمَعْنَى وَلَوْ فِي وَعِيدٍ وَتَهْدِيدٍ سِوَا أَكَانَ مَعَهُ كِتَابٌ أَمْ لَا؟ اهـ. قَوْلُهُ (لَسَنِي): (أَوْ بِأَمَانٍ مُسْلِمٍ) أَيِ: وَإِنْ عَيَّنَ الْمُسْلِمُ وَكَذَّبَهُ لِاحْتِمَالِ نِسْيَانِهِ ع ش. اهـ. بُجَيْرٌ مِي. قَوْلُهُ: (يَصِحُّ أَمَانُهُ) هَلْ يَجِبُ التَّضَرُّيخُ بِهِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: فَلَا عِبْرَةَ بِأَمَانِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ انْتَهَى وَلَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ يَوْجِبُ تَبْلِيغَ الْمَأْمَنِ فِي الْجُمْلَةِ فَفِي الرُّوْضِ فِي بَابِ الْأَمَانِ وَإِنْ أَمْنَهُ صَبِيٌّ وَنَحْوُهُ فَظَنَّ صِحَّتَهُ بَلَّغْنَاهُ مَأْمَنَهُ سَمَ وَقَوْلُهُ هَلْ يَجِبُ الْخُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَجِبُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَبَذُهُ. اهـ. ع ش وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ قَضِيَّةَ التَّغْلِيلِ وَالرَّدِّ الْآتِي عَدَمُ الْوُجُوبِ وَيُؤَيِّدُهُ إِطْلَاقُ الْمُتَنِّ وَالرُّوْضِ وَالْمُنْهَجِ وَشُكُوتِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحَيْهِمَا عَنِ التَّقْيِيدِ بِذَلِكَ وَعَلَيْهِ فَفَائِدَةُ تَقْيِيدِ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ وَالْمَعْنَى بِذَلِكَ إِنَّمَا يَظْهَرُ فِيمَا إِذَا صَرَّحَ بِمُؤْمَنِهِ وَعَيْنَهُ فَيَنْظُرُ هَلْ هُوَ مِمَّا يَصِحُّ أَمَانُهُ شَرْعًا أَمْ لَا. قَوْلُهُ (لَسَنِي): (صُدِّقَ) أَيِ: فَلَا يَتَعَرَّضُ لَهُ مَعْنَى وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ. قَوْلُهُ: (تَغْلِيْبًا) عِبَارَةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ قَضَدَ ذَلِكَ يُؤْمَنُ وَالْغَالِبُ أَنَّ الْحَرْبِيَّ لَا يَدْخُلُ بِلَادَنَا إِلَّا بِأَمَانٍ. اهـ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ) إِنَّ أَسِيرَ الْخُ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا ادَّعَاهُ قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ عِنْدَنَا أَسِيرًا وَإِلَّا فَلَا يَقْبَلُ إِلَّا بَيِّنَةً. اهـ. قَوْلُهُ: (الْأَبْيَنَةُ) لَا يَخْفَى تَعَسُّرُهَا فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ. قَوْلُهُ: (وَفِي الْأَوَّلَى) أَيِ: دَعْوَى دُخُولِهِ لِسَمَاعِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى. اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (يُمَكِّنُ) بِنَاءُ الْمَفْعُولِ مِنَ التَّمَكِّيْنِ. قَوْلُهُ: (أَوْ بِنَحْوِهِ) كَالِإِتِمَامِ الْجَزِيَّةِ، أَوْ كَوْنِهِ رَسُولًا. اهـ. ع ش وَيَظْهَرُ أَنَّهُ مُسْتَدْرَكٌ لَا مَوْقِعَ لَهُ هُنَا. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهَا) أَيِ: الْجَزِيَّةُ بِمَعْنَى الْعَقْدِ. قَوْلُهُ: (أَيِ: أَحَدِهِمَا) أَيِ: مِنَ الْإِمَامِ، أَوْ نَائِبِهِ. قَوْلُهُ: (إِذَا طَلِبُوا) فِيهِ كِتَابَةُ الْأَلْفِ فِي آخِرِ الْفِعْلِ الْمُتَّصِلِ بِالضَّمِيرِ وَلَوْ قَدَّرَ عَقْدَهَا كَمَا فِي الْمَعْنَى لَسَلِمَ مِنْ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (لِلْأَمْرِ بِهِ) أَيِ:

قَوْلُهُ: (يَصِحُّ أَمَانُهُ) هَلْ يَجِبُ التَّضَرُّيخُ بِهَذَا. قَوْلُهُ: (أَيْضًا يَصِحُّ أَمَانُهُ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فَلَا عِبْرَةَ بِأَمَانِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ. اهـ. وَلَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ يَوْجِبُ تَبْلِيغَ الْمَأْمَنِ فِي الْجُمْلَةِ فَفِي الرُّوْضِ فِي بَابِ الْأَمَانِ إِنَّ أَمْنَهُ صَبِيٌّ وَنَحْوُهُ وَظَنَّ صِحَّتَهُ بَلَّغْنَاهُ مَأْمَنَهُ.

مُضْلَحَةٌ بخلافِ الْهُدْنَةِ. (إِلَّا أَسِيرًا أَوْ جَاسُوسًا) منهم وهو صَاحِبُ سِرِّ الشَّرِّ بخلافِ التَّامُوسِ فَإِنَّهُ صَاحِبُ سِرِّ الْخَيْرِ. (نَخَافُهُ) فلا تَجِبُ إِجَابَتُهُمَا بَلْ لَا يُقْبَلُ مِنَ الثَّانِي لِلضَّرَرِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ ظَهَرَ لَهُ أَنَّ طَلِبَهَا مَكِيدَةٌ مِنْهُمْ لَمْ يُجِبْنِهِمْ. (وَلَا تُعْقَدُ إِلَّا لِلْيَهُودِ وَالتَّصَارِيِّ) وَصَابِئَةُ وَسَامِرَةُ لَمْ يُعْلَمِ أَنَّهُمْ يُخَالِفُونَهُمْ فِي أَصْلِ دِينِهِمْ سِوَاءِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ؛ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فِي آيَتِهَا. (وَالْمَجُوسُ)؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسٍ هَجَرَ وَقَالَ: «سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ؛ وَلِأَنَّ لَهُمْ شُبُهَةً كِتَابٍ. (وَأَوْلَادُ مَنْ تَهَوَّدَ أَوْ تَنَصَّرَ قَبْلَ التَّسْخِ) أَوْ مَعَهُ وَلَوْ بَعْدَ التَّبْدِيلِ وَإِنْ لَمْ يَجْتَنِبُوا الْمُبْدَلُ تَغْلِيْبًا لِحَقْنِ الدِّمِ وَبِهِ فَارَقَ عَدَمُ حِلِّ مُنَاكَحَتِهِمْ وَذَيْبَحَتِهِمْ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِبْضَاعِ وَالْمِيتَاتِ التَّحْرِيمُ بِخِلَافِ وَلَدِ مَنْ تَهَوَّدَ بَعْدَ بَغْيَةِ عَيْسَى بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا نَاسِخَةٌ أَوْ تَنَصَّرَ بَعْدَ بَغْيَةِ نَبِيِّنَا ﷺ وَكَانَتْهُمْ إِنَّمَا اكْتَفَوْا بِالْبَغْيَةِ وَإِنْ كَانَ التَّسْخُ قَدْ يَتَأَخَّرُ عَنْهَا؛ لِأَنَّهَا مَطْلُوتُهُ وَسَبَبُهُ وَقَضِيَّةٌ عِبَارَتُهُ أَنَّ الصَّارَ دَخُولَ كُلِّ مِنَ الْأَبْوَيْنِ بَعْدَ التَّسْخِ لَا أَحَدِهِمَا وَهُوَ

بِقَبُولِ مَطْلُوبِهِمْ. □ فَوَدَّ: (مُضْلَحَةٌ) بَلْ عَدَمُ الْمَضَرَّة. □ فَوَدَّ: (إِلَّا أَسِيرًا) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَإِنْ بَدَّلَهَا أَيِ: الْجِزْيَةِ أَسِيرٌ كِتَابِيٌّ حَرُمٌ قَتْلُهُ لِإِزْقَاقِهِ وَغُثْمِ مَالِهِ أَنْتَهَى. اه. سَمَ وَمِثْلُهَا فِي الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ. □ فَوَدَّ (سَنِي): (نَخَافُهُ) أَيِ: الْجَاسُوسِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِلْأَسِيرِ أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (بَلْ لَا يُقْبَلُ) أَيِ: لَا تَجُوزُ إِجَابَتُهُمْ. □ فَوَدَّ: (مِنْ الثَّانِي) أَيِ: الْجَاسُوسِ. □ فَوَدَّ: (لَوْ ظَهَرَ لَهُ) أَيِ: الْعَاقِدُ مِنَ الْإِمَامِ، أَوْ نَائِبِهِ. □ فَوَدَّ: (مِنْهُمْ) أَيِ: الْكُفَّارِ مُطْلَقًا جَاسُوسًا كَانُوا أَمْ لَا. □ فَوَدَّ: (لَمْ يُجِبْنِهِمْ) أَيِ: لَا تَجُوزُ إِجَابَتُهُمْ. اه. يُجِيرِمِي عَنْ سَمِ الطَّبْلَاوِيِّ. □ فَوَدَّ: (لَمْ يُعْلَمِ أَنَّهُمْ يُخَالِفُونَ الْإِنِّ) أَيِ: بِأَنَّ عَلِمْنَا مُوَافَقَتَهُمْ، أَوْ شَكَّكْنَا فِيهَا. اه. ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَأَمَّا الصَّابِئَةُ وَالتَّسَامِرَةُ فَيُعْقَدُ لَهُمُ الْجِزْيَةُ إِنْ لَمْ يُكْفَرْهُمْ الْيَهُودُ وَالتَّصَارِيُّ وَلَمْ يُخَالِفُوهُمْ فِي أَصُولِ دِينِهِمْ وَإِلَّا فَلَا تُعْقَدُ لَهُمْ وَكَذَا تُعْقَدُ لَهُمْ لَوْ أَشْكَلَ أَمْرُهُمْ. اه. □ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُمْ) أَيِ: الْيَهُودَ وَالتَّصَارِي. اه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فِي آيَتِهَا) أَيِ: الْجِزْيَةِ. □ فَوَدَّ: (وَلِأَنَّ لَهُمْ شُبُهَةً كِتَابٍ) وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ كَانَ لَهُمْ كِتَابٌ قُرْفِعَ أَسْنَى وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَيِ: بِالتَّغْلِيلِ. □ فَوَدَّ: (فَارَقَ) أَيِ: جَوَّزَ الْعَقْدَ مَعَهُمْ. □ فَوَدَّ: (مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ الْإِنِّ) حَالٌ مِنْ ضَمِيرٍ بِهِ وَتَأْيِيدٌ لِعَدَمِ حِلِّ مَا ذُكِرَ. □ فَوَدَّ: (بَعْدَ بَغْيَةِ عَيْسَى) هَذَا شَامِلٌ بِيَعْدِ بَغْيَةِ نَبِيِّنَا فَلَا حَاجَةَ لِمَا زَادَهُ النَّهْيُ وَالْمُغْنِيُّ عَقَبَ نَاسِخَةً مِنْ قَوْلِهِمَا، أَوْ تَهَوَّدَ. □ فَوَدَّ: (بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا نَاسِخَةٌ) أَيِ: وَهُوَ الرَّاجِعُ. اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَسَبِيَّةٌ) عَطْفُ تَفْسِيرٍ. اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةٌ عِبَارَتُهُ) يَتَأَمَّلُ سَمَ عَلَى حَجِّ وَجْهِ التَّأَمُّلِ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ مَنْ تَهَوَّدَ كَمَا يُصَدَّقُ بِكُلِّ مِنَ الْأَبْوَيْنِ يُصَدَّقُ بِأَحَدِهِمَا فَمِنْ أَيْنِ الْإِقْتِضَاءُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا كَانَتْ مِنْ صَيِّغِ الْعُمُومِ كَانَ الْمُتَبَادِرُ مِنْهَا ذَلِكَ. اه. ع ش وَقَوْلُهُ لَمَّا كَانَتْ الْإِنِّ لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا التَّوْجِيهِ وَلَوْ قَالَ: إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُطْلَقُ يَنْصَرِفُ إِلَى الْكَامِلِ وَهُوَ فِي وَلَدِ مَنْ تَهَوَّدَ مَنْ

□ فَوَدَّ: (إِلَّا أَسِيرًا الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَإِنْ بَدَّلَهَا أَيِ الْجِزْيَةِ أَسِيرٌ كِتَابِيٌّ حَرُمٌ قَتْلُهُ لِإِزْقَاقِهِ وَغُثْمِ مَالِهِ. اه. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةٌ عِبَارَتُهُ) يَتَأَمَّلُ.

مُتَّجَةً خِلَافًا لِلْبَلْقَيْنِي لِعَقْدِهَا لِمَنْ أَحَدُ أَبَوَيْهِ وَتَنِيَّ كَمَا يَأْتِي. (أَوْ شَكَّكُنَا فِي وَقْتِهِ) أَي دُخُولِ
الْأَبَوَيْنِ هَلْ هُوَ قَبْلَ التَّنْخِصِ أَوْ بَعْدَهُ تَغْلِيظًا لِلْحَقِّ أَيْضًا وَبِهِ حَكَمَتِ الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ
فِي نَصَارَى الْعَرَبِ قِيلَ لَا مَعْنَى لِإِطْلَاقِهِ الْيَهُودَ وَالتَّنْصَارَى وَتَقْيِيدِهِ أَوْلَادَهُمْ وَلَوْ عَكْسَ كَانَ
أَوَّلَى، ثُمَّ إِنَّهُ يُؤْهِمُ أَنَّ مَنْ تَهَوَّدَ أَوْ تَنَصَّرَ قَبْلَ التَّنْخِصِ عُقِدَ لِأَوْلَادِهِ مُطْلَقًا لَيْسَ كَذَلِكَ إِنَّمَا يُعْقَدُ
لَهُمْ إِنْ لَمْ يَنْتَقِلُوا عَنْ دِينِ آبَائِهِمْ بَعْدَ الْبُعْثَةِ. ١ هـ.

وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ ذَكَرَ أَوَّلَ الْأَصْلِ وَهُمْ الْيَهُودُ وَالتَّنْصَارَى الْأَصْلِيُّونَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ انْتِقَالٌ، ثُمَّ لَمَّا ذَكَرَ
الانتقال عَبَّرَ فِيهِ بِالْأَوْلَادِ الْمُرَادِ بِهِمُ الْفُرُوعُ وَإِنْ سَقَلُوا؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْإِنْتِقَالَ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ
طُرُقِ الْبُعْثَةِ وَذَلِكَ قَدْ انْقَطَعَ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَوْلَادُ الْمُتَنَقِّلِينَ فَذَكَرَهُمْ ثَانِيًا فَاذْنَعْ زَعْمُ أَنَّ الْعَكْسَ
أَوَّلَى، وَأَمَّا زَعْمُ إِيهَامِ مَا ذَكَرَ فَغَيْرُ صَحِيحٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي أَوْلَادِهِ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُمْ انْتِقَالٌ
وَلَا لَمْ يَكُنْ لِلنَّظَرِ إِلَى آبَائِهِمْ وَجْهٌ (وَكَذَا زَاعِمُ التَّمَشُّكِ بِضُخْفِ إِبْرَاهِيمَ وَزُبُورِ دَاوُدَ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ) وَضُخْفُ شَيْثَ وَهُوَ ابْنُ آدَمَ لِيُضْلِبَهُ ﷺ؛ لِأَنَّهُا تُسَمَّى كُتُبًا
فَانْدَرَجَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَنْ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ (البقرة: ١٠١). (وَمَنْ أَحَدُ أَبَوَيْهِ كِتَابِيٌّ) وَلَوْ
الْأُمُّ.

دَخَلَ كُلٌّ مِنَ الْأَبَوَيْنِ كَانَ لَهُ وَجْهٌ. ٥ قَوْلُهُ: (لِعَقْدِهَا) عِلَّةُ الْإِتِّجَاهِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَبِهِ الْخ) أَي: بِجَوَازِ الْعَقْدِ
لِلْمُشْكُوكِ فِي وَقْتِ دُخُولِ أَبَوَيْهِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَتَقْيِيدُهُ، أَوْلَادَهُمْ) أَي: بِكَوْنِ أُصُولِهِمْ تَهَوَّدَتْ، أَوْ تَنَصَّرَتْ
قَبْلَ التَّنْخِصِ. ١ هـ. ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ عَكْسَ) كَانَ يَقُولُ وَلَا تُعْقَدُ إِلَّا لِمَنْ تَهَوَّدَ، أَوْ تَنَصَّرَ قَبْلَ التَّنْخِصِ
وَأَوْلَادِهِمْ. ١ هـ. ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنَّهُ) أَي: قَوْلَ الْمُصَنِّفِ وَأَوْلَادُ مَنْ تَهَوَّدَ، أَوْ تَنَصَّرَ الْخ.
٥ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: انْتَقَلُوا عَنْ دِينِ آبَائِهِمْ أَمْ لَا. ٥ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يُعْقَدُ الْخ) أَي: بَلْ إِنَّمَا الْخ.
٥ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ الْخ) فِيهِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ. ١ هـ. سم. ٥ قَوْلُهُ: (الَّذِينَ لَيْسَ الْخ) مِنْ أَيْنَ. ١ هـ.
سم وقد يُقَالُ عَلِيمٌ مِنْ انْصِرَافِ الْمُطَّلَقِ إِلَى الْكَامِلِ الْمُتَبَادِرِ. ٥ قَوْلُهُ: (لَمَّا ذَكَرَ الْإِنْتِقَالَ) أَي: أَرَادَ ذِكْرَ
الْإِنْتِقَالِ. ٥ قَوْلُهُ: (ثَانِيًا) أَي: بَعْدَ ذِكْرِ أُصُولِهِمْ. ٥ قَوْلُهُ: (لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُمْ الْخ) مِنْ أَيْنَ. ١ هـ. سم.
٥ قَوْلُهُ: (وَالَا) أَي: وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ فِي الْأَوْلَادِ مُطْلَقًا. ٥ قَوْلُهُ: (لَمْ يَكُنْ لِلنَّظَرِ إِلَى آبَائِهِمْ وَجْهٌ) هَذَا
مَمْنُوعٌ بَلْ لَهُ وَجْهٌ وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا ثَبَّتَ لَهُمْ احْتِرَامُ يَكُونُ انْتِقَالُهُمْ قَبْلَ التَّنْخِصِ سَرَى الْإِحْتِرَامُ لِأَوْلَادِهِمْ وَإِنْ
انْتَقَلُوا تَبَعًا لَهُمْ فَتَأَمَّلْهُ سَمَ عَلَى حَجِّ. ١ هـ. ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (وَضُخْفُ شَيْثَ) إِلَى الْمَثَرِ فِي الْتَهْيَاةِ.
٥ قَوْلُهُ: (عَلَيْهِمْ) كَذَا فِي أَضْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِضَمِيرِ الْجَمِيعِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ الْأُمُّ) أَي: وَلَوْ كَانَ الْكِتَابِيُّ
الْأُمُّ.

٥ قَوْلُهُ: (يُرَدُّ بِأَنَّهُ الْخ) فِيهِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ. ٥ قَوْلُهُ: (الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ انْتِقَالٌ) مِنْ أَيْنَ. ٥ قَوْلُهُ: (لَمْ
يَحْصُلْ مِنْهُمْ انْتِقَالٌ) مِنْ أَيْنَ. ٥ قَوْلُهُ: (وَالَا لَمْ يَكُنْ لِلنَّظَرِ إِلَى آبَائِهِمْ وَجْهٌ) هَذَا مَمْنُوعٌ بَلْ لَهُ وَجْهٌ وَهُوَ أَنَّهُ
لَمَّا ثَبَّتَ لَهُمْ احْتِرَامُ لِكُونِ انْتِقَالِهِمْ قَبْلَ التَّنْخِصِ سَرَى الْإِحْتِرَامُ لِأَوْلَادِهِمْ وَإِنْ انْتَقَلُوا تَبَعًا لَهُمْ فَتَأَمَّلْهُ.

اختار الكتابي أم لم يختار شيئاً، وفارق كون شرط حل نكاحها اختيارها الكتابي بأن ما هنا أوسع وما وقع في شرح المنهج ممّا يؤهّم أنّ اختيار ذلك قيد هنا أيضاً غير مراد وإنما المراد أنّه قيد لتسميته كتابياً لا لتقريره. (والآخر وثني على المذهب) تعليلنا لذلك أيضاً نعم، إنّ بلغ ابن وثني من كتابية ودان بدين أبيه لم يُقرّ جزءاً ومنه يؤخذ أنّ محلّ عقدها لمن بلغ من أولاد نصرانيّ تؤنّن من نصرانية أو وثنية تعليلنا لما ثبت لهم من شبهة التنصّر إذا لم يختار دين الوثنيّ

□ فوّ: (اختار الكتابي) أي: اختار الولد أباه الكتابي أي: اختار دينه بخلاف ما إذا اختار التوثّن مثلاً فلا يُقرّ كما سنذكره. اه. سم. فوّ: (وفارق) أي: جواز العقيد ممّن أحد أبويه كتابي ولو لم يختَر شيئاً. فوّ: (اختيارها الكتابي) أي: دينه. اه. ع. ش. فوّ: (إنّ اختيار ذلك) أي: دين أبيه الكتابي. فوّ: (هنا) أي: في الجزية. فوّ: (لا لتقريره) أي: ولا فسرطه أنّ لا يختار دين الوثنيّ مثلاً. اه. ع. ش. فوّ: (تعليلنا) إلى قوله ومنه يؤخذ في النهاية وإلى قوله يرد في المعنيّ إلاّ قوله إنّ بلغ إلى محلّ عقدها وقوله وخلاف إلى المثنيّ وقوله هذا غير إلى صورته. فوّ: (نعم إلخ) هذا مفهوم قوله المارّ اختار الكتابي، أو لم يختَر شيئاً والظاهر أنّ حكم عكس هذا الاستدراك كذلك قلّيراجع. اه. رشيدّي وسيأتي عن ع. ش. الجزم بذلك ويصرّح بذلك أيضاً قول الشارح الآتي ومنه يؤخذ إلخ وقوف المعنيّ والروض مع شرحه الآتي هناك. فوّ: (إنّ بلغ إلخ) هذا يفهم أنّه لا أثر لاختياره قبل البلوغ فقوله السابق اختار الكتابي محلّه بعد البلوغ وقوله ودان إلخ انظر إذا بلغ ولم يظهر منه تدنّيّ بواحد من الدينين ومفهوم ذلك أنّه يُقرّ وهو صريح قوله السابق، أو لم يختَر شيئاً؛ لأنّه في البالغ كما مرّ سم على حجّ. اه. ع. ش. فوّ: (بدين أبيه) ومثله عكسه. اه. ع. ش. فوّ: (ومنّه يؤخذ أنّ محلّ إلخ) عبارة المعنيّ والروض مع شرحه ولو تؤنّن نصرانيّ بلغ المأمّن، ثم أطفال المتوتّنين من أمهم النصرانية نصارى وكذا من أمهم الوثنية فتعقد الجزية لمن بلغ منهم؛ لأنّه ثبت له علقه التنصّر فلا تزول بما يحدث بعد. اه. فوّ: (إذا لم يختَر إلخ) خبر إنّ والضمير لمن بلغ إلخ.

□ فوّ: (اختار) أي الولد وقوله: الكتابي أي أباه الكتابي. فوّ: (إنّ اختاره) أي اختار أحد أبويه الكتابي أي اختار دينه بخلاف ما إذا اختار المتوتّن فلا يُقرّ كما سنذكره بل قال البلغينيّ وكذا إنّ لم يختَر شيئاً قال شيخنا الشهاب البرّلسي: فيه نظر. لِقولهم أنّه يتبع أشرف أبويه في الدين اللهمّ إلاّ أن يقال فرضت مسألتنا في البالغ فإذا بلغ ولم يختَر لم يُقرّ. اه. ثم رأيت الإصلاّح المذكور. فوّ: (نعم إنّ بلغ إلخ) هذا يفهم أنّه لا أثر لاختياره قبل البلوغ فإنّ كان كذلك فقوله: السابق اختار الكتابي إلخ محلّه بعد البلوغ ويوجّه بأنّ الصغير لا اختيار باختياره وليس من أهل الجزية وهو يتبع أشرف أبويه في الدين. فوّ: (ودان بدين أبيه) انظر إذا بلغ ولم يظهر منه تدنّيّ بواحد من الدينين ومفهوم ذلك أنّه يُقرّ وهو صريح قوله السابق أو لم يختَر شيئاً؛ لأنّه في البالغ بدليل أنّ الصغير لا جزية عليه وأنه يتبع أشرف أبويه في الدين وأنه لا أثر لاختياره قلّينامل.

وَيُقْبَلُ قَوْلُهُمْ أَنَّهُمْ مِمَّنْ تُعَقَّدُ لَهُمُ الْجِزْيَةُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ غَالِبًا إِلَّا مِنْ جِهَتِهِمْ وَيَنْبَغِي نَذْبُ تَخْلِيفِهِمْ وَأَقْفَهُمْ كَلَامُهُ أَنَّهَا لَا تُعَقَّدُ لِغَيْرِ مَنْ ذُكِرَ كَعَابِدٍ وَثْنٍ أَوْ شَمْسٍ أَوْ مَلِكٍ وَأَصْحَابِ الطَّبَائِعِ وَالْفَلَاسِيفَةِ وَالْمُعْطَلِينَ وَالذُّهْرِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ كَمَا مَرَّ فِي التَّكَاحِ (وَلَا جِزْيَةَ عَلَى امْرَأَةٍ) إجماعًا وخلافًا ابنِ حَزْمٍ لَا يُعْتَدُّ بِهِ. (وَحُثْنَى) لاحتِمَالِ أَثَرِهِ فَلَوْ بَدَّلَهَا أُعْلِمَا أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَيْهِمْ فَإِنْ رَغِبَا بِهَا فِيهِمَا هَبَةٌ فَلَوْ بَانَ ذَكَرًا أُخِذَ مِنْهُ لِمَا مَضَى وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي حَرْبِيٍّ لَمْ يُغْلَمَ بِهِ إِلَّا بَعْدَ مُدَّةٍ بَانَ هَذَا غَيْرُ مُلْتَزِمٍ فَلَيْسَ أَهْلًا لِلضَّمَانِ بِخِلَافِ الْحُثْنَى فَإِنَّهُ مُلْتَزِمٌ لِحُكْمِنَا وَإِنَّمَا

قوله: (وَيُقْبَلُ) إلى قوله: (يَرُدُّ) في النهاية إلا قوله: (هذا غيرُ) إلى (صورته). قوله: (وَيُقْبَلُ) إلخ) عبارة المُعْنَى وَالرَّوْضِ مع شَرْحِهِ لَوْ ظَفَرْنَا بِقَوْمٍ وَأَدْعَوَا، أَوْ بَعْضُهُم التَّمَسُّكُ تَبَعًا لِتَمَسُّكِ آبَائِهِمْ بِكِتَابِ قَبْلِ التَّنْشِخِ وَلَوْ بَعْدَ التَّبْدِيلِ صَدَقْنَا الْمُدْعِينَ دُونَ غَيْرِهِمْ وَعُقِدَ لَهُمُ الْجِزْيَةُ؛ لِأَنَّ دِينَهُمْ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِمْ فَإِنْ شَهِدَ عَدَلَانِ وَلَوْ مِنْهُمْ بَانَ أَسْلَمَ مِنْهُمَا اثْنَانِ وَظَهَرَتْ عَدَالَتُهُمَا بِكَذِبِهِمْ فَإِنْ كَانَ قَدْ شَرَطَ عَلَيْهِمْ فِي الْعَقْدِ قِتَالَهُمْ إِنْ بَانَ كَذِبُهُمْ اغْتَلْنَاهُمْ وَكَذَا إِنْ لَمْ يُشْرَطْ فِي أَحَدٍ وَخَبَيْنَ نَقْلَهُ الْأَذْرَعِيَّ وَغَيْرَهُ عَنِ النَّصِّ وَقَالَ الْإِمَامُ: إِنَّهُ الظَّاهِرُ لِتَلْيِيسِهِمْ عَلَيْنَا. اهـ. وقولهما: (فَإِنْ شَهِدَ) إلخ) في النهاية ما يوافقُهُ. قوله: (نَذْبُ تَخْلِيفِهِمْ) أي بِاللَّهِ وَإِذَا أُرِيدَ التَّغْلِيظُ عَلَيْهِمْ غُلِّظَ عَلَيْهِمْ بِيَعِضِ صِفَاتِهِ كَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَأَخْرَجَ الثَّبَاتَ. اهـ. ع ش. قوله: (لِغَيْرِ مَنْ ذُكِرَ) إلخ) سواءَ فِيهِمُ الْعَرَبِيُّ وَالْعَجَمِيُّ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ تَوَخَّذَ الْجِزْيَةُ مِنَ الْعَجَمِ مِنْهُمْ وَعِنْدَ مَالِكٍ تَوَخَّذَ مِنْ جَمِيعِ الْمُشْرِكِينَ إِلَّا مُشْرِكِي قُرَيْشٍ. اهـ. مُعْنَى. قوله: (كَعَابِدٍ وَثْنٍ أَوْ شَمْسٍ) إلخ) أي: وَإِنْ أَرَادُوا أَنْ يَتَمَسَّكُوا بِدِينٍ مَنْ تُعَقَّدُ لَهُ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ مَنْ انْتَقَلَ مِنْ دِينٍ إِلَى آخَرَ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ. اهـ. ع ش

قوله (سني): (وَلَا جِزْيَةَ عَلَى امْرَأَةٍ وَحُثْنَى) عبارة الرَّوْضِ مع شَرْحِهِ وَتُعَقَّدُ الذِّمَّةُ لَامْرَأَةٍ وَحُثْنَى طَلَبَاها بَلَا بَدَلٍ جِزْيَةٍ وَلَا جِزْيَةَ عَلَيْهِمَا وَيُعْلِمُهُمَا الْإِمَامُ بِأَنَّهُ لَا جِزْيَةَ عَلَيْهِمَا. اهـ. قوله: (فَلَوْ بَدَّلَهَا) أي: لَوْ طَلَبَا عَقْدَ الذِّمَّةِ بِالْجِزْيَةِ. اهـ. مُعْنَى. قوله: (عليهِنَّ) الْمُنَاسِبُ التَّشْبِيهُ. قوله: (فَهِيَ هَبَةٌ) أي: لِجِهَةِ الْإِسْلَامِ. اهـ. ع ش. قوله: (هَبَةٌ) أي: لَا تَلْزَمُ إِلَّا بِالْقَبْضِ أَسْنَى وَمُعْنَى. قوله: (فَلَوْ بَانَ) أي: الْحُثْنَى. وقوله: (أُخِذَ مِنْهُ لِمَا مَضَى) هَلْ يُطَالَبُ وَإِنْ كَانَ يَدْفَعُ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَا عُقِدَ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ الْهَبَةِ، أَوْ مَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَدْفَعْ وَالَّذِي يَظْهَرُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجِزْيَةِ فَمَا يَدْفَعُهُ يَقَعُ جِزْيَةً هَكَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ الْأَوَّلُ وَقَالَ: لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ يُعْطَى هَبَةً لَا عَنِ الدِّينِ، وَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ الْآخَرُ. اهـ. ع ش.

قوله: (مَا مَرَّ فِي حَرْبِيٍّ) إلخ) أي: فِي شَرْحٍ وَيُشْتَرَطُ لَفْظُ قَبُولٍ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ. قوله: (بِهِ) أي: بِدُخُولِهِ فِي دَارِنَا. قوله: (فَإِنَّهُ مُلْتَزِمٌ) إلخ) انْظُرْ مِنْ أَيْنَ كَانَ مُلْتَزِمًا إِلَّا أَنْ يُصَوِّرَ فَيَمِّنَ التَّرَمَّ أَحْكَامَ

قوله: (فَإِنَّهُ مُلْتَزِمٌ) انْظُرْ مِنْ أَيْنَ كَانَ مُلْتَزِمًا إِلَّا أَنْ يُصَوِّرَ فَيَمِّنَ التَّرَمَّ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ أَوْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عُقِدَتْ لَهُمْ فَيَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُهُمْ فِي الْإِلْتِزَامِ ثُمَّ رَأَيْتُ التَّصْوِيرَ الْآتِيَّ أَنْ يُعَقَّدَ الْخُصْمُ صَوْرَهَا فِي شَرْحِ

أَسْقَطْنَا عَنْهُ الْجِزْيَةَ لِاحْتِمَالِ أَتُونَتِهِ فَلَمَّا بَانَ أَنَّ ذُكُورَتَهُ غُومِلَ بِقَضِيَّتِهَا وَظَاهَرَ أَنَّ الْمَأْخُودَ مِنْهُ دِينَارٌ لِكُلِّ سَنَةٍ وَقَوْلُ أَبِي زُرْعَةَ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ شَيْخِهِ الْبُلْقِينِيِّ لَعَلَّ صَوْرَتَهُ أَنَّ تُعَقَّدَ لَهُ الْجِزْيَةُ حَالُ خُنُونَتِهِ يُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا لَا يُخْتَارُ إِلَيْهِ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهَا أَجْرَةٌ وَهِيَ تَجِبُ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ عَقْدٌ بَلْ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهَا لَوْ عُقِدَتْ لَهُ كَذَلِكَ تَبَيَّنَ بِذُكُورَتِهِ صِحَّةُ الْعَقْدِ وَلَمْ يَقَعْ خِلَافٌ فِي الزُّرْمِ؛ لِأَنَّ الْعَبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. (وَمَنْ فِيهِ رِقٌّ) وَلَوْ مُبْعَضًا لِنَقِصِهِ وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ بِسَبَبِهِ

الإسلام، أو كان من قوم عُقِدَتْ لَهُمْ فَيَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُهُمْ فِي الْإِلْتِزَامِ، ثُمَّ رَأَيْتِ التَّصْوِيرَ الْآتِي. اهـ. سم. قوله: (لَعَلَّ صَوْرَتَهُ أَنَّ تُعَقَّدَ الْخ) صَوَّرَهَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بِذَلِكَ. اهـ. سم. وَجَزَمَ بِذَلِكَ التَّصْوِيرَ أَيْضًا النَّهَائِيَّةُ وَالْمُغْنِي كَمَا أَشْرَحْنَا. سم. قوله: (حَالُ خُنُونَتِهِ) أَهَمَّ أَنَّهُ لَوْ لَمْ تُعَقَّدْ وَمَضَى عَلَيْهِ مُدَّةٌ مِنْ غَيْرِ دَفْعِ شَيْءٍ لَمْ تَتَّخِذْ مِنْهُ كَالْحَرْبِيِّ إِذَا قَامَ بَدَارِنَا بِهَا عَقْدٌ لِعَدَمِ التَّزَامِيهِ. اهـ. ع. ش. وَهَذَا عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ النَّهَائِيَّةُ وَالْمُغْنِي مِنْ اعْتِمَادِ هَذَا التَّصْوِيرِ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ رَدُّهُ وَاخْتِيَارُ الزُّرْمِ الْجِزْيَةِ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ عَقْدٌ.

سم. قوله: (وَإِنْ لَمْ يَقَعْ عَقْدٌ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَقَامَ بَدَارِنَا بِهَا أَمَانٍ فِيهِ مَسْأَلَةُ الْحَرْبِيِّ السَّابِقَةُ بَلْ هَذَا، أَوْلَى وَإِنْ أَقَامَ بِأَمَانٍ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ أَيْضًا كَمَا عَلِمَ مِنْ فَضْلِ الْأَمَانِ فَالْمُتَّجِهَ اعْتِيَارُ عَقْدٍ يَقْتَضِي الْمَالَ وَلَوْ عَلَى الْعُمُومِ كَانَ يَقَعْدُ لَهُمْ وَاحِدٌ بِأَذْنِهِمْ وَمِنْهُمْ الْخُنْثَى عَلَى أَنَّ عَلَى الذَّكَرِ مِنْهُمْ كَذَا فَلْيَتَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتِ قَوْلَهُ الْآتِي: (إِنَّهُ إِذَا مَضَتْ عَلَيْهِ مُدَّةٌ بِلَا عَقْدٍ الْخ) وَقَدْ يَفْرُقُ بِتَسْلِيمِهِ بِأَنَّهُ هُنَاكَ تَابِعٌ لِعَقْدٍ يَقْتَضِي الْمَالَ بِخِلَافِهِ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سم. قوله: (لِأَنَّ الْعَبْرَةَ الْخ) أَقُولُ: إِنَّمَا يَصِحُّ الْإِسْتِذْلَالُ بِهَذَا عَلَى انْتِفَاءِ وَقُوعِ خِلَافٍ فِي الزُّرْمِ لَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا مُخْتَلَفًا فِيهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَاسْتِنَادُهُ إِلَى هَذَا فِي جَزْمِهِ بِقَوْلِهِ: (بَلْ لَا يَصِحُّ مِمَّا لَا يَصِحُّ). اهـ. سم. قوله: (وَلَوْ مُبْعَضًا) فَمَنْ كُلُّهُ رَقِيقٌ، أَوْلَى وَلَوْ مُكَاتَبًا؛ لِأَنَّ الْمُكَاتَبَ عَبْدًا بَقِيَ عَلَيْهِ ذِرْهَمٌ وَالْعَبْدُ مَالٌ وَالْمَالُ لَا جِزْيَةَ فِيهِ. اهـ. مُغْنِي.

الرُّوْضِ بِذَلِكَ. سم. قوله: (وَإِنْ لَمْ يَقَعْ عَقْدٌ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَقَامَ بَدَارِنَا بِهَا أَمَانٍ فِيهِ مَسْأَلَةُ الْحَرْبِيِّ السَّابِقَةُ بَلْ هَذَا أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْحَرْبِيَّ مَعَ تَحَقُّقِ ذُكُورَتِهِ إِذَا لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ بِالْإِقَامَةِ فَالْخُنْثَى أَوْلَى وَإِنْ أَقَامَ بِأَمَانٍ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ أَيْضًا كَمَا عَلِمَ مِنْ فَضْلِ الْأَمَانِ فَالْمُتَّجِهَ اعْتِيَارُ عَقْدٍ يَقْتَضِي الْمَالَ وَلَوْ عَلَى الْعُمُومِ كَانَ يَقَعْدُ لَهُمْ وَاحِدٌ بِأَذْنِهِمْ وَمِنْهُمْ الْخُنْثَى عَلَى أَنَّ عَلَى الذَّكَرِ مِنْهُمْ كَذَا فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتِ قَوْلَهُ الْآتِي: (إِنَّهُ إِذَا مَضَتْ عَلَيْهِ مُدَّةٌ بِلَا عَقْدٍ الْخ) وَقَدْ يَفْرُقُ بِتَسْلِيمِهِ بِأَنَّهُ هُنَاكَ تَابِعٌ لِعَقْدٍ يَقْتَضِي الْمَالَ بِخِلَافِهِ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ. سم. قوله: (لِأَنَّ الْعَبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ) أَقُولُ: إِنَّمَا يَصِحُّ الْإِسْتِذْلَالُ هُنَا عَلَى انْتِفَاءِ وَقُوعِ خِلَافٍ فِي الزُّرْمِ لَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا مُخْتَلَفًا فِيهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِذَلِيلٍ أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِالْخِلَافِ فَيَمْنُ بَاعَ مَالٍ مُورِيهِ أَوْ زَوَّجَ أَمَتَهُ ظَانًّا حَيَاتِهِ فَبَانَ مَيِّتًا هَلْ يَصِحُّ أَوْ يَبْطُلُ وَصَرَّحُوا بِجَرَائِنِ هَذَا الْخِلَافِ فِي الْإِجَارَاتِ وَالْهَبَاتِ وَالْعَتَقِ وَالطَّلَاقِ وَالنِّكَاحِ وَغَيْرِهَا كَمَا يُعْلَمُ مِنَ الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا فِي الْكَلَامِ عَلَى شُرُوطِ الْبَيْعِ فَاسْتِنَادُهُ إِلَى هَذَا فِي جَزْمِهِ بِقَوْلِهِ: (لَا يَصِحُّ مِمَّا لَا يَصِحُّ) سم.

وخبر «لا جزية على العبد» لا أصل له. (وصي ومجنون) لعدم التزاميهما. (فإن تقطع جُنُونَهُ قليلاً كساعة من شهر) ونحو يوم من سنة. (لزمته) ويظهر ضبطه بأن تكون أوقات الجُنُونِ في السنة لو لُفَّتْ لم تُقابل بأجرة غالباً وقد يُؤخذ هذا من قولهم. (أو تقطع كثيراً كيوم) فالأصح تلفيق الإفاقة) إن أمكن. (فإذا بلغت) أيام الإفاقة. (سنة وجبت) الجزية لشكناه سنة بدارنا وهو كامل فإن لم يُمكن أجري عليه حكم الجُنُونِ في الكل على الأوجه وكذا لو قلت إفاقته بحيث لم يُقابل مجموعها بأجرة وطرو جُنُونِ أثناء الحول كطرو موت أثناءه (ولو بلغ ابن ذمي) أو أفاق أو عتق قن ذمي.....

□ قوله: (لا أصل له) أي: فلا يُستدل به. اه. رشيدي زادع ش بل بالتقص. اه.

□ قول (سن): (وصي) ولو عقّد على الرجال أن يؤدوا عن نسائهم وصبيانهم شيئاً غير ما يؤدونه عن أنفسهم فإن كان من أموال الرجال جاز ولزمهم وإن كان من أموال النساء والصبيان لم يجز كما قاله الإمام. اه. مُغني. □ قوله: (لعدم التزاميهما) أي: لعدم صحته منهما. اه. رشيدي. □ قول (سن): (قليلاً) حال من جُنُونِهِ.

□ قول (سن): (لزمته) قياس ما تقدّم عن أبي رزعة تصوير هذا بما إذا عُدّت له في إقامته. اه. سم. □ قوله: (ضبطه) أي: القليل. □ قوله: (لم يُقابل بأجرة) لعله بالنسبة لمجموع المدة لو استؤجر له أن يتسامح في نحو اليوم بالنسبة لمجموع المدة وإلا فاليوم ونحوه يُقابل بأجرة في حد ذاته. اه. رشيدي.

□ قول (سن): (فإذا بلغت سنة) ومعلوم أن ذلك لا يحصل إلا من أكثر من سنة وهو صادق بسنين متعدّدة. اه. ع ش. □ قوله: (أيام الإفاقة) أي: أزمتها المتفرقة. اه. مُغني. □ قوله: (فإن لم يُمكن) لعله بأن لم يكن أوقاته مُنضبطة. اه. رشيدي. □ قوله: (أجري عليه حكم الجُنُونِ إلخ) أي: فلا جزية عليه. اه. ع ش. □ قوله: (وطرو جُنُونِ إلخ) أي: مُتصل فيما يظهر فإن كان مُتقطعاً فينبغي أخذاً مما تقدّم أن تُلفق الإفاقة وتُكمل منها على ما تقدّم سنة سم على حَج. اه. ع ش عبارة المُغني هذا أي: ما في المتن إذا تعاقب الجُنُونُ والإفاقة فلو كان عاقلاً فُجّن في أثناء الحول فكَموت الذمي في أثناءه وإن كان مجنوناً فأفاق في أثناءه استأنف الحول من حيثئذ. اه. □ قوله: (كطرو موت أثناءه) وسيأتي أنه يلزمه قسطه سم وع ش.

□ قول (سن): (ولو بلغ ابن ذمي) أي: ولو بنات عاتيه. اه. مُغني. □ قوله: (أو أفاق) إلى قوله وصحّحه في المُغني وإلى قوله وعلى الثاني في النهاية إلا قوله وصحّحه إلى وعلى الأول.

□ قوله: (لزمته) قياس ما تقدّم عن أبي رزعة تصوير هذا بما إذا عُدّت له في إفاقته. □ قوله: (وطرو جُنُونِ أثناء الحول) أي مُتصل فيما يظهر وإن كان مُتقطعاً فينبغي أخذاً مما تقدّم أن تُلفق الإفاقة وتُكمل منها على ما تقدّم سنة. □ قوله: (كطرو موت أثناءه) وسيأتي أنه يلزمه قسط ما مضى.

أو مسلم. (ولم يَبْدُلْ جِزْيَةُ الْحَقِّ بِمَا مَنِيهِ) ولا يُعْتَالُ؛ لَأَنَّهُ كَانَ فِي أَمَانِ أَبِيهِ أَوْ سَيِّدِهِ تَبَعًا. (فَإِنْ بَدَّلَهَا) وَلَوْ سَفِيهَا. (عَقْدٌ لَهُ) عَقْدٌ جَدِيدٌ لاسْتِقْلَالِهِ حِينَئِذٍ. (وَقِيلَ عَلَيْهِ كَجِزْيَةِ أَبِيهِ) وَيُكَتَفَى بِعَقْدِ أَبِيهِ؛ لَأَنَّهُ لَمَّا تَبَعَهُ فِي أَصْلِ الْأَمَانِ تَبَعَهُ فِي أَصْلِ الدُّمَةِ وَصَحَّحَهُ جَمْعٌ؛ لِأَنَّهُ أَحَدًا مِنَ الْأَيْمَةِ لَمْ يَسْتَأْنِفْ لِمَنْ بَلَغُوا عَقْدًا، وَعَلَى الْأَوَّلِ فَيُظْهِرُ أَنَّهُ إِذَا مَضَتْ عَلَيْهِمْ مُدَّةٌ بِلَا عَقْدٍ لَزِمَهُمْ لِمَا مَضَى أَجْرُهُ الْمَثَلُ لِشُكْنَاهُمْ بِدَارِنَا الْمُغْلَبِ فِيهَا مَعْنَى الْأُجْرَةِ وَهِيَ هُنَا أَقْلُ الْجِزْيَةِ فِيمَا يَظْهَرُ أَيْضًا وَعَلَى الثَّانِي فَيُظْهِرُ أَنَّ أَبَاهُ لَوْ كَانَ غَنِيًّا وَهُوَ فَقِيرٌ أَوْ عَكْسُهُ اغْتَبَرَ فِي قَدْرِهَا حَالُهُ لَا حَالُ أَبِيهِ لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يُخَالِفُهُ. (وَالْمَذْهَبُ وَجُوبُهَا عَلَى زَمَنِ وَشَيْخِ هَرَمٍ) لَا رَأْيَ لَهَا. (وَأَعْمَى وَرَاهِبٌ وَأَجْبِي)؛ لِأَنَّهَا أَجْرَةٌ فَلَمْ يُفَارِقِ الْمَعْدُورُ فِيهَا غَيْرَهُ، أَمَّا مَنْ لَهُ رَأْيٌ فَتَلَزَمَتْهُ جِزْمًا (وَفَقِيرٌ عَجَزَ عَنْ كَسْبٍ) أَصْلًا أَوْ لَمْ يُفْضَلْ بِهِ عَنْ قُوَّةِ يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ آخِرَ الْحَوْلِ مَا يَدْفَعُهُ فِيهَا وَذَلِكَ

قوله: (أو مسلم) وعن مالك أن عتيق المسلم لا يضرب عليه الجزية لحُرْمَةِ ولائِهِ. اه. مُغْنِي.

قوله (سن): (ولم يبدل) أي: لم يلتزم أسنَى وروض.

قوله (سن): (فإن بدلها) أي: من ذكر. اه. مُغْنِي. قوله: (ولو سفيها) عبارة المُغْنِي والروض مع شرحه ولو بلغ الصبي سفيها فعقد لنفسه، أو عقد له وليه بدينارٍ صح؛ لأن فيه مصلحة حقن الدم، أو بأكثر من دينارٍ لم يصح؛ لأن الحقن مُنْكَرٌ بدينارٍ ولو اختار السفيه أن يلحق بالأمين لم يمتعه وليه؛ لأن حَجْرَهُ عَلَى مَالِهِ لَا عَلَى نَفْسِهِ. اه. قوله: (عقد جديد) أي: ولا يكفي عقد أب، أو سيّد ولو كان كلُّ منهما قد أدخله في عقده إذا بلغ، أو عتق كأن قال: قد التزمت هذا عتي وعن ابني إذا بلغ وعبيدي إذا عتق ويجعل الإمام حول التابع والمثبوع واحدًا ليسهل عليه أخذ الجزية ويستوفي ما لزم التابع في بقية العام الذي اتفق الكمال في أثنائه إن رضي، أو يؤخره إلى الحول الثاني فيأخذه مع جزية المثبوع في آخره لئلا تختلف، أو آخر الأحوال وإن شاء أفردهما بحولٍ فيأخذ ما لزم كلاً منهما عند تمام حوله مُغْنِي وروض مع شرحه.

قوله (سن): (عليه) أي: الصبي. اه. مُغْنِي. قوله: (وعلى الأول) أي: لزوم عقد جديد.

قوله: (عليهم) أي: من بلغ ومن أفاق ومن عتق. قوله: (لزمهم لما مضى إلخ) قد يشكل هذا بما مرَّ في حَرْبِي دَخَلَ دَارَنَا وَلَمْ نَعْلَمْ بِهِ إِلَّا بَعْدَ مُدَّةٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذَا لَمَّا كَانَ فِي الْأَصْلِ تَابِعًا لِأَمَانِ أَبِيهِ مَثَلًا نَزَلَ بَعْدَ بُلُوغِهِ مَنَزَلَةً مِنْ مَكَثٍ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ مِنَ الْإِمَامِ. اه. ع ش ومَرَّ عَنْ سَمِ نَحْوَهُ. قوله: (أقل الجزية) أي: لكل سنة دينار. قوله: (وعلى الثاني) أي: كفاية عقد الأب. قوله: (فيظهر إلخ) في المسألة بسط في أصل الروضة فليراجع. اه. سيّد عمر. قوله: (اغتر في قدرها حاله إلخ) هذا التردد يتضح فيما إذا كان العقد وقع على الأوصاف. اه. سم. قوله: (لا أرى لهما) إلى قوله وأفهم في النهاية. قوله: (أضلاً) إلى قوله وأفهم في المُغْنِي. قوله: (أو لم يفضل) عطف على أضلاً. قوله: (به)

قوله: (اغتر في قدرها حاله) لا حال أبيه هذا التردد يتضح فيما إذا كان العقد وقع على الأوصاف.

لِما مَرَّ. (فَإِذَا تَمَّتْ سَنَةٌ وَهُوَ مُعْبِرٌ فِي ذِمَّتِهِ) تَبَقَى حَوْلًا فَأَكْثَرَ. (حَتَّى يُوسَى) كَسَائِرِ الدُّيُونِ
 (وَيُمنَعُ كُلُّ كَافِرٍ مِنْ اسْتِيطَانِ الْحِجَازِ) يَعْنِي الْإِمَامَةَ بِهِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ اسْتِيطَانٍ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ: بَعْدُ
 وَقِيلَ لَهُ الْإِمَامَةُ الْإِخْلَافُ وَأَفْهَمَ كَلَامُهُمْ أَنَّ لَهُ شِرَاءَ أَرْضٍ فِيهِ لَمْ يُقِمَ بِهَا وَهُوَ مُتَّجِعٌ وَإِنْ قِيلَ:
 الصَّوَابُ مُنْعُهُ؛ لِأَنَّ مَا حُرِّمَ اسْتِعْمَالُهُ حُرْمٌ اتِّخَاذُهُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ ذَاكَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ إِذْ
 لَا يَجُزُّ اتِّخَاذُ هَذَا إِلَى اسْتِعْمَالِهِ قَطْعًا وَإِنَّمَا مُنْعٌ مِنَ الْحِجَازِ؛ لِأَنَّ مِنْ وَصَايَاهُ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ
 «أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ «أَخْرِجُوا مَا تَكَلَّمُ بِهِ ﷺ»
 أَخْرِجُوا الْيَهُودَ مِنَ الْحِجَازِ» وَفِي أُخْرَى «أَخْرِجُوا الْيَهُودَ مِنَ الْحِجَازِ وَأَهْلَ نَجْرَانَ مِنْ جَزِيرَةِ
 الْعَرَبِ» قَالَ الشَّافِعِيُّ لَيْسَ الْمُرَادُ جَمِيعَهَا بَلِ الْحِجَازُ مِنْهَا؛ لِأَنَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَجْلَاهُمْ مِنْهُ
 وَأَقْرَبَهُمْ بِالْيَمَنِ مَعَ أَنَّهُ مِنْهَا إِذْ هِيَ طَوَّلًا مِنْ عَدَنَ إِلَى رَيْقِ الْعِرَاقِ وَعَرَضًا مِنْ جُدَّةَ وَمَا وَالِهَا
 مِنْ سَاحِلِ الْبَحْرِ إِلَى الشَّامِ وَعَكْسُ ذَلِكَ فِي الْقَائِمُوسِ وَأَيَّدَ بِأَنَّ الْمُشَاهَدَةَ قَاضِيَةٌ بِخِلَافِ
 الْأَوَّلِ أَيْ وَإِنْ نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ وَتَبَعُوهُ سَمِعْتُ بِذَلِكَ لِإِحَاطَةِ بَحْرِ الْحَبَشَةِ وَبَحْرِ
 فَارِسٍ وَدِجْلَةَ وَالْفُرَاتِ بِهَا. (وَهُوَ) أَيْ الْحِجَازُ سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَجَزَ بَيْنَ نَجْدٍ وَتِهَامَةٍ. (مَكَّةُ
 وَالْمَدِينَةُ وَالْيَمَامَةُ) مَدِينَةُ عَلَى أَرْبَعِ مَرَاجِلَ مِنْ مَكَّةَ وَمَرْحَلَتَيْنِ مِنَ الطَّائِفِ وَقَالَ شُرَاحُ
 الْبُخَارِيِّ: بَيْنَهَا وَبَيْنَ الطَّائِفِ مَرْحَلَةٌ وَاحِدَةٌ سَمِيَتْ.....

أَي: بِسَبَبِهِ وَكَانَ الظَّاهِرُ مِنْهُ. اه. رَشِيدِي أَقُولُ بَلَا الظَّاهِرُ حَمْلُهُ عَلَى التَّضْمِينِ التَّخْوِي وَأَصْلُهُ، أَوْ
 يَمْلِكُ فَاضِلًا عَنْ قُوَّتِهِ الْإِخ. قَوْلُهُ: (لِما مَرَّ) مِنْ أَنَّ الْجَزِيَّةَ أَجْرَةٌ فَلَمْ يُفَارِقْ الْإِخ.
 قَوْلُ (سَيِّ) (وَيُمنَعُ كُلُّ كَافِرٍ مِنْ اسْتِيطَانِ الْحِجَازِ) سَوَاءٌ أَكَانَ ذَلِكَ بِجَزِيَّةٍ أَمْ لَا. اه. مُعْنِي.
 قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ) خِلَافًا لِلتَّهْيِةِ وَالْمُعْنِي. قَوْلُهُ: (وَإِنْ قِيلَ الصَّوَابُ مَعَهُ) اعْتَمَدَ التَّهْيِةَ وَالْمُعْنِي.
 قَوْلُهُ: (لَأَنَّ مَا حُرِّمَ اسْتِعْمَالُهُ الْإِخ) كَالْأَوَانِي وَأَلَاتِ الْمَلَاهِي وَإِلَيْهِ أَيْ: الْمُنْعُ يُشِيرُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي
 الْأُمِّ وَلَا يَتَّخِذُ الدِّمِّيُّ شَيْئًا مِنَ الْحِجَازِ دَارًا مُعْنِي وَنَهَايَةً. قَوْلُهُ: (لَيْسَ هَذَا) أَيْ: اتِّخَاذُ الْكَافِرِ أَرْضًا فِي
 الْحِجَازِ. قَوْلُهُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيْ: الْإِتِّخَاذِ الْمَمْنُوعِ. اه. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (إِذْ لَا يَجُزُّ اتِّخَاذُ هَذَا إِلَى
 اسْتِعْمَالِهِ) أَيْ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ. اه. سَم. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا مُنْعٌ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهْيِ إِلَّا قَوْلُهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ:
 وَقَوْلُهُ وَعَكْسُهُ إِلَى سَمِيَتْ وَكَذَا فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَقَالَ إِلَى سَمِيَتْ. قَوْلُهُ: (أَخْرِجُوا مَا تَكَلَّمُ بِهِ الْإِخ) أَيْ:
 فِي شَأْنِ الْيَهُودِ. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (لَيْسَ الْمُرَادُ) أَيْ: بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ. قَوْلُهُ: (أَجْلَاهُمْ) أَيْ:
 أَخْرَجَهُمْ. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (إِذْ هِيَ) أَيْ: جَزِيرَةُ الْعَرَبِ. قَوْلُهُ: (مِنْ سَاحِلِ الْبَحْرِ) لَعَلَّ بَيَانَ لِمَا وَلَا
 يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مِنْ فِيهِ ابْتِدَائِيَّةً كَمَا لَا يَخْفَى. اه. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (سَمِيَتْ) أَيْ: جَزِيرَةُ الْعَرَبِ.
 قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيْ: بِالْجَزِيرَةِ. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (مَدِينَةٌ) عِبَارَةٌ الْمُعْنِي وَهِيَ مَدِينَةُ بَقْرَبِ الْيَمَنِ عَلَى
 أَرْبَعِ الْإِخ. قَوْلُهُ: (سَمِيَتْ) أَيْ: تِلْكَ الْمَدِينَةُ. اه. ع. ش.

قَوْلُهُ: (إِذْ لَا يَجُزُّ اتِّخَاذُ هَذَا إِلَى اسْتِعْمَالِهِ) أَيْ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ.

باسم الزَّرقاءِ التي كانت تنظرُ من مسيرة ثلاثة أيام. (تنبيه) ما ذكره من أن اليمامة على مَرَحَلَتَيْنِ أو مَرَحَلَةٍ من الطَّائِفِ خلافَ المشهورِ اليومَ أنَّ اليمامة اسمٌ لبلدٍ مُسَيَّلَةٍ الكذابِ التي تَنبَأُ فيها وجَهَرُ إليه أبو بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زَمَنَ خلافته الجَمِّ الغفيرِ من الصَّحابة فكان بها قتلُه والوقعة المشهورةُ وهذه على نحوِ عشرين مَرَحَلَةً من مَكَّة؛ لأنَّها في أقصى بلادِ نَجْدٍ وبها قُبُورُ الصَّحابةِ مشهورةٌ تُرَاوُ وَيَتَبَرَّكُ بها وبين التحديدينِ بَوْنٌ بائِنٌ، ثم رأيت في القاموسِ كالتَّهْيِية ما يُؤْخَذُ منه أنَّ اليمامة اسمٌ لِبِلَادٍ مُتَعَدِّدةٍ وحينئذٍ فكانت الأئمةُ أرادوا أنَّ أولَها مُنتَهَى الحِجَازِ وما بينه وبين الطَّائِفِ مَرَحَلَتَانِ أو مَرَحَلَةٌ دون ما عداه من بَقِيَّةِ تلكِ البلادِ وهو بَلَدٌ مُسَيَّلَةٌ وغيرُها وعلى هذا فلا مُخَالَفَةَ بين كلامِ الأئمةِ وما هو المشهورُ وعِبَارَةُ القاموسِ واليمامةُ القَصْدُ كاليمامِ وجاريةُ زَرْقَاءِ كانت تُبَصِّرُ الرَّاكِبَ من مسيرة ثلاثة أيامَ وبلادُ الجَوْ مُنْسَوْبَةٌ إليها سُمِّيَتْ بِاسْمِهَا أَكْثَرُ نَحِيلاً من سائرِ الحِجَازِ وبها تَنبَأُ مُسَيَّلَةُ الكذابِ وهي دون المدينة في وَسْطِ الشَّرْقِ عن مَكَّةَ على سِتَّةِ عَشَرَ مَرَحَلَةً من البصرة ومن الكوفة نحوها وَيَبْنَ فِي الجَوْ أَنَّهُ مَوْضِعٌ بِالْحِجَازِ فِي دِيَارِ أَشْجَعٍ وَيَبْنَ فِي أَشْجَعٍ أَنَّهُ مِنْ غَطَفَانَ أَبُو قَبِيلَةٍ فَإِنْ قُلْتَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْقَامُوسِ أَنَّ تِلْكَ الْبِلَادَ كُلَّهَا مِنَ الْحِجَازِ قُلْتَ لَا نَظَرَ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ عَرِفَ الْحِجَازَ بِأَنَّهُ مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ وَالطَّائِفُ وَمَخَالِفُهَا فَلَمْ يَجْعَلْ

قوله: (باسم الزَّرقاءِ) أي: باسم المَرْأَةِ الْمُلقَبَةِ بِالزَّرقاءِ وهو اليمامة. قوله: (إنَّ اليمامةَ إلخ) بيانٌ لِلْمَشْهُورِ. قوله: (تَنبَأُ) أي: ادَّعَى مُسَيَّلَةُ الكذابِ الثُّبُوتَ. قوله: (قَتَلَهُ) أي: مُسَيَّلَةُ. قوله: (وهذه) أي: بلدةُ مُسَيَّلَةِ الكذابِ. قوله: (وبها قُبُورُ الصَّحابةِ) إلى قوله وَيَبْنَ إلخ لَعَلَّ الْأَنْسَبَ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ وَهَذِهِ عَلَى إلخ. قوله: (بَوْنٌ بائِنٌ) أي: مَسَافَةٌ بَعِيدَةٌ. قوله: (كالتَّهْيِيةِ) أي: لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ. قوله: (لِبِلَادٍ) أي: لِقَطْرِ مُشْتَمِلٍ عَلَى بِلَادٍ. قوله: (وهو) أي: أَوَّلُهَا. قوله: (مَا يَبْنَهُ إلخ) أي: بَلَدٌ يَبْنَهُ إلخ. قوله: (دُونَ مَا عَدَاهُ) حَالٌ مَنْ هُوَ فِي قَوْلِهِ وَهُوَ مَا يَبْنَهُ إلخ وَالضَّمِيرُ لِأَوَّلِهَا. قوله: (وهو إلخ) أي: مَا عَدَا أَوَّلُهَا. قوله: (وغيرُها) أي: غَيْرُ بِلَدَةِ مُسَيَّلَةِ. قوله: (وَجَارِيَةُ إلخ) أي: اسْمُ جَارِيَةٍ. قوله: (وَبِلَادُ الْجَوْ مُنْسَوْبَةٌ إلخ) مُبْتَدَأٌ، أَوْ خَبَرٌ وَقَوْلُهُ إِلَيْهَا أَي: الزَّرقاءِ. قوله: (سُمِّيَتْ) أي: بِلَادُ الْجَوْ. قوله: (بِاسْمِهَا) أي: اسْمُ الزَّرقاءِ وَهُوَ اليمامةُ. قوله: (أَكْثَرُ نَحِيلاً إلخ) خَبَرٌ ثَالِثٌ لِبِلَادِ الْجَوْ. قوله: (وبها) أي: فِي بِلَادِ الْجَوْ. قوله: (تَنبَأُ) وفي أَضْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى بِخَطِّهِ تَنَبَّى. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. قوله: (دُونَ الْمَدِينَةِ) أي: قَرْيَةٌ مِنْهَا. قوله: (عَنْ مَكَّةَ إلخ) مُتَعَلِّقٌ لِمَا قَبْلَهُ أَي: عَنْ جَانِبِ مَكَّةَ وَبِالنَّسْبَةِ إِلَيْهَا وَمِنَ الْكُوفَةِ نَحْوَهَا خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ وَالضَّمِيرُ لِسِتَّةِ عَشَرَ مَرَحَلَةً. قوله: (وَيَبْنَ) أي: الْقَامُوسُ فِي الْجَوْ فِي مَقَامِ بَيَانٍ مَعَانِي الْجَوْ. قوله: (ظَاهِرُ كَلَامِ الْقَامُوسِ) أي: قَوْلُهُ: أَكْثَرُ نَحِيلاً مِنْ سَائِرِ الْحِجَازِ وَقَوْلُهُ إِنَّهُ مَوْضِعٌ بِالْحِجَازِ. قوله: (إِنَّ تِلْكَ الْبِلَادَ) أي: بِلَادُ الْجَوْ. قوله: (لَا نَظَرَ إِلَيْهِ إلخ) يَغْنِي أَنَّهُ مِنْ تَسَاهُلِهِ. قوله: (على أَنَّهُ) أي: الْقَامُوسُ. قوله: (فَلَمْ يَجْعَلْ إلخ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى وَلَمْ يَجْعَلْ

اليمامة منه أصلاً إلا إن أريد أنها من مخاليف الطائيف فيؤيد ما ذكرته وهو أننا لا نعتبر من البلاد المسماة باليمامة لا المنشوبة للطائيف وهي ما على مزحلتين أو مزحلة منها دون ما عدا تلك البلاد فتأمل ذلك فإنه مهم. (وقراها) أي الثلاث كالطائيف وجدة وكخبير والينبع وما أحاط بذلك من مفاويزه وجباله وغيرها. (وقيل له الإقامة في طريقه الممتدة) بين هذه البلاد؛ لأنها لم تفتد فيها نعم، التي بحرّم مكة يمتنعون منها قطعاً كما تعلم من كلامه الآتي؛ لأن الحرمة للبقعة وفي غيره يخوف اختلاطهم بأهله ولا يمتنعون زكوب بخير خارج الحرم بخلاف جزائره المسكونة أي وغيرها وإنما قيدوا بها للغالب قال القاضي ولا يمتنعون من المقام في المراكب أكثر من ثلاثة أيام كالبر قال ابن الرفعة ولعله أراد.....

بالواو. قوله: (منة) أي: الحجاز ومخاليقها جمع مخلاف أي: قراها. اه. أسنى. قوله: (إلا أن يريد الخ) راجع إلى قوله فلم يجعل الخ. قوله: (فيؤيد) أي: ذلك المراد. قوله: (وهو) أي: ما ذكرته. قوله: (أي: الثلاث) أو ردّ عليه أن اليمامة ليس لها قرى وأجيب بأن المراد قرى المجموع وهو لا يستلزم أن يكون لكل قرى. اه. ع ش. قوله: (كالطائيف وجدة) أي: ووج لمكة. اه. مغني. قوله: (وكخبير والينبع) أي للمدينة. اه. مغني. قوله: (وما أحاط بذلك) أي: بما ذكر من مكة والمدينة واليمامة وقراها وكذا ضمير مفاويزه. قوله: (وغيرها) أي: كطريق الحجاز الآتية وكان الأولى التثنية.

قوله (لئ) أي: الكافر الإقامة في طريقه أي: الحجاز. اه. مغني. قوله: (بين هذه البلاد) إلى قوله أي: وغيرها في المغني إلا قوله كما تعلم إلى ولا يمتنعون وإلى المشي في النهاية إلا قوله؛ لأن الحرمة إلى ولا يمتنعون. قوله: (لأنها لم تفتد) أي: الإقامة فيها أي: الطريق عبارة المغني؛ لأنها ليست مجتمع الناس ولا موضع الإقامة والمشهور أنهم يمتنعون منها؛ لأن الحرمة للبقعة. اه. قوله: (التي بحرّم الخ) أي: الطريق التي بحرّم الخ عبارة المغني البقاع التي لا تسكن من الحرم. اه. قوله: (من كلامه الآتي) وهو قوله ويمنع دخول حرم مكة. قوله: (لأن الحرمة) أي: حرمة الإقامة في حرم مكة للبقعة الخ توجية للإلتفات في حرم مكة والاختلاف في غيره وقوله وفي غيره أي: وحرمة الإقامة في غير حرم مكة. قوله: (بأهله) أي: الحجاز. قوله: (زكوب بخير) أي: بحر الحجاز. اه. مغني. قوله: (خارج الحرم) ليبين الواقع، أو احتراز عما لو وجد بعد. قوله: (بخلاف جزائره) أي: وسواجله روض ومغني. قوله: (وجزائره) أي: جزائر البحر الذي في الحجاز. اه. ع ش. قوله: (أي: وغيرها) وفقاً للنهاية والأسنى وخلافاً للمغني وظاهر الرّوض. قوله: (بها) أي: المسكونة. قوله: (قال القاضي: ولا يمتنعون الخ) أي: فلا فرق بين البحر المذكور والجزائر. اه. سم. قوله: (قال ابن الرفعة الخ) عبارة النهاية ولعل مراده كما قال ابن الرفعة إذا الخ.

قوله: (قال القاضي: ولا يمتنعون الخ) فلا فرق بين البحر المذكور والجزائر.

إذا أذن الإمام وأقام بموضع واحد وهو ظاهر معلوم مما يأتي (ولو دخل) كافِرَ الحجاز. (بغير إذن الإمام) أو نائبه. (أخرجوه وعزّروه إن علم أنه ممنوع) منه لتعديبه بخلاف ما إذا جهل ذلك فإنه يُخْرِجُهُ ولا يُعزّزه. (فإن استأذن) في دخوله. (أذن له) وجوباً كما اقتضاه صنيعه لكن صرح غيره بأنه جائز فقط. (إن كان دخوله مصلحة للمسلمين كرسالة وحمل ما يحتاج إليه) كثير من طعام وغيره وكإرادة عقد جزية أو هدية لمصلحة وهنا لا يأخذ منه شيئاً في مقابلة دخوله، أما مع عدم المصلحة فيحرم الإذن كما هو ظاهر. (فإن كان) دخوله ولو مرة. (لتجارة ليس فيها كبير حاجة) كعطير. (لم يأذن) أي لم يجوز له أن يأذن في دخول الحجاز. (إلا) إن كان ذمياً كما نقله البلقيني عن الأصحاب. (وبشرط أخذ شيء منها) أي من متاعها أو من ثمنه فيمنهلهم للبيع نظير قولهم في الدّاخل دارنا للتجارة لو لم يضطروا إليها وشروط عليهم شيء منها جاز فإن شرط عليهم عشر الثمن أمهلوا إلى البيع انتهى ويظهر أنهم.....

قوله: (إذا أذن الإمام) أي: أما إذا لم يأذن فلا يُمكنون من ركوب البحر فضلاً عن الإقامة فهو قيد للمفهوم بخلاف ما بعده. اهـ. رشيدى. قوله: (كافِرَ الحجاز) إلى الفضل في النهاية إلا قوله كما كان إلى ولا يؤخذ وقوله وعليه جرى إلى المتن. قوله: (لتعديبه) إلى المتن في المعنى. قوله: (ولا يعزّزه) ويصدق في دعواه الجهل. اهـ. ع ش. قوله: (وجوباً كما اقتضاه صنيعه) وهو المعتد. اهـ. نهاية.

قوله: (لكن صرح غيره بأنه إلخ) وممن صرح بذلك الأسنى. قوله: (وهنا) أي: في الدخول لواجب مما في المتن والشرح. قوله: (لا يأخذ منه شيئاً) ولا من غير متجرّد دخل بأمان وإن دخل الحجاز معني وروض مع شرحه. قوله: (فيحرم الإذن) أي: ومع ذلك لو أذن له ودخل لا شيء عليه أيضاً لعدم التزامه مالا. اهـ. ع ش. قوله: (إن كان ذمياً إلخ) وفقاً للنهاية كما أشرنا وخلافاً للمعنى وظاهر الرّوض والمنهج عبارة الأوّل وظاهر كلامهم في الدخول للتجارة أنه فرق بين الذمّي وغيره وهو كذلك وإن خصّه البلقيني بالذمّي وقال: إن الحزبي لا يُمكن من دخول الحجاز للتجارة. اهـ. وعبارة المعنى ولا يؤخذ من حزبي دخل دارنا رسولاً، أو بتجارة تضطرّ نحن إليها فإن لم تضطرّ واشترط الإمام عليهم أخذ شيء ولو أكثر من عشر التجارة جاز ويجوز دونه وفي نوع أكثر من نوع ولو أغفاهم جاز ولا يؤخذ شيء من تجارة ذمّي ولا ذميّة إلا إن شرط عليهما مع الجزية. اهـ. وفي الرّوض نحوها وفي شرحه سواء أكانا بالحجاز أم غيره. قوله: (وبشرط إلخ) عطف على ذميّاً وكان الأولى، أو بدّل الواو. اهـ.

قوله: (فيمنهلهم للبيع) أي: بخلاف ما إذا شرط أن يأخذ من تجارتهم أي: متاعهم. اهـ. معني أي: يمنهلهم إلى ثلاثة أيام فأقل كما يأتي. قوله: (لو لم تضطرّ إلخ) مقول قولهم. قوله: (فإن شرط عليهم عشر الثمن أمهلوا إلخ) أي: بخلاف ما لو شرط أن يأخذ من تجارتهم. اهـ. أسنى.

قوله: (لكن صرح غيره بأنه جائز فقط) والمعتد الأوّل شرح م ر. قوله: (إلا بشرط أخذ شيء منها إلخ) في الرّوضة ولا يؤخذ من تجارة ذمّي ولا ذميّة اتّجرت إلا إن شرط مع الجزية قال في شرحه:

لا يَكْلَفُون بدوْنِ ثَمَنِ المِثْلِ وَحِينَئِذٍ فَيُؤْخَذُ مِنْهُمْ بِذَلِكَ إِنْ رَضُوا وَإِلَّا فَبَعْضُ أَمْتَعَتِهِمْ عَوَضًا عَنْهُ وَيَجْتَهِدُ فِي قَدْرِهِ كَمَا كَانَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَأْخُذُ مِنَ الْمُتَجَرِّينَ مِنْهُمْ إِلَى الْمَدِينَةِ وَلَا يُؤْخَذُ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً كَالْجَزْيَةِ. (وَلَا يَقُمْ) بِالْحِجَازِ حَيْثُ دَخَلَهُ وَلَوْ لِيَتَجَارَتَهُ وَلَوْ الْمُضْطَرُّ إِلَيْهَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ بَعْدَ الْإِذْنِ لَهُ فِي دُخُولِهِ. (إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَأَقْلُ) غَيْرَ يَوْمِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ اقْتِدَاءً بِعَمْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَإِنْ أَقَامَ بِمَحَلٍّ ثَلَاثَةً فَأَقْلُ، ثُمَّ بَاحَرَ مِثْلَهَا وَهَكَذَا لَمْ يُنْفَعْ إِنْ كَانَ بَيْنَ كُلِّ مَحَلِّينَ مَسَافَةٌ قَصِيرَةٌ (وَيُنْفَعُ) كُلُّ كَافِرٍ. (دُخُولُ حَرَمِ مَكَّةَ) وَلَوْ لِمَصْلَحَةِ عَائِدَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلَا يَقْرَبُوا

قَوْلُهُ: (لَا يَكْلَفُونَ) أَي: الْبَيْعِ. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (بَذَلُ) أَي: بَدَلَ الْمَشْرُوطِ مِنْ ثَمَنِ مَتَاعِ التَّجَارَةِ. قَوْلُهُ: (عَوَضًا عَنْهُ) أَي: الْمَشْرُوطِ مِنَ الثَّمَنِ. قَوْلُهُ: (فِي قَدْرِهِ) أَي: الْمَشْرُوطِ. قَوْلُهُ: (كَمَا كَانَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ يَأْخُذُ الْخِ) فَإِنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنَ الْقَبِيضِ إِذَا اتَّجَرُوا إِلَى الْمَدِينَةِ عَشْرَ بَعْضِ الْأَمْتَعَةِ كَالْقَطِيفَةِ وَيَأْخُذُ نِصْفَ الْمُشْرِ مِنَ الْجَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ تَرْغِيًّا لَهُمْ فِي حَمْلِهَا لِلْحَاجَةِ إِلَيْهَا. اه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَا يُؤْخَذُ الْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمَا يُؤْخَذُ فِي الْحَوْلِ لَا يُؤْخَذُ إِلَّا مَرَّةً وَلَوْ تَرَدَّدَا وَلَيْتَ الْمُمَاسَكَةَ تُفْعَلُ بِالْمُسْلِمِينَ وَيَكْتُبُ لِمَنْ أَخَذَ مِنْهُ بَرَاءَةٌ حَتَّى لَا يُطَالَبَ مَرَّةً أُخْرَى قَبْلَ الْحَوْلِ. اه. وَكَذَا فِي الرُّوْضِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَيْتَ إِلَى قَوْلِهِ وَيَكْتُبُ وَعِبَارَةُ سَمِ يَجُوزُ أَنْ يُؤْخَذَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ إِنْ شَرَطَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ وَوَأَقْفَوْهُ عَلَيْهِ م. ر. اه. وَعِبَارَةُ ع. ش. ظَاهِرُهُ وَإِنْ تَكَرَّرَ الدُّخُولُ وَتَعَدَّدَ الْأَصْنَافُ وَاخْتَلَفَتْ بِاخْتِلَافِ عَدَدِ مَرَاتِ الدُّخُولِ وَلَوْ قَبْلَ يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ جَاءُوا بِهِ وَإِنْ تَكَرَّرَ دُخُولُهُمْ بِهِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا؛ لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ بَيْعِهِمْ عَلَيْنَا وَدُخُولِهِمْ بِهِ وَهُوَ مُوجُودٌ فِي كُلِّ مَرَّةٍ. اه. وَعِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَنْ سَمِ وَع. ش. قَوْلُهُ: (إِلَّا مَرَّةً أَي: مِنْ كُلِّ نَوْعٍ دَخَلَ بِهِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ حَتَّى لَوْ دَخَلَ بَنُوعٍ، أَوْ أَنْوَاعٍ أُخِذَ مِنْ ذَلِكَ النَّوْعِ وَالْأَنْوَاعِ مَرَّةً وَاحِدَةً فَلَوْ بَاعَ مَا دَخَلَ بِهِ وَرَجَعَ بِثَمَنِهِ فَاشْتَرَى بِهِ شَيْئًا آخَرَ وَلَوْ مِنَ النَّوْعِ الْأَوَّلِ وَدَخَلَ بِذَلِكَ مَرَّةً أُخْرَى أُخِذَ مِنْهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يَبِعْ مَا دَخَلَ بِهِ وَأُخِذَ مِنْهُ، ثُمَّ رَجَعَ بِهِ، ثُمَّ عَادَ بِهِ وَدَخَلَ مَرَّةً أُخْرَى بَعَيْنِهِ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ فِي هَذِهِ الْمَرَّةِ قَوْلُهُ شَيْخُنَا الطَّبَّلَاوِيُّ وَصَمَّمَ عَلَيْهِ. اه.

قَوْلُهُ: (بِالْحِجَازِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ فَإِنْ كَانَ فِي الْمُغْنِي. قَوْلُ (السَّنَى): (إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ الْخِ) لِأَنَّ الْأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ مُدَّةُ الْإِقَامَةِ وَهُوَ مَمْنُونٌ مِنْهَا لِمَصْلَحَةِ أَمٍّ لَا وَيَشْتَرِطُ الْإِمَامُ ذَلِكَ عَلَيْهِ عِنْدَ الدُّخُولِ وَلَا يُؤْخَرُ لِقَضَاءِ دَيْنٍ بَلْ يَوْكُلُ مَنْ يَقْضِي دَيْنَهُ إِنْ كَانَ ثُمَّ دَيْنٌ لَا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤُهُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ مُغْنِي وَرَوْضٌ فِي شَرْحِهِ.

قَوْلُ (السَّنَى): (وَيُنْفَعُ دُخُولُ حَرَمِ مَكَّةَ) وَلَوْ بَدَلَ عَلَى دُخُولِهِ الْحَرَمَ مَا لَمْ يُجِبْ إِلَيْهِ فَإِنْ أُجِيبَ فَالْعَقْدُ فَاسِدٌ، ثُمَّ إِنْ وَصَلَ الْمَقْصِدَ أَخْرَجَ وَثَبَتَ الْمُسَمَّى، أَوْ دُونَ الْمَقْصِدِ فَبِالْقِسْطِ مِنَ الْمُسَمَّى.

(قَاعِدَةٌ) كُلُّ عَقْدٍ إِجَارَةٍ فَسَدَ يَسْقُطُ فِيهِ الْمُسَمَّى إِلَّا هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَوْفَى الْعَوَضَ وَلَيْسَ لِمِثْلِهِ

سَوَاءٌ كَانَا بِالْحِجَازِ أَمْ بغيرِهِ. اه. قَوْلُهُ: (وَلَا يُؤْخَذُ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً) يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ إِنْ شَرَطَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ وَوَأَقْفَوْهُ عَلَيْهِ م. ر.

الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ [التوبة: ٢٨] أي الحرم إجماعاً. (فإن كان رسولاً) إلى مَنْ بالحرم من الإمام أو نائبه. (خرج إليه الإمام أو نائبه ليسمعه) ويُخَيَّر الإمام فإن قال: لا أؤدِّيها إلا مُشَافَهَةً تَعَيَّنَ خُرُوجُ الإمام إليه لذلك أو مُنَاطَرَةً خَرَجَ لَهُ مَنْ يُنَاطِرُهُ وَحُكْمُهُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمَّا أَخْرَجُوهُ ﷺ لِكُفْرِهِمْ غَوَقَ جَمِيعُ الْكُفَّارِ بِمَنْعِهِمْ مِنْهُ مُطْلَقًا وَلَوْ لِضَرُورَةٍ كَمَا فِي الْأُمِّ وَبِهِ رَدُّوا قَوْلَ ابْنِ كَيْجَ يَجُوزُ لِلضَّرُورَةِ كَطَبِيبٍ اخْتِيجَ إِلَيْهِ وَحَمَلَهُ عَلَى مَا إِذَا مَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ وَلَمْ يُمْكِنَ إِخْرَاجُ الْمَرِيضِ إِلَيْهِ مُنْظَرٌ فِيهِ (فإن مَرَضَ فِيهِ) أي الحرم. (ثَقُلَ وَإِنْ خِيفَ مَوْتُهُ) بِالثَّقَلِ لَطَلَمِهِ بِدُخُولِهِ وَلَوْ بِإِذْنِ الْإِمَامِ. (فإن مات) وَهُوَ ذِمِّي. (لَمْ يُدْفَنَ فِيهِ) تَطْهِيرًا لِلْحَرَمِ عَنْهُ (فإن دُفِنَ نَيْسَ وَأَخْرَجَ)؛ لِأَنَّ بَقَاءَ جِيفَتِهِ فِيهِ أَشَدُّ مِنْ دُخُولِهِ لَهُ حَيًّا نَعَمْ، إِنْ تَقَطَّعَ ثَرَكُ وَلَا فَضْلِيَّةَ حَرَمِ مَكَّةَ وَتَمَيَّزَ بِمَا لَمْ يُشَارِكْ فِيهِ لَمْ يُلْحَقْ بِهِ فِي ذَلِكَ وَجُوبًا بَلْ نَذَبَا حَرَمَ الْمَدِينَةِ وَصَحَّ «أَنَّهُ ﷺ أَنْزَلَهُمْ مَسْجِدَهُ سَنَةَ عَشْرِ بَعْدَ نَزُولِ بَرَاءَةِ سَنَةِ تِسْعٍ وَنَاطَرَ فِيهِ أَهْلَ نَجْرَانَ مِنْهُمْ فِي أَمْرِ الْمَسِيحِ وَغَيْرِهِ». (وإن مَرَضَ فِي غَيْرِهِ) أي الحرم. (من الجِعَازِ وَعَظُمَتِ الْمَشَقَّةُ فِي ثِقَلِهِ) أَوْ خِيفَ نَحْوُ زِيَادَةِ مَرَضِهِ. (وإن تَرَكَ) وَجُوبًا تَقْدِيمًا لِأَعْظَمِ الضَّرَرَيْنِ (وَالَا) تَعَظَّمُ فِيهِ. (ثَقُلَ) وَجُوبًا لِحَرَمَةِ الْمَحَلِّ وَفِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا عَنِ الْإِمَامِ أَنَّهُ يُثَقَّلُ مُطْلَقًا وَعَنِ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يُثَقَّلُ مُطْلَقًا وَعَلَيْهِ جَرَى مَخْتَصِرُهَا

أَجْرَةً فَرَجَعَ إِلَى الْمُسَمَّى مُغْنِي وَرَوْضَ مَعَ شَرْحِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُخَيَّرُ الْإِمَامُ) فِيهِ إِخْرَاجُ الْمُثْنِ عَنْ ظَاهِرِهِ إِذِ الضَّمِيرُ فِيهِ لِلْخَارِجِ مِنَ الْإِمَامِ، أَوْ نَائِبِهِ وَهَذَا يُعَيَّنُ كَوْنُهُ لِلنَّائِبِ، ثُمَّ إِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْمُرَادَ بِنَائِبِهِ نَائِبُهُ فِي خُصُوصِ الْخُرُوجِ وَالسَّمَاعِ وَهَلَا كَانَ الْمُرَادُ نَائِبُهُ الْعَامُّ وَالْمَعْنَى خَرَجَ الْإِمَامُ إِنْ حَضَرَ وَلَا فَنَائِبُهُ. اهـ. رَشِيدِيٌّ أَيْ: كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ صَنَعَ الْمُغْنِي حَيْثُ قَالَ عَقِبَ الْمُثْنِ مَا نَصَّهُ: إِذَا امْتَنَعَ مِنْ أَدَائِهَا إِلَّا إِلَيْهِ وَلَا يَبْعَثُ إِلَيْهِ مَنْ يَسْمَعُ وَيُنْهِي إِلَيْهِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (لَا أؤدِّيها) أَيْ: الرَّسَالَةَ ش. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مُنَاطَرَةً) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا فِي الْأُمِّ فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مُنَاطَرَةً) عَطَفَ عَلَى رَسُولًا عِبَارَةً الْمُغْنِي وَإِنْ طَلَبَ مِنَّا الْمُنَاطَرَةَ لِيُسَلِّمَ خَرَجَ إِلَيْهِ مَنْ يُنَاطِرُهُ وَإِنْ كَانَ لِتِجَارَةٍ خَرَجَ إِلَيْهِ مَنْ يَشْتَرِي مِنْهُ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (مَنْهُ) أَيْ: دُخُولِ حَرَمِ مَكَّةَ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ لِضَرُورَةٍ) تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ: مُطْلَقًا. □ قَوْلُهُ: (حَمَلَهُ عَلَى مَا إِذَا الْخِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْحُكْمَ الَّذِي تَضَمَّنَهُ هَذَا الْحَمْلُ غَيْرُ صَحِيحٍ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ صَحِيحٌ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ حَمْلُ كَلَامِ ابْنِ كَيْجَ عَلَيْهِ وَإِنْ، أَوْ هَمَّتِ الْعِبَارَةُ. اهـ. رَشِيدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (مُنْظَرٌ فِيهِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَحَمْلُ بَعْضِهِمْ عَلَى مَا إِذَا الْخِ غَيْرُ ظَاهِرٍ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ ذِمِّيٌّ) إِلَى (الْفَضْلِ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَجُوبًا بَلْ نَذَبَا) وَقَوْلُهُ: (وَفِي الرُّوضَةِ) إِلَى الْمُثْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا فَضْلِيَّةَ الْخِ) عِلَّةٌ لِانْتِفَاءِ الْإِلْحَاقِ. اهـ. رَشِيدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (بِمَا لَمْ يُشَارِكْ فِيهِ) أَيْ: بِالْثُّسُكِ أَسْتَى وَمُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيْ: فِي مَنْعِ دُخُولِ جَمِيعِ الْكُفَّارِ فِيهِ. □ قَوْلُهُ: (وَفِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ ثَقُلَ حَتْمًا لِحُرْمَةِ الْمَحَلِّ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ ذَكَرَ فِي الرُّوضَةِ الْخِ. □ قَوْلُهُ: (ثَقُلَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لَمْ يُدْفَنَ هُنَاكَ فَإِنْ دُفِنَ تَرَكَ. اهـ.

لكن جرى على تفصيل المتن الحاوي الصغير وغيره وهو أوجه معني (فلان مات) فيه (وتعدّر نقله) منه لنحو خوف تعثير. (دفع هناك) للضرورة فإن لم يتعدّر نقل، أما الحربي أو المرتد فلا يجري ذلك فيه لجواز إغراء الكلاب على جيفته فإن أدى ريحه غيبت جيفته.

فصل [أقل الجزية]

(أقل الجزية) من غني أو فقير عند قوتنا. (دينار) خالص مضروب فلا يجوز العقد إلا به وإن أخذ قيمته وقت الأخذ. (لكل سنة) للخبر الصحيح «خذ من كل حالم أي محتلم ديناراً أو عدله» أي مساوي قيمته وهو بفتح العين ويجوز كسرهما وتقويم عمر للدينار باثني عشر درهماً؛ لأنها كانت قيمته إذ ذاك ولا حد لأكثرها، أما عند ضعفنا فيجوز بأقل من دينار إن اقتضته مصلحة ظاهرة وإلا فلا تجب بالعقد وتستقر بانقضاء الزمن بشرط الذب عنهم في

قوله: (فلا يجري ذلك فيه إلخ) عبارة المغني فلا يدفع فيه بل يغري الكلاب على جيفته فإن تأذى الناس بريجه ووري كالجيفة اهـ.

فصل [أقل الجزية]

قوله: (من غني) إلى قوله إن اقتضته في المغني لا قوله خالص مضروب وقوله وهو إلى ولا حد وإلى قول المتن ويستحب في النهاية. قوله: (دينار خالص إلخ) والمراد به الميثقال الشرعي وهو يساوي الآن نحو تسعين نصفاً وأكثر والدينار المتعامل به الآن تنقص زنته عن الميثقال الشرعي الربع والعبارة بالميثقال الشرعي زادت قيمته، أو نقصت. اهـ. ع ش. قوله: (فلا يجوز العقد إلا به) قد يشكّل مع أو عدله إلا أن يكون هذا محمولاً على الأخذ لا العقد فليأمل. اهـ. سم عبارة الأسنى والمغني وظاهر الخبر أن أقلها دينار، أو ما قيمته دينار وبه أخذ البلقيني والمنصوص الذي عليه الأصحاب أن أقلها دينار وعليه إذا عقد به جاز أن يعتاض عنه ما قيمته دينار وإنما امتنع عقدها بما قيمته دينار؛ لأن قيمته دينار؛ لأن قيمته قد تنقص عنه أجزء المدة. اهـ. قوله: (وإن أخذ قيمته) أي: جاز أخذ قيمته. اهـ. ع ش. قوله: (وهو بفتح العين إلخ) وفي المختار وقال الفراء: العدل بالفتح ما عادل الشيء من غير جنسه والعدل بالكسر المثل تقول عندي عدل غلامك إذا كان غلاماً يعدل غلاماً فإذا أرادت قيمته من غير جنسه فتخت العين ورُبما كسرهما بعض العرب فكأنه غلط منهم اهـ. وعليه فقول الشارح ويجوز كسرهما مبني على هذه اللغة. اهـ. ع ش. قوله: (وتقويم عمر إلخ) مبتدأ خبره؛ لأنها كانت إلخ. قوله: (لأكثرها) أي: الجزية. قوله: (بانقضاء الزمن) أي: الحول. اهـ. مغني.

قوله: (لكن جرى على تفصيل المتن الحاوي الصغير إلخ) هذا التفصيل خاص بما تقدّم عن المتن وهو أوجه معني وهو المعتمد.

فصل [أقل الجزية دينار لكل سنة إلخ]

قوله: (إلا به) قد يشكّل مع أو عدله إلا أن يكون هذا محمولاً على الأخذ لا العقد فليأمل.

جميعه حيث وجب فلو مات أو لم نذب عنهم إلا أثناء السنة وجب القسط كما يأتي، أما الحي فلا يطالب أثناء السنة بالقسط وكان قياس الأجرة أنه يطالب لولا ما طلب هنا من مزيد الرقيق بهم لعلهم يسلمون. (ويستحب) وقال ابن الرقعة نقلاً عن الإمام يجب. (للإمام) عند قوتنا أخذًا مما تقرر (مما كسبه) أي طلب زيادة على دينار من رشيد ولو وكيلاً حين العقد وإن علم أن أقلها دينار. (حتى) يعقد بأكثر من دينار كدينارين لمؤسّط وأربعة لغني ليخرج من خلاف أبي حنيفة فإنه لا يجيزها إلا بذلك بل حيث أمكنته الزيادة بأن علم أو ظن إيجابتهم إليها وجبت عليه إلا لمصلحة وحيث علم أو ظن أنهم لا يجيبونه لأكثر من دينار فلا معنى للمماكسة لوجوب قبول الدينار وعدم جواز إجبارهم على أكثر منه حينئذ والمماكسة كما تكون في العقد كما ذكر تكون في الأخذ بل الأصحاب وتبعهم المصنف إنما صدروا بذلك

قوله: (حيث وجب) أي: بأن كانوا يبلدنا. اه. ع. ش. قوله: (فلو مات) أي: أثناء السنة. اه. رشيد. قوله: (أو لم نذب) من باب قتل. اه. ع. ش. قوله: (كما يأتي) أي: عن قريب. قوله: (فلا يطالب) أي: فلا يجوز لنا ذلك. اه. ع. ش. قوله: (وقال ابن الرقعة نقلاً عن الإمام يجب) لعله مَحْمُولٌ على ما سيذكره الشارح بقوله بل حيث أمكنته إلخ. قوله: (عند قوتنا) إلى قوله بل الأصحاب في النهاية. قوله: (أخذًا مما تقرر) أي: بقوله ولا حد لأكثرهما أما عند ضعفنا إلخ وقد يتوقف في الأخذ بأن محل الجواز بالأقل حيث لم يرضوا بأكثر وهذا لا ينافي استيجاب المماكسة لاحتمال أن يجيبوا بأكثر. اه. ع. ش. قوله: (طلب زيادة) إلى قوله والمماكسة في المغني لإلا قوله وإن علم إلى المشي. قوله: (حين العقد) متعلق بمماكسة. قوله: (وإن علم) أي: الوكيل أي: ولا يقال إن تصرف الوكيل منوط بالمصلحة للموكل قاله الرشيد والظاهر أن الضمير لمطلق العاقد الشامل للعاقد لنفسه والعاقد لموكله. قوله: (ليخرج إلخ) ولأن الإمام متصرف للمسلمين فيبغى أن يختاط لهم. اه. مغني. قوله: (إلا بذلك) أي: بالأربعة في الغني ودينارين في المتوسط. اه. ع. ش. قوله: (وجبت) أي: المماكسة عليه أي: فلو عقد بأقل أئتم ويتبغى صحة العقد بما عقد به إما تقدم من أن المقصود الرقيق بهم تألفاً لهم في الإسلام ومحافظة لهم على حقن الدماء ما أمكن. اه. ع. ش.

قوله: (والمماكسة كما تكون) عبارة النهاية والمماكسة تكون عند العقد إن عقد على الأشخاص فحيث عقد على شيء امتنع أخذ زائد عليه ويجوز عند الأخذ إن عقد على الأوصاف كصفة الغنى، أو التوسط وحيث قيس للإمام، أو نأيه مماكستهم حتى يأخذ إلخ وعبارة سم اعلم أن المماكسة تكون

قوله: (وجبت عليه) هل فائدة الوجوب الإثم بتركها حيثيذ مع صحة العقد بالدينار أو فساد العقد أيضاً فيه نظر. قوله: (والمماكسة كما تكون في العقد كما ذكر تكون في الأخذ إلخ) اعلم أن المماكسة تكون عند العقد وعند الأخذ فالأولى أن يماكسه حتى يعقد عليه بأكثر من دينار فإن أجابه لأكثر وجب العقد به كما لو أجاب إليه بدون مماكسة أو علم أنه يجيب إليه وإن أبى وجب العقد له بدينار، وأما

في الأخذ فحينئذ يُسَنُّ أَنْ يُمَاسِكَهُمْ وَيُفَارِتَ بَيْنَهُمْ حَتَّى . (يَأْخُذَ مِنْ) كُلِّ . (مُتَوَسِّطٍ) آخِرِ الْحَوْلِ وَلَوْ بِقَوْلِهِ مَا لَمْ يَثْبُتْ خِلَافُهُ . (دِينَارَيْنِ فَكَثْرَ) مِنْ كُلِّ . (غَنِيِّ) كَذَلِكَ . (أَرْبَعَةً) مِنْ

عِنْدَ الْعَقْدِ وَتَكُونُ عِنْدَ الْأَخْذِ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُمَاسِكَهُ حَتَّى يَغْقِدَ عَلَيْهِ بِأَكْثَرِ مِنْ دِينَارٍ فَإِنْ أَجَابَهُ لِلْأَكْثَرِ وَجَبَ الْعَقْدُ بِهِ كَمَا لَوْ أَجَابَ إِلَيْهِ بِدُونِ مُمَاسِكَةٍ وَإِنْ أَبَى وَجَبَ الْعَقْدُ لَهُ بِدِينَارٍ وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَعَلَى وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَغْقِدَ لَهُ بِدِينَارٍ ، ثُمَّ عِنْدَ الْإِسْتِيفَاءِ يُمَاسِكَهُ حَتَّى يَأْخُذَ مِنْهُ أَكْثَرُ وَهَذَا لَا يَجُوزُ وَيَجِبُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى أَخْذِ مَا عَقَدَ بِهِ حَتَّى لَوْ عَقَدَ لِفَقِيرٍ بِدِينَارٍ وَصَارَ فِي آخِرِ الْحَوْلِ غَنِيًّا ، أَوْ مُتَوَسِّطًا لَمْ يَجُزْ أَخْذُ زِيَادَةٍ مِنْهُ عَلَى الدِّينَارِ وَثَانِيهِمَا أَنْ يَغْقِدَ عَلَى الْأَوْصَافِ كَعَقَدَتْ لَكُمْ عَلَى أَنَّ عَلَى الْغَنِيِّ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ وَالْمُتَوَسِّطِ دِينَارَيْنِ وَالْفَقِيرِ دِينَارًا مَثَلًا فِي الْجَمِيعِ ، ثُمَّ فِي آخِرِ الْحَوْلِ يُمَاسِكُ مَنْ يَسْتَوْفِي مِنْهُ إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ فَقِيرٌ ، أَوْ مُتَوَسِّطٌ فَيَقُولُ لَهُ بَلْ أَنْتَ غَنِيٌّ فَعَلَيْكَ أَرْبَعَةٌ ، أَوْ أَنْتَ مُتَوَسِّطٌ فَعَلَيْكَ دِينَارَانِ فَإِنْ عَادَ وَوَأَقَّ عَلَى الْغَنِيِّ ، أَوْ التَّوَسُّطِ أَخَذَ مِنْهُ الْأَرْبَعَةَ ، أَوْ الدِّينَارَيْنِ وَإِلَّا أَخَذَ مِنْهُ مُوجِبَ الْفَقْرِ مَا لَمْ يَثْبُتْ غِنَاهُ ، أَوْ تَوَسُّطُهُ بِطَرِيقِهِ الشَّرْعِيِّ وَهَذَا الْوَجْهُ جَائِزٌ وَمَنْ ذَكَرَ الْمُمَاسِكََةَ عِنْدَ الْأَخْذِ يُحْمَلُ عَلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الْأَوَّلِ وَإِلَّا فَهُوَ ضَعِيفٌ مُخَالِفٌ لِكَلَامِ الْأَصْحَابِ م ر . اهـ . سَمِ وَعِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يُمَاسِكُ عِنْدَ الْعَقْدِ مُطْلَقًا سَوَاءً عَقَدَ عَلَى الْأَشْخَاصِ ، أَوْ الْأَوْصَافِ وَعِنْدَ الْأَخْذِ أَيْضًا إِنْ عَقَدَ عَلَى الْأَوْصَافِ ، ثُمَّ الْمُمَاسِكََةُ عِنْدَ الْعَقْدِ مَعْنَاهَا الْمُشَاحَاةُ فِي قَدْرِ الْجَزِيَّةِ أَيْ طَلَبُ الزِّيَادَةِ عَلَى الدِّينَارِ وَعِنْدَ الْأَخْذِ مَعْنَاهَا الْمُنَازَعَةُ فِي الْإِتِّصَافِ بِالْصِّفَاتِ كَالْفَقْرِ وَالتَّوَسُّطِ فَإِنْ ادَّعَى شَخْصٌ مِنْهُمْ الْفَقْرَ مَثَلًا قَالَ لَهُ : أَنْتَ غَنِيٌّ فَادْفَعْ أَرْبَعَ دَنَانِيرَ . اهـ . قَوْلُهُ : (فَحِينَئِذٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ يُشْكَلُ فِي الْمَعْنَى وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيُفَارِتُ بَيْنَهُمْ . قَوْلُهُ : (وَلَوْ بِقَوْلِهِ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى وَالْقَوْلُ قَوْلٌ مُدَّعِي التَّوَسُّطِ ، أَوْ الْفَقْرِ بَيِّنِيهِ إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِخِلَافِهِ ، أَوْ عُهْدٌ لَهُ مَالٌ وَكَذَا مَنْ غَابَ وَأَسْلَمَ ، ثُمَّ حَضَرَ وَقَالَ : أَسْلَمْتُ مِنْ وَقْتُ كَذَا كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ . اهـ . قَوْلُهُ : (فَأَكْثَرُ) هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي إِنْ كَانَ الْفَرَضُ أَنَّهُ شَرِطَ فِي الْعَقْدِ أَنَّ ذَلِكَ الْأَكْثَرَ عَلَيْهِمَا أَيْ : الْمُتَوَسِّطِ وَالْغَنِيِّ قَوَاضٍ وَإِلَّا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمَا زِيَادَةً عَلَى مَا شَرِطَ فِي الْعَقْدِ . اهـ . سَمِ . قَوْلُهُ : (كَذَلِكَ) أَيْ : فِي آخِرِ الْحَوْلِ وَلَوْ بِقَوْلِهِ الْإِنِّ . اهـ . ع ش .

الثَّانِيَةُ فَعَلَى وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَغْقِدَ لَهُ بِدِينَارٍ ثُمَّ عِنْدَ الْإِسْتِيفَاءِ يُمَاسِكَهُ حَتَّى يَأْخُذَ مِنْهُ أَكْثَرُ فَهَذَا لَا يَجُوزُ وَيَجِبُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى أَخْذِ مَا عَقَدَ بِهِ حَتَّى لَوْ عَقَدَ لِفَقِيرٍ بِدِينَارٍ وَصَارَ فِي آخِرِ الْحَوْلِ غَنِيًّا أَوْ مُتَوَسِّطًا لَمْ يَجُزْ أَخْذُ زِيَادَةٍ مِنْهُ عَلَى الدِّينَارِ وَثَانِيهِمَا أَنْ يَغْقِدَ عَلَى الْأَوْصَافِ كَعَقَدَتْ لَكُمْ عَلَى أَنَّ عَلَى الْغَنِيِّ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ وَالْمُتَوَسِّطِ دِينَارَيْنِ وَالْفَقِيرِ دِينَارًا مَثَلًا فِي الْجَمِيعِ ، ثُمَّ فِي آخِرِ الْحَوْلِ يُمَاسِكُ مَنْ يَسْتَوْفِي مِنْهُ إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ فَقِيرٌ أَوْ مُتَوَسِّطٌ فَيَقُولُ لَهُ بَلْ أَنْتَ غَنِيٌّ فَعَلَيْكَ أَرْبَعَةٌ أَوْ أَنْتَ مُتَوَسِّطٌ فَعَلَيْكَ دِينَارَانِ فَإِنْ عَادَ وَوَأَقَّ عَلَى الْغَنِيِّ أَوْ التَّوَسُّطِ أَخَذَ مِنْهُ الْأَرْبَعَةَ أَوْ الدِّينَارَيْنِ وَإِلَّا أَخَذَ مِنْهُ مُوجِبَ الْفَقْرِ مَا لَمْ يَثْبُتْ غِنَاهُ أَوْ تَوَسُّطُهُ بِطَرِيقٍ شَّرْعِيِّ وَهَذَا الْوَجْهُ جَائِزٌ وَمَنْ ذَكَرَ الْمُمَاسِكََةَ عِنْدَ الْأَخْذِ يُحْمَلُ عَلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَإِلَّا فَهُوَ ضَعِيفٌ مُخَالِفٌ لِكَلَامِ الْأَصْحَابِ م ر . قَوْلُهُ : (فِي كُلِّ مِنَ الْمُتَوَسِّطِ وَالْغَنِيِّ فَأَكْثَرُ) إِنْ كَانَ الْغَرَضُ أَنَّهُ شَرِطَ فِي الْعَقْدِ أَنَّ ذَلِكَ الْأَكْثَرَ عَلَيْهِمَا قَوَاضٍ وَإِلَّا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ

الدنانير فأكثر وقد يُشكّل على هذا نصّه في الأمّ في سير الواقديّ على أنّها إذا انعقدت لهم بشيء لا يجوز أخذ زائد عليه وقد يُجاب بفرص ذلك أعني جواز المماكسة في الأخذ فيما إذا اغتير الغني وضده وقت الأخذ لا وقت طروهما ولا وقت العقد وذلك فيما إذا شرط في العقد أن على كل فقير كذا وغنيّ كذا ومتوسّط كذا ولم يُقيّد اعتبار هذه الأحوال بوقت فإن العبرة هنا بوقت الأخذ فعنده يُسنّ له أن يماكس المتوسّط حتى يأخذ منه دينارين فأكثر والغنيّ حتى يأخذ منه أربعة فأكثر؛ لأنّ هذا العقد لما خلا عن اعتبار تلك الأوصاف عنده كان مفيداً للعصمة فقط وليس مقرّراً لِمالي معلوم فشئت المماكسة عند الأخذ بخلاف ما إذا عقّد بشيء مخصوص مع التقييد لنحو غناء بوقت العقد فإنّه قد تعيّن بما عقّد به من غير اعتبار وضيف عند الأخذ فلم تُفكّر المماكسة حينئذ في الأخذ وتزدّد الزرّ كشيء في ضابطيهما ويُتّجه أنّه هنا وفي الضيافة كالثقة بجامع أنّه في مقابلة منفعة تعود إليه لا العاقلة إذ لا مؤاساة هنا ولا العرف؛

قوله: (على هذا) أي: ما في المتن من جواز المماكسة في الأخذ. قوله: (في سير الواقديّ) صفة النصّ وقوله على أنّها متعلّق به أي: النصّ. قوله: (وقد يُجاب بفرص ذلك إلخ) في النهاية ما يوافقه كما مرّ وفي المغني ما قد يُخالفه عبارته تنبيه هذا أي: قول المصنّف ويستحبّ للإمام مماكسته حتى يأخذ إلخ بالنسبة إلى ابتداء العقد فأمّا إذا انعقد العقد على الشيء فلا يجوز أخذ شيء زائد عليه كما نصّ عليه في سير الواقديّ ونقله الزركشي عن نصّ الأمّ وأطلق الشيخان استحباب المماكسة فأخذ شيخنا من الإطلاق أنّ المماكسة كما تكون في العقد تكون في الأخذ واستدلّ بقول الأصحاب يستحبّ للإمام المماكسة حتى يأخذ من الغنيّ إلى آخره وهذا لا يصلح دليلاً لذلك؛ لأنّ قولهم حتى يأخذ أي: إذا مأكسهم في العقد فيأخذ إلى آخره. اهـ. قوله: (وضده) مفرد مضاف إلى المعرفة فيعمّ ضدّي الغنيّ.

قوله: (وذلك) أي: اغتير الغني وضده وقت الأخذ إلخ. قوله: (ولم يُقيّد اختيار هذه الأحوال بوقت) أي: فإنّ قيّدت هذه الأحوال بوقت اتّبع. اهـ. مغني. قوله: (فعنده) أي: الأخذ. قوله: (أن يماكس المتوسّط إلخ) يعني مدعي الفقر بأن يقول أنت متوسّط، أو غنيّ، أو مدعي التوسّط بأن يقول أنت غنيّ. (فأكثر) هنا وفيما يأتي نذكر ما مرّ آنفاً عن سم فيه. قوله: (حندة) أي: العقد.

قوله: (في ضابطيهما) أي: المتوسّط والغنيّ. قوله: (ويُتّجه) إلى التنبيه في النهاية إلّا قوله ولو شرط إلى المتن وقوله في حكمه وقوله، أو حجّر عليه بسفه. قوله: (كالثقة) أي: كضابطيهما ما في ثقة الزوجة قال ع ش أي: بأن يزيد دخله على خرجه. اهـ. قوله: (لا العاقلة) وغنيّ العاقلة أن يملك بعد كيفية العمر الغالب أكثر من عشرين ديناراً والمتوسّط فيها أن يملك بعدها أقل من عشرين ديناراً. اهـ. ع ش. قوله: (ولا العرف) عطف على قوله كالثقة كقوله ولا العاقلة خلافاً لظاهر صنيعه من عطفه

منهما زيادة على ما شرط في العقد.

لأنه مختلف كما يُصرِّح به اختلاف ضابطهما باختلاف الأبواب، أما السفيه فيمتنع عقده أو عقد وليه بأكثر من دينار فإن عقد رشيداً بأكثر، ثم سفيه أثناء الحول لزمه ما عقده به فيما يظهر ترجيحه كما لو استأجر بأكثر من أجره المثل، ثم سفيه يؤخذ منه الأكثر كما هو واضح، ثم رأيت قولي الآتي أو حُجِرَ عليه بسفيه تبعاً لشرح المنهج ولو شرط على قوم في عقد الصلح أن على متوسطهم كذا وغنيهم كذا جاز وإن كثر (ولو عُقدت بأكثر) من دينار. (ثم علموا جواز دينار لزمهم ما التزموه) كمن غبى في الشراء (فإن أبوا) من بذل الزيادة. (فالأصح أنهم ناقضون) للعهد بذلك فيختار الإمام فيهم ما يأتي (ولو أسلم دمي) أو جن (أو مات) أو حُجِرَ عليه بسفيه

كقوله ولا العاقلة على التفتة عبارة النهاية والأوجه ضبط الغني والمتوسط هنا وفي الضيافة بالتفتة لا بالعاقلة ولا بالعزف. اهـ. بحذف. قود: (لأنه مختلف) لعل الضمير للغني والمتوسط فتأمل. اهـ. رشيداً لعله أخذه من قول الشارح كما يصرِّح به إلخ ومع ذلك فالظاهر بل المتعين رجوعه للعزف في الغني والمتوسط. قود: (أما السفيه إلخ) يدل على صحة عقد السفيه بنفسه في الدينار مع أن تصرف السفيه المالي مُمتنع فكان هذا مُستثنى للمصلحة. اهـ. سم وقدّمنا عن الرّوض والمغني التّصريح بصحة عقده بنفسه بدينار فقط لمصلحة حقن الدم. قود: (فيمتنع إلخ) عبارة المغني ومعلوم مما مر أن السفيه لا يُماكس هو ولا وليه؛ لأنه لا يصحّ عقده بأكثر من دينار. اهـ. قود: (لزمه ما عقده به إلخ) ظاهره لزومه لكل عام. اهـ. سم. قود: (فيما يظهر ترجيحه) أي: من وجهين. اهـ. سم. قود: (قولي الآتي) أي: قبيل قول المصنّف في خلال سنة. قود: (من دينار) إلى التّنبية في المغني إلا قوله، أو حُجِرَ إلى المتن وقوله، أو حُجِرَ عليه بسفيه.

قود (سنن): (ثم علموا) أي: بعد العقد. اهـ. مغني. قود (سنن): (لزمهم ما التزموا) أي: في كل سنة مدة بقائهم. اهـ. ع ش.

قود (سنن): (فإن أبوا) أي: بعد العقد. اهـ. مغني. قود: (فيختار الإمام إلخ) عبارة المغني فيبلغون المأمّن كما سيأتي والثاني لا يقتنع منهم بالدينار كما يجوز ابتداء العقد به وعلى الأول لو بلغوا المأمّن، ثم عادوا وطلبوا العقد بدينار أجيبوا إليه كما لو طلبوه، أو لا. اهـ. قود: (أو جن)، أو نبذ العهد. اهـ. مغني. قود: (أو حُجِرَ عليه) إلى المتن مجرد تأكيد لما علّم من كلام المصحح السابق وفقير عجز عن كسب.

قود: (أما السفيه إلخ) يدل على صحة عقد السفيه بنفسه في الدينار مع أن تصرف السفيه المالي مُمتنع فكان هذا مُستثنى للمصلحة. قود: (فإن عقد رشيداً بأكثر ثم سفيه إلخ) في الباب ولو قبل رشيداً بدينارين ثم سفيه فهل تلزمه الزيادة؟ وجهان اهـ. وظاهره أن القائل بالزيادة لا يخصّها بعام السفيه بل يوجبها لكل عام. قود: (لزمه ما عقده به فيما يظهر ترجيحه) ظاهره لزومه ما عقده به لكل عام. قود: (أو حُجِرَ إلخ) قد يؤمّ السقوط في المُستقبل وهو ممنوع؛ لأن كلاً من السفيه والمفلس من أهل الجزية.

أو فلس كانت الجزية اللازمة له كدين آدمي في حكمه فتؤخذ من ماله في غير حجر الفلس ويضارب بها مع الغرماء فيه وإذا وقع ذلك. (بعد سنة أو) (سنتين) أخذت جزيتها من تركته مقدمة على الوصايا) والإرث إن خلف وارثاً وإلا فتركته فيء فلا معنى لأخذ الجزية منها؛ لأنها من جُملة الفيء فإن كان غير مستغرق أخذ الإمام من نصيبه بقسطه وسقط الباقي (ويستوي بينها وبين دين آدمي على المذهب)؛ لأنها أجرة فإن لم تف التركة بالكل ضاربهم الإمام بقسط الجزية. (أو) أسلم أو جرح أو مات أو حُجِرَ عليه بسفاه. (في خلال سنة فيسقط) إما مضي يجب في ماله أو تركته كالأجرة.

(تنبيه) ما ذكرته في المحجور عليه بسفاه هو ما في شرح المنهج وهو مُشكِك؛ لأنه إن أريد بالقسط فيه القسط من المُسَمَّى مع أخذ الباقي آخر الحول المُسَمَّى أيضاً لم يكن لأخذ القسط معنى أو مع أخذ القسط من دينارٍ للباقي ففيه نظر؛ لأنه لما التزم بالعقد أكثر منه وهو

قوله: (أو فلس) أي: بعد فراغ السنة على ما يأتي. اه. ع ش. قوله: (وإذا وقع الخ) والاولى التفرع.

قوله (سني): (من تركته) أي: في صورة الموت ومن ماله في غيرها سم ومُعني. قوله: (فإن كان) أي: الوارث. اه. ع ش. قوله: (أخذ الإمام من نصيبه بقسطه الخ) كذا في شرح الروض وهذا ظاهر إن لم نقل بالرد وإلا فلا يتجه فرق بين المُستغرق وغيره وقد قال شيخ الإسلام في شرح الفصول ما نصّه: وإطلاق الأصحاب القول بالرد ويزاير ذوي الأرحام يقتضي أن لا فرق بين المُسلم والكافر وهو ظاهر انتهى. اه. سم. قوله: (وسقط الباقي) أي: حصّة بيت المال. اه. مُعني ومعنى ذلك أن لو كان له بنت فلها نصف التركة ويُؤخذ قسط الجزية من ذلك والنصف الثاني يكون فيئاً ع ش.

قوله: (ضاربهم) أي: الغرماء. قوله: (أو أسلم الخ)، أو نبذ العهد. اه. مُعني ما ذكرته أي: إنّما في شرح، أو في خلال سنة. قوله: (هو مُشكِك) عبارة النهاية وقول الشيخ في إسقاط شرح منهجه، أو سفا في غير محلّه. اه.

قوله: (أخذت جزيتها من تركته) في صورة الموت ومن ماله في غيرها. اه. قوله: (فإن كان غير مُستغرق أخذ الإمام من نصيبه بقسطه وسقط الباقي) هذا ظاهر إن لم نقل بالرد، وإلا فلا يتجه فرق بين المُستغرق وغيره وقد قال شيخ الإسلام في شرح الفصول ما نصّه: فإطلاق الأصحاب القول بالرد ويزاير ذوي الأرحام يقتضي أنه لا فرق بين المُسلم والكافر وهو ظاهر. اه. قوله: (أيضاً وسقط الباقي) كذا في شرح الروض. اه. قوله: (أو حُجِرَ عليه بسفاه) إن أريد أنه يُؤخذ القسط وسقط الباقي فلا وجه له؛ لأن السفاه من أهل الوجوب فلا وجه للسقوط وإن أريد مُجرّد تعجيل أخذ القسط في خلال السنة ويُؤخذ الباقي في آخرها ففيه نظر ثم أخذ القسط في الأثناء لا يقتضى له مع استمرار كونه من أهل الوجوب فليتأمل ثم رأيت الحقّ التبيين المُلحق بالهامش.

رَشِيدٌ لَمْ يَشْغُ إسْقَاطُ الْأَكْثَرِ نَظِيرَ الْأَجْرَةِ كَمَا مَرَّ آتِفًا وَلَا يُخْرِجُ عَلَى الْخِلَافِ فِي عَقْدِهَا لِلْسُّفِيهِ بِأَكْثَرٍ مِنْ دِينَارٍ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ بِهِ لِلْفَرَقِ الْوَاضِحِ بَيْنَ مَنْ هُوَ عِنْدَ عَقْدِهَا رَشِيدٌ وَمَنْ هُوَ عِنْدَهُ سَفِيهٌ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ أَخَذَ الْقِسْطَ بِالْمَعْنَى الْأَخِيرِ إِنَّمَا يَتَضَيَّحُ عَلَى التَّخْرِيجِ الْمَذْكُورِ وَقَدْ عَلِمْتُ مَا فِيهِ وَلَا يَأْتِي هَذَا فِي الْمُفْلِسِ عَلَى مَا يَأْتِي فِيهِ؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَ يُؤْخَذُ مِنْهُ بِمَا عُقِدَ بِهِ، وَإِنَّمَا الْمُسَوِّغُ لِأَخْذِ الْقِسْطِ مِنْهُ أَنَّهُ الَّذِي خَصَّ بَيْتَ الْمَالِ بِالْقِسْمَةِ فَلَمْ يَجُزْ لِنَظَرِهِ تَأْخِيرُ قَبْضِهِ وَيُصَدَّقُ فِي وَقْتِ إِسْلَامِهِ بِبَيْمِينِهِ إِذَا حَضَرَ وَأَدْعَاهُ وَلَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ بِفُلْسٍ فِي خِلَالِهَا ضَارَبَ الْإِمَامُ مَعَ الْغُرَمَاءِ بِحِصَّةٍ مَا مَضَى كَذَا ثَقَلَهُ الْبُلْقِينِي عَنْ نَصِّ الْأُمِّ وَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَرَمْ تَعَرُّضٌ لَهُ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ شَقُوطَ مَا بَعْدَ الْحَجَرِ كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهُ لَا جِزْيَةَ عَلَى الْفَقِيرِ، أَمَّا عَلَى الْأَصَحِّ فَالْجِزْيَةُ مُسْتَمِرَّةٌ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الْمُضَارَبَةُ لِلْفَوْزِ مِنْ مَالِهِ بِحِصَّةٍ مَا مَضَى، ثُمَّ رَأَيْتُ الْبُلْقِينِي قَالَ فِي مَحَلٍّ آخَرَ: قَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ الْقِسْطُ حِينَئِذٍ وَهُوَ الْجَارِي عَلَى الْقَوَاعِدِ لَكِنْ نَصٌّ فِي الْأُمِّ عَلَى الْأَخْذِ أَنْتَهَى فَافْهَمْ أَنَّ التَّرَدُّدَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَخْذِ حِينَئِذٍ لَا فِي الشَّقُوطِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ مَا فِي الْأُمِّ وَكَوْنُ خِلَافِهِ هُوَ الْجَارِي عَلَى الْقَوَاعِدِ مَمْنُونٌ وَكَيْفَ وَتَأْخِيرُ الْقِسْمَةِ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ مُضَيِّرٌ بِالْغُرَمَاءِ وَقَوْزُهُمْ بِالْكُلِّ مُفَوِّتٌ لِمَا وَجِبَ فَكَانَتْ الْقِسْمَةُ مَعَ أَخْذِ مَا يَخْصُ قِسْطَ مَا مَضَى هُوَ الْقِيَاسُ الْجَارِي عَلَى الْقَوَاعِدِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَقِّينِ (وَتُؤْخَذُ الْجِزْيَةُ) مَا لَمْ تُؤَدَّ بِاسْمِ الرِّكَاءَةِ. (بَاهَانَةٍ فِي جُلُوسِ الْأَخْذِ وَيَقُومُ الدَّمِيُّ وَيَطَأُ طِيَّ رَأْسَهُ وَيَحْنِي ظَهْرَهُ وَيَضَعُهَا فِي الْمِيزَانِ وَيَقْبِضُ الْأَخْذَ لِيَحْتَهُ وَيَضْرِبُ)

قوله: (الأكثر) الأولى إسقاط الزائد. قوله: (كما مر آتفا) أي: قبيل قول المصنف ولو عُقِدَتْ.

قوله: (ولا يخرج) أي: عقد رشيد سفة بعده. قوله: (به) أي: بالتخريج على ذلك. قوله: (ولا يأتي هذا) أي: الإشكال المذكور. قوله: (على ما يأتي فيه) أي: في المفلس آتفا. قوله: (إنه الذي إلخ) خبر المسوغ والضمير للقسط. قوله: (ويصدق) إلى قوله ولو حُجِرَ في المعنى. قوله: (ويظهر أنه) أي: البلقيني. قوله: (عليه) أي: المفلس. قوله: (حينئذ) أي: حين الحجر عليه بفلس.

قوله: (والذي يتبعه ما في الأم) عبارة النهاية ولو حُجِرَ عليه بفلس في خلالها ضارب الإمام مع الغرماء حالا إن قسّم ماله وإلا فآخر الحول. اهـ. وعبارة المعنى وحمل شينخي النص على ما إذا قسّم ماله في أثناء الحول وكلام البلقيني على خلافه وهو حمل حسن. اهـ. قوله: (وكون خلافه) أي: خلاف ما في الأم وهو رد لكلام البلقيني. قوله: (وتأخير القسمة إلخ) أي: بدون رضا الغرماء.

قوله: (وقوزهم) أي: الغرماء. قوله: (لما وجب) أي: لبست المال. قوله: (هو القياس) الضمير للقسمة وتذكيره لرعاية الخبر. قوله: (بين الحقين) أي: حق الغرماء وحق بيت المال. قوله: (الجزية) إلى قوله ومن ثم نص في المعنى وكذا في النهاية إلا قوله قال جمع من الشراح. قوله: (ما لم تؤد باسم الركاة) أي: ولا سقطت الإهانة قطعا. اهـ. معني.

قوله (سنس) (فبجلس الأخذ) بالمد أي المسلم. اهـ. معني. قوله (سنس) (ويضعها) أي: الجزية.

بكفّه مفتوحة. (لهزمتيه) بكسر اللام والزاي وهما مُجْتَمَعُ اللَّحْمِ بين الماضِغ والأذنين من الجانيين أي كلاً منهما ضربة واحدة وبحث الزافعي الاكتفاء بضربة واحدة لأحدهما قال جمع من الشراخ: ويقول له يا عدو الله أذ حق الله. (وكله) أي ما ذكر. (مستحب وقيل: واجب)؛ لأن بعض المفسرين فسّر الصغار في الآية بهذا. (فعلى الأول له توكيل مسلم) وذمي (بالأداء) لها (وخالة) بها (عليه) أي المسلم (و) للمسلم (أن يضمّنها) عن الذمي وعلى الثاني يمتنع كل ذلك لفوات الإهانة الواجبة حتى في توكيل الذمي؛ لأن كلاً مقصوداً بالصغار. (قلت هذه الهيئة باطلة) إذ لا أصل لها من السنة ولا فعلها أحد من الخلفاء الراشدين ومن ثم نص في الأم على أخذها بإجمال أي برفق من غير ضرر أحد ولا نيله بكلام قبيح قال: والصغار أن يُخري عليهم الأحكام لا أن يُضربوا ويُؤذوا. (ودعوى استخبارها) فضلاً عن وجوبها (أشدّ خطأ والله أعلم) فيحزم فعلها على الأوجه لما فيها من الإيذاء من غير دليل، وأما استناد الأولين إلى ذلك التفسير فليس في محله إلا لو صحّ ذلك التفسير عنه ﷺ أو عن صحابي وكان لا يقال من قبل الرأي وليس كذلك بل هذا يقال من قبله ولذا فسره الإمام

قوله: (لأحدهما) أي: الجانيين. قوله: (أي: ما ذكر) أي: من الهيئة.

قوله (سني): (مستحب) أي: لسقوطه بتضعيف الصدقة كما سيأتي. اهـ. معني.

قوله (سني): (فعلى الأول) أي: الاستخبار. اهـ. محلي. قوله: (أي: المسلم)، أو الذمي.

قوله: (وعلى الثاني) أي: الوجوب. قوله: (لأن كلاً) من الذمي الوكيل والذمي الموكل.

قوله (سني): (باطلة) بل تؤخذ برفق كسائر الديون نهاية ومعني قال ع ش قوله: كسائر الديون مُتَعَمِّد.

اهـ. قوله: (نص في الأم على أخذها إلخ) قيل ولو أطلع عليه المصنف لاستشهد به. اهـ. عميرة.

قوله (سني): (أشدّ خطأ) أي: من دعوى أضل جوازها كما هو ظاهر وقول الشارح فضلاً عن وجوبها

إشارة إلى أن دعوى الوجوب أشدّ خطأ بالأولى من دعوى الجواز وأشدّ خطأ من دعوى الاستخبار.

اهـ. سم عبارة المغني من دعوى جوازها ودعوى وجوبها أشدّ خطأ من دعوى استخبارها وكان القياس

أن يقول أشدّ بطلاناً ليطابق قوله باطلة قال ابن القاسم: وكأنه أراد بالباطلة الخطأ. اهـ. قوله: (فيحزم

فعلها) اقتصر عليه المغني وزاد النهاية إن غلب على الظن تأذيه بها ولا فتكره. اهـ. قوله: (لما فيها)

أي: في فعلها على حذف المضاف. قوله: (وأما استناد الأولين) وهم طائفة من أصحابنا الخراسانيين

نهاية ومعني. قوله: (بل هذا يقال من قبله) أقول كونه يقال من قبله لا يستلزم أنه من قبله لاحتمال رفعه

قوله: (أشدّ خطأ) أي من دعوى أضل جوازها كما هو ظاهر لا من دعوى وجوبها كما توهمه بعضهم

فاغترض بأن الأمر بالعكس وقول الشارح فضلاً عن وجوبها إشارة إلى أن دعوى الوجوب أشدّ خطأ

بالأولى من دعوى الجواز وأشدّ خطأ من دعوى الاستخبار. قوله: (بل هذا يقال من قبله) أقول كونه

يقال من قبله لا يستلزم أنه من قبله لاحتمال رفعه مع ذلك كما لا يخفى ومع الاحتمال كيف يسوغ

الشافعي رحمه الله وغيره بغير ذلك وبهذا يندفع ما أشار إليه الشارح من التورك على المصنف في تشنيعه المذكور. (ويستحب) وقيل يجب بناءً على ما مر في الأقل. (للإمام) أو نائبه. (إذا أمكنه) شرط الضيافة عليهم لقوتنا مثلاً. (أن يشرط عليهم إذا صولحوا في بلدهم) أو بلادنا كما اعتمده الأذرع وهو أوجه من نقل الزر كشي خلافه وأقره. (ضيافة من يمر بهم من المسلمين) ولو غنياً غير مجاهدٍ للإتباع وانقطاع سنده يخبره فعل عمر بقضيته ويظهر أنه لا يدخل عاص بسفره؛ لأنه ليس من أهل الرخص بل ولا من كان سفره دون ميل؛ لأنه حينئذ لا يسمى ضيفاً وإن ذكر المسلمين قيد في التدب لا الجواز ولو صالحوا عن الضيافة بمال فهو لأهل الفناء

مع ذلك كما لا يخفى ومع الاحتمال كيف يسوغ التشنيع والحاصل أن مجرد عدم ثبوت الصحة ومجرد أنه مما يقال من قبل الرأي غاية ما يقتضيه ذلك التوقف، أو عدم الأخذ بذلك والأخذ بخلافه ولا يقتضي الجزم بالتشنيع فأي اندفاع مع ذلك لما أشار إليه الشارح. اه. سم وقد يقال قد تقرر في الأصول أن ما نسب إليه ﷺ ولم يوجد عند أهله من الرواة فهو مقطوع بكذبه. فوه: (بغير ذلك) أي: كما مر آنفاً. فوه: (في تشنيعه الخ) أي: على ما في المحرر. فوه: (أو نائبه) إلى قوله وانقطاع سنده في المغني وإلى قول المتن ولا يجاوز في النهاية إلا قوله وانقطاع سنده إلى ويظهر وقوله؛ لأنها تتكرر فيعجز عنها.

فوه (سن): (إذا أمكنه الخ) ذكر استحباب ذلك كالصريح في أنه لا يجب اشتراط ذلك مع الإمكان بخلاف ما تقدم من وجوب الزيادة على الدينار عند الإمكان. اه. سم. فوه: (شرط الضيافة الخ) إشارة إلى تنازع يستحب وأمكن في أن يشترط الخ وإعمال الأول على مختار الكوفيين.

فوه (سن): (أن يشرط عليهم الخ) ينبغي اختيار قبولهم كقبول الجزية م. ر. اه. سم. فوه: (أو بلادنا) أي: وانفردوا في قرية. اه. معني. فوه: (لا يدخل عاص بسفره الخ) وعليه فما أخذه المسافر المذكور لا يحسب مما شرط عليهم بل الحق باقي في جهتهم يطالبون به ويرجعون عليه بما أخذه منهم. اه. ع ش. فوه: (لأنه ليس من أهل الرخص) انظر ما تعلق هذا بالرخص. اه. رشيدى وقد يجاب بأن المصلحة فيه للمسافر كالرخص. فوه: (لأنه حينئذ لا يسمى ضيفاً) فيه نظر. اه. سم وقد يجاب أن الغرض من اشتراط ذلك دفع ضرورة المسافرين ولا ضرورة لمن كان سفره دون ميل. فوه: (وإن ذكر المسلمين الخ) عطف على قوله أنه لا يدخل الخ.

التشنيع؟ والحاصل أن مجرد عدم ثبوت الصحة ومجرد أنه مما يقال من قبل الرأي غاية ما يقتضي التوقف أو عدم الأخذ بذلك والأخذ بخلافه ولا يقتضي الأخذ بالتشنيع فأي اندفاع مع ذلك لما أشار إليه الشارح. فوه: (إذا أمكنه الخ) ذكر استحباب ذلك كالصريح في أنه لا يجب اشتراط ذلك مع الإمكان بخلاف ما تقدم من وجوب الزيادة على الدينار عند الإمكان. اه. سم. فوه: (أن يشرط عليهم الخ) ينبغي اختيار قبولهم كقبول الجزية م. ر. فوه: (لأنه حينئذ لا يسمى ضيفاً) فيه نظر.

خلافًا لِمَنْ زعم أَنَّهُ لِلطَّارِقِينَ وَإِنَّمَا يَشْرُطُ ذَلِكَ حَالُ كَوْنِهِ. (زَائِدًا عَلَى أَقَلِّ جِزْيَةٍ) فَلَا يَجُوزُ جَعْلُهُ مِنَ الْأَقَلِّ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الْجِزْيَةِ التَّمْلِيكَ وَمِنَ الضِّيَافَةِ الْإِبَاحَةُ. (وَقِيلَ يَجُوزُ مِنْهَا) أَيِ الْجِزْيَةِ الَّتِي هِيَ أَقَلُّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِمْ غَيْرُهَا وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا كَالْمُمَاكَسَةِ. (وَتُجْعَلُ) الضِّيَافَةُ. (عَلَى غَنِيِّ وَمُتَوَسِّطٍ) أَيِ عِنْدَ نُزُولِ الضَّيْفِ بِهِمْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. (لَا فَقِيرٍ) فَلَا يَجُوزُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ جَعْلُهَا عَلَيْهِ. (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُا تَتَكَرَّرُ فَيُعْجِزُ عَنْهَا. (وَيَذَكِّرُ) الْعَاقِدُ عِنْدَ اشْتِرَاطِ الضِّيَافَةِ. (عَدَدَ الضِّيْفَانِ رَجَالًا وَفُزْسَانًا) أَيِ رُكْبَانًا وَآثَرِ الْخَيْلِ لِشَرْفِهَا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَقْطَعُ لِلتَّرَاعِ وَأَنْفَى لِلغَرَرِ فَيَقُولُ عَلَى كُلِّ غَنِيٍّ أَوْ مُتَوَسِّطٍ جِزْيَةٌ كَذَا وَضِيَاةٌ عَشْرَةٌ مَثَلًا كُلِّ يَوْمٍ أَوْ سَنَةٍ مَثَلًا خَمْسَةَ رَجَالَةٍ وَخَمْسَةَ فُزْسَانَ أَوْ عَلَيْكُمْ ضِيَاةٌ أَلْفُ مُسْلِمٍ رَجَالَةٍ كَذَا وَفُزْسَانٌ كَذَا كُلِّ سَنَةٍ مَثَلًا يَتَوَزَّعُونَ فِيهِمَا بَيْنَهُمْ بِحَسَبِ تَفَاوُثِهِمْ فِي الْجِزْيَةِ وَاعْتَرَضَ ذِكْرُ الْعَدَدِ بِأَنَّهُ بَنَاهُ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ عَلَى ضَعِيفِ أَنَّهَا مِنَ الْجِزْيَةِ، أَمَّا عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَيْهَا فَلَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ عَدَدِ وَذِكْرُ الرِّجَالِ وَالْفُزْسَانِ بِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ إِذْ لَا يَتَفَاوَتْونَ إِلَّا بَعْلَفِ الدَّائِيَةِ وَقَدْ ذَكَرَهُ بَعْدُ وَيُرَدُّ الْأَوَّلُ بِمَنْعِ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْبِنَاءِ بَلْ هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَصَحِّ أَيْضًا كَمَا جَرَى عَلَيْهِ مَخْصَرُ الرُّوضَةِ وَالثَّانِي بِأَنَّ الْآتِيَّ ذَكَرَ مُجَرَّدَ الْعَلْفِ وَالَّذِي هُنَا ذَكَرَ عَدَدَ الدُّوَابِّ اللَّازِمَ لِذِكْرِ الْفُزْسَانِ وَأَحَدُ هَذَيْنِ لَا يُغْنِي عَنِ الْآخَرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَيُشْتَرَطُ فِيهِمَا إِذَا قَالَ عَلَى كُلِّ غَنِيٍّ أَوْ مُتَوَسِّطٍ عَدَدُ كَذَا أَوْ عَلَيْكُمْ عَدَدُ كَذَا وَلَمْ يَقُلْ كُلِّ يَوْمٍ أَنْ يُبَيِّنَ عَدَدَ أَيَّامِ الضِّيَافَةِ فِي الْحَوْلِ.....

□ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ هَذَا) أَيِ: الْمَشْرُوطَ. اهـ. ع ش وعليه فقوله كَالْمُمَاكَسَةِ أَيِ: كَالزَّائِدِ بِالْمُمَاكَسَةِ.

□ قَوْلُهُ: (عِنْدَ نُزُولِ الضَّيْفِ إِلَيْهِ) أَيِ: لَيْلًا، أَوْ نَهَارًا. اهـ. ع ش.

□ قَوْلُ (لَيْسَ): (وَيَذَكِّرُ) أَيِ وَجُوبًا. اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (الْعَاقِدُ) إِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَرَضَ فِي الْمُنْعِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَآثَرِ الْخَيْلِ لِشَرْفِهَا. □ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ: وَجُوبُ ذِكْرِ الْعَدَدِ وَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ أَيِ: ذِكْرُ الْعَدَدِ.

□ قَوْلُهُ: (جِزْيَةٌ) بِالْثَّوِينِ. □ قَوْلُهُ: (وَضِيَاةٌ عَشْرَةٌ) أَيِ: عَشْرَةُ أَنْفُسٍ. اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (خَمْسٌ) هُوَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بَثْوَيْنِ وَإِنَّمَا حُدِفَ مِنْهُ التَّاءُ؛ لِأَنَّ الْمَعْدُودَ مَحْذُوفٌ أَيِ: خَمْسَةُ أَضْيَافٍ رَجَالَةٍ إلخ. اهـ. رَشِيدِيٍّ أَيِ: أَوْ لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ أَيِ خَمْسٌ مِنْهَا أَيِ: مِنَ الْعَشْرَةِ الْأَنْفُسِ. □ قَوْلُهُ: (كُلِّ سَنَةٍ مَثَلًا) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى رَجَالَةٍ كَذَا. □ قَوْلُهُ: (يَتَوَزَّعُونَ فِيهِمَا) عِبَارَةُ الْمُنْعِيِّ، ثُمَّ يَوَزَّعُونَ فِيهِمَا بَيْنَهُمْ، أَوْ يَتَحَمَّلُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ) أَيِ: ذِكْرُ عَدَدِ الضِّيْفَانِ أَيِ وَجُوبُهُ. □ قَوْلُهُ: (إِنَّهَا) أَيِ: الضِّيَافَةُ.

□ قَوْلُهُ: (ذِكْرُ عَدَدِ) الْأَتْسَبِ ذِكْرُ الْعَدَدِ. □ قَوْلُهُ: (وَذِكْرُ الرِّجَالِ إلخ) أَيِ: وَاعْتَرَضَ ذِكْرُ الرِّجَالِ إلخ.

□ قَوْلُهُ: (إِذَا لَا يَتَفَاوَتْونَ) أَيِ: الرِّجَالُ وَالْفُزْسَانُ وَكَانَ الْأَوَّلَى الثَّانِيَةَ. □ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ الْأَوَّلُ) أَيِ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ. □ قَوْلُهُ: (بَلْ هُوَ) أَيِ: ذِكْرُ الْعَدَدِ. □ قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي) أَيِ: يَرُدُّ الْإِعْتِرَاضَ الثَّانِي.

□ قَوْلُهُ: (أَنْ يُبَيِّنَ عَدَدَ أَيَّامِ الضِّيَافَةِ فِي الْحَوْلِ) عِبَارَةُ كَثَرِ الْأُسْتَاذِ وَيَذَكِّرُ عَدَدَ أَيَّامِ الضِّيَافَةِ وَجُوبًا لِجَمَاعَةٍ فِي الْحَوْلِ وَلَوْ لَمْ يَذَكِّرْهُ وَشَرَطَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مَثَلًا عِنْدَ قُدُومِ قَوْمٍ جَازَ اهـ.

مع ذِكْرٍ قَدَرٍ ومُدَّةِ الإِقَامَةِ كما سيذكرُهُ. (و) يذكرُ. (جنسُ الطَّعامِ والأَدمِ) كالبُرِّ والسَّمَنِ وغيرِهِم بحسبِ العادةِ الغالبَةِ في قوتِهِم وقد يدخلُ في الطَّعامِ الفاكِهَةُ والحَلَوَى لَكِنَّ مَحَلَّ جَوَازِ ذِكْرِهِمَا إِن غَلِبَا ثُمَّ على الأَوَجِّهِ ويظهرُ أَنَّ أَجْرَةَ الطَّيِّبِ والخادِمِ مثلُهُما في ذلك وَمَنْ صَرَّحَ بِأَنَّ ذلكَ غيرُ لازمٍ لَهُم يُحْمَلُ كلامُهُ على ما إذا سَكَتَ عَنْهُ أو لَمْ يُعْتَدَ في مَحَلَّتِهِم (وقدَرَهُما) يذكرُ أَنَّ. (لِكُلِّ واحدٍ) من الأَصْيافِ (كذا) مِنْهُمَا بحسبِ الغُزْفِ ويُفاوِثُ بَيْنَهُم في قَدَرِ ذلكَ لا صِفَتَهُ بحسبِ تَفَاوُثِ جِزْيَتِهِم وليس لِضَيْفِ تَكْلِيفِهِم ذَبْحٌ نَحْوِ دَجَاجِهِمْ....

□ فَوَدَّ: (مع ذِكْرٍ قَدَرٍ مُدَّةِ الإِقَامَةِ) لا يُقالُ لا حاجةٌ لِذلكَ مع قولِهِ أَن يُبَيَّنَ عَدَدَ أَيَّامِ الضِّيَافَةِ؛ لِأَنَّ بَيَانَ عَدَدِ أَيَّامِها لا يَقْتَضِي تَوَالِي بَعْضِ تلكَ الأَيَّامِ. اهـ. سم. □ فَوَدَّ: (كما سَيَذْكُرُهُ) أَي: بقولِهِ ومُقامَهُمْ.
□ فَوَدَّ: (كالبُرِّ) إلى قولِهِ قِيلَ في المُغْنِي إلاً قولُهُ على الأَوَجِّهِ إلى المَثَنِ. □ فَوَدَّ: (في قوتِهِم) عِبارةٌ المُغْنِي والمُعْتَبَرُ فِيهِ طَعَامُهُم وَأَدْمُهُم نَفْيًا لِلْمَشَقَّةِ عَنْهُمْ قال الماورِديُّ: فَإِن كانوا يَقْتَاتُونَ الحِنْطَةَ وَيَتَأَدَّمُونَ باللَّحْمِ كانَ عَلَيْهِم أَن يُضَيِّقُوا بِذلكَ وَإِن كانوا يَقْتَاتُونَ الشَّعِيرَ وَيَتَأَدَّمُونَ بِاللَّبَنِ أَضَافُوا بِذلكَ. اهـ. □ فَوَدَّ: (وقدَ يَدْخُلُ في الطَّعامِ إلخ) أَي: يَدْخُلُ في الطَّعامِ في قولِهِم وَيَذْكُرُ جِنْسَ الطَّعامِ. اهـ. رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (لَكِنَّ مَحَلَّ جَوَازِ ذِكْرِهِمَا إلخ) عِبارةٌ المُغْنِي وفي ذلكَ تَفْصِيلٌ وهو إِن كانوا يَأْكُلُونِها غَالِبًا في كُلِّ يَوْمٍ شَرِطٌ عَلَيْهِم في زَمَانِها بِخِلافِ الفَوَاكِهِ التَّادِرَةِ والحَلَوَى التي لا تُؤْكَلُ كُلَّ يَوْمٍ. اهـ. □ فَوَدَّ: (إِن غَلِبَا) الأَوَّلَى التَّائِيثُ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَي: في مَحَلَّتِهِمْ. □ فَوَدَّ: (في ذلكَ) أَي: التَّفْصِيلِ المَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (وَمَنْ صَرَّحَ بِأَنَّ ذلكَ غيرُ لازمٍ) عِبارةٌ الرُّوضِ أَي: والمُغْنِي ولا يَلْزَمُهُم أَجْرَةُ طَيِّبٍ وَحَمَامٍ وَتَمَنُّ دَوَاءٍ انْتَهَتْ. اهـ. سم. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ ذلكَ) أَي: أَجْرَةُ الطَّيِّبِ والخادِمِ غيرُ لازمٍ لَهُم أَي: الدَّائِمِينَ. □ فَوَدَّ: (على ما إذا سَكَتَ عَنْهُ) أَي: فَإِذَا ذَكَرَهُ الإمامُ فَيَذْكُرُهُ بِالشَّرْطِ الَّذِي فِي ذِكْرِ الطَّعامِ. □ فَوَدَّ: (أو لَمْ يُعْتَدَ) أَي: ما ذَكَرَ مِنَ الطَّيِّبِ والخادِمِ. □ فَوَدَّ: (في مَحَلَّتِهِمْ) الأَوَّلَى إسْقَاطُ التَّاءِ كما في النِّهايةِ قال ع ش قولُهُ: في مَحَلَّتِهِم المُرَادُ بِمَحَلَّتِهِمْ قَرِيْبَتُهُمْ مَثَلًا التي هـم بِها والمُرَادُ بَعْدَمُ اغْتِيادِهِ في مَحَلَّتِهِم أَنَّهُمْ لَمْ تَجِرْ عَادَتُهُمْ بِإِخْضَارِهِ لِلْمَرِيضِ مِنْهُمْ فَإِن جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِإِخْضَارِهِ لِكُونِهِ في البَلَدِ، أو قَرِيْبًا مِنْها عُرْفًا وَجَبَ إِخْضَارُهُ. اهـ. ع ش.

□ فَوَدَّ (لَسَنِي): (وَلِكُلِّ واحدٍ كذا) صَرِيحُهُ بِالنَّظَرِ لِمَا قَدَّرَهُ الشَّارِحُ أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الإِجْمَالِ، ثُمَّ التَّفْصِيلِ وهو مُخَالَفٌ لِكَلَامِ غَيْرِهِ. اهـ. رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (مِنْهُمَا) أَي الطَّعامِ والأَدمِ. □ فَوَدَّ: (وَيُفاوِثُ بَيْنَهُم إلخ) عِبارةٌ المُغْنِي والرُّوضِ مع شَرْحِهِ وَإِذَا تَفَاوُثُوا في الجِزْيَةِ اسْتَحَبَّ أَن يُفاوِثَ بَيْنَهُم في

□ فَوَدَّ: (مع ذِكْرٍ قَدَرٍ مُدَّةِ الإِقَامَةِ) لا يُقالُ لا حاجةٌ لِذلكَ مع قولِهِ أَن يُبَيَّنَ عَدَدَ أَيَّامِ الضِّيَافَةِ؛ لِأَنَّ بَيَانَ عَدَدِ أَيَّامِها لا يَقْتَضِي تَوَالِي بَعْضِ تلكَ الأَيَّامِ. □ فَوَدَّ: (وَمَنْ صَرَّحَ بِأَنَّ ذلكَ غيرُ لازمٍ لَهُم إلخ) عِبارةٌ الرُّوضِ ولا يَلْزَمُهُم أَجْرَةُ طَيِّبٍ وَحَمَامٍ وَتَمَنُّ دَوَاءٍ. اهـ. □ فَوَدَّ: (لا صِفَتَهُ) عِبارةٌ شَرْحِ الرُّوضِ ولا يُفاوِثُ بَيْنَهُم في حُسْنِ الطَّعامِ لِأَنَّهُ لو شَرِطَ على الغَنِيِّ أَطْعِمَةً فَاجِرَةً أَجَحَفَ بِهِ الضَّيْفَانِ اهـ.

ولا غير الغالب قيل لا معنى للواو في ولكل انتهى ويُردُّ بأن لها معنى كما أفاده ما قدرته. (و) يذكر. (عَلَفَ الدَّوَابَّ) ولا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ جنسِهِ وقدره فيكفي الإطلاَقُ ويُحْمَلُ على تبين وحشيش بحسبِ العادة لا على نحو شعير نعم، إن ذكر الشعير في وقت اشترط بيان قدره ولا يجب عند عدم تعيين عددِ دوابِّ كلِّ علفٍ أكثر من دابةٍ لكلِّ واحد. (و) يذكر. (منزل الضيفان) وكونه يدفع الحرَّ والبزء. (من كنيسة وفاضل مسكن) وبيت فقير ولا يُخْرِجون أهلَ منزلٍ منه ويُشْتَرَطُ عليهم إعلاء أبوابهم ليدخلها المسلمون رُكْبَانًا كما شرطه عمرُ على أهلِ الشام. (و) يذكر. (مقامهم) أي مُدَّةُ إقامتهم.

الضيافة فيجعل على الغني عشرين مثلاً وعلى المتوسط عشرة ولا يفاوت بينهم في جنس الطعام؛ لأنه لو شرط على الغني أطعمة فاخرة أجحف به الضيفان وإن ازدحم الضيفان على المضيف لهم، أو عكسه خير المزدحم عليه وإن كثرت الضيفان عليهم بدوا بالسابق لسبقه وإن تساوا أقرع بينهم ولكن للضيفان عريف يرتب أمرهم. اهـ. قوله: (ولا غير الغالب) أي: من أقواتهم. اهـ. معني. قوله: (قيل) (الخ) وافقه المعني عبارته ولا معنى لإثبات الواو وعبارة المحرر ويقدر الطعام والأدم فيقول لكل واحد كذا من الخبز وكذا من السمين. اهـ. قوله: (ويُردُّ بأن لها معنى) إن كان مرادُ الْمُعْتَرِضِ أنه يكفي أن يقول وقدرهما لكل واحد فزيادة الواو غير محتاج إليها بل ولا كذا لم يندفع بما قدره مع أنه يقتضي أنه لا بد من بيان قدر الجملة، ثم قدر التفصيل والكلام في ذلك فليراجع وعبارة الروض وقدرها لكل واحد انتهت. اهـ. سم. قوله: (ولا يُشْتَرَطُ) إلى المعني في المعني. قوله: (لا على نحو شعير) (الخ) عبارة المعني ولا يجب الشعير ونحوه إلا مع التضييع به فإن ذكره بين قدره. اهـ. قوله: (نحو شعير) كنول. اهـ. ع. ش. قوله: (إن ذكر الشعير) أي: أو نحوه. اهـ. معني. قوله: (علف أكثر الخ) فاعل يجب. قوله: (ويثبت فقير) أي: وإن كان لا ضيافة عليه كما مرَّ كأن يقول وتجعلوا المنازل بيوت الفقراء. اهـ. رشيد. قوله: (ولا يخرجون) إلى قوله كذا أطلقوه في المعني إلا قوله قليل منهم أجبروا وقوله: أو أكثرهم. قوله: (ولا يخرجون الخ) أي: فلو خالفوا إثموا والظاهر أنه لا أجره عليهم لمدّة سكّينهم حيث كانت بقدر المدّة المشروطة. اهـ. ع. ش. قوله: (أهل منزله منه) أي: من منزله وإن ضاق أسنى ومعني. قوله: (أبوابهم) أي: أبواب دورهم لا أبواب المجالس. قوله: (مدّة إقامتهم) أي: إقامة الضيفان في الحول كعشرين يوماً. اهـ. معني.

قوله: (قيل لا معنى للواو في ولكل) عبارة الروض وقدرهما لكل واحد. اهـ. قوله: (ويُردُّ بأن لها معنى الخ) إن كان مرادُ الْمُعْتَرِضِ بأنه لا معنى للواو أنه لا وجه لها؛ لأن المراد أنه يذكر قدر ما لكل والواو ثنائي ذلك ولا تناسبه لم يندفع بهذا الردّ لكن كان ينبغي الاعتراض على ذكر كذا لعدم الحاجة إليه على هذا. اهـ. قوله: (أيضاً ويُردُّ بأن لها معنى الخ) إن كان مرادُ الْمُعْتَرِضِ أنه يكفي أن يقول وقدرهما لكل واحد فزيادة الواو غير محتاج إليها بل ولا كذا لم يندفع بما قدره مع أنه يقتضي أنه لا بد من بيان

(ولا يجاوز ثلاثة أيام) أي لا يُندَب له ذلك؛ لأنها غاية الضيافة كما في الأحاديث فإن شَرَطَ عليهم أكثرَ جازَ وعن الأصحاب أنه يُشترَط تزويد الضيف كفاية يوم وليلة ولو امتنع قليل منهم أُجبروا أو كلُّهم أو أكثرهم فناقضون وله حمل ما أتوا به ولا يُطالبهم بعبوض إن لم يَمُرَّ بهم ضيف ولا بطعام ما بعد اليوم الحاضر ولو لم يأتوا بطعام اليوم لم يُطالبهم به في الغد كذا أطلقوه وقضيته: سقوطه مطلقاً وفيه نظر، وإنما يتجّه إن شَرَطَ عليهم أيام معلومة.....

□ قول (سني): (ولا يجاوز) أي: الضيف في المدة. اه. معني وعبارة سم كان المراد في الشرط. اه. وإليه يشير قول الشارح أي: لا يُندَب إلخ.

□ قول (سني): (ثلاثة أيام) أي: غير يومي الدخول والخروج. اه. ع. ش. □ قوله: (لأنه إلخ) أي: الزمن المذكور. □ قوله: (فإن شَرَط) إلى الفضل في النهاية. □ قوله: (إنه يُشترَط) أي: ندباً كما مرّ. اه. ع. ش. □ قوله: (ولو امتنع إلخ) أي: من الضيافة عبارة المغني ولو امتنع من الضيافة جماعة أُجبروا عليها فلو امتنع الكل قوتلوا فإن قاتلوا انتقض عهدهم قاله محلي. اه. □ قوله: (فناقضون) أي: فلا يجب تبليغهم المأمن كما يأتي في قول المصنف ومن انتقض عهده بل يتخير الإمام فيهم بين القتل والرق والممن والفداء على ما يراه. اه. ع. ش. □ قوله: (وله حمل ما أتوا به) عبارة المغني ولضيفهم حمل الطعام من غير أكل بخلاف طعام الوليمة؛ لأنه مكرومة وما هنا معاوضة. اه. وفي سم بعد ذكر مثلها عن الرّوض مع شرحه ما نصّه وقد تُشعر بأن الضيف يملك الطعام وأنه يتصرّف فيه بغير الأكل كالبيع وكذا يقال فيما زودوه به من كفاية يوم وليلة فليُراجع ثم رأيت الشارح قال في فضل الوليمة ما نصّه: نعم ضيف الدمي المشروط عليه الضيافة يملك ما قدّم إليه اتفاقاً فله الإزتحال به. اه. وقوّته تُعطي أنه يملكه بالتقديم. اه. □ قوله: (ولا بطعام ما بعد اليوم) أي: لا يطلب تعجيله منهم. اه. ع. ش. □ قوله: (مطلقاً) أي: عن التفصيل الآتي آنفاً.

قدر الجملة ثم قدر التفصيل والكلام في ذلك فليُراجع. □ قوله: (ولا يجاوز ثلاثة أيام) كان المراد في الشرط. □ قوله: (وله حمل ما أتوا به) عبارة الرّوض فرغ لضيفهم حمل الطعام قال في شرحه: من غير أكل بخلاف طعام الوليمة؛ لأنه مكرومة وما هنا معاوضة انتهى وقد يُشعر بأن الضيف يملك الطعام وأنه يتصرّف فيه بغير الأكل كالبيع فليُراجع ثم رأيت الشارح قال في فضل الوليمة ما نصّه: نعم ضيف الدمي المشروط عليه الضيافة يملك ما قدّم له اتفاقاً فله الإزتحال به انتهى وقوّته تُعطي أنه يملكه بالتقديم. □ قوله: (أيضاً وله حمل ما أتوا به).

(تنبيه): هل يملك الضيف ما أخضر له من الطعام بوضعه بين يديه أو بوضعه في فمه أو بغير ذلك وهل يجري عليه حكم الضيف في غير ذلك أو يُفرّق بينهما؟ والظاهر الفرق بدليل أنه هنا له حمل ما أتوا به بخلاف الضيف في غير ذلك وهل له التصرف فيما أخضروه له بغير الأكل كالبيع وكذا يقال فيما زودوه به من كفاية يوم وليلة في ذلك نظر ويحتمل في جميع ذلك الملك والتصرف بغير الأكل.

فلا يُخَسَّبُ هذا منها، أما لو شَرِطَ على كلِّهم أو بعضهم ضيافة عشرة مثلاً كلَّ يوم فقَوَّتْ ضيافة القادمين في بعض الأيام فيُخْتَمَلُ أن يُقال يُؤْخَذُ بِدَلِّهَا لأهل الفِئَةِ ويُخْتَمَلُ سُقُوطُهَا والأقْرَبُ الأوَّلُ وإلا لم يكن لاشتراط الضيافة في هذه الصُّورة كبيرُ جَدْوَى (ولو قال قوم) عَرَبٌ أو عَجَمٌ. (تُؤَدِّي الجزية باسمِ صَدَقَةٍ لا جَزِيَةٍ) وقد عَرَفُوا حَكْمَهَا. (فلإمام إجابتهم إذا رَأَى ذلك) (ويُضَعِّفُ عليهم الزَّكَاةَ) اقتداءً بفعلِ عَمَرُ رَضِيَ اللهُ تعالى عنه ذلك مع مَنْ تَنْصَرَّ من العربِ قبلَ بَعَثَةِ ﷺ وهم بَنُو تَغْلِبَ وَتَنْوُخَ وَبَهْرَاءَ وقالوا لا تُؤَدِّي إلا كالمسلمين فأبى فأرادوا اللُّحُوقَ بِالرُّومِ فصَالَحَهُمْ على تَضْعِيفِ الصَّدَقَةِ عليهم وقال هُوَ لاءِ حَمَقَى أبوا الاسمَ

قَوْدُ: (فلا يُخَسَّبُ هذا منها) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ وهو في غاية الاتِّجَاهِ. اهـ. سَمَ بِحَذْفٍ.

قَوْدُ: (فقَوَّتْ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. قَوْدُ: (فَيُخْتَمَلُ) إلى قولِهِ وإلَّا عبارةُ التَّهْيِيةِ اتَّجَهَ أَخَذَ بِدَلِّهَا لأهلِ الفِئَةِ لا سُقُوطُهَا. اهـ. قَوْدُ: (كَبِيرُ جَدْوَى) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ تَوَجَّهَ الْمُطَالِبَةُ فِي الْحَالِ وَالْإِجْبَارِ جَدْوَى أَيَّ جَدْوَى. اهـ. سَمَ. قَوْدُ: (عَرَبٌ) إلى الفضلِ فِي الْغِنَى إِلَّا قَوْلُهُ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ إلى المثنى وقولُهُ لَا يُقَالُ إلى المثنى. قَوْدُ: (حُكْمُهَا) أَي: الزَّكَاةُ أَي: وَشَرَطُهَا مُغْنِي وَأُسْنِي.

قَوْدُ (سَمَ): (فلإمام إلخ) يُفْهَمُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْإِجَابَةُ وَهُوَ كَذَلِكَ بِخِلَافِ بِذَلِكَ الدِّينَارَ نَعَمْ تَلْزَمُهُ الْإِجَابَةُ عِنْدَ ظُهُورِ الْمُضْلَحَةِ فِي لِقَوِّهِمْ وَضَعْفُنَا، أَوْ لِيُغَيِّرَ ذَلِكَ إِذَا أَبَوَا الدَّفْعَ إِلَّا بِاسْمِ الصَّدَقَةِ. اهـ. مُغْنِي.

قَوْدُ (سَمَ): (إِجَابَتُهُمْ إلخ) هَذَا إِذَا تَقَيَّنَا وَفَاءَهَا بِدِينَارٍ وَإِلَّا فَلَا يُجَابُوا وَلَوْ اقْتَضَى إِجَابَتُهُمْ تَسْلِيمَ بَعْضٍ مِنْهُمْ عَنْ بَعْضٍ مَا التَزَمُوا فَإِنَّهُمْ يُجَابُونَ وَلِبَعْضِهِمْ أَنْ يَلْتَزِمَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ غَيْرِهِ وَغَرَضُنَا تَحْصِيلَ دِينَارٍ عَنْ كُلِّ رَأْسٍ فَيَقُولُ الْإِمَامُ فِي صُورَةِ الْعَقْدِ جَعَلْتُ عَلَيْكُمْ ضِعْفَ الصَّدَقَةِ، أَوْ صَالَحْتُكُمْ عَلَيْهِ، أَوْ نَحْوَهُ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

قَوْدُ (سَمَ): (وَيُضَعِّفُ) أَي: وَجُوبًا. اهـ. ع. ش. قَوْدُ: (بَنُو تَغْلِبَ) بِفَتْحِ الْمُثَنَاءِ قَوْقَ وَبِكَسْرِ اللَّامِ وَالتَّسْبِئَةِ إِلَيْهَا تَغْلِيْبٌ بِالْكَسْرِ عَلَى الْأَصْلِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُ لِلتَّخْفِيفِ اسْتِثْقَالًا لِتَوَالِي كَسَرَتَيْنِ مَعَ يَاءِ التَّسْبِئِ وَقَوْلُهُ وَتَنْوُخَ هُوَ بِالتَّاءِ الْمُثَنَاءِ قَوْقَ وَبِالتَّوْنِ الْمُخَفَّفَةِ وَقَوْلُهُ وَبَهْرَاءَ وَفِي الْمِضْبَاحِ وَبَهْرَاءَ مِثْلُ حَمْرَاءَ قَبِيلَةٌ مِنْ قُضَاعَةَ وَالتَّسْبِئَةُ إِلَيْهَا بَهْرَانِي مِثْلُ تَجْرَانِي عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَقِيَاسُهُ بِهَرَاوِيٍّ. اهـ. ع. ش.

قَوْدُ: (فَأَبَى) أَي: عَمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. اهـ. ع. ش. قَوْدُ: (فَصَالَحَهُمْ إلخ) وَلَمْ يُخَالِفْهُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فَكَانَ ذَلِكَ إِجْمَاعًا مُغْنِي وَأُسْنِي.

قَوْدُ: (فلا يُخَسَّبُ هذا منها) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ وهو في غاية الاتِّجَاهِ لَكِنْ يُنَازَعُ فِيهِ أَنَّهُمْ لَمَّا ذَكَرُوا عَدَمَ الْمُطَالِبَةِ قَالُوا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الضِّيَافَةَ زَائِدَةٌ عَلَى الْجَزِيَةِ وَإِنَّمَا يَتَّجِهُ هَذَا الْبِنَاءُ عَلَى السَّقُوطِ إِذْ لَوْ لَمْ يَسْقُطْ صَحَّ بِنَاؤُهُ أَيْضًا عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ زَائِدَةٍ عَلَى الْجَزِيَةِ إِذْ لَا يَقُوتُ شَيْءٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْدُ: (كَبِيرُ جَدْوَى) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ تَوَجَّهَ الْمُطَالِبَةُ فِي الْحَالِ وَالْإِجْبَارِ جَدْوَى أَيَّ جَدْوَى.

وَرَضُوا بِالْمَعْنَى. (فَمِنْ خَمْسَةِ أْبْعَرَةٍ شَاتَانِ وَ) مِنْ. (خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ) بَعِيرًا. (بِنْتَا مَخَاضٍ) وَمِنْ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتَا لَبُونٍ وَهَكَذَا. (و) مِنْ. (عِشْرِينَ دِينَارًا دِينَارًا وَ) مِنْ. (مِائَتَيْنِ دِينَارًا) فَضَّةً. (عَشْرَةً وَخُمُسَ الْمُعْشَرَاتِ) الْمُسْقِيَّةِ بِلَا مُؤْنَةٍ وَلَا فَعُشْرَهَا لِمَا مَرَّ عَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيَجُوزُ غَيْرُ تَضْعِيفِهَا كَتَرْبِيعِهَا عَلَى مَا يَرَاهُ بَلْ لَوْ لَمْ يَفِ التَّضْعِيفُ بِقَدْرِ دِينَارٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ وَجَبَتْ الزِّيَادَةُ إِلَى بُلُوغِ ذَلِكَ يَقِينًا كَمَا أَنَّهُ لَوْ زَادَ جَازَ التَّقْصُ عَنْهُ إِلَى بُلُوغِ ذَلِكَ يَقِينًا أَيْضًا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ إِنْ أَرَادَ تَضْعِيفَ الزَّكَاةِ مُطْلَقًا وَزُدَّتْ زَكَاةُ الْفَطْرِ وَلَمْ أَرْ مَنْ ذَكَرَهَا أَوْ فِيهَا ذِكْرُهُ وَزُدَّتْ زَكَاةُ التَّجَارَةِ وَالْمَعْدِنِ وَالزَّكَازِ فِيهِ الْأُمُّ وَالْمَخْتَصِرُ تَضْعِيفًا أَوْ مُطْلَقًا الْمَالِ الزَّكَوِيُّ اقْتَضَى عَدَمَ الْأَخْذِ مِنَ الْمَعْلُوفَةِ وَهُوَ بَعِيدٌ وَلَمْ أَرَهُ انْتَهَى وَالَّذِي يُتَّجَهُ التَّضْعِيفُ إِلَّا فِي زَكَاةِ الْفَطْرِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَإِلَّا فِي الْمَعْلُوفَةِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ زَكَوِيَّةٌ الْآنَ وَلَا عِبْرَةٌ بِالْجَنَسِ وَإِلَّا لَوَجِبَتْ فِيهَا دُونَ التَّصَابِ الْآتِي. (وَلَوْ وَجِبَتْ بِنْتَا مَخَاضٍ مَعَ جُحْرَانٍ) كَمَا فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ عِنْدَ فَقْدِ بَنَتَيِ اللَّبُونِ.

قَوْلُ (سِتٍّ): (فَمِنْ خَمْسَةِ أْبْعَرَةٍ شَاتَانِ) وَمِنْ عَشْرَةِ أَرْبَعِ شَيْءٍ وَمِنْ خَمْسَةِ عَشْرٍ سِتُّ شَيْءٍ وَمِنْ عِشْرِينَ ثَمَانُ شَيْءٍ وَمِنْ أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ شَاتَانِ وَمِنْ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِعَانِ وَمِنْ مِائَتَيْنِ مِنَ الْإِبِلِ ثَمَانِ حِقَاقٍ، أَوْ عَشْرُ بَنَاتِ لَبُونٍ وَلَا يَفْرَقُ فَلَا يَأْخُذُ أَرْبَعُ حِقَاقٍ وَخُمُسُ بَنَاتِ لَبُونٍ كَمَا لَا يَفْرَقُ فِي الزَّكَاةِ. اهـ. كَذَا قَالَاهُ وَقَالَ ابْنُ الْمُقَرِّي: قُلْتُ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا تَشْقِصُ هُنَا بِخِلَافِ مَا هُنَاكَ وَهُوَ الظَّاهِرُ. اهـ. مُعْنَى.

قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ غَيْرُ تَضْعِيفِهَا) (إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ فَإِنَّ وَقْفَى قَدْرَ الزَّكَاةِ بِلَا تَضْعِيفٍ، أَوْ نِصْفَهَا إِنْ نِصْفَهَا بِالْذِينَارِ يَقِينًا لَا ظَنًّا كَفَى أَخْذُهُ فَلَوْ كَثُرُوا وَعَسِرَ عَدَدُهُمْ لِمَعْرِفَةِ الْوَفَاءِ بِالذِينَارِ لَمْ يَجْزِ الْأَخْذُ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ بَلْ يَشْتَرُطُ تَحَقُّقُ أَخْذِ دِينَارٍ عَنْ كُلِّ رَأْسٍ وَلَا يَتَعَيَّنُ تَضْعِيفُهَا وَلَا تَنْصِيفُهَا فَيَجُوزُ تَرْبِيعُهَا وَتَخْمِيسُهَا وَنَحْوُهُمَا عَلَى مَا يَرَوْنَهُ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ. اهـ. قَوْلُهُ: (لَوْ زَادَ) أَيِ: التَّضْعِيفُ عَلَى دِينَارٍ. قَوْلُهُ: (جَازَ التَّقْصُ) (إِلَخ) انْظُرْ إِطْلَاقَهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَوَّلَ الْفَضْلِ بَلْ حَيْثُ أَمَكَّنَتْهُ الزِّيَادَةُ بِأَنْ عَلِمَ، أَوْ ظَنَّ إِبْجَابَتَهُمْ إِلَيْهَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ إِلَّا لِمُضْلَحَةٍ. اهـ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا هُنَا عِنْدَ الْمُضْلَحَةِ. اهـ.

سَم. قَوْلُهُ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ) (إِلَخ) أَيِ: اغْتِرَاضًا عَلَى التَّغْيِيرِ بِمَا ذُكِرَ مِنْ تَضْعِيفِ الزَّكَاةِ بِلَا قَيْدٍ وَمِنْ التَّصْوِيرِ بِقَوْلِهِمْ فَمِنْ خَمْسَةِ أْبْعَرَةٍ (إِلَخ). اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) إِذْ لَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ ابْتِدَاءُ نِهَائِهِ. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا فِي الْمَعْلُوفَةِ) (إِلَخ) أَيِ: فَلَا يَأْخُذُ مِنْهَا شَيْئًا لَا بِمُضَاعَفَةٍ وَلَا عَدَمِهَا أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ وَإِلَّا لَوَجِبَتْ (إِلَخ). اهـ. ع. ش.

قَوْلُهُ: (وَمِنْ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتَا لَبُونٍ) وَهَكَذَا قَالَ فِي الرَّوْضِ: وَيَأْخُذُ مِنْ مِائَتَيْنِ أَيِ مِنَ الْإِبِلِ ثَمَانِ حِقَاقٍ أَوْ عَشْرُ بَنَاتِ لَبُونٍ قُلْتُ وَفِيهِ نَظَرٌ. إِذْ لَا تَشْقِصُ انْتَهَى. قَوْلُهُ: (بَلْ لَوْ لَمْ يَفِ التَّضْعِيفُ بِقَدْرِ دِينَارٍ) (إِلَخ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ فَإِنَّ وَقْفَى قَدْرَ الزَّكَاةِ أَيِ بِلَا تَضْعِيفٍ أَوْ نِصْفَهَا بِالْذِينَارِ يَقِينًا لَا ظَنًّا كَفَى أَخْذُهُ. اهـ. قَوْلُهُ: (جَازَ التَّقْصُ) (إِلَخ) انْظُرْ إِطْلَاقَهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَوَّلَ الْفَضْلِ بَلْ حَيْثُ أَمَكَّنَتْهُ الزِّيَادَةُ بِأَنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ إِبْجَابَتَهُمْ إِلَيْهَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ إِلَّا لِمُضْلَحَةٍ. اهـ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا هُنَا عِنْدَ الْمُضْلَحَةِ.

(لم يُضَعَّفَ الجُبْرَانُ فِي الْأَصَحِّ) فَيَأْخُذُ مَعَ كُلِّ بِنْتٍ مَخَاضٍ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ ضَعَّفَ أُخِذَ الضَّعْفُ عَلَيْنَا فِيمَا إِذَا رَدَّذَنَاهُ إِلَيْهِمْ وَالْخَيْرَةُ فِيهِ هُنَا لِلْإِمَامِ دُونَ الْمَالِكِ نَصٌّ عَلَيْهِ. (وَلَوْ كَانَ) الْمَالُ الزَّكَوِيُّ. (بَعْضُ نَصَابٍ) كِعِشْرِينَ شَاةً. (لَمْ يَجِبْ قِسْطُهُ فِي الْأَظْهَرِ) إِذْ لَا يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ عَلَى الْمُسْلِمِ وَمَنْ ثَمَّ يَجِبُ الْقِسْطُ فِي الْخُلْطَةِ الْمُوجِبَةِ لِلزَّكَاةِ لَا يُقَالُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ بَقَاءُ مُوسِرٍ مِنْهُمْ بِلَا جِزْيَةٍ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَا نَنْظُرُ هُنَا لِلْأَشْخَاصِ بَلْ لِمَجْمُوعِ الْحَاصِلِ هَلْ يَفِي بِرُؤُسِهِمْ أَوْ لَا كَمَا تَقَرَّرُ. (ثُمَّ الْمَأْخُودُ جِزْيَةٌ) حَقِيقَةٌ فَيَضْرَفُ مَضْرَفُهَا كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُ عَمْرِو السَّابِقِ وَرَضُوا بِالْمَعْنَى. (فَلَا تُؤْخَذُ مِنْ مَالٍ مَنْ لَا جِزْيَةَ عَلَيْهِ) وَلَوْ زَادَ الْمَجْمُوعُ عَلَى أَقَلِّ الْجِزْيَةِ

قوله: (لأنه لو ضعف إلخ) ولأنه على خلاف القياس فيقتصر فيه على مورد النص. اه. مغني.

قوله: (لضعف علينا إلخ) أي: وهو ممنوع قطعاً. اه. مغني. قوله: (والخيرة فيه) أي: الجبران أي: في دفعه، أو أخذه وقوله: (هنا) أي: في الجزية أي: بخلافه في الزكاة فإن الخيرة فيه للدافع مالكا كان، أو ساعيا كما مر ثم رشيدى وع ش. قوله: (للإمام) ويغطي الجبران من الفية كما يصرفه إذا أخذه إلى الفية. اه. مغني.

قوله (لست): (ولو كان بعض نصاب إلخ) وهل يعتبر النصاب كل الحول، أو آخره وجهاً في الكفاية قياس باب الزكاة ترجيح الأول وقياس اعتبار الغنى والفقر والتوسط آخر الحول في هذا الباب ترجيح الثاني وهو الظاهر كما بحثه بعض المتأخرين. اه. مغني. قوله: (المال الزكوي) أي: للكافر. قوله: (إذ لا يجب فيه شيء على المسلم) أي: وأثر عمر رضي الله تعالى عنه ورد في تضعيف ما يلزم المسلم لا في إيجاب ما لم يجب فيه شيء على المسلم. اه. مغني. قوله: (في الخلطة إلخ) فإن خلط عشرين شاة بعشرين لغيره أخذ منه شاة إن ضعفنا. اه. مغني. قوله: (لأننا نقول لا نظر هنا إلخ) فلو تلفت أموالهم قبل تمام الحول هل تستمر صحة العقد ويرجع للرد الشرعي وهو دينار من كل واحد فيه نظراً ولا يتعد أن الأمر كذلك. اه. سم. قوله: (هل يفي برؤوسهم) أي: بقدر دينار لكل كابل منهم. قوله: (كما تقرر) أي: في شرح وخمس المعشرات.

قوله (لست): (ثم المأخوذ) أي: باسم الزكاة مضعفاً، أو غير مضعف جزية بالرفع على الخبرية. اه. مغني.

قوله (لست): (فلا يؤخذ) أي: شيء. قوله (لست): (من مال من لا جزية عليه) كصبي ومجنون وامرأة

قوله: (ولو كان بعض نصاب) قال في شرح الروض: وهل يعتبر النصاب كل الحول أو آخره؟ وجهاً في الكفاية قياس باب الزكاة ترجيح الأول وقياس اعتبار الغنى والفقر والمتوسط آخر الحول في هذا الباب ترجيح الثاني. اه. قوله: (لأننا نقول لا نظر هنا للأشخاص بل لمجموع الحاصل هل يفي برؤوسهم أو لا؟) فلو تلفت أموالهم قبل تمام الحول هل تستمر صحة العقد ويرجع للمرد الشرعي وهو دينار عن كل واحد فيه نظراً ولا يتعد أن الأمر كذلك. اه. قوله: (فلا تؤخذ من مال من لا جزية عليه) قال

فسألوا إسقاط الزيادة وإعادة اسم الجزية أجيوا.

فصل في جملة من احكام عقد الذمة

(يلزمننا) عند إطلاق العقد فعند الشرط أولى (الكف عنهم) نفساً، ومالاً، وعرضاً، واختصاصاً، وعمماً معهم كخمر، وخنزير لم يُظهروه لخبر أبي داود «ألا من ظلم معاهداً، أو انتقصه، أو كلّفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة» (وَضَمَانٌ مَا تَتْلِفُهُ عَلَيْهِمْ نَفْسًا، وَمَالًا)،

وَحَتَّى بِخِلَافِ الْفَقِيرِ مُغْنِي وَرَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ. □ قَوْلُهُ: (أَجَبُوا) أَي: وَجُوبًا. اه. ع ش.

□ قَوْلُهُ: (أَجَبُوا) وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهَا لَوْ عَقِدَتْ بِأَكْثَرٍ مِنْ دِينَارٍ، ثُمَّ عَلِمُوا جَوَازَ دِينَارٍ لَزِمَهُمْ مَا التَزَمُوهُ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ هُنَا فِي مُقَابَلَةِ الْإِسْمِ وَقَدْ اسْقَطُوهُ. اه. مُغْنِي وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُمْ لَا يُجَابُونَ لَوْ سَأَلُوا إسْقَاطَ الزَّائِدِ مَعَ عَدَمِ إِعَادَةِ الْإِسْمِ فَلْيُراجِعْ ثُمَّ هَلْ تَحْتَاجُ إجابَتَهُمْ لِتَجْدِيدِ عَقْدِهِ. اه. أَقُولُ وَالْأَوَّلُ ظَاهِرٌ وَالْأَقْرَبُ فِي الثَّانِي عَدَمُ الْإِحْتِياجِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
(فَضْلٌ: فِي جُمْلَةٍ مِنْ أَحْكَامِ عَقْدِ الذِّمَّةِ)

□ قَوْلُهُ: (فِي جُمْلَةٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، أَوْ أَسْلَمَ فِي الثَّاهِيَةِ.

□ قَوْلُ (لَسِي): (يَلْزَمُنَا الْكُفُّ) أَي: الْإِنْكَافُ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ: وَدَفَعُ أَهْلُ الْحَرْبِ عَنْهُمْ اه. رَشِيدِي، وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ تَصْوِيرُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ الْكُفُّ بِقَوْلِهِ: بَأَنَّ لَا تَعْرَضُ لَهُمْ نَفْسًا، وَمَالًا، وَسَائِرُ مَا يَقْرُونَ عَلَيْهِ كَخَمْرِ الْخ. □ قَوْلُهُ: (نَفْسًا) إِلَى قَوْلِهِ: أَمَّا عِنْدَ شَرْطٍ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَآثَرُ إِلَى الْمُتَنِّ، وَقَوْلُهُ: وَالْحَقُّ إِلَى الْمُتَنِّ. □ قَوْلُهُ: (كَخَمْرِ، وَخَنْزِيرٍ) إِنَّمَا أَفْرَدَهُمَا بِالذِّكْرِ مَعَ دُخُولِهِمَا فِي الْإِخْتِصَاصِ لِأَنَّ لِهَما قِيَمَةً عِنْدَهُمْ، أَوْ لِدَفْعِ مَا يَتَوَهَّمُ مِنْ مَنِيهِمْ إِظْهَارَهُمَا مِنْ عَدَمِ لُزُومِ الْكُفِّ عَنِ التَّعَرُّضِ لَهُمَا فِيهِمَا اه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (أَوْ انْتَقَصَهُ) أَي: احْتَقَرَهُ بِضَرْبٍ، أَوْ شَتَمَ، أَوْ غَيْرِ هَما، وَهُوَ، وَمَا بَعْدَهُ تَفْصِيلٌ لِبَعْضِ أَفْرَادِ الظُّلْمِ فَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ كَمَا فِي ع ش، وَإِنْ كَانَ بَأَوْ اه. بُحَيْرِمِي. □ قَوْلُهُ: (فَأَنَا حَجِيجُهُ) أَي: خَصْمُهُ لِمُخَالَفَتِهِ لِشَرِيعَتِي مِنْ وَجوبِ عَدَمِ التَّعَرُّضِ لَهُمْ، وَهَذَا خَرَجَ مَخْرَجَ الزَّجْرِ، وَالتَّخْوِيفِ فَلَا دَلَالَهَ فِيهِ عَلَى تَشْرِيفِ الذِّمِّيِّ اه. بُحَيْرِمِي عَنِ الْقَلِيوبِيِّ.

□ قَوْلُ (لَسِي): (نَفْسًا، وَمَالًا) مَنْصُوبَانِ عَلَى التَّمْيِيزِ مِنَ الْكُفِّ، وَحَدَفَهَا مِنْ قَوْلِهِ: وَضَمَانٌ مَا تَتْلِفُهُ لِذِلَالَةٍ مَا سَبَقَ، وَالتَّمْيِيزُ إِذَا عَلِمَ جَازَ حَدَفُهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْكُفُّ، وَضَمَانٌ مِنْ تَنَازُعِ الْعَامِلَيْنِ لِأَنَّكَ إِذَا أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا اضْمَرْتَهُ فِي الثَّانِي، فَيَلْزَمُ وَقُوعُ التَّمْيِيزِ مَعْرِفَةً، وَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِي لَزِمَ

فِي الرُّوضِ: وَلَا تُؤْخَذُ مِنْ مَالِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَامْرَأَةٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَحَتَّى بِخِلَافِ الْفَقِيرِ. اه.

□ قَوْلُهُ: (أَجَبُوا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: لِأَنَّ الزِّيَادَةَ أَثْبِتَتْ لِغَيْرِ الْإِسْمِ فَلِإِنْ رَضُوا بِالْإِسْمِ وَجَبَ إسْقَاطُهَا. اه. وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُمْ لَا يُجَابُونَ لَوْ سَأَلُوا إسْقَاطَ الزَّائِدِ مَعَ عَدَمِ إِعَادَةِ الْإِسْمِ فَلْيُراجِعْ.
□ قَوْلُهُ: (أَيْضًا أَجَبُوا) هَلْ يَحْتَاجُ حَيْثُ لِدَ تَجْدِيدِ عَقْدِهِ.

ورَدُّ ما نَأْخُذُهُ من اختصاصاتهم كالمسلم؛ لأنَّ ذلك هو فائِدَةُ الجِزْيَةِ كما أَفادَتْهُ آيَتُها (وَدَفْعُ أَهْلِ الحَرْبِ)، والذِّمَّةُ، والإِسْلَامُ وآثَرُ الْأَوَّلِينَ؛ لِأَنَّهُم الَّذِينَ يَتَعَرَّضُونَ لَهُمْ غَالِبًا (عَنْهُمْ) إِنْ كَانُوا بَدَارِنَا؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُنَا الذَّبُّ عَنْهَا، فَإِنْ كَانُوا بَدَارِ الحَرْبِ لَمْ يَلْزِمُنَا الدَّفْعُ عَنْهُمْ إِلَّا إِنْ شَرَطُوهُ عَلَيْنَا أَوْ انْفَرَدُوا بِجَوَارِنَا، وَالْحَقُّ بَدَارِنَا دَارَ حَرْبٍ فِيهَا مُسْلِمٌ، فَإِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ يَلْزِمُنَا دَفْعُ الْمُسْلِمِ عَنْهُمْ، أَوْ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الدَّفْعُ عَنِ الْمُسْلِمِ إِلَّا بِالْدَّفْعِ عَنْهُمْ فَقَرِيبٌ، أَوْ دَفْعُ الْحَرَبِيِّينَ عَنْهُمْ بِخُصُوصِهِمْ فَبَعِيدٌ جَدًّا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ (وَقِيلَ: إِنْ انْفَرَدُوا لَمْ يَلْزِمُنَا الدَّفْعُ عَنْهُمْ).....

الْحَذْفُ مِنَ الْأَوَّلِ لِدَلَالَةِ الثَّانِي، وَهُوَ ضَعِيفٌ اهـ. مُعْنِي أَقُولُ، وَإِعْمَالُ الثَّانِي هُوَ مُخْتَارُ الْبَصْرِيِّينَ كَمَا فِي الْكَافِيَةِ، وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا كَمَا فِي شَرْحِهِ لِلْفَاضِلِ الْجَامِيِّ. ة قَوْلُهُ: (وَرَدُّ الْإِلْحِ) عَطَفَ عَلَى الْكُفِّ.

ة قَوْلُهُ: (وَرَدُّ ما نَأْخُذُهُ الْإِلْحِ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي، وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ، وَاحْتَرَزَ بِالْمَالِ عَنِ الْخُمْرِ، وَالْخِزِيرِ، وَنَحْوِهِمَا فَمَنْ أَتْلَفَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ سِوَاةِ أَكُنَا أَظْهَرَهُ أَمْ لَا لَكِنْ مَنْ عَصَبَهُ يَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّهُ عَلَيْهِمْ، وَمُؤَنَةُ الرَّدِّ عَلَى الْغَاصِبِ، وَيُعْصِي بِإِثْلَافِهِمَا إِلَّا إِنْ أَظْهَرُوهَا، وَتَرَأَى الْخُمْرُ عَلَى مُسْلِمٍ اشْتَرَاهَا مِنْهُمْ، وَقَبَضَهَا، وَلَا تَمَنُّ عَلَيْهِ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ تَعَدَّوْا بِإِخْرَاجِهَا إِلَيْهِ، وَلَوْ قَضَى الذِّمَّةُ دَيْنَ مُسْلِمٍ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ بِثَمَنِهِ خُمْرًا، وَنَحْوَهُ حَرَمٌ عَلَى الْمُسْلِمِ قَبُولُهُ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ تَمَنُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَرَامٌ فِي عَقِيدَتِهِ، وَالْأَلِزَمَةُ الْقَبُولُ اهـ. ة قَوْلُهُ: (لَأَنَّ ذَلِكَ) أَي: مَا ذَكَرَ مِنَ الضَّمَانِ، وَالرَّدُّ. ة قَوْلُهُ: (كَمَا أَفادَتْهُ آيَتُها) انْظُرْ وَجْهَ الْإِفَادَةِ فِيهَا اهـ. رَشِيدِي أَقُولُ: وَجْهُهَا الْمُعْنِي بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى غَيَّا قِتَالَهُمْ بِالْإِسْلَامِ، أَوْ بِيَذْلِ الْجِزْيَةِ، وَالْإِسْلَامُ يَعْصِمُ النَّفْسَ، وَالْمَالُ، وَمَا أَلْحَقَ بِهِ فَكَذَا الْجِزْيَةُ اهـ. ة قَوْلُهُ: (وَأَثَرُ الْأَوَّلِينَ) أَي: أَهْلُ الْحَرْبِ اهـ. ع ش. ة قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ يَلْزِمُنَا الذَّبُّ عَنْهَا) أَي: عَنْ دَارِنَا، وَمَنْعُ الْكُفَّارِ مِنْ طُرُوقِهَا اهـ. مُعْنِي. ة قَوْلُهُ: (لَمْ يَلْزِمُنَا الدَّفْعُ عَنْهُمْ) أَي: دَفْعُ غَيْرِ الْمُسْلِمِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي: فَإِنْ أُرِيدَ الْإِلْحُ سَيِّدُ عَمَرٍ وَسَمٍّ. ة قَوْلُهُ: (أَوْ انْفَرَدُوا الْإِلْحِ) أَي: وَهُمْ بَدَارِ الْحَرْبِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ السِّيَاقِ اهـ. رَشِيدِي.

ة قَوْلُهُ: (بِجَوَارِنَا) بِكُسْرِ الْجِيمِ، وَضَمِّهَا، وَالْكُسْرُ أَفْصَحُ كَمَا فِي الْمُخْتَارِ اهـ. ع ش. ة قَوْلُهُ: (فِيهَا مُسْلِمٌ) أَي: فَتَمَتَّعَهُ عَنْهُمْ، وَمَنْ يَتَعَرَّضُ لَهُمْ بِأَدَى يَصِلُ إِلَى الْمُسْلِمِ، وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ اتَّسَعَتْ أَطْرَافُ دَارِ الْحَرْبِ اهـ. ع ش. ة قَوْلُهُ: (فَإِنْ أُرِيدَ الْإِلْحِ) أَي: مِنَ الْإِلْحَاقِ اهـ. ع ش. ة قَوْلُهُ: (عَنْهُمْ بِخُصُوصِهِمْ) أَي: الذِّمَّتَيْنِ بَدَارِ الْحَرْبِ. ة قَوْلُهُ: (وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ) أَي: وَلَئِنَّمَا الْمُرَادُ مَا قَدَّمْنَا مِنْ مَنْعِ الْمُسْلِمِ عَنْهُمْ، وَمَنْعٍ مَنْ يَتَعَرَّضُ الْإِلْحِ اهـ. ع ش. قَوْلُ الْمَتَنِ: (بِيَلْدٍ) أَي: بِجَوَارِ دَارِ الْإِسْلَامِ كَمَا قَيَّدَهُ فِي

(فَضْلٌ: يَلْزِمُنَا الْكُفُّ عَنْهُمْ الْإِلْحِ)

ة قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانُوا بَدَارِ الْحَرْبِ لَمْ يَلْزِمُنَا الدَّفْعُ عَنْهُمْ) ظَاهِرٌ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَالذِّمَّةُ، وَالْإِسْلَامُ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُنَا حِينَئِذٍ دَفْعُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ يَقْتَضِي عَدَمُ لُزُومِ ذَلِكَ جَوَازَ تَعَرُّضِنَا لَهُمْ لَكِنْ جَوَازَ تَعَرُّضِنَا مُنَافٍ لِمَقْصُودِ عَقْدِ الذِّمَّةِ، وَمِمَّا يَفْهَمُ وَجُوبَ دَفْعِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ عَنْهُمْ بَدَارِ الْحَرْبِ. قَوْلُهُ الْآتِي: (فَإِنْ أُرِيدَ الْإِلْحِ).

كما لا يلزمهم الذب عَنَّا، والأصح أَنه يلزمنا الدفع عنهم مُطلقًا حيثُ أمكن؛ لأنَّهم تحت قبضتنا كأهل الإسلام أَمَّا عند شرط أَن لا نَذب عنهم، فإن كانوا معنا، أو بمحل إذا قصدوهم مَرَّوا علينا فسَدَ العقد لِتَضَمُّنِهِ تمكين الكُفَّارِ مِنَّا، وإلا فلا (وَمَنْعُهُمْ) وجوبًا (إحداث كنيسة)، وبيعة، وصومعة لِلتَّعْبُدِ، ولو مع غيره كنزول المارَّة (في بَلَدٍ أَحَدَثْنَاهُ) كالبصرة، والقاهرة (أو أَسْلَمَ أَهْلُهُ) حال كونهم مُسْتَقِلِّينَ، ومُتَعَلِّبِينَ (عليه) بأن كان من غير قتال، ولا ضلح كاليمَن، وقول شارح، والمدينة فيه نظَرٌ؛ لأنَّها من الحجاز، وهم لا يُمكنون من سُكْنَاهُ مُطلقًا كما مرَّ، وذلك.....

الروضة اه. مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (كما لا يلزمهم الذب إلخ) أي: عند طُروقِ العدوِّ لَنَا اه. مُعْنَى.

□ فَوَدَّ: (مُطلقًا) أي: سواء كانوا بدارنا، أو بجوارها. □ فَوَدَّ: (أَمَّا عند شرط إلخ) مُحْتَرَزُ قوله: عند إطلاقِ العقدِ إلخ. □ فَوَدَّ: (أو بمحل إذا إلخ) هذا صادقٌ بدارِ الحزبِ، ويُخالفُه قولُ شارحِ الرُّوضِ بخلاف ما لو شرط أَن لا نَذب عنهم مَنْ لا يَمُرُّ بنا، أو يَمُرُّ بنا، وهم غيرُ مُجاورينَ لَنَا انْتَهَى أي: فلا يَفْسُدُ العقدُ بهذا الشرطِ اه. سم، وَلَكِ أَن تَمْنَعَ الْمُخَالَفَةَ بِأَن المُرَادَ كما يَقْبِضُهُ السَّيَاقُ، أو بِمَحَلِّ بِجَوَارِنَا. □ فَوَدَّ: (إذا قَصَدُوهُمْ) أي: قَصَدَ أَهْلُ الحزبِ بسوءِ الدُّمَيْنِ الكائِنِينَ في هذا المحلِّ.

□ فَوَدَّ: (وَجُوبًا) إلى قولِ المثنى، أو أَسْلَمَ في المُعْنَى إلَّا قوله: ولو مع غيره.

□ فَوَدَّ (سني): (كنيسة) وَيَتَّ نَارٍ لِلْمَجُوسِ اه. مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وبيعة) بالكسرِ لِلتَّصَارِي مُخْتَارٌ اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (وصومعة) كَجَوْهَرَةٍ يَتَّ لِلتَّصَارِي اه. قاموس. □ فَوَدَّ: (حالُ كُونِهِمْ مُسْتَقِلِّينَ إلخ) عليه، وَيَجُوزُ جَعْلُ عَلَى الْمُصَاحِبَةِ أي: أو أَسْلَمَ أَهْلُهُ معه أي: مُصَاحِبِينَ لَهُ، وكائِنِينَ فِيهِ، أو بِمَعْنَى فِي أي: كائِنِينَ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ اه. سم. □ فَوَدَّ: (كاليمَن) إلى قوله: قال الرَّزَّكَسِيُّ في النِّهَايَةِ إلَّا قوله: وذلك إلى، وإنْ لَمْ يُشْرَطْ، وقوله: وَمَرَّ إِلَى أَمَّا مَا بُنِيَ، وقوله: فَقَطَّ. □ فَوَدَّ: (وقولُ شارحِ إلخ) تَبَعَ المُعْنَى هذا الشَّارِحَ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الرُّوضَةِ كَالْمَدِينَةِ، وَالْيَمَنِ انْتَهَى، وَيُجَابُ عَنْ نَظَرِ الشَّارِحِ بِأَن دُخُولَهَا فِي هَذَا الْقِسْمِ الْمُقْتَضِي ثُبُوتِ هَذَا الْحُكْمِ لَا يُنَافِي اخْتِصَاصَهَا بِحُكْمٍ آخَرَ، وَهُوَ مَنْعُ سُكْنَاهَا لَا سِيَّمًا، وَهَذَا الْمَنْعُ إِنَّمَا كَانَ فِي آخِرِ الْإِسْلَامِ، وَتَحَقَّقَ الْعَمَلُ بِالْحُكْمِ الْأَوَّلِ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ قَبْلَ مَنْعِ السُّكْنَى اه. سَيِّدُ عَمَرٍ عِبَارَةٌ ع ش. وقد يُجَابُ بِأَن مُرَادَهُ التَّمثِيلُ بِهِ لِمَا أَسْلَمَ أَهْلُهُ عَلَيْهِ فَلَا يُنَافِي أَنَّ الْمَدِينَةَ مِنَ الْحِجَازِ، وَهُمْ لَا يُمكنونَ مِنَ الْإِقَامَةِ فِيهِ اه. وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ المُرَادَ التَّمثِيلَ لِأَصْلِ مَا أَسْلَمَ أَهْلُهُ عَلَيْهِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْإِحْدَاثِ، وَعَدَمِهِ اه. □ فَوَدَّ: (مُطلقًا) أي أَخَذُوا كَنِيْسَةً، وَنَحَوَهَا أَمْ لَا.

□ فَوَدَّ: (أو بِمَحَلِّ إلخ) وهو صادقٌ بدارِ الحزبِ، وَيُخَالِفُهُ قوله: فِي شَرْحِ الرُّوضِ بِخِلَافِ مَا لَوْ شُرِّطَ أَن لا يَنْدَبَ عَنْهُمْ مَنْ لا يَمُرُّ بنا، أو يَمُرُّ بنا، وَهُمْ غيرُ مُجاورينَ لَنَا. اه. أي: فلا يَفْسُدُ العقدُ بهذا الشرطِ. □ فَوَدَّ: (أو أَسْلَمَ أَهْلُهُ عَلَيْهِ) أي: مُصَاحِبِينَ لَهُ، وكائِنِينَ فِيهِ، أو بِمَعْنَى فِي أي: كائِنِينَ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

لِخَبْرِ ابْنِ عَدِيٍّ «لَا تُبْنَى كَنِيسَةٌ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا يُجَدَّدُ مَا خَرِبَ مِنْهَا»، وَجَاءَ مَعْنَاهُ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، وَلَا مُخَالِفَ لِهَما وَيُهْدَمُ وَجُوبًا مَا أَحْدَثُوهُ، وَإِنْ لَمْ يُشْرَطْ عَلَيْهِمْ هَدمُهُ، وَالصُّلْحُ عَلَى تَمْكِينِهِمْ مِنْهُ بَاطِلٌ، وَمَا وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَحَدٌ أَنَّهُ بَعْدَ الْإِحْدَاثِ، أَوْ الْإِسْلَامِ، أَوْ الْفَتْحِ يَبْقَى لِحْتِمَالِ أَنَّهُ كَانَ بِبَرِّيَّةٍ أَوْ قَرْيَةٍ، وَأَتَّصَلَ بِهِ الْعُمَرَانُ، وَكَذَا يُقَالُ: فِيمَا يَأْتِي فِي الصُّلْحِ، وَمَرَّ فِي الْقَاهِرَةِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ مَعَ الْجَوَابِ عَنْهُ، أَمَّا مَا بُنِيَ مِنْ ذَلِكَ لِتُزُولِ الْمَارَّةُ فَقَطْ، وَلَوْ مِنْهُمْ فَيَجُوزُ كَمَا جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الشَّامِلِ، وَغَيْرُهُ (وَمَا فَتَحَ عَنُودَ) كِمِضِرٍّ عَلَى مَا مَرَّ، وَبِلَادِ الْمَغْرِبِ (لَا يُخَدِّثُونَهَا فِيهِ) أَي: لَا يَجُوزُ تَمْكِينُهُمْ مِنْ ذَلِكَ، وَيَجِبُ هَدمُ مَا أَحْدَثُوهُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ مَلَكُواهَا بِالْإِسْتِيلَاءِ (وَلَا يَقْرَءُونَ عَلَى كَنِيسَةٍ كَانَتْ فِيهِ) حَالُ الْفَتْحِ يَقِينًا (فِي الْأَصَحِّ) لِذَلِكَ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَعَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ تَقْرِيرُ الْكَنَائِسِ بِمِضِرٍّ، وَالْعِرَاقِ؛ لِأَنَّهُمَا

قوله: (لِخَبْرِ ابْنِ عَدِيٍّ لَا تُبْنَى الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عَدِيٍّ عَنْ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تُبْنَى الْخ. قوله: (وَجَاءَ مَعْنَاهُ عَنْ عُمَرَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَمَّا صَالَحَ نَصَارَى الشَّامِ كَتَبَ إِلَيْهِمْ كِتَابًا أَنَّهُمْ لَا يَنْوَنَ فِي بِلَادِهِمْ، وَلَا فِيمَا حَوْلَهَا دَيْرًا، وَلَا كَنِيسَةً، وَلَا صَوْمَعَةً رَاهِبٍ، وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَا مُخَالِفَ لِهَما مِنَ الصَّحَابَةِ اهـ.
قوله: (لِهَما) أَي: عُمَرَ وَابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا. قوله: (وَالصُّلْحُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَلَوْ عَاقَدَهُمُ الْإِمَامُ عَلَى التَّمَكُّنِ مِنْ إِحْدَاثِهَا فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ اهـ. قوله: (وَمَا وَجَدَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَإِنْ أَطْلَقَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: بَعْدَ الْإِحْدَاثِ إِلَى قَوْلِهِ: يَبْقَى، وَقَوْلُهُ: وَكَذَا إِلَى قَوْلِهِ: أَمَّا مَا بُنِيَ، وَقَوْلُهُ: فَقَطْ، وَقَوْلُهُ: وَمَرَّ الْجَوَابُ عَنْهُ فِي مِضِرٍّ. قوله: (بَعْدَ الْإِحْدَاثِ، أَوْ الْإِسْلَامِ) نَشَرَّ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ، وَقَوْلُهُ: أَوْ الْفَتْحِ أَي: عَنُودَ الْآتِي، وَقَدَّمَهُ إِلَى هُنَا لِمُجَرَّدِ الْإِخْتِصَارِ. قوله: (فِي الصُّلْحِ) أَي: فِي صَوْرَتِي الْفَتْحِ صُلْحًا. قوله: (كِمِضِرٍّ) أَي: الْقَدِيمَةِ، وَمِثْلُهَا فِي الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ مِضِرُّنَا الْآنَ؛ لِأَنَّهُمَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً حَالَةَ الْفَتْحِ فَأَرْضُهَا الْمُنْسُوبَةُ إِلَيْهَا لِلْغَانِمِينَ، فَيُبَيِّتُ لَهَا أَحْكَامُ مَا كَانَ مَوْجُودًا حَالِ الْفَتْحِ، وَبِهِ يُعْلَمُ وَجُوبُ هَدمِ مَا فِي مِضِرِّنَا، وَمِضِرُّ الْقَدِيمَةِ مِنَ الْكَنَائِسِ الْمَوْجُودَةِ الْآنَ اهـ. ع ش، وَيَأْتِي عَنْ سَمٍّ مَا يُوَافِقُهُ، وَمَرَّ فِي الشَّارِحِ مَا يُخَالِفُهُ، وَيُشِيرُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: الْآتِي، وَمَرَّ الْجَوَابُ عَنْهُ فِي مِضِرٍّ. قوله: (عَلَى مَا مَرَّ) أَي: قُبِيلَ فَضْلِ الْأَمَانِ مِنْ أَنَّ مِضِرَّ فُتِحَتْ عَنُودَ، وَقِيلَ: صُلْحًا اهـ.

قوله: (لَا يُخَدِّثُونَهَا الْخ) وَكَمَا لَا يَجُوزُ إِحْدَاثُهَا لَا يَجُوزُ إِعَادَتُهَا إِذَا انْهَدَمَتْ اهـ.
قوله: (حَالُ الْفَتْحِ الْخ) تَقْيِيدُ لِمَحَلِّ الْخِلَافِ، وَسَيَذْكُرُ مُحْتَزَّرَهُ بِقَوْلِهِ: وَالْمُنْهَدَمَةُ الْخ. قوله: (قَالَ الزَّرْكَشِيُّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَجُوزُ تَقْرِيرُ الْكَنَائِسِ بِمِضِرٍّ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ اهـ.
قوله: (فَلَا يَجُوزُ تَقْرِيرُ الْكَنَائِسِ بِمِضِرٍّ) أَقُولُ: قِيَاسُ ذَلِكَ امْتِنَاعُ تَقْرِيرِ كَنَائِسِ الْقَاهِرَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ

قوله: (يَقِينًا) تَقْيِيدُ لِمَحَلِّ الْخِلَافِ. قوله: (وَعَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ تَقْرِيرُ الْكَنَائِسِ بِمِضِرٍّ) أَقُولُ: قِيَاسُ ذَلِكَ امْتِنَاعُ تَقْرِيرِ كَنَائِسِ الْقَاهِرَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْغَرَضُ فَتْحَ مِضِرٍّ عَنُودَ فَالْمَلِكُ بِالْإِسْتِيلَاءِ شَامِلٌ لِمَا حَوَّلَهَا،

فُتِحَا عَنْوَةً أَنْتَهَى، وَمَرَّ الْجَوَابُ عَنْهُ فِي مِضْرٍ، وَالْمُنْهَدِمَةُ، وَلَوْ بَفَعْلِنَا أَيْ: قَبْلَ الْفَتْحِ فِيمَا يَظْهَرُ لَا يُقَرَّرُونَ عَلَيْهَا قَطْعًا.

(أَوْ) فُتِحَ (صُلُحًا بِشَرِطِ الْأَرْضِ لَنَا، وَشَرِطِ إِسْكَانِهِمْ) بِخَرَجٍ (وإِبْقَاءِ الْكِنَانِيسِ)، وَنَحْوِهَا (لَهُمْ جَانٌ؛ لِأَنَّ الصُّلْحَ إِذَا جَازَ بِشَرِطِ كُلِّ الْبَلَدِ لَهُمْ فَبَعْضُهَا أَوْلَى، وَلَهُمْ حِينَئِذٍ تَرْمِيئُهَا، وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ: وَإِبْقَاءِ مَنَعِ الْإِحْدَاثِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَلَيْسَ مِنْهُ إِعَادَتُهَا، وَتَرْمِيئُهَا، وَلَوْ بِأَلَةٍ جَدِيدَةٍ، وَنَحْوُ تَطْيِينِهَا، وَتَنْوِيرِهَا مِنْ دَاخِلٍ، وَخَارِجٍ، وَقَضِيَّتُهُ أَيْضًا مَنَعُ شَرِطِ الْإِحْدَاثِ،.....

الغرضُ فَتَحَ مِضْرَ عَنْوَةٍ فَالْمَلِكُ بِالْإِسْتِيلَاءِ شَامِلٌ لِمَا حَوَالَيْهَا، وَمِنْهُ مَحَلُّ الْقَاهِرَةِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَمْ يَتَحَقَّقْ شُمُولُ الْفَتْحِ لِمَحَلِّ الْقَاهِرَةِ كَأَنْ يَكُونَ بِهِ مُتَعَلِّبٌ تَغْلِيًّا يَمْنَعُ تَحَقُّقَ الْإِسْتِيلَاءِ عَلَى مَحَلِّهِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ اهـ. سم. فَوَدَّ: (وَمَرَّ الْجَوَابُ عَنْهُ) أَيْ: قُبِيلَ فَضْلِ الْأَمَانِ اهـ. سم.

فَوَدَّ: (وَالْمُنْهَدِمَةُ الْخ) أَيْ: وَمَا لَمْ يُعْلَمْ وَجُودُهُ حَالَ الْفَتْحِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ: الْمَارِّ يَتَيْنَا.

فَوَدَّ: (وَالْمُنْهَدِمَةُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي الْقَائِمَةِ عِنْدَ الْفَتْحِ أَمَّا الْمُنْهَدِمَةُ، أَوِ الَّتِي هَدَمَهَا الْمُسْلِمُونَ فَلَا يُقَرَّرُونَ عَلَيْهَا قَطْعًا.

(تَنْبِيْهٌ): لَوْ اسْتَوَلَى أَهْلُ حَرْبٍ عَلَى بَلَدٍ أَهْلٍ ذِمَّةً، وَفِيهَا كِنَانِيسُهُمْ ثُمَّ اسْتَعَدَّنَاهَا مِنْهُمْ عَنْوَةً أَجْرِي عَلَيْهَا حُكْمُ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ اسْتِيلَاءِ أَهْلِ حَرْبٍ قَالَهُ صَاحِبُ الْوَاقِي، وَاسْتَظْهَرَهُ الرَّزْكَانِيُّ اهـ.

فَوَدَّ (سَنِي): (جَازَ) الْمُرَادُ بِهِ عَدَمُ الْمَنَعِ؛ إِذَا الْجَوَارِ حُكِّمَ شَرْعِيًّا، وَلَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِجَوَازِ ذَلِكَ نَبَأَ عَلَيْهِ السُّبْكِيُّ اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (لِأَنَّ الصُّلْحَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَبِهِ صَرَّحَ فِي النَّهَايَةِ. فَوَدَّ: (وَلَيْسَ مِنْهُ) أَيْ: مِنْ الْإِحْدَاثِ اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (وَلَوْ بِأَلَةٍ جَدِيدَةٍ) مَعَ تَعَدُّرِ فِعْلٍ ذَلِكَ بِالْقَدِيمَةِ، وَخَذَهَا اهـ. نِهَائَةً، وَقَالَ فِي الْمُغْنِي، وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ: وَلَهُمْ تَرْمِيمٌ كِنَانِيسَ جَوَازِنَا إِنْقَاءَهَا إِذَا اسْتُهُدِمَتْ؛ لِأَنَّهَا مُبْقَاةٌ فَتُرْمَمُ بِمَا تَهْدَمُ لَا بِأَلَاتٍ جَدِيدَةٍ كَذَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ، وَالَّذِي قَالَهُ ابْنُ يُونُسَ فِي شَرْحِ الْوَجِيزِ، وَاقْتَضَى كَلَامُهُ الْإِتِّفَاقَ عَلَيْهِ لِأَنَّهَا تُرْمَمُ بِأَلَاتٍ جَدِيدَةٍ اهـ. فَوَدَّ: (وَنَحْوُ تَطْيِينِهَا الْخ)، وَلَيْسَ لَهُمْ تَوْسِيعُهَا؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي حُكْمِ كَنِيسَةٍ مُخَدَّئَةٍ مُتَّصِلَةٌ بِالْأُولَى اهـ. مُغْنِي، وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. فَوَدَّ: (وَتَنْوِيرِهَا) عَطْفٌ مُغَايِرٌ اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (مَنَعُ شَرِطِ الْإِحْدَاثِ) أَيْ: مِنْهُمْ عَلَيْنَا سِوَاءَ الْإِئْتِدَاءِ مِنْ جَانِبِهِمْ، وَوَأَقْفَهُمُ الْإِمَامُ،

وَمِنْهُ مَحَلُّ الْقَاهِرَةِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَمْ يَتَحَقَّقْ شُمُولُ الْفَتْحِ لِمَحَلِّ الْقَاهِرَةِ كَأَنْ يَكُونَ بِهِ مُتَعَلِّبٌ تَغْلِيًّا يَمْنَعُ تَحَقُّقَ الْإِسْتِيلَاءِ عَلَى مَحَلِّهِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ. فَوَدَّ: (وَمَرَّ الْجَوَابُ عَنْهُ) أَيْ: قَبْلَ فَضْلِ الْأَمَانِ. فَوَدَّ: (وَلَيْسَ مِنْهُ إِعَادَتُهَا، وَتَرْمِيمُهَا، وَلَوْ بِأَلَةٍ جَدِيدَةٍ، وَنَحْوُ تَطْيِينِهَا، وَتَنْوِيرِهَا الْخ) فِي الرِّوْضِ، وَشَرْحِهِ، وَلَهُمْ عِمَارَةٌ أَيْ: تَرْمِيمٌ كِنَانِيسَ جَوَازِنَا إِنْقَاءَهَا إِذَا اسْتُهُدِمَتْ فَتُرْمَمُ بِمَا تَهْدَمُ لَا بِأَلَاتٍ جَدِيدَةٍ كَذَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ، وَالَّذِي قَالَهُ ابْنُ يُونُسَ فِي شَرْحِ الْوَجِيزِ، وَاقْتَضَى كَلَامُهُ الْإِتِّفَاقَ عَلَيْهِ أَنَّهَا تُرْمَمُ بِأَلَاتٍ جَدِيدَةٍ قَالَ فِي الْأَصْلِ: وَلَا يَجِبُ إِخْفَاؤُهَا فَيَجُوزُ تَطْيِينُهَا مِنْ دَاخِلٍ، وَخَارِجٍ لَا إِحْدَاثُهَا فَلَوْ أَنَّهُدِمَتْ الْكِنَانِيسُ الْمُبْقَاةُ، وَلَوْ بِهِدْمِهِمْ لَهَا تَعَدُّيًا خِلَافًا لِلْفَارِقِيِّ إِعَادُوهَا، وَلَيْسَ لَهُمْ

وبه صرح الماوردي، ونقلًا عن الروياني، وغيره جوازَه، وأقرَّاه، وحمله الزركشي على ما إذا دعت إليه ضرورة قال: وإلا فلا وجه له، ورُدُّ بأن الأوجه إطلاق الجواز (وإن أطلق) شرط الأرض لنا، وسكت عن نحو الكنائس (فالأصح المنع) من إبقائها، وإحدايتها فتهدم كلها؛ لأن الإطلاق يقتضي صيرورة جميع الأرض لنا، ولا يلزم من بقائهم بقاء محل عبادتهم فقد يُسلمون، وقد يُخفون عبادتهم (أو) بشرط أن تكون الأرض لهم، ويُؤدون خراجها (فُرِثت) كنائسهم، ونحوها (ولهم الإحداث في الأصح)؛ لأن الأرض لهم.

(تنبيه) ما فتح من ديار الحريين بشرط مما ذكر لو استولوا عليه بعد كبيت المقدس كان عمر رضي الله عنه فتحه صلحًا على أن الأرض لنا، وأبقى لهم الكنائس، ثم استولوا عليه ففتح صلاح الدين بن أيوب كذلك، ثم فتح بشرط يخالف ذلك فهل العبرة بالشرط الأول؛ لأنه بالفتح الأول صار دار إسلام فلا يعود دار كفر كما هو ظاهر من صرائح كلامهم، ومَرَّ في

أو عكسه اه. ع ش. قو: (وبه صرح الخ) عبارة النهاية، وهو كذلك إن لم تدع له ضرورة، وإلا جاز اه. قو: (وحمله الزركشي الخ) اعتمدته النهاية كما مر. قو: (ورُد الخ) عبارة المغني، ومقتضى التعليل الجواز مطلقًا، وهو الظاهر اه. قو: (شرط الأرض) إلى التنبية في النهاية، وكذا في المغني إلا قوله: ولا يلزم إلى المتي. قو: (وسكت عن نحو الكنائس) أي: فلم يذكر فيه إبقاءه، ولا عدمه اه. مغني

قو: (سن): (فُرِثت الخ)، ولا يُمنعون من إظهار شعارهم كخمر، وخنزير، وأعيادهم، وضرب ناقوسهم، ويُمنعون من إيواء الجاسوس، وتبليغ الأخبار، وسائر ما تنصَّر به في ديارهم مغني، وروض مع شرحه، وفي سم بعد ذكر ذلك عن الروض وشرحه إلا قوله: ويُمنعون الخ ما نصه، وظاهر صنيعه أنهم يُمنعون من ذلك فيما تقدَّم اه. أي: كما سيأتي التضييع بذلك.

قو: (سن): (ولهم الإحداث الخ) هل يُشترط لصحة الصلح مع شرط الإحداث تعيين ما يُخديثونه من كنيسة، أو أكثر، ومقدار الكنيسة، أو يكفي الإطلاق فيه نظر، والذي ينبغي الصحة مع الإطلاق، ويُحمل على ما جرت به عادة مثلهم في مثل ذلك البلد، ويختلف بالكبر، والصغر اه. ع ش.

قو: (ما فتح) إلى قوله: أيضًا في النهاية إلا قوله: كان عمر إلى، ثم فتح، وقوله: ومَرَّ إلى، أو بالشرط، وقوله: وعجيب إلى، ومعنى لهم. قو: (كذلك) أي: صلحًا على أن الأرض لنا الخ. قو: (ثم فتح الخ) عطف على قوله: استولوا عليه.

توسيعها. اه. قوله: (ولو بالآلة الجديدة) مع تعدد فعل ذلك بالقديمة وحدها م ر. قو: (ونقلًا عن الروياني، وغيره جوازَه) جزم به الروض. قو: (وحمله الزركشي على ما إذا دعت إليه ضرورة) كتب عليه م ر. قو: (ولهم الإحداث في الأصح) زاد في الروض وشرحه، ولا يُمنعون من إظهار شعارهم كخمر، وخنزير، وأعيادهم، وضرب ناقوسهم وظاهر صنيعه أنهم يُمنعون من ذلك فيما تقدَّم.

فصل الأمان ما له تعلّق بذلك، أو بالشرط الثاني؛ لأنّ الأوّل نُسِخَ به، وإنّ لم تُصِرْ دارُ كُفْرِ كلِّ مُخْتَمَلٍ لِكِنَّ الوجّه هو الأوّل، وعجيبٌ يَمُنُّ أفتى بما يوافقُ الثاني، ومعنى لهم هنا، وفي نظائره المُوهمة جُلُّ ذلك لهم، واستحقاقهم له عدمُ المنع منه فقط؛ لأنّه من جُملة المعاصي في حقّهم أيضًا؛ لأنّهم مُكَلَّفُونَ بالفُروع، ولم يُنكز عليهم كالكُفْرِ الأعظمِ لِمَصْلَحَتِهِمْ بِمَكِينِهِمْ مِنْ دَارِنَا بِالْجِزْيَةِ لِيُسَلِّمُوا، أو يَأْمَنُوا، ومن هنا غَلِطَ الزَّرْكَشِيُّ، وغيره جَمْعًا تَوَهَّمُوا مِنْ تَقْرِيرِ الْأَصْحَابِ لَهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى مَعَاصِي أَنْتَهُمْ غَيْرُ مُكَلَّفِينَ بِهَا شَرْعًا، وَهُوَ غَفْلَةٌ فَاجِشَةٌ مِنْهُمْ إِذْ فَرَّقُوا بَيْنَ لَا يُمْنَعُونَ، وَلَهُمْ ذَلِكَ؛ إِذْ عَدَمُ الْمَنْعِ أَعْمٌ مِنَ الْإِذْنِ الصَّرِيحِ فِي الْإِبَاحَةِ شَرْعًا، وَلَمْ يَقُلْ بِهَا أَحَدٌ بَلْ صَرَّحَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ أَنَّ مَا يُخَالِفُ شَرْعَنَا لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ التَّقْرِيرِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا جَاءَ الشَّرْعُ بِتَرْكِ التَّعَرُّضِ لَهُمْ، وَالْفَرْقُ أَنَّ التَّقْرِيرَ يُوجِبُ فَوَاتَ الدَّعْوَةَ بِخِلَافِ تَرْكِ التَّعَرُّضِ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ تَأْخِيرِ الْمُعَاقِبَةِ إِلَى الْآخِرَةِ انْتَهَى، وَلِكُونَ ذَلِكَ مَعْصِيَةً حَتَّى فِي حَقِّهِمْ أَيْضًا أَفْتَى السُّبُكِّي بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِحَاكِمِ الْإِذْنُ لَهُمْ فِيهِ، وَلَا لِمُسْلِمٍ إِعَانَتُهُمْ عَلَيْهِ، وَلَا لِإِجَارِ نَفْسِهِ لِلْعَمَلِ فِيهِ، فَإِنْ رُفِعَ إِلَيْنَا فَسَخْنَاهُ، ثُمَّ اخْتَارَ لِنَفْسِهِ الْمَنْعَ مِنْ تَمَكِينِهِمْ مِنْ كُلِّ تَرْمِيمٍ، وَإِعَادَةِ مُطْلَقًا، وَانْتَصَرَ لَهُ وَلَدَهُ، وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ كَنَائِسِهِمُ الْمُسْتَحَقَّةُ

قوله: (لَكِنَّ الوجّه إلخ) قَدَّمْنَا عَنْ الْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ. □ قوله: (هو الأوّل) أي: إِنَّ الْعِبْرَةَ بِالْشَّرْطِ الْأَوَّلِ
 اه. ع ش. □ قوله: (وَمَعْنَى لَهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ: أَيْضًا فِي الْمُغْنِي. □ قوله: (هنا) أي: فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَهُمْ
 الْإِحْدَاثُ إلخ. □ قوله: (جُلُّ ذَلِكَ) أي: إِحْدَاثُ نَحْوِ الْكَنِيسَةِ فَلَا يُعَاقَبُونَ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ
 اسْتِحْقَاقُهُمْ لَهُ أَيْ: فَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ الْإِذْنُ لَهُمْ فِيهِ، وَيَأْتِي بِالْمَنْعِ مِنْهُ. □ قوله: (عَدَمُ الْمَنْعِ إلخ) خَبَرٌ قَوْلُهُ:
 وَمَعْنَى لَهُمْ إلخ. □ قوله: (عَدَمُ الْمَنْعِ مِنْهُ فَقَطْ) أَيْ: عَدَمُ تَعَرُّضِنَا لَهُمْ لَا أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُمْ ذَلِكَ، وَنُفْتِهِمْ بِهِ
 اه. نِهَآيَةً. □ قوله: (فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي عَنِ السُّبُكِّي، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ جَائِزٌ، بَلْ هُوَ مِنْ جُمْلَةِ
 الْمَعَاصِي الَّتِي يَقْرَءُونَ عَلَيْهَا كَشْرِبِ الْخَمْرِ، وَلَا نَقُولُ إِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ اه. □ قوله: (وَمِنْ هُنَا) أَيْ: مِنْ أَجْلِ
 أَنَّ مَعْنَى لَهُمْ هُنَا، وَفِي نَظَائِرِهِ عَدَمُ الْمَنْعِ مِنْهُ فَقَطْ. □ قوله: (فِي هَذَا الْبَابِ) أَيْ: بَابِ الْجِزْيَةِ.
 □ قوله: (وَهُوَ) أَيْ: هَذَا التَّوَهُّمُ. □ قوله: (مِنْهُمْ) أَيْ: الْجَمْعُ الْمَذْكُورُ. □ قوله: (الصَّرِيحُ إلخ) صِفَةٌ
 كَاشِفَةٌ لِلْإِذْنِ. □ قوله: (أَنَّ مَا يُخَالِفُ إلخ) أَيْ: بِأَنَّ مَا إلخ. □ قوله: (انْتَهَى) أَيْ: كَلَامُ الْقَاضِي.
 □ قوله: (وَلِكُونَ ذَلِكَ) أَيْ: نَحْوِ إِحْدَاثِ الْكَنِيسَةِ. □ قوله: (أَفْتَى السُّبُكِّي) إِلَى قَوْلِهِ: وَانْتَصَرَ فِي
 الْمُغْنِي. □ قوله: (لَا يَجُوزُ لِحَاكِمِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي عَنِ السُّبُكِّي لَا يَحِلُّ لِلسُّلْطَانِ، وَلَا لِلْقَاضِي أَنْ يَقُولَ
 لَهُمْ أَفْعَلُوا ذَلِكَ اه. □ قوله: (فَسَخْنَاهُ) أَيْ: الْإِجَارَ الْمَذْكُورَ. □ قوله: (ثُمَّ اخْتَارَ) أَيْ: السُّبُكِّي مِنْ كُلِّ
 تَرْمِيمٍ، وَإِعَادَةِ أَيْ: لِنَحْوِ كَنِيسَةٍ مُطْلَقًا أَيْ: سَوَاءٌ اسْتَحَقَّتِ الْإِبْقَاءَ، أَوْ لَا. □ قوله: (وَلَا يَجُوزُ إلخ)
 عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَائِدَةٌ قَالَ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ وَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ دُخُولُ كَنَائِسِ أَهْلِ الذِّمَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ،
 وَمُقْتَضَى ذَلِكَ الْجَوَازُ بِالْإِذْنِ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ فِيهَا صُورَةً، فَإِنْ كَانَتْ، وَهِيَ لَا تَنْفَكُ
 عَنْ ذَلِكَ حَرَمٌ هَذَا إِذَا كَانَتْ مِمَّا يَقْرَءُونَ عَلَيْهَا، وَلَا جَازَ دُخُولُهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةُ الْإِزَالَةِ،

الإبقاء إلا يأذنهم ما لم يكن فيها صورة مُعْظَمَة.
 (تَمْثَلَة) ما فُتِحَ عِنْدَهُ، أو على أَنَّهُ لَنَا لِلإِمَامِ رَدُّهُ عَلَيْهِمْ بِخَرَاكِ مُعَيَّنٍ يُؤَدُّونَهُ كُلَّ سَنَةٍ، وَتُؤْخَذُ
 الْجِزْيَةُ مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ أَجْرَةٌ لَا تَسْقُطُ بِإِسْلَامِهِمْ، وَمَنْ ثُمَّ أَخَذَ مِنْ أَرْضٍ نَحْوِ صَبْيٍ، وَلَهُمْ الْإِيجَارُ
 لَا نَحْوِ الْبَيْعِ، وَلَا يُشْتَرَطُ بَيَانُ الْمُدَّةِ بَلْ يَكُونُ مُؤَبَّدًا كَمَا مَرَّ فِي أَرْضِ الْعِرَاقِ، وَالْأَرَاكِزِ الَّتِي
 عَلَيْهَا خَرَاجٌ لَا يُعْرَفُ أَصْلُهُ يُحْكَمُ بِحُلِّ أَخِذِهِ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ وَضَعَ بِحَقِّ كَمَا تَقَرَّرُ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ
 لَهُمْ بِخَرَاكِ مَعْلُومٍ كُلِّ سَنَةٍ يَنْفِي بِالْجِزْيَةِ عَنْ كُلِّ حَالِمٍ مِنْهُمْ صَحَّ، وَأُجْرِيَتْ عَلَيْهِمْ أَحْكَامُهَا
 فَيُؤْخَذُ، وَإِنْ لَمْ يَزْرَعُوا، وَيَسْقُطُ بِإِسْلَامِهِمْ فَإِنْ اشْتَرَاهَا، أَوْ اسْتَأْجَرَهَا مُسَلِّمٌ صَحَّ وَالْخَرَاجُ عَلَى
 الْبَائِعِ، وَالْمُؤَجَّرِ، (وَيُتَمَتَّنُونَ)، وَإِنْ لَمْ يُشْرَطْ مِنْهُمْ فِي عَقْدِ الذِّمَّةِ عَلَى الْمَعْتَمِدِ (وَجُوبًا)، وَقِيلَ:
 نَذَبًا مِنْ رَفْعِ بِنَاءٍ لَهُمْ، وَلَوْ لِيَخَوْفِ سُرَاقٍ يَقْصِدُونَهُمْ فَقَطْ عَلَى الْأَوْجِهَةِ.....

وَالْغَالِبُ كَنَائِسِهِمُ الْآنَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ اهـ. □ فَوَدَّ: (مُعْظَمَة) احْتِرَازٌ عَنِ الصُّورَةِ الْمُنْقُوشَةِ فِي الْأَخْجَارِ
 الْمَفْرُوشَةِ. □ فَوَدَّ: (مَا فُتِحَ) إِلَى قَوْلِهِ: عَلَى الْمُعْتَمِدِ فِي الْمُنْعَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَا يُشْتَرَطُ إِلَى، أَوْ عَلَى
 أَنَّهُ. □ فَوَدَّ: (أَوْ عَلَى أَنَّهُ لَنَا) أَيِ: أَوْ فُتِحَ صَلَاحًا عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ لَنَا. □ فَوَدَّ: (لِلْإِمَامِ رَدُّهُ الْخ) خَبَرٌ مَا فُتِحَ
 الْخ. □ فَوَدَّ: (وَتُؤْخَذُ الْجِزْيَةُ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُنْعَى فَالْمَأْخُودُ مِنْهُمْ أَجْرَةٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَقْدُ إِجَارَةٍ فَلَا يَسْقُطُ
 بِإِسْلَامِهِمْ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَتَلَعَّ دِينَارًا، وَالْجِزْيَةُ بَاقِيَةٌ فَتَجِبُ مَعَ الْأَجْرَةِ اهـ. □ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ) أَيِ:
 الْخَرَاجِ. □ فَوَدَّ: (لَا تَسْقُطُ الْخ) خَبَرٌ ثَانٍ؛ لِأَنَّ لَكَ الْأَوَّلَى التَّذْكِيرَ. □ فَوَدَّ: (مِنْ أَرْضٍ نَحْوِ صَبْيٍ) أَيِ:
 مِمَّنْ لَا جِزْيَةَ عَلَيْهِ كَمَجْنُونٍ، وَامْرَأَةٍ، وَخُنْثَى اهـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَلَهُمْ الْإِيجَارُ)؛ لِأَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ يُؤْجَرُ
 اهـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لَا نَحْوِ الْبَيْعِ) أَيِ: مِمَّا يُزِيلُ الْمَلِكُ كَالْهَبَةِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُشْتَرَطُ الْخ) أَيِ: فِي رَدِّهِ
 إِلَيْهِمْ بِخَرَاكِ مُعَيَّنٍ. □ فَوَدَّ: (أَوْ عَلَى أَنَّهُ) أَيِ: مَا فُتِحَ صَلَاحًا الْخ، وَهَذَا عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: أَوْ عَلَى أَنَّهُ لَنَا
 الْخ وَكَانَ الْأَنْسَبُ تَقْدِيمَهُ عَلَى قَوْلِهِ: وَالْأَرَاكِزِ الَّتِي الْخ. □ فَوَدَّ: (كُلُّ سَنَةٍ) يَغْنِي: يُؤَدُّونَهُ كُلَّ سَنَةٍ.
 □ فَوَدَّ: (صَحَّ) أَيِ: الصَّلَاحُ الْمَذْكُورُ. □ فَوَدَّ: (وَأُجْرِيَتْ عَلَيْهِ) أَيِ: الْخَرَاجُ الْمَأْخُودُ أَحْكَامُهَا أَيِ:
 الْجِزْيَةُ فَيُصْرَفُ مُصْرَفَ الْفَيْءِ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ أَرْضِ صَبْيٍ، وَمَجْنُونٍ، وَامْرَأَةٍ، وَخُنْثَى اهـ. مُغْنِي.
 □ فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَزْرَعُوا) أَيِ: الْأَرْضِ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ اشْتَرَاهَا) أَوْ اتَّهَبَهَا اهـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (صَحَّ) أَيِ:
 وَعَلَيْهِ الثَّمَنُ، وَالْأَجْرَةُ اهـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (عَلَى الْبَائِعِ الْخ) أَيِ: بَاقٍ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ جِزْيَةٌ اهـ. سَم.
 □ فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يُشْرَطْ) إِلَى قَوْلِهِ: وَالْأَوْجِهَةِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: عَلَى الْمُعْتَمِدِ، وَقَوْلُهُ: فَقَطْ.
 □ فَوَدَّ: (وَلَوْ لِيَخَوْفِ سُرَاقٍ الْخ) بَلْ ظَاهِرُهُ، وَلَوْ لِيَخَوْفِ الْقَتْلِ، وَنَحْوِ مَنْعِهِمْ إِنْ تَعَيَّنَ الرَّفْعُ طَرِيقًا فِي

□ فَوَدَّ: (وَالْخَرَاجُ عَلَى الْبَائِعِ، وَالْمُؤَجَّرِ) أَيِ: لِأَنَّهُ جِزْيَةٌ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ لِيَخَوْفِ سُرَاقٍ) بَلْ ظَاهِرُهُ، وَلَوْ
 لِيَخَوْفِ الْقَتْلِ، وَنَحْوِهِ نَعَمْ إِنْ تَعَيَّنَ الدَّفْعُ طَرِيقًا فِي دَفْعِ الْقَتْلِ، أَوْ نَحْوِهِ لَمْ يَتَّعِدِ الْجَوَارِ قُلُوْ لَمْ يُمَكِّنِ
 الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ إِلَّا بِالْإِنْتِقَالِ إِلَى بَلَدٍ أُخْرَى فَهَلْ يُكَلِّفُ الْإِنْتِقَالَ، وَإِنْ شَقَّ حَسًّا، وَمَعْنَى لِمُفَارَقَةِ
 الْمَالُوفِ، أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ.

(على بناء جارٍ مسلم)، وإن كان في غاية القصر، وقَدَّرَ على تعليته من غير مشقة نعم، بحث البلقيني تقييده بما إذا اعتيد مثله للسكنى، وإلا لم يُكَلَّفِ الذمِّيُّ التَّقْصُّرَ عن أَقْلِ الْمُعْتَادِ، وإن عَجَزَ المسلم عن تسميم بنائه، وذلك لِحَقِّ اللَّهِ تعالى، وتعظيمًا لدينه فلا يُباح بِرِضا الجارِ، أمَّا جَارُ ذِمِّيٍّ فلا مَنعَ وإن اختلفت مِلَّتُهُما على الأوجه، وخرج برفع شراؤه لِدَارٍ عالية لم تَسْتَحِقْ الهَدْمَ فلا يُمنَعُ إلا من الإشراف منها كصبيانهم فيمنَعُ من طُلُوعِ سَطْحِهَا إلا بعدَ تَحْجِيرِهِ كما قاله الماوردي، وغيره، ونازع فيه الأذرعِيُّ بأنَّه زيادةُ تعليةٍ إن كان بنحوِ بناءٍ، ويُجابُ بأنَّه لِمَصْلَحَتِنَا فلم ينظر فيه لذلك، وله استجَارُها.....

دَفَعِ الْقَتْلَ، أو نَحَوَهُ لم يَتَّعِدِ الْجَوَازُ اهـ. سم.

﴿قول (السن): (على بناء جارٍ مسلم الخ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ اشْتَرَكَ مُسْلِمٌ، وَذِمِّيٌّ فِي بِنَاءٍ أَعْلَى مِنْ بِنَاءِ جَارٍ لَهَا مُسْلِمٌ هَلْ يُهْدَمُ، وَالْجَوَابُ أَنَّ الْمُتَّجَعَ أَنَّهُ يُهْدَمُ؛ لِأَنَّهُ صَدَقَ عَلَيْهِ إِغْلَاءُ بِنَاءِ ذِمِّيٍّ عَلَى جَارِهِ الْمُسْلِمِ، وَأَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى الذِّمِّيِّ بِتَقْضِيَةِ آلَةِ الْمُسْلِمِ، أَوْ تَلْفِهَا بِالْهَدْمِ، وَإِنْ كَانَ الْهَدْمُ بِسَبَبِهِ اهـ. سم بِحَذْفٍ. ﴿قوله: (وإن كان) إلى قوله: ولا نُسَلِّمُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: كما قاله إلى، وله استجَارُها، وقوله: لكن يأتي، وتردَّدَ. ﴿قوله: (وقدَّرَ) أي: المسلم. ﴿قوله: (نعم بحث البلقيني) عبارةُ النِّهَايَةِ نَعَمْ يَتَّجِعُ كما قاله البلقيني اهـ. وعبارةُ الْمُغْنِي، وَمَحَلُّ الْمَنعِ كما قال البلقيني إذا كان بناءُ المسلمِ وَمِمَّا يُعْتَادُ فِي السُّكْنَى فَلَوْ كَانَ قَصِيرًا لَا يُعْتَادُ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ بِنَاؤُهُ، أَوْ لِأَنَّهُ هَدِمَهُ إِلَى أَنْ صَارَ كَذَلِكَ لَمْ يُمنَعِ الذِّمِّيُّ مِنْ بِنَاءِ جِدَارِهِ عَلَى أَقْلٍ مَا يُعْتَادُ فِي السُّكْنَى اهـ. ﴿قوله: (وإن عَجَزَ المسلم الخ) غَايَةُ فِي قَوْلِهِ: لَمْ يُكَلَّفِ الذِّمِّيُّ الْخ. ﴿قوله: (وذلك) راجعٌ إلى ما في المتن. ﴿قوله: (أما جارُ ذِمِّيٍّ الخ) مُحْتَزَرُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ مُسْلِمٍ. ﴿قوله: (شراؤه الخ) وكذا ما بَنَوَهُ قَبْلَ تَمَلُّكِ بِلَادِهِمْ؛ لِأَنَّهُ وَضِعَ بِحَقٍّ، فَإِنْ انْهَدَمَ الْبِنَاءُ الْمَذْكُورُ امْتَنَعَ الْعُلُوُّ، وَالْمُسَاوَاةُ مُغْنِي. ﴿قوله: (عالية) أي: أو مساوية بالأولى. ﴿قوله: (فلا يُمنَعُ) أي: الذِّمِّيُّ. ﴿قوله: (من الإشراف) أي: على المسلم. ﴿قوله: (كصبيانهم) أي: كَنَعَ صَبْيَانَهُمْ مِنْ الْإِشْرَافِ عَلَى الْمُسْلِمِ بِخِلَافِ صَبْيَانِنَا حَكَاهُ فِي الْكِفَايَةِ عَنِ الْمَاوَرَدِيِّ اهـ. مُغْنِي. ﴿قوله: (فَيُمنَعُ) أي: كُلٌّ مِنَ الذِّمِّيِّ، وَصَبْيَانِهِ. ﴿قوله: (إلا بعدَ تَحْجِيرِهِ) أي: نَضَبٌ مَا يُمنَعُ الْإِشْرَافَ. ﴿قوله: (كما قاله) إلى قوله: وَلَهُ الْخِ بَرَاءَةُ النِّهَايَةِ، وَلَا يَقْدَحُ فِي ذَلِكَ كَوْنُهُ زِيَادَةً تَعْلِيَةً إِنْ كَانَ بِنَحْوِ بِنَاءٍ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ لِمَصْلَحَتِنَا لَمْ يُنْظَرْ فِيهِ لِذَلِكَ اهـ. ﴿قوله: (ونازع فيه) أي: فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَذْكُورِ. ﴿قوله: (بأنه) أي: التَّحْجِيرِ. ﴿قوله: (وله استجَارُها الخ) أي: بِلَا خِلَافٍ اهـ. مُغْنِي وَيَتَّبَعِي وَاسْتِعَارَتُهَا إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ ثَقُلَ بِخِلَافِهِ

﴿قوله: (على بناء جارٍ مسلم الخ)، وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ اشْتَرَكَ مُسْلِمٌ، وَذِمِّيٌّ فِي بِنَاءٍ دَارٍ، وَلَهُمَا جَارٌ مُسْلِمٌ هَلْ يُهْدَمُ، وَالْجَوَابُ أَنَّ الْمُتَّجَعَ أَنَّهُ يُهْدَمُ؛ لِأَنَّهُ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَعْلَى بِنَاءِ ذِمِّيٍّ عَلَى جَارِهِ الْمُسْلِمِ، وَأَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى الذِّمِّيِّ بِتَقْضِيَةِ آلَةِ الْمُسْلِمِ، أَوْ تَلْفِهَا بِالْهَدْمِ، وَإِنْ كَانَ الْهَدْمُ بِسَبَبِهِ فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ قَدَّمَ الْمُقْتَضِي لِلْهَدْمِ، وَهُوَ جِهَةُ الذِّمِّيِّ عَلَى الْمَانِعِ فَلِذَا هُدِمَ، وَالْمَانِعُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُقْتَضِي.

أيضاً، وشكناها لكن يأتي ما تقرّر عن الماوردّي هنا أيضاً كما هو ظاهر، وتردّد الزركشي في بقاء رؤسنيها؛ لأنّ التعلية من حقوق الملك، والروشن ليحقّ الإسلام، وقد زال وقضيّة كلامهم بقاءه؛ لأنّه يُغتفر في الدوام ما لا يُغتفر في الابتداء، ولا تُسلم أنّ التعلية من حقوق الملك لا غير، بل هي من حقوق الإسلام أيضاً كما صرحوا به بقولهم لو رضي الجار بها لم تجز؛ لأنّ الحقّ لله تعالى على أنّها أولى بالمنع من الروشن ألا ترى أنّ المسلم لو أذن في إخراج رؤسني في هواء ملكه جاز، ولا كذلك التعلية والأوجه أنّ الجار هنا أربعون من كلّ جانب كما في الوصيّة، وقول الجزجاني المراد أهل محلّه لا كلّ أهل البلد فيه نظر، وإنّ استظهره الزركشي، وغيره؛ لأنّه قد لا يعلو على أهل محلّه، ويعلو على ملاصقه من محلّة أخرى.....

فليراجع. ٥ قوله: (أيضاً) أي كالشراء. ٥ قوله: (لكن يأتي) أي: في السكّنة. ٥ قوله: (ما تقرّر) أي: من منع طلوع سطوحها إلا بعد تخجير. ٥ قوله: (وتردّد الزركشي إلخ) تردّد مفروض فيما لو ملك داراً لها رؤسني كما أفادته عبارة شرح الرّوض أي: والمُعني اه. سم عبارتهما نقلًا عن الزركشي، وهل يجري مثله فيما لو ملك داراً لها رؤسني حيث قلنا لا يشرع له رؤسني أي: وهو الأصح، أو لا يجري؛ لأنّ التعلية إلخ. ٥ قوله: (وقد زال) أي: حقّ الإسلام أي: بانقضاء الدار إلى الدّمي. ٥ قوله: (وقضيّة كلامهم إلخ) عبارة المُعني، والأوجه الأوّل اه. أي: جريان حكم التعلية في الرؤسني. ٥ قوله: (ولا تُسلم إلخ) يشير بهذا إلى ردّ قول الزركشي في تردّده؛ لأنّ التعلية من حقوق الملك إلخ اه. رشيدّي.

٥ قوله: (أيضاً) أي: كما أنّها من حقوق الملك. ٥ قوله: (أنّ المسلم لو أذن إلخ) أي: للدّمي في إخراج الرؤسني في هواء ملك المسلم كما هو صريح الكلام، ولا إشكال في ذلك، وإن استشكله الشهاب ابن قاسم؛ لأنّ الدّمي إنّما يُمنع من الإشراف في الطرقيّ المسبلة؛ لأنّه شبيه بالإخياء، وهو ممنوع منه ولا كذلك الإشراف في ملك المسلم بإذنه؛ لأنّ المنع إنّما كان لخصوص حقّ الملك كما لا يخفى اه. رشيدّي. وقوله: وقول الجزجاني إلخ اعتمده النهاية، والمُعني وشيخ الإسلام لكن زاد الأوّل ما نصّه نعم في هذه الحالة لا بدّ من مراعاة ملاصقة اه. قال الرشيدّي قوله: نعم في هذه الحالة إلخ فالحاصل حيثيّ أنّه لا يعلو على أهل محلّه، وإن لم يلاصقه، ولا على ملاصقه، وإن لم يكونوا من أهل محلّه اه. وهو أيضاً حاصل قول الشارح الآتي نعم إنّ شرط إلخ. ٥ قوله: (المراد أهل محلّه إلخ) عبارة النهاية، والأوجه أنّ الجار هنا أهل محلّه كما قاله الجزجاني، واستظهره الزركشي وغيره اه. أي: فما زاد على أهل محلّه لا يُمنع من مساواة بنائه له، أو ارتفاعه عليه، ولو لم يصل للأربعين داراً اه. ع ش. ٥ قوله: (ويعلو على ملاصقة إلخ) قد يقال: كلّ ملاصق له من أيّ جانب كان هو من محلّه اه. سم.

٥ قوله: (وتردّد الزركشي إلخ) تردّد مفروض فيما لو ملك داراً لها رؤسني كما أفادته عبارة شرح الرّوض. ٥ قوله: (لو أذن) ظاهره أذن للدّمي، وحيثيّ فليراجع ذلك فإنّه مُشكل. ٥ قوله: (ويعلو على ملاصقه من محلّة أخرى) قد يقال: كلّ ملاصق له من أيّ جانب هو من محلّه.

نعم، إن شَرَطَ مع الضَّبِطِ بذلك بُعْدَهُ عن بناءِ المسلم من سائرِ الجوانِبِ عُرْفًا بحيثُ صارَ لا يُنسَبُ إليه لم يَنْفَعْدِ اعْتِمَادُهُ حينئِذٍ، (وَالْأَصْحُ الْمَنْعُ مِنَ الْمُسَاوَةِ) أَيْضًا تَمَيِّزًا بَيْنَهُمَا (و) الْأَصْحُ (أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا بِمَحَلَّةٍ مُتَفَصِّلَةٍ) عَنْ الْمُسْلِمِينَ كَطَرَفٍ مُتَقَطِّعٍ عَنِ الْعِمَارَةِ بِأَنْ كَانَ دَاخِلَ الشُّوْرِ مَثَلًا، وَلَيْسَ بِحَارَتِهِمْ مُسْلِمٌ يُشْرِفُونَ عَلَيْهِ لِیُبْعِدَ مَا بَيْنَ الْبِنَاءِینِ فَاذْهَبَ اسْتِشْكَالُ تَصْوِيرِ الْإِنْفِصَالِ مَعَ عَدِّهِ مِنَ الْبَلَدِ (لَمْ يُمْتَنِعُوا) مِنْ رَفْعِ الْبِنَاءِ؛ إِذْ لَا ضَرَرَ هُنَا بِوَجْهِهِ، وَلَوْ لَاصَقَتْ أُبْنِیَّتُهُمْ دَوْرًا لِیَلِدَ مِنْ جَانِبٍ جَازَ الرَّفْعِ مِنْ بَقِیَّةِ الْجَوَانِبِ أی: حَيْثُ لَا إِشْرَافَ مِنْهُ، وَأَفْتَى أَبُو زُرْعَةَ بِمَنْعِ بُرُوزِهِمْ فِي نَحْوِ الثَّلِیْلِ عَلَى جَارٍ مُسْلِمٍ لِإِضْرَارِهِمْ لَهُ بِالْإِطْلَاعِ عَلَى عَوْرَتِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ كَالْإِعْلَاءِ قَالَ: بَلْ قِيَاسُ مَنْعِ الْمُسَاوَةِ ثُمَّ مَنَعَهَا هُنَا أَنْتَهَى وَإِنَّمَا يَنْتَهِجُهُ إِنْ جَازَ ذَلِكَ فِي أَصْلِهِ أَمَّا إِذَا مَنَعَ مِنْ هَذَا حَتَّى الْمُسْلِمِ كَمَا مَرَّ فِي إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ فَلَا وَجْهَ لِذِكْرِهِ هُنَا نَعَمْ، يُتَصَوَّرُ فِي نَهْرِ حَادِثٍ مَمْلُوكَةٍ حَاقًا، وَلَوْ رَفَعَ عَلَى بِنَاءِ الْمُسْلِمِ لَمْ يُسْقِطِ الْهَذْنَةُ بِتَعْلِيلِهِ

□ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيْ: بِمَا قَالَهُ الْجُرْجَانِيُّ. □ قَوْلُهُ: (بُعْدَهُ) أَيْ: بِنَاءِ الذِّمِّيِّ. □ قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ صَارَ) أَيْ: بِنَاءِ الذِّمِّيِّ لَا يُنسَبُ إِلَيْهِ أَيْ: إِلَى بِنَاءِ الْمُسْلِمِ مِنْ حَيْثُ الْجَبَرَةُ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَنْفَعْدِ اعْتِمَادُهُ) أَيْ: قَوْلِ الْجُرْجَانِيِّ. □ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) إِلَى قَوْلِهِ: بِأَنْ كَانَ فِي الْمُغْنِي، وَإِلَى قَوْلِهِ: وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: فَاذْهَبَ إِلَى الْمَثَرِ. □ قَوْلُهُ: (بَيْنَهُمَا) أَيْ: بِنَاءِ الْمُسْلِمِ، وَبِنَاءِ الذِّمِّيِّ. □ قَوْلُهُ (سَي: بِمَحَلَّةٍ)، وَالْمَحَلُّ بِفَتْحِ الْحَاءِ، وَالْكَسْرِ لُغَةً مُوَضِّعُ الْحُلُولِ، وَالْمَحَلُّ بِالْكَسْرِ الْأَجَلُّ، وَالْمَحَلَّةُ بِالْفَتْحِ الْمَكَانُ الَّذِي يَنْزِلُهُ الْقَوْمُ اه. ع ش عَنْ الْمِصْبَاحِ. □ قَوْلُهُ: (كَطَرَفٍ) أَيْ: مِنْ الْبَلَدِ اه. □ قَوْلُهُ: (بِأَنْ كَانَ الْإِخ) مُرَادُهُ بِذَلِكَ تَصْوِيرُ الْإِنْفِصَالِ مَعَ عَدِّهِ مِنَ الْبَلَدِ اه. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ بِحَارَتِهِمْ الْإِخ) حَالٌ مِنَ الْوَاوِ فِي كَانُوا. □ قَوْلُهُ: (مَعَ عَدِّهِ) أَيْ: الْمُتَفَصِّلِ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ رَفْعِ الْبِنَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ: أَيْ: حَيْثُ فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (بِمَنْعِ بُرُوزِهِمْ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْبُرُوزِ هُنَا أَنْ يَكُونَ بِنَاؤُهُ فِي حَاقَةِ التَّهْرِ أَقْرَبَ مِنْهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى بِنَاءِ جَارِهِ الْمُسْلِمِ لَكِنْ قَدْ يُنَاسِبُهُ التَّعْلِيلُ الْآتِي؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْقُرْبِ الْمَذْكُورِ الْإِطْلَاعُ عَلَى عَوْرَةِ جَارِهِ الْبَعِيدِ مِنْهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّهْرِ فَلْيُحَرِّزْ. □ قَوْلُهُ: (فِي نَحْوِ الثَّلِیْلِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فِي نَحْوِ الْخُلْجَانِ اه. □ قَوْلُهُ: (هَلَى جَارٍ مُسْلِمٍ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ عَلَى بِنَاءِ جَارٍ مُسْلِمٍ اه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: عَلَى بِنَاءِ جَارٍ مُسْلِمٍ ظَاهِرُ التَّقْيِيدِ بِهِ أَنَّهُ لَا يُمْنَعُ مِنَ الْبُرُوزِ عَلَى الْخُلْجَانِ بِغَيْرِ هَذَا الْقَيْدِ، وَحَيْثُ قَبِدَ بِالْجَارِ فَانْظُرْ فِي أَيِّ صُورَةٍ يُخَالِفُ الْخُلْجَانُ فِيهَا غَيْرَهَا مِنَ الدَّوْرِ حَتَّى تَكُونَ مَقْصُودَةٌ بِالْحُكْمِ اه. ع ش. وَتَظْهَرُ الْمُخَالَفَةُ بِمَا قَدَّمْتَهُ آتِفًا مِنَ الْمُرَادِ بِالْبُرُوزِ. □ قَوْلُهُ: (كَالْإِعْلَاءِ) أَيْ: كَالِإِضْرَارِ بِهِ. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيْ: فِي الْبِنَاءِ. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ يَتَصَوَّرُ) أَيْ: الْبُرُوزُ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَفَعَ) إِلَى قَوْلِهِ: أَخَذًا فِي

□ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ شَرَطَ مَعَ الضَّبِطِ بِذَلِكَ بُعْدَهُ عَنْ بِنَاءِ الْمُسْلِمِ مِنْ سَائِرِ الْجَوَانِبِ الْإِخ)، وَلَوْ لَاصَقَتْ دَارُ الذِّمِّيِّ دَارَ مُسْلِمٍ مِنْ أَحَدِ جَوَانِبِهَا اغْتَبِرَ فِي ذَلِكَ الْجَانِبِ عَدَمُ الْإِزْتِفَاعِ، وَالْمُسَاوَةِ، وَلَا يُغْتَبَرُ ذَلِكَ فِي بَقِیَّةِ الْجَوَانِبِ؛ لِأَنَّهُ لَا جَارَ فِيهِ كُنْزٌ.

المسلم، وكذا بيعه لمسلم على الأوجه أخذًا من قولهم في مواضع من الصلح، والعارية يَبْتُثُ للمشتري ما كان ليأبىه، وَيَتَرَدُّدُ التَّظَرُّ فيما لو أَسْلَمَ قَبْلَ الهَدْمِ، والذي يَتَّجِهَ إِبْقَاؤُهُ تَرْغِيئًا فِي الإسلام كما يَسْقُطُ عنه الرَّجْمُ بِإِسْلَامِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا قَالَ فِيما باعَهُ لِمُسْلِمٍ، أَوْ أَسْلَمَ الظَّاهِرُ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ ابْنِ الرَّفْعَةِ، وَغَيْرِهِ أَنَّ ذَلِكَ يَمْنَعُ مِنَ الْهَدْمِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَحَكَمْتُ أَيَّامَ قَضَائِي عَلَى يَهُودِيٍّ بِهِدْمِ بِنَاءِ أَعْلَاهُ، وَبِالتَّقْصِ عَنْ الْمُسَاوَاةِ لِجَارِهِ الْمُسْلِمِ فَأَقْرَزْتُهُ عَلَى بِنَائِهِ أَنْتَهَى فَمَا قَالَاهُ فِي الْإِسْلَامِ يُوَافِقُ مَا ذَكَرْتُهُ وَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا فِي الْبَيْعِ لِمُسْلِمٍ يُخَالِفُ مَا ذَكَرْتُهُ، وَالْأُوجُهُ مَا ذَكَرْتُهُ لِمَا عَلِمْتُ أَنَّهُ الْمُوَافِقُ لِكَلَامِهِمْ.

(وَيُمنَعُ الذَّمُّ) أَي: الذِّكْرُ الْمُكْلَفُ، وَمِثْلُهُ مُعَاهَدٌ، وَمُسْتَأْمَرٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (رُكُوبَ خَيْلٍ) لِمَا فِيهَا مِنَ الْعِزِّ وَالْفَخْرِ لَا فِي مَحَلَّةٍ انْفَرَدُوا فِيهَا غَيْرِ دَارِنَا عَلَى مَا رَجَحَهُ الزَّرْكَشِيُّ كَالْأَذْرَعِيِّ، وَاعْتَرَضَ، وَيُوجَّهُ.....

المُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا بَيْنَهُ لِمُسْلِمٍ الْخ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَحْكَمْ بِالْهَدْمِ حَاكِمٌ قَبْلَ الْبَيْعِ، وَعِبَارَةُ شَيْخِنَا الزِّيَادِيُّ، وَلَوْ بَنَى دَارًا عَالِيَةً، أَوْ مُسَاوِيَةً، ثُمَّ بَاعَهَا لِمُسْلِمٍ لَمْ يَسْقُطِ الْهَدْمُ إِذَا كَانَ بَعْدَ حُكْمِ الْحَاكِمِ بِالْهَدْمِ، وَلَا سَقَطَ أَه. ع ش، وَذَكَرَ الْمُعْنَى عَنْ ابْنِ الرَّفْعَةِ مِثْلَهَا، وَأَقْرَأَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يَتَّجِهَ إِبْقَاؤُهُ الْخ) قَالَ ع ش اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ أَه. وَقَالَ سَمِ أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَه. وَعِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَقِيلَ: الْأُوجُهُ بِقَاؤُهُ تَرْغِيئًا فِي الْإِسْلَامِ، وَأَفْتَى الْوَالِدُ بِخِلَافِهِ، وَهُوَ مُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ أَه. وَلَعَلَّهُ أَفْتَى بِهِمَا فِي، وَفَتْنَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ فَلْيُرَاجَعْ. □ قَوْلُهُ: (قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَحَكَمْتُ الْخ) أَقْرَأَهُ الْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَبِالتَّقْصِ الْخ) لَعَلَّهُ عَطَفَ تَفْسِيرَ. □ قَوْلُهُ: (فَمَا قَالَاهُ) أَيِ الشَّيْخِ، وَالْأَذْرَعِيُّ.

□ قَوْلُ (سَنَى): (وَيُمنَعُ الذَّمُّ) أَي: فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ أَه. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (أَي: الذِّكْرُ) إِلَى قَوْلِهِ: عَلَى مَا رَجَّحَهُ فِي النَّهَايَةِ، وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَمِثْلُهُ إِلَى الْمَثْنِ. □ قَوْلُهُ: (أَي: الذِّكْرُ الْخ) يُفِيدُ أَنَّ الْأَثْنَى، وَغَيْرَ الْمُكْلَفِ لَا يُمنَعُونَ أَه. سَم. أَي: كَمَا سَيَبِّهُ عَلَيْهِ الشَّارِحُ. □ قَوْلُهُ: (وَالْفَخْرِ) عَطَفَ تَفْسِيرَ أَه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (لَا فِي مَحَلَّةٍ) الْأُولَى فِي مَحَلٍّ أَه. سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ نَعَمْ لَوْ انْفَرَدُوا فِي مَحَلٍّ غَيْرِ دَارِنَا لَمْ يُمنَعُوا أَه. زَادَ الْمُعْنَى فِي أَقْرَبِ الْوُجْهَيْنِ إِلَى النَّصِّ كَمَا قَالَه الْأَذْرَعِيُّ أَه.

□ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا رَجَّحَهُ الزَّرْكَشِيُّ) اعْتَمَدَهُ الزِّيَادِيُّ. □ قَوْلُهُ: (كَالْأَذْرَعِيِّ) أَقْرَأَهُ الْأَسَنَى.

□ قَوْلُهُ: (وَاعْتَرَضَ) أَي: مَا رَجَّحَهُ الزَّرْكَشِيُّ مِنْ اسْتِثْنَاءٍ غَيْرِ دَارِنَا. □ قَوْلُهُ: (وَيُوجَّهُ) أَي: الْإِغْتِرَاضُ.

□ قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يَتَّجِهَ إِبْقَاؤُهُ تَرْغِيئًا فِي الْإِسْلَامِ الْخ) أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ، وَخَالَفَهُ فِي هَامِشِ الْأَنْوَارِ فَكَتَبَ فِيهِ عَدَمَ التَّقْرِيرِ، وَفَرَّقَ بِمَا كَتَبْنَاهُ بَعْضُ الْهَوَائِشِ. □ قَوْلُهُ: (أَي: الذِّكْرُ الْخ) يُفِيدُ أَنَّ الْأَثْنَى، وَغَيْرَ الْمُكْلَفِ لَا يُمنَعُونَ. □ قَوْلُهُ: (لَا فِي مَحَلَّةٍ انْفَرَدُوا فِيهَا غَيْرِ دَارِنَا الْخ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ، وَشَرْحُهُ فَإِنْ انْفَرَدُوا بِبِلَدَةٍ، أَوْ قَرْيَةٍ فِي غَيْرِ دَارِنَا فَوُجْهَانِ، ثُمَّ قَالَ فِي شَرْحِهِ: قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهُوَ أَي: عَدَمُ الْمَنْعِ الْأَقْرَبُ إِلَى النَّصِّ. أَه.

بأن العِزُّ يُنافي الدَّلَّةَ المضروبة عليهم في سائر الأمكنة، والأزمنة إلا أن يقال: لا نَظَرُ لذلك مع كونهم بغير دارنا إذ لا عِزٌّ فيه بالتسبة لنا، وألحق بها تعليم من لم يُزج إسلامه علوم الشرع، وآلتها إلا نحو علوم العربية على أن بعضهم عَمَّ المنع؛ لأن في ذلك تسليطاً لهم على عوامنا (لا) براذين خسيصة كما قاله الجويني، وغيره قال الزركشي وهو حسن، وعبارة أصل الروضة، واستثنى الجويني البرادين الخسيصة، وسكت عليه ففهم منه في الروض اعتماده فجزم به لكن قال الزركشي وغيره: الجمهور على أنه لا فرق ولا من رُكوب نفيسة زمن قتال استعتا بهم فيه كما بحثه الأذرعى، ولا رُكوب (حمير) نفيسة (وبغال نفيسة) لِحسنتهما، ولا عبرة بطرؤ عِزَّة البغال في بعض البلدان على أنهم يُفارقون من اعتاد رُكوبها من الأعيان بهيئة

فؤد: (بأن العِزُّ) أي: في غير دارنا. فؤد: (في سائر الأمكنة) أي: في جميعها. فؤد: (إلا أن يقال: إلخ) اغتمده النهاية، والمُعني كما مر. فؤد: (لذلك) أي: العِزُّ. فؤد: (وألحق بها) أي: بالخیل في المنع. فؤد: (تعليم من لم يُزج إلخ) من إضافة المضدر إلى مفعوله الأول. فؤد: (نحو علوم العربية إلخ) شامل للصرف، والتخوُّف لغيره. فؤد: (لا براذين) إلى قوله: (قال الزركشي) في النهاية. فؤد: (كما قاله الجويني) أقره النهاية، والمُعني وشيخ الإسلام. فؤد: (واستثنى الجويني) ضعيف، ولا يخلو من نظير اغتیاراً بالجنس اه. حَجَّ اه. ع ش، ولعل ما نقله عن حج في غير الثخفة، وإلا فصنعها كالأسنى، والنهاية، والمُعني تزجيح الإسيثاء، واعتماده. فؤد: (وسكت) أي: أضل الروضة. فؤد: (نفهم) أي: صاحب الروض منه أي: السكوت. فؤد: (في الروض) الأولى حذف في. فؤد: (على أنه لا فرق) أي: في منع رُكوب الخيل بين التقيس منها، والخسيس، وهو ظاهر كلام المُصنِّف اه. مُعني. فؤد: (ولا من رُكوب نفيسة إلخ) عطف على قوله: لا براذين إلخ بملاحظة المعنى. فؤد: (نفيسة) أي: من الخيل اه. مُعني. فؤد: (زمن قتال إلخ) وفقاً للنهاية، والمُعني، وقال ع ش هو المُعتمد اه. فؤد: (استعتا بهم فيه) أي: حيث يجوز اه. مُعني. فؤد: (كما بحثه الأذرعى) ظاهره، وإن لم يتعين ذلك طريقاً لتصر المسلمين، ويتبغى أن لا يكون مراداً، وأن ذلك يُعْتَمَد للضرورة اه. ع ش. فؤد: (ولا رُكوب حمير نفيسة) أي: قطعاً، ولوربيعة القيمة اه. مُعني. فؤد: (نفيسة) إلى قول المتن: (ولا يوقر) في النهاية لإا قوله: (وقد يشملها)، وقوله: (ومن ثم كان ذلك واجباً)، وقوله: (كالجزية) إلى المتن، وقوله: (وفي عمومته نظراً)، وقوله: (بالقيدين اللذين ذكرتهما).

فؤد: (وبغال نفيسة) أي: في الأصح، وألحق الإمام والغزالي البغال النفيسة بالخیل، واختاره الأذرعى، وغيره، فإن التحمل، والتعاطف بركوبها أكثر من كثير من الخيل، وقال البلقيني: لا توقف عندنا في الفتوى بذلك؛ لأنه لا يركبها في هذا الزمان في الغالب إلا أعيان الناس، أو من يشبه بهم اه. ويُمنع تشبههم بأعيان الناس، أو من يشبه بهم قول المُصنِّف، ويركب إلخ اه. مُعني. فؤد: (لِحسنتهما) أي: باختيار الجنس اه. رشيدى. فؤد: (على أنهم إلخ) قد يقال: إن ذلك

رُكوبهم التي فيها غاية التحقير، والإذلال كما قاله (ويركب)ها عَرَضًا بأن يجعل رجليه من جانب واحد، وبحث الشيخان تحسيسه بسفر قريب في البلدان (بكاف)، أو بَوَذْعَةٍ، وقد يسمّلها (وركاب خشب لا حديد)، أو رصاص (ولا سرج) لكتاب عمر بذلك، وليتميزوا عنّا بما يُحقّرهم، ومن ثمّ كان ذلك واجبًا، وبحث الأذرعِيّ منعه من الرُّكوب مُطْلَقًا في مواطن رَحْمَتنا لما فيه من الإهانة، ويُمْنَعُونَ من حمل السلاح، وتَحْتَمُّ، ولو بفضّة، واستخدام مملوك فارِهِ كثرُكي، ومن خِدمة الأمراء كما ذكرهما ابن الصّلاح واستحسنه في الأولى الزّركشي، ومثلها الثانية، بل أولى قال ابن كج وغيرُ الذّكر البالغ أي: العاقل لا يُلْزَم بصغارٍ مِمّا مرّ، ويأتي كالجزية، وعليه يُستثنى نحو الغيار لِضُرورة التمييز (ويلجأ) وجوبًا عند ازدحام المسلمين

موجود في الخيل أيضًا. □ فوّه: (وَيَرْكَبُها) أي: البراذين الخسيسة، والحمير، والبغال. □ فوّه: (عَرَضًا) إلى قوله: (ومن ثمّ) في المُعْنَى إلّا قوله: (وقد يسمّلها). □ فوّه: (بأن يجعل رجليه إلخ) أي: وظنّه من جانب آخر اه. مُعْنَى. □ فوّه: (وَبَحَثَ الشَّيْخَانِ إلخ) أقرّه النهاية وشيخ الإسلام، واستظنّه المُعْنَى، وضَعَفَهُ ش وفاقًا للزيادي. □ فوّه: (بِسَفَرٍ قَرِيبٍ فِي الْبَلَدِ) عبارة الشّيخين بِمَسَافَةٍ قَرِيبَةٍ مِنَ الْبَلَدِ اه. رَشِيدِيّ، وعبارة الأُسْتَى قال في الأصل: وَيَحْسُنُ أَنْ يَتَوَسَّطَ فَيُفَرِّقَ بَيْنَ أَنْ يَرْكَبُوا إِلَى مَسَافَةٍ قَرِيبَةٍ مِنَ الْبَلَدِ، أو بَعِيدَةٍ فَيُمْنَعُونَ فِي الْحَضَرِ اه. زاد المُعْنَى، وهو ظاهر اه. □ فوّه: (وَلِيَتَمَيَّزُوا عَنّْا إلخ) عبارة المُعْنَى، والمُعْنَى فيه أَنْ يَتَمَيَّزَ وإلخ. □ فوّه: (مُطْلَقًا) أي: عَرَضًا، أو مُسْتَوِيًا، والكلام في غير الخيل اه. ع ش. □ فوّه: (لِما فيه من الإهانة) أي: لِلْمُسْلِمِينَ عبارة الأذرعِيّ من الأدنى، والثّاني اه. رَشِيدِيّ. □ فوّه: (وَيُمْنَعُونَ) إلى التّنبية في المُعْنَى إلّا قوله: (واستحسنه) إلى (قال) وقوله: (وجوبًا). □ فوّه: (مِنْ حَمْلِ السِّلَاحِ) قال الزّركشي: وَلَعَلَّ مَنْعَهُ مِنْ حَمْلِ السِّلَاحِ مَحْمُولٌ عَلَى الْحَضَرِ، ونحوه دون الأسفار المخوفة، والطويلة مُعْنَى، وأُسْتَى. □ فوّه: (واستخدام مملوك فارِهِ) قال في المُختار: الفارِهِ الحاذق، والمليحُ الحَسَنُ مِنَ النَّاسِ انتهى. وَلَعَلَّ الثّانِي هو المُرَادُ بِقَرِينَةِ التَّمْثِيلِ لَهُ بِالْثُرَكِّيّ اه. ع ش. □ فوّه: (وَمِنْ خِدمَةِ الْأُمَرَاءِ) مَصْدَرٌ مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ، والمُرَادُ بِخِدمَتِهِمْ إِيّاهُم الخِدمةُ بالمباشرة، والكتابة، وتولية المناصب، ونحو ذلك كما هو، وإقَعْ وللشّيوطي في ذلك تَصْنِيفٌ حَافِلٌ اه. رَشِيدِيّ عبارة ع ش أي: خِدمة تُؤَدِّي إلى تَعْظِيمِهِم كاستخدامهم في المناصب المُحَوَّجَةِ إلى تَرُدُّدِ النَّاسِ إِلَيْهِمْ، ويتبغى أن المُرَادُ بِالْأُمَرَاءِ كُلِّ مَنْ لَهُ تَصَرُّفٌ فِي أَمْرِ عَامٍ يَقْتَضِي تَرُدُّدَ النَّاسِ عَلَيْهِ كُنُظَارِ الْأَوْقَافِ الْكَبِيرَةِ، وَكَمَشَايِخِ الْأَسْوَاقِ، ونحوهما، وَأَنْ مَحَلَّ الْإِمْتِناعِ ما لم تدعُ ضُرورة إلى استخدامِه بأن لا يَقومَ غيرُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَقَامَهُ فِي حِفْظِ الْمَالِ اه. □ فوّه: (كما ذكرهما) أي: المنع من الاستخدام، والمنع من الخِدمة المذكورين. □ فوّه: (قال ابن كج إلخ) مُحْتَرَزٌ قوله: (أي) الذّكرُ المُكَلَّفُ، وكان الأولى أن يقول: أَمَّا غيرُ الذّكرِ البالغ إلخ اه. ع ش عبارة المُعْنَى أَمَّا النِّسَاءُ، والصِّبْيَانُ، ونحوهما فلا يُمْنَعُونَ مِنْ ذَلِكَ كما لا جِزِيَةَ عَلَيْهِ حَكَاهُ فِي أَصْلِ الزُّوْضَةِ عَنْ ابْنِ كَجٍّ، وأقرّه اه. □ فوّه: (نَحْوُ الْغِيَارِ) كَالزُّنَّارِ، والتَّمْيِيزِ فِي الْحَمَامِ اه. مُعْنَى.

بطريق (إلى أضيّق الطُّرُق) لأمره ﷺ بذلك لكن بحيث لا يتأذى بنحو وقوع في وهدة، أو صدمة جدارٍ قال الماوردي، ولا يمشون إلا أفراداً مُتَفَرِّقِينَ (تنبيه) قضية تعبيرهم بالوجوب أخذًا من الخبر أنه يحرم على المسلم عند اجتماعهما في طريق أن يؤثره بواسعِه، وفي عمومِه نَظَرٌ، والذي يتَّجِه أن محلّه إن قصّد بذلك تعظيمه، أو عُدّ تعظيمًا له عُرفًا، وإلا فلا وجه للحرمة لا يقال هذا من حقوق الإسلام فلا يسقط برضا المسلم كالتعليق؛ لأننا نقول الفرق واضح بأن ذاك صَرَرَه يدوم وهذا بالقيدين اللذين ذكروتهما لا صَرَرَ فيه، ولئن سلّم فهو ينقض سريعا (ولا يؤثر، ولا يُصدّر في مجلس) به مسلّم أي: يحرم علينا ذلك إهانةً له، وتخرؤم موادّته أي: الميل إليه لا من حيث وصف الكُفْرِ، وإلا كانت كُفْرًا بالقلب، ولو نحو أب، وابن، واضطراؤ محبتهما للتكسب في الخروج عنها مدخل أي مدخل، وتكره بالظاهر، ولو بالمهاداة على الأوجه إن لم يرج إسلامه، أو يكن لنحو رجم، أو جوار فيما يظهر أخذًا من

قوله: (ولا يمشون) أي: وجوبًا اه. ع ش. قوله: (لا يقال: هذا) أي: الإلجاء. قوله: (بأن ذاك) أي: التّغليّة. قوله: (وهذا بالقيدين إلخ) أي: بمفهوميهما من عدم قصد التّعظيم، وأن لا يُعدّ تعظيمًا في العُرف. قوله: (ولئن سلّم) أي: الضّرر، والحاصل أن التّغليّة مُشْتَمِلَةٌ على أمرين الضّرر، ودوامه، وهما مُتَنَفِيان فيما نحن فيه، أو أحدهما رَشِيدِيّ.

قوله (لئن سلّم): (ولا يؤثر) أي: لا يُفَعَّل معه أسباب التّعظيم اه. ع ش. قوله (لئن سلّم): (ولا يُصدّر إلخ) أي: ابتداءً، ولا دَوامًا فلو كان بصدر مكان، ثم جاء بعده مُسْلِمُونَ بحيث صار هو في صدر المجلس مُنْعٍ من ذلك بَجَرَمِيٍّ عَنِ الرَّشِيدِيّ. قوله: (به مُسْلِمٌ) إلى قوله: ولو بالمهاداة في المُغْنِي إلّا قوله: لا من حيث إلى بالقلب، وقوله: ولو نحو أب، وابن، وإلى قوله: أخذًا في النّهاية إلّا قوله: واضطراؤ إلى، وتكره، وقوله: وعلى هذا التّفصيل إلى، وألحق. قوله: (وتخرؤم موادّته أي: الميل إلخ) ظاهره، وإن كان سببه ما يصل إليه من الإحسان، أو دفع مَضَرَّة عنه، ويتّبعي تقييد ذلك بما إذا طُلِبَ حُصولُ الميل بالإسْتِزْسالِ في أسباب المحبة بالقلب، وإلّا فالأُمُورُ الضّروريّة لا تدخل تحت حدّ التّكليف، ويتّقدّر حصولها يَسْمَى في دفعها ما أمكن، فإن لم يُمكن دفعها بحالٍ لم يُؤاخَذ بها اه. ع ش. قوله: (بالقلب) مُتَعَلِّقٌ بموادّته اه. سَبَدُ عَمَر. قوله: (واضطراؤ محبتيهما إلخ) عبارة المُغْنِي، فإن قيل: الميل القلبي لا اختيار للشخص فيه أجيب بإمكان رفعه بقطع أسباب المودّة التي ينشأ عنها ميل القلب كما قيل: الإساءة تَقْطَعُ عُرُوقَ المحبة. قوله: (للتكسب) خبر مُقَدِّمٌ لقوله: مدخل إلخ والجُمْلَةُ خبرٌ، واضطراؤ إلخ. قوله: (وتكره) أي: المودّة. قوله: (إن لم يرج إسلامه) أي: ولم يرج منه نفعًا دُنيويًا لا يقوم غيره فيه مقامه كأن فوّض له عملاً يَعْلَمُ أنه يتصّحه فيه، ويُخْلِصُ، أو قصّد بذلك دفع ضررٍ عنه اه. ع ش. قوله: (أو يكن إلخ) أو بمعنى الواو عبارة النّهاية، ويُلتحق به ما لو كان بينهما نحو

قوله: (وهذا بالقيدين إلخ) يتأمل.

كلامهم في مواضع كعبادته، وتعزيتيه، وتعلييمه القرآن أو نحوه، وعلى هذا التفصيل يُحْمَلُ اختلاف كلام الشيخين، وألحق بالكافر في ذلك كل فاسق، وفي عمومهم نظر والذي يَنْجُجُه حمل الحرمة على مثيل مع إيناس له أخذاً من قولهم يحرمُ الجلوس مع الفساق إيناساً لهم (ويؤمّر) وجوباً عند اختلاطهم بنا، وإن دخل دارنا لرسالة، أو تجارة، وإن قصرت مدة اختلاطه بنا كما اقتضاه إطلاقهم.....

رَجِم، أو جَوَّارِ اهـ. □ قوله: (كعبادته) عبارة شَرَحَ الرُّوضُ في الجنائز في العيادة عَنِ الرُّوضَةِ، فَإِنْ كَانَ ذِمِّيًّا لَهُ قَرَابَةٌ، أو جَوَّارٌ، أو نَحْوُهُمَا أَي: كَرَجَاءِ إِسْلَامِ اسْتُجِبَتْ، وَإِلَّا جَارَتْ أَي: العيادة اهـ، ثم قال في التَّعْزِيَةِ: وَعَبَّرَ الْأَصْلُ فِي تَعْزِيَةِ الذَّمِّيِّ بِالذَّمِّيِّ بِجَوَازِهَا، وَالْمَجْمُوعُ بَعْدَ نَذِيرِهَا قَالَ فِي الْمُهْمَاتِ: وَكَلَامُ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ صَاحِبُ التَّنْبِيهِ كَالصَّرِيحِ فِي نَذِيرِهَا، وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ يُوَافِقُهُ قَالَ السُّبْكِيُّ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا تُنْدَبَ تَعْزِيَةُ الذَّمِّيِّ بِالذَّمِّيِّ، أو بِالْمُسْلِمِ إِلَّا إِذَا رُجِيَ إِسْلَامُهُ انْتَهَى، وَقَالَ فِي بَابِ الْأَخْدَاثِ: وَيُمنَعُ الْكَافِرُ مِنْ مَسِّهَ أَي: الْقُرْآنِ لَا سَمَاعِهِ، وَإِنْ كَانَ مُعَانِدًا لَمْ يَجُزْ تَغْلِيْمُهُ، وَيُمنَعُ تَعْلَمُهُ فِي الْأَصَحِّ وَغَيْرِ الْمُعَانِدِ إِنْ رُجِيَ إِسْلَامُهُ جَازَ تَغْلِيْمُهُ فِي الْأَصَحِّ، وَإِلَّا فَلَا اهـ. وَتَقَدَّمَ فِي شَرْحِ، وَيُمنَعُ رُكُوبُ خَيْلِ الْكَلَامِ عَلَى عُلُومِ الشَّرْعِ اهـ. سم. □ قوله: (أو نحوه) كَقَفْهُ، وَحَدِيثِ اهـ. سم. □ قوله: (في ذلك) أَي: مَا مَرَّ مِنَ الْحُرْمَةِ، وَالْكَرَاهَةِ اهـ. ع ش. □ قوله: (إيناساً لهم) أَي: أَمَّا مُعَاشَرَتُهُمْ لِدَفْعِ ضَرَرٍ يَخْصُلُ مِنْهُمْ، أو جَلْبِ نَفْعٍ فَلَا حُرْمَةَ فِيهِ اهـ. ع ش. □ قوله: (وُجُوبًا) إِلَى قَوْلِهِ: وَنَازَعَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَاسْتَعَدَّه ابْنُ الرَّفْعَةِ، وَقَوْلَهُ: كَمَا فِي حَدِيثٍ إِلَى، وَلَوْ أَرَادَ، وَقَوْلَهُ: وَهُوَ الْمُنْقُولُ عَنْ عُمَرَ، وَقَوْلَهُ: وَإِنْ نَوَّعَ فِيهِ. □ قوله: (وُجُوبًا عِنْدَ اخْتِلَاطِهِمْ بِنَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ الذَّمِّيِّ، أو الذَّمِّيَّةِ الْمُكَلَّفِينَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَجُوبًا أَمَّا إِذَا انْفَرَدُوا بِمَحَلَّةٍ فَلَهُمْ تَرْكُ الْغِيَارِ كَمَا قَالَهُ فِي الْبَحْرِ، وَهُوَ قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ فِي تَغْلِيَةِ الْبِنَاءِ اهـ.

□ قوله: (أخذاً من كلامهم في مواضع كعبادته، وتعزيتيه إلخ) عبارة شَرَحَ الرُّوضُ في الجنائز في العيادة عَنِ الرُّوضَةِ فَإِنْ كَانَ ذِمِّيًّا لَهُ قَرَابَةٌ، أو جَوَّارٌ، أو نَحْوُهُمَا أَي: كَرَجَاءِ إِسْلَامِ اسْتُجِبَتْ، وَإِلَّا جَارَتْ أَي: العيادة اهـ. ثم قال في التَّعْزِيَةِ: وَعَبَّرَ يَعْني: الْأَصْلُ فِي تَعْزِيَةِ الذَّمِّيِّ بِالذَّمِّيِّ بِجَوَازِهَا، وَفِي الْمَجْمُوعِ بَعْدَ نَذِيرِهَا قَالَ فِي الْمُهْمَاتِ: وَكَلَامُ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ صَاحِبُ التَّنْبِيهِ كَالصَّرِيحِ فِي نَذِيرِهَا، وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ يُوَافِقُهُ قَالَ السُّبْكِيُّ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُنْدَبَ تَعْزِيَةُ الذَّمِّيِّ بِالذَّمِّيِّ، أو بِالْمُسْلِمِ إِلَّا إِذَا رُجِيَ إِسْلَامُهُ. اهـ. وقال في باب الْأَخْدَاثِ: وَيُمنَعُ الْكَافِرُ مِنْ مَسِّهَ أَي: الْقُرْآنِ لَا سَمَاعِهِ، وَإِنْ كَانَ مُعَانِدًا لَمْ يَجُزْ تَغْلِيْمُهُ، وَيُمنَعُ تَعْلَمُهُ فِي الْأَصَحِّ، وَغَيْرِ الْمُعَانِدِ إِنْ رُجِيَ إِسْلَامُهُ جَازَ تَعْلَمُهُ فِي الْأَصَحِّ، وَإِلَّا فَلَا اهـ. وقال قَبِيلُ السَّجْدَاتِ هُوَ وَالْمَثْنُ مَا نَصَّهُ، وَيُسْتَحَبُّ الْإِذْنُ فِيهِ أَي: فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ لِسَمَاعِ قُرْآنٍ، وَنَحْوِهِ كَقَفْهُ، وَحَدِيثِ رَجَاءِ إِسْلَامِهِ، وَإِنْ لَمْ يُرَجَّ إِسْلَامُهُ بَانَ كَانَ حَالُهُ يُشْعِرُ بِالِاسْتِهْزَاءِ، وَالْعِنَادِ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمَطْلَبِ. اهـ. وَتَقَدَّمَ فِي أَثْنَاءِ هَذِهِ الصَّفْحَةِ الْكَلَامُ عَلَى عُلُومِ الشَّرْعِ.

(بالغيار) بكسر المُعْجَمَةِ، وهو تَغْيِيرُ اللِّبَاسِ كَأَن يَخِيطَ فَوْقَ أَعْلَى ثِيَابِهِ كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُهُ الْآتِي بِمَوْضِعٍ لَا يُعْتَادُ الْخِيَاطَةُ عَلَيْهِ كَالْكَتِفِ مَا يُخَالِفُ لَوْنَهَا وَيَكْفِي عَنْهُ نَحْوُ مَنْدِيلٍ مَعَهُ كَمَا قَالَهُ، وَاسْتَبَعْدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ، وَالْعِمَامَةُ الْمُعْتَادَةُ لَهُمْ الْيَوْمَ، وَالْأَوَّلَى بِالْيَهُودِ الْأَصْفَرُ، وَبِالنَّصَارَى الْأَزْرَقُ، وَبِالْمَجُوسِ الْأَسْوَدُ، وَبِالسَّامِرَةِ الْأَحْمَرُ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمُعْتَادُ فِي كُلِّ بَعْدِ الْأَزْمِنَةِ الْأَوَّلَى فَلَا يَرْدُ كَوْنُ الْأَصْفَرِ كَانَ زِيَّ الْأَنْصَارِ (عليه السلام) عَلَى مَا حُكِيَ، وَالْمَلَايِكَةُ يَوْمَ بَدْرِ، وَكَانَهُمْ إِنَّمَا آثَرُوهُمْ بِهِ لِغَلْبَةِ الصُّفْرَةِ فِي أَلْوَانِهِمُ النَّاشِئَةِ عَنْ زِيَادَةِ فَسَادِ الْقَلْبِ كَمَا فِي حَدِيثٍ «، وَلَا أَفْسَدَ مِنْ قَلْبِ الْيَهُودِ»، وَلَوْ أَرَادُوا التَّمْيِيزَ بغيرِ الْمُعْتَادِ مُنِعُوا خَوْفَ الْاِسْتِبَاهِ، وَتَوَمَّرَ ذِمِّيَّةٌ خَرَجَتْ بِتَخَالُفِ خُفْيَيْهَا، وَالْحَقُّ بِهَا الْخُنْثَى (وَالزُّنَارِ) بِضَمِّ الزَّيِّ (فَوْقَ الثِّيَابِ)، وَهُوَ خِيطٌ غَلِيطٌ فِيهِ أَلْوَانٌ يُشَدُّ بِالْوَسْطِ نَعَمْ، الْمَرْأَةُ، وَالْحَقُّ بِهَا الْخُنْثَى تُشَدُّ تَحْتَ إِزَارِهَا لَكِنْ تُظْهِرُ بَعْضُهُ، وَالْأَمْرُ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَائِدَةٌ وَقَوْلُ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ تَجَعْلُهُ فَوْقَهُ مُبَالِغَةٌ فِي التَّمْيِيزِ.....

□ قَوْلُ (السِّي): (بِالْغِيَارِ) أَي: وَإِنْ لَمْ يُشْرَطْ عَلَيْهِمْ أَه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (بِكُسْرِ الْمُعْجَمَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَبِالسَّامِرَةِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُهُ الْآتِي. □ قَوْلُهُ: (كَلَامُهُ الْآتِي) وَهُوَ قَوْلُهُ: فَوْقَ الثِّيَابِ. □ قَوْلُهُ: (بِمَوْضِعٍ) مُتَعَلِّقٌ بِخِيطٍ. □ قَوْلُهُ: (مَا يُخَالِفُ) مَفْعُولٌ يَخِيطُ، وَقَوْلُهُ: لَوْنَهَا الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ عِبَارَةٌ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مَا يُخَالِفُ لَوْنَهُ لَوْنَهُ، وَيَلْبَسُهُ أَه. □ قَوْلُهُ: (وَاسْتَبَعْدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ) عِبَارَةٌ الْمَغْنِيِّ، وَإِنْ اسْتَبَعْدَهُ الْخ. □ قَوْلُهُ: (وَالْعِمَامَةُ الْمُعْتَادَةُ الْخ) وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ لُبْسُ الْعِمَامَةِ الْمُعْتَادَةِ لَهُمْ، وَإِنْ جَعَلَ عَلَيْهَا عَلَامَةً تُمَيِّزُ بَيْنَ الْمُسْلِمِ، وَغَيْرِهِ كَوَرَقَةٍ بَيْضَاءَ مَثَلًا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْعَلَامَةَ لَا يُهْتَدَى بِهَا لِتَمْيِيزِ الْمُسْلِمِ مِنْ غَيْرِهِ حَيْثُ كَانَتِ الْعِمَامَةُ الْمَذْكُورَةُ مِنْ زِيَّ الْكُفَّارِ خَاصَّةً، وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْحُرْمَةِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ لُبْسِ طُرُوقِ يَهُودِيٍّ مَثَلًا عَلَى سَبِيلِ السُّخْرِيَةِ فَيَعَزَّزُ فَاعِلُ ذَلِكَ أَه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (الْيَوْمَ) وَقَدْ كَانَ فِي عَصْرِ الشَّارِحِ لِلنَّصَارَى الْعِمَامَةُ الزُّرْقُ، وَلِلْيَهُودِ الْعِمَامَةُ الصُّفْرُ، وَقَدْ أَذْرَكْنَا ذَلِكَ، وَالْآنَ لِلْيَهُودِ الطَّرِيقُ التَّمْرُ هِنْدِيٍّ، أَوِ الْأَحْمَرُ، وَلِلنَّصَارَى الْبُرْنِيطَةُ السُّودَاءُ أَه. حَلَبِي. □ قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلَى الْخ) أَي: فِي الْغِيَارِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ الْإِسْنِيِّ، وَالْمَغْنِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَبِالْمَجُوسِ الْأَسْوَدَ) عِبَارَةٌ الْمَغْنِيِّ، وَشَرْحِي الْمُنْهَجِ، وَالرَّوْضِ، وَبِالْمَجُوسِ الْأَحْمَرُ، أَوِ الْأَسْوَدُ أَه. وَلَمْ يَذْكُرُوا السَّامِرَةَ. □ قَوْلُهُ: (وَبِالسَّامِرَةِ) عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةِ، وَبِالسَّامِرِيِّ قَالَ ع ش مُرَادُهُ بِهِ مِنْ يَغْبُدُ الْكَوَاكِبَ أَه. □ قَوْلُهُ: (آثَرُوهُمْ) أَي: الْيَهُودَ. □ قَوْلُهُ: (وَتَوَمَّرَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَنَارَعَ فِيهِ الْأَذْرَعِي فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: وَالْحَقُّ بِهَا الْخُنْثَى فِي مَوْضِعَيْنِ، وَقَوْلُهُ: فِيهِ أَلْوَانٌ، وَقَوْلُهُ: وَقَوْلُ الشَّيْخِ إِلَى، وَيُمنَعُ، وَقَوْلُهُ: وَهُوَ الْمَنْقُولُ إِلَى، وَلَا يُمنَعُونَ. □ قَوْلُهُ: (بِتَخَالُفِ خُفْيَيْهَا) كَانَ تَجَعْلُ أَحَدَهُمَا أَسْوَدَ، وَالْآخَرَ أَبْيَضَ أَه. اسْنِي.

□ قَوْلُ (السِّي): (وَالزُّنَارِ) أَي: وَتَوَمَّرَ الذَّمِّيُّ أَيْضًا بِشَدِّ الزُّنَارِ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَيَسْتَوِي فِيهِ سَائِرُ الْأَلْوَانِ مُغْنِي، وَاسْنِي. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ الْمَرْأَةُ الْخ) وَلَا يُشْتَرَطُ التَّمْيِيزُ بِكُلِّ هَذِهِ الْوُجُوهِ، بَلْ يَكْفِي بَعْضُهَا مُغْنِي، وَاسْنِي.

يُرَدُّ بَأَن فِيهِ تَشْبِيهًا بِمَا يَخْتَصُّ عَادَةً بِالرِّجَالِ، وَهُوَ حَرَامٌ، وَبِفَرْضِ عَدَمِ حَرَمَتِهِ فِيهِ إِزْرَاءٌ قَبِيحٌ بِالْمَرْأَةِ فَلَمْ تُؤْمَرْ بِهِ، وَتُغْنَعُ إِبْدَالُهُ بِنَحْوِ مَنْطِقَةٍ، أَوْ مَنْدِيلٍ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا تَأْكِيدٌ، وَمُبَالَغَةٌ فِي الشُّهُرَةِ، وَهُوَ الْمَنْقُولُ عَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلِلْإِمَامِ الْأَمْرِ بِأَحَدِهِمَا فَقَطْ، وَإِنْ تُوزِعَ فِيهِ، وَلَا يُمْنَعُونَ مِنْ نَحْوِ دِيبَاجٍ، أَوْ طِفْلَسَانٍ، وَنَازِعٍ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ بِالتَّخْتِمْ السَّابِقِ، وَيُرَدُّ بَأَن مَحْذُورَ التَّخْتِمْ مِنَ الْخِيَلَاءِ يَتَأْتَى مَعَ تَمْيِيزِهِ عَنَّا بِمَا مَرَّ بِخِلَافِ مَحْذُورِ التَّطْيِيلِ مِنْ مُحَاكَاةِ عَظْمَائِنَا، فَإِنَّهُ يَنْتَفِي بِتَمْيِيزِهِ عَنَّا بِذَلِكَ (وَإِذَا دَخَلَ حَمَامًا فِيهِ مُسْلِمُونَ) أَوْ مُسْلِمٌ (أَوْ تَجَرَّدَ) فِي غَيْرِهِ (عَنْ ثِيَابِهِ)، وَتَمَّ مُسْلِمٌ (بِجَعْلٍ فِي عُنُقِهِ)، أَوْ نَحْوِهِ (خَاتَمٌ) أَيْ طَوْقٌ (حَدِيدٌ، أَوْ رَصَاصٌ) بِفَتْحِ الرَّاءِ، وَكُسْرُهَا مِنْ لَحْنِ الْعَامَّةِ (وَنَحْوُهُ) بِالرَّفْعِ أَيْ: الْخَاتَمِ كَجُلْجُلٍ،

□ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بَأَن فِيهِ تَشْبِيهًا لِلْخ) قَدْ يُقَالُ: جَعَلَهُ فَوْقَ الْإِزَارِ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْوَجْهِ الْمُخْتَصُّ بِالرِّجَالِ أَه. سَم. □ قَوْلُهُ: (تَشْبِيهًا) الْأَوَّلَى تَشْبِيهًا. □ قَوْلُهُ: (وَتُغْنَعُ إِبْدَالَهُ) أَيْ: إِبْدَالُ الزُّنَارِ حَيْثُ أَمَرَ بِهِ الْإِمَامُ فَلَا يُنَافِي مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: وَيُخْفِي عَنْهُ أَيْ: الْغِيَارِ نَحْوُ مَنْدِيلٍ مَعَهُ الْخ أَه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا) أَيْ: الْغِيَارِ، وَالزُّنَارِ أَه. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (تَأْكِيدٌ) أَيْ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَنْسُوهُ يَمَيِّزُهَا عَنْ قَلَانِسِنَا بِعَلَامَةٍ فِيهَا مُعْنَى، وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يُمْنَعُونَ مِنْ نَحْوِ دِيبَاجٍ) الْخ) كَمَا لَا يُمْنَعُونَ مِنْ رَفِيعِ الْقُطْنِ، وَالْكَتَّانِ أَسْنَى، وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَحْذُورِ التَّطْيِيلِ) الْخ) لَا يَخْلُو هَذَا الْفَرْقُ عَنْ تَحْكُمِ قَلِيَّتَامَلٍ. أَه. سَم. □ قَوْلُهُ (لَسَنِي): (وَإِذَا دَخَلَ) أَيْ: الدَّمِيُّ مُتَجَرِّدًا حَمَامًا، وَهُوَ مُذَكَّرٌ بِدَلِيلِ عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَيْهِ مُذَكَّرًا فِي قَوْلِهِ: فِيهِ مُسْلِمُونَ أَه. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مُسْلِمٌ) إِلَى قَوْلِهِ: مِنَ التَّشْمِيَةِ فِي النَّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ: فَلَا يَتَأْتَى ذَلِكَ فِيهَا. □ قَوْلُهُ: (وَتَمَّ مُسْلِمٌ) أَيْ: وَلَوْ غَيْرَ مُتَجَرِّدٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِحُصُولِ الْإِلْبَاسِ أَه. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ (لَسَنِي): (بِجَعْلٍ) أَيْ: وَجُوبًا أَه. مُعْنَى، وَسَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ أَيْضًا. □ قَوْلُهُ (لَسَنِي): (خَاتَمٌ) بِفَتْحِ التَّاءِ، وَكُسْرُهَا أَه. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (بِالرَّفْعِ) الْخ) لَعَلَّ وَجْهَهُ كَوْنُهُ عَظْفًا عَلَى خَاتَمِ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ نَائِبٌ فَاعِلٍ جُعِلَ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ لَكِنْ يَجُوزُ بِنَاؤُهُ لِلْفَاعِلِ، فَيَجُوزُ نَصْبُ خَاتَمٍ، وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ أَوَّلُ لَهُ، وَلِهَذَا نُقِلَ عَنْ ضَبْطِ الْمُقْدِسِيِّ ثَلَاثُ نَحْوِهِ سَم. أَه. رَشِيدِي عِبَارَةً الْمُعْنَى، وَقَوْلُهُ: وَنَحْوُهُ مَرْفُوعٌ بِخَطِّهِ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَظْفًا عَلَى خَاتَمٍ لَا رَصَاصٍ، وَأَرَادَ بِنَحْوِ الْخَاتَمِ الْجُلْجُلُ، وَنَحْوُهُ، وَيَجُوزُ عَظْفُهُ عَلَى الرِّصَاصِ، وَيُرَادُ حَيْثُ يَنْبَغِي بِنَحْوِهِ

□ قَوْلُهُ: (يُرَدُّ بَأَن فِيهِ تَشْبِيهًا بِمَا يَخْتَصُّ عَادَةً بِالرِّجَالِ) الْخ) قَدْ يُقَالُ: جَعَلَهُ فَوْقَ الْإِزَارِ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْوَجْهِ الْمُخْتَصُّ بِالرِّجَالِ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَحْذُورِ التَّطْيِيلِ) مِنْ مُحَاكَاةِ عَظْمَائِنَا فَإِنَّهُ يَنْتَفِي بِتَمْيِيزِهِ عَنَّا بِذَلِكَ) الْخ) لَا يَخْلُو هَذَا الْفَرْقُ عَنْ تَحْكُمِ قَلِيَّتَامَلٍ. □ قَوْلُهُ: (بِالرَّفْعِ) لَعَلَّ وَجْهَهُ كَوْنُهُ عَظْفًا عَلَى خَاتَمِ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ نَائِبٌ فَاعِلٍ جُعِلَ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ لَكِنْ يَجُوزُ بِنَاؤُهُ لِلْفَاعِلِ فَيَجُوزُ نَصْبُ خَاتَمٍ، وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ أَوَّلُ، وَلِهَذَا نُقِلَ عَنْ ضَبْطِ الْمُقْدِسِيِّ ثَلَاثُ نَحْوِهِ.

وبالكسر أي الحديد، أو الرصاص كتحاس وجوباً لِيَتَمَيَّزَ، وتُمنَعُ الذِّمَّةُ من حَمَامٍ به مسلمة فلا يَتَأْتِي ذلك فيها.

(وَيُمنَعُ) وجوباً، وإن لم يُشْرَطْ عليه من التسمية بِمُحَمَّدٍ، وأحمد، والخلفاء الأربعة، والحسنين عليهما السلام على ما قاله بعض أصحابنا قال الأزرعي، ولا أدري من أين له ذلك، والمنع من مُحَمَّدٍ، وأحمد يُحْتَمَلُ عندي خَشْيَةُ الشَّخْصَةِ به وقد يُعْتَرَضُ بأنهم يُسَمُّونَ بِمُوسَى، وعيسى، وسائر أسماء الأنبياء دائماً من غير تكبير مع عداوة بعضهم لبعض الأنبياء نعم، روي أن عمر رضي الله عنه كتب على نصارى الشام أن لا يُكْتَبُوا بِكُنَى المسلمين. اهـ. قال غيره، وما ذكره من الجواز في غير مُحَمَّدٍ، وأحمد ظاهر، وأما ما يُشْعِرُ بِرَفْعَةِ الْمُسَمَّى فيُمنَعُونَ منه كما قاله العراقي، وأشعر به كلام الماوردي، ويُمنَعُ (من إسماعه المسلمين شِرْكَاً) كالثالث ثلاثة (و) يُمنَعُ من (قولهم) القبيح، ويصح نصبه عطفاً على شِرْكَاً (في غزير، والمسيح) صَلَّى الله على نبيينا، وعليهما، وسَلَّمَ أَنَّهُما ابنا الله، والقرآن أنه ليس من الله تعالى (ومن) ابتدال مسلم في مهنة بأجرة أو لا، وإرسال نحو الصفائير؛ لأنه شعار الأشراف غالباً،

التحاس، ونحوه بخلاف الذهب، والفضة اهـ. قوله: (وبالكسر) الأولى بالجر. قوله: (وتُمنَعُ الذِّمَّةُ من حَمَامٍ به مسلمة) تَرَى منها ما لا يَبْدُو في المهنة اهـ. نهاية أي: فلو لم تُمنَعْ حَرَمَ على المسلمة الدخول معها حيث تَرْتَبُ عليه نظرُ الذِّمَّةِ لما لا يَبْدُو منها عند المهنة، وحرم على زوجها أيضاً تمكيتها ع ش. قوله: (فلا يَتَأْتِي ذلك) أي: جعل نحو الخاتم في نحو العنق فيها أي: الذِّمَّة. قوله: (وجوباً، وإن لم يُشْرَطْ عليه) أي: في العقد، وبه صرح القاضي أبو الطيب وابن الصبَّاح، وغيرهما اهـ. مُغْنِي. قوله: (والخلفاء إلخ) أي: أسمائهم. قوله: (وقد يُعْتَرَضُ) أي: المنع من محمد، وأحمد قوله: انتهى أي: قول الأزرعي. قوله: (قال غيره) أي: غير الأزرعي، وكان الأسبكي، وقال إلخ بالعطف. قوله: (وما ذكره) أي: الأزرعي. قوله: (كالثالث) إلى قول المتن، ومن انتقص في النهاية إلا قوله: ابتدال مسلم إلى المتن، وقوله: لما مر في نكاح المشرِك، وقوله: لما مر إلى المتن. قوله: (ويُمنَعُ من قولهم القبيح إلخ) يَتَّبِعِي أَنْ ما يُمنَعُونَ منه إذا خالفوا عَزُّوا اهـ. سم. قوله: (ويصح نصبه إلخ) نقل المغني التَّصَبُّعَ عن خط المصنِّف، واقتصر عليه، وعبارة ع ش، وهو أي: التَّصَبُّعُ أولى؛ إذ لا طريق إلى منعه من مطلق القول اهـ. قوله: (أنهما إلخ) بدل من القبيح اهـ. رشيد. قوله: (ابتدال مسلم) إلى قول المتن، ومن انتقص في المغني إلا قوله: ومر إلى، ويحدون، وقوله: لما مر في النكاح، وقوله: وإن فعلوا كانوا ناقضين، وقوله: لكن إلى المتن، وقوله: وقتلهم إلى المتن، وقوله: أو نُسك إلى المتن، وقوله: وقتلنا بالانقضاء.

قوله: (ويُمنَعُ من قولهم القبيح) يَتَّبِعِي أَنْ ما يُمنَعُونَ منه إذا خالفوا عَزُّوا.

ومن (إظهار) منكر بيننا (نحو خمير، وخنزير، وناقوس)، وهو ما يضرب به النصارى لأوقات الصلاة (وعيد)، ونحو لطم، ونوح، وقراءة نحو تورا، وإنجيل، ولو بكنائسهم؛ لأن في ذلك مفاسد كإظهار شعار الكفر فإن انتفى الإظهار فلا منع، وثراق خمير لهم أظهرت، ويثلف ناقوس لهم أظهر، ومز ضابط الإظهار في الغصب، ويحدون لنحو زنا، أو سرق لا خمير لما مر في نكاح المشرِك (ولو شرطت) عليهم (هذه الأمور) التي يُمنعون منها أي: شرط عليهم الامتناع منها، أو إن فعلوا كانوا ناقضين (فخالفوا) ذلك مع تدينهم بها (لم ينتقض العهد)؛ إذ ليس فيها كبير ضرر علينا لكن يُبالغ في تعزيرهم حتى يمتنعوا منها (ولو قاتلونا) بلا شبهة.....

□ قول (سني): (ومن إظهار خمير إلخ) ويمنعون أيضًا من إظهار دُفني موتاهم، ومن إسقاء مسلم خمرا، ومن إطعامه خنزيرا أو من رفع أصواتهم على المسلمين مُغني، وروض مع شرجه.
 □ قوله: (ومن إظهار منكر إلخ) ويتبني أن يُمنعوا من إظهار الفطر كالأكُل، والشرب في رمضان اه.
 سم. □ قوله: (ونحو لطم، ونوح) أي: لانهما من الأمور المنكرة اه. ع ش. □ قوله: (كإظهار شعار إلخ) عبارة المُغني، وإظهار إلخ بالواو. □ قوله: (فإن انتفى الإظهار إلخ) عبارة المُغني، وشرح المنهج، وفهم من التقييد بالإظهار أنه لا يُمنع فيما بينهم، وكذا إذا انفردوا بقضية نص عليه في الأم، فإن أظهروا شيئا من ذلك عزروا، وإن لم يُشروط في العقد اه. □ قوله: (ومز ضابط الإظهار إلخ) وهو أن يُمكن الإطلاع عليه بلا تجسس اه. ع ش. □ قوله: (ويحدون إلخ) ولا يُعتبر رضاهم اه. مُغني. □ قوله: (لنحو زنا إلخ) أي: مما يعتدون تخريمه اه. مُغني. □ قوله: (لا خمير) أي: لا لنحو خمير مما يعتدون حله اه. مُغني.

□ قول (سني): (ولو شرطت إلخ) أي: في العقد اه. مُغني.
 □ قول (سني): (هذه الأمور) أي: من إحدائ الكنيسة فما بعده اه. مُغني. □ قوله: (وإن فعلوا إلخ) عطف على الامتناع يعني: وشرط عليهم انتقاض العهد بها. □ قوله: (فخالفوا ذلك) أي: بإظهارها اه. مُغني. □ قوله: (إذا ليس فيها كبير ضرر إلخ) بخلاف القتال، ونحوه مما يأتي، وحملوا الشرط المذكور على تخويفهم مُغني، وأسنى. □ قوله: (لكن يُبالغ في تعزيرهم إلخ) ظاهره أنه عند عدم الشرط لا تعزير اه. سم، وقد مر خلافه عنه، وعن المُغني، وشرح المنهج، وأيضا ليس ظاهره عدم التعزير بل عدم المبالغة فيه. □ قوله: (بلا شبهة إلخ) أما إذا قاتلوا بشبهة كأن أغانوا طائفة من أهل البغي، وادعوا الجهل، أو صال عليهم طائفة من متلصصي المسلمين، أو قطعهم فقاتلوه فلا يكون ذلك نقضا

□ قوله: (ومن إظهار منكر إلخ) يتبني أن يُمنعوا من إظهار الفطر كالأكُل، والشرب في رمضان.
 □ قوله: (لكن يُبالغ في تعزيرهم حتى يمتنعوا منها) ظاهره أنه عند عدم الشرط لا تعزير. □ قوله: (ولو قاتلونا بلا شبهة إلخ) فلو قاتلوا بشبهة مما مر في البغاة، أو دفعًا للصائلين، أو قطاع طريق منا لم ينتقض

لِما مَرَّ فِي الْبَغَاةِ كَأَن صَالَ عَلَيْهِ مُسْلِمٌ فَقَتَلَهُ دَفْعًا، وَقَتْلُهُمْ لِنَحْوِ ذِمِّيِّينَ يَلْزِمُنَا الذَّبُّ عَنْهُمْ قِتَالٌ لَنَا فِي الْمَعْنَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلَهُ حُكْمُهُ (أَوْ امْتَنَعُوا) تَغْلِبًا (مِنْ) بَذَلِ (الْجِزْيَةِ) الَّتِي عُقِدَ بِهَا لِغَيْرِ عَجْزٍ وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرُ مِنْ دِينَارٍ كَمَا مَرَّ (أَوْ مِنْ إِجْرَاءِ حُكْمِ الْإِسْلَامِ) عَلَيْهِمْ (انْتَقَضَ) عَهْدُ الْمُتَمَتِّعِ، وَإِنْ لَمْ يُشْرَطْ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِإِتْيَانِهِ بِنَقِيضِ عَهْدِ الذِّمَّةِ مِنْ كُلِّ وَجِهٍ أَمَّا الْمُؤَسِّرُ الْمُتَمَتِّعُ بِغَيْرِ نَحْوِ قِتَالٍ فَتَوَخَّذْ مِنْهُ قَهْرًا، وَلَا انْتِقَاضَ، وَكَذَا الْمُتَمَتِّعُ مِنَ الْآخِرِ (وَلَوْ رَزَى ذِمِّيٌّ بِمُسْلِمَةٍ)، وَالْحَقُّ بِهِ اللَّوْاطُ بِمُسْلِمٍ (أَوْ أَصَابَهَا بِنِكَاحٍ) أَيُ: بِصُورَتِهِ مَعَ عَلَيْهِ بِإِسْلَامِهَا فِيهِمَا (أَوْ دَلَّ أَهْلَ الْحَرْبِ عَلَى غَوْرَةٍ) أَيُ: تَخَلَّى (لِلْمُسْلِمِينَ) كَضَعِيفٍ (أَوْ فَتَنَ مُسْلِمًا عَنْ دِينِهِ)، أَوْ دَعَاهُ لِلْكُفْرِ (أَوْ طَعَنَ فِي الْإِسْلَامِ، أَوْ الْقُرْآنِ، أَوْ ذَكَرَ جَهْرًا اللَّهَ تَعَالَى، أَوْ (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ)، أَوْ الْقُرْآنَ، أَوْ نَبِيًّا (بِشَوْرَةٍ) مِمَّا لَا يَتَذَيَّبُونَ بِهِ، أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا عَمْدًا، أَوْ قَذَفَهُ (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ.....

مُغْنِي، وَنَهَايَةُ. قَوْلُهُ: (لِما مَرَّ فِي الْبَغَاةِ) عِبَارَةُ الْأُسْنَى بِخِلَافِ مَا إِذَا قَاتَلُوا بِشُبُهَةٍ كَمَا مَرَّ فِي الْبَغَاةِ اهـ.

قَوْلُهُ: (كَأَن صَالَ الْإِخ) مِثَالٌ لِلشُّبُهَةِ الْمُتَفَيِّة. قَوْلُهُ: (وَقَتْلُهُمْ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ: قِتَالٌ لَنَا.

قَوْلُهُ: (يَلْزِمُنَا الذَّبُّ الْإِخ) أَيُ: كَأَن يَكُونُوا فِي دَارِنَا. قَوْلُهُ: (لِغَيْرِ عَجْزٍ) أَمَّا الْعَاجِزُ إِذَا اسْتَمْتَهَلَ فَلَا يَنْتَقِضُ عَهْدُهُ بِذَلِكَ أُسْنَى، وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (عَهْدُ الْمُتَمَتِّعِ) الْأَوَّلَى لِيَشْمَلَ الْمُقَاتِلَ عَهْدُهُمْ بِذَلِكَ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الرُّوضُ، وَالْمُغْنِي، وَشَرْحُ الْمُنْهَج. قَوْلُهُ: (وَكَذَا الْمُتَمَتِّعُ مِنَ الْآخِرِ) يُتَأَمَّلُ، وَكَأَن الْمُرَادُ الْمُتَمَتِّعُ مِنْهُ بِلَا قِتَالٍ اهـ. وَجِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالْأُسْنَى قَالَ الْإِمَامُ وَإِنَّمَا يُؤَثِّرُ عَدَمُ الْإِنْقِيَادِ لِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ إِذَا كَانَ يَتَعَلَّقُ بِقُوَّةٍ، وَعُدَّةٍ، وَنَضْبٍ لِلْقِتَالِ، وَأَمَّا الْمُتَمَتِّعُ مِنْهُ هَارِبًا فَلَا يَنْتَقِضُ عَهْدُهُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْحَاوِي الصَّغِيرِ اهـ.

قَوْلُ الْأُسْنَى: (وَلَوْ رَزَى ذِمِّيٌّ بِمُسْلِمَةٍ) أَيُ: مَعَ عِلْمِهِ بِإِسْلَامِهَا حَالِ الزَّوْنِ، وَسَيَأْتِي جَوَابُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَمَا عُطِفَ عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ: فَالْأَصَحُّ الْإِخ، فَإِنَّ لَمْ يَعْلَمْ الزَّانِي إِسْلَامَهَا كَمَا لَوْ عُقِدَ عَلَى كَافِرَةٍ فَاسْلَمَتْ بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا فَاصَابَهَا فِي الْعِدَّةِ فَلَا يَنْتَقِضُ عَهْدُهُ بِذَلِكَ مُطْلَقًا فَقَدْ يُسْلِمُ، فَيَسْتَمِرُّ نِكَاحَهُ اهـ. مُغْنِي، وَقَوْلُهُ: فَإِنَّ لَمْ يَعْلَمْ الْإِخ. فِي الْأُسْنَى مِثْلُهُ. قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ بِهِ الْإِخ) زَادَ النَّهْأَةَ، وَمِثْلُ الزَّوْنِ مُقَدِّمَاتُهُ كَمَا قَالَه التَّائِيْرِيُّ اهـ.

قَوْلُ الْأُسْنَى: (أَوْ دَلَّ أَهْلَ الْحَرْبِ الْإِخ) أَوْ آوَى جَاسُوسًا لَهُمْ أُسْنَى، وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ الْقُرْآنَ) يُغْنِي عَنْهُ مَا مَرَّ آنَفًا فِي الْمُتَمَتِّعِ. قَوْلُهُ: (أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا) أَوْ قَطَعَ طَرِيقًا عَلَيْهِ رَوْضُ، وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (عَمْدًا) وَإِنْ لَمْ نُوَجِبِ الْقِصَاصَ عَلَيْهِ كَذِمِّيٍّ حُرِّ قَتَلَ عَبْدًا مُسْلِمًا أُسْنَى، وَمُغْنِي.

قَوْلُ الْأُسْنَى: (فَالْأَصَحُّ الْإِخ) أَيُ: فِي الْمَسَائِلِ الْمَذْكُورَةِ اهـ. مُغْنِي قَالَ ع ش لَا يُقَالُ: هَذَا مُنَافٍ لِما تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُمْ لَوْ أَسْمَعُوا الْمُسْلِمِينَ شِرْكَاءَ، أَوْ أَظْهَرُوا الْخُمْرَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ لَمْ يَنْتَقِضْ عَهْدُهُمْ، وَإِنْ

قَوْلُهُ: (وَكَذَا الْمُتَمَتِّعُ مِنَ الْآخِرِ) يُتَأَمَّلُ. ذَلِكَ، وَكَأَن الْمُرَادُ الْمُتَمَتِّعُ مِنْهُ بِلَا قِتَالٍ. قَوْلُهُ: (فَالْأَصَحُّ إِنْ شُرِطَ انْتِقَاضُ الْإِخ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

إِنْ شُرِطَ انْتِقَاضُ الْعَهْدِ بِهَا انْتِقَاضُ لِمُخَالَفَةِ الشَّرِطِ (وَالَا) بِشَرِطِ ذَلِكَ، أَوْ شَكُّ هَلْ شُرِطَ، أَوْ لَا عَلَى الْأَوْجِه (فَلَا) يَنْتَقِضُ؛ لِأَنَّهَا لَا تُجَلُّ بِمَقْصُودِ الْعَقْدِ، وَصَحَّحَ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ أَنَّ لَا نَقْضَ مُطْلَقًا، وَضَعَفَ، وَسَوَاءٌ انْتَقَضَ أَمْ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ مُوجِبُ فِعْلِهِ مِنْ حَدٍّ، أَوْ تَعْزِيرٍ فَلَوْ رُجِمَ، وَقُلْنَا بِالْانْتِقَاضِ صَارَ مَالُهُ فَيْثًا، أَمَّا مَا يَتَدَيَّنُّ بِهِ كَرُغْمِهِمْ أَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، أَوْ أَنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ فَلَا نَقْضَ بِهِ مُطْلَقًا قَطْعًا (وَمِنْ) انْتَقَضَ عَهْدُهُ بِقِتَالِ جَارٍ، بَلْ وَجِبَ (دَفْعُهُ، وَقِتَالُهُ)، وَلَا يُبْلَغُ الْمَأْمَنُ لِعِظَمِ جَنَائِثِهِ، وَمَنْ ثُمَّ جَازَ قَتْلَهُ، وَإِنْ أَمَكْنَ دَفْعُهُ بغيرِهِ فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَيَظْهَرُ أَيْضًا أَنَّ مَحَلَّهُ فِي كَامِلٍ فِيهِ غَيْرُهُ يُدْفَعُ بِالْأَخْفِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا انْدَفَعَ بِهِ كَانَ مَالًا لِلْمُسْلِمِينَ فِي عَدَمِ الْمُبَادَرَةِ إِلَى قَتْلِهِ مَصْلَحَةٌ لَهُمْ فَلَا تَقُوتُ عَلَيْهِمْ.....

شُرِطَ عَلَيْهِمُ الْإِنْتِقَاضُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا تَقَدَّمَ فِيمَا يَتَدَيَّنُّ بِهِ، أَوْ يُقْرَوْنَ عَلَيْهِ كَشْرَبِ الْخَمْرِ، وَمَا هُنَا فِيمَا لَا يَتَدَيَّنُّ بِهِ، وَيَحْصُلُ بِهِ أَدَى لَنَا كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: الْآتِي أَمَّا مَا يَتَدَيَّنُّ بِهِ الْخُ أَه.

﴿قَوْلُ (سَيِّ)﴾: (إِنْ شُرِطَ انْتِقَاضُ بِذَلِكَ الْخُ) يَتَّبِعِي أَنْ يَأْتِيَ هَذَا التَّفْصِيلُ فِيمَا لَوْ ضَرَبَ الْمُسْلِمَ، وَقَوْلُهُ: انْتَقَضَ أَي: فَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْحَرْبَيْنِ حَتَّى لَوْ عَفَّتْ وَرَثَةُ الْمُسْلِمِ الَّذِي قَتَلَهُ عَمْدًا عَنْهُ قُتِلَ لِلْحَرَابَةِ، وَيَجُوزُ إِغْرَاءُ الْكِلَابِ عَلَى جَيْفَتِهِ أَه. ع ش. ﴿قَوْلُهُ﴾: (عَلَى الْأَوْجِه) خِلَافًا لِلْمُغْنِي حَيْثُ اسْتَظْهَرَ مَا قَالَهُ صَاحِبُ الْإِنْتِقَاضِ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ تَنْزِيلُ الْمَشْكُوكِ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ مَشْرُوطٌ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (وَصَحَّحَ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَهَذَا أَي: التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ صَحَّحَ الْخُ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (مِنْ حَدِّ الْخُ) وَمَنْ قَتَلَهُ بِالْمُسْلِمِ إِذَا قَتَلَهُ عَمْدًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَه. ع ش. ﴿قَوْلُهُ﴾: (فَلَوْ رُجِمَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالرُّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ، وَلَوْ شُرِطَ عَلَيْهِ الْإِنْتِقَاضُ بِذَلِكَ ثُمَّ قُتِلَ بِمُسْلِمٍ، أَوْ بَزْنَاهُ حَالٌ كَوْنُهُ مُحْصَنًا بِمُسْلِمَةٍ صَارَ مَالُهُ فَيْثًا؛ لِأَنَّهُ حَرْبِيٌّ مَقْتُولٌ تَحْتَ أَيْدِينَا لَا يُمَكِّنُ صَرْفُهُ لِأَقَارِبِهِ الدَّمِيَيْنَ لِعَدَمِ التَّوَارِثِ، وَلَا لِلْحَرْبِيَيْنِ؛ لِأَنَّا إِذَا قَدَرْنَا عَلَى مَالِهِمْ أَخَذْنَاهُ فَيْثًا، أَوْ غَنِيمَةً، وَشُرْطُ الْغَنِيمَةِ هُنَا لَيْسَ مُوجُودًا أَه.

﴿قَوْلُهُ﴾: (وَقُلْنَا بِالْإِنْتِقَاضِ) مَرْجُوحٌ أَه. ع ش، وَفِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ لِمَا مَرَّ مِنَ التَّفْصِيلِ فَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ كَمَا إِذَا شُرْطْنَا الْإِنْتِقَاضَ بِذَلِكَ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (فَلَا نَقْضَ بِهِ) وَيُعْزَرُونَ عَلَى ذَلِكَ مُغْنِي، وَسَم. ﴿قَوْلُهُ﴾: (مُطْلَقًا) أَي: شُرْطُ انْتِقَاضِ الْعَهْدِ بِذَلِكَ، أَوْ لَا. ﴿قَوْلُهُ﴾: (بَلْ وَجِبَ) إِلَى قَوْلِهِ: فِيمَا يَظْهَرُ فِي الْمُغْنِي، وَإِلَى الْبَابِ فِي النَّهَايَةِ لِأَقَوْلِهِ: كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَقَوْلُهُ: كَمَا يُعْلَمُ إِلَى بِخِلَافِ الْأَسِيرِ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (وَمِنْ ثُمَّ جَازَ قَتْلَهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَحَيْثُ يَتَدَيَّنُّ، فَيَتَحَيَّرُ الْإِمَامُ فَيَمَنُ ظَفَرَ بِهِمْ مِنْ الْأَحْرَارِ الْكَامِلِينَ كَمَا يَتَحَيَّرُ فِي الْأَسِيرِ أَه. مُغْنِي. ﴿قَوْلُهُ﴾: (فَفِي غَيْرِهِ الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْكَامِلِ لَا يَبْطُلُ أَمَانُهُ كَمَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ لَمْ يَبْطُلْ أَمَانُ نِسَائِهِمْ الْخُ أَه. سَم، وَقَدْ يُقَالُ: إِنْ مَا يَأْتِي فِيمَا إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ غَيْرَ الْكَامِلِ، وَمَا هُنَا إِذَا قَاتَلَ قَلِيلًا رَجَعَ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (فَلَا تَقُوتُ عَلَيْهِمْ) أَي: فَلَوْ خَالَفَ، وَقَتْلَهُ ابْتِدَاءً لَمْ يَضْمَنْهُ أَه. ع ش.

﴿قَوْلُهُ﴾: (أَمَّا مَا يَتَدَيَّنُّ بِهِ) يَتَّبِعِي أَنْ يُنْمَعُوا مِنْ إِظْهَارِ ذَلِكَ، وَأَنْ يُعْزَرُوا عَلَى إِظْهَارِهِ. قَوْلُهُ: (مَنْ رَقُّهُ غَيْرُ كَامِلٍ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْكَامِلِ لَا يَبْطُلُ أَمَانُهُ كَمَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ: لَمْ يَبْطُلْ أَمَانُ نِسَائِهِمْ،

(أو غيره) أي: القتال (لم يجب إبلاغه مأمته في الأظهر، بل يختار الإمام) فيه إن لم يطلب تجديد عقد الذمة، وإلا وجبت إجابته (قتلاً، ورفاً) الواؤ هنا، وبعد بمعنى أو، وأثرها؛ لأنها أجود في التقسيم عند غير واحد من المحققين (ومتاً، وفداءً)؛ لأنه حربي لإبطاله أمانه به فارق من دخل بأمان نحو صبي اعتقده أماناً قيل: ما قاله هنا ينافي قولهما في الهدنة من دخل دارنا بأمان، أو هدنة لا يُغتال، وإن انتقض عهده بل يبلغ المأمن مع أن حقّ الذمي أكد، ولم يظهر بينهما فرق. ١. هـ. وقد يظهر بينهما فرق بأن يقال: جناية الذمي أفحش لكونه خالطنا خلطة الحقته بأهل الدار فغلط عليه أكثر (فإن أسلم) المنتقض عهده (قبل الاختيار امتنع الرق)، والقتل كما هو معلوم، والفداء كما يعلم من امتناع الرق فلا يرذان عليه بخلاف الأسير؛ لأنه لم يحصل في يد الإمام بالقهر، وله أمان متقدّم فخف أمره (وإذا بطل أمان رجال) الحاصل بجزية، أو غيرها (لم يبطل أمان) ذرائعهم من نحو (نساءهم، والصبيان في الأصح)؛ إذ لا جناية منهم

قوله: (أي: القتال) إلى قول المتن قتلاً في المعنى.

قول (سب): (مأمنة) بفتح الميمين أي: مكاناً يأمن فيه على نفسه هـ. معني. قوله: (ولاً وجبت إلخ) ظاهره، وإن تكرّر منه ذلك، ويتبيّن أن محله حيث لم تدل قرينة على أن سؤاله تقيّة فقط هـ. ع ش.

قوله: (لأنه حربي) إلى قوله: قيل: في المعنى. قوله: (وبه فارق من دخل بأمان نحو صبي إلخ)، فإنه يبلغ المأمن هـ. سم. قوله: (بأن يقال إلخ) وبأن الذمي ملتزم لأحكامنا، وبالإتيقاض زال التزامه لها بخلاف ذلك، فإنه ليس ملتزماً لها، وقضية الأمان رده إلى مأمته هـ. أسنى. قوله: (ليكونه خالطنا إلخ) جرى على الغالب هـ. رشيدى لعله أراد به دفع تنظير سم بما نصه فيه شيء؛ إذ عقد الذمة لا يستلزم الخلطة مطلقاً، ولا الخلطة المذكورة هـ. قوله: (المنتقض) إلى الباب في المعنى إلا قوله: كما هو معلوم، وقوله: كما يعلم إلى؛ لأنه.

قول (سب): (قبل الاختيار) أي: من الإمام لشيء مما سبق هـ. معني. قوله: (والفداء) والحاصل أنه يتعيّن المن نهاية فلو قال المصنّف تعيّن منه كان أولى معني. قوله: (فلا يرذان) أي: القتل، والفداء عليه يعني على مفهوم كلام المصنّف. قوله: (لأنه إلخ) المنتقض عهده. قوله: (الحاصل إلخ) فيه توصيف التكررة بالمعروفة. قوله: (لم يبطل أمان ذرائعهم إلخ) فلا يجوز سبيهم في دارنا، ويجوز تقييرهم هـ. معني.

والصبيان في الأصح. قوله: (وبه فارق من دخل بأمان نحو صبي اعتقده أماناً) فإنه يبلغ المأمن.

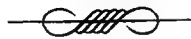
قوله: (وقد يظهر بينهما فرق بأن يقال: جناية الذمي إلخ) في شرح الروض، وأجيب بأن الذمي يلتزم بأحكامنا، وبالإتيقاض زال التزامه لها بخلاف ذلك فإنه ليس ملتزماً لها، وقضية الأمان رده إلى مأمته هـ. قوله: (ليكونه خالطنا خلطة الحقته بأهل الدار) فيه شيء؛ إذ عقد الذمة لا يستلزم الخلطة مطلقاً، ولا الخلطة المذكورة.

تُنَاقِضُ أَمَانَتَهُمْ، وَإِنَّمَا تَبْعُوا فِي الْعَقْدِ لَا التَّقْبُضَ تَغْلِيظًا لِلْعِصْمَةِ فِيهِمَا، وَلَوْ طَلَبُوا دَارَ الْحَرْبِ أُجِيبَ النِّسَاءَ لَا الصَّبِيَّانِ؛ إِذْ لَا اخْتِيَارَ لَهُمْ (وَإِذَا اخْتَارَ ذِمِّي نَبَذَ الْعَهْدَ، وَاللُّهُوقُ بَدَارِ الْحَرْبِ يُبْلَغُ الْمَأْمَنُ) أَيُ: الْمَحَلُّ الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ بِلَادِهِمْ مِنْ دَارِنَا مِمَّا يَأْمَنُ فِيهِ عَلَى نَفْسِهِ، وَمَالِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ خِيَانَةٌ.

☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ طَلَبُوا الْإِلَاحَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ، وَلَوْ طَلَبُوا الرُّجُوعَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ أُجِيبَ النِّسَاءَ دُونَ الصَّبِيَّانِ؛ لِأَنَّهُ لَا حُكْمَ لاختيارهم قَبْلَ الْبُلُوغِ، فَإِنَّ طَلَبَهُمْ مُسْتَحَقُّ الْحِصَانَةِ أُجِيبَ، فَإِنْ بَلَّغُوا، وَبَدَّلُوا الْجِزْيَةَ فَذَلِكَ، وَإِلَّا أَلْحَقُوا بِدَارِ الْحَرْبِ، وَالْخَنَائِي كَالنِّسَاءِ، وَالْمَجَانِينُ كَالصَّبِيَّانِ، وَالْإِفَاقَةُ كَالْبُلُوغِ أَه.

☐ قَوْلُهُ (سَنِي): (بُلَغُ الْمَأْمَنُ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ هَذَا فِي التَّضَرُّعِيِّ ظَاهِرٌ، وَأَمَّا الْيَهُودِيُّ فَلَا مَأْمَنَ لَهُ نَعْلَمُهُ بِالْقُرْبِ مِنْ دِيَارِ الْإِسْلَامِ، بَلْ دِيَارُ الْحَرْبِ كُلُّهُمْ تَضَرُّعِيٍّ فِيمَا أَحْسَبُ، وَهُمْ أَشَدُّ عَلَيْهِمْ مَتَا، فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: لِلْيَهُودِيِّ اخْتَرْتُ لِنَفْسِكَ مَأْمَنًا، وَاللُّهُوقُ بِأَيِّ دَارِ الْحَرْبِ شِئْتَ أَه. رَشِيدِي. ☐ قَوْلُهُ: (أَيُ: الْمَحَلُّ الَّذِي هُوَ الْإِلَاحُ) وَلَا يَلْزَمُنَا الْإِلَاحَةُ بَلَدُهُ الَّذِي يَسْكُنُهُ فَوْقَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ بِلَادِ الْكُفْرِ، وَمَسْكَنِهِ بَلَدٌ لِلْمُسْلِمِينَ يَخْتِاجُ لِلرُّوْرِ عَلَيْهِ، وَلَوْ رَجَعَ الْمُسْتَأْمَنُ إِلَى بَلَدِهِ بِإِذْنِ الْإِمَامِ لِتِجَارَةٍ، أَوْ رِسَالَةٍ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى أَمَانٍ فِي نَفْسِهِ، وَمَالِهِ، وَإِنْ رَجَعَ لِلْإِسْطِيْطَانِ انْتَقَضَ عَهْدُهُ، وَلَوْ رَجَعَ، وَمَاتَ فِي بِلَادِهِ، وَاخْتَلَفَ الْوَارِثُ، وَالْإِمَامُ هَلْ انْتَقَلَ لِلْإِقَامَةِ فَهُوَ حَرْبِيٌّ، أَوْ لِلتِّجَارَةِ فَلَا يَنْتَقِضُ عَهْدُهُ أَجَابَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي رُجُوعِهِ إِلَى بِلَادِهِ الْإِقَامَةُ أَه. مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (لأنه لم يظهر منه خيانة) وَلَا مَا يَوْجِبُ نَقْضَ عَهْدِهِ قُبُلُغَ مَكَانًا يَأْمَنُ فِيهِ عَلَى نَفْسِهِ.

(خَاتِمَةٌ): الْأَوَّلَى لِلْإِمَامِ أَنْ يَكْتُبَ بَعْدَ عَقْدِ الذِّمَّةِ اسْمَ مَنْ عَقَدَ لَهُ، وَدِينَهُ، وَجِلَّتِيَّةَ، فَيَتَعَرَّضُ لِسِنِّهِ أَهْوُ شَيْخٍ أَوْ شَابٍّ، وَيَصِفُ أَعْضَاءَهُ الظَّاهِرَةَ مِنْ وَجْهِهِ، وَلِخِيَّتِهِ، وَحَاجِيَّتِهِ، وَعَيْتِيَّةَ، وَشَفْتِيَّةَ، وَأَنْفِهِ، وَأَسْنَانِهِ، وَأَنَارِ وَجْهِهِ إِنْ كَانَ فِيهِ أَثَرٌ، وَلَوْنُهُ مِنْ سُمرَةٍ، وَشُقْرَةٍ، وَغَيْرِهِمَا، وَيَجْعَلُ لِكُلِّ مَنْ طَوَّافَهُمْ عَرِيفًا مُسْلِمًا يَضْبِطُهُمْ لِيَعْرِفَهُ بَمَنْ مَاتَ، أَوْ أَسْلَمَ، أَوْ بَلَغَ مِنْهُمْ، أَوْ دَخَلَ فِيهِمْ، وَأَمَّا مَنْ يُخَضِّرُهُمْ لِيُؤَدِّيَ كُلُّ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ، أَوْ يَشْتَكِيَ إِلَى الْإِمَامِ مِمَّنْ يَتَعَدَّى عَلَيْهِمْ مَتَا، أَوْ مِنْهُمْ، فَيَجُوزُ جَعْلُهُ عَرِيفًا لِدَلِّكَ، وَلَوْ كَانَ كَافِرًا، وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ إِسْلَامُهُ فِي الْغَرَضِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ لَا يُعْتَمَدُ خَبَرُهُ مُغْنِي، وَرَوْضُ مَعَ شَرْحِهِ.



☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ طَلَبُوا دَارَ الْحَرْبِ أُجِيبَ النِّسَاءَ الْإِلَاحَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ: وَكَالنِّسَاءِ الْخَنَائِي، وَكَالصَّبِيَّانِ الْمَجَانِينِ، وَالْإِفَاقَةُ كَالْبُلُوغِ. أَه. ☐ قَوْلُهُ: (لَا الصَّبِيَّانِ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ دُونَ الصَّبِيَّانِ حَتَّى يَبْلُغُوا، أَوْ يُطَلَّبَهُمْ مُسْتَحَقُّ الْحِصَانَةِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: فَإِنْ بَلَّغُوا، وَبَدَّلُوا الْجِزْيَةَ فَذَلِكَ وَإِلَّا أَلْحَقُوا بِدَارِ الْحَرْبِ. أَه.

باب الهدنة

من الهدون، وهو الشكون؛ لأن بها تسكن الفتنة؛ إذ هي لغة المصالحة، وشرعاً مصالحة الحريين على ترك القتال المدة الآتية بعوض، أو غيره، وتسمى مودة، ومسالمة، ومهادنة، ومهادنة، وأصلها قبل الإجماع أول سورة براءة، ومهادنته ﷺ قرئنا عام الحديبية، وهي السبب لفتح مكة؛ لأن أهلها لما خالطوا المسلمين، وسمعوا القرآن أسلم منهم أكثر ممن أسلم قبل، وهي جائزة لا واجبة أي: أصالة، وإلا فالوجه وجوبها إذا ترتب على تركها إلحاق ضرر بنا لا يتدارك كما يعلم مما يأتي (عقدها) لجميع الكفار، أو (لكفار إقليم) كالهند (يختص بالإمام) ومثله مطاع بإقليم.....

(باب الهدنة)

قوله: (من الهدون) إلى قوله: وهي السبب في المغني إلا قوله: لأن إلى؛ إذ وإلى قول المتن، ومتى زاد في النهاية إلا قوله: لا كله إلى المتن وقوله إما فيها إلى المتن: وقوله: للإتباع في الأولى، وما سأنبه عليه. قوله: (من الهدون) أي: مشتق منه اه. أنشأ. قوله: (إذ هي إلخ)، والأولى، وهي.

قوله: (مصالحة الحريين إلخ) الأظهر أن يقال: عقد يتضمن مصالحة الحريين إلخ وكأنه عبر بما ذكر قصداً للمناسبة بين المعنى الشرعي، واللغوي مع كون المقصود مغلوماً اه. ع ش عبارة المغني، ويظهر من تعبير المصنف بعقدها اختيار الإيجاب، والقبول لكن على كيفية ما سبق في عقد الأمان اه. قوله: (بعوض، أو غيره) سواء فيهم من يقر على دينه، ومن لا يقر مغني وعميرة.

قوله: (وتسمى) أي الهدنة أي مسماها. قوله: (وأصلها) عبارة غيره والأصل فيها. اه. فالإضافة بمعنى في. قوله: (أول سورة براءة) وقوله تعالى ﴿وَلَن جَنَحُوا لِّلسَّلَامِ فَاجْتَنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١] مغني وشيخ الإسلام. قوله: (عام الحديبية) وهو عام خمس من الهجرة شوبري اه. بخيرمي. قوله: (وهي) أي: مهادنة حديبية. قوله: (مما يأتي) أي: في شرح، أو أن يدفع مال إليهم.

قوله (است): (يختص بالإمام إلخ) قال الماوردی ولا يقوم إمام البغاة مقام إمام الهداة في ذلك.

(تنبيه): قد علم من منع عقدها من الأحاد لأهل إقليم منع عقدها للكفار مطلقاً من باب أولى، وقد صرح في المحرر بالامرين جميعاً، فإن تعاطاها الأحاد لم يصح لكن لا يغتالون، بل يئلبون المأمن؛ لأنهم دخلوا على اعتقاد صحة أمانهم اه. مغني. قوله: (ومثله مطاع إلخ) أي: في أنه يعقد لأهل

(كتاب الهدنة)

قوله: (على ترك القتال) وقَعَ السؤال عما لو وقعت المصالحة على ترك القتال على وجه خاص لا مطلقاً كعلى ترك القتال فزساناً، والمتجّه الجواز بل قد يقال: بالأولى؛ لأنها إذا جازت على ترك القتال مطلقاً فلتجز على ترك نوع منه بالأولى فليتامل.

لَا يَصِلُهُ حُكْمُ الْإِمَامِ كَمَا هُوَ قِيَاسُ نَظَائِرِهِ (وَنَائِبِهِ فِيهَا) وَحَدَّهَا، أَوْ مَعَ غَيْرِهَا، وَلَوْ بِطَرِيقِ الْعُمومِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْخَطَرِ، وَوَجوبِ رِعَايَةِ مَصْلَحَتِنَا (و) عَقْدُهَا (لِلْبَلَدِ)، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ إِقْلِيمٍ لَا كُلُّهُ وَفَاقًا لِلْفُورَانِيِّ، وَخِلَافًا لِلْعِمْرَانِيِّ (يَجوزُ لِوَالِي الْإِقْلِيمِ أَيْضًا) أَي: كَمَا يَجوزُ لِلْإِمَامِ، أَوْ نَائِبِهِ لَا طَّلَاعَهُ عَلَى مَصْلَحَةٍ، وَبَحْثِ الْبُلْقَيْنِيِّ جَوَازَهَا مَعَ بَلَدَةٍ مُجَاوِرَةٍ لِإِقْلِيمِهِ إِذَا رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِيهَا لِأَهْلِ إِقْلِيمِهِ؛ لِأَنَّهَا حِينئِذٍ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ إِقْلِيمِهِ، وَتَعَيَّنَ اسْتِثْنَاءُ الْإِمَامِ إِنْ أَمَكَنَ انْتَهَى، وَإِنَّمَا يَتَّبِعُهُ هَذَا التَّعَيُّنُ حَيْثُ تَرَدَّدَ فِي وَجْهِ الْمَصْلَحَةِ (وَإِنَّمَا يَعْقِدُهَا لِمَصْلَحَةٍ) لِمَا فِيهَا مِنْ تَرْكِ الْقِتَالِ، وَلَا يَكْفِي انْتِفَاءُ الْمَفْسَدَةِ قَالَ تَعَالَى ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَاحِ وَأَنْتُمْ الْأَعْزَلُونَ﴾ [سُورَةُ الْحَدِيدِ: ١٣٥]، وَالْمَصْلَحَةُ (كَضَعْفِنَا بِقِلَّةٍ عَدِيدٍ، وَأَهْبَةِ)؛ لِأَنَّهُ الْحَامِلُ عَلَى الشَّهَادَةِ عَامَ الْحُدُودِ (أَوْ)

إِقْلِيمِهِ اهـ. رَشِيدِيٍّ. قَوْلُهُ: (لَا يَصِلُهُ الْخ) أَي: لِيُعْطِيَهُ اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِطَرِيقِ الْعُمومِ) أَي: عُمومِ النَّيَابَةِ فَلَا يُنَافِي قَوْلُهُ: الْآتِي لَا كُلُّهُ الْخ. قَوْلُهُ: (لِمَا فِيهَا الْخ) عِلَّةُ الْإِخْتِصَاصِ بِالْإِمَامِ، وَنَائِبِهِ. قَوْلُهُ: (أَوْ أَكْثَرَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَبَحْثُ فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (لَا كُلُّهُ الْخ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى، وَالْمُنْهَجِ، وَالرَّوَضِ، وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ. قَوْلُهُ: (وَفَاقًا لِلْفُورَانِيِّ الْخ) كَلَامُ الْفُورَانِيِّ هُوَ قَضِيَّةُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ يَخْتَصُّ الْخ. سَمِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ كَعَبْرَةِ أَنْ وَالِي الْإِقْلِيمِ لَا يُهَادِنُ جَمِيعَ أَهْلِ الْإِقْلِيمِ، وَبِهِ صَرَّحَ الْفُورَانِيُّ، وَهُوَ أَظْهَرُ مِنْ قَوْلِ الْعِمْرَانِيِّ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ، وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ إِذْنُ الْإِمَامِ لِلْوَالِي فِي ذَلِكَ أَي: فِي عَقْدِهَا لِبَعْضِ إِقْلِيمِهِ، وَهُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ لَكِنْ نَصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى اخْتِيَارِ إِذْنِهِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَالْإِقْلِيمُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ أَحَدُ الْأَقْلِيمِ السَّبْعَةِ الَّتِي فِي الرُّبْعِ الْمَسْكُونِ مِنَ الْأَرْضِ، وَأَقَالِيمُهَا أَقْسَامُهَا، وَذَلِكَ أَنَّ الدُّنْيَا مَقْسُومَةٌ عَلَى سَبْعَةِ أَشْهُمٍ عَلَى تَقْدِيرِ أَصْحَابِ الْهَيْئَةِ اهـ. وَأَقَرَّ النَّهْيَةُ الْقَضِيَّةَ الثَّانِيَةَ عِبَارَتَهُ، وَشَجَّلَ ذَلِكَ مَا لَوْ فَعَلَهُ الْوَالِي بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ اهـ. وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي، وَإِنَّمَا يَتَّبِعُهُ الْخ. قَوْلُهُ: (وَخِلَافًا لِلْعِمْرَانِيِّ) مَا قَالَهُ الْعِمْرَانِيُّ هُوَ الْمُعْتَمَدُ م. اهـ. سَمِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَلَوْ لَجَمِيعِ أَهْلِ إِقْلِيمِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعِمْرَانِيُّ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ. قَوْلُهُ: (وَبَحْثُ الْبُلْقَيْنِيِّ الْخ) مُعْتَمَدٌ اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (لِأَهْلِ إِقْلِيمِهِ) أَي: بِخِلَافِ ظُهُورِ مَصْلَحَةٍ لِغَيْرِ إِقْلِيمِهِ فَقَطُّ كَالْأَمْنِ لِمَنْ يَمُرُّ بِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ تَوَلِيَةَ الْإِمَامِ لِلْوَالِي الْمَذْكُورِ لَمْ تَشْمَلْهُ اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَتَعَيَّنَ الْخ) هُوَ بِالْتَّضَبُّ عَقْلًا عَلَى جَوَازِهَا اهـ. رَشِيدِيٍّ. قَوْلُهُ: (حَيْثُ تَرَدَّدَ الْخ) أَي: وَأَمَّا إِذَا ظَهَرَتْ لَهُ لِمَصْلَحَةٍ بَلَا تَرَدَّدٍ فَلَا يَجِبُ الْاسْتِثْنَاءُ، وَصُدِّقَ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ إِنْ بَانَ خَطْوُهُ فَعَلِمَ الْإِمَامُ بِعَدْوِهَا نَقَضَهَا اهـ. ع. ش. قَوْلُ (سَمِ): (كَضَعْفِنَا الْخ) يَظْهَرُ أَنَّ الضَّعْفَ لَيْسَ هُوَ نَفْسُ الْمَصْلَحَةِ، وَأَنَّ فِي التَّمَثِيلِ مُسَامَحَةً اهـ.

سم

قَوْلُهُ: (وَفَاقًا لِلْفُورَانِيِّ) كَلَامُ الْفُورَانِيِّ هُوَ قَضِيَّةُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ يَخْتَصُّ الْخ. قَوْلُهُ: (وَخِلَافًا لِلْعِمْرَانِيِّ) مَا قَالَهُ الْعِمْرَانِيُّ هُوَ الْمُعْتَمَدُ م. ر. قَوْلُهُ: (كَضَعْفِنَا بِقِلَّةٍ عَدِيدٍ الْخ) يَظْهَرُ أَنَّ الضَّعْفَ لَيْسَ هُوَ فِي نَفْسِ الْمَصْلَحَةِ، وَأَنَّ فِي التَّمَثِيلِ مُسَامَحَةً.

عَطَفَ عَلَى ضَعْفٍ (رَجَاءِ إِسْلَامٍ، أَوْ بِذَلِّ جِزْيَةٍ)، أَوْ إِعَانَتِهِمْ لَنَا، أَوْ كَفَّهِمْ عَنِ الإِعَانَةِ عَلَيْنَا، أَوْ بُعْدِ دَارِهِمْ، وَإِنْ كُنَّا أَقْوِيَاءَ فِي الْكُلِّ لِلاتِّبَاعِ فِي الْأَوَّلِ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) بِنَا ضَعْفٌ كَمَا بِأَصْلِهِ، وَرَأَى الْإِمَامُ الْمُضْلَحَةَ فِيهَا (جَارَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ)، وَلَوْ بِلَا عَوَظٍ لِلآيَةِ السَّابِقَةِ (وَلَا سَنَةً)؛ لِأَنَّهَا مُدَّةُ الْجِزْيَةِ فَلَا يَجُوزُ تَقْرِيرُهُمْ فِيهَا بِدُونِ جِزْيَةٍ (وَكَذَا دَوْنُهَا)، وَفَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ (فِي الْأَطْهَرِ) لِلآيَةِ أَيْضًا نَعَمْ، لَا يَتَقَيَّدُ عَقْدُهَا لِإِنْخَوِّ نِسَاءٍ، وَمَالٍ بِمُدَّةٍ (وَلِضَعْفٍ) بِنَا (تَجَوُّزُ عَشْرِ سِنِينَ) فَمَا دَوْنُهَا بِحَسَبِ الْحَاجَةِ (فَقَطْ)؛ لِأَنَّهَا مُدَّةُ مُهَادَنَةِ قُرَيْشٍ، وَمَتَى اخْتِيجَ لِأَقْلٍ مِنَ الْعَشْرِ لَمْ تَجُزْ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ، وَجَوُّزُ جَمْعٍ مُتَقَدِّمُونَ الزِّيَادَةَ عَلَى الْعَشْرِ إِنْ اخْتِيجَ إِلَيْهَا فِي عُقُودٍ مُتَعَدِّدَةٍ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَزِيدَ كُلُّ عَقْدٍ عَلَى عَشْرِ، وَهُوَ قِيَاسُ كَلَامِهِمْ فِي الْوَقْفِ، وَغَيْرِهِ.....

قوله: (عَطَفَ عَلَى ضَعْفٍ) أي: لَا عَلَى قِلَّةِ أَهْلٍ. مُغْنِي. قوله: (أَوْ بُعْدِ دَرَاهِمٍ) لَعَلَّ الْمُضْلَحَةَ فِي الْهُدْيَةِ لِذَلِكَ أَنَّ مُحَارَبَةَ الْكُفَّارِ مَا دَامُوا عَلَى الْجَرَايَةِ وَاجِبَةً، وَهِيَ مَعَ بُعْدِ الدَّارِ تَوْجِبُ مَسَقَّةٍ عَظِيمَةٍ فِي تَجْهِيزِ الْجُيُوشِ إِلَيْهِمْ فَتُكْتَفَى بِالْمُهَادَنَةِ حَتَّى يَأْذَنَ اللَّهُ أَهْلَهُ. ع. ش. قوله: (لِلاتِّبَاعِ)؛ لِأَنَّهُ (هَادَنٌ) صَفْوَانٌ بَنَ أُمِّيَّةً أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ عَامَ الْفَتْحِ، وَقَدْ كَانَ ﷺ مُسْتَظْهِرًا عَلَيْهِ، وَلِكَيْتَهُ فَعَلَ ذَلِكَ لِرَجَاءِ إِسْلَامِهِ فَاسْلَمَ قَبْلَ مُضِيِّهَا) مُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ. قوله: (فِي الْأَوَّلِ) وَهُوَ رَجَاءُ الْإِسْلَامِ. قوله: (بِنَا ضَعْفٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَمَتَى زَادَ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَهُوَ قِيَاسٌ لَكِنْ، وَقَوْلُهُ: وَيُوجِّهُ إِلَى نَعَمْ. قوله: (بِنَا ضَعْفٌ) ضَعْفٌ (إِلَخ) هَلَّا زَادَ، وَلَا رَجَاءَ إِسْلَامٍ أَوْ بِذَلِّ جِزْيَةٍ وَفَاءً بِظَاهِرِ الْمُتَنِّ مَعَ صِحَّةِ هَذَا الْحُكْمِ فِي نَفْسِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْلَهُ. سَمِ، وَأَجَابَ الرَّشِيدِيُّ بِمَا نَصَّهُ إِنَّمَا قَصَرَ الْمُتَنُّ عَلَى هَذَا مَعَ خُرُوجِهِ عَنِ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَقْدُهَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ إِلَّا عِنْدَ الضَّعْفِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ عِنْدَ الْقُوَّةِ أَصْلًا، وَإِنْ اقْتَضَتْهُ الْمُضْلَحَةُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فَانْدَقَعَ مَا لِلشَّهَابِ بْنِ قَاسِمٍ هُنَا، وَكَأَنَّهُ نَظَرَ فِيهِ إِلَى مُجَرَّدِ الْمُنْطَوِقِ أَهْلَهُ. قوله: (لِلآيَةِ السَّابِقَةِ) أي: قَوْلُهُ تَعَالَى فِي أَوَّلِ بَرَاءَةِ ﴿فَيَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [التوبة: ٢٧].

قوله: (لِإِنْخَوِّ نِسَاءٍ) أي: مِنَ الْخَنَائِي، وَالصَّبِيَّانِ، وَالْمَجَانِينِ. قوله: (لِأَنَّهَا) أي: الْعَشْرَ أَهْلَهُ. ع. ش. قوله: (مُدَّةُ مُهَادَنَةِ قُرَيْشٍ) أي: فِي الْحَدِيثِيَّةِ، وَكَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَقْوَى الْإِسْلَامُ أَهْلَهُ. مُغْنِي. قوله: (وَجَوُّزُ جَمْعٍ) (إِلَخ) عِبَارَةُ الْتَهَايَةِ، وَقَوْلُ جَمْعٍ بِجَوَازِهَا أي: الزِّيَادَةُ عَلَى الْعَشْرِ (إِلَخ) صَحِيحٌ، وَإِنْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ غَرِيبٌ، وَقَالَ: إِنَّ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي (إِلَخ) وَنَقَلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ذَلِكَ الْقَوْلَ عَنِ الْفُورَانِيِّ، وَغَيْرِهِ، وَأَقَرَّهُ لَكِنَّ الْمَغْنِيَّ، وَافَقَ الشَّارِحَ كَمَا يَأْتِي. قوله: (فِي عُقُودٍ مُتَعَدِّدَةٍ) أي: بِأَنْ يَقَعَ كُلُّ عَقْدٍ قَبْلَ فَرَاغِ مُدَّةٍ مَا قَبْلَهُ بِدَلِيلٍ قَوْلُهُ: نَعَمْ انْقَضَتْ (إِلَخ) وَفِيهِ تَأْمُلٌ أَهْلَهُ. سَمِ، وَيَأْتِي عَنِ الْمَغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ.

قوله: (كَمَا بِأَصْلِهِ) هَلَّا زَادَ، وَلَا رَجَاءَ إِسْلَامٍ أَوْ بِذَلِّ جِزْيَةٍ، وَفَاءً بِظَاهِرِ الْمُتَنِّ مَعَ صِحَّةِ هَذَا الْحُكْمِ فِي نَفْسِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. قوله: (إِنْ اخْتِيجَ إِلَيْهَا فِي عُقُودٍ) أي: بِأَنْ يَقَعَ كُلُّ عَقْدٍ قَبْلَ فَرَاغِ مُدَّةٍ مَا قَبْلَهُ بِدَلِيلٍ قَوْلُهُ: نَعَمْ إِنْ انْقَضَتْ (إِلَخ) وَفِيهِ تَأْمُلٌ.

لكن نازع فيه الأذرعِي بأنه غريب، ويؤجّه بأن المعنى المقتضي لِمَنْع ما زاد على العشر من كونها المنصوص عليها مع عدم إدراية ما يقع بعدها موجود مع التعدّد ففيه مخالفة للنص؛ إذ الأصل مَنْع الزيادة عليه، وبه فارق نظائره نعم، إن انقضت المدة والحاجة باقية استؤنف عقد آخر، وهكذا، ولو زال نحو خوف أثناء المدة وجب إبقاؤها، ويَجْتَهِد الإمام عند طلبهم لها، ولا ضرر، ويفعل الأصلح وجوباً، ولو دخل دارنا بأمان لِسَمَاعِ كلام الله تعالى فتكرّر سماعه له بحيث ظنّ عِنادَهُ أخرج، ولا يُمَهِّلُ أربعة أشهر (ومتى زاد) العقد (على الجائز) من أربعة أشهر، أو عشر سنين مثلاً (فقولاً تفريقاً الصفة) فيصح في الجائز، ويبطل فيما زاد عليه، ويشكل عليه أنّ نحو ناظر الوقف لو زاد على المدة الجائزة بلا عُذر بطل في الكل إلا أن يُفَرَّقَ

قوله: (لكن نازع فيه الأذرعِي إلخ) عبارة المُعْنَى جَزَمَ به الفوراني، وغيره، وقال الأذرعِي عبارة الروضة، ولا يجوز الزيادة على العشر لكن إن انقضت المدة، والحاجة باقية استؤنف العقد، وهذا صحيح، وأما استئناف عقْدٍ إثرَ عقْدٍ كما قاله الفوراني فغريب لا أحسب الأصحاب يوافقون عليه أصلاً اهـ. وهذا ظاهر اهـ. قوله: (ويؤجّه إلخ) أي: النزاع. قوله: (من كونها) أي: العشر. قوله: (ففيه) أي: في تجويز الزيادة على العشر في عقود. قوله: (منع الزيادة عليه) أي: على النص. قوله: (وبه) أي: بمخالفة النص. قوله: (فارق نظيره) قد يشكل الفرق بجواز الزيادة المذكورة في الوقف مع مخالفة شرط الواقف الذي هو كنص الشارع اهـ. سم. قوله: (نعم إن انقضت إلخ) هذا الاستدراك من تيمّة التوجيه اهـ. رشيدِي. قوله: (عند طلبهم لها) أي: الهدنة اهـ. ع. ش. قوله: (ولو دخل إلخ) هذه المسألة لا محلّ لها هنا أمّا أولاً، فإنها من مسائل الأمان لا الهدنة، وأمّا ثانياً فقد تقدّم أنّ دخوله بقصد السماع يؤمّنه، وإن لم يؤمّنه أحد فلا حاجة إلى قوله: بأمان، وما قيل: إنها تقيّد لقول المصنّف جازت أربعة أشهر بما إذا لم يحصل المقصود قبلها غير ظاهر؛ لأنّ هذا أمان، وأيضاً قول المصنّف المذكور لمنع الزيادة لا التقصان أيضاً اهـ. بُجَيْرِي. قوله: (فتكرّر سماعه) عبارة الرّوض فاستمع في مجالس يحصل فيها البيان أي: التأمُّ بُلُغَ المأمّن، ولا يُمَهِّلُ أربعة أشهر انتَهت. قوله: (من أربعة) إلى قوله: ويشكل في المعنى، وإلى قوله: فالحاصل في النهاية إلّا قوله: ممّا إلى المثني، وقوله: مرّ إلى محلّ ذلك. قوله: (من أربعة أشهر) أي: في حال قوتنا، أو عشر سنين أي: في حال ضعفنا اهـ. مُعْنَى. قوله: (مثلاً) أي: أو دون العشر، وفوق أربعة أشهر. قوله: (على المدة الجائزة) أي: ككلايت سنين شرط الواقف أن لا يؤجّر الموقوف بأكثر منها، وقوله: بلا عُذر أي: كالحاجة إلى العِمارة، ولم يوجد من يستأجر إلّا بأكثر منها.

قوله: (وبه فارق نظائره) قد يشكل الفرق بجواز الزيادة المذكورة في الوقف مع مخالفة شرط الواقف الذي هو كنص الشارع. قوله: (فتكرّر سماعه إلخ) عبارة الرّوض فاستمع في مجالس يحصل فيها البيان أي: التأمُّ بُلُغَ المأمّن، ولا يُمَهِّلُ أربعة أشهر اهـ.

بأنَّ الْمُغْلَبَ هُنَا التَّظَرُّ لِحَقْنِ الدِّمَاءِ، وَلِلْمُضْلَحَةِ الَّتِي اقْتَضَتْ جَوَازَ الْهُدْنَةِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ فِرْعَوِيِّ ذَلِكَ مَا أَمَكَنَّ (وَإِطْلَاقِ الْعَقْدِ). عَنْ ذِكْرِ الْمُدَّةِ فِي غَيْرِ نَحْوِ النِّسَاءِ لِمَا مَرَّ (يُفْسِدُهُ) لَا اقْتِضَاءَهُ التَّأْيِيدَ الْمُتَمَتِّعَ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا، وَتَنْزِيلِ الْأَمَانِ الْمُطْلَقِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ بِأَنَّ الْمَفْسَدَةَ هُنَا أَخْطَرُ لِتَشَبُّهِهِمْ بِعَقْدٍ يُشَبِّهُ عَقْدَ الْجِزْيَةِ (وَكَذَا شَرْطٌ فَاسِدٌ) اقْتَرَنَ بِالْعَقْدِ فَيُفْسِدُهُ أَيْضًا (عَلَى الصَّحِيحِ بِأَنَّ) أَي: كَأَنَّ (شَرْطٌ) فِيهِ (مَنْعٌ فَكُ اسْرَانَا) مِنْهُمْ (أَوْ تَرَكُ مَا) اسْتَوْلُوا عَلَيْهِ (لَنَا) الصَّادِقِ بِأَحَدِنَا، بَلِ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَا لِلذِّمِّيِّ كَذَلِكَ (لَهُمْ) الصَّادِقِ بِأَحَدِهِمْ بَلِ الَّذِي يَظْهَرُ أَيْضًا أَنَّ شَرْطَ تَرْكِهِ لِذِمَّتِي، أَوْ مُسْلِمِ كَذَلِكَ، أَوْ رَدِّ مُسْلِمٍ أَسِيرٍ أَقْلَتَ مِنْهُمْ، أَوْ سُكْنَاهُمْ الْحِجَارَ، أَوْ إِظْهَارَهُمُ الْخَمَرَ بِدَارِنَا، أَوْ أَنْ نَبْعَثَ لَهُمْ مَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ لَا التَّخْلِيَةَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ، وَيَأْتِي شَرْطُ رَدِّ مُسْلِمَةٍ تَأْتِينَا مِنْهُمْ (أَوْ) فَعِلْتُ (لِتُعْقَدَ لَهُمْ ذِمَّةٌ بِدُونِ دِينَارٍ) لِكُلِّ وَاحِدٍ.....

□ فَوَدَّ: (فِي غَيْرِ نَحْوِ النِّسَاءِ) أَي: مِنَ الصَّبْيَانِ، وَالْمَجَانِينِ، وَالْخَنَائِي، وَالْمَالِ اه. ع ش.

□ فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَي: قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَلِضَعْفٍ. □ فَوَدَّ: (بَيْنَ هَذَا) أَي: إِطْلَاقِ عَقْدِ الْهُدْنَةِ:

□ فَوَدَّ: (لِتَشَبُّهِهِمْ) أَي: تَعَلُّقِهِمْ بِعَقْدٍ يُشَبِّهُ عَقْدَ الْجِزْيَةِ لَعَلَّ وَجْهَ الشَّبَهِ أَنَّ عَقْدَ الْهُدْنَةِ لَا يَكُونُ مِنَ الْأَحَادِ، وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهِ أَنْ يَكُونَ لِمُضْلَحَةٍ اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (اسْتَوْلُوا عَلَيْهِ) أَفَادَ بِهِ أَنَّ مَا لَنَا بِفَتْحِ اللَّامِ، وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْمَالِ لِشُمُولِهِ نَحْوَ الْإِخْتِصَاصِ، وَالْوَقْفِ، وَيَجُوزُ كَسْرُهَا أَيْضًا اه. ع ش أَي: كَمَا جَرَى عَلَيْهِ الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (الصَّادِقِ الْإِخ) هَذَا تَرْكِيبٌ عَجِيبٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ جُعِلَ وَضْفًا لِقَوْلِهِ: لَنَا فَالْجَارُ، وَالْمَجْرُورُ أَي: الْمَجْمُوعُ لَيْسَ هُوَ الصَّادِقُ أَوْ لِلْمَجْرُورِ لَزِمَ وَضْفُ الضَّمِيرِ، وَكَذَا يُقَالُ: فِي أَمْثَالِ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ: الْآتِي أَنفَا الصَّادِقِ بِأَحَدِهِمْ اه. س م.

(أَقُولُ): وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ، وَتَوْصِيفُ الْمَجْمُوعِ بِوَضْفِ بَعْضِ أَجْزَائِهِ مَجَازًا شَائِعٌ، وَيَأْتِي جَوَابُ آخَرُ. □ فَوَدَّ: (بَلِ الَّذِي يَظْهَرُ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ الزَّرْكَشِيُّ بَحْثًا، أَوْ مَالِ ذِمَّتِي اه. □ فَوَدَّ: (أَنَّ مَا لِلذِّمِّيِّ كَذَلِكَ) خِلَافًا لِلْأَسْنَى عِبَارَتَهُ، وَخَرَجَ بِالْمُسْلِمِ أَي: الْأَسِيرِ، وَمَالِهِ الْكَافِرُ، وَمَالُهُ، فَيَجُوزُ شَرْطُ تَرْكِهِمَا اه. □ فَوَدَّ: (الصَّادِقِ) صِفَةٌ لِتَرْكِ مَالِهِمْ، وَقَوْلُهُ: بِأَحَدِهِمْ أَي: بِالتَّركِ لِأَحَدِهِمْ. □ فَوَدَّ: (إِنْ شَرْطُ تَرْكِهِ) أَي: تَرْكِ مَالِنَا، أَوْ لِلذِّمِّيِّ. □ فَوَدَّ: (أَوْ رَدِّ مُسْلِمٍ) بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى مَنْعِ فَكُ، وَقَوْلُهُ: أَقْلَتَ نَعْتُ ثَانٍ لِمُسْلِمٍ، وَفِي الْبُجَيْرِمِيِّ عَنِ الشُّوْبَرِيِّ قَالَ فِي النَّهَائِيَةِ: انْفَلَتَ، وَالْإِنْفَلَاتُ، وَالْإِنْفَلَاتُ التَّخْلُصُ مِنَ الشَّيْءِ فَجَاءَ مِنْ غَيْرِ تَمَكُّنٍ اه. وَفِي الصَّحَاحِ أَقْلَتَ الشَّيْءُ، وَتَقَلَّتْ، وَانْفَلَتَ بِمَعْنَى، وَأَقْلَتَهُ غَيْرُهُ اه. □ فَوَدَّ: (أَوْ سُكْنَاهُمْ الْحِجَارَ)، أَوْ دُخُولَهُمُ الْحَرَمَ مُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ. □ فَوَدَّ: (وَيَأْتِي) أَي: فِي الْمُتَنِّ عَنْ قَرِيبٍ. □ فَوَدَّ: (أَوْ فَعِلْتُ) أَي: الْهُدْنَةُ انْظُرْ لِمَ لَمْ يَقْدَرْ عَقْدَتْ.

□ فَوَدَّ: (الصَّادِقِ) هَذَا تَرْكِيبٌ عَجِيبٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ جَعَلَهُ وَضْفًا لِقَوْلِهِ: لَنَا فَالْجَارُ، وَالْمَجْرُورُ أَي: الْمَجْمُوعُ لَيْسَ هُوَ الصَّادِقُ، أَوْ لِلْمَجْرُورِ لَزِمَ وَضْفُ الضَّمِيرِ، وَكَذَا يُقَالُ: فِي أَمْثَالِ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ الْآتِي أَنفَا الصَّادِقِ بِأَحَدِهِمْ.

(أو) لأجل أن (يُدفع)، ويجوزُ جرُّه عطفًا على دون (مالٍ) منّا، وهل مثله الاختصاصُ قضيةً نظائره نعم، إلا أن يُفَرَّقَ (اليهم) لِمَنَافَةِ ذلك كُلِّهِ لِعِزَّةِ الإسلامِ نعم، إن اضْطُرَّنا لِبَذْلِ مالٍ لِفِدَاءِ أُسْرَى يُعَذِّبُونَهُمْ، أو لإِحَاطَتِهِمْ بنا، وخوفِ اسْتِصْالِنَا وَجِبَ بَذْلُهُ، ولا يملكونَهُ لِفَسَادِ الْعَقْدِ حِينَئِذٍ وَقَوْلُهُمْ: يُسَرُّ فَكُ الْأُسْرَى مَحَلُّهُ فِي غَيْرِ الْمُعَذِّبِينَ إِذَا أُمِنَ قَتْلُهُمْ، وقال شارحُ النَّذْبِ لِلآحَادِ، والوجوبُ على الإمام، وفيه نَظَرٌ، وَمَرَّ قُبَيْلَ فَصْلِ يُكْرَهُ عَزُّو ما يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّ ذلك إن لم يُتَوَقَّعْ خَلَاصُهُمْ مِنْهُمْ بِقِتَالٍ، ولو على نُدُورٍ، وإلا وَجِبَ عَيْنًا على كُلِّ مَنْ تَوَقَّعَهُ، وَقَدَّرَ عَلَيْهِ، وإن لم يُعَذِّبُوهُمْ فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ عَجَزْنَا عَنْ خَلَاصِهِ إِنْ عَذَّبَ لَزِمَ الْإِمَامُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فِدَاؤُهُ، وإلا سُنَّ، وهل يَجِبُ على كُلِّ مُوسِرٍ بما مَرَّ فِي شِرَاءِ الْمَاءِ فِي التَّيْتُمِ فِدَاءُ الْمُعَذِّبِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلَى مِنْ شِرَاءِ الْمَاءِ، أو لا؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يُخَاطَبُ بِهِ الْإِمَامُ فَقَطْ، أو يُفَرَّقُ بَيْنَ قِلَّةِ الْفِدَاءِ، وكثْرته عَزْفًا كُلِّ مُحْتَمَلٍ، والأقْرَبُ الْأَوَّلُ حَيْثُ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ خَلَاصُهُ بِمَا يَبْذُلُهُ فِيهِ فَاضِلًا عَمَّا تَقَرَّرَ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَ مَا تَقَرَّرَ مِنْ إِجَابِ خَلَاصِهِ بِقِتَالٍ مُطْلَقًا بِخِلَافِهِ بِالْمَالِ بَأَنَّ فِي الْقِتَالِ عِزًّا لِلْإِسْلَامِ بِخِلَافِ بَذْلِ الْمَالِ فَلَمْ يَجِبْ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ (وَتَصِيحُ الْهُدْنَةِ عَلَى أَنْ يَنْقُضَهَا الْإِمَامُ)، أو مُسَلِّمٌ ذَكَرَ مُعَيَّنٌ عَدْلٌ ذُو رَأْيٍ فِي الْحَرْبِ يَعْرِفُ مَضْلَحَتَنَا فِي فَعْلِهَا،

فَوُدَّ: (لأجل الخ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى تَعَقُّدٍ، وقال الْمُغْنِي: أو لِيُغْفَرَ لَهُمْ ذِمَّةٌ، وَيُدْفَعُ مَالٌ إِلَيْهِمْ، وَلَمْ تَدْعُ ضَرُورَةٌ إِلَيْهِ فَهُوَ مَغْطُوفٌ عَلَى بَدُونِ اهـ. فَوُدَّ: (وَيَجُوزُ جَرُّهُ إِنْخِ) وَيَرْسُمُ بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ دُونَ الْبَاءِ الْمُتَّاعَةِ مِنْ تَحْتِ اهـ. ع ش ولا يَخْفَى أَنَّ مِثْلَهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى الثَّقَلِ. فَوُدَّ: (لِمَنَافَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: وفيه نَظَرٌ فِي الْمُغْنِي. فَوُدَّ: (وَخَوْفِ اسْتِصْالِنَا) يَتَّبِعِي، أو خَوْفِ اسْتِصْالِهِمْ عَلَى بِلَادِنَا. فَوُدَّ: (وَجِبَ بَذْلُهُ) أَي: مِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِنْ وَجَدَ فِيهِ شَيْءٌ، وَإِلَّا فَمِنْ مِياسِيرِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّ ذلك إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَاسُورِ مَالٌ، وَإِلَّا قُدِّمَ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ اهـ. ع ش. فَوُدَّ: (وقال شارحُ إِنْخِ) وَهَذَا أَوَّلَى اهـ. مُغْنِي. فَوُدَّ: (ما يُعْلَمُ إِنْخِ) فَاعِلٌ مَرَّ. فَوُدَّ: (أَنَّ مَحَلَّ ذلك) أَي: بَذْلُ الْمَالِ لَهُمْ لِفِدَاءِ الْأُسْرَى. فَوُدَّ: (إِذَا لَمْ يُتَوَقَّعْ خَلَاصُهُمْ إِنْخِ) أَي: كَانَ اسْتَقَرَّ الْأُسْرَى بِبِلَادِهِمْ؛ لِأَنَّ فَكَّهُمْ قَهْرًا حِينَئِذٍ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَا لَا يُطَاقُ اهـ. نِهَايَةٌ. فَوُدَّ: (وَالْأَوْجِبُ إِنْخِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ أَمَّا إِذَا أَسْرَتْ طَائِفَةٌ مُسْلِمًا، وَمَرَّوَاهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْمُكَافِئِينَ، فَيَجِبُ مُبَادَرَتُهُمْ إِلَى فَكِّهِ بِكُلِّ وَجْهِ مُمَكِّنٍ، إِذَا لَا عُدْرَ لَهُمْ فِي تَرْكِهِ حِينَئِذٍ اهـ. أَي: وَإِنْ تَوَقَّعَ الْفُكُّ عَلَى بَذْلِ مَالٍ وَجِبَ عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي قَدَّمَاهُ ع ش. فَوُدَّ: (بِمَا مَرَّ فِي شِرَاءِ الْمَاءِ إِنْخِ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ، وَيَتَّبِعِي فِي الْمُقِيمِ اعْتِبَارُ الْفَضْلِ عَنْ يَوْمٍ، وَلَيْلَةٍ كَالْفِطْرَةِ اهـ. فَوُدَّ: (الْأَوَّلُ) أَي: الْوُجُوبُ عَلَى كُلِّ مُوسِرٍ إِنْخِ. فَوُدَّ: (عَمَّا تَقَرَّرَ) أَي: عَنْ مُؤْنَةِ يَوْمٍ، وَلَيْلَةٍ. فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: عَذَّبَ أَمْ لَا.

فَوُدَّ (لَسِي): (وَتَصِيحُ الْهُدْنَةِ عَلَى إِنْخِ) عِبَارَةُ الْمُحَرَّرِ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا تُؤَقَّتَ الْهُدْنَةُ، وَشَسْرَطُ الْإِمَامِ نَقْضُهَا مَتَى شَاءَ اهـ. رَشِيدِي. فَوُدَّ: (أو مُسْلِمٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ، وَمَتَى فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَيَخْرُمُ

وتركها (متى شاء)، وتحرّم عليه مشيئته أكثر من أربعة أشهر عند قوتنا، أو أكثر من عشر سنين عند ضعفنا، وخرج بذلك ما شاء الله أو ما أقرّكم الله، وإنّما قاله رسول الله ﷺ لعلّجه به بالوحي، وإمام تولى بعد عاقدها نقضها إنّ كانت فاسدة بنصّ، أو إجماع (ومتى) فسدت بلغوا مأمنهم وجوتاً، وأنذرناهم قبل أن تقاتلهم إنّ لم يكونوا بدارهم، وإلا قلنا قتالهم بلا إنذار ومتى (صِبْحت وجب) علينا (الكف) لأذانا، أو أذى الدّميّين الذين ببلادنا فيما يظهر بخلاف أذى الحربيّين، وبعض أهل الهدنة (عنهم)، وفاء بالعهد؛ إذ القصد كف من تحت أيدينا عنهم لا حفظهم بخلاف أهل الدّمة (حتى تنقضي) مدّتها، أو ينقضها من علقت بمشيئته، والإمام، أو نائبه بطريقه كما يُعلم ممّا يأتي (أو ينقضوها) هم، ونقضها منهم يحصل (بتصريح) منهم بنقضها (أو) بنحو (قتالنا، أو مكاتبه أهل الحرب بعزّة لنا،.....

إلى، وخرَجَ، وإلى قول المتن، وإذا انتقضت في النهاية إلّا قوله: أي: عندنا كما هو ظاهر.
 □ قوله: (بذلك) أي: بقوله: متى شاء، وقوله: ما شاء الله، أو ما أقرّكم الله أي: فإنّه لا يجوزُ اه.
 مُعْنِي. □ قوله: (وإنّما قاله) أي: أقرّكم ما أقرّكم الله تعالى اه. مُعْنِي. □ قوله: (نقضها إنّ كانت فاسدة إلخ) انظر ما معنى النقض مع فرض فسادها، ولعلّ المراد به إعلامهم بفساد الهدنة، وتبليغهم المأمن اه. ع ش. □ قوله: (بنصّ إلخ) أي: فإن كان فسادها بطريق الاجتهاد لم ينسخه مُعْنِي، وروض.
 □ قوله: (وأنذرناهم) وأعلمناهم اه. مُعْنِي. □ قوله: (والأ) أي، وإن كانوا بدارهم. □ قوله: (علينا) عبارة المُعْنِي على عاقدها، وعلى من بعده من الأئمة اه. □ قوله: (لأذانا) إلى قول المتن، وإذا انتقضت في المُعْنِي إلّا قوله: أي: الذين إلى بخلاف، وقوله: أو الإمام إلى المتن، وقوله: أي: عندنا كما هو ظاهر، وقوله: إيواء إلى، وإن جهلوا. □ قوله: (بخلاف أذى الحربيّين إلخ) فلا يلزمنا كُفّهم عنهم نعم إنّ أخذ الحربيّون مآلهم بغير حقّ، وظفّرنا به ردّذناه إليهم، وإن لم يلزمنا استنقاده مُعْنِي، وروض مع شرحه. □ قوله: (بخلاف أذى الحربيّين إلخ) أي: والدّميّين الذين ليسوا ببلادنا أخذاً من أوّل كلامه.
 □ قوله: (وبعض أهل الهدنة) أي: وإن قدّرنا على دفعهم اه. ع ش. □ قوله: (أو ينقضها إلخ) عبارة المُعْنِي، أو ينقضها الإمام إذا علقت بمشيئته، وكذا غيره إذا علقت بمشيئته اه. □ قوله: (ممّا يأتي) أي: من قول المُصنّف، ولو خاف خيانتهم إلخ.
 □ قول (سنّي): (أو قتالنا) أي: حيث لا شبهة لهم، فإن كان لهم شبهة كأن أعانوا البغاة مُكرهين فلا يتنقض كما بحته الزركشي اه. مُعْنِي. □ قوله: (أو بنحو قتالنا) هل قتال أهل الدّمة عندنا كذلك اه. سم. (أقول): نعم كما يُعلم بالأولى من قول الشارح الآتي إنّفاً، أو ذمّي بدارنا.
 □ قول (سنّي): (بعزّة لنا) أي: خلل كضعف، وهل عزّة أهل الدّمة بدارنا كذلك كأن كاتبوا أهل

□ قوله: (أو بنحو قتالنا) هل قتال أهل الدّمة عندنا كذلك. □ قوله: (بعزّة لنا) أي: خلل كضعف، وهل عزّة أهل الدّمة بدارنا كذلك كأن كاتبوا أهل الحزب بما يقتضي تسلّطهم على أهل الدّمة فيه نظر. ولا

أو قتل مسلم)، أو ذمّي بدارنا أي: عمدًا كما هو ظاهر، أو فعل شيءٍ مما اختلف في نقض عقْد الذمة به مِمَّا مَرَّ، وغيره لعدم تأكدها ببذل جزية، أو إيواء عَيْنٍ للكفار، أو أخذ مالنا، وإن جهلوا أن ذلك ناقض لقوله تعالى ﴿وَإِنْ لَكُنْوا أَيْمَنُكُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢].

(وإذا انتقضت) بغير قتال (جازت الإغارة عليهم) نهارًا (وبيأثهم) أي: الإغارة عليهم ليلاً إن كانوا ببلادهم، ومَرَّ قُبَيْلُ الباب ما له تعلق بذلك، فإن كانوا ببلادنا بلغوا مآمتهم أي: محلاً

الحرب بما يقتضي تسلطهم على أهل الذمة فيه نظر، ولا يبعد أنها كذلك، وكذا يقال: في نحو قتالهم اه. سم.

﴿قول (سني): (أو قتل مسلم) ثم إن لم يتركز غير القتال مثلاً عليه بعد علمه انتقض عهده أيضاً كما يأتي انتهى. ع ش. فو: (بدارنا) لعله قيد في الذمي فقط فليراجع اه. رشيدى.

(أقول): هذا صريح صنيع المغني. فو: (أو فعل شيءٍ إلخ) عبارة المغني، ولا يتحصّر الانتقاض فيما ذكره، بل ينتقض بأشياء منها أن يسبوا الله تعالى، أو القرآن، أو رسول الله ﷺ، وكل ما اختلف في انتقاض الذمة به تنتقض الهدنة به جزماً؛ لأن الهدنة ضعيفة غير متأكدة ببذل الجزية اه.

﴿فو: (إيواء عينٍ إلخ) أي: إيواء شخص يتجسس على عورات المسلمين لينقل الأخبار إلى الكفار اه. ع ش. فو: (أو أخذ مالنا) أي: جميعهم في الصور كلها، أو فعل بعضهم شيئاً من ذلك، وسكوت الباقي عنه انتهى. أسنى. فو: (أن ذلك) أي نحو قتالنا، وما عطف عليه. فو: (لقوله تعالى إلخ) الأولى تأخيرُه عن قول المصنف، وبيأثهم كما فعله الأسنى، والمغني. فو: (من بعد عهدهم) أي: الآية اه. مغني.

﴿قول (سني): (وإذا انتقضت جازت الإغارة إلخ) انظر هل هو شامل لما إذا نقضها من فوض إليه نقضها من المسلمين اه. رشيدى. (أقول): ظاهر صنيعهم لا سيما المغني كما مرّ في شرح حتى تنتقض الشمول. فو: (بغير قتال) لعل التقييد بذلك؛ لآته الذي يحتاج إلى بيان هذا الحكم فيه اه. سم.

﴿فو: (نهاراً) إلى قوله: ومن له في النهاية إلّا قوله: ومَرَّ إلى، فإن كانوا. فو: (ما له تعلق بذلك) لعله أراد به قول المصنف، وإذا بطل أمان رجالٍ إلخ وعليه كان المناسب أن يؤخر قوله: ومَرَّ قُبَيْلُ الباب إلخ عن قوله: فإن كانوا إلخ؛ لأن ما مرّ فيما إذا كانوا ببلادنا كما يظهر بالمراجعة. فو: (فإن كانوا ببلادنا بلغوا إلخ) هذا لا يتأتى فيمن انتقض عهده بقتالٍ فالاحتراز عنه من فوائد قوله: بغير قتال اه. سم.

يبعد أنها كذلك، وكذا يقال في نحو قتالهم. فو: (ببذل جزية) لو عقدت بعوض فإنه جائز كما تقدّم فهل يمتنع حينئذ نقضها بما اختلف في نقض عقْد الذمة به. فو: (بغير قتال) لعل التقييد بذلك؛ لآته الذي يحتاج إلى بيان هذا الحكم فيه. فو: (فإن كانوا ببلادنا بلغوا مآمتهم) هذا لا يتأتى فيمن انتقض عهده بقتالٍ فالاحتراز عنه من فوائد قوله: بغير قتال.

يَأْمَنُونَ فِيهِ مَنًّا، وَمَنْ أَهْلَ عَهْدِنَا، وَلَوْ بَطَرَفِ بِلَادِنَا فِيمَا يَظْهَرُ، وَمَنْ جَعَلَهُ دَارًا لِحَرْبٍ أَرَادَ بِاعْتِبَارِ الْغَالِبِ، وَمَنْ لَهُ مَأْمَنَانِ يَتَخَيَّرُ الْإِمَامَ، وَلَا يُلْزِمُهُ إِبْلَاغُ مَسْكِنِهِ مِنْهُمَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ، وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ: وَإِذَا إِلَى آخِرِهِ أَنَّهُ يُضَمُّ لِمَا بَعْدَ حَتَّى، وَيَصِلُوا مَأْمَنَهُمْ (وَلَوْ نَقَضَ بَعْضُهُمُ الْهُدْنَةَ، وَلَمْ يُنْكَزِ الْبَاقُونَ) عَلَيْهِ (بِقَوْلٍ، وَلَا فَعَلٍ) بَلِ اسْتَمَرُّوا عَلَى مُسَاكِنَتِهِمْ، وَسَكَنُوا (انْتَقَضَ فِيهِمْ أَيْضًا) لِإِشْعَارِ سُكُوتِهِمْ بِرِضَاهُمْ بِالتَّقْضِ، وَلَا يَتَأَتَّى ذَلِكَ فِي عَقْدِ الْجِزْيَةِ لِقَوْتِهِ (فَلِإِنْ أَنْكَرُوا) عَلَيْهِمْ (بِاعْتِزَالِهِمْ، أَوْ بِإِعْلَامِ الْإِمَامِ)، أَوْ نَائِيهِ (بِبَقَائِهِمْ عَلَى الْعَهْدِ فَلَا) نَقْضَ فِي حَقِّهِمْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنْ أَسْوَءِ﴾ [الأمراء: ١٦٥]، ثُمَّ يُنْذِرُ الْمُعْلِمِينَ بِالتَّمْيِيزِ عَنْهُمْ، فَإِنْ أَبَوْا فَنَاقِضُونَ أَيْضًا.

□ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَطَرَفِ الْخ) غَايَةُ فِي قَوْلِهِ: وَلَوْ بَطَرَفِ بِلَادِنَا. □ قَوْلُهُ: (وَمَنْ جَعَلَهُ) أَيِ: الْمَأْمَنِ اه. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَمَنْ لَهُ مَأْمَنَانِ الْخ) أَيِ: يَسْكُنُ بِكُلِّ مِنْهُمَا اه. زُهَابِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يُلْزِمُهُ إِبْلَاغُ مَسْكِنِهِ الْخ). خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ، فَإِنْ سَكَنَ بِأَحَدِهِمَا لَزِمَهُ إِبْلَاغُ مَسْكِنِهِ مِنْهُمَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ اه. □ قَوْلُهُ: (وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ: وَإِذَا الْخ) قَدْ يُقَالُ: قَوْلُهُ: وَإِذَا الْخ لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى تَبْلِيغِ الْمَأْمَنِ حَتَّى يُفْهَمَ الضَّمُّ الْمَذْكُورَ، وَقَوْلُهُ: لِمَا بَعْدَ حَتَّى الْخ أَيِ: فِي قَوْلِهِ: حَتَّى تَنْقَضِيَ، وَقَوْلُهُ: وَيَصِلُوا مَأْمَنَهُمْ نَائِبٌ فَاعِلٌ يُضَمُّ اه. سَم.

□ قَوْلُ (سَنِي): (وَلَوْ نَقَضَ بَعْضُهُمُ الْخ) أَيِ: بِشَيْءٍ مِمَّا مَرَّ اه. مُعْنِي. □ قَوْلُ (سَنِي): (وَلَمْ يُنْكَرِ الْبَاقُونَ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ قَالُوا اه. ع ش، وَيُقَالُ: مِثْلُهُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَوْ نَقَضَ بَعْضُهُمْ. □ قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَلَا يَجُوزُ فِي النَّهْيَةِ، وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: ثُمَّ يُنْذِرُ إِلَى الْمُتَنِّ، وَقَوْلُهُ: وَيَبْغِدُ التَّبْدِيلَ إِلَى الْمُتَنِّ. □ قَوْلُهُ: (بَلِ اسْتَمَرُّوا عَلَى مُسَاكِنَتِهِمْ) أَيِ: لَمْ يَغْتَرِ لَوْهُمْ. □ قَوْلُهُ: (لِإِشْعَارِ سُكُوتِهِمْ بِرِضَاهُمْ الْخ) فَجُعِلَ نَقْضًا مِنْهُمْ كَمَا أَنَّ هَذِهِ الْبَعْضِ وَسُكُوتَ الْبَاقِينَ هَذِهِ فِي حَقِّ الْكُلِّ اه. مُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (لِقَوْتِهِ) أَيِ: وَضَعَفِ الْهُدْنَةَ اه. مُعْنِي.

□ قَوْلُ (سَنِي): (بِاعْتِزَالِهِمْ، أَوْ بِإِعْلَامِ الْإِمَامِ الْخ) أَيِ: إِعْلَامِ الْبَعْضِ الْمُتَنِّ الْإِمَامَ، فَإِنْ اقْتَصَرُوا عَلَى الْإِنْكَارِ مِنْ غَيْرِ اعْتِزَالٍ، أَوْ إِعْلَامِ الْإِمَامَ بِذَلِكَ فَنَاقِضُونَ، وَإِنَّمَا أَتَى بِمِثَالَيْنِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ إِنْكَارٌ فَعَلِيٌّ، وَالثَّانِي قَوْلِيٌّ اه. مُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (فَلَا نَقْضَ فِي حَقِّهِمْ) أَيِ: وَإِنْ كَانَ التَّاقِضُ رَيْسَهُمْ، وَالْقَوْلُ قَوْلٌ مُبْكَرُ التَّقْضِ بِيَمِينِهِ مُعْنِي، وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ يُنْذِرُ الْمُعْلِمِينَ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ، ثُمَّ نَظَرْتُ، فَإِنْ تَمَيَّزُوا عَنْهُمْ بَيِّنَاتُهُمْ أَيِ: مُنْتَقِضِي الْعَهْدِ، وَلَا أَتَذَرْنَاهُمْ أَيِ: الْبَاقِينَ لِيَتَمَيَّزُوا عَنْهُمْ، أَوْ يُسَلِّمُوهُمْ لَنَا، فَإِنْ أَبَوْا ذَلِكَ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ فَنَاقِضُونَ لِلْعَهْدِ اه.

□ قَوْلُهُ: (وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ: وَإِذَا الْخ) قَدْ يُقَالُ: قَوْلُهُ: وَإِذَا الْخ. لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى تَبْلِيغِ الْمَأْمَنِ حَتَّى يُفْهَمَ الضَّمِيمَةُ الْمَذْكُورَةُ. □ قَوْلُهُ: (لِمَا بَعْدَ حَتَّى) أَيِ: فِي قَوْلِهِ حَتَّى تَنْقَضِيَ، وَقَوْلُهُ: وَيَصِلُوا مَأْمَنَهُمْ نَائِبٌ فَاعِلٌ يُضَمُّ.

(ولو خاف) الإمام، أو نائبه (حياتهم) بشيء مما ينقض إظهاره بأن ظهرت أمارته بذلك (فله نبد عهدهم إليهم) لقوله تعالى ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨] الآية فإن لم تظهر أمارته حرّم التّقص؛ لأنّ عقدها لازم، وبعد التّبيذ ينتقض عهدهم لا بنفس الخوف، وهذا مراد من اشترط في التّقص حكم الحاكم به (و) بعد التّقص، واستيفاء ما وجب عليهم من الحقوق (يلتفهم المأمّن) وجوباً، وفاءً بالعهد.

(ولا يُنبذ عقد الذّمّة بثمّة) بفتح الهاء؛ لأنّه أكّد لتأييده، ومقابلته بمال؛ ولأنهم في قبضتنا غالباً (ولا يجوز شرط ردّ مسلمة تأتينا منهم) مسلمة، أو كافرة ثمّ تسليم لقوله تعالى ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكَافِرَاتِ﴾ [الف: ١٠]، ولخوف الفتنة عليها لتقص عقليها، ووقوع ذلك في صلح الحديبية نسّخه ما في الممتحنة لثزولها بعد، ويجوز شرط ردّ كافرة، ومسلم، فإن شرط ردّ من جاءنا مسلماً منهم صحّ، ولم يجز به ردّ مسلمة احتياطاً لأمرها لخطره (فإن شرط) ردّ المسلمة (فسد الشرط)؛ لأنّه أحلّ حراماً (وكذا العقد في الأصح) لاقتراينه بشرط فاسد قيل: ما عبّر عنه

☐ قوله: (حرّم التّقص) أي: فلو فعله هل ينتقض أو لا فيه نظر، والأقرب الثاني اه. ع ش، وفي المغني ما قد يؤيده. ☐ قوله: (وبعد التّقص) أي: التّبيذ كما عبّر به غيره. ☐ قوله: (واستيفاء ما وجب إلخ) أي: إن كان اه. أسنى. ☐ قوله: (ولأنهم في قبضتنا إلخ) أي: فإذا تحققت حياتهم أمكن تداركها بخلاف أهل الهدنة مغني، وأسنى. ☐ قوله: (غالباً) عبارة الأسنى، وجروا في التعليل الثاني على الغالب من كون أهل الذّمّة ببلادنا، وأهل الهدنة ببلادهم اه.

☐ قول (سني): (ولا يجوز شرط إلخ) أي في عقد الهدنة، ويحت بعض المتأخرين أنّ الخنثى كالمرأة اه. مغني. ☐ قوله: (مسلمة) إلى قوله: وتسليم في المغني، وإلى المتن في النهاية. ☐ قوله: (ولخوف الفتنة إلخ) عبارة المغني، والأسنى، والنهاية؛ ولأنّه لا يؤمن أنّ يصيبها زوجها الكافر، أو تزوّج بكافر؛ ولأنها عاجزة عن الهرب عنهم، وقريبة من الإفتنان لتقص عقليها، وقلة معرفتها، ولا فرق في ذلك بين الحرّة، والأمة اه. ☐ قوله: (ووقوع ذلك) أي: شرط ردّ المسلمة. ☐ قوله: (ما في الممتحنة) أي: قوله تعالى ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكَافِرَاتِ﴾ [المسحنة: ١٠] اه. مغني. ☐ قوله: (ولم يجز به إلخ) أي: بذلك الشرط اه. سم زاع ش، ولو قال: ولم يشمل المرأة كان أولى اه. ☐ قوله: (احتياطاً إلخ) أي: لما مرّ من خوف الفتنة عليها لتقص عقليها. ☐ قوله: (ردّ المسلمة) ومثلها الخنثى فيما يظهر أسنى، ونهاية.

☐ قول (سني): (فسد الشرط) أي: قطعاً سواء كان لها عشيرة أم لا اه. مغني. ☐ قوله: (قيل ما عبّر عنه إلخ) عبارة المغني تنبيه هذا هو الخلاف المارّ في قوله: وكذا شرط فاسد على الصحيح إلا أنّه ضعّفه

☐ قوله: (ويلتفهم المأمّن) ملاً قال: إن كانوا ببلادنا. ☐ قوله: (ويجوز شرط ردّ كافرة، وتسليم فإن شرط ردّ من جاءنا مسلماً منهم صحّ، ولم يجز به ردّ مسلمة إلخ) في الرّوض فضل صالح أي: هادّن بشرط ردّ من جاءنا منهم مسلماً صحّ، ولم يجز أي: بذلك الشرط ردّ المرأة أي: المسلمة اه.

بالأصح هنا هو بعض ما عَبَّرَ عنه بالصَّحيح فيما مرَّ فكَرَّرَ، وناقَضَ انتهى، ويُجَابُ بأنَّه لا يَرُدُّ ذلك إلا لو كان ما مرَّ صيغةً عموم، وليس كذلك، وإنَّما هو مُطْلَقٌ، وهذا تقييدٌ له فلا تَكَرَّرَ، ولا تَنَاقُضَ، ووجه قُوَّتِه هنا صحَّةُ الخبرِ به كما تَقَرَّرَ فكان مُسْتَثْنَى من ذلك، وسيُره أَن فيه إشعارًا بتمام عِزَّةِ الإسلام، واستغناء أهله كما يُوشِدُ إليه قوله: ﴿مَنْ جَاءَنَا مِنْكُمْ رَدَدْنَاهُ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَّا فَسُخِّقَا سُخِّقًا﴾ .

(وإن شَرِطَ) بالبناء للمفعول أي شَرِطُوا عَلَيْنَا، أو الفاعِلُ أي: شَرِطَ لَهُمُ الإمام (رَدُّ مَنْ جَاءَ) منهم إلينا أي: التَّخْلِيَةُ بينهم، وبينه (أو لم يُذَكِّرْ رَدُّ)، ولا عدْمُه (فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ) مسلمة.....

هناك، وقَوَاهُ هنا فَتَكَرَّرَ، وناقَضَ، وأجابَ عن ذلك الشارحُ فقال: أشارَ به إلى قُوَّةِ الْخِلَافِ في هذه الصُّورَةِ، وَعَبَّرَ في صَوَرٍ تَقَدَّمَتْ بالصَّحيح إشارةً إلى ضَعْفِ الْخِلَافِ فيها فلا تَكَرَّرَ، ولا تَخَالَفَ اهـ. هـ. فَوَدَّ: (وَنَاقَضَ) أي: حَيْثُ عَبَّرَ بِالْأَصَحِّ هنا، وبالصَّحيح ثُمَّ اهـ. سم. هـ. فَوَدَّ: (بأنَّه لا يَرُدُّ ذلك إلا إلخ) وَلَكِ أَنْ تَقُولَ: هو لا يَرُدُّ، وإن كان فيه صيغةً عموم؛ لَأَنَّ الْخَاصَّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِّ، وَمُخْرَجٌ مِنْ حُكْمِهِ اهـ. سم. هـ. فَوَدَّ: (وَهَذَا تَقْيِيدٌ لَهُ) أي: مِنْ حَيْثُ الْخِلَافُ، وَإِلَّا فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ اهـ. سم. هـ. فَوَدَّ: (وَوَجْهَ قُوَّتِهِ) أي: الْخِلَافِ. هـ. فَوَدَّ: (صِحَّةُ الْخَبَرِ بِهِ) أي: كما في صَلَاحِ الْحُدُودِيَّةِ، وقوله: كما تَقَرَّرَ يُتَأَمَّلُ اهـ. سم، وقد يُجَابُ أَشَارَ الشَّارِحُ بِهِ إِلَى قَوْلِهِ: السَّابِقِ آفَاءً، وَوُقُوعُ ذَلِكَ فِي صَلَاحِ الْحُدُودِيَّةِ نَسَخَهُ إلخ، وَقَصَدَ بِهِ بَيَانُ أَنَّهُ، وَإِنْ صَحَّ الْخَبَرُ بِهِ لَكَيْتَهُ مَنسُوخٌ فَلَا يَرُدُّ أَنَّهُ مَعَ صِحَّةِ الْخَبَرِ بِهِ لَمْ يَصَرَ مُرْجُوْحًا. هـ. فَوَدَّ: (فَكَانَ) أي: مَا هُنَا، وقوله: مُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ أي: مِنْ حَيْثُ الْخِلَافُ كما مرَّ عَنْ سَم، أو عِنْدَ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ، وَقَدْ يُؤَيِّدُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ قَوْلَهُ: وَسَيُره إلخ أي: الْإِسْتِثْنَاءُ. هـ. فَوَدَّ: (أَنْ) فِيهِ) أي: شَرِطَ رَدُّ الْمُسْلِمَةِ. هـ. فَوَدَّ: (أَي: شَرِطُوا عَلَيْنَا) أي: وَقَبِلَ الْإِمَامُ، أَوْ نَائِبُهُ، وقوله: أي شَرِطَ لَهُمُ الْإِمَامُ أَي: أَوْ نَائِبُهُ.

هـ. فَوَدَّ (سَم): (أَوْ لَمْ يُذَكِّرْ رَدُّ) كَذَا أَصْلَحَ فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ بَعْدَ أَنْ كَانَ رَدًّا بِالْفِ بَعْدَ الدَّالِ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِيمَا وَقَفْتَ مِنْ نُسْخِ الْمُحَلِّيِّ، وَالْمُغْنِيِّ، وَالتَّهْنِائَةِ، وَبِهِ يُعْلَمُ تَرْجِيحُ كَوْنِ شَرِطٍ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، وَاقْتَصَرَ الْمَذْكُورُونَ فِي الْجِلِّ عَلَيْهِ اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. هـ. فَوَدَّ: (فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مُسْلِمَةٌ) وَإِنْ أَسْلَمَتْ أَي: وَصَفَتْ الْإِسْلَامَ مَنْ لَمْ تَزَلْ مُجَنُونَةً، فَإِنْ أَفَاقَتْ رَدَدْنَاهَا لَهُ لَعَدَمِ صِحَّةِ إِسْلَامِهَا، وَزَوَالِ ضَعْفِهَا، فَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ لَمْ تُرَدَّ، وَكَذَا تُرَدُّ إِنْ جَاءَتْ عَاقِلَةً، وَهِيَ كَافِرَةٌ إِلَّا إِنْ أَسْلَمَتْ قَبْلَ مَجْنُونَتِهَا، أَوْ بَعْدَهُ، ثُمَّ جُنَّتْ، أَوْ جُنَّتْ، ثُمَّ أَسْلَمَتْ بَعْدَ إِفَاقَتِهَا، وَكَذَا إِنْ شَكَّكْنَا فِي أَنَّهَا أَسْلَمَتْ قَبْلَ جُنُونِهَا، أَوْ بَعْدَهُ، فَإِنَّهَا لَا تُرَدُّ

هـ. فَوَدَّ: (وَنَاقَضَ) أي: حَيْثُ بِالْأَصَحِّ هنا، وبالصَّحيح ثُمَّ. هـ. فَوَدَّ: (وَيُجَابُ بِأَنَّهُ لَا يَرُدُّ ذَلِكَ) لَكِ أَنْ تَقُولَ هو لا يَرُدُّ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ صيغةً عموم؛ لَأَنَّ الْخَاصَّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِّ، وَمُخْرَجٌ مِنْ حُكْمِهِ.

هـ. فَوَدَّ: (وَهَذَا تَقْيِيدٌ لَهُ) أي: مِنْ حَيْثُ الْخِلَافُ، وَإِلَّا فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ. هـ. فَوَدَّ: (وَوَجْهَ قُوَّتِهِ هُنَا صِحَّةُ الْخَبَرِ بِهِ) أي: مَا فِي صَلَاحِ الْحُدُودِيَّةِ. هـ. فَوَدَّ: (كَمَا تَقَرَّرَ) يُتَأَمَّلُ.

(لم يجب) علينا لأجل ارتفاع نكاحها بإسلامها قبل، وطء، أو بعده، وإن حلنا بينه، وبينها (دفع مهر إلى زوجها في الأظهر)؛ لأن البضع غير متقوم فلا يشمل الأمان وقوله تعالى ﴿وَأَوْفُوا مَّا أَنْفَقُوا﴾ [المف: ١٠] لا يدل على وجوب خصوص مهر المثل، ويؤجبه بأنه لا يمكن الأخذ بظاهره لشموله جميع ما أنفق الشخص من المهر، وغيره، ولا نعلم قائلًا بوجوب ذلك، ولا حمليه على المسمى؛ لأنه غير يدل البضع الواجب في الفزقة في نحو ذلك، ولا مهر المثل؛ لأن المقابل لم يقل به فتعين أن الأمر لئذ يتطبيب خاطره بأي شيء كان، وهذا مع ما فيه، أو أوضح من الجواب بأنها، وإن كانت ظاهرة في وجوب عزم المهر محتملة لئذ به الصادق بعدم الوجوب الموافق للأصل، ورجحوه على الوجوب لما قام عندهم في ذلك انتهى فإن قلت.....

رؤض مع شرحه، ومغني، ونهاية. □ فوه: (لأجل الخ) علة لعدم الوجوب. □ فوه: (وإن حلنا الخ) غاية أي: وإن حصل ما حيلولة بينها، وبين زوجها. □ فوه: (غير متقوم) أي: غير مال نهاية، ومغني. □ فوه: (وقوله تعالى الخ) رد لدليل مقابل الأظهر. □ فوه: (ويؤجبه) أي: عدم الدلالة. □ فوه: (ولا نعلم قائلًا الخ) أي: فهر أي: ظاهره مخالف للإجماع. □ فوه: (ولا حمليه على المسمى الخ) نفى الإمكان هنا فيه نظر اه. سم. □ فوه: (لأنه غير يدل البضع الخ) أي: فإن بدله مهر المثل اه. نهاية. □ فوه: (ولا مهر المثل) عطف على المسمى، وفي نفى الإمكان هنا نظر. □ فوه: (وهذا) أي: التوجيه المذكور مع ما فيه لعله إشارة إلى ما في علتي نفى الاحتمالين الأخيرين من البعد بل عدم استلزام المدعى. □ فوه: (الصادق بعدم الوجوب) عبارة المحلّي أي: والمغني الصادق به عدم الوجوب، وهي أولى سم ورشيدتي أي: لأن التذب خاص، وعدم الوجوب عام، ولا يصدق الخاص بالعام بخلاف العكس. □ فوه: (الموافق الخ) أي: الوجوب؛ لأن الأصل في صيغة أفعل الوجوب حلي، وقيل صفة لعدم مجرمي، وجرى عليه الكزدتي، وفسر الأصل ببراءة الذمة. □ فوه: (ورجحوه) أي: التذب اه. ع ش. □ فوه: (لما قام عندهم) أي: من أن الأصل براءة الذمة حلي وكزدتي، وقال الشوبري: عن الطبلاوي أي: من إغراز الإسلام، وإذلال الكفر اه. □ فوه: (انتهى) أي: الجواب.

□ فوه: (لم يجب علينا لأجل ارتفاع نكاحها بإسلامها الخ) في الرؤض وشرحه، وإن أسلمت أي: وصفت الإسلام من لم تزول مجنونة فإن أفاق ردذناها له لعدم صحة إسلامها، وزوال ضعفها، والتقييد بالإفاقة من زيادته، وذكره الأذرع، وغيره للإحتراز عما إذا لم تنق فلا ترد أخذًا مما يأتي في المجنون، وكذا إن جاءت عاقلة، وهي كافرة سواء طلبها في صورتين زوجها أم محارمها لا إن أسلمت قبل مجيئها، أو بعده، ثم جئت، أو جئت، ثم أسلمت بعد إفاقها، وكذا إن شككنا في أنها أسلمت قبل جنونها فماتها لا ترد، ولا نعطيه مهرها. اه. □ فوه: (ولا حمليه على المسمى) نفى الإمكان هنا فيه نظر. □ فوه: (الصادق بعدم الوجوب) عبارة المحلّي الصادق به عدم الوجوب، وهي أولى.

ما ذكرته من أن حملها على وجوب الكل يُخالف الإجماع، وعلى المُسمَّى يُخالف القاعدة، وعلى مهر المثل يُخالف ما يقوله المُقابل يُمكن أن الذي قام عندهم قلت يُمكن ذلك بلا شك (و) عند شرط ما ذكر من الرد (لا يُرد صبي، ومجنون) أنثى، أو ذكر، وصفا الإسلام أم لا امرأة، وحنثي أسلم أي: لا يجوز ردُّهم، ولو للأب، أو نحوه لِضَعْفِهِم، فإن كمل أحدهما، واختارهم مكناه منهم، ومحل قولهم تُسن الحيلولة بين صبي أسلم، وأبويه فيمن هم بدارنا؛ لأننا ندفع عنه (وكذا) لا يُرد لهم (عبد) بالغ عاقل، أو أمة، ولو مُستولدة جاء إلينا مسلماً، ثم إن أسلم.....

قوله: (ما ذكرته من أن حملها الخ) يعني: قوله: ولا نعلم قائلًا بوجوب ذلك. قوله: (يُمكن ذلك) أي: فيتحج الجوابان. قوله: (من الرد) أي: رد من جاءنا منهم.

قوله (سن): (ولا يُرد صبي الخ) لِضَعْفِهِمَا، ولهذا لا يجوز الصلح بشرط ردِّهما أنثى، ومُغني.

قوله (سن): (ومجنون) طرأ جنونه بعد بلوغه مُشركاً أم لا اه. مُغني. قوله: (أنثى) إلى قوله: أي لا يجوز في النهاية إلا قوله: أم لا، وإلى المتن في المُغني إلا أنه قيد الصبي بوصف الإسلام، وأطلق المجنون. قوله: (وصفا الإسلام) أي: أتيا بكلمة الإسلام اه. نهاية. قوله: (أم لا) أسقطه المنهج، والأنثى، والنهاية. قوله: (فإن كمل الخ) عبارة المُغني، فإن بلغ الصبي، وأفاق المجنون ثم وصفا الكفر رداً، وكذا إذا لم يصفا شيئاً كما بحثه بعض المتأخرين، وإن وصفا الإسلام لم يُرد اه.

قوله: (ومحل قولهم الخ) أي: الدال على جواز ردِّ الصبي الذي أسلم لأبويه، وإذا كان محله ما ذكر لم يُعارض قولهم هنا لا يجوز ردُّهم، ولو للأب؛ لأنه في الرد إلى دار الكفر اه. سم. قوله: (بالغ) إلى قول المتن، وحر في النهاية. قوله: (ولو مُستولدة) عبارة المُغني أما الأمة المُسلمة، ولو مُكتابة، ومُستولدة فلا تُرد قطعاً اه. قوله: (ثم إن أسلم الخ) عبارة الرُّوض مع شرحه، والمُغني، ولو هاجر قبل الهدنة، أو بعد العبد، أو الأمة، ولو مُستولدة، ومُكتابة ثم أسلم كل منهما عتق؛ لأنه إذا جاء

قوله: (ولا يُرد صبي، ومجنون) قال في شرح الرُّوض: لِضَعْفِهِمَا، ولهذا لا يجوز الصلح بشرط ردِّهما. اه. قوله: (ومحل قولهم) أي: الدال على جواز ردِّ الصبي الذي أسلم لأبويه، وإذا كانت الحيلولة واجبة، وإذا كان محله ما ذكر لم يُعارض قولهم هنا لا يجوز ردُّهم، ولو للأب؛ لأنه في الرد. قوله: (ثم إن أسلم الخ) في شرح الرُّوض، واغلم أن هجرته إلينا ليست شرطاً في عتقه بل الشرط فيه أن يغلب على نفسه قبل الإسلام إن كانت هذنة، ومطلقاً إن لم تكن فلو هرب إلى مأمِن ثم أسلم، ولو بعد الهدنة، أو أسلم، ثم هرب قبلها عتق، وإن لم يهاجر فلو مات قبل هجرته مات حراً يَرث، ويورث، وإنما ذكروا هجرته؛ لأن بها يُعلم عتقه غالباً. اه. قوله (لها) (ثم إن أسلم بعد الهجرة، أو قبل الهدنة عتق، أو بعدها الخ) عبارة الرُّوض وشرحه، ولو هاجر قبل الهدنة، أو بعدها ثم أسلم عتق؛ لأنه إذا جاء قاهراً لسيده ملك نفسه بالهبة فيعتق، أو أسلم، ثم هاجر قبل الهدنة فكذا

بعد الهجرة، أو قبل الهدنة عتق، أو بعدهما، وأعتقه سيده فواضح، وإلا باعه الإمام لمسلم، أو دفع لسيده قيمته من المصالح، وأعتقه عن المسلمين، والولاء لهم (وحر) كذلك (لا عشيرة له)، أو له عشيرة، ولا تخميه فلا يجوز رد أحدهما (على المذهب) لئلا يفتنوه (ويؤد) عند شرط الرد لا عند الإطلاق؛ إذ لا يجب فيه رد مطلقاً (من) أي: حر ذكر بالغ عاقل، ولو مسلماً (له عشيرة) تخميه وقد (طلبته)، أو واحد منها، ولو بوكيله كما هو ظاهر (إليها)؛ لأنه «عليه السلام» رد أبا جندل على أبيه سهيل بن عمرو «كذا استدلوأ به».....

قاهراً لسيده ملك نفسه بالقهر، فيعتق؛ ولأن الهدنة لا توجب أمان بعضهم من بعض قبلاستيلاء على نفسه ملكها، أو أسلم، ثم هاجر قبل الهدنة فكذا يعتق لوقوع قهره حال الإباحة، أو بعدها فلا يعتق؛ لأن أموالهم مخطورة حيث لا يملكها المسلم بالاستيلاء، ولا يؤد إلى سيده؛ لأنه جاء مسلماً مرغماً له والظاهر أنه يسترقه، ويبيئه، ولا عشيرة له تخميه، بل يعتقه السيد، فإن لم يفعل باعه الإمام عليه لمسلم، أو دفع قيمته من بيت المال، وأعتقه عنهم، ولهم، ولاؤه، وأعلم أن هجرته إلينا ليست شرطاً في عتقه، بل الشرط فيه أن يغلب على نفسه قبل الإسلام إن كانت هذنة، ومطلقاً إن لم تكن فلو هرب إلى مأمته، ثم أسلم، ولو بعد الهدنة، أو أسلم، ثم هرب قبلها عتق، وإن لم يهاجر فلو مات قبل هجرته مات حراً يرث، ويورث، وإنما ذكروا هجرته؛ لأن بها يعلم عتقه غالباً وأما المكاتب فتبقى مكاتب إن لم يعتق، فإن أدت نجوم الكتابة عتقت بها، ولأؤها لسيدها، وإن عجزت، ورقت، وقد أدت شيئاً من النجوم بعد الإسلام لا قبله حسب ما أدته من قيمتها الواجبة له، فإن وقى بها، أو زاد عليها عتقت؛ لأنه استوفى حقه، ولأؤها للمسلمين، ولا يسترجع من سيدها الزائد، وإن نقص عنها وقى من بيت المال اه. وبذلك علم ما في كلام الشارح هنا، وكان ينبغي أن يقول: ثم إن هاجر قبل الإسلام مطلقاً، أو بعده، وقبل الهدنة عتق، أو بعدهما، وأعتقه إلخ. كما أشار إليه سم بسوقه ما مر عن الروض مع شرجه. ه. قوله: (بعد الهجرة) أي: ولو بعد الهدنة اه. سيد عمر. ه. قوله: (عتق) أي: بنفس الإسلام اه. ع. ش. ه. قوله: (أو بعدهما) أي: بعد الهجرة، والهدنة اه. ع. ش. ه. قوله: (كذلك) أي: بالغ عاقل سم ورشيد أي: مسلم روض. ه. قوله: (رد أحدهما) أي: العبد، والحر المذكورين. ه. قوله: (عند شرط) إلى المتن في النهاية، والمغني. ه. قوله: (عند شرط الرد) أي: لمن جاءنا منهم قال الزركشي، وإذا شرط رد من له عشيرة تخميه كان الشرط جائزاً صريحاً به العراقيون، وغيرهم قال البندنجي والضابط أن كل من لو أسلم في دار الحرب لم يجب عليه الهجرة يجوز شرط رده في عقد الهدنة قال ابن شهاب وهو ضابط حسن اه. مغني. ه. قوله: (مطلقاً) أي سواء كان له عشيرة، أو لا. ه. قوله: (أو واحد) إلى قوله: كذا استدلوأ في المغني. ه. قوله: (على أبيه سهيل) ثم أسلم بعد

يعتق لوقوع قهره حال الإباحة، أو بعدها فلا يعتق؛ لأن أموالهم مخطورة حيث لا يملكها المسلم بالاستيلاء. اه. ه. قوله: (ولاً باعه الإمام) أي على سيده. ه. قوله: (وحر كذلك) أي: بالغ عاقل.

وَرُدُّ بَأْنٍ هَذَا، وَإِنْ جَرَى فِي الْحُدُودِ إِلَّا أَنَّهُ قَبْلَ عَقْدِ الْهُدْنَةِ مَعَهُمْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (لَا إِلَى غَيْرِهَا) أَي: عَشِيرَتَهُ الطَّالِبَةِ لَهُ فَلَا يُرَدُّ، وَلَوْ يَأْذِنُهُمْ فِيمَا يَظْهَرُ، فَإِلَيْهَا مُتَعَلِّقٌ بِكُلِّ مِنَ الْفِعْلَيْنِ (إِلَّا أَنْ يَقْدِرَ الْمَطْلُوبُ عَلَى قَهْرِ الطَّالِبِ، وَالْهَرَبِ مِنْهُ) فَيُرَدُّ إِلَيْهِ، وَعَلَيْهِ حَمَلُوا رَدَّهُ ﷺ أَمَا بِصِيرٍ لَمَّا جَاءَ فِي طَلَبِهِ رَجُلَانِ فَقَتَلَ أَحَدَهُمَا، وَهَرَبَ مِنْهُ الْآخَرُ (وَمَعْنَى الرَّدِّ) هُنَا (أَنْ يُخَلِّي بَيْنَهُ، وَبَيْنَ طَالِبِهِ) كَمَا فِي الْوَدِيعَةِ، وَنَحْوِهَا (وَلَا يُجْبَرُ عَلَى الرُّجُوعِ) مَعَ طَالِبِهِ لِحَرَمَةِ إِجْبَارِ الْمُسْلِمِ عَلَى إِقَامَتِهِ بِدَارِ الْحَرْبِ (وَلَا يُلْزِمُهُ) أَي: الْمَطْلُوبُ (الرُّجُوعُ) مَعَ طَالِبِهِ، بَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ خَشِيَ فِتْنَةً، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُلْزِمْهُ إِذَا عَاقِدُ غَيْرِهِ، وَلِهَذَا لَمْ يُنْكَرْ ﷺ عَلَى أَبِي بَصِيرٍ امْتِنَاعَهُ، وَلَا قَتْلَهُ لِطَالِبِهِ، بَلْ سَرَّهُ ذَلِكَ، وَمَنْ ثُمَّ سُرُّ أَنْ يُقَالَ لَهُ سِرًّا لَا تَرْجِعْ، وَإِنْ رَجَعْتَ فَاهْرَبْ مَتَى قَدَرْتَ (و) جَازَ (لَهُ) قَتْلُ الطَّالِبِ) كَمَا فَعَلَ أَبُو بَصِيرٍ.....

ذَلِكَ، وَحَسَنَ إِسْلَامُهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. هـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنَّهُ قَبْلَ عَقْدِ الْهُدْنَةِ (إِلَخ) أَي: وَالْكَلَامُ هُنَا فِيمَا بَعْدَهُ. قَوْلُهُ: (أَي: عَشِيرَتَهُ الطَّالِبَةِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ أَي: لَا يُرَدُّ إِلَى غَيْرِ عَشِيرَتِهِ الطَّالِبَةِ لَهُ. هـ. وَعِبَارَةُ الْمُغْنَى، وَلَا يَجُوزُ رَدُّهُ إِلَى غَيْرِهَا أَي: عَشِيرَتَهُ إِذَا طَلَبَهُ ذَلِكَ الْغَيْرُ؛ لِأَنَّهُمْ يُؤْذُونَهُ. هـ. فَكَانَ يَتَّبِعِي لِلشَّارِحِ تَذَكِيرُ الطَّالِبَةِ. قَوْلُهُ: (بِكُلِّ مِنَ الْفِعْلَيْنِ) أَي: يُرَدُّ، وَطَلَبَتْهُ. هـ. سَم. قَوْلُهُ: (فَيُرَدُّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَالْأَوَجُّهُ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَبَيْنَ ثُمَّ إِلَى الْمُشْنِ. قَوْلُهُ: (فَيُرَدُّ إِلَيْهِ) أَي: الطَّالِبِ أَمَا إِذَا لَمْ يَطْلُبْهُ أَحَدٌ فَلَا يُرَدُّ أَسْنَى، وَمُغْنَى. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ حَمَلُوا (إِلَخ) قَضِيَّةُ هَذَا الْحَمْلِ أَنَّ الْجَانِيَّ فِي طَلَبِ أَبِي بَصِيرٍ لَمْ يَكُنْ مِنْ عَشِيرَتِهِ، وَلَا، وَكَيْلًا لَهُمْ. هـ. سَم. قَوْلُهُ: (كَمَا فِي الْوَدِيعَةِ (إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى، وَلَا تَبْعُدُ تَسْمِيَةُ التَّخْلِيَةِ رَدًّا كَمَا فِي الْوَدِيعَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (لِحُرْمَةِ إِجْبَارِ الْمُسْلِمِ (إِلَخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِجْبَارُ الْمُسْلِمِ عَلَى الْإِنْتِقَالِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَكَيْفَ يُجْبَرُ عَلَى دُخُولِ دَارِ الْحَرْبِ. هـ. قَالَ ع. ش. وَعَلِمَ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّ مَا يَقَعُ مِنَ الْمُتَنَزِّمِينَ فِي زَمَانِنَا مِنْ أَنَّهُ إِذَا خَرَجَ فَلَاخَ مِنْ قَرْيَةٍ، وَأَرَادَ اسْتِيطَانَهَا غَيْرَهَا أَجْبَرُوهُ عَلَى الْعُودِ غَيْرُ جَائِزٍ، وَإِنْ كَانَتْ الْعَادَةُ جَارِيَةً بِزَرْعِهِ، وَأَصُولُهُ فِي تِلْكَ الْقَرْيَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلِهَذَا) أَي: لِعَدَمِ الْوُجُوبِ لَمْ يُنْكَرْ (إِلَخ) وَلَوْ كَانَ الرُّجُوعُ وَاجِبًا لِأَمْرِهِ بِالرُّجُوعِ إِلَى مَكَّةَ. هـ. مُغْنَى. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ سُورِهِ ﷺ بِذَلِكَ.

قَوْلُ (لَسَنَ): (وَلَهُ قَتْلُ الطَّالِبِ) لَا يُنَافِي ذَلِكَ الْأَمَانَ الَّذِي اقْتَضَاهُ عَقْدُ الْهُدْنَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَنَاوَلَ هَذَا الْمَطْلُوبَ كَمَا يَأْتِي تَفْصِيلُهُ فِي قَوْلِهِ: نَعَمْ (إِلَخ). هـ. سَم. قَوْلُهُ: (كَمَا فَعَلَ أَبُو بَصِيرٍ) أَي: وَلَمْ يُنْكَرْ ﷺ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (وَرُدُّ بَأْنٍ هَذَا (إِلَخ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّ رَدَّهُ بَعْدَ الْهُدْنَةِ كَرَدُّ قَبْلُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوَّلَى. هـ. قَوْلُهُ: (مُتَعَلِّقٌ بِكُلِّ مِنَ الْفِعْلَيْنِ) أَي: يُرَدُّ، وَطَلَبَتْهُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ حَمَلُوا رَدَّهُ ﷺ أَمَا بِصِيرٍ (إِلَخ) قَضِيَّةُ هَذَا الْحَمْلِ أَنَّ الْجَانِيَّ أَي: فِي طَلَبِ أَبِي بَصِيرٍ لَمْ يَكُنْ مِنْ عَشِيرَتِهِ، وَلَا وَكَيْلًا لَهُمْ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَهُ قَتْلُ الطَّالِبِ) لَا يُنَافِي ذَلِكَ الْأَمَانَ الَّذِي اقْتَضَاهُ عَقْدُ الْهُدْنَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَنَاوَلَ هَذَا الْمَطْلُوبَ كَمَا يَأْتِي تَفْصِيلُهُ فِي قَوْلِهِ: نَعَمْ (إِلَخ).

(ولنا التعريض له به) كما عَرَضَ عمرُ لأبي جندَلٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بذلك لَمَّا طلبه أبوه بقوله: اضربْ أبا جندَلٍ، فإنما هم مُشْرِكُونَ، وإنما دَمُ أحدهم دَمُ كَلْبٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ، والبيهقي (لا التصريح)؛ لأنهم في أمانٍ نعم، مَنْ جَاءَنَا مُسْلِمًا بَعْدَ الْهُدْنَةِ يَجُوزُ لَهُ التَّصْرِيحُ لِلْمَطْلُوبِ بِقَتْلِ طَالِيهِ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ الشَّرْطُ. (ولو شَرِطَ) عليهم (أَنْ يَزْدُوا مَنْ جَاءَهُمْ مُرْتَدًّا مِنَّا لَزِمَهُمُ الْوَفَاءُ) بِهِ حُرًّا كَانَ، أَوْ ذَكْرًا، أَوْ ضِدَّهُ عَمَلًا بِالتَّزَامِهِمْ (فَإِنْ أَبَوْا فَقَدْ نَقَضُوا) الْعَهْدَ لِمُخَالَفَتِهِمُ الشَّرْطَ، وَالْأَوْجَهُ أَنَّ الرَّدَّ هُنَا أَيْضًا بِمَعْنَى التَّخْلِيَةِ (وَالْأَظْهَرُ جَوَازُ شَرْطِ أَنْ لَا يَزْدُوا) مَنْ جَاءَهُمْ مُرْتَدًّا مِنَّا مِنَ الرِّجَالِ، وَالتَّسَاءِ عَلَى الْمَعْتَمِدِ؛ لَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَرِطَ فِي صَلَاحِ الْحُدُودِ «مَنْ جَاءَنَا مِنْكُمْ رَدَّدْنَاهُ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَّا فَشَحَقْنَا شَحَقًا»، وَحِينَئِذٍ لَا يُلْزَمُهُمُ الرَّدُّ وَكَذَا إِنْ أُطْلِقَ الْعَقْدُ عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَهُمْ، وَإِنْ خَالَفَ فِيهِ الْمَاوَرَدِيُّ، وَاعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ.

□ قولُ (سني): (ولنا إلخ) هو صادق بالإمام، وأحادي المسلمين هـ. مُغْنِي عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ، وَلَوْ بِحَضْرَةِ الْإِمَامِ خِلَافًا لِلْبُلْقِينِي هـ.
 □ قولُ (سني): (لَهْ بِهِ) أَي: لِلْمَطْلُوبِ بِقَتْلِ طَالِيهِ هـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (كَمَا عَرَضَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَذَا إِنْ أُطْلِقَ فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَالْأَوْجَهُ إِلَى الْمُتَنِ. □ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَي: بِقَتْلِ طَالِيهِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالنَّهَائِيَّةِ بِقَتْلِ أَبِيهِ هـ. □ قَوْلُهُ: (لَا تَهْمُ فِي أَمَانٍ) فَالْمُنَافِي لِلْأَمَانِ التَّصْرِيحُ لَا التَّعْرِيزُ هـ. سَم. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ الْإِلْخ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ، وَالْمُغْنِي؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَشَرْطْ عَلَى نَفْسِهِ أَمَانًا لَهُمْ، وَلَا يَتَنَاوَلْهُ شَرْطُ الْإِمَامِ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ هـ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ ضِدَّهُ) أَي: ضِدُّ كُلِّ مَعْنَاهُمَا. □ قَوْلُهُ: (مَنْ جَاءَهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَذَا إِنْ أُطْلِقَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: عَلَى الْمُعْتَمِدِ. □ قَوْلُهُ: (مِنَ الرِّجَالِ، وَالتَّسَاءِ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ، وَلَوْ أَمْرًا، وَرَقِيقًا هـ. □ قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ لَا يُلْزَمُهُمُ الرَّدُّ)، وَيَغْرَمُونَ مَهْرَ الْمَرْأَةِ، وَقِيمَةَ الرَّقِيقِ، فَإِنْ عَادَ الرَّقِيقُ الْمُرْتَدُّ إِلَيْنَا بَعْدَ أَخْذِ قِيمَتِهِ رَدَّدْنَاهَا إِلَيْهِمْ بِخِلَافِ نَظَرِهِ فِي الْمَهْرِ مُغْنِي، وَنَهَائِيَّةٍ، وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا الْإِلْخ) أَي: لَا يُلْزَمُهُمُ الرَّدُّ، وَصَرَّحَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَنْ تَصْرِيحِ أَصْلِهِ بَعْدَ لُزُومِ الرَّدِّ إِذَا أُطْلِقَ الْعَقْدُ أَيْضًا ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُمْ يَغْرَمُونَ مَهْرَهَا فَرَأَجَعَهُ هـ. سَم. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَهُمْ) أَي: الْأَصْحَابِ.
 □ قَوْلُهُ: (فَرَعَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمَرَّ فِي الْمُغْنِي، وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ.

□ قَوْلُهُ: (لَا تَهْمُ فِي أَمَانٍ) فَالْمُنَافِي لِلْأَمَانِ التَّصْرِيحُ لَا التَّعْرِيزُ. □ قَوْلُهُ: (مِنَ الرِّجَالِ، وَالتَّسَاءِ) قَالَ فِي الرُّوْضِ: وَيَغْرَمُونَ مَهْرَهَا أَي: الْمُرْتَدَّةُ قَالَ فِي شَرْحِهِ: قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَهُوَ عَجِيبٌ؛ لِأَنَّ الرَّدَّةَ تَقْتَضِي انْفِسَاخَ النِّكَاحِ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَتَوْفُّقَهُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَإِلْزَامُهُمُ الْمَهْرَ مَعَ انْفِسَاخِ النِّكَاحِ، أَوْ إِشْرَافِهِ عَلَى الْانْفِسَاخِ لَا وَجْهَ لَهُ. هـ. وَصَرَّحَ أَغْنِي: فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَنْ تَصْرِيحِ أَصْلِهِ بَعْدَ لُزُومِ الرَّدِّ إِنْ أُطْلِقَ الْعَقْدُ أَيْضًا ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُمْ يَغْرَمُونَ هُنَا مَهْرَهَا أَيْضًا فَرَأَجَعَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِنْ أُطْلِقَ الْعَقْدُ) بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ فِي آخِرِ الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ أَنَّ مَنْ جَاءَ مِنْهُمْ لَا يَجِبُ رَدُّهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ. □ قَوْلُهُ: (أَيْضًا، وَكَذَا إِنْ أُطْلِقَ الْعَقْدُ) فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَنْ تَصْرِيحِ أَصْلِهِ بَعْدَ لُزُومِ الْإِطْلَاقِ أَيْضًا فَرَأَجَعَهُ

(فرغ) يجوزُ شراءُ أولادِ المُعاهدِين منهم لا سيَّتهم، ومَرَّ ما فيه في رابعِ شروطِ البيع، وأفتى أبو زُرْعَةَ بأنَّه لا يصحُّ صلُحٌ مَن بأيديهم أسيرٌ حتى يُشترطَ عليهم إطلاقُه؛ إذ لا سبيلَ إلى إبقائه بأيديهم، بل يجبُ عَيْنًا على كُلِّ أَحَدِ السَّغِيِّ في خِلاصِهِ منهم، ولو بمُقَاتَلَتِهِمْ، وتَرَدَّدَ فيما إذا كان بيدِ غيرِهِمْ، وهم قادرون على تخليصِهِ، والذي يَتَجَهَّ صِحَّةُ عقدِ الصُّلحِ في الأولى إن اضطُررنا إليه، وفي الثانية، وأنَّه يجبُ أن يُشترطَ عليهم رُدُّه، فإن أبوا انتَقَضَ عَهْدُهُمْ.

□ قَوْلُهُ: (يجوزُ شراءُ أولادِ المُعاهدِين) عبارةُ القليوبيِّ على المحلِّي يجوزُ شراءُ وَلَدِ المُعاهدِ مِن مُعاهدٍ آخَرَ غيرِ أبيه؛ لأنَّه يُمْلِكُ بالقهرِ لا مِن أبيه؛ لأنَّ أباه إذا قَهَرَه، وأرادَ يَبِعَهُ دَخَلَ في مِلْكِهِ، فَيَعْتِقُ عليه فلا يَصِحُّ يَبِعُهُ، وعلى هذا يُحْمَلُ قولُ الماوردِيَّ يجوزُ شراءُ، أولادِ المُعاهدِين منهم انتَهَتْ. بُجَيْرِمِيٍّ، وَحَمَلَهُ الشَّارِحُ في البيعِ على إطلاقِهِ، وأجابَ عَمَّا يَرُدُّ عليه مِن عَدَمِ استِقْرَارِ مِلْكِ الأبِ لِوَلَدِهِ بما فيه بَعْدَ نَبَهِ عليه هناك، وأشارَ إِلَيْهِ هنا بقوله: الآتي، ومَرَّ إلخ. □ قَوْلُهُ: (في رابعِ شروطِ البيعِ) الأضوبُ شروطُ المبيعِ، ولَعَلَّ الميمَ سَقَطَتْ مِن قَلَمِ النَّاسِخِ. □ قَوْلُهُ: (حتى يُشترطَ عليهم إلخ) أي: وَيَقْبَلُوا ذلك الشرطَ مِنَّا. □ قَوْلُهُ: (والذي يَتَجَهَّ صِحَّةُ عقدِ الصُّلحِ إلخ) أي: بلا اشتراطِ ذلك، وقولُهُ: وفي الثانية أي: باضطِرارٍ، وبدونه، وقولُهُ: وأنَّه يجبُ إلخ أي: والذي يَتَجَهَّ وجوبُ السَّغِيِّ في اشتراطِ ذلك في الأولى، والثانية، فَإِنْ قَبِلُوهُ فيها، وإلَّا، فَيَصِحُّ الصُّلحُ بدونه في الثانية مُطْلَقًا، وفي الأولى إن اضطُررنا إِلَيْهِ، وقولُهُ: فَإِنْ أبوا إلخ أي: فيما إذا قَبِلُوا ذلك الشرطَ هذا ما ظَهَرَ لي في فَهْمِ المَقَامِ، واللَّهِ أَعْلَمُ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصَّيْدِ

مَضَدَّرُ بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ، وَأَفْرَدَهُ نَظَرًا لِلْفِظَةِ، وَيَصْحُ بِقَاوُضِهِ عَلَى مَضَدَّرِيَّتِهِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْأَحْكَامِ الْآتِيَةِ تَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ، وَعَظُفُ الذَّبَائِحِ عَلَيْهِ لَا يُنَافِي ذَلِكَ (وَالذَّبَائِحُ) جَمْعُ ذَبِيحَةٍ، وَجَمْعُهَا؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ بِسَكِينٍ، وَسَهْمٍ، وَجَارِحَةٍ، وَأَصْلُهُمَا الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَأَرْكَائُهُمَا فَاعِلٌ، وَمَفْعُولٌ بِهِ، وَفِعْلٌ، وَآلَةٌ، وَسِتَاتِي كُلُّهَا، وَذِكْرُ هَذَا الْكِتَابِ، وَمَا بَعْدَهُ هُنَا هُوَ مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ؛ لِأَنَّ فِي أَكْثَرِهَا نَوْعًا مِنَ الْجَنَائِزِ، وَخَالَفَ فِي الرُّوضَةِ فَذَكَرَهَا آخِرَ رُبْعِ الْعِبَادَاتِ؛ لِأَنَّ فِيهَا شَوْبًا تَامًّا مِنْهَا.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصَّيْدِ، وَالذَّبَائِحِ

□ قَوْلُهُ: (بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ) أَي: الْمَصِيدِ مُعْنَى، وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ يَعْني: مَا يُعْتَبَرُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ اضْطِيبَاذُهُ لِتَجَلُّهُ هُوَ أَي: الْمَصِيدُ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَضَدَّرِيَّتِهِ) أَي: عَلَى مَعْنَى الْإِضْطِيبَادِ يَعْني: مَا يُعْتَبَرُ فِيهِ لِتَجَلُّ الْمَصِيدِ. □ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَي: بِقَائِهِ عَلَى مَضَدَّرِيَّتِهِ. □ قَوْلُهُ: (جَمْعُ ذَبِيحَةٍ) بِمَعْنَى مَذْبُوحَةٍ مُعْنَى، وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ، وَالتَّاءُ لِلْوَحْدَةِ تُجَبِّرُ مَعْنَى يَعْني: مَا يُعْتَبَرُ فِيهَا مِنْ حَيْثُ ذَبْحُهَا لِتَجَلُّ. □ قَوْلُهُ: (وَأَرْكَائُهُمَا الْإِنْعِ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ، وَأَرْكَانُ الذَّبْحِ بِالْمَعْنَى الْحَاصِلِ بِالْمَضَدَّرِ أَرْبَعَةُ ذَبْحٍ، وَذَابِخٍ، وَذَبِيحٍ، وَآلَةٌ أَه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: بِالْمَعْنَى الْحَاصِلِ بِالْمَضَدَّرِ أَيِ الْإِنْدِجَابِ، وَكَوْنِ الْحَيَوَانِ مَذْبُوحًا، وَإِنَّمَا فَسَّرُوا بِهِذَا لِيُغَايِرَ الذَّبْحَ الَّذِي هُوَ أَحَدُ الْأَرْكَانِ، وَإِلَّا لَزِمَ اتِّحَادُ الْكُلِّ، وَالْجُزْءِ أَه. □ قَوْلُهُ: (فَاعِلٌ، وَمَفْعُولٌ بِهِ، وَفِعْلٌ، وَآلَةٌ) وَالْمُرَادُ بِكَوْنِهَا أَرْكَانًا أَنَّهُ لَا بُدَّ لِتَحَقُّقِهَا مِنْهَا، وَإِلَّا فَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهَا جُزْءًا مِنْهَا أَه. ع

ش. □ قَوْلُهُ: (وَمَا بَعْدَهُ) لَعَلَّهُ إِلَى كِتَابِ الْقَضَاءِ، وَعِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَالْأَطْعِمَةِ، وَالتَّنْذِرِ أَه. فَلْيُرَاجَعْ. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ فِيهَا الْإِنْعِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَالْمُعْنَى؛ لِأَنَّ طَلَبَ الْحَلَالِ قَرَضٌ عَيْنِ أَه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ هَذَا كَمَا يَخْسُنُ مُنَاسَبَةً ذَكَرَهَا هُنَاكَ يَخْسُنُ أَيْضًا مُنَاسَبَةً ذَكَرَهَا عَقِبَ الْجِهَادِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ صَاحِبَ الرُّوضَةِ إِنَّمَا ذَكَرَهَا هُنَاكَ لِمُنَاسَبَةِ الْأُضْحِيَّةِ لِلْهَدْيِ لِأَشْتِرَاكِهِمَا فِي أَكْثَرِ الْأَحْكَامِ، وَمِنْ ثَمَّ ذَكَرَهَا عَقِبَهُ قَبْلَ الصَّيْدِ، وَالذَّبَائِحِ أَه. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ فِيهَا الْإِنْعِ) أَقُولُ وَلِمُنَاسَبَتِهَا مُنَاسَبَةً قَوِيَّةً بِمَا خَتَمَ بِهِ بَابَ الْحَجِّ مِنْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصَّيْدِ، وَالذَّبَائِحِ

□ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ فِيهَا شَوْبًا تَامًّا مِنْهَا) أَقُولُ، وَلِمُنَاسَبَتِهَا مُنَاسَبَةً قَوِيَّةً بِمَا خَتَمَ بِهِ بَابَ الْحَجِّ مِنْ صَيْدِ الْمُحْرَمِ، وَذَبْحِهِ الْهَدَايَا، وَالْحَيَوَانَاتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

(ذَكَاةُ الْحَيَوَانِ) الْبَرِّيُّ (الْمَأْكُولِ) الْمُبِيحَةُ لِجَلِّ أَكْلِهِ إِنَّمَا تَحْصُلُ (بَذْبَحِهِ فِي حَلْقِي)، وَهُوَ أَعْلَى الْعُنُقِ (أَوْ لَبِيَّةٍ) بَفَتْحِ أَوَّلِهِ، وَهِيَ أَسْفَلُهُ (إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ)، وَسَيَذْكُرُ أَنَّهَا إِنَّمَا تَحْصُلُ بِقَطْعِ كُلِّ الْحُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ فَالذَّبْحُ هُنَا بِمَعْنَى الْقَطْعِ الْآتِي، وَهِيَ بِالْمُعْجَمَةِ لُغَةُ التَّطْيِيبِ، وَمِنْهُ رَائِحَةُ ذَكِيَّةٍ، وَالتَّثْمِيمُ، وَمِنْهُ فَلَانٌ ذَكِيٌّ أَيْ: تَأَمَّ الْفَهْمُ سُمِّيَ بِهَا شَرْعًا الذَّبْحُ الْمُبِيحُ؛ لِأَنَّهُ يُطَيَّبُ أَكْلُ الْحَيَوَانِ بِإِبَاحَتِهِ إِثَاءً، وَبِهَذَا يُعْلَمُ رَدُّ مَا قِيلَ تَعْرِيفُهُ لَهَا بِذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ؛ لِأَنَّهَا لُغَةُ الذَّبْحِ فَقَدْ عَرَفَ الشَّيْءَ بِنَفْسِهِ أَيْ: الْمُسَاوِي لَهُ مَفْهُومًا، وَمَا صَدَقَا، وَوَجْهَ رَدِّهِ مَنَعُ قَوْلِهِ: أَنَّهَا لُغَةُ الذَّبْحِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ سَلِمَ إِطْلَاقُهَا عَلَيْهِ لُغَةً كَانَ الْمُرَادُ بِهَا مُطْلَقَهُ، وَهُوَ غَيْرُ الذَّبْحِ شَرْعًا؛

صَيْدِ الْمُحَرَّمِ وَذَبْحِهِ الْهَدَايَا وَالْمُجْرَنَاتِ وَتَحْوِذُ ذَلِكَ . اهـ . سم .

❑ قَوْلُ (سَنِي): (ذَكَاةُ الْحَيَوَانِ الْإِنْسَانِ) هَذِهِ الْعِبَارَةُ تُفِيدُ الْحَضَرَ لِعُمُومِ الْمُبْتَدَأِ أَيْ: كُلِّ ذَكَاةٍ لِلْحَيَوَانِ الْإِنْسَانِ، وَخُصُوصِ الْخَبَرِ . اهـ . سم . قَوْلُهُ: (الْبَرِّيُّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَهِيَ بِالْمُعْجَمَةِ فِي الْمَعْنَى . قَوْلُهُ: (إِنَّمَا تَحْصُلُ الْإِنْسَانِ) أَيْ: تَحْصُلُ شَرْعًا بِطَرِيقَيْنِ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَحَدَهُمَا فِي قَوْلِهِ: بِذَبْحِهِ الْإِنْسَانِ، وَالثَّانِيَةَ فِي قَوْلِهِ: وَلَا يَبْعَثُ الْإِنْسَانُ . مُعْنَى .

❑ قَوْلُ (سَنِي): (أَوْ لَبِيَّةٍ) وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ وَقُوعِ الْفِعْلِ مِنْهُ هَلْ هُوَ مُحَلَّلٌ، أَوْ مُحَرَّمٌ فَهَلْ يَجِلُّ ذَلِكَ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَقُوعُهُ عَلَى الصِّفَةِ الْمُجْرَنَةِ . اهـ . ع . ش . قَوْلُهُ: (بَفَتْحِ أَوَّلِهِ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى بِلَامٍ، وَمَوْحِدَةٍ مُشَدَّدَةٍ مَفْتُوحَتَيْنِ . اهـ . قَوْلُهُ: (فَالذَّبْحُ هُنَا بِمَعْنَى الْقَطْعِ الْإِنْسَانِ) فَكَانَ الْأَوَّلَى ذَكَرَهُمَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ . اهـ . مُعْنَى . قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيْ: الذَّكَاةُ . قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَيْ: قَوْلُهُ: وَهِيَ بِالْمُعْجَمَةِ إِلَى هُنَا . قَوْلُهُ: (تَعْرِيفُهُ) أَيْ: الْمُصَنِّفُ لَهَا بِذَلِكَ أَيْ: لِلذَّكَاةِ بِالذَّبْحِ . قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا) أَيْ: الذَّكَاةُ . قَوْلُهُ: (مَنَعُ أَنَّهَا لُغَةُ الذَّبْحِ) أَيْ: لِإِمَارَةِ أَنَّهَا لُغَةُ التَّطْيِيبِ، وَالتَّثْمِيمِ . قَوْلُهُ: (كَانَ الْمُرَادُ بِهَا الْإِنْسَانِ) أَيْ: فِي اللُّغَةِ مُطْلَقَهُ، وَهُوَ مُطْلَقُ الْقَطْعِ، وَهُوَ غَيْرُ الذَّبْحِ الشَّرْعِيِّ أَيْ: الْمُرَادُ بِالذَّكَاةِ هُنَا أَيْ: وَالْمُرَادُ

❑ قَوْلُهُ: (ذَكَاةُ الْحَيَوَانِ الْإِنْسَانِ) هَذِهِ الْعِبَارَةُ تُفِيدُ الْحَضَرَ لِعُمُومِ الْمُبْتَدَأِ أَيْ: كُلِّ ذَكَاةٍ لِلْحَيَوَانِ الْإِنْسَانِ . وَخُصُوصِ الْخَبَرِ .

(فَرْغَ): صَالَ عَلَيْهِ حَيَوَانٌ مَأْكُولٌ فَرَمَاهُ قَاصَابٌ مَذْبَحَهُ بِحَيْثُ انْقَطَعَ كُلُّ حُلُقُومِهِ، وَمَرِيئُهُ حَلٌّ، وَإِنْ أَصَابَ غَيْرَ الْمَذْبَحِ فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى النَّادِ بِحَيْثُ صَارَ غَيْرَ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ حَلٌّ بِإِصَابَتِهِ فِي أَيِّ مَحَلٍّ كَانَ، وَالْأَفْلَا، وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى إِصَابَتِهِ فِي الْمَذْبَحِ لَكِنْ بِحَيْثُ يَنْقَطِعُ بَعْضُ الْحُلُقُومِ، وَالْمَرِيءُ فَقَطُّ فَهَلْ يَتَعَيَّنُ فِي الْجِلِّ إِصَابَةُ الْمَذْبَحِ، أَوْ لَا؛ لِأَنَّ قَطْعَ الْبَعْضِ مِنَ الْحُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ لَيْسَ ذَبْحًا شَرْعِيًّا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ إِصَابَتِهِ، وَإِصَابَةِ غَيْرِهِ فِيهِ نَظَرٌ . وَيَتَّبِعُهُ الثَّانِي وَفَاقًا لِم . ر . قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا لُغَةُ الذَّبْحِ) هَذَا كَبَعْضِ كَلِمَاتِ الشَّارِحِ الْآتِيَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ، بَلْ هِيَ فِيهِ بِالْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ، وَالذَّبْحُ فِي كَلَامِهِ بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ، وَهُوَ مُطْلَقُ الْقَطْعِ فَلَا إِشْكَالَ أَصْلًا . قَوْلُهُ: (كَانَ الْمُرَادُ بِهَا مُطْلَقَهُ، وَهُوَ غَيْرُ الذَّبْحِ شَرْعًا الْإِنْسَانِ) هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ عَرَفَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةَ بِالْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ، وَيَرِيدُ

لأنه يُعْتَبَرُ فيه قَيْدُ الْمُبِيحِ فلم يُعْرَفْ الشيءُ بنفسِهِ على أَنَّهُ ليس هنا تعريفٌ أصلاً، وإنما صوابُ العبارة أَنَّ فيه تَخْصِيلَ الشيءِ بنفسِهِ وجوابه ما عَلِمَ أَنَّ مُطْلَقَ الذِّكَاةِ غَيْرُ خُصُوصِ الذَّبْحِ الْمُبِيحِ، ولا شَكُّ أَنَّ الْمُطْلَقَ يَحْصُلُ بَيَانُهُ بِذِكْرِ الْمُقَيَّدِ، ولا يَرُدُّ عَلَيْهِ جُلُّ الْجَنِينِ بِذَبْحِ أُمِّهِ، وإنْ أُخْرِجَ رَأْسُهُ، وبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقْوَّةٌ، أو، وهو مَيِّتٌ؛

بالذَّبْحِ في كَلَامِهِ الْمَعْنَى اللَّغَوِيُّ الذي هو مُطْلَقُ الْقَطْعِ، وبِهِ يَنْدَفِعُ ما في سَمِ عِبَارَتِهِ قَوْلُهُ: لَاتَهَا لُغَةً الذَّبْحُ هذا كَبَعْضِ كَلِمَاتِ الشَّارِحِ الْآتِيَةِ يَدُلُّ على أَنَّها في كَلَامِ الْمُصَنِّفِ بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيِّ، وهو مَمْنُوعٌ، بل هي فيه بِالْمَعْنَى الشَّرْعِيِّ، والذَّبْحُ في كَلَامِهِ بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيِّ، وهو مُطْلَقُ الْقَطْعِ فلا إِشْكَالَ، وقَوْلُهُ: كان المُرادُ بها مُطْلَقُهُ، وهو غَيْرُ الذَّبْحِ شَرْعاً إلخ هذا يَقْتَضِي أَنَّهُ عَرَّفَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ بِالْمَعْنَى الشَّرْعِيِّ، ولو عَكَسَ فَأَجَابَ بِأَنَّ المُرادَ بها الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّ، وبِالذَّبْحِ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ فَلَيْسَ فيه تَعْرِيفُ الشيءِ بِنَفْسِهِ كان صواباً اهـ. بِحَذْفِ. قَوْلُهُ: (على أَنَّهُ لَيْسَ هنا تَعْرِيفٌ أصلاً) بل هنا تَعْرِيفٌ ضَمْنِيٌّ اهـ. سَمِ أَي، والأولى إسقاطُ أصلاً. قَوْلُهُ: (وإنما صوابُ العبارة) أَي: في الإغْتِراضِ على الْمُثَنِّ. قَوْلُهُ: (وَجَوَابُهُ) أَي: الإغْتِراضُ بهذه العبارة. قَوْلُهُ: (أَنَّ مُطْلَقَ الذِّكَاةِ) يَعْنِي: الذَّبْحَ الذي جُعِلَ جُزْءاً مِنَ التَّعْرِيفِ غَيْرِ خُصُوصِ الذَّبْحِ الْمُبِيحِ يَعْنِي الذي هو المُرادُ مِنَ الذِّكَاةِ الْمُعْرَفِ.

قَوْلُهُ: (ولا شَكُّ أَنَّ الْمُطْلَقَ يَحْصُلُ بَيَانُهُ بِذِكْرِ الْمُقَيَّدِ) يَتَأَمَّلُ اهـ. سَمِ، وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الدَّالَّ على الماهية إجمالاً يَبَيِّنُ بما يَدُلُّ عَلَيْهِ تَفْصِيلاً كما هو شأنُ التَّعَارُفِ مع مُعَرِّفَاتِها. قَوْلُهُ: (ولا يَرُدُّ عَلَيْهِ إلخ) عبارةٌ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَالثَّهَابِيَّةِ، وَالْمُعْنِي، وَاللُّفْظُ لِلْأَخِيرِ، فَإِنَّ قِيلَ: يَرُدُّ على الْحَضِرِ في الطَّرِيقَيْنِ الْجَنِينِ، فَإِنَّ ذِكَاةً بِذِّكَاةٍ أُمُّهُ أَجِيبَ بِأَنَّ كَلَامَهُ في الذِّكَاةِ اسْتِغْلَالاً، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ على الْجَنِينِ في بَابِ الْأَطْعِمَةِ اهـ. فَكانَ الْمُنَاسِبُ ذِكْرَهُ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وإلَّا فَبِعَفْرِ مُزْهِقِ إلخ كما فَعَلُوهُ. قَوْلُهُ: (أو، وهو مَيِّتٌ) الْمُعْتَمَدُ خِلافَ هَذَا م ر اهـ. سَمِ عبارةٌ الْبُجَيْرِيُّ عَنِ الشُّوَبَرِيِّ، وَضابطُ

عليه أَنَّهُ قَطْعاً الْمَقْصُودُ الشَّرْعِيُّ إِلَّا أَنَّهُ قد يُجَابُ عَنْه بِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ التَّعْرِيفِ بِالْأَخْصِ، وهو جائِزٌ على قولٍ لكن قد يُنافيه ما دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: الْآتِي، ولا يَرُدُّ عَلَيْهِ إلخ. لِذَلَالَتِهِ على مُلاحَظَةِ الْقَوْلِ باغْتِيَارِ كَوْنِ التَّعْرِيفِ جَائِزاً مَايَعاً، وإلَّا فلا حاجةً إلى دَفْعِ وَرُودِ هَذَا فَتَأَمَّلْهُ، ولو عَكَسَ فَأَجَابَ بِأَنَّ المُرادَ بها الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّ، وبِالذَّبْحِ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ فَلَيْسَ فيه تَعْرِيفُ الشيءِ بِنَفْسِهِ كان صواباً؛ لأنَّهُ حِينَئِذٍ لا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْمَقْصُودَ بَيَانُ مَعْنَاهَا الشَّرْعِيِّ؛ لأنَّهُ لم يُخَالَفْ ذَلِكَ؛ ولأنَّ الْمَعْنِيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فلا يُفَسِّرُ أَحَدُهُما بِالْآخَرِ؛ لأنَّهُ لم يَقْتَصِرْ في تَعْرِيفِهَا على مُجَرَّدِ مَعْنَى الذَّبْحِ لُغَةً، بل أَضَافَ إِلَيْهِ قِيوداً صَرِيحاً، وإشارةً يَحْصُلُ مِنْ مَجْمُوعِهِمَا مَعْنَاهَا الشَّرْعِيُّ فَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (لأنَّهُ يُعْتَبَرُ فيه قَيْدُ الْمُبِيحِ) قد يُقالُ: الإِبَاحَةُ حُكْمٌ مُرْتَبِّ عَلَيْهِ فلا تُعْتَبَرُ فِيهِ. قَوْلُهُ: (على أَنَّهُ لَيْسَ هنا تَعْرِيفٌ إلخ)، بل هنا تَعْرِيفٌ ضَمْنِيٌّ. قَوْلُهُ: (ولا شَكُّ أَنَّ الْمُطْلَقَ يَحْصُلُ بَيَانُهُ إلخ) تَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (أو وهو مَيِّتٌ) الْمُعْتَمَدُ خِلافَ هَذَا

لأن انفصال بعض الولد لا أثر له غالباً، وذلك؛ لأن الشارع جعل ذبحها ذكاةً له، واعتزضت تسميته ما في اللبّة ذبحاً بأنه سيُعبر عنه بالتخري ويُردّ بأنه لا مانع من تسميته ذبحاً، ونخراً، ويفرض منه لا مانع من تسميته به تغليظاً (والا) يقدّر عليه (فيعبر مذهباً حيث كان) أي: بأي موضع منه وجد تحصيل ذكائه لما يأتي (وشرط ذابح، وصائد)، وعاقب ليحلّ نخراً مذبوحة (حلّ مناكحته) أي: نكاحنا لأهل ملته لإسلامهم، أو كتابتهم بشروطهم، وتفاصيلهم السابقة في النكاح لقوله تعالى ﴿وَلَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا رِزَقْتُمْ﴾ (النساء: ٥) أي: ذبائحهم، وإن لم يعتقدوا حلّها كالإبل فعلم أن من لم يعلم كونه إسرائيلياً، وشك في دخوله أول أصوله قبل ما مرّ، ثم لا تحلّ ذبيحته، ومن ثم أفتى بعضهم في يهود اليمن بحرمة ذبائحهم.....

حلّ الجنين أن ينسب موته إلى تذكية أمه، ولو احتمالاً بأن يموت بتذكيته، أو يبقى عينه بعد التذكية عيش مذبوح، ثم يموت، أو يشك هل مات بالتذكية، أو بغيرها، فيحلّ؛ لأنها سبب في حلّه، والأصل عدم المانع فخرج ما لو تحققت موته قبل تذكيته كما لو أخرج رأسه ميتاً، أو حيّاً ثم مات، ثم ذكيت، وما لو تحققت عينه بعد التذكية، ثم مات كما لو اضطرب في بطنها بعد تذكيته زماناً طويلاً، أو تحرك في بطنها تحركاً شديداً، ثم سكن، ثم ذكيت اهـ. فوّده: (لأن انفصال بعض الولد إلخ) علّة للغاية. فوّده: (وذلك) أي: عدم الورود. فوّده: (واعتزضت) إلى قوله: فَعَلِمَ في الْمُغْنِي إلّا قوله: أي: نكاحنا لأهل ملته، وقوله: لما يأتي. فوّده: (بأنه سيُعبر عنه بالتخري) أي، ومقتضاه أنه لا يسمى ذبحاً اهـ. مُغْنِي. فوّده: (ويُردّ بأنه لا مانع إلخ) ويُردّ أيضاً بأن المراد بالذبح مطلق القطع لا الذبح الشرعي، ولا لزوم استدراك قوله: في حلّي، أو لبّة فتدبر اهـ. سم.

فوّده (سنن): (فيعبر) هو بفتح العين، وسكون القاف الجرّح. فوّده (سنن): (مذهباً) أي: للروح اهـ. مُغْنِي. فوّده: (أي: بأي موضع منه وجد) تفسيرٍ لحيث كان، وقوله: تحصيل ذكائه تقدير متعلّق ليعبر. فوّده: (لما يأتي) أي: مع استثناء عقر الكلب للمتردي.

فوّده (سنن): (وصائد) أي: لغير سمك، وجراد أما صائدهما فلا يشترط فيه الشرط المذكور؛ لأنّ ميتهما حلال فلا عبرة بالفعل اهـ. مُغْنِي. فوّده: (نحو مذبوحة) أي: من مصيده، ومغفوره. فوّده (سنن): (حلّ مناكحته) أي: للمسلمين.

(تنبيه): إن قلنا تحلّ مناكحة الجنّ حلّت ذبيحتهم، وإلا فلا، وتقدّم الكلام على ذلك في محرمات النكاح مُغْنِي. فوّده: (لقوله تعالى إلخ) علّة لقولهم، أو كتابتهم إلخ. فوّده: (وإن لم يعتقدوا إلخ) غاية في قوله: أي: ذبائحهم، أو في قوله: أو كتابتهم، وهو صريح صنيع المُغْنِي. فوّده: (فعلم إلخ) أي: من قوله: أو كتابتهم بشروطهم إلخ. فوّده: (في دخول أول أصوله) أي: في دين التصرائف، أو اليهود

فوّده: (ويُردّ بأنه لا مانع إلخ) يُردّ أيضاً بأن المراد بالذبح هنا مطلق القطع لا الذبح الشرعي، ولا لزوم استدراك قوله في حلّي، أو لبّة فتدبر.

لِلشُّكِّ فِيهِمْ قَالَ: بَلْ نَقَلَ الْأَيْمَةُ أَنَّ كُلَّ أَهْلِ الْيَمَنِ أَسْلَمُوا. اهـ. وَلَا خُصُوصِيَّةَ لِيَهُودِ الْيَمَنِ بِذَلِكَ، بَلْ كُلُّ مَنْ شُكَّ فِيهِ، وَلَيْسَ إِسْرَائِيلِيًّا كَذَلِكَ، وَمَرَّةً قَبِيلُ نِكَاحِ الْمُشْرِكِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ فَخَرَجَ نَحْوُ مُؤَتَدٍّ، وَصَابِيٍّ، وَسَامِرِيٍّ خَالَفَ فِي الْأَصُولِ، وَمَجُوسِيٍّ، وَوَثْنِيٍّ، وَنَصَارَى الْعَرَبِ وَيُعْتَبَرُ هَذَا الشَّرْطُ مِنْ أَوَّلِ الْفِعْلِ إِلَى آخِرِهِ فَلَوْ تَخَلَّلَهُ رَدَّةٌ مُسْلِمٍ، أَوْ إِسْلَامٌ مَجُوسِيٍّ لَمْ يَحِلَّ، وَسَيُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ شَرْطَ الصَّائِدِ الْبَصَرُ، وَمِثْلُهُ جَارِحٌ نَحْوُ النَّادِ الْآتِي، وَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ الْمُحْرَمُ، فَإِنَّ مَذْبُوحَهُ الَّذِي يَحْرُمُ عَلَيْهِ صَيْدُ مَيْتَةٍ؛ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ الذَّبْحِ فِي الْجُمْلَةِ، وَذَلِكَ الْعَارِضُ يَزُولُ عَنْ

قَبْلِ مَا مَرَّ أَيُّ: قَبْلَ بَعْثَةِ تَسْخُفِهِ ثُمَّ أَيُّ: فِي النِّكَاحِ. □ قَوْلُهُ: (لِلشُّكِّ فِيهِمْ) أَيُّ: يَهُودِ الْيَمَنِ أَيُّ: دُخُولِ أُصُولِهِمْ. □ قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيُّ: فَتَوَيَّ بَعْضُهُمْ. □ قَوْلُهُ: (فَخَرَجَ الْبُخ) مُفْرَعٌ عَلَى الْمُتَنِ. □ قَوْلُهُ: (خَالَفَ) أَيُّ: كُلُّ مِنْهُمَا، وَكَانَ الظَّاهِرُ خَالَفًا اهـ. سَيَدُّ عَمَرَ. □ قَوْلُهُ: (وَمَجُوسِيٍّ الْبُخ) وَلَوْ أَكْرَهَ مَجُوسِيٍّ مُسْلِمًا عَلَى الذَّبْحِ، أَوْ مُحْرَمٌ حَلَالًا حَلَّ نِهَائِيَّةً، وَسَم. □ قَوْلُهُ: (هَذَا الشَّرْطُ) أَيُّ: حَلُّ الْمُنَاكِحَةِ. □ قَوْلُهُ: (فَلَوْ تَخَلَّلَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَسَيُعْلَمُ) فِي النِّهَائِيَّةِ، وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَمِثْلُهُ) فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (فَلَوْ تَخَلَّلَهُ رَدَّةٌ مُسْلِمٍ الْبُخ) أَيُّ: كَانَ رَمَى السَّهْمِ ثُمَّ ازْتَدَّ، ثُمَّ أَسْلَمَ قَبْلَ إصَابَتِهِ، وَسَيَأْتِي فِيمَا لَوْ أَرْسَلَ مُسْلِمٌ كَلْبَهُ فَرَادَ عَذْوَهُ بِأَعْرَاءِ مَجُوسِيٍّ أَنَّهُ يَحِلُّ، وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ اهـ. سَم. □ قَوْلُهُ: (مِنْ كَلَامِهِ)، وَهُوَ قَوْلُهُ: وَيَحْرُمُ صَيْدُهُ بَرْمِيٍّ، وَكَلْبٍ. □ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ) أَيُّ: مِثْلُ الصَّائِدِ فِي اشْتِرَاطِ الْبَصَرِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَرُدُّ الْبُخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَلَمْ يَشْتَرَطْ فِي الذَّبَائِحِ كَوْنُهُ غَيْرَ مُحْرَمٍ فِي الْوَحْشِيِّ، أَوْ الْمُتَوَلَّدِ مِنْهُ، وَالْمَذْبُوحُ كَوْنُهُ غَيْرَ صَيْدٍ حَرَمِيٍّ عَلَى حَلَالٍ، أَوْ مُحْرَمٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ دَمَّ ذَلِكَ فِي مُحْرَمَاتِ الْإِحْرَامِ؛ وَلِأَنَّ الْمُحْرَمَ مُبَاحٌ الذَّبْحِ فِي الْجُمْلَةِ، وَلَكِنَّ الْإِحْرَامَ مَانِعٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الصَّيْدِ الْبَرِّيِّ اهـ. □ قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيُّ: عَلَى مَنْبُوعِهِ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنَّ مَذْبُوحَهُ الْبُخ) عِلَّةُ الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْبُخ) عِلَّةُ التَّنْفِي. □ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيُّ: كَوْنُ مَذْبُوحِهِ الَّذِي صَادَهُ مَيْتَةً. □ قَوْلُهُ: (الْعَارِضُ) وَهُوَ الْإِحْرَامُ.

□ قَوْلُهُ: (وَمَجُوسِيٍّ، وَوَثْنِيٍّ، وَنَصَارَى الْعَرَبِ الْبُخ) قَالَ فِي الرُّوضِ: فَإِنَّ أَكْرَهَ مَجُوسِيٍّ مُسْلِمًا عَلَى الذَّبْحِ، أَوْ أَمْسَكَ لَهُ صَيْدًا فَذَبَحَهُ، أَوْ شَارَكَهُ أَيُّ فِي قَتْلِهِ بِسَهْمٍ، أَوْ كَلْبٍ، وَهُوَ فِي حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ، أَوْ فِي رَدِّ الصَّيْدِ عَلَى كَلْبِهِ أَيُّ: الْمُسْلِمُ بِأَنْ رَدَّهُ إِلَيْهِ لَمْ يَحْرُمَ. اهـ. وَفِي مُحْتَضَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ الْقَيِّبِ إِذَا أَكْرَهَ مَجُوسِيٍّ مُسْلِمًا عَلَى الذَّبْحِ حَلَّ، وَكَذَا إِذَا أَكْرَهَ مُحْرَمٌ حَلَالًا عَلَى ذَّبْحِ الصَّيْدِ قَالَهُ فِي الرُّوضَةِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْمُرُوزِيِّ، وَقَالَ الرَّافِعِيُّ: لَوْ أَكْرَهَ مُسْلِمٌ مُسْلِمًا عَلَى الذَّبْحِ يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: إِنْ اُعْتَبَرْنَا فِعْلَهُ، وَعَلَقْنَا بِهِ الْقِصَاصَ حَلَّتِ الذَّبِيحَةُ، وَإِنْ جَعَلْنَاهُ كَالْآلَةِ فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُكْرَهَ كَاتَهُ ذَّبْحَ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: وَعَلَى هَذَا يَظْهَرُ فِي مَسْأَلَةِ إِكْرَاهِ الْمَجُوسِيِّ أَنْ لَا حِلَّ، وَفِيمَا لَوْ أَكْرَهَ الْمُسْلِمُ مَجُوسِيًّا عَلَى الذَّبْحِ أَنْ يَحِلَّ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (فَلَوْ تَخَلَّلَهُ رَدَّةٌ مُسْلِمٍ، أَوْ إِسْلَامٌ مَجُوسِيٍّ لَمْ يَحِلَّ) أَيُّ: كَانَ رَمَى السَّهْمِ ثُمَّ ازْتَدَّ، ثُمَّ أَسْلَمَ قَبْلَ إصَابَتِهِ، وَسَيَأْتِي فِيمَا لَوْ أَرْسَلَ مُسْلِمٌ كَلْبَهُ فَرَادَ عَذْوَهُ بِأَعْرَاءِ مَجُوسِيٍّ أَنَّهُ يَحِلُّ، وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ.

قُرْب، وَزَعُمُ أَنَّهُ خَارِجٌ يَحِلُّ مُنَاكَحَتُهُ فَاسِدٌ يَلْزُمُ عَلَيْهِ عَدَمُ حِلِّ مَذْبُوحِهِ الْأَهْلِيِّ (وَتَحِلُّ ذَكَاةُ)، وَصَيْدٌ، وَعَقَرٌ (أَمَةٌ كِتَابِيَّةٌ)، وَإِنْ لَمْ يَحِلَّ نِكَاحُهَا؛ لِأَنَّ الرِّقَّ لَا تَأْثِيرَ لَهُ فِي مَنَعِ نَحْوِ الذَّبْحِ بِخِلَافِ التَّكَاحِ لِمَا يَلْزُمُ عَلَيْهِ مِنْ نَحْوِ رِقِّ الْوَلَدِ، وَهَذِهِ مُسْتَثْنَاءٌ مِنْ مَفْهُومٍ مَا قَبْلُهَا لَكِنْ لَا بِالتَّأْوِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَرِدُ أَيْضًا أَشْهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ رَضَاهُ، وَأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ لِلْجَوَابِ عَنْهُ بِحِلِّ نِكَاحِهِ قَبْلَهُ ﷺ وَهُوَ رَأْسُ الْمُؤْمِنِينَ، وَتَحْرُمُ مَذْبُوحَةُ مُلْقَاةٍ، وَقِطْعَةُ لَحْمٍ بِإِنَاءٍ إِلَّا بِمَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ مَنْ تَحِلُّ ذَكَاتُهُ، وَإِلَّا إِنْ أَخْبَرَ مَنْ تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ، وَلَوْ كَافِرًا بِأَنَّهُ ذَبَحَهَا، وَقَضِيَّةُ التَّقْيِيدِ بِالْمُلْقَاةِ أَنَّ غَيْرَهَا يَحِلُّ مُطْلَقًا، وَيُظْهِرُ أَنَّ مَحَلَّهُ.....

□ فَوَدَّ: (يَلْزُمُ عَلَيْهِ الْإِخ) عِلَّةُ الْفَسَادِ.

□ فَوَدَّ (السِّي): (وَتَحِلُّ ذَكَاةُ أَمَةٍ كِتَابِيَّةٍ) لِعُمُومِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ مُعْنِي، وَنَهَايَةُ. □ فَوَدَّ: (وَهَذِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: لَكِنْ فِي الْمَحَلِّيِّ، وَالْمُعْنِي. □ فَوَدَّ: (مَا قَبْلُهَا) أَي: قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَشَرْطُ ذَابِحٍ، وَصَائِدٍ الْإِخ. □ فَوَدَّ: (لَكِنْ لَا بِالتَّأْوِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ) أَي: فِي قَوْلِهِ: حِلُّ مُنَاكَحَتِهِ أَي، وَأَمَّا بِذَلِكَ التَّأْوِيلِ فَلَا اسْتِثْنَاءَ، بَلْ هِيَ دَاخِلَةٌ فِيهَا قَبْلُهَا هـ. سَم. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ الْإِخ) أَي: بِذَلِكَ التَّأْوِيلِ. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا يَرِدُ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي، وَاسْتَنْتَى الْإِسْنَوِيُّ أَيْضًا زَوْجَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَاتَّهَنَ لَا تَحِلُّ مُنَاكَحَتُهُنَّ، وَتَحِلُّ ذَبِيحَتُهُنَّ، وَاعْتَرَضَهُ الْبُلْقِينِيُّ بِأَنَّهُ كَانَ يَحِلُّ نِكَاحُهُنَّ لِلْمُسْلِمِينَ قَبْلَ أَنْ يَنْكَحَهُنَّ ﷺ، وَبَعْدَ أَنْ يَنْكَحَهُنَّ فَالتَّخْرِيمُ عَلَى غَيْرِهِ لَا عَلَيْهِ، وَهُوَ رَأْسُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ قَالَ ابْنُ شُهَبَةَ وَيُمْكِنُ أَنْ يُصَحِّحَ الْإِسْتِثْنَاءَ بِأَنْ يُقَالَ: زَوْجَاتُهُ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ يَحْرُمُ نِكَاحُهُنَّ، وَتَحِلُّ ذَبِيحَتُهُنَّ هـ. وَالْأَوَّلَى عَدَمُ اسْتِثْنَاءِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهُنَّ عَلَى غَيْرِهِ ﷺ لَا لِشَيْءٍ فِيهِنَّ، وَإِنَّمَا هُوَ تَعْظِيمًا لَهُ ﷺ بِخِلَافِ الْأَمَةِ الْكِتَابِيَّةِ، فَإِنَّهُ لَا مَرَّ فِيهَا، وَهُوَ رِقَّتُهَا مَعَ كُفْرِهَا.

(تَنْبِيْهُ): عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ حِلُّ ذَكَاةِ الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى، وَإِنْ كَانَتْ حَائِضًا، وَقِيلَ: يُكْرَهُ ذَكَاةُ الْمَرْأَةِ الْأُضْحِيَّةِ، وَالْخُنْثَى كَالْأُنْثَى هـ. وَعِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَشَمَلَتْ كَلَامُهُ الْحَائِضَ، وَالْأَقْلَفَ، وَالْخُنْثَى، وَالْأَخْرَسَ فَتَحِلُّ ذَبِيحَتُهُمْ هـ. □ فَوَدَّ: (أَيْضًا) يَعْنِي: كَعَدَمِ وُرُودِ الْمُخْرِمِ، وَفِيهِ تَأْمُلٌ. □ فَوَدَّ: (يَحِلُّ نِكَاحُهُنَّ الْإِخ) أَيِ لِلْمُسْلِمِينَ. □ فَوَدَّ: (وَلَهُ الْإِخ) عَطَفَ عَلَى هَذَا الْمُقَدَّرِ. □ فَوَدَّ: (وَتَحْرُمُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَضِيَّةُ التَّقْيِيدِ) فِي النَّهْيَةِ. □ فَوَدَّ: (وَقِطْعَةُ لَحْمٍ بِإِنَاءٍ) أَوْ خِزْقَةٍ هـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (إِلَّا بِمَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ مَنْ تَحِلُّ الْإِخ) أَيِ بِخِلَافِ مَا إِذَا غَلَبَ، أَوْ سَاوَى نَحْوِ الْمَجُوسِيِّ لَهُ هـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (مَنْ تَحِلُّ ذَكَاتُهُ) مُسْلِمًا، أَوْ كِتَابِيًّا. □ فَوَدَّ: (إِنْ أَخْبَرَ مَنْ تَحِلُّ الْإِخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ أَخْبَرَ فَاسِقٌ، أَوْ كِتَابِيٌّ أَنَّهُ الْإِخ قَالَ ع ش خَرَجَ بِهِ الصَّبِيُّ، وَالْمَجْنُونُ، وَلَوْ مَعَ نَوْعِ تَمْيِيزٍ فَلَا يَقْبَلُ خَبَرُهُمَا، فَيَحْرُمُ مَا أَخْبَرَ بِذَبْحِهِ، وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ صَدَّقَهُمَا الْمُخْبِرُ هـ. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةُ التَّقْيِيدِ الْإِخ) ظَاهِرُ كَلَامِ النَّهْيَةِ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُلْقَاةِ،

□ فَوَدَّ: (لَكِنْ لَا بِالتَّأْوِيلِ الْإِخ) أَمَّا بِذَلِكَ التَّأْوِيلِ فَلَا اسْتِثْنَاءَ، بَلْ هِيَ دَاخِلَةٌ فِيهَا قَبْلُهَا. □ فَوَدَّ: (لَكِنْ لَا بِالتَّأْوِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ) أَي: فِي قَوْلِهِ: (حِلُّ مُنَاكَحَتِهِ).

إِنْ لَمْ يَتَمَحَّضْ نَحْوُ الْمَجُوسِ بِمَحَلِّهَا، وَخَرَجَ بِالنَّيِّ فِي إِثْنَاءِ الْمُلَقَاةِ فَتَحْرُمُ مُطْلَقًا، وَغَمِلَ
بِالْقَرِينَةِ فِي الْجِلِّ فِي بَعْضِ هَذِهِ الصُّوَرِ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ قَبْلَ الذَّبْحِ التَّحْرِيمُ، وَهُوَ لَا يَرْتَفِعُ
بِالشُّكِّ؛ لِأَنَّ لَهَا دَخْلًا فِي جِلِّ الْأَمْوَالِ، وَلِمَشَقَّةِ الْعَمَلِ بِذَلِكَ الْأَصْلِ. (وَلَوْ شَارَكَ مَجُوسِيٌّ)،
أَوْ نَحْوَهُ مِمَّنْ تَحْرُمُ ذَبِيحَتُهُ (مُسْلِمًا)، أَوْ كِتَابِيًّا، وَلَوْ احْتِمَالًا فِي غَيْرِ الْمُلَقَاةِ، وَقِطْعَةِ اللَّحْمِ
الْمَذْكُورِينَ (فِي ذَبْحِ، أَوْ اصْطِيَادِ) قَاتِلِ كَأَنَّهُ أَمْرًا سَكِينًا عَلَى مَذْبَحٍ شَاةٍ، أَوْ قَتْلًا صَيِّدًا بِسَهْمِهِ،
أَوْ كَلْبٍ وَاحِدٍ (حَوْزَمٍ) الْمَذْبُوحِ، أَوْ الْمَصِيدِ تَغْلِيظًا لِلْمُحْرَمِ، أَمَّا اصْطِيَادُ لَا قَتْلَ فِيهِ فَلَا أَثَرَ
لِلشَّرِكَةِ فِيهِ (وَلَوْ أُرْسِلَا كِلَيْنِ، أَوْ سَهْمَيْنِ)، أَوْ أَحَدُهُمَا سَهْمًا، وَالْآخَرُ كَلْبًا عَلَى صَيِّدٍ (فَإِنْ سَبَقَ
آلَةُ الْمُسْلِمِ فَقَتَلَ) الصَّيِّدَ (أَوْ أَنَّهُمَا إِلَى حَزَكَةِ مَذْبُوحٍ حُلٍّ) كَمَا لَوْ ذَبَحَ مُسْلِمٌ شَاةً فَقَدَّهَا
مَجُوسِيٌّ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِهِ لِذَلِكَ فَأَصَابَتْهُ آلَةُ الْمَجُوسِيِّ فَأَنْتَهَتْ إِلَيْهِ حَرْمٌ،.....

وغيرها، وَأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الشُّكِّ فِي ذَابِحِهَا أَمْرٌ مَن تَحِلُّ ذَكَاتُهُ، أَوْ غَيْرُهُ اهـ. فَمَتَى غَلَبَ مَن تَحِلُّ ذَكَاتُهُ
فَطَاهِرَةٌ مُطْلَقًا، وَإِلَّا فَتَجِسُّةٌ مُطْلَقًا فَلْيُرَاجَعْ. ة فُود: (إِنْ لَمْ يَتَمَحَّضْ إلخ) ظَاهِرُهُ الشُّمُولُ لِمُسْلِمٍ وَاحِدٍ
مَقْلًا، وَفِيهِ بُعْدٌ، وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ إِنْ لَمْ يَغْلِبْ نَحْوُ الْمَجُوسِ فَلْيُرَاجَعْ. ة فُود: (بِمَحَلِّهَا) الْأَوَّلَى
التَّذْكِيرُ. ة فُود: (وَخَرَجَ بِالنَّيِّ فِي إِثْنَاءِ الْمُلَقَاةِ) أَي: الْمَزْمِيَّةُ مَكْشُوفَةٌ اهـ. ع ش. ة فُود: (مُطْلَقًا) أَي:
غَلَبَ مَن تَحِلُّ ذَكَاتُهُ أَمْ لَا. ة فُود: (فِي بَعْضِ هَذِهِ الصُّوَرِ)، وَهُوَ قِطْعَةُ لَحْمٍ بِنَاءٍ بِشَرْطِهَا. ة فُود: (لِأَنَّ
لَهَا) أَي: الْقَرِينَةَ. ة فُود: (مِمَّنْ تَحْرُمُ إلخ) كَوْنَتِي، وَمُرْتَدَّ اهـ. نِهَآيَةُ. ة فُود: (وَلَوْ احْتِمَالًا) أَي:
الْمُشَارَكَةُ. ة فُود: (فِي غَيْرِ الْمُلَقَاةِ إلخ) لَعَلَّ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءَ بِالنَّظَرِ لِقَوْلِهِ: (إِلَّا بِمَحَلِّ إلخ) اهـ. س م.
ة فُود: (الْمَذْكُورِينَ) الْأَوَّلَى التَّائِيثُ. ة فُود: (قَاتِلِ) أَي: مُؤَدِّ إِلَى الْقَتْلِ، وَلَوْ بَعْدَ مَدَّةٍ. ة فُود: (كَأَنَّ
أَمْرًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَزَعَمَ شَارِحٌ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (أَمَّا اصْطِيَادُ) إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: (وَلَوْ بَانَ) إِلَى
الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: (وَلِإِرَادِ) إِلَى (وَيَحِلُّ). ة فُود: (تَغْلِيظًا لِلْمُحْرَمِ) لِأَنَّهُ مَتَى اجْتَمَعَ الْمُبِيحُ، وَالْمُحْرَمُ غَلَبَ
الثَّانِي اهـ. نِهَآيَةُ أَي: فِي هَذَا الْبَابِ، وَغَيْرِهِ ع ش.

ة فُود: (سَنِي: (وَلَوْ أُرْسِلَا) أَي: مُسْلِمٌ، وَمَجُوسِيٌّ اهـ. مُغْنِي.
ة فُود: (سَنِي: (فَإِنْ سَبَقَ آلَةُ الْمُسْلِمِ) أَي: يَقِينًا أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي: (أَوْ جُهِلَ) اهـ. ع ش.
ة فُود: (سَنِي: (فَقَتَلَ) أَي: كَلَبَ الْمُسْلِمِ، أَوْ سَهْمُهُ الْمُعَبَّرُ عَنْهُ بِالْآلَةِ اهـ. رَشِيدِي.
ة فُود: (سَنِي: (أَوْ أَنَّهُمَا إلخ)، فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِهِ إِلَيْهَا فَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: (أَوْ مُرْتَبًا إلخ) اهـ. س م.
ة فُود: (كَمَا لَوْ ذَبَحَ إلخ) أَي، وَلَا يَقْدَحُ مَا وَجَدَ مِنَ الْمَجُوسِيِّ كَمَا لَوْ ذَبَحَ إلخ اهـ. مُغْنِي. ة فُود: (فَإِنْ
لَمْ يَنْتَهِهِ إلخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي، وَلَوْ أَتَخَنَ مُسْلِمٌ بِجِرَاحَتِهِ صَيِّدًا، وَقَدْ أَزَالَ امْتِنَاعَهُ مِلْكُهُ، فَإِذَا جَرَحَهُ
مَجُوسِيٌّ، وَمَاتَ بِالْجُرْحَيْنِ حَرْمٌ، وَعَلَى الْمَجُوسِيِّ قِيمَتُهُ مُثَخَّنًا؛ لِأَنَّهُ أَفْسَدَهُ بِجَعْلِهِ مَيْتًا، وَلَوْ أَكْرَهَ

ة فُود: (فِي غَيْرِ الشَّاةِ) لَعَلَّ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءَ بِالنَّظَرِ لِقَوْلِهِ: (إِلَّا بِمَحَلِّ إلخ). ة فُود: (أَوْ أَنَّهُمَا إِلَى حَزَكَةِ
مَذْبُوحٍ) فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِهِ إِلَيْهَا فَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: (أَوْ مُرْتَبًا إلخ).

وَضَمِنَهُ الْمَجُوسِيُّ لِلْمُسْلِمِ بَقِيَّتَهُ، وَقَتَّ إِصَابَةَ آلَتِهِ؛ لِأَنَّهُ أَفْسَدَ مَلِكُهُ بِجَعْلِهِ مَيْتَةً (وَلَوْ انْعَكَسَ) بَأَنَّ سَبَقَ آلَةُ الْمَجُوسِيِّ فَقَتْلَ، أَوْ أَنْهَا لَإِذَلِكَ (أَوْ جَرَحَاهُ مَعًا)، وَحَصَلَ الْهَلَاكُ بِهِمَا، وَلَوْ بَأَنَّ كَانَ أَحَدُهُمَا مُذَقَّفًا، وَالْآخَرُ غَيْرُ مُذَقَّفٍ لَكِنَّهُ يُعَيَّنُ عَلَى الْمُدَقَّفِ عَلَى الْمَعْتَمِدِ (أَوْ مَجْهَلٍ) أَسْبَقَهُمَا الْقَاتِلُ، أَوْ لَمْ يُغْلَمِ أَهْلُهُمَا قَتْلَهُ (و) جَرَحَاهُ (مُؤْتَبًا)، وَلَمْ يُذَقَّفْ أَحَدُهُمَا) أَيُّ: لَمْ يَقْتُلْهُ سَرِيعًا (حَرْمٌ) تَغْلِييًا لِلتَّخْرِيمِ، وَكَذَا لَوْ سَبَقَ كَلْبُ مَجُوسِيٍّ فَأَمْسَكَهُ فَقَطَّ فَقَتْلَهُ كَلْبُ مُسْلِمٍ؛ لِأَنَّهُ بِإِمْسَاكِهِ صَارَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ فَلَمْ يَحِلَّ بِقَتْلِ كَلْبِ الْمُسْلِمِ، وَإِذَا هَذِهِ عَلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ، وَيَحِلُّ مَا اصْطَادَهُ مُسْلِمٌ بِكَلْبِ مَجُوسِيٍّ قَطْعًا.

(وَيَحِلُّ ذَبْحُ صَبِيٍّ مُمَيَّنٍ) مُسْلِمٍ، أَوْ كِتَابِيٍّ لِصِحَّةِ قَضِيَّتِهِ، وَعِبَادَتِهِ، وَزَعَمَ شَارِخُ كِرَاهَةِ ذَكَاتِهِ لِقُصُورِهِ عَنِ الْمُكَلَّفِينَ إِنَّمَا يَنْتَجِهُ إِنْ كَانَ فِي عَدَمِ صِحَّةِ ذَبْحِهِ خِلَافٌ يُقْتَدُّ بِهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ الْآتِي أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ بِالْأُولَى (وَكَذَا غَيْرُ مُمَيَّنٍ) يُطَبِّقُ الذَّبْحُ (وَمَجْنُونٌ، وَسُكْرَانٌ)...

مَجُوسِيٍّ مُسْلِمًا عَلَى ذَبْحٍ، أَوْ أَمْسَكَ لَهُ صَيْدًا فَذَبَحَهُ، أَوْ شَارَكَهُ فِي قَتْلِهِ بِسَهْمٍ، أَوْ كَلْبٍ، وَهُوَ فِي حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ، أَوْ شَارَكَهُ فِي رَدِّ الصَّيْدِ عَلَى كَلْبِ الْمُسْلِمِ بَأَنَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ لَمْ يَحْرُمَ أَه. وَقَوْلُهُ: وَلَوْ أَثَرَهُ الْخُ فِي سَمِّ عَنِ الرُّوْضِ مِثْلُهُ. □ فَوَدَّ: (وَضَمِنَهُ الْمَجُوسِيُّ الْخُ) أَيُّ: حَيْثُ مَلَكَهُ الْمُسْلِمُ بِشَرْطِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ أَه. سَمِّ أَيُّ: بَأَنَّ أَزَالَ امْتِنَاعَهُ. □ فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) أَيُّ: إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ بَأَنَّ كَانَ الْخُ) لَا حَاجَةَ إِلَى زِيَادَةِ بَأَنَّ. □ فَوَدَّ: (مُذَقَّفًا) أَيُّ: قَاتِلًا سَرِيعًا.

□ فَوَدَّ (سَمِّ): (أَوْ مُؤْتَبًا الْخُ) بَأَنَّ سَبَقَ آلَةُ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ فَهَلَكَ بِهِمَا أَه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فَأَمْسَكَهُ فَقَطَّ) أَيُّ: لَمْ يَقْتُلْهُ، وَلَمْ يَجْرَحْهُ أَه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَإِذَا هَذِهِ الْخُ) وَمِمَّنْ أَوْرَدَهُ الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَيُّ: عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَوْ انْعَكَسَ الْخُ. □ فَوَدَّ: (وَيَحِلُّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَعِبَارَتُهُ فِي النَّهَايَةِ.

□ فَوَدَّ: (وَيَحِلُّ مَا اصْطَادَهُ الْخُ) وَكَذَا مَا اصْطَادَهُ الْمَجُوسِيُّ بِكَلْبِ الْمُسْلِمِ حَرَامٌ قَطْعًا أَه. ع ش. □ فَوَدَّ (سَمِّ): (وَيَحِلُّ ذَبْحُ صَبِيٍّ الْخُ) أَيُّ: مَذْبُوحُهُ، وَإِلَّا فَهُوَ لَا يُخَاطَبُ بِحِلٍّ، وَلَا حَرْمَةٍ، وَكَذَا يُقَالُ: فِي قَوْلِهِ: الْآتِي نَعَمْ يُكْرَهُ الْخُ أَه. رَشِيدِي.

□ فَوَدَّ (سَمِّ): (ذَبْحُ صَبِيٍّ الْخُ) أَيُّ: وَصَيْدُهُ، وَقَوْلُهُ: وَعِبَارَتُهُ أَيُّ: إِنْ كَانَ مُسْلِمًا أَه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فِي عَدَمِ صِحَّةِ ذَبْحِهِ الْخُ) الْأَصُوبُ إِسْقَاطُ عَدَمٍ. □ فَوَدَّ: (الْآتِي) أَيُّ: قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِ، وَتَحِلُّ مَيْتَةُ السَّمَكِ. □ فَوَدَّ: (بِالْأُولَى) أَيُّ: بِالنُّسْبَةِ إِلَى حِلِّ صَيْدِهِ. □ فَوَدَّ: (يُطَبِّقُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ، وَيَحْرُمُ فِي الْمُغْنِي، وَإِلَى قَوْلِهِ: وَظَاهِرُ الْمُتَنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَقَتَّلَهُ إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: فِي الْبَحْرِ.

□ فَوَدَّ: (يُطَبِّقُ الذَّبْحُ) أَيُّ: بِالنُّسْبَةِ لِمَا ذَبَحَهُ أَه. ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَمَحَلُّ ذَبْحٍ غَيْرِ الْمُمَيَّنِ إِذَا أَطَاقَ الذَّبْحَ، فَإِنَّ لَمْ يُطَبِّقْ لَمْ يَحِلَّ نَصٌّ عَلَيْهِ فِي الْأُمِّ، وَالْمُخْتَصَرُ قَالَهُ الْبُلْقِينِيُّ، بَلِ الْمُمَيَّنُ إِذَا لَمْ يُطَبِّقْ فَالْحُكْمُ فِيهِ كَذَلِكَ، وَنُقِلَ عَنْ نَصِّ الْأُمِّ أَه. وَبِمَا مَرَّ عَنْ ع ش يَنْحَلُّ تَوَقُّفُ السَّيِّدِ عَمَّرَ بِمَا نَصَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُحَرَّرَ

□ فَوَدَّ: (وَضَمِنَهُ الْمَجُوسِيُّ لِلْمُسْلِمِ) أَيُّ: حَيْثُ مَلَكَهُ الْمُسْلِمُ بِشَرْطِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

لا تَمَيِّزُ لهما أَصْلًا فَيَحِلُّ ذَبْحُهُم (في الأظهر)؛ لأنَّ لهما قَصْدًا في الجُمْلَةِ بخلافِ التَّائِمِ نعم، يُكْرَهُ خَوْفًا من خَطِيئَتِهِم في المَذْبَحِ (وَتُكْرَهُ ذَكَاةُ أَعْمَى) خَوْفًا من ذلك (ويَحْرُمُ صَيْدُهُ)، وَقَتْلُهُ لِغَيْرِ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ (بِرَمْيٍ) لِنَحْوِ سَهْمٍ (و) بِنَحْوِ (كَلْبٍ)، وَقَدْ دَلَّ عَلَى نَحْوِ الصَّيْدِ بَصِيرٌ (في الأصح) لِعَدَمِ صَحَّةِ قَصْدِهِ؛ لأنَّهُ لَا يَرَى الصَّيْدَ فَصَارَ كَاسْتِزْسَالِ نَحْوِ الْجَارِحِ بِنَفْسِهِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَدُلَّهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ فَلَا يَحِلُّ قَطْعًا، وَفِي الْبَحْرِ أَنَّ الْبَصِيرَ إِذَا أَحْسَسَ بِهِ فِي نَحْوِ ظُلْمَةٍ فَرَمَاهُ حُلًّا إِجْمَاعًا، وَكَأَنَّ وَجْهَهُ أَنَّ هَذَا مُبْصِرٌ بِالْقُوَّةِ فَلَا يُعَدُّ غُرْفًا زَمِيهًا غَيْثًا بخلافِ الأَعْمَى، وَإِنْ أَخْبِرَ وَظَاهَرُ الْمُتَنِ حُلَّ صَيْدٍ مَنْ ذُكِرَ قَبْلَ الْأَعْمَى بِرَمْيٍ، أَوْ جَارِحَةٍ، وَهُوَ مَا صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ

قَيْدُ الْإِطَاقَةِ، فَإِنَّهَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْحَيَوَانِ، وَاخْتِلَافِ الْآلَةِ اهـ. ة قوله: (لا تَمَيِّزُ لهما أَصْلًا) تَقْيِيدٌ لِمَحَلِّ الْخِلَافِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي الْمَجْنُونِ، وَالسَّكَرَانِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لهما تَمَيِّزٌ أَصْلًا، فَإِنْ كَانَ لهما أَذْنَى تَمَيِّزٌ حُلٌّ قَطْعًا قَالَ الْبَغَوِيُّ اهـ. وَقَالَ الْبُجَيْرِيُّ قَوْلُهُ: كَصَبِيٍّ، وَمَجْنُونٍ، وَسَّكَرَانٍ أَي: لَهُمْ تَوْزُعٌ تَمَيِّزٌ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ ذَبْحُهُمْ كَمَا يُرِيدُ إِلَيْهِ تَغْلِيلُ الشَّارِحِ أَي: شَيْخُ الْإِسْلَامِ بِقَوْلِهِ: لِأَنَّ لَهُمْ قَصْدًا، أَوْ إِرَادَةً فِي الْجُمْلَةِ عِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ: أَوْ مَجْنُونٌ قَالَ الطَّبَّلَاوِيُّ يُتَّبَعِي أَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَصِرْ مُلْقًى كَالْخَشَبَةِ لَا يُجَسَّ، وَلَا يُذْرَكُ، وَإِلَّا فَكَالتَّائِمِ اهـ. وَقَالَ مِثْلُهُ فِي السَّكَرَانِ اهـ. وَهَذَا خِلَافٌ ظَاهِرٌ الْمَنَاجِ، وَصَرِيحٌ شُرُوحِهِ إِلَّا أَنَّ يُحْمَلُ الْمُنْفَى فِيهَا عَلَى إِذْرَاكِ الْكَلِمَاتِ، وَالْمُثَبَّتِ فِي كَلَامِهِ عَلَى إِذْرَاكِ الْجُزْئِيَّاتِ الْمَخْسُوسَةِ كَمَا يُرِيدُ إِلَيْهِ مَا تَقْلَهُ عَنْ سَمٍ عَنِ الطَّبَّلَاوِيِّ. ة قوله: (نَعَمْ يُكْرَهُ الْإِنْعَ) أَي: أَكُلَ مَا ذَبَحُوهُ اهـ. ع ش.

ة قوله (سنن): (وَتُكْرَهُ ذَكَاةُ أَعْمَى) ظَاهِرُهُ، وَلَوْ دَلَّ بَصِيرٌ عَلَى الْمَذْبَحِ لَكِنْ مُقْتَضَى التَّغْلِيلِ خِلَافُهُ، وَلَعَلَّ وَجْهَ الْكَرَاهَةِ فِيهِ أَنَّهُ قَدْ يُخْطِئُ فِي الْجُمْلَةِ، وَقِيَاسُ كَرَاهَةِ أَكْلِ مَا ذَبَحَهُ غَيْرُ الْمُتَمَيِّزِ كَرَاهَةُ أَكْلِ مَذْبُوحِ الْأَعْمَى إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ عِلَّةَ الْكَرَاهَةِ فِي ذَلِكَ مَا ذُكِرَ مَعَ جَرَبَانِ الْخِلَافِ فِي مَذْبُوحِهِمْ بِخِلَافِ الْأَعْمَى، فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ خِلَافًا فِي حُلِّ مَذْبُوحِهِ اهـ. ع ش. ة قوله: (وَيَنْحَوِ كَلْبٌ) أَي: بِإِزْسَالِ كَلْبٍ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْجَوَارِحِ اهـ. نِهَايَةً. ة قوله: (نَحْوِ الْجَارِحِ) الْأَوَّلَى نَحْوِ الْكَلْبِ. ة قوله: (فِي ظُلْمَةٍ) أَي: أَوْ مِنْ، وَرَاءَ شَجَرَةٍ، أَوْ نَحْوِهَا اهـ. نِهَايَةً. ة قوله: (وَالظَّاهِرُ الْمُتَنِ) إِلَى قَوْلِهِ: قَالَ فِي الْمُغْنِيِّ: وَالنَّهَايَةُ. ة قوله: (حُلَّ صَيْدٍ مَنْ ذُكِرَ) أَي: الصَّبِيُّ، وَالْمَجْنُونُ، وَالسَّكَرَانُ الْغَيْرِ الْمُتَمَيِّزِينَ. ة قوله: (وَهُوَ مَا صَحَّحَهُ الْإِنْعَ) خِلَافُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ أَصْلِ الرُّوضَةِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضِ فَقَالَ: لَا صَيْدُهُمْ أَي:

ة قوله: (وَتُكْرَهُ ذَكَاةُ أَعْمَى الْإِنْعَ).

(فَرَعُ): فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ أَصْحَابُنَا أَوَّلَى النَّاسِ بِالذَّكَاةِ الرَّجُلُ الْعَاقِلُ الْمُسْلِمُ ثُمَّ الْمَرْأَةُ الْمُسْلِمَةُ ثُمَّ الصَّبِيُّ الْمُسْلِمُ ثُمَّ الْكِتَابِيُّ، ثُمَّ الْمَجْنُونُ، وَالسَّكَرَانُ. اهـ. وَالصَّبِيُّ غَيْرُ الْمُتَمَيِّزِ فِي مَعْنَى الْآخَرِينَ شَرَحَ الرُّوضُ. ة قوله: (وَهُوَ مَا صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ) خِلَافُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ أَصْلِ الرُّوضَةِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضِ فَقَالَ: لَا صَيْدُهُمْ أَي: الْمَجْنُونُ، وَغَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ، وَالْأَعْمَى أَي: لَا يَحِلُّ.

قال: أما المُمَيَّرُ فيَجْلُ اصطِيادُهُ قطعاً، ونازع فيه الأذرعِي، وأطال (وتَجْلُ مَيْتَةُ السَّمَكِ)، والمراد به كلُّ ما في البحر على ما يأتي في الأطعمة وإن طفا؛ لأنه عَلَيْهِ السَّلَامُ «أكل من العنبر بالمدينة، وهو الحوث الذي طفا» رواه مسلم (والجراد) للخبر الصحيح «أجل لنا مَيِّتَتَانِ الحوث، والجراد» وإعلاله بوقفه على ابن عمر لا يُؤْتَرُ؛ لأنَّ هذه الصيغة من الصحابي في حكم المرفوع، ولا يجب تنقيته ما في جوف الجراد، وصغار السمك لغسره، ويُسنُّ ذبح سمك كبير يطول بقاؤه، ويظهر أنَّ المراد بذبحه قتله كما يُؤْشِدُ إليه تعليلهم بالإراحة له نعم، إن كان في توقُّفِ جلِّه على خصوص ذبحه خلاف أنَّجة تعيَّنَ خصوصه خروجا من ذلك الخلاف، ويكره ذبح غيره، وكأنَّ وجه الكراهية ما فيه من إيهام توقُّفِ جلِّه على ذبحه، وحيثُذ فالمراد.....

المجنون، وغير المُمَيَّرِ، والأعمى أي: لا يَجْلُ اه. سم، وعبارة المُغْنِي، وقول الرُّوضِ، وأصلها أنَّ الوجهَيْنِ في الأعمى يجريان في اصطِيادِ الصَّبِيِّ، والمجنون لا يَلْزَمُ منه الإتحاد في التَّزْجِيعِ، وإن جَرَى ابنُ المُقَرِّي في رَوِيهِ على الإتحاد، وأما ذبيحة الأخرس فتَجْلُ، وإن لم تُقَهَّمْ إشارته كالمجنون.

(فزع): قال في المجموع: قال أصحابنا: أولى الناس بالذكاة الرجلُ العاقلُ المسلمُ، ثم المرأةُ المسلمةُ، ثم الصَّبِيُّ المسلمُ، ثم الكِتَابِيُّ ثم المجنون، والسكرانُ اه. قال شيخنا والصَّبِيُّ غيرُ المُمَيَّرِ في معنى الأخيرين اه. وقوله: قال في المجموع: إلى قال شيخنا في سم عن شرح الرُّوضِ مثله.

قوله: (قال) أي: في المجموع.

قوله (سنن): (وتَجْلُ مَيْتَةُ السَّمَكِ، والجراد) بالإجماع سواء أَمَاتَا بِسَبَبٍ أم لا، وإن كان نظير الأول في البرِّ مُحَرَّمًا كَكَلْبِ اه. مُغْنِي. قوله: (والمراد) إلى قوله: وإعلاله في المُغْنِي. قوله: (والمراد به إلخ) عبارة النهاية، وبالإجماع، وسواء في ذلك ما صيد حيًّا، ومات، وما مات حتف أنفه أي: بلا سبب، واسم السمك يَقَعُ على كُلِّ حَيَوَانِ البحرِ حَيْثُ كان لا يعيش إلَّا فيه، أو إذا خَرَجَ منه صارَ عَيْشُهُ عَيْشَ مَذْبُوحٍ، وإن لم يكن على صورته المشهورة اه. بل وإن كان على صورة ما لا يُؤْكَلُ في البرِّ كَكَلْبِ وأدمي ع ش. قوله: (وإن طفا) عبارة المُغْنِي سواء أكان طافياً أم راسباً خلافاً لأبي حنيفة في الطافي اه. قوله: (الذي طفا) أي: فوق الماء، وعلا عليه. قوله: (وإعلاله) أي: الخبر المذكور.

قوله: (وصغار السمك) أخرَجَ الكِبَارُ اه. سم. قوله: (ويُسَنُّ) إلى قوله: وكان وجه الكراهية في النهاية، والمُغْنِي إلَّا قوله: ويظهرُ إلى، ويكره. قوله: (ويُسَنُّ ذبح سمك إلخ) والأولى أن يكون الذبح من ذيلها، ولعلَّ ذلك فيما هو على صورة السمك المعروف أما ما هو على صورة جمار، أو آدمي، فيَبْغِي أن يكون الذبح في حلقه، أو لَبَّيْهِ كالحَيَوَانَاتِ البرِّيةِ اه. ع ش. قوله: (أنَّجة إلخ) أي: في تحصيل المسنون. قوله: (وكان وجه الكراهية) عبارة المُغْنِي، والأسنى؛ لآته عَنَّتْ، وتَعَبَّ بلا

قوله: (وصغار السمك) أخرَجَ الكِبَارُ. قوله: (وكان وجه الكراهية ما فيه إلخ) علَّلَهَا في شرح الرُّوضِ

بها خلاف الأولى، ولو تَغَيَّرَتْ سَمَكَةٌ، وَتَقَطَّعَتْ بِجَوْفٍ أُخْرَى حُرِّمَتْ وَتُوزَعُ فِي اعْتِبَارِ التَّقْطِيعِ، وَيُجَابُ بِأَنَّ الْعِلَّةَ أَنَّهَا صَارَتْ كَالرُّوثِ، وَلَا تَكُونُ مِثْلَهُ إِلَّا إِنْ تَقَطَّعَتْ، وَأَمَّا مُجَرَّدُ التَّغْيِيرِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ نَثْنِ اللَّحْمِ، أَوِ الطَّعَامِ، وَهُوَ لَا يُحَرِّمُهُ (وَلَوْ صَادَهُمَا)، أَوْ ذَبَحَ السَّمَكَ (مَجُوسِيٍّ) لِجِلِّ مَيْتَتِهِمَا فَلَمْ يُؤْثَرْ فِيهِمَا فَعَلُهُ نَعَمْ، قَضِيَّتُهُ كَلَامِ الرُّوضَةِ تَحْرِيمُ جَرَادٍ قَتَلَهُ الْمُحَرِّمُ عَلَى غَيْرِهِ لَكِنْ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ الْمَعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ. اهـ. وقد تَنَاقَضَ الْمُجْمُوعُ فِي كَسْرِ الْمُحَرِّمِ لِيَبْيَضَ صَيْدٌ لِكَيْتِهِ فِي الْجِلِّ جَعَلَهُ الصَّوَابُ، وَفِي الْحَرَمَةِ جَعَلَهَا الْأَشْهَرُ، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْمَعْتَمَدَ الْأَوَّلَ، وَحِينَئِذٍ فَلْيَكُنِ الْمَعْتَمَدُ هُنَا أَيْضًا بِجَمِيعِ أَنَّ كَلًّا لَا يَتَوَقَّفُ جِلَّهُ عَلَى مَا فَعَلَهُ الْمُحَرِّمُ فِيهِ (وَكَذَا) يَجِلُّ (الدَّوْدُ الْمُتَوَلَّدُ مِنَ الطَّعَامِ)، وَإِنْ أَلْقِيَ، وَكَانَ تَوَلَّدَ مِنْهُ بَعْدَ إِلْقَائِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِلزُّرْكَشِيِّ؛ لِأَنَّ الْإِقَاءَةَ، وَتَوَلَّدَ مِنْهُ حِينَئِذٍ لَا وَجْهَ لِكُونِهِ سَبَبًا فِي تَحْرِيمِهِ، وَلَا نَجَاسَتِهِ؛ إِذْ غَايَتُهُ أَنَّهُ كُلُّهُمُ نَثْنٌ، وَقَدْ صَرَحُوا بِجِلِّ أَكْلِهِ (كَخَلٍّ، وَفَاكِهَةٍ)، وَمِثْلُهُ نَحْوُ التَّمْرِ، وَالْحَبِّ (إِذَا أُكِلَ مَعَهُ)، وَلَوْ حَيًّا يَعْنِي إِذَا لَمْ يَنْفَرِدْ، وَآثَرُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي غَيْرِ الْمُفْرَدِ أَنَّهُ يُؤْكَلُ مَعَهُ (فِي الْأَصَحِّ) لِيُسَرِّ تَمْيِيزُهُ عَنْهُ أَيُّ: إِنْ مَنْ شَأْنُهُ ذَلِكَ.....

فَائِدَةٌ اهـ. ة. قَوْلُهُ: (بِهَا) أَيُّ: الْكَرَاهَةُ. ة. قَوْلُهُ: (وَنُوزَعُ الْخ) وَافَقَهُ الْمُغْنِي فَقَالَ: وَشَمَلَ جِلَّ مَيْتَةِ السَّمَكِ مَا لَوْ وَجَدَتْ سَمَكَةٌ مَيْتَةً فِي جَوْفٍ أُخْرَى فَتَجِلُّ كَمَا لَوْ مَاتَتْ حَتْفَ أَنْفِهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُتَغَيِّرَةً، وَإِنْ لَمْ تَقَطَّعْ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ كَالرُّوثِ، وَالْقِيَاءُ اهـ.

ة. قَوْلُ (سَنِيٍّ) (وَلَوْ صَادَهُمَا الْخ) غَايَةٌ اهـ. ع. ش. ة. قَوْلُهُ: (عَلَى غَيْرِهِ) أَيُّ: غَيْرِ الْمُحَرِّمِ الْقَاتِلِ. ة. قَوْلُهُ: (لَكِنْ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ الْخ) وَافَقَهُ الْمُغْنِي فَقَالَ: وَأَمَّا قَتْلُ الْمُحَرِّمِ الْجَرَادَ فَيُحَرِّمُهُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَفِيهِ قَوْلَانِ أَصَحُّهُمَا أَنَّهُ لَا يُحَرِّمُهُ عَلَيْهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ اهـ. ة. قَوْلُهُ: (فِي كَسْرِ الْمُحَرِّمِ الْخ) أَيُّ: فِي جِلِّهِ لِغَيْرِ الْمُحَرِّمِ. ة. قَوْلُهُ: (لَكَيْتُهُ فِي الْجِلِّ) أَيُّ: جِلِّ الْمَكْسُورِ عَلَى غَيْرِ كَاسِرِهِ الْمُحَرِّمِ. ة. قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُعْلَمُ الْخ) أَيُّ: بِمَا ذَكَرَ مِنَ الْجُعْلَيْنِ. ة. قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) أَيُّ: الْجِلِّ. ة. قَوْلُهُ: (فَلْيَكُنْ) أَيُّ: الْأَوَّلُ الْمَعْتَمَدُ هُنَا أَيُّ: فِي جَرَادٍ قَتَلَهُ الْمُحَرِّمُ. ة. قَوْلُهُ: (أَنَّ كَلًّا) أَيُّ: مِنَ الْجَرَادِ، وَالْبَيْضِ. ة. قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَلْقِيَ الْخ) أَيُّ: الطَّعَامِ. ة. قَوْلُهُ: (حِينَئِذٍ) الْأَوَّلَى بَعْدَهُ. ة. قَوْلُهُ: (نَثْنٌ) بَوْرُزِنْ كَرَمَ.

ة. قَوْلُ (سَنِيٍّ) (كَخَلٍّ) أَيُّ: وَجِبِينَ اهـ. مُغْنِي. ة. قَوْلُ (سَنِيٍّ) (وَفَاكِهَةٍ)، وَالْحَقُّ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ اللَّحْمَ الْمُتَوَلَّدَ بِالْفَاكِهَةِ اهـ. مُغْنِي. ة. قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ الْخ) أَيُّ: الْخَلِّ، وَيُحْتَمَلُ الدَّوْدُ عِبَارَةً الْمُغْنِي، وَالنَّهَائِيَّةُ، وَيُقَاسُ بِالدَّوْدِ الْمُتَوَلَّدِ مِنَ الطَّعَامِ النَّثْرُ، وَالْبَاقِلَاءُ الْمُسَوِّسَانِ إِذَا طُبِخَا، وَمَاتَ السَّوسُ فِيهِمَا اهـ. ة. قَوْلُهُ: (لَآنَ الْغَالِبِ الْخ) فَمُطْلَقُ الْأَكْلِ مَعَهُ لَا يَكْفِي لِصِدْقِهِ بِأَكْلِهِ مَعَهُ بَعْدَ انْفِرَادِهِ عَنْهُ اهـ. سَم.

بِأَنَّهُ تَعَبٌ بِلَا فَائِدَةٍ. ة. قَوْلُهُ: (وَنُوزَعُ فِي اعْتِبَارِ التَّقْطِيعِ) الَّذِي اعْتَبَرَهُ فِي الرُّوضَةِ، وَلَمْ يَغْتَبِرْهُ فِي الرُّوضِ. ة. قَوْلُهُ: (وَآثَرُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي غَيْرِ الْمُفْرَدِ أَنَّهُ يُؤْكَلُ مَعَهُ) فَمُطْلَقُ الْأَكْلِ مَعَهُ لَا يَكْفِي لِصِدْقِهِ بِأَكْلِهِ مَعَهُ بَعْدَ انْفِرَادِهِ عَنْهُ.

فَبَحَثَ أَنَّهُ إِذَا سَهَلَ فَصْلُهُ كَدُودٍ نَحْوِ الثَّقَاحِ، وَشُوسٍ نَحْوِ الْقَوْلِ حَرَمٌ فِيهِ نَظَرٌ كَبَحَثَ أَنَّهُ إِذَا كَثُرَ، وَغَيَّرَ حَرَمٌ كَمَيْتَةٍ لَا نَفْسَ لَهَا سَائِلَةً وَيُفَرَّقُ بِأَنَّ الضَّرُورَةَ هُنَا آكَدُ، وَمَنْ ثُمَّ جَوَزَتْ أَكَلَ الْحَيِّ، وَالْمَيْتَ هُنَا لَا ثُمَّ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ لَوْ نَقَلَهُ، أَوْ نَحَاهُ مِنْ مَوْضِعٍ مِنَ الطَّعَامِ إِلَى آخَرِ حَرَمٌ فِي الْأَصْحَ، وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا فَصَلَهُ عَنْهُ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ، وَإِنْ قُلْنَا فِيمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً إِنْ مَا نَشَأُ مِنْهُ إِذَا انْفَصَلَ، وَعَادَ لَا يَنْجُسُ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ هُنَا غَيْرُهَا ثُمَّ، أَمَّا الْمُتَفَرِّدُ عَنْهُ فَيَحْرُمُ، وَإِنْ أَكَلَ مَعَهُ لِنَجَاسَتِهِ إِنْ مَاتَ، وَإِلَّا فَلَا اسْتِقْدَارَهُ، وَلَوْ وَقَعَ فِي عَسَلٍ نَمَلٌ، وَطَبَخَ جَاوَزَ أَكَلَهُ، أَوْ فِي لَحْمٍ فَلَا لِسُهُولَةِ تَنْقِيَتِهِ كَذَا جَزَمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ إِذِ الْعِلَّةُ إِنْ كَانَتْ الْاسْتِهْلَاكُ لَمْ يَنْضِجْ الْفَرْقُ مَعَ عَلَيْهِ مِمَّا يَأْتِي فِي نَحْوِ الذُّبَابَةِ، أَوْ غَيْرِهِ فَعَايَتُهُ أَنَّهُ مَيْتَةٌ لَا دَمَ لَهَا سَائِلٌ، وَهِيَ لَا يَحِلُّ أَكْلُهَا مَعَ مَا مَاتَتْ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ تُنَجِّسْهُ نَعَمْ، أَفْتَى بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ إِنْ تَعَذَّرَ تَخْلِيصُهُ،

فَوُدَّ: (فَبَحَثَ أَنَّهُ الْخ) أَقَرَّهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ، وَقَضِيَّةُ هَذَا التَّعْلِيلِ أَنَّهُ إِذَا سَهَلَ تَمْيِيزُهُ كَالثَّقَاحِ يَحْرُمُ أَكْلُهُ مَعَهُ قَالَ ابْنُ شُهَبَةَ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَيْ: إِذَا كَانَ لَا مَشَقَّةَ فِيهِ اهـ. فَوُدَّ: (كَبَحَثَ أَنَّهُ الْخ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي، وَخِلَافًا لِلنَّهَائِيَةِ عِبَارَتُهُ، وَمَحَلُّ مَا ذَكَرَهُ حَيْثُ لَمْ يَنْقُلْهُ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى آخَرَ، وَلَمْ يُغَيِّرْهُ، وَإِلَّا حَرَمٌ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: وَلَمْ يُغَيِّرْهُ أَمَّا إِذَا غَيَّرَهُ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ مَا فِيهِ الدَّوْدُ لِنَجَاسَتِهِ حَيْثُذِ كَمَا مَرَّ فِي الطَّهَارَةِ لَكِنْ هَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَائِعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيُرَاجَعْ اهـ. فَوُدَّ: (بِأَنَّ الضَّرُورَةَ هُنَا آكَدُ)؛ لِأَنَّ وَقُوعَ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً يُمَكِّنُ صَوْنَ الْمَائِعِ عَنْ كَثْرَتِهِ بِخِلَافِهِ هُنَا. فَوُدَّ: (لَا ثُمَّ) يُتَأَمَّلُ اهـ. سَم. فَوُدَّ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ لَوْ نَقَلَهُ الْخ) اعْتَمَدَ النَّهَائِيَةُ كَمَا مَرَّ، وَكَذَا الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: مَعَهُ أَكَلُهُ مُتَفَرِّدًا، فَيَحْرُمُ لِنَجَاسَتِهِ، أَوْ اسْتِقْدَارِهِ، وَكَذَا لَوْ نَحَاهُ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى آخَرَ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ، أَوْ تَنَحَّى بِنَفْسِهِ، ثُمَّ عَادَ بَعْدَ إِمْكَانِ صَوْنِهِ عَنْهُ كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ اهـ. فَوُدَّ: (أَوْ نَحَاهُ) لَعَلَّ أَوْ هُنَا لِلتَّنَوُّعِ فِي التَّعْيِيرِ، وَلِذَا اقْتَصَرَ النَّهَائِيُّ عَلَى نَقْلِهِ، وَالْمُغْنِي عَلَى نَحَاهُ. فَوُدَّ: (حَرَمٌ) أَيْ: كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ: الْآتِي أَمَّا الْمُتَفَرِّدُ الْخ. فَوُدَّ: (وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ الْخ) لَعَلَّ مُرَادَهُ أَنَّ هَذَا هُوَ مَحَلُّ التَّرَدُّدِ، وَالتَّصْحِيحِ بِخِلَافِ الثَّقَلِ الْمَذْكُورِ، فَإِنَّ الْحُرْمَةَ حَيْثُذِ ظَاهِرَةٌ. فَوُدَّ: (ثُمَّ عَادَ) أَيْ: بِتَنْصِيهِ. فَوُدَّ: (إِذَا انْفَصَلَ الْخ) أَيْ، لَوْ يَفْعَلُ آدَمِيٌّ. فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْعِلَّةَ هُنَا غَيْرُهَا ثُمَّ) فِيهِ تَأَمَّلٌ. فَوُدَّ: (وَلَوْ، وَقَعَ) إِلَى قَوْلِهِ: أَوْ لَحْمٍ فِي النَّهَائِيَةِ، وَإِلَى قَوْلِهِ: كَذَا فِي الْمُغْنِي. فَوُدَّ: (جَاوَزَ أَكَلَهُ) أَيْ: التَّمَلُّ. فَوُدَّ: (غَيْرُ وَاحِدٍ) وَمِنْهُمْ الْمُغْنِي كَمَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ. فَوُدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ إِذِ الْعِلَّةُ الْخ) قَدْ يُقَالُ: لَا وَرُودَ لِهَذَا بَعْدَ قَوْلِهِ: لِسُهُولَةِ تَنْقِيَتِهِ تَدَبَّرْ. فَوُدَّ: (لَمْ يَنْضِجْ الْفَرْقُ) أَيْ: بَيْنَ الْعَسَلِ، وَاللَّحْمِ، فَيَجُوزُ أَكْلُهُ أَيْضًا. فَوُدَّ: (مَعَ عَلَيْهِ) أَيْ: عَدَمَ الْفَرْقِ. فَوُدَّ: (أَوْ غَيْرُهُ) عَطْفٌ عَلَى الْاسْتِهْلَاكِ. فَوُدَّ: (أَنَّهُ الْخ) أَيْ: التَّمَلُّ. فَوُدَّ: (مَعَ مَا مَاتَتْ بِهِ الْخ) أَيْ: عَسَلًا كَانَ، أَوْ لَحْمًا، أَوْ غَيْرَهُمَا.

فَوُدَّ: (كَبَحَثَ أَنَّهُ إِذَا كَثُرَ، وَغَيَّرَ حَرَمٌ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. فَوُدَّ: (لَا ثُمَّ) يُتَأَمَّلُ. فَوُدَّ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَلَوْ نَقَلَهُ، أَوْ نَحَاهُ الْخ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

ولم يَظُنْ منه ضَرَرًا حَلَّ أَكْلَهُ معه، أو في حَارٍّ نَحْوِ دُبَابِيَّةٍ، أو قِطْعَةٍ لَحْمِ آدَمِيٍّ، وَتَهَرَّتْ، وَاسْتَهْلِكَتْ فِيهِ لَمْ يَحْرُمَ كَمَا يَأْتِي (وَلَا يَقْطَعُ) الشَّخْصُ (بِعَصٍّ سَمَكِيَّةٍ)، أو جَرَادَةٍ حَيَّةٍ أَيْ: يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ كَمَا فِي الرُّوضَةِ، وَبِحَثِّ الْأَذْرَعِيِّ، وَغَيْرِهِ حَرَمَتَهُ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْذِيبِ، وَيُكْرَهُ أَيْضًا قَلْبُهَا، وَشَيْئُهَا حَيَّةً، وَقَوْلُ أَبِي حَامِدٍ يَحْرُمُ بَنَاهُ فِي الرُّوضَةِ عَلَى حَرَمَةِ ابْتِلَاعِهَا حَيَّةً، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مُبَاحٌ وَاسْتَشْكِلَ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ حِلِّ الْإِبْتِلَاعِ حِلُّ الْقَلْبِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْذِيبِ بِالتَّارِ، وَقَضِيَّةُ جَوَازِ قَلْبِي، وَشَيْءِ الْجَرَادِ حِلُّ حَرْقِهِ مُطْلَقًا لَكِنْ قَالَ الْقَاضِي يُدْفَعُ عَنْ نَحْوِ زَرْعٍ بِالْأَخْفِ فَالْأَخْفُ، فَإِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِالْحَرْقِ جَازٌ، وَكَذَا نَحْوُ الْقَمَلِ. اهـ. وَأَوَّلُهُ بَعْضُهُمْ لِيُؤَافِقَ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِهِ بَلَا كَرَاهَةٍ أَيْ: بِخِلَافِ حَرْقِهِ بَلَا حَاجَةٍ، فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ، وَوَجْهٌ بَعْضُهُمْ الْحِلُّ بِأَنَّهُ حَرْقُهُ كَذَكَاةٍ غَيْرِهِ، وَلَا يُنَافِيهِ تَعْلِيلُ الرُّوضَةِ حِلُّ ذَلِكَ فِي السَّمَكِ بِأَنَّهُ فِي الْبَرِّ

□ فَوَدَّ: (حَلَّ أَكْلَهُ) أَيْ: التَّنَلُّلُ مَعَهُ أَيْ: الْعَسَلُ. □ فَوَدَّ: (أَوْ فِي حَارٍّ) إِلَى قَوْلِهِ: كَمَا يَأْتِي فِي النِّهَايَةِ، وَإِلَى قَوْلِهِ: وَقَوْلُ أَبِي حَامِدٍ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: كَمَا يَأْتِي، وَقَوْلُهُ: وَبَحَثَ إِلَى، وَيُكْرَهُ. □ فَوَدَّ: (أَوْ فِي حَارٍّ الْخ) عَطَفَ عَلَى فِي عَسَلٍ نَحْلٍ الْخ. □ فَوَدَّ: (نَحْوِ دُبَابِيَّةٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ نَمْلَةً وَاحِدَةً، أَوْ دُبَابَةً، وَمِثْلُ الْوَاحِدَةِ الشَّيْءُ الْقَلِيلُ مِنْ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ اهـ. □ فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَيْ: فِي الْأَطْعِمَةِ. □ فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ أَيْضًا قَلْبُهَا الْخ) فِيهِ التَّشْبِيهُ بَيْنَ السَّمَكِ، وَالْجَرَادِ فِي حِلِّ قَلْبِهِ، وَشَيْءِهِ حَيًّا، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَالْمُتَّبَعُ الْجِلُّ فِي السَّمَكِ، فَإِنَّهُ حَاصِلٌ مَا اعْتَمَدَهُ فِي الرُّوضَةِ دُونَ الْجَرَادِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ تَعْلِيلِ الرُّوضَةِ الْجِلُّ فِي السَّمَكِ بِأَنَّهُ حَيَاتُهُ فِي الْبَرِّ حَيَاةٌ مَذْبُوحٌ، وَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ مِمَّا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِي نَقْلِ الْجِلِّ فِي الْجَرَادِ عَنْ الرُّوضَةِ فِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الرُّوضَةِ كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَتِهَا اهـ. سَم، وَقَوْلُهُ: دُونَ الْجَرَادِ اعْتَمَدَهُ النِّهَايَةُ كَمَا يَأْتِي، وَسَيَأْتِي فِي الْأَطْعِمَةِ عَنْ ع ش عَنْ الْعُبَابِ مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوَدَّ: (عَلَى حُرْمَةِ ابْتِلَاعِهَا) أَيْ: السَّمَكِيَّةِ، أَوْ الْجَرَادَةِ. □ فَوَدَّ: (لِمَا فِيهِ) أَيْ الْقَلْبِي. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةُ جَوَازِ الْقَلْبِ الْخ) أَيْ: مَعَ الْكَرَاهَةِ كَمَا مَرَّ، وَيَأْتِي. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ: أَمْكَنَ دَفْعُهُ بغيرِهِ أَمْ لَا. □ فَوَدَّ: (يُدْفَعُ) إِلَى قَوْلِهِ: اهـ. فِي النِّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (بِالْأَخْفِ فَالْأَخْفُ) أَيْ: كَالصَّائِلِ نِهَايَةً قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَحْرُمُ قَتْلُهُ إِذَا انْدَفَعَ بِغَيْرِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ رَشِيدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَأَوَّلُهُ) أَيْ: قَوْلُ الْقَاضِي. □ فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيْ: مَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الرُّوضَةِ مِنْ حِلِّ حَرْقِهِ مُطْلَقًا. □ فَوَدَّ: (عَلَى جَوَازِهِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِأَوَّلِ. □ فَوَدَّ: (الْحِلُّ) أَيْ: حِلُّ حَرْقِ الْجَرَادِ مُطْلَقًا. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيْ: التَّوْجِيهِ الْمَذْكُورَ. □ فَوَدَّ: (حِلُّ ذَلِكَ) أَيْ: الْقَلْبِي، وَالشَّيْءِ.

□ فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ أَيْضًا قَلْبُهَا، وَشَيْئُهَا حَيَّةٌ الْخ) فِيهِ التَّشْبِيهُ بَيْنَ السَّمَكِ، وَالْجَرَادِ فِي حِلِّ قَلْبِهِ، وَشَيْءِهِ حَيًّا، وَفِيهِ نَظَرٌ. وَالْمُتَّبَعُ الْجِلُّ فِي السَّمَكِ فَإِنَّهُ حَاصِلٌ مَا اعْتَمَدَهُ فِي الرُّوضَةِ دُونَ الْجَرَادِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ تَعْلِيلِ الرُّوضَةِ الْجِلُّ فِي السَّمَكِ بِأَنَّهُ حَيَاتُهُ فِي الْبَرِّ حَيَاةٌ الْمَذْبُوحِ، وَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ مِمَّا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِي نَقْلِ الْجِلِّ فِي الْجَرَادِ عَنْ الرُّوضَةِ فِيهِ نَظَرٌ. فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الرُّوضَةِ كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَتِهَا.

كالمذبوح؛ لأن الجراد مع كونه بَرًّا مأكولاً يجوزُ قتلُه بلا ذبح بخلاف سائر حيوان البرِّ المأكول فجازَ حرُّقُه؛ لأنَّه كقتله بلا ذبح بجامع أنَّ في ذلك تعذيبًا، والتهني عن التعذيب بالتأمر إنَّما هو فيما لم يؤذَن في قتله لأكله بلا ذبح (فإن فعل) أي: قطع بعضها حلَّ أكله؛ لأنَّ ما أُبين من حيٍّ كميَّته، وإنَّما حرِّم المُنْفَصِل من الصَّيد؛ لأنَّ جميعه لا يحلُّ إلا بمزهيقي، وقطع البعض ليس كذلك بخلاف السمك، فإنَّه يحلُّ، وإن مات حتف أنفه (أو بلغ) بكسر اللام مع مَضْع، أو لا (سمكة)، أو جرادة (حيَّة حلَّ) بلعُها (في الأصح)؛ لأنَّه ليس فيه أكثر من قتله، وهو جائزٌ، أمَّا الميتة الكبيرة فيحرِّم بلعُها لِسهولة تنقيتها ما في جوفها من التجاسة بخلاف الصَّغير، وبهذا يُعلم صَبْط الصَّغير، والكبير، ولو زالت الحياة بقطع البعض، أو بلعها لتداو حلَّ قطعًا. (وإذا رمى) بصير لا غيره (صيدًا متوحشًا، وبغير أنذ، أو شاة شردت بسهم)، أو غيره من كلِّ مُحَدِّ يخرج، ولو غير حديد (أو أرسل عليه جارحة فأصاب شيئًا من بدنه، ومات في الحال) بأن لم يبق فيه حياة مُستقرَّة، وإلا اشترط ذبحه إن قدرَ عليه، وسيدكر أنَّه يكفي جرح يُفضي إلى الزُّهوق، وإن لم يُدْف (حلَّ) إجماعًا في المُستوحش، ولخبر الصَّحيحين في رمي البعير النَّادِّ بالسهم، وقيس بما فيه غيره، ورزى أيضًا: «ما أصبت بقوسك فاذكر اسم الله عليه، وكلَّ»،

□ فَوَدَّ: (لأن الجراد إلخ) عِلَّة عَدَمُ الْمُنَافَاة. □ فَوَدَّ: (لأنَّه كقتله إلخ) وقوله: والتهني عن التعذيب محلَّ تأمل. □ فَوَدَّ: (إنَّما هو إلخ) قد يُمنع بأنَّ المُطلَق ظاهرٌ، أو نصٌّ في المُعموم كما مرَّ. □ فَوَدَّ: (بعضها) أي: السمكة، أو الجرادة.

□ قول (سني): (أو بلغ سمكة حيَّة حلَّ إلخ) هذا تصرُّح بحلِّ بلع السمكة الكبيرة الحيَّة مع ما في جوفها، وكان وجهه أنَّه لا يسهلُ تفتيته مع الحياة اه. سم. □ فَوَدَّ: (أو جرادة) إلى قول المثني، وإذا رمى في المُغني.

□ قول (سني): (حلَّ في الأصح) وعليه يُكره ذلك اه. مُغني أي: أكل البعض المقطوع، والبلغ. □ فَوَدَّ: (بصير إلخ) أي: لما مرَّ أنَّه يحرِّم صيد الأعمى. □ فَوَدَّ: (متوحشًا) وهو الذي ينفِر من النَّاس، ولا يسكن إليهم اه. ع ش.

□ قول (سني): (نذ) أي: هرب اه. نهاية عبارة المُغني أي: ذهب على وجهه شارداً اه. □ قول (سني): (جارحة) أي: من سباع، أو طيور اه. مُغني. □ قول (سني): (شيئًا من بدنه) أي: حلقًا، أو لبَّة، أو غير ذلك مُغني، ونهاية. □ فَوَدَّ: (إن قدرَ عليه) أخرج ما إذا لم يقلد، وسيُعلم حكمه ممَّا يأتي اه. سم أي: أنفاً. □ فَوَدَّ: (بما فيه) أي: بالبعير، وقوله: غيره أي: كالشاة، والبقر.

□ فَوَدَّ: (أو بلغ سمكة حيَّة حلَّ بلعُها في الأصح) هذا تصرُّح بحلِّ بلع الحيَّة الكبيرة مع ما في جوفها، وكان وجهه أنَّه لا يسهلُ تفتيته مع الحياة. □ فَوَدَّ: (إن قدرَ عليه) أخرج ما إذا لم يقلد، وسيُعلم حكمه ممَّا يأتي.

ولإطلاق خبر أبي ثعلبة في الكلاب، ولم يفصل بين محل، ومحل والاعتبار بعدم القدرة عليه حال الإصابة فلو رمى ناداً فصار مقدوراً عليه قبلها لم يحل إلا إن أصاب مذبحة، أو مقدوراً عليه فصار ناداً عندها حل، وإن لم يصيب مذبحة، ولا يشكل اعتبارها هنا باعتبار حل المناكحة من أول الفعل إلى آخره كما مر لإمكان الفرق بأن القدرة نسبية لاختلافها باختلاف الأشخاص، والأوقات فاعتبرت بالمحل الحقيقي، وهو الإصابة، ولا كذلك حل المناكحة فاعتبر وجوده عند السبب الحقيقي، ومقدمته، أما صيد تأنس فكمقدور عليه لا يحل إلا بذبحه، وبحث الأذرعى اشتراط رمي المالك، أو غيره بقصد حفظه عليه لا تعدياً؛ لأن هذا رخصة يرد بأن حله من حيث هو لا بقيد المالك رخصة فلم يؤثّر فيها التعدّي على أن ظاهر الحديث، وكلام الأصحاب أنه لا فرق (ولو تردى بعير، ونحوه في) نحو (بئر)، ولم يفتك قطع خلقومه، ومريته فكناد) في حله بالرمي لحديث فيه حيل.....

قوله: (بين محل الخ) بفتح الأولين. قوله: (والإختيار) إلى قوله: وبحت في النهاية، والمغني إلا قوله: ولا يشكّل إلى أما صيد. قوله: (والإختيار) أي: في نحو التوحش. قوله: (فلو رمى ناداً الخ). (فرغ): صال عليه حيوان مأكول فرماه فأصاب مذبحة بحيث انقطع كل خلقومه، ومريته حل، وإن أصاب غير المذبح، فإن كان بمعنى التاد بحيث صار غير مقدور عليه حل بإصابته في أي محل كان، وإلا فلا، ولو قدر على إصابته في المذبح لكن بحيث يقطع بعض الخلقوم، والمريء فقط فهل يتعين في الحل إصابة المذبح، أو لا؛ لأن قطع البعض من الخلقوم، والمريء ليس ذبحاً شرعياً فلا فرق بين إصابته، وإصابة غيره فيه نظر، ويتجه الثاني وفقاً لم راه. سم عبارة ع ش.

(فرغ): وقع السؤال في الدرس عما لو صال عليه حيوان مأكول فضربه بسيف فقطع رأسه هل يحل، أو لا فيه نظر، والظاهر الأول؛ لأن قصد الذبح لا يشترط، وإنما الشرط قصد الفعل، وقد وجد بل، ويتبعي أن مثل قطع الرأس ما لو أصاب غير عنقه كيده مثلاً فجرحه، ومات، ولم يتمكن من ذبحه؛ لأنه غير مقدور عليه اه. قوله: (ومقدمته) أي: كإرسال نحو السهم. قوله: (أما صيد تأنس) أي: بأن صار لا يتغير من التأس اه. ع ش. قوله: (وبحت الأذرعى اشتراط الخ) أي: في حل التاد بالرمي.

قوله: (أو غيره) هل يشترط إذن المالك له، وقد يقال: لا كما لو ذبح حيواناً بغير إذن مالكه، فإنه يحل كما هو ظاهر اه. سم، ولا يخفى أنه لا تناسب كتابته هنا قول الشارح لا تعدياً الخ وإنما موقعه الرد الآتي، فإنه موافق، ومؤيد له. قوله: (أنه لا فرق) أي: بين التعدّي، وعدمه.

قوله (لست): (ولو تردى) أي: سقط اه. مغني. قوله: (لحديث فيه) أي: الحل بالرمي، وذلك الحديث ما سيذكره في شرح، ويكفي في التاد الخ فلا نسب ذكره هنا كما في النهاية، ثم الإحالة عليه

قوله: (أو غيره) هل يشترط إذن المالك له، وقد يقال: لا كما لو ذبح حيواناً بغير إذن مالكه فإنه يحل كما هو ظاهر. قوله: (بأن حله من حيث هو الخ) يتأمل. فيه.

على ذلك، وكذا بإرسال الكلب (قُلْتُ الْأَصْحَ لَا يَحِلُّ) الْمُتَرَدِّي (بإرسال الكلب) الجارح عليه (وَصَحَّحَهُ الزُّوْيَانِيُّ) صَاحِبُ الْبَحْرِ عَبْدُ الْوَاحِدِ أَبُو الْمُحَاسِنِ فَخْرُ الْإِسْلَامِ (وَالشَّاشِيُّ) صَاحِبُ الْجَلْيَةِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ تَلْمِيزُ الشَّيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ وَالتَّرَاغُ فِي أَنَّهُ لَمْ يُصَحِّحْهُ لَا يُنْتَفَتُّ إِلَيْهِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ)، وَفَارَقَ السَّهْمَ بِأَنَّهُ تُبَاحُ بِهِ الذَّكَاءُ مَعَ الْقُدْرَةِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْكَلْبِ (وَمَتَى تَيْسَّرَ) يَعْنِي أَمَكَّنَ، وَلَوْ بِغُسْرٍ (لُحُوقُهُ) أَيُّ: الصَّيْدِ، أَوْ النَّادِ (بَعْدُو، أَوْ اسْتَعَانَةَ) بِمُهْمَلَةٍ، ثُمَّ نُونٍ، أَوْ بِمُعْجَمَةٍ ثُمَّ مُثَلَّثَةٍ (بِمَنْ يَسْتَقْبِلُهُ فَمَقْدُورٌ عَلَيْهِ) فَلَا يَحِلُّ إِلَّا بِذَبْحِهِ فِي مَذْبَحَةٍ، أَمَّا إِذَا تَعَدَّرَ لُحُوقَهُ حَالًا فَيَحِلُّ بِأَيِّ جَزْحٍ كَانَ كَمَا مَرَّ (وَيَكْفِي فِي) الصَّيْدِ الْمُتَوَحَّشِ (النَّادِ، وَالْمُتَرَدِّي جَزْحٌ يُفْضِي إِلَى الزُّهْوقِ) كَيْفَ كَانَ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخِذِهَا لِأَجْزَاكَ» أَيُّ: الْمُتَرَدِّيَّةِ، أَوْ الْمُتَوَحَّشَةِ كَمَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّادِ فِي مَعْنَى الْمُتَوَحَّشِ.....

هناك. فَوَدَّ: (على ذلك) أَيُّ: الْمَذْكُورِ مِنَ الْمُتَرَدِّيِّ، وَالنَّادِ.

فَوَدَّ (سَنِي): (بِإِسْأَالِ الْكَلْبِ) أَيُّ: وَنَحْوِهِ أَه. نِهَآيَةً. فَوَدَّ: (صَاحِبُ الْبَحْرِ (إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَهُوَ بَغِيرُ هَمَزٍ نِسْبَةً لِرَوْيَانٍ مِنْ بِلَادِ طَبْرِسْتَانَ عَبْدُ الْوَاحِدِ أَبُو الْمُحَاسِنِ شَافِعِي زَمَانِهِ صَاحِبُ الْبَحْرِ، وَغَيْرِهِ الْقَائِلُ لَوْ احْتَرَقَتْ كُتُبُ الشَّافِعِيِّ أَمْلَيْتَهَا مِنْ حِفْظِي أَه. فَوَدَّ: (فِي أَنَّهُ) أَيُّ: الشَّاشِيُّ لَمْ يُصَحِّحْهُ أَيُّ: الْحَلْيَةِ. فَوَدَّ: (وَفَارَقَ السَّهْمَ بِأَنَّهُ (إِلَخ) عِبَارَةُ غَيْرِهِ، وَالفَرْقُ أَنَّ الْحَدِيدَ يُسَبَّاحُ بِهِ الذَّبْحُ مَعَ الْقُدْرَةِ بِخِلَافِ فِعْلِ الْجَارِحَةِ أَه. فَوَدَّ: (يَغْنِي أَمَكَّنَ (إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي.

(تَنْبِيْهُ): كَلَامُهُ يُفْهِمُ أَنَّهُ مَتَى أَمَكَّنَ، وَتَعَسَّرَ ذَلِكَ كَانَ غَيْرَ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ مُرَادًا، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ الْعَجْزِ عَنْهُ فِي الْحَالِ أَه. فَوَدَّ: (أَيُّ: الصَّيْدِ) إِلَى قَوْلِهِ: لِلْحَدِيثِ فِي النَّهَآيَةِ. فَوَدَّ: (بِمُهْمَلَةٍ، ثُمَّ نُونٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِمُهْمَلَةٍ، وَنُونٍ بِخَطِّهِ مِنَ الْعَوْنِ، وَيَجُوزُ قِرَاءَتُهُ بِمُعْجَمَةٍ، وَمُثَلَّثَةٍ مِنَ الْغَوثِ أَه. فَوَدَّ (سَنِي): (بِمَنْ يَسْتَقْبِلُهُ) أَيُّ: مَثَلًا أَه. مُغْنِي.

فَوَدَّ (سَنِي): (فَمَقْدُورٌ) أَيُّ: حُكْمُهُ كَحَيَوَانَ مَقْدُورٍ أَه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا تَعَدَّرَ لُحُوقُهُ حَالًا) أَيُّ: بِحَسَبِ الْعُرْفِ كَانَ لَا يُدْرِكُهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَلَوْ بِشِدَّةِ الْعَذْوِ وَرَاءَهُ، وَإِذَا تُرِكَ رُبَّمَا اسْتَقَرَّ فِي مَحَلٍّ آخَرَ فَيُدْرِكُهُ فِي غَيْرِ الْوَقْتِ الَّذِي نَدَّ فِيهِ فَلَا يُكَلِّفُ الصَّبْرَ إِلَى صَيْرُورَتِهِ كَذَلِكَ، وَمِنْهُ مَا لَوْ أَرَادَ ذَبْحَ دَجَاجَةٍ فَفَرَّتْ مِنْهُ، وَلَمْ يُمْكِنْ قُدْرَتُهُ عَلَيْهَا لَا بِنَفْسِهِ، وَلَا بِمُعِينٍ أَه. ع ش.

فَوَدَّ (سَنِي): (جَزْحٌ) بِفَتْحِ الْجِيمِ مُضَدَّرُ جَرَحِهِ، وَأَمَّا بِالضَّمِّ فَهُوَ اسْمُ عِصَامٍ عَلَى الْجَامِيِّ أَيُّ: لِلْأَثَرِ الْحَاصِلِ مِنْ فِعْلِ الْجَارِحِ أَه. ع ش.

فَوَدَّ (سَنِي): (يُفْضِي) أَيُّ: غَالِيًا أَه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (كَيْفَ كَانَ) أَيُّ: سَوَاءٌ أَذَقَفَ الْجُرْحَ أَمْ لَا أَه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ لَوْ طَعَنْتَ) أَيُّ: فِي جَوَابِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا تَكُونُ الذَّكَاءُ إِلَّا فِي الْحَلْقِ، وَاللَّيَّةِ أَه. نِهَآيَةً. فَوَدَّ: (أَيُّ: الْمُتَرَدِّيَّةِ (إِلَخ) تَفْسِيرٌ لِضَمِيرٍ فَخَذَهَا عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي الْمُتَرَدِّيَّةِ، وَالْمُتَوَحَّشِ أَه.

(وقيل يُشترطُ) جُرحُ (مُدْفَعٌ) أي: قاتلٌ حالاً نعم، إرسالُ الجارحة لا يُشترطُ فيه تَذْفِيفُ جُزْأٍ ولو تَرَدَّى بعيرٌ فوقَ بَعِيرٍ فَتَفَعَّدَ الرُّفُخُ من الأعلى للأسفلِ حَلًّا، وإنْ جُهِلَ ذلك كما لو نَفَذَ من صَيْدٍ إلى آخر (وإذا أُرْسِلَ سَهْمًا، أو كَلْبًا، أو طَائِرًا على صَيْدٍ)، أو نَحَوِ نَادٍ مِمَّا مَرَّ (فأصابه، ومات، فإن لم يُدْرِكْ فيه حياةٌ مُسْتَقَرَّةٌ) قبلَ موته (أو أذَرَ كَها) قبلَ موته (وتَعَذَّرَ ذَبْحُهُ بلا تَقْصِيرٍ) منه (بأن سَلَ السَّكِينِ)، أو اشْتَغَلَ بِطَلَبِ المَذْبَحِ، أو بتَوَجِيهِهِ لِلْقِبْلَةِ، أو، وَقَعَ مُنْكَسِمًا فَاحتَاجَ لِقَلْبِهِ لِيَقْدِرَ على الذَّبْحِ (فمات قبلَ إِمْكَانِ) لِدَبْحِهِ (أو امْتَنَعَ) منه بِقُوَّتِهِ أو حَالِ بَيْنِهِ، وبينه حَائِلٌ كَسَبِيْعٍ (ومات قبلَ الْقُدْرَةِ عليه حَلًّا) لِعُذْرِهِ وكذا لو شَكَّ هل تَمَكَّنَ من ذَبْحِهِ، أو لا أي: إِحَالَةً على السَّبَبِ الظَّاهِرِ، وَيُسْتَحَبُّ فيما إذا لم يُدْرِكْ فيه حياةٌ مُسْتَقَرَّةٌ.....

قولُ (سني): (وقيل: يُشترطُ) أي: في الرَّمْيِ بِسَهْمٍ اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أي: قَاتِلٌ) إلى قولِهِ: وَيُفَرَّقُ في الْمُغْنِي إلَّا قولُهُ: أو نَحَوِ نَادٍ مِمَّا مَرَّ، وقولُهُ: وَتَدَفَّقَهُ إلى، وتَكْفِي، وقولُهُ: وما يَغْلِبُ إلى، فَإِنْ شَكَّ. قَوْلُهُ: (ولو تَرَدَّى) إلى قولِ المَثْنِ، وماتَ في النِّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (حَلًّا) وإنْ ماتَ الْأَسْفَلُ بِثِقَلِ الْأَعْلَى لم يَحِلَّ، ولو دَخَلَ الطَّعْنَةُ إِلَيْهِ، وشَكَّ هل ماتَ بها، أو بِالثَّقَلِ لم يَحِلَّ كما هو قَضِيَّتُهُ ما في فَتَاوَى البَغَوِيِّ اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وإنْ جُهِلَ ذلك) أي: وَجُودُ الْأَسْفَلِ.

قولُ (سني): (وإذا أُرْسِلَ) أي: الصَّائِدُ كَلْبًا، أو طَائِرًا أي: مُعَلَّمًا اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أو نَحَوِ نَادٍ) انْظُرْ ما الْمُرَادُ بِنَحْوِ النَّادِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، أو بَعِيرٍ، أو نَحْوِهِ تَعَذَّرَ لِحَوْفِهِ، ولو بِالِاسْتِعَانَةِ اهـ. وهي ظَاهِرَةٌ.

قولُ (سني): (فأصابه) شَامِلٌ لِمَا إذا كانتِ الْإِصَابَةُ بِجُرْحٍ مُزْهِقٍ، وقَضِيَّتُهُ ذلك مع قولِهِ: فَإِنْ لم يُدْرِكْ إلخ أَنَّهُ لو ماتَ بِالْمُزْهِقِ مع تَمَكُّنِهِ مِنْ ذَبْحِهِ فَلَمْ يَفْعَلْ لم يَحِلَّ اهـ. سَم، وَيَأْتِي عَنِ النِّهَايَةِ ما يَصْرُحُ بذلك.

قولُ (سني): (فإن لم يُدْرِكْ فيه) أي: الصَّائِدُ في الصَّيْدِ اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (منهُ) أي: الصَّائِدِ.

قولُ (سني): (بأن سَلَ السَّكِينِ) أي: كَأَن سَلَ إلخ، أو ضَاقَ الزَّمَانُ، أو مَشَى له على هَيْئَةٍ، وَلَمْ يَأْتِهِ عَدَوْا اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بِطَلَبِ المَذْبَحِ إلخ) أو بِتَنَازُلِ السَّكِينِ اهـ. مُغْنِي.

قولُ (سني): (حَلًّا) أي: في الْجَمِيعِ كما لو ماتَ، وَلَمْ تُدْرِكْ حَيَاتُهُ اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وكذا لو شَكَّ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، ولو شَكَّ بَعْدَ مَوْتِ الصَّيْدِ هل قَصَرَ في ذَبْحِهِ أَمْ لا حَلَّ في الْأَظْهَرِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّقْصِيرِ اهـ. قَوْلُهُ: (هل تَمَكَّنَ) أي: هل كان مُتَمَكِّنًا. قَوْلُهُ: (أي: إِحَالَةً إلخ) أي: حَلًّا إِحَالَةً إلخ. قَوْلُهُ: (على السَّبَبِ الظَّاهِرِ) وهو آلَةُ الصَّيْدِ مِنْ نَحْوِ السَّهْمِ، وَنَحْوِ الْكَلْبِ. قَوْلُهُ: (وَيُسْتَحَبُّ) إلى قولِهِ: وَيُفَرَّقُ في النِّهَايَةِ إلَّا قولُهُ: وَتَدَفَّقَهُ إلى، وتَكْفِي، وقولُهُ: وما يَغْلِبُ إلى، فَإِنْ شَكَّ. قَوْلُهُ: (فيما إذا لم يُدْرِكْ فيه حياةٌ مُسْتَقَرَّةٌ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي إذا وَجَدَ فيه حَيَاةً غَيْرَ مُسْتَقَرَّةٍ اهـ.

قَوْلُهُ: (فأصابه) شَامِلٌ لِمَا إذا كانتِ الْإِصَابَةُ بِجُرْحٍ مُزْهِقٍ، وقَضِيَّتُهُ ذلك مع قولِهِ فَإِنْ لم يُدْرِكْ إلخ. أَنَّهُ لو ماتَ بِالْمُزْهِقِ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْ ذَبْحِهِ فَلَمْ يَفْعَلْ لم يَحِلَّ.

أَنْ يُمِرَّ السَّكِينُ عَلَى مَذْبَحِهِ، وَتُعْرَفُ بِأَمَارَاتٍ كَحَرَكَةِ شَدِيدَةٍ بَعْدَ الْقَطْعِ، أَوْ الْجَرْحِ، أَوْ تَفْجُرِ الدَّمَ، وَتَدْفُقُهُ، أَوْ صَوْتَ الْحَلْقِ، أَوْ بَقَاءَ الدَّمِ عَلَى قِوَامِهِ، وَطَبِيعَتِهِ، وَتُكْفَى الْأُولَى وَحْدَهَا، وَمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بَقَاؤُهَا مِنَ الثَّلَاثِ الْأُخْرَى، فَإِنْ شَكَّ فَكَعْدِمِهَا، وَلَا يُشْتَرَطُ عَذْوٌ بَعْدَ إصَابَةِ سَهْمٍ، أَوْ كَلْبٍ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ وَجوبِ عَذْوٍ تَوَقَّفَ عَلَيْهِ إِذْرَاكُ الْجُمُعَةِ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ بَأَنَّهُ ثُمَّ لَمْ يَحْضُلْ مِنْهُ مَا يَقُومُ مَقَامَ عَذْوِهِ، وَهَذَا حَصَلَ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ إِزْسَالُ الْكَلْبِ، أَوْ السَّهْمِ إِلَيْهِ فَلَمْ يُكَلِّفْ غَيْرَهُ وَأَيْضًا فَهَذَا يَكْثُرُ حَتَّى فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ فَلَوْ كَلَّفَ الْعَذْوُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ لَشَقَّ مَشَقَّةً شَدِيدَةً لَا تُحْتَمَلُ بِخِلَافِهِ ثُمَّ قِيلَ: قَوْلُهُ: فَأَصَابَهُ، وَمَاتَ لَا يَسْتَقِيمُ جَعْلُهُ مَوْرِدًا لِلتَّقْسِيمِ الَّذِي مِنْ جُمْلَتِهِ مَا إِذَا أَدْرَكَهُ، وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ. اهـ. وَهُوَ غَيْرُ سَدِيدٍ، فَإِنَّهُ عَطَفَ

■ قَوْلُهُ: (أَنْ يُمِرَّ السَّكِينُ) كَذَا فِي النَّهْيَةِ، وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَنْ يَذْبَحَهُ، وَفِي نُسْخَةٍ مِنَ النَّهْيَةِ إِمْرَارُ السَّكِينِ عَلَى مَذْبَحِهِ لِيُرِيَهُ اهـ. وَهِيَ مَضمُونٌ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، وَتَرَكَهُ حَتَّى مَاتَ فَهُوَ خَلَالٌ اهـ. فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ حَيَاةٌ لَكِنَهَا غَيْرُ مُسْتَقَرَّةٍ بِخِلَافٍ مَا لَمْ يَبْقَ فِيهِ حَيَاةٌ بِالْكُلِّيَّةِ فَلَا مَعْنَى لِإِمْرَارِ السَّكِينِ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَوْهَمَتْهُ عِبَارَةُ الشَّارِحِ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ، وَقَوْلُهُ: عِبَارَةُ الرُّوضَةِ إلخ فِي النَّهْيَةِ مِثْلُهُ، وَقَوْلُهُ: فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ إلخ يُصَرِّحُ بِهِ مَا قَدَّمْنَا مِنْ عِبَارَةِ الْمُغْنِيِّ. ■ قَوْلُهُ: (وَتُعْرَفُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَلِلْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ قَرَائِنٌ، وَأَمَارَاتٌ تَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بَقَاءَ الْحَيَاةِ فَيَذَرُكَ ذَلِكَ بِالْمُشَاهَدَةِ، وَمِنْ أَمَارَاتِهَا الْحَرَكَةُ الشَّدِيدَةُ إلخ وَعِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَالْحَيَاةُ الْمُسْتَقَرَّةُ مَا يَوْجَدُ مَعَهَا الْحَرَكَةُ الْإِخْتِيَارِيَّةُ بِقَرَائِنٍ، وَأَمَارَاتٍ تَغْلِبُ إلخ وَأَمَّا الْحَيَاةُ الْمُسْتَمِرَّةُ فَهِيَ الْبَاقِيَةُ إِلَى خُرُوجِهَا بِذَبْحٍ أَوْ نَحْوِهِ، وَأَمَّا حَرَكَةُ الْمَذْبُوحِ فِيهِ الَّتِي لَا يَبْقَى مَعَهَا سَمْعٌ، وَلَا إِنْصَارٌ، وَلَا حَرَكَةُ اخْتِيَارٍ اهـ. ■ قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْقَطْعِ) أَي: قَطْعِ الْحُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ نِهَائَةً، وَمُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ الْجَرْحِ) أَسْقَطَهُ الْمُغْنِيُّ، وَالنَّهْيَةُ فَتَأَمَّلْ. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ تَفْجُرِ الدَّمَ إلخ) أَي: بَعْدَ قَطْعِ الْحُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ نِهَائَةً، وَمُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (وَتَدْفُقُهُ) الْوَاوُ فِيهِ بِمَعْنَى، أَوْ كَمَا عَبَّرَ بِهَا شَرْحُ الرُّوضِ فِي مَوْضِعِ اهـ. ع ش، وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي مِنَ الثَّلَاثِ أَنَّهُ بِمَعْنَاهُ.

■ قَوْلُهُ: (وَتُكْفَى الْأُولَى) أَي: الْحَرَكَةُ الشَّدِيدَةُ وَحْدَهَا، وَمَا يَغْلِبُ إلخ وَمَحَلُّ ذَلِكَ كَمَا يَأْتِي قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْهُ مَا يُحَالُ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ. ■ قَوْلُهُ: (فَإِنْ شَكَّ إلخ) أَي: فِي حُصُولِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ، وَلَمْ يَتَرَجَّعْ، وَكَذَا إِدْخَالُ إلخ ظَنُّ حَرَمٍ نِهَائَةً، وَمُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (وَلَا يُشْتَرَطُ عَذْوٌ) أَي: سُرْعَةُ سَيْرٍ مِنَ الرَّامِي، وَالْمُرْسِلِ بِكُسْرِ السَّيْنِ ع ش، وَسَمٌّ وَرُشِيدِي. ■ قَوْلُهُ: (وَأَيْضًا فَهَذَا) أَي: الْإِضْطِْيَادُ.

■ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ ثُمَّ) أَي: الْعَذْوُ فِي إِذْرَاكِ الْجُمُعَةِ، وَكَانَ الْأُولَى إِسْقَاطَ ثُمَّ، وَإِزْجَاعَ الضَّمِيرِ إِلَى الْإِذْرَاكِ. ■ قَوْلُهُ: (قِيلَ: إلخ) وَافَقَهُ الْمُغْنِيُّ. ■ قَوْلُهُ: (الَّذِي مِنْ جُمْلَتِهِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، فَإِنَّ مِنْهَا إِذْرَاكَ بِالْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ، وَالْمَيِّتِ لَا حَيَاةَ فِيهِ، وَعِبَارَةُ الْمُحَرَّرِ، وَالشَّرْحِ، وَالرُّوضَةِ فَأَصَابَهُ ثُمَّ إِنْ أَدْرَكَ الصَّيْدَ حَيًّا إلخ اهـ. ■ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَي: الْإِعْتِرَاضُ الْمَذْكُورُ. ■ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ) أَي: الْمُصَنَّفُ.

مات بالوارِ المُصرِّحِ بأنَّه وُجِدَتْ إصابةٌ، وموتٌ، وهذا صادقٌ بما إذا تَحَلَّلَها حياةٌ مُستَقَرَّةٌ أو لا (وإن مات لِتَقْصِيرِهِ بأن لا يكون معه سَكِينٌ)، وهي تُدَكَّرُ، وهو الغالبُ، وتَوَثَّنْتُ سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنَّها تُسَكِّنُ حرارةَ الحياة، ومُذْيَةٌ؛ لأنَّها تَقْطَعُ مُدَّتَها (أو غَضِبَتْ) منه، ولو بعد الرَّمي (أو نُشِبَتْ) بفتح فكسرٍ (في الغمْدِ) أي: الغلافِ بأنَّ عُلِقَتْ فيه، وَعَسَرَ إِخْرَاجُها منه، ولو لِإِعْراضٍ بعدَ إصابته لكن بحثَ البُلْقِينِي فِيهِ، وفي الغصبِ بعدَ الرَّمي أنَّه غيرُ تَقْصِيرٍ (خَوْم) لِتَقْصِيرِهِ، وقد يَشْكَلُ غَضَبُ سَكِينَةٍ بِإِحَالَةٍ حَائِلٍ بَيْنَهُ، وَبَيْنَهُ كَمَا مَرَّ، وقد يُفَرَّقُ بأنَّه مع الحائِلِ لا يُعَدُّ قَادِرًا عَلَيْهِ بِوَجْهِ بَخْلَافِهِ مع عَدَمِ السَّكِينِ ثُمَّ رَأَيْتُ مَنْ فَرَّقَ بأنَّ غَضَبَهَا عَائِدٌ إِلَيْهِ، وَمَنَعَ الحَائِلِ عَائِدًا لِلصَّيْدِ، وهو معنى ما فَرَّقْتُ بِهِ، وَإِلَّا لَمْ يَنْضَحْ (ولو رَمَاهُ فَقَدَهُ نَصْفَيْنِ) يعني قِطْعَتَيْنِ، ولو مُتَفَاوَتَتَيْنِ كَمَا يُفِيدُهُ ما ذَكَرَهُ فِي إِبَانَةِ الغُصْبِ، وَأَفْهَمَ تَعْبِيرُهُ بِالْقَدِّ أَنَّهُ لَمْ يَتَّقَ فِي أَحَدِهِمَا حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً.....

قوله: (أو لا) فيه تأملٌ، والأولى أن يقول بما تَحَلَّلَتْ الحياةُ المُستَقَرَّةُ بَيْنَهُمَا، وما لا.

قوله (سنس): (لتقصيره) أي: الصَّائِدُ بأنَّ أي: كَانَ اهـ. مُعْنَى.. قوله: (تُدَكَّرُ) إلى قوله: وهو مُعْنَى فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: بِأَنَّهُ إِلَى بَأْنٍ غَضَبَهَا. قوله: (وتَوَثَّنْتُ) وقد اسْتَعْمَلَهُمَا الْمُصَنِّفُ هُنَا حَيْثُ قَالَ: معه سَكِينٌ ثُمَّ قَالَ: غَضِبَتْ، وَاسْتَعْمَلَ التَّذْكِيرَ فَقَطَّ فِي قَوْلِهِ: بَعْدُ، وَلَوْ كَانَ بِيَدِهِ سَكِينٌ فَسَقَطَ اهـ. مُعْنَى، وَفِيهِ نَظَرٌ. قوله: (ومُذْيَةٌ) عَطَفَ عَلَى ذَلِكَ.

قوله (سنس): (أو غَضِبَتْ) بِضَمِّ المُعْجَمَةِ أَوَّلَهُ أَي: أَخَذَهَا مِنْهُ غَاصِبٌ، أَوْ لَمْ تَكُنْ مَخْدُودَةً، أَوْ دُيِّحَ بِظَهْرِهَا اهـ. مُعْنَى.. قوله: (بِفَتْحٍ) إلى قوله: وَلَوْ لِإِعْراضٍ إلخ زَادَ المُعْنَى بَعْدَهُ مَا نَضَّه نَعَمَ لَوْ اتَّخَذَ لِلْسَّكِينِ غِمْدًا مُعْتَادًا فَتَشَبَّهَ لِإِعْراضٍ حَلَّ كَمَا يُفْهَمُهُ التَّعْبِيرُ بِالتَّقْصِيرِ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الزَّرْكَشِيُّ اهـ.

قوله (سنس): (في الغمْدِ) بَعَيْنِ مُعْجَمَةٍ مَكْسُورَةٍ مُعْنَى وَمَحَلِّيٌّ. قوله: (ولو لِإِعْراضٍ) كَحَرَارَةِ اهـ. ع ش. قوله: (لكن بَحَثَ البُلْقِينِي إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ نَعَمَ رَجَعَ البُلْقِينِي الحِلَّ فِيمَا لَوْ غَضِبَتْ بَعْدَ الرَّمي، أَوْ كَانَ الغِمْدُ مُعْتَادًا غَيْرَ ضَبِّ قَلْبٍ لِإِعْراضٍ اهـ. وَصَنِعُهَا يُشْعِرُ بِالْمِيلِ إِلَيْهِ، وَهُوَ وَجِيهٌ اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ، وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ: أَوْ كَانَ الغِمْدُ مُعْتَادًا إلخ مُعْتَمَدٌ اهـ. قوله: (فِيهِ) أَي: التَّشَبُّهَ لِإِعْراضٍ بَعْدَ الإِصَابَةِ عِبَارَةُ المُعْنَى نَعَمَ لَوْ اتَّخَذَ لِلْسَّكِينِ غِمْدًا مُعْتَادًا فَتَشَبَّهَ لِإِعْراضٍ حَلَّ كَمَا يُفْهَمُهُ التَّعْبِيرُ بِالتَّقْصِيرِ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الزَّرْكَشِيُّ اهـ. قوله: (لتقصيره) لِأَنَّ مِنْ حَقِّ مَنْ يُعَانِي الصَّيْدَ أَنْ يَسْتَضْحِبَ الآلَةَ فِي غِمْدٍ مُوَافِقٍ، وَسُقُوطُهَا مِنْهُ، وَسَرِقَتُهَا تَقْصِيرٌ مُعْنَى، وَنِهَايَةٌ. قوله: (وقد يُفَرَّقُ إلخ) هَذَا لَا يَأْتِي عَلَى مَا بَحَثَهُ البُلْقِينِي مِنْ أَنَّ غَضَبَهَا بَعْدَ الرَّمي لَا يَمْنَعُ الحِلَّ، فَإِنَّ فِيهِ التَّنَوُّعَ بَيْنَ الغَضَبِ، وَالحِيلُولَةِ نَعَمَ إِنَّ كَانَتِ الحِيلُولَةُ قَبْلَ الرَّمي احتِجَاجٌ إِلَى الفَرْقِ اهـ. ع ش. قوله: (بِأَنَّ غَضَبَهَا عَائِدٌ إِلَيْهِ) أَي: وَضَفَّ لَهُ بِكَوْنِهَا غَضِبَتْ مِنْهُ فَتَسَبَّبَ لِتَقْصِيرِهِ اهـ. ع ش. قوله: (وَإِلَّا إلخ) أَي، وَإِنْ لَمْ يَرِدْ بِهِ مَا فَرَّقْتُ بِهِ.

قوله (سنس): (ولو رَمَاهُ) أَي: الصَّيْدَ فَقَدَهُ أَي: قَطَعَهُ نِصْفَيْنِ أَي: مَثَلًا مُعْنَى.. قوله: (يُعْنَى) إِلَى قَوْلِ المثنى، وَذَكَاهُ فِي المُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: كَمَا يُفِيدُهُ إِلَى المثنى.

(حَلًا) لِحُصُولِ الْجُرْحِ الْمُذْفِفِ (وَلَوْ أَبَانَ مِنْهُ غَضُوءًا) كَيَدٍ (بِجُرْحٍ مُذْفِفٍ) أَي: قَاتِلٌ لَهُ حَالًا
(حَلَّ الْغَضُوءُ، وَالْبَدَنُ) أَي: بَاقِيَهُ لِمَا مَرَّ أَنَّ مَحَلَّ ذَكَاتِهِ كُلُّ الْبَدَنِ (أَوْ أَبَانَهُ) (بِغَيْرِ مُذْفِفٍ)، وَلَمْ
يُزْمَنْهُ (ثُمَّ ذَبَحَهُ، أَوْ جَرَحَهُ بِجُرْحٍ آخَرَ مُذْفِفًا حَرُمَ الْغَضُوءُ؛ لِأَنَّهُ أُبِينَ مِنْ حَيٍّ (وَحَلَّ الْبَاقِي) لَوْجُودِ
ذَكَاتِهِ بِالذَّبْحِ، أَوْ التَّذْفِيفِ، أَمَّا إِذَا أَرَزَمْتَهُ فَيَتَعَيَّنُ الذَّبْحُ (فَلِإِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ ذَبْحِهِ، وَمَاتَ بِالْجُرْحِ)
الْأَوَّلِ (حَلَّ الْجَمِيعُ)؛ لِأَنَّ الْجُرْحَ السَّابِقَ كَذَبْحِ الْجُمْلَةِ (وَقِيلَ: يَحْرُمُ الْغَضُوءُ) وَهُوَ الْأَصْحُ كَمَا
فِي الرُّوضَةِ، وَغَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ أُبِينَ مِنْ حَيٍّ.
(وَذَكَاءُ كُلِّ حَيَوَانٍ) بَرِّيٍّ، وَخَشِيٍّ، أَوْ إِنْسِيٍّ (قَدَرٌ عَلَيْهِ بِقَطْعِ كُلِّ الْخُلُقُومِ، وَهُوَ مَخْرُجُ النَّفْسِ)
يَعْنِي: مَجْرَاهُ دُخُولًا، وَخُرُوجًا قَالَ بَعْضُهُمْ:.....

فَوَيْلٌ (لِنَسِيٍّ): (حَلًا) لَكِنْ إِنْ كَانَتْ التِّي مَعَ الرَّأْسِ فِي صُورَةِ التَّفَاوُتِ أَقَلَّ حَلٍّ بِلَا خِلَافٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ
يَجْرِي مَجْرَى الذَّكَاءِ، وَإِنْ كَانَ الْعَكْسُ حَلًّا أَيْضًا خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ إِخْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ
أ. مُغْنِي.

فَوَيْلٌ (لِنَسِيٍّ): (وَلَوْ أَبَانَ مِنْهُ) أَي: أَزَالَ مِنَ الصَّيْدِ أ. نِهَآيَةً. فَوَيْلٌ: (أَي: قَاتِلٌ لَهُ حَالًا) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ
بَنَحْوِ سَنَفٍ، وَمَاتَ فِي الْحَالِ حَلَّ الْغَضُوءِ الْخَ أَمَّا إِذَا لَمْ يَمُتْ فِي الْحَالِ، وَأَمَكُنْتُ ذَكَاتَهُ، وَتَرَكَهُ حَتَّى
مَاتَ فَلَا يَحِلُّ أ. فَوَيْلٌ: (لِمَا مَرَّ) أَي: آتَفَا فِي قَوْلِهِ: وَيَكْفِي فِي الصَّيْدِ الْمُتَوَحَّشِ، وَالتَّادِ الْخَ.

فَوَيْلٌ: (أَنْ مَحَلَّ ذَكَاتِهِ) أَي: نَحْوِ الصَّيْدِ. فَوَيْلٌ: (بِالذَّبْحِ) أَي: فِي الصُّورَةِ الْأُولَى، أَوْ التَّذْفِيفِ أَي:
الْقَائِمِ مَقَامَ الذَّكَاءِ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ أ. مُغْنِي. فَوَيْلٌ: (أَمَّا إِذَا أَرَزَمْتَهُ) أَي: بِالْجُرْحِ الْأَوَّلِ فِي الصُّورَةِ
الثَّانِيَةِ، وَقَوْلُهُ: فَيَتَعَيَّنُ الذَّبْحُ أَي: وَلَا يُجْزِئُ الْجُرْحُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ مُغْنِي، وَنِهَآيَةً.

فَوَيْلٌ (لِنَسِيٍّ): (حَلَّ الْجَمِيعُ) أَي الْغَضُوءُ، وَالْبَدَنُ أ. مُغْنِي.

فَوَيْلٌ (لِنَسِيٍّ): (وَقِيلَ يَحْرُمُ الْغَضُوءُ) وَأَمَّا بَاقِي الْبَدَنِ، فَيَحِلُّ جُزْأً أ. مُغْنِي. فَوَيْلٌ: (وَهُوَ الْأَصْحُ) إِلَى
قَوْلِهِ: قَالَ بَعْضُهُمْ فِي النَّهَآيَةِ. فَوَيْلٌ: (وَهُوَ الْأَصْحُ الْخَ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أ. نِهَآيَةً. فَوَيْلٌ: (وَغَيْرِهَا) أَي:
الشَّرْحَيْنِ، وَالْمَجْمُوعِ نِهَآيَةً، وَمُغْنِي. فَوَيْلٌ: (لِأَنَّهُ أُبِينَ مِنْ حَيٍّ) فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ قَطَعَ أَلِيَّةٌ شَاؤَ، ثُمَّ ذَبَحَهَا لَا
تَحِلُّ الْأَلِيَّةُ نِهَآيَةً، وَمُغْنِي.

فَوَيْلٌ (لِنَسِيٍّ): (قَدَرٌ عَلَيْهِ) أَي: وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ وَقَدْ ابْتَدَأَ ذَبْحَهُ أ. مُغْنِي.

فَوَيْلٌ (لِنَسِيٍّ): (بِقَطْعِ كُلِّ الْخُلُقُومِ الْخَ) لَوْ خُلِقَ لَهُ رَأْسَانِ، وَعُتْقَانِ، وَفِي كُلِّ عُنُقٍ خُلُقُومٌ، وَمَرِيءٌ،
فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَا أَصْلَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ قَطْعِ كُلِّ خُلُقُومٍ، وَمَرِيءٍ مِنْ كُلِّ عُنُقٍ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا

قَوْلُهُ (بِقَطْعِ كُلِّ الْخُلُقُومِ الْخَ) لَوْ خُلِقَ لَهُ رَأْسَانِ، وَعُتْقَانِ فِي كُلِّ عُنُقٍ خُلُقُومٌ، وَمَرِيءٌ فَيَنْبَغِي أَنْ
يُقَالَ: إِنْ كَانَا أَصْلَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ قَطْعِ كُلِّ خُلُقُومٍ، وَمَرِيءٍ مِنْ كُلِّ عُنُقٍ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا زَائِدًا فَإِنَّ عِلْمَ
فَالْعِبْرَةَ بِالْأَصْلِيِّ، وَإِنْ اشْتَبَهَ بِالْأَصْلِيِّ لَمْ يَحِلَّ بِقَطْعِ أَحَدِهِمَا لَاحْتِمَالِ أَنَّهُ الزَّائِدُ، وَلَا بِقَطْعِهِمَا؛ إِذْ لَمْ
يَخْصُلْ الزُّهْوَ بِمَنْحَصِ الذَّبْحِ الشَّرْعِيِّ، بَلْ بِهِ، وَبِغَيْرِهِ، وَهُوَ قَطْعُ الزَّائِدِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ كَمَا

ومنه المُسْتَدِيرُ النَّاتِيُ الْمُتَّصِلُ بِالْفَمِ كما يَدُلُّ عليه كَلَامُ أَهْلِ اللُّغَةِ، وتُسَمَّى الحَرْقَدَةُ فَمَتَى وَقَعَ الْقَطْعُ فِيهِ حَلٌّ إِنْ لَمْ يَتَخَرَّمْ مِنْ شَيْءٍ كما يَدُلُّ عليه كَلَامُ الْأَصْحَابِ لَا سِيَّما كَلَامُ الْأَنْوَارِ بِخِلَافِ مَا إِذَا وَقَعَ الْقَطْعُ فِي آخِرِ اللِّسَانِ، وَالْخَارِجِ عَنْهُ إِلَى جِهَةِ الْفَمِ، وتُسَمَّى الحَرْقَدَةُ

زَائِدًا، فَإِنْ عَلِمَ فَالْعَبْرَةُ بِالْأَضْلِيِّ، وَإِنْ اشْتَبَهَ بِالْأَضْلِيِّ لَمْ يَحِلَّ بَقْطَعِ أَحَدِهِمَا لِحْتِمَالِ أَنَّهُ الزَّائِدُ، وَلَا بَقْطَعِهِمَا؛ إِذْ لَمْ يَحْصُلِ الزُّهْوُفُ بِمَحْضِ الذَّبْحِ الشَّرْعِيِّ بَلْ بِهِ وَبِغَيْرِهِ، وَهُوَ قَطْعُ الزَّائِدِ، وَذَلِكَ يَفْتَضِي التَّحْرِيمَ كَمَا لَوْ قَارَنَ الذَّبْحُ جَرْحَهُ، أَوْ نَحَسَهُ فِي مَحَلٍّ آخَرَ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَحِلَّ بَقْطَعُهُمَا؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ مِنْ جِنْسِ الْأَضْلِيِّ، وَكَذَا الْأَمْرُ فِيمَا لَوْ خُلِقَ لَهُ مَرْتَانٍ، وَلَوْ خُلِقَ حَيَوَانَانِ مُلْتَصِقَانِ، وَمِلْكًا عَلَى التَّغْيِينِ لِشَخْصَيْنِ فَهَلْ لِكُلِّ مَالِكٍ ذَبْحٌ مِلْكِهِ، أَوْ فَضْلُهُ مِنَ الْآخِرِ، وَإِنْ أَدَّى إِلَى مَوْتِ الْآخِرِ، أَوْ تَلَفِ غَضْوٍ مِنْهُ، أَوْ مَنَفَعَتِهِ كَمَا أَنَّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مِلْكِهِ عَلَى الْعَادَةِ، وَإِنْ أَدَّى إِلَى تَلَفِ مِلْكٍ جَارِهِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَطَّانِ إِنَّ لِلْبَدْنَيْنِ الْمُلتَصِقَيْنِ حُكْمَ الشَّخْصَيْنِ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ، أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَوَّلُ غَيْرُ بَعِيدٍ أ. هـ. س. م. قُودُ: (وَمِنْهُ) أَي: الْحُلُقُومُ. قُودُ: (النَّاتِي) أَي: الْمُرْتَفِعُ. قُودُ: (الْمُتَّصِلُ) أَي: كَالْمُتَّصِلِ فَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْقُرْبِ، وَالْأَفْلَا اتِّصَالَ حَقِيقَةً كَمَا هُوَ مُشَاهِدٌ. قُودُ: (بِالْفَمِ) أَي: آخِرُهُ.

قُودُ: (وَيُسَمَّى الْحَرْقَدَةُ) وَهِيَ بَفَتْحِ الْحَاءِ، وَالْقَافِ عُقْدَةُ الْحُنْجُورِ أ. هـ. قَامُوسٌ. قُودُ: (فِيهِ) أَي: الْمُسْتَدِيرُ. قُودُ: (إِنْ لَمْ يَتَخَرَّمْ مِنْهُ الْخ) يَعْنِي: إِنْ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ جُزْءٌ لَمْ تُمْرَ السَّكِينُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَنْفَضِمْ بِهَا. قُودُ: (لَا سِيَّما كَلَامُ الْأَنْوَارِ) عِبَارَتُهُ الْخَامِسُ قَطْعُ تَمَامِهِمَا، وَلَوْ تَرَكَ مِنْهُمَا، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا شَيْئًا، وَإِنْ قُلَّ وَمَاتَ الْحَيَوَانُ، أَوْ انْتَهَى إِلَى حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ، ثُمَّ قَطَعَ الْبَاقِيَ حَرَمٌ، وَكَذَا لَوْ خَرَجَ السَّلَاحُ مِنْ رَأْسِهِمَا، أَوْ مِنْ رَأْسِ أَحَدِهِمَا، وَلَوْ أَمَرَ السَّكِينُ مُلْتَصِقًا بِاللَّحْيَيْنِ فَوَبَقَ الْحُلُقُومُ، وَالْمَرِيءُ، وَأَبَانَ الرَّأْسَ حَرَمٌ أ. هـ. قُودُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا وَقَعَ الْقَطْعُ فِي آخِرِ اللِّسَانِ الْخ) قَالَ فِي الرُّؤُوسِ: وَلَا يَقْطَعُ أَي: الرَّأْسَ بِالصَّاقِ السَّكِينِ بِاللَّحْيَيْنِ أَي: فَوْقَ الْحُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ انْتَهَى. س. م. قُودُ: (وَالْخَارِجُ عَنْهُ) أَي: عَنِ الْمُسْتَدِيرِ عَطْفٌ تَفْسِيرٌ لِآخِرِ اللِّسَانِ. قُودُ: (وَيُسَمَّى) أَي: آخِرُ اللِّسَانِ الْخ.

لَوْ قَارَنَ الذَّبْحُ جَرْحَهُ، أَوْ نَحَسَهُ فِي مَحَلٍّ آخَرَ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَحِلَّ بَقْطَعُهُمَا؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ مِنْ جِنْسِ الْأَضْلِيِّ وَلَوْ خُلِقَ لَهُ مَرْتَانٍ فَيَتَّبَعِي أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَا أَضْلِيَيْنِ، وَجَبَ قَطْعُهُمَا، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا زَائِدًا فَالْعَبْرَةُ بِالْأَضْلِيِّ فَإِنْ اشْتَبَهَ بِالزَّائِدِ لَمْ يَحِلَّ بَقْطَعُهُمَا، وَلَا بَقْطَعِ أَحَدِهِمَا عَلَى قِيَاسِ مَا تَقَرَّرَ، وَلَوْ خُلِقَ حَيَوَانَاتٌ مُتَعَلِّقَاتٌ، وَمَلَكٌ كُلًّا وَاحِدٌ فَهَلْ لِكُلِّ مَالِكٍ ذَبْحٌ مِلْكِهِ أَوْ فَضْلُهُ مِنَ الْآخِرِ، وَإِنْ أَدَّى إِلَى مَوْتِ الْآخِرِ، أَوْ تَلَفِ غَضْوٍ مِنْهُ، أَوْ مَنَفَعَتِهِ كَمَا أَنَّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مِلْكِهِ عَلَى الْعَادَةِ، وَإِنْ أَدَّى إِلَى تَلَفِ مِلْكٍ جَارِهِ، وَأَخْذًا مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَطَّانِ إِنَّ لِلْبَدْنَيْنِ الْمُلتَصِقَيْنِ حُكْمَ الشَّخْصَيْنِ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ. وَالْأَوَّلُ غَيْرُ بَعِيدٍ. قُودُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا وَقَعَ الْقَطْعُ فِي آخِرِ اللِّسَانِ، وَالْخَارِجِ عَنْهُ إِلَى جِهَةِ الْفَمِ، وَيُسَمَّى الْحَرْقَدَةُ الْخ) قَالَ فِي الرُّؤُوسِ: وَلَا يَقْطَعُ أَي: الرَّأْسَ بِالصَّاقِ السَّكِينِ بِاللَّحْيَيْنِ أَي:

بكسر الحاء، والقاف كما في تَكْمِيلَةِ الصَّغَانِيّ وهذا وراءَ الحَرْقَدَةِ السَّابِقَةِ (و) كُلُّ (المريء) بالهمز (وهو مجرى الطعام)، والشراب، وهو تحتَ الحُلُقُومِ؛ لأنَّ الحَيَاةَ إِنَّمَا تَعْدِمُ حَالاً بَانِعِدَامِهَا، وَيُسْتَرْطُ تَمَحُّضُ الْقَطْعِ فَلَوْ ذَبَحَ بِسِكِّينٍ مَسْمُومٍ بِسَمِّ مُوجِ حُرْمٍ، ووجودُ الحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الذَّبْحِ خَاصَّةً قَالَهُ الْإِمَامُ، وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ خِلَافاً لِمَنْ قَالَ: لَا بُدَّ مِنْ بَقَائِهَا إِلَى تَمَامِهِ، وَسَيَأْتِي نَذْبُ إِسْرَاعِ الْقَطْعِ بِقُوَّةٍ، وَتَحَاوُلِ ذَهَابِهَا، وَعَوْدِهَا، وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَتَائِيهِ فِي الْقَطْعِ يَنْتَهِي الْحَيَوَانُ قَبْلَ تَمَامِ قَطْعِ الْمَذْبُوحِ إِلَى حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ، وَإِلَّا وَجِبَ الْإِسْرَاعُ فَإِنْ تَأْتَى حِينَئِذٍ حُرْمٌ لِتَقْصِيرِهِ وَخَرَجَ بِالْقَطْعِ خَطْفُ رَأْسٍ بِنَحْوِ بُثْقَةٍ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْخَلْقِ، وَيُقَدَّرُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَقَدْ مَرَّ، وَبِكُلِّ ذَلِكَ بَعْضُهُ، وَانْتَهَى إِلَى حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ، ثُمَّ قَطَعَ الْبَاقِيَ فَلَا يَحِلُّ

قوله: (وراءَ الحَرْقَدَةِ إلخ) أي: في جِهَةِ الرَّأْسِ. قوله: (وَكُلُّ المريء) ولا بُدَّ مِنْ مُبَاشَرَةِ السِّكِّينِ لِهَمَا حَتَّى يَنْقَطِعَا فَلَوْ قُطِعَ مِنْ غَيْرِهِمَا كَانَ قُطْعٌ مِنَ الْكَتِفِ، وَلَمْ تَصِلْ لِلْحُلُقُومِ، وَالْمَرِيءُ لَمْ يَحِلِّ الْمَذْبُوحُ. (فَرَعٌ): يَخْرُمُ ذَبْحُ الْحَيَوَانِ غَيْرِ الْمَأْكُولِ، وَلَوْ لِإِرَاحَتِهِ كَالْجِمَارِ الزَّيْنِ مَثَلًا. هـ. ع. ش. قوله: (بِالْهِمَزِ) عَلَى، وَزَيْنُ أَمِيرٍ. هـ. قَامُوسٌ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ بِفَتْحِ مِيمِهِ، وَهَمْزِ آخِرِهِ، وَيَجُوزُ تَسْهِيلُهُ. هـ.

قوله: (مَجْرَى الطَّعَامِ) أي: مِنَ الْخَلْقِ إِلَى الْمِعْدَةِ. هـ. مُغْنِي. قوله: (وَالْشَّرَابِ) إِلَى قَوْلِهِ: فَلَوْ ذَبَحَ فِي النَّهْيَةِ، وَإِلَى قَوْلِهِ: وَفِي كَلَامٍ غَيْرِ وَاحِدٍ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: فَلَوْ ذَبَحَ إِلَى، وَوُجُودُ الْحَيَاةِ، وَقَوْلُهُ: خِلَافاً إِلَى، وَخَرَجَ، وَقَوْلُهُ: وَانْتَهَى إِلَى فَعْلَمَ. هـ. قوله: (مُوجِ) أي: مُسْرِعٌ لِلْمَوْتِ، وَمُسَهِّلٌ لَهُ. هـ. قوله: (حُرْمٍ) سَيَأْتِي عَنْ ع. ش. مَا يُخَالِفُهُ لَكِنْ بَلَا عَزْوٍ. هـ. قوله: (وَوُجُودُ الْحَيَاةِ إلخ) عَطَفَ عَلَى تَمَحُّضٍ. هـ. قوله: (قَالَ الْإِمَامُ إلخ) وَفِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ فِي بَابِ الْأُضْحِيَّةِ مَا يَقْتَضِي تَرْجِيحَهُ. هـ. مُغْنِي. هـ. قوله: (وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ) خِلَافاً لِظَاهِرِ صَنِيعِ النَّهْيَةِ. هـ. قوله: (إِلَى تَمَامِهِ) أي: الذَّبْحِ بِقَطْعِ الْحُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ جَمِيعًا. هـ. قوله: (وَسَيَأْتِي) أي: فِي شَرْحٍ، وَأَنْ يُجَدَّ شَفَرَتُهُ. هـ. قوله: (وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَتَائِيهِ إلخ) يُفِيدُ أَنَّهُ مَعَ التَّائِي لَا بُدَّ مِنْ قَطْعِ الْجَمِيعِ قَبْلَ الْإِنْتِهَاءِ لِحَرَكَةِ مَذْبُوحٍ، وَأَوْضَحَ مِنْ ذَلِكَ فِي هَذَا مَا يَأْتِي فِي شَرْحٍ، وَإِلَّا فَلَا مِنْ قَوْلِهِ: نَعَمْ لَوْ تَأْتَى إلخ. هـ. سم. هـ. قوله: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ: فَعْلَمَ فِي النَّهْيَةِ. هـ. قوله: (خَطْفُ رَأْسٍ) لِمُضْغُورٍ، أَوْ غَيْرِهِ، وَقَوْلُهُ: بِنَحْوِ بُثْقَةٍ كَيْدِهِ أَي: فَإِنَّهُ مَبْنِيَّةٌ نِهَآيَةً، وَمُغْنِي. هـ. قوله: (وَقَدْ مَرَّ) أَي: فِي أَوَّلِ الْبَابِ. هـ. قوله: (وَبِكُلِّ ذَلِكَ) أَي: كُلُّ الْحُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ. هـ.

قوله: (بَعْضُهُ إلخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ مَا لَوْ قُطِعَ بَعْضُهُ، وَانْتَهَى إلخ. هـ. قوله: (ثُمَّ قَطَعَ الْبَاقِيَ) فِيهِ إِمَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ قَطَعَ الْبَعْضَ الْأَوَّلَ، ثُمَّ تَرَخَّى قَطْعُهُ لِلثَّانِي بِخِلَافِ مَا لَوْ رَفَعَ يَدَهُ بِالسِّكِّينِ، وَأَعَادَهَا قَوْزًا، أَوْ

قَوْزَ الْحُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ. هـ. قوله: (وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَتَائِيهِ فِي الْقَطْعِ إلخ) يُفِيدُ أَنَّهُ مَعَ التَّائِي لَا بُدَّ مِنْ قَطْعِ الْجَمِيعِ قَبْلَ الْإِنْتِهَاءِ لِحَرَكَةِ مَذْبُوحٍ وَأَوْضَحَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: الْآتِي آخِرَ الصَّفْحَةِ نَعَمْ لَوْ تَأْتَى إلخ. هـ. قوله: (ثُمَّ قَطَعَ الْبَاقِيَ) بَعْدَ تَرْكِ الْقَطْعِ لَا مَعَ تَوَالِيهِ أَيْضًا أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ عَنِ الْإِمَامِ، وَمِنْ التَّغْيِيرِ بِثَمٍّ.

فَعَلِمَ أَنَّهُ يَضُرُّ بَقَاءَ يَسِيرٍ مِنْ أَحَدِهِمَا لَا الْجِلْدَةَ الَّتِي فَوْقَهُمَا، وَفِي كَلَامٍ غَيْرٍ وَاحِدٍ أَيْ: تَفْرِيقًا عَلَى مَا قَالَهُ الْإِمَامُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّ مَنْ ذَبَحَ بِكَالٍ فَقَطَعَ بَعْضَ الْوَاجِبِ ثُمَّ أَذْرَكَهُ فَوْزًا آخَرَ فَأَتَمَّهُ بِسَكِّينٍ أُخْرَى قَبْلَ رَفْعِ الْأَوَّلِ يَدَهُ حَلٌّ سَوَاءٌ أَوْجَدَتْ الْحَيَاةَ الْمُسْتَقَرَّةَ عِنْدَ شُرُوعِ الثَّانِي أَمْ لَا، وَفِي كَلَامٍ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَوْ رَفَعَ يَدَهُ لِنَحْوِ اضْطِرَابِهَا فَأَعَادَهَا فَوْزًا، وَأَتَمَّ الذَّبْحَ حَلٌّ أَيْضًا، وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ لَوْ قَطَعَ الْبَعْضُ مِنْ تَحْرُومٍ ذَكَائِهِ كَوْنِيٍّ، أَوْ سَبْعٍ فَبَقِيَتْ الْحَيَاةُ مُسْتَقَرَّةً فَقَطَعَ الْبَاقِي كُلَّهُ مَنْ تَحِلُّ ذَكَائِهِ حَلٌّ؛ لِأَنَّ هَذَا إِثْمًا مُفَرَّغٌ عَلَى مُقَابِلِ كَلَامِ الْإِمَامِ، وَإِنَّمَا لِيَكُونَ السَّابِقُ مُحَرَّمًا فَأَوَّلُ الذَّبْحِ مِنْ ابْتِدَاءِ الْبَاقِي فَاشْتَرَطَ الْحَيَاةَ الْمُسْتَقَرَّةَ عِنْدَهُ، وَهَذَا، أَوْجَهُ وَكَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ لَوْ رَفَعَ يَدَهُ ثُمَّ أَعَادَهَا لَمْ تَحِلَّ فَهُوَ إِثْمًا مُفَرَّغٌ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ يُحْتَمَلُ عَلَى مَا إِذَا أَعَادَهَا لَا عَلَى الْفَوْزِ، وَيُؤَيِّدُهُ إِفْتَاءُ غَيْرٍ وَاحِدٍ فِيمَا لَوْ انْقَلَبَتْ شَفْرَتُهُ فَرَدَّهَا حَالًا أَنَّهُ يَحِلُّ، وَأَيَّدَهُ

سَقَطَتْ مِنْ يَدِهِ فَأَخَذَهَا، وَتَمَّ الذَّبْحَ، فَإِنَّهُ يَحِلُّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ حَجَرٍ، وَقَوْلُنَا: وَأَعَادَهَا فَوْزًا مِنْ ذَلِكَ قَلْبُ السَّكِّينِ لِقَطْعِ بَاقِي الْحُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ، أَوْ تَرْكُهَا لِعَدَمِ جِدَّتِهَا، أَوْ أَخْذُ غَيْرِهَا فَوْزًا فَلَا يَضُرُّ أَه. ع ش، وَعِبَارَةُ سَمِ قَوْلِهِ: ثُمَّ قَطَعَ الْبَاقِي أَيْ: بَعْدَ تَرْكِ الْقَطْعِ لَا مَعَ تَوَالِيهِ أَيْضًا أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ عَنِ الْإِمَامِ، وَمِنْ التَّغْيِيرِ بُثْمَ أَه. قَوْلُهُ: (قَبْلَ رَفْعِ الْأَوَّلِ يَدَهُ) يُحْتَمَلُ، أَوْ بَعْدَ الرَّفْعِ عَلَى الْفَوْزِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ: الْآتِي آتِفًا، أَوْ يُحْتَمَلُ عَلَى مَا لَخَّ أَوْ مَعَ وُجُودِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ أَه. سَم. قَوْلُهُ: (سَوَاءٌ أَوْجَدَتْ الْحَيَاةَ الْإِلَخ) فَعَلِمَ الْفَرْقَ بَيْنَ الذَّبْحِ بِالْكَالِ، وَالثَّانِي فَتَأَمَّلْهُ، وَسَيَأْتِي فِي شَرْحِ، وَأَنْ يُجَدَّ شَفْرَتُهُ مَا يُنَبِّهُ فِي هَامِشِهِ عَلَى مُخَالَفَتِهِ لِهَذَا عِنْدَ عَدَمِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ عِنْدَ شُرُوعِ الثَّانِي أَه. سَم. قَوْلُهُ: (لِنَحْوِ اضْطِرَابِهَا) أَيْ: كَاضْطِرَابِ الْحَيَوَانِ، وَسُقُوطِ السَّكِّينِ مِنْ يَدِهِ. قَوْلُهُ: (فَأَعَادَهَا فَوْزًا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ، أَوْ يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ: وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ الْإِلَخ فَتَأَمَّلْ أَه. سَم. قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ الْإِلَخ) أَيْ: مَا فِي كَلَامٍ غَيْرٍ وَاحِدٍ مِنْ عَدَمِ اشْتِرَاطِ بَقَاءِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ حِينَ شُرُوعِ الثَّانِي قَوْلُهُمْ: لَوْ قَطَعَ الْبَعْضُ الْإِلَخ أَيْ: الْمُفِيدُ لِاشْتِرَاطِ بَقَائِهَا حِينَ شُرُوعِ الثَّانِي. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ هَذَا الْإِلَخَ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ، وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ قَوْلُهُمْ: لَوْ قَطَعَ الْإِلَخ. قَوْلُهُ: (فَأَوَّلُ الذَّبْحِ) أَيْ: الشَّرْعِيُّ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا) أَيْ: لَا يُنَافِي ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيْ: مُقَابِلِ كَلَامِ الْإِمَامِ. قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيْ: الْحَمْلُ الْمَذْكُورُ. قَوْلُهُ: (وَأَيَّدَهُ) أَيْ: الْحَمْلُ، وَيُحْتَمَلُ الْإِفْتَاءُ.

قَوْلُهُ: (قَبْلَ رَفْعِ الْأَوَّلِ يَدَهُ) يُحْتَمَلُ، أَوْ بَعْدَ الرَّفْعِ عَلَى الْفَوْزِ، أَوْ مَعَ وُجُودِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ. قَوْلُهُ: (أَيْضًا قَبْلَ رَفْعِ الْأَوَّلِ يَدَهُ) يُحْتَمَلُ، أَوْ بَعْدَهُ عَلَى الْفَوْزِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي آتِفًا، أَوْ يُحْتَمَلُ عَلَى مَا إِذَا أَعَادَهَا لَا عَلَى الْفَوْزِ. قَوْلُهُ: (سَوَاءٌ أَوْجَدَتْ الْإِلَخ) فَعَلِمَ الْفَرْقَ بَيْنَ الذَّبْحِ بِالْكَالِ، وَالثَّانِي فَتَأَمَّلْهُ هَذَا، وَسَيَأْتِي فِي الصَّفْحَةِ الْآتِيَةِ مَا نُبِّهَ فِي هَامِشِهِ عَلَى مُخَالَفَتِهِ لِهَذَا عِنْدَ عَدَمِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ عِنْدَ شُرُوعِ الثَّانِي. قَوْلُهُ: (فَأَعَادَهَا فَوْزًا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ، أَوْ يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ: وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ الْإِلَخ. فَتَأَمَّلْهُ.

بعضهم بأن النحر غُرفاً الطعن في الرقبة فيقع في وسط الحلقوم، وحينئذ يقطع الناجر جانباً، ثم يرجع للآخر فيقطعه، ومَرَّ أَنَّ الجنين يَجُلُّ بذبح أمه إذا خرج بعضه، وإن كان فيه حياة مُستَقَرَّة. (وَيُسْتَحَبُّ قطع الودجين) بفتح الواو، والدَّال (وهما عِزْقَانِ فِي صَخْفَتَيِ الْعُنُقِ) يُحِيطَانِ بِالْحَلْقُومِ، وقيل: بالمريء، وهما الوريدان؛ لأنَّه من الإحسانِ فِي الذَّبْحِ المأمُور به؛ إذ هو أسهلُ لِخُرُوجِ الرُّوحِ (ولو ذَبَحَهُ من قفاه)، أو من صَفْحَةٍ عُنُقِهِ (عَصَى) لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْذِيبِ (فَإِنْ أَسْرَعَ) فِي ذَلِكَ (بِأَنَّ قَطْعَ الْحَلْقُومِ، وَالْمَرِيءِ، وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ)، وَلَوْ ظَنَّا بِقَرِينَةٍ كَمَا مَرَّ (حَلٌّ)؛ لِأَنَّ الذَّكَاءَ صَادَقْتَهُ، وَهُوَ حَيٌّ (وَالَا) تَكُنْ بِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ حِينَئِذٍ بِأَنَّ وَصَلَ لِخَرَكَةِ مَذْبُوحٍ لَمَّا انْتَهَى إِلَى قِطْعِ الْمَرِيءِ (فَلَا) يَجُلُّ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَيِّتَةً قَبْلَ الذَّبْحِ، وَمَا اقْتَضَتْهُ الْعِبَارَةُ مِنْ اشْتِرَاطِ وَجُودِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ عِنْدَ قِطْعِهِمَا جَمِيعَهُمَا غَيْرُ مُرَادٍ بَلِ الشَّرْطُ وَجُودُهَا عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْقِطْعِ

قوله: (فَيَقَعُ) أي: الطعن. قوله: (جانباً) أي: من الحلقوم. قوله: (ومَرَّ) أي: أوَّلُ البابِ أَنَّ الجنينَ إلخ أي: فهو مُسْتَقَرٌّ وَمَا هُنَا عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَقَدْ يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ: قَدَّرَ عَلَيْهِ مَا إِذَا خَرَجَ بَعْضُ الْجَنِينِ، وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ لَكِنْ صَحَّحَ فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ حِلَّهُ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفَى فِي بَابِ الْأَطْعِمَةِ اهـ.

قوله (سني): (وَيُسْتَحَبُّ قِطْعُ الْوَدَجَيْنِ) وَلَا يَسُنُّ قِطْعُ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ اهـ. مَعْنَى عِبَارَةِ ع ش، وَالزِّيَادَةُ عَلَى الْحَلْقُومِ، وَالْمَرِيءِ، وَالْوَدَجَيْنِ قِيلَ: بِحُرْمَتِهَا؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ فِي التَّعْذِيبِ، وَالزَّاجِحُ الْجَوَازُ مَعَ الْكَرَاهَةِ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي فِي شَرْحِ، وَأَنْ يُجَدَّ شَفَرَتُهُ.

(فَرَعَ): لَوْ اضْطُرَّ شَخْصٌ لِأَكْلِ مَا لَا يَجُلُّ أَكَلَهُ فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَبْحُهُ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ يُزِيلُ الْعَفْوَ نَأَتْ أَمْ لَا؛ لِأَنَّ ذَبْحَهُ لَا يُفِيدُ، وَقَعَ فِي ذَلِكَ تَرَدُّدٌ، وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْوُجُوبِ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنَّهُ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ لِخُرُوجِ الرُّوحِ اهـ. قوله: (بِفَتْحِ الْوَائِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمَا اقْتَضَتْهُ فِي النِّهَايَةِ، وَإِلَى قَوْلِهِ: وَالْأَصْلُ التَّحْرِيمُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: لِمَا اهـ. إِلَى الْمَثْنِ، وَقَوْلَهُ: فَحِينَئِذٍ إِلَى الْآنَ، وَقَوْلَهُ: نَعَمْ إِلَى، وَمِنْ أَنَّهُ.

قوله (سني): (فِي صَخْفَتَيِ الْعُنُقِ) أي: مِنْ مُقَدِّمِهِ اهـ. نِهَايَةً. قوله: (وَهُمَا الْوَرِيدَانِ) أي: فِي الْآدَمِيِّ اهـ. مُغْنِي. قوله: (إِذْهُوَ) أي: قِطْعُ الْوَدَجَيْنِ.

قوله (سني): (وَلَوْ ذَبَحَهُ) أي: الْحَيَّوَانُ الْمَقْدُورَ عَلَيْهِ اهـ. مُغْنِي. قوله: (لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْذِيبِ) وَلِلْعُدُولِ عَنْ مَحَلِّ الذَّبْحِ اهـ. نِهَايَةً. قوله: (كَمَا مَرَّ) أي: فِي شَرْحِ، وَإِذَا أُرْسِلَ سَهْمَا الْإِخ.

قوله: (لِأَنَّ الذَّكَاءَ صَادَقْتَهُ الْإِخ) كَمَا لَوْ قَطَعَ يَدَ الْحَيَّوَانِ، ثُمَّ ذَكَاهُ مُغْنِي، وَنِهَايَةً. قوله: (تَكُنْ بِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِأَنَّ لَمْ يُسْرِعْ قِطْعَهُمَا، وَلَمْ تَكُنْ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ اهـ. قوله: (لَمَّا انْتَهَى الْإِخ) بِفَتْحِ اللَّامِ، وَشَدَّ الْمِيمِ. قوله: (عِنْدَ قِطْعِهِمَا) أي: الْحَلْقُومِ، وَالْمَرِيءِ. قوله: (عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْقِطْعِ) أي: قِطْعِهِمَا اهـ. سَمَّ عِبَارَةَ الْمُغْنِي عِنْدَ ابْتِدَاءِ قِطْعِ الْمَرِيءِ اهـ. وَهِيَ أَوْضَحُ.

قوله: (وَمَرَّ أَنَّ الْجَنِينَ) أي: أوَّلُ البابِ. قوله: (عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْقِطْعِ) أي: قِطْعِهِمَا.

هنا أيضًا فحينئذ لا يَضُرُّ انتهاءه لِخَرَكَةِ مذبوحٍ لِمَا ناله بسببِ قطعِ القفا؛ لأنَّ أَقْصَى ما وَقَعَ التَّقَبُّدُ به وجودُها عندَ ابتداءِ قطعِ المذبحِ نعم، لو تَأَنَّى بحيثُ ظهرَ انتهاءه لِخَرَكَةِ مذبوحٍ قبلَ تمامِ قطعِهما لم يَحِلُّ لِقْصِيرِهِ، ومن أَنَّهُ لو شَرَعَ في قطعِهما معَ الشُّروعِ في قطعِ القفا مثلاً حتى التَّقَى القطعانِ حَلَّ غيرُ مُرادٍ أيضًا، بل لا يَحِلُّ كما لو قَارَنَ ذبحه نحوًا إِخراجَ حَشَوته، بل أو غيرِه مِمَّا له دَخَلٌ في الهلاكِ، وإن لم يكن مُدَقِّقًا؛ لأنَّهُ اجتمعَ مع المُبيحِ ما يُفَكِّكُ أَن يكونَ له أَثَرٌ في الإِزْهَاقِ، والأَصْلُ التحريمُ بخلافِ مسألةِ المتن؛ لأنَّ التَّذْهِيفَ وَجَدَ مُتَّفَرِّدًا حالَ تَحَقُّقِ الحَيَاةِ المُسْتَقَرَّةِ، أو ظَنُّ وجودِها بِقَرِينَةٍ نعم، لو انتهى لِخَرَكَةِ مذبوحٍ بِمَرَضٍ، وإن كانَ سَبَبُهُ أَكْلَ نَبَاتٍ مُضِرٍّ كَفَى ذبحه؛ لأنَّهُ لم يُوْجَدْ ما يُحَالُ عليه الهلاكُ، فَإِن وَجَدَ كَانَ أَكْلَ نَبَاتٍ يُؤَدِّي إِلَى الهلاكِ، أو انْهَدَمَ عليه سَقْفٌ، أو جَرَحَهُ سَبْعٌ، أو هَرَّةٌ اشْتَرَطَ وجودَ الحَيَاةِ المُسْتَقَرَّةِ فيه عندَ ابتداءِ الذَّبْحِ فَلَيْمَ أَنَّ التَّبَاتَ المُؤَدِّيَ لِمَجْرَدِ المَرَضِ لا يُؤَثِّرُ بخلافِ المُؤَدِّي

□ قَوْلُهُ: (فَحِينَئِذٍ) أَي: حِينَ وُجُودِهَا عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْقَطْعِ هُنَا، وَقَوْلُهُ: لَا يَضُرُّ انْتِهَائُهُ الْخِ: أَي: قَبْلَ تَمَامِ قَطْعِ الْخُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ، وَبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ السَّيِّدِ عَمَرٍ. □ قَوْلُهُ: (فَحِينَئِذٍ لَا يَضُرُّ) يَتَّبِعِي أَنْ يَتَأَمَّلَهُ اهـ.

□ قَوْلُهُ: (لَمْ يَحِلَّ الْخِ) أَي: كَمَا مَرَّ آتِفًا. □ قَوْلُهُ: (بَل لَا يَحِلُّ الْخِ) يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: الْآتِي بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ الْخِ أَنَّ مَحَلَّ عَدَمِ الْحَلِّ هُنَا حَيْثُ لَمْ تَتَحَقَّقْ الْحَيَاةُ الْمُسْتَقَرَّةُ، وَلَمْ يُظَنَّ وُجُودَهَا بِقَرِينَةٍ سَيِّدٍ عَمَرٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ قَارَنَ الْخِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ؛ وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ التَّذْهِيفِ مُتَمَحِّضًا بِذَلِكَ قَلْوًا أَخَذَ فِي قَطْعِهَا، وَأَخْرَفَ فِي نَزْعِ الْحَشْوَةِ، أَوْ نَحَسَ الْخَاصِرَةَ لَمْ يَحِلَّ اهـ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ ظَنَّ وُجُودَهَا الْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَلَا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِوُجُودِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ عِنْدَ الذَّبْحِ، بَلْ يَكْفِي الظَّنُّ بِوُجُودِهَا بِقَرِينَةٍ، وَلَوْ عُرِفَتْ بِشِدَّةِ الْحَرَكَةِ، أَوْ انْفِجَارِ الدَّمِ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ يَتَقَدَّمْهُ مَا يُحَالُ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ قَلْوًا وَصَلَّ بِجَرَحٍ إِلَى حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ، وَفِيهِ شِدَّةُ الْحَرَكَةِ ثُمَّ ذُبِحَ لَمْ يَحِلَّ، وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْحَيَاةَ الْمُسْتَقَرَّةَ عِنْدَ الذَّبْحِ تَارَةٌ تَبَيَّنَتْ، وَتَارَةٌ تُظَنُّ بِعَلَامَاتٍ، وَقَرَائِنٍ، فَإِن شَكَكْنَا فِي اسْتِقْرَارِهَا حَرَمٌ لِلشَّكِّ، وَتَغْلِييًّا لِلتَّحْرِيمِ اهـ.

وَفِي عَشْرٍ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنِ الرُّوضِ، وَشَرْحِهِ مَا نَصَّهُ أَي: بِخِلَافِ مَا إِذَا وَصَلَ إِلَى حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ، وَلَيْسَ فِيهِ تِلْكَ الْحَرَكَةُ، ثُمَّ ذُبِحَ فَاسْتَدَّتْ حَرَكَتُهَا، أَوْ انْفَجَرَ دَمُهَا، فَيَحِلُّ اهـ. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَوْ انْتَهَى الْخِ) اسْتِذْرَاكٌ عَلَى قَوْلِ الْمَتْنِ، وَإِلَّا فَلَا. □ قَوْلُهُ: (وَإِن كَانَ سَبَبُهُ الْخِ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ، وَإِن مَرَضَ، أَوْ جَاعَ فَذَبَحَهُ، وَقَدْ صَارَ آخِرَ رَمَقٍ حَلٍّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ سَبَبٌ يُحَالُ الْهَلَاكُ عَلَيْهِ، وَلَوْ مَرَضَ بِأَكْلِ نَبَاتٍ مُضِرٍّ حَتَّى صَارَ آخِرَ رَمَقٍ كَانَ سَبَبًا لِلْهَلَاكِ عَلَيْهِ فَلَمْ يَحِلَّ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي مَرَّةً، وَهُوَ أَخَذَ أَحْتِمَالِيَّةً فِي مَرَّةٍ أُخْرَى، وَإِن جَرَى بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ اهـ. وَقَوْلُهُ: أَوْ انْهَدَمَ إِلَى قَوْلِهِ: عِنْدَ ابْتِدَاءِ الذَّبْحِ فِي النَّهْيَةِ. □ قَوْلُهُ: (اشْتَرَطَ وُجُودَ الْحَيَاةِ الْخِ) فَإِن ذُبِحَتْ، وَفِيهَا حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ حَلَّتْ، وَإِن تَبَيَّنَ مَوْتُهَا بَعْدَ يَوْمٍ، أَوْ يَوْمَيْنِ، وَإِن لَمْ يَكُنْ فِيهَا حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ لَمْ تَحِلَّ اهـ. نِهْيَاةً، وَكَذَا فِي الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: وَإِن تَبَيَّنَ هَلَاكُهُ بَعْدَ سَاعَةٍ اهـ. قَالَ عَشْرٌ قَوْلُهُ: وَإِن تَبَيَّنَ مَوْتُهَا بَعْدَ يَوْمٍ الْخِ وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ، وَإِن تَبَيَّنَ مَوْتُهَا بَعْدَ لَحْظَةٍ اهـ. □ قَوْلُهُ: (لَا يُؤَثِّرُ) قَدْ مَرَّ مَا فِيهِ.

لِلْهَلَاكِ أَيْ: غَالِبًا فِيمَا يَظْهَرُ؛ إِذْ لَا يُحَالُ الْهَلَاكُ عَلَيْهِ إِلَّا حَيْثُذِ.
(وَكَذَا إِذْ حَالَ سَكْنٌ بِأَذْنٍ تَغْلِبُ) مَثَلًا لِقَطْعِهِمَا دَاخِلَ الْجِلْدِ حِفْظًا لِجِلْدِهِ، فَإِنَّهُ حَرَامٌ لِلتَّعْذِيبِ،
ثُمَّ إِنْ ابْتَدَأَ قَطْعُهُمَا مَعَ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ خَلَّ، وَإِلَّا فَلَا (وَيُسْنُ نَحْرُ إِبِلٍ) أَيْ: طَعْنُهَا بِمَا لَهُ حَدٌّ
فِي مَنْحَرِهَا، وَهُوَ الْوَهْدَةُ الَّتِي فِي أَسْفَلِ عُنُقِهَا الْمُسَمَّى بِاللَّبَّةِ لِلأَمْرِ بِهِ فِي سُورَةِ الْكَوْثَرِ، وَفِي
الصَّحِيحَيْنِ؛ وَلَأنَّهُ أَسْرَعُ لَخُرُوجِ الرُّوحِ لِطُولِ الْعُنُقِ، وَمِنْ ثَمَّ بَحَثُ ابْنِ الرَّفْعَةِ، وَتَبْعُوهُ أَنَّ كُلَّ
مَا طَالَ عُنُقُهُ كَالْإِوَرِّ كَالْإِبِلِ (وَذَبْحُ بَقَرٍ، وَغَنَمٍ، وَخَيْلٍ، وَجِمَارٍ، وَخَشٍ، وَسَائِرِ الصُّيُودِ لِلاتِّبَاعِ
(وَيَجُوزُ عَكْسُهُ) أَيْ: ذَبْحُ نَحْوِ الْإِبِلِ، وَنَحْرُ نَحْوِ الْبَقَرِ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ وَقِيلَ: يُكْرَهُ، وَنَصَّ عَلَيْهِ
فِي الْأَمِّ قِيلَ إِنَّ ظَاهِرَ عِبَارَتِهِ أَنَّ إِيْجَابَ قَطْعِ الْخُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ، وَنَذْبِ قَطْعِ الْوَدَجِينَ
مَخْصُوصٌ بِالذَّبْحِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ، وَغَيْرِهِ خِلَافًا لِقَضِيَّةِ كَلَامِ الْبَنْدَنِجِيِّ.
اهـ. وَهُوَ عَجِيبٌ مَعَ قَوْلِهِ: أَوَّلُ الْبَابِ، أَوْ لَبَّةِ الصَّرِيحِ فِي شُمُولِ الذَّكَاءِ لِلنَّحْرِ أَيْضًا، وَقَوْلُهُ:
هَنَا، وَذَكَاءُ كُلِّ حَيَوَانٍ الْخ. يَشْمَلُهُمَا أَيْضًا فَالْقَوْلُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ ظَاهِرَ عِبَارَتِهِ مَا ذَكَرَ سَهْوً (و)
سُنَّ (أَنْ يَكُونَ الْبَعِيرُ قَائِمًا)، فَإِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ فَبَارِكًا، وَأَنْ يَكُونَ (مَعْقُولَ رُكْبَةٍ)، وَكَوْنَهَا الْيُسْرَى
لِلاتِّبَاعِ (و) أَنْ تَكُونَ (الْبَقَرَةُ، وَالشَّاةُ)، وَنَحْوُهُمَا (مُضْجَعَةٌ لِحَنْبِهَا الْأَيْسَرِ) لِمَا صَحَّ فِي الشَّاةِ،

- قَوْلُهُ: (مَثَلًا) إِلَى الْمَثَنِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: ائْتِدَاءً، وَإِلَى قَوْلِ الْمَثَنِ، وَلِلْقَبْلَةِ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ:
قِيلَ: يُكْرَهُ إِلَى ظَاهِرِ عِبَارَتِهِ، وَقَوْلُهُ: خِلَافًا إِلَى الْمَثَنِ، وَقَوْلُهُ: فَإِنْ قُرِئَ إِلَى الْمَثَنِ. □ قَوْلُهُ: (مَثَلًا)
أَيْ: فَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ بِغَيْرِهِ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لِقَطْعِهِمَا) أَيْ: الْخُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ.
□ قَوْلُهُ: (أَيْ: طَعْنُهَا الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَيُسْنُ نَحْرُ إِبِلٍ، وَنَحْوِهِ مِمَّا طَالَ عُنُقُهُ، وَهُوَ قَطْعُ اللَّبَّةِ أَسْفَلَ
الْعُنُقِ؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ الْخِ وَلَا بُدَّ فِي النَّحْرِ مِنْ قَطْعِ كُلِّ الْخُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمَجْمُوعُ اهـ.
□ قَوْلُهُ: وَهُوَ قَطْعُ اللَّبَّةِ الْخ شَامِلٌ كَمَا تَرَى لِقَطْعِهَا غَرْضًا بِدُونِ الطَّعْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ يَحَثُّ ابْنُ الرَّفْعَةِ
الْخ) جَزَمَ بِهِ النَّهْيَةُ بَلَا عَدُوٍّ كَمَا مَرَّ، وَالْمُغْنِي مَعَ الْعَزْوِ إِلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (كَالْإِوَرِّ)، وَالنَّعَامِ، وَالْبَطِّ اهـ.
□ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَخَيْلٍ) إِلَى قَوْلِهِ: وَقِيلَ: فِي النَّهْيَةِ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ) لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى اهـ.
□ نِهَآيَةُ. □ قَوْلُهُ: (قِيلَ الْخ)، وَاقْفَهُ الْمُغْنِي كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (مَخْصُوصٌ) أَيْ: كُلُّ مَنَّهُمَا.
□ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَلَيْسَ مُرَادًا، بَلْ يَجْرِيانِ فِي النَّحْرِ أَيْضًا كَمَا جَزَمَ بِهِ
الْمَجْمُوعُ، وَحَكَاهُ فِي الْكِفَايَةِ عَنِ الْحَاوِي، وَالنَّهْيَةِ، وَغَيْرِهِمَا اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيْ: الْقَوْلُ
الْمَذْكُورُ. □ قَوْلُهُ: (مَعَ قَوْلِهِ) أَيْ: الْمُصَنَّفِ. □ قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ الْخ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ: يَشْمَلُهُمَا الْخ أَيْ:
الذَّبْحُ، وَالتَّحْرُ، وَلَوْ قَالَ: فَإِنَّهُ يَشْمَلُهُمَا الْخ بَعْطَفَ وَقَوْلُهُ: هَنَا الْخ عَلَى قَوْلِهِ: أَوَّلُ الْخ كَانَ أَسْبَكَ.
□ قَوْلُهُ: (مَعَ ذَلِكَ) أَيْ: مَعَ الْقَوْلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ لِلْمُصَنَّفِ. □ قَوْلُهُ: (وَكَوْنُهَا) إِلَى الْمَثَنِ فِي النَّهْيَةِ.
□ قَوْلُهُ: (سَنِ) (وَالْبَقَرَةُ، وَالشَّاةُ) أَيْ: حَالَ ذَبْحِ كُلِّ مَنَّهُمَا اهـ. مُغْنِي.
□ قَوْلُهُ: (سَنِ) (مُضْجَعَةٌ الْخ) وَيُنْذَبُ اضْطِجَاعُهَا بِرَفْقٍ اهـ. نِهَآيَةُ.

وقيس بها غيرها، ولكون الأيسر أسهل على الذابح، ويسر للأعسر إنباء غيره، ولا يضجها على يمينها (وتترك رجلها اليمنى) بلا شد لتستريح بتحركها (وتشد باقي القوائم) لئلا تضطرب فيخطئ المذبح قال في البسيط: ويجب الاحتراز عن حركتها ما أمكن حتى لا تحصل إعانة على الذبح، فإن فرض اضطراب يسير لا يمكن الاحتراز عنه عادة غني عنه (وإن يجد بضم أوله آله شفرته)، أو غيرها بفتح أوله، وهي السكين العظيمة، وكأنها من سقر المال ذهب لإذهاها للحياة سريعاً، وأثرها؛ لأنها الواردة في خير مسلم، وهو «إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسبوا القتل، وإذا ذبحتم فأحسبوا الذبحة، وليجد أحدكم شفرته، وليرخ ذبيحته» فإن ذبح بكال أجزأ إن لم يحتج القطع لقوة الذابح، وقطع الحلقوم، والمريء قبل انتهائه لحركة مذبوح، ونذوب إمرار السكين.....

قوله: (ولكون الأيسر أسهل الخ) أي: في أخذه الآلة باليمين، وإمساك رأسها باليسار نهاية، ومغني. قوله: (ويسر) إلى قوله: فإن فرض في النهاية. قوله: (ولا يضجها الخ) أي: يكره ذلك اه. ع ش. قوله: (حتى لا تحصل) أي: الحركة، وقوله: إعانة مفعول له لقوله: يجب الاحتراز الخ. قوله: (بضم أوله) إلى قوله: ولكون هذا في النهاية إلا قوله: فإن ذبح إلى، ونذوب، وما سائبه عليه. قوله: (بفتح أوله) ويضم أيضاً اه. شوبري. قوله: (وأثرها الخ) أي: والمراد هنا السكين مطلقاً، وإنما أثر المصنف الشفرة؛ لأنها الخ اه. نهاية. قوله: (فإن ذبح بكال الخ) عبارة المغني تنبيه لو ذبح بسكين كال حل بشرطين أن لا يحتاج القطع إلى قوة الذابح، وأن يقطع الحلقوم، والمريء قبل انتهائها إلى حركة المذبح اه. قوله: (وقطع الحلقوم الخ) عطف على لم يحتاج القطع الخ.

قوله: (وقطع الحلقوم، والمريء قبل انتهائه لحركة مذبوح) هذا يدل على أنه لا يكفي وجود الحياة المستقرة عند ابتداء قطعهما فقط، وهذا يخالف ما تقدم فيما لو ذبح بكال فقط بعض الواجب، ثم آتاه آخر فوراً أنه يحل، وإن فقدت الحياة المستقرة عند شروع ذلك الأخير على أن الدم أخف منه، وقوله: فقد اكتفي في ذلك بوجودها عند ابتداء قطعهما فقط مع القطع فيهما بكال، وزوالها فيهما زمان

قوله: (وقطع الحلقوم، والمريء قبل انتهائه لحركة مذبوح) هذا يدل على أنه لا يكفي وجود الحياة المستقرة عند ابتداء قطعهما فقط، وهذا يخالف ما تقدم فيما لو ذبح بكال فقط بعض الواجب، ثم آتاه آخر فوراً أنه يحل، وإن فقدت الحياة المستقرة عند شروع ذلك الأخير فقد اكتفي في ذلك بوجودها عند ابتداء قطعهما فقط مع القطع فيهما بكال، وزوالها فيهما زمان القطع بذلك لكال، وكون الإتمام ثم بفعل آخر إن لم يوجب ضعفاً ما أوجب قوة إلا أن يفرق بأن التميم بغير كال، ولا يخفى ما فيه فإن الفرق بين الكال، وغيره بعد زوال الحياة المستقرة لا ينقدح، ويمكن حمل ما هنا على ما مر بأن يريد بقوله: وقطع الحلقوم، والمريء معنى شرع في قطعهما فليتامل. فإن قياس ما هنا تضعيف ما تقدم.

بقوة، وتَحَامِلُ يَسِيرَ ذَهَابًا، وَإِيَابًا، وَسَقِيئُهَا، وَسَوْفُهَا بَرَفَقِي، وَيُكْرَهُ حَدُّ الآلَةِ، وَذَبْحُ أُخْرَى قُبَالَتْهَا، وَقَطَعَ شَيْءٌ مِنْهَا، وَتَخْرِيكُهَا، وَسَلَخُهَا، وَكَسْرُ غُنْقِهَا، وَنَقْلُهَا قَبْلَ خُرُوجِ رُوحِهَا (وَأَنْ يُوجَّهَ لِلْقِبْلَةِ ذَبِيحَتَهُ) لِلإِتْبَاعِ، وَهُوَ فِي الْهَدْيِ، وَالْأَضْحِيَّةِ أَكْدُ أَيٍّ: مَذْبَحُهَا لَا وَجْهَهَا لِيُمْكِنَهُ هُوَ الْاسْتِقْبَالُ الْمُنْدُوبُ لَهُ أَيْضًا، وَلِكُونَ هَذَا عِبَادَةً، وَمِنْ ثَمَّ سُنَّتُ لَهُ التَّسْمِيَةُ فَارَقَ الْبَوْلَ لِلْقِبْلَةِ، وَقَوْلُ الْإِحْيَاءِ يَحْرُمُ بِقَارِعَةِ الطَّرِيقِ ضَعِيفٌ، وَغَايَةُ أَمْرِهِ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ كَالْبَوْلِ فِيهَا عَلَى أَنَّ الدَّمَ أَحْفُ مِنْهُ (وَأَنْ يَقُولَ) عِنْدَ الذَّبْحِ، وَكَذَا عِنْدَ زَمَنِ الصَّيْدِ، وَلَوْ سَمَكًا، وَجَرَادًا، وَارْسَالِ الْجَارِحَةِ، وَنَضْبِ الشَّبَكَةِ، وَعِنْدَ الْإِصَابَةِ (بِسْمِ اللَّهِ) وَالْأَفْضَلُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَلَا يُقَالُ: الْمَقَامُ لَا يُنَاسِبُ الرَّحْمَةَ؛ لِأَنَّ تَحْلِيلَ ذَلِكَ لَنَا غَايَةً فِي الرَّحْمَةِ بِنَا، وَمَشْرُوعِيَّةُ ذَلِكَ فِي الْحَيَوَانِ رَحْمَةً لَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ سَهُولَةِ خُرُوجِ رُوحِهِ، وَإِنَّمَا كَرِهَ تَعَمُّدُ تَرْكِ التَّسْمِيَةِ، وَلَمْ يَحْرُمْ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَبَاحَ ذَبَائِحَ الْكِتَابِيِّينَ، وَهُمْ لَا يُسَمُّونَ غَالِبًا، وَقَدْ أَمَرَ ﷺ فِيمَا شُكَّ أَنَّ ذَابِحَهُ سَمَّى أَمْ لَا بِأَكْلِهِ فَلَوْ كَانَتِ التَّسْمِيَةُ شَرْطًا لَمَا حُلَّ عِنْدَ الشُّكِّ، وَالْمُرَادُ بِمَا لَمْ

الْقَطْعُ بِذَلِكَ الْكَالِ، وَكَوْنِ الْإِنْتِمَاءِ بِفِعْلِ آخَرَ إِنْ لَمْ يَوْجِبْ ضَعْفًا مَا أَوْجَبَ قُوَّةٌ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْغَرَضَ ثَمَّ التَّسْمِيَةُ بِغَيْرِ كَالٍ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ، فَإِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْكَالِ، وَغَيْرِهِ بَعْدَ زَوَالِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ لَا يَنْقُدُ، وَيُمْكِنُ حَمْلُ مَا هُنَا عَلَى مَا مَرَّ بِأَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ: وَقَطَعَ الْخُلُقُومَ، وَالْمَرِيءُ مَعْنَى شَرْعِيٍّ فِي قَطْعِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ، فَإِنَّ قِيَاسَ مَا هُنَا تَضْعِيفُ مَا تَقَدَّمَ أَه. سَمِ أَوَّلُ: وَمَا مَرَّ عَنِ الْمُعْنَى إِنْفًا كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ كِفَايَةِ وُجُودِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ فِي ابْتِدَاءِ قَطْعِهَامَا فَالظَّاهِرُ ضَعْفُ مَا تَقَدَّمَ فِي الشَّارِحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (بقوة) كذا في المعنى لكن عبارة النهاية برفق أ. ه. قوله: (وسقيئها) عبارة المعنى، وأن يعرض عليه الماء قبل الذبح؛ لأن ذلك أغوئ على سهولة سلخه أ. ه. قوله: (وسوقها) أي: إلى المذبح أ. ه. نهاية. قوله: (وسلخها) عبارة النهاية، والمعنى إبانته رأسها. قوله: (قبل خروج الخ) ظرف لقوله: وقطع الخ وما عطف عليه على التنازع. قوله: (للإتباع)؛ ولأنها أفضل الجهات معني، ونهاية.

قوله: (أي: مذبحها) إلى قوله: ولا يقال: في المعنى إلا قوله: ونضب الشبكة. قوله: (ليمكنه الخ) علة لقوله: أي: مذبحها لا وجهها. قوله: (ولكون هذا الخ) عبارة المعنى، فإن قيل: هلا كره كالبول إلى القبلة أوجب بأن هذه عبادة، ولهذا شرع فيها التسمية أ. ه. قوله: (وعند الإصابة) وينحصل أصل السنة بكل بل، وبالتسمية بينهما أ. ه. بجيرمي عن الشوبري. قوله: (وإنما كره) إلى قوله: فلا فرق في النهاية إلا قوله: غالبًا، والمراد، وإلى قوله: ولو ذبح مأكولاً في المعنى إلا قوله: فلا فرق إلى، وسنن، وقوله: ويأتي إلى المتن. قوله: (وإنما كره الخ) عبارة المعنى، ولا يجب فلو تركها عمدًا، أو سهواً حل، وقال أبو حنيفة إن تعمّد لم يحل، وأجاب أئمتنا بقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْبَانَةُ وَالْدَّمُ﴾ [المائدة: ٣] إلى قوله: إلا ما ذكيتُم فأباح المذكي، ولم يذكر التسمية، وبأن الله تعالى أباح ذبائح أهل الكتاب بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَلَى الَّذِينَ آتُوا الْكِتَابَ حِيلٌ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥٠]، وهم لا يسمون غالبًا فدل على أنها غير واجبة أ. ه.

يُذَكِّرُ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي الْآيَةِ مَا ذُكِرَ عَلَيْهِ اسْمُ الصَّنَمِ بِدَلِيلِ ﴿وَإِنَّهُمْ لَفَاسِقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]؛ إذ الإجماعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّ مَنْ أَكَلَ ذَبِيحَةَ مُسْلِمٍ لَمْ يُسَمَّ عَلَيْهَا لَيْسَ بِفَاسِقٍ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ جَعْلِ الْوَاوِ لِلْحَالِ، وَلِغَيْرِهِ وَيُسَرُّ فِي الْأُضْحِيَّةِ أَنْ يُكَبَّرَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ ثَلَاثًا، وَبَعْدَهَا كَذَلِكَ، وَأَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ، وَإِلَيْكَ فَتَقَبَّلْ مِنِّي، وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي كُلِّ ذَبْحٍ هُوَ عِبَادَةٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (و) أَنْ (يُصَلِّيَ)، وَيُسَلِّمَ (عَلَى النَّبِيِّ ﷺ)؛ لِأَنَّهُ مَحَلٌّ يُسَرُّ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى فَكَانَ كَالْأَذَانِ، وَالصَّلَاةِ، وَالْقَوْلُ بِكَرَاهَتِهَا بَعِيدٌ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ (وَلَا يَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ، وَاسْمِ مُحَمَّدٍ) أَي: يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ.....

☐ فَوَدَّ: (بَيْنَ جَعْلِ الْوَاوِ) أَي: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِنَّهُمْ لَفَاسِقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١] اهـ. مُعْنَى. ☐ فَوَدَّ: (وَلِغَيْرِهِ) أَي: لِلْعَطْفِ. ☐ فَوَدَّ: (فِي كُلِّ ذَبْحٍ إلخ) أَي: كَالْعَقِيقَةِ، وَالْهَدْيِ. ☐ فَوَدَّ: (وَيُسَلِّمُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ قَالَ فِي النِّهَايَةِ لِأَقُولَهُ: وَالْقَوْلُ إِلَى الْمَثْنِ.

☐ فَوَدَّ (لِنَسِي): (وَلَا يَقُولُ بِاسْمِ اللَّهِ، وَاسْمِ مُحَمَّدٍ) عِبَارَةُ الرُّوضِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ الذَّابِحُ أَي: وَالصَّائِدُ كَمَا فِي أَضْلِهِ بِاسْمِ مُحَمَّدٍ، وَلَا بِاسْمِ اللَّهِ، وَاسْمِ مُحَمَّدٍ أَي: وَلَا بِاسْمِ اللَّهِ، وَمُحَمَّدٍ رَسُولَ اللَّهِ بِالْجَرِّ كَمَا فِي أَضْلِهِ لِلتَّشْرِيكِ، فَإِنْ قَصَدَ التَّبَرُّكَ، فَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يَحْرُمَ كَقَوْلِهِ: بِاسْمِ اللَّهِ، وَمُحَمَّدَ رَسُولَ اللَّهِ بَرَفَعَ مُحَمَّدٍ، وَلَا يَحِلُّ ذَبِيحَةُ كِتَابِي لِلْمَسِيحِ، وَمُسْلِمٍ لِمُحَمَّدٍ، أَوْ لِلْكَفْبَةِ أَي: مَثَلًا، فَإِنْ ذَبَحَ لِلْكَفْبَةِ، أَوْ لِلرُّسُلِ تَعْظِيمًا لِكُونِهَا بَيْتَ اللَّهِ، أَوْ لِكُونِهِمْ رُسُلَ اللَّهِ جَارَ انْتَهَتْ، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ تَسْمِيَةَ مُحَمَّدٍ عَلَى الذَّبْحِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ، أَوْ بِالْعَطْفِ يَحْرُمُ، وَإِنْ أَطْلَقَ، وَلَا يَحْرُمُ إِنْ أَرَادَ التَّبَرُّكَ، وَتَحِلُّ الذَّبِيحَةُ فِي الْحَالَتَيْنِ، وَأَمَّا إِذَا قَصَدَ الذَّبْحَ لَهُ، فَإِنْ أَطْلَقَ حَرَمَ، وَحَرُمَتِ الذَّبِيحَةُ، وَإِنْ قَصَدَ التَّعْظِيمَ، وَالْعِبَادَةَ كَفَرَّ، وَحَرُمَتِ الذَّبِيحَةُ، وَبِهِ يُعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ إِطْلَاقِ الذَّبْحِ لِمَا ذُكِرَ، وَأَنْ يُقَيَّدَ مَعَهُ التَّعْظِيمُ، وَالْعِبَادَةُ اهـ. سَمَ، وَفِي الْمَعْنَى مَا يُوَافِقُهُ. ☐ فَوَدَّ: (أَي: يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ) أَي: الْقَوْلُ لَا الْمَذْبُوحُ رَشِيدِي وَعَ شَ عِبَارَةُ سَمَ، وَالْحَرَامُ هَذَا الْقَوْلُ، وَإِلَّا، فَيَحِلُّ أَكْلُ الذَّبِيحَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ.

☐ فَوَدَّ: (وَلَا يَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ، وَاسْمِ مُحَمَّدٍ) عِبَارَةُ الرُّوضِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ الذَّابِحُ أَي: وَالصَّائِدُ كَمَا فِي أَضْلِهِ: بِاسْمِ مُحَمَّدٍ، وَلَا بِسْمِ اللَّهِ، وَاسْمِ مُحَمَّدٍ أَي: وَلَا بِسْمِ اللَّهِ، وَمُحَمَّدَ رَسُولَ اللَّهِ بِالْجَرِّ كَمَا فِي أَضْلِهِ لِلتَّشْرِيكِ فَإِنْ قَصَدَ التَّبَرُّكَ فَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يَحْرُمَ كَقَوْلِهِ: بِسْمِ اللَّهِ، وَمُحَمَّدَ رَسُولَ اللَّهِ بَرَفَعَ مُحَمَّدٍ، وَلَا تَحِلُّ ذَبِيحَةُ كِتَابِي لِلْمَسِيحِ، وَمُسْلِمٍ لِمُحَمَّدٍ، أَوْ لِلْكَفْبَةِ فَإِنْ ذَبَحَ لِلْكَفْبَةِ، أَوْ لِلرُّسُلِ تَعْظِيمًا لِكُونِهَا بَيْتَ اللَّهِ، أَوْ لِكُونِهِمْ رُسُلَ اللَّهِ جَارَ اهـ. وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ تَسْمِيَةَ مُحَمَّدٍ عَلَى الذَّبْحِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ، أَوْ عَطْفَهُ عَلَى اسْمِ مُحَمَّدٍ إِنْ أَطْلَقَ، وَلَا مُحَرَّمٌ إِنْ أَرَادَ التَّبَرُّكَ، وَتَحِلُّ الذَّبِيحَةُ فِي الْحَالَتَيْنِ، وَأَمَّا إِذَا قَصَدَ الذَّبْحَ فَإِنْ أَطْلَقَ حَرَمَ، وَحَرُمَتِ الذَّبِيحَةُ، وَإِنْ قَصَدَ التَّعْظِيمَ، وَالْعِبَادَةَ كَفَرَّ، وَحَرُمَتِ الذَّبِيحَةُ. ☐ فَوَدَّ: (أَي: يَحْرُمُ ذَلِكَ) أَي: وَالْحَرَامُ هَذَا الْقَوْلُ، وَإِلَّا فَيَحِلُّ أَكْلُ الذَّبِيحَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

لِلتَّشْرِيكِ؛ لِأَنَّ مِنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُجْعَلَ الذَّبْحُ بِاسْمِهِ فَقَطْ كَمَا فِي الْيَمِينِ بِاسْمِهِ نَعَمْ، إِنْ أَرَادَ أَذْبَحَ بِاسْمِ اللَّهِ، وَاتَّبَعَكَ بِاسْمِ مُحَمَّدٍ كَرِهَ فَقَطْ كَمَا صَوَّبَهُ الرَّافِعِيُّ، وَلَوْ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، وَمُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ بِالرَّفْعِ فَلَا بَأْسَ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ تَقْيِيدَهُ بِالْعَارِفِ، وَإِلَّا فَهُمَا سَيِّئَانِ عِنْدَ غَيْرِهِ، وَمَنْ ذَبَحَ تَقَرُّبًا لِلَّهِ تَعَالَى لِدَفْعِ شَرِّ الْجِنِّ عَنْهُ لَمْ يَحْرُمَ، أَوْ بِقَصْدِهِمْ حَرَمَ وَكَذَا يُقَالُ: فِي الذَّبْحِ لِلْكَعْبَةِ، أَوْ قُدُومِ السُّلْطَانِ، وَلَوْ ذَبَحَ مَاكُولًا لِغَيْرِ أَكَلِهِ لَمْ يَحْرُمَ، وَإِنْ أَثِمَ بِذَلِكَ.

□ قَوْلُهُ: (لِلتَّشْرِيكِ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ لِإِيْهَامِهِ التَّشْرِيكَ، وَهُوَ أَحْسَنُ؛ إِذْ لَا تَشْرِيكَ قَلَوْ قَصَدَ التَّشْرِيكَ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ فِي التَّبَرُّكِ بِذِكْرِ اسْمِهِ لَمْ يَحْرُمَ أَخْذًا مِمَّا سَيَأْتِي عَنْ تَصْوِيبِ الرَّافِعِيِّ، وَإِنْ كَانَ فِي الذَّبْحِ لَهُ حَرَمٌ، وَحَرَمَ الْمَذْبُوحُ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ الرَّوْضِ اهـ. سَم.

□ قَوْلُهُ: (فَلَا بَأْسَ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي، فَلِأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ بَلْ، وَلَا يُكْرَهُ كَمَا بَحَثَهُ شَيْخُنَا لِعَدَمِ إِيْهَامِهِ التَّشْرِيكَ اهـ.

□ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ إلخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي قَالَ الزَّزْكَشِيُّ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي التَّخْوِيِّ أَمَّا غَيْرُهُ فَلَا يَتَّجِهُ فِيهِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (فَهُمَا سَيِّئَانِ) أَيِ: الْجُرْ، وَالرَّفْعُ فِي الْحُرْمَةِ.

□ قَوْلُهُ: (وَكَذَا يُقَالُ: إلخ) فَإِنْ ذَبَحَ لِلْكَعْبَةِ، أَوْ لِلرُّسُلِ تَعْظِيمًا لِكُونِهَا بَيِّنَاتُ اللَّهِ، أَوْ لِكُونِهِمْ رُسُلُ اللَّهِ جَارَ قَالَ فِي الرَّوْضَةِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى يَرْجِعُ قَوْلُ الْقَائِلِ أَهْدَيْتَ لِلْحَرَمِ، أَوْ لِلْكَعْبَةِ اهـ. مُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (أَوْ قُدُومِ السُّلْطَانِ إلخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي، وَيَحْرُمُ الذَّبِيحَةُ إِذَا ذُبِحَتْ تَقَرُّبًا إِلَى السُّلْطَانِ، أَوْ غَيْرِهِ لِمَا مَرَّ، فَإِنْ قَصَدَ الْإِسْتِشَارَةَ بِقُدُومِهِ فَلَا بَأْسَ كَذَّبَحِ الْعَقِيقَةِ لِوِلَادَةِ الْمَوْلُودِ اهـ.

□ قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَثِمَ) وَيُظْهِرُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ طَهَارَةً نَحْوَ جَلْدِهِ.



□ قَوْلُهُ: (لِلتَّشْرِيكِ إلخ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ لِإِيْهَامِهِ التَّشْرِيكَ، وَهِيَ أَحْسَنُ، وَتُسْتَشْكَلُ التَّحْرِيمُ هُنَا، وَالْكَرَاهَةُ فِي مُطَرَّنَا بِنَاءً كَذَا، أَوْ يُمَكِّنُ الْفَرْقَ بَأَنَّ الْإِيْهَامَ هُنَا أَقْرَبُ؛ لِأَنَّ الْأَتْبَاءَ، وَقَعَ كَثِيرًا التَّبَرُّكَ بِأَسْمَائِهِمْ، وَعِبَادَتُهُمْ بِخِلَافِ التَّوَرِّ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَوْ قَصَدَ التَّشْرِيكَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ فِي التَّبَرُّكِ يَذْكُرُ اسْمَهُ لَمْ يَحْرُمَ أَخْذًا مِمَّا سَيَأْتِي مِنْ تَصْوِيبِ الرَّافِعِيِّ، وَإِنْ كَانَ فِي الذَّبْحِ لَهُ حَرَمٌ، وَحَرَمَ الْمَذْبُوحُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الرَّوْضِ، وَلَا تَحِلُّ ذَّبِيحَةُ كِتَابِيِّ لِلْمَسِيحِ، وَلَا مُسْلِمٍ لِمُحَمَّدٍ، أَوْ لِلْكَعْبَةِ أَيِ: مَثَلًا قَالَ فِي شَرْحِهِ: إِنْ ذَبَحَ لِذَلِكَ تَعْظِيمًا، وَعِبَادَةً كَفَرَّ. اهـ. وَبِهِ يُعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ إِطْلَاقِ الذَّبْحِ لِمَا ذُكِرَ، وَأَنْ يَقْصِدَ مَعَهُ التَّعْظِيمَ، وَالْعِبَادَةَ.

فصل في بعض شروط الآلة، والذبح، والصيد

(يَحِلُّ ذَبْحُ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ، وَجَزْخُ غَيْرِهِ بِكُلِّ مُحَدِّدٍ) بِتَشْدِيدِ الدَّالِ الْمَفْتُوحَةِ أَي: شَيْءٍ لَهُ حَدٌّ (بِجَزْخِ كَحَدِيدٍ)، وَلَوْ فِي قِلَادَةٍ كُلِّبَ أَرْسَلَهُ عَلَى صَيْدٍ فَجَزَّخَهُ بِهَا، وَقَدْ عَلَّمَ الضَّرْبَ بِهَا، وَإِلَّا لَمْ يَحِلَّ (وَنُحَاسٍ)، وَرِصَاصٍ، وَالتَّنْظِيرُ فِيهِ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّ لَهُ حَدًّا يَجْزَخُ (وَذَهَبٍ)، وَفِضَّةٍ (وَحَشَبٍ، وَقَصَبٍ، وَحَجَرٍ، وَزُجَاجٍ)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَوْحَى لِإِزْهَاقِ الرُّوحِ قَبْلَ تَبْيِيرِهِ مَعْكُوسٍ فَصَوَائِهِ لَا يَحِلُّ الْمَقْدُورُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالذَّبْحِ بِكُلِّ مُحَدِّدٍ إلَخ. وَرُذُّ بَأَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِي الْآلَةِ، وَكَوْنِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ لَا يَحِلُّ إِلَّا بِالذَّبْحِ قَدَمَهُ أَوَّلَ الْبَابِ، وَأَقُولُ لَوْ فُرِضَ أَنَّ هَذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فَالْإِيرَادُ

فَصْلٌ: فِي بَعْضِ شُرُوطِ الْآلَةِ، وَالذَّبْحِ، وَالصَّيْدِ

□ قَوْلُ (سَيِّ): (بِكُلِّ مُحَدِّدٍ)، وَيَتَّبِعِي أَنَّ مِنَ الْمُحَدِّدِ بِالْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ مَا لَوْ ذُبِحَ بِخَيْطٍ يُؤَثَّرُ مُرُورُهُ عَلَى حَلْقٍ نَحْوِ الْعُضْفُورِ قَطْعَهُ كَتَأَثِيرِ السُّكَيْنِ فِيهِ، فَيَحِلُّ الْمَذْبُوحُ فِيهِ، وَيَتَّبِعِي الْإِكْتِفَاءَ بِالْمِنْشَارِ الْمَعْرُوفِ الْآنَ.

(فَائِدَةٌ): يَكْفِي الذَّبْحُ بِالْمُذْبِيَةِ الْمُسَمُومَةِ، فَإِنَّ السَّمَّ لَا يَظْهَرُ لَهُ أَثَرٌ مَعَ الْقَطْعِ اهـ. ع ش يُحَدَفُ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ آخِرًا مُخَالَفٌ لِمَا مَرَّ فِي السَّوَادَةِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَهُوَ مَجْرَى الطَّعَامِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى سَمٍّ غَيْرِ مُسْرِعٍ لِلْقَتْلِ، وَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا مِنَ الْإِكْتِفَاءِ بِالْخَيْطِ، أَوِ الْمِنْشَارِ يَتَّبِعِي أَنْ يُقَيَّدَ بِمَا مَرَّ فِي الذَّبْحِ بِسُكَيْنٍ كَالِ مِنَ الشَّرْطَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. □ قَوْلُهُ: (بِتَشْدِيدِ الدَّالِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَقَدْ عَلِمَ فِي النِّهَايَةِ. □ قَوْلُ (سَيِّ): (بِجَزْخِ) أَي: يَقْطَعُ اهـ. مُغْنِي.

□ قَوْلُ (سَيِّ): (كَحَدِيدٍ إلَخ) أَي: مُحَدِّدٌ حَدِيدٌ، وَمُحَدِّدٌ نُحَاسٍ، وَكَذَا بَقِيَّةُ الْمَعْطُوفَاتِ مُغْنِي، وَنِهَايَةٌ. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَّمَ الضَّرْبَ إلَخ) مِنَ التَّعْلِيمِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَسْتِ، وَع ش. □ قَوْلُهُ: (وَرِصَاصٍ) إِلَى قَوْلِهِ: قِيلَ: فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَالتَّنْظِيرُ إِلَى الْمَثَلِ، وَإِلَى قَوْلِهِ: وَأَقُولُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا ذَلِكَ الْقَوْلُ. □ قَوْلُهُ: (أَوْحَى) أَي: أَسْرَعَ اهـ. قَامُوسٌ. □ قَوْلُهُ: (قِيلَ: تَغْيِيرٌ مَعْكُوسٌ إلَخ) أَقُولُ زَعَمُ أَنَّ التَّغْيِيرَ الْمَذْكُورَ مَعْكُوسٌ وَهَمْ، وَعَكْسٌ؛ لِأَنَّ تَخْصِيصَ حِلِّ الْمَقْدُورِ بِالذَّبْحِ عَلِمَ مِنْ أَوَّلِ الْبَابِ، وَلَيْسَ مَقْصُودُ الْمُصَنِّفِ هُنَا إِلَّا بَيَانُ مَا يَخْصُلُ بِهِ الذَّبْحُ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ حَسَنٌ ظَاهِرٌ عَقَلَ عَنْهُ الْمُعْتَرِضُ، وَكَذَا الشَّارِحُ حَيْثُ تَكَلَّفَ دَفْعَ الْإِعْتِرَاضِ بِمَا قَالَهُ اهـ. سَم، وَهَذَا عَجِيبٌ مِنْهُ، فَإِنَّهُ عَيْنُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: وَرُذُّ إلَخ. □ قَوْلُهُ: (فِي الْآلَةِ) أَي: فِي بَيَانِ مَا يَحِلُّ بِهِ اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (قَدَمَهُ أَوَّلَ الْبَابِ) أَي بِقَوْلِهِ: وَذَكَاءُ الْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ بِذَبْحِهِ فِي حَلْقٍ، أَوْ لَبَةٍ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ اهـ. مُغْنِي.

فَصْلٌ: يَحِلُّ ذَبْحُ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ إلَخ

□ قَوْلُهُ: (قِيلَ تَغْيِيرُهُ مَعْكُوسٌ إلَخ) أَقُولُ زَعَمُ أَنَّ التَّغْيِيرَ الْمَذْكُورَ مَعْكُوسٌ وَهَمْ، وَعَكْسٌ؛ لِأَنَّ تَخْصِيصَ حِلِّ الْمَقْدُورِ بِالذَّبْحِ عَلِمَ مِنْ أَوَّلِ الْبَابِ، وَلَيْسَ مَقْصُودُ الْمُصَنِّفِ هُنَا إِلَّا بَيَانُ مَا يَخْصُلُ بِهِ الذَّبْحُ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ حَسَنٌ ظَاهِرٌ عَقَلَ عَنْهُ الْمُعْتَرِضُ، وَكَذَا الشَّارِحُ حَيْثُ تَكَلَّفَ دَفْعَ الْإِعْتِرَاضِ بِمَا قَالَهُ.

فَاسِدٌ أَيْضًا؛ لَأَنَّ مُقَابَلَةَ ذَبْحِ الْمُقْدُورِ بِجَرْحِ غَيْرِهِ الصَّرِيحِ فِي أَنَّ الذَّبْحَ قَيْدٌ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي يُفْهِمُهُمْ مَا، أَوْرَدَهُ (إِلَّا ظَفَرًا، وَسِنًا، وَسَائِرَ الْعِظَامِ) لِلْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا لَيْسَ السِّنُّ، وَالظَّفَرُ» أَمَّا السِّنُّ فَعِظْمٌ، وَأَمَّا الظَّفَرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ أَيْ: وَهُمْ كُفَّارٌ، وَقَدْ تُهَيِّنَا عَنِ التَّشَبُّهِ بِهِمْ أَيْ: لِمَعْنَى ذَاتِي فِي آلَةِ الَّتِي وَقَعَ التَّشَبُّهُ بِهَا فَلَا يُقَالُ: مُجَرَّدُ التَّهْيِ عَنِ التَّشَبُّهِ بِهِمْ لَا يَقْتَضِي الْبُطْلَانَ بَلْ، وَلَا الْحَرَمَةَ فِي نَحْوِ التَّهْيِ عَنِ السِّدْلِ، وَاشْتِمَالِ الصَّمَاءِ، وَالْحِكْمَةُ فِي الْعِظْمِ تَنْجِيسُهُ بِالدَّمِ مَعَ أَنَّهُ زَادَ الْجَرْحُ، وَمَنْ ثُمَّ نَهَى عَنِ الْإِسْتِجَاءِ بِهِ نَعَمْ، نَابَ الْكَلْبِ، وَظَفَرُهُ لَا يُؤْثِرُ كَمَا يَأْتِي فَلَا يَرُدُّ عَلَى قَوْلِهِ: وَجَرْحُ غَيْرِهِ.

□ قَوْلُهُ: (الصَّرِيحُ فِي أَنَّ الذَّبْحَ قَيْدٌ) الصَّرَاحَةُ مَمْنُوعَةٌ قَطْعًا، بَلِ الْإِبَارَةُ مُحْتَمِلَةٌ؛ لَأَنَّ يَكُونُ الْمَذْكُورُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ جَائِزًا فِي الْآخِرِ، وَالْمُقَابَلَةُ لَا تَنَافِي ذَلِكَ، بَلْ تَحْتَمِلُهُ فَدَعَاوَى فَسَادِ الْإِيرَادِ فِيهِ مَا فِيهِ أَه. سَمِ أَقُولُ غَايَةً مَا هُنَاكَ أَنَّ دَعَاوَى الصَّرَاحَةِ مُبَالِغَةٌ، وَأَمَّا مَا يُوْهِمُهُ كَلَامُ الْمُحَشِّي مِنَ الْمُسَاوَاةِ، وَعَدَمُ ظُهُورِ الْمُقَابَلَةِ فِيمَا قَالَهُ الشَّارِحُ فَمُكَابَرَةٌ.

□ قَوْلُهُ (سَنِي) (وَسَائِرَ الْعِظَامِ) ظَاهِرُهُ دُخُولُ الصَّدَفِ الْمَعْرُوفِ الَّذِي يُعْمَلُ بِهِ الْكَتَّانُ فَلَا يَنْكُفِي، وَيَنْبَغِي الْإِكْتِفَاءُ بِهِ؛ لَأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِعِظْمٍ فَلْيُرَاجِعْ أَه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (لِلْحَدِيثِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ، أَوْ أَصَابَهُ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: أَيْ: لِمَعْنَى إِلَى، وَالْحِكْمَةُ، وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ فَسَقَطَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَالْحِكْمَةُ إِلَى نَعَمْ، وَقَوْلُهُ: بِمُذْيَةِ كَالَةِ، وَقَوْلُهُ: بِضَمِّ الْعَيْنِ أَيْ: جَانِبِهِ، وَقَوْلُهُ: جَرَّحَهُ، أَوْ لَا، وَقَوْلُهُ: وَلَا يَخْتَاجُ إِلَى الْمُتَنِ. □ قَوْلُهُ: (مَا أَنْهَرَ الدَّمَ) أَيْ: أَسَالَهُ، وَقَوْلُهُ: عَلَيْهِ أَيْ: عَلَى مَذْبُوحِهِ، أَوْ الْمُتَهَرِّ الْمَأْخُودِ مِنْ أَنْهَرَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: فَكُلُّوهُ أَيْ: الْمُتَهَرِّ بِضَمِّ الْمِيمِ، وَفَتْحِ الْهَاءِ، وَقَوْلُهُ: لَيْسَ أَيْ: مَا أَنْهَرَ الدَّمَ. □ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الظَّفَرُ) (إِلَخ) هَذَا قَدْ يَقْتَضِي أَنَّ الظَّفَرَ لَيْسَ مِنَ الْعِظْمِ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِظَاهِرِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَسَائِرَ الْعِظَامِ أَه. ع. ش. أَقُولُ: وَلِصَّرِيحِ قَوْلِ الْمُتَهَجِّ إِلَّا عِظْمًا كَسَنٌ، وَظَفَرٌ أَه. □ قَوْلُهُ: (أَمَّا السِّنُّ فَعِظْمٌ، وَأَمَّا الظَّفَرُ) (إِلَخ) وَالْحَقُّ بِهِمَا بَاقِي الْعِظَامِ نَهَايَةً، وَمُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ نَهَى عَنِ الْإِسْتِجَاءِ بِهِ)، وَهَلْ يُنْهَى عَنِ تَنْجِيسِ الْعِظْمِ فِي غَيْرِ الذَّبْحِ، وَالْإِسْتِجَاءِ أَيْضًا لِلْمَعْنَى الْمَذْكُورِ أَه. سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنَى فَلَوْ جَعَلَ نَضَلَ سَهْمَ عِظْمًا فَقَتَلَ بِهِ صَيْدًا حَرَمَ.

(تَنْبِيْهُ): قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ عِلَّةِ التَّهْيِ عَنِ الذَّبْحِ بِالْعِظْمِ أَنَّهُ بِمَطْعُومٍ الْأَدْمَى أَوَّلَى كَأَن يَذْبَحَ بِحَرْفِ رَغِيْفٍ مُحَدَّدٍ أَه. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ نَابَ الْكَلْبِ) (إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى، وَالتَّهْيِ، وَمَعْلُومٌ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ مَا قَتَلَتْهُ الْجَارِحَةُ بِظَفَرِهَا، أَوْ نَابِهَا حَلَالٌ فَلَا حَاجَةَ لِي اسْتِثْنَائِهِ.

□ قَوْلُهُ: (الصَّرِيحُ فِي أَنَّ الذَّبْحَ قَيْدٌ) الصَّرَاحَةُ مَمْنُوعَةٌ قَطْعًا بَيْنَ الْإِبَارَةِ مُحْتَمِلَةٌ لَأَنَّ يَكُونُ الْمَذْكُورُ فِي كُلِّ أَحَدِ الْجَائِزَيْنِ فِيهِ، وَالْمُقَابَلَةُ لَا تَنَافِي ذَلِكَ، بَلْ تَحْتَمِلُهُ فَفِي دَعَاوَى فَسَادِ الْإِيرَادِ مَا فِيهِ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ نَهَى عَنِ الْإِسْتِجَاءِ بِهِ) (إِلَخ) هَلْ يُنْهَى عَنِ تَنْجِيسِ الْعِظْمِ فِي غَيْرِ الذَّبْحِ، وَالْإِسْتِجَاءِ أَيْضًا لِلْمَعْنَى الْمَذْكُورِ.

(فلو قُتلَ) بمُذْيَةٍ كَالِيَةٍ، أَوْ (بِمُثْقَلٍ) بفتح القافِ المُشَدَّدَةِ (أَوْ ثِقْلٍ مُحَدَّدٍ كِبْنُدْقَةٍ، وَسَوْطٍ، وَسَهْمٍ) بِلَا نَضَلٍ، وَلَا حَدٍّ أَمِثْلُهُ لِلأَوَّلِ، وَمِنْ أَمِثْلِهِ الثَّانِي الْقَتْلُ بِثِقْلٍ سَهْمٍ لَهُ نَضَلٌ، أَوْ حَدٌّ (أَوْ قَتْلٌ بِسَهْمٍ، وَبِنُدْقَةٍ، أَوْ جَرْخِهِ سَهْمٌ، وَاتَّرَ فِيهِ غَرْضُ السَّهْمِ) بِضَمِّ الْعَيْنِ أَي: جَانِبِهِ (فِي مَرُورِهِ، وَمَاتَ بِهِمَا) أَي: الْجَوْحُ، وَالتَّائِيْرُ (أَوْ انْحَنَقَ بِأُخْبُولَةٍ)، وَهِيَ جِبَالٌ تُشَدُّ لِلصَّيْدِ، وَمَاتَ (أَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ) جَرْخَهُ، أَوْ لَا (فَوْقَ بَارِضٍ) عَالِيَةٍ كَسَطْحٍ كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ: الْآتِي فَسَقَطَ بِأَرْضٍ، وَحِينَئِذٍ فَلَا عِتْرَاضَ عَلَيْهِ وَلَا يُحْتَاجُ لِتَصْوِيرِهِ بِمَا إِذَا لَمْ يَجْرَحْهُ السَّهْمُ (أَوْ جَبَلٍ، ثُمَّ سَقَطَ مِنْهُ) فِيهِمَا، وَمَاتَ (حَرَمٌ) فِي الْكُلِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالْمُنْحَنَقَةُ وَالْمُفَوَّذَةُ﴾ [المائدة: ٣] أَي: الْمَقْتُولَةُ بِنَحْوِ حَجَرٍ، أَوْ ضَرْبٍ؛ وَلَأنَّهُ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَوَّلِ مَاتَ بِلَا جَوْحٍ، وَفِيهَا عِدَاهَا إِلَّا الْخَنْقَ لَا يُدْرَى الْمَوْتُ مِنَ الْأَوَّلِ الْمُبِيحِ، أَوْ الثَّانِي الْمَحْرَمِ فَغُلِبَ الْمَحْرَمُ (وَلَوْ أَصَابَهُ) السَّهْمُ (بِالْهَوَاءِ)، أَوْ عَلَى شَجَرَةٍ فَجَرَحَهُ، وَاتَّرَ فِيهِ (فَسَقَطَ بِأَرْضٍ، وَمَاتَ حَلًّا) إِنْ لَمْ يُصِبه شَيْءٌ مِنْ أَغْصَانِ الشَّجَرَةِ حَالًّا

فَوَلَّ (سَنِي): (أَوْ ثِقْلٍ مُحَدَّدٍ) وَيُعْلَمُ وَمَا يَأْتِي أَنَّ الْمَقْتُولَ بِثِقْلٍ الْجَارِحَةِ كَالْمَقْتُولِ بِجَرْحِهَا هـ. نِهَآيَةً.
 فَوَلَّ: (لِلأَوَّلِ) أَي: لِلْمُثْقَلِ، وَقَوْلُهُ: وَمِنْ أَمِثْلِهِ الثَّانِي أَي: الْقَتْلُ بِثِقْلٍ مُحَدَّدٍ. فَوَلَّ: (كَمَا يَدُلُّ لَهُ الْإِخ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: أَوْ جَبَلٍ هـ. فَوَلَّ: (الْآتِي الْإِخ) هَلَا قَالَ كَمَا يَدُلُّ لَهُ رُجُوعُ قَوْلِهِ: ثُمَّ سَقَطَ لِهَذَا أَيْضًا هـ. سَمِ: فَوَلَّ: (فَلَا عِتْرَاضَ عَلَيْهِ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بَعْدَ ذِكْرِهِ مَا يُوَافِقُ كَلَامَ الشَّارِحِ نَصُّهَا، وَأَمَّا إِذَا أَصَابَهُ سَهْمٌ فَوْقَ بَارِضٍ فَقَدْ اخْتَلَفَ كَلَامُ الشَّارِحِ فِي تَصْوِيرِهِ فَمِنْهُمْ مَنْ صَوَّرَهُ بِمَا إِذَا أَصَابَهُ السَّهْمُ فِي الْهَوَاءِ، وَلَمْ يُؤَثَّرْ فِيهِ جَرْحًا، بَلْ كَسَرَ جَنَاحَهُ فَوَقَعَ قَمَاتٌ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ كَمَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَوَّرَهُ بِمَا إِذَا جَرَحَهُ جَرْحًا مُؤَثِّرًا، وَوَقَعَ بَارِضٍ عَالِيَةٍ ثُمَّ سَقَطَ مِنْهَا وَجَعَلَهُ مِنْ صَوْرِ الْمَوْتِ بِسَبَبَيْنِ، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ لَا يُدْرَى بِأَيِّهِمَا مَاتَ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَلَوْ عَبَّرَ كَالْمَحْرَرِ، وَالرَّوْضَةِ بِوُقُوعِ عَلَى طَرَفِ سَطْحٍ كَانَ أَوْلَى، وَلَا بُدَّ فِي تَصْوِيرِ الْأَرْضِ، وَالْجَبَلِ بِأَنَّهُ يَكُونُ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ أَمَّا إِذَا أَتَاهَا السَّهْمُ إِلَى حَرَكَةٍ مَذْبُوحٍ، فَإِنَّهُ يَحِلُّ، وَلَا أَثَرَ لِصُدْمَةِ الْأَرْضِ، وَالْجَبَلِ هـ.

فَوَلَّ (سَنِي): (مِنْهُ) أَي: مِمَّا، وَقَعَ عَلَيْهِ مِنْ أَرْضٍ، أَوْ جَبَلٍ. فَوَلَّ: (فِيهِمَا) أَي: فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ هـ. مُغْنِي. فَوَلَّ: (فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَوَّلِ) يُتَأَمَّلُ هـ. سَمِ أَقُولُ، وَيَنْدَفِعُ النَّظَرُ بِقَوْلِ الْمُغْنِي، وَمِنْهُ أَي: الْقَتْلُ بِثِقْلٍ مُحَدَّدٍ السَّكِينِ الْكَالِ إِذَا ذُبِحَتْ بِالتَّحَامُلِ عَلَيْهِمَا هـ. فَالْمُرَادُ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَوَّلِ الْبُنْدُقَةُ، وَالسَّوْطُ، وَالسَّهْمُ، وَثِقْلٌ مُحَدَّدٌ. فَوَلَّ: (لَا يُدْرَى الْإِخ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ، وَالْمُغْنِي مَاتَ بِسَبَبَيْنِ مُبِيحٍ، وَمُحْرَمٍ فَغُلِبَ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ الْأَضْلُ فِي الْمِثَالِ هـ. فَوَلَّ: (أَوْ عَلَى شَجَرَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ: قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْمُغْنِي، وَالنَّهَآيَةِ. فَوَلَّ: (فَجَرَحَهُ الْإِخ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَغْطُوفَيْنِ، وَسَيَذْكُرُ مُحْتَزَّرَةً.

فَوَلَّ (سَنِي): (وَمَاتَ) أَي: قَبْلَ وَصُولِهِ الْأَرْضَ، أَوْ بَعْدَهُ هـ. مُغْنِي. فَوَلَّ: (إِنْ لَمْ يُصِبه شَيْءٌ الْإِخ)

فَوَلَّ: (كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ: الْآتِي) هَلَا قَالَ كَمَا يَدُلُّ لَهُ رُجُوعُ قَوْلِهِ، ثُمَّ سَقَطَ لِهَذَا أَيْضًا. فَوَلَّ: (وَلَأنَّهُ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَوَّلِ) يُتَأَمَّلُ.

سُقوطه عنه، ولا أثر لتأثير الأرض فيه، ولا لتدخُّرجه عليها من جنب إلى جنب؛ لأن الوقوع عليها ضروري، ومن ثم لو وقع بغير بها ماء، أو صدمه جدارها حرّم، أمّا إذا لم يُؤثّر فيه فلا يحلّ جزؤه أولاً، والماء لطيفه كالأرض إن أصابه، وهو فيه، وإن كان الرامي بالبر، أو في هوائه، والرامي بسفينة مثلاً، فإن كان خارجة ثم وقع فيه، أو بهوائه والرامي بالبر حرّم هذا كله حيث لم ينه السهم لحركة مذبح، وإلا لم يُؤثّر شيء ممّا ذكر، وحيث لم يغمس السهم، أو يغمس ليقبل جثته في الماء قبل انتهائه لحركة مذبح، وإلا فهو غريق قاله الأذرعى، ونقل البلقيني عن الرّاز عن عائمة الأصحاب أنّه متى كان الطير في هواء الماء حلّ، وإن كان الرامي في البر، واعتمده، وحمل الخبر الظاهر في تحرّيمه على غير طير الماء وطيره الذي ليس بهوائه

أي: فإن أصاب غُصنها، ثم وقع على الأرض حرّم نهائية، ومغني أي: لاحتمال أن موته بالغُصن، ومنه يؤخذ أنّه لا بدّ في الغُصن من كونه يُمكن إحالة الهلاك عليه لغلظه مَلّاع ش، وقوله: من كونه إلخ لعلّ الأولى أن يكون له دخل في الهلاك فليُراجع. □ فوّ: (سُقوطه عنه) أي: عَن الشجرة فكان الظاهر التّأنيث. □ فوّ: (ضروري) أي: فغني عنه نهائية، ومغني. □ فوّ: (أما إذا لم يُؤثّر إلخ) مُحترز قوله: المارّ، وأثر فيه عبارة النهاية فلو لم يجرحه بل كسر جناحه فوقع، ومات، أو جرحه جرحاً لا يُؤثّر فقطّل جناحه فوقع، ومات لم يحلّ لعدم مبيح يحالّ موته عليه اه. □ فوّ: (والماء لطيفه إلخ) كذا في المغني، وعبارة النهاية، فإن رمى طيراً على وجه الماء إلخ قال ع ش قوله: فإن رمى إلخ هذا التّفصيل ذكره الزبادي في طير الماء دون غيره، وكلام الشارح يقتضي أنّه لا فرق بين طير الماء، وغيره، وهو مُحتمل اه. وسيتاني ما يتعلّق بما هنا. □ فوّ: (كالأرض) أي: لغير طير الماء اه. مغني. □ فوّ: (إن أصابه، وهو فيه) أي: أصاب السهم طير الماء حاله كونه الطير في الماء، ومات، فيحلّ. □ فوّ: (وإن كان إلخ) غاية. □ فوّ: (أو في هوائه إلخ) عطف على قوله: فيه عبارة المغني، وإن كان الطير في هواء الماء، فإن كان الرامي في الماء، ولو في نحو سفينة حلّ، أو في البر حرّم اه.

□ فوّ: (فإن كان خارجة) عبارة المغني، ولو كان الطير خارج الماء فرماه فوقع في الماء سواء كان الرامي في الماء أم خارج حرّم اه. □ فوّ: (أو بهوائه إلخ) عطف على خارجة، وهو مُحترز قوله: أو في هوائه، والرامي إلخ. □ فوّ: (وإلا فهو غريق إلخ) وقضية كلاهما أنّ طير البر ليس كطير الماء فيما دُكر لكنّ البعوي في تعليقه جعله مثله، فإن حمل الإضافة في طير الماء في كلاهما على معنى في فلا مخالفة، وهذا أولى قال الماوردي وأما الساقط في التار فحرام اه. مغني، ويوافق هذا الحمل تعبّر النهاية المارّ إنّما في البجيري ما نصّه، ونقل سم عن م ر أنّ المراد بطير الماء ما يكون فيه، أو في هوائه حالة الرمي بجعل الإضافة على معنى في اه. □ فوّ: (واعتمده، وحمل إلخ) أي: البلقيني.

□ فوّ: (وطيره الذي ليس بهوائه) هذا يدلّ على أنّ المراد بطير الماء ما شأنه أن يكون فيه، وأن يلازمه

□ فوّ: (وطيره الذي ليس بهوائه) هذا يدلّ على أنّ المراد بطير الماء ما شأنه أن يكون فيه، وأن يلازمه

(تنبيه) أفتى الْمُصَنِّفُ بِحِلِّ رَمِي الصَّيْدِ بِالْبُنْدُقِ؛ لِأَنَّهُ طَرِيقٌ إِلَى الْإِصْطِيَادِ الْمُبَاحِ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَمُجَلِّي وَالْمَاوَزْدِيُّ يَحْرُمُ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ تَعْرِيفُ الْحَيَوَانِ لِلْهَلَاكِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ عِلَّتَيْهِمَا اعْتِمَادُ ظَاهِرِ كَلَامِهِ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ مِنْ حِلِّ رَمِي طَيْرٍ كَبِيرٍ لَا يَقْتُلُهُ الْبُنْدُقُ غَالِيًا كَالْإِوَزِّ بِخِلَافِ صَغِيرٍ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَهَذَا مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَقْتُلُهَا غَالِيًا، وَقَتْلُ الْحَيَوَانِ عَبَثًا حَرَامٌ، وَالْكَلَامُ فِي الْبُنْدُقِ الْمُعْتَادِ قَدِيمًا، وَهُوَ مَا يُصْنَعُ مِنَ الطَّيْنِ أَمَّا الْبُنْدُقُ الْمُعْتَادُ الْآنَ، وَهُوَ مَا يُصْنَعُ مِنَ الْحَدِيدِ، وَيُزَمَّى بِالنَّارِ فَيَحْرُمُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ مَخْرَقٌ مُدْفَفٌ سَرِيعًا غَالِيًا، وَلَوْ فِي الْكَبِيرِ نَعَمْ، إِنْ عُلِمَ حَاقِقُ أَنَّهُ إِنَّمَا يُصِيبُ نَحْوَ جَنَاحٍ كَبِيرٍ فَيَنْبِئُهُ فَقَطُّ اخْتِمَالُ الْحِلِّ (وَيَحِلُّ الْإِصْطِيَادُ) الْمُسْتَلْزَمُ لِحِلِّ الْمَصَادِ الْمَذْكُورِ مَيْتًا، أَوْ فِي حَكْمِهِ (بِجَوَارِحِ السَّبَاعِ، وَالطَّيْرِ كَكَلْبٍ، وَفَهْدٍ)، وَتَمِيرٍ قَبْلَ التَّعْلِيمِ، وَإِنْ سَلِمَ تَدْوَرُّهُ، وَإِلَّا فَلَا، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ تَنَاقُضُ الرُّوْضَةِ، وَالْمَجْمُوعِ (وَبَارٍ،

يَلَازِمُهُ لَا مُجَرَّدُ مَا يَتَّفِقُ حُلُولُهُ فِيهِ، أَوْ فِي هَوَائِهِ أَه. سَم. قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْ عِلَّتَيْهِمَا إِنْ خ) هَذَا التَّفْصِيلُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ أَنْتَهَى شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ أَقُولُ، وَكَالزَّمَنِيِّ بِالْبُنْدُقِ صَرْبُ الْحَيَوَانِ بَعْضًا، وَنَحْوَهَا، وَإِنْ كَانَ طَرِيقًا لِلْوُصُولِ إِلَيْهِ حَيْثُ قَدَّرَ عَلَيْهِ بَغِيرَ الصَّرْبِ كَمَا يَقَعُ فِي إِمْسَاكِ نَحْوِ الدَّجَاجِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَشُقُّ إِمْسَاكُهَا فَمُجَرَّدُ ذَلِكَ لَا يُبَيِّحُ صَرْبَهَا، فَإِنَّهُ قَدْ يُؤْدِي إِلَى قَتْلِهَا، وَفِيهِ تَعْدِيبٌ مُسْتَقْتَنَى عَنْهُ، وَكُلُّ مَا حَرَّمَ فِعْلُهُ عَلَى الْبَالِغِ وَجَبَ عَلَى وَلِيِّ الصَّبِيِّ مَنْعُهُ مِنْهُ فَتَنَبَّهَ لَهُ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: اعْتِمَادُ ظَاهِرِ كَلَامِهِ إِنْ خ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ صَغِيرٍ) كَالْمَعْصَايِرِ، وَصِغَارِ الْوَحْشِ، فَيَحْرُمُ مُغْنِي، وَع. ش. اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي أَيْضًا. قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيِ: التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ، أَوْ قَوْلُهُ: بِخِلَافِ صَغِيرٍ. قَوْلُهُ: (يَقْتُلُهَا) أَيِ: الصَّغِيرِ فَكَانَ الظَّاهِرُ التَّذْكِيرَ.

قَوْلُهُ (سَمِي): (وَيَحِلُّ الْإِصْطِيَادُ إِنْ خ) لَوْ عَلِمَ خِزْيَرَا الْإِصْطِيَادَ حَلَّ الصَّيْدِ، وَإِنْ حُرِّمَ مِنْ حَيْثُ الْإِقْتِنَاءُ بِحَكْمِهِ الطَّبْلَاوِيُّ، وَأَقَرَّهُ سَمٌ عَلَى الْمُنْهَجِ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (الْمُسْتَلْزَمُ) أَيِ: حِلُّ الْإِصْطِيَادِ عَلَى حَذَفِ الْمُضَافِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَيِ: أَكُلَ الْمَصَادِ بِالشَّرْطِ الْآتِي فِي غَيْرِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ أَه. قَوْلُهُ: (الْمَذْكُورِ إِنْ خ) أَيِ: حَيْثُ لَمْ تُكُنْ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ بِأَنَّهُ أَذْرَكَهُ مَيْتًا، أَوْ فِي حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ (سَمِي): (بِجَوَارِحِ السَّبَاعِ) جَمْعُ جَارِحٍ، وَهُوَ كُلُّ مَا يَنْجَرِحُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِجَرْحِهِ الطَّيْرَ بِظُفْرِهِ، أَوْ نَابِهِ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (قَبْلَ التَّعْلِيمِ) لَعَلَّ مُرَادَهُ بِهَذَا بَيَانُ مَا يَقْبَلُ التَّعْلِيمُ مِنْ هَذَا التَّنَوُّعِ، وَإِلَّا فَمَنَاطُ الْحِلِّ كَوْنُهُ مُعْلَمًا بِالْفِعْلِ لَا قَبُولَهُ أَه. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (تَدْوَرُّهُ) أَيِ: قَبُولُ الْفَهْدِ، وَالتَّمِيرِ التَّعْلِيمِ. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا فَلَا) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَقْبَلِ التَّعْلِيمَ فَلَا يَحِلُّ الْإِصْطِيَادُ بِهِمَا. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ إِنْ خ) أَيِ: عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ إِنْ خ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ: وَقَوْلُهُ: فِي الْوَسِيطِ فَرِسَةُ الْفَهْدِ، وَالتَّمِيرِ حَرَامٌ غَلَطَ مَزْدُودٌ، وَلَيْسَ وَجْهًا فِي الْمَذْهَبِ بَلْ هُمَا كَالْكَلْبِ نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ، وَكُلُّ الْأَصْحَابِ أَنْتَهَى، فَإِنْ قِيلَ قَدْ صَرَّحَ فِي الرُّوْضَةِ، وَأَصْلُهَا هُنَا بَعْدَ التَّمِيرِ فِي السَّبَاعِ الَّتِي يَحِلُّ الْإِصْطِيَادُ

لَا مُجَرَّدُ مَا يَتَّفِقُ حُلُولُهُ فِيهِ، أَوْ فِي هَوَائِهِ.

وشاهين) لقوله تعالى ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مَنِ الْجَوَارِحَ﴾ [المائدة: ٤] أي: صيدها، أما الاصطيدُ بمعنى إثبات الملك على الصيد فيحصل بأي طريق تيسر كما يأتي (بشرط كونها مُعلِّمةً) للآية (بأن ينزجر جارية السباع بزجر صاحبه) أي: من هو بيده، ولو غاصبًا كما هو ظاهر ثم رأيت منصوصًا للشافعي رحمه الله أي: يقف بإيقافه، ولو بعد شدة عذوه (ويسترسل بإرساله) أي: يهيج بإغرائه لقوله تعالى ﴿مُكَلِّينَ﴾ [المائدة: ٤] أي: مؤتمرين بالأمر مُنتهين بالنهاي، ومن لازم هذا أن ينطلق بإطلاقه فلو انطلق بنفسه لم يحل كما سيذكره (ويُفسيك الصيد).....

بها، وقال في كتاب البيع لا يصح بيع التمر؛ لأنه لا يصلح للاصطياد أجيب بأن ما ذكر في البيع في تمر لا يمكن تعليمه، وما هنا بخلافه، فإذا كان معلماً، أو أمكن تعليمه صح بيعه اهـ. فؤد: (لقوله تعالى) إلى المتن في المغني. فؤد: (أي: صيدها) أي: مبيده اهـ. ع ش فكان الأولى تذكير الضمير. فؤد: (فَيُحْصَلُ الخ) أي: فلا يختص بالجوارح، بل يحصل الخ. فؤد: (كما يأتي) أي: في الفصل الآتي.

فؤد (سن): (بشرط كونها مُعلِّمةً) ولو بتعليم المجوسي اهـ. نهاية. فؤد: (أي: تقف) إلى قوله: وكذا لو هز في المغني إلا قوله: ومن لازم إلى المتن. فؤد: (فلو انطلق بنفسه لم يحل الخ) قال في شرح الروض: واشترط أن لا ينطلق بنفسه إنما هو للحل كما سيأتي في كلامه لا للتعليم كما اقتضاه كلام أضله انتهى، ثم قال في الروض: فزع وإن استرسل المعلم بنفسه فأكمل من الصيد لم يخرج عن كونه معلماً، ولا يحل انتهى، وبه يعلم أنه لا ينبغي الجزم ببيان فساد التعليم، وإطلاق نسبته إليه فليتأمل، ثم انظر جزم هـ هنا ببيان فساد التعليم مع قوله: الآتي، ولا يؤثر أكله مما استرسل عليه بنفسه في تعليمه إلا أن يكون هذا في ابتداء التعليم، والآتي فيما بعد ظهور التعليم اهـ. سم، وصنع النهاية، والمغني كالصريح في أن أكله مما استرسل عليه بنفسه لا يقدح في كونه معلماً مطلقاً. فؤد: (كما سيذكره) عبارة الروضة، وذكر الإمام أن ظاهر المذهب أنه يشترط أيضاً أن ينطلق بإطلاق صاحبه،

فؤد: (فلو انطلق بنفسه لم يحل الخ) قال في شرح الروض: واشترط أن لا ينطلق بنفسه إنما هو للحل كما سيأتي في كلامه لا للتعليم كما اقتضاه كلام أضله اهـ. ثم قال في الروض: فزع، وإن استرسل المعلم بنفسه فأكمل من الصيد لم يخرج عن كونه معلماً، ولا يحل. اهـ. وبه يعلم أنه لا ينبغي الجزم ببيان فساد التعليم، وإطلاق نسبته إليها فليتأمل. ثم انظر جزم هـ هنا ببيان فساد التعليم مع قوله الآتي، ولا يؤثر أكله مما استرسل عليه بنفسه في تعليمه إلا أن يكون هذا في ابتداء التعليم، والآتي فيما بعد ظهور التعليم. فؤد: (فلو انطلق بنفسه لم يحل كما سيذكره) أي: لبيان فساد تعليمه لكنه مشكك كما قاله عن الإمام، وعبارة الروضة، وذكر الإمام أن ظاهر المذهب أنه يشترط أيضاً أن ينطلق بإطلاق صاحبه، وأنه لو انطلق بنفسه لم يكن معلماً، ورآه الإمام مشكلاً من حيث إن الكلب على أي صفة كان إذا رأى صيداً بالقرب منه، وهو على كلب الجوع يتعد أنكفائه. اهـ.

أي: يَحْبِسُهُ لِصَاحِبِهِ، فإذا جاءَ تَخَلَّى عنه (ولا يأكلُ منه) بعدَ إمساكِه قبلَ قتلِهِ أو بعدَهُ، ولو من نحوِ جَلْدِهِ لا نحوِ شَعْرِهِ لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنِ الْأَكْلِ مِنْهُ أَكَلْتُ مِنْهُ، وكأَكْلِهِ مِنْهُ مُقَاتَلَتُهُ دُونَهُ، وكذا لو هَرَفَ فِي وَجْهِ صَاحِبِهِ عِنْدَ أَخْذِهِ الصَّيْدَ مِنْهُ كَمَا بَحِثَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ قَالَ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرَائِطِ التَّعْلِيمِ فِي الْإِبْتِدَاءِ أَنْ لَا يَهْرَفَ فِي وَجْهِ صَاحِبِهِ. اهـ. وَيُتَّبَعُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ كَانَ هَرَفَهُ لِلطَّمَعِ فِيهِ لَا لِلْمُجَرَّدِ عَادَةٍ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَكْلِهِ عَقَبَ إِمْسَاكِهِ، أَوْ بَعْدَهُ، وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ، وَعَلَيْهِ فَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ مَا يَأْتِي قَرِيبًا بِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ بَعْدَ ظُهُورِ التَّعْلِيمِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي ابْتِدَائِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ شَيْخِنَا مَا يَقْتَضِي اسْتِثْنَاءَهُمَا فِي التَّفْصِيلِ الْآتِي، وَفِي كَلَامِ الزَّرْكَشِيِّ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ (وَيُشْتَرَطُ تَرْكُ الْأَكْلِ فِي جَارِحَةِ الطَّيْرِ فِي الْأَظْهَرِ) كَجَارِحَةِ السَّبَاعِ، وَكَذَا يُشْتَرَطُ فِيهَا بَقِيَّةُ الشُّرُوطِ حَتَّى انْزِجَارِهَا بِزَجْرِ صَاحِبِهَا، وَلَوْ بَعْدَ الْعَذْوِ كَمَا انْتَصَرَ لَهُ الْبُلْقِينِيُّ لَكِنْ نَقْلًا عَنِ الْإِمَامِ، وَأَقْرَأَهُ أَنَّ هَذَا لَا يُشْتَرَطُ، وَهُوَ الْوَجْهُ لِطَبَاقِ أَهْلِ الصَّيْدِ عَلَى اسْتِحَالَةِ ذَلِكَ فِيهَا (وَيُشْتَرَطُ تَكَرُّرُ هَذِهِ الْأُمُورِ الْمَعْتَبَرَةِ فِي التَّعْلِيمِ (بَحِثُ يُظَنُّ).....

وَأَنَّهُ لَوْ انْطَلَقَ بِنَفْسِهِ لَمْ يَكُنْ مُعَلِّمًا، وَرَأَاهُ الْإِمَامُ مُشْكِلًا أَي: مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْكَلْبَ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَ إِذَا رَأَى صَيْدًا بِالْقُرْبِ مِنْهُ، وَهُوَ عَلَى غَلْبَةِ الْجُوعِ يَتَغَدَّى انْكِفَافَهُ. اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (أَي: يَحْبِسُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: لِلنَّهْيِ إِلَى، وَكَأَكْلِهِ. قَوْلُهُ: (أَي: يَحْبِسُهُ لِصَاحِبِهِ) وَلَا يُخَلِّيهِ يَذْهَبُ مُعْنَى، وَلَا يَقْتُلُهُ نِهَايَةً. قَوْلُهُ: (تَخَلَّى عَنْهُ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى، وَالنَّهَايَةُ تَخَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَتَهُ، وَلَا يَذْفَعُهُ عَنْهُ. اهـ. قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْدَهُ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى عَقِبَهُ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مِنْ نَحْوِ جَلْدِهِ) كَحَشَوَتِهِ، وَأُذُنِهِ، وَعَظْمِهِ نِهَايَةً، وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (لَا نَحْوِ شَعْرِهِ) كَصُوفِهِ، وَرَيْشِهِ نِهَايَةً، وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَكَلْتُ) أَي: الْجَارِحَةُ. قَوْلُهُ: (مُقَاتَلَتُهُ دُونَهُ) أَي: مَنَعَ الصَّائِدَ مِنَ الصَّيْدِ. اهـ. مُعْنَى عِبَارَةِ النَّهَايَةِ، وَلَوْ أَرَادَ الصَّائِدُ أَخْذَهُ مِنْهُ فَاثْتَنَعَ، وَصَارَ يُقَاتِلُ دُونَهُ فَكَمَا لَوْ أَكَلَ مِنْهُ. اهـ. قَوْلُهُ: (لَوْ هَرَفَ) أَي: صَوَّتَ دُونَ الثَّبَاحِ قَامُوسٌ. قَوْلُهُ: (أَنْ لَا يَهْرَفَ) بِضَمِّ الْهَاءِ، وَكَسْرِهِ. قَوْلُهُ: (أَنْ مَحَلَّهُ) أَي: الْبَحْثُ قَوْلُهُ: فِيهِ أَي: الصَّيْدِ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا فَرْقَ إِنْ خَلَّ خِلَافًا لِلْمُعْنَى عِبَارَتُهُ أَمَّا إِذَا أَكَلَ مِنْهُ، وَلَمْ يَقْتُلْهُ أَوْ قَتَلَهُ، ثُمَّ انْصَرَفَ، وَعَادَ إِلَيْهِ فَأَكَلَ مِنْهُ، فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ. اهـ. وَهَذَا قَضِيَّةُ قَوْلِ النَّهَايَةِ فِيمَا مَرَّ عَنْهُ آتِفًا عَقِبَهُ. قَوْلُهُ: (يُغْتَفَرُ بَعْدَ ظُهُورِ التَّعْلِيمِ) أَي: كَمَا فِي الْآتِي، وَقَوْلُهُ: مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي ابْتِدَائِهِ أَي: كَمَا هُنَا. اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (مَا يَقْتَضِي إِنْ خَلَّ) وَفَاقًا لِظَاهِرِ صَنِيعِ النَّهَايَةِ، وَصَرِيحِ الْمُعْنَى كَمَا مَرَّ آتِفًا. قَوْلُهُ: (الْآتِي) أَي: فِي شَرْحِ لَمْ يَجَلَّ ذَلِكَ الصَّيْدُ فِي الْأَظْهَرِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَعْدَ الْعَذْوِ) هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا فِي مَنَهِجِهِ. اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْوَجْهُ) وَفَاقًا لِظَاهِرِ النَّهَايَةِ، وَخِلَافًا لِلْمُعْنَى، وَالْمَنَهِجُ كَمَا مَرَّ آتِفًا. قَوْلُهُ: (عَلَى اسْتِحَالَةِ ذَلِكَ) أَي: انْزِجَارِهَا بَعْدَ طَيْرَانِهَا فَلَا يُشْتَرَطُ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (الْمُعْتَبَرَةُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَلَوْ ظَهَرَ فِي الْمُعْنَى.

قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ بَعْدَ ظُهُورِ التَّعْلِيمِ) كَمَا فِي الْآتِي، وَقَوْلُهُ: مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي ابْتِدَائِهِ كَمَا هُنَا.

في عادة أهل الخبرة بالجوارح (تأدب الجارحة)، ولا يُضَبَطُ بعددٍ (ولو ظهر كونه مُعَلِّمًا) فأرسله صاحبه فلم يسترسل، أو زجره فلم ينزجر، أو استرسل (ثم أكل من لحم صبيد)، أو جشوته، أو جلده، أو أذنه، أو عظمه قبل قتله، أو عقيقه (لم يحل ذلك الصيد في الأظهر) لينتهي السابقي، ولأن عدم الأكل شرط في التعليم ابتداءً فكذا دوامًا، والخبر الحسن «، وإذا أرسلت كلبك المعلم فكل، وإن أكل منه» إنا في سننهم متكلم فيه، أو محمول على ما إذا أطعمه صاحبه منه، أو أكل منه بعد ما قتله، وانصرف بأن طال الفصل عرقًا، ومن ثم قال في المجموع إن أكل منه عقيب القتل فالقولان، ولا حل قطعًا وخرج بذلك الصيد ما سبقه مما لم يأكل منه فلا يحرم، ومن ثم قال في الشرح الصغير: ولو تكرر منه الأكل، وصار عادة له حرم ما أكل منه آخرًا قطعًا، وكذا ما أكل منه قبل على الأقوى، ولا يؤثّر أكله مما استرسل عليه بنفسه في تعليمه وإذا حرم ما ذكر.....

□ فؤد: (في عادة أهل الخبرة إلخ) كذا في النهاية. □ فؤد: (ولا يضبط بعدد)، وقيل: يُشترط تكرره ثلاث مرات، وقيل: مرتين اه. مُغني.

□ قول (سنن): (ولو ظهر) أي: بما ذكر من الشروط اه. مُغني.

□ قول (سنن): (ثم أكل) أي: مرة كما في المحرر اه. مُغني، وهو تقييد لمحل الخلاف كما يأتي.

□ قول (سنن): (ثم أكل من لحم صبيد إلخ) راجع لخصوص، أو استرسل فقط. □ فؤد: (أو جشوته) إلى المتن في النهاية، وإلى قول المتن، ولا يجب في المغني إلا قوله: ومن ثم إلى، وخرج. □ فؤد: (أو جشوته) بالضم، والكسر أمعاؤه اه. بُجِرمي عن الصحاح. □ فؤد: (السابقي) أي: في شرح، ولا يأكل منه. □ فؤد: (إنا في سننهم إلخ) لا يخفى ما فيه عبارة المغني، والثاني يحل أكله ليخبر أبي داود بإسناد حسن إذا أرسلت إلخ وأجاب الأول بأن في رجاله من تكلم فيه، وإن صح حمل على ما إذا إلخ، وهي ظاهرة. □ فؤد: (فالقولان) أي: الأظهر، ومقابلته. □ فؤد: (ولاً إلخ) أي: وإن أكل منه بعد ما قتله، وانصرف عنه. □ فؤد: (وخرج) إلى قوله: وإذا حرم في النهاية إلا قوله: ومن ثم إلى، ولو تكرر، وقوله: آخرًا إلى، ولا يؤثّر. □ فؤد: (ما سبقه) أي: ما اضطاده قبله. □ فؤد: (فلا يحرم) خلافًا لأبي حنيفة اه. مُغني. □ فؤد: (ومن ثم قال في الشرح الصغير) عبارة المغني، ومحل الخلاف في الأكل مرة كما قدرته في كلامه فلو تكرر إلخ. □ فؤد: (وكذا ما أكل منه إلخ) أي: بخلاف ما سبقه مما لم يأكل منه. □ فؤد: (على الأقوى) أي: الأصح اه. مُغني. □ فؤد: (ولا يؤثّر إلخ) عبارة المغني، والنهاية، وإنما يخرج بالأنكسار عن التعليم إذا أكل مما أرسل عليه، فإن استرسل المعلم بنفسه فقتل، وأكل لم يَدْخُ في كونه مُعَلِّمًا قطعًا اه. □ فؤد: (وإذا حرم إلخ) دخول في المتن، وإشارة إلى أنه مفرغ على عدم الحل الأظهر. □ فؤد: (ما ذكر) أي: من أكل المعلم من لحم الصبيد، ونحوه، أو عدم استرساله إذا

□ فؤد: (آخرًا قطعًا) يتأمل وجه هذا القطع، والخلاف فيما قبله.

الصَّيْدَ (فَيَشْتَرُطُ تَعْلِيمَ جَدِيدٍ) لِفَسَادِ التَّعْلِيمِ الْأَوَّلِ أَي: مِنْ حِينَ الْأَكْلِ (وَلَا أَثَرُ لِلْعَقِ الدَّمِ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى أَكْلًا مَعَ عَدَمِ قَضْدِهِ، (وَمَعْضُ الْكَلْبِ مِنَ الصَّيْدِ نَجَسٌ) نَجَاسَةٌ مُغْلَظَةٌ كَغَيْرِهِ مِمَّا أَصَابَهُ بَعْضُ أَجْزَاءِ الْكَلْبِ مَعَ رُطُوبَةٍ، (وَالْأَصْحُ أَنَّهُ لَا يُغْفَى عَنْهُ) لِثَدْرَتِهِ (و) الْأَصْحُ (أَنَّهُ يَكْفِي غَسْلُهُ بِمَاءٍ) سَبْعًا (وَتُرَابٍ) فِي إِحْدَاهُنَّ كَغَيْرِهِ (وَلَا يَجِبُ أَنْ يُقَوَّرَ، وَيُطْرَحَ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرَدْ، وَتَشْرُوبُ اللَّحْمَ بُلْعَابَهُ لَا أَثَرُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا نَجَاسَةَ عَلَى الْأَجْوِافِ كَمَا نُصِّرُ عَلَيْهِ.

(فَرَعٌ) يَحْرُمُ اقْتِنَاءُ كَلْبٍ ضَارٍ، وَمَا لَا نَفْعَ فِيهِ مُطْلَقًا، وَكَذَا مَا فِيهِ نَفْعٌ إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِهِ الصَّيْدَ حَالًا لِيَضْطَّادَ بِهِ إِنْ تَأَهَّلَ لَهُ، أَوْ حِفْظَ نَحْوِ زَرْعٍ، أَوْ دَارٍ بَعْدَ مَلَكَهْمَا لَا قَبْلَهُ، وَيَجُوزُ تَرْبِيَةُ جُزْءٍ لِدَلِّكَ، وَكَذَا اقْتِنَاءُ كَبِيرٍ لِتَعْلِيمِهِ إِنْ شَرَعَ فِيهِ حَالًا فِيمَا يَظْهَرُ، وَفِيمَا قَبْلُ أَلَا يُنْقَضُ مِنْ أَجْرِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ كَمَا صَحَّ بِهِ الْخَبَرُ، وَنَقَلَ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ أَنَّ أَصْغَرَهُمَا كَأُخْدِ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَتَتَعَدَّدُ الْقَرَارِيطُ بِتَعَدُّدِ الْكِلَابِ (وَلَوْ تَحَامَلَتْ الْجَارِحَةُ عَلَى صَيْدٍ فَقَتَلَتْهُ)، أَوْ أَنَّهُنَّ لِحَرْكَةِ مَذْبُوحٍ (بِثَقْلِهَا)، أَوْ بِصَدْمَتِهَا، أَوْ بِعَضِّهَا، أَوْ بِقُوَّةِ إِمْسَاكِهَا (خَلٌّ فِي الْأُظْهَرِ) لِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٤]؛ وَلَأنَّهُ يَعْمُرُ تَعْلِيمُهُ أَنْ لَا يَقْتُلَ إِلَّا جُزْءًا، وَإِنَّمَا حَرُمَ الْمَيْتُ بِغَرَضِ السَّهْمِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَوْءِ الرَّمْيِ، وَتَسْمِيَّتُهَا جَوَارِحَ بِاعْتِبَارِ مَا مِنْ شَأْنِهَا، أَوِ الْجَوَارِحِ الْكَوَاسِبُ بِالْبَاءِ، وَلَوْ مَاتَ بِجُزْءٍ مَعَ الثَّقَلِ خَلٌّ قَطْعًا،

أَرْسَلَهُ صَاحِبُهُ، أَوْ عَدَمَ انْتِزَاعِهِ إِذَا زَجَرَهُ. قَوْلُهُ: (الصَّيْدَ) مَفْعُولُ حَرْمٍ. قَوْلُهُ: (لِفَسَادِ التَّعْلِيمِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَلَا يَجِبُ فِي النِّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (مِنْ حِينَ الْأَكْلِ) أَي: أَوْ عَدَمَ الْاسْتِزْسَالِ، أَوْ عَدَمَ الْإِنْزِجَارِ. قَوْلُهُ: (لَأنَّهُ لَا يُسَمَّى أَكْلًا) أَي: وَالْمَنْعُ فِي الْخَبَرِ مَنْوُطٌ بِالْأَكْلِ. قَوْلُهُ: (مَعَ عَدَمِ قَضْدِهِ) أَي: لِلصَّائِدِ. قَوْلُهُ: (لِثَدْرَتِهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ كَوَلُوغِهِ أَه. وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا لَوْ أَصَابَ ثَوْبًا أَه. قَوْلُهُ: (وَتَشْرُوبُ اللَّحْمَ) (إِنْ) رَدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَصْحِ. قَوْلُهُ: (اقْتِنَاءُ كَلْبٍ) (إِنْ) كَبِيرٍ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ الْآتِي، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ أَضْلًا. قَوْلُهُ: (إِنْ تَأَهَّلَ) أَي: الشَّخْصُ لَهُ أَي: لِلِاضْطِیَادِ بِالْكَلْبِ بَعْدُ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمَعْنَى إِنْ تَأَهَّلَ الْكَلْبُ لِلِاضْطِیَادِ بِهِ حَالًا فَلْيُرَاجَع. قَوْلُهُ: (نَحْوِ زَرْعٍ) (إِنْ) كَالْمَاشِيَةِ. قَوْلُهُ: (بَعْدَ مَلَكَهْمَا) (إِنْ) مُتَعَلِّقٌ بِأَرَادَ الْمُقَدَّرَ بِالْعَطْفِ لَا بِحِفْظِ الْخ. قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَي: لِيَضْطَّادَ بِهِ بَعْدَ تَأَهُّلِهِ لَهُ، أَوْ لِيَحْفَظَ بِهِ نَحْوَ زَرْعٍ مَلَكَهُ بِالْفِعْلِ فِيمَا يَظْهَرُ فَلْيُرَاجَع. قَوْلُهُ: (وَفِيمَا قَبْلُ إِلَّا) أَي: فِي قَوْلِهِ: السَّابِقِ إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِهِ الصَّيْدَ حَالًا أَه. سَم. قَوْلُهُ: (أَوْ أَنَّهُنَّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَا يُؤَثِّرُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا حَرُمَ إِلَى، وَلَوْ مَاتَ، وَقَوْلُهُ: وَإِنَّمَا لَمْ يُشْتَرُطْ إِلَى الْمُتَنِّ. قَوْلُهُ: (بِثَقْلِهَا، أَوْ بِصَدْمَتِهَا) (إِنْ) أَي: مِنْ غَيْرِ جَرْحٍ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِإِطْلَاقِ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي النِّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (لِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ تَعَالَى) (إِنْ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي لِعُمُومِ قَوْلِهِ: (إِلَّا جُزْءًا) الْأَوَّلَى بِجُزْءٍ. قَوْلُهُ: (وَتَسْمِيَّتُهَا) (إِنْ) رَدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأُظْهَرِ. قَوْلُهُ: (بِالْبَاءِ) لَعَلَّهُ احْتِرَازًا عَنِ الْبَاءِ

قَوْلُهُ: (وَفِيمَا قَبْلُ إِلَّا) فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِهِ الصَّيْدَ حَالًا.

أو فَرَعًا منها، أو بِشِدَّةٍ عَذْوَهَا حَرْمٌ قَطْعًا.

(تنبية) أَنتَ هنا الجارحة، وَذَكَرَهَا فيما مَرَّ نَظَرًا لِلْفِظِ تَارَةً، وللمعنى أخرى (و) يُشْتَرَطُ في الذَّبْحِ قَصْدُ العَيْنِ، أو الجَنَسِ بالفعلِ فحينئذٍ (لو كان بيده سِكِّينَ فَسَقَطَ، وانجرح به صَيْدٌ)، ومات (أو احْتَكَّتْ به شاةٌ، وهو في يده فانْقَطَعَ حُلُقُومُها، ومَرِئُها) لم تَحِلَّ لِلقُصْدِ،.....

المُتَنَاءُ. هـ. فَوَدَّ: (أو فَرَعًا إلخ) عَطَفَ على بَجْرَحِ عِبَارَةِ الْمُغْنِي، وَخَرَجَ بقوله: بِثِقَلِهِ ما لو مات فَرَعًا مِنَ الجارحة، أو مِن عَذْوِها، فَإِنَّهُ يَخْرُمُ قَطْعًا اهـ. هـ. فَوَدَّ: (أو بِشِدَّةٍ عَذْوِها) أي، أو فَرَعًا بِشِدَّةٍ عَذْوِ الجارحة اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. هـ. فَوَدَّ: (حَرْمٌ قَطْعًا) وكذا لو تَعَبَ مِن كَثْرَةِ العَذْوِ، ومات قَبْلَ أَنْ يَذَرِكَ الكَلْبُ كما في العزير اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. هـ. فَوَدَّ: (فيما مَرَّ) أي: في قوله: بَأَنْ يَنْزَجِرَ إلَيَّ، وَيُشْتَرَطُ.

هـ. فَوَدَّ: (وَلِلْمُغْنِي أُخْرَى) وهو أَنها اسْمٌ لِلْحَيَوَانِ الَّذِي يُجْرَحُ، وَإِنْ كَانَ أَتَى، وَلَفِظُ الْحَيَوَانِ مُذَكَّرٌ اهـ. ع ش. هـ. فَوَدَّ: (وَيُشْتَرَطُ إلخ) كذا في الرُّوضِ، وَالْعُبَابِ حَيْثُ قَالَا، وَاللَّفْظُ لِلأَوَّلِ، وَلَا بُدَّ فِيهِمَا أَي: الذَّبْحِ، وَالْعَقْرِ مِنَ قَصْدِ الْعَيْنِ بِالْفِعْلِ، وَإِنْ أَخْطَأَ فِي الظَّنِّ، أو الْجَنَسِ، وَإِنْ أَخْطَأَ فِي الإِصَابَةِ اهـ. وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَصَدَ قَطَعَ ثَوْبَهُ، أو إِصَابَةَ جِدَارٍ فَأَصَابَ مَذْبَحَ شاةٍ اتِّفَاقًا فَقَطَعَهُ لَمْ تَحِلَّ؛ إِذْ لَمْ يَقْصِدْ عَيْنَهَا، وَلَا جَنْسَهَا، وَأَنَّ التَّحْرِيمَ الَّاتِيَّ فِيمَا لَوْ قَصَدَ مَا ظَنَّهُ حَجَرًا، أو خِزِيرًا فَأَصَابَ غَيْرَهُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ إِصَابَةِ الْمَذْبَحِ، وإِصَابَةِ غَيْرِهِ اهـ. سم. هـ. فَوَدَّ: (فِي الذَّبْحِ) الأَوَّلَى فِي الذَّكَاةِ. هـ. فَوَدَّ: (قَصَدَ الْعَيْنَ) أَي: وَإِنْ أَخْطَأَ فِي الظَّنِّ، أو الْجَنَسِ أَي: وَإِنْ أَخْطَأَ فِي الإِصَابَةِ كَمَا سَيَأْتِي تَصْوِيرُهُمَا اهـ. مُغْنِي. هـ. فَوَدَّ: (بِالْفِعْلِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْقَصْدِ.

هـ. فَوَدَّ (سَيِّئًا) (سِكِّينَ) وقوله: صَيْدٌ، وقوله: شاةٌ أَي: مَثَلًا، وقوله: وهو في يده أَي: سِوَاةَ حَرَكَهَا أَمْ لَا، وقوله: وَانْقَطَعَ حُلُقُومُها إلخ أَي: أو تَعَقَّرَ بِهِ صَيْدٌ اهـ. مُغْنِي. هـ. فَوَدَّ: (لِقُصْدِ الْقَصْدِ) أَي: الْمُعْتَبَرِ فِي الذَّبْحِ اهـ. نِهَائَةً.

هـ. فَوَدَّ: (وَيُشْتَرَطُ فِي الذَّبْحِ إلخ) كذا في الرُّوضِ فَقَالَ: فَلَا بُدَّ فِيهِمَا أَي: الذَّبْحِ، وَالْعَقْرِ مِنَ قَصْدِهِ لِعَيْنِ بِالْفِعْلِ، وَإِنْ أَخْطَأَ فِي الظَّنِّ، أو الْجَنَسِ، وَإِنْ أَخْطَأَ فِي الإِصَابَةِ اهـ. وَفِي شَرْحِهِ، أَمَّا التَّصْرِيحُ فِي الذَّبْحِ مِنْ زِيَادَتِهِ انْتَهَى. وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَصَدَ قَطَعَ ثَوْبٍ، أو إِصَابَةَ جِدَارٍ فَأَصَابَ مَذْبَحَ شاةٍ اتِّفَاقًا فَقَطَعَهُ لَمْ تَحِلَّ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ عَيْنَهَا، وَلَا جَنْسَهَا، وَأَنَّ التَّحْرِيمَ الَّاتِيَّ فِيمَا لَوْ قَصَدَ مَا ظَنَّهُ حَجَرًا، أو خِزِيرًا فَأَصَابَ غَيْرَهُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ إِصَابَةِ الْمَذْبَحِ، وإِصَابَةِ غَيْرِهِ، وَيُؤْيَدُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ فِي الرُّوضِ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّهُ لَوْ رَمَى شاةً فَأَصَابَ مَذْبَحَهَا، وَلَوْ اتِّفَاقًا حَلَّتْ عَلَيْهِ فِي شَرْحِهِ بقوله: لِأَنَّهُ قَصَدَ الرَّمْيَ إِلَيْهَا اهـ. فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ انْتَمَى الْقَصْدُ إِلَيْهَا لَمْ تَحِلَّ، وَلَمَّا قَالَ فِي الْعُبَابِ: وَلَا بُدَّ فِيهِمَا أَي: الذَّبْحِ، وَالْعَقْرِ مِنَ قَصْدِ الْفِعْلِ، وَجَنَسِ الْحَيَوَانِ أَي: عَيْنِهِ اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَاشْتِرَاطُ الْقَصْدِ فِي الذَّبْحِ هُوَ مَا ذَكَرُوهُ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَيَتَبَنَّى أَنْ يُشْتَرَطَ أَيْضًا أَنْ يَقَعَ الْقَطْعُ فِيمَا قَصَدَ قَطَعَهُ فَلَوْ ضَرَبَ جِدَارًا بِسَيْفٍ فَأَصَابَ عُنُقَ شاةٍ لَمْ تَحِلَّ كَمَا قَالَه الْقَاضِي، وَغَيْرُهُ اهـ. مَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ، وَقَدْ يُقَالُ: مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ هُوَ صَرِيحُ اشْتِرَاطِ قَصْدِ جَنَسِ الْحَيَوَانِ، أو عَيْنِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وإنما لم يُشترَط في الضمان؛ لأنه، أَوْسَعُ (أو استرسل كَلْبٌ) مثلاً (بنفسه فقتل لم يَحِلْ)؛ لأنَّ الإرسالَ شرطٌ كما في الحديث الصحيح، ولا يُؤْثَرُ أَكَلُهُ هنا في فسادِ تعليمه، ويُفَرَّقُ بينه، وبين فسادِه في المسائل السابقة بأنَّه ثُمَّ عَانَدَ صاحِبَه، ومع المُعَانَدَةِ لم يَتَّقِ للتعليم أَثَرُ فَوَجَبَ استثنائُه، وهنا لم يُعَانِدْ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا انْطَلَقَ بنفسِه فوقع أَكَلُهُ لِضَرُورَةِ الطَّيْعِ لَا لِمُعَانَدَةِ تَفْسِيدِ تعليمه (وكذا لو استرسل) كَلْبٌ مثلاً بنفسِه (فَأَغْرَاهُ صاحِبُه)، أو غَيَّرَهُ (فَزَادَ عَذُوهُ) لَا يَحِلُّ الصَّيْدُ (في الأصَحِّ) لاجتماع الإغراء المبيح، والاسترسال المحرِّم فَعَلَبَ، فَإِنْ لم يَزِدْ عَذُوهُ حَرْمَ جَزْمًا، ولو زَجَرَهُ فَانْزَجَرَ ثُمَّ أَغْرَاهُ فَاسْتَرَسَلَ حَلٌّ جَزْمًا، ولو أَرْسَلَهُ مُسَلِّمًا فَزَادَ عَذُوهُ بِإِغْرَاءِ نَحْوِ مَجُوسِي حَلٌّ كَذَا نَقَلَاهُ عن الجمهورِ ثُمَّ تَعَقُّبَاهُ بِجَزْمِ الْبَغْوِيِّ بِالْتَّحْرِيمِ، واختيارُ شَيْخِهِ أَبِي الطَّيِّبِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ قَاطِعٌ، أو مُشَارِكٌ لَهُ، وهو الْأَوْجَهُ مُذَرِّكًا (وإنَّ أَصَابَهُ) أَي: الصَّيْدَ (سَهْمٌ بِإِعَانَةِ رِيحٍ) طَرَأَ هُبُوبُهَا بَعْدَ الإرسالِ، أو قَبْلَهُ كما اقتضاه إطلاَقُهُمْ، وكَأَن يَقْصِرَ عَنْهُ لَوْلَا الرِّيحُ (حَلٌّ) لِيَتَعَذَّرَ الاحترازُ عَنْهَا فلم يَتَغَيَّرْ بِهَا حُكْمُ الإرسالِ، وكَذَا لو أَصَابَهُ مع انقطاع وَتَرِهِ، أو صَدَمَهُ بِحَائِطٍ مثلاً؛ لِأَنَّ أَثَرَ الرَّمِيِّ بَاقٍ مع ذَلِكَ بِخِلَافِ مَا لو وَقَعَ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ اُزْدَلَفَ مِنْهَا

قوله: (وإنما لم يُشترَط في الضمان إلخ) أي: قَمَتَى تَلَفَ شَيْءٌ بِفِعْلِهِ ضَمِنَتْهُ، وإن لم يَقْصِدْ به انتهى ع ش. قول (سنن): (كَلْبٌ) أي: مُعَلَّمٌ اه. مُغْنِي. قوله: (هنا) أي: في الإرسالِ بِنَفْسِهِ.
قوله: (المسائل السابقة) أي في قوله: ولو ظَهَرَ كَوْنُهُ مُعَلِّمًا فَأَرْسَلَهُ صاحِبُه إلخ. قوله: (أو غيرُه) إلى قوله: ولو أَرْسَلَهُ في النَّهْيَةِ، وإلى قوله: كَذَا نَقَلَاهُ في الْمُغْنِي. قوله: (فَانْزَجَرَ إلخ) وإن لم يَنْزَجِرْ، وَمَضَى على وَجْهِ حَرْمٍ جَزْمًا مَا قَالَهُ النَّهْيَةُ، وقال الْمُغْنِي: فَعَلَى الْوَجْهَيْنِ، وأوَّلَى بِالْتَّحْرِيمِ اه.
قوله: (فَزَادَ عَذُوهُ بِإِغْرَاءِ نَحْوِ مَجُوسِي حَلٌّ) جَزَمَ بِهِ الرُّضُ اه. سمَّ عِبَارَةَ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلَهُ: حَلٌّ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الإرسالِ لَا يَنْقَطِعُ بِالْإِغْرَاءِ، وإن أَرْسَلَهُ مَجُوسِي فَأَغْرَاهُ مُسَلِّمًا حَرَّمَ لِذَلِكَ كَذَا جَزَمَ الْمُغْنِي فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِعَزْوِ الْأَوَّلَى لِلْجُمْهُورِ، وَلَا لِيَتَعَقَّبَ الشَّيْخَيْنِ. اه. قوله: (واختيارُ شَيْخِهِ إلخ) أي: وبِاخْتِيَارِ شَيْخِ الْبَغْوِيِّ. قوله: (لأنَّه) أي: إِغْرَاءُ نَحْوِ الْمَجُوسِيِّ قَاطِعٌ أَي: لِيُحْكَمَ إِرسالُ الْمُسَلِّمِ. قوله: (وهو الْأَوْجَهُ) أي: التَّحْرِيمُ مُذَرِّكًا أَي: لَا حُكْمًا. قوله: (أي: الصَّيْدَ) إلى قوله: وكَذَا فِي النَّهْيَةِ، وإلى الْفَضْلِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: بِخِلَافِ مَا إِلَى وَخَرَجَ، وقَوْلَهُ: أَمَا بِفَتْحِهَا إِلَى الْمَتْنِ وقَوْلَهُ أَوْ مِنْ سَرَبٍ آخِرٍ وقَوْلَهُ لَكِنْ خَالَفَهُ إِلَى كَمَا لو أَمْسَكَ وقَوْلَهُ وَالتَّحْرِيمُ إِلَى الْمَتْنِ وقَوْلَهُ وَلَوْ وَجَدَهُ إلخ. قول (سنن): (بِإِعَانَةِ رِيحٍ) أي: مَثَلًا اه. مُغْنِي. قوله: (وَكَانَ يَقْصِرُ إلخ) عَطَفَ عَلَى أَصَابِهِ سَهْمٌ إلخ. قوله: (عنه) أي: مِنْ إصَابَةِ الصَّيْدِ. قوله: (هنا) أي: الرِّيحَ، أو إِعَانَتِهَا عِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِي عَنْ هُبُوبِهَا اه. قوله: (مع انقطاع وَتَرِهِ) الْوَتَرُ مُحَرَّكَةٌ شَرَعَةُ الْقَوْسِ، وَمُعَلَّقُهَا اه. قاموس.

قوله: (فَزَادَ عَذُوهُ بِإِغْرَاءِ نَحْوِ مَجُوسِي حَلٌّ) جَزَمَ بِهِ فِي الرُّضِ. قوله: (بِخِلَافِ مَا لو، وَقَعَ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ اُزْدَلَفَ مِنْهَا إِلَيْهِ، وَقَتْلُهُ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ) عِبَارَةُ الرُّضِ، وكَذَا أَي: يَحِلُّ لو أَصَابَ الْأَرْضَ، أو

إليه، وقتله، فإنه يحرم لانقطاع حكمه بوقوعه عليها، وخرج بإعانتها تَمَحُّصُ الإصابة بها فلا يَحِلُّ (ولو أُرْسِلَ سَهْمًا)، أو كَلْبًا (لاختبار قوته، أو إلى غَرَضٍ)، أو إلى ما لا يُؤْكَلُ، أو لا يَغْرَضُ (فاعترض صَيْدًا)، أو كان موجودًا (فقتله حَرَمٌ في الأصح)؛ لأنه لم يقصد الصَيْدَ بوجه، وبه فارق ما في قوله: (ولو رَمَى صَيْدًا ظَنَّهُ حَجَرًا) مثلاً، أو حيوانًا لا يُؤْكَلُ فأصاب ذلك الصَيْدَ لا غيره؛ لأنه قَصَدَ مُحَرَّمًا (حَلًّا)، ولا أَثَرُ لَظَنِّهِ كما لو قطعَ حَلْقَ شَاةٍ يَظُنُّهَا نَوْبًا، أو حيوانًا لا يُؤْكَلُ....

• قوله: (فإنه يَحْرُمُ) خلافًا لِلْمُغْنِي، والرَّوْضُ مع شَرْحِهِ عِبَارَتُهُمَا، ولو أصابَ السَّهْمُ الأَرْضَ، أو جِدَارًا، أو حَجَرًا فَازْدَلَفَ، وَنَقَذَ فِيهِ، أو انْقَطَعَ الْوَتَرُ عِنْدَ نَزْعِ الْقَوْسِ فَصِيدَ الْفَوْقُ فَازْتَمَى السَّهْمُ، وَأَصَابَ الصَّيْدَ فِي الْجَمِيعِ حَلٌّ؛ لَأَنَّهُ مَا يَتَوَلَّدُ مِنْ فِعْلِ الرَّامِي مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ؛ إِذَا لَا اخْتِيَارَ لِلْسَّهْمِ أَه. وَأَقْرَأَهَا سَم.

• قولُه (سَنِي): (أو إلى غَرَضٍ) مُحَرَّكَةٌ هَدَفَ يُرْمَى إِلَيْهِ أَه. قاموس. • قوله: (أو إلى ما لا يُؤْكَلُ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، ولو قَصَدَ غَيْرَ الصَّيْدِ كَمَنْ رَمَى سَهْمًا، أو أُرْسِلَ كَلْبًا عَلَى حَجَرٍ، أو عَبَثًا فَأَصَابَ صَيْدًا حَرَمَ أَه. قال ع ش قوله: ولو قَصَدَ غَيْرَ الصَّيْدِ إلخ مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ رَمَى سَهْمًا عَلَى نُخْلَةٍ مَثَلًا بِقَصْدِ رَمِي بَلَجِهَا فَأَصَابَ صَيْدًا فَلَا يَحِلُّ ذَلِكَ أَه.

• قولُه (سَنِي): (حَرَمٌ فِي الْأَصَحِّ) وَقَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي لَا غَيْرَهُ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ مُحَرَّمًا ظَاهِرُهُ، وَلَوْ أَصَابَ الْمَذْبَحَ فِي هَذِهِ الصُّورِ كَمَا يَبَيِّنُهُ آيَاتُ أَه. سَم. • قوله: (بِوَجْهِ) أَي لَا مُعَيَّنًا، وَلَا مُبَهَمًا أَه. مُغْنِي.

• قولُه (سَنِي): (وَلَوْ رَمَى صَيْدًا) أَي: فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. • قوله: (لَا غَيْرَهُ) أَي: فَلَا يَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ إلخ عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالنِّهَايَةِ، وَالرَّوْضِ مع شَرْحِهِ، وَلَوْ قَصَدَ، وَأَخْطَأَ فِي الظَّنِّ، وَالْإِصَابَةِ مَعًا كَمَنْ رَمَى صَيْدًا ظَنَّهُ حَجَرًا، أو خِنْزِيرًا فَأَصَابَ صَيْدًا غَيْرَهُ حَرَمٌ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ مُحَرَّمًا فَلَا يَسْتَفِيدُ الْجَلَّ بِخِلَافِ عَكْسِهِ بَأَن رَمَى حَجَرًا، أو خِنْزِيرًا ظَنَّهُ صَيْدًا فَأَصَابَ صَيْدًا قَمَاتَ حَلٌّ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ مُبَاحًا أَه. • قوله: (لَأَنَّهُ قَصَدَ مُحَرَّمًا) لَا يَخْفَى أَنَّهُ قَصَدَ مُحَرَّمًا أَيْضًا فِيمَا إِذَا أَصَابَ ذَلِكَ الصَّيْدَ فَمِنْ ذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ قَصْدَ الْمُحَرَّمِ إِنَّمَا يَضُرُّ إِذَا كَانَتِ الْإِصَابَةُ لِغَيْرِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ لَهُ أَه. سَم. • قوله: (مُحَرَّمًا) أَي شَيْئًا لَا يُؤْكَلُ، وَبِهِ

جِدَارًا فَازْدَلَفَ، أو انْقَطَعَ الْوَتَرُ فَصِيدَ الْفَوْقُ فَازْتَمَى، وَأَصَابَ الصَّيْدَ أَه. قال فِي شَرْحِهِ: لَأَنَّهُ مَا يَتَوَلَّدُ مِنْ فِعْلِ الرَّامِي مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ؛ إِذَا لَا اخْتِيَارَ لِلْسَّهْمِ أَه. • قوله: (حَرَمٌ فِي الْأَصَحِّ) وَقَوْلُهُ: الْآتِي لَا غَيْرَهُ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ مُحَرَّمًا ظَاهِرُهُ، وَلَوْ أَصَابَ الْمَذْبَحَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، وَقَدْ يَبَيِّنُهُ فِي هَامِشِ الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ.

• قوله: (لَا غَيْرَهُ لِأَنَّهُ قَصَدَ مُحَرَّمًا) عِبَارَةُ الرَّوْضِ فِي هَذَا، وَكَذَا لَوْ قَصَدَهُ، وَأَخْطَأَ فِي الظَّنِّ، وَالْإِصَابَةِ مَعًا كَمَنْ رَمَى صَيْدًا ظَنَّهُ حَجَرًا، أو خِنْزِيرًا فَأَصَابَ صَيْدًا غَيْرَهُ حَرَمٌ قال فِي شَرْحِهِ: لِأَنَّهُ قَصَدَ مُحَرَّمًا فَلَا يَسْتَفِيدُ الْجَلَّ. أَه. ثم قال فِي الرَّوْضِ لَا يُنْسِكُهُ قال فِي شَرْحِهِ: بَأَن رَمَى حَجَرًا، وَخِنْزِيرًا ظَنَّهُ صَيْدًا فَأَصَابَ صَيْدًا، وَمَاتَ حَلٌّ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ مُبَاحًا. أَه. وهذا مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ رَمَى خِنْزِيرًا، أو حَجَرًا إلخ. • قوله: (لَأَنَّهُ قَصَدَ مُحَرَّمًا) لَا يَخْفَى أَنَّهُ قَصَدَ مُحَرَّمًا أَيْضًا فِيمَا إِذَا أَصَابَهُ فَمِنْ ذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ قَصْدَ الْمُحَرَّمِ إِنَّمَا يَضُرُّ إِذَا كَانَتِ الْإِصَابَةُ لِغَيْرِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ لَهُ.

ولو رَمَى نحو خَنْزِيرٍ، أو حَجَرَ ظَنَّهُ صَيْدًا فَأَصَابَ صَيْدًا حَلًّا؛ لَأَنَّهُ قَصَدَ مُبَاحًا (أو رَمَى (سِرْبَ) بكسر أوله أي: قطع (ظباء)، أو نحو قَطَا (فَأَصَابَ واحدةً حَلًّا)؛ لَأَنَّهُ فِي الْأَوَّلَيْنِ أَزْهَقَهُ بِفِعْلِهِ، وَلَا عِتْبَارَ بِالْقَصْدِ، وَفِي الْأَخِيرَةِ قَصْدُهُ إجمالًا، أَمَّا بَفَتْحِهَا فَهُوَ الْإِبِلُ، وَمَا يُزْعَى مِنَ الْمَالِ (فَإِنْ قَصَدَ واحدةً) مِنَ السَّرْبِ (فَأَصَابَ غَيْرَهَا) مِنْهُ، أَوْ مِنْ سِرْبٍ آخَرَ (حَلًّا فِي الْأَصَحِّ)؛ لَأَنَّهُ قَصَدَ الصَّيْدَ فِي الْجُمْلَةِ، وَكَذَا لَوْ أُرْسِلَ كُلُّبًا عَلَى صَيْدٍ فَعَدَلَ لِغَيْرِهِ، وَلَوْ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْإِرْسَالِ كَمَا فِي السَّهْمِ، وَإِنْ ظَهَرَ لِلْكَلْبِ بَعْدَ إِزْسَالِهِ عَلَى مَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ لَكِنْ خَالَفَهُ جَمْعٌ فِيمَا إِذَا اسْتَدْبَرَ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِ، وَقَصَدَ آخَرَ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ لِمُعَانَدَتِهِ لِلصَّائِدِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ عُدُولُهُ لِقَوْتِ الْأَوَّلِ لَهُ لَمْ يُؤْثَرِ كَمَا لَوْ أَمْسَكَ صَيْدًا أُرْسِلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ عَنَّ لَهُ آخَرُ، وَلَوْ بَعْدَ الْإِرْسَالِ فَأَمْسَكَ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ أَنْ يُزِيلَهُ عَلَى صَيْدٍ، وَقَدْ وَجَدَ (فَلَوْ غَابَ عَنْهُ الْكَلْبُ) مَثَلًا (وَالصَّيْدُ) قَبْلَ أَنْ يَجْزَحَهُ الْكَلْبُ (ثُمَّ وَجَدَهُ مَيِّتًا حَرَمًا)، وَإِنْ كَانَ الْكَلْبُ مُلْطَخًا بِدَمٍ (عَلَى الصَّحِيحِ) لاحتِمَالِ مَوْتِهِ بِسَبَبِ آخَرَ، وَالدَّمُ مِنْ جَزَحٍ آخَرَ مَثَلًا، وَالتَّحْرِيمُ يُخْتَاطُ لَهُ؛ لَأَنَّهُ الْأَصْلُ هُنَا (وَأَنْ جَزَحَهُ) الْكَلْبُ، أَوْ أَصَابَهُ بِسَهْمٍ فَجَزَحَهُ جُزْحًا يُمَكِّنُ إِحَالَةَ الْمَوْتِ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُنْهَ لِجَزَعَةٍ مَذْبُوحِ (وَعَابَ) عَنْهُ (ثُمَّ وَجَدَهُ مَيِّتًا حَرَمًا فِي الْأَظْهَرِ) لِمَا ذَكَرَ، وَالثَّانِي يَحِلُّ، وَمَالٌ إِلَيْهِ فِي الرُّوضَةِ، وَصَحَّحَهُ، بَلْ صَوَّبَهُ فِي الْمَجْمُوعِ، وَاخْتَارَهُ فِي التَّصْحِيحِ، وَشَرَحَ مُسْلِمٌ قَالَ: وَثَبَّتْ فِيهِ أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ، وَلَمْ يَثْبُثْ فِي التَّحْرِيمِ شَيْءٌ، وَعَلَّقَ الشَّافِعِيُّ الْحِلَّ عَلَى صَحَّةِ الْحَدِيثِ

يَنْدَفِعُ تَوَقُّفُ السَّيِّدِ عُمَرَ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: لَأَنَّهُ قَصَدَ مُحَرَّمًا، وَاصْبَحَ فِيمَا إِذَا ظَنَّهُ حَيَوَانًا لَا يُؤْكَلُ لَا فِيمَا إِذَا ظَنَّهُ حَجَرًا فَلْيُحَرَّرْ أَه. وَقَدْ قَدَّمْنَا عَنِ الْمُغْنِيِّ، وَالثَّاهِيَةِ، وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَا يُصَرِّحُ بِعَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ ظَنِّهِ حَجَرًا، وَظَنِّهِ خَنْزِيرًا. قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَمَى نَحْوَ خَنْزِيرٍ (إِلَخ) هَذَا عَكْسُ مَا أَشَارَ الشَّارِحُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: لَا غَيْرَهُ كَمَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِيِّ، وَغَيْرِهِ. قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوَ قَطَا) بِكُسْرِ فَتْنَوَيْنِ جَمْعُ قَطَاةٍ بِالْفَتْحِ طَائِرٌ أَه. قَامُوسٌ. قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَيْنِ) أَيِ فِيمَا ظَنَّهُ حَجَرًا، أَوْ حَيَوَانًا لَا يُؤْكَلُ، وَقَوْلُهُ: بِالْقَصْدِ أَيِ: الظَّنِّ، وَقَوْلُهُ: وَفِي الْأَخِيرَةِ أَيِ: فِي سِرْبٍ نَحْوِ ظَبَاءٍ. قَوْلُهُ: (أَمَّا بِفَتْحِهَا) أَيِ: السَّيْنِ.

قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ قَصَدَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَهُوَ الْأَوْجَهُ إِلَى كَمَا لَوْ أَمْسَكَ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ ظَهَرَ أَيِ: الصَّيْدُ بَعْدَ إِزْسَالِهِ) مُعْتَمَدٌ أَه. ع ش. قَوْلُهُ: (لِمُعَانَدَتِهِ (إِلَخ) وَكَأَنَّ الْفَرْقَ أَنَّهُ بِالِاسْتِدْبَارِ أَغْرَضَ بِالْكَلْبَةِ عَمَّا أُرْسِلَ إِلَيْهِ صَاحِبُهُ بِخِلَافِ عَدَمِ الْإِسْتِدْبَارِ، فَإِنَّ الْحَاصِلَ مَعَهُ مُجَرَّدُ الْإِنْحِرَافِ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَغْدِلْ أَه. ع ش. قَوْلُهُ: (لَوْ كَانَ عُدُولُهُ (إِلَخ) أَيِ، وَلَوْ مَعَ الْإِسْتِدْبَارِ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ وَجَدَ) أَيِ: الْإِرْسَالُ عَلَى صَيْدٍ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ أَنْ يَجْزَحَهُ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الثَّاهِيَةِ. قَوْلُهُ: (جَزَحًا يُمَكِّنُ (إِلَخ) رَاجِعٌ لِلْمَثْنِ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُنْهَ (إِلَخ) فَإِنَّ أَتْيَاهُ إِلَيْهَا، فَيَحِلُّ قَطْعًا نِهَآةً، وَمُغْنِي.

قَوْلُ (سَنِ): (حَرَمٌ فِي الْأَظْهَرِ) وَقَدْ نَقَلَ فِي الْمُحَرَّرِ ذَلِكَ عَنِ الْجُمْهُورِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الْمُعْتَمَدُ كَمَا قَالَ الْبُلْقَيْنِيُّ أَه. نِهَآةً، وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ مِثْلُهُ. قَوْلُهُ: (وَعَلَّقَ الشَّافِعِيُّ الْحِلَّ عَلَى صَحَّةِ الْحَدِيثِ) أَيِ:

واعتَرَضَهُ الْبُلْقِينِي بِأَنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى الْأَوَّلِ، وَبِأَنَّهُ جَاءَ بِطُرُقٍ حَسَنَةٍ مَا يُقَيَّدُ تِلْكَ الْأَحَادِيثَ الْمُطْلَقَةَ بِأَنْ يَعْلَمَ أَيُّ: أَوْ يَظُنَّ ظَنًّا قَوِيًّا فِيمَا يَظْهَرُ أَنَّهُ قَتَلَهُ وَحْدَهُ، وَلَوْ وَجَدَهُ بِمَاءٍ، أَوْ فِيهِ أَثَرُ آخَرٍ كَصَدْمَةٍ، أَوْ بِجُرْحٍ حَرَمٍ جُزْأً.

فصل فيما يُمْلِكُ به الصَّيْدُ، وما يَتَّبَعُهُ

(يُمْلِكُ) لِغَيْرِ نَحْوِ مُحْرَمٍ، وَمُرْتَدٍّ، وَلِمُرْتَدٍّ عَادَ لِلْإِسْلَامِ (الصَّيْدُ) الَّذِي يَحِلُّ اصْطِيَادُهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَثَرُ مَلِكٍ بِإِبْطَالِ مَنَعَتِهِ، وَلَوْ حُكِمًا مَعَ الْقَضْدِ.....

وَقَدْ صَحَّتِ الْأَحَادِيثُ بِهِ، وَسَيَأْتِي الْجَوَابُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: وَبِأَنَّهُ جَاءَ إلَخ. □ قَوْلُهُ: (وَاعْتَرَضَهُ) أَيُّ: مَا اخْتَارَهُ التَّوَوُّيُّ فِي الْكُتُبِ الْمَذْكُورَةِ مِنَ الْحِلِّ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوَّلِ) أَيُّ: مَا فِي الْمَثْنِ مِنَ الْحُرْمَةِ. □ قَوْلُهُ: (تِلْكَ الْأَحَادِيثُ إلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَالتَّهْيِيقَةِ الرَّوَايَاتِ، وَيَذُلُّ عَلَى التَّخْرِيمِ فِي مَحَلِّ التَّزَاجِ انْتَهَى، وَهُوَ مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَيُّ: لَمْ يَظُنَّ أَنَّ سَهْمَهُ قَتَلَهُ اهـ. وَزَادَ الْأَوَّلُ فَتَحَرَّرَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ مَا فِي الْمَثْنِ، وَجَرَى عَلَيْهِ مُخْتَصَرُهُ اهـ. أَيُّ: الْمُنْهَجُ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ جُزْأً) أَيُّ: آخَرُ. (فَصْلٌ: فِيمَا يُمْلِكُ بِهِ الصَّيْدُ)

□ قَوْلُهُ: (وَمَا يَتَّبَعُهُ) أَيُّ: مِنْ قَوْلِهِ: (وَلَوْ تَحَوَّلَ حَمَامُهُ إلَخ) بُجَيْرِي. □ قَوْلُهُ (سَنِي): (يُمْلِكُ الصَّيْدُ) أَيُّ: وَلَوْ غَيْرَ مَأْكُولٍ عَ ش. □ قَوْلُهُ: (لِغَيْرِ نَحْوِ مُحْرَمٍ إلَخ) هَذَا الْجُلُّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ يُمْلِكُ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ، وَانْظُرْ مَا وَجَّهَ تَعْيِينَهُ مَعَ أَنَّ بِنَاءَهُ لِلْفَاعِلِ أَقْبَدُ مِنْ حَيْثُ تَقْصُّمُهُ التَّصُّ عَلَى الْمَالِكِ اهـ. رَشِيدِي أَيُّ: كَمَا جَرَى عَلَيْهِ الْمُغْنِيُّ. □ قَوْلُهُ: (لِغَيْرِ نَحْوِ مُحْرَمٍ، وَمُرْتَدٍّ) انْظُرْ مَا فَائِدَةُ لَفْظَةِ نَحْوِ الْمَزِيدَةِ عَلَى الْمُنْهَجِ، وَالتَّهْيِيقَةِ، وَالْمُغْنِيِّ عِبَارَةُ الْآخِرِ يُمْلِكُ الصَّائِدُ الصَّيْدَ غَيْرَ الْحَرَمِيِّ مُتَتَبِعًا كَانَ أَمْ لَا إِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ أَثَرُ مَلِكٍ، وَصَائِدُهُ غَيْرُ مُرْتَدٍّ، وَغَيْرُ مُرْتَدٍّ أَمَّا الصَّيْدُ الْحَرَمِيُّ، وَالصَّائِدُ الْمُحْرَمُ فَقَدْ سَبَقَ حُكْمُهُمَا فِي مُحْرَمَاتِ الْإِحْرَامِ، وَأَمَّا الْمُرْتَدُّ فَسَبَقَ فِي الرَّدَّةِ أَنَّ مِلْكَهُ مَوْقُوفٌ إِنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ مِنْ وَقْتِ الْأَخْذِ، وَإِلَّا فَهُوَ بَاقٍ عَلَى إِبَاحَتِهِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (أَيُّ: الَّذِي) إِلَى قَوْلِهِ: بِإِبْطَالِ فِي التَّهْيِيقَةِ، وَإِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ حُكِمًا فِي الْمُغْنِيِّ. □ قَوْلُهُ: (أَيُّ: الَّذِي يَحِلُّ اصْطِيَادُهُ إلَخ) وَمِنْ ذَلِكَ الْإِوْزُ الْعِرَاقِيُّ الْمَعْرُوفُ، فَيَحِلُّ اصْطِيَادُهُ، وَأَكْلُهُ، وَلَا عِزَّةٌ بِمَا اشْتَهَرَ عَلَى الْأَلْسِنَةِ مِنْ أَنَّ لَهُ مَلَكًَا مَعْرُوفِينَ؛ لِأَنَّهُ لَا عِزَّةَ بِذَلِكَ، وَبِتَقْدِيرِ صِحَّتِهِ، فَيَجُوزُ أَنَّ ذَلِكَ الْإِوْزَ مِنَ الْمُبَاحِ الَّذِي لَا مَالِكَ لَهُ، فَإِنْ وَجِدَ بِهِ عَلَامَةٌ تَدُلُّ عَلَى الْمَلِكِ كَحَضْبٍ، وَقَصَصٍ جَنَاحٍ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَقِطَةً كَثِيرَةً وَمَا يَوْجَدُ فِيهِ ذَلِكَ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (بِإِبْطَالِ مَنَعَتِهِ) أَيُّ: امْتِنَاعِهِ عَمَّنْ يُرِيدُهُ، وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِيُمْلِكُ فِي الْمَثْنِ.

□ قَوْلُهُ: (وَلَوْ حُكِمًا) كَضَبُهُ بِيَدِهِ، وَالْجَائِئِ لِمَضْيِقِ، وَتَغْشِيئِهِ فِي بَنَائِهِ، وَسَأَلْتَنِي الْحَوْضَ، وَالسَّفِينَةَ الْآتِيَتَيْنِ، وَأَمَّا الْإِبْطَالُ الْحِسِّيُّ فَكَجَرُّهُ بِمُدْقَفٍ، وَإِزْمَانِهِ. □ قَوْلُهُ: (مَعَ الْقَضْدِ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ وَقَعَ اتَّفَاقًا

(فَصْلٌ: يُمْلِكُ الصَّيْدُ بِضَبِّهِ إلَخ)

□ قَوْلُهُ: (وَلَوْ حُكِمًا مَعَ الْقَضْدِ) عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ فَصْلٌ يُمْلِكُ صَيْدٌ بِإِبْطَالِ مَنَعَتِهِ حِسًّا، أَوْ حُكْمًا قَضْدًا.

ويحصل ذلك (بضبطه) أي: الإنسان، ولو غير مُكَلَّفٍ نعم، إن لم يكن له نوعٌ تمييز، وأمره غيره فهو لذلك الغير؛ لأنه آلة له محضة (بيده) كسائر المباحات، وإن لم يقصد تملكه كأن أخذه لينظر إليه، فإن قصده لغيره الآذن له ملكه الغير (و) يملكه، وإن لم يضع يده عليه (بجرح مُدَقَّفٍ، وبإزمان، و) نحو (كسر جناح)، وقصه بحيث يعجز عن الطيران، والعدو جميعاً، أو بحيث يسهل لحوقه، وأخذه، ويعطشه بعد الجرح لا لعدم الماء، بل لعجزه عن وصوله

في ملكه، وقدَر عليه بتوخل أو غيره، ولم يقصده به فلا يملكه، ولا ما حاصل منه كئيش، وقرخ اه. شرح المنهج. قود: (ويحصل ذلك) أي: الإبطال.

قود (سني): (بضبطه) قد يتبادر أنه من إضافة المضدر إلى مفعوله، وحذف فاعله أي: ضبط الإنسان إياه، وتفسير الشارح قد يتبادر منه خلاف ذلك، وكأن الحامل عليه قول المصنف: (بيده)، وفيه أنه لا ينافي ما قلناه اه. سم. قود: (أي: الإنسان) إلى قوله: (ولو رجزه) في النهاية إلا قوله: (أو نصبها لا له)، وقوله: (بخلاف) إلى (أما). قود: (نعم إن لم يكن له نوع تمييز) أي، أو كان أعجمياً يعجز عن وجوب طاعة الأمير اه. ع ش. قود: (وأمره غيره إلخ)، وإن لم يأمره أحد فقصده له إن كان خراً، ولسيده إن كان قثاً، وأما إن كان مُمَيَّزاً، وأمره غيره، فإن قصده الأمير فالصيد له أي: للأمير، وإلا فلقبسه اه. بجريمي عبارة ع ش، ولو لم يأمره أحد أي: فملك ما وضع يده عليه، ولا يضر في ذلك عدم تمييزه اه.

قود (سني): (بيده) ومنه ما لو تعقل بنحو شبكة نصبها ثم أخذها الصياد بما فيها، وانفلت منها الصيد بعد أخذها فلا يزول ملكه عنه اه. ع ش. قود: (كسائر المباحات) إلى قوله: (وبإزماله) في المغني. قود: (يملكه إلخ) هذا الجمل لا يناسب لتقديره، ولا يحصل إلخ ولا لحمله يملك في المتن على بناء المجهول.

قود (سني): (مدقق) أي: مُسرعٌ للهلاك. قود: (بحيث يعجز عن الطيران، والعدو إلخ) أي: إن كان مما يمتنع بهما، وإلا فإبطال ما له منهما اه. مغني. قود: (بحيث يسهل لحوقه إلخ) قد يمثل به لقوله: أو حُكماً اه. سم. قود: (ويعطشه إلخ) عبارة المغني، ولو طرده فوقف إعياه، أو جرحه

اه. قال في شرحه، وخرج بقصداً ما لو وقع اتفاقاً في ملكه، وقدَر عليه بتوخل، أو غيره، ولم يقصده به فلا يملكه، ولا ما حصل منه كئيش، وقرخ اه. وقد يمثل لقوله، ولو حُكماً بمسألة الشبكة.

قود: (بضبطه) قد يتبادر أنه إن كان من إضافة المضدر إلى مفعوله، وحذف فاعله أي: ضبط الإنسان إياه، وتفسير الشارح قد يتبادر منه خلاف ذلك، وكأن الحامل عليه قوله بيده، وفيه أنه لا ينافي ما قلناه. قود: (أو بحيث يسهل لحوقه) قد يمثل به لقوله، أو حُكماً. قود: (ويعطشه بعد الجرح إلخ) عبارة الروض، أو جرحه فوقف عطشاً لعدم الماء أي: فلا يملكه لا عجزاً عن الوصول إلى الماء أي، بل يملكه. اه. ويُفرق بينه، وبين ما مر في أعلى الصفحة.

(وَبُوقِرْعِهِ) وَقَوْعًا لَا يَقْدِرُ مَعَهُ عَلَى الْخَلَاصِ (فِي شَبَكَةٍ)، وَلَوْ مَغْصُوبَةً (نَصَبَهَا) لِلصَّيْدِ كَمَا بِأَصْلِهِ، وَإِنْ غَابَ طَرِدَ إِلَيْهَا أَمْ لَا؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ بِذَلِكَ مُسْتَوْلِيًا عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يَنْصِبْهَا، أَوْ نَصَبَهَا لَا لَهُ أَمَّا إِذَا قَدَّرَ مَعَهُ عَلَى ذَلِكَ فَلَا يَمْلِكُهُ مَا دَامَ قَادِرًا فَمَنْ أَخَذَهُ مَلَكُهُ، وَيُرْسَالُ جَارِحَ عَلَيْهِ سَبْعًا كَانَ، أَوْ كَلْبًا، وَلَوْ غَيْرَ مُعْلَمٍ لَهُ عَلَيْهِ يَدٌ، وَلَوْ غَضَبًا فَأَمْسَكَهُ، وَزَالَ امْتِنَاعُهُ بِأَنْ لَمْ يَنْفَلِتْ مِنْهُ وَلَوْ زَجَرَهُ فُضُولِي فَوْقَ، ثُمَّ أَغْرَاهُ كَانَ مَا صَادَهُ لَهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ زَادَ عَدُوَّهُ بِإِغْرَائِهِ مِنْ غَيْرِ وَقُوفٍ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ مَا مَرَّ أَنْفًا فِي إِغْرَاءِ الْمَجُوسِيِّ بِنَاءً عَلَى الْحَرَمَةِ بِأَنَّهُ يُخْتَاطُ لَهَا (وَبِالْجَائِهِ إِلَى مَضِيْقٍ لَا يُفْلِتُ) بِضَمٍّ ثُمَّ كَسَرَ مِنْ أَفْلَتَنِي الشَّيْءُ، وَتَفَلَّتْ مِنِّي انْفَلَتَ (مِنْهُ)

فَوَقَفَ إِعْيَاءً، أَوْ جَرَحَهُ فَوَقَفَ عَطَشًا لِعَدَمِ الْمَاءِ لَمْ يَمْلِكْهُ حَتَّى يَأْخُذَهُ؛ لِأَنَّ وَقُوفَهُ فِي الْأَوَّلِ اسْتِرَاحَةٌ، وَهِيَ مُعِينَةٌ لَهُ عَلَى امْتِنَاعِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَفِي الثَّانِي لِعَدَمِ الْمَاءِ بِخِلَافِ مَا لَوْ جَرَحَهُ فَوَقَفَ عَطَشًا لِعَجْزِهِ عَنْ وَصُولِ الْمَاءِ، فَإِنَّهُ يَمْلِكُهُ؛ لِأَنَّ سَبَبَهُ الْجِرَاحَةَ اهـ. فَوَدَّ: (طَرِدَ إِلَيْهَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي سَوَاءً كَانَ حَاضِرًا أَمْ غَائِبًا طَرَدَهُ إِلَيْهَا طَارِدٌ أَمْ لَا اهـ. فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ يُعَدُّ بِذَلِكَ الْخ) فَإِنْ قِيلَ: لَوْ غَضَبَ عَبْدًا، وَأَمَرَهُ بِالصَّيْدِ كَانَ الصَّيْدُ لِمَالِكِ الْعَبْدِ بِخِلَافِهِ هُنَا أُجِيبَ بِأَنَّ لِلْعَبْدِ يَدًا فَمَا اسْتَوْلَى عَلَيْهِ دَخَلَ فِي مِلْكِ سَيِّدِهِ قَهْرًا وَاحْتِرَازًا بِقَوْلِهِ: نَصَبَهَا عَمَّا لَوْ وَقَعَتِ الشَّبَكَةُ مِنْ يَدِهِ بِلَا قَضْدٍ، وَتَعَقَّلَ بِهَا صَيْدٌ، فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ عَلَى الْأَصَحِّ اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يَنْصِبْهَا الْخ) أَي: فَلَا يَمْلِكُهُ، وَقِيَاسُ نِظَائِرِهِمَا أَنَّهُ يَصِيرُ أَحَقَّ بِهِ. فَوَدَّ: (أَوْ نَصَبَهَا لَهُ) فَإِنَّ مُجَرَّدَ نَصَبِهَا لَا يَكْفِي حَتَّى يَقْصِدَ نَصَبَهَا لِلصَّيْدِ اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا قَدَّرَ) أَي: الصَّيْدُ مَعَهُ أَي: الْوُقُوعُ عَلَى ذَلِكَ أَي: الْخَلَاصِ. فَوَدَّ: (فَلَا يَمْلِكُهُ الْخ) وَكَذَا لَا يَصِيرُ أَحَقَّ بِهِ فِيمَا يَظْهَرُ. فَوَدَّ: (فَمَنْ أَخَذَهُ مَلَكُهُ) وَيُصَدَّقُ فِي أَنَّهُ مَا صَارَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ بِمَا فَعَلَهُ الْأَوَّلُ اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (وَبِإِزْسَالِ الْخ) أَي: وَيَمْلِكُهُ بِإِزْسَالِ الْخ. فَوَدَّ: (فَأَمْسَكَ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي عَطْفِهِ. فَوَدَّ: (وَلَوْ زَجَرَهُ) أَي: بَعْدَ اسْتِزْسَالِهِ بِإِزْسَالِ صَاحِبِهِ، وَقَوْلُهُ: لَهُ أَي: لِلْفُضُولِيِّ. فَوَدَّ: (وَبَيْنَ مَا مَرَّ أَنْفًا) فِي شَرْحِ قَاغْرَاهُ صَاحِبُهُ الْخ. فَوَدَّ: (بِنَاءً عَلَى الْخَرَمَةِ) أَي: الْمَرْجُوحَةِ. فَوَدَّ (سَنِي): (لَا يُفْلِتُ مِنْهُ) وَإِنْ قَدَّرَ الصَّيْدُ عَلَى التَّفَلُّتِ لَمْ يَمْلِكْهُ الْمُلْجِئُ، وَلَوْ أَخَذَهُ غَيْرُهُ مَلَكَهُ اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (بِضَمٍّ) إِلَى قَوْلِهِ: عَلَى الْمُنْقُولِ فِي النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي.

فَوَدَّ: (وَبِالْجَائِهِ إِلَى مَضِيْقٍ الْخ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ، وَأَمَّا بِالْجَائِهِ إِلَى مَضِيْقٍ بِيَدِهِ لَا يَتَفَلَّتُ مِنْهُ كَبَيْتٍ، وَلَوْ مَغْصُوبًا. اهـ. وَفِي شَرْحِهِ عَنِ الْمَجْمُوعِ، وَلَوْ دَخَلَ صَيْدٌ دَارَ إِنْسَانٍ، وَقُلْنَا بِالْأَصَحِّ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ فَأَغْلَقَ أَجَنِّيَّ عَلَيْهِ لَمْ يَمْلِكْهُ صَاحِبُ الدَّارِ، وَلَا الْأَجَنِّيُّ؛ لِأَنَّهُ مُتَقَرَّرٌ لَمْ يَحْصُلِ الصَّيْدُ فِي يَدِهِ بِخِلَافِ مَنْ غَضَبَ شَبَكَةً، وَصَادَ بِهَا. اهـ. ثُمَّ قَالَ فِي الْعُبَابِ: وَأَمَّا بِإِغْلَاقِ ذِي الْيَدِ لَا غَيْرِهِ بَابَ الْبَيْتِ لِثَلَاثِ خُرُوجِ الْخ. اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَقَوْلُهُ: لِثَلَاثِ خُرُوجٍ هِيَ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ، وَالْمَجْمُوعِ، وَغَيْرِهِمَا، وَعِبَارَةُ ابْنِ الرَّفْعَةِ، وَغَيْرِهِ فَيُغْلَقُ عَلَيْهِ الْبَابُ قَاصِدًا تَمْلِكُهُ فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ تَمْلِكُهُ لَمْ يَمْلِكْهُ، أَمَّا غَيْرُ ذِي الْيَدِ بَانَ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ يَدٌ، وَلَوْ بَعْضُ فَلَا يُفِيدُ إِغْلَاقَهُ شَيْئًا فَلَا يَمْلِكُهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا. اهـ. فَعِلِمُ أَنَّ إِغْلَاقَ الْأَجَنِّيِّ

كبييت، أو بُرْج أُغْلِقَ بَابُهُ عَلَيْهِ، ولو مَغْصُوبًا؛ لَأَنَّهُ صَارَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ، وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ: مَضِيْقٌ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُمَكِّنَهُ أَخْذَهُ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ كَلْفَةٍ، وَبَتْعَشِيْشِهِ فِي بِنَائِهِ الَّذِي قَصَدَهُ لَهُ كِدَارٍ، أَوْ بُرْجٍ فَيَمْلِكُ بَيْضَهُ، وَفَرْخَهُ، وَكَذَا هُوَ عَلَى الْمَنْقُولِ الْمُعْتَمِدِ، بَلْ حَكَى جَمْعَ الْقَطْعِ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ لَهُ لَمْ يَمْلِكْ وَاحِدًا مِنَ الثَّلَاثَةِ لَكِنَّهُ يَصِيرُ أَحَقُّ بِهِ، أَمَّا مَا عَلَيْهِ أَثَرُ مَلِكٍ كَوَسْمٍ، وَقَصِّ جَنَاحٍ، وَخَضْبٍ، وَقُرْطٍ فَهُوَ لَقَطَةٌ، وَكَذَا دُرَّةٌ، وَجَدَهَا بِسَمَكَةٍ اصْطَادَهَا، وَهِيَ مَثْقُوبَةٌ، وَإِلَّا

■ قَوْلُهُ: (أُغْلِقَ بَابُهُ عَلَيْهِ) أَي: مَنْ لَهُ يَدٌ عَلَى الْبَيْتِ لَا مَنْ لَا يَدَ لَهُ عَلَيْهِ اهـ. نِهَایَةُ عِبَارَةٍ سَمِ عِبَارَةُ الْعُبَابِ، وَأَمَّا بِالْجَائِئِ إِلَى مَضِيْقٍ بِيَدِهِ لَا يُنْقَلِثُ مِنْهُ كَبَيْتٌ، وَلَوْ مَغْصُوبًا اهـ. وَفِي شَرْحِهِ عَنِ الْمَجْمُوعِ، وَلَوْ دَخَلَ صَيْدٌ دَارَ إِنْسَانٍ، وَقُلْنَا بِالْأَصَحِّ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ فَأَغْلَقَ عَلَيْهِ أَجْنَبِيٌّ لَمْ يَمْلِكْهُ صَاحِبُ الدَّارِ، وَلَا الْأَجْنَبِيُّ، ثُمَّ قَالَ فِي الْعُبَابِ: وَأَمَّا بِإِغْلَاقِ ذِي الْيَدِ لَا غَيْرِهِ بَابَ الْبَيْتِ لِثَلَاثٍ يَخْرُجُ اهـ. وَفِي شَرْحِهِ قَوْلُهُ: لِثَلَاثٍ يَخْرُجُ هِيَ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ، وَالْمَجْمُوعِ، وَغَيْرِهِمَا، وَعِبَارَةُ ابْنِ الرُّفْعَةِ فَيُغْلَقُ عَلَيْهِ الْبَابُ قَاصِدًا تَمْلِكُهُ، فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ تَمْلِكُهُ لَمْ يَمْلِكْهُ أَمَّا غَيْرُ ذِي الْيَدِ بَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ يَدٌ، وَلَوْ بَعْضُ فَلَا يُقِيدُ إِغْلَاقَهُ شَيْئًا فَلَا يَمْلِكُهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا اهـ. فَعُلِمَ أَنَّ إِغْلَاقَ الْأَجْنَبِيِّ بَابَ الدَّارِ إِنْ كَانَ مَعَ كَوْنِ الدَّارِ فِي يَدِهِ، وَلَوْ بَعْضُ أَفَادَ الْمَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا اهـ. بِحَذْفِ. ■ قَوْلُهُ: (الَّذِي قَصَدَهُ لَهُ) أَي: وَاعْتِيدَ الْإِضْطِيَاذَ بِهِ اهـ. نِهَایَةُ، وَأَقْرَهُ سَمِ، وَعَ شِ وَرُشَيْدِيٍّ، وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُهُ، وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ.

■ قَوْلُهُ: (وَكَذَا هُوَ) أَي: الصَّيْدُ. ■ قَوْلُهُ: (عَلَى الْمَنْقُولِ الْمُعْتَمِدِ) أَي: خِلَافًا لِلْجَوَاهِرِ، وَالْعُبَابِ عِبَارَةُ الْبَجَرِيِّ، ثُمَّ الْمَمْلُوكُ بِهَذَا الطَّرِيقِ أَي: التَّعْشِيشُ إِنَّمَا هُوَ الْبَيْضُ، وَالْفَرْخُ كَمَا صَرَّحَ فِي الْجَوَاهِرِ، وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ، وَمَنْ بَنَى بِنَاءً لِيُعْشَشَ فِيهِ الطَّيْرُ فَعَشَّشَ فِيهِ مَلَكٌ بَيْضَهُ، وَفَرْخَهُ لَا هُوَ انْتَهَتْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُزَلْ مَتْنَةُ الطَّائِرِ لَا حِسًّا، وَلَا حُكْمًا بِمُجَرَّدِ التَّعْشِيشِ سَمِ، وَقَضِيَّةُ الْحَاوِي مَلِكُ الطَّائِرِ أَيْضًا، وَأَخَذَ بِهِ الْقَوْنُوِّيُّ، وَهُوَ ظَاهِرُ الرُّوضِ، وَاعْتَمَدَهُ الطَّبْلَاوِيُّ، وَكَذَا مَرَبْرُطٌ أَنَّ يَقْصِدَ بِالْبِنَاءِ تَعْشِيشَهُ، وَأَنْ يُعْتَادَ الْبِنَاءُ لِلتَّعْشِيشِ اهـ. بِحَذْفِ. ■ قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ يَصِيرُ أَحَقُّ بِهِ) أَي: فَيَخْرُجُ عَلَى غَيْرِهِ أَخْذَهُ لَكِنَّهُ يَمْلِكُهُ. ■ قَوْلُهُ: (أَمَّا مَا عَلَيْهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَمَتَى مَلَكُهُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَعُلِمَ إِلَى، وَأَنَّ السَّفِينَةَ. ■ قَوْلُهُ: (أَمَّا مَا عَلَيْهِ أَثَرُ مَلِكٍ الْخ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِهِ: وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَثَرُ مَلِكٍ. ■ قَوْلُهُ: (فَهُوَ لَقَطَةٌ) أَوْ ضَالَّةٌ اهـ. مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (وَكَذَا دُرَّةُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ.

(فَرْغَ): الدَّرَّةُ الَّتِي تَوْجَدُ فِي السَّمَكَةِ غَيْرَ مَثْقُوبَةٍ مَلِكٌ لِلصَّيَادِ إِنْ لَمْ يَبِعِ السَّمَكَةَ، وَلِلْمُشْتَرِي إِنْ بَاعَهَا تَبَعًا لَهَا قَالَ فِي الرُّوضَةِ: كَذَا فِي التَّهْذِيبِ، وَيُشَبِّهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا فِي الثَّانِيَةِ لِلصَّيَادِ أَيْضًا كَالْكَنْزِ الْمَوْجُودِ فِي الْأَرْضِ يَكُونُ لِمُحِبِّهَا، وَمَا بَحَثَهُ هُوَ مَا جَزَمَ بِهِ الْإِمَامُ وَالْمَاوَزْدِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، فَإِنْ كَانَتْ

بَابَ الدَّارِ إِنْ كَانَ مَعَ كَوْنِ الدَّارِ فِي يَدِهِ، وَلَوْ بَعْضُ أَفَادَ الْمَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا، وَأَنْ مُرَادَ الْعُبَابِ بِالْيَدِ فِي الْعِبَارَةِ الثَّانِيَةِ مَا يَشْمَلُ يَدَ الْغَاصِبِ. ■ قَوْلُهُ: (وَبَتْعَشِيْشِهِ فِي بِنَائِهِ الَّذِي قَصَدَهُ لَهُ)، وَاعْتِيدَ الْإِضْطِيَاذَ لَهُ م

فله قال ابن الرِّفْعَةِ: عن الماوردي إن صادها من بحر الجوهر أي: وإلا فهي لِقَطَةٌ أيضًا، وإذا حَكِمَ بآنها له لم تَنْتَقِلْ عنه ببيع السَّمَكَةِ جاهلاً بها كبيع دارٍ أحياءها، وبها كثر جهله، فإنه له هذا حاصلُ المعتمد في ذلك، وإن أوهمت عبارة غير واحدٍ خلافه، ولو دخل سمكٌ حوضه، ولو مغصوبًا فسده بسدٍ منفذه، ومنعه الخروج منه ملكه إن صَغُرَ بحيث يُمكنُ تناول ما فيه باليد، وإلا صار أحقُّ به فيحرُمُ على غيره صَيْدُهُ لِكُنْه يملكه.

(ولو، وقع صَيْدٌ في ملكه) اتفاقًا، أو بما يحلُّ له الانتفاع به، ولو بعاريَّة كسفينية كبيرة (وصار مقدورًا عليه بتحويل، وغيره) صار أحقُّ به فيحرُمُ على غيره أخذه لِكُنْه يملكه، وإنما (لم يملكه) مَنْ وَقَعَ في نحو ملكه (في الأصح)؛ لأنَّ مثلَ هذا لا يَقْصَدُ به الاصطياذ نعم، إن قصَدَ بسقي

مُتَقَوِّية فَلِلْبَائِعِ إن ادَّعَاها، فَإِنْ لم يَكُنْ يَبِيعُ، أو كان، وَلَمْ يَدَّعِها البائعُ فَلِلْقَطَّةِ، وَقَيَّدَ الماوردي ما ذَكَرَ بما إذا صادها من بحر الجوهر، وإلا فلا يَمْلِكُها بل تكونُ لِقَطَةً اهـ. وقوله: فَلِلْبَائِعِ إن ادَّعَاها إلخ كذا في النهاية، وقال ع ش أي: وإن لم تكن لاثقة به، وَيَعُدُّ مِلْكُهُ لِمِلْكِهَا اهـ. □ قوله: (مُتَقَوِّية) أي: مثلاً:

□ قوله: (وإلا) أي: إن لم تكن مُتَقَوِّية. □ قوله: (فَلَهُ) أي: الصائِد. □ قوله: (إن صادها إلخ) جَزَمَ به النهاية بلا عَزْوٍ. □ قوله: (من بحر الجواهر) وَيَنْبَغِي، أو من غيره لكن عُلِمَ خُرُوجُهَا مِنْ بَحْرِ الجواهرِ عبارة ع ش قوله: من بحر الجواهر مَجْرَدُ تَصْوِيرٍ اهـ. □ قوله: (لَمْ تَنْتَقِلْ عنه إلخ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي كما مرَّ، وخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ والشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ عبارة سم قوله: لم تَنْتَقِلْ عنه إلخ هو ما بَحَثَهُ الشَّيْخَانِ، وَجَزَمَ به الإمامُ والماورديُّ والرَّوْيَانِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، والذي في التَّهْدِيبِ، وَجَزَمَ به في الرَّوْضِ أَنَّهَا لِلْمُشْتَرِي، وقال شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ إِنَّهُ الْمُعْتَمَدُ؛ لِأَنَّهَا كَفَضْلَاتِ السَّمَكَةِ بِخِلَافِ الْكَثْرِ اهـ. □ قوله: (ولو دخل) إلى قوله: وَعُلِمَ فِي النَّهْيَةِ. □ قوله: (ولو دخل سمكٌ) يَغْنِي: تَسَبَّبَ فِي إِدْخَالِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ. ع ش.

□ قوله: (حوضه) أي: الحوض الذي يَبِيدُ. □ قوله: (وإلا إلخ) أي: بَأَنَّ كَانَ كَبِيرًا لَا يُمكنُ أَنْ يَتَنَاوَلَ ما فيه إِلَّا بِجَهْدٍ، وَتَعَبٍ، أو إلقاء شَبَكَةٍ فِي المَاءِ لَمْ يَمْلِكْ به، وَلَكِنْ صَارَ إلخ مُغْنِي، وَنَهْيَةٌ. □ قوله: (فَيَحْرُمُ على غيره إلخ) أي: بِغَيْرِ إِذْنِهِ نَهْيَةٌ، وَمُغْنِي. □ قوله: (أو بما يحلُّ إلخ) عبارة الْمُغْنِي، أو مُسْتَأْجَرٌ لَهُ، أو مُعَارٍ، أو مَغْصُوبٌ تَحْتَ يَدِ الْغَاصِبِ اهـ.

□ قول (سني) (وغيره) الواوُ بِمَعْنَى، أو. □ قوله: (لِكُنْه) أي: الْغَيْرِ. □ قوله: (لا يَقْصَدُ به الإصطياذ) أي: والقصدُ مَرْعِيٌّ فِي التَّمَلُّكِ نَهْيَةٌ، وَمُغْنِي. □ قوله: (نعم إن قَصَدَ إلخ) عبارة النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِي، وَمَحَلُّ ما

□ قوله: (وإذا حَكِمَ بآنها لم تَنْتَقِلْ عنه ببيع السَّمَكَةِ جاهلاً بها) فَإِنْ كَانَتْ مُتَقَوِّية فَلِلْبَائِعِ إن ادَّعَاها، وإلا فَلِلْقَطَّةِ م ر. □ قوله: (لَمْ تَنْتَقِلْ عنه) هو ما بَحَثَهُ الشَّيْخَانِ، وَجَزَمَ به الإمامُ والماورديُّ والرَّوْيَانِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، والذي في التَّهْدِيبِ، وَجَزَمَ به في الرَّوْضِ أَنَّهَا لِلْمُشْتَرِي، وقال شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ إِنَّهُ الْمُعْتَمَدُ؛ لِأَنَّهَا كَفَضْلَاتِ السَّمَكَةِ بِخِلَافِ الْكَثْرِ. □ قوله: (نعم إن قَصَدَ بِسُقِي الأَرْضِ إلخ) على هذا يُحْمَلُ ما نَقَلَهُ فِي الرَّوْضَةِ هُنَا عَنِ الإمامِ، وَغَيْرِهِ م ر.

الأرض، ولو مغصوبة تَوَحَّلَ الصَّيْدُ بها فتَوَحَّلَ، وصار لا يقدِرُ على الخلاص منها ملكه على المعتمد من تناقضٍ لهما فيه، ومَحَلُّهُ إِنْ كَانَتْ مِمَّا يُقْصَدُ بها ذلك عادةً، وَعِلْمٌ مِمَّا قُرِئَتْهُ أَنَّ الغصبَ يُنافي التَّحْجِيرَ لا المِلْكَ فتَقْيِيدُهُ بملكه قَيْدٌ لِلتَّحْجِيرِ المَطْوِيِّ، أو للخلاف، وَأَنَّ السَّفِينَةَ إِنْ أُعِدَّتْ لِلإِصْطِيَادِ بها وَأَزَالَ الْوُقُوعُ فيها امتناعُ الصَّيْدِ، وَصُغُرَتْ بِحَيْثُ يَسْهُلُ أَخْذُهُ منها مَلِكُهُ مَنْ هِيَ بِيَدِهِ، ولو غاصبًا بِمَجْرَدِ وَقُوعِهِ فيها فيما يظهر (ومتى ملكه لم يَزُلْ ملكه بالفلاحة)، وَمَنْ أَخْذَهُ لَزِمَهُ رَدُّهُ لَهُ، وَإِنْ تَوَحَّشَ نَعَمْ، إِنْ قَطَعَ الشَّبَكَةَ هو لا غيره، وانْفَلَتَ منها صار مُباحًا، وملكه مَنْ أَخْذَهُ كما صَحَّحَهُ في المجموع، وكذا لو أَفْلَتَهُ الْكَلْبُ، ولو بعد إِذْرَاكَ صَاحِبِهِ، وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ بَانَ بِذَلِكَ عَجْزُهُ عنه فلم يتَحَقَّقْ زَوَالُ امتناعه، ثُمَّ رَأَيْتَهُمْ صَرَحُوا بِنَحْوِ ذَلِكَ، وَلَا أَثَرَ لِقَطْعِهَا بِنَفْسِهَا، وَلَوْ ذَهَبَ بِهَا، وَبَقِيَ على امتناعه بَأَنَّهُ يَعْدُو، وَيَمْتَنِعُ بِهَا فهو على إباحته، وإلا فِلِصَاحِبِهَا، ولو سَعَى خَلْفَ صَيْدٍ فَوَقَّفَ إِعْيَاءَ لم يملكه حتى يأخُذَهُ (وكذا لا يَزُولُ) ملكه (بِرِسَالِ المَالِكِ) الْمُطْلَقِ التَّصَرُّفِ (له في الأصح) كما لو سَبَبَ بِهِمَّتَهُ،

ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ما لم يَقْصِدْ به الإِصْطِيَادَ، فَإِنْ قَصَدَ به، واعتد ذلك ملكه، وعليه يُحْمَلُ ما نَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ هنا في الرُّوضَةِ عَنِ الإمام، وغيره، وَإِنْ لم يُعْتَدِ الإِصْطِيَادَ به فلا، وعليه يُحْمَلُ ما نَقَلَهُ في إحياء المواتِ عَنِ الإمام أيضًا هـ. قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ) أَي: الْمُعْتَمَدُ. قَوْلُهُ: (أَنَّ الْغُصْبَ يُنَافِي التَّحْجِيرَ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي، وَلِما قَدَّمَهُ الشَّارِحُ آتِفًا فِي سَمَكِ الْحَوْضِ. قَوْلُهُ: (لِلتَّحْجِيرِ المَطْوِيِّ) أَي: الْمَذْكُورِ بِقَوْلِ الشَّارِحِ: صَارَ أَحَقُّ بِهِ هـ. سَم. قَوْلُهُ: (وَأَنَّ السَّفِينَةَ إلخ) وَلَوْ حَفَرَ حُفْرَةً، وَوَقَعَ فِيهَا صَيْدٌ مَلِكُهُ إِنْ كَانَ الْحَفَرُ لِلصَّيْدِ، وَالْأَفْلا هـ. مُغْنِي.

قَوْلُ (لَسِي): (لَمْ يَزُلْ مَلِكُهُ) أَي: كما لو أَبَقَ الْعَبْدُ، أَوْ شَرَدَتِ الْبَيْهْمَةُ هـ. مَعْنَى. قَوْلُهُ: (وَمَنْ أَخْذَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَقَطُّ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَكَذَا) إِلَى (وَلَوْ ذَهَبَ)، وَإِلَى قَوْلِهِ: (إِنْ عَلِمَ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (كما صَحَّحَهُ في المجموع)، وَقَوْلُهُ: (وَيُوجِبُهُ) إِلَى (وَلَوْ ذَهَبَ). قَوْلُهُ: (وَمَنْ أَخْذَهُ إلخ) الْأَوَّلَى التَّفْرِيعُ كما فِي الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (هو لا غيره) أَي: الصَّيْدُ، فَإِنْ قَطَعَهَا غَيْرُهُ فَاَنْفَلَتَ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى مِلْكِ صَاحِبِهَا فلا يَمْلِكُهُ غَيْرُهُ نِهَايَةً، وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (عَجْزُهُ) أَي: الْكَلْبُ عَنْهُ أَي: الصَّيْدُ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ ذَهَبَ إلخ) الْأَوَّلَى التَّفْرِيعُ كما فِي النِّهَايَةِ.

قَوْلُ (لَسِي): (وَكَذَا بِإِزْسَالِ الْمَلِكِ إلخ) سَوَاءٌ قَصَدَ بِذَلِكَ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَمْ لَا نِهَايَةً، وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (كما لو سَبَبَ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي؛ لِأَنَّ رَفْعَ الْيَدِ لَا يَقْتَضِي زَوَالَ الْمِلْكِ كما لو سَبَبَ إلخ وَزَادَ الثَّانِي فَلَيْسَ لغيره أَنْ يَصِيدَهُ إِذَا عَرَفَهُ هـ.

قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ إِنْ كَانَتْ مِمَّا يُقْصَدُ بها ذلك عادةً) بِخِلَافِ ما إِذَا لم يُعْتَدِ الإِصْطِيَادَ بِذَلِكَ، وعليه يُحْمَلُ ما نَقَلَهُ فِي الرُّوضَةِ عَنِ الإمام فِي إحياء المواتِ م ر. قَوْلُهُ: (فَتَقْيِيدُهُ بِملكه قَيْدٌ لِلتَّحْجِيرِ المَطْوِيِّ) الْمَذْكُورِ بِقَوْلِ الشَّارِحِ: (صَارَ أَحَقُّ بِهِ).

بل لا يجوز ذلك؛ لأنه يُشبه سوائب الجاهلية نعم، إن قال عند إرساله: أبحته لِمَنْ يأخذه أبيع لأخذه أكله فقط كالصيف إن علم بقول المالك ذلك، وأما بحث شيخنا أن له إطعام غيره فيبني حملهُ على ما إذا علم رضا مُبيحه بذلك، أو على أن أكل الثاني له إنما استفادته من قول المالك ذلك لكن يُشترط على هذا علم الثاني بذلك القول، أو أعتقته لم يبيع ذلك، أما غير مُطلق التصرف كمكاتب لم يَأْذَن له سيده فلا يزول بإرساله قطعاً، ومَرَّ أن مَنْ أحرَمَ، وبملكه صيد زال ملكه عنه فيلزمه إرساله، واستثنى الزركشي ما إذا خشي على وليد له لم يصيد، أو

قوله: (لأنه يُشبه الخ)؛ ولأنه قد يَحْتَطِّط بالمباح قيصاد نهاية، ومُعني أي: وهو يُؤدِّي إلى الاستيلاء على ملك الغير بغير إذنه اه. ع ش. قوله: (نعم إن قال الخ) عبارة النهاية، ومحل حرمة الإرسال ما لم يقل مُرسِلُه أبحتهُ، فإن قال ذلك، وهو مُطلق التصرف، وإن لم يقل لِمَنْ يأخذه حل لِمَنْ أخذه أكله بلا ضمان، ولا يَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ فيه ببيع، ونحوه، ولا بإطعام غيره منه خلافاً لما بَحَثَهُ بعض المتأخرين اه. يعني: شَنِخ الإسلام، ووافقهُ الْمُعْنِي، وسَمَّ عبارة الأول، ولو قال مُطلق التصرف عند إرساله أبحتهُ لِمَنْ يأخذه، أو أبحتهُ فقط كما بَحَثَهُ شَنِخنا حل لِمَنْ أخذه أكله بلا ضمان، وله إطعام غيره منه كما بَحَثَهُ شَنِخنا أيضاً، ولا يَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ فيه ببيع، ونحوه، وهل يحل إرساله في هذه الحالة، أو لا لم أر مَنْ ذَكَرَهُ لكن أَتَى شَنِخِي بالأول اه. وعبارة الثاني قوله: أكله قال في شرح الرُّوض، وكذا إطعام غيره منه فيما يَظْهَرُ اه. وأقول هو وجيه جداً؛ لأنَّ غيره كان يجوز له أخذه، وأكله فأَيُّ مانع من إطعامه، وإن خالف في ذلك م ر اه. وعبارة ع ش، ويتبعني أن مثل الأخذ عياله فلهم الأكل منه فيما يَظْهَرُ، فإن كان غير مأكول، فَيَتَّبَعُنِي أن لِمَنْ أخذه الإنفَاع به من الوجه الذي جَرَتْ العادة بالإنفَاع به منه، وخَرَجَ بأكله أكل ما تَوَلَّدَ منه فلا يجوز؛ لأنَّ الإباحة لم تَتَنَاولْهُ فَيُرسِلُهُ لِمَنْ يأخذه اه. وقوله: وخَرَجَ بأكله الخ فيه، وقفة. قوله: (أما غير مُطلق التصرف الخ) عبارة المُعْنِي، ومحل الخلاف في المالك مُطلق التصرف، وأما الصبي، والمجنون، والمخجور عليه بسفوه، أو قلَس، والمكاتب الذي لم يَأْذَن له سيده فلا يزول ملكه عنه قطعاً اه. قوله: (ومر) إلى قوله: وقوله: في النهاية إلا ما سَأَبَّه عليه. قوله: (ومر أن مَنْ أحرَم الخ) أي: فلا حاجة إلى استثنائه. قوله: (واستثنى) إلى قوله: وقوله: في المُعْنِي إلا ما سَأَبَّه عليه. قوله: (واستثنى الزركشي ما إذا الخ) عبارة النهاية، ويُستثنى من عَدَمِ الجواز ما إذا الخ.

قوله: (نعم إن قال الخ) هل الإرسال مع هذا القول جائز فيه نظراً. م ر. قوله: (أبحت لِمَنْ يأخذه) وكذا أبحتهُ فقط فيما يَظْهَرُ برُئُوسِي، وم ر. قوله: (أبيع لأخذه أكله)، ولا يَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ فيه ببيع، ونحوه، ولا بإطعام غيره منه خلافاً لما بَحَثَهُ بعض المتأخرين م ر. قوله: (أكله فقط) أي: فلا يَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ فيه كما قاله في الرُّوض ببيع، أو غيره، وقوله: أكله قال في شرح الرُّوض: وكذا إطعام غيره منه فيما يَظْهَرُ. اه. وأقول هو وجيه جداً؛ لأنَّ غيره كان يجوز له أخذه، وأكله فأَيُّ مانع من إطعامه، وإن خالف في ذلك م ر. قوله: (واستثنى الزركشي) أي: من عَدَمِ جَوَازِ الإرسال قوله: وَيَحْرُمُ حَبْسُ شَيْءٍ

علي أم، ولید صاده دونها إحدیث «الغزاة التي أطلقها النبي ﷺ لأولادها لما استجارت به في الأولى»، وحديث «الحُمرة التي أخذ فرخها فجاءت إليه تفرش فأمر برُدِّهما إليها في الثانية» قال: وهما صحیحان فيجب الإفلات حينئذ فيهما أي: إلا أن يُراد ذبح الولد المأكول وقوله: صحیحان غیر صحیح، فإن حديث الغزاة ضعيف من سائر طرقه، ولعله أخذ في الخادم من اجتماع طرقه قوله: أنه حسن ثم رأيت الحافظ ابن كثير قال: لا أصل له، ومن نسبه للنبي ﷺ فقد كذب، وغيره رد عليه بأنه ورد في الجملة في عدة أحاديث يتقوى بعضها ببعض، وأما الحُمرة، وهي بضم المَهْمَلَة فيتم مُشَدَّدة، وقد تُخَفَّف طائر كالْمُضْفُور فحديثها صححه الحاكم، وفيه التعبير بفرخها، وبأنه ﷺ قال: «رُده رُده» رَحْمَةً لها، وكذا عبَّر بالفرخ بالإفراد الترمذي وابن ماجه، وفي رواية الطيالسي يئضها قال الدميري، وجكمة الأمر بالرد احتمال إحرار الآخذ، أو أنها لما استجارت به أجازها، أو كان الإرسال في هذه الحالة واجباً. اهـ. وما قاله آخرًا يوافق ما قاله الزركشي قال: ومن معه طير، أو غيره، ولم يجد ما يذبحه به، ولا ما يُطعمه إياه يلزمه إرساله أيضًا، ويحل إرسال مُعتاد العود، ويجب على احتمال إرسال ما نُهي عن قتله كالخُطاف، والهُذُود؛ لأنه لما حُرِّم التَّعَرُّض له بالاصطياد حُرِّم حبسه كصيد الحرم، ويحرم حبس شيء من الفوايق الخمس على وجه الاقتناء، ويحل حبس ما يُنتفع بصوته، أو لونه. اهـ. مُلَخَّصًا، وبما ذكره آخرًا يُقَيِّد احتمالَه في نحو الخُطاف بأن يكون

قوله: (في الأولى) أي: صيد الأم دون الولد. قوله: (تفرش) يعني: تقرب من الأرض، وتزفر بجناحها. اهـ. ع ش. قوله: (في الثانية) أي: صيد الولد دون أمه. قوله: (قال: وهما صحیحان إلخ) عبارة المُعْنَى، والحديثان صحیحان بآية على ذلك الزركشي: ومحل الوجوب كما قال شيخنا في صيد الولد أن لا يكون مأكولاً، وإلا، فيجوز ذبحه. اهـ. وعبارة النهاية، والحديثان صحیحان لكن نقل الحافظ السخاوي عن ابن كثير أنه لا أصل له، وأن من نسبه إلى النبي ﷺ فقد كذب، ثم قال الحافظ: إنه ورد في عدة أحاديث يقوى بعضها ببعض. اهـ. قوله: (وفيه) أي: صحيح الحاكم. قوله: (بفرخها) أي: بالإفراد. قوله: (في هذه الحالة) أي: تفرق الولد عن أمه بصيد أحدهما دون الآخر. قوله: (وما قاله آخرًا) وهو قول الدميري، أو كان الإرسال إلخ وقوله: ما قاله الزركشي أي: من استثناء ما إذا خشي على وليد صيدت أمه دونه أو على أم صيد ولدها دونها. قوله: (قال) أي: الدميري.

قوله: (كالخُطاف) بضم الخاء، وتشديد الطاء، ويسمى زُور الهندي، ويُعرف عند الناس بَعْضُفُور الجنة؛ لأنه زهد فيما بأيديهم طائر أسود الظهر أبيض البطن يأوي البيوت في الربيع. اهـ. مُعْنَى.

قوله: (على وجه الاقتناء) أخرج غيره. اهـ. سم. قوله: (وبما ذكره آخرًا) وهو قول الدميري، ويحل حبس ما يُنتفع إلخ.

حَبْسُهُ لَا لِنَحْوِ صَوْتِهِ فَرَعٌ يَزُولُ مَلِكُهُ بِالْإِعْرَاضِ عَنْ نَحْوِ كِسْرَةِ خُبْزٍ مِنْ رَشِيدٍ، وَعَنْ سَنَابِلِ الْحَصَادِينَ، وَبُرَادَةِ الْحَدَّادِينَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُعْرِضُ عَنْهُ عَادَةً فَيَمْلِكُهُ آخِذُهُ، وَيَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ أَخْذًا بظَاهِرِ أَحْوَالِ السَّلَفِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الزَّكَاةُ، وَغَيْرُهُ مُسَامَحَةً بِذَلِكَ لِحَقَارَتِهِ عَادَةً لَكِنْ بَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ، وَمَنْ تَبِعَهُ التَّقْيِيدُ بِمَا لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ؛ لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ السَّنَابِلِ، وَالْمَالِكِ مَأْمُورٌ بِجَمْعِهَا، وَإِخْرَاجِ نَصِيبِ الْمُسْتَحَقِّينَ مِنْهَا؛ إِذْ لَا يَحِلُّ لَهُ التَّصَرُّفُ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا كَالشَّرِيكِ فِي الْمَشْتَرَكِ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ فَلَا يَصَحُّ إِعْرَاضُهُ قَالَ: وَلَقُلَّ الْجَوَازُ مُحْمُولٌ عَلَى مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ، أَوْ عَلَى مَا إِذَا زَادَتْ أَجْرُهُ جَمْعُهَا عَلَى مَا يُؤْخَذُ مِنْهَا. ا هـ. وَمَرُّ فِي زَكَاةِ الثَّبَاتِ عَنْ مُجَلِّي، وَغَيْرِهِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ فَرَاغَهُ نَعَمْ، مَحَلُّ جَوَازِ أَخْذِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا لَمْ تَدُلْ قَرِينَةً مِنَ الْمَالِكِ عَلَى عَدَمِ رِضَاهِ كَأَنْ، وَكُلَّ مَنْ يَلْقُطُهُ لَهُ، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مَالَ الْمَخْجُورِ لَا يُمْلِكُ مِنْهُ شَيْءٌ بِذَلِكَ؛ إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ إِعْرَاضٌ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي الرُّوْحِيَةِ فِي اللَّقْطَةِ نَقَلَ عَنِ الْمُتَوَلَّى، وَأَقْرَبَهُ أَنَّ مَحَلَّ جُلِّ التَّقَاطُ السَّنَابِلِ إِنْ لَمْ يَشُقَّ عَلَى الْمَالِكِ، وَعِبَارَةُ الْمُتَوَلَّى، وَإِنْ كَانَ الْمَالِكُ يَلْتَقِطُهُ، وَيَتَقَلُّ عَلَيْهِ التَّقَاطُ النَّاسِ لَهُ فَلَا يَحِلُّ، وَعِبَارَةُ شَيْخِهِ

قوله: (يَزُولُ مَلِكُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: لَكِنْ بَحَثَ فِي الْمُغْنِيِّ، وَالنَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: مِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ. قوله: (مِنْ رَشِيدٍ) سَيَذْكُرُ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ، وَغَيْرِهِ مَا يُقِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ، وَيُؤَيِّقُهُ تَغْيِيرُ النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِيُّ هُنَا بَيْنَ مَالِكِهَا ا هـ. قوله: (وَيُؤَيِّقُهُ) بِضَمِّ الْبَاءِ، وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ. قوله: (فَيَمْلِكُهُ آخِذُهُ) أَي: وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُمَيِّزٍ، وَعُلِمَ مِنَ الْمَالِكِ عَدَمُ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ عَمَّا أَخَذَ مِنْهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يُقْصَدُ الْإِعْرَاضُ عَنْهُ فَكَأَنَّ الزَّكَاةَ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ، وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَأْمُرْهُ غَيْرُهُ بِذَلِكَ، فَيَمْلِكُهُ بِأَخْذِهِ، وَحَيْثُ أَمَرَهُ غَيْرُهُ بِذَلِكَ مَلِكُهُ الْآمِرُ، وَإِنْ إِذْنٌ لَهُ أَذْنَا عَامًا مَا كَانَ قَالَ لَهُ التَّقَطُّ لِي مِنَ السَّنَابِلِ مَا وَجَدْتُهُ أَوْ تيسرَ لَكَ وَتَرَخِي فَعَلِ الْمَآذُونَ لَهُ عَنْ إِذْنِ الْآمِرِ وَلَوْ أَذْنُ أَبَوَانِ مَثَلًا كَانَ التَّقَاطُ مِنْهَا مِلْكًا لِهَمَا مَا لَمْ يَقْصِدِ الْأَخْذَ لِنَفْسِهِ ا هـ. ع ش، وَقَوْلُهُ: مَا لَمْ يَقْصِدِ الْإِنِخَ هَذَا لَا يَظْهَرُ فِي الْمُمَيِّزِ، وَالْمُؤَافِقِ لِكَلَامِهِمْ فِيهِ أَنَّ يَقُولُ إِنْ قَصَدَ الْأَخْذَ لِلْآمِرِ. قوله: (وَيَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ) بِالْبَيْعِ، وَغَيْرِهِ نَهْيَةً، وَمُغْنِي، وَقَضِيَّةٌ تُفَوِّذُ التَّصَرُّفَ أَنَّهُ مَلِكُهَا بِنَفْسِ الْأَخْذِ، وَعَلَيْهِ قُلُوْ طَلَبَ مَالِكُهَا رَدَّهَا إِلَيْهِ لَمْ يَجِبْ دَفْعُهَا لَهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ع ش. قوله: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ) أَي: مِنَ التَّعْلِيلِ. قوله: (أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ الْإِنِخَ) جَزَمَ بِهِ النَّهْيَةُ، وَالْمُغْنِيُّ كَمَا أَشْرَحْنَا إِلَيْهِ. قوله: (إِعْرَاضُهُ) أَي: الْمَالِكِ. قوله: (قَالَ) أَي: الزَّرْكَشِيُّ.

قوله: (عَلَى مَا يُؤْخَذُ الْإِنِخَ) أَي: عَلَى زَكَاةِ الْإِنِخَ. قوله: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ: ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي النَّهْيَةِ. قوله: (وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مَالَ الْمَخْجُورِ لَا يُمْلِكُ الْإِنِخَ) سَيَذْكُرُ الشَّارِحُ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ، وَغَيْرِهِ خِلَافَهُ ثُمَّ يُؤَيِّدُهُ بِكَلَامِ الْمَجْمُوعِ. قوله: (أَنَّ مَحَلَّ جُلِّ الْإِنِخَ) مَفْعُولٌ نَقَلَ. قوله: (وَعِبَارَةُ الْمُتَوَلَّى الْإِنِخَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: ثُمَّ رَأَيْتُهُ الْإِنِخَ. قوله: (فَلَا يَحِلُّ) أَي: الْإِلْتِقَاطُ. قوله: (وَعِبَارَةُ شَيْخِهِ) أَي: الْمُتَوَلَّى.

قوله: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الزَّكَاةُ، وَغَيْرِهِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. قوله: (وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مَالَ الْمَخْجُورِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

القاضي إن كان في وقت لا يتخللون بمثل تلك السنايل حل، وتجعل دلالة الحال كالإذن، أو يتخللون بمثله فلا يحل، وبه يغلب صحة قولي ما لم يدل إلخ.، وعبارة مجلي لو لم تغلب حقيقة قصد المالك فلا يحل، والتاس مختلِفون في ذلك، وقُلْ أن يوجد منهم مَنْ يتركه رغبة أي: فينبغي الاحتياط، ورأيت الأذرعِي بحث في سنايل المحجور أنه لا يحل التقاطها كما لو جهل حال المالك، ورضاه المعتبر، وغيره اعترضه بما بحثه البلقيني في عُيُون مَرِّ الظَّهْرَانِ أنَّ ما لا يحتفل به مُلَّاكُهُ، ولا يمنعون منه أحدًا، أو أطردت عادتُهم بذلك حلَّ الشُّرْب منه، وإن كان لمحجور فيه شركة. اهـ. ويُردُّ بأنَّ المُسامحة في مياه العُيُون أكثرُ منها في السنايل على أنَّ التحقيق في تلك العُيُون أنَّ واضعي أيديهم عليها لا يملكون ماءها إلا إن ملكوا متبعتها، وهو أصلُ تلك العُيُون، وملكوهُ مُتَعَدِّزٌ؛ لأنَّه في بُطُونِ جبالِ مَوَاتٍ لا يُدرى أصلُها فيكونون حينئذٍ أحقُّ بتلك المياه لا غير، ثم رأيت البلقيني صرح في السنايل بما صرح به في الماء فقال: كلامُ الروضة يقتضي إثبات خلاف في السنايل، وليس كذلك، وإن كان الزرع لينحو صغير. اهـ. قال غيره وهو جيّد، ويدلُّ له إطلاقُ المجموع الآتي على الأثر أنَّ اعتياد الإباحة كافٍ من غير نظري إلى كونه لمحجور، أو غيره؛ لأنَّ تكليف، وليه المُشاحة له فيما أطردت العادة بالمُسامحة به أمرٌ مُشَقٌّ، وبهذا يُنظَرُ في نظير ابن عبد السلام في حلِّ دخول سِكَّةٍ أحدُ مُلَّاكيها محجور. اهـ. ويحوزُ أحدُ ثمرٍ مُتساقطٍ إن حوَّطَ عليه، وسقط داخل الجدار، وكذا إن لم يحوَّط عليه، أو سقط خارجَه لكن لم تُغتدَّ المُسامحةُ بأخذه، وفي المجموع ما سقط خارج الجدار إن لم تُغتدَّ إباحته حرَمٌ، وإن اغتيدت حلَّ عَمَلًا بالعادة المُستَمرَّة المُغالبية على الظنِّ إباحتهم له كما تحلُّ هَدْيَةٌ، أو أوصلها مُمَيَّزٌ. اهـ. ومن أخذَ جِلْدَ مَيْتَةٍ أَعْرِضَ عنه فدَبَعَهُ

قوله: (إن كان إلخ) أي: الإلتقاط. قوله: (بمثله) الأنسب التائيد. قوله: (وعبارة مجلي لو لم تغلب حقيقة قصد المالك فلا يحل) أي: فلا يكفي مُتَجَرِّدُ عَدَمِ قَرِينَةِ الرضا، بل لا بدُّ من قَرِينَةِ الرضا فالمراد بالعلم هنا ما يشمل الظنَّ كما يفيدُه ما سيذكرُه عن المجموع. قوله: (وغيره) أي: الأذرعِي.
قوله: (أو أطردت إلخ) أو بمعنى الزاوَ. قوله: (بذلك) أي: عَدَمُ المنع. قوله: (وملكه) أي: متبعتها. قوله: (اه) أي: كلامُ البلقيني. قوله: (قال غيره) أي: البلقيني. قوله: (وهو إلخ) أي: ما قاله الغير، وكذا ضميرُ لهُ. قوله: (على الأثر) أي: آيَفَا. قوله: (أن اغتياذ الإباحة إلخ) مقول قال.
قوله: (لَهُ) أي: للمُحجور. قوله: (وبهذا) أي: بقوله: لأنَّ تكليف إلخ. قوله: (اه) أي: كلامُ الغير. قوله: (لكن لم تُغتدَّ إلخ) راجعٌ للمُغْطَوَيْنِ. قوله: (وفي المجموع إلخ) هو الموعودُ في قوله: السَّابِقِ إطلاقُ المجموع الآتي. قوله: (اه) أي: كلامُ المجموع. قوله: (ومن أخذَ) إلى قوله: ومَرَّ في الثَّهَابِ، وإلى قولِ المثنى، فإن اختلطَ في المُعْنَى إلَّا قوله: أو بمُباحٍ إلى المثنى، وقوله: الذي إلى المثنى. قوله: (أعْرِضَ عنه) فإن لم يعْرِضَ عنه ذو اليد لا يملكه الذابغ له، ولا شيء له في نظير الدَّبِغ،

مَلَكُهُ لِيَزُولَ مَا فِيهِ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ الضَّعِيفِ بِالْاِعْرَاضِ (وَلَوْ تَحَوَّلَ حَمَامُهُ) مِنْ بُرْجِهِ إِلَى صَخْرَةٍ، وَاخْتَلَطَ بِمُبَاحٍ مَحْصُورٍ حَرُمٌ الْاِصْطِيَادُ مِنْهُ، وَمَرَّ بَيَانُهُ فِي النِّكَاحِ أَوْ بِمُبَاحٍ دَخَلَ بُرْجَهُ، وَلَمْ يَمْلِكْهُ لِكِبَرِ الْبُرْجِ صَارَ أَحَقُّ بِهِ، وَلَوْ شَكَّ فِي إِبَاحَتِهِ فَالْوَرَعُ تَرْكُهُ، أَوْ (إِلَى بُرْجٍ غَيْرِهِ) الَّذِي لَهُ فِيهِ حَمَامٌ فَوْضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ بِأَنْ أَخَذَهُ (لَزِمَهُ رَدُّهُ) إِنْ تَمَيَّزَ لِبَقَاءِ مَلِكِهِ، أَمَا إِذَا لَمْ يَأْخُذْهُ فَهُوَ أَمَانَةٌ شَرْعِيَّةٌ يَلْزِمُهُ الْإِعْلَامُ بِهَا فَوْزًا، وَالتَّخْلِيَةُ بَيْنَهَا، وَبَيْنَ مَالِكِهَا، فَإِنْ حَصَلَ بَيْنَهُمَا فَرْخٌ، أَوْ بَيْضٌ فَهُوَ لِمَالِكِ الْأُنْثَى (فَإِنْ اخْتَلَطَ) حَمَامٌ أَحَدِ الْبُرْجَيْنِ بِالْآخَرِ، أَوْ حَمَامٌ كُلُّ مَنِمَا

وَلَا فِي تَمَنٍّ مَا دُبِغَ بِهِ، وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ لَوْ اخْتَلَفَ الْآخِذُ وَصَاحِبُهُ صَدَقَ صَاحِبُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِعْرَاضِ مَا لَمْ تَدُلْ قَرِينَةً عَلَى الْإِعْرَاضِ كَالْقَائِيَةِ عَلَى نَحْوِ الْكُومِ اهـ. ع ش. قو: (وَاخْتَلَطَ بِمُبَاحٍ إِنْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْجِهِ، وَالثَّهَابَةِ، وَلَوْ اخْتَلَطَ حَمَامٌ مَمْلُوكٌ أَيْ: مَحْصُورًا، أَوْ لَا بِحَمَامٍ مُبَاحٍ غَيْرِ مَحْصُورٍ، أَوْ انْصَبَّ مَاءٌ مَمْلُوكٌ فِي نَهْرٍ لَمْ يَحْرُمَ عَلَى أَحَدٍ الْإِصْطِيَادَ، وَالِاسْتِفَاءَ مِنْ ذَلِكَ أَسْتِصْحَابًا لِمَا كَانَ، وَإِنْ لَمْ يَزُلْ مِلْكُ الْمَالِكِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ حُكْمَ مَا لَا يَنْحَصِرُ لَا يَتَغَيَّرُ بِاخْتِلَاطِهِ بِمَا يَنْحَصِرُ، أَوْ بغيرِهِ كَمَا لَوْ اخْتَلَطَتْ مَحْرَمَةٌ بِنِسَاءٍ غَيْرِ مَحْصُورَاتٍ يَجُوزُ لَهُ التَّزْوُجُ مِنْهُنَّ، وَلَوْ كَانَ الْمُبَاحُ مَحْصُورًا حَرُمٌ ذَلِكَ كَمَا يَحْرُمُ التَّزْوُجُ فِي نَظِيرِهِ اهـ. قو: (حَرُمَ الْإِصْطِيَادُ) وَلَا يَخْفَى أَنَّ لِلْمَالِكِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ مَا شَاءَ، وَلَوْ بِلَا اجْتِهَادٍ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ صَارَ مِلْكُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مَمْلُوكًا لَهُ فَلَا كَلَامَ، أَوْ مُبَاحًا مَلَكَهُ بَوْضَعُ يَدِهِ عَلَيْهِ اهـ. سم. قو: (وَمَرَّ بَيَانُهُ) أَيْ: الْمَحْصُورِ فِي النِّكَاحِ أَيْ: فِي بَابِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّكَاحِ. قو: (أَوْ بِمُبَاحٍ دَخَلَ إِنْخ) عَطَفَ عَلَى مُبَاحٍ مَحْصُورٍ، وَحَيْثُ يَشْكُلُ؛ لِأَنَّهُ فِي حَيْزٍ، وَلَوْ تَحَوَّلَ حَمَامُهُ مَعَ أَنَّهُ يُنَافِيهِ فَنَاقِلُهُ اهـ. سم أي: إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّفَ بِأَنَّ الْمَعْنَى دَخَلَ الْمُبَاحُ مَعَ حَمَامِهِ بَعْدَ الْإِخْتِلَاطِ بِبُرْجِهِ، وَلَوْ قَالَ: أَوْ اخْتَلَطَ حَمَامُهُ بِمُبَاحٍ إِنْخ لَسَلِمَ عَنِ الْإِشْكَالِ. قو: (وَلَوْ شَكَّ إِنْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَلَوْ شَكَّ فِي كَوْنِ الْمَخْلُوطِ لِحَمَامِهِ مَمْلُوكًا لغيرِهِ، أَوْ مُبَاحًا فَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مُبَاحٌ اهـ. زَادَ الثَّهَابَةَ، وَلَوْ ادَّعَى إِنْسَانٌ تَحَوَّلَ حَمَامِهِ إِلَى بُرْجٍ غَيْرِهِ لَمْ يُصَدَّقْ، وَالْوَرَعُ تَصَدِيقُهُ مَا لَمْ يُعْلَمْ كَذِبُهُ اهـ. قو: (فَالْوَرَعُ تَرْكُهُ) وَيَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ م ر اهـ. سم. قو: (إِنْ تَمَيَّزَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، فَإِنْ اخْتَلَطَ فِي الثَّهَابَةِ لِأَقْوَلِهِ: أَمَا إِذَا لَمْ يَأْخُذْهُ.

قو: (إِنْ تَمَيَّزَ) وَيَأْتِي فِي الْمُتَنِّ مَفْهُومُهُ. قو: (فَهُوَ أَمَانَةٌ شَرْعِيَّةٌ إِنْخ) عِبَارَةُ الثَّهَابَةِ، وَالْمُعْنَى، وَمُرَادُهُ بِالرَّدِّ إِعْلَامُ مَالِكِهِ بِهِ، وَتَمَكُّيْنُهُ مِنْ أَخْذِهِ كَسَائِرِ الْأَمَانَاتِ الشَّرْعِيَّةِ لَا رَدُّهُ حَقِيقَةً، فَإِنْ لَمْ يَرُدَّهُ ضَمِنَتْهُ اهـ. قو: (فَهُوَ لِمَالِكِ الْأُنْثَى) هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ فِيمَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا يَمْلِكُ الْإِنَاثَ فَقَطْ، وَالْآخَرُ الذَّكَورَ أَمَا إِذَا كَانَ كُلُّ مَنِمَا يَمْلِكُ مِنْ كُلِّ مَنِمَا فَلَا فَقْدَ لَا يَتَمَيَّزُ بَيْضٌ، أَوْ فَرْخٌ إِنَاثَ أَحَدِهِمَا

قو: (أَوْ بِمُبَاحٍ دَخَلَ بُرْجِهِ) عَطَفَ عَلَى مُبَاحٍ مَحْصُورٍ، وَحَيْثُ يَشْكُلُ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ يَشْكُلُ فِي حَيْزٍ، وَلَوْ تَحَوَّلَ حَمَامُهُ مَعَ أَنَّهُ يُنَافِيهِ فَنَاقِلُهُ. قو: (فَالْوَرَعُ) قَضِيَّةُ التَّغْيِيرِ بِالْوَرَعِ عَدَمُ الْحُرْمَةِ. قو: (أَيْضًا فَالْوَرَعُ تَرْكُهُ) فَيَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ م ر.

بالآخر، وتعيين البلقيني لهذا التصوير، وأن المتن فيه نقص عجيب، ومن ثم رده عليه تلميذه أبو زرعة، وغيره (وعسر التمييز لم يصح بيع أحدهما، وهبته)، ونحوهما من سائر التمليكات (شيئا منه)، أو كله (لثالث) لعدم تحقق ملكه لذلك الشيء بخصوصه، وما تقرر من أنه إذا باع الكل لا يصح في شيء منه هو ما رجحه في المطلب (ويجوز لأحدهما أن يملك ما له (لصاحبه في الأصح)، وإن جهل كل عين ملكه للضرورة (فإن باعهما) أي: المالكين المختلط (لثالث، وكل لا يدري عين ماله (والعدد معلوم لهما) كمائة، ومائتين (والقيمة سواء صَحَّ البيع، وورع الثمن على أقدامهما، وتحتل الجهالة في المبيع للضرورة، وكذا يصح لو باع له بعضه.....

عن يئز، أو فرخ إناث الآخر اه. رشيدى عبارة ع ش فلو تنازعا فيه فقال صاحب البزج هو يئز إناثي، وقال: من تحول الحمام من بزجه هو يئز إناثي صدق ذو اليد، وهو صاحب البزج المتحول إليه، وإن مضت مدة بعد الاختلاط تقضى العادة في مثلها بيئز الحمام المتحول لاحتمال أنه لم يئز، أو باض في غير هذا المحل اه. فود: (لهذا التصوير). أي: الثاني. فود: (عجيب) خبر، وتعيين البلقيني إلخ. فود: (ونحوهما) إلى قوله: فإن بين في المعنى إلا قوله: وزعم إلى نعم، وقوله: لي، وقوله: وقوله: لي إلى، ولو وكل. فود: (لعدم تحقق ملكه إلخ) لا يظهر في صورة الكل اه. سم أي: كما أشار إليه الشارح بقوله: لذلك الشيء إلخ. فود: (وما تقرر إلخ) عبارة المعنى، وعلم من كلامه امتناع بيع الجميع من باب أولى، وصرح به في البسيط اه. فود: (هو ما رجحه في المطلب) ولا يشكل بما مر في تفريق الصفقة من الصحة في نصيبه؛ لأن محل ذلك فيما إذا علم عين ماله رشيدى، وسم. فود: (أن يملك إلخ) أي: يبيع، أو هبة، أو غيرهما من سائر التمليكات. فود: (للضرورة) وقد تدعو الحاجة إلى التسامح باختلال بعض الشروط، ولهذا صححوا القراض، والجمالة مع ما فيها من الجهالة معني، ونهاية. فود: (أي: المالكين) إلى قوله: وقوله: لي في النهاية إلا قوله: وزعم إلى نعم. فود: (المختلط) بالأفراد نظرا إلى المعنى، وإلا فحق التغيير الحامتين المختلطتين كما في النهاية، والمعنى. فود: (وكل لا يدري إلخ) الواو للحال اه. ع ش. فود: (وورع الثمن على أقدامهما) أي: فالثمن بينهما أثلاثا في المثال المتقدم اه. نهاية. فود: (في المبيع) أي: حصة كل منهما، وإلا فمجموع المبيع لا جهل فيه اه. سم. فود: (له) أي: لثالث.

فود: (لعدم تحقق ملكه لذلك الشيء بخصوصه) لا يظهر في صورة الملك. فود: (هو ما رجحه في المطلب) فإن قلت: قد يشكل؛ لأنه من قبيل بيع ملكه، وملك غيره بغير إذنه، وهو صحيح في ملكه كما تقدم في تفريق الصفقة قلت لعله يجيب بأن محل ذلك إذا علم عين ماله، وهو هنا جاهل به. فود: (في المبيع) أي: حصة كل منهما، وإلا فمجموع المبيع لا جهل فيه، ولم يقل، وفي الثمن بالنسبة لكل كانه لأنباء الجهل فيه؛ لأنه إذا كان العدد معلوما، والقيمة سواء كان ما لكل منهما من

الْمُعَيَّنَ بِالْجُزْئِيَّةِ (والا) بَأَن جَهْلًا، أَوْ أَحَدُهُمَا الْعَدَدَ، أَوْ تَفَاوَتْ الْقِيَمَةُ (فلا) يَصِحُّ؛ لِأَن كَلًّا
يَجْهَلُ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الشَّيْءِ، وَزَعَمَ الْإِسْنَوِيُّ تَوَزِيعَ الشَّيْءِ عَلَى أَعْدَادِهِمَا مَعَ جَهْلِ الْقِيَمَةِ
مَزْدُودٌ بِأَنَّهُ مُتَعَذِّرٌ حِينَئِذٍ نَعَمْ، إِنْ قَالَ كُلٌّ: بَعْتُكَ الْحَمَامَ الَّذِي لِي فِي هَذَا بِكَذَا صَحَّ لِعَلِمِ
الشَّيْءِ، وَتَحْتَمَلُ جَهَالَةُ الْمَبِيعِ لِلضَّرُورَةِ.....

قوله: (بِالْجُزْئِيَّةِ) أي: كَيْصِفُهُ، وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ صِحَّةِ بَيْعِهِمَا بَعْضُهُ الْمُعَيَّنَ بِالشَّاهِدَةِ، وَكَأَن وَجْهَهُ
عَدَمُ تَحَقُّقِ كَوْنِهِ مِلْكَهُمَا لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مِلْكُ أَحَدِهِمَا هـ. سم. قوله: (بِأَنَّهُ مُتَعَذِّرٌ) أي: التَّوَزِيعُ حِينَئِذٍ
أَي: عِنْدَ جَهْلِ الْقِيَمَةِ. قوله: (نَعَمْ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَالرُّوْضِ فَالْحِلَّةُ فِي صِحَّةِ بَيْعِهِمَا لِثَالِثٍ أَنْ
يَبِيعَ كُلُّ مَنِ مِمَّا نَصِيْبُهُ بِكَذَا، فَيَكُونُ الثَّمَنُ مَعْلُومًا، أَوْ يُوَكَّلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فِي بَيْعِ نَصِيْبِهِ، فَيَبِيعُ الْجَمِيعَ
بَثْمَنٍ، وَيُقَسِّمَاهُ، أَوْ يَضْطَلِحَا فِي الْمُخْتَلِطِ عَلَى شَيْءٍ بِأَن يَتَرَاضِيَا عَلَى أَنْ يَأْخُذَ كُلُّ مَنِ مِمَّا مِنْهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ
يَبِيعَانِهِ لِثَالِثٍ، فَيَصِحُّ الْبَيْعُ هـ. وَقَالَ شَرْحُ الرُّوْضِ مَا نَصَّهُ: وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ أَنَّ الثَّالِثَ طَرِيقٌ لِلْبَيْعِ
مِنْ ثَالِثٍ مَعَ الْجَهْلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ طَرِيقٌ لِلْبَيْعِ مُطْلَقًا هـ. قوله: (إِنْ قَالَ كُلٌّ بَعْتُكَ الْحَمَامَ إلخ)
ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَوْلٍ كُلِّ مَا ذُكِرَ فَلَا يَصِحُّ قَوْلُ أَحَدِهِمَا فَقَطْ، وَإِلَّا نَاقَى قَوْلُهُ: السَّابِقُ لَمْ يَصِحَّ بَيْعُ
أَحَدِهِمَا إلخ، وَيُجَابُ بِمَنْعِ الْمُنَافَاةِ؛ لِأَن قَوْلَهُ: السَّابِقُ الْمَذْكُورُ يَصَوِّرُ بِمَا إِذَا بَاعَهُ شَيْئًا مُعَيَّنًا
بِالشَّخْصِ لَا بِالْجُزْئِيَّةِ كَمَا صَوَّرَ بِذَلِكَ الْبُلْقِينِيُّ، وَيُصَرِّحُ بِهِ تَغْلِيلُ مَا سَبَقَ بِقَوْلِهِ: لِعَدَمِ تَحَقُّقِ مِلْكِهِ
لِذَلِكَ الشَّيْءِ بِخُصُوصِهِ بِخِلَافِ مَا هُنَا، فَإِنَّهُ غَيْرُ مُصَوِّرٍ بِذَلِكَ فَلَا مَانِعَ مِنْ صِحَّةِ الْبَيْعِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ
الْبُلْقِينِيُّ أَيْضًا، فَإِنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ شَيْئًا مِنْهُ مَحَلُّهُ إِذَا وَهَبَ، أَوْ بَاعَ شَيْئًا مُعَيَّنًا بِالشَّخْصِ ثُمَّ لَمْ
يَظْهَرْ أَنَّهُ مِلْكُهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمَا لَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مِلْكُهُ يَصِحُّ، وَكَذَا لَوْ لَمْ يَتَبَيَّنْ، وَلَكِنْ بَاعَ مُعَيَّنًا بِالْجُزْئِيَّةِ كَيْصِفُ
مَا يَمْلِكُهُ، أَوْ قَالَ: بَعْتُكَ جَمِيعَ مَا أَمْلِكُهُ بِكَذَا، فَيَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ يَتَحَقَّقُ الْمِلْكُ فِيمَا بَاعَهُ، وَيَجُلُّ الْمُشْتَرِي
مَحَلَّ الْبَائِعِ كَمَا لَوْ بَاعَا مِنْ ثَالِثٍ مَعَ جَهْلِ الْأَعْدَادِ بِثَمَنٍ مُعَيَّنٍ أَي: لِكُلِّ وَاحِدٍ وَيُغْتَفَرُ الْجَهْلُ بِقَدْرِ
الْمَبِيعِ لِلضَّرُورَةِ هـ. سم، ثُمَّ سَأَلَ عَنْ شَيْخِهِ الْبُرْلُوسِيِّ مَا يُؤَيِّدُهُ، وَيُوجِّهُهُ.

الْقَمْنِ مَعْلُومًا لَهُ. قوله: (الْمُعَيَّنَ بِالْجُزْئِيَّةِ) أي: كَيْصِفُهُ، وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ صِحَّةِ بَيْعِهِمَا بَعْضُهُ الْمُعَيَّنَ
بِالشَّاهِدَةِ، وَكَأَن وَجْهَهُ عَدَمُ تَحَقُّقِ كَوْنِهِ مِلْكَهُمَا لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مِلْكُ أَحَدِهِمَا هـ. قوله: (نَعَمْ إِنْ قَالَ كُلٌّ
بَعْتُكَ الْحَمَامَ إلخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَوْلٍ كُلِّ مَا ذُكِرَ فَلَا يَصِحُّ قَوْلُ أَحَدِهِمَا فَقَطْ، وَإِلَّا نَاقَى قَوْلُهُ
السَّابِقُ لَمْ يَصِحَّ بَيْعُ أَحَدِهِمَا إلخ، وَيُجَابُ بِمَنْعِ الْمُنَافَاةِ؛ لِأَن قَوْلَهُ السَّابِقُ الْمَذْكُورُ بِصَوْرٍ بِمَا إِذَا كَانَ
بَاعَهُ شَيْئًا مُعَيَّنًا بِالشَّخْصِ لَا بِالْجُزْئِيَّةِ كَمَا صَوَّرَ بِذَلِكَ الْبُلْقِينِيُّ، وَيُصَرِّحُ بِهِ تَغْلِيلُ مَا سَبَقَ بِقَوْلِهِ لِعَدَمِ
تَحَقُّقِ مِلْكِهِ لِذَلِكَ الشَّيْءِ بِخُصُوصِهِ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّهُ غَيْرُ مُصَوِّرٍ بِذَلِكَ فَلَا مَانِعَ مِنْ صِحَّةِ الْبَيْعِ كَمَا
صَرَّحَ بِهِ الْبُلْقِينِيُّ أَيْضًا فَإِنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ شَيْئًا مِنْهُ مَحَلُّهُ إِذَا بَاعَ، أَوْ وَهَبَ شَيْئًا مُعَيَّنًا بِالشَّخْصِ
ثُمَّ لَمْ يَظْهَرْ أَنَّهُ مِلْكُهُ بَعْدَ ذَلِكَ، أَمَا لَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مِلْكُهُ فَيَصِحُّ، وَكَذَا لَوْ لَمْ يَتَبَيَّنْ، وَلَكِنْ بَاعَ مُعَيَّنًا بِالْجُزْئِيَّةِ
كَيْصِفُ مَا يَمْلِكُهُ، أَوْ قَالَ: بَعْتُكَ جَمِيعَ مَا أَمْلِكُهُ مِنْهُ بِكَذَا فَيَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ يَتَحَقَّقُ الْمِلْكُ فِيمَا بَاعَهُ وَيَجُلُّ

وقوله: لي لا بُدُّ منه، وإنْ خُذِفَ من الروضة، وغيرها، ولو وُكِّلَ أحدهما صاحِبَه فباع للثالث كذلك، فإنْ بَيَّنَّ ثَمَنَ نفسه، وثَمَنَ مَوْكِلِه كما هو ظاهرُ صَحِّحٍ أيضًا لِمَا ذَكَرَ، وما، أو هَمَّه كلامُ شارِحٍ من أَنَّهُ لا يُحْتَاجُ هنا لِبَيَانِ الثَمَنِ، بل يَفْتَسِمَانِه بَعِيدٌ لِلْجَهْلِ بِالثَمَنِ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ جَهْلُ الْعَدَدِ، أو الْقِيَمَةِ.

(فَرَعَ) لو اخْتَلَطَ مِثْلِي حَرَامٌ كِدْرُهُمْ، أو دُهْنِي، أو حَبٌّ.....

□ قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ: لي لا بُدُّ منه) خِلَافًا لِظَاهِرِ النِّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ بَيَّنَّ الْخ) جَوَابٌ لَوْ.

□ قَوْلُهُ: (مِنْ أَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ هُنَا الْخ) هَذَا قَضِيَّةٌ مَا قَدَّمْنَا آيَةً عَنِ الْمُعْنَى، وَالرَّوْضُ عِبَارَةٌ سَمَّ قَوْلُهُ: وَمَا، أَوْ هَمَّه كَلَامُ شَارِحِ الْخ هَذَا الَّذِي أَوْ هَمَّه كَلَامُ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ عِبَارَتُهُمْ مُصَرَّحَةٌ بِهِ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ أَنْ سَأَلَ مَا قَدَّمْنَاهُ عَنِ الرَّوْضِ مَا نَصُّهُ فَاَنْظُرْ قَوْلَهُ: فِي صَوْرَةِ التَّوَكُّلِ بِثَمَنِ، وَيَفْتَسِمَاهُ، فَإِنَّهُ نَاصٌ عَلَى مَا أَوْ هَمَّه كَلَامُ ذَلِكَ الشَّرْحِ؛ إِذْ لَا يُحْتَمَلُ أَنَّهُ بَيَّنَّ ثَمَنَ نَفْسِهِ، وَثَمَنَ مَوْكِلِهِ، وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى مَعَ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ: وَيَفْتَسِمَاهُ فَهَذَا الْإِبْهَامُ عَيْنُ الْمَنْقُولِ فَتَأَمَّلْهُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (لَوْ اخْتَلَطَ مِثْلِي الْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى، وَالنِّهَايَةِ،

الْمُشْتَرِي مَحَلَّ الْبَايَعِ كَمَا لَوْ بَاعَ مِنْ ثَالِثٍ مَعَ جَهْلِ الْأَعْدَادِ بِثَمَنِ مُعَيَّنٍ أَيْ: لِكُلِّ وَاحِدٍ، وَيُتَقَرَّرُ الْجَهْلُ بِقَدْرِ الْمَبِيعِ لِلضَّرُورَةِ قَالَ الْعِرَاقِيُّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ فِي الْمَقْيَسِ عَلَيْهِ جُمْلَةُ الْمَبِيعِ لِلْمُشْتَرِي مَعْلُومَةٌ، وَمَا يَلْزَمُهُ لِكُلِّ مِنْهُمَا مِنَ الثَّمَنِ مَعْلُومٌ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ قَدْرَ مَا اشْتَرَاهُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا فَاعْتَفَرَ الْجَهْلُ بِذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَتَرَتَّبُ عَلَى الْجَهْلِ بِهِ مَفْسَدَةٌ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ اغْتِفَارِ الْجَهْلِ بِهِ اغْتِفَارُ الْجَهْلِ بِجُمْلَةٍ مَا اشْتَرَاهُ اهـ. قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ أَقُولُ: وَقَوْلُ الْعِرَاقِيِّ أَنَّ جُمْلَةَ الْمَبِيعِ مَعْلُومَةٌ لِلْمُشْتَرِي فِي الْمَقْيَسِ عَلَيْهِ فِيهِ شَيْءٌ وَذَلِكَ أَنَّ مُرَادَهُ أَنَّ جُمْلَةَ مَا اشْتَرَاهُ مِنَ الْإِثْنَيْنِ مَعْلُومَةٌ فَلْيُشِيرْهُ أَنْ يَقُولَ: سَلَّمْنَا ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ نَافِعٍ فِي دَفْعِ جَهْلِ الْمَبِيعِ الَّذِي، وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا، وَتَعَدَّدَتِ الصَّفَقَةُ بِذَلِكَ أَلَا تَرَى أَنَّ بَيْعَ عَبِيدٍ جَمْعَ بَثْمَنِ لَا يَصِحُّ، وَإِنْ كَانَتْ جُمْلَةُ الْمَبِيعِ مَعْلُومَةً، وَجُمْلَةُ الثَّمَنِ مَعْلُومَةً؛ إِذْ هَذَا الْإِخْتِلَاطُ لَمَّا كَانَ مَحَلَّ ضَرُورَةٍ اغْتَفَرَ فِيهِ الْجَهْلُ بِقَدْرِ الْمَبِيعِ إِذَا كَانَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ. انْتَهَى. □ قَوْلُهُ: (وَمَا أَوْ هَمَّه كَلَامُ شَارِحِ الْخ) هَذَا الَّذِي أَوْ هَمَّه كَلَامُ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ عِبَارَتُهُمْ مُصَرَّحَةٌ بِهِ، وَعِبَارَةُ الرَّوْضِ مَا نَصُّهُ، وَلَوْ جُهِلَ الْعَدَدُ أَيْ: أَوْ لَمْ تَسْتَوِ الْقِيَمَةُ كَمَا بَيَّنَّه فِي شَرْحِهِ فَالْحِيلَةُ أَنْ يَبِيعَ كُلُّ نَصِيْبِهِ بِكَذَا، أَوْ يُوَكِّلَ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ فِي الْبَيْعِ بِثَمَنِ، وَيَفْتَسِمَاهُ، أَوْ يَضْطَلِحَا فِيهِ أَيْ: فِي الْمُخْتَلِطِ عَلَى شَيْءٍ أَيْ: ثُمَّ يَبِيعَاهُ لِثَالِثٍ، وَاحْتِمَلَتْ الْجَهَالَةُ أَيْ: فِي عَيْنِ الْمَبِيعِ وَقَدْرِهِ لِلضَّرُورَةِ. اهـ. فَاَنْظُرْ قَوْلَهُ فِي صَوْرَةِ التَّوَكُّلِ بِثَمَنِ، وَيَفْتَسِمَاهُ فَإِنَّهُ نَاصٌ عَلَى مَا أَوْ هَمَّه كَلَامُ ذَلِكَ الشَّارِحِ إِذْ لَا يُحْتَمَلُ أَنَّهُ بَيَّنَّ ثَمَنَ نَفْسِهِ وَثَمَنَ مَوْكِلِهِ وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى مَعَ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ وَيَفْتَسِمَاهُ فَهَذَا الْإِبْهَامُ هُوَ عَيْنُ الْمَنْقُولِ فَتَأَمَّلْهُ، وَقَدْ يَمْنَعُ أَنَّهُ لَا مَعْنَى مَعَ ذَلِكَ لِمَا ذَكَرَ لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُمَا يَفْتَسِمَانِ الْجُمْلَةَ الْمَقْبُوضَةَ عَلَى حَسَبِ التَّفْصِيلِ الَّذِي بَيَّنَّه فِي الْعَقْدِ، وَلَا يَخْفَى بَعْدَهُ. □ قَوْلُهُ: (فَرَعَ لَوْ اخْتَلَطَ مِثْلِي حَرَامٌ الْخ) قَالَ فِي الرَّوْضِ: فَرَعَ، وَإِنْ اخْتَلَطَ حَمَامٌ مَمْلُوكٌ أَيْ: مَحْصُورٌ، أَوْ غَيْرُ مَحْصُورٍ بِحَمَامٍ يَلْدِي مُبَاحٍ

بمثله له جاز له أن يعزّل قدر الحرام بنية القسم، ويتصرّف في الباقي، ويُسلّم الذي عزّله لصاحبه إن وُجد، وإلا فلناظر بيت المال، واستقلّ بالقسمة على خلاف المقرّر في الشريك للضرورة؛ إذ الفرض الجهل بالمالك فاندفع ما قيل: يتعيّن الرّفْع للقاضي ليقسمه عن المالك، وفي المجموع طريقه أن يصرف قدر الحرام إلى ما يجب صرّفه فيه، ويتصرّف في الباقي بما

ولو اختلّطت دراهم، أو دهن حرام بدراهم، أو بذهبه، أو نحو ذلك، ولم يميّز فميّز قدر الحرام، وصرّفه إلى ما يجب صرّفه فيه، وتصرّف في الباقي بما أراد جاز للضرورة كحمامة لغيره اختلّطت بحمامه، فإنه يأكله بالاجتهاد فيه إلا واحدة كما لو اختلّطت ثمرة غيره بثمره، ولا يخفى الورع، وقد قال بعضهم: ينبغي للمثقي أن يجتنب طير البرج، وبناءها اه. قال ع ش قوله: وصرّف الخ مفهومه أن مجرّد التمييز لا يكفي في جواز تصرّفه في الباقي، ويمكن توجيهه بأنه باختلاطه به صار كالمشترك وأحد الشريكين لا يتصرّف قبل القسمة، والقسمة إنما تكون بعد التراضي، وهو متعلّذ هنا فنزل صرّفه فيما يجب صرّفه فيه منزلة القسمة للضرورة اه. ويؤيّدُه قول الشارح الآتي؛ لأنه ملك مقيّد الخ ويأتي عن سم والرشيدي ما يتعلّق بالمقام. ه. قوله: (بمثله) متعلّق باختلط، وقوله: له أي: لشخص حال من مثله. ه. قوله: (جاز له أن يعزّل الخ) قال في الرّوض: كحمامة أي: لغيره اختلّطت بحمامه يأكله بالاجتهاد إلا واحدة اه. سم.

ه. قوله: (إن وُجد) أي: إن عرفه، وقوله: وإلا فلناظر بيت المال، أو صرّفه هو بنفسه لمصالح بيت المال إن عرفها اه. ع ش. ه. قوله: (فاندفع الخ) فيه تأمل. ه. قوله: (وفي المجموع الخ) تقدّم عن المثني، والتهامية ما يوافق. ه. قوله: (طريقه) أي: تميّز حقه أن يصرف الخ انظره مع قوله: السابق، ويُسلّم الذي عزّله الخ إلا أن يراود جواز كل من الطريقتين، أو يراود بما يجب صرّفه فيه الصرّف لِمَالِكِهِ إِنْ وُجِدَ ثُمَّ لِنَاطِرِ بَيْتِ الْمَالِ اه. سم، وقوله: أو يراود بما يجب الخ محلّ تأمل، وعبارة الرشيدي قوله:

غير مَحْصُورٍ لَمْ يَحْرُمِ الْإِضْطِیَاضُ، وَلَوْ كَانَ الْمُبَاحُ مَحْصُورًا حَرَّمَ. اه. ولا خفاء أن للمالك أن يأخذ منه ما شاء، ولو بلا اجتهاد؛ لأنه مَهْمَا، وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ صَارَ مِلْكُهُ؛ لَآتِهِ إِنْ كَانَ مَمْلُوكًا لَهُ فَلَا كَلَامَ، أَوْ مُبَاحًا مَلَكَهُ بَوْضَعُ يَدِهِ عَلَيْهِ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمَالِكِ فَهَلْ لَهُ الْاجْتِهَادُ فِي الْمُبَاحِ كَمَا لَوْ اخْتَلَطَ مِلْكُ الْمَحْصُورِ بِمِلْكِ غَيْرِهِ الْمَحْصُورِ فَإِنَّ لَهُ الْاجْتِهَادَ، وَأَخَذَ مِلْكُهُ بِالْاجْتِهَادِ، وَالْمُبَاحُ هُنَا بِمَنْزِلَةِ الْمَمْلُوكِ بِجَمَاعٍ جَوَازِ أَخْذِهِ، وَلَا يَصُرُّ احْتِمَالُ أَخْذِ الْمَمْلُوكِ كَمَا لَا يَصُرُّ فِي اجْتِهَادِ مَنْ اخْتَلَطَ مِلْكُهُ بِمِلْكِ غَيْرِهِ احْتِمَالُ أَخْذِ مِلْكِ غَيْرِهِ فِيهِ نَظَرٌ. ه. قوله: (جاز له أن يعزّل قدر الحرام الخ) قال في الرّوض: كحمامة أي: لغيره اختلّطت بحمامه يأكله بالاجتهاد إلا، واحدة. اه. قال في شرحه، وهذا ما ذكره البغوي، والذي حكاه الرواني أنه ليس له أن يأكل، واحدة منه حتى يصلح ذلك الغير، أو يقاسمه. اه. وهو ظاهر إن عِلِمَ الْمَالِكُ. ه. قوله: (طريقه أن يصرف الخ) انظره مع قوله جواز كل من الطريقتين، أو يراود بما يجب السابق، ويُسلّم الذي عزّله الخ. إلا أن يراود صرّفه فيه الصرّف لِمَالِكِهِ إِنْ وُجِدَ، ثُمَّ لِنَاطِرِ بَيْتِ الْمَالِ.

أراد، ومن هذا اختلاط، أو خلط نحو دراهم لجماعة، ولم تَتَمَيَّز فطريقه أن يُقَسَّم الجميع بينهم على قدر حقوقهم، وزَعُم العوام أن اختلاط الحلال بالحرام يُحَرِّمُهُ باطل، وفيه كالروضة إن حكم هذا كالحمام المختلط، ومُرَّاه التشبيه به في طريق التصرف لا في حل الاجتهاد؛ إذ لا علامة هنا؛ لأنَّ الفرض أنَّ الكل صار شيئاً واحداً لا يُمكن التمييز فيه بخلاف الحمام، فإن قلت: هذا يُنافي ما مرَّ في الغضب أنَّ مثل هذا الخلط يقتضي ملك الغاصب، ومن ثمَّ أطال في الأنوار في ردِّ هذا بذاك قلت لا يُنافيه؛ لأنَّ ذاك فيما إذا عَرَفَ المالك، وهذا فيما إذا جهل كما تقرر، ويفرض استوائيهما في معرفته فما هنا إنَّما هو أنَّ له إفراد قدر الحرام من المختلط أي: بغير الأرداء، وهذا لا يُنافي ملكه له؛ لأنَّه ملكٌ مُقَيَّد بإعطاء البدل كما مرَّ فتأمل، وقد بَسَطْتُ الكلام عليه في شرح الباب بما لا يُستغنى عن مراجعته.

(ولو جرح الصيد اثنان متعاقبان فإنَّ أزمانه بمجموع جزئيهما فهو للثاني، ولا ضمان على الأول لما يأتي، فإن جرحه ثانياً أيضاً، ولم يُدَقَّف، وتَمَكَّن الثاني من ذبحه ضَمِنَ رُبْعَ قيمته توزيعاً للتصنيف على جرحيه المهدر أحدهما نظير ما يأتي مع استدراك صاحب التقريب أدقَّف، فإن أصاب المذبح حل،.....)

أن يصرف قدر الحرام إلخ انظر هل الصرف المذكور شرط لجواز التصرف في الباقي حتى لا يجوز له التصرف عقب التمييز كما هو ظاهر العبارة، والظاهر أنه غير مُراد اهـ. قوله: (ومن هذا) أي: اختلاط المثلي بمثله. قوله: (أن يُقَسَّم إلخ) الظاهر أنه بناءً المفعول. قوله: (وفيه) أي: المجموع. قوله: (أنَّ حكم هذا) أي: نحو دراهم مختلط، أو مخلوط بلا تَمَيَّز لجماعة. قوله: (هذا يُنافي) أي: ما مرَّ في أول الفرع، ويجوز ردُّ الإشارة إلى ما ذكره عن المجموع، والروضة. قوله: (لأنَّ ذاك إلخ) هذه التفرقة تحتاج لتوجيه واضح هذا، وقد حرَّزنا في هامش باب الغضب أنَّ شرط ملك الغاصب أن يوجد منه الفعل، فإن اختلط بنفسه لم يملك، بل يكون شريكاً، وما هنا مَصَوَّر في الأول بالاختلاط بنفسه فلا إشكال بالنسبة له اهـ. سم. قوله: (وهذا لا يُنافي ملكه له؛ لأنه إلخ) فيه نظر اهـ. سم. قوله: (أزمانه بمجموع جزئيهما إلخ) أي: بأن لا يكون واحد منهما على حاله مُزْمِناً، وسكت عن هذه الحالة المنهج، والنهاية، والمغني لدخولها في قول المصنِّف: (أو أزمانه دون الأول إلخ). قوله: (لما يأتي) أي: من أنَّ الأول جرحه، وهو مباح. قوله: (فإن جرحه) أي: الأول. قوله: (وتَمَكَّن الثاني من ذبحه) أي: وتركه. قوله: (نظير ما يأتي) أي: في قوله: (أما إذا تَمَكَّن من ذبحهم إلخ).

قوله: (لأنَّ ذاك إلخ) هذه التفرقة تحتاج لتوجيه واضح هذا، وقد حرَّزنا في هامش باب الغضب أنَّ شرط ملك الغاصب إذا وجد منه الفعل الذي هو الخلط فإن اختلط بنفسه لم يملكه، بل يكون شريكاً، وما هنا مَصَوَّر في الأول في الاختلاط بنفسه فلا إشكال بالنسبة له. قوله: (وهذا لا يُنافي ملكه له؛ لأنه ملك مُقَيَّد) فيه نظر.

وعليه ما نَقَصَ من قِيَمَتِهِ بِالذَّبْحِ، وَإِلَّا حُرِّمَ، وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ مَجْرُوحًا بِالْجُرْحَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُذَفَّفْ، وَلَمْ يَتِمَّكَنْ الثَّانِي مِنْ ذَبْحِهِ نَظِيرًا مَا يَأْتِي، وَإِنْ (ذَفَّفَ الثَّانِي، أَوْ أَزْمَنَ دُونَ الْأَوَّلِ) أَي: لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ تَذْفِيفٌ، وَلَا إِزْمَانٌ (فَهُوَ لِلثَّانِي)؛ لِأَنَّهُ الْمُؤَثِّرُ فِي امْتِنَاعِهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ جَرَّحَهُ، وَهُوَ مُبَايَحٌ (وَإِنْ ذَفَّفَ الْأَوَّلُ فَه) هُوَ (لَهُ) لِذَلِكَ لَكِنْ عَلَى الثَّانِي أَرُشٌ مَا نَقَصَ بِجُرْحِهِ مِنْ لَحْمِهِ، وَجِلْدِهِ؛ لِأَنَّهُ جَنَى عَلَى مَلِكٍ الْغَيْرِ (وَإِنْ أَزْمَنَ) الْأَوَّلُ (فَه) هُوَ لِذَلِكَ (ثُمَّ إِنْ ذَفَّفَ الثَّانِي بِقَطْعِ خَلْقُومٍ، وَفَرِيءٍ فَهُوَ حَلَالٌ، وَعَلَيْهِ لِلأَوَّلِ مَا نَقَصَ بِالذَّبْحِ)، وَهُوَ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ زَمْنًا، وَمَذْبُوحًا كَذَبْحِهِ شَاءَ غَيْرُهُ مُتَعَدِّيًا وَقَوْلُ الْإِمَامِ إِنَّمَا يَظْهَرُ التَّفَاوُثُ فِي مُسْتَقَرِّ الْحَيَاةِ تَعَقُّبُهُ الْبُلْقَيْنِي بِأَنَّ الْجِلْدَ يَنْقُصُ بِالْقَطْعِ، وَإِنْ ذَفَّفَ لَكِنَّهُ حِينَئِذٍ إِنَّمَا يَضْمَنُ نَقْصَ الْجِلْدِ فَقَطْ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ صَحَّةُ كَلَامِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَفِي فِي غَيْرِ مُسْتَقَرِّ الْحَيَاةِ التَّفَاوُثُ بَيْنَ قِيَمَتِهِ مَذْبُوحًا، وَزَمْنًا لَا مُطْلَقَ الْقِيَمَةِ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَ فِي الْجِلْدِ (وَإِنْ ذَفَّفَ لَا يَقْطَعُهُمَا) أَيِ الْحَلْقُومِ، وَالْمَرِيءِ فَحَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ لَا يَحِلُّ إِلَّا بِذَبْحِهِ (أَوْ لَمْ يُذَفَّفْ، وَمَاتَ بِالْجُرْحَيْنِ فَحَرَامٌ) لِاجْتِمَاعِ الْمُبَيِّحِ، وَالْمُحَرِّمِ (وَيَضْمَنُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ)؛ لِأَنَّهُ أَفْسَدَ مَلَكُهُ أَي: يَضْمَنُ لَهُ فِي التَّذْفِيفِ قِيَمَتَهُ مُزْمِنًا، وَكَذَا فِي الْجُرْحَيْنِ الْغَيْرِ الْمُتَذَفِّقَيْنِ إِنْ لَمْ يَتِمَّكَنْ الْأَوَّلُ مِنْ ذَبْحِهِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ لَكِنْ صَحَّحَا اسْتِدْرَاكَ صَاحِبِ التَّقْرِيبِ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُ يَنْبَغِي إِذَا

فُودَ: (وَعَلَيْهِ مَا نَقَصَ الْإِنْسَانُ) وَكَذَا إِذَا لَمْ يُذَفَّفْ، وَتَمَكَّنَ الثَّانِي مِنَ الذَّبْحِ، وَذَبَحَهُ. فُودَ: (وَكَذَا الْإِنْسَانُ) أَي: يَلْزَمُ الْأَوَّلُ قِيَمَةُ الصَّيْدِ مَجْرُوحًا بِالْجُرْحَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ. فُودَ: (نَظِيرًا مَا يَأْتِي الْإِنْسَانُ) يُخْتَمَلُ أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى مَا قَبْلَ قَوْلِهِ: وَكَذَا الْإِنْسَانُ أَيْضًا، وَعَلَى كُلِّ يَأْتِي فِيمَا بَعْدَ كَذَا الْإِسْتِدْرَاكَ الْآتِي. فُودَ: (أَي: لَمْ يُوَجَدْ) إِلَى قَوْلِهِ: وَهَذَا هُوَ الرَّاجِعُ فِي الْمَعْنَى إِلَى قَوْلِهِ: وَقَوْلُ الْإِمَامِ إِلَى الْمُتَنِ، وَإِلَى قَوْلِهِ: فَقِيمًا يَلْزَمُ فِي النَّهَايَةِ إِلَى قَوْلِهِ: وَيُؤْخَذُ إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: كَذَا مِنْ قَوْلِهِ: وَكَذَا فِي الْجُرْحَيْنِ، وَقَوْلُهُ: عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِلَى يَنْبَغِي. فُودَ: (لَكِنْ عَلَى الثَّانِي أَرُشٌ مَا نَقَصَ الْإِنْسَانُ) أَي: إِنْ كَانَ أَه. مُعْنَى. فُودَ: (وَقَوْلُ الْإِمَامِ إِنَّمَا يَظْهَرُ التَّفَاوُثُ فِي مُسْتَقَرِّ الْحَيَاةِ) تَبَيَّنَتْ، فَإِنْ كَانَ مُتَأَلِّمًا بِحَيْثُ لَوْ لَمْ يُذَبَّحْ لَهْلَكَ فَمَا عِنْدِي أَنَّهُ يَنْقُصُ بِالذَّبْحِ شَيْءٌ أَه. سَم، وَنَهَايَةُ. فُودَ: (تَعَقُّبُهُ الْبُلْقَيْنِي الْإِنْسَانُ) خَبَرٌ، وَقَوْلُ الْإِمَامِ الْإِنْسَانُ وَأَقَرَّ النَّهَايَةَ تَعَقُّبُهُ. فُودَ: (وَيُؤْخَذُ الْإِنْسَانُ) هَذَا مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ، وَقَوْلُهُ: مِنْهُ أَي: الْإِسْتِدْرَاكَ. فُودَ: (فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ) فِيهِ نَظَرٌ أَه. سَم. فُودَ: (وَكَذَا فِي الْجُرْحَيْنِ الْإِنْسَانُ) أَي: يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ مُزْمِنًا أَه. سَم أَي: الشَّعْمَةُ فِي الْمِثَالِ الْآتِي. فُودَ: (عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ لَكِنْ صَحَّحَا الْإِنْسَانُ) رَاجِعٌ لِمَا بَعْدَ كَذَا كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَةِ

فُودَ: (وَقَوْلُ الْإِمَامِ إِنَّمَا يَظْهَرُ التَّفَاوُثُ فِي مُسْتَقَرِّ الْحَيَاةِ) قَالَ: فَإِنْ كَانَ مُتَأَلِّمًا بِحَيْثُ لَوْ لَمْ يُذَبَّحْ لَهْلَكَ فَمَا عِنْدِي أَنَّهُ يَنْقُصُ بِالذَّبْحِ شَيْءٌ. فُودَ: (فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ) فِيهِ نَظَرٌ. فُودَ: (وَكَذَا فِي الْجُرْحَيْنِ) أَي: يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ مُزْمِنًا. فُودَ: (عَلَى مَا اقْتَضَاهُ الْإِنْسَانُ)، ثُمَّ قَوْلُهُ: (لَكِنْ صَحَّحَا الْإِنْسَانُ). رَاجِعَاتٌ لِمَا بَعْدَ كَذَا كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَةِ الرُّوضِ، وَغَيْرِهِ.

ساوى سليماً عشرة، ومزمتا تسعة، ومذبوحاً ثمانية أنه يلزمه ثمانية، ونصف لإحصول الزهوق
بفعليهما فيوزع الذههم الفائت بهما عليهما، أما إذا تمكن من ذبحه فتركه فله قدر ما فوته
الثاني لا جميع قيمته مزمتا؛ لأنه بتفريطه جعل فعل نفسه إفساداً ففي هذا المثال تجمع قيمته
سليماً، وزمتا تبلغ تسعة عشر فيقسم عليهما ما فواته، وهو عشرة فحصة الأول لو ضمن عشرة
أجزاء من تسعة عشر جزءاً من عشرة، وحصة الثاني تسعة أجزاء من ذلك فهي اللازمة له،

الروض، وغيره سم رشيدى. □ قوله: (لكن صححنا إلخ) مغمّد اه. بـجـيرمى، وجزم به النهاية،
والمعنى. □ قوله: (ومذبوحاً) أي: لو ذبح كما قال في العباب فينظر إلى قيمته لو ذبح، فإن كانت ثمانية
لزم الثاني ثمانية، ونصف اه. سم. □ قوله: (أنه يلزمه ثمانية، ونصف) أي: لا تسعة كما اقتضاه
كلامهم اه. سم. □ قوله: (فتركه إلخ) ولو ذبحه لزم الثاني الأرض إن حصل بجزه نقص معنى،
ونهاية. □ قوله: (فعل نفسه) وهو إزمائه الصيد. □ قوله: (ففي هذا المثال إلخ) وإن كانت الجناية ثلاثة،
وأرض كل جناية دينار جمعت القيم التي هي عشرة، وتسعة، وثمانية، فيكون المجموع سبعة،
وعشرين فيقسم العشرة عليها اه. نهاية. □ قوله: (تجمع قيمته سليماً إلخ) إيضاح ذلك أن تقول: لو
فرض قيمته وقت رمي الأول عشرة دنانير، وعند رمي الثاني تسعة فيقسم ما فواته، وهو العشرة على
مجموع القيمتين، وهو تسعة عشر فيقسم من العشرة تسعة دنانير، ونصف دينار على تسعة عشر نصف
دينار على الأول عشرة أجزاء من التسعة عشر، وذلك خمسة دنانير، وعلى الثاني تسعة أجزاء من
التسعة عشر، وذلك أربعة دنانير، ونصف دينار، ويُفضل من العشرة المقسومة نصف دينار يُقسم على
تسعة عشر، فيخص الأول عشرة أجزاء من نصف دينار، ويخص الثاني تسعة أجزاء منه فتكون جملة ما
على الأول خمسة دنانير، وعشرة أجزاء من تسعة عشر جزءاً من نصف دينار، وجملة ما على الثاني
أربعة دنانير، ونصف دينار، وتسعة أجزاء من تسعة عشر جزءاً من نصف دينار اه. سم. □ قوله: (تبلغ
إلخ) أي قيمتها سليماً، وزمتا عبارة المعنى، والنهاية، فيصير المجموع تسعة عشر فيقسم عليه إلخ
وهي أحسن. □ قوله: (فيقسم عليهما) أي: على القيمتين. □ قوله: (ما فواته، وهو العشرة) أي: بعد
بسطها من جنس المقسوم عليه اه. بـجـيرمى. □ قوله: (لو ضمن) وإلا فهو مالكة. □ قوله: (من تسعة عشر
جزءاً من عشرة) من الأولى تبعيضية، والثانية ابتدائية اه. بـجـيرمى. □ قوله: (اللازمة له) أي: على
الأول.

□ قوله: (ومذبوحاً) أي: لو ذبح كما قال في العباب: فينظر إلى قيمته لو ذبح فإن كانت ثمانية لزم الثاني
ثمانية، ونصف اه. □ قوله: (أنه يلزمه ثمانية، ونصف) لا تسعة كما اقتضاه كلامهم. □ قوله: (ففي هذا
المثال تجمع قيمته سليماً، وزمتا تبلغ تسعة عشر فيقسم عليهما ما فواته، وهو عشرة فحصة الأول لو
ضمن عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءاً من عشرة، وحصة الثاني تسعة أجزاء من ذلك فهي اللازمة له)
أيضاً لك أن تقول لو فرض قيمته، وقت رمي الأول عشرة دنانير، وعند رمي الثاني تسعة فيقسم ما

وهذا على الرَّاجِحِ في أصلِ هذه المسألة، وهو ما لو جَنَى على مملوكٍ قِيمَتُهُ عَشْرَةُ جِرَاحَةٍ أَرَشَها دينارًا، ثم جَزَحَها آخرُ جِرَاحَةٍ أَرَشَها دينارًا، ومات بهما ففيمَا يلزَمُ الجارِحِينَ سِتَّةُ أَوْجِهٍ للأَصْحَابِ وكلامُهم في تَحْرِيرِها طَوِيلٌ مُتَشَعِّبٌ، والذي أَطْبَقَ عليه العِراقِيُّونَ منها، واعتمده الحَاوِي الصَّغِيرُ، وفَرَّوْغُهُ، وغيرُهم، وقال ابنُ الصَّلَاحِ إِنَّهُ مُتَعَيِّنٌ؛ لأنَّه إذا لم يكن بُدٌّ من مُخَالَفَةِ النِّظَائِرِ، والقَوَاعِدِ لاختصاصِ الواقعةِ بما يَقْطَعُها عنها فَأَقْلُ تلكِ الأَوْجِهَ محذورًا هو هذا أَنَّهُ يُجْمَعُ بين قِيمَتَيْهِ فتَكُونُ تِسْعَةُ عَشَرَ، ثم يُقَسَّمُ عليه ما فَوَّتاه، وهو عَشْرَةُ فعلى الأولِ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ من تِسْعَةِ عَشَرَ جُزْءًا من عَشْرَةٍ، وعلى الثاني تِسْعَةُ أَجْزَاءٍ من تِسْعَةِ عَشَرَ جُزْءًا من عَشْرَةٍ (وإن جَرَحَا) هـ (مَعًا، وَذَقَفَا) هـ بِجُزْجِهِمَا (أو أَرْزَمَا) هـ به، أو ذَقَفَهُ أَحَدُهُمَا، وَأَرْزَمَتْهُ الآخرُ، أو اِحتَمِلَ كَوْنُ الإِزْمَانِ بهما، أو بِأَحَدِهِمَا (ف) هو (لهما)، وإن تَفَاوَتْ جُزْجَاهُمَا، أو كان أَحَدُهُمَا في المَذْبَحِ لاشتراكِهِمَا في سَبَبِ المَلِكِ لكن ظاهِرًا في الأخيرة، ومن ثَمَّ يُدَبُّ لِكُلِّ أَنْ يَسْتَحِلَّ الآخرُ، ولو غَلِمَ تَذْفِيفُ أَحَدِهِمَا، وشُكُّ في تَأْثِيرِ جَزَحِ الآخرِ سَلَّمَ التَّصْفُفُ للأَوَّلِ، ووُقِفَ التَّصْفُفُ الآخرُ، فإن بَانَ الحالُ، أو اصْطَلَحَا فَوَاضِحٌ، وإلا قُسِمَ بينهما نِصْفَيْنِ، ويُسَنُّ لِكُلِّ أَنْ يَسْتَحِلَّ الآخرُ فيما خَصَّصَهُ بِالقِسْمَةِ (وإن ذَقَفَ أَحَدُهُمَا، أو أَرْزَمَ دون الآخرِ)،

□ فَوَدَّ: (وهذا إلخ) أي: ما صَحَّحَهُ الشَّيْخَانِ مِنْ اسْتِذْرَاكِ صَاحِبِ التَّثْرِيْبِ. □ فَوَدَّ: (على مَمْلُوكٍ) عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ على عِبْدِهِ مَثَلًا هـ. □ فَوَدَّ: (جِرَاحَةُ إلخ) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ نَوْعِيٌّ لِقَوْلِهِ: جَنَى. □ فَوَدَّ: (لأنَّه إلخ) مِنْ مَقُولِ ابْنِ الصَّلَاحِ، وَعِلَّةٌ لِلتَّعَيِّنِ. □ فَوَدَّ: (بِمَا يَقْطَعُهَا عَنْهَا) أي: بِكَيْفِيَّةِ تَقْطُعِ الواقعةِ عَنِ النِّظَائِرِ. □ فَوَدَّ: (فَأَقْلُ تلكِ الأَوْجِهَ إلخ) جَوَابٌ إِذَا. □ فَوَدَّ: (هو هذا) أي: أَقْلَهَا ما أَطْبَقَ عليه العِراقِيُّونَ، وقَوْلُهُ: أَنَّهُ يُجْمَعُ إلخ خَبَرٌ، والذي أَطْبَقَ إلخ. □ فَوَدَّ: (بَيْنَ قِيمَتَيْهِ) أي: قِيمَتِهِ سَلِيمًا، وَقِيمَتِهِ مَجْرُوحًا بِالْجَزْحِ الأولِ هـ. نِهَايَةٌ. □ فَوَدَّ: (فَيَكُونُ) أي: مَجْمُوعُ القِيمَتَيْنِ. □ فَوَدَّ: (عليه) أي: على مَجْمُوعِ تِسْعَةِ عَشَرَ. □ فَوَدَّ: (بِجُزْجِهِمَا) إلى الكِتَابِ في المُغْنِي. □ فَوَدَّ: (أو اِحتَمِلَ إلخ) عِبَارَةُ المُغْنِي، وَلَوْ جُهِلَ كَوْنُ التَّذْفِيفِ، أو الإِزْمَانِ مِنْهُمَا، أو مِنْ أَحَدِهِمَا كانَ لهُمَا لِعَدَمِ التَّرْجِيحِ هـ. □ فَوَدَّ: (في الأخيرة) وهي صُورَةُ الإِحْتِمَالِ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أي: مِنْ أَجْلِ عَدَمِ العِلْمِ بِالمَذْفُوفِ في الأخيرة.

□ فَوَدَّ: (تَذْفِيفُ أَحَدِهِمَا) عِبَارَةُ المُغْنِي تَأْثِيرُ أَحَدِهِمَا هـ. □ فَوَدَّ: (وَلَا قِسْمَ إلخ) أي: التَّصْفُفُ المَوْقُوفُ فَيُخَصُّ لِلأَوَّلِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الصَّيْدِ، وَلِلآخرِ رُبْعُهُ هـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ إلخ) أي: فيما إِذَا

فَوَّتَاهُ، وهو العَشْرَةُ على مَجْمُوعِ القِيمَتَيْنِ، وهو تِسْعَةُ عَشَرَ فَمِنْهَا تِسْعَةُ دَنَانِيرَ، وَنِصْفُ دِنَارٍ على تِسْعَةِ عَشَرَ نِصْفِ دِنَارٍ على الأولِ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ مِنْ تِسْعَةِ عَشَرَ، وَذَلِكَ خَمْسَةُ دَنَانِيرَ، وعلى الثاني تِسْعَةُ أَجْزَاءٍ مِنْ تِسْعَةِ عَشَرَ، وَذَلِكَ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ، وَنِصْفُ دِنَارٍ يَفْضُلُ مِنَ العَشْرَةِ المَقْسُومَةِ نِصْفُ دِنَارٍ يُقَسَّمُ على تِسْعَةِ عَشَرَ فَيُخَصُّ الأولُ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ مِنْ نِصْفِ دِنَارٍ، وَيَخَصُّ الثاني تِسْعَةُ أَجْزَاءٍ مِنْهُ فَيَكُونُ جُمْلَةُ ما على الأولِ خَمْسَةُ دَنَانِيرَ، وَنِصْفًا، وَتِسْعَةُ أَجْزَاءٍ مِنْ تِسْعَةِ عَشَرَ جُزْءًا مِنْ نِصْفِ دِنَارٍ بَرَر.

وقد جرحا مَعًا (ف) هو (له) لانفراده بسبب الملك، ولا ضمان على الآخر؛ لأنه جرح مباحًا، ويحل المدفء، ولو بغير المذبح (وإن دَفَّفَ واحدًا) لا بذبح شرعي (وأزمن الآخر) فيما إذا ترتبًا (وجهل السابق) منهما (حرّم على المذهب) تغليبا للمحرّم؛ لأنه الأصل كما مرّ، فإنه يُحتمل سبق التدفيف فيحل، وتأخّره فلا إلا بالذبح، ومن ثمّ لو ذبحه المدفء حل قطعًا، والاعتبار في الترتيب، والمعية بالإصابة دون ابتداء الرمي.

لم يبيّن الحال. □ فوّه: (ويحل المدفء) بفتح الفاء. □ فوّه: (لا بذبح شرعي) أي: في غير مذبح اه. مُعني. □ فوّه: (كما مرّ) أي: في مواضع. □ فوّه: (ومن ثمّ لو ذبحه المدفء إلخ) عبارة المعني أما لو دَفَّفَ أحدهما في المذبح، فإنه يحل قطعًا، ويكون بينهما كما استظهره في المطلب؛ لأنّ كلًّا من الجرحين مملّك لو انفرد، فإن جهل السابق لم يكن أحدهما أولى به من الآخر، فإن ادّعى كلّ منهما أنّه المزمّن له، أو لا فلكلّ تحليف صاحبه، فإن حلفا اقتسماه، ولا شيء لأحدهما على الآخر، أو حلف أحدهما فقط فهو له، وله على التاكيل أرش ما نقص بالذبح.

(خاتمة): لو أرسل كلبًا، وسهما فأزمنه الكلب، ثم ذبحه السهم حلّ، وإن أزمنه السهم، ثم قتله الكلب حرّم، ولو أخبر فاسق، أو كتابي أنّه ذبح هذه الشاة مثلاً حلّ أكلها؛ لأنه من أهل الذبح، فإن كان في البلد مجوسّ، ومسلمون، وجهل ذابح الشاة هل هو مسلم، أو مجوسي لم يحلّ أكلها للشكّ في الذبح المبيح، والأصل عدمه نعم إن كان المسلمون أغلب كما في بلاد الإسلام، فينبغي كما قال شيخنا أن تحلّ كنظيره فيما مرّ في باب الاجتهاد عن الشيخ أبي حنيد، وغيره فيما لو وجد قطعة لحم أما إذا لم يكن فيه مجوسي فتحلّ، وفي معنى المجوسي كلّ من لا تحلّ ذبيحته اه. □ فوّه: (والإعتبار) إلى الكتاب في النهاية.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْأُضْحِيَّةِ

(هي) بكسر الهمزة وضَمُّها مع تخفيف الباءِ وتشديدها ما يُذَبِّحُ من التَّعَمُّ تَقَرُّبًا إلى الله تعالى في الزَّمنِ الآتي ويُقالُ ضَحِيَّةٌ وأُضْحَاةٌ بفتح أولِ كُلٍّ وكسره سُمِّيَتْ بِأَوَّلِ أَزْمِنَةٍ فَعِلِهَا وهو وقتُ الضُّحَى والأصلُ في مَشْرُوعِيَّتِهَا الْكِتَابُ والسُّنَّةُ وإجماعُ الأُمَّةِ وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ وهو صحيحٌ لكن على نزاعٍ فيه خبرٌ: «ما عَمِلَ به ابنُ آدَمَ يَوْمَ النَّحْرِ من عَمَلٍ أَحَبَّ إلى الله تعالى من إِرَاقَةِ لَدَمٍ إِنَّهَا لَيَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقُرُونِهَا وَأُطْلِقُهَا وَإِنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنَ اللَّهِ بِمَكَانِهِ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ فَطَبِئُوا بِهَا نَفْسًا» والخبرُ المذكورُ في الرَّافِعِيِّ وغيره «عَظَّمُوا ضَحَايَاكُمْ فَإِنَّهَا عَلَى الصَّرَاطِ مَطَايَاكُمْ» قال ابنُ الصَّلَاحِ غيرُ ثابتٍ ثمَّ مذهبنا أَنَّ التَّضَحِّيَةَ (سُنَّةٌ) فِي حَقِّنا لِخُرُوجِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْأُضْحِيَّةِ)

□ فَوَدَّ: (بِكَسْرِ الهمزة. إلخ) لو قَدَّمَ هذه السَّوَادَةَ على قولِ الْمُصَنِّفِ هي كما فَعَلَهُ غيرُهُ كان أَسْبَكَ واستغنى عن قوله الآتي ثمَّ مذهبنا أَنَّ التَّضَحِّيَةَ. □ فَوَدَّ: (بِكَسْرِ الهمزة) إلى قوله وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ فِي النِّهَايَةِ إلى قوله وَكَانَهُ لَمْ يَنْظُرْ فِي الْمَغْنَى لِأَنَّ قَوْلَهُ لَكِنْ عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ وَقَوْلُهُ: رَشِيدٌ إِلَى قَادِرٍ وَقَوْلُهُ وَصَحَّ إِلَى وَجَاءَ وَقَوْلُهُ: وَيُؤَافِقُهُ إِلَى ثُمَّ. □ فَوَدَّ: (بِكَسْرِ الهمزة وَضَمُّهَا. . إلخ) وَجَمَعُهَا أَضْحَايَ بِتَخْفِيفِ الْبَاءِ وَتَشْدِيدِهَا وَقَوْلُهُ وَيُقَالُ ضَحِيَّةٌ وَأُضْحَاةٌ وَجَمْعُ الْأَوَّلِ ضَحَايَا، وَالثَّانِي أَضْحَى بِالتَّثْوِينِ كَارْطَاةٍ وَأَرْطَى وَقَوْلُهُ: بِفَتْحِ أَوَّلِ كُلٍّ وَكُسْرِهِ فَهَذِهِ ثَمَانِ لُغَاتٍ فِيهَا مُغْنَى وَبُجَيْرِمِي. □ فَوَدَّ: (سُمِّيَتْ. إلخ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ وَهِيَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الضُّحَاةِ سُمِّيَتْ. إلخ. □ فَوَدَّ: (بِأَوَّلِ أَزْمِنَةٍ إلخ) أَيِ بِاسْمِ مَأْخُودٍ مِنْ اسْمِ أَوَّلِ إلخ اه. سم. □ فَوَدَّ: (الْكِتَابُ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْسِرْ﴾ [الكوثر: ٢] أَيِ صَلِّ صَلَاةَ الْعِيدِ وَانْحَرِ الثُّلُوكَ، وَالسُّنَّةُ كَخَبَرِ مُسْلِمٍ (أَنَّهُ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَبَيْنِ ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ وَسَمَّى وَكَبَّرَ وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا) شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَنِهَايَةٌ وَمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (إِنَّهَا) أَيِ الْأُضْحِيَّةِ. □ فَوَدَّ: (وَالْخَبَرُ إلخ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ إلخ. □ فَوَدَّ: (فِي حَقِّنا) إِلَى قَوْلِهِ بِأَنَّ فَضْلَ فِي النِّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ مُكَلِّفٌ إِلَى قَادِرٍ. □ فَوَدَّ: (فِي حَقِّنا) وَأَمَّا فِي حَقِّهِ ﷺ فَوَاجِبَةٌ لِخَبَرِ التِّرْمِذِيِّ، وَالذَّارِقُطْنِيِّ الْآتِيَيْنِ اه. مُغْنَى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْأُضْحِيَّةِ)

□ فَوَدَّ: (بِأَوَّلِ إلخ) أَيِ بِاسْمِ مَأْخُودٍ مِنْ اسْمِ أَوَّلِ إلخ.

أَوْ مُبْعَضٍ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ رَشِيدٍ نَعَمْ، لِلْوَلِيِّ الْأَبِ أَوْ الْجَدِّ لَا غَيْرَ التَّضَحِّيَةِ عَنْ مَوْلَاهُ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ كَمَا يَأْتِي قَادِرٌ بِأَنْ فَضَّلَ عَنْ حَاجَةِ مَمُونِهِ مَا مَرَّ فِي صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ وَلَوْ مُسَافِرًا وَبَدَوِيًّا وَحَاجًا بِمَنَى وَإِنْ أَهْدَى خِلَافًا لِمَنْ شَدَّ مُؤَكَّدَةً لِخَبِيرِ التِّرْمِذِيِّ «أَمِزْتَ بِالْتَّخْرِ وَهُوَ سُنَّةٌ لَكُمْ» وَالدَّارَقُطَنِيُّ: «كُتِبَ عَلَيَّ التَّخَرُّ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْكُمْ» وَصَحَّ خَبَرٌ: «لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ» وَجَاءَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَا لَا يُضَحِّيَانِ مَخَافَةَ أَنْ يَرَى النَّاسُ وَجُوبَهَا وَيُؤَافِقَهُ تَفْوِضُهَا فِي خَبَرٍ مُسْلِمٍ إِلَى إِرَادَةِ الْمُضَحِّيِ وَالوَاجِبُ لَا يُقَالُ فِيهِ ذَلِكَ ثُمَّ إِنْ تَعَدَّدَ أَهْلُ الْبَيْتِ كَانَتْ سُنَّةٌ كِفَايَةً فَتُجْزَى مِنْ وَاحِدٍ رَشِيدٍ مِنْهُمْ لِمَا صَحَّ عَنْ أَبِي أُيُوبَ

قَوْلُهُ: (أَوْ مُبْعَضٍ) أَيِ إِذَا مَلَكَ مَا لَا يَبْعُضُهُ الْحَرُّ. اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ) أَيِ لَا مِنْ مَالِ الْمَوْلَى لِأَنَّ الْوَلِيَّ مَأْمُورٌ بِالْإِحْتِيَاظِ لِمَالِ مَوْلَاهُ وَمَمْنُوعٌ مِنَ التَّبَرُّعِ بِهِ، وَالْأُضْحِيَّةُ تَبَرُّعٌ. اهـ. مُعْنَى.

قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ قَبِيلِ الْفَضْلِ. قَوْلُهُ: (بِأَنْ فَضَّلَ الْخ) قَالَ الزَّكَوْشِيُّ وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ فَاضِلَةً عَنْ حَاجَتِهِ وَحَاجَةً مَنِ يُمُونُهُ عَلَى مَا سَبَقَ فِي صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ لِأَنَّهَا نَوْعٌ صَدَقَةٌ انْتَهَى وَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ يَكْفِي أَنْ تَكُونَ فَاضِلَةً عَمَّا يَحْتَاجُهُ فِي يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ وَكِسُوفَ فَضْلِهِ كَمَا مَرَّ وَيَتَّبِعِي أَنْ تَكُونَ فَاضِلَةً عَنْ يَوْمِ الْعِيدِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَلِإِنِّهَا وَقْتُهَا كَمَا أَنَّ يَوْمَ الْعِيدِ وَلَيْلَتَهُ الْعِيدِ وَقْتُ زَكَاةِ الْفِطْرِ وَاشْتَرَطُوا فِيهَا أَنْ تَكُونَ فَاضِلَةً عَنْ ذَلِكَ. اهـ. مُعْنَى وَأَقْرَأَ السَّيِّدُ عُمَرَ وَفِي الْبُخَيْرِيِّ عَنِ الْعَنَانِيِّ عَنِ الرَّمْلِيِّ مَا يُؤَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (عَنْ حَاجَةِ مَمُونِهِ) وَمِنْهُ نَفْسُهُ. اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَنْ شَدَّ. الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ضَحَّى فِي مَنَى عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرِ) رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَبِهَذَا رَدَّ عَلَى الْعَبْدَرِيِّ فِي قَوْلِهِ إِنَّهَا لَا تُسَنَّ لِلْحَاجِّ بِمَنَى وَأَنَّ الَّذِي يَتَخَرَّهُ هَذِي لَا أُضْحِيَّةَ. اهـ. قَوْلُهُ: (لِخَبَرِ التِّرْمِذِيِّ الْخ) تَغْلِيلٌ لِمَا فِي الْمَثْنِ مِنَ السَّنَةِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ سُنَّةٌ لَكُمْ) قَدْ يُقَالُ السَّنَةُ بِالْمَعْنَى الْمَعْرُوفِ اضْطِلَاحٌ حَادِثٌ قَاتَى يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا مَعْنَاهَا اللَّغَوِيُّ وَهُوَ الطَّرِيقَةُ فَلَا يُنَافِي الْوُجُوبَ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مُعَابَلَتَهَا بِأَوَّلِ الْحَدِيثِ قَرِيبَةٌ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْمَعْنَى الْمَعْرُوفَ. قَوْلُهُ: (مَخَافَةَ أَنْ يَرَى النَّاسُ الْخ). لَا يُقَالُ هَذَا يَتَذَفُّعُ بِالْأَخْبَارِ يَعْدَمُ وَجُوبُهَا لِأَنَّهُ قَدْ أُجِيبَ عَنْ وَثَلِ هَذَا فِي مَوَاضِعَ تَتَعَلَّقُ بِفَعْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ عَدَمَ الْفِعْلِ أَقْوَى مِنْ انْتِقَادِ الثَّقُوسِ وَاعْتِقَادِهَا لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ التَّرْكُ مِنْ عَدَمِ الْوُجُوبِ مِنَ الْقَوْلِ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْمَجَازَ وَغَيْرَهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمُخْرِجَةِ لَهُ عَنِ الدَّلَالَةِ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَيُؤَافِقُهُ) أَيِ مَا ذُكِرَ مِنَ الْأَخْبَارِ.

قَوْلُهُ: (تَفْوِضُهَا) أَيِ الْأُضْحِيَّةَ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنْ تَعَدَّدَ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ فَتُجْزَى إِلَى وَلَا فَسْتَةً. قَوْلُهُ: (فَتُجْزَى مِنْ وَاحِدٍ رَشِيدٍ الْخ) شَامِلٌ لِغَيْرِ الْقَائِمِ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ. اهـ. سَم. عِبَارَةُ ع. ش. قَالَ م. ر. الْأَقْرَبُ أَنَّ الْمُرَادَ بِأَهْلِ الْبَيْتِ مَنْ تَلَزَّمَتْ نَفَقَتُهُمْ شَخْصًا وَاحِدًا قَالَ وَالْقِيَاسُ عَلَى هَذَا أَنَّ شَرْطَ وَقُوعِهَا عَنْهُمْ أَنْ يَكُونَ الْمُضَحِّيُّ هُوَ الَّذِي تَلَزَّمَتْ التَّفَقُّهُ حَتَّى لَوْ ضَحَّى بَعْضُ عِيَالِهِ لَمْ يَقَعْ عَنْ

قَوْلُهُ: (بِأَنْ فَضَّلَ عَنْ حَاجَةِ مَمُونِهِ الْخ) وَمِنْهُ نَفْسُهُ. قَوْلُهُ: (فَتُجْزَى مِنْ وَاحِدٍ رَشِيدٍ مِنْهُمْ) شَامِلٌ لِغَيْرِ الْقَائِمِ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ.

الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كُنَّا نَضَحِّي بِالشَّاةِ الْوَاحِدَةِ يَذْبَحُهَا الرَّجُلُ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَلَا فَسْنَةَ عَيْنٍ وَيُكْرَهُ تَرْكُهَا لِلْخِلَافِ فِي وَجوبِهَا وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ أَفْضَلُ مِنْ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ وَبَحَثَ الْبُلْقِينِي أَخَذًا مِنْ زَكَاةِ الْفِطْرِ أَنَّ تَذْبِهَا لَا يَتَعَلَّقُ بِمَنْ كَانَ حَمَلًا أَوَّلَ وَقْتِهَا وَإِنْ انفَصَلَ عَقِبَ دُخُولِهِ ثَمَّ رَأَيْتَهُ احْتِجَّ أَيْضًا بِقَوْلِ الْأَصْحَابِ لَا يُضَحِّي عَمَّا فِي الْبَطْنِ كَمَا لَا تُخْرَجُ عَنْهُ الْفِطْرَةُ أَهْ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَنْظُرْ إِلَى احْتِمَالِ أَنْ مُرَادَهُمْ مَا دَامَ مُجْتَنِّيًا لِأَنَّ التَّشْبِيهَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ يُوَدُّ ذَاكَ قِيلَ قَوْلُهُ هِيَ سُنَّةٌ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ؛ لِأَنَّ الْأُضْحِيَّةَ غَيْرُ التَّضَحِّيَةِ كَمَا تَقَرَّرَ وَيُرَدُّ بِأَنَّ ذِكْرَ الْأُضْحِيَّةِ فِي التَّرْجِمَةِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا مَا يَعْمُ الْأَمْرَيْنِ فَأَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى أَحَدِهِمَا لِيُظْهِرَهُ مِنْ قَرِينَةِ السِّيَاقِ فِيهِ نَوْعَ اسْتِخْدَامٍ.

غَيْرَ ذَلِكَ الْبَغْضِ وَفِي حَيْجٍ خِلَافُهُ وَهُوَ الْأَقْرَبُ لِأَنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِكَوْنِهَا سُنَّةً كِفَايَةً أَهْ. وَسَيَأْتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ كَانَ أَفْضَلُ الْخ). هَلِ الْمُرَادُ مَا تَصَدَّقَ بِهِ مِنْهَا أَفْضَلُ مِنْ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ أَهْ. سَمِ (أَقُولُ): وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ جَمِيعَ الْأُضْحِيَّةِ وَأَفْضَلُ اللَّهِ تَعَالَى وَاسِعٌ. ٥ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْبُلْقِينِي أَخَذًا مِنْ زَكَاةِ الْفِطْرِ الْخ). فِي الْأَخْذِ بَحْثٌ لَا يَخْفَى أَهْ. سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرٍ وَلَكَ أَنْ تَتَوَقَّفَ فِي هَذَا الْأَخْذِ فَإِنَّ وَجْهَ عَدَمِ الْخِطَابِ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ انْتِفَاءُ الْمَوْجِبِ لِأَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّ مَوْجِبَهَا مَجْمُوعُ الْأَمْرَيْنِ أَغْنَى آخِرَ جُزْءٍ مِنْ رَمَضَانَ وَأَوَّلَ جُزْءٍ مِنْ شَوَّالٍ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ فَإِنَّ كَلَامَهُمْ ظَاهِرٌ أَوْ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمَوْجِبَ هُنَا أَمْرٌ وَاحِدٌ وَهُوَ هَذَا الزَّمَنُ الْمُعَيَّنُ فَمَنْ صَارَ مِمَّنْ يَصِيحُّ عَنْهُ فِي جُزْءٍ مِنْهُ ضَحَّى عَنْهُ قِيَاسًا عَلَى نَحْوِ الصَّلَاةِ فَتَدَبَّرْ. أَهْ. ٥ قَوْلُهُ: (عَقِبَ دُخُولِهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَإِنْ انفَصَلَ بَعْدَ فِي يَوْمِ التَّحْرِ أَوْ بَعْدَهُ. أَهْ. ٥ قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيِ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ. ٥ قَوْلُهُ: (وَكَأَنَّهُ لَمْ يَنْظُرْ) أَيِ الْبُلْقِينِي. ٥ قَوْلُهُ: (يُرَدُّ ذَلِكَ) أَيِ الْإِحْتِمَالِ الْمَذْكُورِ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالشَّاةِ بِالتَّشْبِيهِ بِهِ الْمُتَوَلَّدُ فِي يَوْمِ الْعِيدِ. ٥ قَوْلُهُ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيِ بِقَوْلِهِ مَا يُدْبِحُ مِنَ النَّعْمِ الْخ. ٥ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْخ) وَيُرَدُّ أَيْضًا بِأَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ لِلتَّضَحِّيَةِ الْمَفْهُومَةِ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ أَوْ لِلأُضْحِيَّةِ لَكِنْ مَعَ حَذْفِ مُضَافٍ أَيِ: ذَبْحِ أَهْ. سَمِ. ٥ قَوْلُهُ: (عَلَى أَحَدِهِمَا) وَهُوَ التَّضَحِّيَةُ.

٥ قَوْلُهُ: (فَفِيهِ نَوْعُ اسْتِخْدَامٍ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْإِسْتِخْدَامَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا فِي التَّرْجِمَةِ مَا يَعْمُ الْأَمْرَيْنِ بَلْ يَتَحَقَّقُ وَإِنْ أُريدَ بِهَا فِي التَّرْجِمَةِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ فَقَطْ إِذَا صَلَحَتْ لِلْأَمْرِ الْآخَرِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ مَحَلِّهِ عَلَى أَنَّ دَعْوَى أَنْ ذَكَرَهَا فِي التَّرْجِمَةِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مَا ذُكِرَ مَنُوعَةٌ وَيَجُوزُ أَنْ يُريدَ بِهَا فِي التَّرْجِمَةِ وَفِي الضَّمِيرِ مَعْنَى التَّضَحِّيَةِ فَلَا اسْتِخْدَامَ نَعَمْ إِنْ أُريدَ بِهَا فِي الضَّمِيرِ مَعْنَى التَّضَحِّيَةِ احْتِجَّ إِلَى

٥ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ أَفْضَلُ) هَلِ الْمُرَادُ أَنَّ مَا تَصَدَّقَ بِهِ مِنْهَا أَفْضَلُ مِنْ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْبُلْقِينِي أَخَذًا مِنْ زَكَاةِ الْفِطْرِ الْخ) فِي الْأَخْذِ بَحْثٌ لَا يَخْفَى. ٥ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ ذِكْرَ الْأُضْحِيَّةِ الْخ) يُرَدُّ أَيْضًا بِأَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ لِلتَّضَحِّيَةِ الْمَفْهُومَةِ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ أَوْ لِلأُضْحِيَّةِ لَكِنْ مَعَ حَذْفِ مُضَافٍ أَيِ ذَبْحِ. ٥ قَوْلُهُ: (فَفِيهِ نَوْعُ اسْتِخْدَامٍ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْإِسْتِخْدَامَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا فِي التَّرْجِمَةِ مَا يَعْمُ

(تنبيه) لم يُبينوا المراد بأهل البيت هنا لكنهم بينوهم في الوقف فقالوا لو قال وقفت على أهل بيتي فهم أقاربه الرجال والنساء فيَحْتَمِلُ أَنَّ المراد هنا ذلك أيضًا ويوافقُه ما مرَّ أَنَّ أهل البيت إن تعددوا كانت سنة كفاية وإلا فسنة عين ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها تُسنُّ لكلّ منهم سقوط الطلب بفعل الغير.....

الإستخدام في قوله الآتي وأن يذبحها الخ وأن يُريد بها فيهما ما هو الظاهر لكن مع تقدير المضاف في الضمير بقرينة السياق فلا إشكال اه. سم. قوله: (يَبْنُوهُمْ) الأولى أفراد ضمير التصب. قوله: (ومعنى كونها) إلى قوله وفي تضريحهم في النهاية. قوله: (ومعنى كونها سنة كفاية الخ) كذا في شرح العباب أيضًا وهذا يخص قولهم الآتي، والشأ عن واحد فقط بالنسبة لسقوط الطلب اه. سم.

قوله: (ومعنى كونها الخ) عبارته في شرح الإرشاد ومعنى كونها سنة كفاية أنه إذا فعلها واحد من أهل البيت أي عرفًا فيما يظهر وإن لم يلزم بعضهم مؤنة بعض كفى عنهم انتهى وما ذكره في المراد بأهل البيت مسمى عليه الطلّاء في كذا في حاشية سم على شرح المنهج ويتبني أن يكون هو المَعُول عليه وإن قال في التهمة إنه بعيد. اه. سيّد عمر. قوله: (سقوط الطلب بفعل الغير) يُحْتَمَلُ أَنَّ المراد أصل الطلب لا الطلب على الإطلاق حتى لو فعلها كل ولو على الترتيب وقعت أضحية وأُيب وقد يُقال سقوط الطلب على الإطلاق لا يُنافي الوقوع أضحية والثواب. اه. سم. قوله: (بفعل الغير) ظاهره

الأمري بل يتحقق وإن أُريد بها في الترجمة أحد الأمرين فقط إذا صلحت للأمر الآخر كما يُعلم من محله على أن دعوى إن ذكرها في الترجمة دال على أن المراد ما ذكر ممنوعة ويجوز أن يُريد بها في الترجمة وفي الضمير معنى التضحية فلا استخدام نعم إن أُريد بها في الترجمة وفي الضمير معنى التضحية احتيج إلى الاستخدام في قوله الآتي وأن يذبحها الخ وإن أُريد بها فيهما ما هو الظاهر لكن مع تقدير المضاف في الضمير بقرينة السياق فلا إشكال. قوله: (ومعنى كونها سنة كفاية الخ) كذا في شرح العباب أيضًا وهو تخصيص قولهم الآتي، والشأ عن واحد فقط بالنسبة لسقوط الطلب ثم قال في شرح العباب عن الأذرع قضية كلام الشيخين وبه صرح إبراهيم المروزي أنه لو نوى بالشأ نفسه وأهل بيته لم يجز إذ لا يقع إلا عن واحد، والحديث مَحْمُولٌ على الاشتراك في الثواب لا الأضحية وقال الفوراني لو قال هذه عتي وعن أهل بيتي كانت شاة لحم إلا أن يُريد وقوعها عن نفسه وإنما أشرك غيره في ثوابها وخبر: -اللهم هذا عن أمي- وفي رواية عمن لم يضح من أمي مَحْمُولٌ لِنَصِّ البويني على أن من نواها عنه وعن أهل بيته أجزأه على الشركة في الثواب لا الأضحية لاستحالة وقوعها عن كلهم عن كل جزء من شاة ولا أحسب فيه خلافًا اه. وبما قدّمته علم أن معنى نفى الإجزاء عدم حصول ذلك الثواب المخصوص وإن حمل الفوراني له على حقيقته فيه نظر الخ. اه. قوله: (سقوط الطلب) يَحْتَمِلُ أَنَّ المراد أصل الطلب لا الطلب على الإطلاق حتى لو فعلها كل ولو على الترتيب وقعت أضحية وأُيب وقد يُقال سقوط الطلب على الإطلاق لا يُنافي الوقوع أضحية، والثواب.

لا حصول الثواب لِمَنْ لم يَفْعَلْ كصلاة الجنابة وفي تصريحهم بِنَذْبِهَا لِكُلِّ واحدٍ من أهل البيت ما يمنع أَنَّ المراد بهم المحاجير ويَحْتَمِلُ أَنَّ المراد بأهل البيت هنا ما يَجْمَعُهُمْ نفقةٌ مُتَّفِقٍ واحدٍ ولو تَبَرَّعَا ويُفَرَّقُ بين ما هنا والوقفِ بِأَنَّ مدارَه على المُتَبَادِرِ من الألفاظ غالبًا حتى يُحْمَلَ عليه لفظُ الوقفِ وإن لم يقصده وهنا على مَنْ هو من أهل الموساة إِذ الأضحية كذلك وَمَنْ هو في نفقة غيره ليس من أهل الموساة غالبًا وقولُ أبي أُتُوبٍ يذبحها الرَّجُلُ عنه وعن أهل بيته يَحْتَمِلُ كلاً من المعنيين ويَحْتَمِلُ أَنَّ المراد به ظاهره وهم السَّاكِنُونَ بدارٍ واحدٍ بِأَنَّ اتَّحَدَتْ مَرافِقُهَا وإن لم يكن بينهم قرابةٌ وبه جَزَمَ بعضُهم لِكَيْتِه بَعِيدٌ ولذلك تَمَتَّعَ في شرح الغُبابِ فَرَاغِعُهَا فَإِنَّهَا مُهِمَّةٌ (لا تجبُ إلا بالِزام) كسائر المندوبات وصرَّح به لِقَلَّا يُتَوَهَّمُ أَنَّ المراد بالسُّنَّةِ الطَّرِيقَةَ وإن كان بعيدًا هنا قِيلَ إِنَّ أَرَادَ مُطْلَقَ الإلتزام وَرَدَ عليه التَّرَمُّتُ الأضحية

وإن تَلَزَمَ التَّفَقُّهُ اهـ. ع ش. ة فؤد: (لا حصول الثواب لِمَنْ لم يَفْعَلْ إلخ) نَعَمْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ إِنْ أَشْرَكَ غَيْرَهُ فِي ثَوَابِهَا جَازَ اهـ. نِهَايَةُ أَي كَأَنَّ يَقُولُ أَشْرَكَكَ أَوْ فُلَانًا فِي ثَوَابِهَا وَظَاهِرُهُ وَلَوْ بَعْدَ نِيَّةِ التَّضْحِيَةِ لِنَفْسِهِ وَهُوَ قَرِيبٌ ع ش. ة فؤد: (إِنَّ المراد بِهِمْ) أَي بِأَهْلِ الْبَيْتِ. ة فؤد: (وَيُحْتَمَلُ أَنَّ المراد بِأَهْلِ الْبَيْتِ مَا يَجْمَعُهُمْ نَفَقَةً مُتَّفَقٍ. إلخ) هَذَا هُوَ الَّذِي صَحَّحَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِهَامِشِ شَرْحِ الرُّوضِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِقَوْلِ الشَّارِحِ وَلَوْ تَبَرَّعَا وَسَالَ شَيْخُنَا الْمَذْكُورُ عَنْ جَمَاعَةٍ سَكَنُوا بَيْتًا وَلَا قَرَابَةً بَيْنَهُمْ فَضَحَّى وَاحِدٌ مِنْهُمْ هَلْ يُجْزَى عَنْهُمْ وَحَاصِلُ مَا اعْتَمَدَهُ فِي ذَلِكَ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ. اهـ. سَمِ وَمَرَّ عَنْ ع ش عَنْ الرَّمْلِيِّ مَا يَوَافِقُهُ وَكَذَا فِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الزِّيَادِيِّ مَا يَوَافِقُهُ. ة فؤد: (وَهُنَا) أَي فِي الْأُضْحِيَّةِ وَعَطَفَهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ مَبْنًى عَلَى تَوَهَّمِ أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: إِنَّ الْمَدَارَ هُنَاكَ إلخ. ة فؤد: (كَذَلِكَ) أَي مِنْ الْمَوَاسِيَةِ. ة فؤد: (يُحْتَمَلُ الْمَعْنَيْنِ) وَلِكَيْتِه ظَاهِرٌ فِي الْمَعْنَى الثَّانِي. ة فؤد: (كَسَائِرِ الْمُنْدُوبَاتِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُجَابُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ هِيَ لَازِمَةٌ لِي. ة فؤد: (وَصَرَّحَ بِهِ) أَي بَعْدَ قَوْلِهِ هِيَ سُنَّةٌ اهـ. مُغْنِي.

ة فؤد: (لِقَلَّا يُتَوَهَّمُ إلخ) وَلِلتَّلْوِيحِ بِمُخَالَفَةِ أَبِي حَنِيفَةَ حَيْثُ أَوْجَبَهَا عَلَى مُقِيمٍ بِالْبَلَدِ مَالِكٍ لِنِصَابِ زَكَاوِيٍّ وَلِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ نِيَّةَ الشَّرَاءِ لِلأُضْحِيَّةِ لَا تَصِيرُ بِهِ أَضْحِيَّةً لِأَنَّ إِزَالََةَ الْمِلْكِ عَلَى سَبِيلِ الْقُرْبَى لَا تَحْصُلُ بِذَلِكَ كَمَا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا بِنِيَّةِ الْعِتْقِ أَوْ الْوَقْفِ اهـ. مُغْنِي وَعِبَارَةٌ سَمِ أَقُولُ فِي التَّضْرِيحِ بِهِ إِفَادَةُ الْوُجُوبِ بِالْإِلْتِزَامِ، وَانْحِصَارُ طَرِيقِ الْوُجُوبِ فِي الْإِلْتِزَامِ، وَالسُّكُوتُ عَنْهُ لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَهَذَا فَائِدَةٌ أَيُّ فَائِدَةٍ اهـ. ة فؤد: (الطَّرِيقَةُ) أَي الَّتِي هِيَ أَعْمُ مِنَ الْوَاجِبِ، وَالْمُنْدُوبِ اهـ. مُغْنِي.

ة فؤد: (وَيُحْتَمَلُ أَنَّ المراد بِأَهْلِ الْبَيْتِ هُنَا مَا يَجْمَعُهُمْ نَفَقَةً مُتَّفَقٍ وَاحِدٍ) هَذَا هُوَ الَّذِي صَحَّحَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِهَامِشِ شَرْحِ الرُّوضِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِقَوْلِ الشَّارِحِ وَلَوْ تَبَرَّعَا سُئِلَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَنْ جَمَاعَةٍ سَكَنُوا بَيْتًا وَلَا قَرَابَةً بَيْنَهُمْ فَضَحَّى وَاحِدٌ مِنْهُمْ هَلْ يُجْزَى عَنْهُمْ وَحَاصِلُ اعْتِمَادِهِ فِي ذَلِكَ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ. ة فؤد: (وَصَرَّحَ بِهِ لِقَلَّا يُتَوَهَّمُ إلخ). أَقُولُ فِي التَّضْرِيحِ بِهِ إِفَادَةُ الْوُجُوبِ بِالْإِلْتِزَامِ وَانْحِصَارُ طَرِيقِ الْوُجُوبِ فِي الْإِلْتِزَامِ، وَالسُّكُوتُ عَنْهُ لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَهَذَا فَائِدَةٌ أَيُّ فَائِدَةٍ.

أو هي لازمة لي وإن اشتريت هذه الشاة فليله علي أن أجعلها أضحية ولا وجوب فيها أو خصوص التذرية ورد جعلت هذه أضحية أو هذه أضحية فإنها تجب فيها إلحاقاً لهما بالتحريم والوقف. اهـ. ويجاب باختیار الثاني ولا يرد ذلك للعلم بهما من قوله الآتي وكذا لو قال جعلتها أضحية والأول ويمنع إيراد تلك الثلاثة بأن الذي يتجبه في الأولين أنهما كنايةتا نذر وفي الثالث أنها لا تصير أضحية بالشراء بل بالجعل بعده فيلزمه إن قصد الشكر على حصول نعمة الملك ولا كان نذر لجأج فاندفع إطلاق قوله ولا وجوب فيها (ويسن لمريدها).....

□ فود: (وإن اشتريت إلخ) عبارة الرّوض فإن قال لله علي أن اشترت شاة أن أجعلها أضحية واشترى لزمه أن يجعلها قال في شرحه هذا إن قصد الشكر على حصول الملك فإن قصد الامتناع فنذر لجأج اهـ. ثم قال في الرّوض فإن عيبتها ففي لزوم جعلها أضحية وجهان ولا تصير أضحية بنفس الشراء ولا بالتيه انتهى اهـ. سم وعبارة المغني وما لو قال إن اشترت هذه الشاة فليله علي أن أجعلها أضحية ثم اشتراها لا يلزمه أن يجعلها أضحية كما هو أقيس الوجهين في المجموع تغليباً لحكم التعيين وقد أوجها قبل الملك فيلغو كما لو علّق به طلاقاً أو عتقاً بخلاف ما لو قال إن اشترت شاة فليله أن أجعلها أضحية ثم اشترى شاة لزمه أن يجعلها أضحية وفاء بما التزمه في ذمته هذا إن قصد الشكر على حصول الملك فإن قصد الامتناع فنذر لجأج وسنأتي اهـ. □ فود: (أو هذه أضحية إلخ) يتبني أن يكون محلّه ما لم يقصد الإخبار فإن قصده أي هذه الشاة التي أريد التضحية بها فلا تعيين اهـ. سيد عمر. □ فود: (فإنها تجب فيهما) أي مع أنهما ليستا بنذر اهـ. مغني. □ فود: (والأول) عطف على الثاني. □ فود: (ويمنع إلخ) أو يقال إن المراد مطلق الالتزام الشرعي ولا يرد عليه شيء فتدبره اهـ. سيد عمر. □ فود: (إنهما كنايةتا نذر) جزم به الأستاذ في كثره اهـ. سم. □ فود: (بل بالجعل بعده) ما المراد اهـ. سم، والظاهر أن المراد به بأن يقول بعد شراؤه جعلتها أضحية. □ فود: (فيلزمه إن قصد إلخ) ومر عن المغني، والرّوض وشرحه أنه في المنكر لا في المعروف.

□ قول (سن): (ويسن لمريدها إلخ) قال الزركشي وفي مغني مريد الأضحية من أراد أن يهدي شيئاً من النعم إلى البيت بل أولى وبه صرح ابن شراقة اهـ. مغني ونقل ع ش عن سم على المنهج وفله. □ قول (سن): (لمريدها) أي التضحية يخرج ما عدا من يريدّها من أهل البيت ولو وقعت عنهم اهـ.

□ فود: (وإن اشترت هذه الشاة فليله علي أن أجعلها أضحية إلخ) عبارة الرّوض فإن قال لله علي أن اشترت شاة أن أجعلها أضحية واشترى لزمه أن يجعلها قال في شرحه هذا إن قصد الشكر على حصول الملك فإن قصد الامتناع فنذر لجأج اهـ. ثم قال في الرّوض فإن عيبتها ففي لزوم جعلها وجهان ولا تصير أضحية بنفس الشراء ولا بالتيه اهـ. □ فود: (أنهما كنايةتا نذر) جزم به الأستاذ في كثره فقال ولو قال التزم الأضحية أو هي لازمة لي فكناية نذر اهـ. □ فود: (بل بالجعل بعده) ما المراد به. □ فود: (لمريدها) يخرج ما عدا مريدّها من أهل البيت وإن وقعت عنهم.

غير المُحَرَّم ولا يقوم نذره بلا إرادة لها مقام إرادته لها لأنه قد يُخَلُّ بالواجب (أن لا يُزِيل شَعْرَهُ) ولو بنحو عانته وباطله (ولا ظَفْرَهُ) ولا غيرهما من سائر أجزاء البدن حتى الدَّم كما صرحوا في الطَّلَاق قاله الإسْنَوِيُّ لكن غَلَطَهُ الْبُلْفِينِيَّ بِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِعَدِّهِ مِنَ الْأَجْزَاءِ هُنَا وَلِئِمَّا الْمُرَادُ تَبْقِيَةُ الْأَجْزَاءِ الظَّاهِرَةِ نَحْوَ جِلْدَةٍ لَا يَضُرُّ قَطْعُهَا وَلَا حَاجَةٌ لَهُ فِيهِ (فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يُضْحَى) لِلأَمْرِ بِالْمَسَاكِ عَنْ ذَلِكَ فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ وَحِكْمَتِهِ شُمُولُ الْمَغْفِرَةِ وَالْعِتْقِ مِنَ النَّارِ لِجَمِيعِهِ لَا التَّشْبِيهِ بِالْمُحَرَّمِينَ وَإِلَّا لَكُرْهٌ نَحْوُ الطَّيِّبِ وَالْمَخِيطِ فَإِنْ فَعَلَ كُرْهٌ وَقِيلَ خُرْمٌ وَعَلَيْهِ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مَا لَمْ يَحْتَجْ وَإِلَّا فَقَدْ يَجِبُ كَقَطْعِ يَدِ سَارِقٍ وَخِتَانِ بَالِغٍ وَقَدْ يُسْتَحَبُّ كَخِتَانِ صَبِيِّ أَوْ.....

سم. قُودُ: (غَيْرُ الْمُحَرَّمِ) أَيِ أَمَّا الْمُحَرَّمُ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ إِزَالَةُ الشَّعْرِ، وَالظَّفْرِ اه. مُعْنِي. قُودُ: (نَذْرُهُ) أَيِ نَحْرُ الْأُضْحِيَّةِ وَقَوْلُهُ: لَهَا أَيِ التَّضْحِيَّةِ تَنَازَعَ فِيهِ قَوْلُهُ: نَذْرُهُ وَقَوْلُهُ: إِرَادَةٌ.
 قُودُ (سَنِي): (أَنْ لَا يُزِيلَ شَعْرَهُ وَلَا ظَفْرَهُ) أَيِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ اه. نِيَاهُ. قُودُ: (وَلَوْ بَنَحُو عَاتِيَتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ حَتَّى الدَّمُ فِي النَّهْيَةِ، وَالْمُعْنِي. قُودُ: (وَلَوْ بَنَحُو عَاتِيَتِهِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَالْمُعْنِي وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ شَعْرُ الرَّأْسِ، وَاللِّحْيَةِ، وَالْإِبْطِ، وَالْعَانَةِ، وَالشَّارِبِ وَغَيْرِهَا اه. قُودُ: (لَكِنْ غَلَطَهُ الْبُلْفِينِيَّ) (لِخ) اقْتَصَرَ الْكَثْرُ عَلَى الْجَزْمِ بِمَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ بِلا عَزْوٍ اه. سم. قُودُ: (بِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ) (لِخ) لِمَ ذَاكَ سَم. قُودُ: (لَا يَضُرُّ قَطْعُهَا) (لِخ) صِفَةُ جِلْدَةٍ أَوْ لِلنَّحْوِ وَقَوْلُهُ فِيهِ أَيِ الْقَطْعِ.
 قُودُ (سَنِي): (فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ) أَيِ وَلَوْ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ش وَعَمِيرَةٌ. قُودُ: (لِلأَمْرِ) إِلَى قَوْلِهِ قَوْلُهُ: لَا التَّشْبِيهِ فِي النَّهْيَةِ، وَالْمُعْنِي. قُودُ: (شُمُولُ الْمَغْفِرَةِ) (لِخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ الشُّمُولُ قَصْدًا حَتَّى إِذَا أَزَالَهَا لَمْ يَشْمَلْهَا كَذَلِكَ اه. سم عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ أَنْظُرْ أَيَّ فَائِدَةٍ لِيَشْمُولَ الْعِتْقُ لَهَا مَعَ أَنَّهَا لَا تَعُودُ حِينَ الْبُعْثِ وَأَجَابَ الْأَجْهَوِيُّ بِأَنَّهَا لَا تَعُودُ مُتَّصِلَةً بَلْ تَعُودُ مُتَفَصِّلَةً تُطَالِبُ بِحَقِّهَا كَعَدَمِ غُسْلِهَا مِنَ الْجَنَابَةِ تَوْبِيخًا لَهُ حَيْثُ هَازِلَهَا قَبْلَ ذَلِكَ اه. قُودُ: (وَالْأَيُّ) أَيِ إِنْ قَصَدَ التَّشْبِيهِ بِالْمُحَرَّمِينَ. قُودُ: (فَإِنْ فَعَلَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُوجِّهُ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيلَ إِلَى مَا لَمْ يَحْتَجْ وَقَوْلُهُ: وَقَدْ يُبَاحُ إِلَى وَاعْتَرَضَ وَقَوْلُهُ: وَخَالَفَهُ إِلَى وَيُضْمُّ وَقَوْلُهُ: بِنَاءٌ إِلَى وَالَّذِي. قُودُ: (فَإِنْ فَعَلَ كُرْهًا) كَذَا فِي النَّهْيَةِ. قُودُ: (مَا لَمْ يَحْتَجْ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِيمَا لَا يَضُرُّ أَمَّا نَحْوُ ظَفْرِ وَجِلْدَةٍ تَضُرُّ فَلَا اه. وَعِبَارَةُ الْمُعْنِي وَاسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَتْ إِزَالَتُهُ وَاجِبَةً لِخ. قُودُ: (فَقَدْ يَجِبُ) أَيِ الْفِعْلُ أَيِ الْإِزَالَةُ.

قُودُ: (قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ لَكِنْ غَلَطَهُ الْبُلْفِينِيَّ) (لِخ) اقْتَصَرَ فِي الْكَثْرِ عَلَى الْجَزْمِ بِمَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ. قُودُ: (بِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ) لِمَ ذَاكَ. قُودُ: (وَحِكْمَتُهُ شُمُولُ الْمَغْفِرَةِ، وَالْعِتْقِ مِنَ النَّارِ) (لِخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ زَالَ مَا ذَكَرَ قَبْلَ التَّضْحِيَّةِ لَمْ تَشْمَلْهُ الْمَغْفِرَةُ، وَالْعِتْقُ مِنَ النَّارِ حَتَّى أَنَّهُ يُعَذَّبُ دُونَ بَقِيَّةِ الْأَجْزَاءِ وَهُوَ بَعِيدٌ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ شُمُولَ الْمَغْفِرَةِ قَصْدًا حَتَّى إِذَا أَزَالَهَا لَمْ يَشْمَلْهَا كَذَلِكَ.
 (تَنْبِيْهُ): لَوْ لَمْ يُزَلْ نَحْوُ شَعْرِهِ بَعْدَ التَّضْحِيَّةِ بَلْ أَبْقَاهُ إِلَى الْعَامِ الثَّانِي وَأَرَادَ التَّضْحِيَّةَ أَيْضًا فَظَاهِرٌ أَنَّهُ

كنتظيف لمريد إخراج أو حضور الجمعة على ما بحثه الزركشي لكن ينافيه إفتاء غير واحد بأن الصائم إذا أراد أن يحرم أو يحضر الجمعة لا يسئل له التطيب رعاية للصوم فكذا هنا رعاية شمول المغفرة أولى وقد يباح كقلع سن وجعة وسلعة واعتراض السنوي التمثيل بختان الصبي بأنها تحرم من ماله وأجاب بتصورها بأن يكون من أهل البيت أو بأن يشره بالغ معه ثم رده بأن الأخبار وعبارات الأئمة إنما دلّت على الكراهة في حق مريد التضحية وهذا لم يردّها وخالفه غيره فبحث نذب ذلك ليمولى أرادها عنه ولله من مال الولي وقياسه النذب في مسألتني السنوي لوقوعها فيهما عن الصبي ويضم على الأوجه لعشر ذي الحجة ما بعده من أيام التشريق إلى أن يضحى ولو فاتت أيام التشريق إن شري القضاء بأن أخر التأذير التضحية

☐ قوله: (وكنتظيف لمريد إخراج) عبارة المغني وقول الزركشي لو أراد الإخراج في عشر ذي الحجة لم يكره له الإزالة قياساً على ما لو دخل يوم الجمعة فإنه يستحب له أخذ شعره وظفره ممنوع في المقيس، والمقيس عليه إذ لا يخلو العشر من يوم الجمعة هـ. ☐ قوله: (أولى) لعله خير رعاية إلخ والأولى أن يقول بل أولى. ☐ قوله: (بأنها تحرم) أي الأضحية هـ. سم. ☐ قوله: (بتصورها) أي الأضحية من الصبي. ☐ قوله: (ثم رده بأن الأخبار إلخ) اعتمد المغني عبارته قال السنوي ولقائل أن يمتعه وهو الأوجه ويقول الأحاديث الواردة بالأمير وعبارات الأئمة. إلخ وقد منّا عن سم ما يوافق. ☐ قوله: (وهذا) أي الصبي المذكور. ☐ قوله: (وخالفه) أي السنوي. ☐ قوله: (فبحث نذب ذلك إلخ) لعل هذا البحث أقرب وقوله: وقياسه النذب إلخ فيه توقف لا سيما بالنسبة إلى المسألة الأولى. ☐ قوله: (في مسألتني السنوي) أي مسألة كونه من أهل البيت ومسألة الإشتراك. ☐ قوله: (لوقوعها فيهما إلخ) فيه بالنسبة إلى المسألة الأولى توقف يظهر بمراجعة ما قدّمه في معنى كونها سنة كفاية. ☐ قوله: (ويضم) إلى قوله أيضاً في النهاية إلا قوله ولو فاتت إلى ولو تعددت. ☐ قوله: (لو فاتت إلخ) كان ينبغي أن يسقط قوله من أيام

يسئل له أن لا يزيله في عشر ذي الحجة مع العام الثاني حتى يضحى خلافاً لما توهم من أنه لا يطلب ترك إزالته في العام الثاني فإن هذا فاسد لأنه زاد زيادة لم تشملها المغفرة وتجددت ذنوب في العام الثاني تحتاج للمغفرة على أن المغفرة في العام الأول غير قطعية. ☐ قوله: (وكنتظف لمريد إخراج أو حضور الجمعة على ما بحثه الزركشي إلخ) ويحتمل الفرق بين مريد الإخراج فلا تكره له الإزالة لأنه قد يتصور في الإخراج بالشعر ويحتاج لإزالته فتلزمه الفدية ومريد حضور الجمعة فتكره له الإزالة لأنه لو احتاج للإزالة لم يلزمه شيء وينبغي أن يلحق بمريد الجمعة الكافر إذا أسلم فإنه يسئل له إزالة شعر الكفر.

☐ قوله: (لكن ينافيه إفتاء غير واحد بأن الصائم إذا أراد أن يحرم أو يحضر الجمعة لا يسئل له التطيب رعاية للصوم فكذا هنا رعاية شمول المغفرة أولى) لقائل أن يقول بين أولّة طلب الإزالة يوم الجمعة أدلة طلب عدمها لمريد الأضحية عموم وخصوص من وجوه وهما متعارضان في مريد الأضحية بالنسبة ليوم الجمعة فيحتاج للترجيح فليتامل سم. ☐ قوله: (بأنها تحرم من ماله) أي الأضحية.

بِمُعَيِّنٍ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ ذَبْحُهَا قَضَاءً وَلَوْ تَعَدَّدَتْ أَضْحِيَّتُهُ انْتَفَتْ الكراهةُ بالأوَّلِ على الأوجهِ أيضًا
بناءً على الأصحَّ عندَ الأصوليين أنَّ الحكمَ المُعلَّقَ على معنى كُلِّيٍّ يكفي فيه أَدْنَى المراتبِ
لِتَحْقِيقِ الْمُسَمَّى فِيهِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ نَوَاهَا مُتَعَدِّدَةً لَمْ تَنْتَفِ بِالْأَوَّلِ وَالَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ
وَيُوجِبُهُ بَأَنَّ الْقَضْدَ شُمُولَ الْمَغْفِرَةِ وَقَدْ وَجِدَ.
(وَأَنْ يَذْبَحَهَا بِنَفْسِهِ) إِنْ أَحْسَنَ لِلاتِّبَاعِ نَعَمْ، الْأَفْضَلُ لِلْخُنْتَى وَلِلْأُنْثَى أَنْ يُؤْكَلَا.....

التَّشْرِيقِ حَتَّى تَظْهَرَ هَذِهِ الْغَايَةُ أَوْ يَجْعَلَهُ كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا كَمَا فِي الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بِمُعَيِّنٍ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْ
قَوْلِهِ وَيُشْكِلُ الْخ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي لِرِمِّهِ ذَبْحُهَا الْخ إِنْ غَيْرِ الْمُعَيِّنِ كَذَلِكَ وَفِي مُخْتَصَرِ
الْكِفَايَةِ لِابْنِ الْقَتِيبِ.

(فَرْغَ): لَوْ قَالَ جَعَلْتُ هَذِهِ أَضْحِيَّةً تَأَقَّتْ ذَبْحُهَا بَوَقْتِ الْأَضْحِيَّةِ وَلَوْ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَضْحِيَ شَاءَ
فَكَذَلِكَ فِي الْأَصَحِّ وَفِي وَجْهِ يَجُوزُ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ الْخ أَه. سَم. □ فَوَدَّ: (انْتَفَتْ الْكِرَاهَةُ الْخ).
(تَنْبِيْهُ): لَوْ لَمْ يُزَلْ نَحْوُ شَعْرِهِ بَعْدَ التَّضْحِيَّةِ بَلْ أَبْقَاهُ إِلَى الْعَامِ الثَّانِي وَأَرَادَ التَّضْحِيَّةَ أَيْضًا فَظَاهِرٌ أَنَّهُ
يُسْنُ لَهُ أَنْ لَا يُزِيلَهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ مِنَ الْعَامِ الثَّانِي حَتَّى يُضْحِيَ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمُ أَنَّهُ لَا يَطْلُبُ تَرْكَ
إِزَالَتِهِ فِي الْعَامِ الثَّانِي لِشُمُولِ الْمَغْفِرَةِ لَهُ فِي الْعَامِ الْأَوَّلِ. فَإِنَّ هَذَا فَاسِدٌ لِأَنَّهُ زَادَ زِيَادَةً لَمْ تَشْمَلْهَا الْمَغْفِرَةُ
وَتَجَدَّدَتْ ذُنُوبٌ فِي الْعَامِ الثَّانِي تَخْتِاجُ لِلْمَغْفِرَةِ عَلَى أَنَّ الْمَغْفِرَةَ فِي الْعَامِ الْأَوَّلِ غَيْرُ قَطْعِيَّةٍ أَه. سَم
وَأَيْضًا إِنْ الْكَمَالُ يَقْبَلُ الْكَمَالَ. □ فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهِ) وَلَكِنْ الْأَفْضَلُ أَنْ لَا يَفْعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِلَى آخِرِ
ضَحَايَاهُ أَه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ الْخ) مَا وَجْهُهُ أَه. سَم. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ وَجِدَ) قَدْ يُقَالُ لَمْ يَتَحَقَّقْ
وُجُودُهُ فَإِنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ لِكُلِّ بِخُصُوصِهِ فَالِاحْتِيَاظُ بِتَرْكِ الْإِزَالَةِ أَه. سَم وَقَدْ يُقَالُ مَا ذَكَرَهُ إِنَّمَا يُفِيدُ أَفْضَلِيَّةَ
التَّرْكِ لَا كِرَاهَةَ الْفِعْلِ.

□ فَوَدَّ (سَم): (وَأَنْ يَذْبَحَهَا الْخ) أَيِ الْأَضْحِيَّةِ الرَّجُلُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَمَنْهَجٌ وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَحْضِرَ فِي نَفْسِهِ
عِظَمَ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَا سَخَّرَ لَهُ مِنَ الْأَنْعَامِ وَيُجَدِّدُ الشُّكْرَ عَلَى ذَلِكَ ع ش وَشَوْبَرِي. □ فَوَدَّ: (إِنْ
أَحْسَنَ) إِلَى قَوْلِهِ وَسَيَأْتِي فِي النَّهَايَةِ الْآقُولَهُ وَأَنْ تَقُولَ إِلَى وَأَفْهَمَ وَإِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَشَرُطُ إِبِلٍ فِي الْمُغْنِي
إِلَّا قَوْلَهُ وَأَنْ تَقُولَ إِلَى وَوَعَدَهَا وَقَوْلُهُ: وَسَيَأْتِي. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ الْأَفْضَلُ الْخ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَالظَّاهِرُ

□ فَوَدَّ: (بِمُعَيِّنٍ) يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ لِرِمِّهِ ذَبْحُهَا فِي هَذَا الْوَقْتِ وَيُشْكِلُ عَلَيْهِ
الْخ مَعَ قَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَفْهَمَ قَوْلُنَا آدَاءَ الْخ أَنْ غَيْرِ الْمُعَيِّنِ كَذَلِكَ وَفِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ الْقَتِيبِ.
(فَرْغَ): لَوْ قَالَ جَعَلْتُ هَذِهِ أَضْحِيَّةً تَأَقَّتْ ذَبْحُهَا بَوَقْتِ الْأَضْحِيَّةِ وَلَوْ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَضْحِيَ بِشَاءَ
فَكَذَلِكَ فِي الْأَصَحِّ وَفِي وَجْهِ يَجُوزُ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ الْخ. □ فَوَدَّ: (بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ الْأَوْصُولِيِّينَ أَنَّ
الْحُكْمَ الْمُعْلَقَ عَلَى مَعْنَى كُلِّيٍّ الْخ). قَدْ يَمْنَعُ أَنَّ هَذَا مِنَ الْمُعْلَقِ عَلَى كُلِّيٍّ وَيَدْعِي أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِكُلِّ
وَاحِدَةٍ. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ نَوَاهَا مُتَعَدِّدَةً الْخ) مَا وَجْهُهُ. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ وَجِدَ) قَدْ يُقَالُ لَمْ يَتَحَقَّقْ وَجُودُهُ
فَإِنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ لِكُلِّ بِخُصُوصِهِ فَالِاحْتِيَاظُ بِتَرْكِ الْإِزَالَةِ.

(وَالْأَمْرُ بِالذَّبْحِ بِنَفْسِهِ (فِي شَهْدِهَا) نَذْبًا لِمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِذَلِكَ وَأَنْ تَقُولَ: «إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي» إِلَى «وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ» وَوَعَدَهَا بِأَنَّهُ يُغْفِرُ لَهَا بِأَوَّلِ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِهَا كُلَّ ذَنْبٍ عَمِلَتْهُ وَأَنَّ هَذَا لِعُمُومِ الْمُسْلِمِينَ وَأَفْهَمَ الْمُتَنُ صَحَّةَ الْإِسْتِنَابَةِ فِيهَا وَسَيَأْتِي وَيُسْنُ لِعِلْمِ الْإِمَامِ أَنَّ يُصْحَى فِي بَيْتِهِ بِمَشْهَدِ أَهْلِهِ وَلَهُ إِذَا صَحَّى عَنِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ يَذْبَحَ بِنَفْسِهِ فِي الْمُصَلَّى عَقِبَ الصَّلَاةِ وَيُحْلِلُهَا لِلنَّاسِ لِلِاتِّبَاعِ (وَلَا تَصِحُّ) التَّضْحِيَةُ (إِلَّا مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ) أَهْلِيَّةٍ عِرَابٍ أَوْ جَوَامِيسَ دُونَ بَقَرٍ وَخَشٍ (وَعَنْ) لِلِاتِّبَاعِ وَكَالزَّكَاةِ فَلَا يَكْفِي مُتَوَلَّدٌ بَيْنَ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ وَغَيْرِهَا بِخِلَافِ مُتَوَلَّدٍ بَيْنَ نَوْعَيْنِ مِنْهَا عَلَى الْأَوْجِهِ وَيُعْتَبَرُ عَلَى الْأَوْجِهِ أَيْضًا شُئًا بِأَعْلَاهُمَا سِنًا كَسَنَتَيْنِ فِي مُتَوَلَّدٍ بَيْنَ ضَانٍ وَمَعِزٍّ أَوْ بَقَرٍ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا يُجْزَى إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ لِأَنَّهُ الْمُتَيَقَّنُ (وَشَرْطُ إِبِلٍ أَنْ يَطْعَنَ) بِضَمِّ الْعَيْنِ (فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ) وَيُعْتَبَرُ عَنْهُ بِتَمَامِ الْخَامِسَةِ إِذْ مِنْ لَازِمِهِ الطَّعْنُ فِيمَا يَلِيهَا (و) شَرْطُ (بَقَرٍ وَمَعِزٍّ) أَنْ يَطْعَنَ (فِي) السَّنَةِ (الثَّالِثَةِ) وَيُعْتَبَرُ عَنْهُ بِتَمَامِ الثَّانِيَةِ لِذَلِكَ وَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ تُسَمَّى ثَنِيَّةً وَمُسِنَّةً (و) شَرْطُ (ضَانٍ) أَنْ يَطْعَنَ (فِي) السَّنَةِ (الثَّانِيَةِ)

اسْتِخْبَابُ التَّوَكُّلِ لِكُلِّ مَنْ ضُمَّفَ عَنِ الذَّبْحِ مِنَ الرِّجَالِ لِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ وَإِنْ أَمَكَّنَهُ الْإِنْيَانُ وَيَتَأَكَّدُ اسْتِخْبَابُهُ لِلْأَعْمَى وَكُلُّ مَنْ تَكَرَّرَ ذِكَاؤُهُ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَالْأَمْرُ بِالذَّبْحِ إِلَخ) أَيِ لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَأَنْ تَقُولَ إِلَخ) عَطَفَ عَلَى ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (وَوَعَدَهَا إِلَخ) عَطَفَ عَلَى أَمْرِ إِلَخ. قَوْلُهُ: (وَأَنَّ هَذَا إِلَخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (إِنَّهُ ﷺ إِلَخ) كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَأَفْهَمَ الْمُتَنُ صَحَّةَ الْإِسْتِنَابَةِ) وَبِهَا صَرَّحَ غَيْرُهُ؛ (لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَاقٍ مِائَةَ بَدَنَةٍ فَتَحَرَ مِنْهَا بِيَدِهِ الشَّرِيفَةِ فَلَانًا وَسِتْنَيْنِ ثُمَّ أَعْطَى عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الْمُدِيَّةَ فَتَحَرَ مَا غَيْرَ أَيِّ بَقَرٍ)، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَسْتَنْبِئَ مُسْلِمًا فَقِيهًا بِبَابِ الْأَضْحِيَّةِ وَتَكَرَّرَ اسْتِنَابَةُ كِتَابِي وَصَبِي وَأَعْمَى، قَالَ الرَّوْيَانِيُّ: وَاسْتِنَابَةُ الْحَائِضِ خِلَافَ الْأَوَّلَى وَمِثْلُهَا النِّسَاءُ أَه. مُغْنِي وَقَوْلُهُ: (وَالْأَفْضَلُ إِلَخ) فِي النِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (وَسَيَأْتِي) أَيِ فِي الْمُتَنِ.

قَوْلُهُ: (فِي بَيْتِهِ) وَفِي يَوْمِ التَّحْرِ وَإِنْ تَعَدَّدَتِ الْأَضْحِيَّةُ مُسَارَعَةً لِلْخَيْرَاتِ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بِمَشْهَدِ أَهْلِهِ) لِيَفْرَحُوا بِالذَّبْحِ وَيَتَمَتَّعُوا بِاللَّحْمِ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَهُ إِذَا إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيُسْنُ لِلْإِمَامِ أَنْ يُصْحَى مِنْ بَيْتِ الْمَالِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ بَدَنَةً فِي الْمُصَلَّى وَأَنْ يَتَحَرَّهَا بِنَفْسِهِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَإِنْ لَمْ تَتَّسِرْ بَدَنَةً فَشَاةٌ وَإِنْ صَحَّى عَنْهُمْ مِنْ مَالِهِ صَحَّى حَيْثُ شَاءَ أَه. قَوْلُهُ: (التَّضْحِيَةُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَيِ الْأَضْحِيَّةِ قَالَ الشَّارِحُ: (مَنْ حَيْثُ التَّضْحِيَةُ بِهَا) أَيِ لَا مِنْ حَيْثُ جُلُّ ذَبْحِهَا وَأَكُلُّ لَحْمِهَا وَتَحْوُ ذَلِكَ أَه.

قَوْلُهُ: (وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا يُجْزَى إِلَخ) أَيِ الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ ضَانٍ وَمَعِزٍّ أَوْ بَقَرٍ عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالْمُتَوَلَّدُ بَيْنَ إِبِلٍ وَعَنْمٍ أَوْ بَقَرٍ وَعَنْمٍ يُجْزَى عَنْ وَاحِدٍ فَقَطُّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ لَمْ أَرْ مَنْ ذَكَرَهُ أَه. وَيُفْهَمُ مِنْهُ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ السَّيِّدُ عَمَرَ أَنَّ الْمُتَوَلَّدَ بَيْنَ إِبِلٍ وَبَقَرٍ يُجْزَى عَنْ سَبْعَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُ (السِّي): (أَنْ يَطْعَنَ) أَيِ يَشْرَعَ أَه. نِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (بِضَمِّ الْعَيْنِ) وَيَجُوزُ الْفَتْحُ أَيْضًا ع ش وَرَشِيدِي. قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَيِ الطَّعْنِ. قَوْلُهُ: (إِذْ مِنْ لَازِمِهِ) أَيِ تَمَامِ الْخَامِسَةِ. قَوْلُ (السِّي): (فِي الثَّانِيَةِ) بِالْإِجْمَاعِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

وَيَعْبُرُ عَنْهُ بِتَمَامِ السَّنَةِ لِذَلِكَ أَيْضًا هَذَا إِنْ لَمْ يَجْزَعْ قَبْلَهَا وَلَا كَفَى كَمَا فِي خَبَرِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ
وَفِي خَبَرِ مُسْلِمٍ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ جَذْعَةَ الضَّانِ لَا تَذْبَحُ إِلَّا إِنْ عَجَزَ عَنِ الْمُسِنَّةِ وَتَأَوَّلَهُ الْجُمْهُورُ
بِحَمْلِهِ عَلَى التَّذْبِخِ أَيْ يُسَنُّ لَكُمْ أَنْ لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً فَإِنْ نَجَزْتُمْ فَجَذْعَةُ ضَّانٍ وَفِي هَذَا
التَّأْوِيلِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِمُنَافَاتِهِ لِقَوْلِهِمُ الْأَنْثَى ثُمَّ ضَّانٌ ثُمَّ مَعَزٌ وَالْمُسِنَّةُ فِي الْخَبَرِ تَشْمَلُ الثَّلَاثَةَ
السَّابِقَةَ كَمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ.

(وَيَجُوزُ ذِكْرُ وَأَنْثَى) لِجَمَاعَةٍ لِكِنَّ الذَّكَرَ وَلَوْ بِلَوْنٍ مَفْضُولٍ فِيمَا يَظْهَرُ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ لَحْمَهُ أَطْيَبُ
إِلَّا إِذَا كَثُرَ نَزْوَاهُ فَأَنْثَى لَمْ تَلِدْ أَفْضَلُ مِنْهُ وَيُجْزَى خُنْثَى إِذْ لَا يَخْلُو عَنْهُمَا وَالذَّكَرُ أَفْضَلُ مِنْهُ
لِاحْتِمَالِ أَنْثَوَتِهِ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْأَنْثَى لِاحْتِمَالِ ذُكُورَتِهِ (وِخْصِي) لِلِاتِّبَاعِ وَلِأَنَّ لَحْمَهُ أَطْيَبُ
وَالْخُصْيَتَانِ غَيْرُ مَقْصُودَتَيْنِ بِالْأَكْلِ عَادَةً بَلْ حَرَمٌ غَيْرُ وَاحِدٍ أَكْلُهُمَا بِخِلَافِ الْإِذْنِ (و) يُجْزَى
(الْبَعِيرُ وَالْبَقَرَةُ) الذَّكَرُ وَالْأَنْثَى مِنْهُمَا أَيْ كُلُّ مِنْهُمَا (عَنْ سَبْعَةٍ).....

□ قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَيْ لِتَظْهِيرِ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ. □ قَوْلُهُ: (هَذَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي خَبَرِ مُسْلِمٍ) فِي
الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ: (إِذَا لَا يَخْلُو) فِي الْتَهَامَةِ لِأَقْوَلِهِ: (وَفِي هَذَا التَّأْوِيلِ) إِلَى الْمَثْنِ. □ قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيْ
اشْتِرَاطُ ذَلِكَ فِي الضَّانِ. □ قَوْلُهُ: (قَبْلَهَا) أَيْ السَّنَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْإِلَاحُ) أَيْ وَإِنْ أَجْدَعَ قَبْلَ تَمَامِ السَّنَةِ أَيْ
سَقَطَ سِنَّهُ كَفَى وَيَكُونُ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْبُلُوغِ بِالِاحْتِلَامِ وَنَهَايَةُ وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (إِنْ عَجَزَ) أَيْ مُرِيدُ
التَّضْحِيَةِ. □ قَوْلُهُ: (لِمُنَافَاتِهِ لِقَوْلِهِمُ الْآتِي الْإِلَاحُ) وَجْهُ الْمُنَافَاةِ أَنَّ قَوْلَهُمُ الْآتِي: أَفَادَ تَقْدِيمَ جَذْعَةِ الضَّانِ
عَلَى مُسِنَّةِ الْمَعَزِ، وَالتَّأْوِيلُ أَفَادَ الْعَكْسَ؛ لِأَنَّ مُسِنَّةَ الْمَعَزِ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسِنَّةِ فِي الْخَبَرِ أَه. سَمِ زَادَ
الْبَحِيرِمِيُّ، وَقَالَ الْبِرْ مَاوِيُّ: وَالتَّيَّةُ مِنَ الْمَعَزِ الَّتِي لَهَا سَتَانِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الَّتِي أَجْدَعَتْ مِنَ الضَّانِ قَبْلَ
تَمَامِ السَّنَةِ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ لَحْمًا وَمَحَلُّ تَقْدِيمِ الضَّانِ عَلَى الْمَعَزِ عِنْدَ اسْتِوَائِهِمَا وَعَلَى هَذَا الْإِشْكَالِ فَلْيُحَرَّرْ
أَه. أَقُولُ عِبَارَةَ النَّهَايَةِ كَشْرَحِ الْمَنْهَجِ صَرِيحَةٌ فِي تَقْدِيمِ الضَّانِ عَلَى الْمَعَزِ مُطْلَقًا حَيْثُ أَقْرَأَ التَّأْوِيلَ
الْمَذْكُورَ، وَقَالَ ع ش: مَا جَزَى عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى التَّذْبِخِ هُوَ الْمُعْتَمَدُ أَه. فَأَجَابَ
الْقَلْيُوبِيُّ عَنِ التَّفْسِيرِ الْآتِي عَنْ شَرْحِ مُسْلِمٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّهُ تَفْسِيرٌ لُغَوِي. □ قَوْلُهُ: (إِجْمَاعًا) إِلَى قَوْلِ
الْمَثْنِ: (وَالشَّاءُ) فِي الْمُغْنِيِّ لِأَقْوَلِهِ: (وَلَوْ بِلَوْنٍ) إِلَى (أَفْضَلٍ) وَقَوْلُهُ: (بَلْ حَرَمٌ) إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ:
(وَعَلَى آتِهَا) إِلَى (وَلَا تُجْزَى) وَقَوْلُهُ: (وِظَاهِرُ كَلَامِهِمْ) إِلَى (وِخْرَجَ). □ قَوْلُهُ: (أَفْضَلُ) أَيْ مِنَ الْأَنْثَى
وِظَاهِرُهُ وَلَوْ سَمِينَةً وَسَيَّاتِي مَا فِيهِ أَه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ لَحْمَهُ الْإِلَاحُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَجَبَرُ مَا قَطَعَ مِنْ
زِيَادَةِ لَحْمِهِ طَبِيبًا وَكَثْرَةَ نَعَمِ الْفَحْلِ أَفْضَلُ مِنْهُ إِنْ لَمْ يَخْصُلْ مِنْهُ ضِرَابٌ أَه. □ قَوْلُهُ: (أَيْ كُلُّ مِنْهُمَا) رَاجِعٌ
إِلَى الْمَثْنِ.

□ قَوْلُهُ (سَبْعَةٍ) أَيْ وَيَجِبُ التَّصَدُّقُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا مِنْ حِصَّتِهِ وَلَا يَكْفِي تَصَدُّقُ وَاحِدٍ عَنْ

□ قَوْلُهُ: (لِمُنَافَاتِهِ لِقَوْلِهِمُ الْآتِي الْإِلَاحُ) وَجْهُ الْمُنَافَاةِ أَنَّ قَوْلَهُمُ الْآتِي أَفَادَ تَقْدِيمَ جَذْعَةِ الضَّانِ عَلَى مُسِنَّةِ
الْمَعَزِ، وَالتَّأْوِيلُ أَفَادَهُ الْعَكْسَ؛ لِأَنَّ مُسِنَّةَ مِنَ جُمْلَةِ الْمُسِنَّةِ فِي الْخَبَرِ. □ قَوْلُهُ: (عَنْ سَبْعَةٍ) أَيْ وَيَجِبُ

من البيوت هنا ومن الدماء وإن اختلفت أسبابها كتحلل المخصر لخبر مسلم به وإن أراد بعضهم مجرد لحم ثم يقتسمون اللحم بناءً على أنها إفراز وهو ما صححه في المجموع وعلى أنها بيع تمتنع القسمة لما مر أن بيع اللحم الرطب بمثله لا يجوز فمن طوقه أن يبيع أحد الشريكين لصاحبه حصته بذراهم ولا تجزئ في الصيد البدنة عن سبعة ظباء؛ لأن القصد المماثلة وظاهر كلامهم إجزاؤها عن سبع شيء في سبع أشجار ويؤجبه بأنه لا مماثلة فيه وخرج بسبعة ما لو ذبحها ثمانية ظنوا أنهم سبعة فلا تجزئ عن أحد منهم (و) تجزئ (الشاة) الضائنة والماعزة (عن واحد) فقط اتفاقاً لا عن أكثر بل لو ذبحا عنهما شاتين مشاعيتين بينهما لم يجز؛ لأن كلا لم يذبح شاة كاملة وخبر: «اللهم هذا عن محمد وأمة محمد» محمول على التشريك في الثواب وهو جائز ومن ثم قالوا له أن يشرك غيره في ثواب أضحيته وظاهره حصول الثواب لمن أشركه وهو ظاهر إن كان ميّناً قياساً على التصديق عنه.....

الجميع كما هو ظاهر لآته في حكم سبع أضاح أه. سم. قوله: (من البيوت) إلى قوله وعلى أنها في النهاية. قوله: (ومن الدماء إلخ) عبارة المغني ولا يختص إجزاء البعير أو البقرة عن سبعة بالتضحية بل لو زمت شخصاً سبع شيئاً بأسباب مختلفة كالتمتع، والقران، والفوات ومباشرة مخظورات الإحرام جاز عن ذلك بعير أو بقرة أه. قوله: (كتحلل المخصر) الظاهر أنه مثال للدماء لا للأسباب المختلفة. قوله: (وإن أراد إلخ) غاية. قوله: (بعضهم) أي بعض الشركاء في البعير أو البقرة. قوله: (إنها إفراز) جزم به المغني، والنهاية عبارتهما ولهم قسمة اللحم؛ لأن قسمة قسمة إفراز أه. وزاد الأول على الأصح كما في المجموع أه. قوله: (فمن طوقه) أي يبيع اللحم. قوله: (أن يبيع إلخ) هذا غير ظاهر في الدماء لوجوب التصديق بالجميع وقد يشكّل في الأضحية لوجوب التصديق بالبعض فلعله فيمن أراد مجرد اللحم خاصة أه. سم.

قوله (سني): (والشاة عن واحد) ولو ضحى بدنة أو بقرة بدل شاة واجبة فالزائد على السبع تطوع فله صرفه مصرف أضحية التطوع من إهداء وتصديق مغني ونهاية. قوله: (فقط) إلى قوله وظاهره في النهاية، والمغني. قوله: (بل ولو ذبحا عنهما شاتين إلخ) وكذا يقال فيما لو اشترك أكثر من سبعة في بقرتين مشاعيتين أو بعيرين كذلك لم يجز عنهم؛ لأن كل واحد لم يخصه سبع بقرة أو بعير من كل واحد من ذلك أه. مغني. قوله: (له أن يشرك غيره إلخ) أي كأن يقول أشركت أو فلاناً في ثوابها وظاهره ولو بعد نية التضحية لنفسه وهو قريب أه. ع ش. قوله: (وهو ظاهر إن كان ميّناً) ويلزم على

التصدق على كل منهم من حصته ولا يكفي تصديق واحد عن الجميع كما هو الظاهر لآتها في حكم سبع أضاح. قوله: (أن يبيع) هذا غير ظاهر في الدماء لوجوب التصديق بالجميع وقد يشكّل في الأضحية لوجوب التصديق بالبعض فلعله فيمن أراد مجرد اللحم خاصة. قوله: (وهو ظاهر إن كان ميّناً) ويلزم على هذا أنه - عليه الصلاة والسلام - إنما أراد إشراك الأنعام دون الأحياء.

وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي فِي الْأُضْحِيَّةِ الْكَامِلَةِ عَنْهُ بِأَنَّهُ يُعْتَفَرُ هُنَا لِيَكُونَ مُجَرَّدَ إِشْرَاكِ فِي ثَوَابٍ مَا لَا يُعْتَفَرُ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ وَهُوَ مَا مَرَّ فِي مَعْنَى كَوْنِهَا سُنَّةً كِفَايَةً الْمُوَافِقُ لِمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ أَنَّ الثَّوَابَ فِيمَنْ ضَحَّى عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ لِلْمُضْحِي خَاصَّةً لِأَنَّهُ الْفَاعِلُ كَالْقَائِمِ بِفَرْضِ الْكِفَايَةِ (وَأَفْضَلُهَا) عِنْدَ الْإِنْفِرَادِ فَلَا يُنَافِي قَوْلُهُ الْآتِي سَبْعُ شَيْءٍ إِلَّا (بَعِيرٌ) لِأَنَّهُ أَكْثَرُ لَحْمًا مِنَ الْبَقَرَةِ (ثُمَّ بَقَرَةٌ) لِأَنَّهُ أَكْثَرُهَا لَحْمًا مِمَّا بَعْدَهَا (ثُمَّ ضَاْنٌ)؛ لِأَنَّهُ لَحْمُهُ أَطْيَبُ (ثُمَّ مَعْزٌ) احتِجَاجُ لِثْمٍ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَهُ مَرَاتِبُ أُخْرَى تُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ وَهِيَ شِرْكَ مِنْ بَدَنَةِ ثُمَّ مِنْ بَقَرَةٍ (وَسَبْعُ شَيْءٍ) لَا أَقُلُّ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ وَإِنْ أَوْهَمَ تَعْلِيلُهُمْ بِتَعَدُّدِ إِرَاقَةِ الدِّمِّ خِلَافَهُ.....

هَذَا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا أَرَادَ إِشْرَاكَ الْأَمْوَاتِ دُونَ الْأَحْيَاءِ أَه. سَمِ أَقُولُ وَيُشْكِلُ أَيْضًا بِمَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يُضْحِيَ مِنْ ثَانِيَةِ مَسَالَتِي الْإِسْتَوِي وَمَرَّ أَيْضًا عَنْ ع ش مَا يُصْرَحُ بِجَوَازِ إِشْرَاكِ الْحَيِّ أَيْضًا وَهُوَ قَضِيَّةُ إِطْلَاقِ النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ) أَيِ جَوَازِ إِشْرَاكِ الْمَيِّتِ فِي الثَّوَابِ. قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَيِ الْمَيِّتِ. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ الْفَرْقِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَا مَرَّ إِلَّا) فِيهِ تَأْمُلٌ إِذَا مَا مَرَّ فِي سَقُوطِ الطَّلَبِ عَنْ بَقِيَّةِ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حُصُولِ الثَّوَابِ لَهُمْ فِي التَّشْرِيكِ الْمُرَادُ هُنَا وَاضِحٌ. قَوْلُهُ: (إِنْ الثَّوَابَ إِلَّا) بَيَانٌ لِمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ. قَوْلُهُ: (لِلْمُضْحِي خَاصَّةً) ظَاهِرُهُ وَلَوْ قَصَدَ تَشْرِيكَهُمْ فِي الثَّوَابِ وَهُوَ أَيْضًا ظَاهِرُ قَوْلِ الْمُغْنِي فَإِنَّ دَبْحَهَا عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِهِ أَوْ عَنْهُ وَأَشْرَكَ غَيْرَهُ فِي ثَوَابِهَا جَازَ وَعَلَيْهِمَا حُومَلُ خَبَرُ مُسْلِمٍ (أَنَّهُ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ وَقَالَ اللَّهُمَّ مِنْ مُحَمَّدٍ وَإِلَى مُحَمَّدٍ وَمِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ) وَهِيَ فِي الْأَوَّلَى سُنَّةٌ كِفَايَةٌ إِلَى أَنْ قَالَ وَلَكِنَّ الثَّوَابَ فِيمَا ذَكَرَ لِلْمُضْحِي خَاصَّةً لِأَنَّهُ إِلَّا. -

قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْإِنْفِرَادِ) أَيِ الْإِقْتِصَارِ عَلَى التَّضَحِّيَةِ بِوَاحِدٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ. قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْإِنْفِرَادِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَسَبْعُ شَيْءٍ فِي النَّهْيَةِ. قَوْلُهُ: (احتِجَاجُ لِثْمٍ) أَيِ لِثْمٍ مَعْزٌ بِقَرِينَةٍ مَا يَلِيهِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَبَعْدَ الْمَعْرِزِ الْمُشَارَكَةِ كَمَا سَيَأْتِي فَلَا غَيْرَاضَ بِأَنَّهُ لَا شَيْءَ بَعْدَ الْمَعْرِزِ سَاقِطٌ أَه. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ بَعْدَهُ مَرَاتِبُ أُخْرَى) أَقُولُ لَوْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ مَرَاتِبُ أُخْرَى لَكَانَ مُحْتَاجًا لِثْمٍ لِدْفَعِ تَوَهُمِ أَنَّ الْمَعْرِزَ فِي رُتْبَةِ الضَّانِّ أَه. سَمِ. قَوْلُهُ (وَسَبْعُ شَيْءٍ أَفْضَلُ إِلَّا).

(فَرْغَ): لَوْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ بِأَكْثَرِ مِنْ سَبْعِ شَيْءٍ أَوْ بِأَكْثَرِ مِنْ بَعِيرٍ فَهَلْ يَقَعُ أَضْحِيَّةٌ فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَّجَهُ أَنَّهُ يَقَعُ أَضْحِيَّةٌ وَأَنَّهُ لَا حَدٌّ لِأَكْثَرِ الْأُضْحِيَّةِ إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ نَقْلٌ بِخِلَافِ ذَلِكَ أَه. سَمِ أَقُولُ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا

قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ مَيِّتًا) قَدْ يُشْكِلُ مَعَ هَذَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ جَوَابِ الْإِسْتَوِي الثَّانِي عَنْ اغْتِرَاضِ التَّمَثِيلِ بِخِتَانِ الصَّبِيِّ فَإِنَّ حَمْلَ التَّشْرِيكِ هُنَا عَلَى التَّشْرِيكِ فِي نَفْسِ الْأُضْحِيَّةِ بِأَنَّ إِذْنَ الصَّبِيِّ لَهُ فِي التَّضَحِّيَةِ عَنْ بَعْضِ يَدَنِهِ فَفِيهِ أَنَّ الصَّبِيَّ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْإِذْنِ فَلْيَتَأْمَلْ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ بَعْدَهُ مَرَاتِبُ أُخْرَى) أَقُولُ بَلْ لَوْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ مَرَاتِبُ أُخْرَى لَكَانَ مُحْتَاجًا ثُمَّ لِدْفَعِ تَوَهُمِ أَنَّ الْمَعْرِزَ فِي رُتْبَةِ الضَّانِّ. قَوْلُهُ: (وَسَبْعُ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ بَعِيرٍ).

(فَرْغَ): لَوْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ بِأَكْثَرِ مِنْ سَبْعِ شَيْءٍ أَوْ بِأَكْثَرِ مِنْ بَعِيرٍ فَهَلْ يَقَعُ أَضْحِيَّةٌ فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَّجَهُ أَنْ يَقَعُ

وَيُوجَّه بَأَن شُبْعَ البعير يُقاوِمُ شاةً فلا يُقاوِمُهُ مع الزيادة عليه إلا السبُع (أَفْضَلُ من بعير) ومن بقرة وإن كان كلٌّ من هذين أكثرَ لَحْمًا من السَّبْع؛ لأنَّ لَحْمَهُنَّ أَطْيَبُ مع تعدُّدِ إراقة الدَّم (وشاةٌ أَفْضَلُ من مُشارَكَةٍ في بعير) لِلاِنْفِرَادِ بإراقة الدَّم مع طيبِ اللَّحْمِ وبه يُعْلَمُ اتِّجَاهُ ما اقتضاه المتن أنَّها أَفْضَلُ من الشُّرْكِ وإن كان أكثرَ البعير وقد صرَّح صاحبُ الوافي بنحو ذلك وهو ظاهرٌ خلافاً لِمنَ نظَرَ فيه والحاصلُ أنَّ لَحْمَ الإبلِ والبقرِ لَمَّا تَقَارَبَا في الرَّدَاءَةِ اغْتَبِرَتْ الأفضليَّةُ فيهما بِمِطْطَةِ أَكْثَرِيَّةِ اللَّحْمِ والضَّانِ والمِعْزِ لَمَّا تَقَارَبَا في الأَطْيَبِيَّةِ اغْتَبِرَتْ الأفضليَّةُ فيهما بالأطْيَبِيَّةِ لا بِكثرةِ اللَّحْمِ ومن ثَمَّ فَضَّلْتُ السَّبْعَ البعيرَ الأكثرَ لَحْمًا وَقُدِّمْتُ أَكْثَرِيَّةُ اللَّحْمِ على أَطْيَبِيَّتِهِ؛ لأنَّ القصدَ إِغْنَاءَ الْفُقَرَاءِ فَاتَّجِهَ بما ذَكَرْتَهُ كَلَامُهُمْ وَأَنَّهُ لا عِتْرَاضَ عليه وَأَنَّهُ لا يَرُدُّ عليه قولُ الرَّافِعِيِّ قد يُؤَدِّي التَّعَارُضُ في مثلِ هذا إلى التَّساوِي فَتَأَمَّلْهُ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذلك قولُهُم كَثْرَةُ الثَّمَنِ هُنَا أَفْضَلُ من كَثْرَةِ العَدَدِ بِخِلَافِ العَتَقِ؛ لأنَّ القصدَ هُنَا طيبُ اللَّحْمِ وَثَمَّ تَخْلِيصُ الرِّقَبَةِ من الرِّقِّ فَعُلِمَ أَنَّ الأَكْمَلَ من كُلِّ مِثْلٍ الأَسَمَنُ فَسَمِينَةُ أَفْضَلُ من هَزِيلَتَيْنِ وَإِنْ كَانَتَا بِلَوْنٍ أَفْضَلَ أَوْ ذَكَرَيْنِ فِيمَا يَظْهَرُ وَكَثْرَةُ لَحْمٍ غَيْرِ رَدِيءٍ وَلَا خَشِنٍ أَفْضَلُ من كَثْرَةِ الشَّحْمِ وَأَفْضَلُهَا الْبَيْضَاءُ لِأَنَّهُ ﷺ «ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ» وَالْأَمْلَحُ الْأَبْيَضُ وَقِيلَ ما بَيَاضُهُ أَكْثَرُ من سَوَادِهِ

سَيَأْتِي مِنَ أَنَّهُ ﷺ نَحَرَ مِائَةَ بَدَنَةِ الْإِخ. □ فُودَ: (وَيُوجَّه) أَي ما اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ وفي هذا التَّوْجِيه تَأَمَّلْ .
 □ فُودَ: (يُقاوِمُ) أَي شُبْعُ البعير بِضَمِّ السَّيْنِ. □ فُودَ: (فَلا يُقاوِمُهُ) أَي البعير. □ فُودَ: (مع الزيادة عليه) أَي البعير في الفضيلة وقول السَّيِّدِ عَمَرَ أَي في عَدَدِ الإِراقة اهـ. فيه تَسْأَلُ. □ فُودَ: (إِلَّا السَّبْعَ) أَي مِنَ الشَّيْءِ. □ فُودَ: (وَبِه يُعْلَمُ الْإِخ) أَي بِقَوْلِهِ لِلْإِنْفِرَادِ الْإِخ. □ فُودَ: (وَلِإِنْ كَانَ) أَي الشُّرْكَ. □ فُودَ: (لِمَنْ نَظَرَ فِيهِ) وَافَقَهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِ أَنَّ الشَّاةَ أَفْضَلُ مِنَ الْمُشَارَكَةِ وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعٍ كَمَا لَوْ شَارَكَ وَاحِدٌ خَمْسَةً فِي بَعِيرٍ وَبِه صَرَّحَ صَاحِبُ الْوَافِي تَفَقُّهًا لَكِنَّ الشَّارِحَ قَيَّدَ ذلك بِقَوْلِهِ بِقَدَرِهَا فَأَفْهَمَ أَنَّهُ إِذَا زَادَ على قَدَرِهَا يَكُونُ أَفْضَلَ وَهُوَ الظَّاهِرُ اهـ. □ فُودَ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي مِنْ أَجْلِ اغْتِبَارِ الْأَفْضَلِيَّةِ فِي الضَّانِ، وَالْمِعْزِ بِالْأَطْيَبِيَّةِ لَا بِكَثْرَةِ اللَّحْمِ. □ فُودَ: (السَّبْعُ) أَي مِنَ الشَّيْءِ نَائِبٌ فَاعِلٌ فَضَّلْتُ .
 □ فُودَ: (الْأَكْثَرُ) بِالتَّضْبِيعِ نَعَتْ لِلْبَعِيرِ. □ فُودَ: (وَقُدِّمْتُ الْإِخ) مُسْتَأْنَفٌ. □ فُودَ: (أَكْثَرِيَّةُ اللَّحْمِ الْإِخ) فِي الْبَعِيرِ، وَالْبَقَرِ بِالنُّسْبَةِ إِلَى الضَّانِ، وَالْمِعْزِ. □ فُودَ: (فَاتَّجِهَ الْإِخ) مَحِلُّ تَأَمَّلْ. □ فُودَ: (قَوْلُ الرَّافِعِيِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي عَقِبَ تَغْلِيلِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَسَبْعُ شَيْءٍ الْإِخ بما مَرَّ نَصُّهُ وَقِيلَ الْبَدَنَةُ أَوْ الْبَقَرَةُ أَفْضَلُ مِنْهَا لِكَثْرَةِ اللَّحْمِ قَالَ الرَّافِعِيُّ وقد يُؤَدِّي التَّعَارُضُ في مثلِ هذا إلى التَّساوِي وَلَمْ يَذْكُرْهُ اهـ. □ فُودَ: (وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ) أَي ما ذَكَرَهُ فِي تَوْجِيهِ التَّرْتِيبِ. □ فُودَ: (كَثْرَةُ الثَّمَنِ) إِلَى قَوْلِهِ فَعُلِمَ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ قَالَ فِي الْمُغْنِي. □ فُودَ: (كَثْرَةُ الثَّمَنِ هُنَا أَفْضَلُ الْإِخ) أَي فِي التَّوَجُّعِ الْوَاحِدِ مُغْنِي وَرَشِيدِي .

أُضْحِيَّةٌ وَأَنَّهُ لَا حَدَّ لِأَكْثَرِ الْأُضْحِيَّةِ إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ نَقْلٌ بِخِلَافِ ذَلِكَ .

فَالصَّفْرَاءُ فَالْعَفْرَاءُ وَهِيَ مَا لَمْ يَصْفُ بَيَاضُهَا فَالْحَمْرَاءُ فَالْبِلْقَاءُ فَالسُّودَاءُ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ
وَالْأَفْضَلُ لِمَنْ يُضْحِي بَعْدَ أَنْ يُفْرَقَ فِي أَيَّامِ الذَّبْحِ وَرَدَّهَ الْمُصَنِّفُ بِأَنَّهُ خِلَافُ السُّنَّةِ فَإِنَّهُ ﷺ
«نَحَرَ مِائَةَ بَدَنَةٍ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ مُسَارَعَةً لِلْخَيْرَاتِ» (وَشَرُّهَا) أَيِ الْأَضْحِيَّةِ لِتُجْزَى حَيْثُ لَمْ
يَلْتَزِمْهَا نَاقِصَةٌ (سَلَامَةٌ) وَقَتِ الذَّبْحِ حَيْثُ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ إِيْجَابٌ وَلَا فَوْقَتْ خُرُوجَهَا عَنْ مَلِكِهِ
(مَنْ عَيْبَ يَنْقُصُ) بِالْتَّخْفِيفِ كَيْشْكُرَ فِي الْأَفْصَحِ كَمَا مَرَّ (لَحْمًا) حَالًا كَقَطْعِ فَلَقَةٍ كَبِيرَةٍ مِنْ
نَحْوِ فَخِذٍ أَوْ مَالًا كَخَرَجِ بَيْنِ لَأَنَّهُ يُنْقِصُ رَغِيهَا فَتَنْهَزُلُ وَالْقَصْدُ هُنَا اللَّحْمُ فَاعْتَبِرْ ضَبْطُهَا بِمَا لَا
يُنْقِصُهُ كَمَا اعْتَبِرْتَ فِي عَيْبِ الْمَبِيعِ بِمَا لَا يُنْقِصُ الْمَالِيَّةَ لِأَنَّهَا الْمَقْصُودَةُ ثُمَّ وَيُلْحَقُ بِاللَّحْمِ مَا
فِي مَعْنَاهُ مِنْ كُلِّ مَأْكُولٍ فَلَا يُجْزَى مَقْطُوعٌ بَعْضُ أَلِيَّةٍ أَوْ أُذُنٌ كَمَا يَأْتِي وَلَا يَرُدُّانِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ
اللَّحْمَ قَدْ يُطْلَقُ فِي بَعْضِ الْأَبْوَابِ عَلَى كُلِّ مَأْكُولٍ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ يَحْرُمُ بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ
أَمَّا لَوْ التَّرَمُّهَا نَاقِصَةٌ كَأَنَّ نَذَرَ الْأَضْحِيَّةِ.....

قوله: (فالصفراء فالعفراء) قد يقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفراء لأنها أقرب إلى البياض من
الصفراء اه. سم. قوله: (فالبلقاء فالسوداء) قال في المختار البلق سواد وبياض وكذا البلقة بالضم اه.
والظاهر أن المراد هنا ما هو أعم من ذلك ليشمل ما فيه بياض وحمرة بل ينبغي تقديمه على ما فيه بياض
وسواد لقربه من البياض بالنسبة للسواد وينبغي تقديم الأزرق على الأحمر وكلما كان أقرب إلى
الابيض تقدم على غيره اه. ع ش. قوله: (بأنه خلاف السنة إلخ) اعتمدته المعني كما مر. قوله: (نحر
مائة بدنة) نحر منها بيده الشريفة ثلاثا وستين وأمر عليا رضي الله تعالى عنه فنحر تمام المائة اه. معني
زاد القليوبي وفي ذلك إشارة إلى مدة حياته ﷺ اه. قوله: (أي الأضحية) إلى قوله وإنما عددها في
المعني إلا قوله وقت الذبح إلى المثني وقوله: ولا يرد أن إلى أما وقوله: وأفهم قولنا إلى وأفهم المثني
والى قوله قيل في النهاية إلا قوله فاعتبر إلى ويلحق. قوله: (إيجاب) أي بتذره اه. ع ش. قوله: (ولا
فوقت خروجها إلخ) يعني وإن أوجبها قبل الذبح فشرطها التجزؤ لسلامة وقت الإيجاب فكان الأولى
ولا فوقت الإيجاب. قوله: (كيشكر) بفتح أوله وضم ثالثه. قوله: (في الأفصح) ويجوز فيه أيضا ضم
الياء مع تشديد القاف وكسرها اه. ع ش. قوله: (فلقة) بكسر فسكون. قوله: (فتنهزل) هو بفتح المثناة
وكسر الزاي من باب فعل بفتح العين بفعل بكسرها مبنيا للفاعل كما في مقدمة الأدب للزمخشري وهذا
خلاف ما اشتهر أن هزل لم يسمع إلا مبنيا للمجهول فتنبه لذلك اه. رشيدى أي وإن أريد معنى بناء
الفاعل. قوله: (اللحم) أي ونحوه اه. معني. قوله: (فاعتبر إلخ) عبارة المعني فاعتبر ما ينقصه كما
اعتبر في عيب المبيع ما ينقص المالية اه. قوله: (ولا يردان) أي مقطوع بعض ألية أو أذن عليه أي على
قول المصنف لحما. قوله: (على كل مأكول) الأولى مطلق المأكول. قوله: (أما لو التزمها إلخ)

قوله: (فالصفراء فالعفراء) قد يقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفراء لأنها أقرب إلى البياض من
الصفراء.

بمعيبة أو صغيرة أو قال جعلتها أضحية فإنه يلزمه ذبحها ولا تُجزئ ضحية وإن اختص ذبحها بوقت الأضحية وجرّت مجراها في الصّرف وأفهم قولنا وإلا إلخ أنه لو نذر التضحية بهذا وهو سليم ثم حدث به عيب ضحى به وثبت له أحكام التضحية وأفهم المتن عدم إجزاء التضحية بالحامل وهو ما في المجموع عن الأصحاب؛ لأن الحمل ينقص لحمها كما صرحوا به في عيب المبيع والصدّاق ومخالفة ابن الرّفعة فيه ردّوها بأن المنقول الأوّل وقوله: إن نقص اللحم ينجز بالجنين ردّوه أيضًا بأنّه قد لا يكون فيه جبر أصلًا كالعلقة وبأن زيادة اللحم لا تجزئ عيبًا كزجاء أو جرباء سميّة وإنما عدّوها كاملة في الزكاة؛ لأن القصد فيها التسلّ دون طيب اللحم والجمع بين قول الأصحاب ذلك ونقل البلقيني عنهم كالتصّ الإجزاء بحمل الأوّل على ما إذا حصل بالحمل عيب فاحش والثاني على ما إذا لم يحصل به ذلك يردّه ما تقرّر أنّ الحمل نفسه عيب وأن العيب لا يُجزئ وإن قلّ قبل وقضية الضابط أيضًا أنّ قربة العهد بالولادة لا تُجزئ أيضًا لنقص لحمها بل هي أسوأ حالًا من الحامل ولهذا لا تؤخذ في الزكاة على وجه مع اتفاقهم أخذ الحامل اهـ وفيه نظر والذي يُتجه خلافه ويُفروق بينهما وبين الحامل بأن الحمل يُفسد الجوف ويُصير اللحم رديقًا كما صرحوا به.....

مُحتَرَزُ الحيثيّة الأولى. هـ. قوله: (بمعيبة إلخ) لعلّ الصورة أنّها مُعيّنة اهـ. رشيدّي. هـ. قوله: (أو صغيرة) أي لم تبلغ سنّ الأضحية اهـ. ع. ش. هـ. قوله: (أو قال إلخ) عطفت على نذر إلخ. هـ. قوله: (ولا تُجزئ ضحية) أي لا مندوبة ولا مندورة في ذمّته اهـ. ع. ش. هـ. قوله: (وهو سليم) الواو حالية اهـ. ع. ش. هـ. قوله: (وثبت له أحكام التضحية) قضيت إجزاؤها في الأضحية وعليه فيفترق بين نذرها سليمة ثم تتعيب وبين نذرها ناقصة بأنّه لما التزمها سليمة خرّجت عن ملكه بمجرّد نذرها فحكم بأنّها ضحية وهي سليمة بخلاف المعيبة فإنّ النذر لم يتعلّق بها إلا ناقصة فلم تثبت لها صفة الكمال بحال اهـ. ع. ش. هـ. قوله: (بأنّه قد لا يكون إلخ) عبارة المُغني بأنّ الجنين قد لا يبلغ حدّ الأكل كالمُضغّة اهـ. هـ. قوله: (كالعلقة) تصرّح منهم بأنّ الحامل بعلقة لا تُجزئ قبالمُضغّة أولى بعدم الإجزاء اهـ. سم وفي دعوى الأولوية تأمل.

هـ. قوله: (وإنما عدّوها) أي الحامل. هـ. قوله: (تبيّن قول الأصحاب ذلك) أي الذي في المجموع.

هـ. قوله: (ونقل إلخ) بالجرّ عطفت على قول الأصحاب. هـ. قوله: (كالتصّ) أي كقوله عن التصّ.

هـ. قوله: (الإجزاء) مفعول ونقل إلخ. هـ. قوله: (بحمل الأوّل) أي ما في المجموع. هـ. قوله: (والثاني) أي ما نقله البلقيني. هـ. قوله: (يردّه إلخ) خبر والجمع إلخ. هـ. قوله: (قيل إلخ) وافقه المُغني عبارته ويلحق بها أي الحامل قربة العهد بالولادة لنقص لحمها، والمُرضع بئب عليه الزركشي. هـ. قوله: (وقضية الضابط) أي ضابط الأضحية اهـ. هـ. قوله: (والذي يُتجه خلافه إلخ) وفاقًا لِلنّهاية وخلافًا لِلْمُغني كما مرّ أيضًا.

هـ. قوله: (كالعلقة) تصرّح منهم بأنّ الحامل بعلقة لا تُجزئ قبالمُضغّة أولى بعدم الإجزاء.

وبالولادة زال هذا المحذور وأما ما ذكر عن كلامهم في الزكاة فهو لمعنى يختص بها لا يأتي مثله هنا فإنها إن أخذت بولدها ضر المالك أو بدونه ضرها وولدها (فلا تجزئ عجفاء) وهي التي ذهب مخرجها من الهزال بحيث لا يرغب في لحمها غالب طالبي اللحم في الرخاء للخبر الصحيح «أربع لا تجزئ في الأضاحي العوراء البيئ عورها والمريضة البيئ مرضها والعرجاء البيئ عرجها والكسيرة» وفي رواية «العجفاء التي لا تنقى» أي من النقي بكسر الثون وإسكان القاف وهو المخرج (ومجنونة) أي تولد إذ حقيقة الجنون ذهاب العقل وذلك للتهني عنها ولأنها تنكرك الرعي أي الإكثار منه فتعزل وظاهر المتن وغيره كالخبر أنها لا تجزئ ولو سميته لأنها مع ذلك تسمى مئينة (ومقطوعة بعض) ضرع أو ألية أو ذنب أو بعض (أذن) أي إن قل حتى

قود: (وبالولادة زال هذا المحذور) قد يقال الرداءة الحاصلة بالحمل لا تزول بمجرّد الولادة سم ورشيدتي. قود: (فإنها) الأولى وهو أنها. قود: (وهي التي) إلى قوله وظاهر المتن في النهاية، والمغني إلا قوله بحيث إلى الخبر. قود: (ذهب مخرجها) والمخرج دهن العظام اه. مغني زاد القليوبي فيشمّل غير الرأس اه. قود: (وفي رواية العجفاء) أي بدل الكسيرة. قود: (لا تنقى) أي لا مخرج لها اه. مغني. قود: (أي من النقي إلخ) وكان معنى لا تنقى حيث لا تنصف بالتقاء أي المخرج لفقده منها للهزال اه. سم. قود: (أي تولد) أي بالمئنة كما يستفاد من القاموس اه. سيد عمر، والذي في النهاية، والمغني وشرح المنهج بالمئنة وفي القاموس لها معنى مناسب للمقام أيضًا. قود: (إذ حقيقة الجنون ذهاب العقل) أي وذلك لا يتصور هنا لعدم العقل اه. سم. قود: (وذلك للتهني عنها إلخ) عبارة المئنة نهي عنها إلهالها وقضيته إجزاء السميّة وهو الظاهر حيث سلّم اللحم مع ذلك من الرداءة فلا يرد منع جرباء سميّة اه. سيد عمر وقد يقال إن قضيته أيضًا إجزاء العرجاء السميّة بالأولى ولكن جرى الشارح، والنهاية، والمغني على خلافه وأيضًا قول الشارح الآتي وظاهر المتن إلخ صريح في خلاف ما استظهره من إجزاء المجنونة السميّة. قود: (للهني عنها ولأنها إلخ) عبارة النهاية لآته وردّ التهني عن التولّد وهي المجنونة التي تستدير المرعى إلا القليل وذلك يورث الهزال اه. قود: (تسمى مئينة) فيه تأمل. قود: (ضرع) أي قوله حتى في النهاية، والمغني. قود: (أو ألية) أي لغير أن تكبر كما يأتي. قود: (أو ذنب) أو لسان مغني وع ش. قود: (أو بعض أذن) الأنسب الأخصر أو أذن بأو وإسقاط بعض. قود: (أبين) أي كما يؤخذ من قول المتن الآتي وكذا شق أذنها وخرقها اه. سم. قود: (وإن قل) قال أبو حنيفة إن كان المقطوع أي من الأذن دون الثلث أجزأ اه. مغني وفي إيضاح

قود: (وبالولادة زال هذا المحذور) قد يقال الرداءة الحاصلة بالحمل لا تزول بمجرّد الولادة. قود: (أي من النقي بكسر الثون إلخ). وكان معنى لا تنقى حيث لا تنصف بالنقي أي المخرج لفقده منها للهزال. قود: (إذ حقيقة الجنون ذهاب العقل) وذلك لا يتصور هنا لعدم العقل. قود: (أبين) أي كما يؤخذ من قول المتن الآتي وكذا شق أذنها وخرقها.

لو لم يُلْعَ لِلنَّاطِرِ مِنْ بُعْدٍ لِذَهَابِ جُزْءٍ مَأْكُولٍ وَلِمَا فِي خَبَرِ التِّرْمِذِيِّ «أَنَّ ﷺ أَمَرَ بِاسْتِشْرَافِ الْعَيْنِ وَالْأُذُنِ» أَيِ بِنَاقِلِهِمَا لِقَلَّ يَكُونُ فِيهِمَا نَقْصٌ وَعَيْبٌ وَقِيلَ بِذِيحٍ وَاسِعٍ الْعَيْنَيْنِ طَوِيلِ الْأُذُنَيْنِ وَنَهَى عَنِ الْمُقَابَلَةِ أَيِ مَقْطُوعِ مُقَدِّمِ أُذُنَيْهَا وَالْمُدَابَرَةِ أَيِ مَقْطُوعَةِ جَانِبَيْهَا وَالشَّرْقَاءِ أَيِ مَشْقُوبَتَيْهَا وَالْخَرْقَاءِ أَيِ مَشْقُوقَتَيْهَا وَأَقْفَهُمُ الْمَتْنُ عَدَمَ إِجْزَاءِ مَقْطُوعَةِ كُلِّ الْأُذُنِ وَكَذَا فَاقِدَتُهَا بِخِلَافِ فَاقِدَةِ الْأَلْيَةِ؛ لِأَنَّ الْمَعْرَ لَا أَلْيَةَ لَهُ وَالضَّرْعُ؛ لِأَنَّ الذَّكَرَ لَا ضَرْعَ لَهُ وَالْأُذُنُ غَضُوٌّ لَا يَزِمُ غَالِيًا وَالْحَقَّ الذَّنْبَ بِالْأَلْيَةِ وَاعْتَرَضَا بِتَصْرِيحِ جَمْعِ بَآئِهِ كَالْأُذُنِ بَلْ فَقَدَهُ أَتَدْرُ مِنْ فَقْدِ الْأُذُنِ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا يُعْتَادُ مِنْ قَطْعِ طَرَفِ الْأَلْيَةِ لِيَتَكَبَّرَ فَيُخْتَمَلُ إِنْ حَاقَهُ بِبَعْضِ الْأُذُنِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ وَإِنْ قُلَّ وَيُخْتَمَلُ أَنَّهُ إِنْ قُلَّ جِدًّا لَمْ يُؤْثَرْ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُهُمُ الْمُخْصَصُ لِعُمُومِ قَوْلِهِمْ وَإِنْ قُلَّ

الْمَنَاسِكِ لِلْمُصَنَّفِ وَلَا يُجْزِئُ مَا قُطِعَ مِنْ أُذُنِهِ جُزْءٌ بَيْنَ . اهـ . وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا فِي التَّخْفَةِ بِأَن يُرَادَ بِالْبَيْنِ فِيهِ مَا لَا يَلُوحُ لِلنَّاطِرِ مِنْ قُرْبٍ . ة قَوْلُهُ: (لَمْ يُلْعَ) بِضَمِّ اللَّامِ . ة قَوْلُهُ: (وَقِيلَ) أَيِ فِي تَفْسِيرِ بِاسْتِشْرَافِ الْعَيْنِ إلخ بِذِيحِ الْعَيْنِ إلخ . ة قَوْلُهُ: (وَنَهَى إلخ) عَطَفَ عَلَى أَمْرِ إلخ . ة قَوْلُهُ: (وَأَقْفَهُمُ الْمَتْنُ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْحَقَّ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَرَضَا فِي الْمُنْعَى . ة قَوْلُهُ: (وَكَذَا فَاقِدَتُهَا) أَيِ خِلْقَةٍ . اهـ . سَمِ عِبَارَةُ شَيْءٍ أَيِ بَأَن لَمْ يُخْلَقْ لَهَا أُذُنٌ أَضْلًا أَمَّا صَغِيرَةُ الْأُذُنِ فَتُجْزِئُ لِعَدَمِ نَقْصِهَا فِي نَفْسِهَا كَصَغِيرَةِ الْجَنَّةِ وَهَلْ مِثْلُ قَطْعِ بَعْضِ الْأُذُنِ مَا لَوْ أَصَابَ بَعْضُ الْأُذُنِ أَفَنَّهُ أَذْهَبَتْ شَيْئًا مِنْهَا كَأَكْلِ نَحْوِ الْقِرَادِ لِشَيْءٍ مِنْهَا أَوْ لَا وَيُفَرِّقُ بِالْمَشَقَّةِ الَّتِي تَحْصُلُ بِإِرَادَةِ الْإِحْتِرَازِ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي . اهـ . وَقَوْلُهُ: وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي فِيهِ تَوَقُّفٌ . ة قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ فَاقِدَةِ الْأَلْيَةِ) أَيِ خِلْقَةٍ وَعُلِمَ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ فَقْدُ الْأَلْيَةِ أَوْ الضَّرْعُ وَيَضُرُّ مَقْطُوعَةُ بَعْضِ أَحَدِهِمَا . اهـ . سَمِ عِبَارَةُ الْمُنْعَى أَمَّا إِذَا فَقِدَ ذَلِكَ أَيِ الضَّرْعِ أَوْ الْأَلْيَةِ أَوْ الذَّنْبَ بِقَطْعِ لَوْ بَعْضٍ مِنْهُ أَوْ قَطْعِ بَعْضٍ لِسَانٍ فَإِنَّهُ يَضُرُّ لِحْدُوثِ مَا يُؤْثَرُ فِي تَقْصِصِ اللَّحْمِ . اهـ .

ة قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمَعْرَ لَا أَلْيَةَ لَهُ) بَقِيَ مَا لَوْ خُلِقَ الْمَعْرُ بِلا ذَنْبٍ هَلْ تُجْزِئُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ ثُمَّ رَأَيْتِ الرُّوضَ صَرَّحَ بِالْإِجْزَاءِ فِي ذَلِكَ . اهـ . ع ش . ة قَوْلُهُ: (وَالضَّرْعُ) وَالذَّنْبُ مُعْنَى وَزِيَادِيٍّ . ة قَوْلُهُ: (وَالْأُذُنُ) بِالتَّصْبِ عَطَفًا عَلَى الْمَعْرِ . ة قَوْلُهُ: (وَالْحَقَّ الذَّنْبَ بِالْأَلْيَةِ) اعْتَمَدَ الرُّوضُ، وَالْمُنْعَى وَالزِّيَادِيُّ كَمَا مَرَّ آنِفًا .

ة قَوْلُهُ: (وَيُخْتَمَلُ أَنَّهُ إِنْ قُلَّ جِدًّا إلخ) أَفْتَى بِهَذَا إِذَا كَانَ الْمَقْطُوعُ يَسِيرًا شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ . اهـ . سَمِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ نَعَمْ لَوْ قُطِعَ مِنَ الْأَلْيَةِ جُزْءٌ يَسِيرٌ لِأَجْلِ كِبَرِهَا فَالْأَوْجَهُ الْإِجْزَاءُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ لَا يَضُرُّ فَقْدُ فَلَقَةٍ يَسِيرَةٍ مِنْ غَضُوٍّ كَبِيرٍ . اهـ . قَالَ ع ش وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ كَوْنِ الْأَلْيَةِ صَغِيرَةً فِي ذَاتِهَا كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ فِي بَعْضِ الْغَنَمِ وَكَوْنِهَا كَبِيرَةً وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ فَقْدُ فَلَقَةٍ يَسِيرَةٍ مِنْ غَضُوٍّ كَبِيرٍ لِأَنَّ الْمُرَادَ الْكِبَرَ النَّسْبِيَّ فَالْأَلْيَةُ وَإِنْ صَغُرَتْ فَهِيَ مِنْ حَيْثُ هِيَ كَبِيرَةٌ بِالنَّسْبَةِ لِلْأُذُنِ هَذَا

ة قَوْلُهُ: (وَكَذَا فَاقِدَتُهَا) أَيِ خِلْقَةٍ . ة قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ فَاقِدَةِ الْأَلْيَةِ إلخ) اعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ فَقْدُ الْأَلْيَةِ، وَالضَّرْعُ وَيَضُرُّ مَقْطُوعَةُ بَعْضِ أَحَدِهِمَا . ة قَوْلُهُ: (أَيْضًا بِخِلَافِ فَاقِدَةِ الْأَلْيَةِ) أَيِ خِلْقَةٍ . ة قَوْلُهُ: (وَيُخْتَمَلُ أَنَّهُ إِنْ قُلَّ جِدًّا إلخ) أَفْتَى بِهَذَا إِذَا كَانَ الْمَقْطُوعُ يَسِيرًا شَيْخُنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيُّ .

لا يَضُرُّ قَطْعُ فَلَقَةِ يَسِيرَةٍ مِنْ عَضْوٍ كَبِيرٍ وَهَذَا أَوْجَهُ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ بَحَثَ ذَلِكَ فَقَالَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَضُرُّ قَطْعُ مَا اغْتِيدَ مِنْ قَطْعِ بَعْضِ أَلْيَتِهَا فِي صِغَرِهَا لِتَعْظُمَ وَتَخْشَنَ كَمَا لَا يَضُرُّ خِصَاءُ الْفَخْلِ اهـ. لَكِنْ فِي إِطْلَاقِهِ مُخَالَفَةٌ لِكَلَامِهِمْ كَمَا عَلِمَ مِنَّا قُرْزَتُهُ فَتَعَيَّنَ مَا قَيَّدْتَهُ بِهِ وَتَرَدَّدَ الزَّرْكَشِيُّ فِي شَلَلِ الْأُذُنِ ثُمَّ بَحَثَ تَخْرِيجَهُ عَلَى أَكْلِ الْيَدِ الشَّلَاءِ وَفِيهَا وَجْهَانِ قَالَ فَإِنْ أَكَلَتْ جَارَ وَلَا فَلَا اهـ وَفِيهِ نَظَرٌ لِاخْتِلَافِ مُذْرِكِ الْإِجْزَاءِ هُنَا وَالْأَكْلِ كَمَا فِي الْيَدِ الشَّلَاءِ تَوْكُلُ وَتَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ وَالَّذِي يُتَّجَعُ أَنْ شَلَلَ الْأُذُنَ كَجَرِّهَا فَإِنْ مَنَعَ هَذَا فَأُولَى الشَّلَلِ وَلَا فَلَا (وَذَاتُ عَرَجٍ) يَبَيِّنُ بِأَنْ يُوجِبَ تَخَلُّفَهَا عَنِ الْمَاشِيَةِ فِي الْمَرْغَى الطَّيِّبِ وَإِذَا ضَرَّ وَلَوْ عِنْدَ اضْطِرَابِهَا عِنْدَ الذَّبْحِ فَكَسَرُ الْعَضْوِ وَفَقْدُهُ أُولَى وَإِنْ نَازَعَ ابْنُ الرُّفْعَةِ فِي الْأُولَوِيَّةِ (و) ذَاتُ (عَوْرٍ) فَالْعَمِيَاءُ أُولَى يَبَيِّنُ بِأَنْ يَذْهَبَ ضَرْؤُهُ إِحْدَى عَيْنَيْهَا وَلَوْ بَيَاضَ عَمِّهِ أَوْ أَكْثَرَهُ كَمَا نَقَلَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَاعْتَمَدَهُ نَعَمْ، لَا يَضُرُّ ضَعْفُ الْبَصَرِ وَلَا عَدَمُهُ لَيْلًا (و) ذَاتُ (مَرْضٍ) يَبَيِّنُ وَهُوَ مَا يَظْهَرُ بِسَبَبِهِ الْهَزَالُ (و) ذَاتُ (جَرَبٍ يَبَيِّنُ) لِلخَبَرِ السَّابِقِ فِيهِمْ.....

وَيَبْقَى النَّظَرُ فِيمَا لَوْ وَجَدْتَ أَلِيَّةً قُطِعَ جُزْءٌ مِنْهَا وَشَكَّ فِي أَنَّ الْمُقْطُوعَ كَانَ كَبِيرًا فِي الْأَصْلِ فَلَا يُجْزئُ مَا قُطِعَ مِنَ الْإِلَهِ الْآنَ أَوْ صَغِيرًا فَيُجْزئُ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْإِجْزَاءُ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِيمَا قُطِعَتْ مِنْهُ، وَالْمَوَافِقُ لِلْغَالِبِ فِي أَنَّ الَّذِي يُقْطَعُ لِكَبَرِ الْأَلِيَّةِ صَغِيرٌ اهـ. قَوْلُهُ: (لَا يَضُرُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَهَذَا بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِمُ الْمُخْصَصُ زَادَ الْمُغْنِي عَقِبَ ذَلِكَ مَا نَصَّهُ كَقَوْلِهِ لَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَظْهَرُ بِخِلَافِ الْكِبَرِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْعَضْوِ فَلَا يُجْزئُ لِنُقْصَانِ اللَّحْمِ اهـ. قَوْلُهُ: (فِي صِغَرِهَا إِنْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالْقَطْعِ. قَوْلُهُ: (فَتَعَيَّنَ مَا قَيَّدْتَهُ إِنْخ) يَعْنِي قَوْلُهُ إِنْ قُلَّ جِدًّا وَقَدْ يُقَالُ يُغْنِي عَنْهُ قَيْدُ الْإِغْتِيَادِ فِي كَلَامِ الْبَاحِثِ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ بَحَثَ تَخْرِيجَهُ إِنْخ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي عِبَارَتَهُ وَبَحَثَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ شَلَلَ الْأُذُنِ كَقَوْلِهِمَا وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَأْكُولًا اهـ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَكَلَتْ) أَيِ الْأُذُنِ الشَّلَاءِ. قَوْلُهُ: (يَبَيِّنُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَدَخَلَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنْ نَازَعَ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: يَبَيِّنُ إِلَى نَعَمْ وَقَوْلُهُ: لِلْخَبَرِ فِيهِ وَقَوْلُهُ: وَنَقَلَ إِلَى بَخِلَافٍ فَقَدْ وَقَوْلُهُ: بِخِلَافٍ مَا إِلَى أَوْ يُحْمَلُ وَقَوْلُهُ: وَبِهِ إِلَى الْمُتَنِّ. قَوْلُهُ: (بِأَنْ يُوجِبَ) أَيِ الْعَرَجِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ عِنْدَ اضْطِرَابِهَا إِنْخ) أَيِ لَوْ حَدَثَ الْعَرَجُ عِنْدَ إِنْخِ عِبَارَةٌ غَيْرُهُ بِاضْطِرَابِهَا إِنْخِ بِالْبَاءِ بَدَلٌ عِنْدَ. قَوْلُهُ: (فَكُسِرَ الْعَضْوُ إِنْخ) وَمِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ قُطِعَ بَعْضُ الْمَرْقُوبِ بِحَيْثُ لَوْ بَقِيََتْ بِلَا ذَبْحٍ لَا تَسْتَطِيعُ الذَّهَابَ مَعَهُ لِلْمَرْغَى فَلَوْ فَعَلَ بِهَا ذَلِكَ عِنْدَ إِدَارَةِ الذَّبْحِ لَيَتِمَّكَنَ الذَّبْحُ مِنْ ذَبْحِهَا لَمْ تَجْزِ اهـ. ع ش بِحَذْفِ.

قَوْلُهُ: (وَفَقْدُهُ) أَيِ غَيْرِ مَا مَرَّ اسْتِثْنَاؤُهُ فِي السَّوَادَةِ آتِيًا. قَوْلُهُ: (فَالْعَمِيَاءُ أُولَى) كَذَا فِي الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (عَمِّهِ أَوْ أَكْثَرُهُ) أَيِ الْعَيْنِ فَكَانَ الْأُولَى التَّائِيَةُ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَا يَضُرُّ إِنْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَتُجْزئُ الْعَمَشَاءُ وَهِيَ ضَعِيفَةُ الْبَصَرِ مَعَ سَيَلَانِ الدَّمْعِ غَالِيًا، وَالْمَكْوِيَّةُ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُؤَثِّرُ فِي اللَّحْمِ، وَالْعَمَشَاءُ وَهِيَ الَّتِي لَا تُبْصِرُ فِي اللَّيْلِ لِأَنَّهَا تُبْصِرُ وَقَتَ الرَّغْيِ غَالِيًا اهـ. وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّغْلِيلِ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهَا لَوْ لَمْ تُبْصِرْ وَقَتَ الرَّغْيِ لَمْ تَجْزِ. قَوْلُهُ: (ضَعِيفَةُ إِنْخ) الْمُنَاسِبُ لِمَا بَعْدَهُ ضَعْفُ إِنْخِ كَمَا فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (لِلْخَبَرِ السَّابِقِ) أَيِ فِي شَرْحِ فَلَا تُجْزئُ عَجَفَاءُ.

وَعَطِفُ الْأَخِيرَةِ عَلَى مَا قَبْلَهَا مِنْ عَطِفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ إِذِ الْجَرْبُ مَرَضٌ وَسَوَاءٌ أَنْقَصَتْ
 بِهِذِهِ الْغُيُوبُ أَمْ لَا (وَلَا يَضُرُّ يَسِيرُهَا) أَيِ الْأَرْبَعِ لِأَنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ كَقَطْعَةِ يَسِيرَةٍ مِنْ غُضْبٍ كَبِيرٍ
 كَفَخْدٍ (وَلَا فَقْدُ قَرْنٍ) وَكَسْرُهُ إِذْ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ كَبِيرُ غَرَضٍ وَإِنْ كَانَتْ الْقُرْنَاءُ أَفْضَلَ لِلْخَبِيرِ فِيهِ
 نَعَمْ، إِنْ أَثَرُ انْكِسَارِهِ فِي اللَّحْمِ ضَرٌّ كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ وَشَرَطُهَا الْخُ وَلَا تُجْزَى فَايِدَةً جَمِيعِ
 الْأَسْنَانِ وَنَقَلَ الْإِمَامُ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ الْإِجْزَاءَ حَمْلٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِمَرَضٍ وَلَمْ يُؤَثِّرْ فِي
 الْإِغْتِلَافِ وَنَقْصِ اللَّحْمِ وَهُوَ بَعِيدٌ لِأَنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ بَلَا شَكٍّ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ بِخِلَافِ فَقْدِ مُعْظَمِهَا
 فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ إِنْ لَمْ يُؤَثِّرْ فِي ذَلِكَ (وَكَذَا شَقُّ أُذُنٍ وَغَرْفُهَا وَثَقْبُهَا) تَأْكِيدٌ لِتَرَادُفِهِمَا (فِي الْأَصْح) إِنْ
 لَمْ يَذْهَبْ مِنْهَا شَيْءٌ لِيَقْبَالَ لَحْمُهَا بِحَالِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا ذَهَبَ بِذَلِكَ شَيْءٌ وَإِنْ قُلَّ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ
 خَبَرُ التِّرْمِذِيِّ السَّابِقُ أَوْ يُحْمَلُ عَلَى التَّنْزِيهِ لِمَفْهُومِ خَبَرِ أَرْبَعِ السَّابِقِ أَيِ بِنَاءٍ عَلَى الْإِعْتِدَادِ
 بِمَفْهُومِ الْعَدِيدِ أَنَّ مَا سِوَاهَا يُجْزَى.....

□ قَوْلُهُ: (وَعَطِفُ الْأَخِيرَةِ الْخ) هِيَ لَيْسَتْ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا عَلَى الصَّحِيحِ فَالْأَوَّلَى قَدْ ذُكِرَ الْأَخِيرَةُ مَعَ
 مَا قَبْلَهَا مِنْ ذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ اهـ. سم. □ قَوْلُهُ: (أَنْقَصَتْ) فِي أَصْلِهِ بَغِيرَ هَمْزَةٍ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ.
 □ قَوْلُهُ (سَنَى): (وَلَا فَقْدُ قَرْنٍ) أَيِ خِلْقَةٍ اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَكَسْرُهُ) إِلَى قَوْلِهِ لِمَفْهُومِ الْخ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا
 قَوْلَهُ وَنَقَلَ إِلَى بِخِلَافِ الْخ. □ قَوْلُهُ: (وَكَسْرُهُ) أَيِ وَإِنْ دَمِيَ بِالْكَسْرِ اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (إِذَا لَا يَتَعَلَّقُ الْخ)
 يُؤْخَذُ مِنْهُ إِجْزَاءُ فَائِدِ الذِّكْرِ لِأَنَّهُ لَا يُؤَكِّلُ وَهُوَ ظَاهِرٌ نَعَمْ إِنْ أَثَرُ قَطْعِهِ فِي اللَّحْمِ ضَرٌّ اهـ. ع ش.
 □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَتْ الْقُرْنَاءُ أَفْضَلَ لِلْخَبِيرِ فِيهِ) وَلَاقِيهَا أَحْسَنُ مَنْظَرًا بَلْ يُكْرَهُ غَيْرُهَا كَمَا نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ
 عَنْ الْأَصْحَابِ اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَا تُجْزَى فَايِدَةً جَمِيعِ الْأَسْنَانِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ خِلْقَةً. □ قَوْلُهُ: (وَنَقَلَ)
 الْإِمَامُ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ الْإِجْزَاءَ) وَنَقَلَهُ ع ش عَنْ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ أَيْضًا فِيمَا إِذَا كَانَ الْفَقْدُ خِلْقَةً ثُمَّ قَالَ
 فَلْيُحَرِّزْ. □ قَوْلُهُ: (حَمَلَ الْخ) خَبَرٌ وَنَقَلَ الْإِمَامُ الْخ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ بَعِيدٌ) أَيِ هَذَا الْحَمْلُ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ لَا
 يَضُرُّ الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ لِأَنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ فِي الْإِغْتِلَافِ وَنَقْصِ اللَّحْمِ وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ أَنَّ ذَهَابَ الْبَعْضِ إِذَا أَثَرُ
 يَكُونُ كَذَلِكَ أَيِ كَذَهَابِ الْكُلِّ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (لِتَرَادُفِهِمَا) أَيِ الْخُرْقِ، وَالثَّقْبِ اهـ. ع ش
 وَقَالَ سَمٌ يُمَكِّنُ حَمْلَهُمَا عَلَى مَا يَمْنَعُ التَّرَادُفَ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ ذَهَابِ شَيْءٍ بِذَلِكَ.
 □ قَوْلُهُ: (السَّابِقِ) أَيِ فِي شَرْحٍ وَمَقْطُوعَةٍ بَعْضِ أُذُنٍ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى التَّنْزِيهِ) أَيِ كَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ اهـ. مُغْنِي.
 □ قَوْلُهُ: (لِمَفْهُومِ الْخ) رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطْ. □ قَوْلُهُ: (خَبَرُ أَرْبَعٍ) أَيِ إِلَى آخِرِهِ. □ قَوْلُهُ: (السَّابِقِ) أَيِ فِي
 شَرْحٍ وَلَا تُجْزَى عَجْفَاءً. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْإِعْتِدَادِ بِمَفْهُومِ الْعَدِيدِ) أَيِ كَمَا رَجَّحَهُ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ.
 □ قَوْلُهُ: (إِنْ مَا سِوَاهَا الْخ) بَيَانٌ لِمَفْهُومِ الْخَبِيرِ.

□ قَوْلُهُ: (وَعَطِفَ الْأَخِيرَةِ عَلَى مَا قَبْلَهَا) لَيْسَتْ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا عَلَى الصَّحِيحِ فَالْأَوَّلَى وَذَكَرَ
 الْأَخِيرَةَ مَعَ مَا قَبْلَهَا مِنْ ذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ. □ قَوْلُهُ: (لِتَرَادُفِهِمَا) يُمَكِّنُ حَمْلَهُمَا عَلَى مَا يَمْنَعُ
 التَّرَادُفَ.

(قُلْتُ الصَّحِيحُ الْمَنْصُوصُ يَضُرُّ يَسِيرُ الْجَرَبِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ) لِأَنَّهُ يُفْسِدُ اللَّحْمَ وَالْوَدَكَ وَالْحَقَّ بِهِ
 الْبُتُورُ وَالْقُرُوحُ وَبِهِ يَتَضَخُّ مَا قَدَّمَاهُ فِي الشَّلَلِ (وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا) أَيِ التَّضْحِيَةِ (إِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ
 كُرُفَجَ يَوْمِ التَّخْرِ) وَهُوَ عَاشِرُ الْحِجَّةِ (ثُمَّ مُضِي قَدَرِ رَكَعَتَيْنِ وَخُطْبَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ
 الرَّكَعَتَيْنِ وَالْخُطْبَتَيْنِ عَمَلًا بِقَاعِدَةِ الشَّافِعِيِّ السَّابِقَةِ فِي الْوَقْتِ أَوْ أَنَّ التَّثْنِيَةَ نَظَرًا لِلْفُظَيْنِ
 السَّابِقَيْنِ وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا مُثْنًى فِي نَفْسِهِ كَمَا فِي: ﴿هَذَانِ خَصَمَانِ أَحْضَمُوا﴾ [الحج: ١٩]
 إِذْ يَجُوزُ اخْتِصَامًا أَيْضًا اتِّفَاقًا فَاذْدَفَعَ اعْتِرَاضَهُ بِأَنَّهُ قَيَّدَ فِي الْخُطْبَتَيْنِ مَعَ أَنَّهُ قَيَّدَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ
 أَيْضًا وَضَابِطُهُ أَنْ يَشْتَمِلَ عَلَى أَقَلِّ مُجْزِئٍ مِنْ ذَلِكَ فَإِنْ ذُبِحَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يُجْزِئْ وَكَانَ تَطَوُّعًا
 كَمَا فِي الْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ أَوْ بَعْدَهُ أَجْزَأُ وَإِنْ لَمْ يَذْبَحِ الْإِمَامُ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي الْبُوتَيْطِيِّ نَعَمْ،
 إِنْ وَقَفُوا بِعَرَفَةَ فِي الثَّامِنِ غَلَطًا وَذَبَحُوا فِي التَّاسِعِ ثُمَّ بَانَ ذَلِكَ أَجْزَأَهُمْ تَبَعًا لِلْحَجِّ ذَكَرَهُ فِي
 الْمَجْمُوعِ عَنِ الدَّارِمِيِّ كَذَا ذَكَرَهُ شَارِحُ وَهُوَ غَلَطٌ فَاجِشْ فَإِنَّ الْحَجَّ لَا يُجْزِئُ فِي الثَّامِنِ

□ قَوْلُ (السِّي): (الصَّحِيحُ الْمَنْصُوصُ الْخ) وَقَالَ الرَّافِعِيُّ إِنَّهُ قَضِيَّةٌ مَا أَوْرَدَهُ الْمُعْظَمُ صَرِيحًا وَدَلَالَةً
 وَتَقْلُوه عَنْ نَصِّهِ فِي الْجَدِيدِ اهـ. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ عَمَلًا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَبِهِ إِلَى الْمُثْنِ.
 □ قَوْلُهُ: (وَالْوَدَكَ) مُحَرَّكَ الدَّسَمِ اهـ. قَامُوسٌ. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ الْخ) أَيِ بِالْإِلْحَاقِ. □ قَوْلُهُ: (فِي الشَّلَلِ) أَيِ
 شَلَلِ الْأُذُنِ. □ قَوْلُهُ: (أَيِ التَّضْحِيَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَذْبَحْ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ فَاذْدَفَعَ إِلَى وَضَابِطِهِ.
 □ قَوْلُهُ: (بِقَاعِدَةِ الشَّافِعِيِّ الْخ) وَهِيَ رُجُوعُ الصِّفَةِ الْمُتَأَخَّرَةِ لِكُلِّ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ أَنَّ التَّثْنِيَةَ الْخ) وَيَجُوزُ أَنْ
 يَكُونَ مِنْ قِبَلِ الْحَذْفِ مِنَ الْأَوَّلِ لِدَلَالَةِ الثَّانِي اهـ. سَم. □ قَوْلُهُ: (نَظَرًا لِلْفُظَيْنِ) أَيِ بِجَعْلِ كُلِّ مِنْهُمَا
 قِسْمًا وَلَيْسَ الْمُرَادُ اللَّفْظَيْنِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُمَا لَفْظَيْنِ كَمَا قَدْ يُتَبَادَرُ اهـ. رَشِيدِيّ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ أَيِ
 لِمَدْلُولِيهِمَا فَإِنَّ الرَّكَعَتَيْنِ لُهُمَا وَجِدَةٌ بِاِغْتِيَابِ اتَّهَمَا صَلَاةً، وَالْخُطْبَتَيْنِ لُهُمَا وَجِدَةٌ بِاِغْتِيَابِ اتَّهَمَا خُطْبَةً
 اهـ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا فِي: ﴿هَذَانِ خَصَمَانِ﴾ [الحج: ١٩] الْخ) الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا نَحْنُ فِيهِ ظَاهِرٌ كَمَا قَالَ سَم
 اهـ. رَشِيدِيّ. □ قَوْلُهُ: (إِذْ يَجُوزُ الْخ) أَيِ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ قَيَّدَ فِي الْخُطْبَتَيْنِ) أَيِ
 فَقَطْ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مَعَ أَنَّهُ قَيَّدَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ أَيِ فِي الْوَاقِعِ أَيْضًا أَيِ كَمَا أَنَّهُ قَيَّدَ فِي الْخُطْبَتَيْنِ.
 □ قَوْلُهُ: (وَضَابِطُهُ) أَيِ مَا فِي الْمُثْنِ اهـ. رَشِيدِيّ. □ قَوْلُهُ: (أَنْ يَشْتَمِلَ) أَيِ فِعْلُ الرَّكَعَتَيْنِ، وَالْخُطْبَتَيْنِ بَعْدَ
 الِازْتِفَاعِ كُرُفَجٍ. □ قَوْلُهُ: (تَطَوُّعًا) أَيِ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى لَمْ تَقَعْ أَضْحِيَّةٌ اهـ. وَعِبَارَةُ النَّهَايَةِ شَاءَ
 لَحْمِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ فَيَذْبَحُونَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ فِي الثَّامِنِ إِلَى فِي الْعَاشِرِ. □ قَوْلُهُ: (كَذَا ذَكَرَهُ
 شَارِحٌ وَهُوَ غَلَطٌ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَهَذَا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى رَأْيٍ مَرْجُوحٍ وَهُوَ أَنَّ الْحَجَّ يُجْزِئُ، وَالْأَصَحُّ
 أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ فَكَذَا الْأَضْحِيَّةُ اهـ.

□ قَوْلُهُ: (أَوْ إِنَّ التَّثْنِيَةَ نَظَرًا لِلْفُظَيْنِ السَّابِقَيْنِ وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا مُثْنًى فِي نَفْسِهِ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قِبَلِ
 الْحَذْفِ مِنَ الْأَوَّلِ لِدَلَالَةِ الثَّانِي. □ قَوْلُهُ: (كَمَا فِي: ﴿هَذَانِ خَصَمَانِ﴾ [الحج: ١٩]) فِيهِ بَحْثٌ لظُهُورِ الْفَرْقِ
 فَتَأَمَّلْهُ.

إجماعاً فأَيُّ تَبَعٍ فِي ذَلِكَ وَالَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ لَيْسَ فِي ذَلِكَ بَلْ فِي الْوُقُوفِ فِي الْعَاشِرِ فَإِنَّ الْأَيَّامَ تُحْسَبُ عَلَى حِسَابِ وَقُوفِهِمْ فَيَذْبَحُونَ بَعْدَ مُضِيِّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَقَدْ حُرِّزَتْ ذَلِكَ فِي حَاشِيَةِ الْإِبْضَاحِ مَعَ فُرُوعِ نَفِيسَةٍ لَا يُسْتَعْنَى عَنْ مُرَاجَعَتِهَا (وَيَقِي) وَقْتُ التَّضْحِيَةِ وَإِنْ كُرِهَ الذَّبْحُ لَيْلًا إِلَّا لِحَاجَةٍ أَوْ مَضْلَحَةٍ (حَتَّى تَغْرُبَ) الشَّمْسُ (أَيَّامِ) (التَّشْرِيقِ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «عَرَفَ كُلُّهَا مَوْقِفَ وَأَيَّامَ مَتَى كُلُّهَا مَنَحَرَّ» وَفِي رِوَايَةٍ «فِي كُلِّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ» وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَ يَوْمِ التَّخْرِيقِ وَقَالَ الْأَيْمَةُ الثَّلَاثَةُ يَوْمَانِ بَعْدَهُ (قُلْتُ ارْتِفَاعُ الشَّمْسِ فَضِيلَةٌ وَالشَّرْطُ طُلُوعُهَا ثُمَّ) عَقِبَهُ (مُضِيٌّ قَدَرٍ) أَقَلُّ مُجْزِيٍّ خِلَافًا لِمَا زَعَمَهُ شَارِحٌ مِنْ (الرَّكَعَتَيْنِ وَالْخُطْبَتَيْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) بِنَاءً عَلَى أَنَّ وَقْتَ الْعِيدِ يَدْخُلُ بِالطُّلُوعِ وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا مَرَّ وَصَوَّبَ الْأَذْرَعِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ مَا فِي الْمُحَرَّرِ نَقْلًا وَدَلِيلًا وَلَيْسَ كَمَا قَالُوا بَلْ نَازِعَ الْبُلْقِينِي فِي أَنَّ ارْتِفَاعَ الشَّمْسِ فَضِيلَةٌ بَأَنَّ تَعْجِيلَ التَّخْرِيقِ مَطْلُوبٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ فَيُسَرُّ تَعْجِيلُ الصَّلَاةِ عَقِبَ الطُّلُوعِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالْمَعْتَمَدُ نَذْبُ تَأْخِيرِ ذَلِكَ حَتَّى تَرْتَفِعَ كَرُمُوحُ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ (وَمَنْ نَذَرَ) وَاحِدَةً مِنَ التَّعَمِّ مَمْلُوكَةً لَهُ (مُعَيَّنَةً) وَإِنْ لَمْ تَجْزُ أَضْحِيَّةٌ كَمُعِيْبَةٍ وَفَصِيلٌ لَا كَطَبِيَّةٍ وَأَلْحَقَتْ بِالْأَضْحِيَّةِ فِي تَعْيِينِ زَمَنِهَا لَا بِالصَّدَقَةِ الْمَنْدُورَةِ؛ لِأَنَّ شَبَهَهَا بِالْأَضْحِيَّةِ أَقْوَى لَا سِيَّمَا وَإِرَاقَةَ الدَّمِّ فِي هَذَا الزَّمَنِ أَكْمَلُ فَلَا

□ فَوَدَّ: (بَلْ فِي الْوُقُوفِ الْخ) أَي غَلَطًا هـ. ع ش □ فَوَدَّ: (فَإِنَّ الْأَيَّامَ) أَي لِلذَّبْحِ هـ. نِهَآيَةً.
 □ فَوَدَّ: (نَحْسَبُ عَلَى حِسَابِ وَقُوفِهِمْ) أَي فَتَكُونُ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ ثَلَاثَةً بَعْدَ يَوْمِ التَّخْرِيقِ الْمَذْكُورِ هـ. ع ش
 قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَانْظُرْ هَلْ هَذَا الْحُكْمُ خَاصٌّ بِأَهْلِ مَكَّةَ وَمَنْ فِي حُكْمِهِمْ هـ.
 (أَقُولُ): الظَّاهِرُ نَعَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. □ فَوَدَّ: (عَلَى حِسَابِ وَقُوفِهِمْ الْخ) خِلَافًا لِلْمُعْنَى عِبَارَتُهُ تَثْبِيَةً لَوْ وَقَفُوا الْعَاشِرَ غَلَطًا حَسِبَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا عَلَى حِسَابِ وَقُوفِهِمْ هـ. □ فَوَدَّ: (بَعْدَ مُضِيِّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ) يَنْفِي إِلَى مُضِيِّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بَعْدَ الْعَاشِرِ. □ فَوَدَّ: (وَقْتُ التَّضْحِيَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَصَوَّبَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ أَوْ مَضْلَحَةٍ وَقَوْلُهُ: أَقَلُّ إِلَى الْمَثْنِ وَفِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقَالَ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: خِلَافًا لِمَا زَعَمَهُ شَارِحٌ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ كُرِهَ الذَّبْحُ الْخ) شَامِلٌ لِغَيْرِ الْأَضْحِيَّةِ وَأَظْهَرَ مِنْهُ فِي الشُّمُولِ قَوْلُ الْمُعْنَى وَيُكْرَهُ الذَّبْحُ وَالتَّضْحِيَةُ لَيْلًا لِلتَّنْهِى عَنْهُ هـ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا لِحَاجَةٍ) كَاشْتِغَالِهِ نَهَآزًا بِمَا يَمْتَنِعُ مِنَ التَّضْحِيَةِ أَوْ مَضْلَحَةٍ كَتَيْسِرِ الْفُقَرَاءِ لَيْلًا أَوْ سُهُولَةِ حُضُورِهِمْ. هـ. ع ش □ فَوَدَّ: (أَنَّ وَقْتَ الْعِيدِ) أَي وَقْتُ صَلَاتِهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (بَلْ نَازَعَ الْبُلْقِينِي الْخ) أَقْرَهُ الْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَاحِدَةً) إِلَى قَوْلِهِ مُشْكِلٌ فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الْبُلْقِينِيُّ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَتْ إِلَى الْمَثْنِ وَمَا سَأَبَتْهُ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (لَا كَطَبِيَّةٍ) أَي فَإِنَّهُ لَعَوُّ فَلَا يَجِبُ ذَبْحُهَا فِي أَيَّامِ التَّضْحِيَةِ وَلَا فِي غَيْرِهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ نَذَرَ أَنْ يَتَّصَّدَّقَ بِهَا فَإِنَّهُ يَجِبُ وَلَوْ حَيَّةً وَلَا يَتَّقَيَّدُ التَّصَدَّقُ بِهَا بِزَمَنِ عَلَى مَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ لَا بِالصَّدَقَةِ الْمَنْدُورَةِ هـ. ع ش □ فَوَدَّ: (وَأَلْحَقْتُ) أَي الْمُعَيَّنَةُ الَّتِي لَا تَجْزِي فِي الْأَضْحِيَّةِ ع ش وَرَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (لَا بِالصَّدَقَةِ الْمَنْدُورَةِ) يُفِيدُ أَنَّهُ لَا يَتَّعَيَّنُ فِيهَا

□ فَوَدَّ: (لَا بِالصَّدَقَةِ الْمَنْدُورَةِ) يُفِيدُ أَنَّهُ لَا يَتَّعَيَّنُ فِيهَا الزَّمَنُ وَعِبَارَةُ الْبَهْجَةِ فِي بَابِ الْإِغْتِكَافِ لَا لِأَنَّ

يَرُدُّ كَوْنُهَا شَبِيهَةً بِالْأَضْحِيَّةِ وَلَيْسَتْ بِأَضْحِيَّةٍ (فَقَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ) أَوْ عَلَيَّ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِلَّهِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ فِي التَّنْذِرِ (أَنْ أَضْحِيَّ بِهِذِهِ) أَوْ جَعَلْتُهَا أَضْحِيَّةً أَوْ هَذِهِ أَوْ هِيَ أَضْحِيَّةٌ أَوْ هَذِي زَالٌ مَلَكُهُ عَنْهَا بِمُجَرَّدِ التَّعْيِينِ كَمَا لَوْ نَذَرَ التَّصَدَّقَ بِمَالٍ بَعِيْنِهِ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الْبُلْقَيْنِيَّ وَ (لَزِمَهُ ذَبْحُهَا) وَإِنْ كَانَتْ مُعْجَزَةً فَحَدَّثَ فِيهَا مَا يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ كَمَا مَرَّ (فِي هَذَا الْوَقْتُ) السَّابِقِ أَدَاءً وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتٍ يَلْقَاهُ بَعْدَ التَّنْذِرِ لِأَنَّهُ التَّرْتِمَا أَضْحِيَّةً فَتَعَيَّنَ لِدَبْحِهَا وَقْتُ الْأَضْحِيَّةِ وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ الْفَوْرُ

الزَّمَنُ وَيُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُ الْبَهْجَةِ فِي بَابِ الْإِغْتِكَافِ وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِهِ كَذَا فِي الرَّافِعِيِّ هُنَا لَكَيْتَهُ قَالَ فِي كِتَابِ التَّنْذِرِ إِنَّ الصَّدَقَةَ كَالزَّكَاةِ وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهَا أَنْتَهَى أَيِ عَلَى الزَّمَنِ الْمُعَيَّنِ لَهَا فِي التَّنْذِرِ وَهَذَا قَدْ يُفْهَمُ امْتِنَاعُ تَأْخِيرِ الصَّدَقَةِ مَعَ التَّمَكُّنِ أَه. سَم. قَوْلُهُ: (كَوْنُهَا) الْأَوَّلَى أَنَّهُمَا كَمَا فِي النَّهْيَةِ. قَوْلُهُ: (شَبِيهَةً بِالْأَضْحِيَّةِ وَلَيْسَتْ بِالْأَضْحِيَّةِ) أَيِ فَلَا يَتَعَيَّنُ لَهَا وَقْتُ أَه. رَشِيدِيَّ عِبَارَةٌ شَيْءٌ أَيِ فَحَقَّقَهَا أَنْ لَا يَتَقَيَّدَ ذَبْحُهَا بِأَيَّامِ التَّضْحِيَةِ أَه.

قَوْلُ (سَيِّ): (فَقَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ الْخ) وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِشَارَةَ الْآخِرِ الْمُفْهِمَةِ كُنْطَقِ النَّاطِقِ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ أَه. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَوْ عَلَيَّ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا لَوْ نَذَرَ فِي الْمَعْنَى لِأَقَوْلِهِ كَمَا يُعْلَمُ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: أَوْ هَذِي. قَوْلُهُ: (أَوْ هَذِي) أَيِ أَوْ عَقِيقَةً.

قَوْلُ (سَيِّ): (لَزِمَهُ ذَبْحُهَا) أَيِ وَلَا يُجْزِئُ غَيْرُهَا وَلَوْ سَلِمَةً عَنْ مَعْيِيَةِ عَيْتِهَا فِي نَذَرِهِ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَتْ مُعْجَزَةً فَحَدَّثَ الْخ) أَيِ أَوْ كَانَتْ مَعْيِيَةً مَثَلًا عِنْدَ الْإِلْتِزَامِ كَمَا تَقَدَّمَ أَيْضًا أَه. سَم. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ وَشَرْطِهَا سَلَامَةً مِنْ غَيْبٍ يُنْقِصُ لَحْمًا. قَوْلُهُ: (السَّابِقِ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا فِي الْمَعْنَى. قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتٍ يَلْقَاهُ الْخ) احْتِرَازٌ عَنْ وَقْتِهَا مِنْ عَامٍ آخَرَ أَه. رَشِيدِيَّ عِبَارَةٌ شَيْءٌ أَيِ وَهُوَ جُمْلَةُ الْأَيَّامِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي يَلْقَاهَا بَعْدَ وَقْتِ التَّنْذِرِ لَا أَوَّلَ جُزْءٍ مِنْهَا أَه. قَوْلُهُ: (فَتَعَيَّنَ لِدَبْحِهَا الْخ) أَيِ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا لِلْعَامِ الْقَابِلِ أَه. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ الْخ) عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ وَتَفَارِقُ التَّنْذِيرِ وَالْكَفَّارَاتِ حَيْثُ لَمْ يَجِبِ الْفَوْرُ فِيهَا أَصَالَةً بِأَنَّهَا مُلْزِمَةٌ مُرْسَلَةٌ الْخ.

يُصَلِّيَهَا، وَالتَّصَدَّقَاتِ أَيِ لَا نَذَرَ لِلصَّلَاةِ، وَالتَّصَدَّقَاتِ فِي زَمَنِ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِهِ فَلَا يَتَعَيَّنُ كَذَا فِي الرَّافِعِيِّ هُنَا لَكَيْتَهُ رَجَّحَ فِي كِتَابِ التَّنْذِرِ التَّعَيَّنَ فِي الصَّلَاةِ إِلَى أَنْ قَالَ فَالْصَّدَقَةُ كَالزَّكَاةِ وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهَا بِخِلَافِ الصَّلَاةِ، وَالصَّوْمِ. أَه. وَقَدْ يُفْهَمُ امْتِنَاعُ تَأْخِيرِ الصَّدَقَةِ مَعَ التَّمَكُّنِ لَكِنْ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ بَلْ يَجُوزُ التَّقْدِيمُ أَيِ تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ أَيِ عَلَى الزَّمَنِ الْمُعَيَّنِ لَهَا فِي التَّنْذِرِ وَالتَّأْخِيرُ عَنْهُ خِلَافًا لِمَا مَالٌ إِلَيْهِ الْإِسْنَوِيُّ مِنْ جَوَازِ التَّقْدِيمِ فَقَطْ أَه. قَوْلُهُ: (فَحَدَّثَ مِنْهَا مَا يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ) أَوْ كَانَتْ مُعْيِيَةً مَثَلًا عِنْدَ الْإِلْتِزَامِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ الْفَوْرُ الْخ) إِنَّ كَانَ الْمُرَادُ بِالْفَوْرِ هُنَا وَجُوبُ ذَبْحِهَا فِي وَقْتِ الْأَضْحِيَّةِ الَّذِي يَلْقَاهُ بَعْدَ التَّنْذِرِ فَلَا حَاجَةَ لِلْفَرْقِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ فِي هَذَا الْوَقْتِ لِأَنَّهُ عَيَّنَ حُكْمًا؛ لِأَنَّ التَّزَامَ الْأَضْحِيَّةَ التَّزَامَ لِإِقْبَاعِهَا فِي وَقْتِهَا، وَالْحَمْلُ عَلَى أَوَّلِ مَا يَلْقَاهُ لِأَنَّهُ الْمَفْهُومُ مِنَ اللَّفْظِ وَمَنْ عَيَّنَ وَقْتًُا امْتَنَعَ عَلَيْهِ التَّأْخِيرُ عَنْهُ لَكِنْ مَا فِي الْحَاشِيَةِ الْآخَرَى

في أصل التذور والكفارات لأنها مُرسلة في الذمة وما هنا في عين وهي لا تقبل تأخيرًا كما لا تقبل تأجيلًا ويشكل عليه أنه لو قال علي أن أضحي بشاة مثلاً كانت كذلك إلا أن يجاب بأن التعمين هنا هو الغالب فألحق به ما في الذمة بخلافه في تلك الأبواب وخرج بقوله قال نية ذلك فهي لغو كنية التذير وأفهم أنه مع ذلك القول لا يحتاج لنية بل لا عبرة بنية خلافه لأنه صريح وحينئذ فما يقع فيه كثير من العامة أنهم يشترون أضحياتهم من أوائل السنة وكل من سألهم عنها يقولون هذه أضحية جاهلين بما يترتب على ذلك بل وقاصدين الإخبار عما أضمره وظاهر كلامهم أنهم.....

□ فؤد: (في أصل التذور) أي المطلقة اه. ع ش. □ فؤد: (لأنها مُرسلة إلخ) وفي سم ما حاصله أنه لا حاجة للفرق المذكور لأن ما هنا من التذير في زمن معين حكمًا لأن الالتزام للأضحية التزام لإيقاعها في وقتها فيحمل على أول ما يلقيه لأنه المفهوم من اللفظ ومن عين وقتًا امتنع عليه التأخير عنه اه.
 □ فؤد: (وما هنا في عين) قضية هذا الفرق وجوب الفور فيما لو نذر التصديق بمال بعينه كأن قال لله علي أن أتصدق بهذا الدينار، والظاهر أنه غير مراد ويصرح بذلك قول البهجة وشرحها في باب الإغتكاف اه. ع ش. □ فؤد: (ويشكل عليه) أي على التقييد بالمعينة انتهى. مغني ويجوز لإزجاج الضمير للفرق المذكور في كلام الشارح. □ فؤد: (كانت كذلك) أي كالمعينة في تعيين أول وقت يلقيه بعد التذير. □ فؤد: (هنا) أي في نذر الأضحية. □ فؤد: (فألحق به) أي بالمعين اه. ع ش. □ فؤد: (في تلك الأبواب) أي أبواب التذور اه. ع ش. □ فؤد: (وخرج) إلى قوله: (كنية التذير) في المغني. □ فؤد: (نية ذلك) أي بدون تلفظ به اه. مغني. □ فؤد: (كنية التذير) قد يرد عليه أنه من تشبيه الجزئي بكليّه.
 □ فؤد: (وأفهم) أي قول المصنف: (قال). □ فؤد: (لأنه صريح إلخ) فيه أن الصريح قد يقبل الصرف بالنية اه. سم. □ فؤد: (جاهلين إلخ) وإنما لم ينسقط عنهم وجوب الذبح مع جهلهم لتقصيرهم بعدم التعلم ولأن الجهل إنما ينسقط الإثم لا الضمان اه. ع ش. □ فؤد: (بل وقاصدين) إلى قوله: (وفي التوسط) عبارة النهاية بدل نصير به أضحية واجبة يمتنع عليه أكله منها ولا يقبل قوله: أرذت أنني أتطوع بها خلافًا لبعضهم اه. قال ع ش قوله: (ولا يقبل إلخ) المتبادر عدم القبول ظاهرًا وإن ذلك يتفقه فيما بينه وبين الله تعالى فلا يجب التصديق بها باطنًا وإن كان قوله: هذه أضحية صريحًا لأن الصريح يقبل الصرف إلا أن يحمل قوله: (ولا يقبل إلخ) على معنى لا ظاهرًا ولا باطنًا فيوافق قوله: يمتنع عليه أكله منها اه. □ فؤد: (عما أضمره) أي من إرادته أنه سيتطوع بها. □ فؤد: (وظاهر كلامهم إلخ) حال من كثير

عن شرح الإزساد يخالف ذلك وقد يشكل بشموله العين على قوله: وما هنا في عين وقد يفرق بأن الأضحية وضعت على الاختصاص بوقت معين بخلاف غيرها. □ فؤد: (بخلافه في تلك الأبواب) قد يدل الجواب أن للمعين في تلك الأبواب حكم ما في الذمة فليراجع. □ فؤد: (لأنه صريح إلخ) فيه إن الصريح قد يقبل الصرف بالنية.

مع ذلك تَنَزَّهَتْ عَلَيْهِم تِلْكَ الْأَحْكَامُ مُشْكِلٌ وَفِي التَّوَسُّطِ فِي هَذَا هَذِي ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي إِنْشَاءِ جَعْلِهِ هَذِيًا وَهُوَ بِالْإِقْرَارِ أَشْبَهُ إِلَّا أَنْ يُنَوَّى بِهِ الْإِنْشَاءُ أَه. وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ نَظِيرُ هَذَا حُرٌّ أَوْ مَبِيعٌ مِنْكَ بِالْفِ كَمَا أَنَّ كَلَامًا مِنْ هَذَيْنِ صَرِيحٌ فِي بَابِهِ فَكَذَلِكَ ذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَالُوا فِي ذَلِكَ حَرْجٌ شَدِيدٌ وَكَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ يُفْهَمُ قَبُولَ إِرَادَتِهِ أَنَّهُ سَيَتَطَوَّعُ بِالْأَضْحِيَّةِ بِهَا وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ يُسَنُّ أَنْ يَقُولَ بِسْمِ اللَّهِ هَذِهِ عَقِيقَةُ فَلَانٍ مَعَ تَصْرِيحِهِمْ بِجَلِّ الْأَكْلِ مِنْهَا أَه. وَيُرَدُّ مَا قَالَهُ أَوَّلًا بِمَا مَرَّ فِي رَدِّ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ وَثَانِيًا بِأَنْ مَا ذَكَرَهُ لَمْ يَرِدْ وَإِنَّمَا السُّنَّةُ مَا يَأْتِي اللَّهُمَّ هَذِهِ عَقِيقَةُ فَلَانٍ وَهَذَا صَرِيحٌ فِي الدُّعَاءِ فَلَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ وَبِفَرْضِ أَنَّهُمْ ذَكَرُوا ذَلِكَ لَا شَاهِدَ فِيهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ ذِكْرَهُ بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهِ لَا التَّبَرُّكُ فَغَلِمَ أَنَّ هَذَا قَرِينَةٌ لَفْظِيَّةٌ صَارِفَةٌ وَلَا كَذَلِكَ فِي هَذِهِ أَضْحِيَّةٍ وَأَفْهَمَ قَوْلُنَا أَدَاءً أَنَّهُ مَتَى فَاتَ ذَلِكَ الْوَقْتُ.....

إِلخ. فَوَدَّ: (مَعَ ذَلِكَ) أَيِ الْجَهْلِ، وَالْقَصْدُ لِمَا ذَكَرَ. فَوَدَّ: (مُشْكِلٌ) خَبَرَ قَوْلَهُ فَمَا يَقَعُ إِلخ. فَوَدَّ: (فِي هَذَا هَذِي) أَيِ فِي بَيَانِ حُكْمِهِ. فَوَدَّ: (وَهُوَ إِلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ إِلخ.
 فَوَدَّ: (بِالْإِقْرَارِ أَشْبَهُ) أَيِ يَقْبَلُ قَوْلَهُ: أَرَدْتُ بِهِ أَنِّي أَتَطَوَّعُ بِهَا. فَوَدَّ: (انْتَهَى) أَيِ مَا فِي التَّوَسُّطِ.
 فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ) أَيِ قَوْلِ التَّوَسُّطِ وَهُوَ بِالْإِقْرَارِ أَشْبَهُ إِلخ. فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ) أَيِ قَوْلِ الشَّخْصِ هَذَا هَذِي.
 فَوَدَّ: (وَفِي ذَلِكَ إِلخ) أَيِ فِيمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ مِنْ أَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ الْقَوْلِ لَا يَخْتَاجُ لِنْيَةِ إِلخ.
 فَوَدَّ: (حَرْجٌ شَدِيدٌ) وَتَأَبَّى عَنْهُ مُحَاسِنُ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ وَلِذَلِكَ مَا لَمْ يَسْمُ وَأَفْتَى السَّيِّدُ عَمَرَ بِخِلَافِهِ كَمَا يَأْتِي. فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ أَوْ قَبُولِ الْإِرَادَةِ. فَوَدَّ: (بِجَلِّ الْأَكْلِ) أَيِ أَكَلِ قَائِلِهِ وَمُتَوَنِّهِ مِنْهَا أَيِ مِنْ هَذِهِ الْعَقِيقَةِ. فَوَدَّ: (مَا قَالَهُ أَوَّلًا) وَهُوَ قَوْلُهُ: وَكَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ يُفْهَمُ إِلخ. فَوَدَّ: (بِمَا مَرَّ إِلخ) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ غَايَةُ مَا مَرَّ أَنَّ ذَلِكَ صَرِيحٌ لَكِنَّ الصَّرِيحَ يَقْبَلُ الصَّرْفَ كَمَا تَبَيَّنَ فِي هَوَامِشِ بَابِ الْحَوَالَةِ أَه. سَمِ وَقَدْ مَنَاهُ عَنْ شِ مَا يُوَافِقُهُ وَقَالَ السَّيِّدُ عَمَرَ مَا نَصَّهُ يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ أَيِ التَّعْيِينَ بِقَوْلِهِ هَذِهِ أَضْحِيَّةٌ مَا لَمْ يَقْصِدِ الْإِخْبَارَ بِأَنَّ هَذِهِ الشَّاةُ الَّتِي أُرِيدُ التَّضْحِيَّةُ بِهَا فَإِنْ قَصَدَهُ فَلَا تَعْيِينَ وَقَدْ وَقَعَ الْجَوَابُ كَذَلِكَ فِي نَازِلَةِ رُفَعَتْ لِهَذَا الْحَقِيرِ وَهِيَ أَنَّ شَخْصًا اشْتَرَى شَاةً لِلتَّضْحِيَّةِ فَلَقِيَهُ شَخْصٌ فَقَالَ مَا هَذِهِ فَقَالَ أَضْحِيَّتِي أَه. فَوَدَّ: (فِي رَدِّ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ) أَيِ فِي التَّوَسُّطِ. فَوَدَّ: (وَثَانِيًا) وَهُوَ قَوْلُهُ: وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ يُسَنُّ إِلخ. فَوَدَّ: (لَمْ يَرِدْ) أَيِ فِي السُّنَّةِ. فَوَدَّ: (وَهَذَا صَرِيحٌ فِي الدُّعَاءِ إِلخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ مِثْلَهُ هُنَا بِأَنْ يَقُولَ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ هَذِهِ أَضْحِيَّتِي لَا تَصِيرُ وَاجِبَةً أَه. ع ش زَادَ الرَّشِيدِيُّ وَانْظُرْ هَلْ هُوَ كَذَلِكَ أَه. فَوَدَّ: (وَأَفْهَمَ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ فَضَّلْتُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَيِ لَهَا إِلَى وَتَأْخِيرُهُ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِنْ

فَوَدَّ: (وَكَكَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ يُفْهَمُ قَبُولَ إِرَادَتِهِ أَنَّهُ سَيَتَطَوَّعُ إِلخ) وَلَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ: أَرَدْتُ أَنِّي أَتَطَوَّعُ بِهَا خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ وَلَا يُنَافِي فِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ وَيُسَنُّ أَنْ يَقُولَ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ إِنَّ هَذِهِ عَقِيقَةُ فَلَانٍ مَعَ تَصْرِيحِهِمْ بِجَلِّ الْأَكْلِ مِنْهَا لِصَرَاحَتِهِ فِي الدُّعَاءِ إِلخ م ر. فَوَدَّ: (بِمَا مَرَّ فِي رَدِّ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ غَايَةُ مَا مَرَّ أَنَّ ذَلِكَ صَرِيحٌ لَكِنَّ الصَّرِيحَ يَقْبَلُ الصَّرْفَ كَمَا تَبَيَّنَ فِي هَوَامِشِ بَابِ الْحَوَالَةِ.

لَزِمَهُ ذَبْحُهَا بَعْدَهُ قَضَاءً وَهُوَ كَذَلِكَ فَيَضْرِبُهُ مَضْرِبُهَا (فَإِنْ تَلَفَتْ) أَوْ ضَلَّتْ أَوْ سُْرِقَتْ أَوْ تَعَيَّبَتْ
بَعْيِبٍ يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ (قَبْلَهُ) أَيْ وَقْتُ الْأُضْحِيَّةِ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ أَوْ فِيهِ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ مِنْ ذَبْحِهَا وَبِغَيْرِ
تَفْرِيطٍ أَيْضًا (فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) فَلَا يَلْزِمُهُ بَدْلُهَا لِزَوَالِ مَلَكَهَ عَنْهَا بِالِاتِّزَامِ فِيهِ كَوُدِيْعَةٍ عِنْدَهُ وَإِنَّمَا
لَمْ يَزُلْ الْمَلِكُ فِي عَالِيٍّ أَنْ أَعْتَقَ هَذَا إِلَّا بِالْعَتَقِ وَإِنْ لَمْ يَجُزْ نَحْوُ بَيْعِهِ قَبْلَهُ لِأَنَّهُ لَا يُحْكِنُ أَنْ
يَمْلِكُ نَفْسَهُ وَبِالْعَتَقِ لَا يَنْتَقِلُ الْمَلِكُ فِيهِ لِأَحَدٍ بَلْ يَزُولُ عَنِ اخْتِصَاصِ الْآدَمِيِّ بِهِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ
أَثْلَفَهُ التَّائِذِرُ لَمْ يَضْمَنْهُ وَمَالِكُو الْأُضْحِيَّةِ بَعْدَ ذَبْحِهَا بَاقُونَ.....

أَثْلَفَهَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ قُضِّلَتْ إِلَى وَلَوْ اشْتَرَى وَمَا سَأَلْتَهُ عَلَيْهِ. ٥. قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ ذَبْحُهَا الْخ) أَيْ قَوْلًا
قِيَاسًا عَلَى إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ لَتَعَلَّقِي حَقَّ الْمُسْتَحَقِّينَ بِهَا وَظَاهِرُهُ وَإِنْ أَخَّرَ لِعُدْرِ اه. ع ش وَسَيَأْتِي عَنْ
الْمُعْنَى الْجَزْمُ بِذَلِكَ.

٥. قَوْلُ (لَسِي): (فَإِنْ تَلَفَتْ) أَيْ الْأُضْحِيَّةُ الْمُنْدُورَةُ الْمُعَيَّنَةُ اه. مُعْنَى. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ فِيهِ) أَيْ وَقْتُ
الْأُضْحِيَّةِ. ٥. قَوْلُ (لَسِي): (فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) بَقِيَ مَا لَوْ اشْرَفَتْ عَلَى التَّلَفِ قَبْلَ الْوَقْتِ وَتَمَكَّنَ مِنْ ذَبْحِهَا
فَهَلْ يَجِبُ وَيَضْرِبُ لَحْمَهَا مَضْرِبَ الْأُضْحِيَّةِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُؤْخَذُ بِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ لَوْ تَعَدَّى بِذَبْحِ
الْمُعَيَّنَةِ قَبْلَ وَقْتِهَا وَجَبَ التَّصَدُّقُ بِلَحْمِهَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَبْحُهَا فِيمَا ذَكَرَ، وَالتَّصَدُّقُ بِلَحْمِهَا وَلَا يَضْمَنُ
بَدْلَهَا لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ تَمَكَّنَ مِنْ ذَبْحِهَا وَلَمْ يَذْبَحْهَا فَيَتْبَعِي ضَمَانَهُ لَهَا اه. ع ش وَقَدْ يَدَّعِي
دُخُولَهُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي أَوْ قَصَرَ حَتَّى تَلَفَتْ. ٥. قَوْلُهُ: (فَهِيَ كَوُدِيْعَةٍ عِنْدَهُ) فَلَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهَا فَإِنْ
تَعَدَّى وَبَاعَهَا اسْتَرَدَّهَا إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً وَإِنْ تَلَفَتْ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي اسْتَرَدَّ أَكْثَرَ قِيَمِهَا مِنْ وَقْتِ الْقَبْضِ إِلَى
وَقْتِ التَّلَفِ كَالْغَاصِبِ، وَالبَائِعِ طَرِيقَ فِي الضَّمَانِ، وَالْقَرَارُ عَلَى الْمُشْتَرِي وَيَشْتَرِي الْبَائِعُ بِتِلْكَ الْقِيَمَةِ
مِثْلَ التَّالِفَةِ جِنْسًا وَنَوْعًا وَسِئًا فَإِنْ تَقَصَّتْ الْقِيَمَةُ عَنْ تَحْصِيلِ مِثْلِهَا وَفِي الْقِيَمَةِ مِنْ مَالِهِ فَإِنْ اشْتَرَى الْمِثْلَ
بِالْقِيَمَةِ أَوْ فِي ذِمَّتِهِ مَعَ نِيَّتِهِ عِنْدَ الشَّرَاءِ أَنَّهُ أُضْحِيَّةٌ صَارَ الْمِثْلُ أُضْحِيَّةً بِنَفْسِ الشَّرَاءِ وَإِنْ اشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ
وَلَمْ يَنْوِ أَنَّهُ أُضْحِيَّةٌ فَيَجْعَلُهُ أُضْحِيَّةً وَلَا يَجُوزُ إِجَارَتُهَا أَيْضًا لِأَنَّهُا يَبِيعُ لِلْمَنَافِعِ فَإِنْ أَجَرَهَا وَسَلَّمَهَا
لِلْمُسْتَأْجِرِ وَتَلَفَتْ عِنْدَهُ بِرُكُوبٍ أَوْ غَيْرِهِ ضَمِنَهَا الْمُؤْجَرُ بِقِيَمَتِهَا وَعَلَى الْمُسْتَأْجِرِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ نَعَمْ إِنْ عَلِمَ
الْحَالُ فَالْقِيَاسُ أَنْ يَضْمَنَ كُلَّ مِنْهُمَا الْأَجْرَةَ، وَالْقِيَمَةَ، وَالْقَرَارُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَتَضَرَّفَ
الْأَجْرَةَ مَضْرِفَ الْأُضْحِيَّةِ كَالْقِيَمَةِ فَيَفْعَلُ بِهَا مَا يَفْعَلُ بِهَا وَتَقَدَّمَ بَيَانُهُ وَأَمَّا إِعَارَتُهَا فَجَائِزَةٌ لِأَنَّهُا إِزَافٌ كَمَا
يَجُوزُ لَهُ الْإِزَافُ بِهَا لِلْحَاجَةِ بِرَفْقٍ فَإِنْ تَلَفَتْ فِي يَدِ الْمُسْتَعِيرِ لَمْ يَضْمَنَ وَلَوْ كَانَ التَّلَفُ بِغَيْرِ الْإِسْتِعْمَالِ
فِي الْمَوْضِعِ الْمُسَارِ إِلَيْهِ لِأَنَّ يَدَ مُعِيرِهِ يَدُ أَمَانَةٍ فَكَذَا هُوَ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ فِي الْمُسْتَعِيرِ مِنْ
الْمُسْتَأْجِرِ وَمِنْ الْمَوْصِي لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنْ تَلَفَ قَبْلَ وَقْتِ الذَّبْحِ فَإِنْ دَخَلَ
وَقْتَهُ وَتَمَكَّنَ مِنْ ذَبْحِهَا وَتَلَفَتْ ضَمِنَ لِتَقْصِيرِهِ أَيْ كَمَا يَضْمَنُ مُعِيرُهُ لِذَلِكَ مُعْنَى وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

٥. قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيْ الْعَبْدُ. ٥. قَوْلُهُ: (بِالْعَتَقِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ بِالْإِعْتِقَاقِ. ٥. قَوْلُهُ: (نَحْوُ بَيْعِهِ) أَيْ كَبَيْتِهِ وَابْدَالَهُ
أَسْتَى. ٥. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ مِنْ أَجْلِ عَدَمِ انْتِقَالِ الْمَلِكِ فِي مَنَدُورِ الْعَتَقِ لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ. ٥. قَوْلُهُ: (لَوْ
أَثْلَفَهُ) أَيْ قَبْلَ الْإِعْتِقَاقِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَمَالِكُو الْأُضْحِيَّةِ الْخ) الْأَوَّلَى نَصْبُهُ عَطْفًا عَلَى اسْمِ إِنْ فِي قَوْلِهِ لِأَنَّهُ الْخ

ومن ثم لو أثْلَفَهَا ضَمِنَهَا ولو ضَلَّتْ بلا تقصير لم يلزمه طَلَبُهَا إلا إن لم يكن له مؤنَّةٌ أي لها كبيرٌ وقع غَرْفًا فيما يظنُّه وتأخيرُهُ الذَّبْحَ بعد دخول وقته بلا عُذْرٍ فَتَلَفَتْ تقصيرٌ فيضمينها أو فضَلَّتْ غيرُ تقصيرٍ كذا في الروضة واستشكل بأن الضلال كالتلف كما يأتي وقد يُفَرَّقُ بأن الضلال أخفُّ لِبَقَاءِ العين معه فلا يتحقَّقُ التقصيرُ فيه إلا بمُضِيِّ الوقت بخلافِ التَّلَفِ ولو اشترى شاةً وجعلها أضحيةً ثم وجد بها عيبًا قديمًا امتنع رُدُّها وتعيَّنَ الأرضُ لِزَوَالِ ملكه عنها كما مرَّ وهو للمُضْحِي ولو زالَ عيبُها.....

أو تضديده بأما كما في النهاية عبارة وأما الأضحية بعد ذبحها فملاكها إلخ. □ فؤد: (بلا تقصير إلخ) وإن قصر حتى ضلَّتْ لزمه طلبها ولو بمؤنة مُغني وروض. □ فؤد: (لم يلزمه طلبها إلخ) فإن وجدها بعد قواب الوقت ذبحها في الحال قضاءً وصرفها مضرف الأضحية مُغني وروض مع شرحه.

□ فؤد: (وتأخيرهُ الذَّبْحَ إلخ) هو مفهومُ قوله فيما مرَّ قبلَ تمكُّنه من ذبحها هـ. رشيدي. □ فؤد: (أو فضَلَّتْ غيرُ تقصيرٍ) خلافًا للنهائية، والمُغني، والأسنى عبارة الأولى ويضمينها بتأخير ذبحها بلا عُذْرٍ بعد دخول وقته هـ. □ فؤد: (كذا في الروضة) راجع إلى المغطوف فقط. □ فؤد: (واستشكل إلخ) اعتمدته النهاية، والأسنى، والمُغني عبارة الأخيرين قالا ومن التَّقْصِيرِ تأخيرُ الذَّبْحِ إلى آخرِ أيامِ التشريق بلا عُذْرٍ وخروج بعضها ليس بتقصير كمن مات في أثناء وقت الصلاة الوُسْع لا يأنم قال الإسوي وهذا دُھولٌ عما ذكره كالرافعي فيها قيل من أنه إن تمكَّن من الذَّبْحِ ولم يذبح حتى تَلَفَتْ أو تَعَبَتْ فإنه يضمينها وذكر البلقيني نحوه وقال ما رجَّحه التتويي ليس بمُعْتَمَدٍ ويُفَرَّقُ بينه وبين عدم إثم من مات وقت الصلاة بأن الصلاة مُحَضُّ حَقَّ الله تعالى بخلاف الأضحية انتهت أو زاد المُغني وما فَرَّقَ به بين الضلال وبين ما تقدَّم بأنها في الضلال باقية بحالها بخلافها فيما مضى لا يُجدي فالوجه التسوية بين الضلال وبين ما تقدَّم هـ. □ فؤد: (كما يأتي) أي في شرح فإن أثْلَفَهَا. □ فؤد: (إلا بمضي الوقت إلخ) قضيته أنه يضمين إذا مضى الوقت ثم رأيت قوله الآتي وبه يَجْمَعُ إلخ وهو يُعَيِّدُ ذلك مع زيادة قيد اليأس هـ. سم عبارة الروض مع شرحه وإن قصر حتى ضلَّتْ طلبها وجوبًا ولو بمؤنة وذبح بدلها وجوبًا قبل خروج الوقت إن عَلِمَ أنه لا يجدها لا بعده ثم إذا وجدها يذبحها وجوبًا أيضًا لأنها الأصل هـ. □ فؤد: (وجعلها أضحية) أي بالتذر هـ. ع ش أي ولو حُكِّمًا كهذه أضحية. □ فؤد: (وتعيَّن الأرض) أي وجب ذبحها هـ. ع ش. □ فؤد: (كما مرَّ) أي في شرح ومن نذر مُعَيَّنَةً. □ فؤد: (وهو) أي الأرض هـ. ع ش.

□ فؤد: (ولو زالَ عيبُها إلخ) لعل المراد مطلق الأضحية لا خصوص الشاة المُشْتَرَاة المذكورة فليُراجع

□ فؤد: (ومن ثم لو أثْلَفَهَا ضَمِنَهَا إلخ) قال في الروض وشرحه بخلاف العبد المنذور عتقه إذا أثْلَفَهُ أجنبي فإنه أي التاذر لا يأخذ قيمته لنفسه ولا يلزمه أن يشتري بها عبدًا يُعْتَقَهُ لما مرَّ أن ملكه لم يزُلْ عنه ومُسْتَحَقُّ العتق هو العبد وقد هَلَكَ ومُسْتَحَقُّ الأضحية باقون هـ. □ فؤد: (فلا يتحقق التقصير فيه إلا بمضي الوقت إلخ) قضيته أنه يضمين إذا مضى الوقت ثم رأيت قوله الآتي وبه يَجْمَعُ إلخ وهو يُعَيِّدُ ذلك

لم تَصِرْ أَضْحِيَّةً؛ لَأَنَّ السَّلَامَةَ إِنَّمَا وَجَدَتْ بَعْدَ زَوَالِ مَلِكِهِ عَنْهَا فَهُوَ كَمَا لَوْ أَعْتَقَ أَعْمَى عَنْ كَفَّارَتِهِ فَأَبْصَرَ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَمُلَ مِنَ التَّزَمِ عَتَقَهُ قَبْلَ إِمْتِنَانِهِ فَإِنَّهُ يُجْزَى عَتَقُهُ عَنِ الْكُفَّارَةِ وَلَوْ عَيَّبَ مُعَيَّنَةً ابْتِدَاءً صَرَفَهَا مَصْرِفَهَا وَضَحَّى بِسَلِيمَةٍ أَوْ تَعَيَّبَتْ فَضَحِيَّةً وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَوْ عَيَّنَ سَلِيمًا عَنْ نَذَرِهِ ثُمَّ عَيَّبَهُ أَوْ تَلَفَ أَوْ قَوْلَ الْمُحْشَى وَلَهُ تَمَلُّكُهُ. اهـ. الذي فِي نُسْخِ الشَّرْحِ وَلَهُ اقْتِنَاءٌ. اهـ. ضِلَّ أَبْدَلَهُ بِسَلِيمٍ وَلَهُ اقْتِنَاءُ تِلْكَ الْمُعَيَّنَةِ وَالضَّالَّةِ لَانْفِكَائِهَا عَنِ الْإِخْتِصَاصِ.....

اهـ. رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الرُّؤُوسِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ قَالَ جَعَلْتُ هَذِهِ ضَحِيَّةً وَهِيَ عَوْرَاءُ أَوْ نَحْوُهَا أَوْ فَصِيلٌ أَوْ سَخْلَةٌ لَا ظَنِيَّةَ وَنَحْوُهَا لَزِمَهُ ذَبْحُهَا وَقَتَ الْأَضْحِيَّةِ وَكَذَا لَوْ التَّزَمَ بِالتَّذْرِ عَوْرَاءُ أَوْ نَحْوُهَا وَلَوْ فِي الدِّمَةِ يَلْزَمُهُ ذَبْحُهَا وَقَتَ الْأَضْحِيَّةِ وَيُثَابُ عَلَيْهَا وَلَا تُجْزَى عَنِ الْمَشْرُوعِ مِنَ الضَّحِيَّةِ وَلَوْ زَالَ التَّقْصُصُ عَنْهَا لِأَنَّهُ أَزَالَ مَلِكَهَا عَنْهَا وَهِيَ نَاقِصَةٌ فَلَا يُؤَثِّرُ الْكَمَالُ بَعْدَهُ كَمَنْ أَعْتَقَ أَعْمَى عَنْ كَفَّارَتِهِ فَعَادَ بَصَرُهُ اهـ. بِحَذْفِ .

□ قَوْلُهُ: (لَمْ تَصِرْ أَضْحِيَّةً) أَي لَا تَقَعُ أَضْحِيَّةً بَلْ هِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى كَوْنِهَا مُشْبِهَةً لِلْأَضْحِيَّةِ فَيَجِبُ ذَبْحُهَا وَلَيْسَتْ أَضْحِيَّةً فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ طَلَبُ الْأَضْحِيَّةِ الْمُنْدُوبَةِ وَلَا الْوَاجِبَةِ إِنْ كَانَ التَّزَامُهَا بِتَذْرِ فِي ذِمَّتِهِ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (فَأَبْصَرَ الْإِنْسَانَ) أَي فَإِنَّهُ لَا يُجْزَى عَنِ الْكُفَّارَةِ وَيَتَفَقَّدُ عَتَقُهُ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ عَيَّبَ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ فِي الْمَغْنِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ عَيَّبَ مُعَيَّنَةً) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَعَيَّبَ مُعَيَّنَةً ابْتِدَاءً صَرَفَهَا مَصْرِفَهَا وَأَرَدَفَهَا بِسَلِيمَةٍ اهـ. وَقَوْلُهُ عَيَّنَ مَعِيَّةً لَعَلَّهُ مُحَرَّفٌ مِنْ عَيَّبَ مُعَيَّنَةً وَالْأَوَّلُ مُكَرَّرٌ مَعَ مَا قَدَّمَهُ فِي شَرْحِهِ وَمَنْ نَذَرَ مُعَيَّنَةً وَمُنَافٍ لِقَوْلِهِ بَعْدَ وَأَرَدَفَهَا بِسَلِيمَةٍ. □ قَوْلُهُ: (صَرَفَهَا الْإِنْسَانَ) أَي وَجُوبًا اهـ. ع ش.

□ قَوْلُهُ: (وَضَحَّى بِسَلِيمَةٍ) أَي وَجُوبًا أَسْنَى وَمَغْنِي. □ قَوْلُهُ: (أَوْ تَعَيَّبَتْ فَضَحِيَّةً الْإِنْسَانَ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ، وَالرُّؤُوسِ مَعَ شَرْحِهِ النَّوْعَ الثَّانِي حُكْمُ التَّعَيَّبِ فَإِذَا حَدَّثَ فِي الْمُنْدُوبَةِ الْمُعَيَّنَةِ ابْتِدَاءً عَيَّبَ يَمْنَعُ ابْتِدَاءُ التَّضَحِّيَةِ لَمْ يَكُنْ بِتَقْصِيرٍ مِنَ التَّادِيرِ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ ذَبْحِهَا أَجْزَأُ ذَبْحُهَا فِي وَقْتِهَا وَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ بِسَبَبِ التَّعَيَّبِ فَإِنْ ذَبَحَهَا قَبْلَ الْوَقْتِ تَصَدَّقَ بِاللَّحْمِ وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ شَيْئًا لِأَنَّهُ قَوَّتَ مَا التَّزَمَهُ بِتَقْصِيرِهِ وَتَصَدَّقَ بِقِيَمَتِهَا دَرَاهِمَ أَيْضًا وَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهَا أَضْحِيَّةً أُخْرَى لِأَنَّ مِثْلَ الْمُعَيَّنَةِ لَا يُجْزَى أَضْحِيَّةً وَإِنْ كَانَ التَّعَيَّبُ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ ذَبْحِهَا لَمْ تُجْزَ لِتَقْصِيرِهِ بِتَأْخِيرِ ذَبْحِهَا وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَذْبَحَهَا وَيَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا لِأَنَّهُ التَّزَمَ ذَلِكَ إِلَى هَذِهِ الْجِهَةِ وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ شَيْئًا لِمَا مَرَّ وَأَنْ يَذْبَحَ بَدَلَهَا سَلِيمَةً وَلَوْ ذَبَحَ الْمُنْدُوبَةَ فِي وَقْتِهَا وَلَمْ يَفْرُقْ لَحْمَهَا حَتَّى فَسَدَ لَزِمَهُ شِرَاءُ اللَّحْمِ بَدَلَهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مِثْلِيٌّ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَلَا يَلْزَمُهُ شِرَاءُ أُخْرَى لِحُصُولِ إِرَاقَةِ الدَّمِ وَلَكِنْ لَهُ ذَلِكَ وَقِيلَ يَلْزَمُهُ قِيَمَتُهُ وَجَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُفَرِّجِ تَبَعًا لِأَصْلِهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ وَأَمَّا الْمُعَيَّنَةُ عَمَّا فِي الدِّمَةِ فَلَوْ حَدَّثَ بِهَا عَيَّبَ وَلَوْ حَالَةَ الذَّبْحِ بَطَلَ تَعْيِينُهَا وَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا وَيَتَقَى عَلَيْهِ الْأَصْلُ فِي ذِمَّتِهِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (أَبْدَلَهُ) أَي وَجُوبًا ع ش وَمَغْنِي وَأَسْنَى. □ قَوْلُهُ: (لَانْفِكَائِهَا عَنِ الْإِخْتِصَاصِ الْإِنْسَانَ) وَلَا يَتَوَقَّفُ انْفِكَائُهَا عَنِ الْإِخْتِصَاصِ عَلَى إِبْدَالِهَا بِسَلِيمٍ فَقَبْلَ الْإِبْدَالِ يَجُوزُ أَنْ

مَعَ زِيَادَةِ قَيْدِ الْيَاسِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَهُ تَمَلُّكُهُ الْإِنْسَانَ) يَتَأَمَّلُ مَعَ قَوْلِهِ لَانْفِكَائِهَا الْإِنْسَانَ أَنْ يُرِيدَ بِتَمَلُّكِهَا تَصَرُّفَهُ

وَعَوَّذُهَا لِمَلِكِهِ مِنْ غَيْرِ إِنْشَاءٍ تَمْلِكُ خِلَافًا لِمَا يُؤْهِمُهُ كَلَامُ جَمْعٍ.

(فَإِنْ أَتَلَفَهَا) أَوْ قَصَّرَ حَتَّى تَلَفَتْ أَوْ ضَلَّتْ أَيْ وَقَدْ فَاتَ الْوَقْتُ وَأَيَسَ مِنْهَا فِيمَا يَظْهَرُ وَبِهِ يُجْمَعُ بَيْنَ هَذَا وَمَا مَرَّ أَنْفَا أَوْ سُرِقَتْ (لَزِمَهُ) أَكْثَرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ قِيَمَتِهَا يَوْمَ تَلَفَهَا أَوْ نَحْوَهُ وَمِثْلُهَا يَوْمَ

يَتَصَرَّفُ فِيهَا بِبَيْعٍ وَغَيْرِهِ كَمَا يَصْرَحُ بِذَلِكَ مَا مَرَّ أَنْفَا عَنِ الْمُغْنِيِّ، وَالْأَسْنَى خِلَافًا لِمَا فِي ع ش مِنْ التَّوَقُّفِ أَخْذًا مِنْ ذِكْرِ الْإِنْفِكَالِ بَعْدَ الْإِبْدَالِ.

❑ قول (سني): (فَإِنْ أَتَلَفَهَا إِنْخ) وَإِنْ دَبَّحَهَا التَّادِرُ قَبْلَ الْوَقْتِ لَزِمَهُ التَّصَدُّقُ بِجَمِيعِ اللَّحْمِ وَلَزِمَهُ أَيْضًا أَنْ يَذْبَحَ فِي وَفْتِهَا مِثْلَهَا بَدَلًا عَنْهَا وَإِنْ بَاعَهَا فَذَبَّحَهَا الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْوَقْتِ أَخَذَ الْبَائِعُ مِنْهُ اللَّحْمَ وَتَصَدَّقَ بِهِ وَأَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ وَضَمَّ إِلَيْهِ الْبَائِعُ مَا يَشْتَرِي بِهِ الْبَدَلَ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. ❑ فَوَدَّ: (أَوْ قَصَّرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُهُمْ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ أَيْ وَقَدْ إِلَى الْمُتْنِ وَإِلَى قَوْلِهِ لَا الْأَكْثَرُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لِأَنَّهُ يَوْمَ التَّخْرِ وَقَوْلُهُ: وَفِيمَا إِذَا زَادَ إِلَى وَلَوْ كَانَتْ وَمَا سَأَبَّهُ عَلَيْهِ. ❑ فَوَدَّ: (أَوْ قَصَّرَ حَتَّى تَلَفَتْ) وَمِنْهُ مَا لَوْ أُخِّرَ ذَبْحُهَا بَعْدَ دُخُولِ وَفْتِهَا حَتَّى تَلَفَتْ وَإِنْ كَانَ التَّأْخِيرُ لاشتغاله بصلاة العيد لَأَنَّ التَّأْخِيرَ وَإِنْ جَازَ مَشْرُوطٌ بِسَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ اه. ع ش وَقَدْ يُقَالُ وَمِنْهُ أَيْضًا مَا مَرَّ عَنْهُ أَنَّهَا لَوْ أَشْرَفَتْ عَلَى التَّلَفِ قَبْلَ الْوَقْتِ وَتَمَكَّنَ مِنْ ذَبْحِهَا وَلَمْ يَذْبَحْهَا لَزِمَهُ قِيَمَتُهَا اه. وَلَعَلَّ اللَّازِمَ هُنَا قِيَمَتُهَا وَقَدْ الْإِشْرَافُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا مَرَّ عَنْهُ إِلَى قَفِيمَا وَقَوْلُهُ: لَا الْأَكْثَرُ مِنْهَا وَمِنْ قِيَمَتِهَا يَوْمَ التَّخْرِ فَلْيُرَاجِعْ. ❑ فَوَدَّ: (وَقَدْ فَاتَ إِنْخ) انْظُرْ كَيْفَ يَجْتَمِعُ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ وَأَنْ يَذْبَحَهَا فِيهِ أَيْ الْوَقْتُ فَإِنَّهُ حَيْثُ فُرِضَ قَوْتُ الْوَقْتِ وَالْيَاسُ مِنْهَا لَا يَتَأْتَى الذَّبْحُ فِيهِ فَإِنْ اسْتَتْنَى هَذَا مِنْ قَوْلِهِ وَأَنْ يَذْبَحَهَا فِيهِ أَشْكَلَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَهُوَ أَنَّ قَضِيَّتَهُ أَنَّهُ إِذَا قَصَّرَ حَتَّى ضَلَّتْ جَازَ تَأْخِيرُ ذَبْحِهَا عَنْ الْوَقْتِ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِدُهَا إِلَّا بَعْدَهُ لِتَقْيِيدِهِ بِقَوَاتِ الْوَقْتِ، وَالْيَاسُ مِنْهَا وَيُخَالِفُهُ قَوْلُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ أَيْ، وَالْمُغْنِي مَا نَصَّهُ وَإِنْ قَصَّرَ حَتَّى ضَلَّتْ طَلَبَهَا وَجُوبًا وَلَوْ بِمُؤَنَةِ وَذَبَحَ بِدَلِّهَا وَجُوبًا قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِدُهَا إِلَّا بَعْدَهُ اه. سَمَ وَرَشِيدِي. ❑ فَوَدَّ: (وَمَا مَرَّ أَنْفَا) أَيْ قَوْلُهُ: أَوْ فَضَلْتُ غَيْرَ تَقْصِيرِ إِنْخ. ❑ فَوَدَّ: (أَوْ سُرِقَتْ) عَطَفَ عَلَى تَلَفَتْ. ❑ فَوَدَّ: (أَوْ نَحْوَهُ) كَالسَّرِقَةِ اه. ع ش. ❑ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهَا) عَطَفَ عَلَى قِيَمَتِهَا أَوْ عَلَى ضَمِيرِهِ الْمَجْرُورِ بِدُونِ إِعَادَةِ الْجَارِ كَمَا جَوَّزَهُ ابْنُ مَالِكٍ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَتَحْصِيلُ مِثْلُهَا اه. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَفِيمَا مِثْلُهَا اه.

فِيهَا تَصَرَّفَ الْمَالِكُ. ❑ فَوَدَّ: (وَعَوَّذُهَا لِمَلِكِهِ مِنْ غَيْرِ إِنْشَاءٍ تَمْلِكُ خِلَافًا لِمَا يُؤْهِمُهُ كَلَامُ جَمْعٍ) م ر. ❑ فَوَدَّ: (أَيْ وَقَدْ فَاتَ الْوَقْتُ إِنْخ) انْظُرْ كَيْفَ يَجْتَمِعُ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ وَأَنْ يَذْبَحَهَا فِيهِ أَيْ الْوَقْتُ فَإِنَّهُ حَيْثُ فُرِضَ قَوْتُ الْوَقْتِ، وَالْيَاسُ مِنْهَا لَا يَتَأْتَى الذَّبْحُ فِيهِ فَإِنْ اسْتَتْنَى هَذَا مِنْ قَوْلِهِ وَأَنْ يَذْبَحَهَا فِيهِ أَشْكَلَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَهُوَ أَنَّ قَضِيَّتَهُ أَنَّهُ إِذَا قَصَّرَ حَتَّى ضَلَّتْ جَازَ تَأْخِيرُ ذَبْحِهَا عَنْ الْوَقْتِ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِدُهَا إِلَّا بَعْدَهُ لِتَقْيِيدِهِ بِقَوَاتِ الْوَقْتِ، وَالْيَاسُ مِنْهَا وَيُخَالِفُهُ الرُّوْضُ وَشَرْحُهُ مَا نَصَّهُ وَإِنْ قَصَّرَ حَتَّى ضَلَّتْ طَلَبَهَا وَجُوبًا وَلَوْ بِمُؤَنَةِ وَذَبَحَ بِدَلِّهَا وَجُوبًا قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِدُهَا إِلَّا بَعْدَهُ وَمِنْ التَّقْصِيرِ تَأْخِيرُ الذَّبْحِ إِلَى خُرُوجِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَلَا عُذْرَ فَعَلَيْهِ الْبَدَلُ لَا إِلَى خُرُوجِ بَعْضِهَا فَلْيَنْسَ بِتَقْصِيرِ اه.

التَّخْرِ لَأَنَّهُ بِالتَّزَامِهِ ذَلِكَ التَّزَمَ التَّخَرَّ وَتَفَرَّقَ اللَّحْمُ ففِيمَا إِذَا تَسَاوَى أَوْ زَادَتْ الْقِيَمَةُ يَلْزُمُهُ (أَنْ يَشْتَرِيَ بِقِيَمَتِهَا) يَوْمَ نَحْوِ الْإِتْلَافِ (مِثْلُهَا) جَنْسًا وَنَوْعًا وَسِئًا (و) أَنْ (يَذْبَحُهَا فِيهِ) أَيِ الْوَقْتِ لِيَتَعَدَّ بِهِ وَيَصِيرَ الْمُشْتَرِي مُتَعَيِّنًا لِلْأُضْحِيَّةِ إِنْ اشْتَرَاهُ بِعَيْنِ الْقِيَمَةِ أَوْ فِي الذِّمَّةِ لَكِنْ بِنَيْتِهِ كَوْنَهُ عَنْهَا وَإِلَّا فَيَجْعَلُهُ بَعْدَ الشَّرَاءِ بَدَلًا عَنْهَا وَقَضِيَّةً كَلَامِهِمْ تَعَيَّنَ الشَّرَاءُ بِالْقِيَمَةِ فَلَوْ كَانَ عَنْده مِثْلُهَا لَمْ يَجْزُ إِخْرَاجُهَا عَنْهَا وَهُوَ بَعِيدٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ إِجْرَآؤُهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ تَمْكِينُهُ مِنَ الشَّرَاءِ وَإِنْ خَانَ بِإِتْلَافٍ وَنَحْوِهِ وَيُوجِّهُ بِأَنَّ الشَّارِعَ جَعَلَ لَهُ وَلَايَةَ الذَّبْحِ وَالتَّفَرُّقَةِ الْمُسْتَدْعِيَةِ لِبَقَاءِ وَلَايَتِهِ حَتَّى عَلَى الْبَدَلِ وَلَيْسَتْ الْعَدَالَةُ شَرْطًا هُنَا حَتَّى تَنْتَقِلَ الْوَلَايَةُ لِلْحَاكِمِ بِخِلَافِهِ فِي نَحْوِ وَصِيٍّ خَانَ فَإِنْدَفَعَ تَوَقُّفُ الْأَذْرَعِيِّ فِي ذَلِكَ وَبِحُثِّهِ أَنَّ الْحَاكِمَ هُوَ الْمُشْتَرِي وَفِيمَا إِذَا زَادَ الْمِثْلُ يَحْصُلُ مِثْلُهَا لِحُصُولِ ذَيْنِكَ الْمُتَزَمِّينَ بِكُلِّ مَنْ هَذَيْنِ وَلَوْ كَانَتْ قِيَمَتُهَا يَوْمَ الْإِتْلَافِ أَكْثَرَ فَرُخْصَ الْغَنَمِ وَقُضِّلَ عَنْ مِثْلِهَا شَيْءٌ اشْتَرَى كَرِيمَةً أَوْ شَاتَيْنِ فَأَكْثَرَ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ كَرِيمَةً وَلَمْ تَوْجِدْ شَاةً وَلَوْ بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ بِالْفَاضِلِ أَخَذَ بِهِ شِقْصًا بِأَنْ يُشَارِكَ فِي ذَبِيحَةٍ أُخْرَى وَإِنْ لَمْ

قوله: (لأنه بالتزامه إلخ) عبارة المغني كما لو باعها وتلفت عند المشتري ولأنه التزم الذبح وتفرقة اللحم وقد قوتهما وبهذا فارق إتلاف الأجنبي اهـ. قوله: (إذا تساوى) أي المثل، والقيمة اهـ. نهاية.

قوله: (أو زادت القيمة) أي في يوم نحو التلّف ثم الأولى إسقاطه لا غناء قوله: الآتي ولو كانت قيمتها إلخ عنه. قوله: (بعين القيمة) أي بعين التقد الذي عبته عن القيمة وإلا فالقيمة في ذمته ليست مُنْحَصِرَةً فِي شَيْءٍ بِعَيْنِهِ اهـ. ع ش. قوله: (ونحوه) كأن قَصَرَ حَتَّى تَلَفْتَ إلخ. قوله: (بخلافه) أي العَدْل. قوله: (في ذلك) أي تَمْكِينُهُ مِنَ الشَّرَاءِ. قوله: (إن الحاكم إلخ) الأولى إِنْ الْمُشْتَرِي هُوَ الْحَاكِمُ. قوله: (وفيما إذا زاد إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِيمَا إِذَا تَسَاوَى إلخ. قوله: (يُحْصَلُ مِثْلُهَا) أي وفي القيمة مِنْ مَالِهِ اهـ. مغني. قوله: (لِحُصُولِ ذَيْنِكَ الْمُتَزَمِّينَ) وهما التَّخَرُّ وَتَفَرُّقَةُ اللَّحْمِ بِكُلِّ مَنْ هَذَيْنِ وهما الشَّرَاءُ وَإِخْرَاجُ مَا عَنْده وَكَانَ حَقُّ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنْ يُذَكَّرَ عَقَبَ قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ إِجْرَآؤُهُ وَلَعَلَّ تَأْخِيرَهُ إِلَى هُنَا مِنَ النَّاسِخِ. قوله: (ولو كانت) إِلَى قَوْلِهِ لَا الْأَكْثَرُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا يُؤْخَرُهَا إِلَى وَلَوْ أَتْلَفَهَا وَمَا سَأَبَتْهُ عَلَيْهِ. قوله: (أو شاتين إلخ) عبارة المغني، وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ أَوْ مِثْلُ الْمُتَلَفَةِ وَأَخَذَ بِالزَّائِدِ أُخْرَى إِنْ وَفَى بِهَا وَإِنْ لَمْ يَفِ بِهَا تَرْتَّبَ الْحُكْمُ كَمَا يَأْتِي فِيمَا إِذَا أَتْلَفَهَا أَجْنَبِيٌّ وَلَمْ تَفِ الْقِيَمَةُ بِمَا يَصْلُحُ لِلْأُضْحِيَّةِ وَاسْتَحَبَّ الشَّافِعِيُّ، وَالْأَصْحَابُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِالزَّائِدِ الَّذِي لَا يَبْقَى بِأُخْرَى وَأَنْ لَا يَشْتَرِيَ بِهِ شَيْئًا أَوْ يَأْكُلَهُ وَفِي مَغْنَاهُ بَدَلُ الزَّائِدِ الَّذِي يَذْبَحُهُ وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ التَّصَدُّقُ بِذَلِكَ كَالْأَصْلِ لِأَنَّهُ مَعَ أَنَّ مِلْكَهُ قَدْ أَتَى بِبَدَلِ الْوَاجِبِ كَامِلًا اهـ. قوله: (أخذ به شقصا إلخ) عبارة الرّوض مع شرحه

وقوله: لا إلى خروج بعضها إلخ لعله في الضالة فلا يُنافي قول السابق وتأخير الذبح بعد دخول وفيه بلا عذر فتلفت بتقصير ومثلها يوم التخر كان المغني وقيمة مثلها كما عبّر به في شرح الرّوض.

قوله: (والذي يظهر إجزاؤه) كتب عليه م ر وقوله: وظاهر كلامهم تَمْكِينُهُ كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

يَجْزُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ أَخَذَ بِهِ لَحْمًا عَلَى الْأَوْجِهَ فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ تَصَدَّقَ بِالدِّرَاهِمِ عَلَى فَقِيرٍ أَوْ أَكْثَرَ وَلَا يُؤْخَرُهَا لُجُودُهُ فِيمَا يَظْهَرُ وَلَوْ أَتْلَفَهَا أَجْنَبِيٌّ أَخَذَ مِنْهُ التَّائِذُ قِيمَتَهَا أَوْ ذَبَحَهَا فِي وَقْتِهَا وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِللَّحْمِ أَخَذَ مِنْهُ أَرْضَ ذَبِجِهَا وَاشْتَرَى بِهَا أَوْ بِمِثْلِ الْأُولَى ثُمَّ دُونَهَا ثُمَّ شَقَّصًا ثُمَّ أَخْرَجَ دِرَاهِمَ كَمَا تَقَرَّرَ وَلَوْ أَتْلَفَ اللَّحْمُ أَوْ فَرَّقَهُ وَتَعَدَّرَ اسْتِزْدَادُهُ ضَمِنَ قِيمَتَهَا عِنْدَ ذَبِجِهَا لَا الْأَكْثَرَ مِنْ قِيمَتِهَا وَقِيمَةِ اللَّحْمِ وَلَا أَرْضَ الذَّبِجِ وَقِيمَةِ اللَّحْمِ وَهَذَا جَارٍ فِي كُلِّ مَنْ ذَبَحَ شَاةَ إِنْسَانٍ مِثْلًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ ثُمَّ أَتْلَفَ اللَّحْمَ (وَإِنْ نَذَرَ فِي ذِمَّتِهِ) أَضْحِيَّةً كَعَلِيٍّ أَضْحِيَّةً (ثُمَّ عَيْنٍ) الْمُنْذُورَ

اشْتَرَى بِهِ سَهْمًا مِنْ ضَحِيَّةٍ صَالِحَةٍ لِلشَّرِكَةِ مِنْ بَعِيرٍ أَوْ بَقَرَةٍ لَا شَاةَ اهـ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ دِرَاهِمَ اهـ. وَمَرَّ آتِفًا عَنِ الْمُغْنِي، وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُؤْخَرُهَا) أَيِ الدِّرَاهِمِ لُجُودُهُ أَيِ إِلَى أَنْ يَوْجَدَ اللَّحْمُ فَيُشْتَرَى بِهِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ ذَبَحَهَا فِي وَقْتِهَا الْخ) وَلَوْ ذَبَحَهَا أَجْنَبِيٌّ قَبْلَ الْوَقْتِ لَرَمَهُ الْأَرْضَ وَهَلْ يَعُودُ اللَّحْمُ مِلْكًا أَوْ يُضَرَفُ مَصَارِفَ الضَّحَايَا وَجِهَانِ فَإِنْ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ اشْتَرَى التَّائِذُ بِهِ بِالْأَرْضِ الَّذِي يَعُودُ مِلْكًا أَضْحِيَّةً وَذَبَحَهَا فِي الْوَقْتِ وَإِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي وَهُوَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الظَّاهِرُ فَرَّقَهُ وَاشْتَرَى بِالْأَرْضِ أَضْحِيَّةً إِنْ أُمِكنَ وَإِلَّا فَكَمَا يَأْتِي اهـ. مُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (وَاشْتَرَى بِهَا الْخ) بِخِلَافِ الْعَبْدِ الْمُنْذُورِ عِثْقَهُ إِذَا أَتْلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ فَإِنَّ التَّائِذَ يَأْخُذُ قِيمَتَهُ لِنَفْسِهِ وَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهَا عَبْدًا يَغْتَنِيهِ لِمَا مَرَّ أَنَّ مِلْكَهُ لَمْ يَزَلْ عَنْهُ وَمُسْتَحَقُّ الْعِتْقِ هُوَ الْعَبْدُ وَقَدْ هَلَكَ وَمُسْتَحَقُّو الْأَضْحِيَّةِ بِاقْوٍ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ دُونَهَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ بِهَا مِثْلًا لِمُشْتَرِي دُونَهَا فَإِذَا كَانَتِ الْمُثْلَةُ نَتِيةً مِنَ الضَّانِ مِثْلًا وَنَقَصَتِ الْقِيَمَةُ عَنْ ثَمَنِهَا أَخَذَ عَنْهَا جَذْعَةً مِنَ الضَّانِ ثُمَّ نَتِيةً مَغْزٍ ثُمَّ دُونَ سِنِّ الْأَضْحِيَّةِ ثُمَّ سَهْمًا مِنَ الْأَضْحِيَّةِ ثُمَّ لَحْمًا وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ لَحْمٌ جِنْسٍ الْمُنْذُورَةِ ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِالْأَرْضِ لِلضَّرُورَةِ اهـ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ أَخْرَجَ دِرَاهِمَ) هَلَا قَالَ عَلَى طَرِيقَةٍ مَا قَبْلَهُ ثُمَّ لَحْمًا ثُمَّ أَخْرَجَ دِرَاهِمَ اهـ. سَمِ أَيِ كَمَا فِي الْمُغْنِي، وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ.

□ فَوَدَّ: (ضَمِنَ قِيمَتَهَا الْخ) هَذَا يُفِيدُ عَدَمَ إِجْزَاءِ تَفْرِقَةِ الْأَجْنَبِيِّ وَعِبَارَةُ الرُّوضَةِ أَيِ فِي الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَالْمُغْنِي مِثْلُهَا فِيهِ قَالَ فَإِنْ أَكَلَهُ أَوْ فَرَّقَهُ فِي مَصَارِفِ الْأَضْحِيَّةِ وَتَعَدَّرَ اسْتِزْدَادُهُ فَهُوَ كَالِإِتْلَافِ بِغَيْرِ ذَبْحٍ لِأَنَّ تَعْيِينَ الْمَضْرُوفِ إِلَيْهِ إِلَى الْمُضْحَى فَعَلِيهِ الضَّمَانُ، وَالْمَالِكُ يَشْتَرِي بِمَا يَأْخُذُهُ ضَحِيَّةً وَفِي وَجْهِ تَقَعُ التَّفْرِقَةُ عَنِ الْمَالِكِ كَالذَّبْحِ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلَى انْتَهَى وَقَصِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَقَلَّ الْفُقَرَاءُ بِالْأَخْذِ لَمْ يَقَعْ الْمَوْقِعُ اهـ. سَمِ. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا الْخ) أَيِ: قَوْلُهُ ضَمِنَ قِيمَتَهَا الْخ. □ فَوَدَّ: (أَضْحِيَّةً) إِلَى قَوْلِهِ وَتَقْيِيدُ شَارِحٍ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ مَعِيَّةً.

□ فَوَدَّ: (ثُمَّ أَخْرَجَ دِرَاهِمَ) هَلَا قَالَ عَلَى طَرِيقَةٍ مَا قَبْلَهُ ثُمَّ لَحْمًا ثُمَّ أَخْرَجَ دِرَاهِمَ. □ فَوَدَّ: (ضَمِنَ قِيمَتَهَا الْخ) هَذَا يُفِيدُ عَدَمَ إِجْزَاءِ تَفْرِقَةِ الْأَجْنَبِيِّ وَعِبَارَةُ الرُّوضَةِ صَرِيحَةٌ فِيهِ قَالَ فَإِنْ أَكَلَهُ أَوْ فَرَّقَهُ فِي مَصَارِفِ الْأَضْحِيَّةِ وَتَعَدَّرَ اسْتِزْدَادُهُ فَهُوَ كَالِإِتْلَافِ بِغَيْرِ ذَبْحٍ؛ لِأَنَّ تَعْيِينَ الْمَضْرُوفِ إِلَيْهِ إِلَّا الْمُضْحَى فَعَلِيهِ الضَّمَانُ، وَالْمَالِكُ يَشْتَرِي بِمَا يَأْخُذُهُ ضَحِيَّةً وَفِي وَجْهِ تَقَعُ التَّفْرِقَةُ عَنِ الْمَالِكِ كَالذَّبْحِ، وَالصَّحِيحُ

بنحو عَيِّنَتْ هذه الشاة لِنَذْرِي ويلزمه تعيينُ سليمةٍ إلا أن يُلْتَزَمَ مَعِيَّةَ تَعَيَّنَ وزَالَ ملكه عنها بِمَجْرَدِ التَّعَيَّنِ (لِزْمِهِ ذَبْحُهُ فِيهِ) أَيِ الْوَقْتِ لِأَنَّهُ التَّزَمَ أَضْحِيَّةً فِي الدَّمَةِ وَهِيَ مُؤَقَّتَةٌ وَمَخْتَلِفَةٌ بِاخْتِلَافِ أَشْخَاصِهَا فَكَانَ فِي التَّعَيَّنِ غَرَضٌ أَيْ غَرَضٌ وَبِهَذَا فَارْقَتْ مَا لَوْ قَالَ عَيَّنْتُ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ عَمَّا فِي ذِمَّتِي مِنْ زَكَاةٍ أَوْ نَذْرٍ لَمْ تَتَّعَيَّنْ أَيِ لِأَنَّهُ لَا غَرَضٌ فِي تَعَيُّنِهَا وَهَذَا أَوْضَحُ مِنْ فَرْقِ الرُّوضَةِ بِأَنَّ تَعَيَّنَ كُلُّ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَمَا فِي الدَّمَةِ ضَعِيفٌ إِلَّا أَنْ يُقَالَ سَبَبُ ضَعْفِ تَعَيُّنِهَا عَدَمُ تَعَلُّقِ غَرَضٍ بِهِ فَيَرْجِعُ لِلأَوَّلِ أَمَّا إِذَا التَّزَمَ مَعِيَّةً ثُمَّ عَيَّنَ مَعِيَّةً فَلَا تَتَّعَيَّنُ بَلْ لَهُ أَنْ يُذَبِّحَ سَلِيمَةً وَهُوَ الْأَفْضَلُ فَعَلِمَ أَنَّ الْمَعِيْبَ يَبْثُ فِي الدَّمَةِ وَأَمَّا قَوْلُهُمَا عَنِ التَّهْذِيبِ لَوْ ذَبَحَ الْمَعِيَّةَ الْمُعَيَّنَةَ لِلتَّضْحِيَةِ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ تَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ شَيْئًا وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا يَتَصَدَّقُ بِهَا وَلَا يَشْتَرِي بِهَا أُخْرَى؛

□ فَوَدَّ: (تَعَيَّنَ) جَوَابُ الشَّرْطِ اه. سم. □ فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَيِ الْأَضْحِيَّةِ. □ فَوَدَّ: (وَبِهَذَا) أَيِ بوجوبِ الْفَرْضِ فِي التَّعَيَّنِ هُنَا. □ فَوَدَّ: (أَيِ لِأَنَّهُ لَا غَرَضَ الْخ) أَيِ لِعَدَمِ اخْتِلَافِهَا غَالِيًا حَتَّى لَوْ تَعَلَّقَ غَرَضُهُ لِجَوْدَتِهَا أَوْ كَوْنِهَا مِنْ جِهَةٍ جُلَّ لَا يَتَّعَيَّنُ اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (فِي تَعَيُّنِهَا) أَيِ الدَّرَاهِمِ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ تَعَيَّنَ كُلُّ الْخ) لَمْ يَظْهَرْ لِي حَاصِلُ هَذَا الْفَرْقِ لَا سِيمًا بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ قَوْلِ الشَّارِحِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْخَ قَلِيلٌ رَاجِعٌ. □ فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا التَّزَمَ مَعِيَّةَ الْخ) كَانَ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَضْحِيَ بِعَوْرَاءٍ أَوْ عَرْجَاءٍ اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (بَلْ لَهُ أَنْ يُذَبِّحَ سَلِيمَةً) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُذَبِّحَ مَعِيَّةً أُخْرَى غَيْرَ الْمُعَيَّنَةِ مَعَ وُجُودِهَا عَلَى حَالِهَا قَلِيلٌ رَاجِعٌ. □ فَوَدَّ: (لَوْ ذَبَحَ الْمَعِيَّةَ) إِلَى قَوْلِهِ فَمَحْمُولٌ كَذَا فِي الرُّوضِ وَقَالَ الْأُسْنِيُّ عَقِبَهُ أَيِ بَعِيرِ التَّزَامِ لَهُ لِتَلَا يُشْكِلُ بِمَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ وَكَذَا لَوْ التَّزَمَ عَوْرَاءَ فِي الدَّمَةِ يُلْزَمُهُ ذَبْحُهَا وَقَدْ الْأَضْحِيَّةُ اه. □ فَوَدَّ: (الْمُعَيَّنَةُ لِلتَّضْحِيَةِ) أَيِ ابْتِدَاءً كَانَ قَالَ جَعَلْتُ هَذِهِ أَضْحِيَّةً وَهِيَ عَوْرَاءُ أَوْ نَحْوُهَا أَوْ فَصِيلٌ أَوْ سَخْلَةٌ اه. رَوْضٌ. □ فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا الْخ) أَيِ إِنْ لَمْ يَتَصَدَّقْ بِلَحْمِهَا قَالَهُ ع ش وَكَلَامُ الرُّوضِ كَالصَّرِيحِ فِي ضَمَانِ الْقِيَمَةِ مُطْلَقًا عِبَارَتُهُ تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ لَحْمِهَا وَبِقِيَمَتِهَا دَرَاهِمَ اه.

الأوَّلُ اه. وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَقْلَّ الْفُقَرَاءُ بِالْأَخْذِ لَمْ يَقَعِ الْمَوْقِعُ. □ فَوَدَّ: (تَعَيَّنَ) جَوَابُ الشَّرْطِ. □ فَوَدَّ: (لِزْمِهِ ذَبْحُهُ فِيهِ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَإِنْ عَيَّنَ شاةً عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ ثُمَّ ذَبَحَ غَيْرَهَا أَيِ مَعَ وُجُودِهَا فَفِي إِجْرَائِهَا تَرَدُّدٌ أَيْ خِلَافٌ فَلَوْ ضَلَّتْ الْمُعَيَّنَةُ قَدْ ذَبَحَ غَيْرَهَا أَجْزَأَتْهُ فَإِنْ وَجَدَهَا لَمْ يُلْزَمْهُ ذَبْحُهَا بَلْ يَتَمَلَّكُهَا فَلَوْ وَجَدَهَا قَبْلَ الذَّبْحِ لَمْ يَذْبَحِ الثَّانِيَةَ أَيِ لَمْ يُلْزَمْهُ ذَبْحُهَا بَلْ يَذْبَحُ الْأَوَّلَى فَقَطْ. (فَرْعُ): لَوْ عَيَّنَ عَنْ كَفَّارَتِهِ عَبْدًا تَعَيَّنَ فَإِنْ تَعَيَّبَ أَوْ مَاتَ وَجَبَ غَيْرُهُ وَلَوْ أَغْتَقَ غَيْرَهُ مَعَ سَلَامَتِهِ أَجْزَأَهُ اه. وَفَرَّقَ فِي شَرْحِهِ بَيْنَ الْإِجْرَاءِ هُنَا وَعَدَمِهِ عَلَى وَجْهِ فِي مَسْأَلَةِ التَّرَدُّدِ السَّابِقَةِ بِأَنَّ الْمَعْنَى ثُمَّ خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ بِخِلَافِهِ هُنَا. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ حَدَّثَ بِهِ عَيْبٌ) انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ قُبِيلَ الْمَتَنِ (فَإِنْ أَثْلَفَهَا) وَلَوْ عَيَّنَ سَلِيمًا عَنْ نَذْرِهِ ثُمَّ عَيَّنَ أَوْ تَعَيَّبَ إِلَى قَوْلِهِ: أَبَدَلَ بِسَلِيمٍ مَعَ قَوْلِ الرُّوضِ وَشَرْحِهِ أَمَّا الْمُعَيَّنَةُ عَمَّا فِي الدَّمَةِ لَوْ حَدَّثَ بِهَا عَيْبٌ قَبْلَ الْوَقْتِ أَوْ بَعْدَهُ وَلَوْ فِي حَالَةِ الذَّبْحِ مُبْطِلٌ التَّعَيَّنَ لَهَا وَلَهُ بَيْعُهَا وَسَائِرُ

لأن المعيب لا يثبت في الذمة محمول على أنه أراد أن بدل المعيب لا يثبت في الذمة (فإن تلفت) المعينة ولو (قبله) أي الوقت (بقي الأصل عليه) كما كان (في الأصل) ليطلان التعيين بالتلف إذ بقي في الذمة لا يتعين إلا بقبض صحيح وتقييد شارح التلف هنا بغير تقصير غير صحيح بل لا فرق هنا كما هو واضح.

(فرغ) عين عما بذمته من هذي أو أضحية تعين كما علم مما مر ومما يصرح به قولهم إنه بالتعيين يخرج عن ملكه وقولهم إن الضال هو الأصل الذي تعين أولاً وبه يعلم أن الأرجح من خلاف إطلاقه وكذا المجموع أنه لو ذبح غير المعين مع وجوده كاملاً لم يجزه وإنما أجزأ في نظيره من كفارة يمين عين عبداً عنها فإنه وإن تعين يجزئ عتق غيره مع وجوده كاملاً لأنه لا يرول الملك عنه بالتعيين كما مر فقول الأذرعى.....

□ فؤد: (محمول على أنه إلخ) قد مر عن الأسنى تأويل آخر. □ فؤد: (بدل المعيب) أي المعين عما في الذمة. □ فؤد: (لا يثبت في الذمة) أي لا يثبت شاة بدل المعية في ذمته وإلا فالقيمة التي يجب التصديق بها ثابتة في الذمة اه. ع ش. □ فؤد: (في المعينة) أي عن التذر في الذمة اه. معني. □ فؤد: (ليطلان التعيين إلخ) عبارة شيخ الإسلام، والمعني لأن ما التزمه ثبت في الذمة، والمعين وإن زال ملكه عنه فهو مضمون عليه إلى حصول الوفاء اه. □ فؤد: (إذ ما في الذمة لا يتعين إلخ) وهذا كما لو اشترى من مدينه سلعة بدينه ثم تلفت قبل تسليمها فإنه يفسخ البيع ويعود الدين كما كان نهاية وشرح المنهج. □ فؤد: (لا يتعين إلخ) أي يقيناً يسقط به الضمان فلا ينافي ما مر. □ فؤد: (وتقييد شارح إلخ) وقد يكون التقييد لتعيين محل الخلاف اه. سم أي يقيّد القطع بالبقاء عند التقصير. □ فؤد: (عين إلخ) أي لو عين على حذف أداة الشرط. □ فؤد: (مما مر) أي في شرح ثم عين. □ فؤد: (وقولهم إن الضال إلخ) سنذكر أثفاً عن الروض مع شرحه ما يوضحه. □ فؤد: (وبه يعلم إلخ) عبارة المعني ولو عين شاة عما في ذمته ثم ذبح غيرها مع وجودها ففي إجزائها خلاف ويؤخذ مما مر أنه يزول ملكه عنها عدم الإجزاء ولو ضلّت هذه المعينة عما في الذمة فذبح غيرها أجزأته فإن وجدها لم يلزمه ذبحها بل يتملكها كما صرح به الزافعي اه. وكذا في الروض مع شرحه إلا قوله ويؤخذ إلى ولو ضلّت ثم قال فلو وجدها قبل الذبح لغيرها لم يلزمه ذبح الثانية بل يلزم الأولى فقط لأنها الأصل الذي تعين أولاً اه. □ فؤد: (وكذا المجموع) أي أطلقه. □ فؤد: (وإنما أجزأ) أي غير المعين مع وجود المعين. □ فؤد: (فإنه إلخ) هذا علّة ثبوت الإجزاء في الكفارة وقوله: الآتي لأنه إلخ توجية للإجزاء وعلّة إثباته فلا إشكال. □ فؤد: (كما مر) أي في شرح فلا شيء عليه.

التصرفات وعليه البدل بمعنى أنه بقي عليه الأصل في ذمته اه. □ فؤد: (محمول إلخ) عبارة شرح الروض لأن المعيب لا يثبت في الذمة أي بغير التزام له لئلا يشكّل بما مر في قوله وكذا لو التزم عوراء في الذمة أي يلزمه ذبحها وقت الأضحية إلخ. □ فؤد: (إن بدل المعيب لا يثبت في الذمة) ما وجه ذلك. □ فؤد: (وتقييد شارح التلف إلخ) قد يكون التقييد بمحل الخلاف.

هذا مُشْكِلٌ جوابه ظاهرٌ كما هو واضحٌ (وُثِّقَتْ رُتَبُ النَّبِيِّ) هنا لأنها عبادةٌ وكونها (عند الذَّبْحِ)؛ لأنَّ الأصلَ اقترانها بأولِ الفعلِ هذا (إِنْ لَمْ يَسْبِقْ) إِفْرَازٌ أو (تَعْيِينٌ) وإلا فسيأتي (وكذا) تُشْتَرَطُ النَّبِيُّ عندَ الذَّبْحِ (إِنْ قَالَ جَعَلْتُهَا أَضْحِيَّةً فِي الْأَصْحِ) من تَنَاقُضٍ فيه ولا يَكْتَفِي عنها بما سَبَقَ من الجُعْلِ؛ لأنَّ الذَّبْحَ قُرْبَةً في نَفْسِهِ فَاحْتِاجَ إِلَيْهَا وَفَارَقَتْ الْمُنْذُورَةَ الْآتِيَةَ بِأَنَّ صِغَةَ الْجُعْلِ لِحَرْبَيَانَ الْخِلَافِ فِي أَصْلِ اللُّزُومِ بِهَا مُنْخَطَةٌ عَنِ النَّذْرِ فَاحْتِاجَتْ لِمَقُولِهَا وَهُوَ النَّبِيُّ عندَ الذَّبْحِ نعم، لو اقْتَرَنْتُ بِالْجُعْلِ كَفَتْ عَنْهَا عندَ الذَّبْحِ كما يكفي اقترانها بإفرازٍ أو تعيينٍ ما يُضْحِي بِهِ فِي مَنُودِيَّةٍ وَوَاجِبَةٍ مُعَيَّنَةٍ عَنِ نَذْرِ فِي ذِمَّتِهِ كَمَا تَجُوزُ فِي الزَّكَاةِ عِنْدَ الْإِفْرَازِ وَبَعْدَهُ وَقَبْلَ الدَّفْعِ وَكُلُّ هَذَا أَفْهَمُهُ قَوْلُهُ إِنْ لَمْ. إلخ وقد يُفْهَمُ أَيْضًا أَنَّ الْمُعَيَّنَةَ ابْتِدَاءً بِنَذْرِ لَا تَجِبُ فِيهَا نِيَّةٌ عِنْدَ الذَّبْحِ وَهُوَ كَذَلِكَ بَلْ لَا تَجِبُ لَهَا نِيَّةٌ أَصْلًا وَلَوْ عَيَّنَ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ بِنَذْرِ لَمْ يَحْتَاجَ لِنِيَّةٍ عِنْدَ الذَّبْحِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ.....

قوله: (هذا مُشْكِلٌ) أي الإجزاء في الكفارة دون الأضحية. قوله: (ما ذُكِرَ) أي أنه لا يزول الملك إلخ. قوله: (هنا) إلى قوله ولو عَيَّنَ في النهاية، والمُعْنَى إلّا قوله من تَنَاقُضٍ فِيهِ.
قوله: (هنا) أي فيما إذا عَيَّنَهَا عَمَّا فِي الذِّمَّةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ عَيَّنَهَا فِي نَذَرِهِ ابْتِدَاءً اه. ع ش.
قوله: (فَسَيَأْتِي) أي في قوله كما يكفي اقترانها إلخ. قوله: (عنها) أي النَّبِيُّ عندَ الذَّبْحِ. قوله: (إليها) أي النَّبِيُّ اه. ع ش. قوله: (وَفَارَقَتْ) أي المَجْعُولَةُ أَضْحِيَّةً. قوله: (الآتِيَةُ) أي في قوله: وَيُفْهَمُ أَيْضًا أَنَّ الْمُعَيَّنَةَ إلخ. قوله: (عَنِ النَّذْرِ) أي عن صِغَتِهِ اه. مُعْنَى. قوله: (فَاحْتِاجَتْ) أي صِغَةُ الْجُعْلِ.
قوله: (لَوْ اقْتَرَنْتُ بِالْجُعْلِ) أي بَأَنَّ كَانَتْ مَعَ الْجُعْلِ أَوْ بَعْدَهُ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي آتِفًا. قوله: (كما يكفي اقترانها إلخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْإِفْرَازِ هُنَا مَا يَشْمَلُ وُجُودَ النَّبِيِّ بَعْدَ الْإِفْرَازِ أَوْ التَّعْيِينِ وَقَبْلَ الدَّفْعِ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: كَمَا يَجُوزُ فِي الزَّكَاةِ عِنْدَ الْإِفْرَازِ وَبَعْدَهُ إلخ وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ قَوْلُ الْمُعْنَى مَا نَصَّهُ وَهَذَا أَيْ مَا فِي الْمَثَنِ مِنْ اشْتِرَاطِ النَّبِيِّ عِنْدَ الذَّبْحِ وَجَهٌ وَالْأَصَحُّ فِي الشَّرْحِ وَالرُّوْضَةِ وَالْمَجْمُوعِ جَوَازُ تَقْدِيمِ النَّبِيِّ فِي غَيْرِ الْمُعَيَّنَةِ كَمَا فِي تَقْدِيمِ النَّبِيِّ عَلَى تَفْرِيقِ الزَّكَاةِ لَكِنْ يُشْتَرَطُ صُدُورُ النَّبِيِّ بَعْدَ تَعْيِينِ الْمَذْبُوحِ فَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ لَمْ تَجُزْ كَمَا فِي نَظِيرِهِ مِنَ الزَّكَاةِ حَيْثُ تُعْتَبَرُ النَّبِيُّ بَعْدَ إِفْرَازِ الْمَالِ وَقَبْلَ الدَّفْعِ قَالَ فِي الْمُهْمَاتِ وَهَلْ يُشْتَرَطُ لِذَلِكَ دُخُولُ وَقْتُ الْأَضْحِيَّةِ أَوْ لَا فَرَّقَ فِيهِ نَظَرُ اه. وَالْوَجْهَ الْأَوَّلُ اه. قوله: (وَلَوْ عَيَّنَ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ بِنَذْرِ) بَأَنَّ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَضْحِيَ بِهِذِهِ عَوَضًا عَمَّا فِي ذِمَّتِي بِالنَّذْرِ السَّابِقِ الْمُطْلَقِ اه. سَيِّدُ عُمَرَ أَيْ بَلَا نِيَّةٍ عِنْدَ التَّعْيِينِ كَمَا يَأْتِي عَنْهُ وَعَنْ سَم. قوله: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ إلخ) فَلَيْسَ مَعْنَى قَوْلِ

قوله: (لَمْ يَحْتَاجْ لِنِيَّةٍ عِنْدَ الذَّبْحِ) مُجَرَّدُ هَذَا لَا يُخَوِّجُ لِفَرَقٍ فَتَأَمَّلْهُ. قوله: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ إلخ) فَلَيْسَ مَعْنَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ إِنْ لَمْ يَسْبِقْ تَعْيِينٌ أَنَّهُ إِذَا سَبَقَ لَمْ يَحْتَاجْ لِلنِّيَّةِ بَلْ إِنَّهُ تَكْفِي النَّبِيُّ عِنْدَ التَّعْيِينِ لَكِنْ قَوْلُهُ: وَقَدْ يُفْهَمُ أَيْضًا إِنْ لَمْ يَحْتَاجْ أَيْضًا أَنَّهُ قَدْ لَا يَحْتَاجُ لِلنِّيَّةِ أَصْلًا إِذْ سَبَقَ تَعْيِينٌ فَكَأَنَّهُ حَمَلَ مَفْهُومَهُ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْإِكْتِفَاءَ بِهَا عِنْدَ التَّعْيِينِ وَسُقُوطِهَا رَأْسًا.

ما مرَّ في الْمُعَيَّنَةِ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ بِأَنَّ ذَاكَ فِي مُجَرَّدِ التَّعْيِينِ بِالْجُعْلِ وَهَذَا فِي التَّعْيِينِ بِالنَّذْرِ وَهُوَ أَقْوَى مِنْهُ بِالْجُعْلِ.

(تنبية) ما قُرِئَتْ بِهِ عِبَارَتُهُ مِنْ أَنَّ وَكَذَا عَطُفٌ عَلَى الْمُثَبِّتِ هُوَ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ وَزَعَمَ أَنَّ ظَاهِرَهَا الْعَطْفُ عَلَى الْمَنْفِيِّ لِتَوْافُقِ قَوْلِ الْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الْمَجْمُوعِ فِي مَوْضِعِ أَنَّ التَّعْيِينَ بِالْجُعْلِ كَهُوَ بِالنَّذْرِ تَكَلُّفٌ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ فِي مَوْضِعَيْنِ وَنَقَلَ عَنْ الْأَكْثَرِينَ كَالرُّوضَةِ مَا قَدَّمْتُهُ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا. (تنبيه ثانٍ) أَطَبَقُوا فِي الْأُضْحِيَّةِ وَالْهَدْيِ عَلَى أَنَّ النَّيَّةَ فِيهِمَا حَيْثُ وَجِبَتْ أَوْ نُدِبَتْ تَكُونُ عِنْدَ الذَّبْحِ وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ لَا تَأْخِيرُهَا عَنْهُ وَذَكَرَ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الرُّوْيَانِيِّ وَغَيْرِهِ فِي مَبْحَثِ دِمَاءِ الشُّسْكِ وَأَقْرَهُمْ وَتَبِعَهُ الشُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّ النَّيَّةَ فِيهَا عِنْدَ التَّفَرُّقَةِ وَعَلَيْهِ يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهَا كَالزَّكَاةِ وَلَا تَنَافِي بَيْنَ الْبَاطِنِ لِلْمَكَانِ الْفَرْقِ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ - وَالْهَدْيِ مِثْلُهَا - إِرَاقَةُ الدِّمِّ لِأَنَّهَا فِدَاءٌ عَنِ النَّفْسِ فَكَانَ وَقْتُ الْإِرَاقَةِ هُوَ الذَّبْحُ فَتَعَيَّنَ قَوْلُ النَّيَّةِ بِهَا أَصَالَةً وَمِنْ دِمَاءِ الشُّسْكِ جَبَرُ الْخَلَلِ وَهُوَ إِثْمًا يَحْصُلُ

الْمُصَنَّفُ إِنْ لَمْ يَسْبِقْ تَعْيِينَ آتِهِ إِذَا سَبَقَ لَمْ يَخْتَجِ لِلنِّيَّةِ عِنْدَ الذَّبْحِ بَلْ آتِهِ تَكْفِي النَّيَّةَ عِنْدَ التَّعْيِينِ لَكِنْ قَوْلُهُ: وَقَدْ يُفْهَمُ أَيْضًا إِنْ يَخْتَصِي أَنَّ مَعْنَاهُ أَيْضًا آتِهِ قَدْ لَا يَخْتَجُ لِلنِّيَّةِ أَصْلًا إِذَا سَبَقَ تَعْيِينَ فَكَانَتْ حَمَلٌ مَفْهُومَهُ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْإِكْتِفَاءَ بِهَا عَنِ التَّعْيِينِ وَسُقُوطَهَا رَأْسًا هـ. سم. قو: (مَا مَرَّ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ بِمَا مَرَّ قَوْلُهُ السَّابِقَ وَوَاجِبَةٌ مُعَيَّنَةٌ عَنْ نَذْرِ الْإِنْخِ لَكِنْ حَاصِلُ هَذَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ النَّيَّةِ عِنْدَ الذَّبْحِ أَوْ التَّعْيِينِ فَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَقُولَ هُنَا لَمْ يَخْتَجِ لِلنِّيَّةِ عِنْدَ الذَّبْحِ وَلَا عِنْدَ التَّعْيِينِ لِيَخْتَجِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَإِلَّا فَمُجَرَّدُ عَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ لَهَا عِنْدَ الذَّبْحِ ثَابِتٌ فِي كُلِّ مِنْهُمَا فَلْيَتَأَمَّلْ هـ. سم. قو: (تَنْبِيْهُ الْإِنْخِ) يَتَأَمَّلُ هَذَا التَّنْبِيْهُ هـ. سَيِّدُ عُمَرَ. قو: (مِنْ أَنَّ وَكَذَا عَطُفٌ الْإِنْخِ) أَيِ مَعَ إِزْجَاعِ اسْمِ الْإِشَارَةِ إِلَى عَدَمِ السَّبْقِ عَلَى الْمُثَبِّتِ أَيِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَثْنِ. قو: (وَزَعَمَ أَنَّ ظَاهِرَهَا الْعَطْفُ الْإِنْخِ) أَيِ مَعَ إِزْجَاعِ اسْمِ الْإِشَارَةِ إِلَى السَّبْقِ.

قو: (عَلَى الْمَنْفِيِّ) أَيِ مَفْهُومِ إِنْ لَمْ يَسْبِقِ الْإِنْخِ وَهُوَ لَا يَشْتَرِطُ النَّيَّةَ عِنْدَ الذَّبْحِ إِنْ سَبَقَ تَعْيِينَ. قو: (كَهُوَ بِالنَّذْرِ) أَيِ فِي عَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى النَّيَّةِ. قو: (فِي مَوْضِعَيْنِ) أَيِ آخَرَيْنِ. قو: (مِنْ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا) أَيِ بِأَنَّ التَّعْيِينَ بِالنَّذْرِ أَقْوَى مِنْهُ بِالْجُعْلِ. قو: (حَيْثُ وَجِبَتْ) أَيِ النَّيَّةِ. قو: (أَوْ نُدِبَتْ) أَيِ كَالْمُعَيَّنَةِ ابْتِدَاءً، وَالْمُعَيَّنَةُ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ بِنَذْرِ أَوْ بِجُعْلِ أَوْ إِفْرَازٍ مَقْرُونٍ بَنِيَّةٍ. قو: (عِنْدَ التَّفَرُّقَةِ) سَكَتَ عَلَيْهِ سَمٌ وَسَيِّدُ عُمَرَ وَع ش. قو: (وَالْهَدْيِ مِثْلُهَا) جُمْلَةً اعْتِرَاضِيَّةً. قو: (لِأَنَّهَا) أَيِ الْأُضْحِيَّةِ. قو: (فَكَانَ وَقْتُ الْإِرَاقَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ دِمَاءِ الشُّسْكِ يَتَأَمَّلُ فِيهِ وَلَعَلَّ حَقَّ التَّعْيِيرِ أَنْ يَقُولَ وَالْإِرَاقَةُ هُوَ الذَّبْحُ فَتَعَيَّنَ قَوْلُ النَّيَّةِ بِهَا أَصَالَةً. قو: (قَدَّمْتُ فَرْقًا آخَرَ الْإِنْخِ) أَيِ فِي الْحَجِّ فِي مَبْحَثِ

قو: (مَا مَرَّ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ قَوْلَهُ السَّابِقَ وَوَاجِبَةٌ مُعَيَّنَةٌ عَنْ نَذْرِ فِي ذِمَّتِهِ لَكِنْ حَاصِلُ هَذَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ النَّيَّةِ عِنْدَ الذَّبْحِ أَوْ التَّعْيِينِ فَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَقُولَ هُنَا لَمْ يَخْتَجِ لِلنِّيَّةِ عِنْدَ الذَّبْحِ وَلَا عِنْدَ التَّعْيِينِ لِيَخْتَجِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَإِلَّا فَمُجَرَّدُ عَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ لَهَا عِنْدَ الذَّبْحِ ثَابِتٌ فِي كُلِّ مِنْهُمَا فَلْيَتَأَمَّلْ.

بإرفاق المساكين والمُحَصِّلُ لذلك هو التَّفَرُّقَةُ فتعيَّن قَوْلُ النَّبِيِّ بِهَا أَصَالَةٌ فَإِنْ قُلْتَ لِمَ جَازَ فِي كُلِّ التَّقْدِيمِ عَمَّا تَعَيَّنَ دُونَ التَّأخِيرِ فَمَاتَ لِأَنَّا عَهَدْنَا فِي الْعِبَادَاتِ تَقْدِيمَ النَّبِيِّ عَلَى فَعْلِهَا وَلَمْ نَعْهَدْ فِيهَا تَأخِيرَهَا عَنْ فَعْلِهَا وَسِرُّهُ أَنَّ الْمُقَدَّمَ يُمَكِّنُ اسْتِضْحَائِهِ إِلَى الْفِعْلِ فَكَانَ الْفِعْلُ كَالْمُتَّصِلِ بِهِ بِخِلَافِ الْمُؤَخَّرِ عَنِ الْفِعْلِ فَإِنَّهُ انْقَطَعَتْ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ فَلَمْ يُمَكِّنْ انْعِطَافُهُ عَلَيْهِ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ مَا فُرِغَتْ بِهِ أَوَّلًا قَوْلُهُمْ فِي مَبْنَحِ الدِّمَاءِ عِنْدَ اشْتِرَاطِ مُقَارَنَةِ النَّبِيِّ لِلتَّفَرُّقَةِ مَا يَتَفَرَّغُ عَلَيْهِ وَهُوَ لَوْ ذَبَحَ الدَّمَ فَسَرَقَ أَوْ غَصَبَ مِثْلًا وَلَوْ بِلَا تَقْصِيرٍ مِنَ الذَّابِحِ قَبْلَ التَّفَرُّقَةِ لَزِمَهُ إِثْمًا إِعَادَةُ الذَّبْحِ وَالتَّصَدُّقُ بِهِ وَهُوَ الْأَفْضَلُ وَإِمَّا شِرَاءَ بَدَلِهِ لَحَمًا وَالتَّصَدُّقُ بِهِ أَيَّ لَأَنَّ النَّبِيَّ الْمَشْتَرِطُ مُقَارَنَتُهَا لِلتَّفَرُّقَةِ لِمَا وَجَدَتْ عِنْدَهَا مَعَ سَبْقِ صُورَةِ الذَّبْحِ حَصَلَ الْمَقْصُودُ الَّذِي هُوَ إِذَا فُاقَ الْمَسَاكِينَ كَمَا تَقَرَّرَ نَعَمْ، يُتَّبَعُ أَتَاهَا حَيْثُ وَجَدَتْ عِنْدَ التَّفَرُّقَةِ لَا بُدَّ مِنْ فَقْدِ الصَّارِفِ عِنْدَ الذَّبْحِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَعْضِ صُورِ الْأُضْحِيَّةِ الَّتِي لَا تَجِبُ لَهَا نَبِيَّةٌ عِنْدَ الذَّبْحِ فَإِنَّ الصَّارِفَ لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا بِأَنَّهُ وَجَدَ هُنَا مِنَ التَّعْيِينِ مَا يَدْفَعُهُ فَلَمْ يُؤَثِّرْ بِخِلَافِهِ ثُمَّ فَإِنَّ الدَّمَ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَمْ يُوجَدْ لَهُ مَا يُعَيِّنُهُ فَاتَّرَ الصَّارِفُ فِيهِ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ كُلَّهُ فَإِنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ مُهِمًّا أَيُّ مُهِمٍّ كَمَا عَلِمْتَ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِشَيْءٍ مِنْهُ (وَأَنْ وَكَلَّ بِالذَّبْحِ نَوَى عِنْدَ إِعْطَاءِ الْوَكِيلِ) الْمُسْلِمَ عَلَى مَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ مَا يُضْحِي بِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ أَضْحِيَّةٌ (أَوْ) عِنْدَ (ذَبْحِهِ) وَلَوْ كَافِرًا كِتَابِيًّا كَوَكِيلٍ تَفَرُّقَةِ الزَّكَاةِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ ذَبْحِ الْكَافِرِ وَأَخْذِهِ حَيْثُ اكْتَفَى بِمُقَارَنَةِ النَّبِيِّ لِلأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي بِأَنَّ النَّبِيَّ فِي الْأَوَّلِ قَارَنَتْ الْمَقْصُودَ فَوَقَعَتْ فِي مَحَلِّهَا بِخِلَافِهَا فِي الثَّانِي فَإِنَّهَا تَقَدَّمَتْ عَلَيْهِ مَعَ مُقَارَنَةِ مَا نَبَعَ لَهَا

الدِّمَاءُ عِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّ الذَّبْحَ لَا تَجِبُ النَّبِيَّةُ عِنْدَهُ وَهُوَ مُشْكِلٌ بِالْأُضْحِيَّةِ وَنَحْوِهَا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ الْقَصْدَ هُنَا إِعْطَاءُ الْحَرَمِ بِتَفَرُّقَةِ اللَّحْمِ فِيهِ كَمَا مَرَّ فَوَجَبَ اقْتِرَانُهَا بِالْمَقْصُودِ دُونَ وَسِيلَتِهِ وَتَمَّ إِرَاقَةُ الدَّمَ لِكَوْنِهَا فِدَاءً عَنِ النَّفْسِ وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا إِنْ قَارَنَتْ نَبِيَّةَ الْقُرْبَى ذَبْحَهَا فَتَأَمَّلْهُ اهـ. فَوَدَّ: (فِي الْعِبَادَاتِ) أَيِ كَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ. فَوَدَّ: (فَكَانَ الْفِعْلُ) بِتَخْفِيفِ التَّوْنِ الْمَفْتُوحَةِ. فَوَدَّ: (وَمِمَّا يُؤَيِّدُ الْإِخ) فِيهِ تَأَمَّلْ ظَاهِرًا. فَوَدَّ: (مَا فُرِغَتْ بِهِ أَوَّلًا) يَعْنِي الْفَرْقَ بَيْنَ الْأُضْحِيَّةِ وَدِمَاءِ النَّسْلِ. فَوَدَّ: (مَا يَتَفَرَّغُ عَلَيْهِ) مَقُولُ قَوْلِهِمْ. فَوَدَّ: (وَهُوَ الْإِخ) أَيِ مَا يَتَفَرَّغُ عَلَى اشْتِرَاطِ مَا ذَكَرَ. فَوَدَّ: (قَبْلَ التَّفَرُّقَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ فَسَرَقَ الْإِخ. فَوَدَّ: (بَيْنَةُ) أَيِ دَمِ النَّسْلِ. فَوَدَّ: (الَّتِي لَا تَجِبُ الْإِخ) صِفَةً لِبَعْضِ صُورِ الْإِخِ وَالثَّانِي نَظَرًا لِمَعْنَى. فَوَدَّ: (لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا) أَيِ فِي نَبِيَّتِهَا عِنْدَ الذَّبْحِ. فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ وَجَدَ هُنَا مِنَ التَّعْيِينِ مَا يَدْفَعُهُ) لَعَلَّ حَقَّ التَّعْيِينِ أَنْ يَقُولَ بِأَنَّ مَا وَجَدَ هُنَا مِنَ التَّعْيِينِ لِلْأُضْحِيَّةِ بِالنَّذْرِ يَدْفَعُهُ.

فَوَدَّ (سَنِي): (عِنْدَ إِعْطَاءِ الْوَكِيلِ) مِنْ إِضَافَةِ الْمُضَدِّ إِلَى مَفْعُولِهِ الْأَوَّلِ وَمَفْعُولِهِ الثَّانِي قَوْلُ الشَّارِحِ مَا يُضْحِي بِهِ. فَوَدَّ: (الْمُسْلِمُ) إِلَى قَوْلِهِ كَوَكِيلٍ الْإِخِ فِي النَّهَايَةِ. فَوَدَّ: (الْمُسْلِمُ الْإِخ) ضَعِيفٌ اهـ. ع ش عِبَارَةُ الْمُعْنَى قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَيُسْتَشْتَى مَا لَوْ وَكَلَّ كَافِرًا فِي الذَّبْحِ فَلَا يَكْفِيهِ النَّبِيَّةُ عِنْدَ الذَّبْحِ فِي الظَّاهِرِ اهـ. وَالظَّاهِرُ الْإِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ اهـ. فَوَدَّ: (وَأَنْ لَمْ يَعْلَمْ) أَيِ الْوَكِيلِ.

وهو الكُفْرُ فَإِنْ إعطاءها للكافر مُقَدِّمَةٌ لِلذَّبْحِ وهي ضعيفة وقد قارَنها كُفْرُ الآخِذِ الذي ليس من أهلِ النَّبَةِ فلم يُعْتَدَ بِتَقَدُّمِها حينئذٍ وليس كاقترانها بالعزلِ لِأَنَّهُ لم يُقَارَنه مانِعٌ وَأفْهَمَ المَثْنُ أَنَّهُ لا يصحُّ تَفْوِيضُ النَّبَةِ لِلوَكِيلِ وليس علي إطلاقه بل له تَفْوِيضُها لمسلم مُمَيِّزٍ وكيَلٍ في الذَّبْحِ أو غيره لا كافرٍ ولا نحو مجنونٍ وسكرانٍ لِأَنَّهُم ليسوا من أهلِها ويُكره استنابَةُ كافرٍ وصبيٍّ وذبحُ أَجنبيٍّ لِواجِبِ نحو أَضحيةٍ أو هَدْيٍ مُعَيَّنٍ ابتداءً أو عَمًا في الدِّمَةِ بنذرٍ في وقته لا يَمْنَعُه من وقوعه موقعه لِأَنَّهُ مُسْتَحَقُّ الصَّرْفِ لهذه الجهة من غيرِ نَبَةِ له (وله).....

قوله: (وَأَفْهَمَ) إلى المَثْنِ في الْمُغْنِي إِلا قوله أو غيره وَلَفْظُهُ نَحْوُ. □ قوله: (لَهُ تَفْوِيضُها) إلى المَثْنِ في الثَّاهِيَةِ. □ قوله: (أو غيره) أي بَأَن يُوَكَّلَ في النَّبَةِ غيرَ وكيَلِ الذَّبْحِ اهـ. سَيَدُ عَمَرُ عبارة سم قوله: أو غيره يَشْمَلُ الوَكِيلَ في الإِفْرَازِ وَيَقْتَضِي أَنَّ له التَّوَكِيلَ في الإِفْرَازِ، والنَّبَةِ عنده اهـ. □ قوله: (ولا نَحْوُ مَجْنُونٍ) أي غيرَ مُمَيِّزٍ. □ قوله: (استنابَةُ كافرٍ) أي في الذَّبْحِ. □ قوله: (وَذَبْحُ أَجنبيٍّ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قوله: لا يَمْنَعُه إلخ سم ورشيدِي. □ قوله: (لِواجِبِ نَحْوِ أَضحيةٍ إلخ) أي كَعَقِيْقَةٍ. □ قوله: (مُعَيَّنٍ) صِفَةُ نَحْوِ أَضحيةٍ إلخ. □ قوله: (بنذرٍ) راجعٌ إلى الصَّوْرَتَيْنِ فالعَيْنُ ابتداءً بنذرٍ كُلُّهُ أَنَّ أَضحِيَّ بهذه، والمُعَيَّنُ بنذرٍ عَمًا في الدِّمَةِ كَلِّله عَلَيَّ أَنَّ أَضحِيَّ بهذه عَمًا لَزِمَ في ذِمَّتِي وقد تَقَدَّمَ أَنَّ في هَذَيْنِ الحَالَتَيْنِ لا يُحْتَاجُ إلى النَّبَةِ أَضلاً سَيَدُ عَمَرُ وَسَمَ. □ قوله: (في وقته) مُتَعَلِّقٌ بِالذَّبْحِ. □ قوله: (لا يَمْنَعُه من وقوعه إلخ) وَيَأْخُذُ مِنْ أَرَشِ ذَبْحِها كما ذَكَرَهُ قُبَيْلُ قولِ المُصَنِّفِ وَإِنَّ نَذَرَ في ذِمَّتِهِ فَمَا هُنَا وَهَنًا وَمَفْرُوضٌ في حالَةٍ واجِدَةٍ عبارة الرُّوضِ وَشَرْحُهُ فَإِذَا ذَبَحَ الأَضْحِيَّةَ أو الهَدْيَ المُعَيَّنَ كُلَّ منهما بالنَّذْرِ ابتداءً أو عَمًا في الدِّمَةِ فَضُولِيَّ في الوقتِ وَأَخَذَ مِنَ المَالِكِ اللَّحْمَ وَفَرَّقَهُ على مُسْتَحِقِّهِ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقُّ الصَّرْفِ إِلَيْهِمْ؛ وَلِأَنَّ ذَبْحَها لا يَفْتَقِرُ إلى النَّبَةِ فَإِذَا قَعَلَهُ غيرُهُ أَجْزَاهُ وَلَزِمَهُ أَيِ الفُضُولِيِّ الأَرَشُ أَيِ أَرَشِ الذَّبْحِ وَإِنْ ضَاقَ الوقتُ وَإِنْ كَانَتْ مُعَدَّةً لِلذَّبْحِ وَمَضَرَفُهُ مَضْرُفٌ الأَضْلُ فَيَسْتَتِرِي بِهِ أو يُقَدِّرُهُ المَالِكُ مِثْلَ الأَضْلِ إِنْ ائْتَمَرَ وَإِلَّا فَكَمَا مَرَّ اهـ. بِاخْتِصَارٍ وقوله: فَكَمَا مَرَّ إشارةً إلى قوله قَبْلَ تَمَامِ دُونِها فَإِنَّ كَانَتْ ثَنِيَّةً مِنَ الضَّائِنِ فَتَقَصَّتِ القِيَمَةُ عَنْ ثَمَنِها أَخَذَ عنها جَذْعَةً ضَائِنٍ ثُمَّ ثَنِيَّةً مَعَزً ثُمَّ دُونَ سِنِّ الأَضْحِيَّةِ ثُمَّ سَهْمًا مِنْ ضَحِيَّةٍ ثُمَّ لَحْمًا ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِالذَّاهِمِ اهـ. بِاخْتِصَارٍ.

قوله: (أو غيره) يَشْمَلُ الوَكِيلَ في الإِفْرَازِ وَيَقْتَضِي أَنَّ له التَّوَكِيلَ في الإِفْرَازِ، والنَّبَةِ عنده. □ قوله: (وَذَبْحُ أَجنبيٍّ) مُبْتَدَأُ وقوله: لا يَمْنَعُه خَبَرٌ. □ قوله: (وَذَبْحُ أَجنبيٍّ لِواجِبِ) أي لا يَمْنَعُه مِنْ وَقوعِهِ مَوْقِعُهُ وَيَأْخُذُ مِنْهُ أَرَشُ ذَبْحِها كما ذَكَرَهُ في رَأْسِ الصَّفْحَةِ بقوله أَخَذَ مِنْهُ أَرَشُ ذَبْحِها إلخ فَمَا هُنَا وَفِي رَأْسِ الصَّفْحَةِ مَفْرُوضٌ في حالَةٍ واجِدَةٍ وعبارة الرُّوضِ وَشَرْحُهُ فَإِنَّ ذَبْحَها أَيِ الأَضْحِيَّةِ أو الهَدْيِ المُعَيَّنَ كُلَّ منهما بالنَّذْرِ ابتداءً أو عَمًا في الدِّمَةِ فَضُولِيَّ في الوقتِ وَأَخَذَ مِنَ المَالِكِ اللَّحْمَ وَفَرَّقَهُ على مُسْتَحِقِّهِ وَلِأَنَّهُ مُسْتَحَقُّ الصَّرْفِ إِلَيْهِمْ؛ وَلِأَنَّ ذَبْحَها لا يَفْتَقِرُ إلى النَّبَةِ فَإِذَا قَعَلَهُ غيرُهُ أَجْزَاهُ وَلَزِمَهُ أَيِ الفُضُولِيِّ الأَرَشُ أَيِ أَرَشِ الذَّبْحِ وَإِنْ ضَاقَ الوقتُ وَإِنْ كَانَتْ مُعَدَّةً لِلذَّبْحِ وَمَضَرَفُهُ مَضْرُفٌ الأَضْلُ فَيَسْتَتِرِي بِهِ أو يُقَدِّرُهُ المَالِكُ مِثْلَ الأَضْلِ إِنْ ائْتَمَرَ وَإِلَّا فَكَمَا مَرَّ اهـ. بِاخْتِصَارٍ وقوله: فَكَمَا مَرَّ إشارةً إلى قوله قَبْلَ تَمَامِ دُونِها فَإِنَّ كَانَتْ ثَنِيَّةً مِنَ الضَّائِنِ فَتَقَصَّتِ القِيَمَةُ عَنْ ثَمَنِها أَخَذَ عنها جَذْعَةً ضَائِنٍ ثُمَّ ثَنِيَّةً مَعَزً ثُمَّ دُونَ سِنِّ الأَضْحِيَّةِ ثُمَّ سَهْمًا مِنْ ضَحِيَّةٍ ثُمَّ لَحْمًا ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِالذَّاهِمِ اهـ. بِاخْتِصَارٍ.

قوله: (أو عَمًا في الدِّمَةِ بنذرٍ) يَتَّبِعِي رُجُوعَهُ لَهَا أَخَذًا مِنْ قوله السَّابِقِ وَيُفَرِّقُ إلخ إِذْ يُبَيِّدُ أَنَّ مُجَرَّدَ التَّعْيِينِ بِالْجُعْلِ لا يَكْفِي عَنْ النَّبَةِ وكذا مِنْ قوله وهو والمَثْنُ وكذا يُشْتَرَطُ النَّبَةُ عِنْدَ الذَّبْحِ. إلخ.

أَيُّ الْمُضْحِيِّ عَنْ نَفْسِهِ مَا لَمْ يَرْتَدَّ إِذْ لَا يَجُوزُ لِكَافِرٍ الْأَكْلُ مِنْهَا مُطْلَقًا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْفَقِيرَ وَالْمُهْدَى إِلَيْهِ لَا يُطْعِمُهُ مِنْهَا وَيُوجِبُهُ بَأَنِّ الْقَصْدِ مِنْهَا إِزْفَاقُ الْمُسْلِمِينَ بِأَكْلِهَا فَلَمْ يَجُزْ لَهُمْ تَمْكِينُ غَيْرِهِمْ مِنْهُ (الْأَكْلُ مِنْ أَضْحِيَّةٍ تَطَوُّعٍ) وَهَذِهِ بَلْ يُسَنُّ وَقِيلَ يَجِبُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ [البقرة: ٥٨] وَلِلَّتَابِعِ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ أَمَّا الْوَاجِبَةُ فَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهَا سِوَاءَ الْمُعَيَّنَةِ ابْتِدَاءً أَوْ عَمَّا فِي الذَّمَّةِ وَبَحَثَ الرَّافِعِيُّ الْجَوَازَ فِي الْأُولَى سَبَقَهُ إِلَيْهِ الْمَاوَزْدِيُّ لَكِنْ بَالِغَ الشَّاشِيِّ فِي رَدِّهِ بَلْ هِيَ أُولَى وَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ.....

يُقْتَضَرُ إِلَى النَّيَةِ فَإِذَا فَعَلَهُ غَيْرُهُ أَجْزَأَ وَلَزِمَ الْفَضُولِيُّ أَرُشَ الذَّبْحِ وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَإِنْ كَانَتْ مُعَدَّةً لِلذَّبْحِ أَوْ مَضْرُفَةً مَضْرُفَ الْأَصْلِ فَيَشْتَرِي بِهِ أَوْ بِقَدَرِهِ الْمَالِكُ مِثْلُ الْأَصْلِ إِنْ أَمَكَنَّ وَلَا فَكَمَا مَرَّ انْتَهَى بِاخْتِصَارِ أَهْلِ. عِبَارَةُ ش. قَوْلُهُ: لَا يَمْتَنِعُهُ مِنْ وَقْعِهِ الْخُ أَيَّ حَيْثُ وَلِيَ الْمَالِكُ تَفَرُّقَهُ وَلَا فَكَاثِلَافَهُ فَتَلَزَمَ الْقِيَمَةُ الْأَجْنَبِيُّ بِتَمَامِهَا وَيَذْفَعُهَا لِلتَّائِذِرِ فَيَشْتَرِي بِهَا بَدْلَهَا وَيَذْبُحُهَا فِي وَقْتِ التَّضْحِيَّةِ وَإِنَّمَا لَمْ يَكْتَفِ بِتَفَرُّقِ الْأَجْنَبِيِّ مَعَ أَنَّهَا خَرَجَتْ عَنْ مَلِكِ التَّائِذِرِ بِالتَّذَرُّ لَأَنَّهُ قَوَّتْ تَفَرُّقَهُ الْمَالِكِ الَّتِي هِيَ حَقُّهُ أَهْلِ.

• قَوْلُهُ: (أَيُّ الْمُضْحِيِّ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيلَ إِلَى أَمَّا الْوَاجِبَةُ. • قَوْلُهُ: (أَيُّ الْمُضْحِيِّ عَنْ نَفْسِهِ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ ضَحَّى عَنْ غَيْرِهِ فَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهَا أَهْلِ. نِهَآيَةُ عِبَارَةِ الْمُغْنِيِّ، وَالْأَسْنَى وَخَرَجَ بِذَلِكَ مَنْ ضَحَّى عَنْ غَيْرِهِ كَمَيِّتٍ بِشَرْطِهِ الْآتِي فَلَيْسَ لَهُ وَلَا لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ الْأَكْلُ مِنْهَا وَبِهِ صَرَحَ الْفَقَّالُ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ الْأَضْحِيَّةَ وَقَعَتْ عَنْهُ فَلَا يَحِلُّ الْأَكْلُ مِنْهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ وَقَدْ تَعَلَّرَ فَيَجِبُ التَّصَدُّقُ بِهَا أَهْلِ.

• قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ فَقِيرًا أَوْ غَنِيًّا مَنَدُوبَةً أَوْ وَاجِبَةً أَهْلِ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيُّ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ أَكْلِ الْكَافِرِ مِنْهَا مُطْلَقًا. • قَوْلُهُ: (إِنَّ الْفَقِيرَ، وَالْمُهْدَى إِلَيْهِ الْخُ) لَكِنْ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ مُقْتَضَى الْمَذْهَبِ الْجَوَازِ نِهَآيَةُ أَيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا يُعْلَمُ وَمِمَّا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ أَهْلِ. رَشِيدِي وَسَيَاتِي تَضْعِيفُهُ أَيُّ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ عَنْ سَمٍ عَنِ الْإِيْعَابِ أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (بَلْ يُسَنُّ) إِلَى قَوْلِهِ سِوَاءَ فِي الْمُغْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهَا) يَنْبَغِي وَلَا إِطْعَامُ الْأَغْنِيَاءِ أَهْلِ. سَمٍ قَالَ الْمُغْنِيُّ فَإِنْ أَكَلَ أَيُّ الْمُضْحِيِّ مِنْهَا شَيْئًا غَرِمَ بَدْلَهُ أَهْلِ. • قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الرَّافِعِيُّ الْخُ) وَافَقَهُ الرَّوْضُ وَرَدَّهُ شَارِحُهُ عِبَارَتُهُمَا وَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْ دَمٍ وَجَبَ بِالْحَجِّ وَنَحْوِهِ كَدَمٍ تَمَنُّعٍ وَقِرَانٍ وَجُبْرَانٍ وَلَا مِنْ أَضْحِيَّةٍ وَهَذِي وَجِبَا بِتَذَرٍ مُجَازَاةٍ كَأَنَّ عُلُقَ الْبَرِّ بِهِمَا بِشِفَاءِ الْمَرِيضِ وَنَحْوِهِ فَلَوْ وَجِبَا بِالتَّذَرِّ الْمُطْلَقِ وَلَوْ حُكْمًا بِأَنَّ لَمْ يُعْلَقُ التَّزَامُهُمَا بِشَيْءٍ كَقَوْلِهِ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَضْحِيَ بِهَذِهِ الشَّاةِ أَوْ بِشَاةٍ أَوْ أَهْدِي هَذِهِ الشَّاةَ أَوْ شَاةٍ أَوْ جَعَلْتُ هَذِهِ أَضْحِيَّةً أَوْ هَذَا أَكَلَ جَوَازًا مِنْ الْمُعَيَّنِ ابْتِدَاءً كَالْتَطَوُّعِ تَبَعَ فِي هَذَا مَا بَحَثَهُ الْأَصْلُ وَقَضِيَّةٌ مَا قَدَّمَاهُ فِي التَّنَوُّعِ الثَّانِي مِنْ وَجُوبِ التَّصَدُّقِ بِجَمِيعِ اللَّحْمِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ مِنْهُ وَبِهِ صَرَحَ فِي الْمَجْمُوعِ دُونَ الْمُعَيَّنِ عَنِ الْمُتَلَزِمِ فِي الذَّمَّةِ فَلَا يَجُوزُ أَكْلُهُ مِنْهُ أَهْلِ. بِحَذْفٍ. • قَوْلُهُ: (فِي الْأُولَى) أَيُّ الْمُعَيَّنَةِ ابْتِدَاءً. • قَوْلُهُ: (سَبَقَهُ) أَيُّ الرَّافِعِيِّ وَقَوْلُهُ: إِلَيْهِ أَيُّ الْبَحْثِ. • قَوْلُهُ: (فِي رَدِّهِ) أَيُّ الْمَاوَزْدِيِّ. • قَوْلُهُ: (بَلْ هِيَ) أَيُّ الْأُولَى أُولَى أَيُّ بِالْإِمْتِنَاعِ.

• قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهَا) يَنْبَغِي وَلَا إِطْعَامُ الْأَغْنِيَاءِ.

من نذرِ الْمُجَازَاةِ قطعاً لآته كجزاءِ الصَّيْدِ وغيره من جُبرَانِ الْحَجِّ (و) له (إطعامُ الأغنياءِ) المسلمين منه نيئاً ومطبوخاً لقوله تعالى ﴿وَأَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦] قال مالكٌ أحسنُ ما سمعتُ أَنَّ الْقَانِعَ السَّائِلُ والمُعْتَرَّ الزَّائِرُ والمشهورُ أَنَّهُ الْمُتَعَرِّضُ لِلشُّوَالِ (لا تملكُهم) شيئاً منها للبيع كما قَيَّدَ به في الوجيزِ والبيعُ مثَالٌ ومن ثَمَّ عَبَّرَ جَمَعَ بآته لا يجوزُ أَنْ يُمْلِكُهم شيئاً منها ليتَصَرَّفُوا فيه بالبيع ونحوه بل يُزِيلُ إليهم على سبيلِ الْهَدِيَّةِ فلا يتَصَرَّفُونَ فيه بنحو بيع وهبة بل بنحو أَكْلِ وَتَصَدَّقِ وَضِيفَةِ لَغْنِيٍّ أَوْ فَقِيرٍ مسلمٍ؛ لأنَّ غايته أَنَّهُ كَالْمُضْحِيِّ واعتمادُ جَمْعِ أَتَاهُمْ يملكونه ويتَصَرَّفُونَ فيه بما شاءوا ضعيفٌ وإنَّ أَطَالُوا في الاستدلالِ له نعم، يملكون ما أعطاه الإمامُ لهم من ضَحِيَّةِ بيت المالِ كما بحثه الْبُلْقِينِيُّ (وياكلُ ثُلثاً) أي يُسَرُّ لِمَنْ ضَحَّى لِنَفْسِهِ أَنْ لَا يَرِيدَ.....

□ فَوَدَّ: (من نذرِ الْمُجَازَاةِ) أي نذرِ التَّبَرُّرِ الْمُعْلَنِ كَأَن شُفِيَ مَرِيضِي فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصْحِيَ بهذه الشاةِ أو بشاةٍ اهـ. أَسْنَى. □ فَوَدَّ: (وغيره) عَطَفَ على جزاءِ الصَّيْدِ. □ فَوَدَّ: (المُسلمينَ) إلى قوله بل بنحو أَكْلِ في الْمُغْنَى إلَّا قوله شيئاً إلى شيئاً وإلى قوله قال ابنُ الرَّفْعَةِ في التَّهْيِةِ إلَّا قوله قال مالكٌ أَحْسَنُ ما سَمِعْتُ وقوله الزَّائِرُ، والمشهورُ أَنَّهُ وقوله: شيئاً إلى شيئاً وقوله: واعتمادُ جَمَعَ إلى نَعَمْ. □ فَوَدَّ: (منه) الأولى الثَّانِيث. □ فَوَدَّ: (أَنَّ الْقَانِعَ السَّائِلُ) يُقَالُ قَنَعَ يَقْنَعُ قُنُوعاً بفتح عَيْنِ الماضي، والمُضَارِعُ إِذَا سَأَلَ وَقَنَعَ يَقْنَعُ قَنَاعَةً بِكَسْرِ عَيْنِ الماضي وفتح عَيْنِ المُضَارِعِ إِذَا رَضِيَ بِمَا رَزَقَهُ اللَّهُ تعالى قال الشَّاعِرُ:

العَبْدُ حُرٌّ إِنْ قَنَعَ والحُرُّ عَبْدٌ إِنْ قَنَعَ
فَأَقْنَعَ وَلَا تُقْنَعَ وَمَا شَيْءٌ يَشِينُ سِوَى الطَّمَعِ

مُغْنَى وَحَلَبِي.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (لا تملكُهم) أي كَانَ يَقُولَ مَلَكْتُكُمْ هَذَا لِتَتَصَرَّفُوا فيه بما شِئْتُمْ وَلَمْ يَبَيِّنُوا الْمُرَادَ بِالْغِنَى هنا وَجَوَزَ الْجَمَالَ الرَّفْلِي أَنَّهُ مَنْ تَحَرُّمٌ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ، وَالْفَقِيرُ هُنَا مَنْ تَحَلَّلَ لَهُ الزَّكَاةُ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (بِنَحْوِ بَيْعٍ وَهَبَةٍ) أي وَهْدِيَّةٍ كَمَا قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ إِنَّهُ الْأَقْرَبُ وَانْظُرْ لَوْ مَاتَ الْغَنِيُّ قَبْلَ التَّصَرُّفِ بِنَحْوِ أَكْلِ اللَّحْمِ فَهَلْ يَثْبُتُ فِي حَقِّ وَارِثِهِ مَا يَثْبُتُ فِي حَقِّهِ أَوْ يُطْلَقُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ اهـ. سَم، وَالْقَلْبُ إِلَى الْأَوَّلِ أَمِيلٌ أَخَذْنَا وَمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ فِي وَارِثِ الْمُضْحِيِّ ثُمَّ قَوْلُهُ أَي وَهْدِيَّةٌ إِنْ خَدَّ يُخَالِفُهُ مَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِ الشَّرْحِ بَل بِنَحْوِ أَكْلِ الْخِ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ الْخِ فَإِنَّ ظَاهِرَهُمَا يَشْمَلُ الْهَدِيَّةَ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ غَايَتَهُ) أَي الْمُهْدَى إِلَيْهِ اهـ. نِهَايَةً. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ الْأَكْمَلُ فِي الْمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (يَمْلِكُونَ مَا أَعْطَاهُ الْإِمَامُ الْخِ) أَي الْأَغْنِيَاءُ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُمْ يَتَصَرَّفُونَ فِيهِ حَتَّى بِالْبَيْعِ اهـ. ع ش.

□ فَوَدَّ: (المُسلمينَ) هَذَا التَّقْيِيدُ لَا يَأْتِي عَلَى مَا فِي الْحَاشِيَةِ عَنِ الْمَجْمُوع. □ فَوَدَّ: (وَهْبَةٍ) أَي وَهْدِيَّةٍ كَمَا قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَنَّهُ الْأَقْرَبُ وَانْظُرْ لَوْ مَاتَ الْغَنِيُّ قَبْلَ التَّصَرُّفِ بِنَحْوِ أَكْلِ اللَّحْمِ فَهَلْ يَثْبُتُ فِي حَقِّ وَارِثِهِ مَا يَثْبُتُ فِي حَقِّهِ أَوْ يُطْلَقُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ.

فِي الْأَكْلِ عَلَيْهِ ثُمَّ الْأَكْمَلُ كَمَا يَأْتِي أَنْ لَا يَأْكُلَ مِنْهَا إِلَّا لَقَمًا يَسِيرَةً تَبَرُّكًا بِهَا لِلتَّبَاعِ وَدُونَهُ أَكَلَ ثُلُثٍ وَالتَّصَدَّقُ بِثُلُثَيْنِ وَدُونَهُ أَكَلَ ثُلُثٍ وَالتَّصَدَّقُ بِثُلُثٍ وَاهْدَاءُ ثُلُثٍ قِيَاسًا عَلَى هَذِي التَّطَوُّعِ الْوَارِدِ فِيهِ: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨] أَيِ الشَّدِيدِ الْفَقْرِ (وَفِي قَوْلِهِ) قَدِيمٌ يَأْكُلُ (نَصْفًا) أَيِ يُسَنَّ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَيْهِ وَيَتَصَدَّقُ بِالْبَاقِي.

(وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ تَصَدَّقُ) أَيِ إعْطَاءٍ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ لَفِظِ مُمْلِكٍ كَمَا كَادُوا أَنْ يُطَبِّقُوا عَلَيْهِ حَيْثُ أَطْلَقُوا هُنَا التَّصَدَّقُ وَعَبَّرُوا فِي الْكُفَّارَةِ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ التَّمْلِكِ وَأَمَّا مَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُمَا قَاسَا هَذَا عَلَيْهَا وَأَقْرَبَهُمَا فَالظَّاهِرُ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ مَقَالَةٌ وَيُفَرَّقُ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّضَحِّيَةِ مُجَرَّدُ الثَّوَابِ فَكَفَى فِيهِ مُجَرَّدُ الْإِعْطَاءِ لِأَنَّهُ يُحْصِلُهُ وَمِنَ الْكُفَّارَةِ تَدَارُكُ الْجَنَابَةِ بِالْإِطْعَامِ فَأَشْبَهَ الْبَدَلَ وَالبَدْلِيَّةُ تَسْتَدْعِي تَمْلِكَ الْبَدَلِ مُوجِبٌ وَلَوْ عَلَى فَقِيرٍ وَاحِدٍ (بِبَعْضِهَا) مِمَّا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْأِسْمُ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَقِبَ هَذَا قَالَ فِي الْحَاوِي وَهُوَ مَا يَخْرُجُ عَنِ الْقَدْرِ التَّافِهِ إِلَى مَا جَرَى فِي الْعُرُوفِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ فِيهَا مِنَ الْقَلِيلِ الَّذِي يُؤَدِّي الاجْتِهَادُ إِلَيْهِ أَه. وَذَلِكَ لِأَنَّهَا شُرِعَتْ رِفْقًا لِلْفَقِيرِ وَبِهِ يُتَّجَهُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى بَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ

□ قَوْلُهُ: (فِي الْأَكْلِ) أَيِ وَنَحْوِهِ أَه. مُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ الْأَكْمَلُ إلخ) ثُمَّ هُنَا لِلتَّرْتِيبِ الذِّكْرِيُّ.
 □ قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي الْمُتَنِّ □ قَوْلُهُ: (وَالْتَّصَدَّقُ بِثُلُثٍ) أَيِ لِلْفُقَرَاءِ وَاهْدَاءُ ثُلُثٍ أَيِ لِلْأَغْنِيَاءِ أَه.
 مُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (قِيَاسًا إلخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ عِلَّةٌ لِلْمَرْتَبَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ وَجَعَلَهُ الْمُعْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ عِلَّةً لِسَنِّ مُطْلَقِ الْأَكْلِ مِنْ أَضْحِيَّةٍ تَطَوُّعٍ. □ قَوْلُهُ: (أَيِ يُسَنَّ أَنْ لَا يَزِيدَ إلخ) أَيِ فِي الْأَكْلِ وَنَحْوِهِ وَاسْتَنْتَى الْبُلْقِينِيُّ مِنْ أَكْلِ الثُّلُثِ عَلَى الْجَدِيدِ، وَالتَّصَدَّقُ عَلَى الْقَدِيمِ تَضَحِّيَةُ الْإِمَامِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَه. مُعْنِي.
 □ قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ الْأَضْحِيَّةِ فَكَانَ الْأَوَّلَى الثَّانِيَّةُ. □ قَوْلُهُ: (إِنَّهُ مَقَالَةٌ) أَيِ ضَعِيفٌ. □ قَوْلُهُ: (فَأَشْبَهَ) أَيِ الْمَقْصُودُ مِنَ الْكُفَّارَةِ إِلَّا قَوْلُهُ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ إِلَى نَعَمْ. □ قَوْلُهُ: (فَوَجَبَ) أَيِ التَّمْلِكِ. □ قَوْلُهُ: (لَوْ عَلَى فَقِيرٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَرَدَّدَ فِي الْمُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (لَوْ عَلَى فَقِيرٍ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ لَفِظِ مُمْلِكٍ.
 □ قَوْلُهُ (سَنِي): (بِبَعْضِهَا) أَيِ الْمُنْدُوبَةِ وَهَلْ يَتَعَيَّنُ التَّصَدَّقُ مِنْ نَفْسِهَا أَوْ يَجُوزُ إِخْرَاجُ قَدْرِ الْوَاجِبِ مِنْ غَيْرِهَا كَأَنْ يَشْتَرِيَ قَدْرَ الْوَاجِبِ مِنَ اللَّحْمِ وَيُمْلِكُهُ لِلْفُقَرَاءِ كَمَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ مِنْ غَيْرِ الْمَالِ وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بَعَيْنُهُ فِيهِ نَظَرٌ، وَالثَّانِي غَيْرُ بَعِيدٍ إِنْ لَمْ يَوْجَدْ تَقْلٌ بِخِلَافِهِ أَه. سَم. □ قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيِ الْأَضْحِيَّةِ وَفِي بَعْضِنِي مِنْ قَوْلِهِ: مِنَ التَّعْلِيلِ بَيَانٌ لِلْمَوْصُولِ. □ قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيِ كَلَامِ ابْنِ الرَّفْعَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ وَجُوبِ التَّصَدَّقِ بِبَعْضِهَا. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ إلخ) أَيِ بِهَذَا التَّعْلِيلِ.

□ قَوْلُهُ: (وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ تَصَدَّقُ بِبَعْضِهَا) هَلْ يَتَعَيَّنُ التَّصَدَّقُ مِنْ نَفْسِهَا أَوْ يَجُوزُ إِخْرَاجُ قَدْرِ الْوَاجِبِ مِنْ غَيْرِهَا كَأَنْ يَشْتَرِيَ قَدْرَ الْوَاجِبِ مِنَ اللَّحْمِ وَيُمْلِكُهُ لِلْفُقَرَاءِ كَمَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ مِنْ غَيْرِ الْمَالِ وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بَعَيْنُهُ فِيهِ نَظَرٌ، وَالثَّانِي غَيْرُ بَعِيدٍ إِنْ لَمْ يَوْجَدْ تَقْلٌ بِخِلَافِهِ.

لَحْمٍ يُشْبِعُهُ وَهُوَ الْمُقَدَّرُ فِي نَفَقَةِ الزَّوْجِ الْمُعْسِرِ لِأَنَّهُ أَقَلُّ وَاجِبٌ لَكِنْ يُنَافِيهِ قَوْلُ الْمَجْمُوعِ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى التَّصَدُّقِ بِأَذْنَى جُزْءٍ كَفَاهُ بِلَا خِلَافٍ نَعَمْ، يَتَعَيَّنُ تَقْيِيدُ بغيرِ التَّأْفِهِ جَدًّا أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الْمَاوَزْدِيِّ وَيَجِبُ أَنْ يَمْلِكَهُ نَيْثًا طَرِيقًا لَا قَدِيدًا وَلَا يُجْزَى مَا لَا يُسَمَّى لَحْمًا مِمَّا يَأْتِي فِي الْأَيْمَانِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَمِنْهُ جِلْدٌ وَنَحْوُ كَبِدٍ وَكَزْشٍ إِذْ لَيْسَ طَبِيبُهَا كَطَبِيبِهِ وَكَذَا وَلَدٌ بَلْ لَهُ أَكَلُ كُلِّهِ وَإِنْ انْفَصَلَ قَبْلَ ذَبْحِهَا وَتَرَدَّدَ الْبُلْقِينِي فِي الشَّحْمِ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُجْزَى وَلِلْفَقِيرِ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِبَيْعٍ وَغَيْرِهِ أَيْ لِمُسْلِمٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَيَأْتِي لَوْ أَكَلَ الْكَلُّ أَوْ أَهْدَاهُ غَرِمَ قِيمَةً مَا يَلْزَمُ التَّصَدُّقُ بِهِ وَلَا يُصَرَّفُ شَيْءٌ مِنْهَا لِكَافِرٍ عَلَى النَّصِّ وَلَا لِقَنْ إِلَّا لِمُبْعُضٍ فِي نَوْبَتِهِ وَمُكَاتِبٍ

قوله: (وهو المُقدَّرُ في نفقة الزوج إلخ) أي كَرَطِلٍ. قوله: (ينافيه) أي ذلك البحث. قوله: (نعم) إلى قوله ولا يصرفه في النهاية إلا قوله أخذًا من كلام الماوردی. قوله: (تقييده) أي قول المجموع.
قوله: (بغير التأفيه جدًّا) أي فلا بدُّ أن يكون له وقع في الجملة كَرَطِلٍ اه. ع ش. قوله: (ويجب أن يملكه نيثًا إلخ) ولا يغني عن ذلك الهدية نهايةً ومغني أي للأغنياء ع ش. قوله: (ومنه) أي مما لا يسمى لحماً. قوله: (وتردد البلقيني إلخ) عبارة النهاية، والأوجه عدم الاكتفاء بالشحم إذ لا يسمى لحماً نهايةً ومغني. قوله: (وقياس ذلك) أي ما ذكر من الجلد وما ذكر معه. قوله: (وللفقير) إلى المشي في المغني إلا قوله أي لمسلم إلى ولو أكل. قوله: (يبيع) أي ولو للمضحي كما هو ظاهر وقوله: وغيره أي كهية ولو للمضحي كما هو ظاهر وقوله: أي لمسلم أي فلا يجوز نحو بيعه لكافر اه. سم أقول وقوله كلامهم تفيد أنه لا يجوز للفقير نحو بيع نحو جلد لها لكافر أيضًا فليراجع. قوله: (أو أهده) أي للمغني. قوله: (غرم قيمة ما يلزمه إلخ) عبارة النهاية غرم ما يتطلّق عليه الاسم ويتأخذ بثمنه شقًّا إن أمكن وإلا فلا وله تأخيرُه عن الوقت لا الأكل منه اه. عبارة المغني، والأسنى غرم ما يتطلّق عليه الاسم وهل يلزمه صرقه إلى شقص أضحية أم يكفي صرقه إلى اللحم وتفرقه وجهان في الروض أضحهما كما في المجموع الثاني وجرى ابن المقرئ على الأول وله على الوجهين تأخير الذبح وتفرقه اللحم عن الوقت ولا يجوز له الأكل من ذلك لأنه بدل الواجب اه. وعبارة البجيرمي عن الحلبي ويشتري بقيمته لحماً ويتصدق به اه. قوله: (ولا يصرف شيء إلخ) قال في شرح الثباب كما نقله جمع متأخرون وردوا به قول المجموع ونقله القمولي عن بعض الأضحاب وهو وجه مأل إليه المحب الطبري أنه يجوز إطعام فقراء الذميين من أضحية التطوع دون الواجبة انتهى اه. سم. قوله: (منها) أي الأضحية. قوله: (ولا لقن) أي ما لم يكن رسولاً لغيره اه. نهاية. قوله: (ومكاتب) كذا في النهاية،

قوله: (يبيع) أي ولو للمضحي كما هو ظاهر وقوله: وغيره أي كهية ولو للمضحي كما هو ظاهر.
قوله: (أي لمسلم) أي فلا يجوز نحو بيعه لكافر. قوله: (ولا يصرف شيء منها لكافر على النص) قال في شرح الثباب كما نقله جمع متأخرون وردوا به قول المجموع ونقله القمولي عن بعض الأضحاب وهو وجه مأل إليه المحب الطبري أنه يجوز إطعام فقراء الذميين من أضحية التطوع دون

أي كتابةً صحيحةً فيما يظهر (والأفضل) أن يتصدق (بكلها) لأنه أقرب للتقوى (إلا لقماً يبرئك بأكلها) للآية والاتباع ومنه يؤخذ أن الأفضل الكبد لخبر البيهقي «أنه عليه السلام كان يأكل من كبد أضحيتيه» وإذا تصدق بالبيض وأكل الباقي أثيب على التضحية بالكل والتصدق بما تصدق به ويجوز ادخار لحمها ولو في زمن الغلاء والنهي عنه منسوخ (ويتصدق بجلدِها) ونحو قرنها أي المتطوع بها وهو الأفضل للاتباع (أو يتفق به) أو يعيره لغيره ويحرم عليه وعلى نحو وارثه بيعه كسائر أجزائها وإجازته وإعطائه أجره للذابح بل هي عليه للخبر الصحيح «من باع جلد أضحيتيه فلا أضحيت له» ولزوال ملكه عنها بالذبح فلا تورث عنه لكن بحث الشبكي أن يورثه ولاية القسمة والتفقه كهو ويؤيده قول العلماء له الأكل والإهداء كمورثته أما الواجبة فيلزمه

والمعني . هـ قوله : (أن يتصدق) إلى قوله ولزوال ملكه في المعني وإلى قوله كما لا يرتفع في النهاية إلى قوله أو نحو قرنها إلى المعني . هـ قوله : (لأنه أقرب إلخ) وأبعد عن حظ النفس ولا يجوز نقل الأضحية عن بلدِها كما في نقل الزكاة معني ونهاية أي مطلقاً سواء المندوبة، والواجبة، والمراد من الحرمة في المندوبة حرمة نقل ما يجب التصديق به على الفقراء وقضيته قوله : كما في نقل الزكاة أنه يحرم النقل من داخل السور إلى خارجه وعكسه ع ش .

هـ قول (سنن) : (إلا لقماً) أو لقمة أو لقمتين اهـ . معني . هـ قوله : (ومنه) أي من المتبع . هـ قوله : (من كبد أضحيتيه) أي غير الأولى لما تقدم أنها واجبة عليه ومنه يؤخذ أن الواجب يسقط بالأولى اهـ . ع ش . هـ قوله : (أثيب على التضحية إلخ) أي ثواب الضحية المندوبة وقوله : والتصدق إلخ أي ثواب الصدقة اهـ . ع ش . هـ قوله : (ويجوز إلخ) أي من غير كراهية اهـ . نهاية .

هـ قول (سنن) : (أو يتفق به) كأن يجعله ذلوا أو نعلاً أو خفاً اهـ . معني . هـ قوله : (نحو بيعه إلخ) ليس فيه إفصاح ببطلانه وقضيته قوله : ولزوال ملكه عنها إلخ البطلان اهـ . سم . هـ قوله : (بحث الشبكي إلخ) عبارة النهاية لكن يتجه كما بحثه الشبكي إلخ . هـ قوله : (والتفقه) أي مؤن الذبح اهـ . ع ش .

هـ قوله : (ويؤيده) أي البحث . هـ قوله : (قول العلماء إلخ) عبارة المعني ولو مات المضحي وعنده شيء من لحمها كان يجوز له أكله فلو ارثه أكله اهـ . هـ قوله : (له الأكل) أي لو ارث المضحي بعد موته .

الواجبة أي كما يجوز إعطاء صدقة التطوع له وقضيته النص أن المضحي لو ارتد لم يجوز له الأكل منها وبه جزم بعضهم وأنه يمتنع التصديق منها على غير المسلم، والإهداء إليه اهـ . وعبارة المجموع بعد أن حكى عن ابن المنذر أنهم اختلفوا في إطعام فقراء أهل الذمة فرخص فيه الحسن البصري وأبو حنيفة وأبو ثور وقال مالك غيرهم أحب إلينا وكرة مالك إعطاء التضرائي جلد الأضحية أو شيئاً من لحمها وكرة الليث قال فإن طبخ لحمها فلا بأس بأكل الذمي مع المسلمين منه ما نصه هذا كلام ابن المنذر ولم أر لأصحابنا كلاماً فيه ومقتضى المذهب أنه يجوز إطعامهم من ضحية التطوع دون الواجبة اهـ . هـ قوله : (نحو بيعه) ليس فيه إفصاح ببطلانه وقضيته قوله لزوال ملكه عنها لبطلان .

التَّصَدَّقُ بِنَحْوِ جَلْدِهَا. (وَوَلَدُ الْوَاجِبَةِ) الْمُتَفَصِّلُ كَمَا أَشْعَرَ بِهِ التَّعْبِيرُ بَوَلَدٍ وَيُذْبِحُ وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُهُمَا فِي الْوَقْفِ إِنَّ الْحَمْلَ قَبْلَ انْفِصَالِهِ لَا يُسَمَّى وَلَدًا (يُذْبِحُ) وَجَوَابًا سَوَاءَ الْمُعَيَّنَةِ ابْتِدَاءً أَوْ عَمَّا فِي الذَّمَّةِ عَلِقَتْ بِهِ قَبْلَ التَّذْرِ أَمْ مَعَهُ أَمْ بَعْدَهُ لِأَنَّهُ تَبِعَ لَهَا فَإِنْ مَاتَتْ بَقِيَ أَضْحِيَّةٌ كَمَا لَا يَرْتَفِعُ تَذْبِيرُ وَلَدٍ مُدْبَّرَةٍ بِمَوْتِهَا (وَلَهُ أَكُلُ كُلِّهِ) إِذَا ذَبَحَهُ مَعَهَا لِأَنَّهُ جَزْءٌ مِنْهَا وَبِهِ يُعْلَمُ بِنَاءُ هَذَا عَلَى جَوَازِ الْأَكْلِ مِنْهَا وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ حَرْمَتُهُ مُطْلَقًا فَيَحْرُمُ مِنْ وَلَدِهَا كَذَلِكَ كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُ الْمُجْمُوعِ وَاعْتَمَدَهُ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيَجِبُ تَنْزِيلُ كَلَامِ الرُّوضَةِ وَالشَّرْحَيْنِ عَلَيْهِ لَكِنْ انْتَصَرَ بَعْضُهُمْ لِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَالْمَتْنِ بِأَنَّ التَّصَدَّقَ إِنَّمَا يَجِبُ بِمَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْأَضْحِيَّةِ وَالْوَلَدُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَلَزُومٌ ذَبْحُهُ مَعَهَا لِكَوْنِهِ كَجَنِينِهَا وَبِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ أَكْلُ الْوَلَدِ وَلَا يَكُونُ وَقَفًا فَكَذَلِكَ الْوَلَدُ هُنَا هـ. وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْحَضَرِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمُتَطَوُّعِ بِهَا وَالْكَلَامُ هُنَا فِي الْوَاجِبَةِ وَهِيَ قَدْ زَالَ مَلَكُهُ عَنْهَا وَعَنْ جَمِيعِ أَجْزَائِهَا الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهَا اسْمُ

قوله: (سواء المعينة ابتداء أو عما في الذمة) وسواء كان التعين بالتذر أو بالجعل مغني وشرح المنهج. قوله: (فإن ماتت) أي الأضحية. قوله: (بقي أضحية) أي فيجب التصديق بجميعه هـ. ع ش.
قوله: (سن) (وله أكل كله) اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي هـ. سم وكذا اعتمدته النهاية، والمغني فقالا واللفظ للأول هذا ما نقله في الروضة عن تزجيج الغزالي وجرم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وليس مبنيًا على القول بجواز أكله من أمه خلافًا لجمع متأخرين هـ. قال ع ش قوله: خلافًا لجمع إلخ منهم ابن حجر هـ. أي وشيخ الإسلام وقد مرَّ أي في شرح وله الأكل من أضحية تقطوع.
قوله: (مطلقًا) أي عيئت ابتداء بالتذر أو عما في الذمة. قوله: (فيحرم) أي الأكل من ولدها وفاقًا لشيخ الإسلام وخلافًا للنهاية، والمغني كما مرَّ أيضًا. قوله: (كذلك) أي مطلقًا هـ. سم. قوله: (لكن انتصر بعضهم إلخ) وكذا انتصر لهم النهاية، والمغني بما يأتي. قوله: (بما يقع عليه إلخ) أي أصالة هـ. نهاية. قوله: (والولد ليس كذلك) أي لا يسمى أضحية لتقص سنه هـ. مغني وقوله: لتقص إلخ هذا نظرًا للغالب، والأولى أن يقول أصالة كما مرَّ عن النهاية. قوله: (لكونه كجنينها) أي تبعًا لها ولا يلزم أن يعطي التابع حكم المذبوح من كل وجه هـ. مغني. قوله: (انتهى) أي ما انتصر به بعضهم.
قوله: (وليس بصحيح) أي ذلك الإتيصار. قوله: (من الحضر) أي بقوله إنما يجب إلخ.
قوله: (وعن جميع أجزائها) أي ولو باعتبار الأصل فتشمل ولدها ويظهر عطف قوله وغيرها على قوله التي يقع إلخ.

قوله: (علقت به قبل التذر) تقدم أنه لو نذر التضحية المعينة لزمه ذبحها ولا تجزئ أضحية فإن شمل العيب فيه الحمل فقوله: هنا علقت به قبل التذر لا يقتضي أنها حينئذ تقع أضحية على أن الفرض أنه إن انفصل قبل ذبحها فتيبين أنه لم يلزم معيبة. قوله: (وله أكل كله) اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي.
قوله: (فيحرم) أي الأكل. قوله: (من ولدها كذلك) أي مطلقًا.

الأضحية وغيرها ويُفَرَّقُ بينه وبين وَلَدِ الموقوفة بأنَّ القصدَ بالوقفِ انتفاعُ الموقوفِ عليه بقوائِدِ الموقوفِ والولدُ من جُمْلَتِها وبالتَّذرِ رَفَقَ الْفُقَرَاءُ بِأَكْلِ جَمِيعِ أَجْزَائِها ومنها الولدُ فلا جامعُ بينهما وعَلِمَ من المتنِ بالأولى حَكْمُ جَنِينِها إذا ذُبِحَتْ فماتَ بموتِها أو ذُبِحَ فَمَنْ حَرَّمَ أَكَلَ الولدَ حَرَّمَ هذا بالأولى وَمَنْ أَبَاحَهُ أَبَاحَ هذا لِمَا مَرَّ أَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى حَلِّ أَكْلِها فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ يُلَاحِظُ هذا ما مَرَّ أَنَّ الحَمْلَ عَيْتٌ يَمْنَعُ الإِجْزَاءَ قُلْتَ لِمَ يَقُولُوا هُنَا إِنَّ الحامِلَ وَقَعَتْ أَضْحِيَّةٌ وَإِنَّمَا الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ أَنَّ الحامِلَ إِذَا عُيِّنَتْ بِنَذْرِ تَعَيَّنَتْ وَلَا يَلْزِمُ من ذلك وَقوعُها أَضْحِيَّةٌ كما لو عُيِّنَتْ بِهِ مَعِيَّةٌ بَعِيْبٌ آخَرَ عَلَى أَنَّهُمْ لَوْ صَرَحُوا بِقُوعِها أَضْحِيَّةٌ تَعَيَّنَ حَمْلُها عَلَى مَا إِذَا حَمَلَتْ بَعْدَ التَّذرِ وَوَضَعَتْ قَبْلَ الذَّبْحِ نَعَمْ، يُشْكِلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ جَمْعٍ لَهُ أَكُلَ جَمِيعِ وَلَدِ الْمُتَطَوِّعِ بِهَا سِوَاءَ أَذْبَحَها مَعَهُ أَمْ دُونَهُ لِيُجَوِّدَ بِبَطْنِها مَيْتًا وَيَتَصَدَّقَ بِقَدْرِ الْوَاجِبِ مِنْها فَلْيَتَعَيَّنْ تَفْرِيعُ هذا عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهُ تَجَوُّزُ التَّضْحِيَّةِ بِحَامِلٍ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا ذَكَرَ مَا مَرَّ إِلَى قَوْلِي عَلَى أَنَّهُمْ وَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ قِطْعًا مِنْ وَلَدٍ وَاجِبَةٍ فِي دَمٍ مِنْ دِمَائِ النَّسْلِ (و) لَهُ.....

□ قَوْلُهُ: (وَمِنْهَا الْوَلَدُ) هذا مَحَلُّ النِّزَاعِ اهـ. سَم. □ قَوْلُهُ: (بَيْنَهُمَا) أَيِ وَلَدِ الْمُوقُوفَةِ وَوَلَدِ الْأَضْحِيَّةِ الْوَاجِبَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَعَلِمَ) إِلَى قَوْلِهِ فَمَنْ حَرَّمَ فِي النَّهْيَةِ. □ قَوْلُهُ: (فَمَنْ حَرَّمَ الْإِنِّح) كَالشَّارِحِ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ تَبَعًا لِلْمَجْمُوعِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَنْ أَبَاحَهُ الْإِنِّح) كَالنَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِي تَبَعًا لِلْمَتْنِ، وَالثَّلَاثَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى حَلِّ أَكْلِها) أَيِ الْأَمِّ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ قُلْتَ) إِلَى قَوْلِهِ: نَعَمْ فِي النَّهْيَةِ. □ قَوْلُهُ: (يُلَاحِظُ هذا) أَيِ قَوْلِ الْمُتَنِ وَوَلَدُ الْوَاجِبَةِ يُذْبِحُ الْإِنِّحَ أَيِ الْمُقْتَضِيِّ لِصِحَّةِ التَّضْحِيَّةِ بِالْحَامِلِ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا عُيِّنَتْ بِنَذْرِ) انْظُرِ التَّقْيِيدَ بِهِ اهـ. سَمَ أَقُولُ الْمُرَادُ بِالتَّذرِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الْحُكْمَ كَجَعَلْتُ هَذِهِ أَضْحِيَّةً فَلَا إِشْكَالَ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ عُيِّنَتْ بِهِ) أَيِ بِالتَّذرِ وَقَوْلُهُ: بَعِيْبٌ آخَرَ أَيِ غَيْرِ الْحَمْلِ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَوَضَعَتْ قَبْلَ الذَّبْحِ) بَلْ يَتَّبِعِي أَنَّهُ حَيْثُ نَذَرَ التَّضْحِيَّةَ بِهَا حَائِلًا ثُمَّ حَمَلَتْ أَنَّهَا تُجْزَى أَضْحِيَّةٌ لِمَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ فَإِنْ تَلَفَتْ قَبْلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ تَعَيَّنَتْ فَضْحِيَّةٌ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ اهـ. ع شَ عِبَارَةٌ سَمَ قَوْلُهُ: وَوَضَعَتْ قَبْلَ الذَّبْحِ هَلَّا قِيلَ أَوْ لَمْ تَضَعْ قَبْلَهُ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ فِي شَرْحِهِ وَشَرْطُهَا سَلَامَةُ الْإِنِّحِ وَأَنَّهُمْ قَوْلُنَا وَإِلَّا الْإِنِّحُ أَنْ يَخْصُ الْعَيْبَ هُنَاكَ بِغَيْرِ الْحَمْلِ وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. أَقُولُ فَإِنَّمَا قَيَّدَ الشَّارِحُ بِالْوَضْعِ قَبْلَ الذَّبْحِ لِئَنَّا سَبَّ تَغْيِيرَ الْمُصَنِّفِ بِالْوَلَدِ، وَالْحَمْلُ قَبْلَ انْفِصَالِهِ لَا يُسَمَّى وَلَدًا كَمَا تَبَّهَ عَلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَالْمُغْنِي، وَالنَّهْيَةُ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيِ الْجَوَابِ الثَّانِي الْعُلُوي. □ قَوْلُهُ: (لَهُ أَكُلَ جَمِيعِ الْإِنِّحِ) مَقُولُ الْجَمْعِ.

□ قَوْلُهُ: (لِيُجَوِّدَ الْإِنِّحِ) رَاجِعٌ لِلْمُعْطُوفِ فَقَطْ. □ قَوْلُهُ: (تَفْرِيعُ هذا) أَيِ قَوْلِ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ. □ قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) أَيِ مِنَ السُّؤَالِ، وَالْجَوَابِ. □ قَوْلُهُ: (فِي دَمٍ مِنْ دِمَائِ النَّسْلِ) لَعَلَّهُ فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ وَإِلَّا فَشَرَطُ دِمَائِ

□ قَوْلُهُ: (وَمِنْهَا الْوَلَدُ) هذا مَحَلُّ النِّزَاعِ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا عُيِّنَتْ بِنَذْرِ) انْظُرِ التَّقْيِيدَ بِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَوَضَعَتْ قَبْلَ الذَّبْحِ) هَلَّا قِيلَ أَوْ لَمْ تَضَعْ قَبْلَهُ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ فِي شَرْحِهِ وَشَرْطُهَا سَلَامَةُ الْإِنِّحِ وَأَنَّهُمْ قَوْلُنَا وَإِلَّا الْإِنِّحُ إِلَّا أَنْ يَخْصُ الْعَيْبَ هُنَاكَ بِغَيْرِ الْحَمْلِ وَفِيهِ مَا فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

يُكْرَهُ (شَرْبُ فَاضِلِ لَبَنِهَا) أَيِ الْوَاجِبَةِ وَمِثْلُهَا بِالْأُولَى الْمُنْدُوبَةُ عَنْ وَلَدِهَا وَهُوَ مَا لَا يَضُرُّهُ فَقَدْ ضَرَّرًا لَا يُحْتَمَلُ كَمَنْعِهِ نُمُوهُ كَأَمثَالِهِ فِيمَا يَظْهَرُ كَمَا أَنَّ لَهُ رُكُوبَهَا لَكِنْ لِحَاجَةٍ بِأَنْ عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهَا بِأَجْرَةٍ وَجَدَهَا وَلَا أَثَرَ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْإِسْتِعَارَةِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْمِئَةِ وَالضَّمَانِ وَإِرْكَائِهَا لِمُحْتَاجٍ بِلَا أَجْرَةٍ لَكِنْ يَضْمَنُ الْمُضْطَحِّي تَقْصُّهَا بِذَلِكَ إِلَّا إِنْ حَصَلَ فِي يَدِ مُسْتَعِيرٍ فَهُوَ الَّذِي يَضْمَنُهُ عَلَى الْمَنْقُولِ الَّذِي اعْتَمَدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْقَمُولِيُّ وَغَيْرُهُمَا؛ لِأَنَّ مُعِيرَهُ يَضْمَنُ التَّقْصُ بِاسْتِعْمَالِهِ كَمَا تَقَرَّرَ فَكَذَا هُوَ وَبِهَذَا يُغْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَالتَّقْصِيلِ السَّابِقِ فِي الْمُسْتَعِيرِ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِالِاسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَيَنْدَفِعُ قِيَاسُ الْإِسْنَوِيِّ لِهَذَا عَلَى الْمُسْتَعِيرِ مِنْ نَحْوِ مُسْتَأْجِرٍ فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ وَوَجْهُ انْتِدَاعِهِ أَنَّ مُعِيرَهُ ثُمَّ مَلَكَ الْمَنْفَعَةَ فَتَزُولُ مَنْزِلَتُهُ لِأَنَّهُ فَرَعُهُ بِخِلَافِ مُعِيرِهِ هُنَا وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الْأَذْرَعِيِّ بَعْدَ ذِكْرِهِ بَعْضَ ذَلِكَ فَلَا يَصِحُّ مَا ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ تَفْسُيقُهَا وَقِيَاسًا وَفَارَقَ اللَّبَنُ الْوَلَدَ بِأَنَّهُ يَضُرُّهَا حَبْسَهُ وَيُخْلَفُ لَوْ جُمِعَ لَفَسَدَ فَسَوِيحٌ فِيهِ وَإِنْ خَرَجَ عَنْ مَلِكِهِ.....

الْشُّكُّ أَنْ تُجْزِيَ فِي الْأُضْحِيَّةِ قَالَهُ السَّيِّدُ عُمَرُ، وَالْأُولَى حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا حَمَلْتَ بَعْدَ تَعْيِينِهَا بِالتَّنْذِيرِ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ مِنْ دِمَاءِ الشُّكِّ وَوَضَعْتَ قَبْلَ الذَّبْحِ. قَوْلُهُ: (يُكْرَهُ) أَيِ مَعَ الْكَرَاهَةِ اه. مُعْنَى. قَوْلُ (لَسَنِ): (وَشَرْبُ فَاضِلِ لَبَنِهَا) وَلَهُ سَقْيُهُ وَغَيْرُهُ بِلَا عَوَاضٍ اه. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَيِ الْوَاجِبَةِ) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى الْمَنْقُولِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَمَنْعِهِ إِلَى كَمَا. قَوْلُهُ: (مِثْلُهَا بِالْأُولَى إِنْخ) قَدْ تَقْتَضِي الْأُولَوِيَّةُ نَفْيَ الْكَرَاهَةِ فَلْيُرَاجَعْ اه. سَم. قَوْلُهُ: (الْمُنْدُوبَةُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ الْمَغْزُولَةُ اه. قَوْلُهُ: (عَنْ وَلَدِهَا) مُتَعَلِّقٌ بِفَاضِلِ إِنْخ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ فَاضِلِ اللَّبَنِ. قَوْلُهُ: (لَا يَضُرُّهُ) أَيِ وَلَدِهَا. قَوْلُهُ: (لِمَا فِيهَا مِنَ الْمِئَةِ، وَالضَّمَانِ) قَدْ يُشْكَلُ بِأَنَّ قَضِيَّةَ ضَمَانِهِ التَّقْصُ ضَمَانُهَا إِذَا تَلَفَتْ اه. سَم أَيِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْعِلَّةَ مَجْمُوعُ الْمِئَةِ، وَالضَّمَانِ. قَوْلُهُ: (وَإِرْكَائِهَا إِنْخ) عَطْفٌ عَلَى رُكُوبِهَا. قَوْلُهُ: (فِي يَدِ مُسْتَعِيرٍ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ الْمُحْتَاجُ فِي قَوْلِهِ وَإِرْكَائِهَا لِمُحْتَاجٍ إِنْخ اه. سَم. قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أَيِ الْمُسْتَعِيرِ الَّذِي يَضْمَنُهُ خِلَافًا لِلْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَيِ التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (قِيَاسُ الْإِسْنَوِيِّ إِنْخ) وَافَقَهُ الْمُعْنَى كَمَا مَرَّ فِي مَبْحَثِ تَلَفِ الْأُضْحِيَّةِ الْمُنْدُورَةِ. قَوْلُهُ: (لِهَذَا) أَيِ مُسْتَعِيرٍ لِأُضْحِيَّةٍ مِنْ نَازِلِهَا. قَوْلُهُ: (مِنْ نَحْوِ مُسْتَأْجِرٍ) أَيِ كَالْمَوْصَى لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ. قَوْلُهُ: (فَتَزُولُ) أَيِ الْمُسْتَعِيرِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيِ الْمُسْتَعِيرِ. قَوْلُهُ: (فَلَا يَصِحُّ إِنْخ) مَقُولُ الْأَذْرَعِيِّ. قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِنْ أُذِنَ فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ اللَّبَنُ الْوَلَدَ) أَيِ عِنْدَ مَنْ مَنَعَ أَكْلَهُ اه. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَإِنْ خَرَجَتْ إِنْخ) غَايَةُ، وَالضَّمِيرُ

قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا بِالْأُولَى الْمُنْدُوبَةُ) قَدْ تَقْتَضِي الْأُولَوِيَّةُ الْكَرَاهَةَ هُنَا فَلْيُرَاجَعْ. قَوْلُهُ: (لِمَا فِيهَا مِنَ الْمِئَةِ، وَالضَّمَانِ) قَدْ يُشْكَلُ بِأَنَّ قَضِيَّةَ ضَمَانِهِ التَّقْصُ ضَمَانُهَا إِذَا تَلَفَتْ. قَوْلُهُ: (لَكِنْ يَضْمَنُ) أَيِ صَاحِبِهَا عَلَى مَا اقْتَضَاهُ قَوْلُهُ الْآتِي؛ لِأَنَّ مُعِيرَهُ يَضْمَنُ التَّقْصُ بِاسْتِعْمَالِهِ كَمَا تَقَرَّرَ فَلْيَحَرِّزْ. قَوْلُهُ: (فِي يَدِ مُسْتَعِيرٍ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ الْمُحْتَاجُ فِي قَوْلِهِ وَإِرْكَائِهَا لِمُحْتَاجٍ إِنْخ.

ويحرم عليه نحو بيعه ويُسن له التصدق به وله جزؤ صوفها إن أضرب بها والانتفاع به (ولا تضحية لرقيق) بسائر أنواعه لعدم ملكه ومن ثم كان المبعوض فيما يملكه كالحر (فإن إذن سيده) له ولو عن نفسه (وقعت له) أي السيد لأنه نائِب عنه وإلغاء لقوله عن نفسك لعدم إمكانه وأخذ بقاعدة إذا بطل الخصوص بقي العموم إذ أنه متضمن لنية وقوعها عن تصلح له ولا صالح لها غيره فانحصر الوقوع فيه وبه يجاب عما يقال كيف تقع عنه من غير نية منه ولا من العبد نياية عنه ثم رأيت شارحا أجاب بما ذكرته ثم قال ويحتمل أن المراد أنه إذن له ونواه عن نفسه أو فوض النية له فتوى عنه اهـ. وظاهر كلامهم خلاف هذا (ولا يضيحي مكاتب بلا إذن) من السيد لأنها تبرع وهو ممنوع منه لحق السيد فإن إذن له فيها وقعت للمكاتب (ولا تضحية) تجوز ولا يقع (عن الغير الحي) (بغير إذنه) لأنها عبادة والأصل منعها عن الغير إلا لدليل وذبح الأجنبي للمعينة بالنذر لا يمنع وقوعها عن التعيين فتقع الموقع لما مر أنه لا يشترط لها نية.

لأضحية الواجبة. قود: (ويحرم) إلى قوله ثم رأيت في النهاية. قود: (ويُسن له التصدق به) أي اللبَن وبجلالها وقلاندها اهـ. نهاية. قود: (إن أضرب بها) أي وإن تركه إلى الذبح وإلا فلا يجزيه إن كانت واجبة لانتفاع الحيوان به في دفع الأذى وانتفاع المساكين به عند الذبح والصفوف فيما ذكر الشفر، والوبر اهـ. معني. قود: (والانتفاع به) خرج به البيع فلا يجوز له اهـ. ع ش. قود: (بسائر أنواعه) إلى قوله ولا ترد هذه في المعني إلا قوله ثم رأيت إلى ويحتمل وقوله: وظاهر كلامهم خلاف هذا. قود: (ومن ثم كان المبعوض إلخ) ظاهره وإن لم تكن مهايأة اهـ. سم عبارة ع ش أي ولو في نوبة السيد. قود: (كالحر) فيضيحي بما ملكه بيعه الحر ولا يحتاج إلى إذن السيد اهـ. معني. قود: (سني) (فإن إذن سيده) أي فيها وضحي وكان غير مكاتب اهـ. معني. قود: (ولو عن نفسه) أي الرقيق. قود: (والغاء لقوله إلخ) عطف على لأنه نائِب إلخ عبارة النهاية ويلغو قوله: إلخ وهي أحسن. قود: (غيره) أي السيد. قود: (وبه إلخ) أي بقوله وأخذ إلخ. قود: (نياية عنه) راجع للمعطوفين جميعا. قود: (خلاف هذا) أي الاحتمال المذكور. قود: (سني) (ولا يضيحي مكاتب إلخ) أي كتابة صحيحة اهـ. ع ش. قود: (من السيد) إلى قوله كما علم في النهاية. قود: (وقعت للمكاتب) بفتح التاء اهـ. ع ش إلى قوله وذبح الأجنبي إلى وللولي. قود: (إلا لدليل) عبارة المعني إلا ما خرج بدليل اهـ. قود: (للمعينة بالنذر) أي ابتداء أو عما في الذمة بالنذر ونحوها مما لا يحتاج إلى نية عند الذبح كما يعلم مما مر قبيل قول المصنف وله الأكل إلخ. قود: (عن التعيين) أي عن جهته أي المعين. قود: (لما مر) أي غير مرة.

قود: (ومن ثم كان المبعوض فيما يملكه كالحر) ظاهره وإن لم تكن مهايأة. قود: (للمعينة بالنذر) أي ابتداء أو عما في ذمته بالنذر كما يعلم من أواخر الورقة السابقة.

وَيَفْرُقُ صَاحِبُهَا لَحْمَهَا وَلَا تُرَدُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْهُ لَا يُسَمَّى تَضَحِيَّةً وَلِلْوَلِيِّ الْأَبِ فَالْجَدُّ لَا غَيْرَ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِلُّ بِتَمْلِيكِهِ فَتَضَعُفُ وَلَا يَتَّهَ عَنْهُ فِي هَذَا التَّضَحِيَّةِ مِنْ مَالِهِ عَنْ مَحْجُورِهِ كَمَا لَهُ إِخْرَاجُ الْفَطْرَةِ مِنْ مَالِهِ عَنْهُ وَلَا تُرَدُّ عَلَيْهِ هَذِهِ أَيْضًا لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ وَمَرَّ أَنَّهُ يَجُوزُ إِشْرَاكَ غَيْرِهِ فِي ثَوَابِ أَضْحِيَّتِهِ بِمَا فِيهِ وَأَنَّهُ لَوْ ضَحَّى وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ أَجْزَأُ عَنْهُمْ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ مِنْهُمْ وَأَنَّ لِلْإِمَامِ الذَّبْحَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِنْ اتَّسَعَ وَلَا تُرَدُّ هَذِهِ أَيْضًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْإِشْرَاكَ فِي الثَّوَابِ لَيْسَ أَضْحِيَّةً عَنِ الْغَيْرِ وَبَعْضُ أَهْلِ الْبَيْتِ وَالْإِمَامُ جَعَلَهُمَا الشَّارِخَ قَائِمِينَ مَقَامَ الْكُلِّ وَحَيْثُ امْتَنَعَتْ عَنِ الْغَيْرِ فَإِنَّ كَانَتْ مُعَيَّنَةً وَقَعَتْ عَنِ الْمُضْحِي وَإِلَّا فَلَا أَمَّا بِإِذْنِهِ فَتُجْزَى كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَإِنْ وَكَّلَ بِالذَّبْحِ. إلخ كَذَا قَالَه شَارِخٌ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لِإِيْهَامِهِ أَنَّ إِذْنَهُ لِلْغَيْرِ

□ قَوْلُهُ: (وَيَفْرُقُ صَاحِبُهَا إلخ) أَي وَتَفْرُقُ الْأَجَنَبِيُّ كإِتْلَافِهِ كَمَا مَرَّ أَه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَا تُرَدُّ) أَي مَسْأَلَةُ ذَبْحِ الْأَجَنَبِيِّ عَلَيْهِ أَيِ الْمَتَنِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ هَذَا) أَي ذَلِكَ الذَّبْحُ مِنْهُ أَيِ الْأَجَنَبِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَلِلْوَلِيِّ إلخ) خَبَرٌ مُقَدِّمٌ لِقَوْلِهِ التَّضَحِيَّةُ إلخ. □ قَوْلُهُ: (لَا غَيْرَ) أَي لَا غَيْرُهُمَا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ أَه. رَشِيدِي.
□ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيِ الْغَيْرِ. □ قَوْلُهُ: (عَنْهُ فِي هَذَا) كُلُّ مِنَ الْجَارَيْنِ مُتَعَلِّقٌ بِوَلَايَتِهِ، وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِلْمَحْجُورِ وَاسْمُ الْإِشَارَةِ لِلتَّضَحِيَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ رُتْبَةً. □ قَوْلُهُ: (مِنْ مَالِهِ) أَيِ الْوَلِيِّ. □ قَوْلُهُ: (عَنْ مَحْجُورِهِ) أَيِ وَكَانَ مِلْكُهُ لَهُ وَذَبَحَهُ عَنْهُ بِإِذْنِهِ فَيَقَعُ ثَوَابُ التَّضَحِيَّةِ لِلصَّبِيِّ وَلِلْأَبِ ثَوَابُ الْهَبَةِ أَه. ع ش.
□ قَوْلُهُ: (وَلَا تُرَدُّ عَلَيْهِ هَذِهِ) صِحَّةُ تَضَحِيَّةِ الْوَلِيِّ عَنْ مَوْلَاهُ. □ قَوْلُهُ: (وَأَنَّ لِلْإِمَامِ إلخ) وَلَا يَسْقُطُ بِفِعْلِهِ الطَّلَبُ عَنِ الْأَغْنِيَاءِ فَالْمَقْصُودُ بِذَلِكَ مُجَرَّدُ حُصُولِ الثَّوَابِ لَهُمْ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَمَثُلَ ذَلِكَ التَّضَحِيَّةُ بِمَا شَرَطَ الْوَاقِفُ التَّضَحِيَّةُ بِهِ مِنْ عِلَّةٍ وَفِيهِ فَإِنَّهُ يَصْرِفُ لِمَنْ شَرَطَ صَرْفَهُ لَهُمْ وَلَا تَسْقُطُ بِهِ التَّضَحِيَّةُ عَنْهُمْ وَيَأْكُلُونَ مِنْهُ وَلَوْ أَغْنَاءَ وَلَيْسَ هُوَ ضَحِيَّةً مِنَ الْوَاقِفِ بَلْ هُوَ صَدَقَةٌ مُجَرَّدَةٌ كَبَقِيَّةِ عِلَّةِ الْوَقْفِ أَه. ع ش وَقَوْلُهُ: وَيَتَّبِعِي إلخ سَيَاتِي عَنْ سَمٍ مَا يُوَافِقُهُ. □ قَوْلُهُ: (الذَّبْحُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ) أَيِ بَدَنُهُ فِي الْمُصَلَّى فَإِنْ لَمْ تَتَّيَسَّرْ فَشَاةُ أَه. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (إِنْ اتَّسَعَ) لَيْسَ هَذَا مِنْ جُمْلَةِ مَا تَقَدَّمَ أَه. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَا تُرَدُّ هَذِهِ) أَيِ الْمَسَائِلُ الثَّلَاثُ. □ قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا بِإِذْنِهِ فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً) قَالَ فِي الرُّوضِ بِالتَّنْذِيرِ أَه. سَمٍ وَبِهِ يَنْدَفِعُ تَوَقُّفُ ع ش حَيْثُ قَالَ تَأَمَّلْ فِيمَا احْتَرَزَ بِهِ عَنْهُ فَإِنَّهَا مَتَى ذُبِحَتْ عَنْ غَيْرِ الْمُضْحِي كَانَتْ مُعَيَّنَةً أَه. □ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا بِإِذْنِهِ إلخ) مُحْتَرَزُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ إلخ) فِيهِ تَأَمَّلْ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّضَحِيَّةِ عَنِ الْغَيْرِ التَّضَحِيَّةُ مِنْ مَالِ الْمُضْحِي وَلَا كَذَلِكَ مَسْأَلَةُ الْوَكَالَةِ فَإِنَّ الْمُضْحِي بِهِ مِنْ مَالِ الْمُوَكَّلِ أَه. سَمٍ. □ قَوْلُهُ: (كَذَا قَالَه إلخ) أَيِ قَوْلِهِ إِنَّمَا بِإِذْنِهِ فَتُجْزَى إلخ.

□ قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً) قَالَ فِي الرُّوضِ بِالتَّنْذِيرِ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ إلخ) فِيهِ تَأَمَّلْ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّضَحِيَّةِ عَنِ الْغَيْرِ التَّضَحِيَّةُ مِنْ مَالِ الْمُضْحِي وَلَا كَذَلِكَ مَسْأَلَةُ الْوَكَالَةِ فَإِنَّ الْمُضْحِي بِهِ مِنْ مَالِ الْمُوَكَّلِ.

مُقَيَّدٌ بِمَا مَرَّ أَنَّ الْوَكِيلَ إِنَّمَا يَذْبَحُ مَلِكَ الْإِذْنِ وَأَنَّهُ التَّائِي مَا لَمْ يُفَوِّضْ إِلَيْهِ بِشَرْطِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ هُنَا الْأَوَّلُ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الْمَيْتِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يُعْطِيَهُ مَالًا وَمِمَّا مَرَّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ اشْتَرِ لِي كَذَا بِكَذَا وَلَمْ يُعْطِهِ شَيْئًا فَاشْتَرَاهُ لَهُ بِهِ وَقَعَ لِلْمُوكَّلِ وَكَانَ الثَّمَنُ قَرْضًا لَهُ فَيَرُدُّ بِذَلِكَ وَحِينَئِذٍ فُقْيَاسُ هَذَا أَنَّهُ يَكْفِي هُنَا صَحَّ عَنِّي وَيَكُونُ ذَلِكَ مُتَضَمِّنًا لِاقْتِرَاضِهِ مِنْهُ مَا يُجْزِي أُضْحِيَّةً أَيْ أَقْلَ مُجْزِيٍّ فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّهُ الْمُحَقَّقُ وَلَاذْنُهُ لَهُ فِي ذَبْحِهَا عَنْهُ بِالْثَبَتِ مِنْهُ وَيَأْتِي فِي وَصِيِّ الْمَيْتِ إِذَا لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ مَالًا أَحْتِمَالًا وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُمَا لَا يَأْتِيَانِ هُنَا؛ لِأَنَّ كَلًّا مِنْ تَبَرُّعِ الْوَصِيِّ وَكَوْنِ الْوَصِيَّةِ فِي الثَّلَاثِ أَمْرٌ مَعْهُودٌ فِي الْمَيْتِ لِوُصُولِ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِ إِجْمَاعًا وَلِأَنَّ الشَّارِعَ جَعَلَ لَهُ الثَّلَاثَ يَتَذَكَّرُ بِهِ مَا فُوتَ أَوْ يَجُوزُ بِهِ الثَّوَابُ وَلَا كَذَلِكَ الْحَيُّ الْإِذْنُ فِيهِمَا (وَلَا تَجُوزُ وَلَا تَقَعُ أُضْحِيَّةٌ عَنْ مَيْتٍ إِنْ لَمْ يُوصِ بِهَا) لِمَا مَرَّ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الصَّدَقَةِ بِأَنَّهَا تُشَبِّهُ الْفِدَاءَ عَنِ النَّفْسِ فَتَوَقَّفَتْ عَلَى الْإِذْنِ بِخِلَافِ الصَّدَقَةِ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَفْعَلْهَا وَارِثٌ وَلَا أَجْنَبِيٌّ وَإِنْ وَجِبَتْ بِخِلَافِ نَحْوِ حَجٍّ وَزَكَاةٍ وَكَفَّارَةٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ لَا فِدَاءَ فِيهَا فَاشْتَبَهَتْ الدُّيُونَ وَلَا كَذَلِكَ التَّضْحِيَّةُ وَالْحَقُّ الْعَتَقَ بِغَيْرِهَا مَعَ أَنَّهُ فِدَاءٌ أَيْضًا لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ إِلَيْهِ أَمَّا إِذَا أَوْصَى بِهَا فَتَصْبِحُ لِمَا صَحَّ عَنْ «عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُضْحِيَ عَنْهُ كُلَّ سَنَةٍ» وَكَأَنَّهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا لِضَعْفِ سَنَدِهِ لِانْجِبَارِهِ.....

■ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يُفَوِّضْ) أَيِ الْإِذْنِ النَّيَّةَ إِلَيْهِ أَيْ وَكَيْلَ الذَّبْحِ بِشَرْطِهِ أَيْ التَّفْوِضِ مِنْ كَوْنِ الْمُفَوِّضِ إِلَيْهِ النَّيَّةَ مُسْلِمًا مُمَيَّرًا. ■ فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي التَّضْحِيَّةِ عَنِ الْغَيْرِ بِإِذْنِهِ. ■ فَوَدَّ: (الْأَوَّلُ) أَيِ كَوْنِ الْمَذْبُوحِ مَلِكَ الْإِذْنِ. ■ فَوَدَّ: (قَرْضًا لَهُ) الْأَوَّلَى عَلَيْهِ. ■ فَوَدَّ: (فُقْيَاسُ هَذَا) أَيِ مَا مَرَّ. ■ فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ قَوْلِ الشَّخْصِ صَحَّ عَنِّي. ■ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ) أَيِ الْأَقْلَ. ■ فَوَدَّ: (وَلَاذْنُهُ الْخ) عَطَفَ عَلَى لِقَائِهِ الْخ. ■ فَوَدَّ: (بِالنِّيَّةِ مِنْهُ) حَالٌ مِنْ ذَبْحِهَا وَالضَّمِيرُ لِلْمُوكَّلِ. ■ فَوَدَّ: (وَيَأْتِي) أَيِ آتِفًا. ■ فَوَدَّ: (إِذَا لَمْ يُعَيَّنْ) أَيِ الْمَيْتِ. ■ فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي صَحَّ عَنِّي. ■ فَوَدَّ: (لِوُصُولِ الْخ) هَذَا رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فَقَطُّ. ■ فَوَدَّ: (إِلَيْهِ) أَيِ الْمَيْتِ وَقَوْلُهُ وَلِأَنَّ الشَّارِعَ الْخ رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطُّ. ■ فَوَدَّ: (جَعَلَ لَهُ) أَيِ لِلْمَيْتِ. ■ فَوَدَّ: (فِيهِمَا) أَيِ وَصُولِ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِ وَتَعَيَّنَ الثَّلَاثَ لِمَا ذَكَرَ. ■ فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي النَّهَايَةِ. ■ فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ. ■ فَوَدَّ: (بَيْنَهُمَا) أَيِ الْأُضْحِيَّةِ وَكَذَا ضَمِيرُ لَمْ يَفْعَلْهَا وَضَمِيرُ بِغَيْرِهَا. ■ فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا أَوْصَى الْخ) وَقِيلَ تَصْبِحُ التَّضْحِيَّةُ عَنِ الْمَيْتِ وَإِنْ لَمْ يَوْصِ لِأَنَّهُ ضَرَبَ مِنَ الصَّدَقَةِ وَهِيَ تَصْبِحُ عَنِ الْمَيْتِ وَتَنْفَعُهُ وَتَقْدَمُ فِي الْوَصَايَا أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ السَّرَاجَ التَّيْسَابُورِيَّ أَحَدَ أَشْيَاخِ الْبُخَارِيِّ خَتَمَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ آلَافٍ خَتْمَةٍ وَضَحَّى عَنْهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ اهـ. ■ مُعْنَى: ■ فَوَدَّ: (لِمَا صَحَّ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى فَإِنَّ أَوْصَى بِهَا جَارَ فَعِي سَنَّ أَبِي دَاوُدَ وَابْنُ هَنَاقٍ وَالْحَاكِمُ أَنَّ «عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ يُضْحِي بِكَبْشَيْنِ عَنْ نَفْسِهِ وَكَبْشَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي أَنْ أُضْحِيَ عَنْهُ فَأَنَا أُضْحِي عَنْهُ أَبَدًا) لَكِنَّهُ مِنْ شَرِيكِ الْقَاضِي وَهُوَ ضَعِيفٌ اهـ.

ويجب على مُضَحٍّ عن مَيْتٍ بإذنه سواءً وارثه وغيره من مالٍ عَيْتَه سواءً ماله ومالُ مآذونه فيما يظهر فإن لم يُعَيَّنْ له مَالاً يُضَحِّي منه اِحْتَمَلَ صِحَّةُ تَبَرُّعِ الوَصِيِّ عنه بالذَّبْحِ من مالٍ نفسه واحْتَمَلَ أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا فِي ثُلُثِهِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ التَّصَدُّقُ بِجَمِيعِهَا لِأَنَّهُ نَائِبُهُ فِي التَّفْرِقَةِ لَا عَلَى نَفْسِهِ وَمُؤَنَّهُ لِاتِّحَادِ الْقَائِضِ وَالْمُقْبِضِ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ نَائِبُهُ فِي التَّفْرِقَةِ أَنَّهُ لَا تَصَرُّفَ هُنَا لِلوَارِثِ غَيْرِ الوَصِيِّ فِي شَيْءٍ مِنْهَا وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا مَرَّ عَنِ السُّبْكِيِّ بِأَنَّ الْمُورِثَ عَزَلَهُ هُنَا بِتَفْوِيضِ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ وَيُتَجَهَّ أحياناً مِنْ هَذَا أَنَّ لِلْوَصِيِّ إِطْعَامَ الْوَارِثِ مِنْهَا وَمَرَّ أَنَّ لِلْوَلِيِّ الْأَبِ فَالْجَدَّ التَّضَحِّيَةَ عَنْ مُوَلَّيِّهِ وَعَلَيْهِ.....

قوله: (وَيَجِبُ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَأَنَّهُ نَائِبُهُ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (سَوَاءً وَارِثُهُ) إِلَى (التَّصَدُّقِ).

قوله: (عَلَى مُضَحٍّ عَنْ مَيْتٍ إلخ) عِبَارَةٌ مُعْنَى وَالْأَسَى وَالنَّهَايَةِ وَخَرَجَ بِذَلِكَ أَي بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَهُ الْأَكْلُ مِنْ أَضْحِيَّةٍ تَطْرُوعَ مَنْ ضَحَّى عَنْ غَيْرِهِ كَمَيْتٍ بِشَرْطِهِ الْآتِي: فَلَيْسَ لَهُ وَلَا لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ الْأَكْلُ مِنْهَا وَبِهِ صَرَحَ الْقَفَالُ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ الْأَضْحِيَّةَ وَقَعَتْ عَنْهُ فَلَا يَحِلُّ الْأَكْلُ مِنْهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ وَقَدْ تَعَدَّرَ فَيَجِبُ التَّصَدُّقُ بِهَا عَنْهُ اهـ. قوله: (مِنْ مَالٍ عَيْتَهُ) أَي مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ أَوْ مَالٍ مَآذُونِهِ وَقِيَاسُ مَا قَدَّمَهُ فِي التَّضَحِّيَةِ عَنِ الْحَيِّ بِإِذْنِهِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُبَيَّنْ قَدْرَ الْمَالِ يُحْمَلُ عَلَى أَقَلِّ مُجْزِيٍّ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ. قوله: (فِي ثُلُثِهِ) أَي الْمَيْتِ. قوله: (التَّصَدُّقُ بِجَمِيعِهَا) فَاعِلٌ يَجِبُ.

(فَرَعَ): مَا يَقَعُ فِي الْأَوْقَافِ أَنَّ الْوَاقِفَ يَشْتَرِطُ أَنْ تُشْتَرَى ضَحِيَّةٌ وَتُذْبَحَ وَتُفَرَّقَ عَلَى أَيْتَامِ الْكِتَابِ أَوْ عَلَى الْمُسْتَحَقِّينَ يَنْبَغِي صِحَّةُ ذَلِكَ وَوُجُوبُ الْعَمَلِ بِهِ وَإِعْطَاؤُهَا حُكْمُ الْأَضْحِيَّةِ مِنْ حَيْثُ وَجُوبُ ذَبْحِهَا فِي وَقْتِهَا وَتَجِبُ تَفْرِقَتُهَا كَمَا شَرَطَ فَلَوْ فَاتَ وَقْتُ الْأَضْحِيَّةِ قَبْلَ ذَبْحِهَا فَهَلْ يَجِبُ ذَبْحُهَا قَضَاءً؟ فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَجَهَّ أَنْ يَجِبَ إِلَّا أَنْ يَدُلَّ كَلَامُهُ عَلَى اشْتِرَاطِ ذَبْحِهَا بِوَقْتِ الْأَضْحِيَّةِ فَتَوْخَّرَ لَوْ قَتَلَهَا مِنَ الْعَامِ الْآخِرِ اهـ. سم. قوله: (وَمَا مَرَّ عَنِ السُّبْكِيِّ) أَي فِي شَرْحِ أَوْ يَنْتَفِعُ بِهِ اهـ. سم. قوله: (عَزَلَهُ) أَي الْوَارِثُ غَيْرَ الْوَصِيِّ. قوله: (مِنْ هَذَا) أَي الْفَرْقِ. قوله: (وَمَرَّ) أَي أَنْفَا فِي شَرْحِ بَغِيرِ إِذْنِهِ.

قوله: (وَيَجِبُ عَلَى مُضَحٍّ عَنْ مَيْتٍ بِإِذْنِهِ إلخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ أَي اسْتِخْبَابِ الْأَكْلِ مِنْ أَضْحِيَّةٍ التَّطْرُوعِ إِذَا ضَحَّى عَنْ نَفْسِهِ فَلَوْ ضَحَّى عَنْ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ كَمَيْتٍ أَوْ صَى بِذَلِكَ فَلَيْسَ لَهُ وَلَا لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ الْأَكْلُ مِنْهَا وَبِهِ صَرَحَ الْقَفَالُ فِي الْمَيْتَةِ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ الْأَضْحِيَّةَ وَقَعَتْ عَنْهُ فَلَا يَحِلُّ الْأَكْلُ مِنْهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ فَقَدْ تَعَدَّرَ فَيَجِبُ التَّصَدُّقُ بِهِ عَنْهُ اهـ. قوله: (وَيَجِبُ عَلَى مُضَحٍّ عَنْ مَيْتٍ بِإِذْنِهِ إلخ) فَرَعَ مَا يَقَعُ فِي الْأَوْقَافِ أَنَّ الْوَاقِفَ يَشْتَرِطُ أَنْ تُشْتَرَى ضَحِيَّةٌ وَتُذْبَحَ وَتُفَرَّقَ عَلَى أَيْتَامِ الْكِتَابِ أَوْ عَلَى الْمُسْتَحَقِّينَ يَنْبَغِي صِحَّةُ ذَلِكَ وَوُجُوبُ الْعَمَلِ بِهِ وَإِعْطَاؤُهَا حُكْمُ الْأَضْحِيَّةِ مِنْ حَيْثُ وَجُوبُ ذَبْحِهَا فِي وَقْتِهَا وَتَجِبُ تَفْرِقَتُهَا كَمَا شَرَطَ فَلَوْ فَاتَ وَقْتُ الْأَضْحِيَّةِ قَبْلَ ذَبْحِهَا فَهَلْ يَجِبُ ذَبْحُهَا قَضَاءً فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَجَهَّ أَنْ يَجِبَ إِلَّا أَنْ يَدُلَّ كَلَامُهُ عَلَى اشْتِرَاطِ ذَبْحِهَا بِوَقْتِ الْأَضْحِيَّةِ فَتَوْخَّرَ لَوْ قَتَلَهَا مِنَ الْعَامِ الْآخِرِ. قوله: (التَّصَدُّقُ بِجَمِيعِهَا) فَاعِلٌ يَجِبُ. قوله: (وَمَا مَرَّ عَنِ السُّبْكِيِّ) أَي فِي شَرْحِ أَوْ يَنْتَفِعُ بِهِ.

فلا يُقَدَّرُ انتقالُ الملكِ فيها للموَلِّي كما هو ظاهرٌ وإن اقتضى التقديرُ نظائرَ لذلك أما أوَّلًا فلا نَ أقَرَّبَ النظائرَ إليها العقيقة عنه وهي لا تقديرَ فيها كما يُصَرِّحُ به كلامُهم وأما ثانياً فلا نَ يلزَمُ عليه مَنعُ المقصودِ منها من الأكلِ والتصدُّقِ كسائرِ أموالِ المحجورِ وحينئذٍ فهل للموَلِّي إيطعامُ الموَلِّي الظاهرُ نعم.

فصل في العقيقة

وهي لغةٌ شَعْرُ رَأْسِ المولودِ حين ولادته وشرعاً ما يُذْبَحُ عندَ حَلْقِ شَعْرِهِ تسميةً لها باسمِ مُقارِنِها كما هو عادتُهم في مثل ذلك وأنكرَ أحمدُ هذا؛ لأنَّ العقيقة الذَّبْحُ نفسه وصَوْبُهُ ابنُ عبدِ البرِّ؛ لأنَّ عَقَّ لغةٌ قَطَعَ والأصلُ فيها الخبرُ الصحيحُ «الغلامُ مُرْتَهَنٌ بعقيقته» أي فمع تركها

قوله: (فلا يُقَدَّرُ الخ) تقدَّمَ خلافُه عن ع ش بل تعليلُه السابقُ في عَدَمِ جَوَازِ تَضَحِيَةِ غَيْرِ الأبِ والجَدِّ مُفِيدٌ لِلتَّقْدِيرِ. قوله: (أما أوَّلًا) أي أما وجهُ عَدَمِ التَّقْدِيرِ أوَّلًا. قوله: (عنه) أي الوَلِي. قوله: (وأما ثانياً) فلا نَ يلزَمُ الخ) قد يَمْنَعُ اللزومُ إذ لا ضَرَرَ عَلَى الموَلِّي اه. سم. قوله: (وحيثُ) أي حينَ عَدَمِ تَقْدِيرِ الإِنْتِقَالِ. قوله: (الظاهرُ نعم) وفقاً لِلنَّهْيَةِ

(فَصْلٌ: فِي الْعَقِيقَةِ)

قوله: (في العقيقة) مِنْ عَقَّ يَعْقُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَضَمِّهَا مُعْنَى وَشَوْبَرِي. قوله: (وهي لغةٌ) إلى قوله وظاهرُ كلامِ المثنى في النَّهْيَةِ لِأَقْوَلِهِ وَأَنْكَرَ إِلَى الْأَصْلِ وَقَوْلُهُ وَاسْتَبَعَدَهُ إِلَى فَالْأَثَقِ وَقَوْلُهُ أَي إِلَى بَلْ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى لِأَقْوَلِهِ فَالْأَثَقِ إِلَى نَقْلِهِ. قوله: (عندَ حَلْقِ رَأْسِهِ) أي عِنْدَ طَلَبِ حَلْقِ شَعْرِهِ وَإِنْ لَمْ يُحْلَقْ اه. ع ش. قوله: (تسميةُ الخ) عِلَّةٌ لِمُقَدَّرِ أَي وَإِنَّمَا سُمِّيَ مَا يُذْبَحُ الخ بِذَلِكَ تسميةً الخ. قوله: (باسمِ مُقارِنِها) أي مُتَعَلِّقٌ مُقَارِنِها إِذْ ذَبَحَ الْعَقِيقَةَ إِنَّمَا يُقَارِنُ الْحَلْقَ الْمُتَعَلِّقَ بِالشَّعْرِ لَا بِنَفْسِ الشَّعْرِ الْمُسَمَّى بِالْعَقِيقَةِ لغةً. قوله: (في مثل ذلك) أي فِي الثَّقَلِ مِنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ إِلَى الشَّرْعِيَّةِ. قوله: (وَأَنْكَرَ أَحْمَدُ هَذَا) أَي وَجْهَ التَّسْمِيَةِ الْمَذْكُورِ أَوْ كَوْنِ الْعَقِيقَةِ لُغَةً مَا ذَكَرَ. قوله: (لأنَّ العقيقة) أي لغةُ الذَّبْحِ الخ أي الْمَذْبُوحُ فَالْعَقِيقَةُ فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ فَتَكُونُ مِنْ نَقْلِ الْعَامِّ إِلَى الْخَاصِّ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُنْقُولَةِ مِنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ إِلَى الْإِصْطِلَاحِيَّةِ. قوله: (الغلامُ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ) تَبَيَّنَتْ كَمَا فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ وَيُسَمَّى اه. قال ع ش لَعَلَّ التَّعْبِيرَ بِالْغُلَامِ لِأَنَّ تَعَلَّقَ الْوَالِدَيْنِ بِهِ أَكْثَرُ مِنَ الْإِنْتِهِاءِ فَفَصِدَ حَتُّهُمْ عَلَى فِعْلِ الْعَقِيقَةِ وَالْأَفْلَئِثُ كَذَلِكَ اه.

قوله: (وأما ثانياً فلا نَ يلزَمُ عليه) قد يَمْنَعُ اللزومُ لآتِه لا ضَرَرَ عَلَى الموَلِّي

(فَصْلٌ) يُسْنُ أَنْ يَفْعَ عَنْ غُلَامٍ بِشَاتَيْنِ الخ

قوله: (لأنَّ عَقَّ لغةٌ قَطَعَ الخ) قد يُقَالُ هَذَا يَمْنَعُ أَنَّ الْعَقِيقَةَ فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ وَهِيَ الَّتِي تُذْبَحُ لِأَنَّهَا مَفْطُوعَةٌ أَي مَذْبُوحَةٌ تَامِلٌ.

لا يَنْمُو نُمُوَ أَمثَالِهِ قَالَ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْ لَا يَشْفَعُ لِأَبُوَيْهِ قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِيهِ. وَاسْتَبَعْدَهُ غَيْرُهُ وَهَذَا لَا يُغَدِّ فِيهِ لِأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِلرَّأْيِ فِي ذَلِكَ فَالْإِتِّقُ بِجَلَالَةِ أَحْمَدَ وَإِحَاطَتِهِ بِالشُّنَّةِ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ ثَبَّتَ عِنْدَهُ تَوْقِيفٌ فِيهِ لَا سِيَّما نَقْلُهُ الْحَلِيمِيِّ عَنْ جَمْعِ مُتَّفَعِّدِينَ عَلَى أَحْمَدَ وَشَرَعَتْ إِظْهَارًا لِلْبُشْرِ وَتَشْرًا لِلنَّسَبِ وَكَرِهَ الشَّافِعِيُّ تَسْمِيَتَهَا عَقِيقَةً أَيْ لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «كَانَ يُكْرَهُ الْفَاعِلُ الْقَبِيحُ» بَلْ تَسْمَى نَسِيكَةً أَوْ ذَبِيحَةً وَلَمْ تَجِبْ لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُنْسِكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ» وَالْقَوْلُ بِوُجُوبِهَا وَبِأَنَّهَا بَذْعَةٌ إِفْرَاطٌ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَذَبِيحُهَا أَفْضَلُ مِنَ التَّصَدُّقِ بِقِيَمَتِهَا وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُتَنِّ وَالْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَوْ نَوَى بِشَاةِ الْأُضْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ لَمْ تَخْصُلْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا شُنَّةٌ مَقْصُودَةٌ وَلِأَنَّ الْقَضْدَ بِالْأُضْحِيَّةِ

قوله: (أَوْ لَا يَشْفَعُ لِأَبُوَيْهِ) أَي لَا يُؤَدِّنْ لَهُ فِي الشَّفَاعَةِ وَإِنْ كَانَ أَهْلًا لَهَا لِكُونِهِ مَاتَ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ اهـ. ع ش. قوله: (وَشَرَعَتْ الْخ) فَهُوَ مَعْقُولُ الْمَعْنَى وَلَيْسَ تَعْبُدًا مَخْصُصًا اهـ. ع ش. قوله: (لِلْبُشْرِ) هُوَ بَفَتْحٍ أَوْ ضَمٍّ فَسُكُونُ الْبِشَارَةِ وَيَكْسِرُ فَسُكُونُ الطَّلَاقَةِ كَذَا فِي الْقَامُوسِ وَفَسَّرَهُ ع ش بِالنُّعْمَةِ وَلَعَلَّهُ تَفْسِيرٌ مُرَادٌ. قوله: (وَكُرِهَ الشَّافِعِيُّ الْخ) وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَالنَّهْيَةِ وَشَرْحِ الْمَنْهَجِ اعْتِمَادُ الْكَرَاهَةِ أَيْضًا عِبَارَةً الْأَوَّلِينَ وَمُقْتَضَى كَلَامِهِمُ وَالْأَخْبَارُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ تَسْمِيَتُهَا عَقِيقَةً لَكِنْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِلسَّائِلِ عَنْهَا لَا يُجِبُّ اللَّهُ الْعُقُوقَ فَقَالَ الرَّاوي كَاتَهُ كَرِهَ الْإِسْمَ وَبِوَافِقِهِ قَوْلُ ابْنِ أَبِي الدِّمِّ قَالَ أَصْحَابُنَا يُسْتَحَبُّ تَسْمِيَتُهَا نَسِيكَةً أَوْ ذَبِيحَةً وَيُكْرَهُ تَسْمِيَتُهَا عَقِيقَةً كَمَا يُكْرَهُ تَسْمِيَةُ الْعِشَاءِ عَتَمَةً اهـ. وَاقْتَصَرَ الْأَخِيرَانِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ وَأَقْرَأَهُ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ وَيُكْرَهُ تَسْمِيَتُهَا عَقِيقَةً ضَعِيفٌ اهـ. وَوَافِقُهُ شَيْخُنَا عِبَارَتُهُ وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنْ سُلْطَانَ مِثْلُهَا وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهَا لَا تُكْرَهُ لِيُرُودِهَا فِي الْأَحَادِيثِ اهـ. قوله: (كَانَ يُكْرَهُ الْفَاعِلُ الْخ) أَي فِيهَا تَقَاوُلٌ بِأَنْ يَعُقَّ الْوَلَدُ وَالِدِيهِ.

قوله: (أَنْ يُنْسِكَ) بِضَمِّ السِّينِ كَمَا فِي الْمُخْتَارِ اهـ. ع ش عِبَارَةُ الشُّوَبَرِيِّ يُقَالُ نَسَكَ نُسْكَ يَنْسُكَ نُسْكًَا بِفَتْحِ السِّينِ وَضَمِّهَا فِي الْمَاضِي وَبِضَمِّهَا فِي الْمَضَارِعِ وَبِإِسْكَانِهَا فِي الْمَضَدِّ اهـ. قوله: (وَالْقَوْلُ بِوُجُوبِهَا) أَي كَاللَّيْثِ وَدَاوُدَ أَوْ بِأَنَّهَا بَذْعَةٌ أَيْ كَالْحَسَنِ اهـ. مُغْنِي. قوله: (إِفْرَاطٌ) أَي مُجَاوِزَةٌ اهـ. ع ش. قوله: (أَفْضَلُ مِنَ التَّصَدُّقِ الْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ التَّصَدُّقَ بِقِيَمَتِهَا يَكُونُ عَقِيقَةً وَقَدْ يُخَالِفُهُ مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ أَقْلَ مَا يُجْزِي عَنْ الذِّكْرِ شَاةٌ وَقَوْلُهُمْ يَخْصُلُ أَضْلُ الشُّنَّةِ فِي عَقِيقَةِ الذِّكْرِ بِشَاةٍ فَلَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّ ثَوَابَ الذَّبْحِ لِلْعَقِيقَةِ أَفْضَلُ مِنَ التَّصَدُّقِ بِقِيَمَتِهَا مَعَ كَوْنِهِ لَيْسَ عَقِيقَةً اهـ. ع ش. قوله: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ لَوْ نَوَى بِالشَّاةِ الْمَذْبُوحَةِ الْأُضْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ اهـ. قوله: (لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا الْخ) قَدْ يُقَالُ وَأَيْضًا كُلُّ مِنْهُمَا لَا يَخْصُلُ بِأَقْلٍ مِنْ شَاةٍ وَيَلْزَمُ مِنْ حُصُولِهَا بِوَاحِدَةٍ حُصُولُ كُلِّ مِنْهُمَا بِدُونِهَا اهـ. سَمِ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَنْ الْحَلْبِيِّ وَالشُّوَبَرِيِّ لَوْ نَوَى بِهَا الْعَقِيقَةَ وَالْأُضْحِيَّةَ خِلَافًا عِنْدَ

قوله: (لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا شُنَّةٌ مَقْصُودَةٌ وَلِأَنَّ الْقَضْدَ بِالْأُضْحِيَّةِ الضِّيَافَةُ الْعَامَّةُ. الْخ) قَدْ يُقَالُ وَأَيْضًا كُلُّ مِنْهُمَا لَا يَخْصُلُ بِأَقْلٍ مِنْ شَاةٍ وَيَلْزَمُ مِنْ حُصُولِهَا بِوَاحِدَةٍ حُصُولُ كُلِّ مِنْهُمَا بِدُونِهَا.

الضِّيفَةُ الْعَامَّةُ وَمِنَ الْعَقِيقَةِ الضِّيفَةُ الْخَاصَّةُ وَلَا تُنْهَمَا يَخْتَلِفَانِ فِي مَسَائِلَ كَمَا يَأْتِي وَبِهَذَا يَنْضِخُ الرَّذُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ حُصُولَهُمَا وَقَاسَهُ عَلَى غُسْلِ الْجُمُعَةِ وَالْجَنَابَةِ عَلَى أَنَّهُمْ صَرَحُوا بِأَنَّ مَبْنَى الطَّهَارَاتِ عَلَى التَّدَاخُلِ فَلَا يُقَاسُ بِهَا غَيْرُهَا (يُسَنُّ) سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ (أَنْ يَعْقُ عَنْ) الْوَلَدِ بَعْدَ تَمَامِ انْفِصَالِهِ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَهُ عَلَى الْمَعْتَمِدِ فِي الْمَجْمُوعِ خِلَافًا لِمَنْ اعْتَمَدَ مُقَابِلَهُ لَا سِيَّما الْأَذْرَعِي لَا قَبْلَهُ فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ لَكِنْ يَنْبَغِي حُصُولُ أَصْلِ السُّنَّةِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى عِلْمِ وَجُودِهِ وَقَدْ وَجَدُوا وَالْعَاقُ هُوَ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ بِتَقْدِيرِ فَقْرِهِ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ.....

شَيْخُنَا خِلَافًا لِابْنِ حَجَّ حَيْثُ قَالَ لَا يَخْصُلَانِ لِأَنَّ كُلًّا إِنْخٍ وَهُوَ وَجِيهٌ اهـ. فَوَدَّ: (الضِّيفَةُ الْخَاصَّةُ) مَا الْمُرَادُ مِنَ الْخُصُوصِ هُنَا مَعَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي الْأَكْلِ وَالتَّصَدُّقِ وَالْإِنْفَاءِ كَمَا يَأْتِي.

فَوَدَّ: (يَخْتَلِفَانِ) الْأَوَّلَى التَّائِيَةُ. فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي شَرْحِ وَالْأَكْلِ وَالتَّصَدُّقِ كَالْأُضْحِيَّةِ.

فَوَدَّ: (سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ فِيمَا يَظْهَرُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى الْإِلَّا قَوْلُهُ خِلَافًا إِلَى لَا قَبْلَهُ. فَوَدَّ: (وَإِنْ مَاتَ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَيَعْقُ عَمَّنْ مَاتَ بَعْدَ السَّابِعِ وَأَمَكَنَّ الذَّنْبُ لَا قَبْلَ السَّابِعِ أَوْ التَّمَكُّنِ مِنَ الذَّنْبِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا وَاعْتَمَدَهُ فِي الْكِفَايَةِ لَكِنَّ الْمَجْزُومَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ يَعْقُ عَنْهُ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ السَّابِعِ وَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ يَبْعُدُ نَذْبُهَا عَمَّنْ مَاتَ عَقِبَ الْوِلَادَةِ أَوْ قَبْلَ السَّبْعِ وَلَعَلَّ مَا فِي الْمَجْمُوعِ سَبَقَ قَلَمٌ مِنْ بَعْدِ إِلَى قَبْلُ اهـ. لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ إِذْ سَبَقَ الْقَلَمُ لَا يَقْدُمُ عَلَيْهِ بِالتَّرَجُّحِ وَإِنَّمَا غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا جَرَى فِي الرُّوضَةِ عَلَى وَجْهِهِ مِنْهُ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الْمَجْمُوعِ هُنَا لَكِنَّهُ فِي آخِرِ الْبَابِ جَرَى عَلَى مُقَابِلِهِ فَقَالَ لَوْ مَاتَ الْمَوْلُودُ قَبْلَ السَّابِعِ اسْتَحْجَبَتِ الْعَقِيقَةُ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلْحَسَنِ وَمَالِكٍ فَقَوْلُهُ عِنْدَنَا فِي مُقَابِلَةِ هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الَّذِي أَنْتَهَى اهـ. سَمِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى وَالنَّهَايَةِ وَيُسَنُّ أَنْ يَعْقُ عَمَّنْ مَاتَ قَبْلَ السَّابِعِ وَبَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنَ الذَّنْبِ اهـ. فَوَدَّ: (لَكِنْ يَنْبَغِي حُصُولُ أَصْلِ السُّنَّةِ إِنْخٍ) خِلَافًا لِظَاهِرِ النَّهَايَةِ وَالرُّوضِ وَلِصَّرِيحِ الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا بِانْفِصَالِ جَمِيعِ الْوَلَدِ وَلَا تُحَسَّبُ قَبْلَهُ بَلْ تَكُونُ شَأْنًا لَحْمٍ اهـ. وَعِبَارَةٌ عَ شِ قَوْلُهُ لَا قَبْلَهُ أَيِ فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَقَعْ عَقِيقَةٌ اهـ. فَوَدَّ: (وَالْعَاقُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي مَشْرُوعِيَّيْهَا فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى الْإِلَّا قَوْلُهُ أَيِ إِلَى قَبْلُ. فَوَدَّ: (وَالْعَاقُ) أَيِ مَنْ يُسَنُّ لَهُ الْعَقُّ اهـ. رَشِيدِي. فَوَدَّ: (مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ) انْظُرْ هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِمَاذَا اهـ. رَشِيدِي.

فَوَدَّ: (يُسَنُّ أَنْ يَعْقُ عَنْ الْوَلَدِ بَعْدَ تَمَامِ انْفِصَالِهِ إِنْخٍ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَيَعْقُ عَمَّنْ مَاتَ بَعْدَ السَّابِعِ وَأَمَكَنَّ الذَّنْبُ لَا قَبْلَ السَّابِعِ أَوْ التَّمَكُّنِ مِنَ الذَّنْبِ قَالَ فِي شَرْحِهِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا وَاعْتَمَدَهُ فِي الْكِفَايَةِ لَكِنَّ الْمَجْزُومَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ يَعْقُ عَنْهُ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ السَّابِعِ وَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ يَبْعُدُ نَذْبُهَا عَمَّنْ مَاتَ عَقِبَ الْوِلَادَةِ لَا قَبْلَ السَّبْعَةِ وَلَعَلَّ مَا فِي الْمَجْمُوعِ سَبَقَ قَلَمٌ مِنْ بَعْدِ إِلَى قَبْلُ اهـ. لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ إِذْ سَبَقَ الْقَلَمُ لَا يَقْدُمُ عَلَيْهِ بِالتَّرَاخِي وَإِنَّمَا غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا فَاجْرَى عَلَيْهِ فِي الرُّوضَةِ عَلَى وَجْهِهِ مِنْهُ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الْمَجْمُوعِ هُنَا لَكِنَّهُ فِي آخِرِ الْبَابِ جَرَى عَلَى مُقَابِلِهِ فَقَالَ لَوْ

لا الولد بشرط يسار العاق أي بأن يكون ممن تلزمه زكاة الفطر فيما يظهر قبل مضي مدة أكثر التقاس وإلا لم تُشرع له وفي مشروعيها للولد حينئذ بعد بلوغه احتمالا في شرح العباب وأن ظاهر إطلاقهم سنها لمن لم يُعق عنه بعد بلوغه الأول لأنه حينئذ مُستقل فلا ينتفي التذب في حقه بانتفائه في حق أصله وخبر «أنه ﷺ عَقَّ عن نفسه بعد النبوة» قال في المجموع باطل وكأنه قلد في ذلك إنكار البيهقي وغيره له وليس الأمر كما قالوا في كل طوقه فقد رواه أحمد

(أقول): لعلّه متعلّق بمقدّر معلوم من المقام أي يُعق من مال إلخ. فوه: (لا الولد) أي أما ماله فلا يجوز للولي أن يُعق عنه من ذلك لأن الحقيقة تبرع وهو مُمتنع من مال المولود فإن فعلَ ضمن كما نقله في المجموع عن الأضحاب اه. مُغني. فوه: (بشرط يسار العاق إلخ) عبارة المُغني ولو كان الولي عاجزا عن الحقيقة حين الولادة ثم أيسر بها قبل تمام الساب استحب في حقه وإن أيسر بها بعد الساب مع بقية مدة التقاس أي أكثره كما قاله بعض المتأخرين لم يؤمر بها وفيما إذا أيسر بها بعد الساب في مدة التقاس تردّد للأضحاب ومقتضي كلام الأنوار ترجيح مخاطبته بها ولا يفوت على الولي المويسر بها حتى يبلغ الولد فإن بلغ يحسن له أن يُعق عن نفسه تداركا لما فات اه. فوه: (قبل مضي إلخ) متعلّق بيسار العاق اه. رشيدتي. فوه: (ولا لم تُشرع) وفاقا للمُغني كما مرّ آنفا. فوه: (حينئذ) أي حين إذ لم تُشرع لوليّه. فوه: (احتمالا) تُشرع لا تُشرع اه. سيّد عمّر. فوه: (وإن ظاهر إلخ) ظاهر صنيعه أنه معطوف على قوله وفي مشروعيته وليس من كلام شرح العباب وليس كذلك بل هو من كلامه عبارة الثجيري عن الشوبري. نصّه فإن أيسر بعدها أي مدة التقاس فلا يُندب له قاله في العباب قال في الإيعاب وهو كتغيرهم بلا يؤمر بها صريح في أن الأصل المويسر بعد السنتين أي أكثر مدة التقاس لو فعلها قبل البلوغ لم تقع حقيقة بل شاة لحم وقولهم لا آخر لوقتها محمول على ما إذا كان الأصل مويسرا في مدة التقاس وهل فعل المولود لها بعد البلوغ كذلك لأن أصله لما لم يُخاطب بها كان هو كذلك أو تحصل بفعله مطلقا لأنه مُستقل فلا ينتفي الثواب في حقه بانتفائه في حق أصله كل مُحتمل وظاهر إطلاقهم الآتي أن من بلغ ولم يُعق أحد عنه يسن له أن يُعق عن نفسه يشهد للثاني اه. إذا علمت هذا فكان حق التعبير أن يقول وفي شرح العباب أن ظاهر إطلاقهم إلخ ولعل تأخير الواو إلى هنا من قلم التاسخ. فوه: (سناها) مفعول إطلاقهم اه. سم. فوه: (الأول) خبر إن سم أي احتمال أنها تُشرع اه. سيّد عمّر وجزم به المُغني كما مرّ آنفا. فوه: (وخبر إنّه) إلى قوله وممن تلزمه في المُغني لإا قوله وكأنه إلى وعقه. فوه: (باطل) أي فلا يُستدل به للأول. فوه: (وكانه) أي المجموع. فوه: (في ذلك) أي القول بالبطالان. فوه: (له) أي لذلك الخبر.

مات المولود قبل الساب استحبّت الحقيقة عنه خلافاً للحسن ومالك فقوله: عندنا في مقابلة هذين الإمامين صريح في أن هذا هو المذهب. إلخ اه. فوه: (سناها) مفعول إطلاقهم. فوه: (الأول) خبر إن.

والبزاز والطبراني من طرق قال الحافظ الهيثمي في أحدها أنّ رجاله رجال الصّحيح إلا واحداً وهو ثقة. اهـ. وعقّه ﷺ عن الحسنين لأنهما كانا في نفقته لإعسار أبويهما أو معنى عقّ إذن لأبيهما أو إعطاء ما عقّ به وممن تَلَزَمَهُ التّفَقُّه الأُمّهاتُ في وَلَدِ زَنَا ولا يلزم من نَذْبِهَا إظهارُها المُنافي لإخفائِه والولَدُ القِرْنُ ينبغي لأصلِه الحُرُّ العَقُّ عنه وإن لم تَلَزَمْ نفقته لأنّه إعراض دون السَّيِّدِ لأنّها خاصّة بالأصول والأفضَلُ أن يُعَقَّ عن (غلام) أي ذكِرٍ (بشائين) ويُسَوِّىَ تساوِيهما (و) يُسَوِّىَ أن يُعَقَّ عن (جارية) أي أنثى ومثلها الحُنْثَى على الأوجه فإن قلت ما فائدة الخلاف إذا الشاة تُجْزئُ حتى عن الذكِرِ قلت فائدته أنّ الاقتصار فيه على شاة هل يكونُ خلافَ الأكْمَلِ كالذكِرِ أو لا كالأنثى وإنما رجحنا هذا؛ لأنّ الحكم على ذابح واحدة عنه بأنّه خالف الأكْمَلِ مع الشكِّ بعيدٌ وأما قولُ البيانِ يذبح عنه شاتين فينبغي حملُه على أنّ الأفضَلَ له ذلك فيه لاحتمالِ ذكوريته وإن كان لو اقتصرَ على واحدة لا يحكمُ عليه بأنّه خالف الأكْمَلِ لأنّا لم نَتَحَقَّقْ سَبَبَ هذه المُخالفة (بشاة) للخبرِ الصّحيح بذلك.....

□ فَوَدَّ: (وَعَقَّهُ) إلى قوله والولَدُ في النّهاية. □ فَوَدَّ: (وَعَقَّهُ) إلخ) جَوَابٌ عَمَّا يَرُدُّ على قولهم والعاقُ مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ إلخ. □ فَوَدَّ: (أو أخطأ) أي أباهما. □ فَوَدَّ: (وَمِمَّنْ تَلَزَمَهُ التّفَقُّه الأُمّهاتُ إلخ) عبارة المُعْنَى قال الأذْرَعِيُّ وإطلاقُهم استِخْبابَ العَقِيْقَةِ لِمَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَةُ الْوَلَدِ يُفْهَمُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلْأُمِّ أَنْ تُعَقَّ عَنْ وَلَدِهَا مِنْ زَنَا وفيه بُعْدٌ لِمَا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ الْعَارِ وَأَنَّهُ لَوْ وَلَدَتْ أُمُّهُ مِنْ زَنَا أَوْ زَوْجٍ مُغْسِرٍ أَوْ مَاتَ قَبْلَ عَقِّهِ اسْتَحَبَّ لِلْسَّيِّدِ أَنْ يُعَقَّ عَنْهُ وَلَيْسَ مُرَادًا اهـ. □ فَوَدَّ: (يُنَبِّغِي لِأَصْلِهِ) إلخ) خِلَافًا لِلنّهَايةِ.

□ فَوَدَّ (سَيِّئٍ): (بِشَائِينَ) وكالشائينِ شُبْعَانٍ مِنْ نَحْوِ بَدَنَةٍ اهـ. قُلُوبِي. □ فَوَدَّ: (وَيُسَوِّىَ تَسَاوِيَهُمَا) كذا في النّهاية والمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (على الأوجه) وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ والمُعْنَى وَخِلَافًا لِلنّهَايةِ والشّهَابِ الرَّمْلِيِّ. □ فَوَدَّ: (وإنما رَجَحْنَا هذا) أي كَوْنَهُ الحُنْثَى كَالْأُنْثَى. □ فَوَدَّ: (عنه) أي الحُنْثَى. □ فَوَدَّ: (فَيُنَبِّغِي حَمْلَهُ إلخ) لا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْحَمْلَ يَتَوَقَّفُ عَلَى مُغَايَرَةِ الْأَفْضَلِ لِلْأَكْمَلِ. □ فَوَدَّ: (لأنّا لم نَتَحَقَّقْ سَبَبَ هذه المُخالفة) لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ مِنْ لَازِمِ تَسْلِيمِ أَنَّ الْأَفْضَلَ ذَلِكَ الْحُكْمُ بِأَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ خَالَفَ الْأَفْضَلَ وَيَكْفِي فِي صِحَّةِ ذَلِكَ الْحُكْمِ مُخَالَفَةُ مَا حَكَمَ بِأَنَّهُ الْأَفْضَلُ لِلْإِحْتِيَاظِ إِذَا مُخَالَفَةُ الْإِحْتِيَاظِ الْمَطْلُوبُ أَمْرٌ مَفْضُولٌ بِلَا شُبْهَةٍ وَمِنْ هُنَا يَتَّضِعُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ وَلَيْتَ شِغْرِي كَيْفَ يَجْتَمِعُ أَنَّهُ الْأَفْضَلُ وَأَنَّ مُخَالَفَةَ لَمْ يُخَالَفِ الْأَفْضَلَ كَمَا هُوَ حَاصِلٌ كَلَامِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. سم. □ فَوَدَّ: (لِلخَبَرِ إلخ) عبارة النّهاية والمُعْنَى لِحَبْرِ عَائِشَةَ (أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَعُقَّ عَنِ الْغُلَامِ بِشَائِينَ مُتَكَافِئَتَيْنِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ بِشَاةٍ)

□ فَوَدَّ: (لأنّا لم نَتَحَقَّقْ سَبَبَ هذه المُخالفة) لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ مِنْ لَازِمِ تَسْلِيمِ أَنَّ الْأَفْضَلَ ذَلِكَ الْحُكْمُ أَنَّ مَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ خَالَفَ الْأَفْضَلَ وَيَكْفِي فِي صِحَّةِ ذَلِكَ الْحُكْمِ مُخَالَفَةُ مَا حَكَمَ بِأَنَّهُ الْأَفْضَلُ لِلْإِحْتِيَاظِ إِذَا مُخَالَفَةُ الْإِحْتِيَاظِ أَمْرٌ مَفْضُولٌ بِلَا شُبْهَةٍ وَمِنْ هُنَا يَتَّضِعُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ وَلَيْتَ شِغْرِي كَيْفَ يَجْتَمِعُ أَنَّهُ الْأَفْضَلُ وَأَنَّ مُخَالَفَةَ لَمْ يُخَالَفِ الْأَفْضَلَ كَمَا هُوَ حَاصِلٌ كَلَامِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

ولكونها فداءً عن النفس أشبهت الدية في كون الأنثى على التصف من الذكر وتجزئ شاة أو شوك من إبل أو بقرة عن الذكر لأنه ﷺ عَقَّ عن كل من الحسنين رضي الله عنهما بشاة وأثر الشاة تبركا بلفظ الوارد وإلا فالأفضل هنا نظير ما مر من سبع شياه ثم الإبل ثم البقر ثم الضأن ثم المعز ثم شوك في بدنة ثم بقرة (وسنّها) وجنسها (وسلامتها) عن العيوب والنّية (والأكل والتصدق) والإهداء والأدحار وقدر المأكول وامتناع نجو البيع وغير ذلك مما مر (كالأضحية) لأنها شبيهة بها في التذّب (و) لكونها فداءً عن النفس قد تفرّقها في أحكام قليلة جدًا منها أن ما يُهدى منها للغني يملكه ويتصرف فيه بما شاء لأنها ليست ضيافة عامة بخلاف الأضحية ومنها أنه (يُسَنّ طبخها) لأنه الشئ كما رواه البيهقي عن عائشة نعم، الأفضل إعطاء رجلها أي إلى أصل الفخذ فيما يظهر والأفضل اليمين كما هو ظاهر أيضًا للقابلية نيقة للخبر الصحيح به هذا إن لم تُنذَر وإلا وجب التصدق ببعضها نيقة كما بحثه الأزرعي نظير ما مر في الأضحية وقضية التنظير وجوب التصدق بكلها نيقة فإن لم تُنقل به فليجب بكلها مطبوخة فلم يصح ما بحثه ثم رأيت الزركشي قال الظاهر أنه يجب التصدق بلحمها نيقة كالأضحية وشيخنا نظر فيه ثم قال بل الظاهر أنه يسلك بها مسلكها بدون التذّر اهـ. فأما التنظير في كلام الزركشي فهو مُحْتَمَلٌ وأما ما قاله الشيخ فإن أراد بمسلكها مسلك الأضحية الغير المنذورة كأن عيّن بحث الأزرعي وقد علّمت رده.....

رواه الترمذي وقال حسن صحيح اهـ. □ فوّ: (ولكونها) إلى قوله هذا إن لم تُنذَر في المُعْنَى إلا قوله وأثر إلى فالأفضل وقوله أي إلى للقابلية. □ فوّ: (ولكونها إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِأَشْبَهَتْ. □ فوّ: (وتجزئ) إلى قوله هذا إن لم تُنذَر في النهاية. □ فوّ: (وأثر) أي المُصَنَّف. □ فوّ: (نظير ما مر) هو برّفع (نظير) خبرًا عَنِ الْأَفْضَلِ اهـ. رَشِيدِي. □ فوّ: (من سبع شياه إلخ) هل هو مخصوص بالذكر أم لا وظاهر الإطلاق الثاني. □ فوّ: (ثم الإبل ثم البقر) ولو ذَبَحَ بَقَرَةً أو بَدَنَةً عن سَبْعَةٍ أو لا جاز وكذا لو اشترك فيها جماعة سواء أراد كلهم العقيقة أو بعضهم ذلك وبعضهم اللحم نهاية ومُعْنَى. □ فوّ: (وغير ذلك) أي من الأفضل منها وتعيّنها إذا عيّنت مُعْنَى ونهاية. □ فوّ: (ولكونها) أي العقيقة وقوله قد تفرّقها أي الأضحية اهـ. ع ش وكان الأولى للشارح أن يقول وفي كونه فداءً عن النفس وتفرّقها إلخ. □ فوّ: (اليمين) الأولى اليمنى كما في النهاية. □ فوّ: (للقابلية إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِعْطَاءِ (وقوله هذا) أي سَنَ طَبْخُهَا. □ فوّ: (ولأوجب التصدق إلخ) وفاقًا لظاهر النهاية عبارته ولو كانت أي العقيقة منذورة فالظاهر كما قاله الشيخ أنه يسلك بها أي العقيقة المنذورة مسلكها أي العقيقة أي فلا يجب التصدق بجميع لحمها نيقة اهـ. بزيادة تفسير الضمائر الثلاثة عن ع ش وقوله فلا يجب التصدق إلخ قال ع ش ظاهر في أنه يجب التصدق ببعضها نيقة بخلاف باقيها اهـ. □ فوّ: (مطبوخة) أي تذبا أخذًا من السؤال والجواب الآتين في كلامه. □ فوّ: (بلحمها إلخ) أي بكُلِّه كما يُفِيدُهُ قوله الآتي وبه يتأيد إلخ.

أمر مسلك العقيقة الغير المنذورة لم يُفدَ النَّذْرُ شيئاً فالأوجه ما ذكرته لأنها تَمَيَّزَتْ عن الأضحية بإجزاء المطبوخة وإن شَارَكْنَهَا في وجوب التَّصَدُّقِ ببعض النَّذْرُ لا بُدَّ له من تأثير وهو إنما يظهر في وجوب التَّصَدُّقِ بالكلِّ فإن قُلْتُ لِمَ أَثَّرَ في هذا دون وجوب كونه نيئاً قُلْتُ؛ لأنَّ هذا وُصِفَ تابع لا يترتب عليه كبيرُ أمرٍ بخلافِ التَّصَدُّقِ بالكلِّ فَاكْتَفَى به ثم رأيت المسألة في المجموع وعبارة وتُعَيَّنُ الشَّاةُ إذا عُيِّنَتْ للعقيقة كما ذكرنا في الأضحية سواء لا فرق بينهما انتهت فأفاد أنَّ التَّعَيَّنَ هنا يحصلُ بالنَّذرِ والجعلِ ونحوه هذه عقيقة وأنه يجري هنا جميع أحكام الواجبة ثم ومنه التَّصَدُّقُ بالجميع بل وإنه يجب كونه نيئاً وبه يتأيد ما مرَّ عن الزركشي وينتفي التَّنْظِيرُ فيه وإرسالها مع مَرَقِها على وجه التَّصَدُّقِ للفقراء أفضل من دُعائهم إليها والأفضل ذبحها عند طُلُوعِ الشَّمْسِ وأن يقولَ عند ذبحها بسم الله والله أكبر اللهم لك وإليك اللهم هذه عقيقة فلان لخبر البيهقي به وأن يطبخها بخلٍ وتغاولاً

¶ فَوَدَّ: (أو مسلك العقيقة الخ) جرى على هذا النهاية كما مرَّ وكذا جرى عليه المعنى وأشار إلى منع قول الشارح لم يقد التذرع بجعل وجه الشبه سن الطبخ عبارة.

(تنبيه): ظاهر كلامهم أنه يسن طبخها ولو كانت منذورة وهو كذلك كما قاله شيخنا وإن بحث الزركشي أنه يجب التصدق بلحمها نيئاً اهـ. وظاهره كما ترى أنها كالأضحية المنذورة في وجوب التصدق بالجميع وكالعقيقة المسنونة في سن الطبخ فوافق قول الشارح فالأوجه الخ. ¶ فَوَدَّ: (ما ذكرته) وهو قوله فليجب بكلها مطبوخة. ¶ فَوَدَّ: (عن الأضحية) أي المنذوبة. ¶ فَوَدَّ: (لم أثر) أي التذرع في هذا أي في وجوب التصدق بالكل. ¶ فَوَدَّ: (لأن هذا) أي كونه نيئاً. ¶ فَوَدَّ: (وتعين الشاة الخ) مبتدأ وقوله كما ذكرنا الخ خبره وقوله سواء خبر مبتدأ محذوف أي هما متساويان والجمله تأكيد لما قبلها وقوله لا فرق بينهما تأكيد ثانٍ لذلك أو خبر ثانٍ للمبتدأ المحذوف. ¶ فَوَدَّ: (فأفاد) الأولى الثاني.

¶ فَوَدَّ: (ومنه) أي الجميع. ¶ فَوَدَّ: (بل وأنه يجب كونه نيئاً) قد يقال إنه مستثنى عليم استثناءه بإطلاقهم سن طبخ العقيقة كما عليم استثناء وقت الأضحية بإطلاقهم دخول وقت العقيقة بتمام انفصال المولود فالأوجه ما ذكره أولاً من وجوب التصدق بالجميع مطبوخة كما اقتصر على ش والبيهقي على حكايته عنه ولم يذكر ما مال إليه ثانياً هنا من وجوب التصدق بالجميع نيئاً. ¶ فَوَدَّ: (وإرسالها) إلى قوله وظاهر كلام الخ في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله عند طلوع الشمس وقوله كما مرَّ إلى ولا تحسب.

¶ فَوَدَّ: (وإرسالها) أي العقيقة مطبوخة اهـ. معني. ¶ فَوَدَّ: (أفضل الخ) ولا بأس ببناء قوم إليها اهـ. معني. ¶ فَوَدَّ: (لك) عبارة النهاية والمعني منك اهـ. ¶ فَوَدَّ: (واليك) أي ينتهي فعلي إليك لا يتجاوزك إلى غيرك اهـ. ع ش. ¶ فَوَدَّ: (اللهم هذه عقيقة الخ) يؤخذ منه أنه لو قال في الأضحية المنذوبة بسم الله والله أكبر اللهم وإليك هذه أضحيتي لا تصير بهذا واجبة وهو قريب فراجع اهـ. غ ش. ¶ فَوَدَّ: (وأن يطبخها بخلٍ وتغاولاً) ولا يكره طبخها بحامض معني وعميرة قال السيّد عمر وفي النهاية ويكره بالحامض

بخلوة أخلاق الولد (ولا يُكسر عظم) تفاؤلاً بسلامة أعضائه المولود فإن فعل لم يُكره لِكَنه خلاف الأولى (وأن تُذبح يوم سابع ولادته) فيحسب يوماً كما مر في الختان مع الفرق بينهما ولا تُحسب الليلة بل اليوم الذي يليها (و) أن (يُسمى فيه) للخبر الصحيح بهما وإن مات قبله بل تُسن تسمية سقطت نُفخت فيه الروح فإن لم يعلم أذكر أو أنثى سُمي بما يصلح لهما كهندي وطلحة ووردت أخبار صحيحة بتسميته يوم الولادة وحملها البخاري على من لم يرد العقب يوم السابع وظاهر كلام أئمتنا نذبحها يومه وإن لم يرد العقب وكانهم رأوا أن إخباره صَح وفيه ما فيه، يُسن تحسين الأسماء وأحبها عبد الله وعبد الرحمن ولا يُكره اسم نبي أو ملك بل جاء في التسمية بمحمد فضائل عليه ومن ثم قال الشافعي.....

اه. وفي أصل الروضة ولو طبخ بحامض ففي كراهته وجهان أصحهما لا يُكره اه. فلعل لا ساقطة من النهاية اه.

□ قول (سن): (ولا يُكسر عظم) أي يُسن ذلك ما أمكنه بل يقطع كل عظم من مفصله اه. معني.
□ قوله: (لكنه خلاف الأولى) والأقرب كما قاله الشيخ أنه لو عَق عنه بشبع بدنة وتأتى قسمتها بغير كسر تعلّق استحباب ترك الكسر بالجميع إذ ما من جزء إلا وللعقيقة فيه حصّة نهاية ومعني. □ قوله: (مع الفرق بينهما) وهو ضعفه وعدم تحمله للختن اه. ع ش.

□ قول (سن): (ويُسمى فيه) ويتبعني أن التسمية حق من له عليه الولاية من الأب وإن لم تجب عليه نفقته لفقره ثم الجد ويتبعني أيضاً أن تكون التسمية قبل العقب كما قد يؤخذ من قوله السابق ويقول عند ذبحها بسم الله إلخ اه. ع ش. □ قوله: (وإن مات قبله) ظاهره أنه يُسمى في السابع وإن مات قبله فتؤخر التسمية للسابع ويحتمل أنه غاية في أصل التسمية لا بقيد كونها في السابع فليراجع اه. رشيدي عبارة المعني ولو مات قبل التسمية استحَب تسميته بل يُسن تسمية السقط اه. وهذا الصنيع كالصريح فيما ذكره آخرًا. □ قوله: (ووردت إلخ) عبارة المعني ولا بأس بتسميته قبله وذكر المصنف في أذكاره أن السنة تسميته يوم السابع أو يوم الولادة واستدل لكل منهما بأخبار صحيحة وحمل البخاري أخبار يوم الولادة على من لم يرد العقب وأخبار يوم السابع على من أراده قال ابن حجر شارحه وهو جمّع لطيف لم أره لغيره اه. □ قوله: (وحملها البخاري إلخ) هذا الحمل حسن كما قاله بعض المتأخرين سم اه. بجزمي. □ قوله: (وكانهم) أي أئمتنا. □ قوله: (أن إخباره) أي نذبحها يوم السابع. □ قوله: (ويسن) إلى قوله ومن ثم قال في النهاية والمعني. □ قوله: (ويسن تحسين الأسماء) لخبر «إنكم تَدْعُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِكُمْ فَحَسِّنُوا أَسْمَاءَكُمْ» اه. معني. □ قوله: (ثم عبد الرحمن) كذا في النهاية بثم وعبر المعني بالواو. □ قوله: (اسم نبي أو ملك) ويس وطه خلافاً لِمَالِك اه. معني. □ قوله: (بل جاء في التسمية بمحمد فضائل إلخ) وفي كتاب الخصائص لابن سبيع عن ابن عباس أنه إذا كان يوم القيامة نادى مُناد ألا ليقيم من اسمه محمد فليدخل الجنة كرامةً لِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ وفي مُسنَد الحارث بن أبي سلمة أن النبي ﷺ قال: «من كان له ثلاثة من الولد ولم يُسم أحدهم بمحمد فقد جهل» قال مالك سمعت أهل

في تسمية ولده مُحَمَّدًا سَمِيئُهُ بِأَحَبِّ الْأَسْمَاءِ إِلَيَّ وَكَأَنَّ بَعْضَهُمْ أَخَذَ مِنْهُ قَوْلُهُ مَعْنَى خَيْرِ مُسْلِمٍ «أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ» إِنَّهَا أَحَبُّهُ مَخْصُوصَةٌ لَا مُطْلَقَةٌ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُسَمُّونَ عَبْدَ الدَّارِ وَعَبْدَ الْعُرَى فَكَانَتْ قِيلَ لَهُمْ أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ الْمُضَافَةُ لِلْعُبُودِيَّةِ هَذَا لَا مُطْلَقًا لِأَنَّ أَحَبَّهَا إِلَيْهِ كَذَلِكَ مُحَمَّدٌ وَأَحْمَدُ إِذْ لَا يَخْتَارُ لِنَبِيِّهِ ﷺ إِلَّا الْأَفْضَلُ أَه. وَهُوَ تَأْوِيلٌ بَعِيدٌ مُخَالِفٌ لِمَا دَرَجُوا عَلَيْهِ وَمَا عَلَّلَ بِهِ لَا يُنْتِجُ لَهُ مَا قَالَهُ؛ لِأَنَّ مِنْ أَسْمَائِهِ ﷺ عَبْدُ اللَّهِ كَمَا فِي سُورَةِ الْجِنِّ وَلِأَنَّ الْمَفْضُولَ قَدْ يُؤْتَى لِجُحْكَمَةٍ هِيَ هُنَا الْإِشَارَةُ إِلَيَّ حَيَازَتُهُ لِمَقَامِ الْحَمْدِ وَمُوَافَقَتُهُ لِلْمَحْمُودِ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى كَمَا مَرَّ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ سَمِيَ وَلَدَهُ إِبْرَاهِيمَ دُونَ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَرْبَعَةِ لِأَحْيَاءِ اسْمِ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ عُدُولَهُ عَنِ الْأَفْضَلِ لِلْكُنْيَةِ لَا تَقْتَضِي أَنَّ مَا عُدِلَ إِلَيْهِ هُوَ الْأَفْضَلُ مُطْلَقًا وَمَعْنَى كَوْنِهِ أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَيْهِ أَيْ بَعْدَ ذَيْنِكَ فَتَأَمَّلْهُ وَلَا تَغْتَرَّ بِمَنْ اعْتَمَدَهُ غَيْرُ مُبَالٍ لِمُخَالَفَتِهِ لِصَرِيحِ كَلَامِهِمْ وَيُكْرَهُ قَبِيحُ كَيْشَاهِبٍ وَحَرْبٍ وَمُرَّةٍ وَمَا يُتَطَيَّرُ بِنَفْيِهِ كَيْسَارٍ وَنَافِعٍ وَبَرَكَةٍ وَمُبَارِكٍ وَيَحْرُومُ مَلِكُ الْمُلُوكِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَذَا.....

الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ مَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ فِيهِمْ اسْمُ مُحَمَّدٍ إِلَّا رَزَقُوا رِزْقَ خَيْرٍ، قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونُوا عَرَفُوا ذَلِكَ بِالتَّجَرُّبَةِ أَوْ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ أَثَرٌ أَه. مُغْنَى. قَوْلُهُ: (فِي تَسْمِيَةِ الْخ) أَيْ سَبَبُهَا.

قَوْلُهُ: (وَكَأَنَّ) بِشَدِّ التَّوْنِ. قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (مَعْنَى خَيْرِ الْخ) مَقُولُ الْبَعْضِ. قَوْلُهُ: (الْمُضَافَةُ) أَيْ الْمُنْسُوبَةُ. قَوْلُهُ: (لَا مُطْلَقًا) أَيْ لَا مُطْلَقَ الْأَسْمَاءِ مُضَافَةً إِلَى الْعُبُودِيَّةِ أَمْ لَا. قَوْلُهُ: (إِلَيْهِ) أَيْ اللَّهُ تَعَالَى. وَقَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيْ أَجَنِّيَّةٌ مُطْلَقَةٌ. قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيْ قَوْلُ الْبَعْضِ.

قَوْلُهُ: (لِمَا دَرَجُوا إِلَيْهِ) أَيْ مِنْ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ مُطْلَقًا. قَوْلُهُ: (وَمَا عَلَّلَ بِهِ) أَيْ قَوْلُهُ: لِأَنَّ أَحَبَّهَا إِلَيْهِ الْخ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ مِنْ أَسْمَائِهِ) رَدٌّ لِقَوْلِ الْبَعْضِ لِأَنَّ أَحَبَّهَا الْخ. وَقَوْلُهُ: (وَلِأَنَّ الْمَفْضُولَ الْخ) رَدٌّ لِقَوْلِهِ: إِذْ لَا يَخْتَارُ الْخ. قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ) أَيْ التَّغْلِيلُ الثَّانِي. قَوْلُهُ: (مِنْ تِلْكَ الْأَرْبَعَةِ) أَيْ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدٌ وَأَحْمَدُ وَلَا حُجَّةَ أَيْ لِلْبَعْضِ. قَوْلُهُ: (وَمَعْنَى كَوْنِهِ) أَيْ مُحَمَّدٌ مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ أَيْ بَعْدَ الْخ وَكَانَ الْأَوَّلَى التَّثْرِيغَ. قَوْلُهُ: (إِلَيْهِ) أَيْ الشَّافِعِيُّ. قَوْلُهُ: (أَيْ بَعْدَ ذَيْنِكَ) أَيْ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ. قَوْلُهُ: (فَتَأَمَّلْهُ) وَيُظْهَرُ أَنَّ كَلَامَ الشَّافِعِيِّ الْمَذْكُورَ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ الْإِطْلَاقِ وَمَنْشُؤُهُ كَمَا لَمْ يَحْبِثْ لَهُ ﷺ. قَوْلُهُ: (بِمَنْ اعْتَمَدَهُ) أَيْ قَوْلُ الْبَعْضِ. قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (قَالَ الْأَذْرَعِيُّ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا سَأَنَبَهُ عَلَيْهِ وَإِلَى قَوْلِهِ: أَه. فِي الْمَغْنَى إِلَّا مَا سَأَنَبَهُ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ قَبِيحُ) أَيْ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَيُسَنُّ أَنْ تُغَيَّرَ الْأَسْمَاءُ الْقَبِيحَةُ وَمَا يُتَطَيَّرُ بِنَفْيِهِ مُغْنَى وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ.

قَوْلُهُ: (وَيَحْرُومُ مَلِكُ الْمُلُوكِ) وَشَاهَانُ شَاهٍ وَمَعْنَاهُ مَلِكُ الْأَمْثَلِكِ مُغْنَى وَزِيَادِي وَالْأَوَّلَى مَلِكُ الْمُلُوكِ.

قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ قَبِيحُ كَيْشَاهِبٍ وَحَرْبٍ وَمُرَّةٍ الْخ) فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ، وَالتَّسْمِيَةُ بَسِئٌ النَّاسِ أَوْ الْعُلَمَاءِ وَنَحْوَهُ أَشَدُّ كَرَاهَةً وَقَدْ مَنَعَهُ الْعُلَمَاءُ بِمَلِكِ الْمُلُوكِ وَشَاهَانُ شَاهٍ أَه.

عبدُ النَّبِيِّ أو الكُفْبَةِ أو الدَّارِ أو عَلِيٍّ أو الحُسَيْنِ لإيهامِ التَّشْرِيكِ ومنه يُؤْخَذُ حرمةُ التَّسْمِيَةِ بجارِ الله ورفيقِ الله ونحوهما لإيهاميه المحذورُ أيضًا وحرمةُ قولِ بعضِ العامة إذا حَمَلَ ثَقِيلًا الجُمْلَةُ على الله قال الأذَرعِيُّ نَفْلًا عن بعضِ الأصحابِ ومثله قاضي القضاة وأَفْطَحَ منه حاكمُ الحُكَّامِ اهـ. وما ذكره عن بعضِ الأصحابِ يَزِدُّه تجويزُ القاضي أبي الطَّيِّبِ الأوَّلِ واستدلَّاهُ بتجويزِهِم الثاني لكن فيه نَظَرٌ بالتَّسْبِيَةِ للأوَّلِ بل الذي عليه الماوَزِدِيُّ وغيرُهُ تَحْرِيمُهُ وزعم القاضي أَنَّ المُرادَ مَلِكُ مُلُوكِ الأَرْضِ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ صَرِيحٌ في خلافه وأما الثاني فحِلُّهُ مُحْتَمَلٌ ثُمَّ أَطْبَقَ العُلَمَاءُ وغيرُهُم عليه ويُفَرَّقُ بَأَنَّ هذا أَشْهَرُ في المخلوقين فقط بخلاف الأوَّلِ وحاكِمُ الحُكَّامِ يتردَّدُ النَّظَرُ فيه والحَاقَةُ بقاضي القضاة فيما ذكرناه أَقْرَبُ ولا نُسَلِّمُ أَنَّ أَفْطَحَ يَتَّهَمُ إِن سَلِمَتْ تَقْتَضِي تَحْرِيمَهُ لِأَنَّهُ مع ذلك مُحْتَمَلٌ لا صَرِيحٌ بخلافِ مَلِكِ المُلُوكِ وَلَمَّا تَسَمَّى به وزيرٌ كان الماوَزِدِيُّ أَقْرَبَ النَّاسِ عِنْدَهُ فَاسْتَفْتَى عَنْهُ فَأَتَى بِحَرَمَتِهِ ثُمَّ هَجَرَهُ فَسَأَلَ عَنْهُ وَزَادَ فِي تَقْرِيهِهِ وَقَالَ لو كان يُحَابِي أَحَدًا لَحَابَانِي وَقَالَ الحَلِيمِيُّ قالَ الحَاكِمُ في حَدِيثٍ «لا تقولوا الطَّيِّبُ وقولوا الرَّفِيقُ».....

قوله: (عبدُ النَّبِيِّ) خِلَافًا لِلنَّهْيِ والمُعْنَى حَيْثُ قَالَا وَاللَّفْظُ لِلأَوَّلِ وكذا عبدُ الكُفْبَةِ أو النَّارِ إلخ ومثله عبدُ النَّبِيِّ أي أو عبدُ الرَّسُولِ على ما قاله الأكثرون والأوجهُ جَوَازُهُ أي مع الكراهَةِ لا سِيَّما عندَ إِرَادَةِ التَّسْبِيَةِ لَهُ ﷺ اهـ. بزيادةُ تَفْسِيرٍ في مَوْضِعَيْنِ مِنْ ع. ش.

قوله: (ومنه يُؤْخَذُ) أي مِنَ التَّغْلِيلِ. قوله: (لإيهاميه) أي نَحْوُهُمَا. قوله: (لإيهاميه المحذور) أي التَّشْرِيكِ اهـ. ع. ش. قوله: (وَحُرْمَةُ قولِ بعضِ العامة إلخ) أي وإن لم يَقْصِدِ المعْنَى المُسْتَحِيلَ على الله تعالى لإيهاميه إِيَّاه اهـ. ع. ش. قوله: (عن بعضِ الأصحابِ) عبارةُ الْمُعْنَى عَنْ القاضي أبي الطَّيِّبِ اهـ. وهي مُخَالَفَةٌ لِمَا يَأْتِي في الشَّرْحِ فَلْيَرَأَجِعْ. قوله: (ومثله) أي مَلِكُ المُلُوكِ في الحُرْمَةِ.

قوله: (وَأَفْطَحَ إلخ) هذا مِنْ جُمْلَةِ المُنْقُولِ. قوله: (منهُ) أي مِنْ مَلِكِ المُلُوكِ. قوله: (الأوَّلُ) أي مَلِكُ المُلُوكِ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. قوله: (واستدلَّاهُ إلخ) هذا هو مَحَطُّ الرَّدِّ. قوله: (الثاني) أي قاضي القضاة. قوله: (فيه نَظَرٌ) أي في الرَّدِّ أو فيما اخْتارَهُ القاضي. قوله: (وأما الثاني) أي قاضي القضاة سَيِّدُ عَمَرَ. قوله: (فَحِلُّهُ مُحْتَمَلٌ إلخ) الْمُعْتَمَدُ الكراهَةُ زيادِيٌّ اهـ. بُجَيْرِمِيٌّ. قوله: (عليه) أي جَوَازُ الثاني. قوله: (أَقْرَبُ) وفي البُجَيْرِمِيِّ عَنْ الزِّيَادِيِّ اَعْتِمَادُ أَنَّهُ كَمَلِكِ الأَمْلَاقِ حَرَامٌ اهـ. وكذا أَقَرَّ الْمُعْنَى الأذَرعِيُّ في حُرْمَةِ كُلِّ مِنْ قاضي القضاة وحاكِمِ الحُكَّامِ كما مرَّ. قوله: (تَسَمَّى بِهِ) أي بِمَلِكِ المُلُوكِ. قوله: (فاستَفْتَى) أي الوزيرُ عَنْهُ أي الماوَزِدِيُّ. قوله: (ثُمَّ هَجَرَهُ) أي الماوَزِدِيُّ الوزيرُ فَسَأَلَ أي الوزيرُ عَنْهُ أي الماوَزِدِيُّ وَزَادَ أي الوزيرُ في تَقْرِيهِهِ أي الماوَزِدِيُّ وَقَالَ أي الوزيرُ لو كان أي الماوَزِدِيُّ يُحَابِي أي يَمِيلُ. قوله: (وقال الحَلِيمِيُّ) إلى قولِهِ اهـ. في الْمُعْنَى. قوله: (وفي حَدِيثٍ) بالتَّوْنِينِ خَبَرَهُ مُقَدِّمٌ لِقَوْلِهِ لا تقولوا إلخ مُرادًا به لَفْظُهُ.

فإنما الطَّيِّبُ الله» ووجهه بآته رَفِيقٌ بالعليلِ والطَّيِّبُ العالمُ بحقيقة الدَّاءِ والدَّواءِ والقادرُ على الشِّفاءِ اهـ. والأوجه جلّه إلا أن صَحَّ الحديثُ الذي ذكره بل مع صحته لا يَتَعَدُّ أَنَّ التَّهْيِ لِلتَّنْزِيهِ لِتَجْوِيزِهِمُ التَّسْمِيَةَ والوصفَ بغيرِ لفظِ الله والرَّحْمَنِ بل ظاهرُ هذا عدمُ الكراهةِ أيضًا فَإِنْ سَلِمَتْ أَطْرَدَتْ فِي كُلِّ مَا أَشْبَهَ الطَّيِّبُ فِي أَنَّهُ لَا يَتَّبَادَرُ مِنْهُ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ وَلَا بِأَسَ بِاللَّقَبِ الْحَسَنِ إِلَّا مَا تَوَسَّعَ فِيهِ النَّاسُ حَتَّى سَمَوْا السَّفَلَةَ بِفُلَانِ الدِّينِ وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ لَأَنَّهَا الْقُصَّةُ الَّتِي لَا تُسَاغُ وَيُكْرَهُ كَرَاهَةُ شَدِيدَةٍ نَحْوُ سِتِّ النَّاسِ أَوْ الْعَرَبِ أَوْ الْقَضَاةِ أَوْ الْعُلَمَاءِ لِأَنَّهُ مِنْ أَقْبَحِ الْكُذِبِ وَلَا تُعْرَفُ السُّتُّ إِلَّا فِي الْعَدَدِ وَمُرَادُهُمْ سَيِّدَةٌ وَيَحْرُمُ التَّكْنِي بِأَبِي الْقَاسِمِ.....

☐ فَوَدَّ: (فإنما الطَّيِّبُ اللَّهُ) قَضِيَّةٌ هَذَا جَوَازُ إِطْلَاقِ الطَّيِّبِ عَلَى اللَّهِ اهـ. سم. ☐ فَوَدَّ: (وَوَجَّهَهُ) أَي وَجَّهَ الْحَلِيمِيُّ ذَلِكَ الْحَدِيثَ وَقَوْلُهُ بِأَنَّهُ أَيِ الشَّخْصِ الْمُعَالِجِ لِلْمَرِيضِ وَقَوْلُهُ وَالطَّيِّبُ الْعَالِمُ الْخ مُتَبَدِّأً وَخَبِرَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنَّمَا سُمِّيَ الرَّفِيقُ لِأَنَّهُ يَزْفُقُ بِالْعَلِيلِ وَأَمَّا الطَّيِّبُ فَهُوَ الْعَالِمُ الْخ وَلَيْسَتْ هَذِهِ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى اهـ. ☐ فَوَدَّ: (لِتَجْوِيزِهِمُ التَّسْمِيَةَ الْخ) فِي تَفْسِيرِ الْفَرْطِيِّ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَسَلَّمُ الْأَمْثِلَ الْمُتَمِيمَ﴾ [الحشر: ٢٣] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَخْرَجَ اللَّهُ تَعَالَى أَهْلَ التَّوْحِيدِ مِنَ النَّارِ وَأَوَّلَ مَنْ يَخْرُجُ مَنْ وَافَقَ اسْمُهُ اسْمَ نَبِيِّ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ مَنْ وَافَقَ اسْمُهُ اسْمَ نَبِيٍّ قَالَ أَنْتُمْ الْمُسْلِمُونَ وَأَنَا السَّلَامُ وَأَنْتُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَنَا الْمُؤْمِنُ فَيُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ بِبَرَكَةِ هَذَيْنِ الْإِسْمَيْنِ اهـ. مُغْنِي. ☐ فَوَدَّ: (فَلِأَن سَلِمَتْ) أَي كَرَاهَةُ الطَّيِّبِ. ☐ فَوَدَّ: (وَلَا بِأَسَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَنَّ الْحُرْمَةَ) فِي الْمُغْنِي وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) إِلَى (وَيُكْرَهُ) وَقَوْلُهُ: (وَلَا يُعْرَفُ) إِلَى (وَيَحْرُمُ). ☐ فَوَدَّ: (بِاللَّقَبِ الْحَسَنِ) وَيَحْرُمُ تَلْقِيْبُ الشَّخْصِ بِمَا يُكْرَهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ كَالْأَعْمَشِ وَالْأَعْمَشُ وَيَجُوزُ ذِكْرُهُ بِنِيَّةِ التَّعْرِيفِ لِمَنْ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا بِهِ اهـ. مُغْنِي.

☐ فَوَدَّ: (حَتَّى سَمَوْا) أَي لَقَّبُوا اهـ. مُغْنِي. ☐ فَوَدَّ: (بِفُلَانِ الدِّينِ) أَي كَضِيَاءِ الدِّينِ وَعَلَاءِ الدِّينِ فَيُكْرَهُ اهـ. ع ش. ☐ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي مِنْ أَجْلِ قُبْحِ ذَلِكَ التَّلْقِيْبِ. ☐ فَوَدَّ: (لَأَنَّهَا) أَي تَسْمِيَةَ السَّفَلَةِ وَتَلْقِيْبَهُمْ بِنَحْوِ مُغْنِي الدِّينِ مِنَ الْأَقْبَابِ الْعَلِيَّةِ. ☐ فَوَدَّ: (نَحْوُ سِتِّ النَّاسِ الْخ) بَلْ يَتَّبِعِي كَرَاهَةُ بَنَحْوِ عَرَبٍ وَنَاسٍ وَقَضَاةٍ وَعُلَمَاءٍ بِدُونِ سِتِّ اهـ. ع ش. ☐ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ مِنْ أَقْبَحِ الْكُذِبِ) وَلَمْ يُحْرَمْ لِأَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ بِهِ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيُّ اهـ. ع ش.

☐ فَوَدَّ: (وَلَا يُعْرَفُ السُّتُّ الْخ) فِي الْقَامُوسِ وَسَيِّئٌ لِلْمَرْأَةِ أَي يَأْسَتْ جِهَاتِي أَوْ لَحْنٌ وَالصَّوَابُ سَيِّدَتِي أَنْتَهَى اهـ. سم. ☐ فَوَدَّ: (وَمُرَادُهُمْ) أَي الْعَوَالِمُ اهـ. مُغْنِي. ☐ فَوَدَّ: (وَيَحْرُمُ التَّكْنِي بِأَبِي الْقَاسِمِ الْخ) وَيُسْنُ أَنْ يُكْنَى أَهْلُ الْفَضْلِ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَلَدٌ وَلَا يُكْنَى كَافِرٌ، قَالَ فِي الرُّوضَةِ: وَلَا فَاسِقٌ وَلَا مُتَبَدِّعٌ لِأَنَّ الْكُنْيَةَ لِلتَّكْرِمَةِ وَلَيْسُوا مِنْ أَهْلِهَا بَلْ أَمَرْنَا بِالْإِعْلَاطِ عَلَيْهِمْ إِلَّا لِحَوَافِ فِتْنَةٍ مِنْ ذِكْرِهِ بِاسْمِهِ أَوْ تَعْرِيفِ وَيُسْنُ أَنْ يُكْنَى مَنْ لَهُ أَوْلَادٌ بِكَبِيرٍ أَوْ لِأَدِهِ أَوْ لَوْ أَنَّي وَلَا بِأَسَ بِتَكْنِيَةِ الصَّغِيرِ أَوْ لَوْ أَنَّي وَيُسْنُ لَوْلَدِ الشَّخْصِ وَتَلْمِيزِهِ وَغَلَامِهِ أَنْ لَا يُسَمِّيَهُ بِاسْمِهِ أَوْ لَوْ فِي الْمَكْتُوبِ، وَالْأَدَبُ أَنْ لَا يُكْنَى الشَّخْصُ نَفْسَهُ فِي

☐ فَوَدَّ: (فإنما الطَّيِّبُ اللَّهُ) قَضِيَّةٌ هَذَا جَوَازُ إِطْلَاقِ الطَّيِّبِ عَلَى اللَّهِ. ☐ فَوَدَّ: (وَلَا تُعْرَفُ السُّتُّ إِلَّا فِي الْعَدَدِ) فِي الْقَامُوسِ وَسَيِّئٌ لِلْمَرْأَةِ أَي يَأْسَتْ جِهَاتِي أَوْ لَحْنٌ، وَالصَّوَابُ سَيِّدَتِي اهـ.

مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ فِي الْخُطْبَةِ بِمَا فِيهِ مِمَّا يَنْبَغِي مَجِيئُهُ هُنَا وَأَنَّ الْحَرَمَةَ خَاصَّةٌ بِالْوَاضِعِ أَوَّلًا (و) أَنَّ (يَحْلِقُ رَأْسَهُ) كُلُّهُ وَلَوْ أُنْثَى فِيهِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ بِهِ وَفِيهِ مَنَافِعٌ طَيِّبَةٌ لَهُ وَيُكْرَهُ تَلْطِيطُهُ بِدَمٍ مِنَ الذَّبِيحَةِ لِأَنَّهُ فَعُلُ الْجَاهِلِيَّةِ وَكَانَ الْقِيَاسُ حَرَمَتَهُ لَوْلَا رِوَايَةٌ بِهِ صَحِيحَةٌ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَوْ ضَعِيفَةٌ كَمَا قَالَ غَيْرُهُ قَالَ بِهَا بَعْضُ الْمُجْتَهِدِينَ وَبَحَثُ الْحَرَمَةِ مُخَالَفٌ لِلْمَنْقُولِ فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ لَوْ لَمْ تَظْهَرْ لَهُ عِلَّةٌ فَكَيْفَ وَقَدْ ظَهَرَتْ وَيُكْرَهُ الْقَرْعُ وَهُوَ حَلْقُ بَعْضِ الرَّأْسِ مِنْ مَحَلٍّ أَوْ مَحَالٍّ خِلَافًا لِمَنْ فَرَّقَ وَاسْتَدَلَّ بِمَا لَا يَدُلُّ لَهُ وَيُسْنُّ لَطْخَهُ بِالْمَخْلُوقِ وَالزَّعْفَرَانِ وَأَنْ يَكُونَ الْحَلْقُ (بَعْدَ ذَبْحِهَا) كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْخَبَرُ وَنَازَعَ فِيهِ الْبُلْقِينِي بِمَا لَا يَصِحُّ وَغَايَةُ الْأَمْرِ أَنْ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَيْنِ (و) سُنُّ بَعْدَ الْحَلْقِ فِي الذَّكْرِ وَالْأُنْثَى أَنْ (يُتَصَدَّقَ بِزَنَتِهِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ فَاطِمَةَ أَنْ تَرِنَ شَعْرَ الْحَسَنِينِ عَلَيْهِمَا وَتَتَصَدَّقَ بِوَزْنِهِ فِضَّةً» وَالْحَقُّ بِهَا الذَّهَبُ بِالْأُولَى.....

كِتَابٍ أَوْ غَيْرِهِ إِلَّا إِنْ كَانَ لَا يُعْرَفُ بِغَيْرِهَا أَوْ كَانَتْ أَشْهَرُ مِنَ الْإِسْمِ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. □ فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ سَوَاءٍ كَانَ اسْمُهُ مُحَدَّدًا أَمْ لَا أَه. ع ش أَيِ وَسَوَاءٍ كَانَ فِي زَمَنِهِ ﷺ أَوْ بَعْدَهُ. □ فَوُدَّ: (إِنَّ الْحَرَمَةَ (إِلَخ) بَيَانٌ لِمَا يَنْبَغِي. □ فَوُدَّ: (كُلُّهُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَفِيهِ) إِلَى (وَيُكْرَهُ) وَقَوْلُهُ: (وَيَبْحَثُ الْحَرَمَةَ) إِلَى (وَيُكْرَهُ) وَقَوْلُهُ: (وَاسْتَدَلَّ) إِلَى (وَيُسْنُّ). □ فَوُدَّ: (كُلُّهُ) وَلَا يَكْفِي حَلْقُ بَعْضِ الرَّأْسِ وَلَا تَقْصِيرُ الشَّعْرِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بِرَأْسِهِ شَعْرٌ فَقَدْ اسْتَجَابَ بِإِمْرَارِ الْمَوْسَى عَلَيْهِ احْتِمَالٌ أَه. مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (فِيهِ) أَيِ الْيَوْمِ السَّابِعِ أَه. مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (طَبِئَةً) نِسْبَةً إِلَى الطَّبِّ. □ فَوُدَّ: (تَلْطِيطُهُ) أَيِ الرَّأْسِ أَه. ع ش. □ فَوُدَّ: (وَكَانَ الْقِيَاسُ (إِلَخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَإِنَّمَا لَمْ يَحْرُمْ لِرِوَايَاتٍ ضَعِيفَةٍ بِهِ قَالَ بِهَا بَعْضُ الْمُجْتَهِدِينَ أَه. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنَّمَا لَمْ يَحْرُمْ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَةً فَأَهْرِقُوا عَلَيْهِ دَمًا وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى» بَلْ قَالَ الْحَسَنُ وَقَتَادَةُ إِنَّهُ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ ثُمَّ يُعَسَّلُ لِهَذَا الْخَبَرِ أَه. □ فَوُدَّ: (لَوْلَا (إِلَخ) جَوَابُهُ مَا قَبْلَهُ. □ فَوُدَّ: (بِهِ) أَيِ بَطْلِبِ التَّلْطِيطِ. □ فَوُدَّ: (صَحِيحَةً) فَكَيْفَ كُرِّهَ أَه. سَم. □ فَوُدَّ: (كَمَا قَالَ) أَيِ ضَعْفِهَا. □ وَفَوُدَّ: (غَيْرُهُ) أَيِ غَيْرِ الْمَجْمُوعِ. □ وَفَوُدَّ: (قَالَ بِهَا (إِلَخ) صِفَةُ رِوَايَةٍ وَالضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ عَائِدٌ إِلَيْهَا. □ فَوُدَّ: (وَيَبْحَثُ الْحَرَمَةَ مُخَالَفٌ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ. □ فَوُدَّ: (لِلْمَنْقُولِ) أَيِ مِنْ عَدَمِ الْحَرَمَةِ الْمَارِّ فِي قَوْلِهِ: (وَيُكْرَهُ تَلْطِيطُهُ (إِلَخ)). □ فَوُدَّ: (عَلَيْهِ) أَيِ ذَلِكَ الْبَحْثِ. □ وَفَوُدَّ: (لَوْ لَمْ تَظْهَرْ لَهُ) أَيِ لِلْمَنْقُولِ. □ وَفَوُدَّ: (وَقَدْ ظَهَرَتْ) أَيِ الْعِلَّةُ وَهِيَ الرِّوَايَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ. □ فَوُدَّ: (وَيُكْرَهُ الْقَرْعُ) وَمِنَ الشَّوْشَةِ أَه. ع ش. □ فَوُدَّ: (خِلَافًا (إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهُوَ حَلْقُ بَعْضِ الرَّأْسِ مُطْلَقًا وَقِيلَ حَلْقُ مَوَاضِعَ مُتَفَرِّقَةٍ وَأَمَّا حَلْقُ جَمِيعِ الرَّأْسِ فَلَا بَأْسَ بِهِ لِمَنْ أَرَادَ التَّنَظُّفَ وَلَا بَتَرَكِهِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْهَبَ وَيُرْجِلَهُ وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَيُكْرَهُ لَهَا حَلْقُ رَأْسِهَا إِلَّا لِبَصْرَةٍ أَه. □ فَوُدَّ: (بِالْمَخْلُوقِ) هُوَ بِالْفَتْحِ صَرَبٌ مِنَ الطَّيِّبِ أَه. ع ش. □ فَوُدَّ: (فِيهِ) أَيِ تَقْدِيمِ الذَّبْحِ عَلَى الْحَلْقِ. □ فَوُدَّ: (لِلْخَبَرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (نَعَمْ) فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي.

ومن ثمَّ كان أفضل نعم، صَحَّ عن ابن عَبَّاسٍ سبعة من الشَّئَةِ في الصَّبِيِّ يومَ السَّابع وذكرَ منها
وَيُتَصَدَّقُ بِوَرْنٍ شَعْرِهِ ذَهَبًا أو فضَّةً وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ من الشَّئَةِ في حَكَمِ المَرْفُوعِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
ابْنُ عَبَّاسٍ أَحَدَهُ من قياسِ الأولى المذكورِ.
(فرغَ) ذكروا هنا في اللَّحِيَةِ ونحوها خِصَالًا مَكْرُوهَةً.....

قوله: (ومن ثمَّ كان) أي الذَّهَبُ أَفْضَلُ والخَبَرُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنِّهَا كَانَتْ هِيَ الْمُتَسَيِّرَةُ إِذْ ذَاكَ.
(تَنْبِيْهُ): مَنْ لَمْ يُفْعَلْ بِشَعْرِهِ مَا ذَكَرَهُ يَتَّبِعِي لَهُ كَمَا قَالَه الرَّزَّكَانِيُّ أَنْ يَفْعَلَهُ هُوَ بِهِ بَعْدَ بُلُوْغِهِ إِنْ كَانَ شَعْرُ
الْوِلَادَةِ بَاقِيًا وَلَا تَصَدَّقُ بِرَنَّتِهِ يَوْمَ الْحُلُقِ فَإِنْ لَمْ يَغْلَمْ احْتِنَاطًا وَأَخْرَجَ الْأَكْثَرُ اهـ. مُغْنِي عِبَارَةُ النَّهَائِيَةِ وَمِنْ
ثُمَّ كَانَ أَفْضَلُ فَأَوْفَى كَلَامِهِ لِلتَّوْبِيعِ لَا لِلتَّخْيِيرِ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ مَتَى يُدَيَّ بِالْأَغْلَظِ قِيلَ أَوْ كَانَتْ لِلتَّوْبِيعِ أَوْ
بِالْأَسْهَلِ فَلِلتَّخْيِيرِ اهـ. قوله: (نعم إلخ) اسْتِذْرَاكَ عَلَى قَوْلِهِ وَأَلْحَقَ بِهَا إلخ. قوله: (وذكر) أي ابْنُ
عَبَّاسٍ مِنْهَا أَي السَّبْعَةِ. وقوله: (وَيُتَصَدَّقُ إلخ) مَفْعُولٌ ذَكَرَ. قوله: (فرغَ) ذكروا إلخ (خاتمة): يُسَنُّ
لِكُلِّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ أَنْ يُذْهِنَ غَبًا بِكَسْرِ الْغَيْنِ، أَيْ وَقْتًا بَعْدَ وَقْتٍ بِحَيْثُ يَجِبُ الْأَوَّلُ وَأَنْ يَكْتَحِلَ وَتَرَا
لِكُلِّ عَيْنٍ ثَلَاثَةٌ وَأَنْ يَخْلُقَ الْعَانَةَ وَيُقَلِّمَ الظُّفْرَ وَيَتَنَّفَّ الإِبْطَ وَيَجُورُ حَلْقَ الإِبْطِ وَتَتَفَّ الْعَانَةُ وَيَكُونُ آتِيًا
بِأَصْلِ الشَّئَةِ، قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي تَهْذِيْبِهِ: وَالشَّئَةُ فِي الرَّجُلِ حَلْقُ الْعَانَةِ وَفِي الْمَرْأَةِ تَتَفُّهَا وَالْخُنْثَى مِثْلُهَا كَمَا
بَحَثَهُ شَيْخُنَا، وَالْعَانَةُ الشَّعْرُ الثَّابِتُ حَوْلَ الْفَرْجِ وَالدُّبُرِ وَأَنْ يَقْصَّ الشَّارِبَ حَتَّى يَبْيُنَّ طَرَفَ الشَّفَةِ بَيَانًا
ظَاهِرًا، وَلَا يُخْفِيهِ مِنْ أَضْلِهِ، وَيُكْرَهُ تَأْخِيرُ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ عَنِ الْحَاجَةِ وَتَأْخِيرُهَا إِلَى بَعْدِ الْأَرْبَعِينَ أَشَدُّ
كِرَاهَةً، وَأَنْ يَغْسِلَ الْبَرَاجِمَ وَلَوْ فِي غَيْرِ الْوُضُوءِ، وَهِيَ عُقْدُ الْأَصَابِعِ وَمَقَاصِلُهَا، وَأَنْ يَغْسِلَ مَعَاطِفَ
الْأُذُنِ وَصِمَاقِيهَا فَيَزِيلَ مَا فِيهِ مِنَ الْوَسَخِ بِالسَّحِجِ، وَأَنْ يَغْسِلَ دَاخِلَ الْأَنْفِ تَيَامُنًا فِي كُلِّ الْمَذْكُورَاتِ،
وَأَنْ يُخَضِّبَ الشَّعْرَ الثَّابِتَ بِالْحُمْرَةِ وَالصُّفْرِ وَهُوَ بِالسَّوَادِ حَرَامٌ، إِلَّا لِمُجَاهِدٍ فِي الْكُفَّارِ فَلَا بَأْسَ بِهِ،
وِخْضَابُ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ بِالْحِنَاءِ وَنَحْوِهِ لِلرَّجُلِ حَرَامٌ إِلَّا لِعُدْرٍ، أَمَّا الْمَرْأَةُ فَيُسَنُّ لَهَا مُطْلَقًا وَالْخُنْثَى فِي
ذَلِكَ كَالرَّجُلِ احْتِيَاطًا، وَيُسَنُّ فَرْقُ شَعْرِ الرَّأْسِ وَتَمْشِيْطُهُ بِمَاءٍ أَوْ دُهْنٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَتَسْرِيجُ اللَّحْيَةِ وَيُكْرَهُ
تَتَفُّ اللَّحْيَةِ أَوَّلَ طُلُوعِهَا إِثَارًا لِلْمُرُودَةِ، وَتَتَفُّ الشَّيْبِ وَاسْتِعْجَالُ الشَّيْبِ بِالْكِبْرِيتِ أَوْ غَيْرِهِ طَلَبًا
لِلشَّيْخُوخَةِ، وَتَتَفُّ جَانِبِي الْعُنُقَةِ وَتَشْعِيْثُهَا إِظْهَارًا لِلزُّهْدِ وَتَضْفِيْفُهَا طَاقَةً فَوْقَ طَاقَةِ اللَّتْرَيْنِ، أَوْ التَّصْنِيعِ
وَالنَّظَرِ فِي سَوَادِهَا وَبَيَاضِهَا إِعْجَابًا وَافْتِحَارًا وَالزِّيَادَةِ فِي الْعِذَارَيْنِ مِنَ الصَّدْعِ وَالتَّقْصُصِ مِنْهُمَا، وَلَا بَأْسَ
بِتَرْكِ سِبَالَتِهِ وَهُمَا أَطْرَافُ الشَّارِبِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالَ ع ش: قَوْلُهُ: (أَنْ يُذْهِنَ) أَيْ يُذْهِنَ الشَّعْرَ الَّذِي جَرَتْ
الْعَادَةُ بِتَرْيِيْنِهِ بِالذَّهْنِ، وَقَوْلُهُ: (لِكُلِّ عَيْنٍ ثَلَاثَةٌ) أَيْ مُتَوَالِيَةً، وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ بِالسَّوَادِ حَرَامٌ) أَيْ لِلرَّجُلِ
وَالْمَرْأَةُ كَمَا شَمَلَهُ إِطْلَاقُهُ، وَقَوْلُهُ: (إِلَّا لِمُجَاهِدٍ) أَيْ بِالنَّسْبَةِ لِلرَّجُلِ فَقَطْ، وَقَوْلُهُ: (حَرَامٌ) أَيْ وَلَوْ بَعْدَ
الْمَوْتِ، وَقَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ فَرْقُ إلخ) أَيْ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: (وَتَتَفُّ جَانِبِي الْعُنُقَةِ) وَمِنْهُ إِزَالَةُ ذَلِكَ
بِنَحْوِ الْحَقِّصِ اهـ. وَقَوْلُهُ: (أَيْ يُذْهِنُ الشَّعْرَ إلخ) فِيهِ تَوَقُّفٌ وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمُ الشُّمُولُ لِجَمِيعِ الْبَدَنِ،
وَقَوْلُهُ: (أَيْ بِالنَّسْبَةِ لِلرَّجُلِ إلخ) كَذَا فِي شَرْحِ بَاقِضٍ لِلشَّارِحِ، وَقَالَ الْكُرْدِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ: قَوْلُهُ:
(وَيُحْرَمُ تَسْوِيْدُ الشَّيْبِ وَلَوْ لِلْمَرْأَةِ إلخ) كَذَا فِي الْأَسْنَى عَنِ الْمَجْمُوعِ، لَكِنْ قَالَ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِي شَرْحِ

منها نَقَلُهَا وَحَلَقُهَا وَكَذَا الْحَاجِبَانِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُ الْحَلِيمِيِّ لَا يَحِلُّ ذَلِكَ لِإِمَّاكَانِ حَمَلِهِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ نَفْيَ الْحِلِّ الْمُسْتَوِيِّ الطَّرْفَيْنِ وَالتَّصُّ عَلَى مَا يُوَافِقُهُ إِنْ كَانَ بِلَفْظٍ لَا يَحِلُّ يُحْمَلُ عَلَى ذَلِكَ أَوْ يَحْرُمُ كَانَ خِلَافَ الْمُعْتَمِدِ وَصَحَّ عِنْدَ ابْنِ حِبَّانَ «كَانَ ﷺ يَأْخُذُ مِنْ طُولِ لِحْيَتِهِ وَعَرَضُهَا» وَكَانَهُ مُسْتَنَدُ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي كَوْنِهِ كَانَ يَقْبِضُ لِحْيَتَهُ وَيُرِيلُ مَا زَادَ لَكِنْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ الْأَمْرُ بِتَوْفِيرِ اللَّحْيَةِ أَيْ بَعْدَ أَخْذِ شَيْءٍ مِنْهَا وَهَذَا مُقَدَّمٌ لِأَنَّهُ أَصَحُّ عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ حَمْلَ الْأَوَّلِ عَلَى أَنَّهُ لِبَيَانِ أَنَّ الْأَمْرَ بِالتَّوْفِيرِ لِلتَّنْذِبِ وَهَذَا أَقْرَبُ مِنْ حَمَلِهِ عَلَى مَا إِذَا زَادَ انْتِشَارُهَا وَكِبَرُهَا عَلَى الْجَمْعِ هُودٍ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ أَئِمَّتِنَا كِرَاهَةَ الْأَخْذِ مِنْهَا مُطْلَقًا وَادِّعَاءُ أَنَّهُ حِينَئِذٍ يُشَوِّهُ الْخَلْقَةَ مَمْنُوعٌ وَإِنَّمَا الْمَشَوُّهُ تَرْكُهُ تَعَهُدًا بِالْغَسْلِ وَالذَّهْنِ وَبِحَثِّ الْأَذْرَعِي كِرَاهَةَ خَلْقِ مَا فَوْقَ الْخُلُقُومِ مِنَ الشَّعْرِ وَقَالَ غَيْرُهُ إِنَّهُ مُبَاحٌ (و) يُسْنُّ أَنْ (يُؤَدَّنَ فِي أَذُنِهِ الْيَغْنَى) ثُمَّ يُقَامُ فِي الْيُسْرَى (حِينَ يُؤَلَّدُ) لِلْخَبَرِ الْحَسَنِ «أَنَّهُ ﷺ أَذَّنَ فِي أُذُنِ الْحُسَيْنِ حِينَ وُلِدَ» وَحِكْمَتُهُ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَنْخُسُهُ حِينَئِذٍ فَشَرِّعَ الْأَذَانَ وَالْإِمَامَةَ لِأَنَّهُ يُذَبِّرُ عِنْدَ سَمَاعِهِمَا وَرَوَى ابْنُ الشَّيْثِيِّ خَبَرَ

الرَّبِيدُ: يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ ذَلِكَ بِإِذْنِ زَوْجِهَا أَوْ سَيِّدِهَا لِأَنَّهُ لَهَا عَرَضًا فِي تَزِينِهَا بِهِ وَقَدْ أَذِنَ لَهَا فِيهِ أَه. وَمِثْلُهُ عِبَارَةُ ابْنِهِ فِي شَرْحِ الرَّبِيدِ وَهُوَ مَقْهُومُ كَلَامِ الشَّارِحِ السَّابِقِ: قُبِيلُ الْوُضُوءِ أَه. قَوْلُهُ: (مِنْهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَكَذَا) فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيُّ قَوْلُهُ: (مِنْهَا نَقَلُهَا وَحَلَقُهَا). قَوْلُهُ: (وَالْتَّصُّ إِلَيْهِ) مُتَبَدِّلٌ وَجُمْلَةٌ إِنْ كَانَ الْإِنْخَابُ خَبَرَهُ. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا يُوَافِقُهُ) أَيُّ قَوْلِ الْحَلِيمِيِّ. قَوْلُهُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيُّ نَفْيِ الْحِلِّ الْإِنْخَابِ. قَوْلُهُ: (أَوْ يَحْرُمُ كَانَ خِلَافَ الْمُعْتَمِدِ إِلَيْهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: (فَائِدَةٌ): قَالَ الشَّيْخَانِ: يُكْرَهُ خَلْقُ اللَّحْيَةِ وَاعْتَرَضَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِي حَاشِيَةِ الْكَافِيَةِ بِأَنَّ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ نَصَّ فِي الْأُمِّ عَلَى التَّحْرِيمِ، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ، وَكَذَا الْحَلِيمِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ وَأُسْتَاذُهُ الْفَقَّالُ الشَّاشِيُّ فِي مَحَاسِنِ الشَّرِيعَةِ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ: الصَّوَابُ تَحْرِيمُ خَلْقِهَا جُمْلَةً لِغَيْرِ عِلَّةٍ بِهَا كَمَا يَفْعَلُهُ الْقَلَنْدَرِيَّةُ أَه. سَم. قَوْلُهُ: (أَيُّ بَعْدَ أَخْذِ شَيْءٍ إِلَيْهِ) وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ عَدَمَ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ. قَوْلُهُ: (يُمْكِنُ حَمْلُ الْأَوَّلِ إِلَيْهِ) هَذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَأْخِيرِهِ عَنِ الْأَمْرِ بِالتَّوْفِيرِ. قَوْلُهُ: (وَهَذَا أَقْرَبُ مِنْ حَمَلِهِ إِلَيْهِ) فِيهِ تَأَمُّلٌ.

قَوْلُ (سَمِ): (وَأَنْ يُؤَدَّنَ) أَيُّ وَلَوْ مِنْ امْرَأَةٍ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الْأَذَانِ الَّذِي هُوَ مِنْ وَظِيفَةِ الرِّجَالِ بَلِ الْمَقْصُودُ بِهِ مُجَرَّدُ الذِّكْرِ لِلتَّبَرُّكِ وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ فِعْلَ الْأَذَانِ وَإِنْ كَانَ الْمَوْلُودُ كَافِرًا وَهُوَ قَرِيبٌ أَه. ع ش بِحَذْفِ. قَوْلُهُ: (يَنْخُسُهُ) مِنْ بَابِ نَصَرَ قَامُوسٌ. قَوْلُهُ: (حِينَئِذٍ) أَيُّ حِينَ تَوَلَّدَهُ.

قَوْلُهُ: (أَوْ يَحْرُمُ كَانَ خِلَافَ الْمُعْتَمِدِ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَائِدَةٌ: قَالَ الشَّيْخَانِ: يُكْرَهُ خَلْقُ اللَّحْيَةِ وَاعْتَرَضَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِي حَاشِيَةِ الْكَافِيَةِ بِأَنَّ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ نَصَّ فِي الْأُمِّ عَلَى التَّحْرِيمِ، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَكَذَا الْحَلِيمِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ وَأُسْتَاذُهُ الْفَقَّالُ الشَّاشِيُّ فِي مَحَاسِنِ الشَّرِيعَةِ، وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ: الصَّوَابُ تَحْرِيمُ خَلْقِهَا جُمْلَةً لِغَيْرِ عِلَّةٍ بِهَا كَمَا يَفْعَلُهُ الْقَلَنْدَرِيَّةُ.

«مَنْ وُلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ فَأُذُنٌ فِي أُذُنِهِ الِئْمَنَى وَأَقَامَ الصَّلَاةَ فِي أُذُنِهِ الِئْسَرَى لَمْ تَضُرَّهُ أُمُّ الصَّبِيَانِ»
وهي التابعة من الجنِّ وقيل مَرَضٌ يَلْحَقُهُمْ فِي الصَّبَرِ وَيُسْنُ أَنْ يَقْرَأَ فِي أُذُنِهِ الِئْمَنَى فِيمَا يَظْهَرُ:
﴿وَلَا يَأْتِي أُعْيِدْهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [إبراهيم: ٣٦] وَيَزِيدُ فِي الذَّكْرِ التَّسْمِيَةَ وَوَرَدَ
«أَنَّهُ ﷺ قَرَأَ فِي أُذُنِ مَوْلُودِ الْإِخْلَاصِ» فَيُسْنُ ذَلِكَ أَيْضًا (و) أَنْ (يُحَنِّكَ بِتَمْرِ) بَأَنْ يَمَضُغَهُ
وَيُدْلِّكَ بِهِ حَنَكُهُ وَيَفْتَحَهُ حَتَّى يَصِلَ بَعْضُهُ لِحْجُوفِهِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهِ فَإِنْ قُفِدَ تَمْرٌ فَخُلُوْا لَمْ
تَمَسَّهُ النَّارُ نَظِيرُ فِطْرِ الصَّائِمِ كَذَا قَالَ شَارِحٌ وَهُوَ إِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى قَوْلِ الرُّوْيَانِيِّ أَنَّ الْخُلُوْا مُقَدَّمٌ
عَلَى الْمَاءِ لِكُنْهٍ ضَعِيفٌ ثُمَّ وَمَعَ ذَلِكَ الْأَوْجَهُ هُنَا مَا ذَكَرَ وَيُفَرِّقُ بَأَنْ الشَّارِحَ جَعَلَهُ بَعْدَ التَّمْرِ ثُمَّ
الْمَاءِ فَإِذَا خَالَ وَأَسْطَى بَيْنَهُمَا فِيهِ اسْتِدْرَاكٌ عَلَى النَّصِّ وَهَذَا لَمْ يُرَدْ بَعْدَ التَّمْرِ شَيْءٌ فَالْحَقْنَا بِهِ مَا
فِي مَعْنَاهُ نَعَمْ، قِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ الرُّطْبَ هُنَا أَفْضَلُ مِنَ التَّمْرِ كَهَوْنِهِ وَالْأَنْثَى كَالذَّكَرِ هُنَا عَلَى
الْأَوْجَهُ خِلَافًا لِلْبَلْقَيْنِيِّ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُحَنِّكُ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ لِيَحْضُلَ لِلْمَوْلُودِ بَرَكَةُ
مُخَالَطَةِ رِيقِهِ لِحْجُوفِهِ وَيُسْنُ تَهْنِئَةُ الْوَالِدِ أَيْ وَنَحْوَهُ كَالْأَخِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي التَّعْزِيَةِ عِنْدَ الْوِلَادَةِ
يُبَارِكُ اللَّهُ لَكَ فِي الْمَوْهُوبِ لَكَ وَشَكَرْتَ الْوَاهِبَ وَبَلَغَ أَشَدَّهُ وَرَزَقْتَ بِهِهُ وَيُسْنُ الرُّدُّ عَلَيْهِ
بِنَحْوِ جِزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا وَفِي ذِكْرِهِمُ الْوَاهِبَ نَظَرٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَبَحَ بِهِ حَدِيثٌ وَلَمْ نَرَهُ ثُمَّ رَأَيْتَهُ

□ قَوْلُهُ: (الِئْمَنَى) إِلَى قَوْلِهِ: (لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ) فِي الْمُنْعَى إِلَّا قَوْلُهُ: (لِلْخَبَرِ) إِلَى (حِكْمَتِهِ) وَقَوْلُهُ:
(وَقِيلَ) إِلَى (وَيُسْنُ) وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي ذِكْرِهِمْ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (كَذَا قَالَ) إِلَى (نَعَمْ) وَقَوْلُهُ:
(خِلَافًا لِلْبَلْقَيْنِيِّ). □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَأْتِي الْإِنِّ) عِبَارَةٌ أَصْلُ الرِّضْوَةِ وَتَبِعَهُ الْمُنْعَى وَالنَّهَايَةُ إِنِّي بِغَيْرِ وَائٍ. سَيِّدُ
عَمْرٍ. □ قَوْلُهُ: (وَيَزِيدُ الْإِنِّ) عِبَارَةٌ الْمُنْعَى وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ ذَكَرًا عَلَى سَبِيلِ
الْمَلَاوَةِ وَالتَّبَرُّكِ بَلْفُظِ الْآيَةِ بِتَأْوِيلِ إِرَادَةِ التَّسْمَةِ. □ قَوْلُهُ: (التَّسْمَةُ) هِيَ مُحَرَّكَةُ الْإِنْسَانِ. ه. قَامُوسٌ.
□ قَوْلُهُ: (فِي أُذُنِ مَوْلُودٍ) أَيْ أُذُنُهُ الِئْمَنَى مُعْنَى وَع. ش. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيْ فِي فِطْرِ الصَّائِمِ. □ قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيْ
فِي تَحْنِيكِ الْمَوْلُودِ. □ قَوْلُهُ: (مَا ذَكَرَ) أَيْ مِنْ كَوْنِ الْخُلُوْ عَقِبَ التَّمْرِ. □ قَوْلُهُ: (اسْتِدْرَاكٌ) أَيْ نِسْبَةُ تَرْكِ
الْأَوَّلَى وَعَدَمُ عِلْمِهِ.

□ قَوْلُهُ: (نَعَمْ قِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ الرُّطْبَ الْإِنِّ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْأَوْجَهُ تَقْدُّمُ الرُّطْبِ عَلَى التَّمْرِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي
الصَّوْمِ. ه. وَظَاهِرٌ عِبَارَةُ الْمُنْعَى وَفِي مَعْنَى التَّمْرِ الرُّطْبِ. ه. عَدَمُ أَفْضَلِيَةِ الرُّطْبِ مِنَ التَّمْرِ.
□ قَوْلُهُ: (وَالْأَنْثَى) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي ذِكْرِهِمْ) فِي الْمُنْعَى إِلَّا قَوْلُهُ: (أَيْ) إِلَى (يُبَارِكُ).
□ قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِلْبَلْقَيْنِيِّ) أَيْ حَيْثُ خَصَّهُ بِالذَّكَرِ. ه. مُعْنَى: (مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَجُلٌ
فَامْرَأَةٌ صَالِحَةٌ. ه. مُعْنَى: □ قَوْلُهُ: (وَيُسْنُ تَهْنِئَةُ الْوَالِدِ الْإِنِّ) أَيْ سِوَاكَ كَانَ الْوَلَدُ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى. ه. ع. ش.
□ قَوْلُهُ: (يُبَارِكُ اللَّهُ لَكَ الْإِنِّ) وَيَحْضُلُ السُّتَةُ بِالْإِنِّ بِغَيْرِ ذَلِكَ لِلْوَالِدِ أَوْ الْوَلَدِ. ه. ع. ش.
□ قَوْلُهُ: (وَشَكَرْتَ الْوَاهِبَ) أَيْ جَعَلْتَ شَاكِرًا لَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَبَلَغَ) أَيْ الْمَوْهُوبُ. □ قَوْلُهُ: (وَرَزَقْتَ) بَيْنَاءُ
الْمَفْعُولِ. □ قَوْلُهُ: (وَفِي ذِكْرِهِمْ) أَيْ الْأَصْحَابِ.

في المجموع قال قال أصحابنا ويُستحبُّ أن يُهْتَأَ بما جاء عن الحسنِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ عَلَّمَ إِنْسَانًا التَّهْنِئَةَ فَقَالَ قُلْ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ. إلخ اهـ. فإطباقُ الأصحابِ على سُنِّ ذَلِكَ مُصَرِّحٌ بِأَنَّ الْمُرَادَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُمَا لَا الْبُضْرِيُّ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ هَذَا لَا يُقَالُ مِنْ قِبَلِ الرَّأْيِ فَهُوَ حُجَّةٌ مِنَ الصَّحَابِيِّ لَا التَّابِعِيِّ وَحِينَئِذٍ اتَّضَحَ مِنْهُ جَوَازُ اسْتِعْمَالِ الْوَاهِبِ وَأَنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ التَّوْقِيفِيَّةِ وَلَمْ يَسْتَخْضِرْ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ فَأَنْكَرَهُ بِيَادِي رَأْيِهِ وَأَمَّا قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ الظَّاهِرُ أَنَّهُ الْبُضْرِيُّ فَيُزَادُ بِأَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَيْهِ تَخْطِئَةُ الْأَصْحَابِ كُلِّهِمْ؛ لِأَنَّ مَا يَجِيءُ عَنِ التَّابِعِيِّ لَا تَثْبُتُ بِهِ سُنَّةٌ وَيَنْبَغِي امْتِدَادُ زَمَنِهَا ثَلَاثًا بَعْدَ الْعِلْمِ كَالْتَعْرِيزَةِ أَيْضًا.

(خاتمة) المعتمد من مذهبنا الموافق للأحاديث الصحيحة كما بيَّنه في المجموع وأدعاء نسخها لم يثبت ما يدلُّ له وإن سُلِّمَ أَنَّ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ أَنَّ الْعَتِيرَةَ بَفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَكَسْرِ الْفَوْقِيَّةِ وَهِيَ مَا يُذْبَحُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَجَبٍ وَالْفَرْعُ يَفْتَحُ الْفَاءَ وَالرَّاءَ وَالْبَاءَ الْمُهْمَلَةَ وَهِيَ أَوَّلُ نِتَاجِ الْبَهِيمَةِ يُذْبَحُ رَجَاءَ بَرَكَتِهَا وَكَثْرَةِ نَسْلِهَا مَثْدُوبَتَانِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهِمَا لَيْسَ إِلَّا التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ بِالتَّصَدُّقِ بِلَحْمِهِمَا عَلَى الْمُحْتَاجِينَ فَلَا تَثْبُتُ لَهُمَا أَحْكَامُ الْأُضْحِيَّةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

□ فَوُدَّ: (قَالَ أَصْحَابُنَا وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُهْتَأَ بِمَا جَاءَ عَنِ الْحَسَنِ إلخ) هَذِهِ الْعِبَارَةُ لَيْسَتْ صَرِيحَةً فِي أَنَّ مُسْتَنْدَهُمْ فِي سُنِّ ذَلِكَ مُجَرَّدُ مَجِيئِهِ عَنِ الْحَسَنِ حَتَّى يُلْزَمَ أَنْ يَكُونَ هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُمَا اهـ. سَمِ وَقَدْ يُقَالُ: إِطْبَاقُهُمْ عَلَيْهَا كَالصَّرِيحَةِ فِي ذَلِكَ. □ فَوُدَّ: (فَقَالَ إلخ) مِنْ عَطْفِ الْمُفْضَلِ عَلَى الْمُجْمَلِ. □ فَوُدَّ: (إِنَّ هَذَا) أَيِ الْقَوْلِ بِاسْتِخْبَابِ التَّهْنِئَةِ بِمَا ذَكَرَ. □ فَوُدَّ: (فَهُوَ حُجَّةٌ) أَيِ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِهِ. □ فَوُدَّ: (وَحِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ حُجِّيَةِ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ فِيمَا لَيْسَ لِلرَّأْيِ فِيهِ مَجَالٌ. □ فَوُدَّ: (اتَّضَحَ مِنْهُ) أَيِ مِمَّا جَاءَ عَنِ الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. □ فَوُدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ قَوْلِهِ: (فَإِطْبَاقُ الْأَصْحَابِ إلخ) وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْإِشَارَةَ إِلَى مَا ذَكَرَهُ عَنِ الْمَجْمُوعِ. □ فَوُدَّ: (وَيَنْبَغِي) إِلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّ الْقَصْدَ) فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (خَاتِمَةٌ) إِلَى (أَنَّ الْعَتِيرَةَ). □ فَوُدَّ: (امْتِدَادُ زَمَنِهَا) أَيِ التَّهْنِئَةِ. □ فَوُدَّ: (بَعْدَ الْعِلْمِ) أَيِ أَوْ الْقُدُومِ مِنَ السَّفَرِ اهـ. نِهَايَةٌ. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ سَلَّمَ إلخ) غَايَةٌ. □ فَوُدَّ: (عَلَيْهِ) أَيِ النُّسْخِ. □ فَوُدَّ: (إِنَّ الْعَتِيرَةَ إلخ) قَالَ ابْنُ سُرَاقَةَ: أَكَّدَ الدِّمَاءُ الْمَسْنُونَةَ الْهَدَايَا ثُمَّ الضَّحَايَا ثُمَّ الْعَقِيقَةَ ثُمَّ الْعَتِيرَةَ ثُمَّ الْفَرْعَ اهـ. مُغْنَى. □ فَوُدَّ: (وَهِيَ مَا يُذْبَحُ إلخ) وَيُسَمَّوْنَهُ الرَّجْبِيَّةَ أَيْضًا اهـ. مُغْنَى.



□ فَوُدَّ: (قَالَ أَصْحَابُنَا وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُهْتَأَ بِمَا جَاءَ عَنِ الْحَسَنِ إلخ) هَذِهِ الْعِبَارَةُ لَيْسَتْ صَرِيحَةً فِي أَنَّ مُسْتَنْدَهُمْ فِي سُنِّ ذَلِكَ مُجَرَّدُ مَجِيئِهِ عَنِ الْحَسَنِ حَتَّى يُلْزَمَ أَنْ يَكُونَ هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُمَا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ بَيَانِ مَا يَحِلُّ وَيَحْرُمُ مِنَ الْأَطْعِمَةِ

ومعرفتهما من أكدْ مُهْمَاتِ الدِّينِ لِمَا فِي تَنَاوُلِ الْحَرَامِ مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ الْمُشَارِ إِلَى بَعْضِهِ بِقَوْلِهِ ﷺ «أَيُّ لَحْمٍ نَبَتْ مِنْ حَرَامٍ فَالْتَأَزْ أُولَى بِهِ» وَالْأَصْلُ فِيهَا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ﴾ [الامراء: ١٥٧]. (حيوان البحر) أَي مَا يَعِيشُ فِيهِ بِأَنْ يَكُونَ عَيْشُهُ خَارِجَهُ عَيْشٍ مَذْبُوحٍ أَوْ حَيٍّ لِكَيْتَهُ لَا يَدُومُ (السَّمَكُ مِنْهُ خِلَالُ كَيْفِ مَاتَ) بِسَبَبٍ أَوْ غَيْرِهِ طَافِيًا أَوْ رَاسِبًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ [المائدة: ٩٦] أَي مَصِيدُهُ وَمَطْعُومُهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ)

□ فَوَدَّ: (بَيَانٌ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ التَّنَاسُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَمَنْ نَظَرَ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ وَالْفَاءُ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ جَرَى إِلَى وَقِيلَ وَمَا سَأَبَّهُ عَلَيْهِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْحَى إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ وَلَا يَتَنَجَّسُ بِهِ الدُّهْنُ وَقَوْلُهُ وَلَوْ حَيًّا. □ فَوَدَّ: (بَيَانٌ مَا يَحِلُّ الْخ) أَي وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ كِلَا طَعَامِ الْمُضْطَرِّ اه. ع ش.
□ فَوَدَّ: (وَيُحْرَمُ) الْأُولَى وَمَا يَحْرُمُ كَمَا فِي الْمُغْنِيِّ. □ فَوَدَّ: (وَمَعْرِفَتُهُمَا) أَي مَا يَحِلُّ وَمَا يَحْرُمُ اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (الْمُشَارُ إِلَى بَعْضِهِ بِقَوْلِهِ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَايَةِ فَقَدْ وَرَدَ فِي الْخَبَرِ أَي لَحْمُ الْخِ وَهِيَ أُولَى وَأَخْصَرُ. □ فَوَدَّ: (إِلَى بَعْضِهِ) أَي بَعْضُ أَفْرَادِ الْوَعِيدِ. □ فَوَدَّ: (أَوْحَى) مُقَابَلَتُهُ لِمَا قَبْلَهُ تُفِيدُ أَنْ لَيْسَ عَيْشُهُ عَيْشٌ مَذْبُوحٍ اه. سَمِ عِبَارَةٌ ع ش قَوْلُهُ أَوْحَى عَطَفَ عَلَى مَذْبُوحٍ وَعَلَيْهِ فَالْمُرَادُ أَوْحَى حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً وَإِلَّا فَمَا حَرَكَتُهُ حَرَكَه مَذْبُوحٌ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ حَيٌّ.
(فَرَعَ): اسْتَطْرَادِيٌّ وَقَوْعُ السُّؤَالِ عَنْ بَثْرِ تَغْيِيرِ مَاؤُهَا ثُمَّ فُتِّشَتْ فَوُجِدَ فِيهَا سَمَكَةٌ مَيْتَةٌ فَأَحِيلَ التَّغْيِيرُ عَلَيْهَا فَهَلِ الْمَاءُ طَاهِرٌ أَوْ مُتَنَجَّسٌ وَالْجَوَابُ أَنَّ الظَّاهِرَ بَلِ الْمُتَعَيَّنُ الطَّاهِرُ لِأَنَّ مَيْتَةَ السَّمَكِ طَاهِرَةٌ وَالْمُتَغَيَّرُ بِالطَّاهِرِ لَا يَتَنَجَّسُ ثُمَّ إِنْ لَمْ يَنْفَصِلْ مِنْهَا أَجْزَاءُ تُخَالِطُ الْمَاءَ وَتُغَيِّرُهُ فَهُوَ طَهُورٌ وَإِلَّا فَغَيْرُ طَهُورٍ إِنْ كَثُرَ التَّغْيِيرُ بِحَيْثُ يَمْنَعُ إِطْلَاقَ اسْمِ الْمَاءِ عَلَيْهِ اه. □ فَوَدَّ: (لِكَيْتَهُ لَا يَدُومُ) سَيَّاتِي مُحَرَّرُهُ فِي قَوْلِهِ دَائِمًا عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَمَا يَعِيشُ اه. رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (بِسَبَبٍ) أَي ظَاهِرٍ كَصَدْمَةِ حَجَرٍ أَوْ ضَرْبَةِ صَيَّادٍ أَوْ انْحِسَارِ مَاءٍ اه. مُغْنِي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ)

□ فَوَدَّ: (أَوْحَى الْخ) مُقَابَلَتُهُ لِمَا قَبْلَهُ تُفِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ عَيْشُهُ عَيْشٌ مَذْبُوحٌ فَكَيْفَ يُشَكِّلُ حَيْثُ يُطْلَقُ قَوْلُهُمْ إِنَّمَا حَلَّ شَيْءٌ وَقَلْبُهُ؛ لِأَنَّ عَيْشَهُ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْمَاءِ عَيْشُ الْمَذْبُوحِ.

وَفَسَّرَ طَعَامَهُ جُمهُورُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ بِمَا طَفَا عَلَى وَجْهِ الْمَاءِ وَصَحَّ خَبَرُهُ هُوَ الطَّهْوَرُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ وَمَرَّ «أَنَّهُ ﷺ أَكَلَ مِنَ الْعَنْبَرِ وَكَانَ طَافِيًا» نَعَمْ، إِنْ انْتَفَخَ الطَّافِي وَأَضْرَّ حُرْمٌ وَأَنَّهُ يَحِلُّ أَكْلُ الصَّغِيرِ وَيُتَسَامَحُ بِمَا فِي جَوْفِهِ وَلَا يَتَنَجَّسُ بِهِ الدَّهْنُ وَأَنَّهُ يَحِلُّ شَيْءُهُ وَقَلْبُهُ وَبَلْغُهُ وَلَوْ حَيًّا (وَكَذَا) يَحِلُّ كَيْفَ مَاتَ (غَيْرُهُ فِي الْأَصَحِّ) مِمَّا لَيْسَ عَلَى صُورَةِ السَّمَكِ الْمَشْهُورِ فَلَا يُنَافِي تَصْحِيحَ الرُّوضَةِ أَنَّ جَمِيعَ مَا فِيهِ يُسَمَّى سَمَكًا وَمِنَ الْقِرْشِ وَهُوَ اللَّحْمُ بَفَتْحِ اللَّامِ وَالْمُعْجَمَةِ وَلَا نَظَرُ إِلَى تَقْوِيهِ بِنَابِهِ وَمَنْ نَظَرَ لِذَلِكَ فِي تَحْرِيمِ التَّمْسَاحِ فَقَدْ تَسَاهَلَ وَإِنَّمَا الْعِلَّةُ الصَّحِيحَةُ عَيْشُهُ فِي الْبَرِّ (وَقِيلَ لَا) يَحِلُّ غَيْرُ السَّمَكِ لِتَخْصِيصِ الْحِلِّ بِهِ فِي خَبَرِ «أَحِلُّ لَنَا مَيْتَتَانِ السَّمَكُ وَالْجَرَادُ» وَيُرْوَدُهُ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ كُلَّ مَا فِيهِ يُسَمَّى سَمَكًا (وَقِيلَ إِنْ أَكَلَ مِثْلَهُ فِي الْبَرِّ) كَالْبَقَرِ.....

□ قَوْلُهُ: (وَصَحَّ خَبَرُهُ هُوَ الطَّهْوَرُ مَاؤُهُ إِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَإِلَيْهِ أَيِ التَّفْسِيرِ الْمَذْكُورِ يُشِيرُ قَوْلُهُ ﷺ هُوَ الطَّهْوَرُ إِنْخ. □ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) أَيِ فِي أَوَائِلِ بَابِ الصَّيْدِ. □ قَوْلُهُ: (حُرْمٌ) أَيِ تَنَازُلُهُ مِنْ حَيْثُ الضَّرَرُ وَهُوَ بَاقٍ عَلَى طَهَارَتِهِ اه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ يَحِلُّ إِنْخ) أَيِ وَمَرَّ أَنَّهُ إِنْخ. □ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ يَحِلُّ أَكْلُ الصَّغِيرِ) وَكَذَا الْكَبِيرُ إِنْ لَمْ يَضُرَّ أَمَّا قَلْبُ الْكَبِيرِ وَشَيْءُهُ قَالَ م. ر. فَمُقْتَضَى تَقْيِيدِهِمْ حِلَّ ذَلِكَ بِالصَّغِيرِ حُرْمَتُهُ وَأَقْرَهُ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ وَيُنْبَغِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّغِيرِ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ عُرْفًا أَنَّهُ صَغِيرٌ فَيَدْخُلُ فِيهِ كِبَارُ الْبِيسَارِيَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِمَضْرُءٍ وَإِنْ كَانَ قَدَرٌ أَضْبَعَيْنِ مَثَلًا اه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَتَنَجَّسُ بِهِ الدَّهْنُ) لَيْسَ هَذَا مِنْ جُمْلَةِ مَا مَرَّ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَتَنَجَّسُ بِهِ الدَّهْنُ) أَيِ فَهُوَ أَيِ الدَّهْنُ بَاقٍ عَلَى طَهَارَتِهِ وَلَيْسَ يَتَنَجَّسُ مَغْفُورٌ عَنْهُ اه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ يَحِلُّ شَيْءُهُ إِنْخ) وَأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ سَمَكَةٌ فِي جَوْفِ أُخْرَى حَلَّ أَكْلِهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ قَدْ تَغَيَّرَتْ فَيَحْرُمُ لِأَنَّهُ صَارَتْ كَالْقَيْءِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. □ قَوْلُهُ: (شَيْءُهُ إِنْخ) أَيِ صَغِيرِ السَّمَكِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُشَقَّ جَوْفُهُ اه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ حَيًّا) يَشْمَلُ الْحَيَاةَ الْمُسْتَقَرَّةَ عَلَى مَا مَرَّ وَفِيهِ مَا فِيهِ اه. رَشِيدِيٌّ عِبَارَةُ ع. ش. قَالَ صَاحِبُ الْعُبَابِ يَحْرُمُ قَلْبُ الْجَرَادِ وَصَرَّحَ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ بِجَوَازِ ذَلِكَ قِيَاسًا عَلَى السَّمَكِ انْتَهَى. وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْجَوَازِ؛ لِأَنَّ حَيَاتَهُ مُسْتَقَرَّةٌ بِخِلَافِ السَّمَكِ فَإِنَّ عَيْشَهُ عَيْشٌ مَذْبُوحٌ فَالتَّحَقُّقُ بِالْمَيْتِ اه. وَرَجَّحَ الشَّارِحُ فِي بَابِ الصَّيْدِ جَوَازَ قَلْبِ الْجَرَادِ وَعَقَّبَهُ سَمَ هُنَاكَ بِمَا يُوَافِقُ مَا قَالَهُ صَاحِبُ الْعُبَابِ رَاجِعُهُ. □ قَوْلُهُ: (مِمَّا لَيْسَ إِنْخ) كَخِزْيِرِ الْمَاءِ وَكَلْبِهِ وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الذَّكَاءُ؛ لِأَنَّهُ حَيَّوَانٌ لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (مِمَّا لَيْسَ عَلَى صُورَةِ السَّمَكِ الْمَشْهُورِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ مِمَّا لَمْ يَشْتَهَرْ بِاسْمِ السَّمَكِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى صُورَتِهِ حَتَّى يَتَأْتَى قَوْلُهُ وَمِنَ الْقِرْشِ، وَإِلَّا فَهُوَ عَلَى صُورَةِ السَّمَكِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اه. رَشِيدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنَهُ) أَيِ الْغَيْرِ. □ قَوْلُهُ: (الْقِرْشُ) بِكَسْرِ فَسْكَوْنٍ قَامُوسٌ وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (غَيْرِ السَّمَكِ) أَيِ الْمَشْهُورِ اه. سَم. □ قَوْلُهُ: (وَيُرْوَدُهُ) أَيِ تَغْلِيلِ الْقِيلِ بِمَا ذَكَرَ. □ قَوْلُهُ: (كَالْبَقَرِ) أَيِ مَا هُوَ عَلَى صُورَتِهِ لَكِنَّهُ إِذَا خَرَجَ تَكُونُ بِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ اه. ع. ش.

□ قَوْلُهُ: (وَقِيلَ لَا يَحِلُّ غَيْرُ السَّمَكِ) أَيِ الْمَشْهُورِ.

(حَلُّ وَالَا) يُؤْكَلُ مِثْلُهُ فِيهِ (فَلَا) يَحِلُّ (كَكَلْبٍ وَحِمَارٍ) لِتَنَاوُلِ الْأَسْمِ لَهُ أَيْضًا (وَمَا يَعِيشُ) دَائِمًا (فِي بَرٍّ وَيَخْرُجُ كَضِفْدَعٍ) بِكَسْرِ ثَمَّ كَسْرِ أَوْ فَتْحٍ وَيَفْتَحُ ثَمَّ كَسْرِ وَبَضْمٌ ثَمَّ فَتْحٍ وَالْفَاءُ سَاكِنَةٌ فِي الْكَلِّ (وَسَرْطَانٍ) يُسَمَّى عَقْرَبَ الْمَاءِ وَتَمْسَاحٌ وَنَسْنَسٌ (وَحَيَّةٌ) وَسَائِرُ ذَوَاتِ السُّمُومِ وَشُلُخْفَاءُ وَالتُّرْسَةُ وَهِيَ اللَّجَاءُ بِالْجِيمِ جَرَى بَعْضُهُمْ عَلَى آتِهَا كَالشُّلُخْفَاءِ وَبَعْضُهُمْ عَلَى جِلِّهَا لِأَنَّهَا لَا يَدُومُ عَيْشُهَا فِي الْبَرِّ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الْمَجْمُوعِ فِي مَوْضِعٍ لَكِنِ الْأَصْحَحُ الْحَرْمَةُ وَقِيلَ اللَّجَاءُ هِيَ الشُّلُخْفَاءُ (حَرَامٌ) لِاسْتِخْبَائِهِ وَضَرَرِهِ مَعَ صَحَّةِ التَّهْيِ عَنْ قَتْلِ الضَّفْدَعِ اللَّازِمِ مِنْهُ حَرْمَتُهُ وَجُزْأُ عَلَى هَذَا فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا أَيْضًا لَكِنِ تَعَقُّبُهُ فِي الْمَجْمُوعِ فَقَالَ الصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدُ أَنَّ جَمِيعَ مَا فِي الْبَحْرِ تَحِلُّ مِيتَتُهُ إِلَّا الضَّفْدَعُ أَيْ وَمَا فِيهِ شَمٌّ وَمَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ أَوْ بَعْضُهُمْ مِنْ تَحْرِيمِ

فَوَيْلٌ (لِسَيِّئِ): (حَلُّ) أَيِ أَكَلِهِ مِيتًا. اه. مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (لِتَنَاوُلِ الْأَسْمَ لَهُ الْخ) فَأَجْرَى عَلَيْهِ حُكْمَهُ فَعَلَى هَذَا الْوَجْهَ مَا لَا نَطِيرُ لَهُ فِي الْبَرِّ يَحِلُّ أَمَّا إِذَا ذَبَحَ مَا أَكَلَ شَبَهُهُ فِي الْبَرِّ فَإِنَّهُ يَحِلُّ جُزْأً وَلَوْ كَانَ يَعِيشُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ؛ لِأَنَّهُ حَيَّةٌ كَحَيَوَانِ الْبَرِّ، وَحَيَوَانُ الْبَرِّ يَحِلُّ مَذْبُوحًا فَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا أَكَلَ مِيتًا مُغْنِي وَسَمٌّ وَع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (دَائِمًا) أَخْرَجَ قَوْلُهُ السَّابِقُ أَوْ حَيٌّ لَكِنَّهُ لَا يَدُومُ. اه. سَم. ٥. قَوْلُهُ: (وَنَسْنَسٌ) بِفَتْحِ التَّوْنِ مُضْبَحٌ وَضَبَطَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَيْ وَالْمُغْنِي بِكَسْرِ التَّوْنِ. اه. ع. ش. ٥. قَوْلٌ (لِسَيِّئِ): (وَحَيَّةٌ) وَيُطْلَقُ عَلَى الذَّكْرِ وَالْأُنْثَى وَدَخَلَتْ التَّاءُ لِلْوَحْدَةِ؛ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْ جَنْسِهِ كَدَجَاجَةٍ.

(تَنْبِيْهُ): قَدْ يُفْهَمُ كَلَامُهُ أَنَّ الْحَيَّةَ الَّتِي لَا تَعِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ حَلَالٌ لَكِنِ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ بِتَحْرِيمِهَا وَغَيْرِهَا مِنْ ذَوَاتِ السُّمُومِ الْبَحْرِيَّةِ. اه. مُغْنِي عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ حَيَّةٌ أَيْ مِنْ حَيَّاتِ الْمَاءِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ. اه. ٥. قَوْلُهُ: (وَسَائِرُ ذَوَاتِ السُّمُومِ) كَعَقْرَبِ الْخ. مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَشُلُخْفَاءُ) بِضَمِّ السَّيْنِ وَفَتْحِ اللَّامِ وَبِمُثْمَلَةٍ سَاكِنَةٍ مُغْنِي وَرَشِيدِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَالْتُّرْسَةُ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ جَرَى الْخ. ٥. قَوْلُهُ: (وَهِيَ اللَّجَاءُ) الْخ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ قِيلَ: هِيَ الشُّلُخْفَاءُ وَقِيلَ اللَّجَاءُ هِيَ الشُّلُخْفَاءُ. اه. ٥. قَوْلُهُ: (عَلَى آتِهَا كَالشُّلُخْفَاءِ) أَيْ فِي الْحَرْمَةِ أَوْ فِي الْخِلَافِ وَتُصَحِّحُ الْحَرْمَةُ. ٥. قَوْلُهُ: (لَكِنِ الْأَصْحَحُ الْحَرْمَةُ) وَفَاقًا لِلْنَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (لِاسْتِخْبَائِهِ وَضَرَرِهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِلْسَّمِيَّةِ فِي الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ وَالِاسْتِخْبَاتِ فِي غَيْرِهِمَا. اه. ٥. قَوْلُهُ: (مَنْ قَتَلَ الضَّفْدَعِ) أَيْ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا. اه. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَجَرِيًّا عَلَى هَذَا) الْإِشَارَةُ لِمَا فِي الْمَثْنِ. اه. رَشِيدِي. ٥. قَوْلُهُ: (فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا الْخ) اعْتَمَدَ النَّهَائِيَّةُ عِبَارَتَهُ كَذَا فِي الرُّوْضَةِ كَأَصْلِهَا وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ إِنَّ الصَّحِيحَ الْمُعْتَمَدُ الْخ وَاعْتَمَدَ الْمُغْنِي مَا فِي الْمَجْمُوعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ صَنِيعِ الشَّارِحِ. ٥. قَوْلُهُ: (أَيْضًا) لَا مَوْقِعَ لَهُ هُنَا. ٥. قَوْلُهُ: (إِنْ جَمِيعُ مَا فِي الْبَحْرِ الْخ) أَيْ وَإِنْ كَانَ

٥. قَوْلُهُ: (دَائِمًا) أَخْرَجَ قَوْلُهُ السَّابِقُ أَوْ حَيٌّ لَكِنَّهُ لَا يَدُومُ. ٥. قَوْلُهُ: (لَكِنِ تَعَقُّبُهُ فِي الْمَجْمُوعِ فَقَالَ الصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدُ أَنَّ جَمِيعَ مَا فِي الْبَحْرِ تَحِلُّ مِيتَتُهُ إِلَّا الضَّفْدَعُ أَيْ وَمَا فِيهِ سَمٌ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ الدَّمِيرِيُّ وَيَحْرُمُ الْأَرْنَبُ الْبَحْرِيُّ وَهُوَ حَيَوَانٌ رَأْسُهُ كَرَأْسِ الْأَرْنَبِ وَيَدُّهُ كَبَدَنِ السَّمَكِ وَقَالَ ابْنُ

السَّلْحَفَاءُ وَالْحَيَّةُ وَالتَّنَاسُاسُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا فِي غَيْرِ الْبَحْرِ اهـ. قِيلَ التَّنَاسُاسُ يُوجَدُ بِجَزَائِرِ الصَّيْنِ يَتَّبِعُ عَلَى رِجْلٍ وَاحِدَةٍ وَلَهُ عَيْنٌ وَاحِدَةٌ يَتَكَلَّمُ وَيَقْتُلُ الْإِنْسَانُ إِنْ ظَفَرُ بِهِ يَقْفُزُ كَقَفْزِ الطَّيْرِ قِيلَ يَرُدُّ عَلَيْهِ نَحْوُ بَطٍّ وَإِوَزٍّ فَإِنَّهُ يَعِيشُ فِيهِمَا وَهُوَ حَلَالٌ اهـ. وَيُرَدُّ بِمَنْعِ عَيْشِهِ تَحْتَ الْمَاءِ دَائِمًا الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِلدَّنِيلِسِ وَقَدْ عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوَى فِي بِلَادِ مِصْرَ كَمَا عَمَّتْ الْبَلَوَى فِي الشَّامِ بِالشَّرَاطِينِ وَعَنْ ابْنِ عَدْلَانَ أَنَّهُ أَفْتَى بِالْحِلِّ لِأَكْلِ نَظِيرِهِ فِي الْبَرِّ وَهُوَ الْفُسْتُقُ وَهَذَا عَجِيبٌ أَيُّ: مِنْ شَيْئَيْنِ اعْتَبَارُ الْمَثَلِ فِي الْبَرِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَعَدَمُ فَهْمِهِ إِذِ الْمُرَادُّ عَلَيْهِ مَا أَكَلَ مِنَ الْحَيَوَانِ لَا مُطْلَقًا وَعَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي بِتَخْرِيمِهِ وَهُوَ الظَّاهِرُ لِأَنَّهُ أَصْلُ السَّرَطَانِ لِتَوَلُّدِهِ مِنْهُ كَمَا نُقِلَ عَنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَيَوَانِ اهـ.....

يَعِيشُ فِي الْبَرِّ أَيْضًا. □ فَوُدَّ: (مَحْمُولٌ عَلَى مَا فِي غَيْرِ الْبَحْرِ) أَيِ فَالْحَيَّةُ وَالتَّنَاسُاسُ وَالسَّلْحَفَاءُ الْبَحْرِيَّةُ حَلَالٌ وَعَلَى أَنَّ السَّلْحَفَاءَ هِيَ التَّرْسَةُ الَّذِي قَدَّمَهُ تَكُونُ التَّرْسَةُ الْمَعْرُوفَةُ الْآنَ حَلَالًا عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ، وَإِنْ كَانَتْ تَعِيشُ فِي الْبَرِّ فَاحْفَظْهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ. اهـ. ع. ش. □ فَوُدَّ: (قِيلَ التَّنَاسُاسُ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ زَادَ الْمُعْنَى قَبْلَهُ وَهُوَ أَيِ التَّنَاسُاسِ عَلَى خِلْقَةِ النَّاسِ قَالَهُ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَغَيْرُهُ اهـ. □ فَوُدَّ: (يَقْفُزُ) مِنْ الْبَابِ الثَّانِي أَيْ يَتَّبِعُ اهـ. قَامُوسٌ. □ فَوُدَّ: (يَرُدُّ عَلَيْهِ) أَيِ الْمَثَلِ. □ فَوُدَّ: (وَهُوَ حَلَالٌ) الْوَاوُ حَالِيَّةٌ وَالضَّمِيرُ لِتَخَوُّ بَطٍّ إِنْخ. □ فَوُدَّ: (وَقَدْ عَمَّتِ الْبَلَوَى بِهِ) أَيِ بَأْكُلِهِ. □ فَوُدَّ: (أَنَّهُ أَفْتَى بِالْحِلِّ) أَيِ حِلِّ الدَّنِيلِسِ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ طَعَامِ الْبَحْرِ وَلَا يَعِيشُ إِلَّا فِيهِ. اهـ. مُعْنَى. □ فَوُدَّ: (عَلَيْهِ) أَيِ الضَّعِيفِ. □ فَوُدَّ: (مَا أَكَلَ مِنْهُ مِنَ الْحَيَوَانِ إِنْخ) مَا الْمَانِعُ أَنْ يَكُونَ لَنَا حَيَوَانٌ يُسَمَّى بِالْفُسْتُقِ كَمَا هُوَ الْمُبَادَرُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَدْلَانَ. اهـ. سَيِّدُ عَمَزٍ وَفِي دَعْوَى التَّبَادُرِ وَقَفَّةً. □ فَوُدَّ: (وَهُوَ الظَّاهِرُ) خِلَافًا لِلْمُعْنَى كَمَا مَرَّ آنِفًا وَلِلنَّهْيَةِ كَمَا يَأْتِي آنِفًا. □ فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ أَصْلُ السَّرَطَانِ إِنْخ) عِبَارَةٌ ع. ش. وَيَلْزَمُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ أَيِ فِي كَلَامِ نَفْسِهِ عَنْ ابْنِ الْمُطَرِّفِ فِي السَّرَطَانِ أَنَّهُ مُتَوَلَّدٌ مِنَ الدَّنِيلِسِ أَنَّهُ حَلَالٌ؛ لِأَنَّ الْحَيَوَانَ الْمُتَوَلَّدَ مِنَ الطَّاهِرِ طَاهِرٌ وَتَقَدَّمَ التَّصْرِيحُ بِحُرْمَةِ السَّرَطَانِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَجْهَ ذَلِكَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ مُطَرِّفٍ مَمْنُوعٌ وَفِي تَصْرِيحِهِمْ بِحِلِّ الدَّنِيلِسِ وَحُرْمَةِ السَّرَطَانِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا أَصْلٌ مُسْتَقِيلٌ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُتَوَلَّدًا مِنَ الْآخَرِ اهـ. ع. ش.

سِينَا حَيَوَانٌ صَغِيرٌ صَدَفِيٌّ وَهُوَ مِنَ السَّمُومِ إِذَا شَرِبَ مِنْهُ قَتَلَ وَلَا يُرَدُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مَا أَكَلَ فِي الْبَرِّ يُؤْكَلُ شَبَهُهُ فِي الْبَحْرِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُشَبِّهُ الْأَرْتَبَ فِي الشَّكْلِ بَلْ فِي الْأِسْمِ وَلَا عِزَّةَ بِهِ اهـ. قَوْلُهُ: يُؤْكَلُ شَبَهُهُ فِي الْبَحْرِ أَيِ وَإِنْ عَاشَ فِي الْبَرِّ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ هَذَا الْكَلَامُ إِذَا لَوْ لَمْ يُرَدِّ ذَلِكَ فَلَا فَائِدَةَ فِي التَّقْيِيدِ بِالشَّبَةِ؛ لِأَنَّ الْحِلَّ حَيْثُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ثُمَّ هَذَا لَا يُنَافِي قَوْلَ الْمُصَنِّفِ وَمَا يَعِيشُ فِي بَرٍّ وَبَحْرٍ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ فِي الْمِثَالِ وَفِيمَا لَا شَبَةَ لَهُ فِي الْبَرِّ وَهَذَا الْكَلَامُ فِيمَا يُدْكَى مِمَّا لَا شَبَةَ لَهُ فِي الْبَرِّ، وَالْحَاصِلُ أَنَا لَوْ رَأَيْنَا حَيَوَانًا مِمَّا يُؤْكَلُ فِي الْبَرِّ كَغَنَمٍ وَبَقَرٍ وَإِوَزٍّ وَدَجَاجٍ يَعِيشُ فِي الْبَرِّ، وَالْبَحْرِ حَلَّ بِتَذَكِّيهِ.

واعتمد الدميمري الجَلَّ نازع في صحَّة ما نُقِلَ عن ابنِ عبدِ السلام ونُقِلَ أَنَّ أَهْلَ عَصْرِ ابنِ عَذْلَانَ واقْفَوْهُ (وحيوانُ البرِّ يَجَلُّ منه الأنعامُ) إجماعاً وهي الإِبِلُ والبَقَرُ والغَنَمُ (والخَيْلُ) العَرِيَّةُ وغيرها لصحَّة الأخبارِ بِجَلِّها وخبرُ النَّهْيِ عن لُحومِها مُنكَرٌ وبفرضِ صحَّته هو مَنْسُوخٌ بِإِحْلالِها يومَ خَيْبَرَ ولا دَلالةَ في: ﴿لَتَرْكَبُنَّهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨] على أَنَّ الآيةَ مَكِّيَّةٌ اتِّفَاقاً والحُمْرُ لم تُحَرِّمْ إلا يومَ خَيْبَرَ فَدَلَّ على أَنَّهُ ﷺ لم يُفْهَم من الآيةِ تَحْرِيمَ الحُمْرِ فكذا الخَيْلُ والمُرَادُ في جميع ما مرَّ ويأتي الذَّكْرُ والأنثى (وبَقَرٌ وخِشٌ وَجَمَازُهُ) وإنَّ تَأَنُّسًا لَطِيبَهُمَا وأَكَلَهُ ﷺ من الثاني وأَمَرَهُ بِالْأَكْلِ مِنْهُ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَقَيْسٌ بِهِ الْأَوَّلُ (وَطَبْنِي) إجماعاً (وَضَبْعٌ) بَضْمٌ بَأَنَّهُ أَفْصَحُ من إِسْكَانِها لِصحَّةِ الخبرِ بَأَنَّهُ يُؤْكَلُ وَنابَهُ ضَعِيفٌ لا يَتَقَوَّى بِهِ وخبرُ النَّهْيِ عنه لم

هـ فَوُدَّ: (وَاعْتَمَدَ الدَّمِيرِيُّ إلخ) عبارةُ النِّهَايَةِ وَأَمَّا الدَّنِيلَسُ فَالْمُعْتَمَدُ جَلُّه كَمَا جَرَى عَلَيْهِ الدَّمِيرِيُّ وَأَفْتَى بِهِ ابْنُ عَذْلَانَ وَإِثْمَةُ عَصْرِهِ وَأَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ. هـ فَوُدَّ: (فِي صِحَّةِ مَا نُقِلَ إلخ) أَي صِحَّةُ نَقْلِهِ. هـ فَوُدَّ: (وَنُقِلَ) أَي الدَّمِيرِيُّ. هـ فَوُدَّ: (إِجْمَاعًا) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّي وَالْأَصَحِّ فِي النِّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ لِلْخِلَافِ إِلَى وَمِنْ عَجِيبٍ وَقَوْلُهُ حُمُقُهُ إِلَى أَمْرِهِ وَقَوْلُهُ وَهُوَ السَّنْجَابُ إِلَى وَزَعَمَ وَقَوْلُهُ وَكَذَا أَهْلِيَّةٌ إِلَى وَكَذَا. هـ فَوُدَّ: (وَهِيَ الْإِبِلُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّي وَالْأَصَحِّ فِي الْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ لِلْخِلَافِ إِلَى وَمِنْ عَجِيبٍ وَقَوْلُهُ وَأُمُّ حَبِيبٍ إِلَى الْمُثَنِّي وَقَوْلُهُ أَعْجَمِي مُعَرَّبٌ وَقَوْلُهُ وَزَعَمَ إِلَى الْمُثَنِّي وَقَوْلُهُ وَشَقَّ وَقَوْلُهُ وَقَالَ جَمَعَ إِلَى الْمُثَنِّي وَقَوْلُهُ كَرِيهَ الرِّيحِ وَقَوْلُهُ قِيلَ إِلَى وَقَيْدِ الْغُرَابِ. هـ فَوُدَّ: (وَعِزُّهَا) أَي غَيْرُ الْعَرَبِيَّةِ. هـ فَوُدَّ: (بِحِلِّهَا) أَي الْخَيْلِ. هـ فَوُدَّ: (وَلَا دَلَالَةَ إلخ) عبارةُ الْمُغْنِي وَالْإِسْتِذَالُ عَلَى التَّحْرِيمِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَتَرْكَبُنَّهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨] وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَكْلَ مَعَ أَنَّهُ فِي سِيَاقِ الْإِمْنَانِ مَزْدُودٌ كَمَا ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ فَإِنَّ آيَةَ مَكِّيَّةً بِالْإِتِّفَاقِ وَلُحُومُ الْحُمْرِ إِنَّمَا حُرِّمَتْ يَوْمَ خَيْبَرَ سَنَةَ سَبْعٍ بِالْإِتِّفَاقِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْهَمِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا الصَّحَابَةُ مِنَ الْآيَةِ تَحْرِيمًا لَا لِلْحُمْرِ وَلَا لِغَيْرِهَا فَإِنَّهَا لَوْ دَلَّتْ عَلَى تَحْرِيمِ الْخَيْلِ لَدَلَّتْ عَلَى تَحْرِيمِ الْحُمْرِ وَهُمْ لَمْ يَمْنَعُوا مِنْهَا بَلْ ائْتَدَّتْ الْحَالُ إِلَى يَوْمِ خَيْبَرَ فَحُرِّمَتْ وَأَيْضًا الْإِفْتِصَارُ عَلَى رُكُوبِهَا وَالتَّزْيِينُ بِهَا لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الزَّائِدِ عَلَيْهِمَا وَإِنَّمَا خَصَّصَهَا بِالذَّكْرِ؛ لِأَنَّهَا مُعْظَمُ مَقْصُودِهِ. اهـ. هـ فَوُدَّ: (وَأَنَّ تَأَنُّسًا) أَخْذَهُ غَايَةً فِي الْجِمَارِ ظَاهِرٌ لِدَفْعِ تَوَهُمِ أَنَّهُ إِذَا تَأَنَسَّ صَارَ أَهْلِيًّا فَيَحْرُمُ كَسَائِرِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ وَأَمَّا أَخْذُهُ غَايَةً فِي الْبَقَرِ فَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ وَجْهٌ؛ لِأَنَّ الْأَهْلِيَّ مِنَ الْبَقَرِ حَلَالٌ عَرَابًا كَانَ أَوْ جَوَامِيسَ. اهـ. ع ش أَي فَالْأَوَّلَى الْإِفْرَادُ لِيُرْجَعَ إِلَى الثَّانِي فَقَطَّ عبارةُ الْمُغْنِي وَلَا فَرْقَ فِي جِمَارِ الْوَحْشِ بَيْنَ أَنْ يُسْتَأَنَسَ وَيَبْقَى عَلَى تَوَحُّشِهِ كَمَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي تَحْرِيمِ الْأَهْلِيِّ بَيْنَ الْحَالِيِّنِ. اهـ. هـ فَوُدَّ: (وَأَمْرُهُ) عَطْفٌ عَلَى حُمُقِهِ.

هـ فَوُدَّ: (وَاعْتَمَدَ الدَّمِيرِيُّ الْجَلَّ) وَأَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. هـ فَوُدَّ: (وَجَمَازُهُ إلخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَفَارَقَتْ أَيِ الْحُمْرِ الْوَحْشِيَّةِ الْأَهْلِيَّةِ بِأَنَّهَا لَا يُتَنَفَّعُ بِهَا فِي الرُّكُوبِ، وَالْحَمْلِ فَانْصَرَفَ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا إِلَى لَحْمِهَا خَاصَّةً بِخِلَافِ الْأَهْلِيَّةِ. اهـ.

يَصْحُ وَيَفْرَضُ صَحَّتْهُ فَهُوَ نَهْيٌ تَنْزِيهِ لِلْخِلَافِ فِيهِ كَذَا قِيلَ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لَأَنَّ مَا خَالَفَ سُنَّةَ صَحِيحَةَ لَا يُرَاعَى وَمِنْ عَجِيبِ حُفْمِهِ أَنَّهُ يَتَنَاوَمُ حَتَّى يُصَادَ وَأَمْرُهُ أَنَّهُ سَنَةٌ ذَكَرَ وَسَنَةٌ أُتِي وَيَحْيِضُ (وَضَبٌ) وَهُوَ مَعْرُوفٌ لِذِكْرِهِ ذَكَرَانَ وَلَأَنَّهُ فَرْجَانٌ وَلَا يَسْقُطُ لَهُ سِنٌّ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ﷺ أَقْرَأَ أَكْلِيهِ بِحَضْرَتِهِ ثُمَّ بَيَّنَّ جِلَّهُ وَأَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْلَفْ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (وَأَرَبْتُ) لِأَنَّهُ ﷺ أَكَلَ مِنْهُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَهُوَ قَصِيرُ الْيَدَيْنِ طَوِيلُ الرَّجْلَيْنِ عَكْسُ الزَّرَافَةِ يَطَأُ الْأَرْضَ بِمَوْخَرِ قَدَمَيْهِ (وَتَغْلَبُ) بِمَثَلِثَةِ أَوَّلِهِ لِأَنَّهُ طَيِّبٌ، وَالْخَبْرَانِ فِي تَحْرِيمِهِ ضَعِيفَانِ (وَيَرْبُوعٌ) وَهُوَ قَصِيرُ الْيَدَيْنِ جِدًّا طَوِيلُ الرَّجْلَيْنِ لَوْنُهُ كَلَوْنِ الْغَزَالِ لِأَنَّهُ طَيِّبٌ أَيْضًا وَنَابَهُمَا ضَعِيفٌ وَمَثَلُهُمَا قُفْقُذٌ وَوَبَرٌ وَأُمُّ حُبَيْنِ بِحَاءٍ مُهْمَلَةٍ مَضْمُومَةٍ فَمَوْحِدَةٍ مَفْتُوحَةٍ فَتَحْتِيَّةٌ تُشَبِّهُ الضَّبَّ وَهِيَ أُنْثَى الْحَرَابِيِّ (وَقَفْكَ) بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالتَّوْنِ وَسِنَجَابٍ وَقَاقَمٌ وَخَوْصَلٌ (وَسَمُورٌ) بِفَتْحِ فَضْمٍ مَعَ التَّشْدِيدِ أَعْجَمِيٌّ مُعَرَّبٌ وَهُوَ وَالسَّنَجَابُ نَوْعَانِ مِنْ تَعَالِبِ الثَّرَكِ.....

□ فَوَدُ: (وَلَا يَسْقُطُ لَهُ سِنٌّ) أَي إِلَى أَنْ يَمُوتَ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. □ فَوَدُ: (وَأَنَّهُ الْخ) عَطَفَ عَلَى جِلِّهِ وَقَوْلُهُ تَرَكَهُ أَيِ الْأَكْلِ.

□ فَوَلَّ (سَنِي): (وَأَرَبْتُ) بِالتَّوْنِ بِخَطِّهِ وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ بِلَا تَوْنٍ لِيَمْنَعَ صَرْفُهُ حَيَوَانٌ يُشَبِّهُ الْعِنَاقَ أَه. □ مُغْنِي. □ فَوَدُ: (أَكَلَ مِنْهُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) وَلَمْ يَبْلُغْ أَبَا حَنِيفَةَ ذَلِكَ فَحَرَّمَهَا مُحْتَجًّا بِأَنَّهَا تَحْيِضُ كَالضَّبِّ وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ عِنْدَهُ أَيْضًا، أَه. □ مُغْنِي. □ فَوَدُ: (عَكْسُ الزَّرَافَةِ) بِفَتْحِ الزَّايِ وَضَمِّهَا لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ وَهِيَ غَيْرُ مَا كُولِ. أَه. ع ش.

□ فَوَلَّ (سَنِي): (وَيَرْبُوعٌ) وَهُوَ حَيَوَانٌ يُشَبِّهُ الْفَأَرَ أَه. □ مُغْنِي. □ فَوَدُ: (لَوْنُهُ كَلَوْنِ الْغَزَالِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَيْبِضُ الْبَطْنِ أَغْبَرُ الظَّهْرِ بِطَرَفٍ ذَنْبِهِ شَعْرَاتٌ أَه. □ فَوَدُ: (وَنَابَهُمَا) أَيِ التَّغْلَبُ وَالْيَرْبُوعُ. □ فَوَدُ: (قُفْقُذٌ) بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ دَمِيرِيٍّ وَيَضُمُّ الْقَافَ وَفَتْحُهَا مُخْتَارٌ وَيَضُمُّ الْفَاءَ وَتُفْتَحُ لِلتَّخْفِيفِ مِضْبَاحٌ أَه. ع ش. □ فَوَدُ: (وَوَبَرٌ) هُوَ بِإِسْكَانِ الْمَوْحِدَةِ دَوِيَّةٌ أَضْعَفُ مِنَ الْهَرِّ كَحَلَاءِ الْعَيْنِ لَا ذَنْبَ لَهَا مُغْنِي وَرَشِيدِي. □ فَوَدُ: (فَمَوْحِدَةٌ مَفْتُوحَةٌ الْخ) وَنُونٌ فِي آخِرِهِ. أَه. □ مُغْنِي.

□ فَوَلَّ (سَنِي): (وَقَفْكَ) وَهُوَ حَيَوَانٌ يُؤْخَذُ مِنْ جِلْدِهِ فَرَوْ لِلْبَيْنِ وَخِفَّتِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. □ فَوَدُ: (وَقَاقَمٌ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَالدَّلْدَلُ وَهُوَ بِإِسْكَانِ اللَّامِ بَيْنَ الْمُهِمْلَتَيْنِ الْمَضْمُومَتَيْنِ دَابَّةٌ قَدْرُ السَّخْلَةِ ذَاتُ شَوْكَةٍ طَوِيلَةٍ تُشَبِّهُ السَّهَامَ وَفِي الصَّحَاحِ أَنَّهُ عَظِيمُ الْقَنَافِذِ وَابْنُ عُرْسٍ وَهُوَ دَوِيَّةٌ رَقِيقَةٌ تُعَادِي الْفَأَرَ تَدْخُلُ جُحْرَهُ وَتُخْرِجُهُ وَجَمْعُهُ بَنَاتٌ عُرْسٍ وَالْحَوَاصِلُ جَمْعُ حَوْصَلَةٍ وَيُقَالُ لَهُ حَوْصَلٌ وَهُوَ طَائِرٌ أَيْبِضٌ أَكْبَرُ مِنَ الْكَرْكِيِّ ذُو حَوْصَلَةٍ عَظِيمَةٍ يَتَّخِذُ مِنْهَا فَرَوْ وَيَكْثُرُ بِيضَرٌ وَيُعْرَفُ بِالْبَجَعِ وَالْقَاقِمِ بِضَمِّ الْقَافِ الثَّانِيَةِ دَوِيَّةٌ يَتَّخِذُ جِلْدَهَا فَرَوًْا أَه. وَعِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَجِلُّ دُلْدُلُ وَابْنُ عُرْسٍ أَه.

□ فَوَدُ: (وَسَمُورٌ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ، وَالسَّمُورُ، وَالسَّنَجَابُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَهُمَا نَوْعَانِ مِنْ تَعَالِبِ الثَّرَكِ.

وَزَعِمَ أَنَّهُ طَيْرٌ أَوْ مِنَ الْجِنِّ أَوْ نَبَتْ غَلَطٌ (وَيَحْرُمُ) وَشَقٌّ وَ (بَغْلٌ) لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُ كَالْجِمَارِ
يَوْمَ خَيْبَرَ وَلِتَوَلَّيْهِ بَيْنَ حَلَالٍ وَحَرَامٍ وَمَنْ تَمَّ لَوْ تَوَلَّدَ بَيْنَ فَرَسٍ وَجِمَارٍ وَخَشِيٍّ مَثَلًا حَلًّا اتِّفَاقًا
(وَجِمَارٌ أَهْلِيٌّ) لِمَا ذَكَرَ (وَكُلُّ ذِي نَابٍ) قَوِيٍّ بِحَيْثُ يَعْدُو بِهِ (مِنَ السَّبَاعِ) وَمُخْلَبٍ بِكَسْرِ
فُسْكُونٍ وَهُوَ لِلطَّيْرِ كَالظُّفْرِ لِلْإِنْسَانِ (مِنَ الطَّيْرِ) لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُمَا فَالْأَوَّلُ (كَأَسَدٍ) وَفَهْدٍ
(وَنَمِرٍ وَذُبِّ وَذُبِّ وَفِيلٍ وَفَزْدٍ) الثَّانِي نَحْوُ (بَارٍ وَشَاهِينٍ وَصَفْرِ) عَامٌّ بَعْدَ خَاصٍّ لِيُشْمَوْلَهُ لِلْبُرْزَةِ
وَالشَّوَاهِينِ وَغَيْرِهَا مِنْ كُلِّ مَا يَصِيدُ وَهُوَ بِالسَّيْنِ وَالصَّادِ وَالزَّيِّ (وَنَسْرٌ) بِثَلَاثٍ أَوَّلُهُ وَالْفَتْحُ
أَفْصَحُ (وَعُقَابٌ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَجَمِيعُ جَوَارِحِ الطَّيْرِ وَقَالَ جَمْعٌ بِحُرْمَةِ النَّسْرِ لِمَا اسْتَحْبَابُهُ لَا لِأَنَّهُ لَهُ
مِخْلَبًا وَإِنَّمَا لَهُ طُفْرٌ كَطُفْرِ الدَّجَاجَةِ (وَكَذَا ابْنُ أَوَى) بِالْمَدِّ وَهُوَ كَرِيهَ الرِّيحِ طَوِيلُ الْمَخَالِبِ
وَالْأَطْفَارِ يَعُودِي لَيْلًا إِذَا اسْتَوْحَشَ بِمَا يُشْبِهُ صِيَاحَ الصَّبَّيَّانِ فِيهِ شَبَةٌ مِنَ الذُّثْبِ وَالثَّغْلَبِ وَهُوَ
فَوْقَهُ وَدُونَ الْكَلْبِ لِمَا اسْتَحْبَابُهُ وَعَدُوهُ بَنَابُهُ (وَهَرَّةٌ وَخَشٍ فِي الْأَصْح) لِعَدُوِّهَا وَكَذَا أَهْلِيَّةٌ قِيلَ

قَوْلُهُ: (وَزَعِمَ أَنَّهُ) أَيِ السَّمُورِ. قَوْلُهُ: (وَشَقٌّ) وَهُوَ حَيَوَانٌ يَتَّخِذُ مِنْ جِلْدِهِ قُرُوءًا. أَوْ قِيَانُوسٌ.
قَوْلُهُ: (مَثَلًا) أَيِ أَوْ بَقَرًا. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (حَلٌّ اتِّفَاقًا) أَيِ؛ لِأَنَّهُمَا مَأْكُولَانِ. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (لِمَا
ذَكَرَ) أَيِ مِنْ التَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ لِلطَّيْرِ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى أَيِ طَفْرٌ. اه.
قَوْلُهُ: (فَالْأَوَّلُ) أَيِ ذُو النَّابِ. قَوْلُهُ: (وَفَهْدٌ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَمِنْ ذِي النَّابِ الْكَلْبُ وَالْخَنْزِيرُ وَالْفَهْدُ
بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا مَعَ كَسْرِ الْهَاءِ وَإِسْكَانِهَا وَالبَيْزُ بِيَاءَيْنِ مَوْحَدَتَيْنِ الْأَوَّلَى مَفْتُوحَةٌ وَالثَّانِيَةُ سَاكِنَةٌ وَهُوَ
ضَرْبٌ مِنَ السَّبَاعِ يُعَادِي الْأَسَدَ مِنَ الْعَدُوِّ لَا مِنَ الْمُعَادَاةِ وَيُقَالُ لَهُ الْفَرَائِقُ بِضَمِّ الْفَاءِ وَكَسْرِ التَّوْنِ شَبِيهَةٌ
بَابِنِ أَوَى. اه.

قَوْلُهُ (نَسْرٌ): (وَنَمِرٌ) بِفَتْحِ التَّوْنِ وَكَسْرِ المِيمِ وَيُسَاكِنُ المِيمَ مَعَ ضَمِّ التَّوْنِ وَكَسْرِهَا حَيَوَانٌ مَعْرُوفٌ
أَخْبَثُ مِنَ الْأَسَدِ سَمِيَ بِذَلِكَ لِتَنَمَّرِهِ وَاخْتِلَافِ لَوْنِ جَسَدِهِ يُقَالُ تَنَمَّرَ فُلَانٌ أَيِ تَنَكَّرَ وَتَغَيَّرَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوْجَدُ
غَالِبًا إِلَّا غَضَبَانًا مُعْجَبًا بِنَفْسِهِ ذُو قَهْرٍ وَسَطَوَاتٍ عَنِيدَةٍ وَوَبَائِتٍ شَدِيدَةٍ إِذَا شَبِعَ نَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَفِيهِ رَائِحَةٌ
طَبِيبَةٌ. اه. مُعْنَى.

قَوْلُهُ (نَسْرٌ): (وَذُبٌّ) بِضَمِّ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَالْأَثْنَى دُبَّةً. اه. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي) أَيِ ذِي الْمِخْلَبِ.
قَوْلُهُ (نَسْرٌ): (وَصَفْرٌ) بِفَتْحِ فُسْكُونٍ كُلُّ شَيْءٍ يَصِيدُ مِنَ الْبُرْزَةِ وَالشَّوَاهِينِ. اه. قَامُوسٌ. قَوْلُهُ: (بِحُرْمَةِ
النَّسْرِ) الْأَوَّلَى أَنَّ حُرْمَةَ النَّسْرِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ ابْنِ أَوَى قَوْلُهُ أَيِ الثَّغْلَبِ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا
أَهْلِيَّةٌ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَاحْتِرَازٌ بِالْوَحْشِيَّةِ عَنِ الْأَهْلِيَّةِ فَإِنَّهَا حَرَامٌ أَيْضًا عَلَى الصَّحِيحِ فَفِي الْحَدِيثِ أَنَّهَا
سَبْعٌ وَقِيلَ تَحِلُّ لِيُضْعَفَ نَابُهَا.

قَوْلُهُ: (وَهَرَّةٌ وَخَشٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَفَارَقَ الْهَرُّ الْوَحْشُ الْجِمَارُ الْوَحْشِيُّ حَيْثُ أُلْحِقَ بِالْهَرِّ
الْأَهْلِيُّ لِشَبْهِهِ بِهِ لَوْنًا وَصُورَةً وَطَبْعًا فَإِنَّهُ يَتَلَوَّنُ بِالْوَانِ مُخْتَلِفَةً وَيَسْتَأْنِسُ بِالنَّاسِ بِخِلَافِ الْجِمَارِ الْوَحْشِيِّ

جزماً وقيل فيها الخلاف وكذا النفس (ويحرم ما ندب قتله) إذ لو جاز أكله لحل اقتناؤه (كحبة وعقرب وغراب أبقع) أي فيه سواد وبياض (وحداة) بوزن عنية (وفارة وكل) بالجر (سبع) بضم الباء (ضار) بالتخفيف أي عايد للخبر الصحيح في الفواصيخ الخمس أنهم يقتلن في الحل والحرم وهي غراب أبقع وحداة وفارة وعقرب وكلب عقور وفي رواية لمسلم ذكر الحية بدل العقرب وفي أخرى زيادة السبع الضاري قيل البهيمة التي وطئها آدمي مأثور بقتلها مع جلها اهـ. ومرو أن قتلها وجه ضعيف فلا استثناء على أنها لا ترد وإن قلنا بقتلها لأنه لعارض وإلا لورد ما لو صال عليه حيوان يحل أكله فإنه يجب قتله ومع ذلك هو حلال وقيد الغراب بالأبقع تبعاً للخبر والاتفاق على تحريمه وإلا فالأسود وهو الغداف الكبير ويسمى الجبلي لأنه

(تنبيه): قال الدميري لو قال المصنف هرة وحذف لفظ وحش لكان أشمل وأخصر اهـ. وقد يعتذر باختلاف التصحيح كما علم من التقرير وإن أوهم كلامه الجزم بحرمتها وأما ابن مقرض وهو بضم الميم وكسر الراء ويكسر الميم وفتح الراء الدلّ بفتح اللام فلا يحرّم؛ لأن العرب تستطيع ونابه ضعيف اهـ. بحذف وقوله فلا يحرّم خلافاً للنهية عبارته ويحرّم النفس؛ لأنه يقتصر الدجاج وابن مقرض على الأصح اهـ. فؤد: (وكذا النفس) وهو دويّة نحو الهرة يأوي البساتين غالباً والجمع نموس مثل جنل وحمول مضباح اهـ. ع ش.

فؤد (نس): (ما ندب قتله) أي لإيذائه اهـ. مغني. فؤد: (لحل اقتناؤه) أي فكاكه لا يقتل اهـ. سم.
فؤد (نس): (كحبة) يقال للذكر والأنثى، وعقرب اسم للأنثى ويقال للذكر عقربان بضم العين والراء اهـ. مغني.

فؤد (نس): (وفارة) بالهمز وكنتها أم خراب وجمعها فئران بالهمزة والبرغوث بضم الباء والزنبور بضم الزاي والبق والقمل وإنما ندب قتلها لإيذائها ولا نفع فيها وما فيه نفع ومضرة لا يستحب قتله لينفعه ولا يكره لضرره ويكره قتل ما لا ينفع ولا يضر كالخنافس جمع خنفساء بضم الفاء أفصح من فتحها والجعلان بكسر الجيم وهو دويّة معروفة تسمى الزعقوق تعض البهائم في فروجها فتهرب وهي أكبر من الخنفساء شديدة السواد في بطنها لون جُمرة للذكر قرنان والرحم والكلب غير العقور الذي لا منفعة فيه مباحة مغني وروض مع شرحه. فؤد: (وفي أخرى إلخ) عبارة النهاية والمغني وفي رواية لأبي داود والتزمذي ذكر السبع العادي مع الخمس اهـ. قال ع ش. لعلة مع الرواية الأولى اهـ.

فؤد: (قيل إلخ) وافقه المغني عبارته واستثنى من عموم تحريم ما أمر بقتله البهيمة المأكولة إذا وطئها آدمي فإنه يحل أكلها على الأصح كما ذكر في باب الزنا مع الأمر بقتلها اهـ. فؤد: (لعارض) وهو الستر على الفاعل اهـ. ع ش. فؤد: (وهو الغداف) بالذال المهملة اهـ. ع ش. عبارة القاموس في

مع الأهل اهـ. فؤد: (لحل اقتناؤه) فكان لا يقتل.

لا يسكن إلا الجبال حرام أيضاً على الأصح وكذا العقق وهو ذو لونين أبيض وأسود طويل الذنب قصير الجناح صوته العققة وخرج بضار نحو ضبع وتغلب لصغف نابه كما مر (وكذا رجمة) للثهي عنها رواه البيهقي ولحيها (وتغاة) بموحدة مثلثة فمُعْجَمَةٌ ثم مثلثة طائر أبيض أو أغبر بطيء الطيران أصغر من الجذاة يأكل الجيف (والأصح جل غراب زرع) وهو أسود صغير يقال له الزاغ وقد يكون محمر المنقار والرجلين لأنه مستطاب وفي أصل الروضة أن الغداف الصغير وهو أسود أو رمادي حرام واعترض بما لا يجدي بل زعم الإسني أنه غلط (وتحرم بغا) بفتح الموحدين مع تشديد الثانية ثم مُعْجَمَةٌ وبالْقَصْرِ وهو الدرة بضم المهملة ولونها

فصل الغني الغداف كغراب غراب القيط اهـ.

❑ قول (سني): (رجمة) وهو طائر أبقع يشبه التسر في الخلقة والتناس بسين مهملة طائر صغير ينهس اللحم بطرف منقاره وأصل التنهس أكل اللحم بطرف الأسنان والتنهس بالمُعْجَمَةِ أَكَلَهُ بِجَمِيعِهَا فَتَحَرَّمَ الطيور التي تنهس كالسباع التي تنهس لاستخبائها مغني وروض مع شرحه.

❑ قول (سني): (وتغاة) هي غير الحوزية المسماة بالتورسية وقد أفتى بحلها الشهاب الزملي اهـ. رشيد. ❑ قوله: (أو أغبر) أسقطه المغني وعبارة النهاية ويقال أغبر. اهـ. ❑ قوله: (وهو أسود) إلى قوله وفي أصل الروضة في النهاية والمغني. ❑ قوله: (وهو أسود صغير إلخ) ولو شك في شيء هل هو مما يؤكل أو من غيره فينبغي الحرمة احتياطاً اهـ. ع ش لعل ما ذكره مخصوص بالشك في أنواع الغراب، وإلا فيخالف ما يأتي قبيل التبييه الثاني. ❑ قوله: (وفي أصل الروضة إلخ) قال شيخنا الشهاب الزملي المعتمد خلاف ما في أصل الروضة. اهـ. سم ووافقه أي الشهاب الزملي النهاية والمغني عبارة الأول وأما الغداف الصغير وهو أسود ورمادي اللون فمقتضى كلام الرافعي حله وبه صرح جمع منهم الروياني وعلمه بأنه يأكل الزرع وهو المعتمد، وإن صحح في الروضة تحريمه. اهـ. وعبارة الثاني ثالثها الغداف الصغير وهو أسود رمادي اللون وهذا قد اختلف فيه فقيل يحرم كما صححه في أصل الروضة وجرى عليه ابن المقري وقيل بحله كما هو قضية كلام الرافعي وهو الظاهر وقد صرح بحله البغوي والجرجاني والروياني واعتمده الإسني. اهـ. بحذف. ❑ قوله: (حرام) خلافاً للشهاب الزملي والنهاية والمغني كما مر وروي (كل ما دف ودغ ما صف) مغني وأسنى. ❑ قوله: (أنه غلط) أي ما في أصل الروضة. ❑ قوله: (بفتح الموحدين) إلى قوله واعترض في المغني إلا قوله وفي القاموس إلى المتن وإلى قول المتن وكذا في النهاية إلا قوله إذ الثغر إلى المتن وقوله فتأمل إلى المتن. ❑ قوله: (مع تشديد الثانية) ومنهم من يسكنها. اهـ. مغني. ❑ قوله: (بضم المهملة) وتشديد الراء المفتوحة له قوة

❑ قوله: (وفي أصل الروضة أن الغداف الصغير إلخ) قال شيخنا الشهاب الزملي المعتمد خلاف ما في أصل الروضة.

مختلف والغالب أنه أخضر (وطاوس) ليخنيهما (وتحل نعامه) إجماعاً (وتكزي ويط) قال
الدميري هو الإوز الذي لا يطير (واوز) بكسر ففتح وقد تحذف همزته (ودجاج) بتثنية أوله
في الذكر والأنثى والفتح أفصح لطبيها كسائر طيور الماء إلا اللقلق (وحمام وهو كل ما عب)
أي شرب الماء بلا تنفس ومض وفي القاموس العب شرب الماء أو الجرع أو تناهه (وهذر) أي
رجع صوته وغرد وذكره تأكيداً وإلا فهو لازم للأول ومن ثم اقتصر في الروضة في موضع على

على حكاية الأصوات وقبول الثقلين . اهـ . معني .

• قول (سنن): (وطاوس) هو طائر في طبعه العفة وحُب الزهور بنفسه والخيلاء والإعجاب بريشه وهو
مع حسنه يشاء به اهـ . معني .

• قول (سنن): (وتحل نعامه إلخ) وكذا الحبارى طائر معروف شديد الطيران والشقراق بفتح المفعمة
وكسرها مع كسر القاف وتشديد الراء ويكسرها مع إسكان القاف وتخفيف الراء ويقال له الشقراق
وهو طائر أخضر على قدر الحمام روض مع شريحه ونهاية .

• قول (سنن): (وتكزي) على وزن فزدي بشد الياء . • قول (سنن): (ويط) بفتح أوله . اهـ . معني .

• قوله: (قال الدميري) عبارة المعني ثنية عطفه أي الإوز على البط يقتضي تعائرها . وقسر الجوهرى
وغيره الإوز بالبط وقال الدميري إلخ . • قوله: (بتثنية أوله إلخ) عبارة المعني وهو بتثنية أوله والفتح
أفصح يقع على الذكر والأنثى والواحدة دجاجة . وليست الهاء للتأنيث وحله بالإجماع سواء أنيسه
ووخشيه ؛ ولأنه أكله . رواه الشيخان . اهـ . وعبارة ع ش قال الشامي في سيرته روى الشيخان عن
أبي موسى الأشعري قال (رايت رسول الله ﷺ يأكل لحم دجاج) وروى أبو الحسن بن الضحاك عن
ابن عمر قال (كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يأكل لحم الدجاج حبسه ثلاثة أيام) . اهـ . • قوله: (كسائر
طيور الماء إلخ) المناسبة تقديمه على قول المصنف ودجاج كما في النهاية والمعني . • قوله: (إلا
اللقلق) وهو طائر طويل العنق يأكل الحبات ويصف فلا يحل لاستخباؤه ولقول المصنف والأصح حل
غراب زرع مع تفسير الشارح ياه بالأسود الصغير .

• قول (سنن): (وحمام إلخ) وتحل الورشان وهو بفتح الواو والراء ذكر القمرى وقيل طائر متولد بين
الفاخية والحمامة وتحل القطا جمع قطاة وهو طائر معروف والحجل بفتح الأولين جمع حجلة وهي
طائر على قدر الحمام كالقطا أحمر المنقار والرجلين ويسمى دجاج البر وهذه الثلاثة قال في الروضة
إنها أدرجت في الحمام معني وروض مع شريحه عبارة النهاية ودخل في كلامه القمرى والذبسي واليمام
والفراخ والقطا والحجل اهـ . • قوله: (بلا تنفس ومض) أي بأن شرب جرعة بعد جرعة من غير مض
اهـ . معني . • قوله: (أي رجع) من التراجع . • قوله: (وغرد) وفي القاموس غرد الطائر كفرح وغرد تغريداً
رفع صوته وطرب به . اهـ . • قوله: (وذكره تأكيداً) إلى ومن ثم ضرب عليه في أصل المصنف ثم أصلح
بما نصه وذكره من باب ذكر الخاص بعد العام اهـ . وليس هذا الإصلاح بخط المصنف ولا بخط كاتب

عَبَّ وزعم أنهما مُتَلَازمانِ فيه نَظَرٌ إِذِ الثُّغْرُ من العَصافِيرِ يَعْْبُ ولا يَهْدُرُ (وما على شَكْلِ عُصْفُورٍ) بَضَمٌ أَوَّلُهُ أَفْصَحُ من فَتْحِهِ (وإن اختلف لونه ونَوَعُهُ كَعَنْدَلِيْبٍ) وهو الهَزَّازُ (وَصَغُورَةٌ) بِمُثْمَلَتَيْنِ مَفْتُوحَةٌ فَسَاكِنَةٌ وهو عُصْفُورٌ أَحْمَرُ الرَّأْسِ (وَرُزْزُورٌ) بَضَمٌ أَوَّلُهُ لَأَنَّهُا من الطَّيِّبَاتِ (لا خُطَافٌ) لِلنَّهْيِ عن قَتْلِهِ في مُرْسَلٍ اعْتَصَدَ بِقَوْلِ صَحَابِيٍّ وهو الحُفَّاشُ عِنْدَ اللُّغَوِيِّينَ وَفَرَّقَ

الأَصْلُ فَلْيَحَرِّزْ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ وَعبارةُ النِّهَايةِ موافقةٌ لِمَا كَانَ سَابِقًا مِنْ غَيْرِ إِصْلَاحٍ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرٍ .

(أقولُ) : بل لا بُدَّ مِنَ الإِصْلَاحِ وَأولاهُ إِنْ تَرَادَ الواوُ قُبِيلَ فِيهِ نَظَرٌ فَيَكُونُ حَبِيزٌ وَزَعَمَ مَعْطُوفًا عَلَى اقْتِصَارِ قَيْصِرٍ دَعَاى التَّلَازُمَ مِمَّا فِي الرُّوضَةِ كَمَا يَصْرَحُ بِهِ قَوْلُ الْمُغْنِي وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا تَبَعًا لِلْمُحَرَّرِ وَقَالَ فِي الرُّوضَةِ إِنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى وَضْفِهِ بِالْهَدَرِ مَعَ الْعَبِّ فَإِنَّهُمَا مُتَلَازمانِ . اهـ . وَيُزِيدُهُ صَنِيعُ النِّهَايةِ حَيْثُ قَالَ بِدَلِّ قَوْلِهِ وَزَعَمَ أَنَّهُمَا إلخ وَنَظَرَ بِمَعْضُهُمْ فِي دَعَاى مُلَازِمَتِهِمَا . اهـ . وَأَمَّا أَصْلُ كَلَامِهِ بِلا إِصْلَاحٍ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ قَوْلَهُ إِذِ الثُّغْرُ إلخ كَمَا يَنْتَبِجُ عَدَمُ التَّلَازُمِ بَيْنَهُمَا كَذَلِكَ يُقِيدُ عَدَمَ لزومِ الثَّانِي لِلأَوَّلِ وَلِذَا قَالَ سَمَ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ يَعْْبُ وَلَا يَهْدُرُ انْظُرْ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ فَهُوَ لَا زِمَ لِلأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَقُولُهُ وَهَذَا مُخْتَارُهُ . اهـ . وَمَعْلُومٌ أَنَّ عَدَمَ اللزومِ مُسْتَلْزِمٌ لِعَدَمِ التَّلَازُمِ .

□ قولُ (سني) : (كَعَنْدَلِيْبٍ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَالدَّالِّ الْمُثْمَلَتَيْنِ وَبَيْنَهُمَا نونٌ وَآخِرُهُ مَوْحَدَةٌ بَعْدَ تَخْتَانِيَةٍ . اهـ . مُغْنِي . قَوْلُهُ : (وهو الهَزَّازُ) بِفَتْحِ الهاءِ اهـ . رَشِيدِي .

□ قولُ (سني) : (وَرُزْزُورٌ) طَائِرٌ مِنْ نَوْعِ الْعُصْفُورِ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِزُرْزَرَتِهِ أَيْ تَصَوُّبِهِ وَتَغَرَّرَ بِضَمِّ التَّوْنِ وَفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ عُصْفُورٌ أَحْمَرُ الْأَنْفِ وَبُلْبُلٌ بِضَمِّ الْبَاءَيْنِ وَكَذَا الْحُمْرَةُ بِضَمِّ الْحَاءِ الْمُثْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ الْمَفْتُوحَةِ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَيُقَالُ : إِنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ تُسَمِّي الْبُلْبُلَ الثُّغْرَ وَالْحُمْرَةَ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ وَنِهَائَةٍ .

□ قولُ (سني) : (لا خُطَافٌ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا يَحِلُّ مَا نَهَى عَنْ قَتْلِهِ وَهُوَ أَمُورٌ مِنْهَا خُطَافٌ بِضَمِّ الْخَاءِ وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ وَجَمْعُهُ خُطَاطِيْفٌ وَيُسَمَّى زَوَّارُ الْهِنْدِ وَيُعْرَفُ عِنْدَ النَّاسِ بِعُصْفُورِ الْحَجَّةِ ؛ لِأَنَّهُ زَهْدٌ فِيمَا فِي أَيْدِيهِمْ مِنَ الْأَقْوَابِ وَقَالَ الدَّمِيرِيُّ وَبِئْسَ عَجِيبٌ أَمْرُهُ أَنَّ عَيْنَهُ تُقْلَعُ فَتَعُودُ وَلَا يُفْرَخُ فِي حُشٍّ عَتِيقٍ حَتَّى يَطْلِيَهُ بَطْنِيْنٌ جَدِيدٍ وَالْهَذْدُ وَالصُّرْدُ وَهُوَ بِضَمِّ الصَّادِ الْمُثْمَلَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ طَائِرٌ فَوْقَ الْعُصْفُورِ أَبْقَعَ ضَخْمُ الرَّأْسِ وَالْمِنْقَارِ وَالْأَصَابِعُ يَصِيدُ الْعَصَافِيرَ . اهـ . بِأَذْنَى زِيَادَةٍ مِنَ الْأَسْنَى وَكَذَا فِي الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقَالَ لِي وَالْهَذْدُ . □ قَوْلُهُ : (وهو الحُفَّاشُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَظَاهِرُ كَلَامِهِمَا أَنَّ الْخُطَافَ وَالْحُفَّاشَ مُتَغَايِرَانِ وَاعْتَرَضَا بِأَنَّ الْحُفَّاشَ وَالْخُطَافَ وَاحِدٌ وَهُوَ الْوَطُوطُ كَمَا قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ . وَأُجِيبَ بِأَنَّ كَلَامَهُمَا لَيْسَ بِاعْتِبَارِ اللُّغَةِ فَقِي تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ : أَنَّ الْخُطَافَ عُرْفًا هُوَ طَائِرٌ أَسْوَدُ الظَّهِيرِ

□ قَوْلُهُ : (إِذِ الثُّغْرُ مِنَ الْعَصَافِيرِ يَعْْبُ وَلَا يَهْدُرُ) انْظُرْ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ هُوَ لَا زِمَ لِلأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَقُولُهُ وَهَذَا مُخْتَارُهُ .

بينهما المصنّف في تهذيبه بأنّ الأول غُرْفًا طائرٌ أسودُ الظَّهْرِ أبيضُ البطنِ أي وهو المُسمَّى الآنَ بِعُضْفُورِ الجَنَّةِ لأنّه لم يأكل من قوت الدُّنْيَا شيئًا والثاني طائرٌ صَغِيرٌ لا ريشَ له يُشَبِّه الفأرةَ يطيرُ بين المغربِ والعشاءِ واعتَرَضَ جُزْمَهُمَا بحرمتِه هنا بجُزْمِهِمَا بأنّ فيه القيمةَ على المُحرَمِ فإنّ ذلك يستلزمُ حِلَّ أَكْلِهِ ويُجَابُ بِمَنْعِ هذا الاستلزامِ إذا المُتَوَلَّدُ مِمَّا يَحِلُّ ويحُرَّمُ حرامٌ مع وجوبِ الجزاءِ فيه فَلَعَلَّ الحُفَّاشَ عندهما من هذا فَعَامَلَهُ فَإِنَّ المُتَأَخِّرِينَ كَادُوا أَنْ يُطَبِّقُوا على تَغْلِيظِهِمَا وليس كذلك (وَنَقُلْ وَنَحُلْ) لِصِحَّةِ التَّهْيِ عن قَتْلِهِمَا وَحَمْلُوهُ على التَّمَلُّ السُّلَيْمَانِيّ وهو الكبيرُ إذ لا أَدَى فيه بخلافِ الصَّغِيرِ للأذاةِ فَيَحِلُّ قَتْلُهُ بل وحرَقُهُ إن لم يندفع إلا به كالقَمَلِ (وَدُّبَابٌ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ (وَحَشْرَاتٌ) وهي صِغَارُ دَوَابِّ الأَرْضِ (كَحُنْفَسَا) بِضَمِّ أَوَّلِهِ فَثَالِثُهُ مع القَصْرِ أو المَدِّ أو بفتحِهِ والمدُّ (ودودٌ) مُنْفَرِدٌ لِمَا مرَّ فيه في الصَّيْدِ والدَّبَائِحِ وَوَزَعٌ بأنواعِها وذَوَاتُ سُمومٍ وإبرٍ والصَّرَارَةُ وذلك لاستِخْبَائِهَا نعم، يَحِلُّ منها نحوُ يربوعٍ ووبرٍ وأمَّ حُبَيْنٍ وَفُنْفُنٍ وَبنتِ غُرْسٍ وَضَبٍّ.

أَبْيَضُ البطنِ يَأْوِي الثُّيُوتَ في الرِّبْعِ وأما الوطواطُ وهو الحُفَّاشُ فَهُوَ طَائِرٌ صَغِيرٌ إلخ ولهذا أَفْرَدَهُمَا الفُقَهَاءُ بِالذِّكْرِ، وَإِنْ أَطْلَقَ اللَّغَوِيُّونَ اسْمَ أَحَدِهِمَا على الآخَرِ. اهـ. □ فَوُدَّ: (وَاعْتَرَضَ جُزْمَهُمَا إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَأَمَّا الحُفَّاشُ فَقَطَعَ الشَّيْخَانِ بِتَحْرِيمِهِ مع جُزْمِهِمَا في مُحَرَّمَاتِ الإِحْرَامِ بِوُجُوبِ قِيَمَتِهِ إِذَا قَتَلَهُ الْمُحْرِمُ أَوْ قَتِلَ فِي الْحَرَمِ مع تَضَرُّعِهِمَا بأنّ ما لا يُؤْكَلُ لا يَجِبُ ضَمَانُهُ وَالْمُعْتَمَدُ مَا هُنَا. اهـ. □ فَوُدَّ: (حَرَامٌ مع وَجُوبِ إلخ) الْمُنَاسِبُ لِمَا قَبْلَهُ الْقَلْبُ أَنْ يَقُولَ يَجِبُ الْجَزَاءُ فِيهِ مَعَ أَنَّهُ حَرَامٌ. - □ فَوُدَّ: (لِصِحَّةِ التَّهْيِ) إِلَى قَوْلِهِ بَلَا شَكٍّ فِي الْمَغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ فَيَحِلُّ إِلَى الْمَتْنِ. □ فَوُدَّ: (وَحَمْلُوهُ) أَيِ التَّهْيِ عَنْ قَتْلِ التَّمَلِّ.

□ فَوُدَّ (السِّي): (كَحُنْفَسَاءَ) وهي أَنْوَاعٌ مِنْهَا بَنَاتُ وَرْدَانَ وَجِمَارُ قَبَانَ وَالصَّرَّصَارُ، وَيَحْرُمُ سَامٌ أَبْرَصٌ وهو كِبَارُ الْوَزَعِ وَالْعِضَاءُ وهي بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ دَوِيَّةٌ أَكْبَرُ مِنَ الْوَزَعِ وَاللُّحَا بِضَمِّ اللَّامِ وَفَتَحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ دَوِيَّةٌ كَانَتْهَا سَمَكَةٌ مَلْسَاءٌ مُشْرَبَةٌ بِحُمْرَةٍ تَوْجَدُ فِي الرَّمْلِ فَإِذَا أَحْسَسَتْ بِالْإِنْسَانِ دَارَتْ بِالرَّمْلِ وَغَاصَتْ. اهـ. مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (أَوْ بَفَتْحِهِ) أَيِ ثَالِثُهُ وهو الْأَشْهُرُ نِهَآةً وَمُغْنِي.

□ فَوُدَّ (السِّي): (وَدُودٌ) جَمْعُ دَوْدَةٍ وَجَمْعُ الْجَمْعِ دِيدَانٌ وهو أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ يَدْخُلُ فِيهَا الْأَرْضَةُ وَدَوْدَةُ الْقَرْزِ وَالِدَوْدُ الْأَخْضَرُ الَّذِي يَوْجَدُ عَلَى شَجَرِ الصَّنَوْبِرِ وَدَوْدُ الْفَاكِهَةِ وَتَقْدَمُ حُلُ دَوْدِ الْخَلِّ وَالْفَاكِهَةِ مَعَهُ. اهـ. مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَإِبْرٌ) بِكَسْرِ الهمزة. اهـ. رَشِيدِيّ جَمْعُ إِبْرَةٍ أَيِ ذَوَاتِ إِبْرٍ كَعَقَرٍ وَزُنْبُورٍ.

□ فَوُدَّ: (وَالصَّرَارَةُ) بِفَتْحِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ الصَّرَّصَارُ وَيُسَمَّى الْجُدْجُدُ. اهـ. أَسْنَى وهو مَعْطُوفٌ عَلَى حُنْفَسَاءَ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ الْمَغْنِي وَالرَّوْضِ. □ فَوُدَّ: (يَحِلُّ مِنْهَا) أَيِ الْحَشْرَاتِ. اهـ. مُغْنِي.

(تبيية) استدل الرافعي بتحريم الوزغ بأنه نُهي عن قتلها وهو سبق قلم بلا شك فقد روى مسلم أن من قتلها في أول ضربة كتب له مائة حسنة وفي الثانية دون ذلك وفي الثالثة دون ذلك وفي ذلك حصص أي حصص على قتلها قيل لأنها كانت تنفخ النار على إبراهيم صلى الله عليه وسلم (وكذا) يحرم كل (ما تولد) يقيتا (من مأكول وغيره) كسمك بكسر فسكون لتولده بين ذئب وضئع وكزرافة فتحرّم بلا خلاف كما في المجموع لكن أطلال الأذرع وغيره في حلّها لتولدها بين مأكولين من الوحش وخرج يقيتا ما لو ولدت شاة كلبه ولم يتحقق نزو كلب عليها فإنها تجل كما قاله البغوي كالقاضي لأنه قد يحصل الخلق على خلاف صورة الأصل لكن الوزغ تركها وقال آخرون إن كان أشبه بالحلال خلقة حل ولا فلا ويجوز شرب لبن فرس ولدت بغلا وشاة كلبا لأنه منها لا من الفحل.

(فرغ) مسخ حيوان يجل إلى ما لا يجل أو عكسه اغتبر ما قبل المسخ على ما جزم به بعضهم عملا بالأصل لكن ثنائه ما في فتح الباري عن الطحاوي أن فرض كون الضب ممسوخا لا يقتضي تحريم أكله؛ لأن كونه آدميًا قد زال حكمه ولم يبق له أثر أصلًا وإنما كرهه ﷺ أكله لما وقع عليه من سخط الله تعالى كما كره الشرب من مياه ثمود اه. فظاهره اعتبار الممسوخ إليه لا عنه نظرًا للحالة الزاهية وفي إطلاق هذا وما قبله نظر.....

قوله: (قيل إلخ) وفي المشكاة عن أم شريك (أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الوزغ وقال: «كان ينفخ على إبراهيم» متفق عليه انتهى. اه. سيد عمر. قوله: (لأنها كانت تنفخ النار إلخ) أي؛ لأن أصلها الذي تولدت هي منه كان ينفخ إلخ فتبنت الحسنة لهذا الجنس إكرامًا لإبراهيم. اه. ع ش.

قوله: (يقيتا) إلى قوله ويجوز في المغني إلا قوله لكن الوزغ تركها وإلى قوله أنهم نزلوا في النهاية إلا قوله بلا خلاف إلى وخرج وقوله إن فرض إلى والذي يظهر وقوله وفي شرح الإزشاء إلى ومع ذلك.

قوله: (وكزرافة إلخ) بفتح الزاي وضمتها لفتان مشهورتان اه. ع ش زاد المغني كما حكاهما الجوهرى وقال بعضهم الضم من لحن العوام. اه. قوله: (فتحرّم) قيل؛ لأن الناقة الوحشية إذا وردت الماء طرقتها أنواع من الحيوانات بعضها مأكول فيتولد من ذلك هذا الحيوان اه. ع ش. قوله: (ولم يتحقق نزو كلب إلخ) أي لم يعلم نزوان الكلب عليها أو علم لكن في وقت يعلم منه عادة أن ما ولدته ليس منه اه. ع ش. قوله: (وقال آخرون) عبارة النهاية وقال جمع. اه. قوله: (إن كان إلخ) يظهر أن مرجع الضمير ما تولد يقيتا من مأكول وغيره، وإن اقتضى صنيع الشارح كالتبائية أن مرجعه نحو كلبه ولدتها نحو شاة من غير تحقق نزو كلب عليها فكان ينبغي على الأول تقديم قوله وقال آخرون إلخ على قوله وخرج إلخ فليراجع. قوله: (ومنها) أي الأثم. قوله: (مسخ إلخ) أي لو مسخ إلخ. قوله: (لكن ينافيه إلخ) وقد يمنع المنافاة بأن كلام الطحاوي في نسل الممسوخ وما هنا في الممسوخ نفسه.

قوله: (فظاهره إلخ) فيه تأمل. قوله: (وفي إطلاق هذا) أي ما في فتح الباري من اغتبار الممسوخ إليه

والذي يظهر أنَّ ذاته إن بُدِّلَتْ لذاتٍ أخرى اغْتَبِرَ الممسوخُ إليه وإلا بأن لم تُبدَّلْ إلا صِفَتُهُ فقط اغْتَبِرَ ما قبلَ المسخِ وفي شرح الإرشادِ الصَّغيرِ في مسخِ أحدِ الزوجين ما يُؤيِّدُ ذلك فراجعه فإنَّهُ مُهِمٌّ ومع ذلك فالذي يَتَعَيَّنُ اعتماده في الآدميِّ الممسوخِ أنَّه لا يجوزُ أكلُهُ مُطْلَقًا كما يَدُلُّ عليه الحديثُ الصَّحيحُ «أنَّهُمْ نَزَلُوا بِأَرْضِ كَثِيرَةِ الضَّبَابِ فَطَبَخُوا مِنْهَا فَقَالَ ﷺ إِنَّ أُمَّةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُسِخَتْ دَوَابٌّ فِي الْأَرْضِ وَأَخْشَى أَنْ تَكُونَ هَذِهِ فَاكْفَيْتُوهَا» ولا يُنافي ذلك أنَّه أُذِنَ في أكلِها حَمَلًا لِلأَوَّلِ على أنَّه جَوَّزَ مَسَخَهَا وَلِلثَّانِي على أنَّه علمَ بعدُ أنَّ الممسوخَ لا تَسْلُ له ففي خيرٍ مسلمٍ وغيره «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لِمَمْسُوخٍ نَسْلًا وَلَا عَقِبًا» وقد كانت القِرْدَةُ وَالخَنَازِيرُ قَبْلَ ذَلِكَ وَتَرَدَّدَ بَعْضُهُمْ فِي مَالٍ مَغْصُوبٍ قُدِّمَ لِلوَلِيِّ فَقُلِبَ كَرَامَةً لَهُ دَمًا ثُمَّ أُعِيدَ إِلَى صِفَتِهِ أَوْ غَيْرِ صِفَتِهِ وَالوجهُ عَدَمُ حِلِّهِ لِأَنَّهُ بَعُودُهُ إِلَى الْمَالِيَّةِ يَفُودُ لِمَلِكٍ مَالِكِهِ كَمَا قَالُوهُ فِي جِلْدٍ مَيْتَةٍ دُبُغٌ وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْوَلِيِّ بِقَلْبِهِ إِلَى الدِّمِّ كَمَا لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِذَا قُتِلَ بِحَالِهِ (وَمَا لَا نَصَّ فِيهِ).....

وما قَبْلَهُ أَيِ مِنْ اغْتِبَارِ الممسوخِ عَنْهُ. □ فَوَدَّ: (إِنْ ذَاتَهُ إِنْ بُدِّلَتْ إلخ) بِمَ يُعْلَمُ أَنَّ الْبَدَلَ الذَّاتُ أَوْ الصِّفَةُ. اهـ. سمَّ عبارةَ السَّيِّدِ عَمَرُ قَوْلُهُ إِنْ بُدِّلَتْ لِذَاتِ إلخ كَذَا فِي أَصْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِاللَّامِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَتَّامَلَ الْمُرَادُ بِتَبْدِيلِ الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ. اهـ. وَعبارةُ ع ش لكن يَبْقَى التَّنَظُّرُ فِي مَعْرِفَةِ مَا تَحَوَّلَ إِلَيْهِ أَهْوُ الذَّاتِ أَمْ الصِّفَةُ فَإِنَّ وَجَدَ مَا يُعْلَمُ بِهِ أَحَدُهُمَا فَظَاهِرٌ، وَإِلَّا فَيَتَّبِعِي اغْتِبَارَ أَصْلِهِ؛ لِأَنَّا لَمْ نَتَحَقَّقْ تَبْدِيلَ الذَّاتِ فَتَحْكُمُ بَيَقَاتِهَا وَأَنَّ الْمُتَحَوَّلَ هُوَ الصِّفَةُ وَقَدْ عُهِدَ تَحَوُّلُ الصِّفَةِ فِي انْخِلَاعِ الْوَلِيِّ إِلَى صَوَرٍ كَثِيرَةٍ وَعُهُدَ رُؤْيَا الْجَنِّ وَالْمَلِكِ عَلَى غَيْرِ صَوَرَتِهَا الْأَصْلِيَّةِ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ ذَاتَهُمَا لَمْ تَتَحَوَّلْ وَإِنَّمَا تَحَوَّلَتِ الصِّفَةُ. اهـ. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ تَبَدَّلَتْ ذَاتُهُ أَوْ صِفَتُهُ. □ فَوَدَّ: (فَاكْفَيْتُوهَا) بِصِيغَةِ الْأَمْرِ مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ وَالضَّمِيرُ لِلْقُدُورِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ) أَيِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (حَمَلًا لِلأَوَّلِ) أَيِ الْأَمْرِ بِالْإِنْخِلَاعِ وَقَوْلُهُ لِلثَّانِي أَيِ الإِذْنِ فِي أَكْلِهَا. □ فَوَدَّ: (قَبْلَ ذَلِكَ) أَيِ مَسَخِ أُمَّةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ. □ فَوَدَّ: (وَتَرَدَّدَ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلُهُ فَانْدَفَعَ إِلَى الْمَثَنِ وَقَوْلُهُ بِشَرِّطٍ إِلَى الْمَثَنِ وَقَوْلُهُ لَكِنْ طِبَاعُهُمْ إِلَى أَلْحَقِّ وَقَوْلُهُ وَاعْتَزَّضَهُ إِلَى وَأَمَّا مَا سَبَقَ. □ فَوَدَّ: (فَقُلِبَ) بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ وَالضَّمِيرُ لِلْمَغْصُوبِ أَوْ الْفَاعِلُ وَالضَّمِيرُ لِلْوَلِيِّ وَيُؤَيِّدُ الثَّانِي قَوْلُهُ الْآتِي وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْوَلِيِّ بِقَلْبِهِ إلخ. □ فَوَدَّ: (وَالوجهُ عَدَمُ حِلِّهِ) أَيِ لِغَيْرِ مَالِكِهِ كَمَا لَا يَخْفَى. اهـ. رَشِيدِي.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (وَمَا لَا نَصَّ فِيهِ إلخ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَلَا يُعْتَمَدُ فِيهِ أَيِ فِي تَحْرِيمِ مَا لَا نَصَّ فِيهِ بِشَيْءٍ مِمَّا مَرَّ بِشَرْعٍ مِنْ قَبْلُنَا. اهـ. وَفِي الرُّوضَةِ فَصَّلَ إِذَا وَجَدْنَا حَيَوَانًا لَا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ حُكْمِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ

□ فَوَدَّ: (وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ ذَاتَهُ إِنْ بُدِّلَتْ إلخ) بِمَ يُعْلَمُ أَنَّ الْمُبْدَلَ الذَّاتُ أَوْ الصِّفَةُ. □ فَوَدَّ: (وَفِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الصَّغِيرِ فِي مَسَخِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ إلخ) حَكَيْنَا عِبَارَتَهُ بِهَامِشٍ تَشْطِيرِ الصَّدَاقِ. □ فَوَدَّ: (وَمَا لَا نَصَّ فِيهِ إلخ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَلَا يُعْتَمَدُ فِيهِ أَيِ فِي تَحْرِيمِ مَا لَا نَصَّ فِيهِ بِشَيْءٍ مِمَّا تَقَرَّرَ شَرْعٌ مِنْ قَبْلُنَا. اهـ.

من كتاب ولا سُنَّة خاص ولا عام بتَّحريم أو تَحليل ولا بما يَدُلُّ على أحدهما كالأمر بقتله أو التَّهْيِ عنه فاندفع ما لِلْبَلْقَيْنِي هنا من الاعتراض على المتن (وإن استطابه أهل يسار) بشرط أن لا تَغْلِبَ عليهم العيافة النَّاشِئَةُ عن التَّعْنَم (وطباع سليمة من العرب) السَّاكِنِينَ فِي الْبِلَادِ وَالْقُرَى دون البوادي لأنَّهم يأكلون ما دَبَّ ودرَج (في حال رفاهية حل) سواء ما بِلَادِ الْعَرَبِ أَوِ الْعَجَمِ

ولا استِطَابَة ولا استِخْبَاث ولا غير ذلك مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَصُولِ وَثَبَّتَ تَحْرِيمُهُ فِي شَرْعٍ مَن قَبْلُنَا فَهَلْ يُسْتَضَحَّبُ تَحْرِيمُهُ قَوْلَانِ الْأَظْهَرُ لَا يُسْتَضَحَّبُ وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ عَامَّةِ الْأَصْحَابِ فَإِنِ اسْتَضَحَّبْنَاهُ فَشَرْطُهُ أَنْ يَثْبُتَ تَحْرِيمُهُ فِي شَرْعِهِمْ بِالْكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ أَوْ يَشْهَدُ بِهِ عَدْلَانِ أَسْلَمَا مِنْهُمْ يَعْرِفَانِ الْمُبْدَلَ مِنْ غَيْرِهِ أَنْتَهَى. اهـ. سم بحذف. هـ. قوله: (من كتاب) إلى قوله وهذا قد يُنَافِي فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ بِشَرْطِهِ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ سِوَاةً إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ وَيَحْتَ إِلَى فَقَدْ صَرَّحُوا وَقَوْلُهُ وَيُظْهَرُ إِلَى فَإِنِ اسْتَوَى. هـ. قوله: (ولا سُنَّة) ولا إجماع. اهـ. مُغْنِي. هـ. قوله: (فاندفع إلخ) ما وجه اندفاعه؟ اهـ. سم.

(أقول): وَجْههُ التَّعْمِيمُ بِقَوْلِهِ خَاصٌّ وَلَا عَامٌ بِتَّحْرِيمٍ أَوْ تَحْلِيلٍ إلخ. هـ. قوله: (ما لِلْبَلْقَيْنِي هنا إلخ) فَإِنَّهُ قَالَ إِنْ أَرَادَ نَصَّ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ لَمْ يَسْتَقِمَّ فَقَدْ حُكِمَ بِحُلِّ الثَّغْلَبِ وَتَحْرِيمِ الْبَيْعَاءِ وَالطَّائِسِ وَلَيْسَ فِيهَا نَصٌّ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ أَوْ نَصٌّ الشَّافِعِيِّ أَوْ أَحَدِ أَصْحَابِهِ فَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ نَصٌّ فِي اضْطِلَاحِ الْأَصُولِيِّينَ. اهـ. مُغْنِي.

هـ. قول (سني): (أهل يسار) أي ثَرَوَة وَخَصْبٍ. اهـ. مُغْنِي. هـ. قوله: (العيافة) أي الْكَرَاهَةُ. هـ. قوله: (ما دَبَّ) أي عَاشَ وَدَرَجَ أَي مَاتَ. اهـ. بُجَيْرِيٌّ عَنْ ع. ش.

هـ. قول (سني): (في حال رفاهية) أي اخْتِيَارٍ بُجَيْرِيٌّ. هـ. قوله: (سواء ما بِلَادِ الْعَرَبِ إلخ) أي فَإِنَّهُ يُزَجَعُ إِلَى الْعَرَبِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ أَي خِلَافًا لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُمْ لَا يُزَجَعُ إِلَيْهِمْ فِيمَا بِلَادِ الْعَجَمِ. اهـ. رَشِيدِي.

وَفِي الرُّوضَةِ فَضْلٌ إِذَا وَجَدْنَا حَيَوَانًا لَا يُمَكِّنُ مَعْرِفَةَ حُكْمِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ وَلَا اسْتِطَابَةٍ وَلَا اسْتِخْبَاثٍ وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَصُولِ وَثَبَّتَ تَحْرِيمُهُ فِي شَرْعٍ مَن قَبْلُنَا فَهَلْ يُسْتَضَحَّبُ تَحْرِيمُهُ قَوْلَانِ الْأَظْهَرُ لَا يُسْتَضَحَّبُ وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ عَامَّةِ الْأَصْحَابِ فَإِنِ اسْتَضَحَّبْنَاهُ فَشَرْطُهُ أَنْ يَثْبُتَ تَحْرِيمُهُ فِي شَرْعِهِمْ بِالْكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ أَوْ يَشْهَدُ بِهِ عَدْلَانِ أَسْلَمَا مِنْهُمْ يَعْرِفَانِ الْمُبْدَلَ مِنْ غَيْرِهِ قَالَ فِي الْحَاوِي فَقُلِيَ هَذَا لَوْ اخْتَلَفُوا اغْتَبِرَ حُكْمُهُ فِي أَقْرَبِ الشَّرَائِعِ إِلَى الْإِسْلَامِ وَهِيَ التَّضَرَّائِيَّةُ فَإِنِ اخْتَلَفُوا عَادَ الْوُجْهَانِ عِنْدَ تَعَارُضِ الْأَشْبَاهِ. اهـ. كَلَامُ الرُّوضَةِ لَا يَقَالُ يُشْكِلُ عَلَى كَوْنِ التَّضَرَّائِيَّةِ أَقْرَبَ الشَّرَائِعِ إِلَى الْإِسْلَامِ إِنْ لِلتَّضَرَّائِيَّاتِ مِنْ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ مَا لَيْسَ لِنَحْوِ الْيَهُودِيِّ كَالثَّلَاثِ وَقَوْلُهُمْ بِالْأَقَانِيمِ لَأَنَّا نَقُولُ إِنَّمَا ادَّعَيْنَا أَنَّ الشَّرْعَ الَّذِي جَاءَ بِهِ رَسُولُهُمْ أَقْرَبُ إِلَى الْإِسْلَامِ وَلَمْ نَدَّعِ أَنَّ التَّضَرَّائِيَّاتِ أَقْرَبُ إِلَى الْإِسْلَامِ وَتَقَرَّبَ شَرْعُهُمْ لَا يُنَافِي بَعْدَهُمْ لِمُخَالَفَتِهِمْ وَتَغَالِيهِمْ فِي كُفْرِهِمْ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. قوله: (فاندفع ما لِلْبَلْقَيْنِي هنا إلخ) ما وجه اندفاعه.

فيما يظهر (وإن استخبثوه فلا) يحل لأنه تعالى أناط الحِلَّ بالطَّيِّبِ والحرمة بالخُبْثِ ومُحَالٌ عادة اجتماع العالم على ذلك لاختلاف طبائعهم فتعيَّن أنَّ المراد بعضهم والعرب أولى لأنهم الأفضل الأعدل طباعاً والأكمل عقولاً ومن ثمَّ أُرْسِلَ ﷺ منهم ونزل القرآن بلغتهم بل وكلام أهل الجنة بها كما في حديث وفي آخر: «مَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبِإِبْغَاضِي أَبْغَضَهُمْ» لكن طبائعهم مختلفة أيضاً فرجع إلى عربِ رَمَنِهِ ﷺ على ما قاله جمعٌ والحق ما بحثه الرَّافِعِيُّ أَنَّهُ يرجع في كُلِّ عَصْرِ إلى أَكْمَلِ الموجودين فيه وهم مَنْ جَمَعُوا ما ذَكَرَ واعتَرَضَهُ البُلْقَيْنِي بما إذا خالف أهل رَمَنٍ مِنْ قَبْلِهِمْ أو بعدهم بآثِهِ إِنْ رَجَعَ لِلسَّابِقِ لَرِمَ أَنْ لَا يُعْتَبَرُ مَنْ بعدهم وبالعكس وَرَدَ بَأَنَّ الْعَرَبَ إِنَّمَا يرجع إليهم في المجهول وأما ما سبق فيه كلام العرب قبلهم فهو قد صار معلوم الحكم فلا يُلْتَفَتُ لِكَلَامِهِمْ فيه وبحث الزركشي أَنَّهُ يكفي خبرٌ عذلين منهم وآثِهِ لو خالفهما آخران أُخِذَ بالحظر لأنه الأحوط وكان كلامه في هذا التصوير بخصوصه وإلا فقد صرحوا بآثِهِ لو استطابته البعض واستخبثه البعض أُخِذَ بالأكثر فإن استَوْزَجَ قُرَيْشٌ لأنهم أَكْمَلُ الْعَرَبِ عقلاً وقُوَّةً فَإِنْ اختلف القرشيون ولا مرجح أو شكوا أو سكتوا أو لم يوجدوا هم.....

قوله: (بالخُبْثِ) عبارة النهاية والمُعْنَى بالخبيث. قوله: (ومُحَالٌ إلخ) خبرٌ مُقَدَّمٌ لقوله اجتماع إلخ.
 قوله: (على ذلك) أي الاستطابة أو الاستخبات. قوله: (فَبِحُبِّي) مِنْ إِضَافَةِ الْمُضَدِّ إِلَى مَفْعُولِهِ أَيْ بِحُبِّهِ لِي. اه. ع. ش. قوله: (وَهُمْ) أي الأَكْمَلُ اه. رَشِيدِي. قوله: (ما ذَكَرَ) أي في المتن.
 قوله: (واعتَرَضَهُ) أي ما بَحَثَهُ الرَّافِعِيُّ. قوله: (بما إذا خالف إلخ) أي فيما إذا إلخ. قوله: (أو بَعْدَهُمْ) لا حاجة إِلَيْهِ. قوله: (في المجهول) أي في أَمْرِ الْحَيَوَانِ الْمَجْهُولِ حُكْمُهُ اه. ع. ش. قوله: (لِكَلَامِهِمْ) أي الْعَرَبَ الَّذِينَ بَعْدَهُمْ قَالَ سَمِ قَدْ يُشْكِلُ عَدَمُ الْإِلْتِفَاتِ بِأَنَّ تَقْدِيمَ مَنْ قَبْلَهُمْ عَلَيْهِمْ مَعَ اشْتِرَاكِ الْجَمِيعِ فِي شُرُوطِ الْإِعْتِبَارِ تَحْكُمُ وَمُجَرَّدُ السَّبْقِ لَا يَقْتَضِي التَّرْجِيحَ اه. قوله: (بالحظر) أي الْحُزْمَةُ اه. ع. ش. قوله: (وَكَانَ كَلَامُهُ فِي هَذَا التَّصْوِيرِ إلخ) ومع قَرَضِ كَلَامِهِ فِي هَذَا التَّصْوِيرِ بِخُصُوصِهِ فَيُخَالِفُ إِطْلَاقَ قَوْلِهِمُ الْآتِي أَنفَا فَإِنْ اسْتَوْزَجَ قُرَيْشٌ إِذْ قَضَيْتُهُ أَنَّ أَحَدَ الْجَانِبَيْنِ فِي هَذَا التَّصْوِيرِ إِذَا كَانَ مِنْ قُرَيْشٍ رَجَحَ إِخْبَارَهُ وَلَوْ بِالْجُلِّ فَلْيَتَأَمَّلْ. اه. سم. قوله: (في هذا التصوير إلخ) أي في حالة التساوي واتحاد القبيلة. قوله: (وقُوَّةً) أي مُرَوَّةً وَكَرَمًا. قوله: (أو لم يوجدوا) أي في مَوْضِعٍ يَجِبُ طَلْبُ الْمَاءِ مِنْهُ فِيمَا يَظْهَرُ. اه. ع. ش.

قوله: (فَلَا يُلْتَفَتُ لِكَلَامِهِمْ) قَدْ يُشْكِلُ عَدَمُ الْإِلْتِفَاتِ بِأَنَّ تَقْدِيمَ مَنْ قَبْلَهُمْ عَلَيْهِمْ مَعَ اشْتِرَاكِ الْجَمِيعِ فِي شُرُوطِ الْإِعْتِبَارِ تَحْكُمُ وَمُجَرَّدُ السَّبْقِ لَا يَقْتَضِي التَّرْجِيحَ. قوله: (وَكَانَ كَلَامُهُ فِي هَذَا التَّصْوِيرِ إلخ) ومع قَرَضِ كَلَامِهِ فِي هَذَا التَّصْوِيرِ بِخُصُوصِهِ فَيُخَالِفُهُ إِطْلَاقُ قَوْلِهِمُ الْآتِي أَنفَا فَإِنْ اسْتَوْزَجَ قُرَيْشٌ إِذْ قَضَيْتُهُ أَنَّ أَحَدَ الْجَانِبَيْنِ فِي هَذَا التَّصْوِيرِ إِذَا كَانَ مِنْ قُرَيْشٍ رَجَحَ إِخْبَارَهُ وَلَوْ بِالْحَمْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

ولا غيرهم من العرب ألحق بأقرب الحيوان به شبهها كما يأتي أما إذا اختل شرط مما ذكر فلا عبرة بهم لعدم الثقة بهم حينئذ، (وإن جهل اسم حيوان سألوا) عنه (وعمل بتسميتهم) جلاً وحرمة (وإن لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالأشبه به) من الحيوانات صورة أو طبعاً من عدو أو ضده أو طعماً للحم ويظهر قديم الطبع لقوة دلالة الأخلاق على المعاني الكامنة في النفس فالطعم فالصورة فإن استوى الشبهان أو لم نجد له شبهاً حل لقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] الآية وهذا قد ينافي ترجيح الزركشي الحرمة فيما مر إلا أن يفرق بأن التعارض في الاختيار ثم أقوى منه هنا.

(تنبيه) قولهم أو طعماً متعذر من جهة التجربة لتوقفها على ذبح أو قطع فلذة من عضو كبير من حيوانات تحل وحيوانات تحرم إلى أن تجد الأشبه به وذلك لا يمكن القول به لأنه لا غاية له على أنه قد لا ينتج لو فعل كثير من ذلك فالذي ينتج تعيّن حمل كلامهم على ما إذا وجدنا عدلاً ولو عدل رواية يخبر بمعرفة طعم هذا وأنه يشبه طعم حيوان يحل أو يحرم فيعمل بخبره ويقدم حينئذ على الأشبه به صورة أما إذا لم يوجد هذا فلا يعول إلا على المشابهة الطبيعية فالصورية فتأمل. (وإذا ظهر تغير لحم بجلالة) أي طعمه أو لونه أو ريحه كما ذكره الجويني

□ فؤد: (ولا غيرهم من العرب) سكتوا عما إذا فقدوا ووجد غيرهم. اه. رشيد. (أقول): يُعلم حكمه من قولهم أخذ بالأكثر فإن استوزا رجح قرئش فإنه إذا قدم الأكثر ولو من غير قرئش على الأقل من قرئش فيعتبر قول غير قرئش عند قفد قرئش بالأولى. □ فؤد: (به شبهها كما يأتي) عبارة المغي شبهها به صورة أو طبعاً أو طعماً فإن استوى الشبهان أو لم يوجد ما يشبهه فحلال لآية ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] إلخ ولا يعتمد فيه شرع من قبلنا؛ لأنه ليس شرعاً لنا فاعتماد ظاهر الآية المقتضية للحل أولى من استصحاب الشرائع السالفة. اه. ومر عن الروضة والروض ما يوافق قوله: ولا يعتمد إلخ. □ فؤد: (أما إذا اختل إلخ) عبارة المغي وخرج بأهل اليسار المحتاجون وبسليمة الطباع أجلاف البوادي وبحال الرفاهية حال الضرورة فلا عبرة بها. اه. □ فؤد: (مما ذكر) أي في المتن. اه. رشيد.

□ قول (سئلوا) أي العرب. اه. مغي. □ فؤد: (جلاً وحرمة) تميزان لعمل لا لتسميتهم كما لا يخفى. اه. رشيد وفيه ما لا يخفى عبارة المغي بما هو حلال أو حرام؛ لأن المرجع في ذلك إلى الاسم وهم أهل اللسان. اه. وهي صريحة في أنه مفعول للتسمية على حذف مضاف. □ فؤد: (وهذا) أي قوله فإن استوى الشبهان إلخ. □ فؤد: (لتوقفها) أي التجربة. □ فؤد: (على ذبح) بالتؤين. □ فؤد: (أو قطع فلذة) كقطعة لفظاً ومعنى. □ فؤد: (على المشابهة الطبيعية إلخ) الأخصر الأولى على المشابهة الصورية.

□ قول (سئلوا) (وإذا ظهر تغير لحم إلخ) أي ولو يسيراً من نعم أو غيره كدجاجة. اه. مغي. □ فؤد: (أي طعمه) إلى قوله: (وقول الشارح) في النهاية والمغني لإا قوله: (كما ذكره) إلى (ومن اقتصر). □ فؤد: (كما ذكره) أي شمول التغير للأوصاف الثلاثة.

واعتمده جمعٌ متأخرون ومن اقتصر على الأخير أراد الغالب وهي آكلَةُ الجَلَّةِ بفتح الجيم أي التَّجاسة كالعُدرة وقول الشارح وهي التي تأكلُ العُدرة اليابسة أخذًا من الجَلَّةِ بفتح الجيم لا يوافق قولَ القاموس والجلالة البقرة تَتَّبِعُ التَّجاسات ثم قال والجَلَّةُ مثلثة البعُر والبعرة اهـ. فتقييده باليابسة وقوله أخذًا إلخ يُحتاج فيه السند (حرم) أكله كسائر أجزائها وما تولد منها كلبنيها ويبيضها وبه قال أحمد ويكره إطعام ماكولة نجاسة وأفهم ربطُ التَّغْيِيرِ باللحم أنه لا أثر لِتَغْيِيرِ نحو اللَّبَنِ وحده وهو مُحْتَمَلٌ لأنه يُغْتَفَرُ في التَّابِعِ ما لا يُغْتَفَرُ في المتبوع (وقيل يُكره قلت الأصح يُكره والله أعلم) وبه قال أبو خنيفة ومالك؛ لأنَّ التَّهْيِ لِتَغْيِيرِ اللَّحْمِ وهو لا يحرم كما لو نَتَنَ لَحْمُ المَذَكَاةِ أو يَبِضُّهَا.....

□ فَوُدَّ: (على الأخير) أي الرِّيح. □ فَوُدَّ: (يحتاج فيه لسند) من أوضح الواضحات أنه ما ذكر ذلك إلا عن سَنَدٍ فَإِنَّ هذا أمرٌ ثَقَلِيٌّ وهو مشهورٌ بِمَزِيدِ التَّحَرِّيِ والأمانة. اهـ. سم.

□ فَوُدَّ (سَمَنَ): (حرم إلخ) وَيَتَّبِعِي كما قاله البُلْقِينِي تَعَدِّي الحُكْمِ إلى شَعْرِهَا وصَوْفِهَا الْمُتَفَصِّلِ في حياتها قال الزَّركَشِيُّ: والظاهر إلحاقُ ولدها بها إذا ذُكِّتْ وَوُجِدَ في بطنها مَيْتًا وَوُجِدَتِ الرَّائِحَةُ فيه نِهَايَةً وَمُعْنَى قال ع ش: قوله: (وَوُجِدَتِ الرَّائِحَةُ إلخ) قَضِيَةُ التَّقْيِيدِ رُبَّمَا ذَكَرَ انْقِضَاءُ كَرَاهَةِ الْجَنِينِ إذا لم يوجد فيه تَغْيِيرٌ وَمُقْتَضَى كَوْنِهِ من أجزائها أنه لا فَرْقٌ وَعبارة شَرْحِ الرُّوضِ قال الزَّركَشِيُّ: والظاهرُ إلحاقُ ولدها بها إذا ذُكِّتْ وَوُجِدَ في بطنها مَيْتًا أو ذُكِّي وَوُجِدَتِ فيه الرَّائِحَةُ. اهـ. وهي تَقْتَضِي أنه إذا وَجِدَ في بطنها مَيْتًا كَرِهَ مُطْلَقًا وأنه إذا خَرَجَ حَيًّا ثم ذُكِّي فَصِلَ فيه بَيِّنَ ظُهورِ الرَّائِحَةِ وَعَدِمِهِ. اهـ.

□ فَوُدَّ: (أَكَلَهُ) إلى قوله: (ويكره) في الْمُعْنَى وإلى قوله: (وأفهم) في النِّهَايَةِ إلا قوله: (وبه قال أحمد). □ فَوُدَّ: (ويكره إطعام ماكولة نجاسة) الْمُتَبَادَرُ مِنَ النَّجَسِ نَجَسُ الْعَيْنِ وَقَضِيَّتُهُ أنه لا يُكْرَهُ إِطْعَامُهَا الْمُتَنَجِّسَ. اهـ. ع ش وَيُصَرِّحُ بذلك قولُ الرُّوضِ مع شَرْحِهِ والمُعْنَى وَيَغْلِفُ جَوَازًا الْمُتَنَجِّسَ دَابَّتَهُ لِخَبَرٍ صَحِيحٍ فيه أَمَّا نَجَسُ الْعَيْنِ فَيُكْرَهُ عُلْفُهَا بِهِ. اهـ. □ فَوُدَّ: (وهو مُحْتَمَلٌ) لَعَلَّ الْأَوَجَةَ خِلَافُهُ اهـ. سَمَ وَيُؤَيِّدُ بَلْ يُصَرِّحُ به قولُ المَحَلِّيِّ في بَيَانِ تَغْيِيرِ اللَّحْمِ مَا نَصَّهُ بِالرَّائِحَةِ وَالتَّيْنِ فِي عَرَقِهَا وَغَيْرِهِ.

اهـ. □ فَوُدَّ: (لأنه النُّفْثَى) إلى قوله: (وبه فَارَقَتْ) في الْمُعْنَى وإلى قولِ المَشْنِ: (ولو تَنَجَّسَ) في النِّهَايَةِ. □ فَوُدَّ: (لا يَحْرُمُ) مِنَ التَّحْرِيمِ. □ فَوُدَّ: (لو نَتَنَ) كَكَرَّمَ وَضَرَبَ. اهـ. قاموس.

□ فَوُدَّ: (وقوله: أَعَدَّ إلخ يحتاج فيه لسند) من أوضح الواضحات أنه ما ذكر ذلك إلا عن سَنَدٍ فَإِنَّ هذا أمرٌ ثَقَلِيٌّ وهو مشهورٌ بِمَزِيدِ التَّحَرِّيِ، والأمانة. □ فَوُدَّ: (وهو مُحْتَمَلٌ) لَعَلَّ الْأَوَجَةَ خِلَافُهُ.

□ فَوُدَّ: (وقيل يُكره إلخ) في الرُّوضِ قَبْلَ الكلامِ على الجَلَالَةِ وَيَحْرُمُ مَا تَقَوَّتْ بِنَجَسٍ اهـ. قال في شَرْحِهِ لِحُبِّ غِذَائِهِ، والمُرَادُ به ما شَأْنُهُ أَنْ يَتَقَوَّتَ بِنَجَسٍ لِثَلَاثَةِ تَرَدِّ الجَلَالَةِ اهـ. وَلَعَلَّ المُرَادُ ما شَأْنُهُ ذَلِكَ بِحَسَبِ نَوْعِهِ وَإِلَّا قُلُوْا أَنْ بَقَرَةً أَوْ شَاةً مَثَلًا لَزِمَتْ التَّقَوُّتُ بِالنَّجَسِ مِنْ حِينٍ وَلَادَتْهَا حَلَّتْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَالصَّرِيحِ مِنْ كَلَامِهِمْ. □ فَوُدَّ: (كما لو نَتَنَ لَحْمُ المَذَكَاةِ) في هذا القياسِ تَأْمُلُ.

وَيُكْرَهُ رُكُوبُهَا بِلَا حَائِلٍ وَمِثْلُهَا سَخْلَةٌ رُيِّتْ بَلْبَنٌ كَلْبِيَّةٌ إِذَا تَغَيَّرَ لَحْمُهَا لَا زَرْعٌ وَثَمَرٌ شُقِيَّ أَوْ
 رُيِّي بَنَجَسٍ بَلْ يَحِلُّ أَتْفَاقًا وَلَا كَرَاهَةٌ فِيهِ لِإِعْدَمِ ظُهُورِ أَثَرِ التَّجَسُّسِ فِيهِ وَمِنْهُ أَيْخَذُ أَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ رِيحُهُ
 أَيْ مِثْلًا فِيهِ كِرَةً وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَا أَصَابَهُ مِنْهُ مُتَنَجِّسٌ يَطْهَرُ بِالْغُسْلِ (فَإِنْ غُلِفَتْ طَاهِرًا) أَوْ مُتَنَجِّسًا
 أَوْ نَجَسًا كَمَا بَحَثْنَا أَوْ لَمْ تُغْلَفْ كَمَا اعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ وَاقْتِصَارُ أَكْثَرِهِمْ عَلَى الْعَلْفِ
 الطَّاهِرِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ أَنَّ الْحَيَوَانَ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْعَلْفِ وَأَنَّهُ الطَّاهِرُ (فَطَابَ) لَحْمُهَا (حَلٌّ) هُوَ
 وَيَبْضُهَا وَلَبْنُهَا بِلَا كَرَاهَةٍ فَهُوَ تَفْرِيعٌ عَلَيْهِمَا وَذَلِكَ لِزَوَالِ الْعِلَّةِ وَلَا تَقْدِيرَ لِمُدَّةِ الْعَلْفِ وَتَقْدِيرُهَا
 بِأَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي الْبَعِيرِ وَثَلَاثِينَ فِي الْبَقَرِ وَسَبْعَةٍ فِي الشَّيَاطِينِ وَثَلَاثَةٍ فِي الدُّجَاجَةِ لِلْغَالِبِ أَمَّا طَيِّبُهُ
 بِنَحْوِ غُسْلٍ أَوْ طَبِخٍ فَلَا أَثَرَ لَهُ وَتَرَدَّدَ الْبَعْوِيُّ فِي شَأْنِهِ

□ قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ رُكُوبُهَا إِنْ خَرَجَ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ تَعْرِقْ). اهـ. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا) أَيِ الْجَلَالَةِ سَخْلَةٌ
 رُيِّتْ بَلْبَنٌ كَلْبِيَّةٌ أَوْ خِزْرِيَّةٌ. اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (إِذَا تَغَيَّرَ لَحْمُهَا) لَعَلَّ الْمُرَادَ تَغْيِيرَهُ بِالْقُوَّةِ بِأَنْ يَقْدِرَ أَنَّهُ لَوْ
 كَانَ بَدَلَ اللَّبَنِ الَّذِي شَرِبَهُ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ عُذْرَةً مَثَلًا ظَهَرَ فِيهِ التَّغْيِيرُ، نَظِيرُ مَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْبَعْوِيِّ،
 وَإِلَّا فَالْبَلْبَنُ لَا يَظْهَرُ مِنْهُ تَغْيِيرٌ كَمَا لَا يَخْفَى فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (لَا زَرْعٌ) (إِنْ خَرَجَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ
 وَلَا يُكْرَهُ الثَّمَارُ الَّتِي سَقِيَتْ بِالْمِيَاهِ النَّجِسَةِ وَلَا حَبُّ زَرْعٍ نَبَتَ فِي نَجَاسَةٍ كَزَيْلٍ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَيِ
 التَّقْلِيلِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مُتَنَجِّسًا) كَشَعِيرِ أَصَابَهُ مَاءٌ نَجَسٌ. اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (كَمَا بَحَثْنَا) بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ
 عِبَارَةُ النَّهَايَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الرَّوْضِ. اهـ. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ التَّنْبِيهِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (فَهُوَ
 تَفْرِيعٌ عَلَيْهِمَا) قَدْ يُقَالُ: إِنَّ مَا قَدَّرَهُ لَا يُتَّبَعُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ الْجِلَّ فِي الْمَثْنِ بِمَعْنَى عَدَمِ الْحُزْمَةِ الصَّادِقِ
 بِالْكَرَاهَةِ وَلِهَذَا احْتِجَّ لِلتَّقْيِيدِ بِقَوْلِهِ: بِلَا كَرَاهَةٍ وَالَّذِي يُتَّبَعُ لَهُ مَا ذُكِرَ أَنْ يَقُولَ عَقِبَ قَوْلِ الْمَثْنِ: حَلٌّ أَيْ
 لَمْ يَحْرَمْ وَلَمْ يُكْرَهْ فَالْمُرَادُ أَيْحَ. اهـ. رَشِيدِي عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: حَلٌّ الْمُرَادُ بِهِ زَوَالُ التَّحْرِيمِ
 عَلَى الْأَوَّلِ وَالْكَرَاهَةِ عَلَى الثَّانِي، فَلَوْ قَالَ: لَمْ يُكْرَهْ لَكَانَ أَوْلَى إِذَا الْجِلُّ يُجَامِعُ الْكَرَاهَةَ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ جِلًّا
 مُسْتَوِي الطَّرْفَيْنِ. اهـ.

□ قَوْلُهُ: (أَمَّا طَيِّبُهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَخَرَجَ بِعُلْفَتِ مَا لَوْ غُسِلَتْ هِيَ أَوْ لَحْمُهَا بَعْدَ ذَبْحِهَا أَوْ طَبِخَ
 لَحْمُهَا فَرَأَى التَّغْيِيرَ فَإِنَّ الْكَرَاهَةَ لَا تَزُولُ وَكَذَا بِمُرُورِ الزَّمَانِ كَمَا قَالَ الْبَعْوِيُّ، وَقَالَ غَيْرُهُ: يَزُولُ، قَالَ
 الْأَذْرَعِيُّ: وَهَذَا مَا جَزَمَ بِهِ الْمَرْوَزِيُّ تَبَعًا لِلْقَاضِي وَقَالَ شَيْخُنَا: وَهُوَ نَظِيرُ طَهَارَةِ الْمَاءِ الْمُتَغَيَّرِ بِالنَّجَاسَةِ
 إِذَا زَالَ التَّغْيِيرُ بِذَلِكَ. اهـ.

□ قَوْلُهُ: (أَمَّا طَيِّبُهُ بِنَحْوِ غُسْلٍ أَوْ طَبِخٍ). (إِنْ خَرَجَ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرَّوْضِ أَمَّا طَيِّبُهُ بِالْغُسْلِ أَوْ الطَّبِخِ فَلَا تَنْتَفِي بِهِ
 الْكَرَاهَةُ، وَالْقِيَاسُ خِلَافُهُ قَالَ الْبَعْوِيُّ وَكَذَا لَا تَنْتَفِي بِمُرُورِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ نَقْلُهُ عَنِ الْأَصْحَابِ مَعَ نَقْلِهِ
 خِلَافَهُ بِصِغَةِ قِيلَ وَعِبَارَةُ الْمَجْمُوعِ قَالَ الْبَعْوِيُّ لَا يَزُولُ الْمَنْعُ وَقَالَ غَيْرُهُ يَزُولُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالثَّانِي
 جَزَمَ الْمَرْوَزِيُّ تَبَعًا لِلْقَاضِي قُلْتُ وَهُوَ نَظِيرُ طَهَارَةِ الْمَاءِ الْمُتَغَيَّرِ بِالنَّجَاسَةِ إِذَا زَالَ التَّغْيِيرُ بِذَلِكَ قَالَ
 الْبُلْقِينِيُّ وَهَذَا فِي مُرُورِ الزَّمَانِ عَلَى اللَّحْمِ فَلَوْ مَرَّ عَلَى الْجَلَالَةِ أَيَّامٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَأْكُلَ طَاهِرًا فَرَأَتْ

عُذِّيتُ بِحَرَامٍ وَرَجَحَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ كَالْغَزَالِيِّ أَنَّهَا لَا تَحْرُمُ وَإِنْ عُذِّيتُ بِهِ عَشْرَ سِنِينَ لِحِلِّ ذَاتِهِ وَإِنَّمَا حُرْمٌ لِحَقِّ الْغَيْرِ وَبِهِ فَارْقَتْ حُرْمَةُ الْمَرْبَاةِ بَلْبَنٍ كَلْبِيَّةٍ عَلَى الضَّعِيفِ وَمَا فِي الْأَنْوَارِ عَنِ الْبَغَوِيِّ مِنْ أَنَّ الْحَرَامَ إِنْ كَانَ لَوْ فُرِضَ نَجَسًا غَيْرَ اللَّحْمِ حُرِّمَتْ وَالْأَفْلَا مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ إِنْ الْجَلَالَةُ حَرَامٌ (وَلَوْ تَنَجَّسَ طَاهِرٌ كَخَلٍّ وَدَبْسٍ ذَائِبٍ) بِالْمُعْجَمَةِ (حُرْمٌ) تَنَاوُلُهُ لِيَتَعَذَّرَ تَطْهِيرُهُ كَمَا مَرَّ آخِرَ التَّجَاسَةِ بِدَلِيلِهِ أَمَّا الْجَامِدُ فَيُزِيلُ التَّنَجَّسَ وَمَا حَوْلَهُ وَيَأْكُلُ بَاقِيَهُ لِلْخَبَرِ.....

□ فَوَدَّ: (عُذِّيتُ بِحَرَامٍ) أَيِ بَعْلَفٍ حَرَامٍ كَالْمَغْصُوبِ اهـ. مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَرَجَحَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخَبَرَ) هَلْ يَجُوزُ التَّصَرُّفُ بِأَكْلِ وَبَيْعٍ وَغَيْرِهِمَا قَبْلَ آدَاءِ بَدَلٍ الْمَغْصُوبِ أَوْ لَا كَمَا لَوْ خُلِطَ الْمَغْصُوبُ بِمَالِهِ حَيْثُ يَمْلِكُهُ وَيَحْجُرُ عَلَيْهِ فِيهِ إِلَى آدَاءِ الْبَدَلِ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِاسْتِهْلَاكِ الْمَغْصُوبِ هُنَا رَأْسًا بِحَيْثُ انْعَدَمَتْ عَيْنُهُ وَلَا كَذَلِكَ هُنَاكَ وَلَعَلَّ هَذَا أَظْهَرَ اهـ. سمـ. □ فَوَدَّ: (أَنَّهَا لَا تَحْرُمُ) وَهَلْ تُكْرَهُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ. اهـ. ع ش عبارة الْمُعْنَى وَقَالَ الْغَزَالِيُّ تَرَكَ الْأَكْلَ مِنَ الْوَرَعِ. اهـ. □ فَوَدَّ: (لِحِلِّ ذَاتِهِ) أَيِ الْغِذَاءِ الْحَرَامِ اهـ. رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا حُرْمٌ لِحَقِّ الْغَيْرِ) أَيِ وَغَيْرِ الْمُكَلَّفِ لَا يُخَاطَبُ بِالْحُرْمَةِ اهـ. رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَيِ بِقَوْلِهِ لِحِلِّ ذَاتِهِ فَارْقَتْ أَيِ الشَّاةِ الْمَغْلُوفَةُ بِعَلْفٍ حَرَامٍ. □ فَوَدَّ: (غَيْرُ اللَّحْمِ) جَوَابٌ لَوْ وَقَوْلُهُ حُرِّمَتْ جَوَابٌ إِنْ وَقَوْلُهُ مَبْنِيٌّ الْخَبَرُ وَمَا فِي الْأَنْوَارِ الْخَبَرُ. □ فَوَدَّ: (مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ الْخَبَرِ) فِيهِ أُمُورٌ: مِنْهَا أَنَّ كَوْنَهُ مَبْنِيًّا عَلَى حُرْمَةِ الْجَلَالَةِ مِنْ جُمْلَةٍ مَا فِي الْأَنْوَارِ خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ كَلَامُ الشَّارِحِ وَمِنْهَا أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ وَابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ هُوَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ الْبَغَوِيُّ فِي فِتَاوَاهِ خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ سِيَاقُ الشَّارِحِ وَمِنْهَا أَنَّ قَوْلَهُ وَمَا فِي الْأَنْوَارِ الْخَبَرُ لَا مَوْقِعَ لَهُ بَعْدَ مَا ذَكَرَهُ عَنِ الْغَزَالِيِّ وَابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ إِذْ هُوَ مُتَأَتٍّ عَلَى الْقَوْلِ بِالْحُرْمَةِ وَالْقَوْلِ بِالْكَرَاهَةِ إِذْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا كَرَاهَةَ فِي الشَّاةِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا لِلْمُعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ وَابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَلَعَلَّهُمَا إِنَّمَا اقْتَصَرَا عَلَى نَفْيِ الْحُرْمَةِ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي كَانَتْ تُتَوَهَّمُ مِنْ غِذَائِهَا بِالْحَرَامِ وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ مَا قَالَاهُ سَبَقَهُمَا إِلَيْهِ الْبَغَوِيُّ اهـ. رَشِيدِي.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (طَاهِرٌ) أَيِ مَائِعٍ مُحَلَّى وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ (سَنِي): (وَدَبْسٌ) هُوَ بِكَسْرِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ مَا سَالَ مِنَ الرُّطْبِ. اهـ. ع ش عبارة الْقَامُوسِ الدَّبْسُ بِالْكَسْرِ وَيَكْسُرَتَيْنِ عَسَلُ الثَّمَرِ وَعَسَلُ التَّحْلِ اهـ. □ فَوَدَّ: (بِالْمُعْجَمَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَحْرُمُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ هَذَا إِلَى وَلَا يُكْرَهُ. □ فَوَدَّ: (تَنَاوُلُهُ) إِلَى الْمَشْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ لِلْخَبَرِ إِلَى وَلَا يُكْرَهُ وَقَوْلُهُ وَلَبَّنٌ وَقَوْلُهُ أَوْ مِنْ غَيْرِ مَأْكُولٍ وَقَوْلُهُ وَعَنْبَرٌ وَقَوْلُهُ وَمِنْ ثَمٍّ إِلَى وَلَوْ وَقَعَتْ.

الرَّائِحَةُ حَلَّتْ اهـ. □ فَوَدَّ: (أَنَّهَا لَا تَحْرُمُ) هَلْ يَجُوزُ التَّصَرُّفُ بِأَكْلِ وَبَيْعٍ وَغَيْرِهِمَا قَبْلَ آدَاءِ بَدَلِهِ الْمَغْصُوبِ أَوْ لَا كَمَا لَوْ خُلِطَ الْمَغْصُوبُ بِمَالِهِ حَيْثُ يَمْلِكُهُ وَيَحْجُرُ عَلَيْهِ فِيهِ إِلَى آدَاءِ الْبَدَلِ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِاسْتِهْلَاكِ الْمَغْصُوبِ هُنَا رَأْسًا بِحَيْثُ انْعَدَمَتْ عَيْنُهُ وَمَالِيَّتُهُ بِالْكَلْبِيَّةِ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ فِي الْحَيَوَانَ شَيْءٌ مُتَمَوِّلٌ وَلَا كَذَلِكَ هُنَاكَ وَلَعَلَّ هَذَا أَظْهَرَ. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ فَارْقَتْ حُرْمَةُ الْمَرْبَاةِ بَلْبَنٍ كَلْبِيَّةٍ عَلَى الضَّعِيفِ) قَالَ فِي الرُّوْضِ، وَالسَّخْلَةُ الْمَرْبَاةُ بَلْبَنٍ كَلْبِيَّةٌ كَالْجَلَالَةِ.

هذا هو الْمُخْتَزَرُ عنه فلا يُقَالُ ظاهره أَنَّ الْمُتَنَجِّسَ الجَامِدَ لَا يَحْرُمُ مُطْلَقًا وَلَا يُكْرَهُ أَكْلُ بَيْضِ
سُلِقٍ فِي مَاءٍ نَجَسٍ وَلَا يَحْرُمُ مِنَ الطَّاهِرِ إِلَّا نَحْوُ حَجَرٍ وَتُرَابٍ وَمِنْهُ مَذَرٌ وَطِفْلٌ لِمَنْ يَضُرُّهُ
وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ إِطْلَاقُ جَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ حَرَمَتِهِ بِخِلَافِ مَنْ لَا يَضُرُّهُ كَمَا قَالَ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ
واعتَمَدَ الشُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ وَسَمٌّ وَإِنْ قُلَّ إِلَّا لِمَنْ لَا يَضُرُّهُ وَنَبَتْ وَلَبَنٌ جَوَزَ أَنَّهُ سَمٌّ أَوْ مِنْ غَيْرِ
مَأْكُولٍ وَمُسْكِرٌ ككَثِيرِ أَفْيُونٍ وَحَشِيشٍ.....

☐ فَوَدَّ: (هَذَا) أَيِ الْبَاقِي. ☐ فَوَدَّ: (هُوَ الْمُخْتَزَرُ عَنْهُ) أَيِ بِذَائِبٍ. اهـ. سَمٌ. ☐ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ مَا لَا قِيَّ
التَّجَسُّسَ وَغَيْرَهُ. ☐ فَوَدَّ: (وَلَا يُكْرَهُ أَكْلُ بَيْضِ الْخ) كَمَا لَا يُكْرَهُ الْمَاءُ إِذَا سُخِّنَ بِالتَّجَاسَةِ. اهـ. أَسْنَى.
☐ فَوَدَّ: (وَلَا يَحْرُمُ مِنَ الطَّاهِرِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَيَحْرُمُ تَنَاوُلُ مَا يَضُرُّ الْبَدَنَ أَوْ
الْعَقْلَ كَالْحَجَرِ وَالتُّرَابِ وَالزُّجَاجِ وَالسَّمِّ بِثَلَاثِ السِّنِّ وَالْفَتْخُ أَفْصَحُ كَالْأَفْيُونِ وَهُوَ لَبَنُ الْخَشْخَاشِ؛
لَأَنَّ ذَلِكَ مُضِرٌّ وَرُبَّمَا يَقْتُلُ لَكِنْ قَلِيلُهُ أَيِ السَّمِّ يَحِلُّ تَنَاوُلُهُ لِلتَّدَاوِي بِهِ إِنْ غَلَبَتِ السَّلَامَةُ وَاحْتِيجَ إِلَيْهِ
وَيَحِلُّ أَكْلُ كُلِّ طَاهِرٍ لَا ضَرَرَ فِيهِ إِلَّا جِلْدَ مَبْنِيَّةٍ دُبَّ الْخ. ☐ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أَيِ التُّرَابِ. ☐ فَوَدَّ: (وَسَمٌّ) كَقَوْلِهِ
وَجِلْدٌ عَطْفٌ عَلَى نَحْوِ حَجَرٍ. ☐ فَوَدَّ: (إِلَّا لِمَنْ لَا يَضُرُّهُ) أَيِ الْقَلِيلُ مِنْهُ أَمَّا الْكَثِيرُ فَيَحْرُمُ. اهـ. ع ش.
☐ فَوَدَّ: (وَنَبَتْ وَلَبَنٌ جَوَزَ أَنَّهُ سَمٌّ أَوْ مِنْ غَيْرِ مَأْكُولٍ) كَذَا فِي الْعُبَابِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ كَمَا ذَكَرَهُ
الْقَاضِي لَكِنْ اعْتَرَضَهُ التَّوَوُّيُّ بِأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ تَخْرِيجُهُمَا أَيِ النَّبَاتِ وَاللَّبَنِ الْمَذْكُورَيْنِ عَلَى الْأَشْيَاءِ قَبْلَ الشَّرْعِ
فَالصَّحِيحُ لَا حُكْمَ فَيَحِلَّانِ انْتَهَى. اهـ. سَمٌ. ☐ فَوَدَّ: (جَوَزَ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ الظَّنُّ لَا مَا يَشْمَلُ التَّوَهُّمَ،
وَالْأَفْيُونُ حَرَجٌ لَا يَخْفَى فَلْيُرَاجَعْ. ☐ فَوَدَّ: (إِنَّهُ سَمٌّ أَوْ مِنْ غَيْرِ مَأْكُولٍ) نَشَرَ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ.
☐ فَوَدَّ: (مُسْكِرٌ) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَيَحْرُمُ مُسْكِرُ النَّبَاتِ، وَإِنْ لَمْ يُطْرَبْ وَلَا حَدٌّ فِيهِ. اهـ. وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ
الْحَدِّ وَإِنْ أَطْرَبَ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِهِ عَنِ الْمَاوَزِدِيِّ. اهـ. سَمٌ عِبَارَةُ شَرْحِ الرَّوْضِ
وَالْمُغْنِي وَلَا حَدٌّ فِيهِ إِنْ لَمْ يُطْرَبْ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَطْرَبَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزِدِيُّ وَيَجُوزُ التَّدَاوِي بِهِ عِنْدَ
فَقْدِ غَيْرِهِ مِمَّا يَقُومُ مَقَامَهُ، وَإِنْ أَسْكَرَ لِلضَّرُورَةِ وَمَا لَا يُسْكِرُ إِلَّا مَعَ غَيْرِهِ يَحِلُّ أَكْلُهُ وَخَدَهُ لَا مَعَ غَيْرِهِ
اهـ. ☐ فَوَدَّ: (كَكَثِيرِ أَفْيُونٍ وَحَشِيشٍ الْخ) أَمَّا الْقَلِيلُ مِمَّا ذَكَرَ الَّذِي لَا ضَرَرَ فِيهِ بِوَجْهِ يَحِلُّ تَنَاوُلُهُ مِنْ غَيْرِ

☐ فَوَدَّ: (هَذَا هُوَ الْمُخْتَزَرُ عَنْهُ) بِذَائِبٍ. ☐ فَوَدَّ: (وَنَبَتْ وَلَبَنٌ جَوَزَ أَنَّهُ سَمٌّ أَوْ مِنْ غَيْرِ مَأْكُولٍ) كَذَا فِي
الْعُبَابِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ كَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي قَالَ وَكَذَا لَوْ وُجِدَ مَذْبُوحًا وَشَكَّ هَلْ ذَبَحَهُ مَنْ يَحِلُّ
ذَبْحُهُ أَوْ غَيْرُهُ لَكِنْ اعْتَرَضَهُ التَّوَوُّيُّ فِي النَّبَاتِ، وَاللَّبَنِ بِأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ تَخْرِيجُهُمَا عَلَى الْأَشْيَاءِ قَبْلَ الشَّرْعِ
فَالصَّحِيحُ لَا حُكْمَ فَيَحِلَّانِ. اهـ. وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَيَبَيِّنُ الْمَذْبُوحَ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِمَا التَّحْرِيمُ حَتَّى يُعْلَمَ
الْمُبِيحُ وَلَمْ يُعْلَمَ بِخِلَافِهِمَا فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهِمَا الْحِلُّ اهـ. كَلَامُ شَارِحِ الْعُبَابِ وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْمَذْبُوحِ شَامِلٌ
لِمَا إِذَا غَلَبَ الْمُسْلِمُونَ أَوْ لَا فَلْيُرَاجَعْ كَلَامُهُمْ فِي بَابِ الْاجْتِهَادِ فَإِنَّهُمْ ذَكَرُوا ذَلِكَ هُنَاكَ وَقَصَلُوا فِيهِ
ثُمَّ. ☐ فَوَدَّ: (وَمُسْكِرٌ ككَثِيرِ أَفْيُونٍ وَحَشِيشٍ الْخ) فِي الرَّوْضِ وَيَحْرُمُ مُسْكِرُ النَّبَاتِ وَإِنْ لَمْ يُطْرَبْ وَلَا
حَدٌّ فِيهِ اهـ. وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ الْحَدِّ وَإِنْ أَطْرَبَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الْمَعْنَى خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِهِ عَنِ الْمَاوَزِدِيِّ.

وجوزة وعنبر وزعفران وجلد دُبْعٍ ومُسْتَقْدَرٍ أصالة بالنسبة لغالب ذوي الطباع السليمة كمخاط ومني وبُصاقٍ وعَرَقٍ لا يعارض كفسالة يَدٍ ولَحْمٍ مثلاً أَتَنَ وخرج بالبُصاقِ وهو ما يُرْمَى من الفم الرقيق وهو ما فيه فلا يحرم فيما يظهر من كلامهم لأنه غير مُسْتَقْدَرٍ ما دام فيه ومن ثم «كَانَ ﷺ يَمُصُّ لِسَانَ عَائِشَةَ» وَصَحَّ فِي حَدِيثٍ: «هَلَّا بَكَرًا ثَلَاثُهَا وَثَلَاثُكَ» مَالِكٌ وَلَعَابُهَا بَضْمُ اللَّامِ وَقَوْلُ عِيَاضٍ إِنَّهُ بِكْسِرِ اللَّامِ لَا غَيْرَ مَزْدُودٌ فَالْإِعْرَاءُ عَلَى رِيقِهَا صَرِيحٌ فِي جِلِّ تَنَاوُلِهِ وَلَوْ وَقَعَتْ مَيْتَةٌ لَا نَفْسَ لَهَا سَائِلَةٌ وَلَمْ تَكُنْ بِحَيْثُ تُسْتَقْدَرُ أَوْ قِطْعَةً يَسِيرَةً مِنْ لَحْمٍ آدَمِيٍّ فِي طَبِيخٍ لَحْمٍ مُذَكِّيٍّ لَمْ يَحْرَمْ أَكْلُ الْجَمِيعِ خِلَافًا لِلْغَزَالِيِّ فِي الثَّانِيَةِ وَإِذَا وَقَعَ بَوَلٌ فِي قُلْتَنِي مَاءٍ وَلَمْ يَغْيِرْهُ جَارَ اسْتِعْمَالِ جَمِيعِهِ لِأَنَّهُ لَمَّا اسْتَهْلَكَ فِيهِ صَارَ كَالْعَدَمِ (وَمَا كُسِبَ بِمُخَاوَرَةٍ نَجَسٍ كَحِجَامَةٍ وَكَنَسٍ مَكْرُوءَةٍ).....

قَبْدِ الْإِحْتِياجِ وَالتَّعَبِ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ لَا ضَرَرَ فِيهِ نَعَمٌ مَن عُلِمَ مِنْ عَادَتِهِ، أَنَّ تَنَاوُلَهُ لِقَلِيلِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ يَدْعُوهُ إِلَى تَنَاوُلِ مَا يَضُرُّ مِنْهُ حَرَمٌ عَلَيْهِ ذَلِكَ كَمَا، هُوَ ظَاهِرٌ أَه. إِيْعَابٌ. قَوْلُهُ: (وَجُوزَةٌ) أَيِ جُوزَةٍ طَيِّبٍ أَه. نِهَايَةٌ. قَوْلُهُ: (وَجِلْدُ دُبْعٍ) أَيِ لَمِيَّةٍ أَمَّا جِلْدُ الْمُذَكَّاةِ فَيَحِلُّ أَكْلُهُ وَإِنْ دُبْعٌ مُغْنِيٌّ وَأَسْتَى. قَوْلُهُ: (كُمُخَاطٌ وَمَنِيٌّ) وَالْحَيَوَانُ الْحَيُّ غَيْرُ السَّمَكِ وَالْجَرَادِ كَمَا عُلِمَ وَمِمَّا مَرَّ فِي بَابِ الصَّنِيدِ وَفِي جِلِّ أَكْلِ بَيْضٍ مَا لَا يُؤْكَلُ خِلَافٌ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَإِذَا قُلْنَا بِطَهَارَتِهِ أَيِ وَهُوَ الرَّاجِحُ حَلُّ أَكْلِهِ بِلَا خِلَافٍ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ غَيْرُ مُسْتَقْدَرٍ بِخِلَافِ الْمَنِيِّ وَمَالِ الْبُلْقِينِيٍّ إِلَى الْمَنْعِ أَه. مُغْنِيٌّ. قَوْلُهُ: (مَثَلًا) عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ وَلَوْ ثَنَّنَ اللَّحْمُ أَوْ الْبَيْضُ لَمْ يَنْجُسْ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ قَطْعًا وَيَحِلُّ أَكْلُ الثَّقَانِيِّ وَالشَّوِيِّ وَالْهَرَائِسِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَإِنْ كَانَ لَا يَخْلُو مِنَ الدَّمِ غَالِبًا أَه. قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ الْفَمِ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقْدَرٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ) قَدْ يُقَالُ بِمَنْعِ هَذَا؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقْدَرٌ إِلَّا لِعَارِضٍ نَحْوِ مَحَبَّةٍ وَهَذَا لَا نَظَرَ إِلَيْهِ فَهُوَ مُسْتَقْدَرٌ أَصَالَةً بِالنَّسْبَةِ لِغَالِبِ الطَّبَاعِ السَّلِيمَةِ إِذْ اسْتَقْدَرَهُ إِنْمَا يَنْتَفِي بِالنَّسْبَةِ لِنَحْوِ الْمُحَبِّ مِنَ الْإِنْفِرَادِ قَتَامَلٍ أَه. رَشِيدِيٌّ. قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ تُسْتَقْدَرُ) أَيِ أَمَّا مَا اسْتَقْدَرْتَ فَتَحْرُمُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَقْدِرْهُ خُصُوصٌ مَن أَرَادَ تَنَاوُلَهُ لِكُونِهِ لَيْسَ مِنْ ذَوِي الطَّبَاعِ السَّلِيمَةِ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (أَوْ قِطْعَةً) إِلَى قَوْلِهِ فِي الثَّانِيَةِ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ لَحْمٌ مُذَكِّيٌّ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَحْرَمْ أَكْلُ الْجَمِيعِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ تُسْتَهْلَكْ وَتَمَيَّزَتْ لَكِنْ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ خِلَافُهُ أَه. سَمِ عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ قَالَ الْغَزَالِيُّ لَمْ يَحِلَّ مِنْهُ شَيْءٌ لِحُرْمَةِ الْآدَمِيِّ وَخَالَفَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَقَالَ الْمُخْتَارُ الْجِلُّ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُسْتَهْلَكًا فِيهِ وَلَوْ تَحَقَّقَ إِصَابَةُ رَوْثِ الثَّيَرَانِ الْقَمْحِ عِنْدَ دَوْبِهِ فَمَغْفُورٌ عَنْهُ وَيُسْنُ غَسْلُ الْفَمِ عَنْهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَمَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ أَه. قَوْلُ (سَنِيٍّ) (وَكَنَسٍ) أَيِ النَّجَسِ كَزَيْلٍ مُغْنِيٍّ وَشَرْحُ مَنْهَجٍ. قَوْلُ (سَنِيٍّ) (مَكْرُوءَةٍ) أَيِ تَنَاوُلِهِ أَه. شَرْحُ

قَوْلُهُ: (وَجِلْدُ دُبْعٍ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَيَحِلُّ أَكْلُ طَاهِرٍ لَا ضَرَرَ فِيهِ إِلَّا جِلْدُ مَيْتَةِ دُبْعٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَخَرَجَ بِالْمَيْتَةِ جِلْدُ الْمُذَكَّاةِ فَيَحِلُّ أَكْلُهُ وَإِنْ دُبْعٌ أَه. قَوْلُهُ: (أَوْ قِطْعَةً يَسِيرَةً مِنْ لَحْمٍ آدَمِيٍّ فِي طَبِيخٍ لَحْمٍ مُذَكِّيٍّ لَمْ يَحْرَمْ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ تُسْتَهْلَكْ وَتَمَيَّزَتْ لَكِنْ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ خِلَافُهُ فَرَأَيْتُمْ.

لِلْحُرِّ وَإِنْ كَسَبَهُ قَرْنٌ لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْ كَسْبِ الْحُجَّامِ وَلَمْ يَحْرُمَ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ حَاجِمَهُ أُجْرَتَهُ زَوَاهِ الْبُخَارِيِّ وَلَوْ حُرْمٌ لَمْ يُعْطِهِ لِأَنَّهُ حَيْثُ حُرْمٌ الْأَخْذُ حُرْمٌ الْإِعْطَاءِ كَأَجْرَةِ النَّائِحَةِ إِلَّا لِضَرُورَةٍ كإِعْطَاءِ شَاعِرٍ أَوْ ظَالِمٍ أَوْ قَاضٍ خَوْفًا مِنْهُ فَيَحْرُمُ الْأَخْذُ فَقَطْ وَأَمَّا خَيْرُ مُسْلِمٍ «كَسْبُ الْحَاجِمِ خَبِيثٌ» فَأَوَّلُهُ الْجُمْهُورُ بِأَنَّهُ الْمُرَادُ بِهِ الدُّنْيَاءُ عَلَى حَدِّ «وَلَا تَيْمَمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ» [البقرة: ٢٦٧] وَعِلَّةُ خُبَيْثِهِ مُبَاشَرَةُ النَّجَاسَةِ وَمِنْ ثَمَّ أَلْحَقُوا بِهِ كُلَّ كَسْبٍ حَصَلَ مِنْ مُبَاشَرَتِهَا كزَيْتَالٍ وَدَبَّاحٍ وَقَصَّابٍ نَعَمْ، صَحَّحَ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ كَسْبُ الْفَصَّادِ لِقِلَّةِ مُبَاشَرَتِهِ لَهَا وَقِيلَ ذَنَاءَةُ الْحِرْزَةِ وَاتْتَصَرَ لَهُ الْبُلْقَيْنِي فَيُكْرَهُ كَسْبُ كُلِّ ذِي حِرْزَةٍ ذَنْبَةً كَحَلَّاقٍ وَحَارِسٍ وَحَائِكٍ وَصَبَّاحٍ وَصَوَّاعٍ وَصَحَّحَ فِي الرُّوضَةِ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ كَسْبُ حَائِكٍ وَحَكَى وَجْهَيْنِ فِي الصَّبَّاعِينَ وَالصَّوَّاعِينَ لِكَثْرَةِ إِخْلَافِهِمُ الْوَعْدَ وَالْوُقُوعَ فِي الرُّبَا.....

الْمَنْهَجُ. □ فَوُدَّ: (لِلْحُرِّ) إِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ فَيُكْرَهُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ قَاضٍ وَقَوْلُهُ وَأَمَّا خَيْرٌ إِلَى وَعِلَّةُ خُبَيْثِهِ. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ كَسَبَهُ قَرْنٌ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى، أَنَّ مَا فِي الْمَثْنِ مَوْصُولَةٌ وَفَسَّرَ الْمُغْنِيُّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ مَا كَسَبَ بِالْكَسْبِ ثُمَّ قَالَ وَقَدْ عَلِمَ بِمَا قَرَّرْتُ بِهِ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ، أَنَّ مَا فِي كَلَامِهِ مَصْدَرِيَّةٌ لَا مَوْصُولَةٌ وَإِلَّا لَكَانَ الْمَعْنَى، إِنَّ الْمَكْسُوبَ بِذَلِكَ مَكْرُوهٌ وَنَفْسُ الْمَكْسُوبِ لَا يَوْصَفُ بِكَرَاهَةٍ وَلَا غَيْرِهَا وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ الْكَرَاهَةُ بِالْكَسْبِ أَه. □ فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ أُعْطِيَ الْخ) هَذَا الدَّلِيلُ، إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَةِ فَضْلَاتِهِ ﷺ أَه. رَشِيدِيٌّ أَيْ الْمَرْجُوحُ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ حُرْمٌ لَمْ يُعْطِهِ الْخ) فَإِنْ قِيلَ يُحْتَمَلُ، أَنَّهُ ﷺ، إِنَّمَا أَعْطَاهُ ذَلِكَ لِيُطْعِمَهُ رَقِيقَهُ وَنَاضِحَهُ أَجِيبَ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَبَيَّنَهُ لَهُ ﷺ أَه. مُغْنِي زَادَ سَمَ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَنِ الْأَسْنَى إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَعَلَّهُ كَانَ مَغْلُومًا أَه. □ فَوُدَّ: (كَإِعْطَاءِ شَاعِرٍ) لِتَلَا يَهْجُوهُ مُغْنِي وَأَسْنَى وَمُقْتَضَاهُ، أَنَّ إِعْطَاءَهُ لِيُظْهَرَ الثَّنَاءَ عَلَيْهِ لَا يَحْرُمُ كَمَا مَالَ إِلَيْهِ ع ش آخِرًا. □ فَوُدَّ: (أَوْ ظَالِمٍ) أَيْ لِتَلَا يَمْنَعَهُ حَقُّهُ أَوْ لِتَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَاهُ مُغْنِي وَأَسْنَى. □ فَوُدَّ: (فَيَحْرُمُ الْأَخْذُ فَقَطْ) أَيْ وَلَا يَحْرُمُ الْإِعْطَاءُ لِمَا تَنَدَّفَعُ بِهِ الضَّرُورَةُ أَه. ع ش. □ فَوُدَّ: (وَعِلَّةُ خُبَيْثِهِ) أَيْ كَسْبُ الْحَاجِمِ وَكَذَا ضَمِيرُ بِهِ. □ فَوُدَّ: (نَعَمْ صَحَّحَ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ لِإِفْصَادٍ عَلَى الْأَصَحِّ لِقِلَّةِ مُبَاشَرَتِهِ لَهَا وَكَذَا حَلَّاقٍ وَحَارِسٍ وَحَائِكٍ وَصَبَّاحٍ وَصَوَّاعٍ وَمَاشِطَةً إِذْ لَا مُبَاشَرَةَ لِلنَّجَاسَةِ فِيهَا أَه. قَالَ ع ش وَمِثْلُ الْمَاشِطَةِ الْقَابِلَةُ أَه. □ فَوُدَّ: (وَقِيلَ ذَنَاءَةُ الْحِرْزَةِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَلَوْ كَانَتِ الصَّنْعَةُ ذَنْبَةً بَلَا مُخَاصَرَةَ نَجَاسَةٍ كَقَصْدِ وَحْيَاكَةٍ لَمْ تُكْرَهُ إِذْ لَيْسَ فِيهَا مُخَاصَرَةُ نَجَاسَةٍ وَهِيَ الْعِلَّةُ الصَّحِيحَةُ لِكَرَاهَةِ مَا مَرَّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَقِيلَ الْخ. □ فَوُدَّ: (فَيُكْرَهُ الْخ) مُفَرَّغٌ عَلَى كَوْنِ الْعِلَّةِ ذَنَاءَةُ الْحِرْزَةِ. □ فَوُدَّ: (لِكَثْرَةِ إِخْلَافِهِمُ الْخ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ الصَّابِغِينَ وَالصَّوَّاعِينَ وَقَوْلُهُ وَالْوُقُوعُ الْخ رَاجِعٌ لِلصَّوَّاعِينَ فَقَطْ. □ فَوُدَّ: (وَالْوُقُوعُ فِي الرُّبَا) لِيَبَيِّنَ الْمَصْرُوعَ بِأَكْثَرِ مِنْ وَزْنِهِ أَه. مُغْنِي.

□ فَوُدَّ: (وَلَوْ حُرْمٌ لَمْ يُعْطِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ أَعْطَاهُ لَهُ لِيُطْعِمَهُ رَقِيقَهُ وَنَاضِحَهُ أَه. وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لَوْ حُرْمٌ بَيَّنَّهُ لَهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَعَلَّهُ كَانَ مَغْلُومًا.

والذي في المجموع وجزم به في الأنوار وغيره أنه لا يُكره لِحُرٍّ وغيره مَكْشُوثٌ بِحِرْفَةِ ذَنْبَةٍ وفي خبر لأبي داود الطيالسي «أَكْذَبُ النَّاسِ الصَّبَاغُونَ وَالصَّوْأغُونَ» وَحَرَمَ الْحَسَنُ كَسْبَ الْمَاشِطَةِ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو غَالِيًا عَنْ حَرَامٍ أَوْ تَغْيِيرٍ لِخَلْقِ اللَّهِ (وَيُسْنُ) لِلْحُرِّ (أَنْ لَا يَأْكُلَهُ) بَلْ يُكْرَهُ لَهُ أَكْلُهُ وَهُوَ مِثَالُ إِذْ سَائِرٌ وَجْهَ الْإِنْفَاقِ حَتَّى التَّصَدَّقَ بِهِ كَذَلِكَ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ (و) أَنْ (يُطْعِمَهُ رَقِيقَهُ وَنَاضِحَهُ) أَي بَعِيرَهُ الَّذِي يَسْتَقِي عَلَيْهِ لِنَهْيِهِ ﷺ مِنْ اسْتِأْذَنَهُ فِي أَجْرَةِ الْحُجَّامِ عَنْهَا فَلَا زَالَ يَسْأَلُهُ حَتَّى قَالَ لَهُ: «اعْلِفْهُ نَاضِحَكَ وَأَطْعِمْهُ رَقِيقَكَ» وَأَثَرَ لَفْظِ الرَّقِيقِ وَالنَّاضِحِ مَعَ لَفْظِ الْإِطْعَامِ تَبَرُّكًا بِلَفْظِ الْخَبَرِ وَالْمُرَادُ وَيُمَوَّنُ بِهِ مَا يَمْلِكُهُ مِنْ قِنْ وَغَيْرِهِ وَلِدْنَاءَةِ الْقِنْ لَاقَ بِهِ الْكَسْبُ الدُّنْيَاءُ بِخِلَافِ الْحُرِّ.

(فَرَعٌ) يُسْنُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَحَرَّى فِي مُؤْنَةِ نَفْسِهِ وَمُؤْنَةِ مَا أَمَكَّنَهُ فَإِنْ عَجَزَ فِي مُؤْنَةِ نَفْسِهِ وَلَا تَحْرُمُ مُعَامَلَةُ مَنْ أَكْثَرَ مَالَهُ حَرَامًا وَلَا الْأَكْلُ مِنْهَا كَمَا صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَأَنْكَرَ قَوْلَ الْغَزَالِيِّ بِالْحَرَمَةِ مَعَ أَنَّهُ تَبِعَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ.

• قَوْلُهُ: (وَالَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ الْإِنْفَاقُ) اعْتَمَدَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَكَذَا التَّهَائِيُّ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. • قَوْلُهُ: (بِحِرْفَةِ ذَنْبَةٍ) وَمِنْهَا حِرْفَةُ الْمَاشِطَةِ أَه. سَم. • قَوْلُهُ: (وَفِي خَبَرِ الْإِنْفَاقِ) الْأَتْسَبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ وَالَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ. • قَوْلُهُ: (بَلْ يُكْرَهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَيَحِلُّ فِي التَّهَائِيَّةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَأَثَرَ إِلَى الْمُرَادِ وَمَا سَأَلَهُ عَلَيْهِ يُفْهَمُ جَوَازُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ مَلْبُوسًا أَوْ نَحْوَهُ وَلَا كَرَاهَةً فِي ذَلِكَ وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ التَّمِيمُ بِوُجُوهِ الْإِنْفَاقِ حَتَّى التَّصَدَّقَ بِهِ أَه. • قَوْلُهُ: (بَلْ يُكْرَهُ لَهُ الْإِنْفَاقُ) وَلَا يُكْرَهُ لِلرَّقِيقِ وَإِنْ كَسَبَهُ حُرًّا أَه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ مِثَالُ الْإِنْفَاقِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي.

(تَنْبِيْهُ): قَوْلُهُ: أَنْ لَا يَأْكُلَهُ. • قَوْلُهُ: (حَتَّى التَّصَدَّقَ بِهِ) هَلْ وَلَوْ لَتَحْرَمَ أَكْلُ رَقِيقٍ أَوْ دَابَّةٍ أَوْ لَا أَه. سَم وَيُظْهِرُ الثَّانِي أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمُ الْآتِي وَلِدْنَاءَةِ الْقِنْ. • قَوْلُهُ: (عَنْهَا) أَي أَجْرَةُ الْحُجَّامِ وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِالتَّهَائِيَّةِ. • قَوْلُهُ: (وَأَثَرَ) أَي الْمُصَنَّفُ. • قَوْلُهُ: (وَلِدْنَاءَةِ الْإِنْفَاقِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لَاقَ الْإِنْفَاقُ. • قَوْلُهُ: (يُسْنُ لِلْإِنْسَانِ الْإِنْفَاقُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ فِي الدَّخَائِرِ إِذَا كَانَ فِي يَدِهِ حَلَالٌ وَحَرَامٌ أَوْ شُبْهَةُ الْكُلِّ لَا يُفْضَلُ عَنْ حَاجَتِهِ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَخْصُ نَفْسَهُ بِالْحَلَالِ فَإِنَّ التَّبِعَةَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ وَالْعِيَالُ لَا يَعْلَمُ ثُمَّ قَالَ وَالَّذِي يَجِيءُ عَلَى الْمَذْهَبِ، أَنَّهُ وَأَهْلُهُ سَوَاءٌ فِي الْقَوْتِ وَالْمَلْبَسِ دُونَ سَائِرِ الْمُؤْنِ مِنْ أَجْرَةِ حَمَامٍ وَقِصَارَةِ ثَوْبٍ وَعِمَارَةِ مَنْزِلٍ وَقَحْمِ تَنْوَرٍ وَشِرَاءِ حَطَبٍ وَدُفْنِ سِرَاجٍ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمُؤْنِ أَه. • قَوْلُهُ: (وَلَا تَحْرُمُ الْإِنْفَاقُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ غَلَبَ الْحَرَامُ فِي يَدِ السُّلْطَانِ قَالَ الْغَزَالِيُّ حَرَمَتْ عَطِيَّتُهُ وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ فِي الْمَجْمُوعِ وَقَالَ مَشْهُورُ الْمَذْهَبِ الْكَرَاهَةُ لَا التَّحْرِيمُ مَعَ، أَنَّهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ جَرَى عَلَى مَا قَالَهُ الْغَزَالِيُّ أَه.

• قَوْلُهُ: (وَالَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. • قَوْلُهُ: (بِحِرْفَةِ ذَنْبَةٍ) وَمِنْهَا حِرْفَةُ الْمَاشِطَةِ. • قَوْلُهُ: (حَتَّى التَّصَدَّقَ بِهِ) هَلْ وَلَوْ لَتَحْرَمَ أَكْلُ رَقِيقٍ أَوْ دَابَّةٍ أَوْ لَا.

(فِرْعَ) أَفْضَلُ الْمَكَايِبِ الزَّرَاعَةُ لِأَنَّهَا أَعَمُّ نَفْعًا وَأَقْرَبُ لِلتَّوَكُّلِ وَأَسْلَمَ مِنَ الْغِشِّ ثُمَّ الصَّنَاعَةُ؛ لِأَنَّ فِيهَا تَعَبًا فِي طَلَبِ الْحَلَالِ أَكْثَرَ ثَمَّ التَّجَارَةِ (وَيَحِلُّ جَنِينٌ وَجَدَ مَيِّتًا فِي بَطْنِ مَذَكَاةٍ) وَإِنْ أَشْعَرَ لِلخَبِيرِ الصَّحِيحِ «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَنْحَرُ الْإِبِلَ وَنَذْبَحُ الْبَقَرِ وَالشَّاةَ فَتَجِدُ فِي بَطْنِهَا الْجَنِينَ أَيْ الْمَيِّتَ فَتُلْقِيهِ أَمْ نَأْكُلُهُ فَقَالَ كُلُوهُ إِنْ شِئْتُمْ فَإِنَّ ذَكَاتَهُ ذَكَاةُ أُمِّهِ» أَيْ وَذَكَاتُهَا الَّتِي أَحَلَّتْهَا أَحَلَّتْهُ تَبَعًا لَهَا مَا لَمْ يَتِمَّ انفصاله وفيه حياةٌ مُسْتَقَرَّةٌ وَإِلَّا اشْتَرَطَ ذَبْحُهُ فَغَلِيمٌ أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ كَمَا صَحَّحَهُ فِي الرُّوضَةِ وَالْمَجْمُوعِ وَإِنْ نُوزِعَ فِيهِ بِأَنَّهُ صَارَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ أَوْ مَيِّتًا كَمَا ذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ وَإِنْ نُوزِعَ فِيهِ بِكَلَامِ الْإِمَامِ بَلْ رَجَحَ غَيْرُ وَاحِدٍ خِلَافَهُ ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ الرَّفْعَةِ رَجَحَ كَلَامَ الْبَغَوِيِّ وَغَيْرِهِ قَالَ إِنَّهُ أَقْرَبُ لِلْمَنْقُولِ فَذُبِحَتْ قَبْلَ انفصاله حَلٌّ؛ لِأَنَّ لِلْمُتَفَصِّلِ بَعْضُهُ حَكْمَ الْمُتَصِّلِ كُلُّهُ غَالِبًا وَلَا أَثَرَ لِيُخْرِجَهُ بَعْدَ ذَبْحِهَا حَيًّا لَكِنْ حَرَكَتُهُ حَرَكَةُ مَذْبُوحٍ وَإِنْ طَالَتْ بِخِلَافِ مَا لَوْ بَقِيَ بَطْنُهَا يَضْطَرِبُ زَمَانًا طَوِيلًا كَمَا قَالَه الْقَاضِي وَنَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْجَوْنِيِّ وَأَقْرَاهُ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَكَذَا الزَّرْكَشِيُّ لِكُنْهَ قَاسَهُ عَلَى مَا فِيهِ نَظَرُ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ

□ فَوُدَّ: (أَفْضَلُ الْمَكَايِبِ الزَّرَاعَةُ) أَيْ وَلَوْ لَمْ يُبَايِزْهَا بِنَفْسِهِ بِالْعَمَلَةِ اهـ. ع ش. □ فَوُدَّ: (ثُمَّ التَّجَارَةُ) أَيْ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَكْتَسِبُونَ بِهَا اهـ. مُعْنَى.

□ فَوُدَّ (السِّيَ): (وَجَدَ مَيِّتًا) أَوْ عَيْشُهُ عَيْشُ مَذْبُوحٍ فِي بَطْنِ مَذَكَاةٍ بِالْمُعْجَمَةِ سَوَاءٌ كَانَتْ حَرَكَاتُهَا بِذَبْحِهَا أَوْ إِزْسَالِ سَهْمٍ أَوْ كَلْبٍ عَلَيْهَا اهـ. مُعْنَى. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ شَعَرَ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا قَالَه فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا صَحَّحَهُ إِلَى قُدْبَحَتْ وَقَوْلُهُ وَإِنْ طَالَتْ. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ أَشْعَرَ) أَيْ تَبَّتْ شَعْرٌ. □ فَوُدَّ: (مَا لَمْ يَتِمَّ الْإِلْحَ) ظَرَفٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَحِلُّ الْإِلْحَ. □ فَوُدَّ: (لَوْ خَرَجَ) أَيْ رَأْسُ الْجَنِينِ اهـ. مُعْنَى قَوْلُهُ: أَوْ مَيِّتًا عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ. □ فَوُدَّ: (بِكَلَامِ الْإِمَامِ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ فَقَالُوا وَاللَّفْظُ لِلأَوَّلِ وَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ ذَبْحِ أُمِّهِ مَيِّتًا وَاضْطَرَبَ فِي بَطْنِهَا بَعْدَ ذَبْحِهَا زَمَانًا طَوِيلًا ثُمَّ سَكَنَ لَمْ يَحِلَّ أَوْ سَكَنَ عَقِبَهُ حَلٌّ كَذَا ذَكَرَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَعَلَيْهِ لَوْ أَخْرَجَ رَأْسَهُ وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ لَمْ يَجِبْ ذَبْحُهُ حَتَّى يَخْرُجَ وَإِنْ خَرَجَ رَأْسُهُ مَيِّتًا ثُمَّ ذُبِحَتْ أُمُّهُ قَبْلَ انفصاله لَمْ يَحِلَّ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْإِمَامِ وَهُوَ الْأَصَحُّ خِلَافًا لِلْبَغَوِيِّ اهـ. أَقُولُ وَيُفْهَمُ ضَعْفُ مَا قَالَه الْبَغَوِيُّ مِمَّا سَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ بِالْأَوَّلَى. □ فَوُدَّ: (خِلَافَةُ) أَيْ خِلَافُ كَلَامِ الْإِمَامِ. □ فَوُدَّ: (وَاغْيَرُهُ) أَيْ وَرَأَيْتُ غَيْرَ ابْنِ الرَّفْعَةِ.

□ فَوُدَّ: (فَذُبِحَتْ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ خَرَجَ. □ فَوُدَّ: (حَلٌّ) أَيْ إِذَا مَاتَ عَقِبَ خُرُوجِهِ بِذَكَاةٍ أُمُّهُ مُعْنَى وَأَسْنَى وَنَهَايَةُ. □ فَوُدَّ: (لَكِنْ حَرَكَتُهُ الْإِلْحَ) أَيْ فَيَحِلُّ اهـ. سَم. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ طَالَتْ) خِلَافًا لِظَاهِرِ مَا مَرَّ أَيْنَا عَنْ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى وَالنَّهَايَةِ. □ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ بَقِيَ بَطْنُهَا الْإِلْحَ) أَيْ فَيَحْرُمُ اهـ. سَم. □ فَوُدَّ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا اقْتَضَاهُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ احْتِمَالًا. □ فَوُدَّ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: الْإِلْحَ) أَيْ عَطَفًا

□ فَوُدَّ: (لَكِنْ حَرَكَتُهُ حَرَكَةُ مَذْبُوحٍ) أَيْ فَيَحِلُّ. □ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ بَقِيَ فِي بَطْنِهَا يَضْطَرِبُ زَمَانًا طَوِيلًا) أَيْ فَيَحْرُمُ. □ فَوُدَّ: (كَمَا قَالَه الْقَاضِي) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

وما لم يوجد سبب يُحال عليه الموت ولو احتمالاً وإلا كأن ضرب بطنها لم يحل وما لم يكن علقه لأنه دم أو مضغة لم تبين فيه صورة كما اقتضاه كلاهما وغلّوه بما يُصْرُخ بأن المدار هنا على ما يثبت به الاستيلاد لأنه إنما يُسمى ولذا تبعاً لها حينئذ والتقييد بنفخ الروح فيه ضعيف (ومن اضطرّ وهو معصوم بأن لم يجد خلالاً أو لم يتمكّن منه إلا بعد نحو زنا به كما يأتي و (خاف على نفسه موتاً أو مرضاً مخوفاً) أو غير مخوف أو نحوهما من كل مبيح للتيثم (ووجد مخوفاً) غير مُسكِر كميّنة ولو مُغلّظة ودم (لزمه) أي غير العاصي بسفره ونحوه والمُشْرِف على الموت بأن وصل لحالة تقضي العادة أن صاحبها لا يعيش وإن أكل (أكله) أو شربه لقوله تعالى ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣] الآية مع قوله ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] وكذا خوف العجز عن نحو المشي أو التخلف عن الرفقة إن حصل به ضرر لا نحو وخشة

على ما لم يتم انفصاله إلخ. □ فؤد: (وإلا كأن ضرب إلخ) عبارة المُغني فلو ضرب حاملاً على بطنها وكان الجنين متحركاً فسكن حتى ذبحت أمه فوجد ميتاً لم يحل اه. □ فؤد: (وما لم يكن إلخ) عطف على قوله ما لم يتم إلخ وليس من مقول البلقيني. □ فؤد: (أو مضغة) عطف على علقه. □ فؤد: (على ما يثبت به الاستيلاد) يعني لو كانت من آدمي اه. مُغني. □ فؤد: (والتقييد إلخ) ولو كان للمذكاة عضو أشل حل كسائر أجزائها مُغني ونهاية. □ فؤد: (ومن اضطرّ) أي كان مضطراً. □ فؤد: (وهو معصوم) إلى قوله وظاهر في النهاية إلا قوله أو لم يتمكّن إلى المشي وقوله أو شربه. □ فؤد: (نحو زنا به إلخ) أي كاللواط به أخذاً مما يأتي. □ فؤد: (أو نحوهما) أي المرضي المخوف وغير المخوف. □ فؤد: (من كل مبيح للتيثم) كزيادة المرض وطول مدته قال الزركشي ويتبعني أن يكون خوف حصول الشين الفاحش في عضو ظاهر كخوف طول المرض كما في التيمم مُغني وروض مع شرحه. □ فؤد: (كميّته) إلى المشي في المُغني إلا قوله أو شربه وقوله إن حصل إلى ويكفي وقوله بناءً إلى وظاهر. □ فؤد: (ولو مُغلّظة) وميته الكلب والخنزير في مرتبة أخذاً من إطلاقه اه. ع ش. □ فؤد: (أي غير العاصي إلخ) حال من ضمير لزمه الزاجع للموصول خلافاً لما يوهّمه ضيقه من، أنه تفسير له فكان الأولى إسقاط أي. □ فؤد: (ونحوه) أي نحو السفر كإقامته كما يأتي عن الأستى والمُغني عن الأذرع. □ فؤد: (وكذا خوف العجز إلخ) هذا داخل في قوله أو نحوهما إلخ فالتصريح به لدفع توهم أو ردّ مخالف. □ فؤد: (عن نحو المشي) كالركوب اه. مُغني. □ فؤد: (أو التخلف) عطف على العجز.

□ فؤد: (من كل مبيح للتيثم) شامل لنحو بطن البئر وفي لزوم الأكل لخوفه نظر ظاهر بل قد يُنظر في لزوم لخوف نحو الشين الفاحش في عضو ظاهر أيضاً. □ فؤد: (غير العاصي بسفره) قال في شرح الروض وكالعاصي بسفره مراق الدم كالمُرْتَد، والحزبي فلا يأكلان من ذلك حتى يسليما قاله البلقيني قال وكذا مراق الدم من المسلمين ومتمكّن من إسقاط القتل بالتوبة كتارك الصلاة ومن قُتل في قطع الطريق اه.

كما هو ظاهر وكذا إذا أجهده الجوع وعيل صبره وكفي غلبه ظن حصول ذلك بل لو جوز التلّف والسلامة على السواء حلّ له تناول المحرّم كما حكاه الإمام عن صريح كلامهم ولو امتنع مالك طعام من بذله لمضطرّة إلا بعد وطئها زنا لم يجز لها تمكينه بناء على الأصح أن الإكراه بالقتل لا يبيح الزنا واللواط ولكونه مظنة في الجملة لاختلاط الأنساب شدّد فيه أكثر بخلاف نظائره وظاهر أن الاضطراب لغير القوت والماء كشرة خشية بتركها ما مرّ يأتي فيه جميع أحكام المضطرّ السابقة والآتية (وقيل يجوز) كما يجوز الاستسلام للمسلم وفوق الأول بأن هذا فيه إيثار طلبها للشهادة بخلاف ذلك ولو وجد ميّة يحلّ مذبوحها وأخرى لا يحلّ أي كآدمي غير مخترم فيما يظهر تحيّر أو مغلظة وغيرها قاله في المجموع واعتراض الإسني له مردود أما المسكر فلا يجوز تناوله لجوع ولا عطش كما مرّ أما العاصي بسفره ونحوه فلا

قوله: (وعيل) أي فقد اه. ع ش. قوله: (ويكفي غلبه ظنّ إلخ) قضية إطلاقه، أنه لا يشترط في حصول الظنّ الإعتماد على قول طبيب بل يكفي مجرد ظنه بأماره يدرّكها وقياس ما في التيمم اشتراط الظنّ مستنداً لخبر عدل رواه أو معرفته بالطب اه. ع ش. قوله: (حصول ذلك) أي الموت وما عطف عليه. قوله: (على السواء) أفهم، أنه إذا جوز التلّف مع كون الغالب السلامة لم يجز تناوله اه. ع ش. قوله: (لم يجز لها تمكينه) وخالف إباحة الميّة في، أن المضطرّ فيها إلى نفس المحرّم وتندفع به الضرورة وهنا الاضطراب ليس إلى المحرّم وإنما جعل المحرّم وسيلة إليه وقد لا تندفع به الضرورة إذ قد يصير على المنع بعد وطئها اه. معني. قوله: (ولكونه إلخ) أي الزنا اه. ع ش والاولى أي إلى ما ذكر من الزنا واللواط. قوله: (شدّد فيه أكثر) أي من اللواط قاله ع ش وهو مخالف لقول الشارح كالتأية بناء على الأصح إلخ ولقوله السابق إلا بعد نحو زنا به إلخ فليراجع. قوله: (كما يجوز) إلى قوله ويظهر في المعني إلا قوله أي إلى أو مغلظة وقوله أما المكسر إلى وأما العاصي وقوله ونحوه وإلى المن في النهاية إلا قوله ويظهر إلى وأما المشرف. قوله: (للمسلم) أي الصائِل اه. معني.

قوله: (بخلاف ذلك) صريح في عدم الشهادة هنا اه. سم. قوله: (أي كآدمي إلخ) عبارة المعني كشاة وجمار اه. قوله: (فلا يجوز تناوله لجوع ولا عطش) ومحل ذلك إذا لم ينته به الأمر إلى الهلاك وإلا فيتعيّن شره كما يتعيّن على المضطرّ أكل الميّة ومحلّ منع التداوي به إذا كان خالصاً بخلاف المعجون به كالترياق لاستهلاكه فيه وخرج بما قال شره لا ساعه لقمة فيحلّ اه. أسنى. قوله: (كما مرّ) أي في الأشرية. قوله: (وأما العاصي بسفره ونحوه) عبارة المعني ويستثنى من ذلك العاصي بسفره فلا يباح له

قوله: (بخلاف ذلك) صريح في عدم الشهادة هنا. قوله: (وأما العاصي بسفره ونحوه) قال في شرح الرّوض قال الأذرعويّ ويُسبّه أن يكون العاصي بإقامته كالمسافر إذا كان الأكل عوناً له على الإقامة وقولهم تباح الميّة للمقيم العاصي بإقامته مخمول على غير هذه الصورة اه. ويختلّ أن الشارح أراد ذلك بقوله ونحوه.

يَجُوزُ لَهُ تَنَاوُلُ الْمُحَرَّمِ حَتَّى يَثُوبَ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَكَذَا مُرْتَدٌّ وَحَرَبِيٌّ حَتَّى يُسْلِمَا وَتَارَكَ صَلَاةَ وَقَاطِعَ طَرِيقٍ حَتَّى يَثُوبَا هـ. وَيُظْهِرُ فِيمَنْ لَا تَسْقُطُ تَوْبَتُهُ قَتْلُهُ كِرَانٍ مُخَصَّنٍ أَنَّهُ يَأْكُلُ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ بِقَتْلِ نَفْسِهِ وَأَمَّا الْمُشْرِفُ عَلَى الْمَوْتِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ تَنَاوُلُهُ أَيْضًا لِأَنَّهُ لَا يَنْفَعُهُ وَلَوْ وَجَدَ لُقْمَةً حَلَالًا لَزِمَهُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْحَرَامِ (فَإِنْ تَوَقَّعَ) أَيْ ظَنَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (حَلَالًا) يَجِدُهُ (قَرِيبًا) أَيْ عَلَى قُرْبٍ بَأَن لَمْ يَخْشَ مَحْذُورًا قَبْلَ وَصُولِهِ (لَمْ يَجْزُ غَيْرُ سَدٍّ) بِالْمُهِمَلَةِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ أَوِ الْمُعْجَمَةُ (الرَّمَقِ) وَهُوَ بَقِيَّةُ الرُّوحِ.....

الْأَكْلُ حَتَّى يَثُوبَ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيُشَبِّهُهُ أَنْ يَكُونَ الْعَاصِي بِإِقَامَتِهِ كَالْمُسَافِرِ إِذَا كَانَ الْأَكْلُ عَوْنًا لَهُ عَلَى الْإِقَامَةِ وَقَوْلُهُمْ يُبَاحُ الْمِئْتَةُ لِلْمُعْتَمِرِ الْعَاصِي بِإِقَامَتِهِ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ هـ. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مَقَالَةِ الْأَذْرَعِيِّ عَنِ الْأَسْنَى مَا نَصَّهُ وَيُحْتَمَلُ، أَنَّ الشَّارِحَ أَرَادَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ وَنَحْوِهِ هـ. قَوْلُهُ: (وَقَاطِعَ طَرِيقٍ) أَيْ قَاتِلٌ فِي قَطْعِ الطَّرِيقِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ الْخ) قَضِيَّةُ هَذِهِ الْعِلَّةِ، أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ، إِنَّهُ يَأْكُلُ، أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَ هـ. سَمِ. قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْحَرَامِ) أَيْ وَإِنْ لَمْ تَسُدَّ رَمَقَهُ ثُمَّ يَتَعَاطَى مِنَ الْحَرَامِ مَا تَنَدَّفَعُ بِهِ الضَّرُورَةُ هـ. ع ش وَقَالَ سَمِ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِتَقْدِيمِهَا مَا يَشْمَلُ مُقَارَنَتَهُمَا كَأَنْ يَضَعَ قِطْعَةً مِنَ الْحَرَامِ عَلَى اللُّقْمَةِ وَيَتَنَاوَلُهُمَا هـ. وَيَدْفَعُ ذَلِكَ الْإِحْتِمَالَ قَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَيَبْدَأُ وَجُوبًا بِاللُّقْمَةِ حَلَالٍ ظَهَرَ بِهَا فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِمَّا ذَكَرَ حَتَّى يَأْكُلَهَا لِتَحَقُّقِ الضَّرُورَةِ هـ.

قَوْلُهُ: (عَلَى قُرْبٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَوْ وَجَدَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَبَحَثَ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ وَقِيَاسُهُ إِلَى وَإِذَا وَقَوْلُهُ أَيْ إِنْ كَانَ إِلَى وَقِيْدَ وَقَوْلُهُ وَرَقِيْقُهُمْ.

قَوْلُهُ (لَمْ يَجْزُ) أَيْ قَطْعًا غَيْرُ سَدِّ الرَّمَقِ أَيْ لِانْدِفَاعِ الضَّرُورَةِ بِهِ وَقَدْ يَجِدُ بَعْدَهُ الْحَلَالُ مُغْنِي وَأَسْنَى. قَوْلُهُ: (وَهُوَ بَقِيَّةُ الرُّوحِ) وَلَعَلَّ التَّغْيِيرَ بِبَقِيَّةِ الرُّوحِ، أَنَّهُ نَزَلَ مَا أَصَابَهُ مِنَ الْجُوعِ مَنَزِلَةً ذَهَابِ

قَوْلُهُ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَكَذَا مُرْتَدٌّ وَحَرَبِيٌّ إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ) عَطَفَ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِهِ الْعَاصِي بِسَفَرِهِ وَنَحْوِهِ يَفْتَضِي أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ وَنَحْوِهِ مَا عَدَا جَمِيعَ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ فَلْيُنْظَرْ مَا هُوَ. قَوْلُهُ: (وَحَرَبِيٌّ) قَضِيَّةُ إِخْرَاجِ الدِّمِيِّ فَهَلْ قِيَاسُهُ أَنْ يَكُونَ عَقْدُ الدِّمَةِ لِلْحَرَبِيِّ كِإِسْلَامِهِ فَيُقَالُ فِي حَقِّهِ حَتَّى يُسْلِمَ أَوْ يُعَقَّدَ لَهُ ذِمَّةٌ. قَوْلُهُ: (أَيْضًا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَكَذَا مُرْتَدٌّ الْخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ قَالَ وَكَذَا مُرَاقُ الدِّمِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنْ إِسْقَاطِ الْقَتْلِ بِالتَّوْبَةِ كَتَارِكِ الصَّلَاةِ وَمَنْ قُتِلَ فِي قَطْعِ الطَّرِيقِ هـ. وَقَوْلُهُ: وَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنْ إِسْقَاطِ الْقَتْلِ بِالتَّوْبَةِ قَدْ يَخْرُجُ الزَّانِي الْمُخَصَّنُ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ بِقَتْلِ نَفْسِهِ) قَضِيَّةُ هَذِهِ الْعِلَّةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ أَنَّهُ يَأْكُلُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَ. قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْحَرَامِ) يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِتَقْدِيمِهَا مَا يَشْمَلُ مُقَارَنَتَهُمَا كَأَنْ يَضَعَ قِطْعَةً مِنَ الْحَرَامِ عَلَى اللُّقْمَةِ وَيَتَنَاوَلُهُمَا مَعًا. قَوْلُهُ: (بَأَن لَمْ يَخْشَ مَحْذُورًا قَبْلَ وَصُولِهِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ لَمْ يَخْشَ مَحْذُورًا قَبْلَ وَصُولِهِ بَعْدَ سَدِّ الرَّمَقِ أَمَّا لَوْ لَمْ يَخْشَ مَحْذُورًا كَذَلِكَ بَدُونِ سَدِّ الرَّمَقِ فَيَتَبَغْيِ امْتِنَاعُ مَا يَسُدُّ الرَّمَقَ أَيْضًا لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ بَلْ لَا يَتَصَوَّرُ سَدُّ رَمَقٍ حَيْثُ. قَوْلُهُ: (الرَّمَقُ وَهُوَ بَقِيَّةُ الرُّوحِ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ كَمَا قَالَه جَمَاعَةٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّهُ الْقُوَّةُ

على المشهور والقوة على مقابله (والا) يتوقَّعه (ففي قول يشبع) لإطلاق الآية أي يكسِرُ ثَوْرَةَ الجوع بحيث لا يُسمَّى جائعًا لا أن لا يجدَ للطعام مساعًا أما ما زاد على ذلك فحرام قطعًا ولو شَبِعَ ثم قَدَرَ على الحِلِّ لَزِمَهُ ككُلُّ مَنْ تَنَاوَلَهُ مُحَرَّمًا وَلَوْ مُكْرَهًا تَقْيُّوهُ إِنْ أَطَاقَهُ بَأَنْ لَمْ يَحْضُلْ لَهُ مِنْهُ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً (والأظهر سدُّ الرَمَقِ فقط) لأنَّه بعَدَهُ غَيْرُ مُضْطَرٍّ نَعَمْ، إِنْ تَوَقَّفَ قَطْعُهُ لِإِدَادِيَةِ مُهْلِكَةٍ عَلَى الشَّبَعِ وَجِبَ وَبَحَثَ الْبُلْقِينِي أَنَّهُ مَتَى خَشِيَ الْهَلَاكَ لَوْ تَرَكَ الشَّبَعُ لَزِمَهُ وَهُوَ مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ (إِلَّا أَنْ يَخَافَ تَلَفًا) أَي مَحْذُورٌ تَيَمُّمٌ (إِنْ اقْتَصَرَ) عَلَى سَدِّ الرَمَقِ

بعض روحه التي بها حياته فَعَبَّرَ عَنْ حَالِهِ الَّذِي وَصَلَ إِلَيْهِ بِقِيَّةِ الرُّوحِ مَجَازًا وَإِلَّا فَالرُّوحُ لَا تَنْجَزُ أ. ه. ع ش. قُود: (على المشهور إلخ) عبارة الأُسْنَى والمُعْنِي قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ وَالرَّمَقُ بَقِيَّةُ الرُّوحِ كَمَا قَالَ جَمَاعَةٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ، إِنَّهُ الْقُوَّةُ وَبِذَلِكَ ظَهَرَ لَكَ، أَنَّ السَّدَّ الْمَذْكُورَ بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ لَا بِالْمُهْمَلَةِ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ الَّذِي نَحْفَظُهُ، أَنَّهُ بِالْمُهْمَلَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْكُتُبِ أَيِ وَالْمُعْنِي عَلَيْهِ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ سَدَّ الْخَلَلِ الْحَاصِلِ فِي ذَلِكَ بِسَبَبِ الْجُوعِ أ. ه. قُود: (يَتَوَقَّعُهُ) أَي الْحَالِ قَرِيبًا أ. ه. مُعْنِي.

قُود: (لِلإِطْلَاقِ الْآيَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَجِبُ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى الْمُتَيْنِ. قُود: (على ذلك) أَي مَا يَكْسِرُ سُورَةَ الْجُوعِ بِحَيْثُ لَا يُسَمَّى جَائِعًا. قُود: (ولو شَبِعَ إلخ) عبارة النِّهَايَةِ وَلَوْ شَبِعَ فِي حَالِ امْتِنَاعِهِ ثُمَّ قَدَرَ إلخ قَالَ ع ش قُود: فِي حَالِ امْتِنَاعِهِ إلخ قَضِيَّتُهُ، أَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَمْتَنِعْ عَلَيْهِ تَنَاوُلُهُ أَوْ امْتَنَعَ لَكِنْ لَمْ يَقْدِرْ بَعْدَ التَّنَاوُلِ عَلَى الْحِلِّ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّقْيُّوُّ فِي كُلِّ مِنْهُمَا وَيُنَافِي ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ لَهُ فِي أَوَّلِ الْأَشْرِيَةِ مِنْ قَوْلِهِ وَيَلْزِمُهُ كَكُلِّ أَكَلٍ أَوْ شَارِبٍ حَرَامٍ تَقْيُّوهُ إِنْ أَطَاقَهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ وَلَا نَظَرَ إِلَى عُدْرِهِ وَإِنْ لَزِمَهُ التَّنَاوُلُ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَتَهُ فِي الْبَاطِنِ انْتِفَاعٌ بِهِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ وَإِنْ حَلَّ ابْتِدَآؤُهُ لِرُزَالِ سَبَبِهِ فَاذْدَقَ اسْتِنْعَادُ الْأَذْرَعِيِّ لِلذَّكَاءِ وَلَمْ يَكُنْ أَنْ يُجَابَ بِحَمْلٍ مَا مَرَّ مِنَ الْوُجُوبِ عَلَى مَا لَوْ اسْتَقَرَّ فِي جَوْفِهِ زَمَنًا تَصِلُ مَعَهُ خَاصَّتُهُ إِلَى الْبَدَنِ بِحَيْثُ لَا يَبْقَى فِي بَقَايِهِ فِي جَوْفِهِ نَفْعٌ، وَمَا هُنَا عَلَى خِلَافِهِ أ. ه. أَقُولُ عِبَارَةَ الْمُعْنِي سَالِمَةً عَنِ الْإِشْكَالِ الْأَوَّلِ وَهِيَ وَإِذَا وَجَدَ الْحَلَالَ بَعْدَ تَنَاوُلِ الْمَنِيَّةِ وَنَحَوَهَا لَزِمَهُ الْقِيَاءُ إِذَا لَمْ يَضُرَّهُ كَمَا، هُوَ قَضِيَّةُ نَصِّ الْإِمَامِ فَإِنَّهُ قَالَ وَإِنْ أَكْرَهَ رَجُلٌ حَتَّى شَرِبَ خَمْرًا أَوْ أَكَلَ مُحَرَّمًا فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَقَيَّاهُ إِذَا قَدَرَ عَلَيْهِ أ. ه. وَهِيَ كَمَا تَرَى شَامِلَةً لِلشَّبَعِ وَمَا دُونَهُ وَلِحَالِ الْإِمْتِنَاعِ وَغَيْرِهَا. قُود: (أَي مَحْذُورٌ) الْمَوَافِقُ لِكَلَامِهِ السَّابِقِ فِي شَرْحِ أَوْ مَرَضًا مَخُوفًا وَلِكَلَامِ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنِي فِي الْمَوْضِعَيْنِ أَوْ بَدَلِ أَي.

قُود: (أَي مَحْذُورٌ تَيَمُّمٌ) هَذَا يُفِيدُ وَجُوبَ الشَّبَعِ عَلَى مَنْ خَافَ نَحْوَ شَيْنِ فَاحِشٍ فِي غَضْوِ ظَاهِرٍ وَطَوَّلَ مَدَّةَ الْمَرَضِ وَكَلَامُ شَرْحِ الرُّوضِ يُفِيدُ ذَلِكَ أَيْضًا فَلْيُطَالَعِ وَفِيهِ نَظَرٌ رَاجِعُهُ أ. ه. سَمِ أَقُولُ وَيُفِيدُهُ

وَبِذَلِكَ ظَهَرَ لَكَ أَنَّ السَّدَّ الْمَذْكُورَ بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ لَا بِالْمُهْمَلَةِ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ الَّذِي يَحْفَظُهُ أَنَّهُ بِالْمُهْمَلَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْكُتُبِ، وَالْمُعْنِي عَلَيْهِ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ سَدَّ الْخَلَلِ الْحَاصِلِ فِي ذَلِكَ بِسَبَبِ الْجُوعِ أ. ه. قُود: (أَي مَحْذُورٌ تَيَمُّمٌ) هَذَا يُفِيدُ وَجُوبَ الشَّبَعِ عَلَى مَنْ خَافَ نَحْوَ شَيْنِ فَاحِشٍ فِي غَضْوِ ظَاهِرٍ وَطَوَّلَ مَدَّةَ الْمَرَضِ وَكَلَامُ شَرْحِ الرُّوضِ يُفِيدُ ذَلِكَ أَيْضًا فَلْيُطَالَعِ وَفِيهِ نَظَرٌ رَاجِعُهُ.

فيلزمه أن يشبع أي يكسر ثورة الجوع قطعاً ليقاء الروح ويجب التزوّد إن لم يرخ ووصول خلايل وإلا جاز بل قال القفال لا يمتنع من حمل ميتة لم تلوثه ولو لغير ضرورة (وله) أي المعصوم بل عليه (أكل آدمي ميت) مخترم إذا لم يجد ميتة غيره ولو مغلظة؛ لأن حرمة الحي أعظم ومن ثم لو كانت ميتة نبي امتنع الأكل منها قطعاً وكذا ميتة مسلم والمضطّر ذمي وظاهر كلاهما أنّهما حيث اتّحداً إسلاماً وعصمة لم ينظر لأفضلية الميت وقياشه أنّهما لو اتّحداً نبوة لم ينظر لذلك أيضاً ويتصوّر في عيسى والخضر صلّى الله على نبيّنا وعليهما وسلّم وهذا غير محتاج إليه إذ النبي لا يتقيّد برأي غيره وإذا جاز أكله حرم نحو طبعه أي إن كان مخترمًا.....

أيضاً كلام المنهج والنهاية والمغني. □ فوّ: (مخترم) إلى قوله وظاهر كلامهم في المغني. □ فوّ: (إذا لم يجد ميتة غيره) فإن وجد ميتة غيره حرم وإن لم يكن مسلماً حيث كان معصوماً ولم يبين ما لو وجد ميتة مسلم وميتة ذمي اه. سم أقول لنا وجه، أنه لا يجوز أكل الميت المسلم ولو كان المضطر مسلماً كما نبّه عليه المغني وقد يؤخذ من ذلك الوجه، أنه يمتنع أكل ميتة مسلم مع وجود ميتة ذمي إذ صاحب القول الراجح لا يقطع نظره عن القول المزجج. □ فوّ: (ومن ثم) أي من أجل النظر للاحترام عبارة النهاية والمغني نعم اه. □ فوّ: (لو كانت ميتة نبي إلخ) بحث بعضهم، أن ميتة الشهيد كذلك؛ لأنه حيّ فليأكل سم وع ش. □ فوّ: (امتنع الأكل منها إلخ) ولو لمثله خلافاً لبعضهم م رع ش وانظر لو كان المضطرّ أشرف كان رسولاً والميت نبي اه. بختيارمي وسيأتي عن سم ما يتعلق به بزيادة تفصيل.

□ فوّ: (إنهما إلخ) أي الميت والمضطرّ. □ فوّ: (وعصمته) احتراز عن نحو تارك صلاة.

□ فوّ: (لأفضلية الميت) أي بنحو العلم. □ فوّ: (وقياسه إلخ) خلافاً للنهاية. □ فوّ: (ويتصوّر في عيسى والخضر إلخ) أي إذا مات أحدهما دون الآخر اه. ع ش. □ فوّ: (وهذا غير محتاج إليه إلخ) لكن إذا قلنا به فينتج تفصيل وفقاً لبعض مشايخنا وهو امتناع ميتة نبيّنا محمد ﷺ على غيره من سائر الأنبياء وجواز أكله ميتة غيره من سائرهم وأما ما عدها فينتج أكل الأفضّل ميتة المفضول دون العكس فإن تساوى فقيه نظر ويتّجه الجواز؛ لأن حرمة الحي أعظم بل يتّجه الجواز أيضاً عند الثاوت؛ لأن المفضول الحي أحق بالاحترام من الأفضل الميت اه. سم. □ فوّ: (وإذا جاز أكله إلخ) أي الآدمي الميت.

□ فوّ: (إذا لم يجد ميتة غيره) فإن وجد ميتة غيره حرم وإن لم يكن مسلماً حيث كان معصوماً ولم يبين ما لو وجد ميتة مسلم وميتة ذمي. □ فوّ: (ومن ثم لو كانت ميتة نبي إلخ) بحث بعضهم أن ميتة الشهيد كذلك لأنه حيّ فليأكل. □ فوّ: (وهذا غير محتاج إليه) لكن إذا قلنا به فينتج تفصيل وفقاً لبعض مشايخنا وهو امتناع ميتة نبيّنا محمد ﷺ على غيره من سائر الأنبياء وجواز أكل ميتة غيره من سائرهم وأما ما عدها فينتج أكل الأفضّل ميتة المفضول دون العكس فإن تساوى فقيه نظر ويتّجه الجواز؛ لأن حرمة الحي أعظم بل يتّجه الجواز أيضاً عند الثاوت؛ لأن المفضول الحي أحق بالاحترام من الأفضل الميت. □ فوّ: (حرم نحو طبعه) عبارة الروض ولا يطبخه أي الميت المسلم بل الميت المخترم كما

كما بحثه الأذرعي وقيد شارح ذلك بما إذا أمكن أكله نيقاً ويؤيده تعليلهم باندفاع الضرر بدون نحو الطبخ والشبي (و) له بل عليه (قتل) مهذب (نحو مَرْتَدٍّ وحربي) وزان مُحْصَن ومُحَارِب وتارك صلاة بشرطه ومن له عليه قود من غير إذن الإمام للضرورة ومن هذا يُعلم أن هؤلاء لو كانوا مضطرين لم يجب على أحد بذل الطعام لهم (لا ذمي ومستأمن) لعصمتيهما (وصبي حربي) وامرأة حربية لحرمة قتلها (قلت الأصح حل قتل الصبي والمرأة الحربيتين) كذا الحنثي والمجنون وزيقهم (للأكل والله أعلم) لعدم عصمتهم وحرمة قتلهم إنما هي لحق الغايبين ومن ثم لم تجب فيه كفارة وبحث البلقيني أن محلّه ما لم يستول عليهم ولا حرم

□ قوله: (كما بحثه الأذرعي) وفقاً للمعنى وخلافاً للنهاية عبارته نعم قيد ذلك الأذرعي بما إذا كان مُحْتَرَمًا والأوجه الأخذ بإطلاقهم اهـ. □ قوله: (قتل مهذب إلخ) لم يؤيده بعدم وجود غيرهم وتوجه التقييد بمن يُمنع قتله بغير إذن الإمام اهـ. سم ثم كتب أيضاً قوله قتل مهذب نحو مَرْتَدٍّ وحربي إلخ يَحْتَمِلُ، أن الأمر كذلك وإن وجد ميتة غير آدمي ويَحْتَمِلُ تقييده بما إذا لم يجد ميتة غيره ويَحْتَمِلُ أن يفصل بين من يجوز قتله بغير إذن الإمام كالحربي فيجوز قتله وأكله وإن وجد ميتة غير آدمي ومن لا يجوز قتله بغير إذن الإمام فيمتنع فيه ذلك مع وجود ما ذكر نعم إن إذن الإمام صار كمن يجوز قتله بغير إذنه اهـ.

□ قوله (سنن): (وحربي) أي كامل بالذكورة والعقل والبلوغ. □ قوله: (وزان مُحْصَن) إلى قوله وليس لوالد في المعنى إلا قوله وبهذا إلى المتن. □ قوله: (وزان مُحْصَن إلخ) الوجه، أن محلّه إذا لم يكن المضطر مثله اهـ. سم. □ قوله: (من غير إذن الإمام) راجع لقوله وزان مُحْصَن إلخ كما، هو صريح صنيع الرّوض والمعنى وسّم. □ قوله: (ومن هذا إلخ) لعل الإشارة إلى جواز قتل من ذكر للأكل.

□ قوله (سنن): (حل قتل الصبي إلخ) قال في شرح الرّوض إذا لم يجد غيرهم اهـ. سم أقول ويؤيده بحث ابن عبد السلام الآتي. □ قوله: (فيه) أي في قتلهم. □ قوله: (ويبحث البلقيني إلخ) عبارة النهاية ومحل ذلك كما بحثه البلقيني إلخ. □ قوله: (أن محلّه) أي حل قتلهم.

في شرحه ويختار في غيره أي بين أكله نيقاً ومطبوخاً أو مشوياً. □ قوله: (قتل مهذب) لم يؤيده بعدم وجود غيرهم وتوجه التقييد بمن يُمنع قتله بغير إذن الإمام. □ قوله: (قتل مهذب نحو مَرْتَدٍّ وحربي إلخ) يَحْتَمِلُ أن الأمر كذلك وإن وجد ميتة غير آدمي أخذاً من قوله السابق وأخرى لا تحل أي كآدمي غير مُحْتَرَم فيما يظهر تخير لأنه إذا جاز أكل ميتة غير الْمُحْتَرَم مع وجود ميتة أخرى فليجوز قتله وأكله مع وجود غيره ويَحْتَمِلُ تقييده بما إذا لم يوجد ميتة غيره ويفرق بين مجرد أكله الميتة غير الْمُحَرَّم وبين قتله لأكله ويَحْتَمِلُ أن يفصل بين من يجوز قتله بغير إذن الإمام كالحربي فيجوز قتله وأكله وإن وجد ميتة غير آدمي ومن لا يجوز قتله بغير إذن الإمام فيمتنع فيه ذلك مع وجود ما ذكر نعم إن إذن الإمام صار كمن يجوز قتله بغير إذنه. □ قوله: (وتارك صلاة إلخ) الوجه أن محلّه إذا لم يكن المضطر مثله. □ قوله: (حل قتل الصبي إلخ) قال في شرح الرّوض إذا لم يجد غيرهم.

لأنهم صاروا أرقاءً معصومين للغنمين وبحث ابن عبد السلام حرمة قتل صبي حربي مع وجود حربي بالغ وليس لوالديه قتل ولده للأكل ولا للسيد قتل فنه قال ابن الرفعة إلا أن يكون القن ذميًا كالحربي وفيه نظر ظاهر (ولو وجد) مضطر (طعام غائب) ولم يجد غيره (أكل) وجوبًا منه ما يشد رمقه فقط أو ما يشبعه بشرطه وإن كان مغسورًا للضرورة ولأن الذم تقوم مقام الأعيان (وعوم) إذا قدر قيمته إن كان متقومًا وإلا فمثله لحق الغائب وبحث البلقيني منع أكله إذا اضطر الغائب أيضًا وهو يحضر عن قرب وهو متجه إن أراد بالقرب أن يكون بحيث يتمكن من زوال اضطراره بهذا دون غيره وغيبه ولي محجور كغيبه مستقيل وحضوره كحضوره وله بيع ماله حينئذ نسيئة ولمغسور بلا رهن للضرورة (أو) وجد وهو غير نبي طعام (حاضر مضطر لم يلزمه بذله) له (إن لم يفضل عنه) بل هو أولى لخبر «ابدأ بنفسك» أما النبي

قوله: (وحزمة قتل صبي إلخ) لما في أكله من إضاعة المال ولأن الكفر الحقيقي أبلغ من الكفر الحكمي وكذا يقال في شبه الصبي اه. مغني أي من النساء والمجانين والأرقاء. قوله: (وفيه نظر ظاهر) عبارة النهاية والأقرب خلافه اه. قوله: (وفيه نظر إلخ) وذلك؛ لأننا لا نسلّم، أن حقن الدم لذلك فقط وإلا لم يلزمه كفارة بقتله فوجوبها يدل على، أن عزمته ليست لمجرد حق السيد ولو صح ما قاله لزم عدم عزمة قن الغير فيقتله ويعزم قيمته كما يأكل طعام الغير وكلأهم كالصريح في امتناع ذلك اه. سم. قوله: (مضطر) إلى قوله وأما ما فصل في المغني إلا قوله وهو متجه إلى وغيبه ولي وإلى قول المتن وإنما يلزم في النهاية إلا قوله وكأته، هو إلى أما إذا. قوله: (ولم يجد غيره) فتقدم مينة وطعام غير الغائب على طعامه أي الغائب اه. سم. قوله: (أو ما يشبعه بشرطه) أي بأن لم يخش مخدورًا قبل وجود غيره اه. ع ش وقوله بأن لم يخش صوابه بأن يخشى إلخ بإسقاط لم. قوله: (وإن كان إلخ) أي المضطر. قوله: (إذا قدر) أي عند الأكل اه. ع ش وفي إطلاق مفهومه توقف والأقرب تقيده بما إذا لم يتنظم بيت المال وكان المالك من الأغنياء ثم رأته ذكر في قوله أخرى ما يوافق ما قاله كما يأتي. قوله: (قيمه) أي في ذلك الزمان والمكان اه. أسنى ويأتي في الشارح مثله. قوله: (وإلا فمثله) نعم يتعين قيمة المثل بالمفازة كما ذكره في الماء تبه عليه الزكشي اه. مغني. قوله: (لحق الغائب) لعل الأنسب الأنحصر للغائب عبارة الأسنى لإثلافة ملك غيره بغير إذنه اه. قوله: (وله) أي الولي وقوله بيع ماله أي المحجور وقوله للضرورة أي ضرورة المضطر اه. ع ش. قوله: (بل، هو) أي المالك.

قوله: (إلا أن يكون القن ذميًا) قال؛ لأن حقن دمه إنما هو لأجل حق السيد في ماله حتى لا يضيع. قوله: (وفيه نظر ظاهر) وذلك؛ لأننا لا نسلّم أن حقن الدم لذلك فقط وإلا لم يلزمه كفارة بقتله فوجوبها يدل على أن عزمته ليست لمجرد حق السيد ولو صح ما قاله لزم عدم عزمة قن الغير فيقتله ويعزم قيمته كما يأكل طعام الغير وكلأهم كالصريح في امتناع ذلك. قوله: (ولم يجد غيره) فتقدم مينة

فيجب على غيره إيثاره على نفسه ولو من غير طلب وأفتى القاضي بأن الميتة لا يد لأحد عليها فلا يقدم بها من هي بيده واعترض بأنها كسائر المباحات فذو اليد عليها أحق بها وهو ظاهر وأما ما فضل عنه أي عن سد رمقه كما بحثه الزركشي فيلزمه بذله وإن احتاج إليه مالا (فإن أثر) في هذه الحالة وهو ممن يضبر على الإضافة على نفسه مضطرا (مسلمًا) معصوما (جاء) بل سن لقوله تعالى ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩] أما المسلم غير المضطر والذمي والبهيمة وألحق بهما المسلم المهدر فيحرم إيثارهم (أو) وجد طعام حاضرا (غير مضطر لزمه) أي مالك الطعام (إطعام) أي سد رمقه (مضطر) أو إشباعه بشرطه معصوم (مسلم أو ذمي) أو مستأمن وإن احتاجه ماله مالا للضرورة التاجزة وكذا بهيمة الغير المحترمة بخلاف نحو حربي ومتردد وزان مخصص وكلب عقور ويلزمه ذبح شاته لإطعام كلبه الذي فيه منفعة ويجب إطعام نحو صبي وامرأة حريين اضطرا قبل الاستيلاء عليهما وبعده ولا ينافيه ما مر من حل قتلها لأنه ثم لضرورة فلا ينافي احترامهما هنا وإن كانا غير معصومين في نفسيهما كما مر آنفا (فإن منع) المالك.....

قوله: (فيجب على غيره إلخ) ويتصور هذا في زمن عيسى عليه السلام أو الخضر على القول بحياته وثبوته اهـ. مغني. قوله: (وأما ما فضل إلخ) ولو وجد مضطرين ومعه ما يكفي أحدهما وتساويا في الضرورة والقربة والصلاح قال الشيخ عز الدين احتمل أن يتخير بينهما واحتمل بينهما أن يقسمه عليهما. انتهى والثاني أوجه فإن كان أحدهما أولى كوالد وقريب أو وليا لله أو إماما مفسطا قدم الفاضل على المفضول ولو تساويا ومعه رغيف مثلا لو أطعمه لأحدهما عاش يوما وإن قسمه بينهما عاشا نصف يوم قال الشيخ عز الدين المختار قسمته بينهما ولا يجوز التخصيص اهـ. مغني. قوله: (في هذه الحالة) أي حالة اضطراب نفسه. قوله: (والذمي) لعله إذا لم يكن المؤثر أيضا ذميا. اهـ. سم. قوله: (والحق بهما المسلم المهدر) أي المضطر ولهذا أثني الضمير لأنه ملحق بالذمي والبهيمة المضطرين اهـ. سيد عمر. قوله: (مضطر) إلى قوله ويجب في المغني. قوله: (بهيمة الغير) بالإضافة. قوله: (نحو حربي إلخ) كقاتل في قطع الطريق. قوله: (ويلزمه ذبح شاته إلخ) ويحل أكلها للذمي؛ لأنها ذبحت للأكل أسنى ومغني ونهاية. قوله: (لإطعام كلبه إلخ) قياس ما تقدم له أن ما لا منفعة فيه، ولا مضرة محترمة ذبحها له هنا والقياس أن الحكم لا يتقيد بكلية بل يجب ذبح شاته لكلب غيره المحترم وقاية لروحه اهـ. ع ش (أقول): وقد يدعي دخوله في قول الشارح وكذا بهيمة الغير إلخ. قوله: (نحو صبي إلخ) أي كالحنثي والمجنون وأرقائهم. قوله: (كما مر آنفا) أي في شرح قلت الأصح إلخ. قوله: (فإن منع المالك إلخ) عبارة المغني ويجب على المضطر أن يستأذن مالك الطعام أو وليه في أخذه فإن امتنع وهو

وجداهما عليه كما سيأتي في قول المتن ولو وجد مضطرا ميتة وطعام غيره أي الغائب إلخ.

قوله: (والذمي) لعله إذا لم يكن المؤثر أيضا ذميا.

غَيْرِ الْمُضْطَرِّ بِذَلِكَ لِلْمُضْطَرِّ مُطْلَقًا أَوْ إِلَّا بزيادةٍ على ثَمَنِ مثله بما لَا يَتَغَابَنُ بها (فله) أي الْمُضْطَرُّ وَلَا يَلْزَمُهُ على الْمُعْتَمِدِ وَإِنْ أَمِنَ (قَهْرُهُ) على أَخِيهِ (وإن قتلَه) لإهداره بالمنع فَإِنْ قَتَلَ الْمُضْطَرُّ قَتَلَ بِهِ أَوْ مَاتَ جَوْعًا بِسَبَبِ امْتِنَاعِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ لِأَنَّهُ لَمْ يُحْدِثْ فِيهِ فِعْلًا وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّ لِلْمُضْطَرِّ الذَّمَّ قَتْلَ الْمُسْلِمِ الْمَانِعِ لَهُ وَعَلَيْهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَعَدَمِ حُلِّ أَكْلِهِ لِمَيْتَةِ الْمُسْلِمِ بَأَنَّهُ لَا تَقْصِيرُ ثُمَّ مِنَ الْمَأْكُولِ بوجهِ وَهَذَا الْإِشْتِنَاعُ مُهْدِثٌ لِنَفْسِهِ بَعْضِيَّانَهُ بِالْمَنْعِ فَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَضْمَنْهُ وَكَأَنَّهُ هُوَ أَوْ مَنْ جَزَمَ بِهِ كَالشَّارِحِ أَخَذَهُ مِمَّا ذُكِرَ فِي مَيْتَةِ الْمُسْلِمِ يُرَدُّ بِمَا ذَكَرْتَهُ أَمَّا إِذَا رَضِيَ بِبَذْلِهِ لَهُ بِشَمَنِ مثله ولو بزيادةٍ يَتَغَابَنُ بها فَيَلْزَمُهُ قَبُولُهُ بِذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ لَهُ

أَوْ مَوَالِيهِ غَيْرِ مُضْطَرِّ فِي الْحَالِ مِنْ بَذْلِهِ بَعْوَضٍ لِمُضْطَرِّ مُخْتَرَمٍ إلخ. □ فَوُدَّ: (الْمَالِكُ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ مَاتَ) فِي الْمَغْنِيِّ. □ فَوُدَّ: (غَيْرِ الْمُضْطَرِّ) وَيُصَدَّقُ الْمَالِكُ فِي دَعْوَاهِ الْإِضْطِرَّازَ وَيَتَغَيَّبُ أَنَّهُ لَوْ دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى كَذِبِهِ فِي دَعْوَاهِ الْإِضْطِرَّازَ لَمْ يُصَدَّقْ فِي ذَلِكَ. اهـ. ع ش. □ فَوُدَّ: (وَلَا يَلْزَمُهُ) أَيِ الْقَهْرِ. □ فَوُدَّ: (فَإِنْ قَتَلَ) أَيِ الْمَالِكِ. □ فَوُدَّ: (أَوْ مَاتَ) أَيِ الْمُضْطَرِّ. □ فَوُدَّ: (وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ) إِنْ لِلْمُضْطَرِّ (إِلخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ.

(تَنْبِيْهُ): قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ جَوَازُ قَهْرِ الذَّمِّ لِلْمُسْلِمِ وَإِنْ قَتَلَهُ وَلَيْسَ مُرَادًا وَلِذَا قَالَ الشَّارِحُ إِلَّا إِنْ كَانَ مُسْلِمًا وَالْمُضْطَرُّ غَيْرُ مُسْلِمٍ أَوْ فَلَاحُ يَجُوزُ لَهُ قَهْرُهُ وَلَا قَتْلُهُ وَإِنْ قَتَلَهُ فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ لَا يُسَلِّطُ عَلَى مَيْتَةِ الْمُسْلِمِ فَالْحَيُّ أَوْلَى وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١] اهـ. وعِبَارَةُ سَمِ: الْمُعْتَمِدُ خِلَافَ ذَلِكَ وَلَيْسَ لِلْمُضْطَرِّ الذَّمُّ قَتْلَ الْمُسْلِمِ وَإِنْ فَعَلَ ضَمِنَ م ر. اهـ. وعِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ إِنْ لِلْمُضْطَرِّ الذَّمُّ قَتْلَ الْمُسْلِمِ الْمَانِعِ لَهُ قَالَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْتَمِدُ خِلَافُهُ. اهـ. أَقُولُ وَمَا اعْتَمَدَ النَّهَايَةُ هُوَ الَّذِي يَمِيلُ إِلَيْهِ الْقَلْبُ؛ لِأَنَّهُ اللَّائِقُ بِحُرْمَتِهِ وَلَا نَظَرَ مَعَهَا لِلْكَافِرِ وَإِنْ كَانَ ذِمِّيًّا اهـ. وعِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ وَالْمُعْتَمِدُ خِلَافُهُ أَيِ قُلُوْ خَالَفَ وَقَتْلَهُ فَيَتَغَيَّبُ أَنْ لَا يَقْتُلَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْقِصَاصَ يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ وَهِيَ الْإِضْطِرَّازُ بَلْ يَضْمَنْهُ بِدِيَةِ عَمْدٍ. اهـ. □ فَوُدَّ: (فَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَضْمَنْهُ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةُ وَالْمَغْنِيُّ كَمَا مَرَّ أَيْضًا. □ فَوُدَّ: (كَالشَّارِحِ) أَيِ الْمَحَلِّيِّ. □ فَوُدَّ: (يُرَدُّ إِلِخ) خَبِرَ فَبَحَثَ بَعْضُهُمْ إلخ وقَوْلُهُ وَكَأَنَّهُ إلخ جُمْلَةٌ اغْتِرَاضِيَّةٌ. □ فَوُدَّ: (أَمَّا إِذَا رَضِيَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ نَسِيئَةً فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ مَعَ اتِّسَاعِ الْوَقْتِ. □ فَوُدَّ: (بِشَمَنِ إلخ) أَيِ أَوْ هَبْتَهُ اهـ. مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (فَيَلْزَمُهُ قَبُولُهُ إلخ)

□ فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ لَمْ يُحْدِثْ فِيهِ فِعْلًا) وَالتَّلَفُّ لِسَبَبِ سَابِقٍ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِيهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ حَبَسَهُ وَمَنَعَهُ الطَّعَامَ، وَالشَّرَابَ، وَالطَّلَبَ عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ فِي مَحَلِّهِ لِأَنَّهُ أَخَذَتْ الْحَبْسَ، وَالْمَنْعَ وَبِخِلَافِ مَا لَوْ شَمَّتِ الْحُبْلَى رَائِحَةً مَا عِنْدَهُ وَلَمْ يَذْفَعْ إِلَيْهَا مَا يَذْفَعُ الْإِجْهَاضَ وَلَا بِالْعَوْضِ حَتَّى أَجْهَضَتْ؛ لِأَنَّ التَّلَفَّ هُنَا لَيْسَ بِسَبَبِ سَابِقٍ بَلْ بِمَدْخَلٍ مِنْ تَرْكِ الدَّفْعِ م ر. □ فَوُدَّ: (وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّ لِلْمُضْطَرِّ الذَّمَّ قَتْلَ الْمُسْلِمِ إلخ) الْمُعْتَمِدُ خِلَافَ ذَلِكَ فَلَيْسَ لِلْمُضْطَرِّ الذَّمُّ قَتْلَ الْمُسْلِمِ فَإِنْ فَعَلَ ضَمِنَ م ر. □ فَوُدَّ أَيْضًا: (وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ إلخ) فِي الْمَحَلِّيِّ مَا يُصْرَحُ بِخِلَافِ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ.

قَهْرُهُ (وَأَمَّا يَلْزَمُ) الْمَالِكُ بَذْلُ مَا ذَكَرَ لِلْمُضْطَرِّ (بِعَوْضٍ نَاجِزٍ) هُوَ ثَمَنٌ مِثْلُهُ زَمَانًا وَمَكَانًا (إِنْ حَضَرَ) مَعَهُ (وَالْإِلَّا) يَحْضَرُ مَعَهُ عَوْضٌ بِأَنْ غَابَ مَالُهُ (فَ) لَا يَلْزَمُهُ بَذْلُهُ مَجَانًا مَعَ اتِّسَاعِ الْوَقْتِ بَلْ بِعَوْضٍ (نَسِيفَةً) مُتَمَتِّدَةً لِرَمَنِ وَصُولِهِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ لَا يُزَالُ بِالضَّرْرِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَلَا وَجْهَ

وَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ كَثِيرَةً لَا يَتَغَابَنُ بِهَا بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَخْتَالَ فِي أَخْذِهِ مِنْهُ بَيْنَ فَاسِدٍ لِئَلَّا يَلْزَمَهُ أَكْثَرُ مِنْ قِيمَتِهِ كَانَ يَقُولُ لَهُ ابْذُلْ لِي بِعَوْضٍ فَيَبْذُلُهُ بِعَوْضٍ وَلَمْ يَقْدِرْهُ أَوْ يَقْدِرْهُ وَلَمْ يَقْرُرْ لَهُ مَا يَأْكُلُهُ فَيَلْزَمُهُ مِثْلُ مَا أَكَلَهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا وَلَا قِيمَتُهُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ وَمُعْنَى .

• قَوْلُهُ: (الْمَالِكُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُقَرَّقُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ ، وَإِنْ كَانَ إِلَى أَمَامِ ضَيْقِ الْوَقْتِ .

• قَوْلُهُ: (الْمَالِكُ) أَيِ أَوْ لِيهِ أَه . مُعْنَى . • قَوْلُهُ: (فَلَا يَلْزَمُهُ بَذْلُهُ مَجَانًا) عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ : وَلَا يَلْزَمُهُ أَيِ مَالِكِهِ بَذْلُهُ إِلَّا بِعَوْضٍ وَلَا أَجْرَةٍ لِمَنْ خَلَصَ مُشْرِفًا عَلَى الْهَلَاكِ بِوُقُوعِهِ فِي مَاءٍ أَوْ نَارٍ أَوْ نَحْوِهَا بَلْ يَلْزَمُهُ تَخْلِيصُهُ بَلَا أَجْرَةٍ لِضَيْقِ الْوَقْتِ عَنْ تَقْدِيرِ الْأَجْرَةِ فَإِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ لَمْ يَجِبْ تَخْلِيصُهُ إِلَّا بِأَجْرَةٍ كَمَا فِي الَّتِي قَبْلُهَا فَإِنْ فُرِضَ فِي تِلْكَ ضَيْقُ الْوَقْتِ وَجِبَ الْبَذْلُ بَلَا عَوْضٍ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ وَهُوَ مَا نَقَلَهُ فِي الشَّامِلِ عَنِ الْأَصْحَابِ ، وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِنَّهُ الْوَجْهَ وَالَّذِي قَالَهُ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَغَيْرُهُ : وَاخْتَصَرَ عَلَيْهِ الْأَصْفَهَوِيُّ وَالْحِجَازِيُّ كَلَامَ الرُّوضَةِ الثَّانِي . أَه . زَادَ الْمُعْنَى وَهُوَ الظَّاهِرُ وَالْفَرْقُ أَنَّ فِي إِطْعَامِ الْمُضْطَرِّ بَذْلَ مَالٍ فَلَا يَكْلَفُ بَذْلُهُ بَلَا مُقَابِلٍ مُطْلَقًا بِخِلَافِ تَخْلِيصِ الْمُشْرِفِ عَلَى الْهَلَاكِ أَه . وَمَالَ إِلَيْهِ ع ش . وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ عِبَارَةِ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ الْمَذْكُورَةِ مَا نَصَّهُ بِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الشَّارِحَ حَيْثُ قَيَّدَ هُنَا بِالْإِتْسَاعِ وَقَالَ فِيمَا يَأْتِي أَمَامَ ضَيْقِ الْوَقْتِ إِنْخَاشٌ عَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ وَكَذَا م . ر . أَه . • قَوْلُهُ: (مَعَ اتِّسَاعِ الْوَقْتِ) أَيِ لِرَمَنِ الصَّيْغَةِ أَه . ع ش . • قَوْلُهُ: (مُتَمَتِّدَةً لِرَمَنِ وَصُولِهِ إِلَيْهِ) قَدْ يَفْتَضِي صِحَّةَ هَذَا التَّأْجِيلِ مَعَ أَنَّ هَذَا الْأَجَلَ مَجْهُولٌ وَالْقِيَاسُ فُسَادُ هَذَا التَّأْجِيلِ وَالْبَيْعُ الْمُقْتَرَنُ بِهِ وَالتِّزَامُ الصَّحَّةَ لِلضَّرُورَةِ بَعِيدٌ . أَه . سَمِ أَيِ فَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى تَقْدِيرِ زَمَنِ مُعَيَّنٍ يُعْلَمُ عَادَةً اِمْتِدَادُهُ إِلَى وَصُولِ الْمُضْطَرِّ إِلَى مَالِهِ . • قَوْلُهُ: (قَالَ الْإِسْنَوِيُّ إِنْخَاشٌ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى .

• قَوْلُهُ: (فَلَا يَلْزَمُهُ بَذْلُهُ مَجَانًا إِنْخَاشٌ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَلَا يَلْزَمُهُ بَذْلُهُ إِلَّا بِعَوْضٍ وَلَا أَجْرَةٍ لِمَنْ خَلَصَ مُشْرِفًا عَلَى الْهَلَاكِ لِضَيْقِ الْوَقْتِ عَنْ تَقْدِيرِ الْأَجْرَةِ فَإِنْ اتَّسَعَ لَمْ يَجِبْ تَخْلِيصُهُ إِلَّا بِأَجْرَةٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ كَمَا فِي الَّتِي قَبْلُهَا فَإِنْ فُرِضَ فِي تِلْكَ ضَيْقُ الْوَقْتِ وَجِبَ الْبَذْلُ بَلَا عَوْضٍ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ وَهُوَ مَا نَقَلَهُ فِي الشَّامِلِ عَنِ الْأَصْحَابِ كَمَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَقَالَ إِنَّهُ الْوَجْهَ وَاقْتَضَى كَلَامُ الْمَجْمُوعِ أَوْ آخِرُ الْبَابِ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ لِكَيْتَهُ قَبْلَ ذَلِكَ نَقَلَهُ كَالْأَصْلِ عَنِ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ وَغَيْرِهِ بَعْدَ نَقْلِهِ عَنْ قَطْعِ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْبَذْلُ فِي تِلْكَ إِلَّا بِعَوْضٍ بِخِلَافِهِ فِي هَذِهِ يَلْزَمُهُ تَخْلِيصُهُ بَلَا أَجْرَةٍ وَعَلَى هَذَا اخْتَصَرَ الْأَصْفَهَوِيُّ وَشَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحِجَازِيُّ كَلَامَ الرُّوضَةِ أَه . وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الشَّارِحَ حَيْثُ قَيَّدَ هُنَا بِالْإِتْسَاعِ وَقَالَ فِيمَا يَأْتِي إِمَامًا مَعَ ضَيْقِ الْوَقْتِ إِنْخَاشٌ عَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ وَكَذَا م . ر . • قَوْلُهُ: (مُتَمَتِّدَةً لِرَمَنِ وَصُولِهِ إِلَيْهِ) قَدْ يَفْتَضِي صِحَّةَ هَذَا التَّأْجِيلِ مَعَ أَنَّ هَذَا الْأَجَلَ مَجْهُولٌ ، وَالْقِيَاسُ فُسَادُ هَذَا التَّأْجِيلِ ، وَالْبَيْعُ

لوجوب البيع نسيئة بل الصواب أنه يبيعه بحال غير أنه لا يطالبه به إلا عند اليسار اهـ. ويُردُّ بأنّه قد يطالبه به قبل وصوله لِمَالِهِ مع عجزه عن إثبات إعساره فيحبسه أمّا إذا لم يكن له مال أصلاً فلا معنى لوجوب الأجل لأنّه لا حدّ لليَسَارِ يُوجَلُ إليه ثم إنّ قدرَ العوضَ وأفرزَ له المَعْوَضُ ملكه به كائناً ما كان وإن كان المضطرُّ محجوراً وقدره وليه بأضعافِ ثمن مثله للضرورة وإن لم يُقدِّره أو لم يُفرِّزه له لزمه مثل المثلّي وقيمة المُتَقَوِّمِ في ذلك الزمّن والمكان أمّا مع ضيق الوقت عن تقدير عوضٍ بأن كان لو قدر مات فيلزمه إطعمته مَجَانّاً ويُفَرَّقُ بين هذا وما لو أُوجِرَ المضطرُّ قهراً أو وهو نحو مُعْمَى عليه أو مجنون فإنّ له البدل بأن مانع التقدير هنا قام بالمضطرِّ لكونه عن التزام العوض أو غيبة عقله حتى أُوجِرَ فناسب إلزامه بالبدل وأمّا في تلك المانع لم ينشأ عنه بل عن أمر خارج فلم يلزم بشيء (ولو أطمعه ولم يذكر عوضاً فالأصحّ لا عوض) له.....

قوله: (إنه يبيعه) أي بجواز أن يبيعه. اهـ. معني. قوله: (ثم إن قدر الخ) راجع لما في المتن والشرح جميعاً عبارةً للنهاية والروض مع شرحه ولو اشتراه بأكثر من ثمن مثله ولو بأكثر مما يتعاقب به وهو قايّد على قهره وأخذه منه لزمه، وكذا لو عجز عن قهره وأخذه. قوله: (ملكه به الخ) أي وقد وقع عقد صحيح وإلا لم يلزمه زيادة على القيمة كما هو ظاهر؛ ولهذا قالوا إذا لم يتدله إلا بأكثر من ثمن مثله يتبني أن يحتال في أخذه ببيع فاسد لئلا يلزمه أكثر من قيمته. اهـ. سم. قوله: (وإن كان الخ) غاية وقوله وقدره الخ جُمْلَةً حالية. قوله: (وإن كان المضطرُّ محجوراً الخ) أو كان عاجزاً عن أخذه منه وقهره له. اهـ. معني. قوله: (وإن لم يُقدِّره أو لم يُفرِّزه له لزمه الخ) قد يشكّل بأن لا مال له يجب إطعمته على أغنياء المسلمين إلا أن يقال صورة المسألة هنا أن مالك الطعام ليس من الأغنياء. اهـ. ع ش عبارة البُخَيْرِيّ محلّه أي لزوم ثمن المثل إن كان المضطرُّ غنياً فإن كان فقيراً لا مال له أصلاً فيلزمه ذلك بلا بدل؛ لأنّه يجب على أغنياء المسلمين إطعمته كما مرّ وتقدّم أنّه يجب إطعمته على كل من قصده منهم لئلا يتواكلوا. اهـ. قوله: (مجاناً) وفاقاً للنهاية والأسنى وخلافاً للمعني كما مرّ.

قوله: (فإن له البدل) عبارة المعني لزمه البدل؛ لأنّه غير مُتَبَرِّع بل يلزمه إطعمته إبقاءً لمُهِجَّتِهِ ولما فيه من التّخريض على مثل ذلك فإن قيل قد يأتي في المتن أنّه لو أطمعه ولم يذكر عوضاً أنّه لا عوض فيكون هنا كذلك كما قاله القاضي وغيره أجيب بأن هذه حالة ضرورة فرغّب فيها. اهـ. قوله: (هنا) أي في مسائل إيجار المضطرّ وقوله وأمّا في تلك أي في مسألة ضيق الوقت عن العقد.

المُفْتَرِّينَ به التّزام الصّحة للضرورة بعيد. قوله: (ثم إن قدر العوض الخ) أي وقد وقع عقد صحيح وإلا لم يلزمه زيادة على القيمة كما هو ظاهر؛ ولهذا قالوا إذا لم يتدله إلا بأكثر من ثمن مثله يتبني أن يحتال في أخذه ببيع فاسد لئلا يلزمه أكثر من قيمته. اهـ. قوله: (وإن كان المضطرُّ محجوراً وقدره وليه الخ) في التّأثيري ولا يخفى أن محل لزوم العوض بذكره ما إذا لم يكن المضطرُّ صبيّاً فإنّه ليس من أهل الإلزام

لِتَقْصِيرِهِ فَإِنْ صَرَّحَ بِالِإِبَاحَةِ فَلَا عَوْضَ قَطْعًا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَكَذَا لَوْ ظَهَرَتْ قَرِيبَتُهَا وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي ذِكْرِ الْعَوْضِ صُدَّقَ الْمَالِكُ بِمَعْنِيهِ وَمَرَّ قُبَيْلُ الْوَلِيمَةِ وَأَوَّلُ الْقَرْضِ مَالَهُ تَعَلَّقَ بِذَلِكَ (وَلَوْ وَجَدَ مُضْطَرًّا مَيْتَةً) غَيْرَ آدَمِيٍّ مُحْتَرَمٍ (وَطَعَامَ غَيْرِهِ) الْغَائِبِ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَكْلُهَا لَأَنَّهَا مُبَاحَةٌ لَهُ بِالنَّصِّ الْأَقْوَى مِنَ الْجَاهِدِ الْمُبِيحِ لَهُ مَالِ الْغَيْرِ بِلَا إِذْنِهِ أَمَّا الْحَاضِرُ فَإِنْ بَذَلَهُ وَلَوْ بِشَمَنِ مِثْلِهِ أَوْ بِزِيَادَةٍ يَتَغَابَنُ بِهَا وَهُوَ مَعَهُ وَلَوْ يَبْذُلُ سَائِرَ عَوْرَتِهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ هَلَاكًا بِنَحْوِ بَرْدٍ أَوْ رَضِي بِذِمَّتِهِ لَمْ تَحِلَّ الْمَيْتَةُ أَوْ لَا يَتَغَابَنُ بِهَا حَلَّتْ وَلَا يُقَاتَلُهُ.....

قوله: (لِتَقْصِيرِهِ) عبارة غيره حملًا له على المُسَامَحَةِ الْمُتَعَادَةِ فِي الطَّعَامِ لَا سِيَّمَا فِي حَقِّ الْمُضْطَرِّ اهـ. قوله: (فَإِنْ صَرَّحَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَمَرَّ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ وَالْحَقُّ إِلَى الْمَتْنِ، وَإِلَى قَوْلِهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا مَا ذَكَرَ. قوله: (وَكَذَا) أَي لَا يَلْزَمُ عَوْضٌ قَطْعًا. اهـ. مُغْنِي.

قوله: (قَرِيبَتُهَا) عبارة المعنى قرينة إباحة أو تصديق. اهـ. قوله: (فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي ذِكْرِ الْعَوْضِ الْخ) وَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى ذِكْرِهِ وَاخْتَلَفَا فِي قَدْرِهِ تَحَالَفَا ثُمَّ يَنْسَخَانِهِ هُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا أَوْ الْحَاكِمُ وَيَرْجِعُ إِلَى الْمِثْلِ أَوْ الْقِيَمَةِ فَلَوْ اخْتَلَفَا بَعْدَ ذَلِكَ فِي قَدْرِ الْقِيَمَةِ صُدَّقَ الْغَارِمُ. اهـ. ع ش. قوله: (صُدَّقَ الْمَالِكُ الْخ) لِأَنَّهُ أَغْرَفَ بِكَيْفِيَّةٍ بِذَلِكَ مُغْنِي وَأَسْنَى عِبَارَةً النَّهَايَةِ إِذْ لَوْ لَمْ تُصَدِّقْهُ لَرَغِبَ النَّاسُ عَنْ إِطْعَامِ الْمُضْطَرِّ وَأَفْضَى ذَلِكَ إِلَى الضَّرَرِ اهـ. قوله: (أَمَّا الْحَاضِرُ الْخ) هَذَا غَيْرُ قَوْلِ الْمَتْنِ السَّابِقِ أَوْ غَيْرُ مُضْطَرٍّ لَزِمَهُ إِطْعَامُ مُضْطَرٍّ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ فَإِنْ مَنَعَ الْخ؛ لَأَنَّ ذَاكَ فِي وُجُوبِ طَعَامِ الْحَاضِرِ دُونَ الْمَيْتَةِ وَهَذَا فِي وُجُودِهِ وَوُجُودِ الْمَيْتَةِ أَيْضًا. اهـ. سم. قوله: (أَوْ لَا يَتَغَابَنُ الْخ) عبارة المعنى أَمَّا إِذَا كَانَ مَالِكُ الطَّعَامِ حَاضِرًا وَامْتَنَعَ مِنَ الْبَيْعِ أَضَلًّا أَوْ إِلَّا بِالْأَكْثَرِ مِمَّا يَتَغَابَنُ بِهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَكْلُ الْمَيْتَةِ فِي الْأَوَّلِ، وَيَجُوزُ لَهُ فِي الثَّانِيَةِ وَسُنَّ لَهُ الشَّرَاءُ بِالزِّيَادَةِ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ. اهـ. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَنْ شَرْحِ الرَّوْضِ مَا نَصَّهُ وَقَضِيَّتُهُ امْتِنَاعُ الْغَضَبِ مِنَ الْمَالِكِ وَمُقَاتَلَتُهُ وَصَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ كَمَا يَأْتِي لَكِنْ رَأَيْتُ بَخْطَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الْبُرْلُوسِيِّ بِهَامِشٍ شَرَحَ الْبَهْجَةَ مَا نَصَّهُ.

لَكِنْ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ يَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزَمَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَخْرِيطِ صَاحِبِ الطَّعَامِ عَلَى بَذْلِهِ لِلْمُضْطَرِّ وَلَوْ صَبِيًّا، وَالْأَوَّلُ أَقْبَسُ اهـ. وَقَضِيَّتُهُ التَّغْلِيلُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْإِلْتِزَامِ أَنَّ السَّفِيهَ كَالصَّبِيِّ وَكَذَا الْمَجْنُونِ. قوله: (أَمَّا الْحَاضِرُ الْخ) هَذَا غَيْرُ قَوْلِ الْمَتْنِ السَّابِقِ أَوْ غَيْرُ مُضْطَرٍّ لَزِمَهُ إِطْعَامُ مُضْطَرٍّ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ وَإِنْ مَنَعَ الْخ؛ لَأَنَّ ذَاكَ فِي وُجُودِ طَعَامِ الْحَاضِرِ دُونَ الْمَيْتَةِ وَهَذَا فِي وُجُودِهِ وَوُجُودِ الْمَيْتَةِ أَيْضًا. قوله: (أَوْ لَا يَتَغَابَنُ بِهَا حَلَّتْ) عبارة الرَّوْضِ وَكَذَا لَوْ كَانَ أَي مَالِكُ الطَّعَامِ حَاضِرًا وَامْتَنَعَ مِنَ الْبَيْعِ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَضَلًّا أَوْ إِلَّا بِالْأَكْثَرِ مِمَّا يَتَغَابَنُ بِهِ وَجِبَ أَكْلُ الْمَيْتَةِ اهـ. وَقَضِيَّةُ تَغْيِيرِهِ بِالْوُجُوبِ امْتِنَاعُ شِرَائِهِ بِالْعَيْنِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ إِذَا مَحْذُورٌ فِي الْإِلْتِزَامِ الْمُضْطَرُّ الْغَنِيبُ لِحَاجَتِهِ وَقَضِيَّتُهُ أَيْضًا امْتِنَاعُ الْغَضَبِ مِنَ الْمَالِكِ وَمُقَاتَلَتُهُ وَصَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ لَكِنْ رَأَيْتُ بَخْطَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الْبُرْلُوسِيِّ بِهَامِشٍ شَرَحَ الْبَهْجَةَ مَا نَصَّهُ فَرَضَ إِذَا طَلَبَ الْمَالِكُ الْعَوْضَ مَعَ الْغَنِيبِ كَانَ الْمُضْطَرُّ مُحْخَرًا بَيْنَ

هنا لو امتنع مُطلقاً (أو) وجد مُضطرّاً (مُحرِّم) أو بالحرم (مَيْتَةً وَصِيدًا) حَيًّا وَالْحَقُّ بِهِ لَبَنُهُ وَبَيْضُهُ وفيه نَظَرٌ؛ لَأَنَّ هَذَيْنِ لَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا تَحْرِيمٌ وَاحِدٌ كَالْمَيْتَةِ إِلَّا أَنَّ يُفَرَّقُ بَأَنَّ فِيهِمَا جِزَاءً بِخِلَافِهَا (فَالْمَذْهَبُ) أَنَّهُ يَلِزُّهُ (أَكْلُهَا)؛ لَأَنَّ فِي الصَّيْدِ تَحْرِيمَ ذَبْحِهِ الْمُقْتَضِي لِكَوْنِهِ مَيْتَةً وَلَوْ جُوبِ الْجِزَاءُ وَتَحْرِيمُ أَكْلِهِ وَفِيهَا تَحْرِيمٌ وَاحِدٌ فَكَانَتْ أَحْفَ نَعَمْ، لَوْ وَجَدَ الْمُحْرَمُ خِلَالًا يَذْبَحُ الصَّيْدَ حَرُمَتْ عَلَى الْأَوْجَهِ وَإِنْ ذَبَحَهُ لَهُ؛ لَأَنَّ هَذَا يُحَرِّمُهُ عَلَيْهِ وَحْدَهُ فَهُوَ أَحْفَ مِنْهَا لِحَرَمَتِهَا عَلَى الْعُمُومِ أَوْ مَيْتَةً وَلَحْمُ صَيْدٍ ذَبَحَهُ مُحْرِمٌ يُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا أَوْ صَيْدًا حَيًّا وَمَيْتَةً وَطَعَامَ الْغَيْرِ فَأَوْجُهُ سَبْعَةٌ أَصْحَحُهَا تَعْيِثُهَا أَيْضًا وَلَوْ لَمْ يَجِدْ مُحْرِمٌ أَوْ مَنْ بِالْحَرَمِ إِلَّا صَيْدًا ذَبَحَهُ وَأَكَلَهُ وَافْتَدَى أَوْ مَيْتَةً أَكَلَهَا وَلَا فِزْدَةً أَوْ صَيْدًا وَطَعَامَ الْغَيْرِ أَكَلَ الصَّيْدَ؛ لَأَنَّ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُسَامَحَةِ مَا لَمْ يُخْضِرْ مَالِكُ الطَّعَامِ وَيَتَذَلُّهُ وَلَوْ بِشَمْنٍ مِثْلِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(فَرَعَ) عَمَّ الْحَرَامُ الْأَرْضَ جَازَ أَنْ يَسْتَعْمَلَ مِنْهُ مَا تَمَسَّ حَاجَتُهُ إِلَيْهِ دُونَ مَا زَادَ هَذَا إِنْ تَوَقَّعَ مَعْرِفَةَ أَرْبَابِهِ وَإِلَّا صَارَ مَالُ بَيْتِ الْمَالِ فَيَأْخُذُ مِنْهُ لِقَدَرٍ مَا يَسْتَحِقُّهُ فِيهِ (وَالْأَصْحَحُ تَحْرِيمُ قَطْعِ بَعْضِهِ) أَيِ بَعْضِ نَفْسِهِ (لَاكِلِهِ) بِلَفْظِ الْمَضْذِرِ لِتَوَقُّعِ الْهَلَاكِ مِنْهُ (قُلْتُ الْأَصْحَحُ جَوَازُهُ) لِمَا يَشُدُّ بِهِ

(فَرَعَ): إِذَا طَلَبَ الْمَالِكُ الْعَوَضَ مَعَ الْغَنِيِّ كَانَ الْمُضْطَرُّ مُخَيَّرًا بَيْنَ الْغَضَبِ وَالشَّرَاءِ وَبَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمَيْتَةِ، وَلَكِنْ الْأَفْضَلُ الشَّرَاءُ نَبَّهَ عَلَيْهِ الْجَوْهَرِيُّ انْتَهَى فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. □ فَوَدَّ: (هَذَا) أَيِ فِيمَا لَوْ وَجَدَ الْمُضْطَرُّ مَيْتَةً وَطَعَامَ الْحَاضِرِ. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ بِعَوَضٍ وَدُونِهِ. □ فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ بِهِ الْإِلْحَاقُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. اهـ. □ سَمَّ. □ فَوَدَّ: (وَتَحْرِيمُ أَكْلِهِ) عَطَفَ عَلَى وُجُوبِ الْجِزَاءِ وَيَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى تَحْرِيمِ ذَبْحِهِ. □ فَوَدَّ: (وَمَيْتَةً) أَيِ لِصَيْدٍ أَوْ غَيْرِهِ. □ فَوَدَّ: (أَصْحَحُهَا تَعْيِثُهَا الْإِلْحَاقُ) وَقَدْ يَدْعِي أَنَّ الْمَثْنَ يُفِيدُهُ. □ فَوَدَّ: (أَوْ مَيْتَةً) أَيِ لِصَيْدٍ. □ فَوَدَّ: (أَكَلَ الصَّيْدَ) وَفَاقًا لِلْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَخِلَافًا لِبَعْضِ نُسَخِ النِّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (فَرَعَ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْمَغْصُومُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ بِلَفْظٍ إِلَى الْمَثَنِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَمَتَى قَدَّرَ فِي النِّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (عَمَّ الْحَرَامُ الْإِلْحَاقُ) وَلَوْ وَجَدَ الْمَرِيضُ طَعَامًا لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ يَضُرُّهُ وَلَوْ بِزِيَادَةِ مَرَضِهِ فَلَهُ أَكْلُ الْمَيْتَةِ دُونَهُ اهـ. □ نِهَآيَةً زَادَ الْمُغْنِي وَيَجُوزُ لِلْمُضْطَرِّ شُرْبُ الْبَوْلِ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ التَّجَسُّسُ لَا عِنْدَ وُجُودِهِ؛ لَأَنَّ الْمَاءَ التَّجَسُّسُ أَحْفَ مِنْهُ؛ لَأَنَّ نَجَاسَتَهُ طَارِئَةٌ. اهـ. □ فَوَدَّ: (مَا تَمَسَّ حَاجَتُهُ الْإِلْحَاقُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى سَدِّ الرَّمَقِ الْمُتَقَدِّمِ فِي الْمُضْطَرِّ مَعَ أَنَّهُ مِنْ أَفْرَادِهِ، أَلَلَّهُمْ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مَا هُنَا فِيمَا إِذَا لَمْ يَتَوَقَّعْ زَوَالَ الْمُبِيحِ فَكَانَ الْإِقْتِصَارُ عَلَى سَدِّ الرَّمَقِ دَوَامًا مِنْ شَأْنِهِ تَرْتُّبُ الضَّرَرِ اهـ. □ سَيِّدُ عَمَرَ. □ فَوَدَّ: (بِلَفْظِ الْمَضْذِرِ) احْتَرَزَ بِهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ هَكَذَا كُلُّهُ عَطْفًا عَلَى بَعْضِهِ وَعَنْ أَنْ يَكُونَ هَكَذَا لِأَكْلِهِ. اهـ. □ سَمَّ أَيِ بِصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ.

الغضب، والشراء وبينتهما وبين الميته ولكن الأفضل الشراء نبه عليه الجوهرى اهـ. □ فليتاأمل. □ فودد: (والحق به لبنه وببيضه) الإلحاق في شرح الرّوض. □ فودد: (أو صيداً أو طعاماً الغير أكل الصيد) على الظاهر في شرح الرّوض. □ فودد: (بلفظ المضذر) احتراز عن أن يكون هكذا لأكله عطفًا على بعضه

رَمَقَهُ أَوْ لِمَا يُشْبِعُهُ بِشَرْطِهِ لِأَنَّهُ قَطْعُ بَعْضٍ لَاسْتِبْقَاءِ كُلِّ فَهُوَ كَقَطْعِ يَدٍ مُتَأَكِّلَةٍ (وَشَرْطُهُ) أَيْ جِلُّ قَطْعِ الْبَعْضِ (فَقَدْ الْمَيْتَةَ وَنَحْوَهَا) كَطَعَامِ الْغَيْرِ فَمَتَى وَجَدَ مَا يَأْكُلُهُ حَرْمٌ ذَاكَ قَطْعًا (وَأَنْ) لَا يَكُونُ فِي قَطْعِهِ خَوْفٌ أَصْلًا أَوْ (يَكُونُ الْخَوْفُ فِي قَطْعِهِ أَقْلًا) مِنْهُ فِي تَرْكِهِ فَإِنْ كَانَ مِثْلَهُ أَوْ أَكْثَرُ أَوْ الْخَوْفُ فِي الْقَطْعِ فَقَطْ حَرْمٌ قَطْعًا وَإِنَّمَا جَازَ قَطْعُ السَّلْعَةِ عِنْدَ تَسَاوِيِ الْخَطَرَيْنِ لِأَنَّهَا لَحْمٌ زَائِدٌ وَقَطْعُهَا يَزُولُ شَيْنُهَا وَيَحْصُلُ الشُّفَاءُ وَهَذَا تَغْيِيرٌ وَإِفْسَادٌ لِلْبَنِيَةِ الْأَصْلِيَّةِ فَضَوْيْقٌ فِيهِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ مَا يُرَادُ قَطْعُهُ نَحْوَ سِلْعَةٍ أَوْ يَدٍ مُتَأَكِّلَةٍ جَازَ هُنَا حَيْثُ يَجُوزُ قَطْعُهَا فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ بِالْأُولَى قَالَهُ الْبُلْقَيْنِيُّ (وَيَحْرُمُ قَطْعُهُ) أَيْ الْبَعْضُ مِنْ نَفْسِهِ (لِغَيْرِهِ) وَلَوْ مُضْطَرًّا لِفَقْدِ اسْتِبْقَاءِ الْكُلِّ هُنَا نَعَمْ، يَجِبُ قَطْعُهُ لِتَنَبُّيِّ (و) يَحْرُمُ عَلَى مُضْطَرِّ قَطْعِ الْبَعْضِ (مَنْ مَعْصُومٌ) لِأَجْلِ نَفْسِهِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِمَا ذَكَرَ وَالْمَعْصُومُ هُنَا مَنْ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُ لِلْأَكْلِ أَمَّا غَيْرُ الْمَعْصُومِ كَحَرْبِيِّ وَمُرْتَدٍّ وَمُحَارِبٍ وَزَانٍ مُخَصَّنٍ وَتَارِكٍ صَلَاةٍ فَيَجُوزُ قَطْعُ الْبَعْضِ مِنْهُ لِأَكْلِهِ وَاعْتَرَضَ بِتَصْرِيحِ الْمَاوَزْدِيِّ بِحَرَمَتِهِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْذِيهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ أَخَفُ الضَّرَرَيْنِ وَمَتَى قَدَرَ عَلَى قَتْلِهِ حَرْمٌ عَلَيْهِ أَكْلُهُ حَيًّا.

قوله: (كَطَعَامِ الْغَيْرِ) شَامِلٌ لِلْغَائِبِ وَالْحَاضِرِ الْبَازِلِ وَلَوْ بِالْغَيْبِ وَالْمُمْتَنِعِ رَأْسًا فَلْيَحْرَزْ. اهـ. سم وقد يُمْنَعُ شَمُولُهُ لِلْبَازِلِ بِالْغَيْبِ قَوْلُهُ الْآتِي فَمَتَى وَجَدَ الْخ. قوله: (وَيَحْصُلُ الشُّفَاءُ) أَيْ يَتَوَقَّعُ حُصُولُهُ. اهـ. مُغْنِي. قوله: (وَمَتَى قَدَرَ الْخ).

(خَاتِمَةٌ): تَزَكُّ التَّبَسُّطُ فِي الطَّعَامِ الْمُبَاحِ مُسْتَحَبٌّ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَخْلَاقِ السَّلَفِ هَذَا إِذَا لَمْ تَدْعُ إِلَيْهِ حَاجَةٌ كَقَرَى الضَّيْفِ وَأَوْقَاتِ التَّوْبَةِ كَيَوْمِ عَاشُورَاءَ وَيَوْمِ الْعِيدِ فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَبْسُطَ فِيهَا مِنْ أَنْوَاعِ الطَّعَامِ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِذَلِكَ التَّخَاوُفَ وَالتَّكَاثُرَ بَلْ تَطْيِيبَ خَاطِرِ الضَّيْفِ وَالْعِيَالِ وَقَضَاءَ وَطَرِهِمْ وَمَا يَشْتَهَوْنَهُ وَيُسِّنُّ الْخُلُوْءَ مِنَ الْأَطْعِمَةِ وَكَثْرَةَ الْأَيْدِي عَلَى الطَّعَامِ وَإِكْرَامَ الضَّيْفِ وَالْحَدِيثُ الْحَسَنُ عَلَى الْأَكْلِ وَيُسِّنُّ تَقْلِيلَهُ وَيُكْرَهُ ذَمُّ الطَّعَامِ لَا صَانِعَهُ قَالَ الْحَلِيمِيُّ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَمَحَلُّ الْكِرَاهَةِ إِذَا كَانَ الطَّعَامُ لِغَيْرِهِ فَإِنْ كَانَ لَهُ فَلَا لَا سِيَّامَا وَرَدَّ خُبْنُهُ كَالْبَصْلِ وَتُكْرَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى الشَّبَعِ مِنَ الطَّعَامِ الْحَلَالِ لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ وَمَحَلُّهُ فِي طَعَامِ نَفْسِهِ أَمَّا فِي طَعَامِ مُضَيِّفِهِ فَتَحْرُمُ إِلَّا إِذَا عَلِمَ رِضَاهُ كَمَا مَرَّ فِي الْوَلِيمَةِ وَيُسِّنُّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ أَسْفَلِ الصَّفْحَةِ وَيُكْرَهُ مِنْ أَغْلَاهَا أَوْ وَسْطِهَا وَأَنْ يَحْمَدَ اللَّهُ عَقِبَ الْأَكْلِ فَيَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ. اهـ. رَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ زَادَ الْمُغْنِي وَمِثْلُهَا فِي ع ش.

(تَيْمَةٌ): فِي إِعْطَاءِ النَّفْسِ حَقَّهَا مِنَ الشَّهَوَاتِ الْمُبَاحَةِ مَذَاهِبٌ ذَكَرَهَا الْمَاوَزْدِيُّ أَحَدَهَا مَنَعُهَا وَقَهْرُهَا كَنِيَ لَا تَطْنَى وَالثَّانِي إِعْطَاؤُهَا تَحْيَلًا عَلَى نَشَاطِهَا وَبَعْثُهَا لِرُوحَانِيَّتِهَا وَالثَّالِثُ قَالَ وَهُوَ الْأَشْبَهُ التَّوَسُّطُ؛ لِأَنَّهُ فِي إِعْطَاءِ الْكُلِّ سُلَاطَةً وَفِي مَنَعِ الْكُلِّ بِلَادَةً. اهـ.

وعن أن يكون هكذا لا أكله. قوله: (كَطَعَامِ الْغَيْرِ) شَامِلٌ لِلْغَائِبِ، وَالْحَاضِرِ الْبَازِلِ وَلَوْ بِالْغَيْبِ، وَالْمُمْتَنِعِ رَأْسًا فَلْيَحْرَزْ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْمُسَابَقَةِ

على نحو الخيل ويُسمى الرِّهَانُ وقد تَعَمُّ ما بعدها بل ظاهرُ كلام الأزهري أنها موضوعةٌ لهما فعليه العطفُ الآتي عطفٌ خاصٌّ على عامٍّ من السَّبَقِ بالشُّكُونِ أي التَّقَدُّمِ وأما بالتحريك فهو المالُ الذي يُوضَعُ بين السَّبَاقِ كالقَبْضِ بالتحريك ما يُقْبَضُ من المالِ (والمُنَاضَلَةُ) على نحو السُّهَامِ من تَضَلَّ بمعنى غلب والأصلُ فيهما قبل الإجماعِ قوله تعالى ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠] صَحَّ أَنَّهُ ﷺ فَسَّرَهَا بِالزَّمِي وَأَنَّهُ سَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الْجَيِّدَةِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْيَالٍ وَغَيْرِهَا إِلَى مِيلٍ (هِمَا) أَي كُلُّ مِنْهُمَا بِقَصْدِ التَّأْهِبِ لِلْجِهَادِ (سُنَّةٌ) لِلرِّجَالِ الْمُسْلِمِينَ لِمَا ذَكَرَ دُونَ التَّسَاءِ وَالْخَنَائِي لِعَدَمِ تَأْهِلِهِمَا لَهَا أَي تَحْرُمُ بِمَالٍ لَا بغيره على

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْمُسَابَقَةِ)

هذا البابُ لم يَسْبِقِ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَحَدٌ إِلَى تَضْيِيفِهِ نِهَآيَةً وَمُعْنِي. ۞ فَوَدَّ: (على نحو الخيل) إلى قوله ؛ لِأَنَّهُ يُؤْذِي فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَكَالْقَبْضِ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ وَأَنَّهُ سَابَقَ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ لِلْأَيَّةِ وَقَوْلُهُ وَيُجَابُ إِلَى إِمَّا بِقَصْدٍ وَإِلَى قَوْلِهِ وَيُؤَيِّدُهُ فِي النِّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَكَالْقَبْضِ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ لِمَا يَأْتِي إِلَى وَيُكْرَهُ وَقَوْلُهُ غَيْرُ مَا ذَكَرَ إِلَى الْمُتَنِ. ۞ فَوَدَّ: (وَقَدْ تَعَمُّ) أَي الْمُسَابَقَةُ مَا بَعْدَهَا أَي الْمُنَاضَلَةُ. ۞ فَوَدَّ: (لَهُمَا) أَي لِمَعْنَى كُلِّي يَصْدُقُ عَلَى مَا عَلَى نَحْوِ الْخَيْلِ وَمَا عَلَى نَحْوِ السُّهَامِ. ۞ فَوَدَّ: (عَطْفُ خَاصٍّ إِلَى الْإِنْفِ) أَي لِنَكْتَةِ أَكْدِيَّتِهِ. ۞ فَوَدَّ: (بِالزَّمِي) أَي بَتَعْلَمِهِ وَلَوْ بِأَخْبَارٍ. اه. ع ش فَأُطْلِقَ السَّبَبَ عَلَى الْمُسَبِّبِ تَدْبِيرٌ بِجَيْرٍ. ۞ فَوَدَّ: (بِقَصْدِ التَّأْهِبِ إِلَى الْجِهَادِ) سَيَذْكُرُ مُحْتَرِّزَةً. ۞ فَوَدَّ: (لِلْجِهَادِ) يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ قِتَالُ الْبَغَاةِ وَقُطَاعِ الطَّرِيقِ. اه. سَيَذْكُرُ عَمَرُ. ۞ فَوَدَّ: (لِلرِّجَالِ إِلَى الْجِهَادِ) أَي غَيْرِ دَوِي الْأَعْدَادِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ الْإِسْتِيفَاءِ فِي الْأَعْرَاجِ. اه. مُعْنَى. ۞ فَوَدَّ: (الْمُسْلِمِينَ) قَالَ الشَّارِحُ فِي غَيْرِ هَذَا الشَّرْحِ وَالْأَوَجَهُ جَوَازُهَا لِلذَّمَمِيِّينَ كَبَيْعِ السِّلَاحِ لَهُمْ ؛ وَلَآئِهِ يَجُوزُ لَنَا الْإِسْتِعَانَةُ بِهِمْ فِي الْحَرْبِ بِالشَّرْطِ السَّابِقِ. اه. وَسَيَأْتِي خِلَافُهُ هُنَا عَنِ الْبُلْقِينِيِّ. اه. سم. ۞ فَوَدَّ: (أَي تَحْرُمُ إِلَى الْجِهَادِ) أَي عَلَيْهِمَا. ۞ فَوَدَّ: (لَا بغيره) لِكَيْتِهِ مَكْرُوهٌ وَمُسَابَقَتُهُ ﷺ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا إِنَّمَا هِيَ لِيَبَانَ الْجَوَازِ كَمَا فِي الْقَلُوبِيِّ. اه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْمُسَابَقَةِ، وَالْمُنَاضَلَةِ)

۞ فَوَدَّ: (لِلرِّجَالِ الْمُسْلِمِينَ) قَالَ الشَّرْحُ فِي غَيْرِ هَذَا الشَّرْحِ، وَالْأَوَجَهُ جَوَازُهَا لِلذَّمَمِيِّينَ كَبَيْعِ السِّلَاحِ لَهُمْ وَلَآئِهِ يَجُوزُ لَنَا الْإِسْتِعَانَةُ بِهِمْ فِي الْحَرْبِ بِالشَّرْطِ السَّابِقِ. اه. وَسَيَأْتِي خِلَافُهُ هُنَا عَنِ الْبُلْقِينِيِّ.

الأوجه لما يأتي في سباق عائشة ويكره كراهة شديدة لمن عرف الرمي وتركه ليخبر مسلم
«من تعلم الرمي ثم تركه فليس مئاً أو قد عصى» والمناضلة أكد للآية ولخير السنن «ارموا أو
اركبوا وأن ترموا خير لكم من أن تركبوا» ولأنه ينفع في المضيق والسعة قال الزركشي وينبغي
أن يكونا فرضي كفاية لأنهما وسيلتان له اهـ. ويُجاب بأنهما ليسا وسيلتين لأصله الذي هو
الفرض بل لإحسان الإقدام والإصابة الذي هو كمال فأتجه ما قاله إما بقصد مباح فمباحان
أو حرام كقطع طريقي فحرمان (ويحل أخذ عوض عليهما) لأخبار فيه يأتي بيانه وشرط باذله لا
قابله إطلاق التصرف فيمنع على الولي صرف شيء من مال مؤليه فيه لأنه ليس مظنة للتعلم
بخلاف تعلم صنعة أو نحو قرآن وصح خبر لا سبق أي بالفتح وقد تسكن إلا في خوف أو
حافز أو نضل. (وتصح المناضلة على سهام) عربيّة وهي التبلّ وعجميّة وهي الثشاب وهي
جميع أنواع القسيّ والمسلات والإبر (وكذا مزاريق) وهي رماح قصار (ورماح) عطف عام

بجريمي. فؤد: (أو قد عصى) كذا في الأسنى والمُعني وعبارة النهاية أو فقد عصى. اهـ. أي خالفنا
وهو مخمول على الكراهة المذكورة ع ش. فؤد: (أكد) أي من الرهان. فؤد: (للآية) يتأمل.
فؤد: (ولأنه ينفع إلخ) من عطف الحكمة على الدليل عبارة المُعني والمعنى فيه أن السهم ينفع في
السعة والضيق كمواضع الحصار بخلاف الفرس فإنه لا ينفع في الضيق بل قد يضُر. اهـ. فؤد: (قال
الزركشي إلخ) أقره المُعني. فؤد: (ويتنبغي أن يكونا فرضي كفاية إلخ) والأمر بالمسابقة يقتضيه. اهـ.
مُعني. فؤد: (وسيلتان له) أي للجهاد اهـ. مُعني. فؤد: (لأصله) أي أصل الجهاد. فؤد: (أما بقصد
مباح إلخ) مختار قوله بقصد التأهب للجهاد. فؤد: (فمباحان إلخ) لأن الأعمال بالنيات. اهـ.
مُعني. فؤد: (فحرمان) أي أو مكروه فمكروهان قياساً على ما ذكر. اهـ. ع ش. فؤد: (فيه) أي أخذ
العوض. فؤد: (بيانه) أي العوض أو أخذه أو حله. فؤد: (لا قابله) أي فيجوز في القابل أن يكونا
سفيهاً وأما الصبي فلا يجوز العقد معه لإلغاء عبارته. اهـ. ع ش. فؤد: (لا قابله) يفيد أنه لا يشترط فيه
إطلاق تصرفه ويدخل فيه السفيه وقضيته صحة قبوله وعليه فينبغي أن يجيء في صحة قبضه المال ما
في قبضه عوض الخلع. اهـ. سم. فؤد: (فيمنع على الولي إلخ) عبارة المُعني والروض مع شرحه
وليس للولي المسابقة والمناضلة بالصبي بماله وإن استفاد بهما التعلم نعم إن كان من أولاد المرتبة
وقد راهق فينبغي كما قاله الأذرع الجواز لا سيما إذا كان قد ثبت اسمه في الديوان وكذا في السفيه
البالغ لما فيه من المصلحة. اهـ. فؤد: (فيه) أي في تعلم المناضلة أو المسابقة. فؤد: (أو نحو قرآن)
أي كعلم اهـ. نهاية. فؤد: (وصح إلخ) دليل للمتن كما هو صريح صنيع المُعني وعليه فما فائدة قوله
لا خيار فيه ولم فصله عنه. فؤد: (الثشاب) كرمان، والواحدة بهاء. اهـ. قاموس.

فؤد: (لا قابله) يفيد أنه لا يشترط فيه إطلاق تصرفه ويدخل فيه السفيه وقضيته صحة قبوله وعليه
فينبغي أن يجيء في صحة قبضه المال ما في قبضه عوض الخلع.

على خاص (ورمى بأحجار) بيد أو مقلع (ومنجنيق) بفتح الميم والجيم على الأشهر عطف خاص على عام (وكل نافع في الحرب) غير ما ذكر كالتزديد بالشئوف والرماح (على المذهب)؛ لأن كل نافع فيه في معنى السهم المنصوص عليه فحل بعوض وغيره وإنما يحل الرمي إلى غير الرامي أما رمي كل لصاحبه فحرام قطعاً لأنه يؤذي كثيراً ومحلّه إن لم يكن عندهما جذق تغلب على ظنهما سلامتهما وإلا حل أخذاً من قول المصنف في فتاويه في البيع وإذا اصطاد الحاي الحيّة ليرغب الناس في اعتماد معرفته وهو حاذق في صنّعه ويسلم منها في ظنه ولسعته لم يأتهم ويؤخذ من كلامه هذا أيضاً حل أنواع اللعيب الخطرة من الحذاق بها الذين تغلب سلامتهم منها ويحل التفرج عليهم حينئذ ويؤيده قول بعض أئمتنا في الحديث الصحيح «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» وفي رواية «فإنه كانت فيهم أعاجيب» هذا دال

قوله: (ورمى) بالجرب بخطه. اه. مغني.

قول (سني) (ومنجنيق) أي الرمي به. اه. مغني. قوله: (عطف خاص على عام) فيه ما لا يخفى مع أنّ المناسيب له أن يقتصر على يد أو مقلع. اه. سم وعبارة البجزي قوله بأحجار الباء فيه للملابسة وفي بيد للآلة فقوله ومنجنيق عطف على أحجار من عطف الخاص على العام من حيث كون المنجنيق آلة للرمي بالأحجار فتكون الباء الداخلة عليه للآلة فإن عطف على يد كان مغايراً تدبر. اه. ولا يخفى أنّ إشكال سم على حاله ولا يزول بذلك؛ لأنّ الباء في المغطوف عليه للملابسة وفي المغطوف للآلة. قوله: (لأن كل نافع إلخ) فيه إظهار في موضع الإضمار عبارة النهاية؛ لأنه في معنى السهم.

قوله: (أما رمي كل إلخ) أخرجهما فقط لصاحبه وفيه نظر لوجود العلة. اه. سم.

قوله: (فحرام إلخ) ويتبعني أنّ مثل ذلك ما جرت به العادة في رمينا من الرمي بالجريد للخيالة فيخرم لما ذكره الشارح. اه. ع ش. قوله: (ولاً) ومنه البهلوان وإذا مات يموت شهيداً وقوله حل أي حيث لا مال. اه. ع ش. قوله: (ولسعته) عطف على اصطاد. قوله: (أنواع اللعيب إلخ) ومن ذلك ما يفعله من يسمى في عرف الناس بالبهلوان ومن ذلك ما يسمى في عرف العامة بالضياغ فكل ذلك يحل للحاذق الذي تغلب سلامته بل الضياغ المذكور داخل في قول الشارح أما رمي كل لصاحبه إلخ. اه. سم عبارة ع ش ومن ذلك اللعيب المسمى عندهم بلعيب العود. اه. قوله: (في الحديث إلخ) أي في شرحه وقوله حدثوا إلخ بدل من الحديث وقوله هذا دال إلخ مقول القول.

قوله: (عطف خاص على عام) فيه ما لا يخفى مع أنّ المناسيب له أن لا يقتصر على يد أو مقلع.

قوله: (أما رمي كل لصاحبه) أخرجهما فقط لصاحبه وفيه نظر لوجود العلة. قوله: (أنواع اللعيب الخطرة) من ذلك ما يفعله من يسمى في عرف الناس بالبهلوان ومن ذلك ما يسمى في عرف العامة بالضياغ فكل ذلك يحل للحاذق الذي تغلب سلامته بل الضياغ المذكور داخل في قول الشارح أما رمي كل لصاحبه إلخ.

على جِلِّ سماع تلك الأعاجيب للفرجة لا للحجة اهـ ومنه يُؤخذ جِلِّ سماع الأعاجيب والغرائب من كل ما لا يتيقن كذبه بقصد الفرجة بل وما يتيقن كذبه لكن قصد به ضرب الأمثال والمواعظ وتعليم نحو الشجاعة على السنة آدميين أو حيوانات وتردّد الأذرع في إلحاق الثقاف بالتافع المذكور؛ لأنّ كلاً يحرص على إصابة صاحبه ثم رجح جواز له لأنه ينفع في الحرب ومحلّه حيث لم يكن فيه الخصام المعروف عند أهله لحرمة اتفاقاً وخرج برميّه إشالته باليد ويسمى العلاج ومراماته والأكثرون على حرمة بمال (لا) مسابقة بمال (على كورة صولجان) أي مخجن وهو خشبة محنية الرأس (وبندق) أي رمي به بيد أو قوس (وسباحة)

فرد: (وتردّد الأذرع إلخ) عبارة النهاية والأقرب جواز الثقاف؛ لأنه ينفع إلخ قال ع ش وظاهر التعبير بالجواز الإباحة. اهـ. وقال سم ظاهره ولو بمال اهـ. فرد: (في إلحاق الثقاف إلخ) الثقاف ككتاب المضاربة يقال ثقافه ثقافاً إذا خاصمه وجالده أو فيانوس. فرد: (ثم رجح) إلى قوله وقد صرح في النهاية إلّا قوله ومراماته وكذا في المغني إلّا قوله ومحلّه إلى وخرج وقوله أي رمى إلى المتن وقوله وكان وجه إلى المتن. فرد: (وخرج إلخ) عبارة المغني وخرج بقوله ورمى بأحجار؛ المراماة بأن يرمي كل واحد منهما الحجر على صاحبه فباطلة قطعاً وإشالة الحجر باليد ويسمى العلاج والأكثرون على عدم جواز العقد عليه اهـ. فرد: (ومراماته) مكرّر مع قوله السابق أما رمي كل إلخ.

فرد (سني): (على كورة) الكورة الكورة وإضافة الكورة إلى صولجان لأنها تضرب بها والهاء عوض عن لام الكلمة التي هي الواو لأن أصلها كزوّ وكما في المضباح يُجيرمي ومغني. فرد: (خشبة إلخ) أي يضرب بها الصبيان الكورة اهـ. يُجيرمي. فرد: (أي رمى به إلخ) عبارة المغني يرمي به إلى حفرة ونحوها وأما الرمي بالبندق على قوس فظاهر كلام الروضة في حلّها أنه كذلك لكن المنقول في الحاوي الجواز قال الزركشي وقضية كلامهم أنه لا خلاف فيه قال وهو الأقرب اهـ. وفي سم بعد ذكر ميلها ما نصّه والشارح مشى على الأول حيث قال أو قوس قال شيخنا الشهاب البرلسي وأما الرمي به بالبارود فالوجه جواز له نكايته وأي نكايته انتهى اهـ. عبارة ع ش قوله بيد أو قوس التعبير به قد يشكّل بما مرّ من جواز المسابقة على الرمي بالأحجار فإن الرمي بالقوس بالبندق منه ومن ثم قال شيخنا الزيادي وبندق يرمي به إلى حفرة ونحوها والمراد به ما يؤكل ويلعب به في العيد أما بندق الرصاص والطين فيصح المسابقة عليه لأن له نكايته في الحرب أشد من السهام رمليّ اهـ. ويمكن حمل كلام

فرد: (ثم رجح جواز) ظاهره ولو بمال. فرد: (وبندق) قال الزركشي الظاهر أن مرادهم الرمي إلى حفرة ونحوها بدليل قولهم؛ لأن المذكورات لا تنفع في الحرب قال وأما الرمي به عن قوس فظاهر كلام الروضة وأصلها كذلك وصرح به ابن الرفعة ونفى الخلاف فيه لكن المنقول في الحاوي الجواز وقضية كلامهم أنه لا خلاف فيه وهو أقرب انتهى الشارح مشى على الأول حيث قال أو قوس قال شيخنا الشهاب البرلسي وأما الرمي به بالبارود فالوجه جواز له لأنه نكايته وأي نكايته اهـ.

وَعَطَسَ بِمَاءٍ اغْتِيذَ الاستعانةُ به في الحربِ وكان وجه هذا التقييد في هذا فقط أَنَّهُ يتوَلَّدُ منه الضَّرَرُ بل الموتُ بخلافِ نحوِ السَّباحَةِ (وَشَطْرُنَجْ) بكسرِ أو فتحِ أوْلِهِ المُعْجَمِ أو المُهْمَلِ (وَحَاتِمِ) وَوُقُوفٍ عَلَى رِجْلٍ) وكذا شَبَاكٌ عَلَى الْأُوجَةِ (ومعرفة ما بيده) من زوجٍ أو فردٍ وكذا سَائِرُ أنواعِ اللَّعِبِ كُمُسَابَقَةِ شِفْقٍ أو إِقْدَامِ لِعَدَمِ نَفْعِ كُلِّ ذَلِكَ فِي الْحَرْبِ أَي نَفْعًا لَهُ وَقَعَ يُقْصَدُ فِيهِ أَمَّا بغيرِ مالٍ فَيُبَاحُ كُلُّ ذَلِكَ وَقَدْ صَرَّحَ الصَّيْمَرِيُّ بِجَوَازِ اللَّعِبِ بِالْحَاتِمِ وَصَحَّ «أَنَّهُ ﷺ سَابَقَ عَائِشَةُ فَمَرَّةً سَبَقَتْهُ وَمَرَّةً سَبَقَهَا لَمَّا حَمَلَتْ اللَّحْمَ وَقَالَ هَذِهِ بَتْلُكَ» .

(وَتَصَحُّحُ الْمُسَابَقَةِ) بِعَوَضٍ (عَلَى خِيَلٍ) وَإِلَّا تَصْلُحُ لِذَلِكَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِثْلًا يُسَيِّمُ لَهَا (وَكَذَا فِيلٌ وَتَغْلٌ وَجَمَارٌ فِي الْأَظْهِرِ) لِعُمُومِ الْخُفِّ وَالْحَافِرِ فِي الْخَبَرِ لِكُلِّ ذَلِكَ أَمَّا بغيرِ عَوَضٍ فَيَصَحُّ قَطْعًا (لَا) عَلَى بَقَرٍ أَي بِعَوَضٍ وَبِهِ يُعْلَمُ جَوَازُ رُكُوبِ الْبَقَرِ وَلَا عَلَى نَحْوِ مُهَارَشَةِ دَيْكَةِ وَمُنَاطَحَةِ كِبَاشٍ وَلَوْ بِلَا عَوَضٍ اتِّفَاقًا لِأَنَّهُ سَفَةٌ وَمِنْ فِعْلِ قَوْمٍ لَوِطَ وَلَا عَلَى (طَيْرٍ وَصِرَاعٍ) بِكسرِ أوْلِهِ وَقَدْ يُضَمُّ بِعَوَضٍ فِيهِمَا (فِي الْأَصَحِّ) لِعَدَمِ نَفْعِهِمَا فِي الْحَرْبِ وَمُصَارَعَتِهِ ﷺ رُكَانَةً عَلَى شَيْءٍ الْمَرْبُوتَةِ فِي مَرَاثِلِ أَبِي دَاوُدَ إِنَّمَا كَانَتْ لِيُثَرِّعَ عَجْزَهُ فَإِنَّهُ كَانَ لَا يُضْرَعُ حَتَّى يُسَلِّمَ وَمِنْ ثَمَّ لَمَّا صَرَعَهُ فَاسْلَمَ رَدَّ عَلَيْهِ غَنَمَهُ أَمَّا بِلَا عَوَضٍ فَيَصَحُّ جَزْمًا (وَالْأَظْهُرُ أَنَّ عَقْدَهُمَا)

الشارح عليه بأن يقال رمى به للمحل الذي اغتيد لعبهم به فيه اهـ .

□ قول (سنن): (وَحَاتِمِ) أَي بَانَ يَأْخُذُ حَاتِمًا وَيَضَعُهُ فِي كَفِّهِ وَيُنْطِطُهُ وَيَلْقَاهُ بظَهْرِ كَفِّهِ ثُمَّ يُدْخِرْهُ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى طَرَفِ أَصْبُعٍ مِنْ أَصَابِعِهِ حَتَّى يُدْخِلَهُ فِي رَأْسِ ذَلِكَ الْأَصْبُعِ كَمَا هُوَ دَابُّ أَهْلِ الشَّطَارَةِ اهـ .
□ قوله: (شَبَاكٌ) أَي الْمُشَابَكَةُ بِالْيَدِ اهـ . □ أسنى . □ قوله: (فَيُبَاحُ كُلُّ ذَلِكَ) دَخَلَ الْغَطْسُ بِقَيْدِهِ وَيَتَّبِعُهُ أَنْ جَوَازَهُ حَيْثُ لَا يُظَنُّ مِنْهُ الضَّرَرُ وَكَذَا يُقَالُ فِيهِ بَدُونِ ذَلِكَ الْقَيْدِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ . سم .

□ قوله: (بِعَوَضٍ) أَي وَغَيْرِهِ اهـ . مُعْنَى . □ قوله: (وَإِلَّا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَشَرْطُ الْمُسَابَقَةِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَبِهِ يُعْلَمُ جَوَازُ رُكُوبِ الْبَقَرِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَقَعَ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى الْمُتَنِّ .

□ قوله: (تَصْلُحُ) أَي الْخِيَلُ وَكَانَ الْأَوَّلَى الثَّانِيَةَ . □ قوله: (فَيَصْحُحُ الْإِخ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ . □ قوله: (وَبِهِ يُعْلَمُ الْإِخ) أَي بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ بِعَوَضٍ . □ قوله: (نَحْوُ مُهَارَشَةِ دَيْكَةِ الْإِخ) كَالِإِكْلَابِ أَسْنَى وَمُعْنَى . □ قوله: (وَمِنْ فِعْلِ قَوْمٍ لَوِطَ) أَي الَّذِينَ أَهْلَكْتُهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ اهـ . مُعْنَى . □ قوله: (وَقَدْ يُضَمُّ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ بِكسرِ الصَّادِ وَهَمَّ مَنْ ضَمَّهَا اهـ . □ قوله: (وَمُصَارَعَتُهُ الْإِخ) اسْتِثْنَاءٌ بَيَانِيٌّ . □ قوله: (رُكَانَةً) بِكسرِ الرَّاءِ وَتَخْفِيفِ الْكَافِ عَلَى شَيْءٍ أَي ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كُلَّ مَرَّةٍ بِشَاةٍ اهـ . □ قوله: (فَإِنَّهُ كَانَ) أَي رُكَانَةً وَقَوْلُهُ لَا يُضْرَعُ بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ ، وَقَوْلُهُ حَتَّى يُسَلِّمَ عَطْفٌ عَلَى يُرِيهِ وَقَوْلُهُ فَاسْلَمَ عَطْفٌ عَلَى صَرَعَهُ وَقَوْلُهُ رَدَّ الْإِخَ جَوَابٌ لَمَّا .

□ قوله: (كُلُّ ذَلِكَ) دَخَلَ الْعَطْسُ بِقَيْدِهِ وَيَتَّبِعُهُ أَنْ جَوَازَهُ حَيْثُ لَا يُظَنُّ مِنْهُ الضَّرَرُ وَكَذَا يُقَالُ فِيهِ بَدُونِ ذَلِكَ الْقَيْدِ فَلْيَتَأَمَّلْ . □ قوله: (وَبِهِ يُعْلَمُ) يَتَأَمَّلْ .

المُشْتَمِلَ عَلَى إِجْبَابٍ وَقَبُولٍ أَيْ الْمُسَابَقَةِ وَالْمُنَاضِلَةِ بِعَوَضٍ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا (لَا زِمَ) كَالِإِجَارَةِ لَكِنْ مِنْ جِهَةٍ مُلْتَزِمِ الْعَوَضِ فَقَطْ وَوَقَعَ فِي الْأَنْوَارِ أَنَّ الصَّحِيحَ هُنَا مَضْمُونٌ دُونَ الْفَاسِدِ وَرُدُّهُ بِأَنَّ الْمُرْجَحَ وَجُوبُ أَجْرَةِ الْمَثَلِ فِي الْفَاسِدَةِ (لَا جَائِزٌ) مِنْ جِهَتِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ كَالْمُحَلَّلِ الْآتِي أَمَّا بَلَا عَوَضٍ فَجَائِزٌ جِزْمًا وَعَلَى لُزُومِهِ (فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا) الَّذِي هُوَ مُلْتَزِمُهُ وَلَا لِلْأُجْنَبِيِّ الْمُلْتَزِمِ أَيْضًا (فَسْخُهُ) إِلَّا إِذَا ظَهَرَ عَيْبٌ فِي عَوَضٍ مُعَيَّنٍ وَقَدْ التَزَّمَ كُلُّ مِنْهُمَا كَمَا فِي الْأَجْرَةِ نَعَمْ، لَا يَجِبُ التَّسْلِيمُ هُنَا قَبْلَ الْمُسَابَقَةِ لِخَطَرِ شَأْنِهَا بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ كَذَا فَرَّقَ شَارِحٌ وَلَيْسَ بِالْوَاضِحِ وَأَوْضَحَ مِنْهُ إِنَّ تَمَّ عَوَضًا يَقْبِضُهُ حَالًا فَلَزِمَهُ الْإِقْبَاضُ قَبْلَ الْاسْتِيفَاءِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا.....

قوله: (المُشْتَمِلُ عَلَى إِجْبَابٍ الْخ) أي لَفْظًا اهـ. مُغْنِي. قوله: (بعوض منهما) أي بِمُحَلَّلٍ مُغْنِي وَسَم. قوله: (هنا) أي الْمُسَابَقَةُ وَالْمُنَاضِلَةُ. قوله (سُنْ): (لَا جَائِزٌ) إِنَّمَا ذَكَرَهُ لِيَصْرَحَ بِمُقَابِلِ الْأَظْهَرِ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ كَعَقْدِ الْجَعَالَةِ اهـ. مُغْنِي. قوله: (مِنْ جِهَتِهِ) أي مُلْتَزِمِ الْعَوَضِ. قوله: (إِلَّا إِذَا الْخ) رَاجِعٌ إِلَى الْمَثْنِ فَقَطْ لَا إِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ وَلَا لِلْأُجْنَبِيِّ الْخ أَيْضًا. قوله: (وَقَدْ التَزَّمَ كُلُّ مِنْهُمَا) أي مِنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ الْمَالَ وَبَيْنَهُمَا مُحَلَّلٌ اهـ. مُغْنِي عِبَارَةٌ سَم. قوله وَقَدْ التَزَّمَ الْخ أي فَلَمَنْ ظَهَرَ الْعَيْبُ يُعَوِّضُ صَاحِبَهُ الْفَسْخَ وَلَا يُقَالُ إِذَا التَزَّمَ كُلُّ مِنْهُمَا لَمْ يَصِحَّ إِلَّا بِمُحَلَّلٍ وَالْعَوَضُ لَهُ فَلَا مَعْنَى لِفَسْخِ أَحَدِهِمَا بِعَيْبِ الْعَوَضِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ لَا تَأْتِي نَقُولُ بَلْ قَدْ يَكُونُ لَهُ أَيْضًا أَوْ لِأَحَدِهِمَا كَمَا يُغْلَمُ مِمَّا سَيَأْتِي وَخَرَجَ مَا لَوْ كَانَ الْمُلتَزِمُ أَحَدَهُمَا فَلَا مَعْنَى لِفَسْخِهِ إِذِ الْعَوَضُ مِنْهُ فَلَا يَتَصَوَّرُ فَسْخُهُ بِعَيْبِهِ وَلَا لِفَسْخِ الْآخَرِ لِجَوَازِ الْعَقْدِ مِنْ جِهَتِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ جَوَازُهُ مِنْ جِهَتِهِ لَا يَمْنَعُ الْفَسْخَ بِالْعَيْبِ نَظِيرُ مَا قَالُوهُ فِي نَحْوِ شَرْطِ الرَّهْنِ فِي الْقَرْضِ وَعِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ وَلَمَنْ كَانَ الْعَقْدُ فِي حَقِّهِ جَائِزًا فَسْخُهُ وَلَوْ بِعَيْبِ اهـ. سَم. وبِذَلِكَ تَبَيَّنَ أَنَّ قَوْلَ ع ش قَوْلُهُ كُلُّ مِنْهُمَا أَيْ مِنَ الْأُجْنَبِيِّ وَاحِدِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ اهـ. سَبَقَ قَلَمٌ وَلَعَلَّ مَنْشَأَهُ تَوَهُّمُ رُجُوعِ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى الْمَثْنِ وَالشَّرْحَ جَمِيعًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا مَرَّ. قوله: (وَأَوْضَحَ الْخ) قَدْ يُنَافِي مَا قَبْلَهُ.

قوله: (إِنْ تَمَّ عَوَضًا) انْظُرْ مَا هُوَ ذَلِكَ الْعَوَضُ فَإِنْ أَرَادَ الْعَيْنُ الْمُؤَجَّرَةَ فَهِيَ لَيْسَتْ بِالْعَوَضِ وَإِنَّمَا الْعَوَضُ مَنَفَعَتُهَا اهـ. سَم. وَقَدْ يُقَالُ إِنَّهَا فِي قُوَّةِ الْعَوَضِ.

قوله: (بعوض منهما) أي بِشَرْطِهِ. قوله: (وَقَدْ التَزَّمَ كُلُّ مِنْهُمَا) أي فَلَمَنْ ظَهَرَ الْعَيْبُ بِعَوَضٍ صَاحِبِهِ الْفَسْخَ وَلَا يُقَالُ إِذَا التَزَّمَ كُلُّ مِنْهُمَا لَمْ يَصِحَّ إِلَّا بِمُحَلَّلٍ، وَالْعَوَضُ لَهُ فَلَا مَعْنَى لِفَسْخِ أَحَدِهِمَا بِعَيْبِ الْعَوَضِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ لَا تَأْتِي نَقُولُ بَلْ قَدْ يَكُونُ لَهُ أَيْضًا كَمَا يُغْلَمُ مِمَّا سَيَأْتِي وَخَرَجَ مَا لَوْ كَانَ الْمُلتَزِمُ أَحَدَهُمَا فَلَا مَعْنَى لِفَسْخِهِ إِذِ الْعَوَضُ مِنْهُ فَلَا يَتَصَوَّرُ فَسْخُهُ بِعَيْبِهِ وَلَا يَفْسُخُ الْآخَرُ لِجَوَازِ الْعَقْدِ مِنْ جِهَتِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ جَوَازُهُ مِنْ جِهَتِهِ لَا يَمْنَعُ الْفَسْخَ بِالْعَيْبِ نَظِيرُ مَا قَالُوهُ فِي نَحْوِ شَرْطِ الرَّهْنِ فِي الْعَوَضِ وَعِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ وَلَمَنْ كَانَ الْعَقْدُ فِي حَقِّهِ جَائِزًا فَسْخُهُ وَلَوْ بِعَيْبِ اهـ. قوله: (إِنْ تَمَّ عَوَضًا) انْظُرْ مَا هُوَ ذَلِكَ الْعَوَضُ فَإِنْ أَرَادَ الْعَيْنُ الْمُؤَجَّرَةَ فَهِيَ لَيْسَتْ بِالْعَوَضِ وَإِنَّمَا الْعَوَضُ مَنَفَعَتُهَا.

أما هما فلهما الفسخ مطلقاً وكأنهم إنما لم ينظروا للمحلل فيما إذا اتفق الملتزمان على الفسخ لأنه إلى الآن لم يثبت له حق ولا التزام منه (ولا ترك العمل قبل شروع وبعده) من منضول مطلقاً وناضيل أمكن أن يذكرك ويسبق ولا جاز له لأنه ترك حق نفسه (ولا زيادة ونقص فيه) أي العمل (ولا في مال) ملتزم بالعقد وإن وافقه الآخر إلا أن يفسخه ويستأنفا عقداً (وشرط المسابقة) من اثنين مثلاً (علم) المسافة بالذرع أو المشاهدة و (الموقف) الذي يجريان منه (والغاية) التي يجريان إليها هذا إن لم يغلب عرّف وإلا لم يشترط شيء فما غلب فيه العرف وعرّفه المتعاقدان يَحْمَلُ المطلق عليه كما يأتي.....

☐ قوله: (أما هما إلخ) أي المتعاقدان الملتزمان وهو مختَرَزُ قولِ المتن لأحدهما. ☐ قوله: (مطلقاً) أي ظَهَرَ عَيْبٌ أم لا. ☐ قوله: (إلى الآن) أي قَبْلَ المسابقة وَتَحَقَّقَ سَبْقُهُ. ☐ قوله: (من منضول مطلقاً إلخ) عبارة الرّوضِ فَإِنِ امْتَنَعَ المنضولُ مِن إتمام العمل حَسَبَ وكذا الآخرُ أي النَّاضِلُ إِن تَوَقَّعَ صاحِبُهُ إدراكه اه. قال في شَرْحِهِ وإلّا بَأَن شَرَطًا إصَابَةُ خَمْسَةٍ مِن عِشْرِينَ فَاصَابَ أَحَدُهُمَا خَمْسَةً وَالْآخَرُ وَاحِدًا وَلَمْ يَبْقَ لِكُلِّ مِنْهُمَا إِلَّا رَمِيَّتَانِ فَلِصَاحِبِ الخَمْسَةِ أَن يَتْرُكَ الْبَاقِي اه. سم. ☐ قوله: (وَيَسْتَأْنِفَا عَقْدًا) زاد الْمُغْنِي إِن وَافَقَهُمَا الْمُحْلِلُ اه. أي فِي الْإِسْتِنَافِ لَا فِي الْفَسْخِ فَلَا مُنَافَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ اه. سَيِّدُ عَمَرُ

☐ قول (سنس): (وشرط المسابقة) أي شروطها اه. مُغْنِي. ☐ قوله: (من اثنين) إلى قوله فَإِن أَبَى فِي الْمُغْنِي إلّا قوله فَمَا غَلَبَ إِلَى المتن وقوله وكذا إلى قِيَمْتَنَعَ وإلى قوله وإطلاَقُ التَّصَرُّفِ فِي النِّهَايَةِ إلّا قوله أي مِن قَوْلِهِ أي وَإِلّا إلخ وقوله أو سَبْقُهُ. ☐ قوله: (والموقف) قد يَتَوَقَّعُ فِي الْإِحْتِيَاجِ إِلَى اشْتِرَاطِ عِلْمِ الْمُوقِفِ وَالْغَايَةِ مَعَ اشْتِرَاطِ عِلْمِ الْمَسَافَةِ إِن حَصَلَ بِالمُشَاهَدَةِ إلّا أَن يُقَالَ اشْتِرَاطُ عِلْمِ الْمَسَافَةِ صَادِقٌ بِكَوْنِهَا يَقَعُ فِيهَا السَّابِقُ وَإِن لَمْ يَسْتَوْعِبْهَا لَكِن هَذَا يَقْتَضِي الْإِسْتِغْنَاءَ عَنْ هَذَا الْإِشْتِرَاطِ بِاشْتِرَاطِ مَعْرِفَةِ الْمُوقِفِ وَالْغَايَةِ اه. سم عبارة الْمُغْنِي.

(تنبيه): دَخَلَ فِي إِطْلَاقِهِ الْغَايَةَ صَوْرَتَانِ الْأُولَى أَن تَكُونَ إمَّا بَتَّعِينَ الْإِبْتِدَاءَ وَالْإِنْتِهَاءَ وَإِمَّا مَسَافَةً يَتَّفِقَانِ عَلَيْهَا مُذَرَعَةً أَوْ مَشْهُورَةً، الثَّانِيَةُ أَن يُعَيَّنَا الْإِبْتِدَاءَ وَالْإِنْتِهَاءَ وَيَقُولَا إِن اتَّفَقَ السَّبْقُ عِنْدَهَا فَذَاكَ

☐ قوله: (أما هما) مُخْتَرَزُ أَحَدِهِمَا. ☐ قوله: (من منضول مطلقاً إلخ) عبارة الرّوضِ فَإِنِ امْتَنَعَ المنضولُ مِن إتمام العمل حَسَبَ وكذا الْآخَرَى أي النَّاضِلُ إِن تَوَقَّعَ صاحِبُهُ إدراكه اه. قال في شَرْحِهِ وإلّا بَأَن شَرَطًا إصَابَةُ خَمْسَةٍ مِن عِشْرِينَ فَاصَابَ أَحَدُهُمَا خَمْسَةً وَالْآخَرُ وَاحِدًا وَلَمْ يَبْقَ لِكُلِّ مِنْهُمَا إِلَّا رَمِيَّتَانِ فَلِصَاحِبِ الخَمْسَةِ أَن يَتْرُكَ الْبَاقِي اه. ☐ قوله: (والموقف) قد يَتَوَقَّعُ فِي الْإِحْتِيَاجِ إِلَى اشْتِرَاطِ عِلْمِ الْمُوقِفِ، وَالْغَايَةِ مَعَ اشْتِرَاطِ عِلْمِ الْمَسَافَةِ إِن حَصَلَ بِالمُشَاهَدَةِ إلّا أَن يُقَالَ اشْتِرَاطُ عِلْمِ الْمَسَافَةِ صَادِقٌ بِكَوْنِهَا يَقَعُ فِيهَا السَّابِقُ وَإِن لَمْ يَسْتَوْعِبْهَا لَكِن هَذَا يَقْتَضِي الْإِسْتِغْنَاءَ عَنْ هَذَا الْإِشْتِرَاطِ بِاشْتِرَاطِ مَعْرِفَةِ الْمُوقِفِ، وَالْغَايَةِ.

في نظيره (وتساويهما فيهما) فلو شَرَطَ تَقَدَّمَ أَحَدُهُمَا فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا امْتَنَعَ لِأَنَّ الْقَضْدَ مَعْرِفَةُ الْأَسْبَقِ وَهُوَ لَا يَحْصُلُ مَعَ ذَلِكَ وَيَجُوزُ أَنْ يُعَيَّنَا غَايَةً إِنْ اتَّفَقَ سَبْقُ عِنْدَهَا وَلَا غَايَةً أُخْرَى عَيْنًا بَعْدَهَا إِلَّا أَنْ يَتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ سَبْقٌ فِي نَحْوِ وَسْطِ الْمِيدَانِ وَقَفَا عَنْ الْغَايَةِ لِأَنَّ السَّابِقَ قَدْ يَسْبِقُ وَلَا أَنَّ الْمَالَ لِمَنْ سَبَقَ بِلَا غَايَةٍ (وَتَعْيِينُ) الرَّائِبِينَ كَالرَّامِيِّينَ بِإِشَارَةِ لَا وَضْفٍ وَ (الْفَرَسِينَ) مَثَلًا بِإِشَارَةِ أَوْ وَضْفٍ سَلِمَ؛ لِأَنَّ الْقَضْدَ امْتِحَانُ سَيْرِهِمَا (و) لِهَذَا (يَتَعَيَّنَانِ) إِنْ عُيِّنَا بِالْعَيْنِ وَكَذَا الرَّائِبَانِ وَالرَّامِيَانِ كَمَا يَأْتِي فَيَمْتَنِعُ إِبْدَالُ أَحَدِهِمَا فَإِنْ مَاتَ أَوْ عَمِيَ أَوْ قُطِعَتْ يَدُهُ مَثَلًا أَبْدَلَ الْمَوْصُوفَ وَانْفَسَخَ فِي الْمُتَعَيَّنِ نَعَمْ، فِي مَوْتِ الرَّائِبِ يَقُومُ وَارِثُهُ وَلَوْ بَنَائِبُهُ مَقَامَهُ فَإِنْ أَبَى اسْتَأْجَرَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ كَانَ مُؤَرَّثُهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْفَسْخُ لِكُونِهِ مُلْتَزِمًا وَيُفَرَّقُ بَيْنَ الرَّائِبِ وَالرَّامِي بِأَنَّ الْقَضْدَ جَوْدَةٌ هَذَا فَلَمْ يَتَّخِمْ غَيْرُهُ مَقَامَهُ وَمَرْكُوبُ ذَلِكَ فَقَامَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ وَعِنْدَ نَحْوِ مَرَضٍ أَحَدِهِمَا يُنْتَظَرُ إِنْ رُجِيَ أَيْ وَلَا جَازَ الْفَسْخُ إِلَّا فِي الرَّائِبِ فَيُبَدَّلُ فِيمَا يَظْهَرُ (وَأَمَّا كَانُ) قَطْعُهُمَا الْمَسَافَةَ وَ (سَبَقَ كُلُّ وَاحِدٍ) مِنْهُمَا لَا عَلَى تُدْوِيرٍ وَكَذَا فِي الرَّامِيِّينَ فَإِنْ ضَعُفَ أَحَدُهُمَا بَحِثْ يُقْطَعُ بِتَخَلُّفِهِ أَوْ يَنْدُرُ سَبْقُهُ لَمْ يَجُزْ لِأَنَّهُ عَبَثٌ لَكِنْ نَقْلًا عَنِ الْإِمَامِ فِيهِ تَفْصِيلًا وَاسْتَحْسَنَاهُ وَهُوَ الْجَوَازُ إِنْ أَخْرَجَهُ مَنْ يُقْطَعُ بِتَخَلُّفِهِ أَوْ سَبْقِهِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مُسَابِقَةٌ بِلَا مَالٍ فَإِنْ أَخْرَجَاهُ مَعًا وَلَا مُحَلَّلٌ وَأَحَدُهُمَا يَقْطَعُ بِسَبْقِهِ فَالسَّابِقُ

وَالْأَفْعَايُنَا مَوْضِعُ كَذَا هـ. وَهَذِهِ سَالِمَةٌ عَنِ الْإِشْكَالِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (فِي نَظِيرِهِ) أَيِ فِي الْمُنَاضَلَةِ.
 قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْقَضْدَ مَعْرِفَةُ الْأَسْبَقِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَائِيَّةُ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مَعْرِفَةُ فُرُوسِيَّةِ الْفَارِسِينَ وَجَوْدَةُ جَزِي الدَّابَّةِ وَهُوَ لَا يُعْرَفُ مَعَ تَفَاوُتِ الْمَسَافَةِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ السَّبْقُ لِقُرْبِ الْمَسَافَةِ لَا لِحَذْقِ الْفَارِسِ وَلَا لِفَرَاهَةِ الدَّابَّةِ هـ. قَوْلُهُ: (فِي نَحْوِ وَسْطِ الْمِيدَانِ) بِسُكُونِ السَّيْنِ. قَوْلُهُ: (قَدْ يُسَبِّقُ) بِنَاءُ الْمَفْعُولِ. قَوْلُهُ: (بِلَا غَايَةٍ) أَيِ بِلَا تَعْيِينِهَا هـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (إِبْدَالُ أَحَدِهِمَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي إِبْدَالُهَا وَلَا أَحَدُهُمَا لِاخْتِلَافِ الْعَرَضِ هـ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ فِي مَوْتِ الرَّائِبِ إلخ) أَيِ دُونَ مَوْتِ الرَّامِي ع ش وَسَمَّ.
 قَوْلُهُ: (لِكُونِهِ مُلْتَزِمًا) رَاجِعٌ لِلتَّفْصِيلِ. قَوْلُهُ: (وَمَرْكُوبُ إلخ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ هَذَا. قَوْلُهُ: (وَعِنْدَ نَحْوِ مَرَضٍ أَحَدِهِمَا) أَيِ الرَّائِبِ وَالرَّامِي. قَوْلُهُ: (فِيمَا يَظْهَرُ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ أَيْ وَلَا إلخ. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا كَانُ) قَطْعُهُمَا الْمَسَافَةَ) فَيَعْتَبَرُ كَوْنُهَا بِحَيْثُ يُمَكِّنُهَا قَطْعُهَا بِلَا انْقِطَاعٍ وَتَعَبٍ وَلَا فَالْعَقْدَ بِاطِلَ أَسْنَى وَمُغْنِي.
 قَوْلُهُ: (إِنْ أَخْرَجَهُ) أَيِ الْمَالِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مُسَابِقَةٌ بِلَا مَالٍ) يُتَأَمَّلُ فِي الْأَوَّلِ هـ. سَمَّ وَعَلَّلَ الرُّوضُ وَالنَّهَائِيَّةُ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ كَالْبَازِلِ جُعِلَ هـ. أَيِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ لِغَيْرِهِ اِزْمَ كَذَا فَلَمْ يَكُنْ هَذَا الْمَالُ أَسْنَى.

قَوْلُهُ: (وَيَتَعَيَّنَانِ إلخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ فَقُلِمَ أَنَّ الْمَرْكُوبَيْنِ يَتَعَيَّنَانِ بِالتَّعْيِينِ لَا بِالْوَضْفِ فَلَا يَجُوزُ إِبْدَالُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الْأَوَّلِ وَيَجُوزُ فِي الثَّانِي هـ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ فِي مَوْتِ الرَّائِبِ يَقُومُ وَارِثُهُ إلخ) بِخِلَافِ الرَّامِي. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مُسَابِقَةٌ بِلَا مَالٍ) يُتَأَمَّلُ فِي الْأَوَّلِ.

كالمُحَلَّلِ لَأَنَّهُ لَا يَغْرُمُ شَيْئًا وَشَرَطُ الْمَالِ مِنْ جِهَتِهِ لَفَوْهُ وَعُلِمَ مِنْ هَذَا اشْتِرَاطُ اتِّحَادِ الْجَنْسِ لَا التَّوَعُّعَ وَإِنْ تَبَاعَدَ التَّوَعُّعَانِ إِنْ وَجَدَ الْإِمْكَانَ الْمَذْكُورُ نَعَمْ، يَجُوزُ بَيْنَ بَغْلٍ وَجِمَارٍ لِقِتَارُيهما وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي بَغْلٍ أَحَدُ أَبَوَيْهِ جِمَارٌ (وَالْعِلْمُ بِالْمَالِ الْمَشْرُوطِ) بِرُؤْيَا الْمُعَيَّنِ وَوَصَفِ الْمُلتَزِمِ فِي الذِّمَّةِ كَمَا مَرَّ فِي الثَّمَنِ فَإِنْ جَهِلَ فَسَدَ وَاسْتَحَقَّ السَّابِقُ أَجْرَةَ الْمِثْلِ وَرُكُوبُهُمَا لِهَما فلو شَرَطَا جَزَيْهِمَا بَأَنْفُسِهِمَا فَسَدَ وَاجْتِنَابُ شَرِطٍ مُفْسِدٍ كإطعام السَّبَقِ لأَصْحَابِهِ أَوْ إِنْ سَبَقَهُ لَا يُسَابِقُهُ إِلَى شَهْرِ وَإِسْلَامُهُمَا كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِي؛ لِأَنَّ مُبَيِّحَهُ عَرَضُ الْجِهَادِ وَإِطْلَاقُ التَّصَرُّفِ فِي مَخْرَجِ الْمَالِ فَقَطْ كَمَا مَرَّ؛ لِأَنَّ الْآخَرَ إِمَّا أَخَذَ أَوْ غَيْرُ غَارِمٍ (وَيَجُوزُ شَرَطُ الْمَالِ مِنْ غَيْرِهِمَا بِأَنْ يَقُولَ الْإِمَامُ أَوْ أَحَدُ الرِّعِيَّةِ مَنْ سَبَقَ مِنْكُمَا فَلَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ).....

قوله: (وَشَرَطُ الْمَالِ مِنْ جِهَتِهِ لَفَوْهُ) فَعِنْدَهُ لَا يُشْتَرَطُ إِمْكَانُ سَبَقِ كُلِّ وَاحِدٍ سَمْعًا وَعِلْمًا. قوله: (وَعِلْمًا) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ فِي الْمُغْنِي. قوله: (مِنْ هَذَا) أَيِ اشْتِرَاطِ إِمْكَانِ السَّبَقِ. قوله: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ الْإِلْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَأَخَذَ بَعْضُهُمْ مِنْ ذَلِكَ اِغْتِيَارَ كَوْنِ أَحَدِ أَبَوَيْ الْبَغْلِ جِمَارًا أ. هـ. قوله: (إِنَّ الْكَلَامَ الْإِلْخ) فِيهِ تَضَرُّعٌ بِأَنَّهُ قَدْ لَا يَكُونُ أَحَدُ أَبَوَيْهِ جِمَارًا سَمْعًا عَلَى حَاجٍ أَيْ وَهُوَ خِلَافُ الْمَعْرُوفِ أ. هـ. ع. ش.

قوله: (بِرُؤْيَا الْمُعَيَّنِ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ إِنْ سَبَقَهُ فِي الْمُغْنِي إِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَحَقَّ إِلَى رُكُوبِهِمَا. قوله: (بِرُؤْيَا الْمُعَيَّنِ الْإِلْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ جِنْسًا وَقَدَرًا وَصِفَةً وَيَجُوزُ كَوْنُهُ عَيْنًا وَدَيْنًا حَالًا أَوْ مُؤَجَّلًا أَوْ بَعْضُهُ كَذَا وَبَعْضُهُ كَذَا فَإِنْ كَانَ مُعَيَّنًا كَفَتْ مُشَاهَدَتُهُ أَوْ فِي الذِّمَّةِ وَصِفٌ أ. هـ. زَادَ الْمُغْنِي فَلَا يَصِحُّ عَقْدٌ بِغَيْرِ مَالٍ كَكُلِّبٍ وَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ مَالٌ فِي ذِمَّتِهِ وَجَعَلَاهُ عَوَضًا جَارَ بِنَاءٍ عَلَى جَوَازِ الْإِغْتِيَاظِ عَنْهُ وَهُوَ الرَّاجِحُ أ. هـ. قوله: (فَإِنْ جَهِلَ) كَتُوبٌ غَيْرُ مَوْصُوفٍ أ. هـ. مُغْنِي. قوله: (وَرُكُوبُهُمَا الْإِلْخ) وَقَوْلُهُ وَاجْتِنَابُ الْإِلْخ وَقَوْلُهُ وَإِسْلَامُهُمَا الْإِلْخ وَقَوْلُهُ وَإِطْلَاقُ التَّصَرُّفِ كُلُّ مِنْهَا عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ عِلْمُ الْمَسَافَةِ.

قوله: (لَهُمَا) أَيِ الدَّائِبَتَيْنِ أ. هـ. سَيِّدُ عَمَرٍ. قوله: (كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِي) تَقَدَّمَ عَنِ الشَّارِحِ فِي غَيْرِ هَذَا الشَّرْحِ خِلَافُهُ أ. هـ. سَمِعَ عِبَارَةَ الْأَسْنَى قَالَ الْبُلْقِينِي وَالْأَرْجَحُ اِغْتِيَارُ إِسْلَامِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ وَلَمْ أَرْ مَنْ ذَكَرَهُ ائْتَهَى فِيهِ وَفَقَّةٌ ائْتَهَى. وَعِبَارَةُ ع. ش. تَقَدَّمَ أَنَّهَا لِلِاسْتِعَانَةِ عَلَى الْجِهَادِ مَدْنِيَّةٌ فَإِنْ قُصِدَ بِهَا مُبَاحٌ فَهِيَ مُبَاحَةٌ وَعَلَيْهِ فَيَبْغِي صِحَّتُهَا إِذَا جَرَتْ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ لِيَتَقَوَّى بِهَا عَلَى أَمْرِ مُبَاحٍ أَوْ مَكْرُوهٍ وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ يَقْصِدَ الْمُسْلِمُ التَّعَلُّمَ مِنَ الْكَافِرِ لِشِدَّةِ حِذْقِهِ فِيهِ أ. هـ. قوله: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحٍ وَيَحِلُّ أَخْذُ عَوَضٍ عَلَيْهِمَا.

قوله (نَسِيَ): (وَيَجُوزُ شَرَطُ الْمَالِ) أَيِ إِخْرَاجُهُ فِي الْمُسَابَقَةِ وَقَوْلُهُ مِنْ غَيْرِهِمَا أَيِ الْمُتَسَابِقَيْنِ أ. هـ.

قوله: (وَشَرَطُ الْمَالِ مِنْ جِهَتِهِ لَفَوْهُ) فَعِنْدَهُ لَا يُشْتَرَطُ إِمْكَانُ سَبَقِ كُلِّ وَاحِدٍ. قوله: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي بَغْلٍ أَحَدُ أَبَوَيْهِ جِمَارٌ) فِيهِ تَضَرُّعٌ بِأَنَّهُ قَدْ لَا يَكُونُ أَحَدُ أَبَوَيْهِ جِمَارًا. قوله: (كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِي) تَقَدَّمَ فِي الْهَامِشِ عَنِ الشَّارِحِ فِي غَيْرِ هَذَا الشَّرْحِ خِلَافُهُ. قوله: (وَإِطْلَاقُهُ التَّصَرُّفِ الْإِلْخ) تَقَدَّمَ هَذَا فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَمَحَلُّ أَخْذِ عَوَضٍ عَلَيْهِمَا.

كذا هذا خاص بالامام (أو) فله (علي كذا) هذا عام فيهما خلافاً لمن زعم تخصيص هذا بغير الإمام لما في ذلك من الحث على الفروسيّة وبذل مال في قربة ومنه يؤخذ نذب ذلك (و) يجوز شرطه من أحدهما (يقول إن سبقتني فلنك علي كذا أو سبقتك فلا شيء) لي (عليك) إذ لا قمار (فإن شرط أن من سبق منهما فله على الآخر كذا لم يصح) لتردد كل بين أن يغرم أو يغرم وهو القمار المحرم (إلا بمحلل) يكافئهما في المزكوب وغيره (فرسه) مثلاً المعين (كفاءة) بتثليث أوله أي مساو (لفرسيهما) إن سبق أخذ مالهما وإن سبق لم يغرم شيئاً وكأنه حذف هذا من أصله للعلم به من لفظ المحلل فحينئذ يصح للخبر الصحيح «من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يؤمن أن يسبق فليس بقمار ومن أدخل فرساً بين فرسين وقد آمن أن يسبق فهو قمار» فإذا كان قماراً عند الأمن من سبق فرس المحلل فعند عدم المحلل أولى.....

مُغْنِي. قُود: (كذا) إلى قوله وكأنه في النهاية إلا قوله خلافاً إلى لما في ذلك. قُود: (هذا خاص بالامام) ويكون ما يخرج من بيت المال من سهم المصالح كما قاله البلقيني اه. مُغْنِي. قُود: (لمن زعم الخ) واقفه المُغْنِي. قُود: (لما في ذلك الخ) أي وإنما صحّ ذلك الشرط لما فيه من التخريض على تعلم الفروسيّة اه. مُغْنِي. قُود: (نذب ذلك) أي بذل المال اه. ع ش. قُود: (ويجوز) إلى قوله وكأنه في المُغْنِي إلا قوله يكافئهما إلى المتن.

قُود (سنن): (وسبقتك الخ) الأولى وإن سبقتك الخ. قُود: (إذ لا قمار) بكسر القاف اه. ع ش. قُود (سنن): (فإن شرط) أي شرطاً في عقد المسابقة وقوله لم يصح أي هذا الشرط اه. مُغْنِي. قُود: (يكافئهما في الرزكوب الخ) لعل المراد في الجد في فيه. قُود: (وغيره) أي كالزمني حليّ ومساواتهما في الموقف والغاية اه. مُغْنِي. قُود: (مثلاً) أي فكل ما تصح المسابقة عليه كذلك اه. مُغْنِي. قُود: (المعين) فيشرط أن يكون فرسه معيناً عند العقد كفرسيهما اه. مُغْنِي. قُود: (إن سبق أخذ مالهما وإن سبق لم يغرم) أي لا بد من شرط ذلك في صاحب العقد اه. حليّ زاد المُغْنِي فإن شرط أن لا يأخذ لم يجز اه. قُود: (من لفظ المحلل) أي وقول المصنف فإن سبقهما أخذ المالين. قُود: (فحينئذ) إلى قوله ولو كانوا عشرة في النهاية إلا قوله واعتمد البلقيني الأول. قُود: (فحينئذ) أي حين إذ وجد المحلل. قُود: (للخبر الخ) ولخروجه بذلك عن صورة القمار اه. مُغْنِي.

قُود: (من أدخل فرساً الخ) عبارة شرح الروض ولخبر - من أدخل فرساً بين فرسين وقد آمن أن يسبقهما فهو قمار وإن لم يأمن أن يسبقهما فليس بقمار - وجه الدلالة أنه إذا علم أن الثالث لا يسبق يكون قماراً فإذا لم يكن معهما الثالث فأولى بأن يكون قماراً انتهت اه. سم. قُود: (وهو لا يؤمن الخ)

قُود: (للخبر الصحيح من أدخل فرساً بين فرسين الخ) عبارة شرح الروض ولخبر - من أدخل فرساً بين فرسين وقد آمن أن يسبقهما فهو قمار وإن لم يأمن أن يسبقهما فليس بقمار - رواه أبو داود وغيره وصحح الحاكم إسناده وجه الدلالة أنه إذا علم الثالث أنه لا يسبق يكون قماراً فإذا لم يكن معهما الثالث

وقوله فيه بين فرسين للغالب فيجوز كونه بجنب أحدهما إن رضى إلا تعين التوسط ويكفي محل واحد بين أكثر من فرسين فالتثنية في المتن على طبق الخبر وسمي محلاً لأنه أحل العوض منها أما إذا لم يكافئ فرسه فرسيهما فلا يصح نظير ما مر (فإن سبقهما أحد المالبين سواء أ جاء معاً أو مرتباً (وإن سبقاه وجاء معاً) ولم يسبق أحد (فلا شيء لأحد وإن جاء مع أحدهما) وتأخر الآخر (فمال هذا) الذي جاء معه (لنفسه) لأنه لم يسبق (ومال المتأخر للمحلل والذي معه) لأنهما سبقاه (وقيل للمحلل فقط) بناءً على أنه محلل لنفسه فقط والأصح أنه محلل لنفسه وغيره (وإن جاء أحدهما ثم المحلل ثم الآخر) أو سبقاه وجاء مرتبين أو سبقه أحدهما وجاء مع المتأخر (فمال الآخر للأول في الأصح) لسبقه لهما فعلم من كلامه حكم جميع الصور الثمانية التي ذكرها أن يسبقهما وهما معاً أو مرتباً أو يسبقاه وهما معاً أو مرتباً أو يتوسطهما أو يصاحب أولهما أو ثانيهما أو يأتي الثلاثة معاً (وإن تسابق ثلاثة فصاعداً وشروط) من رابع (لثاني) عليه (مثل الأول فسد) العقد؛ لأن كلاً لا يجتهد في السبق لوثوقه بالمال سبق أو سبق والأصح في الروضة كالشرحين الصحة لأن كلاً لا يجتهد أن يكون أولاً أو ثانياً ليفوز بالعوض ومن ثم لو كانا اثنين فقط وشروط للثاني مثل الأول أو ثلاثة وشروط للثاني أكثر من

وفي النهاية لا يأمن الخ بالهمز بدل الواو قال الرشيدي قوله وهو لا يأمن أن يسبق هو بيناء يأمن للفاعل وبناء يسبق للمفعول عكس ما سيأتي في قوله وقد آمِن أن يسبق فإنه بيناء آمِن للمفعول وبناء يسبق للفاعل لطابق الرواية الأخرى وبه يتم الدليل فليتأمل اهـ. أقول ما ذكره في الأول ليس بمعتين من حيث المعنى والاستدلال. هـ قوله: (وقوله أي في فيه) أي الخبر. هـ قوله: (ويكفي محل واحد الخ) إلى المتن في المعنى إلا قوله فالتثنية في المتن على طبق الخبر. هـ قوله: (أحل العوض الخ) عبارة المعنى بكسر اللام من حلل الممتنع جعله حلالاً لأنه يحل العقد ويخرجه عن صورة القمار المحرم اهـ. هـ قوله: (أما إذا لم يكافئ الخ) عبارة الأسنى فإن لم يكن فرسه مكافئاً لفرسيهما بأن كان ضعيفاً يقطع بتخلفه أو فارها يقطع بتقدمه لم يجز اهـ. هـ قوله: (نظير ما مر) أي في شرح وإمكان سبق كل واحد. هـ قوله: (سواء) إلى قول المتن ويشترط في المعنى إلا قوله اثنين إلى ثلاثة وقوله وقيل إلى وأثر وما أنه عليه.

هـ قول (سن): (وإن تسابق ثلاثة فصاعداً) أي وبإذن المال غيرهم اهـ. هـ قوله: (من رابع) الأولى من أجنبي. هـ قوله: (والأصح في الروضة كالشرحين الصحة) وهو المعتقد نهاية ومعنى ومنهج.

فالولى بأن يكون قماراً فإن لم يكن فرسه مكافئاً لفرسيهما بأن كان ضعيفاً يقطع بتخلفه أو فارها يقطع بتقدمه لم يجز لوجود صورة القمار لأنه كالمغدوم اهـ. أي وهذا ما أشار إليه بقوله في الخبر وقد آمِن الخ.

الأول فسَدَ واعتمد البلقيني الأول (و) إذا شُرِطَ لِلثَّانِي (دَوْنَهُ) أَيِ الْأَوَّلِ (يَجُوزُ فِي الْأَصَحِّ)؛ لَأَنَّ كُلًّا يَجْتَهِدُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلًا لِيَتَفَوَّزَ بِالْأَكْثَرِ وَلَوْ كَانُوا عَشْرَةَ وَشُرِطَ لِكُلِّ وَاحِدٍ سِوَى الْأَخِيرِ مِثْلُ أَوْ دُونَ مَنْ قَبْلَهُ جَازَ عَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ (وَسَبَقُ إِبِلٍ) وَكُلُّ ذِي خُفٍّ كَفِيلٍ عِنْدَ إِطْلَاقِ الْعَقْدِ (بِكَتِفٍ) أَوْ بَعْضِهِ عِنْدَ الْغَايَةِ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ كَالشَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ بِكَتِفٍ وَهُوَ بَفَتْحِ الْفَوْقِيَّةِ أَشْهُزُّ مِنْ كَسْرِهَا مَجْمَعُ الْكَتِفَيْنِ بَيْنَ أَصْلِ الظَّهْرِ وَالْعُنُقِ وَيُسَمَّى بِالْكَاهِلِ قِيلَ مَالُ الْعَبَارَتَيْنِ وَاحِدٌ وَآثَرُ الْمَتْنِ الْكَتِفُ لِأَنَّهُ أَشْهُزُّ وَذَلِكَ لِأَنَّهُا تَرْفَعُ أَعْنَاقَهَا فِي الْعَدْوِ وَالْفِيلُ لَا عُنُقَ لَهُ فَتَعْدَرُ اعْتِبَارُهُ (وَحِيلٍ) وَكُلُّ ذِي حَافِرٍ (بِعُنُقٍ) أَوْ بَعْضِهِ عِنْدَ الْغَايَةِ لِأَنَّهُ لَا تَرْفَعُهُ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ رَفَعْتُهُ اغْتَبِرَ فِيهَا الْكَتِفُ كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِي وَصَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ وَلَوْ اخْتَلَفَ طُولُ عُنُقَيْهِمَا فَسَبَقَ الْأَطْوَلُ أَوْ الْأَقْصَرُ بِتَقْدِيمِهِ بِأَكْثَرِ مَنْ قَدَرَ الزَّائِدُ وَهَذَا فِي سَبَقِ الْأَطْوَلِ وَاضِحٌ وَأَمَّا فِي سَبَقِ الْأَقْصَرِ فَهُوَ مُخْتَمَلٌ وَالَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّهُ يَكْفِي أَنْ يُجَاوِزَ عُنُقَهُ بَعْضُ زِيَادَةِ الْأَطْوَلِ لَا كُلُّهَا (وَقِيلَ) السَّبَقُ (بِالْقَوَائِمِ فِيهِمَا).....

قوله: (فَسَدَ) فِيهِ وَفَقَهُ فِي الثَّانِيَةِ لِأَنَّ كُلًّا يَجْتَهِدُ أَنْ لَا يَكُونَ ثَالِثًا مَثَلًا هـ. سم. قوله: (الأول) أَيِ مَا فِي الْمَتْنِ مِنَ الْفَسَادِ. قوله: (لِلثَّانِي) أَيِ مِنْهُمْ هـ. مُعْنَى: قوله: (أَيِ الْأَوَّلُ) أَيِ أَقْلُ مِنْهُ هـ. مُعْنَى: قوله: (سِوَى الْأَخِيرِ) وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِطَ لَهُ دُونَ مَا شَرِطَ لِمَنْ قَبْلَهُ فِي الْأَصَحِّ هـ. مُعْنَى وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ. قوله: (جَازَ) أَيِ فِي الْأَصَحِّ هـ. مُعْنَى: قوله: (على ما في الرُّوضَةِ) تَقَدَّمَ عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَالْمَنْهَجُ اغْتِمَادُهُ. قوله: (وَكُلُّ ذِي خُفٍّ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُشْتَرِطُ لِلْمُنَاضِلَةِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيلَ إِلَى وَآثَرِ. قوله: (عِنْدَ إِطْلَاقِ الْعَقْدِ) أَيِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ فَإِنْ شَرِطَا فِي السَّبَقِ أَقْدَامًا مَغْلُومَةً فَلَا يَخْضُلُ السَّبَقُ بِمَا دُونَهَا مُعْنَى وَنَهَايَةُ. قوله: (اغْتِبَارُهُ) أَيِ الْعُنُقِ.

قوله (سَبَقُ): (وَحِيلَ بِعُنُقٍ) لِمَ اغْتَبَرُوا الْعُنُقَ دُونَ الرَّأْسِ هـ. سم. قوله: (وَلَوْ اخْتَلَفَ طُولُ عُنُقَيْهِمَا) (إِلَخ) بِتَأْمُلٍ هَذَا يُعْلَمُ أَنَّ الْمُعْتَبَرُ فِي تَسَاوِيهِمَا فِي الْمَوْقِفِ تَسَاوِي قَوَائِمِهِمَا الْمُقَدَّمَةِ هـ. سم.

قوله: (فَسَبَقَ الْأَطْوَلُ إِلَخ) عِبَارَةُ الرُّوضَةِ وَإِنْ اخْتَلَفَ فَإِنْ تَقَدَّمَ أَقْصَرُهُمَا عُنُقًا فَهُوَ السَّابِقُ وَإِنْ تَقَدَّمَ الْآخَرُ يُنْظَرُ إِنْ تَقَدَّمَ بِقَدْرِ زِيَادَةِ الْخَلْفَةِ فَمَا دُونَهَا فَلَيْسَ بِسَابِقٍ وَإِنْ تَقَدَّمَ بِأَكْثَرِ فَسَابِقٌ انْتَهَتْ وَبِتَأْمُلِهَا يُعْلَمُ مَا فِي صَنِيعِهِ هـ. سَيِّدُ عُمَرُ. قوله: (بَعْضُ زِيَادَةِ الْأَطْوَلِ لَا كُلُّهَا) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَقَدُّمِ صَاحِبِ الْأَقْصَرِ بِقَدْرِ مِنَ الزَّائِدِ وَمُجَاوِزَةَ ذَلِكَ الْقَدْرِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ بَلِ الشَّرْطُ أَنْ يُجَاوِزَ قَدْرَ عُنُقِهِ مِنْ عُنُقِ الْأَطْوَلِ فَمَتَى زَادَ بِجُزْءٍ مِنْ عُنُقِهِ عَلَى قَدْرِهِ مِنْ عُنُقِ الْأَطْوَلِ عُدَّ سَابِقًا هـ. ع ش.

قوله (سَبَقُ): (وَقِيلَ بِالْقَوَائِمِ إِلَخ) فِي الزَّرْكَشِيِّ عَنِ الْبَسِيطِ إِنَّ الْإِمَامَ خَصَّ الْخِلَافَ بِآخِرِ الْمِيدَانِ وَإِنْ

قوله: (فَسَدَ) فِيهِ وَفَقَهُ فِي الثَّانِيَةِ لِأَنَّ كُلًّا يَجْتَهِدُ أَنْ لَا يَكُونَ ثَالِثًا مَثَلًا. قوله: (بِعُنُقٍ) لِمَ اغْتَبَرُوا الْعُنُقَ دُونَ الرَّأْسِ. قوله: (وَلَوْ اخْتَلَفَ طُولُ عُنُقَيْهِمَا فَسَبَقَ الْأَطْوَلُ أَوْ الْأَقْصَرُ إِلَخ) بِتَأْمُلٍ هَذَا يُعْلَمُ أَنَّ الْمُعْتَبَرُ فِي تَسَاوِيهِمَا فِي الْمَوْقِفِ تَسَاوِي قَوَائِمِهِمَا الْمُقَدَّمَةِ. قوله: (وَقِيلَ بِالْقَوَائِمِ) فِي الزَّرْكَشِيِّ عَنِ الْبَسِيطِ

أي الإبل والخيل؛ لأنَّ العدوَّ بها والعبرةُ بالسَّبقِ عندَ الغايةِ لا قبلها ولو عَثَرَ أو سَاخَتْ قوائمه بالأرضِ أو وَقَفَ لِمَرَضٍ فَتَقَدَّمَ الآخَرُ لم يكن سابقاً (وَيُشْتَرَطُ لِلْمُنَاضِلَةِ) أي فيها (بَيَانُ أَنَّ الرَّمِيَّ مُبَادَرَةٌ وهي أَنْ يَتَدَرَّ بِضَمِّ الدَّالِّ أَي يَسْبِقُ (أحدهما بإصابة) الواحدُ أو (العَدَدُ المشروطُ) إصابته من عددٍ معلومٍ كعشرين من كلِّ.....

التَّساوِي في الإيتداء يُعْتَبَرُ بالقوائم قطعاً وإنَّ ذلك حَسَنٌ مُتَّجَةٌ إذا كانا يَمْدَانِ اغْنَاهُما وقد يُقالُ ما المانعُ إنَّ الْمُعْتَبَرُ في الإيتداء ما هو مُعْتَبَرٌ في الإيتهاء اه. سم. ه. فَوْه: (أي الإبلُ والخيلُ) أي ونحوهما اه. مُعْنِي. ه. فَوْه: (والعبرةُ) إلى قوله ولو عَثَرَ مُكْرٍ مع قوله السابق عندَ الغايةِ. ه. فَوْه: (عندَ الغايةِ لا قبلها) فلو سَبَقَ أحدهما في وسطِ الميدانِ والآخَرُ في آخِرِهِ فهو السابقُ نِهَايةً ومُعْنِي. ه. فَوْه: (ولو عَثَرَ إلخ) أي أخذَ المَرْكُوبَيْنِ اه. مُعْنِي وَيَتَّبَعِي تَصْدِيقُ صَاحِبِ الفَرَسِ العائِرِ في ذلك ع ش. ه. فَوْه: (أو سَاخَتْ) أي غاصَّت اه. ع ش. ه. فَوْه: (أو وَقَفَ لِمَرَضٍ) عبارةُ النِّهَايةِ أو وَقَفَ بَعْدَ جَرْيِهِ لِمَرَضٍ ونحوه فَتَقَدَّمَ الآخَرُ لم يكن سابقاً أو بلا عِلَّةٍ فَمَسْبُوقٌ لا إنَّ وَقَفَ قَبْلَ أَنْ يَجْرِيَ اه. زادَ المُعْنِي وَيُسَنُّ جَعْلُ قَصْبَةٍ في الغايةِ يَأْخُذُهَا السَّابِقُ لِيُظْهَرَ سَبْقُهُ اه.

ه. فَوْه (سني): (وَيُشْتَرَطُ لِلْمُنَاضِلَةِ إلخ) فِصْوَرةٌ عَقْدُهَا أَنْ يَفْقِدَا عَلَى رَمِي عَشْرِينَ مَثَلًا فَمَنْ نَضَلَ مِنْهَا بِإِصَابَةِ خَمْسٍ مَثَلًا فَلَهُ الْعَوَضُ اه. سم. ه. فَوْه: (أو العَدَدُ المشروطُ إلخ) أي كَخَمْسَةٍ اه. مُعْنِي. ه. فَوْه: (مِنْ عَدَدٍ مَعْلُومٍ) إلى قوله فلو شَرَطَ إلخ المَفْهُومُ مِنْ هَذَا التَّقْرِيرِ الَّذِي هُوَ نَصُّ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِسَبْقِ أَحَدِهِمَا بِإِصَابَةِ الْعَدَدِ المشروطِ أَنْ يُصِيبَهُ قَبْلَ الْآخَرِ وإنَّ أَصَابَ الْآخَرُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ كَأَنْ رَمَى أَحَدُهُمَا عَشْرَةً فَأَصَابَ مِنْهَا الْخَمْسَةَ الْأُولَى ثُمَّ رَمَى الْآخَرَ الْعَشْرَةَ فَأَصَابَ مِنْهَا الْخَمْسَةَ الثَّانِيَةَ بَلِ الْمُرَادُ أَنْ يُصِيبَ أَحَدُهُمَا ذَلِكَ الْعَدَدَ مِنَ الْقَدْرِ الْمَرْمِيِّ دُونَ الْآخَرِ كَأَنْ يَرْمِيَ أَحَدُهُمَا قَدْرًا سِوَاكَ كَانَ الْقَدْرُ الْمَعْلُومَ كَالْعَشْرِينَ فِي الْمِثَالِ أَوْ بَعْضُهُ كَعَشْرَةٍ فِيهِ وَيُصِيبُ فِي خَمْسَةٍ مِنْهُ ثُمَّ يَرْمِي الْآخَرَ مَا رَمَاهُ الْأَوَّلُ مِنَ الْعَشْرِينَ أَوْ الْعَشْرَةَ فَلَا يُصِيبُ خَمْسَةً مِنْهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ أَصَابَهَا وَإِنْ كَانَتْ هِيَ الْخَمْسَةُ الْآخِرَةُ مِنَ الْعَدَدِ الْمَرْمِيِّ وَكَانَ إِصَابَةُ الْأَوَّلِ فِي الْخَمْسَةِ الْأُولَى مِنْهُ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ رُبَّمَا يَتَوَهَّمُ خِلَافَهُ مِنْ لَفْظِ الْمُبَادَرَةِ وَالسَّبْقِ اه. سم.

أَنَّ الْإِمَامَ خَصَّ الْخِلَافَ بِآخِرِ الْمِيدَانِ وَإِنَّ التَّساوِي فِي الْإِتْدَاءِ يُعْتَبَرُ بِالْقَوَائِمِ قَطْعًا وَإِنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ مُتَّجَةٌ إِذَا كَانَ بَمِيدَانِ اغْنَاهُما اه. وقد يُقالُ ما المانعُ أَنَّ الْمُعْتَبَرُ فِي الْإِتْدَاءِ مَا هُوَ مُعْتَبَرٌ فِي الْإِتْهَاءِ.

ه. فَوْه: (وَيُشْتَرَطُ إلخ) عبارةُ الْمُنْهَجِ وَشَرَطُ الْمُنَاضِلَةِ بَيَانُ بِادئِ وَعُودِ رَمِي وَإِصَابَةٍ وَقَدْرِ غَرَضٍ وَازْتِفَاعِهِ إِنْ لَمْ يَغْلِبْ غُرْفٌ لَا مُبَادَرَةَ إلخ اه. فِصْوَرةٌ عَقْدُ الْمُنَاضِلَةِ أَنْ يَفْقِدَا عَلَى رَمِي عَشْرِينَ مَثَلًا فَمَنْ نَضَلَ مِنْهَا بِإِصَابَةِ خَمْسٍ فَلَهُ الْعَوَضُ. ه. فَوْه: (وهي أَنْ يَتَدَرَّ أَحَدُهُمَا بِإِصَابَةِ الْعَدَدِ المشروطِ إصابته مِنْ عَدَدٍ مَعْلُومٍ كعشرين مِنْ كُلِّ مَعَ اسْتِوَائِهِمَا فِي الْعَدَدِ الْمَرْمِيِّ أَوْ الْيَأْسِ مِنْ اسْتِوَائِهِمَا فِي الْإِصَابَةِ فلو شَرَطَ إلخ) الْمَفْهُومُ مِنْ هَذَا التَّقْرِيرِ الَّذِي هُوَ نَصُّ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِسَبْقِ أَحَدِهِمَا بِإِصَابَةِ الْعَدَدِ

مع استوائيهما في العدد المزمي أو اليأس من استوائيهما في الإصابة فلو شُرِطَ أَنَّ مَنْ سَبَقَ لِحُمْسَةٍ مِنْ عَشْرِينَ فَلَهُ كَذَا فَرَمَى كُلُّ عَشْرِينَ أَوْ عَشْرَةً تَمَيَّزَ أَحَدُهُمَا بِإِصَابَةِ الْخُمْسَةِ فَهُوَ النَّاضِلُ وَإِلَّا فَلَا فَإِنْ أَصَابَ أَحَدُهُمَا خُمْسَةً مِنْ عَشْرِينَ وَالْآخَرُ أَرْبَعَةً مِنْ تِسْعَةٍ عَشَرَ تَمَيَّزَا لِجَوَازِ أَنْ يُصِيبَ فِي الْبَاقِي أَوْ ثَلَاثَةً فَلَا لِيَأْسِهِ مِنَ الْإِسْتَوَاءِ فِي الْإِصَابَةِ مَعَ اسْتَوَائِهِمَا فِي رَمَيِّ عَشْرِينَ.....

☐ فَوُدَّ: (مع استوائيهما في العدد المزمي) أي الذي رَمَاهُ صَاحِبُهُ لَا الْعَدَدَ الْمَشْرُوطَ رَمِيَهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي أَوْ عَشْرَةً، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَالرَّوْضَةِ اهـ. سم ☐ فَوُدَّ: (أو اليأس إلخ) عَطَفَ عَلَى اسْتَوَائِهِمَا إلخ. ☐ فَوُدَّ: (فَلَوْ شُرِطَ إلخ) هَذَا التَّمَثِيلُ صَرِيحٌ كَمَا تَرَى فِي أَنَّهُ مَعَ كَوْنِ الْمَشْرُوطِ السَّبْقَ بِخُمْسَةٍ لَوْ رَمَى كُلُّ عَشْرَةٍ وَتَمَيَّزَ أَحَدُهُمَا بِإِصَابَةِ الْخُمْسَةِ مِنْهَا فَهُوَ النَّاضِلُ وَإِنْ أَمَكَنَّ الْآخَرُ إِصَابَةَ الْخُمْسَةِ لَوْ رَمَى الْعَشْرَةَ الْبَاقِيَةَ مِنَ الْعَشْرِينَ فَتَأَمَّلْهُ يَظْهَرُ لَكَ صِحَّتُهُ مَا قُلْنَا فِي الْحَاشِيَةِ الْآخَرَى أَنَّهُ الْمَفْهُومُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ اهـ. سم ☐ فَوُدَّ: (أَوْ عَشْرَةً إلخ) قَضِيَّةُ هَذَا أَنَّ الثَّانِي لَوْ رَمَى مِنَ الْعَشْرَةِ سِتَّةً فَلَمْ يُصِبْ فِيهَا شَيْئًا قَضَيْنَا لِلْأَوَّلِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَوِفِ الثَّانِي بَاقِيَ الْعَشْرَةِ وَلَا مَانِعٌ مِنَ التِّزَامِ ذَلِكَ بُرْئُسِيَّ اهـ. سم ☐ فَوُدَّ: (وَالْإِذَا فَلَا) أَي وَإِنْ أَصَابَ كُلُّ مِنْهَا خُمْسَةً فَلَا نَاضِلَ مِنْهُمَا اهـ. مُغْنِي وَقَوْلُهُ فَإِنْ أَصَابَ أَحَدُهُمَا خُمْسَةً مِنْ عَشْرِينَ إلخ وَلَعَلَّ الْخَامِسَةَ مِنَ الْإِصَابَاتِ إِنَّمَا حَصَلَتْ عِنْدَ تَمَامِ الْعَشْرِينَ وَإِلَّا فَلَوْ حَصَلَتْ قَبْلُ فَهُوَ نَاضِلٌ لِأَنَّهُ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ بَدَرَ بِإِصَابَةِ الْعَدَدِ الْمَشْرُوطِ مَعَ اسْتَوَائِهِمَا فِي الْعَدَدِ الْمَزْمِيِّ فَتَأَمَّلْ اهـ. رَشِيدِيٌّ وَهَذَا يُخَالِفُ مَا مَرَّ عَنْ سَمٍ أَوْ لَا فِي الْقَوْلَةِ الطَّوِيلَةِ.

المشروط أن يُصِيبَهُ قَبْلَ الْآخَرِ وَأَنْ إِصَابَةَ الْآخَرِ فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ كَأَنْ رَمَى أَحَدُهُمَا عَشْرَةً فَأَصَابَ مِنْهَا الْخُمْسَةَ الْأَوَّلَى ثُمَّ رَمَى الْآخَرَ الْعَشْرَةَ فَأَصَابَ مِنْهَا الْخُمْسَةَ الثَّانِيَةَ بَلِ الْمُرَادُ أَنْ يُصِيبَ أَحَدُهُمَا ذَلِكَ الْعَدَدَ مِنَ الْقَدْرِ الْمَزْمِيِّ دُونَ الْآخَرِ كَأَنْ يَزْمِيَ أَحَدُهُمَا قَدْرًا سَوَاءً كَانَ الْمُقَدَّرُ الْمَعْلُومُ كَالْعَشْرِينَ فِي الْمِثَالِ أَوْ بَعْضُهُ كَعَشْرَةٍ فِيهِ وَيُصِيبُ فِي خُمْسَةٍ مِنْهُ ثُمَّ يَزْمِيَ الْآخَرُ مَا رَمَاهُ الْأَوَّلُ مِنَ الْعَشْرِينَ أَوْ الْعَشْرَةَ فَلَا يُصِيبُ خُمْسَةً مِنْهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ أَصَابَهَا وَإِنْ كَانَتْ هِيَ الْخُمْسَةُ الْآخِرَةُ مِنَ الْعَدَدِ الْمَزْمِيِّ وَكَانَ إِصَابَةُ الْأَوَّلِ فِي الْخُمْسَةِ الْأَوَّلَى مِنْهُ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ رُبَّمَا يَتَوَهَّمُ خِلَافَهُ مِنْ لَفْظِ الْمُبَادَرَةِ، وَالسَّبْقِ.

☐ فَوُدَّ: (مع استوائيهما في العدد المزمي) أي الذي رَمَاهُ صَاحِبُهُ لَا الْعَدَدَ الْمَشْرُوطَ رَمِيَهُ بِدَلِيلِ الْآتِي أَوْ عَشْرَةٍ وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ، وَالرَّوْضَةِ وَغَيْرِهِمَا. ☐ فَوُدَّ: (فَلَوْ شُرِطَ) هَذَا التَّمَثِيلُ صَرِيحٌ كَمَا تَرَى فِي أَنَّهُ مَعَ كَوْنِ الْمَشْرُوطِ السَّبْقَ بِخُمْسَةٍ مِنْ عَشْرِينَ لَوْ رَمَى كُلُّ عَشْرَةٍ وَتَمَيَّزَ أَحَدُهُمَا بِإِصَابَةِ الْخُمْسَةِ مِنْهَا فَهُوَ النَّاضِلُ وَإِنْ أَمَكَنَّ الْآخَرُ إِصَابَةَ الْخُمْسَةِ مِنْهَا الْبَاقِيَةَ مِنَ الْعَشْرِينَ فَتَأَمَّلْهُ يَظْهَرُ لَكَ صِحَّتُهُ مَا قُلْنَا فِي الْحَاشِيَةِ الْآخَرَى أَنَّهُ الْمَفْهُومُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ. ☐ فَوُدَّ: (أَوْ عَشْرَةً) قَضِيَّةُ هَذَا أَنَّ الثَّانِي لَوْ رَمَى فِي الْعَشْرَةِ سِتَّةً فَلَمْ يُصِبْ فِيهَا شَيْئًا قَضَيْنَا لِلْأَوَّلِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَوِفِ الثَّانِي بَاقِيَ الْعَشْرَةِ وَلَا مَانِعٌ مِنَ التِّزَامِ ذَلِكَ. ☐ فَوُدَّ: (مع استوائيهما في رَمَيِّ عَشْرِينَ) أَي عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ.

(أو مُحاطَةً) بِتَشْدِيدِ الطَّاءِ (وهي أَنْ تُقَابَلَ إصَابَاتُهُمَا) مِنْ عَدَدٍ مَعْلُومٍ كَعِشْرِينَ مِنْ كُلِّ (وَيُطْرَحُ الْمَشْتَرِكُ) بَيْنَهُمَا مِنَ الْإِصَابَاتِ (فَمَنْ زَادَ) مِنْهُمَا بَوَاحِدٍ أَوْ (بَعْدَ كَذَا) كَخَمْسٍ (فَنَاضِلٌ) لِلآخِرِ وَالْمَعْتَمِدُ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ وَالشَّرْحِ الصَّغِيرِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْعَقْدِ بَيَانُ مَا ذُكِرَ بَلْ يَكْفِي إِطْلَاقُهُ وَيُحْمَلُ عَلَى الْمُبَادَرَةِ وَإِنْ جَهِلَهَا لِأَنَّهَا الْغَالِبُ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا يَأْتِي قَرِيبًا بِأَنَّ الْجَهْلَ بِهَذَا نَادِرٌ جِدًّا فَلَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ (و) يُشْتَرَطُ لِلْمُنَاضِلَةِ بِنَاءٌ عَلَى خِلَافِ الْمَعْتَمِدِ الْمَذْكُورِ (بَيَانُ عَدَدِ نَوْبِ الرَّمِي) فِي كُلِّ مِنَ الْمُحَاطَةِ وَالْمُبَادَرَةِ لِيَنْضَبِطَ الْعَمَلُ إِذْ هَذَا وَمَا بَعْدَهُ هُنَا كَالْمِيدَانِ فِي الْمُسَابَقَةِ وَذَلِكَ كَأَرْبَعِ نَوْبٍ كُلُّ نَوْبَةٍ خَمْسَةُ أَسْهُمٍ وَكَسْهُمٍ سَهْمٍ أَوْ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ

قوله (أو مُحاطَةً) أي بَيَانُ أَنَّ الرَّمِيَّ فِي الْمُنَاضِلَةِ مُحَاطَةٌ اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بِتَشْدِيدِ الطَّاءِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُشْتَرَطُ فِي الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (كَعِشْرِينَ مِنْ كُلِّ) أَي كَأَنَّ يَقُولَا كُلُّ مِتَا يَزِمِي عِشْرِينَ مَثَلًا اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (فَنَاضِلٌ لِلآخِرِ) فَيَسْتَحِقُّ الْمَالَ الْمَشْرُوطَ فِي الْعَقْدِ، وَلَوْ أَصَابَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْعِشْرِينَ خَمْسَةً وَلَمْ يُصِبِ الْآخَرُ شَيْئًا فَهَلْ يُقَالُ الْأَوَّلُ نَاضِلٌ أَوْ لَا إِنْ قِيلَ نَعَمْ انْتَقَضَ حَدُّ الْمُحَاطَةِ لِأَنَّهُ لَا تُقَابَلُ وَلَا طَرَحَ وَإِنْ قِيلَ لَا احتِجَّ إِلَى نَقْلِ وَقَضِيَّتِهِ كَلَامُهُ أَتَاهُمَا لَوْ شَرَطَا النَّضْلَ بَوَاحِدَةٍ وَطَرَحَ الْمَشْتَرِكُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْ صَوْرِ الْمُحَاطَةِ لِأَنَّ الْوَاحِدَ لَيْسَ بَعْدَ وَلَيْسَ مُرَادًا اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بَيَانُ مَا ذُكِرَ) أَي مِنْ كَوْنِ الرَّمِيِّ مُبَادَرَةً أَوْ مُحَاطَةً مُغْنِي وَع ش. قَوْلُهُ: (وَيُحْمَلُ عَلَى الْمُبَادَرَةِ) كَأَنَّ يَقُولَ تَنَاضَلْتَ مَعَكَ عَلَى أَنَّ يَزِمِي كُلُّ مِتَا عِشْرِينَ وَمَنْ أَصَابَ فِي خَمْسَةِ مِنْهَا فَهُوَ نَاضِلٌ فَإِنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ مُحْتَمِلَةٌ لِأَنَّ يَكُونُ مَعْنَاهَا إِنْ مَنْ أَصَابَ فِي خَمْسَةِ قَبْلَ الْآخَرِ أَوْ زِيَادَةً عَلَى الْآخِرِ فَتُحْمَلُ عَلَى الْمُبَادَرَةِ اهـ. بُجَيْرِمِي.

قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا) أَي حَيْثُ يُغْتَفَرُ الْجَهْلُ فِيهِ وَمَا يَأْتِي قَرِيبًا أَي فِي مَسَافَةِ الرَّمِيِّ أَنَّهُ لَا يُغْتَفَرُ فِيهِ. قَوْلُهُ: (الْمَذْكُورُ) أَي خِلَافُ الْمُعْتَمِدِ. قَوْلُهُ: (فِي كُلِّ مِنَ الْمُحَاطَةِ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا قَالَاهُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالْأَظْهَرُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ وَالتَّحْدِيدُ إِلَى أَوْ تَيَقُّنٌ وَقَوْلُهُ عِلْمُ الْمَوْقِفِ وَالْغَايَةِ وَقَوْلُهُ: ثُمَّ إِنْ عَرَفَاهَا إِلَى وَيَصِحُّ. قَوْلُهُ: (إِذَا هَذَا) أَي عَدَدُ النَّوْبِ. قَوْلُهُ: (وَمَا بَعْدَهُ) أَي عَدَدُ الْإِصَابَةِ وَمَا ذُكِرَ بَعْدَهُ فِي الْمُتَنِّ وَالشَّرْحِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَدْخَلَ فِيهِ عَدَدَ الرَّمِيِّ أَيْضًا.

قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَي عَدَدُ النَّوْبِ. قَوْلُهُ: (وَكَسْهُمٍ بِسَهْمٍ) أَي خِلَافًا لِمَا يَوْهَمُهُ تَغْيِيرُهُ بِالْعَدَدِ اهـ.

قَوْلُهُ: (وَهِيَ أَنْ تُقَابَلَ إصَابَاتُهُمَا الْخ) قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَأُورِدَ بَعْضُهُمْ هُنَا أَسْئَلَةُ الْأَوَّلِ لَوْ أَصَابَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْعِشْرِينَ خَمْسَةً وَلَمْ يُصِبِ الْآخَرُ شَيْئًا فَهَلْ يَنْضَلُّ مَعَهُ أَنَّهُ لَا مُقَابَلَةَ وَلَا طَرَحَ لِغَدَمِ الْإِشْتِرَاكِ إِنْ قِيلَ نَعَمْ انْتَقَضَ حَدُّ الْمُحَاطَةِ الثَّانِي لَوْ أَصَابَ الْآخَرُ وَاحِدًا فَهَلْ يَكُونُ بِالْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ لَيْسَ بِعَدَدٍ الثَّالِثِ لَوْ شَرَطَ بَعْدَ طَرَحِ الْمَشْتَرِكِ نَضْلَ شَيْءٍ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ هَلْ يَجُوزُ وَيَكُونُ مُحَاطَةً اهـ. وَمُتَشَأْ هَذِهِ الْأَسْئَلَةُ أَنَّهُ اغْتَبَرَ فِي الْمُحَاطَةِ اشْتِرَاكُهُمَا فِي الْإِصَابَةِ وَأَنْ يَنْضَلَّ لِأَحَدِهِمَا وَإِنْ نَاضِلَهُ عَدَدًا وَيَكُونُ مُعَيَّنًا فَاعْتِبَارُ الْإِشْتِرَاكِ أَفَادَهُ قَوْلُهُمْ أَنْ تُقَابَلَ إصَابَاتُهُمَا وَيُطْرَحُ الْمَشْتَرِكُ وَاعْتِبَارُ كَوْنِ الْفَاضِلِ عَدَدًا أَفَادَهُ قَوْلُهُمْ بَعْدَ كَذَا إِلَّا أَنَّ فِي كَوْنِ الْوَاحِدِ يُسَمَّى عَدَدًا خِلَافًا.

وَيَجُوزُ شَرْطُ تَقْدِيمِ وَاحِدٍ بِجَمِيعِ سِهَامِهِ فَإِنْ أَطْلَقَا حُمِلَ عَلَى سَهْمٍ سَهْمٍ كَمَا قَالَاهُ وَبِهِ يُغْلَمُ
ضَعْفُ مَا فِي الْمَثْنِ كَمَا تَقَرَّرُ أَمَّا بَيَانُ عَدَدٍ مَا يَرْمِيهِ كُلُّ فَهُوَ شَرْطُ مُطْلَقًا (و) بَيَانُ عَدَدِ
(الإصابة) كخمسية من عشرين؛ لَأَنَّ الاسْتَحْقَاقَ بِهَا وَبِهَا يُتَبَيَّنُ حِذْقُ الرَّامِي وَقَضِيَّةُ الْمَثْنِ
أَنَّهُمَا لَوْ قَالَا نَوْمي عَشْرَةَ فَمَنْ أَصَابَ أَكْثَرَ مِنْ صَاحِبِهِ فَنَاضَلَ لَمْ يَصِحَّ لَكِنْ جَزَمَ الْأُذْرَعِيُّ
بِخِلَافِهِ فَعَلِيهِ لَا يُشْتَرَطُ بَيَانُ هَذَا كَالَّذِي قَبْلَهُ وَيُشْتَرَطُ إِمْكَانُهَا فَإِنْ نَدَرَ كَعَشْرَةَ أَوْ تِسْعَةَ مِنْ
عَشْرَةٍ وَكَشِدَّةٍ صَغِيرِ الْغَرَضِ أَوْ بُعْدِهِ فَوْقَ مِائَتَيْنِ وَخَمْسِينَ ذِرَاعًا أَيْ بِذِرَاعِ الْيَدِ الْمَعْتَدِلَةِ كَمَا
هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ قِيَاسِ نَظَائِرِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا صَرَّحَ بِهِ لَمْ يَصِحَّ وَالتَّحْدِيدُ بِذَلِكَ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى
عُرْفِ السَّلَفِ وَأَمَّا الْآنَ فَقَدْ اتَّقَنْتُ الْقِسْيَ حَتَّى صَارَ الْحَادِثُ يَرْمِي أَضْعَافَ ذَلِكَ الْعَدَدِ فَلَا
يَتَعَدُّ التَّقْدِيرُ لِكُلِّ قَوْمٍ بِمَا هُوَ الْغَالِبُ فِي عُرْفِهِمْ أَوْ تَيَقُّنٍ كَوَاحِدٍ مِنْ مِائَةِ لِحَادِثٍ فَكَذَلِكَ عَلَى

مُعْنِي. قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَطْلَقَا) أَي عَنْ بَيَانِ عَدَدِ التَّوْبِ. قَوْلُهُ: (كَمَا قَالَاهُ) وَظَاهِرُهُ أَنَّ بَيَانَ عَدَدِ نَوْبِ الرَّمِي
مُسْتَحَبٌّ وَبِهِ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ أَه. مُعْنِي. قَوْلُهُ: (ضَعْفُ مَا فِي الْمَثْنِ) أَي مِنْ اشْتِرَاطِ بَيَانِ نَوْبِ
الرَّمِي. قَوْلُهُ: (كَمَا تَقَرَّرُ) أَي فِي قَوْلِهِ بِنَاءً عَلَى خِلَافِ الْمُعْتَمَدِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (فَهُوَ شَرْطُ) أَي إِلَّا إِذَا
تَوَافَقَا عَلَى رَمِيَةٍ وَاحِدَةٍ وَشَرْطَا الْمَالَ لِمُصِيبِهَا فَيَصِحُّ فِي الْأَصَحِّ مُعْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ.

قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي سِوَاءِ كَانَ هُنَاكَ عُرْفٌ غَالِبٌ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا. أَه. أَسْنَى. قَوْلُهُ: (وَبَيَانُ عَدَدِ
الإصابة) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَالْأَظْهَرُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقَضِيَّةُ الْمَثْنِ إِلَى وَيُشْتَرَطُ وَقَوْلُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا
صَرَّحَ بِهِ. قَوْلُهُ: (لَكِنْ جَزَمَ الْأُذْرَعِيُّ إِلَخ) وَهُوَ الظَّاهِرُ. أَه. مُعْنِي. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ) أَي بِالصَّحَّةِ.

قَوْلُهُ: (وَيُشْتَرَطُ إِمْكَانُهَا إِلَخ) أَي عَدَمُ نُدْرَتِهَا أَه. سَمِ عِبَارَةٌ عَشْرُ ش أَي إِمْكَانًا قَرِيبًا لِيَصِحَّ التَّقْرِيعُ بِقَوْلِهِ
فَإِنْ نَدَرَ إِلَخ أَه. وَعِبَارَةُ الْمُعْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَيُشْتَرَطُ إِمْكَانُ الإِصَابَةِ وَالْخَطَأُ فَيَفْسُدُ الْعَقْدُ إِنْ
امْتَنَعَتِ الإِصَابَةُ عَادَةً لِصِغَرِ الْغَرَضِ أَوْ بُعْدِ الْمَسَافَةِ أَوْ كَثْرَةِ الإِصَابَةِ الْمَشْرُوطَةِ كَعَشْرَةِ مِثَالِيَةٍ أَوْ نَدَرَتْ
كَإِصَابَةِ تِسْعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ أَوْ تَيَقَّنَتْ كِإِصَابَةِ حَادِثٍ وَاحِدًا مِنْ مِائَةٍ أَه. قَوْلُهُ: (فَإِنْ نَدَرَ إِلَخ) الْمُتَبَادَرُ مِنْ
الْمَعْنَى أَنْ يَكُونَ فَاعِلٌ نَدَرَ وَقَوْلُهُ الْآتِي أَوْ تَيَقَّنُ ضَمِيرُ الإِصَابَةِ فَكَانَ يَتَّبِعِي التَّائِيثُ وَأَمَّا كَوْنُهُ ضَمِيرَ
الإِمْكَانِ فَيَلْزَمُهُ غَايَةُ التَّعَسُّفِ كَمَا لَا يَخْفَى أَه. سَمِ. وَيَجُوزُ إِرْجَاعُ الضَّمِيرِ إِلَى عَدَدِ الإِصَابَةِ بَلَا
تَعَسُّفٍ. قَوْلُهُ: (مِنْ عَشْرَةٍ) مِنْ فِيهِ إِبْتِدَائِيَّةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ وَتَبْعِيَّةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّسْعَةِ.

قَوْلُهُ: (وَالْتَّحْدِيدُ بِذَلِكَ) يَعْنِي بِمِائَتَيْنِ وَخَمْسِينَ ذِرَاعًا عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَالرَّوْضِ، وَقَدَّرَ الْأَصْحَابُ
الْمَسَافَةَ الَّتِي يَفْرُبُ تَوَقُّعُ الإِصَابَةِ فِيهَا بِمِائَتَيْنِ وَخَمْسِينَ ذِرَاعًا وَمَا يَتَعَدَّرُ فِيهَا بِمَا فَوْقَ ثَلَاثِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ
وَمَا يَنْدُرُ فِيهَا بِمَا يَبْتَهِمَا أَه. قَوْلُهُ: (فَكَذَلِكَ إِلَخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ فَلَا وَجْهَ عَدَمِ الصَّحَّةِ كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ

قَوْلُهُ: (وَيُشْتَرَطُ إِمْكَانُهَا) أَي عَدَمُ نُدْرَتِهَا. قَوْلُهُ: (فَإِنْ نَدَرَ) الْمُتَبَادَرُ مِنَ الْمَعْنَى أَنْ يَكُونَ فَاعِلٌ نَدَرَ
وَقَوْلُهُ: الْآتِي أَوْ تَيَقَّنُ ضَمِيرُ الإِصَابَةِ فَكَانَ يَتَّبِعِي التَّائِيثُ وَأَمَّا كَوْنُهُ ضَمِيرَ الإِمْكَانِ فَيَلْزَمُهُ غَايَةُ التَّعَسُّفِ
كَمَا لَا يَخْفَى.

الأوجه لأنها عُبْتُ وَيُشْتَرَطُ اتِّحَادُ جِنْسٍ مَا يُزْمَى بِهِ لَا كَسْهَمٍ مَعَ مِزْرَاقٍ وَالْعِلْمُ بِمَا شُرْطُ وَتَقَارُبُ الْمُتَنَاضِلِينَ فِي الْحِذْقِ وَتَعْيِينُهَا كَالْمَوْقِفِ وَالِاسْتَوَاءُ فِيهِ (و) بَيَانُ عِلْمِ الْمَوْقِفِ وَالْغَايَةِ (وَمَسَافَةِ الزَّمِيِّ) بِالذَّرْعِ أَوْ الْمَشَاهِدَةِ حَيْثُ لَا عَادَةً وَقَصْدًا غَرَضًا وَإِلَّا لَمْ يَحْتَاجَ لِبَيَانِ ذَلِكَ وَيَنْزِلُ عَلَى عَادَةِ الرَّمَاةِ الْغَالِبَةِ ثُمَّ إِنْ عَرَفَاهَا وَإِلَّا اشْتَرَطَ بَيَانُهَا وَيَصِحُّ رُجُوعُ قَوْلِهِ الْآتِي إِلَّا أَنْ يَعْقِدَ إِلَى آخِرِهِ لِهَذَا أَيْضًا فَحِينَئِذٍ لَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ وَلَوْ تَنَاضَلَا عَلَى أَنْ يَكُونَ السَّبْقُ لَا بَعْدَهُمَا زَمِيًّا وَلَمْ يَقْصِدَا غَرَضًا صَحَّ إِنْ اسْتَوَى السَّهْمَانِ خِيفَةً وَرِزَانَةً وَالْقَوْسَانِ شِدَّةً وَلِينًا (وَقَدَّرُ الْغَرَضُ) الْمَوْمِيَّ إِلَيْهِ مِنْ نَحْوِ خَشَبٍ أَوْ قِرْطَاسٍ أَوْ دَائِرَةٍ (طَوَلًا وَعَرْضًا) وَسُمْكًا وَارْتِفَاعًا مِنَ الْأَرْضِ لِاخْتِلَافِ الْغَرَضِ بِذَلِكَ (إِلَّا أَنْ يَعْقِدَ بِمَوْضِعٍ فِيهِ غَرَضٌ مَعْلُومٌ فَيَحْمِلُ) الْعَقْدُ (الْمُطْلَقُ) عَنْ بَيَانِ غَرَضٍ (عَلَيْهِ) أَيِ الْغَرَضِ الْمُعْتَادِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْمَسَافَةِ وَيُبَيِّنَانِ أَيْضًا مَوْضِعَ الْإِصَابَةِ

المُقَرِّي اهـ. □ فَوَدَّ: (وَالِاسْتَوَاءُ فِيهِ) عَطَفَ عَلَى اتِّحَادِ جِنْسٍ إلخِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا تَسَاوِي الْمُتَنَاضِلِينَ فِي الْمَوْقِفِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَبَيَانُ عِلْمِ الْمَوْقِفِ) انْظُرِ الْجَمْعَ بَيْنَ بَيَانٍ وَعِلْمٍ. اهـ. سَمِ وَيُمْكِنُ ضَبْطُ الثَّانِي بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَيُسْتَحَبُّ نَصْبُ غَرَضَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ يَزْمُونَ مِنْ عِنْدِ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ ثُمَّ بِالْعَكْسِ بَأَنْ يَأْتُونَ إِلَى الْآخِرِ وَيَلْتَقِطُونَ السَّهْمَ وَيَزْمُونَ إِلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّهُمْ بِذَلِكَ لَا يَخْتَاجُونَ إِلَى الذَّهَابِ وَالْإِيَابِ وَلَا طَوِيلَ الْمُدَّةِ أَيْضًا اهـ.

□ قَوْلُ (السِّي): (وَمَسَافَةِ الزَّمِيِّ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ بَيَانَ الْمَوْقِفِ وَالْغَايَةِ لَا يَكْفِي فِي بَأْنِ عِلْمِ الْمَسَافَةِ وَهُوَ مُتَّجِهٌ لِأَنَّهُ يُتَصَوَّرُ عِلْمُهُمَا بِمُشَاهَدَتِهِمَا مَعَ الْجَهْلِ بِالْمَسَافَةِ لِعَدَمِ مُشَاهَدَةِ وَتَقْدِيرِهَا. اهـ. سَمِ. □ فَوَدَّ: (وَإِلَّا) أَيِ وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ عَادَةً أَوْ لَمْ يَقْصِدَا غَرَضًا. □ فَوَدَّ: (وَيَنْزِلُ) أَيِ الْمُطْلَقُ عَنْ بَيَانِ الْمَسَافَةِ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ تَنَاضَلَا إلخِ) هَذَا مِمَّا خَرَجَ بِقَوْلِهِ وَقَصْدًا غَرَضًا اهـ. سَمِ. □ فَوَدَّ: (إِنْ اسْتَوَى السَّهْمَانِ إلخِ) قَضِيَّتُهُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ إِذَا قَصَدَا غَرَضًا. اهـ. سَمِ وَكَلَامُ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ الْإِشْتِرَاطِ وَتَقَدَّمَ مِنْهُ فِي الْمُسَابَقَةِ أَنَّ الثَّانِي يَكْفِي فِي الْأَوَّلِ.

□ قَوْلُ (السِّي): (وَقَدَّرُ الْغَرَضُ) وَالْغَرَضُ بِفَتْحِ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ مَا يُزْمَى إِلَيْهِ مِنْ خَشَبٍ أَوْ جِلْدٍ أَوْ قِرْطَاسٍ وَالْهَدَفُ مَا يُزْفَعُ مِنْ حَائِطٍ يُبْنَى أَوْ تُرَابٍ يُجْمَعُ أَوْ نَحْوُهُ وَيَوْضَعُ عَلَيْهِ الْغَرَضُ وَالرُّقْعَةُ عَظْمٌ وَنَحْوُهُ يُجْعَلُ وَسَطُ الْغَرَضِ وَالدَّارَةُ نَقْشٌ مُسْتَدِيرٌ كَالْقَمَرِ قَبْلَ اسْتِكْمَالِهِ قَدْ يُجْعَلُ بَدَلُ الرُّقْعَةِ فِي وَسَطِ الْغَرَضِ وَالْخَاتَمُ نَقْشٌ يُجْعَلُ فِي وَسَطِ الدَّارَةِ وَقَدْ يُقَالُ لَهُ الْحَلْقَةُ وَالرُّقْعَةُ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. □ فَوَدَّ: (وَسُمْكًا) أَيِ ثَخِنًا. اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَيُبَيِّنَانِ أَيْضًا مَوْضِعَ الْإِصَابَةِ إلخِ) قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ

□ فَوَدَّ: (بَيَانُ عِلْمِ) انْظُرِ الْجَمْعَ بَيْنَ بَيَانٍ وَعِلْمٍ. □ فَوَدَّ: (وَمَسَافَةِ الزَّمِيِّ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ بَيَانَ الْمَوْقِفِ، وَالْغَايَةِ لَا يَكْفِي عَنْ بَيَانِ عِلْمِ الْمَسَافَةِ وَهُوَ مُتَّجِهٌ لِأَنَّهُ يُتَصَوَّرُ عِلْمُهُمَا بِمُشَاهَدَتِهِمَا مَعَ الْجَهْلِ بِالْمَسَافَةِ لِعَدَمِ مُشَاهَدَةِ وَتَقْدِيرِهَا. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ تَنَاضَلَا عَلَى أَنْ يَكُونَ إلخِ) هَذَا مِمَّا خَرَجَ بِقَوْلِهِ وَقَصْدًا غَرَضًا. □ فَوَدَّ: (إِنْ اسْتَوَى السَّهْمَانِ) قَضِيَّتُهُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ إِذَا قَصَدَا غَرَضًا.

أهو الهدف أم الغرض المنصوب فيه أم الدارة في الشئ أم الخاتم في الدارة إن قلنا بصحة شرطه (وليبيّننا) ندباً (صفة الرمي) المتعلق بإصابة الغرض (من فزع) بشكون الرّاء (وهو إصابة الشئ) المتعلق وهو بفتح أوله المعجم الجلد البالي والمراد هنا مطلق الغرض (بلا خدش) له أي أنه يكفي فيه ذلك لا إن ما بعده يضرب وكذا في الباقي (أو خزق) بفتح فشكون للمعجمتين (وهو أن يثبت فيه أو خسق) بفتح للمعجمة فشكون للمهملة فقايف (وهو أن يثبت فيه أو في بعض طرفه ويسمى جزماً وإن سقط بعد وقد يطلق الخسق على المرق وجزياً عليه في موضع (أو مرق) بالرّاء (وهو أن ينفذ) بالمعجمة منه ويخرج من الجانب الآخر والحوابي من حبا الصبي وهو أن يقع السهم بين يدي الغرض ثم يثبت إليه ولا يتعين ما عيّناه من هذه مطلقاً بل كل يغني عنها ما بعدها كما مرّ فالقرو يغني عنه الخزق وما بعده والخزق يغني عنه الخسق وما بعده وهكذا والعبرة بإصابة التصل كما يأتي (فإن أطلقا) العقد عن ذكر واحد من هذه (اقتضى القزغ) لأنه المتعارف وبه يعلم أن الأمر في قوله وليبيّننا للندب كما مرّ دون الوجوب وإلا لم يصح مع الإطلاق (ويجوز عوض المناضلة من حيث يجوز عوض المسابقة بشرطه) فيجوز من غيرهما ومن أحدهما وكذا منهما بمحلل كفيّ لهما فإن كانا جزئين فكل

فإن أغفل ذلك كان جميع الغرض محلاً للإصابة، وإن شرطت الإصابة في الهدف سقط اعتبار الغرض ولزم وصف الهدف في طوله وعرضه أو في الغرض لزم وصفه أو في الدارة سقط اعتبار الغرض ولزم وصف الدارة انتهى. معني. قوله: (إن قلنا بصحة شرطه) وهو الرجح قاله ع ش وهو مخالف لقول الرّوض والمعني ولو شرط إصابة الخاتم الحق بالتأدير اه. فينطلق العقد أسنى فليراجع.

قوله: (إصابة الغرض) تعني لصفة الرمي عبارة النهاية المتعلق بإصابة الغرض اه. قوله: (أي أنه يكفي فيه ذلك) لا يخلو عن شيء من حيث المعنى فإن التمكن من الإصابة بلا خدش يدل على غاية الحدق وإحسان الرمي فقد يكون هذا مقصوداً فإنه من الأغراض العظيمة وكذا يقال في الباقي وليتأمل. اه. سم وقوله من حيث المعنى أي لا من حيث الثقل.

قوله (سنس) (ولا يثبت فيه) بأن يعود أسنى ومعني. قوله: (بالراء) أي المكسورة اه. معني.

قوله: (كما مرّ) أي في شرح بلا خدش.

قوله (سنس) (من حيث يجوز) أي من الجهة التي يجوز منها اه. معني. قوله: (فيجوز إلخ) عبارة المعني فيخرج عوض المناضلة الإمام من بيت المال أو أحد الرعية أو أحد المتناضلين أو كلاهما فيقول الإمام أو أحد الرعية أرميا كذا فمن أصاب من كذا فله في بيت المال أو عليّ كذا أو يقول أحدهم

قوله: (أي أنه يكفي فيه ذلك إلخ) لا يخلو عن شيء من حيث المعنى فإن التمكن من الإصابة بلا خدش يدل على غاية الحدق وإحسان الرمي فقد يكون هذا مقصوداً فإنه من الأغراض العظيمة وكذا يقال في الباقي فليتأمل.

حِزْبٍ كَشَخْصٍ (وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ قَوْسٍ وَسَهْمٍ) بَعَيْنُهُ وَلَا نَوْعُهُ؛ لِأَنَّ الْاعْتِمَادَ عَلَى الزَّامِي بِخِلَافِ الْفَرَسِ فَإِنْ أَطْلَقَا وَأَتَّفَقَا عَلَى شَيْءٍ وَلَا فُسِخَ الْعَقْدُ (فَإِنْ عُيِّنَ) قَوْسٌ أَوْ سَهْمٌ بَعَيْنُهُ (لَعَلَّ) تَعْيِينُهُ (وَجَازَ إِبْدَالُهُ بِمِثْلِهِ) مَنْ ذَلِكَ النَّوْعَ وَإِنْ لَمْ يَحْدُثْ فِيهِ خَلَلٌ بِخِلَافِ الْفَرَسِ أَمَّا بَغْيَرُ نَوْعِهِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالرِّضَا (فَإِنْ شُرِطَ مَنَعُ إِبْدَالِهِ فَسَدَ الْعَقْدُ) لِأَنَّهُ يُخَالِفُ مَقْتَضَاهُ إِذْ قَدْ يَعْزِضُ لِلزَّامِي أَمْرٌ خَفِيٌّ يُخَوِّجُهُ إِلَيْهِ فِي مَنَعِهِ مِنْهُ تَضْيِيقٌ (وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ بَيَانِ الْبَادِي بِالزَّامِي) مُطَبَّقًا وَإِنْ أَطَالَ الْبَلْقِينِي فِي خِلَافِهِ لَاشْتِرَاطِ التَّرْتِيبِ بَيْنَهُمَا فِيهِ لِقَلَّ يَشْتَبِهُ الْمُصِيبُ بِالْمَخْطِئِ لَوْ رَمَيَا مَعًا (وَلَوْ خَضَرَ جَمْعٌ لِلْمُنَاضِلَةِ فَانْتَصَبَ) مِنْهُمْ بَرِضَاهُمْ (زَعِيمَانِ) فَلَا يَكْفِي وَاحِدٌ (يَخْتَارَانِ) قَبْلَ الْعَقْدِ (أَصْحَابًا) أَيْ هَذَا وَاحِدًا ثُمَّ هَذَا وَاحِدًا وَهَكَذَا لِقَلَّ يَسْتَوْعِبُ أَحَدُهُمَا الْحُدَاقَ وَيَبْدَأُ

نَرْمِي كَذَا فَإِنْ أَصَبْتَ أَنْتَ مِنْهَا كَذَا فَلَكَ عَلَيَّ كَذَا وَإِنْ أَصَبْتُ أَنَا مِنْهَا كَذَا فَلَا شَيْءَ لِي عَلَيْكَ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ بِشَرْطِهِ إِلَى أَنَّ الْعَوَضَ إِذَا شَرَطَهُ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِمَحَلِّ يَكُونُ رَمِيَةً كَرَمِيَهُمَا فِي الْقُوَّةِ وَالْعَدَدِ الْمَشْرُوطِ يَأْخُذُ مَالَهُمَا إِنْ غَلَبَهُمَا وَلَا يَغْرَمُ إِنْ غَلِبَ أَحَدُهُمَا.

قوله: (بِخِلَافِ الْفَرَسِ) تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْفَرَسَيْنِ مَثَلًا بِإِشَارَةٍ أَوْ وَضْفٍ سَلِمَ وَيَتَعَيَّنَانِ إِنْ عُيِّنَا بِالْعَيْنِ فَيَمْتَنِعُ إِبْدَالُ أَحَدِهِمَا فَإِنْ مَاتَ أَوْ عَمِيَ أَوْ قُطِعَتْ يَدُهُ مَثَلًا أُبْدِلَ الْمُوصُوفُ وَانْفَسَخَ فِي الْمُعَيَّنِ أَحَدُهُمَا.

قوله: (فَإِنْ أَطْلَقَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِذَا أَطْلَقَا صَحَّ الْعَقْدُ ثُمَّ إِنْ تَرَاخَيَا عَلَى نَوْعٍ فَذَلِكَ أَوْ نَوْعٍ مِنْ جَانِبٍ وَآخَرَ مِنْ جَانِبٍ جَازٍ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ تَنَازَعَا فُسِخَ الْعَقْدُ وَقِيلَ يَنْفَسِخُ. اهـ.

قوله (سني): (وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ بَيَانِ الْبَادِي الْخ) فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْهُ فَسَدَ الْعَقْدُ وَلَوْ بَدَأَ أَحَدُهُمَا فِي نَوْبَةٍ لَهُ تَأَخَّرَ عَنِ الْآخَرِ فِي الْآخَرَى وَلَوْ شَرَطَ تَقْدِيمَهُ أَبَدًا لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّ الْمُنَاضِلَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّسَاوِي وَالزَّمْنِي مِنْ أَحَدِهِمَا فِي غَيْرِ النَّوْبَةِ لَاغٍ وَلَوْ جَرَى ذَلِكَ بَاتَّفَاقَهُمَا فَلَا يُحْسَبُ الزِّيَادَةُ لَهُ إِنْ أَصَابَ وَلَا عَلَيْهِ إِنْ أَخْطَأَ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

قوله: (مُطَبَّقًا) أَيْ سَوَاءً كَانَ هُنَاكَ عُرْفٌ غَالِبٌ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا أَسْنَى. اهـ. قوله: (وَإِنْ أَطَالَ) إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ كَمَا قَالَه جَمَعَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَفِي الْبُخَارِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

قوله: (لِاشْتِرَاطِ التَّرْتِيبِ) عِلَّةٌ لِلْمَتَنِ وَقَوْلُهُ لِقَلَّ يُشْتَبِهُ الْخ عِلَّةٌ لِتِلْكَ الْعِلَّةِ.

قوله (سني): (زَعِيمَانِ) تَثْنِيَةُ زَعِيمٍ وَهُوَ سَيِّدُ الْقَوْمِ وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُمَا أَحَدَقَ الْجَمَاعَةِ مُغْنِي وَنِهَائَةً.

قوله: (أَيْ هَذَا) إِلَى قَوْلِهِ وَيَبْدَأُ فِي النَّهَائَةِ.

قوله: (وَهَكَذَا) أَيْ حَتَّى يُتِمَّ الْعَدَدَ. اهـ. مُغْنِي.

قوله: (بِخِلَافِ الْفَرَسِ) فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَعَلِمَ أَنَّ الْمَرْكُوبَيْنِ يَتَعَيَّنَانِ بِالتَّعْيِينِ لَا بِالْوَضْفِ فَلَا يَجُوزُ إِبْدَالُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الْأَوَّلِ وَيَجُوزُ فِي الثَّانِي. اهـ.

بالتعيين من رضىاه وإلا فالقرعة ثم يتوكل كل عن حزبه في العقد ثم يعقدان (جان) إذ لا محذور فيه وفي البخاري ما يدل له وكل حزب إصابة وخطأ كشخص واحد في جميع ما مر فيه فمن ذلك أنه يشترط حزب ثالث محلل كفاء لكل منهما عدداً ورمياً إن بدلاً مالا وتساوياً في عدد الإرشاق والإصابات وانقسام المجموع عليهم صحيحاً فإن تحزبوا ثلاثة وثلاثة أو أربعة وأربعة اشترط أن يكون للعدد ثلث أو ربع صحيح كالثلاثين والأربعين (ولا يجوز شرط تعيينهما) الأصحاب (بقراءة) لأنها قد تجمع الحذاق في جانب فيفوت المقصود نعم، إن ضم حاذق إلى غيره وفي كل جانب وأقرع فلا بأس قاله الإمام وهو ظاهر لا انتفاء المحذور المذكور (فإن اختار) أحد الزعيمين (غريباً ظنه رامياً فبان خلافة) أي غير محسن لأصل الرمي (بطل العقد فيه وسقط من الحزب الآخر واحد) في مقابلته ليتساوى وهو كما قاله جمع متقدمون واعتمده الثقيني وغيره ما اختاره زعيمه في مقابلته لما مر أن كل زعيم يختار واحداً ثم الآخر في مقابلته واحداً وهكذا ويؤد بأنه لو كان الأمر كما قاله هؤلاء.....

قوله: (وإلا فالقرعة) أي وإن تنازع الزعيمان فيمن يختار أولاً أقرع بينهما اهـ. معني. قوله: (ثم يتوكل كل عن حزبه إلخ) ونص في الأم على أنه يشترط أن يعرف كل واحد من يزمي معه بأن يكون حاضراً أو غائباً يعرفه قال القاضي أبو الطيب وظاهره أنه يكفي معرفته الزعيمين ولا يعتبر أن يعرف الأصحاب بعضهم بعضاً وابتداء أحد الحزبين كابتداء أحد الرجلين ولا يجوز أن يشترط أن يتقدم من هذا الحزب فلان ويقابله من الحزب الآخر فلان ثم فلان لأن تذيير كل حزب إلى زعيمه وليس للآخر مشاركتة فيه معني وروض مع شرحه. قوله: (وكل حزب) إلى قوله في جميع في النهاية.

قوله: (وتساويهما) أي الحزبين ويشترط تساوي عدد الحزبين عند العراقيين وبه أجاب البغوي وهو أظهر من قول الإمام لا يشترط التساوي في العدد بل لو رمى واحد سهمين في مقابلة اثنين جاز معني ونهاية. قوله: (في عدد الإرشاق) بفتح الهمزة جمع رشي بفتح الراء وهو الرمي وأما بكسرها فهو التوبة يجري بين الراميتين سهمًا سهمًا أو أكثر اهـ. أسنى. قوله: (وانقسام المجموع) إلى قوله وهذا في بعض في النهاية لإلا قوله ويمكن إلى المتن. قوله: (وانقسام المجموع إلخ) عطف على حزب ثالث إلخ عبارة المعني الرابع أي من الشروط إمكان قسمة السهام عليهم بلا كسر فإن تحزبوا إلخ. قوله: (ثلث أو ربع) نشر على ترتيب اللف. قوله: (والأربعين) المناسب لما قبله أو بدل الواو. قوله: (قد تجمع الحذاق في جانب) أي ضددهم في آخر نهاية ومعني.

قوله (نس): (فبان خلافة) أي بأن الغريب غير ما ظن به فإخلافه بالتصيب. اهـ. ع ش. قوله: (وهو) الواحد الساقط. قوله: (ما اختاره) الأولى من اختاره. قوله: (إن كل زعيم إلخ) الأولى أن أحد الزعيمين إلخ. قوله: (ويؤد بأنه إلخ) معتمد. اهـ. ع ش. قوله: (ويؤد بأنه لو كان الأمر إلخ) خلاصته أن الاختيار وإن كان واحداً في نظير واحد لا يلزم منه أنه إذا سقط واحد سقط من اختيار في نظيره اهـ. رشيد.

لم يَتَأْتْ قولُهُم الآتي وتَنَازَعُوا فَيَمَنُ يَسْقُطُ بَدْلُهُ فتَأَمَّلْهُ أَمَا لو بَانَ ضَعِيفُهُ فلا فَسَخَ لِحِزْبِهِ أو فوقَ ما ظَنُّوه فلا فَسَخَ لِلحِزْبِ الآخرِ (وفي بُطْلَانِ) العقدِ في (الباقِي قولاً) تفريقِ (الصَّفَقَةِ) وأَصْحُهُمَا الصَّحَّةُ فيصَحُّ هُنا (فإنَّ صَحَّحْنَا فَلَهُم جميعاً الخِيَارَ) بين الفسخ والإجازةِ لِلتَّعْيِضِ (فإنَّ أجازوا وتَنَازَعُوا فَيَمَنُ يَسْقُطُ بَدْلُهُ فَسَخَ العقدُ) لِتَعْدُرِ إِمضائِهِ (وَإِذَا نَضَلَ حِزْبٌ قِسْمَ المَالِ) بينهم (بِحَسَبِ الإِصَابَةِ) لأنَّهُم اسْتَحَقُّوا بها (وقيلُ) وهو الأصحُّ في أصلِ الروضةِ والأشبهُ في الشرحين بل قال الإسْنَوِيُّ إنَّ ترجيحَ الأوَّلِ سبقُ قَلَمِ يُقَسَّمُ بينهم (بالسُّوِيَةِ) لأنَّهُم كَشَخَصَ واحدٍ كما أنَّ المُنْضُولينَ يَغْرُمُونَ بالسُّوِيَةِ ويُمكنُ حَمْلُ الأوَّلِ لولا مُقابِلُهُ المذكورُ على ما إذا

قوله: (لَمْ يَتَأْتْ قولُهُم إلخ) مَنعُ ذلكَ بآئِهِ يَتَأْتِي فيما لو جَهِلَ ما اختارَهُ رَعيْمُهُ في مُقابِلَتِهِ أو بَانَ المُرادُ أَنَّهُ يُسْقُطُ مِنِ اختِيارِهِ رَعيْمُهُ حَيْثُ لا مُنازَعَةَ وإلا فَيَسَخُ العقدُ اهـ. سم ويأتي عَنِ المُغْنِي ما يوافقُ الجوابَ الأوَّلَ. قوله: (أَمَّا لو بات) إلى قوله وهذا في بعضِ في المُغْنِي إلا قوله نَعَم إلى المتنِ.

قوله: (ضَعِيفُهُ) عبارةٌ غيرُهُ ضَعِيفَ الرَّمِي أو قَلِيلُ الإِصَابَةِ. اهـ. قوله: (أو فوقَ ما ظَنُّوه إلخ) ولو اختارَهُ مَجْهُولاً ظَنَّهُ غيرُ رامِ فَبَانَ رامياً قال الزُّرْكَشِيُّ فالقياسُ البُطْلَانُ أيضًا.

(تَنْبِيهُ): لو تَنَاضَلَ غَرِيبَانِ لا يَغْرِفُ كُلُّ منهما الآخرَ جازَ فإنَّ بانا غيرَ مُتَكَافِئَيْنِ فَهَلْ يَبْطُلُ العقدُ أو لا. وجَهانٌ أَظْهَرُهما كما جَزَمَ به ابنُ المُقَرِّي البُطْلَانُ لِتَبَيُّنِ قِسادِ الشَّرْطِ اهـ. مُغْنِي. قوله: (ظَنُّوه) الأوَّلَى إفرادُ الفِعْلِ. قوله: (وَأَصْحُهُمَا الصَّحَّةُ إلخ) عبارةٌ المُغْنِي أَظْهَرُهما تَفَرُّقٌ وَيَصِحُّ العقدُ فيه فإنَّ صَحَّحْنَا العقدَ في الباقي وهو الأصحُّ فَلَهُم إلخ اهـ. مُغْنِي.

قوله (سَي): (وتَنَازَعُوا فَيَمَنُ يَسْقُطُ بَدْلُهُ فَسَخَ العقدُ) هذا إذا قُلْنَا سَقَطَ واحِدٌ على الإِنْهَام كما هو ظاهرُ كَلامِ المُصَنِّفِ ولكن ذَكَرَ ابنُ الصَّبَّاحِ في السَّامِلِ والسَّاشِي في الحِلْيَةِ وصاحبُ التَّرْغِيبِ كما حَكَاهُ الأذْرَعِيُّ أَنَّهُ يَسْقُطُ الذي عَيَّنَهُ الزَّعِيمُ في مُقابِلَتِهِ وقال البُلْقِينِيُّ إِنَّهُ مُتَعَيِّنٌ اهـ. وعلى هذا لا فَسَخَ ولا مُنازَعَةَ وَيُحْمَلُ كَلامُ المُصَنِّفِ على ما إذا لم يُعْلَمَ مُقابِلُهُ اهـ. مُغْنِي.

قوله (سَي): (نَضَلَ) أي غَلَبَ في المُناضَلَةِ اهـ. مُغْنِي.

قوله (سَي): (قِسِمَ المَالِ بِحَسَبِ الإِصَابَةِ) فَمَن لا إِصَابَةَ لَهُ لا شَيْءَ لَهُ وَمَن أَصَابَ أَخَذَ بِحَسَبِ إِصَابَتِهِ نِهايةً ومُغْنِي وقوله أَخَذَ إلخ أي وَجُوبًا. اهـ. ع ش.

قوله (سَي): (وقيلُ بالسُّوِيَةِ) مُعْتَمَدٌ. اهـ. ع ش. قوله: (يُقَسَّمُ بَيْنَهُم بالسُّوِيَةِ) أي على عَدَدِ رُءُوسِهِمْ. اهـ. مُغْنِي عبارةٌ سَمَ قَضِيَّتُهُ أَنْ يُعْطِيَ مَن لَمْ يُصِْبْ شَيْئًا اهـ. قوله: (وَيُمْكِنُ حَمْلُ الأوَّلِ إلخ) عبارةٌ المُغْنِي مَحَلَّ الخِلافِ في حالَةِ الإِطْلَاقِ فَإِنْ شَرَطُوا أَنْ يُقَسِّمُوا على الإِصَابَةِ فالشَّرْطُ مُتَّبِعٌ ولولا

قوله: (لَمْ يَتَأْتْ) لَهُم مَنعُ ذلكَ بآئِهِ يَتَأْتِي فيما لو جَهِلَ مَن اختارَهُ رَعيْمُهُ في مُقابِلَتِهِ أو بَانَ المُرادُ أَنَّهُ يَسْقُطُ مَن اختارَهُ رَعيْمُهُ بلا مُنازَعَةَ وإلا فَيَسَخُ العقدُ. قوله: (بِحَسَبِ الإِصَابَةِ) قِياسُهُ إنَّ مَن لَمْ يُصِْبْ لا يُعْطَى شَيْئًا وقوله: (وقيلُ بالسُّوِيَةِ قَضِيَّتُهُ أَنْ يُعْطَى مَن لَمْ يُصِْبْ شَيْئًا).

شُرِطَ الْمَالُ بِحَسَبِ الْإِصَابَةِ فَإِنَّهُ يَنْبَغُ (وَيُشْتَرَطُ فِي الْإِصَابَةِ الْمَشْرُوطَةُ أَنْ تَخْضَلَ بِالتَّضَلُّ) الَّذِي فِي السَّهْمِ دُونَ فَوْقِهِ وَعُزْضِهِ بِالضَّمِّ لِأَنَّهُ الْمُتَعَارَفُ نَعَمْ، إِنْ قَارَنَ ابْتِدَاءَ رَمِيَةِ رِيحٍ عَاصِيفَةٍ لَمْ يَحْسِبْنَهُ لَهُ إِنْ أَصَابَ وَلَا عَلَيْهِ إِنْ أَخْطَأَ لِقُوَّةِ تَأْثِيرِهَا (فَلَوْ قَلِفَ وَقَرَّ أَوْ قَوْسَ) وَلَوْ مَعَ خُرُوجِهِ بِلَا تَقْصِيرِهِ وَلَا سُوءِ رَمِيَةٍ كَأَنْ حَدَثَتْ رِيحٌ عَاصِيفَةٌ أَوْ عِلَّةٌ بِيَدِهِ (أَوْ عَرَضَ شَيْءٌ) كَبْهِيمَةٍ (انْصَدَمَ بِهِ السَّهْمُ وَأَصَابَ) الْغَرَضُ فِي كُلِّ ذَلِكَ (حُسِبَ لَهُ)؛ لِأَنَّ الْإِصَابَةَ مَعَ ذَلِكَ تَدُلُّ عَلَى جُودَةِ الرَّمِيِّ وَقُوَّةِ السَّاعِدِ.....

أَنَّ الْخِلَافَ مُحَقَّقٌ لِأَمَّا حَمْلُ كَلَامِ الْمُتَنِّ عَلَى هَذَا اهـ.

❑ قولُ (سني): (بِالتَّضَلُّ) بَضَاءٌ مُعْجَمَةٌ بِخَطِّهِ وَفِي الرُّوْضَةِ بِالْمُهِمْلَةِ أَيْ بِطَرَفِ التَّضَلُّ وَصَوَّبَهُ بَعْضُهُمْ اهـ. مُغْنِي. ❑ قوله: (فَوْقَهُ) هُوَ بَضْمُ الْفَاءِ وَهُوَ مَوْضِعُ التَّضَلُّ مِنَ السَّهْمِ اهـ. رَشِيدِي. ❑ قوله: (دُونَ فَوْقِهِ وَعُزْضِهِ) أَيْ فَتَحَسَّبَ الْإِصَابَةُ بِذَلِكَ أَيْ بِفَوْقِ السَّهْمِ وَعُزْضِهِ عَلَيْهِ لَا لَهُ رَوْضٌ وَسَمٌّ زَادَ الْمُغْنِي وَهُوَ أَيْ الْفَوْقُ مَوْضِعُ الْوَتْرِ مِنَ السَّهْمِ اهـ. ❑ قوله: (بِالضَّمِّ) أَيْ فِيهِمَا اهـ. ع ش أَيْ فِي الْفَوْقِ وَالْغَرَضِ. ❑ قولُ (سني): (فَلَوْ قَلِفَ وَقَرَّ) أَيْ بِانْقِطَاعِهِ حَالِ رَمِيَةٍ أَوْ قَوْسٍ أَيْ بِانْكِسَارِهِ حَالِ رَمِيَةٍ. اهـ. مُغْنِي. ❑ قوله: (فِي كُلِّ ذَلِكَ) أَيْ مِنَ الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ. اهـ. مُغْنِي.

❑ قولُ (سني): (حُسِبَ لَهُ) قَالَ فِي الرُّوْضَةِ وَلَوْ انْكَسَرَ السَّهْمُ نِصْفَيْنِ بِلَا تَقْصِيرٍ فَأَصَابَ إِصَابَةً شَدِيدَةً بِالتَّضَلُّ الَّذِي فِيهِ التَّضَلُّ حُسِبَ لَهُ لِأَنَّ اشْتِدَادَهُ مَعَ الْانْكِسَارِ يَدُلُّ عَلَى جُودَةِ الرَّمِيِّ وَغَايَةِ الْحَذَقِ بِخِلَافِ إِصَابَتِهِ بِالتَّضَلُّ الْآخِرِ لَا تُحَسَّبُ لَهُ كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ انْكِسَارٌ وَظَاهِرُ التَّقْيِيدِ بِالشَّدِيدَةِ أَنَّ الضَّعِيفَ لَا تُحَسَّبُ وَالْأَوْجَهُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَنَّهَا تُحَسَّبُ، وَإِنْ أَصَابَ بِالتَّضَلُّ حُسِبَ ذَلِكَ إِصَابَةً وَاحِدَةً كَالرَّمِيِّ دَفْعَةً بِسَهْمَيْنِ إِذَا أَصَابَ بِهِمَا وَلَوْ أَصَابَ السَّهْمُ الْأَرْضَ فَارْذَلَفَ، وَأَصَابَ الْغَرَضَ حُسِبَ لَهُ وَإِنْ أَخْطَأَ فَعَلِيهِ وَلَوْ سَقَطَ السَّهْمُ بِالْإِغْرَاقِ مِنَ الرَّامِي بِأَنْ بَالَعَ بِالْمَدِّ حَتَّى دَخَلَ التَّضَلُّ مِقْبَضَ الْقَوْسِ، وَوَقَعَ السَّهْمُ عِنْدَهُ فَكَانَ قِطَاعَ الْوَتْرِ وَانْكِسَارِ الْقَوْسِ لِأَنَّ سُوءَ الرَّمِيِّ أَنْ يُصِيبَ غَيْرَ مَا قَصَدَهُ وَلَمْ يَوْجَدْ هُنَا. اهـ. مُغْنِي وَقَوْلُهُ: وَإِنْ أَصَابَ بِالتَّضَلُّ الْخُ فِي الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ مِثْلُهُ.

❑ قوله: (دُونَ فَوْقِهِ وَعُزْضِهِ) أَيْ فَتَحَسَّبَ الْإِصَابَةُ بِذَلِكَ عَلَيْهِ قَالَ فِي الرُّوْضِ، وَالْإِغْتِيَارُ بِإِصَابَةِ التَّضَلُّ لَا بِفَوْقِ السَّهْمِ وَعُزْضِهِ لِذَلَالَتِهِ عَلَى سُوءِ الرَّمِيِّ فَتَحَسَّبَ أَيْ هَذِهِ الرَّمِيَةُ عَلَيْهِ انْتَهَى. ❑ قوله: (وَلَوْ مَعَ خُرُوجِهِ) أَيْ السَّهْمِ عَنِ الْقَوْسِ. ❑ قوله: (أَوْ عَرَضَ شَيْءٌ انْصَدَمَ بِهِ السَّهْمُ الْخُ) فِي الرُّوْضِ وَلَوْ انْصَدَمَ بِالْأَرْضِ فَارْذَلَفَ وَأَصَابَهُ حُسِبَ لَهُ وَإِنْ أَخْطَأَ فَعَلِيهِ انْتَهَى وَقَوْلُهُ: حُسِبَ لَهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَإِنْ أَعَاتَنَهُ الصَّدْمَةُ كَمَا صَرَفَتْ الرِّيحُ اللَّيْنَةَ السَّهْمَ فَأَصَابَهُ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ أَخْطَأَ قَالَ فِي شَرْحِهِ بَعْدَ ارْذِلَافِهِ فَلَمْ يُصِبِ الْغَرَضَ فَعَلِيهِ يُحَسَّبُ انْتَهَى فَخَصَّ مَسْأَلَةَ الْخَطِّ بِصُورَةِ الْارْذِلَافِ فَتُسْتَنْتَى هَذِهِ الصُّورَةُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالشَّارِحِ وَإِلَّا يُصِيبُهُ لَمْ يُحَسَّبَ عَلَيْهِ بَلْ لَا حَاجَةَ لِلِاسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّ هَذَا خَارِجٌ عَنِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ لِأَنَّهُ مُصَوِّرٌ بِعَرُوضِ شَيْءٍ انْصَدَمَ بِهِ السَّهْمُ فَلَا يَتَنَاوَلُهُ الْارْذِلَافُ.

(وإلا يُصِبه) (لم يُحَسَّب عليه) لِغُذْرِهِ فَيُعِيدُ رَمِيَّةً إِمَّا بِتَقْصِيرِهِ أَوْ سُوءِ رَمِيهِ فَيُحَسَّبُ عَلَيْهِ (ولو نَقَلْتُ رِيحَ الْغَرَضِ) عَنْ مَحَلِّهِ (فَأَصَابَ مَوْضِعَهُ حُسِبَ لَهُ) إِذْ لَوْ كَانَ فِيهِ لِأَصَابِهِ (وإلا) يُصِيبُ مَوْضِعَهُ (فَلَا يُحَسَّبُ عَلَيْهِ) إِحَالَةً عَلَى السَّبَبِ الْعَارِضِ وَهَذَا فِي بَعْضِ نُسَخِ أَصْلِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهُوَ سَبْقُ قَلَمٍ وَالَّذِي فِي أَكْثَرِهَا الْاِقْتِصَارُ عَلَى قَوْلِهِ فَلَا أَيْ فَلَا يُحَسَّبُ لَهُ كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ السِّيَاقِ وَهَذَانِ يُخَالِفَانِ قَوْلَ الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا حُسِبَ عَلَيْهِ لَا لَهُ وَإِنْ أَصَابَهُ فِي الْمَحَلِّ الْمُتَنَقِّلِ إِلَيْهِ فَإِنْ قُلْتُ هَلْ يُمَكِّنُ فَرَضُ عِبَارَةِ الرُّوضَةِ فِي غَيْرِ صُورَةِ الْمَنْهَاجِ لِتَصَحُّحِ كَأَنَّ تَحْمَلَ الْأُولَى

❑ قَوْلُ (سَيِّ): (وَلَا لَمْ يُحَسَّبَ عَلَيْهِ) عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ رَمَى السَّهْمُ مَاثِلًا عَنْ السَّنْبِ أَوْ مُسَامِتًا وَالرَّيْحُ لَكِنَّةٌ فَرَدَّتْهُ إِلَى الْغَرَضِ أَوْ صَرَفَتْهُ عَنْهُ فَأَصَابَ بَرْدَهَا وَأَخْطَأَ بِصَرْفِهَا حُسِبَتْ لَهُ فِي الْأُولَى وَعَلَيْهِ فِي الثَّانِيَةِ لِأَنَّ الْجَوَّ لَا يَخْلُو عَنِ الرَّيْحِ اللَّيْنَةِ غَالِيًا وَيَضْعُفُ تَأْثِيرُهَا فِي السَّهْمِ مَعَ سُرْعَةِ مُرُورِهِ فَلَا اغْتِدَادَ بِهَا وَلَوْ رَمَى رَمِيًّا ضَعِيفًا فَقَوَّتُهُ الرَّيْحُ اللَّيْنَةُ فَأَصَابَ حُسِبَ لَهُ صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ لَا إِنْ رَمَى كَذَلِكَ فِي رِيحٍ عَاصِفَةٍ فَأَرَنْتِ ابْتِدَاءَ الرَّمْيِ فَلَا تُحَسَّبُ لَهُ إِنْ أَصَابَ وَلَا عَلَيْهِ إِنْ أَخْطَأَ لِقَوَّةِ تَأْثِيرِهَا وَكَذَا الْحُكْمُ فِيمَا لَوْ هَجَمَتْ فِي مُرُورِ السَّهْمِ نَعَمْ لَوْ أَصَابَ فِي الْهَاجِمَةِ حُسِبَ لَهُ اهـ. بِحَذْفِ. ❑ قَوْلُهُ: (إِمَّا بِتَقْصِيرِهِ) (إِلخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ فَإِنْ تَلَفَ الْوَتَرُ أَوْ الْقَوْسُ بِتَقْصِيرِهِ إلخ. ❑ قَوْلُهُ: (فَيُحَسَّبُ عَلَيْهِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ أَصَابَ اهـ. سَمَ وَفِيهِ وَقْفَةٌ لَا سِيَّما بِالنَّسْبَةِ إِلَى سُوءِ الرَّمْيِ لِمَا مَرَّ أَيْضًا عَنِ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى مِنْ تَفْسِيرِهِ. ❑ قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيْ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فَلَا يُحَسَّبُ عَلَيْهِ. ❑ قَوْلُهُ: (فِي بَعْضِ نُسَخِ أَصْلِهِ) أَيْ الْمُحَرَّرِ. ❑ قَوْلُهُ: (وَهَذَانِ يُخَالِفَانِ) (إِلخ) مُخَالَفَةُ الْأَوَّلِ ظَاهِرَةٌ، وَأَمَّا مُخَالَفَةُ الثَّانِي فَلَعَلَّهَا؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْ عَدَمِ الْحُسْبَانِ لَهُ أَنْ يَصِيرَ نَعْوًا. ❑ قَوْلُهُ: (فَإِنْ قُلْتُ) إِلَى الْكِتَابِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ صَرَّحَ بِهِ وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا. ❑ قَوْلُهُ: (لِتَصَحُّحِ) أَيْ صُورَةُ الْمَنْهَاجِ.

❑ قَوْلُهُ: (وَلَا لَمْ يُحَسَّبَ عَلَيْهِ) فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَلَوْ رَمَى السَّهْمُ مَاثِلًا عَنْ السَّنْبِ أَوْ مُسَامِتًا، وَالرَّيْحُ لَكِنَّةٌ فَرَدَّتْهُ إِلَى الْغَرَضِ أَوْ صَرَفَتْهُ عَنْهُ فَأَصَابَ بَرْدَهَا وَأَخْطَأَ بِصَرْفِهَا حُسِبَتْ لَهُ فِي الْأُولَى وَعَلَيْهِ فِي الثَّانِيَةِ وَلَوْ رَمَى رَمِيًّا ضَعِيفًا فَقَوَّتُهُ الرَّيْحُ فَأَصَابَ صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ لَا إِنَّهُ رَمَى كَذَلِكَ فِي رِيحٍ عَاصِفَةٍ فَأَرَنْتِ ابْتِدَاءَ الرَّمْيِ فَلَا تُحَسَّبُ لَهُ إِنْ أَصَابَ وَلَا عَلَيْهِ إِنْ أَخْطَأَ وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ هَجَمَتْ فِي مُرُورِ السَّهْمِ نَعَمْ لَوْ أَصَابَ بِغَيْرِ الْهَاجِمَةِ حُسِبَ لَهُ اهـ. بِاخْتِصَارِ الْأَدِلَّةِ. ❑ قَوْلُهُ: (إِمَّا بِتَقْصِيرِهِ أَوْ سُوءِ رَمِيهِ فَيُحَسَّبُ عَلَيْهِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ أَصَابَ. ❑ قَوْلُهُ: (وَلَوْ نَقَلْتُ رِيحَ الْغَرَضِ) إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ فَأَصَابَ السَّهْمُ مَوْضِعَهُ حُسِبَ لَهُ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَوْضِعُهُ لِأَصَابِهِ هَذَا إِنْ كَانَ الشَّرْطُ إِصَابَةً وَكَذَا إِنْ كَانَ خَسْفًا إِنْ ثَبَتَ فِي مَوْضِعٍ مُسَاوٍ صَلَابَةٍ أَيْ مُسَاوٍ فِي صَلَابَتِهِ صَلَابَةِ الْغَرَضِ أَوْ قَوْفَهُ فِيهَا انْتَهَى فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ حُسِبَ لَهُ إِمَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الشَّقِّ الْأَوَّلِ وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ الشَّرْطُ إِصَابَةً وَإِمَّا أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ فَأَصَابَ مَوْضِعَهُ عَلَى مَا يَشْمَلُ إِصَابَةَ مَوْضِعِهِ مَعَ الثَّبُوتِ فِيهِ عَلَى الْمَذْكُورِ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَإِنْ أَصَابَ الْغَرَضُ فِي الْمَوْضِعِ الْآخِرِ أَوْ لَمْ يُصِبه كَمَا فِيهِمْ بِالْأُولَى حُسِبَ عَلَيْهِ لَا لَهُ وَإِنْ نَقَلْتَهُ حِينَ اسْتَقْبَلَهُ بِالسَّهْمِ فَأَصَابَ الْغَرَضُ لَمْ

على انتقاله قبل الرمي والثانية على انتقاله بعده كطروء الريح بعده والفرق أنه في الأول مُقَصَّرٌ بخلافه في الثاني قُلْتُ نعم، يُمكنُ ذلك ثم رأيت بعضهم صرح به وقال معنى قول الشارح ولا تَرُدُّ على عبارة المنهاج أن عبارته ليست شاملة لها وظنَّ كثيرون اتحاد صورتني الروضة والمنهاج فأطالوا في الاعتراض عليه (ولو شرطَ حَسَقٌ فَتَقَبَّ) السَّهْمُ الغَرَضُ (وَبُتَّ) فيه (ثم سَقَطَ أو لَقِيَ صِلاَةً) مَنَعَتْهُ من نَقْبِهِ (فَسَقَطَ حُسْبٌ لَهُ) لِعُذْرِهِ وَيُسَرُّ جَعْلُ شَاهِدَيْنِ عِنْدَ الغَرَضِ لِيَشْهَدَا عَلَى مَا يَرِيَانِهِ مِنْ إصَابَةٍ وَغَيْرِهَا وَلَيْسَ لِهَمَا وَلَا لِغَيْرِهِمَا مَذْحٌ أَوْ ذَمٌّ أَحَدُهُمَا مُطْلَقًا لِأَنَّهُ يُخِلُّ بِالتَّشَاطُ.

قوله: (قُلْتُ نَعَمْ الْخ) عبارة المُعْنَى قال الشارح وما بعد لا مزيد على المُحَرَّرِ وفي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا أو أَصَابَ الغَرَضَ فِي المَوْضِعِ المُتَقَلِّ إِلَيْهِ حُسْبٌ عَلَيْهِ لَا لَهُ وَلَا يَرُدُّ عَلَى المنهاج اهـ. دَفَعَ بِذَلِكَ الإِعْتَاضَ عَنِ المنهاج وَوَجَّهَ الإِعْتَاضَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ عِنْدَ إصَابَةِ الغَرَضِ فِي المَوْضِعِ المُتَقَلِّ إِلَيْهِ يُحَسَّبُ عَلَيْهِ قَبْلَ الْأَوَّلَى يُحَسَّبُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يُصِبه وَوَجَّهَ الدَّفْعَ إِمَّا أَنْ يُقَالَ إِنْ مَا فِي المنهاج مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا طَرَأَتِ الرِّيحُ بَعْدَ رَمِيَةِ فَتَقَلَّتْ الغَرَضُ فَلَمْ يَحْضُرْ مِنْهُ تَقْصِيرٌ وَالرُّوضَةُ عَلَى مَا إِذَا نَقَلَتْهُ قَبْلَ رَمِيهِ فَتُسَبِّحُ إِلَى تَقْصِيرِ هُمَا مَسْأَلَتَانِ أَوْ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا نَقَلَتْ الرِّيحُ الغَرَضَ وَالحَالُ مَا ذَكَرَ مِنْ تَلْفٍ وَتَرٍ وَقَوْسٍ أَوْ غُرُوضٍ شَيْءٍ انْصَدَمَ بِهِ السَّهْمُ بِخِلَافِ مَا فِي الرُّوضَةِ وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ اهـ. قوله: (إِنْ عِبَارَةً) أَيِ المنهاج. قوله: (لَيْسَتْ شَامِلَةً الْخ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَعَ شُمُولِ قَوْلِهِ وَلَوْ نَقَلْتُ الْخَ لِلرِّيحِ الْمَوْجُودَةِ قَبْلَ الرَّمِيِّ وَالطَّارِئَةِ بَعْدَهُ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ أَنْ قَوْلَهُ فَاصْبَابٌ دُونَ فَرَمَى فَاصْبَابٌ يُشِيرُ لِطَرُوقِهَا أَوْ إِنْ ذَكَرَ هَذَا بَعْدَ قَوْلِهِ أَوْ عَرَضَ شَيْءٌ الْخَ يَتَبَادَرُ مِنْهُ تَصْوِيرُ الرِّيحِ بِالْعَارِضِ بِجَمَاعٍ أَنَّ الْمَقْصُودَ بَيَانُ الْأَعْدَادِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. سم. قوله: (لَهَا) أَيِ لِعِبَارَةِ الرُّوضَةِ وَمَا تَقَيَّدَهُ. قوله: (فِي الإِعْتَاضِ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى المنهاج. قوله: (وَلَيْسَ الْخ) قَالَ ابْنُ كَيْجٍ لَوْ تَرَاهُنَّ رَجُلَانِ عَلَى قُوَّةٍ يَخْتِيرَانِ بَهَا أَنْفُسَهُمَا كَالْقُدْرَةِ عَلَى رُقْيٍ جَبَلٍ أَوْ إِفْلَالٍ صَخْرَةٍ أَوْ أَكْلٍ كَذَا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ كَانَ مَنْ أَكَلَ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَكُلَّهُ حَرَامٌ أَوْ بَعْضٌ وَغَيْرُهُ مِنْ هَذَا التَّمْطِ مَا يَفْعَلُهُ الْعَوَامُّ فِي الرُّهَانِ عَلَى حَمْلِ كَذَا مِنْ مَوْضِعٍ كَذَا إِلَى مَكَانٍ كَذَا وَإِجْرَاءُ السَّاعِي مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى الْغُرُوبِ كُلِّ ذَلِكَ ضَلَالَةٌ وَجَهَالَةٌ مَعَ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ مِنْ تَرْكِ الصَّلَوَاتِ وَفِعْلِ الْمُتَكْرَرَاتِ اهـ. نِهَاجُهُ. قوله: (لَهُمَا) أَيِ الشَّاهِدَيْنِ. قوله: (مُطْلَقًا) أَيِ مُخْطَلًا كَانَ أَوْ مُصَيَّبًا اهـ. مُعْنَى.

يُحَسَّبُ لَهُ وَيُحَسَّبُ عَلَيْهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ أَصَابَ مَوْضِعَ الغَرَضِ حُسْبٌ لَهُ وَإِنْ رَمَى الغَرَضَ فَحَادَ السَّهْمُ عَنْ طَرِيقِهِ حُسْبٌ عَلَيْهِ لِسُوءِ رَمِيهِ انْتَهَى. قوله: (وَقَالَ مَعْنَى قَوْلِ الشَّارِحِ وَلَا تَرُدُّ عَلَى عِبَارَةِ المنهاج أَنَّ عِبَارَتَهُ لَيْسَتْ شَامِلَةً لَهَا) قَدْ يُشْكِلُ دَعْوَى عَدَمِ الشُّمُولِ مَعَ شُمُولِ قَوْلِهِ وَلَوْ نَقَلْتُ رِيحَ لِلرِّيحِ الْمَوْجُودَةِ قَبْلَ الرَّمِيِّ، وَالطَّارِئَةِ بَعْدَهُ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ أَنْ قَوْلَهُ فَاصْبَابٌ دُونَ فَرَمَى وَأَصَابَ يُشِيرُ لِطَرُوقِهَا أَوْ إِنْ ذَكَرَ هَذَا بَعْدَ قَوْلِهِ أَوْ عَرَضَ شَيْءٌ الْخَ يَتَبَادَرُ مِنْهُ تَصْوِيرُ الرِّيحِ بِالْعَارِضِ بِجَمَاعٍ أَنَّ الْمَقْصُودَ بَيَانُ الْأَعْدَادِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْإِيمَانِ

بِالْفَتْحِ جَمْعُ يَمِينٍ؛ لَأَنَّهُمْ كَانُوا يَضَعُونَ أَيْمَانَهُمْ بَعْضُهَا بَعْضًا عِنْدَ الْحَلِفِ، وَأَصْلُ الْيَمِينِ الْقُوَّةُ فَلِتَقْوِيَةِ الْحَلِفِ الْحَثُّ عَلَى الْوُجُودِ أَوْ الْعَدَمِ سُمِّيَ يَمِينًا، وَيُرَادُّهُ الْإِيلَاءُ وَالْقَسَمُ. وَهِيَ شَرْعًا بِالنَّظَرِ لَوْجُوبِ تَكْفِيرِهَا تَحْقِيقُ أَمْرٍ.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْإِيمَانِ

□ قَوْلُهُ: (بِالْفَتْحِ) إِلَى قَوْلِهِ: (بِمَا يَأْتِي) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (بِالنَّظَرِ؛ لَوْجُوبِ تَكْفِيرِهَا وَمَا سَأَبَهُ عَلَيْهِ)، وَإِلَى الْمَثْنِ فِي الْتَهْيَاةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلَا نَوْعَ) إِلَى (فَخَرَجَ)، وَقَوْلُهُ: (وَأُبْدِلَ إِلَى وَشَرَطَ الْحَالِفِ). □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُمْ كَانُوا إِنْخَ) تَغْلِيلٌ لِمَحْذُوفٍ أَيْ: وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْحَلِفُ يَمِينًا؛ لَأَنَّهُمْ إِنْخَ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَأَصْلُهَا فِي اللُّغَةِ الْيَدُ الْيُمْنَى وَأُطْلِقَتْ عَلَى الْحَلِفِ؛ لَأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَحَالَفُوا يَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِيَمِينٍ صَاحِبِهِ، وَسُمِّيَ الْمُضْمُ بِالْيَمِينِ لَوْفُورِ قَوَّتِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَاخِذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ [الْحَاقَّةُ: ٤٥] أَيْ: بِالْقُوَّةِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (فَلِتَقْوِيَةِ الْحَلِفِ) مِنْ إِضَافَةِ الْمَضْذَرِ إِلَى فَاعِلِهِ، وَقَوْلُهُ الْحَثُّ مَفْعُولُهُ اهـ. سَمِ □ قَوْلُهُ: (وَيُرَادُّهُ إِنْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالتَّهْيَاةِ وَالْأَسْنَى وَالْيَمِينِ وَالْقَسَمِ وَالْإِيلَاءِ وَالْحَلِفِ أَلْفَاظٌ مُتَرَادِفَةٌ اهـ. أَيْ: فِي الْحَلِفِ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (بِالنَّظَرِ لَوْجُوبِ تَكْفِيرِهَا) أَيْ: وَإِلَّا فَالطَّلَاقُ يَمِينٌ أَيْضًا، وَحَاصِلُ الْمُرَادِ أَنَّهُ إِنَّمَا قَيَّدَ هُنَا بِقَوْلِهِ بِمَا يَأْتِي الْمُرَادُ بِهِ اسْمُ اللَّهِ وَصِفَتُهُ؛ لَأَنَّ الْكَلَامَ فِي هَذَا الْبَابِ فِي الْيَمِينِ الَّتِي يَجِبُ تَكْفِيرُهَا لَا فِي مُطْلَقِ الْيَمِينِ حَتَّى يَرِدَ نَحْوُ الطَّلَاقِ اهـ. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (تَحْقِيقُ أَمْرٍ إِنْخَ) وَتَكُونُ أَيْضًا لِلتَّكْيِيدِ، وَالْأَصْلُ فِي الْبَابِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ آيَاتُ تَكْوِيلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٨٩] الْآيَةُ، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧] وَأَخْبَارٌ مِنْهَا: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَحْلِفُ: «لَا وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَقَوْلُهُ: «لَاغَزُونَ قُرَيْشًا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»، ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. أَسْنَى وَمُغْنِي وَنَهَايَةُ وَفِي الْبُجَيْرِمِيِّ عَنْ سَمِ مَا نَصَّهُ: وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِتَحْقِيقِهِ جَعْلُهُ مُحَقَّقًا حَاصِلًا؛ لَأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ لِلْيَمِينِ، فَلَعَلَّ الْمُرَادَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْإِيمَانِ

□ قَوْلُهُ: (الْحَلِفِ) قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: وَيُقَالُ: الْحَلِفُ بِكَسْرِ اللَّامِ وَإِسْكَانِهَا. وَمِمَّنْ ذَكَرَ الْإِسْكَانَ ابْنُ السَّكَنِ فِي أَوَّلِ اضْطِلَاحِ الْمَنْطِقِ أَنْتَهَى. ذَكَرَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «الْمُنْفِقُ سِلْعَتُهُ بِالْحَلِفِ الْفَاجِرِ». □ قَوْلُهُ: (الْحَلِفِ) فَاعِلُهُ، وَقَوْلُهُ: (الْحَثُّ) مَفْعُولُهُ.

مُحْتَمَلٌ بما يأتي وتسميته الحليف بنحو الطلاق يمينًا شرعيةً التي اقتضاها كلام الرافعي غير بعيد، وإن نوزع فيه ويؤيد تصريحهم بمرادفة الإيلاء لليمين مع تصريحهم بأن الإيلاء لا يختص بالحليف بالله، نعم، مر قولهم الطلاق لا يخلف به أي: لا يطلب، وإن كان فيه التحقيق المذكور؛ فلذا سمي يمينًا بهذا الاعتبار، وحينئذ فذكر النظر لوجود التكفير إنما هو ليبيان اليمين الحقيقية لا لمنع إلحاق ما لا تكفير فيه بها في التحقيق المذكور فخرج بالتحقيق لقول اليمين الآتي، وبالمُحْتَمَلِ نحو: لأموتن أو لأصعدن السماء لعدم تصوّر الحنث فيه بذاته فلا إخلال فيه بتعظيم اسمه تعالى، بخلاف لأمئت.....

بتحقيقه التزامه وإيجابه على نفسه والتضمين على تحقيقه وإثبات أنه لا بد منه فليأمل اهـ.

قوله: (مُحْتَمَلُ الْإِنْخ) عبارة الرّوض مع شرحه والمغني تحقيق أمر غير ثابت، ماضيًا كان أو مُستَقْبَلًا، نفيًا أو إثباتًا، ممكنا كحليفه ليدخلن الدار، أو مُمْتَنِعًا كحليفه ليقُتِلن الميت، صادلة كانت اليمين أو كاذبة مع العلم بالحال أو الجهل به اهـ. قوله: (بما يأتي) أي: في المتن. قوله: (بنحو الطلاق) أي: كالتعلّق اهـ. ع ش. قوله: (غير بعيد) أي: لیتضمنه المنع من المخلوّف عليه كتضمن الحليف بالله كذلك اهـ. ع ش. قوله: (ويؤيده) أي: ما اقتضاه كلام الرافعي. قوله: (أي لا يطلب) أو لا يكون الطلاق مذخورًا لخروّف القسم أي لم تجز العادة به اهـ. سيّد عمر. قوله: (أي لا يطلب) كلامهم كالصريح في أن المراد لا يصبح أن يخلف به أي: على صورة الحليف بالله، نحو: والطلاق لا أفعل كذا اهـ سم. قوله: (وإن كان فيه) أي: في الحليف بالطلاق. قوله: (وحيثئذ) أي: حين أن يسمى الحليف بنحو الطلاق يمينًا. قوله: (إنما هو ليبيان اليمين إلخ) فيه أن ما نقله عن اقتضاء كلام الرافعي وأيده مقتضاه أن الحليف بالطلاق يمين حقيقة أيضًا أي شرعًا إذ الكلام في اليمين شرعًا اهـ سم.

قوله: (بها إلخ) أي: باليمين الحقيقية والجاران متعلقان بالإلحاق. قوله: (في التحقيق إلخ) ليس الكلام في ذلك بل لا ينبغي أن يكون محل نزاع فتأمل اهـ. سم. قوله: (فخرج) إلى المتن في المغني إلّا قوله: لا ميت، وقوله: حالًا إلى وشرط الحالف، وقوله: يُعلم إلى مكلف. قوله: (نحو لأموتن إلخ) أي: كقوله والله لأموتن إلخ اهـ مغني. قوله: (لعدم تصوّر الحنث فيه إلخ) عبارة المغني والأسنى لتحقيقه في نفسه فلا معنى لتحقيقه؛ ولأنه لا يتصوّر فيه الحنث اهـ. قوله: (بذاته) أي بالنظر لذاته، وإن كان يمكن الحنث فيه بالصعود خرقًا للعادة فلز صعد بالفعل هل يحنث ويلزمه الكفارة أم لا؟ والظاهر أنه يحنث ويلزمه الكفارة كما قرره شيخنا العزيزي اهـ. بجبرمي. قوله: (بخلاف لأمئت)، هذا المثال لا يظهر إلّا إذا كان الماضي بمعنى المضارع كما عبّر به النهاية، قال ع ش قوله: بخلاف لا أموت إلخ

قوله: (نعم مر قولهم: الطلاق لا يخلف به، أي: لا يطلب) كلامهم كالصريح في أن المراد لا يصبح أن يخلف به أي: على صورة الحليف بالله نحو: والطلاق لا أفعل كذا. قوله: (إنما هو ليبيان اليمين الحقيقية) فيه أنها تُعلم من اقتضاء كلام الرافعي في اليمين شرعًا. قوله: (في التحقيق المذكور) ليس الكلام في ذلك بل لا ينبغي أن يكون محل نزاع فتأمل.

وَلَأَصْعَدَنَّ السَّمَاءَ وَلَأَقْطُلَنَّ الْمَيِّتَ فَإِنَّهُ يَمِينٌ يَجِبُ تَكْفِيرُهَا حَالًا مَا لَمْ يُقَيِّدْ بِوَقْتٍ كَعَدِ،
فِيكَفَرُ غَدًا وَذَلِكَ لِهَيْئَتِهِ حَرَمَةُ الْأَسْمِ، وَلَا تَرِدُ هَذِهِ عَلَى التَّعْرِيفِ لِفَهْمِهَا مِنْهُ بِالْأُولَى إِذِ
الْمُحْتَمَلُ لَهُ فِيهِ شَائِبَةٌ عُذْرٌ بِاحْتِمَالِ الْوُقُوعِ وَعَدَمِهِ، بِخِلَافِ هَذَا فَإِنَّهُ عِنْدَ الْحَالِفِ هَاتِكَ
لِحَرَمَةِ الْأَسْمِ لِعَلِمِهِ بِاسْتِحَالَةِ الْبِرِّ فِيهِ وَأُبْدِلَ مُحْتَمَلٌ بِغَيْرِ ثَابِتٍ لِيَدْخُلَ فِيهِ الْمُمْكِنُ وَالْمُمْتَنِعُ
وَأَجْمَعُوا عَلَى انْعِقَادِهَا وَوُجُوبِ الْكُفَّارَةِ بِالْحِنْثِ فِيهَا، وَشَرَطُ الْحَالِفِ يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ فِي
الطَّلَاقِ وَغَيْرِهِ، بَلْ وَمِمَّا يَأْتِي مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ الْقَضْدِ وَعَدَمِهِ، وَهُوَ مُكَلَّفٌ أَوْ سَكْرَانٌ مُخْتَارٌ
قَاصِدٌ فَخَرَجَ صَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ وَمُكْرَهٌ وَلَاغٍ. (لَا تَنْعَقِدُ) الْيَمِينُ (إِلَّا بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى) أَيِ: اسْمٍ
دَالٍ عَلَيْهَا، وَإِنْ دَلَّ عَلَى صِفَةٍ مَعَهَا.....

أَيِ: وَيَحْتَسِبُ بِهِ فِي الطَّلَاقِ حَالًا أَه. قَوْلُهُ: (وَلَأَصْعَدَنَّ السَّمَاءَ) أَيِ: مَا لَمْ تُخَرِّقِ الْعَادَةُ لَهُ فَيَصْعَدُهَا أَه
ع ش. قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يُقَيِّدْ بِوَقْتٍ كَعَدِ الْخ) هَذَا لَا يَظْهَرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمِثَالِ الْأَوَّلِ وَلَوْ كَانَ بِمَعْنَى
الْمُضَارَعِ. قَوْلُهُ: (وَلَا تَرِدُ هَذِهِ) أَيِ: صَبِيحٌ لَا مِثَّ لِلْخ. قَوْلُهُ: (لِفَهْمِهَا مِنْهُ بِالْأُولَى الْخ) فِيهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ
الْأُولَوِيَّةَ لَا تُعْتَبَرُ فِي التَّعَارِيفِ قَطْعًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْفَرَنِّيُّ كَغَيْرِهِ فِي الْكَلَامِ عَلَى عِبَارَةِ الْمُطَوَّلِ فِي تَعْرِيفِ
فَصَاحَةِ الْكَلَامِ أَه. سَمِ، عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ: لِفَهْمِهَا الْخ، قَدْ يُقَالُ فَهْمُهَا مِنْهُ بِالْأُولَى بِالنَّظَرِ لِلْحُكْمِ
مُسَلَّمٌ، وَعَدَمُ وُجُودِهَا عَلَى التَّعْرِيفِ مَحَلُّ نَظَرٍ، فَالْأُولَى أَنْ يُقَالَ فِي التَّعْرِيفِ مُحْتَمَلٌ لِلْحِنْثِ يَقِينًا أَوْ
عَلَى تَقْدِيرٍ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُرَادُ لِكَيْتَهُ لَا يَذْفَعُ الْإِيرَادَ أَه. قَوْلُهُ: (لَهُ فِيهِ) أَيِ: لِلْحَالِفِ فِي
الْمُحْتَمَلِ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ هَذَا) أَيِ: نَحْوِ لَأَصْعَدَنَّ السَّمَاءَ الْخ مِمَّا يَمْتَنِعُ فِيهِ الْبِرُّ. قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ) أَيِ:
الْحَالِفِ. قَوْلُهُ: (وَأُبْدِلَ الْخ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ وَمِمَّنْ أُبْدِلَ الرُّوْضُ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ ثَابِتٍ)
الْبَاءُ دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَأْخُوذِ. قَوْلُهُ: (لِيَدْخُلَ فِيهِ) أَيِ: فِي تَعْرِيفِ الْيَمِينِ. قَوْلُهُ: (وَالْمُمْتَنِعُ) هَذَا هُوَ
الْمَقْصُودُ إِذْخَالُهُ وَالْأَفَالِمُكِنُ دَاخِلٌ فِي التَّعْرِيفِ الْأَوَّلِ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (عَلَى انْعِقَادِهَا) أَيِ: الْيَمِينِ عَلَى
الْمُمْتَنِعِ. قَوْلُهُ: (وَشَرَطُ الْحَالِفِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى.

(تَنْبِيْهُ): أَهْمَلُ الْمُصَنِّفُ ضَابِطَ الْحَالِفِ اسْتِغْنَاءً بِمَا سَبَقَ مِنْهُ فِي الطَّلَاقِ وَالْإِيلَاءِ وَهُوَ غَيْرُ كَافٍ،
وَالْأَضْبَاطُ أَنْ يُقَالَ: مُكَلَّفٌ مُخْتَارٌ الْخ أَه. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ: ضَابِطُ الْحَالِفِ. قَوْلُهُ: (مُكَلَّفٌ الْخ)
شَمِلَ الْآخَرَ سَ وَسَيَاتِي مَا يُصَرِّحُ بِهِ أَه. سَمِ. وَمُكْرَهٌ ظَاهِرُهُ وَلَوْ بِحَقٍّ، وَلَعَلَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوهُ لِغِيْهِ أَوْ
عَدَمِ تَصَوُّرِهِ أَه. ع ش. قَوْلُهُ: (أَيِ اسْمٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَهِيَ فِي النِّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (أَيِ اسْمٍ دَالٍ الْخ) وَلَوْ شَرِكَ

قَوْلُهُ: (لِفَهْمِهَا مِنْهُ بِالْأُولَى) فِيهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الْأُولَوِيَّةَ لَا تُعْتَبَرُ فِي التَّعَارِيفِ قَطْعًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعَمَرِيُّ
كَغَيْرِهِ فِي الْكَلَامِ عَلَى عِبَارَةِ الْمُطَوَّلِ فِي تَعْرِيفِ فَصَاحَةِ الْكَلَامِ. قَوْلُهُ: (وَالْمُمْتَنِعُ) مَا تَحْقِيقُهُ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُكَلَّفٌ الْخ) شَمِلَ الْآخَرَ سَ، وَيُصَرِّحُ بِهِ مَا سَيَاتِي فِي هَامِشِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: أَوْ لَا يُكَلِّمُهُ
فَسَلَّمَ عَلَيْهِ حَيْثُ وَلَوْ كَاتَبَهُ أَوْ رَاسَلَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدٍ أَوْ غَيْرِهَا فَلَا قِتَامَ لَهُ. قَوْلُهُ: (لَا تَنْعَقِدُ إِلَّا بِذَاتِ اللَّهِ
الْخ). (فَرَعَ): ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا لَا تَنْعَقِدُ فِيمَا إِذَا قَالَ لَهُ الْقَاضِي: قُلْ بِاللَّهِ. فَقَالَ: تَاللَّهِ إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ نَاكِلٌ

وهي في اصطلاح المتكلمين الحقيقة والإنكار عليهم بأنها لا تُعرف إلا بمعنى صاحبة مزدود بتصریح الزجاج وغيره بالأول بل صرح بذلك خبيب عليه السلام عند قتله بقوله وذلك في ذات الإله (أو صفة له) وستأتي فالأول بقسميه (كقوله: والله ورب العالمين) أي: مالك المخلوقات؛ لأن كل مخلوق علامة على وجود خالقه، (والحي الذي لا يموت ومن نفسي بيده) أي: قدرته يُصَرِّفُها كيف شاء ومن فلق الحبة (وكل اسم مختص به) الله (شبحانه وتعالى) غير ما ذكر ولو مُشتقاً ومن غير أسمائه الحسنی كالإله ومالك يوم الدين والذي أعبدته أو أسجد له ومقلب القلوب فلا تنعقد بمخلوق: كنبی ومليك للتهيي الصحيح عن الحلف بالآباء، وللأمر بالحلف

في حلفه بين ما يصح الحلف به وغيره كوالله والكعبة فالوجه انعقاد اليمين وهو واضح إن قصد الحلف بكل أو أطلق فإن قصد الحلف بالمجموع ففيه تأمل والوجه الانعقاد؛ لأن جزء هذا المجموع يصح الحلف به، والمجموع الذي جزؤه كذلك يصح الحلف به اه. سم. ويأتي عن ع ش ما يوافقهُ.
 □ فوه: (أي اسم دال عليها) شمل نحو والذي نفسي بيده، فهو اسم كما اقتضاه كلامه وصرح به بعضهم، وإن اقتضى كلام غيره أنه قسم للاسم فلعلهما اصطلاحان اه. رشيدى. □ فوه: (وهي) أي: الذات. □ فوه: (وستأتي) أي في المتن. □ فوه: (فالأول بقسميه إلخ) عبارة المعنى، فالذات كقوله: والله بجزء أو نصب أو رفع سواء اتعمد ذلك أم لا، والصفة كقوله ورب العالمين. □ فوه: (أي مالك) إلى قوله: فإن لم يقصد في النهاية والمعنى إلا قوله: الله بعد قول المتن به وقوله: غير ما ذكر إلى كالأله. □ فوه: (لأن كل مخلوق إلخ) أي: وإنما سمي المخلوقات بالعالمين؛ لأن إلخ وعلى هذا فالعالمين ليس مخصوصاً بالعقلاء وهو ما عليه البرماوي ككثيرين، ودَّهَب ابن مالك إلى اختصاصه بالعقلاء.

(فائدة): وقع السؤال في الدرس عما يقع من قول العوام، والاسم الأعظم هل هو يمين أم لا؟ ونقل بالدرس عن م ر انعقاد اليمين بما ذكر اه ع ش. □ فوه: (ومن فلق الحبة) يؤخذ منه صحة إطلاق الأسماء المبهمة عليه تعالى وبه صرح بعضهم اه ع ش. □ فوه: (الله) هذا يقتضي جعل الهاء في به لاسم كما يأتي ما يصرح به والظاهر خلافه اه سم. □ فوه: (ومن غير أسمائه الحسنی) كخالق الخلق اه بجبرمي. □ فوه: (فلا تنعقد إلخ) عبارة المعنى والنهاية؛ لأن الإيمان مفعولة بمن عظمت حرمة ولزمت طاعته، وإطلاق هذا مختص بالله تعالى فلا تنعقد بالمخلوقات كروح النبي وجبريل والكعبة، وفي الصحيحين: «أن الله ينهاكم أن تخلفوا بأبائكم، فمن كان حالفاً فليخلف بالله أو ليصمت»، والحلف بذلك مكروه اه. □ فوه: (بمخلوق كنبی ومليك إلخ) أي: بحيث تكون يميناً شرعية موجبة للكفارة،

وفيه نظر، بل الوجه انعقادها وإن قلنا بنكوله فليراجع. □ فوه: (مختص به الله) هذا يقتضي جعل الهاء في به لاسم والظاهر خلافه اللهم إلا أن يكون لفظ الله بدلاً من الهاء فلا ينافي أنها لله فليتأمل، ثم رأيت ما يأتي وفي هامشه. □ فوه: (فلا تنعقد بمخلوق كنبی ومليك إلخ). (فرع): شرك في حلفه بين ما

باللَّهِ. وَرَوَى الْحَاكِمُ خَبَرَ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «فَقَدْ أَشْرَكَ» وَحَمَلُوهُ عَلَى مَا إِذَا قَصَدَ تَعْظِيمَهُ كَتَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ أَثِمَ عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا أَيْ: تَبَعًا لِنَصِّ الشَّافِعِيِّ الصَّرِيحِ فِيهِ، كَذَا قَالَ شَارِحُ. وَالَّذِي فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ الْكِرَاهَةُ وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ وَإِنْ كَانَ الدَّلِيلُ ظَاهِرًا فِي الْإِثْمِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَهُوَ الَّذِي يَنْبَغِي الْعَمَلُ بِهِ فِي غَالِبِ الْأَعْيَارِ لِقَصْدِ غَالِبِهِمْ بِهِ إِعْظَامِ الْمَخْلُوقِ وَمُضَاهَاةِ اللَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ غُلُؤًا كَبِيرًا. وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: يُكْرَهُ بِمَالِهِ حَرَمَةٌ شَرْعًا كَالْتَّبِيٍّ وَيَحْرُمُ بِمَا لَا حَرَمَةَ لَهُ كَالطَّلَاقِ، وَذَكَرَ الْمَاوَزْدِيُّ أَنَّ لِلْمُخْتَلِسِ التَّحْلِيفَ بِالطَّلَاقِ دُونَ الْقَاضِي، بَلْ يَعْزِلُهُ الْإِمَامُ إِنْ فَعَلَهُ، وَفِي خَبَرٍ ضَعِيفٍ «مَا حَلَفَ بِالطَّلَاقِ مُؤْمِنٌ وَلَا اسْتَحْلَفَ بِهِ إِلَّا مُنَافِقٌ»، وَإِذْخَالُهُ الْبَاءَ عَلَى الْمَقْصُورِ بِنَاءً عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ الَّذِي سَلَكَهُ شَارِحُ لَا يُنَافِيهِ إِذْخَالُهُ لَهَا فِي الرُّوْضَةِ عَلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: يَخْتَصُّ بِاللَّهِ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَقْصُورِ وَالْمَقْصُورِ عَلَيْهِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ تَصْوِيبُ مَنْ حَصَرَ دَخُولَهَا عَلَى الْمَقْصُورِ فَقَطْ لِلْمَتْنِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ لَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُ اللَّهِ وَهُوَ الْمُرَادُ، وَإِفْسَادُ مَا فِي الرُّوْضَةِ بِأَنَّ مَعْنَاهُ يُسَمَّى اللَّهُ بِهِ وَلَا يُسَمَّى بِغَيْرِهِ وَلَيْسَ مُرَادًا وَمَرَّ

وَالْأَفْهَى يَمِينٌ لُغَةً وَيَنْبَغِي لِلْحَالِفِ أَنْ لَا يَتَسَاهَلَ فِي الْحَلِفِ بِالتَّبِيِّ ﷺ؛ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُوجِبٍ لِلْكَفَّارَةِ سِيمَا إِذَا حَلَفَ عَلَى نِيَّةٍ أَنْ لَا يَفْعَلَ فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ يَجُرُّ إِلَى الْكُفْرِ لِعَدَمِ تَعْظِيمِهِ الرَّسُولَ وَالِاسْتِخْفَافِ بِهِ ﷺ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (الْكِرَاهَةُ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُغْتَمَدُ) أَيْ: الْقَوْلُ بِالْكِرَاهَةِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ الَّذِي إِلَخْ) أَيْ: الْقَوْلُ بِالْحُرْمَةِ وَالْإِثْمِ. قَوْلُهُ: (لِقَصْدِ غَالِبِهِمْ بِهِ) أَيْ: بِالْحَلِفِ بِغَيْرِ اللَّهِ. قَوْلُهُ: (إِعْظَامِ الْمَخْلُوقِ بِهِ) أَيْ: بِالْحَلِفِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمَخْلُوفَ بِحَاءٍ مُهْمَلَةٍ ثُمَّ بِالْفَاءِ وَحِيثُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ نَائِبُ الْفَاعِلِ وَالضَّمِيرُ لِأَنَّ. قَوْلُهُ: (وَإِذْخَالُهُ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهْيَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (بِنَاءً إِلَى) (لَا يُنَافِيهِ). قَوْلُهُ: (فِي قَوْلِهِ: يَخْتَصُّ بِاللَّهِ) وَقَوْلُهُ: (مَرَّ) إِلَى (وَأُورَدُوا) إِلَّا أَنَّهَا عَكَسَتْ مَا عَزَاهُ الشَّارِحُ إِلَى الْمَتْنِ وَالرُّوْضَةِ. قَوْلُهُ: (فِي حَلِّهِ) أَيْ: الْمَتْنِ حَيْثُ قُدِّرَ لَفْظُهُ الْجَلَالَةِ. قَوْلُهُ: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ) أَيْ: بِجَوَازِ الْأَمْرَيْنِ. قَوْلُهُ: (تَصْوِيبُ مَنْ حَصَرَ إِلَخْ) مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِهِ. قَوْلُهُ: (لِلْمَتْنِ بِأَنَّ مَعْنَاهُ إِلَخْ) (الْجَارِإِ مَتَّعِلَانِ بِالتَّصْوِيبِ). قَوْلُهُ: (وَإِفْسَادُ إِلَخْ) مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ مَعْنَاهُ يُسَمَّى اللَّهُ بِهِ إِلَخْ) أَيْ: لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مَعْنَاهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، بَلْ مَعْنَاهُ يَتَقَرَّدُ اللَّهُ بِهِ فَلَا يُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ مَعَ أَنَّ مَا سَلَكَهُ ذَلِكَ الشَّارِحُ فِي حَلِّ الْمَتْنِ تَكَلَّفَ لَا دَاعِيَ إِلَيْهِ؛ إِذِ الْمُتَبَادَّرُ لَيْسَ إِلَّا رُجُوعُ الْهَاءِ مِنْ بِهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فَالْبَاءُ دَاخِلَةٌ فِيهِ عَلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ اهـ س م.

يَصِحُّ الْحَلِفُ بِهِ وَغَيْرِهِ كَوَاللَّهِ وَالْكُفْبَةُ فَالْوَجْهُ انْتِقَادُ الْيَمِينِ وَهُوَ وَاضِحٌ إِنْ قَصَدَ الْحَلِفَ بِكُلِّ أَوْ أَطْلَقَ، فَإِنَّ قَصْدَ الْحَلِفِ بِالْمَجْمُوعِ فَفِيهِ تَأَمُّلٌ، وَالْوَجْهُ الْإِنْعِقَادُ؛ لِأَنَّ جَزَاءَ هَذَا الْمَجْمُوعِ يَصِحُّ الْحَلِفُ بِهِ، وَالْمَجْمُوعُ الَّذِي جُزُّهُ كَذَلِكَ يَصِحُّ الْحَلِفُ بِهِ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ مَعْنَاهُ يُسَمَّى اللَّهُ بِهِ وَلَا يُسَمَّى بِغَيْرِهِ) أَيْ: لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مَعْنَاهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، بَلْ مَعْنَاهُ يَتَقَرَّدُ اللَّهُ بِهِ فَلَا يُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ مَعَ أَنَّ مَا سَلَكَهُ ذَلِكَ

أَوَّلُ الْقِسْمِ وَالنُّشُوزِ مَا يَوْضُحُ مَا ذَكَرْتَهُ. وَأُورِدَ عَلَى الْمُتَنِ الْيَمِينُ الْغَمُوسُ وَهِيَ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى ماضٍ كاذِبًا عَامِدًا فَإِنَّهَا يَمِينٌ بِاللَّهِ وَلَا تَنْعَقِدُ؛ لِأَنَّ الْجَنَّتَ اقْتَرَنَ بِهَا ظَاهِرًا وَكَذَا بَاطِنًا عَلَى الْأَصَحِّ، وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ اشْتِبَاهٌ نَشَأَ مِنْ تَوَهُّمٍ أَنَّ الْمُحْصُورَ الْأَخِيرَ وَالْمُحْصُورَ فِيهِ الْأَوَّلُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الْمُقَرَّرُ أَنَّ الْمُحْصُورَ فِيهِ هُوَ الْجُزْءُ الْأَخِيرُ فَانْعِقَادُهَا هُوَ الْمُحْصُورُ وَاسْمُ الذَّاتِ أَوْ الصِّفَةِ هُوَ الْمُحْصُورُ فِيهِ، فَمَعْنَاهُ كُلُّ يَمِينٍ مُنْعَقِدَةٌ لَا تَكُونُ إِلَّا بِاسْمِ ذَاتٍ أَوْ صِفَةٍ. وَهَذَا خَضِرٌ صَحِيحٌ لَا أَنَّ كُلَّ مَا هُوَ بِاسْمِ اللَّهِ أَوْ صِفَتِهِ يَكُونُ مُنْعَقِدًا فَتَأَمَّلْهُ، عَلَى أَنَّ جَمْعًا مُتَقَدِّمِينَ قَالُوا بِانْعِقَادِهَا (وَلَا يُقْبَلُ) ظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا (قَوْلُهُ: لَمْ أُرِدْ بِهِ الْيَمِينَ).....

□ قَوْلُهُ: (وَأُورِدَ عَلَى الْمُتَنِ) أَي: عَلَى قَوْلِهِ: لَا تَنْعَقِدُ إِلَّا بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى الْخِ الْيَمِينُ الْغَمُوسُ أَي: فَإِنَّهَا بِذَاتِ اللَّهِ الْخِ وَلَمْ تَنْعَقِدْ أَه. س. □ قَوْلُهُ: (وَهِيَ أَنْ يَحْلِفَ الْخِ) عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْمُعْنَى فَإِنْ حَلَفَ كاذِبًا عَالِمًا بِالْحَالِ عَلَى ماضٍ فَهِيَ الْيَمِينُ الْغَمُوسُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تَعْمُسُ صَاحِبَهَا فِي الْإِثْمِ أَوْ فِي النَّارِ وَهِيَ مِنَ الْكِبَائِرِ كَمَا وَرَدَ فِي الْبُخَارِيِّ، وَفِيهَا الْكَفَّارَةُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمْ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩] الْآيَةُ وَتَعْلُقُ الْإِثْمَ لَا يَمْنَعُ وَجُوبُهَا كَمَا فِي الظَّاهِرِ وَيَجِبُ التَّعْزِيرُ أَيْضًا أَه. □ قَوْلُهُ: (الْأَخِيرُ) هُوَ قَوْلُهُ: بِذَاتِ اللَّهِ الْخِ وَقَوْلُهُ الْأَوَّلُ هُوَ الْانْعِقَادُ أَه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ جَمْعًا مُتَقَدِّمِينَ الْخِ) وَأَشَارَ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ إِلَى تَصْحِيحِ هَذَا فِي حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوضِ وَذَكَرَ صَوْرًا تَظْهَرُ فِيهَا فَائِدَةُ الْخِلَافِ، ثُمَّ يُقَالُ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي الْمَذْهَبِ فِي انْعِقَادِهَا وَأَنَّ مَنْ قَالَ مِنَ الْأَصْحَابِ إِنَّهَا غَيْرُ مُنْعَقِدَةٍ لَمْ يَرِدْ مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ أَنَّهَا لَا كَفَّارَةَ فِيهَا، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مُنْعَقِدَةٌ انْعِقَادًا يُمْكِنُ مَعَهُ الْبِرُّ وَالْجَنَّتَ لِانْعِقَادِهَا مُسْتَعْقِبَةً لِلْيَمِينِ مِنْ غَيْرِ امْكَانِ الْبِرِّ وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ فَلْيُرَاجِعْ أَه. رَشِيدِي.

□ قَوْلُهُ: (قَالُوا بِانْعِقَادِهَا) أَي: الْيَمِينُ الْغَمُوسُ وَهُوَ أَيُّ انْعِقَادِهَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ ذَلِكَ فِي التَّعَالِيقِ أَه. ع. ش. وَمَرَّ أَيْضًا عَنِ الْمُعْنَى وَالرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَالشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ اعْتِمَادُهُ أَيْضًا.

□ قَوْلُهُ: (ظَاهِرًا) إِلَى قَوْلِهِ: وَاسْتَشْكَلَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَالْمُصَوِّرُ وَقَوْلُهُ: غَالِيًا وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَحُرُوفُ الْقِسْمِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: ثُمَّ رَأَيْتَ إِلَى وَيَقَعُ وَقَوْلُهُ: وَلَوْ سَلَّمْنَا إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: وَالْفَرْضُ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: وَمَا فِي مَعْنَاهَا مِمَّا مَرَّ، وَقَوْلُهُ: ثُمَّ رَأَيْتَ إِلَى وَبِالْقُرْآنِ، وَقَوْلُهُ: وَإِنْ نَارَعَ فِيهِ الْإِسْتَوْثِي، وَقَوْلُهُ: كَمَا قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ.

الْشَّارِحُ فِي حَلِّ الْمُتَنِ تَكْلِيفٌ لَا دَاعِيٍّ إِلَيْهِ إِذَا الْمُتَبَادَرُ لَيْسَ إِلَّا رُجُوعَ الْهَاءِ مِنْ بِهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَالْبَاءُ دَاخِلَةٌ فِيهِ عَلَى الْمُقْصُورِ عَلَيْهِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَأُورِدَ عَلَى الْمُتَنِ) أَي: قَوْلُهُ لَا تَنْعَقِدُ إِلَّا بِذَاتِ اللَّهِ الْخِ. □ قَوْلُهُ: (الْيَمِينُ الْغَمُوسُ) أَي: فَإِنَّهَا بِذَاتِ اللَّهِ الْخِ وَلَمْ تَنْعَقِدْ. □ قَوْلُهُ: (وَهِيَ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى ماضٍ كاذِبًا عَالِمًا) عِبَارَةُ الرُّوضِ فَإِنْ حَلَفَ كاذِبًا عَالِمًا عَلَى ماضٍ فَهِيَ الْغَمُوسُ وَفِيهَا الْكَفَّارَةُ، قَالَ فِي شَرْحِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمْ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩] ثُمَّ قَالَ: وَيَجِبُ فِيهَا التَّعْزِيرُ أَيْضًا أَنْتَهَى.

يعني لم أرِدْ بما سَبَقَ من الأسماءِ والصفاتِ الله تعالى؛ لأنها نصٌّ في معناها لا تحتمِلُ غيره. أما لو قال في نحوِ بالله أو والله: لأفعلنَّ أرذت بها غيرَ اليمينِ كبالله أو والله المُستعان أو وثقت أو استعنت بالله، ثم ابتدأت بقولي: لأفعلنَّ فإنه يُقبَلُ ظاهرًا كما في الروضة وأصلها، لكن بالنسبة لِحَقِّ الله تعالى دون طلاقٍ وإيلاءٍ وعتي فلا يقبلُ ظاهرُ التعلُّقِ حَقَّ الغيرِ به.

قوله: (يعني) أشار به إلى بُعد التفسير، عبارة المنهج مع شرحه إلا أن يُريد به غيرَ اليمينِ فليس بيمينٍ يُقبَلُ منه ذلك كما في الروضة كأصلها، ولا يُقبَلُ منه ذلك في الطلاقِ والعناقِ والإيلاءِ ظاهرُ التعلُّقِ حَقَّ غيره به فشَمِلَ المُستثنى منه ما لو أرادَ بها أي: بالأسماءِ المُختصة به تعالى غيره تعالى، فلا يُقبَلُ منه إرادته ذلك لا ظاهرًا ولا باطنًا؛ لأن اليمينَ بذلك لا يَحتمِلُ غيره، فقولُ الأضلي: ولا يُقبَلُ قوله: لم أرِدْ به اليمينَ مؤوَّلٌ بذلك أو سَبَقَ قَلَمُ اه. وقوله: مؤوَّلٌ بذلك أي: بإرادة غيرِ الله بها أو سَبَقَ قَلَمُ أي: إن أثبتناه على ظاهره. قوله: (لم أرِدْ بما سَبَقَ إلخ) ويُمكنُ جعلُ المثني على حذفِ مُضَافٍ أي: لم أرِدْ به مُتَعَلِّقُ اليمينِ وهو المخلوْفُ به اه سم. قوله: (في نحوِ بالله إلخ) أي: من كُلِّ حَلِيفٍ بما يَدُلُّ على ذاته تعالى فَقَطُّ أو مع صِفَتِهِ وليس المرادُ بَنَحْوِهِ الحَلِيفُ بما يَدُلُّ على الذاتِ فَقَطُّ، واحترزَ بذلك عن قوله: بعد دون طلاقٍ إلخ اه ع ش. قوله: (أرذت بها) أي بالصيغة المذكورة. قوله: (ثم ابتدأت إلخ) راجعٌ لِكُلِّ من قوله: كبالله أو والله إلخ، وقوله: أو وثقت إلخ. قوله: (فإنه يُقبَلُ ظاهرًا) أي: حيث لا قرينة فإن كانَ ثَمَّ قرينة تدلُّ على قَصْده اليمينَ لم يُصَدِّقْ ظاهرًا مُغْنِي رَوْضٌ مع شرحه.

قوله: (لكن بالنسبة لِحَقِّ الله تعالى دون طلاقٍ) عبارة المُغْنِي والروضُ مع شرحه وإنما قِيلَ منه هنا أي: في الحَلِيفِ بما يَحْتَصُّ به تعالى إرادة غيرَ اليمينِ بخلافِ الطلاقِ والعناقِ والإيلاءِ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الغيرِ به ولأن العادة جَرَتْ بإجراء ألفاظِ اليمينِ بلا قَصْدٍ بخلافِ هذه الثلاثة فَدَعَاها فيها تُخَالِفُ الظاهرَ فلا يُصَدِّقُ اه. قوله: (دون طلاقٍ وإيلاءٍ إلخ) صورته أن يَحْلِفَ بالطلاقِ ثم يقول: لم أرِدْ به الطلاقَ.

قوله: (بالنسبة لِحَقِّ الله تعالى دون طلاقٍ إلخ) يعني أن ما ذُكِرَ هنا لا يأتي نظيره في الطلاقِ وما بعده كما مرَّ في أبوابها، فلو قال مثلاً: أنت طالق. وقال: أرذت إن دخلت الدار لا يُقبَلُ ظاهرًا اه رَشِيدِي. بل أرذت به حلَّ الوثاقِ مثلاً وأن يقول لِعَبْدِهِ: أنت حرٌّ. ثم يقول: لم أرِدْ به العتقَ بل أرذت به أنت كالحرِّ في الخصالِ الحميدة مثلاً، وأن يولي من رَوَّجته ثم يقول لم أرِدْ به الإيلاءَ اه. بُجِّرِمِي عن العُشْمَاوِي، والأولى أن يُصَوِّرَ بَنَحْوِ: عَلَيَّ طَلاقٌ رَوَّجَتِي لأفعلنَّ أو لا أفعلنَّ كذا. قوله: (فلا يُقبَلُ ظاهرًا) مفهومه كَشَرَحِي المنهج والروضُ أنه يُقبَلُ منه باطنًا اه. ع ش.

قوله: (يعني لم أرِدْ بما سَبَقَ إلخ) يُمكنُ جعلُ المثني على حذفِ مُضَافٍ أي لم أرِدْ به مُتَعَلِّقُ اليمينِ وهو المخلوْفُ به. قوله: (فإنه يُقبَلُ ظاهرًا كما في الروضة وأصلها، لكن بالنسبة لِحَقِّ الله تعالى دون طلاقٍ وإيلاءٍ إلخ) عبارة الروضِ ويُصَدِّقُ حيث لا قرينة إن قال: لم أَصِدْ ولا يُصَدِّقُ في الطلاقِ والعناقِ والإيلاءِ انتهى.

(وما انصرف إليه سبحانه عند الإطلاق) غايًا وإلى غيره بالتقييد (كالرحيم والخالق والرازق) والمُصَوِّر والجَبَّارِ والمُتَكَبِّرِ والحقُّ والقاهر والقادر (والربُّ تنعقدُ به اليمين)؛ لانصراف الإطلاق إليه تعالى، وأل فيها للكمال. (إلا أن يُريد) بها (غيره) تعالى بأن أرادَه تعالى أو أطلق بخلاف ما لو أرادَ بها غيره؛ لأنه قد يُستعملُ في ذلك كرحيم القلبِ وخالق الكذبِ. واستشكَل الربُّ بأل بأنه يُستعملُ في غير الله تعالى فينبغي إلحاقه بالأوّل ويُردُّ بأن أصلَ معناه يُستعملُ في غيره تعالى فصَحَّ قصده به، وأل قرينةٌ ضعيفةٌ لا قوّة لها على إلغاء ذلك القصْدِ.

(وما استعمل فيه وفي غيره) تعالى (سواءً كالشيء والموجود والعالم) بكسر اللام (والحي) والسميع والبصير والعليم والحليم والغني (ليس بيمينٍ إلا بنية)، بأن أرادَه تعالى بها بخلاف ما إذا أرادَ بها غيره أو أطلق؛ لأنها لمّا أُطلقت عليهما سواءً أشبّهت الكِنَايات، والاشتراك إنما يمنع الحرمة والتعظيم عند عدم التّية، ثم رأيت ابن أبي عَصْرُون أجابَ به ويقع من العوام الحليف بالجناب الرفيع ويُريدون به الله تعالى مع استحالة عليه إذ جناب الإنسان فناء داره

قوله: (غايًا) مُحْتَرَزُهُ قولُ المُصَنِّفِ الآتي سواءً. قوله: (وإلى غيره بالتقييد) ليس مُقَابِلًا لقوله غايًا؛ لأن ذاك مفروض عند الإطلاق وما هنا ليس مطلقًا فليُنظَر ما الذي احتَرَزَ عنه بقوله غايًا ولعلَّه ما ذكره بغد بقوله وما استعمل فيه وفي غيره إلخ ومع ذلك فيه شيء اه. ع ش. أي: لأن المُصَنِّفَ ذَكَرَ أَنَّ اليمينَ تَنَعَّدُ به فلا يصح أن يكون مُحْتَرَزًا، وأجيبَ بأنه لمّا قَيَّدَ بقوله إلا بنية وكان الأوّل شامِلًا للإطلاق صحَّ أن يكون مُحْتَرَزًا اه بَجَيْرِمْ. قوله: (وأل فيها للكمال) أي: لا للعموم ولا للتعهد قال سيبويه: يكون لأم التّغريف للكمال، تقول: زَيْدُ الرَّجُلِ تُريدُ الكَاملَ في الرَّجُلِيَّةِ وكذا هي في أسماء الله تعالى فإذا قلتُ الرَّحْمَنُ أي: الكَاملُ في معنى الرَّحْمَةِ. والعالمُ أي: الكَاملُ في معنى العِلْمِ، وكذا بَقِيَّةُ الأَسْمَاءِ اه مُعْنِي. قوله: (بها) أي: بالأَسْمَاءِ المذكورة، ولكنَّ الأَنسَبَ لقولِ المثنى به ولقوله الآتي؛ لأنه قد يُستعملُ إلخ التّكْثِيرُ. قوله: (بأن أرادَه تعالى إلخ) هذا بيانٌ لِمَنْطُوقِ الاسْتِثْنَاءِ، وقوله: بخلاف إلخ بيانٌ لِمَفْهُومِهِ. قوله: (لأنه قد يُستعملُ إلخ) أي: فَيَقْبَلُ ولا يكون يَمِينًا لأنه إلخ اه مُعْنِي. قوله: (في ذلك) أي: في حقِّ غيره تعالى مُقَيَّدًا اه مُعْنِي. قوله: (بالأوّل) أي: بما اختَصَّ به تعالى. قوله: (يُستعملُ في غيره) يَغْنِي يَصْدُقُ على غيره تعالى. قوله: (قَصْدُهُ) أي: الغَيْرُ اه. ع ش. قوله: (بكسر اللام) إلى قوله والاشتراك في المُعْنِي. قوله: (بأن أرادَه تعالى إلخ) أي: ولو مع غيره كأن أرادَ بالعالمِ الباري تعالى وشخصًا آخرَ كالتّبيّ أو غيره اه. ع ش وتقدّم عن سم ما يوافقه.

قوله: (أشبّهت الكِنَايات) أي فاحتاجت إلى التّية. قوله: (والاشتراك) أي بينه تعالى وبين الغير. قوله: (ويُريدون به الله إلخ) ويتبني أن مثله في الحرمة ما لو قصدَ بذلك التّبيّ ﷺ اه ع ش وفيه وقفةٌ لظهور الفرق. قوله: (إذ جناب الإنسان إلخ) أي: ويَحْرُمُ إطلاقه عليه تعالى سواءً قصده وإن كان عاميًا لِكَيْتَه إذا صَدَرَ عنه يُعْرَفُ فَإِنَّ عادَ إليها يُعَزَّرُ ومثله في امتناع الإطلاق عليه ما يقع كثيرًا من قولِ العوام اتكلت على جانب الله تعالى أو الحملة على الله كما تقدّم في العقيقة اه ع ش.

فلا ينعقد وإن نوى به ذلك كما قاله أبو زرعة؛ لأن التية لا تؤثّر مع الاستحالة، ولو سلمنا أن الرّفع من أسمائه تعالى بناءً على أخذها من نحو رَفِيع الدرجات ومَرَّ ما فيه في الرّدة (و) الثاني ويختص من الصفات بما لا شركة فيه وهو (الصفة) الذاتية وهي (كوعظمة الله وعزته وكبريائه وكلامه وعلمه وقدرته ومشيئته) وإرادته، والفرض أنّه أتى بالظاهر بدّل الصّميم.....

☐ فوّ: (فلا تنعقد، وإن نوى إلخ)، سنذكر عن قريب خلافه اه سم. ☐ فوّ: (ولو سلمنا إلخ) غاية.
 ☐ فوّ: (والثاني) عطف على قوله: فالأول بقسميه. ☐ فوّ: (الذاتية) إلى قوله: وإن نازع في المغني إلّا قوله: فإن أريد إلى وعلم، وقوله: ما لم يرد إلى وبالقُرآن. ☐ فوّ: (الذاتية) أخرج الفعلية كالخلق والرّزق فلا تنعقد بها كما صرح به الرافعي وأخرج السلبية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض لكن بحث الرزكشي الانعقاد بها؛ لأنها قديمة متعلقة به تعالى اه رشيدّي. ☐ فوّ: (كوعظمة الله إلخ) قال الرزكشي من الصفات الذاتية كونه تعالى أزليًا وآنه واجب الوجود، منها السلبية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا في جهة ولم أر فيها شيئًا والظاهر انعقاد اليمين بها؛ لأنها قديمة متعلقة بالله تعالى اه. وقال الرافعي: وإن بعضهم أي: الحنفية قال: لو قال: بسم الله لأفعلن كذا فهو يمين، ولو

☐ فوّ: (فلا ينعقد وإن نوى) سيأتي في هامش الآتية خلافه. ☐ فوّ: (والصفة كوعظمة الله وعزته إلخ) قال الرزكشي المراد أن يكون مبنياً على جواز إطلاقه، والأشعري قال: بالمنع، وقصّل القاضي أبو بكر وغيره بين ما يؤهم نقصاً فيمتنع وما لا يؤهم فيجوز ثم قال: من الصفات الذاتية ككونه تعالى أزليًا وآنه واجب الوجود وهي كالزائدة على الذات، ومنها السلبية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا في جهة ولم أر فيها شيئًا، والظاهر انعقاد اليمين بها؛ لأنها قديمة متعلقة بالله انتهى ثم قال: وآنه أي: وفي كُتب الحنفية أنّه لو قال: بسم الله لأفعلن فهو يمين ولو وصفه الله فلا؛ لأن الأول من إيمان الناس؛ ولهذا يقولون: بسم الله أنزلت من عنده السور. قال الرافعي وذلك أن تقول إن قلنا الاسم هو المسمى فالحلف بالله تعالى وكذا إن جعلنا الاسم صلة وإن أراد بالاسم التسمية لم يكن يمينًا إلّا أن يريد الوصف انتهى. وعبارة الرافعي في آخر الباب وأن بعضهم أي: الحنفية قال: لو قال بسم الله لأفعلن كذا فهو يمين ولو قال بصفة الله تعالى فلا؛ لأن الأول من إيمان الناس. ألا ترى القائل يقول بسم الله الذي أنزلت من عنده السور ولك أن تقول: إذا قلنا الاسم هو المسمى فالحلف بالله تعالى، وكذا إن جعل الاسم صلة، وإن أراد بالاسم التسمية لم يكن يمينًا. وقوله: بصفة الله يشبه أن يكون يمينًا إلّا أن يريد الوصف انتهى. وكأنه أراد بالتسمية اللفظ وبالوصف قول الواصف ولعل قول الرزكشي السابق ولو وصفه الله مُحَرَّف عن ولو قال: وصفه الله. ☐ فوّ: (كوعظمة الله إلخ) أي ولو قال: وقدر الله قال ابن الصباغ في فتاويه: يكون يمينًا لقوله تعالى ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] أي: عظمته. وحكى ابن المنذر عن الشافعي فيمن حلف بالقهر أنّه ليس يمينٍ إلّا أن يتوّه فيكون قال: وبه أقول قال الرزكشي فانظر القهر صفة فعله أو ذاته.

في الكل (يمين)، وإن أطلق؛ لأنه تعالى لما لم يزل موصوفاً بها أشبهت أسماءه المختصة به، وأخذ من كون العظمة صفة منع قول الناس سبحانه من تواضع كل شيء لعظمته؛ لأن التواضع للصفة عبادة لها، ولا يُعبد إلا الذات ورُدُّ بأن العظمة هي المجموع من الذات والصفات، فإن أُريد بذلك هذا فصحيح أو مُجرَّد الصفة فممتنع، ولم يُبينوا حكم الإطلاق ويظهر أنه لا منع فيه، وعلم مما فُسِّر به الصفة أن المراد بالاسم جميع الأسماء الحسنى

قال: بصفة الله فلا. ولك أن تقول إذا قلنا الاسم هو المسمى فالحلف بالله، وكذا إن جعل الاسم صفة، وإن أراد بالاسم التسمية لم يكن يميناً، وقوله: بصفة الله يشبه أن يكون يميناً إلا أن يرُدُّ به الوصف اه. وكأنه أراد بالتسمية اللفظ وبالوصف قول الواصف، وقال ابن الصباغ في فتاويه: لو قال وقدر الله يكون يميناً لقوله تعالى ﴿وَمَا تَدْرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] أي: عظمته، وحكى ابن المنذر عن الشافعي فيمن حلف بالقهر أنه ليس بيمين إلا أن يتوهم فيكون قال: وبه أقول، قال الزركشي: فانظر القهر صفة فعل أو ذات اه سم بخذف. قود: (في الكل) عبارة المغني في الستة.

قود (سئ): (يمين) خبر عن قول الشارح، والثاني وما بينهما اعتراض، ومع ذلك فقول المصنف يمين لا حاجة إليه من أضله لاستيفادته من قوله: أولاً لا تتعقد إلا بذات الله تعالى أو صفة له بل فيه قلاقة اه ع ش. قود: (منع قول الناس) نائب فاعل أخذ. قود: (ورد إلخ) عبارة المغني ومنع القرافي ذلك، وقال: الصحيح أن عظمة الله المجموع من الذات والصفات فالمعبود مجموعهما اه.

قود: (هي المجموع إلخ) فيه شيء اه سم. عبارة ع ش هذا قد يخالف ما تقدّم من جعل الصفة في مقابلة الذات مع تفسير الذات بأنها ما دلّ على الذات ولو مع الصفة اه. عبارة القليوبي وفيه نظر بل هو فاسد؛ إذ لو كان كذلك لم تصح إضافته أي: لفظ عظمة إلى الله تعالى؛ لأن الكل لا يضاف لجزئه، وأيضا المعبود الذات المتصفة بالصفات لا الذات مع الصفات اه. قود: (أو مُجرَّد الصفة فممتنع) ولقائل أن يقول يتبني عدم المنع، وإن أُريد مُجرَّد الصفة ما لم يرُد باللام التعدية للمتواضع له لاحتمالهما معنى العلة أي: تواضع له لأجل عظمته، فإن قيل: الذات تستحق التواضع لذاته قلنا ولصفاً تأمله اه. سم عبارة السيد عمر قد يقال يُحتمل أن يكون لأم لعظمته للغاية لا صفة للتواضع فمعمول التواضع مخدوف للعلم به تقديره له فحيث فلا مخدور، وإن كان خلاف الأولى من جعل الذات هي المنشأ فليتأمل على أن حمل التواضع على العبادة ليس بمتمعين اه. قود: (حكم الإطلاق) أي: في قولهم سبحانه من تواضع كل شيء لعظمته ع ش. قود: (مما فُسِّر إلخ) أي: في قول المصنف: والصفة كوعظمة الله إلخ. قود: (أن المراد بالاسم) أي: في قول المصنف وكل اسم

قود: (بأن العظمة هي المجموع إلخ) فيه شيء. قود: (أو مُجرَّد الصفة فممتنع) لقائل أن يقول يتبني عدم المنع فإن أُريد مُجرَّد الصفة ما لم يرُد باللام التعدية للمتواضع له لاحتمالها معنى العلة أي تواضع له لأجل عظمته، فإن قيل الذات تستحق التواضع لذاته قلنا ولصفاً تأمله.

التسعة والتسعين وما في معناها مِمَّا مَرَّ، سواءَ اشْتَقَّ من صِفة ذاته كالسَّمِيعِ أو فعِلِهِ كالخالِقِ، (إلا أن ينوي بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور) وبالعظمة وما بعدها ظُهُور آثارها كأن يُريد بالكلام الحُرُوفَ الدَّالَّةَ عليه، وإطلاقُ كلامِ الله تعالى عليها حقيقة شائعة في الكتابِ والسُّنة فلا يكونُ يَمِينًا؛ لأنَّ اللَّفْظَ مُحْتَمِلٌ لذلك وتَنَقُّدُ بكتابِ الله وبنحوِ التَّوراةِ ما لم يُرد الألفاظُ كما هو ظاهر، ثم رأيت الزَّركَشِيَّ قال: لو حَلَفَ المسلمُ بآيةِ مَنسُوخَةٍ من القرآنِ أو بنحوِ التَّوراةِ تَنَقُّدُ يَمِينُهُ؛ لأنَّه كلامُ الله ومن صِفاتِ الذَّاتِ قاله القاضي، وينبغي أن تكون المَنسُوخَةُ على الخلافِ في أنَّه هل يحُرِّمُ على المُخَدِّثِ مَسَّهُ؟ وهل تبطلُ الصَّلَاةُ بِقِرَاءَتِهِ؟ والصَّحِيحُ لا يحُرِّمُ وتبطلُ، وبه يَقْوَى عَدَمُ الانعقادِ اهـ. وَيَرِدُ تخريجُه بأنَّ المدارَ هنا على المعنى وهو كلامُ الله التَّفَسُّيُّ بلا شَكٍّ وثَمَّ على الألفاظِ، ولا حرمةَ لها بعدَ نسخِها فالوجه ما ذكرته من الانعقادِ ما لم يُرد اللَّفْظُ وبالقرآنِ.....

إلخ. ٥. فُرد: (من صِفةِ ذاته إلخ) والفرقُ بين صِفَتِي الذَّاتِ والفِعْلِ أنَّ الأولى ما اسْتَحَقَّهُ في الأزلِ والثَّانية ما اسْتَحَقَّهُ فيما لا يزَالُ يُقالُ: عالِمٌ في الأزلِ ولا يُقالُ: رازِقٌ في الأزلِ إلا تَوَسُّعًا باعْتِيارٍ ما يُؤَوَّلُ إليه الأمرُ اسْتِثْناءً ومُعْنَى.

٥. قولُ (سَيِّ): (إلا أن ينوي إلخ) قال الزَّركَشِيُّ عَلِمَ من اسْتِثْنائِهِ أنَّ الصِّفَاتِ الفِعْلِيَّةَ كَخَلَقِ الله وَرِزْقِ الله وَرَحْمَةِ الله لا تَنَقُّدُ بها اليمينُ وبِهَ جَزَمَ الرَّافِعِيُّ، قال: وبِمِثْلِهِ أَجَابَ الإمامُ في وإخِياءِ الله، وأُطْلِقَ الجُمهُورُ عَدَمَ الانعقادِ بِصِفَاتِ الفِعْلِ، لَكِنْ جَزَمَ الخُفَّاءُ في الخِصَالِ بِأَنَّها تَكُونُ يَمِينًا إذا نَوَاهَا اهـ. سَمِ وَيُفِيدُ عَدَمَ الانعقادِ بها تَفْهِيمُ الشَّارِحِ كَالنِّهَائَةِ والمُعْنَى قولُ المُصَنِّفِ: والصِّفَةُ بِالذَّاتِيَّةِ. ٥. فُرد: (وبالعظمة وما بعدها ظُهُور آثارها)؛ لأنَّه يُقالُ: عَائِنَتْ عَظَمَةَ الله وَكِبْرِيَاءَهُ، وَيُشَارُ إلى أفعَالِهِ سُبْحَانَهُ وتعالى، وقد يُرادُ بالجلالِ والعِزَّةِ والكِبْرِيَاءِ ظُهُورُ آثارها على المَخْلُوقَاتِ اهـ مُعْنَى.

٥. فُرد: (كَأَن يَزِيدُ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَائَةِ والمُعْنَى وَكَأَن يَزِيدُ إلخ بِالْعَظْفِ. ٥. فُرد: (فَلا يَكُونُ إلخ) تَفْهِيمُ عَلَى المَثْنِ. ٥. فُرد: (وَيَنْحُو التَّوراةَ) كَالْإِنْجِيلِ اهـ. نِهَائَةً. ٥. فُرد: (تَخْرِيجُهُ) أَي: الزَّركَشِيَّ. ٥. فُرد: (هنا) أَي: فِي اليمينِ، وَقَوْلُهُ: ثُمَّ أَي: فِي حُرْمَةِ المَسِّ وَبُطْلَانِ الصَّلَاةِ. ٥. فُرد: (وَبِالْقُرْآنِ إلخ) عَطَفَ عَلَى

٥. فُرد: (إلا أن ينوي إلخ) قال الزَّركَشِيُّ: عَلِمَ من اسْتِثْنائِهِ أنَّ الصِّفَاتِ الفِعْلِيَّةَ كَخَلَقِ الله وَرِزْقِ الله وَرَحْمَةِ الله لا تَنَقُّدُ بها اليمينُ وبِهَ جَزَمَ الرَّافِعِيُّ قال: وبِمِثْلِهِ أَجَابَ الإمامُ فِي: وإخِياءِ الله وَأُطْلِقَ الجُمهُورُ عَدَمَ الانعقادِ بِصِفَاتِ الفِعْلِ، لَكِنْ جَزَمَ الخُفَّاءُ فِي الخِصَالِ بِأَنَّها تَكُونُ يَمِينًا إذا نَوَاهَا انْتَهَى، ثُمَّ قال فِي كُتُبِ الحَقِيقَةِ: وَلَوْ قال: وَسُلْطَانُ الله فَهُوَ يَمِينٌ إِنْ أَرَادَ بِهِ القُدْرَةَ، وَإِنْ أَرَادَ المَقْدُورَ فَلا قاله الرَّافِعِيُّ أَوَاخِرَ البَابِ وَبِهَ نَقُولُ وَأَنَّهُ لَوْ قال: وَرَحْمَةُ الله وَغَضَبُهُ لَمْ يَكُنْ يَمِينًا قال الرَّافِعِيُّ يُشَبِّهُ أَنْ يُقالَ إِنْ أَرَادَ النِّعْمَةَ وَأَرَادَ العُقُوبَةَ فَهُوَ يَمِينٌ، وَإِنْ أَرَادَ الفِعْلَ فَلا. قُلْتُ وَكَلَامُ ابْنِ سُرَّةَ يُخَالِفُهُ، لَكِنْ يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ كَلَامُ الخُفَّاءِ السَّابِقِ انْتَهَى فَلْيَتَأَمَّلْ ما المُرَادُ بِالنِّعْمَةِ والعُقُوبَةِ وما المُرَادُ بِالفِعْلِ.

ما لم يُردْ به نحو الخطبة وبالمُصحف ما لم يُردْ به ورقه وجِلْدَه، وإن نازع فيه الإسْنَوِي؛ لأنَّه عند الإطلاق لا ينصرفُ عُرْفًا إلا لما فيه من القرآن، ومنه يُؤخذُ أنَّه لا فرق بين أن يقول: والمُصحف أو وحقُّ المُصحف (ولو قال: وحقُّ الله) أو وحرمة لأفعلن أو ما فعلت كذا (فيمين)، وإن أطلق لغلبة استعماله فيها؛ ولأنَّ معناه وحقيقة الإلهية، نعم، قال جمع: لا بُدَّ مع الإطلاق من جرِّ حقٍّ وإلا كان كنايةً ويُفَرَّقُ بينه وبين ما يأتي أنَّه لا فرق بين الجرِّ وغيره بأنَّ تلك صرائح فلم يُؤثِّرْ فيها الصِّرفُ بخلاف هذا كما قال: (إلا أن يُريدَ) بالحقِّ (العبادات) فلا

قوله: بكتاب الله إلخ. قوله: (ما لم يُردْ به نحو الخطبة) أي والألفاظ والحروف أخذًا مما تقدَّم في قوله وكان يُريدُ بالكلام إلخ. اه. ع ش. قوله: (نحو الخطبة) أي: كالصلاة اه مُعْنِي. قوله: (لا ينصرفُ عُرْفًا إلا لما فيه إلخ) وقد يُستعملُ في المعنى القديم القائم بذاته تعالى وفي الحروف الدالة عليه، وقضية التخصيص ما لم يُردْ به ورقه إلخ الحثُّ عند الإطلاق، وكذا عند إرادة الحروف وهو مُخالفٌ لما قدَّمه في كلام الله فلعَلَّ ما ذكره هنا مُجرَّدُ تمثيلٍ اه ع ش. قوله: (ومنهُ يُؤخذُ إلخ) يتأمَّلُ وجه الأخذ ومن أين اه ع ش. قوله: (أنَّه لا فرق إلخ) ولعلَّه أي الفرق أنَّ حقَّ المُصحف ينصرفُ عُرْفًا إلى ثَمَنِ الذي يُصرفُ فيه ولا كذلك المُصحف فإِنَّه إنما ينصرفُ لما فيه من القرآن اه ع ش.

قوله: (وحقُّ المُصحف) كذا في أصل الشارح كَلِمَةُ اللَّهِ تَعَالَى اه. سيّدُ عَمَرٍ أي: وكان ينبغي وحقُّ المُصحف. قوله: (وإن أطلق) إلى قوله: وإن اعتدَّ في المُعْنِي إلَّا قوله: ويُفَرَّقُ إلى المشن.

قوله: (وإن أطلق إلخ) عبارة المُعْنِي إن نوى اليمين قطعًا، وكذا إن أطلق في الأصحَّ لغلبة استعماله في اليمين فنزَلَ الإطلاق عليه اه. قوله: (ولأنَّ مغناه وحقيقة الإلهية) لأن الحقَّ ما لا يمكنُ جُحوده فهو في الحقيقة اسمٌ من أسماء الله تعالى اه مُعْنِي. قوله: (ولأنَّ مغناه وحقيقة الإلهية) عبارة الجلال لغلبة استعماله فيها بمعنى استحقاق الله تعالى الإلهية اه رَشِيدِي. قوله: (وحقيقة الإلهية) خيرٌ أن.

قوله: (قال جمع إلخ) مُعْتَمَدٌ اه. ع ش. قوله: (لا بُدَّ مع الإطلاق إلخ) قضيتُه أنَّه مع النية لا ينعين الجرُّ اه سم. قوله: (وإلا كان كنايةً) عبارة المُعْنِي فإن رُفِعَ الحقُّ أو نُصِبَ فكنايةٌ لِتَرُدُّه بين استحقاق الطاعة والإلهية فليس بيمينٍ إلَّا بنية اه. قوله: (وبين ما يأتي) أي: في شرح كِبَالِله والله وتالَّه.

قوله: (بأنَّ تلك صرائح إلخ) قد يُناقشُ فيه من وجهين: أحدهما أنَّه اشتَهَرَ أنَّ الصريحَ يقبلُ الصِّرفَ ففي تَفْرِيعٍ فلم يُؤثِّرْ إلخ بحث، والثاني أنَّ ما هنا لو لم يكن صريحًا احتاجَ للنية وليس كذلك ففي قوله:

قوله: (نعم قال جمع لا بُدَّ مع الإطلاق من جرِّ حقِّ إلخ) قال في الرُّوضِ: وإن قال: وحقُّ الله بالرُّفع أو التَّصْبِ فكنايةٌ انتهى. قوله: (أيضًا: نعم قال جمع لا بُدَّ مع الإطلاق) قضيتُه أي: مع النية لا ينعين الخبر. قوله: (بأنَّ تلك صرائح إلخ) قد يُناقشُ فيه بوجهين أحدهما أنَّه اشتَهَرَ أنَّ الصريحَ يقبلُ الصِّرفَ ففي تَفْرِيعٍ فلم يُؤثِّرْ فيه إلخ بحث، والثاني أنَّ ما هنا لو لم يكن صريحًا احتاجَ للنية وليس كذلك ففي قوله بخلاف إلخ بحث أيضًا لا يقال: المرادُ نفي صراحته عند عَدَمِ الجرِّ؛ لأنَّا نقولُ لَمَّا رأيت التَّفاوت

يَكُونُ يَمِينًا قَطْعًا؛ لَأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهَا، وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمُ الْآتِي فِي الدَّعَاوَى أَنَّ الطَّلِبَ أَيْ الْغَالِبِ الْمُدْرِكِ الْمُهْلِكِ صَرَاحُ فِي الْيَمِينِ، وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى تَوْقِيفِيَّةٌ عَلَى الْأَصْحَحِ، وَلَمْ يُرَدَّ شَيْءٌ مِنْهَا فَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهَا عَلَيْهِ كَمَا قَالَه الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ، وَإِنْ اعْتَذِرَ عَنْهُمْ بِأَنَّهُمْ إِنَّمَا اسْتَحْسَنُوا لِمَا فِيهَا مِنَ الْجَلَالَةِ وَالزُّدْعِ لِلْحَالِفِ عَنِ الْيَمِينِ الْغَمُوسِ وَيُجَابُ بِأَنَّهُمْ جَرَوْا فِي ذَلِكَ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصْحَحِ لِلْمُضْلِحَةِ الْمَذْكُورَةِ (وَحُرُوفِ الْقِسْمِ) الْمَشْهُورَةِ: (بَاءً) مَوْحَدَةً (وَوَاوًا)

بِخِلَافِ إِنْخِ بَحْثٍ أَيْضًا، وَقَدْ يُجَابُ عَنِ الثَّانِي بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّرَاحِ النَّصُوصُ لَا مُقَابِلَ الْكِنَايَاتِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(فَائِدَةٌ): فِي فِتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةٌ: رَجُلٌ حَلَفَ بِشَهِدِ اللَّهِ أَوْ بِيَشْهَدُ اللَّهَ أَوْ أَضَافَ قَوْلَهُ وَحَقٌّ هَلْ تَتَعَقَّدُ يَمِينُهُ وَتَلْزَمُهُ الْكَفَّارَةُ إِذَا حَنَثَ أَمْ لَا؟ وَمَا إِذَا حَلَفَ بِالْجَنَابِ الرَّفِيعِ وَأَرَادَ بِهِ اللَّهَ تَعَالَى؟ الْجَوَابُ لَا تَقُلْ عِنْدِي فِي ذَلِكَ وَالَّذِي يَظْهَرُ فِي شَهِدِ اللَّهَ وَيَشْهَدُ اللَّهَ أَنَّهُ لَيْسَ بِيَمِينٍ، وَفِي الْأَذْكَارِ لِلتَّوَوُّيِّ مَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ فَإِنَّهُ ذَكَرَ مَا مَعْنَاهُ: أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَوَرَّعُ عَنِ الْيَمِينِ فَيَعْدِلُ إِلَى قَوْلِهِ: شَهِدَ اللَّهَ فَيَقْعُ فِي أَشَدِّ مِنْ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ نَسَبَ إِلَى اللَّهِ أَنَّهُ شَهِدَ الشَّيْءَ وَعَلِمَهُ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ ضَمَّ إِلَيْهِ قَوْلَهُ: وَحَقٌّ شَهِدَ اللَّهَ إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِشَهِدِ الْمُضَدَّرِ فَيَكُونُ مَعْنَاهُ وَحَقٌّ شَهَادَةُ اللَّهِ أَيْ: عَلَيْهِ فَيَكُونُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ يَمِينًا؛ لِأَنَّهُ حَلَفَ بِالْعَلَمِ، وَإِطْلَاقُ الْفِعْلِ وَإِرَادَةُ الْمُضَدَّرِ شَائِعٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ أَيْ: يَوْمٌ نَفَعَهُمْ وَإِذَا حَلَفَ بِالْجَنَابِ الرَّفِيعِ وَأَرَادَ بِهِ اللَّهَ تَعَالَى فَهُوَ يَمِينٌ بَلَا شَكٍّ أَه. وَتَقَدَّمَ أَيْقَانًا عَنْ أَبِي زُرْعَةَ خِلَافُ مَا قَالَهُ فِي الْجَنَابِ الرَّفِيعِ أَه سَمَ بِحَذْفٍ. □ قَوْلُهُ: (صَرَاحُ) أَيْ: فِي الْيَمِينِ. □ قَوْلُهُ: (الْمَشْهُورَةُ) إِلَى قَوْلِهِ: بَلْ هُوَ الْأَضْلُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَزَيْدٌ إِلَى وَبَدَأَ. □ قَوْلُهُ: (الْمَشْهُورَةُ) وَغَيْرُ الْمَشْهُورَةِ كَالْأَلْفِ الْمَمْدُودَةِ وَهَاءِ التَّنْبِيهِ أَه شَوْبَرِي. □ قَوْلُهُ: (مَوْحَدَةً) إِلَى قَوْلِهِ: وَيَظْهَرُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: أَيْ: إِلَى وَبَدَأَ.

بَيْنَهُمَا فِي الْجَزِّ وَغَيْرِهِ عَلَى الصَّرَاحَةِ وَعَدَمِهَا وَجَبَ إِرَادَةُ صَرَاحَتِهِمَا وَعَدَمِهَا بِاِغْتِيَارِ أَنْفُسِهِمَا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْجَزِّ وَغَيْرِهِ وَإِلَّا لَمْ يَتَأَتَّ ذَلِكَ التَّرْتِيبُ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ وَاحِدًا مِنَ الْوَجْهَيْنِ إِنَّمَا يَرُدُّ لَوْ أُريدَ الصَّرَاحَةُ فِي الْيَمِينِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ الْمُرَادُ صَرَاحَةُ اللَّفْظِ الْمُقْسَمِ بِهِ فِي مَعْنَاهُ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَرِمَ تَوَقُّفُ الْيَمِينِ عَلَى أَنَّهُ يَتَوَيَّ بِه مَعْنَاهُ، وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ صَرِيحٌ فِي خِلَافِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَشِنْ إِرَادَةَ الْعِبَادَاتِ فَدَخَلَ الْإِطْلَاقُ، نَعَمْ قَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّرَاحِ الْمُنْصَوِّصُ لَا مُقَابِلَ الْكِنَايَاتِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(فَائِدَةٌ): فِي فِتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةٌ رَجُلٌ حَلَفَ بِشَهِدِ اللَّهِ أَوْ بِيَشْهَدُ اللَّهَ أَوْ أَضَافَ قَوْلَهُ وَحَقٌّ هَلْ يَتَعَقَّدُ يَمِينُهُ وَتَلْزَمُهُ الْكَفَّارَةُ إِذَا حَنَثَ أَمْ لَا وَمَا إِذَا حَلَفَ بِالْجَنَابِ الرَّفِيعِ وَأَرَادَ بِهِ اللَّهَ الْجَوَابُ: لَا تَقُلْ عِنْدِي فِي ذَلِكَ وَالَّذِي يَظْهَرُ فِي شَهِدِ اللَّهَ وَيَشْهَدُ اللَّهَ أَنَّهُ لَيْسَ بِيَمِينٍ وَفِي الْأَذْكَارِ لِلتَّوَوُّيِّ مَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ فَإِنَّهُ ذَكَرَ مَا مَعْنَاهُ أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَوَرَّعُ عَنِ الْيَمِينِ فَيَعْدِلُ إِلَى قَوْلِهِ: شَهِدَ اللَّهَ فَيَقْعُ فِي أَشَدِّ مِنْ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَنْسُبُ إِلَى اللَّهِ أَنَّهُ شَهِدَ الشَّيْءَ وَعَلِمَهُ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ لَوْ ضَمَّ إِلَيْهِ قَوْلَهُ

وتاءٌ فوقيةٌ (كبالله ووالله وتالله) فهي صريحةٌ فيه جُزْ أو نُصِبَ أو رُفِعَ أو سُكِّنَ؛ لأنَّ اللَّحْنَ لا يمنعُ الانعقادَ، وزيدٌ رابعٌ وهو: الله أي: بناءً على أَنَّ الألفَ هي الجارزةُ. أما على الأصحَّ أَنَّ الجارَّ المحذوفُ، وتلك عَوْضٌ عنه فلا زيادةَ وبدأَ بالباءِ؛ لأنَّها الأصلُ في القسمِ لغةً والأعمُّ لدخولها على المظهرِ والمضمَرِ ثم بالواوِ لِقربها منها مخرجاً بل قيلَ إِنَّها مُبدَلةٌ منها؛ ولأنَّها أعمُّ من التاءِ؛ لأنَّها وإن اختصَّتْ بالمظهرِ تَعُمُّ الجلالةَ وغيرها؛ ولأنَّه قيلَ إِنَّ التاءَ بَدَلٌ منها (وتختصُّ التاءُ) الفوقيةُ (بالله) أي بلفظِ الجلالةِ وشَدُّ تَرَبُّ الكعبةِ والتَرَحُّمِ، ويظهرُ أَنَّها لا

□ قولُ (سئ): (كبالله ووالله إلخ) وَلَوْ قال له القاضي: قُلْ والله فقال: تالله بالمثناةِ أو الرَّحْمَنِ لم يُحَسَّبَ يَمِينًا لِمُخَالَفَةِ التَّحْلِيلِ، وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ أَنَّهُ لا يُحَسَّبُ يَمِينًا لو قال له قُلْ تالله بالمثناةِ فقال بالله بالموحدةِ أو قُلْ بالله فقال والله وهو الظاهرُ اهـ. مُعْنَى وفي سم بعد ذِكْرِ مثله عن بعضهم ما نُصِّه وفيه نَقَرٌ، بَلِ الوجهُ انْعِقَادُها، وَإِنْ قُلْنَا بِتَكْوِيلِهِ فَلْيُراجِعْ اهـ. □ قوله: (فيه) أي: القسم. □ قوله: (جَزْ إلخ) أي: لَفْظُ الجلالة. □ قوله: (وزيدٌ إلخ) عبارةُ المُعْنَى وزادَ المحامليُّ والشَّيْخُ أبو حامِدٍ على الثلاثةِ الألفَ بَدَلُ الهَمْزةِ وسيأتي أَنَّهُ كِنَايَةٌ اهـ. □ قوله: (وهو الله) كان في أَصْلِهِ أَلِفٌ قَبْلَ الجلالةِ فَكُشِطَتْ فَلْيَتَأَمَّلْ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ غَيْرُ سَدِيدٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ الرَّاعِيَّ شَارَحَ الألفيةِ نَقَلَ عن بعضِ مَشايخِهِ: أَنَّ حُرُوفَ الجَرِّ خَمْسَةٌ أَقسامٌ: قِسْمٌ على حَرْفِ كالباءِ واللامِ، وقِسْمٌ على أَقلٍّ من حَرْفٍ واحدٍ وذلك قَطْعُ هَمْزةِ الوصلِ في القِسْمِ باللفظةِ المُعْظَمَةِ نَحْوُ: قالَتْ إِلَهٌ لأَفْعَلْنَ. كان أَلِفٌ وُضِلَ، فَلَمَّا أَقْسَمَ بِهِ قُطِعَ وصارَ يَثْبُتُ وضلاً بعدما كان لا يَثْبُتُ وضلاً فزادتْ فيه صِفَةٌ وهي أَقلُّ من حَرْفٍ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. □ قوله: (المحذوفُ) الأوَّلَى لِلتَّشْكِيهِ. □ قوله: (إنَّها مُبدَلةٌ منها) أي كما في ثَرَاثٍ فَإِنَّ أَصْلَهُ وَاِثْرٌ اهـ جَبْرِ مِي.

□ قولُ (سئ): (وتختصُّ التاءُ بالله)؛ لأنَّ الباءَ لَمَّا كانت الأَصْلُ في القسمِ والواوُ بَدَلٌ منها والتاءُ بَدَلٌ من الواوِ ضاقَ تَصَرُّفُها عن البَدَلِ والمُبدَلِ منه فلم يَدْخُلْ على شَيْءٍ مِمَّا يَدْخُلانِ عليه سِوَى اسمِ الله، قال تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يَوْسُفُ﴾ (يوسف: ٨٥) قال ابنُ الخَشَّابِ إِنَّ التاءَ إِنْ ضاقَ تَصَرُّفُها وَلَمْ تَدْخُلْ إِلَّا على اسمٍ واحدٍ فَقَدْ بوركَ لَها في اخْتِصاصِها بأشرفِ الأسماءِ وأَجَلُها اهـ مُعْنَى. □ قوله: (وتالرحمن) وتَحْيَاةُ الله اهـ نِهَايَةٌ.

وَحَقُّ شَهِدِ الله إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِشَهِدِ المَصْدَرِ فَيَكُونُ مَعْنَاهُ وَحَقُّ شَهادَةِ الله أي: عِلْمُهُ فَيَكُونُ والحالُ هَذِهِ يَمِينًا؛ لأنَّهُ حَلَفَ بِالْعِلْمِ، وإِطْلَاقُ الفِعْلِ وإِرادةُ المَصْدَرِ شائعٌ كَقَوْلِهِ تعالى هذا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ أي يَوْمٌ نَفْعُهُمْ وَإِذَا حَلَفَ بِالْجَنابِ الرَّفِيعِ وَأَرَادَ بِهِ اللهُ فَهُوَ يَمِينٌ بلا شَكٍّ انتهى. وَتَقَدَّمَ في الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ عن أَبِي رُزْعةٍ خِلافُ ما قال في الجَنابِ الرَّفِيعِ يالِلهُ بِالتَّحْتِيَّةِ، قال في شَرْحِ الرُّوضِ: وَوَجْهُ كَوْنِهِ يَمِينًا بِحَذْفِ المُنادَى وَكَانَ قال: يا قَوْمُ أو يا رَجُلٌ ثُمَّ اسْتَأْنَفَ اليمينَ انتهى. إِذْ حَكُمُهما واحِدٌ قد يَقْتَضِي أَنَّهُ كِنَايَةٌ مع المَدِّ فَيُخَالِفُهُ ظاهِرُ قَوْلِهِ السَّابِقِ وزيدٌ رابعٌ إلخ من أَنَّهُ صَرِيحٌ إِلَّا أَنْ يُريدَ بالمدِّ أَنَّ الألفَ لِلِاسْتِفْهَامِ كما تَقَدَّمَ أَنفًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

تَعَقَّدُ بِهِمَا إِلَّا بَنِيَّةً فَمَنْ أَطْلَقَ الْإِنْعِقَادَ بِهِمَا وَجَعَلَهُ وَارِدًا عَلَى كَلَامِهِمْ فَقَدْ أَبْعَدَ، وَبِكَفْيٍ فِي
 احتياجه لِلْبَنِيَّةِ شُدُودُهُ، وَمِثْلُهُمَا بِاللَّهِ بِالتَّحْتِيَّةِ وَفَاللَّهُ بِالْفَاءِ وَاللَّهُ بِالِاسْتِفْهَامِ قِيلَ: صَوَابُهُ
 وَيَخْتَصُّ اللَّهَ بِالتَّاءِ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ مَعَ فِعْلِ الْإِخْتِصَاصِ إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَقْصُورِ فَيَقْتَضِي أَنَّ
 الْجَلَالََةَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا الْوَاوُ وَالْبَاءُ وَهُوَ مُنَاقِضٌ لِمَا قَدَّمَهُ اهـ. وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا
 تَدْخُلُ عَلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ أَيْضًا بَلْ هُوَ الْأَصْلُ السَّالِمُ مِنَ الْمَجَازِ أَوْ التَّضْمِينِ كَمَا مَرَّ.
 (وَلَوْ قَالَ: اللَّهُ مَثَلًا لَأَفْعَلَنْ كَذَا) وَيَجُوزُ مَدُّ الْأَلْفِ وَعَدْمُهُ إِذْ حَكُمَهُمَا وَاحِدًا، (وَرَفَعَ أَوْ نَصَبَ أَوْ
 جَعَلَ أَوْ سَكَّنَ، أَوْ قَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَوْ لَعَمْرُ اللَّهِ أَوْ عَلَيَّ عَهْدِ اللَّهِ وَمِيثَاقَهُ وَذِمَّتَهُ وَأَمَانَتَهُ وَكَفَالَتَهُ

☐ فَوَدَّ: (إِلَّا بَنِيَّةَ الْإِنْعِ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ فَلَا تَدْخُلُ عَلَى غَيْرِ لَفْظِ اللَّهِ أَي: لُغَةً وَلَا
 يُقَالُ تَرَبُّكَ وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: حَكَى الْأَخْفَشُ تَرَبَّ الكَعْبَةِ وَهُوَ شَادُّ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ:
 تَالرَّحْمَنِ أَوْ الرَّحِيمِ انْتَعَقَدَتْ يَمِينُهُ كَمَا قَالَه الْبُلْقَيْنِيُّ وَغَايَتُهُ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ شَادًّا فَإِنْ أَرَادَ غَيْرَ الْيَمِينِ قِيلَ
 مِنْهُ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: بِاللَّهِ بِالْمَوْحِدَةِ أَوْ وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنْ كَذَا وَنَوَى غَيْرَ الْيَمِينِ كَوَثِفَتْ بِاللَّهِ أَوْ اغْتَصَصَتْ أَوْ
 وَاللَّهِ الْمُسْتَعَانَ لَمْ يَكُنْ يَمِينًا اهـ. وَهِيَ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ الْإِطْلَاقَ كَالْبَنِيَّةِ وَفِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُسْمُوعِ
 شُدُودًا وَغَيْرِهِ فِي الْإِنْعِقَادِ. ☐ فَوَدَّ: (بِهِمَا) أَي: تَرَبَّ الكَعْبَةِ وَتَالرَّحْمَنِ أَي: وَيَنْخَوِّهُمَا، وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ
 كَمَا مَرَّ أَنفَاءً عَنِ الْمُغْنِي. ☐ فَوَدَّ: (وَجَعَلَهُ) أَي: الْإِنْعِقَادَ، وَكَذَا ضَمِيرٌ فِي احتياجه. ☐ فَوَدَّ: (شُدُودُهُ)
 الْمُنَاسِبُ التَّنْبِيهُ. ☐ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُمَا) إِلَى قَوْلِهِ اهـ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: وَاللَّهُ إِلَى صَوَابِهِ وَإِلَّا أَنَّهُ أَبْدَلَ
 صَوَابِهِ وَكَانَ الْأَوَّلَى. ☐ فَوَدَّ: (يَا لِلَّهِ بِالتَّحْتِيَّةِ) وَجْهٌ كَوْنُهُ يَمِينًا بِحَذْفِ الْمُنَادَى وَكَانَهُ قَالَ: يَا قَوْمُ أَوْ يَا
 رَجُلُ ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الْيَمِينَ أَسْنَى وَمُغْنِي. ☐ فَوَدَّ: (وَاللَّهُ بِالِاسْتِفْهَامِ) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي ثُمَّ رَأَيْتُ
 مَا يَأْتِي مِنَ الرَّشِيدِيِّ فَلَا إِغْنَاءَ. ☐ فَوَدَّ: (فَيَقْتَضِي) أَي: تَغْيِيرُ الْمُصَنِّفِ

☐ فَوَدَّ (السِّي): (وَلَوْ قَالَ: الْإِنْعِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ حَذَفَ الْحَالِفُ حَرْفَ الْقَسَمِ وَقَالَ اللَّهُ بِهَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ
 وَيُدْوِنُهُ اهـ. ☐ فَوَدَّ: (مَثَلًا) إِلَى قَوْلِهِ: وَبِلَّهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: عَلَى أَنْ إِلَى وَقِيلَ. ☐ فَوَدَّ: (مَثَلًا) عِبَارَةُ
 الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَقَوْلُ الْحَالِفِ لَا هَا اللَّهُ بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ كِنَايَةً إِنْ نَوَى الْيَمِينَ فَيَمِينٌ وَإِلَّا فَلَا،
 وَإِنْ كَانَ مُسْتَعْمَلًا فِي اللَّغَةِ لِعَدَمِ اشْتِهَارِهِ، وَقَوْلُهُ: وَأَيْمُ اللَّهِ بِضَمِّ الْمِيمِ أَشْهَرُ مِنْ كَسْرِهَا وَوَضِلَ
 الْهَمْزَةُ وَيَجُوزُ قَطْعُهَا وَأَيْمُنُ اللَّهُ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ كُلُّ مَنَّهُمَا يَمِينًا إِذَا أُطْلِقَ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ أَشْتَهَرَ فِي
 اللَّغَةِ وَوَرَدَ فِي الْخَبَرِ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ اهـ. ☐ فَوَدَّ: (وَيَجُوزُ مَدُّ الْأَلْفِ) أَي: الَّتِي هِيَ جَزْءٌ مِنَ
 الْجَلَالََةِ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدُ وَلَا يُنَافِيهِ الْإِنْعِ فَهَذَا غَيْرُ كَوْنِهَا أَلْفَ الْإِسْتِفْهَامِ الَّذِي مَرَّ وَغَيْرُ كَوْنِ الْأَلْفِ جَاوِزَةً
 الَّذِي نَقَلَهُ ثُمَّ صَحَّحَ خِلَافَهُ، وَإِنْ تَوَقَّفَ الشَّهَابُ ابْنَ قَاسِمٍ فِي هَذَا اهـ. رَشِيدِي. ☐ فَوَدَّ: (وَلَعَمْرُ اللَّهِ
 الْإِنْعِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَقَوْلُ الْحَالِفِ وَلَعَمْرُ اللَّهِ وَالْمُرَادُ مِنْهُ الْبَقَاءُ وَالْحَيَاةُ كَذَلِكَ أَي

☐ فَوَدَّ: (أَوْ عَلَيَّ عَهْدِ اللَّهِ وَمِيثَاقَهُ الْإِنْعِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ: وَالْمُرَادُ بِعَهْدٍ إِذَا نَوَى بِهِ الْيَمِينَ
 اسْتِحْقَاقَهُ لِإِجَابِهِ مَا أَوْ جَبَهُ عَلَيْنَا وَتَعَبَّدْنَا بِهِ، وَإِذَا نَوَى بِهِ غَيْرَهَا الْعِبَادَاتِ الَّتِي أَمْرُنَا بِهَا أَنْتَهَى.

لأَفْعَلَنَ كذا (فليس يمين إلا بنية) للقسَم؛ لاحتماله لغيره احتمالاً ظاهراً ولا يُنافيه في الأولى صحة ذلك نحواً إذ الجرُّ بحذف الجار وإبقاء عَمَلِه والتَّصَبُّ بِنَزْعِ الخافِضِ والرَّفْعِ بحَذْفِ الخبر أي: الله أحلف به والشكوكُ بإجراء الوضلي مجرى الوقف على أن هذه كلها لا تخلو من شدوذ، بل قيل: الرفع لَحْنٌ لِكَتْهِ غيرُ صحيح كما تقرّر، وقيل: يُفَرَّقُ بين نحوِي وغيره ويُردُّ بأنّه حيث لم ينو اليمين ساوَى غيره في احتمال لفظه، وبالله بتشديد اللام وحذف الألف لَنَوَى، وإن نَوَى بها اليمين؛ لأنّ هذه كلمة غيرُ الجلالة إذ هي الرُّطوبةُ ذكره في الروضة وهو مُتَّحَجَةٌ، وإن اغترَضَ معنَى ونَقَلَا؛ لأنّا وإن سلّمنا أنّها لغة هي غريبة جداً في الاستعمالِ العُرفيِّ؛ فلا يُعوَّلُ عليها وزَعَمُ أنّها شائعة المُرَادُ منه شُيُوعُهَا في ألسنة العوام، كما صرّح به غيرُ واحد ولا عبرة بالشُّيُوع في ألسنتهم.

(ولو قال: أقسمت أو أقسم أو خلفت أو أحلف) أو آليت أو أولي (بالله لأفعلن) كذا (فيمين إن نواها) لا طراد العُزف باستعمالها يميناً وأيّده ببنيتها، (أو أطلق) للعُزف المذكور وبه فارقٌ شهدت أو أشهد بالله فإنه محتاجٌ لنية اليمين به؛ لأنّه لم يشتهز في اليمين،.....

كِناية، وإنّما لم يَكُنْ صريحاً؛ لأنه يُطْلَقُ مع ذلك على العبادات، وقوله: عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ وميثاقه وأمانته وذمّته وكفاليته كلّ منها كذلك، سواء أضاف المغطوفات إلى الضمير كما مثّل أم إلى الاسم الظاهر والمُرَادُ بعَهْدِ اللَّهِ إذا نَوَى به اليمين استحقاقه لإيجاب ما أو جبه عَلَيْنَا وتَعَبُّدُنَا به وإذا نَوَى به غيرها العبادات التي أُمِرْنَا بها فإن نَوَى اليمين بالكلِّ انْعَقَدَتْ يمينٌ واحدةٌ والجمع بين الألفاظ تأكيدٌ فلا يَتَعَلَّقُ بالجنث فيها إلا كَفَّارَةٌ واحدة، ولو نَوَى بكلِّ لَفْظٍ يَمِينًا كان يَمِينًا وَلَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا كَفَّارَةٌ واحدة، كما لو حَلَفَ على الفعل الواحد مراراً. اهـ. قوله: (ولا يُنافيه) أي: الاحتياج إلى التّية وكان الأولى التّشريع.

قوله: (في الأولى) أي: ما في المتن، وقوله: صحته ذلك إلخ فاعلٌ يُنافي، وقوله: إذ الجرُّ إلخ علةٌ للصّحة عبارةٌ النّهاية: ولا يَضُرُّ اللَّحْنُ فيما ذُكِرَ على أنّه قيلَ بَمَنْعِهِ فالجرُّ بحذف الجار إلخ وعبارةُ الْمُغْنِي وشيخ الإسلام: واللّحن لا يَمْنَعُ انعقادَ اليمين على أنّ غيرَ الرّفْع لا لَحْنٌ فيه فالتّصَبُّ بِنَزْعِ الخافِضِ والجرُّ بحذفه إلخ وأما الرّفْعُ فَيَصِحُّ أيضاً أن يكونَ ابتداءً بكلامٍ اهـ؛ وبذلك علِمَ ما في صنيع الشّارح.

قوله: (بحذف الجار إلخ) قال سيّونه: ولا يجوزُ حَذْفُ حَرْفِ الجرِّ وإبقاء عَمَلِه إلا في القسم. اهـ. مُغْنِي. قوله: (بين نحوِي) أي فَتَنَعْدُ مِنْهُ.

قوله: (لغو إلخ) خلافاً للنّهاية والمُغْنِي عبارةُ يَمِينٌ أنّه نواها على الرَّاجِحِ خلافاً لِجَمْعِ ذَهَبُوا إلى أنّها لغو اهـ. قوله: (لأنّ هذه) أي: البَلَّةُ اهـ مُغْنِي.

قوله: (أو آليت) إلى قوله: وبه فارقٌ في المُغْنِي وإلى قول المتن ولو قال: إن فعّلت في النّهاية. قوله: (لأنّه لم يشتهز إلخ) الأولى فإنّه إلخ.

نعم، هو في اللعان صريح كما مر، أما مع حذف بالله فلغو، وإن نوى اليمين. (ولو قال: قصدت) بما ذكرت (خبراً ماضياً) في نحو أقسمت (أو مستقبلاً) في نحو أقسم (صدق باطناً)؛ فلا تلزمه كفارة، (وكذا ظاهرها) ولو في نحو: أقسمت بالله لا وطئتك (على المذهب) لاحتمال ما يدعيه، بل ظهوره ولو عرفت له يمين سابقة قبل في نحو أقسمت جزماً (ولو قال لغيره: أقسمت عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن) كذا (وأراد يمين نفسه فيمين) لإصلاحية اللفظ لها مع

قوله: (أما مع حذف بالله) أي: من كل ما تقدم في المتن والشرح. قوله: (في نحو أقسمت) أي: مما بصيغة الماضي.

قوله: (نعم هو في اللعان صريح إلخ) عبارة الروض هنا ولو قال الملاحظ: أشهد بالله كاذباً لزمته الكفارة. قال في شرحه: وإن نوى غير اليمين إذ لا أثر للتورية في مجلس الحكم. اهـ. فلو حلف القاضي بنحو أشهد بما يتوقف على التية ولم يتو فالوجه أنه لا كفارة عليه؛ لأن هذا لا يكون يميناً إلا بالتية، وإن قلنا يميناً في مجلس الحكم في التية، وإن حلف رجل بالله تعالى، فقال آخر: يميني في يمينك أو يلزمني مثل ما يلزمك لم يلزمه شيء وإن قال: ذلك في الطلاق والعناق ونوى لزمه ما يلزم الحالف، وإن قال: أيمان البيعة لازمة لي لم يلزمه شيء لا أن يتو به الطلاق والعناق فيلزمه، وإن قال: اليمين لازمة لي لم يلزمه شيء. وإن قال الطلاق والعناق لازم لي ونوى لزمه اهـ. قال ابن التقي في شرحه: واعلم أن معنى يميني في يمينك على ما حكاه ابن الصباغ أنه يلزمني من اليمين ما يلزمك فإن كان الشيخ قصد ذلك كأن ذكره لك ليعرفك أنه لا فرق بين أن يأتي بهذا اللفظ أو بمعناه، وإن قصد أنه يلزمه عن الكفارة أو الطلاق أو العناق فهما صورتان متباينتان، لكن في كلام المتولي ما يقتضي وقوع الطلاق في الصورة الثانية دون الأولى، فإن قال: يميني في يمين فلان وكان فلان قد حلف بالطلاق والعناق لا يتعلق به حكم؛ لأن التعليق وجد من غيره فلا يجعل كناية عنه وعلى هذا لو قال لامرأته أشركتكم مع امرأة فلان وكان فلان قد علق الطلاق وأراد المشاركة في الطلاق بمعنى إن وقع الطلاق على تلك فأنت شريكته فيه صح اهـ. وفي التهذيب ما يوافقه في الصورة الثانية، فإن قال: لو طلق رجل زوجته بالطلاق وحيث فقال: يميني في يمينك وأراد أن امرأته تطلق كامراً الآخر طلقت، وكذا إن أراد متى طلق الآخر امرأته طلقت امرأته فإن الخاطر متى طلق طلقت هذه. وأما الصورة الثانية فلم يتعرض الرافعي لها اهـ. كلام ابن التقي ثم قال: فرغ لو قال لمن يخلف: يميني في يمينك وأراد إذا حلفت صرت حالفاً مثلك لم يصح حالفاً إذا حلف ذاك، سواء كان بالله أو بالطلاق والعناق فيلزمه أي لأنه حينئذ بمنزلة قوله: الطلاق لازم وهذا يقع به الطلاق وظاهر. وقوله: والعناق أن قوله العنق لازم لي كذلك، لكن سيأتي أوائل النذر قول الشارح ما نصه ومنه أي: نذر اللجاج ما يعتاد على السنة الناس العنق يلزمني أو يلزمني عني عبي فلان أو والعنق لا أفعل أو لأفعلن كذا فإن لم يتو التعليق فلغو، وإن نواه تخير ثم بين ما حاصله أن العنق لا يخلف به إلا على وجه التعليق أو الالتزام فيحمل كلام التنبية على ذلك وكقوله فأيمان البيعة قوله: فأيمان المسلمين كما قاله في شرح الروض.

اشتهاره على السنة حملة الشرع، وكأنه في الأخيرة ابتدأ الحلف بقوله بالله ويُندب للمخاطب إبرازه في غير معصية، ويظهر إلحاق المكروه بها، ثم رأيت مضرًا به فإن أبي كثر الحالف وقال أحمد: بل المخاطب (ولا) يقصد يمين نفسه، بل الشفاعة أو يمين المخاطب أو أطلق (فلا) تنعقد اليمين؛ لأنه لم يحلف هو ولا المخاطب وظاهر صنيعه حيث سوى بين حلفت وغيرها فيما مرّ لا هنا أن حلفت عليك ليست كأقسمت وآليت عليك، ويوجه بأن هذين قد يستعملان لطلب الشفاعة بخلاف حلفت ويكره رد السائل بالله أو بوجهه في غير المكروه والسؤال بذلك كما مرّ (ولو قال: إن فعلت كذا فأنا يهودي).....

قوله: (في الأخيرة إلخ) أي: أسألك بالله إلخ مفهومه أنه لو قال: والله تفعل كذا أو لا تفعل كذا وأطلق كان يمينًا وهو ظاهر؛ لأن هذه الصيغة لا تستعمل لطلب الشفاعة بخلاف أسألك بالله إلخ. اه ع ش. قوله: (ويُندب) إلى قوله: وظاهر صنيعه في المغني إلّا قوله: وقال إلى المتن. قوله: (وقال أحمد إلخ) لعله رواية عنه وإلا فالمفتي به عندهم أن الكفارة على الحالف اه ع ش. قوله: (أو يمين المخاطب) كان قصد جعلتك حالفًا بالله اه ع ش. قوله: (أن حلفت عليك ليست إلخ) أي: في هذا التفصيل أي: هو يمين، وإن لم يتو يمين نفسه بقرينة التوجيه فليحرر اه. رشدي عبارة ع ش قوله: أن حلفت عليك ليست إلخ أي: فإنها تكون يمينًا، وإن لم يقصد بها يمين نفسه بل أطلق اه. قوله: (وآليت) أي: وإن لم يذكره فيما مرّ اه. رشدي وكان الأولى للشارح أن يقول: أو آليت كما في النهاية. قوله: (ويكره) إلى قوله: كما مرّ في المغني إلّا قوله: في غير المكروه. قوله: (ويكره رد السائل) ظاهره وإن كان غير محتاج إليه ويوجه بأن الغرض من إعطائه تغطيم ما سأل به اه ع ش. قوله: (أو بوجهه) كاسألك بوجه الله اه ع ش.

قول (الشيء) (ولو قال: إن فعلت إلخ). (فروع): لو حلف شخص بالله فقال آخر: يميني في يمينك أو يلزمني ما يلزمك لم يلزمه شيء، وإن نوى به اليمين لخلو ذلك عن اسم الله تعالى وصفة من صفاته، وإن قال: اليمين لازمة لي، لم يلزمه شيء وإن نوى؛ لما مرّ، وإن قال: أيمان البيعة لازمة لي، وهو بيعة الحجاج فإن البيعة كانت على عهد رسول الله ﷺ فمن بعده بالمصافحة، فلما ولي الحجاج ربها أيمانًا تشتمل على اسم الله تعالى وعلى الطلاق والعناق والحج والصدقة لم يلزمه شيء؛ لأن الصريح لم يوجد والكناية تتعلق بما يتضمن إيقاعًا فائمًا في الالتزام فلا إلا أن يتو الطلاق والقصاص فيلزمه؛ لأن الكناية تدخل فيهما ولو قال: إن فعلت كذا فأيمان البيعة لازمة لي بطلاقها وعناقها وحجها وصدقتها ففي التهمة أن الطلاق لا حكم له؛ لأنه لا يصح التزائم والباقي يتعلق به الحكم إلا أنه في الحج والصدقة كندر اللجاج والغضب اه. مغني عبارة سم وفي التثنية: وإن حلف رجل بالله تعالى فقال آخر يميني في يمينك أو يلزمني مثل ما يلزمك لم يلزمه شيء وإن قال ذلك في الطلاق والعناق ونوى لزيمه لم يلزم الحالف، إن قال أيمان البيعة لازمة لي لم يلزمه شيء، وإن قال الطلاق والعناق لازم لي ونوى لزيمه انتهى. قال ابن التقي في شرحه واعلم أن معنى يميني في يمينك على ما حكاه ابن

أَوْ نَضْرَانِي (أَوْ بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ)، أَوْ مِنَ اللَّهِ أَوْ مِنَ النَّبِيِّ أَوْ مُسْتَحِلُّ الْخَمْرِ (فَلَيْسَ بِيَمِينٍ)؛ لانتفاء الاسم والصفة ولا كفارة، وَإِنْ حَيْثُ، نعم، يحوزم ذلك كما في الأذكار كغيره ولا يُكْفَرُ به إِنْ قَصَدَ تَبْعِيدَ نَفْسِهِ عَنِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ أَوْ أَطْلَقَ، فَإِنْ عَلَّقَ أَوْ أَرَادَ الرُّضَا بِذَلِكَ إِذَا فَعَلَ كَفَرَ حَالًا، وَلَوْ مَاتَ مِثْلًا وَلَمْ يُعْرِفْ قَصْدَهُ حُكْمَ بِكُفْرِهِ حَيْثُ لَا قَرِينَةَ تَحْمِيلَهُ عَلَى غَيْرِهِ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ بَوَضِعِهِ يَقْتَضِيهِ، وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْأَذْكَارِ خِلَافُهُ وَهُوَ الصَّوَابُ، وَإِذَا لَمْ يُكْفَرْ شُنَّ لَهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ وَيَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ.....

الصَّبَاحُ أَنَّهُ يَلْزُمُنِي مِنَ الْيَمِينِ مَا يَلْزُمُكَ، فَإِنْ كَانَ الشَّيْخُ قَصَدَ ذَلِكَ كَانَ ذَكَرَهُ لِكَرْفِكَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَأْتِيَ بِهَذَا اللَّفْظِ أَوْ بَعْنَاهُ، وَإِنْ قَصَدَ أَنَّهُ يَلْزُمُهُ مِنَ الْكِفَارَةِ أَوْ الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ فَهِيَ صَوْرَتَانِ مُتَبَايِنَتَانِ، لَكِنْ فِي كَلَامِ الْمُتَوَلَّى مَا يَقْتَضِي وَقُوعَ الطَّلَاقِ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ دُونَ الْأُولَى فَإِنَّهُ قَالَ: إِذَا قَالَ يَمِينِي فِي يَمِينِ فَلَانٍ وَكَانَ فَلَانٌ قَدْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيقَ وَجَدَ مِنْ غَيْرِهِ فَلَا يُجْعَلُ كِنَايَةً عَنْهُ، وَعَلَى هَذَا لَوْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَشْرَكْتُكَ مَعَ امْرَأَةٍ فَلَانٍ وَكَانَ فَلَانٌ قَدْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ وَأَرَادَ الْمُشَارَكَةَ فِي التَّعْلِيقِ بِتِلْكَ الصِّفَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ حُكْمٌ، وَإِنْ أَرَادَ الْمُشَارَكَةَ فِي الطَّلَاقِ بِمَعْنَى إِنْ وَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَى تِلْكَ فَأَنْتِ شَرِكْتُهَا فِيهِ صَحَّ أَه. وَفِي التَّهْذِيبِ مَا يُوَافِقُهُ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ فَإِنَّهُ قَالَ لَوْ طَلَّقَ رَجُلٌ زَوْجَتَهُ بِالطَّلَاقِ وَحَيْثُ فَقَالَ رَجُلٌ: يَمِينِي فِي يَمِينِكَ وَأَرَادَ أَنَّ امْرَأَتَهُ تَطْلُقُ كَامْرَأَةِ الْآخِرِ طَلَّقَتْ، وَكَذَا إِنْ أَرَادَ مَتَى طَلَّقَ الْآخِرُ امْرَأَتَهُ طَلَّقَتْ امْرَأَتَهُ فَإِنَّ الْمُخَاطَبَ مَتَى طَلَّقَ طَلَّقَتْ هَذِهِ، وَأَمَّا الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ فَلَمْ يَتَعَرَّضَ الرَّافِعِيُّ لَهَا أَه كَلَامُ ابْنِ الْقَيِّبِ ثُمَّ قَالَ:

(فَرَعَ): لَوْ قَالَ: لِمَنْ يَخْلِفُ يَمِينِي فِي يَمِينِكَ وَأَرَادَ إِذَا حَلَفْتُ صِرْتَ حَالِفًا وَمِثْلَكَ لَمْ يَصِرْ حَالِفًا إِذَا حَلَفَ ذَاكَ، سِوَاءَ كَانَ بِاللَّهِ أَوْ بِالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ أَه، وَقَوْلُهُ: وَتَوَى لِرِزْمِهِ مَا لَزِمَ الْحَالِفَ أَيِ لَأَنَّهُ حَيْثُذُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: الطَّلَاقُ لَازِمٌ لِي، وَهَذَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: وَالْعِتَاقُ أَنَّ قَوْلَهُ: الْعِتْقُ لَازِمٌ لِي كَذَلِكَ، لَكِنْ سَيَأْتِي أَوَائِلُ التَّنْذِيرِ قَوْلُ الشَّارِحِ مَا نَصَّه وَمِنْهُ أَيِ: نَذَرِ اللَّجَاجِ مَا يُعْتَادُ عَلَى أَلْسِنَةِ النَّاسِ: الْعِتْقُ يَلْزُمُنِي أَوْ يَلْزُمُنِي عِتْقُ عَبْدِي فَلَانٍ أَوْ وَالْعِتْقُ لَا أَفْعَلُ أَوْ لَا فَعَلْتُ كَذَا فَإِنْ لَمْ يَتَوَ التَّعْلِيقُ فَلَعُوْهُ، وَإِنْ نَوَاهُ تَخَيَّرَ ثُمَّ بَيَّنَّ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ الْعِتْقَ لَا يُخْلَفُ بِهِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ التَّعْلِيقِ أَوْ الْإِتِزَامِ فَيَحْمَلُ كَلَامُ التَّنْبِيهِ عَلَى ذَلِكَ وَكَقَوْلِهِ قَائِمَانِ الْبَيْعَةِ قَوْلُهُ: قَائِمَانِ الْمُسْلِمِينَ كَمَا قَالَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَه.

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ نَضْرَانِي) إِلَى قَوْلِهِ: وَأَوْجَبَ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ: وَفَسَّرَهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: أَوْ مَاتَ إِلَى وَإِذَا لَمْ يُكْفَرْ وَقَوْلُهُ وَأَوْجَبَ إِلَى وَحَذْفُهُمْ، وَقَوْلُهُ: عَلَى أَنَّهُ إِلَى الْمُثْنِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ مِنَ النَّبِيِّ) أَيِ: أَوْ مِنَ الْكُفْبَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ أَه مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ مُسْتَحِلُّ) الْأَنْتَسَبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى أَوْ بَرِيءٍ الْخ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ حَيْثُ) أَيِ: فَعَلَ مَا مَنَعَ نَفْسَهُ مِنْهُ أَه ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ التَّلَفُّظُ بِمَا ذَكَرَ. ☐ قَوْلُهُ: (فَإِنْ عَلَّقَ) أَيِ: الْكُفْرَ عَلَى حُصُولِ ذَلِكَ الْفِعْلِ، وَقَوْلُهُ: بِذَلِكَ أَيِ: الْكُفْرَ أَه نِهَايَةً. ☐ قَوْلُهُ: (مِثْلًا) أَيِ: كَانَ غَابَ وَتَعَدَّرَتْ مُرَاجَعَتُهُ أَه. مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (الصَّوَابُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَوْجَهَ مَا فِي الْأَذْكَارِ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (أَنْ) يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ) أَيِ: كَانَ يَقُولُ: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، وَهِيَ

وأوجب صاحب الاستقصاء ذلك لخبر الصحيحين: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِي وَالْعُزَى فَلْيُقْلِلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وحذفهم أشهد هنا لا يدل على عدم وجوبه في الإسلام الحقيقي؛ لأنه يُغْتَفَرُ فيما هو للاحتياط ما لا يُغْتَفَرُ في غيره، على أنه لو قيل: الأولى أن يأتي هنا بلفظ أشهد فيهما لم ينعُد؛ لأنه إسلام إجماعاً بخلافه مع حذفه.

(ومن سبق لسانه إلى لفظها) أي اليمين (بلا قصد) كبلى والله ولا والله في نحو غَضِبَ أو صِلَةَ كلام (لم تنعقد) لقوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] الآية، وعقدتم فيها قصدتم الآية ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] وصح أنه ﷺ فُسِّرَ لَعْنُهَا بقول الرجل: لا والله وبلى والله، وفُسِّرَ ابنُ الصلاح بأن المراد بهما البدل لا الجمع حتى لا يُنافي قول المازدي لو جمع انعقدت الثانية؛ لأنها استدراك فكانت مقصودة، وهو ظاهر إن علم أنه قصدها وكذا إن شك؛ لأن الظاهر أنه قصدها، أما إذا علم أنه لم يقصدها فواضح أنه لغو ولو قصد الحلف على شيء فسبق لسانه لغيره فهو من لغوها. وجعل منه صاحب الكافي ما إذا دخل على صاحبه فأراد أن يقوم له فقال: والله لا أقسم لي، وأقره إنه مما تعم به البلوى اهـ.

أكمل من غيرها اهـ ع ش . هـ قوله: (وأوجب إلخ) عبارة المغني: ولا يُخَالِفُ ما في الصحيحين: مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِي إلخ؛ لأنه محمول على التذنب، وإن قال صاحب الاستقصاء بوجوب ذلك وتجب التوبة من كل مفسدة ويسن الاستغفار من كل تكلم بكلام قبيح اهـ. وعبارة سم لا يخفى أن عدم إيجاب ذلك على الأول لا يُنافي وجوب التوبة؛ لأنها لا تتوقف على ذلك اهـ . هـ قوله: (لأنه يُغْتَفَرُ) أو هو أي: ما هنا محمول على الإثبات بأشهد كما في رواية: «أَمِزْتَ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» اهـ نهاية . هـ قوله: (فيهما) أي: كَلِمَتِي الشَّهَادَةِ.

هـ قوله (سني) (بلا قصد) أي: لِمَعْنَاهَا اهـ مغني . هـ قوله: (كَبَلَى) إلى المثني في المغني لإلا قوله وهو ظاهر إلى ولو قصد، وقوله: وأقره إلى ولا يُقبل . هـ قوله: (وَعَقَّدْتُمْ) مُبْتَدَأٌ، وقوله فيها أي الآية صِفَتُهُ، وقوله قصدتم خبره على حذف أي: التفسيرية . هـ قوله: (وَفُسِّرَ) أي: تَفْسِيرُهُ ﷺ «لَعْنُ الْيَمِينِ بِلَا وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهُ». عبارة المغني: قال ابن الصلاح: والمراد تفسير لغو اليمين بلا والله وبلى والله على البدل لا على الجمع، أما لو قال: لا والله وبلى والله في وقت واحد قال المازدي كانت الأولى لغوا والثانية مُتَعَدَّةٌ؛ لأنها إلخ . هـ قوله: (حتى لا يُنافي قول المازدي) عبارة النهاية ولا فرق في ذلك بين جمعه لا والله وبلى والله مرة وإفراجه أخرى وهو كذلك خلافاً للمازدي؛ لأن الفرض عدم القصد اهـ. قال الرشيدي قوله مرة وقوله أخرى الأولى حذفهما اهـ . هـ قوله: (ولو قصد) إلى المثني في النهاية لإلا قوله وأقره إلى وليس . هـ قوله: (وليس منه) أي: من لغو اليمين . هـ قوله: (وأقره شارح) كذا أقره المغني كما

هـ قوله: (وأوجب صاحب الاستقصاء ذلك) لا يخفى أن عدم إيجاب ذلك على الأول لا يُنافي وجوب القرية؛ لأنها لا تتوقف على ذلك .

وليس بالواضح؛ لأنه إن قصَدَ اليمين فواضحٌ أو لم يقصِدْها فعلى ما مرَّ في قوله: لم أرِدْ به اليمين ولا تُقْبَلْ ظاهراً دعوى اللغو في طلاقٍ أو عتقٍ أو إيلاءٍ كما مرَّ.

(وتصحُّ) اليمينُ (على ماضٍ) كما فعلتَ كذا أو فعلته إجماعاً (و) على (مستقبلٍ) كالأفعلَ كذا أو لا أفعله؛ للخبر الصحيح: «والله لأغزونَ قُرَيْشًا» (وهي) أي اليمينُ (مَكْرُوهَةٌ) ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤] أي: لا تُكثِرُوا من الحليفِ به، وروى ابنُ ماجه: «إنما الحليفُ حنثٌ أو نَذَمٌ»، وهذا هو الأصلُ فيها كما أفاده قوله. (إلا في طاعةٍ) من فعلٍ واجبٍ أو مندوبٍ وتركِ حرامٍ أو مكروهٍ فطاعةٌ أتباعاً للخبر السابق: «والله لأغزونَ قُرَيْشًا»، وإلا لحاجةٌ كتوكيدِ كلامٍ كقوله ﷺ «فوالله لا يَمَلُ الله حتى تَمَلُّوا» أو تعظيمٍ أمرٍ كقوله «والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً»، وإلا في دعوى عندَ حاكمٍ فلا يُكْرَهُ، بل قال بعضهم: يُسَنُّ، وإنما يُتَّجَهُ التَّدْبُ في الأولينِ إنَّ كانا دَئِنَيْنِ كما في الحديثين، وفي الأخيرِ إنَّ قصَدَ صونَ المُستَحْلَفِ له عن الحرامِ لَوَرَدَ عليه ومع ذلك فتعقُّفه عن اليمينِ وتخليه أكملُ كما هو ظاهر.

مرَّ. قوله: (وليس بالواضح إلخ) عبارةُ النهايةِ وما ذَكَرَ صاحبُ الكافي من أنَّ من ذلك ما لو دَخَلَ إلخ غيرَ ظاهرٍ؛ لأنه إن قصَدَ اليمينَ إلخ. قوله: (فَعَلَى ما مرَّ إلخ) أي: فتتَعَقَّدُ ما لم يُرَدَّ غيرُهُ اهـ ع ش.

قوله: (ولا تُقْبَلْ ظاهراً إلخ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ بَاطِناً اهـ ع ش. قوله: (كما مرَّ) أي: ما مرَّ في شرحٍ ولا يُقْبَلُ قوله إلخ من أَنَّهُ إِنْ وَجَدْتَ قَرِينَةً قُبِلَ وَإِلَّا فَلَا اهـ ع ش. قوله: (اليمينُ) إلى قولِ المثنى أو تركِ مندوبٍ في الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَرَوَى إِلَى الْمَثْنِ، وقوله: بَلْ قَالَ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ وَاسْتَدِلَّ إِلَى الْمَثْنِ. قوله: (كما فَعَلْتَ) إلى قولِ المثنى أو تركِ مندوبٍ في النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: أَي لَا تُكْثِرُوا إِلَى الْمَثْنِ، وقوله: وَإِنَّمَا يُتَّجَهُ إِلَى الْمَثْنِ، وقوله: لَكِنْ إِلَى وَلَوْ كَانَ. قوله: (بقوله تعالى إلخ) ولأنَّهُ رُبَّمَا يَعْجِزُ عَنِ الْوَفَاءِ بِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ مَا حَلَفْتُ بِاللَّهِ صَادِقًا وَلَا كَاذِبًا نِهَايَةً وَمُعْنَى أَي: لَا قَبْلَ الْبُلُوغِ وَلَا بَعْدَهُ ع ش. قوله: (وهذا هو الأصلُ إلخ) عبارةُ الْمُغْنِي. (تنبيه): كَانَ الْأَوَّلَى لِلْمُصَنَّفِ أَنْ يَقُولَ فِي الْجُمْلَةِ كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ إِذْ مِنْهَا مَغْصِيَةٌ كَمَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ وَمِنْهَا مَا هُوَ مُبَاحٌ وَمِنْهَا مَا هُوَ مُسْتَحَبٌّ، وَقَدْ تَجَبُّ اهـ. قوله: (وإلا لحاجة) أي: فلا تُكْرَهُ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ. قوله: (وإلا في دعوى إلخ) يَوْضَحُ الْمُرَادَ مِنْهُ قَوْلُهُ: وَفِي الْأَخِيرِ إلخ اهـ سَم. قوله: (فلا تُكْرَهُ) أي: إِنْ كَانَتِ الدَّعْوَى صِدْقًا اهـ مُغْنِي. قوله: (في الأولين) أي: التَّوَكُّيدُ وَالتَّعْظِيمُ. قوله: (وتخليه إلخ) قَدْ يُقَالُ التَّخْلِيلُ فِي الْعَيْنِ إِنَّمَا بِالْإِبْرَاءِ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ مِنْهُ وَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ التَّصَرُّفِ فَيَقَعُ الْمُسْتَحْلَفُ فِي الْمَغْصِيَةِ بِالتَّصَرُّفِ، وَإِنَّمَا بِالتَّمْلِيكِ بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ، وَقَدْ لَا يُوَافِقُ عَلَيْهِ لِرِزْعِهِ أَنَّهُ مُحَقِّقٌ، وَإِنَّمَا بِالْإِبَاحَةِ وَهِيَ لَا تُقْبَلُ التَّصَرُّفَ التَّامَّ فَلْيَتَأَمَّلْ، نَعَمْ يَتَصَوَّرُ تَمْلِيكُهُ مِلْكًا تَامًا بِنَدْرِ لَهُ بِهِ وَأَمَّا الذَّيْنُ فَحُكْمُهُ وَاضِحٌ سَيِّدُ عَمَرٍ.

قوله: (وإلا في دعوى إلخ) يَوْضَحُ الْمُرَادَ مِنْهُ قَوْلُهُ: وَفِي الْأَخِيرِ إلخ.

(فَإِنْ حَلَفَ عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ فَعَلِ حَرَامٍ عَصَى) بِالْحَلِيفِ، نَعَمْ، لَا يَعَصِي مَنْ حَلَفَ عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ عَلَى الْكِفَايَةِ لَمْ يَتَعَيَّنْ عَلَيْهِ أَوْ يُمَكِّنُ سُقُوطُهُ كَالْقَوْدِ يَسْقُطُ بِالْعَفْوِ كَمَا بَحْثُهُمَا الْبُلْغَيْنِيَّ وَاسْتَدِلُّ لثَانِيهِمَا بِقَوْلِ أَنَسِ بْنِ التَّضَرِّ: وَاللَّهِ لَا تَنْكِسِرُ ثَنِيَّةُ الرَّبِيعِ، (وَلَزِمَهُ الْجَنْثُ)؛ لِأَنَّ الْإِقَامَةَ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ مَعْصِيَةٌ (وَكُفَّارَةٌ)، وَمِثْلُهُ لَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ لَيَصُومَنَّ الْعِيدَ فَيَلْزِمُهُ الْجَنْثُ وَيَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ، لَكِنْ مَعَ غُرُوبِهِ لَاحْتِمَالِ مَوْتِهِ قَبْلَهُ، وَلَوْ كَانَ لَهُ طَرِيقٌ غَيْرُ الْجَنْثِ كَلَّا يُنْفِقُ عَلَى زَوْجَتِهِ لَمْ يَلْزِمُهُ إِذْ يُمَكِّنُهُ إِعْطَاؤُهَا مِنْ صَدَاقِهَا.....

قَوْلُ (سُ): (فَإِنْ حَلَفَ عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ) وَلَوْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ وَاجِبٍ أَوْ تَرْكِ حَرَامٍ أَطَاعَ بِالْيَمِينِ وَعَصَى بِالْجَنْثِ وَعَلَيْهِ بِهِ الْكُفَّارَةُ. اهـ مُعْنِي. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ يُمَكِّنُ سُقُوطُهُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى الْكِفَايَةِ لَا عَلَى لَمْ يَتَعَيَّنْ عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَاسْتَشَى الْبُلْغَيْنِيَّ مِنَ الصُّورَةِ الْأُولَى مَسْأَلَتَيْنِ: الْأُولَى: الْوَاجِبُ الَّذِي يُمَكِّنُ سُقُوطُهُ كَالْقِصَاصِ بَعْدَ الْحُكْمِ بِهِ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ سُقُوطَهُ بِالْعَفْوِ. الثَّانِيَةُ: الْوَاجِبُ عَلَى الْكِفَايَةِ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يُصَلِّي عَلَى فُلَانٍ الْمَيِّتِ حَيْثُ لَمْ تَتَعَيَّنْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَعَصِي بِهَذَا الْحَلِيفِ. هـ قَوْلُهُ: (ثَنِيَّةُ الرَّبِيعِ) الرَّبِيعُ اسْمُ امْرَأَةٍ وَجَبَ عَلَيْهَا ذَلِكَ بِجَنَاحٍ مِنْهَا اهـ ع. ش.

قَوْلُ (سُ): (وَلَزِمَهُ الْجَنْثُ) انْظُرْ مَتَى يَتَحَقَّقُ جَنْثُهُ فِي فِعْلِ الْحَرَامِ هَلْ هُوَ بِالْمَوْتِ أَوْ بِعَزْمِهِ عَلَى أَنْ لَا يَفْعَلَ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ، وَلَكِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَزْمُ عَلَى عَدَمِ الْفِعْلِ وَالتَّذَمُّ عَلَى الْحَلِيفِ لِيُخْلَصَ بِذَلِكَ مِنَ الْإِثْمِ، وَإِنَّمَا تَجِبُ الْكُفَّارَةُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُعْجَلَهَا بَعْدَ الْحَلِيفِ مُسَارَعَةً لِلْخَيْرِ مَا أَمَكَّنَ اهـ ع. ش. هـ قَوْلُهُ: (لَاحْتِمَالِ مَوْتِهِ قَبْلَهُ) أَي: فَيَتَّبِعِي عَجْزُهُ عَنْهُ فَلَا جَنْثَ اهـ س. هـ قَوْلُهُ: (مَنْ صَدَّقَهَا الْخُ) الظَّاهِرُ أَنَّ التَّفَقُّعَ مَعَ ذَلِكَ بَاقِيَةً فِي ذِمَّتِهِ وَتَتَضَيِّحُ فَائِدَةُ هَذَا الطَّرِيقِ فِيمَا إِذَا حَلَفَ عَلَى عَدَمِ الْإِنْفَاقِ مُدَّةً مُعَيَّنَةً فَيَرْتَكِبُ هَذَا الطَّرِيقَ إِلَى انْقِضَائِهَا حَتَّى لَا يَخْنَثَ، بَقِيَ إِذَا طَالَبْتَهُ بِخُصُوصِ التَّفَقُّعِ وَامْتَنَعَتْ مِنْ قَبُولِ الْقَرْضِ وَقَبُولِ الصَّدَاقِ، أَوْ طَالَبْتَهُ بِهِ أَيْضًا وَكَانَ قَادِرًا فَيَتَّبِعِي أَنْ يَلْزِمَهُ الدَّفْعُ، وَإِنْ حِنْثَ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. س. عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ وَلْيَتَأَمَّلْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ مَا ذُكِرَ لَيْسَ فِيهِ سُقُوطٌ لِلوَاجِبِ فَهُوَ مَعَ مَا ذُكِرَ آثِمٌ بِتَرْكِ الْوَاجِبِ نَعَمْ لَوْ زِيدَ فِي التَّصْوِيرِ إِبْرَآؤُهَا مِنْ نَفَقَةٍ كُلِّ يَوْمٍ بَعْدَ اسْتِقْرَارِهَا، وَفِيهِ شَيْءٌ إِذْ لَا يَرْفَعُ إِثْمُ التَّأَخِيرِ، نَعَمْ إِنْ نَذَرَتْ لَهُ بِتَفَقُّعِهَا سَقَطَ الْإِثْمُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كَلَامِهِمْ مَا يَمْنَعُ مِنْهُ فَإِنَّ التَّنْذِرَ يَصِحُّ

هـ قَوْلُهُ: (أَوْ يُمَكِّنُ سُقُوطُهُ) كَالْقَوْدِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَعَصِي إِنْ قَصَدَ بِالْحَلِيفِ الْامْتِنَاعَ مِنْهُ، وَإِنْ امْتَنَعَ مُسْتَحِقُّهُ مِنَ الْعَفْوِ. هـ قَوْلُهُ: (فَيَلْزِمُهُ الْجَنْثُ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى تَنَاوُلِ الصُّومِ فِي الْإِثْبَاتِ لِلصُّومِ الْفَاسِدِ إِذَا أَضِيفَ إِلَى مَا لَا يَقْبَلُهُ. هـ قَوْلُهُ: (لَاحْتِمَالِ مَوْتِهِ قَبْلَهُ) أَي: فَيَتَّبِعِي عَجْزُهُ عَنْهُ فَلَا جَنْثَ إِذْ يُمَكِّنُهُ إِعْطَاؤُهَا. هـ قَوْلُهُ: (مَنْ صَدَّقَهَا الْخُ) الظَّاهِرُ أَنَّ التَّفَقُّعَ مَعَ ذَلِكَ بَاقِيَةً فِي ذِمَّتِهِ وَتَتَضَيِّحُ فَائِدَةُ هَذَا الطَّرِيقِ فِيمَا إِذَا حَلَفَ عَلَى عَدَمِ الْإِنْفَاقِ مُدَّةً عَيْنَهَا فَيَرْتَكِبُ هَذَا الطَّرِيقَ إِلَى انْقِضَائِهَا حَتَّى لَا يَخْنَثَ بَقِيَ إِذَا طَالَبْتَهُ بِخُصُوصِ التَّفَقُّعِ وَامْتَنَعَتْ مِنْ قَبُولِ الْقَرْضِ وَقَبُولِ الصَّدَاقِ أَوْ طَالَبْتَهُ بِهِ أَيْضًا وَكَانَ قَادِرًا فَيَتَّبِعِي أَنْ يَلْزِمَهُ الدَّفْعُ، وَإِنْ حِنْثَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

أَوْ قَرْضُهَا ثُمَّ إِبْرَؤُهَا (أَوْ) عَلَى (تَرْكٍ مَنْدُوبٍ) كَنَافِلَةٍ (أَوْ فَعْلٍ مَكْرُوهٍ) كَاسْتِعْمَالِ مُتَشَمِّسٍ (سُنِّ) حِنْثُهُ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ وَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ» رَوَاهُ الشَّيْخَانِ، وَإِنَّمَا «أَقْرَأَ ﷺ الْأَعْرَابِيَّ عَلَى قَوْلِهِ: وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ»؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ تَضَمَّنَتْ طَاعَةً وَهُوَ امْتِثَالُ الْأَمْرِ (أَوْ) عَلَى فَعْلٍ مَنْدُوبٍ أَوْ تَرْكٍ مَكْرُوهٍ كُجْرَةٍ حِنْثُهُ، أَوْ عَلَى (تَرْكٍ مُبَاحٍ أَوْ فَعْلِهِ) كَدُخُولِ دَارٍ وَأَكْلِ طَعَامٍ كَلَّا تَأْكُلُهُ أَنْتَ وَكَلَّا أَكَلُهُ أَنَا، وَقَوْلُ الْبَغَوِيِّ يُسَنُّ الْأَكْلُ فِي الثَّانِيَةِ ضَعِيفٌ، وَذِكْرُ لَا تَأْكُلُهُ أَنْتَ هُوَ مَا وَقَعَ لِشَارِحٍ، وَهُوَ غَفْلَةٌ عَمَّا مَرَّ أَنَّهُ يُنْدَبُ إِبْرَؤُ الْحَالِفِ بِشَرْطِهِ، (فَالْأَفْضَلُ تَرْكُ الْحِنْثِ) إِبْقَاءُ لِيَتَعْظِيمَ الْأَسْمَ، نَعَمْ، إِنْ كَانَ مِنْ شَأْنِهِ تَعَلُّقُ غَرَضٍ دِينِيٍّ بِفَعْلِهِ أَوْ تَرْكِهِ كَلَّا يَأْكُلُ طَيِّبًا أَوْ لَا يَلْبَسُ نَاعِمًا فَإِنْ قَصَدَ التَّائِسِيَّ بِالسَّلَفِ أَوْ الْفِرَاقَ لِلْعِبَادَةِ فَهِيَ طَاعَةٌ فَيُكْرَهُ الْحِنْثُ فِيهَا، وَإِلَّا فَهِيَ مَكْرُوهَةٌ فَيُنْدَبُ فِيهَا الْحِنْثُ، (وَقِيلَ): الْأَفْضَلُ (الْحِنْثُ) لِيَنْتَفِعَ الْمَسَاكِينُ بِالْكَفَّارَةِ. وَبَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي عَدَمِ الْحِنْثِ أَذَى لِلغَيْرِ كَأَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ أَوْ لَا يَأْكُلُ أَوْ لَا يَلْبَسُ كَذَا، وَنَحْوُ

بِالْمَغْدُومِ وَيَقْبَلُ الْجَهَالَةَ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي تَغْلِيْقَةٍ مَنَسُوبَةٍ لِصَاحِبِ الْمُغْنِي صَوْرَتَهَا أَقُولُ فِي هَذَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ وَلَوْ أَعْطَاهَا مِنْ صِدَاقِهَا أَوْ أَقْرَضَهَا لَا يَنْسَقُطُ وَجُوبُ التَّقْفَةِ وَالْإِنْفَاقِ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُمَثَّلَ لِذَلِكَ بِتَقْفَةِ الْقَرِيبِ فَإِنَّهُ إِذَا أَقْرَضَهُ اسْتَغْنَى فَسَقَطَ وَجُوبُ التَّقْفَةِ، وَقَدْ يُقَالُ فِي مَسْأَلَةِ الزَّوْجَةِ لَهُ مَنْدُوحَةٌ بَأَنْ يُوَكَّلَ فِي ذَلِكَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: لَا بِنَفْسِي وَلَا بِوَكِيلِي فَلَيْسَ لَهُ مَنْدُوحَةٌ انْتَهَتْ اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ قَرْضُهَا ثُمَّ إِبْرَؤُهَا) عَطَفَ عَلَى إِعْطَاؤِهَا عِبَارَةً تَنْهَائِيَّةً وَالْمُغْنِي أَوْ يَقْرَضُهَا ثُمَّ يُبْرِئُهَا اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (كَنَافِلَةٍ) أَيِ كَسْبَتِ الظَّهْرِ. هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ) إِلَى الْفَضْلِ فِي التَّهْنِئَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: كَلَّا تَأْكُلُهُ إِلَى الْمُثْنِ، وَقَوْلُهُ: وَالْأَوْجَهُ إِلَى الْمُثْنِ، وَقَوْلُهُ: وَوَقَعَ إِلَى لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا أَقْرَأَ) إِلَى قَوْلِهِ كَلَّا تَأْكُلُهُ فِي الْمُغْنِي.

هـ. قَوْلُهُ: (عَلَى هَذَا) أَيِ: الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ اهـ ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ يَمِينَهُ الْإِنْخَ) وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ سَبَقَ لِإِسَائِهِ إِلَى قَوْلِهِ: لَا أَزِيدُ فَكَانَ مِنْ لَعْنِ الْيَمِينِ اهـ مُغْنِي عِبَارَةً سَمَّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ لَا أَزِيدُ وَمِمَّا لَا يُشْرَعُ أَوْ عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (كَدُخُولِ دَارٍ الْإِنْخَ) مِثَالُ لِفَعْلٍ مُبَاحٍ، وَقَوْلُهُ: كَلَّا تَأْكُلُهُ الْإِنْخَ مِثَالُ لِتَرْكِهِ فَكَانَ الْأَوَّلَى الْعَطْفَ. هـ. قَوْلُهُ: (فِي الثَّانِيَةِ) أَيِ: لَا أَكُلُهُ أَنَا. هـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ غَفْلَةٌ عَمَّا مَرَّ الْإِنْخَ) قَدْ يُصَدَّقُ حَيْثُذِ أَنْ تَرَكَ الْحِنْثَ أَفْضَلَ فَلَا غَفْلَةَ. اهـ س م. هـ. قَوْلُهُ: (إِبْقَاءُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ قِيلَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: أَيِ غَيْرِ حَرَامٍ إِلَى لِلْخَبَرِ، وَقَوْلُهُ: وَمَرَّ إِلَى أَمَّا الصَّوْمُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَبَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ الْإِنْخَ) عِبَارَةً تَنْهَائِيَّةً وَالْأَقْرَبُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ الْإِنْخَ. هـ. قَوْلُهُ: (كَأَنَّ حَلَفَ الْإِنْخَ) عِبَارَةً مُغْنِي كَأَنَّ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ أَحَدٍ أَبَوِيهِ أَوْ أَقَارِبِهِ أَوْ صَدِيقِي يُكْرَهُ ذَلِكَ فَالْأَفْضَلُ الْحِنْثُ قَطْعًا، وَعَقْدُ الْيَمِينِ عَلَى ذَلِكَ مَكْرُوهٌ بِلَا شَكٍّ، وَكَذَا حُكْمُ الْأَكْلِ وَاللَّبْسِ.

هـ. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا أَقْرَأَ ﷺ الْأَعْرَابِيَّ عَلَى قَوْلِهِ وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ) عَمَّا لَا يُشْرَعُ أَوْ عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ. هـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ غَفْلَةٌ عَمَّا مَرَّ أَنَّهُ يُنْدَبُ الْإِنْخَ) قَدْ يُصَدَّقُ حَيْثُذِ أَنْ تَرَكَ الْحِنْثَ أَفْضَلَ فَلَا غَفْلَةَ.

صديقه يكرهه، كان الأفضل الحنث قطعاً. (تنبيه) قال الإمام لا يجب اليمين مطلقاً، واعتزضه الشيخ عز الدين بوجوبها فيما لا يباح بالإباحة كالنفس والبضع إذا تعيشت للدفع عنه، قال: بل الذي أراه وجوبها لدفع يمين خصمه الغموس على مال، وإن أبيع بالإباحة اهـ. والأوجه في الأخير عدم الوجوب. (وله) أي: الحالف بعد اليمين (تقديم كفارة بغير صوم على حنث جائز)

(تنبيه): قد علم مما تقرر أن اليمين لا تتغير حال المخلوفاً عليه عما كان وجوباً وتحريماً ونذراً وكرهاً وإباحة، لكن قول المتن في المباح: الأفضل ترك الحنث فيه تغيير للمخلوفاً عليه؛ ولذلك رجح بعضهم أن فيه التخيير بين الحنث وعدمه فيكون جارياً على القاعدة اهـ. □ فؤد: (مطلقاً) عبارة المغني أضلاً لا على المدعى ولا على المدعى عليه اهـ. □ فؤد: (واعترضه الشيخ إلخ) عبارة المغني وأنكره الشيخ عز الدين وقال: إذا كان المدعى كاذباً في دعواه وكان المدعى به ممماً لا يباح بالإباحة كالدماء والأبضاع فإن علم المدعى عليه أن خصمه لا يخلف إذا نكل فيختر إن شاء حلف، وإن شاء نكل، وإن علم أو غلب على ظنه أنه يخلف وجب عليه الحلف فإن كان يباح بالإباحة وعلم أو ظن أنه لا يخلف فيختر أيضاً وإلا فالذي آذاه وجوب الحلف دفعاً لمفسدة كذب الخصم اهـ. ويتبني أن لا يجب عليه في هذه الحالة اهـ. □ فؤد: (للدفع عنه) بأن علم أو غلب على ظنه أنه إذا نكل حلف خصمه فإن علم أو غلب على ظنه أنه إذا نكل لا يخلف تخير هو بين الحلف وتركه سم. □ فؤد: (والأوجه إلخ) عبارة النهاية وهو أي: ما قاله الشيخ عز الدين ظاهر؛ لأنه إعانة على معصية وهو متمكن من ترك الحلف والتحليف ورفع المطالبة، وإن زعم بعضهم أن الأوجه في الأخير عدم الوجوب إلا أن يحمل على عدم وجوب تعيئه. اهـ وليأمل حاصل ما فيها ثم الذي يظهر التفصيل بين طبقات الناس فمن يستشعر من نفسه طبيعتها بالإباحة والإسقاط باطناً لم تجب عليه وإلا وجب تخليصاً للغير من المعصية إذ لا يحل باطناً إلا مع طيبة النفس كالمذفوع لفقير لنحو حياء اهـ. سيد عمر. □ فؤد: (بعد اليمين) فلا يجوز التقديم عليها؛ لأنه تقديم على السببين ومنه ما لو قال: إن دخلت الدار فوالله لا أكلمك فلا يجوز التكفير قبل دخولها؛ لأن اليمين لم تتعقد به بعد. صرح به البغوي وغيره شرح الروض اهـ سم.

فؤد (لشي): (بغير صوم) من عتق أو إطعام أو كسوة اهـ مغني.

فؤد (لشي): (على حنث) احتزر به عن تقديمها على اليمين فإنه يمتنع بلا خلاف، وكذا مفارقتها

□ فؤد: (إذا تعيشت للدفع عنه) بأن علم أو غلب على ظنه أنه إذا نكل حلف خصمه، فإن علم أو غلب على ظنه أنه إذا نكل لا يخلف تخير هو بين الحلف وتركه على حنث جائز، وخرج بالحنث اليمين فلا يجوز التقديم عليها؛ لأنه تقديم على السببين ومنه ما لو قال: إن دخلت الدار فوالله لا أكلمك ثم نُجزر التكفير قبل دخولها؛ لأن اليمين لم تتعقد بعد صرح به البغوي وغيره، وكما لا يجوز تقديمها على السببين لا يجوز مفارقتها لليمين حتى لو وكل من يعتقه عنها مع شروعه في اليمين لم يجز بالاتفاق قاله الإمام شرح الروض.

أي: غير حرام. ليشمَل الأقسام الخمسة الباقية للخبر الصحيح «فكفُّ عن يمينك ثم أثت الذي هو خير»؛ لأنَّ سبَّ وجوبها اليمينُ والحِنْثُ جميعاً، والتقديمُ على أحد السببَين جائزٌ كما مرَّ آخرَ الزكاة، نعم، الأولى تأخيرها عنهما خروجا من الخلاف، ومرَّ أنَّ مَنْ حَلَفَ على مُمتنعٍ البرِّ يُكفِّرُ حالاً بخلافه على ممكنه، فإنَّ وقتَ الكفارة فيه يدخلُ بالحِنْثِ، أمَّا الصومُ فيمتنعُ تقديمه على الحِنْثِ؛ لأنَّه عبادةٌ بدنيةٌ (قيلَ و) على حِنْثٍ (حرامٍ قلتُ هذا أصحُّ والله أعلم)، فلو حَلَفَ لا يَزْنِي فكفَّرَ ثمَّ زَنَى لم تُلزَمه كفارةٌ أخرى؛ لأنَّ الحظرَ في الفعل ليس من حيثِ اليمينِ لحرمةِ المحلوفِ عليه قبلها وبعدها، فالتكفيرُ لا يتعلَّقُ به استباحةٌ وشرطُ إجزاءِ العتقِ المُعجلِ كفارةٌ بقاءِ العبدِ حيًّا مسلماً إلى الحِنْثِ بخلافِ نظيره في تعجيلِ الزكاة، لا يُشترطُ بقاءُ المُعجلِ إلى الحولِ، قيلَ: فيحتاجُ للفرقِ اهـ.

لليمين كما لو وكلَّ مَنْ يَغْتَقُّ عنها مع شُروعه في اليمينِ مُغني وأسنَى. فوَدَ: (أي غير حرام إلخ)، عبارةُ المُغني: واجبٌ أو مندوبٌ أو مباحٌ اهـ. فوَدَ: (الأقسام الخمسة) وهي الواجبُ والمندوبُ والمباحُ والمكروهُ وخلافُ الأولى ع ش وسَمَ. فوَدَ: (على أحد السببَين) هما هنا الحلفُ والحِنْثُ اهـ ع ش. فوَدَ: (من الخلاف) أي: خلافُ أبي حنيفةً اهـ مُغني وأسنَى. فوَدَ: (ومرَّ) أي: في أوَّلِ البابِ.
 فوَدَ: (لأنَّه عبادةٌ بدنيةٌ) فلم يَجْزُ تقديمُها على وقتِ وجوبها بغيرِ حاجةٍ كصومِ رَمَضانَ واحترزَ بغيرِ حاجةٍ عن الجمعِ بين الصَّلَاتَينِ اهـ مُغني. فوَدَ: (وعلى حِنْثٍ حرامٍ) أي: وله تقديمُها على حِنْثٍ حرامٍ كالحِنْثِ بِزَكٍّ واجبٍ أو فعلٍ حرامٍ اهـ مُغني. فوَدَ: (وشرطُ) إلى قولِ أي: لأنه في المُغني إلّا قوله: بخلافِ إلى فإذا مات، وقوله: وأنها إلى ولو قدَّمها، وقوله: أي إن شرطَ إلى قال، وقوله: مثلاً.
 فوَدَ: (وشرطُ إجزاءِ العتقِ) وهل يُشترطُ أن يكونَ المدفوعُ إليه الطعامُ أو الكسوةُ بصفةِ الاستحقاقِ وقتَ الوجوبِ كما في نظيره من الزكاة اهـ. سم أقولُ الظاهرُ نعم كما هو قضيَّةُ الفرقِ الآتي بالأولى.
 فوَدَ: (حيًّا مسلماً) قضيَّته أنه لا يُشترطُ سلامتهُ إلى الحِنْثِ حتَّى لو عمي بعد الإعتاقِ وقبل الحِنْثِ لم يَضُرَّ وليس مُراداً فيما يَظْهَرُ؛ لأنه وقتُ الحِنْثِ ليس مُجزئاً في الكفارة اهـ. ع ش أقولُ ويُصرَّحُ بالاشتراطِ قولُ الرُّوضِ مع شَرْحه ولو ارتدَّ المُعتقُ بفتحِ التاءِ عن الكفارة أو مات أو تَعَيَّبَ بعد اليمينِ قبل الحِنْثِ لم يُجزَّه عنها اهـ.

فوَدَ: (ليشمَل الأقسام الخمسة) كأنَّه أرادَ بالخمسة: الواجبُ والمندوبُ والمباحُ والمكروهُ وخلافُ الأولى، ومعنى الباقية أي: بعد الحرام. فوَدَ: (وشرطُ إجزاءِ العتقِ المُعجلِ إلخ) هل يُشترطُ أن يكونَ المدفوعُ إليه الطعامُ أو الكسوةُ بصفةِ الاستحقاقِ وقتَ الوجوبِ كما في نظيره من الزكاة المُعجلة.
 فوَدَ: (إجزاءِ العتقِ المُعجلِ) أخرَجَ الكسوةُ والإطعامَ. فوَدَ: (بخلافِ نظيره في تعجيلِ الزكاة) قال في الرُّوضِ وشَرْحه: ولو ارتدَّ المُعتقُ بفتحِ التاءِ عن الكفارة أو مات أو تَعَيَّبَ بعد اليمينِ قبل الحِنْثِ لم يُجزَّه عنها كما لو عَجَّلَ عن الزكاةِ فارتدَّ إلّا أخذَ لها أو مات أو استغنى قبل تمامِ الحولِ اهـ. فليُتأمل ما

وقد يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْمُسْتَحِقِّينَ ثُمَّ شُرَكَاءَ لِلْمَالِكِ وقد قَبَضُوا حَقَّهُمْ، وبه يَزُولُ تَعَلُّقُهُم بِالْمَالِ نَاجِزًا، وَإِنْ تَلَفَ قَبْلَ الْحَوْلِ؛ لَأَنَّهُمْ عِنْدَهُ لَمْ يَتَّقْ لَهُمْ تَعَلُّقٌ، وَأَمَّا هُنَا فَالْوَاجِبُ فِي الذِّمَّةِ وَهِيَ لَا تَبْرَأُ عَنْهُ إِلَّا بِنَحْوِ قَبْضٍ صَحِيحٍ، فَإِذَا مَاتَ الْعَتِيقُ أَوْ ارْتَدَّ بَانَ بِالْحِنْثِ الْمَوْجِبِ لِلْكَفَّارَةِ بَقَاءُ الْحَقِّ فِي الذِّمَّةِ، وَأَنَّهُمَا لَمْ تَبْرَأْ عَنْهُ بِمَا سَبَقَ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَمْ يَتَّصِلْ بِمُسْتَحِقِّهِ وَقْتُ وَجوبِ الْكَفَّارَةِ، وَلَوْ قَدَّمَهَا وَلَمْ يَحْنِثْ اسْتَرْجَعَ كَالزَّكَاةِ أَي: إِنْ شَرَطَ أَوْ عَلِمَ الْقَابِضُ التَّعْجِيلَ وَلَا فَلَ قَالَ الْبَغَوِيُّ: وَلَوْ أَعْتَقَ ثُمَّ مَاتَ أَي: مَثَلًا قَبْلَ حِنْثِهِ وَقَعَ الْعَتَقُ تَطَوُّعًا؛ لِتَعَدُّرِ الاسْتِرْجَاعِ فِيهِ أَي: لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَقَعْ هُنَا حِنْثٌ بَانَ أَنَّ الْعَتَقَ تَطَوُّعٌ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ.

فَوَدَّ: (وَيَفَرَّقُ الْخ) نَظَرَ فِيهِ سَمَ رَاجِعُهُ. فَوَدَّ: (نَاجِزًا) أَي: زَوَالًا نَاجِزًا. فَوَدَّ: (فَالْوَاجِبُ فِي الذِّمَّةِ الْخ) هَذَا يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْعَتَقِ وَالْإِطْعَامِ وَالْكُسُوءِ مَعَ أَنَّ تَقْيِيدَهُ بِالْعَتَقِ يُخْرِجُ غَيْرَهُ قَلِيلًا مَلْأَ ه. سَمَ وَلَكِ أَنَّ تَقُولَ إِنَّ التَّقْيِيدَ بِالْعَتَقِ إِنَّمَا هُوَ لِعَدَمِ تَصَوُّرِ بَقَاءِ الْحَيَاةِ وَالْإِسْلَامِ فِي الْكُسُوءِ وَالْإِطْعَامِ. فَوَدَّ: (فَإِذَا مَاتَ الْعَتِيقُ الْخ) أَي: أَوْ تَعَيَّبَ ه. أَسَى. فَوَدَّ: (أَوْ ارْتَدَّ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ أَسَلَّمَ قَبْلَ الْحِنْثِ وَلَيْسَ مُرَادًا فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّهُ بَعُوْدُهُ بِالْإِسْلَامِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ وَمَا يُجْزئُ فِي الْكَفَّارَةِ ه. ع. ش. فَوَدَّ: (وَلَوْ قَدَّمَهَا) أَي: الْكَفَّارَةُ وَكَانَتْ غَيْرَ عَتَقٍ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْعَتَقَ يَقَعُ تَطَوُّعًا ه. ع. ش. عِبَارَةٌ سَمَ قَالَ شَيْخُنَا الْبُرْلُوسِيُّ انْظُرْ هَلْ يَأْتِي ذَلِكَ فِي الْعَتَقِ عَنِ الْكَفَّارَةِ انْتَهَى. قُلْتُ قَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّارِحِ أَي: مَثَلًا وَتَوْجِيهِ كَلَامِ الْبَغَوِيِّ الْآتِيَيْنِ عَدَمُ الْإِتْيَانِ وَأَنَّ انْتِفَاءَ الْحِنْثِ مَعَ الْحَيَاةِ كَالْمَوْتِ فِيمَا ذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ ه. فَوَدَّ: (قَالَ الْبَغَوِيُّ الْخ) (فُرُوعُ): لَوْ قَالَ: أَغْتَفَتُ عَبْدِي عَنْ كَفَّارَتِي إِنْ حَيْثُ فَحِثَّ أَجْزَاهُ ذَلِكَ عَنِ الْكَفَّارَةِ، وَإِنْ قَالَ: أَغْتَفَتُهُ عَنْهَا إِنْ حَلَفْتُ لَمْ يُجْزِهِ وَلَوْ قَالَ إِنْ حَيْثُ غَدَا فَعَبْدِي حُرٌّ عَنْ كَفَّارَتِي فَإِنْ حَيْثُ غَدَا عَتَقَ وَأَجْزَاهُ عَنْهَا وَإِلَّا فَلَا وَلَوْ قَالَ: أَغْتَفَتُهُ عَنْ كَفَّارَتِي إِنْ حَيْثُ فَبَانَ حَاثِمًا عَتَقَ وَأَجْزَاهُ عَنْهَا وَإِلَّا فَلَا، نَعَمْ إِنْ حَيْثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَجْزَاهُ عَنْهَا وَلَوْ قَالَ: إِنْ حَلَفْتُ وَحِثْتُ فَبَانَ حَالِفًا لَمْ يُجْزِهِ قَالَهُ الْبَغَوِيُّ: لِلشَّكِّ فِي الْحَلِفِ مُغْنِي وَرَوْضَ مَعَ شَرْحِهِ. فَوَدَّ: (أَيْ مَثَلًا) أَي: أَوْ بَرَّ فِي يَمِينِهِ بِفِعْلِ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ أَوْ عَدَمِهِ ه. ع. ش.

ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مَعَ ذَلِكَ لِنَلَّا يَلْتَمِسَ بِهِ فَإِنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ فِي نَفْسِ الْمُعْجَلِ وَهَذَا الْكَلَامُ فِي الْآخِذِ. فَوَدَّ: (وَقَدْ يُفَرَّقُ الْخ) يَتَّبِعِي تَأَمُّلُ هَذَا الْفَرْقِ فَإِنَّ حَقَّ الْمُسْتَحِقِّينَ إِنَّمَا يَثْبُتُ بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ وَقَبْلَ تَمَامِهِ لَا حَقَّ وَلَا شَرِكَةَ فَكَيْفَ يُقَالُ إِنَّهُمْ قَبْلَ تَمَامِهِ قَبَضُوا حَقَّهُمْ وَزَالَ تَعَلُّقُهُمْ بِآخَرٍ أَوْ أَنَّهُمْ عِنْدَهُ لَمْ يَتَّقْ لَهُمْ تَعَلُّقٌ. فَوَدَّ: (فَالْوَاجِبُ فِي الذِّمَّةِ الْخ) هَذَا يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْعَتَقِ وَالْإِطْعَامِ وَالْكُسُوءِ مَعَ أَنَّ تَقْيِيدَهُ بِالْعَتَقِ يُخْرِجُ غَيْرَهُ قَلِيلًا مَلْأَ، وَقَوْلُهُ: إِلَّا بِنَحْوِ: قَبْضٍ صَحِيحٍ، قَدْ يُقَالُ: الْقَبْضُ صَحِيحٌ وَإِلَّا لَمْ يُجْزَ، وَإِنْ بَقِيَ الْمَقْبُوضُ بِحَالِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ لَا يَتَقَلَّبُ صَحِيحًا. فَوَدَّ: (اسْتَرْجَعَ كَالزَّكَاةِ الْخ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ انْظُرْ هَلْ يَأْتِي ذَلِكَ فِي الْعَتَقِ عَنْ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ ه. قُلْتُ: فَإِنَّ آتَى فِيهِ أَشْكَلُ بِمَا يَأْتِي عَنِ الْبَغَوِيِّ وَاحْتِيجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَيُمْكِنُ قَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّارِحِ أَي: مَثَلًا وَتَوْجِيهِ كَلَامِهِ الْآتِيَيْنِ عَدَمُ الْإِتْيَانِ وَأَنَّ انْتِفَاءَ الْحِنْثِ مَعَ الْحَيَاةِ كَالْمَوْتِ فِيمَا ذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ.

(و) يَجُوزُ تَقْدِيمُ (كَفَّارَةِ ظَهَارٍ عَلَى الْعُودِ إِذَا كَفَّرَ بِغَيْرِ صَوْمٍ كَأَنَّ) ظَاهِرَ مَنْ رَجَعِيَّةٍ ثُمَّ كَفَّرَ ثُمَّ رَاجَعَهَا، وَكَأَنَّ طَلَّقَ رَجْعِيًّا عَقِبَ ظَهَارِهِ ثُمَّ كَفَّرَ ثُمَّ رَاجَعَ، أَمَّا عَقْبُهُ عَقِبَ ظَهَارِهِ فَهُوَ تَكْفِيرُ مَعَ الْعُودِ؛ لِأَنَّ اشْتِغَالَه بِالْعَتَقِ عَوْدٌ؛ وَذَلِكَ لِيُجَوِّدَ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ وَمَنْ ثُمَّ امْتَنَعَ تَقْدِيمُهَا عَلَى الظَّاهِرِ. (و) يَجُوزُ تَقْدِيمُ كَفَّارَةِ (قَتْلِ عَلَى الْمَوْتِ) وَبَعْدَ وَجُودِ سَبَبِهِ مِنْ جُرْحٍ أَوْ نَحْوِهِ. (و) يَجُوزُ تَقْدِيمُ (مَنْذُورٍ مَالِيٍّ) عَلَى ثَانِي سَبَبِيهِ كَمَا إِذَا نَذَرَ تَصَدَّقًا أَوْ عَتَقًا إِنْ شَفِيَ مَرِيضُهُ أَوْ عَقِبَ شِفَائِهِ يَوْمَ فَأَعْتَقَ أَوْ تَصَدَّقَ قَبْلَ الشِّفَاءِ وَوَقَعَ لَهَا فِي الزَّكَاةِ خِلَافٌ هَذَا، وَاعْتَمَدَ الْبُلْقِينِي وَغَيْرُهُ هَذَا؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ فِي ذِي السَّبَبَيْنِ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا لَا عَلَيْهِمَا صَرِيحَةٌ فِيهِ.

فصل في بيان كفارة اليمين

(يَتَخَيَّرُ) الرَّشِيدُ الْحُرُّ وَلَوْ كَافِرًا (فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بَيْنَ عَتَقِ كَالظَّاهِرِ).....

☐ قَوْلُهُ: (إِذَا كَفَّرَ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (كَأَنَّ ظَاهَرَ الْإِنِّ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي: وَصَوَّرُوا التَّقْدِيمَ عَلَى الْعُودِ بِمَا إِذَا ظَاهَرَ الْإِنِّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ كَفَّارَةِ قَتْلِ الْإِنِّ) أَي: وَتَقْدِيمُ جَزَاءِ الصَّيْدِ أَهْ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَبَعْدَ الْإِنِّ) الصَّوَابُ إِسْقَاطُ الْوَاوِ كَمَا فِي الْمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَبَعْدَ وَجُودِ السَّبَبِ الْإِنِّ) وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ أَهْ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (فِي الزَّكَاةِ) أَي: فِي مَبْحَثِ تَعْجِيلِهَا أَهْ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (خِلَافُ الْإِنِّ) أَي: عَدَمُ الْجَوَازِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ) أَي: قَاعِدَةُ الشَّافِعِيِّ أَهْ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (صَرِيحَةٌ فِيهِ) أَي: فِي الْجَوَازِ. تَبَيَّنَتْ: لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ كَفَّارَةِ الْجَمَاعِ فِي رَمَضَانَ أَوْ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ عَلَيْهِ، وَكَذَا تَقْدِيمُ فِدْيَةِ الْحَلِفِ وَاللَّبْسِ وَالطَّبِيبِ عَلَيْهَا، نَعَمْ إِنْ جُوزَتْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ لِعُدْرِ كَمَرَضٍ جَازَ تَقْدِيمُهَا لِيُجَوِّدَ السَّبَبِ أَهْ مُغْنِي.

فصل: في بيان كفارة اليمين

☐ قَوْلُهُ: (فِي بَيَانِ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَيُّ بَلَدٍ الْمُكْفَرِ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (كَامِلَةٌ). ☐ قَوْلُهُ (لِسُنَنِ): (يَتَخَيَّرُ الْإِنِّ) فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ الْقَيِّمِ فَرَعَ هَلْ يَجِبُ إِخْرَاجُ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْفَوْرِ قَالَ فِي التَّيْمَةِ إِنْ كَانَ الْحِنْتُ مَعْصِيَةً فَتَعَمَّ وَلَا فَلَ وَقَالَ الْقَفَالُ: كُلُّ كَفَّارَةٍ وَجَبَتْ بِغَيْرِ عُدْوَانٍ فَهِيَ عَلَى التَّرَاخِي لَا مَحَالَةَ، وَإِنْ وَجَبَتْ بِعُدْوَانٍ فَفِي الْفَوْرِ وَجْهَانِ وَتَبَعَهُ الْغَزَالِيُّ أَه. سَمَ وَمَا فِي التَّيْمَةِ ذَكَرَ الشَّارِحُ مَا يُوَافِقُهُ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ وَسَيَذْكُرُهُ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا يُكْفَرُ عَبْدٌ بِمَالٍ. ☐ قَوْلُهُ: (الرَّشِيدُ) لَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ مَا يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْقَيْدِ، لَكِنْ ذَكَرَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَلَا يُكْفَرُ عَبْدٌ إِلَّا الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بِسَفْهِهِ أَوْ فَلَسَ فِي حُكْمِ الْعَبْدِ، وَقَوْلُهُ: الْحُرُّ أَخَذَ هَذَا الْقَيْدَ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا يُكْفَرُ عَبْدٌ بِمَالٍ أَهْ ش.

☐ قَوْلُهُ (لِسُنَنِ): (بَيْنَ عَتَقِ الْإِنِّ) فَإِذَا أَتَى بِجَمِيعِ الْخِصَالِ أُثِيبَ عَلَى أَغْلَاهَا ثَوَابُ الْوَاجِبِ، وَإِنْ تَرَكَهَا كُلَّهَا

فصل: يَتَخَيَّرُ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بَيْنَ عَتَقِ كَالظَّاهِرِ الْإِنِّ

☐ قَوْلُهُ: (بَيْنَ عَتَقِ كَالظَّاهِرِ وَإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ كُلِّ مَسْكِينٍ مَدُّ حَبِّ الْإِنِّ) فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ

أي: كعتق يُجزأ فيه بأن تكون رَقَبَةٌ كامِلَةٌ مُؤَمَّنَةٌ بلا عَيْبٍ يُخِلُّ بِالْعَمَلِ أو الكَسْبِ ولو نحو غَائِبٍ عِلِمَتْ حَيَاتُهُ أو بَانَتْ كما مرَّ، وهو أَفْضَلُهَا ولو في زَمَنِ الْغَلَاءِ خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّ الْإِطْعَامَ فِيهِ أَفْضَلُ (وَإِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، كُلُّ مِسْكِينٍ مُدُّ حَبٍّ) أو غَيْرِهِ مِمَّا يُجْزَى فِي الْفُطْرَةِ (من غَالِبِ قَوْتِ الْبَلَدِ) فِي غَالِبِ السَّنَةِ أَي: بَلَدِ الْمُكْفَرِ، فَلَوْ أُذِنَ لِأَجَنَبِيٍّ أَنْ يُكْفَرَ عَنْهُ اعْتَبِرَ بَلَدُهُ لَا بَلَدُ الْآذِنِ فِيمَا يَظْهَرُ، فَإِنْ قُلْتُ: قِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي الْفُطْرَةِ اعْتِبَارُ بَلَدِ الْمُكْفَرِ عَنْهُ قُلْتُ يُفَرَّقُ بِأَنَّ تِلْكَ طُهْرَةٌ لِلْبَدَنِ، فَاعْتَبِرَ بَلَدُهُ بِخِلَافِ هَذِهِ، نَعَمْ، فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّنَسُّخِ بَلَدُهُ، وَقَضِيَّتُهَا اعْتِبَارُ بَلَدِ الْحَالِفِ وَإِنْ كَانَ الْمُكْفَرُ غَيْرَهُ فِي غَيْرِ بَلَدِهِ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لِمَا ذَكَرَ مِنْ

عَوَبٍ عَلَى أَذْنَاهَا، وَإِنْ أَتَى بِجَمِيعِهَا مَعَ اغْتِنَادِ وَجُوبِهَا أَجْزَاءً وَاحِدَةً مِنْهَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ، وَإِنْ كَانَ يَخْرُمُ عَلَيْهِ اغْتِنَادُهُ شَيْئًا وَبُجَيْرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (أَيُّ كَعْتَقٍ الْخُ) عِبَارَةٌ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالنَّهْيَةِ أَيِ كَعْتَقِيٍّ عَنْ كَفَّارَتِهِ وَهُوَ إِعْتِقَاقُ رَقَبَةٍ الْخُ. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ تَكُونَ الْخُ) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ بِإِزْجَاعِ الضَّمِيرِ إِلَى الْمُعْتَقِ. □ قَوْلُهُ: (أَوِ الْكَنْسَبِ) هُوَ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي بِالْوَاوِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ بَانَتْ) أَي: بِأَنَّ اعْتَقَهُ عَلَى ظَنٍّ مَوْتَهُ فَبَانَ حَيًّا فَيُجْزَى اعْتِبَارًا بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ فِي الْكَفَّارَةِ مَا يَظُنُّهُ مِلْكٌ غَيْرِهِ فَبَانَ مِلْكُهُ أَوْ دَفَعَ لِطَائِفَةٍ يَظُنُّهَا غَيْرَ مُسْتَحَقَّةٍ لِلْكَفَّارَةِ فَبَانَ خِلَافُهُ أَجْزَاءَهُ ذَلِكَ أَهْ ع ش. □ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي الظَّهَارِ عِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَابَقَ وَمَغْصُوبٌ وَغَائِبٌ عِلِمَتْ حَيَاتُهُمْ أَوْ بَانَتْ، وَإِنْ جُهِلَتْ حَالَةُ الْعَتَقِ أَه. □ قَوْلُهُ: (أَفْضَلُهَا) أَي: خِصَالِهَا. □ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ زَمَنِ الْغَلَاءِ.

□ قَوْلُ (لَشَيْ): (وَإِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ الْخُ) وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ كَفَّارَاتٌ جَارَ إِعْطَاءُ مَا وَجَبَ فِيهَا لِعَشْرَةِ مَسَاكِينَ فَيَدْفَعُ لِكُلِّ وَاحِدٍ أَمْدَادًا بَعْدَ مَا أَهْ ع ش.

□ قَوْلُ (لَشَيْ): (كُلُّ مِسْكِينٍ) بِالْجَزْرِ بَدَلٌ مِنْ عَشْرَةِ الْخُ، وَقَوْلُهُ: مُوجِبٌ مَفْعُولٌ لِإِطْعَامِ الْخُ أَه بُجَيْرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (أَيُّ بَلَدِ الْمُكْفَرِ) إِلَى قَوْلِهِ: نَعَمْ عَقَبَهُ النَّهْيَةُ بِمَا نَصَّهُ كَذَا قِيلَ وَالْأَوْجَهُ اعْتِبَارُ بَلَدِ الْآذِنِ كَالْفُطْرَةِ أَه. وَفِي الْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهَا. □ قَوْلُهُ: (أَيُّ بَلَدِ الْمُكْفَرِ) أَيِ الْمُخْرَجِ لِلْكَفَّارَةِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ الْحَالِفِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي أَهْ ع ش. □ قَوْلُهُ: (فَلَوْ أُذِنَ) أَي: الْحَالِفِ. □ قَوْلُهُ: (اعْتَبِرَ بَلَدُهُ) أَيِ الْمَأْذُونِ.

□ قَوْلُهُ: (فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّنَسُّخِ الْخُ) أَيِ لِلْمَنْهَاجِ. □ قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهَا اعْتِبَارُ بَلَدِ الْحَالِفِ) اخْتَارَهَا النَّهْيَةُ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. □ قَوْلُهُ: (اعْتِبَارُ بَلَدِ الْحَالِفِ الْخُ) أَي: مَحَلُّ الْحِنْثِ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِبَلَدِ الْمُؤْذِي عَنْهُ وَلَا يَنْعَيْنُ صَرْفُهَا لِفُقَرَاءِ تِلْكَ الْبَلَدِ أَه. بُجَيْرِيٍّ عَنِ الْحَلَبِيِّ.

النَّقِيبُ قَرَعَ هَلْ يَجِبُ إِخْرَاجُ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْفَوْرِ قَالَ فِي التَّيْمَةِ إِنْ كَانَ الْحِنْثُ مَغْصِيَةً فَتَنْعَمُ وَإِلَّا فَلَا. وَقَالَ الْقَفَّالُ كُلُّ كَفَّارَةٍ وَجَبَتْ بِغَيْرِ عُدْوَانٍ فَهِيَ عَلَى التَّرَاخِي لَا مُحَالَةً، وَإِنْ وَجَبَتْ بِعُدْوَانٍ فَفِي الْفَوْرِ وَجْهَانِ وَتَبَعَهُ الْغَزَالِيُّ وَقَالَ الرَّافِعِيُّ فِي الْوَصِيَّةِ: إِنْ الْمَوْصِي يَعْتُقُ عَلَى الطِّفْلِ كَفَّارَةَ الْقَتْلِ قَالَ: وَفِيهِ وَجْهٌ فِي التَّيْمَةِ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى الْفَوْرِ قَالَ ابْنُ الرُّفْعَةِ الْمَشْهُورُ أَنَّ الْكَفَّارَاتِ وَالْثُدُورَ لَيْسَتْ عَلَى الْفَوْرِ وَهَلْ لِلْإِمَامِ الْمُطَالِبَةُ بِهَا وَجْهَانِ أَه.

مسألة الفُطْرَةِ، ولا يُنافي ما تقرّر جواز نَقْلِ الكَفَّارَةِ؛ لَأَنَّهُ لِمَلَحَظِ آخَرَ. وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ صَرْفُ أَقْلٍ مِنْ مُدٍّ لِكُلِّ وَاحِدٍ وَلَا لِدَوْنِ عَشْرَةٍ وَلَوْ فِي عَشْرَةِ أَيَّامٍ (أَوْ كُسُوتِهِمْ بِمَا يُسَمَّى كُسُوةً)، وَيُعْتَادُ لُبْسُهُ بِأَنْ يُعْطِيَهُمْ ذَيْتُكَ عَلَى جِهَةِ التَّمْلِيكِ، وَإِنْ فَاءَتْ بَيْنَهُمْ فِي الْكُسُوةِ (كَقَمِيصٍ) وَلَوْ بِلَا كُفٍّ (أَوْ عِمَامَةٍ)، وَإِنْ قُلْتَ أَخَذًا مِنْ إِجْزَاءِ مَنْدِيلِ الْيَدِ (أَوْ إِزَارٍ) أَوْ مِقْنَعَةٍ أَوْ رِدَاءٍ أَوْ مَنْدِيلٍ يُحْمَلُ فِي الْيَدِ أَوْ الْكُفِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: ٨٩] الْآيَةِ. (لَا) مَا لَا يُسَمَّى كُسُوةً وَلَا مَا لَا يُعْتَادُ كَالْجُلُودِ فَإِنْ اغْتِيدَتْ أَجْزَأَتْ فَمِنْ الْأَوَّلِ نَحْوُ (خُفٍّ وَقَفَّازَيْنِ) وَدِرْعٍ مِنْ نَحْوِ حَدِيدٍ وَمَدَّاسٍ وَنَعْلٍ وَجُورِبٍ وَقَلَنْسُوءَةٍ وَقُبْعٍ وَطَاقِيَةٍ (وَمِنْطَقَةٍ) وَتَكَّةٍ وَفَصَادِيَّةٍ وَخَاتَمٍ وَتَبَّانٍ لَا يَصِلُ لِلرُّكْبَةِ وَبَسَاطٍ وَهَمِيَانٍ وَثُوبٍ طَوِيلٍ أَعْطَاهُ لِلْعَشْرَةِ قَبْلَ تَقْطِيعِهِ بَيْنَهُمْ؛ لَأَنَّهُ ثُوبٌ وَاحِدٌ وَبِهِ فَارَقَ مَا لَوْ وَضَعَ لَهُمْ عَشْرَةُ أَمْدَادٍ وَقَالَ: مَلَكْتُكُمْ هَذَا بِالسُّوِّيَّةِ أَوْ أَطْلَقَ؛ لِأَنَّهَا أَمْدَادٌ مُجْتَمِعَةٌ، وَوَقَعَ لِشَيْخِنَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ أَجْزَاءُ الْعَزَقِيَّةِ وَهُوَ مُشْكِلٌ بِنَحْوِ الْقَلَنْسُوءَةِ، وَأَجِيبَ بِأَنَّهَا فِي غُوفِ أَهْلِ مِصْرَ تُطْلَقُ عَلَى ثُوبٍ يُجْعَلُ

فُوْدُ: (مَا تَقَرَّرَ) أَي: مِنْ اغْتِيَارِ بَلَدِ الْحَالِفِ كَالْفُطْرَةِ. فُوْدُ: (وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ لَا يَجِبُ فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ جَمْعٌ، وَقَوْلُهُ: كَالْحَبِّ الْعَتِيقِ، وَقَوْلُهُ: لِيَكُنَّ. فُوْدُ: (وَلَا لِدَوْنِ عَشْرَةٍ) لَا يَخْفَى مَا فِي عَطْفِهِ وَالْمُرَادُ وَلَا يَجُوزُ صَرْفُ عَشْرَةِ أَمْدَادٍ لِدَوْنِ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: وَلَا لِدَوْنِ عَشْرَةِ صَوَابِهِ وَعَدَمُ جَوَازِ صَرْفِهَا لِدَوْنِ عَشْرَةِ أَه. فُوْدُ: (ذَيْتُكَ) أَيِ الْمُدِّ وَالْكُسُوءَةِ أَه. رَشِيدِيُّ أَي: أَخَذَهُمَا. فُوْدُ: (وَإِنْ قُلْتَ) أَي: كَذِرَاعٍ مَثَلًا أَه. ع ش. فُوْدُ: (مَنْدِيلِ الْيَدِ) بِكُسْرِ الْمِيمِ. فُوْدُ: (أَوْ مِقْنَعَةٍ) بِكُسْرِ الْمِيمِ مَا تُقَنَّعُ بِهِ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا أَه. قَامُوسٌ وَقَسْرَاهُ ع ش بِطَرَحَةٍ فَلْيُرَاجَعْ. فُوْدُ: (أَوْ الْكُفِّ) انْظُرْ مَا الْمُرَادُ مِنَ الْمَنْدِيلِ الْمَحْمُولِ فِي الْكُفِّ عِبَارَةُ الْحَلْبِيِّ قَوْلُهُ: أَوْ مَنْدِيلِ أَيِ مَنْدِيلِ الْفَقِيهِ وَهُوَ شَالُهُ يَوْضَعُ عَلَى كَتِفَيْهِ أَوْ مَا يُجْعَلُ فِي الْيَدِ كَالْمَنْشَفَةِ الْكَبِيرَةِ أَه. فُوْدُ: (فَإِنْ اغْتِيدَتْ) أَي: الْجُلُودُ أَي: لُبْسُهَا. فُوْدُ: (أَجْزَأَتْ) وَيُجْزِئُ قَرَوْ وَلَبَّدَ اغْتِيدَ فِي الْبَلَدِ لُبْسُهَا أَه. مُعْنِي. فُوْدُ: (فَمِنْ الْأَوَّلِ) أَي: مَا لَا يُسَمَّى كُسُوءَةً أَه ع ش. فُوْدُ: (مِنْ نَحْوِ حَدِيدٍ) أَي: بِخِلَافِ دِرْعٍ مِنْ صُوفٍ وَنَحْوِهِ وَهُوَ قَمِيصٌ لَا كُفٍّ لَهُ فَيَكْفِي أَه مُعْنِي. فُوْدُ: (وَمَدَّاسٍ) وَهُوَ الْمُكَعَّبُ أَه مُعْنِي. فُوْدُ: (وَتَبَّانٍ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُخْتَارِ وَالتَّبَّانُ بِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ سِرْوَالٌ صَغِيرٌ مِقْدَارُ شِبْرِ يَسْتُرُ الْعُورَةَ الْمُغْلَظَةَ، وَقَدْ يَكُونُ لِلْمَلَّاحِينَ أَنْتَهَى أَه ع ش. فُوْدُ: (وَهَمِيَانٍ) اسْمٌ لِكَيْسِ الدَّرَاهِمِ أَه. ع ش. فُوْدُ: (أَعْطَاهُ لِلْعَشْرَةِ قَبْلَ تَقْطِيعِهِ إِلَيْهِ) بِخِلَافِ مَا لَوْ قَطَعَهُ قِطْعًا قِطْعًا ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى قِطْعَةٍ تُسَمَّى كُسُوءَةً أَه مُعْنِي. فُوْدُ: (وَوَقَعَ لِشَيْخِنَا) عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ وَعِزَّةٌ وَقَوْلُ الشَّيْخِ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ بِإِجْزَائِهَا مَحْمُولٌ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ يُجْعَلُ فَوْقَ رَأْسِ النِّسَاءِ يُقَالُ لَهُ عِزَّةٌ أَوْ عَلَى مَا يُجْعَلُ عَلَى الذَّابَّةِ تَحْتَ السَّرْجِ وَنَحْوِهِ أَه. فُوْدُ: (وَأَجِيبَ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَحَمَلَهُ شَيْخِي عَلَى الَّتِي تُجْعَلُ تَحْتَ الْبِرْدَةِ وَهُوَ وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا أَوْ لَى مِنْ مُخَالَفَتِهِ لِلْأَصْحَابِ أَه. فُوْدُ: (تُطْلَقُ عَلَى ثُوبٍ) قَدْ يُقَالُ الْوَاجِبُ كُسُوءَةُ الْمَسَاكِينِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أَوْ كَسُوْتُهُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] لَا كِسُوءَةَ دَوَابِّهِمْ تَأَمَّلْ أَه

تَحْتَ الْبُرْذَعَةِ وَيُرْسَدُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ إِيَّاهَا بِالْمَنْدِيلِ، وَأَفْهَمَ التَّخْيِيرُ امْتِنَاعَ التَّبْعِيضِ، كَأَن يُطْعِمَ خَمْسَةً وَيَكْسُو خَمْسَةً. (وَلَا يُشْتَرَطُ) كَوْنُهُ مَخِيطًا وَلَا سَاتِرًا لِلْعَوْرَةِ، وَلَا (صِلَاحِيتهُ لِلْمَذْفُوعِ إِلَيْهِ فِيَجُوزُ سِرَاوِيلُ) وَنَحْوُ قَمِيصِ (صَغِيرٍ) أَيْ دَفْعُهُ (لِكَبِيرٍ لَا يَصْلُحُ لَهُ)، وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ جَمْعُ (وَقُطْنٌ وَكَتَانٌ وَخَرِيرٌ) وَصَوْفٌ وَنَحْوُهَا (لَا مَرَأَةَ وَرَجُلٍ)؛ لِوُقُوعِ اسْمِ الْكُسُوةِ عَلَى الْكُلِّ وَلَوْ مُتَنَجِّسًا لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يُعَرَّفَهُمْ بِهِ لِقَلَّا يُصَلُّوا فِيهِ، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَعْطَى غَيْرَهُ مَلَكًا أَوْ عَارِيَةً مِثْلًا ثَوْبًا بِهِ نَجَسٌ خَفِيَ غَيْرُ مَعْفُوٍّ عَنْهُ بِالتَّسْبِيهِ لاعتقادِ الْآخِذِ عَلَيْهِ إِعْلَامُهُ بِهِ حَدْرًا مِنْ أَنْ يَوْقِعَهُ فِي صِلَاةٍ فَاسِدَةٍ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ: مَنْ رَأَى مُصَلِّيًّا بِهِ نَجَسٌ غَيْرُ مَعْفُوٍّ عَنْهُ أَيْ: عِنْدَهُ لَزِمَهُ إِعْلَامُهُ بِهِ وَفَارَقَ الثُّبَانَ السَّرَاوِيلَ الصَّغِيرَ بِأَنَّ الثُّبَانَ لَا يَصْلُحُ وَلَا يُعَدُّ لِسِتْرِ عَوْرَةِ صَغِيرٍ فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِ، فَإِنْ فُرِضَ أَنَّهُ يُعَدُّ لِسِتْرِ عَوْرَةِ صَغِيرٍ فَهُوَ السَّرَوَالُ الصَّغِيرُ. (وَلَيْسَتْ) أَيْ: مَلْبُوشٌ كَثِيرًا إِنْ (لَمْ تَذْهَبْ) عَوْفًا (قَوْلُهُ) بِاللَّبْسِ كَالْحَبِّ الْعَتِيقِ بِخِلَافِ مَا ذَهَبَتْ قُوَّتُهُ كَالْمُهْلَهْلِ التَّسْيِجِ الَّذِي لَا يَقْوَى عَلَى الِاسْتِعْمَالِ وَلَوْ جَدِيدًا وَمُرْقَعٌ لَا يَلِي وَمَنْسُوجٌ مِنْ جِلْدٍ مَيْتَةٍ أَيْ: وَإِنْ اغْتَبَدَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. (فَلِإِنْ عَجَزَ) بِالطَّرِيقِ السَّابِقِ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ (عَنْ) كُلِّ مِنْ (الثَّلَاثَةِ) الْمَذْكُورَةِ (لَزِمَهُ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) لِلآيَةِ إِذْ هِيَ مُحْخِرَةٌ ابْتِدَاءَ مُرْتَبَةِ انْتِهَاءِ، (وَلَا يَجِبُ تَتَابُعُهَا فِي الْأَظْهَرِ) لِإِطْلَاقِ الْآيَةِ، وَصَحَّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ فَسَقَطَتْ مُتَتَابِعَاتٌ،

بُجَيْرِمِي. □ فَوَدَّ: (وَيُرْسَدُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ) الْإِنْشَادُ. □ فَوَدَّ: (وَأَفْهَمَ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّتُهُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: كَوْنُهُ مَخِيطًا إِلَى الْمُثَنِّ، وَقَوْلُهُ: وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ جَمْعٌ. □ فَوَدَّ: (كَوْنُهُ) أَيْ: مَا يُسَمَّى كُسُوةً. □ فَوَدَّ: (أَنْ يُعَرَّفَهُمْ بِهِ) أَيْ: بِكَوْنِهِ مُتَنَجِّسًا. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ كُلَّ مَنْ لَخَّ) مُعْتَمِدًا هُـع ش. □ فَوَدَّ: (غَيْرُ مَعْفُوٍّ عَنْهُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِعْلَامُهُ، وَقَدْ يُتَوَقَّعُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ زَيْمًا ضَمَّخَهُ بِمَا يَسْلُبُ الْعَفْوَ اهـ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (أَيْ عِنْدَهُ) أَيْ: الْمُصَلِّي. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُعَدُّ لِسِتْرِ الْخ) انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ: الْمَارُّ وَلَا سَاتِرًا لِلْعَوْرَةِ اهـ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (لِسِتْرِ عَوْرَةِ صَغِيرٍ) بِالْإِضَافَةِ. □ فَوَدَّ: (أَيْ مَلْبُوشٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَصَحَّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَمُرْقَعٌ لِيَلِي، وَقَوْلُهُ: أَيْ وَإِنْ اغْتَبَدَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا ذَهَبَتْ قُوَّتُهُ) أَيْ: بِحَيْثُ صَارَ مُنْسَجِحًا لَمْ يُجْزَ وَلَا بُدَّ مَعَ بَقَاءِ قُوَّتِهِ مِنْ كَوْنِهِ غَيْرَ مُتَخَرِّقٍ اهـ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (كَالْمُهْلَهْلِ) الْكَافِ فِيهِ لِلتَّنْظِيرِ اهـ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (لَا يَقْوَى الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لَا يَدُومُ إِلَّا بِقَدْرِ مَا يَدُومُ لِبَسِ الثَّوْبِ الْبَالِي اهـ. □ فَوَدَّ: (وَمُرْقَعٌ) مَعْطُوفٌ عَلَى مَا مِنْ قَوْلِهِ: مَا ذَهَبَتْ اهـ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (وَمَنْسُوجٌ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا يُجْزَى نَجَسُ الْعَيْنِ مِنَ الثِّيَابِ وَيُنْدَبُ أَنْ يَكُونَ الثَّوْبُ جَدِيدًا خَامًا أَوْ مَقْصُورًا لِآيَةِ ﴿لَنْ نَأْتُوا الْقَبْرَ حَتَّى نُنْفِقُوا مِنْهُمَا حَبُونٌ﴾ [آل عمران: ٩٢] اهـ. □ فَوَدَّ: (بِالطَّرِيقِ السَّابِقِ) أَيْ: بِأَنْ لَمْ يَمْلِكْ زِيَادَةً عَلَى كِفَايَةِ الْعُمُرِ الْغَالِبِ مَا يُخْرِجُهُ فِي الْكَفَّارَةِ اهـع ش. □ فَوَدَّ: (إِذْ هِيَ مُحْخِرَةٌ ابْتِدَاءَ الْخ) بِمَعْنَى أَنَّهُ إِنْ قَدَّرَ عَلَى الثَّلَاثَةِ تَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا أَوْ عَلَى اثْنَيْنِ تَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا أَوْ عَلَى خَصْلَةٍ مِنْهَا تَعَيَّنَتْ فَلِإِنْ عَجَزَ عَنْ جَمِيعِهَا صَامَ اهـع ش.

وهو ظاهر في النسخ خلافاً لمن جعله ظاهراً في وجوب التتابع الذي اختاره كثيرون، وأطالوا في الاستدلال له بما أطال الأولون في رده (وإن غاب ماله انتظره) ولا يصم؛ لأنه واجد، وفارق متمتعاً له مال يملكه بأن القدرة فيه اغتبرت بمكة؛ لأنها محل نسيكه الموجب للدم فلم ينظروا لغيرها وهنا اغتبرت مطلقاً فلم يفرقوا هذا بين غيبة ماله لمسافة القصر وأقل، وبحث البلقيني تقييده بدونها بخلاف من عليها؛ لأنه عُدّ مُعْسِراً في الزكاة. وفسخ الزوجة والبائع مزدوداً بأنه إنما عُدّ كذلك ثم للضرورة ولا ضرورة، بل ولا حاجة هنا إلى التعجيل؛ لأنها واجبة على التراخي أي: أصالة، حيث لم يَأْتِ بالحلف ولا لزومه الحث والكفارة فوراً كما هو ظاهر.

(ولا يكفر) محجوز عليه بسفاه أو فليس بالمال بل بالصوم؛ لأنه ممنوع من التبرع ولو زال حجزه قبل الصوم امتنع؛ لأن العبرة بوقت الأداء لا الوجوب ولا يكفر عن ميث بأزيد الخصال قيمة، بل يتعين أقلها أو إحداها إن استوت قيمتها ولا (عبد بمال) لعدم ملكه (إلا إذا ملكه سيده) أو غيره (طعاماً أو كسوة) ليكفر بهما أو مطلقاً. (وقلنا) بالضعيف (أنه يملك)، ثم أذن له في

قوله: (وهو ظاهر في النسخ) أي: حُكماً وتلاوة نهايةً ومُغْنِي. قوله: (بما أطال الأولون إلخ) أي: القائلون بعدم وجوب التتابع. قوله: (لأنه واجد) إلى قوله: بأنه إنما عُدّ في المُغْنِي وإلى الفرع في النهاية إلا قوله: أو حيث إلى المثنى. قوله: (فلم يفرقوا إلخ) تفسير لمطلقاً. قوله: (تقييده) أي: وجوب الانتظار بدونها أي: مسافة القصر. قوله: (لأنه) أي: من على مسافة القصر. قوله: (وإلا) أي: كان حلف أن لا يصلّي الظهر مثلاً. قوله: (والألزومه الحث إلخ) هل ينتظر ماله الغائب هنا أيضاً ويُعتَقَر عدم الفور حيثئذ اه. سم. قوله: (محجوز عليه) إلى قوله: وبحث الأذرع في المُغْنِي إلا قوله: فإن شرع إلى أما إذا وقوله وبه فارق إلى وخرج. قوله: (امتنع) أي: مع اليسار اه مُغْنِي. قوله: (ولا يكفر عن ميث بأزيد إلخ) وظاهر أن الكلام فيما إذا كان في الورثة محجوز عليه أو ثم دين وإلا فلا يمتنع على الوارث الرشيد أن يكفر بالأعلى اه ع ش.

قوله (س): (طعاماً أو كسوة) خرج به ما إذا ملكه رقيقاً ليغتنقه عن كفارته ففعل فإنه لا يقع عنها لامتناع الولاء للعبد، وحكم المدبر والمعلق عنه بصفة وأم الولد حكم العبد اه مُغْنِي. قوله: (أو مطلقاً) أو ملكه مطلقاً اه. مُغْنِي. قوله: (وقلنا بالضعيف) راجع لقوله أو غيره أي: السيد أيضاً إذ قيل بأنه يملك

قوله: (والألزومه الحث والكفارة فوراً) هل ينتظر ماله الغائب هنا أيضاً ويُعتَقَر عدم الفور حيثئذ. قوله: (وقلنا بالضعيف) ظاهره الرجوع أيضاً لقوله أو غيره أي السيد، وقضيته إن قيل بأنه يملك بتمليكه غير سيّد أيضاً، وهو كذلك لكانه خلاف ضعيف؛ ولذا ادّعي القطع بالتلفي والحاصل أن في تملكه بتمليك غير سيده طريقتين ففيه خلاف في الجملة فصَحَّ قوله وقلنا بالضعيف بالنسبة لقوله أو غيره أيضاً.

التَّكْفِيرُ فَإِنَّهُ يُكْفَرُ، نَعَمْ، لِسَيِّدِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ أَنْ يُكْفَرَ عَنْهُ عَلَى الْمَعْتَمِدِ بِغَيْرِ الْعَتَقِ مِنْ إِطْعَامٍ أَوْ كُسُوفٍ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَسْتَدْعِي دَخُولَهُ فِي مَلِكِهِ بِخِلَافِهِ فِي الْحَيَاةِ، وَلِزَوَالِ الرِّقِّ بِالمَوْتِ وَلِسَيِّدِ الْمُكَاتَبِ أَنْ يُكْفَرَ عَنْهُ بِذَلِكَ بِإِذْنِهِ، وَلِلْمُكَاتَبِ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ التَّكْفِيرُ بِذَلِكَ أَيْضًا، وَفَارَقَ الْعَتَقُ بَأَنَّ الْقَيْنَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْوَلَاءِ (بَلْ يُكْفَرُ) حَتَّى فِي الْمَرْتَبَةِ كَالظَّهَارِ (بَصُومٍ) لِعَجْزِهِ عَنْ غَيْرِهِ، (فَلَنْ ضَرُّهُ) الصَّوْمُ فِي الْخِدْمَةِ (وَكَانَ حَلْفٌ وَحَيْثُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ صَامٌ بِلَا إِذْنٍ). وَلَيْسَ لَهُ مَنُّهُ لِإِذْنِهِ فِي سَبَبِهِ، فَلَا نَظَرَ لِكُونِهَا عَلَى التَّرَاخِي (أَوْ وَجَدَا) أَيِ الْحِلْفِ وَالْحِنْثِ (بِلَا إِذْنٍ لَمْ يَضْمُ إِلَّا بِإِذْنٍ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ فِي سَبَبِهِ وَالْفَرْضُ أَنَّهُ يَضُرُّهُ فَإِنْ شَرَعَ فِيهِ جَازَ لَهُ تَحْلِيلُهُ. أَمَّا إِذَا لَمْ يَضُرُّهُ وَلَا أَضْعَفَهُ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ مَنُّهُ مِنْهُ مُطْلَقًا. (وَإِنْ أَذِنَ فِي أَحَدِهِمَا، فَالْأَصَحُّ اعْتِبَارُ الْحِلْفِ)؛

بِمَلِكِهِ غَيْرَ سَيِّدِهِ أَيْضًا سَمَ وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ لِسَيِّدِهِ الْخُ) انْظُرْ غَيْرَ سَيِّدِهِ كَقَرِيْبِهِ أَه. سَمَ وَيُظْهَرُ الْجَوَازُ اخْتِذَاً مِنَ التَّحْلِيلِ الثَّانِي الْآتِي. □ فَوَدَّ: (بِغَيْرِ الْعَتَقِ) هَلَا جَازَ بِهِ أَيْضًا لِرَوَالِ الرِّقِّ بِالمَوْتِ أَه. سَم. □ فَوَدَّ: (مِنْ إِطْعَامٍ أَوْ كُسُوفٍ) خَرَجَ الصَّوْمُ وَفِي الرِّوَضِ، وَقَدْ سَبَقَ أَي: فِي كِتَابِ الصَّوْمِ ذَكَرُ الصَّوْمِ عَنِ الْمَيْتِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: فَيَصُومُ عَنْ قَرِيْبِهِ لَا غَيْرِهِ وَالْإِشَارَةُ إِلَى هَذَا فِي الْعِدِّ مِنْ زِيَادَتِهِ أَنْتَهَى أَه. سَم. □ فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَي: بِالْإِطْعَامِ أَوْ الْكُسُوفِ. □ فَوَدَّ: (وَلِلْمُكَاتَبِ الْخُ) ظَاهِرُ التَّعْبِيرِ بَلَّهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَه. سَم. □ فَوَدَّ: (بِذَلِكَ أَيْضًا) وَلَوْ أَذِنَ السَّيِّدُ لِلْمُكَاتَبِ فِي التَّكْفِيرِ بِالْإِعْتِقَاقِ فَأَعْتَقَ لَمْ يُجْزِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ كَمَا قَالَاهُ فِي بَابِ الْكِتَابَةِ أَه. مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَفَارَقَ الْعَتَقَ الْخُ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ مَسَّالَةَ الْمُتَنِّ وَمَسَائِلِ الشَّرْحِ.

□ فَوَدَّ (سَمَ): (بِإِذْنِ سَيِّدِهِ) أَي: فِي كُلِّ مِنْهُمَا. □ فَوَدَّ: (فَلَا نَظَرَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَإِنْ كَانَ الْكِفَارَةُ عَلَى التَّرَاخِي أَه.

□ فَوَدَّ (سَمَ): (لَمْ يَضْمُ إِلَّا بِإِذْنٍ) أَي: مِنْهُ قَطْعًا، سَوَاءً كَانَ الْحِلْفُ وَاجِبًا أَمْ جَائِزًا أَمْ مَمْنُوعًا فَإِنْ صَامَ بِلَا إِذْنٍ أَجْزَأَهُ كَمَا لَوْ صَلَّى الْجُمُعَةَ بِلَا إِذْنٍ فَإِنَّهَا تُجْزَأُ أَوْ حَجٌّ فَإِنَّهُ يَتَعَقَّدُ أَه. مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (جَازَ لَهُ تَحْلِيلُهُ) أَي: وَلَوْ أَخْبَرَهُ مَعْصُومٌ بِمَوْتِهِ بَعْدَ مُدَّةٍ قَرِيبَةٍ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ السَّيِّدِ قَوْرِيٌّ وَلَا إِثْمَ عَلَى الرَّقِيقِ فِي عَدَمِ الصَّوْمِ لِعَجْزِهِ عَنْهُ أَه. ش. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: سَوَاءً وَجَدَ الْحِلْفَ وَالْحِنْثَ بِإِذْنٍ أَوْ بِدُونِهِ وَقَوْلُ ع ش أَي: سَوَاءً احْتِاجُهُ لِلْخِدْمَةِ أَمْ لَا أَه. لَيْسَ بِظَاهِرٍ.

□ فَوَدَّ (سَمَ): (فَالْأَصَحُّ اخْتِيارُ الْحِلْفِ) ضَعِيفٌ وَقَوْلُ الشَّارِحِ وَالْأَصَحُّ فِي الرِّوَضَةِ الْخُ مُعْتَمَدٌ أَه. ش.

□ فَوَدَّ: (نَعَمْ لِسَيِّدِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ أَنْ يُكْفَرَ عَنْهُ الْخُ) انْظُرْ غَيْرَ سَيِّدِهِ كَقَرِيْبِهِ. □ فَوَدَّ: (بِغَيْرِ الْعَتَقِ) هَلَا جَازَ بِهِ أَيْضًا لِرَوَالِ الرِّقِّ بِالمَوْتِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ إِطْعَامٍ أَوْ كُسُوفٍ) خَرَجَ الصَّوْمُ وَفِي الرِّوَضِ، وَقَدْ سَبَقَ أَي: فِي كِتَابِ الصَّوْمِ ذَكَرُ الصَّوْمِ عَنِ الْمَيْتِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: فَيَصُومُ عَنْ قَرِيْبِهِ لَا غَيْرِهِ، وَالْإِشَارَةُ إِلَى هَذَا فِي الْعِبْدِ مِنْ زِيَادَتِهِ أَه. □ فَوَدَّ: (وَلِلْمُكَاتَبِ الْخُ) ظَاهِرُ التَّعْبِيرِ بَلَّهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ.

لَأَنّ إِذْنَهُ فِيهِ إِذْنٌ فِيمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ، وَالْأَصْحُ فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا اعْتِبَارُ الْحِنْثِ، بَلْ قِيلَ: الْأَوَّلُ سَبَقَ قَلَمٌ؛ لَأَنّ اليمين مَانِعَةٌ مِنْهُ فَلَيْسَ إِذْنُهُ فِيهَا إِذْنًا فِي التَّزَامِ الْكُفَّارَةِ، وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ أَنَّ الْإِذْنَ فِي الضَّمَانِ دُونَ الْأَدَاءِ يَقْتَضِي الرُّجُوعَ بِخِلَافِ عَكْسِهِ، وَخَرَجَ بِالْعَبْدِ الْأَمَةِ الَّتِي تَحِلُّ لَهُ فَلَا يَجُوزُ لَهَا بَغْيُ إِذْنِهِ صَوْمٌ مُطْلَقًا تَقْدِيمًا لِاسْتِمَاعِهِ؛ لِأَنَّهُ نَاجِزٌ، أَمَّا أَمَةٌ لَا تَحِلُّ لَهُ فَكَالْعَبْدِ فِيمَا مَرَّ، وَبِحَثِّ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّ الْحِنْثَ الْوَاجِبَ كَالْحِنْثِ الْمَأْذُونِ فِيهِ فِيمَا ذُكِرَ لَوْجُوبِ التَّكْفِيرِ فِيهِ عَلَى الْفَوْرِ، وَالَّذِي يُتَّبَعُ مَا أَطْلَقُوهُ؛ لِأَنّ السَّيِّدَ لَمْ يُنْطَلِ حَقُّهُ بِإِذْنِهِ وَتَعَدَّى الْعَبْدُ لَا يُبْطِلُهُ، نَعَمْ، لَوْ قِيلَ: إِنَّ إِذْنَهُ فِي الْحَلْفِ الْمُحَرَّمِ كَمَا إِذْنُهُ فِي الْحِنْثِ لَمْ يَبْعُدْ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ التَّزَامُ لِلْكُفَّارَةِ لَوْجُوبِ الْحِنْثِ الْمُسْتَلْزِمِ لَهَا فَوْرًا.

• فَوَدَّ: (الْأَوَّلُ) أَي: مَا فِي الْمُحَرَّرِ وَالْمَنْهَاجِ سَبَقَ قَلَمٌ أَي: مِنَ الْحِنْثِ إِلَى الْحَلْفِ اهْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (مَانِعَةٌ مِنْهُ) أَي: مِنَ الْحِنْثِ. • فَوَدَّ: (الْأَمَةُ الَّتِي تَحِلُّ الْخَ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُعَدَّةً لِلتَّمَتُّعِ بَلْ لِلْخِدْمَةِ، وَإِنْ بَعُدَ فِي الْعَادَةِ تَمَتُّعُهُ بِهَا اه ع ش. • فَوَدَّ: (فَلَا يَجُوزُ لَهَا بَغْيُ إِذْنِهِ صَوْمٌ الْخَ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ حَلَفَتْ وَحَيْثُ بِإِذْنِهِ اه. سَمِ عِبَارَةُ ع ش أَي: سَوَاءٌ أَصَرَّهَا الصَّوْمُ أَمْ لَا وَلَمْ يَتَعَرَّضْ هُنَا لِلزَّوْجَةِ الْحُرَّةِ هَلْ لِلزَّوْجِ مَنَعُهَا وَعِبَارَتُهُ فِي بَابِ التَّفَقَّاتِ: وَكَذَا يَمْنَعُهَا مِنْ صَوْمِ الْكُفَّارَةِ إِنْ لَمْ تَعَصِ بِسَبَبِهِ أَي: كَانَ حَلَفَتْ عَلَى أَمْرِ مَاضٍ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ كَاذِبَةً اه. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: وَإِنْ لَمْ تُضَرِّزْ بِهِ اه. مُغْنِي أَي: وَإِنْ أَذِنَ فِي سَبَبِهِ. • فَوَدَّ: (لِاسْتِمَاعِهِ) أَي: لِحَقِّ اسْتِمَاعِهِ اه ع ش. • فَوَدَّ: (كَالْحِنْثِ الْمَأْذُونِ فِيهِ الْخَ) أَمَّا الْحِنْثُ اللَّازِمُ لِلْيَمِينِ فَلَا يَتَّبِعِي التَّوَقُّفُ فِي أَنَّ الْإِذْنَ فِي الْحَلْفِ إِذْنٌ فِيهِ اه. سَمِ أَي: كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِ الشَّارِحِ: نَعَمْ لَوْ قِيلَ الْخَ. • فَوَدَّ: (فِيمَا ذُكِرَ) أَي: مِنْ جَوَازِ التَّكْفِيرِ بِلَا إِذْنٍ مِنَ السَّيِّدِ فِي الْحِنْثِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي الْحَلْفِ اه ع ش. • فَوَدَّ: (لَأَنَّ السَّيِّدَ الْخَ) هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ مُرَادُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّ السَّيِّدَ لَمْ يَأْذَنْ فِي الْحَلْفِ فَإِنَّ كَانَ مُرَادُهُ أَنَّهُ إِذْنٌ فِي حَلْفٍ يَجِبُ الْحِنْثُ فِيهِ لَمْ يَتَأَتَّ هَذَا التَّوْجِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ اه. سَمِ. • فَوَدَّ: (حَقُّهُ) مَفْعُولٌ لَمْ يُبْطَلِ. • فَوَدَّ: (فِي الْحَلْفِ الْمُحَرَّرِ) كَالْحَلْفِ عَلَى تَرْكِ صَلَاةِ الظُّهْرِ أَوْ عَلَى شُرْبِ الْخَمْرِ. • فَوَدَّ: (لَوْجُوبِ الْحِنْثِ الْخَ) قَالَ: بَعْضُهُمْ وَلَوْ انْتَقَلَ مِنْ مِلْكٍ زَيْدٌ إِلَى غَيْرِهِ كَانَ حَلَفَ وَحَيْثُ فِي مِلْكٍ زَيْدٌ فَهَلْ لِعَمْرِو الْمَنْعُ مِنَ الصَّوْمِ وَلَوْ كَانَ زَيْدٌ إِذْنٌ فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا وَلَوْ كَانَ السَّيِّدُ غَائِبًا فَهَلْ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ صَوْمِ لَوْ كَانَ السَّيِّدُ حَاضِرًا لَكَانَ لَهُ مَنَعُهُ مِنْهُ أَوْ لَا الظَّاهِرُ هُنَا أَي: فِي مَسْأَلَةِ الْغَنِيِّ نَعَمْ وَلَوْ أَجَرَ السَّيِّدُ عَيْنَ عَبْدِهِ وَكَانَ الضَّرَرُ يُحِلُّ بِالْمَنْفَعَةِ الْمُسْتَأْجِرِ لَهَا فَقَطُّ فَهَلْ لَهُ الصَّوْمُ بِإِذْنِ الْمُسْتَأْجِرِ دُونَ إِذْنِ السَّيِّدِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَيْسَ لِسَيِّدِهِ مَنَعُهُ هُنَا أَي: بَلْ يَكُونُ الْحَقُّ لِلْمُسْتَأْجِرِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا فِي الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ كَوْنِ الْحِنْثِ وَاجِبًا أَوْ غَيْرِهِ وَلَا بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْكُفَّارَةُ عَلَى الْفَوْرِ أَوْ

• فَوَدَّ: (فَلَا يَجُوزُ لَهَا بَغْيُ إِذْنِهِ صَوْمٌ مُطْلَقًا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ حَلَفَتْ وَحَيْثُ بِإِذْنِهِ. • فَوَدَّ: (كَالْحِنْثِ الْمَأْذُونِ فِيهِ الْخَ) أَمَّا الْحِنْثُ اللَّازِمُ لِلْيَمِينِ فَلَا يَتَّبِعِي التَّوَقُّفُ فِي أَنَّ الْإِذْنَ فِي الْحَلْفِ إِذْنٌ فِيهِ. • فَوَدَّ: (لَأَنَّ السَّيِّدَ الْخَ) هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ مُرَادُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّ السَّيِّدَ لَمْ يَأْذَنْ فِي الْحَلْفِ، فَإِنَّ كَانَ مُرَادُهُ

(وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ وَلَهُ مَالٌ يُكْفَرُ بِطَعَامٍ أَوْ كَسْوَةٍ) لا صوم؛ لأنه واجدٌ (ولا عتق) لِنَقْصِهِ عن أهليَّةِ الولاءِ، نعم، إِنْ عَلَّقَ سَيِّدُهُ عَتَقَهُ بِتَكْفِيرِهِ بِالْعَتَقِ كَأَنِّ اعْتَقَتْ عَنْ كَفَّارَتِكَ فَنَصِيْبِي مِنْكَ حُرٌّ قَبْلَهُ أَوْ مَعَهُ صَحَّ لِرِوَالِ الْمَانِعِ بِهِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَيُكْفَرُ بِالصَّوْمِ أَي: فِي نَوْبَتِهِ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَفِي نَوْبَةِ سَيِّدِهِ، أَوْ حَيْثُ لَا مُهَيَّأَةً بِالْإِذْنِ فَيَمَّا يَظْهَرُ.

(فَرَعٌ) تَتَكَرَّرُ الْكُفَّارَةُ بِتَكَرُّرِ أَيْمَانِ الْقِسَامَةِ كَتَكَرُّرِ الْيَمِينِ الْغُمُوسِ؛ لِأَنَّ كَلًّا مِنْهَا مَقْصُودٌ فِي نَفْسِهِ بِخِلَافِ تَكَرُّرِهَا فِي نَحْوِ: لَا أَذْخُلُ، وَإِنْ تَفَاصَلَتْ مَا لَمْ يَتَخَلَّلْهَا تَكْفِيرٌ وَبِتَعَدُّ التَّرْكِ فِي

التَّرَاخِي انْتَهَى. وَالرَّاجِحُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى أَي: مَسْأَلَةُ الْإِنْتِقَالِ بَعْدَ الْحَلِفِ وَالْحِنْثِ وَفِيهَا لَوْ حَلَفَ فِي مِلْكٍ شَخْصٍ وَحِنْثٌ فِي مِلْكٍ آخَرَ الْأَوَّلُ إِنْ أَذِنَ لَهُ فِيهِمَا أَوْ فِي الْحِنْثِ لَمْ يَكُنْ لِلثَّانِي مَنَعُهُ مِنَ الصَّوْمِ، وَإِنْ ضَرَّهْ وَإِلَّا فَلَهُ مَنَعُهُ إِنْ ضَرَّهْ أَهْ نِهَآيَةً. □ فَوُدْ: (لَا صَوْمٌ) إِلَى قَوْلِهِ: لِرِوَالِ الْمَانِعِ فِي الْمُغْنِي. □ فَوُدْ: (سَيِّدُهُ) أَي: مَالِكُ بَعْضِهِ. □ فَوُدْ: (قَبْلَهُ الْخ) أَي: قُبِيلَ اعْتَاقِكَ عَنِ الْكُفَّارَةِ أَهْ مُغْنِي.

□ فَوُدْ: (لِرِوَالِ الْمَانِعِ بِهِ) أَي بِاعْتَاقِهِ. □ فَوُدْ: (بِالْإِذْنِ فَيَمَّا يَظْهَرُ) أَي حَيْثُ لَمْ يَأْذُنْ لَهُ فِي الْحِنْثِ كَمَا فِي غَيْرِ الْمُتَبَعِّضِ أَهْ. ع ش أَي: وَحَيْثُ أَضَرَّهْ الصَّوْمُ فِي الْخِدْمَةِ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمُتَقَدِّمِ فِي الْعَبْدِ.

□ فَوُدْ: (بِتَكَرُّرِ أَيْمَانِ الْقِسَامَةِ الْخ) وَبِتَعَدُّ أَيْمَانِ اللَّعَانِ وَهِيَ الْأَرْبَعَةُ أَهْ ع ش. □ فَوُدْ: (كَتَكَرُّرِ الْيَمِينِ الْغُمُوسِ) هِيَ الْحَلِفُ كَاذِبًا عَالِمًا عَلَى مَاضٍ أَهْ. سَمِ عِبَارَةٌ ع ش وَهُوَ مَا إِذَا حَلَفَ أَنَّ لَهُ عَلَى فُلَانٍ كَذَا مَثَلًا وَكَرَّرَ الْأَيْمَانَ كَاذِبًا أَهْ. □ فَوُدْ: (مَا لَمْ يَتَخَلَّلْهَا تَكْفِيرٌ) هَلِ الْمُرَادُ تَكْفِيرٌ قَبْلَ

أَنَّهُ أَذِنَ فِي حَلِفٍ يَجِبُ الْحِنْثُ فِيهِ لَمْ يَتَأَتَّ هَذَا التَّوْجِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوُدْ: (فَرَعٌ تَتَكَرَّرُ الْكُفَّارَةُ الْخ) فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ فَرَعٌ إِذَا تَعَدَّدَتِ الْيَمِينُ وَاتَّخَذَ الْمُخْلُوفُ عَلَيْهِ إِنْ قَصَدَ التَّأَكِيدَ اتَّخَذَتْ الْكُفَّارَةُ، وَإِنْ قَصَدَ الْاسْتِثْنَاءَ فَوُجْهَانِ أَحَدُهُمَا عِنْدَ التَّوْوِيِ الْإِتِّحَادُ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَقَلَى أَيُّهُمَا يُحْمَلُ، وَجْهَانِ، وَلَوْ اتَّخَذَتْ الْيَمِينُ وَتَعَدَّدَ الْمُخْلُوفُ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ لِيَجْمَعَ: وَاللَّهِ لَا كَلَّمْتُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ وَكُلُّهُمْ وَاحِدًا فَهَلْ تَبَقِيَ الْيَمِينُ مُتَعَقِدَةً فِي حَقِّ مَنْ بَقِيَ حَتَّى إِذَا كَلَّمَهُ يَخْنَثُ أَمْ لَا فِيهِ الْخِلَافُ الْمُتَقَدِّمُ مِثْلُهُ فِي الْإِيْلَاءِ وَالْأَصَحُّ عَدَمُ انْحِلَالِهَا.

(فَرَعٌ): إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الْخُبْزَ وَحَلَفَ لَا يَأْكُلُ لِرَبِّدٍ طَعَامًا فَكُلَّ خُبْزَهُ فَقِي تَعَدُّ الْكُفَّارَةُ وَجْهَانِ أَهْ. مَا فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ وَقَوْلُهُ فِي الْفَرَعِ الْأَوَّلِ: وَالْأَصَحُّ عَدَمُ انْحِلَالِهَا مُخَالَفٌ لِمَا فِي الْحَاشِيَةِ الْعُلْيَا عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ وَالرُّوْيَانِيِّ وَذَكَرَ ابْنُ التَّقِيْبِ فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ فِي بَابِ الْإِيْلَاءِ مَا يُوَافِقُهُ فَإِنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَصَبْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْكُنَّ ثُمَّ وَطِئْتُ وَاحِدَةً أَنَّهُ يَنْحَلُّ الْإِيْلَاءُ فِي الْبَاقِيَاتِ، وَقَوْلُهُ فِي الْفَرَعِ الثَّانِي وَجْهَانِ يُؤَيَّدُ التَّعَدُّدُ مَا قَالُوهُ فَيَمْنُ قَالَ: إِنْ رَأَيْتُ رَجُلًا قَانَتْ طَالِقٌ، وَإِنْ رَأَيْتُ زَيْنًا قَانَتْ طَالِقٌ فَرَأَتْ زَيْنًا وَقَعَ طَلْقَانِ فَرَأِجُهُ. □ فَوُدْ: (كَتَكَرُّرِ الْيَمِينِ الْغُمُوسِ) هِيَ الْحَلِفُ كَاذِبًا عَالِمًا عَلَى مَاضٍ.

□ فَوُدْ: (مَا لَمْ يَتَخَلَّلْهَا تَكْفِيرٌ) هَلِ الْمُرَادُ تَكْفِيرٌ قَبْلَ الْحِنْثِ، وَإِنْ تَخَلَّلَ الْحِنْثُ وَخَدَهُ كَتَخَلَّلَ التَّكْفِيرِ أَوْ الْمُرَادُ أَعْمُ الَّذِي يَتَّبِعِي الْأَوَّلَ وَيُوَافِقُهُ مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: فَاسْتَدَامَ هَذِهِ الْأَحْوَالُ حَيْثُ مِنْ قَوْلِهِ

نَحْوَ لَا سَلَمَ عَلَيْكَ كُلَّمَا مَرَزْتَ، عَمَلًا بِقَضِيَّةٍ كُلَّمَا، وَأَعْطَيْتَكَ كَذَا كُلَّ يَوْمٍ، وَفِي الْجَمْعِ بَيْنَ التَّقْيِ وَالْإِثْبَاتِ كَوَالِدٍ لَا كَلَنَ ذَا وَلَا أَذْخَلَ الدَّارَ الْيَوْمَ لَا يَحْنُثُ إِلَّا بِتَرْكِ الْمُثَبَّتِ وَفَعَلَ الْمَنْفِي مَعًا، وَيَأْتِي حَكْمُ لَا فَعَلْتَ ذَا وَذَا مَعَ نَظَائِرِهِ.

فصل في الحلف على السكني والمساكنة وغيرهما مما يأتي

والأصل في هذا وما بعده أَنَّ الألفاظ تُحْمَلُ عَلَى حَقَائِقِهَا إِلَّا أَنْ يُتَعَارَفَ الْمَجَازُ.....

الْحِنْثُ، وَإِنْ تَخَلَّلَ الْحِنْثُ وَخَذَهُ كَتَخَلَّلَ التَّكْفِيرُ أَوْ الْمُرَادُ أَعْمُ الَّذِي يَنْبَغِي الْأَوَّلُ وَيُؤَافِقُهُ مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ فَاسْتَدَامَ هَذِهِ الْأَحْوَالِ مِنْ قَوْلِهِ وَإِذَا حِنْثَ الْخُ أَه. سَم. قَوْلُهُ: (كَوَالِدٍ لَا كَلَنَ ذَا وَلَا أَذْخَلَ الدَّارَ الْيَوْمَ) سَيَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ لَا يَلْبَسُ هَذَا وَلَا هَذَا حِنْثٌ بِأَحَدِهِمَا. قَوْلُ الشَّارِحِ لَأَنَّهُمَا يَمِينَانِ حَتَّى لَوْ لَبَسَ وَاحِدًا ثُمَّ وَاحِدًا لَزِمَهُ كَفَّارَتَانِ أَه. وَفِي الْإِيْلَاءِ مِنْ شَرْحِ الرُّوضِ فِيمَا لَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ: وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْكُنَّ إِذَا وَطِئْتُ وَاحِدَةً انْحَلَّتِ الْيَمِينُ وَأَنَّ الشَّيْخَيْنِ بَحَثَا عَدَمَ الْإِنْجِلَالِ إِذَا أُريدَ تَخْصِيصُ كُلِّ مِنْهُنَّ بِالْإِيْلَاءِ وَأَنَّ الْبُلْقِينِيَّ مَنَعَهُ بَأَنَّ الْحَلْفَ الْوَاحِدَ عَلَى مُتَعَدِّدٍ يَوْجِبُ تَعَلُّقَ الْحِنْثِ بِأَيِّ وَاحِدٍ وَقَعَ لَا تَعَدُّدَ الْكُفَّارَةِ وَأَنَّ الرُّوْيَانِيَّ ذَكَرَهُ وَفَرَّغَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَذْخُلُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذَيْنِ الدَّارَيْنِ فَدَخَلَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا حِنْثٌ وَسَقَطَتِ الْيَمِينُ أَه. بِاخْتِصَارٍ، وَفِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ الْقَيِّبِ خِلَافُهُ أَه. سَم.

فصل في الحلف على السكني

قَوْلُهُ: (فِي الْحَلْفِ) إِلَى قَوْلِهِ: (عَلَى مَا رَجَحَهُ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا) إِلَى: (وَكَذَا وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ). قَوْلُهُ: (فِي هَذَا) أَيِ: فِيمَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْفَصْلِ. قَوْلُهُ: (تُحْمَلُ عَلَى حَقَائِقِهَا) شَبَّهَ الْحَقَائِقَ الْعُرْفِيَّةَ وَالشَّرْعِيَّةَ كَاللُّغَوِيَّةِ فَهِيَ مُقَدَّمَةٌ عَلَى مَجَازَاتِهَا، وَأَمَّا إِذَا تَعَارَضَتْ تِلْكَ الْحَقَائِقُ فَيَأْتِي حُكْمُهُ فَتَبَنَّهُ أَه. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُتَعَارَفَ الْمَجَازُ) قَدْ يُقَالُ يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَسْأَلَةُ الْأَمِيرِ الْمَذْكُورَةِ فَإِنَّ الْمَجَازَ مُتَعَارَفٌ فِيهَا، وَكَذَا مَسْأَلَةُ الْحَلْفِ الْمَذْكُورَةُ أَه. سَم.

وَإِذَا حِنْثَ الْخُ. قَوْلُهُ: (كَوَالِدٍ لَا أَكَلَنَ ذَا وَلَا أَذْخَلَ الدَّارَ الْيَوْمَ الْخُ) سَيَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ لَا يَلْبَسُ هَذَا وَلَا هَذَا حِنْثٌ بِأَحَدِهِمَا، قَوْلُ الشَّارِحِ لَأَنَّهُمَا يَمِينَانِ حَتَّى لَوْ لَبَسَ وَاحِدًا ثُمَّ وَاحِدًا لَزِمَهُ كَفَّارَتَانِ أَه. وَفِي الْإِيْلَاءِ مِنْ شَرْحِ الرُّوضِ فِيمَا لَوْ قَالَ: لِأَرْبَعٍ وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْكُنَّ أَنَّهُ إِذَا وَطِئْتُ وَاحِدَةً انْحَلَّتِ الْيَمِينُ وَأَنَّ الشَّيْخَيْنِ بَحَثَا عَدَمَ الْإِنْجِلَالِ إِذَا أَرَادَ تَخْصِيصَ كُلِّ مِنْهُنَّ بِالْإِيْلَاءِ، وَأَنَّ الْبُلْقِينِيَّ مَنَعَهُ بَأَنَّ الْحَلْفَ الْوَاحِدَ عَلَى مُتَعَدِّدٍ يَوْجِبُ تَعَلُّقَ الْحِنْثِ بِأَيِّ وَاحِدٍ وَقَعَ لَا تَعَدُّدَ الْكُفَّارَةِ وَأَنَّ الرُّوْيَانِيَّ ذَكَرَهُ وَفَرَّغَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَذْخُلُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذَيْنِ الدَّارَيْنِ فَدَخَلَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا حِنْثٌ وَسَقَطَتِ الْيَمِينُ أَه. بِاخْتِصَارٍ وَفِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ الْقَيِّبِ خِلَافُهُ.

فصل

قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُتَعَارَفَ الْمَجَازُ) هُوَ مُتَعَارَفٌ فِيهِمَا، وَكَذَا مَسْأَلَةُ الْحَلْفِ الْمَذْكُورَةِ.

أو يُريد دخوله فيدخل أيضًا، فلا يحنث أميرٌ حَلَفَ لا يَبْنِي داره وأطلقَ إلا بفعله، بخلاف ما لو أرادَ مَنْعَ نفسه وغيره فيحنثُ بفعلٍ غيره أيضًا؛ لأنَّه بِنْيَتُهُ ذلك صَيَّرَ اللَّفْظَ مُسْتَعْمَلًا في حَقِيقَتِهِ ومَجَازِهِ بناءً على الأصحَّ عندنا من جواز ذلك، أو في عمومِ المجازِ كما هو رأيُ المُحَقِّقِينَ، وكذا مَنْ حَلَفَ لا يَحِلِّقُ رَأْسَهُ وأطلقَ فلا يَحْنُثُ بِحَلْقِي غيره له بأمره على ما رجحه ابنُ المُقْرِي، وقيل: يَحْنُثُ لِلْعُزْفِ وَصَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ، واعتمدَ الإسْنَوِيُّ وغيره وفي أصلِ الرُّوضَةِ هنا الأصلُ في الِبرِّ، والِحْنُثُ اتِّبَاعُ مَقْتَضَى اللَّفْظِ، وقد يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ التَّقْيِيدُ وَالتَّخْصِصُ بِنِيَّةٍ تَقَرَّرَ بِهِ أو بِاصْطِلَاحٍ خَاصٍّ أو قَرِينَةٍ اهـ. وسيأتي مثل ذلك، وهذا عكسُ الأول؛ لأنَّ فيه تَغْلِيظًا بِالنِّيَّةِ.

(تنبية) ما تَقَرَّرَ أَنَّ ابنَ المُقْرِي رَجَحَ ذلك هو ما ذَكَرَهُ شَيْخُنَا حَيْثُ جَعَلَهُ مِنْ زِيَادَتِهِ، لَكِنَّهُ مُشْكِلٌ فَإِنَّ عِبَارَةَ أَصْلِ الرُّوضَةِ تَشْمَلُ عَدَمَ الْحِنْثِ فِي هَذَا أَيْضًا، وَهِيَ فِي الْحَلْقِ قِيلَ: يَحْنُثُ لِلْعُزْفِ، وَقِيلَ: فِيهِ الْخِلَافُ كَالْبَيْعِ. وَذَكَرَ قَبْلَ هَذَا فِيمَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ لَا يَحْتَادُ الْحَالِفُ فِعْلَهُ، أَوْ لَا يَجِيءُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا حِنْثَ فِيهِ بِالْأَمْرِ قَطْعًا، وَهَذَا صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرَهُ ابنُ المُقْرِي

قوله: (أو يُريد إلخ) عبارةُ التَّهْيِيةِ وَيُرِيدُ إلخ بالواو. قوله: (فَيَدْخُلُ أَيْضًا) أي: مع الحقيقةِ ومَفْهُومُهُ أَنَّهُ لو أَرَادَ بِاللَّفْظِ غَيْرَ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيَّ وَخَذَهُ مَجَازًا لَا تَقْبَلُ إِرَادَتُهُ ذَلِكَ ظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا، لَكِنْ سَيَأْتِي عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَإِنْ كَاتَبَهُ أَوْ رَاسَلَهُ مَا يَقْتَضِي خِلَافَهُ ع ش وَرَشِيدِيَّ وَهَذَا إِنَّمَا يَرُدُّ عَلَى التَّهْيِيةِ فَإِنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى مَا هُنَا وَلَمَّا زَادَ الشَّارِحُ مَا يَأْتِي عَنْ أَصْلِ الرُّوضَةِ فَأَفَادَ قَبُولَ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْمَجَازِيَّ وَخَذَهُ بِقَرِينَةٍ فَلَا مُخَالَفَةَ. قوله: (فَلَا يَحْنُثُ أَمِيرٌ إلخ) أي: مَثَلًا فَالْمُرَادُ بِهِ كُلُّ مَنْ لَا يَتَأَتَّى مِنْهُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ أَمِيرٍ كَمَقْطُوعِ الْيَدِ مَثَلًا اهـ ع ش. قوله: (أو فِي عُمُومِ الْمَجَازِ) مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا أَيْ فِي مَعْنَى مَجَازِيٍّ شَامِلٍ لِلْحَقِيقِيَّ وَغَيْرِهِ. قوله: (وَأُطْلِقَ إلخ) أي: أَمَا لو أَرَادَ أَنَّهُ لَا يَحْلِقُهُ لَا بِنَفْسِهِ وَلَا بِغَيْرِهِ حِنْثٌ بِكُلِّ مِنْهُمَا، وَكَذَا لو أَرَادَ أَنَّهُ لَا يَحْلِقُهُ بِغَيْرِهِ خَاصَّةً يَحْنُثُ بِكُلِّ مِنْهُمَا عَلَى مَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ قَبْلُ وَيُرِيدُ دُخُولَهُ إلخ، وَيَتَّبِعِي تَخْصِصُهُ بِالْغَيْرِ عَمَلًا بِنِيَّتِهِ اهـ. ع ش. قوله: (فَلَا يَحْنُثُ بِحَلْقِي غَيْرِهِ لَهُ إلخ) اعْتَمَدَهُ التَّهْيِيةُ. قوله: (وَفِي أَصْلِ الرُّوضَةِ هُنَا إلخ) هَذَا مَعَ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ يُقِيدُ أَنَّ اللَّفْظَ تَارَةً يُحْمَلُ عَلَى مُقْتَضَاهُ وَذَلِكَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَتَارَةً عَلَى مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْهُ وَذَلِكَ إِذَا تَعَارَفَ الْمَجَازُ أَوْ أُريدَ دُخُولُهُ فِيهِ وَتَارَةً عَلَى مَا هُوَ أَخَصُّ مِنْهُ وَذَلِكَ إِذَا قِيدَ أَوْ خُصِّصَ بِقَرِينَةٍ أَوْ نِيَّةٍ أَوْ عُرِفَ اهـ ع ش. قوله: (التَّقْيِيدُ) فِي أَصْلِهِ بِخَطِّ الْقَيْدِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. قوله: (مِثْلُ ذَلِكَ) أي: أَمِثْلَةُ الْقَيْدِ وَالتَّخْصِصِ بِمَا ذَكَرَ. قوله: (وَهَذَا) أي: مَا ذَكَرَهُ عَنْ أَصْلِ الرُّوضَةِ، وَقَوْلُهُ: عَكْسُ الْأَوَّلِ أي: عَكْسُ مَا مَرَّ أَوَّلَ الْفَصْلِ. قوله: (لأن فيه) أي: فِي الْأَوَّلِ. قوله: (رَجَحَ ذَلِكَ) أي: عَدَمَ الْحِنْثِ فِي مَسْأَلَةِ الْحَلْقِ. قوله: (حَيْثُ جَعَلَهُ) أي: شَيْخُنَا عَدَمَ الْحِنْثِ مِنْ زِيَادَتِهِ أي: ابنُ الْمُقْرِي عَلَى الرُّوضَةِ لَكِنَّهُ أَيْ ذَلِكَ الْجَعْلُ. قوله: (فَإِنَّ عِبَارَةَ أَصْلِ الرُّوضَةِ إلخ) فِي تَطْبِيقِهِ نَظَرٌ. قوله: (أو لَا يَجِيءُ مِنْهُ) الْأَوَّلَى لَا يَحْتَادُ الْحَالِفُ فِعْلَهُ إلخ. قوله: (وَهَذَا صَرِيحٌ) أي: مَا ذَكَرَهُ أَصْلُ الرُّوضَةِ قَبْلَ قَوْلِهِ: قِيلَ يَحْنُثُ لِلْعُزْفِ

فليس من زيادته، وقد يُجاب عن شيخنا بأنه فهم من أفراد مسألة الحَلَقِ بالذكر وعدم ترجيح شيء فيها أنها مُستثناة من قوله: أو لا يَجِيءُ منه. وهو مُخْتَمَلٌ، فإن قُلْتَ هل لاستثنائها وجه؟ قُلْتَ يُمكنُ توجيهه بأنه مع كونه يُمكنُ مجيئه منه لا يُتعاطى بالتفَسُّ؛ لأنها لا تُثَبِّتُ إحسانه المقصود، فكان المقصودُ ابتداءً مُنَعِ حَلَقِ الغيرِ له، فإذا أمره به تناولته اليمينُ بمقتضى العُرفِ. فحينئذٍ به فتأملُه إذا (حَلَفَ لا يسْكُنُها) أي: هذه الدَّارُ أو دارًا (أو لا يُقيمُ فيها) وهو فيها عند الحَلِفِ، (فليُخرج) إن أرادَ السَّلامةَ من الحِنثِ بِنِيَّةِ التَّحَوُّلِ في كُلِّ من مسألة الإقامة والسَّكْنِ فيما يظهر من كلامهم، قال الأذَرعِيُّ إن كان مُتَوَطِّئًا فيه قبلَ حَلْفِهِ فلو دَخَلَهُ لِنَحْوِ تَفَرُّجِ فَحَلَفَ لا يسْكُنُها لم يُحتَجْ لِنِيَّةِ التَّحَوُّلِ قطعًا (في الحالِ) بيدَهِ فقط؛ لأنَّه المَحْلُوفُ عليه، ولا يُكَلِّفُ الهَوَولَةَ ولا الخُرُوجَ من أَقْرَبِ البَاطِنِ، نعم، قال الماوَزِدِيُّ: إن عدَلَ لِبابٍ من السَّطْحِ

إلخ فيما ذَكَرَهُ إلخ أي في عَدَمِ حِنْثِهِ بِحَلَقِ الغيرِ بأمرِهِ. □ قَوْلُهُ: (أي هذه الدَّارُ) إلى قوله: (أي ولا تُنْظَرُ) في المُغْنِي إلخ قَوْلُهُ: (أو دارًا أو) إلى قوله: (وعلى هذا التَّفْصِيلِ) في التَّهْيِةِ إلخ قَوْلُهُ: (ويُتَرَدَّدُ) إلى (وكذا) وقَوْلُهُ: (أي ولم يُذَرِكْهُ) إلى (ولو خُرجَ). □ قَوْلُهُ: (وهو فيها إلخ) راجعٌ لِكُلِّ من المَعْطُوفَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (قال الأذَرعِيُّ إن إلخ) عبارةُ التَّهْيِةِ والمُغْنِي ومَحَلُّ ذَلِكَ كما قاله الأذَرعِيُّ إلخ أي: مَحَلُّ الاحتِياجِ إلى نِيَّةِ التَّحَوُّلِ. □ قَوْلُهُ: (فيه إلخ) الضميرُ هُنا وفيما بعده راجعٌ إلى الدَّارِ فكان المُناسِبُ التَّائِيثُ كما في المُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لا يسْكُنُها) أي: أو لا يُقيمُها. □ قَوْلُهُ: (لم يُحتَجْ لِنِيَّةِ التَّحَوُّلِ) أي: فيُكَفِّي في السَّلامةِ من الحِنثِ الخُرُوجُ حالاً اه. ع ش قال الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ: إلخ أن يَكُونَ المَجَازُ مُتَعَارَفًا وَيُرِيدُهُ قَضِيَّتُهُ أَنَّ مُجَرَّدَ تَعَارُفِهِ لا تَكْفِي وَلَعَلَّ مَحَلَّهُ إن لم تُهَجَّرِ الحَقِيقَةُ أَخْذاً مِمَّا سَيَأْتِي فِي آخِرِ الفَضْلِ فيما لو حَلَفَ لا يَأْكُلُ من هَذِهِ الشَّجَرَةِ وَقَضِيَّتُهُ أَيضاً أَنَّ المَجَازَ الْغَيْرَ الْمُتَعَارَفَ لا يُحْمَلُ عَلَيْهِ، وإن أَرَادَهُ وَيَأْتِي ما يُخَالِفُهُ فِي الفَضْلِ الْآخِرِ قُبِيلَ قولِ المُصَنِّفِ أو لا يَنْكُحُ حَيْثُ بَعْقِدَ وَكِيلُهُ لهُ حَيْثُ قال: لأن المَجَازَ المَرْجُوحَ يَصِيرُ قَوِيًّا بِالنِّيَّةِ اه. رَشِيدِيُّ وَكَلَامُ الشَّارِحِ حَيْثُ عَبَّرَ بِأَوْ سَالِمٍ عَنْ هَذَيْنِ الإِشْكَالَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (لم يُحتَجْ لِنِيَّةِ التَّحَوُّلِ إلخ) قال الأذَرعِيُّ: وفي تَحْنِيثِهِ بِالْمُكْثِ السَّيْرِ نَظَرٌ؛ إِذ الظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: (لا أسْكُنُها) المُرادُ بِهِ لا أَتَّخِذُها مَسْكَنًا اه. انتهى رَشِيدِيُّ. □ قَوْلُهُ: (فَقَطُّ) أي: وإن بَقِيَ أَهْلُهُ وَمَتَاعُهُ مُغْنِي وَنِهَايَةُ. □ قَوْلُهُ: (لأنَّه المَحْلُوفُ عَلَيْهِ) هذا ظَاهِرٌ عِنْدَ الإِطْلَاقِ أَمَّا لو أَرَادَ أَنَّهُ يَأْخُذُ أَهْلَهُ وَأَمْتَهُ لَمْ يَبْرَأْ إِلَّا بِأَخْذِهِمَا قَوْراً أَيضاً اه ع ش. □ قَوْلُهُ: (ولا الخُرُوجُ من أَقْرَبِ البَاطِنِ) أي: بأن يَقْصِدَهُ من مَحَلٍّ أَمَّا لو مرَّ عَلَيْهِ وَعَدَلَ عَنْهُ فَيَبْغِي الحِنثُ أَخْذاً مِمَّا عَلَّلَ بِهِ العُدُولُ إِلَى السَّطْحِ مِنْ أَنَّهُ بِالْعُدُولِ عَنْهُ إِلَى الصُّعُودِ غَيْرَ أَحْذِلَ إلخ اه ع ش. □ قَوْلُهُ: (لبابٍ من السَّطْحِ) أي: أو إلى حَائِطٍ لِيَخْرُجَ مِنْهُ بِخِلَافِ ما إِذَا كان قُبَالَتِهِ فَتَخَطَّاهُ مِنْ غَيْرِ عُدُولٍ فلا حِنثَ اه. ع ش وظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا يَجْرِي فِي بابِ السَّطْحِ أَيضاً فَإِذَا كان عِنْدَ الحَلِفِ فِي السَّطْحِ يَتَعَيَّنُ الخُرُوجُ مِنْ بابِهِ فَلَوْ عَدَلَ مِنْهُ مَعَ القُدْرَةِ عَلَيْهِ إِلَى غَيْرِهِ حَيْثُ.

مع القدرة على غيره حينئذ؛ لأنه بالصعود في حكم المقيم أي: ولا نظَّر لِتَسَاوِي المسافَتَيْنِ ولا لأقربَيَّةِ طَرِيقِ السَّطْحِ على ما أطلقه؛ لأنه بِمَشْيِهِ إِلَى البابِ أَخِذَ في سَبَبِ الخُروجِ وبالعدولِ عنه إلى الصُّعودِ غيرُ أَخِذَ في ذلك عَرُفًا، أَمَّا بِغَيْرِ نِيَّةِ التَّحَوُّلِ فَيَحْتَسِبُ على المنقولِ؛ لأنه مع ذلك ساكِنٌ أو مُقيمٌ عَرُفًا (فَإِنْ مَكَتَ) ولو لَحْظَةً وهو مُرَادُ الروضَةِ بِسَاعَةٍ، وقولُ الغَزِّيِّ: كما لو وَقَفَ لِيَشْرَبَ مَثَلًا يَتَعَيَّنُ تَقْيِيدُ مِثَالِهِ بما إذا لم يكن شُرْبُهُ لِعَطَشٍ لا يُحْتَمَلُ مثله عادةً، كما أَفْهَمَهُ قولُهُم: (بِلا عُذْرٍ حِينَئِذٍ، وَإِنْ بَعَثَ مَتَاعَهُ) وأهله؛ لأنه مع ذلك يُسَمَّى ساكِنًا ومُقيمًا. أَمَّا إِذَا مَكَتَ لِعُذْرٍ كَأَن أَعْلَقَ عَلَيْهِ البابُ أو طَرَأَ عَلَيْهِ عَقَبَ الحَلِيفِ نحوُ مَرَضٍ مَنَعَهُ مِنَ الخُروجِ ولم يَجِدْ مَنْ يُخْرِجُهُ. أو خَافَ على نَحْوِ مالِهِ لو خَرَجَ فَمَكَتَ ولو لَيْلَةً أو أَكْثَرَ فلا حِنْثَ، وَيُظْهَرُ ضَبْطُ المَرَضِ هُنَا بما مَرَّ في العَجْزِ عن القِيَامِ في فَرَضِ الصَّلَاةِ، نعم، يُفْهَمُ مِنَّا يَأْتِي عن المُصَنِّفِ أَنَّهُ متى أَمَكَّتَهُ اسْتِجَارٌ مَنْ يَحْمِلُهُ بِأَجْرَةٍ مِثْلٍ وَجَدَهَا فَتَرَكَ حِينَئِذٍ،

□ فَوَدَّ: (مع القدرة على غيره) ظاهره ولو كان غيره أَبْعَدَ منه اهـ ع ش.

□ فَوَلَّ (سُيِّ): (فَإِنْ مَكَتَ بِلا عُذْرٍ حِينَئِذٍ) قال عَمِيرَةُ أَي: وَلَوْ مَرَدَّدًا في المَكَانِ وَاقْتَضَى كَلَامُهُمْ أَنَّ المَكَتَ وَلَوْ قَلَّ يَضُرُّ قال الرَّافِعِيُّ: هو ظاهرٌ إِنْ أَرَادَ لا أَمَكَتَ فَإِنْ أَرَادَ لا أَتَّخِذُهَا مَسْكَنًا قَبِّلَنِي عَدَمُ الحِنْثِ بِمَكَتٍ نَحْوِ السَّاعَةِ انتهى. أَقولُ لَعَلَّ التَّقْيِيدَ نَحْوِ السَّاعَةِ جَزِيٌّ على الغَالِبِ وإِلَّا قَبِّلَنِي أَنَّهُ لو حَلَفَ لا يَتَّخِذُهَا مَسْكَنًا مَدَّةً يَنْحَثُ فِيهَا عن مَحَلٍّ يَسْكُنُ فِيهِ مع عَدَمِ إِرَادَةِ الاستِمْرَارِ على اتَّخَاذِهَا مَسْكَنًا لم يَحْثُ، وَإِنْ زَادَتِ المَدَّةُ على يَوْمٍ أو يَوْمَيْنِ اهـ. ع ش عبارة المُعْنِي وَإِنْ تَرَدَّدَ فِيهَا بِلا غَرَضٍ حِينَئِذٍ، وَيَنْبَغِي أَنْ لا يَحْثُ كما قال الرَّافِعِيُّ: إِنْ أَرَادَ بِلا أَسْكُنُهَا لا أَتَّخِذُهَا مَسْكَنًا؛ لأنها لا تُصَيِّرُ بِذلك مَسْكَنًا اهـ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ لَحْظَةً) إلى قولِهِ: وَلَوْ لَيْلَةً في المُعْنِي إِلَّا قولُهُ: وقولُ الغَزِّيِّ إلى المَثْنِ. □ فَوَدَّ: (وَقَوْلُ الغَزِّيِّ) مُبْتَدَأٌ، وقولُهُ: يَتَعَيَّنُ إلَخَ خَبَرُهُ. □ فَوَدَّ: (يُسَمَّى ساكِنًا إلَخَ) إِذ السَّكْنُ تَطَلَّقَ على الدَّوامِ كالإِبْدَاءِ نِهَايةً وَمُعْنِي أَي: وَكَذا الإِقَامَةُ. □ فَوَدَّ: (أو طَرَأَ عَلَيْهِ إلَخَ)، وَكَذا لو كان مَرِيضًا حَالَ حَلِيفِهِ على الرَّاجِحِ وعليه فَالْفَرْقُ بَيْنَ كَوْنِ الحَلِيفِ حَالَ العُذْرِ وَبَيْنَ طَرُوءِ العُذْرِ على الحَلِيفِ لَعَلَّهُ من حَيْثُ القَطْعِ والخِلَافِ وإِلَّا فلم يَظْهَرُ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ إِذ الحَلِيفُ حَالَةُ المَرَضِ مانِعٌ مِنَ الحِنْثِ، وَكَذا لو طَرَأَ فَالحالانِ مُسْتَوِيانِ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (أو خَافَ إلَخَ) ظاهره وَلَوْ كان الخَوْفُ مُوجِدًا حَالَ الخَوْفِ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (عَلَى نَحْوِ مالِهِ) عبارة المُعْنِي على نَفْسِهِ أو مالِهِ اهـ. □ فَوَدَّ: (لَوْ خَرَجَ) أَي: سِوَاكَ كان خَوْفُهُ عَلَيْهِ سَبَبَ تَرْكِهِ لَهُ حَيْثُ لم يَتَيَسَّرَ لَهُ حَمْلُهُ مَعَهُ أو كان الخَوْفُ حَاصِلًا لَهُ، سِوَاكَ أَخَذَهُ مَعَهُ أو تَرَكَهُ وَيَنْبَغِي أَنْ يَلْحَقَ بِذلك ما لو خَافَ أَنَّهُ إِذَا خَرَجَ لاقاه أَغْوَائُ الظُّلَمَةِ مَثَلًا فَيَأْخُذُونَ مِنْهُ ذلك بِسَبَبِ خُرُوجِهِ في ذلك الوَقْتِ وَيَنْبَغِي أَنَّ المُرادَ بالخَوْفِ غَلَبَةُ الظَّنِّ فلا يَكْفِي مُجَرَّدُ التَّوَهُُّمِ اهـ ع ش.

□ فَوَدَّ: (بِما مَرَّ في العَجْزِ إلَخَ) عبارة النِّهاية بِما يَشُقُّ مَعَهُ الخُروجُ مَشَقَّةً لا تُحْتَمَلُ غَالِيًا اهـ. □ فَوَدَّ: (مِمَّا يَأْتِي إلَخَ) أَي: إِنِّها في شَرْحِ، وَإِنْ اشْتَغَلَ بِأسبابِ الخُروجِ إلَخَ. □ فَوَدَّ: (وَجَدَهَا) أَي: فَاضِلَةً عَمَّا يُعْتَبَرُ في الفُطْرَةِ وَيُحْتَمَلُ فَضْلُهَا عَمَّا يَبْقَى لِلْمُفْلِسِ كما يَأْتِي في كَلَامِ الشَّارِحِ والأَقْرَبُ الأوَّلُ اهـ ع ش وفيه

وَقَلِيلُ الْمَالِ كَثِيرُهُ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ. وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي الْخَوْفِ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ، وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ غُذِرَ أَيْضًا إِنْ كَانَ لَهُ وَقَعٌ غُرْفًا وَكَذَا لَوْ ضَاقَ وَقْتُ فَرَضٍ بِحَيْثُ لَوْ خَرَجَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَهُ فَاتَهُ أَيُّ: لَمْ يُذَرِكْهُ كَامِلًا فِي الْوَقْتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَاءَ الشَّرْعِيَّ كَالْحِسْتِيِّ كَمَا مَرَّ، وَلَوْ خَرَجَ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهَا لِنَحْوِ زِيَارَةٍ أَوْ عِيَادَةٍ لَمْ يَحْتِثْ مَا دَامَ يُسَمَّى غُرْفًا زَائِرًا أَوْ عَائِدًا وَإِلَّا حِينَ وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ إِطْلَاقُ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُ لَا حِثٌّ بِالْمُكْتِ لِلْغُذْرِ، وَقَوْلُ الْبَغَوِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ إِنْ طَالَ الْمُكْتُ حِينَتْ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا وَهُوَ فِيهَا عِنْدَ الْحَلِيفِ مَا لَوْ حَلَفَ كَذَلِكَ وَهُوَ خَارِجُهَا فَيَنْبَغِي حِثُّهُ بِدُخُولِهَا مَعَ إِقَامَتِهِ لَحُظَّةً أَيُّ: يَحْصُلُ بِهَا الْاِعْتِكَافُ فِيمَا

أَنْ قَوْلَ الشَّارِحِ وَالنَّهَايَةِ نَعَمْ يُفْهَمُ مِمَّا يَأْتِي الْإِنْخَ كَالصَّرِيحِ فِي الثَّانِي فَكَيْفَ يَسُوعُ لَهُ مُخَالَفَتُهُمَا مِنْ غَيْرِ نَقْلِ. قَوْلُهُ: (وَقَلِيلُ الْمَالِ الْإِنْخَ) أَيُّ: إِذَا كَانَ مُتَمَوِّلًا لِأَنَّهُ الَّذِي يُعَدُّ فِي الْغُرْفِ مَا لَا أَحَدَ ش. قَوْلُهُ: (وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ غُذِرَ أَيْضًا الْإِنْخَ) سَكَتَ عَلَيْهِ سَمَ وَأَقْرَهُ ش. قَوْلُهُ: (أَيُّ: وَلَمْ يُذَرِكْهُ كَامِلًا الْإِنْخَ) أَيُّ: بِأَنْ خَرَجَ شَيْءٌ مِنْهُ عَنْ وَقْتِهِ وَلَوْ لَمْ يُسَمَّ قَضَاءً. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْإِكْرَاءَ الْإِنْخَ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ، وَكَذَا لَوْ ضَاقَ الْإِنْخَ. قَوْلُهُ: (مَا دَامَ يُسَمَّى غُرْفًا زَائِرًا) وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ مَا يَفْعُ كَثِيرًا مِنْ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَحْلِفُ ثُمَّ يَأْتِي بِقَصْدِ الزِّيَارَةِ مَعَ نِيَّةٍ أَنْ يُقِيمَ زَمَنَ التَّلِيلِ أَوْ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُسَمَّى زِيَارَةً غُرْفًا فَيَحْتِثُّ أَحَدَ ش. قَوْلُهُ: (وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ الْإِنْخَ) لَمْ يَزِدْ فِي الرُّوضِ وَشَرَحَهُ عَلَى قَوْلِهِ: وَلَا يَضُرُّ عَوْدُهُ إِلَى الدَّارِ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنْهَا لِثَقُلِ مَتَاعٍ قَالَ الشَّاشِيُّ: وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْإِنَابَةِ وَعِيَادَةِ مَرِيضٍ وَزِيَارَةٍ وَغَيْرِهِمَا نَعَمْ إِنْ مَكَتَ ضَرَّ قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ نَقْلًا عَنْ تَغْلِيْقِ الْبَغَوِيِّ وَأَخَذًا مِنْ مَسْأَلَةِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ الْآتِيَةِ، وَقَدْ يُفَرِّقُ بَأَنَّهُ هُنَا خَرَجَ ثُمَّ عَادَ وَثُمَّ لَمْ يَخْرُجْ أَتَتْهُ. وَأَرَادَ بِمَسْأَلَةِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ الْآتِيَةِ قَوْلَ الرُّوضِ فَلَوْ عَادَ قَبْلَ خُرُوجِهِ وَقَعَدَ عِنْدَهُ حِينَتْ أَتَتْهُ. سَمَ وَفِي الْمُغْنِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ قَوْلِ الرُّوضِ وَشَرَحَهُ مَا نَصَّهُ: وَلَكِنْ الْأَوْجَهُ الْأَوَّلُ أَه. أَيُّ: عَدَمُ الْفَرْقِ. قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى الْمَشْنِ أَوْ لَا يَتَزَوَّجُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: أَيُّ يَحْصُلُ إِلَى الْمَشْنِ وَقَوْلُهُ وَيُظْهَرُ إِلَى الْمَشْنِ، وَقَوْلُهُ: وَفَارَقَ إِلَى هَذَا، وَقَوْلُهُ: عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ إِلَى وَإِنْ لَمْ يَنْوِ، وَقَوْلُهُ: وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِكُلِّ بَابٍ وَقَوْلُهُ: وَلَئِنْ لَمْ يَتَقَدَّرْ إِنْ بُمُدَّة. قَوْلُهُ: (فَيَنْبَغِي حِثُّهُ الْإِنْخَ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى ثُمَّ دَخَلَ لَمْ يَحْتِثْ مَا لَمْ يَمُكْتُ فَإِنْ مَكَتَ حِينَتْ إِلَّا أَنْ يَشْتَغَلَ بِجَمْعِ مَتَاعٍ كَمَا فِي الْاِبْتِدَاءِ أَه. قَوْلُهُ: (مَعَ إِقَامَتِهِ الْإِنْخَ) بِخِلَافِ مَا لَوْ اجْتَنَزَهَا كَأَنَّ دَخَلَ مِنْ بَابٍ وَخَرَجَ مِنْ آخَرٍ لَمْ يَحْتِثْ أَه. مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ إِطْلَاقُ الشَّيْخَيْنِ الْإِنْخَ) لَمْ يَزِدْ فِي الرُّوضِ وَشَرَحَهُ عَلَى قَوْلِهِ وَلَا يَضُرُّ عَوْدُهُ إِلَى الدَّارِ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنْهَا لِثَقُلِ مَتَاعٍ، قَالَ الشَّاشِيُّ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْإِنَابَةِ وَعِيَادَةِ مَرِيضٍ وَزِيَارَةٍ وَغَيْرِهِمَا، نَعَمْ إِنْ مَكَتَ ضَرَّ قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ نَقْلًا عَنْ تَغْلِيْقِ الْبَغَوِيِّ، وَأَخَذَ مِنْ مَسْأَلَةِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ الْآتِيَةِ، وَقَدْ يُفَرِّقُ بَأَنَّهُ هُنَا خَرَجَ ثُمَّ عَادَ وَثُمَّ لَمْ يَخْرُجْ أَه. وَأَرَادَ بِمَسْأَلَةِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ الْآتِيَةِ قَوْلَ الرُّوضِ فَلَوْ عَادَ قَبْلَ خُرُوجِهِ وَقَعَدَ عِنْدَهُ حِينَتْ أَه.

يظهر فيها بغير عُذر، (وإن) نَوَى التَّحَوُّلَ لِكَيْتَه (اشتَغَلَ بِأَسْبَابِ الْخُرُوجِ كَجَمْعِ مَتَاعٍ وَإِخْرَاجِ أَهْلِ
وَلَيْسَ ثَوْبٌ) يَلْبِقُ بِالْخُرُوجِ لَا غَيْرُ (لَمْ يَحْثُ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ مَعَ ذَلِكَ سَاكِناً وَإِنْ طَالَ مَقَامُهُ
لِأَجَلِهِ، وَيُرَاعَى فِي لُبِّيهِ لِذَلِكَ مَا اغْتِيذَ مِنْ غَيْرِ إِزْهَاقٍ، وَقَيَّدَ الْمُصَنِّفُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا لَمْ تُمْكِنْهُ
الاسْتِنَابَةُ وَإِلَّا حَيْثُ وَبِهِ صَرَحَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالشَّاشِيُّ، وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ وُجِدَ مَنْ لَا يَرْضَى بِأَجْرَةِ
الْمِثْلِ أَوْ يَرْضَى بِهَا وَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا بَأَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَا يَبْقَى لَهُ مِمَّا مَرَّ فِي بَابِ التَّفْلِيسِ لَا
يَحْثُ لِعُذْرِهِ. (وَلَوْ حَلَفَ لَا يُسَاكِنُهُ فِي هَذِهِ الدَّارِ فَخَرَجَ أَحَدُهُمَا) بِنِيتِهِ التَّحَوُّلَ نَظِيرَ مَا مَرَّ (فِي
الْحَالِ لَمْ يَحْثُ)؛ لَانْتِفَاءِ الْمُسَاكِنَةِ؛ إِذِ الْمُفَاعَلَةُ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ.....

قوله: (نَوَى التَّحَوُّلَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ أَوْ لَا يَتَزَوَّجُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَيُرَاعَى إِلَى وَقَيْدٍ، وَقَوْلُهُ:
وَفَارَقَ إِلَى هَذَا وَقَوْلُهُ كَانَ نَوَى إِلَى وَإِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ. قوله: (يَلْبِقُ بِالْخُرُوجِ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ اشْتَغَلَ بَلْبَسِ ثِيَابٍ
تَزِيدُ عَلَى حَاجَةِ التَّجَمُّلِ الَّذِي يُلْبَسُ لِلْخُرُوجِ أَنَّهُ يَحْثُ وَهُوَ كَمَا قَالَ ابْنُ شُهَبَةَ ظَاهِرٌ أَهْ مُغْنِي.
قوله: (وَيُرَاعَى الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَيُرَاعَى فِي لُبِّيهِ لِتَقْلِ الْمَتَاعِ وَالْأَهْلِ مَا جَرَى بِهِ
الْعُرْفُ مِنْ غَيْرِ إِزْهَاقٍ وَلَا اسْتِغْجَالٍ وَلَوْ احتَاجَ إِلَى مَبِيتٍ لَيْلَةٍ لِحِفْظِ مَتَاعٍ لَمْ يَحْثُ عَلَى الْأَصَحِّ أَه.
قوله: (وَقَيَّدَ الْمُصَنِّفُ الْخُ) ذَكَرَ الْأَسْنَى هَذَا الْقَيْدَ فِيمَا إِذَا عَادَ بَعْدَ الْخُرُوجِ لِتَقْلِ الْمَتَاعِ عَنِ الشَّاشِيِّ
وَأَقْرَهُ كَمَا مَرَّ وَصَرَّحَ الْمُغْنِي هُنَا بِاعْتِمَادِ الْإِطْلَاقِ وَظَاهِرُ صَنِيعِهِ اعْتِمَادُهُ هُنَاكَ أَيْضًا عِبَارَتَهُ لَمْ يَحْثُ
بِمُكِنِّهِ لِذَلِكَ، سَوَاءٌ أَقْدَرَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْاسْتِنَابَةِ أَمْ لَا، كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ إِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ، وَإِنْ كَانَ قَضِيَّةً
كَلَامِيَّةً فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ إِنْ قَدَّرَ عَلَى الْاسْتِنَابَةِ أَنَّهُ يَحْثُ وَلَوْ عَادَ إِلَيْهَا بَعْدَ الْخُرُوجِ مِنْهَا حَالاً لِيَقْلِ مَتَاعٍ
لَمْ يَحْثُ، قَالَ الشَّاشِيُّ: إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْإِنَابَةِ، وَهَذَا يُوَافِقُ قَضِيَّةَ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ أَه. قوله: (وَقَيَّدَ
الْمُصَنِّفُ ذَلِكَ) أَي: قَوْلُهُمْ وَإِنْ اشْتَغَلَ بِأَسْبَابِ الْخُرُوجِ الْخُ. قوله: (بِمَا إِذَا لَمْ تُمْكِنْهُ الْاسْتِنَابَةُ الْخُ)
وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا اغْتِيَارَ بِإِمَّاكَانِ الْاسْتِنَابَةِ فِي تَقْلِ أَمْتِعَةٍ يُحِبُّ إِخْفَاءَهَا عَنْ غَيْرِهِ وَيَشُقُّ عَلَيْهِ أَطْلَاعُهُ عَلَيْهَا أَه.
سَمِ عِبَارَةُ ع ش أَي: حَيْثُ لَمْ يَخْشَ مِنَ الْاسْتِنَابَةِ ضَرَرًا وَمِنْهُ الْخَوْفُ عَلَى ظُهُورِ مَالِهِ مِنَ السَّرَاقِ
وَالظَّلْمَةِ أَه.

قوله: (سَي: (وَلَوْ حَلَفَ لَا يُسَاكِنُهُ الْخُ) أَي: زَيْدًا مَثَلًا أَوْ لَا يَسْكُنُ مَعِي فِيهَا أَوْ لَا سَكَنْتُ مَعَهُ فِيهَا أَه
مُغْنِي.

قوله: (بِنِيتِهِ التَّحَوُّلِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَيَجِيءُ هُنَا بِمَا سَبَقَ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْخُرُوجِ بِنِيتِ
التَّحَوُّلِ وَعَدَمِهَا وَيَبْعُدُ كُلُّ الْبُعْدِ أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ الْمُخْلُوفُ عَلَى عَدَمِ مُسَاكِنَتِهِ لِصَلَاةٍ أَوْ حَتَامٍ أَوْ حَانُوتٍ
وَنَحْوِهَا وَمَكَّتِ الْحَالِفُ فِي الدَّارِ أَنَّهُ لَا يَحْثُ لِعُذْرِهِ عَنِ الْعُرْفِ أَه. وَهُوَ ظَاهِرٌ.

قوله: (وَقَيَّدَ الْمُصَنِّفُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا لَمْ تُمْكِنْهُ الْاسْتِنَابَةُ وَإِلَّا حَيْثُ) وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا اغْتِيَارَ بِإِمَّاكَانِ الْاسْتِنَابَةِ
فِي تَقْلِ أَمْتِعَةٍ يَجِبُ إِخْفَاءُهَا عَنْ غَيْرِهِ وَيَشُقُّ عَلَيْهِ أَطْلَاعُهُ عَلَيْهَا.

وفي المُكْتَبِ هنا لِعُذْرِ واشتغالٍ بأسبابِ الخروجِ ما مَرَّ. (وكذا لو بُنِيَ بينهما جدارٌ من طينٍ أو غيره، (ولكلِّ جانبٍ مَدْخَلٌ في الأصْح)؛ لِلاشتغالِ بِرَفْعِ المُساكنَةِ، والأصْح في الروضَةِ وغيرها ونَقْلَاهُ عن الجمهورِ الحِنْثُ؛ لِاحْتِصَالِ المُساكنَةِ إلى تمامِ البناءِ من غيرِ ضَرُورَةٍ، وفارَقَ المُكْتَبَ لِنَحْوِ جَمْعِ المتاعِ بأنَّه ثُمَّ رَفَعَ المُساكنَةَ بِنِيَّةِ التَّحَوُّلِ وأخَذَهُ في أسبابِهِ بخلافِهِ هنا، هذا إِنْ كانَ البناءُ بفعلِ الحَالِفِ أو أمرِهِ وحَدَهُ أو مع الآخرِ، وإلا حِنْثٌ قطعاً وإرخاءُ السُّتُرِ بينهما وهما من أَهْلِ الباديةِ مانِعٌ للمُساكنَةِ على ما قاله المُتَوَلَّى وخرجَ بهذه الدَّارِ ما لو أُطلقَ المُساكنَةُ، فَإِنْ نَوَى مُعَيَّنًا اخْتَصَّ بِهِ كَأَنْ نَوَى أَنَّهُ لَا يُساكِنُهُ في بَلَدٍ كَذَا على أَحَدٍ وَجْهَيْنِ يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ. وقولُ مُقَابِلِهِ ليسَ هذا مُساكنَةً فلا تُؤَثِّرُ فِيهِ النِّيَّةُ؛ لِأَنَّهَا لَا تُؤَثِّرُ فِيما لَا يُطَابِقُهُ اللَّفْظُ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ هذا فِيما لَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ بِوَجْهِهِ وليسَ ما نحنُ فِيهِ كذلك؛ لِأَنَّ المُساكنَةَ قد تُطْلَقُ على ذلك، وَإِنْ لم يَنْوِ مُعَيَّنًا حِنْثٌ بِهَا في أَيِّ مَوْضِعٍ كانَ، وليسَ مِنْهَا تَجَاوُزُهُما بَيْتَيْنِ من خانٍ، وَإِنْ صَغُرَ واتَّخَذَ مَرْقاهُ، ولو لم يَكُنْ لِكُلِّ بابٍ وَلَا من دارٍ كَبِيرَةٍ إِنْ

فَوَدَّ: (وفي المُكْتَبِ هنا لِعُذْرِ الْخ) وَيَتَّبِعِي فِيما لو مَكَتَ أَحَدُهُما لِعُذْرِ والآخرِ لِغَيْرِ عُذْرِ حِنْثِ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ فِيما إذا حَلَفَ كُلُّ لائِسَاكِنِ الْآخَرَ اه سم. فَوَدَّ: (والأصْح في الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا الْخ) وهو الْمُعْتَمَدُ نِهَايَةً وَمُعْنِي. فَوَدَّ: (هذا) أَي: الْخِلَافُ نِهَايَةً وَمُعْنِي. فَوَدَّ: (أَوْ مع الآخرِ) أَي: أو بِغَيْرِهُمَا أو بِأَمْرِهِمَا، وقولُهُ: وإلا أَي: وَإِنْ كانَ بِأَمْرِ غيرِ الحَالِفِ إِمَّا الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ أو غيرُهُ اه مُعْنِي. فَوَدَّ: (على أَحَدٍ وَجْهَيْنِ الْخ) جَزَمَ بِهِ الرُّوضُ والمُعْنِي. فَوَدَّ: (يُجَابُ الْخ) خَبَرَ وقولُ مُقَابِلِهِ الْخ. فَوَدَّ: (وَأَنْ لم يَنْوِ الْخ) عَطَفَ على قولِهِ: إِنْ نَوَى الْخ. فَوَدَّ: (حِنْثٌ بِهَا في أَيِّ مَوْضِعٍ الْخ) أَي: كما هو ظاهِرٌ ولا يَحْنُثُ باجْتِمَاعِهِمَا في بَلَدٍ وَاحِدٍ كما يُصَرِّحُ بِهِ مَسْأَلَةُ التَّجَاوُزِ بَيْتَيْنِ من خانٍ اه سم. فَوَدَّ: (وليسَ مِنْهَا) أَي المُساكنَةُ اه ع ش. فَوَدَّ: (مَسْأَلَةُ وَإِنْ صَغُرَ الْخ) غَايَةً، وقولُهُ: واتَّخَذَ مَرْقاهُ أَي: وَحْشَهُ أَيْضًا اه ع ش. فَوَدَّ: (وَلَوْ لم يَكُنْ لِكُلِّ بابٍ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي والرُّوضُ مع شَرْحِهِ فَإِنْ لم يَنْوِ مَوْضِعًا حِنْثٌ بِالمُساكنَةِ في أَيِّ مَوْضِعٍ كانَ فَإِنْ سَكَنَّا في بَيْتَيْنِ يَجْمَعُهُمَا صَحْنٌ وَمَدْخَلُهُمَا وَاحِدٌ حِنْثٌ لِاحْتِصَالِ المُساكنَةِ لَا إِنْ كانَ الْبَيْتَانِ من خانٍ وَلَوْ صَغِيرًا فلا حِنْثٌ، وَإِنْ اتَّخَذَ فِيهِ المَرْقَى وتَلَصَّقَ

فَوَدَّ: (وفي المُكْتَبِ هنا لِعُذْرِ واشتغالٍ بِأسبابِ الخروجِ ما مَرَّ) وَيَتَّبِعِي فِيما لو مَكَتَ أَحَدُهُما لِعُذْرِ والآخرِ لِغَيْرِ عُذْرِ حِنْثِ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ فِيما إذا حَلَفَ كُلُّ لائِسَاكِنِ الْآخَرَ. فَوَدَّ: (كَأَنَّ نَوَى أَنَّهُ لَا يُساكِنُهُ في بَلَدٍ كَذَا على أَحَدٍ وَجْهَيْنِ يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ) في الرُّوضِ، فَإِنْ حَلَفَ لَا يُساكِنُهُ وَنَوَى أَنْ لَا يُساكِنَهُ، وَلَوْ في الْبَلَدِ حِنْثٌ بِمُساكِنَتِهِ فِيها، وَإِنْ لم يَنْوِ فَسَكَنَّا في بَيْتَيْنِ يَجْمَعُهُمَا صَحْنٌ وَمَدْخَلُهُمَا وَاحِدٌ حِنْثٌ لَا من خانٍ، وَإِنْ اتَّخَذَ المَرْقَى وَلَا من دارٍ كَبِيرَةٍ، وَيُسْتَرْطَفُ في الدَّارِ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ بَيْتٍ غَلَقٌ وَمَرْقَى الْخ. فَوَدَّ: (حِنْثٌ بِهَا في أَيِّ مَوْضِعٍ كانَ) أَي: كما هو ظاهِرٌ ولا يَحْنُثُ باجْتِمَاعِهِمَا في بَلَدٍ وَاحِدٍ كما يُصَرِّحُ بِهِ مَسْأَلَةُ التَّجَاوُزِ بَيْتَيْنِ من خانٍ.

كَانَ لِكُلِّ بَابٍ وَغُلْقٍ، وَكَذَا لَوْ انْفَرَدَ أَحَدُهُمَا بِحُجْرَةٍ انْفَرَدَتْ بِجَمِيعِ مَرَاتِقِهَا، وَإِنْ اتَّحَدَتْ الدَّارُ وَالْمَمَرُ.

(وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُهَا) أَي: الدَّارُ (وَهُوَ فِيهَا أَوْ لَا يَخْرُجُ) مِنْهَا (وَهُوَ خَارِجٌ) قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ أَوْ لَا يَمْلِكُ هَذِهِ الْعَيْنَ وَهُوَ مَالِكُهَا فَاسْتَدَامَ مَلِكُهَا. (فَلَا حِنْثَ بِهَذَا)؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الدُّخُولِ الْإِنْفِصَالَ مِنْ خَارِجٍ لِدَاخِلٍ، وَالْخُرُوجُ عَكْسُهُ وَلَمْ يَوْجِدْ فِي الْإِسْتِدَامَةِ؛ وَلَئِنْهَا لَا يَتَقَدَّرَانِ بِمُدَّةٍ، نَعَمْ، لَوْ نَوَى بَعْدَ الدُّخُولِ الِاجْتِنَابَ فَأَقَامَ أَوْ بَعْدَ الْخُرُوجِ أَنْ لَا يَنْقُلَ أَهْلَهُ مِثْلًا فَتَقْلَهُمْ حِنْثٌ.

الْبَيْتَانِ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِسُكْنَى قَوْمٍ وَيُؤْتَهُ تَفَرُّدٌ بِأَبْوَابٍ وَمَغَالِيقٍ فَهُوَ كَالدَّرْبِ وَالْأَنْوَاعُ كَانَا مِنْ دَارٍ كَبِيرَةٍ وَإِنْ تَلَاصَقَا فَلَا حِنْثَ لِذَلِكَ بِخِلَافِهِمَا مِنْ صَغِيرَةٍ وَيُشْتَرَطُ فِي الْكَبِيرَةِ لَا فِي الْخَائِفِ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ بَيْتٍ فِيهَا غُلْقٌ بِبَابٍ وَمَرْقَى فَإِنْ لَمْ يَكُنَا أَوْ سَكْنَا فِي صَفَتَيْنِ مِنَ الدَّارِ أَوْ فِي بَيْتٍ وَصَفَةٍ حِنْثٌ أَه. وَهِيَ صَرِيحَةٌ فِي اشْتِرَاطِ الْبَابِ لِكُلِّ مِنَ الْبَيْتَيْنِ مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْخَائِفِ وَالْكَبِيرَةِ بِاشْتِرَاطِ غُلْقٍ وَمَرْقَى لِكُلِّ مِنْهُمَا فِي الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ. ه. قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ انْفَرَدَ الْخُ) وَلَوْ حَلَفَ لَا يُسَاكِنُ زَيْنًا وَعَمْرًا بَرَّ بِخُرُوجِ أَحَدِهِمَا أَوْ زَيْنًا وَلَا عَمْرًا لَمْ يَبْرَّ بِخُرُوجِ أَحَدِهِمَا أَه. نِهَایَةُ قَالَ ع ش: وَكَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يُسَاكِنُ فِي بَلَدٍ كَذَا وَأُطْلِقَ وَسَكَنَ كُلُّ مِنْهُمَا فِي دَارٍ مِنْهَا فَلَا حِنْثَ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ لَا يَعْدُهُمَا مُتَسَاكِنَيْنِ أَه. ه. قَوْلُهُ: (وَإِنْ اتَّحَدَتْ الدَّارُ الْخُ) الْوَائِي حَالِيَّةٌ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالزُّوْجُ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ انْفَرَدَ فِي دَارٍ كَبِيرَةٍ بِحُجْرَةٍ مُتَفَرِّدَةٍ الْمَرَاقِ كَالْمَرْقَى وَالْمَطْبَخِ وَالْمُسْتَحَمِّ وَبَابِ الْحُجْرَةِ فِي الدَّارِ لَمْ يَحِنْثَ، وَكَذَا لَوْ انْفَرَدَ كُلُّ مِنْهُمَا بِحُجْرَةٍ كَذَلِكَ فِي دَارٍ أَه. ه. قَوْلُهُ: (قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ بِخَطِّهِ وَعِبَارَةُ النَّهَایَةِ كَالْمُغْنِي ابْنُ الصَّلَاحِ أَه. سَيِّدُ عَمْرٍ. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ لَا يَمْلِكُ هَذَا الْعَيْنَ الْخُ) وَمِثْلُهُ مَا لَوْ حَلَفَ لَا يَشْتَرِي هَذَا وَلَا يَبِيعُهُ، وَقَدْ سَبَقَ الْعَقْدُ عَلَيْهِ الْحَلْفُ فَلَا يَحِنْثُ بِالْإِسْتِدَامَةِ فِي ذَلِكَ، لَكِنْ لَوْ أَرَادَ اجْتِنَابَهُ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَسْتَدِيمُ الْمِلْكَ فِيهَا وَلَمْ يُوَافِقْهُ الْبَائِعُ عَلَى الْفَسْخِ مِثْلًا أَوْ لَمْ يَتَّسِرْ لَهُ التَّقْلُّ عَنْ مِلْكِهِ فِيمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَمْلِكُهَا وَأَرَادَ لَا يَسْتَدِيمُ الْمِلْكَ هَلْ يَحِنْثُ بِذَلِكَ أَوْ لَا وَهَلْ عَجَزَهُ عَمَّنْ يَشْتَرِي بِثَمَنِ الْجِلْثِ حَالًا فِيمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَسْتَدِيمُ الْمِلْكَ عُدْرًا أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَنُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الْعَلَامَةِ الشُّوْبَرِيِّ الْقَوْلُ بِالْحِنْثِ فِيهِمَا وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْحِنْثِ فِيمَا لَوْ لَمْ يُوَافِقْهُ الْبَائِعُ عَلَى الْفَسْخِ فِيمَا لَوْ قَالَ: لَا أَشْتَرِي وَأَرَادَ رَدَّهَا عَلَى مَالِكِهَا أَه. ع ش أَقُولُ وَكَذَا الْأَقْرَبُ عَدَمُ الْحِنْثِ فِيمَا لَوْ أَرَادَ بَعْدَ اسْتِدَامَةِ الْمِلْكِ الْبَيْعَ بِثَمَنِ الْجِلْثِ حَالًا مِثْلًا وَلَمْ يَتَّسِرْ ذَلِكَ الْبَيْعُ.

ه. قَوْلُهُ (سَيِّدُ): (فَلَا حِنْثَ الْخُ) أَي: وَلَا تَنْحَلُّ الْيَمِينُ فَلَوْ خَرَجَ مِنْهَا ثَمَنٌ عَادَ حِنْثٌ بِالدُّخُولِ أَه. ع ش. ه. قَوْلُهُ: (وَلَا نَهَمَا لَا يَتَقَدَّرَانِ بِمُدَّةٍ)؛ وَلِأَنَّ مِلْكَ الشَّيْءِ عِبَارَةٌ عَنْ تَمْلِكِهِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَعَلَيْهِ فَلَوْ لَمْ تَكُنْ فِي مِلْكِهِ ثُمَّ اشْتَرَاهَا أَوْ نَحَوَ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مَا يَمْلِكُ بِاخْتِيَارِهِ حِنْثٌ، أَمَّا مَا مَلَكَهُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ كَانَ مَاتَ مَوْرَثُهُ فَدَخَلَتْ فِي مِلْكِهِ بِمَوْرَثِهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَحِنْثُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهِ وَلَمْ يَوْجِدْ أَه. ع ش. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْدَ الْخُرُوجِ أَنْ لَا يَنْقُلَ الْخُ) أَي: أَوْ أَرَادَ بَعْدَ الْمِلْكِ أَنْ لَا تَبْقَى فِي مِلْكِهِ فَاسْتَدَامَ

(أَوْ حَلَفَ (لَا يَتَزَوَّجُ) أَوْ لَا يَتَسَرَّى كَمَا بَحَثَهُ أَبُو زُرْعَةَ، وَرُدَّ مَا يَتَوَهَّمُ مِنَ الْفَرْقِ أَنَّ التَّزَوُّجَ إيجابٌ وقبولٌ، وهو منقُضٌ لا دَوَامَ لَهُ، وَالتَّسَرَّى فعلٌ، وهو التحصينُ عن العيونِ والوطءِ والإنزالِ، وهذا مُسْتَمِرٌّ بَأَنَ هَذَا إِنَّمَا يَأْتِي إِنْ حُمِلَ التَّسَرَّى عَلَى مَذْلُولِهِ اللَّغْوِيِّ لَا الْعُزْفِيِّ إِذْ أَهْلُهُ لَا يُطْلِقُونَ التَّسَرَّى إِلَّا عَلَى ابْتِدَائِهِ دُونَ دَوَامِهِ اهـ. وفيه نظَرٌ، والأولى عَلَى رَأْيِ الرَّافِعِيِّ مَنَعُ أَنَّ التَّزَوُّجَ هُوَ مَا ذَكَرَ لَا غَيْرَ، بَلْ يُطْلَقُ لُغَةً وَعُرْفًا عَلَى الصَّفَةِ الْحَاصِلَةِ بَعْدَ الصَّبِغَةِ فَسَاوَى التَّسَرَّى (أَوْ لَا يَتَطَهَّرُ أَوْ لَا يَلْبَسُ أَوْ لَا يَرْكَبُ أَوْ لَا يَقُومُ أَوْ لَا يَقْعُدُ) أَوْ لَا يُشَارِكُ فَلَانًا أَوْ لَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ.....

حِينَئِذٍ أَوْ أَرَادَ أَنَّهَا لَيْسَتْ فِي مِلْكِهِ حِينَئِذٍ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهَا عَنْ مِلْكِهِ حَالًا اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَرُدَّ مَا يَتَوَهَّمُ الْخُ) فِي صِلَاحِيَّةِ هَذَا الْفَرْقِ بِالنَّسْبَةِ لِلْحُكْمِ الَّذِي ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ حَتَّى يَخْتِاجَ لِلرَّدِّ نَظَرًا اهـ س م. □ فَوَدَّ: (فَسَاوَى التَّسَرَّى الْخُ) أَمَّا لَوْ اسْتَدَامَ التَّسَرَّى مَنْ حَلَفَ لَا يَتَسَرَّى فَإِنَّهُ يَخْتِجُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ (ر)؛ لِأَنَّهُ حَجَبَ الْأُمَّةَ عَنْ أَعْيُنِ النَّاسِ وَإِنْزَالَهُ فِيهَا وَذَلِكَ حَاصِلٌ مَعَ الْاسْتِدَامَةِ شَرْحُ م ر اهـ. س م قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: أَمَّا لَوْ اسْتَدَامَ الْخُ كَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرَ هَذَا عَنْ اسْتِدْرَاكِ التَّزَوُّجِ الْآتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ اهـ. وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ: كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ خِلَافًا لِابْنِ حَجَّجٍ اهـ. □ فَوَدَّ: (أَوْ لَا يُشَارِكُ فَلَانًا الْخُ) يَتَّبِعِي أَوْ لَا يُقَارِضُهُ م ر وَفِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةٌ: رَجُلٌ حَلَفَ لَا يُشَارِكُ أَخَاهُ فِي هَذِهِ الدَّارِ وَهِيَ مِلْكُ أَبِيهِمَا فَمَاتَ الْوَالِدُ وَانْتَقَلَ الْإِزْتُ لَهُمَا وَصَارَا شَرِيكَيْنِ فَهَلْ يَخْتِجُ الْحَالِفُ بِذَلِكَ أَمْ لَا وَهَلْ اسْتِدَامَةُ الْمِلْكِ شَرِكَةٌ تُؤَثِّرُ أَمْ لَا الْجَوَابُ أَمَّا مُجَرَّدُ دُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ بِالْإِزْتُ فَلَا يَخْتِجُ بِهِ أَمَّا الْاسْتِدَامَةُ فَمُقْتَضَى قَوَاعِدِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ يَخْتِجُ بِهَا انْتَهَى. س م عَلَى حَجَّجٍ أَيِ: وَطَرِيقِ الْبِرِّ أَنْ يَقْتَسِمَاهَا حَالًا فَلَوْ تَعَذَّرَتِ الْفُورِيَّةُ فِيهِ لَعَدِمَ وَجُودُ قَاسِمٍ مَثَلًا غَيْرَ مَا دَامَ الْحَالُ كَذَلِكَ وَكَالِدَارِ فِيمَا ذَكَرَ مَا لَوْ حَلَفَ عَلَى عَدَمِ الْمُشَارَكَةِ فِي بَهِيمَةٍ مَثَلًا وَهِيَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا فَلَا تَخْلُصُ إِلَّا بِإِزَالَةِ الشَّرِكَةِ قَوْرًا أَمَّا بَيْعُ حَصَّتِهِ أَوْ هَبَّتِهَا لِثَالِثٍ أَوْ لِشَرِيكِهِ اهـ. ع ش، وَقَوْلُهُ: وَلَوْ تَعَذَّرَتِ الْفُورِيَّةُ الْخُ فِيهِ تَوَقَّفَ إِذْ إِزَالَةُ الشَّرِكَةِ بِنَحْوِ التَّنْذِيرِ لِشَرِيكِهِ أَوْ غَيْرِهِ مُتَسَرِّةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ قَلِيلًا رَاجِعٌ.

□ فَوَدَّ: (وَرُدَّ مَا يَتَوَهَّمُ مِنَ الْفَرْقِ الْخُ) فِي صِلَاحِيَّةِ هَذَا الْفَرْقِ بِالنَّسْبَةِ لِلْحُكْمِ الَّذِي ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ حَتَّى يَخْتِاجَ لِلرَّدِّ نَظَرًا. □ فَوَدَّ: (إِذْ أَهْلُهُ لَا يُطْلِقُونَ التَّسَرَّى إِلَّا عَلَى ابْتِدَائِهِ دُونَ دَوَامِهِ) أَمَّا لَوْ اسْتَدَامَ التَّسَرَّى مَنْ حَلَفَ لَا يَتَسَرَّى فَإِنَّهُ يَخْتِجُ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ؛ لِأَنَّهُ حَجَبَ الْأُمَّةَ عَنْ أَعْيُنِ النَّاسِ، وَإِنْزَالَ فِيهَا وَذَلِكَ حَاصِلٌ مَعَ الْاسْتِدَامَةِ ش م ر. □ فَوَدَّ: (أَوْ لَا يُشَارِكُ فَلَانًا الْخُ) فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةٌ: رَجُلٌ حَلَفَ لَا يُشَارِكُ أَخَاهُ فِي هَذِهِ الدَّارِ وَهِيَ مِلْكُ أَبِيهِمَا فَمَاتَ الْوَالِدُ وَانْتَقَلَ الْإِزْتُ لَهُمَا وَصَارَا شَرِيكَيْنِ فَهَلْ يَخْتِجُ الْحَالِفُ بِذَلِكَ أَمْ لَا وَهَلْ اسْتِدَامَةُ الْمِلْكِ شَرِكَةٌ تُؤَثِّرُ أَمْ لَا؟ الْجَوَابُ أَمَّا مُجَرَّدُ دُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ بِالْإِزْتُ فَلَا يَخْتِجُ بِهِ وَأَمَّا الْاسْتِدَامَةُ فَمُقْتَضَى قَوَاعِدِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ يَخْتِجُ بِهَا اهـ. □ فَوَدَّ: (أَوْ لَا يُشَارِكُ فَلَانًا) يَتَّبِعِي أَوْ لَا يُقَارِضُ م ر.

(فاستدام هذه الأحوال حينئذ)؛ لأنها تُقدَّرُ بزمانٍ كَلَيْسَتْ يوماً وَرَكِبْتَ ليلةً وشاركتَه شهراً وكذا البقية، وإذا حنثَ باستدامة شيءٍ ثم حلفَ أن لا يفعله فاستدامه لزمه كفارة أخرى لانجلال اليمين الأولى بالاستدامة الأولى، وقضيته أنه لو قال: كلما لَيْسَتْ فأنت طالق تكرر الطلاق بتكرار الاستدامة، فتطلق ثلاثاً بمضي ثلاث لحظات وهي لايسة وما قيل ذكر كلما قرينة صارفة للإبتداء مژودة بمنع ذلك وبتزدد النظر في لايس مثلاً حلف لا يلبس إلى وقت كذا، هل تحمّل يمينه على أن لا يوجد لبساً قبل ذلك الوقت فيحنتُ باستدامة اللبس ولو لحظة أو على الاستدامة إلى ذلك الوقت فلا يحنتُ إلا إن استمر لبساً إليه كل مُحتمَل، لكن قضية قولهم: الفعل المنفي بمنزلة التكررة المنفية في إفادة العموم ترجيح الأول فلذا جرى عليه بعضهم. وفي الأنوار: حلف لا يتختم وهو لايس الخاتم فاستدامه لم يحنت وهو مُشكِل على ما تقرّر في اللبس إلا أن يُفروق بأن صيغة التفعّل تقتضي إيجاداً مُعاناةً للفعل، والاستدامة ليس فيها ذلك فلم يُمكن التقدير هنا بمدة بخلاف صيغة أصل الفعل كاللبس، وعليه فهل يختص هذا بالتخوي أو لا لأن العامي يُدرك الفرق بين الصيغتين، وإن لم يُحسن التعبير عنه كل مُحتمَل، والثاني أقرب؛ وبذلك يُعلم أنه لو حلف لا يلبس هذا الخاتم وهو لايشه حينئذ بالاستدامة، قلّت تخنيته باستدامة التزوّج والتطهر على ما في أكثر نسخ المحرّر.....

فول (لسي): (فاستدام هذه الأحوال) أي: المتّصف هو بها من التزوّج إلى آخرها اه معني.

فول (لسي): (حينئذ) محلّه عند الإطلاق فإن نوى شيئاً عملاً به اه. أسنى عبارة سم: محلّه في الشركة ما لم يرد العقد اه وعبارة المعني: ولو نوى باللبس شيئاً مُبتدأ فهو على ما نواه قاله ابن الصلاح، ولو حلف لا يشارك زيداً فاستدام أفتى ابن الصلاح بالحنث إلا أن يريد شركة مُبتدأة، ولو حلف لا يستقبل القبلة وهو مُستقبل فاستدام حينئذ قطعاً اه. فولد: (بمضي ثلاث لحظات إلخ) والمراد باللحظة أقل زمن يُمكن فيه النزاع اه ش. فولد: (فيحنتُ باستدامة اللبس) أي: لأنها بمنزلة الإيجاد اه ع ش.

فولد: (كل مُحتمَل لكن قضية إلخ) عبارة النهاية الأوجه الأول كما يدلّ له قولهم الفعل المنفي إلخ.

فولد: (فهل يختص هذا) أي: عدم الحنث في مسألة التّختم. فولد: (وبهذا) أي: الفرق المذكور.

فولد: (حينئذ بالاستدامة) أي: عند الإطلاق.

فول (لسي): (تخنيته) أي: المحرّر اه. معني وقضية قول الشارح على ما في أكثر إلخ أن الضمير للحالف بخلاف ما لو نوى ابتداء اللبس كما مرّ.

فول (لسي): (باستدامة التزوّج إلخ) أي: وباستدامة اللبس والركوب والقيام والقعود صحيح؛ لأنه يقال: لَيْسَتْ يوماً وَرَكِبْتَ يوماً وهكذا الباقي اه معني. فولد: (على ما في أكثر) إلى قوله: قال

فولد: (فاستدام هذه الأحوال حينئذ) محلّه في الشركة ما لم يرد العقد م ر. فولد: (كل مُحتمَل والأوجه الأول كما يدلّ له قولهم الفعل المنفي إلخ).

(عَلَّطَ لِدُهُولٍ) عَمَّا فِي شَرْحِيهِ، فَإِنَّ الَّذِي جُزِمَ بِهِ فِيهِمَا عَدَمُ الْجَنِّتِ كَمَا هُوَ الْمَنْقُولُ الْمَنْصُوصُ؛ إِذْ لَا يُقَدَّرَانِ بِمُدَّةٍ كَالدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ فَلَا يُقَالُ: تَزَوَّجْتَ وَلَا تَسَرَّيْتَ وَلَا تَطَهَّرْتَ شَهْرًا مِثْلًا، بَلْ مُنْذُ شَهْرٍ، وَزَعَمَ الْبُلْقِينِيُّ أَنَّهُ يُقَالُ: ذَلِكَ مَزْدُودٌ، وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ: إِنْ أُريدَ لَا يُقَالُ ذَلِكَ غُرُفًا أَتَجَهَّزُ؛ لَأَنَّ كَلَامَهُمْ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يُقَالُ غُرُفًا وَهُمْ أَحَقُّ بِمَعْرِفَةِ الْغُرْفِ مِنْ غَيْرِهِمْ أَوْ نَحْوِ أَتَجَهَّزُ مَا قَالَهُ إِذِ التَّخَوُّ لَا يَمْنَعُهُ، لَكِنْ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ الْمُرَادَ هُوَ الْأَوَّلُ وَمَحَلُّ عَدَمِ الْجَنِّتِ فِيهِمَا إِنْ لَمْ يَنْوَ اسْتِدَامَتَهُمَا وَإِلَّا حِينَئِذٍ بِهَا جُزِمَا (وَاسْتِدَامَةُ طَيِّبٍ لَيْسَتْ تَطْطِيبًا فِي الْأَصَحِّ) إِذْ لَا يُقَدَّرُ عَادَةً بِمُدَّةٍ وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يَلْزَمْهُ بِهَا فِذِيَّةٌ فِيمَا لَوْ تَطْطِيبٌ ثُمَّ أَحْرَمَ وَاسْتِدَامَ. (وَكَذَا وَطْءٌ) وَغَضَبٌ (وَصَوْمٌ وَصَلَاةٌ) فَلَا يَحْتَسِبُ اسْتِدَامَتُهَا فِي الْأَصَحِّ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ)، وَنَازَعَ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُا تُقَدَّرُ بِزَمَانٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْمُرَادَ فِي نَحْوِ نَكَحٍ أَوْ وَطِئٍ فَلَانَهُ وَغَضَبٍ كَذَا وَصَامٌ شَهْرًا اسْتِمْرَارُ أَحْكَامِ تِلْكَ لَا حَقِيقَتُهَا لَا نَقْضَائُهَا بِانْقِضَاءِ أَذْنَى زَمَنِ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ وَبِمُضِيِّ يَوْمٍ لَا بَعْضِهِ فِي الصَّوْمِ؛ إِذْ حَقِيقَتُهُ الْإِمْسَاكُ مِنَ الْفَجْرِ إِلَى الْغُرُوبِ وَهَذِهِ الْحَقِيقَةُ لَا يُمَكِّنُ تَقْدِيرَهَا بِزَمَنِ إِلَّا حَكْمًا كَمَا تَقَرَّرَ، وَالصَّلَاةُ لَمْ

الْمَاوَرِدُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَا تَسَرَّيْتَ وَقَوْلُهُ وَزَعَمَ إِلَى وَمَحَلُّ، وَقَوْلُهُ: وَنَازَعَ إِلَى فَإِنَّ الْمُرَادَ، وَقَوْلُهُ: إِذْ حَقِيقَتُهُ إِلَى وَالصَّلَاةُ.

□ قَوْلُ (لِسِي): (لِدُهُولٍ) بِذَالٍ مُعْجَمَةٍ وَهُوَ نِسْبَانُ الشَّيْءِ وَالْغَفْلَةُ عَنْهُ أَهْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (عَمَّا فِي شَرْحِيهِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَزَعَمَ الْبُلْقِينِيُّ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَا تَسَرَّيْتَ. □ قَوْلُهُ: (فِي شَرْحِيهِ) أَيِ: الرَّافِعِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا تَسَرَّيْتَ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ كَمَا مَرَّ. □ قَوْلُهُ: (أَتَجَهَّزُ الرَّدُّ) أَيِ: عَلَى الْبُلْقِينِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَهُمْ) أَيِ: الْأَصْحَابِ. □ قَوْلُهُ: (مَا قَالَهُ) أَيِ: الْبُلْقِينِيُّ. □ قَوْلُهُ: (هُوَ الْأَوَّلُ) أَيِ: الْغُرْفُ. □ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ عَدَمِ الْجَنِّتِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَنَازَعَ فِي الْمُغْنِيِّ. □ قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَيِ: الْحَلْفِ عَلَى عَدَمِ التَّزْوُجِ وَالْحَلْفِ عَلَى عَدَمِ التَّطَهُّرِ. □ قَوْلُهُ: (بِهَا) أَيِ اسْتِدَامَتِهِمَا. □ قَوْلُهُ: (لَمْ تَلْزَمَهُ) أَيِ: الْمُحْرِمَ، وَقَوْلُهُ: بِهَا أَيِ: الْاسْتِدَامَةَ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

□ قَوْلُ (لِسِي): (وَصَلَاةٌ) بِأَنْ يَخْلِفَ فِي الصَّلَاةِ نَاسِيًا أَنَّهُ فِيهَا أَوْ كَانَ أَخْرَسَ وَخَلَفَ بِالْإِشَارَةِ مُغْنِي وَأَسْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَنَحْوِ نَكَحٍ) اسْتَطْرَادِيٌّ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ: الظَّاهِرُ أَنَّ لَفْظَ نَكَحٍ زَادَ الشَّارِحُ مَعَ مَسْأَلَةِ الْغَضَبِ فَسَقَطَ مِنَ الْكُتُبِ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ: فَإِنَّ الْمُرَادَ فِي نَحْوِ نَكَحٍ، وَقَوْلُهُ: فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ فَلْتَرَجَعَ نُسْخَةُ صَحِيحَةِ أَه. □ قَوْلُهُ: (فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ) أَيِ: النِّكَاحِ وَالْوَطْءِ وَالْغَضَبِ. □ قَوْلُهُ: (وَبِمُضِيِّ يَوْمٍ الْخ) عَطَفَ عَلَى بَاقِضَاءِ الْخ. □ قَوْلُهُ: (إِذْ حَقِيقَتُهُ) أَيِ: الصَّوْمِ شَرْعًا. □ قَوْلُهُ: (الْإِمْسَاكُ الْخ) الْمَذْكُورُ فِي بَابِ الصَّوْمِ. □ قَوْلُهُ: (وَالصَّلَاةُ الْخ) بِالنَّصْبِ عَطَفًا عَلَى الْمُرَادِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ قَالَ بَعْضُهُمْ: وَلَا يَخْلُو ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ إِشْكَالٍ إِذْ يُقَالُ: صُمْتُ شَهْرًا وَصَلَّيْتُ لَيْلَةً، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الصَّلَاةَ انْتِقَادُ النَّيَّةِ وَالصَّوْمُ كَذَلِكَ كَمَا لَوْ قَالُوا فِي التَّزْوِيجِ: إِنَّهُ قَبُولُ النِّكَاحِ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ خَلَفَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي

يُعْهَدُ غُرْفًا وَلَا شَرْعًا تَقْدِيرُهَا بَرَمَنْ، بَلْ بَعْدَ الرُّكْعَاتِ فَإِنْ قُلْتَ يُنَافِي مَا ذُكِرَ فِي الْوُطْءِ جَعَلَهُمْ اسْتِدَامَةَ الصَّائِمِ الْوُطْءَ بَعْدَ الْفَجْرِ مَعَ عِلْمِهِ وَطَقًا مُفْسِدًا، قُلْتَ: لَا يُنَافِيهِ؛ لِأَنَّ ذَاكَ لِمَعْنَى آخَرَ أَشَارُوا إِلَيْهِ بِقَوْلِهِمْ تَنْزِيلًا لِمَنْعِ الْإِنْعِقَادِ مَنْزِلَةَ الْإِبْطَالِ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَكُلُّ عَقْدٍ أَوْ فِعْلٍ يَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ لَا تَكُونُ اسْتِدَامَتُهُ كَابْتِدَائِهِ. وَفِيمَا أَطْلَقَهُ فِي الْعَقْدِ نَظَرٌ لِمَا مَرَّ فِي الشَّرِكَةِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ ذَاكَ عَلَى الشَّرِكَةِ بِغَيْرِ عَقْدٍ كَالْإِرْثِ، أَوْ لَا يَغْضِبُ فَاسْتِدَامَ فَلَا كَمَا قَالَاهُ، وَاعْتَرَضَهُ الْإِسْنَوِيُّ بِصَحَّةِ تَقْدِيرِهِ بِمُدَّةٍ كَغَضَبَتُهُ شَهْرًا وَبِتَصْرِيحِهِمْ بِأَنَّهُ فِي دَوَامِ الْغَضَبِ غَاصِبٌ وَيُرَدُّ بِمَنْعِ تَقْدِيرِهِ بِمُدَّةٍ غُرْفًا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ وَأَقَامَ عِنْدِي شَهْرًا، وَمَعْنَى قَوْلِهِمُ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ غَاصِبٌ

فَأَحْرَمَ بِالصَّلَاةِ إِخْرَامًا صَحِيحًا حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُصَلٍّ بِالتَّحَرُّمِ اهـ. قَوْلُهُ: (لَا ذَاكَ) أَيِ: جَعَلَهُمُ الْمَذْكُورَ. قَوْلُهُ: (قَالَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَفِيمَا أَطْلَقَهُ فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَفِيمَا أَطْلَقَهُ فِي الْعَقْدِ نَظَرٌ) (إِلَخ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى احتِجَاجِ الشَّرِكَةِ لِلنِّيَّةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: يَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ رَاجِعًا لِمَا قَبْلَهُ فَقَطَّ اهـ سَم. قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ) (إِلَخ) أَقُولُ أَوْ يُجَابُ بِأَنَّ الْحَثَّ فِي مَسْأَلَةِ الشَّرِكَةِ لَيْسَ لاسْتِدَامَةِ الْعَقْدِ، بَلْ لاسْتِدَامَةِ الْإِخْتِلَاطِ الْحَاصِلِ مَعَهُ فَإِنَّهُ يُسَمَّى شَرِكَةً أَيْضًا كَالْعَقْدِ فَلْيُتَأَمَّلْ، وَهَذَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا مَرَّ عَنْ فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ اهـ. سَمِ عِبَارَةُ ع. ش. وَأَمَّا الشَّرِكَةُ الَّتِي تَخْصُلُ بِعَقْدٍ كَأَنَّ خَلَطًا الْمَالَ وَإِذْنُ كُلِّ لِلْآخِرِ فِي التَّصَرُّفِ فَهَلْ يَكْفِي فِي عَدَمِ الْحَثِّ إِذَا حَلَفَ أَنَّهُ لَا يُشَارِكُهُ الْفُسْخَ وَخَذَهُ أَوْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنْ قِسْمَةِ الْمَالَيْنِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ إِذَا قُلْنَا إِنَّهُ يَحْتَجُّ بِاسْتِدَامَتِهَا عَلَى الرَّاجِحِ، أَمَّا إِذَا قُلْنَا بِعَدَمِ الْحَثِّ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمَاوَزْدِيِّ لَمْ يَحْتَجْ لِلْفُسْخِ وَلَا لِلْقِسْمَةِ مَا لَمْ يُرَدْ بِعَدَمِ الْمُشَارَكَةِ عَدَمَ بَقَائِهَا اهـ. قَوْلُهُ: (أَوْ لَا يَغْضِبُ) (إِلَخ) لَعَلَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ لَا يَدْخُلُهَا (إِلَخ) وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: وَاسْتِدَامَةُ الْغَضَبِ لَيْسَتْ بِغَضَبٍ وَفِي سَمِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ أَوْ لَا يَغْضِبُ (إِلَخ) تَقَدَّمَ التَّصْرِيحُ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَكَأَنَّهُ أَعَادَهَا لِيُبَيِّنَ مَا فِيهَا اهـ وَعِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَوْ حَلَفَ لَا يَغْضِبُ شَيْئًا لَمْ يَحْتَجَّ بِاسْتِدَامَةِ الْمُغْضُوبِ فِي يَدِهِ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضَةِ فَإِنْ قِيلَ يُقَالُ غَضَبْتُهُ شَهْرًا أَوْ سَنَةً وَنَحْوَ ذَلِكَ كَمَا قَالَ فِي الْمُهْمَاتِ أَجِيبَ بِأَنَّ يَغْضِبُ يَقْتَضِي فِعْلًا مُسْتَقْبَلًا فَهُوَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: لَا أَنْشِئْ غَضَبًا، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: غَضَبَهُ شَهْرًا فَمَغْنَاهُ غَضَبَهُ وَأَقَامَ عِنْدَهُ شَهْرًا كَمَا أَوَّلَ: قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَأَمَّا تِلْكَ الْأُمَّةُ عَارِ﴾ (البقرة: ٢٥٩) أَيِ: أَمَاتَهُ وَالْبَيْتُ يَأْتِي عَامًا أَوْ جَزَتْ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْغَضَبِ شَهْرًا وَأَمَّا تَسْمِيَتُهُ غَاصِبًا بِاعْتِبَارِ الْمَاضِي فَمَجَازٌ لَا حَقِيقَةٌ اهـ. قَوْلُهُ: (وَمَعْنَى قَوْلِهِمُ الْمَذْكُورِ) وَهُوَ أَنَّهُ فِي دَوَامِ الْغَضَبِ غَاصِبٌ.

قَوْلُهُ: (وَفِيمَا أَطْلَقَهُ فِي الْعَقْدِ نَظَرٌ لِمَا مَرَّ فِي الشَّرِكَةِ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى احتِجَاجِ الشَّرِكَةِ لِلنِّيَّةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ يَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ رَاجِعًا لِمَا قَبْلَهُ فَقَطَّ. قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ) (إِلَخ) أَقُولُ أَوْ يُجَابُ بِأَنَّ الْحَثَّ فِي مَسْأَلَةِ الشَّرِكَةِ لَيْسَ لاسْتِدَامَةِ الْعَقْدِ، بَلْ لاسْتِدَامَةِ الْإِخْتِلَاطِ الْحَاصِلِ مَعَهُ فَإِنَّهُ يُسَمَّى شَرِكَةً أَيْضًا كَالْعَقْدِ فَلْيُتَأَمَّلْ، وَهَذَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي أَعْلَى الْهَامِشِ عَنْ فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ. قَوْلُهُ: (أَوْ لَا يَغْضِبُ) تَقَدَّمَ التَّصْرِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَكَأَنَّهُ أَعَادَهَا لِيُبَيِّنَ مَا فِيهَا.

حكماً وليس الكلام فيه، ثم رأيت شارحاً أجاب بنحو ذلك، واستدامة السفر سفر ولو بالعود منه نعم، إن حلف على الامتناع منه لم يحث بالعود وعلم مما تقرر أن كل ما يُقدَّر عُزفاً بمدة من غير تأويل يكون دوائمه كابتدائه فيحث باستدامته وما لا فلا، ولو حلف لا يقيم بمحل ثلاثة أيام وأطلق فأقام به يومين ثم سافر ثم عاد فأقام به يوماً حث كما أفتى به بعضهم أخذاً من كلامهم في نذر اعتكاف شهر أو سنة مثلاً، قالوا لصديقي الاسم بالمُتَّفَرِّقِ والمُتَوَالِي بخلاف ما لو حلف لا يكلمه شهراً؛ لأن المقصود باليمين الهجر ولا يتحقق بغير تنابح، واعتراض بقول الروضة: لو حلف لا تمكث زوجته في الضيافة أكثر من ثلاثة أيام فخرجت منها الثلاث فأقل ثم رجعت إليها فلا حث وفوق بأن المعلق عليه وجد هنا لإثم؛ لأنه المكث أكثر من ثلاثة أيام للضيافة، والرجوع ولو بقصد الضيافة لا يسمى ضيافة؛ لأنها مختصة بالمسافر بعد قدومه وهو واضح إن تم له هذا التعليل، كيف والغرف قاض بأنها لا تختص

قوله: (واستدامة السفر) إلى قوله: وعلم في المعنى إلى قوله: وهو واضح في النهاية إلا قوله: نعم إلى وعلم. قوله: (ولو حلف لا يقيم بمحل ثلاثة أيام) قياس ذلك أنه لو حلف لا يسكن في هذه الدار ثلاثة أيام فسكن فيها ثلاثة متفرقة حث. سم أي: عند الإطلاق. قوله: (ثم سافر عاد إلخ) تقدم في الطلاق أنه لو حلف على أنه لا يقيم بكذا مدة كذا لم يحث إلا بإقامة ذلك متوالياً قال الشارح لأنه المتبادر من ذلك عُزفاً فليُراجِع وليُحرَّر اهـ. شيدتي. قوله: (ثم عاد) أي: ولو بعد زمن طويل اهـ ع ش. قوله: (كما أفتى به بعضهم) عبارة النهاية كما هو الوجه اهـ. قوله: (بخلاف ما لو حلف لا يكلمه شهراً إلخ) أي فإنه يَحْمَلُ على الشهر المتتابع فلو لم يكلمه عشرة أيام ثم كلمه مدة ثم ترك كلامه وهكذا حتى مضت مدة قدر الشهر لم يحث لعدم التوالي اهـ ع ش. قوله: (واغترض إلخ) أي: الإفتاء المذكور عبارة النهاية ولا ينافيه ما في الروضة إلخ؛ لأن المعلق إلخ. قوله: (وفرق) أي: بين مسألة البعض ومسألة الروضة. قوله: (هنا) أي: في مسألة الروضة لإثم أي: في مسألة البعض. قوله: (لأنها مختصة بالمسافر إلخ) يؤخذ منه أنها لو سافرت ثم عادت فمكثت مدة زائدة على ثلاثة أيام وحث وأن ما جرث به العادة من مجيء بعض أهل البلد لبعض لو حلف فيه أنها لا تقعد في الضيافة مدة كذا أو حلف أنه لا يقبض زيدا لم يحث بمكثها مدة ولو طالت ولا بداهة ليزيد ولو طلب من زيد له طعام صناعه؛ لأن ذلك لا يسمى ضيافة، وهذا كله عند الإطلاق فإن أراد شيئاً عجل به.

(فرغ): لو حلف لا يرافقه في طريق فجمعتهما المعدية لا حث فيما يظهر؛ لأنها تجمع قوماً وتفرق آخرين ونقل عن شيخنا الزبائدي ما يوافقه اهـ. ع ش.

قوله: (ولو حلف لا يقيم بمحل ثلاثة أيام وأطلق فأقام به يومين ثم سافر ثم عاد فأقام به يوماً حث إلخ)، قياس ذلك أنه لو حلف لا يسكن في هذه الدار ثلاثة أيام فسكن فيها ثلاثة متفرقة حث، وقوله: كما أفتى به بعضهم هو الوجه م ر.

بذلك (ومن حلف لا يدخل داراً) عيَّنها، ومثلها فيما ذكر كما بحثه الأذرعى نحو المدرسة والرباط أي والمسجد (حيث بدخول دهلين) بكسر الدال، وإن طال كما اقتضاه إطلاقهم، وبحث الزركشي في مُفْرِط الظول عدم الحث بدخوله؛ لأنه بمنزلة الرخبة قدام الباب يُرد بمنع كونه بمنزلتها مطلقاً لإطباقي أهل العرف على أن الجالس فيه يُسمى جالساً بدار فلان بخلاف الجالس في تلك الرخبة (داخل الباب أو بين بابين)؛ لأنه حينئذ من الدار ومحلّه إن لم يكن فيه باب دار أخرى، وإلا فهل يُنسب إليهما معاً؛ لأن المالكين لما جعلاه عليه باباً صار منسوباً عرفاً لكل منهما أو لا يُنسب لواحده منهما محلّ نظر ثم رأيت ما يأتي في الدرب أمام الباب المُسقِف الذي عليه باب وهو يشتمل هذا فيُعطى حكمه الآتي (لا بدخول طاق) معقود (قدام الباب)؛ لأنه ليس منها عرفاً، وإن كان مبنياً على تربيعة ويدخل في بيعها إذ هو نخانة لحائط المعقود له قدام أبواب دور الأكابر، نعم، إن جعل عليه باب حيث بدخوله ولو غير مُسقِف كما شمله قول المتن أو بين بابين ونقله عن المتولي وأقره، وعبارتهما وجعل المتولي الدرب المختص بالدار أمام الباب إذا كان داخلًا في حد الدار ولم يكن في أوله باب كالطاق قال: فإن كان في أوله باب فهو من الدار مُسقفاً كان أو غيره انتهت، واستبعده الأذرعى في غير المُسقِف واستشكله الزركشي بأن العرف لا يُعده منها.....

قوله: (عيَّنها) إلى المتن في النهاية. قوله: (عيَّنها) الظاهر أنه إنما قيّد به لأجل قول المُصنّف الآتي: ولو انتهت إلخ كما يُعلم بما يأتي فيه اهـ رشيد. قوله: (ومثلها) أي: الدار، وقوله: فيما ذكر أي: من الحث بدخول دهلين إلخ. قوله: (أي: والمسجد) تفسير لتحو المدرسة إلخ. قوله: (مطلقاً) أي: سواء كان الدهليز مُفْرِط الطول أم لا.

قوله (أنش): (داخل الباب) أي الذي لا ثاني بعده فهو بين الباب والدار اهـ معني وبذلك يتدفع اعتراض ع ش بما نصّه قوله: أو بين بابين لو عبّر بقوله ولو بين بابين كان أو ضح؛ لأن التغيير بما ذكر يقتضي أن التقدير أو لم يكن داخل الباب، لكن كان بين بابين ومعلوم أن هذا غير مراد اهـ. قوله: (أو لا يُنسب إلخ) هذا الاحتمال قضية ما يأتي عن شرح الرّوض في الدرب الغير المختص اهـ سيّد عمر. قوله: (ما يأتي) أي: أتينا عن المتولي. قوله: (المُسقِف) نعت ثانٍ للدرب. قوله: (حكمه الآتي) أي: من الحث ويأتي ما فيه. قوله: (معقود) إلى قوله: ونقله في النهاية. قوله: (إذ هو إلخ) أي: الطاق المعقود اهـ. ع ش عبارة المُعني وقسّر الرافعي الطاق بالمعقود خارج الباب وهو ما يُعمل لبعض أبواب الأكابر اهـ. قوله: (المعقود له) أي: على الحائط فاللام بمعنى على. قوله: (نعم) إلى قوله وعبارتهما في المُعني إلّا قوله: شمله إلى نقله. قوله: (عليه) أي: الطاق. قوله: (كالطاق) أي: في عدم الحث بدخوله. قوله: (انتهت) أي: عبارة الشيخين. قوله: (واستبعده) أي: قول المتولي فإن كان إلخ، وكذا ضمير واستشكله. قوله: (واستشكله) إلى قوله: وإن لم يدخل في المُعني وإلى المتن في النهاية إلّا قوله:

مُطْلَقًا وَيُرَدُّ بِمَنْعِ ذَلِكَ مع وجودِ البابِ؛ لِأَنَّهُ يُصَيِّرُهُ مِنْهَا وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي حُدُودِهَا، بَلْ وَلَا اخْتَصَّ بِهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ ضَمِيرَ قَوْلِهِ فَإِنْ كَانَ فِي أَوَّلِهِ بَابٌ لِمُطْلَقِ الدَّرَجَةِ لَا بِقَيْدِ الْمُخْتَصِّ وَمَا بَعْدَهُ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى قَرِينَةٍ تَجْعَلُهُ مَنَسُوبًا لِتِلْكَ الدَّارِ، وَالْبَابُ كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِكُلِّ دَارٍ تَأْخُذُ عَنْهُ، وَلَا يَحْنُثُ بِدُخُولِ إِصْطِبَالٍ خَارِجٍ عَنْ حُدُودِهَا، وَكَذَا إِنْ دَخَلَ فِيهَا وَلَيْسَ فِيهِ بَابٌ إِلَيْهَا، (وَلَا) بِدُخُولِ بُسْتَانٍ بِلَصْقِهَا إِنْ لَمْ يُعَدَّ مِنْ مَرَاقِقِهَا، وَلَا (بِصُعُودِ سَطْحٍ غَيْرِ مَحْوَطٍ) مِنْ خَارِجِهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ دَاخِلِهَا لُغَةً وَلَا عُزْفًا، وَبِهِ يُغْلَمُ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا فَصْعُهُ حَيْثُ أَوْ لِيَخْرُجَنَّ فَصْعُهُ بَرًّا. (وَكَذَا مَحْوَطٌ) مِنَ الْجَوَانِبِ الْأَرْبَعَةِ بِخَجَرٍ أَوْ غَيْرِهِ (فِي الْأَصْح) لِمَا ذَكَرَ، نَعَمْ، إِنْ كَانَ مُسَقَّفًا كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ وَدَخَلَ تَحْتَ السَّقْفِ كَمَا أَخَذَهُ

بِنَاءً إِلَى وَلَا يَحْنُثُ. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: مُسَقَّفًا كَانَ أَمْ لَا، جُعِلَ عَلَيْهِ بَابٌ أَمْ لَا أَمَعَ ش. □ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ) أَي: الزَّرْكَشِيُّ. □ قَوْلُهُ: (بِمَنْعِ ذَلِكَ إِنْخ) أَي: أَنَّ الْعُرْفَ لَا يُعَدُّهُ إِنْخ. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَيِ الْبَابِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي حُدُودِهَا) فِي شَرْحِ الرُّوضِ التَّضْرِيحِ بِخِلَافِهِ وَهُوَ قَضِيَّةٌ كَلَامُ الْمُتَوَلَّى الْمُخَكِّي فِي أَضْلِ الرُّوضَةِ، وَقَوْلُهُ: بَلْ وَلَا اخْتَصَّ إِنْخ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَيْضًا التَّضْرِيحِ بِخِلَافِهِ أَخَذًا مِمَّا أُشِيرَ إِلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لِكُنْهَ احْتِمَالًا بَعِيدٌ نَقْلًا وَمَعْنَى فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. □ قَوْلُهُ: (خَارِجٍ عَنْ حُدُودِهَا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ فِيهَا، وَكَذَا قَوْلُهُ: بُسْتَانِ إِنْخ أَه. سَمَ وَفِي دَعْوَى الظُّهُورِ نَظَرَ ظَاهِرٌ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ دَخَلَ فِيهَا) أَي: فِي حُدُودِهَا أَمَعَ ش. □ قَوْلُهُ: (بَابٌ إِلَيْهَا) أَي: إِلَى الدَّارِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا بِصُعُودِ سَطْحٍ إِنْخ) يُقَيَّدُ مع قَوْلِهِ السَّابِقِ أَي: وَالْمَسْجِدَ عَدَمَ الْحِنْثِ بِصُعُودِ سَطْحِ الْمَسْجِدِ إِذَا حَلَفَ لَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ، وَإِنْ صَحَّ الْاِغْتِكَافُ عَلَيْهِ أَه سَم. □ قَوْلُهُ: (مِنْ خَارِجِهَا) مُتَعَلِّقٌ بِصُعُودِ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى غَيْرِ مَحْوَطٍ كَمَا فِي التَّهَابَةِ وَالْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لَيْسَ مِنْ دَاخِلِهَا لُغَةً إِنْخ)؛ وَلِأَنَّهُ حَاجِزٌ يَبْقَى الدَّارَ الْحَرَّ وَالْبَرْدَ فَهُوَ كَحَيْطَانِهَا أَه مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (مِنْ الْجَوَانِبِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَا يُشْكِلُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَدَخَلَ إِلَى حَيْثُ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ أَدْخَلَ فِي التَّهَابَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: الْمَذْكُورُ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ الْجَوَانِبِ الْأَرْبَعَةِ) فَإِنْ كَانَ مِنْ جَانِبٍ لَمْ يُؤْثَرْ قَطْعًا أَه نِهَابَةً. □ قَوْلُهُ: (لِمَا ذَكَرَ) هُوَ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ دَاخِلِهَا لُغَةً وَلَا عُزْفًا أَمَعَ ش. □ قَوْلُهُ: (وَدَخَلَ تَحْتَ السَّقْفِ) لَمْ يُقَيَّدْ بِهِ م ر أَه. سَمَ أَي: وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُ مَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا لَمْ يَكُنِ السَّطْحُ مُسَقَّفًا كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ وَإِلَّا حَيْثُ قَطْعًا إِذَا كَانَ يَصْعَدُ إِلَيْهِ مِنَ الدَّارِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَبْنِيَّتِهَا كَمَا ذَكَرَهُ فِي الرُّوضَةِ وَنَازَعَ الْبَلْقِينِي فِيهَا إِذَا كَانَ الْمُسَقَّفُ بَعْضُهُ وَدَخَلَ فِي الْمَكْشُوفِ وَقَالَ: إِنَّ مُقْتَضَى كَلَامِ الْمَاوَزِدِيِّ عَدَمَ الْحِنْثِ وَيُرَدُّ ذَلِكَ التَّغْلِيلُ الْمَذْكُورُ أَه. وَعِبَارَةٌ عَ ش.

□ قَوْلُهُ: (خَارِجٍ عَنْ حُدُودِهَا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ فِيهَا، وَكَذَا قَوْلُهُ بُسْتَانِ إِنْخ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا بِصُعُودِ سَطْحٍ إِنْخ) يُقَيَّدُ مع قَوْلِهِ السَّابِقِ أَي: وَالْمَسْجِدَ عَدَمَ الْحِنْثِ بِصُعُودِ سَطْحِ الْمَسْجِدِ إِذَا حَلَفَ لَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ، وَإِنْ صَحَّ الْاِغْتِكَافُ عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (وَدَخَلَ تَحْتَ السَّقْفِ) لَمْ يُقَيَّدْ بِهِ م ر.

الْبَلْقِينِي من كلام المازردي حَيْثُ إِنْ كَانَ يَضَعُهُ إِلَيْهِ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ كَبِيتَ مِنْهَا وَلَا يُشْكِلُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ صَحَّةُ الْأَعْتِكَافِ عَلَى سَطْحِ الْمَسْجِدِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ مِنْهُ شَرْعًا حَكَمًا لَا تَسْمِيَةً وَهُوَ الْمَنَاطُ ثُمَّ لَا هُنَا، (وَلَوْ أَدْخَلَ يَدَهُ أَوْ رَأْسَهُ أَوْ رِجْلَهُ) أَوْ رِجْلَيْهِ غَيْرَ مُعْتَمِدٍ (لَمْ يَحْتِ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى دَاخِلًا (فَإِنْ وَضَعَ رِجْلَيْهِ فِيهَا مُعْتَمِدًا عَلَيْهِمَا) أَوْ رِجْلًا وَاحِدَةً وَاعْتَمَدَ عَلَيْهَا وَحَدَّهَا بِأَنْ كَانَ لَوْ رَفَعَ الْأُخْرَى لَمْ يَقَعْ وَبَاقِي بَدَنِهِ خَارِجٌ (حَيْثُ)؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى دَاخِلًا بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ كَذَلِكَ كَانَ اعْتَمَدَ عَلَى الدَّاخِلَةِ وَالْخَارِجَةِ مَعًا وَلَوْ أَدْخَلَ جَمِيعَ بَدَنِهِ، لَكِنْ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُمَا لِيَتَعَلَّقَهُ بِنَحْوِ حَبْلِ حَيْثُ أَيْضًا. يُقَاسُ بِذَلِكَ الْخُرُوجُ وَلَوْ تَعَلَّقَ بِغُضَنِ شَجَرَةٍ فِي الدَّارِ، فَإِنْ أَحَاطَ بِهِ بِنَاوُهَا بِأَنْ عَلَا عَلَيْهِ حَيْثُ وَلَا فَلَـ (وَلَوْ انْهَدَمَتِ الدَّارُ) الْمُحْلُوفُ عَلَيْهَا بِأَنْ قَالَ: هَذِهِ الدَّارُ (فَدَخَلَ وَقَدْ بَقِيَ أَسَاسُ الْحَيْطَانِ)

قوله: (حَيْثُ)، سِوَاةٍ دَخَلَ تَحْتَ السَّقْفِ أَوْ لَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ خِلَافًا لِابْنِ حَبَرٍ اهـ.
 قوله: (إِنْ كَانَ يَضَعُهُ إِلَيْهِ الْخُفَّ) وَلَوْ حَلَفَ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا فَصَعِدَ سَطْحَهَا لَمْ يَحْتِ إِنْ كَانَ مُسَقًّا كُلَّهُ أَوْ بَعْضُهُ وَنُسِبَ إِلَيْهِ بِأَنْ كَانَ يَضَعُهُ إِلَيْهِ مِنْهَا وَإِلَّا حَيْثُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ مَا لَوْ قَالَ: لَا أَسْكُنُهَا أَوْ لَا أَنْامُ فِيهَا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ وَمَكَثَ بِسَطْحِهَا. وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَكُونَ بِالسَّطْحِ وَقْتُ الْحَلْفِ أَوْ فِي غَيْرِهِ وَلَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الْخُرُوجِ وَإِلَّا حَيْثُ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَوْ عَدَلَ لِأَبِ السَّطْحِ حَيْثُ اهـ ع ش. قوله: (عَلَى مَا تَقَرَّرَ) أَي: مِنَ التَّفْصِيلِ. قوله: (مُطْلَقًا) أَي: سَوَفَ أَوْ لَا اهـ ع ش. قوله: (وَهُوَ) أَي: قَوْلُهُ: شَرْعًا اهـ ع ش. قوله: (أَوْ رِجْلًا) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَالسَّاحَةِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا الْعَزْوُ فِي مَحَلِّينَ، وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَيُقَاسُ بِذَلِكَ الْخُرُوجُ. قوله: (وَبَاقِي بَدَنِهِ الْخُفَّ) رَاجِعٌ إِلَى الْمَثْنِ وَالشَّرْحِ مَعًا. قوله: (وَلَوْ أَدْخَلَ) إِلَى الْمَثْنِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَلَوْ تَعَلَّقَ بِحَبْلِ أَوْ جَذَعٍ فِي هَوَائِهَا وَأَحَاطَ بِهِ بِنْيَانِهَا حَيْثُ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى رِجْلَيْهِ وَلَا إِحْدَاهُمَا؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ دَاخِلَهَا فَإِنْ اِرْتَفَعَ بَعْضُ بَدَنِهِ عَنْ بِنْيَانِهَا لَمْ يَحْتِ اهـ.
 قوله: (بِهِ) أَي: بِالشَّخْصِ اهـ ع ش. قوله: (بِأَنْ عَلَا عَلَيْهِ) أَي: أَوْ سِوَاهُ كَمَا يَشْمَلُهُ تَغْيِيرُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ بِقَوْلِهِمَا: وَأَحَاطَ بِهِ الْبُنْيَانُ بِحَيْثُ لَا يَرْتَفِعُ بَعْضُهُ عَنِ الْبُنْيَانِ حَيْثُ لَا إِنْ اِرْتَفَعَ بَعْضُهُ عَنْهُ فَلَا يَحْتِ أَنْتَهَى اهـ. سَمِ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِيِّ مِثْلُ ذَلِكَ التَّغْيِيرِ وَيُؤَافِقُهُ أَيْضًا تَغْيِيرُ النَّهْيَةِ بِمَا نَصَّهُ فَإِنْ لَمْ يَغْلُ عَلَيْهِ حَيْثُ وَإِلَّا فَلَا اهـ. أَي: إِنْ لَمْ يَغْلُ الشَّخْصُ عَلَى الْبِنَاءِ بِأَنْ كَانَ مُسَاوِيًا لَهُ أَوْ دُونَهُ حَيْثُ، وَإِنْ كَانَ الشَّخْصُ أَعْلَى مِنَ الْبِنَاءِ فَلَا حَيْثُ ع ش.

قوله (لَشَى): (وَلَوْ انْهَدَمَتِ الدَّارُ) وَلَقَطَّ الدَّارَ بِالْأَسْوَدِ فِي النَّهْيَةِ وَلَيْسَ بِمَوْجُودٍ فِي الْمَحَلِّيِّ وَالْمُغْنِيِّ، وَكَذَا قَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي كَمَا اقْتَضَاهُ سِيَاقُ الْمَثْنِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَثْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، فَكِتَابَتُهُ بِالْأَخْمَرِ فِيمَا بَأْيَدِينَا مِنَ النَّسَخِ مِنَ الْكِتَابَةِ.

قوله: (بِأَنْ عَلَا عَلَيْهِ) أَوْ سِوَاهُ كَمَا يَشْمَلُهُ تَغْيِيرُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ بِقَوْلِهِمَا: وَلَوْ تَعَلَّقَ بِغُضَنِ شَجَرَةٍ فِي الدَّارِ وَأَحَاطَ بِهِ الْبُنْيَانُ بِحَيْثُ لَا يَرْتَفِعُ بَعْضُهُ عَنِ الْبُنْيَانِ حَيْثُ لَا إِنْ اِرْتَفَعَ بَعْضُهُ عَنْهُ فَلَا يَحْتِ اهـ.

(حَيْثُ)؛ لَأَنَّهَا مِنْهَا فَكَأَنَّهُ دَخَلَهَا، وَقَضِيَّةُ عِبَارَةِ الرُّوضَةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَسَاسِ شَيْءٌ بَارِزٌ مِنْهُ، وَإِنْ قُلْ، وَفِي مُسَوِّدَةٍ شَرَحَ الْمُتَهَذِّبُ عَنِ الْأَصْحَابِ: أَنَّهَا مَتَى صَارَتْ سَاحَةً فَلَا حَيْثُ بِخِلَافٍ مَا إِذَا بَقِيَ مِنْهَا مَا تُسَمَّى مَعَهُ دَارًا وَكَالسَّاحَةِ مَا إِذَا صَارَتْ تُسَمَّى طَرِيقًا، وَإِنْ بَقِيَ بَعْضُ حَيْطَانِهَا كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ نَصُّ الْأُمِّ وَعَتَمَدَةُ الْبُلْقِينِيِّ وَغَيْرُهُ أَمَّا لَوْ قَالَ: دَارًا فَكَذَلِكَ كَمَا اقْتَضَاهُ سِيَاقُ الْمَتْنِ لَكِنَّ قَضِيَّةَ عِبَارَةِ الرُّوضَةِ أَنَّهُ لَا يَحْتَنُ فِي هَذِهِ بَقْضَاءٍ مَا كَانَ دَارًا، وَإِنْ بَقِيَ رُسُومُهَا وَرَدَّهُ الْبُلْقِينِيُّ بِأَنَّ الْخِلَافَ وَالتَّفْصِيلَ السَّابِقَ إِنَّمَا هُوَ فِي هَذِهِ الدَّارِ، أَمَّا دَارًا فَيَحْتَنُ فِيهَا مُطْلَقًا، وَلَوْ قَالَ: هَذِهِ حَيْثُ مُطْلَقًا.....

□ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهَا) أَي: أَسَاسَ الْحَيْطَانِ وَالتَّائِبِثُ بِاِغْتِيَابِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنْهَا أَي: الدَّارِ. □ قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ عِبَارَةِ الرُّوضَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَالسَّاحَةِ الْخُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَذَا قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي التَّهْذِيبِ وَتَبِعَهُ فِي الْمَحَرَّرِ وَجَرَى عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ وَعِبَارَةُ الشَّرْحِ وَالرُّوضَةِ إِنْ بَقِيَتْ أُصُولُ الْحَيْطَانِ وَالرُّسُومِ حَيْثُ وَالتَّوْبَادُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ بَقَاءُ شَاخِصٍ بِخِلَافِ عِبَارَةِ الْكِتَابِ فَإِنَّ الْأَسَاسَ هُوَ الْبِنَاءُ الْمَذْفُونُ فِي الْأَرْضِ تَحْتَ الْجِدَارِ الْبَارِزِ. قَالَ الدِّمِيرِيُّ: وَكَانَ الرَّافِعِيُّ وَالْمُصَنِّفُ لَمْ يُعْنَا النَّظَرَ فِي الْمَسْأَلَةِ انْتَهَى. وَالحَاصِلُ أَنَّ الْحُكْمَ دَائِرٌ مَعَ بَقَاءِ اسْمِ الدَّارِ وَعَدَمِهِ وَبِذَلِكَ صَرَّحَ الْمُصَنِّفُ فِي تَغْلِيْقِهِ عَلَى الْمُتَهَذِّبِ فَقَالَ نَقْلًا عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّهَا الْخُ، وَقَوْلُهُ: وَالحَاصِلُ إِلَى قَوْلِهِ: وَبِذَلِكَ فِي التَّهْيَاةِ مِثْلُهُ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَسَاسِ شَيْءٌ بَارِزٌ مِنْهَا) قَدْ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَوْ يُعَيِّنُهُ مَا سَيَأْتِي أَنَّهُ لَا حَيْثُ بِالْفَضَاءِ مَعَ وُضُوحِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ بَارِزٌ كَانَتْ فَضَاءً فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَكَالسَّاحَةِ الْخُ) هَذَا عَنِ الشَّارِحِ وَلَيْسَ مِمَّا فِي الْمُسَوِّدَةِ. □ قَوْلُهُ: (أَمَّا لَوْ قَالَ: دَارًا فَكَذَلِكَ الْخُ) عِبَارَةُ الرُّوضِ أَي: وَالْمُغْنِي حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ يُشِيرُ إِلَى دَارٍ فَانْهَدَمَتْ حَيْثُ بِالْعَرْصَةِ أَوْ هَذِهِ الدَّارُ فَلَا إِلَّا إِنْ بَقِيَتْ الرُّسُومُ أَوْ أُعِيدَتْ بِأَلَتِهَا، أَوْ لَا أَدْخُلُ دَارًا فَدَخَلَ عَرْصَةً دَارٍ لَمْ يَحْتَنُ انْتَهَى أَهْلُ سَم. □ قَوْلُهُ: (كَمَا اقْتَضَاهُ سِيَاقُ الْمَتْنِ) فَإِنَّهُ صَوَّرَ الْمَسْأَلَةَ فِي أَصْلِهَا بِقَوْلِهِ دَارًا، لَكِنَّ مُرَادَهُ هَذِهِ الدَّارُ وَلِهَذَا قُدِّرَتْ فِي كَلَامِهِ مُعَيَّنَةً أَهْل. وَقَوْلُهُ: فِي أَصْلِهَا هُوَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْمَارِ، وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا حَيْثُ بِدُخُولِ دَهْلِيْزِ الْخُ. □ قَوْلُهُ: (لَكِنَّ قَضِيَّةَ عِبَارَةِ الرُّوضَةِ أَنَّهُ الْخُ) جَزَمَ بِهَا الرُّوضُ وَالتَّهْيَاةُ وَالْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ) أَي: صَوْرَةٍ مَا لَوْ قَالَ: دَارًا. □ قَوْلُهُ: (أَمَّا دَارًا فَيَحْتَنُ فِيهَا الْخُ) خِلَافًا لِلرُّوضِ وَالتَّهْيَاةِ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: بَقِيَ رُسُومُهَا أَوْ لَا. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ: هَذِهِ) أَي: مِنْ غَيْرِ لَفْظِ دَارٍ أَهْلُ ع. □ قَوْلُهُ: (حَيْثُ مُطْلَقًا) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَالرُّوضِ

□ قَوْلُهُ: (شَيْءٌ بَارِزٌ مِنْهَا) قَدْ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَوْ يُعَيِّنُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ بَارِزٌ كَانَتْ فَضَاءً وَسَيَأْتِي أَنَّهُ لَا حَيْثُ بِالْفَضَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ. أَمَّا لَوْ قَالَ: دَارًا فَكَذَلِكَ كَمَا اقْتَضَاهُ سِيَاقُ الْمَتْنِ. □ قَوْلُهُ: (لَكِنَّ قَضِيَّةَ عِبَارَةِ الرُّوضَةِ أَنَّهُ لَا يَحْتَنُ فِي هَذِهِ بَقْضَاءٍ الْخُ) وَعِبَارَةُ الرُّوضِ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ يُشِيرُ إِلَى دَارٍ فَانْهَدَمَتْ حَيْثُ بِالْعَرْصَةِ، أَوْ هَذِهِ الدَّارُ فَلَا إِلَّا إِنْ بَقِيَتْ الرُّسُومُ أَوْ أُعِيدَتْ بِأَلَتِهَا، أَوْ لَا أَدْخُلُ دَارًا فَدَخَلَ عَرْصَةً دَارٍ لَمْ يَحْتَنُ أَهْل.

(وإن صارت) عَطَفَ على جُمْلَةٍ وقد بَقِيَ (فضاءً) بالمدِّ وهو السَّاحَةُ الخالية من البناءِ (أو جعلت مسجداً أو حَقَامًا أو بُسْتَانًا فلا) حِنْثٌ لِزَوَالِ مُسَمَّى الدَّارِ بِحُدُوثِ اسْمِ أَحَرَّ لَهَا، وَمِنْ ثَمَّ انْحَلَّتِ اليمينُ فلو أُعِيدَتْ بِأَلْفِهَا الْأُولَى أَي: أُعِيدَ مِنْهَا بِهَا وَلَوْ الْأَسَاسُ فَقَطْ فِيمَا يَظْهَرُ.
(ولو حَلَفَ لا) يَأْكُلُ طَعَامَ زَيْدٍ وَأَطْلُقْ فَأُضَافَهُ لَمْ يَحْنَثْ بِنَاءٍ عَلَى الْأَصَحِّ السَّابِقِ أَنَّ الضَّيْفَ يَتَبَيَّنُ بِازْدِرَادِهِ أَنَّهُ مَلَكُهُ بِهِ، أَوْ لَا (يَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ) أَوْ حَانُوتَهُ.....

وَالْتَّاهِيَةِ. □ قَوْلُهُ: (عَطَفَ) إِلَى قَوْلِهِ: أَيِ أُعِيدَ فِي الْتَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: لِزَوَالِ إِلَى إِنْ. □ قَوْلُهُ: (عَطَفَ عَلَى جُمْلَةٍ إلخ) أَي: بِاِغْتِيَابِ الْمَعْنَى. □ قَوْلُهُ: (بِالْمَدِّ) إِلَى قَوْلِهِ: أَي: أُعِيدَ فِي الْمَعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ إلخ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى تَبْيِيهُ مُقْتَضَى كَلَامِهِ انْحِلَالُ الْيَمِينِ بِذَلِكَ حَتَّى لَوْ أُعِيدَتْ لَمْ يَحْنَثْ بِدُخُولِهَا وَهُوَ كَذَلِكَ إِنْ أُعِيدَتْ بِأَلْفٍ أُخْرَى فَإِنْ أُعِيدَتْ بِأَلْفِهَا الْأُولَى فَالْأَصَحُّ فِي زَوَائِدِ الرَّوْضَةِ الْحِنْثُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (إِنِّي: أُعِيدُ مِنْهَا إلخ) فِي حَوَاشِي الْجَلَالِ الْبُلْقِينِيَّ عَلَى الرَّوْضَةِ مَا نَصَّهُ: لَمْ يَتَعَرَّضْ الْمُصَنِّفُ لِمَا إِذَا أُعِيدَتْ بِتِلْكَ الْأَلْفِ وَغَيْرِهَا وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ لَا حِنْثَ انْتَهَى اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ وَيُمْكِنُ حَمْلُ كَلَامِ الْبُلْقِينِيَّ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَتَمَيَّزِ الْمَبْنِيُّ بِإِخْدَى الْأَلْفَيْنِ عَنِ الْمَبْنِيِّ بِالْأُخْرَى وَكَلَامُ الشَّارِحِ وَالتَّاهِيَةِ وَالْمَعْنَى عَلَى مَا إِذَا تَمَيَّزَ كَانَ يَبْنِي الْأَسَاسَ بِالْأُولَى فَقَطْ وَالْبَاقِي بغيرِهَا. □ قَوْلُهُ: (مِنْهَا) مِنْ فِيهَا اسْمٌ بِمَعْنَى الْبَعْضِ وَنَائِبٌ فَاعِلٌ لِقَوْلِهِ أُعِيدَ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ الْأَسَاسُ إلخ) أَي: بِالْمُرَادِ السَّابِقِ. □ قَوْلُهُ: (فَأُضَافَةُ) أَي: زَيْدُ الْحَالِفِ وَالْأُولَى وَأُضَافَهُ بِالْوَاوِ. □ قَوْلُهُ: (بِنَاءٍ عَلَى الْأَصَحِّ إلخ)، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ مَبْنَى الْإِيمَانِ عَلَى الْعُرْفِ، وَالْعُرْفُ هُنَا شَامِلٌ لِلْأَكْلِ بِالضَّيْفَةِ وَغَيْرِهَا. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ الضَّيْفَ يَتَبَيَّنُ إلخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ رَقِيقًا حِنْثٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ وَهُوَ الْقِيَاسُ وَفَاقًا لِمَرِّ نَعَمَ بَحَثَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِإِذْنِ السَّيِّدِ لَمْ يَحْنَثْ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَقَّلُ لِمَلِكِ السَّيِّدِ فَلَمْ يَأْكُلِ الْحَالِفُ إِلَّا مِلْكَ سَيِّدِهِ اهـ. وَفِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَم. □ قَوْلُهُ: (أَوْ حَانُوتُهُ) خِلَافًا لِلرَّوْضِ وَفَاقًا لِشَرْحِهِ، عِبَارَةُ الْأَوَّلِ: وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ حَانُوتَ فُلَانٍ حِينَ يَدْخُلُ مَا يَعْمَلُ فِيهِ وَلَوْ مُسْتَأْجَرًا، وَعِبَارَةُ الثَّانِي: وَنَقَلَ الرَّوْيَانِيُّ مَعَ قَوْلِهِ: أَنَّ الْفَتْوَى عَلَى الْحِنْثِ فِي الْمُسْتَأْجَرِ أَنَّ الشَّافِعِيَّ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْنَثُ فِيهِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَمَا نَقَلَهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ وَالْمُخْتَصَرِ وَجَرَى عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، لَكِنَّ الْمُخْتَارَ مَا قَالَهُ الرَّوْيَانِيُّ اهـ. وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا يَحْنَثُ اهـ. وَمِثْلُ الْحَانُوتِ الدُّكَّانُ لِمُرَادِفَتِهَا لِلْحَانُوتِ كَمَا فِي الْمُصْبَاحِ اهـ سَم.

□ قَوْلُهُ: (أَنَّ الضَّيْفَ يَتَبَيَّنُ بِازْدِرَادِهِ أَنَّهُ مَلَكُهُ بِهِ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ رَقِيقًا حِنْثٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ وَهُوَ الْقِيَاسُ وَفَاقًا لِمَرِّ نَعَمَ بَحَثَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِإِذْنِ السَّيِّدِ لَمْ يَحْنَثْ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَقَّلُ لِمَلِكِ السَّيِّدِ فَلَمْ يَأْكُلِ الْحَالِفُ إِلَّا مِلْكَ سَيِّدِهِ اهـ. وَفِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ حَانُوتُ إلخ) فِي الرَّوْضِ وَشَرْحُهُ مَا نَصَّهُ: وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ حَانُوتَ فُلَانٍ حِينَ يَدْخُلُ مَا يَعْمَلُ فِيهِ، وَلَوْ مُسْتَأْجَرًا لِلْعُرْفِ، وَنَقَلَ الرَّوْيَانِيُّ مَعَ قَوْلِهِ: إِنَّ الْفَتْوَى عَلَى الْحِنْثِ فِي الْمُسْتَأْجَرِ أَنَّ الشَّافِعِيَّ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْنَثُ فِيهِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَمَا نَقَلَهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْمُخْتَصَرِ وَالْأَمِّ وَجَرَى عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ لَكِنَّ الْمُخْتَارَ مَا قَالَهُ الرَّوْيَانِيُّ

(حَيْثُ بَدْخُولُ مَا يَسْكُنُهَا بِمِلْكٍ لَا بِإِعَارَةٍ وَإِجَازَةٍ وَغَضَبٍ) وَإِصْبَاءٍ بِمَنْفَعَتِهَا لَهُ وَوَقْفٍ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الإِضَافَةَ إِلَى مَنْ يَمْلِكُ تَقْتَضِي ثُبُوتِ الْمِلْكِ حَقِيقَةً، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ قَالَ: هَذِهِ لِرَزِيدٍ لَمْ يُقْبَلْ تَفْسِيرُهُ بِأَنَّهُ يَسْكُنُهَا، وَاعْتُمِدَ فِي الْمَطْلَبِ قَوْلُ جَمْعِ الْفَتْوَى عَلَى الْحِنْثِ بِكُلِّ مَا ذُكِرَ؛ لِأَنَّهُ الْعُرْفُ الْآنَ قَالَ: فَالْمُعْتَبَرُ عُرْفُ اللَّافِظِ لَا عُرْفُ اللَّفْظِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ (إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مَسْكَنَهُ) فَيَحْنُثُ بِكُلِّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَجَازٌ قَرِيبٌ، نَعَمْ، ذَكَرَ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِرَادَتُهُ هَذِهِ فِي خِلَافٍ بِطَلَاقي وَعَتَاقِي ظَاهِرًا، وَاعْتَرَضُوا بِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مُغْلَظٌ عَلَى نَفْسِهِ فَكَيْفَ لَا يُقْبَلُ وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ مُحَقَّقٌ عَلَيْهَا مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَهُوَ عَدَمُ الْحِنْثِ بِمَا يَمْلِكُهُ وَلَا يَسْكُنُهُ فَلْيُقْبَلْ ظَاهِرًا فِيمَا فِيهِ تَغْلِيظٌ عَلَيْهِ دُونَ مَا فِيهِ تَخْفِيفٌ لَهُ (وَيَحْنُثُ بِمَا يَمْلِكُهُ) جَمِيعُهُ،

□ قَوْلُ (مَنْ): (حَيْثُ بَدْخُولُ مَا يَسْكُنُهَا) أَيِ: الدَّارِ وَمِثْلُهَا فِي ذَلِكَ الْحَانُوثُ عَلَى مَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الشَّارِحِ، وَقَوْلُهُ: بِمِلْكٍ أَيِ: لَجَمِيعِهَا فَلَا حِنْثَ بِالشُّشْرَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ اهـ ع ش.

□ قَوْلُ (مَنْ): (لَا بِإِعَارَةٍ الْخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ دَارًا اهـ سم. □ قَوْلُهُ: (وَإِصْبَاءُ الْخ) إِلَى قَوْلِهِ: وَاعْتُمِدَ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمَنْ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُهَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَيَحْنُثُ إِلَى وَلَوْ اشْتَرَى، وَقَوْلُهُ: أَوْ خِلْفَةً. □ قَوْلُهُ: (وَاعْتُمِدَ فِي الْمَطْلَبِ قَوْلُ جَمْعِ الْخ) ضَعِيفٌ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (بِكُلِّ ذَلِكَ) أَيِ: بِالْمَعَارِ وَغَيْرِهِ اهـ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ ذَكَرَ جَمْعُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ نَعَمْ لَا يُقْبَلُ الْخُ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ.

□ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ الْخُ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ مِنْ سُلْطَانٍ وَزِيَادِيٍّ اهـ بَجِيرَمِي. □ قَوْلُهُ: (إِرَادَتُهُ) أَيِ: الْمَسْكَنُ، وَقَوْلُهُ: هَذِهِ صِفَةُ الْإِرَادَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَاعْتَرَضُوا الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَا يُعْتَرَضُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ الْخُ؛ لِأَنَّهُ مُحَقَّقٌ الْخُ. □ قَوْلُهُ: (فَكَيْفَ لَا يُقْبَلُ) الْأَوَّلَى الثَّانِي. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ مُحَقَّقٌ عَلَيْهَا الْخُ) أَيِ: عَلَى نَفْسِهِ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (فِيمَا فِيهِ تَغْلِيظًا الْخُ) أَيِ: فِيمَا إِذَا دَخَلَ مَا يَسْكُنُهُ وَلَمْ يَمْلِكْهُ مُوَاخَذَةً لَهُ بِقَوْلِهِ اهـ ع ش.

□ قَوْلُهُ: (جَمِيعُهُ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمُشْتَرَكِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ الْآتِي: أَوْ عَنْ بَعْضِهِمَا وَإِنْ قُلَّ اهـ. ع ش عِبَارَةُ سَمٍ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى عَدَمِ الْحِنْثِ بِالْمُشْتَرَكِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ وَأَدَلَّ مِنْهُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ شَرْحِ الرُّوضِ

اهـ. وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ يَحْنُثُ اهـ. وَفِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ أَيْضًا: أَوْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ سَرَجَ هَذِهِ الدَّابَّةِ فَرَكَبَهُ، وَلَوْ عَلَى دَابَّةٍ أُخْرَى، وَكَذَا لَوْ كَانَ حَلَفَ لَا يَدْخُلُهُ وَهُوَ يُنْسَبُ إِلَى زَيْدٍ بِلَا مِلْكٍ وَإِنَّمَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ نِسْبَةً تَعْرِيفٍ حِنْثٌ، وَمِثْلُ ذَلِكَ كُلُّ مَا لَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ الْمِلْكُ فَتَكُونُ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ لَتَعْرِيفِهِ لَا لِلْمِلْكِ كَدَارِ الْعَدْلِ وَدَارِ الْوِلَايَةِ وَسُوقِ أَمِيرِ الْجِيُوشِ وَخَانِ الْخَلِيلِيِّ بِمَضْرٍ وَسُوقِ يَحْيَى بِنِعْدَادٍ وَخَانِ أَبِي يَغْلَى بِقَرْوِينَ وَدَارِ الْأَرْقَمِ بِمَكَّةَ وَدَارِ الْعَقِيقِيِّ بِدِمَشْقَ، فَإِذَا حَلَفَ لَا يَدْخُلُ شَيْئًا مِنْهَا حِنْثٌ بِدُخُولِهِ، وَإِنْ كَانَ مَنْ يُضَافُ إِلَيْهِ مَيْتًا لَتَعَدَّرَ حَمْلُ الْإِضَافَةِ عَلَى الْمِلْكِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (لَا بِإِعَارَةٍ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ دَارًا.

□ قَوْلُهُ: (وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ مُحَقَّقٌ الْخُ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. □ قَوْلُهُ: (جَمِيعُهُ) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى عَدَمِ الْحِنْثِ بِالْمُشْتَرَكِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ، وَأَدَلَّ مِنْهُ عَلَى ذَلِكَ مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ فِي الرُّوضِ: أَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ طَعَامَهُ فَأَكَلَ مُشْتَرَكًا أَيِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ حِنْثٌ بِخِلَافِهِ فِي اللَّبْسِ وَالرُّكُوبِ اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ وَفِي مَعْنَى

وإن طرأ له بعد الحلف (ولا يسكنه) إلا أن يزيد مسكنه فلا يحنث به عملاً بقضده، ولو اشتهرت الإضافة للتعريف في نحو دار أو سوق حين بدخولها مطلقاً كدار الأرقم بمكة وسوق يحيى ببغداد لتعذر حمل الإضافة على الملك. وفارق المتجدد هنا: لا أكلم ولد فلان. فإنه يحتمل على الموجود دون المتجدد؛ لأن اليمين تنزل على ما للحالف قدرة على تحصيله واستشكيله بقول الكافي: لو حلف لا يمس شجر فلان فحلقه ثم مس ما نبت منه حيث، وقد يجاب بأن إخلاف الشجر لما عهد مطرداً في أقرب وقت نزل منزلة المقدور عليه. (ولو حلف لا يدخل دار زيد أو لا يكلم عبده أو لا يكلم (زوجته فباعهما) أي: الدار والعبد بيعاً بئاً أو بشرط الخيار للمشتري وكذا لهما إن أجز البيع.....

بعد قول الرّوض أو حلف لا يأكل طعامه فأكل مشتركا أي بينه وبين غيره حنث بخلافه في اللبس والركوب اهـ. ما نصّه وفي معنى اللبس والركوب السكنى ونحوها اهـ. وعبارة المغني هذا إذا كان يملك الجميع فإن كان يملك بعض الدار فظاهر نص الأم أنه لا يحنث، وإن كثّر نصيه وأطبق عليه الأصحاب كما قاله الأذرع اهـ. قوّه: (وإن طرأ له إلخ) ظاهره ولو بغير اختياره كان مات مورثه أو ردّ عليه بعيب اهـ ش. قوّه: (فلا يحنث) إلى قوله: وبحت البلقيني في المغني. قوّه: (فلا يحنث) أي: إن كان الحلف بالله كما ثبت به فيما مرّ اهـ ش. قوّه: (ولو اشتهرت الإضافة إلخ) عبارة المغني تنبيه كان ينبغي أن يقول بما يملكه أو لا يملكه، ولكن لا تعرف إلا به ليشمل ما لو كان بالبلد دار أو سوق أو حتام يضاف إلى رجل كسوق أمير الجيش وخان الخليفي بيضر وسوق يحيى ببغداد وخان يعلّى بقزوين ودار الأرقم بمكة ودار العقيقي بدمشق، قال ابن شهاب: فيحنث بدخول هذه الأمكنة وإن كان من تضاف إليه ميتاً لتعذر حمل الإضافة على الملك فتعين أن تكون للتعريف اهـ. وفي سم عن الرّوض وشرحه ما يوافقها. قوّه: (مطلقاً) أي: سواء كان المضاف إليه مما يتصور منه الملك أم لا اهـ أسنى. قوّه: (فإنه يحتمل) أي قوله: ولد فلان. قوّه: (على ما للحالف) يتأمل فإن الظاهر ما للمضاف إليه كزيد هنا اهـ. ع ش عبارة المغني على ما للمخلوف عليه اهـ. قوّه: (بأن أخلاف الشجر إلخ) عبارة المغني بأن هذا أصل الشجر المخلوف عليه فليس هو غيره اهـ. قوّه: (أي الدار والعبد) أي: أو بعضهما اهـ مغني. قوّه: (وكذا لهما إلخ) ولو لم يزل الملك بالبيع لأجل خيار مجلس أو شرط لهما أو للبايع حنث، إن قلنا الملك للبايع أو موقوف وفسخ البايع البيع فإنه يتبين أن الملك للبايع فيتعين حنث الحالف اهـ مغني. قوّه: (إن أجز البيع) ولو فسخ فهل يحنث ليتبين بقاء الملك أو لا للشك في بقاء

اللبس والركوب السكنى ونحوها اهـ. قوّه: (وقد يجاب بأن إخلاف الشجر) كتب عليه م ر. قوّه: (وكذا لهما إن أجز البيع إلخ) لو دخل الدار زمن خيارهما ثم أجز فينبغي عدم الحنث ليتبين زوال الملك من حين البيع، بل ولأنه في معنى الجاهل بالمخلوف عليه المشك في بقاء الملك باحتمال الإجارة أو ثم فسخ فهل يحنث ليتبين بقاء الملك أو لا للشك المذكور فيه نظر أقول ما ذكر في

وهو مثال، والمُراد فأزال ملكه عنهما أو عن بعضيهما، وإن قلَّ (أو طَلَّقَهَا) بائناً؛ إذ الرجعية زوجة (فدخل) الدار، (وكلمه) أي: العبد أو الزوجة (لم يحث) تغليباً للحقيقة لزوال الملك بالبيع والزوجية بالطلاق، وبحث الزكشي في دار عرفت بالشؤم وعبد عُرِفَ بالشَّرِّ الحثُّ مُطلقاً؛ لأنَّ إضافتهما لمجرد التعريف وفيه نظر إذ ما علَّل به قابل للمنع، ولو اشترى بعد بيعهما غيرهما فإن أطلق أو أراد أي دار أو عبد ملكه حينئذٍ بالثاني أو التقييد بالأول فلا، (إلا) أن يقول: دازه هذه أو زوجته هذه أو عبده هذا) أو يريد أي دار أو عبد جرى عليه ملكه أو أي امرأة جرى عليها نكاحه (فيحث) تغليباً للإشارة على الإضافة، وغلبت التسمية عليها فيما مرَّ آنفاً؛ لأنها أقوى؛ لأنَّ الفهم يسبق إليها أكثر وعملاً بتلك التية، وألحق بالتلفظ بالإشارة نيتها، وإنما بطل البيع في بعتك هذه الشاة فإذا هي بقرة؛ لأنَّ العقود يُراعى فيها اللَّفْظُ ما أمكن، ولو

المالك باحتمال الإجازة فيه نظر اه. سم، وقد مرَّ آنفاً عن المغني الجزم بالأول. فوه: (وهو مثال إلخ) فلو قال المصنف: فأزال ملكه عن بعضيهما بدل قباعهما لكان أولى وأعم لتدخل الهبة وغيرها اه. مغني. فوه: (بائناً) أي: أو رجعيًا وانقضت عدته اه. مغني. فوه: (إذ الرجعية إلخ) يؤخذ منه أنه لو حلف لا يبقى زوجته على عصمته أو على ذمته فطلَّقَهَا طلاقاً رجعيًا لم يبرأ فيحث بائناً مع الطلاق الرجعي اه. ش. فوه: (مطلقاً) أي: أزال ملكه عنهما أم لا. فوه: (ولو اشترى) إلى قوله: وغلبت في المغني. فوه: (ولو اشترى إلخ) ومثله ما لو طَلَّقَهَا وتزوج غيرها. فوه: (ولو اشترى بعد بيعهما إلخ) بقي ما لو اشترى العبد بعد بيعه وأعاد الزوجة بعد طلاقها ثم كلمهما ويتبعي الحث اه. سم.

فوه: (فإن أطلق) إلى قوله: حيث يتبعي جريان ذلك فيما إذا اشتراهما بعد بيعهما وجريان نظير ذلك في الزوجة إذا تزوجها بعد طلاقها أخرى اه. سم. فوه: (عليها) أي: الإشارة. فوه: (فيما مرَّ آنفاً) أي في قوله: لو حلف لا يدخل هذه الدار فصارت قضاء إلخ اه. ش. فوه: (وعملًا إلخ) عطف على قوله: تغليبًا إلخ فالأول تغليل للمتن والمعطوف تغليل لما زاده بقوله أو يريد إلخ اه. رشيد.

فوه: (بتلك التية) أي: إرادة أي: دار أو عبد جرى عليه ملكه. فوه: (نيثها) أي: الإشارة. فوه: (وإنما بطل البيع إلخ) مرَّ قريباً أنَّ التسمية أقوى من الإشارة، وهذا إنه فلا حاجة به إلى جواب فتأمل اه. رشيد. فوه: (وإنما بطل البيع في بعتك هذه الشاة إلخ) ولو كان ذكر الشاة يسبق للسان

أول هذه الحاشية مذکور في كلام الشارح. فوه: (فأزال ملكه عنهما أو عن بعضيهما، وإن قلَّ أو طَلَّقَهَا فدخل وكلمه إلخ) بقي ما لو اشترى العبد بعد بيعه وأعاد الزوجة بعد طلاقها ثم كلمهما ويتبعي الحث. فوه: (فإن أطلق إلى قوله حيث) يتبعي جريان ذلك فيما إذا اشتراهما بعد بيعهما، وجريان نظير ذلك في الزوجة إذا تزوج بعد طلاقها أخرى. فوه: (أو التقييد بالأول فلا) انظر لو أراد التقييد بالأول فاشترى العبد بعد بيعه وأعاد الزوجة بعد طلاقها ثم كلمهما ويتبعي الحث. فوه: (وإنما بطل البيع في بعتك هذه الشاة فإذا هي بقرة) لو كان ذكر الشاة يسبق للسان فيتبعي عدم البطلان.

حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ هَذِهِ السَّخْلَةِ فَكَبِرَتْ وَأَكَلَهُ لَمْ يَحْنَثْ، وَفَارَقَتْ نَحْوَ دَارِ زَيْدٍ هَذِهِ بِأَنَّ
الإضافة فيها عارضة فلم يُنْظَرُ إليها بل لِمُجَرَّدِ الإِشَارَةِ الصَّادِقَةِ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالذَّوَامِ، وَفِي تِلْكَ
لَا زِمَةٌ لِلزُّومِ الْاسْمِ أَوِ الصِّفَةِ؛ وَلَئِنْ زَوَّالَهَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَغْيِيرِ بَعْلَاجٍ أَوْ خِلْقَةٍ فَاعْتَبِرَتْ مَعَ
الإِشَارَةِ وَتَعَلَّقَتْ الِیْمِیْنُ بِمَجْمُوعَتِهِمَا. فَإِذَا زَالَ أَحَدُهُمَا كَوْنُهُمَا سَخْلَةٌ فِي ذَلِكَ الْمِثَالِ زَالَ
المحلوف عليه، وبهذا يُعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ زَالَ اسْمُ الْعَبْدِ بَعْتُهُ وَاسْمُ الدَّارِ بِجَعْلِهَا مَسْجِدًا لَمْ يَحْنَثْ،
وَإِنْ أَشَارَ فَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِمُ السَّابِقِ تَغْلِيظًا لِلِإِشَارَةِ أَيْ: مَعَ بَقَاءِ الْاسْمِ (إِلَّا أَنْ يُرِيدَ) الْحَالِفُ بِقَوْلِهِ
هَذِهِ أَوْ هَذَا (مَا دَامَ مِلْكُهُ) بِالرَّفْعِ وَالتَّصْبِیِّ فَلَا يَحْنَثُ بِدُخُولِ أَوْ تَكْلِيمِ بَعْدَ زَوَالِهِ بِمِلْكٍ أَوْ
طَلَاقٍ؛ لِأَنَّهَا إِرَادَةُ قَرِيبَةٍ، وَيَأْتِي فِي قَبُولِ هَذَا فِي الْحَلْفِ بِطَلَاقٍ أَوْ عَتَقٍ مَا مَرَّ آنِفًا، وَلَوْ قَالَ: مَا
دَامَ فِي إِجَارَتِهِ وَأُطْلِقَ فَالْمُتَبَادَرُ مِنْهُ عُرْفًا كَمَا قَالَ أَبُو زُرْعَةَ أَنَّهُ مَا دَامَ مُسْتَحِقًّا لِمَنْفَعَتِهِ فَتَنَحَّلُ
الدَّيْمُومَةُ بِإِجَارِهِ لِغَيْرِهِ ثُمَّ اسْتَفْجَارَهُ مِنْهُ، وَأُفْتِيَ فَيَمْنُ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذَا مَا دَامَ فَلَانٌ فِيهِ
فَخَرَجَ فَلَانٌ ثُمَّ دَخَلَ الْحَالِفُ ثُمَّ فَلَانٌ بَأَنَّهُ لَا يَحْنَثُ بِاسْتِدَامَةِ مُكْنَاهُ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ الدُّخُولِ

فَيَنْبَغِي عَدَمُ الْبُطْلَانِ أَهْ سَم. قَوْلُهُ: (وَفَارَقَتْ) أَيْ: مَسْأَلَةُ لَحْمِ هَذِهِ السَّخْلَةِ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الإِضَافَةَ فِيهَا)
أَيْ: فِي مَسْأَلَةِ دَارِ زَيْدٍ هَذِهِ. قَوْلُهُ: (الصَّادِقَةُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالذَّوَامِ) أَيْ: اِبْتِدَاءٌ وَدَوَامٌ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ وَكَأَنَّهُ
أَرَادَ حَالَ مِلْكِهِ وَبَعْدَ زَوَالِهِ أَهْ سَم. قَوْلُهُ: (وَفِي تِلْكَ) أَيْ: فِي مَسْأَلَةِ لَحْمِ هَذِهِ السَّخْلَةِ. قَوْلُهُ: (لِلزُّومِ
الْاسْمِ الْإِنْفِ) أَيْ: اسْمُ السَّخْلَةِ، وَاللَّامُ فِيهِ لِلتَّغْلِيلِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ الصِّفَةُ أَوْ فِيهِ لِلْإِضْرَابِ، وَالْمُرَادُ بِالصِّفَةِ
كَوْنُهُ سَخْلَةً. قَوْلُهُ: (أَوْ خِلْقَةٍ) هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ أَهْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (فَاعْتَبِرَتْ) أَيْ
الإِضَافَةُ. قَوْلُهُ: (الْحَالِفُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيَأْتِي فِي الْمَغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (بِالرَّفْعِ) أَيْ: عَلَى أَنَّهُ اسْمُ دَامَ،
وَالْتَّصِبُ أَيْ: عَلَى أَنَّهُ خَبَرُهَا وَالْخَبَرُ أَوْ الْاسْمُ مَحْذُوفٌ أَهْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بَعْدَ زَوَالِهِ بِمِلْكٍ أَوْ طَلَاقٍ)
عِبَارَةٌ الْمَغْنِي بَعْدَ زَوَالِ الْمِلْكِ وَالزَّوْجِيَّةِ بِالطَّلَاقِ الْبَاطِنِ، وَمِثْلُ زَوَالِ مِلْكِهِ عَنِ الْعَبْدِ مَا لَوْ أُعْتِقَ بَعْضُهُ
كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَكْلُمُ عَبْدًا فَكَلَّمُ مَبْعُوضًا فَإِنَّهُ لَا يَحْنَثُ، وَكَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَكْلُمُ حُرًّا أَوْ لَا يَكْلُمُ حُرًّا وَلَا
عَبْدًا كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بُسْرَةً وَلَا رُطْبَةً فَآكَلُ مُنْصَفَّةً أَهْ. قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ آنِفًا) أَيْ: فِي شَرْحٍ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ
مَسْكَنَتَهُ وَلَا يَتَأْتِي هُنَا الْاِغْتِرَاضُ السَّابِقُ فَإِنَّ قَضِيَّةَ مَا ادَّعَاهُ عَدَمُ الْحَنْثِ فَلَيْسَ فِيهِ تَغْلِيظٌ، بَلْ تَخْفِيفٌ
أَهْ. سَمِ عِبَارَةٌ عَشْرُ أَيْ: مِنْ عَدَمِ الْقَبُولِ ظَاهِرًا أَهْ. قَوْلُهُ: (وَأُطْلِقَ) أَيْ: أَوْ أَرَادَ مَا دَامَ مُسْتَحِقًّا لِمَنْفَعَتِهِ
كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا نَوَى مَا دَامَ عَقْدُ إِجَارَتِهِ بَاقِيًا لَمْ تَنْقُضْ مُدَّتَهُ فَإِنَّهُ يَحْنَثُ؛ لِأَنَّ إِجَارَتَهُ بَاقِيَةٌ لَمْ
تَنْقُضْ وَلَمْ تَنْقُضْ قَالَ ذَلِكَ أَبُو زُرْعَةَ أَيْضًا أَهْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (إِنَّهُ مَا دَامَ الْإِنْفِ) الْأَسْبَكُ إِسْقَاطُ إِتْنِ.
قَوْلُهُ: (وَأُفْتِيَ) أَيْ: أَبُو زُرْعَةَ.

قَوْلُهُ: (الصَّادِقَةُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالذَّوَامِ الْإِنْفِ) أَيْ اِبْتِدَاءٌ أَوْ دَوَامًا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ وَكَأَنَّهُ أَرَادَ حَالَ مِلْكِهِ وَبَعْدَ
زَوَالِهِ. قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ آنِفًا) فِي شَرْحٍ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مَسْكَنَتَهُ. قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ آنِفًا) فِيهِ أَنَّهُ لَا يَتَأْتِي هُنَا
الْاِغْتِرَاضُ السَّابِقُ فَإِنَّ قَضِيَّةَ مَا ادَّعَاهُ عَدَمُ الْحَنْثِ فَلَيْسَ فِيهِ تَغْلِيظٌ بَلْ تَخْفِيفٌ.

ليست بدخول ويحنت بعوده إليه وفلان. فيه ليقاء اليمين، إن أراد بمدة دوايم فيه ذلك الدوام وما بعده، أو أطلق أخذًا مما قالوه في لا رأيت منكراً إلا رففته للقاضي فلان وأراد ما دام قاضياً من أنه إذا رآه بعد عزله لا يحنت ولا تنحل اليمين؛ لأنه قد يتوَلَّى القضاء فيرفعه إليه ويبرّ فإن أراد ما دام فيه هذه المرة انحلت بخروجه اه وفيه نظّر. والفرق بين ما هنا ومسألة القاضي ظاهر؛ لأنّ الديمومة ثمّ مَرْبُوطَةٌ بِوَضْفٍ مُنَاسِبٍ لِلْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ يَطْرَأُ وَيَزُولُ فَأُتِيبَ بِهِ وَهنا بِمَحَلٍّ وهو لا يتطوّر فيه ذلك فانعدمت بخروجه منه. وإن عاد إليه فالذي يُتَجّه في حالة الإطلاقي عدم الحنث كالحالة الأخيرة. (ولو خلف لا يدخلها من ذا الباب فتزع) بابها الخشب مثلاً (ونصب في موضع آخر منها لم يحنت بالثاني)، وإن سُدَّ الأوّل، (ويحنت بالأوّل في الأصح)؛ لأنّ الباب إذا أُطْلِقَ انصرف للمنقذ؛ لأنّه المُحتاج إليه في الدخول دون الخشب، وقوله: ونصب إلى آخره قيدٌ للخلاف، إذ لو طُرِحَ أو أُتْلِفَ ودخل من الثاني لم يحنت قطعاً، ولو أراد الخشب قبل قطعاً، أمّا لو لم يُشِرْ فقال: من بابها فإنّه يحنت بالثاني.....

قوله: (أو أطلق) ضعيف اه ع ش. قوله: (أخذًا مما قالوه في لا رأيت منكراً إلا رففته للقاضي إلخ) سيأتي في شرح مسألة القاضي الآتية في المتن أنّ هذا كلام الروضة وليس فيها ذكر الديمومة اه رشيدى. قوله: (من أنه) بيان لما قالوه. قوله: (من أنه إذا رآه بعد عزله إلخ) يُراجِعُ ممّا يأتي وغيره اه سم. قوله: (ولا تنحل اليمين إلخ) في مطابقة هذا لما حَقَّقَهُ الشَّرْحُ، فيما يأتي نظّر فتأمّله معه. قوله: (ويبرّ) بفتح الباء. قوله: (فإن أراد إلخ) عطف على قوله إن أراد بمدة إلخ. قوله: (بخروجه) أي فلان اه سم. قوله: (بوصف مناسب للمخلوف عليه إلخ) أي: لأنّ الرّفْعَ إليه مُنَاسِبٌ لا تُصَادِفُهُ بالقضاء إذ لا يُرْفَعُ إلّا للقاضي أو نحوّه وذلك الوصف الذي هو القضاء يَطْرَأُ وَيَزُولُ فَكَانَ رِبْطُ الرّفْعِ بهذا الوصف قرينة على إرادة حيثما وجد هذا الوصف فهو من دلالة الإيماء المقرّرة في الأصول، هذا والذي سيأتي في مسألة القاضي أنّه حيث نوى الديمومة انقطعت بالعزل، وإن عاد إلى القضاء أي: إن لم يرد ذلك الدوام وما بعده كما هو ظاهر ممّا هنا وحيث فلا يفرّق بين مسألة دخول البيت ومسألة الرّفْعِ للقاضي اه رشيدى. قوله: (في حالة الإطلاقي) أي: في مسألة الحلف على عدم الدخول، وقول ع ش أي: في مسألة القاضي سبق قلّم. قوله: (كالحالة الأخيرة) هي قوله: فإن أراد ما دام فيه هذه المرة إلخ ع ش وسم. قوله: (بابها) إلى قوله: أمّا لو لم يُشِرْ في النهاية إلّا قوله: وقوله: إلى ولو أرادوا إلى قوله: أو الطعماء في المغني إلّا قوله: ذلك. قوله: (ولو أراد الخشب) عبارة المغني ومحلّ

قوله: (من أنه إذا رآه بعد عزله لا يحنت) يُراجِعُ ممّا يأتي وغيره. قوله: (ولا تنحل اليمين إلخ) في مطابقة هذا لما حَقَّقَهُ الشَّرْحُ فيما يأتي نظّر فتأمّله معه. قوله: (فانعدمت بخروجه) الظاهر أنّ هذه الهاء لفلان، وقوله: فالذي يُتَجّه كذا شرح م ر. قوله: (كالحاقه الأخيرة) كان المراد بها فإن أراد ما دام فيه هذه المرة إلخ.

أَيْضًا؛ لَأَنَّهُ يُسَمَّى بَابًا لَهَا. (أَوْ) حَلَفَ (لَا يَدْخُلُ بَيْتًا حَيْثُ بِكُلِّ بَيْتٍ مِنْ طِينٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ آجُرٍ أَوْ خَشَبٍ) أَوْ قَصَبٍ مُحْكَمٍ كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ، (أَوْ خِيْمَةً) أَوْ بَيْتٍ شَعْرٍ أَوْ جِلْدٍ، وَإِنْ كَانَ الْحَالِفُ حَضْرِيًّا؛ لِأَنَّ الْبَيْتَ يُطْلَقُ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ حَقِيقَةً لُغَةً. كَمَا يَحْتَضِرُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْخُبْزِ أَوْ الطَّعَامِ، وَإِنْ اخْتَصَّ بَعْضُ النَّوَاحِي بَنُوْعٍ أَوْ أَكْثَرٍ مِنْهُ؛ إِذِ الْعَادَةُ لَا تُخَصِّصُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْأَصُولِيِّينَ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّ لَفْظُ الرُّءُوسِ أَوْ الْبَيْضِ أَوْ نَحْوِهِمَا بِمَا يَأْتِي لِلْقَرِينَةِ اللَّفْظِيَّةِ وَهِيَ تَعْلُقُ الْأَكْلَ بِهِ، وَأَهْلُ الْعُرْفِ لَا يُطْلِقُونَهُ عَلَى مَا عَدَا مَا يَأْتِي فِيهَا وَفَرَّقَ بَيْنَ تَخْصِيصِ الْعُرْفِ لِلْفِظِ بِتَقْلِيدِهِ عَنْ مَذْهَبِهِ الْقَوِيِّ إِلَى مَا هُوَ أَخْصَصَ مِنْهُ وَبَيْنَ انْتِفَاءِ اسْتِعْمَالِهِمْ لَهُ فِي بَعْضِ أَفْرَادِ مُسْتَمَاهِ فِي بَعْضِ النَّوَاحِي كَغَلْبَةِ اسْتِعْمَالِ أَهْلِ طَبَرِ سَتَانَ لِلْخُبْزِ فِي خُبْزِ الْأَزْزَرِ لَا غَيْرِ، فَهَذَا لَا يَوْجِبُ تَخْصِيصًا وَلَا تَقْلِيدًا عُرْفِيًّا لِلْفِظِ، بَلْ هُوَ مَعَهُ بَاقٍ عَلَى عُمُومِهِ لِضَعْفِ الْمُعَارِضِ لِلْعُمُومِ فِي هَذَا دُونَ مَا قَبْلَهُ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ مَا ذُكِرَ وَمَنْ حَلَفَ بِنَحْوِ بَغْدَادَ لَا يَرْكَبُ دَابَّةً، لَمْ يَحْتَضِرْ بِالْحِمَارِ كَمَا فِي الْعَزِيزِ بِأَنَّ الْحِمَارَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ لَا يُسَمَّى دَابَّةً أَصْلًا بِخِلَافِ نَحْوِ الْخِيْمَةِ تُسَمَّى عِنْدَ الْحَضَرِ بَيْتًا،.....

الْخِلَافُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَإِنْ تَوَيَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ حُمِلَ عَلَيْهِ قَطْعًا. (فَرْعٌ): لَوْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ عَلَى سَرَجٍ هَذِهِ الدَّابَّةَ فَرَكِبَ عَلَيْهِ وَلَوْ عَلَى دَابَّةٍ أُخْرَى حَيْثُ أَه. وَقَوْلُهُ: فَرْعٌ الْخُ فِي الرُّوضِ مِثْلُهُ. ة قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيِ كَالْأَوَّلِ.

ة قَوْلُهُ (سَيِّ): (أَوْ لَا يَدْخُلُ بَيْتًا) أَيِ: وَأُطْلِقَ أَهْلُ نَهَايَةِ. ة قَوْلُهُ (سَيِّ): (حَيْثُ بِكُلِّ بَيْتٍ الْخُ) مَحَلُّ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، فَإِنْ تَوَيَّ نَوْعًا مِنْهَا انْتَصَرَفَ إِلَيْهِ أَهْلُ مَغْنِي. ة قَوْلُهُ: (مُحْكَمٌ) قَيَّدَ فِي الْقَصَبِ أَهْلُ ش. ة قَوْلُهُ: (كَمَا يَحْتَضِرُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْخُبْزِ) أَيِ: فِيمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ خُبْزًا أَوْ طَعَامًا. ة قَوْلُهُ: (إِذِ الْعَادَةُ لَا تُخَصِّصُ الْخُ) فَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتَ زَيْدٍ وَكَانَ الْعَادَةُ فِي مَحَلِّهِ إِطْلَاقَ الْبَيْتِ عَلَى الدَّارِ بِتَمَامِهَا عَدَمُ الْحِنْثِ بِدُخُولِ الدَّارِ حَيْثُ لَمْ يَدْخُلْ بَيْتًا مِنْ بُيُوتِهَا أَه. ع ش وَيَأْتِي عَنِ الرَّشِيدِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. ة قَوْلُهُ: (وَهِيَ تَعْلُقُ الْأَكْلَ بِهِ) فَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ عَلَّقَ بِهِ غَيْرَ الْأَكْلِ كَانَ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ رُءُوسًا أَوْ بَيْضًا يَحْتَضِرُ فَلْيُرَاجِعْ أَهْلَ رَشِيدِيِّ. ة قَوْلُهُ: (بِهِ)، وَقَوْلُهُ: لَا يَطْلِقُونَهُ أَيِ: لَفْظُ الرُّءُوسِ الْخُ. ة قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيِ: فِي الْأَلْفَاظِ الْمَذْكُورَةِ. ة قَوْلُهُ: (وَفَرَّقَ بَيْنَ تَخْصِيصِ الْعُرْفِ الْخُ) جَوَابُ سُؤَالِ مُشَوِّهِ قَوْلُهُ: إِذِ الْعَادَةُ لَا تُخَصِّصُ الْخُ وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْفَرْقِ فِيهِ وَفَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ. ة قَوْلُهُ: (فَهَذَا) أَيِ: انْتِفَاءُ ذَلِكَ الْاسْتِعْمَالِ. ة قَوْلُهُ: (لِضَعْفِ الْمُعَارِضِ لِلْعُمُومِ فِي هَذَا الْخُ) فِيهِ تَأْمُلٌ، وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَفَرَّقَ الْخُ فَالْأَوَّلَى الْبَاءُ بِدَلِّ اللَّامِ. ة قَوْلُهُ: (دُونَ مَا قَبْلَهُ) وَهُوَ تَخْصِيصُ الْعُرْفِ الْخُ. ة قَوْلُهُ: (بَيْنَ مَا ذُكِرَ) أَيِ: مِنَ الْحِنْثِ بِدُخُولِ نَحْوِ الْخِيْمَةِ، وَإِنْ كَانَ الْحَالِفُ حَضْرِيًّا. ة قَوْلُهُ: (لَا يُسَمَّى دَابَّةً أَصْلًا) فِيهِ نَظَرٌ. أَهْ سَم.

ة قَوْلُهُ: (لَا يُسَمَّى دَابَّةً أَصْلًا) فِيهِ نَظَرٌ.

لكن مع الإضافة كبيت شَعْرٍ ولا يُنافيه عدم اعتبارهم لِنظيرها في قولهم: في نحو المسجد بيت الله؛ لأنَّ هذا حَدَّثَ له اسمٌ خاصٌّ فلم يُعوَّل معه على تلك الإضافة بخلاف نحو بيت الشَّعْر، وإنَّما أُعْطِيَ في الوصية الجمار؛ لأنَّ المدارَّ فيها على ما يَصْدُقُ عليه اللَّفْظُ، وإنَّ لم يشتهز على ما مرَّ وَقَيْدَ الرَّزْكَشِيِّ أَخْذاً من كلامهم الخيمة بما إذا اتَّخَذَتْ مَسْكناً بخلافها لِدَفْعِ أَدَى نحو مُسَافِرٍ، ولو ذَكَرَ الْبَيْتَ بِالْفَارِسِيَّةِ لم يَحْنُ بنحو الخيمة؛ لأنَّهم لا يُطْلِقُونَهُ إِلَّا على المَبْنِي، ويظهرُ في غير الفَارِسِيَّةِ والعَرَبِيَّةِ أَنَّهُ يَتَّبَعُ عُرْفَهُمْ أَيْضاً. (ولا يَحْنُ بِمَسْجِدٍ وَحَقَامٍ وَكَنِيسَةٍ وَغَارٍ جَبَلٍ) وبيت الرَّحَا؛ لأنَّها لا تُسَمَّى بُيُوتاً عُرْفاً مع حَدُوثِ أَسْمَاءٍ خَاصَّةٍ لَهَا، وَبِحَثِّ الْبُلْقِينِيِّ فِي غَارٍ اتَّخَذَ لِلشَّكْنِ أَنَّهُ بَيْتٌ وَالْأَذْرَعِيُّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَنِيسَةِ مَحَلُّ تَعْبُدِهِمْ، أَمَا لَوْ دَخَلَ بَيْتاً فِيهَا فَإِنَّهُ يَحْنُ اهـ. وَقِيَّاسُهُ الْحَنْثُ بِخَلْوَةٍ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ رَأَيْتَهُ بِحَثِّ عَدَمِ الْحَنْثِ بِسَاحَةِ نَحْوِ الْمَدْرَسَةِ وَالرِّبَاطِ وَأَبْوَابِهَا بِخِلَافِ بَيْتٍ فِيهَا، وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتَهُ. (تَبْيِيحٌ) يُعْلَمُ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ الْبَيْتَ غَيْرُ الدَّارِ.....

□ قَوْلُهُ: (لَكِنْ مَعَ الْإِضَافَةِ إِلَخ) انْظُرْ مَا الْإِضَافَةُ فِي الْخِيْمَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَي: الْفَرْقُ الْمَذْكُورُ.
□ قَوْلُهُ: (لِنَظِيرِهَا) أَي: الْإِضَافَةُ فِي نَحْوِ بَيْتِ الشَّعْرِ. □ قَوْلُهُ: (وَقَيْدَ الرَّزْكَشِيِّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَهُوَ يُؤَيِّدُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: وَيُظْهِرُ إِلَى الْمُثْنِ، وَقَوْلُهُ: مَعَ حَدُوثِ أَسْمَاءٍ خَاصَّةٍ لَهَا، وَقَوْلُهُ: اهـ. إِلَى بَحْثِ.
□ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهَا لِدَفْعِ أَدَى إِلَخ) أَي: فَلَا تُسَمَّى بَيْتاً اهـ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ ذَكَرَ الْبَيْتَ بِالْفَارِسِيَّةِ) أَي: كَأَنَّ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَذْخُلُ بِخَانِهِ لَمْ يَحْنُ بِنَحْوِ الْخِيْمَةِ أَيِ بَغَيْرِ الْبَيْتِ الْمَبْنِيِّ؛ لِأَنَّ الْعَجَمَ لَا يُطْلِقُونَهُ عَلَى غَيْرِ الْمَبْنِيِّ نَقْلَهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْقَفَالِ وَغَيْرِهِ وَصَحَّحَهُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ اهـ مُغْنِي.
□ قَوْلُهُ (لِسُنِّي) (بِمَسْجِدٍ) أَي: وَكَعْبَةُ اهـ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَبَيْتِ الرَّحَا) أَي: الْمَعْرُوفَةِ بِالطَّاحُونِ الْآنَ وَبِثَلَّةِ الْقَهْوَةِ اهـ. ع ش قَوْلُهُ وَبَيْتِ الرَّحَا إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: كَذَا قَالَ: إِلَى وَخَرَجَ، وَقَوْلُهُ: قَالَ بَعْضُهُمْ: إِلَى الْمُثْنِ. □ قَوْلُهُ: (إِنَّهُ بَيْتٌ) جَزَمَ بِهِ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي وَقَيْدَهُ الْأَوَّلُ بِمَنْ اعْتَادَ سُكْنَاهُ عِبَارَتُهُ أَمَا مَا اتَّخَذَ مِنْهُ بَيْتاً لِلْسَّكَنِ فَيَحْنُ بِهِ مَنْ اعْتَادَ سُكْنَاهُ اهـ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ: مَنْ اعْتَادَهُ سَكَنَّا هَلَّا يَحْنُ غَيْرُ الْمُعْتَادِ لِمَا مَرَّ وَيَأْتِي أَنَّ الْعَادَةَ إِذَا ثَبَّتَتْ بِمَحَلٍّ عَمَّتْ جَمِيعَ الْمَحَالِّ اهـ، وَقَوْلُهُ: هَلَّا يَحْنُ غَيْرُ الْمُعْتَادِ أَيْضاً أَيِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ إِبْرَاقِ التَّخْفَةِ وَالْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَالْأَذْرَعِيُّ إِلَخ) الَّذِي فِي كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ جَزَمَ لَا بَحْثَ اهـ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (بِخَلْوَةٍ فِي الْمَسْجِدِ) أَيِ لَا تُعَدُّ مِنْهُ اهـ. نِهَايَةُ أَي: بِأَنَّ لَا تَدْخُلَ فِي وَفْقِهِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَأَيْتَهُ) أَيِ الْأَذْرَعِيُّ. □ قَوْلُهُ: (وَأَبْوَابِهَا) أَيِ الْمَدْرَسَةِ وَالرِّبَاطِ وَنَحْوِهَا. □ قَوْلُهُ: (يُعْلَمُ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ الْبَيْتَ غَيْرُ الدَّارِ) أَي: وَلَا نَظَرَ إِلَى أَنَّ عُرْفَ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ إِبْرَاقُ

□ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْبَيْتَ غَيْرُ الدَّارِ إِلَخ) لَوْ أَطْرَدَ فِي بَلَدٍ تَسْمِيَةُ الدَّارِ بَيْتاً لَا دَاراً كَمَا فِي الْقَاهِرَةِ فَإِنَّهُمْ لَا يَسْتَعْمِلُونَ اسْمَ الدَّارِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فَهَلْ يَحْنُ مَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتَ فُلَانٍ بِدُخُولِ دَارِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّبِعِي الْحَنْثُ.

ومن ثم قالوا: لو حَلَفَ لا يدخلُ بيتَ فلانٍ فدخل داره دون بيته لم يحنث، أو لا يدخل داره فدخل بيته فيها حنث.

(أو حَلَفَ لا يدخلُ على زَيْدٍ فدخل بيتاً فيه زَيْدٌ وغيره حنث) إن علم به، وذكر الحلف واختار الدخول، كذا قاله شارح هنا وهو موهم؛ لأن ذلك شرط لكل حنث، لكن عذره ذكر المتن بعض مختصرات ذلك، وخرج بيتاً دخوله عليه في نحو مسجد وحمام مما لا يختص به عروفاً.

البيت على الدار وجهه أن العرف العام مُقَدَّم على العرف الخاص ويُصَرِّح بهذا كلام الأذرعِي فَإِنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ مِثْلَ الإِطْلَاقِ الَّذِي فِي الشَّارِحِ هُنَا وَقَالَ إِنَّهُ الْأَصَحُّ، عَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ وَعَنِ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ الْمِثْلُ إِلَى الْحِنْثِ أَي: فيما لو حَلَفَ لا يَدْخُلُ الْبَيْتَ فَدَخَلَ دِهْلِيزُ الدَّارِ أَوْ صَحْنُهَا أَوْ صُفَّتُهَا؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الدَّارِ بَيْتٌ بِمَعْنَى الْإِبْوَاءِ ثُمَّ قَالَ: أَغْنِي الْأَذْرَعِي قُلْتُ: وَهُوَ عُرْفٌ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَقُولُونَ بَيْتُ فُلَانٍ وَيُرِيدُونَ دَارَهُ اهـ. فَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْأَصَحَّ لَا يَنْظَرُ إِلَى ذَلِكَ وَبِهَذَا عَلِمَ رَدُّ بَحْثِ ابْنِ قَاسِمٍ إِنَّ مَحَلَّ قَوْلِهِمُ الْبَيْتَ غَيْرُ الدَّارِ الْإِلْخَ فِي غَيْرِ نَحْوٍ مِضَرٍ فَإِنَّهُمْ يُطْلِقُونَ الْبَيْتَ عَلَى الدَّارِ، بَلْ لَا يَكَادُونَ يَذْكُرُونَ الدَّارَ إِلَّا بِلَفْظِ الْبَيْتِ فَيَتَّبِعِي الْحِنْثَ اهـ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْبَيْتَ غَيْرُ الدَّارِ) يَتَّبِعِي أَنْ يَتَأَمَّلَ دَعْوَى الْغَيْرِيَّةِ بِمَعْنَى الْمُبَايَنَةِ، وَإِنْ أُرِيدَ بِالْغَيْرِيَّةِ الْمُخَالَفَةُ فَلَا زِرَاعَ فَإِنَّ الدَّارَ اسْمٌ لِجَمِيعِ الْمَنْزِلِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى دِهْلِيزٍ وَصَحْنٍ وَصُفَّةٍ وَيُوبٍ. وَالْبَيْتُ اسْمٌ لِمَسْكَنِ وَاحِدٍ جُزْءاً مِنَ الدَّارِ أَوْ غَيْرِ جُزْءٍ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا لَوْ حَلَفَ الْإِلْخَ) يَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ زَيْدٍ فِي بَيْتِ فُلَانٍ فَاجْتَمَعَ فِي دَارِهِ دُونَ بَيْتِهِ لَمْ يَحْنَثْ خِلَافاً لِمَا بَلَغَنِي أَنَّ بَعْضَهُمْ أَفْتَى بِالْحِنْثِ سَمَ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (إِنْ عَلِمَ) إِلَى قَوْلِهِ: كَذَا قَالَهُ فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (إِنْ عَلِمَ بِهِ وَذَكَرَ الْحَلْفَ الْإِلْخَ) أَمَا لَوْ دَخَلَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا فَلَا حِنْثَ، وَإِنْ اسْتَدَامَ لَكِنْ لَا تَنْحَلُّ الْيَمِينُ بِذَلِكَ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (ذَكَرَ الْمَثْنِ بَعْضُ الْإِلْخَ) أَي: بِقَوْلِهِ وَلَوْ جَهَلَ حُضُورَهُ الْإِلْخَ. □ قَوْلُهُ: (فِي نَحْوِ مَسْجِدِ الْإِلْخَ) وَمِنَ الْقَهْوَةِ وَبَيْتِ الرَّحَا وَيَتَّبِعِي أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ عَلَى زَيْدٍ وَجَمْعَتُهُمَا وَلِيْمَةٌ فَلَا حِنْثَ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ الْوَلِيْمَةِ لَا يَخْتَصُّ بِأَحَدٍ عُرْفًا قَاشِبَةً نَحْوَ الْحَمَّامِ، وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ فِي الْمَسْجِدِ وَنَحْوِهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَلَوْ قَصَدَ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ مَكَانًا فِيهِ زَيْدٌ أَضَلًّا حِنْثَ لِيَتَغَلِيظَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَوَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ شَخْصٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ فُلَانٍ فِي مَحَلٍّ ثُمَّ إِنَّهُ دَخَلَ فِي مَحَلٍّ وَجَاءَ الْمَخْلُوفُ عَلَيْهِ بَعْدَهُ وَدَخَلَ عَلَيْهِ وَاجْتَمَعَا فِي الْمَحَلِّ هَلْ يَحْنَثُ لِأَنَّهُ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ اجْتَمَعَ مَعَهُ فِي الْمَحَلِّ أَمْ لَا؟ وَالْجَوَابُ أَنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ الْحِنْثِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهِ وَلَمْ يَوْجِدْ اهـ. ع ش وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَلَوْ قَصَدَ أَنَّهُ لَا يَجْمَعُهُمَا مَحَلٌّ أَضَلًّا فَيَحْنَثُ بِذَلِكَ.

□ قَوْلُهُ: (لَا يَدْخُلُ بَيْتَ فُلَانٍ فَدَخَلَ دَارَهُ) كَانَ دَخَلَ صَحْنَ الدَّارِ أَوْ مَقْعَدًا فِيهَا؛ لِأَنَّ ذَاكَ لَيْسَ بَيْتًا م ر.

□ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتَ فُلَانٍ فَدَخَلَ دَارَهُ دُونَ بَيْتِهِ لَمْ يَحْنَثْ أَوْ لَا يَدْخُلُ دَارَهُ فَدَخَلَ بَيْتَهُ فِيهَا حِنْثٌ) يَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ زَيْدٍ فِي بَيْتِ فُلَانٍ فَاجْتَمَعَا فِي دَارِهِ دُونَ بَيْتِهِ لَمْ يَحْنَثْ خِلَافاً لِمَا بَلَغَنِي أَنَّ بَعْضَهُمْ أَفْتَى بِالْحِنْثِ.

قال بعضهم: ومنه الحشُّ ورُدُّ بآئه مختصُّ به، (وفي قول آئه إن نَوَى الدُّخُولَ على غيره دونه لم يحث) كما يأتي في السلام عليه، وفُوقَ الأوَّلِ بآن الأقوال تقبُّلُ الاستثناء بخلاف الأفعال، ومن ثمَّ صَحَّ سَلَّمَ عليهم إلا زَيْدًا دون دخل عليهم إلا زَيْدًا. (ولو مجهَلُ حضوره فخلافاً حثَّ النَّاسِي) والجاهِل، والأصحُّ عدمُ حثِّهما كالمُكْرَه كما قدَّمه في الطَّلَاق، نعم، لو قال: لا أَدْخُلُ عليه عالمًا ولا جاهلاً حثَّ مُطْلَقًا، وكذا في سائر الصُّوَرِ.

(قُلْتُ ولو خَلَفَ لا يُسَلِّمُ عليه فسَلَّمَ على قَوْمٍ هو فيهم) وكان بحيثُ يسمعه، وإن لم يسمعه أو كان به نحوُ جُنُونٍ بشرطٍ أن يكون بحيثُ يُعْلَمُ بالكلام (واستثناءه) ولو بقلبه (لم يحث)؛ لِمَا مَرَّ (وإن أطلق حثَّ) إن عُلِمَ به (في الأظهرِ والله أعلم)؛ لأنَّ العامَّ يجري على عمومِهِ ما لم يُخَصَّصْ، وظاهرُ كلام الرَّافِعِيِّ حثُّه بالسلام عليه من الصَّلَاةِ، وإن لم يقصِّده، واعتمده ابنُ الصَّلَاحِ وجزم به المُتَوَلَّى، لكن نازع فيه البُلْقِينِيُّ وتبعه الزَّرْكَشِيُّ وغيره قال: لا سِيَّما إذا بَعُدَ عنه بحيثُ لا يسمَعُ سلامه.

قوله: (في نحوِ مَسْجِدِ إلخ) وَلَوْ دَخَلَ عليه دارًا فَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً يَفْتَرِّقُ الْمُتَبَاعِينَ فيها لم يَحْثُ وَلَا حِثٌّ اهـ. مُعْنَى. قوله: (وَرُدُّ بآئه مُخْتَصِّصٌ بِهِ) لِمَ لا يُحْمَلُ على بُيُوتِ الْأَخْشَاشِ الْعَامَةِ نَحْوِ الْمِيضَاءِ فَإِنَّهَا غَيْرُ مُخْتَصِّصَةٍ، وَإِنْ اخْتَصَّ كُلُّ وَاحِدٍ بِمَحَلٍّ مَخْصُوصٍ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ عليه وهو فِي الصَّفَةِ الْمُشْتَرَكَةِ أَنَّهُ لَا حِثَّ كَالْحَمَامِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. قوله: (كما يأتي) إلى الفضلِ فِي الْمُعْنَى إلَّا قَوْلُهُ: وإن لم يَسْمَعُهُ إلى المَثْنِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ. قوله: (لِإِذَا مَرَّ) أَي: مِنْ أَنَّ الْأَقْوَالَ تَقْبُلُ الْإِسْتِثْنَاءَ. قوله: (إِنْ عُلِمَ بِهِ) أَي وَذَكَرَ الْحَلِيفَ كَمَا مَرَّ أَيْفًا. قوله: (وَأِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ) وظاهرُ أَنَّهُ لو قَصَدَ صَرَفَهُ عَنْهُ لَمْ يَحْثُ اهـ سَم. قوله: (وَجَزَمَ بِهِ الْمُتَوَلَّى) مُعْتَمَدٌ اهـ. ع ش. قوله: (لَكِنْ نَازَعَ فِيهِ الْبُلْقِينِيُّ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَقَالَ الْبُلْقِينِيُّ: إِنَّهُ لَا يَحْثُ بِالسَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْمُخْلُوفَ عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ السَّلَامُ الْخَاصُّ الَّذِي يَخْصُلُ بِهِ الْأَنْسُ وَزَوَالُ الْهَجْرَانِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي السَّلَامِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ أَخَذَهُ مِنَ الشَّامِلِ وَهُوَ بَحْثٌ لَهُ اهـ. وَيُمْكِنُ حَمْلُ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ عَلَى مَا إِذَا قَصَدَهُ بِالسَّلَامِ وَكَلَامُ الْبُلْقِينِيِّ عَلَى مَا إِذَا قَصَدَ التَّحَلُّلَ أَوْ أَطْلَقَ، وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ مَا قَالَه الرَّافِعِيُّ خَارِجٌ عَنِ الْعُرْفِ ثُمَّ قَالَ: وَيُحْتَمَلُ التَّفْصِيلُ بَيْنَ أَنْ يَقْصِدَهُ أَمْ لَا كَمَا فِي قِرَاءَةِ الْآيَةِ الْمُفْهِمَةِ اهـ. وَهَذَا قَرِيبٌ مِنَ الْحَمْلِ الْمَذْكُورِ اهـ. قوله: (قَالَ لَا سِيَّما إِذَا بَعُدَ إلخ) أَخَذَ مَا ذَكَرَ غَايَةَ يَفْتَضِي أَنَّ مَا قَبْلَهُ يَفْتَضِي الْحِثَّ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعُهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُسَلَّمَ عَلَيْهِ بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعُهُ اهـ. ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: لَا سِيَّما إِذَا بَعُدَ إلخ فِيهِ أَنَّ شَرْطَ الْحِثِّ كَوْنُهُ بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ كَمَا مَرَّ اهـ. وَعِبَارَةُ سَم قَوْلُهُ: بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ سَلَامَهُ يُؤْخَذُ اسْتِثْنَاءُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَكَانَ بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ، بَلْ أَوْ لَى اهـ.

قوله: (وَأِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ) وظاهرُ أَنَّهُ لو قَصَدَ صَرَفَهُ عَنْهُ لَمْ يَحْثُ. قوله: (بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ سَلَامَهُ) يُؤْخَذُ اسْتِثْنَاءُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَكَانَ بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ، بَلْ أَوْ لَى.

فصل في الحلف على الأكل والشرب مع ذكر ما يتناولُه بعض المأكولات

لو (حَلَفَ لَا يَأْكُلُ) رُءُوسَ الشَّوَى اخْتَصَّ بِالْغَنَمِ كما قاله الْأَذْرَعِيُّ أو لَا يَأْكُلُ (الرُّءُوسَ) أو لَا يَشْتَرِيهَا مَثَلًا (وَلَا نَيْةَ لَهُ حَيْثُ بَرُءُوسٍ)، بَلْ أو رَأْسٍ أو بَعْضِهِ خِلَافًا لِمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ، وَإِنْ صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْقَطَّانِ،.....

فَصْلٌ: فِي الْحَلْفِ عَلَى الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ

• قَوْلُهُ: (فِي الْحَلْفِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَإِنَّمَا اتَّبَعَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: إِنْ كَانَ الْحَالِفُ، وَقَوْلُهُ: أَي: الْمَثْنِ تَبَاعٌ وَفِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: أو بَعْضُهُ إِلَى الْمَثْنِ. • قَوْلُهُ: (مَعَ ذِكْرِ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْإِنْسَانُ) أَي: وَفِيمَا يَتَّبَعُ ذَلِكَ كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَكُلُّ ذَا الصَّبِيِّ الْإِنْسَانُ أَوْ ش. • قَوْلُهُ: (اخْتَصَّ بِالْغَنَمِ) أَي ضَاغًا أَوْ مَغْزَاً وَهَلْ يَشْتَرِطُ فِي الْحَيْثُ بِهَا كَوْنُهَا مَشْوِيَّةً أَوْ لَا؟ وَيَكُونُ الْمَعْنَى رُءُوسَ مَا يُشْوَى رُءُوسُهُ أَوِ الرُّءُوسَ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُشْوَى فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي أَوْ ش. • قَوْلُهُ: (أَوْ لَا يَأْكُلُ الرُّءُوسَ) أَي: أَوِ الرَّأْسَ أَوْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (أَي: أَوْ لَا يَشْتَرِيهَا مَثَلًا) أَي: بِخِلَافِ نَحْوِ لَا يَحْمِلُهَا أَوْ لَا يَمْسُهَا أَخْذًا مِمَّا مَرَّ إِنْفَاءً فَلْيُرَاجِعْ أَوْ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْضُهُ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِيِّ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ لَا يَبْعُضُهُ عَلَى الْأَصَحِّ؛ إِذَا الْمُرَادُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ هُنَا الْجِنْسُ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: رُءُوسًا فَلَا يَحْتَثُّ إِلَّا بِثَلَاثَةِ أَه. أَي: كَامِلَةٍ وَفِي أَثْنَاءِ عِبَارَةِ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ فَإِنَّ حَلْفَ بِاللَّهِ فَرَّقَ بَيْنَ الْجَمْعِ وَالْجِنْسِ وَإِنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فَلَا يَحْتَثُّ إِلَّا بِثَلَاثٍ فِيهِمَا ع شِ عِبَارَةُ سَمِ اعْلَمْ أَنَّ الَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّهُ إِنْ عَبَّرَ بِالرُّءُوسِ بِأَنْ حُمِلَ عَلَى الْجِنْسِ وَحَيْثُ بَرَأْسٍ لَا يَبْعُضُ رَأْسٍ أَوْ بَرُءُوسًا بِالتَّنْكِيرِ لَمْ يَحْتَثُّ إِلَّا بِثَلَاثٍ كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ أَوْ نِسَاءً فَإِنَّهُ يَحْتَثُّ بِوَاحِدَةٍ فِي الْأَوَّلِ وَبِثَلَاثٍ فِي الثَّانِي بِخِلَافِ مَا لَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَتَزَوَّجُ نِسَاءً أَوِ النِّسَاءَ فَهَوُ لِلْجَمْعِ فِيهِمَا فَلَا حَيْثُ إِلَّا بِالثَّلَاثِ؛ لِأَنَّ الْعِصْمَةَ مُحَقَّقَةً فَلَا تُزَالُ بِالشَّكِّ أَوْ بِأَدْنَى تَصَرُّفٍ وَفِي الزِّيَادِيِّ مَا يُوَافِقُ إِفْتَاءَ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ. • قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَا أَفْهَمَهُ الْإِنْسَانُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ تَبْيِيهُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ حَيْثُ بَرُءُوسٍ يَفْتَضِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَكْلِ جَمْعٍ مِنَ الرُّءُوسِ وَصَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي فُرُوعِهِ، وَقَالَ: لَا بُدَّ مِنْ أَكْلِ ثَلَاثَةٍ مِنْهَا، لَكِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: إِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ الْإِنْسَانُ حَتَّى لَوْ أَكَلَ رَأْسًا أَوْ بَعْضَهُ حَيْثُ أَوْ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ أَوْ.

فَصْلٌ: حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الرُّءُوسَ

• قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْضُهُ)، قَدْ يَمْتَنِعُ أَنَّ جِنْسَ الرَّأْسِ يَوْجَدُ فِي بَعْضِ الرَّأْسِ. • قَوْلُهُ (أَي: أَوْ بَعْضُهُ)، قَدْ يُؤَيِّدُ هَذَا حَيْثُ مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الرُّطْبَ بِأَكْلِ مَا تَرْتَبُّ مِنَ الْمُتَصَفَةِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْجَمْعِ وَالْجِنْسِ، وَإِنْ كَانَ جَمْعًا وَفِيهِ أَنَّ الْجَمْعَ هُنَا حُمِلَ عَلَى الْجِنْسِ بِوَاسِطَةِ أَلْ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الرُّطْبَةَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ أَجْزَاءٍ مُتَّفِقَةٍ فَصَدَقَ الْجِنْسُ عَلَى بَعْضِهَا بِخِلَافِ الرَّأْسِ. • قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ، وَإِنْ صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْقَطَّانِ الْإِنْسَانُ) اعْلَمْ أَنَّ الَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّهُ إِنْ عَبَّرَ بِالرُّءُوسِ بِأَنْ حُمِلَ عَلَى الْجِنْسِ وَحَيْثُ بَرَأْسٍ لَا يَبْعُضُ أَوْ بَرُءُوسًا بِالتَّنْكِيرِ لَمْ يَحْتَثُّ إِلَّا بِثَلَاثٍ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ أَوْ نِسَاءً

فقد قال الأذرعِي: إِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ أَوْ صَرِيحُهُ أَنَّ الْمُرَادَ الْجَنَسَ (تُبَاغٌ وَحْدَهَا) أَي: مِنْ شَأْنِهَا ذَلِكَ وَافْقَ عُرْفَ بَلَدِ الْحَالِفِ أَوْ لَا، وَهِيَ رُءُوسُ الْغَنَمِ وَكَذَا الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمُتَعَارَفُ (لَا طَيْنَ) وَخَيْلٌ (وَحَوْتٌ وَصَيْدٌ) بَرِّيٌّ أَوْ بَحْرِيٌّ كَالطُّبَايَا؛ لِأَنَّهَا لَا تُفْرَدُ بِالْبَيْعِ فَلَا تُفْهَمُ مِنَ اللَّفْظِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ (إِلَّا) إِنْ كَانَ الْحَالِفُ (بِبَلَدٍ) أَي: مِنْ أَهْلِ بَلَدٍ عَلِمَ أَنَّهَا (تُبَاغٌ فِيهِ مُفْرَدَةٌ) عَنْ أَبْدَانِهَا، وَإِنْ حَلَفَ خَارِجَهُ كَمَا رَجَحَهُ الْبُلْقِينِي؛ لِأَنَّهُ يَسْبِقُ إِلَى فَهْمِهِ عُرْفَ بَلَدِهِ فَيَحْتُتْ بِأَكْلِهَا فِيهِ قَطْعًا؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ كَرُءُوسِ الْأَنْعَامِ.....

• فَوَدَّ: (فَقَدْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْإِنِّحَ) قَدْ يَمْنَعُ أَنَّ جِنْسَ الرَّأْسِ يَوْجَدُ فِي بَعْضِ الرَّأْسِ اهـ سَم. • فَوَدَّ: (وَهِيَ رُءُوسُ الْغَنَمِ) أَي: قَطْعًا، وَكَذَا الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ أَي: عَلَى الصَّحِيحِ اهـ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ الْحَالِفُ بِلَدٍ الْإِنِّحَ) وَفِي سَمٍ بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنِ الشَّهَابِ الْمُحَقِّقِ الْبُرْلُوسِيِّ بِهَامِشِ الْمُنْهَجِ كَلَامًا طَوِيلًا يَرُدُّ بِهِ كَلَامَ الْمُنْهَجِ مَا نَصَّهُ: وَحَاصِلُهُ عَلَى الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الْأَقْوَى فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا هُوَ الْجَنَسُ مُطْلَقًا، سَوَاءً كَانَ الْحَالِفُ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْبَلَدِ أَوْ لَا، حَلَفَ فِيهِ أَوْ خَارِجَهُ، أَكَلَّ فِيهِ أَوْ خَارِجَهُ فِي أَيِّ مَحَلٍّ أَوْ بَلَدٍ وَأَنَّ الْوَجْهَيْنِ فِي أَنَّ الْمُعْتَبَرَ الْبَلَدُ أَوْ كَوْنُ الْحَالِفِ مِنْ أَهْلِهَا مُفْرَعَانِ عَلَى الضَّعِيفِ الْمُقَابِلِ لِلْأَقْوَى الْمَذْكُورِ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِيهِ الشَّارِحُ تَبَعًا لِمَا فِي الْمُنْهَجِ وَغَيْرِهِ اهـ. وَفِي الْمُعْنَى، وَكَذَا فِي ع ش عَنْ سَمٍ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنْ م ر مَا يُوَافِقُ ذَلِكَ الْحَاصِلَ مِنَ الْجَنَسِ مُطْلَقًا، عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: أَيِ مِنْ أَهْلِ بَلَدٍ الْإِنِّحَ هَذَا وَاجِبُ الْإِضْلَاحِ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الشَّهَابُ عَمِيرَةُ فِيمَا كَتَبَهُ عَلَى شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَنَقَلَهُ عَنْ ابْنِ قَاسِمٍ عَلَى التَّخْفَةِ مُحْصِلُهُ أَنَّهُ مَبْنَى الضَّعِيفِ وَهُوَ أَنَّ الرُّءُوسَ إِذَا بَيَّعَتْ فِي بَلَدٍ حَيْثُ بِأَكْلِهَا الْحَالِفُ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْبَلَدَةِ خَاصَّةً، وَالصَّحِيحُ عَدَمُ الْإِخْتِصَاصِ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ إِذَا ثَبَتَ فِي مَوْضِعٍ عَمَّ اهـ. وَعِبَارَةُ الْحَلَبِيِّ قَوْلُهُ: إِلَّا إِنْ كَانَ الْحَالِفُ مِنْ بَلَدٍ الْإِنِّحَ الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا تَقْيِيدَ بِذَلِكَ، بَلْ لَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِهَا كَانَ كَذَلِكَ فَمَتَى بَيَّعَتْ مُفْرَدَةً فِي مَحَلٍّ حَيْثُ الْحَالِفُ مُطْلَقًا كَرُءُوسِ النِّعَمِ اهـ.

فَإِنَّهُ يَحْتُتْ بِوَاحِدَةٍ فِي الْأَوَّلِ وَبِثَلَاثٍ فِي الثَّانِي، وَسُئِلَ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخَيْنِ فِي أَوَاخِرِ بَابِ الطَّلَاقِ: أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ أَوْ نِسَاءً لَمْ يَحْتُتْ فِيهِمَا إِلَّا بِتَزَوُّجِ ثَلَاثٍ مَعَ مَا فِي الْإِيمَانِ مِنْ أَنَّهُ يَحْتُتْ بِوَاحِدَةٍ فِي النِّسَاءِ وَبِثَلَاثٍ فِي نِسَاءٍ فَاجَابَ بَأَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي كُلِّ بَابٍ مَا ذَكَرَ فِيهِ؛ لِأَنَّ التَّصْوِيرَ مُخْتَلِفٌ اهـ فَلْيُحَرَّرْ اخْتِلَافُ التَّصْوِيرِ الْمُفْتَضِي لِهَذَا التَّقْوِيَةِ أَوْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْبَابَيْنِ أَوْ يُسَوَّى بَيْنَهُمَا وَيُمْكِنُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْبَابَيْنِ بَأَنَّ الطَّلَاقَ يُحْتَاطُ لَهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ قَطْعُ الْعِصْمَةِ وَهِيَ مُحَقَّقَةٌ فَلَا تَزَالُ مَعَ الشَّكِّ فَلِهَذَا اغْتَبِرَتْ الثَّلَاثُ فِي الْمَعْرِفِ أَيْضًا بِخِلَافِ الْإِيمَانِ، وَلَا يَرَدُّ أَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ مِنَ الْكُفَّارَةِ فَيَتَبَغَى الْإِحْتِيَاطُ فِيهَا أَيْضًا؛ لِأَنَّ لُزُومَ الْكُفَّارَةِ حُكْمٌ خَارِجٌ عَنْ مَعْنَى الْيَمِينِ مُرْتَبِّ عَلَى الْجَنَسِ بِخِلَافِ قَطْعِ الْعِصْمَةِ فَإِنَّهُ نَفْسُ مَعْنَى الطَّلَاقِ وَقَصِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الطَّلَاقِ فِي مَسْأَلَةِ الرُّءُوسِ بَيْنَ الرُّءُوسِ وَرُءُوسًا أَيْضًا فِي اغْتِبَارِ الثَّلَاثِ م ر. • فَوَدَّ: (أَيِ مِنْ أَهْلِ بَلَدٍ) تَبَيَّنَ فِي ذَلِكَ مَثْنُ الْمُنْهَجِ، وَقَدْ كَتَبَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْمُحَقِّقُ الْبُرْلُوسِيُّ بِهَامِشِ شَرْحِهِ مَا نَصَّهُ اِغْلَمَ أَنَّ رُءُوسَ الطَّيْرِ وَنَحْوَهَا إِذَا لَمْ تَبَيَّنْ فِي بَلَدٍ

لا في غيره، كما صَحَّحَه في تصحيح التنبيه واعتمده البلقيني، وصرَّح به جمع مُتَقَدِّمُونَ، لَكِنَّ الْأَقْوَى في الروضة كالشرحين الحنث، وخرج بلا نية له ما لو نَوَى شيئاً من ذلك فَإِنَّهُ يَعْمَلُ بِهِ، وَإِنَّمَا اتَّبَعَ هُنَا الْعُرْفُ وفي البيت اللُّغَةُ كما مرَّ عَمَلًا بِالْقَاعِدَةِ أَنَّ اللُّغَةَ مَتَى شَمِلَتْ وَاسْتُشْهِرَتْ وَلَمْ يُعَارِضْهَا عُرْفٌ أَشْهَرُ مِنْهَا أَتْبَعَتْ، وَهُوَ الْأَصْلُ فَإِنْ اخْتَلَّ أَحَدُ الْأَوَّلَيْنِ اتَّبَعَ الْعُرْفُ إِنْ اشْتَهَرَ وَاطَّرَدَ، وَإِلَّا فَقَضِيَةُ كَلَامِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى اللُّغَةِ، وَمَحَلُّهُ حَيْثُ لَا قَرِينَةٌ تُزَيِّدُ لِلْمَقْصُودِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِمْ هُنَا وَفِي الطَّلَاقِ.

قوله: (لا في غيره إلخ) عبارة النهاية وظاهر كلامه عَدَمُ حِنْثِهِ بِأَكْلِهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْبَلَدِ وَصَحَّحَهُ فِي تَصْحِيحِ التَّنْبِيهِ، لَكِنَّ أَقْوَى الْوَجْهَيْنِ فِي الشَّرْحَيْنِ وَالرَّوْضَةِ الْحِنْثُ وَقَالَا: إِنَّهُ الْأَقْرَبُ إِلَى ظَاهِرِ النَّصِّ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَه. وفي المعنى ما يوافقهما بزيادة.

قوله: (لَكِنَّ الْأَقْوَى فِي الرَّوْضَةِ كَالشَّرْحَيْنِ الْحِنْثُ) وهو الظاهر اه معني. قوله: (بلا نية له) أي: بقوله ولا نية له اه نهاية. قوله: (ما لو نوى إلخ) ولو نوى مُسَمَّى الرَّأْسِ حَيْثُ بِكُلِّ رَأْسٍ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَهِ وَخَذَهُ مُعْنَى وَنَهَايَةٍ. قوله: (فَإِنْ اخْتَلَّ إلخ) فيه إِنْ الْفَرْضُ أَنَّهُ لَمْ يُعَارِضْهَا عُرْفٌ فَتَأَمَّلْ اه سم.

قوله: (أَحَدُ الْأَوَّلَيْنِ) أي: شُمُولِ اللُّغَةِ أَوْ اشْتِهَارِهَا.

قوله: (وَمَحَلُّهُ) أي: الرُّجُوعُ إِلَى اللُّغَةِ.

من الْبُلْدَانِ مُفْرَدَةً لَا حِنْثَ بِهَا عَلَى الْمَشْهُورِ، وَإِنْ تَبَعَ فِي بَلَدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ حَيْثُ بِأَكْلِهَا فِيهِ وَهَلْ يَحْتَنُ بِأَكْلِهَا خَارِجَهَا؟ وَجِهَانِ الْأَقْوَى فِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلُهَا نَعَم، وَالْمَرْجُّعُ فِي تَصْحِيحِ التَّنْبِيهِ الثَّانِي، قَالَ الزَّنْكَلُونِيُّ وَجْهَ الْأَوَّلِ أَنَّ الْعُرْفَ إِذَا ثَبَتَ فِي مَوْضِعٍ عَمَّ كَحَبْرِ الْأَرِزِ أَه. ثم إِذَا قُلْنَا بِالثَّانِي وَقَصَرْنَا الْحُكْمَ عَلَى الْبَلَدِ فَهَلِ الْمُعْتَبَرُ الْبَلَدُ نَفْسُهَا أَوْ أَنْ يَكُونَ الشَّخْصُ الْحَالِفُ مِنْ أَهْلِهَا وَجِهَانِ رَجَّحَ الْبُلْقِينِيُّ الثَّانِي هَذَا مَا فَهَمْتُهُ فِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلُهَا وَغَيْرُهَا فِي هَذَا الْمَقَامِ بِهِ يُعْلَمُ أَنَّ صَنِيعَ الشَّارِحِ فِي هَذَا الْمَقَامِ وَاجِبُ الْإِصْلَاحِ فَتَدَبَّرْ وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ. ثم رَأَيْتُ الْجَوْجَرِيَّ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ صَرَّحَ بِعَيْنٍ مَا قُلْتُهُ وَقَوْلِي ثُمَّ إِذَا قُلْنَا بِالثَّانِي إِنْ كَذَلِكَ يَأْتِي عَلَى الْأَوَّلِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْقَطْعِ وَالْخِلَافِ أَه. مَا كَتَبْتُهُ شَيْخُنَا بِحُرُوفِهِ، وَحَاصِلُهُ عَلَى الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الْأَقْوَى فِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلُهَا هُوَ الْحِنْثُ مُطْلَقًا، سَوَاءً كَانَ الْحَالِفُ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْبَلَدِ أَوْ لَا حَلَفَ فِيهِ أَوْ خَارِجَهُ أَكَلُ فِيهِ أَوْ خَارِجَهُ فِي أَيِّ مَحَلٍّ أَوْ بَلَدٍ، وَإِنْ الْوَجْهَيْنِ فِي أَنَّ الْمُعْتَبَرُ الْبَلَدُ أَوْ كَوْنُ الْحَالِفِ مِنْ أَهْلِهَا مُفْرَعَانِ عَلَى الضَّعِيفِ الْمُقَابِلِ لِلأَقْوَى الْمَذْكُورِ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِيهِ الشَّارِحُ تَبَعًا لِمَا فِي الْمَنْهَجِ وَغَيْرِهِ فَتَأَمَّلْ. قوله: (وَاعْتَمَدَ الْبُلْقِينِيُّ) عبارة شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَمَالَ إِلَيْهِ الْبُلْقِينِيُّ قَالَ: وَالْأَوَّلُ يَعْنِي الْأَقْوَى فِي الرَّوْضَةِ كَالشَّرْحَيْنِ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا انْتَشَرَ الْعُرْفُ بِحَيْثُ بَلَغَ الْحَالِفَ وَغَيْرَهُ وَإِلَّا فَلَا حِنْثُ أَه. ثم رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ عَبَّرَ بِإِلَالِهِ بِقَوْلِهِ: وَمَالَ إِلَيْهِ الْبُلْقِينِيُّ ثُمَّ رَجَّحَهُ فِي تَصْحِيحِهِ وَقَيَّدَ الْأَوَّلُ بِمَا إِذَا انْتَشَرَ الْعُرْفُ إلخ. قوله: (فَإِنْ اخْتَلَّ أَحَدُ الْأَوَّلَيْنِ اتَّبَعَ الْعُرْفُ) فِيهِ أَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ لَمْ يُعَارِضْهُمَا عُرْفٌ فَتَأَمَّلْ.

(والبَيْضُ) إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُهُ وَلَا نِيَّةَ لَهُ (يُحْمَلُ عَلَى مُزَايِلٍ بِإِضْهِ فِي الْحَيَاةِ) بَأَنْ يَكُونَ مِنْ شَأْنِهِ أَنَّهُ يُفَارِقُهُ فِيهَا، وَيُؤْكَلُ مُتَفَرِّدًا (كَدَجَاجٍ وَنَعَامٍ وَحَمَامٍ) وَلَوْزٌ وَبَطٌّ وَغَصَافِيرٌ؛ لِأَنَّهُ الْمَفْهُومُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا كَوَلِ اللَّحْمِ وَغَيْرِهِ؛ لِجَلِّ أَكْلِهِ مُطْلَقًا اتِّفَاقًا عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ، وَإِنْ اغْتَرِضَ فَعِلْمٌ أَنَّهُ يَحْتَضُّ بِمُتَصَلِّبٍ خَرَجَ بَعْدَ الْمَوْتِ، كَمَا لَوْ أَكَلَهُ مَعَ غَيْرِهِ وَظَهَرَ فِيهِ صَوْرَتُهُ بِخِلَافِ النَّاطِفِ وَلَوْ حَلَفَ لَيَأْكُلَنَّ مِمَّا فِي كُفِّهِ وَحَلَفَ لَا يَأْكُلُ الْبَيْضُ فَكَانَ مَا فِي كُفِّهِ يَبْضًا فَجُعِلَ فِي نَاطِفٍ وَهُوَ خِلَاوَةُ تَقَقُّدٍ بِيَاضِهِ وَأَكَلَهُ بَرٌّ. وَلَوْ قَالَ: لَيَأْكُلَنَّ هَذَا الْبَيْضُ لَمْ يَكُنْ يَجْعَلُهُ فِي نَاطِفٍ (لَا) يَبْضُ (سَمَكٍ)؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُزَايِلُهُ بَعْدَ الْمَوْتِ بِشَقِّ الْبَطْنِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ لَا يُؤْكَلُ مُتَفَرِّدًا وَأَخِذَ مِنْهُ الْجَنُثُ بِهِ فِي بَلَدٍ يُؤْكَلُ فِيهِ مُتَفَرِّدًا كَالرُّءُوسِ وَرَدَّهُ الزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّهُ اسْتَجَدَّ اسْمًا آخَرَ وَهُوَ الْبَطَارُخُ اهـ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ تَجَدَّدَ اسْمٌ آخَرَ مَعَ بَقَاءِ الْأَوَّلِ لَا أَثَرَ لَهُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي الْفَاكِهَةِ. فَالْوَجْهَ رَدُّهُ بِمَنْعِ تَسْمِيَةِ بَيْضًا غُرْفًا وَلَوْ فِي بَلَدٍ يُؤْكَلُ فِيهِ مُتَفَرِّدًا. (وَجَرَادٍ) لِأَنَّهُ لَا يُؤْكَلُ مُتَفَرِّدًا، أَمَّا إِذَا نَوَى شَيْئًا فَيَعْمَلُ بِهِ.

(تَنْبِيْهُ) ظَاهِرُ إِفْتَاءٍ بَعْضِهِمْ بِأَنَّ السَّمَكَ يَدْخُلُ فِيهِ الدَّنِيْلُسُ السَّابِقُ فِي الْأَطْعِمَةِ أَنَّهُ يُحْمَلُ هُنَا عَلَى جَمِيعِ مَا فِي الْبَحْرِ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ سَمَكًا غُرْفًا، وَفِيهِ وَقْفَةٌ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ الْغُرْفَ اطَّرَدَ بِأَنَّ

قَوْلُ (السِّي): (وَالْبَيْضُ) جَمْعُ بَيْضَةٍ اهـ. مُغْنِي وَفِي الْأَوْقِيَانُوسِ أَنَّهُ اسْمُ جَنْسٍ لِبَيْضَةٍ اهـ. وَهُوَ الظَّاهِرُ. قَوْلُهُ: (إِذَا حَلَفَ) إِلَى التَّنْبِيْهِ فِي الْمَغْنِيِّ وَالنَّهْيَةِ لِأَقْوَلِهِ: وَلَوْ قَالَ إِلَى الْمَغْنِيِّ، وَقَوْلُهُ: وَقِيلَ إِلَى وَلَوْ فِي بَلَدٍ.

قَوْلُ (السِّي): (مُزَايِلٍ) أَي: مُفَارِقٍ اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) الْأَوَّلَى اسْقَاطُ الضَّمِيرِ.

قَوْلُ (السِّي): (كَدَجَاجٍ إلَخ) تَمَثِيلٌ لِبِإِضْهِ أَوْ لِمُزَايِلٍ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَي: كَبَيْضِ دَجَاجٍ اهـ سَم.

قَوْلُهُ: (وَغَيْرِهِ) كَبَيْضِ الْحَدَاوِ وَنَحْوِهَا، وَقَوْلُهُ: مُطْلَقًا أَي: مِنْ مَا كَوَلِ اللَّحْمِ وَغَيْرِهِ اهـ ع ش.

قَوْلُهُ: (فَعِلْمٌ إلَخ) أَي: مِنْ قَوْلِهِ: بَأَنْ يَكُونَ مِنْ شَأْنِهِ إلَخ. قَوْلُهُ: (خَرَجَ بَعْدَ الْمَوْتِ) أَفَادَ كَلَامُهُ أَنَّ الْمَوْتَ لَا يُنْجَسُ بِهِ الْبَيْضُ الْمُتَصَلِّبُ وَهُوَ ظَاهِرٌ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ أَكَلَهُ مَعَ غَيْرِهِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ ثُمَّ لَا فَرْقَ فِي الْجَنُثِ بَيْنَ أَكْلِهِ وَخَدِّهِ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ إِذَا ظَهَرَ فِيهِ بِخِلَافٍ مَا إِذَا أَكَلَهُ فِي شَيْءٍ لَا تَظْهَرُ صَوْرَتُهُ فِيهِ كَالنَّاطِفِ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ بِيَاضِ الْبَيْضِ فَلَا يَحْتَضُّ بِهِ قَالَهُ فِي التَّنْبِيْهِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ خِلَاوَةُ إلَخ) وَهُوَ الْمُسَمَّى الْآنَ بِالْمَقْفُوشِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (بَرٌّ) أَي: وَلَمْ يَحْتَضْ اهـ سَم. قَوْلُهُ: (هَذَا الْبَيْضُ إلَخ) وَالظَّاهِرُ أَنَّ مِثْلَهُ مَا لَوْ قَالَ: لَيَأْكُلَنَّ بَيْضًا لِعَدَمِ وُجُودِ الْاسْمِ كَمَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ قَالَ: أَكَلْتُ حِنْطَةً حَيْثُ لَا يَحْتَضُّ بِدَقِيقِهَا وَنَحْوِهِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (لَا بَيْضُ سَمَكٍ)، وَإِنْ بَيَعَ بِبَلَدٍ يُؤْكَلُ فِيهِ مُتَفَرِّدًا نَهَايَةً وَمُغْنِي.

قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا نَوَى شَيْئًا فَيَعْمَلُ بِهِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُقْبَلُ مِنْ ذَلِكَ ظَاهِرًا اهـ. ع ش عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ هَذَا كُلُّهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَإِنْ نَوَى شَيْئًا حُمِلَ عَلَيْهِ اهـ.

قَوْلُهُ: (كَدَجَاجٍ إلَخ) تَمَثِيلٌ لِبِإِضْهِ أَوْ لِمُزَايِلٍ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَي: كَبَيْضِ دَجَاجٍ.

نَحْوَ الدَّنِيلَسِ لَا يُسَمَّى سَمَكًا أَصْلًا، فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ يُسَمَّاهُ لُغَةً قُلْنَا هَذَا إِنْ فُرِضَ تَسْلِيمُهُ لِمَ يَشْتَهَرُ وَقَدْ اشْتَهَرَ الْعُرْفُ وَاطْرَدَ بِخِلَافِهِ، فَلَمْ يُعَوَّلْ عَلَيْهِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ آتِفًا.

(وَاللَّحْمُ) إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُهُ يُحْمَلُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ نَظِيرُ مَا قَبْلَهُ (عَلَى) مُذَكِّي، (نَعَمْ)، وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ (وَوَحْشٍ وَطَيْرٍ) لِقُورَعِ اسْمُ اللَّحْمِ عَلَيْهَا حَقِيقَةُ دُونَ مَا يَحْرُمُ أَي: فِي اعْتِقَادِ الْحَالِفِ فِيمَا يَظْهَرُ (لَا سَمَكٍ) وَجَرَادٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى لَحْمًا عُرْفًا أَي: مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ، وَإِنْ سُمِّيَهُ لُغَةً كَمَا فِي الْقُرْآنِ، كَمَا لَا يَحْنُثُ بِالْجُلُوسِ فِي الشَّمْسِ الْمُسَمَّاةِ سِرَاجًا وَعَلَى الْأَرْضِ الْمُسَمَّاةِ بَسَاطًا فِي الْقُرْآنِ مَنْ حَلَفَ لَا يَجْلِسُ فِي سِرَاجٍ أَوْ عَلَى بَسَاطٍ. (و) لَا (شَحْمَ بَطْنٍ) وَغَيْرَ لِمُخَالَفَتِهِمَا اللَّحْمَ اسْمًا وَصِفَةً (وَكَذَا كِزْشٍ وَطِحَالٍ وَكَبْدٍ وَقَلْبٍ) وَأَمْعَاءُ وَرِثَةٌ وَمُخٌّ (فِي الْأَصْحُحِّ)؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَتْ لَحْمًا حَقِيقَةً، وَلَا يَحْنُثُ بِقَانِصَةِ الدَّجَاجَةِ قَطْعًا وَلَا بِجُلْدٍ إِلَّا إِنْ رُقَّ بِحَيْثُ يُؤْكَلُ غَالِبًا عَلَى الْأَوْجِهَةِ، (وَالْأَصْحُحُّ تَنَاوُلُهُ) أَي: اللَّحْمُ (لَحْمٌ رَأْسٌ وَلِسَانٌ) أَي: وَلَحْمٌ لِسَانٍ وَالْإِضَافَةُ بَيَانِيَّةٌ أَي: وَلَحْمًا هُوَ لِسَانٌ وَحِينَئِذٍ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ وَخَذٌ وَأَكَارِعٌ لِيَصْدُقَ اسْمُهُ عَلَى ذَلِكَ، (وَشَحْمٌ ظَهْرٌ وَجَنْبٌ)، وَهُوَ الْأَبْيَضُ الَّذِي لَا يُخَالِطُهُ الْأَحْمَرُ؛ لِأَنَّهُ لَحْمٌ سَمِينٌ

قوله: (أَنَّهُ الْإِلْخُ) خَبَرٌ ظَاهِرٌ لِلْإِلْخِ، وَقَوْلُهُ: يُحْمَلُ أَي: لَفْظُ السَّمَكِ. قوله: (مِمَّا مَرَّ آتِفًا) أَي: فِي شَرْحِ تَبَاعٍ فِيهِ مُفْرَدَةٌ. قوله: (إِذَا حَلَفَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: وَلَحْمٌ بَقَرٍ فِي النَّهَائِيَّةِ، وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: أَي: فِي اعْتِقَادِ الْحَالِفِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَقَوْلُهُ: إِلَّا إِنْ رُقَّ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ وَظَاهِرُ كَلَامٍ إِلَى لَا دُفْنٍ.

قوله (لِسَانٍ) (وَوَحْشٍ وَطَيْرٍ) أَي: مَا كَوَّلَيْنِ أَهْ مُغْنِي. قوله: (لِقُورَعِ اسْمُ اللَّحْمِ الْإِلْخُ) فَيَحْنُثُ بِالْإِخْلِ مِنْ مُذَكَّاهَا، سَوَاءً أَكَلَهُ نَبَاتًا أَمْ لَا مُغْنِي، عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ: وَلَا فَرْقَ فِي اللَّحْمِ بَيْنَ الْمَشْوِيِّ وَالْمَطْبُوخِ وَالتَّيِّءِ وَالْقَدِيدِ أَه. قَالَ ع ش: وَهَلْ يَحْنُثُ بِذَلِكَ وَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ بَأَنَّ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ أَمْ لَا؟ لِأَنَّهُ مُكْرَهٌ شَرْعًا عَلَى تَنَاوُلِ مَا يُتَّقَدُّ مِنَ الْهَلَاكِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي أَه. قوله: (دُونَ مَا يَحْرُمُ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي وَعَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ عَدَمُ جُئِهِ بِمَيْتَةٍ وَخِزْزِيرٍ وَذَنْبٍ هَذَا كُلُّهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَإِنْ نَوَى شَيْئًا حُمِلَ عَلَيْهِ أَه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: عَدَمُ جُئِهِ بِمَيْتَةٍ أَي: وَإِنْ اضْطُرَّ أَه. قوله: (أَيُّ فِي اعْتِقَادِ الْحَالِفِ الْإِلْخُ) وَفَاقًا لِلْنَّهَائِيَّةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي، عِبَارَتُهُ: وَلَا يَحْنُثُ بِلَحْمٍ مَا لَا يُؤْكَلُ كَالْمَيْتَةِ وَالْجِمَارِ؛ لِأَن قَضَاهُ الْإِمْتِنَاعَ عَمَّا يُعْتَادُ أَكْلُهُ؛ وَلِأَن اسْمَ اللَّحْمِ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى الْمَأْكُولِ شَرْعًا، وَإِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: يَظْهَرُ أَنَّ يَفْصَلُ بَيْنَ كَوْنِ الْحَالِفِ مَنْ يَتَّقَدُّ جِلَّ ذَلِكَ فَيَحْنُثُ وَإِلَّا فَلَا أَه.

قوله (لِسَانٍ) (وَكَذَا كِزْشٍ) بِكُسْرِ الرَّاءِ وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا مَعَ فَتْحِ الْكَافِ وَكُسْرِهَا كَالْمَعْدَةِ لِلْإِنْسَانِ، وَكَبْدٌ بِفَتْحِ الْكَافِ وَكُسْرِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا مَعَ فَتْحِ الْكَافِ وَكُسْرِهَا وَطِحَالٌ بِكُسْرِ الطَّاءِ أَه مُغْنِي. قوله: (وَأَمْعَاءُ الْإِلْخُ)، وَكَذَا التَّذْيُّ وَالْخُضْبَةُ فِي الْأَقْرَبِ أَه. مُغْنِي. قوله: (بِقَانِصَةِ الدَّجَاجَةِ) وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمَصَارِينِ لِغَيْرِ الطَّيْرِ أَه قَامُوسٌ. قوله: (إِلَّا إِنْ رُقَّ الْإِلْخُ) أَي: كَانَ رَقِيْقًا فِي الْأَضْلِ كَجُلْدِ الْفِرَاحِ أَه ع ش. قوله: (وَخَذٌ وَأَكَارِعٌ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْأَذَانُ كَذَلِكَ أَه مُغْنِي.

ولهذا يحمر عند الهزال، (و) الأصح (أن شحم الظهر لا يتناول الشحم)؛ لما تقرر أنه لحم بخلاف شحم العين والبطن يتناول الشحم، (وأن الألية والسنام) بفتح أولهما (ليسا) أي: كل منهما (شحمًا ولا لحمًا)؛ لمخالفتها كلاً منهما اسمًا وصفة، (والألية) مبتدأ إذ لا خلاف في هذا (لا تتناول سنامًا ولا يتناولها) لاختلافهما كذلك. (والدسم) وهو الودك إذا حلف لا يأكله وأطلق (يتناولهما) يتناول (شحم ظهر) وجنب (وبطن) وعين (وكل دهن حيواني) أي: مأكول فيما يظهر أخذًا مما مر أنه لا حنث بغير المذكي لصديق اسمه بكل ذلك، واستشكل ذكر شحم الظهر هنا لما مر أنه لحم واللحم لا يدخل في الدسم، ويرد بفتح هذه الكلية، بل اللحم الذي فيه دسم يدخل فيه، أما دهن نحو سمسم ولوز فلا يتناولهما على ما قاله البغوي، وظاهر كلام غيره أنه يتناول كل دهن مأكول لا نحو دهن خروع وبه صرح البلقيني وفي اللب ترداد؛

• قوله: (والأصح أن شحم الظهر) أي والجنب أخذًا من العلة اه سم. • قوله: (لمخالفتها كلاً منهما) فإذا حلف لا يأكل اللحم أو الشحم لا يحنث بهما اه مغني. • قوله: (إذ لا خلاف في هذا) أي: فلا يصح أن يكون معطوفًا على ما قبله من مسائل الخلاف اه مغني. • قوله: (كذلك) أي: اسمًا وصفة. • قوله: (وهو الودك) أي الدهن وتفسير الدسم بالودك لا يناسب ما جرى عليه في قوله الآتي أما دهن نحو سمسم إلخ من شمول الدسم لدهن السمسم واللوز فإن كلاً منهما لا يسمى ودكًا؛ إذ هو كما في المختار دسم اللحم قلعل تفسيره بذلك بالنظر لأصل اللغة اه ع ش. • قوله (سني): (يتناولهما) أي: الألية والسنام اه مغني. • قوله: (وكل دهن حيواني) بقي ما لو حلف لا يأكل دهنًا فهل هو كالدسم أو كالشحم فيه نظر والأقرب الثاني. (فرع): لو أكل مرة مشتملة على دهن فقياس ما سيأتي في السمن أنه إن كان الدهن متميزًا في المرقعة حيث به من حلف لا يأكل دسمًا أي: أو دهنًا وإلا فلا اه. ع ش. • قوله: (لما مر إلخ) الأولى بما مر كما في النهاية. • قوله: (ويرد إلخ) عبارة المغني وأجيب بأنه لما صار سمينًا صار يطلق عليه اسم الدسم، وإن لم يطلق الدسم على كل لحم اه. • قوله: (هذه الكلية) أي: واللحم لا يدخل في الدسم. • قوله: (أما دهن إلخ) مختار حيواني اه سم. • قوله: (فلا يتناولهما) الأولى الأفراد. • قوله: (على ما قاله البغوي) اعتمدته شيخنا الزيادي وعميرة اه. ع ش، وكذا اعتمدته المغني، عبارته: وخرج بالدهن أصوله كالسمسم والجوز واللوز ثم قال: ولا يحنث بدهن السمسم من حلف لا يأكل دهنًا كما قاله البغوي وفي معناه دهن جوز ولوز ونحوهما اه. • قوله: (وظاهر كلام غيره إلخ) عبارة النهاية، لكن الأقرب خلافه كما هو ظاهر كلام غيره إلخ. • قوله: (وظاهر كلام غيره إلخ) اعتمد اه ع ش. • قوله: (لا نحو دهن خروع) أي: كدهن ميتة اه

• قوله: (والأصح أن شحم الظهر) أي: والجنب أخذًا من العلة. • قوله: (فجعل في ناطف وهو خلوة) تعقد بياضه وأكله بر) أي: ولم يحنث. • قوله: (ويرد) كذا شرح م ر. • قوله: (أما دهن نحو سمسم) مختار حيواني. • قوله: (على ما قاله البغوي) لكن الأقرب خلافه م ر.

لأنه عليه السلام قال: «إِنَّ لَهُ دَسْمًا» والذي يُتَّجَه أَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى دَسْمًا غُرْفًا. (وَلَحْمُ الْبَقْرِ يَتَنَاوَلُ) البقر العراب والبقر الوحشي و (جاموسًا) لِصِدْقِ اسْمِ الْبَقْرِ عَلَى الْكَلِّ، وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الْبُلْقِينِي، وَفُرِّقَ بَيْنَ تَنَاوُلِ الْإِنْسِيِّ لِلْوَخْشِيِّ هُنَا لَا فِي الرِّبَا؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ هُنَا عَلَى مُطْلَقِ التَّنَاوُلِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِاخْتِلَافِ أَصْلٍ أَوْ اسْمٍ بِخِلَافِهِ ثُمَّ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي الْبَايِنِ، وَبِهَذَا يُتَّجَه أَنَّ الضَّأْنَ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَعَزَ هُنَا وَعَكْسُهُ، وَإِنْ اتَّحَدَا جِنْسًا، ثُمَّ لَأَنَّ اسْمَ أَحَدِهِمَا لَا يُطْلَقُ عَلَى الْآخَرِ لُغَةً وَلَا غُرْفًا، وَإِنْ شَمِلَهُمَا اسْمُ الْغَنَمِ الْمُقْتَضِي لِاتِّحَادِ جِنْسِهِمَا ثُمَّ.

(فَرَحَ) الزَّفَرُ فِي غُرْفِ الْعَامَةِ يَشْمَلُ كُلَّ لَحْمٍ وَذَهْنٍ حَيَوَانِيٍّ وَيَنْضِ وَلَوْ مِنْ سَمَكٍ فَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا تَتَنَاوَلُ مَيْتَةً سَمَكًا وَجَرَادًا وَلَا دَمَ كَبِدٍ أَوْ طَحَالًا. (وَلَوْ قَالَ: مُشِيرًا إِلَى حِنْطَةٍ لَا أَكُلُ هَذِهِ) وَلَا نِيَّةَ لَهُ (حَيْثُ بَاكِلَهَا عَلَى هَيْئَتِهَا وَبَطْنِهَا وَخَبْزِهَا) تَغْلِييًا لِلإِشَارَةِ، وَاسْتَشْكَلَهُ

مُغْنِي. **قوله:** (والذي يُتَّجَه إلخ) عبارة المُغْنِي أُجِيبَ بِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ إِنَّهُ دَسْمٌ فَإِنْ قِيلَ قَدْ أَكَلَ فِيهِ الدَسْمُ أُجِيبَ بِأَنَّهُ مُسْتَهْلَكٌ اهـ. **قوله:** (أَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُهُ) أَيِ الدَسْمِ اللَّيِّنِ اهـ ع ش. **قوله:** (البقر) إلى قوله: وَإِنْ نَازَعَ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَشْكَلَهُ فِي النِّهَايَةِ. **قوله:** (وَالْبَقَرُ الْوَخْشِيُّ) بِخِلَافِ مَا لَوْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ جِمَارًا فَرَكَبَ جِمَارًا وَخْشِيًا لَا يَخْنُثُ؛ لِأَنَّ الْمَعْهُودَ رُكُوبُ الْجِمَارِ الْأَهْلِيِّ بِخِلَافِ الْأَكْلِ مُغْنِي وَسُلْطَانٌ. **قوله:** (وَجَامُوسًا) أَيِ: لَا عَكْسَهُ اهـ ع ش. **قوله:** (وَيُفَرَّقُ بَيْنَ تَنَاوُلِ الْإِنْسِيِّ لِلْوَخْشِيِّ هُنَا إِلْخ) الْإِنْسِيُّ لَا يَتَنَاوَلُ الْوَخْشِيَّ لَا هُنَا وَلَا فِي غَيْرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَحَقُّ التَّعْبِيرِ أَنْ يَقُولَ بَيْنَ تَنَاوُلِ اسْمِ الْبَقْرِ مِثْلًا لِلْإِنْسِيِّ وَالْوَخْشِيِّ جَمِيعًا فَتَأْمَلْهُ سَمَ عَلَى حَجٍّ، وَوَجْهَ ذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسِيَّ مُسَمًّى بِالْعِرَابِ أَوْ الْجَامُوسِ بِخِلَافِ الْبَقْرِ فَإِنَّهُ شَامِلٌ لِلْإِنْسِيِّ وَالْوَخْشِيِّ. فَإِثْبَادُ: لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ طَبِيخًا فَلَا يَخْنُثُ إِلَّا بِمَا فِيهِ وَذَلِكَ أَوْ زَيْتٌ أَوْ سَمْنٌ اهـ مَثْنٌ رَوَيْتُ اهـ ع ش. **قوله:** (أَنَّ الضَّأْنَ لَا يَتَنَاوَلُ إِلْخ) كَذَا فِي الْمُغْنِي.

قوله: (هُنَا) حَقُّهُ أَنْ يُؤَخَّرَ عَنْ قَوْلِهِ وَعَكْسُهُ كَمَا فِي النِّهَايَةِ. **قوله:** (وَإِنْ اتَّحَدَا جِنْسًا ثُمَّ) أَيِ فَيُشْمَلُهُمَا الْغَنَمُ وَيَنْبَغِي أَنْ تُشْمَلَ الطَّبَاةُ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا يُطْلَقُ عَلَيْهَا شَاءَ الْبَرِّ اهـ ع ش. **قوله:** (الْمُقْتَضِي إِلْخ) أَيِ: اسْمُ الْغَنَمِ يَغْنِي شُمُولَهُ لَهَا. **قوله:** (وَأَمَّا الزَّفَرُ فِي غُرْفِ الْعَامَةِ إِلْخ) أَيِ: وَلَوْ كَانَ الْحَالِفُ غَيْرَ عَامِيٍّ إِذْ لَيْسَ لَهُ غُرْفٌ خَاصٌّ اهـ ع ش. **قوله:** (وَلَا تَتَنَاوَلُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَقَوْلُهُ مِقْدَارَ فِي الْمُغْنِي. **قوله:** (وَجَرَادًا) أَيِ: وَمِثْلُكَ اهـ مُغْنِي.

قوله: (سَيِّئًا) (لَا أَكُلُ هَذِهِ) وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ: لَا أَكُلُ الْحِنْطَةَ هَذِهِ م ر اهـ سَم. **قوله:** (تَغْلِييًا لِلإِشَارَةِ) وَلَا يَمْنَعُ الْحِنْثُ فُتَاتَ فِي الرِّحَى وَإِنَاءَ الْعَجْنِ يَدُقُّ مُذْرَكُهُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي أَكْلِهِ نَحْوُ هَذَا

قوله: (والذي يُتَّجَه أَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُهُ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. **قوله:** (وَلَحْمُ الْبَقْرِ يَتَنَاوَلُ جَامُوسًا) لَوْ وَكَّلَهُ فِي لَحْمِ بَقَرٍ شَمِلَ الْجَوَامِيسَ حَيْثُ لَا قَرِينَةَ م ر. **قوله:** (بَيْنَ تَنَاوُلِ الْإِنْسِيِّ لِلْوَخْشِيِّ) الْإِنْسِيُّ لَا يَتَنَاوَلُ الْوَخْشِيَّ لَا هُنَا وَلَا فِي غَيْرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَحَقُّ التَّعْبِيرِ أَنْ يَقُولَ: بَيْنَ تَنَاوُلِ اسْمِ الْبَقْرِ مِثْلًا لِلْإِنْسِيِّ وَالْوَخْشِيِّ جَمِيعًا فَتَأْمَلْهُ. **قوله:** (لَا أَكُلُ هَذِهِ) وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ: لَا أَكُلُ الْحِنْطَةَ هَذِهِ م ر.

الأذرعِي في الطَّحْنِ والخَبْزِ بَأَنَّ كَلَامَهُمْ هُنَا وَفِي غَيْرِهِ مُصَرَّحٌ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَحْنُثُ بِأَكْلِ الْجَمِيعِ، وَقَالُوا: فِي لَا أَكُلُ هَذَا الرَّغِيفَ لَا يَحْنُثُ مَتَى بَقِيَ مِنْهُ مَا يُمَكِّنُ التَّقَاطُ وَهُوَ يُفْهِمُ الْحَنْثَ إِذَا بَقِيَ مَا لَا يُمَكِّنُ التَّقَاطُ، وَلَا شَكُّ أَنَّ الْجَنْطَةَ إِذَا طُحِنَتْ يَبْقَى مِنْهَا شَيْءٌ فِي الرَّحَا وَمَجْدِرُهَا وَمِنْ عَجِينِهَا أَثَارٌ فِي الْإِنَاءِ وَالْيَدِ وَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا يَوْجِبُ التَّوَقُّفَ فِي الْحَنْثِ بِأَكْلِ خُبْزِهَا عِنْدَ مَنْ يَنْظُرُ إِلَى حَقِيقَةِ اللَّفْظِ وَيَطْرَحُ الْعُزْفَ، ثُمَّ حُكِيَ عَنِ الشَّاشِيِّ صَاحِبِ الْجَلِيَّةِ أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي مَنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ هَذَا الثَّوْبَ بِسَلِّ خَيْطٍ مِنْهُ مِقْدَارَ نَحْوِ أَصْبُعٍ أ.هـ. وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّ مَا أَطْلَقُوهُ هُنَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا فَضَّلُوهُ فِي نَحْوِ هَذَا الرَّغِيفِ، وَقَوْلُهُ: مِقْدَارَ نَحْوِ أَصْبُعٍ غَيْرُ قَيْدٍ، بَلِ الْمَدَارُ عَلَى خَيْطٍ يُحْسَنُ وَيُذْرَكُ لَكِنَّ الْغَالِبَ أَنَّ مَا كَانَ طَوْلُ أَصْبُعٍ يَكُونُ كَذَلِكَ.

(وَلَوْ قَالَ: لَا أَكُلُ هَذِهِ الْجَنْطَةَ) فَصَّرَحَ بِالاسْمِ مَعَ الْإِشَارَةِ (حَيْثُ بِهَا مَطْبُوخَةٌ) إِنْ بَقِيََتْ حَبَائِثُهَا (وَنَيْسَةً وَمَقْلِيَةً) لِيُجَوِّدَ الْاسْمَ، كَلَّا أَكُلُ هَذَا اللَّحْمِ فَجَعَلَهُ شِوَاءً، (لَا) إِذَا هُرِسَتْ عَلَى مَا قَالَهُ الْبَلْقِينِيُّ ثُمَّ يُحْتَمَلُ أَنَّ مُرَادَهُ لَا إِذَا جُعِلَتْ هَرِيسَةً، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ جَعَلَهُ فِي مَسَاقِ الْمَطْبُوخَةِ الَّتِي تَبَقَّى حَبَائِثُهَا وَأَنَّ مُرَادَهُ هَرَسُهَا وَهُوَ دَقُّهَا الْعَنِيفُ، وَيُوجِّهُ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ دَقُّهَا الْعَنِيفِ زَوَالُ صَوَرَتِهَا الْمُسْتَلْزِمُ لِيَزُولَ اسْمُهَا، وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ أَنْ تُفْتَتَّ لَا إِنْ زَالَ قَشْرُهَا فَقَطْ، وَلَا (بَطْحِينِهَا وَسَوِيقِهَا وَعَجِينِهَا وَخُبْزِهَا)؛

الرَّغِيفِ أ.هـ. نِهَايَةً قَالَ الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ: فُتَاتٌ فِي الرَّحَى الْخُ أَيُّ بِخِلَافٍ مَا يَخْرُجُ مِنَ التُّخَالَةِ كَمَا بَحَثَهُ ابْنُ قَاسِمٍ أ.هـ. عِبَارَةٌ عَ ش. وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ فُتَاتٌ فِي الرَّحَى مَا يَبْقَى مِنَ الدَّقِيقِ حَوْلَ الرَّحَى أ.هـ.

□ قَوْلُهُ: (بَسَلْ خَيْطَ الْخُ) أَيُّ: لِمَنْعِ الْحَنْثِ. □ قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّ مَا أَطْلَقُوهُ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَعَلَى هَذَا إِذَا تَحَقَّقَ ذَهَابُ مَا ذُكِرَ لَا يَحْنُثُ أ.هـ.

□ قَوْلُ (السِّي): (لَا أَكُلُ هَذِهِ الْجَنْطَةَ) بِخِلَافِ الْجَنْطَةِ هَذِهِ فَيَحْنُثُ بِالْجَمِيعِ م ر أ.هـ. سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيْهُ لَوْ أَخَّرَ اسْمَ الْإِشَارَةِ كَانَ قَالَ: لَا أَكُلُ الْجَنْطَةَ هَذِهِ فَهُوَ كَمَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْإِشَارَةِ أ.هـ. □ قَوْلُهُ: (فَصَّرَحَ) إِلَى قَوْلِهِ: عَلَى مَا قَالَهُ فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا هُرِسَتْ) أَوْ عُصِدَتْ أ.هـ. نِهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا قَالَهُ الْبَلْقِينِيُّ) اعْتَمَدَ الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةَ. □ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ) أَيُّ: التَّوْجِيهِ الْمَذْكُورُ. □ قَوْلُهُ: (لَا إِنْ زَالَ قَشْرُهَا فَقَطْ) يُتَوَقَّفُ فِي الْحَنْثِ إِذَا زَالَ قَشْرُهَا فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَأْكُلْ جَمِيعَهَا أ.هـ. سَمِ.

□ قَوْلُ (السِّي): (وَسَوِيقِهَا) هُوَ دَقِيقُهَا بَعْدَ قَلْبِهَا أ.هـ. سَمِ عِبَارَةٌ عَ ش عَطَفَهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ يَفْتَضِي أَنَّ السَّوِيقَ غَيْرُ الدَّقِيقِ؛ لِأَنَّ الطَّحْنَ بِمَعْنَى الْمَطْحُونِ أ.هـ. □ قَوْلُ (السِّي): (وَخُبْزِهَا) بِضَمِّ الْخَاءِ أ.هـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ:

□ قَوْلُهُ: (هَذِهِ الْجَنْطَةُ) بِخِلَافِ الْجَنْطَةِ هَذِهِ. □ قَوْلُهُ: (لَا إِنْ زَالَ قَشْرُهَا فَقَطْ)، قَدْ يُتَوَقَّفُ فِي الْحَنْثِ إِذَا زَالَ قَشْرُهَا فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَأْكُلْ جَمِيعَهَا. □ قَوْلُهُ: (لَا بَطْحِينِهَا الْخُ) قَالَ ابْنُ التَّيْبِ فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ وَقَالَ ابْنُ سُرَيْجٍ يَحْنُثُ كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذَا الْجَمَلَ فَذَبَحَهُ وَأَكَلَهُ، وَفَرَّقَ الْأَصْحَابُ بَأَنَّ الْجَمَلَ لَا يُؤْكَلُ أ.هـ. □ قَوْلُهُ: (وَسَوِيقِهَا) هُوَ دَقِيقُهَا بَعْدَ قَلْبِهَا.

لِزَوَالِ الاسمِ والصُّورَةِ. (ولا يتناولُ رُطْبَ تمرًا ولا بُسرًا) ولا بَلَحًا ولا خَلَالًا ولا طَلْعًا (ولا عِنَبَ زَيْبِيًا) ولا حِضْرِمًا. (وكذا العُكُوسُ) لاختلافها اسمًا وصِفَةً. (فائدة) أَوَّلُ التمرِ طَلْعٌ ثُمَّ خَلَالٌ بفتح المُعْجَمَةِ ثُمَّ بَلَحٌ ثُمَّ بُسْرٌ ثُمَّ رُطْبٌ ثُمَّ تمرٌ. ولو حَلَفَ لا يَأْكُلُ رُطْبًا ولا بُسرًا حِينَثَ بِالمُنْصَفِ أو رُطْبَةً أو بُسْرَةً لم يَحْنَثْ بِمُنْصَفَةٍ؛ لأنها لا تُسَمَّى رُطْبَةً ولا بُسْرَةً. (ولو قال) (ولا نَيْتَةً له) (لا أَكُلُ هذا الرُّطْبَ فَتَمَرٌ فَأَكُلُهُ، أو لا أَكُلُهُ ذَا الصَّبِيِّ فَكُلْمُهُ) بِالْعَا شَائِبًا أو (شَيْخًا فلا حِنْثٌ فِي الْأَصْح)؛ لِزَوَالِ الاسمِ كما فِي الْحِنْطَةِ، وكذا لا أَكُلُهُ هذا الْعَبْدَ فَعَتَقَ أو لا أَكُلُ لَحْمِ هَذِهِ السَّخْلَةِ فَصَارَتْ كَبْشًا، أو هَذَا الْبُسْرَ فَصَارَ رُطْبًا، وَمَرٌّ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: دَارِهِ هَذِهِ. إِيضًا ذَلِكَ وَمَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ فَرَاغُهُ.

(لِزَوَالِ الاسمِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمَرٌّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي.

قَوْلُ (سَنِي): (رُطْبٌ) وَقَوْلُهُ: وَلَا بُسرًا بِضَمٍّ أَوَّلُهُمَا اهْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (حِنْثٌ بِالمُنْصَفِ) بِضَمِّ المِيمِ وَفَتْحِ التَّوْنِ وَكَسْرِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ الْمُشَدَّدَةِ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى كُلِّ مِنْهَا فَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا فَأَكَلَ غَيْرَ الرُّطْبِ مِنْهُ فَقَطُّ أو لَا يَأْكُلُ بُسرًا فَأَكَلَ الرُّطْبَ مِنْهُ فَقَطُّ لَمْ يَحْنَثْ اهْ مُغْنِي، عِبَارَةٌ ع ش: قَدْ يُشْكِلُ بِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رُءُوسًا وَأَكَلَ بَعْضَ رَأْسٍ لَمْ يَحْنَثْ قَالَ سَمَ مَا حَاصِلُهُ: إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ أَجْزَاءَ الرُّطْبَةِ مُتَسَاوِيَةٌ فَحَصَلَ الْجِنْسُ فِي ضَمَنِ الْبَعْضِ وَلَا كَذَلِكَ الرَّأْسُ اهْ. وَقَوْلُهُ: لِمَا مَرَّ الْخُ أَي: فِي النَّهَايَةِ خِلَافًا لِلشَّارِحِ وَالْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (لَمْ يَحْنَثْ بِمُنْصَفَةٍ) بِضَمِّ المِيمِ وَفَتْحِ التَّوْنِ وَكَسْرِ الصَّادِ الْمُشَدَّدَةِ وَهِيَ مَا بَلَغَ الْإِزْطَابُ فِيهَا نِصْفَهَا اهْ. شَرْحُ الرُّوضِ، وَأَقُولُ فِيهِ أَمْرٌ أَنَّ الْأَوَّلَ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ إِذَا بَلَغَ الْإِزْطَابُ أَقْلَ مِنْ نِصْفِهَا أو أَكْثَرَ، والثَّانِي أَنَّهُ لَا يَبْعُدُ جَوَازُ فَتْحِ الصَّادِ عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهْ. سَمَ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي: وَإِذَا بَلَغَ الْإِزْطَابُ نِصْفَ الْبُسْرَةِ قَبْلَ مُنْصَفَةٍ فَإِنْ بَدَأَ مِنْ ذَنْبِهَا وَلَمْ يَبْلُغِ النِّصْفَ قَبْلَ مُذْنِبَةِ كَسْرِ التَّوْنِ اهْ. قَوْلُهُ: (وَلَا نَيْتَةً لَهُ) أَمَّا إِذَا قَصَدَ الْامْتِنَاعَ مِنْ هَذِهِ الثَّمَرَةِ وَكَلَامِ هَذَا الشَّخْصِ فَإِنَّهُ يَحْنَثُ وَإِنْ تَبَدَّلَتِ الصِّفَةُ اهْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (هَذِهِ السَّخْلَةُ) أَي: أو الْخُرُوفِ اهْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ هَذَا الْبُسْرَ الْخُ) أَي: أو الْعِنَبَ فَصَارَ زَيْبِيًا أو الْعَصِيرَ فَصَارَ خَمْرًا أو هَذَا الْخَمْرَ فَصَارَ خَلًّا اهْ مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (لَمْ يَحْنَثْ بِمُنْصَفَةٍ) عِبَارَةٌ الرُّوضِ: فَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الرُّطْبَ فَأَكَلَ الْمُنْصَفَةَ مِنْ غَيْرِ الرُّطْبِ لَمْ يَحْنَثْ أو الرُّطْبَ حِينَثَ، وكذا لو أَكَلَهَا جَمِيعًا اهْ. قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ فِي الْأَصْلِ: وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الْبُسْرَ فَأَكَلَ الْمُنْصَفَ فِيهِ هَذَا التَّفْصِيلُ وَالْحُكْمُ بِالْعَكْسِ، وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يَحْنَثُ بِأَكْلِ الْجَمِيعِ وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ. فَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ يَحْنَثُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ بُسرًا وَنَظِيرُهُ فِيمَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ اهْ. ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوضِ: وكذا لو حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بُسْرَةً وَلَا رُطْبَةً فَأَكَلَ مُنْصَفَةً لَمْ يَحْنَثْ اهْ. وَقَوْلُهُ: أو لَا فَأَكَلَ مِنْ الْمُنْصَفَةِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: بِضَمِّ المِيمِ وَفَتْحِ التَّوْنِ وَكَسْرِ الصَّادِ الْمُشَدَّدَةِ وَهِيَ مَا بَلَغَ الْإِزْطَابُ فِيهَا نِصْفَهَا اهْ. وَأَقُولُ فِيهِ أَمْرَانِ الْأَوَّلُ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ إِذَا بَلَغَ الْإِزْطَابُ أَقْلَ مِنْ نِصْفِهَا أو أَكْثَرَ والثَّانِي

(وَالْخُبْزُ يَتَنَاوَلُ كُلُّ خُبْزٍ كَحِنْطَةٍ وَشَعِيرٍ وَأُزْزٍ وَبَاقِلًا) بِتَشْدِيدِ اللَّامِ مَعَ الْقَصْرِ عَلَى الْأَشْهَرِ.....

قوله (السّي): (يَتَنَاوَلُ كُلُّ خُبْزٍ) أي: وإن لم يَفْتَتِ اختيارًا فيما يَظْهَرُ اهـ. ع ش ويتَنَاوَلُ الكُثَافَةُ والسَّنْبُوسُكَ المَخْبُوزَ والبَقْلَاوَةُ؛ لأنها تُخْبَزُ أَوَّلًا م ر بِخِلَافِ مَا إِذَا قُلِّيتُ أَوَّلًا فَالضَّابِطُ أَنَّ الْخُبْزَ يَتَنَاوَلُ كُلُّ مَا خُبِزَ وَإِنْ قُلِّي وَحَدَّثَ لَهُ اسْمٌ يَخْصُهُ دُونَ مَا قُلِّي أَوَّلًا فَلَا يَتَنَاوَلُ الْمُقْلِي كَالزَّلَايِيَّةِ وَالْقَطَائِفِ سُلْطَانٌ وَقَلْبُوبِيَّ اهـ. بُجَيْرِمِي، عِبَارَةُ الرَّشِيدِي: وَكَذَا الْكُثَافَةُ وَالْقَطَائِفُ الْمَعْرُوفَةُ خُبْزًا وَأَمَّا السَّنْبُوسُكَ فَإِنَّ خُبْزَ فَهُوَ خُبْزٌ، وَإِنْ قُلِّي فَلَا، وَإِنْ كَانَ رُقَاقَهُ مَخْبُوزًا؛ لأنه جُدَّدَ لَهُ اسْمٌ آخَرُ وَكَذَا الرَّغِيفُ الْأَسْيُوطِيُّ؛ لأنه مُقْلِيٌّ وَإِنْ كَانَ رُقَاقَهُ مَخْبُوزًا أَوْ لَا؛ لأنه لَا يُسَمَّى رَغِيفًا مِنْ غَيْرِ تَقْسِيمٍ ر اهـ. سَمَ عَلَى حَجٍّ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ مَا اسْتَمَرَ عَلَى اسْمِهِ عِنْدَ الْخُبْزِ يَحْتَثُّ بِهِ، وَإِنْ تَجَدَّدَ لَهُ اسْمٌ غَيْرُ الْمَوْجُودِ عِنْدَ الْخُبْزِ لَا يَحْتَثُّ بِهِ كَالسَّنْبُوسُكَ الْمَخْبُوزِ رُقَاقَهُ كَانَ عِنْدَ الْخُبْزِ يُسَمَّى رُقَاقًا فَلَمَّا قُلِّي صَارَ يُسَمَّى سَنْبُوسُكًا، بِخِلَافِ السَّنْبُوسُكَ الْمَخْبُوزِ عَلَى هَيْئَتِهِ كَذَا فَهَمَّتْهُ مِنْ تَعَالِيلِهِمْ وَأَمِثْلِهِمْ قَلِيلٌ رَاجِعٌ اهـ.

قوله (السّي): (كَحِنْطَةٍ الْخُ) وَخُبْزِ الْمَلَّةِ وَهِيَ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ الرَّمَادُ الْحَارُّ كَغَيْرِهِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. قُودُ: (بِتَشْدِيدِ اللَّامِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَانَ سَبَبُ الْخُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّي وَيَدْخُلُ فِي الْتَهْيَاةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَهُوَ أَنْ يَلْتَّ إِلَى نَعَمٍ، وَقَوْلُهُ: وَيُؤَيِّدُهُ إِلَى الْمُثَنِّي، وَقَوْلُهُ: وَقَصِيَّتُهُ إِلَى الْمُثَنِّي، وَقَوْلُهُ: إِلَّا إِنْ خُتِرَ إِلَى الْمُثَنِّي، وَقَوْلُهُ: بِقَيْدِهَا. قُودُ: (عَلَى الْأَشْهَرِ) أَي: وَيَتَخَفَّفُ اللَّامُ مَعَ الْمَدِّ عَلَى مُقَابِلِهِ اهـ ع ش.

أَنْ لَا يَتَعَدَّ جَوَازُ فَتَحِ الصَّادِ عَلَى اسْمِ الْمُفْعُولِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قُودُ: (وَالْخُبْزُ يَتَنَاوَلُ كُلُّ خُبْزٍ الْخُ) يَتَّبِعِي أَنَّ السَّنْبُوسُكَ خُبْزٌ إِنْ كَانَ مَخْبُوزًا إِلَّا إِذَا كَانَ مُقْلِيًا م ر. قُودُ: (وَالْخُبْزُ يَتَنَاوَلُ كُلُّ خُبْزٍ) كَلَامُهُمْ كَالصَّرِيحِ فِي الْحِنِثِ بِكُلِّ خُبْزٍ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ الْمَأْكُولُ خُبْزًا فِي عُرْفِ الْحَالِفِ وَلَمْ يَتَلَفَّ عُرْفٌ غَيْرُهُ لَكِنْ قَضِيَّةٌ مَا تَقَدَّمَ فِي هَامِشٍ مَسْأَلَةُ الرَّعُوسِ عَنْ الْبُلْقِينِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ انْتِشَارِ الْعُرْفِ بِحَيْثُ يَتَلَفَّ الْحَالِفُ وَغَيْرِهِ اغْتِيَارُ ذَلِكَ أَيْضًا مَنَا وَفِي نَظَائِرِهِ إِلَّا أَنْ يَفَرَّقَ بَيْنَ مَا عَوَّلَ فِيهِ عَلَى الْعُرْفِ كَالْمُتَقَدَّمِ أَوْ عَلَى اللُّغَةِ كَهَذَا، وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يُعْهَدْ يَبْلُغُهُ الْخُ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُصَنَّفَ لَمَّا قَالَ فِي بَابِ الطَّلَاقِ: وَلَوْ عَلَّقَ بِفَعْلِهِ فَقَعَلَهُ نَاسِيًا لِلتَّعْلِيلِ أَوْ مُكْرَمًا لَمْ تَطْلُقْ فِي الْأَظْهَرِ، زَادَ الشَّارِحُ عَقِبَ قَوْلِهِ أَوْ مُكْرَمًا مَا نَصَّهُ: أَوْ جَاهِلًا بِأَنَّهُ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ وَمِنْهُ أَنْ تُخَيَّرَ مَنْ حَلَفَ زَوْجَهَا أَتَاهَا لَا تَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ بِأَنَّهُ إِذْنُ لَهَا، وَإِنْ بَانَ كَذِبُهُ، وَمِنْهُ أَيْضًا مَا أَتَى بِهِ بَعْضُهُمْ فِيمَنْ خَرَجَتْ نَاسِيَةً فَطَلَّتْ انْحِلَالُ الْيَمِينِ، أَوْ أَتَاهَا لَا تَتَنَاوَلُ إِلَّا الْمَرَّةَ الْأُولَى فَخَرَجَتْ ثَانِيًا، نَعَمْ لَا بُدَّ مِنْ قَرِينَةٍ عَلَى ظَنِّهَا لِمَا يَأْتِي فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مَتَى اسْتَدَّ ظَنُّهَا إِلَى أَمْرٍ تَعَدَّرَ مَعَهُ لَمْ يَحْتَثُّ أَوْ إِلَى مُجَرَّدِ ظَنِّ الْحُكْمِ حَيْثُ لَا بِحُكْمِهِ؛ إِذْ لَا أَثَرَ لَه فَقَدْ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: نَصُّ الْأُيْمَةِ لَا أَثَرَ لِلْجَهْلِ بِالْحُكْمِ، قَالَ جَمَعَ مُحَقِّقُونَ: وَعَلَيْهِ يَدُلُّ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِي الْكِتَابَةِ وَغَيْرِهَا اهـ. الْمَقْصُودُ نَقْلُهُ بِاخْتِصَارٍ فَاظْطَرُّ لَوْ أَكَلَ الْحَالِفُ عَلَى أَكْلِ الْخُبْزِ خُبْزَ الْأُزْزِ مَثَلًا لَطَنَّهُ أَنَّ الْيَمِينَ لَا تَتَنَاوَلُهُ مِنْ غَيْرِ اسْتِنَادِهِ إِلَى أَمْرٍ يُعَدَّرُ مَعَهُ هَلْ يَحْتَثُّ لِأَنَّهُ ظَنَّهُ هَذَا مِنْ قَبِيلِ مُجَرَّدِ ظَنِّ الْحُكْمِ وَكَذَا يُقَالُ: فِي نَظَائِرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ جِدًّا وَلْيُرَاجِعْ وَلْيُحَرِّزْ، وَقَدْ يُقَالُ: فَيَمَنْ ظَنَّ أَنَّ الْيَمِينَ لَا تَتَنَاوَلُ خُبْزَ الْأُزْزِ أَنَّهُ مُسْتَنَدٌ إِلَى

(وَدُرَّة) بِمُعْجَمَةٍ وَهَآؤُهَا عَوْضٌ عَنْ وَآوٍ أَوْ يَاءٍ (وَحْمَص) بِكَسْرِ فَتْحٍ أَوْ كَسْرٍ وَسَائِرُ الْمُتَّخَذِ مِنَ الْحُبُوبِ وَإِنْ لَمْ يُنْهَذْ بِبَلَدِهِ كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا فَإِنَّهُ يَحْنُثُ بِكُلِّ ثَوْبٍ، وَإِنْ لَمْ يَعْهَدْهُ بِبَلَدِهِ، وَكَانَ سَبَبُ عَدَمِ نَظَرِهِمْ لِلْعُزْفِ هُنَا بِخِلَافِهِ فِي نَحْوِ الرَّءُوسِ وَالْبَيْضِ أَنَّهُ هُنَا لَمْ يَطْرُدْ لِاخْتِلَافِهِ بِاخْتِلَافِ الْبِلَادِ فَحُكِّمَتْ فِيهِ اللَّغَةُ بِخِلَافِ ذَيْنِكَ، وَالْبُقْشُمَاطُ وَالرُّفَاقُ خُبْزٌ لَغَةٌ دُونَ الْبَسِيسِ وَهُوَ أَنْ يَلْتَ نَحْوُ ذَقِيقٍ أَوْ سَوِيْقٍ بِنَحْوِ سَمْنٍ، نَعَمْ، إِنْ خُبِزَ ثَمَّ يُسَّ حِنْثٌ بِهِ (فَلَوْ تَرَدَّه) بِالْمُثَلَّثَةِ (فَاكُلْهُ حِنْثٌ)؛ لِصِدْقِ الْأَسْمِ، نَعَمْ، لَوْ صَارَ فِي الْمَرْقَةِ كَالْحَسُوِّ فَتَحَسَّنَاهُ لَمْ يَحْنُثْ، كَمَا لَوْ دَقَّ الْخُبْزَ الْيَابِسَ ثَمَّ سَفَّهَ كَمَا بَحَثَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَجَدَّ اسْمًا آخَرَ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ

□ قَوْلُ (السِّي): (وَدُرَّة) هِيَ الدُّخْنُ وَتَكُونُ سُودَاءَ وَبَيْضَاءَ اهـ. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (عَوْضٌ عَنْ وَآوٍ إِنْخ) أَي: أَنْ أَضْلَمَهَا إِمَّا ذَرَوْهُ أَوْ دُرِّي قَابِلُ الْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ هَاءُ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يُنْهَذْ بِبَلَدِهِ) بَحَثَ سَمَّ عَدَمِ الْحِنْثِ إِذَا أَكَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ عَلَى ظَنِّ أَنْ الْخُبْزَ لَا يَتَنَاوَلُهُ أَخْذًا وَمِمَّا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ اهـ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَمْ يَطْرُدْ إِنْخ) يَرُدُّ عَلَيْهِ رُءُوسٌ نَحْوُ طَيْرٍ تَبَاعُ بِبَلَدٍ مُفْرَدَةٍ عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ خِلَافًا لِلْأَقْوَى فِي الرُّوضَةِ وَالشَّرْحَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (دُونَ الْبَسِيسِ) وَهُوَ الْمُسَمَّى الْآنَ بِالْعَجَمِيَّةِ وَكَذَا مَا جُفِّفَ بِالسَّمْسِ وَلَمْ يُخْبَزْ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ خُبِزَ ثَمَّ يُسَّ حِنْثٌ بِهِ) أَنْظَرَ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ دَقَّ الْخُبْزَ وَسَفَّهَ الْآتِي عَنْ ابْنِ الرَّفْعَةِ اهـ. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (بِالْمُثَلَّثَةِ) أَي: مُخَفَّفًا اهـ. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَيَطْلِيحُ فِي الْمَعْنَى لِأَقْوَلِهِ: أَوْ لَا يَتَنَاوَلُ إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ لَا يُشْرَبُ إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: كَمَا قَالَهُ إِلَى بِخِلَافِ إِنْخ وَقَوْلُهُ خِلَافًا لِلْمَاوَرَدِيِّ، وَقَوْلُهُ: وَيَدْخُلُ فِيهَا إِلَى وَظَاهِرُ قَوْلِهِمْ. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَوْ صَارَ إِنْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْمَعْنَى لَا إِنْ جَعَلَهُ فِي مَرْقَةٍ حَسَوًا بَفَتْحِ الْحَاءِ وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ بَوَزْنِ فَعُولٍ أَوْ مَائِعًا يُشْرَبُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ فَحَسَاهُ أَي: شَرِبَهُ فَلَا يَحْنُثُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ لَا يُسَمَّى خُبْزًا قَالَ فِي الْأَصْلِ: وَلَا يَحْنُثُ بِأَكْلِ الْجَوَزْنِيقِ عَلَى الْأَصَحِّ وَهُوَ الْقَطَائِفُ الْمَخْشُوءَةُ بِالْجَوَزِ وَمِثْلُهُ اللَّوْزْنِيقُ وَهِيَ الْقَطَائِفُ الْمَخْشُوءَةُ بِاللَّوْزِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (كَالْحَسُوِّ إِنْخ) الْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّهُ اخْتَلَطَتْ أَجْزَاؤُهُ بِبَعْضِهَا بِبَعْضٍ بِحَيْثُ صَارَ كَالْمُسَمَّى بِالْعَصِيدَةِ أَوْ نَحْوِهَا وَمِمَّا يَتَنَاوَلُ بِالْأَصْبَعِ أَوْ الْمِلْعَقَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا بَقِيَ صَوْرَةُ الْفَتِيَّةِ لَقَمًا يَتَمَيَّزُ بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ فِي التَّنَاقُلِ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ دَقَّ الْخُبْزَ الْيَابِسَ) لَعَلَّهُ حَتَّى صَارَ كَالذَّقِيقِ، وَكَذَا الْفَتِيَّةُ الْآتِي عَنْ الصَّيْمَرِيِّ وَلَا أَشْكَلُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْبَسِيسِ الْمَارِّ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ دَقَّ الْخُبْزَ الْيَابِسَ إِنْخ) لَعَلَّهُ حَتَّى صَارَ كَالذَّقِيقِ، وَكَذَا الْفَتِيَّةُ الْآتِي عَنْ الصَّيْمَرِيِّ وَلَا أَشْكَلُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْبَسِيسِ الْمَارِّ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ.

مَا يُعَذَّرُ بِهِ وَهُوَ عَدَمُ تَعَارُفِ ذَلِكَ عِنْدَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَالْبُقْشُمَاطُ وَالرُّفَاقُ خُبْزٌ) وَكَذَا الْكُنَافَةُ وَالْقَطَائِفُ الْمَعْرُوفَةُ وَأَمَّا السَّنْبُوسُكُ، فَإِنْ خُبِزَ فَهُوَ خُبْزٌ، وَإِنْ قُلِّيَ فَلَا، وَإِنْ كَانَ رُقَاقَهُ مَخْبُورًا؛ لِأَنَّهُ حَدَّثَ لَهُ اسْمٌ آخَرَ، وَكَذَا الرَّغِيفُ الْأَسْيُوطِيُّ؛ لِأَنَّهُ مَقْلِيٌّ، وَإِنْ كَانَ رُقَاقَهُ مَخْبُورًا أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى رَغِيفًا مِنْ غَيْرِ.

الصَّيْمِرِيُّ لو جعله فتيتًا وسَفَّهُ أو عَصِيدًا لم يَحْنَتْ؛ لَأَنَّهُ لم يَأْكُلْ خُبْزًا (ولو حَلَفَ لا يَأْكُلْ سَوِيْقًا فَسَفَّهُ أَوْ تَنَاوَلَهُ بِأَصْبَعٍ) مثلاً (حِنْثٌ)؛ لَأَنَّ ذَلِكَ يُعَدُّ أَكْلًا لَهُ، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْإِبْتِلَاحَ فِي نَحْوِ خُبْزٍ وَشُكْرِ بِلَا مَضْغٍ أَكْلٌ وَبِهِ صَرَحَا فِي مَوَاضِعَ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ لِكِتْمَانِهِمَا بَجَرِيَا فِي الطَّلَاقِ عَلَى خِلَافٍ وَنُسِبَ لِلْأَكْثَرَيْنِ وَمَرَّ مَا فِيهِ. (وإن جعله في ماءٍ فَشَرِبَهُ فَلَا) حِنْثٌ إِلَّا إِنْ خَشَرَ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِشُرْبٍ، (أو) حَلَفَ (لا يَشْرِبُهُ فَبِالْعَكْسِ) فَيَحْنُثُ فِي الثَّانِيَةِ بِقَيْدِهَا لَا الْأُولَى، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَذُوقُ حِنْثٌ بِإِذْرَاكِ طَعْمِهِ، وَإِنْ مَجَّهَ وَلَمْ يَنْزِلْ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَى جَوْفِهِ أَوْ لَا يَتَنَاوَلُ أَوْ لَا يَطْعَمُ حِنْثٌ حَتَّى بِالشُّرْبِ.

فَوَقُولُ (سَمِ)؛ (وَلَوْ حَلَفَ إِنْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهَائِيهِ وَالْأَفْعَالُ الْمُخْتَلِفَةُ الْأَجْنَاسُ كَالْأَعْيَانِ لَا يَتَنَاوَلُ بَعْضُهَا بَعْضًا وَالشُّرْبُ لَيْسَ أَكْلًا وَلَا عَكْسُهُ فَعَلَى هَذَا لَوْ حَلَفَ إِنْخَ.

فَوَقُولُ (سَمِ)؛ (بِأَصْبَعٍ) أَي: مَبْلُولَةٌ نِهَائَةً وَمُغْنِي. فَوَقُولُ: (وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْإِبْتِلَاحَ إِنْخَ)، الْمُعْتَمَدُ أَنَّ الْبَلْعَ أَكْلٌ فِي الْإِيمَانِ لَا فِي الطَّلَاقِ م ر ه س م. فَوَقُولُ: (وَمَرَّ مَا فِيهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَعَدَّ ذَلِكَ تَنَاقُضًا وَأَجَابَ شَيْخِي عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ الطَّلَاقَ مَبْنِيٌّ عَلَى اللَّغَةِ فَالْبَلْعُ فِيهَا لَا يُسَمَّى أَكْلًا، وَالْإِيمَانُ مَبْنَاهَا عَلَى الْعُرْفِ وَالْبَلْعُ فِيهِ يُسَمَّى أَكْلًا وَالْجَمْعُ أَوْ لَى مِنْ تَضْعِيفِ أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ ه. فَوَقُولُ: (إِلَّا إِنْ خَشَرَ إِنْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي: وَإِنْ جَعَلَهُ أَي: السَّوِيْقَ فِي مَاءٍ أَي: مَائِعٍ غَيْرِهِ حَتَّى انْتِمَاعَ فَشَرِبَهُ فَلَا لِعَدَمِ الْإِنْخَ، فَإِنْ كَانَ خَائِزًا بِحِنْثٍ يُؤْخَذُ مِنْهُ بِالْيَدِ حِنْثٌ ه. فَوَقُولُ: (بِقَيْدِهَا) وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ خَائِزًا. فَوَقُولُ: (وَلَوْ حَلَفَ لَا يَذُوقُ إِنْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فُرُوعٌ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلْ سَوِيْقًا وَلَا يَشْرِبُهُ فَذَاقَهُ لَمْ يَحْنُثْ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَذُوقُ شَيْئًا فَمَضْغُهُ وَلَفْظُهُ حِنْثٌ؛ لِأَنَّ الذَّوْقَ مَعْرِفَةُ الطَّعْمِ، وَقَدْ حَصَلَ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلْ وَلَا يَشْرَبْ وَلَا يَذُوقُ فَأَوْجَرَ فِي حَلْقِهِ وَبَلَغَ جَوْفَهُ لَمْ يَحْنُثْ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ وَلَمْ يَذُوقْ أَوْ لَا يَطْعَمُ حِنْثٌ بِالْإِيجَارِ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ بِاخْتِيَارِهِ؛ لَأَنَّهُ مَغْنَاهُ لَا جَعَلْتَهُ لِي طَعَامًا، وَقَدْ جَعَلَهُ طَعَامًا ه. فَوَقُولُ: (أَوْ لَا يَتَنَاوَلُ إِنْخَ) وَمِثْلُهُ مَا لَوْ قَالَ: لَا أَتَنَاوَلُ طَعَامًا بِخِلَافٍ لَا أَكُلُ طَعَامًا فَإِنَّهُ لَا يَحْنُثُ بِالشُّرْبِ؛ إِذْ لَا يُسَمَّى أَكْلًا كَمَا يَأْتِي ثُمَّ مَا ذَكَرَ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي الطَّعَامِ أَنْ يُسَمَّاهُ فِي عُرْفِ الْحَالِفِ فَيَحْنُثُ بِنَحْوِ الْخُبْزِ وَالْجُبْنِ وَمَا لَا يُسَمَّى فِي الْعُرْفِ طَعَامًا وَقِيَاسُ جَعْلِ الْإِيمَانِ مَبْنِيَّةً عَلَى الْعُرْفِ عَدَمُ الْحِنْثِ بِمَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّ الطَّعَامَ عَنْدهُمْ مَخْصُوصٌ بِالْمَطْبُوحِ.

فَوَقُولُ: (وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْإِبْتِلَاحَ فِي نَحْوِ خُبْزٍ وَشُكْرِ بِلَا مَضْغٍ أَكْلٌ وَبِهِ صَرَحَا فِي مَوَاضِعَ إِنْخَ) الْمُعْتَمَدُ أَنَّ الْبَلْعَ أَكْلٌ فِي الْإِيمَانِ لَا فِي الطَّلَاقِ م ر. فَوَقُولُ: (وَلَوْ حَلَفَ لَا يَذُوقُ إِنْخَ) قَالَ فِي التَّنْبِيهِ: وَإِنْ حَلَفَ لَا يَذُوقُ شَيْئًا فَمَضْغُهُ وَلَفْظُهُ فَقَدْ قِيلَ يَحْنُثُ وَقِيلَ لَا يَحْنُثُ ه. قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي شَرْحِهِ بَعْدَ أَنْ بَيَّنَّ أَنَّ الْأَصَحَّ الْحِنْثُ: وَلَوْ أَكَلَهُ أَوْ شَرِبَهُ حِنْثٌ وَفِيهِ وَجْهٌ، وَلَوْ أَوْجَرَهُ لَمْ يَحْنُثْ؛ لِأَنَّ مَغْنَاهُ لَا جَعَلْتَهُ لِي طَعَامًا، وَقَدْ جَعَلَهُ ه. فَلْيُرَاجَعْ مَسْأَلَةُ الْإِيجَارِ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: أَوْجَرَهُ إِنْ كَانَ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ أَشْكَلُ الْحِنْثِ فِي الْأَطْعِمَةِ لَأَنَّهُ مُكْرَهٌ وَلَا حِنْثٌ مَعَ الْإِكْرَاهِ أَوْ لِلْفَاعِلِ فَيَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّهُ أَوْجَرَهُ نَفْسَهُ أَي: صَبَّهَ فِي حَلْقِي

(أَوْ حَلَفَ (لَا يَأْكُلُ لَبَنًا) حَيْثُ بِكُلِّ أَنْوَاعِهِ مِنْ مَأْكُولٍ وَلَوْ صَغِيرًا حَتَّى نَحْوِ الزُّبْدِ إِنْ ظَهَرَ فِيهِ لَا نَحْوِ جُبْنٍ وَأَقِطٍ وَمَصْلٍ، (أَوْ مَائِعًا آخَرَ فَأَكَلَهُ بِخُبْرٍ حَيْثُ)؛ لِأَنَّهُ كَذَلِكَ يُؤْكَلُ (أَوْ شَرِبَهُ فَلَا) لِعَدَمِ الْأَكْلِ (أَوْ حَلَفَ (لَا يَشْرِبُهُ فَبِالْعَكْسِ) فَيَحْنَثُ فِي الثَّانِيَةِ دُونَ الْأُولَى، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ نَحْوَ عَنَبٍ لَمْ يَحْنَثْ بِشَرْبِ عَصِيرِهِ وَلَا بِمَصِّهِ وَرَمِي ثَقْلُهُ، أَوْ لَا يَشْرِبُ خَمْرًا لَمْ يَحْنَثْ بِالنَّبِيدِ

(فَائِدَةٌ): وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ شَخْصٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَأْكُلُ لَبَنًا ثُمَّ قَالَ: أَرَدْتُ بِاللَّبَنِ مَا يَشْمَلُ السَّمْنَ وَالْجُبْنَ وَنَحْوَهُمَا هَلْ يَحْنَثُ بِكُلِّ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ يَحْنَثُ بِغَيْرِ اللَّبَنِ لِعَدَمِ شُمُولِهِ لِنَحْوِ السَّمَنِ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الظَّاهِرَ الْحَثُّ؛ لِأَنَّ السَّمْنَ وَالْجُبْنَ وَنَحْوَهُمَا تُتَّخَذُ مِنَ اللَّبَنِ فَهُوَ أَصْلُ لَهَا فَلَا يَتَعَدُّ إِطْلَاقُ اسْمِ اللَّبَنِ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ مَجَازًا فَحَيْثُ أَرَادَهُ حَيْثُ بِهِ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (حَيْثُ بِكُلِّ أَنْوَاعِهِ) هَذَا الصَّنِيعُ يَوْمَهُمْ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ الْآتِي: فَأَكَلَهُ بِخُبْرٍ حَيْثُ الْخُ لَا يَجْرِي فِي اللَّبَنِ الَّذِي هُوَ صَرِيحُ الْمُثَنِّ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ فَكَانَ الْأَوَّلَى خِلَافَ هَذَا الصَّنِيعِ أَه. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (حَيْثُ بِكُلِّ أَنْوَاعِهِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي: وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَبَنًا فَأَكَلَ شِيرَازًا وَهُوَ بَكْسَرُ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ يُغْلَى فَيُخْنَجُ جَدًّا وَيَصِيرُ فِيهِ خُمُوضَةٌ أَوْ دَوْغًا وَهُوَ بَضْمُ الدَّالِ وَإِسْكَانِ الْوَاوِ وَبِالْفَيْنِ الْمُعْجَمَةِ لَبَنٌ تُخْنَجُ نَزْعُ زَيْدُهُ وَذَهَبَتْ مَائِيتُهُ أَوْ بَاشْتًا وَهُوَ بِشَيْنِ مُعْجَمَةٍ وَتَاءٍ مُثَنَّةٍ فَوْقِيَّةٍ لَبَنٌ ضَّائِنٌ مَخْلُوطٌ بِلَبَنِ مَغْزٍ حَيْثُ لِيَصْدُقَ اسْمُ اللَّبَنِ عَلَى ذَلِكَ، وَسَوَاءٌ كَانَ مِنْ نَعَمٍ أَوْ مِنْ صَيْدٍ قَالَهُ الرُّومَانِيُّ أَوْ آدَمِيٍّ أَوْ خَيْلٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَكَلَ لَوْزًا وَهُوَ بَضْمُ اللَّامِ وَإِسْكَانِ الْوَاوِ وَبِالزَّيِّ شَيْءٌ بَيْنَ الْجُبْنِ وَاللَّبَنِ الْجَامِدِ نَحْوَ الَّذِي يُسَمَّوْنَهُ فِي بِلَادٍ مَضْرُ قَرِيشَةٌ أَوْ مَضَلًا وَهُوَ بَفَتْحِ الْمِيمِ شَيْءٌ يَتَّخَذُ مِنْ مَاءِ اللَّبَنِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا أَقِطًا أَوْ غَيْرَهُ جَعَلُوا اللَّبَنَ فِي وِعَاءٍ مِنْ صَوْفٍ أَوْ خَوْصٍ أَوْ كِرْبَاسٍ وَنَحْوِهِ فَيَنْزِلُ مَائِهِ فَهُوَ الْمَضَلُّ أَوْ جُبْنًا وَتَقَدَّمَ ضَبْطُهُ فِي بَابِ السَّلَامِ أَوْ كَشْطًا وَهُوَ بَفَتْحِ الْكَافِ مَعْرُوفٌ أَوْ أَقِطًا أَوْ سَمْنَا إِذْ لَا يَصْدُقُ عَلَى ذَلِكَ اسْمُ اللَّبَنِ، وَأَمَّا الزُّبْدُ فَإِنَّ ظَهَرَ فِيهِ لَبَنٌ فَلَهُ حُكْمُهُ وَإِلَّا فَلَا، وَكَذَا الْقِشْدَةُ كَمَا بَحَثَهُ شَيْخُنَا وَالسَّمْنُ وَالزُّبْدُ وَالذَّهْنُ مُتَغَايِرَةٌ، فَالْحَالِفُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا لَا يَحْنَثُ بِالْبَاقِي لِإِلْتَخِلَافٍ فِي الْأَسْمِ وَالصَّفَةِ، وَلَوْ حَلَفَ عَلَى الزُّبْدِ وَالسَّمَنِ لَا يَحْنَثُ بِاللَّبَنِ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ اللَّبَنَ وَهُوَ أَوَّلُ لَبَنِ يَحْدُثُ بِالْوِلَادَةِ لَمْ يَحْنَثْ بِمَا يُحْلَبُ قَبْلَهَا أَه. قَوْلُهُ: (مِنْ مَأْكُولٍ) أَي: لَبَنِ مَأْكُولٍ فَيَشْمَلُ لَبَنَ الْأَدَمِيَّاتِ وَيَحْتَمِلُ مِنْ حَيَوَانٍ مَأْكُولٍ فَيَخْرُجُ لَبَنُ الْأَدَمِيَّاتِ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ أَه. ع. ش. وَعِبَارَةُ الرُّومِ مَعَ شَرْحِهِ: وَاللَّبَنُ يَتَنَاوَلُ مَا يُؤْخَذُ مِنَ النَّعَمِ وَالصَّيْدِ قَالَ: الرُّومَانِيُّ وَالْآدَمِيُّ وَالْخَيْلُ أَه.

قَوْلُ (السُّنِّي): (أَوْ مَائِعًا آخَرَ) كَالزَّيْتِ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَوْ حَلَفَ الْخُ) أَي: وَأَطْلَقَ أَه. ع. ش.
قَوْلُهُ: (نَحْوَ عَنَبٍ) كَالرُّمَّانِ وَالْقَصَبِ مُغْنِي وَع. ش. قَوْلُهُ: (بِالنَّبِيدِ) وَهُوَ الْمَأْخُودُ مِنْ غَيْرِ الْعَنَبِ وَالْخَمْرُ مَا أُتِّخَذَ مِنَ الْعَنَبِ خَاصَّةً أَه. ع. ش.

نَفْسِهِ أَشْكَلَ عَدَمَ الْحَثِّ فِي الْحَلْفِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَذُوقُ شَيْئًا إِلَّا أَنَّهُ يُفْرَضُ فِي إِجْبَارٍ لَمْ يَخْصُلْ فِيهِ إِذْرَاكُ الطَّعْمِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وعكسِهِ. (أَوْ حَلَفَ (لَا يَأْكُلُ سَمَنًا فَأَكَلَهُ بِخُبْزٍ جَامِدًا) كَانَ (أَوْ ذَائِبًا حَيْثُ)؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِالْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ وَزِيَادَةً، وَبِهِ فَارَقَ عَدَمَ الْحَيْثُ فِي لَا أَكَلُ مِمَّا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ فَأَكَلَ مِمَّا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ وَعَمَزُو؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ مِمَّا اشْتَرَاهُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ خَاصَّةً (وَأَنْ شَرِيَهُ ذَائِبًا فَلَا) يَحْنُثُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْهُ (وَأَنْ أَكَلَهُ فِي عَصِيدَةٍ حَيْثُ إِنْ كَانَتْ عَيْنُهُ ظَاهِرَةً) أَي: مَرْثِيَةً مُتَمَيِّزَةً فِي الْحِسِّ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ؛ لِيُجَوِّدَ اسْمَهُ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ مُتَمَيِّزَةً كَذَلِكَ. (وَيَدْخُلُ فِي الْفَاكِهَةِ) حَلَفَ لَا يَأْكُلُهَا وَلَا نِيَّةَ لَهُ، (رُطَبٌ وَعِنَبٌ وَرُمَانٌ وَأُتْرُجٌ) بَضْمٌ أَوَّلُهُ وَثَالِثُهُ مَعَ تَشْدِيدِ الْجِيمِ وَيُقَالُ أُتْرُجٌ وَتُرْجٌ وَتَيْنٌ وَمِشْمِشٌ وَ(رُطَبٌ وَيَابِسٌ) مِنْ كُلِّ مَا يَتَنَاوَلُهُ، سِوَاةِ اسْتِجْدَادِهِ لَهُ اسْمٌ كَتَمِيرٍ وَزَيْبٍ أَمْ لَا كَتَيْنٍ، خِلَافًا لِلْمَاوُزْدِيِّ؛ لِيُوقِعَ اسْمُهَا عَلَى هَذِهِ كُلِّهَا؛ لِأَنَّهُمَا يَتَنَفَّكُهُ أَي: يُتَنَعَّمُ بِأَكْلِهِ لَيْسَ بِقَوِيٍّ، وَعَطْفُ الرُّمَانِ وَالْعِنَبِ عَلَيْهَا فِي الْآيَةِ لَا يَقْتَضِي خُرُوجَهُمَا عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ عَطْفٍ

﴿فَوَيْلٌ لِلنَّاسِ﴾ (فِي عَصِيدَةٍ) وَهِيَ كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: دَقِيقٌ يُلْتَبَسُ بِسَمْنٍ وَيُطْبَخُ قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُا تُعْصَدُ بِأَكْلِهِ أَي: تُتْلَى أَوْ تُغْنَى. فَوَيْلٌ: (وَلَا نِيَّةَ لَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَتَقْوِيَةُ الْأَذْرَعِيِّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ خِلَافًا لِلْمَاوُزْدِيِّ.

﴿فَوَيْلٌ لِلنَّاسِ﴾ (رُطَبٌ الْخ) وَفِي شُمُولِ الْفَاكِهَةِ لِلزَّيْتُونِ وَجِهَانٍ أَوْ جُهِمًا عَدَمُ الشُّمُولِ أَوْ مُغْنَى وَفِي سَمْعٍ عَنْ مَرْثِيَةٍ. فَوَيْلٌ: (وَتَيْنٌ الْخ) وَتَفَاحٌ وَفَرْجَلٌ وَكُمَثَرٌ وَخَوْخٌ أَوْ مُغْنَى. فَوَيْلٌ: (مِنْ كُلِّ مَا يَتَنَاوَلُهُ) الضَّمِيرُ الْمُسْتَرِ لاسْمِ الْفَاكِهَةِ الْبَارِزُ لِلْمَوْصُولِ. فَوَيْلٌ: (أَمْ لَا كَتَيْنٍ) وَمُغْلَقٌ خَوْخٌ وَمِشْمِشٌ أَوْ مُغْنَى. فَوَيْلٌ: (لِيُوقِعَ اسْمُهَا الْخ) تَعْلِيلٌ لِلْمَثْنِ. فَوَيْلٌ: (لِأَنَّهُ الْخ) أَي: الْفَاكِهَةُ عِلَّةٌ لِلْعِلَّةِ. فَوَيْلٌ: (مِمَّا لَيْسَ بِقَوِيٍّ) انْظُرْ نَحْوَ التَّمْرِ وَالزَّيْبِ أَوْ سَمْعٍ عِبَارَةٌ عَنْ شَيْءٍ أَوْ مَا لَا يُسَمَّى قَوِيًّا فِي الْعُرْفِ فَلَا يُنَافِي جَعْلَهُمُ التَّمَرَ وَنَحْوَهُ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ مِنَ الْمُقَاتِلِ أَوْ. فَوَيْلٌ: (وَعَطْفُ الرُّمَانِ) لَيْسَ فِي الْآيَةِ ذِكْرُ الْعِنَبِ، عِبَارَةٌ أَسْنَى وَالْمُغْنَى: وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ الرُّطَبَ وَالْعِنَبَ وَالرُّمَانَ لِأَجْلِ خِلَافِ أَبِي حَنِيفَةَ فَإِنَّهُ قَالَ: لَا يَحْنُثُ بِهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فِيهَا نَكَبَةٌ وَخَلٌّ وَرُمَّانٌ﴾ [الرَّحْمَنُ: ٦٨] وَمُيِّزَ الْعِنَبِ عَنِ الْفَاكِهَةِ فِي سُورَةِ عَبَسَ. وَالْعَطْفُ يَقْتَضِي الْمُغَايِرَةَ قَالَ الْوَاحِدِيُّ وَالْأَزْهَرِيُّ: وَهُوَ خِلَافُ إِجْمَاعِ أَهْلِ اللُّغَةِ فَإِنَّ مِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ عَطْفَ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَنَلَّكَ كَيْدَ وَرُسُلِهِ وَجَعَزَيْلَ وَمِمْكَلَدَ﴾ [البقرة: ٩٨] فَمَنْ قَالَ: لَيْسَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ فَهُوَ كَافِرٌ أَوْ. فَوَيْلٌ: (عَلَيْهَا) أَي: الْفَاكِهَةُ أَوْ عَنْ شَيْءٍ، وَكَذَا ضَمِيرُ عَنْهَا.

﴿فَوَيْلٌ لِلنَّاسِ﴾ (وَيَدْخُلُ فِي الْفَاكِهَةِ رُطَبٌ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَفِي شُمُولِهَا الزَّيْتُونُ وَجِهَانٍ فِي الْبَحْرِ أَوْ. وَأَصْحُهُمَا عَدَمُ الشُّمُولِ مَرْثِيَةٍ. فَوَيْلٌ: (رُطَبٌ) قَالَ فِي الرُّوضِ: وَالرُّطَبُ غَيْرُ الْبُسْرِ وَالْبَلَحِ. قَالَ فِي شَرْحِهِ وَهَلْ يَتَنَاوَلُ الرُّطَبُ الْمُشْدَخُ وَهُوَ مَا لَمْ يَتَرُطَّبْ بِنَفْسِهِ، بَلْ عُولِجَ حَتَّى تَرُطَّبَ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ ذَكَرُوا فِي السَّلَامِ أَنَّهُ لَوْ أَسْلِمَ إِلَيْهِ فِي رُطَبٍ فَأَخْضَرَ إِلَيْهِ مُشْدَخًا لَا يَلْزُمُهُ قَبُولُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُهُ اسْمُ الرُّطَبِ أَوْ. مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَانْظُرْ إِذَا قُلْنَا بَعْدَ التَّنَاوُلِ لِلْمُشْدَخِ فَهَلْ يَتَنَاوَلُهُ الْفَاكِهَةُ وَلَا يَبْعُدُ التَّنَاوُلُ. فَوَيْلٌ: (مِمَّا لَيْسَ بِقَوِيٍّ) انْظُرْ نَحْوَ التَّمْرِ وَالزَّيْبِ.

الخاص على العام، وزعم أنه يقتضيه قال الأزهرى: والواحدى خلاف إجماع أهل اللغة، ويدخل فيها مورز رطب لا يابس على الأوجه وظاهر قولهم رطب وعذب أنه لا حنث بما لم ينضج ويطب، وهو ما صرح به الزبيرى ويوافقه قول التتمة: لا يدخل فيها بلخ وحصرم وقيدته البلقيني في البلخ بغير ما خلا من نحو بسر ومترطب بعضه (قلت وليمون ونبق) بفتح فشكون أو كسر ونارنج وقيدته كالليمون الفارقي بالطري، فخرج المملح واليابس واعتمده البلقيني، بل نازع في عدهما وأطال وما قيل من أن صوابه ليمو بلا نون قال الزركشي غلط. (وبطبخ) أصفر أو هندي (ولب فستقي) بضم ثالثة وفتح (وبندق وغيرهما) كجوز ولوز (في الأصح) وتقوية الأذرعى لمقابله.....

☐ قوله: (وهو ما صرح إلخ) وجزم بهذا شيخنا في الروض ولم يغزه لأحد وهو ظاهر اه معني. ☐ قوله: (وقيدته البلقيني إلخ) عبارة النهاية: نعم هو مقيّد بغير ما حلّى إلخ قاله البلقيني اه. وعبارة المعني: ومحلّه كما قاله البلقيني في البلخ في غير الذي احمرّ أو اصفرّ وحلا وصار بسرًا أو ترطب بعضه ولم يصير رطبًا، فأما ما وصل إلى هذه الحالة فلا توقف في أنه من الفاكهة اه. قال السيّد عمّر: قد يقال لا حاجة لتقييد البلقيني؛ لأن البلخ لا حلاوة فيه وما حدثت فيه الحلاوة فبسر لا بلخ، نعم يقال ثم ما يوجد فيه حلاوة لها وقع قبل تغيير اللون إلى الصفرة أو الحمرة فهل يقال له حيثيذ: بلخ لبقاء الخضرة أو يسر لوجود الحلاوة محل تأمل وعلى الأول يتجه التقييد للبلخ اه. ☐ قوله: (بغير ما خلا) أي ولو أذنّى حلاوة اه حلبي. ☐ قوله: (من نحو بسر إلخ) بيان لما خلا.

☐ قول (لسي): (وليمون) بفتح اللام وإثبات التون في آخره والواحدة ليمونة اه معني. ☐ قول (لسي): (ونبق) طريه ويابسه وهو ثمر شجر السدر اه معني. ☐ قوله: (وقيدته) أي التارنج. ☐ قوله: (واعتمده البلقيني إلخ) عبارة المعني بل قال بعضهم: إن الطريّ منهما أي: التارنج والليمون ليس بفاكهة عرفًا وإنما يصلح به بعض الأطعمة كالخل اه.

☐ قول (لسي): (وبطبخ) عبارة النهاية والمعني والمحلّى، وكذا بطبخ بزيادة كذا في المثني وزاد الثاني في شرحه بكسر الباء الموحدة وفتحها اه. ثم ذكر ما يصرّح بأن قول المصنّف في الأصح راجع لما بعد كذا من البطيخ ولب فستقي إلخ. ☐ قوله: (أو هندي) أي أخضر اه ع ش. ☐ قوله: (بضم ثالثة وفتح) زاد المعني اسم جنس واحده فستقة اه.

☐ قول (لسي): (وبندق) بموحدة ودال مضمومتين كما عبّر به المصنّف وغيره وبالفاء كما عبّر به الأزهرى وغيره اه معني. ☐ قوله: (وتقوية الأذرعى إلخ) عبارة المعني أما البطيخ فلأن له نضجًا وإدراكًا كالفاكهة، وأما اللبوب فإنها تعدّ من يابس الفاكهة والثاني المنع؛ لأن ذلك لا يعدّ في العرف فاكهة واختاره الأذرعى اه. وكذا في النهاية لإاقوله: واختاره إلخ.

☐ قوله: (لا يدخل فيها بلخ إلخ) يتبني في الحلف على البلخ أن لا يحنث إلا بالبسر م ر.

بأنها لا تُعَدُّ فَاكِهَةٌ مَمْنُوعَةٌ. (لَا قِتَاءَ) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ أَشْهَرُ مِنْ فَتْحِهِ وَبِمُثْلَتِهِ مَعَ الْمَدِّ، (وُخْيَارٌ وَبِإِذْنِجَانٍ) بِكَسْرِ الْمُعْجَمَةِ، (وَجَزَزَ) بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكَسْرِهِ؛ لِأَنَّهَا تُعَدُّ مِنَ الْخَضِرَاوَاتِ لَا الْفَوَاكِهِ. وَتَعَجَّبَ بَعْضُهُمْ مِنْ إِسْقَاطِ الْخِيَارِ مَعَ أَنَّهُ يُجْعَلُ فِي أَطْبَاقِ الْفَاكِهَةِ وَعَدُّ لُبِّ نَحْوِ الْبُنْدُقِ، وَيُجَابُ بِأَنَّ الْخِيَارَ دَخَلَ فِي نَوْعِ آخَرَ اخْتَصَّ بِهِ وَهُوَ كَوْنُهُ مِنَ الْخَضِرَاوَاتِ، وَذَلِكَ اللَّبُّ يُعَدُّ مِنْ يَابِسِهَا مِنْ غَيْرِ مَخْرَجٍ لَهُ عَنْهَا، (وَلَا يَدْخُلُ فِي الثَّمَارِ) بِالْمُثْلَتَةِ (يَابِسَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّ الثَّمَرَ اسْمٌ لِلرُّطْبِ، وَاسْتَشْكَلَ خُرُوجُ الْيَابِسِ مِنْ هَذِهِ وَدُخُولُهُ فِي الْفَاكِهَةِ، وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْ كُلِّ مَا ذُكِرَ.

(فَائِدَةٌ) قَضِيَّةٌ قَوْلِ الْقَامُوسِ: الْقَمْعُ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ وَكَعَبٍ مَا تَرَقَّى بِأَسْفَلِ التَّمْرَةِ وَالْبُسْرَةِ وَنَحْوَهُمَا أَنَّ رَأْسَ التَّمْرِ مَا لَا يَلِي قِمْعَهَا، وَوَجْهَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ يَخْرُجُ أَوَّلًا كَمَا يَخْرُجُ رَأْسُ الْحَيَوَانِ عِنْدَ وِلَادَتِهِ أَوَّلًا، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ. وَالَّذِي يُشْجِهُ أَنَّ الْعَبْرَةَ هُنَا بِالْعُرْفِ وَهُوَ قَاضٍ بِأَنَّ رَأْسَهَا مَا تَحْتَ قِمْعِهَا (وَلَوْ أُطْلِقَ) فِي الْحَلِيفِ (بَطِيخٌ وَتَمَرٌ) بِالْمُثَنَّةِ (وَجُوزٌ لَمْ يَدْخُلْ هِنْدِيٌّ) فِي الْجَمِيعِ لِلْمُخَالَفَةِ فِي الصُّورَةِ وَالطَّعْمِ. وَالْهِنْدِيُّ مِنَ الْبَطِيخِ هُوَ الْأَخْضَرُ وَنَارِعٌ جَمَعَ فِيهِ بِأَنَّهُ الْآنَ لَا يَنْصَرِفُ الْبَطِيخُ إِلَّا إِلَيْهِ،

□ فَوَدَّ: (بِأَنَّهَا) أَيِ: الْبَطِيخِ وَلُبِّ فُسْتَقِي وَلُبِّ بُنْدُقِي وَلُبِّ غَيْرِهِمَا.

□ فَوَدَّ (لَشَيْءٍ): (لَا قِتَاءَ وَخِيَارَ). (تَنْبِيْهُ): ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْقِتَاءَ غَيْرُ الْخِيَارِ وَهُوَ الشَّائِعُ عُرْفًا وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ فِي بَابِ الرُّبَا أَنَّ الْقِتَاءَ مَعَ الْخِيَارِ جِنْسًا وَلَكِنَّهُ نَقَلَ فِي تَهْذِيبِهِ عَنِ الْجَوْهَرِيِّ أَنَّ الْقِتَاءَ الْخِيَارَ وَلَمْ يُنَكِّرْهُ أَهْلُ. مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَتَعَجَّبَ بَعْضُهُمْ لِلْخِ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى قَالَ الْفَزَارِيُّ وَمِنْ الْعَجَبِ أَنَّ الْخِيَارَ لَا يَكُونُ مِنَ الْفَاكِهَةِ مَعَ أَنَّ لُبَّ الْفُسْتَقِي مِنَ الْفَاكِهَةِ وَالْعَادَةُ جَارِيَةٌ بِجَعْلِ الْخِيَارِ فِي أَطْبَاقِ الْفَاكِهَةِ دُونَ الْفُسْتَقِي وَالْبُنْدُقِي. أَهْلُ. □ فَوَدَّ: (وَعَدُّ لُبِّ الْبُنْدُقِ) عَطْفٌ عَلَى إِسْقَاطِ الْخِيَارِ. □ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ اللَّبُّ الْإِنْخِ) أَيِ: وَأَنَّ ذَلِكَ الْإِنْخِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ يَابِسِهَا) أَيِ الْفَاكِهَةِ، وَكَذَا ضَمِيرُ عَنْهَا. □ فَوَدَّ: (مِنْ كُلِّ) بِالْمُثَنِّينِ. □ فَوَدَّ: (مَا ذُكِرَ) أَيِ: الرُّطْبِ فِي الثَّمَرِ وَالْيَابِسِ وَالرُّطْبِ فِي الْفَاكِهَةِ. □ فَوَدَّ: (مَا لَا يَلِي الْإِنْخِ) يَعْنِي طَرَفَهَا وَمُتْنَهَا الْمُقَابِلَ لِطَرَفِهَا الْمُتَّصِلِ بِالْقَمْعِ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ قَاضٍ لِلْخِ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ. □ فَوَدَّ: (مِنْ هَذَا) أَيِ: الثَّمَرِ.

□ فَوَدَّ (لَشَيْءٍ): (لَمْ يَدْخُلْ هِنْدِيٌّ لِلْخِ) أَيِ: فَلَا يَخْتَلُ بِأَكْلِهِ أَهْلُ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (هُوَ الْأَخْضَرُ) أَيِ: بِسَائِرِ أَنْوَاعِهِ جَبَلِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرِهِ أَحْمَرَ كَانَ أَوْ غَيْرِهِ حَالِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرِهِ أَهْلُ ش. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ الْآنَ لَا يَنْصَرِفُ الْبَطِيخُ إِلَّا إِلَيْهِ) أَيِ: الْأَخْضَرُ وَحَيْثُيْذٍ فَلَا وَجْهَ الْحِنْثُ بِهِ، وَدَعَايَ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِالْعُرْفِ الطَّارِي كَالْعُرْفِ الْخَاصِّ مَمْنُوعَةً أَهْلُ. نِهَآيَةً قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: وَحَيْثُيْذٍ فَلَا وَجْهَ الْحِنْثُ بِهِ أَيِ: وَعَدَمُ الْحِنْثِ بِغَيْرِهِ كَمَا

□ فَوَدَّ: (وَنَارِعٌ جَمَعَ فِيهِ بِأَنَّهُ الْآنَ لَا يَنْصَرِفُ الْبَطِيخُ إِلَّا إِلَيْهِ) وَحَيْثُيْذٍ فَلَا وَجْهَ الْحِنْثُ، وَدَعَايَ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِالْعُرْفِ الطَّارِي كَالْعُرْفِ الْخَاصِّ مَمْنُوعَةً م ر.

وقد يُجاب بأنه لا عبرة بالعُزْف الطَّارِي كالعُزْف الخاص في تجديد اسم لم يكن وبه فارق ما مَرَّ فَيَمْنُ حَلَفَ بنحو بَعْدَادَ لا يركب دابةً ولا يتناول الخيارَ خيارَ الشَّنْبَرِ.
(والطَّعام يتناول قوتاً وفاكهةً وأدماً وحلوى)؛ لوقوعه على الجميع وإن أطال البلقيني في النزاع فيه، لا الدواء؛ لأنه لا يتناولُه عُزْفاً.
(فرغ) الحلو لا يتناول ما بجنسه حامض كعنب وإجاص وزمان، والحلوى تختص بالمعمول

نقله ابن قاسم عن إفتاء والِدِ الشَّارِحِ ثم قال: وعليه فهل يعمُّ الحنثُ غيرَ الديارِ المضريَّةِ والشَّاميَّةِ على قياس ما قيل في خبز الأرز وفي الرؤوس فيه نظر اه. وقضية القاعدة أنَّ العُزْفَ إذا وجدَّ عمَّ العموم هُنا وهو قضية إطلاق الشَّارِحِ اه. رشيدِي عبارة المُعْنَى فَيَنْبَغِي الحنثُ به كما جرى عليه البلقيني والأذرعِي وغيرهما اه. ة قوله: (وقد يُجاب إلخ) وفقاً لِشَيْخِ الإسلام وخلافاً لِلنَّهْيَةِ والمُعْنَى كما مرَّ آنفاً. ة قوله: (وبه فارق إلخ) أي: بقوله في تجديد اسم إلخ. ة قوله: (ولا يتناول) إلى قوله: كما صرح في المُعْنَى إلَّا قوله: أي: بالمعنى إلى المتن، وكذا في النَّهْيَةِ إلَّا قوله: وإن أطال إلى لا الدواء.
ة قول (سني): (قوتاً) وهل يدخل التمر والزبيب واللحم في القوت لِمَنْ يَتَنَادَى كُلُّها منها أو لا وجهان أو جهُهما كما قال شيخنا عَدَمَ دُخُولِها إذا لم يُعْتَدِ اقْتِيَاتُها بِلَيْدِ الحَالِفِ بخلاف ما لو اعتيد ذلك أو كان الحَالِفُ يَقْتَاتُها اه. مُعْنَى وفي سم بعد ذكر كلام شيخ الإسلام المذكور ما نصّه: وقال شيخنا الشَّهاب الزملي الأصحُّ الدُّخُولُ اه أي مُطلقاً.

ة قول (سني): (وأدماً) ومن الأدم الفُجْلُ والثَّمَارُ والبَصْلُ والملحُ والشَّيرِجُ والتمرُّ مُعْنَى وَرَوْضٍ مع شَرْحِهِ. ة قوله: (وإن أطال البلقيني في النزاع فيه) أي: في كَوْنِ الطَّعامِ يَتَنَاوَلُ ما ذُكِرَ، وقال: عُرِفَ الديارِ المضريَّةِ أنَّ الطَّعامَ هو المطبوخُ فلا يَحْنُثُ إلَّا به اه مُعْنَى. ة قوله: (لا الدواء إلخ) قياسه أنَّ الطَّعامَ لا يَشْمَلُ الماءَ أيضاً لِعَدَمِ دُخُولِهِ فيه عُزْفاً اه ع ش. ة قوله: (ما بجنسه حامض) أي: ما في جِنْسِهِ حُمُوضَةٌ مُمْتَزِجَةٌ بالحلاوة بأن يكون طَعْمُهُ فيه حُمُوضَةٌ وحلاوة، وإن قلَّت الحُمُوضَةُ اه. ع ش.
ة قوله: (والحلوى تختص بالمعمول من خلوي) أي: على الوجه الذي يُسَمَّى بِسَبِيهِ حَلَوَى بأن عَقِدَتْ على النَّارِ أَمَّا النَّشَاءُ المطبوخُ بالعسلِ فلا يُسَمَّى عُزْفاً حَلَوَى فَيَنْبَغِي أَنْ لا يَحْنُثَ به مَنْ حَلَفَ لا يَأْكُلُها،

ة قوله: (والطَّعام يتناول إلخ) قال في الرُّوضِ: وهل يدخل التمرُّ والزبيبُ واللحمُ في القوت لِمَنْ لا يَقْتَاتُهُ؟ وجهان قال في شَرْحِهِ: أو جهُهما عَدَمَ دُخُولِها إن لم يُعْتَدِ اقْتِيَاتُها بِلَيْدِ الحَالِفِ بخلاف ما لو اعتيد ذلك أو كان الحَالِفُ يَقْتَاتُها اه. وقال شيخنا الشَّهاب الزملي: الأصحُّ الدُّخُولُ اه. وفي الرُّوضِ ومن الأدم الفُجْلُ والثَّمَارُ والبَصْلُ والملحُ والتمرُّ. قال في شَرْحِهِ: والخلُّ والشَّيرِجُ ثم قال في الرُّوضِ: وَلَوْ حَلَفَ لا يَشْرَبُ ماءً حِينَتَ بماءِ البحرِ وشَرِبَ ماءَ الثَّلْجِ والجمدِ لا أَكَلُهما وأَكَلُهما غيرُ شَرْبِهما اه. وفي العُبابِ: أو لا يَأْكُلُ أَدَمًا فهو ما يُؤْتَدَمُ به كَحَلٍّ وِدْنِسٍ وشِيرِجٍ وَزَنْبٍ وَسَمْنٍ أو لا كُلِّحٍ وَجَبِنٍ وَيَقُولٍ وَفُجْلٍ وَبَصْلٍ وَتَمْرٍ وَمِلْحٍ اه.

من خلّو أي: بالمعنى المذكور فيما يظهر. (ولو قال: لا أكل من هذه البقرة تناول لحمها)؛ لأنّه المفهوم من ذلك (دون ولّد إلخ)، ويُؤخَذُ منه أنّ المراد باللحم هنا غير ما مرّ، وهو ما عدا هذين، فيتناول نحو شحم وكوش وسائر ما مرّ معهما، كما صرح به البلّغينيّ وسبقه إلى بعضه جمع مُتَقَدِّمون، ويوجّه بأنّ الأكل منها يشمّل جميع ما هو من أجزائها الأصليّة التي تُؤْكَلُ (أو لا يأكَلُ من هذه الشجرة) قال في القاموس: الشجر من الثّبات ما قام على ساق أو ما سما بنفسه دقّ أو جلّ قاوم الشتاء أو عجز عنه اهـ. (فشمز) لها مأكول فيما يظهر هو الذي يحنّث به (دون ورق وطوف غصن) حملاً على المجاز المتعارف لتعذّر الحقيقة غزفاً، وألحق البلّغينيّ الجمار بالشمز قال: وكذا ورق اغتيد أكله.....

بلّ ولا بالعسل وخده إذا طبخ على النار؛ لأنه لا بُدّ في الحلوى من تركيبتها من جنسين فأكثر اهـ. ع ش عبارة المُعْنَى: والحلوى كلّ ما اتّخذ من نحو عسل وسكر من كلّ خلّو ليس في جنسه حامض كدبس وقنيد وفانيد لا عنب إلخ، وأما السكر والعسل ونحوهما فليس بحلوى بدليل خبر الصحيحين «أنّه ﷺ كان يحبّ الحلوى والعسل» فيشترط في الحلوى أن تكون مفعودة فلا يحنّث إذا حلف لا يأكَلُ الحلوى بغير المعمول بخلاف الخلّو قال في الروضة: وفي اللوزنيج والجوزنيج وجهان والأشبه كما قال الأذرعّي الحنّث؛ لأنّ الناس يعدّونهما حلوى قال الأذرعّي: ومثله ما يقال له المكفّن والخشكنان والقطائف وإذا قصرت الحلوى كُتِبَتْ بالياء وإلا فبالألف اهـ. قوله: (أي بالمعنى المذكور إلخ) وفي أصل الروضة التّصريح بأنّ منها المعمولة من الدّبس، والمُتبادِرُ منه دِيسُ العنب لا سيّما بدمشق وطن الإمام التّوويّ رحمه الله تعالى فليحرّر اهـ. سيّد عمّر أقول: وجنس الدّبس ليس فيه حامض كما هو معروف، وإن كان في جنس ما يتّخذ منه الدّبس حامض كالعنب.

قوله (سني): (من هذه البقرة) التاء فيها للوحدة فتشمل الثور اهـ. ع ش.

قوله (سني): (دون ولّد إلخ) قياس ذلك أنّه لو حلف لا يأكَلُ من هذه الدجاجة مثلاً لم يحنّث ببنيها ولا بما تفرّخ منه، وبقي هل يشمّل الدجاجة الذبّك فيحنّث بأكله فيما لو حلف لا يأكَلُ دجاجة؛ لأنّ التاء فيها للوحدة أم لا؟ فيه نظر والأقرب الأوّل، وقوله ولّبن أي: وما يتولّد منه اهـ ع ش. قوله: (وهو) أي: غير ما مرّ. قوله: (فيتناول نحو شحم إلخ) وأما الجلد فإنّ جرت العادة بأكله مسموّطاً حنّث به وإلا فلا اهـ. معني. قوله: (أو ما سما بنفسه إلخ) انظر ما الفرق بين التّغريفيين ويظهر أنّهما متساويان وأو للتّويع في التّعبير. قوله: (فكمز لها مأكول إلخ) بقي ما لو لم يكن لها مأكول من ثمر وغيره هل تُحمّل اليمين على غير المأكول بقرينة عدم المأكول؟ اهـ. سم. قوله: (لها مأكول إلخ) إلى قوله: قال في النهاية. قوله: (حملاً) إلى قوله: أي المسمّى بالتّنبّل في المعنى. قوله: (قال) أي: البلّغينيّ.

قوله: (أو من هذه الشجرة) بقي ما لو لم يكن لها مأكول من ثمر وغيره، هل تُحمّل اليمين على غير المأكول بقرينة عدم المأكول؟

كَبْعُضٍ وَرَقٍ شَجَرِ الْهِنْدِ أَي: الْمُسَمَّى بِالتَّنْبَلِ وَنَحْوِهِ اهـ. وَعَلَيْهِ يُخْتَمَلُ أَنَّهَا كَرُءُوسٌ تُبَاعُ مُفْرَدَةً فَيَحْتَمَلُ، وَافَقَ عُزْفٌ بَلَدِيَهُ أَوْ لَا، وَأَنَّهَا كَرَأْسٌ نَحْوِ حَوْبٍ فَيُعْتَبَرُ عُزْفٌ بَلَدِ الْحَالِفِ، وَلَعَلَّ هَذَا أَقْرَبُ، وَيُفْرَقُ بَأَنَّ مِنْ شَأْنِ رُءُوسِ الْأَنْعَامِ مَا مَرَّ فَلَمْ يُعَوَّلْ فِيهَا عَلَى بَلَدٍ بِخِلَافِ غَيْرِهَا، وَالْوَرَقُ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ فَالْحَقُّ مَا اعْتِيدَ أَكْلُهُ مِنَ الْبَالَانِيَّةِ، أَمَّا إِذَا لَمْ تَتَعَدَّرِ الْحَقِيقَةَ فَيُخْتَمَلُ عَلَيْهَا مَعَ الْمَجَازِ الرَّاجِحِ كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ مَاءِ النَّهْرِ، الْحَقِيقَةُ الْكَزْعُ بِالْفَمِ

فَوَدُ: (كَبْعُضٍ وَرَقٍ إِنْخ) الْأَوَّلَى كَوَرَقٍ بَعْضِ إِنْخٍ كَمَا فِي الْمُغْنِي. فَوَدُ: (أَي: الْمُسَمَّى) أَي: الْوَرَقِ وَيُخْتَمَلُ شَجَرُ الْهِنْدِ. فَوَدُ: (كَبْعُضٍ وَرَقٍ شَجَرِ الْهِنْدِ إِنْخ) وَكَوَرَقٍ الْعَبِّ فَيَحْتَمَلُ بِأَكْلِهِ كَمَا فِي الزِّيَادِيِّ. اهـ يُجِيرُ مِي. فَوَدُ: (أَنَّهُ) أَي: الْأَوْرَاقُ الْمُغْتَادَةُ أَكْلُهَا. فَوَدُ: (كَرُءُوسِ تُبَاعُ إِنْخ) أَي: كَرُءُوسِ الْأَنْعَامِ. فَوَدُ: (وَأَنَّهَا كَرَأْسٌ نَحْوِ حَوْبٍ إِنْخ) هَذَا التَّرَدُّدُ مَبْنِيٌّ عَلَى كَلَامِ السَّابِقِ فِي أَوَائِلِ الْفَضْلِ، وَقَدْ بَيَّنَّا هُنَاكَ اخْتِلَالَ اهـ سَم. فَوَدُ: (بِالْبَالَانِيَّةِ) وَهِيَ رَأْسُ نَحْوِ حَوْبٍ. فَوَدُ: (أَمَّا إِذَا لَمْ تَتَعَدَّرْ إِلَى قَوْلِهِ: نَعَمْ فِي الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ. فَوَدُ: (لَا يَشْرَبُ مِنْ مَاءِ النَّهْرِ إِنْخ) وَلَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مَاءَ هَذَا النَّهْرِ أَوْ الْغَدِيرِ لَمْ يَحْتَمَلْ بِشْرَبِ بَعْضِهِ اهـ. نِهَآيَةً عِبَارَةُ الْمُغْنِي فُرُوعٌ لَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ هَذَا الْكَوْزِ فَجَعَلَ مَاءَهُ فِي غَيْرِهِ وَشَرِبَهُ لَمْ يَحْتَمَلْ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ تَعَلَّقَتْ بِالشَّرْبِ مِنَ الْكَوْزِ وَلَمْ يَوْجَدْ، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ مَاءِ هَذَا النَّهْرِ أَوْ لَا شَرِبَتْ مِنْهُ فَشَرِبَ مِنْ مَائِهِ فِي كَوْزٍ حَيْثُ فِي الْأَوَّلَى وَبَرٍّ فِي الثَّانِيَةِ وَإِنْ قَلَّ مَا شَرِبَهُ أَوْ حَلَفَ لَا أَشْرَبُ أَوْ لَا شَرِبَتْ مَاءَ هَذَا الْكَوْزِ أَوْ الْإِدَاوَةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤَهُ شُرْبًا فِي زَمَانٍ، وَإِنْ طَالَ لَمْ يَحْتَمَلْ فِي الْأَوَّلَى وَلَمْ يَبَرٍّ فِي الثَّانِيَةِ بِشْرَبِ بَعْضِهِ، بَلْ بِشْرَبِ الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ مُعَرَّفٌ بِالْإِضَافَةِ فَيَتَنَاوَلُ الْجَمِيعُ قَالَ الدَّمِيرِيُّ وَلَوْ قَالَ: لَا أَشْرَبُ مَاءَ التِّلِّ أَوْ مَاءَ هَذَا النَّهْرِ أَوْ الْغَدِيرِ لَمْ يَحْتَمَلْ بِشْرَبِ بَعْضِهِ اهـ. وَلَوْ حَلَفَ لَيَضَعِدَنَّ السَّمَاءَ عَدَا حَيْثُ فِي الْغَدِيرِ فَإِنْ لَمْ يَقُلْ عَدَا حَيْثُ فِي الْحَالِ أَوْ لَا شَرِبَتْ مَاءَ هَذَا الْكَوْزِ وَكَانَ فَارِعًا وَهُوَ عَالِمٌ بِفَارِعِهِ أَوْ لَا قَتْلَنَ زَيْدًا وَهُوَ عَالِمٌ بِمَوْتِهِ حَيْثُ فِي الْحَالِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَاءٌ فَانْصَبَّ مِنْهُ قَبْلَ مَكَانِ شُرْبِهِ فَكَالْمُكْرَهَةِ أَوْ لَا شَرِبَتْ مِنْهُ فَصَبَّهُ فِي مَاءٍ وَشَرِبَ مِنْهُ بَرٌّ إِنْ عَلِمَ وَصَوْلَهُ إِلَيْهِ وَلَوْ حَلَفَ لَيَشْرَبَتْهُ مِنَ الْكَوْزِ فَصَبَّهُ فِي مَاءٍ وَشَرِبَهُ أَوْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَبَرٍّ، وَإِنْ عَلِمَ وَصَوْلَهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْرَبُ مِنَ الْكَوْزِ فِيهِمَا وَلَمْ يَشْرَبُ جَمِيعَهُ فِي الثَّانِيَةِ، وَلَوْ حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَشْرَبُ مَاءَ هَذَا النَّهْرِ أَوْ نَحْوِهِ أَوْ لَا يَأْكُلُ خُبْزَ الْكَوْفَةِ وَنَحْوِهَا أَوْ لَا يَضَعِدُ السَّمَاءَ لَمْ تَتَعَقَّدْ يَمِينُهُ؛ لِأَنَّ الْحَنْثَ فِي ذَلِكَ غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مَاءَ قُرَاتَا أَوْ مِنْ مَاءِ قُرَاتٍ حَيْثُ بِالْمَاءِ الْعَذْبِ مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ لَا بِالْمَالِحِ أَوْ مِنْ مَاءِ الْفُرَاتِ حُمِلَ عَلَى النَّهْرِ الْمَعْرُوفِ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ الْمَاءَ حَيْثُ بِكُلِّ مَاءٍ حَتَّى بِمَاءِ الْبَحْرِ وَشَرِبَ مَاءَ الثَّلْجِ وَالْجَمْدِ لَا أَكْلُهُمَا فَشُرْبُهُمَا غَيْرُ أَكْلُهُمَا وَأَكْلُهُمَا غَيْرُ شُرْبِهِمَا وَالثَّلْجُ غَيْرُ الْجَمْدِ اهـ.

فَوَدُ: (وَعَلَيْهِ يُخْتَمَلُ أَنَّهَا كَرُءُوسِ تُبَاعُ مُفْرَدَةً إِنْخ) هَذَا التَّرَدُّدُ مَبْنِيٌّ عَلَى كَلَامِهِ السَّابِقِ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا سَبَقَ اخْتِلَالَه.

وكثيرٌ يفعلونه، والمجازُ المشهورُ الأخذُ باليدِ أو الإناءِ فيحنتُ بالكلِّ؛ لأنَّهما لما تكافأا إذ في كلِّ قوَّةٍ ليست في الآخرِ استويًا فوجبَ العملُ بهما إذ لا مُرجح، نعم، نَقْلًا عن جامعِ المُزَنِّي أنَّه لا حنثٌ بلُبْسِ الخاتمِ في غيرِ الخنصرِ؛ لأنَّه خلافُ العادةِ، واستدلَّ له البَغَوِيُّ بما لو حلفَ لا يلبسُ القلنسوةَ فلبسها في رجله، وردَّه ابنُ الرُّفْعَةِ بأنَّ الذي فيه حنثُ المرأةِ لا الرَّجُلِ؛ لأنَّه العادةُ فيها وانتصر له هو وغيره بأنَّه الموافقُ لما مرَّ في الوديعَةِ، ورجح الأذْرَعِيُّ قولَ الزَّوْيَانِيِّ عن الأصحابِ يحنثُ مطلقًا لوجودِ حقيقةِ اللُّبْسِ وصدقِ الاسمِ، ثم بحث أنَّه لا فرقَ بين لبسه في الأئمةِ العلِّيا وغيرِها اهـ وهذا هو الأقربُ لقاعدةِ البابِ وليس كما ذكره البَغَوِيُّ؛ لأنَّ ذاك لم يُعْتَدَ أصلًا وهذا مُعتادٌ في عُزوفِ أقوامٍ وبلدانٍ مشهورةٍ، ومما يؤيِّدُ أنَّه بغيرِ الخنصرِ ليس من خصوصياتِ النساءِ ما مرَّ من كراهته للرَّجُلِ، خلافًا لِمَنْ زعم حرمةَ مُحْتَجِّجًا بأنَّه من خصوصياتهنَّ.

فصل في صَوْرٍ مَنْشُورَةٍ لِيُقَاسَ بِهَا غَيْرُهَا

لو (حَلَفَ) لا يَتَعَدَّى أو لا يَتَعَشَّى فقد مرَّ حكمه في فصل الإعسارِ بالتَّفَقُّعِ أو (لا يَأْكُلُ هذه

قوله: (واستدلَّ له) أي: لما في الجامع. قوله: (وردَّه) أي: الثقل، وقوله: بأن الذي فيه أي في الجامع. قوله: (وردَّه ابنُ الرُّفْعَةِ إلخ) اعتمدَ المُعْنِي. قوله: (لأنَّه) أي: لبسُ الخاتمِ في غيرِ الخنصرِ العادةُ فيها أي: في حقِّ المرأةِ دونَ الرَّجُلِ. قوله: (له) أي: للذي في الجامع من حنثِ المرأةِ لا الرَّجُلِ، وقوله: هو أي: ابنُ الرُّفْعَةِ. قوله: (يحنثُ) أي باللبسِ في غيرِ الخنصرِ مطلقًا أي: رجلاً كان أو امرأةً. قوله: (ثم بحث) أي: الأذْرَعِيُّ. قوله: (وغيرها) أي: من الوسطى والسُّفلى. قوله: (وهذا هو الأقرب) أي ما قاله الأذْرَعِيُّ نقلاً وبحثاً. قوله: (وليس) أي: الأمرُ كما ذكره البَغَوِيُّ أي: من قياسِ الخاتمِ على القلنسوة. قوله: (لأن ذلك) أي: لبسُ القلنسوةِ في الرَّجُلِ، وقوله: وهذا أي: لبسُ الخاتمِ في غيرِ الخنصرِ. قوله: (من كراهيته) أي: لبسِ الخاتمِ في غيرِ الخنصرِ.

فَصْلٌ فِي صَوْرٍ مَنْشُورَةٍ

قوله: (لو حَلَفَ لا يَتَعَدَّى إلخ) ولو حَلَفَ لا يَشْمُ بفتح الشَّينِ المُعْجَمَةِ وحكيَ صَمُّها والريحانُ بفتح الرَّاءِ حنثٌ بَشْمِ الضَّيْمِرَانِ وهو بفتح الضَّادِ المُعْجَمَةِ وإسكانِ الياءِ التَّحْتِيَةِ الرِّيحانُ الفارسيُّ؛ لا إطلاقَ

فَصْلٌ: حَلَفَ لا يَأْكُلُ هَذِهِ الثَّمَرَةَ إلخ

قوله: (حَلَفَ لا يَأْكُلُ هَذِهِ الثَّمَرَةَ إلخ) قال في الرُّوضِ: أو حَلَفَ لا شَرِبَ منه أي من ماءِ هذا الكوزِ فَصَبَّه في ماءٍ وشَرِبَ منه برَّ إن عَلِمَ وُصُولَهُ إليه؛ لأنَّه شَرِبَ من ماءِ الكوزِ وهذا من زيادته، والذي في الأصلِ: ولو حَلَفَ لا يَشْرَبُ منه فَصَبَّه في ماءٍ وشَرِبَ منه حنثٌ قال: وكذا لو حَلَفَ لا يَشْرَبُ من لبنٍ هَذِهِ البَقْرَةَ فَخَلَطَهُ بلبَنٍ غيرها بخلافِ ما لو حَلَفَ لا يَأْكُلُ هَذِهِ الثَّمَرَةَ فَخَلَطَهَا بِضَبْرَةٍ إِلَّا بِأَكْلِ جَمِيعِ الضَّبْرَةِ، والفرقُ ظاهرٌ. اهـ. ما في شَرْحِهِ ولا يَخْفَى أَنَّ ما ذَكَرَهُ الرُّوضُ أَوَّلًا يُؤْخَذُ من قولِ أَصْلِهِ ولو

التمرّة فاختَلَطَتْ بتمرٍ فأكله إلا تمرّة) أو بعضُها، وشكُّ هل هي المحلوفُ عليها أو غيرها (لم يحث)؛ لأنَّ الأصلَ براءةُ ذمّته من الكفّارة، والورعُ أن يُكفّرَ، فإنَّ أكلَ الكلِّ حيثُ لكن من آخرِ جزءٍ أكله فتعتدُّ في حلفٍ بطلاقٍ من حيثُ؛ لأنّه المُتَيَقَّنُ (أو حَلَفَ (ليأكلتها فاختَلَطَتْ) بتمرٍ وانتهمت (لم يَبْرُ إلا بالجميع) أي: أكله لاحتمالِ أنَّ المتروكةُ هي المحلوفُ عليها فاشتَرَطَ تَيَقُّنُ أكلها، ومن ثَمَّ لو اختَلَطَتْ بجانبٍ من الصُّبْرَةِ أو بما هو بلونها وغيره لم يحتج إلى أكل ما في جانبِ الاختلاطِ وما هو بلونها فقط. (أو ليأكلن هذه الزمانةَ فإنما يَبْرُ بجميعِ حبِّها) أي: أكله لعلِّقِ اليمينَ بالكلِّ، ولهذا لو قال: لا أكلها فترك حبةً لم يحث ومَرَّ في فُتاتِ حُبْرٍ يَدِقُّ مُدْرَكُهُ أنّه لا عبرة به فيحتملُ أنَّ مثله حبةٌ ومثانيه يَدِقُّ مُدْرَكُها ويُحتملُ أن يُفَرَّقَ بأنَّ من شأنِ الحبةِ أنّه لا يَدِقُّ إذراكها بخلافِ فُتاتِ الحُبْرِ، ومن ثَمَّ كان الأوجهُ في بعضِ الحبةِ التّفصِيلُ كفُتاتِ الحُبْرِ. (أو لا يَلْبَسُ) هذا أو الثوبُ الفُلانيُّ أو قيل له: البسه فقال: واللّه لا

الاسم عليه حقيقة وإنَّ شَمَّ الوردِ أو الياسمينَ لم يحث؛ لأنّه مَشْمُومٌ لا زِيحَانٌ ومثله البنفسجُ والترجِسُ والزَعْفَرَانُ، ولو حَلَفَ أنّه يتركُ المشمومَ حيثُ بذلك دونَ المسكِ والكافورِ والعنبرِ؛ لأنها طيبٌ لا مَشْمُومٌ، ولو حَلَفَ على الوردِ والبنفسجِ لم يحثُ بذهُنهما اهـ مُعْنَى. ة فوَد: (أو بعضها) إلى قوله ومَرَّ في المُعْنَى وإلى قوله ولا يُنافي ما تَقَرَّرَ في النّهايةِ إلّا قوله كما مرَّ إلى وفارق. ة فوَد: (لأنَّ الأصلَ براءةُ ذمّته إلخ) أي وعَدَمُ نَحْوِ الطّلاقِ اهـ رَشِيدِي. ة فوَد: (والورعُ أنّه يُكفّرُ) أي في الصّورتَيْنِ اهـ ع ش. ة فوَد: (لم يَخْتَجِ إلّا إلى أكل ما في جانبِ الاختلاطِ إلخ) أي ويَبْرُ بذلك فيما لو حَلَفَ ليأكلنها كما هو ظاهرُ اهـ رَشِيدِي.

ة فوَد (س): (فإنما يَبْرُ بجميعِ حبِّها) أي وإن تركَ القشِرَ وما فيه ممّا يتّصلُ بالحبِّ المُسمّى بالشحمِ وقياسُ ذلك أنّه لو حَلَفَ ليأكلن هذه البطيخةَ برَّ بأكل ما يُغتادُ أكله من لَحْمِها فلا يَصُرُ تركُ القشِرِ واللّبِّ، ثم يَبْقَى التّظَرُّ في أنّه هل يُشترَطُ أَكْلُ جميع ما يُمكنُ عادةً من لَحْمِها أو يَخْتَلَفُ باختلافِ أحوالِ النَّاسِ؟ والأقربُ الثاني اهـ ع ش. ة فوَد: (فترك حبةً) أي أو بعضها كما يأتي ع ش. ة فوَد: (ومَرَّ في فُتاتِ الحُبْرِ) أي مرَّ في الطّلاقِ اهـ رَشِيدِي أي وعن قَرِيبٍ في شَرْحٍ ولو قال: مُشِيرًا إلى حِنطَةِ إلخ. ة فوَد: (يَدِقُّ مُدْرَكُهُ) أي إذراكه بحيثُ لا يَسْهُلُ التّقاطُه عادةً باليدِ وإن أذركه البصرُ اهـ ع ش. ة فوَد: (أو لا يَلْبَسُ هذا إلخ) ومثُلُ هذا الثوبُ هذا الشّاشُ أو الرّداءُ مثلاً فيما يَظْهَرُ حيثُ قال: لا ألبسه، وأما لو قال لا أرْتدي بهذا الثوبِ أو لا أتعَمِّمُ بهذه العِمامةِ أو لا أُلْفُ هذا الشّاشَ فهل هو مثُلُ اللّبسِ فَيَبْرُ بسلِّ حِنطٍ منه أو مثُلِ رُكوبِ الدّابةِ فلا يَبْرُ بذلك فيه نظَرُ والأقربُ الأوّلُ اهـ ع ش.

حَلَفَ لا يَشْرَبُ منه فَصَبَه في ماءٍ وشَرِبَ منه حَيْثُ؛ لأنّه إمّا حَيْثُ لَصِدْقِ الشُّرْبِ منه وإذا صَدَقَ الشُّرْبُ منه لَزِمَ البرُّ بالشُّرْبِ منه بعد الصّبِّ في حَلْفِهِ لَأَشْرَبَنَّ منه غايةُ الأمرِ أن تَقْيِيدَ الرّوَضِ بقوله إن عَلِمَ إلخَ مَسْكُوتٍ عنه في مَفْهُومِ الأصلِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

أَلْبَسَهُ فَسَلَّ مِنْهُ خَيْطٌ لَمْ يَحْنَثْ كَمَا مَرَّ عَنِ الشَّاشِيِّ بِقَيْدِهِ، وَفَارَقَ لَا أَسَاكِنُكَ فِي هَذِهِ الدَّارِ فَانْهَدَمَ بَعْضُهَا وَسَاكِنُهُ فِي الْبَاقِي بِأَنَّ الْمَدَارَ هُنَا عَلَيَّ صِدْقِ الْمُسَاكِنَةِ، وَلَوْ فِي جُزْءٍ مِنَ الدَّارِ وَثُمَّ عَلَى لُبْسِ الْجَمِيعِ وَلَمْ يَوْجَدْ أَوْ لَا أُرْكَبُ أَوْ لَا أَكْلُمُ هَذَا فَقُطِعَ أَكْثَرُ بَدَنِهِ بِأَنَّ الْقَصْدَ هُنَا التَّنَفُّسُ وَفِي اللَّبْسِ جَمِيعُ الْأَجْزَاءِ وَلَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ فِي سَلِّ الْخَيْطِ تَعْبِيرُ شَيْخِنَا بِقَوْلِهِ إِنْ أَرَالَ مِنْهُ الْقَوَارَةُ أَوْ نَحْوَهَا الْمَوْهِمُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي سَلُّ الْخَيْطِ وَإِنْ طَالَ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُ مُجَرَّدُ التَّمَثِيلِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي فِتَاوِيهِ لَا يَحْنَثُ إِذَا سَلَّ خَيْطًا مِنْهُ أَوْ لَا يَلْبَسُ أَوْ لَا يَأْكُلُ أَوْ لَا يَدْخُلُ مِثْلًا (هَذَيْنِ لَمْ يَحْنَثْ بِأَحَدِهِمَا)؛ لِأَنَّهُ حَلَفَ عَلَيْهِمَا فَإِنْ نَوَى لَا أَلْبَسُ مِنْهُمَا شَيْئًا حَنِثَ بِأَحَدِهِمَا (فَإِنْ لَبَسَهُمَا مَعًا أَوْ مُرْتَبًا حَنِثَ) لِوُجُودِ لُبْسِهِمَا الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ (أَوْ لَا يَلْبَسُ هَذَا وَلَا هَذَا حَنِثَ بِأَحَدِهِمَا)؛ لِأَنَّهُمَا يَمِينَانِ حَتَّى لَوْ لَبَسَ وَاحِدًا ثُمَّ وَاحِدًا لَزِمَهُ كَفَّارَتَانِ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ مَعَ تَكَرُّرٍ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ فَإِنْ أَسْقَطَهُ لَا كَانَ كَهَذَيْنِ نَحْوُ لَا أَكُلُ هَذَا وَهَذَا أَوْ لَا أَكُلُنَّ هَذَا وَهَذَا أَوْ اللَّحْمَ وَالْعَنْبَ، فَيَتَعَلَّقُ الْحَنْثُ فِي الْأُولَى وَالْبَرِّ فِي الثَّانِيَةِ بِهِمَا وَإِنْ فَرَّقَهُمَا لَا بِأَحَدِهِمَا.....

هـ فَوَدَّ: (فَسَلَّ مِنْهُ خَيْطٌ) أَيِ قَدَرٍ أَضْيَعُ مِثْلًا طَوَّلًا لَا عَرَضًا وَلَيْسَ بِمَا خَيْطَ بِهِ بَلْ مِنْ أَصْلٍ مَنْسُوجِهِ اهـ ع ش وقوله: لَا عَرَضًا فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ وَلَيْسَ إِلَخُ فِيهِ تَرَدُّدٌ. هـ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحٍ وَلَوْ قَالَ مُشِيرًا إِلَى جَنْطِيَةٍ. هـ فَوَدَّ: (بِقَيْدِهِ) أَيِ بِأَنَّ يَكُونُ نَحْوَ مِقْدَارِ إِضْيَعٍ مِمَّا يُحَسُّ وَيُدْرَكُ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ لَا أُرْكَبُ) أَيِ: هَذَا الْجِمَارُ أَوِ السَّفِينَةُ. اهـ. نِهَايَةُ أَيِ أَوْ عَلَى هَذِهِ الْبُرْدَةِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَمِثْلُ مَا ذَكَرَ فِي عَدَمِ الْبَرِّ بِقَطْعِ جُزْءٍ مِنْهُ مَا لَوْ حَلَفَ لَا يَرْفُقُ عَلَى هَوَلاءِ الطَّرَارِيحِ أَوْ الطَّرَاحَةِ أَوْ الْحَصِيرِ أَوْ الْإِخْرَامِ فَيَحْنَثُ بِالرُّقَادِ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ قَطَعَ بَعْضَهُ؛ لِوُجُودِ مَسَمَاهُ بَعْدَ الْقَطْعِ وَكَذَا لَوْ قَرَشَ عَلَى ذَلِكَ مِثْلًا؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ يَعُدُّهُ رَقْدٌ عَلَيْهَا بَلْ هَذَا هُوَ الْمُعْتَادُ فِي التَّوَمِّ عَلَى الطَّرَاحَةِ فَتَبَنَّى لَهُ وَلَا تَتَمَرَّ بِمَا يُقُولُ مِنْ خِلَافِهِ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعَصْرِ. اهـ. ع ش. هـ فَوَدَّ: (أَوْ لَا أُرْكَبُ أَوْ لَا أَكْلُمُ إِلَخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَا أَسَاكِنُكَ إِلَخُ، وَقَوْلُهُ بِأَنَّ الْقَصْدَ إِلَخُ عَلَى قَوْلِهِ: بِأَنَّ الْمَدَارَ إِلَخُ. هـ فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْقَصْدَ هُنَا النَّفْسُ) أَيِ وَهِيَ مَوْجُودَةٌ مَا بَقِيَ الْمُسَمَّى وَلَا كَذَلِكَ اللَّبْسُ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ فِيهِ عَلَى مِلَاسَةِ الْبَدَنِ لِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ. اهـ. نِهَايَةُ قَالَ ع ش: قَوْلُهُ وَلَا كَذَلِكَ اللَّبْسُ قَضِيَّةُ التَّغْيِيرِ بِاللَّبْسِ جَرِيَانُ هَذَا فِي غَيْرِ الثَّوْبِ مِنْ نَحْوِ زُمُوزَةٍ وَقَبْقَابٍ وَسَرَاوِيلٍ فَيَبْرُ فِي الْكُلِّ بِقَطْعِ جُزْءٍ مِنَ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ حَنِثَ كَانَ مِنْ غَيْرِ مَا خَيْطَ بِهِ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (إِذَا سَلَّ خَيْطًا مِنْهُ) أَيِ وَإِنْ قَلَّ حَنِثَ كَانَ يُحَسُّ وَيُدْرَكُ. اهـ. ع ش. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ حَلَفَ) إِلَى قَوْلِهِ: ثُمَّ مَا تَقَرَّرَ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ لَا أَكُلُنَّ إِلَى فَيَتَعَلَّقُ، وَقَوْلُهُ فِي الْأُولَى إِلَى بِهِمَا.

هـ فَوَدَّ (سَيِّ): (مَعًا) أَيِ فِي مُدَّةٍ وَاحِدَةٍ وَقَوْلُهُ أَوْ مُرْتَبًا أَيِ بِأَنَّ يَلْبَسُ أَحَدَهُمَا ثُمَّ نَزَعَهُ ثُمَّ لَبَسَ الْآخَرَ. (تَنْبِيْهُ): قَدْ اسْتَعْمَلَ الْمُصَنِّفُ مَعًا لِلِاتِّحَادِ فِي الزَّمَانِ وَفَاقًا لِتَغَلُّبِ وَغَيْرِهِ لَكِنَّ الرَّاجِحَ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ خِلَافُهُ. اهـ. مُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُمَا) إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ بَالَعَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَانَ كَهَذَيْنِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ فَرَّقَهُمَا إِلَى ثُمَّ مَا تَقَرَّرَ. هـ فَوَدَّ: (ثُمَّ وَاحِدًا إِلَخُ) وَظَاهِرٌ أَنَّ مَا يُقِيدُهُ ثُمَّ مِنَ التَّرْتِيبِ لَيْسَ بِقَيْدٍ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ لَا أَكُلُنَّ إِلَخُ) عَطَفَ عَلَى لَا أَكُلُ هَذَا وَهَذَا. هـ فَوَدَّ: (فِي الْأُولَى) أَيِ لَا أَكُلُ هَذَا وَهَذَا وَقَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ أَيِ: لَا أَكُلُنَّ

لِتَرُدُّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذَا وَلَا هَذَا لَكِنْ رَجَحَ الْأَوَّلَ أَصْلُ بَرَاءَةِ الذُّمَّةِ وَقَوْلُ الثُّحَاةِ: التَّنْفِيُّ بِلَا لِنْفِي كُلِّ وَاحِدٍ وَيَدُونَهَا لِنْفِي الْمَجْمُوعِ يُوَافِقُ ذَلِكَ ثُمَّ مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ الْإِثْبَاتَ كَالْتَّنْفِيِّ الَّذِي لَمْ يُعَدَّ مَعَهُ حَرْفُهُ هُوَ مَا اعْتَمَدَهُ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ، وَيُشِيرُ لِعِظَامِهِ أَنَّهُمَا لَمَّا نَقَلَا عَنْ الْمُتَوَلِّي أَنَّهُ كَالْتَّنْفِيِّ الْمُعَادِ مَعَهُ حَرْفٌ حَتَّى تَعْدُدَ الْيَمِينُ لَوْجُودَ حَرْفِ الْعُطْفِ تَوْقُفًا فِيهِ، بَلْ رَدَّاهُ حَيْثُ قَالَا: لَوْ أَوْجَبَ حَرْفُ الْعُطْفِ تَعْدُدَ الْيَمِينِ فِي الْإِثْبَاتِ لِأَوْجَبَهُ فِي التَّنْفِيِّ أَيِ غَيْرِ الْمُعَادِ مَعَهُ

هَذَا وَهَذَا الْخ. □ قَوْلُهُ: (لِتَرُدُّهُ بَيْنَهُ) أَيِ: بَيْنَ هَذَيْنِ أَوْ بَيْنَ أَحَدِهِمَا عِبَارَةٌ الْمُغْنِي لِتَرُدُّهُ بَيْنَ جَعْلِهِمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ أَوِ الشَّيْئَيْنِ. اه. □ قَوْلُهُ: (لَكِنْ رَجَحَ الْخ) انْظُرْهُ فِي الثَّانِيَةِ. اه. سَمِ وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ لِتَرُدُّهُ الْخَ رَاجِعٌ لِلأَوَّلَى فَقَطْ كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ: ثُمَّ مَا تَقَرَّرَ الْخَ رَاجِعٌ لِلثَّانِيَةِ فَقَطْ فَلَا إِشْكَالَ.

□ قَوْلُهُ: (وَيَدُونَهَا لِنْفِي الْمَجْمُوعِ الْخ) وَفِي سَمِ بَعْدَ سَرْدِ كَلَامِ الْمُغْنِي وَالذَّمَامِيْنِ وَالشُّمْتِيَّ مَا نَصَّهُ فَأَنْتَ تَرَى كَلَامَ الثَّلَاثَةِ يُفِيدُ احْتِمَالَ الْمُغْنِيْنَ عِنْدَ الثُّحَاةِ، وَكَلَامَ الْمُغْنِيِّ وَالشُّمْتِيَّ يُفِيدُ أَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي نَفْيِ كُلِّ مِنْهُمَا فَانْظُرْ مَعَ ذَلِكَ جَزْمَهُ عَنِ الثُّحَاةِ بِقَوْلِهِ وَيَدُونُهُمَا لِنْفِي الْمَجْمُوعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اه. □ قَوْلُهُ: (حَتَّى تَعْدُدَ الْيَمِينُ) وَفَائِدَةُ تَعْدُّدِهَا فِي الْإِثْبَاتِ تَعْدُدُ الْكُفَّارَةَ إِذَا انْتَفَى الْبِرُّ. اه. سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ لَعَلَّ مُرَادَ الْمُتَوَلِّي بِتَعْدُدِ الْيَمِينِ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَهُمَا لَزِمَهُ كُفَّارَتَانِ لَا أَنَّهُ إِذَا فَعَلَ أَحَدَهُمَا بَرٌّ إِذْ لَا وَجْهَ لَهُ فَلْيُرَاجِعْ اه.

□ قَوْلُهُ: (تَوْقُفًا فِيهِ الْخ) وَالْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ مِنْ أَنَّهُ يَمِينٌ وَاحِدٌ بِنَاءً عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ التَّحْوِيلِ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الثَّانِي هُوَ الْعَامِلُ فِي الْأَوَّلِ بِتَقْوِيَةِ حَرْفِ الْعُطْفِ وَكَلَامُ الْمُتَوَلِّي مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَرْجُوحِ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الثَّانِي فَعَلٌ مُقَدَّرٌ. اه. نِهَايَةُ قَالَ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ وَكَلَامُ الْمُتَوَلِّي مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَرْجُوحِ الْخَ قَدْ يُقَالُ لَوْ بَنَى الْمُتَوَلِّي كَلَامَهُ عَلَى الْمَرْجُوحِ لَقَالَ بِالتَّعْدُدِ فِي جَانِبِ التَّنْفِيِّ أَيْضًا مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ قَائِلٍ بِهِ كَمَا يَعْلَمُ

□ قَوْلُهُ: (لَكِنْ رَجَحَ الْخ) انْظُرْهُ فِي الثَّانِيَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَيَدُونَهَا لِنْفِي الْمَجْمُوعِ) قَالَ فِي الْمُغْنِي فِي الْكَلَامِ عَلَى أَقْسَامِ الْعُطْفِ: تَنْبِيْهُ لَا تَأْكُلْ سَمَكًا وَتَشْرَبْ لَبَنًا إِنْ جَزَمْتَ فَالْعُطْفُ عَلَى اللَّفْظِ وَالتَّنْفِيُّ عَنِ كُلِّ مِنْهُمَا. اه. قَالَ الذَّمَامِيْنِي كَذَا قَالَهُ غَيْرُهُ أَيْضًا وَلِي فِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا مُوجِبَ لِنْفِيٍّ أَنْ يَكُونَ التَّنْفِيُّ عَنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ وَلَا مَانِعٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ التَّنْفِيُّ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا كَمَا قَالُوا: إِذَا قُلْتَ مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو أَحْتِمِلْ أَنَّ الْمُرَادَ تَنْفِيُّ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ وَأَنْ يُرَادَ تَنْفِيُّ اجْتِمَاعِهِمَا فِي وَقْتِ الْمَجِيءِ فَإِذَا جِيءَ بِمَا صَارَ الْكَلَامُ نَصًّا فِي الْمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَلَا يُزَنَابُ فِي أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ لَا تَضْرِبْ زَيْدًا وَعَمْرًا أَحْتِمِلْ تَعَلُّقُ التَّنْفِيِّ بِكُلِّ مِنْهُمَا مُطْلَقًا وَتَعَلُّقُهُ بِهِمَا عَلَى مَعْنَى الْاجْتِمَاعِ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ. اه. قَالَ الشُّمْتِيُّ: يَزِيدُ هَذَا التَّنْظَرُ بِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: وَالتَّنْفِيُّ عَنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَيِ: ظَاهِرًا فَلَا يُنَافِي ذَلِكَ احْتِمَالَ التَّنْفِيِّ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا. اه. فَأَنْتَ تَرَى كَلَامَ الثَّلَاثَةِ يُفِيدُ احْتِمَالَ الْمُغْنِيْنَ عِنْدَ الثُّحَاةِ وَكَلَامَ الْمُغْنِيِّ وَالشُّمْتِيَّ يُفِيدُ أَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي نَفْيِ كُلِّ مِنْهُمَا فَانْظُرْ مَعَ ذَلِكَ جَزْمَهُ عَنِ الثُّحَاةِ بِقَوْلِهِ وَيَدُونَهَا لِنْفِي الْمَجْمُوعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. □ قَوْلُهُ: (حَتَّى تَعْدُدَ الْيَمِينُ) وَفَائِدَةُ تَعْدُّدِهَا فِي الْإِثْبَاتِ تَعْدُدُ الْكُفَّارَةَ إِذَا انْتَفَى الْبِرُّ.

حرفه وقد بالغ ابن الصلاح في الرد على المتوَلِّي فقال: أحسب أن ما قاله من تصرفه، أو لألبس هذا أو هذا بز بلّيس واحد؛ لأن أو إذا دخلت بين إثباتين اقتضت ثبوت أحدهما أو لا ألبس هذا أو هذا فالذي رجّاه أنه لا يحث إلا بلّيسهما وردا مُقابله أنه يحث بأيهما ليس؛ لأن أو إذا دخلت بين نفيتين اقتضت انتفاءهما كما في: ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِنَّمَا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]. بمنع ما علّل به أي وما في الآية إنما استفيد من خارج؛ لأن أو إذا دخلت بين نفيتين كفى للبر أن لا يلبس واحدا منهما ولا يضرو لُبسه لأحدهما كما أنها إذا دخلت بين إثباتين كفى للبر أن يلبس أحدهما ولا يضرو أن لا يلبس الآخر، وانتصار البلقيني للمقابل مردود، ولو عطف بالفاء أو ثم عمل بقضية كل من ترتب.....

من إلزام الزوضة له به كما مرّ. اهـ. فود: (من تصرفه) أي: من فهمه بلا نقل. فود: (لا يحث إلا بلّيسهما إلخ) قد يتوقف فيه ويقال يتبني الحث؛ لأن معناه لا ألبس أحدهما ولبس واحد صدق عليه أنه ليس بالأحد. اهـ. ع ش عبارة سم اعلم أن الذي قرّره الرضي وغيره أن العطف بأو بعد التقي لأحد المذكورين أو المذكورات بحسب أضل وضع اللغة ولكل واحد بحسب استعمال اللغة فما رجّاه نظرا فيه إلى الأول إن سلما ما قرّره هؤلاء. اهـ. فود: (بمنع إلخ) متعلق بقوله وردا. فود: (وما في الآية) أي: من نفي كل منهما. فود: (ولو عطف) إلى التنبيه في النهاية إلا قوله لكن قضيته إلى المتن، وقوله أو نسي وقوله ويثله إلى المتن.

(فروغ): لو حلف لا يلبس شيئا فلبس دزعا أو خفا أو ثغلا أو خائما أو قلنسوة أو نحوها من سائر ما يلبس حيث لصديق الاسم بذلك وإن حلف لا يلبس ثوبا حيث بقميص ورداء وسراويل وجبة وقباء ونحوها مخيطا كان أو غيره من قطن وكتان وصوف وإبريسم سواء ألبسه بالهيئة المعتادة أم لا بأن ارتدى أو اتزر بالقميص أو تعمم بالسراويل؛ لتحقق اسم اللبس والثوب لا بالجلود والقلنسوة والحلي لعدم اسم الثوب نعم إن كان من ناحية يعتادون لبس الجلود ثيابا فيسبه كما قال الأذرعني أن يحث بها ولا يحث بوضع الثوب على رأسه ولا بافترائه تحته ولا بتدثره؛ لأن ذلك لا يسمى لبسا وإن حلف على رداء أنه لا يلبسه ولم يذكر الرداء في يمينه بل قال: لا ألبس هذا الثوب فقطعه قميصا ولبسه حيث؛ لأن اليمين على لُبسه ثوبا فحمل على العموم كما لو حلف لا يلبس قميصا منكرا أو معرقا كهذا القميص فازتدى أو اتزر به بعد فقه لزوال اسم القميص فلو أعاده على هيئته الأولى فكالدائر المعادة بنقضها وقد مرّ حكمها ولو قال لا ألبس هذا الثوب وكان قميصا أو رداء فجعله ثوبا آخر كسراويل حيث بلّيسه لتعلق اليمين بعين ذلك الثوب إلا أن ينوي ما دام بتلك الهيئة أو لا ألبس هذا القميص أو

فود: (لأن أو إذا دخلت بين نفيتين اقتضت إلخ) اعلم أن الذي قرّره الرضي وغيره أن العطف بأو بعد التقي لأحد المذكورين أو المذكورات بحسب أضل وضع اللفظ ولكل واحد بحسب استعمال اللغة فما رجّاه نظرا فيه إلى الأول إن سلما ما قرّره هؤلاء.

بمُهْلَةٍ أو عَدَمِهَا، ولو غَيْرَ نَحْوِيٍّ كما أَطْلَقُوهُ، لَكِنَّ قَضِيَّةَ مَا مَرَّ لَهُ فِي أَنَّ دَخَلْتُ بِالْفَتْحِ خِلَافَهُ
وعليه فَيَنْتَهِجُ فِي عَامِّي لَا نِيَّةَ لَهُ أَنَّ لَا تُغْتَبَرُ تَرْتِيبُ فَضْلًا عَنْ قِيْدِهِ (أو لِيَأْكُلَنَّ هَذَا الطَّعَامَ) أو
لِيَقْضِيَّتَهُ حَقَّهُ أو لِيُسَافِرُونَ (عَدَا فَمَات) بغيرِ قِتْلِهِ لِنَفْسِهِ أو نَسِي (قَبْلَهُ) أَي: الغِدِّ ومثله كما يُعْلَمُ
من كَلَامِهِ الْآتِي موْتُهُ أو نِسْيَانُهُ بَعْدَ مَجِيءِ الغِدِّ وَقَبْلَ تَمَكُّنِهِ (فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ زَمَنَ
الْبِرِّ وَالْحِنْتِ. (وإن مَات) أو نَسِي (أو تَلَفَ الطَّعَامَ) أو بَعْضُهُ (فِي الغِدِّ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ) من قَضَائِهِ أو
السَّفَرِ أو (من أَكَلِهِ) بِأَن أَمَكَّنَهُ إِسَاعَتُهُ وَإِنْ كَانَ شَيْعَانِ أَي حَيْثُ لَا ضَرَرَ كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي
مَبْحَثِ الْإِكْرَاهِ، وَأَمَّا مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُ بَعْضِهِمْ مِنْ أَنَّ الشَّيْعَ غُذِّرَ فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ
(حَيْثُ) لِتَفْوِيْتِهِ الْبِرَّ حِينَئِذٍ بِاخْتِيَارِهِ، وَمِنْ ثَمَّ أُلْحِقَ قِتْلُهُ لِنَفْسِهِ قَبْلَ الغِدِّ بِهَذَا.....

الْقُوبُ قَمِيصًا فَازْتَدَى أو أَتَزَرَ أو تَعَمَّمَ لَمْ يَخْنَثْ لِعَدَمِ صِدْقِ الْاسْمِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: لَا أَلْبَسُهُ وَهُوَ
قَمِيصٌ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ حُلِيًّا فَلَيْسَ خَاتَمًا أو مُخَنَّقَةً لَوْلَوْ وَهِيَ بِكُسْرِ الْمِيمِ وَتَخْفِيفِ التَّوْنِ مَاخُوذَةً
مِنَ الْخُنَاقِ بَضْمُ الْخَاءِ وَتَخْفِيفِ التَّوْنِ مُوَضِعُ الْمُخَنَّقَةِ مِنَ الْعُنُقِ أو تَحَلَّى بِالْحُلِيِّ الْمُتَّخِذِ مِنَ الذَّهَبِ
وَالْفِضَّةِ وَالْجَوَاهِرِ وَلَوْ مِنْطَقَةً مُحَلَّلَةً وَسِوَارًا وَخِلْجَالًا وَدُمْلَجًا سِوَاءَ أَكَانَ الْحَالِفُ رَجُلًا أو امْرَأَةً
حَيْثُ؛ لِأَن ذَلِكَ يُسَمَّى حُلِيًّا وَلَا يَخْنَثُ بِسَيْفٍ مُحَلَّى؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ حُلِيًّا وَيَخْنَثُ بِالْخِرَزِ وَالسَّبِيحِ بِفَتْحِ
الْمُهْمَلَةِ وَالْمَوْحَدَةِ وَالْجِيمِ وَهُوَ الْخِرَزُ الْأَسْوَدُ وَالْحَدِيدُ وَالنَّحَاسُ إِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَتَعَادَوْنَ التَّحَلَّى بِهِمَا
كَأَهْلِ السُّودَانِ وَأَهْلِ الْبُوَادِي وَإِلَّا فَلَا كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الرُّوْيَانِيِّ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

قوله: (بِمُهْلَةٍ) أَي: عُرْفًا. اه. ع. ش. قوله: (فَضْلًا عَنْ قِيْدِهِ) وَهُوَ التَّرَاخِي. اه. ع. ش. أَي أو عَدَمِهِ.
قوله (سَيِّ): (أو لِيَأْكُلَنَّ ذَا الطَّعَامِ الْإِنِّ) أَي: وَإِنْ كَانَ أَكَلُهُ مُحَرَّمًا عَلَيْهِ. اه. ع. ش. قوله: (أو نَسِي)
أَي: وَاسْتَمَرَّ نِسْيَانُهُ حَتَّى مَضَى الْغَدُّ. اه. سم. قوله: (الْآتِي) أَي: آتِفًا. قوله: (حَيْثُ لَا ضَرَرَ)
وَيَنْتَبِعِي أَنَّ الثَّرَادَ ضَرَرَ لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً وَإِنْ لَمْ يُبَيَّحِ التَّيَمُّنُ كَمَا يُفْهَمُ قَوْلُهُ: كَمَا عُلِمَ الْإِنِّ أَي فَإِنْ أَضَرَّهُ لَمْ
يَخْنَثُ بِزَكِّ الْأَكْلِ لَكِنْ لَوْ تَعَاطَى مَا حَصَلَ بِهِ الشَّيْعُ الْمُفْرَطُ فِي زَمَنِ يُعْلَمُ عَادَةً أَنَّهُ لَا يَنْتَهِضُ الطَّعَامُ فِيهِ
قَبْلَ مَجِيءِ الْغِدِّ هَلْ يَخْنَثُ لِتَفْوِيْتِهِ الْبِرَّ بِاخْتِيَارِهِ كَمَا لَوْ أَتْلَفَهُ أو لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِمَا ذَكَرَ
وَيَنْتَبِعِي أَنَّ يَأْتِي مِثْلُ هَذَا التَّفْصِيلِ فِيمَا لَوْ حَلَفَ لِيَأْكُلَنَّ ذِي الرُّمَانَةِ مَثَلًا فَوَجَدَهَا عَافِيَةً تَعَاْفَاهُ الْإِنْسُ
وَيَتَوَلَّدُ الضَّرَرُ مِنْ تَنَاوُلِهَا فَلَا جُنْثَ عَلَيْهِ وَيَكُونُ كَمَا لَوْ أَكْرَاهَ عَلَى عَدَمِ الْأَكْلِ اه. ع. ش. قوله: (عَلَى مَا
ذَكَرْتَهُ) أَي: مِنْ شَيْعٍ يَضُرُّ الْأَكْلَ مَعَهُ. قوله: (لِتَفْوِيْتِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ يَأْكُلُ فِي الْمَغْنِيِّ. قوله: (وَمِنْ ثَمَّ
أُلْحِقَ قِتْلُهُ لِنَفْسِهِ الْإِنِّ) لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ لَا مَعْنَى لِإِلْحَاقِهِ بِهِ إِلَّا حِنْثُهُ إِذَا جَاءَ الْغَدُّ وَمَضَى وَقْتُ التَّمَكُّنِ إِذَا
الْحِنْثُ إِنَّمَا يَكُونُ حِينَئِذٍ كَمَا سَيَأْتِي لَكِنْ يَرُدُّ حِينَئِذٍ بَحْثُ وَهُوَ أَنْ يَلْزَمَ تَحْنِثُ الْمِيَّتِ وَهُوَ غَيْرُ شَائِعٍ

قوله: (وَلَوْ غَيْرَ نَحْوِيٍّ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. قوله: (فَمَاتَ قَبْلَهُ) أَي الْغِدِّ أَي: وَاسْتَمَرَّ نِسْيَانُهُ حَتَّى مَضَى
الْغِدِّ. قوله: (وَمِنْ ثَمَّ أُلْحِقَ قِتْلُهُ لِنَفْسِهِ قَبْلَ الْغِدِّ) لِهَذَا الْقَائِلِ أَنْ يَقُولَ لَا مَعْنَى لِإِلْحَاقِهِ بِهِ إِلَّا حِنْثُهُ إِذَا
جَاءَ الْغَدُّ وَمَضَى قَبْلَ التَّمَكُّنِ إِذَا الْحِنْثُ إِنَّمَا يَكُونُ حِينَئِذٍ كَمَا سَيَأْتِي، لَكِنْ يَرُدُّ حِينَئِذٍ بَحْثُ وَهُوَ أَنَّهُ يَلْزَمُ

لأنه به مَفُوتٌ لذلك أيضًا وكذا لو تَلَفَ الطَّعَامُ قبله بتقصيره كأن أمكنه دَفْعُ أَكْلِهِ فلم يدفعه
(و) في موته أو نسيانه (قبله) أي: التَّمَكُّن من ذلك جرى في حِنْثِهِ (قولانٍ كَمُكْرِهِ) والأظهر
عدمه لِغُدْرِهِ وحيثُ أطلقوا قولِي المُكْرَه أَرَادُوا الإِكْرَاهَ عَلَى الْحِنْثِ فقط، أما إذا أُكْرِهَ عَلَى
الْحَلْفِ فلا خِلَافَ فِي عَدَمِ الْحِنْثِ (وإنْ أَتْلَفَهُ) عَامِدًا عَالِمًا مُخْتَارًا (بأكلي أو غيره) كَأَدَائِهِ
الدِّينَ.....

وَكَقْتْلِهِ لِنَفْسِهِ قَتْلُ غَيْرِهِ لَه قَبْلَ الْغَدِ إِذَا تَمَكَّنَ مِنْ دَفْعِهِ لَه فَلَمْ يَدْفَعْهُ كَمَا فِي التَّائِيْرِيِّ وَنَقَلَهُ عَنِ الْبُلْقَيْنِيِّ،
وَفِيهِ مَا عَلِمْتَ فِي قَتْلِهِ لِنَفْسِهِ ثُمَّ رَأَيْتَ قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِيَّ فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَحْنَثْ وَهُوَ يُنَافِي قَوْلَهُ
وَمَنْ ثُمَّ الْحَقُّ الْإِلْخَ فَتَأَمَّلْهُ. وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي الصُّومِ فِي الْكَلَامِ عَلَى تَأْخِيرِ قَضَاءِ رَمَضَانَ عَنْ
الرَّزْكَاشِيِّ فِي مَسْأَلَتِنَا عَدَمَ الْحِنْثِ فَرَأِجُهُ، وَأَيْضًا قَدْ يُقَالُ قِيَاسُ ذَلِكَ الْإِلْحَاقِ الْحِنْثِ فِي مَسْأَلَةِ ابْنِ
الرُّفْعَةِ الْآتِيَةِ إِذَا وَقَعَ الْخُلْعُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ السَّفَرِ لَكَيْتَهُ مُشْكِلٌ إِذَا الْحِنْثُ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ مِنْ التَّمَكُّنِ،
فَإِنْ حِنْثَ بَعْدَهُ لَزِمَ الْحِنْثُ بَعْدَ الْخُلْعِ فَإِنْ كَانَ مَعَ نَفْوِذِ الْخُلْعِ لَمْ يُمَكِّنْ إِذْ لَا حِنْثَ مَعَ الْبَيْنُونَةِ أَوْ مَعَ
بُطْلَانِهِ فَكَيْفَ يَبْطُلُ بِطَلَاقٍ بَعْدَهُ وَأَمَّا الْحِنْثُ بَعْدَ الْمَوْتِ فَمُمَكِّنٌ. اهـ. سَم. هـ. قَوْلُهُ: (لأنه به مَفُوتٌ
لِلذَلِكَ) وَلَيْسَ مِنْهُ فِيمَا يَظْهَرُ مَا لَوْ قَتَلَ عَمْدًا غَدَوَانًا وَقُتِلَ فِيهِ وَلَوْ بِتَسْلِيْمِهِ نَفْسَهُ لِجَوَازِ الْعَفْوِ عَنْهُ مِنَ
الْوَرْتَةِ اهـ ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (دَفْعُ أَكْلِهِ) أَي: مِنَ الْهَرَّةِ أَوْ الصَّغِيرِ مَثَلًا. اهـ. مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (أَرَادُوا الْإِكْرَاهَ
إِلْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَرَادُوا بِهِ مَا إِذَا حَلَفَ بِاخْتِيَارِهِ ثُمَّ أَكْرَهَ عَلَى الْحِنْثِ أَمَّا الْإِلْخَ. هـ. قَوْلُهُ: (كَأَدَائِهِ الدِّينَ الْإِلْخَ)
الْكَافُ فِيهِ لِلتَّنْظِيرِ لَا لِلتَّمْثِيلِ؛ لِأَنَّ آدَاءَ الدِّينِ لَيْسَ إِثْلَاقًا وَلَكَيْتَهُ تَقْوِيَةٌ لِلْبِرِّ. اهـ. ع ش.

تَحْنِثُ الْمَيِّتِ وَهُوَ غَيْرُ سَائِغٍ، وَلِهَذَا لَمَّا قَالُوا إِنَّهُ لَوْ حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَهَبُ لَه لَمْ يَحْنَثْ بِالْوَصِيَّةِ لَه عَلَّلُوهُ
بِأَنَّهُ تَمْلِيكَ بَعْدَ الْمَوْتِ وَالْمَيِّتُ لَا يَحْنَثُ اهـ فَتَأَمَّلْ. وَكَقَتْلِهِ لِنَفْسِهِ قَتْلُ غَيْرِهِ لَه قَبْلَ الْغَدِ إِذَا تَمَكَّنَ مِنْ
دَفْعِهِ فَلَمْ يَدْفَعْهُ كَمَا فِي التَّائِيْرِيِّ فَإِنَّهُ صَرَّحَ بِالْحِنْثِ فِيمَا إِذَا صَالَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْغَدِ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْ دَفْعِهِ فَلَمْ
يَدْفَعْهُ حَتَّى قَتَلَهُ وَنَقَلَهُ عَنِ الْبُلْقَيْنِيِّ، وَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ لَمْ يُرْذَ ذَلِكَ. اهـ. وَفِيهِ مَا عَلِمْتَ مِنْ قَتْلِهِ لِنَفْسِهِ
فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتَ قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِيَّ فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَحْنَثْ وَهُوَ يُنَافِي قَوْلَهُ: وَمَنْ ثُمَّ الْحَقُّ الْإِلْخَ
فَتَأَمَّلْهُ. وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي الصُّومِ فِي الْكَلَامِ عَلَى تَأْخِيرِ قَضَاءِ رَمَضَانَ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخَرُ عَنْ
الرَّزْكَاشِيِّ فِي مَسْأَلَتِنَا عَدَمَ الْحِنْثِ فَرَأِجُهُ. هـ. قَوْلُهُ (أَيْهَ): (وَمَنْ ثُمَّ الْحَقُّ قَتْلَهُ لِنَفْسِهِ قَبْلَ الْغَدِ بِهَذَا) وَقَدْ يُقَالُ
قِيَاسُ ذَلِكَ الْحِنْثِ فِي مَسْأَلَةِ ابْنِ الرُّفْعَةِ إِذَا وَقَعَ الْخُلْعُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ السَّفَرِ لَكَيْتَهُ مُشْكِلٌ إِذَا الْحِنْثُ إِنَّمَا
يَكُونُ بَعْدَ مِنْ التَّمَكُّنِ فَإِنْ حِنْثَ بَعْدَهُ لَزِمَ الْحِنْثُ بَعْدَ الْخُلْعِ فَإِنْ كَانَ مَعَ نَفْوِذِ الْخُلْعِ لَمْ يُمَكِّنْ إِذْ لَا
حِنْثَ مَعَ الْبَيْنُونَةِ أَوْ مَعَ بُطْلَانِهِ، فَكَيْفَ يَبْطُلُ بِطَلَاقٍ بَعْدَهُ، وَأَمَّا الْحِنْثُ بَعْدَ الْمَوْتِ فَمُمَكِّنٌ.

هـ. قَوْلُهُ (أَيْهَ): (الْحَقُّ قَتْلَهُ لِنَفْسِهِ قَبْلَ الْغَدِ) هَذَا الْحِنْثُ فِي مَسْأَلَةِ ابْنِ الرُّفْعَةِ إِذَا خَالَعَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ السَّفَرِ
إِذْ خُلِعَ كَقَتْلِهِ نَفْسَهُ خِلَافَ تَقْيِيدِ الشَّارِحِ بَعْدَ التَّمَكُّنِ لَكَيْتَهُ مُشْكِلٌ. هـ. قَوْلُهُ: (كَأَنَّ أَمَكَنَهُ دَفْعُ أَكْلِهِ فَلَمْ يَدْفَعْهُ)
وَكَذَا لَوْ صَالَ صَائِلٌ عَلَى الْحَالِفِ فَلَمْ يَدْفَعْهُ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْ دَفْعِهِ حَتَّى قَتَلَهُ كَمَا قَالَ الْبُلْقَيْنِيُّ.

في الصورة التي ذكرتها ما لم ينو أنه لا يؤخر أداءه عن الغد (قبل الغد) أو بعده وقبل تمكّنه منه. (حيث)؛ لتفويته البرّ باختياره ومرو أن تقصيره في تلافيه كما تلافيه له ثم الأصح أنه إنما يحث بعد مجيء الغد ومضي وقت التمكن فلو مات قبل ذلك لم يحث وقيل بغروبه، وقيل: حالاً فعليه لمعسر نيّة صوم الغد عن كفارته (وإن تلاف) الطعام بنفسه (أو أثلفه أجبت) قبل الغد أو التمكن ولم يقصّر فيهما كما مرّ (فكمكّره) فلا يحث لعدم تفويته البرّ وما ذكرته من إلحاق ليقضيته حقه أو ليسافرون بمسألة الطعام فيما ذكر فيها هـ و القياس كما لو خلف بالطلاق الثلاث ليسافرون في هذا الشهر ثم خالع بعد تمكّنه من الفعل.....

قوله: (في الصورة التي ذكرتها) أي: من قوله أو ليقضيته حقه إلخ. اهـ. ع ش. قوله: (أو بعده إلخ) هذا بالنظر لقوله كادائه الذين إلخ يقتضي تصوّر أداء الذين بعد الغد وقبل التمكن ولا يخفى استحالته. اهـ. سم. قوله: (ثم الأصح) إلى المتن في المعنى. قوله: (فلو مات قبل ذلك) أي: والفرض أنه أثلفه عابداً عالماً مختاراً قبل الغد كما هو صريح العبارة وحيث قدّم الحث هنا مشكّل على قوله السابق ومن ثمّ إلحق إلخ إذ هو في كلّ منهما موقوت للبرّ باختياره فتأمل سم على حجّ وقد يفرّق. اهـ. رشدي. قوله: (فعليه إلخ) أي: على كلّ هذين الوجهين. قوله: (كما مرّ) أي: أنفاً قبيل قول المصنّف وقبله قولان إلخ. قوله: (بعد تمكّنه من الفعل) أي ولم يسافر وكان وجه هذا التقييد أن الحث إنما هو بعد مضي زمن التمكن أخذاً من قوله السابق ثم الأصح أنه يحث إلخ فإذا خالع قبل التمكن لم يمكن وقوع الطلاق بعد زمن التمكن لتأخّره عن زمن الخلع فهي حيثيذ بائن لا يلحقها طلاق، وهذا التقييد موافق لما تقدّم في الطلاق في مسألة ابن الرّفعة، لكنّ قياس قوله السابق ومن ثمّ

قوله: (أو بعده) هذا بالنظر لقوله كادائه الذي يقتضي تصوّر أداء الذين بعد الغد وقبل التمكن ولا يخفى استحالته فتأمل. قوله: (فلو مات قبل ذلك لم يحث) أي: والفرض أنه أثلفه عابداً عالماً مختاراً قبل الغد كما هو صريح العبارة، وحيث قدّم الحث هنا مشكّل على قوله السابق، ومن ثمّ ألحق قتله لنفسه إلخ إذ هو في كلّ منهما موقوت للبرّ باختياره فتأمل. قوله: (بعد تمكّنه) أنظر هل وجه هذا التقييد أنه لو خالع قبل التمكن لم يمكن وقوع الثلاث لسبب الخلع حيثيذ إذ وقوع الثلاث إنما يكون بعد مضي التمكن، وسبق الخلع مانع من الوقوع ولا يقال: بل يقع الثلاث وتبين بوقوعها بطلان الخلع؛ لأنه غير ظاهر إذ يكتفي بكون الطلاق الثلاث المتأخّر عن زمن الخلع رافعا له أو التقييد لحكمة أخرى، ولا فرق بين ما بعد التمكن وما قبله فليحرّر. قوله: (أيضاً بعد تمكّنه) كان وجه هذا التقييد أن الحث إنما هو بعد مضي زمن التمكن أخذاً من قوله السابق، ثم الأصح أنه إنما يحث إلخ فإذا خالع قبل التمكن لم يمكن وقوع الطلاق بل بعد مضي زمن التمكن؛ لتأخّره عن زمن الخلع فهي حيثيذ بائن لا يلحقها طلاق، لكنّ قياس قوله السابق، ومن ثمّ إلحق إلخ خلافه. قوله: (أيضاً بعد تمكّنه) هذا القيد موافق لما تقدّم في الطلاق في مسألة ابن الرّفعة. قوله: (بعد تمكّنه من الفعل) أي ولم يسافر.

فإنه يقع عليه الثلاث قبل الخلع؛ لتفويته البر باختياره، ومر في ذلك بسط في الطلاق فراجعه.
 (تنبيه): لم أر لهم ضابطاً للتمكين هنا وفي نظائره من كل ما علّقوا فيه الحث بالتمكين، وقد
 اختلف كلامهم في ضبط التمكين في أبواب فالتمكن من الماء في التيمم بتوهمه بخد الغوث
 أو تيقنه بخد القرب وأمن ما مر وظاهره أنه يلزمه مشي لذلك أطاقه لا ذهاب لما فوق ذلك،
 ولو راكبنا وفي الجمعة بالقدرة على الذهاب إليها، ولو قبل الوقت إذا بعدت داره ولو ماشياً،
 ولو بنحو مذكوب وقائد قدر على أجزئتهما وفي الحج بما مر فيه في مبحث الاستطاعة، ومنه
 أنه يلزمه مشي قدر عليه إذا كان دون موحلتين وفي الرد بالعيب والأخذ بالشفعة بما مر فيهما،
 وحينئذ فما هنا يلحق بأي تلك المواضع حتى يجري فيه جميع ما ذكره في ذلك من
 التمكين وأعدائه وقد علمت اختلافهما باختلاف تلك المواضع، وللتنظر في ذلك مجال أي
 مجال، وواضح أنه حيث خشي من فعل المحلوف عليه مبيع تيمم لم يكن متمكناً منه فإن لم
 يخش ذلك، فالذي يتجه أنه لا يكفي توهم وجود المحلوف عليه بخلاف الماء؛ لأن له بدلاً
 بل لا بد من ظن وجوده بلا مانع مما مر في التيمم وأن المشي والركوب هنا كالحج وأن
 الوكيل إن لم يفعل بنفسه كما في الرد بالعيب فيعد متمكناً إذا قدر عليه، ولو بأجرة مثل طلبها
 الوكيل فاضلة عما يُعتبر في الحج، وإن قائد الأعمى ونحو محرم المرأة والأمرد كما في الحج
 فيجب، ولو بأجرة وأن غدر الجمعة ونحو الرد بالعيب أعذار هنا فوجود أحدهما يمنع التمكين
 إلا في نحو أكل كريبه مما لا أثر له هنا بخلافه في نحو الشهادة على الشهادة كما يأتي، ومر
 قبيل العدد في أعذار تأخير النفي الواجب فوراً ما له تعلق بما هنا ويفرق بين ما هنا وكل من
 تلك النظائر على حدته بأن كلاً من تلك المغلّب فيه إما حق الله أو حق الآدمي فتكلموا فيه
 بما يناسبه، وهنا ليس المغلّب فيه واحداً من هذين وإنما المدار على ما يأتي وقد ذكروا في

الحق إلخ خلافه. اهـ. سم. قوله: (فإنه يقع عليه الثلاث قبل الخلع) أي: مرتبين بطلانه. اهـ. نهاية.
 قوله: (وأمن ما مر) أي: في التيمم. قوله: (لذلك) أي: لحد الغوث أو حد القرب. قوله: (ومنه)
 أي: مما مر في الحج. قوله: (وحيث) أي: حين اختلف كلامهم في ضبط التمكين إلخ. قوله: (فما
 هنا) أي: ما علّق فيه الحث بالتمكين. قوله: (في ذلك من التمكين) لعل حق المقام في التمكين من ذلك
 فتأمل. قوله: (اختلافهما) أي: التمكين والأعذار. قوله: (في ذلك) أي: الإنحاق. قوله: (بخلافه)
 أي: وجود أحد أعذار الجمعة إلخ. قوله: (لا يكفي) أي: في التمكين. قوله: (لأن له بدلاً) أي:
 بخلاف المحلوف عليه. قوله: (وأن المشي إلخ) عطف على قوله: أنه حيث خشي إلخ. قوله: (كما
 في الرد إلخ) خبر وأن إلخ. قوله: (لأن نحو أكل كريبه إلخ) استثناء من قوله وأن أعذار الجمعة إلخ.
 قوله: (مما لا أثر إلخ) بيان للنحو. قوله: (وهنا) الأولى وما هنا. قوله: (على ما يأتي) أي: في قوله
 وحيث متى وجد إلخ.

عَدَّ نَحْوَ الْإِكْرَاهِ وَالْتِسْيَانِ وَالْإِعْسَارِ فِيمَا لَوْ حَلَفَ لَيُوقِفْتَهُ يَوْمَ كَذَا أَعْدَارًا هُنَا مَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ التَّمَكُّنُ فِي غُرْفٍ حَمَلَةِ الشَّرْعِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ أَنَّهُ حَيْثُ تَعَذَّرَتِ اللَّغَةُ رُجِعَ لِلْغُرْفِ وَأَنَّ الْغُرْفَ الشَّرْعِيَّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْغُرْفِ الْعَامِّ فَلِذَا أَخَذَتْ ضَابِطُ التَّمَكُّنِ هُنَا مِنْ مَجْمُوعِ كَلَامِهِمْ فِي تِلْكَ الْأَبْوَابِ وَحِينَئِذٍ مَتَى وَجِدَ التَّمَكُّنُ مِنَ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ مِمَّا مَرَّ يَمْنَعُهُ عَنْهُ كَمَشْيٍ فَوْقَ مَزْحَلَتَيْنِ، وَإِنْ أَطَاقَهُ لَمْ يَحْتِثْ بِتَلْفِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَا حَيْثُ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ كُلَّهُ فَإِنَّهُمْ مُخْتَارٌ إِلَيْهِ مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِشَيْءٍ مِنْهُ هُنَا مَعَ تَخَالُفِ تِلْكَ التَّظَايِيرِ وَعَدَمِ مُدْرِكِ مُطَرِّدٍ يَوْجِبُ الْإِحَاقَ مَا هُنَا بِهِ فَلِذَلِكَ أَشْكَلُ الْأَمْرُ لَوْلَا مَا ظَهَرَ مِمَّا قَضَى بِهِ الْمُدْرِكُ الصَّحِيحُ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَيَّ مُتَأَمِّلٍ. (أَوْ لَا قَضِيْنَ حَقُّكَ) سَاعَةً بِيَعِي لِكَذَا فَبَاعَهُ مَعَ غَيْبَةِ الدَّائِنِ حَيْثُ، وَإِنْ أَرْسَلَهُ إِلَيْهِ حَالًا لِتَفْوِيتِهِ الْبِرَّ بِاخْتِيَارِهِ لِلْبَيْعِ مَعَ غَيْبَةِ الدَّائِنِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِغَيْبَتِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَوْ إِلَى زَمَنِ فَمَاتَ لَكِنْ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْ قَضَائِهِ حَيْثُ قُبِيلَ مَوْتُهُ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الزَّمَنِ لَا يُعَيِّنُ وَقْتًا فَكَانَ جَمِيعُ الْعُمُرِ مُهْلَكَةً، وَإِنَّمَا وَقَعَ الطَّلَاقُ بَعْدَ لَحْظَةٍ فِي أَنْتَ طَالِقٌ بَعْدَ أَوْ إِلَى زَمَنِ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيْقٌ فَتَلَقَّى بِأَوَّلٍ مَا يُسَمَّى زَمَنًا وَمَا هُنَا وَعْدٌ وَهُوَ لَا يَخْتَصُّ بِأَوَّلٍ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأِسْمُ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ هُنَا بَيْنَ الْحَلِفِ بِاللَّهِ وَالطَّلَاقِ أَوْ إِلَى أَيَّامٍ فَثَلَاثَةٍ أَوْ (عِنْدَ) أَوْ مَعَ (رَأْسِ الْهِلَالِ).....

□ قَوْلُهُ: (أَعْدَارًا الْإِنْفِ) مَفْعُولٌ عَدَّ نَحْوَ الْإِنْفِ وَقَوْلُهُ مَا يُبَيِّنُ الْإِنْفِ مَفْعُولٌ وَقَدْ ذَكَرُوا. □ قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ: مِنْ أَعْدَارِ الْجُمُعَةِ وَنَحْوِ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَمِنَ الْإِعْسَارِ فِي الْحَلِفِ عَلَى الْوَفَاءِ. □ قَوْلُهُ: (كَمَشْيٍ الْإِنْفِ) مِثَالٌ لِلْعُذْرِ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَحْتِثْ بِتَلْفِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ الْإِنْفِ) فِيهِ وَفَقَةٌ ظَاهِرَةٌ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي هَامِشٍ نُسخةً مُصَحَّحَةً عَلَى أَصْلِ الشَّرْحِ مِرَارًا كَتَبَ مُصَحِّحُهَا مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: لَمْ يَحْتِثْ بِتَلْفِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَا حَيْثُ كَذَا فِي أَصْلِ الشَّرْحِ بِخَطِّهِ، وَصَوَابُهُ فِي الْأَوَّلِ حَيْثُ وَفِي الثَّانِي لَمْ يَحْتِثْ وَكَانَ سَبْقُ قَلَمٍ وَيَدُلُّ لَهُ أَنَّهُ كَانَ فِي أَصْلِ الشَّرْحِ بِخَطِّهِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ فَحَيْثُ وَجَدَ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ مِمَّا مَرَّ فَتَلَفَ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ بَعْدَ مُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ الْوُصُولَ إِلَيْهِ فِيهِ حَيْثُ وَلَا فَلَا أَهْ ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهِ الشَّرْحُ وَأَبْدَلَهُ بِمَا ذَكَرَهُ فَجَلَّ مَنْ لَا يَسْهَوُ. أَه. كَاتِبُهُ مُضْطَفَّى. □ قَوْلُهُ: (سَاعَةً بِيَعِي) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ يَتَّجِعُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ يُعْتَدُّ أَوْ مَعَ إِلَى قَوْلِهِ لِتَفْوِيتِهِ الْبِرَّ الْإِنْفِ مَحَلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ يَرُدَّ أَنَّهُ لَا يُؤَخَّرُهُ بَعْدَ الْبَيْعِ زَمَنًا يُعَدُّ بِهِ مُقْصَرًا عُرْفًا. أَه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (لِلْبَيْعِ) الْأَوَّلَى بِالْبَيْعِ كَمَا فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِغَيْبَتِهِ) أَوْ كَانَ ظَنُّ حُضُورَهُ. أَه. سَم. □ قَوْلُهُ: (يُعْتَدُّ) أَيِ: بَعْدَ حِينٍ. أَه. نِهَآيَةً. □ قَوْلُهُ: (فَثَلَاثَةً) أَيِ: فَيَحْتِثُ قُبِيلَ مَوْتِهِ إِذَا تَمَكَّنَ مِنْ قَضَائِهِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ. أَه. ع. ش. وَلَعَلَّ صَوَابَهُ قَبْلَ مُضِيِّ ثَلَاثَةِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مَعَ رَأْسِ الْهِلَالِ) لَوْ حَذَفَ رَأْسَ بَرٍّ بِدَفْعِهِ لَهُ قَبْلَ مُضِيِّ ثَلَاثَةِ لَيَالٍ مِنَ الشَّهْرِ الْجَدِيدِ. أَه. ع. ش. وَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ الرُّوضِ أَوْ مَعَ الْهِلَالِ

□ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِغَيْبَتِهِ) لَوْ كَانَ ظَنُّ حُضُورَهُ. □ قَوْلُهُ: (عِنْدَ رَأْسِ الْهِلَالِ فَلْيَقْضِ الْإِنْفِ) لَوْ قَالَ فِي رَجَبٍ: عِنْدَ رَأْسِ رَمَضَانَ أَوْ أَوَّلِهِ.

أَوَّلُ الشَّهْرِ (فَلْيَقْضِهِ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ آخِرَ) ظَرْفٌ لِعُرُوبٍ لَا لِقَضْيٍ؛ لِفَسَادِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ وَلَا يَصِحُّ كَوْنُهُ بَدَلًا لِإِبْهَامِهِ إِذْ آخِرُ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ أَصَالَةٌ يُطْلَقُ عَلَى نَصْفِهِ الْآخِرِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَآخِرُ لَحْظَةٍ مِنْهُ (الشَّهْرِ) الَّذِي وَقَعَ الْحِلْفُ فِيهِ أَوِ الَّذِي قَبْلَ الْمُقَارَنَةِ لِقِتْضَاءٍ عِنْدَ

أَوْ عِنْدَ رَأْسِ الشَّهْرِ حُجِّلَ عَلَى أَوَّلِ جُزْءٍ مِنْ أَوَّلِ لَيْلَةٍ . اهـ . فَوَلَهُ : (أَوِ أَوَّلِ الشَّهْرِ) أَوْ عِنْدَ رَأْسِ الشَّهْرِ أَوْ مَعَ رَأْسِهِ أَوْ مَعَ الْاسْتِهْلَالِ أَوْ عِنْدَهُ مُعْنَى وَرُوضٍ مَعَ شَرْحِهِ .

فَوَلَهُ (سَيِّئٌ) : (فَلْيَقْضِهِ) وَيَكْفِي فِعْلٌ وَكَيْلُهُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ فِي الْفَضْلِ الْآتِي وَإِنَّمَا جَعَلُوا إِعْطَاءً وَكَيْلَهَا إِلَخَ . اهـ . ع ش .

فَوَلَهُ (سَيِّئٌ) : (عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ) أَيِ : عَقِبَ الْغُرُوبِ . (فَرْعٌ) : رَجُلٌ لَهُ عَلَى آخَرٍ دَيْنٌ فَقَالَ إِنْ لَمْ أَخْذْهُ مِنْكَ الْيَوْمَ فَاْمُرْ أُنِي طَالِقٌ وَقَالَ صَاحِبُهُ : إِنْ أَعْطَيْتَكَ الْيَوْمَ فَاْمُرْ أُنِي طَالِقٌ فَالطَّرِيقُ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْهُ صَاحِبُ الْحَقِّ جَبْرًا فَلَا يَخْتَانِ قَالَهُ صَاحِبُ الْكَافِي . اهـ . بُجَيْرِمِيٍّ عَنِ الشُّوْبَرِيِّ عَنْ م ر .

فَوَلَهُ (سَيِّئٌ) : (آخِرُ الشَّهْرِ) وَلَوْ وَجَدَ الْغَرِيمَ مُسَافِرًا آخِرَ الشَّهْرِ هَلْ يُكَلِّفُ السَّفَرَ إِلَيْهِ أَمْ لَا ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ حَيْثُ قَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ بَلَا مَشَقَّةٍ وَثِقَلٍ بِالذُّرْسِ عَنْ فَتَاوَى الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُهُ اهـ ع ش .

فَوَلَهُ : (لِفَسَادِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ) أَيِ : الَّذِي هُوَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الشَّهْرِ الْجَدِيدِ عِبَارَةٌ الرَّشِيدِي لَعَلَّ وَجْهَ الْفَسَادِ أَنَّ الْآخِرَ جُزْءٌ مِنَ الشَّهْرِ الْمَاضِي وَعِنْدَ الْغُرُوبِ لَا آخِرَ فَلَا يَتَحَقَّقُ آخِرُ عِنْدَ الْغُرُوبِ فَتَأَمَّلْ .

اهـ . فَوَلَهُ : (كَوْنُهُ بَدَلًا) أَيِ : مِنْ عِنْدِ غُرُوبِ إِلَخَ . فَوَلَهُ : (إِذْ آخِرُ) أَيِ : آخِرُ الشَّهْرِ الَّذِي إِلَخَ قَدْ يُقَالُ هَذَا التَّغْلِيلُ لَوْ سُلِّمَ يَقْتَضِي الْإِبْهَامَ عِنْدَ تَعَلُّقِهِ بِالْغُرُوبِ أَيْضًا وَلَعَلَّ الْمُنَاسِبَ تَغْلِيلَ عَدَمِ الصَّحَّةِ بِفَسَادِ الْمَعْنَى ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ : إِذْ آخِرُ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ إِلَخَ قَدْ يُقَالُ هَذَا يَلْزَمُ أَيْضًا عَلَى جَعْلِ

آخِرَ ظَرْفًا لِعُرُوبِ بَلْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْفَسَادُ الْمَارُ أَيْضًا فَتَأَمَّلْ . اهـ . فَوَلَهُ : (يُطْلَقُ عَلَى نَصْفِهِ الْآخِرِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّ حَقَّهُ آخِرَ الشَّهْرِ لَمْ يَكُنِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ فَلَا يَحْتَسِبُ بِتَقْدِيمِهِ عَلَى الْجُزْءِ الْآخِرِ مِنْهُ بَلْ يَتَقَيَّدُ بِكَوْنِ الْأَدَاءِ فِي النُّصْبِ الْآخِرِ كُلِّهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ فَيَحْتَسِبُ بِتَقْدِيمِهِ عَلَى غُرُوبِ شَمْسِ آخِرِ

يَوْمٍ مِنْهُ . اهـ . ع ش . فَوَلَهُ : (الَّذِي وَقَعَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ أَوْ لَا يَتَكَلَّمُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَعَ إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ أَوْ مَضَى بَعْدَ الْغُرُوبِ قَدَّرَ إِمْكَانَهُ إِلَخَ وَكَذَا يَحْتَسِبُ لَوْ مَضَى زَمَنُ الشَّرُوعِ وَلَمْ يَشْرَعْ مَعَ

الْإِمْكَانِ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مَضَى زَمَنِ الْقَضَاءِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَرْدِيُّ فَيَتَّبِعِي أَنْ يُعِدَّ الْمَالُ وَيَتَرَصَّدَ ذَلِكَ الْوَقْتُ فَيَقْضِيَهُ فِيهِ . اهـ . مُعْنَى وَقَوْلُهُ فَيَتَّبِعِي إِلَخَ قَالَ ع ش بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ الْمَنْهَجِ مَا نَصَّه وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ تَمَكَّنَ مِنْ إِعْدَادِ الْمَالِ قَبْلَ الْوَقْتِ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَمْ يَفْعَلْ حَيْثُ وَقِيَّاسُهُ أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَصِلُ

لِصَاحِبِ الْحَقِّ إِلَّا بِالذَّهَابِ مِنْ أَوَّلِ الْيَوْمِ مَثَلًا ، وَلَمْ يَفْعَلْ الْجَنُوحُ بِفَوَاتِ الْوَقْتِ الْمَخْلُوفِ عَلَى الْأَدَاءِ فِيهِ وَإِنْ شَرَعَ فِي الذَّهَابِ لِصَاحِبِ الْحَقِّ عِنْدَ وُجُودِ الْوَقْتِ الْمَذْكُورِ اهـ وَقَوْلُهُ وَقِيَّاسُهُ إِلَخَ خِلَافُ صَرِيحِ قَوْلِ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ وَالْمَعْنَى لَا يَحْمِلُ حَقَّهُ إِلَخَ وَأَيْضًا أَنَّ الذَّهَابَ الْمَذْكُورَ كَالْكَيْلِ مِنْ مُقَدِّمَاتِ

الْقَضَاءِ وَالوَاجِبِ عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ الْأَخْذُ فِيهَا فِي مِيقَاتِهِ . فَوَلَهُ : (أَوِ الَّذِي قَبْلَ الْمُعَيَّنِ) كَمَا لَوْ قَالَ فِي رَجَبٍ عِنْدَ رَأْسِ رَمَضَانَ أَوْ أَوَّلَهُ . اهـ . س م .

ومع المقارنة فاعتبر ذلك ليقع القضاء مع أول جزء من الشهر والثراد الأولية الممكنة عادة؛ لاستحالة المقارنة الحقيقية (فإن قدم) القضاء على ذلك (أو مضى بعد الغروب قدر إمكانه) العادي ولم يقض فيه (حيث) لتفويته البر باختياره هذا إن لم تكن له نية وإلا كأن نوى أن لا يأتي رأس الهلال إلا وقد خرج من حقه أو بعد أو مع إلى لم يحث بالتقديم (ولو شرع في) العد أو الذرع أو (الكيل) أو الوزن أو غير ذلك من المقدمات (حينئذ) أي: حين إذ غربت الشمس (ولم يفزع لكثرته إلا بعد مدة لم يحث)؛ لأنه أخذ في القضاء عند ميقاته وبحث الأذرع اعتبار تواضل نحو الكيل فيحث بتخلل فتران تمنع تواضله بلا عذر لا بحمل حقه إليه من الغروب وإن لم يصل منزله إلا بعد ليلة ولا بالتأخير للشك في الهلال. (أو لا يتكلم فسبح) أو هلل أو حمد أو دعا بما لا يبطل الصلاة كأن لا يكون محرماً ولا مشتتاً على خطاب غير الله ورسوله (أو قرأ) ولو خارج الصلاة (قرأنا)، ولو جنباً (فلا حث).....

فوق (س): (حيث) وإنما يحث في التقديم بعد غروب الشمس ومضي زمن يمكنه فيه القضاء عادة أخذاً مما تقدم في قوله ثم الأصح إنما يحث إلخ. اه. ع ش. فو: (أو بعد أو مع إلى) أي: أو نوى بلفظ عند أو مع معنى إلى إلى. فو: (لم يحث بالتقديم) ظاهره القول ظاهراً. اه. سم.

فو: (ويحث الأذرع اختيار تواضل إلخ) جزم به المعنى وعبارة النهاية والأوجه كما بحثه الأذرع اختيار إلخ. فو: (لا بحمل حقه إلخ) ظاهر صنيعه أنه من بحث الأذرع وليس بمراد عبارة النهاية نعم لو حمل حقه إليه من الغروب ولم يصل منزله إلا بعد ليلة لم يحث كما لا يحث بالتأخير لشكه في الهلال. اه. فو: (ولا بالتأخير إلخ) فلو شك في الهلال فأخر القضاء عن الليلة الأولى وبأن كونها من الشهر لم يحث كالمكره وانحلت اليمين كما قاله ابن المظفر ولو رأى الهلال بالتهار بعد الزوال فهو الليلة المستقبل كما مر في باب الصيام فلو أخر القضاء إلى الغروب لم يحث كما قاله الصيدلاني. اه. معني. فو: (أو هلل) إلى قوله أي: إن أسمع في المعنى لإقوله محرماً وقوله: ورسوله.

فو: (هلل) أي: بأن قال لا إله إلا الله. اه. ع ش. فو: (أو دعا) أو كبر. اه. معني. فو: (بما لا يبطل) أي: الدعاء بذلك. فو: (ولو جنباً) قضيته عدم الحث وإن لم يقصد القرآن بأن قصد الذكر

فو: (لم يحث بالتقديم) ظاهره القول ظاهراً. فو: (أو لا يتكلم فسبح أو هلل أو حمد أو دعا بما لا يبطل الصلاة إلخ) عبارة غيره كالمعاب حيث بكل لفظ مبطل للصلاة وبه صرح القاضي أبو الطيب فلو حلف لا يسمع كلام زيد لم يحث بسماع قراءة القرآن، وإن انصرف عن القرآنية بقرينة كان قصد به القارئ التفهيم فقط أو كان جنباً وأطلق وقد يوجه بأنه قرآن بذاته والقرينة إنما تصرفه عن حكم القرآن وقد يجاب بأن انصرافه عن حكم القرآن يقتضي الحث؛ لأنه لم يبق له حكم القرآن بل حكم كلام الآدميين فليأمل. فو: (أو قرأ قرأنا) ظاهره ولو حيث لا يحرم. فو: (ولو جنباً) يحتمل أن يستثنى ما إذا انصرف عن حكم القرآن كأن أطلق؛ لأنه حيث في حكم الآدميين.

بخلاف ما عدا ذلك فإنه يحثُّ به أي إن أسمع نفسه أو كان بحيث يُسمع لولا العارض كما هو قياس نظائره؛ لانصراف الكلام عُرفًا إلى كلام الآدميين في محاوراتهم، ومن ثم لم تبطل الصلاة بذلك؛ لأنه ليس من كلامهم كما صرح به خبر مسلم لكن نازع فيه جمع بأن نحو التسييح يصدق عليه كلام لغة وعرفًا وهو لم يحلف أنه لا يكلم الناس بل أن لا يتكلم، ويُرَدُّ بأن عُرف الشرع مُقدَّم وقد عَلِم من الخبر أن هذا لا يُسمى كلامًا عند الإطلاق على أن العادة المُطرَدة أن الحالفين كذلك إنما يريدون غير ما ذكر وكفى بذلك مُرجحًا، وكذا نحو التوراة والإنجيل نعم، يتَّجه أنه إن قرأها مثلًا كلها حينئذٍ لِتَحَقُّقِ أن فيها مُبدلًا كثيرًا بل لو قيل: إن أكثرها ككلها لم ينعُد (أو لا يكلمه فسَلَّم عليه)، ولو من صلاة كما مرَّ أو قال له قُم: مثلًا.....

أو أطلق ويُمكن توجيهه بأنه وإن انتفى عنه كونه قُرآنًا لم ينتفِ كونه ذِكرًا وهو لا يحثُّ به. اه. ع ش. ٥. فُود: (بخلاف ما عدا ذلك) عبارة غيره كالعباب حيث بكل لفظ مبطل للصلاة وقضيته الحث فيما لو ردَّ على المُصلي وقصد الرد فقط أو أطلق وفي شرح الرُّوض وعُلم بذلك تخصيص عدم الحث بما لا يبطل الصلاة وبه صرح القاضي أبو الطيب فلو حلف لا يسمع كلام زيد لم يحث بسماع قراءة القرآن قاله الجيلي اه وظاهره عدم الحث بسماع قراءة القرآن وإن انصرف عن القرآنية بقرينة كأن قصد القارئ به التهميم فقط أو كان جنبًا وأطلق، وقد يوجه بأنه قرآن بذاته، والقرينة إنما تُصرفه عن حكم القرآن وقد يُجاب بأن انصرافه عن حكم القرآن يقتضي الحث؛ لأنه لم يبق له حكم القرآن بل حكم كلام الآدميين فليُتأمل. اه. سم. ٥. فُود: (لانصراف الكلام إلخ) لا يظهر هذا التعليل بالنسبة إلى قوله ورسوله. ٥. فُود: (عُرفًا) أي: في عُرف الشرع أخذًا من قوله الآتي ويُردُّ إلخ ويَحْتَمِلُ العُرف العام أخذًا من قوله الآتي على أن العادة إلخ. ٥. فُود: (ومن ثم إلخ) في سبكه ما لا يخفى وحقه أن يقول وما ذُكر ليس من كلامهم كما صرح به خبر مسلم ومن ثم إلخ. ٥. فُود: (خبر مسلم) وهو «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسييح والتكبير وقراءة القرآن» أسنى ورشيدى. ٥. فُود: (لكن نازع فيه) أي في كلام المُصنِّف. ٥. فُود: (وقد عَلِم إلخ) فيه بحث. اه. سم. ٥. فُود: (من الخبر) أي: خبر مسلم قال للعهد الذكري اه رشيدى. ٥. فُود: (وكذا) إلى قوله بل لو قيل في المُعني. ٥. فُود: (وكذا نحو التوراة إلخ) أي: فلا يحثُّ به أي: إذا لم يتحقق تبدُّله ولا فيحثُّ بذلك. اه. ع ش. ٥. فُود: (إن قرأها إلخ) أي التوراة والإنجيل ونحوهما. ٥. فُود: (مثلًا) انظر ما فائدته مع قوله الآتي بل لو قيل إلخ.

٥. فُود: (ولو من الصلاة) إلى قوله أو لئتين في النهاية إلا قوله نعم إلى قوله ولو عارض. ٥. فُود: (ولو من الصلاة) أي: لأن السلام عليه نوع من الكلام ويؤخذ من ذلك أنه لا بد من قصده بالسلام فلو قصد التحلل فقط أو أطلق لم يحث كما بحثه بعض المتأخرين وهو الظاهر. اه. مُعني. ٥. فُود: (أو قال له قُم إلخ) عبارة الأسنى مع شرحه وإن قال والله لا أكلمك فتتَّع عني أو قُم أو اخرج أو غيرها ولو مُصلاً

أَوْ ذُقُّ عَلَيْهِ الْبَابُ فَقَالَ وَقَدْ عَلِمَهُ: مَنْ (حَيْثُ) إِنْ سَمِعَهُ وَهَلْ يُشْتَرَطُ حِينَئِذٍ فَهَمُّهُ لِمَا سَمِعَهُ، وَلَوْ بَوَّجَهُ أَوْ لَا كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَقَضِيَّةُ اشْتِرَاطِهِمْ سَمِعَهُ الْأَوَّلُ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بَحِيثٌ يَسْمَعُهُ لَكِنْ مَنَعَ مِنْهُ عَارِضٌ كَلْعَطٍ كَانَ كَمَا لَوْ سَمِعَهُ نَعَمْ، فِي الدَّخَائِرِ كَالْحِلْيَةِ أَنَّهُ لَا يَحْتَنُ بِتَكْلِيمِهِ الْأَصَمِّ، وَإِنَّمَا يُتَجَّهُ فِي صَمَمٍ يَمْنَعُ السَّمَاعَ مِنْ أَصْلِهِ، وَلَوْ عَرَّضَ لَهُ كَأَنَّهُ خَاطَبَ جِدَارًا بِحَضْرَتِهِ بِكَلَامٍ لِيُفْهَمَهُ بِهِ لَمْ يَحْتَنُ، وَكَذَا لَوْ ذَكَرَ كَلَامًا مِنْ غَيْرِ خِطَابٍ أَحَدٍ بِهِ كَذَا أَطْلَقَهُ شَارِحٌ وَيَرِدُ مِمَّا يَأْتِي مِنَ التَّفْصِيلِ فِي قِرَاءَةِ الْآيَةِ فَلْيُحْمَلْ هَذَا عَلَى ذَلِكَ التَّفْصِيلِ كَمَا

بِالْيَمِينِ حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَهُ. اهـ. فَوَدَّ: (أَوْ ذُقُّ الْخ) بِنَاءُ الْمَفْعُولِ عَلَيْهِ أَيِ: الْحَالِفِ وَيَجُوزُ كَوْنُهُ بِنَاءُ الْفَاعِلِ وَضَمِيرُهُ الْمُشْتَرِكُ لِلْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ. فَوَدَّ: (مَنْ) بِفَتْحِ الْمِيمِ مَقُولٌ فَقَالَ.
 فَوَدَّ (سُي): (حَيْثُ) وَلَوْ سَبَقَ لِسَانُهُ بِذَلِكَ لَمْ يَحْتَنُ كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَبَحَثَ ابْنُ الْأَسْتَاذِ عَدَمَ قَبُولِ ذَلِكَ مِنْهُ فِي الْحُكْمِ وَهُوَ ظَاهِرٌ حَيْثُ لَا قَرِينَةَ هُنَاكَ تُصَدِّقُهُ. اهـ. مُعْنَى. فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةُ اشْتِرَاطِهِمْ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ حُكْمًا وَأَخْذًا. اهـ. سَمَّ وَسَيَاتِي عَنِ الْمُعْنَى مَا يُؤَيِّدُهُ. فَوَدَّ: (وَيُظْهَرُ أَنَّهُ الْخ) يَتَأَمَّلُ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْجِيحِ اغْتِيَابِ الْفَهْمِ فِي الْمَسْمُوعِ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا يُتَجَّهُ فِي صَمَمٍ الْخ) وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ طُرُقِ الصَّمَمِ عَلَيْهِ بَعْدَ الْحَلْفِ وَكَوْنِهِ كَذَلِكَ وَقْتَهُ وَإِنْ عَلِمَ بِهِ أَحَدٌ ش.
 فَوَدَّ: (وَلَوْ عَرَّضَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَاعْتَبَرَ الْمَاوَزْدِيَّ وَالْقَقَالَ الْمَوَاجِهُةَ أَيْضًا فَلَوْ تَكَلَّفَ بِكَلَامٍ فِيهِ تَعْرِضٌ لَهُ وَلَمْ يَوَاجِهُهُ كَيْفًا حَاطَ أَلَمَ أَقْلُ لَكَ كَذَا لَمْ يَحْتَنُ وَالْمُرَادُ بِالْكَلِمِ الَّذِي يَحْتَنُ بِهِ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ وَلَوْ بِالْقُوَّةِ كَمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ. (تَنْبِيْهٌ): لَوْ كَلَّمَهُ وَهُوَ مَخْنُونٌ أَوْ مُعْنَى عَلَيْهِ وَكَانَ لَا يَعْلَمُ بِالْكَلَامِ لَمْ يَحْتَنُ وَإِلَّا حَيْثُ وَإِنْ لَمْ يَفْهَمَهُ كَمَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَنِ الْمَاوَزْدِيَّ وَنَقَلَ عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ كَلَّمَهُ وَهُوَ نَائِمٌ بِكَلَامٍ يَوْقُظُ مِثْلَهُ حَيْثُ وَإِلَّا فَلَا وَاتَّهَ لَوْ كَلَّمَهُ وَهُوَ بَعِيدٌ مِنْهُ فَإِنْ كَانَ بَحِيثٌ يَسْمَعُ كَلَامَهُ حَيْثُ وَإِلَّا فَلَا سَمِعَ كَلَامَهُ أَمْ لَا. اهـ. وَقَوْلُهُ لَوْ كَلَّمَهُ وَهُوَ مَخْنُونٌ الْخ فِي الْأَسْتَى مِثْلُهُ. فَوَدَّ: (كَذَا أَطْلَقَهُ الْخ) يُظْهَرُ أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ عَرَّضَ الْخ أَيْضًا. فَوَدَّ: (فَلْيُحْمَلْ الْخ) أَيِ: فَيَحْتَنُ إِذَا أَفْهَمَهُ بِذَلِكَ الْكَلَامِ مَقْصُودَهُ كَمَا يَأْتِي فِي الْآيَةِ، أَمَّا لَوْ لَمْ يَفْهَمَهُ ذَلِكَ فَهَذَا لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِهِ فَلَا وَجْهَ لِلْحَيْثُ بِهِ إِلَّا إِنْ قَصَّدَ مُخَاطَبَتَهُ بِهِ. اهـ. سَمَّ فَوَدَّ: (فَلْيُحْمَلْ هَذَا عَلَى ذَلِكَ التَّفْصِيلِ الْخ) يَرْجِعُ إِلَى مَسْأَلَةِ الْجِدَارِ أَيْضًا عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَلَوْ عَرَّضَ لَهُ كَأَنَّهُ خَاطَبَ جِدَارًا بِحَضْرَتِهِ بِكَلَامٍ لِيُفْهَمَهُ بِهِ أَوْ ذَكَرَ كَلَامًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخَاطَبَ أَحَدًا بِهِ أَتَجَّهَ جَرِيَانُ مَا ذَكَرَ مِنَ التَّفْصِيلِ فِي قِرَاءَةِ آيَةِ فِي ذَلِكَ. اهـ.

فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةُ اشْتِرَاطِهِمْ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ حُكْمًا وَأَخْذًا. فَوَدَّ: (فَلْيُحْمَلْ الْخ) أَيِ: فَيَحْتَنُ إِذَا فَهَمَهُ بِذَلِكَ الْكَلَامِ مَقْصُودَهُ كَمَا يَأْتِي فِي الْآيَةِ، أَمَّا لَوْ لَمْ يَفْهَمَهُ ذَلِكَ فَهَذَا لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِهِ بِوَجْهِ فَلَا وَجْهَ لِلْحَيْثُ بِهِ إِلَّا إِنْ قَصَّدَ مُخَاطَبَتَهُ بِهِ، وَهَلْ مَعْنَى الْإِطْلَاقِ هُنَا عَدَمُ قَصْدِ الْإِفْهَامِ بَعْدَ قَصْدِ الْمُخَاطَبَةِ وَهَلْ يُقَيَّدُ الْإِطْلَاقُ فِي الْآيَةِ بِمَا إِذَا قَصَّدَ مُخَاطَبَتَهُ بِهَا وَقَدْ يُجَابُ عَنِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ بِأَنَّهُ إِذَا فَهَمَهُ مَقْصُودَهُ فَقَدْ خَاطَبَهُ فَلَا يُصَدَّقُ قَوْلُهُ: بِلا خِطَابٍ أَحَدٍ حِينَئِذٍ فَلْيَتَأَمَّلْ.

هو واضح. (ولو كاتبه أو راسله أو أشار إليه بييد أو غيرها فلا حنث) عليه وإن كان أصم أو أخرس (في الجديد)؛ لأن هذه ليست بكلام غزفاً وإن كانت كلاماً لغةً وبها جاء القرآن نعم، إن نوى شيئاً منها حنث به؛ لأن المجاز تُقبل إرادته بالتيه وجعلت نحو إشارة الأخرس في غير هذا كالعبرة للضرورة (وإن قرأ آية أفهمه بها مقصوده وقصد قراءة)، ولو مع الإفهام (لم يحنث)؛ لأنه

قول (سبي): (أو غيرها) كعني ورأسه مغمي. قول: (فلا حنث عليه) إلى قوله بما يردّه في المغمي.
 قول: (وإن كان إلخ) أي الحالف. اه. مغمي. قول: (وبها) أي: بكونها كلاماً على حذف المضاف كما يفيد صنيع النهاية والمغمي. قول: (حنث به) أي: قطعاً. اه. مغمي. قول: (لأن المجاز تُقبل إرادته إلخ) قضيته أنه لا يحنث بالكلام بالفم وقضيه ما تقدّم في أوّل فصل الحلف على السكتي من أن اللفظ يُحمل على حقيقته ومجازه المتعارف معاً إذا أراد دخوله خلافه ويُؤيد الحنث ما قدّمه من أنه لو حلف لا يدخل دار زيد وقال أرذت مسكنه من الحنث بما يسكنه وليس ملكاً له وبما يملكه ولم يسكنه حيث حلف بالطلاق اهـ ش أقول كلام المغمي كالصريح فيما رجّحه من الحنث بالكلام اللساني بل ما ادّعه من أن قضيه ذلك القول عدّم الحنث بذلك غير مسلم. قول: (وجعلت إلخ) جواب سؤال منشؤه قوله: وإن كان أخرس إلخ. قول: (وجعلت نحو إشارة الأخرس في غير هذا إلخ) كذا ذكره الرافعي وتُعقب بما في فتاوى القاضي من أن الأخرس لو حلف لا يقرأ القرآن فقرأه بالإشارة حنث وبما مرّ في الطلاق من أنه لو علّق بمشيئة ناطق فخرس وأشار بالمشيئة طلّقت، وأجيب عن الأوّل بأن الأخرس موجود فيه قبل الحلف بخلافه في مسألتنا وعن الثاني بأن الكلام مذلوله اللفظ فاغترّ بخلاف المشيئة وإن كانت تؤدّي باللفظ اهـ مغمي وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الرّوض ما نصّه وقضيه جوابه عن الأوّل أنه لو حلف الأخرس لا يتكلّم وتكلّم بالإشارة حنث؛ لأنه إذا عدّت الإشارة تكليماً عدّت كلاماً أيضاً كما هو ظاهر ثم هذا كله وما يُصرّح بانعقاد يمين الأخرس وأنه لا يُشترط في الحالف التطقّ اهـ.
 قول (سبي): (وإن قرأ آية أفهمه إلخ) أي: المخلوّف على عدّم كلامه نحو: ﴿ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبُيُوتَ﴾ [الحجر: ٤٦] عند طرّق المخلوّف عليه الباب ومثّل هذا ما لو فتّح على إمامه أو سيّح لسهوه فيأتي فيه التفصيل المذكور وإن فرّق بعضهم بأن ذلك من مصالح الصلاة بخلاف قراءة الآية.

قول: (وجعلت نحو إشارة الأخرس في غير هذا كالعبرة للضرورة) قال في شرح الرّوض كذا ذكره الأصل وتُعقب بما في فتاوى القاضي من أنه لو حلف الأخرس لا يقرأ القرآن فقرأه بالإشارة حنث وبما مرّ في الطلاق من أنه لو علّق بمشيئة ناطق فخرس وأشار بالمشيئة طلّقت، ويجاب عن الأوّل بأن الأخرس موجود فيه قبل الحلف وفي مسألتنا بعده وعن الثاني بأن الكلام مذلوله اللفظ فاغترّ بخلاف المشيئة وإن كانت تؤدّي باللفظ انتهى، وقضيه جوابه عن الأوّل أنه لو حلف الأخرس لا يتكلّم فتكلّم بالإشارة حنث؛ لأنه إذا عدّت الإشارة تكليماً عدّت كلاماً أيضاً كما هو ظاهر، ثم هذا كله وما يُصرّح بانعقاد يمين الأخرس، وأنه لا يُشترط في الحالف التطقّ.

لم يُكَلِّمَهُ (والإلا) بَأَنْ قَصَدَ الْإِنْفَهَامَ وَحَدَهُ أَوْ أَطْلَقَهُ (حَيْثُ)؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَهُ وَنَازَعَ الْبَلْقَيْنِي فِي حَالَةِ الْإِطْلَاقِ بِمَا يَزِدُّهُ إِبَاحَةُ الْقِرَاءَةِ حِينَئِذٍ لِلْجُنْبِ الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ مَا تَلَفَّظَ بِهِ كَلَامٌ لَا قُرْآنٌ أَوْ لَيْسَ بِنِزَالٍ عَلَى اللَّهِ أَفْضَلَ الشَّيْءِ لَمْ يَزِرْ إِلَّا بِالْحَمْدِ لِلَّهِ حَمْدًا يُوَافِي نِعَمَهُ وَيُكَافِيهِ مَزِيدَةً لِأَثَرِهِ فِيهِ، وَلَوْ قِيلَ: يَزِرْ بِيَا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ كَمَا يَنْبَغِي لِجَلَالِ وَجْهِكَ وَلِعَظِيمِ سُلْطَانِكَ لَكَانَ أَقْرَبَ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَيَّنَ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ مَعْنَى وَصَحَّ بِهِ الْخَبَرُ.....

(فُرُوعُ): لَوْ خَلَفَ لَا يَقْرَأُ حَيْثُ بِمَا قَرَأَ وَلَوْ بَعْضَ آيَةٍ أَوْ لَيَتَرَكَنَّ الصَّوْمَ أَوْ الْحَجَّ أَوْ الْاِغْتِكَافَ أَوْ الصَّلَاةَ حَيْثُ بِالشَّرْعِ الصَّحِيحِ فِي كُلِّ مِنْهَا وَإِنْ فَسَدَ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى صَائِمًا وَحَاجًّا وَمُعْتَكِفًا وَمُصَلِّيًا بِالشَّرْعِ لَا بِالشَّرْعِ الْفَاسِدِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ لِعَدَمِ انْتِقَادِهِ إِلَّا فِي الْحَجِّ فَيَحْتَنُّ بِهِ وَصُورَةُ انْتِقَادِ الْحَجِّ فَاسِدًا أَنْ يُفْسِدَ عُمَرَتَهُ ثُمَّ يُدْخِلَ الْحَجَّ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ يَتَعَقَّدُ فَاسِدًا أَوْ لَا أَصْلِي صَلَاةَ حَيْثُ بِالْفَرَاغِ مِنْهَا لَا بِالشَّرْعِ فِيهَا وَلَوْ مِنْ صَلَاةٍ فَاقِدِ الطَّهَوْرَيْنِ وَمِمَّنْ يَوْمِي إِلَّا إِنْ أَرَادَ صَلَاةً مُجْزِيَةً فَلَا يَحْتَنُّ بِصَلَاةٍ فَاقِدِ الطَّهَوْرَيْنِ وَنَحْوِهَا مِمَّا يَجِبُ قَضَاؤُهَا عَمَلًا بِنَيْتِهِ، وَلَا يَحْتَنُّ بِسُجُودٍ تِلَاوَةٍ وَشُكْرِ وَطَوَافٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تُسَمَّى صَلَاةً قَالِ الْمَاوَزْدِيُّ وَالْقِفَالُ وَلَا يَحْتَنُّ بِصَلَاةٍ جَنَازَةٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَبَادِرَةٍ عَزْفًا وَقَضِيَّةٍ كَلَامِ ابْنِ الْمُفَرِّي أَنَّهُ يَحْتَنُّ بِصَلَاةٍ رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ وَكَلَامِ الزَّوْيَانِيِّ يَقْتَضِي أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْتَنُّ بِصَلَاةٍ رَكْعَتَيْنِ فَأَكْثَرُ وَهُوَ أَوْ جِهَ كَمَا لَوْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ صَلَاةً أَوْ لَا أَصْلِي خَلْفَ زَيْدٍ فَخَضَرَ الْجُمُعَةُ فَوَجَدَهُ إِمَامًا وَلَمْ يَتِمَّكُنْ مِنْ صَلَاةٍ جُمُعَةٍ غَيْرِ هَذِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَهُ؛ لِأَنَّهُ مُلْجَأٌ إِلَى الصَّلَاةِ بِالْإِكْرَاهِ الشَّرْعِيِّ وَهَلْ يَحْتَنُّ أَوْ لَا؟ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ كَمَا بَحَثْنَاهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ كَمَا لَوْ خَلَفَ لَا يَصُومُ فَأَذْرَكَ رَمَضَانَ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ وَيَحْتَنُّ أَوْ لَا يَزُومُ زَيْدًا فَصَلَّى زَيْدٌ خَلْفَهُ، وَلَمْ يَشْمُرْ بِهِ لَمْ يَحْتَنُّ فَإِنْ أَشْعَرَ بِهِ وَهُوَ فِي قَرِيضَةٍ وَجَبَ عَلَيْهِ إِكْمَالُهَا وَهَلْ يَحْتَنُّ أَوْ لَا؟ فِيهِ مَا مَرَّاهُ مُعْنِي وَقَوْلُهُ فُرُوعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ أَوْ جِهَ فِي الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ مِثْلُهُ، وَقَوْلُهُ فِيهِ مَا مَرَّ مَحَلُّ تَوَقُّفٍ إِذْ مُقْتَضَى قَوَاعِدِهِمْ عَدَمُ الْحَيْثُ؛ لِأَنَّهُ خَلَفَ عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهِ وَلَمْ يَوْجَدْ فَلْيُرَاجَعْ. هـ. قَوْلُهُ: (وَنَازَعَ الْبَلْقَيْنِي فِي حَالَةِ الْإِطْلَاقِ) وَاعْتَمَدَ عَدَمَ الْحَيْثُ. اهـ. مُعْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ مَا تَلَفَّظَ بِهِ الْخُ) فِيهِ أَنَّ مُجَرَّدَ كَوْنِهِ كَلَامًا لَا يَزِدُّ؛ لِأَنَّ الْحَلْفَ عَلَى التَّكْلِيمِ لَا الْكَلَامَ. اهـ. سَمِ وَلَعَلَّ لِذَلِكَ أَقَرُّ الْمُعْنِي مَا اعْتَمَدَهُ الْبَلْقَيْنِي مِنْ عَدَمِ الْحَيْثُ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ لَيْسَ بِنِزَالٍ) عِبَارَةُ النَّهْيِ وَلَوْ خَلَفَ لَيْسَ بِنِزَالٍ عَلَى اللَّهِ بِأَجْلِ الشَّيْءِ وَأَعْظَمُهُ فَطَرِيقُ الْبَرِّ أَنْ يَقُولَ سُبْحَانَكَ لَا أُخْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ فَلَوْ قَالَ أَحْمَدُهُ بِمَجَامِعِ الْحَمْدِ أَوْ بِأَجْلِهَا فَإِنَّهُ يَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا يُوَافِي نِعَمَهُ وَيُكَافِيهِ مَزِيدَةً. اهـ.

هـ. قَوْلُهُ: (الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ مَا تَلَفَّظَ بِهِ كَلَامٌ) فِيهِ أَنَّ مُجَرَّدَ كَوْنِهِ كَلَامًا لَا يَزِدُّ؛ لِأَنَّ الْحَلْفَ عَلَى التَّكْلِيمِ لَا الْكَلَامَ. هـ. قَوْلُهُ: (الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّهُ مَا تَلَفَّظَ بِهِ كَلَامٌ الْخُ) قَضِيَّةُ ذَلِكَ الْحَيْثُ فِي مَسْأَلَةٍ لَا يَتَكَلَّمُ السَّابِقَةُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بِلَا قَصْدٍ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الْجَنَابَةَ قَرِينَةٌ صَارِفَةٌ عَنِ الْقَرَأَتِيَّةِ لِعَدَمِ مُنَاسَبَتِهَا لَهَا وَيُجَابُ بِأَنَّ مَا هُنَا أَيْضًا قَرِينَةٌ صَارِفَةٌ وَهِيَ وَجُودُ مُخَاطَبٍ لَهُ مَقْصُودٌ تُمَكِّنُ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ بِالْآيَةِ.

أَوْ لِيَصَلِّيَنَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ بِرُ بَصَلَاةِ التَّشَهُّدِ فَقَطْ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ مُسْتَأْنَفٌ كَمَا قَالَه الشَّافِعِيُّ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ تَفْضِيلُ إِبْرَاهِيمَ عَلَى نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمْ عَمَلًا بِقَضِيَّةِ التَّشْبِيهِ وَحِينَئِذٍ فَلَمْ يَنْتَقِ مِنْهَا إِلَّا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ فَكَيْفَ فَضَّلَ الْكَيْفِيَّةَ الَّتِي ذَكَرَهَا الرَّافِعِيُّ مَعَ أَنَّ فِيهَا التَّكْرِيرَ الْأَبَدِيَّ بِكُلَّمَا ذَكَرَكَ إِلَى آخِرِهِ وَجَوَابُهُ أَنَّ هَذَا الِاسْتِثْنَاءَ غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ فِي دَفْعِ ذَلِكَ الْإِلْزَامِ؛ لِكَثْرَةِ الْأُجُوبَةِ عَنْهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ كَمَا بَسَطْتُهُ فِي كِتَابِ الدُّرِّ الْمُنْضُودِ فِي الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى صَاحِبِ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ وَوَجْهَ أَفْضَلِيَّتِهَا أَنَّهُ ﷺ عَلَّمَهَا لَهُمْ، وَهُوَ لَا يَخْتَارُ لِنَفْسِهِ إِلَّا الْأَفْضَلَ وَلَقَدْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ الِاسْتِثْنَاءَ فَوْجَهُ مَا مَرَّ أَنَّ أَفْضَلِيَّتِهَا لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى ذَلِكَ التَّشْبِيهِ بَلْ وَقَوْعُ الصَّلَاةِ بَعْدَهَا عَلَى الْآلِ عَلَى وَجْهِ التَّشْبِيهِ فِيهِ أَعْلَى شَرَفٍ لَهُ ﷺ، وَأَنَّ الْخَلْقَ يَعْبَرُونَ عَنْ تَشْبِيهِ صَلَاتِهِ بِصَلَاةِ مَخْلُوقٍ، وَأَنَّ تَعَيُّنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ مَوْكُولٌ فِي كَيْفِيَّتِهَا وَكَيْفِيَّتِهَا إِلَى رَبِّهِ تَعَالَى يَخْتَارُ لَهُ مَا يَشَاءُ، وَأَنَّهُ أَرْشَدَهُ إِلَى تَعْلِيمِ أُمَّتِهِ صَلَاةَ لَا تُشَابِهَ صَلَاةَ أَحَدٍ وَأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى آلِهِ إِذَا أَشْبَهَتْ الصَّلَاةَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَأَبْنَائِهِ الْأَنْبِيَاءِ فَكَيْفَ حَالُ صَلَاتِهِ الَّتِي رَضِيَهَا تَعَالَى لَهُ وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ خُرُوجَهَا عَنِ الْحَضَرِ فَإِنْ قُلْتُ: ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا بَرُّهُمَا وَإِنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِالسَّلَامِ فَيَنَافِي مَا مَرَّ أَنَّهُ يُكْرَهُ إِفْرَادُهَا عَنْهُمَا وَأَنَّهُمَا إِنَّمَا لَمْ تَحْتَجِ لِلْسَّلَامِ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ فِي التَّشَهُّدِ قُلْتُ: نَعَمْ، ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا ذَلِكَ وَلَا مُنَافَاةَ لِأَنَّهُمَا مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُمَا أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمَا، وَالْكَرَاهَةُ إِنَّمَا هِيَ لِأَمْرِ خَارِجٍ هُوَ الْإِفْرَادُ نَظِيرُ كَرَاهَةِ رَكْعَةِ الْوُتْرِ إِذَا مَرَّ أَنَّهُ يُكْرَهُ الْاِقْتِصَارَ عَلَيْهَا لَا ذَاتَهَا.....

قوله: (أَوْ لِيَصَلِّيَنَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ بِرُ بَصَلَاةِ التَّشَهُّدِ فَقَطْ) وَلَوْ قِيلَ لَهُ كَلَّمْ زَيْدًا الْيَوْمَ فَقَالَ اللَّهُ لَا كَلِمَتَهُ انْعَقَدَتْ عَلَى الْأَبَدِ مَا لَمْ يَنْوِ الْيَوْمَ فَإِنْ كَانَ فِي طَلَاقٍ وَقَالَ أَرُذْتُ الْيَوْمَ قِيلَ فِي الْحُكْمِ أَيْضًا لِلْقَرِينَةِ. اهـ. وفي الرُّوضِ مِثْلُهُ إِلَّا أَنَّهُ أَبْدَلَ لَا كَلِمَتَهُ بِلَا يُكَلِّمُهُ وَقَوْلُهُ لِلْقَرِينَةِ عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْيَوْمَ فِي السُّؤَالِ قَرِينَةً دَالَّةً عَلَى ذَلِكَ. اهـ. قوله: (بِأَنَّ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ) أَي: إِلَى آخِرِهِ.

قوله: (عَمَلًا إلخ) عِلَّةٌ لِلزُّرْمِ التَّفْضِيلِ. قوله: (بِقَضِيَّةِ التَّشْبِيهِ) أَي: مِنْ إِلْحَاقِ النَّاقِصِ بِالْكَامِلِ.

قوله: (فَكَيْفَ فَضَّلَ) أَي: لَفْظُ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ الْكَيْفِيَّةُ أَي: عَلَى الْكَيْفِيَّةِ وَلَعَلَّ عَلَى سَقَطَتْ مِنْ قَلَمِ النَّاسِخِ. قوله: (الْإِلْزَامُ) الْأَوَّلَى لِلزُّرْمِ. قوله: (وَوَجْهَ أَفْضَلِيَّتِهَا) أَي: صَلَاةِ التَّشَهُّدِ.

قوله: (لَهُمْ) أَي: لِأَصْحَابِهِ - رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - . قوله: (فَوَجْهَهُ مَا مَرَّ) أَي: مِنَ الْبِرِّ بِصَلَاةِ التَّشَهُّدِ فَقَطْ. قوله: (عَلَى ذَلِكَ التَّشْبِيهِ) أَي: تَشْبِيهِ صَلَاتِهِ ﷺ بِصَلَاةِ إِبْرَاهِيمَ. قوله: (أَعْلَى شَرَفٍ إلخ) خَبَرُ بَلْ وَقَوْعُ الصَّلَاةِ إلخ. قوله: (وَأَنَّ الْخَلْقَ إلخ) عَطَفَ عَلَى أَنَّ أَفْضَلِيَّتِهَا إلخ.

قوله: (عَنْ تَشْبِيهِ صَلَاتِهِ) أَي: الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ بِصَلَاةِ مَخْلُوقٍ أَي: عَلَى مَخْلُوقٍ. قوله: (وَأَنَّهُ) أَي: رَبِّهِ تَعَالَى. قوله: (فِيهَا) أَي: صَلَاةِ التَّشَهُّدِ. قوله: (لِأَمْرِ خَارِجٍ هُوَ الْإِفْرَادُ) الْأَنْسَبُ بِمَا بَعْدَهُ أَنْ يَقُولَ فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَيْهَا لَا فِي ذَاتِهَا.

(أو لا مال له) وأطلق أو عَمَمَ (حَيْثُ بِكُلِّ نَوْعٍ) من أنواع المال له (وإن قل) ولو لم يَتَمَوَّلَ كما اقتضاه كلامهم هنا وفي الإقرار خلافاً للبلقيني كالأذرعِي (حتى ثَوْبٌ بَدَنِهِ) لِصِدْقِ اسم المال به نعم، لا يَحْتُ بِمِلْكِهِ لِمَنْفَعَةٍ؛ لَأَنَّهَا لَا تُسَمَّى مَالاً عِنْدَ الإِطْلَاقِ (ومُدْبِرٌ) له لا لِمَوْرَثِهِ.....

☐ فَوَدَّ: (وَأُطْلِقَ الْخُ) فَإِنَّ نَوَى نَوْعًا مِنَ الْمَالِ اخْتَصَّ بِهِ. اهـ. مُغْنِي. ☐ فَوَدَّ: (أَوْ عَمَمَ) أَي فِي نَيْتِهِ وَإِلَّا فَالْصَّبْغَةُ صِبْغَةٌ عُمُومٌ بِكُلِّ حَالٍ اهـ سم.

☐ فَوَدَّ (سَمِي): (حَيْثُ بِكُلِّ نَوْعٍ الْخُ) وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ حَلَفَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ دَيْنٌ فَيَحْتُ بِكُلِّ مَا ذَكَرَ وَأَنَّهُ لَوْ حَلَفَ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ أَوْ لَيْسَ بِيَدِهِ مَالٌ لَا يَحْتُ بِدَيْنِهِ عَلَى غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ حَالًا وَسَهْلًا اسْتِيفَاؤُهُ مِنَ الْمَدِينِ وَلَا بِمَالِهِ لِغَائِبٍ وَإِنْ لَمْ يَنْقَطِعْ خَبَرُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِيَدِهِ الْآنَ وَلَا عِنْدَهُ اهـ ع ش وقوله فَيَحْتُ بِكُلِّ مَا ذَكَرَ فِيهِ وَفَقَّةً ظَاهِرَةً فَلْيُرَاجَعْ. ☐ فَوَدَّ: (وَلَوْ لَمْ يَتَمَوَّلَ) الْمُعْتَمِدُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْحَنْثِ مِنْ كَوْنِهِ مُتَمَوِّلًا م ر. اهـ. سم. ☐ فَوَدَّ: (خِلَافًا لِلْبَلْقِينِيِّ الْخُ) حَيْثُ قَيَّدَ بِالْمُتَمَوِّلِ وَاسْتَظْهَرَ الْأَذْرَعِي وَهُوَ الظَّاهِرُ مُغْنِي وَنَهَايَةً.

☐ فَوَدَّ (سَمِي): (حَتَّى ثَوْبٍ الْخُ) ثَوْبٌ مَجْرُورٌ بِحَتَّى عَطْفًا عَلَى الْمَجْرُورِ قَبْلَهُ وَشَرَطَ جَمْعَ مِنَ التَّخْوِينِ فِي عَطْفِهَا عَلَى الْمَجْرُورِ إِعَادَةً عَامِلِ الْجَرْزِ وَعَلَيْهِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَقُولَ حَتَّى ثَوْبٍ. اهـ. مُغْنِي.

☐ فَوَدَّ: (لِصِدْقِ اسم المال) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ بَلْ وَمَغْصُوبٌ فِي النَّهَائَةِ إِلَّا مَا سَأَبَّهُ عَلَيْهِ. ☐ فَوَدَّ: (لَا يَحْتُ بِمِلْكِهِ لِمَنْفَعَةٍ) أَي: بِوَصِيَّةٍ أَوْ إِجَارَةٍ وَلَا بِمَوْقُوفٍ عَلَيْهِ وَلَا بِاسْتِخْقَاقِ قِصَاصٍ فَلَوْ كَانَ قَدْ عَفَا عَنِ الْقِصَاصِ بِمَالٍ حَيْثُ مُغْنِي وَرُوضٌ وَعِبَارَةٌ ع ش أَي وَإِنْ جَرَتْ عَادَتُهُ بِاسْتِغْلَالِهَا بِإِيجَارٍ أَوْ نَحْوِهِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْهَا مَالٌ مُتَّحَصِّلٌ بِالْفِعْلِ وَقَتَ الْحَلْفِ وَمِثْلُ الْمَنْفَعَةِ الْوِظَائِفُ وَالْجَامِئِيَّةُ فَلَا يَحْتُ بِهَا مَنْ حَلَفَ لَا مَالٌ لَهُ وَإِنْ كَانَ أَهْلًا لَهَا لَا نِفَاءً تَسْمِيَّهَا مَالًا. اهـ.

☐ فَوَدَّ: (لَا لِمَوْرَثِهِ) كَذَا فِي أَكْثَرِ نَسَخِ النَّهَائَةِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ ع ش مَا نَصَّهُ كَذَا فِي حَجٍّ وَفِي نُسْخَةٍ أَوْ لِمَوْرَثِهِ إِذَا تَأَخَّرَ عِثْقُهُ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ. اهـ. وَمَا فِي الْأَصْلِ أَظْهَرَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ التَّدْبِيرُ مِنْ مَوْرَثِهِ يَصْدُقُ عَلَى الْوَارِثِ أَنَّهُ لَا مَالٌ لَهُ. اهـ. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي أَمَّا مُدْبِرُ مَوْرَثِهِ الَّذِي تَأَخَّرَ عِثْقُهُ بِصِفَةِ كُدْخُولِ دَارٍ وَالَّذِي أَوْ صَى مَوْرَثَهُ بِإِعْتَاقِهِ فَلَا يَحْتُ بِهِ لِعَدَمِ مِلْكِهِ. اهـ.

☐ فَوَدَّ: (أَوْ لَا مَالٌ لَهُ حَيْثُ بِكُلِّ نَوْعٍ وَإِنْ قُلْ حَتَّى ثَوْبٌ بَدَنِهِ وَمُدْبِرٌ وَمُعْلَقٌ عِثْقُهُ) قَالَ فِي التَّثْبِيهِ: وَإِنْ حَلَفَ مَا لَهُ رَقِيقٌ أَوْ مَا لَهُ عَبْدٌ وَلَهُ مَكَاتِبٌ لَمْ يَحْتُ فِي أَظْهَرِ الْقَوْلَيْنِ، وَيَحْتُ فِي الْآخَرِ. اهـ. وَعِبَارَةُ الرَّوْضِ أَوْ لَا عَبْدَ لَهُ لَمْ يَحْتُ بِمَكَاتِبِ. اهـ. ☐ فَوَدَّ: (وَأُطْلِقَ أَوْ عَمَمَ) أَي: فِي نَفْيِهِ وَإِلَّا فَالْصَّبْغَةُ صِبْغَةٌ عُمُومٌ بِكُلِّ حَالٍ - . ☐ فَوَدَّ: (وَلَوْ لَمْ يَتَمَوَّلَ) الْمُعْتَمِدُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْحَنْثِ مِنْ كَوْنِهِ مُتَمَوِّلًا م ر.

☐ فَوَدَّ: (خِلَافًا لِلْبَلْقِينِيِّ) الْمُتَّبَعُ مَا قَالَهُ الْبَلْقِينِيُّ شَرْحُ م ر. ☐ فَوَدَّ: (لَا لِمَوْرَثِهِ إِذَا تَأَخَّرَ عِثْقُهُ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ لَهُ إِلَى الْعِثْقِ وَإِنْ مُنِعَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ بِمَا يُزِيلُ الْمَلِكَ فَالْقِيَاسُ الْحَنْثُ بِهِ فَإِنْ كَانَ هَذَا مَقْذُوفًا وَلَا فَيَتَّبِعِي مَنْعُهُ فَلْيُرَاجَعْ، ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الزَّمَلِيَّ كَتَبَ بِخَطِّهِ اعْتِمَادَ الْحَنْثِ كَمَا فِي

إذا تأخَّر عتقه (ومُعَلَّقٍ عتقه بصفة) وأُمّ وَلَدٍ (وما وصَّى به) لغيره؛ لأنَّ الكلَّ ملكه (وَذَيْنٍ حالٌ)، ولو على مُعَسِّر جاجِد بلا بَيِّنَةٍ قال البُلْقِينِي: إلا إن مات؛ لأنَّه صار في حكمِ العدمِ اهـ وفيه نَظَرٌ لاحتمالِ أنَّ له مالاً باطلاً أو يظهر له بعدُ بنحوِ فسخِ بيع، وبفرضِ عديمه هو باقٍ له من حيث أخذُه لِبَدَلِهِ من حسناتِ المدينِ فالْمُتَّجِهَةُ إِطْلَاقُهُمْ وَكَوْنُهُ لَا يُسَمَّى مالاً الآنَ ممنوعٌ (وكذا مُؤَجَّلٌ في الأصح) لِثبوتِه في الذِّمَّةِ وصحَّةِ الاعتياضِ والإبراءِ عنه ولوجوبِ الزَّكَاةِ فيه وأخذُ منه البُلْقِينِي أَنَّهُ لَا حِثٌّ بِذَيْنِهِ عَلَى مُكَاتِبَتِهِ أَي: لَأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ هَاتَيْنِ الْعِلَّتَيْنِ

قوله: (إذا تأخَّر عتقه) بأنَّ عُلُقَ على شَيْءٍ آخَرَ بعد الموتِ وفيه بَحْثٌ؛ لأنَّه مَمْلُوكٌ له إلى العتقِ وإنْ مُنِعَ من التَّصَرُّفِ فيه بما يُزِيلُ المِلْكَ فالقياسُ الحِثُّ به فَإِنْ كَانَ هَذَا مَقْضِياً وَإِلَّا فَيُتَّبَعِي مَنْعُهُ فَلْيُراجِعْ ثم رَأَيْتُ أَنَّ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الرَّمْلِيَّ كَتَبَ بِخَطِّهِ اعْتِمَادَ الحِثِّ كما في الموصى بعتقه فَإِنَّ الوارِثَ يَحِثُّ به قَبْلَ عتقه انتهى. اهـ. سم وقوله: لأنَّه مَمْلُوكٌ له إلخ تقدَّم عن ع ش خلافه وعن المُعْنِي الجُزْمُ بِخِلَافِ مَا نَقَلَهُ عن شَيْخِهِ الشَّهَابِ فِي المَقْيَسِ والمَقْيَسِ عَلَيْهِ مَعَا وَيُخَالِفُهُ أَيْضاً فِي المَقْيَسِ عَلَيْهِ مَفْهُومُ قولِ الْمُصَنِّفِ الآتِي وما وصَّى به. قوله: (ولو على مُعَسِّر) وَلَوْ لَمْ يَسْتَقِرَّ كالأجرة قبل انقضاء مُدَّةِ الإجارة. اهـ. مُعْنِي. قوله: (قال البُلْقِينِي إلا إن مات إلخ) أَقَرَّهُ أَي: البُلْقِينِي الأَسْنَى والمُعْنِي وقال سم اعْتَمَدَ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الرَّمْلِيَّ خِلَافَ مَا قاله البُلْقِينِي هُنَا وفيما يَأْتِي فِي ذَيْنِهِ عَلَى المُكَاتِبِ. اهـ. قوله: (إلا إن مات) أَي المُعَسِّر. اهـ. مُعْنِي. قوله: (فالْمُتَّجِهَةُ إِطْلَاقُهُمْ) وهو الحِثُّ بالذَيْنِ وَلَوْ عَلَى مَيِّتٍ مُعَسِّرٍ. اهـ. ع ش. قوله: (وَكَوْنُهُ) أَي: الذَيْنِ عَلَى مَيِّتٍ مُعَسِّرٍ. قوله: (الآنَ) أَي: حِينَ الحَلْفِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ المَعْنَى وَكَوْنُ الذَيْنِ عَلَى مُعَسِّرٍ لَا يُسَمَّى مالاً حِينَ الموتِ. قوله: (وَأَخَذَ مِنْهُ) أَي: مِنَ التَّعْلِيلِ. قوله: (أَنَّهُ لَا حِثٌّ إِنْ مَاتَ إلخ) أَقَرَّهُ المُعْنِي خِلَافاً لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَأَخَذَ البُلْقِينِي مِنْ ذَلِكَ عَدَمَ حِثِّهِ إِنْ مَاتَ بِهِ الشَّيْخُ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ مَرْدُودٌ إِذْ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ كَوْنِهِ مالاً وَلَا أَثَرُ هُنَا لَتَعَرُّضِهِ لِلسَّقُوطِ وَلَا لِعَدَمِ وَجوبِ زَكَاتِهِ وَعَدَمِ الاغْتِيَاضِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ لِمَانِعٍ آخَرَ لَا لَا يُقْضَى كَوْنُ ذَلِكَ مالاً. اهـ. قوله: (من هَاتَيْنِ الْعِلَّتَيْنِ) أَي: الثُّبُوتِ فِي الذِّمَّةِ وَوُجوبِ الزَّكَاةِ.

الموصى بعتقه فَإِنَّ الوارِثَ يَحِثُّ به قَبْلَ عتقه. قوله: (إذا تأخَّر عتقه) كَانَ عُلُقَ على شَيْءٍ آخَرَ بعد الموتِ. قوله: (قال البُلْقِينِي إلا إن مات إلخ) اعْتَمَدَ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الرَّمْلِيَّ خِلَافَ مَا قاله البُلْقِينِي هُنَا وفيما يَأْتِي فِي ذَيْنِهِ عَلَى المُكَاتِبِ. قوله: (وَأَخَذَ مِنْهُ البُلْقِينِي أَنَّهُ لَا حِثٌّ بِذَيْنِهِ عَلَى مُكَاتِبَتِهِ) اعْتَمَدَ خِلَافَهُ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الرَّمْلِيَّ وهو شاملٌ لِنُجُومِ الكِتَابَةِ وَحَيْثُ يُشْكَلُ قولُهُمْ: لَا حِثٌّ بِمُكَاتِبَتِهِ بَأَنَّهُ لَا كَبِيرَ فائِدَةٍ لِنَفْيِ الحِثِّ بِالمُكَاتِبِ مع أَنَّ مِنْ لَازِمِهِ وَجُودُ نُجُومِ الكِتَابَةِ عَلَيْهِ، وَهِيَ تَوَجُّهُ الحِثِّ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَلَا فائِدَةَ مع ذَلِكَ مُعْتَمِداً بِهَا لِقَوْلِهِمْ لَا حِثٌّ بِالمُكَاتِبِ؛ لِأَنَّ حَاصِلَ الأَمْرِ حَيْثُ تَحَقَّقَ الحِثُّ وَلَا بُدَّ لِكَيْتِهِ مِنْ حَيْثُ نُجُومِ الكِتَابَةِ لَا مِنْ حَيْثُ نَفْسِ المُكَاتِبِ إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِتَضْوِيرِ المسألةِ بما إِذَا كَانَتِ النُّجُومُ دِينَاراً وَمَنْفَعَةً مَثَلاً وَوَقَعَ الحَلْفُ بعد تَوْفِيَّتِهِ الدِّينَارَ فَلَا حِثٌّ حَيْثُ؛ لِأَنَّ المَنْفَعَةَ لَا

إذ ليس ثابتاً في الذمة لعدم صحة الاعتياض عنه ولقدرة المكاتب على إسقاطه متى شاء ولا زكاة فيه (لا مكاتبه) كتابةً صحيحة (في الأصح)؛ لأنه لعدم ملكه لمنافعه وأرش جنائته كالأجنبي عَزَافاً فلا يُنَافِي عَدَهُ مَالاً في الغصب ونحوه وبهذا يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِتَعْجِيزِهِ بَعْدَ الْيَمِينِ وكذا زوجة واختصاص بل، ومغصوب لم يقدر على نزعِهِ ولا على بيعِهِ من قَادِرٍ على نزعِهِ وغَائِبٍ انْقَطَعَ خبرُهُ على الأوجه خلافاً للأَنوارِ ويُفَرَّقُ بين المغصوب المذكور وما في ذمة المُعْصِرِ بِأَنَّ هَذَا لَا يَتَصَوَّرُ سُقُوطُهُ بخلاف المغصوب يَتَصَوَّرُ بِأَن يَزُوْدَهُ غَاصِبُهُ لِقَاضٍ فَيَتَلَفُ عِنْدَهُ من غير تقصير (أو لِيَضْرِبَتْهُ فَالْبُرْ) إِنَّمَا يَحْصُلُ (بِمَا يُسَمَّى ضَرْباً) فلا يكفي مُجَرَّدُ وَضْعِ الْيَدِ عَلَيْهِ (وَلَا يَشْتَرَطُ إِيلَامٌ) لِصِدْقِ الْاسْمِ بِدُونِهِ وَوَقَعَ فِي الرُّوْضَةِ فِي الطَّلَاقِ اشْتِرَاطُهُ لِكُنْهُ أَشَارَ هُنَا إِلَى ضَعْفِهِ (إِلَّا أَنْ يَقُولَ) أَوْ يَنْوِي (ضَرْباً شَدِيداً) أَوْ مَوْجِعاً مثلاً.....

قوله: (إذ ليس ثابتاً في الذمة) وفي عَدَمِ ثُبُوتِهِ فِي الذِّمَّةِ نَظَرٌ إِذْ لَيْسَ مُتَعَلِّقاً بِالرَّقَبَةِ وَلَا بِأَعْيَانِ مَالٍ وَلَا يَتَصَوَّرُ دَيْنٌ خَالٍ عَنْ هَذِهِ الْأُمُورِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِثُبُوتِهِ فِي الذِّمَّةِ الْمُنْفِيِّ لُزُومُهُ. اهـ. سم عبارة الرشيدي يُغْنِي لَيْسَ مُسْتَقَرَّ الثُّبُوتِ إِذْ هُوَ مُعَرَّضٌ لِلْسُقُوطِ وَالْأَقْوَى ثَابِتٌ كَمَا لَا يَخْفَى. اهـ. قوله: (لعدم صحة الاعتياض عنه) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي تَجَرُّمِ الْكِتَابَةِ وَأَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِغَيْرِهَا مِمَّا لَهُ عَلَى مُكَاتَبِهِ مِنَ الدَّيْنِ قَطْعاً اهـ ع ش. قوله: (كتابة صحيحة)، وَأَمَّا الْمُكَاتَبُ كِتَابَةً فَاسِدَةً فَيَحْتَضُّ بِهِ وَلَوْ حَلَفَ لَا مَلِكَ لَهُ حِينَئِذٍ بِمَغْصُوبٍ مِنْهُ وَأَبَى وَمَرْهُونٍ لَا بِزَوْجَةٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ وَلَا أَقْبَعْلُ بِنَيْتِهِ وَلَا بِزَيْتٍ تَنَجَّسَ أَوْ نَحْوِهِ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ زَالَ عَنْهُ بِالتَّنَجُّسِ أَوْ حَلَفَ أَنَّ لَا عَبْدَ لَهُ لَمْ يَحْتَضُّ بِمُكَاتَبِهِ كِتَابَةً صَحِيحَةً تَنْزِيلاً لِلْكِتَابَةِ مَنَزَلَةً الْبَيْعِ. اهـ. مُغْنِي. قوله: (أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِتَعْجِيزِهِ) أَي: فَلَا حِثٌّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَالَهُ حَالِ الْحَلْفِ. اهـ. ع ش. قوله: (بَلْ وَمَغْصُوبٌ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي: وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ غَائِبٌ أَوْ ضَالٌّ أَوْ مَغْصُوبٌ أَوْ مَسْرُوقٌ وَانْقَطَعَ خَبَرُهُ هَلْ يَحْتَضُّ بِهِ أَوْ لَا؟ وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا يَحْتَضُّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْمَلِكِ فِيهَا وَالثَّانِي لَا يَحْتَضُّ؛ لِأَنَّ بَقَاءَهَا غَيْرُ مَعْلُومٍ وَلَا يَحْتَضُّ بِالشَّكِّ قَالَ شَيْخُنَا وَهَذَا أَوْ جِهَ وَيَحْتَضُّ بِمُسْتَوْلَدَتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ مَنَافِعَهَا وَأَرَشَ جَنَايَةَ عَلَيْهَا. اهـ. وَاعْتَمَدَ النَّهَايَةُ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ وَفَاقاً لِلْأَنوَارِ. قوله: (فَلَا يَخْفَى) إِلَى قَوْلِهِ وَمِثْلُهَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا لَفْظَةً مَثَلًا الثَّانِيَةَ وَقَوْلُهُ وَقَعَ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ إِلَى الدَّفْعِ إِلَى وَرَفْسٍ وَإِلَى قَوْلِهِ وَتَقَلَّهَ الْإِمَامُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا ذَلِكَ وَقَوْلُهُ كَمَا بَحَثْتُ إِلَى الْمُثْنِ.

قوله (سَي): (وَلَا يَشْتَرَطُ إِيلَامٌ) بِخِلَافِ الْحَدِّ وَالتَّعْزِيرِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُمَا الزَّجْرُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمُغْنِي. قوله: (لِصِدْقِ الْاسْمِ) إِذْ يُقَالُ ضَرَبَهُ فَلَمْ يُؤْلَمْهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمُغْنِي. قوله: (اشْتِرَاطُهُ) أَيِ الْإِيلَامِ. قوله: (لِكُنْهُ أَشَارَ هُنَا إِلَى ضَعْفِهِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَا يُنَافِيهِ مَا فِي الطَّلَاقِ مِنْ اشْتِرَاطِهِ؛ لِأَنَّهُ

حِثٌّ بِهَا كَمَا تَقَدَّمَ، وَكَذَا الْمُكَاتَبُ كَمَا تَقَرَّرَ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (إذ ليس ثابتاً في الذمة) فِي نَفْيِ ثُبُوتِهِ فِي الذِّمَّةِ نَظَرٌ إِذْ لَيْسَ مُتَعَلِّقاً بِالرَّقَبَةِ وَلَا بِأَعْيَانِ مَالِهِ وَلَا يَتَصَوَّرُ دَيْنٌ خَالٍ عَنْ هَذِهِ الْأُمُورِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِثُبُوتِهِ نِيَّةُ الذِّمَّةِ الْمُنْفِيِّ لُزُومُهُ. قوله: (خِلَافاً لِلْأَنوَارِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. قوله: (لِكُنْهُ أَشَارَ هُنَا إِلَى ضَعْفِهِ) إِلَّا أَنْ

فَيُشْتَرَطُ حِينَئِذٍ الْإِيلَامُ عُزُفًا وَوَاضِحًا أَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِالزَّمَنِ وَحَالِ الْمَضْرُوبِ (وَلَيْسَ وَضْعُ سَوْطٍ عَلَيْهِ وَعَضُّ) وَقَرْصُ (وَحَقِيقُ) بِكَسْرِ التَّوْنِ (وَتَنْفُ شَغَرٍ ضَرْبًا)؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى بِذَلِكَ عُزُفًا (قِيلَ وَلَا لَطَمَ) لِوَجْهِ بِيَاطِنِ الرَّاحَةِ مَثَلًا (وَوَكُزٌ) وَهُوَ الضَّرْبُ بِالْيَدِ مُطَبِّقَةً أَوْ الدَّفْعُ وَلَوْ بِغَيْرِ الْيَدِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ اللَّغَوِيِّينَ وَرَفَسٌ وَلَكُمَّ وَصَفَعٌ؛ لِأَنَّهُ لَا تُسَمَّى ضَرْبًا عَادَةً وَالْأَصَحُّ أَنَّ جَمِيعَهَا ضَرْبٌ وَأَنَّهَا تُسَمَّاهُ عَادَةً، وَمِثْلُهَا الرَّمِي بِنَحْوِ حَجَرٍ أَصَابَهُ كَمَا بَحَثْتَهُ وَأَقْنَيْتَ بِهِ ثُمَّ رَأَيْتَ الْخَوَارِزْمِيَّ جَزَمَ بِهِ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَقَدْ صَحَّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمَّى الرَّجْمَ فِي قِصَّةِ مَا عَزَّ بَعْدَ هَرَبِهِ وَإِذْ رَأَى كَيْفَهُمْ لَهُ ضَرْبًا مَعَ تَسْمِيَةِ جَابِرٍ لَهُ رَجْمًا (أَوْ لِيَضْرِبَهُ مِائَةً سَوْطًا أَوْ خَشَبَةً فَشَدَّ مِائَةً) مِنَ السِّيَاطِ فِي الْأُولَى، وَمِنَ الْخَشَبِ فِي الثَّانِيَةِ وَلَا يَقُومُ أَحَدُهُمَا مَقَامَ الْآخَرِ (وَضَرَبَهُ بِهَا ضَرْبَةً أَوْ ضَرَبَهُ) (بِعُشْكَالٍ) وَهُوَ الضُّعْفُ فِي الْآيَةِ (عَلَيْهِ مِائَةُ شِمَارٍ بَرٌّ إِنْ عَلِمَ إصَابَةَ الْكُلِّ أَوْ عَلِمَ

مَحْمُولٌ عَلَى كَوْنِهِ بِالْقُوَّةِ وَمَا هُنَا مِنْ تَفْيِهِ مَحْمُولٌ عَلَى حُصُولِهِ بِالْفِعْلِ . اهـ . قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ بِالْقُوَّةِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا أَنْ يَكُونَ شَدِيدًا فِي نَفْسِهِ لَكِنْ مَتَّعَ مِنَ الْإِيلَامِ مَانِعٌ إِذَا الضَّرْبُ الْخَفِيفُ لَا يُقَالُ إِنَّهُ مُؤَلِّمٌ لَا بِالْفِعْلِ وَلَا بِالْقُوَّةِ اهـ . □ فَوُدَّ : (فَيُشْتَرَطُ حِينَئِذٍ الْإِيلَامُ) وَلَوْ حَلَفَ لِيَضْرِبَهُ عِلْقَةً فَهَلِ الْعَبْرَةُ بِحَالِ الْحَالِفِ أَوْ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ أَوْ الْعُرْفِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ الثَّالِثُ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ مَبْنَاهَا عَلَى الْعُرْفِ . اهـ . ع ش . □ فَوُدَّ : (الْإِيلَامُ عُزُفًا) أَي شِدَّةُ إِيلَامِهِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ عِبَارَةُ الْقَوْتِ وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ النَّظَرُ لِلْعُرْفِ وَالْإِيلَامُ إِنَّمَا يَظْهَرُ النَّظَرُ فِيهِ لِلْوَاقِعِ لَا لِلْعُرْفِ كَمَا لَا يَخْفَى . اهـ . رَشِيدِيُّ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَلَا يَكْفِي الْإِيلَامُ وَخَدَهُ كَوَضْعِ حَجَرٍ ثَقِيلٍ عَلَيْهِ قَالَ الْإِمَامُ وَلَا حَدَّ يَقِفُ عِنْدَهُ فِي تَخْصِيلِ الْبِرِّ وَلَكِنْ الرَّجُوعُ إِلَى مَا يُسَمَّى شَدِيدًا وَهَذَا مُخْتَلِفٌ لَا مَحَالَةَ بِاخْتِلَافِ حَالِ الْمَضْرُوبِ .

(تَنْبِيْهُ): يَبْرُ الْحَالِفُ بِضَرْبِ السَّكْرَانِ وَالْمُغْنَى عَلَيْهِ وَالْمَجْنُونِ؛ لِأَنَّهُمْ مَحَلٌّ لِلضَّرْبِ لَا بِضَرْبِ الْمَيْتِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا لَهُ . اهـ . □ فَوُدَّ : (مَثَلًا) رَاجِعٌ لِوَجْهِ دُونَ بَاطِنِ الرَّاحَةِ فَكَانَ الْأَوَّلَى عَدَمَ الْفَضْلِ بَيْنَهُمَا وَفِي الْقَامُوسِ لَطَمَهُ إِذَا ضَرَبَ خَدَّهُ أَوْ صَفَحَةً جَسَدِهِ بِالْكَفِّ مَفْتُوحَةً . اهـ .

□ قَوْلُ (لَشَيْ): (وَوَكُزٌ) عِبَارَةُ الْمُخْتَارِ وَكَزَهُ ضَرَبَهُ وَدَفَعَهُ وَقِيلَ ضَرَبَهُ بِجَمْعِ يَدِهِ عَلَى دَفْعِهِ وَبَابُهُ وَعَدَ الْخُ . اهـ . ع ش . □ فَوُدَّ : (وَرَفَسٌ وَلَكُمَّ وَصَفَعٌ) الْأَوَّلُ الضَّرْبُ بِالرَّجْلِ وَالثَّانِي الضَّرْبُ بِالْيَدِ مَجْمُوعَةٌ وَالثَّالِثُ ضَرْبُ الْقَفَا بِجَمْعِ كَفِّهِ كَذَا فِي الْقَامُوسِ . □ فَوُدَّ : (وَمِثْلُهَا الرَّمِي) أَي : فَيَحْتَنُ بِهِ مَنْ حَلَفَ لَا يَضْرِبُ . اهـ . ع ش .

□ قَوْلُ (لَشَيْ): (أَوْ خَشَبِيَّةً) وَمِنَ الْخَشَبِ الْأَقْلَامُ وَنَحْوُهَا مِنْ أَغْوَادِ الْحَطَبِ وَالْجَرِيدِ وَإِطْلَاقُ الْخَشَبِ عَلَيْهَا أَوْ لَى مِنْ إِطْلَاقِهِ عَلَى الشَّمَارِيخِ اهـ ع ش . □ فَوُدَّ : (مِنَ السِّيَاطِ) إِلَى الْمُثَنِّ فِي الْمُغْنِيِّ .

□ قَوْلُ (لَشَيْ): (بِعُشْكَالٍ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَبِالْمُثَلَّثَةِ أَي : عُزْجُونِ وَقَوْلُهُ شِمَارِخٍ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ بِخَطِّهِ وَقَوْلُهُ إِنْ

يُحْمَلُ عَلَى مَا بِالْقُوَّةِ م . □ فَوُدَّ : (وَرَفَسٌ وَلَكُمَّ وَصَفَعٌ الْخُ) لَوْ أَدْعَى الْحَالِفُ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ أَرَادَ نَوْعًا مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ كَالضَّرْبِ بِالْعَصَا دُونَ الرَّفْسِ وَالصَّفْعِ .

(تَرَأْتُمْ بَعْضَ) مِنْهَا (عَلَى بَعْضِ فَوْصَلِهِ) بِسَبَبِ هَذَا التَّرَأْتُمْ (أَلَمْ الْكُلُّ) عِبَارَةُ الرُّوضَةِ: يُقَالُ الْكُلُّ قِيلَ وَهِيَ أَحْسَنُ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْإِيلَامُ وَرُدُّ بَأَنَّ ذَكَرَ الْعَدَدِ قَرِينَةً ظَاهِرَةً عَلَى الْإِيلَامِ فَهُوَ كَقَوْلِهِ ضَرْبًا شَدِيدًا وَصَرِيحُ كَلَامِهِ إِجْزَاءُ الْعِشْكَالِ فِي قَوْلِهِ: مِائَةٌ سَوْطٍ وَهُوَ مَا قَالَهُ كَثِيرُونَ وَصَوَّبَهُ الْإِسْنَوِيُّ لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ مَا صَحَّحَاهُ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا أَنَّهُ لَا يَكْفِي؛ لَأَنَّهُ أَخْشَابٌ لَا سِيَاطَ وَلَا مِنْ جَنْسِهَا وَنَقَلَهُ الْإِمَامُ عَنْ قَطْعِ الْجَمَاهِيرِ، وَقَوْلُهُمْ؛ لَأَنَّهُ أَخْشَابٌ يَزُدُّ عَلَى مَنْ نَازَعَ فِي إِجْزَائِهِ عَنْ مِائَةِ خَشَبَةٍ بِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى خَشَبًا. (قُلْتُ وَلَوْ شَكُّ) أَي: تَرَدَّدَ بِاسْتِوَاءٍ أَوْ مَعَ تَرْجِيحِ الْإِصَابَةِ لَا مَعَ تَرْجِيحِ عَدَمِهَا كَمَا بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ أَخَذًا مِنْ كَلَامِهِمْ (فِي إِصَابَةِ الْجَمِيعِ بَرُّ عَلَى النَّصِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) إِذِ الظَّاهِرُ الْإِصَابَةُ.....

عَلِمَ إِصَابَةَ الْكُلِّ أَي: بَأَنَّ عَيْنَ إِصَابَةِ كُلِّ مِنَ الشَّمَارِيخِ بَأَنَّ بَسَطَهَا وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ كَالْحَصِيرِ وَقَوْلُهُ فَوْصَلَهُ أَلَمْ الْكُلُّ أَي: يُقَالُ فَإِنَّهُ يَبْرُ أَيْضًا وَإِنْ حَالَ ثَوْبٌ أَوْ غَيْرُهُ وَمِمَّا لَا يَمْنَعُ تَأَثُّرَ الْبَشْرَةِ بِالضَّرْبِ. اهـ. مُعْنَى. □ فَوَدُّ: (بَأَنَّ ذَكَرَ الْعَدَدِ) أَي: بِقَوْلِهِ مِائَةٌ اهـ. سم. □ فَوَدُّ: (عَلَى الْإِيلَامِ) هَلْ يُشْتَرَطُ الْإِيلَامُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ أَوْ يَكْفِي حُصُولُهُ بِالْمَجْمُوعِ وَيَتَّبِعِي الثَّانِي. اهـ. سم. □ فَوَدُّ: (فَهُوَ كَقَوْلِهِ ضَرْبًا لِلْخِ) وَالْأَوْجَهُ الْأَخْذُ بِإِطْلَاقِهِمْ فِي عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْإِيلَامِ بِالْفِعْلِ وَإِنْ ذَكَرَ الْعَدَدُ نِهَائَةً. □ فَوَدُّ: (وَصَرِيحُ كَلَامِهِ لِلْخِ) وَاقْتَضَى كَلَامُهُ أَيْضًا أَنَّ تَرَأْتُمْ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ مَعَ الشَّدِّ كَيْفَ كَانَ يَحْصُلُ بِهِ أَلَمْ الثَّقَلِ وَلَكِنْ صَوَّرَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَالْمَاوَرَدِيُّ وَغَيْرُهُمَا بَأَنَّ تَكُونَ مَشْدُودَةً الْأَسْفَلَ مَحْلُولَةً الْأَعْلَى وَاسْتُخْسِنَ. اهـ. مُعْنَى. □ فَوَدُّ: (لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ لِلْخِ) كَذَا فِي الْمُعْنَى. □ فَوَدُّ: (أَنَّهُ لَا يَكْفِي لِلْخِ) وَإِنَّمَا يَبْرُ بِسِيَاطٍ مَجْمُوعَةٍ بِشَرْطِ عِلْمِهِ إِصَابَتِهَا بِدَنِّهِ عَلَى مَا مَرَّ اهـ. مُعْنَى. □ فَوَدُّ: (لَأَنَّهُ) أَي: الْعِشْكَالِ. □ فَوَدُّ: (أَي: تَرَدَّدَ) السِّيَاطِ فَإِنَّهَا سُيُورٌ مُتَّخِذَةٌ مِنَ الْجِلْدِ. اهـ. ع. ش. □ فَوَدُّ: (فِي إِجْزَائِهِ) أَي: الْعِشْكَالِ. □ فَوَدُّ: (أَي: تَرَدَّدَ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَا فِي الْمُعْنَى وَكَذَا فِي النَّهَائَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ مَعَ تَرْجِيحِ إِلَى الْمُتَنِّ. □ فَوَدُّ: (لَا مَعَ تَرْجِيحِ عَدَمِهَا لِلْخِ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَخِلَافًا لِلنَّهَائَةِ عِبَارَتُهُ فَلَوْ تَرْجَحَ عَدَمُ إِصَابَةِ الْكُلِّ بَرُّ أَيْضًا خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ فِي الْمُهْمَاتِ إِحَالَةً عَلَى السَّبَبِ الظَّاهِرِ مَعَ اغْتِضَادِهِ بَأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ مِنَ الْكُفَّارَةِ. اهـ. أَي: حَيْثُ كَانَ الْحَلْفُ بِاللَّهِ وَبِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الطَّلَاقِ فِيمَا لَوْ كَانَ الْحَلْفُ بِهِ ع. ش.

□ فَوَدُّ (سُئِلَ): (فِي إِصَابَةِ الْجَمِيعِ) أَي: إِصَابَةِ ثَقُلِ الْجَمِيعِ وَالْأَفْثَرَأْتُمْ كَافٍ، وَخِلُولُهُ بَعْضُهَا بَيْنَ الْبَدَنِ وَبَعْضُ الْآخَرِ لَا يَقْدَحُ. اهـ. سم. □ فَوَدُّ (سُئِلَ): (بَرُّ عَلَى النَّصِّ) لَكِنَّ الْوَرَعَ أَنْ يُكْفَرَ عَنْ يَمِينِهِ

□ فَوَدُّ: (وَرَدُّ بَأَنَّ ذَكَرَ الْعَدَدِ) أَي: لِقَوْلِهِ: مِائَةٌ. □ فَوَدُّ: (عَلَى الْإِيلَامِ) هَلْ يُشْتَرَطُ الْإِيلَامُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ أَوْ يَكْفِي حُصُولُهُ بِالْمَجْمُوعِ وَيَتَّبِعِي الثَّانِي. □ فَوَدُّ: (كَمَا بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ لِلْخِ) مُنِعَ مَا بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ إِحَالَةً عَلَى السَّبَبِ الظَّاهِرِ مَعَ اغْتِضَادِهِ بَأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ مِنَ الْكُفَّارَةِ م. ر. □ فَوَدُّ: (أَي: الْمُصْنَتَبِ فِي إِصَابَةِ الْجَمِيعِ) أَي: إِصَابَةِ ثَقُلِ الْجَمِيعِ وَالْأَفْثَرَأْتُمْ كَافٍ وَخِلُولُهُ بَعْضُهَا بَيْنَ الْبَدَنِ وَبَعْضُ الْآخَرِ لَا يَقْدَحُ. □ فَوَدُّ: (إِذَا الظَّاهِرُ) فِيهِ شَيْءٌ مَعَ بَاسْتِوَاءٍ، ثُمَّ رَأَيْتَ الْمَشْطُوبَ.

وفارق ما لو مات المعلق بمشيئته، وشك في صدورها منه فإنه كتحقق العدم على ما مر فيه في الطلاق بأن الضرب سبب ظاهر في الانكباس والإصابة، ولا أمانة ثم على وجود المشيئة قالوا عن البعوي: ولو قال: إن ضربتك فأنت طالق فقصد ضرب غيرها فأصابها طلقت ولا يقبل قوله ويحمل قبوله. اهـ. وقول الأنوار هو ضرب لها لكن لا يحث للخطأ كالمكره والتاسي يحمل على أنه لا حث باطنا عند قصده غيرها فلا ينافي كلام البعوي؛ لأنه بالتسوية للظاهر وعليه يحمل قول غيره لا يقبل قوله لم أقصدها إلا ببيئته؛ لأن الضرب مُحَقَّقٌ والدفع مشكوك فيه وقوله: إلا ببيئته لا يلائم ما قبله فليحمل على أن المراد إلا ببيئته بقرينة على أنه لم يقصدها (أو ليضربته مائة مرة) أو ضربة (لم يتر بهذا) أي المشدودة أو العكالي؛ لأنه جعل العدد مقصودا والأوجه أنه لا يشترط هنا تواليها واشترط ذلك كالإيلاء في الحد والتعزير؛ لأن القصد بهما الرجز والتنكيل (أو لا) أخليك تفعل كذا لحمل على نفي تمكينه منه بأن يعلم به ويقدر على منعه منه.

لاحتمال تخلف بعضها مغني وروض. هـ. قوله: (وفارق ما لو مات إلخ) عبارة الأسنى والمغني وقرؤا بينه وبين ما لو حلف ليدخلن اليوم إلا أن يشاء زيد فلم يدخل ومات زيد ولم تعلم مشيئته حيث يحث بأن الضرب إلخ. هـ. قوله: (فإنه كتحقق العدم) أي: فيحث من قال أنت طالق إلا أن يشاء زيد ولا يحث من قال أنت طالق إن شاء. اهـ. ع. ش. هـ. قوله: (ولا أمانة إلخ) عبارة النهاية والمغني والمشية لا أمانة عليها ثم والأصل عدمها. اهـ. هـ. قوله: (ولا يقبل قوله) أي لم أقصدها بالتسوية للظاهر. هـ. قوله: (يحمل إلخ) خبر وقول الأنوار. هـ. قوله: (عند قصده) أي غيرها. هـ. قوله: (فلا ينافي) أي: قول الأنوار. هـ. قوله: (وعليه) أي: الظاهر. هـ. قوله: (وقوله) أي: غير الأنوار. هـ. قوله: (لا يلائم إلخ) كأن وجهه أن البيئته لا تطلع على عدم القصد. اهـ. سم. هـ. قوله: (أو ضربة) إلى قول المتن أو لا أفارقك في المغني وإلى قول الشارح ولو تعوض في النهاية إلا قوله مطلقا. هـ. قوله: (والأوجه أنه لا يشترط هنا تواليها) أي فيكفي فيما لو قال أضربه مائة خشية أو مائة مرة أن يضربه بشمراخ لصديق اسم الخشية عليه. اهـ. ع. ش. هـ. قوله: (واشترط ذلك) أي التوالي. هـ. قوله: (في الحد إلخ) متعلق باشتراط ذلك وقوله: لأن إلخ خبره. هـ. قوله: (بأن يعلم إلخ) هذا تفسير لنفس التخليه أي: والتخليه أن يعلم به ويقدر على منعه أي: ولم يمنعه. اهـ. رشيد. هـ. قوله: (ويقدر على منعه) أي: ولو بالتوجه إليه حيث بلغه أنه يريد الفعل ولو

هـ. قوله: (على ما مر فيه في الطلاق) قال هناك قبل فصل: شك في طلاق استدلالا على شيء فهو كأنه طالق إلا أن يشاء زيد فمات ولم تعلم مشيئته أي: فإنه يقع الطلاق. اهـ. وبينا بهامشه تصريح المتن بذلك ونقلنا فيه عن الروض وشرحه ما حاصله عدم الحث بذلك في الطلاق والحث في الإيمان مع الفرق فراجع. فأنظره مع ذكر هذه الحوالة إلا أن يكون ذكر ذاك في محل آخر. هـ. قوله: (إلا ببيئته لا يلائم إلخ) كأن وجهه أن البيئته لا تطلع على عدم القصد.

أو لا (أفارقك حتى أستوفي حقي) منك (فهرب) يعني ففارق المحلوف عليه، ولو بغير هرب كما يُعلم مما يأتي (ولم يُمكنه أتباعه لم يحث) بخلاف ما إذا أمكنه أتباعه فإنه يحث (قلت: الصحيح لا يحث إذا أمكنه أتباعه والله أعلم)؛ لأنه إنمّا حلف على فعل نفسه فلم يحث بفعل الغريم سواء أمكنه أتباعه أم لا وفارق مفارقة أحد البائعين الآخر في المجلس وأمكنه أتباعه فإنه ينقطع خيارهما بأن التفريق يتعلّق بهما ثم لا هنا، ومن ثم لو فارق هنا بإذنه لم يحث أيضًا، ولو أراد بالمفارقة ما يُعْمُهما حيث، ولو حلف لا يُطْلِقُ غريمه فهل هو كلا أفارقه أو كلا أحلي سبيله حتى يحث بإذنه له في المفارقة وبعدم أتباعه المقدور عليه إذا هرب جزم بعضهم بالثاني وفيه نظر في مسألة الهرب؛ لأن المتبادر لا يُبَشِّرُ إطلاقه وبالإذن بأشهره بخلاف عدم أتباعه إذا هرب (وإن فارق) الحالف بما يقطع خيار المجلس، ولو بمشيئه بعد وقوف الغريم مختارًا ذا كرا (أو وقف) الحالف (حتى ذهب المحلوف عليه وكانا ماشيين) حيث لأن المفارقة حينئذٍ منسوبة للحالف حتى في الثانية؛ لأنه الذي أحدثها بوقوفه، أما إذا كانا ساكنين فابتدأ الغريم بالمشي فلا حث مطلقًا كما مر (أو أبراه) حيث؛ لأنه فوت البر باختياره (أو احتال) به

بعدت المسافة. اه. ع ش عبارة الرشيد أي بخلاف ما إذا لم يقدر وانظر هل الحكم كذلك وإن كان عند الحلف عالمًا بأنه لا يقدر على منعه كالسلطان أو هو من التعليق بالمستحيل عادة؟ اه.

قوله: (منك) انظر هل للتقييد به فائدة فيما يأتي؟ اه. رشيد أقول يأتي عن المغني والروض مع شرحه فائدته ومختارته. قوله: (حتى أستوفي حقي) ولو قال لا أفارقك حتى تقضي حقي قدفع له دراهم مقاصيص هل يبر بذلك أم لا؟ فيه نظر والظاهر الثاني؛ لأنها دون حقه لتقص قيمتها ووزنها عن قيمة الجيدة ووزنها وإن راجت. اه. ع ش. قوله: (مما يأتي) أي في قوله أما إذا كانا ساكنين إلخ.

قوله (سئ): (ولم يمكنه أتباعه) لمرض أو غيره اه مغني. قوله: (بخلاف ما إذا أمكنه أتباعه) أي ولم يتبعه وإن أذن له. اه. قوله: (لا هنا) أي فإنه يتعلّق بفعل الحالف فقط. قوله: (لم يحث أيضًا) كذا في المغني. قوله: (ما يُعْمُهما) أي: فعل نفسه وفعل غريمه. قوله: (حيث) أي: بمفارقة المحلوف عليه إذا أمكن الحالف أتباعه ولم يتبعه. قوله: (فهل هو كلا أفارقه) أي: حتى لا يحث بإذنه الحالف لمدينه في المفارقة وبعدم أتباعه المقدور عليه إذا هرب. قوله: (وجزم بعضهم إلخ) عبارة النهاية والأوجه فيما سوى مسألة الهرب الثاني وفيها عدم الحث؛ لأن المتبادر إلخ. قوله: (بالثاني) أي: الحث في المسألتين. قوله: (الحالف) إلى قوله ويُقبل في المغني إلّا قوله أو عوضه عنه وقوله مطلقًا كما مر.

قوله: (ذاكرا) أي لليمين. قوله: (ساكنين) أي: واقفين. اه. ع ش. قوله: (مطلقًا) أي: سواء أذنه في المشي أم لا. قوله: (كما مر) أي: في شرح قلت إلخ. قوله: (به) أي: بحق.

قوله: (ومن ثم لو فارق هنا بإذنه لم يحث) عبارة الروض وإن فارق الغريم فلا حث وإن أذن له.

اه. قوله: (أو أبراه حيث) قال في شرح الروض وإن لم يفارقه. اه.

(على غريم) لِعَرِيمِهِ أَوْ أَحَالَ بِهِ عَلَى غَرِيمِهِ (ثُمَّ فَارَقَهُ). أَوْ حَلَفَ لِيُعْطِيَتَهُ ذَنْتَهُ يَوْمَ كَذَا ثُمَّ أَحَالَ بِهِ أَوْ عَوَّضَهُ عَنْهُ حَيْثُ؛ لِأَنَّ الْحَوَالَةَ لَيْسَتْ اسْتِيفَاءً وَلَا إِعْطَاءً حَقِيقَةً وَإِنْ أَشْبَهَتْهُ، نَعَمْ، إِنْ تَوَيَّ أَنَّهُ لَا يُفَارِقُهُ وَذِمَّتُهُ مَشْغُولَةٌ بِحَقِّهِ لَمْ يَحْنَثْ كَمَا لَوْ تَوَيَّ بِالْإِعْطَاءِ أَوْ الْإِيْفَاءِ بَرَاءَةً ذَنْتَهُ مِنْ حَقِّهِ، وَيُقْبَلُ فِي ذَلِكَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا عَلَى الْمُعْتَمِدِ، وَلَوْ تَعَوَّضَ أَوْ ضَمَّنَهُ لَهُ ضَامِنٌ ثُمَّ فَارَقَ لِظَنِّهِ أَنَّ التَّعْوِيضَ أَوْ الضَّمَانَ كَافٍ حَيْثُ لِمَا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ أَنَّ جَهْلَهُ بِالْحُكْمِ لَا يُغْذِرُ بِهِ (أَوْ أَفْلَسَ فَفَارَقَهُ لِيُوسِرَ حَيْثُ) لِيُوجِدَ الْمُفَارَقَةَ مِنْهُ وَإِنْ لَزِمَتْهُ كَمَا لَوْ قَالَ لَا أَصْلِي الْفَرَضَ فَصَلَّاهُ فَلَمَّا

قَوْلُ (سَيِّ): (ثُمَّ فَارَقَهُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا حِنْثَ بِمُجَرَّدِ الْإِبْرَاءِ وَالْحَوَالَةِ وَصَرَّحَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ بِخِلَافِهِ فِي الْأَوَّلِ وَلَعَلَّ الثَّانِي كَذَلِكَ. اه. سَمِ أَقُولُ صَنِيعُ الْمُنْهَجِ حَيْثُ اسْتَقَطَهُ قَوْلُ الْمُنْهَاجِ ثُمَّ فَارَقَهُ كَالصَّرِيحِ فِي ذَلِكَ. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ حَلَفَ لِيُعْطِيَتَهُ) أَوْ لِيُوفِيَتَهُ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ الْآتِي أَوْ الْإِيْدَاءُ. ه. قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ تَوَيَّ الْإِنِّ) رَاجِعٌ لِمَسْأَلَةِ الْإِبْرَاءِ وَمَا بَعْدَهَا إِلَى أَوْ حَلَفَ لِيُعْطِيَتَهُ الْإِنِّ وَقَوْلُهُ كَمَا لَوْ تَوَيَّ الْإِنِّ رَاجِعٌ إِلَى هَذِهِ أَيِ: مَسْأَلَةِ الْإِعْطَاءِ. ه. قَوْلُهُ: (وَيُقْبَلُ فِي ذَلِكَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا) ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي الْحَلْفِ بِالطَّلَاقِ. اه. سَمِ. ه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ تَعَوَّضَ الْإِنِّ) أَيِ: أَوْ أَبْرَاهُ أَوْ أَحَالَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اه. رَشِيدِي. ه. قَوْلُهُ: (أَنَّ التَّعْوِيضَ) الْأَوَّلَى التَّعَوُّضَ. ه. قَوْلُهُ: (حَيْثُ كَمَا مَرَّ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ أَتَتْهُ عَدَمُ حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ جَاهِلٌ. اه. أَيِ: بِكَوْنِ ذَلِكَ غَيْرَ مَانِعٍ مِنَ الْحِنْثِ وَيَنْشَأُ مِنْهُ أَنَّ الْمُفَارَقَةَ الْآنَ غَيْرُ مَحْلُوفٍ عَلَى عَدَمِهَا فَهُوَ جَاهِلٌ بِالْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ لَا بِالْحُكْمِ وَيُؤْخَذُ مِنْ عَدَمِ الْحِنْثِ بِمَا ذَكَرَ لِلْجَهْلِ عَدَمٌ فِيمَا لَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ لَا يَفْعَلُ كَذَا فَقَالَ لَهُ غَيْرُهُ إِلَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَظَنَّ صِحَّةَ الْمَشْيَةِ لِجَهْلِهِ أَيْضًا بِالْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ. اه. ع ش عبارة سَمِ قَوْلُهُ: حَيْثُ فِيهِ نَظَرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ مَنْ شَرَّحَ بَعْدَهُ اقْتَصَرَ عَلَى بَحْثِ عَدَمِ الْحِنْثِ؛ لِأَنَّهُ جَاهِلٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِيَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ وَكَانَ بَعْضُهُمْ الْإِنِّ الْآتِي فِي شَرْحِ وَفِي غَيْرِهِ الْقَوْلَانِ. اه.

قَوْلُ (سَيِّ): (أَوْ أَفْلَسَ) أَيِ: ظَهَرَ أَنَّ غَرِيمَهُ مُفْلِسٌ وَقَوْلُهُ لِيُوسِرَ وَفِي الْمُحَرَّرِ إِلَى أَنَّ يُوسِرَ. اه. مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (لِيُوجِدَ الْمُفَارَقَةَ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا أَثَرُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (لِيُوجِدَ الْمُفَارَقَةَ الْإِنِّ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ حَالُ الْحَلْفِ يَظُنُّ أَنَّ لَهُ مَا لَا يُوْفِي مِنْهُ ذَنْتَهُ وَيَتَبَيَّنُ خِلَافُهُ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ طَرُوقِ الْفَلْسِ بَعْدَ حَلْفِهِ وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ كَذَلِكَ قَبْلَهُ وَفِي حَجِّ مَا يُفِيدُ ذَلِكَ وَأَطَالَ فَلْيُرَاجِعْ. اه. ع ش وَقَوْلُهُ وَفِي حَجِّ الْإِنِّ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ كَمَا يَظْهَرُ بِتَأْمُلِ كَلَامِ الشَّارِحِ بَلْ قَوْلُهُ الْآتِي وَإِنْ مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ حَلَفَ الْإِنِّ صَرِيحٌ فِي خِلَافِ قَوْلِهِ ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ الْإِنِّ. ه. قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ قَالَ لَا أَصْلِي الْفَرَضَ الْإِنِّ) لَا يَخْفَى الْفَرْقُ بَاتَهُ فِي هَذِهِ آيَتٍ بِالْحَلْفِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَسْأَلَتَنَا كَذَلِكَ بَأَن تَصَوَّرَ بَاتَهُ عَالِمٌ بِإِعْسَارِهِ عِنْدَ الْحَلْفِ فَلْيُرَاجِعْ. اه. رَشِيدِي

قَوْلُهُ: أَيِ الْمُصَنَّفِ: (ثُمَّ فَارَقَهُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا حِنْثَ بِمُجَرَّدِ الْإِبْرَاءِ وَالْحَوَالَةِ وَصَرَّحَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ بِخِلَافِهِ فِي الْأَوَّلِ، وَلَعَلَّ الثَّانِي مِثْلُهُ. ه. قَوْلُهُ: (وَيُقْبَلُ فِي ذَلِكَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا) ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي الْحَلْفِ بِالطَّلَاقِ وَقَوْلُهُ: حَيْثُ فِيهِ نَظَرٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ مَنْ شَرَّحَ بَعْدَهُ اقْتَصَرَ عَلَى بَحْثِ عَدَمِ الْحِنْثِ؛ لِأَنَّهُ جَاهِلٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِيَ ذَلِكَ فِي مَا سَيَأْتِي فِي الصَّفْحَةِ فِي قَوْلِهِ: وَكَانَ بَعْضُهُمْ الْإِنِّ.

يَحْنُثُ نعم، لو أَلَزَمَهُ الْحَاكِمُ بِمُفَارَقَتِهِ لَمْ يَحْنُثْ كَالْمُكْرَهِ وَإِنَّمَا أَثَرُ الْعُدْرِ فِي نَحْوِ لَا أَسْكُنُ فَمَكَثَ لِنَحْوِ مَرَضٍ؛ لِأَنَّ الْحَنْثَ فِيهَا بِاسْتِدَامَةِ الْفِعْلِ لَا بِإِنْشَائِهِ وَهِيَ أَوْعَفُ فَتَأَثَّرَتْ بِهِ بِخِلَافِ مَا هُنَا، وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ خَصَّ يَمِينَهُ بِفِعْلِ الْمَعْصِيَةِ أَوْ أَتَى بِمَا يُعْمَلُ قَاصِدًا دَخُولَهَا أَوْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَيْهِ حَيْثُ بِهَا وَإِلَّا فَلَا كَمَا مَرَّ فِي مَبْنَحِ الْإِكْرَاهِ فِي الطَّلَاقِ وَأَنَّ مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ حَلَفَ لَا يُفَارِقُهُ ظَانًّا يَسَارَهُ فَبَانَ إِعْسَارُهُ فَلَا يَحْنُثُ بِمُفَارَقَتِهِ، لَكِنَّ ظَاهِرَ الْمَتْنِ يُنَافِي هَذِهِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ قَرِينَةَ الْمُشَاحَةِ وَالْخُصُومَةِ الْحَامِلَةَ عَلَى إِطْلَاقِ الْيَمِينِ ظَاهِرَةٌ فِي إِرَادَتِهِ حَالَةَ الْيُسْرِ وَالْعُسْرِ وَمَنْ ظَنَّ يَسَارَهُ حَالَةَ الْحَلْفِ لَا قَرِينَةَ عَلَى شُمُولِ كَلَامِهِ لِلْمَعْصِيَةِ وَإِنْ سَبَقَتْ خُصُومَةٌ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ أَقْوَى فَلَمْ يَحْنُثْ بِالمُفَارَقَةِ الْوَاجِبَةِ، وَأَمَّا قَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ فَمَنْ ابْتَلَعَ خِيَطًا لَيْلًا ثُمَّ أَصْبَحَ صَائِمًا وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَنْزِعُهُ مِنْهُ كُرْهًا أَوْ غَفْلَةً وَلَا حَاكِمَ يُجْبِرُهُ عَلَى نَزْعِهِ حَتَّى لَا يُفْطِرَ لَوْ قِيلَ لَا يُفْطِرُ بِنَزْعِهِ هُوَ لَمْ يَتَغَدَّ تَنْزِيلًا؛ لِإِجَابِ الشَّرْعِ مَنْزِلَةَ الْإِكْرَاهِ كَمَا لَوْ حَلَفَ لَيَطَّانَ زَوْجَتَهُ فَوَجَدَهَا حَائِضًا فَمَرَدودٌ لِتَعَاطِيهِ الْمُفْطِرَ بِاخْتِيَارِهِ فَالْقِيَاسُ أَنَّهُ يَنْزِعُهُ وَيُفْطِرُ

وَيَأْتِي فِي قَوْلِ الشَّارِحِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِالْخِ تَصْوِيرٍ آخَرٍ. □ فَوُدَّ: (لَمْ يَحْنُثْ إِلَخ) (تَنْبِيهٌ): لَوْ اسْتَوْفَى مِنْ وَكِيلٍ غَرِيمِهِ أَوْ مِنْ مُتَّبِعٍ بِهِ وَفَارَقَهُ حَيْثُ إِنْ كَانَ قَالَ مِنْكَ وَإِلَّا فَلَا حَنْثَ فَإِنْ قَالَ لَا تُفَارِقْنِي حَتَّى أَسْتَوْفِيَ مِنْكَ حَقِّي أَوْ حَتَّى تَوْفِيَنِي حَقِّي فَفَارَقَهُ الْغَرِيمُ عَالِمًا مُخْتَارًا حَيْثُ الْحَالِفُ وَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ فِرَاقَهُ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ عَلَى فِعْلِ الْغَرِيمِ وَهُوَ مُخْتَارٌ فِي الْمُفَارَقَةِ فَإِنْ نَسِيَ الْغَرِيمُ الْحَلْفَ أَوْ أَكْرَهَ عَلَى الْمُفَارَقَةِ فَفَارَقَ فَلَا حَنْثَ إِنْ كَانَ وَمَنْ يُبَالِي بِتَغْلِيْقِهِ كَنْظِيرِهِ فِي الطَّلَاقِ تَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الْإِسْتَوْفَى وَلَوْ قَرَّ الْحَالِفُ مِنْهُ لَمْ يَحْنُثْ وَإِنْ أَمَكَّتْهُ مُتَابَعَتُهُ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ عَلَى فِعْلِهِ فَإِنْ قَالَ لَا تَقْتَرُقْ حَتَّى أَسْتَوْفِيَ مِنْكَ حَقِّي حَيْثُ بِمُفَارَقَةِ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ عَالِمًا مُخْتَارًا وَكَذَا إِنْ قَالَ لَا أَفْتَرُقُنَا حَتَّى أَسْتَوْفِيَ حَقِّي مِنْكَ لِصَدَقِ الْإِفْتِرَاقُ بِذَلِكَ فَإِنْ فَارَقَهُ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا لَمْ يَحْنُثْ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. □ فَوُدَّ: (فِيهَا) أَي: مَسْأَلَةٌ لَا أَسْكُنُ فَمَكَثَ إِلَخ. □ فَوُدَّ: (بِهِ) أَي: بِالْعُدْرِ. □ فَوُدَّ: (بِفِعْلِ الْمَعْصِيَةِ) كَمَا لَزِمَتْهُ هُنَا مَعَ الْإِعْسَارِ. اهـ. سم.

□ فَوُدَّ: (أَوْ قَامَتْ قَرِينَةُ إِلَخ) كَالْخِصَامِ هُنَا وَقَضِيَّةُ الْاسْتِدْلَالِ بِالْقَرِينَةِ عَدَمُ الْحَنْثِ بَاطِنًا إِذَا لَمْ يُرَدَّ مَا ذَكَرَ اهـ سم. □ فَوُدَّ: (حَيْثُ بِهَا) أَي: بِهِذِهِ الْيَمِينِ أَي: بِتَرْكِ الْمَعْصِيَةِ فِيهَا. □ فَوُدَّ: (وَالْإِلَّا) أَي: بِأَنَّ انْتَفَى كُلُّ مِنَ الْقَضْدِ وَالْقَرِينَةِ. □ فَوُدَّ: (وَأَنَّ مِنْ ذَلِكَ) أَي: مِنَ الْإِفْلَاقِ وَقَوْلُهُ مَا لَوْ حَلَفَ أَي: وَأُطْلِقَ. □ فَوُدَّ: (هَذِهِ) أَي: مَسْأَلَةٌ مَا لَوْ حَلَفَ لَا يُفَارِقُهُ ظَانًّا إِلَخ أَي: عَدَمُ الْحَنْثِ فِيهَا. □ فَوُدَّ: (فِي إِرَادَتِهِ) أَي: عَدَمُ الْمُفَارَقَةِ. □ فَوُدَّ: (وَمَنْ ظَنَّ إِلَخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَرِينَةُ الْمُشَاحَةِ إِلَخ. □ فَوُدَّ: (وَأَمَّا قَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ إِلَخ) جَوَابُ سُؤَالِ مَنْشُؤِهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ أَوْ أَفْلَسَ إِلَخ أَوْ تَغْلِيلُ الشَّارِحِ لَهُ بِقَوْلِهِ لِيُوجِدَ الْمُفَارَقَةَ إِلَخ. □ فَوُدَّ: (لَوْ قِيلَ إِلَخ) مَقُولُ الزَّرْكَشِيِّ. □ فَوُدَّ: (فَمَرَدودٌ) جَوَابُ أَمَّا. □ فَوُدَّ: (لِتَعَاطِيهِ الْمُفْطِرَ) وَهُوَ

□ فَوُدَّ: (وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ خَصَّ يَمِينَهُ بِفِعْلِ الْمَعْصِيَةِ) كَمَا لَزِمَتْهُ هُنَا مَعَ الْإِعْسَارِ. □ فَوُدَّ: (أَوْ قَامَتْ قَرِينَةُ إِلَخ) كَالْخِصَامِ هُنَا، وَقَضِيَّةُ الْاسْتِدْلَالِ بِالْقَرِينَةِ عَدَمُ الْحَنْثِ بَاطِنًا إِذَا لَمْ يُرَدَّ مَا ذَكَرَ.

كَمَرِيضٍ خَشِيَ عَلَى نَفْسِهِ الْهَلَاكَ إِنْ لَمْ يُفْطِرْ فَيَلْزُمُهُ تَعَاطِي الْمُفْطِرِ وَيُفْطِرُ بِهِ وَلَيْسَ هَذَا
كَمَا نَحْنُ فِيهِ؛ لِأَنَّ مَدَارَ الْإِيمَانِ عَلَى الْأَلْفَاظِ، وَالْوَضْعُ الشَّرْعِيُّ أَوْ الْعُرْفِيُّ لَهُ فِيهَا مَدْخَلٌ
بِالتَّخْصِصِ تَارَةً وَالتَّعْميمِ أُخْرَى فَلِذَا فَرَّقُوا فِيهَا بَيْنَ الْمَعْصِيَةِ وَغَيْرِهَا عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي
ذَكَرْنَاهُ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِكْرَاءَ الشَّرْعِيَّ كَالْحِسِّيِّ هُنَا لَا تَمَّ فَتَأَمَّلْهُ.

(فَرْعٌ) سُبُلْتُ عَمَّا لَوْ حَلَفَ لَا يُرَافِقُهُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى مِصْرَ فَرَأَفَقَهُ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، فَهَلْ يَحْتَنُ؟
وَأُجِبْتُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَحْتَنُ حَيْثُ لَا نِيَّةَ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْ هَذِهِ الصِّيغَةِ مَا اقْتَضَاهُ وَضْعُهَا
اللُّغَوِيُّ، إِذِ الْفِعْلُ فِي حَدِّ التَّقْيِ كَالْتِكْرَةِ فِي حَيْزِهِ مِنْ عَدَمِ وَجُودِ الْمُرَافَقَةِ فِي جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ
تِلْكَ الطَّرِيقِ وَزَعَمُ أَنَّ مُؤَدَّاهَا أَنَّنَا لَا نَسْتَعْرِقُ الطَّرِيقَ كُلَّهَا بِالْاجْتِمَاعِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ كَمَا هُوَ
وَاضِحٌ. وَعَمَّا لَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ مُدَّةَ عُمرِهِ فَأُجِبْتُ بِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ مُدَّةً مَعْلُومَةً دُيِّنَ وَإِلَّا اقْتَضَى
ذَلِكَ اسْتِعْرَاقَ الْمُدَّةِ مِنْ انْتِهَاءِ الْحَلِفِ إِلَى الْمَوْتِ فَمَتَى كَلَّمَهُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ حَيْثُ، وَأَمَّا إِفْتَاءُ
بَعْضِهِمْ بِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ فِي مُدَّةَ عُمرِهِ حَيْثُ بِالْكَلَامِ فِي أَيِّ وَقْتٍ وَإِلَّا لَمْ يَحْتَنُ إِلَّا بِالْجَمِيعِ

الْتِزَعُ. □ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ هَذَا) أَي: مَسْأَلَتَا الْخَطِيطِ وَالْمَرِيضِ وَقَوْلُهُ كَمَا نَحْنُ فِيهِ أَي: مَسْأَلَةُ الْإِفْلَاسِ إِذَا
ظَنَّ يَسَارَ الْغَرِيمِ وَالْأَفْلَاقَ فَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ هَذَيْنِ. □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَي: فِي الْيَمِينِ عَلَى غَيْرِ الْمَعْصِيَةِ لَا تَمَّ
أَي: فِي الصِّيَامِ. □ فَوَدَّ: (فَرْعٌ سُبُلْتُ عَمَّا لَوْ حَلَفَ الْخُ). (فَرْعٌ): حَلَفَ لَا أَشْكُنُ فِي هَذَا الْمَكَانِ شَهْرَ
رَمَضَانَ أَوْ هَذِهِ السَّنَةَ لَمْ يَحْتَنُ بِالسُّكْنَى بَعْضَ الشَّهْرِ أَوْ السَّنَةِ بِخِلَافِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ فِي هَذِهِ السَّنَةِ
يَحْتَنُ بِالْبَعْضِ وَلَوْ قَالَ لَا أَقْعُدُ فِي هَذَا الْمَكَانِ إِلَى الْغُرُوبِ حَيْثُ بِاسْتِدَامَةِ الْقُعُودِ إِلَى الْغُرُوبِ إِذَا كَانَ
قَاعِدًا أَوْ بِإِخْدَائِهِ وَإِنْ قَامَ قَبْلَ الْغُرُوبِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَ التَّقْيِ فِي مَعْنَى مَصْدَرٍ مُتَكَرِّرٍ فِي حَيْزِ التَّقْيِ كَذَا
أَفْتَى بِهِ م ر تَبَعًا لِأَبِيهِ فِي تَطْيِيرِهِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا أَفْتَى بِهِ الشَّارِحُ فِي الْفَرْعِ الْمَذْكُورِ. اهـ. سَمَ وَقَوْلُهُ وَهُوَ
مُوَافِقٌ لَخُ لَعَلَّهُ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ بِإِخْدَائِهِ لَخُ فَقَطُّ وَالْأَوَّلُ مَا ذَكَرَهُ قَبْلَهُ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ شَهْرِ رَمَضَانَ وَالْخُ وَفِي
شَهْرِ رَمَضَانَ لَخُ إِنَّمَا يُوَافِقُ إِفْتَاءَ الْبَعْضِ دُونَ مَا أَفْتَى بِهِ الشَّارِحُ. □ فَوَدَّ: (حَيْثُ لَا نِيَّةَ) أَي: بِخِلَافِ مَا إِذَا
أَرَادَ أَنَّهُ لَا يُرَافِقُهُ فِي جَمِيعِ الطَّرِيقِ فَلَا يَحْتَنُ بِذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (دُيِّنَ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْ ذَلِكَ ظَاهِرًا
اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ) أَي: فِي بَعْضِهَا. □ فَوَدَّ: (إِنْ أَرَادَ فِي مُدَّةِ عُمرِهِ) أَي: فِي جُزْءٍ مِنْهَا
وَقَوْلُهُ وَالْأَي: بِأَنَّهُ أَرَادَ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْهَا وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِ الشَّارِحِ وَيَسْتَلِيمُ أَنَّ لَهُ حَاصِلًا

□ فَوَدَّ: (فَرْعٌ سَأَلْتُ عَمَّا لَوْ حَلَفَ لَا يُرَافِقُهُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى مِصْرَ فَرَأَفَقَهُ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ الْخُ).
(فَرْعٌ): حَلَفَ لَا أَشْكُنُ فِي هَذَا الْمَكَانِ شَهْرَ رَمَضَانَ أَوْ هَذِهِ السَّنَةَ لَمْ يَحْتَنُ بِالسُّكْنَى بَعْضَ الشَّهْرِ أَوْ
السَّنَةِ بِخِلَافِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ فِي هَذِهِ السَّنَةِ يَحْتَنُ بِالْبَعْضِ: وَلَوْ قَالَ: لَا أَقْعُدُ فِي هَذَا الْمَكَانِ إِلَى
الْغُرُوبِ حَيْثُ بِاسْتِدَامَةِ الْقُعُودِ إِذَا كَانَ قَاعِدًا أَوْ بِإِخْدَائِهِ وَإِنْ قَامَ قَبْلَ الْغُرُوبِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَ التَّقْيِ فِي
مَعْنَى مَصْدَرٍ مُتَكَرِّرٍ فِي حَيْزِ التَّقْيِ كَذَا أَفْتَى بِهِ م ر تَبَعًا لِأَبِيهِ فِي تَطْيِيرِهِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا أَفْتَى بِهِ الشَّارِحُ فِي
الْفَرْعِ الْمَذْكُورِ.

فليس في محله فاحذره فإنه لا حاصل له وبسليم أن له حاصلًا فهو سفساف لا يعول عليه (وإن استوفى وفارقه فوجده) أي: ما أخذه منه (ناقصًا) نظّر (إن كان جنس حقه لكنه أردأ) منه (لم يحدث)؛ لأن الرداءة لا تمنع الاستيفاء وقيد ابن الرفعة نقلًا عن الماوردى بما إذا قلّ التفاوت بحيث يتسامح به أي: عوفًا نظير ما مرّ في الوكالة فيما يظهر على أن لك أن تنزع في التقييد من أصله بمنع أن ذلك لا يمنع الاستيفاء (والا) يكن جنس حقه كأن كان دراهم فخرج المأخوذ مغشوشًا (حيث عالم) بذلك عند المفارقة؛ لأنه فارقه قبل الاستيفاء (وفي غيره) وهو الجاهل به حيث (القولان) في حيث الجاهل أظهرهما لا حيث وكأن بعضهم أخذ من هذا إفتاء فيمن حلف ليُعطيته دينه فأعطاه بعضه وعوّضه عن بعضه بأن الدائن إن خفي عليه ذلك

لكن في دعوى كونه سفسافًا وتوهمًا نظّر. ☐ فوه: (فإنه لا حاصل له) كأن وجهه أن تقديره في لازم له؛ لأنه ظرف والاحتمال القابل بعدم تقديرها لا يعقل اهـ سيد عمر. ☐ فوه: (أي: ما أخذه) إلى قوله وكان بعضهم في النهاية والمغني.

☐ قول (سني): (ناقصًا) أي ناقص القيمة إذ لا يصدق على ناقص الوزن أو العدد أو الكيل أنه استوفى حقه. اهـ. ع ش. ☐ فوه: (وقيد ابن الرفعة إلخ) عبارة النهاية وتقييد ابن الرفعة تبعًا إلخ فيه نظّر؛ لأن ذلك لا يمنع الاستيفاء. اهـ. وعبارة المغني. تنبيه: ظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يكون الأرض قليلًا يتسامح بمثله أو كثيرًا وهو كذلك وإن قيده في الكفاية بالأول. اهـ. ☐ فوه: (في التقييد) أي بالقليل من أصله أي بقطع النظر من قيد الحيثية. ☐ فوه: (بمنع أن ذلك) أي: التفاوت المذكور مطلقًا وإن كان كثيرًا. اهـ. رشدي. ☐ فوه: (كأن كان دراهم) أي خالصة. اهـ. مغني. ☐ فوه: (مغشوشًا) أي: أو نحاسًا نهايةً ومغني.

☐ قول (سني): (القولان) التعريف فيه للعهد المذكور في باب الطلاق فقول ابن شُهبة ولا عند مقدم يُحيل عليه ممنوع. اهـ. مغني. ☐ فوه: (فيمن حلف ليُعطيته إلخ) الحالف الدائن وفاعل ليُعطيته المديون ومفعوله الدائن بدليل قوله بأن الدائن إن خفي عليه. اهـ. سم. ☐ فوه: (ليُعطيته دينه) أي: في يوم كذا مثلاً. ☐ فوه: (بأن الدائن إن خفي عليه إلخ) أي: فظن كفاية ذلك. اهـ. سم أي: في السلام عن الحديث.

☐ فوه: (لأن الرداءة لا تمنع الاستيفاء وقيد ابن الرفعة إلخ) عبارة الرّوض فإن استوفى، ثم وجده معيبًا لم يحدث، قال في شرحه نعم إن كان الأرض كثيرًا لا يتسامح بمثله حيث قاله الماوردى وتبعه ابن الرفعة قال الماوردى: فإن قيل نقصان الحق موجب للحديث فيما قلّ وكثر فهل كان نقصان الأرض كذلك قلنا لا؛ لأن نقصان الحق مُحقق ونقصان الأرض مَظنون. اهـ. ☐ فوه: (فيمن حلف ليُعطيته دينه) الحالف الدائن وفاعل ليُعطيته المديون، ومفعوله الدين بدليل قوله بأن الدائن إن خفي عليه إلخ. ☐ فوه: (بأن الدائن إن خفي عليه) أي فظن كفاية ذلك.

لِجَهْلِهِ بِهِ بِنَحْوِ قُرْبِ إِسْلَامِهِ لَمْ يَحْنَثْ وَقَدْ تَعَدَّرَ الْحَنْثُ. اهـ. وليس في مَحَلِّهِ؛ لَأَنَّ مَا فِي
الْمَتْنِ فِي جَهْلِ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ وَهَذَا فِي جَهْلِ حُكْمِهِ وَقَدْ مَرَّ مَيْسُوطًا فِي الطَّلَاقِ أَنَّهُ لَيْسَ
بِعُدْرٍ مَعَ الْفَرَقِ بَيْنَ الْجَهْلَيْنِ، وَلَوْ حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّ فَلَانًا ذَيْنَهُ يَوْمَ كَذَا فَأَعْسَرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ لَمْ
يَحْنَثْ كَمَا أَفْتَى بِهِ كَثِيرُونَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَكَلَامُهُمَا نَاطِقٌ بِذَلِكَ فِي فُرُوعٍ كَثِيرَةٍ مِنْهَا مَا مَرَّ
فِي لَأَكَلَنَّ ذَا الطَّعَامِ عَدَاً وَمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِ الْمَتْنِ فِي إِلَى الْقَاضِي وَإِلَّا فَمُكْرَرَةٌ وَيُؤْخَذُ مِنْ
تَقْيِيدِهِمُ الْحَنْثَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِمَا إِذَا تَمَكَّنَ، وَمِنْ قَوْلِ الْكَافِي فِي إِنْ لَمْ تُصَلِّ الظُّهْرَ الْيَوْمَ
إِنْ حَاضَتْ بَعْدَ مُضِيِّ إِمْكَانِ صَلَاتِهَا حِنْثٌ وَإِلَّا فَلَا أَنَّ مَحَلَّ عَدَمِ الْحَنْثِ فِي مَسْأَلَتِنَا أَنَّ لَا
يَقْدِرُ عَلَى الْوَفَاءِ بَوَاجِهِ مِنَ الْوُجُوهِ مِنْ أَوَّلِ الْمُدَّةِ الَّتِي حَلَفَ عَلَيْهَا إِلَى آخِرِهَا كَالْيَوْمِ فِي مَسْأَلَتِنَا
وَالْأَوْجِهَ فِيمَا لَوْ سَافَرَ الدَّائِنُ قَبْلَهَا لَوْ قَدْ قَالَ لَأَقْضِيَنَّكَ أَوْ لَأَقْضِيَنَّ فَلَانًا عَدَمَ الْحَنْثِ لِقَوَاتِ
الْبَرِّ بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ وَلَا يُكَلِّفُ إعْطَاءَ وَكِيلِهِ أَوْ الْقَاضِي؛ لَأَنَّهُ مَجَازٌ فَلَا يُحْمَلُ الْحِلْفُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ

• قَوْلُهُ: (وَقَدْ تَعَدَّرَ الْحَنْثَ) هَذِهِ الْجُمْلَةُ الْحَالِيَّةُ فِي قُوَّةِ التَّغْلِيلِ لِعَدَمِ الْحَنْثِ فَكَأَنَّهُ قَالَ لِجَهْلِهِ الْإِعْطَاءَ
الْمَخْلُوفَ عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ) فِيهِ نَظَرٌ وَقَوْلُهُ وَهَذَا فِي جَهْلِ حُكْمِهِ إِلَخَ هَذَا الْجَهْلُ يَتَضَمَّنُ
ظَنُّ أَنَّ مِنْ أَفْرَادِ إِعْطَاءِ الدَّيْنِ التَّغْوِيضَ عَنْهُ فَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِلْجَهْلِ بِالْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ. اهـ. سم. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ
حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّ إِلَخَ) وَإِنْ حَلَفَ الْغَرِيمُ فَقَالَ وَاللَّهِ لَا أَوْفِيكَ حَقَّكَ فَسَلَّمَهُ لَهُ مُكْرَمًا أَوْ نَاسِيًا لَمْ يَحْنَثْ،
أَوْ لَا اسْتَوْفَيْتَ حَقَّكَ مَتًى فَأَخَذَهُ مُكْرَمًا أَوْ نَاسِيًا لَمْ يَحْنَثْ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَخَذَهُ عَالِمًا مُخْتَارًا وَإِنْ كَانَ
الْمُعْطِي مُكْرَمًا أَوْ نَاسِيًا مُغْنِي وَرَوْضَ مَعَ شَرْحِهِ. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَحْنَثْ) ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ وَإِنْ كَانَ مُعْصِرًا حَالَ
الْحِلْفِ وَلَمْ يَزُجْ الْإِسَارَ بِسَبَبِ ظَاهِرٍ. • قَوْلُهُ: (فِي إِلَى الْقَاضِي) أَيِ فِيمَا لَوْ حَلَفَ لَا أَرَى مُتَكْرَرًا إِلَّا رَفَعَهُ
إِلَى الْقَاضِي وَقَوْلُهُ وَإِلَّا فَمُكْرَرَةٌ مَقُولُ الْقَوْلِ وَلَكِنْ صَوَابُهُ وَإِلَّا فَمُكْرَرَةٌ بِزِيَادَةِ الْكَافِ. • قَوْلُهُ: (إِنْ
حَاضَتْ إِلَخَ) مَقُولُ الْقَوْلِ وَقَوْلُهُ: أَنَّ مَحَلَّ عَدَمِ الْحَنْثِ إِلَخَ نَائِبٌ فَاعِلٌ يُؤْخَذُ. • قَوْلُهُ: (فِي مَسْأَلَتِنَا)
أَيِ: قَوْلُهُ: وَلَوْ حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّ فَلَانًا ذَيْنَهُ إِلَخَ. • قَوْلُهُ: (أَلَا يَقْدِرُ إِلَخَ) خَبَرٌ أَنَّ. • قَوْلُهُ: (مِنْ أَوَّلِ الْمُدَّةِ) إِلَى
قَوْلِهِ وَالْأَوْجِهَ الْأَوَّلَى الْأَخْصَرُ مِنْ أَوَّلِ الْيَوْمِ الَّذِي حَلَفَ عَلَيْهِ إِلَخَ. • قَوْلُهُ: (قَبْلَهَا) يَتَّبِعِي أَوْ فِيهَا قَبْلَ
الْإِمْكَانِ. اهـ. سم وفيه تَوَقُّفٌ لِمَا قَدَّمْنَا عَنْ الْمُغْنِي قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ شَرَعَ فِي الْكَيْلِ إِلَخَ مَا نَصَّه
وَكَذَا أَيِ: يَحْنَثُ لَوْ مَضَى زَمَنُ الشَّرْعِ وَلَمْ يَشْرَعْ مَعَ الْإِمْكَانِ وَلَا يَتَوَقَّفَ عَلَى مُضِيِّ زَمَنِ الْقَضَاءِ كَمَا
صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَرَدِيُّ. اهـ. • قَوْلُهُ: (وَلَا يُكَلِّفُ إعْطَاءَ وَكِيلِهِ إِلَخَ) بَلْ لَا عِبْرَةَ بِإِعْطَائِهِمَا وَلَا يَكُونُ كإِعْطَائِهِ
حَتَّى لَوْ سَافَرَ الدَّائِنُ فِي الْمُدَّةِ بَعْدَ التَّمَكُّنِ لَمْ يَنْدَفِعِ الْحَنْثُ بِإِعْطَائِهِمَا لِأَنَّهُ غَيْرُ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ. اهـ.

• قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ) فِيهِ نَظَرٌ. • قَوْلُهُ: (وَهَذَا فِي جَهْلِ حُكْمِهِ) هَذَا الْجَهْلُ يَتَضَمَّنُ ظَنُّ أَنَّ مِنْ أَفْرَادِ
إِعْطَاءِ الدَّيْنِ التَّغْوِيضَ عَنْهُ فَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِلْجَهْلِ بِالْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (قَبْلَهَا) يَتَّبِعِي أَوْ فِيهَا قَبْلَ
الْإِمْكَانِ وَلَا يُكَلِّفُ إعْطَاءَ وَكِيلِهِ أَوْ الْقَاضِي بَلْ لَا عِبْرَةَ بِإِعْطَائِهِمَا وَلَا يَكُونُ كإِعْطَائِهِ حَتَّى لَوْ سَافَرَ
الدَّائِنُ فِي الْمُدَّةِ بَعْدَ التَّمَكُّنِ لَمْ يَنْدَفِعِ الْحَنْثُ بِإِعْطَائِهِمَا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ م ر.

قرينة ثم رأيت الجلال البلقيني رجح ذلك أيضًا ولا ينافي ذلك ما في التوسط عن فتاوى ابن
الجزري قال: إن جاء حادي عشر الشهر وما أوفيتك أو لأقضيته إلى الحادي عشر فسافر
الدائن قبله فإن قصد كونه لانتهاه الغاية وتمكن من الإيفاء قبله حيث وإن جعله يعني الحادي
عشر ظرفًا للإيفاء فسافر قبله ففيه خلاف مشهور أي: والأصح منه لا حيث وإن أطلق فالأولى
أن يُراجع اهـ والذي يُتجه ما يتبادر من اللفظ أن المدة كلها من حين الحليف إلى تمام
الحادي عشر ظرف للإيفاء المحلوف عليه فإذا سافر بعد التمكن من الإيفاء حيث الحالف
مطلقًا ما لم يقل: أردت أن الحادي عشر هو الظرف للاستيفاء فيصدق بيمينه لاحتماله وبهذا
يُعلم وجه عدم المناقاة؛ لأن لأقضيته غدا صريح في أن الغد هو الظرف للإيفاء بخلاف
صورتي الحادي عشر، فلم يؤثر السفر قبل الغد في تلك وأثر في هاتين على ما تقرر والأوجه
أيضًا أن موت الدائن كسفره فيما مر فيه فإن كان بعد التمكن حيث ولا فلا ولا أثر لقدرتة
على الدفع للوارث؛ لأنه خلاف المحلوف عليه ومن ثم كان الذي يتجه في لأقضيته حَقُّ
أنه لا يفوت البر بالسفر والموت لإمكان القضاء هنا مع غيبته، وإبراء الدائن قبل التمكن مانع
منه، وأما ما في عقارب المُرني أي: وسماه بذلك لصعوبته من أنه مع العجز عن القضاء
يبحث إجماعًا فأشار الزافعي إلى رده كما مر بل إعراض الأئمة عنه وإطباقهم على التفرع على
خلافه من اعتبار التمكن أدل دليل على عدم صحته وأول بحمله على ما إذا تمكن من قضايه
في الغد فلم يقضيه،

سم. قوله: (إن جاء حادي عشر إلخ) أي: فامرأتي طالق. قوله: (أو لأقضيته إلى الحادي إلخ) أي
والله لأقضيته إلخ. قوله: (قبله) أي: الحادي عشر وقوله كونه أي: كل من التركيبين. قوله: (وإن
جعله إلخ) لا يخفى بُعده في الثانية سم. قوله: (وإن أطلق فالأولى أن يُراجع) المتبادر منه عدم حيث
عند تعدد المراجعة. قوله: (ما يتبادر من اللفظ) مُتَبَدِّأ وما بعده خبره والجمله خبر والذي إلخ.
قوله: (للإيفاء) أي أو لقضاء. قوله: (حيث) أي: إذا لم يجعل الحادي عشر ظرفًا للإيفاء.
قوله: (مطلقًا) أي: سافر قبل الحادي عشر أو فيه. قوله: (وبهذا إلخ) أي: بقوله والذي يتجه إلخ.
قوله: (غدا) الأولى يوم كذا. قوله: (فلم يؤثر السفر) أي: لم يَحْتَجْ به. قوله: (على ما تقرر) أي:
ما لم يقل أردت أن الحادي عشر هو الظرف إلخ. قوله: (فيه) أي: السفر. قوله: (فإن كان) أي:
الموت. قوله: (في لأقضيته حَقُّ) أي بخلاف المفعول الأول. قوله: (لإمكان القضاء) أي بالإعطاء
لوكيله أو القاضي أو الوارث. قوله: (مانع منه) أي: من حيث. قوله: (بذلك) أي: العقارب.
قوله: (كما مر) أي: أرفأ في قوله وكلاهما ناطق بذلك إلخ. قوله: (وأول) أي: ما في العقارب.
قوله: (إذا تمكن إلخ) أي: ثم عجز عنه.

قوله: (وإن جعله إلخ) لا يخفى بُعده في الثانية.

وَتَقْبَلُ دَعْوَاهُ يَمِينُهُ الْعَجَزُ لِإِعْسَارِ أَوْ نِسْيَانِ بَلْ لَوْ ادَّعَى الْأَدَاءُ فَأَنْكَرَهُ الدَّائِرُ قَبْلَ بِالنَّسْبَةِ لَعَدِمَ الْحِنْثُ كَمَا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ مَعَ مَا فِيهِ.

(أَوْ حَلَفَ لَا زَايَ مُنْكَرًا) أَوْ نَحْوَ لُقْطَةٍ (إِلَّا رَفَعَهُ إِلَى الْقَاضِي فَوَازَى) مُنْكَرًا (وَتَمَكَّنَ) مِنْ رَفْعِهِ لَهُ (فَلَمْ يَرْفَعْهُ) أَيِ: لَمْ يَوْصِلْ بِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ بِلَفْظٍ أَوْ نَحْوِ كِتَابَةِ الْقَاضِي خَبْرَهُ فِي مَحَلٍّ وَلَا يَتَهُ لَا غَيْرَهُ إِذْ لَا فَائِدَةَ لَهُ (حَتَّى مَاتَ) الْحَالِفُ (حِنْثٌ) أَيِ مِنْ قَبِيلِ الْمَوْتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ قُوَّتُ الْبِرِّ بِاخْتِيَارِهِ وَيُظْهِرُ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْمُنْكَرِ بِاعْتِقَادِ الْحَالِفِ دُونَ غَيْرِهِ وَظَاهِرٌ أَنَّ الرُّؤْيَا مِنْ أَعْمَى

قَوْلُهُ: (وَتَقْبَلُ دَعْوَاهُ الْعَجَزُ الْخُ) أَطْلَقَ هُنَا قَبُولَ قَوْلِهِ فِي الْإِعْسَارِ وَنَقَلَ قُبَيْلَ الرُّجْعَةِ عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ ثُمَّ قَالَ وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا تَقْبَلُ دَعْوَاهُ الْإِنْكَارَ إِلَّا بِقَرِينَةٍ كَحَبْسٍ فَكَذَا هُنَا وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ فِي التَّقْلِيلِ لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِيهِ إِلَّا إِذَا لَمْ يُعْهَدْ لَهُ مَالٌ أَهْ وَسَبَقَ فِي التَّقْلِيلِ عَنْ الْمُغْنِيِّ وَالتَّهْنِيَةِ تَقْلًا عَنْ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ تَقْيِيدَ قَبُولِ قَوْلِ الْحَالِفِ فِي الْإِعْسَارِ بِمَا إِذَا لَمْ يُعْزَفْ لَهُ مَالٌ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ.

قَوْلُهُ: (قَبْلَ بِالنَّسْبَةِ لَعَدِمَ الْحِنْثُ الْخُ) وَلَوْ كَانَ الْحَلِفُ بَطْلَاقِي كَانَ قَالَ لِرُؤُوسِهِ إِنْ خَرَجْتَ أَوْ إِنْ خَرَجْتَ أَبَدًا بِغَيْرِ إِذْنِي فَأَنْتَ طَالِقٌ فَخَرَجْتَ وَادَّعَى الْإِذْنَ لَهَا فِي الْخُرُوجِ وَأَنْكَرَتْ وَلَا يَبْنِي لَهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا يَمِينُهَا كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَيُقَارَفُ كَوْنُ الْقَوْلِ قَوْلَهُ فِي مَسْأَلَةِ الشَّارِحِ بِاتِّفَاقِهِمَا هُنَا عَلَى وُجُودِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْخُرُوجُ وَإِنْ اخْتَلَفَ فِي شَرْطِهِ م. ر. اهـ. سم. قَوْلُهُ: (بِالنَّسْبَةِ لَعَدِمَ الْحِنْثُ) أَيِ: لَا بِالنَّسْبَةِ لِسُقُوطِ الذَّنْبِ. قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوَ لُقْطَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ فِي مَحَلٍّ وَلَا يَتَهُ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ عَلَى قَاضِي الْبَلَدِ فِي التَّهْنِيَةِ. قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوَ لُقْطَةٍ) أَيِ: كَضَالَةِ أَهْ مُغْنِي عِبَارَةُ التَّهْنِيَةِ أَوْ نَحْوَ لَقَطٍ قَالَ. اهـ. ع. ش. أَيِ: فِي مَحَلٍّ لَا يَلِيقُ بِهِ اللَّغَطُ كَالْمَسْجِدِ اهـ. قَوْلُهُ: (مُنْكَرًا) الْأَوَّلَى لِيَشْمَلَ مَا زَادَهُ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوَ كِتَابَةٍ) لَعَلَّهُ أَذْخَلَ بِالنَّحْوِ الرُّسَالَ كَمَا صَرَّحَ بِهَا التَّهْنِيَةُ وَلَكِنْ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: أَوْ غَيْرِهِ فَلَا زِلَّ لِإِسْقَاطِهِ كَمَا فِي الْمُغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (حَتَّى مَاتَ الْحَالِفُ) أَخْرَجَ مَوْتَ الْقَاضِي وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي الرُّفْعَ لِمَنْ يَوْلَى بَعْدَهُ كَمَا لَوْ عَزَلَ قَبْلَ الرُّفْعِ إِلَيْهِ مَعَ التَّمَكُّنِ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَنُ لِإِمْكَانِ رَفْعِهِ لِمَنْ يَوْلَى بَعْدَ مَنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ. اهـ. سم. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ قُوَّتُ الْبِرِّ بِاخْتِيَارِهِ) وَلَا يَلْزَمُهُ الْمُبَادَرَةُ إِلَى الرُّفْعِ بَلْ لَهُ الْمُهْلَةُ مُدَّةُ عُمَرِهِ وَعُمُرِ الْقَاضِي فَمَتَى رَفَعَهُ إِلَيْهِ بَرَّ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بِاعْتِقَادِ الْحَالِفِ) وَعَلَيْهِ قَيَّرَ بِرَفْعِهِ إِلَى قَاضِي الْبَلَدِ وَإِنْ كَانَ لَا يَرَاهُ مُنْكَرًا أَهْ ش. وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ ظَاهِرَةٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُنْكَرًا عِنْدَ الْقَاضِي وَفِيهِ

قَوْلُهُ: (قَبْلَ بِالنَّسْبَةِ لَعَدِمَ الْحِنْثُ كَمَا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ الْخُ) وَلَوْ كَانَ الْحَلِفُ بَطْلَاقِي كَانَ قَالَ لِرُؤُوسِهِ إِنْ خَرَجْتَ أَوْ إِنْ خَرَجْتَ أَبَدًا بِغَيْرِ إِذْنِي: فَأَنْتَ طَالِقٌ فَخَرَجْتَ وَادَّعَى الْإِذْنَ لَهَا فِي الْخُرُوجِ وَأَنْكَرَتْ وَلَا يَبْنِي لَهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا يَمِينُهَا كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَيُقَارَفُ كَوْنُ الْقَوْلِ قَوْلَهُ فِي مَسْأَلَةِ الشَّارِحِ بِاتِّفَاقِهِمَا هُنَا عَلَى وُجُودِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْخُرُوجُ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي شَرْطِهِ م. ر. قَوْلُهُ: (حَتَّى مَاتَ الْحَالِفُ) أَخْرَجَ مَوْتَ الْقَاضِي وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي الرُّفْعَ لِمَنْ يَوْلَى بَعْدَهُ كَمَا لَوْ عَزَلَ قَبْلَ الرُّفْعِ إِلَيْهِ مَعَ التَّمَكُّنِ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَنُ لِإِمْكَانِ رَفْعِهِ لِمَنْ يَوْلَى بَعْدَ مَنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ.

تُحْمَلُ عَلَى الْعِلْمِ، وَمِنْ بَصِيرِ تُحْمَلُ عَلَى رُؤْيَا الْبَصَرِ (وَيُحْمَلُ) الْقَاضِي فِي لَفْظِ الْحَالِفِ حَيْثُ لَا نَيْتَ لَهُ (عَلَى قَاضِي الْبَلَدِ) أَيِ بَلَدِ فِعْلِ الْمُتَكْرِ؛ لِأَنَّهُ الْمَعْمُودُ بِالنِّسْبَةِ لِإِزَالَتِهِ وَبِهِ يُفْرَقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا مَرَّ فِي الرُّعُوسِ نَعَمْ، إِنَّمَا يُتَّبَعُ ذَلِكَ فِي مُتَكْرِ مَحْسُوسٍ لَا نَحْوِ زَنَا انْقَضَى وَإِلَّا اعْتَبِرَ قَاضِي الْبَلَدِ الَّتِي فِيهَا فَاعِلُ الْمُتَكْرِ حَالَةُ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّ الْقَضْدَ مِنْ هَذِهِ الْيَمِينِ إِزَالَةُ الْمُتَكْرِ وَهِيَ فِي كُلِّ بَمَا ذَكَرَ (فَإِنْ غُزِلَ فَالْبُرُّ بِالرَّفْعِ إِلَى) الْقَاضِي (الْقَاضِي)؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ بِأَلِ يَعْنِيهِ وَيَمْنَعُ التَّخْصِصَ بِالْمَوْجُودِ حَالَةَ الْحَالِفِ، فَإِنْ تَعَدَّدَ فِي الْبَلَدِ تَخَيَّرَ مَا لَمْ يَخْتَصَّ كُلُّ بَجَانِبٍ فَيَتَعَيَّنُ قَاضِي شِقِّ فَاعِلِ الْمُتَكْرِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يُلْزَمُهُ إِجَابَتُهُ إِذَا دَعَاهُ، ذَكَرَهُ فِي الْمَطْلَبِ وَتَوَقَّفَ فِيهِ شَيْخُنَا بِأَنَّ رَفْعَ الْمُتَكْرِ لِلْقَاضِي مَنُوطٌ بِإِخْبَارِهِ بِهِ لَا بِوُجُوبِ إِجَابَةِ فَاعِلِهِ وَاجِبٌ بِمَنْعِ ذَلِكَ

وَقَعَهُ إِذْ لَا فَائِدَةَ فِي الرَّفْعِ وَيَتَعَدُّ تَنْزِيلُ الْيَمِينِ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ أَوْ عِبَارَةً الْبُجَيْرِ مَيَّ كَلَامُهُ يَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَ غَيْرَ مُتَكْرِ عِنْدَ الْفَاعِلِ كَشَرْبِ التَّبِيدِ مِنَ الْحَتْفِيِّ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُتَكْرًا عِنْدَ الْفَاعِلِ وَعِنْدَ الْقَاضِي حَتَّى يَكُونَ لِلرَّفْعِ فَائِدَةٌ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (أَيِ: بَلَدِ فِعْلِ الْمُتَكْرِ) عِبَارَةُ الْأَسَى الَّذِي حَلَفَ فِيهِ دُونَ قُضَاةِ بَقِيَّةِ الْبِلَادِ. اهـ. وعِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَيِ: بَلَدِ الْحَالِفِ لَا بَلَدِ الْحَالِفِ فِيمَا يَظْهَرُ أَهْ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ أَيِ: بَلَدِ الْحَالِفِ لَا بَلَدِ الْحَالِفِ فِي بَعْضِ النُّسخِ عَكْسُ هَذَا وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَهْ وَعِبَارَةُ سَمِ وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ بَلَدِ الْحَالِفِ م ر وَلَعَلَّ نُسْخَ شَرْحِ الرُّوضِ مُخْتَلَفَةٌ. □ قَوْلُهُ: (وَمَا مَرَّ فِي الرُّعُوسِ) قَدْ مَرَّ مَا فِيهِ. □ قَوْلُهُ: (مَحْسُوسٍ) أَيِ: مَوْجُودٍ فِي الْحَالِ. □ قَوْلُهُ: (فِي كُلِّ) أَيِ مِنَ الْمَحْسُوسِ وَالْمُنْقَضِيِّ. □ قَوْلُهُ: (تَخَيَّرَ) أَيِ: وَإِنْ كَانَ الْمُخْلُوفُ عَلَيْهِ لَا يَقْضِي عَلَيْهِ مَنْ رَفَعَهُ لَهُ فِي الْعَادَةِ تَغْزِيرٌ وَلَا نَحْوَهُ لِعَظْمَةِ الْفَاعِلِ الصُّورِيَّةِ. اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَخْتَصَّ الْإِلْخُ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا وَإِنْ خُصَّ كُلُّ بَجَانِبٍ فَلَا يَتَعَيَّنُ قَاضِي شِقِّ فَاعِلِ الْمُتَكْرِ خِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَتَوَقَّفَ فِيهِ شَيْخُنَا) أَيِ: فَيَتَخَيَّرُ أَيْضًا. اهـ. سَمِ أَيِ: وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لَا بِوُجُوبِ إِجَابَةِ فَاعِلِهِ) قَدْ زَادَ الشَّيْخُ عَلَى ذَلِكَ مَا نَصَّهُ عَلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ بَلَدُهُ انْتَهَى. اهـ. سَمِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ بِمَنْعِ ذَلِكَ الْإِلْخُ) أَقُولُ مِمَّا يُنَازَعُ فِي هَذَا الْجَوَابِ وَيَقْوَى تَوَقُّفُ الشَّيْخِ مَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ أَنْكَرَ الْقَاضِي فَقَالَ إِلَى قَاضٍ حَيْثُ يَبْرُ بِالرَّفْعِ لِغَيْرِ قَاضِي الْبَلَدِ مَعَ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِجَابَةُ غَيْرِ قَاضِي الْبَلَدِ وَهَذَا مِمَّا يُنَازَعُ فِيمَا فِي الْمَطْلَبِ وَيُوجَّهُ إِطْلَاقُهُمْ. اهـ. سَمِ.

□ قَوْلُهُ: (أَيِ: بَلَدِ فِعْلِ الْمُتَكْرِ) وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ بَلَدِ الْحَالِفِ م ر. □ قَوْلُهُ: (وَتَوَقَّفَ فِيهِ شَيْخُنَا) كَتَبَ عَلَى التَّوَقُّفِ م ر. □ قَوْلُهُ: (وَتَوَقَّفَ فِيهِ شَيْخُنَا) أَيِ فَيَتَخَيَّرُ أَيْضًا. □ قَوْلُهُ: (لَا بِوُجُوبِ إِجَابَةِ فَاعِلِهِ) قَدْ زَادَ الشَّيْخُ عَلَى ذَلِكَ مَا نَصَّهُ عَلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ بَلَدُهُ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ بِمَنْعِ ذَلِكَ الْإِلْخُ) أَقُولُ: مِمَّا يُنَازَعُ فِي هَذَا الْجَوَابِ وَيَقْوَى تَوَقُّفُ الشَّيْخِ مَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ أَنْكَرَ الْقَاضِي فَقَالَ إِلَى قَاضٍ حَيْثُ يَبْرُ بِالرَّفْعِ لِغَيْرِ قَاضِي الْبَلَدِ مَعَ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِجَابَةُ غَيْرِ قَاضِي الْبَلَدِ وَهَذَا مِمَّا يُنَازَعُ فِيمَا فِي الْمَطْلَبِ وَيُوجَّهُ إِطْلَاقُهُمْ.

بل ليس منوطاً إلا بما يتمكّن من إزالته بعد الرّفْع، ولو إليه وهذا لا يتمكّن منها فالرّفْع إليه كالعدم ولو رآه بحضرة القاضي فالأوجه أنّه لا بُدّ من إخباره به؛ لأنّه قد يتيقّظ له بعد غفلته عنه، ولو كان فاعِلُ المُتَكَرّر القاضي فإن كان ثمّ قاضٍ آخرُ رفعه إليه وإلا لم يُكَلّف كما هو ظاهرُ بقوله رَفَعْتُ إِلَيْكَ نَفْسِي؛ لأنّ هذا لا يُرادُ عُزُفًا من لا رأيثُ مُتَكَرِّرًا إلا رَفَعْتُهُ إِلَى الْقَاضِي (أو إلا رَفَعَهُ إِلَى قَاضٍ بَرٍّ بِكُلِّ قَاضٍ) بَأَيِّ بَلَدٍ كَانَ لِيَصْدَقَ الْأَسْمُ وَإِنْ كَانَ وَلِائِيَّهِ بَعْدَ الْحَلِيفِ (أو إِلَى الْقَاضِي فَلَا يَنْفِرُ) أَي: الْحَالِيفُ الْمُتَكَرِّرُ (ثمّ) لم يرفعْهُ إِلَيْهِ حَتَّى (عَزَلَ فَإِنْ نَوَى مَا دَامَ قَاضِيًا حِينَئِذٍ) بِعَزَلِهِ (إِنْ أَمَكَّنَهُ رَفَعَهُ) إِلَيْهِ قَبْلَهُ (فَتَرَكَهُ) لِتَفْوِيتِهِ الْبِرَّ بِاخْتِيَارِهِ وَلَا فَوْرِيَّةَ هُنَا، وَأَمَّا لَوْ لَمْ يُعَزَّلْ وَلَمْ يَرْفَعْ لَهُ حَتَّى مَاتَ أَحَدُهُمَا فَإِنَّهُ يَحْتَجُّ إِنْ تَمَكَّنَ مِنْهُ وَتَقْيِيدُ جَمْعٍ مِنَ الشَّرَاحِ مَا ذَكَرَ فِي الْعَزْلِ بِمَا إِذَا اسْتَمَرَّ عَزْلُهُ لِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَإِلَّا فَلَا جَنْثٌ؛ لِاحْتِمَالِ عَوْدِهِ مَزْدُودٌ بِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَتَأْتِي فِيمَا إِذَا قَالَ وَهُوَ قَاضٍ أَوْ نَوَاهُ فَإِنَّهُ الَّذِي لَا جَنْثَ فِيهِ بِالْعَزْلِ مُطْلَقًا لِاحْتِمَالِ عَوْدِهِ وَأَمَّا إِذَا قَالَ مَا دَامَ أَوْ مَا زَالَ قَاضِيًا أَوْ نَوَاهُ فَيَتَعَيَّنُ جَنْثُهُ بِمَجْرُودِ عَزْلِهِ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الرِّفْعِ إِلَيْهِ سِوَاةِ أَعَادَ أَمْ اسْتَمَرَّ مَعَزُولًا لِمَوْتِ أَحَدِهِمَا لِانْقِطَاعِ الدَّيْمُومَةِ بِعَزْلِهِ فَلَمْ يَزَلْ بِالرِّفْعِ إِلَيْهِ بَعْدُ، فَإِنْ قُلْتُ: يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الظَّرْفَ فِي إِلَّا رَفَعَهُ إِلَى الْقَاضِي فَلَا يَنْفِرُ قَاضِيًا إِنَّمَا هُوَ ظَرْفٌ لِلرِّفْعِ، وَالدَّيْمُومَةُ مَوْجُودَةٌ حَيْثُ رَفَعَهُ إِلَيْهِ فِي حَالِ الْقَضَاءِ قُلْتُ كَلَامُهُمْ فِي نَحْوِ لَا أَكُلُّهُ مَا دَامَ فِي الْبَلَدِ فَخَرَجَ ثُمَّ عَادَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بَقَاءِ الْوَصْفِ الْمُعْلَقِ بِدَوَامِهِ مِنَ الْحَلِيفِ إِلَى الْجَنْثِ فَمَتَى زَالَ بَيْنَهُمَا فَلَا جَنْثَ عَمَلًا بِالْمُتَبَادَرِ مِنْ عِبَارَتِهِ . (وَالَا) يَتَمَكَّنُ مِنْهُ لِنَحْوِ مَرَضٍ أَوْ حَبْسٍ.....

□ قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَأَاهُ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتُ فِي الْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَإِلَّا فَكَمُكَّرُوهُ فِي النَّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ. □ قَوْلُهُ: (لأنّه قد يتيقّظ إلخ) انظر لو صدر من القاضي ما يقطع بتيقّظه وعدم غفلته كالمبادرة إلى إنكاره والمبالغة فيه. اهـ. سم أقول مقتضى التعليل أنّه لا يكلف بالإخبار. □ قَوْلُهُ: (وإلا لم يكلف) وهو الظاهر اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (بقوله إلخ) متعلّق بلم يكلف.

□ قَوْلُ (فَلَانٍ) هُوَ كِنَايَةٌ عَنْ اسْمِ عِلْمٍ لِمَنْ يَعْقِلُ وَمَعْنَاهُ وَاحِدٌ مِنَ النَّاسِ. اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (هنا) أَي: فِي مَسَائِلِ الرِّفْعِ إِلَى الْقَاضِي. □ قَوْلُهُ: (حتى مات أحدهما) الْأَوَّلَى أَحَدُهُمَا. □ قَوْلُهُ: (مطلقاً) أَي: تَمَكَّنَ مِنَ الرِّفْعِ إِلَيْهِ قَبْلَ الْعَزْلِ أَمْ لَا. اهـ. أَسْنَى. □ قَوْلُهُ: (فخرج) ظَاهِرُهُ وَإِنْ قُلَّ الْخُرُوجُ وَلَمْ يَقْصِدِ الذَّهَابَ إِلَى مَحَلِّ آخَرٍ. اهـ. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (الوصف إلخ) وَهُوَ الْكَوْنُ فِي الْبَلَدِ فِي نَفْيِ التَّكْلِيمِ وَالْكَوْنُ قَاضِيًا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ. □ قَوْلُهُ: (يتمكّن) إِلَى قَوْلِهِ: (فهو كلا أدخل) فِي الْمُغْنِي وَإِلَى (الفضل) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (بأن يصل) إِلَى (بل قضية إلخ) وَقَوْلُهُ: (لأنّه) إِلَى (وإنما قيدوا).

□ قَوْلُهُ: (ولو رآه بحضرة القاضي إلخ) انظر لو كان فاعِلُ المُتَكَرّرِ نَفْسَ الْقَاضِي. □ قَوْلُهُ: (لأنّه قد يتيقّظ له بعد غفلته) انظر لو صدر من القاضي ما يقطع بتيقّظه وعدم غفلته كالمبادرة إلى إنكاره والمبالغة فيه.

أَوْ تَحْجِبِ الْقَاضِي وَلَمْ يُمَكِّنْ مُرَاسَلَةً وَلَا مُكَاتَبَةً (فَكُمُكِرْهُ) فَلَا يَحْتُكُ (وَأَنْ لَمْ يَنْبِ) مَا دَامَ قَاضِيًا (بَرْفَعَهُ إِلَيْهِ بَعْدَ عَزْلِهِ) نَوَى عَيْنَهُ أَوْ أَطْلَقَ لِتَعْلُقِ الْيَمِينِ بَعَيْنَهُ وَذَكَرَ الْقَضَاءَ لِلتَّعْرِيفِ فَهُوَ كَلَّا أَدْخَلَ دَارَ زَيْدٍ هَذِهِ فَبَاعَهَا ثُمَّ دَخَلَهَا حَيْثُ تَغْلِيظًا لِلْعَيْنِ مَعَ أَنَّ كَلًّا مِنَ الْوَضِيفِ وَالْإِضَافَةِ يَطْرَأُ وَيَزُولُ وَبِهِ فَارِقٌ مَا مَرَّ فِي لَا أَكَلَّمُ هَذَا الْعَبْدَ فَكَلَّمَهُ بَعْدَ الْعَتَقِ؛ لِأَنَّ الرُّقَّ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ أَنَّهُ يَطْرَأُ وَيَزُولُ.

(فَرَقَ). حَلَفَ لَا يُسَافِرُ بَخْرًا شَمِلَ التَّهَرَّ الْعَظِيمَ كَمَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ لِتَصْرِيحِ الصُّحَّاحِ بِأَنَّهُ يُسَمَّى بَخْرًا قَالَ: وَيَبْرُ مَنْ حَلَفَ لَيْسَافِرُونَ بِقَصِيرِ السَّفَرِ بِأَنْ يَصِلَ لِمَحَلٍّ لَا تَلْزِمُهُ فِيهِ الْجُمُعَةُ لِكُونِهِ لَا يَسْمَعُ التَّدَاءَ مِنْهُ. اهـ. وَأَخَذَ هَذَا مِنْ رَأْيِ مَنْ ضَبَطَ قَصِيرَ السَّفَرِ الَّذِي يَتَنَقَّلُ فِيهِ لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ قَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ بِرُءُ بِمُجَرَّدٍ مُجَاوِزَةٍ مَا مَرَّ فِي صَلَاةِ الْمُسَافِرِ بِنِيَّةِ السَّفَرِ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ يُسَمَّى مُسَافِرًا لَعَةً وَشَرْعًا وَغَوْفًا وَإِنَّمَا قَيَّدُوا نَحْوَ التَّنَقُّلِ عَلَى الدَّابَّةِ بِالْمِيلِ أَوْ عَدَمِ سَمَاعِ التَّدَاءِ؛ لِأَنَّ ذَاكَ رُخْصَةٌ تُجَوِّزُهَا الْحَاجَةُ وَلَا حَاجَةَ فِيهَا دُونَ ذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ.

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ تَحْجِبِ الْقَاضِي) أَي: أَوْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَتِمَّكُنُ مِنَ الرَّفْعِ إِلَيْهِ إِلَّا بِدَرَاهِمَ يَغْرُمُهَا لَهُ أَوْ لِمَنْ يُوَصِّلُهُ إِلَيْهِ وَإِنْ قُلْتُ. اهـ. ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (نَوَى عَيْنَهُ) أَي: خَاصَّةً وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْقَضَاءَ لِلتَّعْرِيفِ وَأَصْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ مَنَا صَوْرَتَانِ إِحْدَاهُمَا أَنْ يَنْوِيَ عَيْنَ ذَلِكَ الْقَاضِي وَيَذَكِّرَ الْقَضَاءَ تَعْرِيفًا لَهُ فَعَبَّرَ بِالرَّفْعِ إِلَيْهِ بَعْدَ عَزْلِهِ قَطْعًا، وَالثَّانِيَةُ أَنْ يُطْلَقَ فِيهِ بَرُّهُ بِالرَّفْعِ إِلَيْهِ بَعْدَ عَزْلِهِ وَجِهَانِ لِتَقَابُلِ النَّظَرِ إِلَى التَّعْيِينِ وَالصَّفَةِ اهـ. فَالشَّارِحُ أَرَادَ بِمَا ذَكَرَهُ التَّعْمِيمَ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ الصَّوْرَتَيْنِ. اهـ. رَشِيدِي. ☐ قَوْلُهُ: (شَمِلَ التَّهَرَّ الْعَظِيمَ) أَي: وَإِنْ انْتَفَى عِظْمُهُ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ كَبَحْرِ يَضُرُّ وَسَافِرٌ فِي الْحَيْنِ الَّذِي انْتَفَى عِظْمُهُ فِيهِ كَزَمَنِ الصَّبْفِ. اهـ. ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (بَعْضُهُمْ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ: الْوَالِدُ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (بِقَصِيرِ السَّفَرِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (يَبْرُ) وَقَوْلُهُ: (بَأَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ) تَصْوِيرٌ لِقَصِيرِ السَّفَرِ، عِبَارَةُ النِّهَايَةِ قَالَ: فَإِنْ حَلَفَ لَيْسَافِرُونَ بِرَّ بِقَصِيرِ السَّفَرِ وَالْأَقْرَبُ الْاِكْتِفَاءُ بِوَصُولِهِ مَحَلًّا يَتَرَخَّصُ مِنْهُ الْمُسَافِرُ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَخَذَ) أَي: ذَلِكَ الْبَعْضُ. ☐ قَوْلُهُ: (هَذَا) أَي: قَوْلُهُ: (وَيَبْرُ مَنْ حَلَفَ لَيْسَافِرُونَ إِلَيْهِ). ☐ قَوْلُهُ: (رَأْيِ) مَصْدَرٌ مَجْرُورٌ بِهِ (مَنْ) وَقَوْلُهُ: (فِي ضَبْطِ السَّفَرِ) نَعَتْ لَهُ.

☐ قَوْلُهُ: (بِمُجَرَّدٍ مُجَاوِزَةٍ مَا مَرَّ إِلَيْهِ) أَي: مَعَ كَوْنِهِ قَصْدًا مَحَلًّا يُعَدُّ قَاصِدُهُ مُسَافِرًا فِي الْعُرْفِ فَلَا يَكْفِي مُجَرَّدُ خُرُوجِهِ مِنَ السَّوْرِ عَلَى نِيَّةٍ أَنْ يَعُودَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْوُصُولَ إِلَى مِثْلِ هَذَا لَا يُسَمَّى سَفَرًا وَمَنْ تَمَّ لَا يَتَنَقَّلُ فِيهِ عَلَى الدَّابَّةِ وَلَا لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ. اهـ. ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (بِنِيَّةِ السَّفَرِ) إِنْ أَرَادَ وَإِنْ قَصَرَ فِيهِ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا قَيَّدُوا إِلَيْهِ) نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرِدُ حَيْثُ يَزِيدُ لظُهُورِ جَوَازِ التَّنَقُّلِ الْمَذْكُورِ بِمُجَرَّدِ الْمُجَاوِزَةِ الْمَذْكُورَةِ وَإِنْ أَرَادَ بِشَرْطِ الطَّوْلِ فَفِيهِ نَظَرٌ. اهـ. سَم.

☐ قَوْلُهُ: (بِنِيَّةِ السَّفَرِ) إِنْ أَرَادَ وَإِنْ قَصَرَ فِيهِ قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَيَّدُوا إِلَيْهِ) نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرِدُ حَيْثُ يَزِيدُ لظُهُورِ جَوَازِ التَّنَقُّلِ الْمَذْكُورِ بِمُجَرَّدِ الْمُجَاوِزَةِ الْمَذْكُورَةِ وَإِنْ أَرَادَ بِشَرْطِ الطَّوْلِ فَفِيهِ نَظَرٌ.

فصل

لو (خَلَفَ) لَا يَشْتَرِي عَيْنًا بَعَشْرَةَ فَاشْتَرَى نَصْفَهَا بِخَمْسَةٍ، ثُمَّ نَصْفَهَا بِخَمْسَةٍ اخْتَلَفَ فِيهِ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ فَقَالَ جَمْعٌ: يَحْتَنُ وَجَمْعٌ لَا وَالَّذِي يُتَّبَعُ الثَّانِي سَوَاءٌ أَقَالَ: لَا أَشْتَرِي قِتًّا مَثَلًا أَوْ لَا أَشْتَرِي هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصْدُقْ عَلَيْهِ عِنْدَ شَرَاءِ كُلِّ جُزْءِ الشُّرَاءِ بِالْعَشْرَةِ وَكَوْنُهَا اسْتَقَامَتْ عَلَيْهِ بَعَشْرَةَ لَا يُفِيدُ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ فِي الْإِيمَانِ غَالِيًا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فَلَا يُقَالُ: الْقَضْدُ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ بَعَشْرَةَ وَقَدْ وُجِدَ أَوْ (لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي فَعَقْدٌ) عَقْدًا صَحِيحًا لَا فَاسِدًا (لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ) بِوَكَالَةٍ أَوْ وَلايَةٍ (حَيْثُ) أَمَّا الْأَوَّلُ فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلَأَنَّ إِطْلَاقَ اللَّفْظِ يَشْمَلُهُ نَعَمَ، الْحَجُّ يَحْتَنُ بِفَاسِدِهِ وَلَوْ ابْتِدَاءً بِأَنْ أَحْرَمَ بِعُمَرَةِ فَأَفْسَدَهَا ثُمَّ أَدْخَلَهُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ كَصَحِيحِهِ لَا بِبَاطِلِهِ، وَقَضِيَّةُ فَرَقِهِمْ بَيْنَ الْبَاطِلِ وَالْفَاسِدِ فِي الْعَارِيَةِ وَالْخُلْعِ وَالْكِتَابَةِ لِلْحَاقِقِ بِالْحَجِّ فِيمَا ذَكَرَ مِنَ الْحَيْثُ بِفَاسِدِهَا دُونَ بَاطِلِهَا وَفِيهِ نَظَرٌ.....

فَضْلُ خَلَفَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي

• فَوُدَّ: (لَوْ خَلَفَ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّةُ فَرَقِهِمْ فِي النَّهَايَةِ. • فَوُدَّ: (بِعَشْرَةٍ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ قَالَ لَا أَشْتَرِي هَذِهِ الْعَيْنَ وَلَمْ يَذْكُرْ ثَمَنًا فَيَحْتَنُ إِذَا اشْتَرَى بَعْضَهَا فِي مَرَّةٍ وَبَعْضَهَا فِي مَرَّةٍ أُخْرَى؛ لِأَنَّهُ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا. اه. ع. ش. • فَوُدَّ: (وَيُتَّبَعُ الثَّانِي) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَأْتِيَ مِثْلُ ذَلِكَ فِيمَا لَوْ قَالَ: لَا أَبِيعُهَا بِعَشْرَةِ قُبَاعٍ نَصْفَهَا بِخَمْسَةٍ ثُمَّ نَصْفَهَا بِخَمْسَةٍ فَلَا يَحْتَنُ. اه. ع. ش. • فَوُدَّ: (سَوَاءٌ أَقَالَ لَا أَشْتَرِي قِتًّا إِنْ خَلَعَ) هَلْ يَصْدُقُ الْقِنُّ عَلَى الْبَعْضِ حَتَّى لَوْ اشْتَرَى بَعْضَهُ بِعَشْرَةِ حَيْثُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ الصَّدَقُ لِأَنَّ الْبَعْضَ شَيْءٌ رَقِيقٌ فَهُوَ قِنٌّ اه. سَمِ أَوَّلُ بَلِّ الْأَقْرَبُ عَدَمُ الصَّدَقِ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْ قِتِّ الْكَامِلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

• فَوُدَّ: (عَلَيْهِ) أَيِ: فِعْلُ الْحَالِفِ. • فَوُدَّ: (وَكَوْنُهَا) أَيِ: الْعَيْنِ. • فَوُدَّ: (لَا يُفِيدُ) أَيِ: فِي الْحَيْثُ. اه. ع. ش. • فَوُدَّ: (فَلَا يُقَالُ الْقَضْدُ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ إِنْ خَلَعَ) قَدْ يُفِيدُ عَدَمَ الْحَيْثُ مَعَ قَضْدِ هَذَا الْمَعْنَى وَإِرَادَتِهِ بِالْفِعْلِ فِيهِ وَفَقْدَ ظَاهِرَةٍ وَمُخَالَفَةَ لِقَوْلِهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الشَّائِنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

• فَوُدَّ: (عَقْدًا) إِلَى قَوْلِهِ وَيَتَّبِعِي فِي الْمَعْنَى. • فَوُدَّ: (عَقْدًا صَحِيحًا إِنْ خَلَعَ) وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْعَامِيِّ وَغَيْرِهِ. اه. ع. ش. • فَوُدَّ: (أَمَّا الْأَوَّلُ) أَيِ الْعَقْدُ لِنَفْسِهِ. • فَوُدَّ: (نَعَمَ الْحَجُّ إِنْ خَلَعَ) وَكَذَا الْعُمَرَةُ عِبَارَةٌ الْمُنْهَجُ مَعَ شَرْحِهِ وَلَا يَحْتَنُ بِفَاسِدٍ مِنْ بَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ إِلَّا بِشُلُوكِ فَيَحْتَنُ بِهِ وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا؛ لِأَنَّهُ مُتَعَقِّدٌ يَجِبُ الْمُضِي فِيهِ. اه. • فَوُدَّ: (لِلْحَاقِقِ بِالْحَجِّ إِنْ خَلَعَ) وَالظَّاهِرُ عَدَمُ إِلْحَاقِهَا بِهِ مُعْنَى وَنَهَايَةٍ.

• فَوُدَّ: (بِفَاسِدِهَا إِنْ خَلَعَ) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ. • فَوُدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) كَأَنَّ وَجْهَهُ أَنَّ الْحَجَّ الْفَاسِدَ أَلْحَقَهُ بِالصَّحِيحِ

فَضْلُ خَلَفَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي فَعَقْدُ الْخ

• فَوُدَّ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُ الثَّانِي) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. • فَوُدَّ: (سَوَاءٌ أَقَالَ لَا أَشْتَرِي قِتًّا مَثَلًا أَوْ لَا أَشْتَرِي هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصْدُقْ عَلَيْهِ إِنْ خَلَعَ) هَلْ يَصْدُقُ الْقِنُّ عَلَى الْبَعْضِ حَتَّى لَوْ اشْتَرَى بَعْضَهُ بِعَشْرَةِ حَيْثُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ الصَّدَقُ؛ لِأَنَّ الْبَعْضَ شَيْءٌ رَقِيقٌ فَهُوَ قِنٌّ.

ولو قال لا أبيع فاسيدًا فباع فاسيدًا فوجهان ظاهرهما ترجيح عدم الحنث، وجزم به الأنوار وغيره ورجح الإمام الحنث ومال إليه الأذرع وغيره وينبغي أن يُجمع بحمل الأول على ما إذا أراد حقيقة البيع أو أطلق لانصراف لفظ البيع إلى حقيقته وقوله فاسيدًا منافي لما قبله فالغني، والثاني على ما إذا أراد بالبيع صورته لا حقيقته وإنما احتجنا لهذا ليتضح وجه الأول ولا فهو مُشْكِلٌ جدًا كيف وقد ذكروا في لا أبيع الخمر أنه إن أراد الصورة حنث فتأمل. (ولا يحنث بعقد وكيله له)؛ لأنه لم يعقد وأخذ الزركشي من تفريقهم بين المضدر وأن الفعل في قولهم: يملك المستعير أن ينتفع فلا يؤجر، والمستأجر المنفعة فيؤجر أنه لو أتى هنا بالمضدر كلاً أفعَل الشراء أو الزرع حنث بفعل وكيله وفيه نظر بل لا يصح؛ لأن الكلام ثم في مَذْلُولِ ذَيْنِكَ اللَّفْظَيْنِ شرعاً وهو ما ذكروه فيهما وهنا في مَذْلُولِ ما وَقَعَ في لفظ الحالف

في سائر أحكامه من المحرمات والواجبات والأركان والمندوبات ولا كذلك ما ذكر فأتهم فرقوا فيها بين الفاسد والباطل لم يلحقوا الفاسد منها بالصحيح في مباحث الأحكام. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ وَمَرَّ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فَرَّقَ آخَرُ. □ قَوْلُهُ: (وَرَجَّحَ الْإِمَامُ الْحَنَثُ الْإِنِّ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَالنَّهْيَةِ. □ قَوْلُهُ: (لِهَذَا) أَيِ: الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْإِنِّ) أَيِ: بَأَنْ أَرَادَ الْجَمْعُ الْأَوَّلَ عَدَمَ الْحَنَثِ وَلَوْ أَرَادَ الْحَالِفُ صَوْرَةَ الْبَيْعِ.

□ قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أَيِ الْأَوَّلِ. □ قَوْلُهُ: (وَقَدْ ذَكَرُوا فِي لَا أبيع الخمر الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَوْ أَضَافَ الْعَقْدَ إِلَى مَا لَا يَقْبَلُهُ كَانَ حَلْفٌ لَا يَبِيعُ الْخَمْرَ أَوْ الْمُسْتَوْلَدَةَ ثُمَّ أَتَى بِصَوْرَةِ الْبَيْعِ فَإِنَّ قَصْدَ التَّلَفُّظِ بِلَفْظِ الْعَقْدِ مُضَافًا إِلَى مَا ذَكَرَهُ حَيْثُ وَإِنْ أَطْلَقَ فَلَا. اهـ.

□ قَوْلُ (سَيِّدِ): (وَلَا يَحْنُثُ الْإِنِّ) أَيِ الْحَالِفِ عَلَى عَدَمِ الْبَيْعِ مَثَلًا إِذَا أَطْلَقَ سَوَاءً أَكَانَ مِمَّنْ يَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ عَادَةً أَمْ لَا. اهـ. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لأنه لم يعقد) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ مَا قَالَهُ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَتَغْلِيْقُهُ إِلَى الْمُتَنِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْمُسْتَأْجِرُ الْمُنْفَعَةَ الْإِنِّ) لَا شَكَّ أَنَّ الْمُنْفَعَةَ فِي قَوْلِهِمُ وَالْمُسْتَأْجِرُ يَمْلِكُ الْمُنْفَعَةَ اسْمٌ عَيْنٌ وَمَذْلُولُهُ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِمَحَلِّهَا الْمُسْتَوْفَى عَلَى التَّدرِجِ لَا الْمَعْنَى الْمَضْدرِي الَّذِي هُوَ الْإِنْتِفَاعُ فَالْمُسْتَعِيرُ مَا لَكَ لِلْمُنْفَعَةِ بِهَذَا الْمَعْنَى وَحَيْثُ قَيِّضَ فَيُتَضَحُّ أَنَّ اخْتِذَ الزَّرْكَشِيَّ مَحَلَّ تَأْمُلٍ بَلَّ يَكَادُ أَنْ يَكُونَ سَاقِطًا بِالْكُلِّيَّةِ فَلْيَتَأْمَلْ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. □ قَوْلُهُ: (بَلَّ لَا يَصِحُّ) مُعْتَمِدٌ اهـ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (لأن الكلام في مَذْلُولِ ذَيْنِكَ اللَّفْظَيْنِ الْإِنِّ) الظاهر أن هذا وجه النظر وسكت عن وجه عدم الصحة ولعله أن المضدر هو الانتفاع ولا فرق بينه وبين أن والفعل ثم، فالمستعير كما يملك أن ينتفع يملك الانتفاع الذي هو عبارة عنه وإنما المثني عنه ملك المنفعة وهي المعنى القائم بالعين وليس مضدرًا. اهـ. رَشِيدِي.

□ قَوْلُهُ: (ذَيْنِكَ اللَّفْظَيْنِ) أَيِ أَنْ يَنْتَفِعَ وَالْمُنْفَعَةَ. □ قَوْلُهُ: (فِي مَذْلُولِ ذَيْنِكَ اللَّفْظَيْنِ شَرْعًا) أَيِ: بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّ الْمُرَادَ بَيَانُ مَذْلُولِهِمَا الْأَصْلِي إِذِ الشَّارِحُ لَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَهُمَا هُنَا بِخِلَافِهِ هُنَاكَ فَتَأْمَلْ. اهـ. رَشِيدِي.

وهو في لا أَفْعَلُ الشَّرَاءَ ولا أَشْتَرِي وفي خَلَفْتُ أَنَّ لا أَشْتَرِي واحدٌ وهو مُبَاشَرَتُهُ لِلشَّرَاءِ بِنَفْسِهِ.
(أو) خَلَفْتُ (لا يَزُوجُ أو لا يُطَلِّقُ أو لا يُغْتَنقُ أو لا يَضْرِبُ فَوَكَّلَ مَنْ فعله لم يَحْنَثْ)؛ لأنه إِنَّمَا خَلَفْتُ
على فعلِ نَفْسِهِ ولم يوجَدُ سِوَاَهُ أَلَاقَ بِالْحَالِفِ فَعَلُ ذَلِكَ هُنَا وفيما قبله أَمْ لا وَسِوَاهُ أَحْضَرَ
حَالَ فَعَلِ الْوَكِيلِ أَمْ لا، وَإِنَّمَا جَعَلُوا إِعْطَاءَ وَكَيْلِهَا بِحَضْرَتِهَا كإِعْطَائِهَا كَمَا مَرَّ فِي الْخُلْعِ فِي
إِنْ أُعْطِيتَنِي؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يُسَمَّى إِعْطَاءً وَأَوْجَبُوا التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْمُوَكَّلِ وَخَصْمِهِ فِي الْمَجْلِسِ بَيْنَ
يَدَيِ الْقَاضِي وَلَمْ يَنْظُرُوا لِلْوَكِيلِ لِكَسْرِ قَلْبِ الْخَصْمِ بِتَمَيِّزِ خَصْمِهِ حَقِيقَةً وَهُوَ الْمُوَكَّلُ عَلَيْهِ،
وَتَعْلِيْقُهُ الطَّلَاقَ بِفَعْلِهَا فَوَجَدَ تَطْلِيْقَ بِخِلَافِ تَفْوِيْضِهِ إِلَيْهَا فَطَلَّقْتُ، وَمُكَاتِبَتُهُ مَعَ الْأَدَاءِ لَيْسَتْ
إِعْتَاقًا عَلَى مَا قَالَاهُ هُنَا وَالَّذِي مَرَّ فِي الطَّلَاقِ أَنَّ تَعْلِيْقَهُ مَعَ وَجُودِ الصِّفَةِ تَطْلِيْقٌ يَقْتَضِي خِلَافَهُ

قوله: (وَفِي خَلَفْتُ أَنَّ لا أَشْتَرِي) لَمْ يَظْهَرْ لِي فَائِدَةُ إِظْهَارِ الْفِعْلِ هُنَا دُونَ مَا قَبْلَهُ. قوله: (وَهُوَ مُبَاشَرَتُهُ
لِلشَّرَاءِ بِنَفْسِهِ) أَي: فَلَا يَحْنَثُ بِفِعْلِ وَكَيْلِهِ. اه. ع. ش. قوله: (لأنه إنما) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا قَالَاهُ فِي
الْمُعْنَى. قوله: (سِوَاهُ أَلَاقَ بِالْحَالِفِ إلخ) أَي: وَأَحْسَنُهُ. اه. زَيْهَاءُ. قوله: (وَسِوَاهُ أَحْضَرَ حَالَ فِعْلِ
الْوَكِيلِ) أَي وَأَمَرَهُ بِذَلِكَ. اه. مُعْنَى. قوله: (فِي إِنْ أُعْطِيتَنِي) أَي: فِي مَا لَوْ قَالَ لِيَزُوجَتَهُ إِنْ أُعْطِيتَنِي أَلَمَّا
قَالَتْ طَالِقٌ. اه. مُعْنَى. قوله: (لأنه حِينَئِذٍ يُسَمَّى إِعْطَاءً) فَهَلْ يَجْرِي ذَلِكَ هُنَا حَتَّى لَوْ خَلَفَ أَنَّهُ لَا
يُعْطِيهِ فَأَعْطَاهُ بِوَكِيلِهِ بِحَضْرَتِهِ حَيْثُ. اه. سَمِ أَقُولُ قَضِيَّةَ قَوْلِ الْمُعْنَى كَالْأَسْنَى مَا نَصَّهُ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ
تَتَعَلَّقُ بِاللَّفْظِ فَاقْتَصَرَ عَلَى فِعْلِهِ، وَأَمَّا فِي الْخُلْعِ فَقَوْلُهَا لِيُوكِّلِهَا: سَلَّمَ إِلَيْهِ بِمَثَابَةِ خُذْهُ فَلَا حَظَرَ الْمُعْنَى.
اه. عَدَمُ الْحِنْثِ ثُمَّ رَأَيْتُ عَقَبَ الرَّشِيدِيِّ كَلَامَ سَمِ بِمَا نَصَّهُ وَمَرَّ قَبْلَهُ التَّصُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كَفِعْلِهِ. اه.
قوله: (وَأَوْجَبُوا إلخ) انْظُرْ مَا مَوْقِعُهُ هُنَا مَعَ أَنَّ حُكْمَهُ مُوَافِقٌ لِحُكْمِ مَسْأَلَةِ الْمُتَنِّ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ
الْخُلْعِ. قوله: (وَهُوَ الْمُوَكَّلُ) بِكَسْرِ الْكَافِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ مُتَعَلِّقٌ بِتَمَيِّزٍ. اه. ع. ش.
قوله: (وَتَعْلِيْقُهُ إلخ) أَي: مَنْ خَلَفَ أَنَّهُ لَا يُطَلِّقُ عِبَارَةً الْمُعْنَى وَلَوْ خَلَفَ لَا يُطَلِّقُ زَوْجَتَهُ ثُمَّ فَوَّضَ
إِلَيْهَا طَلَاقَهَا فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا لَمْ يَحْنَثْ كَمَا لَوْ وَكَّلَ فِيهِ أَجْنَبِيًّا وَلَوْ قَالَ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا أَوْ إِنْ شِئْتَ كَذَا فَانْتِ
طَالِقٌ فَقَعَلْتَ أَوْ شَاءْتَ حَيْثُ؛ لِأَنَّ الْمَوْجُودَ مِنْهَا مُجَرَّدُ صِفَةٍ وَهُوَ الْمُطَلَّقُ. اه. قوله: (تَطْلِيْقٌ) خَبَرٌ
وَتَعْلِيْقُهُ أَي: فَيَحْنَثُ.

قوله: (فَطَلَّقْتُ) أَي: فَلَيْسَ تَطْلِيْقًا فَلَا يَحْنَثُ. قوله: (وَمُكَاتِبَتُهُ أَي: مَنْ خَلَفَ أَنَّهُ لَا يُغْتَنقُ وَقَوْلُهُ
لَيْسَتْ إِعْتَاقًا) أَي: فَلَا يَحْنَثُ. قوله: (عَلَى مَا قَالَاهُ هُنَا إلخ) اعْتَمَدَهُ الْمُعْنَى عِبَارَتُهُ وَلَوْ خَلَفَ لَا يُغْتَنقُ
عَبْدًا فَكَاتَبَهُ وَعَتَقَ بِالْأَدَاءِ لَمْ يَحْنَثْ كَمَا نَقَلَاهُ عَنْ ابْنِ الْقَطَّانِ وَأَقْرَاهُ وَإِنْ صَوَّبَ فِي الْمُهَيِّمَاتِ الْحِنْثَ
مُتَعَلِّلاً بِأَنَّ التَّعْلِيْقَ مَعَ وَجُودِ الصِّفَةِ إِعْتَاقٌ كَمَا أَنَّ تَعْلِيْقَ الطَّلَاقِ مَعَ وَجُودِ الصِّفَةِ تَطْلِيْقٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ
الْيَمِينَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مُنْزَلَةٌ عَلَى الْإِعْتَاقِ مَجَانًا. اه.

قوله: (لأنه حِينَئِذٍ يُسَمَّى عَطَاءً) فَهَلْ يَجْرِي ذَلِكَ هُنَا حَتَّى لَوْ خَلَفَ أَنَّهُ لَا يُعْطِيهِ فَأَعْطَاهُ وَكَيْلَهُ بِحَضْرَتِهِ
حَيْثُ.

إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ (إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنْ لَا يَفْعَلَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ) فَيَحْنُثُ بِالتَّوَكُّلِ فِي كُلِّ مَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّ الْمَجَازَ الْمَرْجُوحَ يَصِيرُ قَوِيًّا بِالنِّتْيَةِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ قَالَهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ وَإِنْ اسْتَبَعْدَهُ أَكْثَرُ الْأَصُولِيِّينَ. وَلَوْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ وَلَا يُوَكِّلُ لَمْ يَحْنُثْ بِبَيْعٍ وَكَيْلِهِ قَبْلَ الْحَلْفِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَهُ لَمْ يُبَايِشْ وَلَمْ يُوَكِّلْ وَأَخَذَ مِنْهُ الْبُلْقِينِي أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ أَنْ لَا تَخْرُجَ زَوْجَتُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَكَانَ إِذَنْ لَهَا قَبْلَ الْحَلْفِ فِي الْخُرُوجِ إِلَى مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ فَخَرَجَتْ إِلَيْهِ بَعْدَ الْيَمِينِ لَمْ يَحْنُثْ وَفِي الْأَخْذِ نَظَرٌ. وَإِنْ كَانَ مَا قَالَهُ مُحْتَمَلًا وَعَلَيْهِ فَيُظْهِرُ أَنَّ إِذْنَهُ لَهَا بِالْعُمُومِ كِإِذْنِهِ فِي مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ فَذَكَرَهُ تَصْوِيرٌ فَقَطْ (أَوْ لَا يَنْكِحُ) وَلَا نِيَّةَ لَهُ (حِينَئِذٍ بِعَقْدٍ وَكَيْلِهِ لَهُ) وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الْبُلْقِينِي وَأَطَالَ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ فِي التَّكَاحِ سَفِيرٌ مُحَضَّرٌ، وَلِهَذَا تَجِبُ إِضَافَةُ الْقَبُولِ لَهُ كَمَا مَرَّ.

قَوْلُ (لَشَى): (إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنْ لَا يَفْعَلَ الْخ) وَطَرِيقُهُ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ اللَّفْظَ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ أَوْ فِي عُمُومِ الْمَجَازِ كَأَنْ لَا يَسْعَى فِي فِعْلٍ ذَلِكَ أَهْ أَسْنَى. قَوْلُهُ: (فَيَحْنُثُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي الْأَخْذِ نَظَرٌ فِي الْمُرْغَنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ قَالَهُ إِلَى وَلَوْ حَلَفَ. قَوْلُهُ: (بِالتَّوَكُّلِ الْخ) أَي: بِفِعْلِ الْوَكِيلِ النَّاشِئِ عَنِ التَّوَكُّلِ. أَهْ. ع ش عبارة الْمُغْنِيِّ بِفِعْلِ وَكَيْلِهِ فِيمَا ذَكَرَ فِي مَسَائِلِ الْفَضْلِ كُلِّهَا عَمَلًا بِإِرَادَتِهِ. أَهْ. قَوْلُهُ: (الْمَرْجُوحُ) لَعَلَّهُ صِفَةٌ كَاشِفَةٌ إِذْ هُوَ مَرْجُوحٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَقِيقَةِ لِأَصَالَتِهَا. أَهْ. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ) أَي: كَمَا فِي هَذَا عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ جَعْلَهُ مِنْ قَبِيلِ عُمُومِ الْمَجَازِ كَالسَّعْيِ فِي ذَلِكَ. أَهْ. سَم عبارة السَّيِّدِ عُمَرَ لَكَ أَنْ تَقُولَ: يَكُونُ عِنْدَ الْمَانِعِينَ مِنْ عُمُومِ الْمَجَازِ أَهْ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَحْنُثْ الْخ) خِلَافًا لِلْأَسْنَى. قَوْلُهُ: (بِبَيْعٍ وَكَيْلِهِ الْخ) أَي: بِمَا إِذَا كَانَ وَكُلٌّ قَبْلَ ذَلِكَ بَيْعٍ مَالِهِ فَبَاعَ الْوَكِيلُ بَعْدَ يَمِينِهِ بِالْوَكَاةِ السَّابِقَةِ أَهْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بَعْدَهُ) أَي: الْحَلْفِ. قَوْلُهُ: (وَأَخَذَ مِنْهُ الْبُلْقِينِي أَنَّهُ الْخ) وَهُوَ ظَاهِرٌ. أَهْ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لَمْ يَحْنُثْ) وَالْأَقْرَبُ الْحِنْثُ. أَهْ. نِيَاهُ. قَوْلُهُ: (وَفِي الْأَخْذِ نَظَرٌ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَخِلَافًا لِلْمُرْغَنِيِّ كَمَا مَرَّ أَيْفًا. قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ مَا قَالَهُ مُحْتَمَلًا) كَأَنَّ تَوَجُّيْهَهُ أَنَّهَا خَرَجَتْ بِإِذْنِهِ وَإِنْ كَانَ إِذْنًا سَابِقًا عَلَى الْحَلْفِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ لَفْظِ الْإِذْنِ صَادِقٌ بِهِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ وَلَعَلَّ وَجْهَ النَّظَرِ أَنَّ الْمُخْلُوفَ عَلَيْهِ وَجَدَ هُنَا بَعْدَ الْحَلْفِ بِخِلَافِ الْمَأْخُودِ مِنْهُ وَأَيْضًا أَنَّ الْمُتَبَاوِرَ هُنَا الْإِذْنُ بَعْدَ الْحَلْفِ. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَي: مَا قَالَهُ الْبُلْقِينِيُّ مِنْ عَدَمِ الْحِنْثِ. قَوْلُهُ: (أَنْ إِذْنَهُ لَهَا الْخ) أَي: قَبْلَ الْحَلْفِ. قَوْلُهُ: (فَذَكَرَهُ) أَي: الْمُعَيَّنَ. قَوْلُهُ: (وَلَا نِيَّةَ) إِلَى وَاقْتَى فِي النَّهَايَةِ وَالْإِذْنُ عَلَى مَا مَرَّ فِي الْمُغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (وَلَا نِيَّةَ لَهُ) فَإِنْ نَوَى مَنَعَ نَفْسِهِ أَوْ وَكَيْلَهُ اتَّبَعَ رَوْضٌ وَمُغْنِي أَي: مُنِعَ كُلُّ مَنِ مِمَّا أَسْنَى. قَوْلُهُ: (وَأَطَالَ) أَي: وَاعْتَمَدَ عَدَمَ الْحِنْثِ. أَهْ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (إِضَافَةُ الْقَبُولِ لَهُ) أَي: لِلْمُوَكَّلِ.

قَوْلُهُ: (فَيَحْنُثُ بِالتَّوَكُّلِ فِي كُلِّ مَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّ الْمَجَازَ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: وَاسْتَشْنَى الزُّرْكَشِيُّ مَا إِذَا كَانَ قَدْ وَكَّلَ قَبْلَ يَمِينِهِ وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ. أَهْ. قَوْلُهُ: (وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ) أَي: كَمَا فِي هَذَا عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ جَعْلَهُ مِنْ قَبِيلِ عُمُومِ الْمَجَازِ كَالسَّعْيِ فِي ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (فَخَرَجَتْ إِلَيْهِ بَعْدَ الْيَمِينِ لَمْ يَحْنُثْ) وَالْأَقْرَبُ الْحِنْثُ شَرْحُ م ر.

ولو حَلَفْتَ لَا تَتَزَوَّجُ لَمْ تَحْنَثِ الْمُجْبِرَةُ بِتَزْوِيجِ مُجْبِرِهَا لَهَا وَتَحْنَثُ غَيْرُهَا بِتَزْوِيجِ وَلِيِّهَا لَهَا بِإِذْنِهَا قَالَهُ الْبُلْقِينِي وَأُتِيَ فِيمَنْ حَلَفَ لَا يُرَاجِعُ فَوُكِّلَ فِي الرَّجْعَةِ بَعْدَ الْحِنْثِ؛ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ عَنْهُ فِي لَا يَنْكِحُ وَبِالْحِنْثِ بِنَاءً عَلَى مَا فِي الْمَتَنِ قَالَ: بَلْ هَذَا أَوَّلِي؛ لِأَنَّهُ اسْتَمْرَارُ نِكَاحِ فَالسَّفَارَةُ فِيهِ أَوَّلِي أَهْ وَقَدْ يُقَالُ اغْتَفَرُوا فِيهَا لِكُونِهَا اسْتِدَامَةً مَا لَمْ يُغْتَفَرُوهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ فَلَا يَتَعَدُّ أَنَّ هَذَا مِنْ ذَلِكَ (لَا بِقَبُولِهِ هُوَ لِغَيْرِهِ) لِمَا مَرَّ أَنَّهُ سَفِيرٌ مُحَضٌّ فَلَمْ يَصُدِّقْ عَلَيْهِ أَنَّهُ نَكَحَ نَعَمْ، إِنْ نَوَى لَا يَنْكِحُ لِنَفْسِهِ وَلَا لِغَيْرِهِ حِنْثٌ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ، أَمَّا إِذَا نَوَى الْوَطْءَ فَلَا يَحْنَثُ بِعَقْدِ وَكِيلِهِ لَهُ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْمَجَازَ يَتَقَوَّى بِالتَّيَّةِ (أَوْ لَا يَبِيحُ) أَوْ يُؤْجَرُ مَثَلًا (مَا لَزَيْدٌ) أَوْ لَزَيْدٌ مَا لَا كَمَا

قوله: (وَلَوْ حَلَفْتَ الْإِنِّح) وَلَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ ثُمَّ جُنَّ فَعَقَدَ لَهُ وَلِيُّهُ لَمْ يَحْنَثْ لِعَدَمِ إِذْنِهِ فِيهِ ذَكَرْتَهُ بَحْثًا وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَوْ حَلَفَ الْأَمِيرُ لَا يَضْرِبُ زَيْدًا قَامَرَ الْجَلَادَ بِضَرْبِهِ لَمْ يَحْنَثْ أَوْ حَلَفَ لَا يَبْنِي بَيْتَهُ قَامَرَ الْبَنَاءِ بِنَائِهِ فَبَنَاهُ فَكَذَلِكَ أَوْ لَا يَخْلُقُ رَأْسَهُ قَامَرَ خَلْقًا فَحَلَقَهُ لَمْ يَحْنَثْ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُثَنَّى لِعَدَمِ فِعْلِهِ. اهـ. مُعْنَى وَقَوْلُهُ وَلَوْ حَلَفَ الْأَمِيرُ الْإِنِّح قَدَّمَ الشَّارِحُ مِثْلَهُ فِي أَوَّلِ فَصْلِ الْحَلِفِ عَلَى السُّكُونِ. قوله: (لَمْ تَحْنَثِ الْمُجْبِرَةُ بِتَزْوِيجِ مُجْبِرِهَا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ أَذِنَتْ لَهُ وَقَدْ يُتَوَقَّفُ فِيهِ لُجُودُ الْإِذْنِ فَلَا اقْرَبَ الْحِنْثُ بِإِذْنِهَا الْمَذْكُورِ أَهْ ش وَفِيهِ وَقْفَةٌ فَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ مِنْ عَدَمِ الْحِنْثِ مُطْلَقًا ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: لَمْ تَحْنَثِ الْمُجْبِرَةُ بِتَزْوِيجِ مُجْبِرِهَا أَيْ بِالْإِجْبَارِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَذِنَتْ وَقَدْ يُقَالُ هَلَّا انْتَفَى الْحِنْثُ عَنِ الْمَرْأَةِ مُطْلَقًا بِتَزْوِيجِ الْوَلِيِّ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِيمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَخْلُقُ رَأْسَهُ بَلْ أَوَّلِي؛ لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ مُتَعَدِّةً أَصْلًا، وَالْقَوْلُ بِحِنْثِهَا إِنَّمَا يَنَاسِبُ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ إِذَا تَعَدَّرَتِ الْحَقِيقَةُ وَجَبَ الرُّجُوعُ إِلَى الْمَجَازِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. قوله: (فِيمَنْ حَلَفَ لَا يُرَاجِعُ الْإِنِّح) مِثْلُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِمَنْ أَتَى بِخِلَافِهِ مَنْ حَلَفَ لَا يَزِدُّ زَوْجَتَهُ الْمُطْلَقَةَ بَائِنًا بِخُلْعٍ أَوْ رَجْعِيًّا إِذَا أَرَادَ الرَّدَّ إِلَى نِكَاحِهِ. اهـ. سم.

قوله: (بِعَدَمِ الْحِنْثِ) وَفَاقًا لِلْأُسْتَى وَالْمُعْنَى وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ. قوله: (وَبِالْحِنْثِ) اعْتَمَدَ النَّهْيَةَ ثُمَّ رَدَّ قَوْلَ الشَّارِحِ وَقَدْ يُقَالُ الْإِنِّح بِمَا نَصَّهُ وَالْقَوْلُ بِذَلِكَ أَيْ بِعَدَمِ الْحِنْثِ لِأَنَّهُمْ اغْتَفَرُوا الْإِنِّحَ لَيْسَ بِشَيْءٍ أَهْ. قوله: (اغْتَفَرُوا فِيهَا) أَيْ الرَّجْعَةَ بِعَدَمِ الْحِنْثِ بِمُرَاجَعَةِ الْوَكِيلِ. قوله: (أَنْ هَذَا) أَيْ: عَدَمُ الْحِنْثِ مِنْ ذَلِكَ أَيْ: مَنْ أَجَلَ أَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ. قوله: (لِمَا مَرَّ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَطَالَ الْبُلْقِينِي فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ عَلَى مَا فِي الرُّوْضَةِ. قوله: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا عَلِمَ فِي الْمُعْنَى. قوله: (مِمَّا مَرَّ) أَيْ: فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْإِنِّح. قوله: (أَمَّا إِذَا نَوَى) أَيْ: بِالنِّكَاحِ الْمُثَنَّى. قوله: (فَلَا يَحْنَثُ) أَيْ وَيُقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ ظَاهِرًا. اهـ. ع ش. قوله: (بِعَقْدِ وَكِيلِهِ الْإِنِّح) لَعَلَّ تَخْصِيصَهُ بِالذِّكْرِ؛ لِكُنُوزِ الْكَلَامِ فِيهِ وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى التَّعْلِيلِ عَدَمُ الْحِنْثِ بِعَقْدِ نَفْسِهِ أَيْضًا. قوله: (أَوْ يُؤْجَرُ مَثَلًا) عِبَارَةٌ

قوله: (لَمْ تَحْنَثِ الْمُجْبِرَةُ بِخِلَافِ غَيْرِهَا م ر ش. قوله: (فِيمَنْ حَلَفَ لَا يُرَاجِعُ) مِثْلُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِمَنْ أَتَى بِخِلَافِهِ مَنْ حَلَفَ لَا يَزِدُّ زَوْجَتَهُ الْمُطْلَقَةَ بَائِنًا بِخُلْعٍ أَوْ رَجْعِيًّا إِذَا أَرَادَ الرَّدَّ إِلَى نِكَاحِهِ. قوله: (وَبِالْحِنْثِ بِنَاءُ الْإِنِّح) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

في الروضة ومنازعة البلقيني وفرقه بين الصورتين مزدودة، ومن ثمّ تعيّن في لا تدخل لي داراً أن لي حالاً من داراً قدّم عليها لكونها نكرة وليس متعلّقاً بتدخّل؛ لأنّ ذلك هو المتبادر من هذه العبارة فيحسّ بدخول دار الحالف وإن كان فيها ودخل لغيره لا دار غيره وإن دخل له (فباعه) عالماً بأنّه مال زبيد (بإذنه) أو إذن نحو وليّ أو حاكم أو لظفر (حينئذ) ليصدق الاسم (والا) يبيع بإذن صحيح (فلا) حسّ لما مرّ أنّ العقد إذا أطلق احتصّ بالصحيح، وكذا العبادات إلا الحجّ كما مرّ (أو لا) يبيّره وأطلق شمل كلّ تبرّع من نحو صدقة وإبراء وعتي ووقف لا نحو زكاة أو لا (يحبّ له) أي: لزيّد (فأوجب له) العقد (فلم يقبل لم يحسّ)؛ لأنّ الهبة لم تتمّ ويجري هذا في كلّ عقد يحتاج لإيجاب وقبول (وكذا إن قبل ولم يقبض في الأصح) لا يحسّ؛ لأنّ مقتضى الهبة المطلقة والغرض منها نقل الملك ولم يوجد وأطال البلقيني في الانتصار للمقابل بما في أكثره نظراً وأيدّه غيره بقولهم في إن بغت هذا فهو حرّ يعتق بمجرّد بيعه وإن قلنا الملك للبايع مع عدم انتقال الملك.....

المعني وذکر البيع مثالاً والآنفسائر العقود لا تتناول إلا الصحيح. اه. فوّ: (حالا) صوابه الرّفْع.
 فوّ: (قدّم عليها لكونها نكرة) يعني لما أريد إغرابه حالاً قدّم لأجل تنكير صاحبه بعد أن كان وصفاً في حال تأخيره. اه. رشيدّي. فوّ: (لأن ذلك) أي كونه حالاً. فوّ: (فيحسّ بدخول دار الحالف) ومثل ذلك ما لو قال لا أدخل لك داراً. اه. ع. ش. فوّ: (وإن كان فيها ودخل لغيره) الأولى الأخصر وإن دخل لغيره. فوّ: (وإن دخل له) أي: للحالف. فوّ: (عالماً بأنّه إلخ) فلوّ باعه بإذن وكيل زبيد ولم يعلم أنّه مال زبيد لم يحسّ معني وروض. فوّ: (أو إذن) إلى قوله وأطال البلقيني في المعني إلا لفظة نحو في الموضعين. فوّ: (أو إذن نحو وليّ إلخ) والحاصل أن يبيعه بيتاً صحيحاً نهايةً وأسنّى عبارة المعني فباعه بيتاً صحيحاً بأن باعه بإذنه أو لظفر أو إذن حاكم ليحجر أو امتناع أو إذن الولي ليصغر أو جنون. اه. فوّ: (نحو وليّ إلخ) لعلّ النحو لإدخال الوكيل مع العلم. فوّ: (ليصدق الاسم) أي: اسم البيع. اه. معني. فوّ: (يبيع بإذن صحيح) عبارة المعني والنهاية بأن باعه بيتاً غير صحيح. اه. فوّ: (فلا حسّ إلخ). (فروغ): لو حلف لا يبيع لي زبيد مالا فوكلّ الحالف رجلاً في البيع وأذن له في التوكيل فوكلّ الوكيل زبيداً في بيع ذلك فباعه حسّ الحالف سواء أعلم زبيد أنّه مال الحالف أم لا؛ لأنّ اليمين متعقّدة على نفّي فعل زبيد وقد فعل باختياره والجهل أو التسيان إنما يعتبر في المباشرة للفعل لا في غيره قال الأذرعّي والظاهر حمل ذلك على ما إذا قصّد التعليل، أما إذا قصّد المنع فيأتي فيه ما مرّ في تعليل الطلاق معني وروض مع شرحه وقولهما والجهل إلخ في تقريره تأمل. فوّ: (كما مرّ) أي: في أول الفصل. فوّ: (من نحو صدقة) كهبة وإعارة. اه. معني. فوّ: (لا نحو زكاة) ككفارة ونذر. فوّ: (سنّ): (وكذا إن قبل إلخ) قال إبراهيم المروزي ولا يحسّ بالهبة لعبد زبيد؛ لأنه إنما عقد مع العبد قال الماوردّي ولا بمحاباة في بيع ونحوه أسنّى ومعني. فوّ: (وأيدّه) أي: المقابل غيره أي: غير البلقيني. فوّ: (يفتق إلخ) مقول القول. فوّ: (بمجرّد بيعه) أي يبيعه قبل انقضاء الخيار وقوله:

وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْبَيْعَ لَمَّا دَخَلَ الْخِيَارُ الْمَقْتَضِي لِنَقْلِ الْمَلِكِ تَارَةً وَعَدَمِهِ أُخْرَى كَانَ الْغَرَضُ مِنْهُ لَفْظُهُ بِخِلَافِ الْهَبَةِ فَإِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَدْخُلْ ذَلِكَ كَانَ الْغَرَضُ مِنْهَا الْمَقْصُودَةُ هِيَ لِأَجْلِهِ فَلَمْ يَكْتَفِ بِلَفْظِهَا وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنِ الْإِقْرَارُ بِالْهَبَةِ مُتَضَمِّنًا لِلْإِقْرَارِ بِالْقَبْضِ؛ لِأَنَّهُ يَنْزِلُ عَلَى الْبَقِيَّةِ وَالْقَبْضُ قَدَرٌ زَائِدٌ عَلَى مُسَمًّى الْهَبَةِ فَلَمْ يَدْخُلْ بِالْإِحْتِمَالِ عَلَى أَنَّهُ لَا قَرِينَةَ عَلَى إِرَادَتِهِ أَصْلًا بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ كَمَا تَقَرَّرُ. (وَبَحْثُ) مَنْ حَلَفَ لَا يَهَبُ (بِغَمْرَى وَرُقْبَى وَصَدَقَةَ) مُتَدَوِّبَةً لَا وَاجِبَةً كَرْكَاءَ وَكَفَّارَةً وَنَذِيرَ وَبَهْدِيَّةَ مَقْبُوضَةٍ؛ لِأَنَّهَا أَنْوَاعٌ مِنَ الْهَبَةِ (لَا إِعَارَةَ) إِذْ لَا مَلِكَ فِيهَا وَضِيافَةً (وَوَصِيَّةً) لِأَنَّهَا جَنْسٌ مُغَايِرٌ لِلْهَبَةِ، وَالتَّغْلِيلُ بِأَنَّهَا إِنَّمَا تُمْلِكُ بِالْمَوْتِ وَالْمَيْتُ لَا يَحْنُ قَاصِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأْتِي فِي نَحْوِ وَاللَّهِ لَا يَهَبُ فَلَانِ لِفُلَانٍ شَيْقًا فَأَوْصَى إِلَيْهِ (وَوَقَفَ)؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ فِيهِ لِلَّهِ تَعَالَى وَبَحْثُ الْبَلْقِينِي أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الْمَوْقُوفِ عَيْنٌ حَالِ الْوَقْفِ كَثْمَرَةٌ أَوْ صُوفٌ حَيْنٌ؛ لِأَنَّهُ مَلِكٌ أَعْيَانًا بِغَيْرِ عَوْضٍ.....

الْمَلِكُ لِلْبَائِعِ الْإِنْحَ أَي: فِي زَمَنِ الْخِيَارِ. اه. سَيَدُ عُمَرَ. ه. قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ) أَي: التَّائِيْدُ الْمَذْكُورُ. ه. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنِ الْإِقْرَارُ الْإِنْحَ) اسْتِثْنَاءٌ بَيَانِيٌّ. ه. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ يَنْزِلُ) أَيِ الْإِقْرَارُ. ه. قَوْلُهُ: (كَمَا تَقَرَّرُ) أَي: فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ. ه. قَوْلُهُ: (مَنْ حَلَفَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَن: وَوَصِيَّةٌ فِي الْمَعْنَى وَإِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ فَإِنَّ قُلْتُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَالتَّغْلِيلُ إِلَى الْمُتَن وَقَوْلُهُ لَا تَقْتَضِي التَّمْلِيكَ. ه. قَوْلُهُ: (وَضِيافَةً) قَدَمَهُ الْمَعْنَى عَلَى التَّغْلِيلِ ثُمَّ تَنَى ضَمِيرَ فِيهَا. ه. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهَا جَنْسٌ الْإِنْحَ) وَمِثْلُهُ يُقَالُ فِي الضِّيَافَةِ. اه. ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (فِي نَحْوِ وَاللَّهِ لَا يَهَبُ الْإِنْحَ) أَي: فِيمَا إِذَا حَلَفَ عَلَى امْتِنَاعِ الْهَبَةِ مِنْ غَيْرِهِ. ه. قَوْلُهُ: (عَيْنُ الْإِنْحَ) أَيِ يَمْلِكُهَا الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ اه. نِهَايَةً. ه. قَوْلُهُ: (كَثْمَرَةٌ الْإِنْحَ) صَرِيحٌ هَذَا أَنَّهُ يَمْلِكُكُمَا وَلِيْرَاجِعَ مَا مَرَّ فِي الْوَقْفِ. اه. رَشِيدِي. ه. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ مَلِكٌ أَعْيَانًا الْإِنْحَ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ يَمْلِكُ تِلْكَ الْأَعْيَانَ وَيُخَالِفُهُ قَوْلُهُ: فِي بَابِ الْوَقْفِ: وَالثَّمَرَةُ الْمَوْجُودَةُ حَالِ الْوَقْفِ إِنْ تَأَبَّرَتْ فَهِيَ لِلْوَقْفِ وَإِلَّا شَمِلَهَا الْوَقْفُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ ثُمَّ قَالَ أَمَّا إِذَا كَانَ حَمَلًا حِينَ الْوَقْفِ فَهُوَ وَقْفٌ وَأَلْحَقَ بِهِ نَحْوُ الصُّوفِ وَاللَّبَنِ. اه. وَالْإِلْحَاقُ الْمَذْكُورُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. اه. سَم.

ه. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ مَلِكٌ أَعْيَانًا بِغَيْرِ عَوْضٍ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ يَمْلِكُ تِلْكَ الْأَعْيَانَ وَيُخَالِفُهُ قَوْلُهُ: فِي بَابِ الْوَقْفِ وَالثَّمَرَةُ الْمَوْجُودَةُ حَالِ الْوَقْفِ تَأَبَّرَتْ فَهِيَ لِلْوَقْفِ وَإِلَّا شَمِلَهَا الْوَقْفُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ، ثُمَّ قَالَ أَمَّا إِذَا كَانَ حَمَلًا حِينَ الْوَقْفِ فَهُوَ وَقْفٌ وَأَلْحَقَ بِهِ نَحْوُ الصُّوفِ وَاللَّبَنِ. اه. وَالْإِلْحَاقُ الْمَذْكُورُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ.

(فَرْغَ): قَالَ فِي التَّنْبِيهِ: وَإِنْ مَنْ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَحَلَفَ لَا يَشْرِبُ لَهُ مَاءً مِنْ عَطَشٍ فَكَلَّ لَهُ خُبْرًا أَوْ لَيْسَ لَهُ ثَوْبًا أَوْ شَرِبَ لَهُ مَاءً مِنْ غَيْرِ عَطَشٍ لَمْ يَحْنُ قَالَ ابْنُ التَّقِيْبِ فِي شَرْحِهِ أَيِ سَوَاءٌ أَطْلَقَ أَوْ نَوَى أَنْ لَا يَنْتَفِعَ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ كَمَا قَالَهُ الْمُحَايِلِيُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ مَذْلُولُ اللَّفْظِ وَالْيَمِينُ تَتَعَلَّقُ بِمَذْلُولِ لَفْظِهِ دُونَ مَعْنَاهُ بِدَلِيلٍ مَا لَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ فَتَسْرَى فَإِنَّهُ لَا يَحْنُ. اه. وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُ مَا قَالَهُ الْمُحَايِلِيُّ عِنْدَ

وفيه نَظَرُ لَأَنهَا تَابِعَةٌ لَا مَقْصُودَةٌ (أَوْ لَا يَتَصَدَّقُ) حَيْثُ بِصَدَقَةٍ فَرَضَ وَتَطَوُّعٌ، وَلَوْ عَلَى غَنِيٍّ ذِمِّيٍّ وَبِعْتِي وَوَقْفٍ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى صَدَقَةً لَا تَقْتَضِي التَّمْلِيكَ وَإِبْرَاءً وَبَهْدِيَّةً وَعَارِيَّةً وَضِيافَةً وَقَرْضَ وَقِرَاضَ وَإِنْ حَصَلَ فِيهِ رِبْحٌ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَلَا (بِهَيْبَةٍ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُا لَتَوْقُفُهَا عَلَى الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ لَا تُسَمَّى صَدَقَةً، وَلِهَذَا حَلَّتْ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخِلَافِ الصَّدَقَةِ وَفَارَقَ عَكْسَهُ السَّابِقَ بِأَنَّ الصَّدَقَةَ أَخْصَصُ فَكُلُّ صَدَقَةٍ هَيْبَةٌ وَلَا عَكْسَ نَعَمْ، إِنْ نَوَى بِالصَّدَقَةِ الْهَيْبَةَ حَيْثُ،

• فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرُ؛ لِأَنهَا تَابِعَةٌ لِلْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْأَوْجِهَةِ خِلَافُهُ لِأَنهَا لِلْخ. • فَوَدَّ: (حَيْثُ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِبْرَاءً فِي الْمُغْنِيِّ. • فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ) أَيِ: الْوَقْفِ. • فَوَدَّ: (لَا تَقْتَضِي التَّمْلِيكَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَإِنْ قِيلَ يَتَّبِعِي أَنْ يَخْتَلَ بِهِ فِيمَا مَرَّ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ الْوَقْفَ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ صَدَقَةٍ هَيْبَةٌ أَجِيبَ بِأَنَّ هَذَا الشَّكْلَ غَيْرُ مُتَّبِعٍ لِعَدَمِ اتِّحَادِ الْحَدِّ الْوَسْطِ إِذْ مَحْمُولُ الصُّغْرَى صَدَقَةٌ لَا تَقْتَضِي التَّمْلِكَ وَمَوْضُوعُ الْكُبْرَى صَدَقَةٌ تَقْتَضِيهِ كَمَا مَرَّ فِي بَابِهَا هـ. • فَوَدَّ: (وَقِرَاضُ الْخ). •

(فَرُوعٌ): لَوْ حَلَفَ لَا يُشَارِكُ فَقَارَضَ قَالَ الْخَوَارِزْمِيُّ حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الشَّرِكَةِ وَهُوَ كَمَا قَالَ الزَّزَكَشِيُّ ظَاهِرٌ بَعْدَ حُصُولِ الرِّبْحِ دُونَ مَا قَبْلَهُ أَوْ لَا يَتَوَضَّأُ فَنَيْمَمَ لَمْ يَخْتَلْ أَوْ لَا يَضْمَنُ لِفُلَانٍ مَالًا فَكَقَلَّ بَدَنَ مَدْيُونِهِ لَمْ يَخْتَلْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ أَوْ لَا يَذْبَحُ الْجَنِينَ فَذَبَحَ شَاءَ فِي بَطْنِهَا جَنِينَ حَيْثُ لِأَنَّ زَكَاتَهَا زَكَاتُهُ أَوْ لَا يَذْبَحُ شَاتَيْنِ لَمْ يَخْتَلْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ يُرَاعَى فِيهَا الْعَادَةُ وَفِي الْعَادَةِ لَا يُقَالُ إِنَّ ذَلِكَ ذَبْحٌ لِشَاتَيْنِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ لَا يَخْتَلْ فِي الْأَوَّلَى أَيْضًا وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَقْرَبُ أَوْ لَا يَفْرَأُ فِي مُضْغَفٍ فَفَتَحَهُ وَقَرَأَ فِيهِ حَيْثُ أَوْ لَا يَدْخُلُ هَذَا الْمَسْجِدَ فَدَخَلَ فِي زِيَادَةٍ حَادِثَةٍ فِيهِ بَعْدَ الْيَمِينِ أَوْ لَا يَكْتُبُ بِهَذَا الْقَلَمِ وَهُوَ مَبْرُئِي فَكُسِرَ ثُمَّ بُرِيَ فَكَتَبَ بِهِ لَمْ يَخْتَلْ وَإِنْ كَانَتِ الْأَثْبُوتُ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ فِي الْأَوَّلَى لَا تَتَنَاوَلُ الزِّيَادَةَ وَالْقَلَمَ فِي الثَّانِيَةِ اسْمٌ لِلْمَبْرُئِي دُونَ الْقَصْبَةِ وَإِنَّمَا يُسَمَّى قَبْلَ الْبُرْيِ قَلَمًا مَجَازًا لِأَنَّهُ سَيَصِيرُ قَلَمًا أَوْ لَا أَكُلُ الْيَوْمَ إِلَّا أَكَلَةً وَاحِدَةً فَاسْتَدَامَ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى آخِرِهِ لَمْ يَخْتَلْ وَإِنْ قَطَعَ الْأَكْلَ قَطْعًا بَيْنًا ثُمَّ عَادَ حَيْثُ، وَإِنْ قَطَعَ لِشُرْبٍ أَوْ انْتِقَالٍ مِنْ لَوْزٍ إِلَى آخَرٍ أَوْ انْتِظَارٍ مَا يُحْمَلُ إِلَيْهِ مِنَ الطَّعَامِ وَلَمْ يَطْلُ الْفَضْلُ لَمْ يَخْتَلْ. هـ. مُغْنِي وَفِي النِّهَايَةِ بَعْدَ ذِكْرِ مَسْأَلَةِ الْقَلَمِ مَا نَصَّهُ وَكَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَقْطَعُ بِهَذِهِ السَّكِينِ ثُمَّ أَبْطَلَ حَدَّهَا وَجَعَلَ الْحَدَّ مِنْ وَرَائِهَا وَقَطَعَ بِهَا لَمْ يَخْتَلْ أَوْ لَا يَزُورُ فُلَانًا فَشَبَّحَ جِنَازَتَهُ فَلَا جُنْثَ هـ. • فَوَدَّ: (وَلِهَذَا حَلَّتْ لِلْخ) أَيِ: الْهَيْبَةُ وَكَذَا الْهَدِيَّةُ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَا يُسَمَّى صَدَقَةً. هـ. ع ش.

• فَوَدَّ: (فَكُلُّ صَدَقَةٍ هَيْبَةٌ) يُسْتَنَتَّى مِنْ ذَلِكَ صَدَقَةُ الْفَرَضِ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَهَبَ لَمْ يَخْتَلْ بِهَا لِأَنَّهُ لَا تُسَمَّى هَيْبَةً. هـ. ع ش.

النِّتَّةُ إِذَا الْحِنْثُ حَيْثُ ظَاهِرٌ وَيُفَارِقُهُ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ بِأَنَّ الشُّرْبَ يَسْتَلْزِمُ الْإِنْتِفَاعَ بِالْمَاءِ فَجَازَ أَنْ يُتَجَوَّزَ بِهِ عَنْ لَزِمِهِ الْأَعْمَ وَهُوَ مُطْلَقُ الْإِنْتِفَاعِ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ وَهَذَا مُجَوَّزٌ قَرِيبٌ لَا يَظْهَرُ مِثْلُهُ فِيمَا اسْتَدَلَّ بِهِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي الرُّوضِ جَزَمَ بِمَا قَالَهُ الْمُحَامِلِيُّ، وَوَجَّهَهُ فِي شَرْحِهِ بِمَا تُمَكِّنُ الْمُنَازَعَةَ فِيهِ بِمَا ذَكَرْنَا.

فَإِنْ قُلْتَ قَدْ عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّهُمْ حَمَلُوا الْهَبَةَ هُنَا عَلَى مُقَابِلِ الصَّدَقَةِ وَالْهَدِيَّةِ وَفِيمَا مَرَّ عَلَى مَا يَشْمَلُ هَذَيْنِ وَغَيْرَهُمَا فَمَا وَجْهَهُ قُلْتَ: يَوْجَهُ بِأَنَّ الْهَبَةَ لَهَا إِطْلَاقَانِ بِاعْتِبَارِ السِّيَاقِ فَأَخَذُوا فِي كُلِّ سِيَاقٍ بِالْمُتَبَادَرِ مِنْهُ (أَوْ لَا يَأْكُلُ طَعَامًا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ لَمْ يَحِثْ بِمَا اشْتَرَاهُ) زَيْدٌ (مَعَ غَيْرِهِ) يَعْنِي هُوَ وَغَيْرُهُ مَعًا أَوْ مُرْتَبًا مَشَاعًا، وَلَوْ بَعْدَ إِفْرَازِ حِصَّتِهِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ لِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنْهُ لَمْ يَخْتَصَّ زَيْدٌ بِشِرَائِهِ وَالْيَمِينُ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا يَتَبَادَرُ مِنْهَا مِنْ اخْتِصَاصِ زَيْدٍ بِشِرَائِهِ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ لَمْ يَحِثْ بِدُخُولِ دَارِ شَرَكَةِ بَيْنِهِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ وَخَرَجَ بِالْإِفْرَازِ مَا لَوْ اقْتَسَمَا قِسْمَةً رَدًّا كَأَن اشْتَرَا بِطَيْخَةٍ وَرُثَانَةً فَتَرَضِيًا بَرْدٌ أَخَذَ التَّقْسِيمَةَ فَيَحِثُّ.....

قوله: (حَمَلُوا الْهَبَةَ) لَعَلَّ الْأَوْجَعَ أَنْ يُقَالَ بَدَلَهُ أَرَادُوا بِالْهَبَةِ قَتَامُلٌ. اه. سم. قوله: (هُنَا) أَي: فِي الْحَلْفِ عَلَى عَدَمِ التَّصَدُّقِ وَقَوْلُهُ وَفِيمَا مَرَّ أَي: فِي الْحَلْفِ عَلَى عَدَمِ الْهَبَةِ. قوله: (قُلْتَ يَوْجَهُ الْخ) الْوَجْهَ فِي الْجَوَابِ أَنَّهُمْ لَمَّا قَابَلُوا الْهَبَةَ بِالصَّدَقَةِ كَانَتْ غَيْرَهَا. اه. سم. قوله: (بِاعْتِبَارِ السِّيَاقِ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ. قوله: (فَأَخَذُوا الْخ) لَعَلَّ الْوَجْهَ فِي الْجَوَابِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا أُرِيدَ بِالْهَبَةِ هُنَا مُقَابِلُ الصَّدَقَةِ لِفَسَادِ إِرَادَةِ مَا يَشْمَلُ الصَّدَقَةَ إِذْ يُلْزَمُ أَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يَتَّصَدَّقُ لَمْ يَحِثْ بِالتَّصَدُّقِ وَهُوَ بَاطِلٌ وَأَمَّا كَوْنُ الْهَبَةِ أُرِيدَ بِهَا هُنَا مَا يُقَابِلُ الْهَدِيَّةِ أَيْضًا فَغَيْرُ مُخْتِاجٍ إِلَيْهِ فِي الْحُكْمِ كَمَا لَا يَخْفَى. اه. سم. قوله: (يُغْنِي) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالْيَمِينُ) فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ) وَإِلَى (الْفَرْعِ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (عَلَى مَا) فِي الرُّوضَةِ. قوله: (وَلَوْ بَعْدَ إِفْرَازِ حِصَّتِهِ) أَي: بَعْدَ أَنْ قَسَمَ حِصَّتَهُ مِنْ شَرِيكِهِ قِسْمَةً إِفْرَازًا. اه. ع. ش. قوله: (عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ) الَّذِي فِي شَرْحِ الرُّوضِ نَعَمْ إِنْ أَفَرَزَ حِصَّتَهُ فَالظَّاهِرُ حِثُّهُ إِنْ كَانَتْ الْقِسْمَةُ إِفْرَازًا اه. فَالشَّارِحُ قَصَدَ مُخَالَفَتَهُ هُنَا لِكَيْتَهُ وَأَقْبَهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ فَقَالَ إِنَّهُ الْأَوْجَعُ. اه. سم. قوله: (قِسْمَةً رَدًّا) أَي: أَوْ تَعْدِيلِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ: لِأَنَّ هَذِهِ الْقِسْمَةَ بَيْعٌ اه. ع. ش. قوله: (وَرُثَانَةً) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ. قوله: (بَرْدٌ أَخَذَ التَّقْسِيمَةَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ يَرُدُّ أَخِذٌ إِخْدَى الْحِصَّتَيْنِ. اه. قال ع. ش.: قَوْلُهُ: (يَرُدُّ الْخ) أَي: شَيْئًا مِنَ الْمَالِ وَقَضِيَّتُهُ وَإِنْ لَمْ تَخْتَلِفْ قِيمَتُهُمَا بَلْ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَا بِطَيْخَتَيْنِ فَدَفَعَ أَحَدَهُمَا لِلْآخَرِ شَيْئًا مِنَ الْمَالِ فِي مُقَابِلَةِ حِصَّتِهِ مِنْ إِخْدَى الْبُطَيْخَتَيْنِ أَنَّهُ يَكُونُ بَيْعًا. اه. قوله: (فَيَحِثُّ الْخ) خِلَافًا لِلْمُغْنَى عِبَارَتُهُ وَلَا يَحِثُّ بِمَا اشْتَرَاهُ لِزَيْدٍ وَكَيْلَهُ أَوْ مَلَكَهُ بِقِسْمَةٍ وَإِنْ جَعَلْنَاهَا بَيْعًا أَوْ بَصْلَحَ أَوْ إِزِثْ

قوله: (فَإِنْ قُلْتَ قَدْ عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّهُمْ حَمَلُوا الْهَبَةَ هُنَا عَلَى مُقَابِلِ الصَّدَقَةِ) لَعَلَّ الْوَجْهَ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُمْ أَرَادُوا بِالْهَبَةِ بَدَلَهُ حَمَلُوا الْهَبَةَ قَتَامُلٌ. قوله: (قُلْتَ يَوْجَهُ بِأَنَّ الْهَبَةَ لَهَا إِطْلَاقَانِ الْخ) الْوَجْهَ فِي الْجَوَابِ أَنَّهُمْ لَمَّا قَابَلُوا الْهَبَةَ بِالصَّدَقَةِ كَانَتْ غَيْرَهَا. قوله: (أَيْضًا قُلْتَ يَوْجَهُ بِأَنَّ الْهَبَةَ لَهَا إِطْلَاقَانِ الْخ) لَعَلَّ الْأَوْجَعَ فِي الْجَوَابِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا أُرِيدَ بِالْهَبَةِ هُنَا مُقَابِلُ الصَّدَقَةِ لِفَسَادِ إِرَادَةِ مَا يَشْمَلُ الصَّدَقَةَ إِذْ يُلْزَمُ أَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يَتَّصَدَّقُ لَمْ يَحِثْ بِالتَّصَدُّقِ وَهُوَ بَاطِلٌ، وَأَمَّا كَوْنُ الْهَبَةِ أُرِيدَ بِهَا هُنَا مَا يُقَابِلُ الْهَدِيَّةِ أَيْضًا فَغَيْرُ مُخْتِاجٍ إِلَيْهِ فِي الْحُكْمِ كَمَا لَا يَخْفَى. قوله: (وَلَوْ بَعْدَ إِفْرَازِ حِصَّتِهِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ الْخ) الَّذِي فِي شَرْحِ الرُّوضِ نَعَمْ إِنْ أَفَرَزَ حِصَّتَهُ فَالظَّاهِرُ حِثُّهُ إِنْ كَانَتْ الْقِسْمَةُ إِفْرَازًا. اه. فَالشَّارِحُ قَصَدَ

لأن هذه القسمة بيع فيصدق أن زيداً اشتراه وحده (وكذا لو قال) في يمينه: لا أكل (من طعام اشتراه زيد في الأصح) لما تقرّر (ويحتمل بما اشتراه) زيد (سلفاً) أو تولية أو إشراكاً لأنها أنواع من الشراء، وعدم انعقادها بلفظ إنما هو لما فيها من الخصوصية، وإن كانت ثبوتاً حقيقة إذ الخاص فيه قدر زائد على العام فلا يصح إيراده بلفظ العام؛ لقوات المعنى الزائد فيه على العام، وصورته في الإشراك أن يشتري بعده الباقي، ويأتي في الإفراز هنا ما مرّ وبما اشتراه لغيره بوكالة لا بما اشتراه له وكيله أو عاد إليه بنحو رد بعيب أو إقالة أو صلح أو قسمة ليس فيها لفظ بيع كما هو ظاهر؛ لأنها لا تُسمى ثبوتاً على الإطلاق (ولو اختلط) فيما إذا حلف لا يأكل طعاماً أو من طعام اشتراه زيد كما اقتضاه السياق ويؤجّه بأن التذكير يقتضي الجنسية فلم يشترط أكل الجميع (ما اشتراه) زيد وحده (بمشتري غيره) يعني بمملوكه، ولو بغير شراء (لم يحتمل حتى يتيقن) أي يظن (أكله من ماله) أي: مشتري زيد بأن يأكل منه نحو الكف لظن أن

أو هبة أو وصية أو رجع إليه برد بعيب أو إقالة وإن جعلناها بيعاً. اهـ. قوله: (لأن هذه القسمة بيع) قضية قوله الآتي: (أو قسمة ليس فيها لفظ بيع) أن يقتد هذا بما إذا كان فيها لفظ بيع فليحرر اسم وسياقي عن ش ما يوافقه. قوله: (أو تولية) إلى (الفرع) في المعنى إلا قوله: (وصورته) إلى (وبما اشتراه) وقوله: (ليس فيها) إلى (لأنها) وقوله: (ويؤجّه) إلى المتن وقوله: (ويُفرّق) إلى (ولو نوى). قوله: (أو تولية إلخ) أو مباحة. اهـ. معني. قوله: (وإن كانت ثبوتاً حقيقة) الأنسب تقديمه على قوله: إنما هو إلخ. قوله: (وصورته) أي: الحث. قوله: (أن يشتري) أي: زيد بعده أي الإشراك الباقي أي للمشتري الأول. قوله: (وبما اشتراه لغيره إلخ) أو اشتراه ثم باعه أو باع بعضه. اهـ. معني. قوله: (بوكالة) أو ولاية اهـ أسنى. قوله: (لا بما اشتراه وكيله) أو ملكه زيد بإذن أو هبة أو وصية. اهـ. معني. قوله: (بنحو رد بعيب إلخ) أي: كَرَد الهبة. قوله: (أو صلح إلخ) عبارة الرّوض والمُعني أو حصل له بصلح إلخ. قوله: (أو قسمة ليس فيها إلخ) يدخل في ذلك قسمة التعديل حيث لم يجر فيها لفظ بيع فلا يحتمل بها بل وقضية عبارته أن قسمة الرد لو لم يجر فيها لفظ بيع لم يحتمل بها وقضية قوله: قبل فراضياً برد إحدى الحصتين خلافه. اهـ. ع ش. قوله: (لأنها إلخ) تعليل لقوله: أو عاد إليه بنحو رد بعيب وما بعده. اهـ. ع ش. قوله: (على الإطلاق) أي: حالة الإطلاق. اهـ. نهاية. قوله: (كما اقتضاه السياق إلخ) عبارة المعني وقضية كلامه أنه لا فرق فيما ذكره بين أن يقول طعاماً اشتراه أو من طعام اشتراه وهو ظاهر في الثانية، وأما الأولى ففي تخنيته بالبعض توقفت لاقتضاء اللفظ الجميع لا سيما إذا قصده. اهـ. قوله: (بأن التذكير يقتضي الجنسية) أنظره مع التقي. اهـ. رشيد. قوله: (نحو الكف) عبارة الرّوض والمعني كالکف والكفين. اهـ.

مخالفته هنا لكتبه وافقه في شرح الإرشاد فقال: إنه الأزج. قوله: (لأن هذه القسمة بيع) قضية قوله الآتي أو قسمة ليس فيها لفظ بيع أن يقتد هذا بما إذا كان فيها لفظ بيع فليحرر.

فيه مِمَّا اشْتَرَاهُ بِخِلَافٍ نَحْوِ عَشْرِ حَبَاتٍ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَمْرَةٍ حَلَفَ لَا يَأْكُلُهَا وَاسْتَحْلَطَتْ بِتَمْرٍ فَأَكَلَهُ إِلَّا وَاحِدَةً بَأْتَهُ لَا يَقِينُ هُنَا بَلْ وَلَا ظَنٌّ ثُمَّ عَادَ مَا بَقِيََتْ تَمْرَةٌ بِخِلَافٍ مَا نَحْنُ فِيهِ وَلَوْ نَوَى هُنَا نَوْعًا مِمَّا ذُكِرَ اخْتَصَّ بِهِ (أَوْ لَا يَدْخُلُ دَارًا اشْتَرَاهَا زَيْدٌ لَمْ يَحْتِثْ) بِدُخُولِ (دَارِ أَخَذَهَا) زَيْدٌ أَوْ بَعْضَهَا (بِشَفْعَةٍ)؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ بِهَا لَا يُسَمَّى شِرَاءً غُرْفًا وَلَا شِرْعًا وَيُتَصَوَّرُ أَخْذُ كُلِّهَا بِشَفْعَةٍ جَوَارٍ، وَيَحْكُمُ بِهَا مَنْ يَرَاهَا وَبِغَيْرِهَا لَكِنْ لَا فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ بِأَنْ يَمْلِكَ شَخْصٌ نِصْفَ دَارٍ، وَيَبِيعُ شَرِيكَهُ نِصْفَهُ فَيَأْخُذُهُ بِهَا ثُمَّ يَبِيعُ مَا يَمْلِكُهُ بِهَا لِأَخَرٍ ثُمَّ يَبِيعُهُ الْآخَرُ فَيَأْخُذُهُ الشَّرِيكَ بِهَا فَيَصُدَّقُ حَيْثُذِ أَنَّهُ أَخَذَ كُلَّهَا بِشَفْعَةٍ.

(فَرَعَ) أَخَذَ بَعْضُ السَّلَفِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [س: ٣٩] بِنَاءً عَلَى تَفْسِيرِهِ الْقَدِيمِ بِمَا مَضَى عَلَيْهِ سَنَةٌ أَنْ مَنْ لَهُ عَبِيدٌ اخْتَلَفَ وَقْتُ مَلِكُهُمْ، لَوْ قَالَ: أَعْتَقْتُ الْقَدِيمَ مِنْكُمْ لَمْ يَعْتَقْ إِلَّا مَنْ مَضَى لَهُ فِي مَلِكِهِ سَنَةٌ وَفِي التَّفْسِيرِ الْمَأْخُودِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، إِذْ لَا يُعْصِدُهُ لُغَةً وَلَا غُرْفًا، وَالظَّاهِرُ عَلَى قَوَاعِدِنَا أَنَّ مَنْ سَمِيَ مِنْهُمْ قَدِيمًا غُرْفًا عَتَقَ فَإِنْ لَمْ يَطْرُدْ بِذَلِكَ غُرْفًا عَتَقَ مِنْ قَبْلِ آخِرِهِمْ مَلِكًا؛ لِأَنَّ الْكُلَّ يُسَمَّوْنَ قُدَمَاءَ بِالنِّسْبَةِ لَهُ وَيَجْرِي ذَلِكَ.....

قوله: (بِخِلَافٍ نَحْوِ عَشْرِ حَبَاتٍ) عبارة النِّهَايَةِ بِخِلَافٍ نَحْوِ عَشْرِينَ حَبَةً. اه. وعبارة الْمُغْنِي بِخِلَافٍ عَشْرِ حَبَاتٍ وَعَشْرِينَ حَبَةً. اه. قوله: (لَوْ نَوَى الْإِلْخ) عبارة الْمُغْنِي وَهَذَا كُلُّهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَلَوْ قَالَ أَرَزْتُ طَعَامًا يَشْتَرِيهِ شَائِعًا أَوْ خَالِصًا حَيْثُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ غَلَطَ عَلَى نَفْسِهِ. اه. قوله: (اخْتَصَّ الْإِلْخ) أي: الْحِثُّ وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ مِنْ عَدَمِ الْقَبُولِ فِيمَا لَوْ قَالَ أَرَزْتُ بِدَارِهِ مَسْكَنَةً حَيْثُ حَلَفَ بِالْإِطْلَاقِ عَدَمَ قَبُولِهِ هُنَا. اه. ع ش. قوله: (بِشَفْعَةٍ جَوَارٍ الْإِلْخ) لَعَلَّ هُنَا سَفْطَةٌ مِنَ التَّاسِيخِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَفِي الْمُغْنِي نَحْوُهَا بِهَا بِأَنْ يَكُونَ بِشَفْعَةِ الْجَوَارِ وَيَحْكُمُ الْإِلْخ. قوله: (وَيَحْكُمُ بِهَا الْإِلْخ) يَتَّبِعِي عَدَمَ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ بَلْ يَكْفِي تَقْلِيدُ مَنْ يَرَاهَا وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ حُكْمٌ قَيِّمًا. اه. سم عبارة الرَّشِيدِي وَيَحْكُمُ بِهَا الْإِلْخ لَيْسَ بِقَيْدٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ سَمَ فَيَكْفِي التَّقْلِيدُ. اه. قوله: (مَنْ يَرَاهَا) أي: حَاكِمٌ حَتْفِي مُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ.

قوله: (وَبِغَيْرِهَا) أي: غَيْرِ شَفْعَةِ الْجَوَارِ. قوله: (بِشَفْعَةٍ) أي: النِّصْفِ الْآخَرَ الْمَمْلُوكَ لَهُ. قوله: (مَا لَمْ يَمْلِكْ بِهَا) وَهُوَ حَصَّتُهُ الْأَصْلِيَّةُ اه. ع ش. قوله: (مَا لَمْ يَمْلِكْ بِهَا الْإِلْخ) انْظُرْ مَا وَجْهَ حَضَرٍ مَا يَبِيعُهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ بِالشَّفْعَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا يَبِيعُهُ شَائِعٌ فِيمَا مَلَكَهُ بِالشَّفْعَةِ وَفِيمَا مَلَكَهُ بِغَيْرِهَا اه. رَشِيدِي. قوله: (ثُمَّ يَبِيعُهُ) أي: الْآخَرُ. قوله: (أَنَّهُ أَخَذَهَا كُلُّهَا الْإِلْخ) لَكِنْ فِي عَقْدَيْنِ اه. مُغْنِي. قوله: (عَلَى تَفْسِيرِهِ) أي: الْبُغْضِ لَكِنْ الْمُتَبَادَرُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي أَنَّ التَّفْسِيرَ لِغَيْرِ ذَلِكَ الْبُغْضِ وَعَلَيْهِ فَالضَّوَابُّ إِسْقَاطُ الضَّمِيرِ. قوله: (لِأَنَّ الْكُلَّ) أي: كُلُّ مَنْ قَبْلَ آخِرِهِمْ مَلِكًا. قوله: (يُسَمَّوْنَ قُدَمَاءَ) الْأَوَّلَى الْإِفْرَادُ. قوله: (بِالنِّسْبَةِ لَهُ) أي: لِآخِرِهِمْ مَلِكًا.

قوله: (وَيَحْكُمُ بِهَا مَنْ يَرَاهَا) يَتَّبِعِي عَدَمَ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ بَلْ يَكْفِي تَقْلِيدُ مَنْ يَرَاهَا وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ حُكْمٌ قَيِّمًا.

في التعليق بنحو كلام القديم منهم، ولو عَلَّقَ بِأَن خَدَمْتَنِي أَوْ فُلَانًا، فالذي يظهر أَنَّ المدارَ في الخدمة على العُزْفِ لِكَيْتَهُمْ ذَكَرُوا فِي الاسْتِجَارِ لِلْخِدْمَةِ وَالْوَصِيَّةِ بِهَا وَتَعْلِيْقِ الْعَتَقِ عَلَيْهَا مَا يُمَكِّنُ مَجِيئَهُ هُنَا فَيَكُونُ بَيَانًا لِلْعُزْفِ الَّذِي هُوَ الْمَنَاطُ نَعَمْ، يَتَرَدَّدُ التَّظَلُّوْهُ فِيمَا لَوْ خَدَمَ خَادِمَهُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ كَأَن نَاولَ طَابِخَ طَعَامِهِ حَطْبًا؛ لِتَمَامِ طَبْخِهِ فَهَلْ تُسَمَّى مُنَاوَلَتُهُ هَذِهِ خِدْمَةً لِلْحَالِفِ لِعَقْدِ النَّفْعِ إِلَيْهِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى فِي الْعُزْفِ خَادِمًا لَهُ بَلْ لِلطَّابِخِ، أَوْ يُفَرَّقُ بَيْنَ أَنْ يَقْصِدَ بِذَلِكَ خِدْمَةَ الطَّابِخِ فَلَا حِنْثٌ أَوْ الْحَالِفِ فَالْحِنْثُ، كُلٌّ مِنَ الْأَوَّلَيْنِ مُحْتَمَلٌ دُونَ الثَّالِثِ؛ لِأَنَّ مَنَاطَ الْخِدْمَةِ التَّسْمِيَةُ وَلَا دَخَلَ لِلتَّيَّةِ فِيهَا وَلَيْسَتْ نَظِيرَةً لِمَا سَبَقَ فِي الْجِعَالَةِ فِي مُعَيِّنِ الْعَامِلِ؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْجُعْلِ يَتَأَثَّرُ بِنَيَّْةِ التَّبَرُّعِ فَتَأَثَّرُ بِنَيَّْةِ إِعَانَةِ الْمَالِكِ أَوْ الْعَامِلِ عَلَى أَتَمِّ سَمُوْهُ فَعَلَهُ فِي حَالِ قَضِيْدِهِ إِعَانَةَ الْعَامِلِ رَدًّا فَهُوَ يُؤَيِّدُ الْإِحْتِمَالَ الْأَوَّلَ لَوْلَا وَضُوحُ الْفَرْقِ بَيْنَ الرَّدِّ الْمُتَعَلِّقِ بِالْعَبْدِ الصَّادِقِ بِكُلِّ مَنْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ لِذَلِكَ وَالْخِدْمَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْحَالِفِ الْمَقْتَضِيَةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مُبَاشَرَةِ الْخَادِمِ لَخِدْمَةِ الْحَالِفِ بَلَا وَاسْطِةً وَبِهَذَا يَقْرُبُ الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

□ فَوَدَّ: (فِي التَّعْلِيْقِ الْإِلْحَ) أَي: كَأَن كَلَّمْتُ أَوْ ضَرَبْتُ الْقَدِيمَ مِنْ عَيْيَدِي فَأَنْتَ طَالِقٌ. □ فَوَدَّ: (بِأَن خَدَمْتَنِي) بِكُسْرِ الْهَمْزَةِ وَتَحْرِيكِ الثَّاءِ مُتَعَلِّقٌ بِعَلَقٍ وَقَوْلُهُ أَوْ فُلَانًا عَطْفٌ عَلَى بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَقَوْلُهُ فَالَّذِي يَظْهَرُ الْإِلْحَ جَوَابٌ وَلَوْ. □ فَوَدَّ: (لَوْ خَدَمَ) أَي: الْمُخَاطَبُ خَادِمَهُ أَيِ الْحَالِفِ أَوْ الْفُلَانِ لِلْحَالِفِ أَي: أَوْ الْفُلَانِ. □ فَوَدَّ: (بَيْنَ أَنْ يَقْصِدَ) أَي: الْمُخَاطَبُ بِذَلِكَ أَي: الْمُنَاوَلَةِ. □ فَوَدَّ: (دُونَ الثَّالِثِ) أَي: الْفَرْقِ. □ فَوَدَّ: (وَلَيْسَتْ) أَيِ الْمُنَاوَلَةِ. □ فَوَدَّ: (فِي مُعَيِّنِ الْعَامِلِ) مِنَ الْإِعَانَةِ. □ فَوَدَّ: (فَهُوَ يُؤَيِّدُ) أَيِ الْعُلُوِّ. □ فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) أَيِ لِأَجْلِ الْعَامِلِ. □ فَوَدَّ: (وَبِهَذَا) أَي: وَضُوحُ الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (يَقْرُبُ الْإِحْتِمَالَ الثَّانِي) وَقَدْ يُرْجَحُهُ أَيْضًا مَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْمَدَارَ فِي الْأَيْمَانِ غَالِيًا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ اللَّفْظُ وَمِنْ أَنَّ الْيَمِينَ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا يَتَبَادَرُ مِنْهَا وَفِي الْمَعْنَى وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ. (خَاتِمَةٌ): فِيهَا مَسَائِلُ مَثُورَةٌ مُهِمَّةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْبَابِ لَوْ حَلَفَ لَا يَخْرُجُ فُلَانٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ أَوْ حَتَّى يَأْذَنَ فَخَرَجَ بَلَا إِذْنٍ مِنْهُ حَيْثُ أَوْ بِإِذْنٍ فَلَا وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ إِذْنُهُ لِحُصُولِ الْإِذْنِ وَأَنْحَلَّتِ الْيَمِينُ فِي حَالَتِي الْجَنْثِ وَعَدَمِهِ حَتَّى لَوْ خَرَجَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَحْنَثْ، وَلَوْ كَانَ الْحَلْفُ بِطَلَاقٍ فَخَرَجَتْ وَادَّعَى الْإِذْنَ لَهَا وَاتَّكَرَتْ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا يَبْيِئُهَا وَتَنْحَلُّ الْيَمِينُ بِخُرْجَةِ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ لِهَذَا الْيَمِينَ جِهَةً بَرًّا وَهِيَ الْخُرُوجُ بِإِذْنٍ وَجِهَةً حَنْثٌ وَهِيَ الْخُرُوجُ بَلَا إِذْنٍ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ يَفْتَضِي النَّفْيَ وَالْإِثْبَاتَ جَمِيعًا وَإِذَا كَانَ لَهَا جِهَتَانِ وَوُجِدَتْ إِحْدَاهُمَا أَنْحَلَّتِ الْيَمِينُ بِذَلِكَ مَا لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ الْيَوْمَ الدَّارَ وَلَيَّاكُلَنَّ هَذَا الرَّغِيفَ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَدْخُلِ الدَّارَ فِي الْيَوْمِ بَرًّا وَإِنْ تَرَكَ أَكَلَ الرَّغِيفَ، وَإِنْ أَكَلَهُ بَرًّا وَإِنْ دَخَلَ الدَّارَ وَلَيْسَ كَمَا لَوْ قَالَ إِنْ خَرَجْتَ لِإِسَةِ حَرِيرٍ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَخَرَجْتَ غَيْرَ لِإِسَةِ لَهُ لَا تَنْحَلُّ حَتَّى يَحْنَثَ بِالْخُرُوجِ ثَانِيًا لِإِسَةِ لَهُ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ لَمْ تَشْتَمِلْ عَلَى جِهَتَيْنِ وَإِنَّمَا عَلَّقَ الطَّلَاقُ بِخُرُوجٍ مُقَيَّدٍ فَإِذَا وَجِدَ وَقَعَ الطَّلَاقُ فَإِنْ كَانَ التَّعْلِيْقُ بِلَفْظٍ كَلَّمَا أَوْ كُلَّ وَقْتٍ لَمْ تَنْحَلَّ بِخُرْجَةِ وَاحِدَةٍ، وَطَرِيقُ عَدَمِ تَكَرُّرِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ أَنْ يَقُولَ أَذْنْتُ لَكَ فِي الْخُرُوجِ كَلَّمَا

أَرَدْتُ وَلَوْ قَالَ لَا أَخْرُجُ حَتَّى اسْتَأْذَنْكَ فَاسْتَأْذَنَهُ فَلَمْ يَأْذَنْ فَمَخْرَجَ حَيْثُ لَأَنَّ الاسْتِثْنَاءَ لَا يُغْنَى لِعَيْنِهِ بَلْ
لِلإِذْنِ وَلَمْ يَحْصُلْ نَعَمٌ إِنْ قَصَدَ الْإِعْلَامَ لَمْ يَحْنَثْ أَوْ حَلَفَ لَا يَلْبِسُ ثَوْبًا أَنْعَمَ بِهِ عَلَيْهِ فَلَا نَفَاعَ ثَوْبًا
وَأَبْرَاهُ مِنْ ثَمَنِهِ أَوْ حَابَاهُ فِيهِ لَمْ يَحْنَثْ بَلْبُسِهِ وَإِنْ وَهَبَهُ أَوْ صَدَّقَ بِهِ حَيْثُ بَلْبُسِهِ إِلَّا أَنْ يُبَدِّلَهُ قَبْلَ ثَبُوتِهِ
بِغَيْرِهِ ثُمَّ يَلْبِسُ الْغَيْرَ فَلَا يَحْنَثْ وَإِنْ عَدَّدَ عَلَيْهِ النَّعَمَ غَيْرَهُ فَحَلَفَ لَا يَشْرَبُ لَهُ مَاءٌ مِنْ عَطَشٍ فَشَرِبَ مَاءً
بِلَا عَطَشٍ أَوْ أَكَلَ لَهُ طَعَامًا أَوْ لَبَسَ لَهُ ثَوْبًا لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يَحْتَمِلُهُ أَوْ حَلَفَ لَا يَلْبِسُ ثَوْبًا مِنْ
غَزَلٍ فَلَانَهُ فَلْيَلْبِسْ ثَوْبًا سَدَاهُ مِنْ غَزَلِهَا وَلُحْمَتَهُ مِنْ غَيْرِهِ لَمْ يَحْنَثْ وَإِنْ قَالَ لَا أَلْبَسُ مِنْ غَزَلِهَا حَيْثُ بِهِ لَا
بَثْوَبٍ خِيطٌ بِخِيطٍ مِنْ غَزَلِهَا ؛ لِأَنَّ الْخِيطَ لَا يَوْصَفُ بِأَنَّهُ مَلْبُوسٌ وَإِنْ قَالَ لَا أَلْبَسُ وَمِمَّا غَزَلْتَهُ لَمْ يَحْنَثْ
بِمَا غَزَلْتَهُ بَعْدَ الْيَمِينِ أَوْ لَا أَلْبَسُ وَمِمَّا تَغَزَّلُهُ لَمْ يَحْنَثْ بِمَا غَزَلْتَهُ قَبْلَ الْيَمِينِ أَوْ قَالَ لَا أَلْبَسُ مِنْ غَزَلِهَا حَيْثُ
بِمَا غَزَلْتَهُ وَمِمَّا تَغَزَّلُهُ لِصَلَاحَةِ اللَّفْظِ لِهَذَا مَعَ شَرْحِهِ .



فہرِس المَوْضُوعَاتِ

فهرست

کتابُ قطعِ [السَّرقة] ٥

- فصل في فُرُوعٍ تَتَعَلَّقُ بِالسَّرِقةِ ٤٢
فصل في شُرُوطِ الرُّكْنِ الثَّالِثِ وَهُوَ السَّارِقُ الَّذِي يُقَطَّعُ ٥٧
بَابُ قَاطِعِ الطَّرِيقِ ٧١
فصل في اجتماعِ عُقوباتٍ على شَخْصٍ واحدٍ ٨٥

کتابُ الأَشربةِ ٨٩

- فصل في التعزيرِ ١٠٧

کتابُ الصَّيَالِ ١١٩

- فصل في حكمِ إِتلافِ الدَّوابِّ ١٥٨

کتابُ السَّيَرِ ١٧٨

- (فَصْلٌ) في مَكْرُوهاتٍ وَمُحَرَّمَاتٍ وَمَنْدُوبَاتٍ في الغَزْوِ وما يَتَّبَعُهَا ٢٢٨
فصل في حكمِ الأسْرِ وأموالِ الحَرَبِيِّينَ ٢٤٧
فصل في أَمَانِ الكُفَّارِ ٢٨٤

کتابُ الجَزِيَةِ ٣٠٣

- فصل [أَقْلُ الجَزِيَةِ] ٣٢٢
فصل في جُمْلَةٍ من أَحكامِ عَقْدِ الذَّمَّةِ ٣٣٨
بَابُ الهُدْنَةِ ٣٦٢

کتابُ الصَّيْدِ ٣٧٩

- فصل في بعضِ شُرُوطِ الآلَةِ، وَالذَّبْحِ، وَالصَّيْدِ ٤٠٩
فصل فيما يُمْلِكُ به الصَّيْدُ، وما يَتَّبَعُهُ ٤٢٢

کتابُ الأَضْحِيَةِ ٤٤٢

كِتَابُ بَيَانِ مَا يَحِلُّ وَيَحْرُمُ مِنَ الْأَطْعِمَةِ ٥٠٧

كِتَابُ الْمَسَابَقَةِ ٥٤٦

كِتَابُ الْإِيمَانِ ٥٧٠

- ٥٩٦ فصل في بَيَانِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ
- ٦٠٤ فصل في الْحَلْفِ عَلَى الشُّكْنَى وَالْمُسَاكِنَةِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا يَأْتِي
- ٦٣١ فصل في الْحَلْفِ عَلَى الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ مَعَ ذِكْرِ مَا يَتَنَاوَلُهُ بَعْضُ الْمَأْكُولَاتِ
- ٦٥٠ فصل في صَوَرِ مَثْوَرَةٍ لِيُقَاسَ بِهَا غَيْرُهَا
- ٦٨٤ فصل لَوْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي



